

ستسلة الرّسائل الجامعيّة **(**T)



ساكلف

شَيْحُ الاسِ لَهُ رَقِيّ الدِّين أَوِالْعَ إِنّ أَحَدَبنُ عَبُد الْحَلَيْم بن عَبُد السَّ لَامْر اَبْنَ تِمْتِينَةِ النَّكِيرَيِّ الْهِرِ فِيكُ حِمَهُ اللّهُ تَعَالَىٰ (٦٦١ هـ - ٧٢٨ هـ)

دراستة وتختفق

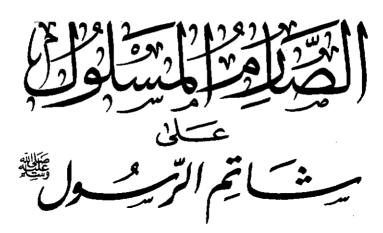
محدّر بع البسرين عمر الحلواني محدّر كب أحس شودري

تَقَدِّديم نَضْيُلِة الشيخِ الأَيْسَادَ 11 ع

فضيكة الشيخالعككمكة

د بكرى عباسك أبوزيد د محمد نوست عيد القعطاني

ستسلة الرسائل الجامعية (٣)



ساكلف

شَيْحُ الاسِ لَهُ رَقِي الدِّين أُولِكَ إِن أَحَدَ بنُ عَبُد الْحَلِيمَ بنِ عَبُد السَّ لَهُ ابن تمت ية النكري الحرافي حِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ (٢٦١ هـ - ٧٢٨ هـ)

درَاسَة وَتَحْمُتُ قَ

محديرة ابسرب مراكاواني محدكب أحس شوذري

د بكرى عباسك أبوزيد د محدين عيدالقعطاني

المجَـَـلّدالَّاوّلِب

المؤنِّن البَّوين المؤنِّن

مفاذني إللتيثن

حُقوُق الطّنَع تَحَفُوطَة الطّبعَة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م

المؤتن التوزيج

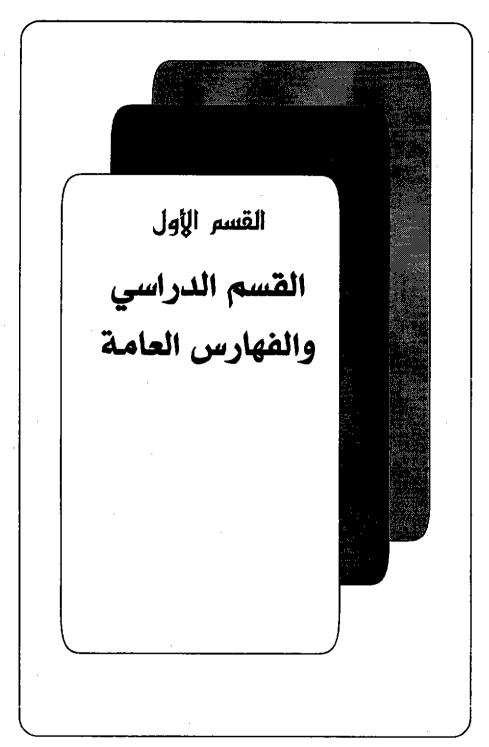
الرياض 27: ۱۹۲۸ فاكس: ۲۹۲۹۹۹ النمام 28: ۲۸۲۹۲۸ فاكس: ۲۸۲۹۲۸۸

ص.ب ٦٩٧٨٦ الريساض ١١٥٥٧ أ

القصيم \$2 : ١٦٤٤٨١٥ فاكس: ٢٦٤٤٨١٥ جسدة \$2 : ١٨٧٢٥٤٧ فاكس: ١٨٧٢٥٤٧ المُعَادِّ الْمُنْشِرِّ الْمُنْشِرِّ الْمُنْشِرِّ الْمُنْشِرِ الْمُعَادِّ الْمُعَادِّ الْمُعَادِّ الْمُعَادِّ المُعَادِّ المُعَادِ المُعَادِّ المُعَادِ المُعَادِّ المُعَادِّ المُعَادِّ المُعَادِّ المُعَادِّ المُعَادِ المُعَادِّ المُعَادِينِ المُعَادِّ المُعَادِي المُعَادِّ المُعَادِي المُعَادِي

ماتف/ ۸۳۳۷۷۰ فاکس/ ۸۳٤۹۸٤٦ ترخیصررقم – ۲۰۰۵/د

الملكة العربية السعيبية



هذا الكتساب

رسالتان علميتان تَقَدَّم بهما المحقِّقان لنيل شهادة العالمية (الماجستير) من قسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة شـرُّفها الله تعالى .

وكانتا تحت إشراف فضيلة الاستاذ الدكتور محمّد بن سعيد ابن سالم القحطائي رئيس قسم القراءات سابقاً والاستاذ المشارك بقسم العقيدة حفظه الله تعالى ورعاه ، وسدّد خُطاه ، وجعل الفردوس الأعلى مَأُواه .

فاما الرسالة الأولى (تحقيق الجزء الأول) ، فقد ناقشها فضيلة الأستاذ الدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وفضيلة الدكتور أحمد بن عبداللطيف العبداللطيف رئيس قسم الإعلام بجامعة أم القرى ، وذلك في يوم السبت رئيس قسم الإعلام بجامعة أم القرى ، وذلك في يوم السبت

وأما الرسالة الثانية (تحقيق الجزء الثاني) ، فقد ناقشها فضيلة الدكتور عبدالله بن عمر الدميجي عميد كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى ، وفضيلة الدكتور عابد بن محمد السفياني عميد كلية الشريعة بالجامعة نفسها ، وذلك في يوم السبت عميد كلية الشريعة بالجامعة نفسها ، وذلك في يوم السبت ١٤١٣/٨/٢٩ هـ ، الموافق ٢٠/ ٢/ ١٩٩٣ م .

وقد حصل المحقّقان - بحمد الله وتوفيقه - على الدرجة المذكورة بتقدير (ممتاز) .

بساندار حمرارحيم

تقصديم

لفضيلة الشيخ الملّامة الدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد

(رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وعضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية) أثابه الله تعالى أفضل المثوبة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه .

أما بعد:

فإنَّ مقاصد الشريعة الإسلامية العامة تحوي جميع ما جاءت به تأصيلاً وتفريعاً ، في دائرة حفظ الضروريات الخمس ، ويقال : الكليات الخمس ، وهي : النَّسْل ، والنَّفس ، والعَقل ، والعِرْض ومنه : النَّسْل ، والمال .

وإنَّ (حِمايَة عِرْضِ المسلم) بتحصيلِ مصالحه ، ودفع المفاسد عنه ، وحفظ وحِفْظه من العدوان عليه ، من مشمول كليتي الشريعة : حفظ الدِّين ، وحفظ العِرْض .

وقد تواردت نصوص الوحيين الشريفين داعية إلى حِمايَته ، ناهية مُحكَدَّرةً مِسن النَّيْسِ منه ، أو الوقوع في حِمَاه وحَرَمه ؛ لأنَّ النَّيْل مِن الاَدمي هَتْكُ لِمِرْضِه ، وباعتباره مسلمًا هَتْكُ لِدِيْنِه وعِرْضِهِ معاً .

وتأصيل هذا معلوم بالضرورة مِن الدِّين ، وتضريعاته منشورة في كتب التَّفْريع ، وقديها أَفْرَد العلماء ذلك بالتأليف لأهميته ، منهم : ناصر السنة في المغرب : ابن أبي زيد القيرواني المتوقَّىٰ سنة (٣٨٦ هـ) في كتابه : دحماية عـرض المسلم» ، ولا نعلم عن وجوده شيئاً . ومنهم ناصر السنة في المشرق : الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوقَىٰ سنة (٨٥١ هـ) في كتابه : دردع المجرم عن سوء الظَّنِّ بالمسلم» .

وهذه الحِمَاية الكريمة ، والحَصَانة العظيمة لأَعْرَاض المسلمين من أصول الاعتقاد في مِلَّة الإسلام ، وهي في حَقّ من جَرَىٰ عليهم قلم التكليف على مَراتب متلازمة على سبيل التَّعلَّي : حفظ عِرْض عامة المسلمين ، ثم ولاة أمرهم ، من علماء وأمراء ، ثم الصحابة رضي الله عنهم ثم أعلا البشرية قَدْراً ، وأسهاهم منزلة وفضلاً : أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام وفي مقدمتهم خاتمهم نبيّنا ورسولنا محمد على .

فَـمَن سَبَّ عامة المسلمين ، جَرَّهُ ذلك إلى سب علمائهم ، ومن سب علماءهم دعاه ذلك إلى سب خيارهم : صحابة رسول الله على ، ومن سبهم طرقه ذلك إلى من تشرفوا بصحبته على فنعوذ بالله من الخذلان .

ولذا ؛ جاء في ترجمة الإمام أحمد رحمه الله تعالى كما في الطبقات : «قال الربيع بن سليمان : قال الشافعي : مَن أَبْغَض أحمد بن حنبل فهو كافر ، فقلت: تطلق عليه اسم الكفر ؟! فقال : نعم ، مَن أبغض أحمد بن حنبل عاند السنة ، ومَن عاند السنة قَصَد الصحابة ، ومن قصد الصحابة أبغض النبي على ، ومن أبغض النبي مَن عاند النبي على كفر بالله العظيم»(١) .

⁽١) (طبقات الحنابلة) ، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يَعَـلَى (١/ ١٣).

ولأهمية ذلك في صيانة البُنْية ، وحماية الدِّين والمِلّة ، جاء معقود الحرمة والحَصَانة في كتب الفقه ، يُررَّتُ بون الأحكام الجَزَائية على مَن خَرَقَ هذه الحرمة في باب القَذْف ، والرَّدة .

ومراتبها على سبيل التَّعَلَّي في كتب الاعتقاد كها يلي من سِياقاتٍ تُبَيِّنها للإمام الطحاوي رحمه الله تعالى في العقيدة :

١ ـ حفظ أعراض المسلمين:

اونُسَــمُّـي أهلَ قبلتنا مسلمين مؤمنين ، ماداموا بها جاء به النبي ﷺ مِعْتَـرِفين ، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين،

عن أنس - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قبال : «مَنْ صَلَّىٰ صَلاتَنَا وَاسْتَفْبَ لَ قَبْلَتَنَا ، وَأَكُلَ ذَبِيحتنَا ، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ ، وَإِمْنَةُ رَسُولِهِ ، فَلاَ تَخْفروا اللَّه فِي ذِمَّتِهِ ، رواه البخاري .

٢ ـ حفظ أعراض العلماء:

وَكُلَّما عَظُم مقام المسلم في الإسلام، وسَمَتْ مكانته في العلم والإيهان، اشتدَّ إثم الواقع فيه ، وتضاعف ، وعَظُم جُرْمه وتفاقم .

"وعلماء السلف مِسن السَّابقين ، ومَن بعدهم مِن التَّابعين _ أهل الخير والأثر ، وأهل الفقه والنَّظَر _ لا يُذْكَرون إلا بالجسيل ، ومَن ذَكَرهم بسومٍ فهو على غير السبيل" .

٣ _ حفظ النبي ﷺ في صحابته :

مقام الصحبة مقام عظيم ، ولهم القِدح المُعَلَّى ، والمقام الأسنَى رضي الله عنهم أجمعين .

"ونُحِبُ أصحاب رسول الله ولا نُفْرط في حبُّ أحد منهم ، ولا نَتَبَرًا مِن أحدٍ منهم ، ولا نَتَبَرًا مِن أحدٍ منهم ، ونبغض من يبغضهم ، وبغير الخير يذكرهم ، ولا نذكرهم إلا بخير ، وحبُهم دِينٌ وإيان وإحسان ، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان . . . ومَن أحسن القول في أصحاب رسول الله وازواجه الطاهرات من كلَّ دَسَ ، وذرياته المقدسين من كلَّ رَجَس ، فقد برىء من النفاق .

٤ ـ حفظ مقام النبوة والرسالة :

ورأس الأمر في ذلك : تعظيم النبي على وتوقيره ، وإخوانه من الأنبياء والمرسلين قبله ، وقيام المدحة والشّناء عليه وعليهم ، من غير إفراط ولا غلو ، ومن غير تفريط ولا جفاء .

وإيذاء النبي على خيانة عُظمى ، بله السبّ والشتم ، بل ذلك مُنَافِ للدِّين بالكليّة ، وقد أجمع المسلمون على أنَّ مَن سبّ الرسول على فهو كافر قطعاً ، ساع في الأرض بالفساد ، ويجب الانتصار له على بقتل السّاب ، وليس لأحد من الأمة العفو عن ذلك ، وهذا مِن تطهير الأرض ، وتمام ظهور الإسلام .

وهنا في الذَّبّ عن رسول الله على وأداء بعض ماله من الحقّ على أمته ، أُجْرَىٰ الله الخيرَ على يد الشيخ أبي العباس تقي الدين شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيميّة النميري الحرّاني ثم الدمشقي الحنبلي المتوفّىٰ سنة (٧٢٨ هـ) رحمه الله تعالى فألّف كتابه الحافل العظيم: «الصارم المسلول على شاتم الرسول على فَجَلَبَ النصوص والأصول، وحَرَّر الفروع، ودَوَّن أقوال علماء المِلّة، وكَشَف مَن في قلبه دخل، وفي دِبْنه رِقَّة وذِلَّة ، وأوقف كلَّ متطاول عند حده ، فَحَمَىٰ عِرْضَ النبي الأعظم، والرسول الأكرم على .

كُفَّ الله عن بَدَنه النار ، وأدخله الجنة دار القرار ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير ما يجازى به النبيون والصديقون الأبرار .

وقد سَمَت هِـمَّة الشيخين الفاضلين: محمد بن عبدالله بن عمر الحلواني، والشيخ محمد كبير بن أحمد الشودري ، بتحقيق هذا الكتاب في رسالتين علميتين، ثم تَرَقَّت هِـمَّتهما إلى طبعه وإخراجه للناس ؛ لينفع الله به من شاء من عباده .

وقد وردَت إلى الرغبة بالنظر في عملها ، والتقديم له ، فرأيت مقدمة للتحقيق حافلة ، لو لم يكن فيها إلا عمل ثبت معجمي لمؤلفات شيخ الإسلام رحمه الله تعالى .

ورأيت تحشية الكتاب بها يضبط النَّص ويصححه ، ويخرج النص سليهاً ويؤتَّفه ، كل هذا على أصول التحقيق العلمي ، خالياً من التَّزيد ، مخدوماً بفهارس تُقَرَّب معالمه ، وتكشف معارفه ، فالظفر به غنيمة .

والآن ونحن في عصر قـد مَـدٌ فـيـه الإلحـاد أنبـوباً في الأقطار ، وطار منه شَـرَر في عـامـة الديار ، يأتي هذا الكتاب في مواجهة الذين يحادُّون الله ورسوله ، مساهمة في حماية الدِّين والمِلَّة ، وحفظ مقام النبوة ، من النفوس الطاغية ، والأحلام الطائشة ، والألسنة المقذعة ، قاعداً لها كل مرصد ، مرشداً لمن بسط الله يده من الولاة ، والقضاة ، والمفتين ، وهذا من واجب النصح ، وحبّ الخير ، فحبزاهما الله خيراً ، ونفع بجهودهما المسلمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

بکر بن عبداله ابو زید

- 12/7/77 a-

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم بقلم : فطيلة الأستاذ الدكتور معمد بـن سعيـد بـن سالــم القمطــاني

(الأستاذ المشارك بقسم العقيدة ورئيس قسم القراءات سابقاً) جــزاه الله تعــالى خــير الجـزاء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ويعد :

فإن حماية عقيدة الأمة والدفاع عنها: جهاد قام به الأخيار من هذه الأمة، ولا يزال يقوم به مَن سَلَك مَسْلك السَّلَف الصالح، حتى عَدَّ ذلك أسدُ السنة (أسدُ بن موسى) أفضل من الصلاة والصيام والحج والجهاد، ذكر ذلك الشاطبي في الاعتصام.

وقد برز أعلام كبار في تاريخ أمتنا المجيد ، عرفوا بنصرة السنة والدفاع عن حياض العقيدة . منهم : شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله . ذلك العالم الرباني الذي يستحق أن يوصف بأنه قامة اجتمعت في رجل.

وكتابه هذا «الصارم المسلول على شاتم الرسول» برهان ساطع على دفاعه عن عقيدة الأمة في نبيها ورسولها ﷺ ، وتَبْدِين حكم الله وحكم رسوله فيمن شتم هذا الرسول الكريم أو تنقّصه أو ازْدَرَاه .

وإنَّ مِن الدَّواهي التي دَهَت أمتنا اليوم ظاهرة سَب الدين وشتم الرسول وإنَّ مِن الدَّواهي التي دَهَت أمتنا اليوم ظاهرة سَب الدين وشتم الرسول الما بلسان المقال أو بلسان الحال ، وازدراء شريعته واحتقارها لذا جاء إخراج هذا الكتاب في هذا الوقت بهذا الشوب القشيب والتحقيق العلمي الرَّصين، ليكون ـ بإذن الله ـ عوناً لكل موحد في قَمْع الزائغين ، وهَتك أستار الملحدين .

ولقد قام المحققان الفاضلان الشيخ محمد الحلواني والشيخ محمد شودري بجهد كبير جداً في خدمة هذا السفر المبارك . وقد عرفت فيها روح الجِدِّ والمشابرة مع الغيرة الشرعية على الدِّين وحماية العقيدة . فبارك الله في جهودهما ونفع بها

والله أسأل أن يتقبّل هذا العمل من أصحابه وعمن شارك فيه وأن يَدّخر ذلك للجميع في موازين الأعمال . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

محمد القحطاني

۱٤١٥/٥/١٣ <u>مـ</u>

مكة المكرمة شبرٌفها الله وحماها من كل مكروه

بقدمة التحقيق

إنّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيّنات أعمالنا ، مَن يهده الله فلا مضلّ له ، ومَن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين وسلم تسليها كثيراً .

أما بعد:

فإنَّ الله جلّ ثناؤه ، وتقدّست أسهاؤه ، خَلق عبادَه حنفاء موحُدين ، ثم اجتالتهم الشياطين ، فحرّمت عليهم ما أحلّ الله لهم ، وأمرتهم أن يُشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، فأرسل الله عزَّ وجلَّ الرسل مبشَّرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حبجة بعد الرسل ، أرسلهم الله تعالى ليقوم الناس بالقسط، وأمرهم بدعاء العباد إلى عبادته وحده لا شريك له مخلصين له الدين ولو كره المشركون .

وجعل الله عز وجل سبيل السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة على أيدي الرسل ، فلا سبيل إلى معرفة الطيَّب والخبيث على التفصيل إلا من جهتهم ، ولا يُنال رضا الله البتة إلا على أيديهم ، فلولا الرسل لما علم أكثر الناس ما يستحقه سبحانه وتعالى من الأسياء الحسنى والصفات العلا ، وقد جعل الله

تعالى لكل منهم شرعة ومنهاجاً ؛ ليستقيموا إليه ولا يبغوا عنه اعوجاجاً .

ثم ختمهم الله تعالى بنبينا محمد الله الأولين والآخرين ، وسيّد الأنبياء والمرسلين ، وصفوة ربِّ العالمين ، الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وهداهم إلى صراط مستقيم ﴿ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي الطّلمات إلى النور، وهداهم إلى صراط مستقيم ﴿ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السّمُ واتِ وَمَا فِي الأَرْضِ أَلا إلَىٰ اللّهِ تَصِيرُ الأُمُور ﴾ (١) ، بعثه الله تعالى بأفضل المناهج والشرع ، وأنزل عليه أفضل الكتب ، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله ، وقرن طاعته بطاعته كها قرن أذاه بأذاه ؛ فجعل الله تعالى طاعته وطاعة رسوله ، ومحبته ومحبة رسوله ، وإرضاء وإرضاء وسوله شيئاً واحداً ، كها جعل شقاق الله ورسوله ، وعادة الله ورسوله ، وأذى الله ورسوله ، ومعصية الله ورسوله شيئاً واحداً ، وفي هذا كله بيان لتلازم الحقين ، فمن آذى الرسول فقد آذى الله ، ومن أطاعه فقد أطاع الله .

فحقَّ على كلَّ أحدِ بذلُ جهده واستطاعته في طاعته ومحبته واتباعه هِ ، وينبغي أن يُعلم أن قيام المدْحة والثناء على رسول الله عِنى _ بلا غُلرِ ولا جَفَاء _ قيام للدِّين كله ، وأن قيام التعظيم والتوقير له _ بلا إفراط ولا تفريط _ قيام للدِّين كله ، وأن سقوط ذلك سقوط للدِّين كله ؛ لأن انتهاك عِرض رسول الله عِنْ وشتمه والاستهزاء به وبسنته مناف لدين الله بالكلّية .

هذا وإن من أمور التوحيد والعقيدة المهمة _ التي لا يتصور فيها خلاف ألبتة _ أن الاستهزاء باللين ، أو السخرية بشيء من أمور الإسلام ، أو سبّ الله تعالى ، أو شعم رسوله على يعتبر ناقضاً من نواقض «لا إله إلا الله محمد رسول الله» وهذا الناقض والقاطع قد انتشر بين النام اليوم بشكل لا يمكن حصره ، (١) سورة الشورى : الآية رقم : ٥٣.

حتى ظهر في هذا الزمان زنادقة مُتَبجَّحُون ، يَدَّعون الإسلام ، ويَتَسمَّون بأسهاء الكرام ، ويَتَعَسمُون بشَتْمه والاستهزاء بسنَّته عليه الصلاة والسلام .

فيتعيّن على كل ذي مِسْكَة في دِينه أن يعرف حكم مَنْ شَتَم نبيّنا ﷺ ، وأن أعلظ في حقه ، وأن يعرف الحدّ الشرعي في شاتم رسول الله ﷺ ، وأن يبصّر الناس بأهمية معرفة هذا الأمر وحدّه وأثره على الحياة الإسلامية المعاصرة، ومصير هؤلاء الشاتمين والمستهزئين في الدنيا قبل الآخرة .

وقد اعتنى الأثمة والعلماء _ رحمهم الله تعالى _ ببيان حكم شاتم النبي على من مسلم أو كافر أو ذمّي ، وما شُرع من العقوبة لمن سبّ النبي على وتوابع ذلك ، فبيّنوا _ رحمهم الله تعالى _ الحكم الشرعي الذي يفتي به المفتي ، ويقضي به القاضي ، ويجب على كل واحد من الأثمة والأمة القيام بها أمكن منه ، فألفوا في ذلك كتباً مستقلة ، وأبحاثاً مهمة ، وشروحات قيّمة .

ومن بين تلك المصنفات كتابنا هذا: «الصارم المسلول على شاقم الرسول على السيخ الرسول المسلول المسلول المسلام أحمد بن تيمية النميري الحراني رحمه الله تعالى ، وهو كتاب عظيم فريد في بابه وموضوعه ، يفيض بالبحوث العلمية ، والمسائل المهمة، والاستدلالات الباهرة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وليس بخاف على أحد من أهل العلم أن هذا الكتاب هو من أجمع وأنفع وأفضل ما ألف في موضوعه .

وهذا الكتاب العظيم لم يُحقّق تحقيقاً علمياً تبعاً للأصول والقواعد المعروفة عند أهل التحقيق ، ولكن نُشِر الكتاب مرتين : فظهرت النَّشْرَة المعروفة عند أهل التحقيق ، وأما النَّشْرَة الثانية فقد أخرجها الشيخ

محمد محيي الدين عبدالحميد _ رحمه الله تعالى _ في عام ١٣٧٩ هـ . بمصر ، وقد أفدنا وقد بذل في ذلك الوقت ، وقد أفدنا منها في تحقيق هذا الكتاب .

بَيد أن صاحب النشرة المصرية لم يعتمد على أصل مخطوط ، وإنها كان اعتهاده _ والله أعلم _ على النّشرة الهندية فقط ، ونشرته هذه لا تسمى تحقيقاً في عُرف أهل التحقيق ، كها أنه وقع في شيء غير قليل من التصحيف والتحريف والسّقط وأخطاء الضبط ، وسيأتي بيانها وتفصيلها إن شاء الله تعالى(١).

وقد يسر الله تعالى لنا _ بفضله ورحمته _ الحصول على خس نسخ مخطوطة لهذا السّفر العظيم من أماكن متفرقة ، وهذه النسخ بعضها أفضل من بعض الممنها مخطوطة نُسخت في عام (٧١٨هـ) ، وعليها إجازة بخط المصنف شيخ الإسلام لناسخ المخطوطة ، وهو من حُفاظ الحديث ومن فقهاء الحنفية وعالم بالتراجم هو : الشيخ عبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ) ، ومنها مخطوطة قوبلت على نسخة أخرى بخط الحافظ علم الدين البرزالي (ت ٧٣٩هـ) التي كتبها وقرأها على شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية من أولها إلى آخرها في عالس كثيرة كان آخرها في مدينة دمشق

لذلك كله فقد رغبنا وطمحنا إلى إخراج هذا الكتاب بالصورة العلمية التي تليق بمكانته من حيث التحقيق في ضبط النص وتَقْيِيدُه ، وإخراجه أقرب ما يمكن إلى الصيغة التي أرادها مصنفه رحمه الله تعالى يوم دَوَّنه ، ومن حيث التعليق على النص بها يفيد قارئه قدر المستطاع ويقرّبه منه وييسر الانتفاع بهذا الكتاب وبمسائله المهمة ، ويُجَلِّي نصوصه بالعزو والتخريجات والتوضيحات

⁽١) سيأت التفصيل عند التعريف بالمطبوعتين في الباب الثالث من القسم الأول إن شاء الله تعالى .

والتعريفات وبيان الملاحظات ونحوها ، حتى لا يحتاج القارىء عند قراءته للرجوع إلى المعاجم وكتب التراجم وغيرها .

وقد بذلنا جهدنا المحدود بعد أن استعنّا بالله عزّ وجلّ ، فكان هذا الكتاب بهذه الصورة ، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات ، وإننا لنرجو أن نكون قد أدّينا الأمانة العلمية في تحقيق هذا الكتاب بإخراجه في صورة صحيحة متقنة أو قريبة من الصحة والإتقان .

وقسمنا البحث فيه إلى قسمين ، قدّمنا بين يديهما بـ (مقدمة) ذكرنا فيها المنهج الذي اتبعناه في التحقيق والتعليق .

فأما القسم الأول ، فقد اشتمل على ثلاثة أبواب :

البياب الأول: عَرَّفنا فيه بالمؤلف في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عصر المؤلف في غتلف جوانبه الدينية والسياسية والاجتاعية والعلمية .

الفصل الثاني: حياة المؤلف الشخصية: ذكرنا فيه اسمه ونسبه ومولده ونشأته ووفاته .

الفصل القالث: شخصيته العلمية: وتحدثنا فيه عن طلبه للعلم وتحصيله، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، وجهاده وأثره في الدعوة الإسلامية، ومكانته وأقوال العلماء فيه.

العباب الثاني : عرّفنا فيه بالكتاب والمخطوطة والمطبوعة ، وقد تضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول: التعريف بالكتاب، وقد تناولناه بالدراسة من مختلف جوانبه ؛ فحققنا اسمه وصحة نسبته إلى مؤلفه ، وبينا موضوعه ، وسبب تأليفه ، وتاريخه ، وأجزاءه ، ثم منهج المصنف فيه ، وقيمة الكتاب العلمية .

الفصل الثاني: التعريف بالمخطوطة ، وقد بينا فيه عدد نسخها ، مع وصف شامل لكل نسخة ، واختيار النسخة الأم (الأصل) وسبب اختيارنا لها ، مع وضع نهاذج للنسخ في نهاية الباب الثالث.

الفصل الثالث: التعريف بالمطبوعة ، من حيث طبعها ونشرها وبيان الملاحظات والأخطاء مع ضرب الأمثلة على ذلك.

الباب الثالث: دراسة لبعض المسائل:

- ١ _ حكم ساب الرسول وحده الشرعي .
 - ٢ _ مِن زنادقة هذا العصر .
 - ٣ ـ الواقع الإسلامي المعاصر .
- ٤ _ الواجب على المسلمين في إقامة الحد على شاتم الرسول .
 - قاعدة مهمة في فقه الدعوة فيمن يؤذي الله ورسوله .
 - ٦ _ مصير الشاتمين .
 - ٧ _ أنواع الردة .
 - ۸ _ تعلیل وجوب قتل الساب .
 - ٩ _ توبة الساب قبل القدرة عليه وبعدها .
 - ١٠ ـ سبب الاختلاف في مشروعية استتابة الساب .

- ١١ ـ السب وصف أخص لإهدار الدم .
- ١٢ _ تحليل شبه المبتدعة والنواقض عند أهل السنة والجماعة .
 - ١٣ ـ سبّ الذمى .
 - ١٤ ـ مـوقف الروافض من الصحابة وأمهات المؤمنين .

وأما القسم الثاني فقد تضمّن النّص المحقّق ، وهو في جزأين : الأول بتحقيق : عمد بن عبدالله بن عمر الحلواني ، والثاني بتحقيق : عمد كبير أحمد شودري .

المنهج في التحقيق والتعليق:

إن المنهج الذي اتبعناه في التحقيق والتعليق هو مبني على الخطة التالية :

أولاً: اعتنينا بنص الكتاب ، فبذلنا قصارى جهدنا في إخراج النص سلياً من التصحيف والتحريف والأخطاء ، بعد نساخته نساخة صحيحة ، وبعد مقابلة النسخ المخطوطة مقابلة دقيقة ، ومن ثَمَّ قراءة النص قراءة صحيحة أكثر من مرة ، وكان من ظواهر تلك العناية ما يأتي :

- ١ ـ وضعنا إلايات القرآنية الكريمة بين قوسين مزهّرين ﴿. ﴾ ، وحدّدنا
 بداية ونهاية الأحاديث النبوية الشريفة والأقوال بالمزدوجتين ٤
- ٢ ـ ما كان من زيادة مهمة في إحدى النسخ المخطوطة ، أو ساقطاً من الأصل
 وضعناه بين معقوفتين هكذا : [...] كيا هي عادة المحققين .
- ٣ قسنا بضبط الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ،
 والأشعار ، وتشكيل ما يلتبس من أسهاء الأعلام والأماكن والأشياء .

٤ ـ سِرْنا في الكتابة والإملاء على ما يتّفق مع قواعد الخط والإملاء الحاليين ،
 ما عدا الآيات القرآنية الكريمة .

ثانياً: وضعنا ثلاث حواشٍ في صفحات الكتباب: يُمْنَى ويُسْرى وسُفْلى.

فالحاشية اليمنى : وضعنا فيها العناوين الجانبية .

والحاشية اليسرى: جعلناها لترقيم صفحات النسخة الأصل حيث أشرنا إلى بدء صفحاتها؛ وذلك بوضع خط مائل (/) قبل الكلمة الأولى في محاذاتها، ورمزنا للوجه الأول من الورقة برمز: (أ)، وللوجه الثاني برمز: (ب).

وأما الحاشية السفل في أسفل صفحات الكتاب فقد عملنا فيها ما يأتي : ١ ـ عَـزَوْنا الآيـات القـرآنيـة الكريمـة إلى مكانها من الآيات والسور في المصحف الشريف .

٢ - خرّجنا الأحاديث النبوية الشريفة ، والآثار ، وقد بلغت الأحاديث أكثر
 من (٢٥٠) حديثاً ، والآثبار أكثر من (١٠٠) أثر ، واتبعنا في التخريج
 الخطة التالية :

أ ـ تعيين راوي الحديث من الصحابة في حالٍ لم يُعَيِّنه المصنَّف ، وذلك
 في الغالب سواء في أول التخريج أو في آخره .

ب - تخريج الحديث إذا كان في الصحيحين، وغيرهما بعَزُوه للبخاري ومسلم ثم أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، حسب ترتيب الكتب الستة ...

جــ تخسريج الحديث أذا لم يكن في «الصحيحين» أو أحدهما بعَرُوه

للمتقدّمين من الأثمة حسب وفياتهم هكذا: رواه الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) في «الموطا» ؛ وأبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ) في «المسنده ؛ وسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ) في «سننه» ، مع ذكر اسم الكتاب ككتاب الجهاد مثلاً فاسم الباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وُجد ، إلا إذا كان الكتاب مطبوعاً طبعة واحدة أو مصوراً عن الأصل ، فإننا نذكر الجزء والصفحة فقط مثل كتاب مصوراً عن الأصل ، فإننا نذكر الجزء والصفحة فقط مثل كتاب «السنن الكبرى» للبيهقي ، و «المستدرك» للحاكم وغيرهما .

د _ التصحيح والتضعيف في غير «الصحيحين»: نذكر أقوال العلماء والمتخصصين في هذا الشأن حول الحديث أو الأثر إن وجدت ما أمكن ذلك.

٣- أَثْبَتنا فروقات النُّسخ المخطوطة بعد مقابلتها ، وكان منهجنا في عملية
 مقابلة النسخ مبنياً على الطريقة التالية :

أ - اخترنا أقدم النسخ تاريخاً وأكملها وأوثقها وجعلناها هي الأم
 (الأصل)، ورمزنا لها برمز: (أ).

ب ـ قابلنا النسخ المخطوطة ناهجين طريقة النص المختار .

جــ أهملنا من اختلافات النسخ: الآيات التي كُتِبت خطأ أو محرَّفة ، فإننا لا نسير إلى ذلك، بل نُشْبِت القراءة الصحيحة كما في المصحف الشريف، ما عدا الاختلاف في أوجه القراءات فإننا نذكره في الحاشية.

٤ - عرَّفنا بالكثير من الأعلام تعريفاً موجزاً، وقد بلغ عدد الأعلام المذكورين في هذا الكتاب أكثر من (٦٠٠) علم ، ولم نترجم للمشاهير منهم مثل الخلفاء الراشدين وغيرهم من كبار الصحابة وأمهات المؤمنين ، والأثمة الأربعة ، وأصحاب الكتب الستة وغيرهم من الأثمة الأعلام الذين هم

أشهر من أن يُذكروا ، وأغرف من أن يُنكروا ، وقد اعتمدنا في الجرح والتعديل على قول الحافظ ابن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) . رحمه الله من كتابه «التقريب» ، وذلك في الغالب ، إلا اذا كان المترجّم له من غير رجال الكتب الستة فنرجع إلى كتب الرجال الأخرى مثل «ميزان الاعتدال» للذهبي وغيره . . .

٥ ـ وثّقنا المعلومات والنقول من المصادر والمراجع التي نقل عنها المصنف مع نسبتها إلى أصحابها ، إلا أن بعض الكتب لم نقف عليها ، وبعضها في حكم المفقود، مثل كتاب «المجرّد» للقاضي أبي يعلى، و «المغازي» لسعيد ابن يحيى الأموي وغيرهما ، وقد أغفلنا توثيقها وتوثيق غيرها عالم نجده مكتفين مذه الاشارة .

٦ عرفنا الألفاظ اللغوية الغريبة ، وقمنا بضبطها ، وعَيَّنا المصدر للتوثيق .
 ٧ عسر فنا بالفرق وأسماء البلدان والمواضع ، وذلك بالرجوع للمعاجم المختصة ، وكتب الفرق والمذاهب الفكرية وغيرها .

ثالثاً: علَّقنا على الكتاب في بعض المواضع بها يوضَّح أمراً مُشْكِلاً ، أو يرب إلْباساً ، أو يصحِّح خطأ ، ورجعنا في ذلك إلى كتب الحديث والفقه والرجال واللغة وغيرها .

رابعاً: ذيَّلنا الكتاب بخاتمة للتحقيق ، حيث وضعنا فيها النتائج التي خرجنا بها من تحقيق ودراسة هذا الكتاب .

خامساً: وضعنا فهارس عامة ومتنوعة في آخر الكتاب تساعد في الحصول على مسائله وموضوعاته بسهولة .

و اخيراً ، فإنه لا يسعنا في هذا المقام _ اعترافاً بالفضل وعرفاناً بالجميل _ الا أن نتقدم بالشكر الصادق والتقدير إلى كل من قدّم لنا نصحاً أو توجيهاً أو

فائدة أو عوناً في إنجاز وتحقيق هذا الكتاب من مشايخنا وأساتذتنا وإخواننا الكرام ، ونخصُّ بالذكر منهم : فضيلة المشرف الأستاذ الدكتور محمد بن سعيد ابن سالم القحطاني، رئيس قسم القراءات سابقاً والأستاذ المشارك بقسم العقيدة، وفضيلة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن سليان العثيمين عميد معهد البحوث العلمية سابقاً والأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، جزاهما الله تعالى خير الجزاء في الدنيا والآخرة .

ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يلهمنا التوفيق والسداد ، وأن يجمع لنا بين الصواب والشواب ، وأن يعيذنا من الخطأ والحرمان ، وأن يجعل عملنا هذا حالصاً صواباً ، وأن يتقبّله منا بقبول حسن ، إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير ، وسبحان ربك ربّ العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله ربّ العالمين .

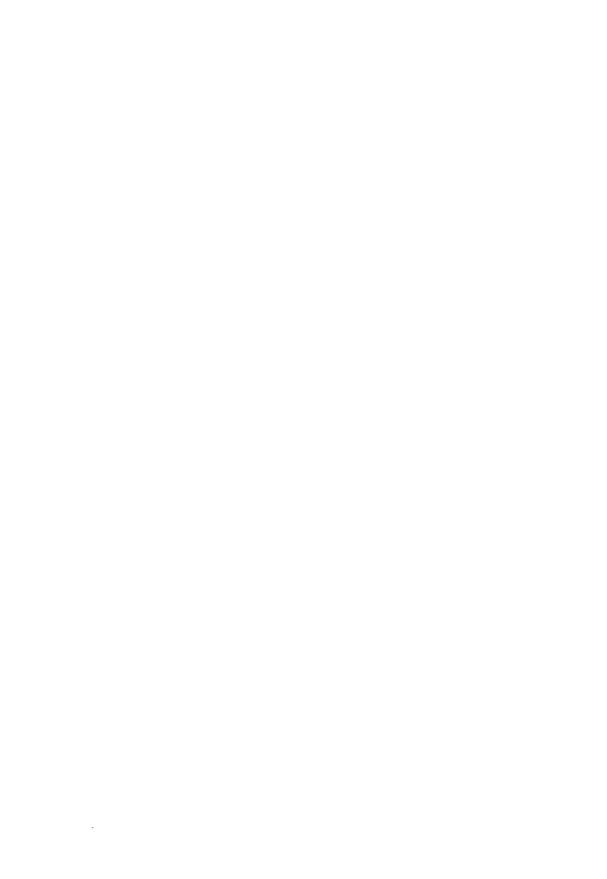
المحققان



الشم الأول

التعريف بالمؤلف والكتاب

- * * *
- * الباب الأول : التعريف بالمؤلف.
- * الباب الثاني: التعسريك بالكتساب
 - والمخطوطة والمطبوعة.
 - * الباب الثالث: دراسة لبعض المسائل.



الباب الأول

التعريف بالمؤلف

- * * *
- الفصل الأول : عصر المؤلف .
- * الفصل الثاني : حياة المؤلف وشخصيته.
 - * الفصل الثالث: شخصيته العلمية.



تمهيسد

لقد كَثُرت الكتابة عن شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة رحمه الله تعالى ، وعُقدت الندوات وأُجريت الأبحاث حول أعاله ، وتَرْجَم له عدد كبير من المؤرخين القدامى والمحدثين ، وهناك دراسات لعدد من المستشرقين وغيرهم تناولت تراث شيخ الإسلام ومنهجه وأفكاره وإبراز شخصيته الفلّة الفريدة ، وقد بلغت تلك المؤلفات أكثر من منة كتاب() .

وعُقِد مهرجان كبير حضره أكثر قادة الفكر في العالم الإسلام في دمشق سُمَّي أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تيميَّة من ١٦ ـ ٢٠ شوال سنة ١٣٨٠ هـ ، وطبعت أعمال هذا الأسبوع والمهرجان بالقاهرة(٢) .

وعُقِدت ندوة علمية عالمية حول موضوع شيخ الإسلام ابن تيمية: حياته العلمية ومواقفه الخالدة في الجامعة السلفية بالهند سنة ١٤٠٨ هـ ، وقدمت للندوة بحوث عديدة ، وأصدرت على إثرها توصيات وقرارات مفيدة ٢٠).

وفي هذا كله غُنية عن أن نترجم له في هذا الباب ترجمة مطوّلة وموسعة ، غير أننا نرى أن نذكر شذرات طيبة عمّا سُطِّر وكُتب عنه ، وأن نعطي فكرة مجملة عن عصره ، وعن مختلف جوانب حياته الشخصية والعلمية ، مع إيْرازِ لأثاره، وعمل ثبت معجمي لمؤلفاته، وذلك من خلال الفصول الثلاثة الآتية :

⁽١) ينظر : اأوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيميّة، للشيباني ص (١٨٨ ـ ٢١١) .

⁽٢) المقصد الأرشد، (١/ ١٣٢) حاشية ترجمة رقم (٨٩).

⁽٣) أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام، ص (٢٠٨) .



الغصل الأول

عنصر المؤليف

* * *

البحث الأول : الحالة السدينية .

* المبحث الثاني : الحالة السياسيـة .

* المبحث الثالث: الحالة الاجتماعية.

* المبحث الرابع: الحالة العلميــة.



لقد اتسم العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيمية بحوادث خطيرة وقلاقل كثيرة (١)، وشهد ذلك العصر اضطراباً وانحرافاً في مختلف جوانب الحياة، فعاش شيخ الإسلام في عصر حالك أسود متلاطم بأمواج الضعف والفساد والانحراف في النواحي الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية (١).

ولقد كان القرن الثامن بحاجة إلى رجل مجدّد للدين ، مجاهد في سبيل الله ، يسع نشاطه كل مجالات الحياة ، من غير أن تنزوي جهوده وأعماله في زاوية واحدة ، أو تتركز على جانب دون جانب ، فكان ذلك الرجل هو شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية (٢) ، وكان دوره عظيمًا وشاقاً في ردِّ الحَلْق إلى منهج الحقّ ؛ إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وكانت له آثار كبيرة وجهود عظيمة في تلك النواحي وغيرها ، وتظهر واضحة جلية _ على سبيل المثال _ من خلال المباحث الأربعة الآتية :

المبحث الأول: الحالة الدينية:

تعدّدت الأديان والعقائد والفِرَق في ذلك العصر ، وأصبح المجتمع يضم عناصر شتى وأجناساً مختلفة ؛ كان يعيش في ذلك المجتمع مسلمون ، كها كان يعيش فيه فِرق الرافضة والإسهاعيلية والشيعة واليهود والنصارى(،) ، وكان السائد في دمشق : مذهب الأشعري ، وكان ينظر إليه على أنه السنة(،) ، وكان التصوف في جانب آخر قد بلغ أوجه ، ودخل فيه كثير من الأفكار والعناصر

⁽١) (رجال الفكر والدعوة؛ للندوى ص (١٩).

⁽٢) دشيخ الإسلام ابن تيمية السعد صادق عمد ص (١٧) بتصرف .

⁽٣) (رجال الفكر والدعوة؛ ص (١٧) بتصرف .

⁽٤) اشيخ الإسلام ابن تيمية؛ لسعد صادق ص (٣٧) .

⁽٥) اابن تيمية، لإبراهيم خليل بركة ص (٣٨) .

غير الإسلامية ، وانتمى إليه كثير من الجهلاء والمحترفين والمبتدعين المارقين ، وسببوا ضلال العامة والخاصة ، وازدهار الشرك والبدع في المجتمع ، كها شغلت طائفة من الفلاسفة بنشر تعاليمها جهراً وعلانية حيناً ، وسراً وخفية بعض الأحيان ، متحررة من قيود الدين وتعاليم الأنبياء ، وطائفة أخرى كانت تعتبر الفلسفة مقياساً أصيلاً(١).

أدًى وجود هذه الملل والنَّحل إلى قيام صراع بينها ، فكانت كل فرقة تعمل جاهدة لنصرة معتقداتها وآرائها ومذهبها ، وكانت كل فرقة تحارب الفرقة الأخرى وتعمل للقضاء عليها وعلى شيعتها ومعتقداتها(۱) .

ولقد اتسمت الدراسات العلمية _ في الغالب _ في ذلك العصر بالتحيّز الفكري ، والتعصب المذهبي ، فكل رأي في العقيدة له إمام من المتأخرين يتمسك به ويدافع عنه ، وينظر إليه على أنه الحقّ الذي لا شكّ فيه ، وأن آراء غيره هي الباطل الذي لا شك فيه ، وكل مذهب فقهي له أتباع يتبعونه على أنه صواب وغيره خطأرى.

وبالجملة فقد اشتدت غربة الإسلام، وتفرقت كلمة المسلمين ، وظهرت الفرق المخالفة لما كان عليه السلف الصالح في العقائد والفروع ، وحيه الجمود الفكري والتقليد الأعمى . . . وطغى علم الكلام والفلسفة حتى حلاً عل الكتاب والسنة لدى الأكثرية من المتعلمين في الاستدلال(؛) ، فضعف سلطان العقيدة ، وأصبحت مجالاً للأخذ والرد ، واجترأ الناس على الكلام في الله

⁽١) درجال الفكر والدعوقة ص (٣٠).

⁽٢) اشيخ الإسلام ابن تيمية؛ لسعد صادق ص (٣٧ ، ٣٨).

⁽٣) دابن تيمية، لأبي زهرة صل (١٥٥) .

⁽٤) امن مشاهير المجلدين في الإسلام؛ للفوزان ص (٥٢) .

٤) أمن مشاهير المجلدين في الرسلامة للقوران ص (١٥١)

وصفاته بها لم يأذن به ، فَخَبا نور الإيهان ، وانطفأ سراج اليقين ، وضعف الوازع المديني في نفوس المسلمين ، وهكذا صار الإسلام ، والمسلمون غير المسلمين(١).

كانت تلك هي الحالة الدينية التي صاحبت ظهور شيخ الإسلام ، فالحاجة ماسة إلى عالِم جريء ليتصدى لهذه الأفكار والمعتقدات الزائفة ، وليحلّب الناس إلى التوحيد الصافي ، وليخلّب الناس من هذه الجاهلية التي ارتموا في أحضانهان .

فظهر في هذا الجو المعتم شيخ الإسلام أحمد بن تيمية حاملاً لواء الإصلاح والتجديد، ظهر شيخ الإسلام ضياء لامعاً بعلمه الأصيل الغزير ؛ يدرِّس للطلاب، ويؤلف الكتب والرسائل، ويفتي في النوازل والمسائل، ويناظر المنحرفين، وينازل الفرق والطوائف، فيرد على الشيعة القدرية، ويرد على على علماء الكلام والفلاسفة، ويرد على المعطلة والمؤوِّلة في الصفات من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، ويرد على الصوفية المنحرفة، وعلى القبوريين المبتدعة، وينازل أهل الجمود الفقهي والخمول الفكري، ويرد الفقه إلى أصوله السحيحة ومنابعه الصافية، وتصحيح الصحيح، وتزييف الزائف، حتى أعاد للشريعة نقاءها، وإلى العلوم الشرعية صفاءها، يظهر ذلك في مؤلفاته التي خلفها ثروة علمية هائلة ().

وما كاد يظهر فضل شيخ الإسلام وجهاده وعلمه بين قرنائه من العلماء

⁽١) (ابن تيمية السلفي، للهرّاس ص (١٨٥) .

⁽٢) (ابن تيمية) لإبراهيم خليل بركة ص (٤٢) .

⁽٣) دس مشاهير المجدّدين في الإسلام؛ للفوزان ص (٥٣).

وغيرهم حتى حسدوه وأضمروا له الحقد والبغضاء ، وحاولوا رميه لدى السلطان بها يؤذيه ويقلل من منزلته العظيمة ، وحاكوا له المؤامرات ودبروا له المكائد ، فيدخل السجن في كل مرة ثم ينجّيه الله منهم ، فمن تلك المواقف ما يأتى :

أولاً : في مسالة الزيارة(١) :

ظفر المغرضون بجواب لشيخ الإسلام على سؤال وُجّه إليه حول السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، وهل يجوز له في سفره هذا القصر ؟ وهل هذه الزيارة شرعية أم لا ؟ وكان جوابه بها خُلاصته : السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين بدعة لم يعملها أحد من الصحابة ولا التابعين ، ولا أمر بها رسول الله علي ولا استحب ذلك أحد من أثمة المسلمين ، فمن اعتقد ذلك عبادة وفعله فهو مخالف للسنة والإجماع . . . _ إلى أن قال _ : وإذا سافر لاعتقاده أنها طاعة كان ذلك محرماً بإجماع المسلمين . أ.ه. .

فلما ظفر أعداؤه في دمشق بهذا الجواب بعثوا به إلى الديار المصرية بعد أن كتب عليه قاضي الشافعية هذه الكلمات : •قابلت الجواب عن هذا السؤال المكتوب على خط ابن تيمية فصح . _ إلى أن قال _ : وإنها المحرف جعله زيارة قبر النبي على وقبور الأنبياء صلوات الله عليهم معصية مقطوع بها» أ.ه.

فانظر رحمك الله إلى هذا التحريف الشنيع على شيخ الإسلام ، فإن جوابه على هذه المسألة ليس فيه منع زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، وإنها فيه المنع من شدّ الرحل للسفر من أجل زيارة القبور ، وزيارة القبور من غير شدّ رحل

⁽١) «البداية والنهاية» (١٢٧/١٤) ؛ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٢٧/ ١٨٢ ـ ١٩٣) بتصرف

للسفر شيء ، وشد الرحل للسفر من أجل زيارة القبور شيء آخر ، وشتان ما بين المسألتين، وشيخ الإسلام رحمه الله لم يمنع الزيارة الخالية عن شدّ الرحل، بل يستحبها ويندب إليها ، وكتبه ومناسكه تشهد بهذا مثل كتاب «الجواب الباهر» ، و «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» ، و «الرد على الأخنائي» ، و «الرد على الأخنائي» ، و «الرد على المري» وغيرها .

بسبب هذه الفتوى استغل أعداؤه وحساده الفرصة ، فأقاموا الدنيا وما أقعدوها، وأفتوا بسجنه زاعمين أنه ينتقص رسول الله على حيث يحرَّم زيارته كذباً وزوراً ، وحاشاه ذلك ، فأرضاهم السلطان بسجنه فأرسل مرسوماً إلى دمشق يقضي بسجن الشيخ في القلعة وذلك سنة ٢٢٦هـ، وسُجن جماعة من أصحابه وضُيِّق عليهم ، ومن بينهم تلميذه العلاَّمة ابن القيم ، ثم أُطلق سراحهم ما عدا ابن القيم فإنه بقي حبيس السجن ، ولقد تلقَّى شيخ الإسلام هذا البلاء بصدر رحب وصبر عظيم إلى أن مات مظلوماً في سجنه رحمه الله تعالى .

ثانياً : في مناظرة رسالته «العقيدة الواسطية» :

وهي رسالة كتبها لرضي الدين الواسطي من أصحاب الشافعي حينها طلب منه بإلحاح أن يكتب عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته ، فكتبها وانتشرت بين الناس مما أدى إلى ثورة كثير من علهاء الجهمية والاتحادية والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد ، فكان أن سعى هؤلاء الحاقدون إلى السلطان ، فأوضروا صدره ، فكتب السلطان إلى نائبه أمير البلاد ، بأن يجمع قضاة المذاهب وغيرهم من المفتين والمشايخ ويتباحثوا معه في هذه العقيدة(١) .

⁽١) حكى شيخ الإسلام هذه المناظرة بنفسه كيا في امجموع الفتاوى، (٣/ ١٦٠ ـ ١٩٣) .

ثالثاً : في الموقف من رسالته «الحموية» :

ورد لشيخ الإسلام سؤال من مدينة (حماه) بالشام في العقيدة ، فأجاب عليه رحمه الله في رسالة سهاها : «الحموية» ، وذكر فيها معتقد السلف الصالح الخالي من الشبه والتأويلات الباطلة والخرافات المبتدعة التي ظهرت عند الناس بعد عصر الصحابة والتابعين ، فأحدثت هذه الفتوى هزّة عنيفة في قلوب القائمين على أمور البدع والخرافات ، لذلك فقد رأوا أن يبادروا إلى الشوشرة عليه وإشاعة الشائعات ضده وإثارة الناس عليه ، فقام هؤلاء بإشاعة الشغب والفوضي في البلد احتجاجاً على هذه الفتوى ، وآذوا الشيخ وبعض أتباعه ، ولكن نصره الله عليهم فهياً له أميراً يُدْعَى : (سيف الدين جاعان) أخذ على يد هؤلاء وضرب من ضرب منهم وأرسل في طلب من هرب فاختفوا وسكتت هذه الفتنة () .

المبحث الثاني : الحالة السياسية :

كانت البلاد الإسلامية في تلك الفترة من التاريخ والتي يطلق عليها: والعصور الوسطى عبارة عن عمالك صغيرة يحكمها أمراء من العجم غير خاضعين لسلطان الخلافة العباسية في بغداد ، حيث ضعف الخلفاء العباسيون إبّان انخرام دولتهم ، وكان الخليفة منهم شبه معزول عن الأحداث ، وكان سلطان البلاد _ هو لقب الملك _ المتصرف فعلاً في الحكم ، وكان هذا السلطان من الأتراك وغيرهم يتغير ويتبدل بين الفينة والفينة بسبب الثورات الداخلية والدسائس والاتقلابات التي كان يجيكها السلاطين لبعضهم البعض ، فها يكاد

⁽١) (البداية والنهاية) (١٤ / لا ، ٥) بتصرف .

⁽٢) اابن تيمية السلفى، للهراس ص (١٤) .

يستقر سلطان على عرش البلاد إلا وقد دّبّر له الأمراء دسيسة لخلعه أو قتله ليتولى واحد منهم مكانه .

وهكذا أصبحت الدولة الإسلامية في اضطراب سياسي عظيم ، وكان لهذا التفكك والتدابر والإنقسام بين أمراء الإسلام أثره اللازم ونتيجته المحتومة ؛ وهي ضعف المسلمين عن مقاومة أعدائهم في الخارج .

لقد عاصر شيخ الإسلام حَدَثَين عظيمين:

أحدهما : خروج الفرنج الصليبيين إلى الشام ومصر .

والثاني: ظهور التتار بالمشرق واستيلاؤهم على بغداد ، وزحفهم إلى الشام ومصر .

وفي ذلك يقول ابن الأثير: القد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم ، منها: ظهور التتار قبَّحهم الله ، أقبلوا على المشرق ، ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها .

ومنها: خروج الفرنج لعنهم الله من الغرب إلى الشام وقصدهم ديار مصر، وملكهم ثغر دمياط منها، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم، أ.هدد،

وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله في رسالته «الفرقان» إلى هذه الحروب الصليبية والأسباب التي أدّت إليها ، فقال : «فلها ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول ، سلطت عليهم الأعداء ، فخرجت الروم النصارى إلى الشام والجزيرة مرة بعد مرة ، وأخذوا الشغور الشامية شيئاً بعد شيء إلى أن أخذوا بيت المقدس . . . وبعد هذا بمدة حاصروا دمشق ، وكان أهل الشام بأسوأ حال بين الكفار النصارى والمنافقين الملاحدة» (١) .

⁽١) والكامل في التاريخ؛ لابن الأثير (٩/ ٣٣٠) .

⁽٢) رسالة «الفرقان بين الحق والباطل»: مطبوعة ضمن امجموعة الرسائل الكبرى، (١/ ١٣٣ ، ١٣٤).

لم ينزل خطر التشار يزداد وأمرهم يستفحل ، وتسقط في أيديهم بلاد المسلمين بلداً بعد بلد ، حتى استولوا على بغداد عاصمة الخلافة ، وقتلوا الخليفة المستعصم ، وأحالوا هذه المدينة العامرة خراباً(١) ، ثم دخل التتار حلب بعد بغداد ، وذهبوا إلى دمشق فاستولوا عليها ، وقويت شوكة النصارى وأعداء الإسلام إثر ذلك .

وكان لشيخ الإسلام مشاركات جدّية في حرب هؤلاء التتار بلسانه وسنانه، فكان يعقد المجالس في المسجد الجامع لحضّ الناس على الجهاد والنفقة، وقد حضر بعض الغزوات بنفسه ، وحمل السلاح وخاص المعارك ، وقابل ملوك التتار وخاطبهم بقوة وثبات ، ومن تلك المواقف العظيمة ما يأتي :

أولاً: حادثة قازان(١):

جاء التتار في سنة ٦٩٩ هـ في هجمة من هجاتهم المتوالية إلى الشام ، وهزموا عساكر الملك الناصر محمد بن قلاوون الذي جاء على رأس جنده من مصر، فهرب جند مصر الذين كانوا معه وولًوا الأدبار ، ولحقهم جند الشام ، وصار التتار على أبواب دمشق ، فَذُعِر أهلها وصاروا في خوف شديد على أنفسهم وأهليهم وأموالهم ، وفر سن العلماء والأعيان عدد كبير ، إلا شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقد وقف موقف الأبطال في هذه الظروف ، واستطاع أن يجمع بعض أعيان البلاد واتفق معهم على ضبط الأمور فيها .

ثم سار شيخ الإسلام إلى ملك التتار «قازان» لتلقيه وأخذ الأمان منه

⁽۱) وقد وصف ابن كثير حالة هذه المدينة بعد استيلاء التتار عليها وصفاً مؤسَّراً ، في البداية والنهاية (۱۲/ ۲۱۲).

⁽٢) بتصرف من «البداية والنهاية» (٨/١٤).

لأهل دمشق ، فكلّب كلاماً قوياً شديداً فيه مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين ، وقد أكرم الله شيخ الإسلام لإخلاصه وقوة إيهانه بقذف الرعب والهيبة في قلب ذلك الملك الظالم ، فانصاع لطلبات الشيخ ، وأعلن الأمان لأهل دمشق ، وحُقنت بسببه دماء المسلمين وأعراضهم وممتلكاتهم .

ولما رجع شيخ الإسلام إلى دمشق وعلم أن التتار برغم ما أعطوه من الأمان فإنهم يطالبون بالقلعة الحصينة في البلاد ، وأشار بعضهم إلى نائب القلعة ليسلّمها إلى التتار ، فبعث شيخ الإسلام إلى نائب القلعة يقول له : «لو لم يبق فيها إلا حجر واحد فلا تسلمهم ذلك إن استطعت» ، وكان في ذلك مصلحة عظيمة لأهل الشام ، وأخذ الرجل بنصيحة شيخ الإسلام ، فعجز التتار عن اقتحام القلعة .

وأخيراً توجه قازان من الشام إلى العراق ، فلما انصرف هو وجنوده من حول دمشق وترك نائبه فيها جاءت البشائر بأن الجيش المصري خرج من مصر إلى الشام ، وهنا ظهر لشيخ الإسلام موقف نبيل آخر ؛ فقد طلب من نائب القلعة ومن الناس أن يحفظوا الأسوار حتى يصل الجيش المصري ، وكان شيخ الإسلام يدور، كل ليلة على الأسوار يحرّض الناس على الصبر والقتال ، ويتلو عليهم آيات الجهاد والرباط .

وبعد رحيل التتار ، رجع قبولاي، من جهة الأغوار ، وقد عاث في الأرض فساداً ، ونهب البلاد وخرب ، ومعه طائفة من التتار كثيرة ، وقد خربوا قرى كثيرة ، وقتلوا من أهلها وأسروا منهم وسبوا خلقاً كثيراً ، فخرج شيخ الإسلام إلى غيم قبولاي، فاجتمع به وكلمه في فكاك من كان معه من أسارى المسلمين ، فاستنقذ كثيراً منهم من أيديهم ، وأقام عنده ثلاثة أيام ثم عاد ، ثم راح إليه جماعة من أعيان دمشق ، ثم عادوا من عنده فشُلُحوا عند الباب الشرقى ، وأخذ ثيابهم وعهائمهم ، ورجعوا في شرّ حالة .

ثانياً : حرب الكسروانيَّين(١) :

طلب شيخ الإسلام من ولاة الأمر وحثّهم على قتال أهل جبال الجرد وكسروان وكانت من أصعب الجبال وأشقها ، وكانت الملوك المتقدمة لا تُقدِم على حصاره ، فخرج شيخ الإسلام في شوال سنة ١٩٩٩ هـ ، ومعه خلق كثير من المتطوعة والحوارنة لقتال أهل تلك الناحية ، بسبب فساد عقائدهم وكفرهم وضلالهم والخروج على الإمام والعصيان ، وما كانوا عاملوا به العساكر لما كسرهم التتار وهربوا ، فحين اجتازوا ببلادهم ، وثبوا عليهم ، ونهبوهم وأخذوا أسلحتهم وخيولهم ، وقتلوا كثيراً منهم ، فلما وصلوا إلى بلادهم جاء رؤساؤهم إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية فاستتابهم ، وبين للكثير منهم الصواب، وحصل بذلك خير كثير وانتصار كبير على أولئك المفسدين ، والتزموا برد ما كانوا أخذوا من أموال الجيش ، وقرر عليهم أموالاً كثيرة عملونها إلى بيت المال ، وأقطعت أراضيهم وضِياعهم ، ولم يكونوا قبل ذلك يدخلون في طاعة الجند ولا يلتزمون بأحكام الملة ، ولا يدينون دين الحق ، ولا يدخرون ما حرّم الله ورسوله .

ثالثاً : وقعة شقحب(٢) :

شاع عند الناس أن التشار قد عزموا على القضاء على الدولة الإسلامية في الشام ومصر ، وأنهم يعدّون العدّة لذلك ، فانتشر الرعب والفزع بين الناس ، وظهر الارتباك في الدولة بأسرها ، حتى إن السلطان تردد كثيراً في الخروج للاقاة التشار ، عندئذ لم يترك شيخ الإسلام من طريقة يثبت فيها للناس أنهم يستطيعون ملاقاة التتار والانتصار عليهم إلا وفعلها .

⁽١) بتصرف من «العقود الدرية» لابن عبد الهادي ص (١٧٩) ؛ «البداية والنهاية» (١٣/١٤).

⁽٢) بتصرف من «البداية والنهاية» (١٥/١٤).

وقد سار شيخ الإسلام إلى مصر ليستحث السلطان للمجيء بعساكره إلى الشام ، ويعد النصر من عند الله في هذه المرة ، ويُحذ و مُعَبّة التهاون في مثل هذه الأمور ، وكان مما قاله له حينذاك : «لو قُدُر أنكم لستم حكّام الشام ولا ملوكه ، واستنصركم أهله وجب عليكم النصر ، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه ، وهم رعاياكم ، وأنتم مسؤولون عنهم ؟» .

ثم رجع شيخ الإسلام من مصر إلى الشام ، ولم يلبث أن خرج السلطان من مصر لملاقاة التتار ، واستمر شيخ الإسلام في الاجتماع بكل جيش من جيوش المسلمين على حِدة في مكانه ، يَعِظُهم ويشجعهم على القتال ويعِدُهم النصر، ويحلف لهم بالله أنكم في هذه المرة منصورون ، فيقول له بعض الأمراء: قل إن شاء الله ، فيقول : «إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً» .

وفي شهر رمضان المبارك عام ٧٠٢هـ. التقى الجيشان والتحم الفريقان ، وكان شبيخ الإسلام يباشر القتال بنفسه ، وكان يمشي بين الصفوف يشجعهم ويقريهم ويبشرهم بالنصر ، وكان بلاؤه في هذه المعركة عظيها ، وكها وصفه البَزَّار بقوله: «وكان يجول في العدو كأعظم الشجعان، ويقوم كأثبت الفرسان، ويخوض فيهم خوض رجل لا يخاف الموت ١١٥٠ .

وانجلت المعركة بهزيمة التتار ، ونصر الله المسلمين ، وقُطِع دابر القوم الله المسلمين ، وقُطِع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين .

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية :

كان من الطبيعي والحالة السياسية كها ذكرنا أن لا تكون هناك حياة

⁽١) االأعلام العلية؛ للبزار ص (٦٧ ، ٦٨) .

اجتهاعية مستقرة ، فقد أدى تنازع الأمراء المسلمين فيها بينهم ، وكثرة الغارات على البلاد الإسلامية إلى اضطراب حبال الأمن في ربوع هذه البلاد ، ووجود حالة من الرعب والفزع في قلوب الناس ، بحيث أصبح لا يطمئن أحد على نفسه وماله ، كها أدى نقص الأموال والشمرات بسبب أعهال التخريب ، واشتغال الناس بالحروب إلى سوء الحالة الاقتصادية ، وانتشار الفاقة ، فكثر اللصوص وقطاع الطريق واشتد الغلاء(١) .

وعا زاد الأمر سوءاً أنه في شوال من عام ٧٠١ هـ كها قال ابن كثير بأنه:

«قدم إلى الشام جراد عظيم أكل الزرع والثار وجرّد الأشجار حتى صارت مثل
العصي ولم يعهد مثل هذا»(٢)، «فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء
والطعن والطاعون ، فإنا لله وإنا إليه واجعون»(٢)، فعمد الناس إلى الغش في
المبايعات واحتكار الأقوات ، وتطفيف المكيال والميزان ، وغير ذلك من العيوب
الاجتهاعية التي تصحب دائماً عهود الجوع والفاقة(١).

ونما يزيد الأمور سوءاً أن هذا الاختلاط الذي حدث بين الأثراك العجم والتتار وغيرهم قد أحدث مشكلات جديدة عديدة ، فقد نشأت حضارة جديدة واجتاع جديد . . . وفي مثل هذا الوضع تتضاعف مسؤولية مصلح ومرب لا يرضى بوجود أي عادة من عادات الجاهلية أو تأثير غير إسلامي في مجتمع المسلمين ، ويريد أن يرى هذا المجتمع تابعاً للكتاب والسنة بأكمله(ه) .

⁽١) اابن تيمية السلقي، للهرائس ص (١٧).

⁽٢) «البداية والنهاية» (٢/ ٢٠) .

⁽٣) المصدر نفسه (٢١٦/١٣) .

⁽٤) (ابن تيمية السلفي، ص (١٧).

⁽٥) درجال الفكر والدعوة؛ للندوي ص (٢٧) .

وعلى الجملة فقد كانت حياة المسلمين الاجتماعية في ذلك العصر فاسدة إلى حدّ كبير وبحاجة إلى إصلاح تام شامل يقوم به مصلح مخلص جريء بصير بموطن الداء وكيفية العلاج(١).

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية من أولئك المصلحين المخلصين الذين ونقهم الله تعالى إلى صالح القول والعمل لإزالة تلك المنكرات والمفاصد بيده ولسانه وقلبه وبيانه ، فقد وضع رحمه الله كتاب الحسبة في الإسلام، ، وكتاب السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ، علّه يُعيد الأمور إلى نصابها ، ويوجب في الأول على الولاة ، والمحتسبين النظر في مصالح العامة بمنع الغش والعقوبة عليه ، وفرض التسعيرات الجبرية عند اشتداد الغلاء ، والضرب على أيدي المطففين والمحتكرين(ا) .

وذكر ابن كثير بأنه في عام ٦٩٩ هـ دار الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله وأصحابه على الخمّارات والحانات فكسروا آنية الخمور ، وشققوا الظروف وأراقوا الخمور ، وعزّروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش ، ففرح الناس بذلك(٢).

المبحث الرابع: الحالة العلمية:

لم يكن لنا أن نتوقع نشاطاً في الحركة العلمية أو رواجاً لسوق الآداب في عصر سادت فيه الأثراك والماليك واستعجمت فيه الأنفس والعقول والألسن

⁽١) (ابن تيمية السلفي، ص (١٩) .

⁽٢) اابن تيمية السلفي، للهراس ص (١٧) بتصرف .

⁽٣) دالبداية والنهاية، (١٢/١٤) .

والعادات والسياسات والحكومات ، وتحالفت فيه المصائب كلها على المسلمين من كل مكان ، فلم يكن لديهم من الأمن والاستقرار والرفاهية ما يمكنهم من الاشتغال بالبحث والتفكير ، فقل الإنتاج العلمي ، وركدت الأذهان ، وأقفل باب الاجتهاد ، فحرم الأخذ في الأصول بغير مذهب الأشعري ، وفي الفروع بغير مذاهب الأئمة الأربعة ، وأصبح قصارى جهد العالم أن يفهم ما قيل من غير بحث ولا مناقشة ، وعمد العلماء إلى جمع المعلومات المتعلقة بكل فن ، فنظم موها في سلك واحد ، وألفوا فيها كتباً مطولة أحياناً ، ومختصرة أخرى ، وسلكوا منهجاً حسناً في التأليف ، ولكن لا أثر فيه للابتكار والتجديد () .

لقد غلبت على كثير من العلماء في هذا العصر نزعة التقليد ، وسيطر الجمود الفكري عليهم ، وأصبح العالم إنها يُقاس بكثرة ما حفظ من كلام الأولين وعرف من آرائهم ، بحيث يمكن تسمية هذا العصر بحق : وعصر دوائر المعارف ، وهكذا عصور الضعف دائها تمتاز بكثرة الجمع وغزارة المادة مع نضوب في البحث والاستناج (١) .

علمًا بأنه نهض في أوساط هذا القرن أثمة كبار كالعلامة تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) ، وسلطان العلماء : عزّ الدين ابن عبدالسلام (ت ٦٦٠ هـ) ، والإمام عيبي الدين النووي (ت ٢٧٦ هـ) ، وظهر في أواخر هذا القرن علماء كبار مثل المحددُث الكبير شيخ الإسلام تقي الدين ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) .

وقد كان من معاصري شيخ الإسلام ابن تيمية كبار المحدّثين والمؤرّخين كالعلامة جمال الدين أبي الحجاج المسزّي (ت ٧٤٢هـ) ، والحافظ علم الدين

⁽١) (ابن تيمية السلقي، للهراس ص (١٩) بتصرف.

⁽۲) المرجع نفسه ص (۱۹ ، ۲۰)

البرزالي (ت ٧٣٩ هـ) ، والعلامة شمس الدين الذهبي (ت ٨٤٧ هـ) ، فهم المذين كانوا يُعَمَّون الأركان الأربعة للحديث والرواية في عصرهم ، والذين يعتمد على كتبهم المتأخرون من العلماء(١) .

ولقد كان انتشار العلم في تقدّم مطّرِد ، وقد وجدت في مصر والشام مدارس كثيرة ودور الحديث ، مثل التي أسسها الأيوبيون والماليك ، وكان يؤمّها الطلاب من أنحاء العالم لتلقي العلوم الدينية(٢) .

من أجل ذلك كله نستطيع أن نقرر بأن هذا العصر كان عصراً مجيداً من ناحية الثروة العلمية التي جُمعت فيه علوم الدين واللغة والتاريخ وعلوم الحياة أيضاً ، حتى إنه ليعتبر بحق : قعصر المؤلفات المطولة والموسوعات الجامعة في علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والتاريخ وطبقات الرجال وغيرها من العلوم الإسلامية المختلفة ، ولكنه لم يكن فيه من أصالة الفكر والتجديد والابتكار في الآراء حظ كبير يتميز به ويتناسب ولو إلى حدِّ ما مع كثرة ما جمع فيه من معارف وعلوم ، اللهم إلا ما كان لدى نفر قليل على رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية من معارف وعلوم ، اللهم الا ما كان لدى نفر قليل على رأسهم شيخ

⁽١) ارجال الفكر والدعوة؛ للندوي ص (٢٨).

⁽٢) المرجع نفسه ص (٢٨) .

⁽٣) دابن تيمية) لمحمد يوسف موسى ص (٦٢) .



الغصل الثاني

حياته الشفصية

- * * *
- + المبحث الأول : اسمـه ونسبــه .
- * المبحث الثاني: مولده ونشاته.
- * المبحث الثالث: وفـــاتـــه.



المبحث الأول : اسمه ونسيه :

هو شيخ الإسلام وعَلَم الأعلام ، الإمام المفسّر الحافظ الفقيه المجتهد المجاهد محيي السنة وقامع البدعة ، تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن الحضر بن تيميّة النميري الحرّاني ثم الدمشقي .

فأما تسميته بـ (تيميّة) فقد اختلف في سببها على عدّة أقوال ، أرجحها : أن جدّه محمد بن الخضر ذهب إلى الحج ، وله امرأة حامل ، ومَرَّ على دَرْب تَيْماء ، فرأى هناك جارية (طفلة) ، وقد خرجت من خباء ، فلما رجع إلى حَرَّان وجد امرأته قد ولدت بنتاً ، فلما رآها قال : يا تيميّة يا تيميّة ، فلمقب بذلك، .

وأما (النميري): فهي نسبة آل تيميّة إلى قبيلة بني نمير ، فهو عربي الأصل ، وقد ذكر هذه النسبة وصرّح بها ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) في كتابه والتبيان لبديعة البيانه(١).

⁽١) يُنظر: «العقود الدرية في مناقب ابن تيمية» لابن عبد الهادي ص (٢) ؟ «الشهادة الزكية المرعي الكرمي ص (٢٣) .

 ⁽٢) في الطبقة الحادية والعشرين ، وهذا الكتاب (التبيان لبديمة البيان) مخطوط ، وصورته في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (١٧٦) .

⁽٣) في ص ٩٤ رقم ٩٠، وفي هذا ردَّ على ظنّ الشيخ أبي زهرة في كتابه: «ابن تيمية» ص (١٨) بأن شيخ الإنسلام لم يكن عربياً وأنه كان كردياً بدليل أن المؤرخين لم يذكروا قبيلته أ.هم. فها هي قبيلته مذكورة ومصرَّح بها والحمد لله، علم بأن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في غنى عن ذلك بإسلامه وجهاده.

وأما (الحراني): فيهي نسبة مكانية إلى بلد حَران ، وهي مدينة عظيمة مشهورة من أرض الجزيرة بين دجلة والفرات ، وهي قصبة ديار مُضر ، بينها وبين الرّها (أورفه) يوم ، وبين الرّقة يومان ، وهي على طريق الموصل والشام، وقد كانت آنذاك مهد العلم والعلماء ، ومن أهم مراكز الديانات القديمة ، وهي الآن بلدة عامرة في تركيا() .

المبحث الثاني : مولده ونشأته :

وُلد بحرَّان يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وست مئة (٦٦١ هـ) ، وقد نشأ النشأة الأولى فيها إلى أن بلغ السابعة من عمره ، فأغار التتار عليها ففر أهلوها منها ، وقدم به أبوه إلى دمشق ، ففنشأ بها أتم إنشاء وأزكاه ، وأنبته الله أحسن النبات وأوفاه ، وكانت مخايل النجابة عليه في صغره لائحة ، ودلائل العناية فيه واضحة ١٠٥٠ .

نشأ في بيت علم وفقه ، فأبواه وأجداده وإخوانه وكثير من أعيامه كانوا من العلياء الفطاحل المشاهير ، فمنهم جدّه الأعلى عمد بن الخضر ، ومنهم عبدالحليم بن عمد بن تيميّة ، وعبدالغني بن عمد ، وجده الأدنى عبدالسلام ابن عبدالله بجد الدين أبو البركات صاحب «المنتقى» و «المحرر» ، وكذلك أبوه وأخوه عبدالرحمن وغيرهم ، ففي هذه البيئة العلمية الصالحة كانت نشأته .

قال عنه اللهبي: دما رأيت في هذا العالم أكرم منه ولا أفرغ منه عن الدنيا ، والدرهم لا يذكره ولا أظنه يدور في ذهنه ، وفيه مروءة وقيام مع

⁽۱) ينظر: «معجم البليان» (۲/ ۲۳۵) (حران) ؟ حياة «ابن تيميّة» للبيطار ص (۸) ؛ حاشية «الأعلام العلية» ص (۱۲) .

⁽٢) ﴿الأعلام العليَّةِ } للبرَّار ص (١٦) .

أصحابه ، وسعى في مصالحهم ، وهو فقير لا مال لها(١) .

ويجمع المؤرخون على أن ابن تيمية نشأ في عفاف وتقى وصلاح ، وعود نفسه على الاقتصاد في الملبس والمأكل ، وكان باراً بوالديه ورعاً عابداً ناسكاً صواماً وقداماً ، وقافاً عند حدود الله ، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، وقد عُرض عليه قضاء القضاة ومشيخة الشيوخ فلم يقبل،

وقد خصّه الله تعالى بسرعة الحفظ وإبطاء النسيان ، فلم يكن يقف على شيء أو يسمع بشيء غالباً إلا ويبقى على خاطره إما بلفظه أو معناه(٢)، فكانت ذاكرته حديث زملائه من الفتيان ، بل تجاوز صيته دائرة الصبيان إلى دائرة الرجال ، وتسامعت دمشق وما حولها بذكائه ونبوغه(١).

ذكر ابن عبدالهادي قصة عجيبة في سرعة حفظ شيخ الإسلام فقال:
اتفق أنّ بعض مشايخ حلب قدم إلى دمشق وقال: سمعت في البلاد بصبي يقال له: أحمد بن تيميّة ، وأنه سريع الحفظ ، وقد جئت قاصداً لعلّي أراه ،
فقال له خياط: هذه طريق كُتّابه ، وهو إلى الآن ما جاء ، فاقعد عندنا الساعة
يجيىء يعبر علينا ذاهباً إلى الكُتّاب ، فجلس الشيخ الحلبي قليلاً ، فمر
صبيان ، فقال الخياط للحلبي : هذاك الصبي الذي معه اللوح الكبير هو أحمد
ابن تيميّة ، فناداه الشيخ ، فجاء إليه ، فتناول الشيخ اللوح ، فنظر فيه ، ثم
قال : يا ولدي امسح هذا حتى أملي عليك شيئاً تكتبه ، ففعل ، فأمل عليه
متون الأحاديث أحد عشر أو ثلاثة عشر حديثاً ، وقال له : اقرأ هذا ، فلم يزد

⁽١) والذيل على طبقات الحنابلة، (٢/ ٢٩٥) .

⁽٢) والذيل على طبقات الحنابلة، (٢/ ٢٩٠) ؛ والمقصد الأرشد، (١٣٦/١) .

⁽٣) ﴿الأعلام العلية؛ ص (١٨) ؛ ﴿المقصد الأرشد؛ (١/ ١٣٣).

⁽٤) ابن تيمية، لأن زهرة ص (٢٠).

على أن تأمله مرة بعد كتابته إياه ، ثم دفعه إليه ، وقال : أسمعه علي ، فقرأه عليه عرضاً كأحسن ما أنت سامع ، فقال : يا ولدي امسح هذا ، ففعل ، فأملى عليه عدة أسانيد انتخبها ، ثم قال : اقرأ هذا ، فنظر فيه كها فعل أول مرة ، فقام الشيخ وهو يقول : إن عاش هذا الصبي لَيْكُونن له شأن عظيم ، فإن هذا لم يُر مثله ().

المبحث الثالث : وفاتــه :

توفي مُعْتَقَلاً مظلوماً بقلعة دمشق في ليلة الإثنين العشرين من شهر ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبع مئة (٧٢٨ هـ) ، وعسمره سبع وستون (٦٧) سنة (٢٠).

وقد غُسَّل وكُفّن وأُخرج وصُلِّي عليه أولاً بالقلعة ، ثم صُلِّي عليه بجامع دمشق عقب صلاة الظهر ، ودُفن في ذلك اليوم ، ورثاه كثير من الفضلاء بقصائد متعددة ، وصُلِّي عليه صلاة الغائب في أرض مصر والشام والعراق واليمن وغيرها ، ونودي : الصلاة على ترجمان القرآن(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تقريظه كتاب «الرد الوافر»(؛): «ولو لم يكن من فضل هذا الرجل إلا ما نبه عليه الحافظ الشهير عَلَم الدين البرزالي في تاريخه أنه لم يوجد في الإسلام من اجتمع في جنازته لما مات ما اجتمع في جنازة الشيخ تقى الدين لكفى ، وأشار إلى أن جنازة الإمام أحمد كانت حافلة

⁽١) «العقرد الدرية؛ لابن عبد المادي ص (٤) ؛ «المقبصد الأرشد» (١٣٥/١) ، وقد ذكر ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» ص (٢١٨) قصة أخرى عجيبة في حفظه، نقلها عن الإمام السُّرَّ مرّي (٢) «البداية والنهاية» (١٤١/١٤) .

 ⁽٣) «العقود الدرية» ص (٣٦١) ؛ «الشهادة الزكية» ص (٥١) .

⁽٤) قالرد الواقرة ص (٢٢٩) ، ٢٣٠) .

جداً شهدها مئات الألوف ، لكن لو كان بدمشق من الخلائق نظير ما كان ببعداد أو أضعاف ذلك لما تأخر أحد منهم عن شهود جنازته ، وأيضاً فجميع من كان ببغداد إلا الأقل كانوا يعتقدون إمامة الإمام أحمد ، وكان أمير بغداد وخليفة الوقت إذ ذاك في غاية المحبة له والتعظيم ، بخلاف ابن تيمية فكان أمير البلد حين مات غائباً ، وكان أكثر من بالبلد من الفقهاء قد تعصبوا عليه حتى مات عبوساً بالقلعة ، ومع هذا فلم يتخلف منهم عن حضور جنازته والترحم عليه والتأسف عليه إلا ثلاثة أنفس تأخروا خشية على أنفسهم من العامة ، ومع حضور هذا الجمع العظيم فلم يكن لذلك باعث إلا اعتقاد إمامته وبركته ، لا بجمع سلطان ولا غيره ، وقد صع عن النبي على أنه قال : «أنتم شهداء الله في الأرض ١٤٥٤).

⁽١) عن أنــس رضي الله عنه ، رواه البخــاري : في اصحبـحه، (المطبـوع مع فتــع البــاري) : في كتاب الجنائز ــ كتاب الجنائز ــ كتاب الجنائز ــ باب في من يُمثنى عليه خبر أو شر من الموتى (٢/ ١٥٥ ح ٩٤٩) .



الغمل الثالث

شفصيته العلمية

- * * *
- * المبحث الأول : طلبه للعلم وتحصيله وثقافته. * المبحث الثانسي : شيسوخسه وتسلاميسذه .
- * المبحث الثالث : مصنف التسلم
- * المبحث الرابع : جهاده وأثسره في الدعسوة ،
- * المبحث الخامس: مكانته واقوال العلماء فيه .



المبحث الأول: طلبه للعلم وتحصيله وثقافته:

انصرف شيخ الإسلام - بعد أن استقر بدمشق - إلى طلب العلم وتحصيله، فحفظ القرآن الكريم، وعني بالحديث وقرأ ونسخ وتعلم الخط والحساب، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبدالقوي ثم فهمها، وأخذ يتأمل كتاب دسيبويه حتى فهمه، وأقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك، هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة، فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته وسرعة إدراكه(١).

قال الذهبي: «ما رأيته إلا ببطن كتاب»(٢) ، وقال ابن دقيق العيد: «لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد»(٢) ، ولقد أُعجب السيوطي بمدى معرفته بالفلسفة والمنطق فقال: «فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة وآراء الأوائل ، وبجاراة العقول ، واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف ، ولفقت بين العقل والنقل ؛ فها أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها ١٤٥٤).

فكان شيخ الإسلام ابن تيمية مضرب مثل في غزارة العلم وسعة الاطلاع، وكان أول ثلاثة قال فيهم الشاعرده):

في العلم والتحقيق والنُّسُكِ وابنُ دقيق العيدِ والسُّبُكِي

ئسلائمة ليس لمسم راسعً وهُسمُ إذا شئتَ ابنُ تيميّــةَ

⁽١) والعقود الدرية عن (٣) .

⁽٢) امعجم الشيوخ؛ لللعبي (٦/١) . .

⁽٣) الرد الوافرة لابن ناصر اللين ص (١٠٧) .

⁽٤) دابن تيمية؛ لأبي زهرة ص (١١٦).

⁽٥) قابن تيمية السلفي، للهراس ص (١٨٠) .

وقد تمتّع شيخ الإسلام بثقافة عالية في العقيدة والتفسير والحديث وعلومها والفقه وأصوله والشعر والفلسفة وعلم الكلام.

فأما في أصول الدين، فكتبه ورسائله الكثيرة في العقيدة والتوحيد شاهدة على ذلك ، ومنها كتاب الإيهان، وكتاب الاستقامة، وكتاب القتضاء الصراط المستقيم، وكتاب الفرقان، و اشرح الأصبهانية، ورسائله : الحموية، والتدمرية، والواسطية، و الرسالة الاحتجاج بالقضاء والقدر، والخموية، والنياء الرحمن وأولياء الشيطان، و اقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، وغيرها ، وكان على اطلاع واسع بها كتبه الأساعرة والكرّامية والشيعة وملاحدة الباطنية من الإسهاعيلية والنصيرية بمختلف مذاهبهم، ووضع والشيعة وملاحدة الباطنية من الإسهاعيلية والنصيرية بمختلف مذاهبهم، ووضع كتاباً في الرد على الرافضة سمّاه : امنهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ، وكان مله بالمسيحية وبعقائد فرقها المختلفة وقد وضع كتاباً في الرد عليهم سمّاه : الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، ، وكذلك كان يعرف اليهودية(۱).

وأما في التفسير وعلومه: فقد شُهر بالتفسير حتى إنه لما تُوفِّي رحمه الله نُودي للصلاة عليه بهذه العبارة: «الصلاة على تُرْجان القرآن»، وقال ابن عبدالهادي: «وأما التفسير ؛ فمسَلَّم إليه، وله في استحضار الآيات من القرآن وقت إقامة الدليل بها على المسألة قوة عجيبة، وإذا رآه المقرىء تحيّر فيه، ولفرط إمامته في التفسير وعظمة اطلاعه يبين خطأ كثير من أقوال المفسرين ويوهي أقوالاً عديدة، وينصر قولاً واحداً موافقاً لما دلّ عليه القرآن والحديث ويحان رحمه الله يقول: ربها طالعت على الآية الواحدة نحو مئة تفسيرة(١).

⁽١) قال شيخ الإسلام في كتابه القيض المنطق، ص (٩٢ ، ٩٣) : اوقيد سمعت الفاظ التوراة بالعبرية من مُسلَمة أهل الكتاب ، فوجدت اللغتين متقاربتين غاية التقارب ، حتى صرت أفهم كثيراً من كلامهم العبري بمجرد المعرفة بالعربية ا

⁽٢) «العقود الدرية» لابن عبد الهادي ص (٢٥، ٢٦).

وأما ثقافته في الحديث وعلومه فقد قال الحافظ البرزالي: «وأما الحديث فكان حامل رايته حافظاً له عميزاً بين صحيحه وسقيمه عارفاً برجاله متضلعاً من ذلك»(۱)، وقال ابن سيد الناس: «الفيته عمن أدرك من العلوم حظاً، وكاد أن يستوعب السنس والآثار حفظاً»(۱)، وقال الذهبي: «ما رأيت أشد استحضاراً لمتون الأحاديث منه وعزوها إلى «الصحيح» أو «المسند» أو «السنن» كأنَّ ذلك نصب عينيه وعلى طرف لسانه بعبارة شيقة حلوة وإفحام للمخاطب»(۱)، وقال ابن عبدالهادي: «يَصْدُق عليه أن يُقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله ، غير أنه يغترف من بحر ، وغيره من الأثمة يغترفون من السواقي»(۱).

وأما ثقافته في الفقه وأصوله: فقل أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها أقوال الأئمة الأربعة وأقوال المذهب الواحد إذا تعدّدت، أو مذهب الصحابة ومَن بعدهم، ولقد خالف المذاهب الأربعة في مسائل واحتج لها بالكتاب والسنة، وقد ذكرها ابن الجوزي(٥)، وقال ابن الزملكاني: واجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها . . . وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك (١)، وكان شيخ الإسلام يتسامى عن التقليد، بحيث كان إذا أفتى لا يلتزم بمذهب بعينه بل بما يقوم دليله عنده، وربها كان تساميه عن التقليد وحريته في البحث نتيجةً لسعة

⁽١) قالرد الواقر) ص (٢٠٥) .

⁽٢) (الشهادة الزكية) لمرعى الكرمي ص (٢٦).

⁽٣) ﴿الوافي بالوفيات﴾ (٧/ ١٧) .

⁽٤) العقود الدرية عص (٢٥) .

⁽٥) في (الذيل على طبقات الحنابلة) (٢/٤٠٤) .

⁽٦) ﴿الرَّدِ الوَّافِرِ ﴾ ص (١٠٥) .

علمه بالنقليات ووجوه دلالتها(۱) ، فهو من أصحاب الاجتهاد المطلق الذي لم يتقيّد بمذهب من المذاهب(۲) .

وأما ثقافته في الفلسفة وعلم الكلام: فقد درس كل ما عُرف في عصره من نحل ومذاهب دراسة واسعة عميقة تحدوه إلى ذلك رغبة حارة في الوقوف على كُنه هذه المذاهب وإدراك حقائقها ، فقرأ الفلسفة ووقف على دقائقها ، وكان يعرف الفلسفة اليونانية القديمة ، وكذلك عرف المنطق الأرسطي ، وبين أيدينا اليوم كتابه «الرد على المنطقين» وكتاب «نقض المنطق» ، وكان على اطلاع واسع بجميع ما ألفه علماء الكلام من متقدمين ومتأخرين .

والخلاصة : أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد أحاط بكل تراث الفكر في عصره ، وألكم بجميع ألوان الثقافة العقلية من كلامية وفلسفية ، ثم أعمل في ذلك كله عقله النافذ وذهنه الجبار ، فأخرج لنا منه فلسفة نقدية في غاية القوة والخصوبة(٢).

وأما الشعر: فقد كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عدة أبيات وقصائد تدل في مجموعها على المستوى العالي والأدب الإسلامي في الصياغة والعَرْض والبيان.

فمنها ما ذكره الحافظ عَلَم الدين البرزالي في معجم شيوخه كما نقل عنه ابن عبدالهادي في العقود الدرية بأن شيخ الإسلام حلّ لغزاً للرشيد الفارقي بأبيات تشتمل على نحو مئة بيت على وزن اللغز ، وذلك في حياة والده رحمه

⁽١) اابن تيمية السلفي، ص (١٥) .

⁽٢) (شيخ الإسلام ابن تيمية) لمحمد لقيان السلفي ص (٢٢٧).

⁽٣) (ابن تيمية السلفي، ص (٢٧ ـ ٢٩).

الله، ولـه نحـو العشرين من العـمـر ، وكـان حلُّه في أسرع وقت ، وهذا اللغـز نظمـه الشيخ الفارقي في عشرين بيتاً أولها :

ما اسم ثلاثي الحروف فثلث مثل له والثلث ضعف جِميعِهِ فأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية حلاً لممضله ، وفصلاً لمجمله ، وفتحاً لمقاله ، وشرحاً لمشكله ، في مئة (١٠٠) بيت أولها :

يا عالماً قد فاق أهل زمانه بفنونه وبيانه وبديعه (۱)
وفي إحدى المجالس قُدَّمت صورة فُتْيا عن تقدير القَدَر في ثمانية أبيات
منها:

أيا علماء الدين ذِمِّي دينكم تحيِّر دُلُّره بأوضح حجة إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكم ولم يَرْضَه مني فها وجه حيلتي فأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية _ بعد أن حمد الله تعالى _ على هذه الفتيا بأكثر من مئة (١٠٠) بيت وبنفس الوزن ، فأولها :

سِوالك يا هذا سوال معاندِ تُخاصم رب العرش باري البريةِ وهذا سؤال خاصم الملا العُلا قدياً به إبليس أصل البليةِ(١)

وكتب في آخر المجلد الأول من مخطوطة مختصر الهكاري لدره تعارض العقل والنقل فائدة وجدت من خط شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهي نظمه في ظهر مجلد شرح قواطع الأدلة للنيسابوري :

يا منطـــق اليونــان ما أفســـده وعن طريق الحق ما أبعــده ولسبيــل الخـــيّ مــا أطلبـــه وعن سبيـل الرشـد ما أهـربــه

⁽١) العقود الدرية) ص (١٣ ـ ٢١) .

⁽٢) (العقود الدرية) ص (٣٨٣_ ٣٩٣) ؛ و امجموعة الرسائل المنيرية ؛ (١٠٠١_ ١٠٤) .

وبقضايا الإفك ما أحدقه وفي خِلاف الصدق ما أصدقه () وقد وُجد بخط الشيخ عدة أبيات قالها في سجنه بالقلعة ، ومنها : أنا الفقير إلى ربّ السهاواتِ أنا المسكين في مجموع حالاتي (٢) وقال الصفدي : كان كثيراً ما ينشد :

تمــوت النفـوس بأوصابها ولم تــدر عوّادها مــا بهــا ومــا أنصفت مهجــة تشتكي أذاهـــا إلى غـير أحبـابهـا(٣) وذكــر الألـوسي خــة عـشر (١٥) بيتاً لشيخ الإسلام بيّن فيها عقيدته

الموافقة للكتاب والسنة ، فمنها :

يا سائلي عن مدهبي وعقيدي رُزِق الهدى مَن للهداية يسألُ السمع كلام محقق في قبوله لا ينتنبي عنه ولا يتبدلُ (١)

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه:

لقد بذل شيخ الإسلام غاية الجهد لطلب العلم وتحصيله من أبوابه ، وسمع من خلق كثير حتى قال ابن عبدالهادي : «وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من متتى شيخ»(ه) أ. ه. .

(١) نقالاً عن مقدمة تحقيق كتاب (دره تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية ا (١/٦٣) ، وعددها خسة أبيات .

(٢) (العقرد الدرية) ص (٣٧٥) ، وعلدها (١٢) بيناً ، وذكرها الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله في كالعقرد الدرية على الماكن و (٣٧٥) ، قال أن شيرة الإمام أن الماكن و (٣٠١) من العام في العقرية العام في العام

كتابه : «مدارج السالكين» (١/ ٥٦٢) وقـال بأن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعث إليه في آخر عمره قاعدة في التفسير بخطه، وعلى ظهرها أبيات بخطه من نظمه . . . وذكر منها (١٧) بيتاً

(٣) والوافي بالوفيات، للصَّفدي (٧/ ٢٢)

(٤) اجلاء العينين، للألوسي ص (٥٨).
 وقال في آخرها:

(٥) والعقرد الدرية؛ ص (٣) .

- فمن هؤلاء الشيوخ الذين أخذ عنهم :
- ـ أبو العباس زين الدين أحمد بن عبدالدائم المقدسي (ت ٦٦٨ هـ)(١) .
 - ـ أبو الفرج عبدالرحمن بن سلمان البغدادي (ت ٦٧٠ هـ)٠٠) .
- والده الشيخ أبو المحاسن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية النميري الحراني (ت ٦٧٢ هـ) (٣) .
- الإمام تـقـي الـدين أبو محمـد إسهاعـيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي (ت ٦٧٢ هـ)() .
 - عیی بن عبدالرحمن بن عبدالوهاب الحنبلی (ت ۱۷۲ هـ)(ه) .
- القاضي شمس الدين أبو محمد عبدالله بن محمد بن عطاء الأذرعي الحنفي (ت ٦٧٣ هـ)(١).
 - ـ المؤمل بن محمد بن علي البالسي (ت ٦٧٧ هـ) ١٠٠ .
 - ـ أبو حامد محمد بن على بن الصابوني (ت ٦٨٠ هــ)(٨) .
- شمس الدين أبو محمد عبدالرحمن بن قدامة المقدمي الجماعيلي الحنبلي (ت ١٨٢ هـ)(٠).
 - ـ أبو عبدالله محمد بن أبي بكر العامري (ت ٦٨٢ هــ)(١٠) .

⁽١) ترجمته في : «البداية والنهاية) (١٣/ ٢٤٤) ؛ «الوافي بالوفيات، (٢٨/٦) .

⁽٢) دشذرات الذهب؛ (٥/ ٣٣٢) .

⁽٣) «البداية والنهاية) (٢٨٧/١٣) ، «الدارس في تاريخ المدارس؛ للنعيمي (١/٧٤) .

⁽٤) (البداية والنهاية ، (١٣/ ٢٥٤)؛ (الدرر الكامنة ، (١/ ٩١)؛ (شذوات الذهب، (٦/ ٣٣٣) .

⁽٥) فشذرات الذهب؛ (٣٤/٦/٣) .

⁽٦) الفوائد البهية في تراجم الحنفية؛ ص (٩٠) .

⁽٧) دشذرات الذهب، (٥/ ٣٦٠).

⁽٨) «الوافي بالوفيات، (٤/ ٢٤٦) ؛ فشفرات الذهب، (٥/ ٣٦٩) .

⁽٩) «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٨٦) ؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٣٧٦) ؛ «الأعلام» (٣/ ٣٢٩).

⁽١٠) دشذرات الذهب، (٣٨٨/٥).

ـ شرف الدين محمد بن عبدالمنعم بن القواس الطائي (ت ٦٨٣ هـ)(١)

ـ يحيى بن أبي منصور بن الصيرفي (ت ١٨٧ هـ)(١) .

(ت ۱۸۸ هـ)ش.

ـ شـمس الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالرحيم بن عبدالوهاب السعدي المقدسي

ـ عـلي بن أحمـد بن عـبـدالواحد السعـدي المقـدسي المعـروف بابن البخـاري (ت

ــ نجم الدين أبو العز يوسف بن المجاور الشيباني (ت ٦٩٠ هــ)(ه) .

ـ القــاضي شرف الدين أبو العــباس أحمد بن أحمد بن نعمة المقدسي الشافعي (ت

ـ شـمس الدين أبو عـدالله محمد بن عبدالقوي بن بدران المقدسي المرداوي (ت

٦٩٩ هـــ)(٧) ، وقد قرأ عليه العربية وفهمها .

ـ القـاضي شمس الدين أحمد بن إبراهيم السروجي الحنفي ، شارح الهداية ـ (ت

ـ أبو بكر بن محمد الهروي (ت ٧٣٧ هــ)(١) .

(١) فشذرات الذمب، (٥/ ٣٨٠).

(٢) دمعجم المولفين، (١٣/ ٢٣٣) .

(٣) دمعجم المؤلفين، (٣/ ٢٤٢).

 (٤) اشذرات الذهب، (٥/ ٥ /٤) ؛ المعجم المؤلفين، (٧/ ١٩) ؛ الأعلام، (٤/ ٢٥٧). (٥) ومعجم المولفين، (١٣/ ٣٤٥) ، والأعلام، للزركلي (٨/ ٢٥٨).

(٦) االبداية والنهاية» (٣٢٣/١٣) ، اطبقات الشافعية» (٧/٥) ، المعجم المولفين، (١٥٦/١)

(٧) ﴿الواق بِالوقِياتِ ٤ (٢٧٨) ، ﴿ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ﴾ (٥/ ٤٥٢) ، ﴿الأعلامِ ﴿ ٧/ ٨٣) . (٨) ﴿ البداية والنهاية ٤ (١/ ٥٢) ، ﴿ الدرر الكامنة ﴿ ١/ ٩١) ، ﴿معجم المؤلفين ﴿ ١٤٠/١) .

(٩) (الدرر الكامنة؛ (١/ ٤٨٩).

تلاميده:

ألقى شيخ الإسلام ابن تيمية دروسه على مدى خمسة وأربعين عاماً ، وكان أول درس له سنة (١٨٣ هـ) ، وقد حضر درسه الأول هذا كبار علماء دمشق وفضلاؤها منهم : القاضي بهاء الدين المُزكِّي الشافعي ، والشيخ تاج الدين الفزاري شيخ الشافعية ، والشيخ زين الدين بن المُرَحِّل الشافعي ، وزين الدين بن المُرَحِّل الشافعي ، وزين الدين بن المُرَحِّل الشافعي ، وزين الدين بن المُرَحِّل الشافعي .

وقد وصف درسه الأول هذا الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» فقال : «وكان درساً هائلاً ، وقد كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري بخطه لكثرة فوائده وكشرة ما استحسنه الحاضرون ، وقد أطنب الحاضرون في شكره على حداثة سنه وصغره ، فإنه كان عمره إذ ذاك عشرين سنة وسنتين»(١) أ. هـ .

وذكر الحافظ ابن حجر في تقريظه كتاب «الرد الوافر» لابن ناصر الدين : «لو لم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير شمس الدين ابن قيم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السائرة ، التي انتفع بها الموافق والمخالف ؟ لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته»(٢).

ومن هؤلاء التلاميذ المشاهير أيضاً بالإضافة لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) (٣) :

ـ الإمام الحافظ علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن البرزالي الشافعي (ت ٧٣٩ هـ)() .

⁽١) «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٢١) ؛ وذكره ابن مفلح أيضاً في «المقصد الأرشد» (١٣٣/١) .

⁽٢) قالرد الوافرة ص (٢٣١).

⁽٣) ترجته في البداية والنهاية؛ (١٤/ ٢٠٢) ؛ اشذوات الذهب، (١٦٨/٦) .

⁽٤) المعجم الشيوخ، للذهبي (٢/ ١١٥) ؛ البداية والنهاية، (١٩٦/١٤) ؛ الأعلام، (٥/ ١٨٢) .

_ الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المِـزِّي (ت ٧٤٢ هـ)(١) .

- الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي مؤرِّخ الإسلام (ت ٧٤٨ هـ)(٢) .

ـ القاضي شمس الدين أبو عبدالله محمد بن مفلح الحنبلي (ت ٧٦٣ هـــ)٣) .

- القاضي أبو العباس أحمد بن الحسن بن عبدالله بن شيخ الإسلام أبي عمر محمد ابن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي المشهور بقاضي الجبل (ت ٧٧١ هـ)().

ومن محبة قاضي الجبل لشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية قال :

نَبِيٍّ أَحْمَدٌ وَكَذَا إِمَامِي وَشَيْخِي أَحْمَدٌ كَالْبِحْرِ طَامِي وَشَيْخِي أَحْمَدٌ كَالْبِحْرِ طَامِي وَالسَّمِي أَحْمَدٌ وَلِذَاكَ أَرْجُو شَفَاعَةَ أَشْرِفِ الرَّسُلِ الْكِرَامِ

ـ الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الشافعي (ت ٧٧٤هـ)(ه) .

⁽۱) الله الحفاظة للذهبي (١٤٩٨/٤) ؛ المعجم الشيوخ، للذهبي (٢/ ٣٨٩) ؛ البداية والنهاية، (١٤٩٨/٤) ؛ الدر الكامنة، (٥/ ٢٣٣) ؛ الشفرات الذهب، (١٣٦/٦) .

⁽٢) «البداية والنهاية» (١٤/١٤) ؛ «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٣٧) ؛ «طبقات الشافعية» للسبكي

⁽٣) «البناية والنهاية» (٢٥٢/١٤) ؛ «الندر النكامنة» (٤/ ٢٦١) ؛ «السدارس في تاريخ المدارس» (٣٢/٢) ؛ «معجم المولفين» (٢/ ٤٤)

⁽٤) «الرد الوافر» ص (١٣٧)؛ «الدر الكامنة» (١/ ١٢٠)؛ «المدارس في تاريخ المدارس» (٦/ ٤٤). (٥) «المدر الكامنة» (٦/ ٢٧١)؛ «النجوم الزاهرة» (١/ ٢٢٢)؛ «النجوم الزاهرة» (١/ ٢٢٢)؛

[«]الدارس» (۱/ ٣٦)؛ دمهجم المؤلفين، (۲۸۲/۲).

المحث الثالث: مصنفاته:

صَنَّف شيخ الإسلام ابن تيمية التصانيف البديعة(۱) ، التي سارت بها الركبان(۲) ، والتي لم يسبق إلى مشلها ، ولا يلحق في شكلها توحيداً وتفسيراً وإخلاصاً وفقهاً وحديثاً ولغة ونحواً ، ويجميع العلوم كتبه طافحة بذلك(۲) .

ولو لم يكن له إلا «منهاج السنة» لكفاه على الأيام فخراً لا يبلى ، ففيه مشال من علمه وقوة حجته ومعرفته بالملل والنحل ، وإذا قلنا : لم يؤلَّف نظيره في الردّ على المخالفين لأهل السنة لصدّقنا كل مُنْصِف . . . وكانت مصنفاته مثالاً من علمه النفيس وعمله الذي عقمت القرون أن يأتي رجل بها يهاثله(؛) .

وقال ابن عبدالهادي رحمه الله : «ولا أعلم أحداً من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع ، ولا صنّف نحو ما صنف ، ولا قريباً من ذلك ، مع أن أكثر تصانيف إنها أملاها من حفظه ، وكثير منها صَنَّفه في الحبس ، وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب،(ه) .

ومِن أحسن ما ذُكر في بيان قوة شيخ الإسلام العلمية وتأثير مصنفاته وفضلها هو ما كتبه تلميذه أبو حفص البزّار (ت ٧٤٩هـ) حيث قال رحمه الله: احدثني غير واحد من العلماء الفيضلاء النبلاء الممعنين بالخوض في أقاويل المتكلمين لإصابة الثواب ، وتمييز القشر من اللباب ، أن كلاً منهم لم يزل حائراً في تجاذب أقوال الأصوليين ومعقولاتهم ، وأنه لم يستقر في قلبه منها قول ،

⁽١) المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي ص (٢٥) .

⁽٢) (تذكرة الحفاظ؛ (٤/١٤٩٧) .

⁽٢) قالرد الوافر) ص (٦٣).

⁽٤) اترجة شيخ الإسلامة لمحمد كرد على ص (٢٨) .

⁽٥) العقود اللَّرية؛ لابن عبد الهادي ص (٢٦) .

ولم يَبِن له من مضمونها حق ، بل رآها كلّها موقعة في الحيرة والتضليل ، وجُلّها مُمعِن بتكلّف الأدلة والتعليل ، وأنه كان خائفاً على نفسه من الوقوع بسببها في التشكيك والتعطيل ، حتى مَن الله تعالى عليه بمطالعة مؤلفات هذا الإمام أحمد بن تيمية شيخ الإسلام ، وما أورده من النقليات والعقليات في هذا النظام ، فما هو إلا أن وقف عليها وفهمها ، فرآها موافقة للعقل السليم وعلمها ، حتى انجلى ما كان قد غشيه من أقوال المتكلمين من الظلام ، وزال عنه ما خاف أن يقع فيه من الشّك وظفر بالمرام (١) .

وكُتُب شيخ الإسلام أشهر من أن تُذكر ، وأَعرف من أن تُذكر ، وقد جاوزت حدّ الكثرة ، فنقل ابن عبدالهادي : عن الذهبي قوله : قوما أبعِدُ أنَّ تصانيفه إلى الآن تبلغ خس منة مجلدة (۱) ، وقال الذهبي : قجعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيميّة فوجدتها ألف مصنف ، ثم رأيت له مصنفات أخر (۱) ، وقد أفرد تلميذه ابن قيم الجوزية رسالة تحوي مصنفات شيخه بعنوان : قاسهاء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهي مطبوعة ، كها ذكر بعضاً من مصنفاته البزارد، وابن عبدالهادي (۵) وغيرهما .

وقد جمعنا أسهاء مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من جميع المصادر والمراجع التي بين أيدينا ، ورتبناها على حروف المعجم ، ونعتذر عها يمكن أن يكون تكرر ذكره ؛ لاختلاف عنوانه ، ولأن الكثير منها لم يحصل الوقوف إلا على تسميته ، وهي كها يأتي :

⁽١) ﴿الأعلام العلية؛ للبزار ص (٣٢) ؛ ﴿الرد الوافر؛ ص (١٩٦، ٢١٦) .

⁽٢) (العقود الدرية) لابن عبدالهادي ص (٢٥).

⁽٣) دالرد الوافر) ص (٧٢) .

 ⁽٤) في كتابه : «الأعلام العلية» ص (٢٣ ـ ٢٦) .

⁽٥) في كتابه : «العقود الدرية» ص (٢٦_ ٦٧) ، وفي مواضع مختلفة من هذا الكتاب .

- ١ _ إبطال الحيل(١) .
- ٢ _ إبطال قول الفلاسفة بإثبات الجواهر العقلية(٢) .
 - ٣ إيطال قول الفلاسفة بقدر العالم(٣) .
- ٤ _ إبطال قـول الفلاسفة في أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحدنه.
 - ٥ _ إبطال الكيمياء(٥) .
 - ٦ ـ إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بهاد، .
 - ٧ ـ إتباع الرسول بصريح المعقول(٧).
 - ٨ _ إثبات الصفات (٨) .
 - * _ إثبات الكهال = الأكملية .
 - ٩ _ إثبات المعاد والرد على ابن سينا(١) .

⁽١) في مجلدين ، كما ذكره البزار في «الأعلام العلية» ص (٢٤) .

⁽۲) فالمقود الدرية، لابن عبدالهادي ص (٣٦) ؛ فأسياء مؤلفات شيسخ الإسسلام، لابن قيم الجوزية ص (٢١) رقم (١٨) اقواعد وفتاوى، .

⁽٣) في عبلد كبير : «العقود الدرية» ص (٣٦) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقم (١٩).

⁽٤) والعقود النرية؛ ص (٣٦) ؛ اأسهاء مولفات شيخ الإسلام؛ ص (٢١) رقم (٢٠) ؛ وقواعد وفتاوى، ، بلفظ : (قاعدة في إبطال قول الفلاسفة...) .

⁽٥) العقود الدرية؛ ص (٦١).

⁽٢) نشرت ضمن امجموعة الرسائل والمسائل تحقيق : محمد رشيد رضا (١/ ٢١ - ١٢٠) وقم (٤) .

⁽٧) دمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية عم وترتيب : عبدالرحن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه عمد (١٠/ ٤٥٣ ـ ٤٥٣) .

⁽A) في مجلد ، كما ذكره الألوسي في اجلاء العينين ا ص (٦) .

⁽٩) وجلاء المينين، للآلوسي ص (٦) ؛ وفي والعقود الدرية، ص (٥٣) بلفظ: (الرد على ابن سينا في رسالت، والأصحوبة،) بالصاد المهملة وهو تصحيف، والصواب بالضاد والأضحوبة، ؛ وفي وأسياء مولفات شيخ الإسلام، ص (٢٠) رقم (٢) ؛ وقواعد وفتاوى، بلفظ: (قواعد في إثبات المعاد والرد على ابن سينا في رسالته والأضحوبة،) ، في نحو مجلد .

- ١٠ _ إجازة كتبها لبعض أهل تبريز١١) .
- ١١ ـ إجمازة لابن الشهرزوري الموصلين .
 - ١٢ _ إجازة الأهل أصبهان(٢) .
 - ١٤ ـ إجازة لأهل غرناطة(ه) .
- ١٥ ـ أجربة تتعلق بـ المرشدة، التي ألَّفها (ابن تومرت)١١) .
- ١٦ ـ أجـوبة في رؤية هلال ذي الحــجة إذا رآه الناس ، وفي قوله : •صومكم يوم تصــومون، ، وفيها إذا غُــم هلال رمضان ليلة الثلاثين(٧) .
 - ١٧ ـ أجوبة في صلاة بعض أصحاب المذاهب خلف بعض وأنه جائزه، .
 - ١٨ _ أجوبة في الصلوات المبتدعة (١) .
- (١) «العقود الدرية» ص (٥٧) بلفظ : (تـوريز) بدلاً من (تـبريز) ؛ «أسياء مـؤلفـات شيخ الإسلام»
 ص (٢٩) رقم (٢) (إجازات»
 - (٢) العقود الدرية؛ ص (٢٢) .
- (٣) العقود الدرية؛ ص (٥٧) ؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٩) رقم (٤) وإجازات؛ .
- (٤) والعقود الدرية؛ ص (٥٧) ؛ وذكر فيها مسموعاته ؛ وأسماء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٩) رقم (١) وإجازات،
 - (٥) العقود الدرية، ص (٥٧) ؛ اأسماء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٩) رقم (٣) اإجازات، .
 - (٦) «العقود الدرية» ص (٤٢) .
 - (٧) «المقود الدرية» ص (٥٩)(٨) «المقود الدرية» ص (٥٩)
 - (٨) والعفود الدرية؛ ص (٥٩) . (٥) والعد الدرية:
 - (٩) االعقود الدرية؛ ص (٥٨).

- ١٩ ـ أجوبة في العرش والعالم هل هو كروي الشكل أم لا ؟<١٠ .
- ٢٠ أجوبة في مباينة الله لخلقه وفيمن يقول: إنه سبحانه على عرشه بذاته ،
 وأقوال السلف في ذلك(٢) .
- ٢١ ـ أجوبة في النهي عن أعياد النضارى ، وعما يفعل من البدع يوم عاشوراء(٢).
 - ٢٢ ـ أجوبة كثيرة عن مسائل وردت من الصلت(،) .
 - ٢٣ ـ الإحاطة الصغرى(٥).
 - ٢٤ ـ الإحاطة الكبرى(١) .
 - ٢٥ ـ الاحتجاج بالقدر(٧).
 - ٢٦ _ أحكام الطلاق(١) .

⁽۱) هذه الرسالة تحمل أكثر من عنوان واحد: ففي «العقود الدرية» ص (٥٥) بعنوان: (أجوبة في العرش والعالم هل هو كُرِئُ الشكل أم لا ؟) ؛ وفي «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٣٠) رقم (١٣) «الرسائل» بعنوان: (رسالة العرش) ؛ وفيها أيضاً ص (٢٤) رقم (٨٢) «قواعد وفتاوى» بعنوان: (رسالة في العرش والعالم هل هو كروي الشكل أم لا ؟) ؛ وفي «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢/٥٥٥ - ٥٨٣) بعنوان: (الرسالة العرشية) ؛ وفي فهرس مجموع الفتاوى أيضاً (٢/٢٤) بعنوان: (الإحاطة) ؛ وفي «مجموعة الرسائل والمسائل» (١٠٣/٤) بعنوان: (عرش الرحن وما ورد فيه من الآيات والأحاديث).

⁽٢) (العقود الدرية) ص (٥٢).

⁽٣) نحو مجلد ، كها ذكره ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» ص (٥٨) .

⁽٤) «العقود الدرية» ص (٥٧).

⁽٥) (العقود الدرية) ص (٥٢).

⁽٦) االعقود الدرية، ص (٥١).

 ⁽٧) نشرت ضمن «مجموعة الرسائل الكبرى» ، نشرها : محمد على صبيح عام ١٣٨٥ هـ بالقاهرة
 (٧/ ٢٧ - ١٥٥) رسالة رقم (٢)، ثم طبعت بتعليق : محمد عبدالله السيان بمطبعة أنصار السنة .

⁽٨) (الأعلام العلية) للبزار ص (٢٥).

- ٢٧ _ اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠٠ .
- ٢٨ ـ الاختيارات العلمية (في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيميّة)(١) .
 - ٢٩ ـ الإرادة والأمــر٣) .
 - ٣٠ ـ أربعون حديثاً(؛) .
 - ٣١ الإربكية ٥٠٠ .
 - ٣٢ _ الأزهرية(٦) .
 - ٣٣ _ الاستغاثة(٧) .
- (۱) وهي رسالة لطيفة جميها العلامة الفقيه برهان الدين إيراهيم بن الإمام العلامة محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزيه (ت ٧٦٧هـ) حيث قيام بالتتبع والاستقراء لاختيارات شيخ الإسلام وصنفها في أربعة أقسام ، وذكر في كل قسم جملة من الاختيارات بلنغ مجموعها ثيان وتسعين (٩٨) مسألة ، نشرها د. بكر بن عبدالله أبو زيد عام ١٤٠٣ هـ . الرياض : مكتبة الرشد .
- (٢) وهو كتاب مؤلف على طريقة كتب الفقه وأبوايه مع إضافات أخرى ، ربّبه القاضي علاء الدين أبو الحسن علي بن عمد بن عباس البعلي الدمشقي (ت ٨٠٣هـ) نشر ضمن الفتاوى الكبرى (٤/ ٣٨٢ ١٥١) .
 - (٣) نشرت ضمن المجموعة الرسائل الكبرى؛ (١/ ٣٢٣) رقم (٨) .
- (٤) وهي رسالة صغيرة تضم أربعين حديثاً التي رواها شيخ الإسلام بالسند عن شيوخه ، وقد جمها الشيخ أمين الدين أبو عبدالله عمد بن إبراهيم الواني الحنفي (ت ٧٣٥هـ) . وطبعت بالمطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة عام ١٣٤١هـ .
- (٥) وهي رسالة في الاستواء والنزول هل هو حقيقة أم لا ؟ ذكرها ابن عبدالهادي في العقود الدرية» ص (٥٢) ؛ وابن قيم الجوزية في الساء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٢) وقم (٦٠) وقواعد وفتاوي،
- (٦) في بضم وعشرين ورقمة ، ذكرها ابن عبدالهادي في «العقود الدريمة» ص (٣٦) ؛ وابن قيم الجوزية في «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقم (١٥) «قواعد وفتاوي» .
- (٧) (الأعلام العلية؛ للبزار ص (٢٦) بعنوان: (كستاب الاستغاثة والتوسل) ؛ ونشرت ضمن المجموعة الرسائل الكبرى؛ (١/ ٤٧٩ ـ ٤٨٦) رقم (١٢) .

٣٤ _ الاستقامة(١) .

٣٥ ـ الأسماء التي علَّق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة(١) .

٣٦ ـ الاعتصام بكتاب الله ووجوب اتباعه(٣) .

٣٧ _ اعتقاد الفرقة الناجية()) .

٣٨ _ إقامة الدليل على إبطال التحليل(٥) .

٣٩ ـ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم(١) .

٤٠ أقسام القرآن(٢) .

٤١ ـ أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل

٤٢ ـ الاكتفاء بالرسالة والاستغناء بالنبي عن اتباع ما سواه اتباعاً عاماً ١٠) .

⁽١) قال عنه ابن عبدالهادي في العقود الدرية، ص (٢٩): اوهو من أجلَّ الكتب وأكثرها نفعاً، ؛ وذكر ابن قيم الجوزية بأنه في مجلدين اأسماء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (١٩) وقم (٢) الأصول؛ ؛ ونُشِر الكتاب بتحقيق: د. محمد رشاد سالم عام ١٤٠٣ هـ في مجلدين.

⁽٢) دمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/ ٢٣٥ ـ ٢٥٩) .

⁽٣) امجموع فتارى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ (٧٦/١٩ ـ ٩٢) .

⁽٤) «الأعلام العلية» للبزار ص (٢٥).

⁽٥) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٩٧ - ٤٠٥) ؛ وذُكر في : «العقود الدرية» ص (٣٥) ؛ «الليل على طبقات الحنابلة) (٢/ ٤٠٤) ، بلفظ : (بيان الدليل على بطلان التحليل) .

⁽٦) طبع هذا الكتاب عدة مرات، آخرها بتحقيق : د. ناصر بن عبدالكريم العقل عام ١٤٠٤ هـ. في علدين .

⁽٧) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٣/ ٣١٤_ ٣٢٨) .

⁽٨) المجموعة الرسائل والمسائل؛ (١١٣/٥ ـ ١٧٠) رقم (٥)؛ المجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية؟ (٨/ ٨٨ ـ ١٥٨) .

⁽٩) امجموع فتارى شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٩/٦٦ ـ ٧٥).

- ٤٣ ـ الإكليل في المتشابه والتأويل(١) .
 - ٤٤ _ الأكملية(٢) .
 - ٤٥ _ أمثال القرآن(٣) .
- ٤٦ ـ الأمـر بالمعروف والنهى عن المنكره. .
 - ٤٧ ـ الأموال المشتركة(٥).
- ٤٨ ـ أهل الصفة وأباطيل بعض المتصوفة فيهم وفي الأولياء وأصنافهم
 والدعاوي فيهم(١) .
 - ٤٩ ـ أوراق على الاستعادة(٧) .
 - ٥٠ ـ [إيضاح الدلالة في عموم الرسالة] ٨٠ .
 - (۱) امجموع فتاری شیخ الإسلام ابن تیمیة، (۱۳/ ۲۷۰_ ۲۱۳) .
- الإجال فيها يجب لله من صفات الكهال، ، نشرت ضمن (جموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (٢/ ١٤٠ ـ ١٤٠)، ودجمسوعة الرسائل والمسائل، (٥/ ٣٧ ـ ٨٠) رقم (٢) . وقد سماها ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٥١) بد (قاعدة تتضمن صفات الكهال . . .) ؛ والبزار في

(٢) وهي قاعدة تتضمن صفات الكهال والضابط فيها عا يستحقه الرب تعالى، وتسمى: اتفصيل

- قالاعلام العلية؛ ص (٢٥) بـ (كتاب إثبات الكهال) ؛ وابن قيم الجوزية في اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٠) بـ (فتيا تتضمن صفات الكهال مما يستحقه الرب سبحانه) .
 - (٣) العقود الدرية؛ لابن عبد الهادي ص (٣٦).
- (٤) نشرت ضمن السلوات البلاتين، جمع وترتيب : محمد حامد الفقي (١/ ٣٤٥ ـ ٣٩١)؛ والمجموع قتاري شيخ الإسلام، (٢٨/ ١٢١ ـ ١٧٨).
- (٥) طُبعت بتحقيق: د. ضيف الله بن يحيى الزهراني عام ١٤٠٦ هـ ، وتقع في (٩٩) صفحة ، وتسمى الأموال السلطانية .
 - (٦) دمجموعة الرسائل والمسائل، (١/ ٢٥ ـ ٠٠) رقم (٣).
 (٧) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، لابن قيم الجوزية ص (٨) رقم (١) والتفسير.
- (٨) المجموعة الرسائيل المنبرية، (٢/ ٩٧ ١٤٩) رقم (٥)؛ المجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (٨) ومجموع أدا / ٩٠ ٩٠).

- ١٥ ـ الإيان ١١
- ٥٢ _ الإيمان الأوسط(١) .
 - ٥٣ _ الإيان الكبير ٣٠ .
 - ٥٤ _ البعلبكية(١) .
 - ٥٥ _ البغدادية(٥) .
- ٥٦ _ البغدادية فيها يحلّ من الطلاق ويحرم(١) .
- ٥٧ _ [بغية المرتاد في السرد على المتفسلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد](٧) .
- (١) قال عنه ابن عبدالهادي في العقود الدرية؛ ص (٢٩): الوهو كتباب عظيم لم يُسبق إلى مثله؛ ، وذكر ابن قيم الجوزية بأنه في مجلد: اأسماء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (١٩) رقم (١) الأصول؛ .
 - (٢) المجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (٧/ ٤٦١ ٦٤٠).
 - (٣) دمجموع فتارى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ (٧/ ٤ ـ ٤٦٠) .
- (٤) في نحو عشرين ورقة، تكلم فيها على اختلاف الناس في الكلام، ذكرها ابن عبدالهادي في المقود الدرية، ص (٣٦)، وابن قسيم الجوزية في «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٣٠) رقم (١٢) دقواعد وفتاري، .
- (٥) وهي مسألة خلق القرآن، ذكرها ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٣٦) ، وابن قيم الجوزية
 في داسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقم ٢٦ القواعد وفتاوى».
 - (٦) امجموع فتاوی شیخ الإسلام ابن تیمیة ۱ (۲۳/۵- ٤٣) .
- (٧) بتحقيق: د. موسى بن سليهان الدويش ، نشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة عام ١٤٠٨ هـ، ويقع في (٣١٥) صفحة. وهذا الكتاب يحمل أكثر من عنوان، سواء من مؤلفه أو من غيره ؛ فقد عُرف واشتُهر باسم الشخص المردود عليه (ابن سبعين) ، كما عُرف باسم الطوائف التي اشتمل الرد عليها مثل: المتفلسفة والقرامطة والباطنية ... وعُرف باسم الملينة التي صنف فيها وهي (الإسكندرية) . فقد ذكره مصنَّفه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «النبوات» ص (١٢٠) بعنوان: (الرد على ابن سبعين وأهل الوحدة) ، وذكره أيضاً في كتابه: «الرد على المنطقين» ص (٢٠٠) بعنوان: (السبعينية) في نحو مجلد ، وذكره أيضاً في رسالته: «العبادات والفرق بين شرعيها ويدعيها» والمطبوعة ضمن «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٠١/٠٠)

- ٥٨ بيان تلبيس الجهسمية في تأسيس بدعهم الكلامية (نقض تأسيس الجهمية)(١).
 - ** بيان الدليل على بطلان التحليل = إقامة الدليل على بطلان التحليل.
 - ٥٩ ـ بيان الهدى من الضلال في أمر الهلال(١) .
 - ٦٠ ـ النبيان في نزول القرآن(m).
 - ٦١ ـ التحرير في مسألة حفير، ٤٠ .
 - ٦٢ ـ التحرير في مسألة الخضر(ه) .
 - ** _ تحريرالكلام في حادثة الأقسام = التحرير في مسألة حفير .

(۱) في سنة مجلدات كها قاله ابن قيم الجوزية في «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (۱۹) رقم (٥) «الأصول»؛ وقال عنه ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (۲۸): «وهو كتاب جليل المقدار معدوم النظير ، كشف الشيخ فيه أسرار الجمهمية ، وهتك أستارهم ، ولو رحل طالب العلم لأجل تحصيله إلى الصين ما ضاعت رحلته الهد . طبع في مجلدين بتحقيق : محمد بن عبدالرحن ابن قاسم النجدي، [الناشر وتاريخ النشر : بدون] .

(٢) امجموع فتارى شيخ الإسلام ابن تيمية، (٢٥/١٢٦_ ٢٠٢).

(٣) امجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (٢٤٦/١٢_ ٢٥٧).

(٤) في مجلد ، وهي في مسألة من القسمة ، كتبها اعتراضاً على الخوي في حادثة حكم فيها ، كيا ذكرها ابن رجب في «الليل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٠٤) ، وذكر ابن عبدالهادي في «العقود اللرية» ص (٣٥) اسها آخر لنفس الكتاب ، وهو : (تحرير الكلام في حادثة الاقسام) .

(٥) في مجلد كيا ذكرها ابن قيم الجوزية في «أسياء مؤلفات شيخ الإسسلام» ص (٢٦) رقم (١٤٣) «قبواعد وفتاوي»

⁼ وأما غيره من المؤرخين والنساخ فقد ذكروه بعناوين أخرى: قابن عبدالهادي ذكره في كتابه
«العقود الدرية» ص (٣٥) بعنوان: (مسائل الإسكندرية في الرد على الملاحدة والاتحادية). وابن
قيم الجوزية في كتابه «أساء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٠) رقم (١٨) «الأصول»، وكذلك
ابن رجب في كتابه «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢٠٣٠) كلاهما ذكراه بعنوان: (المسائل الإسكندرانية). والصفدي في «الوفيات» (٢٦/٧)، وابن شاكر الكتبي في «فوات
الوفيات» (٢٩/١٠) كلاهما بعنوان: (المسائل الإسكندرية في الرد على الاتحادية والحلولية). وأما
أشاخ الكتاب، فقد وضعوا له العنوان المذكور أعلاه (بغية المرتاد . .). بتصرف من تحقيق
د . موسى الدويش للكتاب .

- ٦٣ _ تحريم السياع(١) .
- ٢٤ _ التحفة العراقية في الأعمال القلبية ٢٠) .
- ** _ تحقيق الإثبات في الأسهاء والصفات = التدمرية .
 - ٦٥ _ تحقيق التوكل(١) .
 - ٦٦ _ تحقيق الشكر(٤) .
 - ٢٧ ـ تحقيق الفرقان بين التطليق والأيهان(ه) .
 - ٦٨ _ تحقيق مسألة علم الله(١) .
 - ٦٩ _ التدمرية(٧) .
 - ٧٠ ـ التسعينية(٨) .

⁽۱) في مجلد كما ذكرها ابن قيم الجوزية في السماء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (۲۲) رقم (۲۲) في مجلد كما ذكرها ابن عبدالهادي في العقود الدرية، ص (٤٠) بعنوان : (قواعد وأجوية في تحريم الساع) .

 ⁽۲) في نحو ستين ورقة كها جاء في «أسهاء مؤلفات شيخ الإسملام» ص (۲۲) رقم (۳۸) «قمواعد
وفتارى» ؛ «مجموعة الرسمائيل المنيرية» (٤/٢٥ - ٦٥) رقم (٦) ؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية» (١٠/٥ - ٩٠).

⁽٣) اجامع الرسائل: بتحقيق د. محمد رشاد سالم (١/ ٨٥ ـ ١٠٠) رقم (٥) .

⁽٤) اجامع الرسائل؛ (١/ ١٠١ ـ ١١٨) رقم (٧) .

⁽٥) في مجلد كبير ، كها ذكر ذلك ابن وجب في «الليل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٠٤)؛ وذكر ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٣٢٤) بأنها قاعدة كبيرة في نحو أربعين (٤٠) كراسة .

⁽٦) دجامع الرسائل، (١/ ١٧٥ ـ ١٨٣) رقم (١١) .

⁽٧) وتسمى : اتحقيق الإثبات للأسياء والصفات ، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ، نشرت ضمن امجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١ ـ ١٢٨)، وطبعت بتحقيق : محمد بن عودة السعوى عام ١٤٠٥ هـ . [الناشر : بدون] .

⁽٨) امجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تهمية، (٥/ ٢ ـ ٢٨٨) ، مطبعة كردستان العلمية ، القاهرة : ١٣٢٩ هـ .

٧١ ـ تعارض الحسنات والسيئات(١) .

٧٧ ـ تعليقة على فتوح الغيب لـ (عبدالقادر الكيلاني)(١١)

٧٣ ـ تعليقة على كتاب المحرر في الفقه(٢) .

٧٤ _ [تفسير آيات من سور القرآن](٤) .

٧٥ ـ تفسير آية الوضوء(ه) .

٧٦ ـ تفسير سورة الإخلاص(١) .

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ (٢٠/ ٨٤ ـ ٨٤) .

(٢) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص (٢٢) رقم (٤٣) وقواعد وفتاوي، .

(٣) في عدة مجلدات كما ذكر ذلك ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٣٧) ؛ وذكره ابن قيم الجوزية في : «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٦) رقم (١٤٠) «قواعد وفتاوي» بلفظ : (شرح المحرر) ؛ وفي «الدر المنضد» بلفظ : (التعليق المقرر على المحرر) .

(٤) دمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، وهي كيا يأي: البقرة (١٦٤ - ١٦٧) ، آل عسران

(١٤/ ١٦٨ - ٢٠٠)، الأنعام (١٤/ ٤٨٨ ـ ٤٩٢)، الأعراف (١٥/ ٥ ـ ٣٦)، الأثقال (١٥/ ٣٠ ـ ٢٥)، الأثقال (١٥/ ٣٠ ـ ٤٥)، التوية (١٥/ ٤٦ ـ ١١٠)، يوسف (١٥/ ١٥ ـ ١١٠)، هود (١٥/ ١٦ ـ ١١٠)، يوسف (١١٠ ـ ١٩٨)، المنجل (١١٠ ـ ١٩٩)، المنجل (١١٠ ـ ١٩٩)، المنجل (٢٩/ ١٩٨ ـ ٢٩٩)، المنجل

(١٥/ ٢١٧ ـ ٢٢٥) ، الإسراء (١٥/ ٢٢٦ ـ ٢٢٨)، الكهف (١٥/ ٢٢٩)، مريم (١٥/ ٢٣٠_

٢٣٦) ، طّه (١٥/ ٢٣٧_ ٢٦٤) ، الأنبياء (١٥/ ٢٦٥) ، الحسج (١٥/ ٢٦٦_ ٢٧٥) ، المؤمنون

(١٥/ ٢٧٦ ـ ٢٧٩)، النسور (١٥/ ٢٨٠ ـ ٢٤٧)، الفسرقسان (١٥/ ٤٢٨ ـ ٤٣٩)، النسمل (١٥/ ٤٤٠ ـ ٤٣٩)، النسمل (١٥/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، الأحزاب (١٥/ ٤٤٠)، الأورى (١٦/ ٥٠ ـ ٣٦)، الشووى (١٦/ ٣٠)، الدرور (١٦/ ٥٠ ـ ٣٠٠)، الأحاد (١٦/ ٣٠)، الأحاد (١١/ ٣٠)، الأحاد (١١/

_ ٣٩) ، الزخرف (٢١/ ٤٠ ـ ٢٤) ، الأحقاف (٢/ ٣٦ ـ ٤٥) ، قَ (٢/ ٢٦ ـ ٧٤)، المجادلة (٢/ ٨٦ ـ ٥١)، الطلاق (٢/ ٢٠) ، التحسريسم (٢١/ ٥٧ ـ ٥٩) ، الملك (٢١/ ٦٠) ، عبس (٢١/ ٧١ ـ ٧١)، التكسويسر (٢١/ ٨٠ ـ ٨١) ، النكاشر

(۱۱/ ۱۷ م - ۲۰)، الحصرة (۱۱/ ۲۱ م - ۲۰) .

(٥) دشلرات البلاتين، (١/ ١٢٥ ـ ١٦٤).

(٦) في مجلد كبير، ذكر ذلك البزار في «الأصلام العلية» ص (٢١، ٢٤)، وابن قيم الجوزية في «أسها» مؤلفات شيخ الإسسلام» ص (١٨) رقم (٨٩) «تفسير»، ونُشرت في المجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١١٤/١٧ ـ ٥٠٣).

٧٧ ـ تفسير سورة ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبُّكَ ﴾ (العلق)(١) .

٧٨ ـ تفسير سورة ﴿تَبَّتُ﴾ (المسد)(١) .

٧٩ _ تفسير سورة ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ (الأعلى) () .

٨٠ ـ تفسير سورة الفاتحة(٤) .

٨١ ـ تفسير سورة الفجر(ه) .

٨٢ ـ تفسير سورة ﴿قُلْ يَا أَيُّـهَا الكَافِـرُون﴾ (١) .

٨٣ ـ تفسير سورة القلم(٧) .

٨٤ ـ تفسير سورة الكوثر(٨) .

٨٥_ تفسير سورة ﴿لا أُقْسِمُ ﴾ (البلد)(١) .

⁽۱) اأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (۱۷) رقم (۸٤) اتفسير، ؛ المجموع فتساوى شيخ الإسلام، (۱) ۲۵۱/۱۲) .

⁽۲) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (۱۸) رقم (۸۷) «تفسير» ؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (۱۲/۲۱) .

⁽٣) في مجلد لطيف كما في وأسماء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (١٧) رقم (٧٩) وتفسير، ؛ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١٦/ ٨٤ - ٢١٦) .

⁽٤) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (١٤/ ٤ ـ ٣٦) .

⁽٥) أسياء مؤلفات شيخ الإسلام عن (١٧) ، رقم (٨٢) وتفسيرا .

 ⁽٦) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (١٨)، رقم (٨٦) «تفسير»؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٦/ ٥٣٤ ـ ٦٠١).

⁽٧) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (١٧)، رقم (٨١) «تفسير»؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن نيمية، (١٦/١٦ ـ ٧٣) .

⁽A) المجموعة الرسائل المنيرية، (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٨) رقم (١٠) ؛ المجموع فستاوى شيخ الإسلام أبس تيمية، (١٦/ ١٦٥ ـ ٥٣٣) .

⁽٩) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (١٧)، رقم (٨٣) «تفسيره؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٦/ ٢٢١_ ٢٢٠).

- ٨٦ ـ تفسير سورة ﴿ لَـمْ يَكُنِ الَّـذِيْنَ كَفَرُوا ﴾ (البينة)(١) .
 - ٨٧ ـ تفسير سورة المائدة(١) .
 - ٨٨ ـ تفسير سورة ﴿وَالشَّـمْـسِ﴾(r) .
 - ٨٩ ـ تفسير سورتي المعوذتين(؛) .
- ** _ تفصيل الإجمال فيها يجب الله من صفات الكمال = الأكملية .
 - ٩٠ _ التفصيل بين التكفير والتحليل(٥) .
 - ٩١ _ تفضيل الأثمة الأربعة(١) .
 - ٩٢ _ تفضيل صالح الناس على سائر الأجناس(٧) .
- ** _ تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية = بيان تلبيس الجهمية
 - ٩٣ _ تلخيص التلبيس على أساس التقديس ٨٠٠ .
 - ٩٤ ـ تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل(١٠) .
- (۱) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (۱۸) ، رقم (۸۵) انفسير، ؛ الجسموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (۱۲/ ٤٨٠ ـ ٥١٦)
- (۲) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (۱۰) ، رقم (۲۳) وتفسير، ؛ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (٤٤٨/١٤) .
- (٣) اأسهاء مولفات شيخ الإسلام؛ ص (١٧) ، رقم (٨٠) انفسير؛ ؛ المجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ (٢١/١٦١ - ٢٧٠)
- (٤) دأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (١٨) ، رقم (٨٨) انفسير، ؛ المجمع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٧/ ٢٠٥ ـ ٥٣٦)
 - (٥) والعقود الدرية؛ ص (٣٢٤).
 - ٥) والعقود الدرية؛ ص (١٠٤٥) .
 - (۲) (جلاء العينين) للألوسي ص (۷)
 - (٧) «العقرد الدرية» لابن عبدالهادي ص (٣٥).
 (٨) يبلغ اثني عشر مجلداً ، كما ذكر ذلك البزار في «الأعلام العلية» ص (٢٣).
- (٩) في مجلد، وهو من أحسن الكتب وأكثرها فوائد، ذكر ذلك ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص
 - CON

- ٩٥ ـ التوبة(١) .
- ٩٦ _ توحيد الفلاسفة على نظم ابن سينا(١) .
- ٩٧ ـ تيسير العبادات لأرباب الضرورات ٣٠٠ .
 - ٩٨ ـ ثبـوت النبوات عقلاً ونقلاً(١) .
 - ٩٩ _ جزء في حال الأحمدية(٥) .
- ١٠٠ _ جـواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية(١) .
- ١٠١ _ جـواب أهـل العـلم والإيـان بتـحقيـق ما أخـبر به رسول الرحمن من أنَّ
 ﴿قُـلُ هُوَ اللَّـهُ أَحَد﴾ تعدل ثلث القرآن‹‹› .
 - ١٠٢ ـ الجـواب الباهر في زُوَّار المقابر«، .
 - ١٠٣ ـ الجواب الصحيح لمن بَدُّل دين المسيح(١) .

⁽١) (١٤ عامع الرسائل؛ (١/ ٢١٧ ـ ٢٧٩) رقم (١٤).

⁽٢) وأسياءً مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٤) رقم (٨٧) وقنواعد وفتاوى؛ ، في مجلد لطيف .

⁽٣) وهي قاعدة تتعلق بمسائل التيمم والجمع بين الصلاتين، ذكرها ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٤٩) .

⁽٤) اجلاء العينين، للألوسي ص (٦).

⁽٥) دالعقود الدرية؛ ص (١٩٥) .

⁽٦) في أربع مجلدات ، وهو كتاب اعزيز الفوائد سهل التناول؛ ، ذكره ابن عبدالهادي في العقود المدرية؛ ص (٩) ؛ وابن قيم الجوزية في السياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (١٩) رقم (٣) والأصول؛ وابن رجب في اللذيل على طبقات الحنابلة، (٣/٢) .

⁽٧) امجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (١٧/٥_ ٢١٣) .

 ⁽A) امجسموع فتداوى شيسخ الإسسلام ابن تيمية، (۲۷/ ۳۱۶ ـ ۴٤٥) ، وطبع بتحقيق : سليهان بن عبىدالرحمن الصنيع وعبىدالرحمن بن يحيى المعلمي اليهاني نشر : الرئاسة العمامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء بالرياض عام ١٤٠٤ هـ .

⁽٩) قال عنه ابن عبدالهادي في والعقود الدرية؛ ص (٢٩): ووهذا الكتاب من أَجَلَ الكتب وأكثرها فوائد ويشتمل على تشبيت النبوات وتقريرها بالبراهين النيرة الواضحة وعلى تفسير آي كثير من القرآن وغير ذلك من المهات أه. ويقع في أربعة أجزاء في مجلدين ، طبع بتقديم : على السيد صبح المدني ، ثم حُقَّق في جامعة الإمام بالرياض ، وطبع في (٢) مجلدات عام (١٤١٤هـ) .

- ١٠٤ ـ جـواب على حال اكحـلاج ورفع ما وقع فيه من اللجاج(١) .
 - ١٠٥ _ جواب على حزبُ الشاذلي وما يشبهه(٢) .
- ١٠٦ ـ الجسواب عما أورده كمال الدين الشريشي على كتابه تعارض العقل والنقل(٣).
 - ١٠٧ ـ جواب عمن يقول إن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة(؛) .
 - ١٠٨ _ جـواب عن الاستواء والنزول هل هما حقيقة أم لا ؟(ه) .
 - ١٠٩ _ جواب عن أهل البدع هل يُصَلَّى خلفهم ؟ ١٠) .
 - ١١٠ ـ جـواب عن أهل الصُّـفَّة كم كانوا ؟ وهل كانوا بمكة أو بالمدينة؟ <<
 - ١١١ _ جـواب عن الحديث الذي ورد في التهليل والتكبير بين سور القرآن،
 - ١١٢ _ جواب عن سؤال ورد من أزرع(١) .
 - ١١٣ ـ جواب عن سؤال ورد من الرحبة(١٠) .
 - ١١٤ _ جـواب عن سـؤال ورد من ماردين(١١) .
 - (١) «العقود الدرية؛ لابن عبد الهادي ص (٥٦) .
- (۲) «المقود الدرية» ص (۵۳).
 (۳) «أسياء مؤلفات شيئخ الإسلام ابن تيمينة» ص (۱۹) رقم (٤) «الأصول»؛ و «الذيل على طبقات
 - الحنابلة، (٢/ ٢٠٤)
 - (٤) دمجموع فتاری شیخ الاسلام ابن تیمیة، (۱۹/ ۲۸۰ ـ ۲۸۹).
 (٥) دمجموع فتاری شیخ الاسلام ابن تیمیة، (٥/ ۱۹٤ ـ ۲۲٥).
 - رد) دالعقود الدرية؛ ص (٥٨) . (٦) دالعقود الدرية؛ ص (٥٨) .
- (٧) وبحموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (١١/٣٧- ٧١)؛ وفي والعقود الدرية، ص (٣٩) بلفظ: (قاعدة في أهل الصّفة ومراتبهم وأحوالهم)
 - (A) المجموع فتاوى شيخ الإسلام أبن تيمية، (١٧/١٣ ـ ٤١٩).
 - (٩) المقود الدرية؛ ص (٥٦) .
 - (١٠) االعقود الدرية؛ ص (٥٦) .
 - (١١) والعقود الدرية؛ ص (٥٦) .

- ١١٥ _ جـواب عن قوله ﷺ : قتفترق أمني على ثلاثٍ وسبعين فرقة ١٠٥ .
- ١١٦ _ جواب عن المرازقة وما يفعلونه من أعمال والرد عليهم فيها أخطأوا فهدره) .
 - ١١٧ _ جواب عن مسائل وردت من الأندلس٣) .
 - ١١٨ ـ جواب عن ورقة أرسلت إليه في السجن(١) .
 - ١١٩ ـ جـواب في الإجارة(٥) .
 - ١٢٠ ـ جـواب في احتجاج الجهمية والنصارى بالكلمة(١) .
- ١٢١ ـ جـواب في أرض الموات إذا أحياها الرجل ثم عادت مواتاً هل تملك بالإحياء مرة أخرى؟(٧).
- ١٢٢ ـ جواب في الاستواء وإبطال قول من تأوَّله بالاستيلاء من نحو عشرين وجهاد،
 - ١٢٣ ـ جـواب في امرأة مسلمة ماتت وفي بطنها إذ ذاك ولد حي متحرك(١) .
 - (١) دجموع فتارى شيخ الإسلام ابن تيمية، (٣/ ٣٤٥_ ٣٥٨).
 - (٢) االعقود الدرية؛ لابن عبدالهادي ص (٦٠)، والمرازقة: طائفة من أهل الطرق الصوفية .
 - (٣) االعقود الدرية، ص (٥٦).
 - (٤) دمجموع فتارى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ (٣/ ٢١١_ ٢٤٧).
- (٥) جواب في الإجارة : هل المعقود عليه تهيؤ العين وصلاحيتها لنفع المستأجر ؟ وهل ما يحدث في العين على ملكه؟ وهل هي على وفق القياس ؟ ذكره ابن عبدالهادي في العقود الدرية ص (٥٩) .
- (٦) «العقود الدرية» ص (٥٤)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٢) رقم (٥٣) «قمواعد وفتاوى»
 بلفظ : (رسالة في احتجاج الجهمية . . .) .
- (٧) «العقود الدرية» ص (٥٧)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٧) رقم (١٥) «الفقه» بلفظ:
 (رسالة في أرض الموات إذا أحياها . . .) .
- (A) االعقود الدرية، ص (٥٢)؛ اأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٣) رقم (٦٤) اقواعد وفتاوى، بلفظ: (رسالة في الاستواء . . .)؛ المجموع فشاوى شيخ الإسلام، (٥/ ١٣٦ ـ ١٤٩) من (١٢) وجهاً .
 - (٩) ﴿ الْمَقُودُ الدَّرِيَّةُ ﴿ ٦٠) .

١٢٤ _ جواب في أن الذبيح من ولد إبراهيم عليه السلام هو إسهاعيل(١)

١٢٥ _ جواب في التسمية على الوضوء(٢) .

١٢٦ ـ جـواب في التشاغل بكلام الله وأسهائه وذكره ، أيّ ذلك أفضل؟١٦ .

١٢٧ _ جواب في تعليل مسألة الأفعال() .

١٢٨ ـ جواب في الخضر هل مات أو هو حي؟(٥) .

١٢٩ _ جواب في الذُّوق والوَّجد الذي يذكره الصوفية (١) .

١٣٠ _ جـواب في ذي الفقار هل كان سيفاً لعلى رضي الله عنه؟ (٧) .

١٣١ _ جواب في الرضاعلى كلام أبي سليهان الداراني ٨٠٠ .

١٣٢ _ جواب في رؤية النساء ربهم في الجنة(٠) .

١٣٣ _ جـواب في زيارة القدس يوم عرفة للتعريف به(١٠) .

(١) العقود الدرية؛ ص (٥٤).

(٢) المرجع نفسه ص (٥٩) .

(٣) المرجع نفسه ص (٥٤) . (٤) في نحمو ستمين ورقة، ذكره ابن قيم الجوزية في اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية؛ ص (٢٠)

رقم (۱۰) اقسواعد وفتاری) . (٥) والعقود الدرية؛ ص (٥٤) ، واختبار أنه مبات ؛ و وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية؛ ص

(٢٢) ، رقم (٥٢) ، فقنواعد وفتارى؛ ، بلفظ : (رسالة في الخضر هل مات أم هو حي ؟) .

(٦) والعقود الدرية؛ ص (٥٤)؛ وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية؛ ص (٢٢)، رقم (٥٦)،

«قـواعد وفتاوى» ، بلفظ : (رسالة في اللَّـوق . . .) . (٧) «العقود الدرية» ص (٥٥)؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» ص (٢٣)، رقم (٧٢)،

«قرواعد وفتاوي» ، بلفظ : (رسالة في ذي الفقار . . .)

(٨) العقود الدرية؛ ص (٥٦) . (٩) المرجع نفسه ص (٥٦) .

(١٠) المرجع نفسه ص (٥٤)

١٣٤ _ جـواب في ساعة الجمعة هل هي مقدَّرة بالدَّرَج ؟(١) .

١٣٥ ـ جواب في السجادة التي تُفرش في المسجد قبل الجمعة قبل مجيء المصلى(٢).

١٣٦ _ جـواب في صلاة الركعتين جالساً بعد الوتر٣٠ .

١٣٧ _ جـواب في العباس وبلال رضي الله عنهيا أيهيا أفضل؟(١) .

١٣٨ _ جـواب في العزم على المعصية هل يُعاقب العبد عليه؟(٥) .

*** _ جـواب في عقيدة الأشعرية وعقيدة الماتريدي = الماتريدية .

١٣٩ _ جواب في علوم الحديث(١) .

١٤٠ ـ جواب في غض البصر وحفظ الفرج(٧) .

١٤١ ـ جـواب في الفرق بين ما يُتأول من النصوص وما لا يتأول. ١٤١

١٤٢ _ جـواب في قصد القلوب العلوّ وما سببه ؟ ١٠ .

⁽١) االعقود الدرية؛ ص (٦٠).

⁽٢) المرجع نفسه ص (٦٠) .

⁽٣) المرجع نفسه ص (٦٠) .

⁽٤) العقود الدرية، ص (٥٦)؛ اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٦)، رقم (١٣١)، اقواعد وفتاوى، ، بلفظ : (رسالة في العباس...) .

⁽٥) في نحو عشرين ورقة ، ذكره ابن عبدالهادي في العقود الدرية؛ ص (٥٣) ، وابن قيم الجوزية في السياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢١) ، رقم (٢٣) اقواعد وفتاوى؛ .

⁽٦) دمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٨/٥-٧٥) .

⁽٧) المقبود الدرية، ص (٥٤)؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٢)، رقم (٥٩)، وقواعد وفتاري، ، بلفظ : (رسالة في غض البصر ...) .

⁽A) «العقود الدرية» ص (٥٥)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) وقم (٩٠)، «قواصد وفتاوي» بلفظ: (رسالة في الفرق . . .) وهي في نحو عشرين ورقة .

⁽٩) (العقود الدرية ص (٥٥) .

- ١٤٣ ـ جواب في القنوت في الصبح والوتر(١) .
- ١٤٤ ـ جـواب في قـوله : اخير القرون الدوارس،(١) .
- ١٤٥ ـ جـواب في قوله : قمن قال أنا خير من يونس بن متَّى فقد كذب ٣٠٥.
- ١٤٦ ـ جواب في الكتاب الذي هـمّ به النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه(،) . ١٤٧ ـ جـواب في كفر فوعون والرد على من لم يكفّره(ه) .
 - *** ـ حـواب في اللقـاء ومـا ورد في القرآن وغيره = رسالة في اللقاء . .
 - ١٤٨ ـ جـواب في المخلوقة من ماء الزاني هل له أن يتزوج بها؟(١) .
- ١٤٩ ـ جواب في مسائل الروح وهل تعذَّب في القبر مع الجسد ؟ وهل تفارق البدن بالموت ؟ وهل تتصور بصورة وتعقل بعد الموت؟ (٧) .
 - ١٥٠ ـ جواب في مسألة القرآن، .
 - ١٥١ _ جواب في المعية وأحكامها(١) .
 - ١٥٢ ـ جواب فيمن تفقّه على مذهب ثم يجد حديثاً صحيحاً بخلاف مذهبه(١٠).

- (۲) العقود الدرية؛ ص (۱۰)
 (۲) دالعقود الدرية؛ ص (۱۰)
- (٣) والعقود الدرية؛ ص (٥٤)؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٢) رقيم (٥٧)، وقواعد
 - وضناوى، بلفظ: «رسالة في قوله عليه الصلاة والسلام: «من قال أنا خير ...» . (٤) «العقود الدرية» ص (٥٦) .
 - ره) دانصود اندریده ص (۱۰) . (۵) از حد نفید د (۸۵)
 - (٥) المرجع نفسه ص (٥٥)
 (٦) المرجع نفسه ص (٦٠)
 - (٧) في مجلَّد ، كما ذكره ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» ص (٤٥) .
- (٨) وردت من مصر في نحو سبعين ورقة ، كما ذكرها ابن قيم الجوزية في «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» ص (٢٠) ، رقم (١١) اقواعد وفتاوي»
 - (٩) (العقود الدرية) ص (٥٤)
 - (١٠) (العقود الدرية) ص (٥٩).

⁽١) (العقود الدرية) ص (٦٠)

- ١٥٣ ـ جواب فيمن عزم على فعل محرم ثم تاب(١) .
- ١٥٤ ـ جـواب فيمن يقول: أنا مذهبي غير موافق للأربعة(٢).
 - ١٥٥ _ جواب فيمن يقول: إن بعض المشايخ أحيى ميتارً ، .
- ١٥٦ _ جواب فيمن يقول: من لا شيخ له فشيخه الشيطان(؛) .
 - ١٥٧ _ جواب في نصرانية ماتت وفي بطنها ولد من مسلم(٥) .
- ١٥٨ ـ جواب في يزيد بن معاوية ، وهل يجوز سبَّه أم لا ؟(١) .
 - ١٥٩ ـ جواب محيى الدين الأصبهان، ٠٠
- ١٦٠ ـ جـواب مسألة في القرآن ، هل هو حرف وصوت أم لا ؟(٨) .
 - ١٦١ ـ جـواب من قال : إن معجزات الأنبياء قوى نفسانية ١٠٠ .

⁽١) «العقود الدرية» ص (٤٥).

⁽٢) المرجع نفسه ص (٥٩) .

⁽٣) المرجع نفسه ص (٥٦) .

⁽٤) المرجع نفسه ص (٦٠) .

⁽٥) المرجع نفسه ص (٦٠) .

⁽٦) المرجع نفسه ص (٥٤) .

 ⁽٧) في عدة كراريس ، كيا ذكره ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٥٥) ؛ وذكره ابن قيم الجوزية في «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٨٨) «قبواعد وفتاوى» ، وقال بأنه نحو ستين ورقة ، ولكن ذكره بلفظ : «الأصفهاني» .

 ⁽٨) في نحو ثلاثين ورقة ، كما ذكرها ابن قيم الجوزية في السماء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٠)
 رقم (١٤) اقبواعد وفتاري،

⁽٩) في مجلد ، كما ذكره ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة، (٢/٣٠٤) .

١٦٢ _ جواب هل كان النبي على قبل الرسالة نبياً ؟ وهل يسمى من صحبه إذ ذاك صحابياً ؟(١).

١٦٣ - جواب هل كان النبي ﷺ قبل الوحي متعبداً بشرع من قبله من الأنبياء؟(١) .

١٦٤ ـ الجوامع في السياسة الإلهية والآيات النبوية ٢٠) .

١٦٥ _ حجاب المرأة ولباسها في الصلاة(٤) .

١٦٦ ـ الحسبة في الإسلام(٥).

١٦٧ _ الحسنة والسيئة(١) .

١٦٨ ـ حقيقة الصيام(٧) ،

١٦٩ ـ الحقيقة والمجازه.

١٧٠ ـ الحلبية(١).

(١) «العقود الدرية؛ ص (٥٥) .

(٢) المرجع نفسه ص (٥٥) .

(٣) طبع في بمباي سنة (١٣٠٦ هـ). «اكتفاء القنوع بها هو مطبوع» لإدورد فنديك ص (١٦٢) رقم
 (٦٦) «ملحقات الفقه وكتب دينية».

(٤) هي رسالة صغيرة الحجم، تقع في (٥٣) صفحة ، حققها : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ،
 ط (٤) ، بيروت : المكتب الإسلامي .

(٥) امجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ (٢٨/ ٢٠ ـ ١٢٠) .

(٦) اشدرات البلاتين، (١/ ١٦٥ ـ ٢٩٢)، وطبعت بتقديم: د. محمد جيل غازي، ونشرتها مكتبة المدنى بجدة .

(٧) هي رسالة صغيرة الحجم، تقع في (١٠٠) صفحة ، خرّج أحاديثها : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وحققها : زهير الشاويش ، ط (٤) ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٧هـ .

(٨) اعجموع فتاوى شيخ الإسلام، (٢٠/ ٤٠٠).

(٩) وهي مسألة في الصفات هل هي زائدة على الذات أم لا ؟ ذكرها ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٥٣).

١٧١ _ حروف القرآن وأصواتنا بها(١) .

١٧٢ _ حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود وبيان بطلانه بالبراهين النقلية والعقلية(٢) .

١٧٣ ـ الحموية الصغرى(٣) .

١٧٤ _ الحموية الكبرى(١) .

١٧٥ _ الحوفية(٥) .

١٧٦ _ خـلاف الأمة في العبادات ومذهب أهل السنة والجماعة(١) .

١٧٧ _ دخول الجنة (٧) .

١٧٨ ـ درء تعارض العقل والنقل(٨).

١٧٩ _ الدر الملتقطره).

١٨٠ ـ الدر المنثور في زيارة القبور(١٠) .

⁽١) اشذرات البلاتين، (١/ ٣٩٣ ـ ٤٠٩).

⁽٢) دمجموعة الرسائل والمسائل؛ (٤/ ٢ ـ ١٠١) .

⁽٣) المقود الدرية؛ ص (٦٧) .

⁽٤) في سنين ورقة ، أسلاها بين النظهر والعصر ، وهي جواب عن سؤال ورد من حماة سنة ثيان وتسعين وست مئة ، وجرى بسبب تأليفها أمور وعن ، وهي تعتبر عقيدة السلف من أهل السنة والجياعة ، ذكرها ابن عبدالهادي في المعقود المدرية عس (٦٧) ، والبزار في الأصلام العلية عس (٢٦) ، وابن قيم الجيوزية في السياء مؤلفات في شيخ الاسلام عس (٢٠) رقم (٥) وقواعد وفتاوى ، وساها به (الفتيا الحموية)، ونشرت في المجموع فتاوى شيخ الاسلام (٥/٥ - ١٢٠).

⁽٥) «العقود الدرية» ص (٥٥)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص(٢٤) وقم (٨١) «قواعد وفتاوى» ، وهي رسالة في العقيدة .

⁽٦) امجموعة الرسائل المنبرية؛ (٣/ ١١٥ ـ ١٢٧) رقم (٧) .

⁽٧) فجامع الرسائل؛ (١٤٣/١ ـ ١٥٢) .

⁽A) طبع في عشرة (١٠) مجلمدات بتحقيق : د. محمد رشاد سالم ، ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

⁽٩) الأعلام العلية للبزار ص (٢٥) .

 ⁽١٠) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص(٣٠) وقم (١٨) والرسائل،

*** درس الحنبلية في قبوله تعبالي : ﴿وَمَا كَنَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَمَاَّقَةٌ ﴾ [التوبة: ١٢٢] = رسالة في تفسير قوله تعالى . . . الآية .

١٨١ _ درس السكرية بالبسملة(١) .

١٨٢ ـ [دقائق التفسير](١) .

١٨٣ ـ الدليل على فضل العرب، .

١٨٤ ـ رأس الحسين(٤) .

١٨٥ ـ الرد الأقموم على ما في كتاب فصوص الحكم(ه) .

١٨٦ ـ الرد على الأخنائي في مسألة الزيارة(١) .

*** الرد على ابن سبعين وأهل الوحدة = بغية المرتاد = السبعينية

*** الرد على ابن سـينا في رسالته الأضحوية= إثبات المعاد والرد على ابن سينا.

۱۸۷ ـ الرد على ابن عربي في دعوى إيان فرعون(٧) .

*** الرد على الإتحادية والحلولية = بغية المرتاد = السبعينية

١٨٨ ـ الرد على الإمامية(٨) .

(١) ﴿العقود الدرية؛ ص (٥٣) ، في جزء .

(٢) هذا العنوان وضعه واختاره د. محمد السيد الجليند ، وقد جم فيه تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية في مستنة أجزاء ، ونشرته مؤسسة علوم القرآن بدمشتي عام ١٤٠٤ هـ . ط ٢ .

(٣) اجامع الرسائل؛ (١/ ٢٨٥ ـ ٢٩٠) رقم (١٦).

(٤) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٢٧/ ٤٥٠ ـ ٤٩٠).

(٥) المرجع نفسه (٢/ ٣٦٢_ [٤٥]).

(٦) «الذيل على طبيقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٤)، و امجموع فيتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (٢/ ٢١٤ ـ ٢٨٨) ؛ وطبيع بتصحيح وتحريج : عبدالرحن بن يحيى المعلمي اليهاني ، ونشرته الرشاسة

الماسة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض عام ١٤٠٤ هـ

(٧) فالعقود الدرية، ص (٥٦) ؛ فجامع الرسائل، (١/ ٢٠١_ ٢٠٦) رقم (١٣) .

(A) في مجلدين كبيرين ، ذكره الألوسي في (جلاء العينين) ص (٦) .

- ١٨٩ ـ الـرد على أهل كسروان الروافض(١) .
 - ١٩٠ _ الرد على البكرى في الاستغاثة(١) .
- ١٩١ ـ الرد على تأسيس التقديس للرازي(٣) .
 - ١٩٢ ـ الرد على الفلاسفة (١) .
 - ١٩٣ _ الرد على القدرية(٥) .
 - ١٩٤ _ الرد على المنطقيين(١) .
- ١٩٥ ـ ألرد على من قال: إن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين(٧) .
 - ١٩٦ ـ الرد على منكري المعادد، .
- ١٩٧ _ الرد الكبير على من اعترض عليه في مسألة الحلف بالطلاق(١) .
 - ١٩٨ _ رسائل إلى الأمراء الكبار(١٠) .
 - ١٩٩ ـ رسائل كثيرة كتبها إلى الصلحاء من إخوانه(١١) .

- (٣) «الأعلام العلية» للبزار ص (٢٥) .
- (٤) ﴿جلاء العينين؛ للآلوسي ص (٦) ، وذكر بأنه في أربعة مجلدات .
 - (٥) المرجع نفسه ص (٦) .
- (٦) طبع في مجلد بتحقيق: عبدالصمد شرف الدين الكتبي، ونشرته المطبعة القيمة في بمباي الهند سنة
 ١٣٦٨ هـــ ١٩٤٩ م .
 - (٧) (العقود الدرية) ص (٣٧) .
 - (٨) العقود الدرية؛ ص (٣٧) .
 - (٩) في ثلاثة مجلفات ، كيا ذكره ابن رجب في «الليل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٤) .
 - (١٠) «العقود الدرية» ص (٥١) .
 - (١١) وهي رسائل من مصر إلى دمشق ، ومن دمشق إلى غيرها . «العقود اللرية» ص (٥١) .

⁽١) في مجلدين، كيا في «العقود الدرية» ص (٣٧)؛ و «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (١٩) رقم (١٠) والأصول»؛ و «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٣٠٤) .

 ⁽۲) في عبلند ، كما في «العقود الدرية» ص (۳۷) ؛ و «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (۱۹) رقم
 (۱۳) «الأصول» ؛ و «الذيل على طبقات الحنابلة» (۲۳/۲) .

- ٢٠٠ _ [رسائل من السجن](١) .
 - ۲۰۱ ـ كتاب الرسالة(۱) .
- ۲۰۲ ـ رسالة أجوبة مسائل أصفهان، .
- ٣٠٣ ـ رسالة أجوبة مسائل الأندلس(١) .
 - ٢٠٤ ـ رسالة أجوبة مسائل السلط(٥) .
- ٢٠٥ ـ رسالة إلى أهل البحرين في رؤية الكفار رجم ١٠ .
- ٢٠٦ ـ رسالة إلى أهل البحرين يأمرهم بإقامة الجمعة(٧) .
 - ٢٠٧ _ رسالة إلى أهل البصرة(٨) .
 - ۲۰۸ ـ رسالة إلى أهل بغداد(۱) .
 - ٢٠٩ ـ رسالة إلى البحرين وملوك العرب(١٠) .
- ٢١ ـ رسالة إلى ثغور الشام: إلى طرابلس وغيرها(١١) .

(١) جمسها وقدم لها : محمد العبدة ، ونشرته دار الأرقم بالكويت عام ١٤٠١ هـ . ط ٢ ؛ وقد ذكر ابن عبدالمادي في العقود الدرية؛ ص (٥١) بأن له رسائل من السجن ، وهي شيء كثير يحتوي على مجلدات عدة .

- (٢) (الأعلام العلية؛ للبرَّار ص (٢٥).
- (٣) ﴿ أَسِهَا مَوْلَفَاتَ شَيْخُ الْإِسْلَامُ أَبِنَ تَيْمِيَّهُ ۚ صَ (٢٧) رَقِمَ (١١) ﴿ الْفَقَّهُ .
 - (٤) المرجع نفسه ص (٢٧) رقم (١٢) (الفقه).
 - (۵) المرجع نفسه ص (۲۷) رقم (۱٤) «الفقه» .
 - (٦) امجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية! (٦/ ٤٨٥_٥٠٦) . :
- (A) االعقود الدرية، ص (٥٠) ؛ و «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٣٠) رقم (٤) «الرسائل» (٩) «المقود الدرية» ص (٥٠).
- (١٠) والعقود الدرية، ص (٥٠) ؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٣٠) رقم (٩) والرسائل، (١١) وهي رسالة بمسصالح تتعلَّق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ﴿العقود الدريةِ﴾ ص (٥٠) .

۲۱۱ ـ رسالة إلى طبرستان وجيلان(١) .

٢١٢ ـ رسالة إلى ملك حماه(٢) .

٢١٣ ـ رسالة إلى ملك قبرص(٣) .

٢١٤ ـ رسالة إلى ملك مصر (١) .

٢١٥ ـ رسالة إلى نصر المنبجي(٠) .

٢١٦ ـ رسالة تكسير الأحجاره. .

٢١٧ ـ رسالة جواب سؤال الرحبة(٧) .

٢١٨ ـ الرسالة العدوية(٨) .

*** الرسالة العرشية أو الإحاطة = أجوبة في العرش والعالم

٢١٩ ـ رسالة في إثبات وجود النفس بعد الموت(١) .

*** رسالة في احتجاج الجهمية والنصارى بالكلمة = جواب في احتجاج الجهمية.

⁽١) «العقود الدرية» ص (٥٠).

⁽٢) «العقود الدرية» ص (٥١)؛ واأسهاء سؤلفات شيخ الإسلام»، ص (٣٠) رقم (١٢) «الرسائل».

⁽٣) (العقود اللبرية) ص (٥٠) ، وهي رسالة تتضمن علوماً نافعة في مصالح المسلمين .

 ⁽٤) «العقود الدريسة» ص (٥١) وذكر نصبها في ص (١٨٢ ـ ١٩٤) بعنوان : (رسالة إلى السلطان الملك الناصر) ؛ و«أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٣٠) رقم (١١) «الرسائل» .

⁽٥) المجموع فناوى شيخ الإسلام، (٢ / ٤٥٢ - ٤٨٠) ؛ «العقود الدرية» ص (٥٠) بلفظ : (رسالة كتبها إلى الشيخ نصر المنيحي) ، وهو تحريف ، والصواب : «المنبجي» نسبة إلى منبج ؛ «مجموعة الرسائل والمسائل» (١٦١/١ - ١٦٨) رقم (٧) . بلفظ : (كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى العارف بالله الشيخ نصر المنبجي) .

⁽٦) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٣٠) رقم (١٤) والرسائل،

⁽٧) المرجع نفسه ص (٢٧) رقم (١٣) (الفقه) .

⁽A) رسالة كتبها إلى بيت الشيخ عدي بن مسافر ، ذكرها ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٥٠)؛ وابن قيم الجوزية في «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٥٠) وابن قيم الجوزية في «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٥٠)

⁽٩) دأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٣٠) رقم (١٦) دالرسائل،

*** رسالة في أرض الموات إذا أحياها ثم عادت هل تُملَّك مرة أخرى؟ = جواب في أرض الموات. . .

٢٢٠ ـ رسالة في استطاعة العبد هل هي مع الفعل أو قبله ؟(١) .

*** [رسالة] في الاستواء وإبطال قول من تأوَّله بالاستيلاء = جواب في الاستواء. . .

٢٢١ ـ رسالة في الاشتغال بكلام الله وأسهائه وذكره ، أي ذلك أفضل؟(٢) .

٢٢٢ ــ رسالة في أصول الدين للعدوية(٣) .

٢٢٣ ـ رسالة في الأمر والنهي مشروط بالممكن من العلم والقدرة(؛).

٢٢٤ ـ رسالة في أمر يزيد هل يُسَبّ أم لا ؟(ه) .

*** رسالة في أمراض القلوب وشفائها = قاعدة في أمراض القلوب وشفائها .

٢٢٥ ــ رسالة في إنكار عــصــمة الأنبياء هل هي من الصغائر ؟ وهل يكفر المنازع
 في تجويز الصغائر عليهم ؟(١) .

٢٢٦ ـ رسالة في أن إسهاعيل عليه السلام هو الذبيح» .

(٤) امجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تبعية ١٠ (١٠/ ٣٤٤).

⁽۱) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٨/ ٣٧١ ـ ٣٧٦)؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٣٣) رقم (٦٧) «قسواعد وفتاوى»؛ وفي «العقود الدرية» ص (٤٠) بلفظ: (قاعدة في الاستطاعة هل هي سع الفعل أو قبله ؟).

⁽۲) (أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية) ص (۲۲) ، رقم (۵۸) (قمواعد وفتاوی) .

⁽٣) المرجع نفسه ص (٢٥) رقم (١٠٨) فقواعــد وفتارى! ، وتقلر بنحو أربعين ورقة .

⁽٥) دأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٢) رقم (٥١) اقسواعد وفتاوي، .

 ⁽٦) «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٧٣) رقم (٦٦) «قىواعـــد وفتاوى»، وتقدر بنحو ئلائين ورقة.
 (٧) المرجع نفـــه ص (٢٢) رقم (٥٥) «قــواعــد وفتاوى».

- ٢٢٧ _ رسالة في أن دين الأنبياء واحدد، .
- ٢٢٨ ـ رسالة في أن القرآن العظيم كلام الله ليس شيء منه كلاماً لغيره(٢) .
- ٢٢٩ ــ رسالة في أن كــل حمد وذم للمـقــالات والأفعال لابُد أن يكون بكتاب الله
 وسنة رســوله ﷺ (۱) .
- ٢٣ ـ رسالة في أن مبدأ العلم الإلـهـٰي عند النبي ﷺ هو الوحي، وعند أتباعه هو الإيمان(،) .
 - ٢٣١ ـ رسالة في إهداء الثواب للنبي ﷺ (٥).
 - ٢٣٢ ـ رسالة في الإيهان هل يزيد وينقص؟(١) .
 - ٢٣٣ ـ رسالة في تحقيق مسألة علم الله() .
 - *** رسالة في تزكية النفس وكيف تزكو؟ = قاعدة في تزكية النفوس .
 - ٢٣٤ ـ رسالة في تفسير آيات الرباه، .
 - ٢٣٥ ـ رسالة في تفسير آية الكرسي(١).

 ⁽١) دجامع الرسائل، (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٤) رقم (١٥).

⁽٢) دمجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١١٧/١٢ ـ ١٦١) .

 ⁽٣) اأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٣) رقم (٧٨) اقدواعد وفتاوى ؛ وفي العقود الدرية، ص
 (٤١) بلفظ : اقاعدة في أن كل حمد

⁽٤) اأسياء مؤلفات شبيخ الإسلام، ص (٧٣) رقم (٧٧) اقسواعد وفتاوى، ؛ وفي المقود الدرية، ص (٤١) بلفظ : (قاعدة في أن مبدأ العلم . . .) .

⁽٥) المرجع نفسه ص (٢٧) رقم (٩) «الفقه» ، وهي وما بعدها من الرسائل في التفسير مرتبة حسب ترتيب أسياء السور في المصحف الشريف .

⁽٦) المرجع نفسه ص (٢٣) رقم (٧٥) فقواعد وفتاوى.

⁽٧) (٢) (١٨٥ - ١٨٥) .

 ⁽A) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٩) رقم (١٣) «التنفسير»، وتكلم في هله الرسالة على تحريم
ربا الفضل في نحو ثلاثين ورقة .

⁽٩) المرجع نفسه ص (٩) رقم (١٠) الشفسير؛، وهي في نحو عشرين ورقة .

*** رسالة في تفسير أول البقرة = قاعدة في تفسير أول البقرة .

٢٣٦ ـ رسالة في تفسير قبوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّـاسِ مَــنْ يَقُــولُ آمَنَا بِاللَّـهِ وَبِالْـيَوْمِ الآخِرِ﴾ [البقرة : ٨](١) .

٢٣٧ _ رسالة في تفسير قبوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ [البقرة : ١٧](٢).

٢٣٨ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠]٥٠٠ .
 ٢٣٩ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿وَمِنْ حَيثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ السَّحِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة : ١٤٩ ، ١٥٠]٥٠ .

٢٤٠ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَن اصْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ﴾ [البقرة : ١٧٣](ه) .

٢٤١ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ [البقرة:

٢٤٢ _ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُ نَ ﴾ [البقرة:

٢٤٣ ـ رسالة في تفسير قبول تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلاَّ اللهِ ﴾ [آل عمران :

 ⁽١) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٩) رقم (١١) والتنفسير، في نحو ثلاثين ووقة
 (٢) المرجع نفسه ص (٨) رقم (٤) والتنفسير، في نحو عشرين ووقة
 (٣) المرجع نفسه ص (٩) رقم (٥) والتفسير.

⁽٤) المرجع نفسه ص (٩) رقم (١) «التفسيرا .

 ⁽٥) المرجع نفسه ص (٩) ، رقم (٨) التفسيرة .
 (٢) المرجع نفسه ص (٩) ، رقم (٧) التفسيرة .

 ⁽٧) المرجع نفسه ص (٩) ، رقم (٩) «التفسير» ، في نحو ثلاثين ورقة.
 (٨) المرجع نفسه ص (١٠) ، رقم (١٤) «التفسير» ، نحو مجلد .

٢٤٤ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧](١). ٥٤٢ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلْمَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨](١).

٢٤٦ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَنَيْرَ دِيْنِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ [آل عمران :

٢٤٧ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَأَيَّانٍ مَّـنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٍ ﴾ [آل عمران: ١٤٦]() .

٢٤٨ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابِكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ الله﴾ [النساء: ٧٩](٠٠).

٢٤٩ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ [النساء : ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ [النساء :

• ٢٥ _ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِناً مُتَعَمَّداً﴾ [النساء: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِناً مُتَعَمَّداً﴾ [النساء: ٧٥ _ (١/١) .

٢٥١ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْسُ لُ ﴾ [الأنعام:

٢٥٢ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿لاَ أُحِبُّ الآفِلِيْنِ ﴾ [الأُتعام: ٧٦] ٥٠٠ ـ ٢٥٣ ـ رسالة في تفسير قبوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ ﴾ [الأُنعام: ٨١] ١٠٠٠.

⁽١) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (١٠) ، رقم (١٦) والتفسير.

⁽٢) المرجع نفسه ص (١٠) ، رقم (١٥) ﴿التفسيرِ ٤ .

⁽٣) المرجع نفسه ص (١٠) ، رقم (١٧) (التفسير) .

⁽٤) المرجع نفسه ص (١٠) ، رقم (١٨) االتفسير؛ ، نحو عشر ورقات أو أكثر .

⁽٥) المرجع نفسه ص (١٠) ، رقم (١٩) «التفسير» ، نحو مثة ورقة .

⁽٦) المرجع نفسه ص (١٠) ، رقم (٢٠) التفسيرة .

⁽٧) المرجع نفسه ص (١٠) ، رقم (٢١) االتفسير.

⁽٨) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٢٤) التفسيرة .

⁽٩) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٢٦) «التفسير» .

⁽١٠) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٢٥) التفسير.

٢٥٤ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأَتْعام: ١٠٣](١) ٢٥٥ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَكَ يَا شُعَيْبُ﴾ [الأَعْراف

. m[λλ

٢٥٦ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف: ٥٦ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف:

٢٥٧ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف:

٢٥٨ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَىٰ اللَّهِ اللَّهِ فَي تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَىٰ الصَّلَاةِ ﴾ [المائدة: ٦](ه).

٢٥٩ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيِّ حَسْبُكَ آلله﴾ [الأنفال: ٦٤](١).

٢٦٠ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَتِهُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤] م. ٢٦١ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدُ مِنْ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُسْرِكِيْنَ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُسْرِكِيْنَ الْمُسْرِكِيْنَ الْمُسْرِكِيْنَ الْمُشْرِكِيْنَ الْمُسْرِكِيْنَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِيْنِ الْمُسْرِقِينِ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِيْنِ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِيْنِ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِيْنَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِينَ الْمُسْرِقِينَ الْم

٢٦٢ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة:

⁽١) •أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (١١) ، رقم (٢٧) •التفسير؛.

⁽٢) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٢٩) «التفسير»؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٥/ ٣٠ ـ ٣١).

⁽٣) (أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (١١) ، رقم (٣٠) (التفسير) .

 ⁽٤) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٢٨) التفسيرة، وهي ثلاث قواعد في أكثر من سبعين ورقة .
 (٥) المرجع نفسه ص (١٠) ، رقم (٢٢) التفسيرة ، نحو ثلاثين ورقة .

⁽٦) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٣١) التفسيره .

⁽٧) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٣٣) «التفسير» .

⁽٨) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٣٢) (التفسيرة .

⁽٩) المرجع نفسه ص (١١) ، رقم (٣٤) االتفسيرا .

٢٦٣ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْـمُـوْمِنُونَ لِينْفِرُوا كَافَّة ﴾ [التوبة : ١٢٢] (١) .

٢٦٤ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿كِتُلْبُ أُخْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١](١) .

٢٦٥ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيَّنَةٍ مِن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْه﴾ [هود :١٧] «،

٢٦٦ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿خَالِدِيْنَ فِيْهَا مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْرَضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّـكَ﴾ [هود: ١٠٨](١).

٢٦٧ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِيْنَ * إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَجِمَ رَبِّكَ وَلِذَكِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩](ه).

٢٦٨ ــ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَـمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَـا لَوْلاَ أَن رَّءا بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ [يوسف: ٢٤](،) .

٢٦٩ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَبُرِّي مُ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٥٣]رس .

٢٧٠ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيْلِي أَدْعُو إِلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ بَكِ مِلْكَانِهُ عَلَىٰ بَصِيْرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]‹› .

⁽١) اأسماء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (١١) ، رقم (٣٥) والتفسير؛ .

⁽٢) المرجع نفسه ص (١٢)، رقم (٣٦) «التفسير».

⁽٣) المرجع نفسه ص (١٢) ، رقم (٣٧) والتفسير) .

 ⁽٤) المرجع نفسه ص (١٢) ، رقم (٣٨) «التفسيرة ، وتكلم فيها على هذا الاستثناء في قوله : ﴿ إِلاَ مَا شَاءَ رَبُكُ ﴾ .

⁽٥) المرجع نفسه ص (١٢) ، رقم (٣٩) التفسيرة .

⁽٦) المرجع نفسه ص (١٢) ، رقم (٤١) (التفسير) .

⁽٧) المرجع نفسه ص (١٢) ، رقم (٤٠) «التفسير» .

⁽٨) المرجع نفسه ص (١٢) ، رقم (٤٣) (التفسير) .

٢٧١ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيَّاسَ الرُّسُلُ ﴾ [يوسف:

٢٧٢ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ﴾ [الرعد: ١٣](١). ٢٧٣ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أَنَّزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ ﴾ [الرعد: ١٩] ٣٠].

٢٧٤ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٍ [الحجر:

٢٧٥ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَـدُ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ المَثَانِ﴾ [الحجر:

٢٧٦ ـرسـالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، ﴿لآياتِ لِقَوْمٍ يَمْقِلُونَ ﴾ ، ﴿لاَيةً لِقَوْمٍ يَلَّذَكُرُونَ ﴾ [النحل: ١٣،١٢،١١]٥٠. ٢٧٧ ـ رسالة في تفسير قول تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَالًا عَبْداً مَمْلُوكاً ﴾

[النحل: ۷۵](۷) .

٢٧٨ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ﴾ [النحل: . W[1.4

٢٧٩ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿لاَ إِلَّهُ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الأنبياء: . (s)[AY

٢٨٠ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [الأثبياء: ٩٨]، واعتراض ابن الزُّبَعْـرَىٰ وجـوابه(١١) .

⁽١) (أسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (١٢)، رقم (٤٢) (التفسيرة.

⁽٢) المرجع نفسه ص (١٩)، رقم (٤٤) والتفسيرة .

⁽٣) المرجع نفسه ص (١٢)، رقم (٤٥) «التفسير» .

⁽٤) المرجع نفسه ص (١٣)، رقم (٤٧) والتفسيرة .

⁽٥) المرجع نفسه ص (١٣)، رقم (٤٦) (التفسير).

⁽٦) المرجع نفسه ص (١٣)، رقم (٤٨) (التفسير) . (٧) المرجع نفسه ص (١٣)، رقم (٤٩) التفسير، .

⁽٨) المرجّع نفسه ص (١٣)، رقم (٥٠) (التفسير).

⁽٩) المرجع نفسه ص (١٣)، رقم (٥١) (التفسير). (١٠) المرجع نفسه ص (١٣)، رقم (٥٢) «التفسير؛ .

- ٢٨١ ـ رســالة في تفــسير قــوله تعــالى: ﴿وَمَـا أَرْسَلْـنَـا مِـنْ قَبْلِكَ مِـن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِــيّ﴾ [الحج: ٥٢](، .
- ٢٨٢ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ﴾ [الحج: ٦٠](٠٠).
- ٢٨٣ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿الزَّانِي لاَ يَنْكِحُ إِلاَّ زَانِينَةَ﴾ [النور: ٣]ص.
- ٢٨٤ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ للمُوْمِنِيْنَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ [النور: ٣٠](،) .
- ٢٨٥ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْم عِنْدِي﴾ [القصص: ٧٨].،
- ٢٨٦ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّـذِيْنَ لاَ يُرِيْدُونَ عُلُواً فِي الأَرضِ﴾ [القبصص: ٨٣](١).
- ٢٨٧ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿آلم * أُحَسِبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت: (آلم * أُحَسِبَ النَّاسُ) [العنكبوت: (٢،١). .
- ٢٨٨ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَقِهِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاء وَالمَنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]‹‹› .
- ٢٨٩ ـ رسالة فَي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّـتِـي مِــيَ أَحْسَن﴾ [العنكبوت: ٤٦](٠).

⁽١) ﴿أَسَاءُ مُؤْلُفَاتُ شَيْخُ الْإِسْلَامُ ۗ صَ (١٢) ، رقم (٥٣) ﴿الْتَصْبَرِهِ .

⁽٢) المرجع نفسه ص (١٣) ، رقّم (٥٤) والتفسيرة .

 ⁽٣) المرجع نفسه ص (١٤) ، رقم (٥٥) «التصير» ، في قاعدتين .

⁽٤) المرجع نفسه ص (١٤) ، رقم (٥٦) التنفسير، ، في خس ورقات .

⁽٥) المرجع نفسه ص (١٤) ، رقم (٥٨) فالتفسيرة .

⁽٦) الرَّجْعُ نفسه صَّ (١٤) ، رقَّمُ (٥٩) التفسيرُّهُ .

⁽٧) المرجع نفسه ص (١٤) ، رقم (٦٠) التفسيرًا .

 ⁽٧) المرجع نفسه ص (١٤) ، رقم (١١) التفسيرة .
 (٨) المرجع نفسه ص (١٤) ، رقم (٦١) التفسيرة .

⁽٩) المرجع نفسه ص (١٤) ، رقم (٦٢) التنفسيرا ، نحو مئة ورقة .

٢٩٠ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلُّمٌ عَظِيمٍ } [لقهان: ١٣](١).

٢٩١ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَثِمَّةً يَهَدُونَ بِأَمْرِنَا لَا مَا مَبُرُوا﴾ [السجدة: ٢٤] « .

٢٩٢ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا آذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٩] «».

٢٩٣ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿لا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نُسْأَلُ مَ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [سبأ: ٢٥]().

٢٩٤ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿ أُمَّ أُوْرَثُنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَينَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر: ٣٢](٠٠) .

٢٩٥ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَـرُوا لَـهُمْ نَارُ جَهَنَّمُ لاَ يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦](١) .

٢٩٦ ـ رسالة في تفسير قبوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيْرُوا فِي الأَرْضِ ﴾ الآيات . . [غافر: ٨٦ ـ ٨٥] أواخر السورة ٧٠).

٢٩٧ ـ رسالة في تفسير قول تعالى : ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾ [الجاثية : ٢٩٧] ٨٠].

 ⁽١) «أسياء مولفات شيخ الإسلام» ص (١٤)، رقم (٦٣) «التفسير».
 (٢) المرجم نفسه ص (١٥)، رقم (٦٤) «التفسير».

⁽٣) المرجع نفسه ص (١٥)، رقم (٦٥) (التفسير؛، وذكر فيها قصة الحندق

 ⁽٤) المرجع نفسه ص (١٥)، رقم (٦٦) «التفسير».

⁽٥) المرجع نفسه ص (١٥)، رقم (٦٧) «التفسير» .

⁽٦) المرجع نفسه ص (١٥)، رقم (٦٨) (التفسير) .

⁽٧) المرجع نفسه ص (١٦)، رقم (٧٠) والتفسيرا .

⁽A) المرجع نفسه ص (١٦)، رقم (٧٤) «التفسير».

٢٩٨ _ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿رَفِيتُ الدُّرَجَاتِ﴾ [خافر: ١٥](١٠.

٢٩٩ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَــيْءٌ﴾ [الشورى: ١١](·).

٣٠٠ _ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ للــرَّحْـمْـنِ وَلَـدٌ فَـأَنَـا أَوَّلُ الْعَابِدِيْـنَ﴾ [الزخرف: ٣١[٨١].

٣٠١ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَـدِ ٱخْـتَـرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمِ﴾ [الدخان: ٣٢] (ن) .

٣٠٢ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْمِعِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦](٠).

٣٠٣_ رسالة في تفسير قول تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴾ [الواقعة :

٣٠٤_ رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجُوكَىٰ ثَلَاتُهُ ﴾ [المجادلة:

٣٠٥ ـ رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكُم الْمُؤْمِنَاتُ مُهَا حِرَاتٍ فَامْتَحِنُهُ مِنَ ﴾ [المتحنة :١٠] ٨٠ .

٣٠٦_ رسالة في التقليد الذي حَـرَّمه الله ورسوله(١).

⁽١) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (١٦)، رقم (٦٩) والتفسيرا.

⁽٢) المرجع نفسه ص (١٦)، رقم (٧١) التفسير؛ ، نحو خمسين ويقة.

⁽٣) المرجم نفسه ص (١٦)، رقم (٧٢) التفسيرة.

⁽٤) المرجع نفسه ص (١٦)، رقم (٧٣) (التفسيرة.

⁽٥) المرجم نفسه ص (١٦)، رقم (٧٥) االتفسير،، في نحو سبعين ورقة.

⁽٦) المرجع نفسه ص (١٧)، رقم (٧٦) التفسير، .

⁽٧) المرجع نفسه ص (١٧)، رقم (٧٧) والتفسير،، وتكلم على المعية في جميع مواردها .

⁽A) المرجع نفسه ص (۱۷)، رقم (۷۸) «التفسير».

⁽٩) امجموع فتاری شیخ الإسلام؛ (۱۹/۲۲۰_۲۷۹).

٣٠٧ ـ رسالة في الجمع بين علوَّ الربُّ وقربه(١) .

٣٠٨ ـ رسالة في الجواب عمن يقول إن صفات الرب تعالى نِسَب وإضافات وغير ذلك(٢) .

٣٠٩ ـ رسالة في الجـواب عن سؤال عن اكحـادَّج هل كان صدِّيقاً أو زِنديقاً(٣٠ .

• ٣١٠ ـ رسالة في الجواب عن قول القائل أكل الحلال متعذر (؛) .

*** رسالة في جواب محيي الدين الأصفهاني = جواب محيي الدين الأصبهاني

٣١١ ـ رسالة في حال الحلاج ودفع ما وقع به السَّحاج(٥).

٣١٢ ـ رسـالة في حــروف القــرآن وأصواتنا به وما وقع في ذلك من النزاع:١٠).

*** رسالة في حق الله وحق رسوله وحقوق عباده وما وقع في ذلك من التفريط = قاعدة في حق الله وحق رسوله . . .

٣١٣ ـ رسالة في حَمْو موسى هل هو شعيب أم غيره؟ (٧) .

*** رسالة في الخضر هل مات أم هو حي؟ = جـواب في الخضر هل مـات أو هو حي؟ .

٣١٤ ـ رسالة في الخلة والإمكان العام(٨) .

⁽١) دمجموع فتارى شيخ الإسلام، (٥/ ٢٢٦ ـ ٢٥٥) .

⁽٢) حجامع الرسائل؛ (١/١٥٣ ـ ١٧٣) رقم (١٠) .

 ⁽٣) (جامع الرسائل) (١/ ١٨٥ لـ ١٩٩) رقم (١٢) .

⁽٤) العجموعة الرسائل الكبرى؛ (٣٧/٢ ـ ٥٤) ، الرسالة الثانية .

 ⁽٥) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٥) ، رقم (١١٥) ، وقراعد وفتاوى،
 (٦) وشذرات البلاتين، (١/٣٩٣_ ٤٠٩) .

 ⁽٧) (أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (١٤) ، رقم (٥٧) (التفسير؛ ، في كراسة .

⁽٨) المرجع نفسه ص (٢٤) ، رقم (٨٣) ، قدراعد وتتارى؛ .

- ٣١٥ _ رسالة في ذبائح أهل الكتاب(١) .
- ** رسالة في الذوق والوَجْد الذي يذكره الصوفية = جواب في الذوق والوَجد. .
- *** رسالة في ذي الفقار هل كان سيفاً لعلي رضي الله عنه ؟ = جواب في ذي الفقار . . .

٣١٦ ـ رسالة في رؤية المؤمنين ربهم(١) .

٣١٧ _ رسالة في السماع والرقص(٣).

٣١٨ ـ رسمالة في الشهادتين وما يتبع ذلك(؛).

٣١٩ _ رسالة في الصراط المستقيم وفي الزهد والعبادة والورع(٥).

٣٢٠ ـ رسالة في الصفات الاختيارية(١).

٣٢١ _ رسالة في العبادات والفرق بين شرعيها ويدعيها س

- *** رسالة في العباس ويلال أيهما أفضل؟ = جواب في العباس. . .
- *** رسالة في المعرش والعالم هل هو كروي الشكل أم لا ؟ = أجوبة في العرش والعالم. . .

⁽١) المرجع السابق ص (٢٧)، رقم (٧)، اللفقه؛ وفي اللعقود الدرية، ص (٤٩) بلفظ: (قاصدة في ذبائع أهل الكتاب) .

⁽٢) امجموع فتاري شيخ الإسلام ابن تيمية، (١/ ٤٠١ ـ ٤٦٠).

⁽٣) اعجموع فتارى شيخ الإسلام ابن ثيمية، (١١/٥٥٧-٢٠٠)؛ وامجموعة الرسائل المشيرية، (٣) دعموعة الرسائل المشيرية، (٣) .

⁽٤) دأسهاء مولفات شيخ الإسلام ابن تيمية اص (٢٢) رقم (٦٥) اقدواعد وفتارى، وهي في مجلد.

⁽٥) دمجموع فتارى شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٠/٥٦٨ ـ ٦١٤).

⁽٦) (۲) (۲/۳ - ۷۰) رقم (۱).

⁽٧) امجموع فتاوى شيخ الإسلامة (١٠/ ٣٨٧ ـ ٤٢١).

٣٢٢ ـ رسالة في عرض الأديان عند الموت(١).

٣٢٣ ـ رسالة في العقل والروح(٢) .

*** رسالة في عقيدة الأشعرية وعقيدة الماتريدي وغيره من الحنفية= الماتريدية.

٣٢٤ ـ رسالة في علم الباطن والظاهر (٣).

٣٢٥ ـ رسالة في علم القراءات().

٣٢٦_ رسالة في علو الله تعالى واستوائه على عرشه(٠٠).

٣٢٧ ـ رسالة في علو الله على سائر مخلوقاته(١) .

٣٢٨ _ رسالة في العين والقلب وأحواله(٧).

*** رسالة في غض البصر وحفظ الفرج ماذا يتعيَّن عليه = جواب في غض البصر وحفظ الفرج .

*** رسالة في الفرق بين ما يتأوّل وما لا يتأوّل من النصوص = جواب في الفرق بين ما يتأول...

(٣) المجموعة الرسائل المنبرية (١/ ٢٢٩ ـ ٢٥٢) رقم (١١)؛ والمجموع فتناوى شيخ الإسلام، (١٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣٩) .

(٤) المجموع فتساوى شيخ الإسلام (٣٨٩/١٣ ـ ٤٠٤)، وطبعت بتحقيق: د. محمد على سلطاني، ونشرته مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن رئاسة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد

بالرياض ، عدد (١٣) عام (١٤٠٥ هـ) ، ص (١٧٩ ـ ٢٠٣) . ٥) دهيره خاري شيخ الاسلام؟ (١٢١ - ١٣٥)

(٥) المجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٥/ ١٢١ ـ ١٣٥) .
 (٦) المرجم نفسه (٥/ ١٣٦ ـ ١٥٦) .

(٧) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٣) ، رقم (٦٨) «قلواعد وفتاوي» .

 ⁽١) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٣٠) ، رقم (٢١) «الرسائل».
 (٢) «مجموعة الرسائل المنبرية» (٢/ ٢٠ ـ ٤٩) ، رقم (٢).

٣٢٩ ـ رسالة في الفروق التي يتبين بها كون الحسنة من الله والسيئة من النفس(١).

٣٣٠ _ رَسَالَة في فضائل الأثمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة(١) .

٣٣١ ـ رسالة في فضل السلف على الخلف في العلم ٢١) .

*** رسالة في الفناء الذي يوجد في كلام الصوفية = قاعدة في الفناء...

٣٣٢ ـ رسالة في قدرة الرب(١).

*** رسالة في القراءة خلف الإمام = قاعدة في القراءة خلف الإمام.

٣٣٣ ـ رسالة في قرب الرب من عابديه وداعيه(ه) .

٣٣٤ _ رسالة في قصة شعيب عليه السلام(١).

٣٣٥ ـ رسالة في قنوت الأشياء كلها لله عز وجل.٧٠) .

٣٣٦ ـ رسالة في قـوله: «أُمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم» هل هو من كلام النبي ﷺ؟(٨) .

⁽١) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٨/ ٢٠٤ ـ ٢٣٤).

 ⁽٢) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٧) رقم (٤)، والفقه، ؛ وفي والعقود الدرية، ص (٤٦)
 بلفظ: (قاعدة في قضائل الأثمة الأربعة...).

 ⁽٣) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٣) رقم (٧٤) ، وقواعد وفتاوى، ؛ وفي والعقود الدرية،
 ص (٤٠) بلفظ : (قاعدة في فضل السلف...) .

⁽٤) دمجموع فتاوى شيخ الإسلامة (٨/٧-٥٥).

⁽ه) «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٣) رقم (٦٣) «قواعد وفتاوى» ، وهي في مجلد لطيف؛ وفي «العقود الدرية» ص (٤١) بعنوان : (قاعدتان في قرب الرب من عابديه وداعيه) .

⁽٦) (جامع الرسائل) (١/ ٥٩ - ٦٦) رقم (٣).

⁽٧) فجامع الرسائل، (١/١ ـ ٥٤) رقم (١).

⁽٨) اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلاما ص (٢٥) رقم (١٠٦) اقبواعد وفتاوي١٠.

*** رسالة في قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُه ﴾ = رسالة في تفسير قوله

٣٣٧ ـ رسالة في قبوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِيثُوا بِالصَّبْسِ وَالصَّلاَةِ﴾ [البقرة: ﴿٤٤](١).

٣٣٨ ـ رسالة في قوله تعالى : ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ﴾ [النجم :

*** رسالة في قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُس بنِ
مَتَّىٰ فَقَدْ كَذَبْ = جواب في قوله: «من قال أنا خير من يونس...»

٣٣٩ ـ رسالة في قوله: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيْم، وفي أن المشبّه به أعلى من المشبه به

• ٣٤ ـ رسالة في القياس(؛).

٣٤١_ رسالة في كفر فرعون(١) .

٣٤٢ ـ رسالة في لفظ السنة(١).

٣٤٣ ـ رسالة في اللقاء وما ورد فيه في القرآن وغيره(٧) . ٣٤٤ ـ رسالة في المباينة بين الله وبين خلقه(٨) .

(١) اجامع الرسائل؛ (١/ ٧٩ ـ ٨٤) رقم (٥).

(۲) «أسياء مؤلفات شيئخ الإبسلام» ص (۲۷) رقم (۸) «الفقه» .
 (۳) المرجع نفسه ص (۲۷) رقم (۱۰) «الفقه» .

(٤) وتجموع فتارى شيخ الإسلام، (۲۰٪ ٥٠٥ ـ ٥٨٥) .

(٥) اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٢) رقم (٧١) اقدواعد وفتاوي، .

(٥) أأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام! ص (٧٣) رقم (٧١) أقسواعد وفتاوى! . (٦) أجامع الرسائل؛ (٧/١٤ ـ ٥٨) رقم (٧) .

(٧) اأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٣) رقم (٦٢) اقبواعد وفشاوى، ، في نحو عشرين ورقة ؛
 وفي العقود الدرية، ص (٥٢) بلفظ : (جواب في اللقاء...).

(A) (أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٤) رقم (١٠٣) (قمواصد وفتارى؛ ، في نحو أربعين ورقة ؛
 رقى (المقود الدرية؛ ص (٥٠) بعنوان : (مسألة في المباينة . . .) .

- *** رسالة في مبدأ العلم الإله عند النبي هي هو الوحي ، وعند أتباعه هو الإيهان = رسالة في أن مبدأ العلم . . .
 - ٣٤٥ ـ رسالة في المسألة الحرفية(١) .
 - ٣٤٦ ـ رسالة في مسألة الزوال واختلاف وقته باختلاف البلدان(٢) .
 - ٣٤٧ ـ رسالة في المعاني المستنبطة من سورة الإنسان(٣).
 - ٣٤٨ _ رسالة في معنى كون الرب عادلاً(1).
 - ٣٤٩ ـ رسالة في المفاضلة بين الغنى الشاكر والفقير الصابر٥٠).
 - ٣٥ ـ رسالة فيمن عزم على فعل محرَّم ثم مات(١).
 - ٣٥١ ـ رسالة فيمن قال إن بعض المشايخ أحيا ميتاً ٧٠) .
 - ٣٥٢ _ رسالة في الهلال(٨) .
 - ٣٥٣ _ رسالة في النهى عن أعياد النصارى(١) .
 - ٣٥٤ ـ رسالة في وجوب العدل على كل أحد في كل حال(١٠) .

⁽١) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٣٠) رقم (١٥) والرسائل، .

⁽٢) ﴿أَسَاءُ مُؤْلِفَاتُ شَيْخُ الْإِسْلَامُ ص (٢٢) رقم (٦١) ﴿قُواعِدُ وَلِتَارِي ۗ ، وهِي في مجلد لطيف .

⁽٣) (جامع الرسائل؛ (١/ ٦٧ ـ ٧٧) رقم (٤) .

⁽٤) دجامع الرسائل؛ (١/ ١١٩ ـ ١٤٢) رقم (٨).

⁽٥) ﴿أَسِياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٣٠) رقم (٢٢) ﴿الْرَسَائِلُ ؛ .

⁽٦) المرجع نفسه ص (٢٢) رقم (٥٤) فقراعد وفتاوي، .

⁽٧) المرجع نفسه ص (٢٦) رقم (١٣٨) اقـواعد وفتاوي، .

⁽٨) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٢٦/٢٥_ ٢٠١) .

⁽٩) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٧٧) رقم (١٦) والفقه .

⁽١٠) المرجع نفسه ص (٢٣ رقم (٧٣) فقراصد ولتناوى؛ ١ وفي فالعقود الدرية؛ ص (٤٠) بلفظ: (قاعدة في وجوب العدل على كل أحد ...) .

- ٣٥٥ ـ الرسالة القبرصية (إلى ملك قبرص النصراني) ١٠٠٠ ـ
 - ٣٥٦ ـ رسالة كتبها إلى أهل بغدادر).
 - ٣٥٧ _ رسالة كتبها إلى بيت الشيخ جاكير (١٠).
 - ٣٥٨ ـ رسالة كتبها إلى بيت الشيخ عدي بن مسافر(١) .
- *** رسالة كتبها إلى الشيخ شمس الدين الدباهي = الرسالة المدنية .
- ۱۵ دسالة كتبها إلى الشيخ نصر المنبجي = الرسالة المصرية = رسالة إلى نصر المنبجي .
 - ٣٥٩ ـ رسالة كتبها إلى صاحب قبرص في مصالح تتعلق بالمسلمين(٥).
 - ٣٦٠ ـ رسالة كتبها إلى القاضي السروجي الحنفي(١) .
 - ٣٦١ ـ رسالة لأهل تدمر ٧٠٠.
 - ٣٦٢ ـ رسالة الأهل العراق(٨) .
 - ٣٦٣ ـ رسالة لأهل قبرض(١).

⁽۱) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (۲۸/ ۲۰۱ ـ ۱۳۰) .

⁽٢) والعقود الدرية، ص (٥٠) ؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٣٠) رقم (٣) والرسائل،

⁽٣) «العقود الدرية» ص (٥٠) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٣٠) رقم (٧) «الرسائل» (٤) «العقود الدرية» ص (٥٠) ، وتسمى بـ (العدوية)

⁽٥) داسهاء مولفات شيخ الإسلام، ص (٣٠) رقم (٨) دالرسائل، .

⁽٦) المرجع نفسه ص (٣٠) رقم (٥) ﴿الرسائلِ؛ .

⁽٧) العقود الدرية، ص (٥٠) ، فهل هي التدمرية، أم رسالة أخرى ١٩

⁽٨) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٣٠) رقم (١٠) والرسائل؛ . (٩) المرجع نفسه ص (٢٥) رقم (١١٠) وقمواعد وفتاوى،، وهي رسالة تتضمن قواعد دينية أصولية بقدر ثلاثين ورقة .

٣٦٤ ـ الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله تعالى(١) .

٣٦٥ ـ الرسالة المصرية(٢).

٣٦٦ ـ رسالة هل كان النبي ﷺ قبل الرسالة نبياً؟ وهل يسمى من صَحِبَه إذ ذاك صحابياً؟(r).

٣٦٧ ـ رسالة هل كان النبي ﷺ قبل الوحي متعبداً بشرع من قبله من الأنبياء؟(١).

٣٦٨ ـ رفع الملام عن الأثمة الأعلام(٠٠).

٣٦٩ ـ سؤال في معاوية بن أبي سفيان(٠).

*** السبعينية = بغية المرتاد .

٣٧٠ ـ السماع والرقص(٧) .

٣٧١ ـ سنة الجمعة (٨).

⁽۱) العقود الدرية ص (۰۰)؛ «أساء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (۳۰) رقم (۱) «الرسائل» ؛
ومحموع فتاوى شيخ الإسلام» (٦/ ٣٥١ ـ ٣٧٣) ، وتسمى أيضاً : «الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات» ، وهي رسالة كتبها إلى شمس الدين اللباهي ، وطبعت بتحقيق : الوليد ابن عبدالرحمن الفريان عام ١٤٠٨ هـ . نشرتها دار طيبة بالرياض ، وتقع في (٦٧) صفحة .

⁽٢) ﴿ الْعَقُودِ اللَّهِ يَا ص (٣٦، ٥٠)؛ ﴿ أَسَهَا مَوْلَفَاتَ شَيْخِ الْإِسَلَامِ السَّرِكِ) وَأَلْ الرَّسَائلُ ال

⁽٣) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٣) وقم (٦٩) اقبواعد وفتاوي، .

⁽٤) المرجع نفسه ص (٢٣) رقم (٧٠) اقبواعد وفتاري، .

⁽٥) «الأعلام العلية» ص (٢٦)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٦) رقم (١٤٤) «قبواعد وفتاوى»، في مجلد لطيف، وفيه بلفظ: «دفع»، وهو تحريف؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٤)؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢/ ٢٣١ ـ ٢٩٣)؛ وطبعت بتحقيق: محمد حامد الفقي، نشرتها: مطبعة أنصار السنة المحملية بالقاهرة، عام ١٣٧٨ هـ.

 ⁽٦) طبع بتحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، ص (١١ ـ ٤١) نشر دار الكتب الجليلة ببيروت عام
 ١٩٧٩ م .

⁽٧) امجموعة الرسائل الكبرى، (٢٩٣/٢_ ٣٣٠) وقم (١٣).

 ⁽۸) امجسموع فتاوى شيخ الإسلام (١٨٨/٢٤) ١٩٨١- ٢٠٣)؛ امجموعة الرسائل الكبرى (١٨٣/٢) رقم
 (٩) وطبعت بتحريج: أبي عبدالله سعد المزعل، نشر: دار الحلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت .

٣٧٢ ـ السياسة الشرعية لإصلاح الراعي والرعية(١) .

٣٧٣ ـ شرح أول كتاب الغزنوي في أصول الدين(١) .

٣٧٤ ـ شرح أول المحصل للرازي(٣) .

٣٧٥ ـ شرح حديث ابن مسعود في درم الهم(١).

٣٧٦ - شرح حديث أبي ذر رضي الله عنه: اليَاعِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسى ١٥٥.

٣٧٧ ـ شرح حديث : وأُنْزِلَ الْفُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفِ١٠١٠.

٣٧٨ ـ شرح حديث: ﴿إِنَّامَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ ١٧١٨ .

٣٧٩ ـ شرح حديث الأولياء : امن عَادَىٰ لِي وَلِياً. . . ١٨١٠.

٣٨٠ ـ شرح حديث : ﴿ لِلْهُ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا ١٠٠ .

(۱) «العقود الدرية» ص (۳۵)؛ «أسباء مؤلفات شيخ الإسلام» (۲۸/ ۲۶۲ ـ ۳۹۷)؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (۲/ ۲۰۶)؛ «جموع فتارى شيخ الإسلام» (۲۸/ ۲۶۶ ـ ۳۹۷) .

(٢) «العقبود الدرية؛ ص (٣٧)؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (١٩) رقم (١٤) «الأصول» ، وهو في مجلد لطيف

(٣) «العقود المدرية» ص (٣٧)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (١٩) رقم (٩) «الأصول» ؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٣) ، والشرح يقع في مجلد .

(٤) العقود اللرية؛ ص (٦٢) ، وهمو شرح قوله ﷺ : المَا قَالَ عَبْدٌ أَصَابَهُ هَمَّ أَوْ حُونٌ :

اللَّهُمْ إِنِّي عَبُدُكَ وَابْنُ آمَتِكَ . . . ؟ الحديث . (٥) اللَّهُمْ إِنِّي عَبُدُكَ وَابْنُ آمَتِكَ . . . ؟ الحديث . (٥) العقود السدية ؛ ص (٦٦) ؛ (جمعوعة عتارى شيخ الإسلام ؛ (١٣٦/١٨ ـ ٢٠٩) ؛ (جمعوعة

الرسائل المنبرية، (٣/ ٢٠٥ - ٢٤٦) رقم (١٠)؛ «الفتارى الكبرى» (١/ ٤٠١ - ٤٤٣)، وطبع بتخريج وتصحيح: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، نشر: الدار السلفية بالهند ١٤٠٧ هـ. (٦) «المقود المدرية» ص (٦٢).

(٧) (العقود الدرية) ص (٦١) ؛ المجموع فتارى شيخ الإسلام؛ (١٨/ ٢٤٤ ـ ٣٨٥) .

(A) المقود الدرية؛ ص (٦٢).
 (٩) العقود الدرية؛ ص (٦١).

٣٨١ ـ شرح حسديث بَريرة وقول النبي ﷺ لعائشة: ﴿ الشُّتَرِطِي لَـهُمْ النَّهِ اللَّهُ اللَّهُ مَا الْوَلَاءُ ١٠٥٥.

٣٨٢ ـ شرح حديث جبريل في الإيهان والإسلام(١) .

٣٨٣ ـ شرح حديث حكيم بن حزام: ﴿أَسْلَمْتَ عَلَّى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ ١٠٩٠) .

٣٨٤ ـ شرح حديث عمران المرفوع : «كَانَ اللَّهُ وَلَـمْ يَكُنْ شَـيْءٌ قَبْلُـهُ ١٠٠٠ .

٣٨٥ ـ شرح حديث : ﴿ فَحَجِ آدمُ مُوسَىٰ ١٥٠ .

٣٨٦ ـ شرح حديث: ﴿ اللَّهُ مُ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ. . . ١٠(١) .

٣٨٧ ـ شرح حديث معاذ وقول النبي ﷺ : ﴿ لَا تَدَعَـنَّ دُبُـرَ كُلُّ صَلاَقٍ ١٠٠٠.

٣٨٨ ـ شرح حديث النزول(٨).

٣٨٩ ـ شرح حديث : ﴿ لَا يَـرِث الْـمُسْلِم الكَافِر ١٥٠٠ .

٣٩١ ـ شرح حسديث : الآ يُضْرَبُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلاَّ فِي حَدِّ مِنْ حُدُوْدِ اللَّهِ ١١١٥.

 ⁽١) العقود الدرية؛ ص (٦٣).

⁽٢) االعقود الدرية؛ ص (٦٢)، في مجلد لطيف ، وهو غير كتاب الإيهان المتقدم .

⁽٣) والعقود الدرية، ص (٦٢) ؛ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١١/ ٧٠١) .

⁽٤) اعجموع فتارى شيخ الإمسلام؛ (١٨/ ٢١٠ ـ ٢٤٣)؛ اعجموعة الرمسائل والمسائل؛ (٥/ ١٧١ ـ ١٧٥) وقم (٦) .

⁽٥) العقود الدرية؛ ص (٦٣) .

⁽٦) العقود الدرية؛ ص (٦٣).

⁽٧) العقود النرية، ص (٦٣).

⁽A) «العقود اللرية» ص (٦٢) ؛ «بجموع فستاوى شيخ الإسلام» (٥/ ٣٢١ ـ ٥٨٧) ، ونــشره المكتب الإسلامي ببيروت علمة مرات .

⁽٩) العقود الدرية، ص (٦١).

⁽١٠) ﴿ الْمَقُودُ الْنُرِيَّةِ ﴾ ص (٦٢) .

⁽١١) (العقود الدرية) ص (٦٢) .

٣٩٢ ـ شرح حديث : ﴿ وَمَا تَـرَدُدُتُ عَـنْ شَـيْءُ ١٠(١) .

٣٩٣ ـ شرح دعاء أبي بكر رضي الله عنه(١) .

٣٩٤ ـ شرح رسالة ابن عبدوس في أصول الدين ٣٠).

٣٩٥ ـ شرح العقيدة الأصفهانية(٤) .

٣٩٦ شرح العمدة(٥)

٣٩٧ ـ شرح قــول عــلي رضي الله عنه : ﴿لا يرجــونَّ عبد إلا ربَّه، ولا يخافنَّ إلا ذنبه﴾(ر).

٣٩٨ ـ شرح كلام الشيخ عبد القادر١١٠.

(١) المجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (١٢٩/١٨ - ١٣٥)، وهي رسالة في معنى تردّد الله تعالى في قبض روح عبده المؤمن عن قوله بي فيها يروي عن ربه عز وجل : اوَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيء أَنَا فَاعِله تَرَدِّدِي عَن قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي المومن يكُمرَهُ الموتَ وَأَكْرَهُ مُسَاءتَه؛

(٢) المقود الدرية عن (٦١)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٣٠) رقم (١٧) «الرسائل»، وهـ و شرح حديث الدعاء الذي علمه النبي على الله الله عنه : «اللَّهُمّ إنّي ظَلَمَتُ نَفْسَى ظُلْمًا كَثِيرًا».

(٣) «العقود الدرية» ص (٤٦) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٨٤) «قبواعد وفتاوى»، وهي قاعدة متضمنة لكلام الإمام أحمد في أصول الدين.

(٤) «العقود الدرية» ص (٣٧) ؛ «الأعلام العلية» ص (٢٤)؛ «الليل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٠٤) ، وفيها جيعاً باسم : «الأصبهانية ـ الأصبهاني» ؛ و «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (١٩) رقم (١٦) رقم (١٦) «الأصبول» ، ص (٣٠) رقم (١٩) «الرسائل» ، باسم «الأصفهانية للأصفهانية طبعة مستقلة نشرتها دار الكتب الحديثة

(0) «العقود الدرية» ص (٣٧)؛ «أسياء مسؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٦) رقم (١٣٩) «قواعد وفتاوى»؛ «الليل على طبقات الحنابلة» (٤٠٤/١) ، وهو كتاب في «الفسقه» في أربع مجلدات شرح فيه كتاب «العمدة» للموقّق ابن قدامة المقدسي ، ولم يكمله ، وإنها شرح بعضه ، وهو قسم العبادات (الطهارة والصلاة والزكاة والعسوم والحج)، والموجود منه الجزء الأول من أول الكتاب إلى نهاية باب الوضوء ، وقد حققه د. سعود بن صالح العطشان . والجزء الرابع ويشتمل على كتاب الصيام وكتاب الحج ، وقد حقق كتاب الحج : د. صالح بن عمد الحسن في مجلدين نشرته مكتبة الحرمين بالرياض عام ١٤٠٩ه .

(٦) «العقود الدرية» ص (٦٣) ؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٨/ ١٦١ ـ ١٨٠) .
 (٧) «العقود الدرية» ص (٥٣).

- ٣٩٩ ـ شرح كلمات من فتوح الغيب(١).
- ٤٠٠ ـ شرح ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قبال : النعبم العبيد صُهَيب لو لم يَخَفِ الله لم يعصه ١٠١) .
 - *** شرح المحرر = تعليقة على كتاب المحرَّر في الفقه.
 - ٤٠١ ـ شرح مسائل من كتاب الأربعين للرازي ٢٠) .
 - ٤٠٢ ـ الشفاعة الشرعية والتوسل إلى الله بالأعمال والأشخاص(د) .
 - ٤٠٣ ـ شمول النصوص في الفرائض(٥) .
 - ٤٠٤ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ(١) .
 - ٤٠٥ ـ صحة مذهب أهل المدينة(٧).
 - ٢٠٦ ـ الصعيدية (٨).
 - ٤٠٧ ـ صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم(١) .

⁽١) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (١٠/ ٤٥٥ ـ ٥٤٨) ؛ فجامع الرسائل؛ (٢/ ٧١ ـ ١٨٩) .

⁽٢) ﴿ الْعَقُودُ الْدَرِيَّةِ ﴾ صُ (٦٣) .

 ⁽٣) العقود الدرية، ص (٣٧)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٠) رقم (١٧) «الأصول»؛
 «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠٤)، والشرح في مجلدين شرح فيه بضعة عشر مسألة من الأربعين للرازي.

⁽٤) امجموعة الرسائل والمسائل؛ (١/ ١٠ _ ٢٤) رقم (٢).

⁽٥) ﴿أَسَاء مُولَفَات شَيِخ الْإِسْلَامِ ص (٢٨) رقم (٤٢) ﴿الْفَقَّهُ .

⁽٦) وهو كتابنا هذا .

⁽٧) اعجموع فتساوى شيسخ الإسلام؛ (٢٠/ ٢٩٤ ـ ٣٩٦)، وطبيعت طبعة مستقبلة بعنوان: (صحة أصول أهل المدينة) ، بتعليق : زكريا على يوسف .

 ⁽۸) «العقبود الدرية» ص (٤٣)؛ «أسباء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقم (٣٥) «قسواعد
 وفتاوى» ، وهي قاعدة تتعلق بالثنوية .

 ⁽٩) «العقود الدرية» ص (٣٨) وتمام العنوان : (... والجمع بين النصوص في ذلك ، والكلام في متعة الحج ، والعمرة المكية، وما يتعلق بذلك ، وطواف الحائض) . أكثر من مجلدين .

- ٨٠٤ ـ الصفدية(١).
- ٩٠٩ ـ الطلاق الثلاث وما يترتب عليه(١).
- ١١ عـ الطلاق ومسائل الخلع وما يتعلق بذلك من الأحكام(٣) .
 - ١١٤ ـ العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية() .
 - ٤١٢ _ العبودية(٥).
- *** العدوية = رسالة كتبها إلى بيت الشيخ عدي بن مسافر .
- *** عـرش الرحمن ومـا ورد فيـه من الآيـات والأحـاديث = أجـوية في العـرش والعالم...
 - ٤١٣ ـ العقيدة الواسطية(١) .
 - ١٤٤ ـ الفتاوي الكبرى المصرية(٧).
 - ٤١٥ ـ فتاوى فقهية أخلاقية تصوفية(٨) .

⁽١) كـتــاب الصفدية طُبع بتحقيق : د. عمد رشاد سالم رحمه الله تعالى عام ١٣٩٦ هـ ، في عبلدين . (٢) اشلرات البلاتين، (١/ ٢٩٣ ـ ٣٤٤) .

 ⁽٣) له في ذلك شيء كشير ومصنفات عديدة بيسض الأصحاب من ذلك كثيراً ، وكثير منه لم يبيض .
 ومجموع ذلك نحو العشرين مجلداً . •العقود الدرية، ص (٣٨) .

⁽٤) امجموعة الرسائل والمسائل؛ (٥/ ٨١ ١٠٤) رقم (٣) .

⁽٥) «العقود الدرية» ص (٤٣) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٩) رقم (١٢) «التفسيرة ؛ «مجمدع فستاوى شيسخ الإسلام» (١٤٩/١٠) ، ثم طبعت عدة مرات محققة منها طبعة بتحقيق : محمد حامد الفقى رحمه الله بالقاهرة عام ١٣٦٦ هـ .

 ⁽٦) المجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/ ١٢٩ ـ ١٥٩)، ولها عدة طبعات مشروحة وغرّجة منها طبعة بشرح: د. محمد خليل الهراس رحمه الله .

⁽٧) والعقود الدرية على (٣٨) ؛ والليل على طبقات الحنابلة (٢/٣٠٤)؛ وطبعت في خسة أجزاء بمطبعة كردستان بمصر عام ١٣٢٦ هـ ، وسياها بعضهم : والدرر المضية من فتاوى ابن تيمية ، وهي قطمة كبيرة من فتاويه الفرعية ، بوبها على أبواب الفقه في مجلدات كثيرة . (٨) ومجموعة الرسائل والمسائل (١/١٧ ـ ٣٢٢) رقم (٩) .

٤١٦ ـ فتوى شيخ الإسلام في النصيرية والدروز(١).

٤١٧ ـ فتوى في القيام والألقاب(١).

*** فتيا تتضمن صفات الكمال عما يستحقه الرب سبحانه = الأكملية .

*** الفتيا الحموية = الحموية الكبرى .

٤١٨ عـ فتيا في مسألة العلو(٣).

١٩٤ ـ فتيا في مسألة الغيبة(١).

٤٢٠ ـ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان(ه) .

٤٢١ ـ الفرقان بين الحق والباطل(١).

٤٢٢ ـ الفرقان المبين بين الطلاق واليمين ١٠) .

⁽١) دمجموع فتاوى شيخ الإسلام، (٣٥/ ١٤٥- ١٦٢)؛ وذكرها ابن عبدالهادي في «العقود الدرية، ص (٤٩) بلفظ : (قاعدة في النصيرية وحكمهم) .

⁽۲) طبعت بتحقیق: د. صلاح اللین المنجد ضمن سلسلة ونصوص رسائل نصوص رقم (۳) ص (۷- ۱۹) نشرتها دار الکتب الجدیدة ببیروت عام ۱۹۹۳م. وطبعت أیضاً بتحقیق: الولید بن عبدالرحمن الفریآن، ونشرت فی مجلة البحدوث الإسلامیة ص (۲۸۷ ـ ۳۰۲) علد (۲۰) عام ۱٤۰۷ هـ . وأصلها فی المجموع فتاوی شیخ الإسلام، (۲۱ ۳۷۲، ۳۷۲، ۳۷۷).

⁽٣) ﴿أَسَهَاء مُؤْلِفَات شَيْخِ الْإَسْلَامِ ۚ صَ (٢٠) رَفَّم (٧) ﴿قُواعِـد وَلِتَاوِي، وَهِي فِي نَحو خَسَيْن ورقة.

⁽٤) امجموعة الرسائل والمسائل! (٥/ ١٠٥_ ١١٢) رقم (٤).

⁽٥) «العقود الدرية» ص (٣٥)؛ «الأعلام العلية» ص (٢٤)؛ «أسهاء مىؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٨٩) «قواعد وفتاوى»؛ «اللذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٠٤)؛ «بجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١١/ ١٥٦_ ٣٠٠).

⁽٦) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٣٠) رقسم (٢٠) والرسائل؛ بلسفظ: (الفرقان بين الحق والبطلان)؛ والليل على طبقات الحنابلة؛ (٤٠٤/١)؛ الجسموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (١٣/٥) - ١٧٩)؛ وجموعة الرسائل الكبرى، (٢/١- ١٧٧).

⁽٧) «الأعلام العليــة» ص (٢٤)؛ وفي «العقــود الدريــة» ص (٣٢٤) بلفظ: (الفــرق المبين . . .) في نحو عشرين كراسة .

- ٤٢٣ _ فصل في أن دين الأنبياء واحد() .
- *** فصل في الدليل على فضل العرب = الدليل على فضل العرب.
 - ٤٢٤ ـ فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنها على غيرهما (٢) .
 - ٤٢٥ ـ فضائل القرآن٣٠.
 - ٤٢٦ ـ القادرية(٤).
- ٤٢٧ _ قـاعدة أهل السنة والجهاعة في الاعتصام بالكتاب والسنة وعدم الفرقة(٥).
- ٤٢٨ _ قاعدة أهل السنة والجاعة في رحمة أهل البدع والمعاصى ومشاركتهم في صلاة الجاعة(١).
 - *** قاعدة تتضمن ذكر ملابس النبي ﷺ = القرمانية .
 - *** قاعدة تتضمن صفات الكمال وما الضابط فيها = الأكملية .
 - ٤٢٩ _ قـاعدة تتعلق برحمة الله في إرسال محمد ﷺ وأن إرساله أجلَّ الشكر(٧٠)
 - ٤٣ _ قاعدة تتعلق بالزكاة(٨).
 - (١) فجامع الرسائل؛ (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٤) رقم (١٥).
 - (٢) اجلاء العينين، للألوسى ص (٦).
- (٣) العقود الدرية؛ ص (٣٥)؛ فأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (١٨) رقم (٩٠) فالتفسير؛، وفيها بلفظ : (قاعدة في فضائل القرآن) .
- (٤) االعقود الدرية؛ ص (٣٦) ؛ وأسماء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٠) رقم (١٣) وقواعد وفـتاوى، ، وهي في مسألة القرآن نحو عشر ورقات .
 - (٥) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٣/ ٢٧٨ ـ ٢٩٢).
 - (٦) ومجموعة الرسائل والمسائل؛ (٥/ ١٩٧ ـ ٢٠٦) رقم (٧) .
- (٧) «العقود الدرية؛ ص (٤٢)، وفيه بلفظ : (... وأن إرساله أجلَّ النعم) ؛ وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٥) رقم (١١٣) فقواعد وفتاوي؛
 - (٨) امجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٥/ ٥ ـ ٤٦).

- ٤٣١ ـ قاعدة تتعلق بالصبر المحمود والمذموم(١) .
- *** قاعدة تتعلق بمسائل من التيمم والجمع بين الصلاتين = تيسير العبادات. . .
 - *** قاعدة جامعة في توحيد الله = قاعدة في توحيد الإلـ لهية .
 - ٤٣٢ ـ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة(١) .
 - ٤٣٢ ـ قاعدة جليلة فيها يتعلق بأحكام السفر والإقامةm .
- *** قاعدة جليلة في وجوب الاعتصام بالرسالة = قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة. . .
 - ٤٣٤ ـ قاعدة شريفة في المعجزات والكرامات(؛) .
- ٤٣٥ ـ قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيهان وعبادات أهل الشرك والنفاق(٥).
 - ٤٣٦ _ القاعدة العظيمة في مسائل الصفات والأفعال(١).

⁽۱) «العقود الدرية» ص(٤٢)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص(٢٥) رقم (١١٢) «قواعد وفتاري».

⁽Y) (مجمع فستاوى شيخ الإسلام) (١٤٢/١ ـ ٣٦٨) ، وقد طُبعت محققة عدة مرات، ومنها طبعة بتحقيق : د. ربيع بن هادي المدخلي، نشرته مكتبة لينة بلمنهور عام ١٤٠٩ هـ. وقد تميّزت طبعته بتصحيح خطأ كبير يمس العقيدة قد خفي على كل من حققه من قبل وهي قوله : (والرغبة إلى الله ورسوله) ، والصواب كما في إحملى المخطوطات التي وقف عليها د. المدخلي هو قوله : (والرغبة إلى الله وسواله) .

⁽٣) ومجموعة الرسائل والمسائل؛ (٢/ ٢ ـ ١٠٠) كل الجزء الثاني .

⁽٤) إجمع فتارى شيخ الإسلام؛ (١١/ ٣١١_ ٣٦٢) .

⁽٥) طبعت بتحقيق : سليمان الغصن ، ونشرتها دار العاصمة بالرياض عام ١٤١١ هـ ، وتقع في (١٥٥) صفحة تقريباً عن مخطوطة وحيدة .

⁽٦) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٦/ ١٤٤ ـ ١٨٤) ، وهي قاعدة في الصفات من حيث قلمها ووجوبها وجوازها ومشتقامها .

٤٣٧ _ قاعدة على كلام ابن العريف في التصوف(١).

*** قاعدة في إبطال قول الفلاسفة أن الواحد لايصدر عنه إلا واحد = إبطال قول الفلاسفة . . .

٤٣٨ _ قاعدة في إبطال المجردات(١) .

٤٣٩ _ قاعدة في إثبات الرؤية والرد على نفاتها(٣).

٤٤٠ قاعدة في إثبات كرامات الأولياء(٤) .

٤٤١ _ قاعدة في الاجتهاد والتقليد(ه) .

٤٤٣ _ قاعدة في الإحسان(٧) .

٤٤٢ _ قاعدة في الإجماع(١) .

٤٤٤ ـ قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والإقامة (٨).

٤٤٥ _ قاعدة في أحوال الشيخ يونس الغيبي والشيخ أحمد بن الرفاعي(١).

(١) (العقود الدرية) ص (٤١) .

(۲) «العقود الدرية» ص (٦٦) .
 (۳) المرجع نفسه ص (٦٦) .

(٤) المرجع نفسه ص (٣٩)؛ اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢١) رقم (٢٦) اقسواعد وفتاوى،

في عشرين ورقة (٥) دأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) رقم (٣٠) دالفقه؛ .

(٦) «العقود المدرية» ص (٤٤)؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٦) رقم (١٣٧) «قواعد وفتاوي»

وصارئ. (٧) العقود الدرية ص (٤٥)

(A) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (۲۶/ ۳۳ ـ ۱۹۲).

(٩) العقود الدرية؛ ص (٤٠) .

_ 177 _

٤٤٦ ـ قاعدة في الإخلاص وتقديره بالعقل(١).

٤٤٧ ـ قاعدة في الإخلاص والتوكل(٢).

*** قاعدة في الاستطاعة هل هي مع الفعل أو قبله ؟ = رسالة في استطاعة العبد. . .

٤٤٨ _ قاعدة في الاستفتاحات في الصلاة (٣).

٤٤٩ ـ قــاعــدة في الاستغفار وشرحه وأسراره؛) .

٠٥٠ _ قاعدة في الأسم والمسمى(٥) .

٤٥١ _ قاعدة في أسهاء الله الحسني(١) .

٤٥٢ _ قاعدة في اشتراط التسمية على الذبائح(٧) .

٤٥٣ _ قاعدة في الأطعمة وما يحل منها وما يحرم وتحرير الكلام على الطيبات والخبائث ٨٠٠).

⁽١) قالعقود الدرية؛ ص (٤٠).

⁽٢) المرجع نفسه ص (٣٩)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٢) رقم (٣٩) «قمواعد وفتاوى»، في نحو خمسين ورقة ، وفي ص (٢٥) رقم (١١٩) «قمواعد وفتاوى» ، بلفظ : (قاعدة في التوكل والإخلاص) ، في نحو أربعين ورقة .

⁽٣) «العقود الدرية» ص (٤٩) ، وطبعت بعنوان : (قاعدة في أنواع الاستفتاحات في الصلاة وأنواع الأذكار مطلقاً)، بتعليق: عبد الصمد شرف الدين ، ونشرتها: الدار القيمة بالهند عام ١٣٨١هــ الأذكار مطلقاً) ، وتقع في (٤٣) صفحة .

⁽٤) (العقود الدرية) ص(٤٠) (أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام) ص(٢٢) رقم (٤٦) (قبواعد وفتاوي).

⁽٥) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٦/ ١٨٥ ـ ٢١٢).

⁽٦) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٢) رقم (٤٤) وقبواعد وفتاوى، .

 ⁽٧) «العقود اللرية» ص (٤٨) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٨) رقم (٢٦) «الفقه» بلفظ :
 (قاعدة في وجوب التسمية على اللبائح والصيد) .

⁽٨) «العقود الدرية» ص (٤٨).

٤٥٤ _ قاعدة في اقتراب (اقتران) الإيهان بالاحتساب (بالإحسان)١١).

٤٥٥ ـ قاعدة في الاقتصاص من الظالم بالدعاء وغيره ، وهل هو أفضل أم العفو؟(٢).

٤٥٦ _ قاعدة في الأقراء هل هي الحيض أو الأطهار؟ (٣).

٤٥٧ _ قاعدة في أقسام القرآن(؛) .

٤٥٨ _ قاعدة في أمثال القرآن(ه).

٤٥٩ _ قاعدة في أمراض القلوب وشفائها(١) .

٤٦٠ _ قاعدة في الأثبذة والمسكرات(٧) .

٤٦١ ـ قاعدة في الانغماس في العدو وهل يباح ؟<<

٤٦٢ _ قاعدة في أن أول ما يُحاسَب به العبد الصلاة(١) .

٤٦٣ ـ قـاعدة في أن الإيهان والتوحيد يشتمل على مصالح الدنيا والآخرة(١٠) .

(۱) «العقود المدرية» ص (٤٨) بلفظ: (قاعدة في اقتران الإيهان بالاحتساب) وفي حاشية الأصل: لعله: بالإحسان؛ و«أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (١٠٥) «قنواعد وفتاوى» بلفظ: (قاعدة في اقتراب الإيهان بالاحتساب).

(٢) «العسقود الدريسة» ص (٤١) «أسسهاء مؤلفسات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٩٣) «قواعد وفشاوى» ، وهي في مجلد ، وذكرت في الأخير بلفظ : «المظالم» وهي تحريف .

ودعماري: ، وهي ي جند ، ودنرك ي ادعير بنسط . «الطام، وهي عربيد (٣) «العقود الدرية» ص (٤٨) ، واختار أنها الحيض .

(٤) (أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (١٨) رقم (٩١) (التفسير) .

(٥) المرجع نفسه ص (١٨) رقم (٩٢) (التفسيرا

(٦) العقود الدرية؛ ص (٤١) ؛ والسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٤) رقم (٩٩) اقتواعد

وقستاوي، ، في نحو أربعين ورقة ؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٠/ ٩١ ـ ١٤٨) . (٧) «العقود الدرية» ص (٤٧) ؛ و«أسهاء سؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٩) رقم (٥١) «الفقه» .

(٧) والعقود الدرية؛ ص (٤٧) ؛ وواسياء مـولفات شيخ الإسلام؛ ص (١٦) رقم (٥١) والعقمة . (٨) والعقود الدرية؛ ص (٤٨) .

(٩) • العقود الدرية، ص (٤٦) أ.

(١٠) والعبقود البدرية، ص (٣٩) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقسم (٢٥) وقواعد وفتاوى».

- ٤٦٤ _ قاعدة في أن جماع الحسنات العدل ، وجماع السيئات الظلم ، ومراتب الذنوب في الدنياد.).
 - ٤٦٥ _ قاعدة في أن جميع أيهان المسلمين مكفرة (١) .
 - ٤٦٦ _ قاعدة في أن جميع البدع ترجع إلى شعبة من شعب الكفراء).
 - ٤٦٧ ـ قاعدة في أن جنس فعل المأمور به أفضل من جنس ترك المنهي عنه(١).
- ٤٦٨ ـ قاعدة في أن الحسنات تُعلّل بعلتين : جلب المنفعة ودفع المضرة ، والسيئات بالعكس(ه).
- ٤٦٩ ـ قاعدة في أن الحمد والذم والشواب والعقاب بالجهاد والجد ، وأنها إنها تتعلق بأفعال العباد لا بأنسابهم(٢) .
 - ٤٧٠ ـ قاعدة في أن خوارق العادات لا تدل على الولاية٧٠٠.
 - ٤٧١ ـ قاعدة في أن الشريعة والحقيقة متلازمتان(٨) .

⁽۱) «العقود الدرية» ص (٤٤)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٦) رقم (١٣٢) «قواعد وفتاري» وفيها بلفظ: «جامع» بدلاً من «جاع».

⁽٢) في مجلد لطيف ، «العقود الدرية» ص (٣٢٤) .

⁽٣) المعقود الدرية عن (٤٤) ؛ فأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٦) رقم (١٣٦) فقواعد وفتاوى، ، وفي الأخير بلفظ : (قاعدة في رجوع البدع إلى شعبة من شعب الفكر) ، وفيه : فالفكر، بدل فالكفر، وهو تحريف .

 ⁽٤) «العقبود الدرية» ص (٤٦) ؛ «أسباء مؤلفات شيخ الإسبلام» ص (٢٨) رقم (٢٢) «الفقه» ؛
 «جموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٠/ ٨٥_ ١٥٨) .

⁽٥) العقود الدرية؛ ص (٤٤).

⁽٦) «العقود الدرية» ص (٤١) .

 ⁽٧) العقود الدرية، ص (٣٩)؛ اأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢١) رقم (٢٧) اقواعد
وفتاوي».

⁽A) «العقود الدرية» ص (٤٠) ؟ «أسياء مؤلفات شيخ الإسبلام» ص (٢٢) رقم (٤٧) «قواعد وفتاري.

٤٧٢ _ قاعدة في أن الصلاة أول الأعمال(١) .

٤٧٣ ـ قاعدة في أن العامي هل يجب عليه تقليد مذهب معين أم لا؟(١).

٤٧٤ ـ قاعدة في أن كل آية يحتج بها مبتدع ففيها دليل على فساد قوله(٣).

*** قاصدة في أن كل حمد وذم للمقالات والأفعال لابد أن يكون بكتاب الله وسنة رسوله على = رسالة في أن كل حمد وذم

٤٧٥ ـ قاعدة في أن كل دليل عقلي يحتج به مبتدع فيه دليل على بطلان قوله(١).

٤٧٦ ـ قاعدة في أن كل عمل صالح أصله اتباع النبي الله ١٥٠).

٤٧٧ _ قاعدة في أن الله تعالى إنها خلق الخلق لعبادته ١٠٠.

٤٧٨ ــ قاعدة في أن ما كان داعياً إلى الفرقة والاختلاف يجب النهي عنه(٧).

*** قاعدة في أن مبدأ العلم الإلهٰي عند النبي في هو الوحي وعند أتباعه هو الإيان = رسالة في أن مبدأ العلم . . .

٤٧٩ ـ قاصدة في أن مخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام لا تكون إلا عن ظن واتباع هوى(٨).

⁽١) العقود الدرية؛ ص (٤٦).

 ⁽۲) «العقود الدرية» ص (۷۷) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (۲۸) رقم (٤٣) «الفقه»،
 بلفظ: (قاحدة في تقليد مذهب معين هل يجب عل العامي أم لا) ؟.

⁽٣) والمقود الدرية، ص(٣٩)؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص(٢١) رقم (٣٠) وقبواعد وفتاوي،

⁽٤) العقود الدريسة، ص (٣٩) ؛ «أمنياء مؤلفات شيخ الإمسلام، ص (٢١) رقم (٣١) «قنواصد وفتاري، ، في نحو مئة ورقة .

⁽٥) «المقرد الدرية» ص (٤٧) ؛ «أساء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٨) رقم (٢٧) «الفقه» .

 ⁽٦) «العقبود الدرية» ص (٤٣) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٥) رقم (١٢١) «قواعد وفتاوى».

⁽٧) (المقود الدرية) ص (٥٩).

⁽٨) «العقود الدرية» ص (٣٩)؛ «أمساء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقسم (٢٤) «قواعد وفتاوي».

- *** قاعدة في أهل الصُّفَّة ومراتبهم وأحوالهم = جواب عن أهل الصُّفَّة .
- ٤٨ _ قاعدة في الإيهان المقرون بالإحسان وفي الإحسان المقرون بالإسلام(١) .
 - ٤٨١ _ قـاعدة في الإيهان والتوحيد وبيان ضلال من ضَــل في هذا الأصل(٢) .
- ٤٨٢ _ قاعدة في بيان طريقة القرآن في الدعوة والهداية النبوية وما بينها وبين الطريقة الكلامية والطريقة الصوفية(٣).
 - ٤٨٣ _ قاعدة في تارك الصلاة ، وتفصيل القول فيه(١) .
 - ٤٨٤ _ قاعدة في تارك الطمأنينة(٥) .
 - ٤٨٥ _ قاعدة في تبديل السيئات حسنات(١).
 - ٤٨٦ _ قاعدة في تحريم الحشيشة وبيان حكم آكلها وماذا يجب عليه؟ ٧٠٠.
 - . ٤٨٧ _ قاعدة في تحريم السماع ٨٠٠).
 - ٤٨٨ _ قاعدة في تحريم الشبَّابة(١).
 - ٤٨٩ _ قـاعدة في تحزيب القرآن وما يتعلق بذلك وما ورد فيه من الأثار(١٠) .
 - ٩٩٠ _ قاعدة في تزكية النفوس(١١).

⁽١) ﴿الْعَقُودُ الَّذِينَةُ صِ (٤٨) .

⁽٢) «العقود الدرية» ص (٤١)؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٩٨) «قواعد وفتاوي».

⁽٣) «العقود اللرية» ص (٤٣)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٥) رقم (١٢٥) «قواعد وفتاوي».

⁽٤) فالعقود الدرية؛ ص (٤٦) .

⁽٥) «العقود النرية» ص (٤٦) .

⁽٦) العقود الدرية؛ ص (٦٦) .

⁽٧) (العقود الدرية) ص (٦٧) .

⁽A) اأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٢) رقم (٤١) اقبواعد وفتاوى،، نحو عشرين ورقة؛ وذكر ابن عبدالهادي في اللمقود الدرية، ص(٤٠) بأن له قواعد وأجوبة في تحريم السباع أكثر من مجللين (٩) والعقود الدرية، ص (٤٩).

⁽١٠) (العقود الدرية) ص (٤٩).

⁽۱۱) «العقود الدرية» ص (٤١) ، «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٩٤) «قواصد وفتاری»، نحو ثلاثين ورقة ؛ «مجموع فتاری شيخ الإسلام» (١٠/ ٦٢٥) . وطبعت بتحقيق أستاذنا الدكتور محمد بن سعيد القحطاني حفظه الله في (٧٩) صفحة، نشرتها : دار المسلم بالرياض عام ١٤١٥هـ .

ا ٩٩ ـ قاعدة في تسبيح المخلوقات من الجهادات وغيرها هل هو بلسان الحال أم لا ٤٧١.

٤٩٢ _ قاعدة في التسبيخ والتحميد والتهليل(١) .

٤٩٣ ـ قاعدة في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم(٣).

٤٩٤ _ قاعدة في تطهير العبادات النفسَ من الفواحش والمنكرات(،) .

٤٩٥ _ قاعدة في تعذيب المرء بذنب غيره(ه).

٤٩٦ ـ قاعدة في تعليق العقود والفسوخ بالشرط(١).

٤٩٧ ـ قاعدة في تعليل الأفعال(٠٠).

٤٩٨ ـ قاعدة في تفسير أول البقرة(٨).

٤٩٩ _ قاعدة في تفضيل صالحي الناس على سائر الأجناس(١) .

(۱) العقود الدرية؛ ص (٤٣) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٦) رقم (١٢٧) «قواعـد رفتاوي» .

 (۲) «العقبود الدريسة» ص (۲۶) ؛ «أسسياء سؤلفات شيخ الإسسلام» ص (۲۰) رقم (۱۲۰) «قبواعد وفتاوی».

(٣) امجموع فتاوي شيخ الإسلام؛ (١٩/ ٢٠٣ ـ ٢٢٧) .

(٤) العقود الدرية ص (٤٧) .

(٥) والعقود الدرية؛ ص (٤٤) ، وفيه بلفظ: والمريد؛ بدل والمرء؛ ولعلهما عرفة ؛ ووأسياء مولفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٦) رقم (١٣٠) وقدواعد وفتاوى؛

(٦) العقود الدرية؛ ص (٤٧) .

(٧) ﴿ الْعَقُودُ الْدَرِيقَةُ صَ (٤٩) .

(٨) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٨) رقم (٣) والتفسير.

(٩) المرجع نفسه ص (٢١) رقم (٣٢) اقسواعد وفتاري.

- ٥٠ ـ قاعدة في تفضيل مذهب أحمد وذكر محاسنه(١).
 - ٥٠١ ـ قاعدة في تفضيل مذهب أهل المدينة ٢٠) .
- ٥٠٢ _ قاعدة في تقرير أن الحلف بالطلاق من الأيهان حقيقة ٣٠ .
- ٥٠٣ _ قاعدة في تقرير القياس في مسائل عدة والرد على من يقول : هي خلاف القياس()) .
 - ٥٠٤ ـ قاعدة في تقرير النبوات بالعقل والنقل(٥٠).
- *** قاعدة في تقليد مذهب معين = قاعدة في أن العامي هل يجب عليه تقليد مذهب معين . . .
 - ٥٠٥ ـ قاعدة في توحيد الإلهاية وإخلاص العمل لوجه الله(١) .
- ٥٠٦ ـ قاعدة في توحد الملَّة وتعدَّد الشرائع وتنوَّعها وتوحَّد الدين الملِّي دون الشرعي(٧).

⁽١) العقود الدرية؛ ص (٤٥)؛ اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) رقم (٢١) الفقه؛ في عاد.

 ⁽۲) «العقود الدرية» ص (٤٥)، وتسمى بـ «المالكية» ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (۲۸)
 رقم (۲۸) «الفقه» ، نحو خسين ورقة .

⁽٣) دالعقود الدرية؛ ص (٣٢٤) .

⁽٤) العقود الدرية، ص (٤٥).

⁽٥) العقود الدرية؛ ص (٦٦) .

⁽٢) المجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١/ ٢٠ - ٣٦) ؛ وطبعت بتحقيق : د. محمد السيد الجليند ، وقد تحيزت طبعته بوجود إضافات وضصول كاملة كانت ساقطة ، فوقع تحقيق هذه الرسالة في (٥٠) صفحة، وقد وضع لها مقدمة ضافية ودراسة شافية في (١٤٥) صفحة، نشرتها : دار القبلة بجدة ومؤسسة علوم القرآن ببيروت ط (٣) عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م . ضمن سلسلة التراث السلفي رقم (٢) . بعنوان : (كتاب التوحيد مع إخلاص العمل والوجه لله عز وجل) .

⁽٧) وعموع فشارى شيسخ الإسسلام؛ (١٠٦/١٩) ؛ وعموعة الرسسائل المنبرية؛ (١٢٨/٣) . - ١٦٥) رقم (٨) .

- ٥٠٧ _ قاعدة في توحيد الشهادة(١).
- ٨٠٥ ـ قاعدة في توريث ذوي الأرحام(٢).
- *** قـاعـــدة في التوكل والإخلاص = قاعدة في الإخلاص والتوكل.
 - ٩ ٥ ـ قاعدة في الجدّ هل يجبر البكر على النكاح؟٣٠) .
 - ٥١٠ ـ قاعدة في الجماعة والفرقة وسبب ذلك،
 - ٥١١ ـ قاعدة في الجمع بين الصلاتين(ه) .
 - ٥١٢ _ قاعدة في الجمعة هل يشترط لها الاستيطان؟١١) .
 - ٥١٣ ـ قاعدة في الجهاد والترغيب فيه(٧) .
 - ١٤٥ قاعدة في الجهر والبسملة ١٨٠ .
 - ١٥٥ _ قاعدة في الحسبة (١).
- ٥١٦ قاعدة في حق الله وحق رسوله وحقوق عباده وما وقع في ذلك من التفريط(١١).
 - (١) (أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٥) رقم (١٢٢) (قبواعد وفتاوى؛
 (٢) (العقود الدرية؛ ص (٥٩).
 - (٣) «العقود اللرية» ص (٥٨) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٩) رقم (٤٦) «الفقه». (٤) ومجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٢/١- ١٧).
 - (٥) والعقود المدرية عن (٤٦)؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) وقم (٣٨) والفقه».
 - (٦) «العقود الدرية» ص (٥٧)
- (٧) «العقود المدرية» ص (٤٧) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٨) رقم (٣١) «الفقه».
 (٨) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٩) رقم (٤٧) «الفقه»، ولعلها والله أعلم: (قاعدة في
- الجهر بالبسملة) . (٩) والعقود اللرية، ص (٤٧) ؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٩) رقم (٥٣) والفقه، .
- (١٠) المقود الدرية؛ ص (٤٠)؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٤) وقم (٩٦) وقمواعد
- وفسّاوى،، في بنضم وعشرين ورقة ، وتكررت في الأخير ص (٢٣) برقم (٧٦) بلفظ : (رسالة في حق الله وحق رسوله ...) .

١٧ ٥ _ قاعدة في حلق الرأس هل يجوز في غير النسك؟ ١١).

٥١٨ ـ قـاعدة في حلّ الدور ومسائل الجبر والمقابلة(٢).

٥١٩ _ قاعدة في الحيام والاغتسال(٢) .

• ٥٢ _ قاعدة في خلّة إبراهيم عليه السلام وأنه الإمام المطلق(٤).

٥٢١ ـ قاعدة في الخلَّة والمحبة وأيها أفضل(ه) .

٥٢٢ _ قاعدة في الخلطة والعزلة(١) .

٥٢٣ _ قاعدة في الخلوات والفرق بين الخلوة الشرعية والبدعية (٧) .

٥٢٤ _ قاعدة في دم الشهيد ومداد العلماء(٨).

*** قاعدة في ذبائح أهل الكتاب = رسالة في ذبائح أهل الكتاب.

٥٢٥ _ قاعدة في ذم الوسواس(١).

⁽١) العقود الدرية؛ ص (٥٧) ؛ اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٩) رقم (٤٤) اللفقه؛ .

⁽٢) (العقود الدرية) ص (٤٧) ؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٩) رقم (٥٥) (الفقه) .

⁽٣) ﴿العقود الدرية؛ ص (٦٠) .

⁽٤) المقرد الدرية، ص (٤٢)؛ اأسياء سؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٤) رقم (١٠١) اقواعد وقتاوي، .

⁽٥) العقود الدرية؛ ص (٤٠) ؛ السياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٢) رقم (٤٨) اقعواصد وفتاوى؛ ، في مجلد .

⁽٦) 1 العقود الدرية؛ ص (٤٣).

⁽٧) العقود الدرية ص (٣٩)؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢١) رقم (٣٣) وقواعد وفتاوي.

 ⁽A) «العقود الدرية» ص (٤٨)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٨) رقم (٢٥) «الفقه»، وهي تتضمن أي الطائفتين أفضل؟

⁽٩) «العقود الدرية» ص (٤٧) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٩) رقم (٥٠) «الفقه» .

٥٢٦ ـ قاعدة في ذوات الأسباب هل تصلَّى في وقت النهى ؟(١) .

*** قاعدة في رجوع البدع إلى شعبة من شعب الكفر = قاعدة في أن جميع البدع ترجع إلى شعبة . . .

٥٢٧ _ قاعدة في الرد على أهل الإتحادر).

٥٢٨ _ قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنارس.

٥٢٩ ـ قياعدة في رسالة النبي ﷺ إلى الإنس والجن(١) .

٥٣٠ ـ قاعدة في الرضاره).

٥٣١ _ قاعدة في زكاة مال الصبي ١٠) .

٥٣٢ _ قاعدة في الزهد والورع(٧) .

٥٣٣ _ قاعدة في السفر الذي يجوز فيه القصر والفطره، .

(١) (المقود الدرية) ص (٤٦) .

(٢) العقود الدرية؛ ص (٥٦) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٥) رقم (١٠٧) وقواعد وفتاري؛ ، في نحو مجلد لطيف .

(٣) االعقود الدرية؛ ص (٦٧)

(٤) االعقود الدرية ص (٤٤)؛ وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٦) رقم (١٣٥) وقواعد وفتاوي ا

(٥) «العقود الدريـة» ص (٣٩) ؛ «أسياء مؤلفـات شيـخ الإسـلام» ص (٢١) رقم (٢٩) «قـواصــد وفتاوى» ، في مجلد لطيف .

(٦) المقود الدرية اص (٤٨) .

(۷) «العقود الدرية» ص (٤١) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) وقم (٩٧) «قواعد وفتاوى» ، في نحر ثلاثين ورقة ؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٠ / ٥٦٨ ـ ٦٢٤).

(A) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٨) رقم (٣٧) «الفقه» ؛ وفي «المقود الدرية» ص (٤٦)
 بلفظ: (قبواعد كثيرة في السفر الذي يجوز فيه القصر والفطر ، هل له حد ؟).

٥٣٤ ـ قاعدة في السُّخر وأسبابه وأحكامه(١).

٥٣٥ _ قاعدة في السياحة والعزلة ، وفي الفقر والتصوف وهل هما اسهان شرعيان ؟(١).

٥٣٦ _ قاعدة في السياحة ومعناها في هذه الأمةرم.

٥٣٧ _ قاعدة في شرح أسهاء الله الحسني(١).

*** قاعدة في شرح رسالة «ابن عبدوس» = شرح رسالة «ابن عبدوس» .

٥٣٨ _ قاعدة في الشكر لله وأنه يتعلق بالأفعال الاختيارية(ه).

٥٣٩ _ قاعدة في الشكر والرضاد) .

• ٥٤ _ قاعدة في شمول النصوص للأحكام(٧).

٥٤١ ـ قاعدة في الشيوخ الأحمدية وما يظهرونه من الإشارات(٨) .

٥٤٢ _ قاعدة في الصير والشكر(١) .

*** قاعدة في الصفات والقدر = التدمرية = تحقيق الإثبات . . .

⁽١) العقود الدرية ص (٤٨).

⁽٢) •أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٦) رقم (١٢٨) •قمواعد وفتاوي؛ .

 ⁽٣) المقود الدرية، ص (٤٤) ؛ اأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٤) رقم (١٠٠) اقواعد وفتاوي،

⁽٤) العقبود الدرية، ص (٤٠) .

⁽٥) «العقود الدرية» ص (٤٢) ؟ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٥) رقم (١١٤) «قواعد وفتاوي».

⁽٦) االعقود الدرية، ص (٣٩) .

⁽٧) «المقود الدرية» ص (٤٥) .

⁽A) «العقود الدرية» ص (٤٠) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٢) رقم (٤٠) «قواعـد وفتاري» ، نحو خمين ورقة .

⁽٩) «العقود السرية» ص (٣٩) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقم (٢٨) «قواعد وفتاوي» ، نحو ستين ورقة .

- ٥٤٣ ـ قاعدة في الصفح الجميل والهجر الجميل والصبر الجميل(١).
 - ٥٤٤ _ قاعدة في الصلاة بين الأذانين يوم الجمعة ٢٠) .
 - ٥٤٥ ـ قاعدة في ضمان البساتين هل يجوز أم لا؟(٣).
 - ٥٤٦ _ قاعدة في طهارة بول ما يؤكل لحمه(١).
 - ٥٤٧ _ قاعدة في العدم واستطاعته(ه).
 - ٥٤٨ ـ قاعدة في العقود اللازمة والجائزة(١).
 - ٥٤٩ _ قاعدة في العلم المحكم(٧).
 - ٥٥٠ _ قاعدة في العلم والحلم ٨٠).
- ٥٥١ _ قاعدة في العلوم والاعتقادات والأحكام والكلمات والمحبة والإرادات(١).
- (۱) «المقود الندية »ص (٤٢) ؛ «أسساء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (١٠٤) «قواعد وفتاوى» ؛ فجموعة الرسائل والمسائل والمسائل والمسائل د. ٢٠٠٠ ١٩٠٠) ؛ فجموعة الرسائل والمسائل والمسائل والمسائل المسائل المسا
 - (۱/ ۲ ـ ۹) رقم (۱) .
 - (۲) (المقود الدرية) ص (۲۰).
 (۳) (المقود الدرية) ص (٤٨).
- (٤) والعقود الدرية؛ ص (٤٧) ؛ وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) رقم (٢٣) والفقه؛ ، نخو
 - سبعين ورقة من ثلاثين حُـجـة
 - (٥) «العقود الدرية» ص (٤٠).
 - (٦) (العقود الدرية) ص (٤٩)
- (٧) العقود الدرية، ص (٤٠) ؛ «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٢) رقم (٤٩) «قواعد وفتاوي» ، في مجلد
- (A) «العقود الدرية» ص (٤١) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٩٢) «قواعد وقتاري» ، في نحو عشرين ورقة
 - (٩) هجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (١٩/ ١٢٩ ـ ١٥٤).

- ٥٥٢ _ قاعدة في العُمَر المكية وهل الأفضل للمجاور وأهل مكة الاعتبار أو الطواف؟(١) .
 - ٥٥٣ _ قـاعدة في العَيْنة والتورُّق ونحوهما من البيعات(٢).
- ٥٥٤ ـ قـاعدة في الفاتحة وفي الأسهاء التي فيهـا وفي قـوله تعــالى : ﴿إِيَّـاكَ نَعْبُدُ
 وَإِيَّـاكَ نَسْتَعِيْـن﴾ (٣) .
 - ٥٥٥ ـ قاعدة في الفتوة الإصلاحية وأنه ليس لها أصل في الأحكام الشرعية(١).
- *** قاعدة في فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة = رسالة في فضائل الأئمة الأربعة...
 - ٥٥٦ ـ قاعدة في فضائل عشر ذي الحجة(٥).
 - *** قاعدة في فضائل القرآن = فضائل القرآن.
- *** قاعدة في فضل السلف على الخلف في العلم= رسالة في فضل السلف. . .
 - ٥٥٧ _ قاعدة في فضل معاوية ١٠).
 - ٥٥٨ ـ قاعدة في الفقراء والصوفية أيهم أفضل؟(٧) .

⁽١) اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٥) رقم (١١٦) فقىواعد وفتاوى؛ ، نحو أربعين ورقة .

⁽٢) (المقود الدرية) ص (٥٨).

⁽٣) «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٨) رقم (٢) «التفسير».

⁽٤) «العقود الدرية» ص (٤٧)؛ «مجموع فتارى شيخ الإسلام» (١١/ ٨٢_ ١٠٢) .

⁽٥) العقود الدريسة؛ ص (٤٤) ؛ السياء سؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٦) رقم (١٣٤) اقواعد وفتاوي، ، وقد ذكر فيها نحو عشرين فضيلة .

⁽٦) (العقود الدرية) ص (٥٤) .

⁽۷) «العقود الدرية؛ ص (۳۹) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (۲۱) رقم (۳۱) «قواعد وفتاوي» ؛ «مجموع فتاوي شيخ الإسلام؛ (۱۱/۵-۲٤) .

- ٥٥٩ ـ قاعدة في الفقير الصابر والغني الشاكر أيهما أفضل؟(١) .
 - ٥٦٠ _ قاعدة في الفناء والاصطلام(١) .
- ٥٦١ ـ قـاعدة في القدرية وأنهم ثلاثة أقسام : مجوسية ومشركية وإبليسية(٣) .
 - ٥٦٢ _ قاعدة في القرآن وكلام الله: ٠٠٠ .
 - ٥٦٣ _ قاعدة في القراءة خلف الإمام(٠٠).
 - 078 _ قاعدة في القضايا الوهمية(١).
- ٥٦٥ _ قـاعدة في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وقول النبي ﷺ: ﴿النَّ يَذْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُم الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ،(٧).
 - ٥٦٦ _ قاعدة في قوله ﷺ : ااستَحْلَلْتُمْ فُرُوْجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ١٨١ .
- ٦٧٥ _ قياعدة في قوله ﷺ: ﴿ مَسْتَفْسَرِقُ أُمَّسِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِيْنَ فِرْقَة ١(١).
 - (١) والعقود الدرية، ص (٣٩) ؛ (مجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١١/١١ ـ ١٣٢) .
- (٢) «العقود الدرية» ص (٤١)؛ «أمسهاء مولفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٩١) «قواعد وفتاوي»، في نحو ثلاثين ورقة
- (٣) المقود الدرية، ص (٤٣)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٥) رقم (١٢٤) «قواعد وفتارى» ؛ «مجموع فتارى شيخ الإسلام» (٣٢٠/١٠-٣٤٣) بلفظ : (رسالة في الفناء الذي يوجد في كلام الصوفية) .
 - (٤) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٦/١٢_٣٦).
- (ه) والعقبود البدرية؛ ص (۵۸) ؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (۲۹) رقم (٤٨) والفقه؛ ؛ وعموم قتاوى شيخ الإسلام؛ (۲۲ ۲۵۰ ۲۰۸) ؛ والفتاوى الكبرى؛ (۲/ ۱۹۶ ـ ۱۷۸) .
- (٦) «المقبود الدرية» ص (٤٣) ؛ «أسياء مولفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقم (٢١) «قواعد
 - (٧) (العقود الدرية) ص (٥٣)
 - (A) «المقرد الدرية» ص (٥٨) ؟ د أسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٩) رقم (٥٢) «الفقه» .
- (٩) «العقود الدرية» ص (٤٤) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الأسلام» ص (٢٢) رقم (٤٥) «قواعد وفتاوي» .

٥٦٨ _ قاعدة في قوله ﷺ: قمن بكر وابتكر وغسَّل واغتسلَ ١١٥٠.

٥٦٩ _ قاعدة في الكلام(١) .

• ٥٧ _ قاعدة في كلام ابن الشريف في التصوف(٢) .

٥٧١ _ قاعدة في كلام الجنيد لما سُئل عن التوحيد فقال: ﴿إِفْرَادُ الْحِدُوثُ عَنَ الْقَدِمِ (٤).

٥٧٢ _ قاعدة في الكلام على العدد(ه).

*** قاعدة في الكلام على قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ . . . ﴾ الآية = العبودية .

٥٧٣ _ قاعدة في الكلام على المرشدة، التي ألفها ابن تومرت(١).

٥٧٤ _ قاعدة في الكلام على المكن(٧).

٥٧٥ _ قاعدة في الكليات(٨) .

⁽١) «العقود الدرية» ص (٥٨) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٩) رقم (٤٩) «الفقه» ، بلفظ : (قاعدة فيمن بَكَّر وابتكر وغسل واغتسل) .

⁽٢) (العقود الدرية) ص (٤٣).

⁽٣) اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص(٢٤) رقم (٩٥) اقسواعد وفتاوي،، في كراسة .

⁽٤) العقود الدرية؛ ص (٤٢)؛ «أسله مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٥) رقم (١١٨) «قواعد وفتاري؛ .

⁽۵) «العقود الدرية» ص (٤٩).

⁽٦) «العقود الدرية» ص (٤٢)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٥) رقم (١١٧) • قواعد وفتاوى، ؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢١/ ٤٧٦ ـ ٤٩٢) ، وهي غير الرسالة التي تقدمت بعنوان : «أجوبة تتعلق بالمرشدة . . . » .

⁽٧) والعقود الدرية، ص (٤٩).

 ⁽٨) العقود الدرية، ص (٤١)؛ اأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٤) رقم (٨٦) القواعد وفتاوى، ، في مجلد لطيف .

٥٧٦ _ قاعدة في الكنائس وما يجوز هدمه منها(١).

٥٧٧ _ قاعدة في لباس الخرقة والأقطاب وغيرهم(١) .

٥٧٨ _ قاعدة في لعب الشطرنج وأنه حرام(٣) .

٥٧٩ _ قاعدة في لفظ: «الجسم» واختلاف الناس واصطلاحاتهم في هذا الاسم(٤).

٥٨٠ _ قاعدة في لفظ الحقيقة والمجازره. .

٥٨١ _ قاعدة في المائعات والميتة اذا وقعت فيها(١).

٥٨٧ _ قاعدة في المتشابهات(٧).

٥٨٣ _ قاعدة في المحبة(٨).

٥٨٤ _ قاعدة في محبة الله للعبد ١٠٠٠.

٥٨٥ _ قياعدة في المخطىء في الاجتهاد هل يأثم ؟ وهل المصيب واحد؟(١٠) .

⁽١) وأسياء مولفات شيخ الإسلام، ص (٢٨) رقم (٤١) والفقه، ، في مجلد .

⁽٢) «العقبود الدرية» ص (٤٣) ؛ «أسياء سؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢١) رقم (٣٤) «قبواعد وفتارى» ؛ «مجموعة الرسائل والمسائل» (١٤٧/١ - ١٦٠) رقم (٦) وفيها بلفظ : (لباس الفترة والخرقة عند المتصوفة) .

⁽٣) والعقود الدرية، ص (٤٦) ؛ وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٨) رقم (٣٥) والفقه، .

⁽٤) دائمقود الدرية، ص (٦٦).

⁽٥) والعقرد الدرية على (٤٦)؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٧) رقم (٦) والفقه، ، في نحو ثبانين ورقة ، وتمام العنوان : (قاعدة في لفظ الحقيقة والمجاز ، وفي العام اذا خص هل يكون حقيقة أو مجازاً ؟ والبحث مع السيف الأمدي في ذلك) .

 ⁽٦) وأسياء مولفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٧) رقم (١٩) والفقه؛ في نحو عشرين ووقة
 (٧) والعقود الدرية؛ ص (٦٦)

⁽٨) اجامع الرسائل؛ (٢/ ١٩٠ ـ ٤٠١) رقم (٣) .

⁽٩) المقود الدرية، ص (٣٩) بعنوان : اقاعدة كبيرة في عبة العبد لله وعبة الله للعبد، ؛ اأسياء مولفات شيخ الإسلام، ص (٢١) رقم (٣٧) اقواعد ولتاوى، ، في مجلد لطيف .

⁽١٠) وأسياء مولفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) رقم (٣٢) والفقه؛ وذكرها ابن عبدالهادي في والعقود الدرية، ص (٤٥) بلفظ : (قواعد في المجتهد في الشريعة هل يأثم إذا أخطأ الحق ؟ وهل المصيب واحد ؟) ، في أكثر من مجلد .

٥٨٦ _ قاعدة في المسألة السريجية(١).

٥٨٧ ـ قاعدة في المسح على الخفين وهل يجوز على المقطوع؟(١) .

٥٨٨ ـ قاعدة في مشايخ العلم ومشايخ الفقراء أيهم أفضل؟(٣) .

٥٨٩ _ قاعدة في معاهدة الكفار المطلقة والمقيدة(١) .

٥٩٠ ـ قاعدة في المعجزات والكرامات وأنواع خوارق العادات ومنافعها(ه) .

٥٩١ ـ قاعدة في مفطرات الصائم٥١).

٥٩٢ _ قاعدة في مقدار الكفارة في اليمين،

٥٩٣ ـ قاعدة في المقربين هل يسألهم منكر ونكير؟(٨).

٥٩٤ _ قاعدة في مواقيت الصلاة(١).

*** قاعدة في النصيرية وحكمهم = فتوى شيخ الإسلام في النصيرية . . .

٥٩٥ _ قاعدة في نواقض الوضوء(١٠).

⁽١) «العقود الدرية؛ ص (٤٧) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٩) رقم (٥٤) «الفقه» .

⁽٢) «العقود الدرية» ص (٥٧) .

⁽٣) «العقود الدرية» ص (٤٤) ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٦) رقم (١٣٩) «قواعد وفتاوي» .

⁽٤) «العقود الدرية» ص (٤٧)؛ ﴿ أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) رقم (٢٤) (الفقه ».

⁽٥) دمجموع فتأوى شيخ الإسلام؛ (٢١١/١١) ٢٠ امجموعة الرسائل والمسائل؛ (٥/٧- ٣٦٢) رقم (١) .

⁽٦) المقود الدرية؛ ص (٤٧) ؛ السياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) رقم (٣٦) اللفقه؛ ، ولعلها هي المتقدمة باسم : (حقيقة الصيام) .

⁽٧) والعقود الدرية، ص (٤٦)؛ وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٧) رقم (٥) والفقه، .

⁽٨) العقود الدرية؛ ص (٤٦) .

⁽٩) االعقود الدرية، ص (٤٦)؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٨) رقم (٤٠) والفقه».

⁽١٠) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) رقم (٢٩) والْفقه».

- ٥٩٦ ـ قـاعـدة في وجوب الاعتصام بالرسالة وأن كل خير في العالم فأصله متابعة الرسل وكلّ شر فمن مخالفتهم إما جهلاً أو عمداً(١) .
- *** قاعدة في وجوب التسمية على الذبائح والصيد = قاعدة في اشتراط التسمية . . .
- ٩٩٥ ـ قساعسدة في وجوب تقديم محبة الله تعالى ورسوله على النفس والمال والأهار(٢).
- *** قاعدة في وجوب العدل على كل أحد لكل أحد في كل حال = رسالة في وجوب العدل . . .
 - ٩٩٨ _ قاعدة في وجوب نصيحة أولى الأمر والدعاء لهم ٢٠٠٠.
 - ٩٩٥ ـ قاعدة في وصية لقمان لابنه(١).
 - • ٦ _ قاعدة فيها أحدثه الفقراء المجرِّدون(ه).
- ا ٦٠١ ـ قساعدة فيها شرعه الله بلفظ العموم وهسل يكون مشروعاً بلفظ الخصوص ١٠١.
 - ٦٠٢ ـ قاعدة فيها لكل أمة من الخصائص ، وخصائص هذه الأمة(٧) .

⁽١) ﴿العقود الدرية؛ ص (٤٩) ﴾ امجموع فتارى شيخ الإسلام؛ (١٩/ ٩٣ ـ ١٠٥) .

 ⁽٢) «العقود الدرية» ص (٦٦).
 (٣) «العقود الدرية» ص (٤٠).

⁽٤) «العقود الدرية» ص (٤٣)؛ «أسياء سؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٥) رقم (١٣٦) «قواعد وفتاوي» .

⁽٥) «العقود الدرية؛ ص (٤٣) .

⁽٦) «العسقود الدرية» ص (٤٧) بلفظ: «قاعدة فيها شرعه الله تعالى بوصف العموم والإطلاق، هل يكون مشروعاً بوصف الخصوص والتقييد؟» ؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٨) رقم (٣٤) « الفقه»

⁽٧) «العقــود الدرية» ص (٤١)؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٤) رقم (٨٥) «قواعد وفتاوى» .

- ٦٠٣ .. قاعدة فيها يتعلق بالوسيلة بالنبي ﷺ والقيام بحقوقه الواجبة على أمته وعلى جميع الأمم(١).
 - ٢٠٤ ـ قاعدة فيها يتناهى وما لا يتناهى(١) .
 - ٦٠٥ _ قاعدة فيها يحل ويحرم بالنسب والصهر والرضاع، .
 - ٦٠٦ ـ قاعدة فيها يحل ويحرم من الأطعمة(؛) .
 - ٦٠٧ _ قباعدة فيها يشترط له الطهارة(٥) .
 - ٢٠٨ ـ قاعدة فيها يظن من تعارض النص والإجماع(١).
 - ٦٠٩ _ قاعدة فيمن امتحن في الله وصبر(٧).
- *** قاعدة فيمن بَكَّر وابتكر وغسل واغتسل = قاعدة في قوله ﷺ : «من بكّر وابتكر . . . » .
 - ٦١٠ _ قاعدة كبيرة في أصول الفقه(٨).

⁽۱) والعقود الدرية؛ ص (٤٢) وفيه زيادة : ٩... في كل زمان ومكان ، وبيان خصائصه التي امتاز بها على جميع العالمين ، وبيان فضل أمته على جميع الأمم ؛ وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٥) رقم (١١١) وقواعد وفتاوى .

 ⁽۲) العقود البدرية؛ ص (٤٣) ١٤ أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢١) رقم (٢٢) وقواعسد
وفتاري!

⁽٣) وأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٩) رقم (٤٥) والفقه.

⁽٤) وأسهاء مولفات شيخ الإسلام، ص (٢٨) رقم (٣٣) والفقه .

⁽٥) وأسهاء مولفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٨) رقم (٣٩) والفقه؛ .

 ⁽٦) «العقود السدرية» ص (٤٤) ؛ «أسساء مؤلفات شيئخ الإسسلام» ص (٢٦) رقم (١٤٥) «قواعد وفتاوي».

 ⁽٧) العقود الدرية؛ ص (٤٢) ؛ اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٤) رقم (١٠٢) اقواعد وفتارى؛

⁽٨) العقود اللرية؛ ص (٤٤) .

- *** قاعدة كبيرة في محبّة العبد لله ومحبة الله للعبد = قاعدة في محبة الله للعبد
 - ٦١١ ـ القاعدة المراكشية(١).
 - ٦١٢ _ قاعدة نافعة في صفة الكلام(٢) .
 - ٦١٣ _ قاعدة وأجوبة في عصمة الأنبياء عليهم السلام ٢٠).
- 318 ـ قاعدة وأجوبة في النجوم ، هل لها تأثير عند الاقتران والمقابلة ؟ وفي الكسوف هل يقبل قول المنجمين فيه ؟ وفي رؤية الهلال ونحو ذلك (؛) .
 - *** قاعدتان في قرب الرب من عابديه وداعيه = رسالة في قرب الرب . . .
 - ٦١٥ ـ القرمانية(٥) .
 - ٦١٦ ـ القواعد الخمس(١) .
- ٦١٧ ـ قـواعـد فقهية في مسائل من النذور والأيمـان ونكاح الشغار وما يستقر به المهر ونحو ذلك(٧)
- *** قواعـد في إثبـات المعـاد والرد على ابن سينا في رسالته الأضحوية = إثبات المعاد والرد على ابن سينا . . .

⁽۱) بتحقیق : د. ناصر بن سعد الرشید و د. رضا بن نعسان معطی ، نشر : دار طبیة بالریاض ، وتقم فی (۷۹) صفحة .

 ⁽۲) (۲) وقيم (۲/ ۵۰ - ۸۳) وقيم (۳) .

⁽٣) «المقود الدرية» ص (٤٠)

⁽٤) «العقود الدرية» ص (٤٨) .

⁽٥) المقود الدرية؛ ص (٤٩) ، وهي قاعلة تتضمن ذكر ملابس النبي ﷺ وسلاحه ودوابه .

⁽٦) (أسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٥) رقم (١٢٣) (قبواعد وفتاوي) .

^{: (}٧) (العقود الدرية) ص (٤٤) أ، في مجلد .

٦١٨ _ قواعد في الاجتهاد والتقليد وفي الأسهاء التي علّق عليها الشارع بها
 الأحكام(١).

٦١٩ _ قبواعد في تطبهر الأرض بالشمس والريح ٢٠).

• ٦٢ _ قواعد في خلافة الصديق(٣).

٦٢١ ــ قــواعد في رجوع المغرور على مَنْ غَــرُّه(١) .

٦٢٢ _ قمواعد في سباق الخيل ورمي النشَّاب(٥).

٦٢٣ ـ قاوعد في السنة والبدعة وفي أن كل بدعة ضلالة(١) .

٦٢٤ ـ قواعد في الشهادتين(٧) .

٦٢٥ ـ قـواعـد في الكنائس وأحكامـها وما يجوز هدمه منها وإبقاؤه منها وما يجب هدمه، وأجوبة تتعلق بذلك(،).

٦٢٦ ـ قـواعـد في المائعـات والمياه وأحكامها وفي الميتـة إذا وقعـت في المائعـات والكلام على حـديث القلتـين وما يتعلق بذلك(١) .

⁽١) العقود الدرية؛ ص (٤٥) ، في مجلد .

 ⁽٢) «العقبود النديسة» ص (٥٧) بلفظ: «قواصد في الاستنجار وفي الأرض هل تطهر بالشمس والريح؟»؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٧) رقم (١٧) «الفقه».

⁽٣) العقود الدرية؛ ص (٤٠) بلفظ: (قواعد وأجوبة ...) ؛ اأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٢) رقم (٥٠) اقواعد وفتارى، ، في مجلد.

 ⁽٤) والعقود النوية، ص (٤٦) ؛ وفيه زيادة: (... وفي استقسرار الفسيان، وفي بيع الغرر،
 والشرط في البيع والنكاح، وغير ذلك) ؛ وأسياء مؤلفات شيخ الإمسلام، ص (٢٧) رقم (١)
 داللفقه، في نحو مجلد.

⁽٥) العقود الدرية؛ ص (٥٩) .

 ⁽٦) «العقود المدرية» ص (٤٤)، بلفظ: (قواعد في الكلام على السنة والبدعة وأن كل بدعة ضلالة)؛
 «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٧) رقم (٢) «الفقه» .

⁽٧) (العقود الدرية) ص (٤٢).

⁽٨) العقود الدريقة ص (٤٦) ، في نحو مجلدين .

⁽٩) العقود الدرية؛ ص (٤٥) .

*** قىواعد في المجتهد في الشريعة هل يأثم إذا أخطأ الحق ؟ وهل المصيب واحد؟ = قاعدة في المخطىء في الاجتهاد هل يأثم؟ وهل المصيب واحد؟.

٦٢٧ _ قواعد في المحرمات في النكاح(١) .

٦٢٨ _ قراعد في مسائل من النذور والضمان ٢٠).

٦٢٩ ــ قــواعد في المغالبات وما يحل من الرهن وهل يفتقر إلى محلل؟(٣).

١٣٠ _ قواعد في النهى هل يقتضي فساد المنهى عنه؟ ١٠٠٠.

٦٣١ _ قبواعد في نواقض الوضوء(٥) .

٦٣٢ _ قـواعـد في الوقـف وشروط الوقـف وفي إبـداله بأجـود منه وفي بيـعـه عند تعذر الانتفاع(١).

*** قـواعد كثيرة في السفر الذي يجوز فيه القصر والفطر= قاعدة في السفر . . .

٦٣٣ ـ قواعد وأجوبة في الإيهان هل يزيد وينقص؟(٧) .

*** قواعد وأجوبة في تحريم السياع = تحريم السياع .

٦٣٤ _ قـواعد وأجوبة في تحريم نكاح الزانية«، .

⁽١) ﴿ العقود الدرية ؛ ص (٥٧)

⁽٢) دأسياء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (٢٧) رقم (١٨) (الفقه؛ .

⁽٣) «العقود الدرية» ص (٤٥) ، في مجلد .

⁽٤) «العقود الدرية» ص (٤٨)

⁽٥) (العقود الدرية) ص (٥٧).

 ⁽٦) االعــقود الـدرية، ص (٤٥)، وفــيـه لفــظ : (... وشروط الواقـفـين وسا يعتبر منها
 «أسياء مولفات شيخ الإسلام، ص (٧٧) رقم (٢٠) (الفقه، ، في أكثر من مجلد .

 ⁽٧) العقود الدرية، ص (٥٥) ؛ في نحو مجلد .

⁽٨) العقود النرية؛ ص (٤٧) .

*** قواعد وأجوبة في خلافة أبي بكر الصديق = قواعد في خلافة الصديق .

٦٣٥ _ قواعد وأجوبة في عصمة الأنبياء(١) .

٦٣٦ ـ قـواعد وأجوبة في النيَّة في الصلاة(٢) .

*** كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى العارف بالله الشيخ نصر المنبجي = رسالة إلى نصر المنبحي.

٦٣٧ _ كتاب الشيخ إلى أقاربه بدمشق(٢) .

٦٣٨ ـ كتاب الشيخ إلى والدته() .

٦٣٩ _ كتاب في أمر الكنائس(٥) .

*** كتاب في توحيد الفلاسفة على نظم ابن سينا = توحيد الفلاسفة

• ٦٤ ـ كتاب في الرد على بعض قضاة الشافعية(١) .

٦٤١ ـ [كتاب في محنته في مصر] : المحنة المصرية(٧).

٦٤٢ ـ كتاب في الوسيلة(٨) .

النفسي ، وأبطله من نحو ثبانين وجهاً .

⁽١) العقود الدرية، ص (٤٠).

⁽٢) «العقود الدرية» ص (٥٩).

⁽٣) (العقود الدرية) ص (٢٨٤) .

⁽٤) العقود الدرية؛ ص (٢٥٧).

 ⁽٥) العقود الدرية، ص (٢٨٥) ، وهو في عدة كراريس .
 (٦) العقود الدرية، ص (٣٦١) ، وهو كتاب حافل كبير .

⁽٧) العقود الدرية، ص (٣٦) ؛ «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٠) رقم (١٩) «الأصول» ؛ «الذيل على طبقات الحنابلة، (٤٠٣/٢) ، وهو في مجلدين ، وتكلم في هذا الكتاب على الكلام

 ⁽٨) «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (١٩) رقم (١٢) «الأصول» ، في عجلد ؛ وفي «العقود الدرية»
 أيضاً ص (٣٦) بلفظ : (الوسيلة) .

٦٤٣ ـ الكلام على إرادة الرب تعالى وقدرته ، وتحرير القول في ذلك على كلام الرازي في المطالب العالية(١).

٦٤٤ _ الكلام على توحيد الفلاسفة على نظم ابن سينا(١).

310 _ الكلام على حديث عبدالله بن خليفة عن عمر هل هو ثابت أم لا ؟ وأي ألفاظه هو المحفوظ ؟(٣).

٦٤٦ ـ الكلام على حديث عمران بن حصين الذي فيه : «جئنا نسألك عن أول هذا الأمرة(١) .

٦٤٧ _ الكلام على دعوة ذي النون(١٠).

٦٤٨ ــ الكلام على فــروع الفقه والأجوبة المتعلقة بذلك(١) .

٦٤٩ ـ الكلم الطيب(٧) .

*** لبـاس الفتوة والخرقة عند المتصوفة = قاعدة في لباس الخرقة . .

⁽١) العقود الدرية، ص (٥١).

⁽٢) «العقـود الدرية» ص (٥٥) ، في مجلد لعليف .

 ⁽٣) المقود الدرية؛ ص (٥٢) .
 (٤) د المقود الدرية؛ ص (٥٢) .

⁽٥) ﴿الْعَقُودُ الْدُرِيَّةُ صَ (٥١)، في مجلدُ لطيف؛ ﴿مِمْوعَ فَتَارَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ﴾ (١٠/ ٢٣٧_ ٢٣٣).

رد) بالعقود الدرية؛ ص (٥١) . (٦) دالعقود الدرية؛ ص (٥١) .

⁽٧) «العقود الدرية» ص (٦٦) ؛ «الأعلام العلية» ص (٢٥) ، وقد طبع محققاً وغرجاً عدة مرات، منها طبعة بتحقيق: الشيخ عمد ناصر الدين الألباني عام ١٣٨٥ هـ ، ثم اختصره بعنوان: وصحيح الكلم الطيب، وطبعة أخرى بتحقيق: الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، نشر: مكتبة دار البيان بدمشق عام ١٤٠٣هـ .

⁽۸) «العقود الدرية» ص (٣٦)؛ «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (٢٠) رقم (١) «قسواعد وفتاري»؛ دمجموع فتاري شيخ الإسلام» (٣٢٣/١٦ ـ ٥٠١).

٦٥١ ـ لمحة المختطف في الفرق بين الطلاق والحلف() .

٦٥٢ _ الماتريدية(٢).

*** المالكية = قاعدة في تفضيل مذهب أهل المدينة .

*** المحنة المصرية = كتاب في محنته في مصر .

٦٥٣ _ مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم(٣).

١٥٤ ـ المذهب الصحيح الواضح فيها جاء من النصوص في وضع الجوائح في المبايعات والضهانات والمؤجرات().

٦٥٥ _ مراتب الإرادة(٥).

٢٥٦ _ المراكشية(١) .

*** المسائل الإسكندرانية = بغية المرتاد = السبعينية.

٦٥٧ _ المسائل الجزرية (٧) .

⁽١) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٥ ـ ٩)؛ وفي «العقود الدرية» ص (٣٢٤) ذُكرت بلفظ: «اللمعة»، ولعلها عمرُمة ، والصواب : «اللمحة» ؛ لأنها ذكرت ضمن مصنفاته في الطلاق ، والله أعلم .

⁽٢) في نحو خسين ورقة. المعقود المدرية، ص (٥٥) ؛ الأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٣) وقم (٧٩) اقواعد وفتاوى، ، وهي جنواب له في عقيدة الأشعرية وعقيدة الماتريدي وغيره من الحنفية، وذُكرت بلفظ: (جواب في عقيدة...) ، وبلفظ: (رسالة في عقيدة...).

⁽٣) ومجموعة الرسائل والمسائل؛ (٣/ ٢ ـ ٦٤) ، الجزء الثالث بكامله .

 ⁽٤) (٢٣٢ - ٢٣٢) رقم (٨) .

⁽٥) بتحقيق : محمد حامد الفقي ، طبعت بمطبعة أتصار السنة المحمدية بالقاهرة عام ١٣٧٢ هـ .

 ⁽٦) العقود الدريسة، ص (٥١): «أسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٠) رقم (٦) اقواعد
وفتارى، ؛ امجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١٥٣/٥ ـ ١٩٣) ، وهي فتيا في الصفات .

⁽٧) والأعلام العلية؛ ص (٢٦) .

٦٥٨ _ مسائل في الشكل والنقط(١) .

٦٥٩ ـ مسائل كشيرة في الأفعال الاختيارية المسهاة عند بعض المتكلمين بحلول الحوادث(٢).

٦٦٠ _ المسائل الماردينية ش

٦٦١ ـ المسائل المفردة(٤) .

7٦٢ ـ مسائل وأجوبتها في قتال التتار الذين قدموا مع قازان وغيره ، وفي قتال الأحلاف أهل البيعات من النصارى ، ونصارى ملطية ، وقتال الأحلاف والمحاربين(ه).

٦٦٣ ـ مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم هل هي كلام الله ؟(١).
 ٦٦٤ ـ مسألة الشفاعة ، ومسألة الشهادة بالاستفاضة(٧).

٦٦٥ _ مسألة صفات الله تعالى وعلوه على خلقه بين النفي والإثبات(٨)

٦٦٦ _ مسألة فرعية في قسمة جرى فيها اختلاف بين المفتين(٠) .

٦٦٧ _ مسألة في الإجازة على كتاب المصابيح، للبغوي(١٠) .

(۱) فأسهاء مؤلفات شيخ الإسلام؛ ص (۲۱) رقم (۱۷) فقراعد وفتاري؛ (۲) فالعقود الدرية؛ ص (۵۲).

(٣) بتحقيق : محمد حامد الفقي ، طُبعت بالقاهرة عام ١٣٦٧ هـ .

(٤) الأعلام العلية؛ ص (٢٦).

(٥) «العقود الدرية؛ ص (٥٨) ، في نحو مجلد .

(٦) دبيموع فتاوى شيخ الإسلام، (٢٧/١٢_ ١١٦) .

(٧) «العقود الدرية» ص (٦١) .

(A) المجموعة الرسائل والمسائل، (١/ ١٨٥ ـ ٢١٦) رقم (A)، وتنضمن جواب سوال رُفع إلى شيخ

(٩) في مجلد كبير . «العقود الدرية» ص (٨) .

٠١) في جند نبير : «المصود القريمة ص ٢٠٠) (١٠) فالعقود الدرية؛ ص (٦١) . ٦٦٨ _ مسألة في بيع المسلّم فيه قبل قبضه هل يجوز ؟(١) .

٦٦٩ ـ مسألة في الجـدِّ هل يُسقط الإخوة ؟(١).

٦٧٠ ـ مسألة في حدّ من الحدود» .

٦٧١ .. مسألة في الفقر والتصوف() .

٦٧٢ ـ مسألة في عقل الإنسان وروحه(ه) .

٦٧٣ _ مسألة في العلود، .

١٧٤ ـ مسألة في قوله : «أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم» هل هو من كلامه ﷺ؟(٧) .

*** مسألة في المباينة بين الله وخلقه = رسالة في المباينة بين الله وخلقه .

٦٧٥ ـ مسألة في محل الشــعر والعلوم وغيرها ، هل هو واحد أو متعدُّد«، .

٦٧٦ _ مسألة فيمن يدعى أن للقرآن باطناً إلى سبعة أبطن(١) .

٦٧٧ _ مسألة في وضع الجوائح(١٠).

⁽١) العقود الدرية؛ من (٥٩).

⁽٢) «العقود الدرية» ص (٩٩) .

⁽٣) ﴿ الْعَقُودُ الْدُرِيةُ اللَّهِ صِلْمُ اللَّهِ عَلَمُ كَبِيرٍ .

⁽٤) دمجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١١/ ٢٥_٣٦) .

⁽٥) «العقود الدرية؛ ص (٥٣) .

⁽٦) االعقود الدرية؛ ص (٥١) ، وهي مسألة مفيدة ، أجاب فيها عن شبه المخالفين .

⁽٧) فالعقبود الدرية؛ ص (٥٦) .

⁽٨) المقود الدرية؛ ص (٥٣) .

⁽٩) (العقبود الدرية) ص (٥٣).

⁽١٠) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (٣٠/ ٢٦٣_ ٣٠٢) .

- ٦٧٨ ـ المسألة المصرية في القرآن(١).
- *** مسائل في الروح = جواب في مسائل الروح . . .
 - ٦٧٩ ـ المظالم المشتركة(٦) أ
- ١٨٠ ـ معارج الوصول إلى معرفة أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول
 - ١٨١ ـ مقدمة في أصول التفسير(١) .
 - ٦٨٢ ـ مناظرة شيخ الإسلام ابن تيمية العلنية لدجاجلة البطائحية الرفاعية(٥).
 - ٦٨٣ ـ مناظرة بين ابن تيمية وبين ابن المرحل في الحمد والشكره، .
 - ١٨٤ ـ المناظرة في العقيدة الواسطية ٧٠ .
 - ٦٨٥ _ منسك شيخ الإسلام ٨٠٠ .
 - ٦٨٦ _ مصنف كبير في توريث المسلم من الكافر الذمي ١٠) .
 - (١) امجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١٦٢/١٢ ـ ٢٣٤) .
- (٢) «العقود الدرية» ص (٥٨) بلفظ : «جواب في المظالم المشتركة وأحكامها» ؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام، (٣٠/ ٣٢٧_ ٥٠٥) .
- (٣) المجموع فتارى شيخ الإسلام، (١٩/ ١٥٥ ـ ٢٠٢)؛ وطبعت طبعة مستقلة بدمشق عام ١٣٨٧ هـ نشر : مكتبة دار البيان .
 - (٤) امجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٣/ ٣٢٩_ ٣٧٥) .
- (٥) امجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (١١/ ٤٤٥ ـ ٤٧٥) ؛ المجموعة الرسائل والمسائل؛ (١/ ١٢١ ـ
- (١٤٦) رقم (٥) ؛ وطبعت بتخريج وتعليق : عبدالرحمن دمشقية ، بعنوان : (مناظرة ابن تيمية لطائفة الرقاعية) ، نشر : دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٨ هـ .
 - (٦) دجموع فتاوی شیخ الإسلام؛ (۱۱/ ۱۳۵ _ ۱۰۵) .
 - ر) المجموع فتاوی شیخ الإسلام» (۱۲۰/۳ ـ ۱۹۶) . (۷) المجموع فتاوی شیخ الإسلام» (۱۲۰/۳ ـ ۱۹۶) .
 - (A) دجموع فتارى شيخ الإسلام» (٩٨/٢٦ ١٥٩) .
 - (٩) العقود الدرية؛ ص (٣٢٤).

٦٨٧ _ منظومة في القدر ، وتسمى القصيدة التائية في القدر(١) .

٦٨٨ _ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية(١).

٦٨٩ _ النبوات،

• ٦٩ ـ نــزول الرب تبارك وتعالى كـل ليلـة إلى سماء الدنيا ، والجـواب عـن اخـتلاف وقته باختلاف البلدان والمطالع(،).

٦٩١ _ نصيحة أهل الإيهان في الرد على منطق اليونان(٥).

٦٩٢ _ نقض أقوال المبتدعين(١) .

*** نقض تأسيس الجهمية = بيان تلبيس الجهمية .

٦٩٣ ـ نقض المنطق(٧).

٦٩٤ ـ نكاح المحلل(٨) .

(۱) العقود الدرية؛ ص (٣٨٣ ـ ٣٩٣)؛ ومجموعة الرسائل المنبرية؛ (١٠٠/١ ـ ١٠٤)؛ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام، (٨/ ٢٤٥ ـ ٢٥٥)، وفيها سؤال أورده أحد علياء اللميين في ثبانية أبيات أولها :

أيا علماء الدين ذميّ دينكم تحيّر دلوه بأوضع حجمة فأجاب شيخ الإسلام مرتجلاً هذه القصيدة في أكثر من مئة (١٠٠) بيت ، أولها : مسؤالك يا هذا سؤال معاند غاصم ربّ الحلق باري البرية

(٢) بتحقيق : د. محمد رشاد سالم ، نشرته : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م في (٨) أجزاء .

(٣) نشرته مكتبة الرياض بدون تاريخ.

(٤) العقود الدرية ١ ص (٥٢).

(٥) اعموع فتاوى شيخ الإسلام، (٩/ ٨٢ ـ ٢٥٤).

(٢) ﴿الأعلام العليَّة عُ صَ (٢٥).

(٧) الجمسوع فستاوى شيخ الإسلام، (٩/٥- ٨١) ؛ وطبع بتحقيق : محمد بن عبدالرزاق حزة وسليان بن عبدالرحن الصنيع ، وتصحيح: محمد حامد الفقي ، نشرته مكتبة السنة المحمدية في (٢١١) صفحة .

(٨) ﴿ الأعلام العلية؛ ص (٢٤)، في مجلدين.

*** الحجر الجميل والصفح الجميل والصبر الجميل = قاعدة في الصفح

الجميل. . .

٦٩٥ _ الهولاكونية(١) .

٦٩٦ ـ الواسطة بين الحقّ والخلق(١) .

*** الواسطية = العقيدة الواسطية.

*** الوسيلة = كتاب في الوسيلة.

٦٩٧ ـ [الوصية الجامعة لخير الدنيا والآخرة](٣).

۱۹۸ ـ الوصية الصغرى(١).

٦٩٩ ـ الوصية الكبرى(٥) .

٧٠٠_ وصية لابن المهاجري(١) .

٧٠١_ وصية لأبي القاسم السبتي(٠) .

٧٠٢_ وصية للتجيبي(٨).

(۱) «العقود الدرية» ص (۲۷) بلفظ: (الملاونية)، ولعله تحريف، والصواب: (المولاكونية)؛ وأساء مؤلفات شيخ الإسلام» ص (۱۹) رقم (۱۱) «الأصول»؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (۲/ ٤٠٤)، وهي جواب سؤال ورد عل لسان هولاكو ملك التتار، ويقع في مجلد (۲) وهي رسالة صغيرة تقع في (٤٧) صفحة نُشرت عدة مرات، منها نشرة المكتب الإسلامي عام (۲)

وي ويت فللون للع في (١٠٠) فللنف فسرت فللون الله اللون الملك الرسادي في المالية الملك الرسادي في المالية المالي ١٣٨١ هـ ، ١٣٩٩ هـ ، ومنها نشرة بإشراف : محمد جيل زينو .

(٣) رسالة صغيرة تقع في (٢٨) صفحة ، نشرتها دار البشائر الإسلامية عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. (٤) ومجموع فتاوى شيخ الإسلامة (١٠/ ٦٥٣ ـ ٦٦٥) .

(ه) امجمع فتاری شیخ الإسلام، (۲/۲۲۳ ـ ٤٣٠).

رد) وأسياء مؤلفات شيخ الإسلام، ص (٢٩) رقم (١) ووصايا، .

(۷) المرجع نفسه ص (۲۹) رقم (۳) اوصایا» . (۷) المرجع نفسه ص (۲۹) رقم (۳)

(٨) المرجع نفسه ص (٢٩) رقم (٢) دوصایا، .

المبحث الرابع: جهاده وأثره في الدعوة الإسلامية:

جاء شيخ الإسلام فَهَالَه الأمر وما وصلت إليه حال المسلمين من سوء ، ومن فوضى بالغة في العقيدة ، فوقف حياته كلها على معالجة هذه الحالة بشتى الطرق ومختلف الوسائل(۱) ، جاء ذلك المجدّد الذي لا يبالي بأيَّ شيء في سبيل الإصلاح ، يستقي من نور النبوة ، ويتقدم لإصلاح معالم الدين التي أفسدها المفسدون من المبتدعة والملاحدة والمنطقيين وأهل الأهواء والفرق الضالة ، جاء ذلك العالم الرباني وقد فاق أقرانه وأهل عصره في جميع العلوم والفنون ، ومع ذلك نال درجة لم ينلها غيره ، وهي درجة العزيمة في الدعوة إلى الله ، ورتبة تجديد معالم الدين وإعادة الأمة إلى حظيرة الكتاب والسنة (۱) ، ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية واحتج لها ببراهين ومقدمات وأمور لم يُسْبَق إليها (۱) .

جاء إمام السيف والقلم ليرد إلى الإسلام نضارته ، فأعلن حرباً لا هوادة فيها على هذه الطوائف كلها ، وأخذ يظهر زيفها وبطلانها وبعدها عن منهج الكتاب والسنة ، ويدعوها إلى طريق السلف الأول من الصحابة والتابعين ، معتقداً أنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بها أصلح أولها ، ويدعوها كذلك إلى البعد عن أساليب الجدل الممقوتة ، والتلاعب بالألفاظ في جانب معرفة الله تعالى وصفاته ، وترك هذه الحزبية المذهبية التي فَرقت المسلمين وجعلتهم شِيعاً وأحزاباً كل حزب بها لديهم فَرحون . . . تلك العصبية المذهبية التي تمكنت من نفوس العلماء حتى حملتهم على معاداة بعضهم بعضاً وتكفير بعضهم بعضاً ، والتي كانت سبباً فيها ابتل الله به المسلمين من الضعف والخذلان وتسليط والتي كانت سبباً فيها ابتل الله به المسلمين من الضعف والخذلان وتسليط

⁽١) (ابن تيمية السلفي) للهراس ص (١٨٥) .

⁽٢) اشيخ الإسلام ابن تيمية المحمد لقيان السلفي ص (٢١٦ ، ٢١٧) .

^{ُ (}٣) ﴿ الْعَقُودِ الْلَّرِيَّةِ ﴾ ص (١١٧) .

الأعداء جزاءً وفياقاً لما تركوا من كتاب الله وسنه رسول الله ﷺ(١) .

جاء المجاهد البطل الذي خاض مع المسلمين معارك ضد التتار، وكان يجول في العدو كأعظم الشجعان، ويقوم كأثبت الفرسان، ويُكبِّر تكبيراً أنكى في العدو ومن كثير من الفتك بهم، ويخوض فيهم خوض رجلِ لا يخاف الموت،

ولما قام شيخ الإسلام بهذا الواجب العظيم ، غاظ خصومه ، فرمته كل طائفة من الطوائف المنحرفة بلقب مي ، تريد بذلك صدّ النام عن دعوته وتشويه عمله ، فنفاة الصفات قالوا : إنه مُجَسّم ؛ لأن إثبات الصفات عندهم تجسيم ، ومتعصبة الفقهاء والمبتدعة قالوا : إنه خَرَقَ الإجاع ؛ لأنه أخذ القول الراجع بالدليل المخالف لما هم عليه ، ورَدُّ البدع خَرْقُ للإجاع عندهم ، وغلاة الصوفية والقبوريون قالوا : إنه يُبغض الأولياء ويكفّر المسلمين ، ويحرم زيارة القبور ؛ لأن الدين عندهم هو التّقرّب إلى الأولياء والصالحين وتعظيم مشايخ طرق الصوفية، واتخاذهم أرباباً من دون الله ، والغلو في تعظيمهم بصرف العبادة إليهم ،

هذا موقف هذه الطوائف من دعوة شيخ الإسلام ، وهو موقف يتكرر مع كل مصلح ومجدّد يدعو إلى دين الله الذي جاء به رسول الله على ، ونبذ ما خالفه من دين الآباء والأجداد وعادات الجاهلية() .

⁽١) دابن تيمية السلفي، ص (١٨٥ ، ١٨٦) بتصرف .

⁽٢) والأعلام العلية؛ ص (٦٧ ، ٦٨) .

⁽٣) دمن مشاهير المجددين في الإسلام، للفوزان ص (٥٤) .

⁽٤) المرجع نفسه .

ولقد تآمر الأعداء والخصوم على شيخ الإسلام ، فلقفوا له التهم الكاذبة، فمنع من التدريس والإفتاء وسُجِن وامتُحِن ، فلا يكاد يخرج من السجن إلا ويعود إليه ، فقضى سنوات طويلة معاقباً بالحبس في سجون دمشق والقاهرة والإسكندرية ، ولم يرجمه أعداؤه حتى في شيخوخته(١) .

ومع ذلك كله فلم يعامِل شيخ الإسلام أعداء بالمثل ، بل كان يعفو ويصفح عنهم عند المقدرة عليهم، وخاصة خصومه الذين كادوا له ، وسعوا في إيذائه ، وأرادوا به سوءاً ، فلما قدر عليهم وأصبحوا في قبضة يده قال لهم : لا تشريب عليكم يغفر الله في ولكم، ومِن أحسن ما ورد في هذا : الحوار الذي دار بين شيخ الإسلام والسلطان الناصر ، فقد أعطى السلطان الخيار الكامل لشيخ الإسلام ليفعل ما يريد في أعدائه الذين آذوه وتسببوا في سجنه وحبسه فعفا عنهم جميعاً ، وقد ألح عليه السلطان أن يأخذ ثأره من أعدائه ، فأصر شيخ الإسلام على العفورى ، حتى قال قاضي المالكية ابن مخلوف : «ما رأينا مثل ابن تيمية ؛ حَرضَنا عليه فلم نقدر عليه ، وقدر علينا فصَفَح عنا ، وحاجج عناهن .

وقد ذكر هذه القصة الحافظ ابن كثير(؛) ، وابن عبدالهادي(ه) ، وهي جديرة بأن تُقرأ .

⁽١) فشيخ الإسلام ابن تيمية؛ لمحمد لقيان السلفي ص (٢٢٩) .

⁽٢) المرجع نفسه بتصرف . .

⁽٣) «البداية والنهاية» (١٤/٥٦).

⁽٤) في «البداية والنهاية» (١٤/٥٥) .

⁽٥) في دالعقود الدرية؛ ص (٢٨٢) .

المبحث الخامس : مكانته وأقوال العلماء فيه :

قال الذهبي: وقد ذكره أبو الفتح اليعمري (ت ٧٥٣ هـ) في جواب سؤالات أبي العباس بن الدمياطي الحافظ فقال: قال فيته عن أدرك من العلوم حظاً، وكاد يستوعب السنن حفظاً، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مُدْرِك غايته، أو ذاكر الحديث فهو صاحب علمه وذو رايته، أو حاضر بالنّح لل فإلل لم تر أوسع من نحلته ولا أرفع من درايته، برز في كل فن على أبناء جنسه، لم تر عيني مثله ولا رأت عينه مثل نفسه (١) أهد.

وقـال البـزار: (مما رأيت أحداً أثبتَ جأشاً منه ، ولا أعظم عناء في جهاد العـدوَّ منه ، كـان يجاهد في سبيل الله بقلبه ولسانه ويده ، ولا يخاف في الله لومة لاثمه()

وقال عباد الدين أحمد الواسطي المعروف بابن شيخ الخراميين (ت ٧١١ه): وفوالله ثم والله ثم والله لم يُسرَ تحت أديم السباء مثل شيخكم علماً وحملاً وحالاً وخُلقاً واتباعاً وكرماً وحِلْماً في حق نفسه ، وقياماً في حق الله عند انتهاك حرماته ، أصدق الناس عَقْداً ، وأصحهم علماً وعزماً ، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق وقيامه همة ، وأسخاهم كفّاً ، وأكملهم اتباعاً لنبيه محمد على ما رأينا في عصرنا هذا مَن تُستجل النبوة المحمدية وسنتها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل ، بحيث يشهد القلب الصحيح أن هذا هو الاتباع حقيقة (٢)

⁽١) «المعجم المختص بالمحدثين اللهبي ص (٢٥) ؛ «الرد الوافر» ص (٥٧) .

⁽٢) والأعلام العلية؛ ص (٦٧) .

⁽٣) والعقود الدرية على (٣١١ ، ٣١١)، وكالام عياد الدين المذكور هو من رسالته العظيمة بعنوان: والتذكرة والاعتبار والانتصار للأبراره ، وهذه الرسالة قال عنها ابن عبدالهادي بأنها كتاب نفيس جداً في الشناء على شيخ الإسلام ، وقد سطرها بتيامها في كتابه : والعقود الدرية على (٣١١ ـ ٣٢١) ، وقد أفردها بالطبع والتعليق الشيخ على بن حسن بن على بن عبدالحميد ، وهذا النص منها في ص (٤٤) .

وقال أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): (والله ما رأت عيناي مشل ابن تيمية ١٠٥١)، وقال الذهبي: (ولم يَخُلُفُ بعده مثلَه في العلم ولا مَنْ يقاربه ١٠٥١)، وقال الذهبي أيضاً: (فلو حُلِفْتُ بين الركن والمقام لحلفتُ أني ما رأيت بعيني مثله، ولا والله ما رأى هو مثل نفسه في العلم ١٠٥٠).

وكان شيخ الإسلام سيفاً مسلولاً على المخالفين ، وشجى في حلوق أهل الأهواء والمبتدعين ، وإماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين ، طَنت بذكره الأمصار ، وضَنَّت بمثله الأعصار (؛) ، فقد عقمت القرون أن يأتي رجل بها ياثله ، ولو ادّعينا أنه لم يأت عالم مثله . . . ما قدر أحدٌ على رَدِّ دعوانا (ه) .

وقال ابن حجر العسقلاني في تقريظه كتاب «الرد الوافر»: «وشهرة إمامة الشيخ تقي الدين أشهر من الشمس، وتلقيبه بشيخ الإسلام في عصره باقي إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غداً كها كان بالأمس، ولا ينكر ذلك إلا مَسن جهل مقداره أو تجنّب الإنصاف، فها أغلط من تعاطى ذلك وأكثر عثاره... ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان من أعظم الناس قياماً على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية ... وقد شهد له بالتقدم في العلوم، والتميّز في المنطوق والمفهوم أثمة عصره من الشافعية وغيرهم فضلاً عن الحنابلة»(١).

 ⁽١) «الرد الواقر» ص (١١٤) .

⁽٢) دمعجم الشيوخ، لللمبي (١/ ٥٥).

⁽٣) العقود الدريقة ص (١١٨) ؛ الرد الوافرة ص (٧٧) .

⁽٤) اترجمة ابن تيمية) لمحمد كرد على ص (١٤) .

⁽٥) المرجع نفسه ص (٢٨ ، ٢٩) .

⁽٦) األواد الوافرة ص (٢٢٩) .

ولم ينج شيخ الإسلام ابن تيمية من كيد الكائدين الذين رموه بكل سوء، لكن الله بَرَّاه مما قالوا ، وكان عند أثمة الجرح والتعديل : ثبتاً ثقة عدلاً ، ولقد انبرى كثير من أهل العلم والفضل لهؤلاء الشائين فأظهروا خطلهم وفساد قولهم(۱) ، بل حتى الذين ناصبوه العداء مثل تاج الدين السبكي الذي قال : «والله يا فلان ما يُبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى ، فالجاهل لا يدري ما يقول ، وصاحب الهوى يبعده هواه عن الحق بعد معرفته (۱).

وذكر ابن كثير(٣) بأنه وجد بخط ابن الزملكاني ثناء على شيخ الإسلام ، وكتب على تصنيف له(١) هذه الأبيات :

ماذَا يَقُسُولُ الواصِفُونَ لَـهُ وَصِفَاتُهُ جَلَّتَ عَنِ الحَصْرِ مُــوَ حُجَّةٌ لِلَّهِ قَاهِرَةٌ مُو بَيْنَا أُعْجُوبَةُ الدَّهْرِ مُـو آيَـةٌ في الحَلْقِ ظَاهِرَةٌ أَنْوَارُهَا أَرْبَتْ عَلَىٰ الفَجْرِ

فنرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة واسعة ، ورفع درجته في المهديين، وجزاه عن دعوته وجهاده وصبره أحسن ما جزى به عباده المخلصين، وجمعنا الله تعالى به في جنات النعيم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً(ه).

⁽١) (ابن تيمية المفترى عليه) ، لسليم الملالي ص (١٠٥) .

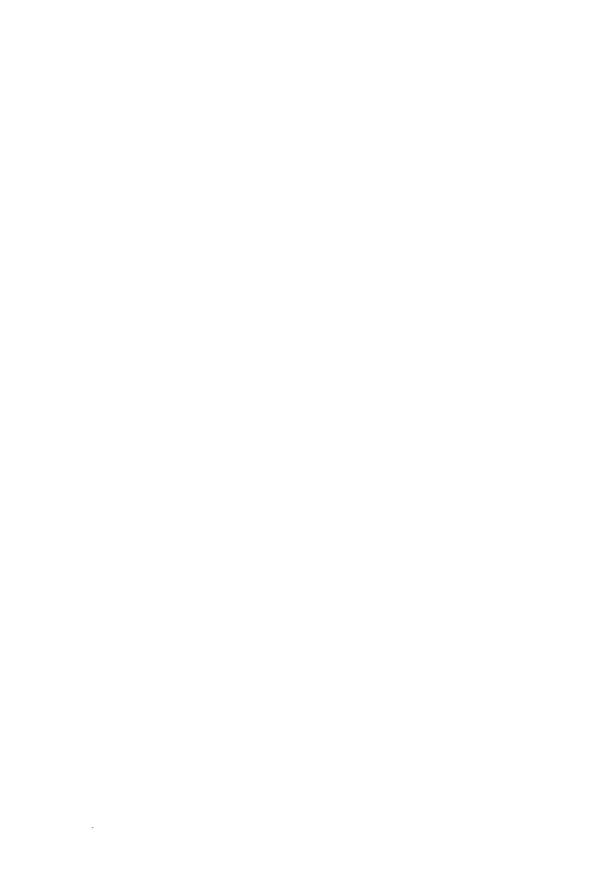
⁽٢) قالرد الواقر؛ ص (٩٥) .

⁽٣) في البداية والنهاية، ص (١٤٢/١٤، ١٤٣).

⁽٤) وهو كـتاب (إبطال الحيل) لشيخ الإسلام ، كما جاء ذلك في (المقصد الأرشد) (١٣٦/١) .

⁽٥) من مصادر ترجة شيخ الإسلام ابن تيمية: قديمًا: «المقبود الدرية» لابن عبدالهادي ! المعجم الشيوخ» (١/٦٥) ؛ الدكرة الحفاظ» (١٤٩٦/٤) والمختص بالمحدثين، ص (٢٥) ؛ «معجم الشيوخ» (١/٥٦) ؛ «المكرة الحفاظ» (١٤٩٦/٤) واللاتسها للذهبي ؛ «الأعلام العلية» للبزار ؛ «البداية والنهاية» لابن كثير (١/١٤١) ؛ «اللديل الكامنة» على طبيقات الحنابلة» لابن رجب (٢/٧٧) ؛ «الرد الوافر» لابن ناصر الدين ؛ «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/١٥٤) ؛ «المقصد الأرشد» لابن مفلح (١/٢٣١) ؛ «طبقات المفسرين» للداودي (١/٥٤) ؛ «الشهادة المزكية» لمرحمي بن يوسف .

وحديثاً: (جلاء العينين) للآلوسي ؛ (حياة شيخ الإسلام ابن تيمية) لمحمد بهجت البيطار ؛ (ابن تيمية السلفي) لمحمد خليل هرّاس ؛ (ابن تيمية) لمحمد أبي زهرة ؛ (رجال الفكر والدعوة في الإسلام) لأبي الحسن الندوي ؛ (من مشاهير المجدّدين في الإسلام) لصالح الفوزان ؛ (ابن تيمية وجهوده في التفسير) لإبراهيم خليل بركه .



الباب الثاني

التعريف بالكتاب والمفطوطة والطبوعة

* * *

* الفصل الأول: التعريف بالكتاب.

* الفصل الثاني: التعريف بالمخطوطة.

* الفصل الثالث: التعريف بالمطبوعة.

تهمسيد

في هذا الباب سنذكر _ إن شاء الله تعالى _ معلومات مفصّلة عن هذا الكتاب : «الصارم المسلول على شاتم الرسول على من مختلف الجوانب العلمية سواء ما يتعلق بالكتاب نفسه من حيث ذِكر اسمه وموضوعه وسبب وتاريخ تأليفه وعدد أجزائه الخ .

أو ما يتعلق بالنسخ الخمس المخطوطة من حيث وصف النسخ واختيار النسخة الأصل .

أو ما يتعلق بالمطبوعتين الهندية والمصرية من حيث ذكر الملاحظات عليهما وغير ذلك .

ومن ثَـمَّ تحـديد النسخ المعـتمدة في المقابلة ، وبيان النسخ التي استبعدناها وتركنا مقابلتها مع ذكر الأسباب في ذلك كله .

وذلك من خلال الفصول الثلاثة الآتية :



الفمل الأول

	-	-4-	· ·		
ــــاب	ے الکت		: اســــ	ه المبحث الأول	ŀ
		•			

- * المبحث الثالثَ : سبـــــــب تـــاليف
- * المبحث الرابع : تــاريــــــخ تــاليفـــ

- المبحث السابع : منه ج المحق في المبحث الثامن : مصادره
 المبحث التاسع : قيمت العلمي قيمة .
- ا المبحث العاشر : بعض المصنفات في موضوع الكتاب .



المبحث الأول: اسم الكتاب:

اتفقت جميع النسخ المخطوطة والمطبوعة على عنوان الكتاب وهو: الصارم المسلول على شاتم الرسول على مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ كما يأتي(١):

في نسخة (أ) : «كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول» .

وفي نسخة (ب): (الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ).

وفي نسخة (ج) : اكتاب الصارم المسلول على مَنْ سبّ الرسول ﷺ،

وفي نسخة (د): اكتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ،

وفي نسخة (هـ): «كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله على آله وصحبه أجمعين».

وفي المطبوعة الهندية : مثل نسخة (أ) .

وفي المطبوعة المصرية : «الصارم المسلول على شاتم الرسول» .

فالفرق بين نسخة (ج) والنسخ الأخرى في لفظة : «مَنْ سبٌّ»، وقد ذكرها الحافظ ابن كثير بلفظ : «ساب»، فقال : «كتاب الصارم المسلول على ساب الرسول»، .

والصيخة المختارة هي : «الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ ، وذلك لسببين اثنين :

⁽١) سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ ذكر أسهاء المخطوطات وأماكنها بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب .

⁽٢) دالبداية والنهاية، (١٣/ ٣٥٥) .

احدهما: أن هذه الصيغة هي المثبتة في أقدم النسخ الخطية الموجودة وهي نسخة (ب) التي نُسخت في سنة (٧١٨هـ).

والثاني: أن هذه الصيغة هي التي ذكرها المصنف نفسه في كتابه العظيم منهاج السنة النبوية ، حيث قال : «وقد بسطنا هذا الكلام على هذا في كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول على السلول على شاتم الرسول المسلول على شاتم الرسول المسلول على المسلول المسلول على المسلول المسلول على المسلول الم

المبحث الثاني : موضوع الكتاب :

يتضح موضوع الكتاب من خلال العنوان الذي اختاره ووضعه المصنف رحمه الله ؛ فقد كشف فيه عن حدَّ من شتم النبي على من مسلم أو كافر ، وذكر الحكم الشرعي الذي يفتي به المفتي ، ويقضي به القاضي ، ويجب على كل واحد من الأثمة والأمة القيام بها أمكن منه .

وقد تضمن الكتاب أربع مسائل مهمة:

المسالة الأولى: في أنَّ الساب يُقتل سواء كان مسلمًا أو كافراً .

المسالة الثانية : في أنه يتعيّن قتله وإن كان ذمياً ، فلا يجوز المنّ عليه ولا مفاداته .

المسالة الثالثة : في أنه يقتل ولا يستتاب .

المسالة الرابعة: في بيان المراد من السب ، والفرق بينه وبين مجرد الكفر .

ثم ذكر حكم من سب الله تعالى من المسلمين وأهل الذمة ، وذكر حكم

⁽١) قمنهاج السنة النبوية؛ (٤٤٢/٤) .

من سب سائر الأنبياء عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام .

ثـم ذكـر حكم سـاب أزواج النبي ﷺ أمـهـات المؤمنين رضي الله عنهن ، وأفـرد حكم من سب أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها .

ثم بعد ذلك ذكر حكم من سب أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بيته وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين .

ثم حسم الكتاب بذكر كفر غلاة الروافض وأصحاب المقالات الشنيعة من الفرامطة والباطنية والتناسخية وغيرهم .

المبحث الثالث : سبب تاليف الكتاب :

ألَّف شيخُ الإسلام ابن تيمية كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول على شاتم الرسول على شاتم النصراني الذي سبّ النبي على ، فوقعت محنة عظيمة ، فُسرِب على إثرها شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله وسُجن من قِبَل نائب الأمير ، فصنف شيخ الإسلام في هذه الواقعة كتابه هذا .

وقد ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله هذه الواقعة والحادثة بالتفصيل فقال: «كان هذا الرجل من أهل السويداء (۱) ، قد شهد عليه جماعة أنه سبّ النبي ﷺ، وقد استجار عسّاف هذا بابن أحمد حجي أمير آل علي (۱) ، فاجتمع الشيخ تقي الدين ابن تيمية والشيخ زين الدين الفارقي شيخ دار الحديث ، فدخلا على

⁽١) السويداء : مكان من جبل حوران ، وهو الآن مركز محافظة في الجمهورية السورية ، ذكر ذلك الأستاذ زهير الشاويش في تعليقه على الأعلام العلية، للبزار ص (٢٥) حاشية رقم (٣) . (٢) هذه العشيرة مازالت موجودة ، بعضها يسمى بني حسن ، كما في المرجع السابق .

الأمير عز الدين أيبك الحموي نائب السلطنة ، فكلياه في أمره ، فأجابها إلى ذلك ، وأرسل ليحضره ، فخرجا من عنده ومعها خلق كثير من الناس ، فرأى الناس عسافاً حين قدم ومعه رجل من العرب فسبوه وشتموه ، فقال ذلك الرجل البدوي : هو خير منكم ـ يعني النصراني ـ فرجهها الناس بالحج رق ، وأصابت عسافاً ، ووقعت خبطة قوية ، فأرسل النائب فطلب الشيخين ابن تيمية والفارقي ، فضربها بين يديه ورسم عليها في العذراوية ، وقدم النصراني، فأسلم ، وعُقد مجلس بسببه ، وأثبت بينه وبين الشهود عداوة ، فحد قد ندمه ، ثم استدعى بالشيخين فأرضاهما وأطلقها ، ولحق النصراني بعد ذلك ببلاد الحجاز ، فاتفق قتله قريباً من مدينة رسول الله على ، قتله ابن أخيه هناك ، وصنف الشيخ تقي الدين ابن تيمية في هذه الواقعة كتابه والصارم المسلول على ساب(۱) الرسول ۱۶۷۶) .

المبحث الرابع: تاريخ تاليف الكتاب:

صنف شيخ الإسلام هذا الكتاب كها ذكرنا آنفاً في وقعة عسّاف النصراني في شهر رجب سنة ثلاث وتسعين وست مئة (٦٩٣ هـ) (r).

وكان عمر شيخ الإسلام آنذاك اثنتين وثلاثين (٣٢) سنة وأربعة أشهر تقريباً.

⁽١) كذا ، والمشهور : اعلى شاتم الرسول، .

⁽٢) «البداية والنهاية» ص (١٣/ ٣٥٥) ؛ اكشف الظنون، (١٠٦٩/٧) ؛ «الليل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩٦) باختصار شديد .

⁽٣) «البداية والنهاية» (٣/ ٣٥٥) ، في حوادث سنة (٦٩٣ هـ) ؛ فكشف الظنون؟ (٦/ ٢٩٦٩) ؛ والنبيار على طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩٦) .

المبحث الخامس : أجزاء الكتاب :

يتكون هذا الكتاب من جزأين اثنين ، وكل جزء يحتوي على مسألتين من مسائل الكتاب الأربع، وقد انفردت بهذه التجزئة مخطوطة المكتبة الظاهرية (د).

فالجزء الأول: يشمل المسالة الأولى والثانية:

وقد كُتب على ورقة العنوان ما يأتي: «الجنوء الأول من كتاب الصارم المسلوم على شاتم الرسول على ، ويبدأ هذا الجزء من أول خطبة الكتاب وبداية المسألة الأولى من قوله: «إنّ مَن سَبّ النبي على من مسلم أو كافر فإنه يجب قتله» ، وينتهي هذا الجنوء بنهاية المسألة الثانية وقوله: «واعلم أن تقرير هذه المسألة له طرق متعددة غير ما ذكرناه ، ولم نطل الكلام هنا _ إلى قوله _ والله أعلم» .

والجزء الثاني : يشمل المسالة الثالثة والرابعة :

وقد كُتب على ورقة العنوان ما يأتي: «الجنوء الثاني من كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول على ، ويبدأ هذا الجنوء من بداية المسألة الثالثة وقوله: «أنه يقتل ولا يُستتاب سواء كان مسلياً أو كافراً» ، وينتهي بنهاية المسألة الرابعة وقوله: «فهذا ما تيسر من الكلام في هذا الباب ، ذكرنا ما يسره الله واقتضاه الوقت ، والله سبحانه يجعله لوجهه خالصاً ، وينفع به ، ويستعملنا فيها يرضاه من القول والعمل ، والحمد لله ربّ العالمين» .

المبحث السادس: توثيق نسبة الكتاب إلى مصنَّفه:

إن كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول ه احد مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، لا شك في ذلك ولا ريب ، والأدلة على ذلك ما يأتى :

اولاً: كُتب على غـ لاف جميع النسخ المخطوطة هذا العنوان منسـوباً إليه ، ومصرحاً به ، وليس في أي واحـدة منها ما يدل على خلاف ذلك البتة .

ثانياً: سُطُرت على غلاف مخطوطة مكتبة ليدن (ب) إجازة بخط المسنّف شيخ الإسلام ابن تيمية لناسخ الكتاب الشيخ عبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، وهو من حفاظ الحديث ومن فقهاء الحنفية وعالم بالتراجم، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: إن هذا العنوان قد صرّح به المصنف رحمه الله في بعض مؤلفاته مثل كتاب دمنهاج السنة النبوية، وذلك في أثناء حديثه عن الذين أهدر النبي على دماءهم عام الفتح، فقال: دوقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول على السلول على شاتم الرسول المسلول على شاته المسلول على شاته المسلول على شاتم المسلول على شاته المسلول على المسلول على شاته المسلول على ساته المسلول على المسلول المسلول على المسلول على المسلول على المسلول المسلول على المسلول على المسلول على المسلول على المسلول على المسلول المسلول

وجاء في «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» في قصة كعب بن الأشرف قوله : والقيصة قد ذكرناها في الصارم المسلول لما ذكرنا قول النبي ﷺ : «من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله» (٢) .

رابعاً: إن هذا الكتاب قد ذكره بعض أهل العلم بهذه النسبة في كتبهم، فمنهم :

⁽١) (منهاج السنة النبوية (٤٤٢/٤).

⁽۲) دمجموع فتاوی شیخ الاسلام) (۱۹۹/۲۸) .

- ١ الحافظ ابن عبدالهادي في كتابه: «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام
 أحمد بن تيمية عن (٣٥).
 - ٢_ الإمام الذهبي؟ ، وقد ذكره في موضعين :
 - أ في سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٣) .
 - ب _ في ميزان الاعتدال (٢٩٣/٢) .
- ٣ الحافظ البرّار في كتابه: «الأعلام العَليّة في مناقب ابن تيميّـة الله ص (٢٢ ،
 ٢٤) .
- ٤ ـ الإمام العلامة ابن قيم الجوزية في رسالته : «أسهاء مؤلفات شيخ الإسلام
 ابن تيمية» ص (٢٦) رقم (١٤١) «قواعد وفتاوى» .
- ٥ ـ الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٥٥) ، في حوادث سنة (١٩٣ هـ) .
- ٦ _ الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه (الذيل على طبقات الحنابلة) (٢/٤٠٤) .
- ٧_ حاجي خليفة في كتابه اكشف الظنون على أسامي الكتب والفنون؟ (٢/ ١٩/٢) .
- - ٩ _ الزركلي في كـتابه (الأعلام؛ (١٤٤/١) .

خامساً: نُقُول بعض العلماء من كتاب شيخ الإسلام ، واقتباسهم منه ، فمنهم :

١ ـ الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه وأحكام أهل الذمة ، فقد نقل من كتاب والصارم المسلول نقولاً كثيرة مصرّحاً بعبارة : قال شيخنا تارة ، وغير مصرّح تارة أخرى ، فنقل منه في الفصل السادس من كتابه : فيها يتعلق بضرر المسلمين والإسلام (٧٨٩/٢) ، ونقل منه في المسألة الأولى : فيها ينقض العهد وما لا ينقضه (٢/ ٧٩٥) وما بعدها .

ثم إن محقّق كتاب «أحكام أهل الذمة» د. صبحي الصالح نقل أيضاً من كتاب «الصارم المسلول» وكمّل به الجنوء المفقود من «أحكام أهل الذمة» ، في آخر الكتاب الذي يشمل المسألة الثانية والثالثة : (هل يجري على الذميين حكم هذه الشروط وإن لم يشترطها إمام الوقت اكتفاء بشروط عمر رضي الله عنه ؟ أو لابد من اشتراط الإمام لها في حكمهم إذا انتقض عهدهم؟) فقال محقق الكتاب (٢/ ٨٧٥) : «ملحقان بأحكام أهل الذمة ، لُخُصَا وجُرّدا من الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية»(١) .

وأمَّا أقبواله وعباراته في مقبدمة تحقيقه فمنها : (ص ١٠) قال عن ابن القيم بأنه : ايتشدد أحياناً في بعض المسائل تشدداً لا مسوّع له ولا تويده النصوص؛ ١٢ .

وَقِي صِ (١٥ ، ٢٤) : ﴿ وَلُولًا شَيْءَ مِنَ الْغُلُو فِي عَـرَضَ بِعَضَ الْمُسَائِلُ . . . بِيـد أَنْ صُور الْغُلُو الْمُسْتُونَةُ فِي دَرَاسَةُ هَذَهُ الشَّرُوطُ . . . ولعل لهجته لم تبرأ مِن الْغُلُو. . . ؟ .

وفي ص (١٧) : «وأمـا الفـصــل الحامـــس فقد عرض فيه ابن القيم الموضوع ربها بدا تافهاً ، ولكنه عده مهما قائها برأسه...؟ .

وفي ص (٢٠) : اربيا بدا لنها ابن القيم أميل إلى التحفظ ، بل أقرب إلى التشدد ، إلا أنه على

وفي ص (٣١) : اوالأدهلي من ذلك ما ينقله إمامنا في سذاجة عجيبة وفي ص (١٤) : أسماء الأدب حتى مع أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز رحم الله فقال في ص

(٣٠): «وقد عَرف بالتشدد مع اللمين فيا فرضه من القيود على أزيائهم وجميع تصرفاتهم . وفي ص (٣٣): «فليلهب ابن القيم كها ذهب الأثمة قبله إلى منع أولتك اللمين من لبس القلسوة . . . وليمنعوهم من العيائم . . . وليأخذ عمر بن عبدالعزيز من نواحي بني تغلب ثم ليلق عن رؤوسهم العيائم ، وليمحرموا عليهم إطلاق لحاهم ؛ لأن التلحي من آباد الدهر زي العرب الغر الميامين ، ثم ليستكروا لهم بخيالهم الخصيب قصة شعر كها يرغبون ، وليأخذوهم بالزنانير . . . بل ليغلوا في ذلك إن شاؤوا . . . وليحجزوا القادرين على حمل السلاح . . . وليأخذهم الغلو كل مأخذ وهم ينزهون العربية عن رطانة أولئك الذمين

وفي ص (٧١) : الرئين وجمانا صوراً غير قليلة من تشدد ابن القيمه . وفي ص (٨٩ ، ٩١) وضع د. يحمد حميد الله مقدمة لهذا التحقيق السيء وفيه عبارات وعناوين غير صحيحة منها : لقد رجح المسلمون الدين أساساً للوطنية ، وفي ص (٩١) : التشدد الإسلام في بعض الأحكام .

فنسأل الله عـز وجل أن يُسِر ويعين على إعـادة تحقيق هذا الكتاب بها يليق به وبمؤلفه الجليل رحمه الله ، وما ذلك على الله بعزيز

- ٢_شرف الدين أبو النجا موسى بن أحمد بن سالم المقدسي (ت ٩٦٨هـ) في
 كتابه «الإقناع»، وقد ذكر في أحد المواضع : «انتهى ملخصاً من الصارم
 المسلول»(١) .
- ٣ ـ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (ت ١٠٣٣ هـ) . في كتابه الخاية المنتهى»، حيث نقل منه وقال في أحد المواضع : القال الشيخ في الصارم المسلول...»(١) .
- ٤ ـ منصور بن يوسف البهوي (ت ١٠٥١ هـ) . في كتابه «الروض المربع شرح زاد المستقنع»(٣) .
- ٥ ـ محمد أمين بن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) في كتابه النبيه الولاة والحكام على أحد أحكام شاتم خير الأثام، ، فقد نقل من الصارم المسلول ، وقال في أحد المواضع : (وفي الصارم المسلول لشيخ الإسلام ابن تيمية قال: ... ١٥٥٠ . وذكر بأنه رأى نسخة قديمة من كتاب الصارم المسلول عليها خط شيخ الإسلام .
- ٦ _ المحدث خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦ هـ) في كتاب البخهود في حلّ سنن أبي داود ١٥٠٠ .
- ٧ ـ نقل منه أيضاً الأستاذ محمد بن حسين العقبي في تكملته لكتاب المجموع شرح المهذب، للإمام النووي رحمه الله(١) .
- ٨ جامع تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية : د. محمد السيد الجليند، الذي اختار
 له اسهاً بعنوان : «دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية» ، وقد نقل
 من كتاب الصارم المسلول نصوصاً طويلة» .

⁽١) دكشاف القناع عن متن الإقناع؛ لمنصور البهوتي (٦/ ١٧١ ، ١٧٢) .

⁽٢) امطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى؛ لمصطفى السيوطي الرحيباني (٢/ ٢٨٦) .

⁽٣) «الروض المربع» (٣/ ٣٤١)

⁽٤) اتنبيه الولاة والحكام على أحكام شائم خير الأثام، ص (٣٢٣).

⁽٥) قبلل المجهودة (١٧/ ٣٠٢).

⁽٦) «المجموع شرح المهذب» (١٩/١٩٤) .

 ⁽٧) «دقائق التفسيرة (٤/٤٥٤ ـ ٤٦٠) والنب المنتسول من قبوله : «وأمنا الجواب المفصل ٤٠٠٠ إلى قبوله: «ثم يدخل معه غيره بطريق التبع أو لسبب آخر، أي من ص (١١٢-٩١٣) من هذا الكتاب.

المبحث السابع: منهج المؤلف في الكتاب:

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى منهجه في أثناء خطبة الكتاب ، وبين الطريقة التي سار عليها في كتابه ، فقال : (فاقتضاني لحادث حدث . . . أن أذكر ما شُرع من العقوبة لمن سب النبي شخ من مسلم وكافر ، وتوابع ذلك في كراً يتضمن الحكم والدليل ، وأنقل ما حضرني في ذلك من الأقاويل ، وأردف القول بحظه من التعليل ، وبيان ما يجب أن يكون عليه التعويل» أ. هـ.

وقد سرد مذاهب الأثمة الأربعة وأتباعهم ، وبين الدلائل على تلك المسائل ، واعتمد في الاستدلال على نصوص الشريعة المطهرة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ، وكذلك اعتمد على الاعتبار (القياس) .

وبيّن في أثناء ذلك بعض الشبهات التي اعترضت لبعض الفقهاء ، وردّ عليها رداً شافياً كافياً ، بحيث لا يدع فيها مجالاً لقائل ، كما أنه ذكر الاعتراضات على استدلالات المخالفين وردّ عليها ، وأجاب عليها من عدة أوجه بالتفصيل مبيناً القول الراجع الذي تؤيّده الأدلة .

كها أنه قد محص الأدلة التي سردها تمحيصاً دقيقاً ، فصحح بعضها ، وتكلم على البعض الآخر . وبين أحوال بعض الرواة والرجال من جرح أو تعديل .

هذا ولشيخ الإسلام جولات عظيمة تتخلل بحوثه ومناقشاته العلمية في هذا الكتاب، وهذه الجولات متعددة من جميع النواحي: تفسيرية وحديثية وأصولية وفقهية ولغوية، وكذلك من الناحية التاريخية، ومن جانب السير والمغازى.

وكل من يقرآ كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ يلمس فيه

منهج شيخ الإسلام رحمه الله كها في سائر مؤلفاته: في العرض والتحليل، ويعرف منهجه في الاستدلال والمناقشة والنقل ودفع الشبه ودحض الاعتراضات، ويلحظ القارىء أيضاً سِمة بارزة في هذا الكتاب وهي: طول نفسه في استيفاء الموضوعات، واستكهال المسائل، وكثرة الإحالات، وتكرار الموضوعات بينها لدواع مختلفة ؛ وذلك لأن وَجْه الدلالة من الموضوع يختلف في الموضع الآخر عها في الموضع السابق، أو ليقرنه إلى ما يهائله، أو لسبب غير هذا وذلك عا يجده القارىء واضحاً إذا تدبّره.

ذلك هو منهج شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه ، وذلك ما امتاز به من السعة والشمول وطول الباع ، وذلك فضل الله يؤتيه مَنْ يشاء والله ذو الفضل العظيم ، وتلك هي السمة البارزة في مصنّفه ، وقد زاده الله تعالى من فضله وعلمه ، والله يرزق من يشاء بغير حساب .

المبحث الثامن :مصادره :

اعتمد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بعد كتاب الله وسنة رسول الله على الكثير من المصادر المتنوعة التي كانت زاخرة في ذلك العصر الذي كان يعتبر عصراً مجيداً من ناحية الشروة العلمية في مختلف أنواع العلوم والفنون ، ولذلك جاء هذا الكتاب يحمل بين دفتيه علوماً عديدة ، ومسائل مفيدة : في الجوانب الأصولية والتفسيرية والحديثية والفقهية واللغوية والتاريخية وغيرها .

ففي التفسير كان يعتمد على العشرات من كتب التفسير، فيُصَرِّح أحياناً بالسمها واسم مصنفيها ، وأحياناً يذكر الآثار في تفسير الآيات بالسند تارة وبدون سند تارة أخرى ، فمن ذلك مشلاً : «تفسير ابن دُحَيم» ، «والناسخ والمنسوخ» للإمام أحمد ، ومنها بعد البحث تبين أنها موجودة في «تفسير ابن أبي

حاتم» و «تفسير الطبري» وبعض كتب السنة الأخرى .

وأما الأحاديث النبوية الشريفة فكان يذكر في الحديث الراوي والسند ومَن الخرجة ، وفي بعض الأحيان لا يذكر ذلك ، ومن تلك المصادر مشلا : «الصحيحان» أو أحدهما ، و «سنن أبي داود» ، و «مسند الإمام أحمد» ، و «صحيح البرقاني» ، و «سنن أبي بكر الأثرم» ، و «مستدرك الحاكم» ، و «كتاب السنة» للإمام عبدالله بن الإمام أحمد ، و «مسائل الإمام أحمد» برواية حرب وأبي داود وغيرهما، و «مراسيل أبي داود» وغير ذلك مما لم يصرّح به المصنف .

وأما في الفقه ، فقد نقل أقوال الأثمة ، وذكر كثيراً من أسهاء كتبهم ، فمثلاً : «كتاب الأم» للإمام الشافعي ، و «الأموال» لأي عبيد القاسم بن سلام، و «التعليق الجديد» و «التعليق القديم» و «الجامع الصغير» و «الخلاف» و «المجرد» و «المعتمد» ، ستتها للقاضي أبي يعلى بن الفَسراء ، و «المقنع» و «الشافي» كلاهما لأبي بكر عبدالعزيز غلام الخلال ، و «الهداية» و فرؤوس المسائل، كلاهما لأبي الخطاب الكلواذاني ، و «الإرشاد» للقاضي الشريف علي بن أبي موسى ، و «الخصال والأقسام» لأبي على الحسن بن البناء وغيرها .

وهناك كتب أخرى لم يُصرِّح بذكر اسمها ، وقد نقل منها نقولاً في هذا الكتاب ، وبعد البحث وجدناها في بعض الكتب مثل : «مختصر الخرقي» ، و «أحكام أهل الملل» للخلال ، و «الشفا» للقاضي عياض ، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجهاعة» لللالكائي ، وغيرها .

وفي السير والمغازي ذكر كتاب «الدلائل» لابن حِبان ، و «الدلائل» لأبي السيخ ، و «السير» لأبي إسحاق الفزاري ، «والردة والفتوح» لسيف بن عمر

التميمي ، و «المغازي» لموسى بن عقبة ، و «المغازي» لسعيد بن يحيى الأموي ، و «المغازي» لمحمد بن عائذ القرشي .

وفي كتب الرجال والطبقات ذكر «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد ، و «الكامل» لأبي أحمد بن عدي الجرجاني .

وهناك كتب أخرى مثل «الرسالة» للإمام أحمد التي رواها عنه أبو العباس الاصطخري ، و «النهي عن سبّ الأصحاب وما جاء فيه من الإثم والعقاب» للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي ، و «الجليس الصالح الكافي والأثيس الناصح الشافي» لأبي الفرج المعافى بن زكريا الجريري النهرواني ، وغير ذلك .

المبحث التاسع :قيمة الكتاب العلمية :

لقد بلغ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى مكانة علمية عالية ؟ لأنه امتاز بالذكاء والورع والتقوى ، وقد رزقه الله تعالى التعبير السهل ، والأسلوب الرفيع العالي في كل مؤلَّفاته ، وألأنَ الله تعالى له القول في كل مناحي العلوم والفنون ، وكأنه يغرف من بحر ؟ بل هو كها قال ابن دقيق العيد رحمه الله بعدما اجتمع بشيخ الإسلام : قرأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد، ويدع ما يريد، ،

وقد يسر الله تعالى له الاستدلالات الباهرة بالآيات كأنه يقرأ من المصحف ، وبجمع الآيات المتعددة في المسألة الواحدة ، واستحضار متون

⁽١) قالرد الوافر؛ ص (١٠٧) .

الأحاديث وعَـزوها إلى «الـصّحاح» أو «المسانيد» أو «السنن» أو غيرها ، فحاءت عباراته في هذا الكتاب كبقية كتبه غاية في الجودة والوضوح ، وإفحام للمخالف ، وقد بارك الله تعالى له في أوقاته ومؤلفاته ، فحازت كتبه كلها بالقبول ، وانتشرت وعم النفع بها .

ولا نجد وصفاً أدق ولا أجل - لبيان القيدمة العلمية لكتاب الصارم المسلول - من قول الحافظ أي حفص البزّار رحمه الله تعالى في كتابه: والأعلام العلية ، حيث قال عن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وومن أعجب الأشياء في ذلك أنه في عنته الأولى بمصر أخِذ وسُجِن وحِيل بينه وبين كتبه ، صنّف عدة كتب صغاراً وكباراً ، وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والآثار وأقوال الصحابة وأساء المحدّثين والمؤلفين ومؤلفاتهم ، وعَزا كلّ شيء من ذلك إلى ناقليه وقائليه بأسهائهم ، وذكر أسهاء الكتب التي ذكر فيها ، وفي أي موضع فيها ، كل ذلك بديهة من حفظه ، لأنه لم يكن عنده حينتذ كتاب يطالعه ، ونق بن واعتبرت ، فلم يوجد فيها بحمد الله خلل ولا تغيير ، ومن جملتها كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول» ، وهذا من الفضل الذي خصّه الله تعالى به ١٠٤٠ .

ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب المصنّفة في العقيدة عند أهل السنة والجهاعة ، وتبرز قيسمت العلمية من خلال الموضوعات التي يعالجها هذا الكتاب، وهي مسائل في حكم شاتم الرسول على ، وفي ساب الله تعالى ، وفي شتم إحدى أمهات المؤمنين أو أحد الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

وقلُّ أن نجد مصنفاً بعده في هذه الموضوعات إلا أفاد منه أو أشار إليه ،

⁽١) «الأعلام العلية» ص (٢٢).

كها ذكرنا آنفاً في المبحث السادس ، فللكتاب مكانته العلمية لدى علماء السلف وغيرهم ممن كانوا معاصرين له ، أو ممن جاؤوا بعده ، فنقولهم منه كانت كثيرة، وهذا يلقى الضوء على أهميته وقيمته العلمية .

١ ـ اشتمل هذا الكتاب على أكثر من (٢٥٠) حديثاً ، وعلى أكثر من (١٠٠)
 أثر .

٢ ـ اشتمل على أسماء علماء أهمل السنة والجماعة وغيرهم، حيث وصل عدد
 الأعلام المذكورين في هذا الكتاب إلى أكثر من (٦٠٠) عَلَم .

٣ ـ اشتمل على أسهاء كتب من مصادر ومراجع مهمة بلغت (٤٠) كتاباً مصرحاً بذكر أسهائها ، واشتمل على الكثير من الكتب والعديد من المصنفات التي لم يصرَّح بذكر اسمها ، بل اكتفى بذكر أسهاء مصنفيها .

المبحث العاشر: بعض المصنفات في موضوع الكتاب:

أفرد بعض العلماء هذا الموضوع _ حكم شاتم النبي ﷺ _ بالتصنيف والتأليف ، وبعضهم ذكره ضمن موضوعات كتابه ، أو قسها من أقسامه .

فمن تلك المصنفات المفردة في موضوع شتم النبي ﷺ ما يأتي :

١ - (رسالة فيمن سب النبي ﷺ) لفقيه المغرب وشيخ المالكية محمد بن سُحنون
 (ت ٢٦٥ هـ) ، ولم نقف على هذه الرسالة() .

⁽١) مقدمة تحقيق كتاب اآداب المعلمين، لمحمد بن سحنون ، ص (٢٧) .

٢ - السيف المسلول على من سب الرسول؛ لأي الحسن علي بن عبدالكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) ، وقد فرغ من تصنيف هذا الكتاب سنة (٧٣٤هـ)(١)، وقد ربَّبه على أربعة أبواب :

الأول : في حكم الساب من المسلمين .

والثاني: في حكم الساب من أهل الذمة.

والثالث : في بيان ما هو سب .

والرابع: في شيء من شرف المصطفى علان .

٣ - «السيف المشهور (المسلول) على الزنديق وشاتم الرسول» لمحيي الدين محمد
 ابن قاسم الحنفي المعروف بأخوين (ت ٩٠٤ هـ)، وقد كتبه لبيان استحقاق
 من يسمى «. . . لطفي» للقتل، وذكر في آخره أموراً موجبة له ثابتة عليه(»).

٤ - ارسالة في سب النبي وأحكامه لحسام الدين حسين بن عبدالرحسن
 (ت ٩٢٦ هـ)(٤) .

٥ - «تنبيه الولاة والحكام على شاتم خير الأثام أو أحد أصحابه الكرام عليه الصلاة والسلام» لمحمد أمين بن عمر بن عابدين الحنفي الدمشقي (ت ١٢٥٢ هـ)(٥).

وقد ذكر الباعث في تأليف كتابه بقوله : «فإني لم أرّ من أثمتنا الحنفية من أوضح هذه المسألة حق الإيضاح» أ. هـدن

⁽١) «كشف الطنون» (١٠١٨/٢) ، وعلى هذا فيكون تأليفه بعد كتاب «الصارم المسلول» لشيخ الإسلام رحم الله حيث كان تأليفه سنة ٦٩٣ هـ .

 ⁽۲) افتاوى السبكي، (۲/ ۷۷۳ - ۹۹۳) ، وقد لحص السبكي منه بعض المسائل في فتاواه
 (۳) اكشف الظنون، (۱۹۹۷) .

⁽٤) امعجم ما ألَّف عن رسول الله ﷺ لصلاح الدين المنجد ص (٣٥٩) .

⁽٥) امجمـوعة رسائل ابن عابدين؛ (٣١٣/١) ، الرسالة الحامسة عشرة .

⁽٦) لعله لم يقف على كتاب السيف المشهورة لمحيى الدين الحنفي المعروف بأعوين .

- ومن المصنُّفات التي ذَكرت موضوع شتم الرسول ﷺ :
- ١ ـ (المحلى) لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) . وقد ذكر في آخر
 كـتابه (حكم من سب رسول الله ﷺ أو سب الله تعالى أو نبياً من الأنبياء أو
 مَلَكاً من الملائكة أو إنساناً من الصالحين (١) .
- ٢ «الشَّفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ) ، وقد قَسَّم كتابه إلى أربعة أقسام، وجعل القسم الرابع في تعريف وجوه الأحكام فيمن تَنَقَّصه أو سَبَّه عليه الصلاة والسلام(٢).
- ٣_ «الإعلام بقواطع الإسلام» لأحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤ هـ) ،
 وقد رجّع في مسألة السب مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى(٣) .

ومن الكتب التي أفردت في حكم شتم الصحابة رضي لله عنهم :

- ١ _ درسالة النهي عن سب الصحابة المحمد بن سُحنون التنوخي (ت ٢٦٥ هـ)() .
- ٢ _ كتاب «النهي عن سب الأصحاب وما جاء فيه من الإثم والعقاب» لأبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٤٣ هـ)(٠) .

⁽١) المحل، لابن حزم (٤٠٨/١١) مسألة رقم (٢٣٠٨) .

⁽٢) «الشفا» للقاضي عياض (٢/ ٢١١_ ٢١٤).

 ⁽٣) الرسالة مطبوعة في مجلد صغير بمطبعة منصور أفندي (١٢٩٣ هـ)، ومطبوعة أيضاً في الجزء الثاني من كتاب «الزواجر» للمصنف نفسه .

⁽٤) ذكرها القاضي عياض في ترتيب المدارك (٢٠٧/٤) .

⁽٥) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الكتاب «الصارم المسلول» عند الحديث عن شتم الصحابة ص (١١١٢).

- ٣ ارسالة في النهبي عن سب الأصحاب؛ للقاري محمد الهروي ، وذكر فيها
 حكم مَن سب الشيخين رضي الله عنها(١) .
- ٤ ـ الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة الأحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤ هـ) ، وقد ذكر في هذا الكتباب ما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم وذكر حكم من سبهم وانتقصهم (١) .
- دتطهير الجنان واللسان عن الخطر والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان اللهيتمي أيضاً

٦ - ٥ حكم من سب أحداً من الصحابة المحمد بن على الشوكاني
 (ت ١٢٥٠ هـ)، وقد ذكر حكم سب الصحابة رضي الله عنهم بصفة
 عامة، وعند أثمة الزيدية وطوائفها()،

٧- «السيف المسلول على مبغضي أصحاب الرسول ﷺ لياسين مصطفى الفرضى(٥).

⁽١) مخطوطة في مكتبة الحرم المكي برقم (١٤/٤٣) مجاميع عقيلة ، وهي تتكون من ورقة ونصف أي ثلاث صفحات ، وبيَّـن المصنّف فيها حكم سبّ الشيخين رضي الله عنهها .

⁽٢) طُبع هـذا كتاب عام ١٤٠٣ هـ . ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت ، عن نسخة مصرية حققها الأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف ، ويقم الكتاب في (٢٨٩) صفحة .

⁽٣) طبع هذا الكتاب ملحقاً بالكتاب السابق الصواعق المحرقة؛ ، ويقع في (٩٠) صفحة .

 ⁽٤) مخطوطة في مكتبة الحرم المكي برقم (٣١/٢) مجاميع عقيدة، وهي تتكون من (١١) لوحة ونصف
أي (٢٣) صفحة .

⁽٥) مخطوطة بمسركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٣٩٠) .



الغمل الثاني

التعريف بالمفطوطة

- * * *
- * المبحث الأول : عدد النسخ المخطوطة .
- * المبحث الثاني: وصـــف النســخ.
- * المبحث الثالث : النسخة الأم واسباب
 - اختيارهــا .

المبحث الأول: عدد النسخ المخطوطة:

لقد يسر الله تعالى لنا _ بمنّهِ وفضله _ الحصول على خس نسخ مخطوطة لكتباب «الصارم المسلول على شاتم الرسول على من أماكن متفرقة ومتباعدة ، وهي كيا يأتي :

- ١ _ مخطوطة مكتبة مُرَاد مُلاً الشهير بـ (داماد زاده) بتركيا (أ) .
 - ٢ ـ مخطوطة مكتبة ليدن بهولندا (ب) .
 - ٣ ـ مخطوطة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة (ج) .
 - ٤ ـ مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق (د) .
 - ٥ ـ مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (هـ) .

وهذه النسخ بعضها أفضل من بعض ، فالنسخة الأولى قُوبلت على نسخة بخط الحافظ عَلَم الدين البرزالي (ت ٧٣٩هـ) ، وقد كتبه وقرأه على مصنَّف شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله تعالى من أوله إلى آخره في مجالس كثيرة، كان آخرها في ٢٨/ ١/ ١٩٤٢هـ بمدينة دمشق .

والنسخة الشانية عليها إجازة بخط شيخ الإسلام ابن تيمية لناسخ المخطوطة وهو الإمام عبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥ هـ) وهو من حفاظ الحديث ومن فقهاء الحنفية وعالم بالتراجم ، وقد نسخ هذا الكتاب سنة (٧١٨ هـ).

المبحث الثاني : وصف نسخ الكتاب :

الأولى : مخطوطة مكتبة مُراد مُلاً الشهير ب (داماد زاده) بتركيا (1) :

هذه المخطوطة ذكرها كارل بروكلهان في كتابه(۱) ، وقد يسر الله تعالى لنا شراء صورتها بـ (الميكروفيلم) من تركيا ، ثم أهديناها إلى مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، فوُضِعت في قسم الإهداء بالمركز برقم (٥١) .

وقد كُتب في ورقة العنوان ما يأتي: «كتاب الصارم المسلول على شأتم الرسول» تأليف العالم العلامة والبحر الفهامة ناصر السنة وقامع البدعة شيخ الإسلام وبحر العلوم أبي العباس أحمد بن العالم الفاضل عبدالحليم بن الشيخ الصالح أبي البركات بن تيمية الحراني رضي الله عنهم أجمعين ورحهم إنه غفود رحيم والحمد لله رب العالمين وصلى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»

وعند نهاية اسم (الحراني) يوجد ختم كُتب فيه: «عبده بهرام»، وفي أعلى الورقة فوق العنوان كُتب: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وفي يمينها كُتبت هذه العبارة: «الحمد لله وأسأله حسن الخاتمة»، وفي يسارها كُتب: «طالعه أضعف الأثام»، وفي وسط الورقة من جهة اليسار كُتب: «طالع فيه وعلم ما فيه فقير عفوه وغفرانه حسن بن محمد الوفائي عُفي عنها»، وتحت هذه العبارة كُتب: «دخل في ملك الفقير إليه سبحانه الراجي عفو مولاه فيها يسمى: عبدالحليم الحبنى (أو البهنسي) عُفي عنه».

وفي أسفل الورقة وُضع ختم كبير يحمل اسم مكتبة مراد مُلا بالتركية ، والختم مقسّم إلى أربعة أقسام ، وترجمته كالتالي :

⁽١) «تاريخ الأدب العربي» لبروكليان (٢/ ١٢٠) ، الطبعة الألمانية .

⁽٢) كـذا ، والأولى : وصلى الله . . .

مكتبة مراد ملا.

رقم التصنيف القديم: ٥٤٨.

رقم المخطــــوط : ٣٧٧ .

رقم التصنيــــف : ۲۹۷,۲ .

والورقة الأولى من هذه المخطوطة سقط منها الوجه الأول (ق/1/1) ، وهذا يمثل الخرم الأول من هذ النسخة ، وهو بمقدار (١٩) سطراً من أسطر هذه المخطوطة ، والسقط في هذا الموضع يبدأ من أول سطر في المخطوطة وبداية خطبة المصنف إلى قوله : ووصارت غايتها من ذلك بعد التناهي في العلم والبيان الرجوع ، ومن هنا تبدأ الورقة التالية _ بعد السقط _ من قوله : وإلى عيها وصمتها فاقتضاني لحادث حدث . . . » أي : من ص (٥ _ ٨) .

ثم تمضي المخطوطة بعد ذلك إلى نهاية الوجه الشاني من الورقة السادسة (ق/7/ب) ، وإلى قوله : «ونسخة الكتاب معروفة ليس فيها قسم ، وهذا لأن اليمين»، حيث يبدأ الخرم الثاني في هذه النسخة، وهو بمقدار ورقة كاملة أي : صفحتين بنحو (٣٨) سطراً من أسطر هذه المخطوطة أي: من ص (٤١ ـ ٤٧).

ثم تستمر المخطوطة بعد ذلك إلى المسألة الرابعة ، وفيها سَفُط في موضعين :

احدهما: يبدأ من قوله: «النوع الثاني: الخبر فكل ما عَدَّه الناس شتهاً وسباً أو تنقَصاً فإنه يجب به القتل، إلى قوله: «فلا شبهة تدعوه إلى هذا السب، من ص (١٠٠٩ ـ ١٠٢٥).

والشاني: يبـدأ من قـوله: (بغير الوجه الذي قتل ولم يستتب)، إلى قوله: (على وجـوب تعزيره واستتابته حتى يرجع) من ص (١٠٣٣ ـ ١٠٥٨) .

وبعد هذه السقطات في المواضع الأربعة تستمر المخطوطة مكتملة إلى آخر المكتاب ، وقول المصتف : (فهذا ما تيسر من الكلام في هذا الباب، ، إلى قوله: (والحمد لله رب العالمين) .

وفي الورقة الأخيرة كتب فيها ما يأتي: (شاهدت على النسخة التي قربلت عليها هذه، وهي بخط الحافظ عَلَم الدين البرزالي ما صورته بخطه: وكتبت هذا الكتاب المبارك، وقرأته على مصنفه سيدنا وشيخنا الإمام العلامة الأوحد القدوة الحبر الكامل الحافظ الزاهد العابد الورع الولي العارف تقي الدين إمام الأثمة مقتدى الأمة زين الورى ناصر الشريعة سيف السنة قامع المبتدعة مرشد الخلق وهاديهم إلى الحق شرف الأمصار والحجة في الأقطار أبي العباس أحد بن الشيخ الإمام العلامة الأوحد بجموع الفضائل مفتي المسلمين شهاب الدين أبي المحاسن عبدالحليم بن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام بجد الدين أبي المحاسن عبدالحليم بن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام بحد الدين أبي البركات عبدالسلام بن الشيخ الصالح أبي عمد عبدالله بن أبي القاسم بن عمد بن تيمية الحراني رضي الله عنه وأرضاه.

من أوله إلى آخره في مجالس كثيرة ، آخرها يوم السبت الثامن والعشرين من شهر المحرم سنة أربع وتسعين وست مئة بمدينة دمشق ، وكتب : «القاسم ابن يوسف بن البرزالي عنها الله عنه» .

نقلها حرفاً بحرف : محمد بن يحيى بن محمد بن سعد ، وكذلك الترجمة على ظهر الكتباب من خط الشيخ كهال الدين ابن الزملكاني في ربيع الآخر سنة تسع وعشرين وسبع مئة) أهـ .

وفي أسفل هذه الورقة من جهة اليمين كُتب : الله الحمد والمنة على كل حال، ، وكُتب تحتها : (عما ساقه سائق القضاء والأيام ، حتى انتظم في سلك

مُلْك أفقر الأثام بهرام، المنفرد والمقاتل بدفاتر عساكر الشام، أعز الله أنصارهم إلى يوم الفيامة آمين، ووُضع في نهاية هذه العبارات وعلى جانبيها ختمان صغيران كُتب فيهما : (عبده بهرام) .

ويقابل هذه العبارات أيضاً من جهة اليسار في آخر الورقة ما يأتي :
قامنت بالله وما جاء عن الله على مراد الله ، وآمنت برسول الله وما جاء عن
رسول الله على مراد رسول الله على ، وهذه وديعة لي عند الله عز وجل يجازي
بها يوم القيامة ، وذخره لي عنده يوفيها لي وهو الوفي عز وجل ، وكُتب تحت
هذا النص اسم غير واضح ، وقد استظهرناه هكذا : قتاج الدين محمد المكي
لطف الله به آمين ؟ .

وتحت ذلك النص وُضع ختم بيضاوي كبير ، وكُتب فيه عبارات في خسة أسطر : "وَقَفَهُ لوجه الله تعالى ، أفـقـر الورى أبو الخير أحمد ، الشـهير بداماد زاده ، عـفا الله عنه وعـن أسلاف وأخـلافه ، سنة ١١٣٧ هـ، ، وقد تكرر هذا الخـتم بها فيه في الورقة الأولى .

وتقع هذه المخطوطة في (٢٢٩) ورقمة أي : (٤٥٨) صفحة ، والجهزء الأول منها يقع في (١١٧) ورقمة ، ومسطرة صفحاتها (١٩) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٧) كلمة تقريباً .

الثانية : مخطوطة مكتبة ليدن بهولندا (ب) :

انفردت هذه المخطوطة ، وتميَّزت بثلاثة أمور :

الأول : حُلِّيت ورقمة العنوان وسُطِّر عليها إجازة بخط مؤلَّف الكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية لناسخ المخطوطة .

والثاني: أن ناسخ المخطوطة هو من حُفَّاظ الحديث، ومن فقهاء الحنفية وعالم بالتراجم، وهو الشيخ عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ).

والثالث: هذه المخطوطة هي أقدم المخطوطات الخمس نسخاً وتاريخاً ، حيث نُسِخت في شهور سنة ثماني عشرة وسبع مئة (٧١٨هـ) ، إلا أنّ الجزء الأول ناقص ، ولا يوجد به إلا عدة ورقات .

وهذه المخطوطة موجودة في فهرس مخطوطات مكتبة ليدن ص (٣٣٣) برقم (٢٤١١) ، وقد يسر الله عز وجل لنا الحصول عليها عن طريق معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، وذلك بالتبادل مع مكتبة ليدن ، وصورتها بمركز البحث العلمي بالجامعة ، في قسم الإهداء برقم (٤١) .

وقد كُتب في ورقة العنوان ما يأتي: «الصارم المسلول على شاتم الرسول على شاتم الرسول على أله المام العالم الفاضل الحافظ المجاهد العابد الورع شيخ الإسلام مفتي الفرق ناصر السنة قامع البدع أوحد زمانه تقي الدين أبودا العباس أحد بن عبدالحليم بن عبدالله بن أبي القاسم بن عمد بن تيمية الحراني ، أمتع الله المسلمين بحياته وأعاد من بركاته آمين .

وحول العنوان واسم المؤلف تحيط العبارات الآتية حولها بشكل نصف دائرة: «من كتب الفقير إلى الله تعالى جامع الشتات أبي بكر عمر بن الشيخ عمد بن بركات».

وفي يسار ورقة العنوان إلى الأعلى كُتبت هذه العبارة : «من كتب العبد الفقير إلى رحمة ربه عبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي الله .

⁽١) كذا ، والصواب : أبي .

وفي منتصف الورقة كتب الشيخ عبدالقادر القرشي الحنفي ناسخ المخطوطة طالباً من شيخ الإسلام ابن تيمية أن يجيز له رواية كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول على ، فكتب بخطّه ما نصه : البسم الله الرحن الرحيم ، الحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلم تسليها كثيراً . المسؤول من إحسان سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام تقي الدين مصنف هذا الكتاب أمتع الله المسلمين بحياته ؛ أن يكتب لِمُسَطِّر هذه الأحرف : عبدالقادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي . . . بأن يروي جميع هذا الكتاب بعد تكملته ومقابلته من سيدي ، وأن يجيز له جميع ما يجوز له روايته من مصنف ته ومسموعاته بشرطه المعتبر عند أهل الأثر كشرهم الله ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . كتب في شهور سنة ثماني عشرة وسبع مئة » أ . ه . .

وقد أجابه شيخ الإسلام على ذلك، وسَطَّر على تلك الورقة بخطه إجازة للناسخ المذكور، فكتب ما نصه: «أجزت للمذكور ما سألني إجازته بشرطه . كتبه: أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمينة ، وأجزت ذلك أيضاً لصاحبه جمال الدين بن . . . سنجر الهاجري ، رزقها الله جيعاً العلم والدين ، وجعلها من أوليائه المتقين اهد.

وكل ما كُتب في الورقة الأولى مُثبَّت في أول صفحة من النَّص المحقَّق ، وأما الورقة الأخيرة فعليها تملُّكات وكتابات . . .

وهذه المخطوطة قد تميّزت بعدة عميّزات _ كها ذكرنا آنفاً _ وكان الأولى أن تكون هي النسخة الأم (الأصل) ، ولكن قَدَّر الله وما شاء فعل ، فهي غير كاملة ؛ لأن الجزء الأول مفقود ولا يوجد منه إلا عدة ورقات ، وأما الجزء الثاني فهو كامل ما عدا ورقة ونصف تقريباً ساقطة منها . وهذا السقط من قوله: فإن قيل : قد تكون زيادة العقوبة » ، إلى قوله : اجميع ما ذكرناه من

الدلالات، أي من ص (٨١٦_ ٨١٨) من هذا الكتاب .

ولأهمية هذه النسخة فقد اعتمدناها أصلاً في المواضع الأربعة التي فيها سقط من مخطوطة «داماد زاده» التركية (أ) ، وقابلنا الأوراق القليلة الموجودة من الجنوء الأول مع بقية النسخ الأخرى

وأما الجزء الثناني فيقع في : (١٤٠) ورقة ، أي : (٢٨٠) صفحة ونصف تقريباً .

ومسطرة صفحات هذه المخطوطة (٢٣) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٣) كلمة تقريباً .

الثالثة : مخطوطة المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية المنورة (جـ) :

أصل هذه المخطوطة موجود بالمدينة النبوية المنورة _ حرسها الله تعالى _ وهو بخط نسخ جيل واضح ، والعناوين كلها مكتوبة باللون الأحمر ، وعليها تملكات ، وهي نسخة مقابلة كها يظهر من الإشارات على الحواشي ، والتصحيحات التي بها ، وفي الورقتين الأخيرتين منها كُتب بعض القصائد والأبيات الشعرية ، بعضها للإمام الشافعي رحمه الله تعالى .

وصورة هذه المخطوطة موجودة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٤٠١) _ فهرس العقيدة _ وهذه النسخة لم يذكرها بروكلهان في كتابه، والسقط فيها قليل جداً .

وقد جاء في بيان وفهرسة المكتبة المحمودية _ بعد أن ضُــمّـت مع غيرها إلى مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة _ ما يأتي :

وزارة الحبج والأوقباف .

مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة رقم التصنيف: ٢٤٠.

العنوان: الصارم المسلول(١).

المؤلف: تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية .

أولسه: قال الشيخ الإمام العالم العامل شيخ الإسلام ومفتي الأثام أوحد دهره وفريد عصره تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام(٢) . . .

آخره: وليس هذا موضع الاستقصاء في ذلك ، وإنها ذكرنا هذه المسائل لأنها من تمام الكلام في المسألة إلى(٣) قصدنا لها ، فهذا ما تيسر من الكلام في هذا الباب ، ذكرنا . . .

الناسخ : غير مذكور تاريخ النسخ : ٧٤٠ نوع الخط : نسخ قديم .

المكتبة المصور عنها : وقف كتبخانه مدرسة محمودية _ المدينة المنورة _ (١٨٦٧) .

⁽١) كمل أ في فيهرسة المكتبة ، والعنوان كما هو على ورقة عنوان المخطوطة كالتالي : «الصارم المسلول على من سب الرسول على .

⁽٢) كذا ، والصحيح : االتي .

⁽٤) ومتوسط كليات السطر الواحد (١٦) كلمة تقريباً .

الرابعة : مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق (د) :

انفردت هذه المخطوطة وتميزت عن بقية المخطوطات الأخرى بتجزئة الكتاب إلى جزأين اثنين ، واحتوى كل جزء على مسألتين . وقد ذكر «كارل بروكلهان» في كتابه(١) بأنها موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٥,٨٤,٥) وهي مثبتة في الفهرس العام لمخطوطات دار الكتب الظاهرية برقمين : (٢٩٨٠) و (٢٩٨١) .

وقد يسر الله تعالى لنا الحصول عليها _ بمنّه وتوفيقه _ عن طريق معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، فجاءت مصورة بـ (الميكروفيش) ، ثم يسر الله تعالى لنا تصويرها وتكبيرها على الورق .

وقـد كُتب على الجزء الأول بيانات المكتبة ، ومنها :

اسم المخطوطة: «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ج ١)

اســــم المؤلف : أبو العباس أحمد بن تيمية .

رقم المخطــوطية : ٢٩٨٠ .

رقم المصغر القلمي : ٢٧٣٣ .

وفي ورقة العنوان كُتب ما يأتي: «الجنوء الأول من كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول على "، تأليف: الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية قدّس الله(۲) ونور ضريحه، وفوق هذا العنوان كُتب: د. شمس الدين ابن طولون(۲) على مدرسة شيخ (۱) وتاريخ الأدب العربي، لروكلهان ، المجلد الثاني ، ص (۱۲۰) ، الطبعة الألمانية .

(٢) كــذا ، ولعلُّــها : قلَّمَن الله روحه أو قدس الله ســرَّه .

(٣) ابن طولون هو : عمد بن علي بن أحمد بن خمارويه بن طولون اللمشقي الصالحي الحنفي ، شمس الدين ، مؤرِّخ ، عالم بالتراجم والفقه من أهل الصالحية بدمشق ، ونسبته إليها ، كتب بخطه كثيراً من الكتب وعلَّق ستين جزء سياها التعليقات ، من كتبه : «الغُرف العلية في تراجم متأخري الحنفية، و «إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين، ، و «النفحة الزنبقية في الأستلة الدمشقية»، مات سنة ثلاث وخمين وتسع مئة (٩٥٣هـ) ، ترجته في : «الأعلام» (٦/ ٢٩١).

الإسلام أبي عمر (١) قدَّس الله سرَّه ا .

وفي وسط الورقة كُتب: قرحم الله تعالى مؤلفه والحمد لله و...» ، وفي وسط الورقة من أسفل كُتب: قطالع فيه وترحّم على مؤلفه رضي الله عنه عبدالوهاب السُّكَرِي عُفي عنه بمنه وكرمه ، وفي الجهة اليسرى من أسفل كُتبت العبارة التالية: قمن كتب محمد بن طولون وكذا الجزء الثاني بعده ، وبجانب هذه العبارة يوجد ختم دائري كتب فيه: قالمكتبة العمومية بدمشق وبجانب هذه العبارة يوجد ختم دائري كتب فيه: قالمكتبة العمومية بدمشق الشام ، وتحت هذا الختم كُتب: قتابع فن التوحيد والكلام بواسطة مجلس المعارف ، ، وتحتها كُتب: قنمرة ٤٨٤ .

وتبدأ الورقة الأولى من المخطوطة بقبوله : ابسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية قدّس الله روحه ونوّر ضريحه : الحمد لله الهادي النصير

وفي آخر ورقة من الجزء الأول - وبعد كلام المصنف وقوله: «لأن هذه الجريمة غلب فيها حقه ، وبعد موته لا عافي عنها ، والله أعلم» - كُتب ما يأتي: «آخر الجزء الأول من كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول على الله ويتلوه في أول الجزء الثاني قوله: المسألة الثالثة . والحمد لله حق حمده وصلى الله على خير خلقه محمد النبي الأمي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسلياً كثيراً طيباً» ، وفي وسط الورقة من أسفل وضع ختم يحمل اسم : «المكتبة العمومية بدمشق الشام» .

⁽۱) هو محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة ، أبو عمر المقدسي الجمساعيلي شيخ الإسلام ، وهو أخو الشيخ موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة ، وهو باني المدرسة التي بسفح قاسيون للفقراء المشتخلين بالقرآن . مات سنة سبع وست منة (۲۰۷هـ) . «سير أعلام النبلاء» (۲۲/٥) ، «البداية والنهاية» (۲۲/۵) ؛ «ذيل طبقات الحنابلة» (۲/۵) .

وفي الجنزء الثاني من هذه المخطوطة جاء بيان المكتبة كها تقدم ، وفيه : رقم المخطوطــــــة : ۲۹۸۱ .

رقم المصغر القلمي: ٢٧٣٤.

وفي ورقة العنوان من الجنوء الثاني كتب ما يأتي : «الجنوء الثاني من كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول الله ، تأليف الإمام العلامة تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية رحمه الله ، وفوق هذا العنوان كتب : «الشيخ شمس الدين ابن طولون . . . بمدرسة أبي عمر بالصالحية ، وتحت العنوان من جهة اليمين وُضِع خَتم كبير غير واضح ، وتحيط به كتابة باللغة الإنجليزية ، وقد استظهرنا منه بعض الكلمات ، منها : «من كتب المكتبة الظاهرية . . . بدمشق ، وبجانب هذا الختم كُتب : «مِن كتب أبي عمر رح (۱) ، وفي أسفل الورقة يوجد ختم آخر صغير جاء فيه : «المكتبة العمومية بدمشق الشام ، وتحت هذا الختم كتب : «تابع فن التوحيد والكلام بواسطة مجلس المعارف . . . » وتحت هذه العبارة كتب : «نمرة ۸۵ ، وتوجد في هذه الورقة أيضاً تملكات وكتابات أخرى .

وفي الورقة الأولى كُتب: (بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام ناصر السنة تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية قدّس الله روحه ونوّر ضريحه ورضي عنه وأرضاه : المسألة الثالثة : أنه يقتل ولا يستتاب . . . » .

وفي الورقة الأخيرة من الكتاب ، وبعد نهاية كلام المصنف كُتب : «آخر الجنوء الثاني وهو آخر الكتاب . . . عبدالعزيز بن محمد المؤذن بدمشق

⁽١) رح : لعلها اختصار لكلمة رحمه الله تعالى ، والله أعلم .

المحروسة، وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله وصحبه ومسلَّمَا، ولم يذكر . تاريخ النسخ .

ويقع الجراء الأول من هـذه المخطوطة في (١٧٩) ورقمة ، والورقمة الثانية منها ساقطة .

ويقع الجزء الثاني منها في (١٨١) ورقة .

ومسطرة صفحاتهما (١٧) سطراً .

ومتوسط كليات السطر الواحد (١٢) كلمة تقريباً .

الخامسة : مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (هـ) :

هذه المخطوطة موجودة في فهرس المخطوطات العربية بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد (٢/ ٥٥٦) برقم : (٤٣٣٠) ، وقد أهدانا فضيلة الشيخ عمد بن ناصر العجمي بالكويت صورة الجزء الثاني من هذه المخطوطة ، ثم تكرم أستاذنا العلامة الدكتور عبدالرحمن بن سليان العثيمين فأهدانا صورة كاملة لها ، فحزاهما الله تعالى خير الجزاء .

وهذه المخطوطة أيضاً لم يذكرها «كارل بروكلمان» في كتابه (تاريخ الأدب العربي) .

ومن أهم المعلومات الرئيسية لهذه المخطوطة ما يأتي :

اسمه الناسخ: إبراهيم بن حمد آل سايح القصيمي العيوني.

تاريخ النسيخ : ١٣١١ هـ .

مسطرة الصفحات : (٢٧) سطراً تقريباً (غير ثابتة : تزيد وتنقص) .

- متوسط كلمات السطر الواحد: (١٥) كلمة تقريباً.
- وقد استبعدنا هذه المخطوطة في عملية مقابلة المخطوطات ، وذلك للأسباب الآتية :
 - ١ _ لأن تاريخ نسخها متأخر جداً عن بقية النسخ الأخرى .
- ٢ ـ يوجد بها عبارات وجمل متداخلة ليست من كلام المصنف ، ولم يشر إليها
 الناسخ .
 - ٣ ـ عـدم إثقال الحواشي بكثرة الفروقات والاختلافات بين النسخ .
 - وخلاصة ما تقدم عن المخطوطات وضعناها في الجدول الآي :

	·		:	
ملاحظات	اسم الناسخ	تاريخ نسخها	رمزها دا	اسم ومكان الخطوطة
قُوبلت عل نسخة	محمد بن یحیی بن	-×Y79	1	مكتبة مُسراد مُسلا بتركيا
كتبها الحافظ البرزالي	محمد بن سعد بن			
بخطه وقرأها على	مفلح	· 		
شيخ الإسلام سنة	·			
397 هـ .		:	: '	: .
الجيزه الأول كسلسه	عبدالقادر بن محمد	۱۸۷۸ د	ب	مكتبة ليدن بهولندا
مفقود ما عدا بعض	القرشي الحنفي			
الورقات .				
	غیر مذکور	۰3٧ هــ	ع ا	الكتبة المحمودية بالمدينة
	عبدالعزيز بن محمد	غير مذكور	ً د	المكتبة الظاهرية بدمشق
	الموذن			
	إسراهيم بن حمد آل	1811	•	مكتبة الأوقاف ببغداد
:	سايح القصيمي			
			1	

المبحث الثالث: النسخة الأم (الأصل) وأسباب اختيارها:

إن مخطوطة مكتبة ليدن (ب) هي الأولى والأجدر بأن تكون النسخة الأصل ، وذلك لما تميزت به عن غيرها من المخطوطات كما ذكرنا آنفاً ، ولكن لعدم اكتهالها بسقوط الجزء الأول كله ما عدا بعض الورقات منه ؛ لذا فإننا قد جعلنا مخطوطة مكتبة همراد ملاء الشهير به (داماد زاده) التركية (أ) هي الأصل لهذه المخطوطات المتوفرة لدينا ، والتي يسر الله تعالى لنا بفضله ورحمته الحصول عليها ، وذلك للأسباب الآتية :

1 - إن هذه النسخة (مخطوطة داماد زاده) قد قُوبلت على نسخة أخرى كُتبت بخط الحافظ عَلَم الدين البرزالي (ت ٧٣٩ هـ)، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يمدح نقل البرزالي ، وقد نقل ابن كثير قوله فقال : «سمعت العلامة ابن تيمية يقول : نَقُل البرزالي نَقْر في حجر»(١) .

إن الحافظ البرزالي قد كتب هذا الكتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول
 وصرّح بأنه قرأه على مصنّفه شيخ الإسلام ابن تيميّة من أول
 الكتاب إلى آخره في مجالس كثيرة كان آخرها في ٢٨/ ١/ ١٩٤٨ هـ . بمدينة دمشق ، أي بعد تأليف الكتاب بستة أشهر تقريباً ، وقد وُجِدَت على ظهر
 الكتاب ترجمة بخط الشيخ الإمام المعلامة كمال الدين ابن الزملكاني
 (ت ٧٢٧ هـ)(۲) .

٣_ إن ناسخ هذه المخطوطة (داماد زاده) التركية هو الإمام المحدّث شمس الدين محمد بن محمد بن سعد بن مفلح الأنصاري المقدسي ثم

⁽١) (البداية والنهاية) (١٩٧/١٤) .

⁽٢) صرّح بذلك ناسخ المخطوطة في آخـر ورقة منها .

الصالحي الحنبلي ، أبو عبدالله (ت ٧٥٩ هـ) ، وقال قال عنه الذهبي : المحدّث الفاضل البارع مفيد الطلبة الهد . وأثنى عليه ابن كثير وابن حسد() .

٤ - إن هذه النسخة (أ) هي صورة طبق الأصل لنسخة الحافظ البرزالي ، فقد صرّح ناسخها الإمام محمد بن مفلح بأنه نسخها ونقلها حرفاً بحرف ، وقابلها على نسخة البرزالي في شهر ربيع الآخر سنة (٧٢٩هـ) ، أي بعد وفاة المؤلف شيخ الإسلام ابن تيمية بسنة واحدة وخسة أشهر تقريباً .

هذه النسخة يوجد بها زيادات أكثر من (٢٥) سطراً عن بقية النسخ الأخرى
 وعن المطبوعة كذلك ، والسقطات فيها قليلة ، وخط ها حسن ، والقراءة
 فيها سهلة .

٦ - حُلّيت هذه المخطوطة بحواشي وإضافات وتعليقات وعناوين جانبية .
 ٧ - كُتب على الحواشي لفظة : (بلغ» تارة ، و (بلغ مقابلة» تارة أخرى ،
 ووضعت إشارات في داخل المتن تدل على مواضع التصحيح ، ووضع بإزائها إشارة (صح» ، وهي كثيرة جداً ، تدل على دقة المقابلة والتصحيح،
 وشدة الاهتمام بها .

لكل هذه الأسباب جيعاً ، فإننا قد جعلنا مخطوطة مكتبة فمراد مُلاً الشهير بـ (داماد زاده) التركية (أ) هي الأصل المعتمد في عملية مقابلة المخطوطات ، والحمد لله ربّ العالمين .

⁽١) محمد بن سعد بن مفلح ، ترجمه في : «المعجم المختص بالمحدثين» لللهبي ص (٢٦٦) ؛ «البداية والنهاية» (٢١٦) ؛ «المتصد الأرشد» (٢/ ٥٤١)



الغمل الثالث

التعريف بالمطبوعة

* * *

* المبحث الأول: معلومات مختصرة عن

طبعات الكتاب.

- * المبحث الثاني : بعض الملاحظات عليها .
- * المبحث الثالث: أسباب ترك مقابلتها.

المبحث الأول: معلومات مختصرة عن طبعات الكتاب:

لكتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ طبعتان اثنتان وقفنا عليهما ، وهما :

الأولسي: المطبرعة الهندية .

والثانية: المطبوعة المصرية.

فأما المطبوعة الهندية: فقد طُبعت بمجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في حيدر آباد الدكن بالهند سنة (١٣٢٢ هـ)، وهذه الطبعة تقع في (٥٩٢) صفحة، ولم يذكر أصل معتمد لها في خاتمة الطباعة الموجودة في آخر الكتاب.

وأما المطبوعة المصرية: فقد قام بنشرها الشيخ عمد عبي الدين عبدالحميد (ت ١٣٩٣ هـ) رحمه الله تعالى ، وكانت طبعته الأولى للكتاب في سنة (١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م) ، وقد نشرته مكتبة «تاج» بطنطا ، ثم أُعيد طبع الكتاب عدة مرات ، وكان من بينها الطبعة التي وقفنا عليها ، وهي من نشر : دار الكتب العلمية ببيروت سنة (١٣٩٨ هـ) ، وهي التي سنذكر الملاحظات عليها إن شاء الله تعالى في المبحث الثاني .

وقد كُتب في صفحة العنوان لهذه الطبعة : احققه وفصّله وعلّق حواشيه: عمد عيي الدين عبدالحميد، والحقيقة أن طبعته هذه لا تُسمى تحقيقاً في عُرْفِ أهل التحقيق ، كها سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى .

وهذه الطبعة تقع في (٥٨٧) صفحة ، ولم يذكر الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ـ رحمه الله تعالى ـ أصل المخطوط الذي اعتمده لا في مقدمته، ولا في حواشيه ، ولا في آخر الكتاب .

المبحث الثاني: بعض الملاحظات على المطبوعة:

وهي على قسمين

الأول: ملاحظات عامة:

وهي كالتاني :

ا - لم يذكر الشيخ محمد عيي الدين عبدالحميد رحمه الله تعالى في مطبوعته المصرية النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها ، فلم تظهر عليها مقارنات بالنسخ المعتمدة، والفروق بينها، وكتابة تلك الفروقات بالحواشي ، إلا أنه قال في حاشية ص (١١٠) من مطبوعته: (في أصول هذا الكتاب _ كذا _ ، وقال في حاشية ص (١٢٠): (في عامة نسخ هذا الكتاب _ كذا _ .

فهل كانت لديه مخطوطات وأصول لهذا الكتاب أم لا ؟ وإن كانت لديه فلماذا لم يذكرها في المقدمة أو الحواشي ؟ وهل ترك الاعتباد عليها لعدم ثقته بها ؟ أم لعدم اتباعه للمنهج العلمي في التحقيق ؟

٢ - لم تُخَرَّج أحاديث المطبوعة المصرية حيث إن تخريجها من أهم الأمور ؟
 ليطمئن القارىء الكريم على مـدى صحة الحديث الذي استدل به المصنف
 رحمه الله تعالى .

٣- بلغ عدد الأعلام أكثر من (٦٠٠) علماً ، ولم يترجم في المطبوعة إلا لعلم
 واحد في ص (١٣١) .

٤ ـ لم تُوثّق النصوص والنقول ، ولم يُفهرس إلا لموضوعات الكتاب فقط .
 ٥ ـ عدد الصفحات التي لا توجد بها حاشية أو تعليق ألبتّة في المطبوعة بلغت :
 (٢٨٠) صفحة .

٦ ـ بلغ مجموع الملاحظات على المطبوعة المصرية أكثر من (٣٥٠) ملاحظة تشمل
 جميع الفروقات بعد مقابلتها مع القسم المحقق من هذا الكتاب ، سواء
 كانت زيادة أو نقصاً أو تجريفاً أو تصحيفاً أو خطأ .

الثانى: ملاحظات تفصيلية:

وقد حَصَـرنا في هذا القسم جميع الملاحظات والفروقات في المطبوعة المصرية بعد مقابلتها مع المخطوطة الأصل (أ) ، ولكثرة هذه الملاحظات ؛ فإننا قسمناها إلى أربعة أنواع ، وذكرنا أمثلة لكل نوع منها خشية الإطالة والملال، وهي كها يأتي :

1 ـ في الآيات القرآنية الكريمة:

بعض الآيات كُتبت محرَّفة ، وبعضها كان العزو فيها خطأ .

فأما التحريفات فكالتالي:

الصـــواب	التحريف في	رقم الأية	السورة	المطبوعة	ص الملبوعة
فُلْ هَلْ نُنْبَثُكُمْ بِالْأَخْسَرِيْنَ	قُلُ هَلُ أَنْبُنكُمُ بِالْأَخْسَرِيْنَ	1.5	الكهف	٥	341
فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَح فَمَنْ نَكَثَ	فَمَنْ عَفَا وَأَصْفَح وَمَنْ نَكَثَ	٤٠	الشورى الفتح	۹ الأخير	377 77•

وأما الأخطاء في عزو الآيات فهي كالتالي :

		حاشية	
العسزو الصحيح	العسيزو الخسطا	ارقم	ص
الآيات ٧ ــ ١٢ من سورة التوبة	الآيات ٦ ـ ١٢ من سورة التوبة	١	14
من الآية ٨ من سورة التوبة	من الآية ٢٨ من سورة التوبة	٠ ۲	۱۳
الآية ٧٧ من سورة النساء	الآية ٢٤٦ من سورة البقرة	١, '	1.4
الآية ٩٣ من سورة الأثمام	الآية ٩٣ من سورة المائدة	۲	170
الآيات ١٢ ـ ١٤ من سورة التوبة	الأيتان ١٢، ١٣ من سورة التوبة	١	YV1
الآيتان ٣٣، ٣٤ من سورة المائدة	من الآية ٣٣ من سورة المائدة	۲	729
الآيات ۲۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰ من	من الآية ٢٨ من سورة الفجر	. Y	٥٧٣
سورة الفجر			
من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران	من الآية ١٦٩ من سورة آل عمران	٣	٤٧٥

ب _ في الأحاديث النبوية الشريفة والآثار:

العبارة ﴿ أصل الكتاب	العبارة في المطبوعة	ص المطبوعة	
أرغب بطوناً	أرعب بطوناً	. 41	
فإنه ما بغت امرأة نبي قط	فإنه ما لعنت امرأة نبي قط	٤٧	
ني رکـي يترد	في ركــن يتبرد	٥٩	
فأبطل دمها	فأطل دمها	711	
من حَدَث أو اشتجار	مِن حَرْث أو أشجار	. 78	
أن يأتيـه بالحارث وأبي عبس	أن يأتيه بالحرب ، وأتى عبس	٧١	
معاذ الله أن عمداً يقتل	معاذ الله أني أقتل أصحابي	174	
أصحابه			

ج _ في النصوص والعبارات:

ويظهر فيها صعوبة التفريق بين النص المنقول وكلام المصنف وذلك لعدم وجود علامات تنصيص، فالكلام متداخل . فمثلاً ينظر : ص (٦٤) ، كما أنه يوجد سقط في بعض الجمل والعبارات يـؤثر في المعنى كـثيراً مع التصحيف والتحريف لبعض الكلمات كما يأتي في (الجزء الأول)() :

العبارة في الأصبول	العبارة في المطبوعة	ص المطبوعة
بجب عليهم تركها سواء شرطت في	يجب عليهم تركها بخصوصها .	٧
العبقيد أو لم تشرط ، ومبعني		
اشتراطهما في العقد : اشتراط تركها		
بخصوصها .		
تخریج إحدى .	تخريج حكم .	٧
عقربة منكُـلة .	عقوبة مكملة .	٩
إن لم يشرط عليسهم تركها بأعيانها لم	إن لم يُشرط عليهم تركها بأعيانها	١٠
ينتنقض العنهد بفعلها ، وإن شرط	ففي انتقاض العهد بفعلها وجهان.	
عليمهم تركمها بأعيانها فغي انتقاض		1
العهد بفعلها وجهان .		
نكث في يمينه .	نکٹ نی دینه .	17
ما أظهرتم من الخير .	ما أظهرتم من الخبر .	79
إذا أراد كــنــابة وثيــفة أو كتاب وجد	إذا أراد كــتاب أو شقة وجد مشقة	170
مشقة .		
والحق الذي بينه .	والجو الذي بينه	104
أولى بالقتل	أولي بالقول	178
فكأنه رجل نصراني .	فكأنه وجمد نصراني	779
لأنه ذنبه الذي يختصه لا يقتضي	لأن ديسه الذي يختصه لا يقتضي	798
القتل .	القتل	

⁽۱) وقمد ظهر عدد الكلمات الساقطة في الجزء الثاني بعد مقابلته مع المطبوعة أكثر من (۱۷۰) كلمة تقريباً ، بعضها أسطر متنابعة ، ويعضها جمل طويلة ، ويعضها كلمات متفرقة ، وهي على سبيل المثال كما ظهرت في حواشي التحقيق: ص (۲۰۱، ۲۱۲، ۲۲۸، ۲۲۱، ۲۶۲ ، ۲۵۸ ، ۲۸۷ ، ۲۹۳ ، ۲۷۹ ، ۲۸۳ ، ۸۳۲ ، ۸۳۵ ، ۸۶۵ ، ۲۰۹۷ ، ۸۹۲ ، ۲۰۹۵) .

د _ في أسماء الأعلام :

وهي أيضاً لم تُسلّم من التصحيف والتحريف كما يأتي :

الاسسم في الأحسول	الاسم في المطبوعة	ص المطبوعة
أبو الصقر	أبو الصفراء	£
عبدالله بن خراش	عبدالله حراش	٤٥
رهط ابن أبيّ وهم البطن	رهـط ابن أبِّي رُهُـم البطن	7.5
سعید بن محمد	شعبة بن محمد	1+8
ابن رُقيش	ابن رقش	1.0
مقيس بن صبابة	مقیس بن حبابة(۱)	111, 471, 731
الحويرث بن نفيد	الحويوث بن معبد(۲)	144
سعيد بن يحيى الأموي	سعد بن يحيى الأموي(٢)	10. (18/ (187
أبو حامد الحضرمي	أبو حامد الحصري	14.
صَبِيــغ بن عسل	ضبيع بن عسل	۱۸۸

⁽۱) أثبت اسم (مقيس بن حبابة) عمرًا تبعاً لما في القاموس كها قال في حاشية ص (۱۱۰)، وقد تبعه في هذا التحريف عققو السيرة النبوية لابن هشام ، فذكروا أنه ومقيس بن حبابة تبعاً لما في القاموس أيضاً ، علها بأنه مشبت في بعض نسخ السيرة به (ابن صبابة) كها أشاروا إليه ، وهو الصواب الذي تركوه ، مع أن هذا الاسم (مقيس بن صبابة) ثابت في المصادر الأصلية التي ذكرته مثل : سنن النسائي (۷/ ۱۰۵) ؛ وتاريخ الطبري، (۳/ ۵۹)؛ ودلائل النبوة المبيهةي (۵/ ۵۹) .

⁽٢) في ص (١١٣) أثبته صواباً : (الحويرث بن نقيد) !!

⁽٣) في ص (١٨٠) أثبته صواباً : (سعيد بن يحيى الأمري) 11

المبحث الثالث: أسباب ترك مقابلة المطبوعة:

لقد استبعدنا المطبوعتين _ الهندية والمصرية _ في عملية مقابلة النسخ إلا في بعض المواضع القليلة ، وذلك للأسباب الآتية :

ا ـ إن المطبوعة الهندية تتشابه إلى حدِّ كبير في كثير من الفروقات والعبارات مع خطوطة المكتبة المحمودية (ج) ، فمثلاً : بداية الكلام في الصفحة الأولى من المطبوعة الهندية وقبل خطبة المصنَّف ، مطابق تماماً لما في الورقة الأولى من المخطوطة (ج) ، وكذلك نهاية الكلام في آخر صفحة من المطبوعة هو نفسه كما في (ج) .

بل حتى ما انفردت به المخطوطة (ج) عن بقية المخطوطات من زيادة أو نقصان في أكثر المواضع فهما متطابقتان تماماً ، فعلى سبيل المثال : اسم «ابن أبي مليكة» في ص (٦٨) الذي انفردت به نسخة (ج) عن بقية النسخ التي كُتب فيها «أبو العالية» ، فهذا الاسم أبضاً في المطبوعة مطابق لما في (ج) تماماً ، وكذلك السقط في ص (٤١٩ ، ٢٤٢ ، ٤٩٧ ، ٥٣٥ ، ٥٣٥ ، ٢٤٤ ، ١٠٦٥) .

لذا، فإننا نرجًع بأن أصل المطبوعة الهندية هي المخطوطة المحمودية (ج) ، والله تعالى أعلم .

١- إن المطبوعة المصرية لم يُسذكر فيها الأصل أو النسخ المعتمدة في إخراجها
 - كما ذكرنا آنفاً - ولكن أكشر ما يشير إليه الشيخ عمد عبي الدين
 عبدالحميد رحمه الله في مطبوعته المصرية في الحاشية بقوله: (في الهندية
 - كذا - ") وهو يقصد بذلك المطبوعة الهندية ؛ لأننا قابلنا بعض تلك
 الفروقات معها) فظهر لنا أنها هي المقصودة .

ولذا ؛ فإننا نرجح على ضوء ما تقدم آنفاً بأن أصل المطبوعة المصرية هي المطبوعة الهندية ، والله تعالى أعلم .

٤ ـ الحرص على الاختصار وحصول الفائدة وعدم إثقال الحواشي بفروقات لنسخ متكررة أو مأخوذة من بعضها أو عرفة ومصحفة .



الباب الثالث

دراسة لبعض المسائل

ـ حكم سابً الرسول ﷺ وحدّه الشرعي . ـ من زنادقة هذا العصر .

> ـ الواقع الإسلامي المعاصر ٣

ـ الواجب على المسلمين في إقامة حدّ شاتم الرسول 雞 .

ـ قاعدة مهمة في فقه الدعوة فيمن يؤذي الله ورسوله ﷺ .

ـ مصير الشاتمين .

ـ أنواعَ الردة .

ـ تعليل وجوب قتل الساب .

ـ توبة السَّابُ قبل القدرة عليه وبعدها .

ـ سبب الاختلاف ف مشروعية استتابة الساب.

ـ السُّبِ وصف أخصَ لإهدار الدم .

١٢ ـ تحليل شبه المبتدعة والنواقض عند أهل السنة والجماعة .

١٣ ـ سڀ الڌمي .

١٤ - موقف البروافض من الصحابة وأمهات المؤمنين رضي الله

١ ـ حكم ساب الرسول ﷺ وحدّه الشرعي :

إن السبَّ إهانة واستخفاف ، وكل ساب وشاتم فمستخف بالمشتوم مستهزىء به ، فالاستخفاف والاستهزاء شيء واحدد، .

فإذا حصل في الفلب امتنع أن يكون فيه انقياد أو استسلام ؛ لأنه لا يسب إلا وهو جاحد له ، قال القاضي عياض رحمه الله: «ومَن سبّه أو تنقّصه على فقد ظهرت علامة مرض قلبه، وبرهان سرّ طويته وكفره، (١) أ. هـ.

فهذا السبّ زندقة وكفر ، بل وأعظم من الكفر ، يُقتل قائله ولا يُستتاب ، ولا يحتاج معه إلى سؤال ولا جواب(٢) قال ابن حجر رحمه الله تعالى : دمَن سبّ النبي على عا هو قذف صريح كَفَر باتفاق العلماء ، فلو تاب لم يسقط عنه القتل ؛ لأن حدَّ قذفِه القتل ، وحدّ القذف لا يسقط بالتوبة ٢٥١٥ .

وذكر القاضي عياض رحمه الله تعالى أيضاً بأن مسألة ساب النبي ﷺ أقوى لا يتصور فيها الخلاف ؛ لأنه حتَّ متعلق للنبي ﷺ ولأمته بسببه ، لا تسقطه التوبة كسائر حقوق الآدميين(ه) .

وقـال ابن قـيم الجـوزية رحمه الله تعالى : الفذلك أن الحق له ﷺ ، فله أن يســـوفيه ، وله أن يتركه ، وليس لأمته ترك استيفاء حقه ﷺ ،

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «إنَّ سب الله أو سبّ

⁽١) المحل، لابن حزم (١١/ ٤١٢) بتصرف .

⁽٢) «الشفاء للقاضي عياض (٢/ ٢٢٣).

⁽٣) انفسير الطبري، (٧/ ٣٩) بتصرف .

⁽٤) فقع الباري، (١٢/ ٢٩٤) .

⁽٥) «الشَّفا؛ للقاضي عياض (٢/ ٢٥٥) بتصرف .

⁽٦) فزاد الممادة (٥/ ٦١) .

رسوله كُفْرٌ ظاهراً وباطناً ، وسواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرَّم أو كان مستحلاً له أو كان ذاهلاً عن اعتقاده . . . والحكم في سب سائر الأنبياء كالحكم في سب سائر الأنبياء كالحكم في سبّ نبينا على ، ف من سب نبياً مسمى باسمه من الأنبياء المعروفين المذكورين في سبّ نبينا على ، ف من سب نبياً مسمى باسمه من الأنبياء المعروفين المذكورين في القرآن ، أو موصوفاً بالنبوة مثل أن يذكر حديثاً أن نبياً فعل كذا ، أو قال كذا، فيسب ذلك القائل أو الفاعل مع العلم بأنه نبي . . . فالحكم في هذا كها تقدم (۱) .

والسب فيه من الأذى لله ولرسوله ولعباده المؤمنين ما ليس في الكفر والمحاربة ، و اإن سبّ الرسل وجُرم الطاعن على رسول الله على أعظم من جرم المرتد ، فإن سب الرمل والطعن فيهم ينبوع جميع أنواع الكفر ، وجماع جميع الضلالات ، وكل كفر ففرع منه (۱) .

فكل من تنقص الرسول ﷺ جاداً أو هازلاً فقد كفر ، والمستهزى الرسول الله ﷺ استهزاء ظاهراً لا ريب في أنه كافر حلال الدم ؛ لأن النبي ﷺ أمر بقتل الساب لأجله في مواضع متعددة (٢) ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولم يَبْلُغه عن أحد السب إلا نَدَر دمه وأهدره ، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم كانوا اذا سمعوا من يسبه ﷺ ويؤذيه قتلوه وإن كان قريباً لهم .

إذن يتعين قبل الساب إن كان مسلماً فبالإجماع ؛ لأنه نوع من المرتد أو الزنديق ، والمرتد يتعين قبله وكذلك الزنديق ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، فإن قبله حدّ بالاتفاق ، فتجب إقامته ، وإذا قبلت الذمية للسب ، فقتل المسلمة أولى كها لا يخفى ، فالسب كفر وردّة إن كان من مسلم ، ومحاربة إن كان من

⁽١) «الصارم المسلول» ص (٩٥٥ ، ١٠٤٨) .

⁽٢) االصارم المسلول؛ ص (٤٦١) .

⁽٢) (الصارم المسلول) ص (٢٦٧) .

تلك كانت العقيدة الصحيحة في حكم الساب وحدَّه الشرعي الذي يُفتي به المفتي ويقضي به القاضي ، ويجب على كل واحد من الأثممة والأمة القيام بها أمكن منه .

تلك هي العقيدة الصحيحة منذ عهد النبي ﷺ ، ولا تزال كذلك اليوم ، ولمن تزال كذلك البدأ بإذن الله عز وجل ، حتى أصبحت هذه المسألة أمراً معلوماً من الدين بالضرورة ، ولقد كان من المظاهر العملية لهذه العقيدة : قيام المسلمين بقتل السابين والشاتمين لرسول الله ﷺ في حياة النبي عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته .

٢ ـ من زنادقة هذا العصر:

لقد ظهر في هذا الزمان أمور هي من قواصم الظهور ، بل وأشد وأعظم عاكان في تلك العصور ، ظهر في هذا الزمان زنادقة متبجّ حون ، بلغت بهم الزندقة والوقاحة إلى أن يُسطّروا في كتبهم ، وينشروا في جرائدهم ومجلاتهم الاستخفاف بدين الإسلام ، والاستهزاء بنبينا عليه الصلاة والسلام ، والنيل منه ومن سنته الشريفة ، ومن صحابته الطيبين الطاهرين ، ومن أتباعه المحسنين المخلصين .

فمن هؤلاء المستهزئين: رجل بل شيطان يُدْعَى (سلمان رشدي) لا رحم الله فيه مَغْرِزَ إبرة ؛ ذلكم الساب لنبينا عمد ﷺ ، الذي ألَّف كتاباً بعنوان:

«آيات شيطانية» استخف فيه بالإسلام ، ونالَ فيه من نبينا عمد ﷺ ونبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، ونال من الصحابة وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم أجمعين ، وشوّه سمعتهم ، ونال من كرامتهم المصونة ، ونسب إليهم

الموبقات ، ذلكم الزنديق المأجور الشاتم للرسول ﷺ الذي ظهر قبل أعوام قليلة في هذا العصر البئيس ، ذلكم الساب لرسول الله ﷺ ، الذي وقف معظم العالم بجواره خوفاً من إراقة دمه ، فقد أبت الحضارة الغربية إلا أن تسانده ؛ لأنه يشتم الإسلام ، ويستهزىء بنبي الإسلام ، عليه الصلاة والسلام ، ألا تعساً لهذه الحضارة الغربية ، وسحقاً لها ولأهلها ، ولمن سار في دربها .

وهذا الزنديق السلمان رشدي، بريطاني الجنسية من أصل هندي قد مكّنته بريطانيا من نشر كتابه وروايته بحجة حرية النشر ، حيث دفع أصحاب دار افايكنج، و ابنجوين، البريطانيتين مكافأة مالية قدرها ثمان مئة ألف (٨٠٠,٠٠٠) دولاراً نقداً في مقابل هذه الرواية ، وهي أعلى مكافأة أدبية تُعطى لكاتب رواية ، كما فُرِضت على الكتاب حماية أمنية ، ونُشر الكتاب على نطاق واسع في أنحاء الغرب ، وفي الأونة الأخيرة استقبل الرئيس الأمريكي اكلينتون، هذا الزنديق في البيت الأبيض متحدياً بذلك ومسيئاً إلى مشاعر المسلمين في أنحاء المعمورة !!

وقد عُسرِض موضوع هذا الزنديق اسلمان رشدي، في المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة ، وقَرَّر المجمع ما يأتي :

١ ـ اعتبار السلمان رشدي ٤ ـ بها أتى به من مفتريات وقذف شخصي للرسول الله وزوجاته ونبي الله إبراهيم الخليل عليه السلام ـ مرتداً عن الإسلام الذي نشأ في ظله ، وأنه يستحق أن يطبق عليه حكم المرتد المتزندق والمفتري على الله ورسوله .

٢ ملاحقة اسلمان رشدي، بدعوى قضائية جزائية تُقام عليه وعلى دار النشر
 ابنجوين، التي نشرت له هذه الرواية ، في المحاكم المختصة في بريطانيا ،
 وأن تتولى منظمة المؤتمر الإسلامي رفع هذه الدعوى .

" اعتبار الاعتذار الذي قدّمه هذا الكاتب ونشرته الصحف البريطانية ، وقال فيه : «إنه يأسف لأنه أساء إلى مشاعر المسلمين» ، إعتذاراً فارغاً لا يغيّر من افتراءاته الإجرامية ، ولا يغسل شيئاً من جريمته الشنعاء ؛ لأن الاعتذار في هذه الحالة يجب أن يتضمن الإقرار والاعتراف بأن ما ذكره هو محض كذب وافتراء ، وأنه غير صحيح ، ويُنشر في وسائل الإعلام .

ومن هؤلاء المستهزئين الشاتمين : صحفي ساقط بجريدة (العرب) اللندنية، يُدعى : (سعيد حبيب) ، ذلكم الشقي الذي سبّ الحبيب المصطفى على الشاتم الزنديق الذي تجرّاً على نبينا محمد على وعلى آل بيته الطبين الطاهرين وعلى السلف الكرام الصالحين ، تجرّاً عليهم علانية من خلال مقاله الذي نشره في جريدة (العرب) اللندنية () بعنوان : «الحمقى والحاقات» .

وقد قررت المحكمة الإسلامية العليا في باكستان فرض عقوبة الإعدام الحريمة تقليل الإحترام لاسم النبي على العند القضاة الخمسة في المحكمة أن عقوبة السجن المؤبد المنصوص عليها في القانون الجزائي الباكستاني ليست مطابقة للتعاليم الإسلامية القرآنية ، وأوضحت المحكمة أن عقوبة الإعدام ستطلب في حال تقليل الاحترام لأي نبي من الأنبياء ، ودعا القضاة الرئيس الباكستاني إلى تعديل القانون الجزائي قبل الثلاثين من نيسان إبريل القادم من أجل أن يصبح مطابقاً للتعاليم الإسلامية () .

⁽١) للتفصيل والزيادة ينظر كتاب: «كيف خدع سليان رشدي الغرب، لأحمد ديدات، ترجمة : علي الجموهري ؛ و «تيات سياوية» للفاسي .

⁽٢) في عددها الصادر يوم الجمعة ١٨ شنوال ١٤١١ هـ، الموافق ٣ مايو ١٩٩١ م. نقلاً عن جنزينة (السلمون) عدد (٣٢٧) في يوم الجمعة ٢٥ شوال ١٤١١ هـ .

⁽٣) ينظر: جريدة «أخبار العالم الإسلامي» عند (١١٩٠) في يوم الإثنين ١٥ ربيم الآخرة ١٤١١ هـ .

ومن زنادقة عصرنا الحاضر: أهل الحداثة المنتسبين للشعر، وليس في كتاباتهم من الشعرشيء، الذين يَدْعُون للتمرّد على العقيدة والشريعة والأخلاق وإماتة الشعر الأصيل، الذين سطّروا في جرائدهم ومجلاتهم ومطبوعاتهم الاستهزاء والسخرية بالله تعالى وبكتابه الكريم، وجاهروا بحرب دين الإسلام، والنيل من رسول الله عليه الصلاة والسلام، ومن سنته الشريفة المطهرة، وقاموا بالترويج لبعض الأفكار الهدّامة والمذاهب المادية الملحدة، واعتبار رموز الإلحاد والزندقة بأنهم أهل الإبداع والتجاوز.

كل ذلك ليحققوا به أهدافهم في إماتة الشعر ، وتخلخل العقيدة ، وزعزعة القيم ، ونبذ الشريعة ، والقضاء على الأخلاق باسم التجديد والحداثة وتجاوز جميع ما هو قديم وقطع الصلة به .

هذه هي حقيقة الحداثيين والمروّجين لأفة الحداثة ، التي هي أشدّ خطورة من الليبرالية والعلمانية والماركسية وكل ما عُرِف من اتجاهات ومذاهب هدّامة ؛ لأنها تشمل ذلك كله وتعمّ الحياة الإنسانية في كل مجالاتها المادية والفكرية على السواء .

ألا وإن طابور الحداثة والداعين لها الذين يعيشون بين أظهرنا ، ويتسمّون بأسهائنا ، ويتكلمون بألسنتنا ، وينفثون سموم الحداثة بيننا ، هم فئة من المسوخين فكرياً ، الذين باعوا أنفسهم للشياطين من الشرق والغرب ، فمعظم الحداثين من الشيوعيين ومن أصحاب اليسار والإلحاد والباطنية والقومية والفكر الصوفي والنّحَل الشّاذة .

ولقد انتشر وباء الحداثة في كثير من البلدان الإسلامية ، وروّج له شياطين الحداثة والإلحاد ، فمن هؤلاء الحداثين ـ لا كشّر الله سوادهم ، وشلّ أركانهم وأقلامهم ـ :

عبدالعزيز المقالع الياني اليساري الذي قال في قصيدته الشهيرة وبنس ما قال: قصار الله رماداً صمعناً رعباً في كفّ الجلادين حقلاً ينبت سبحات وعهائم بين الرب الأغنية الشروة والرب القادم من هوليود . . . كان الله قديها حباً كان سحابة كان نهاراً في الليل أغنية تغسل بالأمطار الخضراء تجاعيد الأرض (١) أ. هـ تعالى الله عها يقول علواً كبراً .

ومن الحداثين : عبدالوهاب البيّاتي ، الشاعر العراقي الماركسي ، قال في ديوانه : «كلهات لا تموت» _ ونعوذ بالله عما قال _ :

دالله في مدينتي يبيعه اليهود الله في مدينتي مُشَرَّد طريد أراده الغزاة أن يكون لهم أجيراً شاعراً قواد يخدع في قيثاره المذهّب العباد لكنَّه أصيب بالجنون

لأنه أراد أن يصون زنابق الحقول من جرادهم أراد أن يكون (r) أ. هـ.

تعالى الله عما يقول الظالمون والسفهاء والحداثيون علواً كبيراً.

ومنهم محمود درويش عضو الحزب الشيوعي الفلسطيني ، وهو تلميذ الشيوعيين اليهود ، وربيب صحفهم ، وأستاذ الحداثيين يقول مستهزئاً بالله عز وجل : «نامي ضعين الله نائمة عنا وأسراب الشحارير» أ. هـ .

ألا كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً .

⁽۱) من قصيدته الشهيرة التي نشرت في مجلة «العربي» وأشارت إليها المجلة العربية في عدد شعبان العربية الشيخ عرض بن عمد القرني ص ۱٤٠٥ هـ . ص (۹) نقالاً عن كتاب «الحداثة في ميزان الإسلام» للشيخ عرض بن عمد القرني ص (۲۸ ، ۸۷) .

⁽٢) من ديوانه «كليات لا تموت» ص (٥٢٦). نقلاً عن كتاب «الحداثة في ميزان الإسلام» ص (٩٣). (٣) الحداثة في ميزان الإسلام» ص (٩٦).

ومنهم: أدونيس السوري ، وهو شاعر نصيري كان اسمه (علي أحمد سعيد) ثم ترك النصيرية واعتنق الشيوعية ، وتَسَمَّى باسم أحد أصنام الفينيقيين (أدونيس) ، وهو يُعد المنظّر الفكري للحداثيين العرب . وبما قاله عدو الله _ قاتله الله _ : «كاهنة الأجيال قولي لنا شيئاً عن الله الذي يولد ، قولي أفي عينيه ما يعبد . . . مات إلى كان هناك يهبط من جمجمة السهاء (۱) .

ومن هذه الشرذمة الساقطة: صلاح عبدالصبور المصري زعيم الحداثيين العرب، ورائد المبدعين عندهم، يقول في ديوانه: «أيها الإله، الشمس مجتلاك، والملاك مفرق الجبين، وهذه الجبال الراسيات عرشك المكين، وأنت نافذ القيضاء أيها الإله. . . وفي الجبيم دحرجت روح فلان، يا أيها الإله كم أنت قاسٍ موحش يا أيها الإله، (٢) أه. . ويقول في ديوانه أيضاً: «والشيطان خالقنا ليجرح قدرة الله العظيم» (٢) .

تعالى الله عما يقول السفهاء والحداثيون علواً كبيراً .

ويوجد غيرهم كشير وكثير لا كُثّر الله سوادهم ، وقد سيطر هؤلاء الحداثيون وأتباعهم _ قاتلهم الله _ ونشروا داء الحداثة الخطير ، وفكر الحداثة المنتن عن طريق السيطرة على الملاحق الأدبية والثقافية في أغلب الصحف والمجلات ، وعن طريق التغلغل في الأندية الأدبية والنوادي الرياضية ، وإقامة الندوات والأمسيات الشعرية والقصصية والمسرحية ، والمهرجانات الدولية ، ونشر مطبوعاتهم الطافحة بآفة الحداثة() .

⁽١) نموذج من شعره _ وليس بشعر _ نقله أحد كيال زكي في كتابه الشعراء السعودية المعاصرون، ص (١٤٤) ، نقلاً عن كتاب الحداثة؛ للقرني ص (١٠١) .

⁽٢) من ديوانه ص (٢٩) بعنوان: «الناس في بلادي» . نقلاً عن كتاب «الحداثة» للقرني ص (١٠٤).

⁽٣) المرجع السابق .

⁽٤) للمزيد من ذكر طلاسم الحداثين المتنة التي لا يستسيغها العقل واللوق السليم ، والتي فيها اللمز والطعن والاستهزاء بالله وبرسوله على وبدينه القويم ، ينظر : كتاب الحداثة في ميزان الإسلام، للشيخ عوض بن عمد القرني ، وعاضرة للدكتور عمد مصطفى هذارة ، التي ألقيت في مركز الملك فيصل للبحوث والدواسات الإسلامية بعنوان : «الحداثة والتراث»

فنسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يَشُلِّ أركانهم، ويَهدم بُنيانهم، ويهلك أعوانهم، ونسأله تعالى وهو القوي العزيز أن يحصيهم عدداً، وأن يقتلهم بدداً، وأن لا يَدَعَ منهم أحداً، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

٣ ـ الواقع الإسلامي المعاصر:

اشتدت غربة أهل لا إله إلا الله في هذا الزمان ، وصارت أشد من غربة الإسلام الأولى ، وتحولت الكثير من المجتمعات الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها إلى مجتمع ماجني ، وحياة آثمة ، تطلّ فيها الزندقة سافرة ، والنواقض ظاهرة ، والبدع عالية ، والفاحشة علانية ، ويطفو على أرضها التحلل والإباحية والردة إلا ما رحم الله .

لقد اشتدت غربة المسلمين اليوم ، وغشيتهم الغواشي من الإشراك بالله ، والمفساد في العقائد والأخلاق ، والمجاهرة بسب الدين ، وشتم رسول رب العالمين في التاريخ كله ، والحروب العالمين المقائمة على أشدها ، والحروب العسكرية لمصالح الأمم الكافرة ، والجاعات والطوائف المتعددة التي طاف طائفها ونجم بالشر ناجمها ، والأزمات المتلاحقة من كل جانب ، فغي كل خلية من خلايا الحياة بلية ليس لها رادع تضرب فارهة في قناة المسلمين بجميع أنواع السلاح .

والمصيبة العظيمة أن حرمات الله قد انتهكت ، والفسوق قد انتشر بين المسلمين، ونواقض ولا إله إلا الله محمد رسول الله قد عمّت غالب الناس ، والسب والشتم والاستهزاء بالله وبرسوله وبدينه قد جاهر به الزنادقة في ديار المسلمين ، فأصبحوا في رِدّةٍ صريحةٍ عن الدّين ، أصبحوا في ردّةٍ ولا أبا بكر لها.

وما هذه الذلة الفظيعة ، وما هذا الواقع الأليم المعاصر للمسلمين ـ الذي ليس له مشيل في التاريخ كله ـ إلا من نتائج التهاون وعدم نصرة الله ورسوله ، وعدم تنفيذ الحدود على الزنادقة والمرتدين وغيرهم ، وهم كثرة في بلاد المسلمين لا كَشَرهم الله .

ألا وإن هذا الواقع المؤلم لحال كثير من الناس مُؤذنٌ بحلول غضب الله ونقمته ، وقد قال الله عز وجل : ﴿وَاتَقُسُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَ اللَّهِ عَز وجل : ﴿وَاتَقُسُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَ اللَّهِ عَز وجل اللَّهَ مَدِيدُ العِقَابِ﴾(١) .

فها هي العواقب الوحيمة قد حلّت في هذا الزمان على أمة الإسلام من الأزمات الطاحنة ، والكوارث المدمرة ، والفيضانات المهلكة ، والزلازل الشديدة المدمرة ، والحروب الفظيعة ، وتسلّط أعداء الإسلام على المسلمين ، وإبادتهم إبادة جماعية ، وهتك أعراض النساء علانية ، وتعذيب المسلمين تعذيباً شديدا بصورة فظيعة تَقشَعِر من هولها الجلود والأبدان ، وتتفطّر من كثرتها القلوب والأكباد ، والمسلمون لا حول لهم ولا قوة ؛ بل لا يملكون حتى الدفاع عن حرماتهم وأعراضهم ، فهم أذل الأمم على وجه الأرض بسبب ذنوبهم ومعاصيهم وبعدهم عن الله ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

٤ _ الواجب على المسلمين في إقامة حدّ شاتم الرسول ﷺ:

إن سبّ رسول الله ﷺ جناية لها موقع يزيد على سائر الجنايات ، بحيث يستحق صاحبها من العقوبة ما لا يستحقه غيره وإن كان كافراً حربياً مبالغاً في

⁽١) سورة الأثفال : الآية رقم : (٢٥) .

عاربة المسلمين، وإن وجوب الانتصار عن كان هذه حاله كان مؤكّداً في الدّين، والسمي في إهدار دمه وقتله من أفضل الأعمال وأوجبها بالمسارعة إليه ابتغاء رضوان الله تعالى فيه ، وأبلغ الجهاد الذي كتبه الله على عباده وفرضه عليهم .

وإن هذا الجهاد واجب حتى تكون كلمة الله هي العليا ، وحتى يكون المدّين كلّه ، وحتى يعطوا الجزية المدّين كلّه ، وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، في جب علينا أن نبذل دماءنا وأموالنا وأنفسنا حتى تكون كلمة الله هي العليا ، وأن لا يتجهر في ديارنا بشيء من أذى الله ورسوله به بالأن نصر رسول الله به وتعزيره وتوقيره واجب ، وقتل سابه مشروع ؛ فإن أصحاب رسول الله كانوا اذا سمعوا من يسبه ويؤذيه به قتلوه وإن كان قريباً لهم ، فيقره على ذلك ويرضاه ، وربها سَمّى من يفعل ذلك ناصراً لله ورسوله .

والمجتمع الذي لا يُطَبَّق فيه حدَّ الشاتم لرسول الله ﷺ ، يفشو فيه السبّ والشتم ، بل ويجاهر بذلك علانية ؛ لأنه لم يُنفَّذ في هؤلاء الشاتمين المعتدين حدَّ يردعهم ، أو يمنع تفشّي هذا المنكر العظيم .

ولا ريب أن إقامة حدّ السبّ على الشائمين ، وتطبيق حدّ الردة على المرتدين له فوائد دنيوية وأخروية ، فأما في الدنيا : فإنه يكون سبباً في عودة العزة والقوة والكرامة والأمن للأمة الإسلامية ، ويكون سياجاً منيعاً يصون الدين أن يُتّخذ سخرية ، ويحمي عِرْضَ سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام أن يقع فيه الزنادقة في كل حين .

وأما في الآخرة : فإن إقامة هذه الحدود تؤدي إلى رضوان الله ومثوبته ؛ لأنها طاعـة وعبادة ، ولله عاقبة الأمور .

٥ ـ قاعدة مهمة في فقه الدعوة وفيمن يؤذي الله ورسوله ﷺ :

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدة مهمة في فقه الدعوة وفي هذا الجهاد العظيم والنصر المبين لسيد المرسلين على ، وهذه القاعدة المهمة قد غفل عنها بعض المسلمين ، أو تغافلوا عنها ، ولم يلقوا لها بالا ، ولم يحسبوا لها حساباً ، فَسَبَبُوا لأنفسهم ولمن بعدهم النكبات والويلات ، وخاصة في هذا الزمان الذي تكالب فيه أعداء الإسلام من كل مكان، وتَفَرَق جعهم إلا على إذلال المسلمين والقضاء عليهم ، وتحيّن الفرص لضربهم والنيل منهم بأي وسيلة كانت ، ومها كانت

وتتمثل هذه القاعدة العظيمة في حالتين اثنتين :

الاولى : في حال عِزَّ الإسلام وقوته .

الثانية : في حال ضعف المسلمين وذلتهم .

فأما في حال عز الإسلام وقوته ، فقد كان مفروضاً على النبي ﷺ لما قوي أن يترك ما كان يعامل به أهل الكتاب والمشركين ومظهري النفاق من العفو والصفح إلى قتالهم وإقامة الحدود عليهم

وعلى ذلك فأهل القوة في المجتمع الإسلامي، وفي وجود القائد الإسلامي، فإنها يعملون بآية قتال أثمة الكفر الذين يطعنون في الدين ، وينبغي على أهل القدرة من العلماء العاملين، ومن الدّعاة المصلحين أن يكون لهم نشاط أكبر وعمل أكثر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاتصال بالمسؤولين عند وجود المستهزئين والمعاندين ، سالكين في ذلك المسلك القويم إلى الصراط المستقيم، بالرفق والحكمة والصبر حتى تُقام حدودُ الله على أولئك الشائمين والملحدين والمرتدين عن دين رب العالمين ، قال تعالى : ﴿فَقَا تِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ

إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ (١) ، ﴿ فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٢) ، ﴿ جَلْهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَآغُلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) .

وأما في حال ضعف المسلمين وذلتهم ، وفي المجتمع المحارِب لدين الله ورسوله على ، والذي ليس فيه قائد يُعين على الإصلاح والتوجيه ، فالعمل في هذه الحالة كما كان يعمل نبينا على في مكة ، كان يعمل بآية الصبر والصفح عمن يؤذي الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين ، فالدعوة إلى الله تعالى في هذه الحالة تكون بالحسنى وبالعفو والصبر على أذاهم وبتقوى الله عز وجل ، وقد كان رسول على وأصحابه رضي الله عنهم يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الأذى ، قال الله تعالى : ﴿وَلَتَسْمَعُنَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ وَمُؤَا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْوِ ﴿ (١)) ، ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴿ (١)) .

وبذلك قال شيخ الإسلام كلمات تُسَطَّرُ بهام من الذهب على صفحات من نور ، قال رحمه الله تعالى : ق. . . وصارت تلك الآيات في حق كل مؤمن مستضعف لا يمكنه نصر الله ورسوله بيده ولا بلسانه ، فينتصر بها يقدر عليه من القلب ونحوه ، وصارت آية الصَّغَار على المعاهدين في حق كل مؤمن قوي يقدر على نصر الله ورسوله بيده أو لسانه .

⁽١) ســورة التوبة : الآية رقم : (١٢) .

⁽۲) سورة التوبة : الآية رقم : (۲۹) .

⁽٣) سورة التوبة : الآية رقم : (٧٣) ؛ وسورة التحريم : الآية رقم : (٩) .

⁽٤) مسورة آل عمران : الآية رقم : (١٨٦) .

⁽٥) سنورة الماثلة : الآية رقم : (١٣) .

⁽٦) سورة البقرة : الآية رقم : (١٠٩) .

وبهذه الآية ونحوها كان المسلمون يعملون في آخر عُمُرِ رسول الله ﷺ وعلى عهد خلفائه الراشدين ، وكذلك هو إلى قيام الساعة ، لاتزال طائفة من هذه الأمة قائمين على الحق ينصرون الله ورسوله النصر التام .

ف من كان من المؤمنين بأرض هو فيها مُستَضْعَف ، أو في وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر والصفح عمن يؤذي الله ورسوله من الذين أُوتُوا الكتاب والمشركين ، وأما أهل القوة فإنها يعملون بآية قتال أثمة الكفر الذين يطعنون في الدين ، وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يُعطُوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون اهد. () .

فالواجب على الدعاة المصلحين وخاصة في هذا الزمان ـ الذي تَفَسّت فيه المنكرات وفسدت فيه العقائد وذاعت فيه البدع حتى طغت على السنن ـ أن يسلكوا هذا السبيل في الدعوة إلى الله تعالى ، وأن يسيروا على منهاج النبوة في معالجة مشكلات المجتمع بالحكمة والموعظة الحسنة ، وأن يعتصموا بالصبر ويتذَرَّعوا بالرضى ، وأنَّ عليهم أن يقوموا بالدعوة إلى الله تعالى مقتدين بأنبياء الله تعالى ورسله ، متخلِقين بأخلاقهم ، متأدين بآدابهم ، متضلِّعين من معين الكتاب والسنة حتى يكونوا ساسة علماء ، وقادة حكماء ، يُبعَّدُهم الله فيبصرون ، ويعرفهم فيعرفون ، فكل من سكك مسلك الرسل نجح في دعوته وفاز بالعاقبة الحميدة والنصر على الأعداء .

فياليت الجهاعات الإسلامية في هذا الزمان والتي تنكّبت الطريق الصحيح للدعوة إلى الله ، يا ليتهم يسيرون في الدعوة والإصلاح على منهاج النبوة بلا تحرّب، ولا تجميع للناس على مختلف عقائدهم، وبلا مسيرات ومظاهرات ، وبلا دعوة إلى البرلمانات والاغتيالات والانقلابات ، وبلا مواجهة للطواغيت،

⁽١) ﴿الصارم المسلول؛ ص (٤١٤ ، ٤١٤ ، ٦٨٣) .

والمجازفة بشباب الإسلام في مذابح قبل الاستعداد لها ، ويدون تقديم أيّ فائدة للإسلام ، اللهم إلا إيقاف الدعوة ، وتشريد الدعاة ، وهتك أعراضهم .

فنسأل الله تعالى أن يوفقنا وجميع المسلمين إلى سلوك الطريق الصحيح في المدعوة إلى دين الله على منهاج النبوة، وأن يصرف عنا وعن جميع المسلمين داء الحزبية المعاصرة، والأمساليب والمناهج الفاسدة في الدعوة إلى الله تعالى، وأن ينفعنا بهذه القاعدة العظيمة التي ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى .

٦ _ مصير الشاتمين :

إن من سنة الله تعالى أنَّ مَنْ لم يمكن المؤمنون أن يعلقبوه من الذين يؤذون الله ورسوله على الله منه لرسوله ويكفيه إياه ؟ لأن مَن آذى الله ورسول الله في فقد آذى الله تعالى ، ومن آذى الله أهلكه الله وأذله وانتقم منه في الدنيا قبل الآخرة ، فإن الله تعالى منتقم لرسوله هي ممن طعن عليه وسبة ، والقصص في هلاك هؤلاء المستهزئين والشاتمين كثيرة ، فمنها :

ما رواه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه (۱) عن أنس رضي الله عنه قال : (كان رجل نصرانياً فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران وكان يكتب للنبي أفعاد نصرانياً ، فكان يقول : (ما يدري محمد إلا ما كتبت له ، فأماته الله ، فدفنوه ، فأصبح وقد لَفَظَتْه الأرض ، فقالوا هذا فعل محمد وأصحابه لما هرب منهم نَبَشُوا عن صاحبنا فَأَلَّفُوه ، فحَفَروا له فأَعْمَقوا ، فأصبح وقد لَفَظَتْه الأرض . فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه نَبَشُوا عن صاحبنا لما هرب منهم الأرض . فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه نَبَشُوا عن صاحبنا لما هرب منهم فَلَدُوه محارج القبر ، فَحَفَروا له وأَعْمَقوا له في الأرض ما استطاعوا ، فأصبح قد لفظته الأرض ، فعلموا أنه ليس من الناس فألقوه ! .

⁽١) في كتاب «المناقب» باب علامات النبوة في الإسلام (٦/ ٧٢٧ م ٣٦١٧) .

وفي لفظ آخـر عند الإمـام مسلم رحمه الله تعالى : ﴿ فَتَرَكُوهُ مَنْبُوذًا ۗ ﴿ اللَّهُ لَا عَالَى الْ

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: افهذا الملعون الذي افترى على النبي على النبي أنه ما كان يدري إلا ما كتب له ؛ قصمه الله وفضحه بأن أخرجه من القبر بعد أن دُفن مراراً ، وهذا أمر خارج عن العادة ، يدل كل أحد على أن هذا عقوبة لما قاله ، وأنه كان كاذباً ، إذ كان عامة الموتى لا يصيبهم مثل هذا ، وأن هذا الجرم أعظم من مجرد الارتداد ، إذ كان عامة المرتدين يموتون ولا يصيبهم مثل هذا ، وأن الله منتقم لرسوله على عمن طعن عليه وسبه ، ومظهر لدينه ، ولكذب الكاذب إذا لم يمكن الناس أن يقيموا عليه الحدة (٢).

وروى شيخ الإسلام أيضاً من تجارب المسلمين في عصره في من سب الرسول على فقال: ونظير هذا ما حدثناه أعداد من المسلمين العدول أهل الفقه والخبرة عمّا جرّبوه مرات متعددة في حصر الحصون والمدائن التي بالسواحل الشامية ، لما حصر فيها بني الأصفر في زماننا قالوا: كنا نحن نحصر الحصن أو المدينة الشهر أو أكثر من الشهر ، وهو عمتنع علينا حتى نكاد نياس منه ، حتى إذا تعرّض أهله لسب رسول الله على والوقيعة في عرضه تعجّلنا فتحه وتيسر ، ولم يكد يتأخر إلا يوماً أو يومين أو نحو ذلك ، ثم يفتح المكان عَنوة ، ويكون فيه م مكلحمة عظيمة ، قالوا: حتى إن كنا لنتباشر بتعجيل الفتح إذا سمعناهم فيهم مكلحمة عظيمة ، القلوب غيظاً عليهم بها قالوه فيهن .

وقد ذكر القاضي عياض في كتابه «الشفا» بأن فقهاء القيروان وأصحاب ابن سُحنُون أفتوا بقتل إبراهيم الفزاري ، وكان شاعراً متفنّناً في كثير من

⁽١) رواه مسلم عن أنس رضي الله عنه في كتاب اصفات المنافقين وأحكامهم، (٤/ ٢١٤٥ ح. ٢١٤٥)؛ والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٢٢٢).

⁽٢) (الصارم المسلول) ص (٢٣٣) .

⁽٣) «الصارم المسلول» ص (٢٣٣، ٢٣٤).

العلوم ، وكان يستهزىء بالله وأنبيائه ونبينا محمد على القاضي يحيى بن عمر بقتله وصلبه ، فطُعن بالسكين ، وصُلب مُنكَساً ، ثم أُنزل وأُحرق بالنار ، وحكى بعض المؤرِّخين أنه لما رُفعت خشبته ، وزالت عنها الأيدي استدارت وحولته عن القبلة فكان آية للجميع ، وكبَّر الناس ، وجاء كلب فَولَغَ في دمه (١) .

فينبغي التنبه لهذه الزندقة التي ظهرت وانتشرت في ديار المسلمين ، ويجب قطع دابرها ، بإقامة حدّ السبّ على الشاتمين ، وحدّ الردة على المرتدين ؛ حتى يرتدع أمشالهم إذا سمعوا ورأوا العذاب الأليم رأي العين ، وحتى يُشَرّد بهم مَن خلفهم مِن أضرابهم ، وحتى لا يُجهر في ديار المسلمين بشيء فيه أذى الله ورسوله على وعباده المؤمنين .

٧ ـ انواع الردة:

الردة على نوعين : مجرَّدة ، مغلَّظة .

الودة المجودة: هي التي لم يَخُدم إليها المرتد أموراً أخرى تغلّظها ولا خلاف بين جمهور العلماء في مشروعية استتابة هذا النوع من الردة ، والخلاف بينهم في حكم الاستتابة فقط ، هل هي واجبة أم مستحبة ؟ ويؤجّل المرتد ثلاثة أيام بعد الاستتابة ، فإذا تاب في خلالها تُقبل توبته وإذا لم يتب يُقتل ،

⁽١) «الشفاء للقاضي عياض (٢١٨/٢).

 ⁽۲) انظر : «أحكام أهل المملل للخلال» ق (١/١٤٠) وق (١٤١/ب)؛ «المغني» (١/١٤٠ ، ٧٥)؛
 «المهلب» للشيرازي (٢/ ٢٢٢) ؛ «روضة الطالبين» للنووي (١٠/٢٦) ؛ «المبسوط» للسرخسي
 (١٩/١٠) .

وذهب عُبيد بن عُمَير وطاوس إلى أنه يُقتل ، ولا يُستتاب ويُروَى هذا أيضا عن الحسن البصري(١) .

وقـد نصر شيخ الإسلام مذهب الجمهور لدلالة الكتاب والسنة عليه(٢) .

الرَّدة المغلَّظة : هي التي ضَمَّ إليها المرتد ما يغلَّظها ، أمثال : من ارتدَّ وَقَتَل المسلم . أو ارتدَّ وسبَّ الرسول ﷺ وقَتَل المسلم . أو ارتدَّ وطَعَنَ على الرسول ﷺ وافترى عليه (٣) .

وهذا النوع من الردة يجب قاتل صاحبها ، ولم يأت نص ولا إجاع بسقوط القاتل عنه ، بل أدلة الكتاب والسنة قد فرقت بين النوعيين من الردة ، فقبلت التوبة من النوع الأول ولم تُقبل من النوع الثاني، فَتَلَخَّصَ أن المرتد إذا لم يتب في الردة المغلظة يقتل على كل حال . فإذا تاب فالتوبة لا تدرأ عنه العقوبة في الدنيا، وأما في الآخرة تنفعه التوبة إن كان صادقاً . وأما قياس هذا النوع من الردة على النوع الأول فلا يجوز لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه، وهو الذي يسمى بالقياس الفاسد ، وسب الرسول على من هذا النوع من الردة ، فلا تسقط العقوبة في الدنيا بالتوبة ، لأن المرتد الساب ضَمَّ إلى ردته جناية السب فعلَظها ، فلا تنطبق عليه الأدلة التي نطقت بقبول توبة المرتد .

ولا يَـرِدُ هنا ما صدر عن رسول الله على من صور العفو عن بعض الشاتمين له ، لأن حق النبي على هو الـمُغَلَّبُ في حياته في جناية السب . فهو يختار العفو أو الاستيفاء تبعاً للمصلحة . وبعد موته على سقط هذا الحق ،

⁽۱) انظر أقبوالهم في : «مصنف عبدالرزاق» (۱۰/ ۱۲۴) يرقم (۱۸۶۹۶) أيضاً : (۱۸۲۱، ۱۹۳) برقم (۱۸۷۰) أيضاً : كتاب «المرتد من الحاوي الكبير» للياويدي ص (۷۷) .

⁽٢) انظر ما ساقه المؤلف من الأدلة في هذا الموضوع ص (٥٨٠ ـ ٥٩٢) من هذا الكتاب

⁽٣) انظر فنهاذج من الردة المغلظة؛ في ص (٦٩٦) وما بعدها .

ويجب على الأمة تطهير الأرض بمن سب الرسول الكريم ﷺ قدر الإمكان(١) .

وهكذا بالنسبة للكافر المعاهد ، إذا نقض العهد يكون على نوعين :

ا - النقض المجرّد: هو الذي لم يضم المعاهد إلى نقض عهده أشياء تغلّظها وفي هذا النوع من النقض إذا أسلم المعاهد، عصم دمه ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال في بعض من نقض العهد ﴿ ثُمَّ يَتُوبُ اللّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢١) ، ولأن النبي على كان يقبل توبة من نقض العهد من المعاهدين ، أمثال: بني بكر الذين قد نقضوا العهد ، واعتدوا على خزاعة فقتلوهم ، وقريش الذين أعانوهم على قتال المسلمين حتى انتقض عهدهم بذلك ، فهؤلاء لما أسلموا قبِلَ النبي على إسلامهم ، وهذا دليل على أن مجرد إسلامهم كان عاصاً لدماثهم (٢١).

٢ - النقض المغلّظ: وهو الذي ضَمَّ إلى نقضه للعهد ما يَضُر المسلمين أمثال: قطع طريق ، أو قتل مسلم ، أو زنى بمسلمة وما إلى ذلك ، ما يضر المسلمين في دينهم أو دنياهم ، فإسلامه لا يُسْقِطُ عنه هذه الحدود ، بل تُستوفى منه بعد الإسلام . وهكذا من سب النبي على من المعاهدين ، فإنه غَلَّظَ نقضه بها يضر المسلمين في دينهم ودنياهم ، وعقوبة هذا الإضرار هو الفتل كها هو معلوم ، فإسلامه لا يُسقِطُ عنه هذا القَتْلَ (١) .

⁽١) انظر : ص (٨٢٩) من هذا الكتاب .

⁽٢) نسورة التوبة : الآية رقم : (٢٧) .

⁽٣) انظر نياذج بعنض من نقبض العهد ثم عاد إلى الإسلام فحُقن دمه في ص (٨١٣_ ٨١٣) من هذا الكتاب .

⁽٤) انظر نياذج من خلط نقضهم للعهد واستُوليت منهم الحدود في ص (٨١٥ ٨١٦) من هذا الكتاب .

٨ ـ تعليل وجوب قتل الساب :

من المعلوم أن الحنابلة والمالكية قالوا بوجوب قتل الساب وعدم سقوط العقوبة بالتوبة في الدنيا ولكنهم اختلفوا في تعليل هذا الحكم فَوَرَدَ في كلام علماء الحنابلة أن سبب ذلك هو لحوق المعرَّة بالنبي الله(١).

وهو أيضا حتى آدمي لم يعلم إسقاطه(۲). كما أن حق النبي على يتعلق به حقان: حق لله ، وحق للآدمي مقان: حق لله ، وحق للآدمي العقوبة إذا تعلق بها حق لله ، وحق للآدمي لم تسقط بالتوبة(۲). كما ورد أنه حرابة، وعداوة لله ورسوله، وأنه ضرر بالدين، وفساد في الأرض ، وأنه أذى لله ورسوله(١) وهذه التعليلات وردت في كلام علماء الحنابلة في وجوب قتل الساب ، وعدم قبول توبته .

ويجدر بالذكر هنا أن الشاتم إذا كان كافراً ، فجاءت عن الإمام أحمد روايتان ، وبناء على الرواية الثانية لا يقتل ، ويستتاب ، فإذا تاب تقبل توبته ، وتوبته إسلامه . وهذه الرواية مخرَّجة من نصه في التفريق بين الساحر الكافر، والساحر المسلم، إذ قال في الساحر الذمي: لا يقتل الأن ما هو عليه من الكفر أعظم ، واستدل على ذلك بأن النبي هم لم يقتل لبيد بن أعصم ٥٠ لما سحره . ولكن الراجح عند علماء المسلمين ومحققيهم هو القول الأول : أنه لا يستتاب ، ويجب قتله ١١ .

⁽١) انظر : «الكافي، لابن قدامة (١٥٩/٤) .

⁽٢) انظر : «الفروع» لابن مفلح (٦/ ١٧٠) .

⁽٣) انظر: قرؤوس المسائل الحلاقية، لأي المواهب العكبري ج (٢) ق (١/١٢٩) محطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (١٢٠) فقه حنيل.

⁽٤) انظر ص (٢٠٩، ٧٢٠، ٧٢٧، ٧٢٧، ٧٤٥، ٧٤٥، ٧٦٨، ٧٦٨) من هذا الكتاب .

⁽٥) انظر ترجته في ص (٥٦٢) من هذا الكتاب .

⁽٦) انظر : •أحكام أهل الملل للخلال؛ ق (١٥٠/أ) ؛ أيضاً : •المغني؛ (١١٥/١٠) .

وذهبت المالكية إلى تعليل آخر لوجوب القتل وهو أن السب زندقة والنزنديق لا تعرف له توبة . قال ابن القاسم : قومن سب رسول الله ه أو شتمه أو عابه أو نقصه ، فإن كان مسلما قُتِل ، ولم يستتب ، وميراثه لجاعة المسلمين .

وذلك لأن المسلم الذي يدَّعي الإسلام ، ويشتم رسول الله به بمنزلة الزنديق الذي لا تُعرف له توبة (١٠).

أي في الدنيا فلا تسقط عنه العقوبة ، وأما في الآخرة تنفعه التوبة إن كان صادقاً .

وذهبت الشافعية في ساب النبي ﷺ إلى قولين :

الأول : أن الساب كالمرتد إذا تاب سقط عنه الحد في الدنيا وهذا قول الجمهور منهم .

الثاني: ذهب أبو بكر الفارسي ومن وافقه إلى أن السب كالقذف فكما أنَّ حدَّ القذف لا يسقط بالتوبة ؛ لأنه قتل واجب ، وهذا القول مرجوح عندهم(٢).

وأما الأحناف فلهم قول واحد في ساب النبي ﷺ وهو إلحاق السب بالردة المجردة في جميع أحكام المرتدس .

ويلاحظ أن الأحناف وجمهور الشافعية ألحقوا السب بالردة المطلقة حيث إذا تاب الساب تسقط عنه العقوبة في اللنيا بخلاف ما ذهب إليه الحنابلة والمالكية وهو عدم سقوط العقوبة في الدنيا على أي حال، وإن اختلفت عباراتهم

⁽١) انظر : «البيان والتحصيل» لابن رشد (١٦/١٦) ، ٤١٤) .

⁽٢) انظر : (روضة الطالبين) (١٠/ ٣٣٢) ؛ المغنى المحتاج، (١٤١/٤) .

⁽٣) انظر : «مختصر الطحاوي» (٤٦٢) ؛ «النتف في الفناوي؛ للسغدي (٢/ ٣٣٢) .

في تعليل هذا الحكم ، والمذهب الأخير هو الراجع عند شيخ الإسلام

٩ ـ توبة الساب قبل القدرة عليه وبعدها:

لا شك أن المرتد المجرد إذا تاب قبل القدرة فتوبته مقبولة ، وبعد القدرة يُستتاب ويُمهَّل ثلاثة أيام فإذا تاب في أثنائها ، تقبل التوبة ، ويدرأ عن نفسه الحدرر.

والمحارب إذا تاب قبل القدرة ، تقبل توبته لقوله تعالى : ﴿إِلاَّ الَّـذِيْنَ تَابُـوا مِـنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴿(٢) .

وأما الساب إذا تاب بعد القدرة عليه ، فالتوبة لا تنفعه في درء الحدّ عنه ، وإذا تاب قبل القدرة عليه ، فإن القرائن تساعد على قبول توبته ، قياساً على توبة المحارب قبل القدرة عليه ، وعلى هذا يمكن حمل عفو النبي على عن بعض السابة ، ولكن هذا الحمل غير وجيه ؛ لأن حق النبي على هو المغلّب في حياته ، إن شاء عفا ، وإن شاء عاقب تبعاً للمصلحة ، فالمرجّح فيه هو عفو النبي على عن حقه ، وليس التوبة قبل القدرة ، ثم إن هذا الحق سقط بعد النبي على وأصبح السب جناية على الدين مطلقاً ، لا يملك أحد العفو عنها (١٠) .

وهكذا إذا تاب الساب بعد ثبوته بالإقرار سواء تاب قبل الإقرار ، أو بعده ، لا يسقط عنه الحد عند المالكية وهو أيضاً قول الجمهور ؛ لأنه حد من الحدود ، والحدود لا تسقط بالتوبة ، قال القاضي عياض: «مسألة الساب أقوى

⁽۱) انتظر : أقوال العلماء في ذلتك : في «المهلب» (٢/ ٢٢٢) ؛ «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٧٠) ، «المغني» (١٠/ ٧٤) ؛ «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١/ ٢٨٢) ؛ «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣/ ٢٨٠) ؛ «المبسوط» للسرخسي (١٩/١٠) .

⁽٢) سنورة المائدة : الآية رقم : (٣٤) .

⁽٣) انظر : ص (٦٣٥_ ٦٤٨) أيضاً ص (٧٠٨، ٧١٣، ٧٢٦، ٧٤٠، ٧٤٤) من هذا الكتاب .

لا يتـصـور فـيها الخلاف ؛ لأنه حق يتعلّق بالنبي ﷺ ولأمته بسببه ، ولا تُسْقِطه التوبة كسائر حقوق الأدمين ١٠٥١ .

وخلاصة القول أن توبة شاتم النبي للله لا تسقط عنه العقوبة في الدنيا سواء تاب قبل القدرة عليه أو بعدها ، ويجب قتله سواء كان مسلماً أو كافراً ، والله أعلم .

١٠ ـ سبب الاختلاف في مشروعية استتابة الساب:

جاء الاختلاف في مشروعية استتابة الساب عند العلماء على اختلاف نظرتهم في جريمة السب ، هل يعتبر ردة مجردة أم زيادة على ذلك ، فربط الأحناف قاطبة وجهور الشافعية جريمة السب مع الردة المطلقة ، وجعلوا المرتدين نوعاً واحداً ، سواء ارتد بالسب ، أو بسبب آخر من أسباب الردة ، والحكم واحد فالساب يستتاب عندهم ، وإذا تاب تقبل عنه التوبة ، وهكذا تنطبق عليه سائر أحكام الردة (۱) .

ويرى الحنابلة أن عقوبة السب حد من الحدود فكها أن حد الزنى وقتل النفس لا يسقط بالتوبة ، وهكذا حد السب ؛ لأن السب ليس مجرد ردة فحسب ، بل فيه معنى زائداً عن الردة المطلقة ، وهو تغليظ الردة بسب النبي ، وهو حد لا يستتاب عنه صاحبه ، ولو تاب لا تسقط العقوبة عنه في الدنيان .

⁽١) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٥٥) .

 ⁽٢) انظر : «غتصر الطحاري» (٢٦٢) ؛ «التنف ق الفتاوي» للسفدي (٢/ ٦٩٤) .

 ⁽٣) انظر : قاحكام أهل الملل للخلال؛ ق (١٠٣/ب)؛ قالكافي، (٤/١٥٩)؛ قالفروع، (١/٠١٠)؛
 قالإنصاف، (٢/٣٣/١٠).

وذهب إلى هذا الرآي أيضا أبو بكر الفارسي ومن وافقه من الشافعية حيث قالوا: إنّ حدَّ السب قتل واجب ، ومن يُقتل واجباً لا يُستتاب ، ولو تاب لا يسقط عنه القتل (١).

وأما المالكية فقد ألحقوا السب بالزندقة التي لا تعرف له توبة فكما أن الزنديق لا يستتاب ، وإذا أظهر التوبة يقتل حداً لا كفراً(٢).

ويرد على هذا أن النبي على قد أصدر عفواً عن جملة من السابين، أمثال : كعب بن زهير ، وأنس بن زنيم الديلي ، وأبي سفيان بن الحارث وغيرهم(٣) ، الذين هجوا النبي على ثم أسلموا واعتذروا عن جرائمهم فعفا عنهم النبي وفسر شيخ الإسلام هذه الوقائع بقوله : وفحاصله أنه في حياته قد عُلَب في هذه الجناية حقه ليتمكن من الاستيفاء والعفو ، وبعد موته فهي جناية على الدين مطلقاً ، ليس لها من يُمكنه العفو عنها فوجب استيفاؤها (١٤) .

ويبقى السؤال هل هذا العفو هو لمجرد حقه ﷺ أم لمصلحة الإسلام ؟ يفهم من نص شيخ الإسلام أن حقه ﷺ هو المغلب في حياته إن شاء عفا وإن شاء عاقب ، والله أعلم .

١١ ـ السب وصف أخص لإهدار الدم:

إن الوصف المعتبر لإهدار دم الساب ليس هو مجرد الكفر فقط ، بل هو

 ⁽١) انظر : (روضة الطالبين) ((١٠/٣٣٢)؛ (مغني المحتاج) (١٤١/٤) .
 (٢) انظر : (البيان والتحصيل) (١٦/٣١٦)؛ (الشفاء (٢١٦/٢) .

⁽٣) انظر: قصصهمه في ص (٢١٣، ٢٦٧، ٢٦١، ٧٩٠) من هذا الكتاب.

⁽٤) انظر ص (٨٢٩) من هذا الكتاب .

وصف خاص وعلة خاصة لإهدار الدم ، وذلك الوصف هو أذى الله سبحانه وتمالى وأذى لرسوله على أجل هذا لا تمنع توبة الساب العقوبة في الدنيا؛ لأنه كأصحاب الحدود ، والحد لا يسقط بالتوبة ، ولو كان الوصف فيه مجرد الكفر لَسَقَطَ القتل بالتوبة كسائر المرتدين .

وهذا المنهج في تحديد الوصف يتجلى في قوله عليه السلام: همَنْ لِكَعْبِ
ابْـنِ الأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذى اللَّهَ وَرَسُوْلَهُ ١٥٥ فقد دلَّ هذا الحديث أن أذى الله
ورسوله علة للانتداب إلى القتل ، وتلك علّة خاصة غير مجرد الكفر والردة،
فإن ذكر الوصف بعد الحكم بحرف الفاء كها جاء في الحديث المذكور دليل على
أنه علة، فالأذى لله ورسوله يوجب القتل والردة كها يوجب نقض عهد الذمي.

لو كان أذى الله ورسوله إنها يوجب القاتل لكونه مجرد الكفر لوجب تعليل الحكم بالوصف الأعم وهو الكفر - فإن الأعم إذا كان مستقلا بالحكم ، كان الأخص عديم التأثير ، فلما علل النبي على قاتل ابن الأشرف بالوصف الحاص وهو أذى الله ورسوله علم أنه مؤثر في الأمر بقاتله ، وقد قال سبحانه وتعالى : فإنَّ الله في الدُّنيا وَالآخِرَة وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴿ وَهُ اللهُ مُهِيناً ﴿ وَهُ اللهُ مُهِيناً وَالْآخِرَة وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴿ وَهُ اللهُ مُهِيناً ﴿ وَهُ اللهُ مُهِيناً ﴿ وَهُ اللهُ مُهِيناً ﴿ وَهُ اللهُ مُهِيناً ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ عَذَاباً مُهِيناً ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

وهذه اللعنة توجب القتل إذا أُخِذ ، لأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ ذكر السندين يسؤذون الله ورسوله شم قال : ﴿وَالْسَذِيْنَ يُسؤُذُوْنَ الْمُسؤْمِنِيْنَ وَالْسَدِينَ يَسؤُذُوْنَ الْمُسؤْمِنِيْنَ وَالْسَابُوا فَقَدِ احْسَتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْمًا مُبِيْناً ﴾ (٣)

⁽۱) رواه البخاري في اصحيحه في كتاب الرهن ـ باب رهن السلاح (۱٤٢/٥ ح ۲۵۱۰) ، وفي كتاب المغازي ـ باب قسل كعب بن الأشرف (۱۳۳۷ ح ۲۳۲۷) ؛ ومسلم في اصحيحه في كتاب الجهاد والسير (۱۲۰۲ ح ۱۶۲۰) .

⁽٢) سُــورة الأحـزاب : الآية رقم : (٥٧) .

⁽٣) مسورة الأحمراب : الآية رقم : (٥٨) .

ف الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات لا تسقط عقوبتهم بالتوبة ، فالذين يؤذون الله ورسوله أحق وأولى ؛ لأن البيان القرآني أشار إلى أن هؤلاء أسوأ حالاً في الدنيا والآخرة ، فلو أسقطت عنهم العقوبة بالتوبة لكانوا أحسن حالاً .

وبما يدل على أن السبّ وصف أخص لإهدار الدم ما جرى في فتح مكة، حيث أهدر النبي على أن السبّ وصف أخص لإهدار الدم ما جرى في فتح مكة، حيث أهدر النبي على دماء نسوة كُنّ يهجونه من قبل ، وقتلت منهن اثنتين‹‹›. ولم يكن قتلهن لأجل حراب ولا قتال ، ولم يقع منهم قتال يوم الفتح بل قُتلن خصوص السب ، والمعروف أن المرأة الحربية لا يبيح قتلها إلا قتالها، وهؤلاء النسوة لم يقاتلن يوم فتح مكة ، كها لم يهجونه في ذلك اليوم بل كان هجاؤهن متقدماً ، ومع هذا فالنبي على أمر بقتلهن ، وهذا دليل قوي على أن مجرد السب وصف له تأثير في إهدار دم الساب .

وعما يدل عليه أيضا أن النبي ﷺ أمر في حالِ واحدة بقتل جماعة عمن كان يؤذيه بالسب والهجاء مع عفوه عمن كان أشد منهم في الكفر والمحاربة بالنفس والمال ، وذلك في أعقاب غزوة بدر ، فقتل كلاً من عقبة بن أبي معيط(۱) والنضر بن الحارث(۱) صبراً لما كانا يؤذيانه ويفتريان عليه ، ويطعنان فيه مع استبقائه عامة الأمرى .

فعُلِم من هذا أن الافتراء على رسول الله على سبب خاص موجب للقتل أخص من عموم الكفر ، حيثها وُجد وجد معه وجوب القتل(؛) .

⁽١) انظر قبصص هولاء النسوة في دمغازي الواقدي، (١/ ٢٧٤ ، ٢٨٦) ، (٢/ ٨٢٤ ، ٨٥٠) .

⁽٢) انظر قصته ص (٢٧٨ ، ٢٧٨) من الكتاب .

⁽٣) انظر قصته ص (٢٧٨ ، ٥٠٠ ، ٧٧٦) من الكتاب .

⁽٤) انظر تفاصيل هذا الموضوع ص (٧٦٨) من هذا الكتاب .

١٢ ـ تحليل شبه للبندعة وبيان النواقض عند أهل السنة والجماعة :

وردت شبهتان عن المرجئة والجهمية في مسألة السب ، وهذه الشبهات تنبني على موقفهم الخاطىء في أصل الإيهان ، وتتلخص هذه الشبهات والردود عليها فيها يلي :

الأولى: شبهة المرجئة: تقرير هذه الشبهة يتمثل في زعمهم أن الإيهان هو تصديق الرسول في فيها أخبر به ، والسب والشتم لا ينافي التصديق ؛ لأن الإنسان قد يهين من يعتقد وجوب إكرامه ، فالساب لا يكون كافراً ، ولكنه لما رأوا أن الأمة قد كفرت الساب قالوا: إن الساب لم يكفر بالسب ، ولكنه كفر لاعتقاده أن السب حلال ، فاعتقاد حل السب تكذيب للرسول في ، والتكذيب ينافي التصديق ، فهو كفر بهذا التكذيب ، وليس بتلك الإهانة التي والسب ، وهذا مجمل تقرير الشبهة ، وتلك شبهة داحضة للأسباب الآتية :

- ا أن التصديق يوجب حالاً في القلب ، وهذه الحال هي تعظيم الرسول على التصديق وعبته وإكرامه ، فإذا لم تحصل هذه الحال في القلب ، لم ينفع ذلك التصديق ولم يغن شيئاً ، لأن هناك ما يمانع حصول هذه الحال في القلب، فينقلع الإيان بالكلية .
- ٢ أن الإيان ليس مجرد التصديق فقط لأن كلام الله خبر وأمر ، فالخبر يستوجب تصديق المخبر ، والأمر يستوجب التصديق والاتقياد للآمر . فإذا قوبل الخبر بالتصديق ، والأمر بالاتقياد حصل أصل الإيهان في القلب، والاتقياد للآمر إعزاز وإكرام ، وأما السب فهو استهانة واستخفاف ، فإذا وجد في القلب استهانة واستخفاف ، امتنع أن يكون فيه انقياد واستسلام ؛ لأنها ضدان ، فالساب لا يكون مؤمناً .

٣- إن استحلال محارم الله كفر بالاتفاق سواء فعلها أم لم يفعل ، ومن يعتقد أن الله حرّمها ثم يمتنع عن هذا التحريم ويعاند المحرم ، فهو أشد كفراً ،
 فلا معنى لقولهم : إن اعتقاد حل السب هو الكفر ؛ لأن الساب كافر على أي حال سواء اعتقد حلّ ذلك أم لم يعتقد .

الثانية : شبهة الجهمية وهي قولهم : (إن الإيهان مجرد المعرفة بالقلب وإن لم يتكلم بلسانه» .

ويُـرَدُ على هذه أيضاً بثلاثة وجوه :

١ ـ يلزم من هـذه الشبهة أن من تكلم بالتكذيب والجحد وسائر الكفر يبقى مع
 ذلك مـؤمناً ، وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة .

٢ - أن القول باللسان شرط في صحة الإيان من القادر عليه ، فمن لم يتكلم
 بالإيان بلسانه من غير عذر لم ينفعه ما في قلبه من المعرفة .

٣_ ولو سلَّمنا جدلاً أن القول الموافق للمعرفة لا يشترط، ولكن القول المخالف ينافي تلك المعرفة ، فمن قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة ، فإنه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً ، ولا يجوز أن يقال : إنه في الباطن مازال مؤمناً(١) .

تبين مما تقدم من شبهات الفرق المبتدعة أن مناط الكفر عندهم هو «التكذيب والاستحلال» ، إذ لا يكون الكفر عندهم إلا بها يناقض التصديق الذي جعلوه حقيقة الإيبان ، فهم أخطأوا من وجهبن :

الوجه الأول: القول بعدم التلازم بين الظاهر والباطن ، وهو ناتج عن قول مع في حقيقة الإيان: بأنه التصديق ، وأن العمل الظاهر ليس لازماً

⁽١) انظر هذه االشبهات والرفرد عليها، في ص (٩٦٥- ٩٧٦) .

لتحقيقه ؛ بل يكون الإيان كاملاً في الباطن ، دون أن يكون لَهُ لازم في الظاهر، وتبع ذلك قولهم في حقيقة الكفر: إنه التكذيب، إذ أنه ينافي التصديق.

وهذا القول بعدم التلازم بين الظاهر والباطن مطلقاً ليس بصحيح ، ومنهج أهل السنة والجماعة هو القول بالتلازم بين الظاهر والباطن مع توفر شروط وانتفاء موانع ، فهم لا يجعلون الحكم على مجرد العمل دون اعتبار قصد صاحبه ، كما لا يربطون الأحكام بالنية والقصد الباطن الذي لا سبيل للوقوف عليه ، بل لابد مع العمل الظاهر من التحقق من القصد والنية ، ثم إن للعمل الظاهر مع القصد أحوال مختلفة () .

الوجسه الثاني: حصر الكفر في مجرد التكذيب فقط، وهذا ليس بصحيح، بل ذكر العلياء أن كفر الاعتقاد ينقسم إلى خسة أنواع:

الله تعالى أيَّد رسله وأعطاهم من البراهين والآيات على صدقهم ما أقام به الله تعالى أيَّد رسله وأعطاهم من البراهين والآيات على صدقهم ما أقام به الحسجة، وأذال به المعذرة، قال تعالى عن فرعون وقومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْ عَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْكَا وَعُلُوا ﴾ (٢) وقسال لرسوله ﷺ: ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَدِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِيْنَ بِآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ (٣) .

٢ - كفر إباء واستكبار: مثل كفر إبليس فإنه لم يجحد أمر الله ، ولا قابله
 بإنكار ، وإنها تلقاه بالإباء والاستكبار كها جاء في قوله تعالى: ﴿أَبَى

⁽١) انظر هـذه الأحوال والتضصيل في الموضوع في : •ضوابط التكفير عند أهل السنة والجهاعة، لعبدالله القرني ص (٢٠٢- ٢٢١) مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ) .

⁽٢) سورة النمل : الآية رقم : (١٤) .

⁽٣) سورة الأمام : الآية رقم : (٣٣) .

وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِيْنَ (١) ، ومن هذا كفر من عرف الرسول ، كما في قوله تعالى : ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُم (١) ، ولكن لم ينقد للرسول إباء واستكباراً ، وهو الغالب على كفر أعداء الرسل كما حكى الله تعالى عن فرعون وقومه : ﴿فَقَالُوا أَنْوُمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقُومُهُما لَنَا عَابُدُونَ ﴿ (٢) .

" - كفر إعراض: مثل من يعرض عن الرسول ﷺ لا يسمعه ، ولا يصدقه ولا يكذبه ، ولا يواليه ، ولا يماديه ، ولا يصغي إلى ما جاء به البته ، كما قال أحد بني عبد ياليل للنبي ﷺ : "والله أقول لك كلمة إن كنت صادقاً فأنت أجل في عيني من أن أرد عليك ، وإن كنت كاذباً فأنت أحقر من أن أكلمك» .

٤ - كفر الشك: حيث لا يجزم بصدق الرسول ، ولا بكذبه بل يشك في أمره ،
 وهذا لا يستمر شكه إلا إذا ألزم نفسه الإعراض عن النظر في آيات صدق
 الرسول 難 جملة ، وأما مع التفاته إليها ونظره فيها فإنه لا يبقى معه شك؛
 لأنها مستلزمة للصدق .

٥ _ كفر نفاق : وهو أن يظهر بلسانه الإيان ، وينطوي بقلبه على التكذيب،
 وهذا هو النفاق الأكبر(،) .

كها ذكر العلهاء من باب التفصيل أن هناك عشرة نواقض هامة هي كالآن:

⁽١) سنورة البقرة : الآية رقم : (٣٤) .

⁽٢) ســورة البقرة : الآية رقم : (١٤٦) .

⁽٣) سبورة المتومنون : الآية رقم : (٤٧) .

⁽٤) انظر: اسدارج السالكين، لابن القيم (١/ ٣٣٨، ٣٣٨) تحقيق: محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية (١٣٧٥ هـ).

الأول : الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّـهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذَلِكَ لِـمَن يَشَـاء ﴾ (١) .

الثاني : مُن جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ، ويسألهم الشفاعة .

الثالث : من لم يُكفِّر المشركين أو شك في كفرهم ، أو صحّح مذهبهم .

الرابع : من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه ، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه .

الخامس: من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بَأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٢) .

السادس: من استهزأ بشيء من دين الله ، أو ثوابه ، أو عقابه كفر . والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿قُلْ أَبَاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزُون * لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ ﴿ ٢٠٠ .

السابع: السحر، ومنه الصرف والعطف، فمن فعله أو رضي به كَفَر، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلَّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّهَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرُ﴾(١).

الثامن : مظاهرة المشركين ، ومعاونتهم على المسلمين ، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظُّلِمِينَ﴾ (٥).

⁽١) مسورة النساء : الآية رقم : (١١٦) .

⁽٢) مسورة محمله : الآية رقم : (٩) .

⁽٣) مسورة التوبة : الأيتان رقم : (٦٥ ، ٦٦) .

⁽٤) مسورة البقرة : الآية رقم : (١٠٢) .

⁽٥) ســورة الماثلـة : الآية رقم : (٥١) .

القاسع : من اعتقد أن بعض الناس لا يجب عليه اتباعه ﷺ وأنه يسعه الحروج من شريعة موسى عليه السلام .

العاشر: الإعراض عن دين الله تعالى لا يتعلمه ، ولا يعمل به ، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلُمُ مِمَّنْ ذُكُرَ بِآياتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِيْنَ مُنتَقِمُونَ ﴾ (١) .

ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف إلا المكره ، وكلها من أعظم ما يكون خطراً ، ومن أكثر ما يكون وقوعاً ، فينبغي للمسلم أن يحذرها ، ويخاف منها على نفسه(٢) .

١٣ ـ سب الذمى :

سب الذمي للنبي ﷺ ينقض العهد ويوجب القتل ، ولا يدخل في السب عرد كفره بالنبي ﷺ؛ لأن كفره به لا ينقض العهد ، ولا يبيح الدم ؛ لأثنا صالحناهم على ذلك وأعطيناهم الأمان ، وعقد الأمان يوجب إقرارهم على تكذيب النبي ﷺ لا على شتمهم وسبهم له ، ولا فرق في ذلك بين شتم وشتم ولا أن يكرره ، أو لا يكرره ، وعلى أي حال إذا ثبت أنه سب النبي ﷺ يجب قامين

ويؤخذ على الذمي عدم إظهار معتقده بها فيه ضرر وإزراء على الإسلام ، فإذا أظهر الذمي ما نعلمه من دينه من الشرك نقض العهد ، كما أنه أظهر

⁽١) سورة السجدة : الآية رقم : (٢٢) .

⁽٢) انظر «الدرر السنية» (٨/ ٨٩ ، ٩٠) جمع : عبدالرحن بن قاسم العاصمي القحطاني ، الطبعة الثانية (١٣٨٥ هـ) .

⁽٣) انظر: «أحكام أهل الملل» للخلال ق (١٠٣/ب) ؛ «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى ص (١٠٩) ؛ «الشفا» (٢١٦/٢) .

ما نعلمه بقوله في نبينا على نقض العهد ، وقد نصَّ عليه الإمام أحمد وعلماء المالكية في مواضع كثيرة().

وغاية ما هنالك أن بعض الشافعية وبعض المالكية يقسمون السب في انتقاض العهد إلى قسمين :

أولاً: ينتقض العهد بمطلق السب ، وإن كنان ذلك من باب الاعتقاد والتندين عندهم وهذا قول أكثرهم .

ثانياً: أنهم إن أظهروا ما يعتقدون فيه ديناً ، من أنه ليس برسول ، والمقرآن ليس بكلام الله ، فهذا لا ينقض العهد ؛ لأنه كقولهم في المسيح والتثليث ، ونحن أقررناهم على ذلك(٢) .

وهذا الفـرق غير معتبر من وجوه :

الأول: أن الذمي لو أظهر لعنة الرسول ، أو تقبيحه ، أو الدعاء عليه بالسخط والعذاب ثم يقال: إنه ليس من السب الذي ينقض العهد ، فهذا كلام مردود .

الثاني: بناء على الفرق المذكور إذا سبه بها لا يعتقده ديناً مثل الطعن في نسبه أو خُلُقِه أو خَلْقِهِ ونحوه ، فكيف ينقض عهده ؟ وقد أقر على ما هو أعظم من ذلك من الطعن في دينه الذي هو أعظم من الطعن في نسبه؟

الثالث: أنا إذا لم نقـتل الذمي بإظهـار ما يعتقده ديناً ، لم يمكنا أن نقتله بإظهـار شيء من السب ، فإنه ما من أحد منهم يظهر شيئاً من ذلك إلا ويمكنه أن يقول : إني معتقد لذلك متدين به(٢) .

⁽۱) انظر أقبرالهم في «أحكام أهبل الملل» للخبلال ق (۱۰۳/ب) ؛ «الأحكام السلطانية» (۱۶۳) ؛ «الإنصاف» (۱۲۳/۱۰) ؛ «الفسروع» (۱/۱۷۰) ؛ أيضاً : «البيان والتحصيل» (۱۲/۲۹۰) ؛ (۱۲۰ ؛ ۲۹۷) ؛ والشفا» (۲۲۳ ، ۲۲۵ ، ۲۲۲ ، ۲۲۷) .

⁽٢) انظر : •الشفاء (٢/٣٦٣) ؛ فروضة الطالبين، (١٠/ ٣٣٩) .

⁽٣) انظر: ص (١٠٠١ ـ ١٠٠٥) من هذا الكتاب.

توبة الذمي:

توبة الذمي لها صورتان:

١ _ الإسلام .

٢ ـ العود إلى الذمة من جديد .

والذي عليه جهور أهل العلم أن الذمي إذا سب ، ينقض عهده ويوجب قتله ، ولا تقبل توبته، وقد خالف فيه أبو محمد بن قدامة المقدسي(۱) حيث فرق بين القذف والسبّ في المسلم ، وفي الكافر في القذف ، وكذلك السب بغير القذف ، إلا أن السب بغير القذف يسقط بالإسلام ؛ لأن سب الله تعالى يسقط بالإسلام فسب النبي على أولى(۱) ، ويحتمل أن يكون هذا التفريق بين السب والقذف من قبيل من فرق بين ما يعتقده الذمي وما لا يعتقده كها تقدم قبل قلما.

ولكن المنصوص عن الإمام أحمد ، وعامة أصحابه وسائر أهل العلم أنه لا فرق في هذا الباب بين السب بالقذف وغيره(٢) ، وعلى أي حال سب الذمي ينقض عهده ، ويوجب قتله ، ولا تقبل توبته ، وهذا هو الراجح .

١٤ _ موقف الروافض من الصحابة وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم أجمعين :

موقفهم من الصحابة : لما ذهل أعداء الإسلام من قوة هذا الدين ونفوذ سلطانه وسرعة انتشاره ، وقفوا قلقين حيارى ، ولم يكن لهم قوة لمقاومته

⁽١) انظر ترجمته في ص (٥٧١) من هذا الكتاب .

⁽٢) انظر كلام ابن قدامة في : اللغني، (١٠/ ٢٢٤) .

⁽٣) انظر على سبيـل المثال : فغتصر الحرقي، (١١٤) ؛ فالمغني، (٢٢٣/١٠) ؛ فالمحرر، (٢/٩٧) ؛ فالفروع، (٣/٤) ؛ فالمبدع، (٩٧/٩) .

بالسيف ، فلجأوا إلى طريق آخر للكيد، وهو الدخول في الإسلام نفاقاً ، وهدم بنيان الإسلام من الداخل ، وتمزيق وحدة المسلمين بنشر الفتنة ، والذي فكر وقد ثم دبر وخطط له هو عبدالله بن سبأ وشرذمته(١) .

وجعل هؤلاء الأعداء التشيع ستاراً للهدف يمشون وراءه للقدح في أصل الدين ، ومن أساليبهم : سب أصحاب رسول الله ﷺ ويقصدون بذلك النيل من الإسلام نفسه ؛ لأن الصحابة هم رواته وحماته ، وهم خير هذه الأمة ، والقدح في خير القرون قدح في رسول الله ﷺ وقدح في الإسلام(٢) .

وقد بلغوا في البغض والعداوة إلى غاية الحد، حتى كفّروا الصحابة إلا قليلاً منهم ، وقالوا : إن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله على إلا ثلاثة وهم : المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسليان الفارسي رضي الله عنهم(٣) . ويرجّحون لَعْنَ عمر وسائر الصحابة _ والعياذ بالله _ على ذكر الله تعالى وسائر العبادات، وقد ثبت في كتبهم أن لعن الشيخين في كل صباح ومساء موجب لسبعين حسنة(١) ، ومن بغضهم وسوء طويتهم لأصحاب رسول الله على خاصة الشيخين يسمون الحارين من حمر الرحى باسم أبي بكر وعمر ، ثم يعاقبون الحارين جعلاً منهم تلك العقوبة عقوبة لأبي بكر وعمر ، ومنهم من يسمي الحالي بكر وعمر ، ومنهم من يسمي كلابه بأبي بكر وعمر ويلعنها ، ومنهم من يعظم أبا لؤلؤة المجوسي الكافر كلابه بأبي بكر وعمر ويلعنها ، ومنهم من يعظم أبا لؤلؤة المجوسي الكافر

⁽۱) انظر : عن عبدالله بن مبأ ودوره في : فتهليب تاريخ دمشق، (٧/ ٤٣١ ـ ٤٣٤) ؛ فميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣١) ؛ فلسان الميزان، (٣/ ٢٨٩ ، ٢٩٠) .

⁽٢) انظر عن الروافض وحماقماتهم في : قمنهاج السنة، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٣٠ ـ ٤٢) .

⁽٣) انظر : الرسالة في الرد على الرافضة؛ (ص ٨٨ ، ٨٩) نقلاً عن رجال الكشي ص (١٣ ، ١٢) .

⁽٤) انظر : «هتصر التحقة الإثنى عشرية» ص (٢٨٥) .

⁽٥) انظر : تفاصيل هذا الموضوع في : •منهاج السنة؛ (١/٤٩ ، ٥٠) .

وهكذا هذه الطائفة التي تدّعي الإسلام كذباً وزوراً تحاول بكل ما تملك من وسيلة أن تُنفِّر الأمة الإسلامية عن سلفها الصالح ؛ لمحاولة إبطال الدين والقضاء عليه ، ويؤدي هذا الاعتقاد الفاسد إلى تكذيب القرآن الكريم الذي أثنى عليهم ومدحهم ، وتكذيب الأحاديث الشريفة الصحيحة التي وردت في مناقبهم ، ونزع الثقة في كل ما نقله الصحابة رضي الله عنهم عن هذا الدين وإبطال الدين الذي أراده الله عز وجل ليكون ديناً أبدياً إلى قيام الساعة وذلك لعدم توافر النقل المأمون ، وغيرها من النتائج الخطيرة التي تترتب على هذه العقيدة السئة .

والذي عليه اعتقاد الأمة الإسلامية أن الله عز وجل اصطفى لهذه الأمة خير الرسل ، وأنزل عليه خير الكتب ، وجعل هذه الأمة خير الأمم ، واختار لحمل هذا الدين ، وصحبة نبيه الكريم على خير البشر بعد الأنبياء والرسل(١) .

موقفهم من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن :

وأما موقفهم من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن فهو موقف مُخْرِ مَشين، يدل على خُبث طويتهم ، وعدم إيانهم بكتاب الله ، وينبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، ويذكرون روايات مزورة ، وأكاذيب منسوبة إلى الأثمة من أهل البيت ، فمن ذلك :

أَن قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مثلاً لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُـوْحِ وَامْرَأَةَ لُـوْحِ وَامْرَأَةَ لُـوْطِ كَانَنَا تَـحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَنَاهُـمَا فَلَـمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا لُـوْطِ كَانَنَا تَـحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَنَاهُـمَا فَلَـمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا

 ⁽١) انظر تفاصيل هذا الموضوع في «أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لللالكائي (٧/ ١٢٣٧، ١٢٣٨)
 تعليقة رقم (١) .

مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَقِيلَ ادْخُلاَ النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِيْنَ ﴿(١) نزل في عائشة وحفصة وأبي بكر وعمر، وأن عائشة وحفصة كافرة منافقة مخلَّدة في النار (٢) والعياذ بالله.

وكذلك هذه الرواية المكذوبة: «لما كان يوم الجمل وقد رشق هودج عائشة بالنبل، قال أمير المؤمنين عليه السلام: والله ما أراني إلا مطلقها، فأنشد الله رجلاً سمع من رسول الله على يقول: «يا علي أمر نسائي بيدك من بعدي»(»).

ومن ذلك أيضا نسبتهم الصديقة الطيبة إلى الفاحشة: «أن عائشة رضي الله عنها زينت يوماً جارية كانت عندها ، وقالت : لعلنا نصطاد بها شاباً من شباب قريش بأن يكون مشغوفاً بها (٤٠) .

في مَـثل هذه الروايات الخبيئة تكذيب صريح للآية القرآنية ﴿وَالطَّـيُّــاتُ لِلطَّـيِّــنَرَ...﴾(ه) .

ومن شدة بغضهم وكرههم لأم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها أنهم يأخذون نعجة حراء ، لكون عائشة رضي الله عنها تُسمى الحُميراء ، ويجعلونها عائشة ويعذبونها بنتف شعرها وغير ذلك ، ويرون أن ذلك عقوبة لعائشة رضي الله عنها(۱) ، وهذا دليل على غاية جهلهم وحماقتهم ، كها هو دليل على خُبث باطنهم ، وسوء عقيدتهم في أمهات المؤمنين رضي الله عنهن .

⁽١) ســورة التحريم : الآية رقم : (١٠) .

 ⁽۲) انظر: (رسالة في الرد على الرافضة) ص (۹۲) ، نقلاً عن (الرشيعة في نقد عقائد الشيعة) ص
 (٤٠) .

⁽٣) المصدر نفسه ص (٩٣) نقلاً عن «الاحتجاج» للطبرسي ص (٨٢) .

⁽٤) انظر : المختصر التحفة الإثنى عشرية؛ ص (٢٧١) .

⁽٥) ســورة النور : الآية رقم : (٢٦) .

⁽٦) انظر : قمنهاج السنة) (١/٤٩) .

وقد أجمع العلماء على أن من اتهم عائشة رضي الله عنها بها براها الله منه كفر بلا خلاف(١) ، كما أن في ذلك انتقاص واتهام وسوء النظن بالنبي عليه وتكذيب بالقرآن الكريم ، وكفره معلوم من الدين بالضرورة .

وقد تناول شيخ الإسلام هذا المرضوع بالبحث والتحقيق ، فذكر ذلك في نهاية المسألة الرابعة ، كما سيأي في قسم التحقيق وبيّن الأدلة من الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين وأقوال العلماء ، وخلص إلى أن من سب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما بـرّاها الله منه كفر إجماعاً ؛ لأنه رد القرآن الكريم ومن سبّ غير عائشة رضي الله عنها على الأرجح .

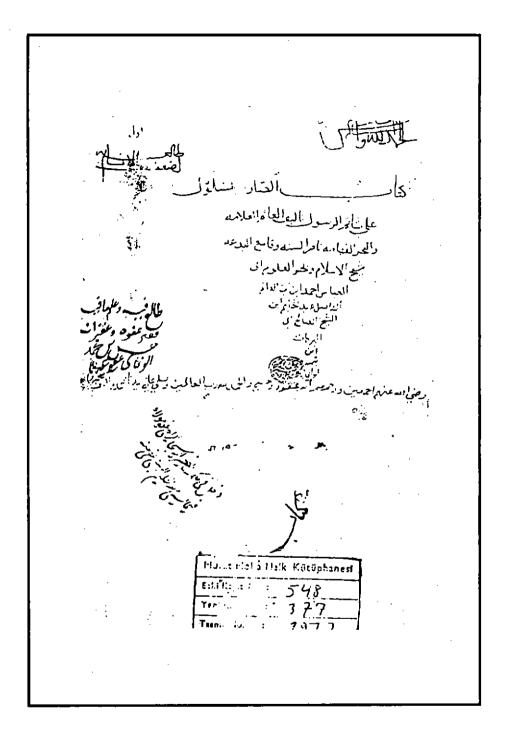
وأن سب الصحابة رضي الله عنهم حرام بالكتاب والسنة ، ومن سبهم بدون قدح في دينهم وعدالتهم يستحق التعزير والتأديب ، ومن اقترن بسبه للصحابة أن عَلِياً إلى ، أو أنه هو النبي ، إنها غلط جبريل في الرسالة ، أو أن القرآن الكريم نقص منه وزيد فيه ، أو أنهم ارتدوا بعد رسول الله على إلا عدداً يسيراً ، فهؤلاء لا شك في كفرهم وقتلهم .

والله تعالى أعلم وأحكم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

⁽١) انظر: «الشفا» (٢/ ٣٠٩) ؛ علمة الاعتقاد؛ لابن قدامة ص (٣٣) .







صورة ورقة العنوان من نسخة (1)

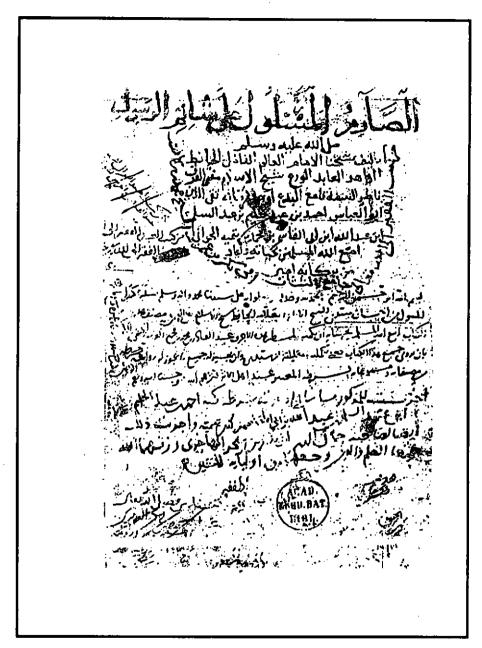
ت مدت على الشير التي قربلت عليها هذه وهي عط ايا قط على المراكر دالي المورز تخط

كتب هداالدار المبارك وتراة على مستدسيد الموتي الاسام العلام الإرسام العدو المبارك وتراة على مستدسيد الولي العارف تن الدراسام المدون المبارك والمحدوث المديمة المبارك المبارك

البززالي عنا الله عده ق تقل برقائد في محروجي ترويستعد وكدلك البرجد على لميزالكاب مرح طرات كالبالم زارال لم لمكاني في تسع المحرسة يشتع يحسن موضعة

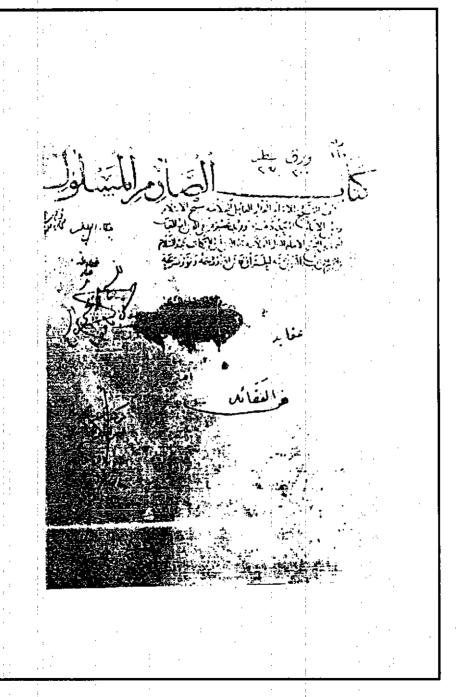
مدادبع وتسفس والمديد دمسق وكتب النائم مع من وسف بن

صورة الورقة الأخيرة من نسخة (1)



صورة ورقة العنوان من نسخة (ب)

ويظهر في هذه الورقة إجازة بخط شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اش تعالى لناسخ المخطوطة . حاول قراءتها ثم انظر : ص (١٩١) من القسم الأول .



صورة ورقة العنوان من نسخة (ج)

صورة الورقة الأولى من نسخة (ج)

العالاند مرا وعدال الجسسويه وليمن حلب العيام المشلؤل على الماستون ملى بد عليه رسب بالندادما والعلاموسع البيلام مهللور فاليغلس احتان عندالحلين ومعالسات وجب مارس الدونور عشونجسه

صورة ورقة عنوان الجزء الأول من نسخة (د)

_ 70% _



صورة ورقة عنوان الجزء الثاني من نسخة (د)

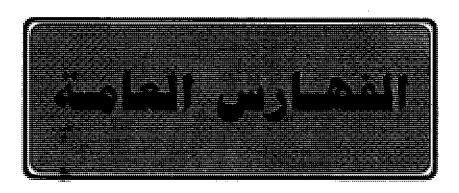
وَمَا كِنَا لَمِ الْمَارِيُ الْمِارِيُ الْمِالِ الْعَالِيُ الْمِالِ الْعَلَيْمَا الْمُلِيلِ الْعَلَيْمَا الْمُ سول صلى ميسية رسى الروسجيدا جرعين تااليف الدرس عالى فطفية الامام الله عاليه م بشبة السلط الإلى معتم المزق نوراة

صورة ورقة العنوان من نسخة (هـ)



صورة الصفحة الأولى من المطبوعة الهندية







الفهارس العامسة

- ١ _ فهرس الآيات القرآنية الكريمة .
- ٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
- ٣ _ فهرس آثار الصحابة رضي الله عنهم .
 - ٤ _ فهرس الشعر .
 - هورس الألفاظ اللغوية الغريبة .
 - ٦ _ فهرس الأعلام .
 - ٧ _ فهرس الفرق والقبائل والجماعات .
 - ٨ ـ فهرس الكتب المذكورة في المتن .
 - ٩ ـ فهرس الأماكن والمواضع والبلدان.
 - ١٠ ـ مـصادر ومراجع الدراسة والتحقيق .
 - ١١ ـ فهرس موضوعات الكتاب .
 - ١٢ ـ فهرس الفهارس.



ـ ٢٦٧ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة

	رقم	اسم	
الصفحــة	الأبلة	السورة	أول الأيــــة
		-	191, 9,41, 9,44
11.	٧	البقرة	﴿وَلَـهُم عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿وَإِذَا نِيلَ لَـهُم لا تَفْسِدُوا فِي
VYV , 7YV	11, 11	البقرة	﴿ إِذَا قِيلَ لَـهُـمَ لَا تَفْسِدُوا فِي ا
			الأرض ﴾
۸۰۵	77	البقرة	﴿يا آدم أنبتهم بأسهائهم﴾
٨٠٥	٣٥	البقرة	﴿وقلنا يا آدم اسكن﴾
١٠٩	٩٠	البقرة	﴿نباؤوا بغضب﴾
117	48	البقرة	﴿وجبريل وميكال﴾
£ £ V	1+1	البقرة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُـولُوا
			راعنا﴾
٥٢/ ، ٢٠٤ ، ٨٠٤	1.4	البقرة	﴿ود كثير من أهل الكتاب﴾
1.4.	184	البقرة	﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾
144	14+	البقرة	 کتب علیکم إذا حضر أحدكم
:			الموت﴾
۲۰۷، ۱۳۰	19.	البقرة	﴿وقاتلوا في سبيل الله﴾
110	198	البقرة	﴿وَلَـاتَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فَتَنَّةً﴾
775, 777, 377	7.0	البقرة	﴿وَإِذَا تُولَىٰ سَعَى فِي الْأَرْضِ﴾
۱۱۳، ۲۰۱، ۹۰	717	البقرة	﴿ومن يرتد منكم عن دينه
114	777	البقرة	﴿ويسألونك عن المحيض﴾
118	377	البقرة	﴿لا تبطلوا صدقاتكم بالمن﴾
41.	774	البقرة	﴿ النَّصُوا الله وذروا ما بنقي من
			الرما)
717	٧	آل عمران	﴿فَأَمَا الَّذِينَ فِي قَلُوبِهِمْ زَيِغَ﴾
۳۷.	71	آل عمران	﴿إِنْ الَّذِينَ يَكُفُرُونَ بَأَيَاتَ اللَّهِ﴾
٠٨٥، ١٨٥، ٢٨٥	۸٦	آل عمران	﴿كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد
۱۹۸، ۱۹۷، ۱۹۲			العانهم
794	4+ _4A	آل عمران	﴿أُولِئِكُ جِـزَارُهُمُ أَنْ عَلَيْهُمُ لَعَنَّهُ
			الف﴾
717	1.7	آل عمران	﴿يوم تَبْيَـضٌ وجـوه﴾
404	1+7	آل عمران	﴿أَكَفُرتُم بعد إيانكم﴾
			, , , , , ,

			· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الصفحـــة	ر ق م "د "	اسم	أول الأيــــة
	لآية	السورة	
1111 (1.44	11+	آل عمران	﴿كنتم خير أمة أخرجت
			المناس)
111, 301, 0.3	111	آل عمران	﴿لن يضروكم إلا أذى﴾
07,00,00	111	آل عمران	﴿ضربت عليهم الذلة﴾
۲٥	177	آل عمران	﴿لِيقطع طرفاً من الذين كفروا﴾
111	171	آل عمران	﴿ واتقوا النار التي أعدت
			للكافرين،
۸٦	144	آل عمران	﴿وَاطْيَعُوا اللهِ وَالْرَسُولُ﴾
٤٣٥	17.5	آل عمران	﴿والكاظمين الغيظ﴾
AVA	140	آل عمران	﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحَشَّةَ﴾
AVA	100	آل عمران	﴿إِنَّ الَّذِينَ تُولُوا مِنْكُم ﴾
۸۲۸ ، ٤٣٥	109	آل عمران	﴿ولو كنت فظاً غليظ القلب﴾
119	۱۷۲	آل عمران	﴿ ولا يحزنك الذين يسارعون في
			الكفر﴾
1.4	144	آل عمران	﴿إِنهَا نَمِلِي لَهُم لِيزدادوا﴾
٧٦	174	آل عمران	﴿ما كان الله ليذر المؤمنين
701,301,071	۱۸٦	آل عمران	﴿لتبلون في أموالكم وأنفسكم﴾
£ . A . E . O . Y . O			
£ Y	١	النساء	﴿ واتعدا الله الذي تساءلون به
	· ·		والأرحام﴾.
۱۰۹ ۵۸۱	١٤	النساء	﴿ومن يعص الله ورمسوله﴾
333	١٥	النسام	﴿فأمسكوهن في البيوت﴾
٦٨٧	ĺλ	النساء	﴿إِنْهَا التَّوْيَةُ عَلَى اللَّهُ﴾
۷۸۶، ۷۵۷	١٨	النساء	﴿ليـــت التـربة للذين يعــملون
			السيئات)
١٠٨٥	41	التساء	﴿إِنْ تَجْتَنُّوا كَبَائْرُ مَا تُنْهُونَ عَنَّهُۗ
1.71	77	الثنياء	﴿والصاحب بالجنب﴾
1.4	۳۷	النساء	﴿الذين يسخلون ويأمرون الناس
Yes and the second			

المبقحـــة	رقم الأية	اسم السورة	أول الأيـــة
			بالبخل)
183	£7_££	النساء	﴿ أَلَمْ تُرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِن
			الكتاب يشترون﴾
PA، ٠٥١، ٧٥١	٥١	النساء	﴿ أَلَمْ تُرُ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصَيِّباً مِن
۱۵۸، ۱۲۱، ۱۲۸			الكتاب يؤمنون﴾
171			
PA, AFI, AOY,	٧٥	النساء	﴿أُولَٰتُكُ الَّذِينَ لَعَنْهُمُ اللَّهُ﴾
٧٧٠			
14, 175	71_7.	النساء	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ ﴾
۰۸، ۲۸، ۲۸،	٦٥	النساء	﴿فلا وربك لا يؤمنون﴾
7/13 348, 949			
۲۰۸	YY	النساء	﴿أَلَّمْ تُرَ إِلَى الَّذِينَ قَيلَ لَهُم
٤١٠ ، ٢٠٩	4.	النساء	﴿فَإِنْ اعْتَرِلُوكُمْ فَلَمْ يَقَاتَلُوكُمْ
V1Y	97	النساء	﴿ودية مُسَلَّمة إلى أهله﴾
11.	94	النساء	﴿وغضب الله عليه ولعنه﴾
۱۱۶، ۳۸۷	9.8	النساء	﴿ولا تقـولوا لمن ألقى﴾
098	97	النساء	﴿إِن الَّذِينَ تُوفَّاهُمُ الْمُلائِكَةُ﴾
1.4	1.4	النساء	﴿وخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۰۰	11.	النساء	﴿ ومن يعمل سوءاً أو يظلم
	:		نفسه 🔷
97	117	النساء	﴿وَمِن يُكْسُبُ خَطَيْنَةً أَوْ إِنْهَا﴾
277 , 270	189	النساء	﴿إِن تَسِدُوا خَيْراً أَوْ تَخْفُوه﴾
۸۲۰	101	النساء	﴿أُولِتُكُ هُمُ الْكَافِرُونَ حَمَّا﴾
7.8.7	٣	المائدة	﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾
111	٥	المائدة	﴿وَمِنْ يَكُفُرُ بِالْإِيهَانَ﴾
٤٠٩ أ	۱۳	المائدة	﴿فاعف عنهم واصفح﴾
118	**	المائدة	﴿إِنَّهَا يَتَقَبُّلُ اللَّهُ مِنَ المُتَّقِينَ﴾
۸۳۰	44	المائدة	﴿من قتل نفساً بغير نفس﴾

الصفحة	رقم الأية	اسم السورة	أول الأيــــة
111, 175, 775	۲۴	المائدة	﴿إِنَّهَا جزاء الذين يحاربون الله ﴾
14. 177, 177			
P+V1 31V1 APV			
۸۱۲			
V+9 ,79+	۲۲	المائدة	﴿ذلك لمم خزى في الدنيا﴾
77V3 ATV3 13P	48	المائدة	﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبِّلَ ﴾
×10 .790	۳۸ <u>-</u> ۳۷	المائدة	﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا
			﴿ لِمِيمًا ﴾
۷۱۲	٤٥	المائدة	﴿والجروح قصاص﴾
٧٣٠، ٧٢٩	٥٥	المائدة	﴿إِنَّهَا وَلِيكُمُ اللَّهُ وَرَسُـُولُهُ﴾
۷۲۰	٥٦ .	المائدة	﴿وَمِن يَسُولُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ﴾
۸۰۰	٦٧	المائدة	﴿يا أيها الـرسـول بلّغ ما أنزل
			إليك﴾
1.1117	78_77	المائدة	﴿لقد كفر الذين قالوا﴾
991	97"	المائدة	﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا
	·		الصالحات)
۷۱۰	90	المائدة	﴿فجزاء مثل قَتلُ﴾
٦٨٨	١٠٦	المائدة	﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم
			الموت﴾
۸۰٦	11.	المائدة	﴿یا عیسی بن مریم اذکر﴾
۸۰٦	1/17	المائدة	﴿ يا عيسى بن مريم أأنت قلت
!			للناس)
337	114	المائدة	﴿إِنْ تَعَلَّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادِكُ﴾
111	۸۸	الأنعام	﴿وَلُو أَشْرِكُوا لَحِبُطُ عَنْهُم﴾
377, 077, 737	٩٣	الأثعام	﴿ وَمِـنَ أَظَـٰلُـمَ عَنَ افْتَرَى عَلَى اللهِ ال
	3 . •	, An	کذباً﴾
£•4	1.7	الأنعام	﴿وأعـرض عن المشركين﴾ لا الاستاليات
378, 77•13	1.4	الأنعام	وولا تسبوا الذين يدهون من
		<u> </u>	

دون الله ﴿ ولا تفس ﴿واصلح ﴿واصلح ﴿يا موسى ﴿خلا العنه ﴿يسألونك
﴿واصلح ﴿يا موسى ﴿خذ العه ﴿يسألونك
﴿واصلح ﴿يا موسى ﴿خذ العه ﴿يسألونك
﴿يا موسى ﴿خذ العه ﴿يسألونك
﴿يسألونك
-
_
م بحادلونك
وفاضربوا
﴿ذلك بأنه
﴿قل للذي
﴿إِن شــرّ
﴿يا أَيِّهَا الْ
﴿لُولًا كِتَاهِ
﴿ناقت
وجدتموهم
﴿فَإِذَا انْسَا
﴿وإن أحـ
استجارك
﴿كيّف يك
﴿كيف وإ
﴿لا يرقب
ذمة﴾
﴿فَإِنْ تَابِوا
﴿وإِن نَكُ

ì

الصفحــة	رقم الأية	اسم السورة	أول الأيــــة
FT, T3, VP3,	14	الترية	﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قُوماً نَكِثُوا أَيَانِهِ ﴾
040.0.1	·	~	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
٢٣، ٤٤، ٢٠٥،	118	التوبة	﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم﴾
070		~	1, 1, 1, 2,
V01 .11	١٥	التوية	﴿ويتوبِ الله على من يشاء﴾
۸۰۲ ،۸٦	4.5	التوبة	﴿قُلْ إِنْ كَانْ آباؤكم﴾
A11	**	التوبة	﴿ثم يتوب الله من بعد ذلك﴾
27. 2.313	79	الترية	﴿قَاتِلُوا الذينِ لا يؤمنونُ بالله﴾
440	£+_4A	الترية	﴿مَا لَكُمْ إِذَا قَيْلُ لَكُمْ انْفُرُوا﴾
۷۸۸ ۵۷۹	٤١	التربة	﴿انفروا خفافاً وثقالاً﴾
V9	11	التوية	﴿لُو كَانَ عَرْضًا قُرِيباً﴾
YA	٤٤	الترية	﴿لا يستأذنك الذين يؤمنون
YA	٤٥	التربة	﴿إنها يسسساذنك الذين لا
:			يؤمنون﴾
AV3 30F	٤٩	التربة	ومنهم من يقول اثذن لي ولا
ļ.		,	تفتئي﴾ `
:	70	التوية	﴿مَلُ تُربِصُونُ بِنَا إِلَّا إِحَدَى
			الحسنين ﴾
۹۷۵ ۱۱۶	0 \$ 1	التوية	﴿ ورما منعهم أن تقبل منهم
	·		نفقاتهم﴾
V 4	٥٦	التوبة	﴿ورما هم متكم﴾
٥٧، ٢٥٣، ٢٢٤،	ØΛ	التوبة	ومنهم من يسلمن في
1 24 . 270			الصدقات﴾
۸٤، ۸٥، ۷٥،	11	التربة	﴿ومنهم الذين يؤذون النبي﴾
301, 733, 717			
418 (478			
481 681 681	74-11	التوية	﴿ يُحلفُ ون بالله لكم ليرضوكم ﴾
700			

الصفحــة	رقم	اسم	أول الأيـــة
الصيفحية	الأية	السورة	
A3, A6, 7A	77	التوبة	﴿ أَلَمْ يَعَلَّمُوا أَنَّهُ مِن يُحَادِدِ اللهِ
			ورسوله﴾
373 315 278	77	التوبة	﴿إِن نعف عن طائفة منكم﴾
۷۷، ۱۷۸	37.78	التوبة	﴿يُحَذِّر المنافقون أن تنزل عليهم﴾
77, 540, 440,	07_77	التوبة	﴿أَبَاللهُ وَآيَاتُهُ وَرَسُولُهُ﴾
374, 506, 346		ļ	•
137, 113, 113	٧٣	التوبة	﴿يا أيها النبي جاهد الكفار﴾
AA0, 315, VOF			
۲۸۶، ۸۸۸			
AA0, PIF, FOF	٧٤	التوبة	﴿يُحَلِّفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾
۷۵۲، ۲۲۲، ۸۸۸			
700	90	التربة	﴿سيحلفون بالله لكم﴾
700 (£9	97	التوبة	﴿ يَحَلُّفُونَ بِاللَّهُ لَكُمْ لَتَرْضُوا
	ł		عنهم
1.19 .1.77	1	التوبة	﴿والسابقون الأولون من
			المهاجرين والأنصار﴾
77, 00F, 7FF,	1.1	التوبة	وعن حولكم من الأعراب
375, 785			منافقون)
7.7	1.7	التوية	﴿وَآخِرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِم﴾ ﴿ أَنْ الْمُنْ
^^	1+8	التوبة	﴿ أَلُم يَعَلَّمُوا أَنَّ اللهُ هُـو يَقْبِلُ اللهِ هُـو يَقْبِلُ اللهِ هُـو يَقْبِلُ اللهِ هُـو يَقْبِلُ
		ا ماد	التوبة﴾ ﴿ الحاد الدالة الدالة الدالة
1.74	115	التوبة ااه :	﴿ما كان للنبي والذين آمنوا﴾ ﴿لقد تاب الله على النبي﴾
1.4.	114	التوبة ااء :	ولقد ناب الله على النبي الم
^''	'''	التوبة	حوالم ﴾
PAF , VOV	٩٠		حرسم ﴿حتى إذا أدركه الغرق﴾
707 . 707 PAF, Y0Y	3	يونس د، نس	وطنی إذا ادری انظری، (فلولا کانت قریة)
, A. a	۲۸ ٤٦	يونس هدد	وللود الله الله والله الله الله الله الله الل
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,		هود	ا الله الله الله الله الله

	رقم	اسم	
الصفحــة	الأبية	السورة	اول الأيـــة
٨٠٥	٧٦	age	﴿يا إبراهيم أعرض عن هذا﴾
۷۸۸، ۸۱۶	118	هود	﴿إِن الحسنات يلعبن السيئات
YAY	91	يرسف	﴿تالله لقد آثرك الله علينا﴾
٧٨٣	97	يرسف	﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾
717	90_98	الحجر	﴿فاصدع بها تؤمر﴾
73	41	النحل	﴿ولا تَسْتَصْدوا الأيمان بعد
			تركيدها﴾ ﴿ اللهِ الله
11.	9.8	النحل	﴿ ولا تتخذوا أيهانكم دخلاً
			يينكم∳
AAO, PAO, YPE	111-117	النحل	﴿من كفر بالله من بعد إيانه
440			
711, PA0	11.	النحل	﴿ثم إن ربك للذين هاجروا﴾
773, 717	-177	النحل	﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا﴾
A7+	78_77	الإسراء	﴿فلا تقل لمها أف ولا تنهرهما﴾
777	94.	الإسراء	﴿سبحان ربي هل كنت إلا بشراً
			رسولاً﴾
1.4.	YA	الكهف	واصبر نفسك مع الذين يدعون
			ريمم 🗲
789	1-8-1-4	الكهف	﴿قُلْ هِلْ نَنْبِئُكُمْ بِالْأَنْحُسْرِينَ﴾
A+0	14	مريم	﴿يا يميى خد الكتاب بقوة﴾
777	٧١	. مريم	﴿وإن منكم إلا واردها﴾
	41_44	مريم	﴿وقَـالُوا اتَّخَذُ الرحـمْنُ وَلَدَا﴾
111.	۱۸	الحج	﴿ومن يُسهن الله فياله من مكرم
r.1, A.7, 1.7	٣٩_٠	الحج	﴿أَذِنَ لَلَّذِينَ يَقَاتُلُونَ﴾
1.4	٥٧	الحج	﴿والذين كـ فروا وكذبوا بآياتنا﴾
437	14	الموسنون	﴿ ولقد خلقنا الإنسان من
	:		سلالة)
787	١٤	المؤسنون	﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾

الصفحــة	رقم	اسم	أول الأيــــة
,	الأية	السورة	2, 03,
240	97	المؤمنون	﴿ادفع بالتي هي أحسن
382 482 575	٤	الئور	﴿والذين يرمون المحصنات﴾
38, 575	٥	النور	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعَدُ ذَلِكُ﴾
1.4	٧	النور	﴿لعنة الله عليه إن كان﴾
9.4	11	النور	﴿والـذي تولَّى كبره منهم﴾
۱۱۰ ،۹۸	١٤	النور	﴿ولولا فضل الله عليكم﴾
19, 79	17	النور	﴿لُولًا إِذْ سَمَعْتُمُوهُ﴾
1.01.4	۱۷	النور	﴿يعظكم الله أن تعودوا لمثله﴾
17, 48, 39, 59	74	النور	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْسَنَاتُ﴾
۷۹، ۸۹، ۹۹،			
7.1.3.1.5.1.4			
V•1		!	
1007,1007	77	النور	﴿الحبيثات للخبيثين﴾
۸۱	۷۱ _ ٤٧	النور	﴿ويقولون آمنا بالله ويالرمىول﴾
۸۰٤ ، ۱۱۵	75	النور	﴿لا تُجعلوا دعاء الرسول﴾
۱۱۷ ، ۱۱۷	74	النور	﴿ فَلَيْحُذُرُ الذِّينَ يَخَالُفُونَ عَنَ
			أمره﴾
٣٧	۸۶	الفرقان	﴿وَالَّـذَينَ لَا يَدْعُــونَ مَعَ اللَّهُ إِلْحًـاً
		İ	آخر﴾
٥٨٩	١.	العنكبوت	ورمن الناس من يقول آمنا
			﴿شاب
٧٦	11	العنكبوت	﴿وليعلمن الله الذين آمنوا﴾
٣٣٠	. 7.8	العنكبوت	﴿ وَمِن أَظُـلُم مِن افترى على الله
			کنباً﴾
٨٠٤	١ ١	الأحزاب	﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِي اتَّقِ اللَّهِ ﴾
۸۰۷	٦	الأحزاب	﴿ السنبي أولى بالمؤمنين من
			انفسهم ﴾
110	١٤	الأحزاب	﴿ولِو دُخلت عليهم من
		<u> </u>	

الصفحــة	رقم	اسم	. Sec. 1.4
الصلاحــه	الآية	السورة	أول الأيـــة
			أقطارها﴾
۸۰۲	41	الأحزاب	ولقد كان لكم في رسول الله
			اسرة حسنة﴾
٨٠٤	44	الأحراب	﴿يا أيها النبي قل الأزواجك
٨٦	77	الأحزاب	﴿وَمِن يَعْصُ اللَّهِ وَرَمُسُولُهُ﴾
۸۰٤	٤٥	الأحزاب	﴿ يَا أَيِّهَا الَّذِي إِنَا أَرْسَلْنَاكُ ﴾
137, 113 , 713	٤٨	الأحزاب	﴿ولا تطع الكافرين والمنافقين﴾
171 (88) (870			
745		,	
17.	۰۳ '	الأحراب	﴿لا تدخلوا بيوت النبي﴾
٠٢١، ١٥٤، ٧٠٨	۰۳	الأحزاب	وما كان لكم أن تؤذوا رسول
			€411
الأمار ١٥٥ و ١٥٥ و ١٥٥	٥٧	الأحزاب	﴿إِنْ الَّذِينَ يَوْدُونَ اللَّهِ وَرَسُولُه ﴾
7.P.S. V+1.3 P.*.(3)			
108 (334)			
Y70, 075, A0Y		: .	
1.41 (4.4 (44.			
1.08	·		
77, 301, 27	٥٨	الأحزاب	﴿والسليسن يسؤذون السؤمسنين
1177 444 444	ļ		والمؤمنات﴾
۸•٤	09	الأحزاب	﴿يا أيها النبي قل لأزواجك﴾
۸۸، ۱۱۶، ۲۶۰	71_70	الأحزاب	﴿لئن لم ينته المنافقون﴾
۰۲۲، ۲۲۲، ۸۸۲			
774.			
301, 173	114	الأحزاب	﴿لا تُكونوا كاللهن آذوا
		•	موسی﴾
۸۰٥	44	مّس	﴿يا داود إنا جعلناك خليفة﴾
	i		1

	رقم	اسم	
الصفحة	الأية	السورة	أول الأيــــة
۸۸۰	٥٣	الزمر	﴿ياعبادي اللين أسرفوا على
·			أنفسهم﴾
114	٦٥	الزمر	﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾
۸۸۰	۳	غافر	﴿غافر الذنب وقابل التوب﴾
۹۸۶۵ ۲۷۸	Αŧ	غافر	﴿فَـلَهُا رَأُوا بِأَسِنَا﴾
۷۵۷، ۲۷۸	۸٥	غافر	﴿فلم يكُ ينفعهم إيهانهم﴾
870	40 _48	فصلت	﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيئة﴾
377	۴٥	فصلت	﴿سنريهم آياتنا في الأفاق﴾
£7•	14	الشورى	﴿شرع لكم من الدين﴾
375	41	الشورى	﴿أَمْ لَهُمْ شَرَكَاءُ شَرْعُوا لَهُمْ﴾
840	٤٠	الشورى	﴿وجـزاء مسِئةٍ سيئة ﴾
١٠٩	٩	الجائبة	﴿وقد أنزلنا آيات بينات﴾
٤٠٩	18	الجاثية	﴿قُلُ لَلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفُرُوا﴾
118	١	إمحمد	﴿الذين كـفـروا وصدوا عن سبيل
			♦
117	٩	عمد	﴿ذَلُكُ بِأَنِّهِم كَرِهُوا مَا أَنْزُلُ اللَّهُ﴾
1.41	19	محمد	﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾
114	YA	عمد	﴿ذَلُكُ بِأَنِّهِمُ اتَّبِعُوا مِا أُسْخُطُ
			اله﴾
۱۷۳	4 19	- عمل	﴿أُم حسب الذين في قلوبهم
			مرض﴾
۸۰۳	٩	الفتح	﴿وتعـزروه وتوقـروه﴾
٨٦	١٠	الفتح	﴿إِنْ الدِّينَ يَبَايِعُونَكُ﴾
٤٧٩	١.,	الفتح	﴿فَمِن نَكِثُ فَإِنَّهَا يِنْكُثُ
	١٠	الفتح	﴿ومن أوفى بها عاهدَ عليهُ الله﴾
1.17	1.4	الفتح	﴿لقد رضي الله عن المؤمنين﴾
1.71.1.1.	44	الفتح	♦عمد رسول الله
114	۲	الحجرات	﴿ لا ترفعوا أصواتكم فوق

1.1			
الصفحــة	ر ق م الأية	اسم السورة	أول الآيـــــة
			صوت النبي﴾
771	¥	الحجرات	﴿واعلموا أن فيكم رسول الله﴾
917 .04.	17	الحجرات	﴿ ایجب احدکم أن ياكل خم
			اخبه
707	18	الحجرات	﴿قالت الأعراب آمنا﴾
VT1	Y1_Y+	الذاريات	﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتِ لِلْمُ وَقَنِينَ ﴾
A•	10 _ 17.	الحديد	﴿انظروا نقتبس من نوركم﴾
71.1	44	الحديد	﴿ما أصاب من مصيبة﴾
AYY	۳	المجادلة	﴿ذلكم ترعظون به﴾
.09 .07 .00	0	المجادلة	ان الـذيــن يمــادون الله ورســوله
1.4		٠	كبترا﴾
313, 913,	٨	المجادلة	﴿وَإِذَا جَاؤُوكَ حَيُوكُ﴾
1			
30, 707	18	المجادلة	﴿أَلَّمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تُولُوا قَـوماً﴾
707 . 104	37	المجادلة	﴿اتخذوا أبيانهم جُنة﴾
P3	14	المجادلة	﴿يوم بيعثهم الله جميعاً﴾
107 .00 . 29	۲.	المجادلة	﴿إِنَّ الَّـٰذِينَ يَحَـٰادُونَ اللَّهُ ورسولُهُ
P01 7A			أولئك)
۰۵، ۵۲	41	المجادلة	﴿كتب الله لأغلبن أنا ورسل﴾
301 001 173 37	Y.Y	المجادلة	﴿لا تجمد قوماً يؤمنون بالله﴾
70.07	۲_3	الحشر	﴿ ولولا أن كتب الله صليهم
			الجلاء)
707	, Y	الحشر	﴿وما آتاكم الرمول فخذوه﴾
7.1	٨	الحشر	﴿للفقراء المهاجرين﴾
1.44	.4	الحشر	﴿والذين تبووا الدار﴾
1.4.	١٠	الحشر	﴿والذين جاؤوا من بعدهم﴾
7.	١	المتحنة	﴿ يَا أَيُّنَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْخَذُوا
			عدوي﴾
		<u> </u>	

الصفحة	رقم الأية	اسم السورة	اول الأيـــــة
4.1	٩	المتحنة	﴿إنيا ينهاكم الله﴾
173	٥	الصف	﴿وإِذْ قال موسى لقومه﴾
1.97, 790	١٤	الصف	﴿يا أيها اللَّـين آمنوا كـونوا أنصــار
			♦ 401
١٧٠ ، ١٥٦	7.1	المنافقون	﴿إِذَا جَاءَكَ المُنافقُونَ قَالُوا﴾
137, 737	v	المنافقون	﴿لا تنفقوا على من عند رسول
			€ 401
137, 133	٨	المنافقون	﴿لئن رجعنا إلى المدينة﴾
٥٩	٨	المنافقون	﴿وله العـزة ولرمىوله﴾
٤٠٩	18	التغابن	﴿وإِن تعفوا وتصفحوا﴾
۸۰۵	١ ١	الطلاق	﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء﴾
٨٠٥	١ ١	التحريم	﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله
			لك﴾
704 . \$13 . \$07	٩	التحريم	﴿جاهد الكفار والمنافقين﴾
**1	19	الحاقة	﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه﴾
13	٤٥	الحاقة	﴿لأخلمُ منه باليمين﴾
7.7	77	الجن	﴿وَمِن يَمْصِ اللَّهِ وَرَسُـولُه﴾
۸۰۵	4.1	المزمل	﴿يا أيها المزمل قم الليل﴾
۸۰۰	4.1	المدثر	﴿يا أيها المدثر قم فأنذر﴾
44.	١٠	البروج	﴿إِن السلين فستشوا المؤمنين
		·	والمؤمنات)
714	٧،٦	الأعل	﴿ستقروك فلا تنسى﴾
٤٠٩	77	الغاشية	﴿لست عليهم بمسيطر﴾
1-14	٣٠_٢٧	الفجر	﴿ يَا أَيْنُهَا النَّفُسِ الْمُطْمِئَةُ
			ارجمي﴾

٠.	· ·		- 474 -		
	الصفحــة	رقم الأ ي ة	اسم السورة	a	أول الأيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٠.	770	7 . 1	البلد	:	﴿لا أقسم بهذا البلد﴾
	1.17	1 1	الممزة		﴿ويل لكل همزة لمزة﴾
	٧٥٣	٤	قریش	,	﴿وَآمنهم من خوف﴾
	۷۵۱، ۷۱۲، ۲۲۸	: ٣	الكوثر		﴿إِنَّ شَانَتُكَ هُو الْأَبْتُرَ﴾
		· :			•
				'	·
			!		
		;			
	: : :		-		·
. 1					
		· .			
	•	1		:	:
:			ľ		
		·			
٠		1			
:	!				
:	. : ::				:· :,
:				,	
	3	<u>;</u>		*.	
:.	; ; ;			•	
٠.	i				

ـ ۲۸۱ ـ فهرس الأهاديث النبوية الشريفة

الصقحـــة	الـــراوي	الحسديسث
		(†)
1.9.	أنس بن مالك	آية الإيهان حب الأنصار
٦٧	أبو هريرة	آية المنافق ثلاث
٧٢	ابن عــمر وغيره	أبا لله وآياته ورمسوله
£ 7 7£	عائشة	ابتـاع رسول الله جزوراً
3 9 7	البراء بن عازب	أبسط رجلك
1.98	أم سلمة	أبشر ياعلي أنت وشيعتك في الجنة
٠٢١، ٢٢١	علي	أبطل رسول الله دمها
3/31 >++/	أنس	أتدرون ما يقول ؟
۸۰۶	عبدالله بن مسعود	أتشهد أني رسول الله ؟
727	أبو برزة	أتي رسول الله بهال فقسمه
£٣A	أبو هريرة	أحسنت إليك ؟
74, 74, 34	عروة بن الزبير	اختصم إلى رسول الله رجلان
۱۸۱ ، ۱۸۰	سلیان بن صُرَد	إذا آمنك الرجل على دمه
791, 0.7, .97	عمير بن عدي	إذا أحببتم أن تنظروا إلى رجل نصر
797		الله
1+48	عبدالله بن مسعود	إذا ذُكر القدر فأمسكوا
٥١٩	أبوهريرة	إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها
313, 713	أنس	إذا سلّم عليكم أهل الكتاب
٠٢٤	عائشة	إذا سلَّم عليكم أهل الكتاب
273	عبدالله بن عمرو	إذا لم يكن العدل عندي فعند من
		یکون ؟
737, 855	جابر	إذن ترعد له أنوف
171	أنس	اذهب فاضرب عنقه
337	الشعبي	اذهب فاقتله
7.7	عائشة	ارتدت امرأة يوم أحد
773, PAP	عمرو بن الزبير	اسق یا زبیر ثم سَرُح الماء

<u> </u>		
الصفحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الـــراوي	الحـــديــث
777, 077, 197	عمرو بن العاص	الإسلام يجب ما كان قبله
715, 584, 464		
۵۳۹ ، ۸۷۳	'	
1 1 1 4 1 4 1	آبو هريرة	أشد الناس عذاباً يوم القيامة
797, 797	حسان بن عطية	أعـجبتم من رجل نصر الله ورسوله
የ ግዮ	سعد بن أبي وقاص	أعطى رســول الله رهطاً وأنا جالس
77.9	البراء	اغزهم وغازهم
***	سلمة بن الأكرع	اغسلوها
791	جماعة من الصحابة	أفضل الجهاد كلمة حق
791	جابر	أفضل الشهداء حزة
373	أبو سعيد	أفيامنني على أهل الأرض ولا
		تأمنوني؟
١٩٦	عمير بن عدي	أفتلت بنت مروان ؟
YEA	الحسن بن سمرة بن	اقىتلوا شيوخ المشركين
	جندب	
177	ابن عباس	اقــتـلوا الفاعـل والمفعول به
778	أنس	اقتلوه (ابن خطل)
777, 07, 107	أبو عسيدة وابن حزم	اقتلوهم وإن وجمدتموهم تحت أستار
777		الكعبة
019	علي	أقيموا الحدود على ما ملكت أيهانكم
171	حذيفة	أكره أن تقول العرب
307, 310	رباح بن ربیع	إلحق خالد فقل له
779	أبو سعيد	ألم أجدكم عالة فأغناكم الله بي؟
	أبو سعيد	أما أهل النار الذين هم أهلها
1	عائشة	اما بعد ، أشيروا على
***	سعد بن أبي وقاص	أمـا كان فيكم رجل رشيد
የ ገለ	عمرو بن العاص	أمّا ما كان لي ولبني هاشم فهو لك
٦٧٨	أبو هريرة وابن عمر	أمرت أن أقاتل الناس حتى
		10 4

الصفحـــة	الـــراوي	الحسديست
***	أنس	أنتم أعلم بأمر دنياكم
754	عــمر وغيره	أنزل القرآن على سبعة أحرف
181	ابن عباس	أنشد الله رجلاً فعل ما فعل
۱۰۸۵ ۵۳۹۵	أنس وجابر	انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً
711	أنس	إن الأرض لا تقبله
1.44	عمران بن حصين	إن الأرض لتقبل مَن هو شَــرٌ منه
847	أبو هريرة	إن أعـرابياً جاء إلى النبي يستعينه في
		شيء
181	ابن عباس	إن أعمى كانت له أم ولد تشتم
		النبي
7.4	جابر	إن امرأة يقال لها : أم مروان
747	عائشة	إن جبريل كان يعارض النبي بالقرآن
44.	عائشة	إن جبريل معك ما دمت تنافح
171	انس	إن رجـلاً كان يهتم بأم ولد النبي
9.49	عبدالله بن الزبير	إن رجلًا من الأنصار
٨٢	ضمرة بن حبيب	إن رجلين اختصها إلى النبي
٤٠٦	أسامة	إن رســول الله ركب حماراً
779	المغيرة	إن كذباً علميّ ليس ككذب على
		أحدكم
1.4.	عشبة بن عويم بن	إن الله اختارني واختار لي أصحاباً
	ساعدة	
۱۰۹۹ ، ۱۰۷۹	أنس	إن الله اختارني واختار لي أصحاباً
TVT	أبو هريرة	إن الله ورسوله يصدقانكم
175	ابن عباس	إن النبي تزوج قيلة بنت قيس
Yoq	علي	إن النبي رميٰ أهل الطائف بالمنجنيق
700	ابن كـعب بن مالك	إن النبي نهى عن قتل النساء
YYo	عن عمه شُرَحْبيل بن سعد	إن النبي لا يفتل بالإشارة

الصفحة	الــراوي	الحـــد
408	ابن عمر	إن يكنه فلن تُسلط عليه
1.44 (814 (817	ابن عمر	إن اليهود إذا سلم أحدهم
170	علي	إن يهودية كانت تشتم النبي
7/7	أم سلمة	إنكم تختصمون إلىي
141 , 441	أنس	إنه رضخ رأس يهودي بين حـجرين
£A	ابن عباس	إنه سيأتيكم إنسان ينظر
137, 777	علي	إنه قد شهد بدراً
1.4.	علي بن أبي طالب	إنه لا يحبك إلا مؤمن
100,001	جابر	إنه لو قرّ كيا قـرّ غيره
770, 718		
77	عمر وعقبة بن	إنه يحب الله ورسـوله
1	الحارث	
780	أبو سعيد	إنه يخرج من ضئضئي هذا قوم
78 A	ابو سعيد	إنهــم يخــرجــون على خير فــرقــة من
1	·	الناس
778	سعد	إني لأعـطي الرجل وغيره أحب إلـيّ
1 ∨∨	عبدالله بن عدي بن	أُولئك الذين نهاني الله عن قتلهم
	الخيار	
377	سعد ن ا	او مسلم ؟
1.47	علي بن أي طالب	الا أدلّك على عمل
181,031	ابن عباس	ألا اشهدوا أن دمها هدر
127	ابن عباس	الا إن دم فلاتة هذر الدرية المدر المراجعة
PT3 707, A07, 373	أبو هريرة أ	ألا إن مثلي ومثل هذا الأعرابي الدوا
	اً أبو سعيد	الا تأمنوني وأنا أمين
711	آبو هريرة	الا ترون كيف يصرف الله عني
177	ابن مسعود	أي الذنب أعظم ؟
414	عبدالرحمن بن عوف ا	ایکها نتله ؟
141	أبو هريرة	الإيهان قيد الفتك

١

الصفحــــة	الـــراوي	الحديث
1.44	أبو الدرداء	أيها الناس إني أتيتكم
•		
		(+)
797	البراء	بعث رمسول الله إلى أبي رافع
878	أبو سعيد	بعث علي وهو باليمن إلى النبي
۰۸۲، ۲۷۷، ۱۳۸	ابن عباس	بكفــرك وافترائك
771	این عباس	ا بل هو الرأي والحرب والمكيدة
177	علي	بل الشاهد يرى
810	جابر	بلى قد سمعت فرددت عليهم
773	جابر	بينا رسول الله يقسم غنيمة
773	أبو سعيد	بينا النبي يقسم جاء عبدالله
773	أبو سعيد	بينا نحن جلوس عند النبي
	;	(-)
	***	(=)
378	عائشة بنت مسعود	تطُّهر خير لها
,	ابن الأسود 	⊘ 12. di . (2).
۸۲۳	عبدالله بن عمرو بن	تعافوا عن الحدود فيها بينكم
	العاص	
		(s)
445	ا بريدة	جاء رجل إلى قوم في جانب المدينة
474		جاء رجل إلى فوم بي جانب المدينة جاهدوا المشركين بأيديكم
	انس	بعددو استردن ويديدم
		(8)
£YA	عمر بن عبدالعزيز	حديث إجلاء اليهود من الجزيرة
EYA	ابن عباس	حديث إخراج اليهود من الجزيرة
AL, 171, 131	بن جباس ابن عباس	حديث الأعمى
187		

الصقحـــة	السراوي	الحسديث
778 (100 699	عائشة	حديث الإفك
440	ابر ايوب	حديث أي أيوب الأنصاري مع
		النبي في السكن
٣٤٠	علي	حديث حاطب بن ابي بلتعة
۸۱ ، ۳۸۳	ابن عمر	حديث حصين
777	أبو هريرة	حديث الذي جامع أهله في رمضان
***	بسريدة وغيره	حديث رجم ماعز والغامدية
***	أبو هريرة	حديث رد عمر لأن هريرة
770	أبو هريرة	حديث عرق الحيل
744	عمران بن حصين	حديث العقيلي
770	جابر	حديث الكسعة
729	معيد بن السيب	حديث القينتين
1.4	سعد بن أبي وقاص	حديث المباهلة
*** 177	جابر	حديث مراجعة الصحابة في فسخ
		الحج إلى العمرة .
TV1	عبر	حديث مراجعة عمر في صلح
	· !	الحديبية
***	عبدالرحن بن أي	حديث مراجعة عمر في نحر الظهر
	عمرة	
7	عمران بن حصين	حديث ناقة النبي ﷺ
		(ė)
٦٧٠	زید بن أرقم	خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر
1.41	عبدالله بن عمرو بن	حير الأصحاب عند الله
	العاص	
1 d 1 d 1 d		(4)
3/3	عائشة	دخـل رهـط من اليـهـود على رسـول
		الله

الصقحـــة	الـــراوي	الحديث
YAA	عبدالله بن مسعود	دعنا منك لقد أوذي
307, 773, 773	أبو سعيد	دعه فإن له أصحاباً
473	عمرو بن العاص	دعه فإنه سيكون له شيعة
171	عائشة	دعوه
777	جابر	دعوها فإنها خبيثة
PYA YY3 0/3	ابن عمر جابر	(د) رجـوت أن يؤمن ردوه عليَّ رويلاً (س) سلَّم ناس من اليهود على رسول الله
710	علي	سيخرج قوم في آخر الزمان
1•11 ، 177 1•84 ، 1•8•	أبو هريرة	(ش) شتمني ابن آدم
		(3)
X3, 0/F, V3F	ابن عباس	علام تشتمني أنت
V*	نتادة .	علمي بهؤلاء النفر
73	عبادة وأبو أمامة	عليكم بالجهاد
99. 272 271	عروة بن الزبير أبو سعيد ابن مسعود	(ف) فاستوعى رسول الله لله فلا فضائه الله الله الله الله الله الله الله ا

<u>a</u> _	الصقد	السراوي	الحسديث
:	988	أبو هريرة	فهلا تركتموه
			(3)
	911, 179	ابو ذرّ	قال سبحانه: ياعبادي إنكم لن
	1 1		تبلغوا ضري
471	1113 3013	أبو هريرة	قىال سېحانە: يۇذىنى ابن آدم يسبّ
	٥٣٧	أبو هريرة	الدهر قال الله تبارك وتعالى : أنا أغنى المركاء
	101	أبسو هسريسرة وابسن	الشركاء قال الله عز وجل : كذبني ابن آدم
		عباس	
	1	عائشة	قام رسول الله فيّ خطيباً
	111	عبادة	قد جعل الله لهن سبيلاً
	717, 7PV	نوفل بن معاوية	قد عفوت عنه
	1.0	آبو هريرة	قذف المحصنات الغافلات
	114	ابن عساس وأبو	القر بوس
	99.	هريرة .	
	1. ·	عمرو بن شعیب	قضى في سيل مهزور
		عن أبيه عن جده	
' . ' .			(d)
	787 . 88	ابن عباس	كان رسول الله جالساً في ظل حجرة
	77.9	عائشة	كان رسول الله يضع لحسان منبرأ
:	797	أبو هريرة	كان اللَّكُ يردُّ عليه
. 	177	جابر	كـتب رسول الله على كل بطن عُقُوله
777	377, 077,	بريدة	كذب عدو الله
:	717, 717	عبر	كذلك أنزلت
		عقبة بن عامر	كفارة النذر كفارة اليمين

الصفحـــة	الـــراوي	الحديث
٧٢	أبو بكر وعـمرو بن	كفر بالله تبرؤ من نسب
	العاص	
٣١٠	ابن عباس	كل فَــُــم قُسِـم في الجاهلية
414	عبدالرحن بن عوف	كلاكها قتله
417	أسامة بن زيد	كيف قتلته بعد أن قال
		(J)
2773	معاوية حيدة	لئن كنت أنعل ذلك إنه لعليَّ
91 690	أبر جحيفة	لعن الله آكل الربا
4.	أبو هريرة	لعن الله السارق
1+44	عطاء بن أبي رباح	لعن الله من سب أصحابي
٩٠	ابن عباس	لعن الله من غيّر سنار الأرض
۸۸، ۳۱، ۱۰۰۱	ثابت بن الضحاك	كعن المؤمن كقتله
777	أبو سعيد الخدري	لقد حكمت فيهم بحكم الله
773	جابر	لقد شَفِيتُ إن لم أعدل
£ ** •	ابن مسعود	لما كــان يوم حنين آثر رسول الله
1+41	عبدالله بن مغفل	الله الله في أصحابي
171,771	جابر	اللهم اكفني ابن الأشرف بها شئت
1.49	البراء بن عازب	اللهم إني أول من أحيا أمرك
PAT	حسان ·	اللهم أيَّده بروح القدمن
37	الحسن البصري	اللهم لا تجعل لفاحر ولا لفاسق
		عندي يدأ
۱۷۲	حسان	لهو أنكى فيهم من النبل
444	أبو هريرة	لو تركتكم حين قال الرجل ما قال
337, 707	الشعبي	لو قتلته لرجوت أن يكون
77.7	جابر	لو قد جاء مال البحرين
317, 017	جبیر بن مطعم	لو كان المطعم بن عديّ حياً
770	ابن عباس	لو كنت راجماً أحداً

الصفحـــة	الـــراوي	المسديث
770	این عباس	لولا الأيان لكان لي ولها شأن
TEA	علي	لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم
777	المغيرة	ما أحد أحب إليه العذر من الله
119	آبو موسی	ما أحد أصبر عل أذى يسمعه
777	طلحة بن عبيداله	ما أظن يغني ذلك شيئاً
777	ابن مسعود وأبو ذر	ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة
	والمطلب بن حنطب	
709	ائس ِ	ما حديث بلغني عنكم
7.7, 307, 310	رباح بن ربیع	ما كانت هذه لتفاتل
010		
٨٥	عروة بن الزبير	ما كنت أظن أن عمر
207	أبر بكرة	ما من ذنب أحرى أن تُعجّل
		لصاحبه
475	سهل بن سعد	ما منعك أن تَــُنبُـتَ مكانك
11	ابىن عىباس وابىن	ما نقض قوم العهد
	عمر ويبريدة	
113	أنس	مر يهودي برسول الله
497, 597	ابن عمر	المسلم أخو المسلم
171, 173	جابر	معاذ الله أن يتحدث الناس
TVE	سهل بن سعد	مكانك
374	زيد بن أسلم	من ابتُـلي من هذه القاذورات
14.	عمرو بن الحمق	من آمن رجــلاً على دمه وماله
747	ابن مسعود	من أحسن في الإسلام
77	ابن إسحاق	من أراد أن ينظر إلى الشيطان
1001 1001 1001	ابن عباس	من بدَّل دينه فاقتلوه
۸۵۰		
378	ابن عمر	من حالت شفاعته دون حدّ
٦٧.	ابن عمر	من حلف بغير الله فقد أشرك

الصفحـــة	الـــراوي	الحديث
797	معاذ بن أنس	من حمى مؤمناً من منافق
777	أبو هريرة	من دخل دار أبي سفيان فهو آمن
777, 377	عملي وسَمُرة والمغيرة	من روى عني حديثاً يعلم أنه كلب
1.41	انس	من سبّ اصحابي فقد سبّي
١٨٩	علي	من سبّ نبياً فالتلوه
۸۸۱، ۲۲۵، ۲۳۵،	علي	من سبّ نبياً قُتل
V97		
۸٦٠	سعيد بن المسيب	من ضرب أباه فاقتلوه
٥٨١، ٢٨١، ٢١٤	عيصة	من ظفرتم به من رجال يهود
180,189	ابن عمرو	من قتل نفساً معاهدة
אידי פידי פידי	بُريدة وابن الزبير	من كذب عليّ متعمداً
۲۵، ۱۱۸، ۱۱۹	جابر	من لكعب بن الأشرف
731, 001, 701,		
۱۲۰، ۱۲۹، ۱۲۹		
770, 254, 202		
7.1 . 190	ابن عباس	من لي بها
778 . 787 . 99	عائشة	من يعذرني في رجل بلغني أذاه
777	أسامة	مَن يقل عليّ ما لم أقل
PG, 357, FAY,	ابن عباس	من يكفيني علوي
۷۲۷، ۲۷۵، ۲۲۷		r
213, 213	عائشة	مه يا عائشة إن الله يحب الرفق
3/3, 0/3	عائشة	مهلاً ياعائشة إن الله رفيق
		·
		(4)
73		النذر حلفة
34	عروة بن الزبير	نعم ، انطلقوا إلى عمر
3775 337	أبو عسبيدة وابن حزم	نعم ، كلاهما سواء
405	ابن عمر	نهی عمر عن قتل ابن صیاد

	الصفحـــة	الـــراوي	الحسديث
	AT/ 307 3/0	ابن عمر	نهى عن قتل النساء
.]	T.Y. 007, VOY.	ابن كسعب بن مالك	نهى عن قتل النساء والصبيان
	018	عن عمه	
		1	
٠.			(♣)
	. 797	ابن عباس	هذا شيطان يكلم الناس
	718	ابن مسعود	هذا فرعون هذه الأمة
.]	797	ابن عباس	هذا عفريت من الجن
	YA1		هلاً قام بعضكم إليه
;	777, -44, 144	سعيد بن المسيّب	هـ لله ونَّيت بنذرك
:	727	أبو أمامة	هم شـر قتل تحت أديم السياء
	AoY.	الصعب بن جثّامة	هم منهم
	79.	عائشة	هي أنكى فيهم من النّبل
		:	
			(4)
	AAY	أبو ذر	وأنبع السيئة الحسنة
: -	307, 310	ابن عمر	وُجدت امرأة مقتولة
:	113	انس	وعليك
	737, •73	أبر برزة	والله لا تجـدون بعدي رجلاً
	9.47	علي	وما يدريك لعل الله اطلع على أهل
			پدر
	701	ابر سعید	ومن يعدل إذا لم أعدل
٠.	7.7, 2.7	اسامة	وهل ترك لنا عقيل رباع
	. 49 YEE	الشعبي	ويمك إذاً لا يعدل أحد
	1773	ابن عمر	ويحك من يعدل عليك بعدي
. :	173, 773	آبو سعيد	ويلك من يعدل إذا لم أعدل
		جابر	ويلك ومن يعدل إذا لم أكن أعدل
	_		

الصفحـــة	الـــراوي	الحديث
		(X)
111	أنس	لا ، إذا سلّم عليكم أهل الكتاب
777	ابن عـباس وغيره	لا ، بل من قبل رأيي
1.40	·	لا تسبوا أصحابي، دعوا لي أصحابي
1.40	أبو معيـد	لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم
1.44	أبو هريرة	لا تسبوا أصحابي فإن كفارتهم القتل
1.78	أبو سعيد الخدري	لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده
178, 73.1	أبو هريرة	الا تسبوا الدهر
0 • 0	سعيد بن المسيب	لا تمسح سبلاتك بمكة
0733 A1F	أبو سعيد الخدري	لا ، لعله أن يكون يصلي
1.41	أبو هريرة	لا يبغض الأنصار رجل آمن الله
1.47	أبو سعيد الخدري	لا يبخض الأتصار رجل يؤمن بالله
ለየዓ ، የየየ ، ምዩየ	جابر	لا يتحدث الناس أن محمداً يفتل
1.41	البراء بن عــازب	لا يحبهم إلا مؤمن
۱۷۹، ۱۹۳، ۱۸۹	عشان وابن مسعود	لا يحل دم امرىء مسلم
790, 490, 715,	وعائشة	
1.41		
1.79	ام مبشر	لا يدخل النار أحد بايع
۳۱۱، ۳۰۹	أسامة	لا يرث المؤمن الكافر
٠٨٥، ٤٢٥	حکیم بن معاویة	لا يقبل الله توبة عبد أشرك
	عن أبيه	
٥٨٠	حكيم بن معاوية	لا يقبل الله توبة عبد كفر
	عن أبيه	
098	حكيم بن معاوية	لا يقبل الله توبة من مشرك
	عن أبيه	
0.0	أبو هريرة	لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين
۱۹۰۰ ۱۹۷۰ ۲۰۷	ابن عباس	لا ينتطح فيها عنزان
۸۰۳	أنس بن مالك	لا يؤمن أحدكم حتى أكون
	<u> </u>	

•	!	_ 174.	
تة	الصفد	الـــراوي	الحسديث
		``````````````````````````````````````	( <b></b> )
ļ: .	710	الضحاك	يا أهل النفاق
	۸۰۳	عبدالله بن هشام	يا رسول الله لاثت أحبّ إلـيّ
	٤٠٧	أسامة	ياسعد ألم تسمع ما قال
	373	عائشة	يا عبد الله إنا ابتعنا منك
	1.90	علي	يا علي أنت وشيعتك
ŀ	****	ابو هريرة	يامعشر الأنصار قلتم
[ ]	99	عائشة	يامعشر المسلمين من يعذرني
	177	عمد بن کعب	يا معشر يهود أسلموا
	1.98	إبراهيم بن الحسن	يجيء قوم قبل قيام الساعة
		عن أبيه عن جده	
,	171 .71	أبو برزة	يخرج في آخسر الزمان قوم
	173	ابن مسعود	يرحم الله موسى قد أوذي
	VYX.	معاذ بن جبل	اليسير من الرياء شرك
!	191	أبو هريزة	يضحك الله إلى رجلين
	1.98	عل	يظهر في أمتى في آخر الزمان
ı	٥٣٧	ابو هريرة	يقول الله تعالى : أنا أغنى الشركاء
	۷۲۷ ،۳۱۷	أبو هريرة	يقول الله تعالى : من عادى لي ولياً
	· ·		
i			
. :			
	· :		
	:	·	
:			
:	!		
	!.		
	; ;		

_ 440 _

## فمسرس آنسار الصمابسة

الصفحـــة	القائـــــل	الأثـــــر
474	أبو بكر	أما بعد ، فقد بلغني أنك قطعت يد
PYY, V10, ·30,	أبو بكر	إن حد الأنبياء ليس يشبه الحدود
115, 574, 04.1		
. 177	أبو بكر	لقد هممت أن أحرق عليهما بيتهما
PYY, 370, FPY	أبو بكر	لولا ما قد سبقتني فيها لأمرتك
191, 391, 957,	أبو بكر	ليس هذا لأحـد بعد رسول الله
1.40		
448	آبو بکر	ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم
791, 791, 007	أبو بكر	مـا كانت لأحد بعد رسول الله
194	أبو بكر	والله مــا كانت لبشر بعد رسول الله
٧٥٠	أبو بكر	ومستلقون أقواما
441	أبو بكر	يارسول الله كان يسبني
11.4	عمسر	أبو بكر كان خير الناس
7073 3AY	عمسر	أما والله لو رأيتك محلوفاً
٧٢٠	عمسر	ان أصلب العلج
787, 787, 753	عمر	إنا لم نعطك الذي أعطيناك
194	عمر	انظروا إلى هذا الأعمى
۷۱۹ ، ۱۹۷	عمسر	أيها الناس اتقوا الله في ذمة محمد
474	عمــر	الحمد لله أحمده وأستعينه
.37, 307, 773,	عمــر	دعني أضرب عنقه
777 477		
11.4	مسر	ذروني أقطع لسان ابني
401	مسر	ضع عن رأسك
11.4	عمسر	عَلَيُّ بالحدّاد أقطع لسانه
147, 171	عمسر	لئن عدت إلى مثل ذلك
11.8	عمسر	الولا أن له صحبة
777	عمــر	ما بالنا نقصر الصلاة

	4	
الصقحـــة	القائــــل	الأفسيين
174	عمسر	ما هي من أمهات المؤمنين
127, 770, 284	عمسر	من سب الله أو سب أحداً من
		الأنبياء
797	عمـــر	هذا كتاب لعبدالله عمر أمير المؤمنين
7.4	عمسر	هل من مُـغَـرُبة خبر
11.4	عمسر	هو عمن رفعه الله بالقرآن
741	عمسرا	ياعدو الله أنت الذي كنت
7.0	عشبان	إغرض عليهم دين الحق
***	عشبان	يارسُول الله بايع عبدالله
1/1	على	أتدرون لم استنبت هذا النصراني
177	على	أكون كالسكة المحياة
1.7	علسي	أما إنك واجده أمامك في النار
٦٨٥	علـي	إن هذا أقرّ بها كان منه
11	على	لا يساكنني ببلد أنا فيه
11	على	لا يساكنني في دارِ أبداً
11.0	على	لا يفضلني أحد على أن بكر
171	على	يارسـول الله إنه لمجبوب
1.97	على	يخرج في آخــر الزمــان قوم
1.44	على	يكون في آخر الزمان
777	أنس	كان رجل نصرانياً فأسلم
777	أنس	كان منا رجل من بني النجار
717	أنس	كفارة الغيبة الاستغفار
7.8	انـس	لما افتتحنا تُسْــنّـر
191	أبر برزة	أغلظ رجل لأبي بكر
197	أبو برزة	کنت عند أن بكر نتغيّظ
0.7	جماعة من الصحابة	أَتَقِيدُ عبدك من أحيك
73	جماعة من الصحابة	كَفَّـرْ يمينك
78.	حاطب بن أي بلتعة	ما فعلت ذلك كفراً

الصفحــــة	القائــــل	الائـــر
771	الحباب بن المنذر	يارســول الله أرأيت هذا المنزل
611, 113	حريصة	والله إن ديناً بلغ منك هذا لعجب
V99.	خالد بن الوليد	قتل المرأة السابة
717	سالم بن عمير	علَيّ نلر أن أتتل أبا عَفَك
£ £ V	سعد بن معاذ	عليكم لعنة الله
<b>የጎየ</b>	سعد بن معاذ	والله يارسـول الله لقد كنا في الشرك
414	سعد بن معاذ	لا نعطيهم ولا كرامة
414	سعد بن أبي وقاص	لما كان يوم فتح مكة
1.47	سعد بن أبي وقاص	الناس على ثلاث منازل
۲۷۰	أبو مسفسيان بس	عجل بأبعرتي وفرسي
	الحارث	
777	سهل بن حنيف	اتَّهموا الرأي على الدين
٥٨١	ابن حباس	إن رجــلاً من الأنصار ارتد
3.40	ابن عباس	إنها نزلت في الحارث بن سويد
۷۱۷	ابن عباس	إنها نزلت في قــوم
۷۱۸	ابن عباس	إنهـا نزلت في المشركين
٧٥٢	ابن عباس	إنها نزلت في مشركي قسريش
11871 1171 0371	ابن عباس	أيها مسلم سب الله أو سبّ أحداً من
۸۰۰		الأنبياء
1875 370	ابن عباس	أيها معاهد عاند فسبّ الله
Ao7	ابن عباس	باللسان وتغليظ الكلام
3/٧	ابن عباس	كان فوم من أهل الكتاب
701	ابن عباس	لما قدم كعب بن الأشرف مكة
49	ابن عباس	ما بَغَت امرأة نبي قط
٣١٥	ابن عباس	ما كان أبو لهب إلا
٧١٥	ابن عباس	من شهر السلاح
YoX	ابن عباس	إنـزلت في ابن الأشرف
7.1	ابن عباس	هجت امرأة من بني خطمة النبي

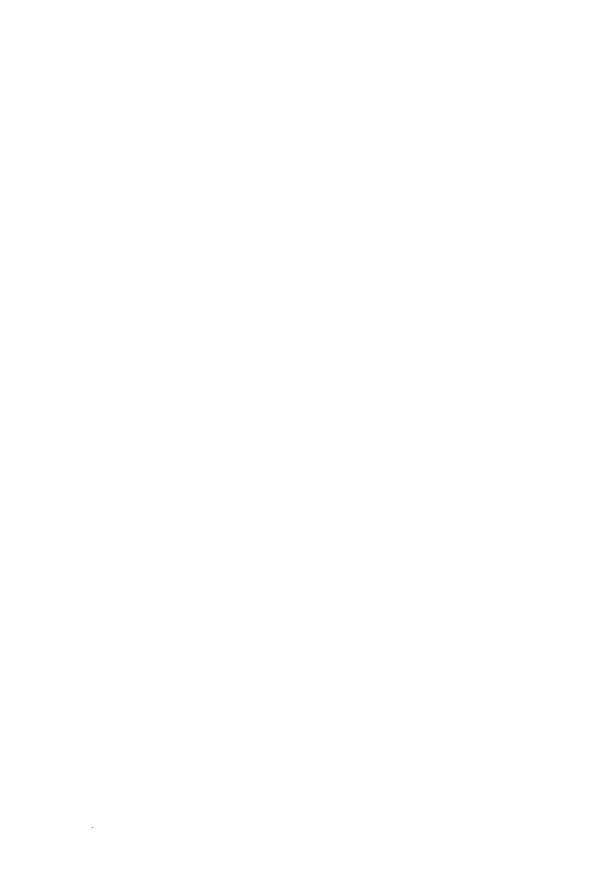
الصفحة	القائــــــل	الاد
79, 39, 387,	ابن عباس	هذه في شأن عائشة
757 (787		
1.41	ابن عباس	لا تسبّوا اصحاب عمد
11.7	عبدالرحن بن أبزئ	اضرب عنقه
11.4	عبدالرحن بن أبزى	لا أتيت برجل يسب أبا بكر
VAT	عبدالله بن الحارث	قصة قارون مع موسى
777	عبدالله بن الزبير	أتدرون ما تأويل هذا الحديث
747, 453	ابن عمسر	إنا لم نصالحهم على سبّ نبينا
٥٧٠	ابن عمسر	إنه قطع يد عبد له سرق
VYY	ابن عمــر	إنها نزلت في العُـرنيين
747, 747, 170,	ابن عمسر	لو سمعته لقتلته
370		
14	ابن عمـر	من شتم النبي قُتل
1.44	ابن عمــر	لا تسبوا أصحاب عمد
7.4	ابن عمـر	يستتاب المرتد ثلاثآ
AA7. +F+1	عمر بن عبدالعزيز	إنه لا يقتل إلا مَن سب رسول الله
PAY.	عمرو بن العاص	إنا قد أعطيناهم العهد
1.8	عمرو بن قیس	أفلف المحصنة يجبط عمل تسعين
		اسنة
79 7.1 . 197	عمير بن عدي	اللهم إن لك عليّ نلراً
141	عوف بن مالك	إن رجلاً نخس امرأة
VY	عوف بن مالك	كذبت ولكنك منافق
PATE I	غرفة بن الحارث	معاذ الله أن نعطيهم العهد
109	أبو مالك	إن أهل مكة قالوا للكعب بن
		الأشرف
148	محمد بن مسلمة	يامـروان أيُعَدّر عندك رسول الله
144	محمد بن مسلمة	يامعاوية أيُغدّر عندك رسول الله
٠٨١، ٢١٦	عيصة	والله لقد أمرن بغتله
$\frac{4}{3} = \frac{4}{3}$	;	•

الصفحـــة	القائـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	וצל
0.47	غثي بن حيّر	اللهم إني لا أزال أسمع
1.44	ابن مسعود	اللهم إن و اون استعم اعتبروا الناس بأخدانه
VOT: AOT.	ابن مسعود	بيده فإن لم يستطع فبلسانه
800	مماذ بن جبل	بیده مون م بیستے جسمت لا ترحوهم (النصاری) فلقـد سبوا
		الله
1.4	أبو موسى الأشعرى	استتابه شهرآ
۳۷٦	•	الم يسقسل أله : ﴿ وَإِن مَسْنُكُمُ إِلَّا
		وَارِدُهَا﴾
۰۲۰	حفصة	إنها قتلت جارية لها
7.7	عائشة	ارتدت امرأة يوم أحد
۳۷٦	عائشة	أَلْمُ يَضَلُ اللهُ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِسِيَ
		كِتَابَهُ بِيَسِينِه﴾
1.41	عائشة	أمروا بألاستغفار لأصحاب محمد
473	عائشة	توفي رســول الله ودرعــه مرهونة
£44	عائشة	ما ضرب رسول الله خادماً له ولا
	i	امرأة
141	امرأة علقمة	إن كـان علقمة ارتد فأنا لم أرتد
		İ
i		]
1		
j		
	J	· .



ـ ۲۰۱_ **ذهــرس الشعــــر** 

الصفحة	عدد	قائل_ـــه	47.312	
	اساته		قافيته	صدر البيت
	4.5		<del> </del>	
AYY	۲	حسان بن ثابت	الجزاءُ	هجوت محمداً فأجبت عنه
۱۹۸	٥	حسان بن ثابت	الخزرج	بني وائل ويني واقفي
197	٣	عصماء بئت مروان	الغزرج	
1.74	١	عدي	يقتدي	عن المرء لا تسأل وسل عن
<b>!</b>				قرينه
798	١	انس بن زنيم الدِّيلي	راقصدي	فإني لا عِـرضاً خرقت ولا دماً
Y 1 V	_ \	أنس بن زنيم الدِّيلي	موعدِ	
314	١	عسمرو بن سالم	الأثلدا	
<b>.</b> .		الخزاعي		7 5.1.
177	٣	ابـو ســــــان بـن	محمدِ	لعــمرك إني يوم أحمل رايةً
		الحارث		les for the
710	٧	انس بن زنيم الدِّيلي	اشهد	أنت الذي تهدَّى مَعَدٌّ بأمرهِ
797	۲	سمحج (عفریت من	المنكرا	نحن قتلنا في ثلاثٍ مِسعراً
		الجن)		
717	1	أبو عقك اليهودي	لعما	فيسلبهم أمرَهم راكب
3AY	٥	کعب بن زمیر	نکا	ألا أبلف عني بُجَيراً رسالةً
7AY2 A1P	۲	کعب بن زمیر	مأمولً	أُنبئتُ أنَّ رسول الله أوعلني
189	1	كعب بن الأشرف	بالحرم	اذاهب أنت لم تحلل بمرقبة
747 . 741	٦  ,	مستعبر (است	الأحلام	قبّع الله رأيكم آل فهر
j		شيطان)	]	
940	1		بإيمان	سُبُّوا علياً كما سبُّوا عنيفكم
	i	J	ļ	
- 1	ŀ		ł	ł
			ĺ	i



## فمحرس الألفساظ اللفوية الغريبية

اكحلقية : ٢٠٤، ٤٩٨

حبائل: ۸۱۵

خَزَع : ۱٤٩ خَسَر : ۷٤٠

خَمَر: ٤٠٦

النبيلة : ٦٧١

دثار : ۲۷٤

الدهماء : ١٠٠٣

سِناع : ۳۱۳، ۳۰۸، ۳۱۱

رَبْعُتهم : ۱۲۹

الرَّدُء : ٤٥

رِشْدَة : ٦٢٥

الرُّكي : ١٢١

زُنِّ (زنرن) : ۱۰۸۸، ۱۰۸۸

سبلاتك : ٥٠٥

السّرح: ۲۹۳، ۳٤۸

السلا: ٢٨٣

السُّلُب: ۲۸۷، ۳۱۳

شانه : ۲۱۷، ۲۲۸

شَمِثَ وشَعَّت : ٣٩، ١٤٩

شأنة : 378

شرخ : ۷٤٨

شغر: ۱۱۰۷

صَبْرا: ۲۸۰، ۲۷۷، ۸۳۱

الصُّنْبَر: ١٥٧، ١٦٨

ضنضته : ۲٤٠ ، ۲۲٤

ضَيِّب : ۲۹۶

الضِّينَ : ٣٧٣، ٣٧٤

الأطام : ۲۹۱

الأبتر: ١٥٧، ٢٢٨

أبله البصر: ۲۸۰

أَبُنُوا : ١٠١

أتاوى : ١٩٦

اجتياح : ٨٦٤

أَدُم : ٣٥٩

أَرْخَلَنْكَ : ٢٨٩

أرفعة : ٧٦٢

استيناء : ۷۸۲، ۷۸۲

أصلت: ٣٨٣، ٣٨٤

اصطلام : ۲۰۲۱، ۸۹۶، ۱۰۲۱

الأغاليق: ٢٩٣

أغيار: ١٣٦

إنْتَات : ١٩٧، ٢١٥

الأقاليد: ٢٩٣

إكَاف : ٤٠٦

To : 1

أُلُزُّ بِي : ٢٧١

البراذين: ٦٩

التبار: ٨٦٢

تَجِلُّل : ۲۹۱، ۲۷۹ ۲۲۷

تسرّی: ۱۹۷

ثاور : ۲۰۷

ثنياك : ٣٨٢، ٧٩٨

جرانه: ۲۲۹

الجريرة : ٦٣٣

الحَرَجَة : ٢٧١

```
عرقة : ٧٥٠
 طَقْطَقَت : ٦٩
 الشمّل: ١٤٢
 العانى: ١٣٠، ١٦٧
 المسحر: ٧٤٠
 عَجاجة : ٤٠٦
 مُفَرِّبة خبر : ٦٠٣
 العذِّق : ١٥٢
 المغول : ١٤١، ١٤٢، ١٤٣
 عُرضَ : ٨٢٦
 الْكَفْرَح : ١٣٠
 العَسِيف : ٢٥٤، ٢٦٢، ١١٥.
 المُنْتِير : ١٥٧
 العضباء: ۲۳۲، ۲۳۳
 مهواة : ٩٦٠
 العلج : ٧٢٠
 الميرة : ٢٥٦، ٢٩٥
 العَوْلَةُ : ١٩٨
النبز : ۱۰۹۵، ۱۰۹۲، ۱۰۹۸
 عَيْبة نصح: ٢١٧
 النجاء: ٢٩٤
 الغضاضة: ٦٢٧
 نجيع : ۱۹۸
 غيابة : ٧٤٠
نخس: ٤٩١، ٧٢٠، ٧١٩) ٧٢٠
 غیلهٔ : ۱۵۲، ۲۲۸
 نَدِروا بي : ۲۹۳
 القُرُّ : ١١٨
 نِسْعة : ۷۲
 قرنان : ۱۰۵۳، ۱۰۵۶
 نهدوا : ۷۱۷
 التُّفُول : ١٥٦
 مَمْلَجُت : ٦٩
 کَبّت: ۲، ۵۰، ۵۱، ۵۹، ۹۹
 الوَدّ : ٢٩٣
 الكُواع : ٣٠١
 يبلس: ۹۹۲
 کسع : ۱۱۵، ۱۱۱
 يطاورون : ۲۰۷
 الكُوْماء : ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٧
 يتدَلْدَل : ١٤١
 کمنت : ۲۹۷، ۲۵۰، ۲۹۳
 اللَّامة: ١٤٧
 يتصاولون : ۲۹۵
 يتعاقلون : ١٣٠
 اللجاجة: ٩٢٥،٤٢
 لجج : ۹۰۸
 يدالون : ٤٤
 لم يَرَخُ : ١٤٠
 اللواد : ١١٥ -
 لم يَرُغ : ٢٢٩
 مارقة: ١٠٩٦
 يَوتِنغ : ١٣١
 مثُلاتُ : ١١١١
 يَوْعِب : ٣٠٦
 مُجْبُوبِ : ۱۲۱، ۱۲۲
```

## فهيرس الأعسلام

(1)

آدم (عليه السلام) : ١٤٠٣ .

إبراهيم (عليه السلام): ٢٠٩، ٤٦٠، ٩٣٠.

ابن إبراهيم (إسحاق بن إبراهيم بن هاني، النيسابوري) : ٤٧٥، ٤٧٥.

إبراهيم بن جعفر بن محمود بن مسلمة الأنصاري:١٤٨، ١٥١، ١٦٤، ١٦٩، ١٨٤.

إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن على بن أبي طالب : ١٠٩٥، ١٠٩٥ .

إبراهيم بن الحكم بن أبان : ٤٣٨ .

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم القرشي الزهري : ٢٢٥، ٤٢٨ .

إبراهيم بن عقبة : ٣٦٨ .

إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي الشافعي : ١٠٠٦، ٤١٦.

إبراهيم بن ميسرة : ١٠٥٩ .

إبراهيم النخعي : ١١٠٠، ١٠٨٤، ١١٠٠ .

إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني : ٨٣ .

ابن أبيّ (عبدالله بن أبيّ بن سلسول): ٦٠، ٩٩، ١٣٣، ٣٤٣، ٤٠٠، ٤٠٧،

A+3, +33, YY3, 3FF, FFF, YFF, AFF, PFF, +YF, +AF, PYA.

الأثرم (أحمد بن محمد بن هانيء) : ٦٨٥، ٦٠٩٦ .

أحمد بن إسحاق بن عيسى الأهوازي: ٤٤٢.

أبو أحمد الزبيري : ١٠٨٣ .

أبو أحمد (عبد بن جحش بـن رئاب الأسـدي رضي الله عـنه) : ٣٠٥، ٣٠٥، ٣٠٠، ٣٠٧.

أبو أحمد بن عدي (عبدالله بن عدي الجرجاني) : ٣٢٤ .

أبو أحمد العسكري (الحسن بن عبدالله بن سعيد) : ٦٥، ١٩٨، ٤٣٩ .

أحمد بن علي بن سعيد المروزي (أبو بكر القاضي) : ٤٩١ .

PPY, PFY, WAY, OAY, AAY, (13) AY3; Y33; WF3; AF3; PF3;

(V3) (V3) OV3; YA3; YA3; 3A3; OA3; FA3; VA3; AA3; PA3;

(P3) YP3; WP3; 3P3; FP3; (10; W10; 310; (Y0; 1Y0; 100;

(Y00) W00; 300; 000; YF0; WF0; 3F0; PF0; (Y0; WY0; YY0;

(AV0) PV0; (A0; YA0; FP0; VP0; 3*F; F*F; V*F; *YF;

(PYF; 33F; (OF; OAF; FAF; VAF; (YV; FFV; *YA; 13A;

3AA; YPA; Y*P; OMP; W3P; Y3P; P3P; OOP; FOP; (FP; 3YP;

(YVP; 3PP; FPP; APP; (10) 31*1; O1*1; (10) (10)

(YV*1; YV*1; Y**1; O**1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***1; ***

أحمل بن يونس : ١٠٦٢ .

أبو الأحوص (سلام بن سليم الحنفي) : ١٠٩٩ . إدريس (عليه السلام) : ١٠٤٣ .

أبو إدريس الخولاني : ٦٨٥ .

ارنب أو ارنبة : ۲۰۲، ۲۰۳. أسامة بن زيد (رضى الله عنه) : ۳۰۸، ۳۲۸، ٤٠٦، ۲۱۸، ۷۸۳

ابن اسحاق (محمل بن اسحاق): ۲۲، ۱۲۹، ۱۳۳، ۱۵۰، ۱۲۱، ۱۸۵، ۱۸۸، ۲۰۰، ۲۱۳، ۲۱۳، ۲۲۳، ۲۲۲، ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۵۲، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۲۷،

YYY, FYY, YYY, PYY, •AY, WAY, •PY, F•Y, •17, •FT, Y13, YY3, AY3, AY3, 373, AAP.

إسخاق بن راهسویسه : ۱۳، ۱۰، ۱۱، ۲۸، ۹۷۹، ۹۷۹، ۹۸۷، ۹۸۱، ۹۲۱،

. 1.04 . 1.04

أبو إسحاق السبيعي : ١٠٨٤ . .

أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف .

أبو إسحاق الفؤاري (إبراهيم بن عمد بن الحارث) : ٢٨٨، ٢٨٩ .

أبو إسحاق المروزي (إبراهيم بن أحمد) : ٢٩ .

أسد بن سعية القرظي : ٨١١.

أسد بن عبيد القرظي: ٨١١ .

إسرائيل بن يونسُ بن أبي إستحاق المُسمُداني: ١٥٩، ١٥٩.

أسعد بن زُرارة (رضي الله عنه): ٢٠٠ .

إساعيل بن إسحاق القاضي : ١٩٥١، ١٠٥١ .

إسهاعيل بن جعفر الزَّرَكي الأنصاري: ١٤٠.

إسباعيل بن سميع الحنفي : ٢٨٨ .

إساعيل بن عبدالرحن بن أبي كريمة السُّدِّي : ١٥٩ .

إسهاعيل بن مصعب بن إسهاعيل بن زيد بن ثابت : ٢١١ .

الأسود العنسي : ٣٣٠ ، ٩٩١ ، ١٠٠٢ .

أبو الأسود (محمد بن عبدالرحن بن نوفل الأسدي) : ٨٤ .

أبو الأسود (النضر بن عبدالجبار المرادي) : ٨٣ .

الأسودان بن المطلب : ٣١٦ .

أُسَيْد بن حُضَير (رضي الله عنه) : ١٠٠، ٦٦٥ .

الأشج: ٩٦، ٩٧، ١٠٤.

الأشعث بن قيس (رضي الله عنه) : ١٢٣، ٥٩١ .

أشهب بن عبدالعزيز القيسى: ٤٧٤.

ابن أشوع (سعيد بن عمرو الهمداني) : ٤٩١ .

أصبغ بن الفرج: ١٠٤٤، ١٠٤٤ .

الأصمعي (عبدالملك بن قريب) : ٧٤٦.

الأعمى : ١٨، ١٢٦، ١٤١، ١٤٣، ٢١٢، ٢٦٠، ٢٦٧.

الأعمش (سليمان بن مهران) : ١٠٧٤ ، ١١٠١ .

الأقرع بن حابس (رضي الله عنه) : ٣٦٥ .

أبو أمامة الباهل (رضى الله عنه) : ٣٤٦، ٣٥٣ .

أم الوك : ۲۹۰، ۲۱۲، ۲۲۷ .

الأمسوي (سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي) : ٢٥١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٦،

AAY, 197, 434, 404, A73.

ابن أبي أسية = عبد الله بن أبي أمية بن المغيرة المخزومي .

أنسس بن زُنَيْم الدِّيْلي (رضي الله عنه) : ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٧٩٠، ٨١٨، ٨٤٨،

934, 418

أنس بن مالك (رضي الله عنه): ١٢١، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨،

377, A07, 313, Y13, 3+5, Y35, YYV, YA+1, +P+1, PP+1

الأوزاعي (عبدالرحن بن عمرو بن يُحْمَد) : ٢٨٩، ٧٢٣، ٩٦١ .

ابن أي أُويس (إسهاعيل بن عبدالله الأصبحي) : ١٤٨، ١٤٩، ١٦٩، ٧٧١ .

أبو أيوب الأنصاري (رضي الله عنه): ٣٧٥.

أيوب بن أبي تميمة السختياني : ١٥٨ .

(ب)

بـجير بن زهير بن أبي سُلْـمى (رضي الله عنه) : ٢٦٧، ٢٨٤ .

البخاري (الإمام): ٢٣١، ٢٩٤، ٢٠٩، ٤٠٤، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢١، ٤٥٤، ٤٥٤،

PY03 YYY3 PAP3 0Y11 .

أبو البختري (العاصي بن هشام بن الحارث) : ٣١٤.

البراء بن عــازب (رضي الله عنه) : ۲۹۲، ۲۹۵ .

أبو بردة الأسلمي (هلال بن عويمر) : ٧١٧ .

أبسو بسرزة الأسلمسي (رضي الله عنه) : ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٢٢، ٢٦٥، ٣٤٦،

٠٥٠، ٣٤، ٢٣٠، ١٠٨٠ .

البرقاني (أبو بكر أحمد بن محمد) : ١٠٧٥ .

بُرَيدة بن الحَصَيب (رضي الله عنه) : ٣٢٥، ٣٢٥ . ابن بُرَيدة (عبدالله) : ٣٢٥، ٣٢٥ .

. بریرة مـولاة عائشة (رضی الله عنهها) : ۱۰۳ .

البرزَّار (أحمد بن عمرو بن عبدالحالق العتكي ، أبو بكر) : ٢٤٢، ٢٨٠ . ابن بطة (عبيد الله بـن محمـد بن بطـة العكبري) : ١٢٥، ١٠٩٩، ١١٠١، ١١٠٤،

11.7

البغوي (عبدالله بن عمد ، أبو القاسم) : ٣٢٣، ١٠٩٧ .

البكَّائي (زياد بن عبدالله) : ۲۸۳، ۲۸٤، ۳۰٦.

أبو بكر الخلال (أحمد بن محمد) : ٣٠٥، ٢٠٦ .

أبو بكر بن زياد النيسابوري : ١٠٥٠ .

أبو بكر الصيدلان (محمد بن داود): ٩٩٩، ٩٩٩.

أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر بن يـزداد (غلام الخلال) : ١٨، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٦، ٢٠٦، ١٠٦٠

أبو بكر الفارسي (أحمد بن الحسين بن سهل) : ١٤، ٥٧٦ .

أبو بكر القفال (محمد بن علي) : ٥٧٦ .

أبو بكر بن مردويه (أحمد بن موسى) : ٣٢٨ .

ابن بكير (يونس بن بكير الشيباني): ٣٢٣، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٧٦، ٣٨٤، ٢٨٤، ٢٨٤.

بلال بن أبي رباح (رضي الله عنه) : ٤٢٦ .

ابن البناء = أبو على بن البناء .

بهز بن حكيم بن معاوية القشيري : ٤٣٣ .

البهى (عبدالله بن يسار) : ١١٠٣ .

(<del>-</del>

الترمذي (الإمام): ٣٤٦، ١٠٨١، ١٠٨٢.

تليد بن كلاب الليثي: ٤٢٧ .

توبة بن كيسان العنبري: ١٩٢.

(చ)

ثابت بن أسلم البُسَاني : ۱۲۱، ۲۳۲، ۲٤٠، ۲٤٢

ثابت بن قيس (رضي الله عنه) : ٤٨٠ .

ثعلبة بن سعيد بن سعية : ٨١١ .

ثيامة بن أثال الحنفي (رضي الله عنه) : ٥٠٠، ٦٠٨ .

جابر بن عبدالله (رضي الله عنهما): ۱۳۲، ۱۶۱، ۱۸۱، ۱۰۱، ۱۰۵، ۱۰۱، ۱۱۲، Vri, pri, 3.7, pay, aft, ols, fys, oto, t.f. off.

الجارود بن المعلَّى (رضيَّ الله عنه) : ١١٠٦، ١١٠٧.

جبريل (عليه السلام) : ۲۳۸، ٤٤٤، ۳۹۰، ۲۷۲، ۲۱۸، ۱۱۰۸ .

جحش بن رئاب الأسدى: ٣٠٤. جحينة : ٢٠٤ .

جرير بن عبدالحميد بن قُلْرُطُ الضبي : ١٢٥ .

ابن جريج (عبدالملك بن عبدالعريز) : ٥٨٣، ١٥٨ . جعفر بن أبي سفيان بن الحارث : ٢٧٠ ، ٢٧٠ .

جعفر بن سليمان الضبعي : ٥٨٥، ٧٨٧ .

جعفر بن أبي طالب (رضي الله عنه) : ٣٠٨، ٣١١، ٣١٢. جعفر بن محمد بن أبي عثبان الطيالسي: ٩٩٦.

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين (الصادق) : ١٩٠ . جعفر بن محمد النسائي الشقران: ٤٦٣ .

جعفر بن محمود بن محمد بن مسلمة الأتصاري الحارثي: ١٤٨

جُعيل بن سُرَاقة الضَّمْري (رضى الله عنه): ٣٦٥.

الجُلاّس بن سُويد بن الصامت : ٢٦، ٥٩٠، ٨٧٩ . أبو جناب (يحيي بن حية) : ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧

أبو جهل : ٣١٣ .

أبو الجنوزاء (أوس بن عبدالله الرَّبَعي) : ٩٧ .

الحُوْزَجَاني = إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق .

جويبر: ٧١٥.

الجويني = أبو محمد الجويني .

**(5)** 

أبو حاتم الرازي (محمد بن إدريس) : ١٠٨٠ .

أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ : ٤٧٠، ٩٤٥، ٩٤٥ .

الحارث بن أوس بن معاذ الأنصاري (رضى الله عنه) : ١٤٧، ١٨٠ .

الحارث بن سوید بن الصامت : ۵۸۵، ۵۸۵، ۵۸۱، ۹۹۰، ۲۰۱، ۲۲۸، ۸۲۸.

الحارث بن عتبة : ١٠٥٩ .

الحيارث بن فُضَيل الأنصاري الخطِّمي: ١٣٥، ١٩٥، ١٩٨.

الحارث بن قيس : ٣١٦ .

الحارث بن مسكين: ١٠٤٤ .

حاطب بن أبي بلتعة (رضي الله عنه) : ٣٤٠، ٣٧٢، ٦٦٣ .

الحاكم النيسابوري: ٦٤٨ ، ٤٨ .

ابن حامد (الحسن بن حامد البغدادي ، أبو عبدالله) : 980 .

أبو حامد الحضرمي (محمد بن هارون) : ٣٢٦ .

الحباب بن المنذر (رضي الله عنه) : ٣٦١، ٣٧٦ .

ابن حبان (الإمام): ٤٣٤.

ابن حبيب (عبدالملك) السلمي القرطبي : ٥٧٤، ٧٢٠، ١٠٦٠ .

حجاج بن محمد المصيصى : ٥٨٣ .

حجاج بن يوسف الثقفي (ابن الشاعر): ٣٢٥.

حذيفة بن اليهان (رضى الله عنه) : ٣٣٦، ٤١٨، ٦١٥، ٦٧١، ٨٧٨ .

حسرب بن إسياعيسل الكرمساني: ١٩، ٣٨١، ٣٨١، ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٩٨، ٢٠٤٣،

۱۰۵۷، ۱۰۵۰

حرب بن أمية : ٣٠٤ .

حـرقوص بن زهير : ٤٢٤ .

حزام بن هشام بن خالد الكمبي: ٢١٦، ٢١٦.

حرملة بن عمران التَّجِيبيُّ : ٣٨٦ .

ابن حزم (على بن أحمد) : ٩٥٨ .

حسان بن ثابت (رضي الله عنـه) : ۱۰۱، ۱۲۳، ۱۲۲، ۱۷۲، ۱۹۷، ۲۰۰، ۲۲۸،

737, PAT, •PT, VYA .

. 117 (117 (117 (12)

حسان بن عطية : ٢٨٩ . أم حسان (الفريعة بنت خالد) : ٦٦٥ .

أبو الحسن الأمدي : ٧٤ .

الحسن بن الحسن : ١٠٦٣ .

الحسسن بسن أبي الحسسن البسمري : ٦٤، ٦٩، ٤٧١، ٩٧٩، ٩٢، ٢٥٨، ٢١٨، ٩٤١، ٧٤٦ .

> الحسن بن زيد: ١٠٥٢ . الحسن بن عمد بن عَـنْبر الوَشّاء: ٣٢٥ .

الحسين بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): ١٩٠.

أبو الحسين (القاضي عمد بن أبي يعلى بن الفراء) : ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٤٩٣، ٥٥٥. حصين بن عبدالرحمن السُّلَمي : ٣٨٣.

حفصة (رضي الله عنها) : ٣٧٦، ٥٢٠، ٥٦٢ .

ابن أبي السُحُقَيْق (أبــو رافــع ســـــلام اليــهـــودي) : ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٤،

الحكم بن أبان العدلي : ٤٣٨ .

الحكم بن جحل : ١١٠٤ . حكيم بن معاوية القشيري : ٤٣٣، ٥٨٠ .

الحلواني (محمد بن علي ، أبو الفتح) : ۲۲، ۲۳، ٤٩٦ . حليمة السعدية : ۲٦٩ حماد بن سلمة بن دينار البصري : ۱۲۱، ۲٤٠، ۷۸٦ .

حاد بن کیسان: ۱۰۹۸ . حاد بن کیسان: ۱۰۹۸ .

أبو حمزة الثيالي (ثابت بن أبي صفية) : ١٠٦ .

حزة بن عـبدالمطلب (رضى الله عنه) : ۲۹۷، ۲۹۷.

حَـمْنة بنت جحش الأسدي (رضي الله عنها) : ١٠٢، ٣٤٣ .

حُسميد بن أبي حميد الطويل : ٧٤١، ٧٤٢ .

حيد بن قيس المكى: ٥٨٥ .

الحميدي (عبدالله بن الزبير): ١٠٥٧ .

حنب ل بن إسحاق بن حنبل الشيباني: ١٦، ٣٢٤، ٨٩، ٥٥١، ٩٤٤، ٥٤٥، ٩٤٥، ٩٤٥، ٩٤٥، ٩٤٥، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٩٦، ٩٤٦، ٩٩٦، ٩٩٦،

الحويرث بن نقيد : ۲۲۷، ۲۰۱، ۲۷۵، ۲۷۲، ۲۷۷، ۲۸۵، ۲۷۲، ۱۰۲۴ .

حـويصـة بن مسعود الأوسي الأنصاري (رضي الله عنه): ١٨٥، ٤١٢.

حيي بن أخطب النضري: ١٦٨، ١٦٨ .

(<del>†</del>)

خالد بن الحارث : ٥٨٢ .

خالد بن مهران الحُذَّاء : ٤٩١ .

ابن خبّاب (عبدالله بن خباب بن الأرت) : ٣٤٨ .

خُبيب بن عَدي (رضي الله عنه) : ۲۹۸، ۲۹۸ .

خليجة بنت خويلد (رضي الله عنها) : ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٩ .

السَجْرَقي (أبو القاسم عمر بن الحسين) : ٢٠، ٢٤، ٢٥، ١٨٥، ٥٥٣ .

خُصَيف بن عبدالرحن الـجَـزَري : ٩٦ .

أبو الخطاب بـن عفوظ الكَلُواذاني : ۲۲، ۲۳، ۳۰۰، ۲۸۲، ۶۸۶، ۲۹۲، ۹۵۰، ۹۵۰، ۱۰۳۲، ۲۰۱۰ .

الخطسابي (أبـو سليـــــان حَــمُـد بـن محمـد) : ١٥، ٢٦، ١١٨، ١٤٢، ١١٤، ١٤٥، ١٤٥.

ابن خطسل (عبسدالله): ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۲، ۲۲۷، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، 374, 074, 774, 744, 444, 400, A40, ..., .15, 135, PPF,

۷۷۷، ۲۱۸، ۵۲۸ .

الحلال (أبو بكر أحمد بن عمد بن هارون) : ۱۷، ۱۹، ۸٤٠ . الحلال (أبو عمد الحسن بن أبي طالب): ١٨٩.

أبو خلف البصري الأعمى: ٧٤٥.

خلف بن حرشب : ۱۱۹۲ .

خُلد . . . ۲۸۸ .

الخليل بن أحد الفراهيدي: ٥١ .

(4)

الدارقطني (على بن عمر): ١٠٢.

أبو داود (الإمام): ١٢٥، ١٤٢، ١٨١، ١٩٢، ٩٣

3733 3103 YPO3 V.F. . FA .

داود بن الزبرقان الرقاشي : ٣٢٧ .

داود بن أبي هند القشيري: ١٥٦، ١٥٨، ٥٨٢ .

ابن دُحَيم (إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم القرشي) : ۸۳،۸۲ .

(7)

أبو ذرّ الهروي (عبد بن أحمد المالكي) : ١٨٩، ١١٠٤ .

ذو الخويــصرة التميمـــي : ٣٥٤، ٣٥٧، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤١.

(J)

أبو رافع (رضي الله عنه سولى رسـول الله 纖) : ٣٠٢ .

ابن رَاهُــويُـه (إســحاق بن إبراهيم المروزي) = إسحاق بن راهويه .

رباح بن ربيع (رضي الله عنه) : ٥١٤ .

رجل من بلقين : ٣٨٥ .

رجل من بني تيم بن غالب : ٢٥١، ٢٧٦.

أبو رزين (مسعود بن مالك) : ٦٦٢ .

أبن رُقيش (سعيد بن عبدالرحن الأسدي): ٢١٣.

رملة بنت الحارث : ١٥٢ .

رَوْح بن عُبادة الفّيسي : ١٤٣ .

**(**¿)

ابن الزُّبَعُــرَىٰ (رضي الله عنــه) : ۲۲۲، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۱، ۲۲۱،

. 414 (494 (444)

الزبير بن باطا القرظي : ٤٨٩، ٤٨٠ .

الزبير بن عكاشة بن أبي أحد : ٣٠٦ .

الزبير بن العـوّام (رضي الله عنه) : ۲۸۷، ۳۲۸، ۴۳۲، ۸٤٥، ۸۸۵ .

أبو الزبير (محمد بن مسلم بن تَذْرُس) : ٤٢٦ .

زكريا بن عدي بن الصلت : ٣٢٥ .

الزهري (محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب) : ١٥١، ١٦٠، ١٦٤، ٢٠٣، ٢٠٩،

777, 777, 837, 667, 377, 677, 777, 677, 677, 8.7,

. 13, 173, 773, 873, 480, AAP .

زهير بن حرب بن شداد (أبو خيثمة) : ۱۲۱.

زياد بن عبدالله = البكّائي .

ابن أي زيد = عبدالله بن أي زيد القيرواني .

زيد بن الأرقم: ٦٦٧، ٨٦٨، ٦٦٩، ٧٧٠، ١٧١، ٨٧٨.

زيد بن أسلم العدوي : ٧١، ٣٤١، ٤١١ .

زید بن ثابت (رضی الله عنه) : ۱۰۲، ۱۸۵، ۲۶۶ .

زيد بن حــارثة (رضي الله عنه) : ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥ .

· (س)

أبو السائب (عتبة بن عبدالله القاضي) : ١٠٥٢ .

سارة مولاة بني عبدالمطلب : ٢٥٠، ٢٥١، ٧٢٥، ٧٧٣ .

سارة مولاة عمرو بن هاشم : ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣ .

سارة مولاة أبي لهب : ١٥١ .

سالم بن عمير (رضي الله عنه) : ۲۱۲ .

سحنون بن سعید : ۹۹۸ ، ۱۰۶۶ .

السُّدِّي (إسهاعيل بن عبدالرحن) : ١٥٩ .

ابن أبي سرح (عبدالله بن سعد رضي الله عنه) : ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣،

٠٢١، ٢٢٢، ٧٢٢، ٨٢٢، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٢، ١٣٢، ١٩٢،

V\$Y; 10Y; 7VY; VYY; 17Y; 17Y; 17Y; 1P6; 11F; 1F5

·35, PPF, PVV, 3AV, 6AV, PPV, TPV, YIA, A3A, P3A, 6FA,

۸۲۸، ۳۷۸، ۸۱۶ .

السرى بن مزيد الخراسالي : ٣٢٦، ٣٢٧ .

سعاد : ۲۸۵ .

سعد بن إبراهيم بن عبدالرحن بن عوف : ٣٦٧ .

سعد بن عبادة (رضي الله عنه) : ۱۰۰، ۲۰۱، ۴۰۷، ۲۲۵.

سعد بن معاذ (رضي الله صنه) : ۱۰۱، ۱۰۱، ۳۲۲، ۳۷۲، ٤٤٧، ٤٧٧، ۲۲٤،

۵۲۲، ۸۲۲، ۲۲۷

سسعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) : ٢١٩، ٢٢٠، ٢٧٧، ٣٦٣، ٢٣٤، ١٠٧٢

أبو سعيد الأشج (عبدالله بن سعيد بن حصين) : ٩٤ . سعيد بن جبير (الوالبي) : ٦٢، ٩٤، ٩٦، ٧٢٢ .

سعيد بن الحارث بن عبدالمطلب (رضي الله عنه) : ٣٤٣ .

سعيد بن حريث (رضي الله عنه) : ٢٢٠ .

أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه): ٣٥٠، ٣٥٠، ٣٧٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٩.

٥٣٥، ١١٢، ١٧٤، ١٩٠١.

سعید بن عبدالرحمن بن ابزی : ۱۱۰۱، ۱۱۰۲ .

سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم النوفلي : ٢١١ .

سعيد بن مسروق الثوري : ١٨٣ .

سعيد بن مسلم بن قَـمَاذين الياني: ٢٦٩ .

سعيد بن المسيب : ٢٢٢، ٢٤٩، ٢٦٥، ٢٦٧، ٨٦٠ .

سعید بن منصور: ۱۰۵۷ ،

سعيد بن يحيى بن سعيد = الأموي .

أبو سفيان بن الحارث بـن عبدالمطلـب (رضي الله عنه) : ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٢، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٤، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٨١، ٢٨٨، ٨١٨، ١٠٢٤

أبو سفيان بـن حــرب (رضي الله عنه) : ١٦٠، ١٧١، ٣٠٥، ٣٠٥، ٣٠٠، ٣٠٠، ٢٠٠٠. ٣٤٣ .

سفيان بن سعيد الثوري : ۳۱، ۲۶، ۱۷۰، ۱۸۳، ۲۸۸، ۳۸۳، ۹۹۸، ۲۲۹،

سفیان بن عیینة : ۱۲، ۱۱۷، ۱۸۳، ۱۸۹، ۱۱۰۲ .

أبو سلمة بن عبدالرحن بن عوف الزهري : ١٠٤، ٣٢٨، ٤٢٢ .

أم سلمة (رضي الله عنها) : ٢٧٤، ٢٧٥، ١٠٩٨ .

سلمة بن كهيل: ٦٦٣، ١١٠١ .

سليهان بن صُرَد الحزاعي (رضي الله عنه) : ١٨٠ .

سليهان بن المغيرة القيسي : ٢٣٢ .

سليهان بن مهران = الأعمش .

أبو سليهان الهمداني : ١٠٩٦، ١٠٩٦ .

سياك بن الفضل الخولاني اليباني : ٣٨٥ .

سمحج (عفریت من الجن): ۲۹۲.

ابن سنينة : ١٨٥، ١٨٦، ١١٢ .

سهل بن حنيف (رضي الله عنه) : ٣٧٢ .

سَوَّار بن مصعب : ۱۰۹۸ .

سوید بن سعید : ۱۰۹۸، ۱۰۹۸.

سويد بن غَفَلة : ١٩٠١ ، ١١٠٦ .

سيف بن عمر التميمي : ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٩٢ .

**(ش)** 

770, 700, 700, 000, 000, 000, 790, 3.7, .77, .07, .07, .07, .77, .77, .00p, ...

70P) 17P) 7AP) 7AP) 17+13 77+13 07+13 +3+1 .

شباك الضبي : ١١٠٠ .

أبو شحمة اليهودي : ٤٧٨ .

شُرَاحة الهمدانية : ١٢٦ . شرحبيل بن حسنة (رضي الله عنه) : ٧٤٩ .

شرحبيل بن سعد الخطمي: ٢٢٤ . الشريف أبو جعفر (عبدالخالق بن عيسى بن أحمد): ٢١، ٤٩٣ ، ٥٥٩ ، ٩٤٣ ،

11.13 77.13 07.1.

الشريف أبو على (محمد بن أحد بن أبي موسى): ٥٦٤ ، ٥٥٧ .

شعبة بن الحجاج بن الوَرْد : ١٩١ .

الشعبي (عامر بن شراحيل): ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ٣٥٣، ٣٥٣، ٢٥٦، ٤٩١،

070, 975, 739.

شعيب بن شعيب الدمشقى : ٨٢ .

شعيب بن أبي حزة : ٩٨٧ . شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص : ٢٧٨ .

أبو شهاب عبد ربه تافع بن الخياط: ١٠٩٤ .

شيث (عليه السلام) : ١٠٤٣ . أبو الشيخ (عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيًّان) : ٤٣٢ .

شيخ من بني كاهل : ٩٣ . الشيطان : ٧٥٠ .

(ص)

صالح (عليه السلام): ٢٠٩.

صالح بن أحمد بن حنبل : ٤٧١ .

صالح بن أبي أمامة بن سهل: ١٦٢، ١٦٣ .

أبو صالح (باذام أو باذان) : ۲٤٧، ۲۱٦ .

صالح بن حيَّان القرشي : ٣٢٣، ٣٢٥ .

أبو صالح (ذكوان السيان) : ٧١٧، ١٠٧٤ .

صَبِينَعَ بن عسل التميمي : ٣٥٦، ٣٨٤، ٩٤٨ .

الصعب بن جثَّامة الليثي (رضي الله عنه) : ٢٥٨ .

أبو الصقر (يحيى بن يَـزُدَاد الورّاق): ١٧ .

ابن صَيّاد : ٣٥٤ .

الصيدلان = أبو بكر الصيدلان .

(ض)

الضحاك بن شراحيل المشرقي الهمداني: ٤٢٣.

الضحاك بن مزاحم الهلالي: ٩٧، ٦١٥، ٧١٥، ٧٤٦، ٧٥٢.

ضمرة بن حبيب الزبيدي: ٨٢ .

(노)

طالب بن أي طالب : ٣٠٨، ٣٠٩ .

أبو طالب (عصمة بن أبي عصمة) : ٩٥٦ .

أبو طالب (عم النبي 纖): ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٥.

أبو طالب المشكاني (أحمد بن حميد) : ١٧، ١٩، ١١٦، ٤٧٢، ٩٥٣ .

طاووس بن کیسان : ۵۹۸ .

الطحاوي (أبو جعفر أحمد بن محمد) : ٣١ ، ٥٩٧ .

أبو طلحة (زيد بن سهل رضي الله عنه) : ٢٤١، ٢٤٠ .

طلحة بن مصرُّف اليامي : ١٠٩٣ .

طليحة بن خويلد الأسدي (رضي الله عنه) : ٥٠٣، ٥٠١، ٥٩١ .

## (e)

٠٥٠١، ١٥٠١، ٢٥٠١، ٣٥٠١، ٨٥٠١، ١٧٠١.

عاتكة بنت أن العيص بن أمية : ١٦٦، ١٦٦ .

ابن العاص (أبان بن سعيد رضي الله عنه) : ٢٩٧ .

العاص بن وائل: ٣١٦، ٣١٧.

ابن أبي عاصم (أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني) : ٤٣٤، ٤٣٢ .

عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح (رضي الله عنه): ۲۸۱، ۲۸۹. عاصم بن سليان الأحول: ۱۰۵۹، ۱۰۹۰.

عاصم بن عمر بن قتادة الأوسى : ١٦٣، ١٦٢، ٢٨٥ .

أبو العالية (رُفيع بن مهران السُّياحي) : ٦٨٧ . ٤٤٦ .

ابن عامر = عبدالله بن عامر .

عامر بن قيس (رضي الله عنه) : ۸۷۸ .

أبو عامر بن النعيان : ٥٨٣ .

عباد بن بشر الأنصاري الأشهلي (رضي الله عنه) : ١٤٧، ١٧٩، ٢٢٩، ٦٦٨.

العباس بن عبدالمطلب (رضي الله عنه) : ۲۷۱، ۳۱۱، ۵۰۰، ۹۳۶ .

• (T) • (T) • (AT) 3AT) P•3, • 003, AP3, Y(0, 3Y0, ((F, 0(F)

77F . 03F . Y3F . A0F . 3/Y . F/Y . A/Y . ••A. YFA. 07•f's

1.41.1.08

أبو العياس الأصطخري (أحمد بن يعقوب) : ١٠٥٦ .

عباية بن رفاعة الـزُّرَقي : ١٨٣ .

عبدالحميد بن جعفر بن عبدالله الأنصاري: ١٥١، ١٦٤ .

عبدالرحمن بن أبزَىٰ (رضي الله عنه) : ١١٠٢ .

عبدالرهن بن جبير: ٧٢٢.

عبدالرحمن بن زیاد : ۱۰۸۲ ،

عبدالرحن بن سابط الجمحي المكي: ٢٦٩ .

عبدالرحمن بن سالم : ١٠٧٩ .

عبدالرحمن بن عوف (رضى الله عنه) : ٣١٣، ١٠٧٥، ١٠٧٧ .

عبدالرحن بن غنم الأشعري : ٣٩٣ .

عبدالرحن بن أي ليل = ابن أي ليل .

عبدالرحن بن أبي نُعُم البجلي : ٤٢٩، ٤٢٩ .

عبدالرزاق بن هـمَّام (أبو بكر الصنعاني) : ۱۵۷، ۱۵۹، ۲۸۷، ۵۸۰، ۷۸۷.

عبدالعزيز بن أبي حازم : ١٠١٩، ١٠٣٦ .

عبدالعزيز بن صُهيب البُّناني : ٢٣١ .

عبدالعزيز بن محمد بن الحسن بن زبالة : ١٨٩، ١٩٠ .

عبدالله بن أبيّ = ابن أبي .

عبدالله بن أحمد بن حنبل: ١٧، ١٨، ١٧٥، ١٤٢، ١٤٣، ٤٨٦، ٤٨٦، ٥٥١،

A.F. 70P. 00.1. 3P.1. 7P.1. 0.11.

عبدالله بن أبي أمية بن المغيرة : ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٥، ٨٤٨، ٩١٨، ٩١٨،

عبدالله بن إدريس الأودى: ١٠٨٧، ١٠٨٧.

عبدالله بن أُنيس الجهني (رضي الله عنه) : ٢٥٧، ٢٥٦ .

عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : ١٦٢، ٢٢٣، ٢٥٠، ٣٠٦.

عبدالله بن جحش الأسدى (رضى الله عنه): ٣٠٧.

عبدالله بن جعفر بن عبدالرحمن بن المِسُور بن مَـخُـرَمة القرشي : ١٣٥ .

عبدالله بن الحارث بن الفضيل الخطمى : ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨ .

عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي : ۷۸٦، ۲۸۲ .

عبدالله بن خِراش الشيباني: ٩٤ .

عـبدالله بن رواحة (رضى الله عنه) : ١٦٢، ١٦٣، ٢٨٩، ٤٠٧.

عبدالله بن الزبير بن العوام (رضي الله عنه) : ٣٢٧، ٩٨٨ .

عبدالله بن أبي زيد القيرواني : ١٠٤٤ .

أبو عبدالله السامري (عمد بن عبدالله) : ٥٦٤ .

عبدالله بن سبأ (ابن السوداء): ١١٠٠ . عبدالله بن سَــلام (رضي الله عنه): ١٣٣ .

عبدالله بن صالح (كاتب الليث): ١١١٠ .

عبداله بن عامر: ٧٤٦، ٧٤٧.

عبدالله بن عبدالله بن أي: ٦٦٩ .

عبدالله بن عبدالمطلب (أبو النبي 寒): ٣٠٣.

عبدالله بن عتبة : ٦٠٥ . عبدالله بن عتبك (رضى الله عنه) : ٢٥٦، ٢٩٢، ٢٩٣ .

7A.1. PA.1.

عبدالله بن عمرو بن زهير : ۲۱۳ . عبدالله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهيا) : ۲۷۸، ۲۷۸ . عبدالله بن قدامة (أبر السَّدَّار السندي) : ۱۹۱

عبدالله بن قدامة (أبو السَّوَّار العنبري) : ۱۹۱ . عبدالله بن كعب بن مالك الأنصاري : ۲۰۱، ۲۰۵، ۲۰۵، ۲۹۵ .

عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه): ۳۷۰، ۲۲۸، ۴۳۰، ۵۳۵، ۲۵۵، ۲۰۵، ۲۰۵، ۲۵۳، ۲۵۳، ۲۸۹

۷۸۹، ۱۰۸۵، ۱۰۸۸. عبدالله بن مُطَرِّف العامري : ۱۹۲. عبدالله بن مغفل : ۱۰۸۱.

عبدالله بن المغيث بن أبي بُردة الظَّفَري : ١٦٢، ١٦٤ . عبدالله بن المغيرة = ابن أبي أمية . عبدالله بن مدس بن حدة : ١٩٥

عبدالله بن موسى بن جعفر : ١٩٠ . عبدالله بن النواحة : ٦٠٨ . عبدالله بن وهب : ١٨٣ .

عبدالله بن يسار = البهي عبدالمطلب (جد النبي ﷺ) : ٣٠٣

عبدالملك بن جريج : ٢٨٦ .

عبدالملك بن حبيب = ابن حبيب .

عبدالوهاب بن علي بن نصر التغلبي (القاضي) : ٩٢٧، ٩٢٧ .

ابن عبد يغوث : ٣١٦ .

أبو عبس بن جبر (رضي الله عنه) : ۱۸۰، ۱۸۰.

عبيد بن عمير : ٥٩٨ .

أبو عبيد (القاسم بن سلام الهروي) : ١٩٩ .

عبيدة بن أبي رائطة : ١٠٨٢ .

أبو عبيلة عامر بن الجرّاح (رضى الله عنه) : ٤٩٨، ٧٢٠، ٧٢١.

أبو عبيدة بن محمد بن عبار بن ياسر: ٢٢٣، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧٦، ٤٢٧. ٤٢٨.

أبو عبيدة (معمر بن المثني) : ٩٢٢ .

عبيد الله بن عمر (رضي الله عنه) : ١١٠٣ .

عتبة بن ضَــمْـرة الزبيدي : ۸۲ .

عـتبة بن غزوان المازني (رضي الله عنه) : ٣٠٥.

عثيان الشحام العدوي : ١٤١، ١٤٣ .

عشان بن عفان (رضي الله عنه) : ۲۱۹، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۲۲،

ATT, PTY, • TY, 0 TY, 0 SY, P SY, TO Y, V• T, Y00, Y F0, 0 • F, PVV, TAV, SAV, 0 AV, F0 • I, • F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I, I F • I,

.11.1

عثيان بن محمد بن عثيان بن الأخنس: ١٢٩.

أبو عثبان النَّهدي (عبدالرحمن بن مُـلِّ) : ٣٥٦ .

عدی بن کعب : ۳۰۲ ،

عروة بن الزبير بن العوام : ٨٤، ٩٨٩ .

عروة بن محمد بن عطية السعدي : ٣٨٥ .

أبو عـزَّة الجمحى (عمرو بن عبداله) : ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٨ .

عُسزير : ١٠٣٣ .

العصياء بنت مروان: ١٩٥، ١٩٩، ٢٩٠، ٣١٢، ٣٩٧، ٤٣٨، ٢٢١، ٧٢٧،

11.15

عطاء بن أبي رباح القرشي : ٧٥، ٧٤٠، ٧٤٦، ١٠٨٢ .

عطاء بن السائب: ٣٢٧ .

عطاء بن أي مسلم الحراساني: ٤٤٣ .

عطية بن سعد بن جُنادة العوفي : ٤٤٢ .

عفّان بن مسلم الباهل : ١٢١ .

أبو عفك اليهودي : ٧١١، ٢١٢، ٢١٣ .

عقبة بن الحارث القرشي : ۲۹۷ .

عقبة بن أبي معيط : ٧٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨١، ٢٨١، ٣١٧، ٥٠٠، ٥٠٨، ٨٢٥،

. 174 .

عـقبة بن وساج الأزدي : ٤٣٢ . عقيل بن أبي طالب (رضي الله عنه) : ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٥٠٠ .

ابن عقيل (أبو الوفاء علي بن عقيل): ٢٢، ٣٢٩، ٤١٦، ٤٩٣، ٥٥٤، ٨٤٦،

۸٤۷ ،۹۲۷ ،۹۹۰ ،۹۹۰ ،۹۹۰ ،۱۰۱۹ ،۱۰۳۵ . عُكَّاشة بن مـخصَن الأسدي (رضي الله عنه) : ۵۰۴ .

عكامة بن محصن الاسدي (رضي الله عنه) : ٥٠٤ . عكرمة بن أبي جهل (رضي الله عنه) : ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٧٧ .

عكرمة مولى ابن عباس: ١٤١، ١٤٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٥، ١٨٥، ٩٨٥، ٩٨٥، ٩٨٥، ٢٦٣

العلاء أبو محمد العنزي البصري : ٦٠٦ . علقمة بن عُلاتَة (رضى الله عنه) : ٤٧١ .

علقمة بن علاتة (رضي الله عنه) : 271 . امرأة علقمة بن علاتة : 271 .

علقمة بن قيس : ١١٠٥ .

أبو علي بن البناء : ٥٥٧، ٥٦٠، ٩٢٧، ١٠١٩، ١٠٣٥، ١٠٨٠ .

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (زين العابدين) : ١٩٠، ٣٠٨ . علي بن زيد بن عبدالله بن جُدْعان التميمي : ٢٢٢، ٧٨٨، ٧٨٨ .

AYY, 337, 037, A37, P37, •VY, 373, P73, Y10, F•F, 0AF, FAF, VAF, YAY, YAY, YAY, 3F•f, 0P•f, 7P•f, •••f, A•ff, A•ff.

على بن أبي طلحة : ٧١٤، ٤٠٩ .

على بن عاصم : ١٠٨٣، ١٠٨٣ .

على بن عبدالله بن جعفر المديني: ٥٨٢ .

على بن مسهر : ٣٢٣ ، ٣٢٥ .

على بن موسى بن جعفر (الرضي) : ١٩٠ .

عـــــــار بن ياسر (رضى الله عنه) : ٢٢٠ .

عُمارة بن غَزية بن الحارث : ٢١١ .

عمر بن سعيد الثوري : ١٨٣ .

عمر بن عبدالعزيز: ١٨، ٣٨٨، ٤٦٨، ١٠٥٨، ١٠٥٩. -

أبو عمر بن العلاء المازني : ٧٤٧ .

عمران بن حصين (رضي الله عنه) : ٦٣٢ .

عمرو بن أمية الضُّـمُري (رضي الله عنه) : ١٥٣ .

عمرو بن الحميق (رضي الله عنه) : ١٨٠ .

عمرو بن دينار المكي : ١٤٦، ١٦٧، ٥٨٩ .

عسمرو بن سالم الحزاعي (رضي الله عنه) : ۲۱۲، ۲۱۲ .

عمرو بن شعیب : ۲۷۷، ۲۷۸ .

عمرو بن العاص (رضي الله عنه) : ٣٨٦، ٣٨٧، ٧٤٩، ٧٥٠، ٨٧٣.

عمرو بن عثمان بن عفان : ۳۰۸ .

حمرو بن علقمة العامري : ٣٠٤، ٣٠٧ .

عمرو بن قیس (رضی الله عنه) : ۱۰٤ .

عمير بن عدي الخطمي (رضي الله عنه) : ١٩٦، ١٩٧، ٢٠١، ٢٩٠ .

العنسي = الأسود العنسي.

العوَّام بن حَوْشب الشيباني : ٩٣، ٩٤ .

عــوف بن مالك (رضى الله عنه) : ۷۲، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۸، ۷۲۰ .

عياض (القاضي): ١٤، ٥٧٨، ٩٥٨، ٩٧٤، ٩٧٨، ٩٨٠.

عياض بن عبدالله الأشعري: ٧٢٠.

عيسى (عليمه السيلام): ٩٠٧، ٥٥٥، ٨٥٨، ٢٦٠، ٥٢٥، ٢٢٩، ٩٣٠، ٩٩٧،

عيينة بن حصن (رضي الله عنه) : ٣٦٥ .

**(غ)** 

الغامدية (سبيعة بنت فرح) : ٣٣٧، ٦٩١ .

غَـرَفَة بن الحارث الكندي (رضي الله عنه) : ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٤٩ .

غلام الخلال = أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر .

(**ů**)

فـاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ (رضي الله عنهما) : ١٠٥١ .

فرتنی : ۲۲۲، ۲۶۹، ۲۰۲، ۲۰۲

قرعون : ٧٤٤ .

الفزاري = محمد بن على الفزاري .

الفضل بن زياد القطان: ١١٦.

أبو الفضل الممدالي : ٣٢٩ .

فضیل بن مروزق : ۱۰۹۳، ۱۰۹۳ .

(ق)

قارون : ۲۸۷، ۷۸۷، ۸۸۷، ۹۹۷ .

أبو القاسم الأَزَجى (عبدالعزيز بن على) : ١٨٩ .

ابن القاسم (عبدالرحمن بن القاسم بن خالد العتقي): ٤٧٦، ٥٧١، ٥٧١، ٥٧٤،

VP0. VPA. PVP. VPP. AI-1. TT-1. -3-1.

القاسم بن محمد : ١٠٥٠ .

القبطي : ۲۱۰ .

قَتَادة بن دِعَامة السلومي : ٧١، ٧٧، ١٦٨، ٤١٠، ٢٣١، ٢٤١، ٦٥٥، ٦٥٧،

٠٢٢، ٢٢٧، ٨٣٧، ٥٢٩.

ابن قتيبة (عبدالله بن مسلم الدينوري) : ٥١ .

أبو قحافة : ٦٠ .

أبو قحذم (النضر بن معبد): ١٠٨٣.

قدامة بن مظعون (رضى الله عنه) : ٩٩١ .

ابن قدامة المقدسي (أبو محمد عبدالله بن أحمد) : ٥٧١، ١٠١٥، ١٠١٠

قريسة : ۲۵۲، ۲۵۳ .

قسطنطين النصراني بطريق الشام: ٣٨١، ٤٩٩ .

أبو قلابة (عبدالله بن زيد الجرمي) : ١٠٨٣ .

ابن قـوقل (النعمان بن مالك رضي الله عنه) : ٢٩٧ .

أبو قيس بن الأسلت : ٢٠٠ .

قيس بن الربيع: ١١٠٣.

نيصر: ٣١٦.

قيلة بنت قيس : ١٢٣ .

(년)

كثير النواء : ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥ .

کسری: ۳۱۲.

V/3, /73, AP3, YYO, YYO, AYO, AYO, AY, AOV, YVV, PPV,

كعب بن علقمة التنوخي : ٣٨٦ .

كعب بن مالك (رضي الله عنه) : ٢٦٨ .

الكلبي (محمد بن السائب) : ٧٤، ٩٧، ٢٤٧، ٧١٦ .

الكلواذان = أبو الخطاب بن محفوظ .

(J)

**(e)** 

اللالكائي (أبو القاسم هبة الله بن الحسن) ۱۰۵۳، ۱۰۸۹، ۱۰۸۳، ۱۰۸۳، ۱۰۸۹، ۱۰۸۹، ۱۰۸۹، ۱۰۸۹،

. 11*( 211*2 211*1

لبيد بن الأعصم اليهودي : ٥٦١، ٥٦٢ . أبر لؤلؤة المجسومي : ٥٠٠ .

ابر لهب : ۳۱۵، ۳۱۳.

ابن أبي لَهِيْعَة (عبدالله بن لَهِيعة) : ٨٥ ، ٨٥ . لوط (عليه السلام) : ١٧٧، ٤٥٦، ١٠٢٢ .

الليث بن سعد الفَهُمى : ٢٣ . ، ٤٦٨ ، ٥٧٨ ، ٩٦١ . ٩٦١

ليث بن أبي سُليم : ٣٨١ .

ابن أبي ليل : ١١٠٦ .

VY 、7Y 、7Y 、Y7 、V 、7 : (建) ....

المأمون (الخليفة) : ١٠٥١ .

ابن الماجشون (عبدالملك بن عبدالعزيز) : ١٠١٨ ، ١٠١٨ .

ابن ماجه (الإمام) : ۱۸۰، ۱۸۱، ۳۱۰، ۵۱۵، ۹۶۵، ۱۰۸۰ .

ماعز بن مالك الأسلمي (رضي الله عنه) : ١٣٧، ٣٣٧، ٦٩١، ٨٢١، ٩٤٤ .

أبو مـالك الأشـعري (الحارث بن الحارث رضي الله عنه) : ١٥٩ .

مالك بن عمير الحنفي : ٢٨٨ .

ابن المبارك : ٣٨٦ .

المجالد بن سعيد الهمداني : ٣٤٤، ٣٤٣ .

مجاهد بن جسير المخزوميي: ٦١، ٧٧، ٧٥، ٣٨١، ٥٨٥، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٥٧، ١٠٧١، ٧٩٨

عجن بن وهب : ۲۱۳ .

محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي : ٣٦٥ .

محمد بن إبراهيم بن أبي عدي : ١٥٦ .

عمد بن إسحاق = ابن إسحاق .

عمد بن إسباعيل الأحسى: ١٠٩٦ .

محمد بن ثور الصنعان : ٦٤ .

أبو محمد الجويني (عبدالله بن يوسف) : ٣٢٩ .

محمد بن خالد الضبي: ١٠٨٣ .

محمد بن زيد: ١٠٥٣ .

محمد بن سحنون : ۱۵، ۵۷۵، ۵۵۵، ۹۹۸ .

محمد بن سعد بن منيع : ١٩٩، ٢٢٢ .

محمد بن سعيد الأموي ( ٢٩١ .

عمد بن طلحة المدني : ١٠٧٩ .

محمد بن عائذ القرشي : ۲۲۷، ۲۵۰، ۲۸۰ .

محمد بن عبدالله بن عبد القاري: ٦٠٣ .

محمد بن عبدالحكم بن الليث المصري : ٥٧٢ . محمد بن عبدالواحد المقدمي : ١١١٢ .

عمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (الباقر) : ١٩٠، ٢٢٨، ٤٢٨ .

محمد بن علي الفزاري ، أبو جعفر : ٣٢٧ . محمد بن كعب القرظي : ٧١، ١٣٥ .

محمد بن مسلمة الأسصاري (رضي الله عنه): ١٤٦، ١٤٨، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٩،

7A1. 3A1. 0A7. FA7. Y13. AFF. PPV.

محمد بن مسلمة المخزومي : ١٠٣١، ١٠٣١ .

محمد بن المنكدر القرشي : ۲۹۱ . محمد بن يزيد الواسطى : ۷۱۰ .

محمد بن يوسف الفريابي: ١٠٦١ . مُحَيِّضَة بن مسعود الأقصاري (رضي الله عنه): ١٨٥، ٤١٢ .

محيِصة بن مسعود الانصاري (رضي الله عنه): ١٨٥ ، ١٢٤ المنت عيصة بن مسعود : ١٨٥ ،

المخزومي (المغيرة بن عبدالرحمن) : ١٠١٩ . عشي بن حيّر : ٨٧٥، ٥٨٧

مذكور (غلام أبي سفيان بن الحارث) : ۲۷۰ . أم مروان : ۲۰۲ .

مروان بن الحكم : ١٨٤، ٣٨٥ .

مروان بن معاوية : ١٠٩٨ .

المروزي = أحمد بن علي ، أبو بكر القاضي .

المزني (إسهاعيل بن يحيى) : ٥٩٦ .

مسطح بن أثّاثة (رضي الله عنه) : ١٠١، ٣٤٣ .

مسعر (اسم شیطان) : ۲۹۲ .

أبو مسعود بن الفرات : ٦٤٨ .

مسكين بن بكير الحوانى: ٧٤٥ .

مسلـم (الإمـام) : ۱۲۱، ۱۳۲، ۱۳۲، ۲۹۲، ۳۶۰، ۲۰۳، ۱۳۳، ۱۳۳، ۱۹۰۰ مسلـم (الإمـام) : ۱۲۱، ۱۳۲، ۱۳۲، ۲۳۲، ۲۳۰، ۲۲۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۲۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۲۰۱، ۱۶۰۱، ۱۶۰۱، ۱۰۰ ۱۰۰

المسيح الدجال: ٣٤٦، ٣٥٤، ٢٦٩.

مسیلمهٔ : ۳۳۰، ۹۹۱، ۲۰۸، ۲۰۰۲ .

أبو مَشْجعة بن رِبْعي الجهني : ٣٨١ .

أبو مصعب أحد بن أبي بكر القاسم الزهري: ٥٧٢ .

أبو مصعب = إسهاعيل بن مصعب بن إسهاعيل بن زيد بن ثابت .

مصعب بن سعد بن أبي وقاص : ٢١٩ . .

مصعب بن عمير (رضي الله عنه) : ۲۸۱، ۲۸۱ .

مُطَرُّف بن عبدالله الهلالي : ١٠١٨، ٥٧٤، ١٠١٨ .

المطلب بن أبي وداعة السهمي القرشي: ١٦٣.

المطعم بن عدي بن نوفل القرشي : ٣١٤، ٣١٥ .

معاذ بن جبل (رضي الله عنه) : ٤٥٥، ٤٩٨، ٢٠٧، ٧٢٨ .

معاذ بن عفراء (رضى الله عنه) : ٣١٤ .

معاذ بن عمرو بن الجموح (رضي الله عنه) : ٣١٤، ٣١٤ .

المعافى بن زكريا الجريري : ٣٢٦ .

أبو المعالى (عبدالملك الجويني) : ٩٩٩ .

مُعَان بن رفاعة السَّلامي : ٢٤٥ .

معاوية (رضي الله عنه) : ۱۸۳، ۳۰۶، ۳۸۵، ۲۰۵۷، ۱۰۵۹ .

معاوية بن حَيْدة القشيري : ٤٣٣ .

معاوية بن صالح : ٧١٤ .

معاوية بن عمرو الكوفي : ١٠٩٦ .

أبو معاوية (محمد بن خازم الضرير) : ١٠٦٠، ١٠٩٧ .

معتب بن قشير : ٣١ .

معتب بن أن لحب : ٣٠٤ .

مَعْمَر بن راشد الأزدي: ٧٣، ٧٤، ٩٧، ١٥١، ١٥٧، ١٦٤، ٢٢٦، ٣٠٩،

7753 275

ابن معين السعدي : ٦٠٧ .

أبو المغيرة (عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني) : ٨٧ .

المغيرة بن مِقْسم الضبي : ١٢٦، ١١٠٠ .

المقداد بن عمرو بن الأسود (رضي الله عنه) : ۲۸۰، ۲۱۸، ۷۸٤، ۱۱۰۳ . مِقْسَم بن أَبِي القاسم بن بُـجُـرَة : ٤٢٧ .

مقيس بن صبابة الكتاني: ٢٧٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٧، ٥٠٣،

مكحول (ابن أي سليم) : ٧٢٢ .

ابن أبي مليكة (عبدالله بن عبيد الله التميمي) : ٦٨ .

ابن المنذر (أبو بكر محمد بن إبراهيم) : ١٠٦١ ، ٢٦، ٤٦٨، ٥٩٦، ١٠٦١ . المهاجر بن أبي أمية المخزومي (رضي الله عنه) : ٣٧٩، ٣٨٠، ٥٧٤، ١١٦، ٢٧٦،

۲۰۶، ۲۶۰۱، ۱۰۸۰ .

مهنا بن يحيى السُّلمي : ٩٤٠ ، ٩٤٥ ، ٩٤٥ .

أبو المواهب العكبري (الحسن بن محمد) : ۹۳، ۵۵۰ . مـوسى (عليــه الســلام) : ۲۱۰، ۲۲۱، ۲۳۱، ۲۶۰، ۲۸۲، ۷۸۷، ۹۳۰،

1.56,444

موسى بن إيراهيم بن عقبة : ٣٦٨ . أبو مـوسى الأشعري (رضي الله عنه) : ٥٥٢، ٦٠٦، ٦٠٦، ٧٢٣ . .

أبو موسى بن مناس : ١٠٤٥ .

موسى بن جعفر بن عمد (الكاظم) : ١٩٠ .

ابن أبي موسى (محمد بن أحمد القاضي) : ١٠٥٨ ، ٥٥٧ .

الميموني (عبدالملك بن عبد الحميد) : ٩٤٤، ٩٤٥، ١٠٥٧ .

(i)

أبو نائلة (سلكان بن سلامة رضي الله عنه) : ١٤٨، ١٧٩ .

نبتل بن الحارث: ٦٢، ٦٣.

النجاد (محمد بن الحسن) : ١١٠١

ابن أبي نَجِيْح (عبدالله) ٢٢٥، ٢١٠، ٤٢٨ .

النَّسائي (الإمام): ١٤٢، ١٩١، ٢٢٠، ٢٤٣، ٢٨٩، ٤٣٠، ٥٨٢.

نسير بن ذعلوق : ١٠٨٩ .

النضر بن الحارث : ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۵۰۰، ۵۰۸، ۵۲۸، ۲۷۷.

النضر بن شميل : ٥١ .

نُعيم بن حماد الخزاعي : ٦٤، ٩٢٢ .

نعيهان بن عمرو الأنصاري (رضي الله عنه): ٦٥.

نوح (غليه السلام) : ٢٠٩، ٤٦٠، ٩٣٠، ٩٣٠ .

نوفل بن معاوية الديل : ٢١٦، ٢١٨، ٧٩٢ .

**(→)** 

هارون الرشينه (أمير المؤمنين) : ٩٥٨ .

ابن هاتيء = الأثرم أبو بكر أحمد بن محمد .

هَبَّار بن الأسود بن المطلب: ٢٧٧ .

هبيرة بن أبي وهب : ٧٦٧، ٨٨٤، ٢٨٦ .

مرتسل: ۹۲۸ .

أبـو هــريـــرة (رضي الله عنــه) : ٣١٨، ٣٧٢، ٣٧٨، ٤٥٤، ٤٥٤، ٧٢٧، ٧٢٧،

.1.41

هشام بن خالد الكعبي الجزاعي : ٢١٤، ٢٣٤ .

هُشَيم بن بشير السُّلمي : ٣٨٣ ، ٣٨٣ .

هلال بن أمية : ٩٨٧، ٩٨٨ . هلال بن عويمر = أبو بردة الأسلمي .

مند بنت عتبة : ٢٦٠ .

هود (عليه السلام): ٢٠٩٠

(٤)

وائل : ۱۱۰۳ .

أبو وائل (شقيق بن سلمة الأسدي) : ٦٠٧، ٤٣٠ .

الوازع: ٣٢٨. الواقسدي (عمد بن عمر بن واقسد): ١٣٥، ١٥١، ١٥٥، ١٦٤، ١٨٤، ١٨١، ١٨١،

۷۰۳، ۱۳۸ ۱۳۱ .

الوالبي = سعيد بن جبير .

وحثي بن حرب الحبشي : ۲۹۷ . وَحَوَّح بـن الأسلت : ٥٨٤ .

الوليـد بن المغيرة :٣١٦ .

وطوح بس الوطنيف . ١٩٦٠ . أبو وداعــة بن أبي صُبيرة السهمي (رضي الله عنه) : ١٦٦ .

ابن وهب (عبدالله) : ۹۷۹ . أبو الوليـد الأزرقي (محمد بن عبدالله) : ۳۰۲، ۳۰۲ .

الوليد بن مسلم القرشي : ٥٧٣ .

(ي)

يـاسر العنسي (والد عبار بن ياسر رضي الله عنهما) : ٢٨٧ .

ابن يامين النضيري: ١٨٤، ١٨٤، ٣٨٥، ٧٩٩.

أبو يجبى الحهاني (عبدالحميد بن عبدالرحمن) : ١٠٩٥، ١٠٩٦ .

يحيى بن سعيد الأموي : ٢٥١، ٢٧٦، ٢٨٦، ٣٤٣ .

يجيى بن عبدالحميد الحباني: ٣٢٣.

يحيى بن عقيل: ١٠٩٤ .

يزيد بن رومان الأسدي : ١٥١، ١٦٤، ٢٠٤.

يزيد بن زيد بن حصن الخطمى: ١٩٥.

يزيد بن أبي سفيان (رضي الله عنه) : ٧٤٩ .

يزيد بن هارون : ۲٤١ .

أبو اليَسَـر (كعب بن عمرو رضي الله عنه) : ٢٢٩ .

يعقوب بن إيراهيم بن سعد : ٤٢٨ .

يعـقوب بن عتبة بن المغيرة الثقفي : ٣٦٧ .

يعلي بن أمية (رضى الله عنه) : ٣٠٥ .

أبو يعلى (القباضي محمسد بن الحسين بن الفراء) : ٢٠، ١٤٤، ١٩٤، ٢١٦، ٣٦٩،

110, 300, 000, 200, 100, 221, 032, 17P, 27P,

739, 409, 479, 388, 5441, 8141, 4041, 1541, 6541.

أبو اليهان (الحكم بن نافع البهراني) : ٩٨٧ .

اليهردية (السابة): ١٢٥، ١٢٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٧١، ١٩٩، ٣٢٢، ٢٩٠، ٢٢١،

. 014 . 244

يوسف (عليه السلام) : ٧٨٢ .

ابن يوسف : ٣٠٣ .

أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم) : ٦٥١ .

يونس بن بكير الشيبان = ابن بكير .

يونس بن عبيد بن دينار العبدي: ٦٤ .



## فهسرس الفرق والقبائل والجماعات

آل فيهُو : ۲۹۱ .

الأحناب : ١٦٩ .

أصحاب بدر: ۱۹۲ .

| Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Compact | Com

أصحاب الشافعي (الشافعية): ٣٩٣، ٢١٤، ٣٥٤، ٢٢٩، ٩٢٤، ٩٤٤، ٢٥١، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٥، ٨٩٨، ٧٢٩، ٢٨٩، ٢٨٩، ٩٩٩، ٢٠٠١، ١٠٢٠، ١٠٢٠، ١٠٣١.

35-13 54-13 68-13 7-11 .

الأكاسرة: ٣١٧.

الأصلار: ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۳، ۱۶۲، ۱۷۷، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۸،

11.5 (1.9)

أهل الحصون: ١٦٤.

أمل الحَلْقَة : ١٦٤ .

أهـل اللَّمـة (اللَّمَيون) : في ١٣، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٩، ٣١، ٣١، ٣٥، ٣٨،

70Y, A0Y, 3PV, 77A, 71P, P7P, 17+1, 67+1, 77+1.

أهل السنة : ٩٥٥، ٩٧٠، ١٠٨٥ .

أهل السافلة : ١٦٢ .

أهل السير : ١٣٦، ١٥٢، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١١، ١٢٣، ١٨٢، ١٩٤، ١٥٣، ٥٥٢، ٢٢٢، ٢٧٥، ٣٠٣، ٢٠٣، ٢١٣، ٩٥، ٣٠٠، ٨٨٨ .

أهل العالية : ١٦٢ .

أمـل العـهد (المعـامـدون) : ٥٥، ١٠٧، ١٤٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٢، ٢٠٤، ٢٠٠،

V(Y, A(Y, 0.3) Y(3, Y03, .V3, (V3, YV3, VV3, W.o., .Wo., .Yo., .Yo

أهل الكتاب : ٥٥، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٨، ١٢٧، ٢٣٢، ٥٠٥، ١٠٥، ١٤١، ١٢٤، ١٤٠. ١٦٦، ١٤٤، ١٤٤، ١٤٤، ٢٧٤، ٢٧٤، ٢٩٥، ١٤٥، ١١٥، ١٢٧.

أمل اللغة: ٣٣ .

أهـل المغـازي : ١٥٠، ١٥٢، ١٩٥، ٢٠٠، ٢١١، ٢١٣، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٢٠،

. 4۸۸ . ۷۸۲ . 977 . 770 . 707

أمل المدنة : ٣٥، ٢٧٩، ٩٧٤، ١٥٥، ٨٢٧ .

الأوس : ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٦٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ،

. 3.7 . 377 . 377 . 377

الباطنية : ١١٠٩ .

البراهمة : ٤٦٠ .

البصريون: ١١٣.

البكريون: ٦٠٤، ٢١٨.

بنو إسرائيل : ۲۰۹، ۳۱۸، ۲۲۱، ۸۸۸، ۸۸۸ . ۱۰۶۴ .

بنو الأصفر : ٢٣٣ .

بِنُو أُمِيةً بِنَ زِيدٍ : ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٣٠٦.

بنسو بکسر: ۵۵، ۷۷، ۲۱۲، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۲۲، ۳۲۳، ۲۰۳، ۲۰۱، ۹۹۱،

394, 114.

بنو تميم : ٣٥٦، ٤٢٣ .

بنو تيم بن غالب : ٢٥١، ٢٧٦ .

بنو ثعلبة : ١٣١ .

بنو جحش بن رئاب : ۳۰۵، ۳۰۱، ۳۰۷.

بنو جُشم : ۱۳۰، ۱۳۱ .

بنو جُسخ : ٣٠٦ .

بنو الحارث : ۱۳۰، ۱۳۱، ۴۰۲ .

بنو حنيفة : ٦٠٨ .

بنو خطمة : ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠ . ٢٠٣.

بنو ساعدة : ١٣٠، ١٣١ .

بنو سعد بن ليث : ٣٠٦ .

بنر الشطية : ١٣١ .

ېنو طي : ۱۵۰، ۱۹۳ .

بنو عامر بن لؤي : ٣٠٧ .

بنو عبد الأشهل : ٦٦٤ .

بنو عبد شمس : ٣١٥ .

بنو عبدالمطلب: ۲۷۲، ۳۰۳، ۳۱۵.

بنو عبد مناف : ۲۰۷ .

بنو عقيل : ٦٣٢ .

بنو عمرو : ۱۳۰، ۲۱۲، ۲۱۲ .

بنو عوف : ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۳، ۱۹۳، ۱۹۳

. بنوغفار : ۱٦٨ .

بنو قریظــة : ۱۲۸، ۱۳۶، ۱۵۳، ۱۲۹، ۱۸۱، ۲۷۳، ۷۷۷، ۲۷۹، ۸۸، ۸۹، ۸۹، 7.6, .77, F.V, 67V, 77V, 11A .

بنو قینتساع : ۱۲۸، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۳، ۱۳۳، ۱۸۹، ۱۲۸، ۱۸۸، ۷۷۷، ۴۸۰،

. AP3 , V+V , E9A ."

بنو كاهل: ٩٣ .

بنو کنانهٔ : ۲۱۳، ۷۱۷ . 🐬

بنو ليث : ۲۲۷، ۳۲۵ . بنو مالك : ١٩٦ .

بنو المصطلق : ١٠٧٪ ٦٦٧ .

بنو مَذْحج : ١٩٦ . أ بنو مُراد : ١٩٦ .

بنو مظعون : ٣٠٦ أ بنو نبهان : ۱۱۳ .

بنو النبيت : ١٣٠، ١٩٦ . . بنو النجار: ١٣٠، ١٣١، ٢٣٢.

بنو النضير : ١٢٨، ١٣٤، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٠، ١٦٨، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٧، ٤٧٧.

بنو نوفل : ٣١٥ .

. 811 474 474 618 .

بنو هاشم : ۲۶۹، ۳۱۵، ۳۲۸، ۸۶۱ .

بنو وائل : ۱۹۸، ۲۰۰، ۲۰۳ .

بنو واقف : ۱۹۸، ۲۰۳، ۲۰۳ .

بنو يربوع : ٣٥٦ .

التابعون : ۱۶، ۳۲، ۹۹۹، ۲۳۸، ۸۸۳، ۷۷۹، ۷۲۱، ۷۲۶، ۹۹۶، ۱۰۰۹.

التناسخية : ١١١٠ .

ثقيف: ٦٣٧ .

الجن : ۲۹۰، ۲۹۱ .

الجهمية : ۷۰۱، ۲۰۰، ۹۲۰، ۹۲۰ .

جهينة : ٢٨٥ .

الخراسانيون : ٣٠، ٩٤٩ .

خــزامــة : ۷۷، ۱٤۹، ۲۱۳، ۲۱۲، ۲۱۷، ۲۱۷، ۲۱۱، ۲۲۲، ۲۰۲،

7573 5573 1873 1873 118 .

الخسزرج: ۱۰۰، ۱۲۸، ۱۳۳، ۱۲۶، ۱۹۱، ۱۹۸، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۱، ۱۹۹۰

. 770 . 2.7

الحوارج: ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٢٤، ٤٢٤، ٩٧٠، ١٠٦٤.

الرافضية : ١٠٥٥، ١٠٥٨، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٤، ١٠٨٧، ١٠٩٥، ١٠٩٥،

. 1.94 , 1.97 , 1.97

الروم: ٥٧٥، ١٨٢.

السابون : ۹۲۵، ۸۸۸، ۹۲۶ .

شعراء الإسلام: ٢٦٨ .

شعراء قريش: ٢٦٧ .

الشيعة : ١٠٦٠ .

الصابئة: ٤٦٠ .

العبرانيون : ٤٤٨ .

العجم : ٢٦٩ .

العراقيون : ٣٠، ٣١، ٩٤٩، ١٠١٩ .

العرنيون : ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۹۳، ۲۲۷، ۲۲۷، ۲۸۸، ۲۸۵. العلويون : ۲۰۰۲.

غطفان : ۳۲۲، ۳۷۲

الفقياء: ۱۲۷، ۲۸۱، ۲۲۳، ۲۲۲، ۱۷۳، ۲۹۹، ۱۹۹، ۱۹۰، ۱۲۷، ۱۲۷، ۲۲۱، ۱۶۸، ۱۶۸، ۱۰۷، ۱۲۷، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۶۸،

. 1-84 . 478 . 308 . 308 . 884 . .

نقهاء الأنصار : ٣٥٩ . ٢٠٥١ عجب ١٠٤٩ . ١٠٤٩ .

فقهاء الحديث : ١٦، ٢٢٤، ٨٢٨، ١٩٥.

فهاء اخدیت : ۱۱، ۱۲۶، ۱۲۸، ۱۲۹ و د

القدرية : ١٠٣٠، ٢٠٦٣ القرامطة : ١١٠٩

قسريسش : ۱۲۹، ۱۳۳، ۱۰۰، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۲، ۱۲۸،

POT: • VT: TVT: 3VT: A·3: 373: P73: YOV: OAV: (1A: Y3A:

. 1.48

PA3, T.O. A.O. 710, 070, A70, 770, 130, A70, PPG, 075, A07, YAF.

. ۲۸۲ ، ۲۸۸ الکرامیة : ۹۶۵ .

الكوفيون : ۱۱۳، ۹۳۰، ۹۳۰، ۱۰۱۸ .

المتكلمون : ۹۰۸، ۹۲۰، ۲۲۹، ۵۲۵، ۱۰۸۸ .

المستهزئون : ٣١٦، ٨٧٥ .

• (Y, 37Y, • FY, F(Y, POY, P+3, Y/3, Y/3, A73, Y33, 733, OY0, FY0, Y70, Y70, Y70, A70, • 30, VFF, F0F, FFF,

7.4. .44. 344. 304. 2.4. 108. 248. 73.1

المجوس : ٤٦٠ .

المنيون: ٩٧٩، ٩٩٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٤٠.

الرتدون : ۲۷، ۲۷۹ .

المرجئة : ۷۰۱، ۹۲۵ .

0/5, P/5, YTS, Y35, F05, Y05, A05, •F5, 0F5, PF5, (YF)
YAS, FAS, YTY, (0Y, 3FA, 3YA, FYA, •PP, A•+(, 1+1)

٠ ١٠٧١ ، ٢٢٦ ، ١٠٢٨ ، ١٠٧١ ، ١٠٧١ .

الموادعون: ١٨٥، ١٨٦، ٧١٧، ٧٦٨ .

النصارى: ٢٣٤، ٣٩٣، ٥٥٥، ٨٥٨، ٨٧٨، ٣٨٤، ٩٨٨، ٣٢٥، ٤٧٥، ٧٧٥،

PȚ(: 73/, +6/; 16/; Y6/; ™6/; 67/; AF/; 6A/; TA/; YA/; T AA/; ™+Y; 6+Y; F+3; Y+3; 1/3; Y/3; ™/3; 6/3; P/3; TY3; H

۸۹۹، ۲۰۰۱، ۲۳۰۱

## فهرس الكتب المذكورة في المتن

- «الإرشاد» للقاضي الشريف أبي على الهاشمي : ٥٥٧ .
- ـ والأمة للشافعي: ٢٦، ٢٨، ١٤٦، ٤٧٤، ٥٩٥، ٧٧٥، ١٠٣٣.
  - «الأسوال» لأبي عبيد القاسم بن سلام : ١٩٩ .
    - «التعليق الجديد» للقاضي أبي يعلى : ٥٥٨ .
  - «التعليق القديم؛ للقاضي أبي يعلىٰ : ٥٥٨، ٥٥٩ .
    - ـ الفسير ابن دُحَيْم، ٢٠٠٠ .
    - الجامع الصغيرة للقاضي أبي يعلى : ٥٥٨ .
  - ﴿ الجليس والأثيس ٩ للمعافى بن زكريا الجريري : ٣٢٦ .
  - ﴿ الخصال والأقسام الله على الحسن بن البناء : ٥٥٧ .
  - الخلاف؛ للقاضي أبي يعلى : ٢١، ٤٩٤، ٥٥٥، ٥٦٠، ٩٢٦ .
    - _ قالدلائل، لابن حبان : ٤٣٤ .
    - ﴿ الدلائلِ * لأبي الشيخ : ٤٣٢ .
    - الردة والفتوح؛ لسيف بن عمر التميمي : ٣٧٩، ٤٩٢ .
      - ــ الرسالة، لأحمد برواية الإصطخري : ١٠٥٦ .
      - ارؤوس المسائل؛ لأبي الخطاب الكلواذاني : ٥٥٩ .
        - اسنن ابن بطة؛ : ١٢٥ .
        - ــ دسنن أبي بكر الأثرم؛ : ١٠٩٦ .
        - ـ دسنن أبي دارده : ١٢٥، ١٩٢، ٩٩٠ .
        - دالسيرة لأبي إسحاق الفزاري: ٢٨٨، ٢٨٩ .
          - _ الشافي، لغلام الخلال : ١٩، ٩٤٣ .
- ـ قصحيح البخاري: ٢٣١، ٢٩٤، ٣١٧، ٤٥٤، ٥٥٥، ٧٢٧. ٨٠٢. .
  - قصحيح البرقاني: ١٠٧٥ .
  - قصحيح الحاكمة: ١٤٨ ، ١٤٨ .
  - المحيح مسلم : ۱۲۱، ۱۳۲، ۲۳۲، ۲۲۲، ۲۲۲ .
- «الصحيحــان»: ۹۹، ۲۰۲، ۲۲۲، ۲۰۸، ۳۱۳، ۲۱۸، ۲۲۲، ۹۲۵، ۲۰۶،

_ الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد: ١٩٩، ٢٢٢.

_ الكامل، لأبي أحد بن عدي: ٣٢٤ .

ـ المجرَّدة للقاضي أبي يعلى: ٢٠، ٤٩٣، ٥٥٤، ٩٢٧

ـ قمراسيل أبي داوده : ٨٦٠

_ فمسائل الإمام أحمده برواية حرب : ٣٨١ .

_ قمسائل الإمام أحمد برواية أبي داود : ١٩٣٠.

_ دمسائل الإمام أحمد، برواية صالح: ٤٧١.

_ دالسند، للإمام أحد : ٢٥٤، ١٠٩٤ .

_ (المعتمد) للقاضي أبي يعلى : ٩٥٧ . ـ «المغازي» لسعيد بن يحيى الأموي : ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٩٠

> _ المغازى، لمحمد بن عائل القرشي : ۲۲۷، ۲۵۰، ۲۸۰ . _ دمغازي معمر بن راشد، : ۲۲۲ .

_ «مغازي موسى بن عقبة» : ۲۲۷، ۲٤۹، ۲۷۰ .

_ المقتم، لغلام الخلال: ١٠٦٤ .

ـ «الناسخ والمسوخ» للإمام أحمد : ٧٤٥ . _ «النهي عن سب الأصحاب وما جاء فيه من الاثم والعقاب، لمحمد المقلمي :

_ «الحداية» لأن الخطاب : ٤٩٦، ٣٣٥ .

## نهرس الأماكن والمواضع والبلدان

الأبطح: ٢٧٢.

الأبواء : ۲۷۰ .

الْأُثَيِّل : ٢٨٠ .

أحبد : ۱۳۳ .

أَذَاخِر : ٢٧٢ .

أُذْرِعات : ١٣٦، ٤٧٧، ٤٨٠ .

البحرين: ٣٦٨.

البصرة: ٩٤٨، ٤٥٦.

البقيم: ١٨٤.

تبوك : ۷۱، ۷۲، ۱۱۱، ۱۱۸، ۲۱۸، ۱۲۵، ۱۷۲، ۲۵۷، ۷۷۸ .

تُستَر: ٦٠٤.

تهامة : ۲۱۲، ۷۹۲ .

جبل أبي قبيس: ٢٩١.

الجحفة : ۲۷۱ .

جزيرة العرب : ٤٧٨ .

الجِعْرَانة : ٣٤٤، ٢٢٦ .

الحديبية : ٤١، ٢١٧، ٢٧١، ٥٧٥، ٢٧٨.

الحجاز: ۲۹۳، ۲۹۶، ۸۷۸، ۸۸۰.

حضرموت : ۱۲۳ .

حنين : ٤٠٠، ١٤٤، ١٥٥، ٥٥٨، ٧٧٠، ٢٢١، ٧٢١، ٢٢١، ٢٣٠.

خراسان : ۱۱۰۲ .

الحندق : ۱۰۷، ۲۵۷، ۳۲۲، ۲۸۱ .

اكخندمة : ٢٦٥ .

. . ٧٢٥ . ٧٠٧ . ٦٣٠

دار جحش بن رئاب : ۳۰۶.

دار رملة بنت الحارث : ١٥٢ .

دار مولد النبي ﷺ: ٣٠٣، ٣٠٦.

دار این پوسف : ۳۰۳ .

ذات الوجمهين (دار عتبة بن غزوان) : ٣٠٥، ٣٠٦.

الرقّة: ١٠٥١ .

سيل مهزور : ۹۹۰ . الشام : ۲۳۳، ۲۸۱ ، ۳۹۳، ۲۷۱، ۹۹۲، ۵۰۳ .

> شِراج الحرة: ۲۲۲، ۹۸۹ . الشعب: ۲۲۹، ۳۰۲، ۳۰۳ .

شعب ابن يوسف : ٣٠٣ .

الصفراء: ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۷۷.

الطائف: ٢٥٩، ٧٦ ٢، ٥٧١، ١٨٤، ١٩٥.

طبرستان : ۱۰۵۲ . العذَّق : ۱۵۲ .

العراق : ۲۰۵، ۹۰۸، ۹۰۸ . عـرق الظَّبية : ۲۷۹، ۲۸۱

العقبة : ۲۰۹، ۲۷۱ فدك : ۲۰۱

الكوفة : ١٠٦٧، ٢٠١١، ١٠٦٣. المدائن : ١١٠٠

7A1, YA1, YP1, 1.4, Y.4, W.4, 3.4, P.4, .17, 114, 167,

مدينة السلام (بغداد): ١٠٥٢.

مرّ الظهران : ٧٨٥ .

مصر: ٥٠٣.

المُلمِّرُ (المُلاهِ): ٣٠٤.

المغرب: ٢٣٤ .

مِنَىٰ : ۲۰۹ .

نجد : ٨٥٣، ٤٢٤، ٧٧٠، ٤٢٤، ٢٢٩.

نجران: ۲۲۸، ۲۸۲.

نِيْق العقاب : ۲۷۲، ۲۷۲ .

هوازن : ۲۷۲، ۲۵۸ .

اليهامة: ٣٧٩.

اليمن : ٤٤٩، ٣٤٥، ٤٢٤، ٢٧٩ .



## المسادر والسراجسون

- ١ ـ الإبانة الكبرى ، لأبي عبدالله عبيد الله بن عمد بن بطة العكبري
   (ت ٣٨٧ هـ) . تحقيق : د. رضا نعسان معطي ، رسالة دكتوراه
   بجامعة أم القرى ، ١٤٠٣ هـ ، ورقمها في المركز : (٤٤٣) .
- ٢ ـ الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ م.)
   هـ) . تعمليق : د. مصطفى ديب البغا . دمشق : دار ابن كثير ،
   ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
- ٣ آثار المدينة المنورة، لعبد القدوس الأنصاري، دمشق: مطبعة الترقي،
   ١٩٣٠ م.
- ٤ ـ الإجماع ، لأي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨ هـ) . تحقيق:
   أي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف . ط۱ . الرياض : دار طيبة ،
   ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م . وطبعة أخرى : تحقيق : د. فؤاد عبدالمنعم أحمد . قطر : مطابع الدوحة الحديثة .
- ٥ أحكام أهل الذمة ، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية
   (ت ٧٥١ هـ) . تحقيق : د. صبحي الصالح . ط٣ . بيروت : دار
   العلم للملايين ، ١٩٨٣ م .
- ٦ أحكام أهل الملل ، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١ هـ) .
   مخطوط ، وصورت بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في قسم المخطوطات برقم (٢٧٢٩) .

⁽١) وهي تشمل الجنزأين إذا كانت موحدة ، وإذا لم تكن المصادر والمراجع موحدة في الجزء الأول والشاني، فنذكر الطبعتين للكتاب نفسه، وعليه تكون معلومات العلبعة الأولى خاصة بالجزء الأول ، ومعلومات العلبعة الثانية خاصة بالجزء الثاني .

- ٧- الأحكام السلطانية ، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفرّاء الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ) . تعليق : محمد حامد الفقي . ط٣ . مصر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م .
  - وطبعة أخرى : بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٦ هـــ ١٩٨٦ م
- ٨ ـ الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) . بيروت: دار الكتب العلمية [تاريخ النشر : بدون] .
- 9 أحكام القرآن للإمام الشافعي ، جمعه : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ). تحقيق: عبدالغني عبدالخالق. ط١. بيروت: دار إحياء العلوم ، ١٤٠٥ هـ .
  - ١٠ أحكام القرآن الأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص . تحقيق :
     عمد الصادق قمحاوى . بيروت : دار إحياء التراث العربي .
  - ١١ ـ أحكام القرآن ، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت ٥٤٣ هـ).
     تحقيق : على محمد البجاوى . بيروت : دار المعرفة .
- 17 _ أخبار القضاة، لمحمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦ هـ) . تصحيح: عبدالعزيز المراغي . ط١. القاهرة : مطبعة الاستقامة ، ١٣٦٩ هـ .
- ١٣ ـ أخبار مكة ، لأبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرقي (ت ٢٥٠ هـ) . تحقيق : رشدي الصالح ملحس . ط٤ . مكة المكرمة : دار الثقافة ،
  - ۱۶۰۳ هـ ـ ۱۹۸۳ م
- 11_ الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لعلام الدين بن الحسن بن علي البعلي (ت ٨٥٣ هـ) . تحقيق : محمد حامد الفقى . القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م .
- ٠١ _ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي

- الشوكاني (١٢٥٥ هـ). ط١ . مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٢٧ هـ. ١٦ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبدالله القزويني (ت ٤٤٦ هـ). تحقيق : د. محمد سعيد بن عمر إدريس .
  - ط1 . الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م .
- ۱۷ ـ إرواء الغليل ، لمحمد ناصر الدين الألباني . ط۲ . بيروت : المكتب
   الإسلامي . ۱٤٠٥ هـ ـ ۱۹۸۵ م .
- ١٨ ـ أسباب النزول ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) .
   تحقيق : السيد الجميلي . ط٢ . بيروت : دار الكتاب العربي ،
   ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .
- وطبعة أخرى: ط١ . بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م .
- ١٩ ـ الاستبصار في نصر الصحابة من الأنصار، لموفق الدين عبدالله بن قدامة المقدمي (ت ٢٢٠ هـ) . تحقيق : علي نويهض . بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .
- ٢ الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٥٩ هـ (مطبوع مع الإصابة) .
- وطبعة أخرى : تحقيق : علي محمد البجاوي . مصر : مكتبة نهضة مصر .
- ٢١ أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن على بن محمد الجزري
   (ابن الأثير) (ت ١٣٠ هـ) . تحقيق : محمد إبراهيم البنا وغيره .
   القاهرة: دار الشعب ، ١٩٨٠ م .
- ٢٢ أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، لابن قيم الجوزية
   (ت ٧٥١هـ) . تحقيق : د. صلاح الدين المنجد . ط٣ . بيروت :

دار الكتاب الجديد ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

٢٣ أسنى المطالب شرح روض الطالب، لأبي يحيى زكريا الشافعي .
 المكتبة الإسلامية (بهامشه: حاشية الرملي) .

وطبعة أخرى : القاهرة: المطبعة الميمنية ، ١٣١٣ هـ .

٢٤ ـ الإشارات إلى بيان أسهاء المبهات ، لمحيي الدين يحيى بن شرف
 النووى (ت ١٧٦ هـ) . لاهور : المطبعة الدخانية .

٢٥ ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليام (ت ٧٤٣ هـ) . تحقيق : د. عبدالمجيد دياب . ط١٠ . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية ، ١٤٠٦ هـ .

٢٦ _ الإشراف على مذاهب أهل العلم ، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨ هـ) . تحقيق : محمد نجيب سراج الدين . قطر : إدارة إحياء التراث الإسلامي .

٧٧ _ الإصيابة في تمييز الصحابة ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٧هـ) . بيروت : دار الكتب العلمية . (مصورة عن النسخة الهندية سنة ١٨٥٣م) .

وطبعة أخرى : تحقيق : علي محمد البجاوي . القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر .

٢٨ ـ الأصنام ، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤ م).
 هـ) . تحقيق : أحمد زكي باشا . ط٢ . مطبعة دار الكتب المغربية ،
 ١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٤ م .

٢٩ أصول الحديث: علومه ومصطلحاته ، لمحمد عجاج الخطيب .
 ط٤ . بيروت: دار الفكر ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .

٣٠ ـ الأضداد في اللغة، لمحمد بن القياسم الأنباري . مصر: المطبعة

- الحسينية [تاريخ النشر : بدون] .
- ٣١ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد الشنقيطي (ت ١٤٠٣ هـ) . الرياض : المطابع الأهلية ، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣
- ٣٢ الاعتصام ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) . القاهرة : مطبعة السعادة .
- ٣٣ إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ) . تحقيق : د. زهير خازي زاهمد . بغداد : مطبعة العاني .
- ٣٤ ـ الأصلام، لخير الدين الزركلي. ط١ . بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٤ م .
  - وطبعة أخرى : ط٢ [تاريخ ومكان النشر : بدون] .
- ٣٥ ـ الإعلام بقواطع الإسلام ، لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) . مطبعة منصور محمد أفندي .
- ٣٦ ـ الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ، لأبي حفص عمر بن علي البزّار (ت ٧٤٩ هـ) . تحقيق : زهير الشاويش . ط٣ . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٠ هـ .
- ٣٧ إعملام الموقعين عن رب العمالمين ، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ). تعليق: طه عبدالرؤوف سعد . بيروت: دار الجيل .
- ٣٨ ـ أقسفية رسول الله ﷺ، لأبي عبدالله محمد بن فسرج المالكي القرطبي (ت ٤٩٧ هـ) . تحقيق : د. القاضي محمد عبدالشكور . بريدة : دار البخاري للنشر والتوزيع .

٣٩ ـ الإقناع في الفقه الشافعي، لأبي الحسين علي بـن محـمد المـــاوردي (ت ٤٥٠ هـ) . تحقيق : خضر محمد خضر . ط١ . الكويت : دار العروية ، ١٤٠٢ هـــ ١٩٨٢ م .

٤٠ - الإكسال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف في الأسهاء والكنى والأنساب، لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ) .
 بيروت : نشر : محمد أمين دمج .

٤١ ـ الأم، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). بيروت:
 دار الفكر ، ١٤١٠ هـ ـ . ١٩٩٠ م .

27 _ إمتاع الأسماع بها للرسول من الأنباء والأموال والحفدة والمتاع، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥ هـ). تصحيح : محمود محمد شاكر . ط٢ . قطر : الشؤون الدينية .

28 ـ الأموال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) . تحقيق : محمد خليل هراس . ط١ . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦

٤٤ ـ الأموال لحميد بن زنجويه . تحقيق : د. شاكر ذيب فياض . ط١ .
 الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
 ٤٥ ـ إنباه الرواه على أنباه النحاه، للوزير أبي الحسن على بن يوسف

٤٥ ــ إنباه الرواه على انباه النحاه، للـوزير ابي الحـسن عـلي بــن يـوسـفــ القفطي.

٤٦ ـ الانتقاء في فضائل الأثمة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر
 القرطبي (ت ٤٩٣ هـ) . القاهرة : مكتبة القدسي ، ١٣٥٠ هـ .

٤٧ ـ الأنساب، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢ هـ).
 تعليق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني . ط١ . حيدر آباد:
 مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م .

- ٤٨ ـ أنساب الأشراف ، لأبي الحسن أحمد بن يحيى البلاذري (ت ٢٧٩ ـ
   هـ). تحقيق : د. عمد حيد الله . مصر : معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .
- ٤٩ ـ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي . تعليق : عمد حامد الفقي . ط١ . القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م .
- ٥٠ أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، لمحمد بن إبراهيم
   الشيباني. ط١. الكويت: مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٩ هــ ١٩٨٩ م.
- 01 الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر (ت ٣١٨ هـ). تحقيق : أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف . (رسالة علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في مكتبة الدراسات العليا برقم ٣/٣ سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م) .
- ٥٢ ـ الإيمان ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) . تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني . دمشق : المطبعة العمومية (المطبوع ضمن الرسائل الأربع) .
- ٥٣ ـ الإيهان، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (ت ٣٩٥ هـ). تحقيق: د. علي بن ناصر الفقيهي. ط٢. بيروت : مـؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦ هـــ ١٩٨٥ م .
- ٥٤ ـ البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن نجيم الحنفي. ط٢.
   بيروت : دار المعرفة .
- ٥٥ ـ البحر الزخار (مسند البزار)، لأبي بكر أحمد بن عمر البرّار (ت ٢٩٢ هـ) . تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله . ط١ . المدينة المنورة وبيروت : مكتبة العلوم والحكم ومؤسسة علوم القرآن ،

١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م .

بدرن] .

07 ـ البحر المحيط (التفسير الكبير)، لأبي عبدالله محمد بن حيّان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) . الرياض : مكتبة النصر الحديثة [تاريخ النشر :

طبعة أخرى : ط١ . مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .

٥٧ _ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفى (ت ٥٨٧ هـ) . القاهرة : زكريا على يوسف .

٥٨ ـ بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن، الأحمد عبدالرحمن
 البنا . ط١ . مصر : دار الأثور : ١٣٦٩ هـ .

٥٩ ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥ هـ). ط٦. بيروت: دار المعرفة ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

وطبعة أخرى : مصر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٨٩ هـ .

٦٠ - البداية والنهاية، لأبي الفداء ابن كثير القرشي (ت ٧٧٤ هـ). تحقيق:
 د. أحمد أبو ملحم وغيره . ط١ . بيروت : دار الكتب العلمية ،
 ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

وطبعة أخرى: ط٢. بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٧ م. ٦١ ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، لأحمد بن يحيى بن أحمد الضبّى (ت ٩٩٥ هـ). مدينة مجريط: مطبعة روخس.

٦٢ ـ بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن
 السيوطي (ت ٩١١ هـ) . تحقيق : عمد أبو الفضل إبراهيم .
 بروت : المكتبة العصرية .

٦٣ _ بلغة السالك إلى مذهب الإمام مالك، لأحمد بن محمد الصاوي المالكي. مصر: شركة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م.

- ٦٤ ــ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد المدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) . تحقيق : محمد المصري . ط١ .
   الكويت : جمية إحياء التراث ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
- ١٥ ـ البناية في شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني. تصحيح :
   المولوي محمد عمر الرامفوري. ط۱. بيروت: دار الفكر، ۱٤۰۱ هـ
   ـ ۱۹۸۱ م .
- 77 البيان في ضريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) . تحقيق : د. طه عبدالحميد طه . القاهرة : دار الكاتب العرب، ١٣٨٩ هـ ... ١٩٦٩ م .
- ۱۷ ـ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل، لأبي الوليد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠ هـ) . تحقيق : د. محمد حجي . بيروت : دار الغرب الإسلامي .
- ٦٨ كتاب التاثبين من أصحاب سيد المرسلين، لموفق الدين بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) . تحقيق : محمد جمال الترك . نشر : مؤسسة الريان .
- 79 ـ تـاج الـتراجم في طبقات الحنفية، لأبي العـدل قـاسم بـن قطلـوبغـا (ت ٨٧٩ هـ) . بغداد : مطبعة العاني : ١٩٦٢ م .
- ٧٠ تلج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) . ط١ . بيروت : دار مكتبة الحياة ،
   ١٣٠٦ هـ .
- وطبعة أخرى : تحقيق : إبراهيم الترزي . الكويت : مطبعة الحكومة ، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .
- ٧١ ـ التـاج المكلـل من جـواهر مـآثر الطراز الأخـر والأول، لأبي الطــيب

صديق بن حسن القنوجي (ت ١٣٠٧ هـ) . تصحيح وتعليق : د. عبدالحكيم شرف الدين . بومباي : المطبعة الهندية العربية ،

۱۳۸۲ هـ .

٧٧ التاريخ، ليحيى بن معين. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف . ط١.
 مكة المكرمة: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.
 ٧٧ تاريخ أسهاء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين

(ت ٣٨٥ هـ) . تحقيـق : د. عبدالمعطي قلعجي . ط١ . بيروت :

دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ هــ ١٩٨٦ م .

٧٤ ـ تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٢٣ هـ) . بيروت : دار الكتب العلمية .

وطبعة أخرى : بيروت : دار الكتاب العربي .

٧٥ - تاريخ الثقات، لأحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت ٢٦١ هـ) . تحقيق : د. عبدالمعطي قلعجي . ط١ . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٦ م .

٧٦ تاريخ خليفة، لأبي عمرو خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠هـ). تحقيق : د. أكرم ضياء العمري . ط٢ . الرياض : دار طيبة ،

٧٧ ـ تاريخ الطبري (تــاريخ الأمم والملوك)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط٠٠ . بسيروت : دار ســويــدان ، ١٣٨٧ هــ ١٩٦٧ م .

وطبعة أخرى: مصر: دار المعارف ، ١٩٦٢ م .

٧٨ _ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لأبي الوليد عبدالله بن عمد بن الفرضي (ت ٤٠٣ هـ). تصحيح: عزت العطار الحسيني .

- القاهرة: مكتبة الخانجي ، ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م .
- ٧٩ تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب ، لمحمد لطفي جمعة.
   مصر: مكتبة المعارف ، ١٣٤٥ هـ ١٩٢٧ م .
- ٠٨- التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ). بيروت : دار الكتب العلمية .
- وطبعة أخرى : ط١ . حيدر آباد الهند : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م .
- ٨١ ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي.
   مصر ــ بولاق ــ : المطبعة الأميرية ، ١٣١٣ هـ .
- ٨٢ تبيين كذب المفتري فيها نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ) . بيروت:
   دار الكتاب العربي ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .
- ٨٣ تتمة المختصر في أخبار البشر، لزين الدين عمر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ) . تحقيق : أحمد رفعت البدراوي . بيروت : دار المعرفة .
- ٨٤ تجريد أسماء الصحابة، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) . تصحيح : صالحة عبدالحكيم . بمباي الهند : شرف الدين الكتبي ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .
- ٨٥ تحــ فدير الحواص من أكاذيب القُـصّاص، لجــ لال الــ دين عــ بدالرحــ ن الســيوطي (ت ٩١١ هـ) . تحقيق : محمد الصباغ . ط٢ . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٤ هــ ١٩٧٤ م .
- ٨٦ تحفة الأريب بها في القرآن من الغريب، لأثير المدين أبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). تحقيق : د. أحمد مطلوب . ط١ . بغداد:

- وزارة الأوقساف ، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .
- ٨٧ ـ تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي الحنفى (ت ٥٣٩ هـ).
- تحقیق: د. محمد زکی عبدالبر . ط۱ . دمشق : جامعة دمشق ، ۱۳۷۹ هـ .. ۱۹۵۹ م .
- ٨٨ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لشمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ). نشر: أحمد درابزوني الحسيني، ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م.
- ٨٩ تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عشمان المذهبي (ت ٧٤٨ هـ) .
   بيروت: دار إحمياء التراث العربي .
- وطبعة أخرى: حيدر آباد الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٦ هـ .
- ٩٠ ـ تـذكـرة الموضـوعـات ، لمحمـد طاهـر بن عـلي الهنـدي الفــتني (ت ٩٨٦هـ).
- ٩١ _ ترتيب أسهاء الصحابة (في مسئد الإمام أحمد)، لأبي القاسم على بن الحسين بن عساكر (ت ٧١٥ هـ) . تحقيق : د. عامر حسن صبري .
  - ط١ . بيروت : إدار البشائر الإسلامية ، ١٤٠٩ هـــ ١٩٨٩ م ٠٠
- ٩٢ ـ ترتيب القاموس المحيط، للطاهر أحمد الزاوي. ط٣ . بيروت : دار الفك .
- 97 _ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤ هـ) . تحقيق : محمد بن تاويت . الرياط : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .
- 94_ ترجمة الإمام أحمد بن حنبل من تاريخ الإسلام، للذهبي . تحقيق : أحمد عمد شاكر . بيروت : دار المعارف ، ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٤٦ م .
- ٩٥ _ الترخيب والترهيب، لـزكي المدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المندري
- (ت ١٥٦ هـ) . تحقيق : محمد محيى المدين عبدالحميد . ط٢ .

- ۱۳۹۳ هـ .
- 97 ـ تعجيل المنفعة، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) . بيروت : دار الكتـاب العـربي .
- وطبعة أخرى : ط1 . حيدر آبساد الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف ، ١٣٢٤ هـ .
- 9٧ ـ التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني . القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٣ هـ .
- ٩٨ ـ تفسير ابن أبي حاتم . تحقيق : إبراهيم بكر علي (رسالة دكتوراة) ،
   مقدمة بفرع الكتاب والسنة بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٦ هـ .
   مطبوع على الآلة الكاتبة ، رقمها في المركز (٨٧١) .
- ٩٩ ـ تفسير ابن أبي حاتم ، تحقيق : حكمت بشير يس (رسالة دكتوراه)، مقدمة بفرع الكتاب والسنة بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٤ هـ ، رقمها في المركز (٦٤٩) .
- ١٠٠ ـ تفسير ابن أبي حاتم . تحقيق : عبدالرحمن محمد الحامد (رسالة دكتوراة)، مقدمة بفرع الكتاب والسنة بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٤هـ . رقمها في المركز (١٠٦٢) .
- ۱۰۱ ـ تفسير ابن أبي حاتم. تحقيق: عمر يوسف حمزة (رسالة دكتوراه)، مقدمة بفرع الكتاب والسنة بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٤ هـ.. رقمها في المركز (٦٥٢).
- ۱۰۲ ـ تفسير ابن أبي حاتم . تحقيق : عبادة أيوب الكبيسي (رسالة دكتوراه)، مقدمة بفرع الكتاب والسنة بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٦ هـ رقمها في المركز (٨٦٣) .
- ١٠٣ _ تفسير الطبري (جامع البيان) لابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) .

بيروت : دار الفكر ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

وطبعة ثانية: تحقيق : محمود وأحمد محمد شاكر . القاهرة : دار المعارف .

وطبعة الثالثة : ط٢ . مصر : شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م (في الجزء الثاني) .

١٠٤ ـ تفسير عبدالرزاق (مخطوط في مركز البحث العلمي بجامعة أم
 القرى برقم ١٤٩) .

١٠٥ ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت ١٧١ هـ). تصحيح: أحمد عبدالعليم البردوني وغيره.
 ط٢. القاهرة: دار الكتب المصرية.

وطبعة أخرى: القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـــ ١٩٦٧ م .

۱۰۱ ـ تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) . بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م .

وطبعة أخرى : تعليق : عبدالوهاب عبدالعزيز . ط١ . القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة ، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م .

۱۰۷ ـ تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) . تحقيق : حكمت بشير يس . ط١ . الرياض : مكتبة الدار ودار طيبة ودار

ابن القيم ، ١٤٠٨ هـ .

١٠٨ ـ تفسير مجاهد ، لمجاهد بن جبر المخزومي (ت ١٠٤ هـ) . تحقيق :
 عبدالرحمن الطاهر السورتي . ط١ . قطر : مطابع الدوحة الحديثة ،
 ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .

وطبعة أخرى : إسلام آباد باكستان : مجمع البحوث الإسلامية .

- ١٠٩ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) . تحقيق : محمد عوامة . ط١ . بيروت وحلب : دار البشائر الإسلامية ودار الرشيد ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .
- وطبعة أخرى: تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف. المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٣٨٠ هـ.
- 110 ـ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) . تصحيح : عبدالله هاشم الياني ، القاهرة : شركة الطباعة الفنية المتحدة ، ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- 111 ـ تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لعبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) . نشر : مكتبة الآداب ومطبعتها بالجاميز ، مكتبة الشابوري بالحلمية الجديدة .
- 117 _ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عمد بن عبدالبر (ت ٤٦٣ هـ). تحقيق: سعيد أحمد عبراب. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٩٧ هـ.
- ١١٣ ـ التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ). ط١ . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .
- ١١٤ ـ تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأثام، لمحمد أمين بن
   عابدين (ت١٢٥٢هـ). لاهور باكستان: سهيل أكيدمي، ١٤٠٠هـ.
- ١١٥ ـ تهــذيــب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيى الـديـن النــووي
   (ت ٦٧٦ هـ) . بــيروت : دار الكتب العلمية .
  - وطبعة أخرى : مصر : إدارة الطباعة المنيرية .
- ۱۱۱ _ تهـ أ.يـب تــاريخ دمـشق الكبير، لعبدالقادر بدوان (ت ۱۳٤٦ هـ) . ط۲ . بــيروت : دار المسيرة ، ۱۳۹۹هـــ ۱۹۷۹م .

11٧ _ تهذیب التهذیب، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) . ط ١ . حيدر آباد الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، ١٣٢٦ هـ.

١١٨ _ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف

المرزّي (ت ٧٤٧ هـ) . تحقيق : د. بشار عواد معروف . ط ٠ . بروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هــ ١٩٨٥ م .

١١٩ ـ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ).

تحقيق : أحمد عبدالعليم البردوني . مصر : الدار المصرية للتأليف والترجة .

۱۲۰ ـ ابن تيمية، لمحمد يوسف موسى. ط۲ . بيروت : العصر الحديث 1۲۰۸ هـ ١٩٨٨ م .

۱۲۱ ـ ابن تيمية السلفي، لمحمد خليل هراس . ط۱ . بيروت : دار الكتب العلمية ، ۱٤٠٤ هـ ـ ۱۹۸۶ م .

۱۲۲ ـ ابن تيميـة وجهـوده في التفسـير ، لإبراهـيم خلـيل بركـة . ط . بيروت: المكتب الإسلامي ، ١٤٠٥ هـــ ١٩٨٤ م .

١٢٤ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) . تحقيق : عسدالقادر الأرزوط . مكتبة الحلوان ، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .

۱۲۵ ـ جامع الرسائل، لابن تيمية. تحقيق : د. محمد رشاد سالم . ط۲ . جدة : دار المدني ، ۱٤٠٥ هـ ـ ۱۹۸۶ م .

١٢٦ ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) . ط١ . بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ هـ

- ۱۹۸۱ م .
- ١٢٧ _ جـ ذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، لأحمد بن المقاضي المكناسي (ت ١٠٢٥ هـ) . دار المنصور للطباعة والوراقة ، ١٩٧٣ م .
- ١٢٨ _ الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٢٢٧ هـ) . بيروت : دار الكتب العلمية .
- ۱۲۹ _ جزء في طرق حديث «لا تسبوا أصحابي»، لابن حجر العسقلاني (ت ۸۵۲ هـ) . تحقيق : مشهور حسن محمود سلمان . ط۱ . الأردن : دار عمار ، ۱٤۰۸ هـ ـ ۱۹۸۸ م .
- ١٣٠ ـ جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لأبي البركات نعيان بن محمود الشهير بخير الدين الألوسي (ت ١٣١٧ هـ). تقديم: علي السيد صبح المدنى. القاهرة: مطبعة المدنى.
- ۱۳۱ ـ الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافعي، لأبي الفرج المعافى ابن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠ هـ). تحقيق: د. محمد مرسي الخولي. ط١. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨١ م.
- ۱۳۲ ـ الجمع بين رجال الصحيحين ، لابن القيسراني الشيباني (ت ١٤٠٥ هـ) . ط٢ . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ.
- ١٣٣ _ جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ). تحقيق : أ. ليفي بروفنسال . مصر : دار المعارف.
- ١٣٤ ـ جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، لصالح بن عبدالسميع الآبي الأزهري . نشر : دار إحياء الكتب العربية .
- ۱۳۰ ـ الجواهر المضية في طبقات الجنفية، لعبدالقادر بن عدد القرشي (ت ۷۷۰ هـ) . تحقيق : د. عبدالفتاح محمد الحلو . الرياض :

دار العلوم ، ١٣٩٨ هـ .

١٣٦ ـ الجوهر النقي (المطبوع في ذيل السنن الكبرى للبيهقي)، لعلاء الدين علي بن عشمان المارديني الشهير بابن التركماني (ت ٧٤٥ هـ) . حيدر آباد الهند : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٤٥ هـ .

١٣٧ ـ حاشية البجيرمي على منهج الطلاب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٥ هـ) . مصم : المكتبة التجارية الكبرى .

١٣٨ ـ حاشية الطحطاوي على الدر المختار، للسيد أحمد الطحطاوي .
 بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥ هـ .

١٣٩ ـ حاشية على السعيدي العدوي على شرح الإمام أبي الحسن المسمى (كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني) . مصر ، شارع الصنادقية بالأزهر .

180 ـ الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، لبكر بن عبدالله أبي زيد. ط1. بيروت والرياض : المكتب الإسلامي ومكتبة الرشد ، ١٤٠٣ هـ ـ ـ ١٩٨٣ م .

١٤١ _ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . مصر: دار إحياء الكتب العربية : عيسى البابي الحلبي .

187 _ كتاب حكم المرتد من الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) . تحقيق : د. إبراهيم صندقجي . ط1 . القاهرة : مطبعة المدنى ، ١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧ م .

18٣ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ) . بيروت : دار الكتب العلمية .

وطبعة أخرى: مصر: مطبعة السعادة ومكتبة الخانجي، ١٣٥٢ هـ ـ

- ۱۹۳۳ م .
- ١٤٤ ـ حسواشي الشرواني وابن القاسم العبادي (على تحفة المحتاج)، لعبدالحميد الشرواني وأحمد بن القاسم العبادي. نشر: دار صادر.
- ١٤٥ ـ كتاب الخراج ، للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ). بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .
- ١٤٦ ـ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن عمرو المعروف بابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) . تحقيق : محمد علي النجار . بيروت : دار الهدى للطبع والنشر .
- ١٤٧ ـ الدر المنشور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ). ط١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
- ١٤٨ ـ دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية . جمع وتحقيق : در الأنصار .
- ١٤٩ ـ دلائـل النبوة، لأبي بكـر أحمـد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) . تحقيق : د. عبـدالمعـطي قلعـجي . ط١ . بـيروت : دار الكتــب العلمية ، ١٤٠٥ هـــ ١٩٨٥ م .
- ۱۵۰ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان صلماء المذهب، لابن فرحون المالكي تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة: دار التراث.
- ١٥١ ـ الذيل على طبقات الحنابلة، لأبي فرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) . تصحيح : محمد حامد الفقهي . القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م .
- وطبعة أخرى تحقيق: هنري لاوست وسامي الدهان. دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م.
- ١٥٢ ـ رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب

الأسفار)، لمحمد بن عبدالله بن محمد المعروف بابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ) . تحقيق : محمد عبدالمنعم العربان . بيروت : دار إحياء العلوم .

١٥٣ ـ رجال الفكر والدعوة في الإسلام، لأبي الحسن على الحسني الندوي. تعريب : سعيد الأعظمي الندوي . ط٣ . الكويت : دار القلم ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

١٥٤ ـ الردة عن الإسلام وخطرها على العالم الإسلامي، لعبدالله بن أحمد قادري . ط١ . جدة : مكتبة العلم ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

١٥٥ _ الرد على الجهمية، لأبي سعيد عشمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠ هـ ١٩٦١ م .

١٥٦ ـ الرد الوافر، لمحمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) . تحقيق : زهير الشاويش . ط١ . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

١٥٧ ـ الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) . تحقيق : أحمد

محمد شاكر [اسم الناشر ومكان النشر وتاريخه: بدون] . ١٥٨ ـ كـتــاب الروايتين والوجــهين، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفــرّاء (ت

804 هـ) . تحقيق : د. عبدالكريم بن محمد اللاحم . ط . الرياض : مكتبة المعارف د ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

ونسخة مخطوطة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٤٥) فقه حنبلي .

١٥٩ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لعبدالرحن السهيلي (ت ٥٨١ هـ) . تحقيق عبدالرحمن الوكيل . القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٣٩٠ هـ .

- ١٦٠ ـ رؤوس المسائل الخلافية لأبي المواهب بن الحسن بن محمد العكبري (ت ٤٣٩ هـ) ، مخطوط في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم (١٢٠) فقه حنبلي .
- ١٦١ ـ الروض الـدَاني للمعجم الصغير للطبراني ، تحقيق : محمد شكور محمود. ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .
- 177 روضة الطالبين وعمرة المفتين، لأبي ذكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). إشراف : زهير الشاويش . ط٢ . بيروت: المكتب الإسلامي ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
- ١٦٣ ـ روضة الناظر وجنة المناظر (المطبوع مع نزهة الحاطر العاطر)، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدمي (ت ٦٢٠ هـ) . بيروت : دار الكتب العلمية .
- ١٦٤ ـ الرياض النضرة في مناقب العشرة ، لأبي جعفر أحمد المعروف بالمحبّ الطبري. ط١. بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ ـ .
   ١٩٨٤ م .
- ١٦٥ ـ رياض النفوس، لأبي بكر عبدالله بن محمد المالكي (ت ٤٤٩ هـ) . تحقيق: بشير البكوش، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٣ هـ _ ١٩٨٣ م .
- ١٦٦ زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ١٩٠٧ هـ) . ط٣ . بيروت : المكتب الإسلامي : ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
- ١٦٧ ـ زاد المحتاج بشرح المنهاج، لعبد الله بن حسن الكوهجي. تحقيق: عبدالله بن عبدالوهاب الأنصاري. ط١. قطر: الشؤون الدينية.
- ١٦٨ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم

- الجوزية (ت ٧٥١ هـ) . تحقيق : شعيب وعبدالقادر الأرنؤوط . ط١٥٠ بيروت : مـؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧ هــ ١٩٨٧ م .
- 179 _ كـتاب الزهد والرقائق، لعبدالله بن المبارك المروزي (ت ١٨١ هـ) . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . بيروت : مؤسسة الرسالة .

۱۷۰ ـ الـزيـارات بدمـشق، لمحـمـود بـن محـمد العــدوي الـزوكـــاوي (ت ۱۰۳۲ هـ) . تحقيق : د. صـلاح الـديـن المنـجد . بيروت :

المجمع العلمي العربي ، ١٩٥٦ م .

١٧١ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني. بيروت:
 المكتب الإسلامي.

۱۷۲ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، لمحمد ناصر الدين الألباني . ط٤ . بروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٨ هـ .

١٧٣ _ سمط اللآليء، للوزير أبي عبيد البكري الأونبي (ت ٤٨٧ هـ) .

تحقيق: عبدالعزيز الميمني . القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٥٤ هـ .

۱۷۵ ـ السنة، لأبي بكر أحمد بن عمد بن هارون الخلال (ت ۳۱۱ هـ) . تحقيق : د. عطية الزهراني. ط۱ . دار الراية للنشر والتوزيع ، ۱٤۱٠ هـ ـ ۱۹۸۹ م .

١٧٥ _ كتاب السنة، لابن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ). تخريج : محمد ناصر الدين الألباني . ط٢ . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ .

١٧٦ _ كتاب السنة، لعبدالله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠ هـ) . تحقيق : د. عمد بن سعيد القحطاني . ط١ . الدمام : دار بن القيم ، ١٤٠٦ هـ _ ١٩٨٦ م .

- ۱۷۷ سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ۲۹۷ هـ) . تحقيق : أحمد محمد شاكر . بيروت : دار الكتب العلمية .
- وطبعة أخرى : تصحيح : عبدالوهاب عبداللطيف . بيروت : دار الفكر .
- ١٧٨ ـ سنـن الدارقطني، لعلي بن عـمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) . ط٤ .
   بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م .
- وطبعة أخرى: تحقيق: السيد عبدالله هاشم يهاني. القاهرة: دار المحاسن للطباعة.
- ۱۷۹ ـ سنن الدارمي، لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ۲۵۵ هـ) . تحقيق: فؤاد زمرلي وآخرين . ط۱ . بيروت : دار الكتاب العربي، ۱٤٠٧ هـ ـ ۱۹۸۷ م .
  - وطبعة أخرى : بيروت : دار إحياء السنة النبوية .
- ۱۸۰ ـ سنن أبي داود، لأبي سليان السنجستاني (ت ٢٧٥ هـ) . تعليق : عزت عبيد الدعاس وغيره ، ط۱ . بيروت : دار الحديث ، عزت عبيد الدعاس وغيره ، ط۱ . بيروت : دار الحديث ، عزت عبيد الدعاس وغيره ، ط۱ . بيروت : دار الحديث ،
- وطبعة أخرى : بيروت : دار الكتب العلمية (مطبوع مع بذل المجهود) .
- ۱۸۱ ـ سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور الخراساني (ت ۲۲۷ هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط۱. بيروت: دار الكتب العلمية ، ۱٤۰٥ هـ ـ ۱۹۸۰ م .
- ۱۸۲ ـ السنن، للشافعي (ت ٢٠٤ هـ) . تحقيق : د. خليل إبراهيم ملا عاطر . ط. . جدة ودمشق : دار القبلة الإسلامية ومؤسسة علوم

القرآن ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .

۱۸۳ ـ السنن الكبرى، لأحمد بن الحسني البيهقي (ت ٤٥٨ هـ). بيروت: دار المعرفة .

وطبعة أخرى : ط1 . حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثانية ، ١٣٥٤ هـ .

١٨٤ ـ منن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) (ت ١٨٤ ـ منن ابن ماجة : دار إحياء ٢٧٥هـ). ترقيم : عمد فؤاد عبدالباقي . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .

وطبعة أخرى : عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٨٥ ــ سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) . بيروت : المكتبة العلمية .

١٨٦ _ السياسة الشرعية في إصلاح الراعبي والرعية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). ط٤. مصر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩م.

۱۸۷ ـ كتباب السير، لأبي إسحباق إبراهيم بن محمد الفزاري (ت ۱۸۲ هـ). تحقيق : د. فاروق حمادة . ط۱. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ۱٤۰۸ هـ ـ ۱۹۸۷ م .

۱۸۸ ـ ســير أعلام النبلاء، للـذهبي (ت ۷٤۸ هـ) . تحقيق : مجموعة من الباحثين. ط1. بيروت: مــؤسسة الرسالة ، ۱٤٠٢ هــــ ۱۹۸۲ م.

۱۸۹ ـ سيرة عمر بن عبدالعزيز على ما رواه الإمام مالك وأصحابه، لأبي عمد عبدالله بن الحكم (ت ٢١٤ هـ) . تصحيح وتعليق : أحمد عبيدي . ط٥ . بيروت : دار الملايين ، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م .

١٩٠ _ السيرة النبوية ، لأبي محمد عبدالملك بن هشام الحميري (ت٢١٨هـ). تحقيق : مصطفى السقا وغيره . جدة ودمشق : دار

- القبلة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن .
- وطبعة أخرى : تعليق : طه عبدالرؤوف سعد . مصر : مكتبة الكليات الأزهرية .
- ۱۹۱ ـ السيرة النبوية ، لأبي الفداء إسهاعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) . تحقيق: مصطفى عبدالواحد. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٦ م .
- ۱۹۲ ـ السير والمغازي، لمحمد بن إسحاق المطلبي (ت ۱۵۱ هـ). تحقيق: د. سهيل زكار. ط۱. بيروت: دار الفكر، ۱۳۹۸ هـ ـ ۱۹۸۷م.
- ١٩٣ ـ شـجرة الـنور الـزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف .
   ط١ . بيروت : دار الكتاب العربي .
- ١٩٥ ـ شذرات الـذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبدالحي بن العياد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) . بيروت : المكتب التجاري . وطبعة أخرى : القاهرة : مكتبة القدسي .
- ١٩٦ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت ٤١٨ هـ) . تحقيق : د. أحمد سعد حمدان . الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع .
- ۱۹۷ ـ شرح الجساص على غنصر الطحاوي . (مخطوط) بمركز البحث المعلمي بجامعة أم القرى ، برقم (٦) فقه حنفي .
- ۱۹۸ ـ شرح أبي عبدالله محمد الخرشي على مختصر الجليل، لأبي الضياء سيدي خليل . ط٢. مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣١٧ هـ.

- ١٩٩ ـ شرح السنة، لأبي محسمه الحسين بسن مسعود الفراء البغسوي
- (ت ٥١٦ هـ) . تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش .
  - ط1 . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٠ هـــ ١٩٧١ م .
- ٢٠٠ شرح السير الكبير، لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ).
   تحقيق : د. صلاح الدين المنجد . نشر : معهد المخطوطات
   بجامعة الدول العربية ، ١٩٧١ م .
- ٢٠١ ـ شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي صدر الدين بن أبي العز الحنفي .
- تخريج : محمد ناصر الدين الألباني . لاهور : المكتبة السلفية ،
- ۲۰۲ ـ شرح فتح القدير ، لكهال الدين محمد بن عبدالواحد (ت ٢٨١ مرح في مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٢٠٣ ـ شرح قـصـيدة كعب بن زهير، لجمال الـدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : د. محمود حسن أبو ناجي . ط٣ . دمـشق : مؤسسة علوم
  - القرآن ، ١٤٠٤ هـ.. ١٩٨٤م .
- ٢٠٤ ـ شرح مختصر الخرقي، للقاضي أبي يعلى بن الفراء (ت ٤٥٨ هـ) . رسالة ماجستير مقدمة بفرع الفقه والأصول بجامعة أم القرى ، رقمها في المركز (٩٦١) .
- ٢٠٥ ـ شرح معاني الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) تحقيق : محمد زهري النجار . ط٢. بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
- وطبعة أخرى : ط١ . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩ هـ ـ
- ٢٠٦ ـ الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، لعبيد الله محمد بن بطة

- العكبري (ت ٣٨٧ هـ) . تحقيق : د. رضا نعسان معطي . مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
- ٢٠٧ ـ الشف بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل عياض بن موسى البحصبي (ت ٥٤٤ هـ) . بيروت : دار الكتب العلمية .
  - وطبعة أخرى : بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
- ۲۰۸ الشمائل المحمدية ، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ) تخريج وتعليق : عزّت عبيد الدّعاس . ط٢. حمص : مؤسسة الزغبي ، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .
- ٢٠٩ ـ الشهادة الزكية في ثناء الأثمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرمي (ت ١٠٣٣ هـ) . تحقيق : نجم عبدالرحمن خلف . ط١ . عيان وبيروت: دار الفرقان ومؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.
- ۲۱۰ ـ الصابئون : حرانيين ومندائيين، لرشدي عليان . بغداد : جامعة بغداد ، ۱۹۷۲ م .
- ٢١١ ـ الصحاح، لإسهاعيل بن حماد الجوهري . تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار . ط٢ . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٩٩هـ ـ مطار . ط٢ . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٩٩هـ .
- ٢١٢ صحيح البخاري (المطبوع مع فتح الباري) ، للبخاري (ت ٢١٢ صحيح البخاري (المطبوع مع فتح الباري) ، للبخاري (ت ٢٥٦هـ) . ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي . ط١. القاهرة : دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
  - وطبعة أخرى : القاهرة : المكتبة السلفية .
- ۲۱۳ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني. ط۲. بيروت : ۱۳۹۹ هـ ـ ۱۹۷۹ م .
- ٢١٤ صحيح ابن حبان (الإحسان)، لمحمد بن حبان البستي

- (ت ٣٥٤ هـ) . تقديم : كهال يوسف الحوت . ط١. بيروت :
  - دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ هـــ ١٩٨٧ م .
- ٢١٥ ـ صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة الأعظمي . النيسابوري (ت ٣١١ هـ) . تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي .
  - ط١ . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩هـــ ١٩٧٩م .
- ٢١٦ ـ صحيح سنن الترمذي ، لمحمد ناصر الدين الألباني. ط . الرياض: مكتب التربية ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
  - ٢١٧ ــ صحيح سنن أبي داود، للألباني. ط١. الرياض : مكتب التربية ، ١٤٠٩هـــ ١٩٨٩م .
  - ۲۱۸ ـ صحیح سنن ابن ماجة، للالباني. ط۳. الریاض: مکتب التربیة ، ۱۶۰۸هـ ـ ۱۹۸۸م
    - وطبعة أخرى : ط١ . بيروت : المكتب الإسلامي .
  - ٢١٩ ـ صحيح سنن النسائي، للألباني . ط١. الرياض : مكتب التربية ، ١٤٠٩ ـ محتب التربية ،
  - ٠٢٠ ـ صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ). ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .
    - وطبعة أخرى : بيروت : دار الفكر .
  - ٢٢١ ـ صحيح مسلم بشرح النووي . الشرح : لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٢٧٦ هـ) . ط٢. بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .
  - ٢٢٢ ـ الصحيح المسند من أسباب النزول، لمقبل بن همادي الموادعي .
     الكويت : دار الأرقم .
  - ٢٢٣ ـ صفة الصفوة، لأبي الفرج بـن الجـوزي (ت ٥٩٧ هـ) . تحقيق :

- محمود فاخوري ومحمد رواس قلعجي . ط١ . القاهرة : مطبعة الخديثة ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٥م .
- ۲۲۶ ـ الصلاة وحكم تاركها، لابن قيم الجوزية (ت ۷۵۱ هـ). نشر: دار الحديث .
- ٢٢٥ كتاب الصلة ، لأبي القاسم خلف بن عبدالملك المعروف بابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ) . نشر : عزت العطار الحسيني ، ١٣٧٤هـ _ ١٩٥٥م .
- ٢٢٦ ـ الصمت وحفظ اللسان، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا (ت ٢٨١ هـ) . تحقيق : د. محمد عاشور . ط٢. القاهرة : دار الاعتصام ، ١٤٠٨هــ ١٩٨٨م .
- ٢٢٧ ـ الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، لأحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤ هـ) . تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف . ط٢. القاهرة : مكتبة القاهرة ، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م .
- ٢٢٨ ـ الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن موسى العقيلي . تحقيق : د. عبدالمعطي أمين قلعجي . ط١. بيروت : دار الكتب العلمية ، عبدالمعطي أمين قلعجي .
- ٢٢٩ كتاب الضعفاء والمتروكين، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق : كمال الحوت وغيره . ط١ . بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- وطبعة أخرى : ط٢ . تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثقافية . بروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٩٨٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- ٢٣٠ طبقات الحنابلة ، لأبي الحسين عمد بن أبي يعلى الفراء (ت ٢٣٠ ملبعة السنة ١٥٢٦ ملبعة السنة عمد حامد الفقى . القاهرة : مطبعة السنة

المحمدية ، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٢٣١ ـ طبقات خليفة، لأبي عمرو خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ). تحقيق:

د. أكرم ضياء العمري . ط٢. الرياض : دار طيبة ، ١٤٠٢هــ ١٩٨٢م .

وطبعة أخرى : ط١ . بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٨٧ هـ .

٢٣٢ ـ الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، لمولى تقى الدين عبدالقادر

التميمي (ت ٥٠١٥هـ) . تحقيق : د. عبدالفتاح محمد الحلو . ط١. نشر : دار الرفاعي ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٣٣ ـ طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبدالوهاب السبكي

(ت ۷۷۱ هـ) . تحقیق : د. محمود محمد الطناحي وغیره . مصر : مطبعة عیسی البای الحلبی ، ۱۳۸۶ هـ ـ ۱۹۶۰ م .

٢٣٤ ـ طبقات الشافعية، لجمال الدين عبدالرحمن الأسنوي (ت ٧٧٢ هـ).

تحقیق : عبدالله الجبوري . الریاض : دار العلوم ، ۱٤۰۰ هـ ـ . ۱۹۸۱ م .

وطبعة أخرى : ط١. بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م . ١٩٧١ م .

٢٣٥ ـ طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة (ت ٨٥١ م.). تعليق : د. الحافظ عبدالحليم خان . ط١ . الهند : مجلس دائرة المعارف العثماني ، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .

٢٣٦ ـ طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ) . تحقيق : عادل نويهض . بيروت : دار الآفاق الجديدة .

۲۳۷ ـ طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) .
 تحقیق : محمود مجمد شاکر . القاهرة : مطبعة المدنی .

- ٢٣٨ ـ طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) . تحقيق : در الرائد العربي . د. إحسان عباس . ط٢ . بيروت : دار الرائد العربي .
- ٢٣٩ ـ طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عاصم محمد العبادي (ت ٤٥٨ هـ). ليدن : إي. جي. بريل ، ١٩٦٤ م .
- ٠٤٠ الطبقات الكبرى ، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيسع (ت ٢٤٠ الطبقات الكبرى ، دار صادر ودار إحياء البتراث الإسلامي ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
- ٢٤١ ـ طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ) . تحقيق : علي محمد عمر . ط١ . القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .
- ٢٤٢ ـ طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار المعارف .
- ٢٤٣ ـ العسبر في أخبار من غبر، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الـذهبـي (ت ٧٤٨هـ) . تحقيق : د. صلاح الـدين المنجد . الكويت : مطبعة الحكومة ، ١٩٦٠ هـ .
- ٢٤٤ ـ العدة شرح العملة، لبهاء الدين عبدالرحمن المقدسي (ت ٢٢٤هـ). مكة : دار الباز .
- ٢٤٥ ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين عمد بن أحمد الحسني الفاسي (ت ٨٣٢هـ) . تحقيق : فؤاد سيد . القاهرة : ١٣٨٦هـ ١٣٨٦ م .
- ٢٤٦ ـ العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ) . تحقيق : محمد حامد الفقي . بيروت : دار الكتب العلمية .

وطبعة أخرى: القاهرة: مطبعة حجازي ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م ٢٤٧ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٩٩٥هـ). تحقيق: إرشاد الحق الأثري. لاهور: دار نشر الكتب الإسلامية.

٢٤٨ عمل اليوم والليلة، لأبي بكر بن السني (ت ٣٦٤هـ) . تحقيق : عبدالقادر أحمد عطا . القاهرة : دار الطباعة المحمدية بالأزهر ، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

٢٤٩ _ عنوان النجابة في معرفة من مات بالمدينة من الصحابة، لمصطفى بن عدم بن عدالله الرافعي . ط٣. بيروت : دار العربية ١٣٩٢هـ ـ ـ ١٩٧٢م .

٢٥٠ عيون الأثر في فنون المغازي والشهائل والسير، لابن سيد الناس .
 ط١٠ ببروت : دار الآفاق الجديدة ١٩٧٧ م .

٢٥١ ـ غاية النهاية في طبقات القراء ، لأبي الخير محمد الجنوري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق : ج. برجستراسر . مصر : مكتبة الخانجي ، ١٩٣٨هـ ١٩٣٢م.

٢٥٢ ـ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ). بيروت : دار الكتباب السعربي ، ١٣٩٦هــ ١٩٧٦م (مصور عن الطبعة الهندية عام ١٣٨٤هـ) .

۲۵۳ _ غريب الحديث، لأبي إسلحاق بن إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥هـ) . تحقيق : د. سليان بن إبراهيم العايد . ط١. مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ .

٢٥٤ ـ غريب الحديث، لأبي سليان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ) . تحقيق : عبدالكريم بن إبراهيم العزباوي . ط١. مكة المكرمة :

- جامعة أم القرى ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- ٢٥٥ ـ كتاب الغريبين، لأبي عبيـد الهروي (ت ٢٢٤هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- ٢٥٦ ـ الفائق في غريب الحديث، لأبي القاسم محمود بن عمر الزخشري (ت ٥٣٨هـ) . تحقيق : علي محمد البجاوي وغيره . ط٢. مصر : مطبعة عيسى الحلبي .
- ٢٥٧ ـ فتح الجواد بشرح الإرشاد ، لأبي العباس أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤ هـ) . ط٢. القاهرة : مصطفى البابي الحلبي .
- ٢٥٨ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لحمد ابن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) . ط٢ . القاهرة : شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م .
- ۲۰۹ ـ فتوح البلدان، لأبي الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ۲۷۹هـ) . تعليق : رضوان محمد رضوان . بيروت : دار الكتب العلمية .
- ۲۲۰ ـ الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي (ت ۲۹۰هـ) . ط۱ . بيروت : دار الكتب العلمية ، ۱۶۰۱هـ ـ ۱۹۸۲م.
- ٢٦١ ـ الفَرق بين الفِرَق، لعبدالقادر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) . تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد . مصر : مكتبة محمد علي صبيح .
- وطبعة أخرى: ضبط وتعليق: محمد بدر. مصر: مطبعة المعارف. ٢٦٢ ـ الفِصَل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم

(ت ٤٥٦هـ) . تحقیق: د. ابراهیم نصر وغیره . ط۱. نشر : شرکة مکتبات عکاظ ، ۱٤٠٢هـ . ۱۹۸۲م .

٢٦٣ ـ فضائل الصحابة ، لأبي عبدالله أحمد بن عمد بن حنبل (ت ٢٦٣ ـ فضائل الصحابة ، تحقيق: د. وصى الله بن محمد عباس. ط١. مكة المكرمة:

جامعة أم القرى ، ١٤٠٣هــ ١٩٨٣م .

٢٦٤ ـ فقه الإمام أبي ثـور ، لسعـدي حسـين علي جـبر . ط١ . بيروت وعـان: مـؤسسة الرسالة ودار الفرقان ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٦٥ ـ الفروع، لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ) . ط٢.
 القاهرة : دار مصر للطباعة ، ١٣٨٨هـــ ١٩٦٧م .

٢٦٦ ـ كتاب الفنون، لأبي الـوقاء علي بن عقيل البغدادي (ت ٥١٣هـ) . تحـقيق : جورج المقدسي . بيروت : دار المشرق .

۲٦٧ ـ فوات الوفيات، لمحمد شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) . تحقيق : د. إحسان عباس له بيروت : دار صادر .

۲۶۸ فیض القدیر شرح الجامع الصغیر ، لمحمد المدعو بعبدالرؤوف المناوی ط۲. بیروت : دار المعرفة ، ۱۳۹۱هـ - ۱۹۷۲م .

٢٦٩ ـ القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز ابادي (ت ١٧هـ) . بروت : دار الفكر .

٢٧٠ ـ القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ،
 لأبي الحسن علاء الدين عباس البلعي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ) تحقيق : محمد حامد الفقي . القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م .

۲۷۱ ـ القوانين الفقهية، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت ٧٤١هـ) . ليبيا ، تونس: الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٢ م .

- ٢٧٢ ـ الكاشف، للذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: عزت علي عطية وغيره. مصر: دار الكتب الحديثة.
- ۲۷۳ ـ الكافي في فقه الإمام أحمد ، لابن قدامة المقدسي (ت ٢٢٠هـ) .
   ط٢. بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- وطبعة أخرى : ط1. دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٣٨٢هــ ١٩٦٣م .
- ٢٧٤ ـ الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) . ط٣. بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٠هـ .
- ٢٧٥ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) . تحقيق : لجنة من المختصين . ط٢. بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- . (ت ١٤٧هـ) . كتاب الكبائر، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ١٤٨هـ) . ط٣. دمشق : المكتبة الأموية ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- ٢٧٧ ـ كشاف القناع، لمنصور البهوي (ت ١٠٥١هـ) . الرياض : مكتبة النصر الحديثة .
- ٢٧٨ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين الهيثمي (ت ١٠٨هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط٢. بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- ۲۷۹ _ كشف الخفا ومزيل الإلباس، لإسهاعيل العجلوني (ت ١١٦٢هـ).
   ط۲. بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٥١هـ .
- ٢٨٠ كشف المخدرات شرح أخصر المختصرات، لزين الدين عبدالرحمن
   البعلي (ت ١١٩٢هـ) . القاهرة : المطبعة السلفية ومكتبتها .

٢٨١ ـ كتاب الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) . مراجعة : عبدالحليم عمد عبدالحليم . ط١ . مصر : دار الكتب الحديثة .

٢٨٢ _ كنيز العيال في سين الأقوال والأفعال ، لعلاء الدين على المتقى المندي (ت ٩٧٥ هـ) . حلب : مكتبة التراث الإسلامي .

٢٨٣ ـ اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ) . القاهرة : مكتبة القدسي .

٢٨٤ ـ اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، لأبي محمد علي بن ذكريا المنبجي (ت ١٨٦هـ) . تحقيق : د. محمد فضل عبدالعزيز المراد . ط١ . دار الشروق ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٨٥ ـ لباب النقول في أسباب النزول، للسيوطي (ت ٩١١هـ) . ط٣٠ . بيروت : دار إحياء العلوم ، ١٤٠٠هــ ١٩٨٠م .

٢٨٦ ـ لسان العرب، لأبي الفيضل بن منظــور (ت ٧١١هـ) . تحقــيق : عبدالله على الكبير وآخرين . القاهرة : دار المعارف .

۲۸۷ _ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت ۸۵۲ هـ). ط۲. بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ۱۳۱۹ هـ ـ ۱۹۷۱م .

۲۸۸ لعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ، لموفق الدين بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) . تعليق : بدر بن عبدالله . ط١ . الكويت : الدار السلفية ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٨٩ ـ لــوامع الأثوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، لمحمد بن أحمد السفاريني الأثري . القاهرة : مطبعة المدني .

۲۹۰ ـ المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم بن مفلح (ت۸۸۶هـ). ط1. بيروت : المكتب الإسلامي ، ۱٤۰۱هــ ۱۹۸۱م .

- وطبعة أخرى : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- ۲۹۱ ـ المبسوط، للسرخسي (ت ٤٨٣هـ) . ط٣. بيروت : دار المعرفة ، ١٩٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م .
- ٢٩٢ ـ متـن الرسـالة على مذهب الإمام مالك، لأبي محمد عبدالله القيرواني (ت ٣٩٦هـ) . ط١ . مصر : مطبعة الجمالية .
- ٢٩٣ ـ متن القدوري على مذهب الإمام أبي حنيفة، لأبي الحسين أحمد القدوري (ت ٤٢٨هـ). ط٣. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- ٢٩٤ ـ كتاب المجروحين من المحدثين، لابن حبان (ت ٣٥٤هـ). تحقيق : محمود إبراهيم زايد .
- ٢٩٥ ـ مجـ مـ وعة الرسائل الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية . نشر : محمد على صبيح . القاهرة عام ١٣٨٥ هـ .
- ٢٩٦ ـ مجموعة الرسائل المنيرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية . نشر وتعليق : إدارة الطباعة المنيرية لمحمد منير الدمشقي . تصوير : بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٤٣ هـ .
- ٢٩٧ ـ مجموعة الرسائل والمسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تعليق: محمد رشيد رضا. نشر: لجنة إحياء التراث العربي.
- ٢٩٨ بحموع فتأوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب : عبدالرحن ابن محمد العاصمي النجدي وابنه محمد . نشر : الرئاسة العامة لشؤون الحرمين ، ١٣٩٨هـ .
- ۲۹۹ ـ مجمـوع الفتاوى الكبرى المصرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية . طبع : كردستان بالقاهرة ، ۱۳۲۹هـ .
- ٣٠٠ المحبر، لأبي جعفر محمد بن حبيب الهاشمي (ت ٢٤٥ هـ) .
   تصحيح : د. ايلزة ليختن ستيتر . بيروت : دار الأفاق الجديدة .

- ٣٠٩_ المحرر في الفقه، لمجد الدين أبي البركات (ت ٢٥٢هـ) . مصر : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٩هـ .
- ٣٠٢_ المحلى، لأبي محمد علي بن حزم (ت ٤٥٦هـ). بيروت: دار الآفاق الحديدة .
- وطبعة أخرى : تحقيق : د. عبدالغفار سليهان البنداري ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- ٣٠٣ ختصر الحرقي، لأي القاسم الحرقي (ت ٣٣٤هـ) . تعليق : زهير الشاويش . ط1. دمشق : دار السلام ، ١٣٧. هـ .
- ٣٠٤_ مختصر سنن أبي داود للمنذري، ومعالم السنن للخطابي. تحقيق : عمد حامد الفقى . القاهرة : مكتبة السنة المحمدية .
- ٣٠٥ _ مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) . تحقيق : أبي الوفاء الأفغاني . حيدر آباد : لجنة إحياء المعارف النعمانية ، ١٣٧٠هـ.
- ٣٠٦ غتصر العلو للعلي الغفار، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) . تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ، ط١. بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠١هـ .
- ٣٠٧_ ختصر المنتهى الأصولي، لابن حاجة المالكي (ت ٢٤٦هـ) . تصحيح : شعبان محمد إسهاعيل . القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- ۳۰۸ ـ المدونة الكبرى، لمالك بن أنس (ت ۱۷۹ هـ). بيروت: دار الفكر. وطبعة أخرى : مصر : مطبعة السعادة ، ۱۳۲۳هـ .
- ٣٠٩ _ كتاب المراسيل، لأبي داود سليهان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

- ٣١٠ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان،
   لأبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ). بيروت :
   مؤسسة الأعلمي للمطبوعات .
- ٣١١ ـ مراصد الاطلاع على أسهاء الأمكنة والبقاع ، لصفي السدين عبدالمؤمن البغدادي (ت ٧٣٩هـ) . تحقيق : علي محمد البجاوي ، بيروت : دار المعرفة .
- ٣١٢ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق : محمد أحمد جاد المولى . مصر : دار إحياء الكتب العربية .
- ٣١٣ ـ مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني النيسابوري (ت ٢٧٥هـ) . تحقيق : زهير الشاويش . بيروت : المكتب الإسلامي .
- ٣١٤ ـ مسائل الإمام أحمد، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) . تقديم : عمد رشيد رضا . بيروت : دار المعرفة .
- ٣١٥_ مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح (ت ٢٦٦هـ) . تحقيق : د. فضل الرحمن دين محمد . ط١ . الهند : الدار العلمية ، ١٤٠٨هـ ـ . ١٩٨٨
- ٣١٦_ مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله (ت ٢٩٠هـ) . تحقيق : د. سليمان المهنا . ط١. المدينة المنورة : مكتبة الدار ، ١٤٠٦هـ .
- وطبعة أخرى : تحقيق : زهير الشاويش . ط١ . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠١هـ ... ١٩٨١م .
- ٣١٧_ مسائل عبدالعزيـز (غـلام الخـلال) ، لأبي الحسين بن القاضي أبي يعلى. تحقيق: محمد زهير الشاويش. دمشق: المكتب الإسلامي .

٣١٨ ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ). بروت : دار المعرفة .

وطبعة أخرى : الرياض : مكتبة ومطابع النصر الحديثة .

٣١٩_ مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأبي بكر أحمد بـن علي بن سعيد الأموري المروزي (ت ٢٩٢هـ). تحقيق : شعيب الأرنؤوط. بيروت : المكتب الإسلامي .

• ٣٢٠ مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن جارود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ) تصحيح: أبي الحسن . بيروت : دار المعرفة .

٣٢١ ـ مسند أبي عرانة ، لأبي عرانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت ٣١٦هـ) . بيروت : دار المعرفة .

٣٢٢ ـ المسند، للإمـام أحمـد بــن حنــبل (ت ٢٤١هـ) . ط٥. بـــيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٥هـ .

وطبعة أخـرى : ط٢. بــيروت : المكتب الإسلامي . ١٣٩٨هـــ ١٩٧٨ م .

٣٢٣ ـ المسند، للإمام أحمد بن حنبل . تحقيق : أحمد محمد شاكر . ط . . مصر : دار المعارف ، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ .

٣٢٤_ مسند البزار (البحر الزخار)، لأبي بكر أحمد بن عمر العتقبي (ت ٢٩٢هـ) . تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله . ط١. مؤسسة علوم القرآن ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .

٣٢٥ ـ مسند الحميدي، لأبي بكر الحميدي (ت ٢١٩هـ). تحقيق : حبيب

الرحمن الأعظمي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٩هـ . وطبعة أخرى : المدينة المنورة : المكتبة السلفية .

٣٢٦ ـ مسند الإمام الشافعي، لأي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي

- (ت ٢٠٤هـ) . ط١. بروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ .
- ٣٢٧ مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ت ٣٥٤هـ) . بيروت : دار الكتب العلمية .
- ٣٢٨ ـ مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ). ط١. حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية.
- وطبعة أخرى: تحقيق شعيب الأرنؤوط . ط١. مؤسسة الرسالة ، 1٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م .
- ٣٢٩ ـ المصنف، لعبدالرزاق (ت ٢١١هـ) . تحقيق : حبيب السرحمن الأعظمي . ط٢. بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٣هـ .
- ٣٣٠ المصنف، لأبي بكر عبدالله بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) . تقديم : كمال يوسف الحوت . ط١. بيروت : دار الستاج ، ١٤٠٩هـ ـ كمال يوسف الحوت . ط١. بيروت : دار الستاج ، ١٤٠٩هـ .
- وطبعة أخرى : تحقيق : مختار أحمد ندوي . بومباي : الدار السلفة .
- ٣٣١ ـ المطالب السمالية بزوائد الثهانية، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . ط١. بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٣عـ ـ ١٩٧٣م .
- ٣٣٢ معالم التنزيل، لأبي محمد حسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ). تحقيق : محمد عبدالله النمر وجماعة . ط١. الرياض : دأر طيبة ، ما ١٤٠٩هـ . ١٤٠٩م .
- ٣٣٣ ـ معالم السنن شرح سنن أبي داود ، لأبي سليهان حمد بن محمد المخطابي. تصحيح: محمد راغب الطباخ. حلب: المطبعة العلمية .
- ٣٣٤ معاني القرآن، لأبي ذكريا يحسيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) .

تحقيق: أحمد يوسف نجاي وغيره . ط١. القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م .

٣٣٥ ـ المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى بن الفرّاء (ت ٤٥٨ هـ). تحقيق : د. وديع زيدان حداد . بيروت : دار المشرق .

٣٣٦ معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) . مصر : مكتبة عيسى البابي الحلبي ودار المأمون .

وطبعة أخرى : ط٣. بيروت : دار الفكر .

٣٣٧ معجم البلدان، لياقوت الحموي . بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .

وطبعة أخرى : ط١. مصر : مطبعة السعادة . ١٩٠٦م .

٣٣٨ معجم الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني. تحقيق : عبدالستار أحمد فراج . مصر : دار إحياء الكتب العربية .

٣٣٩_ معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة . دمشق: المطبعة الهاشمية ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .

٣٤٠ ـ معجم قبائل المملكة العربية السعودية، لحمد الجاسر . ط١٠ الرياض : دار اليهامة ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٣٤١ ـ المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي . بغداد : دار العربية .

٣٤٧ معجم القراءات القرآنية ، لأحمد مختار عمر وآخرين ط ١٠ الكويت: جامعة الكويت ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

٣٤٣ معجم ما استعجم ، لأبي عبيد عبدالله البكري (ت ٤٨٧هـ). تحقيق: مصطفى السقا. ط٣. بيروت: عالم الكتب، ٤٠٣هـ هـ ـ

- ٣٤٤ ـ المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي (ت ٢٧٧هـ) . تحقيق : أكرم ضياء العمري . بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٦هـ .
- ۳٤٥ كتـاب المغازي، لمحمـد بن عـمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ). تحقيق: مـارسون جونز. ط٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- ٣٤٦ ـ المغني ، لأبي محمد عبدالله بن قدامة المقدمي (ت ٦٢٠ هـ) . الرياض: مكتبة الرياض الحديثة .
- وطبعة أخرى : المغني مع الشرح الكبير . ط١ . بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- ٣٤٧ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (المطبوع في ذيل الإحياء) ، لزين الدين العراقي (ت ٢٠٨هـ) . القاهرة : مؤسسة الحلبي وشركاه ، ١٣٨٧هـ . ١٩٦٧م .
- ٣٤٨ مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للشيخ الشربيني الخطيب . مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧هـ .
- ٣٤٩ ـ المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) . تحقيق : محمد سيد كيلاني . مصم : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٣٥٠ ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي الأشعري (ت ٣٤٤هـ) . تصحيح : هلمــوت ريــتر . ط٣. بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- وطبعة أخرى : تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد . ط٢ . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٣٨٩هـــ ١٩٦٩م .

٣٥١ _ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين إبراهيم ابن محمد بن مفلح (ت ٤٨٤هـ). تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان ابن عثيمين . ط١. الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

بين طيبين . المنظم على الشهرستاني (ت ٤٨هـ). تحقيق: عمد الشهرستاني (ت ٤٨هـ). تحقيق: عمد سيد كيلاني . بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٤هــ ١٩٨٤م

وطبعة أخرى : تحقيق : عبدالعزيز محمد الوكيل . بيروت : دار الفكر .

٣٥٣ مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) . تحقيق : محمد زاهد الكوثري وغيره . حدر آباد : لجنة إحياء المعارف النعمانية .

٣٥٤ مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٩٥٥هـ) . تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي . ط١. مصر : مكتبة الخانجي ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٣٥٥ _ مناقب الشافعي، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) . تحقيق : السيد

أحد صقر . ط١ . القاهرة : دار التراث ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

٣٥٦ منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لابن الأثير (ت ٢٠٦هـ) . تحقيق : د. محمود محمد الطناحي . ط١٠ مكة المكرمة : جامعة أم القرى .

٣٥٧ - المنتخب من مسند عبد بن حيد، لأبي محمد عبد بن حيد (ت ٢٤٩هـ) . تحقيق : السيد صبحي البدري . ط١ . مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٨هـ .

٣٥٨ ـ منتخب كنز العمال المطبوع على هامش مسند الإمام أحمد . بيروت: المكتب الإسلامي .

- ٣٥٩ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٩٥٩هـ) . ط١. حيدر آباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٧هـ .
- ٣٦٠ ـ المنتقى، لأبي الوليـد سلميهان بن خـلف بن الباجي (ت ٤٩٤هـ) . ط١. مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٣٢هـ .
- ٣٦١ منهاج السنة النبوية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: د. محمد رشاد سالم . ط١. الرياض : جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، ١٤٠٦هــ ١٩٨٦م .
- ٣٦٢ ـ منهاج الطالبين وعدة المفتين، لأبي زكريا يجيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبى .
- ٣٦٣ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، لأبي اليمن عبدالرحمن العليمي (ت ٩٢٨هـ) . تحقيق : محمد محيي المدين عبدالحميد . ط١. القاهرة : مطبعة المدني ، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م . وطبعة أخرى: ط١. بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- ٣٦٤ المهذب في فقه الإمام الشافعي ، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٣٦٤هـ) ط٣. مصر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٩٦هـ -١٩٧٦م.
- ٣٦٥ موارد الظمّان إلى زوائد ابن حبان، لعلي بن أبي بكر الهيئمي (ت ٨٠٧ هـ) . تحقيق : محمد عبدالرزاق حمزة . بيروت : دار الكتب العلمية .
  - وطبعة أخرى : المطبعة السلفية بالروضة .
- ٣٦٦ ـ كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لتقي الدين أحمد بن على المقريزي (ت ٨٤٥هـ) . القاهرة : مؤسسة الحلبي .

٣٦٧ ـ مواهب الجليل في شرح مختصر أبي الضياء سيدي خليل ، لأبي عبدالله محمد المغربي (ت ٩٥٤هـ) . ط١ . ١٣٢٩هـ .

٣٦٨ ـ المؤتلف والمختلف ، لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٦٨ ـ ٣٢٥ ـ عبدالستار أحمد فراج . مصر : دار إحياء الكتب العلمية .

٣٦٩ ـ مـوسـوعة إصطلاحات العلوم الإسـلاميـة ، للمولوي محمد علي بن على التهانوي . بيروت : شركة خياط .

٣٧٠ ـ الموسوعة الفقهية . ط١. الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢ م .

٣٧١ ـ الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٩٧هـ) . تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان . المدينة المنورة : المكتبة السلفية . ٣٧٢ ـ الموطأ، لمالك بن أنس (ت١٧٩هـ). ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي.

القاهرة: دار إحياء الكتب العربية .

وطبعة أخرى : المطبوع مع تنوير الحوالك للسيوطي . بيروت : دار الفكر .

٣٧٣ _ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (ت ٧٤٨هـ) . تحقيق : على محمد البجاوي . بيروت : دار المعرفة .

٣٧٤ ـ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، لهبة الله بن سلامة (ت 81٠ ـ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، لهبة الله بن سلامة : د. مصطفى ديب البغا . ط١ . دمشق : البامة للطباعة والنشم ، ١٤٠٧هـ .

٣٧٥ ـ النتف في الفتوى ، لأبي الحسن علي بن الحسين السغدي (ت ١٤٦٥ ـ النتف على بن الحسين السغدي (ت ١٤٦٠ ـ ١٤٦٥ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي

- الأتابكي (ت ٨٧٤هـ). ط١. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٨هـ.
- ٣٧٧ نسب قريش ، لأبي عبدالله مصحب بن عبدالله الزبيري (ت ٢٣٦هـ). تعليق : أ. ليفي بروفنسيال . ط٣. القاهرة : دار المعارف .
- ٣٧٨ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) . ط١. القاهرة : مطبعة دار المأمون ، ١٣٥٧هـ .
- ٣٧٩ ـ نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس أحمد القلقشندي (ت ٨٢١ هـ) . تحقيق : إبراهيم الأبياري . ط١. الشركة العربية ، ١٩٥٩ م .
- ٣٨٠ النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير (ت ٢٠٦هـ).
   تحقيق: ظاهر أحمد الزاوي وغيره . بيروت : المكتبة العلمية .
- ٣٨١ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لمحمد بن أبي العباس الشافعي الصغير (ت ١٩٨٤هـ). بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م . وطبعة أخرى: القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م .
- ٣٨٢ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) . القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبى .
- ٣٨٣ كتاب الهداية، لأبي الخطاب الكلواذاني (ت ٥١٠هـ) . تحقيق : إسماعيل الأنصاري وغيره . ط١. القصيم : مطابع القصيم ، ١٣٩٠هـ .

٣٨٤ ـ الهـ داية شرح بداية المبتدي، لأبي الحـ سن علي بن أبي بـ كر الرشداني المرخيناني . مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٣٨٥ ـ الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. اعتناء : هلموت ريتر. نشر : فرانز شتايز بقسبادن ، ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢م .

٣٨٦ ـ الوجيز في أصول الفقه، لعبدالكريم زيدان. ط٢. بيروت وبغداد:

مؤسسة الرسالة ومكتبة القدسي ، ١٤٠٧هـــ ١٩٨٧م .

٣٨٧ - الـوجـيـز في فـقه مذهـب الإمام الشـافعـي، لأبي حـامـد الغــزالي (ت ٥٠٥هـ) . بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٩هــ ١٩٧٩م.

رت ۵۰۵هـ) . بیروت . دار انظرف ۱۱۱۰ ۱۱ ســ ۱۱۱۰ ۱۰

وطبعة أخرى : مصر : مطبعة الأداب والمؤيد ، ١٣١٧هـ .

٣٨٨ ـ الوسيط في أصول الفقه الإسلامي، لوهبة الزحيلي. ط٢. بيروت: دار الفكر ، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م

٣٨٩ يتيمية الدهر في محاسن العصر، لأبي منصور عبدالملك الثعالبي (ت ٢٩٤هـ). تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد . مصر :

مطبعة السعادة ، ١٣٧٧هـ .

## نهرس موضوعات الكتاب (المجلد الأول)

الصفحة	
(۲۲ _ ۱۳)	مقدمة التحقيق
14	تقسيم الرسالة إلى قسمين
14	المنهج في التحقيق والتعليق والتخريج
	القسم الأول
Yo	التعريف بالمؤلف والكتاب
(10A_YV)	الباب الأول: التعريف بالمؤلف
44	٠ لـ عهد الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان الساسان ا
(17_73)	القصل الأول: عصر المؤلف
44	المبحث الأول: الحالة الدينية
۲۸	المبحث الثاني: الحالة السياسية
٤٣	المبحث الثالث: الحالة الاجتماعية
٤٥	المبحث الرابع: الحالة العلمية
(00_{9)	الفصل الثاني: حياته الشخصية
01	المبحث الأول: اسمه ونسبه
٥٢	المبحث الثاني: مولده ونشأته
٥٤	المبحث الثالث : رناته
(10A_0Y)	الفصل الثالث: شخصيته العلمية
०९	المبحث الأول: طلبه للعلم وتحصيله وثقافته

35	المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه
79	المبحث الثالث : مصنفاته
108	المبحث الرابع: جهاده وأثره في الدعوة
107	المبحث الخامس: مكانته وأقوال العلماء فيه
(Y1104)	الباب الثاني: التعريف بالكتاب والمخطوطة والمطبوعة
177	
(177 _– 1741)	الفصل الأول: التعريف بالكتاب
170	المبحث الأول: أمم الكتاب
177	المبحث الثاني : موضوعه
177	المبحث الثالث : سبب تأليفه
17A	المبحث الرابع: تاريخ تأليفه
179	المبحث الخامس : أجزاؤه
١٧٠	المبحث السادس : توثيقه
174	المبحث السابع : منهج المؤلف فيه
170	المبحث الثامن : مصادره
177	المبحث التاسع : قيمته العلمية
174	المبحث العاشر: بعض المصنفات في موضوع الكتاب
(۲۰۰ _ ۱۸۳)	الفصل الثاني: التعريف بالمخطوطة
۱۸٥	المبحث الأول: عدد النسخ المخطوطة
	المبحث الثاني: وصف النسخ
1	المعجث الثالث: النسخة الأم (الأصل) وأسباب اختياره

(****)	القصل الثالث: التعريف بالمطبوعة
7.4	المبحث الأول: معلومات مختصرة عن طبعات الكتاب
3 • 7	المبحث الثاني: بعض الملاحظات عليها
Y • 9	المبحث الثالث: أسباب ترك مقابلتها
(117_177)	الباب الثالث: دراسة لبعض المسائل ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
717	١ ـ حكم سـاب الرسول ﷺ وحدَّه الشرعي
710	٢ _ من زنادقة هذا العصر
771	٣ _ الواقع الإسلامي المعاصر
777	٤ ـ الواجب على المسلمين في إقامة حدّ شاتم الرسول.
377	٥ _ قـاعـدة مهمة في فقه الدعوة فيمن يؤذي الله ورسول
***	٦ _ مصير الشاغين
779	٧ _ أنواع الردة
777	٨ ـ تعليل وجوب قتل الساب ٨
377	٩ _ توبة الساب قبل القدرة عليه وبعدها
740	١٠ _ سبب الاختلاف في مشروعية استتابة الساب
777	١١ ـ السبّ وصف اخص لإهدار الدم
عة ٢٣٩	١٢ ـ تحليل شـبه المبتدعة والنواقض عند أهل السنة والجيا
337	١٣ ـ سبّ الذمي
787	١٤ ـ مـوقف الروافض من الصحابة وأمهات المؤمنين
701	نهاذج من المخطوطات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

## (المجلد الثاني)

## القسم الثاني (النصّ المحقق)

#### الجزء الأول

٥	حطبة المؤلف
<b>A</b>	سبب تأليف الكتاب
4	وضوع الكتاب
(1112)	لمسالة الأولى
١٣	إن من سب النبي ﷺ من مسلم أو كافر فإنه يجب قتله
١٦	تحرير القول في مسألة الساب
17	مذهب الإمام أحمد ومالك
77	مذهب الإمام الشافعي
79	ما ينقض به عهد الذمي
۳١ .	مذهب الإمام أبي حنيفة
į.	الأدلة على انتقاض عهد اللمي
	بيان ما استحقوا أن يكونوا أثمة الكفر
	سب الرسول يوجب نقض عهد الذميالرسول يوجب نقض عهد الذمي
	يجب قتال الناكثين للعهد
	الجهاد باب من أبواب الله تعالى
!	ذهب الغيظ من صدور المؤمنين يحصل بقتل الساب
. ۸3	اذي النبي ﷺ محادة لله تعالى
٥٢ .	المحادة مغالبة ومعاداة

	- · · ·	
	لا عهد لمن يحاد الله	٥٥
	الأدلة من القرآن الدالة على كفر الشاتم وقتله إذا	
	لم يكن معاهداً ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٥٨
	لا موالاة بين المسلمين والمحادين لله ورسوله	7.
	تفسير قولهم ﴿هُو أَذْنَ ﴾	11
	اسم النفاق يقع على من ارتكب خصلة من خصاله	10
	حـقيقة الإيهان بالله واليوم الآخر تقتضي أن لا يواد	
	من أظهر الفسق	٨٢
	العبرة بعموم اللفظ	٧٥
	الإيهان والنفاق في القلب والعمل دليل عليها	٧٦
	إذا حصل فرع الشيء ودليله حصل أصله المدلول عليه	. ٧٦
	جعل الله أقوال المنافقين علامة مطردة على عدم إيهانهم	٧٨
	الآيات الدالة على أن كل من لمز النبي ﷺ فقد خرج	
	عن الإيبان	٧٩
	حق الله تعـالي وحق رسـوله متلازمان	AY
	اللعن بصيغة الخبر غير اللعن بصيغة الدعاء	٩,
·	الفرق بين أذى الله ورسوله وبين أذى المؤمنين	94
	لا تقبل توبة من آذى النبي	99
	قذف أمهات المؤمنين أذى لرسول الله	99
	اختلاف العلماء في بيان من نزلت فيه آية القذف	1.0
	لا يقبل الله العمل مع الكفر	111
	يخشى على من خالف الرسول أن يزيغ أو يكفر	117
	لفظ الأذي يدل لغة على ما خفّ من الشر	

.:	17.	حرمة تزوج أمهات المؤمنين
	170	الأدلة من السنة على انتقاض عهد الذمي الساب ووجوب قتله
	170	الدليل الأول: حديث الشعبي في اليهودية
	٦٣٣	أول من نكث العهد من اليهود: بنو قينقاع
	147	تعليق الحكم بالوصف المناسب دليل على العلّية
	18.	الدليل الثاني: حديث الأعمى
	180	الدليل الثالث: قصة كعب بن الأشرف
: .		بطلان قول الحنفية بأن الساب لا يقتل إلا إذا تكورت
	177	منه جريمة السب
	140	بيان أن مطلق الأذى هو العلة في استحقاق القتل
	177	لا فـرق بين قليل الأذى وكثيره
di.	141	لا يحقن دم هاجي الرسول بالأمان ولا بالعهد
	147	بين محمد بن مسلمة وابن يامين عند معاوية
	144	الدليل الرابع: حديث على رضي الله عنه
	:	الدليل الخامس: قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه:
	191	وليس هذا لأحد بعد رسول الله،
	140	الدليل السادس: قصة العصاء بنت مروان
	711	الدليل السابع: قصة أبي عفك اليهردي
	717	الدليل الثامن : قصة أنس بن زنيم الديلي
	7 1.4	الدليل التاسع : قصة ابن أبي سرح
	777	من تجارب المسلمين في عصر المؤلف فيمن سب الرسول
:	<b>YTV</b>	آراء العلماء فيها افتراه ابن أبي سرح
	7 2 9	الدليل العاشم: حديث القينتين (الغنيين)

377	الدليل الحادي عشر: قصة ابن خطل	
777	الدليل الثاني عشر: أن النبي أمر بقتل جماعة لأجل سبَّه	
	الأسباب التي اقتضت عصمة دماء بعض الذين	
797	أهدر الرسول دماءهم	
797	الإسلام يجبّ ما قبله	
	إذا أسلم الحربي لم يطالب بها كان أخذه من المسلمين	
799	واختلاف الفقهاء في ذلك ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	إقرار النبي الدور التي كانت للمهاجرين بيد الذين	
۲۰۸	استولوا عليها	
717	سنة الله فيمن يعجز المسلمون عن الانتقام منهم	
717	لحوم العلماء مسمومة فكيف بلحوم الأنبياء	
444	الدليل الثالث عشر: حديث بريدة رضي الله عنه	
<b>44</b> %	اختلاف العلماء في حكم من كلب على الرسول	
	الأمر بالعقاب بعد وصف فعل يدل على أن هذا الفعل	
٣٣٧	علة لهذا العقاب	
779	الدليل الرابع عشر: حديث الأعرابي	
737	الدليل الخامس عشر : حديث الشعبي في الخوارج	
337	مـتى كانت قسمة غنائم حنين وقسمة أموال العُـزَّىٰ ؟	
720	صفة الخوارج وبعض طوائفهم ومقالاتهم	
771	مراجعة الصحابة للنبي ﷺ	
	هل كانت العطايا من أصل المغنم أم من خمس	
777	الله ورسوله ؟	
77.	اختلاف العلماء في كيفية قسم الخمس	
740	المراجعة على ثلاثة أنواع	
	•	

:

***	الاستدلال بإجماع الصحابة على قتل الساب
<b>** * * *</b>	قصة المهاجر بن أبي أمية مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه.
441	قصة النبطي مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه
**	حديث ابن عمراً مع الراهب
3 8.7	حديث الرجل الذي قتله عمر بدون استتابة
440	حديث محمد بن مسلمة
, <b>۳۸</b> ٦,	قصة غرفة بن الحارث
444	الأدلة من القياس في قتل الساب
440	تمكين الذمي من السب ترك لتـوقير رسـول الله ونصره
	قيمام المدح والثناء على رسول الله إقمامة للدين وضياع هذا
444	تضييع لدين الله
	بعض الاعتراضات على الاستدلال على قتل الساب الذمي
٤٠٥	والأجربة عنها
	فائدة مهمة وقاعدة عظيمة في فقه الدعوة والجهاد في حال
217	عز الإسلام وفي حال ضعف المسلمين
313	تحية اليهود للرسول وصحبه
443	تحقيق القول في بيان عن الذي اعترض على قسم النبي على الله
£ 47 V	كان للرسول أن يعفو عمن سبه وليس ذلك للأمة
103	إذا تكلم المسلم بكلمة الكفر كفر
(081 _	المسالة الثانية :
	أنه يتـعين قتل الساب وإن كان ذمياً ، ولا يجوز استرقاقه
£ 7.V	ولا المن عليه ولا فداؤه
7. Z 1.	نك الاحاء في هذه السالة ومن خالف ذلك

٤٧٠	مقدمة مهمة في نقض العهد وأقسام ناقضي العهد
٤٧٠	القسم الأول: ناقض العهد المتنع ومذاهب الفقهاء فيه
844	الفرق بين ناقض العهد والمرتد
٤٨٠	الاعتراضات على نقض العهد بالسب والإجابات عنها
840	من لحق بدار الحرب صار حربياً
783	حكم ذرية ناقض العهد
783	القسم الثاني : ناقض العهد غير الممتنع ومذاهب الفقهاء فيه
¥AV	حكم مانع الجزية
191	لا يخيّر الإمام في قتل الساب وتركه
•••	اختلاف العلماء في المن عليه والمفاداة
01.	خلاصة الكلام في شاتم الرسول عليه الصلاة والسلام
017	الأدلة على أنه يتسعين قتل الذمي ولا يجوز استرقاقه
017	الدليل الأول والثاني
310	النهي عن قتل النساء
	مل قتل المرأة السابة ينافي النهي عن قتل النساء ؟
710	والجواب عنه من وجوه
019	هل الحدود لا يقيمها إلا الإمام أو نائبه ؟
977	الدليل الثالث
۳۲٥	الدليل الرابع والخامس والسادس
370	الدليل السابع
770	الدليل الثامن
۰۳۰	سب الرسول أعظم جرماً من الردة والأدلة على ذلك
٥٣١	سب الرميول يتعلق به علم حقوق

٤٣٥	إبطال القـول بأن الجلد مـوجب السب والشتم من وجوه
	تطهير الأرض من سب الرســول واجب على المسلمين
٥٣٩	بقدر الإمكان
٥٣٩	الدليل التاسع والعاشر
٠٤٠	الدليل الحادي عشر يستسمس
۰٤٠	قتل ساب الرسول حدّ من حدود الله
0 & 1	الدليل الثاني عشر
130	نصر الرسول وتوقيره واجب على أمنه

## فهرس موضوعات المجلد الثالث الجزء الثاني من النص المحقق

904_	o { 9)	المسالة الثالثة:
001	تاب سواء كان مسلماً أو كافراً	أن الساب يقتل ولا يست
١٥٥	الرسول ﷺ	مذهب الحنابلة في شاتم
001	حمد بقتل الشاتم بغير استتابه	رواية حنبل عن الإمام أ
001	أحمد بفتل الشاتم بغير استتابه	رواية عبدالله عن الإمام
007	د الإمام أحد ثلاثاً	يستتاب المرتد المجرد عن
007	عليه السلام: امن بَدَّلَ دِينه فاقتلوه،	تفسير الإمام أحمد لقوله
۳٥٥	في حكم استتابة المرتد	روايتان عن الإمام أحمد
300	هادتين وبسب الله تعالى ونبيه ﷺ	الردة تحصل بجحد الشو
000	الساب بغير استتابةً	نصوص الفقهاء في قتل
700	والإمام الشافعي في هذه المسألة	خلاف الإمام أبي حنيفة
001	تقبل توبته	الساب المسلم يقتل ولا

001	الذمي الساب إذا أسلم يقتل في الصحيح من المذهب
٥٦٠	توبة الذمي الناقض للعهد لها صورتان
	رواية الخطابي عن الإمــام مالك وأحمد في عدم قتل الساب
750	الذمى إذا أملم
٥٦٣	خلاصة ما تقدم
070	الاخــتلاف في استتابة الزنديق والساحر والكاهن
۸۲۵	الأشياء التي ينتقض بها عهد الذمي
٥٧١	لا فرق بين السب والقذف عند الإمام أحمد وعامة أصحابه
٥٧١	تفريق ابن قدامة المقدمي بين القذف والسب
٥٧١	مذهب المالكية في شاتم النبي ﷺ
	روايات أصحاب الإمام مالك عنه أن الشاتم يقتل
. 044	ولا يستتاب وحكمه حكم الزنديق
٥٧٣	الذمي إذا سب ثم أسلم ففيه روايتان عن الإمام مالك
	عند محمد بن سُحنون حد القذف من حقوق العباد
040	لا يسقطه عن الذمي إسلامُـه ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥٧٥	مذهب الشافعية في شاتم النبي ﷺ
٥٧٥	وجهان للشافعية في شاتم النبي ﷺ
740	عند الصيدلاني إذا تاب الساب بالقذف يجلد ثمانين
٥٧٧	نصوص الإمام الشافعي من «الأم» على قبول توبة الذمي
٥٧٨	أقـوال العلماء في توبة الساب وقبولها وفيه فصلان :
٥٧٨	الفصل الأول: في استتابة الساب المسلم وقبول توبته
	الذي عليه عامة أهل العلم أنه تقبل توبة المرتد، خالف
049	فيه الحسن البصري

:	والصواب ما عليه الجهاعة والأدلة على ذلك من
٥À٠	الكتاب والسنة والإجماع
097	فصل : مذاهب العلياء في حكم استتابة المرتد وأدلتهم
790	روايتان عن الإمام أحمد في حكم استتابة المرتد
097	قولان للإمام الشافعي في استتابة المرتد
٥٩٧	الاستتابة مستحبة عند الأحناف
۸۹٥	مـذهب عبيد بن عمير وطاوس : قتل المرتد بدون استتابه
099	لا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة
7.	الدليل من السنة على جواز قتل المرتد مالم يسلم
1.7	حبجة من رأى الاستتابة واجبة أو مستحبة
7 • 9	الفـرق بين الكافر الأصلي والمرتد من وجوه
r ar	المقارنة بين المرتد وبين ساب النبي ﷺ
rir	وجوه الفرق بين سب الرسول ﷺ وسب واحد من الناس
٠٢٢	الفصل الثاني: إذا سب الذمي ثم تاب فيه ثلاثة أقوال
777	يقتل الساب الذمي لكفره وحرابه
375	رأي العلماء في القيباس والأسباب ونحوهما
777	إذا أسلم الذمي بعد سب الله تعالى لا يؤخذ به
777	الرسول ﷺ له نعت البشرية ونعت الرسالة
:	يجوز قــتل من يؤذي الله ورسوله من الكفار بدون
74.	عرض الإسلام عليه
74.	حكم إسلام الحربي بعد أسره
770	الاستدلال على أن المسلم الساب يقتل بغير استتابة
777	الفرق بين قذف أمهات المؤمنين وبين غيرهن من المؤمنات

789	ليس للحاكم أن يحكم بخلاف علمه سيسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
٦0٠	نكتة من لا يقبل توبة الزنديق
704	الدليل على جواز قتل المنافق والزنديق من القرآن الكريم
775	الدليل على جـواز قتل المنافق والزنديق من السنة
٦٧٣	لم يقتل النبي ﷺ المنافقين لوجهين
147	خلاصة ما تقدم
۹۸۶	الأدلة من آثار الصحابة على جواز قتل الزنديق
7,7,7	المبتدع إذا جحد ليست له توبة
۷۸۶	متى تقبل التوبة ومتى لا تقبل ؟
<b>AA</b> F	استدلال بارع على عدم قبول توبة المنافق تحت بارقة السيف
PAF	طرق استدلال من قال بقتل الساب لكونه منافقاً
191	التوبة تسقط الجزاء ولا تسقط النكال
191	إذا سقط سب النبي ﷺ بالتوبة لم يردع ذلك عن انتهاك عرضه
790	التفريق بين المسلم والذمي في إقامة الحدود عليهما
797	الردة على قسمين : مجردة ومغلظة
797	نساد من جعل الردة جنساً واحداً
797	دلائل قبول توبة المرتد تشمل الردة المجردة فقط
799	الردة قد تتجرد من السب
٧٠١	السب الصادر عن القلب يوجب الكفر ظاهراً وباطناً
	مذهب الجهمية وبعض المرجئة : الإيهان هو المعرفة
٧٠١	والقول بلا عملوالقول بلا عمل
۷۰۳	لإضرار بالمسلمين أشد من تغير الاعتقاد
٧٠٦	رجوب قتل الساب مسلمًا كان أو كافراً

٧٠٦	سنة الرسول ﷺ تدل على قتل الساب وإن تاب
V • A	طرق الاستدلال على تحتم قتل الذمي والمسلم الساب
٧٠٩	* الطريقة الأولى: الاستدلال بآية الحرابة
۷۱۳	الساب من المحاربين لله ورسوله والأدلة على ذلك
۷۲٥	ناقض العبهد والمرتد المؤذي محارب الله ورسوله والمسلمين
VYV	الساب عدو لله ولرسوله
٧٣٠	سب النبي ﷺ ينافي اعتقاد نبوته
٧٣١	لا يجب الإيهان بولاية الولي ويجب الإيهان بنبـوة النبي
٧٣٣	شتم النبي ﷺ نساد في الأرض
٧٣٥	المحاربة نوعان باليد واللسان
۲۳۲	مـعنى محاربة الله ورسوله
	كل ما يدل على أن السب نقض فهو يدل على أنه
٧٣٧	محاربة لله ورسوله
٧٤٠	إذا تاب المحارب قبل الأخذ والرفع فقد تاب قبل القدرة
V 2 7	فرق الله _ سبحانه وتعالى _ بين التوبة قبل القدرة وبعدها
788	قبول التوبة بعد القدرة يعطل الحدود
V & 0	قــتل الساب لأجل الأذى والضرر وليس لمجرد السب
	* الطريقة الثانية : الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ وَإِن نَكُثُوا
787	أَيْدَ انْهُمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُم ﴾ الآية
V & V.	الناكث الطاعن إمام في الكفر لا يوثق بهم
	وصية الصديق لقتل شيوخ المشركين لأنهم أثمة الكفر
V00	أخوال المعاهد
	* الطريقة الثالثة : الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ

	_ £1\ _
٧٥٧	لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيَّاتِ ﴾ الآية
	<ul> <li>الطريقة الرابعة : الاستدلال بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ</li> </ul>
YOA	الـلَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُم اللَّهُ في اللُّمْنِيَا وَالآخِرَةِ﴾ الآية
404	النفاق على قسمين: نفاق المسلم ونفاق الذمي
	* الطريقة الخامسة : أن سب النبي ﷺ يقتل حداً من الحدود
۷٦٠	لا لمجرد الكفر
٥٢٧	السب إما حراب أو جناية
<b>Y7Y</b>	* الطريقة السادسة: الاستدلال بقتل بنت مروان
AFV	* الطريقة السابعة : الاستدلال بقتل كعب بن الأشرف
<b>٧٦٩</b>	* الطريقة الثامنة: أذى الرسول ﷺ علة لوجوب القتل
	* الطريقة التاسعة : الاستدلال بإهدار النبي ﷺ دماء نسوة
777	لأجل الهجاءلاجل الهجاء
	* الطريقة العاشرة: الاستدلال بأمر الرسول ﷺ بقتل قوم
<b>YY</b> 0	كانوا يسبونه مع عفوه عن غيرهم
	* الطريقة الحادية عشر: الاستدلال بقصة عبدالله بن سعد
<b>٧٧٩</b>	ابن آبي سرح
441	قصة أبي سفيان بن الحارث وابن أبي أمية
747	إيذاء قــارون لموسى ــ عليه السلام ــ وعاقبته
	* الطريقة الثانية عشر: الاستدلال بقصة أنس بن زنيم المادية التابية عشر: الاستدلال بقصة أنس بن زنيم المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية المادية الم
٧٩٠	الليلي
	* الطريقة الثالثة عشر: للسب حديشبه القصاص وحد المناز المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام
<b>٧</b> ٩٤	القذف فلا يسقط بالتوبة
	<ul> <li>الطريقة الرابعة عشر: الاستدلال بقوله عليه السلام: دمن</li> </ul>

797	سَبًّ نبياً قُتِل،
	* الطريقة الخامسة عشر: الاستندلال بأقوال أصحاب رسول
797	الله ﷺ وأفعالهم
	* الطريقة السادسة عشر : للرسول ﷺ حقوق زائدة على مجرد
۸۰۱	التصديق بنبوته والإيمان بها جاء به
:	* الطريقة السابعة عشر: تفريق الكتاب والسنة بين الردة
۸۱٠	المجردة والنقض المجرد وبين الردة المغلظة والنقض المغلظ
1	التـوبة النصوح تنفع الجاني فيها بينه وبين الله تعالى ويكن الحد
AYI	تطهيراً لهلا تطهيراً له
AYY	يشتمل الحد مع التوبة على مصلحتين عظيمتين
· . I I ·	* هنا مسلكان :
	أحدهما: أن يقتل الساب حداً لله تعالى كما يقتل قاطع الطريق
AYT	والمرتد وتعليل ذلك
AYA	أمر الساب في حياة النبي ﷺ كان مفوضاً إليه
٨٣٠	كل مــا أوجب القتل حقاً لله تعالى كان فساداً في الأرض
۸۳۱	هل يسقط الإسلام كل فرع من فروع الكفر ؟
	المرتد لا يشرع الستر عليه بل تجب إقامة الشهادة عليه عند
۸۳٥	الحاكم
771	السب مستلزم للكفر والحراب
٨٣٦	هل السب فرع من فروع الكفر ؟
	المسلك الثاني: الساب حد شرعاً للمحافظة على عِرْض
۸۳۸	الرسول ﷺ
48.	قذف المت بمحب الحد

738	الفرق بين سب الرسول وسب غيره
	* الطريقة الثامنة عشر: سب الرسول يتعلق به حق الله وحق
338	الرمىول وأثر ذلك
	* الطريقة التاسعة عشر: لا يعصم الإسلام إلا دم من يجب
434	قبوله منه
	* الطريقة الموقية للعشرين: أن الأحاديث والآثار لم تفرق
184	بين ساب وساب
	* الطريقة الحادية والعشرون: لا فرق بين المسلم والذمي في
۸٥٠	مسألة السب
	* الطريقة الثانية والعشرون: عقوبة السب لا تسقط
۸٥١	بالإسلام
	* الطريقة الثالثة والعشرون: كل عقوبة وجبت على الذمي
408	زيادة على الكفر لا تسقط بالإسلام
	* الطريقة الرابعة والعشرون: السبب الماضي يبقى موجبه
70A	بعد التوبة
	* الطريقة الخامسة والعشرون: سب النبي على أذى يوجب
701	القتل فلا يسقط بالتوبة
	* الطريقة السادسة والعشرون: سب الرسول ﷺ أفظع
178	جرماً من التزوج بنسائه
	* الطريقة السابعة والعشرون: ساب النبي ﷺ شانىء
778	فيجب أن يبتر
3ፖሊ	الجواب عن حجج المخالفين يسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسي
378	الجواب عن قولهم: «هو مرتد فيستتاب كالمرتدين»

ATY	الجواب عن قولهم: (كل من كفر بعد إسلامه فإن توبته تقبل،
	الجواب عمن يحتج بحديث: الا يحل دم امرىء مسلم ٩
<b>AV</b> •	الحديث
: :	الجواب عسن يحتج بقوله تعالى: ﴿إِن نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ
۸۷۳	نُعَذَّبُ طَائِفَةً
۸۷۳	تفصيل الجواب عمن احتج بهذه الآية من أربعة وجوه
AAY	إن المنتهك لأعراض الناس إذا دعا لهم يرجى له المغفرة
AA£	الحربي الأصل لا يؤخذ بشيء أصابه قبل الإسلام
٨٨٥	اختلاف الناس في سقوط المشتوم بتوبة الشاتم
	الجواب عن قولهم: ﴿إِنْ مَا جَاءُ بِهِ الْإِيهَانُ بِهِ مَاحٍ لَمْنَ أَتَّى بِهِ مِنْ
ΑΛĄ	هتك عرضه السلسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
	الجواب عن قولهم: وحقوق الأنبياء من حيث النبوة تابعة لحق
119	الله في الوجـوب فتبعته في السقوط،
; ; !	الجــواب عن قولهم: إن الرسول يدعو السناس إلى الإيمان
	بــه ، وغيرهم أن الإيمان يمحـو الكفـر فيكون قد عفا لمن كفر
191	عن حقه ا
	الجواب عن قـولهم: ﴿إِذَا أَظْهِـرِ التَّـوبَةُ وَجِبُ أَنْ نَقَـبُلُهِـا مَنْهُ مَنْ
498	وجهين، السلمان
197	الفرق بين إسلام الحربي والمرتد وإسلام الساب
4.1	الجواب عن قولهم: والذمي يعتقد حل السب كما يعتقده الحربي،
	الجواب عن قـولهم: «الذمي إذا سب إمـا أن يقتل لكفره وحرابه
4.1	او يقتل حداً من الحدود»
	الحواب عن قولهم: اليس في السب أكثر من التهاك العرض

9.4	وهذا القدر لا يوجب إلا الجلد،
۹ • ٤	الجواب عن قولهم: «الذمي يعتقد حل ذلك)
	الجواب عن قولهم: وصولح على ترك ذلك فإذا فعله انتقض
9 • 8	العهد، العهداء المستسمسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
	الجـواب عن قولهم: «كون القتل حداً حكم شرعي يفتقر إلى دليل
۹٠٤	شرعي »
9.9	الجواب عن قولهم: «القياس في الأسباب لا يصح السلسسسسسس
9.9	الجواب عن قولهم: امعرفة نوع الحكمة وقدرها متعذرا
9.9	الجواب عن قولهم: قهو يخرج السبب عن أن يكون سبباً،
	الجـواب عن قولهم: (ليس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يجوز
9.9	إلحاق السب بها السسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
	الجواب عن قـولهم: الأدلة مترددة بين كون الفتل لمجرد المحاربة
911	أو لخصوص السب)
	الجواب عما ذكروه من كون سب الرسول ليس بأعظم من سب
919	
947 (	ولهذا الجواب طريقان
94.	الجواب عن قولهم: ﴿إِذَا سَفَطَ الْمُتَبَوِّعِ بِالْإِسْلَامِ فَالْتَابِعِ أُولَى ۗ
	الجـواب عن قــولهم: «القــتل حق الرســالة ، وأما البشرية فإنها لها
941	حقوق البشرية والتوبة تقطع حق الرسالة،
944	الجواب عن قولهم: الإذا أسلم سقط القتل المتعلق بالرسالة السلم
	الجواب عن قبولهم: قحق البشرية انغمر في حق الرسالة وحق
944	الآدمي انغمر في حق الله»
98.	الجواب عن قولهم: (إن الكافر لم يلتزم تحريم السب،

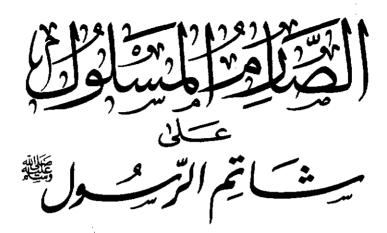
981	قصل: في مواضع التوبة
981	ـ توبة قاطع الطريق
981	_ توبة المرتد
138	ـ توبة القاتل والقاذف
738	_ توبة الزاني ونحوه
90.	فصل : توبة الساب بعد ثبوته بالبينة
90	_ توبة الساب بعد الإقرار بالسب
(11)*	لمسالة الرابعة:
900	في بيان السب المذكور والفرق بينه وبين مجرد الكفر
900	السب كفر في الباطن وفي الظاهر
47:	لقــول بأن كفر الساب وإنها لاستحلاله السب يعتبر زلة منكرة
47.	السبب في وقوع هذا الخطأ هو اتباع منهج المتكلمين
977	الرد على من قال : لا يكفر إلا الساب المستحل
978	لدليل على كفر الساب مطلقاً
970	شبهتان للمرجئة والجهمية
477	جـواب الشبهة الأولى من وجوه ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
977	لجواب على الشبهة الثانية من وجوه
977	لهمل : نصوص العلماء التي تدل على أن السب كفر
7.4.2	_ معنى الحديث: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»
9.4.9	_ قصة الزبير بن العوام مع الأنصاري في شراج الحرة
99.	ـ قـضاء رسول الله ﷺ في سيل مهزور
991	_ قصة قدامة بن مظعون
997	_ الفرق بن السب والكفر

998	فصل : سب الذمي له ينقض العهد ويوجب القتل
998	ـ سب المسلم له يوجب القتل
990	ـ فرق بين إظهار السب وكنانه
	_ اختلاف أصحاب الشافعي في إظهار ما يعتقده الذمي
999	ديناً وما لا يعتقده
999	_ حـجة من فرق بين ما يعتقدون ديناً وما لا يعتقدونهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
11	_ الرد على التفرقة بين ما يعتقده وما لا يعتقده
10	_ أنواع السب وحكم كل نوع منهـا
10	* النوع الأول: الدعاء
19	+ النوع الثاني: الخبر
۱۰۱۳	فصل: حكم توبة الذمي من السب
1 • 1 Y	فصل: فيمن سب الله سبحانه وتعالى
1.14	ـ حكم من سب الله تعالى
	_ اخــتلاف العلماء في قبول توبة من سب الله تعالى مع أدلة
1.14	کل فریق
۱۰۳۱	فصل : حكم الذمي إذا سب الله تعالى وفيه مسألتان :
1.41	الأولى: سب الله تعالى على قسمين
٥٣٠	الثانية : في استتابة الذمي وقبول توبته
۱۰۳۷	سب الله تعالى على ثلاثة منازل
13.1	فصل: حقيقة السب ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	فصل : حكم من سب موصوفاً أو مسمى باسم يقع على الله أو
1 • E Y	بعض رسله
٨٤٨	فصل: سب الأنباء كف وردة أو محاربة

1.0.	فصل: حكم ساب أزواج النبي على الله المسلم
1.0.	_ حكم سب عائشة رضي الله عنها
1.08	_ من سب غير عائشة من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن
1.00	فصل: حكم من سب أحداً من الصحابة
. !	ـ الأدلة من الكتاب على حرمة سب أصحاب
1.14	رسول الله ﷺ
1.78	ـ الأدلة من السنة على حرمة سب أصحاب النبي ﷺ
1.40	_ استدلال من قال إن سابهم لا يقتلــــــــــــــــــــــــــــــــ
74.1	_ استدلال من قال بكفر ساب الصحابي
11.4	فصل: في تفاصيل القول فيهم
1110	الحائمة

#### فهرس القمارس

777	١ _ فهرس الآيات القرآنية الكريمة
441	٢ _ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
440	٣ _ فهرس آثار الصحابة رضي الله عنهم
4.1	٤ _ فهرس الشعر
۳.۳	٥ _ فهرس الألفاظ اللغوية الغريبة
٣٠٥	٦ أ_ فهرس الأعلام
***	٧ _ فهرس الفرق والقبائل والجماعات
450	٨ _ فهرس الكتب المذكورة في المتن
457	٩ ـ فهرس الأماكن والمواضع والبلدان
401	١٠ ـ مـصادر ومراجع الدراسة والتحقيق
444	١١ ـ فهرس موضوعات الكتاب (المجلد الأول)
£ • Y	ـ فهرس موضوعات الكتاب (المجلد الثاني)
٤٠٨	ـ فهرس موضوعات الكتاب (المجلد الثالث)
£ Y 1	۱۲ ـ فهرس الفهارس



سَ أَليفُ

شنج الاسِلَه رَتِينَ الدِّين أَبِيلِكَ إِنِّ أَحَدَنِ عَبُد الْحَالِمِ بْعَبُد السَّلَامُ ابن تيمنية النكري أيح في حِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ (٦٦١ هـ - ٧٢٨ هـ)

دراستة وتختق

مخديع البسريع مرالحاواني مخدكب أحسد شوذري

فضشيلة الشيخ العكريمة

د. بكرى عباست أبوزيد د مخدن تعيد القطاني

المجسك الثافيت

المؤرن التوريج

رَفُا أَنْ يُنْ إِلَّالْمَيْثُرُا

# حُقوُق الطّنع تَحْفُوطَة الطّبعَة الأولى

۱۹۹۷ه-۱۹۹۲م

المؤنِّن التَّوْيِّنِ اللَّهِ

النصام 25: ٢٨٢٤٢٨٢ فاكس: ٢٨٢٤٢٨٢ . القصيم 25: ٢٦٤٤٨١٥ فاكس: ٢٦٤٤٨١٥

ص.ب ۱۹۷۸٦ الريساض ۱۱۵۵۷ الرياض 🕾 : ۲۶۲۶۸۸ فاکس: ۲۹۲۹۱۹

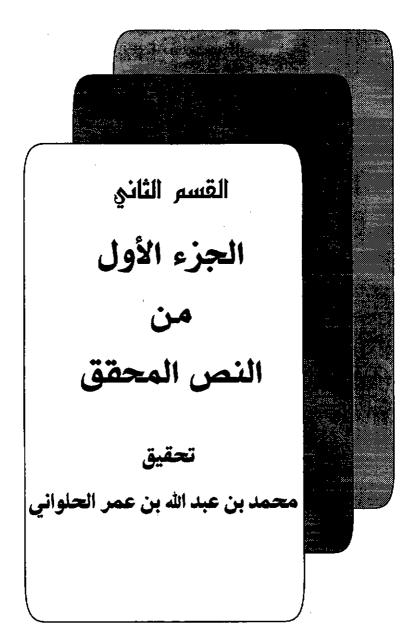
حِسِدة 🕾 : ١٨٧٢٥٤٧ فاكس: ١٨٧٢٥٤٧

رَمُاذِيُ النَّشِيْرُ مِن ب - ٧٤٨٦ السام - ٢١٤٦٢

ماتف/ ۲۲۲۷۷۰ فاکس/ ۲۲۶۹۸۶۲ ترخیص رقم – ۲۰۰۵ / د

المملكة العربية السبعوبية





#### [• بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَاٰنِ الرَّحِيْمِ

اللهم صلّ على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال شيخنا وسيدنا الإمامُ العلامةُ القدوة الزاهد العابد الورع الكامل شيخُ الإسلام مفتي الفرق ، ناصرُ السنة ، قامعُ البدعة ، سيدُ الفقهاء والحفاظ ، تقيُّ الدِّين أبو العباس أحمد بن شيخنا الإمام العلامة مفتي المسلمين شهاب الدِّين أبي المحاسن عبد الحليم بن الإمام العلامة شيخ الإسلام بحد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن عمد بن تيمية الحراني جزاه الله عن نَصْرِ دينه ، ونَصْر سنة نبيه عليه السلام خيراً(۱) :

خطبة المؤلف

الحمدُ لله الهادي النّصِيرِ، فَنِعْمَ النَّصِيرِ وَبِعْمَ الهاد ، الذي يَهْدِي مَن يشاء إلى صراطٍ مستقيم ويُبيّن له سُبُلَ الرشاد ، كما هدى النّين آمَنُوا لِمَا اخْتُلِفَ(٢) فيه مِنَ الْحَقّ وجَمعَ لهم(٣) المُلكى والسّداد، والذي ينصر رُسُلَه والذين آمنوا في الحياة الدّنْيَا ويومَ يقومُ الأشهَاد(١) ، كما وعَده في كتابه وهو الصادقُ الذي لا يُخْلِفُ الميعاد .

^{[*} ـ *] بياض في (أ) . والمثبت من (ب) .

⁽١) في حاشية (ب): وكتب إليّ سيدنا وشيخنا وقدوتنا الإمام العلامة القدوة شيخ الإسلام وسيد الفقهاء والمحدّثين تقي الدين أبو العباس أحمد بن العلامة شيخ الإسلام أبي المحاسن عبدالحليم بن العلامة شيخ الإسلام أبي البركات عبدالحليم بن تبعيّة الحرائي قال: . . . .

⁽٢) في (د) : ﴿ لَمَّا اَحْتَلَقُوا ﴾ .

⁽٣) ق (د) : اله، وكبلاهما صواب .

⁽٤) اقتبس هذه الجملة من قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ وَامَنُواْ فِي الْحَيَاةِ اللَّذَيَ وَامَنُواْ فِي الْحَيَاةِ اللَّذِيَ وَيَم (٥١) . يوم يقوم الأشهاد : اللَّذِي اللَّذِي وَم القيامة ، والأشهاد : جمع شهيد كالأشراف جمع شريف ، والأشهاد هم من الملائكة والأثبياء والمؤمنين . يُنظر : قضير العابري، (١٢/ ٧٥) ؛ قضير ابن كثيرا (٨٥/٤) .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَىٰهَ إِلَا اللهُ وَحُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادةً تُقِيمُ وَجُهَ صاحِبِها للدِّين حَنِيفاً وتُبَرَّقُه من الإلحاد .

وأشهد أنَّ عمداً(١) عَبدُه ورسولُه أفضَلُ المرسلين وأكرمُ العباد ، أرسَلَه بالسهدَى وحين الحقِّ لبُ ظُهرَه على الدِّين كُلِه ولو كَرِه أهلُ الشَّرْكِ والعِنَاد ، ورَفَع له ذِكْرَه فلاَ يُذْكَرُ إلا ذُكِر معه كما في الأذَانِ والتشهد والخطب(١) والمجامِع والأغياد .

وكَبَت [مُحاده](٣) وأهلك مُشاقه ١) وكفاه المستَه زِيْن به ١٥) ذوي الأخقاد، وبَتَرَ شَانِعَهُ (١) ولَعَن مُؤْذِيته في الدنيا والآخرة (١) وجَعَل هَوانه بالمِرْصَاد، واختَصَه على إخوانه المرسلين بِخصائِص تَفُوقُ

⁽١) في (ب) : دأن محمد؛ .

⁽٢) في (د) : قرالخطب والتشهدة .

⁽٣) في (ب) : عَدُوَّهُ . والمثبت من (ج) و (د) وهو الموافق لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ يُسِحُادُونَ اللّهِ عَرْ وجل: ﴿إِنَّ اللّذِينَ يَسُحَادُونَ اللّهِ وَمَ (٥). ومعنى كُبِتُوا : أي : غيظوا وأُهينوا ولُعنوا وأخزوا . والكبت : القهر والإذلال والحزي والصَّرع . يُنظر: «تفسير الطبري» (١٢/٢٨): «النهاية» لابن الأثير (١٣٨/٤) ؛ «تحفة الأربيب بها في القرآن من الغريب» ص (٢٣٠) .

⁽٤) اللذي خالف الله ورسوله في أمره ونهيه ، وكذَّب بيا أنزله الله. قال تعالى : ﴿وَمَنْ يُكُسَاقِقِ الرَّسُولَ مِن يَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى...﴾ سورة النساء : الآية رقم : (١١٥) .

⁽٥) من قوله تعالى : ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهُ زِمِينَ﴾ سورة الحجر : الآية رقم (٩٥) . (٦) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَائِتَكَ هُوَ الْأَبْتَرَ﴾ سورة الكوثر : الآية رقم (٣) . والشانىء :

⁽۱) من هوله تعالى : حوال شابتك هو الابترا سوره الحوار . اديه رقم (۱) . والساميء المبغض من الشنآن بمعنى العدارة والبغض . ينظر : «تفسير الطبري» (۲۲۸/۳۰) و «النهاية» (۲/۳۰) و «عفة الأريب» ص (۱۶۷) ، ويتر : أي : قطع ، والأبتر : هو الأقل الأذل المتقطع دابره ، الذي لا عقب له ، من البتر وهو القطع ، يقال : بترت الشيء بتراً أي : قطعته قبل التمام ، والسيف الباتر أي : القباطع . ينظر : «تفسير الطبري» بتراً أي : قطعته قبل الغربين» للهروي (۱/۲۲) ؛ «النهاية» (۱/۳۲) (بتر) .

⁽٧) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلُوُّدُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ لَمَنَّهُمُ اللَّهُ فِي اللَّذِيلَ وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهَيِّناً ﴾ سورة الأحزاب : الآية رقم (٥٧) .

التعداد(۱) ، فَلَهُ الوسِيلةُ والفَضِيلةُ والمقامُ المحمودُ(۱) ولواءُ الحمدِ الذي تَحْتَه كُلُّ حَمَّاد ، صلى الله عليه وعلى آله أفضل الصَّلُواتِ وأعلاها ، وأكملها وأنماها ، كما يُحِبُّ سبحانه أن يُصلّى عليه وكما أمر(۱) ، وكما ينبغي أن يُصلّى على سيد البشر ، والسلامُ على النبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه أفضل تحيةٍ وأحسنها وأولاها(١) ، وأبركها وأطيبها وأزكاها ، صلاةً وسكرماً دائمين إلى يوم التنّاد ، باقِيَيْن بعد ذلك أبداً رِزقاً من الله ما لهُ من نَفَاد .

أما بعدُ ؛ فإن الله تعالى هدَانَا بنبيَّه محمدِ ﷺ ، وأخرَجَنا به من

⁽۱) فيمنها ما رواه الشيخان عن جابر بن عبدالله رضي الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ : 

ه أعطيت خساً ، لم يُعطهن أحد قبلي : كان كل نبي يُبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى 
كل أحمر وأسود ، وأُحِلت لي الغنائم ، ولم تحلّ لأحد قبلي ، وجُعِلت لي الأرض طيّبة 
وطهوراً ومسجداً ، فأيّا وجل أدركته الصلاة صلى حيث كان ، ونُصرت بالرعب بين 
يدي مسيرة شهر وأُعطيت الشفاعة ، ينظر : «صحيح البخاري» ـ المطبوع مع «فتح 
يدي مسيرة شهر وأُعطيت الشفاعة ، ينظر : «صحيح البخاري» ـ المطبوع مع «فتح 
الباري» ـ في كتاب الصلاة ـ باب وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً (١/ ١٣٤ ح 
٨٤٤)؛ «صحيح مسلم» : في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١/ ٢٧٠ ح ٢١٥) ؛ 
«الوفا بأحوال المصطفى» لابن الجوزي ؛ «دلاكل النبوة للبيهقي (٥/ ٤٧٠ ـ ٤٩٠) ؛ 
«الحصائص الكبرى» للسيوطي .

⁽۲) الوسيلة: هي ما يُتقرب به إلى الكبير، يقال: توسلت، أي: تقربت، وتُعلَّلق على المنزلة العالية. ووقع ذلك في حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنها عند مسلم بلفظ: فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، الحديث في: قصحيح مسلمه: كتاب الصلاة ـ باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه . . . (٢٨٨/١ ح ٢٨٨) . الفضيلة ، أي: المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون منزلة أحرى أو تفسيراً للوسيلة .

المقام المحمود: هو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ، وهو بالمعنى الحاص : الشفاعة العظمى ، وهو في الحديث الصحيح عند البخاري عن جابر بن عبدالله رضي الله عنها وفيه : «اللهم ربّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتِ عمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً عموداً الذي وعدته . . . ، يُنظر : «صحيح البخاري» : في كتاب الأذان ـ باب الدعاء عند النداء (٢/ ١١٢ ح ٦١٤) .

⁽٣) ﴿وِكُمَا أَمْرُهُ : مَاقَطَةُ مَنْ (جَ) .

⁽٤) اوأولاها»: ساقطة من (د).

الظلمات إلى المنور ، وآتانا ببركة رسالتِهِ ويُسمن سفّارته حيرً الدنيا والآخـرة ، وكــان من ربُّـه بالمنزلةِ العُليــا التي تقــاصَــرتِ العــقولُ والألسِنــةُ عن معرفيِّها ونَعْيِها ، وصارت غايتُها من ذلك ـ بعد التناهي في العلم

سبب تاليف والبيان _ الرجوعُ.] / إلى عِيُّها وصَـمْـتهـا ، فاقتضـاني لحـادثِ حَدَث(١) _ ١/١ الله من الحق علينا، بَلْـهُ(٢) ما أوجب اللَّهُ من تعزيره(٣) ونصــره بكل طـريـق، وإيـــُــارِهِ بـالنفسِ والمالِ في كلّ مــوطن ، وحــفظهِ وحمايتــهِ من كل مُوذٍ، وإن كـان الـــلّـــهُ قــد أغَـــنى رســولَـه عن نصــرِ اكخلْق ، ولكن ليبّــلُوَ بعضَكُم بِبعض ولِيَعلَم اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُه [ورسله] (ع) بالغيب ؟ ليُحِقُّ الجزاء على الأعمال كما سبقَ في أمَّ الكتباب _ أن أذكُر ما شُرع من العقوبة

^{[*} ـ *] بياض في (أ) . والمثبت من (ب). وإلى هنا نهاية الحرم الأول في (أ) .

⁽١) في شــهر رجـب سنة ثلاث وتسعين وست مئة (٦٩٣ هـ) في وقـعة عسَّــاف النصراني ، حين سب النبي ﷺ ؛ حيث وقعت محمنة عظيمة ، ضُرب على إثرها شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله وسُمجن من قِبَل نائب الأمير ، فنصنف شبيخ الإنسلام في هذه الواقعة كتابه هذا : (البصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ). يُنظر: (البداية والنهاية) لابن كثير (١٣/ ٣٥٥) ؛ فكشف الظنون، (١٠٦٩/٢) ؛ وينظر تفاصيل هذه الواقعة في القسم الأول من دراسة هذا الكتاب ص (١٦٧ ، ١٦٨) .

⁽٢) في (ج) و (ب) : ابل هوا . رهو تحريف ظـاهو .

و (بل) : حـرف عطف ، وهو للإضراب عن الأول للشاني . و (بَـلُـهُ) : مبنية على الفتح

⁽٣) التنعزير في كنلام العنزب: التنوقير، والتنعزير: النصر باللسنان والسيف. وأصل التعزير: المنع والرد؛ فكأنْ مَنْ نَصرته قبد رددت عنه أعبداءه ، ومنعشهم من أذاه . ولهذا قبل : السَّاديب الذي هو دون الحد تعزير ؛ لأنه يمنع الجاني أن يعاود اللنب . قال تعالى : ﴿لِتُوْمِــنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُسـعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّــرُوهُ. . ﴾ سـورة الفـتـح: الآية رقم (٩). ومعنى تعزُّروه، أي: تعظموه، ينظر: (تفسير الطبري) (٧٤/٢٦) ؛ (الشهايسة) (٢٨٨/٣) ؛ السان العرب، (٥/ ٢٩٢٥) ؛ المحفة الأريب، ص (١٨٢) .

⁽٤) في (أ) : «ورسولـ». والمثبـت كما في بقية النسخ (ج) و (د) و (ب) . وهو الموافق أيضاً لقوله تعالى : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ سورة الحديد : الآية رقم : (٢٥) .

لمن سَبّ النبيّ على من مُسلم وكافِر ، وتوابع ذلك ذِكراً يتضمّ نُ الحكم والدليل ، ونقل ما حضرني في ذلك من الأقاويل ، وإرداف القول بحظّه من التعليل، وبيان ما يجبُ أن يكون عليه التعويل، فأمّا ما يقدّره الله عليه من العقوبات () فلا يكاد يأتي عليه التفصيل ، (• وإنها المقصد () هنا () بيان الحكم الشرعي الذي يفتي به المفتي ، ويقضي به القاضي ، ويجبُ على كل واحد من الأثمة والأمة القيام بها أمكن منه ، والله هو الهادي إلى صواء السّبيل، وقد رتبته [على] () أربع مسائل:

موضــوع الكتـــاب

المسالة الأولى: في أن الساب يُـفُّـتَل . سواء كان مسلمًا أو كافراً .

المسالة الثانية : أنه(ه) يتعين قتلُه وإن كان ذِميّاً ؛ فلا يجوز المنُّ عليه ، ولا مُفَاداتُه .

المسالة الثالثة : في حُكمِه إذا تاب .

المسالة الرابعة : في بيانِ السَّبِ ، وما ليس بسبِّ ، [والفرق بينه وبين الكفر](٠) .

⁽١) في (د) : فقأما ما يقدره الله أن يكون للمقوبات، .

⁽۵ ـ ۵) ساقط من (د) . وهو نص طویل کها تری .

⁽٢) في (ب): دإنيا القصدة.

⁽٣) في (ج): «هاهنا إنها المقصود بيان»، وفي الحاشية: «وإنها المقصد».

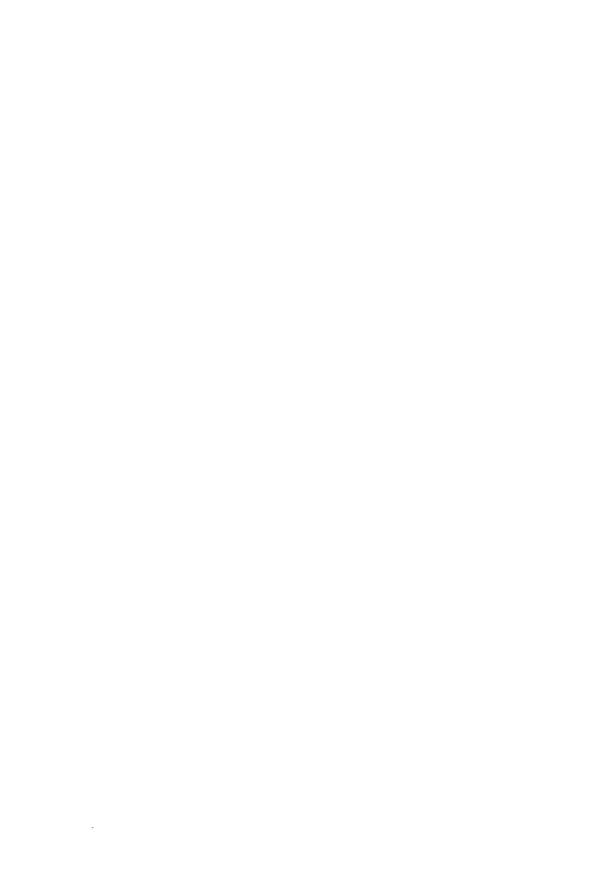
⁽٤) (عل) : زيادة في (ج) .

⁽٥) في (ب) : (أن يتعين) .

⁽٦) ما بين المعفوفتين : زيادة في (ج) .







## المسألة الأولى

## أنَّ مَـنْ سَـبُّ النبي ﷺ من(١) مسلم أو كافر فإنه يجب قتله

هذا مذهَبُ عامةِ (۱) أهلِ العلم ، قال ابنُ الْمُنْدِ (۱) : ﴿ أَجْمَعَ عُوامٌ أَهْلِ العلمِ عَلَى أَنَّ [حَدًا (١) من سَبُّ النبيُّ ﷺ القتل، وممن قاله مالكُّ واللَّيثُ (٥) وأحدُ وإسحاقُ (١) ، وهو مذهبُ الشافعي ، قال : ﴿ وحُكي عن النعمان : لا يقتل _ يعني الذَّمِّي _ ما هُم عليه من الشركِ أَعْظَمُ ١٠٥٠ .

⁽١) امن : ساقطة من (ب) .

⁽٢) في (ج) : دهلا مذهب عليه عامة ١ .

⁽٣) هو شيخ الإسلام، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنفر النيسابوري الفقيه نزيل مكة. روى عن : الربيع بن سليان ومحمد بن إسهاعيل الصائغ ومحمد بن ميمون . روى عنه : أبو بكر بن المقرىء ومحمد بن يحيى بن عار اللمياطي والحسين والحسن ابنا علي بن شعبان . مات سنة ثماني عشرة وثلاث مئة ، وقيل غير ذلك . . . ينظر : «سير أصلام النبلاء» (٤٩٠/١٤) ؛ وتذكرة الحفاظ، (٣/ ٧٨٢) ؛ وطبقات الشافعية، للسبكي (٣/ ٢٠٢) .

⁽٤) احدا : زيادة من المطبوعة .

⁽٥) هو الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهّ عبي ، أبو الحارث المصري (ثقة ثبت فقيه إمام مشهور) . روى عن : عطاء وابن أبي مليكة ونافع . روى عنه : قتيبة وابن المبارك ومحمد ابن رمح . مات سنة خس وسبعين ومئة . ينظر : قتاريخ الثقات المعجلي ص (٣٩٩) ؛ قمشاهير علياء الأمصار الابن حبان ص (١٩١) ؛ قالكاشف للذهبي (٣/١٣) ؛ قتريب التهذيب (٤٦٤) .

⁽٦) هو إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن رَاهُـوْيهَ نزيل نيسابور وصالمها (ثقة حافظ مجتهد). روى عن : ابن عينة ووكيع وجرير بن عبدالحميد . روى عنه : الجهاعة، وهو قرين الإمام أحمد بن حنبل ، قال الخطيب البغلادي : اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والروع والزهد . مات سنة ثمان وثلاثين ومتين . يُنظر: وتاريخ بغداد، (٦/ ٣٤٥) ؛ «الجمع بين رجال الصحيحين، (٢٨/١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٣٥/ ١١) ؛ «تهديب التهذيب، ص (٩٩) .

⁽٧) ينظر: كتاب «الأوسط في السنن والإجاع والاختلاف» لابن المنلر: في كتاب الحدود (٢/ ٢٨٢) رقم (٢٨٥) (رسالة علمية) ؛ وكتاب «الإجماع» لابن المنار أيضاً: في كتاب «الرتد» (ص ٢٥٣) رقم (٧٢٧).

وقد (۱) حكى أبو بكر الفارسي (۱) من أصحاب الشافعي إجماع المسلمين على أنَّ حدَّ من سَبَّ غيرَه الجلدُ (١). على أنَّ حدَّ من سَبَّ غيرَه الجلدُ (١). وهذا الإجماع الذي حكاه هذا محمولُ على إجماع الصَّدر الأوَّل مِن الصحابة والتابعين ، أو أنه أراد به إجماعَهم على أن سَابٌ (٥) النبيُّ على يجبُ قتله إذا كان مسلمًا ، وكذلك قيَّدَه القاضي عِبَاضٌ (١) ، فقال : وأجمعت الأمةُ على قَتْلِ متنقصِه (٧) من المسلمين وسابعه (٨) ، وكذلك حَكَى [عن] (١) غير واحد

⁽١) اوقدا : ساقطة من (ب) .

⁽٢) هو أحمد بن الحسين بن سهل ، أبو بكر الفارسي . إمام جليل ، تفقّه على ابن سريج ، وهو أول من درّس مذهب الشافعي ببلغ . قال النووي : «من أثمة أصحابنا وكبارهم ومسقد ميهم وأعلامهم» أ.ه. . صنّف كتاب «العيون على مسائل الربيع» وكتاب «الانتقاد على المزني» ، وكتاب «الخيلاف» معه ، وكتاب «الإجاع» . مات سنة خسين وثلاث مئة وقيل : خس وثلاث مئة . يُنظر : «طبقات الفقهاء الشافعية» للعبادي ص (٤٥) ؛ «تهذيب الأساء واللغات» للنووي (القسم الأول) (٢/ ١٩٥) ؛ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ١٨٤) ؛ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي

⁽٣) في (ب) و (ج) ; امن سبه .

⁽٤) هذا النص من كتاب «الإجماع» له . وقد ذكره ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٣) ؛ والمشوكاني في «نيل الأوطار» (٧/ ٣٨٠) ؛ ومُكَمِّل كتاب «المجموع شرح المهلكب» (١٩٧/١٩) .

⁽٥) في (ب) : دسباب،

⁽٢) هنو شيخ الإسلام القاضي أبنو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن اليَحْصِبي الأَدلي، ثم السَّبَتيُّ المالكي . روى عن : القاضي أبي علي بن سُكَّرة الصَّدَق وعن أبي بحر بن العاص وعمد بن حدين . روى عنه : الإمام عبدالله بن عمد الأشيري وأبو جمفر الغرناطي والحافظ خلف بن بَشكُوال . مات سنة أربع وأربعين وخس مئة وقيل غير ذلك . يُسْظر: قوفيات الأعيان (٣/ ٤٨٣) ؛ قسير أعلام النبلاء (٢١٢/٢٠) ؛ فازهار الرياض في أخبار القاضي عياض المقرى .

⁽٧) في (ب) : (منتقصه) .

 ⁽٨) يُنظر : كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض: القسم الرابع: في تعريف وجـوه الأحكام فيمن تنقّصه أو سبّه عليه الصلاة والسلام (٢١١/٢) .

⁽٩) (عن) : زيادة في (ج) .

الإجماع على قبتله وتكفيره(١). وقبال(٢) الإمامُ إسحاقُ / بن رَاهُـوْيَـه أحدُ ١/ب الأثمة الأغلام: أجمع المسلمون على(٣) أنَّ من سَبَّ اللَّهَ ، أو سَبَّ رسولَـه على الأثمة الأغلام: أو دَفَعَ شيئاً مما أنزل الله عزّ وجلّ ، أو قَتَلَ نبياً من أنبياء اللَّهِ عزّ وجلّ ، أو قَتَلَ نبياً من أنبياء اللَّهِ عزّ وجلّ ، أنه كافر بذلك وإن كان مُقِـرًا بكل ما أنزل اللَّهُ .

وقال(٤) الخطّابي(٥): ﴿ لَا أَعَلَمُ أَحَداً مِنَ الْمُسَلَمِينَ اخْتَلَفَ فِي وُجُوبِ

قَتْلُه ﴿ (١) . وقال محمد بن سُخنُون (٧) : ﴿ أَجْعَ الْعَلَمَاءَ عَلَى (٨) أَنْ شَاتَمُ النّبِي (١) ﷺ المَتَنَقَّصَ (١٠) لَه كَافَرٌ ، والوعيدُ جارِ عليه بعداب [اللّهِ]

⁽١) يُنظر : «كتاب الشفا» الباب الأول : في بيان ما هو في حقه ﷺ سبُّ أو نقص من تعريض أو نص (٢/ ٢١٥) وما بعدها .

⁽٢) في (ب) : فقال! .

⁽٣) اعلى : ساقطة من (ب) .

⁽٤) ني (ج) : اقال ا .

⁽٥) هو الإصام العلامة الحافظ اللغوي أبو سليهان حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن خطأب البُستي الخطابي ، صاحب التصانيف ، منها : كتاب دمعالم السنن، و دغريب الحليث، والمُستح خلط المحدثين، وغير ذلك . روى عن : أبي سعيد بن الأعرابي بمكة وإسهاعيل الصفار وأبي بكر بن داسة . روى عنه : الحاكم وأبو حامد الإسفرائيني وأبو ذر المروي . كان ثبتاً من أوعية العلم والأدب . صات سنة ثهان وثهانين وثلاث مئة . ينظر : «معجم الأدباء (٢٤٦/٤) ؛ «وفيات الأعيان» (٢١٤/٢) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢٢/١٧) ؛ والبلغة، للفيروزابادي ص (٩٤) .

⁽٦) يُنظر : قمعالم السنن؛ للخطابي ـ المطبوع مع مختصر سنن أبي داود ـ (٦/ ١٩٩) .

⁽٧) هو فقيه المغرب ، أبو عبدالله عمد بن فقيه المغرب عبدالسلام بن سُحنُون بن سعيد التُنوخي القيروالي شيخ المالكية . روى عن : أبي مصعب الزُّهْري وطبقته ، كان عدثاً بصيراً بالآثار واسع العلم متحرياً متقناً علامة كبير القدر كان يناظر أباه وناظر شيخاً معتزلياً. مات سنة خمس وستين ومتين. ينظر: درياض النفوس، لأبي بكر عبدالله بن محمد المالكي (١٥٠/١) ؛ دشلرات اللهب، (١٥٠/١) .

⁽٨) (علي : ساقطة من (ب) .

⁽٩) ق (ب) : «الرسول» .

⁽۱۰) في (ب) : «المتقص) .

له (١) ، وحكم عند الأمة القتلُ ، ومَن شكَّ في كفره وعذابه كفر (١)

وتحرير القول فيها (٣): أنَّ السابُّ إن كان مسلمًا فإنه يَكفُرُ ويقْتَلُ بغير خلاف ، وهو مذهب الأثمة الأربعة (٤) وغيرهم ، وقد تقدم عمن حكى الإجاع على ذلك من الأثمة (٥) مثل إسحاق بن رَاهُ ويه وغيره ، وإن كان ذمَّ يَا فإنه يقتل أيضاً في مذهب مالكِ وأهلِ المدينة ، وسيأتي حكايةُ [الفاظهم] (١) ، وهو مذهبُ أحمد وفقها والحديث وقد نَصَّ أحمد على ذلك في مواضع متعددة . قال حَنبَل (٧): سمعت أبا عبدالله يقول :

القتلُ، وأرى أن يقتل ولا يُستتاب، قال : وسمعت أبا عبدالله يقول : وكُلُ مَنْ نَقَضَ العهدَ وأحدث في الإسلام حَدَثاً مثل هذا رأيتُ عليه

تحرير القول في حكم

السيساب

نصـــوص الإمـام أحمد

⁽١) في (أ) : وبعذاب له، ؛ (ب) : وبعذاب الله، . والمثبت من (ج) .

 ⁽٢) صنّف محمد بن سُحنون رسالة بعنوان : (رسالة فيمن سب النبي ﷺ ، ولم أقف عليها ،
 فلعل هذا النص يكون منها ، وإلله تعالى أعلم .

⁽٣) في (ج) : نفيه؛ .

⁽٤) في (ج) : الأربع، . وهو خطأ .

⁽٥) امن الأثمة: : ساقطة من (ج) .

⁽٦) ف (أ) و (د) : • ألفاظه، والمثبت من (ج) .

⁽١) و (١) و (١) : الفاطة . ونشبت من رج) .

⁽٧) هو حَنْبَل بن إسحاق بن حنبل بن هالال بن أسد : الإسام الحافظ المحدّث الصدوق المصنف أبو علي الشَّيْبَاني ، ابن عم الإسام أحمد بن حنبل وتلميده . سمع من : محمد بن عبدالله الاتصاري وسليمان بن حرب والحسيدي وغيرهم . حدَّث عنه : ابن صاعد وأبو بكر الحالال ومحمد بن مَخْلَد وآخرون . قال الخطيب : كان ثقة ثبتاً . قال الذهبي : له مسائل كثيرة عن أحمد ويتفرد ويُغرب . مات سنة ثلاث وسبعين ومتين. ينظر : «تاريخ بغيداده (٨/ ٢٨٦) ؛ «طبقيات الحنابلة» (١/ ١٤٣) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٠٠) ؛ «المقصد الأرشد» (١/ ٢٥٠) .

القتل ، ليس على هذا أُعطُوا العهدَم) والذَّمَّة، وكذلك قال أبو الصقر(١): سألت(١) أبا عبدالله عن رجل من أهل الذَّمَّة شتم النبي على ، ماذا عليه ؟ قال : إذا قامت عليه البينة(٣) يقتل مَنْ شتم النبي على ، مسلماً كان أو كافراً ، رواهما الخَلاَّلُ(١) .

## وقال في رواية عبدالله(١) وأبي طالب(١) وقد سُثل عمن شتم النبيَّ عِين

^{(*} _ *) ساقط من (د) .

⁽١) في (ج) : «أبو الصفراء؛ ، وهو تحريف ، والصواب : «أبو الصفر؛ .

وهو يحيى بن يَـزْدَاد الورّاق، أبو الصـقـر، ورّاق الإمـام أحمد بن حنبل، وعنده جزء مسائل حسّـان . . . ينظر: قطبقات الحنابلة، (٤٠٩/١)؛ قالمقصد الأرشد، (١١٣/٣)؛ قالمنهج الأحد، (١٩٣١)).

⁽٢) في (د) : قال أبر الصقر : قال : سألت .

⁽٣) في (ب) و (ج) : البينة عليه، .

⁽³⁾ هو شيخ الحنابلة وعالمهم ، أبو بكر أحمد بن عمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحلال . سمع من الحسن بن عَرفة وأبي داود السجستاني وعبدالله بن أحمد بن حنبل وغيرهم . حدّث عنه : الإمام أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر _ غلام الحلال _ وأبو الحسين محمد بن المظفر وطائفة . قال الحطيب : «جمع الحلال علوم أحمد وتطلبها أه . مات سنة إحدى عشرة وثلاث مئة . ينظر : «تاريخ بغداده (٥/ ١١٢) ؛ «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٢) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢ (٢٧) ؛ «تاريخ بغداده (٥/ ١٠٧) ؛ «المقصد الأرشد» (١ (١٦٦) ) .

⁽٥) رواهما الخملال في «أحكام أهل الملل» في كتاب الحدود .. باب فيمن شتم النبي ﷺ . الرواية الأولى : في (ق/١٠٢) .

⁽٢) هو عبدالله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أبو عبدالرحمن ، (ثقة) . روى عن أيه المسئد كله والزهد وغيره، وروى عن: يحيى بن عبدويه ويحيى بن معين . روى عنه : النسائي والبخوي وأبو عوانة صنف كتباً منها : «كتاب السنة» وقد طبع بتحقيق: شيخنا وأستاذنا د. محمد بن سعيد القحطاني حفظه الله ، و «مسائل الإمام أحمد» بروايته ، طبع بتحقيق: د. علي بن سليهان المهنا . مات سنة تسعين ومتين . ينظر : «تاريخ بغداد» بحقيق: د. علي بن سليهان المهنا . مات سنة تسعين ومتين . ينظر : «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٧٥) ؛ «طبقبات الحنابلة» (١/ ١٨٠) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ١٤١) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٢٩٥) ؛ «المقصد الأرشد» (٢/ ٥) .

⁽٧) هو أحمد بن حميد ، أبو طالب المُشكاني ، من الطبقة الأولى من تلاميد الإمام أحمد ، ووى عنه مسائل كشيرة ، وكان قد صحبه قديماً إلى أن مات الإمام أحمد ، وكان أبو طالب رجلاً صالحاً . مات سنة أربع وأربعين ومتنين . ينظر : «تاريخ بغداد» (١٢٢/٤) ؛ «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٩) ؛ «المقصد الأرشدة (١/ ٩٥) .

قال: (يقُتل، قيل له: فيه أحاديث؟ قال: نعم، أحاديث منها: حديثُ الأعمى الذي قَتَلَ المرأة، قال: سمعتها تَسْتَمُ النبي عَلَان، وعمر وحديثُ حصين(۱) أن ابن عمر قال: من شتم النبي على قُتل(۱)، وعمر ابن عبدالعزيز يقول: يقتل(١)، وذلك أنه من شتم النبي على فهو مُرتَدًّ عن الإسلام، ولا يَشْتم مسلمٌ النبي على .

زاد عبدُالله : اسألتُ أبي عمن شتم النبي ﷺ ، يُستتاب ؟ قال : قدره وجب عليه القتلُ ، ولا / يُستتاب ؛ حالد بن الوليد قَتَلَ رجلاً ٢ / أَ شَتَ مِنْ الراهِ مِنْ الراهِ مِنْ الراهِ بكر (٨) في شت م النبي ﷺ ولم يَسْتَ مِنْهُ ١٠٥٥ ، [رواهما](١) أبسو بكر (٨) في

حصين عمن حدثه عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : مرّ به راهب ، فقيل له : هذا يسب النبي ﷺ ، فقال ابن عمر : لو سمعته لقتلتُه. . . ، . وينظر : «المطالب العالية»

(۲/ ۱۷۵ ح ۲۸۹۲)

⁽١) حديث الأعمى سيذكره المصنف بتيامه مسئداً إن شاء الله تعالى في ص (١٢٦ ، ١٤١) . (٢) هو حسين بن عبد الرحن السُّلَمي ، أبو الهذيل الكوفي ، ابن عم منصور بن العتمر ،

⁽ثقة تغيّر حفظه في الآخر). روى عن : جابر بن سمرة وأبي واثل وعامر الشعبي . روى عنه : شعبة وهشيم وعلي بن عاصم . مات سنة ست وثلاثين ومئة . يُنظر : «الجمع بين رجال الصحيحين» (١٠٨/١) ؛ «تهذيب الكهال» (٦/٩١٥) ؛ «الكاشف» (١٠٨/١) ؛ «تهذيب الكهال» ص (١٩٧٠) .

⁽٣) رواه الخسلال في «أحكام أهل الملل»: في كتباب الحدود ـ باب فيمن شتم النبي ﷺ (ق/٩٠/ب) عن عبدالله بن أحمد قبال: حدثني أبي قال: حدثني هشيم قال: أخبرنا حصون عبد حدثه عن الناعب رضي الله عنما ، قال: من به راهب ، فقيا . له : هذا

⁽٤) ينظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣٧٩/٥). قال: أخبرنا إسهاعيل بن عبدالله بن أبي أويس قال: حدثني أبي عن سهيل بن أبي صالح أن عمر بن عبدالعزيز قال: ولا يقتل أحد في سب أحد إلا في سب نبي».

⁽٥) في (د) : اوقد) .

⁽٦) في (أ) : قلم يستتيبه؛ (٧) في (أ) و (ب) : قرواها؛ .

⁽٨) هو أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر بن يزداد البغدادي الفقيه العلامة شيخ الحنابلة وتلميذ أبي بكر الخدلال المصروف به (غالام المخالال) مشهوراً بالديانة موصوفاً بالأمانة مذكوراً بالعبادة، توفي سنة ثالات وسنين وثالات مئة . يسظر : «تاريخ بغداد» (١٩٦/١٥) ؛ «طبقات الحنابلة» (١١٩/١٦) ؛ «البناية والنهاية» (١١٩/٢٦) ؛ «المقصد الأرشد» (١٢٦/٢١) .

والشافي ١٥) ، وفي رواية أبي طالب : وسئل أحمدُ عمن شتم النبي الله ، قال (١) : يُقْتَلُ ، قد نَقَصْ العَهدَ . وقال حرب (١) : وسألتُ أحمد عن رجلٍ من أهل الذمة شتم النبي الله ، قال : يقتل ، إذا شتم النبي الله » . رواهما المخَلاَّل (١) ، وقد نص على هذا في [غير] (١) هذه الجوابات (١) .

فأقوالُه كلُّها نصُّ في وجوب قتله ، وفي أنه قد نقض العمهد ، وليس عنه في هذا اختلافٌ .

وكذلك ذَكَرَ عامةُ أصحابه متقدمُهُمْ ومتأخرهم ، لم يختلفوا في ذلك .

⁽١) كـتاب «الشـافي» : في الفقـه له وهــو نحــو من ثــهانين جــزءاً كيا قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء، (١٦/ ١٤٤) . وقد نقل منه القاضي أبو يعلى في «العدة» (٣/ ٧٤٩) وغــيره .

⁽٢) في (د) : تفقال؛ .

⁽٣) هو أبو محمد حَسرب بن إسهاعيل الكرماني ، الفقيه ، تلميذ الإمام أحمد بن حنبل . رحل وطلب العلم ، وأخمد عن سعيد بن منصور وإسحاق بن راهويه وغيرهما . قال الذهبي : مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدين ، توفي سنة ثمانين ومتنين . ينظر : قطبقات الحنابلة ( ١٤٥/١ ) ؛ قسير أعلام النبلاء ( (١٣/ ٤٤٢ ) ؛ قتلكرة الحفاظ ، ينظر : قطبقات الحنابلة ( (١٤٥/١ ) ؛ قسير أعلام النبلاء ( (١٢/ ٢٤٤ ) ؛ قتلكرة الحفاظ » ( ٢١٣/٢ ) ؛ قالمقصد الأرشد ، (٢٥٤/١ ) ؛ قشنوات اللهب ( ٢٠٢/٢ ) .

⁽٤) يُسنظر : «أحكام أهل الملل» للخلال ؛ في كتباب الحدود _ بباب فيمن شتم النبي ﷺ (ق/١٠٣/ب) ، (ق/١٠٤/أ) .

 ⁽۵) اغیرا : ساقطة من (۱) .

⁽٢) يُنظر : «أحكام أهل الملل» (ق/١٠٣/ب) . وفيه قال حنبل : سمعت أبا عبدالله يقول : كل من شتم النبي ﷺ أو تنقصه مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل ؛ وفي (ق/١٠٤/) أيضاً: سئل أبو عبدالله عن رجل من أهل اللمة شتم النبي ﷺ ماذا عليه ؟ قال : إذا قامت عليه البينة يقتل من شتم النبي ﷺ مسلماً كان أو كافراً ؛ وينظر : «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/١٢٩) .

إلا أن القاضي(١) في والمجرّد ١٥ ذكر الأشياء التي يجب على أهل ٢٠ الذمة تركّها وفيها ضَررٌ على المسلمين وآحادِهم في نفس أو مال ، وهي الإعانة على قتال المسلمين ، وقتل المسلم أو المسلمة ، وقطع الطريق عليهم ، وأن يؤوي للمشركين جاسوساً ، وأن يعين عليهم بدَلالة ، مثل: أن يكاتب المشركين بأخبار المسلمين ، وأن يزني بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح ، وأن يفتن مسلماً عن دينه ، قال : وفعليه الكف عن هذا ، شرط أو لم يُشرط ؛ فإن خالف انتقض عهده ، وذكر نصوص أحد في بعضها ، مثل نصه في الزني بالمسلمة ، وفي التجسس للمشركين وقتل المسلم على وإن كان عَبْداً كما ذكره الحرقي (١٤٥٥) ، ثم ذكر نصه في قذف المسلم على

⁽۱) هو شيخ الحنابلة القاضي أبو يَعلى : محمد بن الحسين بن محمد بن خَلَف بن أحمد الفَرّاء، من مشاهير علماء الحنابلة ، ومن فحول العلماء في الأصول والفروع وسائر الفنون ، تولى القضاء ، وله مصنفات منها : «الأحكام السلطانية» و «شرح الحرّقي» و «العدة» طبع من الأخير ثلاثة أجزاء بتحقيق د. محمد سير مباركي . توفي سنة ثبان وخسين وأربع مئة . يُنظر : دطبقات الحنابلة» (١٩٣/٣) ؛ دسير أعلام النبلاء (١٩٨/٨٨) ؛ «العسير» (٢٠٣/٣) ؛ «المقصد الأرشد» (٢/ ٣٩٥) ؛ «شذرات الذهب» (٣٠٦/٨) .

 ⁽٢) في (ب) : «المحروا» وهو تحريف، واسمه كاملاً : «المجرد في المذهب، أي: في مذهب الإمام أحمد ، وقد شرحه ابن البَنّاء الحنبلي (ت ٤٧١ هـ) ، ولا أعلم لهما وجوداً .

⁽٣) اأهل! : ساقطة من (د) .

⁽٤) في مختصره ص (٢٠٧)

⁽٥) هو العلامة شيخ الخنابلة ، أبو القاصم عمر بن الحسين بن عبدالله البغدادي الحرقي الحرقي الحرقي الحرقي الحنيل صاحب المختصر المشهور في مذهب الإمام أحمد ، وقد شرحه الفقيه الإمام ابن قُدامة في كتابه والمغني، وله شروح كثيرة ، وكان الحرقي من كبار العلماء تَفَقَه بوالله الحسين صاحب المروني . توفي سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة . ينظر : فتاريخ بغداد، الحسين صاحب المروني . توفي سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة . ينظر : فتاريخ بغداد، (١١/ ٢٣٤) ؛ فالبداية (٢/ ٢١٠) ؛ فالبداية والنهاية، (٢/ ٢١٠) ؛ فالمقصد الأرشد، (٢/ ٢٥٠) .

أنه لا ينتقض عَهدُه ؛ بل يُحدُّ حدَّ القذف . قال(۱): (فتخرج المسألة على روايتين، ، ثم قال: (وفي معنى هذه الأشياء: ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بها لا ينبغي ، فهذه أربعة أشياء الحكم فيها كالحكم في الثهانية التي قبلها ، ليس ذكرُها شرطاً في صحة العقد ، فإن أتوا واحدة منها نقضُوا الأمان ، سواء كان مشروطاً في العهد أو لم يكن(۱) ، وكذلك قال في «الخلاف» بعد أن ذكر أنَّ المنصوص انتقاض العهد بهذه الأفعال والأقوال.

قَـال : ﴿وفـيـه روايةٌ أخـرى لا ينتـقض عـهده إلا بالامتناع من بَذْلِ الْجِزْية وجَـرْي أحكامناه عليهم ،

ثم ذكر نصَّه على أنَّ الدُّمي إذا قَلَفَ المسلم يُضْرَبُ ، قال : «فلم يَجْعَلْه ناقضاً للعهد بقذف المسلم مع ما فيه من الضررِ عليه بهتُكِ عرْضه»(۱). وتَبِعَ القاضي جماعة من/أصحابه ومن بعدهم ـ مثل الشريف أبي جعفر(۱) ۲/ب

⁽١) في حاشية (د): (يعني القاضي).

 ⁽٢) يُنظر : «المغني» لابن قدامة (٨/ ٥٢٤) ؛ «شرح مختصر الحرقي» لأبي يعلى ص (٥٩٣) ،
 ص (٦٠٤) ، والمسروط ذكرها الحرقي في كتاب «السبي» كما عزاه القاضي أبو يعلى ؛
 وينظر : «كتباب الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى (٢/ ٣٨٥) رقم (٣٣) في انتقاض عهد الذمي لمخالفة الشروط .

⁽٣) في (ب) : ﴿ أَحَكَامُهَا ؛ .

⁽٤) يُمنظر : «أحكام أهـل الملل» في : كتاب الحدود ـ باب يهودي قلف مسلمًا (ق/١٠٤).

⁽٥) هو الإسام شيخ الحنابلة: عبدالحالق بن عيسى بن أحد بن محمد _ يصل نسبه إلى _ ابن معبد بن عباس بن عبدالطلب بن هاشم ، الشريف أبو جعفر الهاشمي العباسي الحنبل البغدادي ، كان من أكبر تلاملة القاضي أبي يعلى بن الفراء ، وكان حسن الكلام في المناظرة، عالماً فقيهاً ورعاً عابداً زاهداً قوالاً بالحق ، لا تأخذه في الله لومة لالم ، تُوفي سنة سبعين وأربع منة . له كتاب ورؤوس المسائل، يقول عنه د. عبدالرحمن العثيمين عقق كتاب والمقصد الأرشد، : «وهو عمدة في المذهب . . . وقد اطلعت عليه وأفدت منه وهو بحاجة إلى عناية . نسخته في الظاهرية وفي جامعة الإمام محمد بن سعود، أهد . يُنظر : وطبقات الحنابلة، (١٠٤١) ؛ وسير أعلام النبلاء (١٨٥/٤٥) ؛ والبناية والنهاية وطبقات الحنابلة (١٠٥١)؛ والمقصد الأرشد، (١٢٦/٢١) ؛ ونيل طبقات الحنابلة (١/٥١)؛ والمقصد الأرشد، (٢/١٤٤) ؛ والمنهج الأحمد (٢٠١٢) .

وابن عقيل(١) وأبي الخطاب(٢) والْمَحُلُوانِي(٣) فَذَكَرُوا أَنَهُ لَا خِلاَفَ أَنهُم إذا امتنعوا من أداء الجزية أو التزام أحكام الملّة انتقض عَهْدُهم ، وذكروا في جميع هذه الأفعال والأقوال التي فيها [ضررٌ](١) على المسلمين وآحادِهم في نفس أو مالي ، أو فيها غَضَاضةٌ على المسلمين في دينهم ، مثل سبًّ الرسول على وما معه روايتين :

⁽۱) هو شيخ الحنابلة ، أبو الوفاء على بن عقيل بن عمد بن عقيل البغدادي الظفري الحنيل المتكلم ، صاحب النصائيف ومن أشهرها : كتاب «الفنون» تزيد مجلداته على الأربع مئة كما قاله الذهبي ، ويقول د. عبدالرحن العثيمين بأنه يوجد قطعة من كتاب الفنون نشرت في مجلدين في دار المشرق ببروت سنة ١٩٧٠م بتحقيق : جورج المقدسي ، ولابن عقيل كتاب «الجدل» طبع في المعهد الفرنيي بدمشق سنة ١٩٦٧م ، وله كتاب «الواضح» في أصول الفقه مهم جداً يقع في مجلدين ، حققه د. موسى بن عمد القرني بجامعة أم القرى أهد. وقد وقع له قضايا : منها ترداده على أهل البدع من المعتزلة وتعظيمه لهم ثم بعد ذلك أظهر التوبة ورجع عن غالطة المعتزلة والمبتدعة تُوفي سنة ثلاث عشرة وحس مئة . ينظر : وطبقات الحنابلة (١٩٢٧) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٩٧٣٤) ؛ «الليل على طبقات الحنابلة» (١٩٧٥) ؛ «لسير أعلام النبلاء» (١٩٧٣٤) ؛ «الليل على طبقات الحنابلة» (١٧٤١) ؛ «لسان الميزان» (٢٤٥/٤) ؛ «المقصد الأرشد» (٢٤٥٠) .

⁽٢) هو شبيخ الحنابلة : أبو الخطاب بن محفوظ بـن أحمـد بن حسـن العِـراقي الكَلُواذاني ثم السغدادي الأزَجِي، تلميذ القاضي أبي يعلى بن الفرّاء. سمع أبا محمد الجوهري ، وأبا على محمند بن الحسين الجنازري ، وأبا طالب العشباري . روى عنه : ابن ناصر والسَّلفي وأبو المعمسر الأنصاري ، قبال عنه السِّلفي : هو ثقبة رضي ، من أثمة أصحاب أحمد . صنف كـتـبـاً كـثيرة منهـا كتاب الهداية؛ في الفقه ، و الانتصار؛ وهو الخلاف الكبير ، واالتمهيد؛ في الأصول، وقد طبع بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٥ هـــ في أربع مجلدات . تُوفي سنة عشر وخس مئة . ينظر: أسير أعلام النبلاء؛ (٣٤٨/١٩)؛ دذيل طبقات الحنابلة؛ (١١٦/١)؛ ة النجوم الزاهرة» (٥/ ٢١٢) ؛ «المقصد الأرشد» (٣/ ٢٠) ؛ «شارات الذهب» (٤/ ٢٧) : (٣) الْحُلُوَانِي هـو: عسد بـن على بن عسد بن عشيان بن الرَّاق الْحُلُوانِ ، أبو الفتح ، الفشيه الزاهد ، مسمع الحديث من القاضي أبي يعلى وغيره ، وتفقه على صاحبيه أبي على يعقوب البرزباني وأبي جعفر الشريف، وأفتى ودرّس وحدّث ، وله مصنف سهاه : «كفاية المبتدي، في الضَّمة مجلد ، وآخر في أصول الفقه مجلدين ، كان مشهوراً بالورع الثخين ، والعلم التين . تُوقي يوم الجمعة وهو عيـد النحـر سنة خس وخس مئة ، وكـان الجـمع متوافراً لا يعلم صدهم إلا الله تعالى . يشظر : «المقصد الأرشد» (٢/ ٤٧٢) ؛ وذيلً طبيقات الحسنابلية) (١٠٦/١) ؛ الملتهسيج الأحمدة (٢/ ١٩٠) ؛ امسناقب الإمام أحدًا ص (٥٢٦) ؛ (طبقات الحِنابلة) (٢/ ٢٥٧) .

⁽٤) ق (أ) و (د) : الضررة .

إحداهما: ينتقض العهد بذلك.

والأخرى : لا ينتقض عهده ، ويقام(١) فيه حدود ذلك .

مع أنهم كلُّهم متفقون على أن المذهب انتقاض العهد بذلك(٢) . ثم إنَّ القاضي والأكثرين لم يعدُّوا قَلْف المسلم من الأمور المضرة الناقضة ، مع أن السرواية المُخَرَّجَة إنها خُرَّجَتْ من نصَّه في القَذْف . وأما أبو الخطاب ومَن تبعه فنقلوا حُكم تلك الخصال إلى القَذْف كها نقلوا حكم القَذْف إليها ، حتى حكوا في انتقاض العهد بالقَذْف روايتين(٢).

ثم إن هؤلاء كلّهم وسائر الأصحاب ذكروا مسألة سبّ النبي على موضع (٤) آخر ، وذكروا أن سَابّه يُفْتُلُ وإن كان ذمياً ، وأن عهده ينتقض ، وذكروا (٥) نصوص أحمد من غير خلاف في المذهب . إلا أن المسحُلُواني قال : او يحتمل أن لا يُقْتَلُ من سَب الله ورسوله إذا كان ذمياً ، وسلك القاضي أبو الحسين (١) في نواقض العهد طريقة ثانية

⁽١) في (ج) : (رتقام) .

 ⁽٢) يُسْظر : (كتباب الروايتين والوجمهين) للقاضي أبي يعل (٢/ ٣٨٥) ؛ كتاب (الهداية) لأبي
 الحطاب (١/٨/١) ؛ (المغني) (٨/ ٥٢٤) ؛ (حاشية الروض المربع) (٣٢٣/٤) .

⁽٣) ينظر : كتاب «الهداية» لأبي الخطاب : في كتاب الجهاد ـ باب ما يحصل به نقض العهد (٢٨/١) .

⁽٤) في (ب) : الوفي مواضع ا .

⁽ه) في (ب) : توذكر نصوص) .

⁽٦) القاضي أبو الحسين: هو الإمام محمد بن القاضي أبي يعل محمد بن الحسين . . . بن الفراء الحنبلي البخدادي ، سمع أباه وأبا جعفر بن المسلمة وأبا بكر الخطيب . حدث عنه: السلمة وأبا بكر الخطيب . حدث عنه: السلمي وابن عساكر وأبو موسى المديني . قال السلمي : دكان أبو الحسين متعصباً في ملهبه وكان كثيراً ما يتكلم في الأشاعرة ويسمعهم لا تأخله في الله لومة لائم . . . وكان ديناً ثقة ثبتاً أهد . . وله تصانيف في مذهبه منها كتاب والطبقات، و وجزه فيه المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد . . تُعل سنة ست وعشرين وخمس مئة . ينظر : «سير أعلام النبلاء، (١٠١/١٩) ؛ وشلوات الذهب، (١٠٢/١) ؛ وشلوات الذهب، (١٩/٤) ؛

تُوافِقُ(۱) قولهم هذا فقال: قاما الثانية التي فيها ضررٌ على المسلمين وآحادهم في مالٍ أو في نفس فإنها تنقضُ العهد في أصح الروايتين، وأما ما فيه إدخالُ غَضَاضة ونقص على الإسلام ـ وهي ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بها لا ينبغي ـ فإنه ينقضُ العهدَه(۱) نصَّ عليه، ولم يخرج في هذا رواية أخرى كها ذكر (۱) أولئك في أحد الموضعين، وهذا أقرب من تلك الطريقة، وعلى الرواية التي تقول: قلا ينتقضُ العهدُ بذلك، ، فإنها ذلك إذا لم يكن مشروطاً عليهم في العقد.

فأما إن كان مشروطاً ففيه وجهان :

احدهما: يُتتقف ، قاله الخِرَقي . قال أبو الحسن الأمدي() : (وهو الصحيحُ في كلَّ ما شُرِطَ [عليهم](،) تَرْكُه ؛ صحَّح قولَ الخِرَقي بانتقاضِ العهدِ إذا خالفوا شيئاً / مما شرط عليهم .

والثاني: لا ينتقض ، قاله القاضي وغيره ، صرَّح أبو الحسين بذلك هنا كها ذكره الجهاعة فيها إذا أظهروا دينهم وخالفوا هيئتهم من غير إضرارٍ كإظهار الأصواتِ بكتابهم والتَّشَبون بالمسلمين ، مع أن هذه الأشياء كلها يجب عليهم تركها ؛ سواء شُرِطت في العقد أو لم تُشرط .

⁽١) في (د) : ايوافق؛ .

 ⁽۲) ينظر : «الهداية» لأبي الخطاب (١/ ١٢٨) .

⁽٢) في (ب) و (ج) : تذكرها! .

⁽٤) هـ وأبو الحسن على بـن أبي على محمد بن سالم الثعلبي ، سيف الدين الآمدي ، الحنبل ثم الشافعي ، من أتمـ الانساعـرة وقد صنف في أصول الدين والفقه والحكمة والحلاف ومن أشهـ كتبه . وأبكار الأفكارة و ودقائق الحقائق، و والإحكام في أصول الأحكام، توفي بدمـشق منة إحدى وثلاثين وست مئة . ينظر : وفيل طبقات الحنابلة، (٨/١) : وطبقات الشافعية، (٨/١) ؛ وشلرات اللهب، (٥/٤٤/) .

⁽٥) في (أ) و (د) : اعليها ، والثبت من (ج) .

⁽٦) ق (ب) : اوالتشبيه، .

ومعنى(١) اشتراطهـا في العقد : اشتراطُ تركِها بخصوصِها .

وهاتان الطريقتان ضعيفتان ، والذي عليه عامة المتقدمين من الصحابنا ومَنْ تبعهم من المتأخرين : إقرار نصوص أحمد على حالها ، وهو قد نصّ في مسائل سبّ اللّه ورسوله على انتقاض العهد في غير موضع ، وعلى أنه يُقتل ، وكذلك فيمن جسّس(٢) على المسلمين أو زَنى بمسلمة على انتقاض عهده وقتله في غير موضع (٢) . وكذلك نقلَه الجرقي فيمن قتل مسلم ، وقطع الطريق أولكي (١) .

وقد نصَّ أحمدُ على أنَّ قَذْفَ المسلم وسِحْرَه لا يكون نقضاً للعهد في غير موضع (٥٠). وهذا هو الواجبُ ؛ لأنَّ تخريجَ إحدى المسألتين (١٠) إلى الأخرى وجَعْلَ المسألتين على روايتين - مع وجود الفَرْق بينها نصاً واستدلالاً ، أو مع (٧) وجود معنى يجوزُ أن يكون مستنداً (٨) للفَرْق - غيرُ جائز ، وهذا كذلك ، وكذلك قد وافقنا على انتقاض العهد بسبُّ النبيُّ جاعةٌ لم يوافقوا على الانتقاض بعض هذه الأمور .

أي (د) : اومتي، وهو تحريف .

⁽٢) في (ب) و (ج) : اجسًا .

 ⁽٣) يُمنظر: والأحكمام السلطانية، للقاضي أبي يعلى ص (١٥٨ ـ ١٥٩)؛ والمحرر، (١٨٨/)؛
 والإنصاف، (٢٥٣/٤)؛ والفروم، (١٨٤/٦).

⁽٤) يُنظر: «المحرر» (١٨٨/٢) .

⁽٥) يُنظر: «الأحكام السلطانية» لأي يعلى ص (١٥٩)؛ «المبدع» (٣/ ٤٣٤)؛ «الإنصاف» (٤/ ٢٥٤)؛ «كشاف القناع» (٢/ ١٤٣).

⁽٦) في (ج) : الأن تخريج حكم المسألتين ؛ وفي (ب) و (د) : الأن تخريج حكم إحدى المسألتين .

⁽٧) في (ب) : ارسما .

⁽٨) ق (ب) : امسئدا .

وأما الشافعي فالمنصوصُ عنه نفسه أن عهده ينتقض بسبُّ النبيُّ الشبافعين

والمنصوص عنه في «الأمِّ» أنه قال : ﴿إِذَا أَرَادِ الْإِمَامُ أَنْ يَكْتُبُ كُتَابَ صَلَّحَ على الجنزيـة كتــب. . . ١٠/٥) ـ وذكـر الشروط إلى أن قــال : _ (وعلى أنَّ أحداً منكم إن ذكر محمداً ﷺ أو كتابَ الله أو دينه بها لا ينبغي أن يذكره به فقد بَـرِثَـتُ منه ذمـةُ الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ، ونقض ما أعطى من الأمان ، وحَلَّ لأمير المؤمنين ماله ودمه (٤) كما تَسحِلُّ (٥) أموالُ أهل الحرب ودماؤهم ، وعلى أنَّ أحداً من رجالهم إن أصاب مسلمةً بزني أو اسم نكاحٍ ، أو قَطُّع الطريقَ على مسلم ، أو فَتَنَ مسلمًا عن دينه ، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دَلالةٍ على عَـورَات (١) المسلمين أو

إيواء لعيونهم / فقــٰد [نَقَـضَ](٧) عهــدَه وأحلَّ(٨) دمَـهُ ومــالــهُ ، وإن نال(١) ٣/ ب مسلمًا بها دون هذا في مالِهِ أو عِرْضِهِ . . . لزمه فيه الحكم ١٠٠١ .

> (١) في (ب) : (هكذا حكاه عنه ابن المثلرة . (٢) يُنظر: قمعالم السنن؛ للخطابي (٦/ ٢٠٠) .

(٣) كتب : ﴿ يِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . ينظر : كتاب (الأُمَّا للشافعي (٢٠٨/٤)

(٤) ق (أ) : قدمه رماله؛ .

(٥) في (ج) : (كها لا تحل) . وهو خطأ ظاهر .

(٦) في ﴿الْأُمَّ ؛ ﴿عـورةِ الْمسلمينِ وإيواء . . . . ٤

(٧) في حاشية (أ) : (انتقض) .

(٨) ق (د) : لرحل .

(٩) في (ب) : دوان قال) . وهو تحريف .

(١٠) يُستظر : كتاب «الأُمَّ» للشائمي (٢٠٩/٤) .

ثم قبال : «فهذه المشروطُ اللازمة إن رضي بِهَــا(١) ، فإن لم يَــرْضَهَــا فلا عَقْــدَ له ولا جِــزْيَةَ٣(٢) .

ثم قال : ﴿ وَإِيهِم قَالَ (٣) أَو فَعَلَ شَيْئًا مِمَا وَصَفْتَهُ نَقَضاً لَلْعَهُدُ وَاسَلَمُ لَمُ يُقَتَلُ ، إِلاَ أَن يكونَ لَم يُقَتَلُ ، إِلاَ أَن يكونَ فِي دِينَ المسلمينَ أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ (٤) قُنتِلُ حَدَّا أَو قصاصاً فيقتل بحدٍ أَو قصاصاً فيقتل بحدٍ أو قصاص لا نقض عهدٍ .

وإن فَعَلَ مما وصفنا(ه) وشرط أنه نقضٌ لعهد الذمة فلم يُسلم ولكنه قال : أتوب وأُعْطِي الجِزْية كها كنت أعطيها ، أو على صُلح أجَدُّهُ عوقب ولم يُقتل ، إلا أن يكون فَعل فعلاً يوجبُ القصاصَ أو الحدّ . فأما ما دون(۱) هـذا مـن الفـعل أو القولِ(۱) فكـل قـولٍ فيعاقَبُ(۱) عليه ولا يقتل ١٠٥١.

⁽١) في (ج) و (د) : وفها الشروط اللازمة إن رضيها ؛ في (ب): وفها الشروط اللازمة إن رضيتها ؛ والأمّ : وفها الشروط لازمة له إن رضيها . . . الخ . ويبدو أن هذه العبارة كتبت في جميع النسخ بهذه الصيغة الناقصة ، والصواب ما في كتاب والأمّ ، والله أعلم . . (٢) والأمّ (٢١٠/٤) .

⁽٣) (وأيهم قال) : ساقطة من (ج) .

⁽٤) في الأمَّا: (إن فَمَله قتل! .

⁽٥) في (د) : اوصفناه ؛ «الأمَّ : «ما وصفنا» .

⁽٦) في (ب) : فغاما دون، ؛ فالأُمَّا : فيوجب القصاص بقتل أو قود ، غاما ما دون.... .

⁽٧) ني (ب) : (من الفعل والقول) .

 ⁽A) في (ج) : ايعاقب، ؛ وفي الأمّ، : الوكل قول فيعاقب، .

⁽٩) ينظر : ﴿الْأُمُّ ﴿ ٢١٠ ـ ٢١١) .

قال : فَهَانَ فَغَلَ أَوْ قَالَ مَا وَصَفَنَا وَشُرِطُ أَنَهُ (١) يُحِلَّ دَمَهُ فَظُ فِيرَ بِهُ (٢) فَالله فَالله مَن أَن يقول : أسلم ، أو أعطي الجنزية قُتِلَ وأُخذُ مالُهُ فَالله (٢) .

ونص في «الأمّ أيضاً() أن العسهد لا ينتقض بقطع الطريق ، ولا بقتل(ه) المسلم ، ولا بالزنى بالمسلمة ، ولا بالتجسس(١) ، بل يُحَدُّ فيها فيه الحد ، ويعاقبُ عقوبةً منكَّلة فيها فيه العقوبة ، ولا يقتل إلا بأن يجب(١) عليه القتل .

قال: اولا يكون النقضُ للعهدِ إلا بمنعِ الجزيةِ (١٠) ، أو الحكم بعد الإقرارِ والامتناع بدلك (١٠) - قال - : ولو قال : اأؤدِّي الجزيةَ ولا أقر بالحكم البُذَ إليه ، ولم [يقاتل إ١٠) على ذلك مكانه ، وقيل : قد تقدّم لك أمان ، فأمانك كان للجزية وإقرارك بها (١٠) وقد أجَّلْنَاك في أن تخرج

⁽١) في (ب) و (د) : الإنه .

⁽٢) في (ب) : (وَظَفَر بِهَا ﴾ وَالْأُمَّا : افظفرنا بِهَا .

⁽٣) يُنظر : ﴿ وَالْأُمَّهِ ﴿ ٤/ ٢١١٦ ﴾ .

⁽٤) في باب ما أحدث أهل اللمة الموادعون عما لا يكون نقضاً (١٩٨/٤) .

⁽٥) في (ب) : اولا يقتل،

⁽٦) في حاشية (د) : العلمُ الجس) .

⁽٧) في (ج) : (إلا أن بان تحب»

⁽٨) في (١) : ﴿إِلَّا بِمِنْعُ مِنْ الْجَزِيةَ ٩ .

⁽٩) ينظر : الأُمَّه (١٩٨/٤) .

⁽۱۰) في (أ) : (ولم يقتل) .

⁽١١) في والأمَّه : «قد تقدم لك أمان بأدائك للجزية وإقرارك بها» .

من بلاد الإسلام ، ثم إذا خَرَجَ فبلغ مَامَّنَهُ قُتِلَ إِن قُدِرَ عليه ١٠١١ .

فعلى كلامِهِ المأثورِ عنه يُخَرَّق بين ما فيه غَضَاضة على الإسلام وبين الضررِ بالفعلِ ، أو يقال : يُقتل الـذمـي(٢) لسبَّه(٣) وإن لم ينتقضُ عهده ، كما سيأتي إن شاء الله .

وأما أصحابه(؛) فـذكـروا ـ فيها إذا ذكـرَ الله أو كتابَهُ أو رسولَـه بسوء ـ

أصحباب الشيافعي وجهين :

أقـــوال

احدهما: يُتقض عهدُه بذلك ، سواء شُرِط عليه (ه) تركه أو لم يُشرط ، بمنزلة ما لو قاتلوا المسلمين وامتنعوا من التزام الحكم كطريقة أبي الحسين من أصحابنا ، وهذه طريقة أبي إسحاق المروزي (١) ، ومنهم من خَصَّ سبَّ رسولِ اللَّهِ ﷺ وَحْده بأنه يُوجِبُ القتل .

والثاني: أنَّ السبُّ (٧) / كالأفعالِ التي على المسلمين فيها ضرر من ٤ / أ قــتلِ المسلمِ والزني بالمسلمةِ والجسِّ وما ذكر معه .

⁽١) ينظر : الأمَّ (٤/١٩٨ ـ ١٩٩) .

 ⁽۲) في (د) : (الذي) . وهو تحريف .

⁽٣) ق (د) : دېسپه) .

⁽٤) يُنظر: «زاد المحتاج» (٣٥٨/٤)؛ «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي ص (٢٣٩) ؛ «حواشي الشرواني وابن قاسم» (٣٠٢/٩) .

⁽٥) في (ب) : اعليهم) .

⁽٦) هو شيخ الشافعية وفقيه بغداد ، أبو إسحاق إيراهيم بن أحمد المروزي ، صاحب أبي العباس ابن سريج . شرح الملهب ولخصه ، وانتهت إليه وثاسة الملهب ، صنف كتاباً في السنة وفيه ذكر الاستواء فأنكرته المعتزلة ، ثم أمره كافور أن لا يظهره . توفي بمصر سنة أربعين وثلاث مئة . ينظر : «تاريخ بغداد» (٦/ ١١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٤٢٩) ؛ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/ ٧٠) .

⁽٧) في (ب) : «أن السبب» . وهو تحريف .

وذكروا في تلك الأمور وجهين :

احدهما: أنه إن لم يُشْرَطُ عليهم تركُها بأعيانها لم ينتقضُ العهدُ بفعلها . وإن شرط عليهم تركُها بأعيانها ففي انتقاضِ العهدِ بفعلِها وجهان.

والثانى: لم ينتقض(١) العهدُ بفعلها مطلقاً .

ومنهم مَنْ حكى هذه الوجوه أقوالاً ، وهي أقوال مشارٌ (١) إليها ؟ فيجوز أن تُسمَّى أقوالاً ووجوهاً . هذه طريقة العراقيين ، وقد صُرَّحوا بأنّ المرادَ شرطُ تركها ، لا شرط انتقاض العهد بفعلها كها ذكره أصحابنا .

وأما الخُراسانيون فقالوا: المرادُ بالاشتراط هنا شَرْطُ انتقاض العهد بفعلها، لا شرطُ تركها، قالوا: لأنَّ الترك مُوجبُ نفسِ العقدِ، ولذلك ٢٠ ذكروا في تلك الخصالِ المضرة ثلاثة أوجه :

احدها: يُنتقض العهدُ بفعلها.

والثاني: لا ينتقض.

والثالث : إن شُرِطَ في العقدِ انتقاضُ العهدِ بفعلها انتقض ، وإلَّا

نلا .

ومنهم مَن قبال : إن شُرِطَ نقض وجهاً واحداً ، وإن لم يشرطُ فوجهان ، وحَسِبُوا أنَّ مرادَ العراقيين بالاشتراط هذا فقالوا حكايةً عنهم: إن لم يجر شرطٌ لم ينتنقض العبهد ، وإن جرى فوجهان ، ويلزم من هذا أنْ

⁽١) في (د) و (ب) : ﴿ لا يُتَقَضَّا .

⁽٢) ني (د) : ديشارا .

⁽٣) في (ب) و (د) : (وكذلك، ؛ في (ج) : اوذلك، .

يكونَ العراقيون قائلين بأنه إن لم يجرِ شرطُ الانتقاضِ بهذه الأشياء لم يُنتقضُ بها قولاً() واحداً ، وإن صرح بشرط تركها ، وهذا غلط عليهم ، والذي نصروه في كُتُبِ الخلاف أنَّ سبَّ النبي ﷺ ينقُضُ العهدَ ويُوجِبُ القتلَ ، كها ذكرنا عن الشافعي نفسه .

ذهب أي منيفـــــة

وأما أبو حنيفة وأصحابُه فقالوا: لا يُنتقض العهدُ بالسبّ ، ولا يُقتل النّمي بذلك ، لكن يُعَزّ على إظهارِ اللهار ذلك كها يعزر على إظهارِ المنكراتِ التي ليس لهم فعلُها من إظهارِ أصواتِهم بكتابهم ونحو ذلك ، وحكاه الطحاويُ(۱) عن الثوريُ(۱) ، ومن أصولهم أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالمُشقَّل والجهاع في غير القبل إذا تكرر فللإمام أن يقتل فاعله ، وكذلك له أن يزيد على الحدِّ المُقدَّر إذا رأى المصلَحة في ذلك ، ويحملون ما جاء عن الرسول(١) ﷺ وأصحابه(١) من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأيُ المصلحة في ذلك ، ويسمونه القتل سياسة ، وكان حاصله أنَّ له أن يعرزر بالقتل في المخرار ، وشرع القتل في جنسِها ،

⁽١) أي (ج) : (رجهاً) . .

⁽٢) هو الإمام أبو جعفر أحمد بن عمد بن سلامة الأؤدي المصري الطحاوي الحنفي ، من أهل قرية طحا من أعيال مصر . برز في علم الحديث والفقه وتفقه بالقاضي أحمد بن أبي عمران الحنفي . ذكره أبو سعيد بن يونس فقال : وكان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً أهد. انتهت إليه وئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر . له تصانيف منها : «اختلاف العلماء» و «الشروط» و«معاني الآثار» . مات سنة إحمدي وعشرين وثلاث مئة . ينظر : «سير أعلام النبلاء» (٢٧/١٥) ؛ «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٢٧١) ؛ «تسلكرة الحفاظ» (٦/ ٢٧١) ؛ «النجوم المزاهرة» (٦/ ٢٣٩) ؛ «تاج التراجم في طبقات الحنفية» ص (٨) ؛ «شذرات الذهب» (٢/ ٢٨٨) .

⁽٣) يُنظر : فختصر الطحاري، ص (٢٦٢) ؛ امتن القدوري، ص (١١٧) ؛ اللباب في شرح الكتاب، ص (٢٥٦) .

⁽٤) في (ب) ر (ج) و (د) : «النبي» .

⁽۵) قرأصحابه؛ : ساقطة من (۵) .

ولهذا افْتَى أكشرهم بقتل مَنْ أكثر مِن سَبِّ النبي ﷺ / من أهل الذمة ٤/ب وإن أسْلَم بعد أخْذِه، وقالوا: يُقُتل سياسة، وهذا متوجةٌ على أصولهم .

الأدلة على والدلالة على انتقاض عهد الذميّ بسبّ اللّهِ أو كتابهِ أو دينهِ أو انتقاض عهد الذميّ بسبّ اللّهِ أو كتابهِ أو دينهِ أو السنة ، المسلم إذا أتى ذلك: الكتابُ ، والسنة ، السنمسي السنمسي الصحابةِ والتابعين، والاعتبارُد، .

أما الكتابُ فيستنبط ذلك منه من مواضع:

الأدلسة مسن السقسسرآن

احدها: قــولُـه تعـالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِيْنَ لَا يُسُومِنُونَ بِاللَّهِ الْلَائِلِ الأول وَلاَ بِالْسِيومِ الآخِرِ ﴾ _ إلى قوله _ : ﴿مِنَ الَّذِيْنَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُسُطُوا لِلِسْنِيَةَ عَنْ يَدَ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٢) فأمَرنا بقتالهم إلى أن يعطُوا الجنية وهم صاغرون ، فلا يجوزُ الإمساكُ عن قتالهم إلا إذا كانوا صاغرين حالَ إعطائهم الجنية ، ومعلوم أن إعطاء الجنية من حين بَذْلها والتزامها إلى حين تسليمها وإقباضها ، فإنهم إذا بذلوا الجنية شَرعُوا في الإعطاء ، ووجب الكف عنهم إلى أن يقيضُوناها فييتم الإعطاء ، ووجب الكف عنهم إلى أن يقيضُوناها فييتم الإعطاء ، والتزموها والتزموها ، أولاً وامتنعوا من تسليمها ثانياً لم يكونوا معطين للجزية ؟

الملا مناً وطَعَنَ في ديننا في مجامعِنا فليس بصاغرٍ ؛ لأنَّ الصَّاغِرَ اللَّاللَّ السَّاغِرَ اللَّاللَّ السَّاء (١) الاعتبار : هو القياس ، وهو عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنطة من

لأن حقيقة الإعطاء لم توجد(؛) ، وإذا كان الصَّغَارُ حالاً لهم في جميع الْمُـدَّة

فـمـن المعلوم أن من أظهَـرَ سَبُّ نبـينا في وجـوهنا وشَتَـمَ ربُّـنَا عـلى رؤوس

حكم الأصل . ينظر : «الإحكام في أصول الأحكام» للأمدي (٣/٦) ؛ «أدلة التشريع» ص (١٥) .

⁽٢) سبورة التوبة : الآية رقم : (٢٩) .

⁽٣) في (د) : «والتنزموها» . وهو خطأ .

⁽٤) في (د): الم يوجدة .

الحـقير ، وهذا فـعلُ متعزِّزٍ مُـرَاغِم ، بل هذا غايةُ ما يكونُ من الإذلالِ لنا والإهانة .

ولا يخفى على المتأمِّل أنَّ إظهارَ السبِّ والشتم لدينِ الأمةِ الذي به(۱) اكتسبت شَرَف الدنيا والآخرة ليس فعلَ راضٍ بالذلِّ والهوانِ ، وهذا ظاهرٌ لا خفاء به .

وإذا كان قتالهم واجباً علينا إلا أن يكونوا صاغرين ، وليسوار، بصاغرين ، كان القتالُ مأموراً به ، وكلُّ من أُمِرْنَا بقتاله من الكفار فإنه يُقْتَلُ إذا قَدَرْنَا عليه .

وأيضاً ، فإنَّا إذا كُنا مأسورين أن نقاتلهم إلى هذه الغاية لم يجزُ أن نعقد لم عهد الذمة بدونها ، ولو عُقِدَ لهم كان عقداً فاسداً ، فيبقون على الإباحة .

ولا يقال [فيهم](١): فهم يحسبون أنهم مُعَاهَدُونَ ، فتصير (١) لهم شبهة أمانٍ ، وشبهة الأمانِ كحقيقته ، فإنَّ مَنْ تكلَّم بكلام يحسبه الكافرُ أماناً كان في حقه أماناً وإن لم يقصده المسلم ؛ لأنا نقول : لا يخفى عليهم

⁽۱) ينظر : الصحاح، للجوهري (۲/ ۲۷) ؛ وأساس البلاغة، للزغـشري (۲/ ۱۷) ؛ والنهاية، لابن الأثير (۳/ ۳۲) ؛ ولسان العرب، (۲/ ۲۵) ؛ والقاموس المحيط، (۲/ ۷۰) (صغر) .

⁽٢) ابه : ساقطة من (ج) .

 ⁽٣) في (ب) : دوليس، وهو خطأ .

⁽٤) افيهم؟ : زيادة سن (ج) .

⁽٥) في (ب) و (ج) و (د) : المصيرا .

أنًا لم / نَـرْضَ بـأن يكونوا تحت أيدينا مع إظهارِ شتم ديننا وسبٌ نبينًا ، ه / آ وهم يَذُرُون أنا لا نعاهدُ ذمياً على مثل هذه الحال ؛ فدعواهم أنهم اعتقدوا أنا عاهدناهم على مثل هذا _ مع اشتراطنا عليهم أن يكونوا صاغرين تجري عليهم أحكامُ الملةِ _ دَعْوَى كاذبة ، فلا يُلتفتُ إليها .

وأيضاً ، فإنّ الذين عاهدوهم‹‹› أول مرةٍ هم أصحابُ رسولِ اللّهِ ﷺ مثل عمر ، وقد علمنا أنه يمتنع أن نعاهدهم عهداً خلاف ما أمر اللّهُ به في كتابه .

وأيضاً، فإنا سنذكر شروطَ عمر رضي الله عنه(٢)، وأنها تضمّنت أنَّ مَن أظهرَ الطعْـنَ في ديننا حلَّ دمُـه ومالُه .

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِيْنَ عَهْدٌ وَعِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدْتُم عِنْدَ اللَّهِ الْحَرامِ - إلى قوله -: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَثِمَةَ الكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴿٢١) ، فَقَاتِلُوا أَثِمَةَ الكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴿٢١) ، نفى سبحانه أن يكون لمشرك عهد من كان النبي على قد عاهدهم ، إلا قوما ذكرهم ، فإنه جعل لهم عهداً ما داموا مستقيمين لنا ، فعلم أن قوما ذكرهم ، فإنه جعل لهم عهداً ما داموا مستقيمين لنا ، فعلم أن العهد لا يبقى للمشرك إلا ما دام مستقيها ، ومعلوم أن مُجَاهرتنا بالشتيمة والوقيعة في رَبِّنَا ونبينا وديننا وكتابنان ، يَقْدَحُ في الاستقامة ، كما تَقْدَحُ(٥) عاهرتنا بالمحاربة في العهد ، بل ذلك أشد علينا إن كنا مؤمنين ؛ فإنه يجب

الدليسل الثاني مسن القرآن

⁽١) في (ج): «عاهدهم».

⁽٢) في ص (٣٩٣) من هذا الكتاب .

⁽٣) ســورة التوبة : الآيات رقم : (٧ ـ ١٢) .

⁽٤) في (ب) و (ج) و (د) : فني ربنا ونبـينا وكتابنا وديننا، .

⁽ه) ني (ب) و (ج) و (د) : ايقدح، .

علينا أنْ نبذل دماءنا وأموالنا حتى تكون كلمة الله هي العليا ، ولا يُحبَهَ الله هي العليا ، ولا يُحبَهَر في ديارنا بشيء من أذى اللّه ورسوله ، فإذا لم يكونوا مستقيمين لنا بالقَدْح في أهْوَنِ الأمرين(١) ، كيف يكونون مستقيمين مع القدح في أعظمها ؟

يوضّحُ(١) ذلك قولُه تعالى : ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاَّ وَلا ذِمَّةَ ﴾(٢) أي : كيف يكون لهم عهد ولو ظهروا عليكم لم يَرقُبُوا الرَّحِمَ التي بينكم ولا العهد الذي بينكم ؟ فعلم أنَّ مَن كانت حالهُ(١) أنه إذا ظهر لم يَرْقُبُ ما بيننا وبينه من العهدِ لم يكن له عهد ، ومَنْ جَاهَرَنا بالطعن في ديننا كان ذلك دليلاً على أنه لو ظهر لم يَرقُبِ العهدَ الذي بيننا [وبينه](٥) ؛ فإنه إذا كان مع وجود العهدِ والذَّلَةِ يفعلُ هذا، فكيف يكون مع العِزّةِ والقدرة ؟ وهذا بخلاف مَنْ لم يُظْهِر لنا مثلَ هذا الكلام ، فإنه يجوزُ أن يَفِيَ لنا بالعهدِ لو ظهر .

وهـذه الآية ، وإن كـانت في أهلِ الْهُدْنَةِ الذين يُقـيــمــون في دارهم ، فإن معناها ثابتٌ في أهلِ الذمةِ المقيمين في دارِنا بطريق الأولى .

/ الموضع الثالث: قولهُ تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَا نَهُم مِّنْ بَعْدِ ٥/ب عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِيْنِكُمْ فَقَاٰتِلُوا أَثِـمَّةَ الكُفْرِ﴾(١) وهذه الآية تدلُّ مِن

الدليل الثالث

بن القبرآن

وجوه

⁽١) في (ب) : الأمر؛ .

⁽٢) في (ج) : الوضعا .

⁽٣) سنورة التوبة : الآية رقم : (٨) ..

⁽٤) في (د) : امن كانت له حالة) .

⁽۵) اربینها : زیادهٔ في (ج) .

⁽٦) ســورة التوبة : الآية رقم : (١٢) .

أحدها: أنَّ مجرد نكث الأيهان مقتض للمقاتلة ، وإنها ذَكر الطعن في الدين وأفرده بالذكر تخصيصاً له بالذكر وبياناً ؛ لأنه من أقوى الأسباب المُوجبَة للقتال ، ولهذا يُغُلِّظ على الطاعن في الدين من العقوبة ما لا يغلظ على غيره من الناقـضين كما سنذكـره إن شاء الله تعالى ، أو يكون ذكره على سبيل التوضيح ، وبيان سبب القتال ؛ فإن الطعن في الدين هو الذي يجب أن يكون داعياً إلى قتالهم لتكون كلمة الله هي العليا ، وأما مجرَّدُ نكث اليمين فقد يقاتل لأجله شجاعةً وحميةً ورياءً ، ويكون (١) ذكر الطعن في الدين لأنه أوجب (١) القتال في هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ فَقُتُلُوا أَنْمُّةَ الكُفْرِهِ (٣) وبقول تعالى: ﴿ أَلا تُقَيِّلُونَ قُوماً نَكَثُوا أَيْمَ نَهُم وَهَمُّوا باخراج الرسول وهُم بَدَوكُم أوَّل مَرَّة الله قوله - ﴿ قَسْتِلُ وهم يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُم ﴿ () الآية ، فيفيد ذلك أن مَن لم يَصْدُر منه إلا بجردُ نكث اليمين جاز أن يؤمن ويعاهد ، وأما مَنْ طعن في الدين فإنه يت عيَّـنُ قتاله ، وهذه كانت سنةُ رسول الله ﷺ ؛ فإنه كان ينْدِرُه، دماء من آذي الله ورسول وطعن في الدين وإن أمْسَكَ عن غيره ، وإذا كان نقضُ العهدِ وحده مُوجِباً للقتال وإن تَـجَرَّد عن الطعن عُـلم أنَّ الطعن في الدِّين إما سَبَبّ آخر ، أو سببٌ مستلزمٌ لنقض العهد ، فإنه لابد أن يكون له تأثيرً في وجوب المقاتلة ، وإلا كان ذكره ضائعاً .

فإن قبيل: هذا يفيد أنَّ مَن نكث عهده وطعن في الدين يجب قتاله ،

⁽١) في (ب) و (ج) : اأو يكون؛ .

⁽٢) في (د) : دوجب،

⁽٣) ســورة التوية : الآية رقم : (١٢) .

⁽٤) ســورة التوبة : الآيتان رقم : (١٣ ، ١٤) .

 ⁽٥) في (ج) و (د) : (يهدره ، رنَّدَر ـ بالمهملة ـ أي : أسقط أو أهدر . (النهاية) (٥/ ٣٥)

أما من طعن في الدين فقط فلم تتعرض الآية له ، بل مفهومها أنه وحده لا يـوجـب هـذا الحكم ؛ لأن الحكم المعلَّق بصـفـتين لا يجب وجـوده عند وجود إحداهما .

قلنا: لا رَبْبَ أنه لابُدَّ أن يكون لكل صفة تأثيرٌ في الحكم ، وإلا فالوصفُ العديمُ التأثير لا يجوزُ تعليقُ الحكم به ، كمن(١) قال: مَنْ زَنَى وأكل (٢) جُلِدَ ، ثم قد ٢١) تكون كلَّ صفة مستقلة بالتأثير لو انفردت كا يقال: يقتل هذا لأنه مُرْتَدُّ زانٍ ، وقد يكون مجموعُ الجنواء مرتباً على المجموع ولكل وصف تأثيرٌ في البعض كما قال: ﴿وَالَّذِيْنَ لاَ يَدُعُونَ مَعَ اللّهِ إِلْما آخَرَ ﴾ (١) الآية / وقد تكون (١) تلك الصفاتُ متلازمة (١) كل منها لو ٢/ أفرض تجردُّهُ لكان مؤثراً على سبيل الاستقلال أو الاشتراكِ، فيذكر إيضاحاً وبياناً للموجب، كما يقال: كَفَرُوا باللهِ وبرسوله، وعَصَى الله ورسوله، وقد يكون بعضها مستلزماً للبعض من غير عكس كما قال: ﴿إِنَّ الّذِينَ وَقد يكون بقضها مُن غير عكس كما قال: ﴿إِنَّ الّذِينَ مِن غير مَن عَبر مَن الآية ، وهذه الآية من أي الأقسام فرضت كان فيها دَلاَلةً ؛ لأن أقصى ما يقالُ: إنَّ نقض من أي الأقسام فرضت كان فيها دَلاَلةً ؛ لأن أقصى ما يقالُ: إنَّ نقض العهدِ هو المبيحُ للقتالِ ، والطعن في الدين مؤكدٌ له (١) وموجبٌ له ،

⁽١) في (ج) : علنه .

⁽٢) في (ب) : في الحاشية فوق كلمة (أكل) كُتب : (وارتد قُتل) .

⁽٣) اقدا : ساقطة من (ج) .

⁽٤) سمورة الفرقان : الآية رقم : ٦٨ .

⁽٥) في (ب) : ديكون، .

⁽٧) سبورة آل عمران : الآية رقم : (٢١) .

⁽A) في (ب) : قمؤكداً لهه . وهو خطأ .

فنقول (١٠) : إذا كان الطعنُ يغلَّظُ قتالَ من ليس بيننا وبينه عهدٌ ويُوجبه (٢) فأن يوجبُ قتال (٢) مَنْ بيننا وبينه ذمةٌ وهو ملتزم (١) للصَّغار أولى ، وسيأتي تقرير ذلك .

على أن المعاهد له أن يُظهر في داره ما شاء من أمر دينه الذي لا يؤذينا ، والذمي ليس له أن يظهر في دار الإسلام شيئاً من دينه الباطل وإن لم يُوذنا ، فحاله أشد ، وأهل مكة الذين نزلت فيهم هذه الآية كانوا معاهدين لا أهل (ه) ذمة ، فلو فرض أن مجرد طعنهم ليس نَقْضاً للعهد لم يكن الذمي كذلك .

الوجه الثاني: أن الدّميّ إذا سبّ الرسول أو سب الله أو عاب الإسلام علانية فقد نكّ يمينه وطعن في ديننا ؛ لأنه لا خلاف بين المسلمين أنه يُعاقب على ذلك ويُوّدُّبُ عليه ، فعلم أنه لم يُعاهد عليه ؛ لأنا لو عاهدناه عليه ثم فَعلَه(،) لم تجز عقوبته عليه ، وإذا كنا قد عاهدناه على أن لا يطعن في ديننا ثم طعن(،) في ديننا فقد نكث في [يمينه](،) من بعد عهده وطعن في ديننا ، فيجب قتله بنص الآية ، وهذه دلالة قوية حسنة ؛ لأن المنازع يُسَلّم لنا أنه محنوعٌ من ذلك بالعهد الذي بيننا وبينه ، لكن

 ⁽١) ق (ج) : انقول ا

⁽٢) تي (ج) : درموجيه!

 ⁽٣) في (ب) و (ج) و (د) : قتل،
 (٤) في (ب) : قمستلزم،

⁽ه) في (ج) : الأمل؛ .

ره) ي رج) ، دوس

⁽٦) ني (ب) : المله .

⁽٧) في (ج) : ايطعن؛

⁽A) في (أ) ر (ج) : افي دينه ، والثبت من (ب) و (د) .

يقول ١١١): ليس كلَّ ما منع منه نقض عهده كإظهار الخمر والحنزير ونحو ذلك ، فنقول ١١١): قد وجد منه شيئان : [فِعلُ] ١١١) ما منع ١١١) منه العهد ، وطعنٌ في الدين ، بخلاف أولئك ؛ فإنه لم يوجدُ منهم إلا فعل ما هم منوعون منه بالعهد فقط ، والقرآنُ يوجِبُ قتل من نكث يمينه من بعد عهده وطَعَنَ في الدين، ولا يمكن أن يقال: «لم ينكث ؛ لأن النكث هو خالفة العهد (٥) ، ف متى خالفوا شيئاً عا صُولحوا عليه فهو نكثٌ ، مأخوذٌ من نكث الحبل (١١) وهو نقض قُووً ، ونكثُ الحبل (١١) يحصل بنقض قوة واحدةٍ ، كما يحصل بنقض جميع القُوى ، لكن قد يبقى من قُواه ٢/ب ما يستمسك الحبلُ به ، وقد يَهِن (٨) بالكلية ، وهذه المخالفة من المعاهدِ قد تبطلُ العهد بالكلية حتى تجعله حربياً ، وقد شَعِث (١) العهد ، حتى تبيح عقوبتهم ، كما أن نقض (١٠) [بعض] (١١) الشروط في البيع والنكاح ونحوهما قد تُبطلُ البيع بالكلية كما لو وصفه بأنه فَرَسٌ فظهر بعيراً ، وقد يبيح

⁽١) في (ج) : انقرل! .

⁽٢) في (ب): افيقول؛ .

⁽۲) في (أ) : المعمل ، والمثبت من (د) .

⁽٤) في (ج) ر (د) : اما منعه! .

⁽٥) يُسَظر : «النهاية» (١١٤/٥) (نكث) .

⁽٦) في (د) : «الجيل» . وهو تصحيف .

⁽٧) في (د) : الجبل، . وهو تصحيف .

 ⁽A) يهن: يسفسعف. وقد وهن الإنسان يهن ووهنه غيره وهنا وأوهنه ووهنه. ينظر:
 (النهاية) (8/ ٢٣٤) (وهن).

 ⁽٩) شبعث : فَسرَق وتنقص ، والتشعث : التضرق والتنكث . ينظر : «النهاية» (٢/ ٤٧٨) ؛
 «القاموس المحيط» (١/ ٦٢٨) (شعث) .

⁽١٠) انقض) : ساقطة من جميع النسخ ما عدا (أ) .

⁽١١) لبعض؛ : ساقطة من (أ) .

الفسخ كالإخلال بالرهن والضّمِين (١) ، هذا عند من يفرق في المخالفة ، وأما من قال: «ينتقضُ العهدُ بجميع المخالفات» فالأمر ظاهر على قوله ، وعلى التقديرين قد اقتضى العقدُ أن لا يُظْهِرُوا شيئاً من عَيْب ديننا ، وأنهم متى أظهروه فقد نكثوا وطعنوا في الدين ، فيدخلون في عموم الآية لفظاً ومعنى ، ومثلُ (٢) هذا العموم يبلغ (٣) درجة النصّ .

بم استحقوا إمامة الكفر

الوجه الثالث: أنه سَمّاهم أئمة الكفر لطعنهم في الدين ، وأوقع(ء) الظاهر موقع المضمر(ه) ؛ لأن قوله: ﴿ أَرْبَمّةَ الكُفْرِ ﴾ (الما أن يُعنَى به الذين نكثوا وطعنوا(٧) ، أو بعضهم (٨) ، والشاني لا يجوز ؛ لأن الفعل الموجب للقتال صدر من جميعهم ، فلا يجوز تخصيص بعضهم بالجزاء ؛ إذ العلة يجب طَرْدُها إلا لمانع ولا مانع(١) ، ولأنه عَلَّل ذلك ثانياً بأنهم لا أيهان لهم ، وذلك يشمل جميع الناكثين الطاعنين ، ولأن النكث والطعن وَصَفَ مشتقٌ مناسبٌ لوجوب القتال، وقد رُتُب عليه بحرف الفاء ترتيب الجزاء على شرطه ، وذلك نص في أن ذلك الفعل هو الموجب للثاني ؛ فشبت أنه عنى الجميع ، فيلزم أن الجميع أئمةً كفر ، وإمام الكفر هو الداعي إليه المُتبع فيه ، وإنها صار إماماً في الكفر لأجل

⁽١) الضمين: الكفيل . ينظر: السان العرب، (٥/ ٢٦١٠) (ضمن) .

⁽٢) في (د) : دمثل، .

⁽٣) في (ج) : البلغ، .

 ⁽٤) في (ج) : اوأرضعا .
 (٥) في (د) : الضمرا .

⁽ه) ي رد) . «الصبيرة :

⁽٦) سمورة التوبة : الآية رقم : (١٢) .

⁽٧) في (ج) و (د) : قار طعنوا .

⁽٨) ينظر : «تفسير ابن جرير الطبري» (١٠/ ٨٧ ـ ٨٨) : «تفسير القرطبي» (٨/ ٨٤) ؛ «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٣٩) .

⁽٩) في (د) : (إلا المائم) .

الطعن، فإن عبر النكث لا يوجب ذلك ، وهو مناسب؛ لأن (١) الطاعن في الدين يعيبه ويذمه ويدعو إلى خلافه ، وهذا شأن الإمام ، فثبت أن كل طاعن في الدين فهو إمام في الكفر ، فإذا طعن الذمي في الدين فهو إمام في الكفر ، فيجب قتالُه لقوله تعالى : ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الكُفْرِ﴾(٢) ولا يمين له؛ لأنه عاهدنا على أن لا يظهر عَبْبَ الدين هنا وخالف ، واليمين هنا(٢) المراد بها : العهود ، لا القسم بالله ، فيا ذكره المفسرون (١) ، وهو كذلك؛ فإن النبي على أم يقاسمهم بالله عام الحديبية ، وإنها عاقدهم عقدا ، ونسخة الكتاب معروفة ليس فيها قسم ، وهذا لأن اليمين [٥ يقال : إنها سميت بذلك لأن المعاهدين يمد كل منها يمينه إلى الآخر ، ثم عَلَبت حتى صار جرد الكلام بالعهد يسمى يمينا ، ويقال : سُميت يمينا لأن اليمين هي القوة والشدة (١) ، كسها قسال الله تعالى : ﴿لأَخَذْنَا مِنْكُ بِاليَمِيْنِ ﴾(١) فلها كان الحلف معقوداً مشدداً (١) سُمي يمينا ؛ فاسم اليمين جامع للعقد (١) الذي بين العبد وبين ربّه وإن كان نذراً ، ومنه قول النبي عليه قبول النبي المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه الذي بين العبد وبين ربّه وإن كان نذراً ، ومنه قول النبي المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه

⁽١) في (د) : الكن، .

⁽٢) سـورة التوبة : الآية رقم : (١٢) .

⁽٣) اهنا؛ : ساقطة من (ج) ؛ وفي (د) : اهبا؛ . وهو تصحيف .

 ⁽٤) ينظر : «تفسير مجاهد» ص (٢٧٤) ؛ «تفسير ابن جرير الطبري» (١٠/٨٠) ؛ «زاد المسير»
 لابن الجوزي (٣/٤٠٤) ؛ «تفسير القرطبي» (٨١/٨) ؛ «تفسير ابن كثيره (٣٣٨/٢) .

^{[*} ـ *] ساقط من (أ) ، والمثبت من (ج) .

⁽٥) ينظر : «تفسير ابن جرير الطبري» (٢٩/ ٦٦) ؛ «زاد المسير» (٣٥٥/٨) ؛ «تفسير القرطبي» (١٨/ ٣٥٥) .

⁽٦) سنورة الحاقة : الآية رقم : (٤٥) .

⁽٧) في (د): المشدوداً؟ .

⁽٨) في (د) : ظلمهد، .

عَلَى: «النَّذُرُ حَلْفَة»(١) وقول : «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ اليَمِينِ»(٢) وقول جماعة من الصحابة للذي نَذَرَ اللَّجَاجِ والغضب(٢) : «كَفَّرْ يَمِينَكَ»(١) وللعبهد الذي بين المخلُوقين ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَنْقُضُوا اللَّهِمَانَ المُخلُوقين ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَنْقُضُوا اللَّهِمَانَ المُخلُوقين ، وقال بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴿٥٥ والنهي عن نقض العهود وإن لم يكن فيها قسم ، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَلَهَ مَلَيْهُ اللَّهَ ﴿١٥ وإنها لفظُ العهدِ فَبَايَعْنَاكَ عَلَى انْ لاَ نَفِرٌ اليس فيه قسم ، وقد سَمّاهم معاهدين الله ، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ وَالْوَا معناه : يتعاهدون ﴿وَاتَقُوا اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ وَالْ وَالْمَانَ يَعَاهدون الله ، وقال تعالى :

⁽۱) هذا الحمديث رُري مُعلَّمقاً ، ولم أجمده بهذا اللفظ في المصادر التي بين يدي ، وذكره ابن قدامة أيضاً في المغني، (۹/٤) ، رذكره القاضي أبو يعلى في اكتاب الروايتين رالوجهين، (۳/ ۲۸) بلفيظ : «المنذر حَلِف، ، ووجمدت قريباً منه ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (۶/ ۲۸) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنها النذر يمين» ، والله أعلم .

⁽۲) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه : رواه مسلم : في كتاب الندر باب في كفارة الندر (۳/ ١٦٦٥ ح ١٦٦٥) ؛ وأبو داود : في كتاب الأيان والندور _ باب من ندر ندراً لم يسمه (۳/ ٢٤١ ح ٢٤٢ ح ٣٣٢٣) ؛ والمترمدي : في كتاب الندور والأيمان _ باب ما جاء في كفارة الندر إذا لم يُسَمَّم (٤/ ٨٩ ح ١٥٧٨) بلفظ : «كفارة الندر إذا لم يُسَمَّ (٤/ ٨٩ ح ١٥٧٨) بلفظ : «كفارة الندر إذا لم يُسَمَّ كفارة يمين» ، وقال الترمذي : «هذا حديث حسن صحيح غريب» ؛ والنسائي : في كتاب الأيمان والندور _ باب كفارة الندر (٧/ ٢١) ؛ وأحمد : في دالمسند، (٤/ ١٤٤) في كتاب الأيمان والندور _ باب كفارة الندر (٧/ ٢٢) ؛ وأحمد : في دالمسند، (٤/ ١٤٤) ، وأحمد : في دالمسند، (٤/ ١٤٤) ، وأحمد : في دالمسند، (٤/ ١٤٤) ، وأحمد : في دالمسند، (٤/ ١٤٤) ، وأحمد : في دالمسند، (٤/ ١٤٤) ، وأحمد : في دالمسند، (٤/ ١٤٥) ، وأحمد : في دالمسند، (٢/ ٢٤٠) ، وأحمد : في دالمسند، (٢/ ٢٥٠) ، وأحمد : في دالمسند، (٢/ ٤٠) ، وأحمد المسند، (٢/ ٤٠) ، وأحمد ا

⁽٣) نذر اللجاج والغضب: هو الذي يخرجه غرج اليمين للحث على فعل شيء أو المنع منه غير قاصد به لملند ولا القربة ، فهذا حكمه حكم اليمين . ينظر «المغني والشرح» (٣٠/ ٢٠٠)؛ و «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٣/ ٥٤/) ، (٣٠/ ٢٠٠).

 ⁽٤) ينظر : امصنف عبدالرزاق (٨/ ٣٦٤ ح ١٥٨١٩ ، ١٥٨٢٦).

⁽٥) سسورة النحل : الآية رقم : (٩١) .

⁽٦) سمورة الفتح : الآية رقم : (١٠) .

⁽٧) سـورة النساء : الآية رقم : (١) .

ويتعاقدون (١) ؛ لأنَّ كلَّ واحد من المعاهدين (٢) إنها عاهده بأمانة الله وكفالته وشهادته ؛ فثبت أنَّ كلَّ مَنْ طعن في ديننا بعد أنْ عاهَدْناه عهداً يقتضي أنْ لا يضعل ذلك فهو إمامٌ في الكفر لا يَصِينَ له ، فيجب قتله بنصَّ الآيةِ ، وبهذا يظهر الفرقُ بينه وبين الناكِثِ الذي ليس بإمامٍ ، وهو مَنْ خالف بفعل شيء مما صولحوا عليه من غير الطعن (٣) في الدَّينِ .

سب الرسول الوجه الرابع: أنه قدال تعالى: ﴿ الا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا بِرِجِب نقض أَيْسَمَانَهُم وَهَدَّمُوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُدَّمْ بَدَءُوكُمْ أُوَّلَ مَرَّ إُكُونَ ؛ فلا الله الله على المنظم بإخراج الرسولِ من المحضَّضات على قتالهم ، وما ذاك الا لما فيه من الأذى (٥) ، وسَبُّه أَغْلَظُ من الهم بإخراجه ، بدليل أنه عَلَى عَمَا عَمَا الله تَعْمَ عن الذين هَدُّوا بإخراجِهِ ، ولم يَعْفُ عمن سَبَّه (١) ؛ فالذمِّي إذا أظهر سَبَّه فقد نكث عهده ، وفعَل ما هو أعظم من الهم بإخراج الرسولِ ، وبدَارى بالأذى ؛ فيجبُ قتالُه .

 ⁽۱) ينظر : «تفسير ابن جرير الطبري، (٤/ ٢٢٥) ؛ «زاد الحسير، (٢/٢) ؛ «تفسير ابن كثير،
 (١/ ٤٤٨/١) . وفي معنى ﴿تَسَاءلُـونَ بِهِ﴾ : ثلاثة أقـوال :

أحدها : تتعاطفون به ، قاله ابن عباس .

والشاني : تتماقدون وتتماهدون به ، قاله الضحاك والربيم .

والشالث : تطلبون حقوقكم به ، قاله الزجاج .

⁽٢) في (ج) و (د) : «المتعاهدين» .

⁽٣) ني (د) : (طعن) .

⁽٤) ســورة التوبة : الآية رقم : (١٣) .

⁽٥) في (ب) و (د) : (من الأذي له) .

⁽٦) سيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله في ص (٢٢٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ) .

⁽٧) ني (ب) و (د) : دوبدأناه .

يب تسال الوجه (۱) الخامس: قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوهُ مْ يُعَدِّبُهُ مُ اللهُ الناكلين الناكلين الناكلين الناكلين مَنْ يشاء وَاللَّهُ عَلَي مَنْ يشاء وَاللَّهُ عَلَي مَنْ يشاء وَاللَّهُ عَلَي مَنْ يشاء وَاللَّهُ عَلَي مَنْ يشاء وَاللَّهُ عَلَي مَنْ يشاء وَاللَّه عَلَي مَنْ يشاء وَاللَّه عَلَي مَنْ يشاء وَاللَّه عَلَي مَنْ يشاء وَاللَّه عَلِيم حَكِيم ﴾ (۱) أمر سبحانه بقتالِ الناكلين الطاعنين في الدِّين ، وضَمنَ لنا (۱) وضمن لنا الله علنا ذلك _ أن يعد أبهم بأيدينا ويخزيهم ، وينصرنا عليهم ، ويشف صدور المؤمنين (۱) المذين تأذوا من تقضهم وطعنهم ، وأن يكه مِن عنظ قلوبهم ؟ لأنه رتب ذلك على قتالنا ترتيب الجزاء على الشرط ، والتقدير : أن تُقاتلوهم يكن هذا كلّه ؟ فدلً على أن الناكث الطاعن مستحق هذا كله ، وإلا فالكفار يدائون علينا المرة ونُدَال عليهم الانحرى (۱) ، وإن كانت العاقبة للمتقين ، وهذا تصديق (۱) ما جاء في الحديث : قما نَقَضَ كَانت العاقبة للمتقين ، وهذا تصديق (۱) والتعذيب بأيدينا هو القتل ؛ فيكون قَوْمٌ الْعَهْدَ إلا أُدِيلَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوّ (۱) والتعذيب بأيدينا هو القتل ؛ فيكون

⁽۱) «الوجه» : ساقطة من (ب) و (ج) و (د) .

⁽٢) مسووة التوبة : الآيتان رقم : (١٤ ، ١٥) .

 ⁽٣) قي (ج) و (د) : قانا، ؛ في (ب) : قانا فعلنا، .

⁽٤) في (ب) و (ج) و (د) : ﴿إِن فعلنا ذلك عليهم بأيدينا وأخرَاهم ونصرنا عليهم ، وشفى صدور المؤمنين ،

⁽٥) في (ب) و (ج) و (د) : اواذهب.

 ⁽٦) يُدالون علينا ونُدال عليهم ، أي : يغلبونا مرة ونغلبهم أخرى . والإدالة بمعنى الغلبة .
 ينظر : دالنهاية ٤ (٢/ ١٤١) (دول) .

⁽٧) اتصديق : ساقطة من (ج) .

⁽٨) جنزه من حليث ابن عباس وابن عمر ويريدة ، رضي الله عنهم . غار الحدد شارد عمام خفر أخرج مرااط مان في الموجد الكريمة (١١/ ٤٥ ح ١٠٩٩٢

فأما حديث ابن عباس فقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبيرة (١١/٥١ ح ١٠٩٩٢) بلفظ: (د... إلا سلط عليهم عدوهمة. قال الميشي في المجمع الزوائدة (٦٨/٣): (وفيه إسحاق بن عبدالله بن كيسان المروزي ، ليّنه الحاكم، ويقية وجاله موثقون وفيهم كلامة وأما حديث ابن عبر فقد أخرجه ابن ماجة : في كتاب (الفتن» باب العقوبات (٢/ ١٣٣٢ ح ٢٠١٩). وقال البوصيري في «الزوائدة على إسناد ابن ماجه = : (هذا حديث صالح للعمل به ، وقد اختلفوا في ابن أي مالك وأبيه أهد. وأخرجه الحاكم في (المستدركة (٤/ ٤٥)) بلفظ : (ولم ينقضوا عهد الله وعهد وسوله إلا سلط عليهم عدوهمة . قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسنادة ووافقه اللهبي .

الناكث الطاعنُ مستحقاً للقتل ، والسابُ لرسول اللهِ على ناكثُ طاعنٌ كما تقدّم (۱) ؛ فيستحقُّ القَتْلَ ، وإنها ذكر سبحانه النصر عليهم وأنه يتوبُ من بعد ذلك على من يشاء ؛ لأنَّ الكلام في قتال الطائفة المستنعة ، فأما الواحدُ المستحق للقتل فلا ينقسم حتى يقال فيه: فيعذبه اللَّهُ ويتوب اللَّهُ من بعد ذلك على من يشاء على أنَّ قوله: ﴿مَنْ يَشَاء ﴾ يجوزُ أن يكون عائداً إلى مَنْ لم يطعن بنفسه وإنها أقرَّ الطاعن ؛ فسميت الفئة طاعنة على الرَّدْ التمييز فبعضهم رِدْ (۱) وبعضهم مباشر، ولا يلزم من التوبة على الرَّدْ التوبة على المباشر ، ألا ترى أن النبي على المُدرَ عام الفتح دَمَ الذين باشروا الهجاء ، ولم يُهدِرْ دَمَ الذين سمعوه ، وأهدر دَمَ بني بكر ، ولم يُهدِرْ دَمَ الذين أعارُوهم السلاح (۱) .

السادس: أنَّ قبولَه تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُومِ مُؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُومِ مِن أَلَم النكثِ

فالحديث بهذه الطرق والشواهد صحيح بلا ريب، .

لجهاد باب ن أبواب

لله تعسالي

⁼ وأما حديث بريدة فقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٢٦/٢) بلفظ: «ما نقض قوم العهد إلا كان القتل بينهم» ؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٤٦/٣) ، (٩/ ٢٣١). وقال عنه الحاكم: «صحبح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٢): «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير رجاء بن محمد وهو ثقة» ، وقال الأباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠): «وبالجمسلة

⁽۱) في ص (۲۳) .

 ⁽٢) الرّدّ (بالكسر): العنون والناصر. قبال تعبالى: (فيأرسلهُ منعني ردّ أيصدقُني﴾ سنورة القصص: الآية رقم: (٣٤). ينظر: (النهاية) لابن الأثير (٢١٣/٢)؛ (لسان العرب (٣/ ١٦١٩)؛ (فيان العرب) (٣/ ١٦١٩)؛ (قضة الأريب، ص (١٠٨)؛ (قتاج العروس) (١٩/١) (ردأ).

 ⁽٣) يُنظر : «مصنف ابـن أبي شيبــة» : في كتــاب المغــازي ــ حــديث فتـــع مكــة (٧/ ٢٠٢ حـ
 (٣٦٩٠٢) وسيأتي تفصيله قريباً إن شاء الله تعالى .

⁽٤) سبورة التوبة: الآيتان رقم: (١٤، ١٥).

والطعن ، وذهابَ الغيظِ الحاصل في صدور المؤمنين من ذلك أمرٌ مقصودٌ للمشارع مطلوبُ الحصولِ ، وأنَّ ذلك يحصلُ إذا جَاهَدُوا كها جاء في الحديث المرفوع : عَلَيْكُم بِالْجِهَادِ فَإِنَّهُ بَابٌ مِنْ أَبُوابِ الله يَدْفَعُ اللهُ بِهِ عَنِ النَّفُوسِ الْهَم وَالْغَم () ولا ريب أنَّ (١) مَنْ أظهر سَبَّ الرسول (٣) ولا من أهل الذَّمة وشتمه فإنه يَغِيظُ المؤمنين ويؤلهم أكثر مما لو سفَكَ وماء بعضِهم وأخذ أموالهم (١) ؛ فإنَّ هذا يُشِيرُ الغضبَ لله ، والْحَمِيَة له ولرسوله ، وهذا القدر لا يُهيَّجُ في قلب المؤمن غيظاً أعظم منه ، بلِ

⁽١) من حديث عبادة بن الصامت وأبي أمامة رضى الله عنهما .

وأما حديث أبي أمامة فقد أخرجه عبدالرزاق في المصنف، في كتاب الجهاد ، باب وجوب الغير (٥/ ١٧٣ ح ١٧٣/٩) ، بالفيظ : «يذهب الله به الغيش والهم» ؛ والطبراني في «الأوسطة - كيا ذكره الهيشمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٧٥) فقسال: «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك».

وينظر: «موارد الظهآن؛ للهيشمي (ص ٤١٠ ح ١٦٩٣)؛ و«سلسلة الأحاديث الصحيحة؛ للألباني (٤/ ٨٨١ ح ١٩٤١) حيث ذكر طرق الجديث وقال: «وجملة القول: إن الجديث بمجموع الطريقين عن عبادة صحيح لاميها وله طريق ثالث عنه بسند جيد بنحوه...».

⁽٢) ق (ب) : اأنها .

⁽٣) في (ب) و (د) : درسُول الله» .

⁽٤) في (ب) : دوأخذ ماله؛ .

المؤمنُ المسلَّدُ لا يغضبُ هذا الغَضَبَ إلا لله ، والشارعُ يطلبُ شفاء يحصل بقتل صدور المؤمنين وذهاب غيظه.] / قبلوبهم ، وهذا إنها يحصل بِقَتْل السبابُ ٧/ أ لأرجُه :

احدها : أن تَمْزِيره وتأديبه يُذُهب غيظ قلوبهم إذا شتم واحداً من المسلمين أو فعل نحو ذلك ، فلـو أذهـب() غيظ قلوبهم إذا شتم الرسول لكان غيظهم من شَتْمه مثل غيظهم مِن شَتْم واحد منهم، وهذا باطل.

الثاني : أن شُتُمه أعظمُ عندهم من أن يُؤخذ بعض دمائهم ، ثم لو قُتل واحداً منهم لم يَشْفِ (١) صدورهم إلا قتله ، فأن لا تُشْفَى صُدُورُهُم إلاَّ بقتل السابِّ أوْلَى وأَحْرَى .

الثالث: أنَّ اللَّهَ تعالى جَعَلَ قتالهم هو السبب في حصول الشَّفاء ، والأصْلُ عدمُ سبب آخر يحصَّله ؛ فيجب أن يكون القتلُ والقتال هو الشافي لصدور المؤمنين من مثل هذا.

الرابع: أنَّ النبيِّ ﷺ لما فُتحت مكة وأراد أن يشفي صدور خُـزَاعــة ـ وهم القوم المؤمنون ـ من بني بكرِ الذين قاتلوهم مَكّنهم منهم نصفَ النهار أو أكثر مع أمانِهِ لسائرِ النامِن» ؛ فلو كان شفاء صدورهم

ذماب الغيظ

^[ - • ] ساقط من (أ) .

⁽١) ق (ب) : افلو ذهبه .

^{. (}٢) ني (أ) : دتشف،

⁽٣) أخرج ابن أبي شيبة في اللصنف؛ (٧/ ٤٠٣ ح ٣٦٩٠٤) ؛ والإمام أحمد في اللسندا (٢/ ١٧٩ ، ٢٠٧) عن عــمرو بن شعيب عن أبية عن جله قال : لما فتحت مكة على رسول الله ﷺ قبال: «كفوا السلاح إلا خزاعة من بني بكر». فأذن لهم حتى صلى العصر ثم قال: النفوا السلاح؛ ؛ وذكره ابن كثير في البداية؛ (٤/ ٣٠٤) ؛ والهيشمي في المجمع الزوائد، (٦/ ١٨٠) وقمال : قرواه الطبراني ورجاله ثقبات، ؛ والحديث صحح إسناده أحمد محمم شاكسر في شرحمه على (المسند) (١٥٨/١٠ ح ٦٦٨١). وقمد كانت خزاعة حلفاء رسول الله 数، وكانت بنو بكر رهطاً من بني كنانة حَلفاء لأبي سفيانِ ، وكانت بينهم موادعة أيام الحديبية ، فأغارت بنو بكر على خزاعة في تلك المدة ، ويَبْتُوهم ليلاً وهم غارُّون آمنون فقتلوا منهم عشرين رجلًا، فبعشوا إلى رسول الله ﷺ يستمدونه. . . فكان فتح مكة . ينظر: (طبقات ابن سعد، (١/ ١٣٤) ؛ (السيرة النبوية، لابن هشام (٢/ ٣٨٩ ، ٣٩٤) .

وذهابُ غييظِ قلوبهم يحصلُ بدون القتل للذين نكشوا(١) وطعنوا لما فعل ذلك مع أماية للناس

الموضع الرابع : قولُه سبحانه : ﴿ أَلُهُ مَ يَعْلَمُواۤ أَنَّهُ مَن يُحَادِد اللَّهَ وَرَسُـولَهُ فَأَنَّ لَـهُ نَـارٌ جَهَـنَّمَ خَالِداً فِيـهَــا ذَلكَ الخِــزْيُ العَظِيم﴾ ٢٠ فإنــه أذى النسى يدلُّ على أنَّ أذى رسول الله (٢) ﷺ مُسحَادَّةٌ للَّهِ ولرسوله ؛ لأنه قال هذه الآيةَ [عَقِبَ](؛) قُولُه تُعَالَى : ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤذُونَ النَّبِيُّ وَيَقُولُونَ هُوَّ أَذُنَّ﴾(٥) الآيـة. ثـم قــال : ﴿يَحِلْفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُـهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْرِضُوهُ إِنْ كَانُوا مُسؤمِنِسِينَ * أَلْمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَه﴾(١) فــلــو لم يـكــونوا بهــذا الأذى مُـحــَادِّين لم يحسن أن يوعَدُوا بأنَّ للمحاد نار جهنَّم ٤ لأنه يمكن حينتذ أن يقال : قد علموا أن للمحاد نار جهنَّم؛ لكنهم لم بحادوا ، وإنها آذُوا ، فبلا يكون في الآية وعيدٌ لهم ؛ فعُلم أنَّ هذا الفعل لابُدُّ أن يندرج في عـموم المحادَّة ؛ ليكون وعيدُ المحادُّ وعيداً له ويلتِئمُ الكلامُ .

ويدلُّ على ذلك أيضاً ما روى الحاكمُ في اصحيحه، بإسناد صحيح عن ابن عباس أنَّ رسول اللَّهِ عِلى كانَ فِي ظِلُّ حُجْرَةٍ مِن حُجْرِهِ ، وَعِنْدَهُ نَفَرٌ مِنَ المسلِمينَ ، فَقَالَ : اإنَّهُ سَيَأْتِيكُمْ إنسَانٌ يَنْظُر إليكم بِعَيْنِ شَيْطَانِ ، فَإِذَا أَتَاكُمْ فَلا تُكَلِّمُوهُ ، / فَجَاء رَجُلٌ أَزْرَقُ ، ٧/ب

الدليل الرابع من القسرآن

⁽١) في (ب): اللذين آمنواه .

⁽٢) سنورة التوبة : الآية رقم : (٦٣) .

⁽٣) في (ج) و (د) : «أذى النبي» .

⁽٤) في (أ) : اعقيب ، والمثبت من (ج) و (د) .

⁽٥) سنورة التوبة : الآية رقم : (٦١) .

⁽٦) سسورة التوبة : الآيتان رقم : (٦٢ ، ٦٣) .

فَدَعَاهُ رَسُولُ السَّبِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: فَعَلامَ تَشْتُمُنِي انْتَ وَفُلانٌ وَفُلانٌ وَفُلانٌه، فانظَلَتَ السَّبُ وَاعْتَذَرُوا إِلَيْهِ (١) فأنزل اللَّهُ تعالَى : ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُم اللَّهُ جَمِيعاً فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ (٢) ثم قال بعدَ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ (٢) ثم قال بعدَ ذلك: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ (٣)، فعلم أَنَّ هذا داخلٌ في المحادَّة.

وفي رواية أُخْرَى صحيحة (٤) أنه نَزل قولُه : ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِيَرْضُوكُمْ ﴾ (١) ثم لِتَرْضُوا عَنْهُم ﴾ (٥) وقد قال: ﴿ يَسْخُلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ (١) ثم قالَ عَنْهِم : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ (١) فثبت أنَّ هؤلاء الشاتمين محادُّونَ ، وسيأتي _ إن شاء اللَّهُ _ زيادةٌ في ذلك (٨) .

وإذا كـان الأذى مُـحَـادَّةً للَّـهِ ورسـولِـهِ فـقـد قالَ اللَّـهُ تعالى : ﴿إِنَّ

⁽۱) رواه الإمام أحمد في «المسند» (۱/ ۲۶۰، ۲۲۰، ۳۵۰)؛ والطبري في «تفسيره» (۲۳/۲۸)؛ والطبراني في «المسجم الكبير» (۲/۲۷ ح ۱۲۳۰۷، ۱۲۳۰۸، ۱۲۳۰۸)؛ والحاكم في «المستدرك» (۲۸۲/۵)؛ والبيهقي في «دلالهل النبوة» (۲۸۲/۵)؛ والواحدي في «أسباب النبود» ص (۲۸۲)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (۸۸۲/۵۸) وفي «لباب النقول» له ص (۲۲۰). والحديث قال عنه الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، وصححه شيخ الاسلام ابن تيمية كما تقدم في المتن، وقال عنه الهيشمي في «مجمع الزوائد» ـ سورة المجادلة ـ الاسلام ابن تيمية كما تقدم في المتن، وقال المحيح وجال الصحيح».

⁽٢) سورة المجادلة : الآية رقم : (١٨) .

⁽٣) سورة المجادلة : الآية رقم : (٢٠) .

⁽٤) ينظر : «أسباب النزول» للواحدي ص (٢٠٤) ؛ «الدر المنثور» (٢٢٨/١٠/٤) ؛ «لباب النقول» للسيوطي ص (١٢٠) .

⁽٥) ســورة التوبة : الآية رقم : (٩٦) .

⁽٦) مسورة التوبة : الآية رقم : (٦٢) .

⁽٧) ســورة التوبة : الآية رقم : (٦٣) .

⁽٨) ينظر: ص (٥٨) من هذا الكتاب.

الَّذِينَ يُسحَسادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَيْكَ فِي الْأَذَلِينِ * كَتب اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِسِي إِنَّ الله قَسوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ (١) والأذلُّ: أبـلسنعُ مِن الـذلـيل، ولا يكون أذلَّ حتى يخاف على نفسه وماله إنْ أظهـر المحـادَّة ؛ لأنه [إنْ]٢٠) كان دمُـه ومالُه معصوماً لا يُستباح فليس بأذل ، يدل عليه قوله تعالى : ﴿ ضُربَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْسَنُّ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْل مِنَ اللَّهِ وَحَبْل مِنَ النَّاشِ ﴾ (٣) فبيَّن سبحانه أنهم أينها تُقفوا فعليهم الذُّلَّةُ إلاَّ مع العهدُّ ، فعُلم أنَّ مَـنْ له عــهــدٌ وحــبلٌ لا ذلَّـةَ عليه وإن كانت عليه المسكنةُ فإنَّ المسكنةَ قد تكونُ مع عـدم الذلة ، وقد جعل المحادِّين في الأذلِّينَ ، فلا يكون لهم عهد ، إذ الـعـهـدُ ينافي الذُّلَّـةَ كما دلَّـتْ عليـه الآية ، وهذا ظاهرٌ ، فإنَّ الأذَلُّ هو الذي ليس له قـوةً يمتنع بها ممن أراده بسوء ، فإذا كان له من المسلمين عهدٌ يجب عليهم به نَصْرِه ومنعـه فليـس بأذلُّ ، فثبتَ أنَّ المحادُّ للَّـهِ ولرسـولِه لا يكون له عهدٌ يَعْصِمه، والمؤذي للنبيِّ عَلَيْهُ مُحَادًّ ، فالمؤذي للنبي ليس له عهد يعصم دُمَّه ، وهو القصودُ(١) .

وأيضاً ، فإنه قده، قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ١٠٥ والكَبْتُ : الإذلالُ والِحْـــزيُ والصَّــرعُ ، قــال الخلـيل» : الكبت هو الصرع على الوَّجْـهِ .

⁽١) ســورة المجادلة : الآيتان رقم : (٢٠ ـ ٢١) .

⁽٢) في (أ) : امن ا والمبت من (ج) .

 ⁽٣) سورة آل عمران : الآية رقم : (١١٢) .

⁽٤) ق (د) : نومو الطلوب) .

⁽٥) (قد؛ : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٦) سـورة المجادلة : الآية رقم : (٥) .

⁽٧) هو أبـو عبدالرحمـن الخلـيل بن أحمـد الفراهـيدي البصري ، الإمـام ، صـاحب العـربية ، ومنشىء علم العروض ، أحـد الأعـلام كـان رأسـاً في لســان العـرب ، ديـناً ورعـاً قــانعــاً مـتــواضــعــأ كبير الشأن ، وكان مفرط الذكاء ، ألَّف كتاب االعين؛ وغيره . مات سنة بضع وسـتين ومنة، وقيل غير ذلك. يُنظر: «التاريخ الكبير؛ (٣/ ١٩٩/)؛ اطبقات النحــويينَّا للزييــدي ص (٧٤) ؛ ﴿إِشْــارة التعيين؛ لليَّــهاني ص (١١٤) ؛ ﴿سَــير أعـــلام النبـلاء؛ (٧/ ٢٩٤)؛ «البلغة في تراجم أثمة اللغة؛ ص (٩٩)؛ فتمذيب التهديب، (٣/ ١٦٣).

وقال النضر بن شُمَيل(١) وابن/ قتيبة(١): هو الغيظ والحزن(١)، وهو في ١/٨ الاشتقاق الأكبر(١) من كبده، كأنَّ الغيظَ والحزن(٥) أصاب كبده، كما يقال: أحرق الحزنُ والعداوةُ كبدَه(١)، وقال أهل التفسير: كُبِتُوا

(۱) هو النضر بن شُمَيل بن عَرَشَة بن زيد ، أبو الحسن المازني البصري النحوي ، نزيل مرو وعالمها ، العلامة الإمام الحافظ . كان إماماً في العربية والحديث له كتاب «الصفات» في الملغة ، و «المدخل إلى كتاب العين» ، وكتاب «غريب الحديث» وغير ذلك ، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان ، ولم يكن أحد من أصحاب الخليل بن أحمد يدانيه . مات سنة ثلاث ومتين ، وقيل غير ذلك ينظر : «التاريخ الكبير» (٨/٤/ ٩٠) ؛ «طبقات النحويين» ص (٥٥) ؛ «معجم الأدباء» (٩٠/٢٣٨) ؛ «إشارة التعيين» ص (٣٦٤) ؛ وسير أعلام النبلاء» (٩٠/ ٢٨٨) ؛ «البلغة» ص (٣٣٢) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٣٢٨/ ٢٠) ؛ «البلغة» ص (٣٣٢) ؛ «تهذيب التهذيب» (٣٢٠/ ٢٠٠)

- (٢) هـ والمسلامة الكبير ذو الفنون ، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوري وقيل : المُروزي ، الكاتب صاحب التصانيف ، كان ثقة ديناً فاضلاً من تصانيفه «غريب القرآن» ، و «غريب الحديث» ، و «الرد على من يقول بخلق القرآن» . ولي قضاء الدِّينور وكان رأساً في علم اللسان العربي والأعبار وأيام النامي . مات سنة ست وسبعين ومتنين ، وقيل غير ذلك . ينظر : «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي ص (١٨٣) ؛ «إشارة التعيين» ص ذلك . ينظر : «طبقام النبلاء» (٢٩٦/١٣) ؛ «المبلغة» ص (١٨٣) .
  - (٣) في (د) : اوالحزي) .
- (3) الاستقاق في اللغة: هو أخذ شق الشيء . وفي الاصطلاح : أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فَتَوُد أحدهما إلى الآخر ، والاستقاق عند الشريف الجرجاني : نَزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً ، ومغايرتها في الصيغة . وهو على أنواع : فالصغير: أن يكون بين اللفظين تناسبٌ في الحروف والترتيب نحو : ضرب من الضرب . والكبير : أن يكون بين اللفظين تناسبٌ في اللفظ والمعنى دون الترتيب ، نحو : جبذ من الجلب . والأكبر : أن يكون بين اللفظين تناسبٌ في المخرج ، نحو : نَعَقَ من النَّهُو . ينظر : كتاب «الأشتقاق» لأي سعيد عبد الملك الأصمعي ؛ وكتاب «التعريفات» للشريف الجرجاني ص (۲۷ ، ۲۸) ؛ وكتاب «العَلم الحفاق من علم الاشتقاق» لأي العليب محمد صديق حسن خان .
  - (٥) في (د) : ر دالخزي،
- (٦) ينظر : «النهاية» لابن الأثير (١٣٨/٤) ؛ «لسان العرب» (٣٨٠٥/٦) ؛ «تاج العروس» (١/ ٥٧٥) (كبت) . وفيه : كبت كبتا كبتا : صرعه . وقال الأزهري وفيره : أصل الكبت الكبد ، فقلبت الدال تاء ، أخمل من الكبد وهو معدن الغيظ والأحقاد ، فكأن الغيظ لما بلغ بهم مبلغه أصاب أكبادهم فأحرقها ، ولهذا قبل للأعداء : هم سود الأكباد .

أهلكوا وأخزوا وحزنوا(۱)، فشبت أن المحادّ مكبوتٌ غزيٌ عمل غيظاً وحزناً هالكٌ، وهذا إنها يتم إذا خاف إن أظهر المحادّة أن يقتل ، وإلا فمن أمكنه إظهار المحادّة وهو آمن على دمه وماله فليس بمكبوت ، بل مسرور جَذلان ، ولأنه قال : ﴿ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الّذِينَ مِنْ قَبْلِهِم ﴾ (٢)، والله قال ، وكُبُتُوا كما كُبِتَ الّذِينَ مِنْ قَبْلِهِم ﴾ (٢)، والله فين من قبلهم عن حاد الرسُل وحاد رسول الله إنها كَبَتَه الله بأن أهلكه بعذاب من عنده أو بايدي المؤمنين ، والكبت وإن كان يحصل منه نصيب لكل من لم ينتل غرضه كها قال سبحانه : ﴿ لِيقُطعَ طَرَفا مِنَ الّذِينَ مِنْ قَبْلِهِم ﴾ كفروا أو يكبتهم أنهم لكن قوله تعالى : ﴿ كما كُبِتَ الذِينَ مِنْ قَبْلِهِم ﴾ كفروا أو يكبتهم المنافقين هم من المحادين ، فهم مكبوتون بموتهم (٥) بغيظهم لخوفهم أنهم المنافقين هم من المحادين ، فهم مكبوتون بموتهم (٥) بغيظهم لخوفهم أنهم النافقين هم من المحادين ، فهم مكبوتون بموتهم (٥) بغيظهم لخوفهم أنهم النافقين هم من المحادين ، فهم مكبوتون بموتهم (٥) بغيظهم لخوفهم أنهم النافقين هم من المحادين ، فهم مكبوتون بموتهم (٥) بغيظهم لخوفهم أنهم النافقين هم من المحادين ، فيجب أن يكون كلُ عادٍ كذلك .

وأيضاً ، فقوله تعالى : ﴿ كُتَبَ اللَّهُ لاَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ (١) عقب قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهِ يَكُونَ اللَّهَ وَرَسُولَه أُولَئِكَ فِي الأَذَلَّيْنَ ﴾ (١) دليلٌ على أن (١) المحادة مغالبة ومعاداة ، حتى يكون (١) أحدُ المتحادين غالباً والآخر

المحسادة

مغالبسه

⁽١) وزاد بعضهم: كبتوا، أي: أهينوا ولُعنوا وهُسرَموا وعُذيوا. ينظر: الفسير الطبري، الطبري، (١١/٢٨) ؛ الفسيرة (١/ ٤٥٤) ؛ القسير القرطبي، (١٨/١٧) ؛ القسير ابن كثير، (٢٨/١٧)

⁽٢) ســورة المجادلة : الآية رقم : (٥) .

 ⁽٣) سورة آل عمران : الآية رقم (١٢٧) .

⁽٤) ني (ج) : اثينا .

⁽۵) ابموتهما: ساقطة من (د).

⁽٦) سنورة المجادلة : الآية رقم : (٢١) .

⁽٧) سسورة المجادلة : الآية رقم : (٢٠) .

⁽٨) (أن): ساقطة من (ج)

⁽٩) ني (ج) : اتكون .

مغلوباً، وهذا(۱) إنها يكون بين أهل الحرب لا أهل السلم، فعُلم أن المحادَّ ليس بمسالم ، والغلبة للرسل بالحجة والقهر ، فمن أمر منهم بالحرب نُصر على عدوه ، ومن لم يؤمر بالحرب أهلك عدوه ، وهذا أحسن من قول من قال : إن الغلبة للمحارب بالنصر ، ولغير المحارب بالحجة ، فعُلم أن هؤلاء المحادين محاربون مغلوبون .

وأيضاً فإن المحادة من المشاقّة ؛ لأن المحادّة من الحدّ والفصل والبَينُونة ، وكذلك المشاقّة من الشق وهو بهذا المعنى ، [فهم] (٢) جميعاً بمعنى (٣) المقاطعة والمفاصلة ، ولهذا يقال : إنّها سميت بذلك لأن كل واحد من المتحادّين والمتشاقّين في حدّ وشِقُ من الآخر ، وذلك يقتضي انقطاعُ الحبل الذي بين أهل العهد إذا حادّ بعضُهم بعضاً ، فلا حبل لمحاد لله ورسوله .

وأيضاً. فإنها / إذا كانت بمعنى المشاقّة فإن الله سبحانه قال: ^/ب ﴿ فَاضْ رِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْ رِبُوا مِنْ هُ مُلَّ بَنَانٍ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ مُ شَاقُوا اللَّهَ ورَسُولُهُ وَمَنْ يُشَاقِق اللَّهَ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (١) فأمر بقتلهم لأجل مشاقّتهم ومحادّتهم ، فكل من حادً وشاقً يجب أن يفعل به ذلك ؛ لوجود العلة .

وأيضاً ، فإنه تعالى قال : ﴿وَلَوْلا أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلاءَ لَعَلَيْبَهُمْ فِي الدُّنِيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُوا اللَّهَ ورَسُولهُ﴾(٥)، والتعذيبُ هنا _ والله أعلم _ : القتلُ؛ لأنهم قد عُذَبوا

 ⁽١) اهذا؛ : ساقطة من (ج) .

⁽٢) في (أ) : الهيها، والمثبت من (ج) .

⁽٣) ق (د) : ايمني .

⁽٤) ســورة الأنفال : الآيتان رقم : (١٢ ، ١٣) .

⁽٥) مسورة الحشر : الآيتان رقم : (٣ ، ٤) .

بها دون ذلك من الإجلاء وأُخذِ الأموال ، فيجب تعذيب من شاق الله ورسوله، بخلاف مَنْ كتمها ، ورسوله، بخلاف مَنْ كتمها ، فإنه ليس بمحاد ولا مشاق .

وهذه الطريقة أقوى في الدلالة ، يقال : هو محاد ، وإن لم يكن مشاقاً ، ولهذا جعل جزاء المحاد مطلقاً أن يكون مكبُوتاً كما كُبِتَ مَن قبله ، وأن يكون في الأذلين ، وجعل جزاء المشاق القتل والتعذيب في الدنيا ، ولن يكون مكبوتاً كما كُبِتَ مَن قبله في الأذلين إلا إذا لم يمكنه إظهار محادثة ، فعلى هذا تكون المحادة أعم ، ولهذا ذكر أهل التفسير في إظهار محادثة ، فعلى هذا تكون المحادة أعم ، ولهذا ذكر أهل التفسير في قسوله تعالى: ﴿لا تَجدُ قَوماً يُؤْمنُونَ باللّهِ والْيَوْمِ الآخِرِ يُوادُونَ مَن أَلَا اللّهِ وَرَسُولَه ﴾ (١) الآية : أنها نزلت فيمن قتل من المسلمين أقاربه في الجهاد ، وفيمن أراد أن يقتل لمن تعرض لرسول الله على بالأذى من كافر ومنافق قريب له (١) ، فعلم أن المحاد يعم المشاق وغيره .

ويدل على ذلك أنه قبال سبحانه : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوا قَوْماً غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ما هُمْ مِنْكُمْ وَلا مِنهُمْ ﴿ الْآيات ، إِلَى قبوله : ﴿ لَا تَسَجَدُ قُوْمَا يُؤْمِنُ وَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَآدُونَ مَنْ حَآدً اللَّهَ وَرَسُولَه ﴾ (١) وإنها نزلت في المنافقين الذين تولَّوُ اليهود المغضوب عليهم (٥) ، وكان أولئك اليهودُ أهلَ عهدٍ من النبي عليه ، ثم إِن الله سبحانه بَيَّن أَن وكان أولئك اليهودُ أهلَ عهدٍ من النبي على الله ، ثم إِن الله سبحانه بَيَّن أَن (١) سورة المجادلة : الآية رقم : (٢٢) .

 ⁽۲) ينظر: «أسباب النزول» للواحدي ص (۳۱۰)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (٤/ ١٧٦٣)؛
 «زاد المسيرة لابن الجوزي (٨/ ١٩٨) ؛ «تفسير القرطبي» (٢٠٧/١٧) ؛ «تفسير ابن كثيرة
 (٤/ ٣٠٧)

⁽٣) سورة المجادلة : الآية رقم : (١٤) .

⁽٤) ســورة المجادلة : الآية رقم : (٢٢) .

⁽٥) ينظر : «تفسير الطبري» (٢٢/٢٨) ؛ «زاد المسير» (١٩٦/٨) ؛ «تفسير القرطبي» (٥/ ١٩٦) ؛ «تفسير ابن كثير» (٣٢٧/٤)

المؤمنين لا يُوَادُّونَ من حادً الله ورسوله، فلابده، أن يدخل في ذلك عدم المؤمنين لا يُوادُّونَ من حادً الله ورسوله، فلابده، أن يدخل في ذلك يقتضي أن المودَّة لليهود وإن كانوا أهل ذمة ؛ لأنه سبب النزول ، وذلك يقتضي أن أهل الكتاب محادون لله ورسوله وإن كانوا معاهدين .

ويدلُّ على ذلك أن الله قطع المُوالاة بين المسلم والكافر وإن كان له عهد وذِمَّة ، وعلى هذا التقدير فيقال : / عُوهِدُوا على أن لا يُظْهروا ٩ / أ المحادة ولا يُعلنوا بها بالإجماع كما تقدم وكما سيأتي ، فإذا أظهروا صاروا عادين لا عَهْدَ لهم ، مُظْهِرِينَ للمحادة ، وهؤلاء مشاقُّونَ ، فيستحقون نحِزْيَ الدنيا من القتل ونحوه وعذابَ الآخرة .

لا عهد لمن يحساد اللسه

فإن قيل : إذا كان كل يهودي محاداً لله ورسوله فمن المعلوم أن العهد يثبتُ لهم مع التهود، وذلك يَنْقُض(٢) ما قدمتم من أن المحادَّ لا عهد

قيل: من سلك هذه الطريقة قال: المحاد لا عهد له على إظهار المحادة ، فأماره إذا لم يُظهر لنا المحادة فقد أعطيناه العهد، وقولُه تعالى: وضُربَتْ عَليهِ مُ الدِّلَةُ أَيْنَمَا ثُقِفُوا إلا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِن الله وحبل من النّاس (ع) يقتضي أن الدّلة تلزمه ، فلا تزول إلا بحبل من الله وحبل من الناس ، وحبل المسلمين معه على أن لا يظهر المحادة بالاتفاق ؛ فليس معه حبل مطلق ، بل حبل مقيد ، فهذا الحبل لا يمنعه أن يكون أذَلَّ إذا فعل ما لم يعاهد عليه ، أو يقول صاحبُ هذا المسلك : الذَّلَّةُ لازمة لهم بكل ما لم يعاهد عليه ، أو يقول صاحبُ هذا المسلك : الذَّلَةُ لازمة لهم بكل

⁽١) ني (ج) : درلابده .

⁽٢) في (ج) : انقض) ،

⁽٣) في (د) : افإذا لم يظهره .

⁽٤) سسورة آل عمران : الآية رقم : (١١٢) .

حال ، كما أُطلقت في سورة البقرة ، وقوله : ﴿ صُرِبَتْ عَلَيْهِ مُ الذِّلَةُ ، أي : أَيْنَمَا تُقِفُوا إلا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ ﴾ (١) يجوز أن يكون تفسيراً للذلة ، أي : ضربت عليهم أنهم أينها تُقِفُوا أُخذوا وقُتُلوا إلا بحبل من [الله وحبل من] (١) الناس ، فالحبل لا يرفع الذلة ، وإنها يرفع بعض موجباتها وهو القتل ، فإن مَن (١) كان لا يعصَم دَمُه إلا بعهد فهو ذليل وإن عصم دمه بالعهد ، لكن على هذا التقدير تضعف الدلالة الأولى من المحادة ، والطريقة الأولى أجود كها تقدم ، وفي (١) زيادة تقريرها طول .

السدليل الموضع الخمامس: قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ يُوذُونَ اللَّهُ الحَامِسُ مِنْ وَرَسُولُهُ لَعَنَهُم اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَة﴾ (٥)، وهذه توجب قتل مَنْ آذى الله القسرآن ورسوله كها سيأتي إن شاء الله تقريره، والعهد لا يعصِمُ من ذلك ؛ لأنا لم نعاهدهم على أن يؤذوا الله ورسوله .

ويوضح ذلك قول النبي ﷺ: ﴿مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَف فَإِنَّه قَدْ آذى الله وَرَسُولَه؟ ١١٥ فندُبَ المسلمين إلى يهودي كان معاهداً لأجل أنه آذى الله

(۱۲۵۰ - ۲۵۲/۲)

⁽١) سـورة آل عمران : الآية رقم : (١١٢) .

⁽٢) ما بين المعقوفتين : زيادة من (د) .

⁽٣) في (د) : افسرا ، أ

⁽٤) ق (د) : فق .

 ⁽٥) سُـورة الأحراب : الأية رقم : (٥٧) .

⁽٦) جزء من حديث طويل ، وسيذكره المصنف بتيامه ص (١٤٦) . وهو عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه . رواه البخاري : قي كتاب الرهن ـ باب رهن السلاح (٥/ ١٦٩ ح ٢٥١٠) ، وفي كتاب الجهاد ـ بباب الكذب في الحرب (٦/ ١٨٤ ح ٣٠٣١) ، وفي كتاب المغازي ـ باب قتل كعب بن الأشرف (٧/ ٣٠٠٠ ح ٣٠٣٧) ؛ وزواه مسلم : في كتاب الجهاد والسير ـ باب قتل كعب بن الأشرف (٣/ ٣٠٠٠ ح ١٤٠٥) ؛ وزواه مسلم : في كتاب الجهاد والسير ـ باب كعب بن الأشرف (٣/ ١٤٠٥ ح ١٨٠١) ؛ وأبو داود في اسننه كا : في كتاب الجهاد ـ باب العدو يُوثَى على غرة ويتشبه بهم (٣/ ٢١١ ح ٢١١٧) ؛ والحميدي في المسنده العدو يُوثَى على غرة ويتشبه بهم (٣/ ٢١١ ح ٢١١٧) ؛ والحميدي في المسنده

ورسولَه ، فدلَّ ذلك على أنه لا يوصَفُ كل ذمي بأنه يؤذي الله ورسولَه ، وإلاَّ لم يكن فَرْقُ بينه وبين غيره ، ولا يصح أن يقال : اليهود ملعونون في الدنيا والآخرة مع إقرارهم على ما يوجب ذلك ، لأنا لم نقرَّهُمْ على إظهار أذى الله ورسوله ، وإنها(١) أقررُناهم على أن يفعلوا بينهم ما هو من دينهم .

⁽۱) أن (د) : قرلناه .

## فصييل

الأدلة من / وأما الآيات الدَّالة على كفر الشاتم وقتله ، أو على أحدهما ، إذا ٩/ب القسسرآن المعالم الله الله الله على أم يكن مُعَاهِداً وإن كان مظهراً للإسلام _ فكثيرة ، مع أن هذا مُجمَعً كفر الشاتم عليه كها تقدم حكاية الإجماع عن غير واحد(١) .

منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤُذُونَ النّبِيّ ويقُولُونَ هُو الْذُن قُلْ أَذُن خَيْرِ لَكُم ﴾ (٢) إلى قول : ﴿وَالْذِينَ يُؤُذُونَ رَسُولَ اللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ اللّهِ سَهُمْ اللّهِ مَان يُحَادِدِ اللّهَ عَذَابٌ اللّهِ عَلَمُ وَالْدَي قَول اللهِ عَادّة لله ولرسوله ؟ لأن ذكر ورّسُولَهُ ﴾ (٢) ، فعلم أن إيذاء رسول الله محادّة لله ولرسوله ؟ لأن ذكر الإيذاء هو الذي اقتضى ذكر المحادة ، فيجب أن يكون داخلاً فيه ، ولولا ذلك لم يكن الكلام مؤتلفاً إذا أمكن أن يقال : إنه ليس بمحاد ، ودل ذلك على أن الإيذاء والمحادّة كفر ؟ لأنه أخبر أن له نار جهنم خالداً فيها ، ولم يقل : لاهي جزاؤه ، وبين الكلامين فَرق ، بل المحادّة هي المعاداة والمشاقّة ، وذلك كفر وعاربة ؟ فهو أغلَظُ من عرد الكفر ، فيكون المؤذي

لرسول الله ﷺ كافراً، عـدواً للهِ ورسوله، محارباً لله ورسوله؛ لأن المحادَّة

اشتقاقها من المباينة بأن يصير كلُّ واحد منهما في حد كما قيل : ﴿المُشَاقُّـةُ

أن يصير كل منهما في شق ، والمعاداة : أن يصير كل منهما في عِدْوةِ ١٥٠٠ .

(١) ينظر: ص (١٣) من هذا الكتاب.

وتنسيله

الدليل الأول

⁽٢) سـورة التوبة : الآية رقم : (٦١) .

⁽٣) سورة التوبة : الآية رقم : (٦٣) .

⁽٤) عُدوة: بالضم والكسر أي: جانب الوادي وحافته ، وقيل: المكان المرتفع لينظر (٤) عُدوة: المجانة الأثير (٣/ ١٩٤٤) ؛ ولسان العرب؛ (٥/ ٢٨٥٠) (عدا) .

وفي الحديث أنَّ رجلاً كان يسبُّ النَّبيُّ عَلَيْهُ فَقَال : قَمَنْ يَكُفِيني عَدُوِّي؟ ١٥/١) ، وهذا ظاهر قد تقدم تقريره ، وحينتذ فيكون كافراً حَلال السدم ؛ لقسوله تعالى : ﴿إنَّ الذينَ يُحادُّون اللَّهَ ورسُولهُ أُولئكَ في الأَذَلِّيْنَ ﴾ (٢) ، ولو كان مؤمناً معصوماً لم يكن أذلً ؛ لقوله تعالى : ﴿وَللّهِ العنقُ ولرسُولهِ وللمؤمنينَ ﴾ (٢) وقوله : ﴿كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ اللَّيْنَ مِنْ قَل المؤمن لا يُكبت كها كُبت مكذبو الرسل قط ، ولاته قد قال تعالى : ﴿لاَتِجَدُ قوماً يُؤمنونَ بِاللَّهِ واليومِ الآخرِ يُوادُّونَ من حادً اللَّهَ ورسُولَهُ ﴾ (١) الآية ، فإذا كان من يُواد المحاد ليس بمؤمن فكيف بالمحاد ورسُولة في المحاد المعاد الله على المؤمن فكيف بالمحاد

⁽١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهها : أخرجه عبدالرزاق في المصنف، (٥/ ٢٣٧ ح ٣٠٧/٥ ، ٩٤٧٧ ح ٩٧٠٤ ) ولفظه : «أن النبي ﷺ سبَّهُ رجل من المشركين ، فيقال : امن يكفيني عـدرِّي؟؛ فقال الزبير : أنا ، فبارزه الزبير فقتله ، فأعطاه النبي ﷺ سلبه» . وينظر : ﴿ حَلَيْهُ الْأُولِياءُ ﴿ ٨/ ٤٥) ، وقال عَقِبه : ﴿ غُريب من حديث إبراهيم لم نكتبه إلا مـن هــذا الوجــه، . وروى ابن حـزم في المحــل، (١١/٤١٣) مســألة رقم (٢٣٠٨) حديثاً مسنداً بلفظ : (من يكفيني عـدواً لي؟) . وهو بنهامه كما يأتي : (حدثنا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبدالملك بن أيمن نا أبو محمد حبيب البخاري _ هو صاحب أن ثور ثقة مشهور ـ نا محمد بن سهل سمعت علي بن المديني يقول : «دخلت على أمير المؤمنين فقال لي : أتعرف حديثاً مسنداً في من سب النبي ﷺ فيقُتل ؟ قلت : نعم ، فذكرت له حديث عبدالرزاق عن معمر عن سياك بن الفضل عن عروة بن محمد عن رجل من بلقين قال : (كان رجل يشتم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ : امن يكفيني عدراً لي؟؛ ، فقال خالد بن الوليـد : أنا ، فـبـعـثه النبي ﷺ إليه نقتله؛ فقال أمير المؤمنين : ليس هذا مسنداً ؛ هو عن رجل ، فقلت : يا أمير المؤمنين بهذا يُعرف الرجل ، وهو اسمه ، قد أتي النبي عليه فسايعه، وهو مشهور معروف . قال : فأمر لي بألف ديناره . قال أبو محمد رحم الله : همذا حمديث مسند صحيح ، وقمد رواه علي بن المديني عن عبدالرزاق ، وهذا رجل من الصحابة معروف اسمه اللَّي سياه به أهله : رجل من بلقين، أهـ. وينظر : «كنز العيال، (۲۱/۲۰۲ ح ۱۲۲۲۳) .

⁽٢) سـورة المجادلة : الآية رقم : (٢٠) .

 ⁽٣) سورة المنافقون : الآية رقم : (٨) .

 ⁽٤) مسورة المجادلة : الآية رقم : (٥) .

⁽٥) مسورة المجادلة : الآية رقم : (٢٢) .

نفسه ؟ وقد قيل : إن من سبب نزولها أن أبا قُحَافَةَ شتم النبي عَلَيْ فأراد الصديق قيله ، وأن ابن أُبِيّ تنقَّصَ النبي عَلَيْ ، فاستأذن ابنه النبيّ عَلِيْ الصديق قتله لذلك(١) ، فثبت أن المحادَّ كافرٌ حلالُ الدم .

لا موالاة بين وأيضاً ، فقد قطع الله الموالاة بين المؤمنين وبين المحادين لله ورسوله المسلمين والمعادين لله ورسوله ، فقال تعالى : ﴿لاَ تَحِدُ قَوْماً يُـوْمِنُونَ باللّهِ والمحادين لله والمعادين لله ورسوله ، فقال تعالى : ﴿لاَ تَحِدُ قَوْماً يُـوْمِنُونَ باللّهِ ورسوله والمعادين لله ورسوله والمؤرم الآخِر يُوادُّونَ مَنْ حَادَّ السلّه وَرَسُولَهُ ولو كَسانُوا آباء مُعُمُ ﴿ ٢٠ الآية .

وقال : ﴿ يَا أَيْسَهَا اللَّهِ مِنَ آمَنُوا لا تَشَخِدُوا عَدُوّي / وَعَدَوَّكُمْ أُولَيَاءَ تُلْقُونَ ١٠ / آ إليهِم بالْموَدَّةِ ﴾ (٢) فعُلم أنهم ليسوا من المؤمنين .

وأيضاً ، فإنه قال سبحانه (١) : ﴿ وَلَـوْلا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْحَجَلاءَ لَعَـذَبَهُمْ فِي اللَّهِ مَلَيْهِمُ النَّارِ * ذَلِكَ الْحَجَلاءَ لَعَـذَبَهُمْ فِي اللَّخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ مَ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَـنْ يُشَاقًى اللَّهَ فإنَّ اللَّهَ شَدِيدُ العِقَابِ (١٠) .

(۱) وقيل أيضاً: إنها نزلت في أبي عبيدة بن الجراح قتل أباه يوم بلر ، وفي مصعب بن عمير قتل أناه يوم بلر ، وفي قتل أخاه عبيد بن عمير يوم أحد ، وفي عمر قتل خاله العاص بن هشام يوم بلر ، وفي على وحزة قتلا عتبة وشيبة والوليد يوم بلر . وقيل : إنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى أهل مكة يخبرهم أن رسول الله على قد عزم على قصدهم . ينظر : «المستدرك» للحاكم (٣/ ٢٦٥) ؟ «أسباب النزول» للواحدي ص (٣٤٩) ؟ «أحكام القرآن» لابن العربي (٤/ ١٧٦٣) ؟ «زاد المسيرة لابن الجوزي (٨/ ١٩٨) ؟ و «تفسير القرطبي»

⁽۲۰۷/۱۷) ؛ لتفسير ابن کثير، (۲۲۹/٤) .

 ⁽٢) مسورة المجادلة : الآية رقم : (٢٢) .
 (٣) مسورة المتحنة : الآية رقم : (١) .

⁽٤) في (د) : ففإنه سبحانه قال؛ .

⁽٥) مسورة الحشر : الآيتان رقم : (٣ ، ٤) .

فجعل [سبب](۱) استحقاقهم العذاب في الدنيا ولعذاب النار(۱) في الأخرة هو(۱) مُشَاقًة الله ورسوله ، والمؤذي لرسول الله على مُشَاقً لله ورسوله كها تقدم (۱) ، والعذاب هنا هو الإهلاك بعذاب من عنده ، أو بأيدينا ، وإلا فقد أصابهم ما دون ذلك من ذَهَاب الأموال وفراق الأوطان.

وقال سبحانه : ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلائِكَةِ أَنَّي مَعَكُمْ ﴾
- إلى قوله : - ﴿مَأْلَقِي فِي قُلُوبِ النّبِنَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ
الأَعْنَاقِ واضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ * ذلكَ بأنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ
وَرَسُولَهُ ﴾ (٥) فجعل إلقاء الرُّعب في قلوبهم والأمر بقتلهم لأجل مشاقَّتهم لله ورسوله ، فكل مَنْ شاقً الله ورسوله يستوجب ذلك .

والمؤذي للنبي مـشــاق لله ورسوله كها تقدم(١) فيستحق ذلك .

وقــولهم : ﴿هُــوَ أَذُن﴾ (٧) قال مجاهد(٨) : «هو أذُنَّ» يقــولون : سنقول

تفسير قــولهم دهـــــو أذن،

⁽١) اسبب : ساقطة من (١) .

⁽٢) «النار»: ساقطة من (د).

⁽٣) في (ج) : درمره .

⁽٤) ني ص (٥٨) .

⁽٥) سمورة الأنفال : الآيتان رقم : (١٢ ، ١٣) .

⁽٦) اكما تقدم : ساقطة من (ج) .

⁽٧) سسورة التوبة: الأية رقم : (٦١) .

⁽A) هو الإمام شيخ القراء والمفسرين مجاهد بن جَبْر (بفتح الجيم وسكون الموحدة) ، أبو الحجاج المخزومي مولاهم ، المكي ، (ثقة إمام في التفسير وفي العلم) روى عن : ابن عباس رضي الله عنها فأكثر وعن أبي هريرة وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم ، روى عنه : عكرمة وطاووس وعطاء وخلق كثير . مات سنة أربع ومئة ، وقيل غير ذلك . ينظر : طبقات ابن سعده (٥/ ٤٦٦) ؛ اسمير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤) ؛ المفاية النهاية (٢/ ٤١)؛ التهذيب ص (٥٢٠) ؛ المفسرين التهذيب ص (٥٢٠) ؛ المفسرين المفسرين للماودي (٢٠٥) ؛ المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسرين المفسر

ما شِئنا ثم نحلف له فيصدقنا(١) .

وقال الوالبي(٢) عن ابن عباس : يعني أنه يسمع من كل أحدِر٢) .

قال بعض أهل التفسير: كان رجال من المنافقين يؤذون رسول الله ويقولون ما لا ينبغي، فقال بعضهم: لا تفعلوا، فإنّا نخاف أن يبلغه ما تقولون(١) فيقع بنا، فقال الجُللَّسُ(١٠): بل نقول ما شئنا ثم نأتيه فيصدقنا، فإنها محمدً أذُنّ سامعة، فأنزل الله هذه الآية(١).

وقال ابن إسحاق (٧٠): كان نَبتُل بن الحارث (٨٠) الذي قال النبي عليه

⁽١) ينظر: اتفسير مجاهدة ص (٢٨٣)؛ وعنه ابن جسرير الطبري في تفسيره (١٦٩/١٠).

⁽٢) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي ، مولاهم الكوفي . أبو محمد ، تابعي (ثقة ثبت فقيه) ، تتلمد على يد ابن عباس رضي الله عنها وغيره من الصحابة ، وأرسل عن كثير منهم ، روى له الجهاعة ، قبتله الحمجاج صبراً سنة خمس وتسعين . ينظر : اطبقات ابن سعد، (٦/ ٢٥٦) ؛ «الجرح والتعديل» (٤/ ٩) ؛ «تهذيب الكهال» (١٠/ ٣٥٨) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢١) ؛ «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٢٣٤).

 ⁽٣) ينظر: قنفسير الطبري؛ (١٠/ ١٦٨)؛ قنفسير ابن عباس ومروياته في التفسير؛ (١/ ٤٦٥).
 (٤) في (ج) : دما نقول؛

 ⁽٥) هو الجُــالأس بن سويد بن الصامت الأنصاري الأوسي ، ثم من بني عــمـرو بن عوف ،
 كــان من المنافقين ومن المتــخلفين عن رســول الله ﷺ في تبــوك ، ثم تاب وحــسنت توبته .
 ينظر : «أسد الغابة» (٢/ ٣٤٦) ؛ «الإصابة» (٢/ ٢٥٢) .

⁽٦) ينظر : «أسبـاب النزول» للواحدي ص (٢٠٤) ؛ «زاد المسير» لابن الجـوزي (٣/ ٤٦٠) ؛ «الدر المنثور» (٤/ ٢/ ٢٢٧) ؛ «لباب النقول» للسيوطي ص (١١٩)

⁽٧) هو محمد بن إسحاق بن يسار ، أبو بكر المطلبي صولاهم المدني ، نزيل العراق (إمام المغازي ، صدوق يدلس ، ورمي بالتشيع والقدر) رأى أنس بن مالك ، روى عن : أبيه وعمه موسى بن يسار . روى عنه : يزيد بن أبي حبيب شيخه وعيى بن سعيد وشعبة ، وهو أول من دون العلم بالمدينة . مات سنة إحمدى وخمسين منة ، وقيل غير ذلك ينظر : طبقات ابن سعده (٧/ ٢٢١) ؟ «تاريخ الثقات المعجلي ص (٤٠٠) ؟ «مشاهير علماء الأمصارة ص (٢٨٠) ؟ «تاريخ أسماء الثقات الابن شاهين ص (٢٨٠) ؟ «سير أعلام النياد» (٢٧/ ) ؟ «تقريب التهذيب» ص (٢٧٠) .

⁽٨) هو نَبْتَلَ بن الحارث ، أخو بني عمرو بن عوف ، كان رجلاً جسياً ثائر شعر الرأس واللحية ، آدم ـ أسمر ـ أهر العينين ، أسفع الحدين مشوه الحلقة . ذكره «العلبي» (١٦٨/١٠) ؛ و «القرطبي» (١٩٢/٨) في تفسيريها .

فيه: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الشَّيْطَانِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى نَبْتَلِ بِنِ الحَارِثِ» ينمُ (الله عليه النبي عَلَيُ إلى المنافقين ، فقيل له : لا تَفْعَلْ ، فقال : إنها محمد أُذُن ، مَنْ حدثه شيئاً صدَّقه ، نقول ما شئنا ثم ناتيه فنحلف له فيصدقنا عليه ، فأنزل الله هذه الآية (١) .

وقـولهم : [أذن](٣) قالوه(٤) ليبينوا أن كـلامهم مقبول عنده ، فأخبر الله أنه لا يصدِّق إلا المؤمنين ، وإنها يسمع الخبر (٥) فإذا حلفوا له فعفا عنهم كان ذلك لأنه أذن خير (١) ، لا لأنه صدَّقهم . قال سفيان بن عُييَّنَة (٧) : أذن خير يقبل منكم ما أظهرتم من الخير ومن القول ، ولا يؤاخذكم بها في قلوبكم ، ويدَعُ سرائركم إلى الله ، وربها / تَضَمَّنت هذه الكلمة نوع ١٠/ب استهزاء واستخفاف .

⁽١) نَـمَّ الحديث ، يَـنِـمَّـه ويَنْمَّـه نـمَّا فهو نيام ، والاسم : النميَّمة ، وهي نقل الحديث من قوم إلى قوم على جـهـة الإفـــاد والشر . ينظر : «النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٥/ ١٢٠) (نمم) .

 ⁽۲) ينظر : «تفسير الطبري» (۱۲۸/۱۰) ؛ «وأسباب النزول» للواحدي ص (۲۰٤) ؛ و «زاد المسير» لابن الجوزي (۲۰۲/۱۰/۱) ، وأورده السيوطي في «السدر المشور» (۱۲۷/۱۰/۲) ؛ وزاد نسبته لابن المنذر وابن أبي حاتم .

⁽٣) دأذن، : زيادة في (ج) .

⁽٤) في (ج) : فقالوا» .

 ⁽٥) في (ج) : الخبرة . وهو تصحيف .

⁽٦) في (ج) : اخبرا . وهو تصحيف .

⁽٧) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي ثم المكي (ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة ، وكان ربيا دلس لكن عن الثقات . وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار) . روى عن : الزهري وعمرو بن دينار ومعمر بن راشد . روى عنه: أحمد والأعمش والجهاعة . مات سنة ثهان وتسعين ومثة . ينظر : اطبقات ابن سعده عنه: أحمد والأعمش والجهاعة . مات سنة ثهان وتسعين ومثة . ينظر : الجهرح والتعميل (٢٢٥/٤) ؛ «الجمع بين رجال الصحيحين» لابسن القيسراني (١٩٥/١) ؛ «الجمع بين رجال النبلاء» (٨/٤٥٤) ؛ «الجمسراني (١٩٥/١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٨/٤٥٤) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٢٤٥) .

فإن قيل: فقد (روى نُعيم بن حماد(۱) ثنا محمد بن ثور(۲) عن يونُس(۲) عن الحسن(۱) قال: قال رسول الله على : «اللَّهُمَّ لا تجعَلُ لفاجرٍ ولا لفاسق عندي يداً ولا نعمةً فإني وجدت فيها أوحيته : ﴿لا تَحِدُ قَوْماً يُوْمِسنُونَ باللَّهِ والْيَوْمِ الآخِرِ يُوادُّون مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ (۱۵) قال سفيان(۱) : يرون أنها أُنزلت فين يخالط السلطان ، رواه أبو أحمد سفيان(۱) : يرون أنها أُنزلت فين يخالط السلطان ، رواه أبو أحمد

⁽۱) هو نَعيه بن حاد بن معاوية بن الحارث الخزاعي ، أبو عبدالله المروزي ، نزيل مصر . (صدوق يخطىء كشيراً ، فقيه عارف بالفرائض) . روى عن: أبي حزة السكري وهشيم وابن المبارك . روى عنه : البخاري مقروناً بآخر ، والباقون سوى النسائي بواسطة . مات سنة ثبان وعشرين ومئتين محبوساً مقيداً لامتناعه من القول بخلق القرآن . ينظر : «التاريخ الكبير» وعشرين ومئتين محبوساً مقيداً لامتناعه من القول بخلق القرآن . ينظر : «التاريخ الكبير» (٨/ ١٠ / ٤٠٠) ؛ «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٠ / ٤٠٠) ؛ «الجمع بين رجال الصحيحين» (٣٤ / ٥٠٥) ؛ «سهديب التهديب» (٥٠ / ٤٥٨) ؛ «تقريب التهديب» ص (٥٢٤) .

⁽۲) هو محمد بن ثور الصنعاني ، أبو عبدالله العابد (ثقة) . روى عن : معمر بن واشد وابن جريج وعوف الأعرابي . روى عن : تُميم بن حاد والفضيل بن عياض وإبراهيم بن موسى . مات سنة تسعين ومشة . ينظر : «الجرح والتعديل» (۲۱۷/۷) ؛ «سير أعلام النبلاء» (۲/۸۱) ؛ «الكاشف» للذهبي (۲/۷۲) ؛ «تهذيب التهذيب» (۲/۸۱)، «تقريب التهذيب» ص (٤٧/٩) .

⁽٣) هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي ، أبو عبيد البصري (ثقة ثبت قاضل ورع) من صغار التابعين وفيضلاتهم . رأى أنس بن مالك ، روى عن : الحسن وابن سيرين وعكرمة . روى عنه : شعبة وسفيان وحماد بن سلمة . مات سنة تسع وثلاثين ومئة . ينظر : طبقات ابن سعده (٢٢٠/٧) ؛ «الجرح والتعديل» (٢/٩٢) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢/٨٨) ؛ «تهذيب التهذيب» (٢٤٢/١) ؛ وتقريب التهذيب» ص (٦١٣) .

⁽٤) هو الحسن بن أي الحسن البصري، أبو سعيد، واسم أبيه: يسار الأنصاري مولاهم (ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس). روى عن : خلق كثير من الصحابة . روى عنه : يونس بن عبيد وحيد الطويل وثابت البناني . مات سنة عشرة ومئة . ينظر : وطبقات ابن سعدة (٧/ ١٥٦) ؛ (٣/ ١٦٥) ؛ (سير أعلام النبلاء وطبقات ابن سعدة (٧/ ٢٥٧) ؛ (٣/ ٢٥٥) ؛ (سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٥٥) ؛ (٢١٣٠) ؛ (٢/ ٥٠) .

⁽٥) سنورة المجادلة : الآية رقم: (٢٢) . (٦) هم كانت على مالة على سفان بنسما ... مقالة بمن أن

⁽٦) هو _ كيا نص عليه القرطبي _ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ، وكان ربيا دلس) . روى عن : عمرو بن مرة وسلمة ابن كهيل والأعمش . روى عنه : ابن جريج وشعبة والأوزاعي . صات سنة إحدى وستين ومئة. ينظر: «الجرح والتعديل» (١/٥٥ ـ ٢٢٦) ، (٤/ ٢٢٢)؛ تاريخ بغداد (٩/ ١٥١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢٩) ؛ «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١١) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٤٤٤).

العسكري ٣(١٦)، وظاهرُ هذا أن كل فاسق لا تبتغي (٣) مَودَّته فهو محاد لله ورسوله، مع أن هؤلاء ليسوا منافقين النفاق المبيح للدَّم.

اسم النفاق يقع على من ارتكب خصلة و من خصاله

قيل: المؤمن الذي (١) يحبُّ الله ورسوله ليس على الإطلاق بمحاد الله ورسوله، كما أنه ليس على الإطلاق بكافر ولا منافق، وإن كانت له ذنوب كشرة ، ألا ترى أن النبي على قال لنعيان (١) وقد جُلد [في الخمر] (١) غير

⁽۱) هو أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري ، الإمام المحدث الأدبب العلامة ، صاحب التصانيف المجودة ومنها : «تصحيفات المحدثين» و «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» وكتاب «المصون في الأدب» ، وكلها مطبوعة . مات سنة اثنتين وثبانين وثلاث مئة . ينظر : «معجم الأدباء» (۸/ ۲۳۲) ؛ «معجم البلدان» (٤/ ٢٢٤) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٢٤/ ١٦) ؛ «العبر» (٣/ ٢٠) ؛ «البداية والنهاية» (٢/ ٢١)) .

⁽۲) الحديث ذكره ابن كثير في «تفسيره» (٣٣٠/٤) بتيامه، والقرطبي في «تفسيره» (٢٠٨/١٧). والحديث باختصار وبلفظ: «اللهم لا تجعل لفاجر عندي نعمة أكافئه بها في الدنيا والآخرة» أخرجه الديلمسي في «الفردوس» من حديث معاذ بن جبل (٢٠١١ ح ٢٠١١). وقال المراقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٢٠٨٩/٢ ح ١٥٨١): رواه ابن مردويه في «التفسير» من رواية كثير بن عطيه عن رجل لم يسم ، ورواه الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث معاذ وأبي موسى المديني: كتاب تضييع العمر والآيام من طريق أهل البيت مرسلاً وأسانيده كلها ضعيفة» أهد. وينظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني: كتاب الجسهاد وما ورد في الأثمة المظلمة ص (٢٣٣ ح ١٨) و «الأسرار المرفوعة» ص

⁽٣) في (د) : اكل فاسق تبتغي١ .

⁽٤) الذي؛ : ساقطة من (د) .

⁽٥) هو النعيهان بن عمرو بن رفاعة بن الحارث . . . بن مالك بن النجار الأنصاري ، أبو عمرو ، شهد العقبة وبدراً والمشاهد بعدها ، وكان كثير المُزَاح ، يضحك النبي هم مُزَاحه ، وهو صاحب سويبط بن حرملة . مات زمن معاوية . ينظر : «التاريخ الكبير؟ (٨/ ١٩٨٤) ؛ «أسد المغاية» (٥/ ٣٥١) ؛ «الإصابة» (٦/ ٢٥٠١) .

⁽٦) (في الحمر) : زيادة في (ج) ر (د) .

مسرة: «إنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ ١٠٠٠؛ لأن مطلق المحادَّة يقتضي مطلق المقاطعة والمصارمة والمعاداة والمؤمن ليس كذلك ، لكن قد يقعُ اسم النفاق على مَنْ أتى بِشُعْبَة مِنْ شُعَبِه ، ولهذا قالوا : «كُفْرٌ دون كفرٍ ٢٠٥» و فظُلُمٌ دون ظلمٍ ٢٠٥» و فظُلُمٌ دون ظلمٍ ٢٠٥٠ و فيسقٌ دون فسقٍ ٢٠٥٠ .

(١) جزء من حليث عمر وحليث عقبة بن الحارث رضي الله عنها. فأما حليث عمر ففيه عسارة (إنه يحب الله ورسوله) ولكن اسمه عبدالله وكان يلقب حاراً رواه البخاري: في كـتاب الحدود ـ بـاب ما يكره من لعن شارب الحمر وأنه ليس بخارج من الملة (١٢/٧٧ ح وجيء بالنعيهان أو بابن النعيهان . . . ، ينظر : صحيح البخاري : الكتاب نفسه ـ باب من أمر بضرب الحسد في البيست (١٢/ ٦٥ ح ٦٧٧٤) . وقال الحافظ في الفتح : وحديث عـقبة اختُلف في ألفاظ ناقليه هل الشارب النعيان أو ابن النعيمـان ؟ والراجع : النعيـان . فهو غير المذكور هنا [في حديث عمر] لأن قصة عبدالله كانت في خيبر ، فهي سابقة على قبصة النعييان ، فإن عقبة بن الحارث من مسلمة الفتح ، والفتح كان بعد عيبر بنحو من عشرين شهراً . . . وقال : «اتحاد القصتين بعيد لما بيَّته من اختلاف الوقتين، . . . وقال أيضاً : (ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعيهان ولابن النعيهان ، وإن اسمه عبدالله ، ولقبه حمار والله أعلم، أهم ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المستد، (٧/٤) ، ٨ ، ٣٨٤) ؛ والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٧٣ ، ٣٧٤)؛ والبيهقي في «المسنن الكبرى» (٨/ ٣١٢). وذكر عبدالرزاق في (المصنف؛ (٧/ ٣٨١ ح ١٣٥٥٧ ، ٢٤٦/٩ ح ١٧٠٨٢) روايسة توافق الاسم (ابن النعيمان) والعبارة . عن معمر عن زيد بن أسلم . وكذلك الزبير بن بكار في كتبابه (الفكاهة والمزاح) من طريق أبي طوالة عن أبي بكر بن عمد بن عمرو بن حزم عن أبيه . . . ذكره ابن حجر في الإصابة (٦/ ٢٥٠) .

(۲) رواه الحاكم في «المستدرك» (۲/۳/۲) عن ابن عباس رضي الله عنها . . . وقال الحاكم :
 «صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي .

(٣) قوله : فظلم دون ظلم، رواه أحمد في فالإيبان، له وإسباعيل القاضي في فأحكام القرآن، له من حديث ابن جريج ، عن عطاء في قوله : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ ، وَمَن لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ ، وَمَن دون فسق . وعند أحمد وحده من حديث ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس معناه ، ويه ترجم البخاري في صحيحه فقال : باب ظلم دون ظلم وساق فيها خديث علقمة عن ابن مسعود لما نزلت : ﴿اللّهُ يُونَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْهُمُ وَلَلْهُمْ وَمَا لَهُ عَلْمُ مَ يَظْلُم ﴾ قال أصحاب وسول الله على : يَنظم . فأنزل الله تعالى : فَإِنَّ الشّمَوا إِنْ مَا لَهُمُ مَعْلِم مَ عَظْمِ مَ عَظْمِ مَ يَنظم : فالمقاصد الحسنة المسخاوي ص (١٩٥٠ ح ١٧١) ؛ فأمنى المطالب عن (١٩٥ ح ١٩٥) .

وقىال النبى ﷺ : ﴿كُفْرٌ بِاللَّهِ تَبَرَّوٌ مِنْ نَسَبِ وَإِنْ دَقَّ ١٠١٠) و ﴿مَنْ حَلَف بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ ١٠٢) و ﴿آيَةُ السَمْنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وإذَا وَعَدَ أَخْلَف، وَإِذَا اثْنَتُمنَ خَانَ ٢٠٠٠).

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه . رواه البخاري : في كتاب الإيان ـ باب علامة المنافق (١/١١ ح ٣٣) ، وفي كتاب الشهادات ـ باب من أمر بإنجاز الوعد (٥/ ٣٤١ ح ٢٦٨٢)، وفي كتاب الشهادات ـ باب من أمر بإنجاز الوعد (٥/ ٣٤١ و ٢٦٨٢)، وفي كتاب الله عز وجل : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّة يُوْصِى بِهَا أَوْ دَيْنِ﴾ (٥/ ٤٤١ ح ٢٧٤٩) . وفي كتاب الأدب ـ باب قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهِيْنَ آمَنُوا اللّه تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا اللّهِيْنَ آمَنُوا اللّه وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِيْنَ ﴾ وما يُنهى عن الكذب (١٠٧١٥ ح ٢٠٥٦) ؛ ووواه مسلم : في كتاب الإيان ـ باب بيان خصال المنافق (١٠٧ ح ٢٦٣١) ؛ والترمذي : في كتاب الإيان ـ باب ما جاء في علامة المنافق (٥/ ٢٠ ح ٢٦٣١) ؛ والنسائي : في كتاب الإيان وشرائعه ـ باب علامة المنافق (٨/ ١١٠) ؛ وأحد في دالمسنده (٢٥٧٠) .

فـقد رواه الدارُّمي في •سننه» : في كتاب الفرَّائض ـ باب من ادعــى إلى غُــير أبــيه (٧/ ٤٤٢ ح ٢٨٦٣) ؛ وأبـو بكـر المِروزي في «مسند أبي بكر الصديق؛ ص (١٣١ ح ٩٠) ، والبـزار في (مسسنده): (البحر الزخَّاوا (١/١٣٩ ح ٧٠) وعندهم بلفظ : (كفر بالله انتفاء) . . . ووكلهم عن السري بن إساعيل عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر مرفوعاً ؟ ورواه الطبراني في اكتاب الدعاء، (٣/ ١٧٥٣ ح ٢١٤٣) ، وفي إستاده عمر بن موسى الحادي، وهـ ضَمَّيف ، وقيال الهيشي في المجمّع الزوائد، (١٠٢١): الوواه البطّبراني في الأوسطّ، وفيه الحجاج بن أرطاة : وهمو ضعيف، ورواه البزار ، وفيه السري بن إسهاعيل وهو متروك؛ أه. . وحسنه الألباني في اصحيح الجامع الصغيرة (٤/١٦٥ ح ٤٣٦١) . وأما حــديث عـــمـرو بن العــاص وضي الله عنــه فقد رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢١٥) ؛ وابــن ماجه في «سنــنه» : في كتــابّ الفرائض ــ باب من أنكـّر ولــدهُ (٢/ ٩١٦ ح ٢٧٤٤)؛ والسطبراني في «المعجم الصفيرة (١٠٨/٢) ، والحديث ذكره الحافظ في «الفتحة (٢١/ ٤٣) وتمال : أَلَهُ تَساهد عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّديق؛ أهم . وصَّحَج إسناده البَّوصيري ، قال أحمَّد محمد شاكر في شرحه على فمسند الإمام أحمد، (١٩٠/٦ ح ٧٠١٩) : فإسناده حسن، . (٢) عن ابن عسمر وضي الله عنهما . رواه أبو داود الطيالسي في قسنده، (٨/٢٥٧ ح ١٨٩٦) ؛ والإسام أحمد في قالمسند، (٢٤ /٣ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٢٥) ؛ وأبو داود : في كتساب الأيهان والنفور ـ باب في كراهية الحلف بالأباء (٣/ ٥٧٠ ح ٣٢٥١) ؛ والترملوي : في كتباب المنذور والأيهان ـ بماب ما جـاء في كـراهية الحلـف بغـير الله (٣/٤ ح ٩٣/٥) ؛ وابن حبـان في صحيحه (الإحسان) : في كتاب الأيهان ـ باب ذكر الزجر عن أنَّ يحلف المرء بشيء سوى الله جـل وعلا (٢٧٨/٦ ح ٤٣٤٣) ؛ و الحــاكـــم في المستـدك؛ (١٨/١، ٢٥] ، (٢٩٧/٤) ؛ والبيهــقي في «السّــنن الكبرى» (٢٩/١٠) ؛ والهيشمــي في «مـــوارد الظَّمَانِ (ص ٢٨٦ ح ١١٧٧) . والحسديث قبال عنه الترمـذي : احـديث حسن أهـ. وقال الحاكم: اصحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذَّهبي ، وصححه الألباني في قارواء الغليل؛ (٨/ ١٨٩ ح ٢٥٦١) .

وقـال [ابن أبي مُلَيْكَة](١) : أدركـت ثـالاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه(٢) .

من الإيهان ألا يــــواد من حاد الله

فوجه هذا الحديث أن يكون النبي على عَنَى بالفاجر المنافق، فلا ينقض الاستدلال، أو يكون عنى كلَّ فاجر لأن الفجور مَظِنَّة النفاق، فها من فاجر إلا يُخاف أن يكون فجوره صادراً عن مرض في القلب أو موجباً له، فإن المعاصي بَرِيدُ الكفرن، ، فإذا أحَبَّ الفاسِقَ فقد يكون عباً للمنافقن، ، فحصيقة الإيهان بالله واليوم الآخر أن لا يُواد من أظهر من الأفعال ما يُخاف معها أن يكون محاداً لله ورسوله ، فلا ينقض الاستدلال أيضاً ، أو أن تكون الكبائر من شُعَب المحادة لله ورسوله ؛ فيكون مرتكبها محاداً من وجه وإن كان مُوالياً لله ورسوله من وجه آخر فيكون مرتكبها محاداً من وجه وإن كان مُوالياً لله ورسوله من وجه آخر (۱) في (۱) و (د) : أبو العالية . وهو تحريف ؛ والمنبت من حائية (ج) . وهو الصحيح ؛

حيث كُتب بجانبه : اصح؟ وابن أبي مُلَيْكة : هو عبدالله بن عبيد الله بن عبدالله بن أبي مُلَيْكة ـ بالتصغير ـ ابن عبدالله ابن جُدْعان . ويقال : اسم أبي مُلَيْكة ؛ زهير التيمي المدني . أدرك ثلاثين من الصحابة (ثقة فقيه) . كان قاضياً بالطائف . روى عن : أم المؤمنين عائشة والعبادلة الأربعة . روى

عنه : رفيقاه عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار وغيرهما . مات سنة سبع عشرة ومئة . ينظر : «طبقات ابن سعد» ((٢٧٧) ؛ «تاريخ الثقات» للعجل ص (٢٦٨) ؛ «تهذيب

ينظر . فطبقات ابن سعنده (۱/۱۰۵) ؟ فتاريخ انتفاته للعجل ص (۱۱۸) ؟ فتهديب الكيال، (۲۰۲/۱۵) ؛ فسير أعبلام النبلاء؛ (۸۸/۵) ؛ فتهذيب التهذيب، (۲۰۹/۵) ؛ فتقريب التهذيب، ص (۳۱۲) .

⁽٢) قبول ابن أبي مليكة ذكره البخاري في «صحيحه» تعليقاً: في كتاب الإيهان ـ باب خوف المؤمن أن يجبط عمله وهو لا يشعر (١/ ١٣٥). وقال ابن حجر في «الفتح»: «هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في «تاريخه»، لكن أبهم العدد. وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولاً في كتاب الإيهان له وعينه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» من وجه آخر مختصراً كها هنا» أهد. وذكره البخاري أيضاً في «تاريخه الكبيرة (٥/ ٣/٧)) ؛ والترمذي: في كتاب الرضاع _ في آخر باب ما جاه: لا تُحرِم المصنة ولا المصنان (٣/ ٤٥٧) بدون قوله: «كلهم يخاف النفاق على نفسه» ؛ وأبو بكر الخلال في كتاب السنة ص (٨٠٨ ح ١٠٨١).

⁽٣) قال العجلوني في الخشف الخفاء (٢١٣/٢ ح ٢٣١٧) : الملماصي بريد الكفر : أي : تجر إليه، لم أر من ذكره غبر أن ابن حجر المكي في شرح الأربعين قال: أظنه من قول السلف، وقيل : إنه حديث، وهو معنى ما قيل : الصغيرة تجر لكبيرة وهي تجر للكفر ، وهو معنى بريد الكفر فافهم، أهد .

⁽٤) في (ج) و (د) : عصباً لمنافق، .

ويناله من الذَّلّة والكَبْتِ بقدر (۱) قِسْطِه / من المحادة، كما قال الحسن: ١١ / أ وإن طقطقت (۱) بهم (۱) البغال وهَ مُلَجَتْ (١) بهم الْبَرَاذِينُ (١) ، إنّ ذلّ المعصية لَفِي رقابهم ، أبى الله إلاّ أن يُذِلّ مَنْ عصاه (۱) ؛ فالعاصي ينالُه من الذَّلة [والكبت] (۱۷) بحسب معصيته وإن كان له من عزة الإيهان بحسب إيمانه ، كما يناله من الذم والعقوبة ، وحقيقة الإيهان أن لا يواد المؤمنُ من حاد الله بوجه من وجوه المودة (۱۸) المطلقة ، وقد جُيِلت القلوب على حب مَنْ أَحْسَنَ إليها وبُغْضِ مَنْ أساء إليها ، فإذا اصطنع الفاجِرُ إليه يدا أحبّه المحبة التي جُيِلت القلوبُ عليها ، فيصير مواداً له مع أن حقيقة الإيمان توجب عدم مودته من ذلك الوجه وإن كان معه من أصل الإيهان (۱) ما يستوجب به أصل المودة التي تستوجب (۱۰) أن يخص بها دون الكافر

⁽١) ق (د) : تقدرا .

 ⁽٢) معنى طقطقت: قال ابن سِيدَه: طق حكاية صوت الحجر والحافر، والطقطقة فعله مثل الدقدقة. وقال ابن الأعرابي: الطقطقة: صوت قوائم الخيل على الأرض الصلبة. ينظر:
 دتاج العروس، (٢/٣٢٦) (طق).

⁽٣) ني (ج) : بيه .

⁽٤) هملجت : سنارت في سرعة وبخترة . (تاج العروس) (١١٧/٢) (هملج) .

⁽٥) البراذين : جمع برذَون ، وهي دابة خاصة لا تكون إلا من الخيل ، والمقصود منها غير العراب ، فالبرذون من الخيل ما ليس بعرابي ، وأكثر ما يجلب من الروم ، وقال الباجي : البرذون من الخيل هو العظيم الخلقة الجافيها الغليظ الأعضاء ، والعراب : أضمر وأرق أعضاء ، ينظر : اتاج العروس > (١٣٨/٩) (برذون) .

⁽٦) أخرجه أبو نعيم في والحليقة (٢/ ١٤٩) ؛ وذكره ابن القيم في «الجواب الكافي» ص (٦٧) ضصل : «ومن آثار المعصية أنها تورث اللل ولابد، بلفظ : «إنهم وإن طقطقت بهم...» ؛ وابن الجوزي في كتاب «الحسن البصري» ص (٨٦).

⁽٧) (والكبت) : زيادة في (ج) .

⁽A) في (أ) : قبوجه من الوجوه المودة، ؛ في (ج) : قبوجه من الوجوه للمودة، والمثبت من (د) .

⁽٩) (الإيمان): ساقطة من (ج).

⁽۱۰) ني (أ) : ديستوجب، .

والمنافق ، وعملي هذا [ف] (١) لا ينقض الاستدلال أيضاً ؛ لأن من آذي النبي ع الله اظهر حقيقة المحادة ورأسها الذي يوجب جيع أنواع المحادّة، فياستوجب الجزاء المطلق، وهو جزاء الكافرين ، كما أن مَنْ أظهر حقيقة (٢) النفاق ورأسه استَوجب ذلك ، وإن لم يستوجبه مَن أظهر شُعْبَةً مِن شعبه، والله سبحانه أعلم .

الدليل الثاني الدلسيل الثاني على ذلك ٣٠ : قوله سبحانه: ﴿ يَحُدُدُرُ الْمُنَافَقُونَ أَنَّ من القرآن عِـلٌ كَفُـر تُـنَـزُّلَ عَلَـيهِـمْ سُورَةٌ تُنْبُثُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِم قُـلُ اسْتَهٰزُوا إنَّ اللَّهَ مُنخرِجٌ مَا تَنخلَزُون * وَلَئِس سَالْتَهُم لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْ عَبُ قُلْ أَبِالله وَآيِاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهُ زِئُونَ * لا تَعْتَذَرُوا قَدْ كَفَسرتُـم بَعْدَ إِيْمَانِكُم إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّـهُمْ كَانُوا مُحْرِمِيْنَ ﴾ (٤) وهذا نصُّ في أن الاستهزاء بالله وبآياته وبرسوله كفر، فَالسَبُّ المُقْصُودِ بَطْرِيقِ الْأُولِي ، وقد دلُّتُ هَـذُهُ الآية على [أن](ه) كل مَـنُ تنقُّ صَ رسول الله ﷺ جاداً أو هازلاً فقد كفر .

الشاتب

⁽١) الفاء : زيادة من (ج) و (د) .

⁽٢) احقیقة : ساقطة من (ج) .

⁽٣) اعلى ذلك؛ : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٤) ســورة التوبة : الآيات رقم : (٦٤ / ٦٦). وفي جميع النسخ (أ)، (ج) و (د) كُتب قوله : [إِنْ نَعْفُ] بالسِاء ، وفي (أ) و (ج) كـنب قـوله : [تُعَذَّب] بالناء ومهملة في (د) أي : ﴿إِنَّ يُعْفَ عَسْ طَائفَة تُعَدَّب طَائفَة ﴾ . وقد أثبت ما في المصحف . ولها عدة أوجه في القبرايات . فلفظ ﴿نَعْفُ﴾ لها ثلاثة أوجه : الأول : ﴿إِن يُعْفَ﴾ : قرأها حزة والكسائي وابن عــامــر وأبو عــمــر وابن كثير ونافع وأبو جمفر وخلف ويعقوب ومجاهد . الثاني : ﴿إِنَّ يَمُفُ﴾ : قرأها عباصم الجحدري . الشالث : ﴿إِنْ تُمْفَ﴾ : قرأها مجاهد . وأما قراءة ﴿تُعَذَّبِ﴾ فيهي مع قبراءتي ﴿يَعْفَ﴾ و ﴿تُعْفَ﴾ : قبرأها حزة والكسبائي وابن عبامر وأبو عـمـر وابن كـثير ونافع وأبو جعفر وخلف يعقوب ومجاهد . ينظر امعجم القراءات القرآنية، (۱۲ ، ۲۳ ، ۲۲۲) رقم (۲۱۲۱ ، ۲۱۲۲) .

⁽٥) دأنه: ساقطة من (أ) .

وقد رُوي عن رجال من أهل العلم - منهم ابنُ عمر ومحمد بن كعب (١) وزيد بن أسلم (٢) وقَنَادة (٢) - دخل حديثُ بعضهم في بعض (١) ، أنه قال رجل من المنافقين (٥) في غزوة تبوك ؟ ما رأيتُ مثل قُرَّائنا هؤلاء أرغبَ بطوناً ، ولا أكذبَ ألسناً ، ولا أجبَنَ عند اللقاء ، يعني رسول الله ﷺ

- (۲) هو زيد بن أسلم العدوي مولى عمر، أبو عبدالله وأبو أسامة المدني (ثقة عالم وكان يرسل). وي عن : أبيه وابن عسر وأبي هريرة . روى عنه : أولاده الثلاثة أسامة وعبدالله وعبدالله وعبدالله مات سنة ست وثلاثين ومشة . ينظر : قطبقات خليفة، ص (٢٦٣) ؛ قمشاهير علياء الأمصارة ص (٨٠)؛ قالثقات، لابن شاهين ص (١٣٤) ؛ قتهليب الكيال، ومشاهير علياء الأمصارة على (٨٠)؛ قالنيا، ومها، قاليب التياليب، (٣٩٥/٣) ؛ قتقريب (٢٢١) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٣١٦/٥) ؛ قتهليب التهليب، (٣٩٥/٣) ؛ قتقريب التهليب، ص (٢٢٢) .
- (٣) هو قَتَادة بن دِعَامة السَّدوسي ، أبو الخطاب البصري (ثقة ثبت) يقال: ولد أَكُمه . روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وأبي العالية . روى عنه : أبو أيوب السختياني وابن أبي عروية والأوزاعي . مات سنة بضع عشرة ومئة . ينظر : «تاريخ الشقات» للعجلي ص (٣٨٩) ؛ «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٣) ؛ «ثقات ابن شاهين» ص (٢٦٧) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٩) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٣٥٩) .
- (٤) دخل حديث بعضهم في بعض، أي: أن الحديث مجموع من رواياتهم ، فلذلك دخل بعضه في بعض .
- (٥) يقال له: مُخَشَّن بن حُميَّر: رجل من بني أشجع حليف لبني سلمة (حليف الأنصار)، قاله ابن إسحاق، وقال ابن هشام (٤/ ٢٥): (ويقال: مَخْشِيّ، وقال تحليفة بن خياط في (١١٤) و وقال ابن حجر في (الإصابة، خياط في (١١٤): خاشن ثم قال: (وجنم ابن فتحون بأنه نخشي، وذكروا أنه كان ممن عُفي عنه، فقال يارسول الله: غير اسمي واسم أبي، فسياه عبدالله بن عبدالرحن، فدعا عبدالله وبه أن يقتل شهيداً حيث لا يعلم به، فقتل يوم اليامة، ولم يعلم له أثر.

⁽۱) هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد ، أبو حزة القُرَظي ، المدني ، وكان قد نزل الكوفة مدة (ثقة عالم) . روى عن : أبي أبوب الأنصاري وأبي هريرة ومعارية . روى عنه : أخوه عثمان ويزيد بن الهاد وأبو جعفر الخطمي . مات سنة عشرين ومئة . ينظر : «تاريخ الثقات المعجلي ص (٤١١)؛ «الجرح والتعليل» (٨/ ١٧)؛ «ثقات ابن حبان» (٥/ ٢٥١)؛ «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٥٠) ؛ «الكاشف» (٣/ ٩٢) ؛ «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٠) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٥٠٤) .

وأصحابه القراء ، فقال له عَوْف بن مالك (١) : كذبت ، ولكنك منافق ، لأخبرن رسول الله على السخره] (١) ، ١/ب لأخبرن رسول الله على السخره] (١) ، ١/ب فوجد القرآن قد سبقه ، فجاء ذلك الرجل إلى رسول الله على وقد ارتحل وركب ناقته ، فقال : يارسول الله إنها كنا نَلْعَبُ ونتحدَّثُ حديث الركب نَقْطَع به عناء (٢) الطريق .

قال ابن عمر: كأني أنظر إليه متعلقاً بنسعة (١) ناقة رسول الله ﷺ ، وإن الحجارة لتنكب رجليه وهو يقول: إنها نمخُوضُ ونلعب ، فيقول له (١) رسول الله ﷺ: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهُ زِئُونَ (١) ما يلتفت إليه ، وما يزيده (٧) عليه (٨) .

حسن لغيره ؛ لأن فيه عبدالله بن صالح كاتب ليث بن سعد ، وهو صدوق كثير الغلط كها في «تقريب التهديب» ص (٣٠٨) . وله شواهد ومتابعات أخرجها ابن جرير عن قتادة وعكرمة مولى ابن عباس وعن مجاهد بن جبر المكى» .

⁽۱) هو عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني . عن شهد فتح مكة ، وكان من نبلاء الصحابة . سكن دمشق . روى عنه : أبو هريرة وأبو مسلم الخولاني والشعبي . شهد غزوة موتة . مات سنة ثلاثة وسبعين . ينظر : «أسد الضابة» (٣١٢/٤) ؟ «سير أعلام النبلاء» (٢/٧٨٤) ؛ «الإصابة» (٣/٥) .

⁽٢) (ليخبره) : زيادة في (ج) . "(٣) في (ج) : (عنا) .

⁽٤) نِسْعة : بكسر النون وسكون المهملة : حبل يشد به الرحل ، ولا يطلق على الزمام . قال في «القاموس» (٨٨/٣) : «النَّسع بالكسر سير ينسج عريضاً على هيئة أَعِنَّة النِّمال ، تُشَد به الرحال ، والقطمة منه نِسْعة ، وسمي نِسْعاً لطوله ؛ وينظر : «السان المرب» (٧/ ٤٤١) (نسم)

⁽٥) في (ج) : «فقوله له» . (٦) ســورة التوية : الآية رقم : (٦٥) .

 ⁽٧) في (ج): «ولا يزيد».
 (٨) هذا الأثر ذكره المصنف مجموعاً من رواية ابن عمر ومحمد بن كعب وزيد بن أسلم وقتاة .
 قأما أثر ابن عمر : فقد رواه ابن جرير الطبري (١٠/ ١٧٢) ، وقال عنه السندي : «وسنده حسن لغمه ؛ لأن فه عمدالله بن صالح كاتب لث بن سعد ، هم صدرة كثم الخاط كا

وقـال مجاهد : قـال رجل من المنافـقين : يحدثنا محمـدٌ أن ناقـة فلان بوادي كـذا وكـذا ، وما يدريه ما الغيب ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية(١).

وقال مَعْمَر (٢) عسن قَتَادة : بينا رسول الله في غزوة تَبُوك ورَكْبٌ من المنافقين يسيرون بين يديه، فقالوا : أيظنُّ هذا أن يفتح قصور الروم وحصوبَها ؟ فأطلَعَ الله نبيه في على ما قالوا ، فقال النبي في الروم وحصوبَها ؟ فأطلَعَ الله نبيه فقال : «أَقُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا ؟» فحلفوا ما كُنّا إلا نخوض ونلعب (٢) .

⁼ ورواه ابن أي حاتم في «تفسيره» (٤/ ٦٣) وقال عنه الوادعي: «ورجال سنده رجال الصحيح إلا هشام بن سعد فلم يخرج له مسلم إلا في الشواهد كما في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٩٠) ، وقد نسب السيوطي في «اللو المشور» (٤/ ١٠/ ٢٣٠) إخراج هذه الرواية إلى أي الشيخ وابن مردويه . وينظر: «تفسير القرطبي» (٨/ ١٩٦) ؛ «وأسباب النزول» للواحدي (ص ٢٠٥) ؛ «ولباب النقول» للسيوطي (ص ١١٩) .

وأما أثر محمد بن كعب وزيد بن أسلم وقشادة . فهي معروفة لكن بغير هذا اللفظ وقد أخرجها ابن جرير الطبري (١٠/ ١٧٢) ، وهمي مرسلة . ينظر : «الصحيح المسند من أسباب النزول» للوادعي ص (٧٧_ ٧٨) ؛ و «الذهب المسبوك» للسندي (ص ١٤٤) .

⁽١) ينظر : وتفسير مجاهد، ص (٣٨٣) ؛ وعنه الطبري في الفسيرة، (١٧٣/١٠) ؛ وابن الجوزي في ازاد المسير، (٣/ ٤٦٥) .

⁽۲) هو مَعْمر بن راشد الأزدي مولاهم ، أبو عروة البصري ، نزيل اليمن (ثقة ثبت فاضل) 
إلا أن في روايت عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيا حدَّث به بالبصرة . 
روى عن : قتادة والزهري وعمرو بن دينار . روى عنه : شيخه عمرو بن دينار 
والسفيانان وأخرج له الجهاعة . مات سنة أربع وخسين ومثة . ينظر : قطبقات ابن سعده 
(٥/ ٥٤٦) ؛ قالتاريخ الكبيرة (٧/ ٤/ ٣٧٨) ؛ قتاريخ الشقات، للعجلي ص (٤٣٥) ؛ 
قالجمع بين رجال الصحيحين، (٢/ ٢٠٥) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٧/ ٥) ؛ قتهذيب 
التهذيب، (١٠ / ٢٤٣) ؛ قتقريب التهذيب، ص (٥٤١) .

⁽٣) ينظر: «تفسير الطبري» (١٠٩/١٠) ؛ و «أسباب النزول» للنواحدي ص (٢٠٥) ؛ و «تفسير القرطبي» (١٩٧/٨) ؛ و «لباب النقول» للسيوطي ص (١٩٧) ؛ ووالدر المشورة (١٤٠/ ٢٣٠) . ونسبه السيوطي إلى ابن المنظر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ ، وذكره بلفظ: «احبسوا على هؤلاء الركب» .

قال مُعْمر وقال الكلبي(١): كان رجل منهم لم يالهم في الحديث يسير مجانباً لهم، فنزلت: ﴿إِنْ نَعْفُ عَنْ طَآتِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَلِّبُ طَائِفَةً﴾ (١) فسُمى طائفة وهو واحد (١).

فيهولاء لما تنقّصوا النبي على حيث عابوه والعلماء من أصحابه ، واستهانوا بخبره أخبر الله أنهم كفروا بذلك ، وإن قالوه استهزاء ، فكيف بها هو أغلظ من ذلك ؟ وإنها لم يُقِم الحدَّ عليهم لكون جهاد المنافقين لم يكن قد أُمِرَ به إذ ذاك ، بل كان مأموراً بأن يَدَعَ أذاهم (١) ، ولأنه كان له أن يعفو عمن تنقصه وآذاه (٥) .

⁽۱) هو محمد بن السائب بن بشر الكلي ، أبو النضر الكوفي . النسابة المفسر (متهم بالكذب ورُمسي بالرفض) . روى عن : الشعبي وجرير والفرزدق . روى عنه : ولده هشام والسفيانان . مات سنة ست وأربعين ومئة . ينظر : «التاريخ الكبير» (۱/ ۱۱۱۱) ؟ والمسفيانان . مات سنة ست وأربعين ومئة . ينظر : «التاريخ الكبير» (۱/ ۱۱۱) ؟ وضعفاء النسائي، ص (۲۱۱) ؟ «الجروحين» والتعديل (۷/ ۲۷۰) ؛ «كتاب الجروحين» (۲/ ۲۵۳) ؛ «تقريب (۲/ ۲۵۳) ؛ «تقريب التهذيب» (۹/ ۱۷۸) ؛ «تقريب التهذيب» ص (۲۷۹) ؛

⁽٢) سورة التوبة : الآية رقم : (٦٦) .

في جميع النسخ كـتب قوله: ﴿نَمُفُ ﴾ بالياء : ﴿يَمْفَ ﴾ . وفي (أ) كتسب قوله: ﴿نُعَلِّبِ﴾ بالتاء : ﴿تُمَلِّب ﴾ ، أما في (ب) ، (ج) فالثانية مهملة غير منقوطة ، ولهما عدة أوجه في القراءات . ينظر : التعليق السابق : في ص (٧٠) .

⁽٣) رواه ابن جـرير الطبري في فتفسيره، (١٧٤/١٠)

⁽٤) قسال الله تعسالى : ﴿ وَلا تُعلَّع الكافريْنَ والمُنافقينَ ودعُ أَذَاهمْ وتوكُّلُ علَى اللَّهِ وكفَى باللَّة وكينًا ﴾ سورة الأحزاب : الآية رقم : (٤٨) .

⁽٥) قبال الله تعالى: ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرهُمْ فِي الْأَمْسِ ﴾ سورة آل عمسران : الآية رقم : (١٥٩) ، وقال تعالى : ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ الله يُحِبُّ الله يُحَبِّنِينَ ﴾ سورة المائلة : الآية رقم : (١٣) .

الدليل الثالث: قوله سبحانه: ﴿ وَمِنْهُ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الشَّلَانَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

وقال تعالى : ﴿وَمِنْهُمُ الذِينَ يُوْذُونَ النّبي ﴾ (٨) الآية ، وذلك يدلُّ على أن كلَّ مَنْ لمزه أو آذاه كان منهم ؛ لأن ﴿الَّذِينَ ﴾ و ﴿مَنْ ﴾ اسمان العبرة بعموم موصولانِ ، وهما من صيغ العموم ، والآية وإن كانت نزلت بسبب لَمْزِ الله الله الله الله الله المناز الآيات اللواتي نزلَنْ على / أسباب، ١٢ / أوليس بين الناس خلافٌ نعلمه أنها تعممُ الشخصَ الذي نزلت بسببه ومَنْ كان حاله كحاله ، ولكن إذا كان اللفظ أعممُ من ذلك السبب فقد قيل :

(١) سـورة التوبة : الآية رقم : (٥٨) .

السدليسل

 ⁽۲) ينظر : «تفسير الطبري» (۱۰/ ۱۰۵) ؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (۲/ ۹۰٦) ؛ «تفسير ابن كثيرة (۲/ ۳۱۳) ؛ «الدر المثور» (٤/ ۲۱۹) .

⁽٣) سبقت ترجمته في ص (٦١) .

⁽٤) ايسألك؛ : ساقطة من (ج) .

⁽٥) زَرَىٰ : عابه وعاتبه ، والإزراء : التهاون بالشيء ، كيا في اللسان (٣/ ١٨٣٠) (زرى) ، وينظر : «تفسير مجاهد» ص (٢٨٢) وفيه قوله : يتهمك يسألك يَرُوزُك ؛ وعنه ابن جرير الطبري (١٨٦/١٠) . وقال الخطابي في «غريب الحديث» (٢٣/٣) : يروزك : أي يمتحنك ، يقال : رُزْتُ الرجل ، إذا استحتته لمتنظر ما عنده ؛ وفي «لسان العرب» (٣/ ١٧٧٤) الرَّوزُ : التجربة . رَازَه يَرُوزُه رَوزاً : جَرّب ما عنده وخَبَره .

⁽٢) هو عطاء بن أبي رَبَاح ، واسم أبي رياح : أسلم القرشي مولاهم المكي ، (ثقة فقيه فاضل) لكنه كثير الإرسال ، أدرك كثيراً من الصحابة وروى عنهم . روى عنه : الأوزاعي وابن جريج وأبو حنيفة وغيرهم . مات سنة أربع عشرة ومئة على المشهور . ينظر : •طبقات ابن سعد، (٥/٧٦٤) ؛ •الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٠) ؛ •تاريخ ابن زيره (١/ ٢٦٨) ؛ •ذالكاشف، (٢/ ٢٦٥) ؛ •تهذيب التهذيب، (٧/ ١٩٩) ؛ •تقريب التهذيب، ص (٩٩١) .

⁽٧) ينظر : (زاد المسير؛ لابن الجوزي (٣/ ٤٥٤) .

⁽A) سـورة التوبة : الآية رقم : (٦١) .

إنه يقْتَصر على سببه، والذي عليه جاهير الناس أنه يجب الأخذُ بعموم القـول، ما لم يقم دليل يوجب القصر على السبب كما هو مقرر في موضعه.

وأيضاً ، فإن كُونَه منهم حكم معلق بلفظ مشتق من اللمز والأذى، وهو مناسبٌ لكونه منهم؛ فيكون مـا منه الاشتقاقُ هو علَّـةً لذلك الحكم، فيجب اطُـرَادُه

وأيضاً ، فإن الله سبحانه وإن كان قد علم منهم النفاق قبل هذا القول، لكن لم يُعْلِم نبيَّه بكل مَنْ لم يُظْهر نفاقَهُ، بل قال: ﴿ وَمِ مَّنْ حَــوْلَكُــمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْـل المَدِينَـةِ مَرَدُوا عَـلى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ١٠٥ ثم إنه سبحانه ابتلي الناس بأمور يميز بِين المؤمنين والمنافقين كها قبال تعبالى: ﴿ وَلَيْعُ لَمُنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا الإيسان أو المُعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَلَّرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْحَبِيثَ مِنَ الطَّيّبِ ﴿ ٣٠ وَذَلْكَ لأَنَ الإيانَ والنفـاق أصْـلُه في القلب، وإنها الذي يظهر من القول والفعل فرعٌ له ودليل عليه ؛ فإذا ظهر من الرجل شيء سن ذلك ترَتُّبَ الحكم عليه ، فلما أخبر سبحانه أن الذين يُلْمرُونَ النبي عِنْ والذين يؤذونه من المنافقين ثبت أن ذلك دليلٌ على النضاق وفـرعٌ له ، ومـعلومٌ أنه إذا حـصلَ فرعُ الشيء ودليلهُ حصل أصلُه المدلولُ عليه ، فشبت أنه حَيثُما وجد ذلك كان صاحبه منافقاً سواء كان منافقاً قبل هذا القول أو حَدَثَ له النفاق بهذا القول.

دليىل عليه

⁽١) ســووة التوبة : الآية رقم : (١٠١) .

⁽٢) مسورة العنكبوت : الآية رقم : (١١) .

⁽٣) سورة آل عمران : الآية رقم : (١٧٩) .

فإن قيل: لم لا يجوز(١) أن يكون هـذا القـولُ دليـلاً للنبي ﷺ على نفـاق أولئك الأشـخاص الذين قالوه في حياته بأعيانهم ، وإن لم يكن دليلاً من غيرهم ؟

قَلْنَا: إذَا كَانَ دَلِيلاً لَلْنَبِي ﷺ الذي يمكن أَن يُغْنِيَهُ الله بِوَحْيِهِ عَنَ اللهِ بَوَحْيِهِ عَنَ الاستَـدَلال فَـأَن يكُـونَ دَلِيلاً لَمَن لا يمكنه معرفة [البواطن] ٢٠٠ أُولى وأخْرَى.

وأيضاً ، فلو لم تكن الدلالة مُطَّردة في حق كل مَن / صدر منه ١/٧ ذلك القول لم يكن في الآية زَجْرٌ لغيرهم أن يقول مشل هذا القول ، ولا كان في الآية تعظيمٌ لذلك (١) القول بعينه ؛ فإن الدلالة على عين المنافق قد تكون مخصوصة بعينه ، وإن كانت أمراً مُباحاً ، كما لو قيل : من المنافقين صاحب الجمل الأحر وصاحبُ الثوب الأسود ، ونحو ذلك ، فلما دلً القرآن على ذمَّ عَيْنِ هذا القول والوعيدِ لصاحبه عُلم أنه لم يقصد به الدلالة على المنافقين بأعيانهم فقط ، بل هو دليل على نوع من المنافقين .

وأيضاً ، فإن هذا القول مناسبٌ للنفاق ؛ فإن لَـمْزَ النبي على وأذاه الا يضعله مَنْ يعتقد أنه رسولُ الله حقاً ، وأنه أولى به من نفسه ، وأنه لا يقول إلا الحق ، ولا يحكم إلا بالعدل ، وأن طاعته طاعة لله ، وأنه يجب على جميع الخلق تعزيرُه وتوقيره ، وإذا كان دليلاً على النفاق نفسِهِ فحيثها حصل حصل النفاق .

⁽١) في (د) : فلم يجوز) .

⁽٢) في (أ) : «التواطي» . وهو تحريف .

⁽٣) في (ج) و (د) : الولم؛ .

⁽٤) الذلك؛ : ساقطة من (a) .

وأيضاً ، فإن هذا القول لا رَيْبَ أنه مُحَرَّم ؛ فإما أن يكون خطيئة دون الكفر أو يكون كفراً ، والأول باطل ؛ لأن الله سبحانه قد ذكر في القسران أنواع العُصاة من الزاني والقاذف والسارق والمُطفِّف والخائن ، ولم يجعل ذلك دليلاً على نفاق معين ولا مطلق ؛ فلما جعل أصحاب هذه الأقوال من المنافقين عُلم أن ذلك لكونها كفراً ، لا لمجرد كونها معصية ؛ لأن تخصيص بعض المعاصي بجعلها دليلاً على النفاق دون بعض لا يكون لأن تخصيص دليل النفاق بها يوجب ذلك ، وإلا كان ترجيحاً بلا مُرجَّح ، فشبت أنه لابد أن يختص هذه الأقوال بوصف يوجبُ(۱) كونها دليلاً على النفاق ، وكلها كان كذلك فهو كفر .

جعل الله وأيضاً ، فإن الله سبحانه لما ذكر بعض الأقوال التي جَعَلَهم بها من السواله المنافقين وهو قوله : ﴿ انْذُنْ لِي وَلا تَفْتِنِي ﴾ (٢) قال في عقب ذلك : مطردة على ﴿لا يَسْتَأْذُنُكَ الَّذِينَ يُسُومِنُونَ باللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ (٢) إلى قوله : ﴿ إنَّ مَا عدم الإيان يَسْتَأْذُنُكَ الَّذِينَ لا يُومِنُونَ باللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلوبُهُمْ فَهُمْ فَهُمْ فَي رَيْبِهِمْ يَتَردُدُون ﴾ (١) فجعل ذلك علامة مُطردة على عدم الإيان، في رَيْبِهِمْ يَتَردُدُون ﴾ (١) فجعل ذلك علامة مُطردة على عدم الإيان، وعلى الريب ، مع أنه رغبة عن الجهاد مع رسول الله على بعد استنفاره ، / ١٣ وإظهار من القاعد أنه معذورٌ بالقعود ، وحاصلُه عدم إرادة الجهاد، فلمزهُ وأذاه أولى أن يكون دَليك مطرداً ؛ لأن الأول خِذْلان له ، وهذا مُحاربة له ، وهذا مُحاربة

⁽١) ايوجب، : ساقطة من (د) .

⁽٢) سنورة التوية : الآية رقم : (٤٩) .

⁽٣) ســورة التوية : الآية رقم : (٤٤) .

⁽٤) سـورة التوبة : الآية رقم : (٤٥) .

وإذا ثبت أن كل مَنْ لمز النبي ﷺ أو آذاه منهم فالضمير عائد على المنافقين والكافرين ؛ لأنه سبحانه لما قال : ﴿انِفُرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِاللهِ وَالكُمْ وَالنَّفُسِكُمْ في سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمون﴾(١) قال(١٠): ﴿لَوْ كَانَ عَرَضاً قَرِيباً وَسَفَراً قاصِلاً لاتَبُعُوكَ وَلَكُن بَعُدَت عَلَيْهِمُ الشَّقَةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾(٢) وهذا الضمير عائد إلى معلوم غير مذكورٍ ، وهم الذين حَلفُوا : ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُم﴾(٢) وهولاء هم المنافقون بلا ريب ولا حلاف ، ثم أعاد الضمير إليهم إلى قوله : ﴿قُلُ النَّفَقُوا طَرْعاً أَوْ كَرْها لَنْ يُتَقَبَّلُ مِنْكُم إِنَّكُم كُنتُمْ قَوْماً فَاسِقِينَ * وَمَا مَنْعُمُ أَنْ تُقْبِلُ مِنْهُمْ أَنْ تُقْبِلُ مِنْهُمْ أَنْ تُقْبِلُ مِنْهُمْ وَلَا اللهِ ورسوله، وقد جعل منهم مَنْ فعبت أن هؤلاء الذين أضمروا كفَرُوا بالله ورسوله، وقد جعل منهم مَنْ علمن، و[منهم] (١) من يؤذي . وكذلك قوله : ﴿وَمَا هُمْ مِنْكُمْ ﴾(١) إخراجٌ طم عن الإيهان .

وقد نَطَقَ القرآن بكفر المنافقين في غير موضع ، وجعلهم أسوأ حالاً من الكافرين ، وأنهم في الدَّرْك الأسفل من النار(٧) ، وأنهم يـوم القيامة الآيات دليس

عن الإيبان

⁽١) سسورة التوبة : الآية رقم : (٤١).

⁽٢) قال؛ : ساقطة من (د).

⁽٣) سسورة التوبة : الآية رقم : (٤٢).

⁽٤) سسورة التوبة : الآيتان رقم : (٥٣ ، ٥٤).

⁽٥) امنهم؛ ; زیادة في (ج) و (د).

⁽٦) سورة التوبة : الآية رقم : (٥٦).

 ⁽٧) قسال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي السَّوْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ السَّادِ وَلَن تَعِيدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾ مسورة النساء : الآية رقم : (١٤٥) .

يق ولون للذين آمنوا: ﴿ انظُرُونَا نَقْتِسْ مِنْ نُورِكُم ﴾ (١) الآية ، إلى قول من الذين كَفَرُوا ﴾ (٢) وأمر قول من الذين كَفَرُوا ﴾ (٢) وأمر نبيّة في آخر الأمر بأن لا يصلي على أحد منهم (٢) وأخبر أنه لَنْ يغفر لهم (٤) . وأمرره بجهادهم والإغلاظ عليهم (٥) ، وأخبر أنهم إن لم ينتهوا لَيغُرينَنَّ الله نبيه بهم حتى يقتلوا في كل موضع (١) .

الدليل الرابع على ذلك أيضاً: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلا وَرَبُّكَ لا يُحِدُوا فِي لا يُحِدُوا فِي لا يُحِدُوا فِي الْنَفْسِ هِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِياً ﴾ (٧) أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه في الخصومات التي بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم ضيقاً من حكمه ، بل يُسلّموا لحكمه ظاهراً وباطناً .

اسورة الحديد : الآية رقم : (١٣) .

الدليل الرابع من القسران

- (٢) سنورة الحديد : الآية رقم : (١٥) .
- (٣) قبال تعبالى : ﴿ وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدِ مِنْهُم مَّات أَبداً ولا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا باللَّهِ وَرَسُوله . . . ﴾ مسورة السوبة : الآية رقم : (٨٤) .
- (٤) قَالَ تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُ مَ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَـهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ سورة التوبة : الآية رقم : (٨٠) .
- وقال تعالى : ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَـمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ سبورة المنافقون ، الآية رقم : (٦) .
- (٥) قال تعالى : ﴿ مَا أَيُّهُمَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الكُفَّارَ وَالْمَنافِقِينَ وَاعْلُظْ عَلَيْهِم ﴾ سورة التبوية : الآية رقم : (٧٧) ؛ وكذلك في سورة التحريم : الآية رقم : (٩).
- (٦) قسال تعالى : ﴿ لَيْسِن لَّمْ يَنْتَهِ الْمَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمَرْجِفُونَ فِي اللَّذِينَةِ
  لَنْفُرِينَ لَيْ سَهِمْ ثُمَّ لا يُجِارِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً * مَّلْمُونِينَ أَيْنَهَا ثُقِفُوا أُخِلُوا وَقَتْلُوا
  تَقْتِيلاً ﴾ سورة الأحزاب : الآيتان رقم : (٦٠/ ١١) .
  - (٧) مسورة النساء : الآية رقم: (٦٥).

من دعي إلى وقال قبل ذلك : ﴿ أَلَهُم تَرَ إِلَى الَّذِينِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم عَامَنُوا بِمَا أُنَّزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْسِزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ / وَقَدْ أَمِـرُوا ١٣/ب أَنْ يَكُفُ رُوا بِهِ وَيُدِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالًا بَعِيداً * وَإِذَا قِيلَ لَـهُمُ تَعَالُوا إِلَسَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وإِلَسَى الرسُولِ رَأَيْتَ المنَافِقينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً ﴾ (١) فبين سبحانه أن مَنْ دُعي إلى التحاكم إلى كتاب الله وإلى رسوله فصدَّ عن رسوله كان منافقاً، وقال سبحانه : ﴿ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِـالـرَّسُــولِ وَأَطَعْنَا ثُــمَّ يَتَوَلَّــى فَسرِيـقٌ مِنْسَهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُومنيـــنَ * وَإِذَا دُعُوا إِلَــى الـلَّهِ ورسُولِهِ لِيـحكُمَ بَينهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّـنهُــمْ مُسعُرضونَ * وَإِنْ يَكُنْ لَسهُمُ الحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِيسنَ * أَفِسى قُلُوبِهُمْ مَّ رضَّ أم ارتبابُوا أمْ يَ خَافُونَ أَن يَ حِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ورسُولهُ بَلْ أَوْلَتكَ هُمُ الطَّالِـمُونَ * إِنَّـمَـا كَانَ قَوْلَ الْمُؤمنيـنَ إِذَا دُعُوا إِلَـى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنا وأَطْعْنَا ﴿ وَاللَّهُ (٢) فِين سبحانه أَن من تولى عن طاعة الرسول وأعرض عن حكمه فهو من المنافقين ، وليس بمؤمن ، وأن المؤمن هو الذي يقول: سمعنا وأطعنا ؛ فإذا كان النفاق يشبت ويزول الإيان بمجرد الإعراض عن حكم الرسول وإرادة التحاكم إلى غيره ، مع أن هـذا تـركُّ محض ، وقـد يكون سبب قـوة الشـهـوة ، فكيف بالتنقص والسب ونحوه ؟

ويؤيد ذلك ما رواه أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالرحمن بن

رإلى رسوله

⁽١) ســورة النساء : الآيتان رقم : (٦٠_ ٦١) .

⁽٢) سنورة النور : الآيات رقم : (٤٧ ـ ٥١) .

إبراهيم (١) بن دَحيه (٢) في تفسيره: حدثنا شعيب بن شعيب (٢) ، حدثنا أبو المغيرة (٤) ، حدثنا عبد بن ضمرة (٥) حدثني أبي (١) أن رجلين اختصا إلى النبي عليه: لا أرضَى ، النبي عليه: لا أرضَى ، فلمبا ضاحبه: فما تريد ؟ قال: أن نذهب إلى أبي بكر الصديق ، فذهبا

مر يتبل

لا يسرضــى قـضاء النبـي

- (٢) هو إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن دحيم القرشي الدمشقي . روى الحليث عن جماعة . روى عبد : أبو زرعة وابن عبدي وسليان الطبراني . ذكر في الأعلام بأنه (ابن رحيم) بالراء وهو تحريف . له كتباب «الأمالي» وهو مخطوط بالظاهرية . مات سنة ثلاث وثلاث مئة . ينظر : «تاريخ ابن زَيْسر الرَّبَعي» (٢/ ٦٣٣) ؛ «غاية النهاية» (١٦/١) ؛ وتليب تاريخ ابن عساكر» (٢/ ٢٧٧) ؛ «الأعبلام» للزركلي (١/ ٤٥) .
- (٣) هو شعيب بن شعيب بن إسحاق اللمشقي ، أبو محمد (صدوق) . روى عن : زيد بن يحيى بن صبيد وأبي المغيرة وأبي البيان . روى عنه : النسائي وأبو حاتم الرازي وأبو عوانة . مات سنة أربع وستين ومئتين . ينظر «الجرح والتعديل» (٣٤٧/٤) ؛ «سير أصلام النبلاء» (٢/١٤) ؛ «الكاشف» (٢/٣) ؛ «تهذيب التهذيب» (٣٥٣/٤) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٢٠٧) .
- (٤) أبو المغيرة هو : عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني الحمصي (ثقة) . روى عن : عتبة بن ضمرة وحريز بن عثبان وصفوان بن عمرو . روى عنه : أحمد بن حنبل والبخاري وشعيب بن شعيب . مات سنة اثنتي عشرة ومتدين . ينظر : «التأريخ الكبيرة (٣٠٧) ؛ «تاريخ الثقات، للعجلي ص (٣٠٧) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣/١) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٣٦٠) .
- (٥) هو عتبة بن ضُمَّرة بن حبيب بن صُهيب الزَّبيدي الحمصي (صدوق) . روى عن : أبيه وصمه المهاجر وعبدالله بن أبي قيس . روى عنه : أبو المغيرة والوليد بن مسلم ومبشر بن إساعيل . ينظر : قاريخ الثقات؛ للعجلي ص (٣٢٦) ؛ قالجرح والتعديل؛ (٢/ ٣١) ؛ قالشقات؛ لابن حبان (٨/ ٧٠) ؛ قتم ليب التهليب؛ (٧/ ٩٧) ؛ قتم يب التهليب، ص (٣٨١) .
- (٦) هو ضَمَّرة بن حبيب ، أبو عتبة الزبيدي الحمصي (ثقة) . روى عن : عوف بن مالك وشداد بن أوس وأبي أمامة . روى عنه : أرطأة بن المنذر ومعاوية بن صالح . مات سنة ثلاثين ومئة . ينظر : «طبقات ابن سعده (٧/٤٦٤) ؛ «التاريخ الكبير» (٤/٢/٧٣) ؛ «تقريب التهديب» ص «تاريخ الشقات» للعجلي ص (٢٣٧) ؛ «الكاشف» (٢/٣٧) ؛ «تقريب التهديب» ص

⁽١) اابن إبراهيم؛ : ساقطة من (د) .

إليه ، فقال الذي قُضِيَ له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ، فقضى لي عليه ، فقال أبو بكر: فأنتها على ما قَضَى به النبي ﷺ، فأبى صاحبه أن يرضى ، قال نأتي عسر بن الخطاب ، فأتياه ، فقال المقضيُّ له : قد اختصمنا إلى النبي ﷺ [فقضى لي عليه](۱) فأبى أن يرضى ، ثم أتينا أبا بكر الصديق(۱) فقال : أنتها على ما قضى به النبي ﷺ ، فأبى أن يَرْضى ، فسأله عمر فقال : أنتها على ما قضى به النبي ﷺ ، فأبى أن يَرْضى ، فسأله عمر فقال : كذلك !! فدخل عمر منزله فخرج والسيفُ بيده / قد سَلَّه ، ١/١٤ فضرب به رأس الذي أبي أن يرضى فقتله، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿فَلاَ فَضرب به رأس الذي أبي أن يرضى فقتله، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُوْمِنُونَ حَسَّى يُحكِّمُوكَ فِيها شَجَرَ بَينَهُمْ ﴾ (۱) الآية(۱).

وهذا المرسَلُ له شــاهدٌ من وجه آخر يصلح للاعتبار .

قال ابن دحيم : حدثنا الجُوزَجَان، ، حدثنا أبو الأسودا، ، حدثنا

⁽١) وفقضى لي عليه، : ساقطة من (أ) .

⁽٢) (الصديق): ساقطة من (د).

⁽٣) سـورة النساء : الآية رقم : (٦٥) .

⁽٤) ينظر : فتفسير ابن كشيرة (١/ ٥٢١) نقبلاً صن تفسير الحافظ ابن دحيم ؛ فالدر المتثورة (٢/ ٥/ ٥٨٥) .

⁽٥) هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجُوزَجَاني، نزيل دمشق (ثقة حافظ رُمي بالنَّصْب). كان حروري المذهب ولم يكن بداعية . روى عن : أحمد بن حنبل وله عنه مسائل ، وعن يزيد بن هارون وعلي بن المديني . روى عنه : أبر داود والترسذي والنسائي وإبراهيم بن دحيم . مات سنة تسع وخمسين ومنتين . ينظر : «تاريخ الثقات» للعجلي ص (٥٧) ؛ ديم بالكيال» (١٨١/٢) ؛ «الكاشف» (١/ ٩٧) ؛ ديم ليب التهديب» (١/ ١٨١) ؛ «تهديب التهديب» ص (٩٥) .

⁽٦) هو النفر بن عبدالجبار المرادي مولاهم ، المصري ، أبو الأسود (ثقة) . روى عن : ابن للسهيعة والليث بن سعد ونافع بن يزيد . روى عنه : أحمد بن صالح المصري ويحيى بن معين وأبو حاتم . مات سنة تسع عشرة ومتين . ينظر : «الجسرح والتعديل» (٨/ ٤٨٠) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٧٠٥) ؛ «الكاشف» (٣/ ٢٠٤) ؛ «تهسليب التهليب» (٢٠٤/ ٤٠٠) ؛ «تقريب التهليب» ص (٥٦٢) .

ابن لَهِيعة (۱) ، عن أي الأسود (۱) ، عن عُسرُوة بن الزبير (۱) . قال : اختصم إلى رسول الله على رجلان ، فقضى لأحدهما ، فقال الذي قُضي عليه : رُدِّنا إلى عمر ، فقال رسول الله على : انعَم ، انطَلِقُوا إلى عُمر افانطلقا ، فلها آتيا عمر قال الذي قُضِي له : ياابن الخطاب إن رسول الله على قضى في ، وإن هذا قال : رُدِّنا إلى عمر ، فردنا إليك رسولُ الله على فقال عمر : أكذلك ؟ للذي قُضَي عليه ، [قال : نعم] (١) فقال عمر : مكانكَ حتى أخرج فأقضي بينكها ، فخرج مشتملاً على سيفه ، فضرب مكانكَ حتى أخرج فأقضي بينكها ، فخرج مشتملاً على سيفه ، فضرب الذي قال : اردَّنا إلى عمر ، ولولا ما أعجزته (١) لقتلني ، فقال : يارسول الله على عمر مساحبي ، ولولا ما أعجزته (١) لقتلني ، فقال يارسول الله قَتَل عمر صاحبي ، ولولا ما أعجزته (١) لقتلني ، فقال

⁽۱) هو عبدالله بن له يعد بن عقبة الحضرمي ، أبو عبدالرحن المصري القاضي (صدوق) خلط بعد احتراق كتب . روى عن : أحمد المعاضري ، والحسن بن ثوبان وأبي الأسود محمد بن عبدالرحن بن نوفل . روى عنه : أسد بن موسى وسفيان الثوري وأبو الأسود النضر بن عبدالجبار . مات سنة أربع وسبعين ومئة . ينظر : «التاريخ الكبيره (٥/ ١٨٢) ؟ عبدالجبار . مات سنة أربع وسبعين ومئة . ينظر : «التاريخ الكبيره (١٨٥/ ١٨٢) ؟ وضعفاء النسائي، ص (١٥٣) ؛ «الجسرح والتعديل» (٥/ ١٤٥) ؛ كتاب «المجروحين» وضعفاء النسلاء» (١١/ ١٠) ؛ «تهديب الكيال» (١٤٥/ ٤٨٤) ؛ «سير أصلام النسلاء» (١١/ ١١) ؛ «تهديب التهذيب» ص (٣١٩) .

 ⁽۲) هو محمد بن عبدالرحن بن نوفل بن خويلد الأسدي ، أبو الأسود المدني ، يتيم عروة (ثقة) . روى عن : عروة بن الزبير وعلي بن الحسين وعكرمة . روى عنه : ابن لهيمة وشعبة ومالك . مات سنة بضع وثلاثين ومئة . ينظر : قتمليب الكيال؟ (۲۰۷/۵) : «سير أعملام النبلاء» (۲/۷۰) : «الكاشف» (۲/۷۰) ؛ «تهليب التهليب» ص (۲/۷۰) :

⁽٣) هو عروة بن الزبير بن العوام بن حويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني (ثقة فقيه مشهور) . روى عن : أبيه وأخيه عبدالله وخالته أم المؤمنين حائشة رضي الله عنها روى عنه : أبو الأسود محمد بن عبدالله من بن نوفل ، وأبناؤه : عبدالله بن عروة وهشام محمد . مات سنة أربع وتسمين على الصحيح . ينظر : «تاريخ الشقات» للمجلي ص (٣٣١) ؛ «مشاهير علياه الأمصارة ص (٦٤) ؛ «ثقات ابن حبان» (١٩٤٥) ؛ «سير أصلام النبلاه» علياه الأمصارة ص (٣٤) ؛ «تقريب التهليب» ص (٣٨٩) .

⁽٤) مـا بين المعـقوفتين ساقط من جميع النسخ ، ومثبت في اتفسير ابن كثيرًا وااللَّـر المتثورًا .

⁽٥) اما! في قوله : اما أصجزته المصدرية ، والمعنى : أنَّه لُولاً إعجازي عمر رضي الله عنه بسرعة العَدْو لكاد يقتلني كما قتل صاحبي ، وكان هذا سوء ظنَّ منه ، وإلا فهذا كان أبعد من القتل ؛ فإنّه كان راضيها بقضاء النّبي ، وصاحبه المقتول قد سخط قضاء النبي ، فقتله عمر رضي الله عنه لسخط القضاء الذي قضاه رسول الله . (من تعليق الشيخ محد عيى الدين عبد الحميد رحمه الله على المطبوعة ) .

رسول الله ﷺ: (ما كُنْتُ أظنُّ [أن](١) عُسمَرَ يَسْجِيْرِي عَلَى قَتْل مُـوْمِنٍ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمَنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِينَّهَا شَجَرَ بَيْنُهُمْ ﴾ (١) فبرًّا الله عُمَر من قتله (٣).

وقــد رُويت هـٰـده القصة من غير هــذين الوجهــين(،) ، قال أبو عبدالله أحدُ بن حنبل : ما أكتب حديث ابن لَهِيعَة إلا للاعتبار والاستدلال ، وقد أكتب حديث [هذا](ه) الرجل على(١) هذا المعنى كأني أستدلُّ به مع غيره يَشُدُّه(٧) ، لا أنه حجة إذا انفرد(٨) .

الدليل الخامس : ما استدل به العلماء على ذلك : قوله سبحانه : الحامس مِن ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُـوْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَ نَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وأَعَدّ لسهُمْ عَذَاباً مُهِيناً * وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْسَمُوْمِنينَ وَالسَّمُوْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا

## اكْتَسَبُوا﴾(١) الآية، ودلالتها من وجوه:

الحدليسل

القــــــ أن

⁽١) اأنا : زيادة من (د) .

⁽٢) سبورة النساء : الآية رقم : (٦٥) .

⁽٣) ينظر : انفسير ابن كنسيرا (١/ ٥٢١) : وفيه قبال ابن أبي حماته : حمدثنا يونس بن عسدالأعلى قراءة ، وأخبرنا ابن وهب ، أخبرني عبدالله بن لهيعة عن أبي الأسود قال . . . ورواه ابن سردويه عن طريق ابن لهيمة عن أبي الأسود به ، وقال ابن كثيرً في «بداية الأثرا: اذكر سبب آخر غريب جداً؛ ، وقال في آخره : اوهو أثر غريب مرسل ، وابن لهيعة ضعيف والله أعلم) ، وينظر : «الدر المتثور؛ للسيوطي (٢/ ٥/ ٥٨٥) .

⁽٤) ومن طريقين مرسلين بإسناد صحيح، ومن طريق متصل مرفوع ولكن بإسناد فيه ضعف، فأما الأثر المرسل الأول فـقـد رواه إسحاق بن راهويه في تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي (كها قــال الحــافظ ابن حــجر في الفتح) ، وأما الأثر المرسل الثاني فقد رواه الطَّبري في تفسيرُه وابن أبي حماتم عن مجاهد ، وأما الطّريق المتبصل المرفوع فقد رواه الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس ، وقال عنه الحافظ ابن حجر : ﴿ وَهَذَا الْإِسْنَادُ وَإِنْ كَانَ ضَعَيْفًا لَكُنَّ يشقـوَى بطريق مجاهد ، ولا يضره الاختلاف لإمكان التعدد؛ أهـ . ينظر : اتفسير الطبري، (١٢٩/٥) ؛ فنتح الباري؛ (٤٦/٥) في آخر شرح حليث رقم (٢٣٦٠) .

⁽٥) دهذا؛ : زيادة من (ج) .

⁽٦) (عل) : ساقطة من (ج) .

⁽٧) ق (د): الشدما .

⁽A) ينظر: «العلل ومحرفة الرجال» للإمام أحمد برواية المروذي ص (٧١رقم ٧٦) ؛ «الجرح والتعديل؛ (٥/ ١٤٧) ؛ فتهذيب الكيال؛ (١٥/ ٤٩٣) ؛ فتهذيب التهذيب؛ (٥/ ٢٧٥) .

⁽٩) سسورة الأحـزاب: الآيتان رقم: (٥٧، ٥٨) .

احدها : أنه قَرَن أذاه بأذاه كما قَرَن طاعتُه بطاعته ، فمن آذاه فقد منسن آذي الرمسول فقد آذي الله تعمالي ، وقد جماء ذلك منصوصاً عنه ، ومن آذي الله فيهو كافر آذي اللـــه حَلالُ الدُّم ، يبين ذلك أن الله تعالى جعل عبـةَ اللَّهِ ورسـوله وإرضاء اللَّه ورسـوله وطاعـة الله وربسـوله شـيئاً واحداً فقال تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُـمُ وَابْنَاوُكُ مُ وَإِخْوَانُكُ مُ وَأَزْوَاجُكُ مُ وَعَشِيدَ رَئُكُمُ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِسجَارَةٌ تَسخْشُونَ كَسُسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَسُونَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُم مِسنَ السَّلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (١) ، وقال: ﴿ وَأَطِيعُوا الله وَالرَّسُولِ ﴾ (١) في مواضع متعددة ، وقال تعسالي: / ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (٣) فعوحًدَ الضمير ، وقال ١٤/ب أيضاً : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ الله ﴾(٤) ، وقال أيضاً : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ قُلِ الأَنْفَالُ لَـلَّهِ وَالرَّسُـولِ﴾(٥) .

وجعل شِفَاقُ الله ورسول وعادَّةَ الله ورسول وأذى الله ورسوله ومعصية الله ورسوله شيئاً واحداً ، فقال : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِـــق الـلَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (١٠)، وقــال: ﴿إِنَّ الَّـذِينَ يُـحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَه﴾(٧) . وقبال تبعيالي : ﴿النَّسِمْ يَعْلَمُوا أَنَّسِهُ مَسَنَّ يُنجَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (٨)، وقال: ﴿ وَمَنْ يَعْضِ اللَّهُ وَرَسُولَه ﴾ (١) الآية.

⁽١) مسورة التوبة : الآية رقم : (٢٤) .

⁽٢) مسورة آل عمران : الآية رقم : (١٣٢) .

⁽٣) مسورة التوية : الآية رقم : (٦٢) .

⁽٤) مسورة الفتح : الآية رقم : (١٠) .

⁽٥) سورة الأنفال : الآية رقم : (١) .

⁽٦) مسورة الأنفال : الآية رقم : (١٣) .

⁽٧) مــورة المجادلة : الآية رقم : (٢٠) . (A) سورة التربة : الآية رقم : (٦٣) .

⁽٩) مسورة النساء : الآية رقم : (١٤) ؛ مسورة الأحزاب : الآية رقم : (٣٦) ؛ سورة الجن

الآية رقم : (٢٣) .

وفي هذا وغيره بيان لتلازم الحقين ، وأن جهة [حرمة](١) الله ورسوله جهة واحدة؛ فمن آذى الرسول فقد آذى الله ، ومن أطاعه فقد أطاع الله ؛ لأن الأمة لا يصلون ما بينهم وبين ربهم إلا [بواسطة](١) الرسول ، ليس لأحد منهم طريقٌ غيرُه ولا سبب سواه ، وقد أقامه الله مُقام نفسِه في أمره ونَه فيه وإخباره وبيانه ، فلا يجوز أن يُفَرَّقَ بين الله ورسوله في شيء من هذه الأمور .

وثانيها: أنه فَرق بين أذى الله ورسوله وبين أذى المؤمنين والمؤمنين ، فجعل هذا قد احتمل بهتاناً وإثهاً مبيناً ، وجعل على ذلك لعنته ، في الدنيا والآخرة ، وأعد له العذاب المهين ، ومعلوم أن أذى المؤمنين قد يكون من كبائر الإثم وفيه الجلد ، وليس فوق ذلك إلا الكفر والقتل .

الثالث: أنه ذكر أنه لَعنهم في الدنيا والآخرة وأعدَّ لهم عذاباً مهيناً، واللَّعْنُ : الإبعاد عن الرَّحة ، ومَنْ طَرَده عن رحمته في الدنيا والآخرة لا يكون إلاَّ كافراً ، فإن المؤمن يقرب إليها بعض الأوقاتِ ، ولا يكون مباحَ الدَّم(١) ؛ لأن حقْنَ الدم رحمةٌ عظيمة من الله ؛ فلا يثبت في حقه .

⁽١) (حرمة) : زيادة في حاشية (ج) .

⁽٢) في (أ) : دبوساطة ١ .

⁽٣) اقتبس هذا من قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يُؤَدُّونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْدٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُسوا بُهْتَاناً وَإِنْها مُبِيناً ﴾ مسورة الأحزاب: الآية رقم: (٨٥).

⁽٤) في (ج) : اللعنة ا .

⁽٥) قسال تعسالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْبَا وَالاَخِرَةِ وَأَعَدُّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ سورة الأحزاب: الآية وقم: (٥٧).

⁽٦) في (أ) و (د) : اولا يكون إلا مباح الدما ؛ وفي (ج) : كُتبت (إلا) ثم ضُرب عليها ، وهو الصواب .

ويـويـد ذلك قـولُـه : ﴿ لَيْنِ لَـمْ يَنْتَـهِ الْمَنَافِقُونَ وَالذِينَ فِي قُلوبِهِمْ مَـرَضٌ وَالـمُرْجِفُونَ فِي المَدِينَةِ لَنُغْرِينَكَ بِهِم ثُـمَّ لا يُحَاورُونكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً * مَلْعُونيونَ أينما ثُقِفُوا أُحِدُوا وَقُتِلوا تَقـتـيلاً ﴾ (١) ، فإن أخـدَهم وتقـتيلهم _ والله أعلم _ بيان لصفة لعنهم ، وذِكر محكمه ، فلا موضع له من الإعراب ، وليس بحالِ ثانية ؛ لأنهم إذا جاورُوه ملعونين ولم يَظْهر أثر لعنهم في الدنيا ، لم يكن في ذلك وعيد لهم .

بل تلك اللعنة ثابتة قبل هذا الوعيد وبعده ؛ فلابد أن يكون هذا الأخذُ والتقتيل من آثار اللعنة التي وُعِدُوهَا، فثبتت، في / حق مَنْ لعنه ١/١٥ الله في الدنيا والآخرة .

ويـؤيـدُه قـولُ النبي ﷺ : ﴿لَعْــنُ المؤمِـنِ [كَـــ](٣) ـقَـتْلِـهِ المتفـق عليه (١٠) ، فإذا كان الله لعن هذا في الدنيا والآخرة فهو كقتله ، فعلم أن قتله مُــاحٌ .

⁽١) ســورة الأحــزاب : الآيتان رقم : (٦٠ ، ٦١) .

⁽٢) في (ج) : دفشت .

⁽٣) الكاف : ساقطة من (أ) .

⁽٤) من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه: رواه البخاري: في كتاب الأدب باب ما ينهى عن السباب واللعن (١٠/ ٤٧٩ ح ٢٠٤٧) بلفظ: قومن لعن مؤمناً فهو كقاتله، وفي كتباب الأيهان والندور - باب من حلف بملة سوى ملة الإسلام (١١/ ٤٥٥ ح ٢٦٥٢)؛ ورواه مسلم: في كتاب الإيهان - باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١/ ٤٠١ ح ح ١١٠)؛ والترمذي: في كتاب الإيهان - باب ما جاه فيمن ومي أخاه بكفر (٥/ ٢٢ ح ٢١٣٢) بلفظ: (٤/ ٢٣ )؛ والداومي: في دالمسند، (٤/ ٣٣)؛ والداومي: في

كتاب الديات _ باب التشديد على من قتل نفسه (٢/ ٢٥٢ ح ٢٣٦١) .

قيل : واللَّـعْنُ إنها يستوجبه مَـنْ هو كافر، لكن ليس هذا جيداً على الإطلاق .

ويؤيده أيضاً قوله تعالى: ﴿ اللَّمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنْ الْكِتَابِ يُسُوْمِنُونَ بِالْحِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيقُولُونَ لِللَّـذَينَ كَفَسرُوا هَوُلا مِ الْكِتَابِ يُسُوْمِنُونَ بِالْحِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيقُولُونَ لِللَّـذَينَ كَفَسرُوا هَوُلا مُ الْكِتَابِ يُسُونَ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَحِدَ لَهُ نَصِيراً ﴾ (١) ، ولو كان معصوم الدم يجب على المسلمين نَصْرُه لكان له نصير .

ويوضح (٢) ذلك أنه قد نزل في شأن ابن الأشَرفِ ، وكان من لعنته أن تُتِلَ؛ لأنه كان يؤذي الله ورسوله .

واعلم أنه لا يَـرِدُ على هذا أنه قد الله لُعِنَ مَـنُ لا يجـوز قتلُه لوجوه:

احدها: أن هذا قيل فيه: لَعَنَه الله في الدنيا والآخرة فبين أنه سبحانه(،) أقْصَاهُ عن رحمته في الدارين ، وسائر الملعونين إنها قيل فيهم: لعنه الله أو عليه لعنة الله وذلك يحصل بإقصائه عن الرَّحة في وقتٍ من الأوقات ، وفَرْقٌ بين مَنْ لعنه الله لعنة (ه) مؤبَّدة عامة ومَنْ لعنه لعنا مطلقاً.

⁽١) سبورة النساء : الآيتان رقم : (٥١ ، ٥٢) .

⁽٢) قي (ج) و (د) : ايرضحا .

⁽٣) (قد) : ساقطة من (د) .

⁽٤) في (د) : دفين سبحانه أنهه .

⁽٥) في (ج) : (وفرق بين من لعنه الله أو عليه لعنة مؤبدة) .

الثاني: أن سائر الذين لعنهم الله في كتابه _ مشلُ الذين يكتمون ما أنزَلَ الله من الكتاب ، ومثل الظالمين الذين يصُدُّون عن سبيل الله ويَبَغُونها عِوجاً ، ومثل مَنْ يقتل مؤمناً متعمداً _ إما كافرٌ أو مُباح الدم، بخلاف بعض مَنْ لُعن في السنة .

اللعن بصيغة الثالث: أن هذه الصيغة خبر عن لعنة الله له ، ولهذا عطف عليه الخبر خسير اللهن بصيغة ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهينا﴾ (١) وعامة الملعونين الذين لايقتلُونَ أو لا يُكفَّرون السنعساء إنها لُعِنُوا بصيغة الدعاء ، مثل قوله ﷺ: قلعَن الله مَن غَيَّر مَنَارَ الأَرْضِ (١) ، [و] (٣): قلعن الله السّارق (١) ، و قلعَن الله آكِلَ السرّبا

⁽١) سـورة الأحـزابـ: الآية رقم: (٧٥).

⁽٢) رواه مسلم: في كتاب الأضاحي ـ باب تحريم الذبح لغير الله (٣/ ١٥٦٧ ح ١٩٧٨) ؛ النساني: في كتاب الضحايا ـ باب من ذبح لغير الله عز وجل (٧/ ٢٣٢) ؛ وأحد: في اللسندة (١٠٨/١ ، ١٠٨ ، ١٥٢) وعنده بلفظ: (هن غير تخوم الأرض) ، (من سرق منار الأرض) ؛ ورواه الحاكم: في (المستدرك) (١٥٣/٤) ؛ والبيهقي: في (السنن الكبرى) (٩/ ٢٥٠) . كلهم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . ورواه الإسام أحمد: في (المسند) (١/ ٢٥٠) ؛ والبيهقي: في (المسند) (١/ ٢١٧) ؛ والحاكم: في (المستدرك) (١/ ٢٥٠) ؛ والبيهقي: في (السند) الكبرى، (٨/ ٢١٧) عن ابن عباس رضي الله عنها ، رقال عنه الهيشمي في (بجمنع الزوائدة (١/ ١٠٨)) : (رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح) .

⁽٣) الواو: زيادة سن (ج) و (د).

⁽٤) رواه البخاري: في كتاب الحدود ـ باب لعن السارق إذا لم يُسمَّ (١٢/ ٨٣ ح ٢٧٨٣) ، وفي باب قوله تعالى : ﴿والسَّارِقُ وَالسَّارِقُ فَاقْطَمُوا أَيْدِيَهُا﴾ (١٠/ ١٠٠ ح ٢٧٩٩) ؛ وفي باب قوله تعالى : ﴿والسَّارِقُ وَالسَّارِقُةُ فَاقْطَمُوا أَيْدِيَهُا﴾ (١٩١٤ ح ١٠٠٨) ؛ والنسائي : ومسلم: في كتاب الحدود ـ باب تعظيم السرقة (٨/ ٢٥) ؛ وابن ماجة : في كتاب الحدود ـ باب حد السارق (٢/ ٢٥٨ ح ٢٥٨٣)؛ وأحمد : في «المسند» (٢/ ٢٥٣) ؛ ورواه الحاكم باب حد السارق (٢/ ٢٨٨ ح ٢٥٨٣)؛ وأحمد : في «المسند» (٢/ ٢٥٣) ؛ ورواه الحاكم (٤/ ٢٧٨) واستدركه على الشيخين وهو ثابت عندهما ؛ والسهقي : في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٣) عن أبي هريرة رضى الله عنه .

ومُوكِلَه، () ونحو ذلك .

لكن الذي يَسِرِدُ على هذا قولُ تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْرُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلَاتِ الْسَمُوْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي السَّدُنْيَا وَالآخِسرَةِ ولسهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢) فإن في هذه الآية ذِكْرَ لعنتهم في الدنسا والآخرة ، مع أن مجرد القذف ليس بكفر ولا يبيح الدم .

والجسوابُ عن هذه الآية من طريقين مُـجْـمَلِ ومُفَصَّـل .

أما المجمّل فهو أن قَذْفَ المؤمن القذف ٣ المجرّد هو نوع من أذاهُ ، وإذا كان كَذِباً فهو بُهتَان عظيم ، كها قبال سبحانه : ﴿وَلَـوْلاَ إِذْ

⁽۱) جذا اللفظ: «لعن الله» رواه الإمام أحمد في «المسند» (۲۹۳/۱ ، ۲۰۶) عن ابن مسعود ، وبلفظ: «لعن النبي» رواه البخاري: في كتاب البيوع _ باب ثمن الكلب (٤/٧٤ ح ٢٢٣٨). وفي كتاب البطلاق _ باب مهر البغتي والنكاح الفاسد (٩/٤٠٤ ح ٢٤٣٥). وفي كتاب اللباس _ باب من لعن المصور (٢/٧٠٤ ح ٢٩٣١) وعنده أيضاً بلفظ: «في كتاب اللباس _ باب من لعن المصور (٢/٧٠٤ ح ٢٩٣١) وعنده أيضاً بلفظ: «نهى ينظر: ح (٢٠٨٦) ، (٥٤٥) ؛ وأحمد: في «المسند» (٤/٨٠٢ ، ٢٠٩٩) ؛ والبيهتي في «السنن الكبرى» (٣/٦) ، كلهم عن أبي جحيفة رضي الله عنه . ورواه مسلم: في كتاب المساقاة _ باب لعن آكل الربا ومؤكله (٣/١٢١ ح ١٥٩٨) ؛

ورواه مسلم: في كتاب المساقاة _ باب لعن آكل الربا ومؤكله (٣/ ١٢١٩ ح ١٥٩٨) ؛ وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٠٤) ؛ والبيهقي: في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٥) . عن جابر رضى الله عنه .

ورواه مسلم: في الكتاب والباب نفسها (٣/ ١٢١٨ ح ١٥٩٧) ؛ وأبو داود: في كتاب البيوع _ البيوع _ باب في آكل الربا وموكله (٣/ ٢٦٨ ح ٣٣٣٣) ؛ والترمذي : في كتاب البيوع _ باب ما جاء في أكل الربا (٣/ ٢١٥ ح ١٢٠٦) ؛ والنسائي : في كتاب الطلاق _ باب إلى المطلعة ثلاثاً (٣/ ١٤٤) ؛ وابن ماجة : في كتاب التجارات _ باب التغليظ في الربا (٢/ ١٢٤ ح ٧٦٤) ؛ والدارمي في «سننه» : (٢/ ٢٢٧ ح ٧٦٤) ؛ والدارمي في «سننه» : في كتاب البيوع _ باب في لعن آكل الربا ومؤكله (٣/ ٣١١ ح ٣٥٣٥) ؛ والبيهقي : في دالسنن الكبرى، (٥/ ٢٧٥) كلهم عن ابن مسعود رضي الله عنه .

ورواه أحمد : في المسند، (١/ ٨٣) ؛ والنسسائي : في كتاب الزينة ـ باب المتوشيات وذكر الاختلاف (١٤٧/٨) كلاهما عن على رضى الله عنه .

⁽٢) سنورة التور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽٣) (القذف: : ساقطة من (ج) و (د) .

سَمِعتُ مُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَن نَتَكَلَّم بِهَذَا سُبِحانَكَ هِذَا بُهِمَانٌ الفرق بين عَظِيمً الله ورسوله وبين أذى الله ورسوله وبين أذى ادى اللب المؤمنين؛ فقال تعالى/: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ الله وَرَسُولُهُ لَعَنَهُمُ الله في الدُّنْيَا ١٥/ب السومنسين وَالْآخِرة وَأَعَدُّ لسهُمْ عَذَاباً مُهيسناً * وَالَّـذِينَ يؤذُونَ المُؤمِنِينَ وَالمُؤمِناتِ بِغَـيْسِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِنْهَا مُبِيناً ﴿ ثَا عَلَا يَجُونَ أَن يكون عِرَّدُ أَذِي [المؤمنين] من بغير حق موجباً للعنة الله في الدنيا والآخرة وللعذاب؛ المهين ؛ إذه لو كان كذلك لم يفرق بين أذى الله ورسوله وبين أذى المؤمنين ، ولم يخصص مُؤذى الله ورسوله باللعنة المذكورة ، ويجعل جزاء مُؤذي [المؤمنين] اله احتمل بهتاناً وإنها مبيناً كما قال في موضع آخـر : ﴿وَمَـنْ يَكُسِبُ خَطِيئةً أَوْ إِنْهَا ثُمَّ يَـرُم بِهِ بَـرِيثًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُـهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً ﴾ (١) كيف والعليمُ الحكيم (٧) إذا توعَّد على الخطيئة زاجراً عنها فلابدُّ أن يذكر أقْصى ما يُخاف على صاحبها ، فإذا ذكر خطيئتين إحداهما أكبر من الأخرى متوعِّداً عليها زاجراً عنها ، ثم ذكر (٨) في إحداهما جزاء(١) ، وذكر في الآخري ما هو دون ذلك ، ثم ذكر هذه الخطيئة في موضع آخر متوعّداً عليها بالعذاب الأذنى بعينه عُلم أن جزاء الكبرى

(١) سورة النور : الآية رقم : (١٦) .

(٢) سنورة الأحراب : الأيتان رقم : (٥٧ ، ٥٨) .

لا يُسْتَوْجَبُ بتلك (١٠) التي هي أدني منها .

(٣) في (أ) و (د) : اللومن، والمثبت من (ج) .

(٤) في (د) : فوالعلماب» . (٥) فإذه : ساقطة من (د) .

(٦) سـورة النساء : الآية رقم : (١١٢) .

(٧) في (د) : «الحليم» .

(٨) في (ج) : اذكراً! .

(٩) في (د) : دحداً، .

(١٠) في (ج) : ﴿لا تُستُوجُبُ تَلْكُۥ ﴿

فهذا دليلٌ يبين لك أن لعنة الله في الدنيا والآخرة وإعداده العذابَ المهين لا يُستوجَب بمجرد(١) القذف الذي ليس فيه أذى لله ورسوله ، وهذا كاف(٢) في اطراد الدلالة وسلامتها عن النقص .

وأما الجواب المُفَصَّل فمن ثلاثة أوْجُـهِ (٣) :

الحدها: أن هذه الآية في أزواج النبي ﷺ خماصةً ، في قولِ كثير من أهل العلم .

فروى هُشَيْم(١) عن العَوَّام بن حَوْشَب(٥) ثنا شيخٌ من بني كاهل قال: فَسَّرَ ابن عباس سورة النور، فلما أتى على هذه الآية: ﴿إِنَّ الذينَ يَـرْمُـونَ الْمُحْصَــنَات الغَافِلاتِ المُؤْمِنَاتِ﴾ (١) إلى آخر الآية ، قال : هذه في شأن

⁽١) في (ج) : تجردا .

⁽٢) ني (د) : فكانه .

⁽٣) مَن قوله: ﴿ وَأَمَا الْجَوَابِ المُفْصِلُ ﴾ إلى قوله . : ﴿ مُم قد يدخل معه غيره بطريق النبع أو لسبب آخر أي : ﴿ قبل الدليل السادس ص (١١٢) . نُقِل بتيامه تقريباً في كتاب ﴿ دَقَالَقَ التفسير : الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية ، في فصل كامل (٤٥٤/٤ - ٤٦٠) .

⁽٤) هو هُشَسيم بن بَشير بن القاسم بن دينار السُّلمي ، أبو معاوية بن أبي خازم ، الواسطي (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي) . روى عن : العوام بن حوشب وحصين بن عبدالرحن ومغيرة . روى عنه : أحمد وابن إسحاق وابن المبارك . مات سنة ثلاث وثيانين ومئة . ينظر : قاريخ الثقات للعجلي ص (٤٥٤) ؛ قالحرح والتعليل ١١٥٥/٥) ؛ قدير أعلام النبلاء (٢٨٧/٨) ؛ قتهليب التهذيب (١١٥/٨) ؛ قتهريب التهذيب ص

⁽⁰⁾ هو العوام بن حَوْشَب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي (ثقة ثبت فاضل). كان صاحب أمر بالمعروف ونهي عن المنكر . روى عن : إبراهيم النخعي ومجاهد وسلمة بن كُهيل . روى عنه : هشيم وشعبة ويزيد بن هارون . مات سنة ثبان وأربعين ومئة . ينظر: وتاريخ الشقات للعجلي ص (٣٧٦) ؛ «مشاهير علياء الأمصار» ص (١٧٦) ؛ «تاريخ أسياء الشقات لابن شاهين ص (٢٥٦) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٥٤) ؛ «تقريب التهليب» ص (٣٢٤) .

⁽٦) سنورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

عائشة وأزواج النبي على حاصة ، وهي مُبهَمة ليس فيها توبة ، ومن قَدَف امرأة(١) مؤمنة فقد جعل الله له توبة ؛ ثم قرأ : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ اللّه له توبة ؛ ثم قرأ : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ اللّه صَنَاتِ ثُمَّ لَـمُ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاء ﴿(١) إلى قوله : ﴿إِلاَّ الذِينَ تَابُوا مِلْ مُعْد ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴾ (٢) فجعل لهؤلاء توبة ، ولم يجعل الأولئك توبة ؛ قمل رجلٌ أن يقوم فيقبل رأسه من حُسن ما فسر (١) .

وقال أبو سعيد الأشَجْه): ثنا عبدالله بن خِرَاش، عن العَوَّام عن سعيد بن جُبيْر، عن ابن عباس رضي الله عنها: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ يَرْمُونَ اللهُ عَنها : ﴿إِنَّ اللَّذِينَ يَرْمُونَ اللهُ عَنها ١٦/ب

⁽١) دامرأة؛ : ساقطة من (د) .

^{. (}٢) ســورة النور : الآية رقم : (٤) .

⁽٣) سور النور : الآية رقم : (٥) .

⁽٤) رواه الطبري في التفسيره، (١٠٤/١٨) بسنده عن شيخ من بني أسد عن ابن عباس ؛ وعنه

ابن كثير في دتفسيره، (٣/ ٢٧٧) ؛ والسيوطي في «الـدر المشور، (٦/ ١٨/ ١٦٥) ، وعسزاه أيضاً لسعيد بن منصور والطبراني وابن مردويه .

 ⁽٥) أبو سعيد الأشج : هـو عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي (ثقة) . ووى عن : هشيم وإسهاعيل بن علية وحفص بن غياث . روى عنه : الجماعة وأبو زرعة وأبو حاتم .
 مـات سنة سبع وخسين ومشتين . ينظر : • الجرح والتعمديل ، (٧٣/٥) ؛ • الثقات ، لابن حــبان (٨/ ٣٦٥) ؛ • سير أعملام النبلاء ، (١٨٢ / ١٨١) ؛ • تهذيب التهذيب ، (٣٦٥ / ٢٣٦) ؛

⁽۲) هو عبدالله بن خِرَاش بن حَوْشَب الشيباني ، أبو جعفر الكوفي (ضعيف وأطلق عليه ابن عيار الكلب) . روى عن : عمه العوام بن حوشب وموسى بن عقبة ويزيد بن أبي يزيد ، روى عنه : أبو صعيد الأشج ويشر بن الحكم وأحمد بن المقدام . مات بعد الستين ومئة ، ينظر : دضعفاء النسائي، ص (١٤٧) ؛ والجرح والتعديل، (٥/٥٤) ؛ وتهليب الكيال، ينظر : دضعفاء النسائي، ص (١٤٧) ؛ والجرح والتعديل، (٥/٥٤) ؛ وتقريب التهليب، (١٤٧) ؛ والكاشف، (٢/٨٥) ؛ وتهليب التهليب، (١٩٧/٥) ؛ وتقريب التهليب،

⁽٧) سبقت ترجمته في ص (٦٢) .

⁽٨) سبورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

خاصة (١) ، واللعنة في المنافقين عامة(٢) .

فقد بين ابن عباس أن هذه الآية إنها نزلت فيمن بقّنف عائشة وأمهات المؤمنين ؛ لما في قلفهن من الطعن على رسول الله على وعَيبه ؛ فإنَّ قلف المرأة أذى لزوجها كها هو أذى لابنها ؛ لأنه نسبة له (٢) إلى الدياثة وإظهار لفساد فراشه ، فإنَّ زِنَىٰ امرأته يؤذيه أذى عظيها ، ولهذا جَوَّز له الشارع أن يقذفها إذا زَنَتْ، ودَرَاً الحدَّ عنه باللعان، ولم يبح لغيره أن يقذف امرأة بحال .

ولعلَّ ما يلحق بعض الناس من العار والخزي بقنف أهله أعظم مما يلحقه لو كان هو المقلوف ، ولهذا ذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين المنصوصتين عنه إلى أن مَنْ قذف امرأة غير محصنة كالأمة والذمية ولها زُوْجٌ أو ولد مُحْصَن حُدً لقذفها ؛ [لما](؛) ألحقه من العار بولدِها وزوجها المُحْصَنين(ه).

⁽۱) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (۱/١٨٣ رقم ٢٢٦) (رسالة علمية)؛ وفي سنده عبدالله ابن خيراش، وهو ضعيف؛ وأخرجه الحاكم في «المستدك» (۱/ ۱۰) من طريق أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي عن سعيد بن مسعود عن يزيد بن هارون عن العوام بن حوشب بلفظه . وقال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه ابن جرير (۱۰۳/۱۸) ، من طريق عبدالواحد بن زياد عن خصيف عن سعيد بن جبير ؛ وابن الجوزي في «زاد المسيرة (١/ ٢٥) . وينظر : «الدر المنثورة (١/١٨/١١) ؛ ولباب النقول للسيوطي ص (١٥٥) . فالأثر سنده عند ابن أبي حاتم ضعيف ، ولكن يتقوى بالمتابعة حيث أخرجه الحاكم بسند صحيح فيصير حسناً لغيره . كما قاله محقق «تفسير ابن أبي حاتم» .

⁽٢) رواه أبن أي حاتم في الفسيره (١/ ١٨٨ رقم ٢٣٥) بسند ضعيف؛ فيه عبدالله بن خواش.

⁽٣) اله، : ساقطة من (د) .

 ⁽٤) ق (أ) : امن، وهو تحريف ظاهر .

⁽٥) يُنظر : «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى ص (٢٧١)؛ و «المحرَّر» في الفقه لمجد الدين أبي البركات (٢/ ٩٤) ؛ وقال في «العدة شرح العمدة» ص (٥٦٢): «عن ابن المسيب وابن أبي ليل قالا : إذا قبلف ذمية لها ولد مسلم يحسد» أهد . وبمن قال بأنه يحد : ابن حزم في «المحل» (١١/ ٢٧١ مسألة رقم ٢٢٢٧) .

والرواية الأخرى عنه _ وهي قول الأكثرين _ : إنه لا حَدَّ عليه (۱) ؛ لأنه أذى لهما لا قدف لهما ، والحد التام إنها يجب بالقذف ، وفي جانب النبي على أذاه (۲) كقَذْفِه ، ومن يقصد عيب النبي على بعيب أزواجه فهو منافق، وهذا معنى قول ابن عباس : «اللعنة في المنافقين عامة»، وقد وافق ابن عباس على هذا جماعة ؛ فروى الإمام أحمد والأشج عن خُصيف (۳) قال: سالت سعيد (۱) بن جُبير ، فقال : الزنى أشد أو قذف المحصنة ؟ قال : لا ، بل الزنى ، قال : قلت : فإن الله تعالى يقول : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ المُخصَنَاتِ العَافِلاتِ المُؤمِنَاتِ لُعِنُوا في الدُّنيَ والآخِرة (۱) فقال : إنها المُخصَنَاتِ العَافِلاتِ المُؤمِنَاتِ لُعِنُوا في الدُّنيَ والآخِرة (۱) فقال : إنها كان هذا في عائشة خاصة (۱) .

⁽۱) كما رُوي عن النخعي، والشعبي ، وروي عن عطاء والحسن والزهري : لا حَدَّ على قاذف أم ولده . وعن لم ير الحد على قاذف العبد والأمة : أبو حنيفة ومالك والأوزاعي وسفيان الشوري والشافعي وأصحابهم . ومن أدلتهم قوله ﷺ : «من قذف مملوكه بالزني يُقام عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال . رواه البخاري : في كتاب الحدود ـ باب قذف العبيد (۱۲/ ۱۹۲ ح ۱۸۵۸) ؛ ومسلم : في كتاب الأيمان ـ باب التغليظ على من قذف مملوكه (۳/ ۱۹۲۲ ح ۱۲۸۰) ، والمافظ له عن أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) ني (د) : دادی، .

⁽٣) هُو خُصَيف بن عبدالرحن الجَزَوي، أبو عنون (صدوق سيَّى، الحفظ خَلَط بأخرة ورُمي بالإرجاء). وأى أنس بن مالك . وروى عن : سعيد بن جبير ومجاهد . ووى عنه : السفيانان وشريك مات سنة سبع وثلاثين ومئة . ينظر : «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٨٧)؛ وسير أعلام النبلاء، (٦/ ١٤٥) ؛ «الكاشف» (١/ ٢٨٠)؛ وتتريب التهذيب، ص (١٩٣) .

⁽٤) فسعيدة: ساقطة من (د).

⁽۵) ســورة النور : الآية رقم : (۲۳) .

⁽٦) ينظر: «تفسير الطبري» (٢٦/١٨) ، و «الدر المنشور» للسيوطي (٦/١٨/١) ، و والدر المنشور» للسيوطي (٦/١٨/١) ، وقال: «أخرجه عبد بن حميد وابن المنظر والطبراني» أهد ؛ وينظر: «لباب النقول» للسيوطي أيضاً ص (١٥٧) ، وقال عن رواية الطبراني: «وفي إسناده يحيى الحاني ضعف».

وروى أحمد بإسناده عن أبي الجوزاء(١) في هذه الآية : ﴿إِنَّ الَّـذِينَ يَــرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْخَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُـعِنُوا في الدُّنيا والآخِرَة (٢) قال: هذه لأمهات المؤمنين خاصة(٢).

وروى الأشبُّع بإسناده عن الضحاك(،) في هذه الآية قال : هُـنَّ نساء النبي ﷺ(۱).

وقـال معمر عن الكلبي : إنها عُني بهذه الآية أزواج النبي على الله مَنْ رمى أمرأة من المسلمين فهو فاسق كها قال الله تعالى ، أو يتوب .

ووجمه هذا ما تقدم مِن أنَّ لعنةَ الله في الدنيا والآخرة لا تُستوجب

⁽۱) أبو الجموزاء : هو أوس بن عبدالله الرَّبَعي البصري (ثقة يرسل كثيراً) . روى عن : عائشة وابن عباس وابن عبر . روى عنه : أبو الأشهب العُطاردي وعبرو بن مالك النُّكري ويُديل بن ميسرة . مات سنة ثلاث وثيانين . ينظر : «التاريخ الكبير» (٢/ ١٦/١) ؛ «تيريخ الثقات؛ للعبجلي ص (٧٤) ؛ «تهليب الكيال» (٣٩٢/٣) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٩١) ؛ وتقريب التهليب، ص (١٦) .

⁽٢) سبورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽٣) يُنظر : الدر المتشورة (١٦٤/١٨/٦) ، ١٦٥) وقال : أخرجه عبد بن حميد وابن أبي حاتم.

⁽³⁾ هو الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني (صدوق كثير الإرسال). روى عن : ابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير . روى عنه : مقاتل وعمر ابن الرَّماح وقرة بن خالد. مات سنة خس ومئة . ينظر: قطبقات ابن سعد، (٦/ ٣٠٠) ؛ قتهذيب الكيال، (٦/ ٢٩١) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٤/ ٩٨) ؛ قتهذيب التهذيب، (٤/ ٤٥٣) ؛ قتويب التهذيب، ص (٤/٠) .

⁽٥) يُنظر : فتفسير الطبري، (١٠٤/١٨) ؛ قوالدر المشور، (١٦٤/١٨) وقال : أخرجه عبد ابن حميد قال : إنها عُنِي بهذا نساء النبي خاصة . . . وأخرج ابن أبي حاتم عن سلمة بن نبيط . . . قال : هُن نساء النبي ﷺ ؛ وينظر : قلباب النقول، للسيوطي ص (١٥٧) .

بمجرد القذف، فتكون(١) السلام في قسول : ﴿ اللَّهُ صَنَاتِ السَّعَافِلَاتِ الْسُكُومَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ قَصَةُ اللَّهُ وَمَنَاتِ ﴾ الكلام في قصة اللَّهُ وَمَنَاتِ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللّ

ويويد هذا القول أنَّ الله سبحانه رتب هذا الوعيد على قذف محصنات خافلات مؤمنات ، وقال في أول السورة : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ المُحصَنَاتِ ثَالَم يَاتُوا بِأَرْبَعَة شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَة ﴾ (١) المُحصَنَات ثلث المُحصنات ، فلابد الآية ، فرتب الجلد ورد الشهادة والفسق على مجرد قذف المحصنات ، فلابد أن تكون المحصنات الغافلات المؤمنات لهن مزية على مجرد المحصنات ، وذلك والله أعلم - لأن أزواج النبي على مشهود لهن بالإيان ؛ لأنهن أمهات المؤمنين وهُن أزواج نبيه في الدنيا والآخرة ، وعوام المسلمات إنها يعلم منهن في الغالب ظاهر الإيان ، ولأن الله سبحانه قال في قصة عائشة : علم منهن في الغالب ظاهر الإيان ، ولأن الله سبحانه قال في قصة عائشة : ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) فتخصيصه بتولي كبره دون غيره دليلٌ على احتصاصه بالعذاب العظيم ، وقال : ﴿وَلُولًا فَضُلُ دون غيره دليلٌ على احتصاصه بالعذاب العظيم ، وقال : ﴿وَلُولًا فَضُلُ عَلْمَ مَن قَذَف ، وإنها يمس اللَّه عَليكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنِهَا والآخِرَة لمَستَّكُمْ فِيمَا أَفْضَتُمْ فِيهِ عَذَاب عَظَيمٌ ﴾ (٢) ، فعلم أن العذاب العظيم لا يمس كلَّ مَن قَذَف ، وإنها يمس عَظيمٌ ﴿٢) ، فعلم أن العذاب العظيم لا يمس كلَّ مَن قَذَف ، وإنها يمس

⁽١) في (أ) ، (د) : اليكون، .

⁽٢) سمورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽٣) في (د) : دأو يقضي؛

⁽٤) سورة النور : الآية رقم : (٤) .

⁽٥) سـورة النور : الآية رقم : (١١) .

ره) مسورة النور . اديه رقم . (١١) . (٦) مسورة السنورة : الآية رقم : (١٤) .

متولي كبره فقط ، وقال هنا : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم﴾ (١) ، فعلم أنه الذي رمى أمهات المؤمنين يعيب بذلك رسول الله ﷺ وتولى كبر الإفك ، وهذه صفة المنافق ابن أبي .

لا تقبل توبة مـــن آذى النبــــي

واعلم أنه (۱) على هذا القول تكون هذه الآية حجة أيضاً موافقة لتلك الآية ؛ لأنه لما كان رَمْيُ أمهات المؤمنين أذى للنبي على لُعن صاحبه في الدنيا والآخرة ، ولهذا قال ابن عباس : «ليس فيها توبة» (۱) لأن مؤذي النبي على لا تقبل توبته ، أو يريد إذا تاب من القذف حتى يُسلم إسلاماً جديداً ، وعلى هذا فرميهن نِفَاقٌ مبيحٌ للدم إذا قصد به أذى النبي على ، أو أوذين (۱) بعد العلم بأنهن أزواجه في الآخرة ؛ فإنه ما بغت امرأة نبي قطره ).

قذف أمهات المؤمنين أذى لرسول الله

ومما يدل على أن قذفهن أذى للنبي على ما خَرَّجاه في «الصحيحين» في حديث الإفك عن عائشة قالت : فقام رسول الله على (افاستعذر من عبدالله بن أُبيّ بن سَلُول ، قالت : فقال رسول الله على ا) وهو على / المنبر :

ديا مَعْمَشَر الْمُسْلِمِين مَنْ يَعْلِرُنِي مِنْ رجلٍ قد بَلَغَني أَذَاهُ في أَهْلِ

⁽١) ســورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽٢) في (د): (والله أعلم أنه على هذا القول).

⁽٣) سبق تخريجه في ص (٩٤) .

 ⁽٤) ﴿أُوذِينَ : سَاقطة من (د) .

 ⁽٥) رواه الطبري في تفسيره (٢٨/ ١٧٠) ، وعنه ابن كثير (٣٩٣/٤) عن الضحاك عن ابن
 عباس .

⁽٦-٦) ما بين القوسين: ساقط من (د) .

بَيْتَي، فَوَاللّهِ ما علمتُ على أَهْلِي إِلاَّ خَيراً، ولَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلاً مَا عَلَمَ عَلَيه اللهِ عَلَي اللهِ عَلَى الْهُلِي إِلاَّ مَعِيه ، مَا عَلَم سعد بن مُعَاذ الانصاري فقال : أنا أغذِرُكَ منه يارسول الله ، إن كان من الأوس ضَرَبنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخَزْرَج أَمَرْتَنا ففعلنا أمرك ، فقام سعد بن عُبادة _ وهو سيد الخزرج ، وكان رجلاً صالحاً، ولكن احتَملته الحمية أَ فقال لسعد بن مُعَاذ: لَعَمْر الله لا تقتله ، ولا تقدر على قتله ؛ فقام أُسَيد بن حضير(۱) _ وهو ابن عم سعد بن مُعاذ ولا تقدر على قتله ؛ فقام أُسَيد بن حضير(۱) _ وهو ابن عم سعد بن مُعاذ ل عن ولا تقدر على قتله ؛ فقام أُسَيد بن حضير(۱) _ وهو ابن عم سعد بن مُعاذ النافقين ، قالت : فشار الحيّانِ الأوسُ والخزرج حتى هَمُوا أن يَقْتَلُوا ورسول الله عَلَيْ يُخَفِّضُهم(۱) ورسول الله عَلَيْ يُخَفِّضُهم(۱) ورسول الله عَلَيْ يُخَفِّضُهم(۱) .

وفي رواية أخرى صحيحة قالت: لما ذكر من شأني الذي ذكر ، وما علمت به ، قام رسولُ الله ﷺ فيّ خطيباً ، وما علمت به ، فتشهد فحمد() الله وأثنى [عليه](ه) بها هو أهله ، ثم قال : قامًا بعد ، أشيروا

⁽۱) هو أُسَيد بن حُضير بن سِماك بن عنيك ، الإمام أبو يحيى ، وقيل: أبو عنيك الأنصاري الأوسي الأسهل ، أحد النقباء الإثنى عشر ليلة العقبة . مات سنة عشرين . ينظر : «أسد الغابة» (۱/ ۱۱) ؛ «الإصابة» (٤٨/١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٤٠) .

⁽٢) يُخَفِّ ضُهم: أي: يُسَكِّنهم ويُهَون عليهم الأمر ، مأخوذ من الخَفْض وهو الدَّعة والسُّكون . ينظر : والنهاية (٢/٥٤) (خفض) .

⁽٣) رواه البخاري في كتباب الشهادات ـ باب إذا عمل رجلاً فقال: لا نعلم إلا خيراً (٥/ ٢٩٢ ح ٢٩١٤). وفي كتباب المسخازي ـ بباب حديث الإضك (٧/ ٢٩٣ ح ٢٩١٤). وفي كتباب النفسير ـ مسورة النور ـ باب ﴿لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظُنَّ المؤْمِنُون﴾ (٢٠٦/٨ح وفي كتباب الأيان والنذور ، باب قول الرجل: لعمر الله (١١/ ٥٥٥ ح ٢٧٢٠) ؛ ورواه مسلم : في كتاب التوبة ـ باب في حديث الإفك (٤/ ٢١٢ ح ٢٧٢٠) ؛ وعبدالرزاق: في «المصنف» (٥/ ٢١٥ ح ٢٧٤٨)؛ وأحمد: في «المسند» (٦/ ١٩٤، ١٩٧٠) ؛ والبيهقي : في «سننه» (١/ ١٩٤) .

 ⁽٤) في (ج) : (وحمد الله) .

⁽٥) (عليه) : ساقطة من (أ) .

عَلَى فِي أَنَاسٍ أَبْنُوا(١) أَهْلِي وَأَيْسِم اللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي سُوءاً قَطُّ، وَأَبْنُوهُمْ بِسَمَانُ ؟ وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطُّ وَلا دَخَلَ بَيْنِي قَطُّ(٢) إِلاَّ وَأَنَا حَاضِسر، وَلاَ كُنْتُ فِي سَفَرٍ إِلاَّ غَابَ مَعِيَ»، فقام سعد بن معاذ فقال: يارسول الله مُرْنِي أَن تُضْرب (٣) أعناقهم (١).

فقوله: قَمَنْ يَعْذِرُنِ اللهِ عَنْ مِنْ يَضْفني ويقيم عذري إذا انتصفتُ منه لما بلغني من أذاه في أهل بيتي وأبنه لهم ، فشبت أنه على قد تأذَّى بذلك تأذِّياً استعذر منه ، وقال المؤمنون الذين لم تأخذهم حميَّةٌ : مُرنَا نضرب أعناقهم ؛ فإنا نعذرك إذا أمَرْتَنَا بضرب اعناقهم ولم ينكر النبيُّ على سعد استهاره في ضرب أعناقهم ، وقوله : إنك معذور إذا فعلت ذلك .

يبقسى أن يقال: فقد كان من أهل الإفك مِسْطَح(٥) وحسَّان

كان بين أهل الإفسك قسوم مستومنسون

⁽١) أَبْنُوا أَي : المهموا، والأَبْنُ : النَّهْمَة . أَبْنَ الرجلَ يَأْبُنُهُ وَيَأْمِنُهُ أَبْنَا : المهمه وعابه. ينظر : «النهاية» (١٧/١) ؛ السان العرب ((١٢/١) (ابن) .

⁽٢) قطا : ساقطة من (د) .

⁽٣) في (د) : انضربه .

⁽٤) رواها البخاري: في كتاب التفسير _ سورة النور _ باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيْعَ الفَاحِشَةُ ﴾ . (٨/ ٣٤٥ ح ٤٧٥٧) ؛ ومسلم: في كتاب التوبة _ باب في حديث الإفك (٤/ ٢١٣٧ ح ٢٧٣٧) وفيه لفظ: • وولا غبت في سفرة ؛ والترمذي : في كتاب تفسير القرآن _ باب ومن سورة النور (٥/ ٣١٠ ح ٣١٨٠) ؛ وأحمد: في «المسندة (٦/ ٥٩) باللفظ الذي ذكره المصنف .

⁽٥) هو مسطح بن أثاثة بن عباد المطلبي المهاجري البدري ، ومسطح لقب له ، واسمه عامر ، وقيل: حوف، شهد مسطح بدراً، توفي سنة أربع وثلاثين في خلافة عثمان ـ رضي الله عنه و ويقال: عاش إلى خلافة علي رضي الله عنه وشهد معه صفين ومات في تلك السنة؛ سنة سبع وثلاثين . قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى : «إياك يا جري أن تنظر إلى هذا البدري شَرَراً لهفوة بدت منه ، فإنها قد غضرت ، وهو من أهل الجنة ، وإياك يا رافضي أن تلوح بقذف أم المؤمنين بعد نزول النص في براءتها، . ينظر : «الاستيعاب» (٣/ ١٢٩ ، ١٢٩) ؛ «أسد الغابة» (٥/ ١٥٠) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٨٧ ) ؛ «الإصابة» (٦/ ٨٨) .

وحَـمْنة(١) ، ولم يُـرْمَـوْا بنفاقٍ، ولم يقـتل النبي ﷺ أحـداً بذلك السبب ، بل قد اختُلف في جَلْدهم(٢) .

وجوابه: / أن هؤلاء لم يقصدوا أذى النبي هي ، ولم يظهر منهم ١٥/ب دليل [على] (٢) أذاه ، بخلاف ابن أُبي الذي إنها كان قصده أذاه (١) ، ولم يكن إذ ذاك قد ثَبَتَ عندهم أن أزواجه في الدنيا هن أزواج له في الأخرة ، وكان وقوع ذلك من أزواجه (٥) محكناً في العقل ، ولذلك توقف (١) النبي هي القصة ، حتى استشار علياً وزيداً (٧) ، وحتى سأل

⁽۱) هي حَمْنة بنت جحش الأسدي ، صحابية ، وهي أخت زينب بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنها ، وكمانت حمنة زوجة مصعب بن عمير ، فقتل عنها يوم أحد ، فترجها طلحة بن عبيدالله ، وأمها أميمة بنت عبدالمطلب عمة رسول الله ﷺ . شهدت أحُداً فكانت تسقي العطشي وتحمل الجرحي وتداويهم ، وهي صاحبة الاستحاضة . ينظر : والاستيماب، (٤/ ٢٦٢) ؛ وأسد الغابة (٧/ ٦٩) ؛ والإصابة ٤ (٨ ٥٣) .

⁽٢) على قولين : أحدهما : أنه لم يحد أحداً من أصحاب الإفك ، والشاني : أن النبي على حد أهل الإفك ، والشاني : أن النبي عند حد أهل الإفك . وقال القرطبي بعد ذكر الخلاف : «المشهور من الأخبار ، والمعروف عند العلماء أن الذي حُد : حسان ومسطح وهمنة ، ولم يُسمع بحد لعبدالله بن أبي . ينظر : «وإد المسير (٢/ ٢١) ؛ «تفسير القرطبي» (٢/ / ٢٠) .

⁽٣) (على) : ساقطة من (أ) .

⁽٤) ني (ج) : تأذى، .

⁽٥) في (د) : «أوجه»، وهُو تحريف.

⁽۱) في (ج): ارتفا. (۱/۱ مناها ۱۹۴۶ فناتاً أماني

⁽٧) استشارهما و ق فراق أهله حين أبطأ نزول الوحي ، وفي رواية أخرى : استشار علياً وأسامة ، فأسا أسامة بن زيد رضي الله عنه فأشار عليه بها يعلم من براءة أهله ، وبالذي يعلم من الود لهم ، فقال أسامة : قهم أهلك يارسول الله ، ولا نعلم والله إلا خيراً ، وأسا علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : قيارسول الله ، لم يضيق الله عليك ، والنساء سواها كثير، وسل الجارية تَصَلُقُك ، فدعا رسول الله و بريرة ، فقال لها : قاي بريرة ، فقال لها : قالت له بريرة رضي الله عنها : قل واللي بعثك بالحق ، ولن رأيت عليها أمراً قط أغيمتُ (أعيبه) عليها أكثر من أبها جارية حليثة السن تنام عن عبين أهلها فتأي الداجن فتأكله ، والقصة معروفة في قالصعيمين ، ينظر : قصعيم عبين أهلها فتأي الداجن فتأكله ، والقصة معروفة في قالصعيمين ، ينظر : قصعيم والمؤمناتُ بأنفسهم حَيْراً ( ١٩٠٥ - ٤٥٠٠ ) ؛ وقصعيم مسلم ا : في كتاب التوبة والمؤمنات بأنفسهم حَيْراً ( ١٩٧٠ - ٤٧٠٠ ) .

بَرِيرة (١) ، فلم يحكم بنفاق مَنْ لم يقصد أذى النبي الإمكان أن يُطلَّق المرأة المقدوفة . فأما بعد أن قَبَتَ أنهن أزواجه في الآخرة وأنهن أمهات المؤمنين ، فقلفهن أذى له بكل حال ، ولا يجوز _ مع ذلك _ أن يقع منهن فاحشة ؛ لأن في ذلك جواز أن يقيم الرسول مع امرأة بغي ، وأن تكون أم المؤمنين موسومة بذلك ، وهذا باطل ، ولهذا قال سبحانه : ﴿ يَعِظُكُمُ اللّهُ أَنْ تَعُودُوا لمِنْلِهِ أَبُداً إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (١) وسنذكر إن شاء الله تعالى في آخر الكتاب (٢) كلام الفقهاء فيمن قذف نساءة وأنه معدود من أذاه .

الوجه الثاني: أن الآية عامة ، قال الضحاك : قولُه تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَـرْمُونَ اللَّحْصَنَاتِ الغَافِلاَتِ اللَّوْمِنَاتِ﴾() يـعني به أزواج النبي ﷺ خاصة(ه) ، ويقـول آخرون : يعني أزواج المؤمنين عامة() .

⁽۱) بريرة: هي مولاة عائشة رضي الله عنها ، صحابية مشهورة ، كانت مولاة لبعض الأنصار ، وقيل: لغيرهم . وزوجُها كان عبداً أسود يُسمى مُغيثاً ، فكاتبوها ، فأدّت عنها عائشة رضي الله عنها فأعتقتها ، فصارت مولاة عائشة ، وخيّرها رسول الله بعتقها ، فاختارت نفسها . وقصتها معروفة ، وهي التي جاء في شأنها الحديث : «الولاء لمن أعتقه ، أخرجه البخاري في «صحيحه» : في كتاب المكاتب ـ باب افا قال المكاتب: اشترني وأعتقني (٥/ ٢٣١ ح ٥٥٥٥). ينظر ترجتها في: ﴿طبقات ابن سعده (٥/ ٢٥٦) ؛ ﴿الاستيعاب ، (٤/ ٢٤٢) ؛ «أسد الغابة» (٧/ ٣٩) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢٩٧/٢) ؛ «الرصابة» (٨/ ٢٩٧) .

⁽٢) سورة النور : الآية رقم : (١٧) .

⁽٣) في الجمزء الثاني من هذا الكتاب ـ فصل في حكم سبّ أزواج النبي ﷺ ص (١٠٥٠) .

⁽٤) سنورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽٥) سبق تخريج قوله في ص (٩٧) .

⁽٦) وهو القول الذي مال إليه ابن جرير الطبري في التفسيره (١٠٥/١٥) فقال : الأولى هذه الأقوال عندي بالصواب : قول من قال : نزلت هذه الآية في شأن صائشة ، والحكم بها عام في كل من كان بالصفة التي وصفه الله بها فيها . . . اله أهد. وتابعه ابن كثير في التفسيره (٢/ ٢٧٧) حيث قال : الوهو الصحيح ، وذكر ابن كثير أيضاً قول عبدالرحمن بن زياد بن أسلم: المنا في صائشة ، ومن صنع مثل هذا أيضاً اليوم في المسلمات فله ما قاله الله تعالى ، ولكن عائشة كانت أماً في ذلك اله أهد .

وقال [أبو سلمة](۱) بن عبدالرحن(۱): قذفُ المحصنات مسن الموجبات، ثم قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ ﴾(۱) الآية. وعن المعبر عمرو بن قيس(١) قال: قذفُ المحصنة يُحبِطُ عمل تسعين سنةً ، رواهما الله الشهرون ، وهذا قول كثير من الناس ، [ووجهه](۱) ظاهر الخطاب فإنه عام ، فيجب إجراؤه على عمومه ، إذ لا موجب لخصوصه ، وليس هو من النبي عنه داخل في العموم ، وليس هو من السبب ، ولأنه لفظ جمع والسبب في واحدة ، ولأن قَصْر عمومات القرآن على أسباب نزولها باطل ، فإن عامة الآيات نزلت بأسباب اقتضت ذلك وقد علم أن شيئاً منها فإن عامة الآيات نزلت بأسباب اقتضت ذلك وقد علم أن شيئاً منها

⁽١) في (أ) : «أبو سليهان» ، وهو تحريف .

⁽۲) هو أبو سلمة بن عبدالرحن بن عوف الزهري المدني ، قيل : اسمه عبدالله ، وقيل : إساعيل (ثقة مكثر) . روى عن : أبيه وعن أبي هريرة وجابر . روى عنه : الزهري ويحيى بن سعيد ويحيى بن أبي كثير . مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يُنظر : «تاريخ الثقات للعجلي ص (٤٩٩) ؟ «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٤٥٢) ؟ «سير أعلام النبلاء» (٢٨٧/٤) ؟ «تهليب التهليب» (١١٥/١١) ؛ «تقريب التهليب» ص

⁽٣) ســووة النور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽٤) هو عسمرو بن قيس بن زائدة، ويقال: زيادة ، القرشي العامري . ابن أم مكتوم الأعمى ، قديم الإسلام ، ويقال اسمه : عبدالله ، ويقال : الحصين ، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة ، مات في آخر خلاقة عمر رضي الله عنه . ينظر : •سير أعلام النبلاء (١/ ٢٦٠) ؛ 

«الإصابة» (١/٨٤ ، ١٨/٤) .

⁽٥) ورواء الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٨٧ ح ٣٠٢٣) عن حديفة عن النبي على قال :
«إن قلف المحصنة يهدم عمل مئة سنة» ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٧٩) :
«وفيه ليث ابن أبي سليم ، وهو ضعيف ، وقد يحسن حديثه ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

⁽٦) ني (أ) : دروجه) .

⁽٧) في (أ) : الله ، والمثبَّت من (ج) و (د) .

لم يقصر على سببه ، والفرق بين الآيتين أنه في أول السورة ذكر العقوبات المشروعة على أيدي المكلفين من الجلد ورد ً/ الشهادة والتفسيق ، وهنا ١/١٨ ذكر العقوبة الواقعة من الله سبحانه وهي اللعنة في الدارين والعذاب العظيم .

يمن نزلت ية القذف

وقد روي عن النبي على من غير وجه وعن أصحابه أن قَذْفَ المحصنات من الكبائر(١) ، وفي لفظ في «الصحيح» : «قَذْف المحصنات الغَافَلاتِ المؤمناتِ»(١) وكان(١) بعضهم يتأوَّلُ على ذلك قوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ

⁽۱) ومنها ما رواه أبو داود: في كتاب الوصايا ـ باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (۲) ومنها ما رواه أبو داود: في كتاب الوصايا ـ باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم سأله فقال: يارسول الله: ما الكبائر ؟ فقال: «هن تسع» . . . ـ وذكر منها ـ قذف المحصنات . . . وروى علي بن الجعد في «مسنم» (۲/ ۱۱۰ ح ۲۶۲۳) عن طيسلة بن علي قال: أتيت ابن عمر عشية عرفة وهو تحت ظل أراك وهو يصب على رأسه الماء فسألته عن الكبائر ، فقال: «سمعت رسول الله علي يقول: هن تسع» ـ وذكر منها ـ : «قذف عن الكبائر ، فقال: «سمعت رسول الله علي يقول: هن تسع» ـ وذكر منها ـ : «قذف المحصنة من الكبائر وأقرهم على ذلك . وجاء في الله عليهم عَدُوا بحضرته على قذف المحصنة من الكبائر وأقرهم على ذلك . وجاء في أحاديث أخر: التصريح بأن قذف المحصنة من الكبائر . ينظر: تلك الروايات وغيرها في: قنح الباري، (۲/ ۱۸۹) ؛ و«الدر المتثور، (۲/ ۱۸۹) ؛ وذالدر المتثور، (۲/ ۱۸۹) .

⁽٢) جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأول لفظ الحديث: «اجتنبوا السبع الموبقات» . 
رواه البخاري: في كتاب الوصايا ـ باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهِينَ يَأْكُلُونَ أَمُوالَ اليّتَامَى 
ظُلْمًا ﴾ الآية (٥/ ٤٦٢ ح ٢٧٦٦). وفي كتاب الحدود ـ باب رمي المحصنات ﴿وَالَّهْينَ 
يَرُمُونَ المُحْصَنَات ﴾ الآيات. (٢/ ١٨٨ ح ١٨٥٧) ؛ ومسلم: في كتاب الإيمان ـ باب 
بيان الكبائر وأكبرها (١/ ٩٢ ح ٨٩) ؛ وأبو داود: في كتاب الوصايا ـ باب ما جاء في 
التشديد في أكل مال اليتيم (٣/ ٢٩٤ ح ٢٨٧٤) ؛ والنسائي : في كتاب الوصايا ـ باب 
اجتناب أكل مال اليتيم (٦/ ٢٥٧) ؛ والبيهقي: في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٨٤)، (٨/ ٢٠) 
اجتناب أكل مال اليتيم (٦/ ٢٥٧) ؛ والبيهقي: في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٨٤)، (٨/ ٢٠) 
الصاد وفتحها ، قراءتان في السبع ، والمراد بالمحصنات هنا : العفائف ، وبالغافلات : 
الغافلات عن الفواحش وما قلفن به . وقد ورد الإحصان في الشرع على خسة أقسام : 
العفة والإسلام والنكاح والتزويج والحرية .

⁽٣) ني (د) : دکانه .

يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ الغَافِلاَتِ المُؤْمِنَاتِ ﴾ (١) ثم اختلف هؤلاء :

فقال أبو حمزة الشّمالي(٢): بلغنا أنها نزلت في مشركي(٣) أهل مكة ؟ إذ كان بينهم وبين رسول الله ﷺ عَهد(١) ، فكانت المرأة إذا خرجت إلى رسول الله ﷺ إلى المدينة مُهاجِرةً قَذَفَهَا المشركون من أهل مكة وقالوا : إنها خرجت تفجر(١) ؟ فعل هذا تكون فيمن قذف المؤمنات قَذْفاً يصدُّهن به عن الإيهان ، ويقصد بذلك ذمَّ المؤمنين لينفر الناس عن الإسلام كها فعل كعب بن الأشرف(١).

وعلى هذا فَمَنْ فَعَلَ ذلك فهو كافر ، وهو بمنزلة مَنْ سَبَّ النبي ﷺ .

⁽١) مسورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽۲) هو ثابت بن أبي صفية واسم أبيه دينار وقيل: سعيد ، أبو حزة الثهالي الأزدي الكوقي مولى المهلب (ضعيف وافضي) . روى عن : أنس بن مالك وسعيد بن جبير وعامر الشعبي . روى عنه : حفص بن غياث وسفيان الثوري وشريك بن عبدالله النخعي . مات سنة ثهان وأربعين ومثة . ينظر : قضعفاء النسائي، ص (٦٩) ؛ كتاب «المجروحين» لابن حبان (٢٠٦/١) ؛ قتريب التهذيب، (١/ ٢٠١) ؛ قتريب التهذيب، ص (١٣١) .

⁽۳) دمشرکی، : ساقطة من (ج) .

⁽٤) (عهد): ساقطة من (ج)

⁽٥) (تفجر): ساقطة من (د).

⁽٢) كعب بن الأشرف: من بني نبهان ، شاعر جاهلي ، كانت أمه من بني النضير ؛ قدان باليههودية ، وأدرك الإسلام ولم يسلم ، وأكشر من هَجو النبي على والصحابة رضي الله عنهم ، وتحريض القبائل عليهم ، والتشبب بنسائهم ، فأمر الرسول عليهم ، فتتل سنة شلات للهجرة . ينظر : «الكامل في التاريخ» (٣/٣٥) ؛ «الروض الأنف» (٣/٢٢) ؛ «الأعلام» (٣/٧٨) .

وقوله: وإنها نَزَلَتْ زَمَنَ العهد، يعني (١) والله أعلم - أنه عني بها مثل أولتك المشركين المعاهدين، وإلا فهذه الآية نزلت ليالي الإفك، وكان الإفك في غزوة بني المصطلق قبل الخندق، والهدنة كانت بعد ذلك بسنتين (١).

ومنهم مَنْ أجراها على ظاهرها وعمومها ؛ لأن سبب نزولها قَذْفُ عائشة ، وكان فيمن قذفها مؤمن ومنافق ، وسبب النزول لابد أن يندرج في العموم ، ولأنه لا موجب لتخصيصها » .

والجواب على هذا التقدير أنه سبحانه قال هنا : ﴿ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (١) على بناء الفعل للمفعول، ولم يُسَمَّ اللاعن، وقال هناك : ﴿ لَعَنَسَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾ (٥) وإذا لم يسمَّ الفاعل جاز أن يلعنهم

⁽١) في (د) : التعني، .

⁽٢) اختلف في تحديد تاريخ الغزوتين . والراجح أن غزوة بني المصطلق أو المريسيم في شهر شعبان من السنة الخامسة ، وأن غزوة الخنلق في شهر شوال من السنة الخامسة . ينظر : دتساريخ الأمم والملوك للطبري (٢/ ٥٦٤) ؛ «البداية والنهاية» (٤/ ٩٥) ؛ «دلائل النبوة» للبيهقي (٣/ ٣٩٧) ؛ «فتح الباري» (٣٧/٨) مم شرح حديث رقم (٤٧٥٠) .

⁽٣) وخالاصة اختلاف العلماء فيمن نزلت الآية الكريمة _ في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّـلِينَ يَـرْمُـونَ المحصَنَاتِ﴾ الآية _ على أربعة أقوال :

أحدها : أنها نزلت في عـائشة خاصة ، وهو قول خصيف عن سعيد بن جبير .

والثاني : أنها نزلت في أزواج النبي ﷺ خاصة ، قاله الضحاك وأبو الجوزاء .

والشالث : أنها في المهاجرات ، قاله أبو حمزة الثيالي .

والوابع: أنها عـامـة في أزواج النبي ﷺ وغيرهن ، وبه قـال قـتاده وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ، ورجـحـه ابن جـرير الطبري وتابعـه ابن كـثير كيا سبق ، وينظر : الزاد المسير، لابن الجوزي (٦/ ٢٥) .

⁽٤) ســورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽٥) سورة الأحـزاب : الآية رقم : (٥٧) .

غيرُ الله من الملائكة والناس ، وجاز أن يلعنهم الله في وقت ، ويلعنهم بعض خلقه في وقت ، وجاز أن الله تعالى يتولى(١) لعنة بعضهم ، وهو مَنْ كان قَذْفُه طعناً في الدين ، ويتولّى خَلْقُه لعنةَ الآخرينَ ، وإذا كان اللاعنُ مخلوقاً فلعنتُه قد تكون بمعنى الدعاء عليهم ، وقد تكون(١) بمعنى أنهم يبعدونهم عن رحمة الله .

ويويد هذا أن الرجل إذا قَذَفَ امرأته / تلاعَنا ، وقال الزوج في ١٨/ الخامسة: ﴿ لَعْنَةَ اللّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (٢) فهو يدعو على نفسه إن كان كاذباً في القذف أن يلْعَنه الله ، كها أمر الله رسوله أن يُباهِلَ مَنْ حَاجّه في المسيح بعد ما جاء من العلم بأن يبتهلوا فيجعلوا لعنة الله على الكاذبين (١) ؛ فهذا مما يلعن به القاذف ، ومما يلْعَن به أن يُجلد وأن تُرد شهادته ويفَسَق ؛ فإنه عقوبة له وإقصاء له عن مواطن الأمن والقبول المسهادته وهي من رحمة الله ، وهذا بخلاف مَنْ أخبر الله أنه لعنه في الدنيا والآخرة ؛ فإن لعنة الله له تُوجِبُ زوالَ النصر عنه من كل وجه ، وبعدة عن أصباب الرحمة في الدارين .

 ⁽١) في (ج) : قان يتولى الله؛ .

⁽٢) ق (ج) : ديكونه .

⁽٣) سورة النور : الآية رقم : (V)

⁽³⁾ قسال الله تعالى: ﴿ فَمَسِنْ حَاجَكَ فِيه مِنْ بَعدِ ما جَاءَكَ مِنَ العِلْسِمِ فَقُلْ تَعَالوا نَدُعُ الْبَاءِنَ وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَإِسَاءِنَا وَلِمَ عَنِ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلى الْكَاذِينِنَ ﴾ سورة آل عسران : الآية رقم : (٦) . وحديث المباهلة حديث طويل عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه . رواه مسلم : في كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٤/ ١٨٧١ ح ٢٤٠٤) ؛ والترمذي : في كتاب التنفسير - باب ومسن سورة آل عسمران (٥/ ٢١٠ ح ٢٩٩٩) ؛ وأحمد : في فالمسند التنفسير - باب ومسن سعورة آل عسمران (٥/ ٢١٠ ح ٢٩٩٩) ؛ وأحمد : في فالمسند ماوية بن أبي سفيان سعداً فقال : ما منعك أن تسب أبا التراب ؟ .

ومما يويد الفرق أنه قال هنا: ﴿ وَأَعَدُّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴾ (١) ولم يجيء إعداد العذاب المهين في القرآن إلا في حق الكفار كقوله تعالى : ﴿ الَّــذِينَ يَبْخَـلُونَ وَيَـأْمُرُونَ النَّاسَ بَالْبُخُـلِ وَيَكْتُمُونَ مَا ءَاتَــهُمُ الله مَــنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدُنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُـهِيناً﴾٢٦ وقـولـه : ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُــمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدُّ لِلْكَافِرِيْنَ عَذَاباً مُهِينًا ﴾ وقوله : ﴿ فَبَاءُوا بِغَضَبِ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (١) [وقوله] (٥) : ﴿ إِنَّهَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَـزُدَادُوا إِنْـمًا وَلَـهُمْ عَذَابٌ مُسهِينٌ ﴾ (١) [وقدوله] (١) : ﴿ وَالَّذِيسَ كَفَـرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (١) ، [وقوله] (٥): ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آياتِنَا شَيْمًا أَتَّخَذَها هُـزُوا أُولئكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿ (٨) ، [وقوله](٥) : ﴿ وَقَدْ أَنْ لَنَا آياتِ بَيِّنَاتِ وَللْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ (١) ، [وقوله] ٥٠) : ﴿ اتَّخِذُوا أَيمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾(١٠) وأما قـوله تعالى : ﴿ومَـنُ يَعْضِ اللَّـهَ وَرَسُـولَه وَيَتَّـعَـدُّ حُــدُودَه يُدْخِلْهُ نَاراً خَالداً فِيهَا ولَهُ عَذَابٌ مَّهِينٌ ﴿(١١) فهي والله أعلم فيمن جَحَد الفرائض، واستخفُّ بها، على أنه لم يذكر أن العذاب أعِدُّ له .

لسنم يذكر

للكفسسار

⁽١) سورة الأحراب : الآية رقم : (٥٧) .

⁽٢) سورة النساء : الآية رقم : (٣٧) .

⁽٣) سورة النساء : الآية رقم : (١٠٢) .

⁽٤) ســورة البقرة : الآية رقم : (٩٠) .

⁽٥) دوټوله : ساقطة من (أ) .

⁽٦) سبورة آل عمران : الآية رقم : (١٧٨) .

⁽٧) سورة الحج : الآية رقم : (٥٧) .

⁽A) سورة الجائية : الآية رقم : (٩) .

⁽٩) سورة المجادلة : الآية رقم : (٥) .

⁽١٠) سورة المجادلة : الآية رقم : (١٦) .

⁽١١) سـورة النساء : الآية رقم : (١٤) .

المسدناب وأما العذاب العظيم فقد جاء وعيداً للمؤمنين في قوله : ﴿ لُولًا العظسيم كِتَابٌ مِن اللَّهِ سَبَقَ لَسَّكُمْ فِيها أَخَذْتُم عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) ، وقوله : الكفسار ﴿ وَلُولًا فَضُلُ السلَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْسَمَتُهُ لَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عظيمٌ ﴾ (١) ، وفي المحارب : ﴿ ذَلِكَ لَهُمْ خِزِيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي عَلَابٌ اللهُ عَلَيْمُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي اللَّنْيَا وَلَهُمْ فِي اللَّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ ﴿ وَ القَاتِلُ: ﴿ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَاعَدُّ لَهُ عَذَاباً عَظِيمً ﴾ ﴿ وَ القَاتِلُ: ﴿ وَلَا تَتَخِلُوا أَيْمَانَكُمْ ذَخَلاً / ١/١٩ بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَيَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) ، وقد قال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يُهِن اللَّهُ فَمَا لَهُ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) ، وقد قال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يُهِن اللَّهُ فَمَا لَهُ

مِن مُكْرِم﴾ (١١) ، وذلك لأن الإهانة إذْلاَلٌ وتحقيرٌ وخِزْيٌ ، وذلك قَدْرٌ زائد على ألم العذاب ، فقد يُعَذَّبُ الرجُلُ الكريمُ ولا يهان .

فلما قال في هذه الآية : ﴿وَاعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴾ (٧) علم أنه من جنس العذاب الذي تَوَعَّد به الكفار والمنافقين، ولما قال هناك : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٨) جاز أن يكون من جنس العذاب في قوله : ﴿لَسَّكُمْ في مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) .

⁽١) سـورة الأثفال : الآية رقم : (٦٨) .

⁽٢) ســورة النور : الآية رقم : (١٤) .

⁽٣) ســورة المائلـة : الآية رقم : (٣٣) .

⁽٤) ســورة النساء : الآية رقم : (٩٣) .

⁽٥) ســورة النحل : الآية رقم : (٩٤) .

 ⁽٦) سورة الحج : الآية رقم : (١٨) .

 ⁽٧) سورة الأحزاب : الآية رقم : (٥٧) .

⁽٨) ســـورة البقرة : الآية رقم : (٧) .

⁽٩) ســورة النور : الآية رقم : (١٤) .

ومما يبين الفرق(۱) أيضاً أنه سبحانه قال هنا: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾(۱) ، والعذاب إنها أُعِدَّ للكافرين ؛ فإن جهنم لهم خلقت ؛ لأنهم لابُدَّ أن يدخلوها ، وما هم منها بمخرجين ، وأهل الكبائر من المؤمنين [يجوز](۲) أن لا يدخلوها إذا غَفَر الله لهم ، وإذا دَخَلُوهَا فإنهم يخرجون منها ولو بعد حين .

قال سبحانه : ﴿ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّت لِلْكَافِرِينَ ﴾ (؛) ، فأمر سبحانه المؤمنين أن لا يأكلوا الربا ، وأن يتقوا الله ، وأن يتقوا النار التي أعدت للكافرين ؛ فعلم أنهم يُخَافُ عليهم من دخول النار إذا أكلوا الربا وفعلوا المعاصي مع أنها مُعَدّة للكفار ، لا لهم ، وكذلك جاء في الحديث: وأمَّا أهلُ النَّار الَّذِينَ هُمْ أهلُهَا فَإِنَّهُمْ لاَ يَمُوتُونَ فِيهَا وَلا يحيونَ نَهُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ سَفْعٌ مِنْ نَارِ ثُمَّ يَحْوِرُ بَهُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ سَفْعٌ مِنْ نَارِ ثُمَّ يَخْرِجُهُمُ اللَّهُ مِنْهَا وَلا يَتْفَوُنَ لِنَا اللَّهِ يَنْفَقُونَ يَنْفَقُونَ لِنَادِ اللَّهُ مِنْهَا كَا أَنْ الجُنّة أُعِدَّتْ للمتقين الذين يَنْفَقُونَ يُخْوَرُنَ فَي اللَّهُ مِنْهَا اللَّهُ مِنْهَا كَا أَنْ الجُنّة أُعِدَّتْ للمتقين الذين يَنْفِقُونَ يُخْوِرُ فَيُصِيعِهُمْ اللَّهُ مِنْهَا الذين يَنْفِقُونَ لَا اللَّهُ مِنْهَا اللَّهُ مِنْهَا كَا أَنْ الجُنّة أُعِدَّتْ للمتقين الذين يَنْفِقُونَ

⁽١) في (د) : ﴿ رَبُمَا بِبِينَ بِهِ الْفُرِقَ ﴾ .

⁽٢) سورة الأحزاب : الآية رقم : (٥٧) .

⁽٣) تي (أ) : تقيروا .

 ⁽٤) مسورة آل صحران : الآية رقم : (١٣١) . والآية التي قبلها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّـٰذِينَ آمَنُـوا
 لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّـهَ لَعَلَّكُمْ تُقْلِحُـون﴾ .

⁽٥) رواه مسلم: في كتاب الإيهان ـ باب إثبات الشفاعة (١/ ١٧٢ ح ٣٠٦) ؛ وابن ماجه: في كتاب الزهد ـ باب ذكر الشفاعة (٢/ ١٤٤١ ح ٤٣٠٩) ؛ وأحمد: في «المسند» (٣/ ٥ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢٠) ؛ والمعارمي في «سننه»: في كتاب الرقاق ـ باب ما يخرج الله من النار برحمته (٢/ ٤٢٧ ح ٢٨١٧). كلهم عن أبي صعيد الخدري رضي الله عنه.

⁽٦) وهـولاء يقـال لهم : الجهنميون . الحديث رواه البخاري : في كتاب التوحيد ـ باب ما جاء في قـول الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللّهِ قَـرِيْبٌ مِنَ المُحسِنِين ﴾ (١٤٧ / ٤٤٤ ح ٧٤٥) ؛ وأحمد في المسنسد ، (١٣٣ / ١٣٤ ، ١٣٤ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ) . عن أنس رضي الله عنه ، بلفظ : «ليصيبن أقواماً سَفْعٌ من النار بذنوب أصابوها عقوبة ، ثم يدخلهم الله الجنة بفضل رحمته ، يقال لهم : الجهنميون » .

في السَّرَاءِ والضَّرَاء(١)، وإن كان يدخلها الأبناء بعمل آبائهم(٢)، ويدخلها قَوْمٌ بالشفاعة(٢)، وقومٌ بالرحمة(٤)، وينشىء الله لما فَضُلَ منها خلقاً آخَرَ في الدار الآخرة فيدخلهم إياها(٥)، وذلك لأن الشيء إنها يعدُّ لمن يستوجبه ويستحقه، ولمن هو أوْلى النَّاسِ به، ثم قد يدخل معه غيره بطريق التَّبَع أو لسبب آخر.

لا يسرنس الدليل السادس: قوله سبحانه: ﴿ لاَ تَرْفَعُوا أَصُواتُكُمْ فَوْقَ الْمُوسِدِنَ مَوْتَ النَّبِيّ وَلاَ تَسَجُّهَ رُوا لَـهُ بِالْقَـوْلِ كَجَـهَـ وِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضِ أَنْ صُوتَ النَّبِيّ وَلاَ تَسَجُّهَ رُوا لَـهُ بِالْقَـوْلِ كَجَـهَـ و بَعْضِكُمْ لِبَعْضِ أَنْ صُوتَ النّي تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ ﴿ (١) أَي : حَذَراً أَنْ تحبط أعمالكم ،

⁽١) قبال الله تعسالى: ﴿وَمَا رِعُوا إِلَى مَغْفِسِرَةٍ مِّن رَّبَكُمْ وَجَنَّةٍ عَسْرِضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُسَتَّقِيسِنَ * اللَّهِينَ يَتْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وِالكَاظِمِينَ الغَيْظَ وَالعَافِيينَ عَنِ النَّاسِ﴾ . سورة آل عمران : الآيتان رقم : (١٣٣ ، ١٣٣) .

⁽٢) قبال الله تبعيسالى : ﴿ وَاللَّذِينَ وَامَنُوا وَاتَّبَعَتُهُمْ ذُرِيَّتُهُم بِإِيمَانِ أَلْحَقْنَا بِهِم ذُرِّيتُهُمْ وَمَا اللهِ تَعسالى : ﴿ وَاللَّهِ مَا اللَّهِ وَمَا اللَّهِ وَمَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا عَمَلِهِم مِّن شَمَى ﴾ . سورة الطور: الآية رقم : (٢١) .

⁽٣) رواه البخاري في «صحيحه»: في كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْت بِيَالِي﴾ (٢١/ ٤٢٥ ح ٢٥٠) ؛ كتاب الرقاق ـ باب صفة الجنة والنار (١١/ ٤٢٥ ح ٢٥٥) عن أنس رضى الله عنه .

⁽٤) رواه مسلم في الصحيحه : في كتاب الإيمان ـ باب إثبات الشفاعة (١٧٢/١ خ ٣٠٤) بلفظ: الدخل الله أهل الجنة الجنة، يدخل من يشاء برحمته . عن أبي سعيد رضي الله عنه . (٥) رواه البخاري : في كتاب التفسير ـ باب ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ (٨/ ٢٠٤ ح ٤٨٠٠) ؛ ومسلم : في كتاب الجنة ـ باب النار يلخلها الجبارون (٤/ ٢١٨٦ ح ٢١٨٦) وأحمد في الله عنه . ورواه البخاري أيضاً : في المسند ، (٢/ ٣١٤ ، ٧٠٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه . ورواه البخاري أيضاً : في كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى : ﴿مَلِكِ النَّاسِ ﴾ (١٨ / ٢٨١ ح ٧٣٨٤) ؛ وأحمد في المسند ، (١/ ٢٨١ ع ٧٣٨٤) ؛ وأحمد في المسند ، (١/ ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٥٢ ) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . ورواه أحمد أيضاً (٣/ ١٨١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٦) سورة الحجرات : الآية رقم : (٢) .

أو خَشْيَةَ أَنْ تحبط أعمالكم، أو كَرَاهةَ أَنْ تحبط ، أو مَنْعَ أَنْ تحبط ، / ١٩/ب هذا تقديرُ البصريين ، وتقدير الكوفيين : ﴿ لِتُلَّا تُحْبَطُ ١٠٠٠ .

لا يقسط

فَوَجْمُهُ الدلالة أن الله سبحانه نهاهم عن رفع أصواتهم فوق صوته ، العمل مع وعن الجهر له كجهر بعضهم لبعض؛ لأن هذا الرفع والجهر قد يُفْضي إلى حُبُوطِ العمل وصاحبه لا يشعر ؛ فإنَّه عَلَّـلَ نَـهْـيَهُم عن الجهر وتركهم له بطلب(٢) سلامة العمل عن الحبوط ، وبيَّن أن فيه من المُفْسَدَة جواز(٣) حبوط العمل وانعقاد سبب ذلك ، وما قد يُفْضِي إلى حبوط العمل يجب تركُه غَايَـةَ الوجـوبِ ، والعـملُ يَـحْبَطُ بالكفـر ، قـاله سبحانه : ﴿وَمَـنْ يَــرْتَدِدْ مِنْــكُمْ عَــن دِيــنِهِ فَيَــمُــتْ وَهُــوَ كَافِـرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُم ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكُفُرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (٥) ، وقال: ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَـحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (١) ، وقــال : ﴿ لَـنِن أَشْـرَكْتَ لَيَـحْبَطُنَّ عَمَلُكَ ﴾ (v) ، وقــال : ﴿ ذَلَكَ بِأَنَّــُهُــمُ كَرِهُوا مَا أَنْ زَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٨)، وقال: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ الَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهُ وكَرِهُوا رِضُوانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ١٥٥ كَمَا أَن الكفر

⁽١) ينظر : «تفسير الطبري» (٢٦/ ١١٩) ؛ فزاد المسيرة لابـن الجـوزي (٧/ ٤٥٧) ؛ «تفـــــير القرطبي، (٢٠٦/١٦) .

⁽٢) في (د): «يطلب» ،

⁽٣) ق (د) : (وجنوازا .

⁽٤) سبورة البقرة : الآية رقم : (٢١٧) .

⁽٥) سبورة المائدة : الآية رقم : (٥) .

⁽٦) سبورة الأنعام : الآية رقم : (٨٨) .

⁽٧) سبورة الزمر : الآية رقم : (٦٥) .

⁽٨) سبورة محمد : الآية رقم : (٩) .

⁽٩) سورة محمد : الآية رقم : (٢٨) .

إذا قارَنه (١) [عمل] (٢) لم يقبل ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبُّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُعْبِلِ اللَّهِ أَضَلَّ الْمُعْبِلِ اللَّهِ أَضَلَّ الْمُعْبَلِ اللَّهِ أَضَلَّ الْمُعْبَلِ اللَّهِ أَضَلًا عَمْالَهُم ﴾ (١) ، وقبوله : ﴿ وَمَا مَنَعُهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاّ أَعْمَالُهُم كُفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ﴾ (٥) ، وهذا ظاهر ، ولا تحبط الأعمال بغير النّهُم كَفَرُوا باللّهِ وَبِرَسُولِهِ ﴾ (٥) ، وهذا ظاهر ، ولا تحبط الأعمال بغير الكفر ؛ لأن مَنْ مات على الإيمان فإنه لابُدّ أن يدخل الجنة ويخرج من النار إنْ دَخَلَها ، ولو حبط عمله كله لم يدخل الجنة قط ، ولأن الأعمال النار إنْ دَخَلَها ما ينافيها ، ولا ينافي الأعمال مطلقاً إلا الكفر ، وهذا معروف من أصول أهل السنة .

نعم قد يبطل بعض الأعمال بوجود ما يفسده ، كما قال تعالى : ﴿ لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِ وَالأَذَى ﴿ (١) ، وَهَذَا لَمْ يَجْبِطُ اللهِ الأعمال في كتابه إلا بالكفر .

فإذا ثبت أن رَفْعَ الصوت فوق صوت النبي والجَهْرَ له بالقول يُخاف منه أن يكفر صاحبُه وهو لا يشعر ويحبط عمله بذلك ، وأنه مظنة لذلك وسببٌ فيه ؛ فمن المعلوم أن ذلك لما ينبغي له من التعزير والتوقير والتشريف والتعظيم والإخرام والإجلال ، ولما أن رَفْعَ الصوت قد

⁽١) في (د) : تقاريه! .

⁽٢) (عمل: ساقطة من (أ) و (د) .

⁽٣) سنورة المائلة : الآية رقم : (٢٧) .

⁽٤) سبورة محمد : الآية رقم : (١) .

⁽٥) سنورة التوبة : الآية رقم : (٥٤) .

⁽٦) سنورة البقرة : الآية رقبم : (٢٦٤) .

يشتمل على أذى / له ، أو استخفافٍ به ، وإن لم يقصد الرافعُ [ذلك](١٠ . ١/٢٠ فإذا كان الأذى والاستخفافُ الذي يحصل في سوء الأدب من غير قَصْدِ صاحبِهِ يكون كـ فـراً ؛ فالأذى والاستخفافُ المقصودُ المتعمَّدُ كفر بطريق الأولى .

> السندليسل الـــــــــــرآن

الدليل السابع على ذلك : قولُه سبحانه : ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءً السابع من الرَّسُولِ بَينَكُمْ كَدُعَاء بَعْضِكُمْ بَعْضاً قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِـوَاذاً فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُـخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتَنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَـٰذَابٌ أَلِـيـمٌ ﴾(٢)، أمـرَ من خالـف أمـره أن يحــذر الفتنة، والفتنة : الردَّةُ والكفره، ، قال سبحانه : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتَنَقُّ ﴿ عَال : ﴿ وَالْفِينَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِسْنَةَ لَآتُوها ﴿ ، وقال : ﴿ نُسمَّ إِنَّ رَبُّكَ

⁽١) في (أ) و (د) : فذاك، .

⁽٢) ســورة النور : الآية رقم : (٦٣) .

ومـعنى (يئـــــللون) : التســلل : الخــروج خفـية . يقــال : انســل وتسـلل إذا خرج مستتراً بطريق الخنفيـة . ومـعنى يتــــللون : يخرجـون من الجماعـة واحـداً واحلماً . ينظر : المحفة الأربب، ص (١٣٩). ومعنى (لواذاً): اللواذ أن يستتر بشيء مخافة أن يراه . واللَّواذ : هو أن يلوذ القوم بعضهم ببعض ، يستتر هذا بهذا . ينظر : قضير الطبري، (١٧٨/١٨) ؛ انفسير ابن كثير، (٣٠٧/٣) ؛ الحفة الأربب، ص (٢٣٨) ، وقال مجاهد في انفسيره، ص (٤٤٦) في قــوله : (لواذاً) : يعني خــلافاً أهـ. والمقصود : هم المنافقون الذين ينصرفون عن النبي ﷺ بغير إذنه تستراً وخـفية .

⁽٣) ينظر : النفسير الطبيري، (١٧٨/١٨) ؛ فزاد المسيرة (١٩/٦) ؛ انفسير القرطبي، (١٢/ ٢٢٣) ؛ وتفسير ابن كثير، (٣٠٧/٣) . والفشنة هاهنا ثلاثة أقوال : احسدهما : الضلالة ، قاله ابن عباس ، والثاني : بلاء في الدنيا ، قاله مجاهد . والثالث : كفر ، قاله السدي ومقاتل.

⁽٤) ســورة البقرة : الآية رقم : (١٩٣) .

⁽٥) سورة البقرة : الآية رقم : (٢١٧) .

⁽٦) مسورة الأحمزاب : الآية رقم : (١٤) .

لِلَّـٰذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ﴿ ١٠ .

قبال الإمنام أحمد في رواية الفضل بن زياده : النظرت في المستحف یخشی علی من نحسالسسف السرمسول أن

فـوجـدت طاعَةَ الرسـول ﷺ في ثلاثة وثلاثين مـوضـعـاً ، ثم جعل يتلو : يزيغ أو يكفـر ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ ٢١) الآية ، وجعل يـكررها ويقـول : ولمَّا الفـتنة ؟ الشرك ، لعله إذا ردَّ بعضَ قـوله أن أيقع في ا قلبه شيء من الزيغ فسيزيغ قلبه فيُهلكه ، وجعل يتلو هذه الآية : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَسِّى يُحَكِّمُوكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴿ (٤)٥(٥).

وقال أبو طالب المُشكّاني(١) _ وقيل له : إن قوماً يَدُّعون الحديث ويذهبون إلى رأي سفيان [وغيره] ٧٠ ( • فقال _ : أَعْجَبُ لقوم سمعوا

(١) ســورة النحل : الآية رقم : (١١٠) .

(٢) الفضل بن زياد : هو أبو العباس القطان البغدادي . كان من المقدمين عند الإمام أحمد .. وكنان الإمنام أحمد يعبرف قبدره ويكرمه ، وكان يصلي بالإمام أحمد ، وكان له مسائل كثيرة عنه ، حدَّث وسمع منه جماعة . ينظر : (تاريخ بغداد) (١٢/ ٣٦٣) ؛ (طبقات الحنابلة) (١/ ٢٥١) ؛ المقصد الأرشد، (٣/ ٣١٢) ؛ المنهج الأحمد، (١/ ٤٣٩) .

(٣) ســورة النور : الأية رقم : (٦٣) .

(٤) سنورة النساء : الآية رقم : (٦٥) .

(٥) للإمام أحمد كشاب بعنوان (طاعة الرسول ﷺ)، ولعل هذه الرواية تكون منه . وقد ذُكر هذا الكتاب في (المسودة) ص (١٤) ؛ (طبقات المفسرين) للداودي (١/ ٧١) . وقد جاء في دمسائل الإمــام أحمد، برواية عبدالله (بــاب طاعــة الرســول 攤) (٣/ ١٣٥٥) : وحدثنا أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن عميد بن حنبل قيال : سمعت أن يقول : ذكر الله تبارك وتعالى طاعة رسول الله عليه السلام في القرآن في غير موضع ـ فلكرها أبي كلها أو عامتها فلم أحفظ ، فكتبتها بعد من كتابه، أهـ . يعني من كتاب (طاعة الرسول ﷺ للإمام أحمد المذكـور أنفأ . وقـال شيخ الإسـلام ابن تيميّة : ﴿وَقَدَ أَمْرَ بِطَاعَةَ الرَّسُولُ فِي نَحُو أَرْبِعِينَ مـوضعاً، أهـ. ثم سَرَدُ بعضها. (مجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ (١/٤، ٢٧)، (١٩/٨٩). (٦) تقدمت ترجمته في ص (١٧) .

(٧) اوغيرها : زيادة في (ج) .

(ه ـ ه) ساقط من (ج).

فإذا كان المخالفُ عن أمره قد حُذَّر من الكفر والشرك أو من العذاب الأليم دلَّ على أنه قد يكون مُفْضِياً إلى الكفر أو إلى (٣) العذاب الأليم ، ومعلومٌ أن إفضاءه إلى العذاب هو مُجَرَّد فعل المعصية ، فإفضاؤه إلى الكفر إنها هو لما قد يقترن به من استخفاف بحق الآمر ، كها فعل إبليس، فكيف بها هو(١) أغلظ من ذلك كالسبُّ(١) والانتقاص ونحوه ؟

وهذا بابٌ واسع ، مع أنه بحمد / الله مُجْمَع عليه ، لكن إذا ٢٠/ب تعدَّدَتِ الدلالاتُ تعاضَدَت ملى غلظ كفر الساب وعظم عقوبته ، وظهر أن ترك الاحترام للرسول وسوء الأدب معه مما يُخاف معه الكفر المُحسِطُ كان ذلك أبْلَغَ فيها قصدنا له .

^{(*} ـ *) ساقط من (ج) .

⁽١) ســورة النور : الآية رقم : (٦٣) .

⁽٢) سنورة البقرة : الآية رقم : (٢١٧) .

⁽٣) اإلى : ساقطة من (١٠)

⁽٤) دهو، : ساقطة من (جُحُ و (د) .

⁽٥) في (ج) و (د) : (كالسب) . وهو تحريف .

⁽٦) أي (ج) و (د) : اوتعاضدت! .

لفسظ الأذى يدل لغة عل أما خف مسن الشسسس

ومما ينبغي أن يتُفَطَّن له (١) أن لفظ الأذى في اللغة هو لما خَفَّ أمره وضعف أثره من الشر والمكروه، ذكره الخطابيُّ وغيره (٢)، وهو كمال قال، واستقراء موارده يدلُّن على ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذَى ﴾ (١)، وقسوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المحيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ في المحيضِ ﴾ (٥).

وفيها يؤثر عن النبي الله أنه قبال : «القُرُّ بُؤْسٌ وَالحَرُّ اذَى ١٠٠٠) ، وقيل لبعض النسوة العربيات : القُرُّ اشد أم الحر ؟ فقالت : مَنْ يجعل البؤس كالأذى ؟ والبؤسُ خلاف النعيم ، وهو ما يُشْقِي البَدَنَ ويضره ، بخلاف الأذى فإنه لا يبلغ ذلك ، ولهذا قبال : ﴿إِنَّ اللَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَه ﴾ (٧) ، وقبال سبحانه فيها يسروي عنه رسوله على : "يُؤْذِينِي ابْنُ الْشُرَفِ ؟ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ ١٨٠٠) ، وقبال النبي على : "مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ ؟

⁽١) في (ج) : قان نفطن له، .

⁽٢) يُنظر : (تاج العروس) (١٠/١٠) ، وفيه نقل قول الحطابي .

⁽٣) ني (د) : تدل .

⁽٤) سسورة آل عمران : الآية رقم : (١١١) .

⁽٥) سسورة البقرة : الآية رقم : (٢٢٢) .

⁽٦) قال العجلوني في «كشف الخفا» (٩٣/٢ ح ١٨٦٧): «رواه العسكري عن ابن عباس وعن أبي هريرة»، وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص (٣٠٦ ح ٧٧١): «وحديث: «الشتاء ربيع المؤسن» أصح» أه. . والقُرُّ : بضم القاف وتشديد الراء : البرد ، ويقابله الحر . والبُوس : بضم الموحدة وبالسين المهملة : الشدَّة . ينظر : «النهاية» (٣٨/٤) ؛ «لسان والبُوس : بضم الموحدة وبالسين المهملة : الشدَّة . ينظر : «النهاية» (٣٨/٤) ؛ «لسان

العرب، (٦/ ٢٥٧٨) (قرر) .

⁽٧) سورة الأحزاب: الآية رقم: (٥٠).
(٨) رواه البخاري: في كتاب التفسير - سورة الجاشية (٨/ ٤٣٧ ح ٤٨٢١)، وفي كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَبْدُلُوا كلام اللّهِ﴾ (٢/ ٤٧٢ ح ٤٤٧١)؛ وفي كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَبْدُلُوا كلام اللّهِ﴾ (٢/ ٤٧٧ ح ٢٧٦١)؛ ومسلم: في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها - باب النهي عن سب الدهر (٤/ ٢٧٤ ح ٢٧٤١) و (٢٢٤١)؛ وأبو داود: في كتاب الأدب - باب في الرجل يسب الدهر (٤/ ٢٣٤ ح ٤٧٣)؛ وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٨) ؛ وابن حبان في «صحيحه» (الإحسان): كتاب الحظر والإباحة - باب ما يكره من الكلام وما لا يكره (٧/ ٨٥٨ ح ٥٥٦٥) ؛ والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٥٨) كلهم عن أبي هريرة (طمت الله عنه .

فإنّه قَدْ آذى اللّه وَرَسُولَه ؟ ١٥١١ ، وقال : قما أحَدُ أصبر عَلَى أذى يَسْسَمَعهُ مِسْ اللّه مِ يَجْعَلُونَ لَهُ وَلَدا وَشَرِيكا وَهُو يُعَافِيهِم وَيَوْرُقُهُم ١٤٥ ، وقد قال سبحانه فيها يروي (٣) عنه رمسوله على : قياعبَادِي إنّكُسم لَنْ تَبْلُغُوا ضُرَّي فَتَضُرُوني ، وَلَسْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُوني ١٤٥ ، وقال سبحانه في كتابه: ﴿ وَلا يَسْعُرُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ اللّهُ مَيْنا ﴾ (٥) فبين أن الحلق لا يضرونه سبحانه بكفرهم ، لكن يؤذونه تبارك وتعالى إذا سبوا مقلّب الأمور أو جعلوا له سبحانه وَلَداً أو شريكاً أو آذوا(١) رسله وعبادَه المؤمنين ، ثم إن الأذى سبحانه لا يضر المؤذى إذا تعلّق بحق الرسول فقد رأيت عظم موقعه ، وبيان أن طلل عنونيه من أعظم الناس كفراً وأشدهم عقوبة ، فتبين بذلك أن قليل ما يؤذيه يكفر به صاحبه ، ويحل دمه .

⁽١) الحديث سبق تخريجه في (٥٦) .

⁽٢) رواه البخاري: في كتاب الأدب ـ باب الصبر في الأذى (٢/ ٢٧٥ ح ٢٠٩٩) وعنده بلفظ: فليس أحد ـ أو ليس شيء ـ أصبر على أذى سمعه من الله ، إنهم ليدعون له ولداً، وإنه ليعافيهم ويرزقهم، ، وفي كتاب الترحيد ـ باب قول الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّه هو َ الرَّزَاقُ ذُو اللَّه وَ الرَّزَاقُ لله على المنافقين ـ باب ذُو اللَّه وَ الرَّزَاقُ : في كتاب صفات المنافقين ـ باب لا أحد أصبر على أذى من الله عز وجل (٤/ ٢١٦ ح ٢١٦٠) ؛ وعبدالرزاق : في لا أحد أصبر على أذى من الله عز وجل (٤/ ٢١٦ ح ٢١٦٠) ؛ وابن للمنف (١١/ ٢٥٥ ح ٢٠٥٠)؛ وأحد: في المسند، (٤/ ٣٩٥) : وابن حبان : في قصحيحه (الإحسان) في كتاب الرقائق ـ باب حسن الظن بالله (١٧/٢ ح ٢١٤) كلهم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

⁽٣) في (د) : قيرى عنه ٤ . وهو تحريف ظاهر .

⁽٤) قطعة من حديث أبي فر رضي الله عنه ، تَفَرَّد مسلم بإخراجه في الصحيحه : في كتاب البر والصلة والآداب ـ باب تحريم الظلم (٤/ ١٩٩٤ ح ٢٥٧٧). ينظر : المقاصد السَّنِيَّة في الأحاديث الإلهية الابن بلبان المقدمي ص (٨١) ؛ والإتحافات السَّنِيَّة المناوي ص (٣٤ ح ٨٤).

⁽٥) سبورة آل عمران : الآية رقم : (١٧٦) .

⁽٦) في (ج) : دوآذواه .

ولا يَسردُ على هذا قولُه تعالى : ﴿لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيُّ ﴾ _ إلى قوله _ : ﴿إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُوذِي النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُم ﴾(١) فإن المؤذِي له هنا إطالتهم الجلوسَ في المنزل ، واستئناسهم للحديث ، لا أنهم / هم ١/٢١ آذُوًا النبي ﷺ ، والفعل إذا آذى النبيَّ من غير أن يُعْلَم صاحبه أنه يؤذيه ولم يقصد صاحبُ أذَاه فإنه يُنْهَى عنه ويكون معصيةً كرفع الصوت فوق صوته ، فأما إذا قَصَد أذاه أو كان (١) مما يؤذيه وصاحبه يعلم أنه يوذيه وأقدم عليه مع استحضار هذا العلم فهذا الذي يُوجبُ الكفر وحبوط العمل ، والله سبحانه أعلم .

الدليل الشامن على ذلك : أن الله سبحانه قال : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ الدليل الثامن حرمة تزرج تُودُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَنْ تَسْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِه أَبَداً إِنَّ ذَلِكُمْ المؤمنين بعد كانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴾ (١٠)، فحرَّم على الأمة أن تنكح أزواجَه من بعده؛ لأن ذلك يُسؤذيه ، وجَعَله عظيمًا عند الله تعظيمًا لحرمته ، وقد ذكر أن هذه الآية نزلَتْ لما قسال بعض الناس: لو قد تُسُوفّي رسولُ الله على تزوجت عـائشـة(١)، ثــم إن مَـنُ نكح أزواجـه أو سَــرَاريه [فإن](ه) عقــوبته القتلُ ، جزاء له بها انتهك من حرمته ، فالشائم له أولى .

وفساة النبسي

⁽١) سورة الأحراب : الآية رقم : (٥٣) .

⁽٢) ئي (ج): الركان، . (٣) سنورة الأحتراب : الآية رقم : (٥٣) .

⁽٤) يسطر: الفسير الطبري، (٢٢/٢١) ؛ فزاد المسير، (٤١٦/٦) ؛ الفسير أبس كثير،

⁽٣/ ٥٠٥) ؛ وذكره السيوطي في اللبر المتثورة (٦٤٣/٢٢).

⁽ە) ق (أ) : قَوَاتْـه، .

والدليل على ذلك ما رَوَى مسلم في اصحيحه عن زُهَيْر (١) عن عَفَّان (٢) عن حاد (٣) عن ثابت (٤) عن أنس أن رجلًا كان يُتَهَمُ بأم ولد النبي عَفَّان (٢) عن حاد (٣) عن ثابت (٤) عن أنس أن رجلًا كان يُتَهَمُ بأم ولد النبي أنه علي ، فقال رسول الله على الحرج ، فناوله يدَه ، فأخرجه ، فإذا هو في رَكِيُّ (١) يتبرد ، فقال له على : اخرج ، فناوله يدَه ، فأخرجه ، فإذا هو مَجْبُوبٌ ليس له ذَكر ، فكفَّ على ، ثم أتى النبيَّ عَلَى فقال :

⁽۱) هو زهير بن حرب بن شداد الحرّشيُّ أبو خَينْمَة النَّسَائي ، نزيل بغداد ، مولى بني الحريش بن كعب بن عامر بن صَعْصَمَة (ثقة تُبَت) . روى عن : إساعيل بن أبي أويس ، وسفيان بن عبينة وعفان بن مسلم . وروى عنه : البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجة . (وقد روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث) . مات سنة أربع وثلاثين ومئتين . ينظر : وطبقات ابن سعد، (٧/ ٣٥٤) ؛ «الشقات لابن حبانه (٨/ ٢٥٦) ؛ «الجسم بين رجال الصحيحين» (١/ ٢٥٣) : قتهذيب الكهال، (٩/ ٢٠٤) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨٩)؛ وتقريب التهذيب، ص (٢١٧) .

⁽٢) هو عندان بن مسلم بن عبدالله الباهلي مولى عَزْرة بن ثابت الأنصاري ، الإمام الحافظ ، عدّ المسراق ، أبو عثمان البصري الصّفّار ، بقية الأعلام (ثقة ثبّت) . روى عن : شعبة وهـ مّام والحمادين . روى عنه : البخاري، وحديثه في الكتب الستة بواسطة ، وحدث عنه أحمد وابن المديني . مات سنة عشرين ومثنين . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣٣٦) ؛ «الجمع» (١/ ٤٠٧) ؛ «الكاشف» (٢/ ٧٠٠) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٢٤٢) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٣٩٣) .

⁽٣) هو حَـمّاد بـن سَلَـمَة بن دينار البصري ، أبو سلمـة بن أبي صَـخُرة مولى ربيعة بن مالك ابن حنظلة من بني تميم ، وهو ابن أخت حُـمـيد الطويل ، وحماد (ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت) . روى عن : ثابت البُنَاني وخاله حميد الطويل وهشام بن عـروة . روى عنه : سفيـان الثوري وهو من أقرانه وعفان بن مسلم وعمد بن إسحاق وهو من شيوخه . مات سنة سبع ومتين ومـئة . ينظـر : «طبقـات ابن سعد» (٧/ ٢٨٢) ؟ «الجمع» (١/٣٠١) ؟ «تــلـيب الكــال» (٧/ ٢٥٣) ؟ «سير أعــلام النبــلاء (٧/ ٤٤٤) ؟ «تقريب التهليب» ص

⁽٤) هو ثابت بن أسلم البُناني ، أبو محمد البصري (ثقة عابد) . روى عن : أنس بن مالك وعبدالله بن الزبير وأبي عثمان النهدي . روى عنه : حماد بن سلمة وحميد الطويل وسلميان ابن المغيرة . مات سنة سبع وعشرين ومئة . ينظر : قطبقات ابن سعد» (٧/ ٢٣٢) ؛ قابده المحما (١/ ٢٥٠) ؛ قسير أعلام النبلاء» (١/ ٢٥٠) ؛ قتريب التهديب، ص (١٣٤) .

⁽٥) الرَّكيُّ : جنس للرَّكِية، وهو البئر، وجمعها ركايا. ينظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٢٦١) (ركا).

یارسول الله ، إنه لمجبوب ، ماله ذکره (۱) ، فهذا الرجل آمر النبي المضرب عنقه لما قد استحل من حرمته ، ولم يأمر بإقامة حد الزنى ، لأن حد الزنى ليس هو ضرب الرقبة ، بل إن كان مُحصَناً رُجِم ، وإن كان غير محصن جُلد، ولا يقام عليه الحد إلا بأربعة شهداء أو بالإقرار المعتبر ، فلما أمر النبي الله بضرب عنقه من غير تفصيل بَيْنَ أن يكون محصناً أو غير محصن عُلم أن قتله لما انتهكه من حرمته ، ولعله قد شهد عنده شاهدان أنها رَأياه يباشر هذه المرأة (۱) ، أو شهدا بنحو ذلك ، فأمر بقتله ، فلما تبين أنه كان مُجبُوباً علم أن المفسدة مأمونة منه ، أو أنه بَعث علياً ليستبري الفصة ، فإن كان ما بكفه عنه حقاً قتله ، ولهذا قال في هذه القصة أو ٢١/ب غيرها: أكون كالسكة (۱) المخاة ، أم الشاهد يرى مالا يرى الغائب؟ فقال : غيرها: أكون كالسكة (١) المغائب (۱) .

⁽۱) رواه مسلم: في كتاب التوبة - باب براءة حرم النبي في من الريبة (٤/ ٢٦٣ ح ٢٧٣١) وفيه : فخكف علي عنه ؛ وأحمد: في «المسند» (٣/ ٢٨١) ؛ والحاكم: في «المستدرك» (٣٩/٤) وعنده بلفظ: (إن رجالاً كمان يشهم بأم إبراهيم ولد رسول الله في ا ؛ وعزاه ابن القيم في «زاد المعاد» (١٦/٥) إلى ابن أبي خيشمة وابن السكن بلفظ: أن ابن عم مارية كان يُسهم بها فقال النبي في لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: داذهب فإن وجدته عند مارية فاضرب عنقه ، فأناه علي فإذا هو في ركي يتبرد . . . المخ . وفي لفظ آخر أنه وجده في نخلة يجمع تمراً ، وهو ملفوف بخرقة ، فلها رأى السيف ، ارتعد وسقطت الحرقة ، فإذا هو جبوب لا ذكر له .

 ⁽٢) المرأة : ساقطة من (د) .

 ⁽٣) السكة : حديدة قد كتب عليها ، يضرب عليها الدراهم وهي منقوشة ، فهي طابع يطبع
 به اللهب والفضة ونحوها . ينظر : «النهاية» (٢/ ٣٨٤) (سكك) .

⁽٤) الحديث رواه أحمد في «المسند» (٨٣/١) عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن محمد بن عمر ابن على بن على بن أبي طالب عن على رضي الله عنه قال : قلت : يارسول الله إذا بعثتني أكون كالسكة المحياة أم الشاهد يرى مالا يرى الغائب؟ . . . الحديث، وقد ضَعف إسناده الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على «المسند» (١/ ٥١ ح ١٦٨) وقال : «إسناده ضعيف لاتقطاعه . محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب : ذكره ابن حبان في الثقات ، لكن روايته عن جمده مرسلة ، لم يمدوكه أهم . والحمديث رواه أيضاً البخاري في «تاريخه الكبير» عن جمده مرسلة ، لم يموكه عن يحيى بن سعيد عن سفيان به .

ويدلُ على ذلك أن النبي الله تزوّج قيْلَة بنت قَيْس بن معدي كرب (۱) أخت الأشعث (۱) ، ومات قبل أن يَدْخُل بها (۱) ، وقبل أن تقدم على عليه (۱) ، وقيل : إنه خَبّرها بين أن يضرب عليها الحجابَ وتحرم على المؤمنين وبين أن يُطلقها فتنكع مَنْ شاءت ، فاختارت النكاح ، قالوا : فلما مات النبي الله تزوجها عِحْرِمة بن أبي جَهْل (۱) بحضرموت ، فبلغ أبا بكر ، فقال : لقد همت أن أحرق عليها بيتها ، فقال (۱) عمر : ما هي من أمهات المؤمنين، ولا دَخَل بها ، ولا ضرب عليها الحجاب ، وقيل :

⁽۱) قبلة، ويقال: قُتبلة، ويقال: قَـتُلة. ينظر: «طبـقات ابن سعد» (۸/۱٤۷)؛ «الاستيماب» (۲/۷۷)؛ «سير أعلام النبلاء» (۲/۰/۲).

⁽۲) هو أبو محمد الأسعث بن قيس بن مَعْدِي كَرب بن معاوية الكندي، له صحبة ورواية، روى عن النبي على وعن عسر، روى عنه: الشعبي وقيس بن أبي حازم، وأبو واثل . . . أصيبت عينيه يوم البرموك، وشهد القادسية والمدائن وصفين ، زَوَّجَه أبو بكر الصديق أخته فروة بنت أبي قحافة، مات بالكوفة سنة أربعين، وصلى عليه الحسن بن علي . ينظر : والاستيعاب، (١٠٣/١) : وأسد المغابة، (١/١٨/١) : وسير أعلام النبلامه (٢٧/٢) .

⁽٣) فيهاه: ساقطة من (د) .

⁽٤) قال الحافظ في «الإصابة» (٨/ ١٧٤): أخرج أبو نعيم من طريق إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشهيدي عن عبدالأعلى عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج قيلة أخت الأشعث ومات قبل أن يخيرها. قبال الحافظ: دوهذا موصول قوي الإسناد».

⁽٥) هنو عِكْرِمَة بن أبي جهنل عمرو بن هشام بن المفيرة ... بن كعب بن لؤي ، الشريف الرئيس الشهيد ، أبو عثبان القرشي المخزومي المكي ، لما قُتل أبوه تحولت رئاسة بني مخزوم إلى عكرمة ، ثم إنه أسلم وحَسُن إسلامه بالمرة . وكان محمود البلاء في الإسلام وله في قسال أهل الردة أثر عظيم . قال ابن سعد وطائفة : قتل يوم أجنادين في خلافة أبي بكر الصديق . ينظر : وطبقات ابن سعده (٥/ ٤٤٤) ؛ والاستيعاب، (٣/ ١٤٨) ؛ وأسد الغابة، (٤/ ٧٠) ؛ وسير أعلام النبلاء، (٣/ ٣٢٣) ؛ والإصابة، (٤/ ٢٥٨) .

⁽٦) في (د) : دنقال لهه .

فوجه الدلالة: أن الصدِّيق رضي الله عنه عَزَم على تحريقها وتحريق مَـن تزوجها، لما رأى أنها من أزواج النبي ﷺ، حتى ناظره عـمر أنها ليست من أزواجه، فكف [عنهم](٢) لذلك، فعلم أنهم [كانوا](٣) يَـرَوْنَ قتلَ من استحل حُـرمة رسول الله ﷺ

ولا يقـال : إن ذلك حـد الزنى لأنها كانت تكون محرمة عليه ، ومَنْ [تَـزَوَّجَ](،) ذاتَ مَـخُـرم حُدَّ حَدَّ الزنى أو قُتل؛ لوجـهين :

احدهما: أن حَدَّ الزني الرحم .

⁽۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۲۲/۲۱) وعنه ابن كثير في «تفسيره» (۲/۲۰) عند تفسير قوله تسعمالى: ﴿وَمَا كَسَانَ لَكُمْ أَنْ تُسَوْدُوا رَسُولُ اللَّهِ وَلاَ أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِسْ بَعْدِهِ أَبُداً... ﴾ الآية (٥٤) من سورة الأحزاب. قال ابن جرير الطبري: «حدثنا محمد بن المثنى، قال: ثنا عبدالوهاب، قال: ثنا داود عن عامر أن النبي على مات وقد ملك قبلة بنت الأشعث، فتزوجها عكرمة بن أبي جهل بعد ذلك، فشق على أبي بكر مشقة شديدة ، فقال له عمر: يا خليفة رسول الله إنها ليست من نسائه ، إنها لم يخيرها رسول الله على فقال له عمر: يا خليفة رسول الله إنها ليست من فومها، فاطمأن أبو بكر وسكن. ينظر: وطبقات ابن سعدة (۸/۲٤) ؛ «المستدرك» (۲۲/۳) ؛ «أسد الغابة» (۷/۲٤) ؛ «الإصابة» (۸/۲۲)

⁽٢) في (أ) و (ج) : (عنها) ، والثبت من (د) .

⁽٣) اكانوا) : ساقطة من (أ) .

⁽٤) في (أ) : التمنزوجت؛ ؛ وفي (د) : التنزوج؛ , والمثبت من (ج) .

⁽٥) في (ج): اعقوبة ما انتهكه، .

## فصــــل

## وأما السنة فأحاديث:

السباب وقتله

الحديث الأول : ما رواه الشُّعْبِيُّ (١) عن على أن يهودية كانت تَشْتُم الأدلسة من السنة على النبي ﷺ وتَفَع فيه ، فخنقها رجل حتى ماتت فأبطَل(١) رسول الله ﷺ انتقاض عهد دمها ، هكذا رواه أبو داود في وسُننه ٢٥١ وابنُ بَطَّة (؛) في استنه ١٥٥ وهـ و من السنذمسي جملة مـا استدلَّ به الإمامُ أحمدُ في رواية ابنه عبدالله، وقال : ثنا جرير(١) عن

(١) هو عامر بن شَــرَاحيل الشَّعْبي ، أبو عـمرو (ثقة مشهـور فقيه فاضل) . قال مكحـول : ما رأيت أفقه منه ، روى عن : علي وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة . روى عنه : حصين بن عبدالرحمن ومغيرة بن مِفْسم وابن عون . أدرك خس مئة من الصحابة مات سنة أربع ومئة على الأشهر كها قال الذهبي ، ينظر : (طبقات ابن سعد) (٢٤٦/٦) ، (الجمع بينَ رجال الصحيحين، (١/ ٣٧٧) ؛ الهليب الكيال، (٢٨/١٤) ، اسير أعلام النيلاء، (٤/ ٢٩٤) ؛ «الكاشف؛ (٢/ ٥٤) ؛ اتهذيب التهديب؛ (٥/ ٥٥) ؛ اتقريب التهذيب، ص

(٢) أَبْطَل، أي: أَهْدَرَ، من بَطَلَ الشيء يَبْطُلُ بُطْلًا ويُطُولًا ويُطُلاناً : ذَهَبَ ضياعاً وتُحسراً ، فهو باطل . ينظر : (لسان العرب) (١/ ٣٠٢) (بطل) .

(٢) رواه أبو داود: في كسّاب الحدود - باب فيمن سبّ النسبي ﷺ (٤/ ٥٣٠ ح ٤٣٦٢)؛ والبيهقي : في «السنن الكبرى» (٧/ ٦٠) ، و (٩/ ٢٠٠) .

(٤) هو الإمام المحدث ، شيخ العراق ، أبو عبدالله ، عبيدالله بن محمد بن بطة العكبَريّ الحنبلي . كنان من كبار علماء الحنابلة في زمنه ، وكان مستجاب الدعوة . سمع الحديث مُن السغوي وأبي بكر النيسابوري وابن صاعد . وروى عنه : الأزجى والبرمكي وابن أبي الفوارس . صنف عدة كتب ، طبع منها : كتاب الإبانة الكبرى ، والإبانة الصغرى ، وكملاهما بتحقيق : د. رضا بن نعسان معطى ، ورسالة في إيطال الحيل نشرها الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله . مات ابن بطة سنة سبع وثهانين وثلاث مئة . ينظر : «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٧١) ؛ وطبقات الحنابلة، (٢/ ١١٤) ؟ وسير أعلام النبلاء، (١٦/ ٥٢٩) ؟ والبداية والنهاية ١ ( ٣٤٣/١١) ؛ اشلرات الذهب، (٣/ ١٢٢) .

(٥) كتاب االسنن الابن بطة، لم أقف عليه.

(٢) هو جرير بن عبـدالحميد بـن قَـرط الضبّي، نزيل الرِّي وقاضيها (ثقة صحيح الكتاب). كنان من مشايخ الإسلام . روى عن : مغيرة بن مِقْسم وعبدالملك بن عمير ويحيي بن مسعيلاً . روى عنه : أحمد وإستحاق وابن معين . مات سنة ثبان وثباتين ومئة . ينظر : «تاريخ الثقات، للعجلي ص (٩٦) ؛ «الثقات، لابن حبان (٦/ ١٤٥) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٩/٩)؛ ﴿الكَاشِفِ (١/ ١٨٢)؛ ﴿تهليبِ التهليبِ؛ (٢/ ٧٥)؛ ﴿تقريبِ التهليبِ؛ ص . (189)

مغيرة (١) عن الشعبي قال : كان رجل من المسلمين ـ أعني / أعمى ـ يَاوِي ١/٢٢ إلى امرأة يهودية ، فكانت تُطْعِمه وتحسن إليه ، فكانت لا تزال تشتم النبيَّ على وتؤذيه ، فلها كان ليلة من الليالي خَنقَهَا فهاتت ، [فلها] (٢) أصبح ذُكِرَ ذلك للنبي على ، فَنشَدَ الناسَ في أمرها ، فقام الأعمى فذكر له أمرها ، فأبطل رسول الله على دمها (٣) .

وهذا الحديث جيد ؛ فإن الشعبي رأى علياً وروى عنه حديث شُراحة الهُمْدَانية (٥x١) ، وكان على عهد على قد ناهز العشرين سنة ، وهو

⁽۱) هو المغيرة بن مِقْسم الضبّي مولاهم ، أبو هشام الكوفي الأعمى (ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولاسيها عن إبراهيم النخعي). روى عن: الشعبي وأبي واثل النخعي ، روى عنه : جرير بن عبدالحميد وشعبة وأبو عَوانة. مات سنة ست وثلاثين ومئة على الصحيح . ينظر: وتاريخ الثقات؛ للعجلي ص (٧٢٤)؛ «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٢٨)؛ «الجمع» (٢/ ٢٩٩)؛ دسير أعلام السبلاء (٦/ ١٠)؛ «الكاشف» (٣/ ١٦٩)؛ «تهذيب التهذيب» ص (٥٤٠) .

⁽٢) (فلم): ساقطة من (أ).

⁽٣) الحديث بتيامه رواه الخلال في «أحكام أهل الملل»: كتاب الحدود ـ باب فيمن شتم النبي ﷺ (ق/٤٠٤) ، و (٩٠٠٧) ، و (٢٠٠٧) عن الروذباري عن محمد بن بكر عن أبي داود عن عثمان بن أبي شيبة وعبدالله بن الجراح عن جرير به . . . وقد ذكر الملحبي في «سير أصلام النبلاء» (١/٣٦٣) رواية تمدل صلى أن الأعمى هو عبدالله بن أم مكتوم رضى الله عنه .

⁽٤) شُرَاحة: بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم حاء مهملة. الهمدانية: بالسكون، هي مولاة سعيد بن قيس . وقصتها في «حلية الأولياء» (٣٢٩/٤) ؛ «وسير أعلام النبلاء» (٣١٨/٤) ؛ ووقتح الباري، (٢١/١٢) .

⁽⁰⁾ وحديث شراحة : عن الشعبي قال: شهدتُ علياً جَلَد شُراحَة يوم الخيس، ورَجَمها يوم الجسعة ، فكأنهم أنكروا ، أو رأى أنهم أنكروا . فقال : جَلَدْتُها بكتاب الله ، ورَجَمتُها بسنة رسول الله هم أنكروا ، وراه جاعة عن الشعبي ، وزاد بعضهم : أنها اعترفت بالزي. وحديث شراحة أخرجه الإمام أحمد في «المسند» في طرق عن الشعبي (١٠٧/١ ، بالزي . وحديث شراحة أخرجه الإمام أحمد في واسناده أحمد عمد شاكر في شرحه على «المسند» (١٠٧/ م ١٥٢ م ٨٣٩) .

كوفي ، فقد ثبت لقاؤه علياً(١) ، فيكون الحديث متصلاً ، ثم إن كان فيه إرسالٌ لأن الشعبي يبعد سماعه من علي فهو حجة وِفَاقاً ، لأن الشعبي عندهم صحيح المراسيل ، لا يعرفون له مرسلاً إلا صحيحاً(١) ، ثم هو من أعلمهم بثقات أصحابه ..

وله شاهد حديث ابن عباس الـذي يأتي(٣) ؛ فإن القصة إما أن تكون واحدة أو يكون(٤) المعنى واحداً ، وقد عمل به عوام أهل العلم ، وجاء ما يوافقه عن أصحاب رسول الله ﷺ ، ومثل هذا المرسل لم يتردد الفقهاء في الاحتجاج به(ه) .

⁽۱) في حاشية (أ) فقط كُتبت العبارة الآتية: «وقد روى البخاري في «صحيحه»: حدثنا من رواية الشعبي عن عليه أه. . وهي صحيحة ، ففي صحيح البخاري: في كتاب الحدود ـ باب رجم المحصن (۱۲/ ۱۱۹ ح ۲۸۱۲): «عن آدم عن شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت الشعبي يحدث عن على رضي الله عنه . . . » .

 ⁽۲) قال العِجْلي في كتابه (تاريخ الثقات) ص (٢٤٤): (مرسل الشعبي صحيح ، لا يرسل إلا صحيحاً صحيحاً أه. وينظر: (سير أعلام النبلاء) (١٠١/٤) ؛ (تهليب التهذيب) (٥/١٦، ٢٨).

⁽٣) في ص (١٤٠) : الحديث الثاني .

⁽٤) في (ج) : تأو تكون، .

⁽٥) ينظر: «الرسالة» للإسام الشافعي: ص (٤٦١ ـ ٤٦٣) رقم (١٢٧٠ ـ ١٢٧٠) حيث قال رحمه الله تعالى: «فحن شاهد أصحاب وسول الله من التابعين ، فحدث حديثاً منقطماً عن النبي اعتبر عليه بأصور: منها: أن يُنظر إلى سا أرسل من الحديث ، فإن شَركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى وسول الله بمثل معنى ما روى: كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه . وإن انفرد بإرسال حديث لم يَشركه فيه من يُسنِدُه قبل ما ينفرد به من ذلك . ويعتبر عليه بأن يَشظر: هل يوافقه مُرْسِل غيره عن قبل العلم عنه من غير رجاله اللين قبل عنهم . فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله ، وهي أضعف من الأولى . وإن لم يوجد ذلك نُظر إلى بعض سا يُروى عن بعض أصحاب وسول الله تولاً له ، فإن وُجد يوافق سا روى عن روسول الله كانت في هذه دلالة على أنه لم يأت نه مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله . وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبى، أه.

ما يوعد من وهذا الحديث نَصَّ في جواز قتلها لأجل شتم النبي ، ودليل على الحديث من قتل الرجل الذمي وقتل المسلم والمسلمة إذا سبًا بطريق الأولى؛ لأن هذه المرأة كانت مُوادِعة مُهادِنة ؛ لأن النبي على لما قدِمَ المدينة وَادَعَ جميع اليهود الذين كانوا بها مُوادَعة مطلقة ، ولم يضرب عليهم جزيةً ، وهذا مشهور(۱) عند أهل العلم بمنزلة المتواتر بينهم ، حتى قال الشافعي : ولم أعلم خالفاً من أهل العلم بالسير أن رسول الله على لما نزل المدينة وادَعَ يهود كافة على غير جزية (۱) .

وهو كما قال الشافعي .

أصناف وذلك أن المدينة كان فيها حولها ثلاثة أصنافٍ من اليهود: بنو اليهود الذين وينقاع، وبنو النضير، وبنو قُريَظة ، وكان بنو قَيْشَقَاع و[بنو] النَّضِير المسدينة حُلَفًاء الأوس.

فلما قَدِم النبي ﷺ هادَنَهم ووَادَعَهُم ، مع إقراره لهم ولمن كان حَوْل المدينة من المشركين من حلفاء الأنصار على حِلْفِهم(؛) وعهدهم الذي كانوا عليه ، حتى أنه عاهد اليهود على أن يعينوه / إذا [حارب ، ثم](ه) ٢٢/ب نقض العهدَ بنو قَيْنُقُاع ، ثم النَّضِير ، ثم قُريْظَة .

⁽١) في (ج) : امشروع) .

 ⁽٢) ينظر: كتاب االأما للشانعي (٤/ ٢٢٢) (الحكم بين أهل اللمة). وقريباً منه في (٤/ ١٩٩)
 (المهادئة).

⁽٣) (بنو) : زيادة في (ج) .

⁽٤) في (د) : اخلفهما ، وهو تصحيف ظاهر .

⁽٥) ما بين المعقونتين : ساقط من (أ) .

قال محمد بن إسحاق (١) _ يعني في أول ما قدم النبي ﷺ المدينة _ : وكتب رسولُ الله ﷺ كتاباً بين المهاجرين والأنصار وَادَعَ فيه يهودَ وعاهَدَهم ، وأَقَرَّهم على دينهم وأموالهم ، واشترط عليهم ، وشرط لهم (١) .

قـال ابن إسـحاق: حدثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس بن شريق(٣) قال: أَخَذْتُ من آل عـمر بن الخطـاب هذا الكتاب ، كان مقروناً بكتاب الصدقة الذي كتب عمر للعمال(٤) .

كتب: قبسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتابٌ من محمد النبيّ بين المسلمين والمؤمنين من قُريش ويشرب ومَنْ تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمَّةٌ واحدة دون الناس ، المهاجرون من قريش على رِبْعَتِهِمْ(٥)

⁽١) تقلمت ترجته في (٦٢) .

⁽٢) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٠١) .

⁽٣) جاء في كتب التراجم بأنه: اعشيان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقن الانتخابي الأخنسي . (صدوق له أوهام) . روى عن: صعيد المقبري والزهري . وروى عنه: الزهري أيضاً وعبدالله بن جعفر المخرمي ومحمد بن عمرو بن علقمة . ينظر: اطبقات ابن سعد: الجنوء المتمم لتابعي أهل المدينة عن (٢٧٢) ؛ التباريخ الكبيرة (٢/٣/٩٤٦) ؛ والكاشف (٢٨٦) ؛ والكاشف (٢٨٦) ؛ وتقريب التهليب عن (٣٨٦) .

⁽٤) اكتب عمر للعيال؛ : ساقطة من (د) .

⁽٥) قال أبو عبيد في االأموال؛ ص (٢١٥): «والمحفوظ عندنا: رِبَاعَتهم . . . وقال عبدالله ابن صالح: رَبَعاتهم، وقال ابن الأثير في اسنال الطالب؛ ص (٢٢٨): «ورِبَاعةُ الرجلِ: شأنه وحالُه التي هو رابعٌ عليها، أي: ثابتٌ مقيم ، وقيل: لا تكون الرِباعةُ في غير حُسنِ الحال، يقال: ما في بني قالانٍ مَن يضبط رِباعَته غيرُ فلان، يريد أنهم على أمرِهم الذي كانوا عليه . يقال: القومُ على رِباعَتهم ورَبَعاتهم، بفتح الباء ، وقد تُكسر ، أي : على استقامتهم وأمرهم الأول؛ . وينظر: «الفائق في غريب الحديث؛ للزخشري (٢/ ٢٥) .

يَتَعَاقَلُونَ (١) بينهم مَعَاقِلَهُمُ الأُولَى، يَهُدُونَ عَانِيهُمْ (١) بالمعروف والقِسطِ (٢) بين المؤمنين (١) ، وبنو عَوف على رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمُ الأُولَى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقِسط بين المؤمنين ، ثم ذكر لبطون الأنصار بني الحارث وبني سَاعِدة وبني جُشَم وبني النَّجَار وبني عَمرو ابن عَوف (٥) وبني الأوس وبني النَّيتِ مثلَ هذا الشرط .

ثم قال : ﴿ وَإِن المؤمنين لا يتركون مُفْرَحاً (١) منهم أن يعطوه بالمعروف في فِدَاء (١) أو عَقْل ولا يحالِف مؤمن مولى مؤمن دونه على أن قال - : ﴿ وَإِنَّ فِمَة الله واحدة ، يُجِيرُ عليهم أدناهم ، فإن المؤمنين

⁽۱) التعاقل: تَفَاعلَ من العَقْل ، وهو اللِّيةُ ، أي: يكون على ما كانوا عليه من أخذ الديات وإعطائها ، والمعاقل: الديات ، جمع مَعْقُلَة ، وإنّها سُميت الدّية عَقْلاً ، الأنهم كانوا يسوقون الإبل إلى ولي دم القسيل ، ثم يَعْقِلونها في فناته بالعُقُل (بضم العين والقاف) لئلا تَهُرُبُ حتى يقبضها ، يقال : عَقَلْتُ البعير : إذا شَدَدته بالعقال . فسميت الدية عقلاً بالمصدر . ينظر : قمنال الطالب، ص (٢٢٨ ، ٢٢٩) . قوالنهاية، (٢٧٨) (عقل) .

⁽٢) الساني : الأسير . وقد عَنَا يَعْنُو ، وعَنِيَ يَعْنَى ، فهو عانٍ . (منال الطالب) ص (٢٢٩) .

⁽٣) القِسط: العدلُ. وقد أَقْسَطَ يُقْسِطُ ؛ إذا عَدَلَ. وقَسَطَ يَقْسِطُ: إذا جسار. ينظر: والأضداد، لابن الأنباري ص (٤٨). والمعنى: أنهم يُطْلِقُونَ الأسير غسير مُشْتَطِّين في ذلك، ولا جائرين ولا مُتَعدين. ومنال الطالب، ص (٢٢٩).

⁽٤) في (د): ابين الناس].

⁽۵) ابن عوف : ساقطة من (د) .

 ⁽٦) قبال ابين هشام في السيرة (١/ ٥٠٢): والمُفْرَح: بالحياء المهلمة المُثْقَل باللَّين والكثير العيال. قال الشاعر:

إذا أنَّتَ لم تَبْسرح ثُوَدِي أَسَانَسَةً وَتَحمِلُ أُخْرَى أَفْرِحَتْكَ الوَدَائِمُ أَفْرِحَتْكَ الوَدَائِمُ أُفرِحتك يعني : اثقلتك . يقال : أفْرحه الأمر يُفْرِحُه : إذا أثقله . . وهذا الحرف من الأضداد ، فالمفرّح : المشقل بالنَّدِين . ينظر : «الأضداد» لابن الأنباري ص (١٧٠)

وذكر أبو عبيد في اغريب الحديث، (١/ ٣١) رواية أخرى : (مفرج) بالجيم، وقيل : معناها أقوالاً منها : أنَّه الذي لا عشيرة له ، ومنها : أنَّه القتيل بين القريتين لا يُلوى من قتاء

⁽٧) الفداء : ما يُفتَكُ به الأسير من مال أو أسير مثله .

بعضهم مولى بعض دون الناس ، وإنه من تَبِعَنَا من يهود فإن له النصر والأَسْوَةَ ، غير مظلومين ولا متناصرِ عليهم ، وإنَّ سِلْمَ المؤمنين واحدةً » _ إلى أن قال _ : قوإن اليهود يتفقون(١) مع المؤمنين ما داموا محاربين(١) ، وإن ليهود بني عَوْف ذِمَّةً من المؤمنين(٣) ، لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم ، مواليهم وأنفسهم ، إلا مَنْ ظَلُّم وأَثِمَ فإنه [لا يُوتغُ]() إلا نفسه وأهل بيته ، وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عَـوْف ، وإن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف ، وإن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهـود بني عَـوَّف ، وإن ليـهـود بني جُـشَــم مثل ما ليهود بني عوف ، وإن ليهبود بني(ه) الأوس مشل ما ليهود بني / عـوف ، وإن ليهبود بني(١) ١/٢٣ ثَعْلَبَة مـثل مـا ليهود بني عوف ، إلا مَـنْ ظُلَـم وأَثِـمَ فإنه [لا يُـوْتغ](،) إلا نفسه وأهل بيته ، وإن لحقته ٧٠) بطن من ثعلبة مثله ، وإن لبني الشطبة مثل ما ليهود بني عوف . . . وإن مواني ثعلبة كأنفسهم ، وإن بطانة يهود كأنفسهم» .

 ⁽١) في (د) : المشفقون؛ الوفي السيرة والأموال : الينفقون؛ .

⁽۲) في (د) : المتحاربين .

 ⁽٤) في جميع النسخ : (لا يوقسم) . وهو تحريف ، والصواب ما في المصادر المذكورة :
 (لا يُوتفُ) ، أي : لا يهك . يقال : وَنغَ يَوْتفُهُ وَتَغاً ، أي : هلك ، وأوتفه الله، أي :
 أهلكه، وأوتغ فبلان دينه بالإثم . ينظر : «منال الطالب» ص (٢٣٢) .

⁽٥) دېني، : ساقطة من (د) .

⁽٦) ابني: ساقطة من (ج) .

 ⁽٧) في (د) : ﴿ وَإِن الْحَقَّتِهِ ﴾ وفي المصادر الأخرى : ﴿ إِنَّ جَفَّـنَة بطن من ثعلبة › .

ثم يقول فيها : ﴿ وَإِنَّ الْجَارُ كَالْنَفْسُ غَيْرٌ مُنْضًارٌ وَلَا آثم .

وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حَدثِ أو اشتجار يخشى فسادُه فإن مَردَّهُ إلى الله وإلى محمد ﷺ . . . وإن يهود الأوس ومواليهم وأنفسهم على مثل ما في هذه الصحيفة مع البار المحسن من أهل هذه الصحفة»

وفيها أشياء أُحر(١) ، وهذه الصحيفة معروفة عند أهل العلم .

روى مسلم في الصحيحه عن جابر قال : كُتب رسول الله على على كل بَطْن عُقُولَه، ثم كتب أنه لا يحلُّ أن يتوالى رجل مسلم بغير إذنه ا(١) .

وقد بين فيها أن كل مَنْ تبع المسلمين من اليهود فإن له النصر ، ومعنى الاتباع : مسالمته وترك محاربته ، لا الاتباع () في الدين كما بينه في أثناء الصحيفة ، فكل من أقام بالمدينة ومخالفيها غير محارب من يهود دخل في هذا .

⁽۱) ينظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (۱/ ٥٠١ - ٥٠٤) ؛ كتاب «الأموال» لأبي عبيد ص (۲۱٥)؛ «الفائق في غريب الحديث، للزغشري (۲/ ۲۰)؛ «منال الطالب، لابن الأثير ص (۲۲۷)؛ «عيون الأثر، لابن سيد الناس (۱/ ۱۹۷)؛ «البداية» (۳/ ۲۲۲).

⁽٢) رواه مسلم: في كتاب العنق ـ باب تحريم تولي العتيق غير مواليه (١١٤٦/٢ ح ١٥٠٧) وقيه لفظ: «أنه لأ بحل لمسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم . . . ، ، ؛ ورواه النسائي : في كتاب القسامة ـ باب صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة (٨/٥٢) ؛ والإمام أحمد : في «المسند، (٣/ ٣٢١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩)؛ والبيهقي : في «السنن الكبرى، (٨/٧٨)

وروى الإمام أحمد في «المسند» أيضاً (١/ ٢٧١) ، (٢/ ٢٠٤) عن ابن عباس وابن عمرو وروى الإمام أحمد في «المسند» أيضاً (١/ ٢٧١) ، (٢/ ٢٠٤) عن ابن عباس وابن عمرو وضي الله عنهم : «أن النبي كله كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار ، أن يعقلوا معاقلهم ، وأن يفدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين المسلمين، أه. . وقد صحح إسناده أحمد محمد شاكر في تعليقه عل «المسند» (١٤٢٤ ح ٢٤٤٣) ، (ح ٢٤٤٤) .

⁽٣) في (د) : الا اتباع !

ثم بيَّن أن ليه ود كل بطن من الأنصار ذِمَّة من المؤمنين ، ولم يكن بـالمـدينة أحـد من اليـهـود إلاًّ وله حلف إمـا مع الأوْس أو مع بعض بُطُون الخزرج ، وكمان بنو قَيْنُـقَاع ـ وهم المجماورون بالمدينة ، وهم رَهْطُ عـبدالله ابن سَلام (١) - حُلَفًاء بني عَوْف بن الخيزرج رَهْط ابن أبسي، وهم البطن الذين (٢) بُدىء بهم في هذه الصحيفة .

بنسو قينقساع

قال ابن إسلحاق: احدثني عاصم بن عمر بن قتادة ٣٠ أن بني أول الناكثين قَيْنُقَاع كانوا(؛) أوَّل يهود نَقَضُوا ما بينهم وبين رسول الله ﷺ ، وحاربوا فيها بين بَدْرِ وَأَحُدِ ، فـحـاصرهم رسـول الله ﷺ حـتى نزلوا على حُكمه ، فقام عبدُالله بن أبّي بن سَلُول إلى رسول الله على عبدُالله بن أمكنه الله منهم ـ

⁽١) هو الإمام الحبر المشهود له بالجنة : عبدالله بن سَلاَم (بتخفيف اللام) بن الحارث من بني قينقاع ، وهم من ذرية يوسف عليه السلام ، وكان اسم عبدالله بن سلام في الجاهلية : الحبصين ، فسماه النبي ﷺ عبدالله . وكان من حلفاء الخنزرج من الأنبصار . أسلم أول ما دخل النبي ﷺ المدينة وكمان من خواص أصحابه . روى البخاري في اصحيحه! في كتاب مناقب الأنصار _ باب مناقب عبدالله بين سَلاَم (٧/ ١٦٠ ح ٣٨١٢) ؟ والإمام أحد في المسنده؛ (١/ ١٦٩ ، ١٨٣) . عن سعد بن أبي وقاص قال : ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشى على الأرض إنه من أهل الجنة إلا لعبدالله بن سلام . توفي ابن سلام سنة ثلاث وأربعين . ينظر : (طبقات ابن سعد) (٢/ ٢٥٢) ؛ (أسد الغابة) (٣/ ٢٦٤) ؛ دسير أعلام النبلاء، (٤١٣/٢) ؛ «الإصابة» (٤/ ٨٠) .

⁽٢) ق (د) : «الذي» .

⁽٣) هو عناصم بن عنمر بن قنادة بن النعيان الأوسى الأنصناري : أبنو عنمر المدني (ثقة عالم بالمفازي) . روى عن : أبيه وجابر وأنس . روى عنه : بُكير بن الأشج وابن عجلان وابن إسحاق . مات بعد العشرين ومئة . ينظر : اطبقات ابن سعد، (الجزء المتمم لتابعي أهل المدينة) ص (١٢٧): قهذيب الكمال؛ (١٣/ ٥٢٨)؛ فسير أعلام النبلاء؛ (٥/ ٢٤٠)؛ (١/ ٥١) ؛ (تهذيب التهذيب، (٥/ ٥٣) ؛ انقريب التهذيب، ص (٢٨٦) .

⁽٤) ني (ج) : دکانه .

فقال : يا محمد أحسن في مَواليَّ (١) . . . فأعرض عنه ، فأدخل يده في جَيب درع رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : ﴿ أَرْسَلْنَي ۗ ، وغضب (١ حستى إن لِسَوَجِهِ رسول الله ﷺ ظِلالًا ١) ، وقسال : الوَيْحَكَ أَرْسِلْسنسى "، فقال: والله لا أَرْسِلُكَ حتى تحسن في مواليَّ، أربع منة حاسِر وثالات منة دَارع(٢) / قبد منعنون من الأحر والأسود تَخْصُدهم في ٢٣/ب غداة واحدة ؟ إني والله لامرؤ أخشَـي الدُّواثر ، فقال رسول الله على :

وأما الـنَّضِـلُيرُ وقُــرَيْظَـة فكانوا خـارجـاً من المدينة ، وعــهــدهـم مع رسول الله ﷺ أشْهَرُ من أن يَخْفَى على عالم ١٥٠٠ .

وهذه المقدولة _ والله أعلم _ كانت من قَيْنُهَاع ؟ لأن ظاهر القصة أنها كانت بالمدينة ، وسواء كانت منهم أو من غيرهم فإن [ها] (ه) كانت ذِمُيَّةً ؛ لأنه لم يكنزه؛ بالمدينة من اليهود إلا ذميٌّ ؛ فإن اليهود كانوا ثلاثَةَ أصناف وكلُّم معاهد .

(١) عند ابن اسحاق وابن هشام : فقال : يا محمد أحسن في موالي ، وكانوا حلفاء الخزرج ، فأبطأ عنه رسول الله ﷺ ، فـقـال : يا محمـد أحـسن في موالي ، فأعرض عنه رسول الله ، فأدخل يده في جيب درع رسول الله . . . .

(٢ ــ ٢) ما بين القوسين: زيادة ليست عند ابن اسحاق .

المُسمُ لَكَ) .

 (٣) في (ج): (دراع) . والسمصواب: دارع . وسمنى دارع أي: ذو درع على النسب ، واللرع: لبوسُ الحليد. ينظر: السان العرب؛ (٣/ ١٣٦١) (درع).

(٤) يَسْظُر: اكتاب السير والمعازي، لابن اسحاق ص (٣١٤) (غزوة ذي أمر إلى نجد سنة ثلاث) ؛ وكتاب (المغازي) للواقدي (١/ ١٧٧) ؛ (والسيرة النبوية) لابن هشام (٢/ ٤٨) مع اختلاف في روايتي ابن إسحاق والواقدي .

(٥) ق (أ) : ‹فإن». والمثبت س (ج) و (د).

(٦) في (ج) : دلم نكن ا

وقال الواقديُّ(۱): قحدشني عبدالله بن جعفر(۲) عن الحارث بن الفضيل(۲) عن عمد بن كعب القرظي(۱) ، قال : لما قَدِمَ رسولُ الله على المدينة وادعَتْهُ يهودُ كلُّها ، فكتب بينه وبينها كتاباً ، وألحق رسول الله على كلَّ قوم بحلفائهم، وجعل بينه وبينهم أماناً ، وشَرَط عليهم شروطاً ؛ فكان فيها شرط أن لا يُظَاهِرُوا عليه عدواً .

⁽۱) هو محمد بن عسر بن واقد الأسلمي مولاهم الواقدي المديني القاضي ، أبو عبدالله ، نزيل بغداد (متروك) ، مع سعة علمه . قال عنه اللهبي : «جمع فأوعى ، وخَلَطُ الغث بالسمين والحَسرَزَ باللّهِ الشمين ، فعاطّر حوه لذلك ، ومع هذا قبلا يستنفنى عنه في المفازي وأيام الصحابة وأخبارهم . . . . ونورد أخباره من غير احتجاج اله . روى عن : مالك وثور وابن جريج . روى عنه : الشافعي والصاغاني والحارث بن أبي أسامة مات سنة سبع ومتين . ينظر : قطبقات ابن سعده (٥/ ٤٧٥) ؛ قالتاريخ الكبيره (١/ ١٧٨/١) ؛ قالجرح والتعديل ٤ (٨/ ٢٠) ؛ كتاب قالمجروحين لابن حبان (٢/ ٢٩٠) ؛ قسير أعلام النبلاء ، (٩/ ٤٥٤) ؛ قتبليب التهذيب، ٥ (٢٩٠٣) ؛ قتويب التهذيب، ص (٤٩٨) .

⁽Y) هو عبدالله بن جعفر بن عبدالرحن بن صاحب رسول الله ﷺ : المسور بن مَخْرَمة بن نوفل القرشي المخرمي أبو محمد الملني، (ليس به بأس) ، روى عن : إسهاعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقباص، وعمه أبي بكر عبدالرحن بن غرمة وعمة أبيه أم بكر بنت المسور. روى عنه: إبراهيم بن سعد والزهري ومحمد بن عمر الواقدي . مات سنة سبعين ومئة . ينظر : «طبقيات ابن سعد» (الجزء للتمم ليتابعي أهل الملينة) ص (30٤) ؛ «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧) ؛ «تهليب الكهال» (٤/ ٢٧٧) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٨٨) ؛ «مهليب التهليب» (٥/ ٢٧) ؛ «تقريب التهليب» ص (٢٩٨) .

⁽٣) هو الحارث بن فُضَيل الأنصاري الخطّمي ، أبو عبدالله المدني ، (ثقة) ، ووى عن جعفر ابن عبدالله بن الحكم الأنصاري رعمد بن مسلم بن شهاب الأسدي وعمود بن لبيد الأنصاري . روى عنه : صالح بن كيسان وحمير بن يزيد أبو جعفر الخطمي وعمد بن الأنصاري . وي عنه : صالح بن كيسان وحمير بن يزيد أبو جعفر الخطمي وعمد بن إسحاق والمخرمي وغيرهم . ذكره اللهبي فيسن توفي بين ١٢١ ـ ١٣٠ حينها ترجمه في الطبقة الثالثة عشرة من «تاريخ الإسلام» (٥٨/٥) . ينظر : «طبقات ابن سعد» (الجزء الطبقة الثالثة عشرة من «تاريخ الاسلام» (٥٨/٥) . ينظر : «طبقات ابن سعد» (الجزء المتبد) المتبدئ (١٧٩/) ؛ «تقريب التهديب» (١٧٤) ؛ «تقريب التهديب» ص (١٧٤) ؛ «تقريب التهديب» ص (١٧٤) ؛ «تقريب التهديب»

⁽٤) تقدمت ترجمته في ص (٧١) .

قُسرَيْسُ * فقالوا: يا محمد لا يغرنَّكَ مَنْ لقيتَ ، إنك لقيتَ أقواماً أغهاراً(١) ، وإنا والله أصحابُ الحَرْبِ ، ولئن قَاتَلْتَنَا لتَعْلَمَنَّ أنك لم تقاتل مثلنا ١١٥».

ثم ذكر حصارهم وإجلاءهم إلى أُذْرِعات(r) ، وهم بنو قَيْنُقَاع اللَّاين كانوا بالمدينة(،) .

تأمل الأحماديث المأثورة والسيرة كيف كانت [معهم](ه) علم ذلك ضرورةً .

كانت المرأة وإنها ذكرنا هذا لأن بعضَ المصنفين في الخلاف قال : يحتمل أن هذه المقتولة ذمية المرأة ما كانت ذِمِّيَّةً ، وقائلُ(١) هذا ممن ليس له بالسنة كثيرُ(١) عِلم ، وإنها

⁽١) في (ج) : ﴿ أَعْهَازًا ﴾ وفي كـتــاب المغازي : ﴿ إِنْكُ قَهْرَتَ قَوْمًا أَعْهَارًا ۗ .

والأغبار: جمع غُمر بالضم والتسكين وهو الجاهل الغِرّ الذي لم يجرب الأمور لل ينظر: اغريب الحديث الآي إسحاق الحربي (٣/ ١٠٧٢)؛ «النهاية لابن الأثبرة (٣/ ٣٨٥) (غمر).

 ⁽٢) ينظر : كتاب المفازي، للواقدي : ضزوة قَينتُقاع (١٧٦/١) ، وذكره ابن إسحاق في كتاب السير والمفازي، ص (٣١٣) ؛ وابن هشام في «السيرة النبوية» (١٤٧/٢) ، مع اختلاف بين بين رواية ابن إسحاق والواقدي .

⁽٣) أَذْرِصات : بكسر الراء : هو بلد في أطراف الشام مجاور أرض البلقاء وعمَّان . ينظر : المعجم ما استعجمه (١/ ١٣١) ؛ ومعجم البلدان، (١/ ١٣١) .

⁽٤) ينظر : كتاب «المغازي» للواقدي (١/ ١٧٧) وقال : «وكانوا أول يهود حاربت»

⁽٥) دمعهم» : ساقطة منَّ (١) .

⁽٦) ني (د) : درقال» .

⁽٧) ني (د) : اکبيرا .

يعلم منها في الغالب ما يعلمه العامة ، ثم إنه أبطل هذا الاحتمال فقال : لو لم تكن ذمية لم يكن للإهدار معنى ، / فإذا نقل السب(١) والإهدار تعلق ١/٢٤ به كتعلق الرجم بالزني والقطع بالسرقة ، وهذا صحيح ، وذلك أن في نفس الحديث ما يبين أنها كانت ذمية من وجهين :

> لميق الحكم لل العلية

احدهما : أنه قال : إن يهوديةً كانت تَشْتُمُ النبيُّ ﷺ ؛ فخنقَها سوصف الله عنه (٢) و الله عنه (١) الله عنه (١) إبطالَ الله على الشتم على الشتم الله عنه (٢) الله على الشتم بحرف الفاء ، فعُلم أنه هو الموجب لإبطال دمها ؛ لأن تعليق الحكم بالوصف المناسِبِ بحرف الفاء يدل على العِلْمية ، وإن كان ذلك في لفظ الصحابي ، كما لو قال : زنى مَاعِزُ ﴿ فَرُجِم ، ونحو ذلك ؛ إذ لا فرق فيها يرويه الصحابي عن النبي ﷺ من أمر ونَهْمي وحكم وتعليل في الاحتجاج بـه بـين أن يحكي لَفْظَ النبي ﷺ أو يحكي بلفظه مَعْنَى النبي ﷺ؛ فإذا قال : أَمَرَنَا رسول الله ﷺ بكذا ، أو نهانا عن كذا ، أو حكم بكذا ، أو فعل كذا لأجل كذا ، كان حُـجة ؛ لأنه لا يُقْدِم على ذلك إلا بعد أن يعلمه العلم الذي يجوز له معه أن ينقله ، وتَطَرَّق الخطأ إلى مثل ذلك لا يلتفت إليه ، كتطرق النسيان والسهو في الرواية ، وهذا مُقرر(،) في موضعه(ه) .

⁽١) في (ج) و (د) : قالسب، .

⁽٢) اعلى رضى الله عنه : ساقطة من (د) .

⁽٣) هو ماعز بن مالك الأسلمي - صحابي - وجاء في بعض طرق الحديث أن النبي على قال فيه: القد ثاب ثوبةً لو ثابها طائفة من أمتى لأجزأت عنهم؛ . ينظر : اطبقات ابن سعدا (٤/ ٣٢٤) ؛ وأسد الغابة، (٨/٥) ؛ «الإصابة» (٦٦/٦) .

⁽٤) في (ج) : فيقروا .

⁽٥) ينظر : كتاب إرشاد طلاب الحقائق للنوري (١/١٥٧) ؛ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص (٦٥) ؛ انزهة النظر؛ لابن حجر ص (٥٣) ؛ افتح المغيث شرح الفية الحديث، للسخاوي (١٠٢/١) ؛ اللريب الراوي، للسيوطي (١٨٣/١) ؛ الوضيح الأفكارة للصنعان (١/ ٢٥٤)؛ والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث؛ ص (٣٧).

ومما يُوضح ذلك أن النبي على الما ذكر له أنها قُتِلَتْ نَشَدَ الناسَ في أمرها ، فلما ذُكر له ذَنبُها أبطل دَمَهَا . وهو على إذا حكم بأمر عَقِبَ حكاية ـ حال ـ حُكيت له دلّ ذلك على أن ذلك المحكي هو الموجِبُ لذلك الحكم(۱) ؛ لأنَّه حكم حادث ، فلابدً له من سبب حادث ، ولا سبب إلا ما حكى له ، وهو مناسب ؛ فتجب الإضافة إليه .

الوجه الثاني: أن [نشدان] (۱) النبي النبي النباس في أمرها ثم إبطال دميها دليل على أنها كانت معصومة ، وأن دَمها كان قد انعقد سبب ضمانيه ، وكان مضموناً لو (۱) لم يبطله النبي الله و لأنها لو كانت حربية لم ينشد الناس فيها ، ولم يَحتَج أن يبطل دمها ويهدو ؛ لأن الإبطال والإهدار لا يكون إلا لدم قد انعقد له سبب الضهان . ألا ترى أنه لما وأى المرأة] (١) مقتولة في بعض مَغازيه أنكر قَتْلَها ونَهي عن قتل النساء (۱) ، ولم يبطله ، ولم يهدره ، فإنه إذا كان في نفسه باطلاً هَدَراً ، والمسلمون يعلمون أن دَم الحربية غير مضمون ، بل هو هَدَر ، لم يكن لإبطاله وإهداره وجه ، وهذا ولله الحمد ظاهر .

 ⁽١) (الحكم): ساقطة من (د).

⁽٢) ق (أ) : انشده . والمثبت من (ج) و (د) .

⁽٣) الوا : ساقطة من (د) .

⁽٤) دامرأة١ : ساقطة من (أ) و (د) .

⁽٥) جزء من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما . رواه الأثمة بثلاث روايات ؛ ففي رواية بلفظ : «أنكر» ، وفي رواية ثانية بلفظ «نهى» ، وفي رواية ثائمة جمعوا بين اللفظين معماً : دأنكر ذلك ونهى»

قاما الرواية الأولى فيهي بلفظ: «أنكر». رواها البخاري: في كتاب الجهاد والسير _ باب تتل الصبيان في الحرب (٦/ ١٧٢ ح ٣٠١٤) ؛ ومسلم: في كتاب الجهاد والسير _ باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب (٣/ ١٣٦٤ ح ١٧٤٤) وقم (٢٤) ، وأبو داود في كتاب الجهاد _ باب قتـل النساء (٣/ ١٢١ ح ٢٦٦٨) ؛ وأحد: في «المسند» (٣/ ٩١) ، واحد: في «المسند» (٣/ ٩١) ،

فإذا كان النبي على قد عاهد المعاهدين اليهودَ عهداً بغير ضرب جزية عليهم ، ثم إنه أهدر دَمَ يهودية / منهم لأجل سَبِّ النبي على فأنْ يُهدِرَ ٢٤/ب دَمَ يهودية من اليهود الذين ضُرِبَتْ عليهم الجزية والزموا أحكام الملة لأجل ذلك أولى وأحرى ، ولو لم يكن قتلُها جائزاً(١) لبيَّن للرجل قُبْحَ ما فعل ؛ فإنه قد قال على : «مَنْ قَتَل نَفْساً مُعَاهَدَةً بِغَيْرِ حَقَّهَا

وأما الرواية الثالثة فيهي باللفظين معاً: «فأنكر ذلك ونهى» كها ذكرها المصنف في هذا الموضع ، وقد رواها : مالك : في «الموطأ» في كتاب الجهاد ـ باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو (٢/ ٤٤٧ ح ٩) ؛ وأحمد : في «المسند» (٢٣/٢ ، ٢٧) ؛ والترمدي : في كتاب السير ـ باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان (٤/ ١١٦ ح ١٥٦٩) ؛ وابن حبان : في «صحيحه» (الإحسان) : في كتاب الإيمان ـ باب الفطرة (١/ ١٧٣ ح ١٥٣)).

ولفظ الرواية المثالثة قبال عنه الترمذي: احديث حسن صحيح ؛ وصحح إسناده أحمد عمد شاكر في شرحه على المسنده (٦/ ٣٣٤ ح ٤٧٤٦) ؛ وصححه الألباني في الإرواء الغليل، (٥/ ٣٥ مع ح ١٢١٠) وقسال: المسناده صحيح على شرط الشيخين، ؛ وأيضاً في اصحيح سنن الترمذي، (١٢٧ ح ١٢٧٠).

والحديث له طريق آخر عن ابن كعب بن مالك عن عمه ، وسيذكره المصنَّف في ص (٢٥٤ ، ٢٥٥) من هذا الكتاب .

وأما الرواية الثانية في بلفظ: ونبى، رواها: البخاري: في الكتاب السابق ـ باب قتل النساء في الحرب (ح ٣٠١٥) ؛ ومسلم: في الكتاب والباب السابقين (ح ١٧٤٤) رقم (٢٥) ؛ وابن ماجه: في كتاب الجهاد ـ باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان (٢/ ٧٤) ح ١٨٤١) ؛ وأحمد: في والمسنده (٢/ ٢٢ ، ١٠٠ ، ١١٥) ؛ والمداري: في وسننه : في كتاب السير ـ باب النبهي عن قتل النساء والصبيان (٢/ ٢٩٣ ح ٢٤٦٢) ؛ والمطحاري: في وشرح معاني الآثار، (٣/ ٢٢١) ؛ والهيشمي: في وموارد الظيان، (ص ٣٩٨ ح ٢٦٥٧) ؛

 ⁽١) (جائزاً) : ساقطة من (د) .

لَمْ يرَحْ(١) رَائِحَة الْجَنَّةِ ١٥٥) ولأَوْجَبَ ضمانها أو الكفارة كفارة قتل المعصوم ، فلما أهدر دَمَهَا عُلم أنه كان مُبَاحاً .

الدليل الثاني من السنة على قتل

الحديث الثاني: ما رُوك إسهاعيل بن جعفر (٦) عن إسرائيل (١) عن

(١) لم يَرَحُ رائحة الجنة أي: لم يشم ريحها . ينظر : «النهاية» (٢/ ٢٧٢) (روح) . (٢) رواه البخاري : في كتاب الجزية والموادعة _ باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم (٢/ ٢١١ ح ٢٦٦) وفيه زيادة: «وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً»، وفي كتاب الديات ـ باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم (٢١/ ٢٧٠ ح ٢٩١٤)؛ والنسائي: في كتاب القسامة _ باب تعظيم قتل المعاهد (٨/ ٢٥) بلفظ: «من قتل نفساً معاهدة بغير حلّها حرم الله عليه الجنة أن يشم ريحها» ؛ وابن ماجة: في كتاب الديات _ باب من قتل معاهداً (٢/ ٢٩٨ ح ٢٦٨٢) ؛ وأحمد : في «المسند» (٢/ ١٨٦) بلفظ: «من قتل قتيلاً من أهل الذمة لم يرح رائحة الجنة»؛ والبيهقي: في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٠٥). كلهم عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنها .

ورواه الترمذي: في كتاب الديات ـ باب ما جاء فيمن يقتل نفساً معاهدة (١٣/٤ خ ١٤٠٣) وفيه لفظ أ: ١٤ . . فقد أخفر بذمة الله ؛ وابن ماجة : في الكتاب والباب السابقين (ح ٢٦٨٧) كلاهما عن أبي هريرة رضى الله عنه. الجديث قال عنه الترمذي :

السابقين (ح ٢٦٨٧) كـالاهما عـن ابي هـريرة رضي الله عنه. الحـديث قــال عنه الترمدي (حديث حسن صحيح)

ورواه أبو داود: في كتتاب الجهاد _ باب في الوقاء للمعاهد وحرمة ذمته (١٩١/٣) ح (٢٧٦٠) بلفظ: «من قتل معاهداً في غير كنهه. . . ؟ ؟ والنسائي: في الكتاب والباب السابقين ؟ وعبدالرزاق في «المصنف» (١٠٢/١٠ ح ١٨٥٢١ ، ١٨٥٢١) ؟ وأحمد في «المسند» (٣٨/٥ ، ٥٠، ٥١، ٥٠) بلفظ المصنف؛ وابن حبان في «صحيحه: الإحسان» (٢٣٩/٥ ) . كلهم عن أبي بكرة (٢٣٩/٥) . كلهم عن أبي بكرة

رضي الله عنه ، وقبال الحباكم : «صحيح على شرط البخاري» ، ووافقه الذهبي .

(٣) هو إسهاعيل بن جمعفر بن أبي كثير الأتصاري الزرقي مولاهم أبو إسحاق المدني ، قارى ، أهل المدينة (ثقة ثبت) روى عن : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق وربيعة بن أبي عبدالرحين وسالك بن أنس . روى عنه : إبراهيم الهروي وسريح بن يونس وعباد بن موسى الحتلي . مات سنة ثمانين ومئة . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٧/٧٢٧) ؛ «الجمع بين رجال الصحيحين» (٤٤/١) ؛ «تهديب الكيال» (٣١/٥) ؛ «سير أعلام النبسلاء» بين رجال الصحيحية النهاية» لابن الجزري (١/٣٢١) ؛ «تهذيب التهديب» (١/٢٨٧) ؛

«تقريب التهذيب» ص (١٠٦).

(٤) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق المهمداني السبيعي أبو يوسف الكوفي (ثقة تكلم فيه بلا حجة). روى له الجهاعة. روى عن: سعيد الثوري وسهاك بن حرب وعنهان الشحام. روى عنه : إسهاعيل بن جمفر المدني والنفر بن شميل ووكيع بن الجراح . مات سنة ستين ومثة ، وقيل غير ذلك. ينظر : «طبقات ابن سعد» (٢/ ٢٧٤) «تاريخ أسهاء الثقات» لابن شاهين ص (٦٥) ؛ «الجسم» (١/ ٤٢) ؛ «تهذيب الكهال» (٢/ ٥١٥) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٥٥) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (١٠٤) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (١٠٤)

عيان الشحّام(۱) عن عِكْرِمَة(۲) عن ابن عباس رضي الله عنها أن أغمَى كانت له أم ولد تشتُم النبي على وتقَعُ فيه ؛ فَينْهَاها فلا تَستَهِى، ويزجرها فلا تنزجر فلها كان ذات ليلة جَعلَتْ تقعُ في النبي على وتشتمه ؛ فأخذَ المغول فوضَعه في بطنها واتّكاً عليها فقتلها ، فلما أصبحَ ذُكِرَ ذلك للنبي على فجمع الناسَ فقال: وأنشُد الله رَجُلاً(۱) فَعَلَ مَا فَعَلَ لِي عَلَيْهِ حَتَّ إلا قَامَ ، فقام الأعمى يتخطّى الناسَ وهو يتدلدل(١) ، عَلَيْهِ حَتَّ إلا قَامَ ، فقام الأعمى يتخطّى الناسَ وهو يتدلدل(١) ، حتى قَعَدَ بين يَدَى النبي على ، فقام الاعمول الله أنا صَاحِبُها ، كانت تشتمك وتقع فيك فأنهاها فلا تنتهي وأزجُرها فلا تَنزجر ، ولي منها ابننانِ مِثْلُ اللؤلؤتين ، وكانت بي رفيقة ، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقعُ فيك ، فأخذت المغول فوضعته في بطنها واتّكانً عليه حتى قتلتُهَا ، فقال النبي على : وألا الشهدُوا أنَّ دَمَهَا

⁽۱) هو عنهان الشحام العدوي أبو سلمة البصري ، يقال : اسم أبيه عبدالله ، وقيل : ميمون (لا بأس به) أخرج له مسلم والأربعة سوى ابن ساجة ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو داود وغيرهم. ينظر: «تاريخ أسهاء الشقات» ص (۲۰۳)؛ «الجمع» (۱/ ۳۵۲)؛ «الكاشف» (۲/ ۲۰۸)) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (۳۸۷) .

⁽٢) عكرمة مولى ابن عباس: العلامة الحافظ المفسر أبو عبدالله القرشي مولاهم المدني البربوي الأصل (ثقة ثبت عالم بالتفسير). روى عن: ابن عباس وعائشة وأبي هريرة . روى عنه : إبراهيم النخعي والشعبي وعثيان الشحام . مات سنة خمسة ومئة . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٨/ ٧٨٧) ؛ «الجمع» (٨/ ٣٩٤)؛ «مسير أعلام النبلاء» (٨/ ٢١٧) ؛ «الحاشف» (٨/ ٢٩٤) ؛ «الحاشف» (٣٩٧) ؛ «المحابة (٨/ ٢٩٤) ؛ «القريب التهذيب» (٣٩٧) .

⁽٣) في (ج) : «أنشد رجلًا».

⁽٤) يتدلدل أي : يضطرب في مشيته . ينظر : «النهاية» لابن الأثير (٢/ ١٢٩) (دلدل) .

هَدَرٌ ، رواه أبو داود والنسائي(١).

والمِغُولُ - بالغين المعجمة - قال الخطابي(۱): الشبيه المشمَل(۱) ونَصْلُه دقيق ماضٍ ، وكذلك قال غيره(١): هو سيف رقيق له قَفاً يكون غمده كالسوط ، والمشمَل : السيفُ القصيرُ ، سُمي بذلك الآنه يشتمل(۱) عليه الرجل ، أي : يغطيه بشوبه(۱) ، واشتقاق المغول من غَالَهُ الشيء واغتاله إذا أخذه من حيث لم يَدْر(۱) .

وهذا الحديث مما استدلَّ به الإمام أحد في رواية عبدالله قال: ثنا

(۱) رواه أبو داود: في كتاب الحدود ـ باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ (١٨/٤ ح ٢٣٦١) وفيه عبارة: «فوقع بين رجليها طفل فلطخت ما هناك بالدم» ، وفيه لفظ: «بتخطى الناس وهو يتزلزل» و والنسائي: في كتاب تحريم الدم ـ باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ (١٠٧/٧) و والسدارقطني: في كتاب الحسدود والديات وغيره (١/١١٠ ح ١٠١) و والحاكم : في «السنن الكبرى» (١٠٠) ، والحيهقي: في «السنن الكبرى» (١٠٠) ، والحيهقي: في «السنن الكبرى» (١٠/١٠) ، و (١٠/١٠) وعنده بلفظ: «المعول» بالعين المهملة في الموضعين ، وهو تصحيف . و (١٠/١٣) وعنده بلفظ: «المعول» بالعين المهملة في الموضعين ، وهو تصحيف . الحديث سكت عنه أبو داود ، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ، ووافقه اللهبي ، وقال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (ص ٢٥٥ ح ١٢٣٠) : «دواته ثقات» ، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/١٥٠ ح ٢٥٠٥) .

(٣) في (د) : «المشتمل» .

(٤) ينظر: «النسهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٩٧) (غول) ؛ و «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للأصفيهاني (٩٧/٢) وقال : وهي حديدة دقيقة ، وقيل : هو سيف دقيق ماضٍ ، وقال الزغشري في «الفاتق» (١/ ٢١٢) (جزر) : المغول : شبه الحنجر يشده الفاتك على وسطه للاغتيال .

(٥) في (ج) : «تشتمل» (٦) ينظر : «لسان العرب» (٦/ ٣٣٢٠) (غول) .

(٧) ينظر : كتاب «الاشتقاق» لابن دُريد ص (١٨٨) .

رَوْح(۱) ثنا عثمان الشحام ثنا عكرمة مولى ابن عباس أن رجلاً أعْمَى كانت له أمَّ ولدِ تَشْتُمُ النبيَّ ﷺ ، فقتلها ، فسأله عنها ، فقال : يارسول الله إنها كانت تَشْتُمُكَ ، فقال رسول الله ﷺ :

وَأَلَا إِنَّ دَمَ فُلَانَةً هَدَرٌ ١٠/١ .

هل قصة المرأتسين

واحسدة أم

متبسعندة؟

فيهذه القصة يمكن أن تكون / هي الأولى ، وعليه يدلُّ (١/٢٥ كلامُ ١/٢٥ [الإمام](١) أحمد ؛ لأنه قيل له في رواية عبدالله : في قتل الذمي إذا سَبَّ أحاديث ؟ قال : نعم ، منها حديث الأغمى الذي قتل المرأة ، قال : سَمِعْتُهَا تَشْتُمُ النبيَ عَلَيْهُ (١٠٠) .

شم روى عنه عبدُالله كلا الحديثين ، ويكون قد خَنَقَها وبَعَجَ بَطْنَهَا بالمغول : أو يكون كيفية القتل غير محفوظة(١) في إحدى الروايتين .

⁽۱) هو رَوْح بن عُبَادة بن العلاء بن حسان بن عَمْرو بن مَرثد القَيْسي ، أبو محمد البصري (ثقة فاضل) . أخرج له الجهاعة . وروى عن : شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وسفيان ابن عيينة . روى عنه : أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والحسن بن علي الحلواني . مات سنة خس أو سبع ومئتين . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٩٦) ؛ «تاريخ أسهاء المثقات» لابن شاهين ص (١٢٩) ؛ كتاب «الإرشاد في معرفة علهاء الحديث، للقزويني (١/ ٢٤٠) ؛ «تهذيب الكهال» (١/ ٢٣٨) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٠٢) ؛ «الكاشف» (١/ ٣١٣) ؛ «تهذيب التهليب» (٢/ ٢٩٣) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٢١١) .

⁽٢) ينظر : «أحكام أهل الملل للخلال : كتاب الحدود ـ باب فيمن شتم النبي ﷺ (ق/ ١٠٤/).

⁽٣) في (ج) : الريدل عليه) .

 ⁽٤) «الإمام»: ساقطة من (أ).

⁽٥) سبق تخريجه في ص (١٢٦) .

⁽٦) في (ج) : اعفوظا .

ويؤيد ذلك أن وقوع قِصَّتين مثل هذه لأَعْمَيَيْنِ كلَّ منها كانت المرأة تحسن إليه وتُكرر الشتم ، وكلاهما قتلها وحده ، وكلاهما نشَد رسولُ الله(١) ﷺ فيها الناس ، بعيدٌ في العادة ، وعلى هذا التقدير فالمقتولة يهودية كها جاء مُفَسَّراً في تلك الرواية ، وهذا قول القاضي أبي يعلَى(١) وغيره ، استدلُّوا بهذا الحديث على قتل الذميُّ ونَقْضِه العهدَ ، وجعلوا الحديثين حكاية واحدة .

ويمكن أن تكون هذه القصة غير تلك ، قال الخطابي : "فيه بيان أن سابً النبي على يقتل ، وذلك أن السب منها لرسول الله التها ارتداد عن الدين (٢) ، وهذا (١) دليلٌ على أنه اعتقد أنها كانت (٥) مسلمة ، وليس في الحديث دليل على ذلك ، بل الظاهر أنها كانت كافرة ، وكان العهد لها بملك المسلم إياها ؛ فإن رقيق المسلمين ممن يجوز استرقاقه لهم حُكم أهل الذمة ، وهم أشد في ذلك من المعاهدين ، أو بتزوج المسلم بها ؛ فإن أزواج المسلمين من أهل الكتاب لهم حكم أهل الذمة في العصمة ؛ لأن أزواج المسلمين من أهل الكتاب لهم حكم أهل الذمة في العصمة ؛ لأن مثل هذا السب الدائم لا يضعله مسلم إلا عن ردة واختيار دين غير الإسلام، ولو كانت مرتدة منتقلة إلى غير الإسلام لم يُقِرها سيدها على ذلك أياماً طويلة ، ولم يكتف بمجرد نهيها عن السب ، بل يطلب منها ذلك أياماً طويلة ، ولم يكتف بمجرد نهيها عن السب ، بل يطلب منها والأصل عدم تغير حالها ، وأنها كانت باقية على دينها ، يوضح ذلك أن

⁽١) في (د) : النبي، . 🐩

⁽٢) تقلمت ترجته في ص (٢٠).

⁽٣) ينظر : قمعالم السنن؛ للخطابي (٦/١٩٩) .

⁽٤) ئي (د) : نوهوا .

⁽٥) (كانت؛ : ساقطة من (ج) .

الرجل لم ينقبل : كَفَرَت ولا ارْتَدَّت، وإنها ذكر مجرد السَّب والشتم ، فعلم أنه لم يَصْدُرُ منها قدر زائد على السب والشتم من انتقال من دين إلى دين أو نحو(١) ذلك .

وهذه المرأة إما أن تكون كانت(٢) زوجَةً لهذا الرجل أو مملوكة له ، وعلى التقديرين فلو لم يكن قَتْـلُها جائزاً / لبيَّـن النبي ﷺ له أن قتلها كان ٢٥/ب عرماً، وأن دمها كان معصوماً، ولأوجب عليه الكفَّارَة بقتل المعصوم والدُّينةَ إِن لَم تكن مملوكة له(٣) ، فلما قال : «اشْهَدُوا أن(١) دَمَهَا هَدَره _ والهدر الذي لا يضمن بقورد ولا دِيةٍ ولا كفَّارة _ عُـلم أنه كان مباحاً مع كونها كانت ذمية ، فعُلم أن السبِّ (ه) أباح دَمَهَا ، السيا والنبيُّ على إنها أَهْدَرَ دَمَهَا عَقِبَ إخباره بأنها قتلت لأجل السبُّ ، فعلم أنه الموجِبُ لذلك ، والقصة ظاهرة الدلالة في ذلك .

الحديث الثالث: ما احتج به الشافعي على أن الذميَّ إذا سبُّ قُتِل وبرثت منه الذمة ، وهو قصَّةُ كعب بن الأَشْرَفِ اليهوديّ(١) .

قال الخطابي : قال الشافعي : «يقتل الذمق إذا سَبُّ النبيَّ عِينًا ، وتبرأ منه الذمة ، واحتج(٧) في ذلك بخبر كعب(٨) بن الأشرَفِ٩١١ ، وقال

السدليسل الشالث مسن

السنة على انتقاض عهد

السندسي الساب وقتله

⁽١) تي (ج) : ارتحوا .

⁽٢) كذا في جميع النسخ ، ولعل لفظة (كانت) زيادة من الناسخين .

⁽٣) (له) : ساقطة من (د) .

⁽٤) في (د) : قأي، وهو تحريف ظاهر .

⁽ه) ق (د) : ‹السب، .

⁽٦) سبق تخريجها في ص (٥٦) .

⁽٧) (واحتج): ساقطة من (د).

⁽٨) اكعب، : ساقطة من (ج) .

⁽٩) ينظر : قمعالم السنن؛ للخطابي (٦/ ٢٠٠) .

⁽١) ﴿الْأُمِّ ۚ (٤/ ١٨١) (الأصل فسيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ) .

 ⁽٢) في «الأمّ»: دولا قدريه أحد من مشركي أهل الكتاب».

 ⁽٣) في «الأمّ): (فكلم بعضها بعضاً بعدارته).

⁽٤) ق (د) : «لرسول الله» . وهو تحريف .

⁽٥) والأمَّ (٤/ ١٨١) .

⁽۲) هو عسرو بن دینار الکی ، أبو عسد الأثرم ، الجمعی مولاهم (ثقة ثبت) . كان شیخ الحرم فی زمانه وأفتی بمكة ثلاثین سنة . روی عن : ابن عباس وجابر وابن عمر . روی عن : شعبة وسفیان بن عیینة وابن جریج . مات سنة ست وعشرین ومثة . ینظر : 

د تاریخ الثقات للمجلی ص (۳۲۳) ؛ «الثقات الابن حبان (۱۲۷/۵) ؛ «الجمع بین رجال الصحیحین (۲۱ (۲۱ ) ؛ «سیر أعلام النبلاء» (۲۰۰/۵) ؛ «تهذیب التهذیب» (۲۸/۸) ؛ د تقریب التهذیب الدرد (۲۱ (۲۱ ) ) .

⁽٧) هو عدد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري الأوسي أبو عبدالله _ وقيل : أبو عبدالرحمن وأبو سعيد _ من نجباء الصحابة وهو أكبر من اسمه عمد من الصحابة . شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ إلا تبوك . استخلفه رسول الله ﷺ على المدينة في بعض غزواته، واستعمله عمر على صدقات جهينة وكان صاحب العمال أيام عمر ، وكان عن اعتزل الفتنة . مات سنة ثلاث وأربعين . ينظر: وأسد الفابقة (١١٢٥) ؛ وسير أعلام النبلاء، (٢٩٣٩) ؛ والإصابة (٦٢/٦) .

فلها سَمِعه ، قال : وأيضاً والله لَتَمَلَّنَهُ ، قال : إنا قد اتبعْنَاهُ الآن ، ونكره أن نَدَعَه حتى نظر إلى أي شيء يصير أمره ، قال : وقد أردت أن تُسلِفَنِي سَلفاً ، قال : فها ترهنني ؟(١) نساءكم ، قال : أنت أجمل العرب ، أنرهنك(١) نساءنا؟! قال : ترهنوني(٣) أولادكم ، قال : يُسَبّ البن / أحدنا فيقال : رُهنت في وَسْقَيْن من تَمْر ، ولكن نرهنك ١٢٦١ اللأمة _ يعني السلاح _ قال : نعم ، وواعده(١) أن يأتيه بالحارث(١) ، وأي عبس بن جبر(١) وعباد بن بشر(١٧) ، فجاؤوا فَدَعَوه ليلاً ، فنزل إليهم، قال سفيان : قال غير عمرو : قالت له امرأته : إني الأسمع صَوْتاً كأنه قال سفيان : قال غير عمرو : قالت له امرأته : إني الأسمع صَوْتاً كأنه

⁽١) في (ج) : النها ترهبوني، وهو تصحيف .

⁽٢) في (ج) : فأيرهبك، .

⁽٣) ني (ج) : ديرهبوني، .

⁽٤) في (ج) : الووادعه .

⁽٥) هو الحارث بن أوس بن معاذ بن النعبان بن امرىء القيس ، الأنصاري الأوسي ، ابن أخي سعد بن معاذ سيد الأوس ، ويكنى أبا أوس . آخى رسول الله ﷺ بينه وبين عامر ابن فهيرة . وشهد الحارث بدراً وأحداً ، وقتل يوم أحد شهيداً . ينظر : قطبقات ابن سعد» (٣/٧/٢) ؛ قالد صعد» (٣/٧/٢) ؛ قالد الغابة» (١/ ٣٧٩) ؛ قالاصابة» (١/ ٢٨٧) .

⁽٦) هو أبو عبس بن جبر بن عمرو بن زيد ... بن الحارث الأوسي ، واسمه عبدالرحمن . وذكره ابن حجر في الإصابة بأنه «أبو عبيس» . بدري كبير ، كان يكتب بالعربية ، وكان هو وأبو بردة بن نيار يكسران أصنام بني حارثة . وكان عمر وعثمان يبعثانه مصدقاً أي : يأخذ صدقات النعم . مات بالمدينة سنة أربع وثلاثين وصلى عليه عثمان رضي الله عنهم . وقبره بالبقيع . ينظر : «طبقات ابن سعده (٣/ ٤٥٠) ؛ «طبقات خليفة» ص (٧٩) ؛ «أسد الغابة» (٣/ ٢٦١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٨٨١) ؛ «الإصابة» (١٢٦٠) .

⁽٧) هو عباد بن بشر بن وقش بن زُغْبة بن زَعُوراء بن عبدالأشهل. الإمام أبو الربيع الأتصاري الأشهلي ، أحد البدرين وشهد أحداً والحندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ . وشهد يرم اليامة وكان له يومثذ بلاء ومباشرة للقتال وطلب للشهادة حتى قتل يومثذ شهيداً سنة اثنتي عشرة . ينظر : قطبقات ابن سعده (٣/ ٤٤٠) ؛ قاسد الغابة » (١٤٩/٣) ؛ قسير أعلام النبلاء » (١/٣٣) ؛ قالإصابة » (٢٠/٤) .

صوتُ دَم، قال : إنه هذا محمد ورضيعُه أبو نائلة (۱) ، إن الكريم لو دُعِيَ إلى طَعْنة ليلاً لأجاب، قال محمد: إن إذا جاء فسوف أمدُّ يدي إلى رأسه، فإذا استمكنت منه فَدُونكم، [قال] (۱): فلم نزل نزل (۱) وهو مُتَوَشَّح، قالوا: نجد منك ريح الطيب، قال: نعم، تحتي فلانة أعطرُ نساء العرب، قال: أفتأذن في أن أشمَّ منه ؟ قال: نعم، فشمَّ ، ثم قال: أتأذن في أن أعود؟ قال: فاستمكن منه ، ثم قال: دونكم فقتلوه ، متفق عليه (١).

وروى ابن أبي أويس(ه) عن إبراهيم بن جعفر بن محمود بن محمد بن مسلمة(١) عن أبيه(٧) عن جــابر بن عــبدالله أن كَعْبَ بن الأشرف عاهَدَ رسولَ

⁽۱) أبو نائلة : هو سِلْكَان بن سلامة بن وَقَش _ أحد بني عبد الأشهل _ الأنصاري الأوسى الأسهل . وسلكان لقبه ، واسمه : سعد ، وكنيته أبو نائلة . شهد أحداً وما بعدها من المساهد، وكنان شباعراً ومن الرماة المذكورين. قتل يوم جسر أبي عبيد، صدر خلافة عمر بالمراق . ينظر : «الإستيعاب» (۱۳۸/۲)؛ «أسد الغابة» (۳۵۳/۲) ، ٤١٤)؛ «الإصابة» (۱۹۱/۷) .

⁽٢) قال؛ ; زيادة في (ج).

 ⁽٣) انزل؛ : ساقطة من (د) .

⁽٤) الحديث سبق تخريجه في (٥٦) .

⁽٥) هو إساعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أي عامر الأصبحي ، أبو عبدالله ابن أي أويس المدني . (صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه) . روى عن : خاله مالك ، وكمان ثبتاً في حديثه ، وعن أبيه وسليبان بن بلال . روى عنه : البخاري ومسلم بواسطة زهير بن حرب مات سنة ست وعشرين ومتين . ينظر : قطبقات ابن سعده (٥/٤٣٨)؟ قالجرح والتعديل ٥ (١/١٠)؛ قالجمع بين رجال الصحيحين ٥ (١/٢٥)؛ قتهذيب الكيال ١ (٣٩١) ؛ قالكا التهذيب ص (١/١٥) ؛ قتقريب التهذيب ص (١/١٥) ؛

⁽٦) هو إيراهيم بن جعفر بن محمود بن مسلمة الأنصاري الحارثي ، أبو إسحاق ، روى عن سليان بن محمد بن محمود ، وعن أبيه ، روى عنه : ابن أبي أويس وعبدالله بن عبدالوهاب ويعقوب بن محمد . قال أبو حاتم : هو صالح . مات سنة إحدى وتسعين ومثة . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٥/ ٤٣٧) ؟ «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ٢٧٨) ؟ «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٩١) ؛ «الثقات لابن حبان» (٥/ ٧) .

⁽۷) هو جعفر بن محمود بن معمد بن مسلمة الأنصاري الحارثي المدني (صدوق) روى عن جابر ابن عبدالله وعمر بن عبدالعزيز وأبيه محمود. روى عنه : أبنه إبراهيم وابن أخيه سليان بن محمد وموسى بن عمير . ينظر : «التاريخ الكبير» (۲/۲/۹) ؛ «الجرح والتعليل» (۲/۲) ؛ «المقات» لابن حبان (٤/٧/١) ؛ «تهذيب الكيال» (٧/٥) ؛ «تقريب التهذيب» ص (١٤١) ؛ «تهذيب» ص (١٤١) ؛ «تهذيب» ص (١٤١) .

الله ﷺ أن لا يُعِينَ عليه ولا يُقاتله، ولحق بمكة ، ثم قَدِمَ المدينة مُعْلِناً للعَاداة النبي ﷺ ، فكان(١) أول ما خَزَع عنه قوله :

اذَاهِبُ أَنْتَ لَم تحلل بمرقبة وَتَارِكُ أَنْتَ أَمَّ الْفَضْلِ بِالْحَرَمِ؟

في أبيات يهجوه بها ، فعند ذلك نَدب رسولُ الله إلى قتله ، وهذا محفوظ عن ابن أبي أويس، رواه الخطّابي وغيرُهن، وقال : قوله : خزع معناه : قطع عهده الان، وفي رواية غير الخطابي فخزع منه هجاؤه له ، فأمر بقتله ، والمخزع : القَطْع ، يقال : خزع فلان عن أصحابه خزعاً أي : انقطع وتخلف ، ومنه سميت خُزَاعة ؛ لأنهم انخزعوا عن أصحابهم وأقاموا بمكة (١٠)؛ فعلى اللفظ الأول يكون التقدير أن قوله هذا هو أولُ خَزْعِه عن النبي بي ، أي : أول انقطاعه عنه بنقض العهد ، وعلى الثاني قيل : معناه قطع هجاه للنبي على منه ، يعني أنه نقض عهده وذمته ، وقيل : معناه خزع من النبي على هجاه ، أي : نالَ منه ، وشعّث منه (٥) ، وضع منه .

⁽١) ني (د) : ﴿وَكَانَ ،

⁽٢) رواه الخطابي في «معالم السنن» (٨٣/٤) ، وفي «غريب الحديث» (١/ ٥٧٦) : قال : حدثناه أحمد بن إبراهيم بن مالك حدثنا الحسن بن علي بن زياد السيري حدثنا ابن أبي أويس به . . . وعنده بلفظ : «فخزع منه هجاؤه للنبي عليه السلام حين يقول : أذاهب أنت . . . . . . . . . . .

⁽٣) المصدر نفسه .

 ⁽³⁾ ينظر: اللهائق في غريب الحديث، للزخشري (١/٣٦٧)؛ النهاية، لابن الأثير (٢/٨٨)؛
 السان العرب، (٢/ ١١٥٠) (خزع) .

⁽٥) شعَّت منه ، أي : تنقصه . يقال : شَعَّتُ من فيلان إذا غَضَضْتَ منه وتنقَّضْتَه ، من الشَّعْت وهو انتشار الأمر ، ومنه قولهم : السَّمَّ الله شَعَفَه » . ينظر : «النهاية» (٢/ ٤٧٨) (شعث) .

وذكر أهلُ المغازي والتفسير مثل محمد بن إسحاق أن كعب بن الأشرف كان مُوادِعاً للنسبي على في جملة مَنْ وَادعَه من يهود / المدينة، ٢٦/ب وكان عربياً من بني طي (١) ، وكانت أُمّه من بني النّفيير ، قالوا : فلما قتل أهل بَدْرِ شقَّ ذلك عليه، وذهب إلى مكة ورَثَاهم لقريش، وفضل دين الجاهلية على دين الإسلام ، حتى أنزل الله فيه : ﴿ اللّم تَرَ إلى الّذِينَ أَوْتُوا نَصِيسَا مِن الْحِتَابِ يُدُومِنُونَ بالْحِبْتِ والطّاعُوتِ وَيقَولُونَ لِلّذِينَ كَفَرُوا هَوُلاءٍ أَهْدَى مِن الذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً ﴾ (١) .

ثم لما رجع إلى المدينة أخذ ينشد الأشعار يهجو بها النبي (٢) ﷺ ، وشَبَّب بنساء المسلمين ، حتى آذاهم ، حتى قال النبي (١) ﷺ امَنْ لِكُعْب ابْنِ الأَشْرَفِ فَإِنَّهُ [قَدْ] (١٠) آذَى اللَّهَ وَرسُولَه ؟٥ (١٠) ، وذكروا قصة قتله مسوطة (٧) .

⁽١) في السيرة: ومن بني طي ثم أحد نسهانه.

⁽٢) سورة النساء : الآية رقم : (٥١) .

⁽٢) في (ج) و (د) : درسول الله:

⁽٤) في (د) : ‹رسول الله؛

⁽٥) (قد) : ساقطة من (أ) و (ج) .

⁽٦) الحليث سبق تخريجه في ص (٥٦) .

⁽۷) ينظر: كتاب «السير والمغازي» لابن إسحاق ص (٣١٦_ ٣٢١) ؛ كتاب «المغازي» للواقدي (١/ ١٨٤ ـ ٩٥) ؛ «الطبقات للواقدي (١/ ١٨٤ ـ ٩٥) ؛ «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/ ٣١) ؛ «تاريخ الطبري» (٢/ ٤٨٨) ؛ «تفسير الطبري» (٥/ ١٣٢) وما بعدها...

وقال الواقدي: «حدثني عبدالحميد بن جعفر(۱) عن يزيد بن رُومان(۱) ومَعْمَر(۲) عن الزهري(۱) عن ابن كعب بن مالك(۱) وإبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر . . . » وذكر القصة إلى قتله(۱) ، قال : «ففزِعَتْ يهود ومَنْ معها من المشركين، فجاؤوا إلى النبيُّ عَلَيْ حين أَصْبَحُوا فقالوا:

⁽۱) هو عبدالحسيد بن جعفر بن عبدالله بن الحكم بن رافع الأنصاري المديني ، أبو سعد (صدوق رمي بالقدر، وربيا وهم) . روى عن : أبيه ونافع ويزيد بن أبي حبيب . روى عنه: يحيى القطان وابن وهب والواقدي. صات سنة ثلاث وخسين ومئة . ينظر : التاريخ الكبيرة (۲/۳/، ۱۰) ؛ «الجرح والتعديل» (۲/۰۱) : «تاريخ أسهاء الثقات؛ لابن شاهين ص (۲۳۲) ؛ «الجسم» (۱۹۹۱) ؛ «سير أعلام النبلاء» (۷/۰۲) ؛ «تهذيب التهذيب» (۲/۱۱) ؛ وتقريب التهذيب، ص (۳۳۳) .

⁽۲) هو يزيد بن روسان الأسدي ، أبو رَوْح المدني ، مولى آل الزبير (ثقة كثير الحديث) . روى عن: أنس وعروة بن الزبير والزهري . روى عنه : هشام بن عروة ومالك بن أنس وجرير ابن حسازم . صات سنة ثلاثين ومئة . ينظر: «التياريخ الكبير» (٤/ ٢/ ٣٣٢) ؟ «الثقات» لابن حسبان (٧/ ٦١٥ ، ٥/ ٥٤٥) ؟ «تاريخ أسهاء الشقات» لابن شاهين ص (٣٥٢) ؟ «تهذيب التهذيب» ص (٦٠١) .

⁽٣) تقدمت ترجته في ص (٧٣) .

⁽³⁾ هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري المدني ، أبو بكر القرشي (الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه). روى عن ابن عسر وأنس بن مالك وعبدالله بن كعب بن مالك. روى عنه عسر بن عبدالعزيز وعمرو بن شعيب ومعمر بن راشد . مأت الزهري سنة أربع أو ثلاث وعشرين ومئة . ينظر : «تاريخ الثقات» للعجلي ص (٤١٦) ؛ «تاريخ أسياء الشقات» لابن شاهين ص (٢٧٦) ؛ «الجمع» (٢/ ٤٤٩) ؛ «سير أعلام النبلاء» أسياء الشقات، لابن شاهين ص (٢٧٦) ؛ «الجمع» (٢/ ٤٤٩) ؛ «سير أعلام النبلاء»

⁽⁰⁾ هو عبدالله بن كعب بن مالك الأتصاري السّلَمي المدني (ثقة). روى عن: جابر بن عبدالله وعبدالله بن عبدالله بن مسلم بن شهاب الزهري ، وروى له الجهاعة سوى الترمذي . مات في ولاية سليمان بن عبدالملك سنة سبع أو ثهان وتسعين . ينظر : «طبقات ابن سعد» في ولاية سليمان بن عبدالملك سنة سبع أو ثهان وتسعين . ينظر : «طبقات ابن سعد» في ولاية سليمان بن عبدالملك سنة سبع أو ثهان وتسعين . ينظر ( حطبقات ابن سعد الكيمال ) ؛ «تاريخ ابن زُبر ) (۲۲۲) ؛ «الجمسع» (۲۷۲) ؛ «تهذيب التهذيب» (۲۷۳) ؛ «تقريب التهذيب» (۲۹۹) ؛ «تقريب التهذيب» (۲۹۹) .

⁽٦) ينظر : كتاب «المغازي» للواقدي (١/ ١٨٤) .

قد طُرِقَ صاحبُنَا الليلة وهو سيد من ساداتنا ، قُتِلَ غِيلة (١) بالا جُرم ولا حَدَثِ علمناه ، فقال رسول الله على:

﴿ إِنْهُ لَوْ قَرَّ كَمَا قَرَّ غَيْرُهُ مَمَّنَ هُوَ عَلَى مِثْلَ رَأْيُهِ (٢) مَا اغْتِيلَ وَلَكُنهُ نَــالَ مِنَّا الأَذَى ، وَهَجَانَا بِالشَّـعْرِ، ولَـمْ يَفَعَـلْ هَذَا أَحَـدٌ منكم إلا كَـانُ السيف٣(٣).

ودعاهم رسول الله ﷺ إلى أن يكتب بينهم كتاباً يَتَنَهُونَ إلى ما فيه ، فكتبوا بينهم وبينه(١) كتاباً تحت العذّق(٥) في دار رَمُكَة بنت الحارث(١) ، فحذرت يهود ، وخافت وذَلّت من يوم قَتْل ابن الأشرف ١١٠٥ .

والاستندلالُ بقتل كعب بن الأشرف من وجهين :

الحدهما: أنه كان مُعَاهداً مُهَادَناً ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالمغازي والسير ، وهو عندهم من العلم العام الذي يُستغنى فيه عن نقل الخاصة .

وجممه دلالة

⁽١) قَمَالُ غِيلَة : أي: في خُفَّية واغتيال . وهو أن يخدع ويقتل في موضع لا يراه فيه أحد .

والغيلة : فعلة من الاغتيال . ينظر : «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٤٠٣) (غيل) . (٢) في (ج) : «مثل على رأيه» .

⁽٣) في اللغازي؛ : ﴿إِلَّا كَانَ لَهُ السَّفَّا .

 ⁽٤) (وبينه) : ساقطة من (د) .

⁽٥) العَدَّق بالفتح: النخلة، وبالكسر: العُرجون بيا فيه من الشياريخ، ويجمع على عِلْمَاق ينظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٩٩) (علق).

⁽٦) هي رملة بنت الحارث بن ثعلبة بن الحارث بن زيد الأنصارية النجارية ، تكنى أم ثابت ، وزوجها معاذ بن الحارث بن رفاعة . أسلمت رملة وبايعت رسول الله على المنظر : وطبقات ابن سعده (٨/ ٤٤٦) ؛ وأسد الغابة، (٧/ ١١٥) ؛ والإصابة، (٨/ ٨٤)

⁽٧) ينظر : كتاب اللغازي، للواقدي (١/ ١٩٢) .

ويما لا رَيْبَ فيه عند أهل العلم ما قدَّمناه(۱) من أن النبي على عاهَد لما قدم المدينة جميع أصناف اليهود: بني قَيْنُقاع والنضير وقريظة، ثم نقضَ بنو قَيْنُقاع عَهْدَه، فحاربهم؛ ثم نقضَ عهده كعبُ بن الأشرف، ثم نقض عهده بنو النَّضير، ثم بنو قُريظة. وكان ابن الأشرف/ من ١/٢٧ بني النَّضير، وأمرُهم ظاهرٌ في أنهم كانوا مصالحين للنبي على وإنها نقضُ والعهد لما خرج إليهم يستعينهم في دِينةِ الرجلين اللذَيْنِ قَتلهما عمرو بن أمَيَّة الضَّمْرِيُّ(۱)، وكان ذلك بعد مقتل كَعْب بن الأشرف(۱)، وقد ذكرنا الرواية الخاصة أن كعب بن الأشرف كان معاهداً للنبي الله على إن النبي الله على النها المنها المنانى النها المنها لمنانه خاصة المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنان المنان المنها المنان المنها المنها المنها المنها المنها المنان المنان المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان

والدليل على أنه إنها نقض العهد بذلك أن النبي على قال : «مَنْ لِكَعْبِ بُسِنِ الأَشْرَفِ فإنهُ قَدْ آذَى الله ورَسُولَه ؟ ١٥٠) ، فعلَّل نَدْبَ الناسِ لِكَعْبِ بُسِنِ الأَشْرَفِ فإنهُ قَدْ آذَى الله ورَسُولَه ؟ ١٥٠) ، فعلَّل نَدْبَ الناسِ له بأذاه ، والأذى المُطْلَقُ هو باللسان كها قال سبحانه : ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ

⁽١) ينظر : ص (١٢٨) وما بعدها من هذا الكتاب .

⁽٣) حيث لقي عمرو بن أمية رجلين من بني كلاب فقاتلها ثم قتلها ، وقد كان لها من رسول الله ﷺ اسان ، فوداهما رسول الله ﷺ ، وهما القسيلان اللذان خرج رسول الله ﷺ بسببها إلى بني النفسير يستعينهم في ديتها . ينظر : «طبقات ابن سعد، (٢٤٩/٤) ؛ «تفسير الطبرى» (١٣٤/٥) ؛ «اللر المنثور» (١٦٣/١٦٥) .

⁽٤) سبق تخريجه في ص (٥٦) .

الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيراً ﴿ (١) ، وقال : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ بُوْدُونَ النَّيِيِّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُن ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ بُوْدُونَ النَّيِيِّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُن ﴾ (١) ، وقال : ﴿ لاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذُوا مُوسَى فَبَرْاهُ اللَّهُ مِمّا قَالُوا ﴾ (١) [الآية] (١) ، وقال : ﴿ وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثِ إِنَّ فَبَرْاهُ اللَّهُ مِمّا قَالُوا ﴾ (١) [الآية] (١) ، وقال : ﴿ وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثِ إِنَّ فَلِيكُمْ كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ ذَلِيكُمْ كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَنْ تَنْكِحُوا أَزُواجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبْداً ﴾ (١) الآية .

ثم ذكر الصلاة عليه والتسليم خبراً وأمراً وذلك من أعمال اللسان، ثم قبال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴿ إِلَى قبولِه : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ إلى قبوله : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ المؤمنية والمؤمنات ﴾ ٨٠).

وقال النبي ﷺ فيها يروي عن ربه تبارك وتعالى : «يُـوُذِينِي ابْنُ آدَمُ يَسُبُّ الدَّهْـرَ وَأَنَا الدَّهْـرُ (١٠) وهذا كثير.

وقد تقدم(١٠) أن الأذى اسم لقليل الشر وخفيف المكروه ، بخلاف الضرر ، فلذلك أطلق على القبول ؛ لأنه لا يضر المؤذى في الحقيقة .

⁽١) ســورة آل عمران : الآية رقم : (١٨٦) .

⁽٢) ســورة آل عمران : الآية رقم : (١١١) .

⁽٣) ســورة التوبة : الآية رقم : (٦١) .

⁽٤) سورة الأحراب : الآية رقم : (٦٩) .

⁽٥) لفظة : [الآية] : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٦) سورة الأحزاب: الآية رقم: (٥٣).

⁽٧) سورة الأحراب : الآية رقم : (٥٧) .

⁽٨) ســـورة الأحـــزاب : الآية رقم : (٥٨) .

⁽٩) الحديث سبق تخريجه في ص (١١٨) .

⁽١٠) في ص (١١٨) من هذا الكتاب.

وأيضاً ، فإنه جعل مطلق أذى الله ورسوله مُوجِباً لقتل رجل معاهد ، ومعلوم أن سَبَّ الله وسب رسوله أذَى لله ولرسوله ، وإذا رُتَّب الله وسب رسوله أذَى لله ولرسوله ، وإذا رُتَّب اللوصف على الخكم بحرف الفاء دل على أن ذلك الوصف على لذلك الحكم ، لاسيها إذا كان مُناسباً ، وذلك يدل على أن أذَى الله ورسوله عِلة لنَدْب المسلمين إلى قتل مَنْ يفعل ذلك من المعاهدين ، وهذا دليل ظاهر على انتقاض عهده بأذى الله ورسوله ، والسبُّ من أذى الله ورسوله باتفاق المسلمين ، بل هو(۱) أخص أنواع الأذى .

/ وَأَيْضاً ، فقد قَدَّمنا في حديث جابر أن أوَّلَ ما نَقَضَ به العهد(٢) ٢٧/ب قصيدته التي أنشأها بعد رجوعه إلى المدينة يهجو بها رسولَ الله ﷺ وأن رسول الله ﷺ _ عندما هجاه بهذه القصيدة _ نَدَبَ إلى قتله ، وهذا وحدُه دليلٌ على أنه إنها نقض العهدَ بالهجاء لا بذهابه إلى مكة .

وما ذكره الواقديُّ عن أشياخه يوضح ذلك ويؤيده ، وإن كان الواقديُّ لا يُحْتَـجُ به إذا انفرد ، لكن لا رَيْبَ في علمه بالمغازي ، واستعلام كثير من تفاصيلها من جهته ، ولم نذكر عنه إلا ما أسندناه عن غيره (۲) .

فقوله: «لَوْ قَرَّ كَمَا قَرَّ غَيْرُهُ مِمَّنْ هُـوَ عَلَى مِثْـلِ رَأْيِـهِ مَا اغْتِيلَ، وَلَكِنَّهُ نَالَ مِنَّا الأَذَى وَهَجَانَا بِالــشَّعْـرِ، وَلَــمْ يَفْعَلْ هَذَا أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلاَّ كَانَ السَّيْف؛ نصُّ في أنه إنها انتقض عهدُ ابن الأشرف بالهجاء

 ⁽١) اهوا: ساقطة من (د).

⁽٢) (العهد): ساقطة من (د).

⁽٣) ينظر: ص (١٥١) من هذا الكتاب.

ونحوه ، وأن مَنْ فعل هذا من المعاهدينَ فقد استحقَّ السيف ، وحديث جابرِ المسنَدُ من الطريقين يوافقُ هذا ، وعليه العمدَةُ في الاحتجاج() .

وأيضاً ، فإنه لما ذهب إلى مكة ورجع إلى المدينة لم يندُب النبي السلمين إلى قتله ، فلما بلغه عنه الهجاء ندَبهم إلى قتله ، والحكم الحادث يضاف إلى السبب الحادث ، فعُلم أن ذلك الهجاء والأذى الذي كان بعد قُفُوله(٢) من مكة موجِب لنقض عهده ولقتاله ، وإذا كان هذا في المهادِنِ الذي لا يؤدي جِزيَة ، فها الظن بالذمي الذي يعطي الجزية ، ويلزم أحكام الملة ؟

فإن قـيل : إن ابن الأشرف كان قد أُتِي بغير السبُّ والهجاء ..

فروى الإمام أحمد قال: ثنا محمد بن أبي عدي (٣) عن داود (٤) عن عن عن ابن عباس قال: لما قَدِم كعب بن الأشرف مكة قالت

⁽١) ينظر: ص (١٤٨، ١٥١) من هذا الكتاب.

 ⁽٢) القُفُول : الرجوع : قَفَل يَقْفُل إذا عاد من سفره . وقد يقال للسفر : قُفول . وأكثر ما يستعمل في الرجوع . ينظر : «النهاية في غريب الحديث» (٩٢/٤) (قفل)

⁽٣) هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، ويقال: إن كنية إبراهيم: أبو عدي السّلمي مولاهم القسّميلي، أبو عمرو البصري (ثقة). روى عن: سليان التيمي وحميد الطويل وداود بن أبي هند. روى عنه: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقسّيبة بن سعيد. مات سنة أربع وتسعين ومئة. ينظر: (كتاب مشاهير علماء الأمصار؛ لابن حبان ص (١٦٦)؛ (الجمع بين رجال الصحيحين؛ (٢/٤١)؛ (الكاشيف؛ للذهبي (٢/٢١)؛ (تقريب التهذيب؛ (٤٦٥)).

⁽٤) هنو داود بن أي هند القشيري مولاهم ، أبو بكر أو أبو محمد البصري ، واسم أي هند :
دينار بن عُذافر . (ثقة مقرىء متقن كان يهم بأخرة) . وكان يسمى داود القاري ، وأى
انس بن مالك ، وروى عن : عكرمة مولى ابن عباس وسعيد بن المسيب وعامر الشعبي .
روى عنه : حاد بن سلمة ويزيد بن هارون وعمد بن أبي عدي . مات سنة تسع وثلاثين
ومئة . ينظر : لاكتباب مشاهير علياء الأمصارة ص (١٥١) ؛ (الجمع بين رجال
الصحيحينة (١/ ١٣١) ؛ فتهذيب الكياله (٨/ ٢١٤) ؛ فسير أعلام النبلاء (٢/ ٢٧١) ؛
قتهذيب التهذيب على التهذيب ص (٢٠٠) .

قريش : ألا ترى إلى هذا الصنبر(۱) المنبتر(۱) من قومه ، يزعم أنه خير منا ، ونحن أهلُ الحجيج ، وأهل السَّدَانة(۲) ، وأهل السَّقَاية(٤) ، قال : فنزلت فيهم : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُو الأَبْتَرُ﴾(٥) قال : وأُنْزِلَتْ فيه(١) : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى السَّقَاية وَانَّ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ / ١/٢٨ الَّذِينَ أُوتُسوا نَصِيباً مِنَ الكِتَابِ يُـوْمِنُونَ بالجبتِ والطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ / ١/٢٨ لِلَّذِيبَ لَكُوبَ وَلطَّاعُوتِ وَيقُولُونَ / ١/٢٨ لِلَّذِيبَ لَكُوبَ سَبِيلًا ﴿١/٢٨ إِلَى قولَه : ﴿ وَصِيبِ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ عَلَى مِنَ اللَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴿١/٢٨ إِلَى قولَه :

وقبال : ثنيا عبدالرزاق(١١) قبال : قبال مُنعْمَر : أخبرني

(٢) الْمَنبَر : الذَّي لا ولَّد له . قَـال أبن الأثير : «وفـيـه نظر ؛ لأنه وُلِدَ له قبل البعث والوحي، إلا أن يكون أراد لم يعش له ذَكر» . ينظر : «النهاية» (٩٣/١) (بتر) .

(٣) السدانة أي : خدَّمة الكعبة وتوليّ أُسرَها ، وفتح بابها وإغلاقه . يقال : سَلَن يَسْلُن فهو سادن ، والجمع سَدَنة . ينظر : «النهاية» (٢/ ٣٥٥) (سدن) .

(٤) السقاية : هي ما كانت قريش تسقيه الحجاج من الزبيب المنبوذ بالماء ، وكان يليها العباس ابن عبدالمطلب في الجاهلية والإسلام . ينظر : «النهاية» (٢/ ٣٨١) (سقا) .

(٥) سورة الكوثر : الآية رقم (٣) .

(٦) دنيه، : ساقطة من (د) .

(٧) مسورة النساء : الآية رقم : (٥١) .

(A) مسورة النساء : الآية رقم : (٥٢) .

(٩) أخرجه ابن جرير الطبري في دتفسيره، (١٣٣/٥) من طريق محمد بن المثنى ثنا ابن أبي عدي به ...، وذكره الحافظ ابن كثير في دتفسيره، (١٣/١٥) فقال : «قال الإمام أحمد : حدثنا محمد بن أبي عدي به ...، وأخرجه ابن حبان في دصحيحه، كما في «مواود الظبّان» ص (٢٨٤ ح ١٧٣١) من طريق الحسن بن سفيان حدثنا محمد بن بشاو حدثنا ابن أبي عدي به ... ورجاله رجال الصحيح. ينظر: «الصحيح المسند» ص (٦٨). وقال : إلا أن الراجع إرساله .

(10) همو عبدالرزاق بن هَمَّام بن نافع الحميري مولاهم ، أبو بكر الصنعاني ، (ثقة حافظ مصنف شهير) عمي في آخر عمره . روى عن ابن جريج ومعمر وثور ، ودوى عنه : أحمد وإستحاق والرمادي . مات سنة إحدى عشرة ومتين عن خس وثبانين سنة . ينظر : دطبقات ابن سعده (٥/٨٤٥) ؛ اسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٣) ؛ والكاشف (٦/ ١٩٤) ؛ دتقريب التهذيب (٣٥٤) .

⁽¹⁾ أي: الأبتر البذي لا عقب له . وأصل الصنبور: سَعَفة تنبت في جداع النخلة لا في الأرض. وقيل : هي النخلة المنفردة التي يكِنَّ أسفلُها . أرادوا أنه إذا قُلع انقطع ذِكْره ، كما يذهب أثر الصنبور لأنه لا عقب له . ورجل صنبور : فرد ضعيف ذليل لا أهل ولا عقب ولا ناصر . ينظر «النهاية» (٣/٥٥) ؛ دلسان العرب» (٢٥٠٥/٤) (صنبر) .

أيوبُ(۱) عن عِكْرِمة أن كعب بن الأشرف انطَلَقَ إلى المشركين من كفار قريش ، فاستَجَاشَهُم على النبي(۱) وهو ، وأمرهم أن يَغْزُوه (۱۱) ، وقال لهم : إنّا معكم ، فقالوا : إنكم أهلُ كتاب وهو صاحبُ كتاب ، ولا نأمن أن يكون مكراً منكم ، فإن أردتَ أن نخرج معك فاسجد لهذين الصنمين وآمِن بها ، ففعل ؛ ثم قالوا له : أنحن (۱) أهدى أم محمد ؟ الصنمين وآمِن بها الرّحِم ، ونقري النّقيف ، ونطُوفُ بالبيت ، ونَنْحَر الكوم (۱۰) ، ونَسِقْي اللبن على الماء ، وعمد قطع رحمه ، وحرج من بلده ، قال : بل أنتم خير وأهدى ، قال : فنزلت فيه : ﴿ أَلُمْ تَرَ إِلَى الّذِينَ قَالُوا هَوُلاءِ أَهْدَى مِن المَيْدِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴿ (۱۷٪) .

⁽۱) هو أيوب بن أبي تميسة ، واسمه كَيْسان السَّخْتياني ، أبو بكر البصري (ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء المُبَاد) رأى أنس بن مالك ، وروى عن : عبدالله بن أبي مُليكة وعطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس . روى عنه : إسهاعيل بن علية وحماد بن زيد ومعمر بن رائد. مات سنة إحدى وثلاثين ومئة. ينظر: قطبقات ابن سعده (۲۲۲/۷) ؛ قالتاريخ الكبيرة (۱/ ۱/۱) ؛ قالمناهيره لابن حبان ص (۱۵۰)؛ قتذيب الكيال» (۳/ ۲۵۷)؛ قسير أعلام النبلاء، (۱/ ۱/۱) ؛ قتقريب التهذيب، ص (۱۱۷) .

⁽٢) في (د) : (رسول الله) .

⁽٣) في (د) : ابغزوها .

رد) نن (ج) ر (د) : انحنا (٤) نن (ج) عندا

⁽٥) الكوم والكوماء ، ومعنى الكوماء أي : الناقة الكوماء ، هي مشرقة السنام وعاليته . والكوم والكوم بالفتح : الضّراب ، وأصل الكوم من الارتفاع والعلو ، ينظر : «النهاية» (٤/٠١) (كوم) .

⁽٦) سورة النساء : الآية رقم : (٥١) .

⁽٧) رواه الطبري في الفسيره (٥/ ٢١٤)، وذكره السيوطي في اللدر المنثور؟ (٢/ ٥/ ٣٢٥).

وقال: ثنا عبد [الرزاق](۱) ثنا إسرائيل(۱) عن السُّدِي(۱) عن أبي مالك(۱) قال: إن أهل مكة قالوا لكعب بن الأشرف لما قدم [عليهم](۱۰): 

دِينُنَا خير أم دين عمد ؟ قال: اعْرِضُوا عليّ دينكم ، قالوا: نُعَمَّر 
بيت ربنا ، وننحر الكَوْمَاء ١١) ، ونسقي الحاج الماء ، ونَصِلُ الرَّحرِم ، 
ونَقْرِي النضيف ، قال: دينكم خير من دين عمد ، فأنزل الله تعالى 
[هذه](۱) الآية (۱) .

⁽١) في (أ) و (د) : اعبدالعزيزا ، والمثبت من (ج) .

⁽٢) هو إسرائيل بن يمونس بن أبي إسمحاق الهمداني السّبيعي ، أبو يوسف الكوفي . (ثقة تكلم فيه بلا حجة) . روى عن : إسهاعيل بن عبدالرحن السّدي وسعيد الثوري وسِماك بن حرب . روى عنه : أبو داود الطيالسي وعبدالرزاق بن همّام وعبيد الله بن موسى . وروى له الجهاعة . مات سنة ستين ومئة ، وقيل : بعدها ، وله اثنتان وتسعون سنة . ينظر : طبقات ابن سعده (٦/ ٢٧٤) ؛ «الثقات الابن شاهين ص (٦٥) ؛ «الجمع» (١/ ٤٢) ؛ «جنيب الكهال» (٢/ ٥١٥) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٥٥) ؛ «تقريب التهذيب» ص

⁽٣) هو إساعيل بن عبدالرحن بن أبي كريمة السَّدِي ، أبو محمد القرشي الكوفي ، (صدوق يَسِهِم ورمي بالتشيم) . كان يعقد في سُدَّة باب الجامع بالكوفة فسمي بالسُّدِي ، روى عن ابن عباس وأنس وعكرمة ، روى عنه : إسرائيل بن يونس السَّبيعي وأبو بكر بن عباش وسفيان الثوري، وروى له الجهاعة سوى البخاري ، توفي سنة سبع وعشرين ومئة ، ينظر: وطبقات ابن سعدة (٢/ ٣٢٣) ؛ «الجسرح والتعديملة (٢/ ١٨٤) ؛ «تهذيب الكهال» (١/ ١٨٤) ؛ «تهذيب التهذيب» (١/ ١٠٥) ؛ «تقريب التهذيب» ص (١/ ١٠٥) ؛ «تقريب التهذيب» ص (١/ ٢٠٥) ؛

 ⁽³⁾ أبو مالك هذا اختلف فيه اختلافاً كثيراً ، والأرجح أنه الحارث بن الحارث الأشعري ، له
 صحبة . . توفي في طاعون عمواس سنة شهاني عشرة . ينظر (لمعرفة الاختلاف) : «أسد
 الغابة» (١/ ٣٨٢) ؛ «الإصابة» (٢٨٨/١) ؛ «تهذيب التهذيب» (٢١٨/١٢) .

⁽٥) ٤عليهم١ : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٦) في (د) : الكوما .

⁽٧) دهذه : ساقطة من (أ) .

⁽٨) رواه الطبري في الفسيره (٥/ ١٣٤) ؛ وذكره السيوطي في الله المشورة (٢/ ٥٦٥٥) .

امَـن لَنَـا مِـن ابـن الأشـرَفِ؟ فَقَــد() اسْتَعْلَىن بِعَدَاوَتِنَا وَهِجَائِنَا ،

⁽۱) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسلمي (ثقة فقيه) وهو مولى آل الزبير، ويقال: مولى الصحابية أم خالد بنت خالد الأموية زوجة الزبير ، وكان إماماً بصيراً بالمغازي النبوية ، الضحابية أي مجلد فكان أول من صنف في ذلك . أدرك ابن عمر وجابراً ، وعداده في صغار التابعين ، روى عن : عروة بن الزبير وعكرمة والزهري . روى عنه : شعبة ومالك وأبو السحاق الفزاري وغيرهم . مات موسى سنة إحدى وأربعين ومثة .

ينظر: قطبقات ابن سعد، (الجزء المتمم) ص (٣٤٠)؛ قتاريخ الثقات، للعجلي ص (٤٤) ؛ قالمرح والتعديل، (٨/١٥٤)؛ قالجسم بين رجال الصحيحين، (٢/٨٣٤)؛ قسير أعلام النبلاء، (٦/ ١١٤)؛ قتهذيب التهذيب، (١٠/٣٦٠)؛ قتقريب التهذيب، ص (٢٥٠)

⁽٢) أخرجه البيهقي في الدلائل النبوة (٣/ ١٩٠) عن أبي الحسن بن الفضل القطان بين المنافقة ، قال : بينداد قال : أخبرنا أبو بكر بن عقاب قال : أخبرنا القاسم بن عبدالله بن المغيرة ، قال : أخبرنا أبي أوس قال : أخبرنا إساعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه موسى بن عقبة قال : وكان كعب . . . النح .

⁽٣) في ﴿دَلَائِلُ النَّبُوءَ ۚ : ﴿وَهُو أَحَدُ بَنِّي النَّصْيرِ وَقَيْمُهُمَّ .

⁽٤) في (دلائل النبوة) : (فاستغواهم) .

⁽٥) في ادلائل النبوة» : افقال له أبو سفيان.

⁽٦) ئي (ج) ر (د) : اقدا .

وَقَدْ خَرَجَ إِلَى قُرَيْسٍ فَأَجْمَعَهُمْ عَلَى قِتَالِنَا، وَقَدَ أَخْبَرَنِي اللَّهُ بِذَلِكَ،

قُمَّ قَدِمَ عَلَى أَخْبَثِ مَا كَانَ يَنْتَظِرُ قُرَيْشاً أَنْ تَقْدَمَ فَيُقَاتِلنَا مَعَهُم، ،

ثم قرأ رسول الله صلى / الله عليه وسلم [على المسلمين](۱) ما نزل فيه(۱) - ۲۸/ب

إن كان كذلك والله أعلم قال الله عز وجل(۱): - ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِيْنَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الكِتَابِ ﴾ - إلى قوله: - ﴿ سَبِيلًا ﴾ (١) ، وآيات معها فيه وفي قريش .

وذُكر لنا(ه) أن رسول الله على قال: «اللّهُمّ اكْفِنِي ابْنَ الأَشْرَفِ بِمَا شِنْتَ»، فقال له محمد بن مسلمة: أنا يا(۱) رسول الله أقتله(۱)، و وذكر القصة في قتله إلى آخرها، ثم قال: «فقتل [الله](۱) ابن الأشرف بعَدَاوَته لله ورسوله وهجائه إياه، وتأليبه عليه قريشاً، وإعلانه مذلك(۱)».

وقال محمد بن إسحاق(١١) : كان من حديث كعب بن الأشرفِ أنه لما

⁽١) دعلي المسلمين، زيادة في (ج) .

⁽٢) في (ج) و (د) : فما أنزل فيه؛ .

⁽٣) عبارة: وإن كان كذلك والله أعلم قال الله عز وجل؛ : زيادة من كلام المصنف ، ليست في والدلائل؛ .

⁽٤) سبورة النساء : الآية رقم : (٥١) .

 ⁽٥) في (د) : «وذكر أن» ؛ وفي «الدلائل» : «وذكر لنا والله أعلم» .

⁽٦) الياء : ساقطة من (ج) فقط . وهو خطأ ظاهر .

⁽٧) أخرجه البيهقي في ادلائل النبوة؛ (٣/ ١٩٠ ، ١٩١) .

⁽A) لفظ الجلالة : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٩) في الدلائل؛ : ووتأليبه فُرَيشاً وإعلائه عليه قُرَيشاً بذلك؛ .

⁽١٠) في كتابه دالسير والمغازي، ص (٣١٦ ، ٣١٧) .

أُصِيبَ أصحابُ بَدْرٍ وقَدِمَ زيد بن حارثة (۱) إلى أهل السَّافِلة وعبدالله بن رواحة (۱) إلى أهل العالية بَشِيرَيْن (۱) ، بعشها رسول الله عليه إلى مَن بالمدينة (۱) من المسلمين بفتح الله تعالى عليه وقَتْل من قُتِل من المسركين ، كما حدثني عبدالله بن المعيث بن أبي بُرْدَة الظَّفْرِي (۱) وعبدالله بن أبي بكرر (۱) وعاصم بن عمر بن قتادة (۱) وصالح بن أبي أمامة بن

⁽۱) هو زيد بن حارثة بن شُرحبيل (شراحيل) بن كعب الكلبي الصحابي الجليل ، يكني أبا أسامة مولى رسول الله ﴿ ، من أول الناس إسلاماً . شهد بدراً وأحداً ، واستخلفه رسول الله ﴿ على المدينة حين خرج إلى المريسيع ، وشهد الخنلق والحديبية وخيبر ، وكان من الرماة المذكورين ، قُتل زيد طعناً بالرماح شهيداً ، وهو أمير في غزوة مؤتة . ينظر : «طبقات ابن سعد، (٣/ ٤٠)؛ «أسد الغابة» (٢/ ٢٨١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٠٠) ؛ «الإصابة» (٣/ ٢٤))

⁽۲) هو عبدالله بن رواحة بن ثعلة بن امرىء القيس ، الأمير السعيد الشهيد ، أبو عمرو الأنصاري الحزرجي البدري النقيب الشاعر ، يكنى أبا عمد وأبا رواحة . شهد بدراً والعقبة ، ليس له عقب ، وهو خال النمان بن بشير ، وهو وأبو الدرداء أحوان لأم . . كان من شعراء الرسول ﷺ الشلاقة . قُتل ابن رواحة يوم مؤتة حيث كان الأبير زيد ثم جعفر ثم ابن رواحة فقاتل حتى قتل . ينظر : قطيقات ابن سعده (٣/ ٥٢٥) ؛ وأسد الغابة ، (٣/ ٢٤) ؛ قاسر أعلام النبلاء ، (٣/ ٢٠٠) ؛ والإصابة ، (٤/ ٢٠٠) .

⁽٣) في السيرة: المبشرين،

⁽٤) في االسيرا : اإلى أهل المدينة؛ .

⁽٥) هو عبدالله بن المغيث بن أبي بردة الظَّفْري المدني ، ذكره البخاري وابن أبي حاتم وابن حجر وسكتوا عنه ، وذكره ابن حبان في الثقات ـ في أتباع التابعين ـ روى عن: أبيه عن جده ، وعنه: أبو صخر حيد بن زياد وعبدالله بن معتب وعمد بن إسحاق . ينظر : والتاريخ الكبيرة (٥/٣/٣) ؛ والجرح والتعديل (٥/٤٧١) ؛ وثقات ابن حبان (٧/٣٤)؛ وتعجيل المنفعة لابن حجر ص (٢٣٦)

⁽٦) هو : عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم المدني القاضي ، أبو محمد الأتصاري (ثقة) وهو صاحب المغازي ، وشيخ ابن إسحاق روى عن : أنس بن مالك وعبّاد بن تميم وعروة بن الزبير والزهري . روى عنه : الزهري أيضاً وابن إسحاق ومالك . مات سنة خس وثلاثين ومئة وقيل: سنة ثلاثين ومئة . ينظر: (الجرح والتعديل) (١٧٥) ؛ وتهذيب التعديل، (١٧٥) ؛ وتهذيب الكيال، (١٦٤/١٤) ؛ وسير أعلام النبلاء، (٥/ ٣١٤) ؛ وتهذيب التهذيب، ص (٢٩٧) .

⁽٧) تقدمت ترجته في ص (١٣٣) .

سهل(۱) ، كل واحد قد(۲) حدثني بعض حديثه ، قالوا : كان كعب بن الأشرف من بني طي (۳) ثم أحد بني نبهان ، وكانت أمه من بني النبي من بني النبي من بني المنهان ، وكانت أمه من بني النبي من بني النبي المنهان عمداً قتل النبي سَمّى هذان الرجلان ؟ _ يعني زيداً وعبدالله بن رَواحة _ فهؤلاء الذين سَمّى هذان الرجلان ؟ _ يعني زيداً وعبدالله بن رَواحة _ فهؤلاء أشراف العرب وملوك الناس ، والله لئن كان محمد أصاب هؤلاء القوم لَبَطْنُ الأَرْضِ حَيِّر من ظهرها ، فلها تبقّن عدو الله الخبر خرج حتى قدم مكة ، [و](۱) نزل على المطلب بن أبي وَدَاعة السّهمي (۱۷) وعنده عاتكة بنت أبي العيص بن أمية (۸) ، فأنزلته وأكرمته ، وجعل يُحَرِّضُ على رسول الله على وينشد الأشعار ، ويبكي أصحاب القليب من قريش الذين رسول الله على وذكر شعراً (۱۰) ، وما رَدَّ عليه حسان بن ثابت (۱۰) وغيره _

⁽۱) هو صالح بن أبي أمامة بن سهل ، روى عنه محمد بن إسحاق ، مرسل ، عداده في أهل المدينة . ينظر : «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٧٣/٢) ؛ «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٤) ؛ «ثقات ابن حبان» (٤/ ٣٧٥) .

⁽٢) اقد ؛ ساقطة من (د) . وفي االسيرا : اكل قد حدثني .

⁽٣) في (ج) و (د) ; امن طيءا .

⁽٤) دالخبرة : ساقطة من (ج) .

 ⁽٥) في (ج) : ﴿ أَحَقَ هَلَمَا اللَّذِي تَرُونَ ﴾ .

⁽٦) الواو : زيادة من المطبوعة .

 ⁽٧) هو المطلب بن أبي وداعة ، واسم أبي وداعة : الحارث بن أبي صبيرة القرشي السهمي .
 ذكره ابن سعد في مسلمة الفتح ، وله صحبة . ينظر : اطبقات ابن سعد، (٥/ ٤٥٣) ؛
 دأسد الغابة، (٥/ ١٩٠) ؛ دالإصابة، (٦/ ١٠٤) .

⁽A) هي عاتكة بنت أسيد بن أبي العيص بن أمية الأموية ، أخت عتاب بن أسيد أمير مكة . قال ابن إسحاق: أسلمت يوم الفتح، وقال أبو عمر : لها صحبة ولا أعلمها روت شيئاً . ينظر : «طبقات ابن سعده (الجزء المتمم) ص (٩٣ ، ٣٣٣) ؛ «أسد الغابة» (٧/ ١٨٢) ؛ «الإصابة» (٨/ ١٣٣) .

 ⁽٩) في هذا الموضع لم يذكر ابن إسحاق في كتابه المطبوع شعر كعب في بكاء أصحاب القليب
ورد حسان وسواه عليه ، وإنها الذي ذكره ابن هشام في «السيرة» (٢/ ٥٢) عن ابن إسحاق
وكذلك فعل الواقدي وذكره في مغازيه .

⁽١٠) اابن ثابت؛ : ساقطة من (ج) و (د) .

ثم رجع كعب بن الأشرف إلى المدينة يُشَبِّبُ بنساء المسلمين حتى آذاهم (۱)، فقال رسول الله ﷺ _ كها حدثني عبدالله بن أبي المغيث _ : «مَنْ لِيسِي مِن ابْنِ الأَشْرَفِ ؟ (۱)» فقال محمد بن مسلمة : أنا لك به يارسول الله، أنا أقتله ، وذكر القصة (۱) .

وقال الواقدي(١): أحدثني عبدالحميد بن جعفر عن يزيد بن رومان ومَعْمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك وإبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر بن عبدالله، فكلُّ قد حدثني منه بطائفة ، فكان الذي اجتمعوا / ١/٢٩ عليه(٥) قالوا: ابن الأشرف كان شاعراً ، وكان يهجو النبي على وأصحابه ، ويحرض عليهم كفار قريش في شعره ، وكان رسول الله على قدم المدينة وأهلها أخلاط منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الإسلام فيهم أهل الحلقة (١) والحصون ومنهم حُلفاء للحيسين جميعاً الأوس والخزرج(٧) فأراد

⁽١) في السيرة لابن إسحاق : «فشبب بأم الفضل ابنة الحارث ثم شبب بنساء المسلمين فقال رسول الله . . . . . .

⁽٢) في (ج) ، و السيرا : (من لي بابن الأشرف ٢٤ .

⁽٣) ينظر: كتاب «السير والمغازي» لابن إسحاق ص (٣١٦، ٣١٧) (مقتل كنعب بن الأشرف) ؛ وكتاب «المغازي» للواقدي (١/ ١٨٥، ١٨٥) ؛ «والسيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥١، ٥١) ؛ «تاريخ الطبري» (٤/ ٤٨) ؛ «البداية والنهاية» لابن كثير (٤/ ٧).

⁽٤) في كتاب المغازي: (١/ ١٨٤، ١٨٥)؛ وينظر: الدلائل النبوة؛ للبيهقي (٣/ ١٩٧، ١٩٦).

⁽٥) في (ج) و (د) : «اجتمعوا لنا عليه» .

 ⁽٦) الحلقة ـ بفتح الحاء المهملة وسكون اللام ـ يعني : السلاح عاماً ، وقيل: هي الدروع خاصة . ينظر : (النهاية) (٢٧/١) (حلق) .

رسول الله على حين قدم المدينة استصلاحهم كلّهم ومُوادعتهم ، وكان الرجل يكون مسلماً وأبوه مشركاً ، فكان المشركون واليهودُ من أهل المدينة يؤذون رسول الله على وأصحابه أذى شديداً ، فأمر الله نبيّه والمسلمين بالصبر على ذلك والعفو عنهم ، وفيهم أنزل : ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ اللّذِينَ أَشْرَكُوا أذى كَثِيراً وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَسَعُوا فَإِنْ ذَلكَ مِنْ عَنْمِ الأُمُورِ ﴾(١)، وفيهم أنزل الله: ﴿وَدّ كَثيرً وَرَدّ كَثيرً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَ لُو يَرُدُّونَكُم . . . ﴾(١) الآية .

فلما أبى ابنُ الأشرف أن ينزع عن أذى (٣) رسول الله ه وأذى المسلمين ، وقد بلغ منهم ، فلما قدم زيدُ بن حارثة بالبشارة من بَدْرِ بقتل المسركين وأسرِ مَنْ أسرَ منهم، فرأى الأسرى مُقَرَّنين (٤) كُبِتَ وذَلً ، ثم قال لقومه : ويلكم ! والله لَبَطْنُ الأرض خير لكم من ظهرها اليوم ، هؤلاء سَراة الناس (٥) قد قُتِلوا وأسروا ، فيما عندكم ؟ قالوا : عَداوته ما حيينا، قال : وما أنتم وقد وطيء قومه وأصابهم ؟ ولكني أخرجُ إلى قريش فأحُشْها وأبكي قتلاها لعلهم ينتدبون فأخرجُ معهم ، فخرج حتى

⁽١) سورة آل عمران : الآية رقم : (١٨٦) .

⁽٢) سورة البقرة : الآية رقم: (١٠٩) . وقمام الآية ﴿... لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعَدِ إِيانِكُمْ كُفَّالًا حَسَداً مِنْ عِسْدِ أَنْسُفُسِهِم مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّن لَهُم الحَقِّ فَاعْفُوا واصْفَحُوا حَشَّى يَأْتِي اللّهُ بأَسْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيء قَلِيرٍ ﴾ .

⁽٣) ني (ج) : دأذاه، .

⁽٤) مُّقَرَّنين أي : مشدودين بالحبال . قَرَن الشيء بالثيء ، وقَرَنَه إليه يَقْرِنُه قرناً : شدَّه إليه ، وقُرِّنت الأسير . ينظر : السان اليم العرب (١٠/ ٣٦١) (قرن) .

⁽٥) مَسرَاة النام أي : أشراقهم . ينظر : «النهاية» (٣٦٣/٢) (سرى) .

قلم مكة، ووضع رَحْلَه عند أبي وَدَاعة بن أبي صبيرة(١) السّه سي(١)، وتحته عاتكة بنت أسيد بن أبي العيص ، فجعل يَرثي قريشاً ، وذكر ما رثاهم به من الشعر وما أجابه به حسان ، فأخبره بنزول كعب على مَن نزل ، فقال حسان فذكر شعراً هجا به أهل البيت الذي نزل فيهم ، قال : ففلها بلغها هجاؤه نبَذَت رَحْله وقالت : ما لنا ولهذا اليهودي ؟ ألا ترى ما يصنع بنا حسان ؟ فتحول ، فكلها تحول(١) عند قوم دعا رسول الله على ما يصنع بنا حسان أ فقال : ابن الأشرف نزل على فلان ، فلا يزال يهجوهم حتى نبذ رحله ، فلها لم يجد مأوى قدم المدينة ، فلها بلغ النبي على قدوم ابن الأشرف قال : «اللهم اكفني ابن الأشرف بها شنت في إعلانه الشر وقوله الأشعارة وقال رسول الله على: قمن لبي من ابن الأشرف ناك : أ فافعل ، ١٩٠٠ فقال عمد بن مسلمة : أنا يارسول الله ، وأنا أقتله ، قال : / قافعل ، ٢٩ب فذكر الحديث،

اعتراض: إنَّ فقد اجتمع لابن الأشرف ذنوب: أنه رثى قَتْلى قريش ، وحَضَّهم قَـُنـل ابـن النبي الله النبي الله النبي الله النبي على عاربته بإخباره بسب كنرة أن دينهم خيرٌ من دينه ، وهجا النبي الله والمؤمنين .

⁽١) في (ج): ابن أبي صبرة؛ وفي (د): ابن صبيرة ؛ في «المضادي»: ابن صبيرة . يقال فيه : بالصاد، ويقال: بالضاد . والصواب بالصاد المهملة مصغراً كيا ضبطه الحافظ في «الإصابة» في تسرجمة عبدالله بن أبي وداعة (١٣٩/٤) ؛ والسهيلي في «الروض الأنف» (١/ ٢٩) ؛ والزبيري في «نسب قريش» ص (٢٠٤) .

 ⁽٢) هو أبـو وداعـة بـن أي صَبيرة السهـمي ، واسـمـه الحارث أسـلم هو وابنه المطلب في يوم الفتح. ويقي إلى خلافة عمر : ينظر : فأسد الغابة، (٢/ ٣٩٨) ؛ فالإصابة، (٧/ ٢١٣) .

⁽٣) المكلم تحول»: ساقطة من (د).

⁽٤) في المفازي، : دمن لي بابن الأشرف ٩٩ .

⁽٥) ينظر : كتاب «المغازي» للواقدي (١/ ١٨٤ ـ ١٨٧) .

جواب عل لاعـــتراض

قلنا : الجواب‹› من وجوه :

احدها: أن النبي ﷺ لم يَنْدُبُ إلى قتله لكونه ذهب إلى مكة وقال ما قال هناك ، وإنها ندب إلى قتله لما قدم وهجاه ، كها جاء ذلك مُفَسراً في حديث جابر المتقدم بقوله: (ثم قدم المدينة مُعْلِناً لعداوة النبي ﷺ ، ثم بَيَّنَ أن أول ما قطع به العهد تلك الأبيات التي قالها بعد الرجوع ، وأن النبي ﷺ حينتذ نَدَبَ إلى قتله ، وكذلك في حديث موسى بن عقبة : (مَن لَنَا مِنْ ابن الأشرف؛ [فإنه] وهذاك إلى قتله ، وكذلك أله عداوتنا وهجائنا ؟ همن لكا مِنْ ابن الأشرف؛ [فإنه] قد استعلن بعداوتنا وهجائنا ؟ همن أبن الأشرف؛ [فإنه] وهجائنا ؟ همناوتنا وهجائنا ؟ همناوتنا وهجائنا ؟ همناوتنا وهجائنا ؟ همنا المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع

## ويؤيد ذلك شيئان :

احدهما: أن سفيان بن عُيننة (١) روى عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال: جاء حُيئي بن أخطب (٥) وكعب بن الأشرف إلى أهل مكة ، فقالوا: أنتم أهل الكتاب وأهل العلم فأخبرونا عنا وعن محمد ، فقالوا: ما أنتسم وما محمد ؟ فقالوا: نَصِلُ الأرحام ، ونَسْقِي الحَديث الكَوْمَاء ، ونَسْقِي الماء على اللبن (١) ، ونفكُ العُناة (١) ، ونَسْقِي الحجيج ، ومحمد

⁽١) أي : الجواب على الاعتراض السابق: فإن قيل: إن ابن الأشرف كان قد أني بغير السب ، ص (١٥٦) من هذا الكتاب .

⁽٢) (أ) و (د) .

⁽٣) في (د) : دقد استفل؟ .

⁽٤) سبقت ترجمته في ص (٦٣) .

⁽٥) هو حُميَيّ بن أخطب النـضري : جاهـلي ، من الأشداء العتاة ، كان ينعت بسيد الحاضر والبـادي، أدرك الإسـلام وآذى المسلمين، فأسروه يوم قمريظة ثمّ قتلوه سنة خمس للهجرة . ينظر : «سيرة ابن هشام» (١/٤/١ ، ٥٤٨) ؛ «الأعلام» (٢/٢٩٢) .

 ⁽٦) اعلى اللبن؛ إساقطة من (د) .

⁽٧) المناة أي: الأُمراء، يقال: عَنَا يَعْنُوا عُنُوٓا وعُنِاً. يَسْظَر: «السّهاية» (٣/ ٣١٤)؛ «لسان العرب» (٥/ ٣١٤) (عنا) .

صُنْبور‹‹› ، قَطَعَ أَرْحَامنا ، واتَبعه سُرَّاق الحجيج بنو غفار ، فنحن خيرً أم هو ؟ فقالوا : بل أنتم ‹‹› خير وأهدَى سبيلاً ، فأنزل الله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى اللَّهِ يَنَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الكِتَابِ ﴾ ‹‹› إلى قوله : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنْهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجَدَ لَهُ نَصِيْراً ﴾ ‹› .

وكذلك (٥) قال قتادة: ذكر لنا أن هذه الآية نزلت في كعب بن الأشرف وحُيَي بن أخطب رجلين من اليهود من بني النّضِير لَقِياً قريشاً في المؤسِم، فقال لهما المشركون: نحن أهدَى أم عمد وأصحابه ؟ فإنا أهل السّدانة وأهل السّقاية وأهل الحرم، فقالا: أنتم أهدَى من محمد وأصحابه، وهما يعلمان أنها كاذبان، إنا حملها على ذلك حسد عمد وأصحابه، فأنزل الله تعالى فيهم: ﴿أُولَئِكَ الّذِينَ لَعَنهُمُ اللّهُ وَمَن يَلْعَنِ الله فَكَنْ تَحِدَ لَهُ نَصِيراً ﴿ ١) فلما رجعا إلى قومها قال لهما قومها: إن محمداً يزعم أنه قد نزل فيكما كذا وكذا، قال: صدق، والله ما حلنا على ذلك إلا حسدُه وبُغضه (١).

وهذان مرسلان من وجهين مختلفين، فيهما أن كملا الرجلين ذهبا إلى مكة وقالا ما قالا ثم إنهما قَدِما فندب النبي على إلى قتل ابن الأشرف ١/٣٠ وأمسك عن ابن أخطب حتى نقض بنو النضير العهد فأجلاهم النبي على ،

⁽١) الصُنْبور : الأبتر الذي لا عقب له ، كيا سبق في ص (١٥٧) .

⁽٢) في (د) : قبل أنت،

⁽٣) سـورة النساء : الآية رقم : (٥١) .

 ⁽٤) مسورة النساء : الآية رقم : (٥٦) ، والأثر عزاه ابن كشير في «تفسيره» (١/٥١٣) إلى ابن
 أبي حاتم .

⁽٥) اركذلك؛ : ساقطة من (د) .

⁽٦) ينظر: اتفسير الطبرى، (٥/ ١٣٥) ؛ ازاد المسير، (١٠٦/٢).

فلحق بخيبر ، ثم جمع عليه الأحزاب ، فلما انهزموا دخل مع بني قريظة حصنهم حتى قتله الله معهم ؛ فعلم أن الأمر الذي أتياه بمكة لم يكن هو المرجب للندب إلى قتل ابن الأشرف ، وإنها هو ما اختص به ابن الأشرف من الهجاء ونحوه ، وإن كان ما فعله بمكة مؤيداً عاضداً ، لكن مجرد الأذى لله ورسوله موجب للندب إلى قتله ، كما نص عليه النبي على بقوله : المن لكعب بن الأشرف ؛ فإنه قد آذى الله ورسوله ، وكما بَيَّنَه جابر في حديثه() .

الوجه الثاني: أن ابن أي أويس(٢) قال: احدثني إبراهيم بن جعفر الحارثي عن أبيه (٢) عن جابر قال: لما كان من أمر النبي على وبني قريظة - كذا فيه ، وأحسبه: وبني قَيْنُقاع _ اعتزل كعب بن الأشرف ولحق بمكة ، وكان فيها ، وقال : لا(١) أعين عليه ولا أقاتله ، فقيل له بمكة : أديننا خيسر أم دين محمد وأصحابه ؟ قال : دينكم خير وأقدم ، دين محمد حديث (٥) ، فهذا دليل على أنه لم يُظْهر محاربة .

الجواب الثاني: أن جميع ما أتاه ابنُ الأشرف إنها هو أذى باللسان، فإن مَـرْثِيته لقَتْلَى المشركين وتحضيضه وسَبَّه وهجاءه وطعنه في دين

⁽١) ينظر: ص (٥٦، ١٤٨، ١٥١) من هذا الكتاب.

⁽٢) تقدمت ترجته في ص (١٤٨) .

⁽٣) تقدمت ترجمتهما في ص (١٤٨) .

⁽٤) ني (ج) : قولاً .

⁽٥) أخرجه البيهقي في ددلائل النبوة (٣/ ١٩٤) عن أبي نصر عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن قتادة قال : أخبرنا الحسن بن قتادة قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن إسحاق بن أيوب الضبعي قال : أخبرنا الحسن بن علي السَّرِي قال : حدثنا ابن أبي أويس به ، وأوله : دلما كمان من أمر النبي علي ما كان اعتزل كعب . . . ، ، وينظر : دالدر المثورة للسيوطي (٢/ ٥٦٤ ٥٦٤) .

الإسلام وتفضيل دين الكفار عليه (۱) ، كله قول باللسان ، ولم يعمل عملاً فيه عاربة ، ومَنْ نَازَعَنَا في سب النبي وينحوه فهو في تفضيل دين الكفار وحضهم باللسان على قتل المسلمين أشد منازعة ؛ لأن الذمي إذا تجسس لأهل الحرب وأخبرهم بِمَوْراتِ المسلمين ودعا الكفار إلى قتالهم انتقض عهده أيضاً عندنا كها ينتقض عهد الساب ، ومن قال : إن الساب لا ينتقض عهده فإنه يقول : لا ينتقض العهد بالتجسس للكفار ومطالعتهم بأخبار المسلمين بطريق الأولى عندهم ، وهو مذهب أبي حنيفة والثوري والشافعي أيضاً (۱) على خلاف بين أصحابه (۱) ، وابن الأشرف لم يوجد منه إلا الأذى باللسان فقط ؛ فهو حجة على مَنْ نازع في هذه المسائل ، ونحن نقول : إن ذلك كله نقض للعهد (١) .

الجواب الثالث: أن تفضيل دين الكفار على دين المسلمين هو دون سَبُّ النبي ﷺ / بلا ريب ؛ فإن كون الشيء مفضولاً أحسن حالاً من ٣٠/ب كونه مسبوباً مشتوماً ، فإن كان ذلك ناقضاً للعهد فالسب بطريق الأولى ، وأما مَرْثيَّتُه للقتلى وحضهم على أخذ ثارهم فأكثر ما فيه تهييج قريش على المحاربة ، وقريش كانوا قد أجمعوا [على](ه) محاربة النبي ﷺ عقب بدر،

 ⁽١) في (د): قوطعته في دين الإسلام وتفضيل دين الإسلام؛ . وهو خطأ ظاهر من الناسخ .
 (٢) فأيضاً؛ : ساقطة من (ج) .

⁽٣) ينظر : كتاب اللبسوط المسرخسي (١٠/ ٨٥) (باب صلح الملوك والموادعة) ؛ و الأم المشافعي (١٩/ ١٩٥) (ما أحدث أهل اللمة الموادعون عما لا يكون نقضاً) ؛ اونهاية المحتاج

إلى شرح المنهاج؛ (٨/ ١٠٤) ؛ و فالوجيز في فقه ملعب الإمام الشافعي؛ (٢/٣/٢) .

⁽٤) في (أ): «نقض للمهدة ا

⁽٥) دعلي، : ساقطة من جميع النسخ ، ومثبتة في الطبوعة .

وأرصدوا العير التي كان فيها أبو سفيان للنفقة على حربه ، فلم يحتاجوا في ذلك إلى كلام ابن الأشرف ، نعم مرثيته وتفضيله ربها زادهم غيظاً ، وعاربة ، لكن سبه للنبي على وهجاءه له ولدينه أيضاً عما يهيجهم(١) على المحاربة ويُغريهم به ، فعلم أن الهجاء فيه من الفساد ما في غيره من الكلام وأبلغ ، فإذا كان غيره من الكلام نقضاً فهو أن يكون نقضاً أولى ؟ ولهذا قبل النبي على جماعة من النسوة اللواتي كن يشتمنه ويهجونه مع عفوه عمن كانت تعين عليه وتحض على قتاله .

الجواب الرابع: إنها ذكره(٢) حجة لنا من وجه(٣) آخر ، وذلك أنه قد اشتهر عند أهل العلم من وجوه كثيرة أن قوله تعالى : ﴿ اللَّمْ تَرَ إِلَى اللَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الكِتَابِ (١) نزلت في كعب بن الأشرف بها قاله لقريش(٥) ، وقد أخبر الله سبحانه أنه لعنه ، وأن مَنْ لعنه فلن تجد له نَصِيراً(١)، وذلك دليلٌ على أنه لا عَهْدَ له ؛ لأنه لو كان له عهد لكان يجب نصره على المسلمين ، فَعُلم أن مثل هذا الكلام يُوجِبُ انتقاض عهده وعدم ناصره ، فكيف بها هو أغلَظُ منه من شتم وسبّ ؟ وإنها لم يجعله النبيُ عَيْدٍ والله أعلم - بمجرد ذلك ناقضاً للعهد ؛ لأنه لم يُعلِن بهذا

⁽١) في (د) : الهيجهما .

⁽٢) ني (د) : دأن ما ذكروه .

⁽٣) في (ج) : امن رجوها .

⁽٤) مسورة النساء : الآية وقم : (٥١) .

⁽٥) ينظر: «تفسير الطبري» (١٣٣/٥) ؛ «أسباب النزول» للواحدي ص (١٢٩) ؛ «زاد المسير» لابن الجوزي (١/٦٠) ؛ «تفسير ابن كثير» (١/٣١٥) ؛ «موارد الظمّان» ص (٢٨٤ رقم ١٧٣١) ؛ «الدر المثور» (١/٢/١٦٥) .

⁽٦) قال الله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْمَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً ﴾ سورة النساء : الآية رقم : (٥٢)

الكلام ولم يجهر به، وإنها أعلم الله به رسوله وَحْياً كما تقدم في الأحاديث، ولم يكن النبي على لياخُذ أحداً من المسلمين والمعاهدين إلا بِذَنْبِ ظاهر، فلما رجع إلى المدينة وأعلن الهجاء والعداوة استحق أن يقتل؛ لظهور أذاه وثبوته عند الناس، نعم مَنْ خِيفَ منه الخيانة فإنه يُنْبَذُ إليه العهدُ، أما إجراء حكم المحاربة عليه فلا يكون حتى تظهر المحاربة وتثبت عليه.

مل للشعر فإن قيل : كعب بن الأشرف سَبَّ () النبيَّ عَلَيْ بالهجاء ، والشَّعْرُ تأسير في الناس، المناس موزون يحفظ ويروى وينشد بالأصوات والألحان ويشتهر بين الناس، وذلك له من التأثير في الأذى والصَّدُّ عن سبيل الله ما ليس للكلام المنثور،

ولذلك / كان النبي ﷺ يأمر حسان أن يهجوهم ويقول: اللَّهُ وَ أَنْكَى ١/٣١ فِيْ هِـمْ مِنَ النَّبُـلِ٣٢١ فـيـؤثر هجاؤه فيهم أثراً عظيهًا ، يمتنعون به من أشياء لا يمتنعون عنها لو سُبُّوا بكلام منثور أضعاف الشعر .

وأيضاً ، فإن [كعب] (٣) بن الأشرف وأم الولد المتقدمة تكرر منهما سَبُّ النبي ﷺ وأذاه وكشر ، والشيء إذا كثر واستمر صار له حال أخرى ليست له إذا انفرد ، وقد حكيتم أن الحنفية يجيزون قتل مَن كثر منه مثل

هــل لــلتكرر مدخل ؟

 ⁽۱) اسب، : ساقطة من (د) .

⁽٢) ينظر: «صحيح مسلم»: كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل حسان رضي الله عنه (٢) ينظر: «صحيح مسلم»: كتاب الأدب ـ باب ما جاء في إنشاد الشعر (١٩٣٥/٥) و «سنن الترمذي»: كتاب الأدب ـ باب ما جاء في إنشاد الشعر في الحرم (٥/ ٢٠٣) وفي باب استقبال الحيج (٥/ ٢١٢) مناسك الحج ـ باب إنشاد الشعر في الحرم (٥/ ٢٠٣) وفي باب استقبال الحيج (٥/ ٢١٢) بلفظ: «أشد عليهم من وقع النبل»: «المعجم الكبير» للطبراني (١٩٨٤ ح ٣٥٨٢).

⁽٣) اكعب١ : ساقطة من (أ) .

هذه الجريمة ، وإن لم يجيزوا قتل من لم يتكرر منه ، فإذن ما دل عليه الحديث يمكن المخالف أن يقول به .

قلنا أولاً: إن هذا يفيدنا أن السب في الجملة [من الذمي](١) مُهْدِرٌ لدمه ناقض لعهده ، ويبقى الكلام في الناقض للعهد : هل هو نوع خاص من السب _ وهو مـا كـشر أو غلظ ـ أو مطلق السب ؟ هذا نظر آخر ، فها كان مثل هذا السب وجب أن يقال : إنه مهدرٌ لدم الذمي حتى لا يسوغ لأحد أن يخالف نص السنة ، فلو زعم زاعم أن شيئاً من كلام الذمي وأذاه لا يبيع دمه كان خالفاً للسنة الصحيحة الصريحة (١) خلافاً لا عذر فيه لأحد

وقلنا ثنائداً: لا ريب أن الجنس الموجب للعقوبة قد يتغلظ (٣) بعض لا ــــرال أنواعه صفة أو قدراً ، أو صفة وقدراً (٤) فإنه ليس قتل واحد من الناس مثل قـ تل والد أو ولد عـ الم صـالح ، ولا ظـ لم بعض الناس مثل ظلم يتيم فقير بين أبوين صالحين ، وليست الجناية في الأوقات والأماكن والأحوال المُسَرَّفة كالحرم والإحرام والشهر الحرام كالجناية في غير ذلك ، وكذلك مضت سنة الخلفاء الراشدين بتغليظ الديات إذا تغلظ القتل بأحد هذه الأسباب ، وقال النبي عَلَيْهِ _ وقد قيل له : أي الذنب أعظم ؟ _ قال : «أَنْ تَـجعلَ للَّهِ نِدّاً وَهُـوَ خَلَقَكَ» . قيل: ثم أي ؟ قال : «أَنْ تَقْتُلُ وَلَدَكَ

ـد تنغلظ

الأماكسن

الازمسان

⁽١) فر (أ) ، (د) : • أن السب في الجملة للذمي . والمثبت من (ج) .

⁽٢) الصريحة : ساقطة من (د) .

⁽٣) في (ج) : اتغلظ، .

⁽٤) في (ج) : الوصفة وقدراً .

خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ ، قيل له : ثم أي ؟ قال : ﴿ثُمَّ أَنْ تُزَانِي حَلِيلَةَ جَاركَ٩(١) .

ولا شك أن من قَطَعَ الطريق مرات متعددة ، وسفك دماء خلق من المسلمين وكنثر منه أخذ الأموال كان جُرْمُه أعظَمَ من جرم من لم يفعله(١) إلا مرة واحدة ، ولا رَيْبُ أن من أكثر من سَبِّ النبي ﷺ أو نظم القصائد في سبُّه فإن جُرْمَه أغلَظُ من جرم من سبه بالكلمة الواحدة المتثورة ، بحيث يجب أن تكون إقامَةُ / الحد عليه أوكد ، والانتصار لرسول الله على ١٦١/ب أُوْجَبَ ، وأن المقِلُّ لو كان أهلاً أن يُعْفَى عنه لم يكن هذا أهلاً لذلك

ولكن (٣) هذا الحديث كغيره من الأحاديث يدلُّ على أن جنس الأذَّى

⁽١) مشفق عليه من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه . رواه البخاري : في كتاب التفسير (سورة البقرة) ـ باب قوله تعالى : ﴿ قَلَا تُحْمَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٨/ ١٣ ح ٤٤٧٧)، سـورة الـضرقـان باب قـوله تعـالى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدُّعُونَ مَـمَ الله إِلَمَّا آخَـر . . ﴾ ﴿٨/ ٣٥٠ ح ٤٧٦١) ، وفي كتاب الأدب ـ باب قتل الولد خشية أن يأكل معه (١٠/ ٤٤٨ ح ٢٠٠١) ، وفي كتَّاب الحدود ـ باب إثم الزناة (١١٦/١٢ ح ١٨١١) ، وفي كتاب الديات ـ باب قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاقُهُ جَهَنَّم ﴾ (١٩٤/١٢) ح ٦٨٦١)، وفي كتاب التوحيد ـ باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تُنْجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾ (١٣/ ٥٠٠ ح ٧٥٢٠) ، وفي نفس الكتباب باب قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلْغُ مَا أَنَّـزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (١٣/ ١٢ه ح ٧٥٣٢) ؛ ورواه مسلم : في كتاب الإيبان - باب كون الشرك أقبيح الذنوب، ويبان أعظمها بعده (١/ ٩٠ ح ٨٦) ؛ وأبو داود: أني كتباب الطلاق ـ باب في تعظيم الزني (٢/ ٧٣٢ ح ٢٣١٠) ؛ والترمـذي : في كتاب تفسير القرآن ـ بـاب ومن سـورة الفـرقــان (٥/ ٣١٤ ح ٣١٨٣ ، ٣١٨٣) ؛ والنـــاتي : في كتاب تحريم الدم ـ ذكر أعظم الذنب (٧/ ٨٩) ؛ وأبو داود الطيالسي: في «مسنده» (١/ ٣٥ ح ٢٦٤) ؛ أحد: في المسند، (١/ ٣٨٠ ، ٣٦١ ، ٣٣٤ ، ٢٢١ ، ٤٦٤) .

⁽٢) ق (ج) و (د) : القطعة .

⁽٣) ق (ج) و (د) : الكن، .

فله ورسوله ، ومُطْلَقَ السب الظاهر مُهدرٌ لدم الذمي ناقض لعهده وإن كان بعض الأشخاص أغلظ جرماً من بعض لتغلظ سبه نوعاً أو قَدْراً ، وذلك من وجوه :

مطلق الأذى هنبو العبلة

احدها: أن النبي على قال: «مَنْ لِكَعْبِ بنِ الأَشْرَف فَإِنَّهُ قَدْ آذَى الله ورسوله، وأذى الله ورسوله، وأذى الله ورسوله اسم مُطلَق ليس مقيداً بنوع ولا بقدر ؛ فيجب أن يكون مطلق أذى الله ورسوله اسم مُطلَق ليس مقيداً بنوع ولا بقدر ؛ فيجب أن يكون مطلق أذى الله ورسوله علة للانتداب إلى قتل مَنْ فَعَلَ ذلك من ذمي وغيره ، وقليل السب وكثيره ومنظومه ومنثوره أذى بلا ريب ، فيتعلق به (١٠) الحكم وهو أمر الله ورسوله بقتله ، ولو لم يرد [هذا] (١٠) المعنى لقال : من لكعب ابن الأشرف (١٤) فإنه قد بالغ في أذى الله ورسوله ، أو قد أكثر من أذى الله ورسوله ، أو قد دام (١٥) على أذى الله ورسوله ، وهو الذي أوي جوامع ورسوله ، وهو الذي لا ينطق عن الهوى ، ولم يخرج من بين شَفَتَيْه على إلا الكلم ، وهو الذي لا ينطق عن الهوى ، ولم يخرج من بين شَفَتَيْه على إلا عضبه ورضاه .

وكـذلـك قـوله في الحـديث الآخـر : ﴿إِنَّهُ نَالَ مِنَّا الْأَذَى ، وَهَجَـانَا بِالشَّـعْـرِ، وَلا يَفْعَل هَذَا أَحَدٌ مِنْكُم إِلاًّ كَانَ السَّيْف؛(١) ولم يقيده بالكثرة .

⁽١) الحديث سبق تخريجه في ص (٥٦) .

⁽٢) في (ج) : دفتعلق به ١ .

⁽٢) دهله : ساقطة من (أ) .

⁽٤) (ج) وابن الأشرف؛ : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٥) في (ج) ر (د) : قدارم؛ .

⁽٦) سبق في ص (١٥٢) .

الثاني: أنّه أذاه بهجائه المنظوم ، والبهودية بكلام منثور ، وكلاهما أهدر دمه ، فعُلم أن النظم ليس له تأثير في أصل الحكم ؛ إذ لم يخص ذلك الناظم ، والوصف إذا ثَبّتَ الحكم بدونه كان عديم التأثير ، فلا يجعل جزءاً من العلة ، ولا يجوز أن يكون هذا من باب تعليل الحكم بعلتين ؛ لأن [ذلك](١) إنها يكون إذا لم تكن إحداهما مندرجة في الأخرى كالقتل والزني ، وأما إذا انْدَرَجَتْ إحداهما في الأخرى فالوصف الأعم هو العلة ، والأخص عديم التأثير .

الوجه الثالث: أن الجنس المبيح للدم لا فرق بين قليله وكثيره وغليظه وخفيفه في كونه مبيحاً للدم ، سواء كان قولاً أو فعلاً / كالردة ١/٣٢ والزنى والمحاربة ونحو ذلك ، وهذا هو قياس الأصول ؛ فمن زعم أن من الأقوال أو الأقعال ما يبيح الدم إذا كثر ، ولا يبيحه مع القلة ؛ فقد خرج عن قياس الأصول ، وليس له ذلك إلا بنص يكون أصلاً بنفسه ، ولا نص يدل على إباحة القتل في الكثير دون القليل ، وما ذهب إليه المنازع من جواز قتل من كثر منه القتل بالمثقل والفاحشة في الدبر دون من قل إنها هو حكاية مذهب من والكلام في الجميع واحد .

ثم إنه قد صح عن النبي ﷺ أنه رَضَخَ رأس يهودي بين حجرين

لا نرق بين

⁽١) في (أ) : فذاك . والمثبت من (د) .

⁽٢) املهب، : ساقطة من (د) .

لأنه فعل ذلك بجارية من الأتصار(۱) ، فقد قَتَلَ مَنْ قتل بالمثقل قَوداً مع أنه لم يتكرر منه ، وقال في الذي يعمل عمل قوم لوط: قاقتُلُوا الفَاعِلَ وَالمَفْعُولَ بِهِ ١٦٥ ولم يعتبر التكرر ، وكذلك أصحابه من بعده قتلوا فاعل ذلك إما رجماً أو حرقاً أو غير ذلك مع عدم التكرر. وإذا (۱) كانت الأصول المنصوصة أو المحبَمع عليها مستوية في إباحة الدم بين المرة الواحدة والمرات المتعددة كان الفرق بينها في إباحة الدم إثبات حكم بلا أصل ، ولا نظير ، بل على خلاف الأصول الكلية ، وذلك غير جائز .

⁽١) الحديث ثابت بالفاظ مختلفة منها: (رض رأسه) ، افقتله بين حجرين ، (فأمر به أن يرجم حتى يموت . ولفظه مختصراً عند أحمد وابن ماجه : اإن يهودياً رضخ رأس امرأة بين حجرين فـقتلها ، فرضخ رسول الله ﷺ رأسه بين حجرين١ . الحديث عن أنس رضي الله عنه ، رواه البخاري : في كتاب الخصومات ـ باب ما يذكر في الإشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهودي (٨٦/٥ ح ٢٤١٣) وفي مواضع أخرى من صحيحه مثل : (ح ٢٤٧٦ ، ١٩٧٥ ، ٢٧٨٦ ، ١٩٨٦ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥) ؛ ورواه مسلم : في كشاب القسمامة _ باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات رقتل الرجل بالمرأة (٣/ ١٣٠٠ ح ١٦٧٢) ؛ وأبو داود : في الديات ـ باب يقاد من القاتل (٤/ ٦٦٣ ح ٤٥٢٨ ، ٤٥٢٨ ، ٤٥٢٩) ؛ والترمذي : في الديات _ باب ما جاء فيمن رضخ رأسة بصخرة (٩/٤ ح ١٣٩٤) ؛ والنسائي : في كتاب القسامة _ باب القود من الرجل للمرأة (٨/ ٢٢) ؛ (٧/ ١٠٠) ؛ وابين ماجه : في كتاب الديات ـ باب يقتاد من القائل كما قتل (٢/ ٨٨٩ ح ٢٦٦٥ ، ٢٦٦٦) ؛ وأحمد : في المسند، (٣/ ١٧١ ، ١٨٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣) ؛ والساوي : في كتاب الديات ـ باب كيف العسل في القود (٢/ ٢٤٩ ح ٢٣٥٥) ؛ وابن حبان (الإحسان) : كتاب الجنايات _ باب القصاص (٧/ ٩٣ م - ٩٦٦ ه ، ٩٦١ ه) ؛ والدارة طني : في كتاب الديات (١٦٨/٣ ح ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١) ؛ والبيهقي : في «السنن الكبرى» (٢٨/٨) ؛ والبغوي : في امصابيح السنة؛ (٢/ ٥٠٦ ح ٢٥٩٧).

⁽٢) رواه الإصام أحمد: في «المسند» (١/ ٣٠٠) ؛ أبو داود: في كتاب الحدود ـ باب فيمن عَمِلَ عَمِلَ عَمِلَ قوم لوط (٤/ ٢٠٠ ح ٤٤٦١) وفيه زيادة: «من وجد تقوه يعمل عمل قوم لوط» ؛ ورواه الترمذي: في كتاب الحدود ـ باب ما جاء في حد اللوطي (٤/ ٤٧ ح ١٤٥٦) ؛ وابن ماجه: في كتاب الحدود ـ باب من عَمِلَ عَمَلَ قوم لوط (٢/ ٨٥٨ ح ٢٥٦١) ؛ والحاكم في «المستدوك» (٣٥٥/٤) ؛ والبيه قي في «سننه الكبرى» (٨٧ /٢٧٢) كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنها ، وقال عنه الحاكم : «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وصحح إسناده الألباني في «الإرواء» (١٦/٨ ح ٢٣٥٠) ، وفي صحيح «سنن أبي داود» (٣/ ٨٤٤ ح ٢٣٥٠) .

⁽٣) ني (د) : او إن ا .

يوضح ذلك : أن ما ينقض الإيهان من الأقوال يستوي فيه واحده وكثيره وإن لم يصرح بالكفر كها لو كفر بآية واحدة أو بفريضة ظاهرة أو سب الرسول مرة واحدة فإنه كها لو صرح بتكذيب الرسول، وكذلك ما ينقض الإيهان من الأقوال لو صَرَّح به وقال : «قد نقضت العهد، وبرثت من ذمتكم انتقض عهده بذلك ، وإن لم يكرره ؛ فكذلك ما يستلزم ذلك من السب والطعن في الدين ونحو ذلك لا يحتاج إلى تكرير.

الوجه الرابع: أنه إذا أكثر من هذه الأقوال والأقعال ، فإما أن يُقتل لأن جنسها مبيح للدم أو لأن المبيح قَدْرٌ مخصوص ، فإن كان الأول فهو المطلوب، وإن كان الثاني فها حد ذلك المقدار المبيح للدم؟ وليس لأحد أن يحد في ذلك حداً إلا بنص أو إجماع أو قياس عند من يرى القياس في المقدرات ، والثلاثة منتفية في مثل هذا ؛ فإنه ليس في الأصول قول أو فعل يبيح الدم منه عدد(۱) مخصوص ولارا) يبيحه أقل منه ، ولا ينتقض / ٢٢/ب هذا بالإقرار في الزنى ؛ [ف](م) إنه لا يثبت إلا بأربع مرات عند من يقول به ، أو القتل بالقسامة ؛ فإنه لا يثبت إلا بعد خسين يميناً عند من يرى القود بها ، أو رجم الملاعنة ؛ فإنه لا يثبت إلا بعد أن يشهد الزوج أربع مرات عند من يرى أنها ترجم بشهادة الزوج إذا نكلت ؛ لأن المبيح للدم ليس هو الإقرار ولا الأيهان ، وإنها المبيح فعل الزنى أو فعل القتل ، وإنها الإقرار والأيهان حجة ودليل على ثبوت ذلك ، ونحن لم ننازع [في](١) أن الحجج الشرعية لها نُصُبُّ عدودة ، وإنها قلنا : إن نفس القول أو العمل

⁽١) في (د) : اقدرا .

⁽٢) ني (ج) : اللاا .

⁽٣) الفاء : زيادة في (ج) .

⁽٤) فق، : ساقطة من (١)

المبيح للدم لا نصاب له في الشرع ، وإنها الحكم مُعَلَّـقٌ بجنسه .

الوجه المضامس :أن القتل عند كثرة هذه الأشياء إما أن يكون حداً يجب فعله أو تعزيراً يرجع إلى رأي الإمام ، فإن كان الأول فلابد من تحديد موجبه ، ولا حدله إلا تعليقه بالجنس ، إذ القول بها سوى ذلك تحكم ، وإن كان الثاني(١) فليس في الأصول تعزير بالقتل ، فلا يجوز إثباته إلا بدليل يخصه ، والعمومات الواردة في ذلك مثل قوله على : "لا يَحِلُّ دَمُ امْرِيمُ مُسْلم إلا بإحدى ثَلاَثُوا(١) يَدُلُّ على ذلك أيضاً .

الوجه الثاني(٣) من الاستدلال به: أن النَّفَرَ الحمسة الذين قَتَلُوه من المسلمين: محمد بن مسلمة ، وأبا نائِلة ، وعباد بن بشر ،

⁽١) في (ج): (وإن كان في الثاني) . (٢) جزء من حديث عبدالله بن مسعود وعائشة وعثبان بن عفان رضي الله عنهم ، فأما حديث (٢) جزء من حديث عبدالله بن مسعود وعائشة وعثبان بن عفان رضي الله عنهم ،

ابن مسعود : فقد رواه البخاري : في كتاب الديات ـ باب قوله تعالى : ﴿إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (٢١/ ٢٠٩ ح ٢٠٩٨) ؛ ومسلم : في كتاب القسامة _ باب ما يباح به دم المسلم (٣/ ١٣٠٢ ح ١٦٧٦) رقم (٢٥) ؛ وأبو داود : في كتاب الحدود - باب حكم في من ارتد (١٢٦/٤ ح ٤٣٥٢) ؛ والنسائي : في كتاب القسامة ـ باب القود (٨/ ١٣) ؛ وابن ساجه : في كتاب الحدود ـ باب لا يحل دم امرى مسلم إلا في ثلاث (٨٤٧/٢ ح ٢٥٣٤) ؛ وأحمد : في اللسندة (٢/ ٣٨٢ ، ٤٤٤ ، ٤٦٥) ؛ والدارمي : في كتاب الحدود _ باب ما يحل به دم المسلم (٢/ ٢٢٦ ح ٢٢٩٨) ؛ والدارقطني : في كتاب الحدود والمديات وغيره (٣/ ٨٧ ح ٥) ؛ والبيهقي : في دالسنن الكبرى؛ (٨/ ٨ ، ٩٤) . واما حديث عائشة : فقد رواه مسلم أيضاً : في الكتاب والباب السابقين (١٣٠٣/٣ ح ١٦٧٦) رقم (٢٦) ؛ وأبو داود : في الكتاب والباب السابقين (ح ٤٣٥٣) ؛ والنسائي : في كتاب تحريم الدم _ باب الصلب (١٠١/٧) ؛ وأحد : في «المسند» (١٨١ ، ٥٨/١) ٢٠٥ ، ٢١٤) ؛ والسدارقطنسي : في استنه، (٣/ ٨٣ ح ٦) . واما حديث عشمان : فقد رواه الإمام أحمد ، في «المسند» (١/ ٦١ ــ ٢٢ ، ٢٥ ، ٧٠ ، ١٦٣) ؛ وأبــو داود : في كتاب الليات - باب الإسام يأمر بالعفو في الذم (٤/ ١٧٠ ح ٢٠٠٤) ؛ والترصلي : في كتاب الفتن ـ باب ما جاء لا يحل دم إمرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث (٤/ ٠٠٠ ح ٢١٥٨)؛ والنسائي : في كتاب تحريم اللم ـ باب ذكر ما يحل به دم المسلم (٧/ ٩٢) ، وفي باب الحكم في المرتد (١٠٣/٧) ؛ وابن ماجه : في الكتاب والباب السابقين (ح ٢٥٣٣) . (٣) والوجه الأول من الاستدلال بقتل كعب بن الأشرف تقلم في ص (١٥٢) .

والحارث بن أوس ، وأبا عبس بن جبر (۱) ، قد أذِنَ لهم النبي الله أنهم قد آمنوه ووافقوه ، ثم يغتالوه ويَخْدَعُوه بكلام يُظْهرُون به أنهم قد آمنوه ووافقوه ، ثم [يقتلوه] (۱) ، ومن المعلوم أن من أظهر لكافر أماناً لم يجز قتله بعد ذلك لأجل الكفر ، بل لو اعتقد الكافر الحربي أن المسلم آمنه وكلمه على ذلك صار مستأمناً ، قال النبي على فيها رواه عنه عمرو بن الحميق (۱) : قمن آمن رَجُلا [عَلَى] (۱) دَمِه وَمَالِه ثُمَّ قَتَلَهُ فَأَنَا مِنْ بُرِيء وَإِنْ كَانَ السَمَقْتُولُ كَافِراً واه الإمام أحمد وابن ماجه (ه) .

وعن سليهان بن صُرَده، عن النبي ﷺ قال: ﴿إِذَا آمَنَكَ الرَّجِلُّ عَلَى

⁽١) تقدمت تراجمهم في ص (١٤٧) وما بعدها .

⁽٢) في (أ) : فيغتالوه .

⁽٣) هو عمرو بن الحَمِق بن كاهـل ، ويـقال : الكاهن بن حبيب . . . بن سعد بن كعب بن عــمـرو الحـزاعي الكمــي . هاجر إلى النبي ﷺ بعد الحديبية وصحبه وحفظ عنه أحاديث ، ونزل الكوفة ، وشــهد مع علي رضي الله عنه مشاهده . قتل سنة خسين . ينظر : قطبقات ابن سعد، (٢٥٤/١) ؛ قالد (٢٩٤/٤) ؛ قالد (٢٩٤/٤) .

⁽٤) (علي: ساقطة من (أ) .

⁽٥) رواه الإمام أحمد: في «المسند» (٥/ ٢٧٣، ٢٧٤) بلفظين : الأول : «من أمن رجلاً على دمه على نفسه فقتله أعطي لواء الغدر يوم القيامة» . والثاني : «أيها مؤمن أمن مؤمناً على دمه فقتله فأنا من القاتل بريء» ؛ ورواه ابن ماجه : في كتاب الديات ـ باب من أمن رجلاً على دمه فقتله (٢/ ٢٩٠ ح ٢٨٨) ؛ والطبراني في «المسجم الصغير» (٢/ ٢٥٠ ح ٣٨) ، (١/ ٣٥٠ ح ٤٨٥) ؛ والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٥٣) . الحديث قال عنه الحاكم : «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه اللهبي، وقال البوصيري في «الزوائد» على ابن ماجه: «وإسناده صحيح ورجاله ثقات»، وقال الميثمي في «عجمع الزوائد» (٢/ ٢٨٨) : «رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات» . وصحيح إسناده أيضاً الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» أحمد والطبراني ورجاله ثقات» . وصحيحة (١/ ٢٧٥ ح ٤٤٠) .

⁽٢) هنو سليهان بن صُرَد بن الجون بن أبي الجون ، الأمير أبو مُطَرِّف الخزاعي الكوفي الصحابي ، له رواية يسيرة . خرج في جيش تابوا إلى الله من خذلانهم الحسين الشهيد، وساروا للطلب بدمه ، وسُمُّوا جيش التوابين . قتل سنة خس وستين . ينظر : قطبقات ابن سعده (٤/ ٢٩٢) ؛ قاسد الغابة» (٢/ ٤٤٩) ، «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٩٤) ؛ والإصابة (٣/ ٢٧))

دَمِهِ وَمَالِه(١) فَلا تَقْتُلُه، رواه ابن ماجه(١) .

وعن أبي هريسرة عن النسبي ﷺ قال : «الإيبانَ قَيَّــدَ / الفَتْـكَ(٢) ، ١/٣٣ لا يَفْتِكُ مُــوْمِن، رواه أبسو داود وغيره(؛) .

> لا يحسقن دم المساجسسي مالأمسان و

وقد زعم الخطابي(٥) أنهم إنها فتكوا به لأنه كان قد خلع الأمان(٢) ، ونقض العهد قبل هذا ، وزعم أن مثل هذا جائز في الكافر الذي لا عهد له كها جاز البيات والإغارة(٧) عليهم في أوقات الغِرَّة ، لكن يقال : هذا الكلام الذي كلموه به صار مستأمناً ، وأدنى أحواله أن يكون(٨) له شبهة

⁽١) قرماله، : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٢) ينظر: فسنن ابن ماجه أفي كتاب الديات ـ باب من أمن رجلاً على دمه فقتله (٢/ ٨٩٦ ح ٢ ٢ ٢٨٩ ) و ومسند الإسام أحمد (٦/ ٣٩٤). وقد رسز الحافظ السيوطي لهذا الحديث بالصحة في والجامع الصغيره (١/ ١٥)، إلا أن الألباني ضعف إسناده في وضعيف سنن ابن ماجه على (١/ ٢١٠ ع ٥٨٥) ؛ و والضعيفه وقم (٢٢٠٠) ؛ و وضعيف الجامع (١/ ١٢١) ح ٢١٠).

⁽٣) آلفتك أي : يأتي الرجل صاحبه وهو غارَّ غافل ، فيشد عليه فيقتله ، والغِيلَه : أن يخدعه ثم يقتله في موضع خفي . ينظر : «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٤٠٩) (فتك) . ومعنى الإيان قيد الفتك أي : أن الإيان يمنع من الفتك كما يمنع القييد عن التصرف ، فكأنه جعل الفتك مقيداً ، ومنه قولهم في صفة الفرس : هو قيد الأوابد يريدون أنَّه يلحقها بسرعة ، فكأنا مقيدة به لا تعدو . ينظر : «النهاية» (٤/ ١٣٠) (فيد) .

⁽³⁾ رواه أبو داود: في كتاب الجمهاد ـ باب في العدو يؤتى على غرة ويتشبه بهم (٣/ ٨٨ حر ٢٧٦٩) عن أبي هريرة. ورواه أحمد : في «المسند» (١٦٦/١ ، ١٦٦) عن الزبير بن العوام. ورواه أحمد أيضاً في «المسند» (٩٢/٤) ؛ والحاكم في «المستدك» (٣٥٢/٤) عن معاوية بن أبي سفيان . قال أبو داود عن حليث أبي هريرة : "في إسناده أسباط بن نصر الممداني ، وإسهاعيل بن عبدائر هن السيدي . وقد أخرج لهما مسلم وتكلم فيهما غير واحد من الأثمة» أحمد . وصحح إسناده الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/٣٥٥ ح ٧٤٠٧) . وحديث الزبير صحح إسناده أحمد محمد شاكر في شرحه على «المسند» (٢٤٠٧ ح ٢٤٠١) . وحديث معاوية سكت عنه الحاكم ، وحسنه السيوطي في «الجامع الصغير» (١٤٢١) .

⁽٥) في امعالم السنن! (٨٢/٤) .

⁽٦) في (د) : االايان، .

⁽٧) في (ج) : «الاعبازه» . وهو تصحيف .

⁽٨) في (جَ): اتكونا.

أمان ، ومثل ذلك لا يجوز قتله بمجرد الكفر ؛ فإن الأمان يعصم دم الحربي ويصير مستأمناً بأقل من هذا كها هـو معـروف في مواضعه(١) ، وإنها قتلوه الأجل هجانه وأذاه للَّهِ (٢) ورسوله ، ومن حَلَّ قتله بهذا الوجه لم يعصم دمه بأمان ولا بعهد كما لو آمن المسلم مَن وجب قتله لأجل قطع الطريق ومحاربة الله ورسوله والسعى في الأرض بالفساد الموجب للقتل، أو [آمن] (٣) مَسنُ وجب قبتله لأجل زناه ، أو آمن (٤) مَنْ وجب قبتله لأجل الردة أو لأجل ترك أركان الإسلام ونحو ذلك ، ولا يجوز أن يَعقِّدُ له عقد عهد ، سواء كان عقد أمان أو عقد هدنة أو عقد ذمة ؛ لأن قتله حد من الحدود ، وليس قبله لمجرد كونه كافراً حربياً كما سيال ، وأما الإغارة والبيات فليس هناك قبول أو فعل صاروا به آمنين ، ولا اعتقدوا أنهم قد أومنوا ، بخلاف قيصة كعب بن الأشرف ؛ فشبت أن أذى الله ورسوله بالهجاء ونحوه لا يُحقَّنُ معه الدم بالأمان ، فَلَأَن لا يُحقَنَ معه بالذمة المُوَبَّدة والهدنة المؤقسة بطريق الأولى ، فإن الأمان يجوز عقده لكل كافر ، ويعقده كل مسلم ، ولا يشترط على المستأمّن شيء من الشروط ، والذمة لا يعـقـدها إلا الإمام أو نائبه ، ولا تعقد إلا بشروط كثيرة تشترط على أهل الذمة : من التزام الصَّعَار ونحوه ، وقد كان عَرَضَتْ لبعض السفهاء شُبَّهَة في قـتل ابن الأشرف ؛ فظن أن دم مثل هذا يُعصم بذمة متقدمة أو بظاهر أمان ، وذلك نظير الشبهة التي عرضت لبعض الفقهاء(ه) حتى ظن

⁽١) ينظر : الأحكام السلطانية؛ للقاضي أبي يعلى ص (٤٨) .

⁽٢) في (د) : ﴿وَأَذَاهُ اللَّهُ ا

⁽٣) اآمن : ساقطة من (أ) و (د) .

 ⁽٤) (آمن) : ساقطة من (د) .

⁽٥) نقلها القاضي أبو يعلى من كتـاب بعـض المتكلمين الـذين نقلـوها عن الفقهـاء ينظر : ص

بين محمد بن

بامسين عند

أن العمهد لا ينتقض بذلك ، فروى ابن وهب (): أخبرني سفيان بن عُيينة عن عمر بن سعيد () أخي سفيان بن سعيد الثوري عن أبيه (٢) عن عباية (١) قال : ذُكر قتل ابن الأشرف عند معاوية ، فقال ابن يامين : كان قتله غدراً ، فقال محمد بن مسلمة : يا معاوية أيُغَدَّرُ / عندك رسول الله على ثم لا تنكر ؟ والله لا يُظِلَّني وإياك سقف بيت أبداً ، ولا يخلو لي دم هذا الا قتلته (٥).

⁽۱) هو الإسام شيخ الإسلام عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي سولاهم ، أبو محمد المصري الفقيه (ثقة حافظ عابد) روى عن : ابن جريج والليث بن سعد والثوري وابن عيينه . روى عنه : الليث بن سعد شيخه وعبدالرحن بن مهدي وسحنون بن سعيد عالم المغرب . مات سنة سبع وتسعين ومئة . ينظر : قطبقات ابن سعده (٧/ ٥١٨) ؛ قاريخ الثقات، للعجلي ص (٢٨٣) ؛ قالثقات، لابن حبان (٨/ ٣٤٦) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٩/ ٢٢٣) ؛ قتريب التهذيب، (٣/ ٢١) ؛ وتقريب التهذيب، (٣/ ٢٠) .

⁽۲) هو عسر بن سعید بن مسروق الشوري ، أخو سفیان (ثقة) . روی عن : الأعمش وأبیه سعید وأشعث بن أي الشعثاء . روی عنه : سفیان بن عیبنة وأبو بكر بن عیاش وعمرو ابن أي قیس . ينظر : «تاريخ الثقات» ص (۳۵۸) ؛ «الثقات» لابن حبان (۷/ ۱۸۷) ؛ «تقریب التهذیب» ص (۲۱۳) .

⁽٣) هو سعيد بن مسروق الشوري الكوفي ، والد سفيان (ثقة) ، روى عن : إبراهيم التيمي وعامر الشعبي وعباية بن رفاعه بن خَليج ، روى عنه : إسرائيل بن يونس وأبناؤه : سفيان وعسر ومبارك ، مات سنة ست وعشرين ومئة . ينظر : «طبقات ابن سعد» سفيان وعسر ومبارك ، مات سنة ست وعشرين ومئة . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٢٤٢/٣) ؛ «شقات ابن شاهين» ص (١٤٦) ؛ «الجمع» (١٦٩/١) ؛ «تهليب الكهال» ص (١٢/٠١)؛ «الكاشف» (١/ ٣٧٣) ؛ «تهليب التهذيب» (٨٢/٤) ؛ «تقريب التهليب» ص

⁽٤) هو عباية بن وفاعة بن رافع بن خَليج الأقصاري الزُّرَقي ، أبو رفاعة المدني (ثقة) . روى عنه : عن الحسين بن علي بن أبي طالب رجله رافع بن خَليج وعبدالله بن عمر . روى عنه : إسماعيل بن مسلم وسعيد بن مسروق الثوري وليث بن أبي سُليم . ينظر : «الثقات» لابن حبان (٥/ ٢٨١) : «الجمع» (١/ ٥٠٥) ؛ «تهذيب السكيال» (٢٦٨/١٤) ؛ «الكاشف» حبان (٥/ ٢٠١) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٢٩٤) .

⁽٥) رواه الحسطابي في «مسعالم السنن» (٨٢/٤ - ٨٣) عن الأصم عن بحر بن نصر الخولاني عن ابن وهب به .

وقال الواقدي(١): احدثني إبراهيم بن جعفر عن أبيه قال: قال مروان بن الحكم وهو على المدينة وعنده ابن يامين النضيري(١) : كيف كان قتل ابن الأشرف ؟ قال ابن يامين : كان غَدْراً ، ومحمد بن مسلمة جالس شيخ كبير ، فقال : يا مروان أيُّغَدَّر رسول الله على عندك ؟ والله ما قتلنا[ه](٣) إلا بأمر رسول الله ﷺ ، والله لا يؤويني وإياك سقف بيت إلا المسجد، وأما أنت يا ابن يامين فلله عَليَّ إن أفلتَّ، وقَدَرْتُ عليك (؛) وفي يدي سيف إلا ضربت به رأسك ، فكان ابن يامين لا ينزل من بني قريظة حتى يبعث له رسولاً ينظر محمد بن مسلمة ، فإن كان في بعض ضياعه نزل فقضى حاجته ثم صدر ، وإلا لم ينزل ، فبينا محمد في جنازة وابن يامين بالبقيع ، فرأى محمد نعشاً عليه جرائد رطبة لامرأة ، جاء فحلَّه ، فقام إليه الناس ، فقالوا(ه): يا أبا عبدالرحمن ما تصنع ؟ نحن نكفيك ، فقام إليه فلم يزل يضربه بهادى جريدة جريدة حتى كسَّسر ذلك الجريد على وجهه ورأسه حتى لم يترك به مَصَحّاً(٧) ، ثم أرسله ولا طُباخُ(١) به ، ثم قال: والله لو قدرتُ على السيف لضربتك به ا.

⁽١) في كتاب المغازي، (١/ ١٩٢) .

⁽٢) في دالمغازي: دالنضري، .

⁽٣) الهاء : ساقطة من (أ) .

⁽٤) في (أ) و (ج) و (د) : دولا قسدرت عليسك، وهمو تحريف ظاهر ، والمشبت من كستاب دالمفازي، .

 ⁽٥) في (ج) : (فقال) أوهو تحريف .

⁽٦) (بها) : ساقطة من (ج) .

 ⁽٧) مصَحاً : يُروى بفتح الصاد وكسرها، والفتح أعلى، وهي مَفْعَلَة من الصحة العافية .
 ينظر : قالنهاية ١ (١٢/٣) ؛ قلسان العرب، (٢٤٠٢/٤) (صحح) .

 ⁽٨) الطباخ : القوة ، ينظر : «القاموس المحيط» (١/٢٦٤) .

فإن قيل: فإذا كان هو وبنو النضير قبيلته مُوادِعِينَ فيا معنى ما ذكره ابن إسحاق (۱) قال: (حدثني مولى لزيد بن ثابت حدثتني ابنة مُحَيِّصة عن أبيها مُحَيِّصة (۱) أن رسول الله على قال : (مَنْ ظَفِرْتُمْ بِهِ مِنْ رِجَالِ يَهُوْدَ فَاقْتُلُوهُ فوثب عيصه بن مسعود على ابن سُنينة رجل من تجار يهود كان يلابسهم ويبايعهم فقتله ، وكان حُويَصة (۱) بن مسعود إذ ذاك لم يُسلم ، وكان أسن من عيصة ، فلما قتله جعل حويصة يضربه ويقول: أي عدو الله قتلته ؟ أما والله لَرُبَّ شحم في بطنك من ماله ، فوالله إن كان لأول إسلام حويصة ، فقال عيصة : فقلت له (۱) : والله لقد أمرني بقتله مَنْ لو أمرني بقتلك لضربتُ عنقك ، فقال حويصة : والله إن ديناً بلغ منك هذا لعجب (۱) (۱)

⁽۱) في كتابه والسير والمغازي، ص (٣١٩) ، والسند المذكور ساقط من والسير، ، ومثبت عند ابن هشام في آخر القصة بلفظ : قال ابن إسحاق : حدثني هذا الحديث مولى لبني حارثة عن ابنة عيصة عن أبيها عيصة . . .

⁽٢) هو مُحَيَّصَة، ويقال: مُحِيصة بن مسعود بن كعب بن عامر الأوسي الأنصاري، ويكنى أبا سعد ، يعد في أهل المدينة ، بعثه رسول الله ﷺ إلى أهل فلك يدعوهم إلى الإسلام ، وشهد أحداً والخندق وما بعدها من المشاهد كلها . أسلم قبل أخيه حويصة ، وكان عيصة أفضل منه . ينظر : وأسد الغابة ( ( / ١١٩ ) والإصابة ( ( / ١٨ ) .

 ⁽٣) هو حـويصة بن مسعود بن كعب بن عامر الأنصاري الأوبي ثم الحارثي ، أبو سعد ، وهو شقيق عيـصة ، شهـد أحـداً والحندق وسائر المشاهد مع رسول الله 義 . ينظر : «أسد الغابة» (٢/ ٧٤) ؛ «الإصابة» (٢/ ٤٨) .

⁽٤) (فقلت له) : ساقطة من (د) .

⁽٥) في «السير»: فقال: والله إن ديناً بلغ بك هذا لدين له شأن، انطلق إلى صاحبك حتى أسمع منه، فانطلق إلى رسول الله هيه، فكان أول إسلام حويصة، فقال عيصة شعراً . . .

⁽٦) ينظر : كتاب «السير والمغازي» لابن إسحاق ص (٣١٩ ، ٣٢٠) ؛ كتاب «المغازي» للواقدي (١/ ١٩١) مع اختلاف يسير بينها؛ «السيرة النبوية» لابن هشام (٥٨/٢) بلفظ المصنف . ويبدو أن النص بلفظه من «سيرة ابن هشام»؛ ورواه أبو داود في «سننه» : في كتاب الخراج والإمارة والفيء ـ باب كيف كان إخراج اليهود من المدينة (٣/٣٠٤ ح في كتاب الحراج عدائنا مصرف بن عمرو، حداثنا يونس ، قال ابن إسحاق: حداثني مول لزيد بن =

وقال الواقدي _ بالأسانيد المتقدمة(۱) _ : «قالوا : فلها أصبح رسول الله على من / الليلة التي قُتِل فيها ابن الأشرف قال رسول الله على المدن ظَفِرتُمْ بِهِ مِنْ رَجَال يَهُودَ فَاقْتُلُوهُ الله في فخافت يهود ، فلم يطلع عظيم من عظائهم ولم ينطلقوا(۱) ، وخافوا أن يبَيتُوا كها بُيتَ ابن الأشرف (۱) ، وذكر قتل ابن سُنينة إلى أن قال : «فَفْزِعَت يهود ومَن معها من المشركين (۱) ، وساق القصة كها تقدم عنه (۱) .

فإن هذا يدل على أنهم لم يكونوا موادعين ، وإلا لما أمر بقتل من صُودفَ منهم ، ويدل على أن العهد الذي كتبه النبي على بينه وبين اليهود كان بعد قتل ابن الأشرف ، وحينتذ فلا يكون ابن الأشرف معاهداً .

قلنا: إنها أمر النبي على بقتل من ظُفِر به منهم لأن كعب بن الأشرف كان من ساداتهم ، وقد تقدم أنه قال : ما عندكم ؟ يعني (١) في النبي على ، قالوا : عداوته ما حَيِينا، وكانوا مقيمين خارج المدينة ،

ثابت به ؛ والطبراني في المحجم الكبيرة (٢٠/ ٣١١ ح ٧٤١) ؛ والبيهقي في الالائل النبوة المحبرة (٢٠٠/٣) أخبرنا أبو عبدالله قبال : أخبرنا أبو العباس قال : حدثنا أحد قال : حدثنا

يونس عن ابن إسحاق به . (١) في ص (١٨٤) .

⁽٢) في المفــازي : دولم ينطقوا؛ .

⁽٣) ينظر : كتاب «المغازي، للواقدي (١/ ١٩١) .

⁽٤) المصدر السابق (١/ ١٩٢).

⁽٥) في ص (١٨٤) .

⁽٦) ايعني : ساقطة من (د) .

فَعظُمُ عليهم قتله، وكان ممار،) يهيجهم على المحاربة وإظهار نقض العهد، فأمر النبي على بقتل من جاء منهم ؛ لأن مجيئه دليل على نقض العهد وانتصاره للمقتول وذبه عنه ، وأما مَنْ قَرَّ فهر مقيم على عهده المتقدم ؟ الأنه لم يظهر العداوة ، ولهذا لم يحاصرهم النبي ﷺ ولم يحاربهم حتى أظهروا عداوته بعد ذلك ، وأما هذا الكتاب فهو شيء ذكره الواقدي و حده(٢) .

> متسى كسان قتسل ابسسن

وقد ذكر هـ و أيضاً أن قـ تل ابن الأشرف في شمهـ ربيع الأول سنة الانسرن؟ ثلاث ١٠٠٠ وأن غزوة بنى قينقاع كانت قبل ذلك في شوال سنة اثنتين ١١٠ ، بعد بدر بنحو شهر .

وذكر أن الكتاب الذي وادع فيه النبي ﷺ اليهود كلها كان لما قدم المدينة قبل بدره، ، وعلى هذا فيكون هذا كتاباً ثانياً خاصاً لبني النضير تجدد فيه العهد الذي بينه وبينهم ، غير الكتاب الأول الذي كتبه بينه وبين جميع اليهود لأجل ما كانوا قد أرادوا من إظهار العداوة .

وقـد تقـدم أن ابن الأشرف كـان مـعاهداً ، وتقدم أيضاً أن النبي ﷺ

⁽١) (١) (١) : ساقطة من (د) .

⁽٢) في كتاب المغازي، له (١/ ١٧٦) (غزوة بني قينقاع) .

⁽٣) المصدر السابق (١/ ١٨٤) وفيه: وكان قتله على رأس خسة وعشرين شهراً في ربيع الأول.

⁽٤) المصدر السابق (١/١٧٦) .

كتب الكتاب لما قدم المدينة في أوائل الأمر ، والقصة تدل على ذلك ، وإلا لما جاء اليه ود إلى النبي على وشكوا إليه قتل صاحبهم ، ولو كانواد، عاربين لم يستنكروا قتله ، وكلهم ذكر أن قتل ابن الأشرف كان بعد بدر ، وأن معاهدة النبي على لليهودد، كانت قبل بدر كها ذكره الواقدي،

الدليل الرابع المحديث الرابع: ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : حديث علي في من سب قال رسول الله عليه : «مَنْ سَبَّ نَبِياً قُتِلَ ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابَهُ جُلِدَ» ، نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبياً أو نبيا

(١) في (د) : «وإلا لو كانوا»

العهد"(٨).

- (٢) الليهودة : ساقطة من (ج) و (د) .
- (٣) في كتابه اللغازي؛ (١٧٦/١) .
- (٤) في كتابه االسير والمغازي، ص (٣١٣) .
  - (۵) في (ج) : امن غزوة! (٦) في (ج) و (د) : اللَّوْل؛ . . .
- (٧) في (ج) : احازب، الله وفي (د) : اخان، .
- (٨) [السير والمغازي؛ لابن إسحاق ص (٣١٤) .

وواه أبو محمد الخلل (١) ، وأبو القاسم الأزَجي (٣x١) ، ورواه أبو ذر الهروي (٥x١) ، ورواه أبو ذر الهروي (٥x١) ولفظه «مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَاجْلِدُوهُ» (٥) .

وهذا الحديث قد رواه عبدالعزيز [بن محمد] (٧) بن الحسن بن

(۱) هو الإسام الحافظ أبو محمد الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن البغدادي الخلال، أخو الحسين . قال عنه الخطيب : «كان ثقة، له معرفة وتنبه وخرج المسند على الصحيحين» . روى عن أبي بكر القطيعي ومحمد بن الوراق ومحمد بن المظفر . روى عنه : الخطيب وجمعف وجمعف السراج وعلي الدِينوري . مات سنة تسع وثلاثين وأربع مئة . ينظر : «تاريخ بغداد» (٧/ ٤٢٥) ؟ «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١١٠٩) ؟ «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٠٩) ؟ «شنرات الذهب» (٣/ ٢٦٢) .

(٢) في (ج): «الأرجى». وهو تصحيف.

- (٣) هو الآمام المحدث أبو القاسم عبدالعزيز بن علي بن أحمد بن الفضل البغدادي الأزَجي. قال عنه الخطيب : فكان صدوقاً كثير الكتباب، روى عن : ابن كيسان وأبي عبدالله المسكري والدارقطني . روى عنه : الخطيب والقاضي أبو يعلى . مات سنة أربع وأربعين ومئة . ينظر : قتاريخ بغداده (٢٨/١٠)؛ قسير أعلام النبلاء، (١٨/١٨) ؛ قالعبره (٢٠٦/٣)؛ فشفرات الذهب، (٣/ ٢٧١) .
- (٤) هو شيخ الحرم أبو فر عبد بن أحمد بن محمد الهروي المالكي المعروف ببلده بابن السّمّاك الأنصاري الحراساني راوي الصحيح . قال الخطيب : «كان ثقة ضابطاً ديناً» روى عن : محمد بن عبدالله بن خرويه وأبي الحسن الدارقطني وإبراهيم المستملي . روى عنه: ابنه أبو مكتوم والقاضي أبو الوليد الباجي ومحمد بن شريح . مات سنة أربع وثلاثين وأربع مئة . ينظر : «تاريخ بغداد» (١٤١/١١) ؛ «سير أعلام النبلاه» (١٤/ ٥٥٤) ؛ «البداية والنهاية» (١٤/ ١٤٠) .
- (٥) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٣٩٣ ح ٢٥٩) بلفظ: «من سب الأثبياء قتل ومن سب الأثبياء قتل ومن سب الأصحاب جلد» ، وقال الهيشمي في «مجمع الزوائد» (٢٦٣/٦): «رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري ، رماه النسائي بالكذب» ؛ وحكم الألباني في «الضعيفة» (١/ ٢٤٤ ح ٢٠٦) عليه بأنه موضوع .
- (٦) الحديث رواه القاضي عياض أيضاً في «الشفا» بسنده (٢/ ٢٢٠ ، ٢٢٠) عن أحمد بن محمد غَلْبُون عن أبي ذر الهروي إجازة عن أبي الحسن الدارقطني وأبي عمر بن حَيْويه عن محمد ابن نوح عن عبدالعزيز بن محمد بن الحسن بن زبالة . . . به . وعنده بلفظ : « . . . . ومن سب أصحابي فاضربوه .
  - (٧) ابن محمد، : ساقطة من (أ) و (ج) و (د) : وهي مثبتة في كتاب االشفاء (٢/٠٢٠) .

زَبَالة(١) قال : ثنا عبدالله بن موسى بن جعفر(١) عن علي بن موسى(١) عن أبيه(١) عن الحسين بن الحسين(١) عن أبيه(٧) عن الحسين بن

(۱) هو عبدالعزيز بن محمد بن الحسن بن زَبَالة : من أهل المدينة ، يروي عن المدنين التقات الأشياء المرضوعات المعضلات ، كان عن يُتصور له الشي فيعرض عليه ويُخيَّل له في حديث به حتى بطل الاحتجاج بأخباره . ينظر : «كتاب المجروحين، لابن حبان (١٣٨/٢) ؛ «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٣٤) .

(٢) لم أجد له ترجمه في المصادر التي بين بدي .

(٣) هو أبو الحسن على بن موسي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، يلقب به (الرضي) . (صدوق) . روى عن : أبيه وأعامه : إسهاعيل وإسحاق وعبدالله . روى عنه: آدم بن أبي إياس وأخد بن حنبل ومحمد بن رافع . مات سنة ثلاث ومتنين . ينظر : «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٧) ؛ «الكاشف» (٢/ ٢٩٦) ؛ «البداية والنهاية» (١/ ٢٦١) ؛ «تهديب التهديب» (٧/ ٣٨٧) ؛ «تقريب التهديب» ص

(٤) هو موسى بن جعفر . . . أبو الحسن الهاشمي المعروف به (الكاظم) ، (صدوق عابد) . روى عن : أبيه جعفر الصادق وعبدالله بن دينار . روى عنه : ابنه علي الرضى وأخوه علي وعمد . مات سنة ثلاث وثيانين ومئة . ينظر : «تاريخ بغداده (٢٢/١٣) ؛ «الكاشف» (١٨٢/٣) ؛ «البداية والنهاية» (١٨٩/١٠) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٥٥٠) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٥٥٠) .

(٥) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين ... أبو عبدالله المعروف به (الصادق) ، (صدوق فقيه إمام) روى عن : أبيه محمد والقاسم وعطاء . روى عنه : السفيانان ومالك بن أنس وابنه موسى الكاظم . أخباره كثيرة ومناقبة جمة ، وقد ألفت فيه وفي فقهه الكتب المفردة . مات سنة ثمان وأربعين ومئة . ينظر : «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٧٠) ؛ «تهذيب ماكيال» (٥/٤٧) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٦/٥٥٧) ؛ «الكاشف» (١/٦٨١) ؛ «تهذيب التهذيب» (١/٢٥٠) ؛ «تقريب التهذيب» ص (١٤١) .

(٦) هو عمد بن علي بن الحسين . . . أبو جعفر (الباقر) ، (ثقة فاضل) . روى عنه : ابن عمر وجابر وأبيه علي بن الحسين زين العابدين . روى عنه : ابنه جعفر الصادق وعمرو ابن دينار والزهري . شُهر أبو جعفر الباقر من بَقَرَ العلم أي : شقه فعرف أصله وخفيه ابن دينار والزهري . شهر أبو جعفر الباقر من بقر العلم أي : شقه فعرف أصله وخفيه مات سنة أربع عشرة ومئة، وقيل غير ذلك . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٥/ ٢٢٠) ؛ «البداية والنهاية» «تاريخ الثقات» للعجلي ص (٤١٠) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٠١) ؛ «البداية والنهاية» (٤/ ٣٢٠) ؛ «تقريب التهذيب» (٤/ ٣٥٠) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٤٩٧) .

(٧) هو على بن الحسين بن على بن أبي طالب (زين العابدين) يكنى أبا الحسن ، (ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور) . قال ابن عيبة عن الزهري : قما رأيت قرشياً أفضل منه . روى عن : أبيه الحسين الشهيد وأبي هريرة . روى عنه : ولده أبو جعفر محمد والزهري وعمرو بن دينار . مات سنة ثلاث وتسعين ، وقيل غير ذلك ، وقبره بالبقيع ، ينظر : قطبقات ابن سعده (٥/ ٢١١) ؛ قاريخ الثقات للعجل ص (٤٤٣) ؛ قالجمع المحمد (١/ ٣٥٣) ؛ قاسير أعلام النبلاء (١/ ٢٨٦) ؛ قالبداية والنهاية (١/ ٩ ١٠) ؛ قتهليب التهليب (٢/ ٣٠٤) ؛ قتريب التهليب ص (٤٤٠) .

على (١) عن أبيه ، وفي القلب منه حَزَازة ، فإن هذا الإسناد الشريف قد رُكّب عليه متون منكرة (١) ، والمحدِّث به عن أهل البيت ضعيف، فإن كان محفوظاً فهو دليل على وجوب قتل من سب نبياً من الأنبياء ، وظاهره يدل على أنه يقتل من غير استتابة ، وأن القتل حدُّ له .

السليسل الخامس: قصة رجسل أغلظ أغلظ للمسديست وأسد

الحديث الخامس: ما روى عبدالله بن قُدَامة (٣) عن أبي بَرْزَة (٤) قال : أُغلظ رجل لأبي بكر الصديق رضي الله عنه فقلت: أُقتله ؟ فانتهرني وقال : السلامة الأحد بعد رسول الله عنه (١) النّسائي من حديث شعبة (١) عن

⁽۱) هو الحسين بن علي بن أبي طالب ، الإمام الشريف سِبطُ رسول الله على وربحانته من اللنيا وعبوبه ، أبو عبدالله الملاني . حدث عن : جده رسول الله هل وأبيه علي بن أبي طالب وعبر بن الخطاب . روى عنه : ولده علي بن الحسين وعكرمة والشعبي . مات يوم عاشوراه سنة إحدى وستين . ينظر : «أسد الغابة» (١٨/٢) : «مسير أعلام النبلاء» (٢/ ١٨) ؛ «الإصابة» (٢/ ١٤) .

⁽٢) في (د) : امتون كبيرة ا.

⁽٣) هو عبدالله بن قدامة بن عَنزَة، أبو السَّوَّار العَنْبري البصري والد صوار القاضي الأكبر. (ثقة) روى عن : أبي برزة . روى عنه : توية العنبري وابنه سوار . ينظر : «الشقات» لابن حبان (٢٣١٥) ؛ «الكاشف» (٢/٩١) ؛ «تهريب التهليب، (٣٦١/٥) ؛ «تقريب التهليب، ص (٣٦٨) .

⁽٤) هو أبو بَرْزَة الأسلمي صاحب النبي ﷺ، نَصْلَةُ بن عبيد على الأصبح - روى علة أحاديث . روى عنه : ابنه المغيرة وأبو عثيان النهدي وعبدالله بن بريدة . أسلم قدييًا وشهد فتح مكة وغيبر . مات سنة ستين وقيل : سنة لحس وستين على الصحيح . ينظر : وطبقات ابن صعده (٢٩٨/٤) ؛ والاستيعاب (٤/٢٥) ؛ وأسد الغابة (٢/٣١) ؛ وسير أعلام النبلاء (٢/٣١) ؛ والإصابة (٢/٢٧) .

⁽٥) هو أمير المؤمنين في الحديث: شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام الأزدي العَتَكي مولاهم الواسطي عالم أهل البصرة وشيخها (ثقة حافظ متقن). رأى الحسن وأخذ عنه مسائل. روى عن: أنس بن سيرين وعمرو بن دينار وتوبة العنبري. روى عنه: معاذ ابن معاذ المعنبري ويحيى القطان وعبدالله بن المبارك. مات سنة ستين ومثة. ينظر: وطبقات ابن سعده (٧/ ١٨٠٠) و «التاريخ الكبيرة (٤/ ٢/٤٤) و تاريخ الثقات» للعجلي ص (٢٢٠) و «الثقيات لابسن حبان (٦/ ٤٤٤) و «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٠٢) و «تهليب التهليب» (٢٠٢) و «تهليب التهليب» ص (٢٢٦) .

توبة العنبري(١) عنه(١) .

ورواه أبو داود في السننه بإسناد صحيح عن عبدالله بن مُطَرَف (١) [عن أبي برزة] (٥) قال : كنت عند أبي بكر رضي الله عنه ، فتغيض على رجل، فاشتد عليه ، فقلت : تأذن لي يا خليفة رسول الله أضرب عنقه قال : فأذهَبت (١) كلمتي غضبه، فقام فدخل، فأرسل إلي فقال : ما الذي قُلْتَ آنفا ؟ قلت : اثذن لي (٧) أضرب عنقه، قال : أكنت فاعلاً لو أمرتك ؟

⁽۱) هو توبة بن كيسان بن أي الأسد ، يكنى أبا المورع أصله من أهل سجستان ، وهو مولى أيوب بن أزهر العلوي من بني عدي بن جندب من بني العنبر (ثقة) . روى عن : أنس والشعبي وأبي بُردة . روى عنه : شعبة والثوري وحماد بن سلمة . مات سنة إحمدى وثلاثين ومئة . ينظر: قطبقات ابن سعد (٧/ ٢٤٠) ؛ قالثقات الابن حبان (١/ ١٢٠) ؛ قتريب التهذيب ص (١٣١) .

⁽۲) ينظر: «سنن النسائي»: في كتاب تحريم الدم ـ باب الحكم فيمن سب النبي الله (٧/ ١٠٩) ؛ «سسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣/ ١٠٩) ؛ «ستدرك الحساكم» (٤/ ٣٥٥) ؛ «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ٢٠٥) ؛ والسنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ١٠٥). والحديث صحح إسناده الألباني في «صحيح سنن النسائي» (٣/ ١٥٥ ح

⁽٣) تقدمت ترجمته في ص (١٨) .

⁽٤) هو عبدالله بن مُطَرَّف بن عبدالله بن الشِخِّير العامري أبو جَزْء، البصري، (صدوق)، روى عن : أبي برزة أروى عنه : حيد بن هلال وقتادة . مات قبل أبيه أي: قبل سنة خس وتسعين . ينظر : قطبقات ابن سعده (٧/ ٢٤٤) ؛ قالتاريخ الكبيرة (٥/ ٣/ ١٩٦) ؛ قالبرح والتعديل ٥ (٥/ ١٩٤) ؛ قته ذيب التهذيب، ص قالبرح والتعديل ٥ (٥/ ١٩٤) ؛ قته ذيب التهذيب، ص

⁽٥) (عن أبي برزة؛ : ساقطة من (أ) .

⁽٦) في (د) : فَعَادُمبِهِ

⁽٧) في (د) : «أَتَأْذَنَ» .

قلت : نعم ، قال : لا ، والله ما كانت لبشر بعد رسول الله عليه (١) .

> وجمه المدلالة من الحديث

وقد استدل به على جواز قتل ساب النبي على جماعات من العلماء ، منهم أبو داود وإسماعيل بن إسحاق القاضي(١) وأبو بكر عبدالعزيز والقاضي

⁽١) ينظر: اسنن أبي داود 1: في كتاب الحدود - باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ (٤/ ٣٥٠ ح ٣٣٦) ، وفيه لفظ: الما كانت لبشر بعد محمد ﷺ . واسنن النسائي 1: في كتاب تحريم الدم - باب ذكر الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث (١١٠/١- ١١١) بنفس الطريق وبطرق أخرى أطول من هلا ؛ والمستدرك للحاكم: في كتاب الحدود (٤/ ٣٥٤) عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أبي برزة به . . . . الحديث صحح إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية كما ذكر آنفاً ، وقد قال النسائي عقبه : الحديث أحسن الأحاديث وأجودها والله تعالى أعلم 1 ، وقال الحاكم : اصحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه اللهبي . وصحح إسناده الألباني أيضاً في الصحيح سنن النسائي (٣/ ٤/٢٤) .

⁽٢) في ص (٢٢٦ ، ٢٢٧) (باب حد الذمي والعبد) .

⁽٣) في المسائل : سمعت أحمد سئل عن حديث أبي بكر : (ما كنت لأحدّ بعد النبي ﷺ . .

⁽٤ ـ ٤) ما بين القوسين: ليس في المسائل المطبوعة، ولعله من كلام شيخ الإسلام والله أعلم .

⁽۵) سبق تخریجه فی ص (۱۷۹) .

⁽٦) هو أبو إسحاق إسهاعيل بن إسحاق بن إسهاعيل بن عدث البصرة حاد بن زيد بن دِرهَسم الأزدي مولاهم البصري المالكي قاضي بغداد ، وصاحب التصانيف . قال عنه ابن أبي حاتم : دهو ثقة صدوق . روى عن : عمد بن عبدالله الأتصاري وإسهاعيل بن أبي أويس وسليهان بن حرب . روى عنه : أبو القاسم البغوي وإسهاعيل الصفار والحسن بن عمد بن كيسان . مات سنة اثنين وثيانين ومتين . ينظر: والجرح والتعديل (١٥٨/٢) عمد بن كيسان . مات سنة اثنين وثيانين ومتين . ينظر: والجرح والتعديل (١٥٨/٢) والبداية والنهاية الرسيخ بغداد (٢٢٩/١٢) ؛ دالبداية والنهاية (٢٧/١١) ؛ دسير أعدام النبداء (٢٢٩/١٣) ؛ دشاوات الذهب (٢٧/١١) .

أبو يعسلى وغيرهم من العلماء ، وذلك لأن أبا برزة لما رأى الرجل قد شتم أبا بكر وأغلظ له حتى تغيظ أبو بكر استأذنه في أن يقتله لذلك ، وأخبره أنه لو أمره لَقَتَله ، فقال أبو بكر : ليس هذا لأحد بعد النبي على الله .

فعُلم أن النبي على كان له أن يقتل من سبه ومن أغلظ له ، وأن له أن يأمر بقتل مَنْ لا يعلم الناس منه سبباً يبيح دمه ، وعلى الناس أن يطيعوه في ذلك ؛ لأنه لا يأمر إلا بها أمر الله به ، ولا يأمر بمعصية الله قط، بل من أطاعه فقد أطاع الله .

فقد تضمن الحديث خَصِيصَتَيْ نِ(١) لرسول الله ﷺ :

إحداهما: أنه يطاع في كل من أمر بقتله .

والثانية : أَنَّ له أَنْ يَقْتُل من شتمه وأغلظ له .

وهذا المعنى الثاني الذي كان له باقي في حقه بعد موته ؛ فكل من شتمه أو أغلظ في حقه كان قتله جائزاً، بل ذلك بعد موته أوْكَدُ وَأَوْكَد؛ لأن حُرْمَته بعد موته أكمل ، والتساهل في عِرْضِه بعد موته غير ممكن .

وهذا الحديث يفيد أن سبه في الجملة يبيح القتل ، ويستدل بعمومه على قتل الكافر والمسلم .

(١) في حاشية (د): افائدتين،

_______________ الحديث السادس: قصة العصاء بنت مروان، ما رُوي عن ابن _____دسادس منة امرأة عباس قال: هَجَتِ امرأة من خَطْمَةَ النبي ﷺ، فقال: «مَنْ لِي بِهَا؟» من خطمة من خطمة فقال رجل من قومها: أنا يا رسول الله، فنهض فقتلها، فأخبر النبي ﷺ، نفال: «لا يَنتَطِحُ فِيْهَا عَنْزَانِ؟‹› .

وقد ذكر بعض(٢) أصحاب المغازي وغيرهم قصتها مبسوطة .

قال الواقدي(٣): احدثني عبدالله بن الحارث بن الفضيل(٤) عن أبيه (١) أن عَصْماء بنت مَرُوانَ من بني أمية بن زيد كانت تحت يزيد بن زيد ابن حِصْمان الخطمية (٧) ، وكسانت تؤذي النبي ﷺ ، وتعيب الإسلام

⁽١) روى هذه القصة ابن عدي في «الكامل» (٢١٥٦/١) ؛ والخطيب البضدادي في «تاريخ بغداد» (٩٩/١٣) مطولة ، كلاهما عن عسمد بن الحجاج اللخمي عن مجالد عن الشعبي عن ابن عباس به . وقال ابن عدي في آخرها : «قال الشيخ : وهذا الإسناد مثل الإسناد الأول . . . ولم يروه عن مجالد غير عمد بن الحجاج وجميعاً مما يُتُهم عمد بن الحجاج بوضعها» أه. وينظر : «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/ ١٧٥) .

رمعنى لا ينتطع فيها عنزان أي: لا يلتقي فيها اثنان ضعيفان ؛ لأن النِّطاح من شأن التُّدوس والكِباش لا المُنوز ، وهو إنسارة إلى قنضية مخصوصة لا يجري فيها مُخلّف ونزاع . ينظر : «النهاية» (٥/ ٧٤) (نطح) .

⁽٢) (بعض) : ساقطة من (د) .

⁽٣) في كتابه االمغازي، (١/ ١٧٢ ـ ١٧٤) (ذكر سرية قتل عصبهاء بنت مروان) .

 ⁽٤) في (ج) و (د) : الحارث بن فضيل!

 ⁽٥) هو عبدالله بن الحارث بن الفضيل . . . بن الأوس الأقصاري الحَطْمي ، أبو الحارث .
 روى عن : أبيه . روى عنه : عبدالرحن بن مهدي وقتية بن سعيد . قال عنه يحيى بن معين : (ثقة) . مات سنة أربع وستين ومئة في خلافة المهدي . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٥/ ٤١) ؛ «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢) ؛ «المثقات» لابن حبان (٧/ ٣١) .

⁽٢) هو الحارث بن فيضيل الأنصاري الخطمي ، أبو عبدالله المدني (ثقة) . روى عن : الزهري وعمد بن إسحاق وابنه عبدالله وابن وعمد بن إسحاق وابنه عبدالله وابن عبدالله وابن عبدالله وابن عبدالله وابن عبدالله . ذكره اللهبي فيمن توفي بين (١٢١ ـ ١٣٠) في الطبقة الثالثة عشرة . ينظر : دالمتاريخ الكبيرة (٢/١/ ٢٧٩) : دالثقات الابن حبان (٦/ ١٧٥) ؛ وتهذيب الكيال (٥/ ٢٧١) ؛ دالكاشف، (١/ ٢٩١) ؛ دتاريخ الإسلام، (٥/ ٥٥) ؛ دتقريب التهذيب، ص

⁽٧) في (ج): الخلمي،؛ وفي (د): «ابن حصين».

وتحرض على النبي ﷺ ، وقالت شعراً :

/ فَيِاسْتِ بني مَالِكِ والنَّبِيتِ وَعَوفٍ ، وباسْتِ بَني الخزدَجِ ٢٥/ب اطعتم أَتَاوِيَّ(١) مِنْ غَيدِكُم فَلاَ مِنْ مُدَادٍ ولا مَدْجِجِ تُدرَجُّونَـهُ بعد قَتلِ الرؤوس كما يُدرْتَجَى(١) مَدرَقُ المُنْضَجِ

قال عُميْر بن عدي الخطمي (٣) حين بلغه قولها وتحريضها: اللهم إن لك عليّ نذراً لئن رددت (١) رسول الله عليّ إلى المدينة الأقتلنها، ورسول الله عليّ يومئذ (٥) ببدر ، فلها رجع النبي (١) عليها من بدر جاءها عُمير بن عدي في جوف الليل حتى دخل عليها في بيتها وحولها نفر من ولدها نيام منهم من ترضعه في صدرها ، فجسها بيده ، فوجد الصبي ترضعه ، فنحّاه عنها ، ثم وضع سيفه على صدرها حتى أنفذه من ظهرها ، ثم خرج حتى صلى الصبح مع النبي على أنفذه من ظهرها ، ثم خرج حتى صلى الصبح مع النبي على أنفذه من النبي الله المرف النبي على السبح مع النبي الله ، في عمير فقال : واقتلت بنت مروان ؟ قال : نعم ، بأبي أنت يارسول الله ،

⁽۱) الأتاوي : الغريب ، وقد أرادت بالأتاوي : النبي ﷺ . ينظر : فغريب الحديث، للخطان (۱/ ۲۱) (أتي) .

⁽٢) في المغازي : فكيا ترتجي، .

⁽٣) هو عمير بن عدي بن خوشة بن أمية بن عامر بن خطمة الأنصاري الخطمي ، كان أول من أسلم من بني خطمة ، وكان النبي 秦 يزوره في بني واقف . جاهد مع النبي 秦 وهو أعسمى وكان إمام بني خطمة . قال الحافظ : قوهو على الاحتمال أن يكون مات في حياة النبي 秦 ، فقام ولده عبدالله مقامه ، ينظر : قالبداية والنهاية ، (٥/ ١٩٤) ؛ قالإصابة ، (٥/ ٣٤)

⁽٤) ئي (د) : دردته .

⁽۵) ديومثله : ساقطة من (ج) .

⁽٦) في (ج) و (د) و اللغازي؛ : ارسول الله؛ .

وخشي عُمير أن يكون افتات (١) على رسول الله على بقتلها ، فقال هل عَلَي في ذلك شيء يارسول الله ؟ قال : «لا يَنْتَطِعُ فِيها عَنْزَانِ» ؛ فإن أول ما سُمِعت هذه الكلمة من النبي على ، قال عمير : فالتفت النبي الله مَن حوله فقال : «إذا أَحْبَبْتُم أَنْ تَنْظُرُوا إلى رَجُلِ نَصَرَ اللّه وَرَسُولَه بِالْغَيْبِ فَانْظُرُوا إلى عُمير بن عَدِي»، فقال عمر بن الخطاب: انظروا إلى هذا الأعمى الذي تسرَّى (١) في طاعة الله ، فقال : «لا تقل الأعمى ، ولكنه البصير».

فلها رجع عمير من عند رسول الله على وجد بنيها في جماعة يدفنونها، فأقبلوا إليه حين رأوه مقبلاً من المدينة ، فقالوا : يا عمير أنت قتلتها ؟ فقال : نعم فكيدوني جميعاً ثم لا تُنظِرُون ، فو الذي نفسي بيده لو قلتم بأجمعكم ما قالت لضربتكم بسيفي هذا حتى أموت أو أقتلكم ، فيومئذ ظهر الإسلام في بني خطمة ، وكان منهم رجال يَستَخفُون بالإسلام خوفاً من قومهم ، فقال حسان بن ثابت يمدح عمير بن عدي .

قال (٣): أنشدنا عبدالله بن الحارث:

⁽١) افتأت عليه أي : انفرد برأيه دونه ، وهو افتعل من الفوات : السبق . يقال لكل من أحدث شيئاً في أمرك دونك : قد افتأت عليك فيه . وفي «اللسان» : افتات أي : استبد برأيه وانفرد ، وقد صح الهمز فيها ؛ افتات عليّ مالم أقل أي : اختلقه . ينظر : «النهاية» (٣/ ٤٧٧) (فوت) ؛ السان العرب، (٣٣٣٣) (فأت) .

⁽۲) في (د) : تشري ، وفي المغازي : تشد . ومعنى تسرَّى أي : تكلَّف . ينظر : السان العرب، (٤/ ٢٠١) (سرى) . ويقال : تَشَرَّى الرجل ، ويقال للواحد : شار ، وشرى نفسه شِرَّى إذا باعها . السان العرب، (٢٢٥٣/٤) (شرى) . والأقرب للصواب هو لفظ (تَسَرَّى) ، لأنه جاءها في جوف الليل ، والشُرَى : سير الليل ، وسَرى سُرى وسَرية وسُرية فهو سار . ينظر : النهاية ، (٢/ ٣٦٤) ؛ السان العرب، (٢٠٠٣) (سرى) . (٣) دقال، : ساقطة من المغازى، .

بنسي وَالِسِلِ وَيَنسِي وَاقسِفِ وَخَطْسَمَة دُوْنَ بَسِنِي الْحَوْرَجِ / مَتَى مَا دَعَتْ أُخْتُكُمْ وَيْحَهَا بِمَوْلَتِهَا(۱) والمنسايَسا تَحِي ١٣٦٦ نَهَسَرَّتْ فَتَسِيِّ مَاجِداً عِرْقُهُ كَرِيسَمَ المداخلِ وَالمُخْرَجِ فَضَرَّجَهَا(۱) مِنْ نَجِيعِ الدُّمَا(۱) قُبَيْسَلَ الصَّبَاحِ وَلَمْ تَحْرُجِ(۱) فَأُوْرَدَكَ السَّسِهُ بَسُرْدَ الجِسنَا فِي جَذْلاَن فِي نِعْمَسِةِ المُولِحِجِ

قال (٥) عبدالله بن الحارث عن أبيه: وكان قتلها لخمس (١) ليالٍ بَقِينَ من رمضان مَرجع النبي ﷺ من بدرا ،

وروى هذه القبصة الحصر من هذا أبو أحمد العسكري(٧) ، ثم قال : كانت هذه المرأة تهجو رسول الله ﷺ وتؤذيه .

وإنها خص النبي على العنز دون سائر الغنم(٨) ؛ لأن العنز تشام ١١) العنز ثم تفارقها ، وليس كنطاح الكِبَاش وغيرها . وذكر هذه القصة

⁽١) في (د) : البغولتها، ، وهو تصحيف . ومعنى بعولتها : من العَوْل ، والعَوْلة : رفع الصوت بالبكاء وكذلك العويل . ينظر : النبهاية، (٣/ ٣٢١) ؛ السان العرب، (٥/ ٣٢١) (عول) .

 ⁽٢) ضرجها: لطّخها. ينظر: النهاية، (٣/ ٨١) ؛ السان العرب، (٥/ ٢٥٧٠) (ضرج).
 (٣) النجيع من الدم: ما كان إلى السواد، أم دم الجوف. ينظر القاموس المحيط، (٣/ ٨٧) ؛

[«]لسان العرب؛ (٧/ ٢٥٤٤) (نجع) .

 ⁽٤) أي دالمغازي١ : دولم يحرج١ .
 (٥) أي دالمغازي١ : دحدثني١ .

 ⁽٦) في «المغازي» : زيادة بلفظ : ٠٠٠٠ على رأس تسعة عشر شهراً » .
 (٧) تقدمت ترجته في ص (٦٥) .

 ⁽A) ادون سائر الغنمة : ساقطة من (ج) ؛ ادون سائر الغنم لأن العنزة : ساقطة من (د) .

 ⁽٩) تشام أي : تُقارب ، وشاعت فالانا : إذا قاربته وتعرفت ما عنده بالكشف والاختبار .

دالنهاية) (٥٠٢/٢) (شمم) .

غتصرةً عمد بن سعد«) في «الطبقات»(r).

وقال أبو عبيد (٢) في الأموال : اوكذلك كانت قصة عصماء النبودية ، إنها قتلت لشتمها النبي اللهودية الرأة ليست هي التي قتلها سيدها الأعمى ، ولا اليهودية التي قتلت ؛ لأن هذه المرأة من بني أمية بن زيد (ه) أحد بطون الأنصار ، ولها زوج من بني خطمة ، ولهذا وجها أعلم _ نسبت في حديث ابن عباس إلى بني خطمة ، والقاتل لها غير زوجها ، وكان لها بنون كبار وصغار ، نعم كان القاتل من قبيلة زوجها كما في الحديث .

⁽۱) هو محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم ، البصري ، نزيل بغداد ، كاتب الواقدي (صدوق فاضل) . روى عن : هشيم بن بشير وابن عيينه ووكيم ، روى عنه : أبو بكر بن أبي الدنيا والحارث بن أبي أسامة وأبو القاسم البغوي صنف كتاب «الطبقات الكبرى» وكتاب «الطبقات الصغرى» . مات سنة ثلاثين ومتين . ينظر : «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢١)؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٦٦٤) ؛ «تهذيب التهذيب» (١/ ١٨٢) ؛ «تقريب التهذيب» ص

⁽٢) في الطبقات الكبرى؛ (٢/ ٢٧ ، ٢٨) (سرية عمير بن عدي) .

⁽٣) هو القاسم بن سلام البغدادي ، أبو عبيد الإمام (ثقة فاضل مصنف) . كان أبوه سلام علوكاً روسياً لرجل هروي . روى عن : إسهاعيل بن جعفر وشريك بن عبدالله وهشيم . روى عنه : نصر بن داود وأبو بكر العساغاني وأبو بكر بن أبي اللنيا . صنف كتباً كثيرة منها كتاب دالأسوال، وكتاب دغريب الحديث، وكلاهما مطبوع . مات سنة أربع وعشرين ومتين بمكة . ينظر : دطبقات ابن سعد، (٧/ ٣٥٥) ؟ دالتاريخ الكبير، (٧/ ٤/١٧) ؟ دسير أعلام النبلاء، (١٧١/ ٤٩٠) ؛ دتهليب التهليب، (٣١٥/٨) ؛ دتقريب التهليب، ص

⁽٤) ينظر : كتاب «الأموال» (٢/ ١٩٤ رقم ٤٨٥) .

⁽٥) ني (د) : (يزيدا .

وقال محمد بن إسحاق (١): أقام مصعب بن عمير عند أسعد بن زرارة (٢) يدعو الناس إلى الإسلام ، حتى لم يبق دار من دور الأنصار إلا وفيها رجال ونساء مسلمون ، إلا ما كان من دار بني أمية بن زيد وخطمة ووائل وواقف، وتلك أوس الله ، وهم من الأوس بن حارثة ، وذلك أنّه كان فيهم أبو قيس بن الأسكت كان شاعرهم يسمعون منه ويعظمونه (٢).

فهذا الذي ذكره ابن إسحاق يُصدق ما رواه الواقدي(٤) من تأخر ظهور الإسلام ببني خطمة ، والشعر المأثور عن حسان(٥) يوافق ذلك .

وإنها سقنا القصة من رواية أهل المغازي _ مع ما في الواقدي من الضعف _ لشهرة هذه القصة عندهم ، مع أنه لا يختلف اثنان أن الواقدي من أعلم الناس بتفاصيل [أمور](١) المغازي ، وأخبر الناس بأحوالها وقد كان الشافعي وأحمد وغيرهما يستفيدون عِلْمَ ذلك من كتبه ، نعم هذا الباب يدخله خَلْطُ / الروايات بعضها ببعض ، حتى يظهر أنه سمع ٢٦/ب بجموع القصة من شيوخه، وإنها سمع من كل واحد بعضها ، ولم يميزه ،

(١) تقدمت ترجته في صُ (٦٢) .

⁽٢) هو أسعد بن زُرَارة بن عُلَس بن عبيد بن ثعلبة بن غَنَم بن مالك بن النجار ، السيد نقيب بني النجار ، أبو أساسة الأنصاري الخزرجي ، من كبراء الصحابة ، وهو من أول الأنصار إسلاماً ، وكان عقبياً شهد العقبة الأولى والثانية والثالثة وبايع فيها . قيل : إنه مات في السنة الأولى من الهجرة . ينظر : قطبقات ابن سعد ، (٣/ ١٠٨) ؛ قاسد الغابة ، (/ ٨٦/١) ؛ قاسد الغابة ، (/ ٨٦/١) ؛ قسير أعلام النبلاء ، (/ ٢٩٩) ؛ قالإصابة ، (/ ٣٢/١) .

⁽٣) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (٢٧٧١) .

⁽٤) في كتابه اللغازي، (١/٣/١، ١٧٤) .

⁽٥) كما في «المغازي» للراقدي (١/ ١٨٦)؛ «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٥٦).

⁽٦) (ج) وأموراً : زيادة من (ج) و (د) .

ويدخله أخذ ذلك من الحديث المرسل والمقطوع ، وربيا حَدَس الراوي بعض الأمور لقرائن استفادها من عدة جهات ، ويكثر من ذلك إكثاراً فينسب لأجله إلى المجازفة في الرواية وعدم الضبط ، فلم يمكن الاحتجاج بها ينفرد به ، فأما الاستشهاد بحديثه والاعتضاد به فمها لا يمكن المنازعة فيه ، لاسيها في قصة تامة يخبر فيها باسم القاتل والمقتول وصورة الحال ؛ فإن الرجل وأمثاله أفضل من أن يقعوا(١) في مشل(٢) هذا في كذب ووضع ، على أنّا لم نثبت قتل الساب بمجرد هذا الحديث ، وإنها ذكرناه للتقوية والتوكيد ، وهذا بحصل(٣) ممن هو دون الواقدي .

جه دلالــة سة عصياء انطمـــــية

ووجه الدلالة: (؛ أن هذه المرأة لم تقتل إلا لمجرد أذى النبي هجوه ، وهذا بَيِّن ؛) في قول ابن عباس: هجت امرأة مِنْ خطمة النبي هج فقال: من في بها؟ فعُلِم أنه (ه) إنها نَدَبَ (١) إليها لأجل هَجُوها ، وكذلك في الحديث الآخر: «فقال عمير حين بلَغَهُ قولها وتحريضها: اللهم إن لك علي نَذْراً لئن رددت رسول الله هج إلى المدينة لاقتلنها وفي الحديث لما قال له قومه: أنت قتلتها ؟ فقال: «نعم ، فكيدوني جميعاً ثم لا تُنْظِروني (١) ، فوالذي نفسي بيده لو قلتم جميعاً ما قالت لضربتكم

 ⁽١) في (ج) : دأفضل عن اتفقوا٤ .

⁽٢) امثل : ساقطة من (د) .

⁽٣) في (ج) و (د): قوملًا عَا يُحصلُهُ.

^{(£} ـ ٤) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

⁽٥) (أنه) : ساقطة من (ج) .

⁽٦) في (د) : اللبت) .

⁽٧) قي (د) : «تنظرون» .

بسيفي حتى أموت أو أقتلكم فهذه مقدمة ، ومقدمة أخرى وهود، أن شعرها ليس فيه تحريض على قتال النبي على حتى يقال : التحريض على القتال قتال ، وإنها فيه تحريض على ترك دينه وذم له ولمن اتبعه ، وأقصى [غاية] درى ذلك أن لا يدخل في الإسلام من لم يكن دخل أو أن يخرج عنه من دخل فيه ، وهذا شأن كل [ساب] درى .

يبين ذلك أنها هجته بالمدينة وقد أسلم أكثر قبائلها ، وصار المسلم بها أعز من الكافر ، ومعلوم أن الساب في مثل هذه الحال لا يَقْصد أن يُقَاتل الرسول وأصحابه ، وإنها يقصد إغَاظَتهم وأن لا / يتُابعُوا .

وأيضاً ، فإنها(ء) لم تكن تطمع في التحريض على القتال ، فإنه لا خِلاف بين أهل العلم بالسيرة(ه) أن جميع قبائل الأوس والخزرج لم يكن فيهم من يقاتل النبي على بيد ولا لسان(۱) ، ولا كان أحد بالمدينة يتمكن من إظهار ذلك ، وإنها غاية الكافر أو المنافق منهم أن يُبُّطَ الناس عن أتباعه ، أو أن (١) يعين على رجوعه من المدينة إلى مكة ، ونحو ذلك بما فيه تنخ لِيلٌ عنه وحض على الكفر به ، لا على قتاله ، على أن الهجاء إن كان من نوع القتال فيجب انتقاض العهد به ، ويقتكل به الذمي ، فإنه إذا قاتلً

⁽١) اوهوا : ساقطة من (ج) .

⁽٢) في (أ) : (وأقصى غايله؛ ؛ (ج) : (وأقصى عايله؛ .

^{· (}٣) في (أ) و (د) : «سب» . والمثبت من (ج) .

⁽٤) في (د) : فغإنها» .

⁽٥) في (ج) و (د) : البالتسير**؛** .

⁽٦) (ولا لسان) : ساقطة من (د) .

⁽٧) في (د) : قرأن يعن!

انتقض عهده ؛ لأن العهد اقتضى الكفّ عن القتال ، فإذا قاتل بيدٍ أو لسانٍ فقد فعل ما يناقض العهد ، وليس بعد القتال خاية في نكث العهد .

إذا تبين ذلك فمن المعلوم [من] (۱) سيرة النبي بله الظاهرة (۱) علمه عند كل من له علم بالسيرة أنه بله لما أقام (۱) بالمدينة لم يحارب أحداً من أهل المدينة ، بل وادعهم حتى البهود خصوصاً بطون الأوس والخزرج ؛ فإنه كان يسالمهم ويتألفهم بكل وجه، وكان الناس إذ قَدِمَهَا على طبقاتٍ: منهم المؤمن وهم الأكثرون ومنهم الباقي على دينه وهمو مستروك (۱) لا يُحكربُ ولا يُحكربُ، وهمو والمؤمنون (۱) من قبيلته وحلفائهم أهل سِلْم لا أهل حربٍ ؛ حتى حلفاء الأنصار أقرَّهم النبي على حلفهم .

قال موسى بن عقبة (١) عن ابن شِهَابِ (١): قَدِمَ رسول الله الله المدينة وليس فيها دار سن دور الأنصار إلا فيها رهطٌ من المسلمين ، إلا بني خَطْمَةَ وبني واقفٍ وبني وائل كانوا آخر الأنصارِ إسلاماً ، وحول المدينة

 ⁽١) في (أ) : «أن» . والمثبت من (ج) و (د) .

⁽۲) أي (ج) ر (د) : الظاهر؟ .

⁽٣) في (ج) : قلا قدمه . -

⁽٤) دوهو متروك : ساقطة من (د) .

⁽a) ق (c) : درالترن، .

⁽٦) تقلمت ترجته في ص (١٦٠) .

⁽٧) تقلمت ترجته في ص (١٥١) .

حُلفاء الأنصار(۱) كانوا يستظهرون بهم في حربهم(۱)، فأمرهم رسول الله ﷺ أن [يُخَلوا](۱) حِلْفَ حلفائهم ؛ للحرب الـتي كـانت بين رسـول الله ﷺ وبين مَـنْ عادى الإسلام .

وكذلك قال الواقدي فيها رواه عن يزيد بن رُومَان وابن كعب بن مالك(٤) عن جابر بن عبدالله في قصة ابن الأشرف ، قال : «فكان الذي اجتمعوا(٥) عليه قالوا : « . . . وكان رسول الله في قدم المدينة وأهلها أخلاط ، منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الإسلام / فيهم أهل ٧٥/ب الحلقة (١) والحصون ، ومنهم حُلقًاء للحيين جميعاً الأوس والخزرج ، فأراد رسول الله في حين قدم المدينة _ استصلاحهم كلهم وموادعتهم ، وكان الرجل يكون مسلمًا وأبوه مشركاً (٧)» .

ومن (٨) المعلوم أن قبائل الأوس كانوا حلفاء بعضهم لبعض.

فإذا كـان النبي ﷺ قد أقرهم كانت هذه المرأة من المعاهدين ، وكان

 ⁽١) في (د) : الحلفاء للأنصاره .
 (٢) في (د) : الله خزجهم .

⁽٣) في (أ) ر (c) : فأن يُعلواه .

⁽٤) تقدمت ترجته في ص (١٥١) .

⁽٥) في (د) : «أجمرا» .

⁽٧) سبق توثيقه في ص (١٦٤) وما بعدها .

⁽٨) ارمن؛ : ساقطة من (د) .

منهم(۱) المظّهر للإسلام المُبْطِنُ خلافه ، يقول بلسانه ماليس في قلبه ، وكان الإسلام والإيان يَفْشُوا(۲) في بطون الأنصار بطناً بعد بطن ، حتى لم يبق فيهم مُظهر للكفر، بل صاروا إما مؤمناً وإما(۲) منافقاً ، وكان مَن لم يُسلم منهم بمنزلة اليهود مُوادع مُهادِن ، أو هو أحسن حالاً من اليهود لم يُسلم منهم بمنزلة اليهود مُوادع مُهادِن ، أو هو أحسن حالاً من اليهود لما يُرجى فيه من العصبية لقومه ، وأن يَهُوى هواهم ، ولا يرى(١) أن يخرج عن جماعتهم، وكان النبي على يعاملهم - من الكف عنهم ، واحتمال أذاهم - بأكثر مما(٥) يعامل به اليهود ، لما كان يرجوه منهم ، ويخاف من تغيير قلوب مَن أظهر الإسلام من قتالهم(١) لو أوقع بهم ، وهو في ذلك مُتّبع قوله تعالى: ﴿ لَنُبْلُونُ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِن اللّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيْرَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَنْ مَنْ أَوْلُ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴿ ١٠).

ثم إنه مع هذا نَدَبَ الناس إلى قـتل المرأة التي هَجَتْه ، وقـال فـيمن قـتلـها: ﴿إِذَا أَحْبَبْتُ مُ أَنْ تَنْظُرُوا إِلَى رَجُلِ نَصَـرَ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ بَالْغَيْبِ فَانْظُرُوا إِلَى مَجُلِ نَصَـرَ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ بَالْغَيْبِ فَانْظُرُوا إِلَى هَذَا ٤ (٨) ، فشبت بـذلك أن هـجاءه وذمه موجب للقتل غير الكفر ، وثبت أن الساب يجب قـتله ، وإن كـان من الحلفاء والمعاهدين

⁽١) أِي (ج) : النيهم، .

 ⁽٢) في (أ) و (د) : (يفشوا ؛ وفي (ج) : (يفشوا ؛ ولعلها : ايفشوان ، والله أعلم .

⁽٣) ئي (ج) : داره .

⁽٤) في (ج) : دولا ترى .

⁽٥) ني (د) : (بأكثر نيها) .

⁽٦) في (ج) : القاتلهم ا

⁽٧) سسورة آل عمران : الآية رقم : (١٨٦) .

⁽٨) تقدم في ص (١٩٧) .

ويُقتل في الحال التي يُحقّنُ فيها دم مَنْ ساواه في غير السب، لاسيا ولو لم تكن معاهدة ؛ فقتل المرأة لا يجوز إلا أن تُقَاتِل ، لأنه على رأى [امرأة](١) في بعض مغازيه مقتولة فقال : «مَا كَانَتْ هَـذِهِ لِتُقَاتِلَ (٢) و «نَهَى عَنْ قَتْل النّسَاء وَالصّبْيَان (٢) .

ثم إنه أمر بقتل هذه المرأة ولم / تقاتل بيدها ؛ فلو لم يكن السب ١٨٨٨ موجباً للقتل لم يجز قتلها؛ لأن قتل المرأة لمجرد الكفر لا يجوز ، ولاتعلم قتل المرأة الكافرة الممسكة عن القتال أبيح في وقت من الأوقات ، بل المقرآن وترتيب نزوله دليل(،) على أنه لم يبع قط ؛ لأن أول آية نزلت في القتال : ﴿أَذِنَ لِلذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِموا وَإِنّ اللّهَ عَلَى نَصْرِهم لَقَدِير القتال : ﴿أَذِنَ لِلذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِموا وَإِنّ اللّهَ عَلَى نَصْرِهم لَقَدِير القتال : فعاً عن فوسهم ، وعقوبة لمن أخرجهم من ديارهم ، ومنعهم من توحيد الله وعبادته ، وليس للنساء في ذلك حظ .

(٢) عن رباح بن ربيع رضي الله عنه ، رواه سعيد بن منصور : في «سننه» : في كتاب الجهاد ـ باب ما جاء في قتل النساء والولدان (٢٦٨/٢ ح ٢٦٢٧) ؛ وأحمد : في «المسند» (٣/ ٤٨٨) ؛ وأبو داود في كتاب الجهاد ـ باب في قتل النساء (٣/ ١٢١ ح ٢٦٦٩) ؛ وابن ماجة : في كتاب الجهاد ـ باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان (٣/ ٩٤٨) والمعادي : في «شرح معاني الآثارة (٣/ ٢٢١) ؛ والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٢١) ؛ والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٢١) ؛ والحيث مي في «مدوارد الظيّان» (ص ٣٩٨ ح والبيهة في في السنن الكبرى» (٩/ ٨٨)؛ والهيشمي في «مدوارد الظيّان» (ص ٢٩٨ ح ١٦٥٥). من طرق عن المرقع بن صيفي عن جدّه رباح بن الربيع ، وقال الحاكم : «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه اللهبي ، وصحح إسناده الألباني كما في «الصحيحة» وصحيح على شرط الشيخين» ووافقه اللهبي ، وصحح إسناده الألباني كما في «الصحيحة»

⁽١) اامرأة : ساقطة من (١) .

⁽٣) سبق تخريجه في ص (١٣٨ ، ١٣٩) .

⁽٤) ددليل، : ساقطة من (د) .

⁽٥) مسورة الحجج : الآيتان رقم : (٣٩ ، ٤٠) .

ثم إنه كتب عليهم القتال مطلقاً ، وفسَّره بقوله : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلُ اللَّهِ الَّذِين يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ (١) الآية ، فمن ليس من أهل القتال لم يُؤذَن في قتاله ، والنساء لسن من أهل القتال ، فإذا كان قد أمر بقتل هذه المرأة فإما أن يقال : إن هجاءها قتال فهذا يفيدنا أن هجاء الذمي قتال، فينقض العهد، ويبيح الدم ، أو يقال : ليس بقتال ، وهو الأظهر ؛ لما قدمناه من أنه لم يكن فيه تحريض على القتال ، ولا كان لها رأيٌّ في الحرب فيكون السب جناية مضرة بالمسلمين غير القتال ، موجبة للقتل بمنزلة قطع الطريق عليهم ونحـو ذلك ، وذلك يفـيد أن السب موجب للقتل لوجوه :

الوجبوء الدالة

احدها : أنه لو لم يكن مـوجـبـاً للفتل لما جاز قتل المرأة ، وإن كانت على قسل ما عربية ؛ لأن الحربية إذا لم تقاتل بيد ولا لسان لم يجز قتلها إلا بجناية موجبة للقتل ، وهذا ما أحسب فيه مخالفاً ، لاسيها عند من يرى قتالها(١) بمنبزلة قتال الصائل (٦) .

الثاني: أن هذه السابة كانت من المعاهدين بل(؛) ممن هو أحسن حالاً من المعاهدين في ذلك الوقت ؛ فلو لم يكن السب موجباً لدمها لما قتلت ، أو لما جاز(ه) قتلها ، ولهذا خاف الذي قتلها أن تتولد فتنة حتى قال النبي ﷺ : الا يَنْتَطِعُ فِيهَا عَنْزَانِ ١٠٨) مع أن انتطاحهما إنها هو كالتشام ، فبين ﷺ أنه لا يتحرك لذلك قليل من الفتن ولا كثير ، رحمة من الله

⁽١) مسورة البقرة : الآية رقم : (١٩٠) .

⁽٢) ني (ج) : دقالماه .

 ⁽٣) ينظر : المدونة الكبرى، (١/ ٢٧٠) ؛ (الأمّ، (٢/ ٤/ ٢٥٧) ، (٤/ ٢٦٩) ؛ (الأحكام السلطانية، للماوردي ص (١٧٠) ؛ «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يَعْلَىٰ ص (٤٣) ؛ فنبيل الأوطارة (٧/ ٢٤٧) .

⁽٤) ابل) : ساقطة من (ج) .

⁽٥) في (ج) : قرلما جمازة .

⁽٦) سبق تخريجه في ص (١٩٥) .

بالمؤمنين ، ونصراً لرسوله ودينه ، فلو لم يكن هناك ما يحذر معه من(۱) قتل هذه لولا الهجاء لما خيفَ هذا .

الثالث: أن الحديث مصرح / بأنها إنها قتلت لأجل ما ذكرته من(٢) ٨٣/ب الهجاء، وأن سائر قومها تُركوا إذ لم يهجوا ، أو أنهم(٣) لو هجوا(١) لفُعِل بهم كها فعل بها ؛ فظهر بذلك أن الهجاء موجب بنفسه للقتل ، سواء كان الهاجي حربياً أو مسلماً أو معاهداً ، حتى يجوز أن يقتل لأجله من لا يقتله بدونه ، وإن كان الحربي المقاتل يجوز قتله من وجه آخر ، وذلك في المسلم ظاهر ، وأما في المعاهد فلأن الهجاء إذا أباح دم المرأة فهو كالقتال أو أسوأ حالاً من القتال .

الرابع: أن المسلمين كانوا عنوعين قبل الهجرة وفي أوائل الهجرة من الابتداء بالقتال ، وكان قتل الكفار حينيذ عرماً ، وهو من قتل النفس بغير حق كها قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُوا أَيْدِيكم ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَمّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَال ﴾ (٥) ولهذا أول ما أنزل من القرآن فيه نزل بالإباحة بقوله: ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقَاتَلُون ﴾ (١) وهذا من العلم العام بين أهل المعرفة بسيرة رسول الله على الا يخفى على أحد منهم أنه على كان قبل الهجرة ويتعيدها عنوعاً عن ابتداء القتل والقتال ، ولهذا قال للأنصار

⁽١) امن؛ : ساقطة من (ج) .

⁽۲) (من) : ساقطة من (د) .

⁽٣) في (ج) : ﴿وَأَنْهُمَا . أ

⁽٤) في (a) : «أرهجرا»

⁽٥) ســورة النساء : الآية رقم : (٧٧) .

⁽٦) ســورة الحج : الآية رقم : (٣٩) .

[الذين](١) بايعوه ليلة العقبة لما استأذنوه في أن يميلوا على أهل منى : «إنّه لم يُؤذَنْ لِي فِي القِتَالِ ١١٥ وكان في (٢) ذلك حينت له بمنزلة الأنبياء الذين لم يؤمروا بالقتال كنوح وهود وصالح وإبراهيم وعيسى ، بل كأكشر(١) الأنبياء غير أنبياء بني إسرائيل .

ثم إنه لما هاجر لم يقاتل أحداً من أهل المدينة ولم يأمر بقتل أحد من رؤوسهم الذين كانوا يجمعونهم على الكفر ولا من غيرهم ، والآيات التي نزلت إذ ذاك إنها تأمره بقتال الذين أخرجوهم وقاتلوهم ، ونحو ذلك ، وظاهر هذا أنه لم يؤذن لهم إذ ذاك في ابتداء قتل الكافرين (١) من أهل المدينة ؛ فإن دوام إمساكهم عنهم يدل على استحبابه أو وجوبه وهو في الوجوب أظهر ، لما ذكرنا ؛ لأن الإمساك كان واجباً والمغير لحاله لم يشمل أهل المدينة فبقوا (١) على الوجوب المتقدم مع فعله على قال موسى بن عقبة عن الزهري : كانت سيرة رسول الله في في [عدوه] (١) قبل أن تنزل بَرَاءة عنا المن عنه ، قال / الله تعالى : ١٩٨٩ فَإن اعْتَرْلُوكُمْ فَلَسمْ يُعْقَالُوكُمْ وَالْقَوْلُ إِلْيَكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ وَالْدِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ اللَّهُ المَّا الله عَلَيْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ الله الله عَلَيْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ المَّا الله عَلَيْ بعضه بعضاً ، فإذا نزلت لَكُمْ عَلَيْ هِمْ سَبِيلاً ﴿ ١٥ ) وكان القرآن يَنْسَخ بعضه بعضاً ، فإذا نزلت

⁽١) في جميع النسخ : ﴿ لمَّا ﴾ ، والمثبت من المطبوعة .

⁽٢) ينظر : قمسند الإمام أحمد، (٣/ ٤٦٢) ؛ و قدلائل النبوة، للبيهقي (٣/ ٤٤٩) .

⁽٣) (كان في؛ : ساقطتان من (ج) .

⁽٤) اكأكثر؟ : ساقطة من (د) .

⁽٥) في (ج) : قيأمرة .

⁽٦) في (ج) : «الكافين عنه» ، وفي (د) : «الكتابين عنه» .

⁽٧) في (ج) : انقري) .

⁽٨) في (أً) : افي غدوها ، وهو تصحيف .

⁽٩) سنورة النساء : الآية رقم : (٩٠) .

آية نسخت التي قبلها، وعُمِل بالتي أنزلت، وبلغت الأولى منتهى العمل بها، وكان ما قد عُمل بها قبل ذلك طاعة لله ، حتى نزلت براءة ، وإذا أمر بقتل هذه المرأة التي هجته(١) ولم يؤذن له في قتل قبيلتها الكافرين عُلم أن السبَّ موجبٌ للقتل وإن كان هناك ما يمنع القتال لولا السببُ كالعهد والأثوثة ومنع قتل الكافر الممسك أو عدم إباحته .

وهذا وجه حسن دقيق ؛ فإن الأصل أن دم الآدمي معصوم ، لا يقتل إلا بالحق، وليس القتل للكفر من الأمر الذي اتفقت عليه الشرائع ولا أوقات الشريعة الواحدة ، كالقتل قوداً فإنه بما لا تختلف (٢) فيه الشرائع ولا العقول وكان دم الكافر في أول الإسلام معصوماً بالعصمة الأصلية وبمنع الله المؤمنين من قتله ، ودماء هؤلاء القوم كدم القبطي الذي قتله موسى (٢) وكدم الكافر الذي لم تبلغه الدعوة في زماننا ، أو أحسن حالاً من ذلك ، وقد عد موسى ذلك ذنباً في الدنيا والآخرة مع أن قتله كان خطأ شبه عمد ، أو خطأ عضاً ، ولم يكن عمداً عضاً .

فظاهر سيرة نبينا ، وظاهر ما أذن له فيه أن حال أهل المدينة إذ ذاك من لم يسلم كانت كهذه الحال ، فإذا قتل المرأة التي هجته من هؤلاء وليسوا عنده محاربين بحيث يجوز قتالهم مطلقاً كان(؛) قتل المرأة التي تهجوه

⁽١) في (ج) و (د) : اهجت

⁽٢) في (١) : الا يختلف .

⁽٣) عندما استغاث الإسرائيل بسوس عليه السلام على القبطي الله هو من عدوه حين وجدهما موس عليه السلام يتضاوبان ويتنازعان، قال تعالى: ﴿ وَدَخَلَ المدِينةَ عَلَى حِين غَفْلةٍ مِن أَهْلها فوجَدَ فيها رَجُلين يَقْتتلان هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِن عَدُوهِ قاستَغَاثه اللهِي مِن شِيعَتِه عَلى الذِي مِن عَدُوه فَوكَرَه مُوسَى فَقَضَى عَلَيه ﴾ سورة القصص: الآية رقم: (١٥).

⁽٤) ئى (د) : دركان١ .

من أهل الذمة بهذه المثابة وأولى ؛ لأن هذه قد عاهدناها على أن لا تسبُّ، وعلى أن تكون صاغرةً ، وتلك لم نعاهدها على شيء .

الدليل السابع

الحديث السابع: قصة أبي عَفَكِ البهوديُّ ، ذكره أهل المغازي نصّة أبى وفسسك والسير قبال الواقدي(١): ثنا سعيد(١) بن محمد(٢) عن عُمارة بن غَزِيّة(١) ، وحدثناه أبو مُصْعب (٥) إسهاعيل بن مُصْعب بن إسهاعيل بن زيد بن ثابت عن أنسياخه، قالا: إن شيخاً من بني عمرو بن عَـوْف يقال له : أبو عَفَكِ _ وكــان شــيــخــاً كبيراً قد بلغ عشرين ومئة سنة حين قدم النبيُّ ﷺ المدينة ــ كان يُحَرِّض على عَدَاوة النبي ﷺ ، ولم يدخل في الإسلام ، فلما خرج

⁽١) في كتاب دالمغازي، (١/ ١٧٤) (سرية قتل أبي عفك) .

⁽٢) في (ج) : اشعبة ، وهو تحريف .

⁽٣) هو مسعيد بن محمد بن جبير بن مُطْعِم النَّوْ فلي المدني ، (مقبول) ، ووثقه اللهبي . روى عن جله جبير بن مطَّعِم وأبيه محمد بن جبير وأبي هريرة ، وروى عنه ابن عمه عثمان بن أي سليهان بن جبير وابن أبي ذئب وعبدالله بن جعفر المدنى . ينظر : «التاريخ الكبيرة (٣/ ٢/ ١٤٥) ؛ (الجسرح والتعديل؛ (٤/ ٥٧) ؛ (الثقات؛ لابن حبان (٤/ ٢٩٠) ؛ (تهذيب الكيال؛ (١١/ ٤٣) ؛ والكاشف؛ (١/ ٣٧١) ؛ انقريب التهليب؛ ص (٢٤٠) .

⁽٤) هر عُمارة بن غَزية بن الحارث بن عمرو بن غزية الأنصاري الخزرجي البخاري المازلي المدني (لابأس به وروايته عن أنس سرسلة) وقبال اللهبي : صيدوق سشيهبور ، وقال ابن سعد : ثقة . روى عن : أي صالح السهان والشعبي وعمرو بن شعيب . روى عنه : بكر بن مُضر وسليهان بن بلال والدراوردي . مات سنة أربعين ومئة . ينظر : اطبقات ابن سعد، (الجزء المتمم) ص (٢٩٤) ؛ «التاريخ الكبير» (٦/٦/٣٠٥) ؛ «تاريخ خليفة» ص (٤١٩) ؛ دسير أعسلام النبلاء (٦/ ١٣٩) ؛ دالكاشف، (٣٠٤/٢) ؛ ديمسليب التهذيب، (٧/ ٤٢٢) ؛ «تقريب التهليب» ص (٤٠٩) .

⁽٥) قي (د) : ﴿أَبِر مسعـر) .

رسول الله ﷺ إلى بَدْرٍ طَفَّره الله بها ظفره، فحسَدَهُ وبَغَـى، فقال: (١ وذكر قصيدة / تتضمن هجو النبي ﷺ وذمَّ من اتبعه، أعظم ما فيها قوله،) : ٢٩٠/ب

فيسلبهم () أمرَهُم رَاكب حراماً حلالاً لشَتَّى معاً

قال سالم بن عُمَيْر (٣): علي نذر أن أقتل أبا عَفَكٍ أو أموت دونه ، فأمهِل، فطلب (١) له غِرَّة (٥) حتى كانت ليلة صائضة، فنام أبو عَفَكِ بالفِناء في الصيف في بني عمرو بن عَوْفٍ، فأقبل سالم بن عُمَيْرٍ، فوضع السيف على كبدهِ حتى خَشَّ في الفراش، وصاح عدو الله، فثاب إليه أناس عمن هم على قوله ، فأدخلوه منزله وقبروه (١) وقالوا: مَن قتله ؟ والله لو نعلم من قتله لقتلناه به (٧)٥٠).

وذكر محمد بن سعده أنه كـان يهودياً ، وقد ذكـرناه، أن يهود المدينة

⁽١-١) ما بين القوسين: من كلام شيخ الإسلام .

⁽٢) في (د) ؛ ﴿ وَالْمُعَارِي ۗ : ﴿ فَسَلَّمِهِم ۗ .

⁽٣) هو سالم بن عمير، ويقال: سالم بن عمرو ، ويقال : ابن عبدالله بن ثابت بن النعان بن أمية بن امرى، القيس ، ذكره موسى بن عقبة في البدريين ، وقال ابن إسحاق : هو أحد البكائين . قال ابن سعد : هم الذين جاؤوا إلى رسول الله وهو يريد أن يخرج إلى تبوك فقالوا : احملنا ، وكانوا فقراء ، فقال : لا أجد ما أحملكم عليه ، فتولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون ، وكانوا سبعة نفر منهم سالم بن عمير ، وقال أبو عسمر: شهد العقبة وبدراً وما بعدها ، ومات في خلافة معاوية . ينظر : العقبة وبدراً وما بعدها ، ومات في خلافة معاوية . ينظر : العقبة وبدراً وما بعدها ، ومات في خلافة معاوية . ينظر : العقبة وبدراً وما بعدها ، ومات في خلافة معاوية . ينظر : العقبة وبدراً وما بعدها ، ومات في خلافة معاوية .

سعد» (٣/ ٤٨٠)؛ «أسد الغابة» (٢/ ٣١١)؛ «الإصابة» (٣/ ٥٥) . (٤) في (د) : «وطلب» .

 ⁽٥) الغرة : الغفلة . ينظر : «النهاية» (٣/ ٣٥٥) ؛ «لسان العرب» (٦/ ٣٢٣٥) (غرر)
 (٦) اوقبروه : ساقطة من (د) .

صابت (٧) قبه: : ساقطة من (د) ؛ وفي (ج) : قربه ذكر محمد بن سعدة .

⁽٨) ينظر : كتاب «المغازي» للواقدي (١/ ١٧٤) (سرية قتل أبي عفك)

⁽٩) ق. والما قادر الكريم ( ٧ / ٧٠ ) (د. ت. ال د. م. ) ( (٩)

⁽٩) في الطبقات الكبري، (٢٨/٢) (سرية سالم بن عمير) .

⁽١٠) في ص (١٤٦) .

كلهم كانوا قد عاهدوا، ثم إنه لما هجا وأظهر الذم قتل.

مــتى تُمتل أبو عفـــــــك ؟ رأ

قال الواقدي عن [ابن رُقَيش](۱): وقتل أبو عفك في شوال على رأس عشرين شهراً(۱)، وهذا قديم قبل قتل ابن الأشرف، وهذا فيه دلالة واضحة على أن المعاهد إذا أظهر السب ينتقض عهده، ويقتل غِيلةً ، لكن هو من رواية أهل المغازي، وهو يصلح أن يكون مؤيداً مؤكداً بلا تردد.

الدليل الثامن قصة أنس بن زنيم السديلي

الحديث الثامن: حديث أنس بن زُنَيْم الدَّيلي٣)، وهو مشهور عند أهل السير، ذكره ابن إسحاق والواقدي وغيرهما().

قال الواقدي(ه): حدثني عبدالله بن عمرو بن زهير عن محجن بن وهب قال: كان آخر ما كان بين خزاعة وبين كنانة أن أنس بن زنيم الديلي

 ⁽١) في (أ) : «وقيش» ؛ وفي (ج) : «ابن رقش» ؛ وفي (د) : «ابن رقيس» ، وفي الهامش :
 العلم أقيش» ، وفي المغازي : «ابن رُقيش» ، وهو الصواب .

وابن رُقَيش هو: سعيد بن عبدالرحن بن يزيد بن رقيش الأسدي المدني (ثقة). روى عن أنس بن مالك وناقع مول ابن عمر وأبي الأسود الديلي . روى عنه : إبراهيم بن محمد الأسلمي ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد . ينظر : قطبقات ابن سعدة ص (٢٨٠) ؛ قالتاريخ الكبيرة (٣/ ٢٩١) ؛ قشات ابن حبان (٤٩/ ٢٨٢) ؛ قتبليب الكيالة (٣٦٢/١٠) ؛ قالكاشف، (٣٦٢/١) ؛ قتبليب التهليب، (٥٨/٤) ؛ قتقريب التهليب، ص (٣٣٨) .

⁽٢) ينظر : «مغازي» الواقدي (١/ ١٧٥) .

فها حملت من ناقبةٍ فـوق رَحْلِـهـا أبـرَ وأوفى ذمــة مــن محـــمـدِ وهو أصدق بيت قالته العرب . ينظر : اأسد الغابة» (١٤٧/١) ؛ الإصابة» (٦٩/١) .

^{(1) (}وغيرهما) : مساقطة من (د) .

⁽٥) في «المغازي»: (٢/ ٧٨٢_ ٧٨٩) (شأن غزوة الفتح) .

هجا رسول الله ﷺ ، فسمعه غلام من خزاعة ، فوقع به ، فشجه ، فخرج إلى قومه فأراهم شَجَّته ، فثار الشر مع ما كان بينهم وما تطلب بنو بكر من خُزَاعة من دمائها .

طلب خزاعة قال الواقدي(۱): قحدثني حزام(۱) بن هشام بن خالد الكعبي(۱) عن حلسف المسلسين أبيه(۱) قال: وخرج عمرو بن سالم الخزاعي(۱) في أربعين راكباً من خُزاعَة للسلسين أبيه(۱) قال: وخرج عمرو بن سالم الخزاعي(۱) في أربعين راكباً من خُزاعَة فيها يستنصرون رسول الله على ، ويخبرونه بالذي أصابهم ، وذكر قصة فيها إنشاد القصيدة التي أولها . :

اللهم إني [نـاشـدٌ](١) محمداً

قال : الله الرَّحْبُ (٢٠ قالوا : يارسول الله ، إن أنس بن زُنَيْم ، الدَّيلِ قد هجاك، فندر (٨) رسول الله على دمه، فبلغ ذلك أنس بن زُنَيْم ،

(١) في كتاب «المغازي» (٢/ ٧٨٨).

(٢) في (ج) : اخراما . وهو تصحيف .

(٣) هو حزام بن هشام بن خالد الأشعري الكعبي القليدي من أهل الرقم ـ بادية الحجاز ـ قال
ابن سعد : (كان ثقة قليل الحليث) . روى عن : أبيه وأخيه عبدالله وعمر بن عبدالعزيز.
 روى عنه : أبو النضر هاشم بن القياسم وعبدالله بن مسلمة بن قُعْب والواقدي . ينظر :

وطبقات ابن سعده (٥/ ٤٩٦) ؛ «معجم البلدان، (٩/ ٥٨) (رقم) .

(٤) هـ هـشام بن حالد الكعبي الخزاعي ، كان قليل الحديث ، وقد سمع من عمر ، وكان ينزل بقُديد بأصل ثنية لِفُت (مكان بين مكة والمدينة) . ينظر : (طبقات ابن سعد) (٥/ ٢٥) ؛ (معجم البلدان) (٥/ ٢٠) (لفت) .

(٥) هو عسرو بن سالم بن حضيرة بن سالم من بني مُليح بن ربيعة ، وكان شاعراً ، وذكر ابن حجر في «الإصابة» أنه هو عسرو بن سالم بن كلثوم الخزاعي . وكان أحد من يحمل ألوية خزاعة يوم الفتح . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٢٩٣/٤) ؛ «الإصابة» (٢٩٧/٤ ،

(١٧٧/٥) .
 (٦) في (أ): (إني ناشداً). وهو خطأ. وفي (طبقات ابن سعده : (لا هُم إلى ناشد عمداً) .
 والشطر الثاني من البيت : . . . حلف أبينا وأبيه الأُتلدا .

(٧) في (د) : الراكب، . . .

(٨) قي (د) و دالمغازي، : ففهدره

> أنَّتَ السَّذِي تُهَدَّى مَعَدُّ بِأَمْرِهِ فَهَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا تَعَلَّمْ رَسُولَ السَّلَةِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

بَلِ الله يَهْدِينها، وَقَالَ لَكَ اشْهَدِ أَبُرٌ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدِ وَأَنَّ وَعِيْداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِاليَدِ

## وفيها(٤) :

عَلَ كُلُّ سَكُنِ (٥) مِنْ تِسهَامِ وَمُنْجِدِ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَّــــيِّ إِذَا يَدِي أُصِيبُـــوا بَنَحْسِ يَوْمَ طَلْقِ (١) وَأَسْعُدِ

تَسعَلْسمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قَادِرٌ وَنَبِّسي رَسُولُ السلَّهِ أَنَّسي هَجَوْتُهُ سِوَى أَنَّسني قَدْ قُلْتُ ياوَيْحَ فِثْيَةٍ

## ويقول فيها(٧) :

هَرَقْتُ ، فَفَكـــر عَالَم الحَقُّ وَاقْصِدِ

فَإِنِّي(٨) لَا عِـرْضًا خَرَفْتُ، وَلَا دَمَا

⁽١) (عنه) : ساقطة من (د) .

⁽٢ ـ ٢) ما بين القوسين : من كلام شيخ الإسلام .

⁽٣) في (أ) : (وذكر قصيلة فيها مدح النبي؛ ، والمثبت من (ج) و (د) .

⁽٤) دونیها، : ساتطهٔ من (ج) و (د) .

⁽٥) السَّكن : أهل الدار ، اسم الجمع سَاكِن . ينظر : «الصحاح» (٢١٣٦/٥) ؛ «لسان العرب» (٤/ ٢٠٥٣) (سكن) .

 ⁽٦) المطلق : اليموم المشرق ، يقال: يموم طلق إذا لم يكن فيه حَرَّ ولا بَرْد ولا شيء يؤذي .
 ينظر : السان العرب، (٥/ ٢٦٩٤) (طلق) .

⁽٧) قويقول فيها؛ : ساقطة سن (د) .

⁽٨) في (د) : والمغازي : درإني، .

قال الواقدي(١): دانشدنيها [حنام](١)، و[بلغت](١) رسول الله على قصيدته هذه واعتذاره ، وكلمه نَوْفَلُ بن معاوية الديلي(١) فقال : يارسول الله ، أنت أولى الناس بالعفو ، ومن منا من(١) لم يعادك ويُوْذِك؟ ونحن في جاهلية لا ندري ما ناخذ وما ندع حتى هدانا الله بك ، وأنقذنا بك من الملك(١) ، وقد كذب عليه الركب ، وكثروا عندك ، فقال : دع الركب عنك ؛ فإنا لم نجد بتهامة أحداً من ذي رحم ولا بعيد الرحم كان أبر(١) من خزاعة ، فأسكت نوفل بن معاوية ، فلما سكت قال رسول الله على : دقد عَفَوْتُ عَنْه ، قال نوفل ، فِذاك أي وأمي » .

⁽١) في كتاب «المغازي» (٢/ ٧٩٠).

⁽٢) في (أ) : فخرامه ؛ (ج) : فحرامه ، وهما تصحيفان . والمثبت من (د) و فالمغازي، أ

⁽٣) في (أ) : ابغلته .

⁽٤) هو نوفل بن معاوية بن صروة بن صخر الدِّيلِ ، أبو معاوية ، صحابي من مسلمة الفتح عاش إلى أول خلافة يزيد بن معاوية ، وعُمِّر مئة وعشرين سنة. قال أبو عمر : كان ممن عاش في الجاهلية ستين ، وفي الإسلام ستين ، ينظر : «المشاهير» لابن حبان ص (٣٤) ؛ «الإصابة» (٢٥٨/٦) .

⁽۵) امن؛ : ساقطة من (ج) و (د).

⁽٦) في «المغازي»: «حتى هدانا الله بك من الهلكة».

⁽٧) في المغازي: اكان أبيرً بناه .

⁽٨) في (ج) : دعا كان قال؛ ؛ (د) : دما كان قال؛ .

⁽٩) في (د) : فقالواه .

وَتعلم أَنَّ الركبَ رَكْبَ عُويْمِ لِ هُمُ الكَاذِبُونَ الْمُخِلِفُو كُلُّ مَوْعِدِد،

وجه دلالــة قصة أنس بن زنيـــــــم ا-

فوجه الدلالة: أن النبي الله كان قد صالَح قريشاً وهادنهم عام الحديبية عشر سنين ، ودخلت خزاعة في عَقْده ، وكان أكثرهم مسلمين وكانوا عَيبَة (٢) نُصْح لرسول الله الله مسلمهم وكافرهم ، ودخلت بنو بكر في عهد قريش ؛ فصار هؤلاء كلهم معاهدين ، وهذا مما تواتر به / النقل ١٠٠/ب ولم يختلف فيه أهل العلم .

ثم إن هذا الرجل المعاهد هجا النبي على ما قيل عنه ، فشجه بعض خزاعة ، ثم أخبروا النبي في أنه هجاه ، يقصدون بذلك إغراءه ببني بكر فندر رسول الله في دمه ، أي: أهدره ، ولم يندر دم غيره ، فلولا أنهم علموا أن هجاء النبي في من المعاهد (٣ مما يوجب الانتقام منه لم يفعلوا ذلك .

ثم إن النبي ﷺ ٣) ندر دمه بذلك ، مع أن هجاءه كان حال العهد، وهذا نص في أن المعاهد الهاجي يباح دمه .

ثم إنه لما قدم أسلم في شعره، ولهذا عَدُّوهُ من أصحاب النبي ﷺ، وقوله : "تَعَلَّم رسول الله، «تَعَلَّم رسول الله» دليل على أنه أسلم قبل ذلك ، أو هذا وحده إسلام منه ، فإن الوثني إذا قال : المحمد رسول الله، حكم بإسلامه ، ومع هذا فقد أنكر أن يكون هجا النبي

⁽١) ينظر : كتاب «المغازي» للواقدي (٢/ ٧٩٠) ، وفيه قد سقط من القصيدة هذا البيت المذكور آنفاً ، وهو مثبت في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٢٤) .

⁽٢) العَيبَة : الخاصة وموضع السر والمعرب تكني عن القلوب والصدور بالعِياب ، الأنها مستودع السرائر كما أن العِيبَ مستودع الثياب . ينظر : «النهاية» (٣/٧٢) (عيب) . (٣ ـ ٣) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

﴿ وَرَدَّ شَهَادَةَ أُولِئِكُ بِأَنْهِمَ أَعَدَاءً لَهُ ؛ لما بين القبيلتين من الدماء والحرب، فلو لم يكن ما فَعَلَهُ مُبيحاً لدمه لما احتاج إلى شيء من ذلك.

ثم إنه _ بعد إسلامه ، واعتذاره ، وتكذيب المخبرين (۱) ، ومَذْحِه لرسول ﷺ عن إهدار دمه ، والعفو إنها عكون مع جَواز العقوبة على الذنب ؛ فعلم أن النبي ﷺ كان له أن يعاقبه بعد عجيته مسلماً معتذراً ، إنها عفا عنه حِلْماً وكرماً .

ثم إن في الحديث أنَّ نَوْفَلَ بن معاوية هو الذي شفع له إلى النبي وقد ذكر عَامَّة أهل السَّيرِ أن نوفلاً هذا هو رأس البكريين، الذين عَدُوا على خُرَاعة وقَتَلُوهم ، وأعانتهم قريشٌ على ذلك ، وبسبب ذلك انتقض عهد قريش وبني بكر ، ثم إنه أسلم قبل الفتح حتى صاريشفع في الذي هَجَا النبي على العهد بالقتال الفياء أغلَظُ من نقض العهد بالقتال بحيث إذا نقض قوم العهد بالقتال وآخرون هَجَوا ثم أسلموا مُ عَصِمَ دَمُ الذي قاتل ، وجاز الانتقام من الهاجي ، ولهذا قرنَ هذا الرجلُ خَرْقَ العِرضِ بسفك الدم ، فعلم أن كليها موجبٌ للقتل ، وأن خَرْق عِرْضِهِ كان أعظم عندهم من سفك دماء المسلمين والمعاهدين .

وعما يوضح / هذا أن النبي ﷺ لم يهدر دم أحد من بني بكر ١/٤١

⁽١) في (ج) : «المحرمين» .

⁽٢) في (ج) ؛ «المتكبرين»، وهو تحريف .

⁽٣) في (ج) : اوآخر هجا ثم أسلياً .

الناقضين للعهد بعينه وإنها مكن منهم بني خزاعة يوم الفتح أكثر النهار(۱) ، وأهدر دم هذا بعينه حتى أسلم واعتذر ؛ هذا مع أن العهد كان عهد هدنة وموادعة ، لم يكن عهد جزية وذمة ، والمهادن المقيم ببلده يظهر ببلده ما شاء من مُنكرات الأقوال والأفعال المتعلقة بدينه ودنياه، ولا ينتقض بذلك عهده حتى يحارب؛ فعلم أن الهجاء من جنس الحراب وأغلظ منه، وأن الهاجى لا ذمة له .

لــــدليـــل لتاسع قصة بن أبي سرح

الحديث التاسع: قصة ابن أبي سرح(۲)، وهي مما اتفق عليها أهل العلم، واستفاضت عندهم استفاضة يستغنى(۲) عن رواية الآحاد، وذلك(١) أثبت وأقوى مما رواه الواحد العدل، فنذكرها مسندة(٥) مشروحة ليتين وجه الدلالة منها:

عن مصعب بن سعد (۱) عن سعد بن أبي وقاص قال : لما كان يوم فتح مكة اختباً عبد الله بن سعد بن أبي سرح عند عثمان بن عفان ، فجاء

⁽١) سبق تخريجه في ص (٤٧) .

⁽٢) هو عبدالله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث ، الأمير ، قائد الجيوش ، أبو يجبى القرشي العامري ، من عامر بن لؤي بن غالب . هو أخو عثمان بن عفان سن الرضاعة ، له صحبة ودواية حديث. روى عنه: الهيشم بن شفيّ . ولي مصر لعثمان ، مات سنة تسع وخمسين . والأصح أن وضاته في خلافة علي رضي الله عنهم . ينظر : «طبقات ابن سعد، (٧/ ٤٩٦) ؛ والأصح أن وضاته في خلافة علي رضي الله عنهم . ينظر : «طبقات ابن سعد، (٧/ ٤٩٦) ؛ «أسد الغابة» (٣/ ٢٥) ؛ «الإصابة» (٣/ ٢٥) .

⁽٢) في (ج) : اتستغنى ا .

⁽٤) في (ج) : الذلك وذلك، .

⁽٥) دمسندة : ساقطة سن (ج) .

⁽٦) هو مصحب بن سعد بن أبي وقاص الزهري ، أبو زرارة الملني (ثقة) . روى عن : أبيه وعلي وطلحة . ووى عنه : عمرو بن مرة وأبو إسحاق وسياك بن حرب وغيرهم . مات سنة ثلاث ومئة . ينظر: قطبقات ابن سعد، (٥/١٦٩) والتاريخ الكبير، (٧/٤/ ٢٥٠) و قتاريخ الشقات للعجلي ص (٤٢٨) وقسير أعلام النبلاء، (٤/٣٥) وقلكاشف، دتاريخ الشقات للعجلي ص (٤٢٨) وقتريب التهليب، ص (٥٣٣) .

به حتى أوقفه على النبي الله ، فقال : يارسول الله ، بَايْع عبدالله ، فرفع رأسه ، فنظر إليه ، ثلاثاً ، كلُّ ذلك يأبى ، فبايعه بعد ثلاث ثم أقبل على أصحابه فقال: «أما كان فيكم رَجُلُّ رَشِيد يقومُ إلى هذا حيث رآني كَفَفْتُ يَدِي عن بيعته في قتله ، فقالوا : ما ندري يارسول الله ما في نفسك ، ألا أومَأْت إلينا بعينك ، قال : «إنه لا يَنْبَغِي لنبيُّ أن تكون له خائنة الأُعْبُن ، رواه أبو داود بإسناد صحيح (۱).

ورواه النسائي كذلك بأبسط من هذا عن سعد قال : الما كان يوم فتح مكة أمّن رسول الله على الناس إلا أربعة نفر (٢) ، قال : اقتلوهم وإن وجدة وهم متعلّقين بأستار الكعبة : عكرمة بن أبي جهل ، وعبدالله بن خَطَل ، ومِقْيَس بن صُبَابة ، وعبدالله بن سعد بن أبي (٢) سرح .

فأما عبدالله بن خطل فأُدْرِك وهو متعلَّق بأستار الكعبة ، فاستبق إليه سعيد بن حريث (٤٠) وعهار بن ياسر فسبق سعيد عهاراً ، وكان أشب الرجلين فقتله، وأما مِقْيسَ بن صُبَابة فأدركه الناس في السوق، فقتلوه .

⁽۱) رواه أبو داود في كتاب الحدود ـ باب الحكم فيمن ارتد (٤٧/٤ ح ٤٣٥٩) ، ورواه أيضاً بأطول من هذا : في كتاب الجهاد ـ باب قتل الأسير ولا يُعرَض عليه الإسلام (١٣٣/٣ ح ٢٦٨٣) ؛ والحاكم في والمستدرك (٣/٥٥) ؛ والبيه في في والسنن الكبرى» (٧/٤) ؛ وابن كثير في والبداية والنهاية» (٤/٧٧) . الحديث قال عنه الحاكم : وصحيح على شرط مسلم ووافقه اللهبي ، وصحح إسناده شيخ الإسلام ، وصححه الألباني في والصحيحة المراد (٣/٣٥٣ ح ٣٦٣) . وفي وصحيح سنن أبي داود (٣/٣٨٦ ح ٣٦٣٣) .

⁽٢) في استن النسائي، : ﴿ إِلَّا أَرْبِعَهُ نَفُرُ وَامْرَأْتُينَ وَقَالَ ؟ .

⁽٣) دأبي، : ساقطة من (ج) .

⁽٤) في (ج) : اسعيد بن حرث ١ (د) : اسعيد بن حرب .

⁽٥) هو سعيد بن حريث بن عسرو المخزومي القرشي ، أخو عمرو بن حريث ، له صحبة ، روى عن النبي على ، روى عنه عبدالملك بن عمير ، شهد الفتح أمرد وهو ابن خس عشرة سنة . مات بالكوفة وقيل : قُتل بالحرة . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٢٣/٦) ؛ «الاستيعاب» (١٤/٢) ؛ «أسد الغابة» (٣٨٤/٢) ؛ «الإصابة» (٩٥/٢) .

وأما عكرمة فركب البحر فأصابتهم عاصف ، فقال أصحاب السفينة : / أخلِصوا فإن آلهتكم لا تغني عنكم شيئاً هاهنا ، فقال عكرمة ٤١/ب والله لئن لم ينجني في البحر إلا الإخلاص لا ينجيني في البر غيره ، اللهم إن(١) لك عليَّ عهداً إن أنت عافيتني مما أنا فيه أن آني محمداً على حتى أضع يدي في يده ، فلأجدنه عفواً كريها ، فجاء وأسلم .

وأما عبدالله بن سعد بن أبي سرح (٢) فإنه اختبأ عند عثمان بن عفان ، فلما دعا رسول الله على الناس إلى البيعة جاء به حتى أوقفه على النبي على . ١٥ ثم ذكر الباقي كما رواه أبو داود (١) وعن عبدالله بن عباس قال : وكان (٥) عبدالله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله ه ، فأزله الشيطان فلحق بالكفار ، فأمر به رسول الله ه أن يُقتل يوم الفتح ، فاستجار له عثمان فأجاره رسول الله ه وواه أبو داود (١) .

⁽١) (إن١ : ساقطة من (ج) .

⁽٢) (ابن أبي سرح) : ساقطة من (د) .

⁽٣) ينظر : «سنن النسائي» : كتاب تحريم الدم ـ الحكم في المرتد ـ (١٠٥/٧) ، وصبحح إسناده الألباني في «صحيح سنن النسائي» (٣/ ٨٥٢ ح ٣٧٩١) ، وفي «الصحيحة» (٤/ ٣٠٠ ح ٣٧٢١) .

⁽٤) ينظر : ص (٢١٩) .

⁽٥) اكان»: ساقطة من (د).

⁽٦) ينظر: «سنن أبي داود»: كتباب الحدود باب الحكم فيمن ارتد (٤/ ١٣٨ ح ٤٣٥٨) ؛ و «المستدرك» للحاكم (٣/ ٤٥) ؛ «والسنن الكبرى» للبيهتي (١٩٧/٨) ، والحديث قال عنه الحاكم: «صحيح على شرط البخاري» ووافقه الذهبي ، وحسن إسناده الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٨٣٣ ح ٣٦٦٣) .

وروى محمد بن سعد في الطبقات عن علي بن زيد(۱) عن سعيد بن المسيب(۲) أن رسول الله هي أمر بقتل ابن أبي سرح يوم الفتح، وفَرْتَنَى(۲)، وابن خَطَل ، فأتاه أبو برزة(۱) وهو متعلق بأستار الكعبة فَبَقَر(۱) بطنه ، وكان رجلٌ من الأنصار قد نذر إن رأى ابن أبي سرح أن يقتله ، فجاء عنهان ـ وكان أخاه من الرضاعة ـ فشفع له إلى رسول الله هي ، وقد أخذ الأنصاري بقائم السيف ينظر إلى(۱) النبي هي

⁽۱) هو علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جُدّعان التيمي ، أبو الحسن البصري الضرير ، أحد الحفاظ ، أصله حجازي وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ، يشبب أبوه إلى جد جده (ضعيف) . روى عن : أنس رضي الله عنه وأبي عثبان النهادي وسعيد ابن المسيب . روى عنه : الثوري وزائدة وشعبة . مات سنة إحدى وثلاثين ومئة . ينظر والتاريخ الكبيرة (٢/٣/ ٢٧٥) ؛ والجرح والتعديل، (١٨٦/٦) ؛ كتاب والمجروحين، (١٨٦/٦) ؛ والكاشف، (٢/ ٢٨٥) ؛ وتهذيب التهديب، (٧/ ٣٢٢) ؛ وتقريب التهديب،

⁽۲) هو سعيد بن المسبب بن حَزن بن أبي وهب بن عمرو القرشي المخزومي ، أحد العلياء الأثبات والفقهاء الكبار، سيد التابعين ، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل . وقال ابن المديني : «لا أعلم في التابعين أوسع علياً منه» . روى عن : عمسر وعيان وسعد رضي الله عنهم . وروى عنه : الزهري وقتادة وعلي بن زيد بن جدعان مات سنة ثلاث وتسعين وقيل : أربع وتسعين . ينظر : «طبقات ابن سعد» (۲/۹۷۷) ، (۹/۱۱) ؛ «تهليب الكسيال» (۱۱۹/۱۱) ؛ «سير أعلام النبلاء» (۲۱/۲۷) : «تهليب التهليب» (۲۱/۲۱) ؛ «تقريب التهليب» ص (۲۲) .

⁽٣) فَرْتَنَى : إحدى القيستين اللتين كان ابن خطل يعلمهما الغناء بهجاء النبي ﷺ وأصحابه ، ثم أسلمت هذه وتركت ، وقـتلت الأخرى . ينظر : «الإصابة» (١٦٦/٨) .

⁽٤) هو عبدالله بن الزَّبَعْرَىٰ بن قيس بن عدي السهمي القرشي ، أبو سعد ، كان من أشعر قريش ، وكنان شديداً على المسلمين إلى أن فتحت مكة فهرب إلى نجران فقال فيه حسان رضي الله عنه أبياتاً ، فلها بلغته عاد إلى مكة فأسلم واعتذر ومدح النبي على فأمر له بحلة . مات سنة خس عشرة . ينظر : وأسد الغابة ه (٣/ ٢٣٩) ؛ والبداية والنهاية » (٤/ ٣٠٧) ؛ والإصابة (٤/ ٢٨) .

⁽۵) تقدمت ترجمته في ص (۱۹۱) .

⁽٦) في (ج) : افتقرا . وهو تصحيف ،

⁽٧) في (ج) و (د) و (الطبقات) : (يتنظر النبي) .

متى يومى، إليه أن يقتله ، فشفع له عثمان حتى تركه ، ثم قال رسول الله عثمان حتى تركه ، ثم قال رسول الله وضَعْتُ يدي ولائصاري : «هَلا وَفَيْتَ بِنَذْرِكَ» ؟ فقال : يارسول الله وضَعْتُ يدي على قائم السيف أنتظر متى تومى، فأقتله ، فقال النبي على الله النبي أن يُومى، (٢) .

وقال محمد بن إسحاق في رواية ابن بكير (٣) عنه: قال أبو عبيلة بن محمد بن عيار بن ياسر (١) وعبدالله بن أبي بكر بن حَزْم (٥): إن رسول الله على عمد بن دخل مكة ، وفَرَقَ جيوشه ما أمرهم أن لا يقتلوا أحداً إلا من قاتلهم ، إلا نفراً قد سياهم رسول الله على ، وقال: «اقْتُلُوهُمْ وَإِنْ وَجَدْتُموهُمْ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ عبدالله بن / خطل ، وعبدالله بن سعد ١٤١ ابن أبي سرح ، وإنها أمر بابن أبي سرح لأنه كان قد أسلم ، فكان يكتب لرسول الله على الوحي ، فرجع مشركاً، ولحق بمكة ، فكان يقول لهم (١):

⁽١) (الإياء خيانة) : ساقطة من (ج) .

⁽٢) ينظر: «الطبقات الكبرى، لابن سعد (١٤١/١).

⁽٣) هـ و يونُس بـن بكـير بن واصل الشيباني ، أبو بكر الجال الكوفي (صدوق يخطىء) ، وهو صاحب المفازي والسير. روى عن: هشام بن عروة وسليان الأعمش ومحمد بن إسحاق. روى عنه : ابن نمير ويحيى بن معين وسفيان بن وكيع . مات سنة تسع وتسعين ومثة . ينظر : «التاريخ الكبير» (٨/ ٤/ ٤/١٤) : اطبقات ابن سعده (٦/ ٣٩٩) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٥٥) ؛ «الكاشف» (٣/ ٣٠٣) ؛ اتهذيب التهذيب التهذيب عن (٦/ ٢٤٤) ؛ «تقريب التهذيب عن (٦/ ٢٠٤) .

⁽٤) هو أبو عبيدة بن محمد بن عيار بن ياسر (أخو سلمة) وقيل: هو هو، (مقبول) ، وقد وثقه ابن معين وغيره. روى عن: أبيه ومقسم بن أبي القاسم. روى عنه: ابنه عبدالله ومحمد بن إسحاق وسعد بن إبراهيم. ينظر: الجرح والتعديل، (٩/ ٤٠٥)؛ التكاشف، (٣/ ٣٥٧)؛ والتحديب، (٣٥٢).

⁽٥) هو عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي ، أبو محمد (ثقة) روى عن أبيه وأنس وعروة بن الزبير . روى عنه : السفيانان ومالك بن أنس ومحمد ابن إسحاق . مات سنة خس وثلاثين ومئة . ينظر : قالجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٢٦٣) ؛ فتهذيب الكيال، (١/ ٣٤٩) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٥/ ٣١٤) ؛ فالكاشف، (٢/ ٧٥) ؛ فتهذيب التهذيب، (٥/ ١٦٤) ؛ فتقريب التهذيب، ص (٢٩٧) .

 ⁽٦) الهم، : ساقطة من (ج) ،

إني الأصرّف كيف شنت، إنه ليأمرني أن أكتب له الشيء فأقول له : أو كذا أو كذا ؟ فيقول : نعم ، وذلك أن رسول الله على كان يقول : «عليم حكيم (۱)» فيقول: أو أكتب (۲) عزيز حكيم؟ فيقول له رسول الله على انعم (۲) كلاهما سواء» (١) .

⁽١) في (ج) : احليما .

⁽٢) في (ج) : اليقول له : أو أكتب ؛ رفي (د) : اليقول إذا كتب، .

⁽٣) انغم): ساقطة من (ج) .

⁽٤) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٠٩) .

⁽٥) هو شُرَحْبيل بن سعد ، أبو سعد الخطّمي المدني مولى الأنصار (صدوق اختلط بأخرة) . روى عن : أبي هريرة وابن عباس وجابر رضي الله عنهم . روى عنه : مالك بن أنس وعكرمة وعمد بن إسحاق . مات سنة ثلاث وعشرين ومئة ، وقد قارب المئة . ينظر : وطبقات ابن سعد، (٥/ ٣١٠) ؛ «الجرح والتعديل» (٣١٨/٤) ؛ «الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٦٨) ؛ «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣١٠) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٢١٠) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٢١٥) .

⁽٦) سنورة الأنعام : الآية رقم : (٩٣) .

فقال رسول الله على: ﴿إِنَّ النَّبِيِّ لَا يَقْـتُلُ بِالإِشَارَةِ ١٠٠٠ .

وقال ابن إسحاق في رواية إبراهيم بن سعد(٢) عنه : حدثني بعض علمائنا أن ابن أبي سرح رجع إلى قريش فقال : والله لو أشاء لقلت كها يقول محمد وجئت بمثل ما يأتي به، إنه ليقول الشيء وأصرفه إلى شيء(٢)، فيقول : أصبت ، ففيه أنزل الله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَم مِمَّن افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْه شَيء ﴾(١) الآية(٥) . فلذلك أمر رسول الله علي بقتله(١) .

⁽١) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٠٩) ؛ «مستدرك الحاكم» (٣/ ٤٥) ؛ «تفسير القرطبي» (٧/ ٤٥) ؛ «الدر المتثور» (٣/ ٣١٧) .

⁽۲) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري ، أبو إسحاق المدني (ثقة حجة ، تُكُلِّم فيه بلا قادح) . روى عن : أبيه والزهري وعمد بن إسحاق . روى عنه: ابنه سعد وعبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل . مات سنة خس وثيانين ومثة ، وقيل : غير ذلك . ينظر : «تاريمخ الشقات» للعجلي ص (٥٧) ؟ «الشقات» لابن حبان (٦/٧) ؛ «تاريمخ أسهاء الثقات» لابن شاهين ص (٥٧) ؛ «الكاشف» (١/ ٨٠) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٨٩) .

⁽٣) في (ج) و (د) : ﴿ إِلَىٰ شيء مثله؛ .

⁽٤) سورة الأمعام : الآية رقم : (٩٣) .

⁽٥) لفظة (الآية) : ساقطة من (ج) .

⁽٦) ينظر : (تفسير الطبري) (٥/ ٢٧٣) .

⁽۷) هو عبدالله بن أبي نَجِيح ؛ يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم (ثقة رمي بالقدر وربها دلس) . روى عن : أبيه وطاوس ومجاهد وعكرمة . روى عنه : أبو زرعة البجلي والسفيانان مات سنة إحدى وثلاثين ومئة ينظر : «تاريخ الثقات؛ للعجلي ص (٢٨١) ؛ «الثقات؛ لابن حبان (٧/٥) ؛ «تاريخ أسهاء الشقات؛ لابن شاهين ص (١٨٤) ؛ «مير أعلام النبلاء» (٦/ ١٢٥) ؛ «الكاشف» (٢/ ١٣٧) ؛ «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٥٤) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٣٢٦) .

⁽٨) اقدا: ساقطة من (ج).

إلا أحداً قاتلهم ، إلا أنه قد عهد في نفر سياهم أمر بقتلهم وإن وُجِدوا تحت أستار الكعبة منهم عبدالله بن سعد بن أبي سرح ، وإنها أمر رسول الله على بقتله لأنه كان أسلم وكان يكتب لرسول الله على الوحي ؛ فارتد ٢٢/ب مشركاً راجعاً إلى قريش ، فقال : والله إني لأصرفه حيث أريد ، إنه ليملي علي فأقول : أو كذا ؟ فيقول : نعم ، وذلك أن رسول الله على كان يملي عليه فيقول : (عزيز حكيم او دحكيم عليم ، [فكان]() يكتبها على أحد الحرفين ، فيقول : (كلّ صواب)() .

وروينا في معازي معمر(٣) عن الزهري في قصة الفتح قال: فلخل رسول الله على فأمر أصحابه بالكف ، وقال: فكفُوا السّلاَح إلا خزاعة من بكر ساعة ، ثم أمرهم فكفوا ، فأمن الناس كلهم إلا أربعة : ابن أبي سرح ، وابن خطل ، ومِقْيَس الكناني(١) ، وامرأة أخرى ، ثم قال النبي على : فإني لم أُحِرِم مكة ولكن الله حَرَّمَها ، وإنها لَمْ تحل لأحد من قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي إلَى يوم القيامية ، وإنها أحلها الله من قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي إلَى يوم القيامية ، وإنها أحلها الله اليها(١) ساعة من نهاره قال : ثم جاء عثمان بن عفان بابن أبي سرح فقال : بايعه يارسول الله ، فأعرض عنه ثم جاءه من ناحية أخرى فقال : بايعه يارسول الله ، فأعرض عنه ، ثم جاءه أيضاً فقال : بايعه يارسول الله ،

⁽۱) في (أ) : ففإن، (۲) ينظر : فالبداية والنهاية، (٤/ ٢٩٦) .

⁽٣) تقدمت ترجمته في ص (٧٣) .

⁽٤) تي (ج) : دالکان،

⁽۵) الي، زيادة في (ج) ر (د) .

وإني الأظن بعضكم سيقتله، فقال رجل من الأنصار: فهلاً أومضت إليَّ يارسول الله ، فقال: وإن النبي لا يُومِضُ، فكأنه رآه غدراً(١).

 ⁽١) ينظر : «المصنف، لعبدالرزاق في كتباب المغبازي ـ بناب غيزوة الفتح (٣٧٧/٥) ؛ «البداية والنهاية» (٢٩٦/٤) .

⁽۲) سبق ترجته فی ص (۱٦۰) .

 ⁽٣) في (أ) و (د) : كتيمت ، والمثبت من (ج) وهو الصواب ، ومعنى كمنت أي : استترت واستخفت ، ومنه الكمين في الحرب ، ينظر : «النهاية» (٢٠١/٤) (كمن) .

⁽٤) ينظر : «تاريخ الطبري» (٣/ ٥٩) ؛ و ادلائل النبوة اللبيهقي (٥٩/٥) .

⁽٥) هو الإسام المورخ صاحب المغازي ، عمد بن عائد أبو عبدالله القرشي الدمشقي ، متولي ديوان الخراج زمن المأسون (صدوق وُمي بالقَدو) . روى عن : إسماعيل بن عياش والهيثم ابن حيد ومحمد بن عسمر الواقدي . روى عنه : أحمد بن أبي الحواري ومحمود بن خالد وجعفر الفريابي . مات سنة اثنين وثلاثين ومنتين ، وقيل : غير ذلك . ينظر : «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٢) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٠٤/١١) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٢٤١/٩) ؛

وذكر الواقدي(١) عن أشياحه قالوا: وكان عبدالله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله عليه الله عليه رسول الله عليه السميع عليم، فيكتب : اعليم حكيم، فيقرأه لرسول الله على فيقول: اكذاكر، قال الله، ، ويقره(١) ، فافتتن وقال: ما يـدري محمـد ما يقوله(ه) ، إني لأكتب له ما شنتُ(١)، هذا الذي كـتبت يوحى إلـيَّ كما يوحى إلى محمد، وحرج هارباً من المدينة إلى مكة مرتداً ، فأهدر رسول الله ﷺ دمه يوم الفتح ، فلما كان يومئذ جاء ابن أبي سرح إلى عشمان بن عفان _ وكان أحاه من الرضاعة _ فقال : يا أخي إني والله اخترتك ، فاحبسني (٧) هاهنا واذهب إلى محمد فكلمه في ، فإن محمداً إن رآني ضرب (٨) الذي فيه عيناي ، إن جرمي أعظم الجرم ، وقد جنت تائباً ، فقال : عنهان بل اذهب معي ، قال عبدالله : والله لئن رآني ليضربن عنقي ، ولا ينَّظِرُني(١) ، قد أهدر دمى ، وأصحابه يطلبوني في كل موضع ، فقال عثمان : انطلق معى فلا يقتلك إن

⁽۱) في كتاب دالمازي، (۲/ ۵۵۵).

⁽٢) في المغازى؛ : (يكتب لرسول الله ﷺ الوحي؛ .

⁽٣) في (ج): اكذلك؛ ﴿ وَقِ المَازِي : اكذلك الله .

⁽٤) في (ج) : دويقراه؛

⁽٥) في دالمغازي، : دما يقول،

⁽٦) في (د) : دما شئت فيقول هذا؛ .

ر د در ست میلون سده .

⁽٧) في (د) : ﴿فَأَجَلُسُنِّي ۚ ، وَفِي ﴿الْمُعَازِي ۗ : ﴿فَأَحَبَّسِنِّي ۗ

⁽٨) في (د) : اصرت ا .

⁽٩) ولا ينظرني أي : ولا يمهلني ، والإنظار : التأخير والإمهال . ينظر : «النهاية» (٥/ ٨٧) (نظر) .

شاء الله ، فلم يَرُعُ (١) رسول الله على إلا بعشمان آخذاً بيد عبدالله بن سعد ابن أبي سرح واقفَين بين يديه ، فأقبل عثمان على رسول الله(١) على، فقال : يارسول الله ، أُمُّه كانت تحملني وتمشيه ، وتُرضعني وتفطِمُه ، وكانت تلطفني وتترك ، فَهَبُه لي ، فأعرض عنه(٣) رسول الله ﷺ ، وجعل عثمان كلم أعرض عنه النبي ﷺ بوجهه استقبله فيعيد عليه هذا الكلام ، وإنها أعرض النبي على إرادة أن يقوم رجل فيضرب عنقه ؛ الأنه لم يُوَمِّنه ، فلها رأى أن لا يقوم أحد وعثمان قد أُكَبُّ على رسول الله ﷺ يُقَبُّل رأسه وهو يقول : يارسول الله بايعه فِداك أبي وأمي، فقال النبي ﷺ : النعم» ، ثم التفت إلى أصحابه فقال: دما منعكم أن يقوم رجل منكم إلى هذا الكلب فيقتله، أو قال: الفاسق، فقال عباد بن بشر(،): ألا أَوْمَأْت إلىَّ يارسول الله ، فوالذي بعثك بالحق إني لأتبع طَرْفَكَ من كل ناحية رجاء أن تشير إلنيَّ فأضربَ عنقه، ويقال: قال هـذا أبو / اليَّسَـر٥٠ ، ويقـال : ٤٣/ب عــمر بن الخطاب ، فقال رسول الله ﷺ : ﴿إِنِّـي لَا أَقْتُـلُ بِالْإِشَارَةِ، .

⁽١) فلم يَرُعُ أي : لم يشعر ، كأنه قاجأه بغتة من غير موعد ولا معرفة . ينظر االنهاية؟ (٢/ ٢٧٨) (روع) .

⁽٢) في (ج) و (د) : ﴿النبي﴾ .

⁽٢) دعنه: . ساقطة من (ج) .

⁽٤) سبقت ترجمته في ص (١٤٧) .

⁽٥) أبو الرَّسَر : (بفتحتين) الأتصاري السَّلَمي ، صحابي ، اسمه : كعب بن عمرو بن عباد ابن عمرو بن سواد ، وقيل غير ذلك ، وهو مشهور باسمه وكنيته . شهد العقبة وبدراً والمشاهد كلها مع رسول الله هي ، وله فيها آثار كثيرة . مات بالمدينة سنة خس وخسين في خلافة معاوية . ينظر : (طبقات ابن سعد) (١/ ٥٨١) ؛ (أسد الغابة الر ٢١٨٧) ؛ والإصابة (١/ ٢٢٢) .

وقمائل يـ قمـول : إن النبي ﷺ قمال يومئذٍ : ﴿إِنَّ النَّهِـيُّ لَا تَكُونُ لَـهُ خَائِنَةُ الأعينِ

وجمه الدلالة في قصة أبي

فبايعه رسول الله ﷺ ، فجعل يفرّ من رسول الله ﷺ كلما رآه ، ما تبليد فقال عشمان لرسول الله على: بأبي وأمي ١١) لو ترى ابن أم عبدالله يفر منك كليا رآك .

فتبسم رسول الله على فقال : «أَلَمْ أَبَايِعهُ وَأُومِنْهُ ؟ قال : بل يـا رسـول الله ، ولكنه() يتذكر عظيم جُـرْمِـه في الإسلام .

فقال النبي ﷺ : الإسْلاَمُ يَـجُبُ مَا كَانَ﴿ وَبَلْمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ابن أبي سرح فأخبره ، فكان يأتي فيسلم على النبي ﷺ مع الناس(٠) .

فوجه الدلالة أن عبدالله بن سعد بن أبي سرح افترى على النبي على

أنه كان يُتَمَّم له الوحي ويكتب له ما يريد ، فيوافقه عليه ، [وأنه]( يُصَرُّف حيث شاء ، ويغير ما أمره به من الوحي ، فيُقُرُّه على ذلك ،

(١) في المغازي : (بأن أنت وأمى) .

(٢) (ولكنه): ساقطة من (ج) .

(٣) اكان، : ساقطة من (ج) و (د) ... (٤) حديث : «الإسلام يجب ما كان قبله» : رواه مسلم : في كتباب الإيمان - باب كون

الإسلام يهدم ما قبله ، وكذا الهجرة والحج (١١٢/١ ح ١٢١) وعنده بلفظ : الهدم ما قبيله، ؛ ورواه الإمام أحمد في النسنيد، (١٩٩/٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) كلاهما عن عمرو بن العاص رضي الله عنه .

(٥) ينظر : كتاب «المغازي، للواقدي (٢/ ٨٥٥_ ٨٥٧) .

. (٦) ق (أ) : توأن .

وزعم أنه سينزل مثل ما أنزل الله ؛ إذ كان قد أوحي إليه في زعمه كما أوحي إلى رسول الله على رسول الله على رسول الله وعلى كتابه، والافتراء عليه بما يوجب الريب في نبوته قدر زائد على مجرد الكفر [به](١) والردة في الدين ، وهو من أنواع السبّ .

وكذلك لما افترى(٢) عليه كاتب آخر مثل هذه الفرية ، قَصَمه الله وعاقبه عقوبة خارجة عن العادة ليتبين لكل أحد افتراؤه ؛ إذ كان مثل هذا يوجب في القلوب المريضة رَيْباً بأن يقول القائل : كاتبه أعلم الناس بباطنه وبحقيقة أمره ، وقد أخبر عنه بها أخبر ، فمِنْ نَصْر الله لرسوله أن أظهر فيه آية يبين(٢) بها(١) أنه مفير .

فروى البخاري في قصحيحه عن عبدالعزيز بن صهيب (٥) عن أنس قال : كان رجل نصرانياً ، فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران ، وكان يكتب للنبي على ، فعاد نصرانياً ، فكان يقول : لا يدري (١) محمد إلا ما كتبت

نصة كاتب

⁽١) ابهه : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٢) في (ج) : اما افترى، .

⁽٣) في (د) : اتين،

⁽٤) ابها، : ساقطة من (ج) .

⁽٥) هو عبدالعزيز بن صُهيب البُناني البصري الأعمى (ثقة) . روى عن : أنس بن مالك وأبي نفرة العبدي وشهر بن حَوْشب . روى عنه : شعبة والثوري وسفيان بن عينة . مات سنة ثلاثين ومئة . ينظر : «تاريخ الثقات؛ للعجلي ص (٣٠٥) ؛ «الثقات؛ لابن حبان (١٢٣/٥) ؛ «الجسميع» (١٩٩/١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٠٣/٦) ؛ «الكاشيف» (١٩٩/١) ؛ «تهليب التهليب؛ (١/٩٤١) ؛ وتقريب التهليب؛ ص (٣٥٧) .

⁽٦) في (صحيح البخاري): (ما يدري) .

له ، فأماته الله ، فدفنوه ، فأصبح وقد لَفَظَنه(١) الأرض ، فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه ، نَبَشُوا عن صاحبنا فألقوه ، فحفروا له وأعمقوا(١) في الأرض ما استطاعوا ، فأصبح وقد لفظته الأرض ، فعلموا أنه ليس من الناس ، فألقوه(٣) .

/ ورواه مسلم من حديث سليهان بن المغيرة(۱) عن ثابت(۱۰) عن أنس ١/١٤ قال : كان منّا رجل سن بني النجار قد(۱) قرأ البقرة وآل عمران ، وكان يكتب للنبي على انطلق هارباً حتى لحق بأهل الكتاب ، قال : فعرفوه ، قالوا : هذا [قد](۱) كان يكتب لمحمد ، فأعجبوا به ، فها لبث أن قصم الله عنقه فيهم(۱) ، فحفروا له فواروه ، فأصبحت الأرض قد نبذته على وجهها ، ثم عادوا فحفروا له فواروه ، فأصبحت الأرض قد نبذته على وجهها ،

التهذيب، ص (٢٥٤) .

 ⁽١) أَشِظْته : بكسر الفاء وفتحها أي : طرحته ورمته ، وقد لفظ الشيء يلفظه لفظاً إذا رماه
 ينظر : «النهاية» (٤/ ٢٦٠) (لفظ) .

 ⁽۲) في «صحيح البخاري»: تكررت عملية الحفر منهم ولفظ الأرض له ثلاث مرات.
 (۳) رواه البخاري: في كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (۲/ ۲۷۲ ح ۳۲۱۷).
 (٤) هو سليهان بن المغيرة القيسي مولاهم البصري، أبو سعيد (ثقة ثقة ، قاله يجيى بن معين).
 (وي عن: الحسن البصري ومحمد بن سيرين وثابت بن أسلم البناني. روى عنه: سفيان الشوري وشعبة بن الحجاج وأبو النَّفْسر هاشم بن القاسم. مات سنة خمس وستين ومئة ينظر: قطبقات ابن سعد، (۷/ ۲۸۰) ؛ قتاريخ الثقات، للعجلي ص (۲۰۶) ؛ قتاريخ أسياء الشقات، لابن شاهين ص (۱٤۸) ؛ قسير أصلام النبلاء (۷/ ۱۵۵) ؛ قتقريب أسياء الشقات، لابن شاهين ص (۱٤۸) ؛ قسير أصلام النبلاء (۷/ ۱۵۵) ؛

⁽٥) سبقت ترجمته في ص (١٢١) .

⁽٦) ني (د) : اوقدا .

 ⁽٧) عقده : زيادة في (ج) و (د) .

⁽A) افيهم؛ : ساقطة من (ج) و (د) .

(۱ ثم عادوا فحفروا له فواروه فأصبحت الأرض قد نبذته على وجهها ۱) ، فتركوه منبوذاً(۱) .

فهذا الملعون الذي افترى على النبي على أنه ما كان يدري إلا ما كتب له ، قصمه الله وفضحه بأن أخرجه من القبر بعد أن دُفن مراراً ، وهذا أمر خارج عن العادة ، يدل كل أحد على أن هذا عقوبة لما قاله ، وأنه (٢) كان كاذباً ؛ إذ كان عامة الموتى لا يصيبهم مثل هذا ، وأن هذا الجرم أعظم من بجرد الارتداد ؛ إذ كان عامة المرتدين يموتون ولا يصيبهم مثل هذا ، وأن الله منتقم لرسوله ممن طعن عليه وسبه ، ومظهر لدينه ولكذب الكاذب ؛ إذا لم (١) يمكن الناس أن يقيموا عليه الحد .

ونظير هذا ما حدثناه أعداد من المسلمين العدول أهل الفقه والخبرة عما جربوه مرات متعددة في حصر الحصون والمدائن التي بالسواحل الشامية، لما حصر المسلمون فيها بني الأصفر في زماننا ، قالوا : كنا نحن (ه) نحصر الحصن أو المدينة الشهر [أو] أكثر (١) من الشهر وهو ممتنع علينا حتى نكاد نيأس منه حتى إذا (١) تعرض أهله لسب رسول الله علينا والوقيعة في عِرضِه ، تعجلنا فتحه وتيسر ولم يكد يتأخر إلا يوماً أو يومين

من تجارب المسلمين في

عمر المؤلف

⁽١ - ١) ما بين القوسين : ساقط من (ج) .

 ⁽۲) رواه مسلم: في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٤/ ٢١٤٥ ح ٢٧٨١) ؛ وأحمد في المسندة (٣/ ٢٢٢).

⁽٣) ق (د) : فَوْلُهُ ا

⁽٤) ني (ج) : اإذ لما .

⁽٥) انحن؛ : ساقطة من (د) .

⁽٦) في (أ) : ﴿وَأَكْثَرُ ﴾ . والمثبت من (ج) .

⁽٧) (إذا) : ساقطة من (د) .

أو نحو ذلك ، ثم يُفتح المكان عَنوة ، ويكون فيهم ملحمة عظيمة ، قالوا : حتى إن كنا لنتباشر بتعجيل الفتح إذا سمعناهم يقعون فيه مع امتلاء القلوب غيظاً عليهم بها قالوه فيه .

وهكذا حدثني بعض أصحابنا الثقات أن المسلمين من أهل المعرب(۱) حالهم مع النصارى كذلك ، ومن سنة الله أن يعذب أعداءه تارة بعذاب من عنده ، وتارة بأيدى عباده(۲) المؤمنين .

السنة ني فكذلك لما تمكن النبي على من ابن أبي سرح أهدر دمه ، لما طعن في المرتد لا يقتل حتى يستتاب النبوة وافترى عليه الكذب ، مع أنه قد آمن جميع أهل مكة الذين قاتلوه / ٤٤/ب وحاربوه أشد المحاربة ، ومع أن السنة في المرتد أنه لا يُقتل حتى يستتاب إما وجوباً أو استحباباً .

وسنذكر _ إن شاء الله _ أن جماعة ارتدوا على عهد النبي ﷺ ثم دُعُوا إلى التوبة ، وعُرِضت عليهم ، حتى تابوا وقبلت توبتهم(٣) .

وفي ذلك دليل على أن جرم الطاعن على الرسول ﷺ الساب له أعظم من جرم المرتد .

ثم إن إباحة النبي ﷺ دمه بعد بحيثه تائباً مسلماً وقوله : اهَلاً قَتَلُتُمُوه " ثم عَفُوه عنه بعد ذلك دليل على أن النبي ﷺ كان له أن يقتله وأن يعفو عنه ويعصم دمه ، وهو دليل على أن له ﷺ أن يقتل من سبه وإن تاب وعاد إلى الإسلام .

⁽١) في (ج) : الغرب؛

⁽۲) اعباده؛ : ساقطة من (د) .

⁽٣) ينظر : ص (٥٨١) وما بعدها .

يوضح ذلك أشياء :

الاستــدلال عـلى أنه يجوز نـتل السـاب

رإن تــــاب

منها: أنه قد روي عن عكرمة أن ابن أبي سرح رجع إلى الإسلام قبل فتح مكة ، وكذلك ذكر آخرون أن ابن أبي سرح رجع إلى الإسلام قبل فتح مكة إذ نزل النبي ﷺ بها(۱) ، وقد تقدم عنه(۱) أنه قبال لعثهان قبل أن يقدم به على النبي ﷺ : فإن جرمي أعظم الجرم ، وقد جئت تائباً » ، وتوبة المرتد إسلامه .

ثم إنه جماء إلى النبي على بعد الفتح وهدوء الناس، وبعد ما تاب ، فأراد النبي على من المسلمين أن يقتلوه حينتلا ، وتربص زماناً ينتظر [فيه] (٣) قتله ، ويظن أن بعضهم سيقتله ، وهذا أوضح دليل (١) على جواز قتله بعد إسلامه .

وكذلك لما قال له عنهان: إنه يفر منك كلما رآك ، قال: «ألم أبايعه وأومنه ؟!» قال: بلى ، ولكنه يتذكر عظيم جرمه في الإسلام ، فقال: «الإسلام يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ» (ه) فبين النبي الله أن خوف القتل سقط بالبيعة والأمان ، وأن الإثم زال بالإسلام ؛ فعلم أن الساب إذا عاد إلى الإسلام جبّ الإسلام إثم السب ، وبقي قتله جائزاً حتى يوجد إسقاط القتل عن يملكه إن كان محكناً.

 ⁽١) ينظر : «أسد الغابة» (٣/ ٢٥٩).

⁽٢) في ص (١٢٨) .

⁽٣) انيه: زيادة من (ج) .

⁽٤) في (ج) : الرها دليل واضعه ؛ وفي (د) : الوها دليل على جوازه .

⁽٥) سبق تخريجه في ص (٢٣٠) .

وسيأتي _ إن شاء الله تعالى _ ذكر هذا في موضعه؛ فإن غرضنا هنا أن نبين أن مجرد الطعن على رسول الله على والوقيعة فيه يُوجِبُ القتل في الحال التي لا يُقْتَل فيه لمجرد الردة ، وإذا كان ذلك مُوجِباً للقتل استوى فيه المسلم / والذمي ، لأن كل ما يوجب القتل _ سوى الردة _ يستوي فيه ١/٤٥ المسلم والذمى .

وفي كتهان الصحابة لابن أبي سرح ولإحدى القينتين دليل على أن السنبي على أن السنبي على أن على أن السنبي على أن يُوجِب قتلهم ، وإنها أباحه مع جواز عفوه عنهم ، وفي ذلك(١) دليل على أنه كان غيراً بين القتل والعفو ، وهذا يؤيد أن القتل كان لحق النبي على أنه كان غيراً بين القتل والعفو ، وهذا يؤيد أن القتل كان

الــرد عــل واعلم(٢) أن افـتراء ابن أبي سرح والكاتب الآخـر النصراني على رسـول فرية ابن أبي سرح الكاتب الآخـر النصراني على رسـول ســـرح الله على بأنه كان يتعلم منها افتراء ظاهر . والنــصراني والنــصراني وكـذلك قـوله : وإنى الأصرف كيف شئت ، إنه ليأمرني أن أكتب له

الشيء فأقول له: أو كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فرية ظاهرة ؛ فإن النبي على كان ، لا يُكْتِبه إلا ما أنزله الله ، ولا يأمره أن يُشبت قرآناً إلا ما أوحاه الله [البه] ، ولا ينصرف له كيف شاء ، بل يتصرف كما يشاء الله (ه) .

 ⁽١) اذلك : ساقطة من (د) .

⁽٢) في (ج): اوعلمه .

⁽٣) (كان؛ : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٤) (إليه، : زيادة من (ج) .

⁽٥) في (د): (بل يتصرف كيف شاء الله).

وكذلك قوله: ﴿إِنِي لأكتب له‹‹› ما شئت ، هذا الذي كتبت‹› يوحى إلى عي كما يوحى إلى محمد ، وإن محمداً إذا كان يتعلم مني فإني سأنزل مثل ما أنزل [الله]‹›› فرية ظاهرة ، فإن النبي على لم يكن يكتبه ما شاء ولا كان يُوحى إليه شيء .

وكذلك قول النصراني: «مان) يدري محمدٌ إلا ما كتبت له من من هذا القبيل ، وعلى هذا الافتراء حاق به العذاب ، واستوجب العقاب .

ثم اختلف أهل العلم : هل كان النبي ﷺ أَقَرَّه على أن يكتب شيئاً غير ما ابتدأه النبي ﷺ بإكتابه ؟ وهل قال له شيئاً ؟ على قولين :

أحدهما: أن النصراني وابن أبي سرح افتريا على رسول الله على ذلك كله ، وأنه لم يصدر منه قول فيه إقرار على كتابة غير ما قاله أصلاً ، وإنها لما زين لهما الشيطان الردة افتريا عليه ليننفرا عنه الناس ، ويكون قبول ذلك منهما متوجهاً ؛ لأنهما فارقاه بعد خبرة ، وذلك أنه لم يخبر أحد أنه سمع النبي على يقول له : هذا الذي قلته _ أو كتبته _ صواب ، وإنها هو حال الردة أخبر أنه قال له ذلك ، وهو إذ ذاك كافر عدو يفتري على الله ما هو أعظم من ذلك.

آراء الحسلياء فيها ذكره ابن

والنصرانسي

⁽١) الله : ساقطة من (ج) .

⁽٢) في (د) : اكتبت له ا .

⁽٣) لفظ الجلالة : لم يكتب في (أ) .

⁽٤) الماء : ساقطة من (ج) .

⁽٥) في (ج) : اعن هذاه .

يبين ذلك أن الذي في «الصحيح» أن النصراني [كان] (١) يقول : ما يدري محمد إلا ما كتبتُ له، نعم ربيا كان هو (١) يكتب غير ما يقوله النبي على ويغيره ويزيده وينقصه ، فظن أن عمدة النبي الله على كتابته ١٥٠ بمع ما فيها (١) من التبديل ، ولم يدر أن كتاب الله آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم (١) ، وأنه لا يفسله الماء (٥) ، وأن الله حافظ له (١) ، وأن الله يقرىء نبيه فلا ينسى إلا ما شاء الله (١) عا يريد (١) رفعه ونسخ تلاوته ، وأن عبريل كان يعارض النبي الله بالقرآن كل عام (١) ، وأن النبي الله إذا أنزلت عليه الآية (١) أقرأها لعدد من المسلمين يتواتر نقل الآية بهم (١١) ، وأكثر عليه الآية (١) ، وأكثر

⁽١) (کان) : زیادة فی (ج) و (د) .

⁽٢) دهوا: ساقطة من (د).

 ⁽٣) في (ج) : (على كتابه مع ما فيه) .

⁽٤) قبال تعبالى: ﴿ إِنَّلْ هُوَ آيَاتٌ بَيُّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِيْنَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ صورة العنكبوت : الآية رقم : (٤٩) .

⁽٥) جزء مقتبس من حديث رواه مسلم في «صحيحه»: في كتاب الجنة ـ باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٢١٩٧/٤ ح ٢٨٦٥) ؛ والإمام أحمد في «المسند» (٢/٢٤) كلاهما عن عياض بن حمار المجاشعي . . . بلفظ : قوآنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء الحديث .

⁽٦) قبال تصالى: ﴿إِنَّا نَـحُنُ نَزُّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ كَافِظُونَ ﴾ صورة الحجر: الآية رقم: (٩).

 ⁽٧) قبال تعبال : ﴿ سَنُقُرِ ثُكَ فَلا تُنْسَى ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّه ﴾ سبورة الأعبل : الآيتان رقم :

⁽٨) ئي (ج) : دنيا يريده .

⁽٩) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان ـ باب من ناجى بين يدي النامى ، ولم يُخبر بسرِ صاحبه ، فإذا مات أُحْبر به (١١/ ٨٢ ح ٢٨٨٥ ، ٢٨٦٦) بلفظ : وإن جبريل كان يعارضه بالقرآن كل سنة مرة ، عن حائشة رضي الله عنها وأول لفظه : وإنا كنا أزواج النبي على عنده جميعاً ، ورواه مسلم : في كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل فاطمة (٤/ ٢٤٥٠ ) ، وأحد في والمسند (٦/ ٢٨٢) .

⁽١٠) في (ج) : قَالِمًا أَنْزَلُ عَلَيْهِ آيَةٍ، ﴾ وفي (د) : قالِمًا أَنْزُلْتَ آيَةٍ، .

⁽١١) ينظر : «الإتقان في علوم القرآن؛ للسيوطي (١/ ٧٥) ؛ «مناهل العرفان؛ (١/ ٢٤١)

مَنْ ذكر(١) هذه القصة [مِن](٢) المفسرين ذكر أنه كان يُملي عليه : «سميعاً عليهًا» ، فيكتب هو : (عليهًا حكيهًا» ، وإذا قبال : (عليهًا حكيمًا» كتب : (غفوراً رحيهًا» وأشباه ذلك ، ولم يذكر أن النبي على قال له شيئاً .

قالوا: وإذا كان الرجل قد علم أنه من أهل الفرية والكذب حتى أظهر الله كذبه آية بينة ، والروايات الصحيحة المشهورة لم تتضمن إلا أنه قال عن النبي على ما قال من النبي الله ما قال النبي على الله علم أن النبي الله له شيئاً .

قالوا: وما روي في بعض الروايات أن النبي ﷺ قال فهو منقطع(١) أو مُعَلَّل(١) ، ولحل قائله قاله بناء على أن الكاتب هو الذي قال ذلك ، ومثلُ هذا قدره يلتبس الأمر فيه ، حتى يشتبه(٧) ما قاله النبي ﷺ وما قيل: إنه قاله وعلى هذا القول فلا سؤال أصلاً(٨) .

⁽١) في (ج) : انقل .

⁽٢) (من) : ساقطة من (أ) .

⁽٣) ني (ج) : اقال ا .

⁽٤) الحديث المنقطع: فيه عدة تعريفات وخلاصة أقوال العلماء فيه: أن الحديث المنقطع هو ما سقط من رواته راو واحد غير الصحابي أو أكثر بشرط عدم التوالي . فبشرط غير الصحابي افترق عن المرسل ، وبشرط عدم التوالي استاز عن المعضل . ينظر: كتاب وإرشاد طلاب الحقائق للنووي (١/ ١٨٠) ؛ والتقييد والإيضاح عن (٧٦) ؛ ونزهة النظر » ص

⁽٥) الحديث المملّل : هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها . ينظر: كتاب «إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٢٣٥) ؛ «التقييد والإيضاح» ص (١١٥) ؛ «فتح المغيث» (١/ ٢١١) .

⁽٦) فقده : ساقطة من (ج) .

⁽٧) ني (ج) : داشتبه ١ .

^{. (}٨) فأصلاً : ساقطة من (ج) .

القول الثاني: أن النبي على قال له شيئاً؛ فروى الإمام أحمد وغيرُه من حديث حماد بن سَلَمَة (١) أنا ثابت عن أنس أن رجلاً كان يكتُبُ لرسول الله على ، فإذا أملى عليه اسميعاً علياً (١) يقول : كتبت اسميعاً بصيراً ، قال : قدعُهُ ، وإذا أملى عليه (عليها حكياً » كتب (عليها حليها هاد : نحو ذا .

قال : وكان (٤) قد قرأ البقرة وآل عمران ، وكان مَنْ قرأهما قد (٥) قَرَأُ قرآهما قد (٥) قَرَأُ قرآناً كثيراً ، فذهب فتنصر وقال: لقد كنت أكتب لمحمد ما شئت ، فيقول : دَعْه الله فيات فَدُفِنَ فَنَبَذَتُهُ الأرض مرتين أو ثلاثاً ، قال أبو طلحة (١) : فلقد رأيته منبوذاً فوق الأرض (٧) .

⁽١) تقدمت ترجته في ص (١٢١).

⁽٢) في اللسند؛ : (فإذا أملى عليه سميعاً يقول).

⁽٣) في (د) : الحكيمًا .

⁽٤) في (ج) : برقد كان؛

⁽٥) ني (ج) : دنقد، .

⁽٢) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حَرَام بن عمرو من بني النجار الخزرجي النجاري ، أبو طلحة ، من كبار أصحاب النبي ﷺ ، ومن بني أخواله ، وأحد أعيان البدريين ، وأحد النقباء الإثني عشر ليلة العقبة . مات بالمدينة ، وصل عليه عثمان رضي الله عنه في سنة أربع وثلاثين ، وقيل : غزا البحر فهات ، فلم يجدوا له جزيرة يلفنونه فيها إلا بعد سبعة أيام ، فلم يتغير . ينظر : «طبقات ابن سعدة (٣/٤٠٥) ؛ «الاستيعاب» (١/ ٥٣٠) ؛ والإصابة (٣/٨٢) ؛ «سبر أعلام النبلاء (٢/٧٧) .

⁽٧) رواه الإمام أحمد في «السند» (٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦). ورواه أيضاً في «المسند»: ثنا هاشم سليهان ابن المغيرة عن شابست عسن أنس (٣/ ٢٢٢) وأول للفيظه : «كنان منا رجل من ينمي النجار . . . . » .

ورواه الإمام أحمد: حدثنا يزيد بن هارون (۱) حدثنا حُميد (۱) عن انس أن رجلاً كان يكتب لرسول الله على ، وقد قرأ البقرة وآل عمران ، وكان / الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جَدَّ فينا ، يعني عَظُم ، فكان ١٤٦ النبي على يُميل عليه: فغفوراً رحياً »، فيكتب: فعلياً حكياً »، فيقول له النبي على يُميل عليه: فغفوراً رحياً »، فيكتب: فعلياً حكياً »، فيقول له النبي على : قاكتب كذا وكذا ، اكتب كيف شئت »، ويُميل عليه: فعلياً حكياً »، فيكتب: فسميعاً بصيراً »، فيقول: قاكتب كيف (۱) شئت » ، فارتد ذلك الرجل عن الإسلام، فلحق بالمشركين، وقال: أنا أعلمكم بمحمد إن كنت لأختب (۱) ما شئت (۱) ، فيات ذلك الرجل، فقال رسول الله على : قوال الرجل عن الإسلام، في النبي المحدث في أبو طلحة أنه أتى الأرض التي مات فيها ذلك الرجل ، فوجده مَنْبُوذاً ، قال أبو طلحة : ما شانُ هذا

⁽۱) هو يمزيد بن هارون بن زاذي _ يقال : زاذان _ الإسام القدوة ، شيخ الإسلام ، أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي (ثقة متقن عابد) . روى عن : عاصم الأحول ، وحميد الطويل وعمد بن إسحاق . روى عنه : علي بن المديني وأحمد بن حنبل وابن أبي شيبة . مات سنة ست ومئتين . ينظر : «الجرح والتعديل» (۹/ ۲۹۵) ؛ «سير أعلام النبلاء» (۹/ ۳۵۸) ؛ «الكاشف» (۳/ ۲۸۷) ؛ «تهذيب التهذيب» (۲۰۲/۱۱) ؛ «تقريب التهذيب» ص (۲۰۲).

⁽۲) هو حُديد بن أبي حيد الطَّويل ، أبو عبيدة الخزاعي البصري مولى طلحة الطلحات ، ويـقال : الـدارمي ، (ثقة مدلس) . روى عن : أنس بن مالك وثابت البُناني والحسن البصري . روى عنه : السفيانان وشعبة ويزيد بن هارون . مات وهو قائم يصلي سنة اثنتين وأربعين ومئة . ينظر : الحبقات ابن سعد الا/٢٥٢) ؛ «الجرح والتعديل اثنتين وأربعين ومئة . ينظر : الحبقات ابن سعد (٧/٢٥٢) ؛ «الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٢) ؛ «تهذيب الكهال» (٧/ ٢٥٥) ؛ وسير أعلام النبلاء» (٦/ ١٦٣) ؛ «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٣) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (١٨٨) .

⁽٣) اكيف؟ : ساقطة من (د) .

⁽٤) (لأكتب): ساقطة من (د).

⁽٥) في (ج) : (كيف شئت) .

الرجل؟ قالوا: قد دُّفَّنَّاه مراراً فلم تقبله الأرض ١١٥،، فهذا إسناد صحيح .

وقد قال مَنْ ذهب إلى القول الأول: علّل البزارُ(٢) حديث ثابت عن أنس ، وقال: رواه عنه ولم يتّابَعْ عليه ، ورواه حُميدُ(٣) عن أنس ، قال (١٠): وأظن حميداً إنها سمعه من ثابت ، قالوا(١٠): ثم إن أنساً لم يذكر أنه سمع النبي على أو شهده يقول ذلك ، ولعله حكى ما سمع .

وفي هذا الكلام تكلف ظاهر ، والذي ذكرناه في حديث ابن إسحاق والواقدي وغيرهما يوافق ظاهر هذه الرواية ، وكذلك ذكر طائفة من أهل التفسير ، وقد جاءت آثار فيها بيان صفة الحال(۱) على هذا القول ؛ ففي حديث ابن إسحاق : وذلك أن رسول الله على كان يقول : (عليم حكيم، فيقول : (أو أكتب عزيز حكيم، فيقول له رسول الله عني : (نَعَم ، كِلاَهُمَا سَوَاء، وفي الرواية الأخرى : وذلك أن رسول الله على كان يُمْلى

⁽١) رواه الإمام أحمد في فمسنده (٣/ ١٢٠) ؛ وابن حبان في قصحيحه (الإحسان) : كتاب الرقائق ـ باب قراءة القرآن (٢/ ٢٦ ح ٧٤١) . والهيشمي في قموارد الظهآن - كتاب الحدود ـ باب فيمن ارتبد عن الإسلام (ص ٣٦٥ ح ١٥٢١) ؛ والأصبهاني في قدلائل النبوة عن (٥٢ ح ٣٥٠) .

⁽٢) هو الإسام الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق العَتكي البصري البزار ، صاحب المسند الكبير، قال الخطيب: «كان ثقة حافظاً صنف المسند وتكلم على الأحاديث وعللها». روى عن : إبراهيم النيسسابوري وأحمد بن سنان وهدبة بن خالد . روى عنه : أبو القاسم الطبراني وأبو الشيخ وابن قانع . صات سنة اثنتين وتسعين ومتين . ينظر : وتاريخ بغداد، (٤/ ٤٣٤)؛ «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٥٤) ؛ «لسان الميزان» (٢٣٧/١) .

⁽٣) ني (د) : بأحده .

⁽٤) (قال): ساقطة من (ج).

⁽٥) اقالوا : ساقطة من (د) .

⁽٦) في (د) : دبيان وصفة الحال

عليه فيقول: «عَزِيزٌ حَكِيْم»، أو «حَكِيْمٌ عَلِيْم» فكان(١) يكتبها على أحد الحرفين ، فيقول: «كُلُّ صَوَاب».

ففي هذا بيان ؛ لأن كلا الحرفين كان قد نزل ، وأن النبي على كان يقرأهما ويقول له: «اكْتُبْ كَيْفَ شِئْتَ مِنْ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ فَكُلَّ صَوَابٍ» وقد جاء مصرحاً عن النبي على أنه قال : وأُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْدُونِ ، كُلُّمَهُ اللهُ كَافِ ، إِنْ قُلْتَ: عَزِيز حَكِيْم أو عَفُور رَحِيْم وَهُ وَكُذَلِكَ ، مَا لَمْ يُخْتَمْ آيةُ رَحْمَةٍ بِعَذَابِ أَوْ آيةُ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ اللهَ

⁽۱) ني (د) : فوكان، .

⁽Y) هذا اللفظ مجموع من عدة روايات ، فلفظ الرواية الأولى قوله ﷺ : قانول القرآن على سبعة أحرف ، من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، رواه البخاري : في كتاب الخصومات ـ باب كلام الخصوم بعضهم في بعض (٨٩٥٥ ح ٢٤١٩) . وفي كتاب فضائل القرآن ـ باب أنول القرآن على سبعة أحرف (٨٩٥١ ح ٢٩٩١) ، وفي مواضع أخرى من الصحيح مثل (ح ٢٠٥١ ، ٢٩٣٦ ، ٢٥٥٠) ؛ ورواه مسلم : في كتاب صلاة المسافرين ـ باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (١/ ٢٥٠ ح ٨١٨) ؛ وأبو داود : في كتاب الصلاة ـ باب أنول القرآن على سبعة أحرف (١/ ١٥٠ ح ١٩٤١) ؛ والترمذي : في كتاب القراءات باب ما جاء : أنول القرآن على سبعة أحرف (٥/ ١٧٠ ح ١٩٤٣) ؛ والنسائي : في كتاب الأفتتاح ـ باب جامع ما جاء في القرآن (١/ ١٤٠ ح ٥) ؛ والشافعي : في قالموسائة ؛ (ص كتاب القرآن ـ باب ما جاء في القرآن (١/ ٢٠١ ح ٥) ؛ والشافعي : في قالرسائة ؛ (ص ٢٧٢ رقم ٢٥٧) ؛ وابن أبي شيبة في قالمصنف ؛ (١/ ١٣٠ ح ٥) ؛ والشامعي : في قالرسائة ؛ (ص المسند القاسم بن سلام على تواتر هذا الحديث حيث رواه أكثر من عشرين صحابياً . ينظر : قالإتقان في علوم القرآن المراه) .

وفي حرف جماعة من الصحابة: ﴿إِنْ تُعَذَّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَعْفِرُ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾(۱) ، والأحاديث في ذلك منتشرة تدلَّ على أن من / الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن أن تختم الآية الواحدة بعدة ٢٥/ب أسهاء من أسهاء الله على سبيل البدل يخير القارىء في القراءة بأيها شاء (۱) ، وكان النبي على يخيره أن يكتب ما شاء من تلك الحروف ، وربها قرأها النبي على بحرف من الحروف فيقول له : أو أكتب كذا وكذا ؟ لكثرة ما سمع النبي على يخير بين الحرفين ، فيقول له النبي على : فنعم (١) كلاهما النبي الله نزلت بالحرفين، وربها كتب هو أحد الحرفين ثم قرأه على النبي الله ، فأقره عليه ؛ لأنه قد نزل كذلك أيضاً ، وخَتْمُ الآي بمثل النبي من ما شميع عليم و ﴿عليم حكيم (١) و ﴿عليم حكيم (١) و ﴿عليم حكيم (١) و ﴿عليم حكيم (١) و ﴿عليم حليم حليم كثيرٌ في ﴿سميع بصير و ﴿عليم حكيم (١) و ﴿عليم حكيم الله الحروف أمراً معتاداً ثم إن الله القرآن ، وكان نزول الآية على عدة من هذه الحروف أمراً معتاداً ثم إن الله نسخ بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي على بالقرآن في كل نسخ بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي به بالقرآن في كل نسخ بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي بعض تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبي القرآن في كل

(۱) هذا وجه من وجوه القراءة ، ونص ما جاء في المصحف قوله تعالى : ﴿إِنْ تُعَذَّبُهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمِ ﴾ سورة المائدة : الآية رقم (۱) . وأمّا وجه القراءة الأحرى : ﴿فَإِنْكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيْمِ ﴾ ، فقد قال عنها عياض بن موسى : ﴿وليست من المصحف ، ينظر : ﴿البحر المحيط ، (التفسير الكبير) عياض بن موسى : ﴿وليست من المصحف ، ينظر : ﴿البحر المحيط ، (التفسير الكبير) (١٢/٤) ؛ ﴿معجم القراءات القرآنية ، (٢/ ٢٥٠ وقم

رمضان(١) ، وكمانت العـرضـة الأخيرة هي حـرف زيد بن ثابت الذي يقـرأ

⁽٢) (د) : (ن أيها شاء) .

⁽٣) (نعم) : ساقطة من (ج) .

⁽٤) في (ج) : احليما .

⁽٥) في (ج) : (أو عليم حليم أو حكيم عليم) .

⁽٦) سبق تخريجه في ص (٢٣٨) .

الناس به آليوم، وهو الذي جَمع عثمانُ والصحابة رضي الله عنهم أجمعين عليه الناس، ولهذا ذكر ابن عباس هذه القصة في الناسخ والمنسوخ، وكذلك ذكرها الإمام أحمد في كتابه في «الناسخ والمنسوخ»، لتضمنها نسخ بعض الحروف. وروي فيها وجه آخر رواه الإمام أحمد في «الناسخ والمنسوخ»: حدثنا مسكين بن بكير(۱) ثنا مُعان(۱) قال: وسمعت أبار، خلف(۱) يقول: كان(۱) ابن أي سرح كتب للنبي القرآن، فكان ربها سألُ النبي عن خواتم الآي ﴿تعملون﴾ و ﴿تفعلون﴾ ونحو ذا، سألُ النبي عن خواتم الآي ﴿تعملون﴾ و ﴿تفعلون﴾ ونحو ذا، فيقول له النبي الله عن خواتم الآي ﴿تعملون﴾ و ﴿تفعلون﴾ و خيف كنت فيقل ، فأتى أهل مكة مرتداً، فقالوا: يا ابن أي سرح كيف كنت تكتب لابن أي كبشة القرآن ؟ قال : أكتبه كيف شئتُ، قال : فأنزل الله تكتب لابن أي كبشة القرآن ؟ قال : أكتبه كيف شئتُ، قال : فأنزل الله تكتب لابن أي كبشة القرآن ؟ قال : أكتبه كيف شئتُ ، قال : فأنزل الله

⁽۱) هو مسكين بن بكير الحراني ، أبو عبدالرحمن الحذّاء (صدوق يخطىء) . روى عن : معان ابن رفاعة والأوزاعي وشعبة . وروى عنه : أحمد بن حنبل وأحمد بن أبي شعبب الحراني وعمد بن وهب . صات سنة ثمان وتسعين ومئة . ينظر : «التاريخ الكبيرا (٨/٤/٨) ؟ والجرح والتعديل (٨/٤/٩) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٩/٩/٩) ؛ «الكاشف» (٩/٩/١) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٥٢٩) .

⁽۲) هو معان بن رِفاعة السَّلاَمي ، أبو محمد اللمشقي ، ويقال : الحمصي (لين الحديث كثير الإرسال). روى عن: أبي خلف البصري وعطاء الخراساني وإبراهيم العذري . روى عنه: مسكين بن بكير وإساعيل بن عياش وأبو المفيرة . مات بعد الخمسين ومئة . ينظر : دائستاريخ الكبيرة (۸/ ۲۱) ؛ دالجرح والتعديل (۸/ ۲۱) ؛ دكتاب المجروحين (۳۱/۳) ؛ دتهذيب التهليب، (۱۰/ ۲۰) ؛ دتهريب التهليب، ص (۵۲۷) .

⁽٣) دآبا» : ساقطة من (ج) .

⁽٤) هو أبو خلف البصري الأعمى ، نزيل الموصل ، وخادم أنس . قبل : اسمه حاذم بن عطاء (متروك ، رماه ابن معين بالكذب) . روى عن أنس وعائشة رضي الله عنها . روى عنه : معان بن رفاعة والمعافى بن عمران . ينظر : «التاريخ الكبير» (٣/ ١٠٩/)؛ «الحالم» (٣/ ٢٦٧)؛ «الكاشف» (٣/ ٣٣٢)؛ «الكاشف» ص (٣٣٢) ، «الكاشف»

⁽٥) في (د) : دركان،

فِي ذلك : ﴿ وَمَسِنْ أَظْلُمُ مِسَمِّنَ افْتَسَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيْهِ وَلَمْ يُؤْحَ إِلَيْهِ شَنَى ﴾ (١) الآية كلها (٢) .

قال النبي ﷺ يوم فتح مكة : «مَـنْ أَخَذَ ابْـنَ أَبِـي سَـرْحِ فَلْيَضْـرِبْ عُنْقَـهُ حَيْثُمَـا وُجِدْ» ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقاً بِأَسْتَـارِ الكَعْبَةِ» .

/ ففي هذا الأثر أنه كان بسأل النبي على عن حرفين جائزين فيقول ١/٤٧ له : «اكْتُبُ أيَّ ذَلِكَ شِئْتَ» فيوفقه الله للصواب ، فيكتب أحب الحرفين إلى الله ، إن كان(١) كلاهما منزلاً ، أو يكتب ما أنزله الله فقط إن لم يكن الآخر مُنْزَلاً ، وكان هذا التخير من النبي على إما توسعة إن كان الله قد أنزلها ، أو ثقة بحفظ الله وعلماً منه بأنه لا يكتب إلا ما أنزل(١٠) وليس هذا ينكر في كتاب تولى الله حفظه وضمن أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

وذكر بعضهم وجهاً ثالثاً ، وهو أنه ربها كان يسمع النبي على يمله(١) الآية حتى لم يبق منها إلا كلمة أو كلمتان ، فيستدل بها قرأ منها على باقيها كها يفعله الفَطِن الذكي ، فيكتبه ثم يقرأه على النبي على فيقول : فكذلك

⁽١) ســورة الأثمام : الآية رقم (٩٣) .

⁽٢) ينظر : (تفسير الطبري، (٧/ ٢٧٣) ؛ (تفسير القرطبي، (٧/ ٤٠) .

⁽٣) أي (ج) : الرجلما .

⁽٤) في (ج) : دوكان، . أ

⁽٥) في (د) : قما أنزل الله؛ .

⁽٦) في (ج) وبمكة ، وهو تحريف .

أُنْ زِلَتْ، كما الفق مشل ذلك لعمر في قوله : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْحَالِقِيْنَ ﴾ (١x١٠) .

وقد روى الكلبي عن أبي صالح (٣) عن ابن عباس مثل هذا في هذه القصة ، وإن (٤) كان هذا الإسناد ليس بشقة ، قال: عن ابن أبي سرح أنه كان تكلم بالإسلام ، وكان يكتب لرسول الله في في بعض الأحايين ، فإذا أمل عليه ﴿عزيز حكيم﴾ كتب (غفور رحيم﴾ فيقول رسول الله في الأسنان مِنْ سُلالَة مِنْ هُذا وذاك سواء فلما نزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ سُلالَة مِنْ طِينْ ﴾ (٥) أملاها عليه ، فلما انتهى إلى قوله : ﴿خَلْقاً آخَرَ ﴾ (١) عجب عبدالله بن سعد فقال : ﴿تَبَارَكَ اللّه أَحْسَنُ الْخَالِقِيْنَ ﴾ (١) فقال رسول الله عبدالله بن سعد فقال : ﴿تَبَارَكَ اللّه أَحْسَنُ الْخَالِقِيْنَ ﴾ (١) فقال رسول الله عبدالله بن سعد فقال : ﴿تَبَارَكَ اللّه أَحْسَنُ الْخَالِقِيْنَ ﴾ (١) فقال رسول الله

الشورة (المؤمنون) : الآية رقم : (١٤) .

⁽۲) أخرج الطيالسي في دمسنده (۹/۱ ح ٤١) عن أنس قبال : قبال عمر رضي الله عنه : وافقت ربي عز وجل في أربع . . . وذكر منها وززلت هله الآية : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ مِنْ سُلاَلَة مِنْ طِيسِن ﴾ إلى قوله : ﴿فُمَّ أَنْشَأْتُهُ خَلْقَا آخَر ﴾ ، فلها نزلت قلت أنا : ﴿فَتَبَارَكَ اللّهُ أَحْسَنُ الحَالِقِين ﴾ . وأخرج الطبراني في «المصجم الكبيرة (١١/ ٤٣٩ ح ١٢٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهها قال : الطبراني في «المصجم الكبيرة (١١/ ٤٣٩ ح ١٢٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهها قال : لما نزلت ﴿وَلَقَدْ حَلَقْنَا الإنْسَانَ مِنْ سُلاَلَة مِنْ طِين ﴾ إلى آخر الآيات . قبال عمر : ﴿فَتَبَارَكَ اللّهُ أَحْسَنُ الحَالِقِين ﴾ . قبال الهيشي ﴿فَتَبَارَكَ اللّهُ أَحْسَنُ الحَالِقِين ﴾ . قبال الهيشي في دبعم الزوائد، (٩/ ٧١) : «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأرسط» ، وفيه أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض وهو لين ، ويقية رجاله ثقات ؛ وذكره السيوطي في «اللر المثور» الفضيل بن عياض وهو لين ، ويقية رجاله ثقات ؛ وذكره السيوطي في «اللر المثور» (١/ ٩٢) .

⁽٣) هو أبو صالح ، باذام ، ويقال : باذان ، مولى أم هانى اخت علي بن أبي طالب (ضعيف يرسل) . وروى عن : عبدالله بن العباس وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم . ووى عنه : سفيان الشوري وسياك بن حرب ومحمد بن السائب الكلبي . وقد ذكره البخاري فيمن توفي بين (٩٠ - ١٠٠) لكن اللهبي ترجه في الطبقة الثامنة عشرة من تاريخ الإسلام ، وهمي التي تسوفي أصحابها بين (١١١ - ١٢٠) ينظر : «التاريخ الكبيرة الإسلام ، وهمي التي تسوفي أصحابها بين (١١ - ١٢٠) ينظر : «التاريخ الكبيرة (٢/ ١٤٤) ؛ «تاريخ الاسلام» (٤٣١)؛ «ضعفاء النسائي» ص (١٦) ؛ «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣١) ؛ «تاريخ الإسلام» ص (٢٠٠) .

⁽٤) ني (د) : انزانا .

⁽٥) سـورة (المـؤمنون) : الآية رقم : (١٢) .

⁽٦) سسورة (المسؤمنون) : الآية رقم : (١٤) .

عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى ، فَاكْتُسْهَا، فشك حيننذِ وقال : لئن كان محمد صادقاً لقد أُوحى إلى كما أوحى إليه، ولئن كان كاذباً لقد قلت كما قال، فنزلت هذه الآية(١)(١).

وبما ضُمُّفت به هذه الرواية أن المشهور أن الذي تكلم بهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ومن الناس من قــال قولاً آخر ، قال : الذي ثبت في رواية أنس أنَّـهُ كان يعرض على النبي ﷺ ما كتبه بعدما كتبه فيُمْلَى عليه ﴿سميعاً عليها﴾ فيقول : كتبت ﴿سميعاً بصيراً﴾ فيقول : (دَعْهُ) ، أو (اكْتُبْ كَيْفَ شِنْتَ، وكــذلك في حديث الواقدي أنه كان يقول : ﴿كَذَاكَ اللهُ ١٠) ويقره .

قالوا : وكان النبي ﷺ به حاجة إلى من يكتب ؛ لقلة / الكُتَّـاب في ١٤٧ب يكتب له الصحابة ، وعدم حضور الكُتاب منهم في وقت الحاجة إليهم ، فإن العرب كان الغالب عليهم الأمية حتى إن كان الجو العظيم يطلب فيه كاتب فلا يوجد ، وكان أحدهم إذا أراد [كتابة وثيقة أو كتاب](١) وجد مشقة حتى يحصل له كاتب ، فإذا اتفق للنبي ﷺ من يكتب له انتهز الفرصة في كسابته ، فإذا زاد كاتب أو نقص تركه لحرصه على كشابة ما يمليه ،

كان النبي في حاجة إلى من

⁽١) أي : قـوله تعــالى: ﴿وَمَنْ أَطْلُـمُ مِـمَّن افْتَـرَى عَلَى اللَّهِ كَــنِباً أَوْ قَــالَ أُوْحِيَ إِلَىُّ . . ﴾ سورة الأتعام : الآية رقم : (٩٣) .

 ⁽٢) ينظر: القرطبي، (٧/ ٤٠) ، ١١٠ / ١١١) ؛ ازاد المسير، (٨٦/٣).

⁽٣) في «المفازي» (٢/ ٥٥٥) : «كذلك الله» .

⁽٤) في (أ) : فإذا أراد كتاب وثيقة أو كاتب، ؛ في (ج) : فإذا أراد كابة وثيقة أو كتاب، والمثبت من (د) .

ولا يأمره بتغيير ذلك خوفاً من ضجره وأن يقطع الكتابة قبل إتمامها ثقة منه على يأمره بتغيير ذلك خوفاً من ضجره وأن يقطع الكتابة قبل إتمامها ثقة منه على الكلمة أو الكلمة أو الكلمة على المحفوظ عنده وفي قلبه كها قال الله تعالى: ﴿ سَنُ فَرِئُكَ فَلَا تَنْسَى * إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى ﴾ (١).

مصحـــف عشــان هــو لعــرضـــة لاخـــــرة

والأشبه والله أعلم هو الوجه الأول ، وأن هذا كان فيها أنزل القرآن فيه على حروف عدة ، فإن القول المرضِيَّ عند علماء السلف الذي يدل عليه عامة الأحاديث وقراءات الصحابة أن المصحف الذي جمع عثمان الناس عليه هو أحد الحروف السبعة ، وهو العرضة الأخيرة(۱) ، وأن الحروف السبعة خارجة عن هذا المصحف ، فإن (۱) الحروف السبعة كانت مختلفة الكلم (١) مع أن المعنى غير مختلف ولا مُتضاد .

نصة القينتين

المحديث العاشر: حديث [القينتين] (ه) اللتين كانتا تغنيان بهجاء النبي على ومولاة بني هاشم، وذلك مشهور مستفيض عند أهل السير، وقد تقدم في حديث سعيد بن المسيب (١) أنه على أمر بقتل فَرْتَنَى (٧).

وقــال مــوسى بن عــقــبــة في مغازيه عن الزهري : وأمرهم رسول الله

⁽١) سـورة الأعلى : الآية رقم : (٦، ٧) .

⁽٢) في (ج) و (د) : الآخرة .

⁽٣) ني (ج) و (د) : دوإن، .

⁽٤) في (ج) و (د) : ﴿ الْكُلَّمَةُ ا .

⁽٥) في (أ) : المفنيتين،

⁽٦) في ص (٢٢٢) .

⁽٧) في (د) : اقرتني، وهو تصحيف .

ﷺ أن يكفوا أيديهم فبلا يقاتلوا أحداً إلا من قباتلهم، وأمر بقتل أربعة نفر، قبال: وأمر بقتل قينتين لابن خطل تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ، ثم قال : وقتُلت إحدى القينتين و [كَمِنَت]() الأخرى حتى استؤمن لها .

وكذلك ذكر محمد بن عائذ القرشي في مغازيه .

وقال / ابن إسحاق في رواية ابن بكير عنه: قال أبو عبيدة بن محمد ١/٤٨ ابن عار بن ياسر وعبدالله بن أبي بكر بن حزم: إن رسول الله على حين دخل مكة وفرق جيوشه أمرهم أن لا يقتلوا أحداً إلا من قاتلهم ، إلا نفراً قد سياهم رسول الله على وقال : «اقتلكوهُم وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ تَحْتَ أَسْتَارِ الكَمْبَة : عبدالله بن خَطَل » ثم قال : إنها أمر بقتل ابن خطل لأنه كان مسلما فبعثه رسول الله على مُصَدِّقاً ، وبعث معه رجلاً من الأنصار ، وكان مسلما فبعثه رسول الله على مصلماً ، فنزل منزلاً وأمر المولى يذبح له تيساً معه مولى له يخدمه ، وكان مسلماً ، فنزل منزلاً وأمر المولى يذبح له تيساً ويصنع له طعاماً ، فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئاً ، فعدا عليه فقتله ، ثم ارتد مشركاً، وكانت له قينة [وصاحبتها](٢) كانتا تُغنيان بهجاء النبي على فأمر بقتلها معه ، قال : ومِقْيَسُ بن صُبابة لقتله الأنصاري الذي قتل فأمر بقتلها معه ، قال : ومِقْيَسُ بن صُبابة لقتله الأنصاري الذي قتل أخاه ، وسارة مولاة لبني عبدالمطلب ، كانت محن [يؤذيه](٢) بمكة(١).

 ⁽۱) في (أ) ر (د) : اكتبت، والمثبت من (ج) ، كيا تقدم في ص (۲۲۷) .
 (۲) في (أ) : اوصاحبها، .

⁽٣) ني (أ) : «تونيه، .

⁽٤) ينظر : قمغازي الواقدي، (٢/ ٨٥٩ - ٨٦٠) ؛ قالسيرة النبوية، لابن هشام (٢/ ٩٠٩ ـ

وقال الأموي(۱): حدثني أبي(۱) قال: وقال ابن إسحاق: وكان رسول الله على الأموي(۱): حدثني أبي(۱) قال: وقال ابن إسحاق: وإنْ وَجَدْتُمُوهُمْ على على المسلمين في قتل نفر ونسوة ، وقال: وإنْ وَجَدْتُمُوهُمْ تَسَادِ الكَعْبَة فَاقْتُلُوهُمْ وسهاهم بأسهائهم ستة: ابن أبي سرح، وابن خَطَل ، والحويرث بن نقيد ، ومِقْيَس بن صُبابة ، ورجل من بني تيم بن غالب(۱).

قال ابن إسحاق : وحدثني أبو عبيدة بن محمد بن عيار بن ياسر أنهم كانوا ستة ، فكتم اسم رجلين وأخبرني بأربعة ، قال : النسوة قَيْتَنَا ابن خطل ، وسارة مولاة لبني عبدالمطلب ، ثم قال : والقينتان كانتا تغنيان بهجائه ، وسارة مولاة أبي لهب كانت تؤذيه بلسانها(،) .

وقال الواقدي عن أشياخه: «ونهى رسول الله على عن الفتال، وأسر بقتل ستة نفرٍ وأربع نسوةٍ، ثم عدَّدهم، قال: «وابن خطل، وسارة مولاة عمرو بن هاشم(ه)، وقينتين لابن خطل: فَرَتْنَى وقريبة،

⁽۱) الأموي : هو سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأمري، أبو عثان البغدادي (ثقة ربيا أخطأ) . روى : عن أبيه يحيى بن سعيد صاحب المغازي وعن عسمه عبدالله وعمه محمد وابن المبارك . روى عنه : الجهاعة سوى ابن ماجه . مات سنة تسع وأربعين ومتنين . ينظر : «الجسرح والتعديل» (١٤/٤) ؛ «الثقات» لابن حبان (٨/ ٢٧٠) ؛ «تاريخ ابن زير» (٢/ ٥٥٠) ؛ «الجمع» (١/ ١٧١) ؛ «تهليب الكيال» حبان (٨/ ٢٤٠) ؛ «الكاشف» (١/ ٢٧٤) ؛ «تقريب التهليب» ص (٢٤٢) .

⁽۲) هـ و يحيى بن سعيد الأموي الحافظ . أبو أيوب الكوفي ، نزيل بغداد ، لقبه الجمل ، (صدوق يغرب) وقال اللهي : ثقة يغرب عن الأعمش . روى عن : أبيه وهشام بن عروة وابن إسحاق، وروى عنه ابنه سعيد وأحمد وإسحاق، مات سنة أربعة وتسمين ومئة . ينظر : داا-ا، يبخ الكبيرة (٨/ ٤/٥٧) ؛ دالثقات الابن حبان (٥/ ٢٧٥) ؛ دالثقات الابن شاهين ص (٣٥٣) : دسير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٩) ؛ دالكاشف (٣/ ٢٥٦) ؛ دتقريب التهذيب عص (٥٩) .

⁽٣) ينظر : «السيرة النبوية؛ لابن هشام (٢/ ٤٠٩) .

⁽٤) المرجع السابق (٢/ ٤١٠) .

⁽ه) في (د) : قمشام» .

ويقال : فُـرتنى(١) وأرنب٣(٢) .

ثم قال: (وكان جُرَم ابن خطل أنه أسلم وهاجر إلى المدينة ، وبعثه رسول الله على ساعياً ، وبعث معه رجلاً من خُزَاعة ، وكان يصنع طعامه ويخدمه ، فنزل (۱) في مجمع ، فأمره [أن] (١) يصنع له طعاماً ، ونام نصف / النهار ، فاستيقظ والخزاعي نائم ولم يصنع له شيئاً (٥) ، فاغتاظ ٨١/بعليه ، فضربه فلم يقلع عنه حتى قتله ، فلها قتله (۱) قال : والله ليقتلني عمد به إن جنته ، فارتد عن الإسلام ، وساق ما أخذه (٧) من الصدقة وهرب إلى مكة ، فقال له أهل مكة : ما ردك إلينا ؟ قال : لم أجد ديناً خيراً من دينكم ، فأقام على شِركِه ، فكانت له قينتان . . . وكانتا فاسقتين ، وكان يقول الشعر يهجو رسول الله على ويأمرهما تغنيان به ، فيدخل عليه وعلى قينتيه المشركون فيشربون الخمر وتغني القينتان بذلك

وكانت سارة مولاة عمرو بن هاشم (٨) مغنية نَوَّاحة بمكة ، يلقي عليها هجاء النبي على فتغني به ، وكانت قد قَدِمت على رسول الله على تطلب أن يصلها ، وشَكَت الحاجة ، فقال رسول الله على : قما كَانَ لَكِ

⁽١) الفرتنى» : ساقطة من (د) ؛ وفي اللغازي» : قُرينا وقُرَيبة ، ويقال : فَرْتَنا وَارْبَة .

 ⁽۲) ينظر : كتاب اللغازي، للواقدي (۲/ ۸۲۵) .

 ⁽٣) في اللغازي، : افتزلا،
 (٤) اأن، : زيادة في (ج)

⁽٥) في (ج) : (ولم يصنع له فـاغتاظ) ؛ وفي (د) : (ولم يصنع شيئاً فاغتاظ) .

⁽٦) افليا قتله؛ : ساقطة من (ج) .

⁽٧) في (ج) ، و (المغازي) : (ما أخذ من الصدقة) .

⁽A) في (د) : قابن هشامهٔ .

فِي غِنَائِكِ وَنِيَاحَتِكِ مَا يَكُفِيكِ ؟(١) الفالت: يامحمد إن قريشاً منذ قُتل من قُتل من قُتل منهم(٢) ببدر تركوا استهاع الغاء ، فوصلها رسول الله على ، وأوقر لها بعيراً طعاماً ، فرجعت إلى قريش ، وهي على دينها ، فأمر بها رسول الله يجهي يوم الفتح أن تُقْتَل ، فقتلت يومئذ .

وأما القينتان فأمر رسول الله على بقتلها، فقتلت إحداهما : أَرْنَب أو قريبة (٢) ، وأما فَرْتنى فاستؤمن لها حتى آمنت ، وعاشت حتى كُسِر ضِلع من أضلاعها زمن عشمان رضي الله عنه فهاتت (١) ، فقضى فيه عثمان رضي الله عنه ثمانية آلاف درهم ديتها وألفين تغليظاً [للجرم](١٢٥) .

وحديث القينتين عما اتفق عليه علماء السير ، واستفاض نقله استفاض غلام يُستغنى بها عن رواية الواحد ، وحديث مولاة بني هاشم ذكره عامة أهل المغازي ومن له مَزِيد خبرة واطلاع ، وبعضهم لم يذكره .

فوجه الدلالة : أن تعمد قبتل المرأة لمجرد الكفر الأصلي لا يجوز بالإجماع ، وقد استفاضت بذلك السنة عن رسول الله على .

ب دلاله سة القينتين

⁽١) في اللغازي، : الما يغنيك، .

⁽٢) امنهم؛ : ساقطة من (د) .

⁽٣) في المغازي، : «أَرْنب أو فَـرْتَنا» .

⁽٤) في دالمغازي، : دفيانت منه؛ .

 ⁽٥) في جميع الأصول : اللحرم، والصواب كما في اللغازي، : اللجرم، .

⁽٦) ينظر : كتاب المغازي، للواقدي (٢/ ٨٥٩ ـ ٨٦٠) .

ففي «الصحيحين» عن ابن عمر قال : ﴿ وُجِدَتِ امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله على ، فنهى رسول الله عن قتل النساء والصّبيان»(١) .

وفي حديث آخر أنه مرَّ على امرأة مقتولة في بعض مغازيه ، فأنكر قتلها وقال : «مَا كَانَتْ هَـذِه لِتُقَاتِلَ» / ثم قال الأحدهم : «اللَّحقُ خَالِداً ١/٤٩ فَقُلْ لَهُ: لاَ تَقْتُلُ ذُرِّيَّةً وَلاَ عَسِيفًا (١/٥) رواه أبو داود وضيره (١٠٠٠).

وقد روى الإمام أحمد في المسند عن [ابن](د) كعب بن مالك(٠) عن

⁽١) سبق تخريجه في ص (١٣٨) .

⁽٢) العسيف : هو الأجير للخدمة . ينظر : «النهاية» (٢٣٦/٣) (عسف) .

⁽۲) سبق تخریجه فی ص (۲۰۱) .

⁽٤) دابن، : ساقطة من (أ) و (ج) . وهي مثبتة في (د) وهو الصواب .

⁽٥) ابن كعب بن مالك: يحتمل أن يكون عبدالله ، أو أن يكون عبدالرحن ، وكلاهما (ثقة) .

فأما الأول فهو: عبدالله بن كعب بن مالك الأتصاري المدني ، يقال له رؤية ، وكان قائد أبيه حين عمي . روى عن : عمر وعثمان وعن أبيه كعب الشاعر المشهور . روى عنه : ابنه عبدالرحن وإخوته والزهري . مات سنة سبع أو ثمان وتسعين . ينظر : «طبقات ابن مسعد، (٥/ ٢٧٢) ؛ «الثقات، لابن حبان (٥/ ٦) ؛ «الكاشف، (٢/ ٢٧١) ؛ «الإصابة، (٥/ ٦٥) ؛ «تقريب التهليب» ص (٣١٩) .

وأما الثاني فهو: عبدالرحمن بن كعب . . . أبو الحطاب المدني ، من كبار التابعين ، يقال : ولد في صهد النبي ﷺ . روى عن : أبيه وجابر وعائشة . روى عنه : الزهري وهشام بن عبدوة وإبراهيم بن سعد . مات في خلافة سليهان بن عبدالملك . ينظر : «تاريخ الثقات» للعجلي ص (٢٩٨)؛ «المشاهيرة ص (٢١)؛ «الجمع» (٢/ ٢٨٦)؛ «الكاشف» (٢/ ١٨٣) ؛

اتقريب التهذيب؛ ص (٢٤٩) .

عمه(۱) أن النبي ﷺ حين بعث إلى ابن أبي الحَقَيق بخيبر فنهى عن قتل النساء والصبيان (۱) وهذا مشهور عند أهل السير .

وفي الحديث من رواية الزهري عن عبدالله بن كعب بن مالك : ثم صعدوا إليه في عِلَيةً ، فقرعوا عليه الباب ، فخرجت إليهم امرأته ،

(۱) المراد بعمه هنا _ وإنك أعلم _ هو عبدالله بن عَتِيك ، وذلك لما ثبت عنه ذلك ؟ فقد أخرج الطبراني _ برجال الصحيح خلا محمد بن مصفى ، وهو ثقة وفيه كلام لا يضر ؟ كما في وعجمع الزوائدة (٣١٩/٥) _ عن صبدالله بن عَتِيك أن النبي على حين بعثه وأصحابه لقتل ابن أبي الحقيق _ وهو بخيبر _ ونبى عن قمتل النساء والعبيانة . ولا شك أن عمه المذكور ليس شقيقاً لكمب رضي الله عنه ، وإنها أراد ابن كعب : عمه من قومه ؛ وذلك لأن الذين قتلوا ابن أبي الحقيق من بني ملمة قوم كعب بن مالك ، فالعم هنا هو البعيد ؛ أي: من قبيلته . . . ذكر ذلك وفصل القول فيه د. خليل إبراهيم ملا خاطر في تعليقه على كتاب السنن للإمام الشافعي (٢٧٣/٢ _ ٢٧٥) .

فعم ابن كعب إذن هو: عبدالله بن عثيك بن قيس بن الأسود . . . بن سلمة بن الخزرج الأصاري ، شهد أحداً وما بعدها ، وقال أبو عمر : وأظنه شهد بدواً استشهد يوم اليهامة سنة اثنتي عشرة . ينظر : «الاستيعاب» (٢/ ٣٥٦) ؛ «أسد الغابة» (٣٠٦/٣) ؛ «الإصابة» (٤/ ٢٠١) .

(٢) لم أجد هذا الحديث بهذا الإسناد في «مسند الإصام» أحد. وقد ذكر ابن عساكر في كتابه:

«ترتيب أسهاء الصحابة اللين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسندة هذا الإسناد في
موضعين : الأول : عن عبدالله بن كعب بن مالك عن عمه ، والثاني : عن عبدالرحمن بن
كعب بن مالك عن عمه ، وقال محققه في الموضع الثاني : «لم أجد حديثه بعد البحث
عنه . . . وهو حديث مقتل كعب بن الأشرف الطويل» أه . قلت : بل هو حديث قتل
ابن أبي الحقيق المذكور آنفاً ، والله أعلم .

والحديث بهذا الإسناد رواه مالك في «الموطأ»: في كتاب الجهاد ـ باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو (٢/٢٤ ح ٨) مرسلاً: عن عبدالرحمن بن كعب أنه قال: نهى رسول الله ... الحديث ؛ ورواه الشاقعي في «السنن» (٢٧٣/٢ ح ٢٥٢) ؛ وفي كتاب «الرسالة» له (ص ٢٩٨ رقم ٢٩٨) ؛ وعبدالرزاق في «المصنف»: في كتاب الجهاد ـ باب البيات (٥/٢٠٢ ح ٩٣٨٥) مرسلاً ؛ والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٨٥ ح ٩٧٨) ؛ وسعيد بن منصور في «سننه»: في كتاب الجهاد ـ باب ما جاء في قتل النساء والولدان (٢/ ٢٣٩ ح ٢٦٢٧) ؛ والبهقي في «السنن الكبرى» من طريق الشافعي (٧/ ٨١).

الحديث قال عنه الهيشمي في المجمع الزوائدة (٣١٨/٥): الرواه أحسد ورجاله رجال الصحيحة ، وصحع إسناده أحمد محمد شاكر في تعليقه على الرسالة للشافعي (ص ٢٩٨). وذكر الألباني في الإرواء (٣٤/٥) ح ١٢١٠) عدة طرق لهذا الحديث وصححه ، ولكنه لم يذكر هذا الطريق بهذا اللفظ .

فقالت: من أنتم ؟ فقالوا: حي من العرب نريد الميرة (١) ، ففتحت لهم ، فقالت : ذاك الرجل عندكم في البيت ، فغلقنا علينا وعليها باب الحجرة ، وزّهت بنارى فصاحت ، وقد نهانا رسول الله على حين بعثنا عن قتل النساء والولدان ، فجعل الرجل منا يحمل عليها السيف ثم يذكر نهي رسول الله عن قتل النساء فيمسك يده ، فلولا ذلك فَرَغْنَا منها بليل ، وذكر الحديث (٢) .

وكذلك روى يونس بن بكير(١) عن عبدالله بن كعب بن مالك قال : حدثني عبدالله بن أنيس(١) ، قال في الحديث : فقامت ففتحت ، فقلت لعبدالله بن عتيك: دونك، فشهر عليها السيف، فذهبت امرأته فأشهر (١)

⁽١) الميرة : الطعام . ينظر : ﴿فِريبِ الحديث؛ للخطابي (٣/ ١٣٩) .

⁽٢) نوّهت بنا أي: شهّرت بنا، وعرّفت بنا. ينظر النهاية، (٥/ ١٣١) (نوَّه) .

⁽٣) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢٧٣) وما بعدها ؛ «تاريخ الطبري» (٢/ ٩٩٥) ؛ «دلائل النبوة» للبيهةي (٣٣/٤) ؛ «الإصابة» (٤/ ١٠١) .

 ⁽٤) سبقت ترجمته في (١/٢١٨) .

⁽٥) هو عبدالله بن أنيس الجهني ، أبو يحيى المدني حليف لبني سواد من بني سلمة من الأنصار، شهد العقبة مع السبعين من الأنصار ، وكان يكيّسر أصنام بني سلمة من الأنصار هو ومعاذ بن جبل حين أسلها ، ولم يشهد بدراً ، وشهد أحداً والحندق وما بعدهما من المشاهد مع رسول الله علله ، وقد بعثه النبي الله سرية وحده . روى عنه: أبناؤه ، وجابر بن عبدالله ، وعبدالله بن كعب بن مالك وأخوه عبدالرحمن بن كعب بن مالك وغيرهم . توفي بالشام منة ثهانين وقيل: في خلافة معاوية منة أربع وحمين . ويوجد صحابي آخر بنفس الاسم : عبدالله بن أنيس الأنصاري . ينظر : «طبقات خليفة» صحابي آخر بنفس الاسم : عبدالله بن أنيس الأنصاري . ينظر : «طبقات خليفة» صدار ( ١١٨) ؛ «أسد الغابة» (٣ / ١٧٩) ؛ «الإصابة» (٤/ ٣٧) ؛ وينظر للتفريق بينهها : المعجم في مشتبه أسامي المحدثين للهروي ص ( ١٧٩) ؛ «تهذيب الكيال» ( ٢٩٨/١٤) ؛ «فتح الباري» ( ٢٩٨/١٤) ) ؛ «فتح الباري» ( ٢٩٨/١٤) ) .

⁽٦) في (ج) : ‹فشُـهر، ؛ وفي (د) : ‹فأشهـر، .

عليها السيف ، وأذكر قبول رسول الله على : أنه نهى (١) عن قتل النساء والصبيان فأكُفُ (١) .

وكذلك رواه غير واحد عن ابن أنيس قال : فصاحت امرأته ، فهَمَ مَّ بعضنا أن يخرج إليها ، ثم ذكرنا أن رسول الله على نهانا عن قتل النساء(٣) .

ن*تى ح*ىرم ئتل النساء؟

وهذه القصة كانت قبل فتح مكة ، بل قبل فتح خيبر أيضاً ، بلا خلاف بين أهل العلم(،) ، وذكر الواقدي أنها كانت في ذي الحجة من السنة الرابعة من الهجرة قبل الخندق(٥) ، وذكر ابن إسحاق أنها كانت عقب الخندق(١) ، وهما جميعاً يزعهان أن الخندق في شوال في سنة خس(١) ، وأما موسى بن عقبة فقال : في شوال سنة أربع(١) ، وحديث ابن عصر يدل عليه ، وكان فتح مكة في رمضان سنة ثهان(١) .

⁽١) في (ج) و (د) : فنهاناء .

⁽٢) ينظر : «المغازي» للواقدي (١/ ٣٩٤) ؛ «طبقات ابن سعدة (٢/ ٩١) ؛ «دلاكل النبوة» للبيهتي (٢٣/٤) .

 ⁽٣) ينظر : كـتاب والمفـازي، للـواقدي (١/ ٣٩٢) ؛ والسيرة النبوية، لابن هشام (٢/ ٢٧٥) ؛
 وتاريخ الطبري، (٢/ ٤٩٨) ؛ ودلائل النبوة، للبيهقي (٤/ ٣٤) ؛ كتاب والمغازي من تاريخ الإسلام، للذهبي ص (٣٤١) ؛ وفتح الباري، (٣٩٩/) .

⁽٤) ينظر : الطبقات الكبرى، لابن سعد (٢/ ٩١)؛ «تاريخ الطبري» (٤٩٣/٢) ؛ «السيرة النبوية» من كتاب «الثقات» لابن حبان ص (٢٣٩) ؛ «البداية والنهاية» (١٣٩/٤) ؛ «فتح البارى، (٧/ ٣٩٧) .

⁽⁰⁾ ينظر : كتاب «المغازي» للواقدي (١/ ٣٩١) وفيه قوله : «خرجوا ليلة الإثنين في السحر لأربع خلون من ذي الحجمة ، على رأس ستة وأربعين شهراً ، وغابوا عشرة أيام» . ثم قال الواقدي في آخر القصة (١/ ٣٩٥): «ويقال: كانت السرية في شهر رمضان سنة ست» أهد. وهو قول ابن سعد في «الطبقات الكبري» (٢/ ٩١) .

⁽٦) ينظر : قالسيرة النبوية؛ لابن هشام (٢/ ٢٧٣) .

⁽٧) ينظّر: كتأب «المُغَازي» للواقلي (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١) ؛ «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢١٤) .

 ⁽A) رواه البخاري في كتاب «المغازي» تعليقاً باب غزوة الخندق: قال موسى بن عقبة:
 «كانت في شوال سنة أربع» (٧/ ٤٥٣). وقال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٤٥٤): «رتابع موسى على ذلك مالك».

⁽٩) ينظر : فقتع الباري؛ (٢١٣/٤) .

وإنها ذكرنا هذا رفعاً لوهم من قد يظن أن قتل النساء كان مباحاً عام الفتح ثم حرم بعد ذلك ، وإلا فلا ريب عند أهل العلم أن قتل النساء لم يكن مباحاً قط فإن آيات القتال وترتيب نزولها [كلها](١) دليل على أن قتل النساء لم يكن جائزاً ، هذا مع أن أولئك النساء اللاتي كن في حصن ابن أبي الحقيق إذ ذاك لم يكن(١) يطمع هؤلاء النّفر في استرقاقهن ، بل هن متنعات عند أهل خيبر قبل / فتحها بمدة ، مع أن المرأة قد صاحت ، ١٩٩/ب وخافوا الشّر بصوتها ، ثم أمسكوا عن قتلها لرجائهم أن ينكف شرها بالتّهويل عليها .

نَعَمْ المحرَّم إنها هو قصد قتلهن ، فأمَّا إذا قصدن قصد الرِّجال بالإغارة أو برمي منجنيق أو فتح [شق] (٢) أو إلقاء نار فتكف بذلك نساء أو صبيان لم نأثم بذلك ؛ لحديث الصَّعْبِ بن جَثَّامة (١) أنه سأل النبي على عن أهل الدَّار من المشركين يُبَيَّتُونَ فيصاب الذَّرِية ، فقال : «هُمْ مِنْهُمُ ، متفق

⁽١) •كلها؛ : زيادة من (ج) و (د) .

⁽٢) (يكن؟ : ساقطة من (ج)

⁽٣) في (أ) : (أر فتح بشق) ؛ وفي (د) : (أو فتح بثق) .

⁽³⁾ هو الصّعب بن جَنَّامة بن قيس الليتي ، صحابي ، حليف قريش ، أمه وقاعته اخت أي سفيان بن حرب ، وكان الصعب بمن شهد فتح فارس ، وله أحاديث في الصحيح ، من رواية ابن عباس عنه ، وكان الصعب ينزل ودَّان والأبواء من أرض الحجاز . قيل إنّه مات في خلافة أي بكر الصديق رضي الله عنه ، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان ينظر : والاستيعاب (٢/ ١٩١) ؛ وأسد الغابة ، (٣/ ٢٠) ؛ والإصابة ، (٣/ ٢٤٣) .

عليه (۱) ، ولأن النبي إلى رمى أهل الطائف بالمنجنين (۱) مع أنه قد يصيب المرأة والصبي ، ويكل حال فالمرأة الحربية غير مضمونة بقود ولا دية ولا كفارة ؛ لأن النبي إلى أمر مَنْ قَتَل المرأة في مغازيه بشيء من ذلك ، فهذا [ما تفارق] (۱) به المرأة الذمية ، وإذا قاتلت المرأة الحربية جاز قتلها بالاتفاق ؛ لأن النبي الله على المنع من قتلها بأنها لم تكن تقاتل ، فإذا قاتلت وُجِدَ المقتضى لقتلها ، وانتفى المانع ، لكن عند الشافعي (١) تقاتل كما يقاتل المسلم الصائل ؛ فلا يقصد قتلها ، بل دفعها ، فإذا قُدر عليها

⁽۱) رواه البخاري: في كتاب الجهاد والسير - باب أهل الدار يبيتُون ، فيصاب الولدان والسلواري (۲۰۱۲ ح ۲۰۱۲) ؛ ومسلم: في كتاب الجهاد والسير - باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد (۲/ ۱۲۲۲ ح ۱۷۲۵) ؛ وأبو داود: في كتاب الجهاد - باب في قتل النساء (۲/ ۱۲۳ ح ۲۲۲۷) ؛ والترمذي: في كتاب السير - باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان (۱۱/ ۲۱ ح ۱۱۵۰) وعنده بلفظ: هم من آبائهم، ؛ وابن ماجة: في كتاب الجهاد - باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان (۲/ ۷۹۷ ح ۲۹۳) ؛ واشاف عي في «مسنده» (۲/ ۱۱ ح ۲۹۳) ؛ وعبدالسرزاق في دالصنف، (۵/ ۲۰۲ ح ۹۳۸) ؛ وصعيد بن منصور في «سند» : في كتاب الجهاد - باب العاد في قتل النساء والولدان (۲/ ۲۶۲ ح ۲۲۲) ؛ وأحمد : في دالمسند، (۳۸/۲)

⁽٢) رواه الإمام الشافعي في دالاًم، (٢/٤/٢٥)؛ ورواه ابن سعد في دالطبقات، (٢/١٥٩) في غزوة رسول الله ﷺ الطائف عن قبيصة بن عقبة أخبرنا سفيان الثوري عن ثور بن يزيد عن مكحول دأن النبي ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف أربعين يوماً، وأبو داود: في دالمراسيل، المطبوعة مع سلسلة اللهب – ص (١٦٥ رقم ٢٩٩)؛ والترسلي: في كتاب الأدب – باب ما جاء في الأخذ من اللحية (٥/٨٨ ح ٢٧٦٢) من طريق وكيع بن الجراح عن رجل هو عدر بن هارون عن ثور به (دون ذكر مكحول)؛ والعقيلي: في «الضعفاء الكبير» (٢٤٤/١) موصولاً من حديث علي رضي الله عنه ، لكن من رواية عبدالله بن خراش ، وهو منكر الحديث؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٤٨) من حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي عبيلة بن الجراح ؛ والبيهقي أيضاً في ددلاكل النبوة» سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي عبيلة بن الجراح ؛ والبيهقي أيضاً في ددلاكل النبوة» (٥/ ١٦١) وفيه الحبر عن الواقلي؛ وينظر: «نصب الراية» (٣/ ٢٨٢ ح ٨) .

⁽٣) في (أ) : قما يفارق، والمثبت من (ج) .

⁽٤) في كتاب دالأمَّه: (٢/ ٤/٧٥٧)، (٤/ ٧/ ٢٣٩).

لم يجز قبتلها ، وعند غيره إذا قاتلت صارت بمنزلة الرجل المحارب

إذا تقرر هذا فنقول: هؤلاء النسوة كن معصومات بالأثوثة، ثم إن النبي ﷺ أمر بقتلهن لمجرد كونهن كن(١) يهجينه(١)، وهـن في دار حرب، فعلم أن من(١) هجاه وسبّه جاز قتله بكل حال.

ومما يؤكـد ذلك وجوه :

جسواز قىتىل الساب بكىل

مسا يسؤكد

احدها : أن الهجاء والسب إما أن يكون من باب القتال باللسان فيكون كالقتال بالله ، وتكون المرأة الهاجية كالمرأة التي يستعان برأيها على حرب المسلمين كالملكة ونحوها ، مثل ما كانت هند بنت عتبة (،) ، أو يكون بنفسه موجباً للقتل لما فيه من أذى الله ورسوله والمؤمنين ، وإن كان

من جنس المحاربة ، أولا يكون شيئاً من ذلك .

فإن كان من القسم الأول أو الثاني جاز قتل المرأة الذمية إذا سبّت ؛ لأنها حينتذ تكون قد حاربت أو ارتكبت ما يوجب القتل ، فالذمية(ه) إذا فعلت ذلك انتقض عهدها وقُتلت، ولا يجوز أن تخرج عن هذين القسمين؛

⁽١) اكن، : ساقطة من (د) .

⁽٢) في (ج) : تعجينه) .

⁽٣) امن : ساقطة من (c)

⁽٤) هي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف ، وهي أمّ الخليفة الأموي معاوية ابن أبي سفيان ، ووالدها عتبة بن ربيعة من صناديد قريش ، كانت فصيحة جريئة صاحبة وأي وحزم ، تقول الشعر الجيد ، وأكشر ما عُرف من شِعرها مراثبها لقتل بدر من مشركي قريش قبل أن تُسلِم ، ثم أُسلمت يوم الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان ، وحَسُن إسلامها ، وشهدت البرموك ، وحرضت على قتال الرم ، وأخبارها كثيرة . ينظر: «طبقات ابن سعد» (٨/ ٢٠٥) ؛ «أسد الغابة» (٧/ ٢٩٧) ؛ «الإصابة» (٨/ ٢٠٥) .

⁽٥) في (د) : قوالذمية »

لأنه يلزم منه قـتل المرأة من أهل الحـرب من غير أن تقاتل بيدٍ ولا لسانٍ ، ولا أن ترتكب / مـا هو بنفـسه موجب للقتل ، وقتل مثل هذه المرأة حرام ١/٥٠ بالسنة والإجماع .

الـــوجــــه الثــــانـــى

الوجه الثاني: أن هؤلاء النسوة كن من أهل الحرب، وقد آذين النبي النبي الله في دار الحرب، ثم قتلن لمجرد(۱) السب، كما نطقت به الأحاديث؛ فقتل المرأة الذمية بذلك أولى وأحرى كالمسلمة؛ لأن الذمية بيننا وبينها من العهد ما يكفها عن إظهار السب، ويوجب عليها التزام الذل والصغار، ولهذا تؤاخذ بها تصيبه للمسلم من دم أو مال أو عرض، والحربية لا تؤاخذ بشيء من ذلك.

فإذا جماز قتل المرأة لأنها سبَّت الرسول وهي حربية تستبيح ذلك من غير مانع ، فقتل الذمية الممنوعة عن ذلك بالعهد أولى .

ولا يقال : عصمة الذمي أوكد ؛ لأنه مضمون والحربي غير مضمون .

لأتا نقول: الذمي (٢) أيضاً ضامن لدم المسلم، والحربي غير ضامن، فهو ضامن مضمون ؛ لأن العهد الذي بيننا اقتضى ذلك، وأما الحربية فلا عهد بيننا وبينها يقتضي ذلك ؛ فليس كون الذمي مضموناً يجب علينا حفظه بالذي يُهون عليه ما ينتهكه من عِرض الرسول على ، بل ذلك أغلظ لجرمه، وأولى بأن يؤاخذ بها يؤذينا به، لا نعلم شيئاً تقتل به المرأة الحربية قصداً إلا وقتل الذمية به أولى .

⁽١) في (ج) و (د) : ابمجردا .

⁽٢) في (ج) و (د) : (واللمي) .

الوجه الثالث: أن هـ ولاء النسوة لم يقاتلن عام الفتح ، بل كن متذللات مستسلمات ، والهجاء إن كان من جنس القتال فقد كان موجوداً قبل ذلك ، والمرأة الحربية لا يجوز قتلها في غزوة هي فيها مستسلمة لكونها قد قاتلت قبل ذلك ؛ فعلم أن السب بنفسه هو المبيح لدمائهن ، لا كونهن قاتل:

الرابع: أن النبي الله آمن جميع أهل مكة إلا أن يقاتِلوا ، مع كونهم قد حاربوه وقتلوا أصحابه ونقضوا العهد الذي بينهم وبينه ، ثم إنه() أهدر دماء هؤلاء النسوة فيمن استثناه وإن لم يقاتلن لكونهن كن يؤذينه ، فثبت أن جرم المؤذي لرسول الله على بالسب ونحوه أغلظ من جرم القتال وغيره، وأنه يقتل في الحال التي ينهى فيها عن قتال من قتل وقاتل .

الخامس: أن القينتين كانتا أَمَتَين مأمورتين بالهجاء، وقتل الأمة أبعد من قتل الحرة، فإن النبي ﷺ / نهى عن قتل العسيف(۲)، وكونها ٥٠/ب مأمورة بالهجاء أخف لجرمها حيث لم تقصده ابتداء، ثم مع هذا أمر بقتلها، فعُلم أن السب من أغلظ الموجبات للقتل.

السادس: أن هؤلاء النسوة إما أن يكنَّ قُتِلن بالهجاء لأنهن فعلنه مع العهد الذي كان بين النبي على وبين أهل مكة ، فيكون من جنس هجاء الذمي ، أو قتلن لمجرد الهجاء مع عدم العهد ، فإن كان الأول فهو المطلوب ، وإن كان الثاني فإذا جاز أن تقتل السابة التي لا عهد بيننا وبينها يمنعها ، فقتل المنوعة بالعهد أولى ؛ لأن مجرد كفر المرأة وكونها من أهل

⁽١) (إنه) : ساقطة من (د) .

⁽٢) سبق تخريجه في ص (٢٠٦ ، ٢٥٤) .

الحرب لا يبيح دمها بالاتفاق على ما تقدم ، لاسيها والسب لم يكن بمنزلة القتال على ما تقدم .

فإن قيل : ما وجه الترديد ، وأهل مكة قد نقضوا العهد وصاروا كلهم محاربين ؟

قيل : لأن النبي الله لم يستبح أخذ الأموال وسَبْي الذرية والنساء بذلك النقض العام؛ إما لأنه عفا عن ذلك كما عفا عن قتل مَنْ لم يقاتل ، أو لأن النقض الذي وجد من بعض الرجال بمعاونة بني بكر ومن بعضهم بإقرارهم على ذلك لم يَسْرِ حكمه إلى الذرية .

ومما يوضح ذلك أن النبي الله آسن الناس إلا بني بكر من خزاعة ، وإلا النفر المسَمَّيْن إما عشرة أو أقل من عشرة أو أكثر ؛ لأن بني بكر هم الذين باشروا نقض العهد وقتلوا خزاعة (١) ، فعلم أنه فَرَّق بين من نقض العهد وفَعَلَ ما يبيح الدم وبين من لم يفعل شيئاً غير الموافقة على نقض العهد ، فبكل حالٍ لم يقتل هؤلاء النسوة للحراب العام والنقض العام ، بل لخصوص جرمهن من السب الناقض لعهد فاعله ، سواء ضم إليه كونه من ذي عهد أو لم يضم .

⁽١) سبق تخريجه في ص (٤٧) .

⁽٢) ني (ج) : اليهود) .

موجبات القبتل في / حق الذمية أوسع من موجباته في حق التي ليست ١٥/١ ذمةً

ومما يدل [على](١) مثل هـذه الـدلالـة ما رُوي أن امـرأة كـانت تسب النبي ﷺ فـقـال : أمَـن يَكْفِـنِني عَدُوري ؟ افـخـرج إليها خالد بن الوليد فقتلها(٢) .

قصة قتل ابن خطـل

الحديث الحادي عشر: ما استدل به بعضهم من قصة ابن خطل ، ففي «الصحيحين» من حديث الزهري عن أنس أن النبي على دخل مكة عام الفتح، وعلى رأسه المفضر»، فلما نزعه جاءه رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال: «اقتلوه»(۱) وهذا مما استفاض نقله بين أهل العلم واتفقوا عليه: أن رسول الله على أهدر دم ابن خطل يوم الفتح فيمن

(١) (على : زيادة من المطبوعة .

(٢) سبق تخريجه في ص (٥٩)

أهدره ، وأنه قبتل .

(٣) المغفر : بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس،
 وقيل : هو رفرف البيضة ، وقيل : هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة . ينظر : «النهاية» (٢٧٤/٤) (غفر) .

(٤) رواه البخاري في كتاب جزاء الصيد ـ باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام (٤/ ٧٠ ـ ٧٠ ح ١٨٤٦) ، وفي كتاب الجهاد ـ باب قتل الأسير وقتل الصّبِر (٦/ ١٩١ ح ٢٠٤٤) ، وفي مواضع أخرى (ح ٢٩١٤ ، ٥٨٠٥) ؛ ورواه مسلم : في كتاب الحج ـ باب جواز دخول مكة بغير إحرام (٢/ ٩٨٩ ج ١٣٥٧) ؛ وأبو داود في كتاب الجهاد ـ باب تتال الأسير ولا يعرض عليه الإسلام (٣/ ١٣٤ ح ٢٦٨٥)؛ والترسلي: في كتاب الجهاد ـ باب ما جاء في المغفر (٤/ ١٧٤ ح ١٦٤٣) ؛ والنسائي : في كتاب الحج ـ باب دخول مكة بغير إحرام (٥/ ٢٠٠ ـ ٢٧١) ؛ وأحمد في والمسئد، (٣/ ١٠٤) ، ١٦٤ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢

وقد تقدم(۱) عن ابس المسيب أن أبها بسرزة أتاه وهو مستعلق بأستسار الكعبة فَبَقَـرَ بطنه .

وكذلك روى الواقدي عن أبي برزة قال : في نزلت هذه الآية ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلَّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ (٢) أخرجتُ عبدالله بن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة فضربتُ عنقه بين الركن والمقام (٣) .

وذكر الواقدي أن ابن خطل أقبل من أعلى مكة مُدجَّجاً في الحديد... ثم خرج حتى انتهى إلى الخندمة()، فرأى خيل المسلمين ورأى القتال، ودخله رعبٌ حتى ما يستمسك من الرَّعْدَة()، حتى انتهى إلى الكعبة، فنزل عن فرسه وطرح سلاحه فأتى البيت فدخل بين أستاره().

وقد تقدم عن أهل المغازي أن جرمه أن النبي الله استعمله على الصدقة ، وأصحبه رجلاً يخدمه ، فغضب على رفيقه لكونه لم يصنع له طعاماً أمره بصنعه ، فقتله ، فخاف ثَمَّر الله يُقتل ، فارتد واستاق إبل الصدقة ، وأنه كان يقول الشعر يهجو به رسول الله الله النفس ، والردة ، تغنيا به ، فهذا له ثلاث جرائم مبيحة للدم : قتل النفس ، والردة ، والهجاء .

⁽١) في ص (٢٢٢) .

⁽٢) سورة البلد : الآيتان رقم (١ ، ٢) .

⁽٣) كتاب «المغازي» للواقدي (٢/ ٨٥٩).

 ⁽³⁾ الخندمة : اسم جبل بمكة . ينظر : «معجم ما استعجم» (۲/ ۱۹) ؛ «معجم البلدان» (4/ ۲۹۳) .

⁽٥) الرصدة : المنافض يكون من المفرّع وغيره ، وقد أرصد فارتعد . ينظر السان العرب، (٣/ ١٦٦٩) (رعد) .

⁽٦) كتاب المغازي، للواقدي (٢/ ٨٢٦ ، ٨٢٧) .

⁽٧) في (ج) و (د) : الله خاف،

فمن احتج بقصته يقول: لم يقتل القتل النفس؛ لأن أكثر ما يجب على من قتل ثم(١) ارتد أن يقتل قوداً ، والمقتول من خزاعة له أولياء ، فكان حكمه لو قتل قوداً أن يُسلّم إلى أولياء المقتول ، فإما أن يقتلوا أو يعفوا أو يأخذوا / الدية ، ولم يقتل لمجرد الردة ؛ لأن المرتد يستتاب ، ١٥١ وهذا ابن خطل قد فر إلى البيت ، عائذاً به ، وإذا استَنْظَر أنْظِرَر، ، وهذا ابن خطل قد فر إلى البيت ، عائذاً به ، طالباً للأمان ، تاركاً للقتال ، ملقياً للسلاح ، حتى ينظر في أمره ، وقد أمر النبي على بعد علمه بذلك كله أن يقتل ، وليس هذا سنة من يقتل لجرد الردة ، فثبت أن هذا التغليظ في قتله إنها كان لأجل السب والهجاء، وأن السباب وإن ارتد، فليس بمنزلة المرتد المحض يقتل قبل الاستتابة ، ولا يؤخر قتله ، وذلك دلبل على جواز قتله بعد التوبة .

ما يُفاد من وقد استدل بقصة ابن خطل طائفةٌ من الفقهاء على أن من سب النبي تصن أبن من سب النبي تصن أبن من سب النبي النبي النبي النبي النبي المسلمين يقتل وإن أسلم حداً .

واعترض عليمهم بأن ابن خطل كان حربياً فقتل لذلك .

وجوابه: أنه كان مرتداً بلا خلاف بين أهل العلم بالسير ، وحتم قـتله بدون استتابة مع كونه مستسلماً منقاداً قد ألقى السَّـلَم كالأسير ، فعلم أن من ارتد وسب يقـتل بلا استتابة ، بخلاف من ارتد فقط .

يؤيده أن النبي ﷺ أمَّن عام الفتح جميع المحاربين إلا ذوي جرائم خصوصة ، وكان ممن أهدر دمه دون غيره ، فعلم أنه لم يقتل لمجرد الكفر والحراب .

⁽١) اقتل ثم؛ : ساقطة من (د) .

 ⁽٢) الإنظار : التأخير والإمهال . استنظر أي : طلب التأخير ، وأنظر أي : أُخَر ، كما تقدم في ص (٢٢٨) .

فاعة أمسر نبى بقتلهم

السُّنَّة الثانية عشرة: أن النبي على أمر بقتل جماعة لأجل سبه ، وتُتل جماعـة لأجل ذلك ، مع كـفـه وإمـــاكـه عمن هو بمنزلتهم في كونه كافراً حربياً ؛ فمن ذلك ما قدمناه عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر يوم الفتح بقتل ابن الزُّبَعـرَىٰ(١) .

وسعيد بن المسيّب هو الغاية في جودة المراسيل ، ولا يضره أن لا يذكره بعض أهل المغازي، فإنهم مختلفون في عدد من استثنى من الأمان، وكلِّ أخبر بها عَلم ، ومَن أثبت الشيء وذكره حجة على من

لم يثبته.

با حدث بين

وقـد ذكـر ابـن إسـحـاق قـال : فلها قـدم رسـول الله ﷺ إلى المدينة جبر وأخيه منصرفاً عن الطائف كتب بُجير بن زهير بن أبي سُلْمي(١) إلى أخيه كعب ابن زهير ٢١) يخبره أن رسول الله على قدد؛ قتل رجالاً بمكة ممن كان يهجوه ويؤذيه ، وأن من بقي من شـعـراء قريش عبدالله بن / الزُّبَـعْـرَىٰ وهُبيرة بن ١٥٥٢ أبي وهب(ه) قد هـربوا في كل وجه(١) ؛ ففي هذا بيان أن النبي ﷺ أمر بقتل

من كان يهجوه ويؤذيه بمكة من الشعراء مثل ابن الزُّبُعْرَىٰ وغيره .

⁽١) سيقت ترجته في ص (٢٢٢) .

⁽٢) هو بُجَير بن زُهَير بن أبي سُلْمي ، الشاعر: أسلم قبل أخيه كعب ، ولهما رواية ، وكلاهما شاعران عبيدان ، كان أبوهما من فحول الشعراء المجيدين المبرزين ، شهد بَحَير مع رسول الله ﷺ الطائف . ينظر : كتباب (الطبقات) لخبليفة ص (٣٩) ؛ (أسبد الغابة) (١/ ١٩٧) ؛ الإصابة، (١/ ١٤٣) .

⁽٣) هو كـعـب بن زهـير ، الشـاعر المشهور ، صحابي معروف ، وكان رسول الله ﷺ قد أعطاه بردة له في قبصة مشهورة . ينظر : «الشعر والشعراء) لابن قتيبة ص (٥٩) ؛ «أسد الغابة» (\$/٥٧٤) ؛ دالإصابة، (٥/٣٠٢).

⁽٤) دقدة : ساقطة من (ج) .

⁽٥) هو هبيرة بن أبي وهب المخزومي ، كانت تحته أم هانيء بنت أبي طالب ، وقد أسلمت يـوم الفـــــ . قـال الواقدي في المغازي، (٢/ ٨٤٩) : اهرب هبيرة إلى نجـران ، وأقام بها حتى مات مشركاً) .

⁽٦) ينظر : •السبرة النبوية، لابن هشام (٢/ ٥٠١) ؛ •الشعر والشعراء، لابن قتيبة (١/ ٨٠) ؛ [إمتاع الأسياع، للمقريزي ص (٤٩٤) .

الذنوب قد شركه فيه وأربى (٢) عليه عدد كثير من قريش .

ثم إن ابن الزَّبَعْرَىٰ فر إلى نجران ، ثم قدم على النبي على مسلمًا ، وله أشعار حسنة في التوبة والاعتذار (١) ، فأهدر دمه للسبّ ، مع أمانه لجميع أهل مكة إلا من كان له جرم مثل جرمه ونحو ذلك .

قصة أبى ومن ذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب(ه) ، قصته في هجائه سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب(ه) ، قصته في هجائه الحسارت للنبي على وفي إعراض النبي على عنه لما جاءه مسلماً مشهورة ومستفيضة .

(۱) هو كعب بن مالك بن أبي كعب بن القين بن كعب ، أبو عبدالله الأنصاري السَّلَمي ، صحبابي، شهد العقبة وبايع بها ، وهو أحد الثلاثة الذين خُلَفوا ، وشهد أحداً وما بعدها. روى عنه: أولاده عبدالله وعبدالرحمن وعبيدالله. مات في خلافة علي رضي الله عنه. ينظر: قاسد الغابة، (٤/٧٤) ؛ قالإصابة، (٥/٣٠٨) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٢/٣٥٥).

(٢) في (أ) : الحانياء ؛ وفي (ج) : الخان، والمبت من (د) .

(٣) ني (د) : اورېي، . (٤) منها توله :

يَا خَيْسَرَ مَنْ خَلَتْ عَلَى أَوْصَالِها إِنَّى لَيْكَ مِنَ الذي إِنَّى لَكِي مُن الذي فَالْيُونَ مَن الذي فَالْيُونَ مَن الذي فَالْيُونَ مَن الذي وَلَقَدُ شَهِدُدُتُ بِأَنْ دِينَكَ صَادَقُ وَلَقَدُ شَهِدُدُتُ بِأَنْ دِينَكَ صَادَقً

عَسْرَانَةٌ سُرُحُ البَّدَيْنِ غَشُومُ أُسْدَيْسَتُ إِذْ أَنَا فِي الضَّلَالِ أَهِيْمُ قَـلْنِي وَمُنْخُطَىءُ هَلِهِ مِسْخُرُومُ حَـنُ وَأَنْكَ فِي العِبْالِ جَيِيْمُ

وقد جَسع د. يحيى الحبوري أشعار ابن الزبعري ، ونشرتها مؤسسة الرسالة ببيروت عام 18۰۱ هـ .

(٥) هو أبو سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب ، وهو ابن عم النبي ﷺ . اسمه : المغيرة بن الحارث بن عبدالمطلب بن هاشم الهاشمي ، أحو نوفل وربيعة ، وكان أخ النبي ﷺ من الرضاعة ، أرضمتها حليمة . وقالت طائفة : اسمه كنيته ، وإنها المغيرة أحوه ، وكان من الذين يُشَبّهون بالنبي ﷺ رقد أحبه النبي ﷺ وشهد له بالجنة وأنه سيد فتيان أهل الجنة ينظر : قطبقات ابن سعده (٤٩/٤) ؛ قسير أعلام النبلاء ؛ (١٠٢٠١) ؛ قالإصابة ؟ (٧٠٢٨)

وقد ذكر الواقدي(۱) قال: احداثني سعيد بن مسلم بن قافين(۱) عن عبدالرحمن بن سابط(۱) وغيره ، قال(۱): كان أبو سفيان بن الحارث أخا رسول الله على من الرضاعة ، أرضعته حليمة أياماً ، وكان يألف رسول الله على من الرضاعة ، أرضعته حليمة أياماً ، وكان يألف رسول الله على وكان له ترباً ، فلما بُعِث رسول الله على عاداه عداوة لم يعاد أحداً قط(۱) ، ولم يكن دخل الشعب ، وهجا رسول الله هي ، وهجا أصحابه وذكر الحديث، إلى أن قال(۱): الم إن الله ألقى في قلبه الإسلام ، قال أبو سفيان : فقلت : من أصحب ؟ ومع من أكون ؟ قد ضرب الإسلام بجرانه(۱) ، فجئت زوجتي وولدي فقلت : تهيؤوا للخروج قد أظل قدوم عمد ، قالو(۱۸) : قد آن لك أن تبصر أن العرب والعجم قد

⁽١) في كتابه المغازي، (٢/ ٨٠٦) (شأن غزوة الفتح) .

 ⁽۲) هو سعید بن مسلم بن قمانین الیانی، قلیل الحدیث ، روی عن : عثمان بن آبی سلیمان .
 روی عنه : ابن عیینة . یسظر : «طبقات ابن سعیده (۵/ ٤٩٥) ؛ «التاریخ الکبیره (۳/ ۲/ ۲) ؛ «الجرح والتعدیل» (۶/ ۲/ ۲) .

⁽٣) هو عبدالرحن بن سابط ، ويقال : عبدالرحن بن عبدالله بن سابط ـ وهو الصحيح ـ الجُمَحي المكي (ثقة كثير الإرسال) . روى عن : أبي بكر وعمر . روى عنه : عمرو بن مرة وعلقمة بن مرثد والليث بن سعد . مات بمكة سنة سبع عشرة ومئة . ينظر : أدالجرح والتعديل ١ (٥/ ٢٤٩) ومشاهير علياء الأمصاره ص (٨٥)؛ «تاريخ ابن زَيْس ١ (٢٧٧/١)؛ والكاشف (٢/ ١٦٥)؛ وتقريب التهليب ص (٣٤٠) .

⁽٤) ئي (د) : «قالرا» .

⁽٥) في (ج) ، و (المغازي؛ : (لم يعادِ أحدٌ قطه .

⁽٦) في كتاب «المغازي» (٨٠٧/٢) .

⁽٧) ضرب الإسلام بجرانه أي : قَـرّ قراره واستقام . ينظر : •النهاية؛ (٢٦٣/١) (جرن) .

⁽٨) ني (د) : اقالت ا

تبعت محمداً ، وأنت تُوضِ ع(١) في عداوته ، وكنتَ أولى الناس بنصرته(١) ، فقلت لغلامي مذكور : عَـجُّل بأبعرتي(٢) وفرسي(١) ، قـال: ثم سرنا حتى نـزلنا بالأبواء(ه) ، وقـد نـزلت مـقدمته بالأبواء ، فتنكرتُ وخفتُ أن أقتل ، وكــان قــد ندر دمي فخرجت وأخذ ابني جعفر على قدمي نحــواً من ميل في الغداة (١) التي صَبْح رسول الله على الأبواء ، فأقبل النام رَسَلاً رَسكا _ (٧ أي : / قطيعاً قطيعاً ٧) _ فتنكُّوتُ فَرَقاً من أصحابه ، فلما طلع في موكبه تصديت له تلقاء وجهه ، فلها ملأ عينيه (٨) مني أعرض عني بوجهه إلى الناحية الأحرى ، فتحولتُ إلى ناحية وجهه الأخرى ، فأعرض عني مراراً ، فأخذن ما قَرُبَ وما بَعُد، وقلت: أنا مقتول قبل أن أصل إليه ، وأتذكر بره ورحمه وقرابتي(١) فيمسك(١٠) ذلك منى ، وقد كنت لا أشك أن رسول الله ﷺ وأصحابه سيفرحون بإسلامي فرحاً شديداً وقرابتي برسول الله ﷺ ، فلما رأى المسلمون إعبراض رسبول الله ﷺ عنى ، أعرضوا عنى جميعاً ، فلقيني ابن أبي قحافة معرضاً عني ، ونظرت إلى عمر يُغري بي

⁽١) في (د) ، و المغازي، : اوأنت موضعه .

الإيضاع : سرعة السير ﴿ ينظر : ﴿لسَانَ العربِ (٨/ ٩٥٨٩) (وضم) .

⁽٢) في (د) ، والمغازي : «بنصره» .

 ⁽٣) أبعرة وبعران: جم بعير. ينظر: «النهاية» (١/ ١٤٠) ؛ السان العرب، (١/ ٣١١) (بعر).

⁽٤) في (ج) : ابأبصرة وفرشي، ، وفي المغازي : ابأبعرة وفرس، . (٥) الأبواء : قرية من أعمال الفُرع من الملينة ، بينها وبـين الجحفة نما يلي المـدينة ثــلاث

وعشرون ميلًا . ينظر : قمعجم البلدان، (٧٩/١) .

⁽٦) في (د) : فق العدارة . (٧-٧) ما بين القوسين من كلام شيخ الإسلام. وفي «النهاية» (٢٢٢/١) رَسُلاً أي : فِـرَقاً

⁽٨) ق (ج) ر (د) : (عيتُه) .

⁽٩) ق (د) : قرقرابته .

⁽۱۰) ق (ج) : اقتسك) .

رجالاً من الأنصار ، فَالدَّ بي(١) رجلٌ يقول : ياعدو الله أنت الذي كنت تؤذي رسول الله على وتؤذي أصحابه ؟ قد بلغت مشارق الأرض ومغاربها في عداوته ، فرددت بعض الردِّ عن نفسي ، فاستطال عليَّ ورفع صوته حتى جعلني في مثل الحَرَجَة(٢) من الناس يُسرُّون بها يفعل بي ، قال : فدخلت على عمي العباس ، فقسلت : [ياعم](٣) ، قد كنت أرجو أن سيفرح رسول الله على بإسلامي لقرابتي وشرَفي ، وقد كان منه ما رأيت منه ما رأيت منه ما رأيت منه ما رأيت منه ما رأيت منه ما رأيت نه ما رأيت منه الله على الله الله على وجمها ، إني أُجِلُّ رسول الله على وأهابه ، فقلت : ياعم إلى من تكلني ؟ قال : هو ذاك ، فلقيت علياً فكلمته ، فقال في مثل ذلك ، وذكر الحديث ، إلى أن قال(١) : ففخرجت فجلست فقال في مثل ذلك ، وذكر الحديث ، إلى أن قال(١) : ففخرجت فجلست على باب ، منزل رسول الله على حتى راح (١٠) إلى الجَحْفَة (١) ، وهو ومعي ابني جعفر قائم ، فلا يراني إلا أعْرَضَ عني [فخرجت](١٠) على هذه ومعي ابني جعفر قائم ، فلا يراني إلا أعْرَضَ عني [فخرجت](١٠) على هذه

⁽١) أَلـزُّ به : لصق به . ينظر : «القاموس المحيط» (٢/ ١٩٠) .

⁽٢) الحرجة : الشجر الملتف . ينظر : «النهاية؛ (١/ ٣٦٢) .

⁽٣) في (أ) و (ج) : الياعباس! . والمثبت من (د) .

⁽٤) اعني، : ساقطة من (ج) .

⁽٥) امارأیت؛ : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٦) في (٨٠٨/٢) من كتاب المغازي، .

⁽٧) اباب : ساقطة من (ج) .

⁽٨) في اللغازي: (حتى خرج) .

⁽٩) الجحفة : قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل ، وهي ميقات أهل الشام إن لم يمروا على المدينة . ينظر : «معجم ما استعجم» (٢/٣٦٧) ؛ «معجم البلدان» (١١١//١) .

⁽١٠) فلخرجت؛ ساقطة من (أ) و (ج) .

الحال ، حتى شهدت معه فتح مكة وأنا في خيله التي تلازمه(۱) حتى هبط من أذَاخِرَ(۱)، حتى شهدت معه فتح مكة وأنا في خيله التي نظراً(۱) هو ألين من ذلك النظر(۱) قد رجوت أن يتبسم ، ودخل عليه نساء بني عبدالمطلب ، ودخلت معهن زوجتي ، فرق قته علي ، وخرج / إلى المسجد وأنا بين ١/٥٣ يديه لا أفارقه على حال ، حتى خرج إلى هوازن فخرجت معه ، وذكر قصته بهوازن(۱) ، وهي مشهورة(۱) .

قال الواقدي(٨): اوقد سمعت في(١) إسلام أبي سفيان بن الحارث بوجه آخر ، قال : لقيت رسول الله ﷺ [بِنْيـقِ](١١) العُـقَاب، ، وذكر الحديث(١١) نحواً مما ذكره ابن إسحاق(١٢) . قال ابن إسحاق(١١) : الوكان أبو

⁽١) في (المغازي): (وأنا على حيلة تلازمه).

⁽٢) (أذاخر؛ : ثنية بين مكة والمدينة . ينظر : «معجم ما استعجم؛ (١٢٨/١) .

⁽٣) الأبطح: وهي البطحاء: وادي في مكة . ينظر: «معجم ما استعجم» (٩٧/١ ، ٢٥٧). «معجم البلدان» (١/ ٧٤) .

⁽٤) في المفازي، : احتى نزل الأبطح فدنوت من باب قبته فنظر إلى نظراً، .

⁽٥) في «المغازي» : «من ذلك النظر الأول» .

⁽٦) في (د) : ﴿قصة هوازن﴾ .

⁽٧) ينظر : كتاب المغازي، للواقدي (٨١٩،٨٠٩) .

⁽٨) في دالمغازي، (٢/ ٨١٠).

 ⁽٩) (في) : ساقطة من (د).

⁽١٠) في (أ) و (د) : فبنية العقاب عن وهو خطأ ، وفي (ج) ، و المغازي عن البنيق العقاب عن وهو الصواب ؛ لأن نيق العقاب موضع بين مكة والمدينة قرب الجحفة ، وهناك لقي أبو سفيان بن الحارث وصبدالله بن أبي أمية وسول الله على عام الفتح . ينظر : «معجم ما استعجم» (٤/ ١٣٤١) ؛ و «معجم البلدان» (٥/ ٣٣٣) . وأما ثنية المقاب فهي غير مقصودة هنا بلاشك ، وهي : ثنية مشرقة على غوطة دمشق ، يطؤها القاصد من دمشق إلى حمص ، وهي بوادي العقاب بطريق الشام . ينظر : «معجم ما استعجم» (٣/ ٨٢٥) ؛

⁽١١) (الحديث) : ساقطة من (د) .

⁽١٢) كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٠٠) .

⁽١٣) قال ابن إسحاق؛ : ساقطة من (د) .

سفيان بن الحارث ، وعبدالله بن أبي أمية بن المغيرة قد لقيا رسول الله عليه البنيني [بنيني] (١) العُقَاب فيها بين مكة والمدينة ، فالتمسا الدخول عليه ، فكلَّمته أم سلمة فيهها ، فقالت : يارسول الله ابن عمك وابن عمتك وصهرك ، فقال: ولا حَاجَة لِي بِهِما ، أمَّا ابنُ عَمَّي فَهَتَكَ عِرْضِي ، وَأَمَّا ابنُ عَمَّي وَصِهْرِي فَهُوَ اللهِ يَهِمَا ، قَالَ لِي بِمَكَّة مَا قَالَ اللهُ (١) .

[قال](r): فلما خرج الخبر إليهما بذلك _ ومع أبي سفيان بن الحارث ابن له _ فقال: والله ليأذنن لي رسول الله في أو لأخذن بيد ابني هذا ثم لنذهبن في الأرض حتى نموت عطشاً أو جوعاً ، فلما بلغ ذلك رسول الله في رُقَ لهما(ن) ، فدخلا عليه ، فأنشده أبو سفيان قوله في إسلامه وإعتذاره عما كان مضى منه ، فقال:

لِتَغْلِبَ خَيْلُ اللاتِ خَيْلُ مُسحَسَّدِ
فَهَذَا أَوَانِي حِيْنَ أَهْدَى فَأَهْتَدِي(١)
عَلَى اللَّهِ مَنْ طَرَّدْتُ كُلَّ مُطَرَّدِ

لَعَسَمُ رُكُ إِنَّسِي يَوْمَ الْحَمِلُ رَايَةً لَكَالْمُدْلِجِ(٥) الْحَيْرَانِ أَظْلَمَ لَيْلُهُ هَذَانِسِ هَادِ غَيْرُ نَفْسِي ، وَدَلَّنِي

 ⁽١) ق (أ) و (ج): ابثنية العقباب، وهو خطأ، وقد سقطت من (د) في هذا الموضع. وفي السيرة: ابنيق العقاب، وهو الصواب كها ذكر آنفاً.

⁽٢) يعني حين قال له : والله لا آمنت بك حتى تتخذ سلماً إلى الساء فتعرج فيه : وأنا أنظر ، ثم تأي بصك وأربعة من الملاتكة يشهدون أن ألله قد أرسلك . وذلك قول الله عز وجل : ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِسن زُخْسرُفٍ أَوْ تَسرَقَسَىٰ فِسي السَّمَاءِ وَلَن نُوْمِنَ لِرُقِيلِكَ حَتَّى تُنَسزِّلَ عَلَيْهَ لَ كَتَاباً نَقْرَوُهُ﴾ سورة الإمراء : الآية رقم (٩٣) . ينظر : •أسباب النزول؛ للواحدى ص (٢٤٢) .

⁽٣) اقساله : ساقطة من (أ) و (ج) و (د) . وهي مثبتة في االسيرة، .

⁽٤) في السيرة : درق لهما ، ثم أذن لهما ، فدخلا عليه فأسلما .

⁽٥) المدلج : الذي يسير بالليل. والتَّلْجَة : سير الليل. ينظر : «النهاية» (٣/ ١٢٩) (دلج) .

⁽٦) في السيرة : احين أهدى وأهتمدي، .

وذكر باقى الأبيات() .

وفي روايسة الواقمدين، قبال : فطلب الدخول على رسول الله ﷺ ، فأبى أن يُدخلهما عليه ، فكلمت أم سلمة زوجته ، فقالت : يارسول الله صهرك وابن عمتك وابن عمك وأخوك من الرضاعة ، وقد جاء الله بهما مسلمَين ، لا يكونا أشقى الناس بك ، فقال رسول الله على : الا حَاجَةَ لِي بِهِمَا ، أمَّا أَخُوكُ ٣) فالقَائِل لِسِ بِمَكَّةَ مَا قَالَ : لَسَن يُـوْمن لِي حَتَّى أَرْقَسَى فِسِي السَّمَاء ٩٠٠٠ فقالت : يارسول الله إنهار، هو من قومك ، وكل قريش قد تكلم ، ونزل القرآن فيه بعينه ، وقد / عفوتَ ٥٣/ب عـمن هو أعظم جـرمـاً منه ، وابن عـمك ، قرابتك به قريبة، وأنت أحق الناس عفا عنه جرمه(ه)، فـقال رسول الله ﷺ: الْهُــوَ الَّذِي هَتَكَ عِـرْضَى ؛ فلا حَاجَة لِي بها، فلما خرج إليهما الخبر قبال أبو سفيان بن الحارث ومعمه ابنه : والله(١) ليقبلن مني أو لآخذن بيد ابني هـذا(١) فلأذهبن في الأرض حتى أهلك عطشاً وجوعاً ، وأنت أحلم الناس وأكرم الناس ، مع رَحِمي بك ، فبلغ رسولَ الله ﷺ مقالتُه ، فرقٌ له ، وقال عبدالله ابن أبي أميـة : إنها جثت الأصَدُّقك ، ولي من القرابة مالي والصُّهُـر بك ،

⁽١) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٠٠ ، ٤٠١) .

⁽٢) كيا في «المغازى، له (٢/ ٨١٠).

⁽٣) في ﴿المَعَارِيُّ : ﴿أَمَا أَخِيُّهُ.

⁽٤) في (د) : ﴿إِنْهَا .

⁽٥) في (د) : اعتما عنه وعن جرمه : وفي اللغازي : اوأنت أحق الناس عفواً عن جرمه ا

⁽٦) (والله) : لم تُكتب في (ج) .

⁽٧) (هذا) : ساقطة من (ج) و (د) .

وجعلت أم سلمة تكلمه «› فيهما ، فرَقَّ رسول الله ﷺ لهما ، فأذن لهما ، ودخلا فأسلما ، وكانا جميعاً حَسَنَي الإسلام .

قُتِلَ عبدالله بن أبي أمية بالطائف ، ومات أبو سفيان بن الحارث بالمدينة في خلافة عمر رضي الله عنه ، لم يغمص(٢) عليه في شيء ، ولقد كان رسول الله ﷺ أهدر دمه قبل أن يلقاه(٢) .

وجـه دلالـة قصـة أبـي سفيـــسان ص

الحويسرث بن

فوجه الدلالة: أنه ندر دم أبي سفيان بن الحارث دون غيره من صناديد المشركين الذين كانوا أشد تأثيراً في الجهاد باليد والمال ، وهو قادم إلى مكة لا يريد أن يَسْفِك دماء أهلها ، بل يستعطفهم على الإسلام ، ولم يكن لذلك سبب يختص بأبي سفيان إلا الهجاء ، ثم جاء مسلها وهو يعرض عنه هذا الإعراض وكان من شأنه أن يتألف الأباعد على الإسلام ، فكيف بعشيرته الأقربين ؟ كل ذلك بسبب هتكه عرضه كها هو مفسر في الحدث .

ومن ذلك أنه أمر يوم الفتح بقتل الحويرث بن نُقيد ، وهو معروف عند أهل السير ، قال موسى بن عقبة في مغازيه عن الزهري _ وهي من أصح المغازي ؛ كان مالك يقول : •من أحب أن يكتب المغازي فعليه بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة (٤) _ قال : وأمرهم رسول الله ﷺ

⁽١) ني (د) : «تكلم» .

 ⁽٢) قي (ج): التضمض، ، ومعنى لم يضم عليه أي: يعاب به ويطعن به عليه . ينظر :
 (١٤) (عمص) .

 ⁽٣) ينظر : كتاب «المضازي» للواقدي (٢/ ٨١٠ ، ٨١١) ؛ «طبقات ابن سعد» (٤/ ٩٤) ؛
 «سير أعلام النبلاء» (٢٠٢/١) ؛ «الإصابة» (٧/ ٨٦) .

 ⁽٤) يَسْظَر : قالجرح والتعليل، (٨/ ١٥٤) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٦/ ١١٥) : قهليب التهليب، (١١/ ٣٦١) .

أن يكفوا أيديهم فلا يقاتلوا أحداً إلا من قاتلهم، وأمرهم بقتل أربعة نفر، منهم: الحويرث بن نُفَيد(١).

وقال سعيد() بن يحيى الأسوي في مغازيه : حدثني أبي ، قال : وقـال / ابن إسـحـاق : وكـان رسول الله ﷺ عهد إلى المسلمين في قتل نفرٍ ١/٥٤ ونـسـوة ، وقـال: (إنْ وَجَدتُــمـــوهُــمْ تَـحْتَ أَسْتَارِ الكَعْبَةِ فَاقْتَلُوهُمْ) ،

وساهم بأسائهم سنة ، وهم (١٠): عبدالله بن سعد بن أبي سرح ، وعبدالله

ابن خَطَل ، والحويرث بن نُقيد ، ومِقْيَسُ بن صُبَابة ، ورجل من بني تيم بن غالب .

قال ابن إسحاق : وحدثني أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر أنهم كانوا ستة ، فكتم اسم رجلين وأخبرني بأربعة ، وزعم أن عكرمة بن أبي جهل أحدهم(١).

قال : وأما الحويرث بن نقيد فقتله علي بن أبي طالب ، وكذلك ذكر ابن إسحاق في رواية ابن بكير وغيره عنه من النفر الذين استثناهم النبي وقال : واقْتُلُوهُم وَإِنْ وَجَدَّتُمُ وهُم تَحْت أَسْتارِ الكَعْبةِ ، الحويرث بن نقيد ، وكان عمن يؤذي رسول الله عليه هذه )

⁽۱) ينظر : «مغازي» الواقدي (۲/ ۸۲۵) ؛ «الطبقات الكبرى» لابن سعد (۲/ ۱۳۲) ؛ «تاريخ الطبري» (۵/۳) .

⁽٢) في (ج) : اسعدا .

⁽۲) (وهم) : ساقطة من (د) .

 ⁽٤) ينظر : السيرة النبوية؛ لابن هشام (٢/٢٠٩ ـ ٤١١) .

⁽٥) المرجع السابق .

قال الواقدي عن أشياخه : إن النبي على المتال ، وأمر بقتل ستة نفر وأربع نسوة: عكرمة بن أبي جهل، و[هَبّار](١) بن الأسود ، وابسن أبي سرح ، ومقيس بن صبابة ، والحويرث بن نقيد ، وابن خطل(١) . . . .

قال: وأما الحويرث بن نقيد فإنه كان يؤذي النبي ﷺ، فأهدر دمه، فبينا هو في منزله يوم الفتح قد أُغلق عليه (٢) ، وأقبل على رضي الله عنه يسأل عنه ، فقيل : هو في البادية ، فأُخبر الحويرث أنه يُطْلَب ، وتنحّى عَلِيّ عن بابه ، فخرج الحويرث يريد أن يهرب من بيتٍ إلى بيتٍ آخر ، فتلقاه على فضرب عنقه (١) .

ومثل هذا مما يشتهر عند هؤلاء مثل الزهري وأبن عقبة وابن إسحاق والواقدي والأموي وغيرهم ، أكشر ما فيه أنه مرسل ، والمرسل إذا رُوي من جهات مختلفة لا سبيا ممن له عناية بهذا الأمر [وتتبع](ه) له كان كالمسند، بل بعض ما يشتهر عند أهل المغازي ويستفيض أقوى مما يروى بالإسناد الواحد ، ولا يوهنه أنه لم يذكر في الحديث المأثور(د) عن سعد وعمرو بن

⁽¹⁾ في (أ): هنار ، وهو تصحيف . والصواب : هَبَّار ، وهو هَبَّار بن الأسود بن المطلب ابن أسد بن صبدالعزى ، من قريش : شاعر من الصحابة ، وكان له قدر في الجاهلية . وهو جد الهباريين ملوك ثغر السند ، توارثوها إلى أن انتزعها منهم عمود بن سبكتكين (صاحب غزنة) ، وكانت قاعدتهم في السند «المنصورة» وكان هبار في الجاهلية سباباً . هجا النبي شخ قبل إسلامه ، وله معه خبر طويل ذكره ابن حجر ، وكان إسلامه بعد الفتح بالجعرانة . توفي بعد سنة خمس عشرة . ينظر : «أسد الغابة» (٥/ ٢٨٤) ؛ «الإصابة» (٦/ ٢٧٩) ؛ «الأعلام» (٨/ ٢٠) .

⁽٢) ينظر : كتاب «المغازى» للواقدى (٢/ ٨٢٥) .

⁽٣) في المفازي، : اقد أغلق بابه عليه، .

⁽٤) المرجع السابق (٢/ ٨٥٧) .

⁽٥) في (أ) : (ويتتبع) . والمثبت من (د) .

⁽٦) الذي تقدم في ص (٤٧) حاشية رقم (٣).

شعيب (١) عن أبيه (٢) عن جَدِّه (٢) ؛ لأن المثبِت مُقدَّم على النافي ، ومَنْ أخبر أنه أمر بقتله فمعه زيادة علم، ولعل النبي هي لم يأمر بقتله ثم أمر بقتله (١)، وذلك أنه يمكن أن النبي هي أصحابه أن يقاتلوا إلا من قاتلهم إلا النفر الأربعة ، ثم (٥) أمرهم أن يقتلوا هذا وغيره ، ومجرد نهيه / عن القتال ٤٥/ب لا يوجب عصمة المكفوف عنهم ، لكنه بعد ذلك آمنهم الأمان العاصم للدم ، وهذا الرجل قد أمر النبي هي بقتله لمجرد أذاه له مع أنه قد آمن أهل البلد الذين قاتلوه وأصحابه وفعلوا بهم الأفاعيل .

قصة قتل ومن ذلك أنه على لل قفل من بدر راجعاً إلى المدينة قتل النَّضر بن النَّضر بن الحسارت الحارث وعُقبَة بن أي مُعيطٍ ، ولم يقتل من أُسَارَى(١) بدر غيرهما ، وعبة بن وقصتها معروفة . أبي معبط وقصتها معروفة .

⁽۱) هو عمرو بن شعيب بن عمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص ، الإمام المحدث أبو إبراهيم وأبو عبدالله القرشي السهمي الحجازي فقيه أهل الطائف ومحدثهم (صدوق) ، روى عن : أبيه وعن سعيد بن المسيب وطاووس . روى عنه : الزهري وقتادة وعطاء بن أبي رباح مات بالطائف سنة ثماني عشرة ومئة ينظر : قالجرح والتعديل؟ (١/ ٢٣٨) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٥/ ١٦٥) ؛ قالكاشف، (١/ ٣٣٢) ؛ قتهديب التهديب، (٨/ ٤١) ؛ قتقريب التهديب، ص (٤٢٣) .

⁽٢) وأما أبوه شُعيب فيهو (صدوق) . روى عن : أبيه محمد وابن عباس ، وثبت سياعه من جده . وروى عنه : ابناه عَمرو وعُمر وثابت البناني . قال اللهبي : ولم نعلم متى توفي ، فلمله مات بعد الشيانين في دولة عبدالملك . ينظر : والجرح والتعديل (٤٥١/٤) ؛ والشقات الابن حبان (٢٥١/٤) ؛ وتهليب الكيال (٢١/٤٣٥) ؛ وسير أعلام النبلاء الدين (١٨١/٤) ؛ وتهليب التهليب (٤٥٦/٤) ؛ وتقريب التهليب ص (٢٦٧) .

⁽٣) وأما جَدَّه فهو عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. وهو في الحقيقة جَدَّ أبيه شعيب. وقد اختلف كثيراً في الاحتجاج برواية عمرو عن أبيه عن جَدِّه ، والتحقيق أنها من أصح الأسانيد وللتفصيل والتحقيق في ذلك ينظر: ما كتبه أحمد محمد شاكر في تعليقه على اسنن الترمذي، (١٤١/ ١٤٤).

⁽٤) اثم أمر بقتله؛ : ساقطة س (د) .

⁽٥) اثم؛ : ساقطة من (د) .

⁽٦) في (ج) و (د) : فأسرى .

قال ابن إسحاق : وكان في الأسرى(١) عُفْبَةُ بن أبي مُعْيطٍ والنَّفْر ابن الحارث ، الحارث فلها كان رسول الله ﷺ بالصَّفْراء(١) قَتَلَ النَّفْر بن الحارث ، قتله على بن أبي طالب كها خُبَّرْتُ(١) ، ثم مضى رسول الله ﷺ ، فلها كان بعرْقِ [الظَّبْيةَ](١) قُتل عقبة بن أبي معيط ، قتله عاصم بن ثابت(١x٥) .

قال موسى بن عقبة عن الزهري : ولم يقتل من الأسارى صبراً غير عقبة بن أبي مُعَيْظ ، قتله عاصم بن ثابت ابن أبي الأقلح ، ولما أبصره عُقبة مقبلاً إليه استغاث بقريش ، فقال : يامعشر قريش عَلامَ أُقْتُلُ من

⁽١) في (ج) و (د) : ﴿الْأَسَارِي﴾ .

 ⁽٢) الصَّـفْرَاء : وادِ كثير النَّخُل بينه وبين بدر مرحلة . ينظر : «معجم البلدان» (٣/ ٤١٢).
 وقال ابن سعد في «الطبقات الكبري» (٢/ ١٨) : من المدينة على ثلاث ليال .

⁽٣) في «السيرة» : «كيا أخبرني بعض أهل العلم من أهل مكة» .

⁽٤) في (أ) : بعرق الطيبه ، وهو تحريف . وعرق الخبيه بالفتح ويقال : بالضم : هو من الروّر الله على ميلين مما يلي المدينة كها قال الواقدي في «المغازي» (١/ ٤٠) ، وينظر : «معجم البسلدان» (١٠٨ ، ١٠٨) . والرّوحاء : قرية على ليسلتين من المدينة بينهها واحد وأربعون ميلاً . ينظر : «معجم ما استعجم» (١/ ١٨١) .

⁽٥) هو عاصم بن ثابت بن أبي الأقلع ، واسم أبي الأقلع : قيس بن عضمة ، الأنصاري الأوسي ثم الشَّبَعي ، أبو سليان ، من السابقين الأولين من الأنصار . شهد بلراً وأُحداً مع رسول الله على الناس وبايعه على الموت ، وكان من الرماة المذكورين . وكان قتله يوم الرجيع في صفر على رأس صنة وثلاثين شهراً سن الهجرة ، وكان يقال له : حَسمي اللَّبْر ، وقصته طويلة في «الصحيح» (٦/ ١٩١ حسن الهجرة ، وكان يقال له : حَسمي اللَّبْر ، وقصته طويلة في «الصحيح» (٦/ ١٩١ حال عظياتهم يوم بلر ، فبعث الله عليه مثل الظلة من اللَّبْر فحمته من رسولهم ، فلم يقدروا على أن يقطعوا سن لحمه شيئاً .

ينظر: اطبقات ابن سعدا (٣/٤٦) ؛ وأسد الغابة؛ (٣/١١) ، (٤/٣) .

 ⁽٦) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٦٤٤)؛ و «المغازي» للواقدي (١١٤/١ ، ١٣٨ ،
 (٦) .

بين مَن هاهنا ؟ في أَن أَسُول الله على الله عَدَاوَتِكَ الله الله عَدَاوَتِكَ الله الله عَدَاوَتِكَ الله الله عائد في مغازيه (٢) .

وهذا والله أعلم لأن النضر قُتل بالصفراء عند بَدْر ؛ فلم يُعد من الأسرى عند هذا القائل ، لقتله الأسرى عند هذا الفائل ، لقتله الأسر . فلا خلاف علمناه أن النضر وعقبة قُتِلا بعد الأسر .

وقد روى البزار عن ابن عباس أن عُفْبة بن أبي مُعْبط نادى : يا مَعْشَر قريشٍ مالي أُقتل من بينكم صَبْراً ؟ فقال له النبي ﷺ : (بِكَفْرِكُ وَافْتِرَائِكَ عَلَى رَسُولَ الله (١٠) .

وقال الواقدي : كان النضر بن الحارث أسرهُ المقدَادُ بن الأسوده، ، فلم خرج رسول الله على من بدر فكان بالأُثيّــلِ(١) عُـرِض عليه الأسرى ، فنظر إلى النضر بن الحارث فأبده البصر (٧) ، فقال لرجل إلى جنبه : محمدً

⁽١) في (ج) ر (د) : ٤على عدارتك الله؟ .

⁽٢) وذكره أيضاً الواقدي في مغازيه (١١٤/١) .

⁽٣) ف (د) : «القتلة» .:

⁽٤) رواء البزار وفيه يحيى بن سلمة بن كهيل ، هو ضعيف ، ووثقه ابن حبان . ذكره الهيشمي في «مجمع الزوائد» (٩٢/٦) ، وذكر في أول الحديث زيادة : عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : «الأعتلن اليوم رجالاً من قريش صبراً» قال : فنادى عقبة بن أبي معيط بأعل صوته : يامعشر قريش . . . الحديث .

⁽٥) هو المقداد بن عسرو بن ثعبلة بن مالك القضاعي الكندي البهراني ويقال له : المقداد بن الأسود ، لأنه رُبِّي في حسجر الأسود بن عبليغوث الزهري فتبناه ، وقيل : بل كان عبدا أسود اللون وقيل غير ذلك . شهد بدراً والمشاهد ، وثبت أنه كان يوم بدر فارساً . مات في سنة ثلاث وثلاثين ، وصلَّى عليه عثمان رضي الله عنه ، ودُفِن بالبقيع . ينظر : وطبقات ابن سعد، (٣/ ١٦١)؛ وأسد الغابة، (٥/ ٢٥١)؛ وسير أعلام النبلاء، (١/ ٣٨٥)؛ والرصابة، (١/ ٣٨٥) .

⁽٦) الأثيل : موضعٌ قرب المدينة بين بدر والصفراء . ينظر : امعجم البلدان، (٩٣/١) . (٧) أبده البصر أي : أعطاه بدته من النظر ، أي: حظه . ينظر : «النهاية» (١/٥٠١) (بد) .

والله قاتِلي، لقد نظر إليَّ بعينين فيها الموت، فقال الذي إلى جنبه: ووالله ما هذا منك إلا رعبه فقال النضر لمصعب بن عمير: يا مصعب أنت أقرب مَنْ هاهنا بي رحماً ، كلم صاحبك أن يجعلني كرجل من أصحابي ، أقرب مَنْ هاهنا إن لم تفعل(۱) ، قال مصعب : إنَّك كنت تقول في كتاب ١/٥٥ الله : كذا وكذا ، وتقول في نبيه : كذا وكذا ، قال : يامصعب يجعلني كأحد أصحابي ؛ إن قُتلوا قُتلت ، وإن مَنْ عليهم مَنْ عليَّ ، قال مصعب : إنك كنت تُعذَّب أصحابه _ وذكر الحديث إلى أن قال : _ فقتله عليً بن أبي طالب صبراً بالسيف(۱) .

⁽١) في (ج) : (يفعل) .

⁽٢) ينظر : كتاب دالمغازي، للواقدي (١٠٦/١ ، ١٠٧) .

⁽٣) ني (د) : دکان، .

⁽٤) في (أ) : «العليبة» , وهو تحريف ,

⁽٥) ايقول؛ : ساقطة من (د) .

⁽٦) افقلمه عاصمه: ساقطة من (د).

كُنْتَ _ وَاللَّهِ _ مَا عَلِمْتُ كَافِراً بِاللَّهِ وَبِكِتَابِهِ وَبِرَسُولِهِ ، مُؤْذِياً لِنَبِيَّهِ ، فَأَخْمَدُ اللَّهَ الذِي هُوَ قَتَلَكَ وَأَقَرَّ عَيْنِي مِنْكَ الإن .

ففي هذا بيان أن السبب الذي أوجب قتل هذين الرجلين من بين سائر الأسرى (۱) أذاهم لله ولرسوله (۱) بالقول والفعل ؛ فإن الآيات التي نزلت في النضر معروفة (۱) ، وأذى ابن أبي مُعيط له مشهور بلسانه ويده حين خنقه _ بأبي هو وأمي _ بردائه (۱) خنقاً شديداً يريد

(١) ينظر : كتاب المفازي، للواقدي (١١٣/١ ، ١١٤).

(٢) في (د) : «الأساري» .

وجه الدلالة مسن قسصة

النضر رعقبة

(٣) في (ج) و (د): «ويسوله»

(١٥) روى ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٨٢ / ١٨) عن ابن عباس وضي الله عنها أنه قال :

«أنزل الله تبارك وتعالى في النضر ثماني آيات من القرآن ، قوله : ﴿ وَإِذَا تُعَلَىٰ عَلَيْه آياتُنَا
قال أَسَاطِيرُ الأُولِينِ ﴾ ، وكل ما ذكر في الأساطير من القرآن» أهد . ومن ثلك الآيات

التي نزلت في النضر بن الحارث ، قول الله تعالى : ﴿ وَمِنهُم مَّن يَسْتَمِمُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا
عَلَى قُلُوسِهِم أَكِنَةٌ أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي وَاذَانِسِهِم وَقُوراً وَإِن يَرُوا كُلَّ وَايَةٍ لا يُؤْمِنُوا حَتَّى إِذَا
عَلَى قُلُوسِهِم أَكِنَةٌ أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي وَاذَانِسِهِم وَقُوراً وَإِن يَرُوا كُلَّ وَايَةٍ لا يُؤْمِنُوا حَتَّى إِذَا
عَلَى عُلُولِينِهِ اللّهِ اللّهِ وَمَا : وَلَمْ اللّهِ اللّهُ وَلَيْ اللّه وَمَا : وَلَهُ تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتُلّى عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا تَتُلّى عَلَيْكِ وَاللّهُ اللّهُ وَلَى يَشُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْكُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللل اللللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ 

ابن جرير؛ (١٨٢/١٨). (٥) دبرداته؛ : ساقطة من (د) . قتله(١) ، وحين ألقى السُّلا(٢) على ظهره وهو ساجد(٣) ، وغير ذلك .

ومن ذلك أنه أمر بقـتل مَـن كـان يهجـوه بعـد فـتح مكة من قريش وسائر العـرب ، مثل كعب بن زُهــير وغيره .

قصة كعب ابن زهير بن أي سلمسي ب

قال الأموي : حدثني أبي قال : قال ابن إسحاق ، وذكره يونس بن بكير والبكَّـاثي(؛) وغـيرهمـا عـن ابـن إسـحـاق قــال : فلما قَدِم رســول الله

⁽۱) فعن عروة بن الزبير قال : سألت عبدالله بن عصرو عن أشد ما صنع المشركون برسول الله 

قل . قال : رأيت عقبة بن أبي معيط جاء إلى النبي هو وهو يصلي ، فوضع رداء في 
عنقه، فخنقه به خنقاً شديداً . فجاء أبو بكر حتى دفعه عنه ، فقال : ﴿ أَتَقَتُلُون رَجُلاً أَن 
يَقُولَ رَبِّي اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُم بِالْبَيِّناتِ مِن رَبِّكُم ﴾ سورة غافس : الآيسة رقم: (۲۸) 
. الحديث رواه البخاري : في كتاب فضائل الصحابة ـ باب قول النبي هي : «لَوْ كُنْتُ 
مُشَّخِذاً خَلِيلًا (٢/ ٢٦ ح ٢٦٨٧) ، وفي مواضع أخرى من والصحيح ، (ح ٢٨٥٦) 
مُشَّخِذاً خَلِيلًا (١/ ٢٦ ح ٢٦٨٧) ، وفي مواضع أخرى من والصحيح ، (ح ٢٨٥٠) 
كما قاله ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٤٠٤) ؛ فلم يروه من أصحاب الكتب الستة غير 
البخاري، كما في «ذخائر المواريث» (٢/ ٤٤٤) ؛ فلم يروه من أصحاب الكتب الستة غير 
البخاري، كما في «ذخائر المواريث» (٢/ ٤٤٤) .

 ⁽٢) السلا : هي اللفافة التي يكون فيها الولد في بطن الناقة وسائر الحيوانات . وهي من الأدمية : المشيمة . ينظر : «النهاية» (٢/ ٣٩٦) (سلا) .

⁽٤) هـ و زياد بن عبدالله بن الطُّفيل العامري البكّائي أبو عمد الكوفي (صدوق ثبت في المغازي) ما أحد أثبت في ابن إسحاق منه . روى عن : عمد بن إسحاق وعبدالملك بن عمير ومنصور بن المعتمر . روى عنه : أحمد بن حبل وعبدالله بن سعيد الأموي وابن هشام . مات سنة ثلاث وثيانين ومئة . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٢/ ٣٩٦) ؛ «تاريخ ابن زبر» (١/ ٤١٥) ؛ «تهليب الكيال» (٩/ ٤٨٥) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٢٢٠) .

ﷺ المدينة منصرفاً من الطائف كتب بُجير بن زهير بن أبي سُلمى إلى أخيه كتب في قتل رجال بمكة عمن كان يهجوه ويؤذيه .

ولفظ يونس والبكائي: أنَّ رسول الله ﷺ قد قتل رجالاً بمكة ممن كان يهجوه ويؤذيه ، وأن من بقي من شعراء قريش ابن الزَّبَعْرَى وهبيرة ابن أبي وهب قد هربوا في كل وجه ، فإن كانت / لك في نفسك حاجة ٥٥/ب فَطِرْ إلى رسول الله ﷺ ؛ فإنه لا يقتل أحداً جاءه تائباً ، وإن أنت لم تفعل فانجُ إلى نجاتك من الأرض ، وكان كعب قد قال أبياتاً نال فيها من رسول الله ﷺ حتى رويت وعُرفت ، وكان الذي قال :

أَلاَ أَبْلِغًا عَنِي بُ جَيْرِ إِرِسَالَةً فَهُلْ لَكَ فِيمَا قُلْتُ وَيَسَحَكَ هَلْ لَكَا لِتَحْبِرَنِي إِنْ كُنْتَ لَسْتَ بِفَاعِلٍ عَلَى أَيْ شَيْءٍ غَيْر ذَلِكَ دَلَّكَا عَلَى خُلُقٍ لَسَيْءٍ غَيْر ذَلِكَ دَلَّكَا عَلَى خُلُقٍ لَسَمْ يَلْقَ (١) يَوْماً أَبا لَهُ وَلا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ عَلَيْهِ أَبا اللّهُ وَلا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ عَلَيْهِ أَبا اللّهُ وَلا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ عَلَيْهِ أَبا اللّهُ وَلا قَائِلٍ إِمّا عَشَرْتَ لَعا لَكَا فَإِنْ أَنْتَ لَمْ مَنْهَا وَعَلَّكَا سَقَاكَ بِهَا المُأْمُونُ كَالْسا رَوِيةً فَأَنْهَاكَ المُأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكا سَقَاكَ بِهَا المُأْمُونُ كَالْسا رَوِيةً فَأَنْهَاكَ المُأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكا

وإنها قال [كعب] (٣): «المأمون» لقول قريش لرسول الله ﷺ «الأمين» الذي كانت تقوله له (١).

⁽١) في (ج) ر (د) : اللَّفَّا .

⁽٢) الشطر الثاني في (ج): فولم تعرف عليه أباً لكاه ؛ في (د): فولم يعرف عليه أخاً لكاه

⁽۲) اکعب۱ : زیادة نی (ج) و (د) .

⁽٤) الله : ساقطة من (د) . .

فلما بلغ كعباً الكتاب ضاقت به الأرض ، وأشفق على نفسه ، وأرْجَفَ به مَن كان في حاضره من عدوه ، فقالوا : هو مقتول ، فلما لم يجد من شيء بدّاً قال قصيدة يمدح فيها رسول الله هي ، ويذكر فيها خوفه وإرجاف الوشاة به ، ثم خرج حتى قدم المدينة ، فنزل على رجل كانت بينه وبينه معرفة من جهينة كما ذكر لي ، فغدا به(۱) على رسول الله على حين صلى الصبح ، فلما صلى مع الناس أشار له إلى رسول الله في حين صلى الصبح ، فلما صلى مع الناس أشار له إلى رسول الله في فوضع فقال: هذا رسول الله في نوضع يده في يده ، وكان رسول الله في لا يعرفه ، فقال : يارسول الله إن كعب ابن زهير استأمن منك تائباً مسلماً ، فهل أنت قابل منه إن أنا جئتك به ؟ فقال رسول الله في فقال رسول الله به ابن زهير استأمن منك تائباً مسلماً ، فهل أنت قابل منه إن أنا جئتك به ؟

قال ابن إسحاق: فحدثني عاصم بن عمر أنه وَثَبَ عليه رجل من الأنصار فقال: يارسول الله دعني وعدو الله أضرب عنقه ، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ دَعْهُ عَنْكَ قَدْ جَاء َ تَائِباً نَازِعاً ﴾ قال: فغضب / كعب على هذا ١/٥٦ الحي من الأنصار لما صنع به صاحبهم ، وذلك أنه لم يتكلم فيه رجل من المهاجرين إلا بخير، فقال قصيدته التي قال حين قدم على رسول الله ﷺ ، ثم أنشد ابن إسحاق قصيدته المشهورة (بانت سعاد) وفيها:

⁽١) ابه: : ساقطة من (د) .

⁽۲) ينظر: «السيرة النبويسة» لابن هسسام (۱۰۱/۳ و ٥١٥) (أمر كعب بن زهير بعد الاسمراف عن الطبائف)؛ «شرح ديوان كعب بن زهيره لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ص (۳) ، وكتاب «المغازي من تباريخ الإسلام» لللهبي ص (٦١٥ ـ ٦٢١)؛ «والشعر والشعراء» لابن قتيبة (۸۰/۱۸) ؛ «الأغباني» (٨٦/١٧) ؛ «إمتاع الأسباع» للمقريزي ص (٤٩٤) .

وَالَّ عَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولُ السَّهِ مَأْمُولُ السَّهِ مَأْمُولُ السَّهُ مَأْمُولُ السَّهُ وَتَفْصِيسُلُ الْخَاوِيسُلُ (۱) أُذْنِبُ، وَلَوْ كَشُرَتْ فِسِيَّ الْأَقَاوِيسُلُ (۱)

أَنْبِثْتُ أَنَّ رَسُولَ السَّلَّهِ أَوْعَــدَنِسِ مَهْلًا هَدَاكَ الَّذِي أَعْطَاكَ نَافِلَةَ الْــ لا تَأْخُذَنَـــي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَــمْ

## * لَا تَمَانُحُ لَنِّي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أُذَّنِبْ *

ومن ذلك: ما نُقل أنه كان ﷺ يندب إلى قتل من يهجوه، ويقول: (مَنْ يَكُفينني عَدُولي؟ ١٥٠٠) .

قال الأموي: سعيد بن يحيى بن سعيد في مغازيه: ثنا أبي قال: أخبرن عبد الملك بن جريج عن رجلٍ أخبره (٣) عن عكرمة عن عبدالله بن

⁽۱) ينظر: السيرة النبوية، لابن هشام (۱/ ۰۰ - ۵۱۰) ؛ اشرح ديبوان كعب بن زهيرا لأبي معيد الحسن بن الحسين السُّكري ص (۱۹)؛ «الشعر والشعراء» لابن قتية ص (۱۰۵) ؛ «جهرة أشعار العرب، لأبي زيد عمد بن أبي الخطاب (۱/ ۲۹۲)؛ اشرح قصيلة كعب بن زهير في مدح سيلنا رسول الله عليه الله الله عمد بن هشام الأنصاري ص (۲٤۸) . (۲) مبتى تخريجه في ص (۵۹) .

⁽٣) دعن رجل أخبره : ساقطة من (ج) .

عباس أن رجلاً من المشركين شتم رسول الله ه ، فقال رسول الله ه : أنا ، فبارزه ، فمن يكفي يني عَدُوًى ؟ فقام الزبير بن العوام فقال : أنا ، فبارزه ، فأعطاه رسول الله ه سَلَبَهُ (١) ، ولا أحسِب إلا في خيبر حين قُتل ياسر ، ورواه عبدالرزاق أيضاً (١) .

ورَوَىٰ أَن رَجِــلاً كَـان [يسـبّ](٣) النبي ﷺ فقال : (مَـنْ يَكُفِينِي عَدُوِّي ؟» فقال خالد : أنا ، فبعثه / النبي ﷺ ، فقتله(» .

ومن ذلك : أن أصحابه كانوا إذا سمعوا مَنْ يَسُبُّه ويؤذيه على قتلوه ، وإن كان قريباً ، فيقرهم على ذلك ويرضاه ، وربيا سمى مَنْ فعل ذلك ناصراً لله ورسوله .

صحــــاب الــــرمـــول بقتلون الساب ولو كان قريباً

⁽١) سَلَبَـه أي : ما يأخذه أحد القِرنين في الحرب من قِرنه مما يكون عليه ومعه من سلاح وثيـاب ودابة وغيرها . ينظر : «النهاية» (٣٨٧/٢) (سلب) .

⁽٢) رواه عبدالرزاق في «المصنف» له (٥/ ٣٣٧ ح ٩٤٧٧) ؛ (٥/ ٣٠٧ ح ٩٧٠٤) عن ابن جريج عن رجل عن عكرمة ـ مولى ابن عباس ـ أن النبي على سبه رجل من المشركين . . . الحديث ؛ ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٤٥) عن إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس به ، وقال أبو نعيم عقبه : «غريب من حديث إبراهيم لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

⁽٣) في (أ) : (سب» , والمثبت من (ج) .

⁽٤) رواه عبدالرزاق في المصنفه (٩٧٠٥ ح ٩٧٠٥) عن معمر عن سياك بن الفضل قال: أخبرني عروة بن محمد عن رجل . . . أو قبال : ألفين [كذا في المصنف ، والصواب : رجل من بلقين ، كما سيأتي] أن امرأة كانت تسب النبي هذفال النبي على : «مَنْ يَكُفِينِي عَدُورِي ؟ فخرج إليها خالد بن الوليد فقتلها أه . ورواه ابن حزم في الملحل، (١١/ ٤١٣) وقبال عن رجل من (بلقين) ، وهو رجل من الصحابة معروف اسمه الذي سياه به أهله : رجل من بلقين . وقبال ابن حزم أيضاً : الحذا حديث مسند صحيح وقد رواه على بن المديني عن عبدالرزاق ؟ .

فروى أبو إسحاق الفَزَارِي(۱) في كتابه المشهور في السير عن سفيان الشوري عن إسهاعيل بن سُميع(۱) عن مالك بن عمير(۱) قال : جاء رجل إلى النبي على فقال : إني لقيت أبي في المشركين ، فسمعت منه مقالة قبيحة لك ، فها صبرت(١) أن طعنته بالرمح فقتلته ، فها شَـقٌ ذلك عليه .

قـال : وجاءه آخر فقال : إني لقيتُ أبي في المشركين فصَفَحْتُ عنه، فها شَقَّ ذلك عليه

وقــد رواه الأمــوي وغيره من هذه الطريق(ه) .

⁽۱) هو الإسام الحافظ إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري الشامي ، أبو إسحاق (ثقة حافظ). روى عن : أبي إسحاق السبيعي وهشام بن حروة وسليان الأحمش . روى عنه : الأوزاعي والشوري وابن المبارك . مات سنة خس وثبانين ومئة . ينظر : «تاريخ الشقات» للعجلي ص (٥٤) ؛ «تهليب الكيال» (٢/ ١٦٧) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٩٥) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٩٢) .

 ⁽۲) هو إسماعيل بن سُمسيع الحنفي ، أبو محمد (صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج). روى عن:
 أنس ومالك بن عمير ومسلم البطين . روى عنه : أبو إسحاق الفزاري والثوري وشعبة .
 ينظر : «الجرح والتعديل» (۲/ ۱۷۱) ؛ «تهذيب الكال» (۳/ ۱۰۷) ؛ «الكاشف»
 (۱/ ۱۲٤)؛ «تقريب التهنيب» ص (۱۰۸) .

⁽٣) هو مالك بن عمير الحنفي الكوفي ، مخضرم : أدرك الجاهلية ، ولم ير النبي ﷺ قال ابن الأثير وابن مندة لا يعرف له رؤية ولا صحبة. روى عن : النبي ﷺ مرسلاً . روى عنه: إسماعيل بن سميع وعهار الدهني . ينظر : «التاريخ الكبير» (٧/ ٤/٤) ؛ «أسد الغابة» (٥/ ٣٠/) ؛ «الكاشف» (٣/ ١٠٥) ؛ «الإصابة» (٣/ ٣٠) .

⁽٤) في (د) : اصيرت

⁽٥) رواه الحسن بن سفيان في «مسنده» في الوحدان ، ورواه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» ، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣٠/٦)

وروى أبو إسحاق الفزاري أيضاً في كتابه(۱) عن الأوزاعي(۲) عن حسان بن عطية(۲) قال : بعث رسول الله على جيشاً فيهم عبدالله بن رواحة وجابر (۱) ، فلها صافوا المشركين أقبل رجلٌ منهم يسب رسول الله على فقام رجل من المسلمين(۱) فقال : أنا فلان ابن فُلان ، وأمي فلانة ، فَسُبّني وسُبّ أمي(۱) ، وكُفّ عن سب رسول الله على ، فلم يزده ذلك إلا إغراء(۱) ، فأعاد مثل ذلك ، وعاد (۱) الرجل مثل ذلك ، فقال في الثالثة : لئن عُدت لأرْحَلَنْكَ (۱) بسيفي ، فعاد ، فحمل عليه الرجل ، فولّى

⁽١) كتاب «السِّيرا للفزاري ص (٢١٤ ، ٢١٥) .

⁽۲) هو شيخ الإسلام ، وعالم أهل الشام عبدالرحمن بن عمرو بن يُحْمَد ، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه (ثقة جليل) . روى عن : عمرو بن شعيب وحسان بن عطية ومحمد بن سيرين . روى عنه : الزهري والشوري وأبو إسحاق الفزادي . مات سنة سبع وخسين ومئة . ينظر : «تاريخ الشقات» للعجلي ص (۲۹۲) ؛ «الثقات» لابن حبان (۲۲/۲) ؛ اسير أعملام النبلاء (۷/۲۰) ؛ «تهذيب التهذيب» (۲۸۳۸) ؛ «تقريب التهذيب» ص

⁽٣) هو حسان بن عطية المحاربي مولاهم ، أبو بكر الدمشقي ، تابعي من أفاضل أهل زمانه (ثقة فقيه عابد) . روى عن : أبي أمامة وابن المسيب ومحمد بن أبي عائشة . روى عنه : الأرزاعي وغيره . بقي إلى حدود سنة ثلاثين ومئة . ينظر : «تاريخ الشقات» للعجلي ص (١١٢) ؛ «الثقات» لابين حبان (٢/٣٤) ؛ «تهذيب الكيال» (٢/٣٤) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٤) ؛ «تقريب التهذيب» ص (١٥٨) .

 ⁽٤) في «سير الفزاري»: «فيهم عبدالله بن رواحة وخالد بن زيد» أهد. وخالد بن زيد هو : أبو أيوب الأنصاري الصحابي البدري المشهور رضي الله عنه .

⁽٥) في اسير الفزاري، : افقال رجل من المسلمين، ـ بدل فقام ـ .

 ⁽٦) في االسيرة : افسيني وسب أبي وسب أميه .

 ⁽٧) في (د) : قالأغراء، ؛ قالسير، : قإلا غَراً» .

⁽٨) في (د) ؛ والسير : الوأعاد؛ .

⁽٩) في «السير»: «الأرجلنك» (بالجيم). وهو تصحيف ظاهر، والصواب: «الأرحلنك» (بالحاء). قال الخطابي: قوله: «الأرحلنك: يريد الأعلوبَك بالسيف ضرباً، يقال: فلان يَرْحَلُ فلاناً بها يكره، أي: يركبهُ بمكروه. ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٢٠٢/١)؛ و «النهاية» الابن الأثير (٢٠٢/١) (رحل).

مُدْبراً، فاتبعه الرجل حتى خرق صف المشركين ، فضربه بسيفه ، وأحاط به المشركون فقتلوه فقال رسول الله ﷺ: ﴿ أَعَجِبتُمْ مِنْ رَجُلٍ نَصَـرَ اللَّهَ وَرَسُولُه ؟ ثم إن الرجل برىء من جراحه (۱) ، فأسلم ، فكان يسمى الرحيل (۱) ، ورواه الأموى في مغازيه من هذا الوجه .

وقد تقدم (٣) حديث عمير بن عدي لما قال عين بلغه أذى بنت مروان للنبي على . : اللهم إنَّ عليَّ نذراً لثن رددت رسول الله على إلى المدينة لأقتلنها ، فقتلها بدون إذن النبي على ، فقال النبي على : "إذا أخ بَنْ تُم أَنْ تَنْ ظُرُوا إِلَى رَجُلٍ نَصَرَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بِالْغَيْبِ فَانْظُرُوا إِلَى عَدِيً ، فَعَمْ بِن عَدِيً ،

وكذلك حديث اليهودية وأم الولد ، فإن النبي ﷺ / أهدر دمها لما ١/٥٧ قتلت لأجل سبه ، (؛ وقد قـــَــلت بــدون إذنه . فهذا مما يدخل في أنه ﷺ أقـرّ من قتل رجلاً لأجل سبه ؛) .

وقد تقدم أيضاً(ه) حديث الرجل الذي نذر أن يقتل ابن أبي سرح لما افتراه على النبي على ، وأن النبي الله أمسك عن مبايعته ليقوم إليه ذلك الرجل فيقتله ويفي بنذره .

مومنو الجن وقد ذكروا أن الجن الذين آمنوا به كانت تقصد من يسبه من الجن يقتلون الساب الكفار فتقتله قبل الهجرة وقبل الإذن في القتال له وللإنس ، [فيقرها](١)

 ⁽١) في «السير»: «جراحته».
 (٢) في «السير»: الرُّجيْسُل (بالجيم). وهو تصحيف.

⁽٣) في ص (١٩٦ ، ١٩٧) من هذا الكتاب .

⁽٤ ـ ٤) ما بين القوسين : ساقط من (ج) .

⁽٥) في ص (٢٢٣) من هذا الكتاب .

⁽٦) ق (أ) : دنيقرهماء (٦) ق (أ) : دنيقرهماء

على ذلك ، ويشكر ذلك [لها](١) .

قال سعيد بن يحيى الأموي في مغازيه : حدثني محمد بن سعيد(١) يعني عمه _ قال : قال محمد بن المُنْكَدِر(١) : إنه ذُكِر له عن ابن عباس أنه قال : هتف هاتف من الجن على جبل(١) أبي قبيس(١) ، فقال :

قَبَّعَ السَلِّهُ رَأْيكُسمْ آلَ فِهُ رِ حِيْنَ تُغْضِي لَنْ يَعِيْبُ عَلَيْهَا حَالَفَ الْجِنِّ جِنَّ بُصْرَى عَلَيْكُمْ تُوشِكُ الْخَيْلُ أَنْ تَرَوْهَا نَهَالًا

مَا أَدَقَّ الْعُقُولَ وَالأَحْسِلامِ(١) دِيْنَ آبَائِسِهَا الْحُمَاةِ الْكِرَامِ وَيْنَ آبَائِسِهَا الْحُمَاةِ الْكِرَامِ وَرِجْسِال النَّخِيْلِ والأطَامِ(٧) تَقْتُلُ الْقَوْمَ فِسِي حسرامٍ تِسَهَامٍ

⁽١) في (أ) : فلمها .

⁽۲) هو محمد بن سعيد بن أبان ، أبو عبدالله القرشي الأموي أخو يجيى وعبدالله ، أصله من الكوفة . روى عن : عبدالملك بن عمير وعبدالعزيز بن رفيع وهشام بن عروة . روى عنه: ابن أخيه سعيد بن يجيى الأموي . مات ببغداد سنة ثلاث وتسعين ومتة . ينظر : دانتاريخ الكبيرة (۱/۱/۱) ؛ «الجرح والتعديل» (۷/ ۲٦٤) ؛ «المشاهير» لابن حبان ص (۱۷۵) ؛ «تاريخ بغداد» (۳۰۳) .

⁽٣) هو محمد بن المنكدر بن عبدالله التيمي المدني القرشي الحافظ ، أبو عبدالله (ثقة فاضل) كان من سادات قريش وعباد أهل المدينة وقراء التابعين . روى عن : أبيه وعائشة وأبي هريرة . روى عنه : شحبة ومالك والسفيانان . مات بالمدينة سنة ثلاثين أو إحدى وثلاثين ومئة . ينظر : «الطبقات الكبرى» (الجزء المتمم» ص (١٨٨) ؛ «التاريخ الكبير» (١/١٩/١) ؛ «الكائسف» وتاريخ الشقات المعجلي ص (٤١٤) ؛ «الثقات الابن حبان (٥/٠٥) ؛ «الكائسف» (٣٥٠/١) ؛ «تهذيب التهذيب» (٤٧٣/٩) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٥٠٨) .

⁽٤) (جبل؛ : ساقطة من (د) .

 ⁽٥) جبل أي قبيس : هو الجبل المعلوم بمكة ، وهو مشرف على المسجد الحرام شرّفه الله .
 ينظر : المعجم البلدان» (٣٠٨/٤) .

⁽٦) كان حقه أن يقول: «العقولَ والأحلاما» مفتوحاً ، وحيث إن القافية مكسورة وقد فتح فإن هذا من عيوب القافية ، وهو الذي يسميه علماء العروض: «إقواء» ، وهو مغتفر للشاعر. ينظر: كتاب «القوافي» للقاضي أبي يعلى التنوعي ص (١٦٤).

⁽٧) الأطام : يعنى الأبنية المرتفعة كالحصون . ينظر : السان العرب، (٩٣/١) (أطم) .

هَلْ كَرِيبٌ مِنْكُمْ لَهُ نَفْسُ حُسرُ مَاجِدُ الْسَجَدَّتَيْسِ وَالْأَعْمَامِ ضَارِبً مَنْكُمْ لَهُ نَفُسُ حُسرُ وَرَوَاحاً مِسنْ كُرْبَسَةٍ وَاغْتِنَامَ ضَارِبًا ضَسَرْبُةً تَكُونُ نَكَالاً وَرَوَاحاً مِسنْ كُرْبَسَةٍ وَاغْتِنَامَ

قال ابن عباس: فأصبح هذا الشعر حديثاً لأهل مكة ، يتناشدوه بينهم ، فقال رسول الله على : «هَذَا شَيْطَانٌ يُكَلَّمُ النَّاسَ فِي الأُوثَان يُكلَّمُ النَّاسَ فِي الأُوثَان يُكلَّمُ النَّاسَ فِي الأُوثَان يُعَالُ لَـهُ : مِسْعَر، وَاللَّهُ مُخْزِيْهِ » ، فمكثوا ثلاثة أيام فإذا هاتف يهتف على الجبل يقول :

نَحْنُ قَتَلْنَا فِي ثَلاثٍ مِسْعَرَا إِذْ سَفَّهَ الْحَقَّ وَسَنَّ الْمُنكَرَا قَنَّعْتُهُ سَيْفاً حُسَاماً مُبَتِّرا بِشَتْمِهِ نَبِيِّنَا الْطَهَرَا

فقال رسول الله ﷺ : «هَذَا عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِبِّ اسْمُهُ سَمَحَج ، آمَنَ بِي مَنْدُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فقال بِي ، سَمَّيْتُهُ عَبْدَاللَّهِ ، أَخْبَرنَي أَنَّهُ فِي طَلَبِهِ مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فقال على : جزاه الله خيراً يارسول الله .

وعمن / ذُكر أنه قسل لأجل أذى النبي الله أبو رافع بن أبي الحُقَيق ١٥/ب اليهودي ، وقصمته معروفة مستفيضة عند العلماء ١١) ، فنذكر منها موضع الدلالة

عن البراء بن عازب قال : بعث رسول الله على إلى أبي رافع البه هودي رجالاً من الأنصار (۱) ، وأمَّر عليهم عبدالله بن عتيك ، وكان أبو رافع يؤذي رسول الله على ويُعِين عليه ، وكان في حصن له بأرض

(١) وقد سبق ذكرها باختصار في ص (٢٥٥ ، ٢٥٦) .

 ⁽۲) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (۷/ ۳۹۷): «وقد سمي منهم في هذا الباب: عبدالله بن عسيك وعبدالله بن عبدالله بن عبدالله بن عبدالله بن عبدالله بن عبدالله ابن أيس وأبو قبادة وخزاعي بن أسود».

الحجاز، فلها دنوا منه _ وقد غربت الشمس وراح الناس بِسَرْحِهِم‹‹› ـ قال عبدالله لأصحابه : اجلسوا مكانكم فإني منطلق ومتلطف للبواب لعلي أن أدخل ، فأقبل حتى دنا من الباب ، ثم تقنّع بثوبه‹‹› كأنه يقضي حاجته وقد دخل الناس ، فهتف به البواب ياعبدالله إن كنت تريد أن تدخل فادخل فإني أريد أن أغلق الباب ، فدخلت فكمنتُ (٣) ، فلها دخل الناس أغلق الباب ، فدخلت فكمنتُ (٣) ، فلها دخل الناس أغلق الباب ، ثم علّق الأغاليق(›) على وَدّره ، قال : فقمت إلى الأقاليد(›) فأخذتها ففتحت الباب ، وكان أبو رافع يُسمر عنده ، وكان في علالي (›› فأخذتها ففتحت الباب ، وكان أبو رافع يُسمر عنده ، وكان في علالي (›› له ، فلها ذهب عنه أهل سَمر و صَعِدتُ إليه ، فجعلتُ كلها فتحت باباً أغلقت عَلَيَّ مِن داخل. قلت: إن القوم نذِرُوا بي (‹›) لم يَخْلُصُوا إليَّ حتى أقلته ، فانتهيت إليه ، فإذا(›) هو في بيت مظلم وسط عياله لا أدري أين أقتله ، فانتهيت إليه ، قادا : من هذا ؟ فأهويتُ نحو الصوت هو من البيت ، قلت : أبا رافع ، قال : من هذا ؟ فأهويتُ نحو الصوت

⁽١) راح الناس بسرحهم أي : رجعوا بمواشيهم التي ترعى . والسرح : هي السائمة من إبل وبقر وغنم . ينظر : «النهاية» (٣٥٨/٢) (سرح) .

⁽٢) تقنع بثربه أي : تغطى به ليخفي شخصه لئلا يُـعرف .

⁽٣) فكمنت أي : اختبأت ، كما سبق في ص (٢٢٧) .

 ⁽٤) الأغاليـق : جمع غَــلق بفتـــع أوله ، وهو ما يغلق به الباب ، والمراد بها المفاتيح . ينظر :
 «النهاية» (٣/ ٣٨٠) (غلق) .

 ⁽٥) وَدّ: بفتح الواو وتشديد الدال: هو الوَتَد. ينظر: السان العرب (٨/ ٤٧٩٤) (ودد).

⁽٦) في (د) : الود . وهو خطأ ظاهر . والصواب : الأقاليـد ، وهي جمع إقليد وهو المفتاح . ينظر : النهاية (٤/٤) (قلد) .

⁽٧) عـ الله : جمع عُلِّيةً بضم العين وكسرها وهي الغُرْفة . ينظر : «النهاية» (٣/ ٢٩٥) (علا).

 ⁽٨) نَلِروا بي : بكسر الذال المعجمة أي : عَلِمُوا وأَحسُّوا بمكاني ، وأصله من الإنذار وهو الإعلام بالشيء الذي ينذر منه . ينظر : «النهاية» (٣٩/٥) (نذر) .

⁽٩) ففإذا؟ : ساقطة من (د) .

فأضربه ضربة بالسيف وأنا دَهِش ، فها أغنيت شيئاً (۱) ، وصاح (۲) فخرجت من البيت ، فأمكن غير بعيد ثم دخلت إليه فقلت : ما هذا الصوت يا أبا رافع ؟ فقال : لأمّل الويل ، إن رجُلا في البيت ضربني قبل بالسيف ، قال : فأضربه ضربة أَنْخَنتُهُ ، ولم أقتله ، ثم وضعت ضَبيب السيف (۲) في بَطنه حتى أخذ في ظهره ، فعرفت أني قتلته ، فجعلت أفتح الأبواب بابا بابا ، حتى انتهيت إلى درجة له فوضعت رجلي وأنا أرى أن (١) قد انتهيت بابا ، حتى انتهيت في ليلة مُقْمِرة ، فانكسرت ساقي ، فعصبتها بعامة ، ثم انطلقت في ليلة مُقْمِرة ، فانكسرت ساقي ، فعصبتها بعامة ، ثم انطلقت على الباب فقلت : لا أخرج الليلة حتى أعلم أقتلته ، فلها صاح الديك / قام الناعي على السور . فقال : ١/٥٨ أنعي أبا رافع تاجر أهل الحجاز، فانطلقت إلى أصحابي فقلت: النَّجاء (١) ، قاسطت رجلي، فمسحها، فكأنها لم أشتكها قط ، رواه البخاري في الصحيحه (١) .

⁽١) فما أغنيت شيئاً ، أي : لم أقتله .

⁽٢) في (د) : تفصاحه .

⁽٣) ضبيب السيف : قال الخطابي : «هكذا يروى ، وما أراه محفوظاً ، وإنها هو ظبة السيف ، وهو حرف حد السيف ، ويجمع على ظبات ، قال : والضبيب لا معنى له هنا لأنه سيلان الدم من الفم . قال عياض : هو في رواية أبي ذر بالصاد المهملة ، وكذا ذكره الحربي ، وقيال : «أظنه طرفه» . قاله الحافظ في «الفستح» (٧/ ٣٩٩) ، وفي «لسان العرب» (٤/ ٢٣٨٧) (صبب): صبيب السيف بالمهملة أي: طرفه، وفي «اللسان» أيضاً (٥/ ٢٧٤٤) (طا)

⁽طبا)

⁽٤) في «الصحيح»: «أن». (٥) النجاء، أي: أسرعوا وانجوا بأنفسكم، والنَّجَاء: السرعة في السير. ينظر: «لسان العرب» (٧/ ٤٣٥٩، ٤٣٦٠) (نجا).

⁽٦) في كتاب الجسهاد - باب قتل النائم المشرك (١/ ١٧٩ ح ٢٠٢٣ ، ٣٠٢٣) وفي كتاب «المغازي» - باب قتل أبي رافع (٧/ ٣٠٥ ح ٤٠٣٩ ، ٤٠٣٩ ، ٤٠٤٥) واللفظ الكامل الموافق لما ذكره المصنف هو (ح ٤٠٣٩) ؛ ورواه البيهقي : في «السنن الكبرى» (٩/ ٨٠) ؛ ورواه أيضاً في كتابه ادلائل النبوة» (٤/ ٣٧) ؛ والبغوي : في «شرح السنة» (١/ ٢٦٩ ح ٢٦٩٧) ؛ والخطيب التبريزي : في «شكاة المصابيح» (٣/ ١٦٤٥ ح ٢٧٥٧) .

وقال ابن إسحاق : حدثني الزهري عن عبدالله بن كعب بن مالك قال : مما صنع الله لرسوله هي أن هذين الحيين من الأنصار الأوس والحزرج كانا يَتَصَاوَلَان (١) معه تَصَاوُل الفَحْلَين ، لا يصنع أحدهما شيئاً إلا صنع الآخر مثله ، يقولون : لا يعددون ذلك فضلاً علينا في الإسلام وعند رسول الله هي ، فلما قتل الأوس كعب بن الأشرف تذكّرت الخزرج رجلاً هو في العداوة لرسول الله في مثله فتذاكروا ابن أبي الحُقيق بخيبر ، فاستأذنوا رسول الله في قتله ، فأذن لهم ، وذكر الحديث إلى أن قال : ثم صعدو إليه في عُلية له ، فقرعوا عليه الباب ، فخرجت إليهم امرأته ، فقالت : من أنتم ؟ فقالوا : حي من العرب نريد الميرة (١٠)، ففتحت لهم ، فقالت : من أنتم ؟ فقالوا : حي من العرب نريد الميرة (١٠)، ففتحت لهم ، فقالت : ذاكم الرجل عندكم في البيت ، وذكر تمام الحديث في قتله (١٠).

فقد تبين في حديث البراء وابن كعب(،) إنها تسرى المسلمون لقتله بإذن النبي ﷺ لأذاه للنبي ﷺ ومعاداته له .

وأنه كان نظير ابن الأشرف ، لكن ابن الأشرف كان معاهداً فآذى الله ورسوله فندب المسلمين إلى قتله ، وهذا لم يكن معاهداً .

فهنه الأحاديث كلها تدل على أن من كان يسب النبي ﷺ ويؤذيه من الكفار فإنه كان يقصد قتله ، ويحض عليه لأجل ذلك ، وكذلك

دلالية هيله الأحياديث

⁽١) يتصاولان أي : يتفاخران ، إذا فعل أحدهما شيشاً فعل الآخر مثله . ينظر : «النهاية» (٣/ ٦١) (صول) .

⁽٢) الميرة : الطعام . ينظر : اغريب الحديث؛ للخطابي (٣/ ١٣٩) .

⁽٢) سبق تخريجه في ص (٢٥٦) .

⁽٤) سبق تخريجهما في ص (٢٥٦ ، ٢٩٢) .

أصحابه بأمره يفعلون ذلك ، مع كَـفُّـه(١)عن غيره ممن هو على مثل حاله في أنه كافر غير معاهد ، بل مع أمانه لأولئك أو إحسانه إليهم من غير عـهـد بينه وبينهم ، ثم من هؤلاء مَـن قـتل ، ومنهم من جـاء مـسلًّما ثائباً فعصم دمه لثلاثة أسباب :

أسباب عصمة دم

احدها: أنه جاء تائباً قبل القدرة عليه ، والمسلم الذي وجب عليه حد لو جاء تائباً قبل القدرة عليه لسقط عنه ، فالحربي أولى بعض الذين أمسسترت الشاني : أن رسول / الله ﷺ كان من خُلُقه أن يعفو عنه . دمـــاؤهــم

> الإسلام يجيب مسا قبلس

الثالث : أن الحرب إذا أسلم لم يُؤخِّذ بشيء عما عمله في الجاهلية ، لا من حقوق الله ولا من حقوق العباد ، من غير خلاف نعلمه ؛ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَّ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفَرْ لَـ هُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ٢٦ ولقوله ﷺ: «الإسلامُ يَجُبُ مَا قَبْلَه» رواه مسلم (٢) ولقوله ﷺ: امَن أَحْسَنَ فِي الإسلام لَـمْ يُواخِذُ بِـمَّا عَمِلَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، متفق عليه:، .

(١) في (د) : دمع الكف، .

(٢) سورة الأثفال : الآية رقم (٣٨) .

(٣) سبق تخريجها في ص (٢٣٠) .

(٤) رواه البخاري : في كتاب استتابة المرتدين ـ باب إثم من أشرك بالله وصقوبته في الدنيا والآخرة (١٢/ ٢٧٧ ح ٢٩٢١) ؛ ومسلم : في كتباب الإيبان .. باب هبل يؤاخذ بأعيال الجاهلية ؟ (١/ ١١١ ح ١٢٠) ؛ وابن ماجه : في كتاب الزهد ـ باب ذكر الذنوب (٢/ ١٤١٧ ح ٢٤٢٤) ؛ فأحمد : في اللسندة (١/ ٣٧٩ ، ٤٠٩ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٢٦٤)؛ والدارمي : في القدمة، - باب ما كان عليه النام قبل مبعث النبي على من الجهل والضلالة (١٣/١ ح ١) ؛ وابن حبان : في صحيحه والإحسانة : في كتاب البر والإحسان ـ باب الإخلاص وأعمال السرّ (٧١/٦ ح ٣٩٧) ؛ والبيهقي : في السنن الكبرى، (٩/ ١٢٣) . كلهم عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .

ولهذا أسلم خلق كـ ثير وقـد قـتلوا رجـالاً يُعـرفون ؛ فلم يطلب أحد منه بقَوَد ولا دية ولا كـفارة .

أسلم وحشي(١) قاتل حمزة(١) ، وإبن العاص(٣) قاتل ابن قوقل (١)(١) ، وعقبة بن الحسارث(١) قاتل خُبَيب بن

- (۲) روى قسصة قستل وحسي لحسمزة وإسلام وحشي البخاري في «صحيحه» : في كتاب المغازي ـ باب قسل حمرزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه (۷/ ٢٢٤ ح ٢٧٠٤) ؟ والإمام أحمد في «المسند»، (٣/ ٥٠١) ، كلاهما عن سليان بن يار عن جعفر بن عمرو ابن أمية الضِّمري وعبيدالله بن عدي بن الحيار . ورواها الطيالسي في «مسنده» (٦/ ١٨٦ ح ١٣٦٤) عن سليان بن يار عن عبدالله بن عدي .
- (٣) هو أبان بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي ، سن سادات بني أمية في شبابه ، كان إسلامه قبل خير بعد الحديبية استعمله النبي ﷺ سنة تسع على البحرين ، وبعثه ﷺ على سرية من المدينة قبل نجد ، استشهد هو وأخوه خالد يوم أجنادين . ينظر : دالإستيعاب، (١/٢٦) ؛ دأسد الفابة، (١/٢٦) ؛ دسير أعلام النبلاء، (١/٢٦) ؛ دالاصابة، (١/٢١) .
- (٤) ابن قوقل: هو النمان بن مالك بن ثعلبة بن أصرَم بن فهر الأنصاري الأوسي ، وقوقل: لقب ثعلبة ، وقيل : لقب أصرم ، وقد ينسب النعان إلى جده فيقال : النعان بن قوقل . قال الواقدي : «إنها سمي قوقللًا لأنه كان إذا استجار به رجلٌ قال له : قَرْقِلْ أي : ارتق بأعلى يشرب وأسفلها فأنت آمن ، فسمي القوقل ، استشهد يوم أحد . ينظر : كتاب والمغازي اللواقدي (١٩٨١) ؛ «طبقات ابن سعد» (١٩٨٥) ؛ «الإصابة» (٢٤٦٠) .
- (٥) ينظر خمبر قمتل ابن قموقل في الصحيح البخاري، في كتاب الجهاد والسير ـ باب الكافر يقتل المسلم ، ثم يسلم فيسلد بعد القتل ويقتل (٦/ ٤٧ ح ٢٨٢٧) ، وفي كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر (٧/ ٥٦١ ح ٤٢٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- (٦) هو عقبة بن الحارث بن عاصر بن نموفل الغرشي النوفلي ، أبو سِمْوَعَة . مات عقبة في خلافة ابن الزبير . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٤٤٧/٥) ؛ «الإصابة» (٤٩/٤) .

⁽۱) هو وحشي بن حرب الحبشي ، مولى ابن نوفل ، وقيل : مولى طعيمة بن عدي ، ويكنى أبا دسمة ، وقيل : أبا حرب ، وقد قتل حزة رضي الله عنه ثم أسلم وقدم على النبي هي مع وفد الطائف ، وأمره النبي هي أن يُخيب وجهه عنه ، ثم إنه شارك في قتل مسيلمة ، وكان يقول: قتلت خير الناس، وقتلت شر الناس، ثم سكن حمص ومات بها في خلافة عنهان رضى الله عنه . ينظر : قطبقات ابن سعده (۲۱۵/۷) ؛ قالإصابةه (۲/ ۳۱۵) .

عدي (١٢٢) ، ومَنْ لا يُحْصى عمن ثبت في الصحيح أنه أسلم وقد علم أنه قتل رجلاً بعينه من المسلمين ؛ فلم يوجب النبي على أحد منهم قصاصاً، بل قال على: فيضحكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلين يَقْتُلُ أَحدُهما الآخر (٣) ، كِلاهُ إِلَى يَقْتُلُ الْجَنَّة ، (المُ ثُمَ كِلاهُ إِلَى يَقْتُلُ الْجَنَّة ، (المُ ثُمَ كَلاهُ إِلَى اللَّهِ فيدخلُ الجَنَّة ، (المُ ثُمَ كَلاهُ إِلَى اللَّهِ فيدخلُ الجَنَّة ، (المُ ثُمَ كَلاهُ عَلى القاتِل فَيُسْلِم وَيُقْتَل فِي سَبِيلِ الله فَيَذْخل الجَنَّة الا مَنْق عليه (ه) .

وكذلك أيضاً لم يُضَمَّن النبي على أحداً منهم مالاً أتلفه للمسلمين، ولا أقام على أحد حد زنى أو سرقة أو شرب أو قذف ، سواء كان قد أسلم بعد الأسر أو قبل الأسر . وهذا عا لا نعلم بين المسلمين فيه خلافاً في روايته (١) ، ولا في الفترى به .

(٤ ـ ٤) مَا بين القوسين : ساقط من (د) .

ئے یضین

النبسي مسن أسلم دما أو

مبالأ أخذه

وهسو كنافر

⁽۱) هو خبيب بن عدي بن عامر بن مَجدَعة الأنصاري الأوسي الشهيد . شهد بدراً وأحداً ، وكان خُبيب هو الذي سن لكل مسلم قتل صبراً الصلاة . ينظر: «الإستيعاب» (۱/ ٢٤٠) وأسد الغابة» (۲/ ۲۰٪) ؛ «سير أعلام النبلاء» (۲/ ۲٤٦) ؛ «الإصابة» (۲/ ۱۰۳) . (۲) ووى قبصة قتل خبيب ومن معه البخاري في «صحيحه» : في كتاب الجهاد والسير ـ باب هل يَستأسِرُ الرجل؟ ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل (۱/ ۱۹۱ ح ۳۰٤٥)، وفي كتاب المضازي ـ باب (۱۰) «بدون ترجمة» (۷/ ۲۰۵۳ ح ۳۹۸۹) ، وفي الكتاب نفسه ـ باب غزوة الرجيع . . . وحديث خبيب وأصحابه (۷/ ۲۲۷ع ح ۲۸۲۶) ، وفي كتاب باب غزوة الرجيع . . . وحديث خبيب وأصحابه (۷/ ۲۲۷ع ح ۲۸۲۶) ، وفي كتاب

التوحيد ـ باب ما يذكر من الذات والنعوت وأسامي الله عز وجل (٣٩٣/١٣ ح ٧٠٤)؛ ورواها الإمام أحمد في دمسنده، (٧/ ٢٩٤ ، ٣١٠) . كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه . (٣) في (ج) : ديقتل أحدهما صاحبه،

⁽٥) من حديث أبي هريرة وضي الله عنه . وواه البخاري : في كتاب الجهاد والسير _ باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسلد بعد ويقتل (٢/ ٤٧ ح ٢٨٢١) ؛ ومسلم : في كتاب الإمارة _ باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر ، يدخلان الجنة (٣/ ١٥٠٤ ح ١٥٠٤) ؛ والنسائي : في وابن ماجة : في والمقدمة _ باب فيها أنكرت الجهمية (١/ ٦٨ ح ١٩١) ؛ والنسائي : في كتاب الجهاد _ باب المقاتل والمقتول في سبيل الله (٣/ ٣٨ ، ٣٩) ؛ وعبدالرزاق : والموطأة : في كتاب الجهاد _ باب الشهداء في سبيل الله (٢/ ٢٦٠ ح ٢٨) ؛ وعبدالرزاق : في والمصنف عليات من يضحك الله إليه (١/ ١٨٤ ح ٢٠٠) ؛ وأحمد : في والمسند في والمصنف عليات من يضحك الله إليه (١/ ١٨٤ ح ٢٠٠) ؛ وأحمد : في والمسند في والمسند والرزاق :

⁽٦) في (ج) ر (د) : الا في روايته .

بل لو أسلم الحربي وبيده مال مسلم قد أخذه من المسلمين بطريق الاغتنام ونحوه _ مما لا يملك به مسلم من مسلم لكونه محرماً في دين الإسلام _ كان له ملكاً ، ولم يرده إلى المسلم الذي كان يملكه عند جماهير العلماء من التابعين ومن بعدهم، وهو معنى ما جاء عن الخلفاء الراشدين، وهـ و مـذهـب أبي حنيفة (١) ومالك (١) ومنصوص أحمد ، وقـ ول جماهير أصحابه (٣) بناء كان على أن الإسلام أو العهد قرر ما بيده من المال الذي كان يعتقده ملكاً له (٥) ؟ لأنه خرج عن مالكه المسلم في سبيل الله ، ووجب أجره على الله ، وآخِذُهُ هذا مستحلاً له ، وقد غُفر (١) له بإسلامه ما فعله في

⁽١) ومن الأدلة التي استدل بها الحنفية : قبول الله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ المهَاجِرِينَ اللَّهِ الْمِينَ الْمَايِثِ الْمَايِرِينَ اللّهِ الْمُعْرِيثُوا مِينَ دِيارِهِم وَأُمُوالِهِم . . . ﴾ الآية [سورة الحشر : الآية رقم : (٨)] ، فإنه تعالى سياهم فقراء ، والفقير : من لا يملك شيئاً ، فلو لم يملك الكفار أموالهم لما سموا فقراء ؛ ولكانوا أبناء سبيل . ومن أدلتهم ما قباله الزخشري : وهو أن الاستيلاء سبب لملك الملك المسلم مال الكافر ، فوجب أن يملك الكافر مال المسلم كيا في سائر أسباب الملك كالبيع والهبة ، وهذا لأن الكافر مع المسلم يستويان في نعيم اللنيا ، وإنها يختلفان في حق الآخرة ، وأدلة أخرى . . . . ينظر : «متن القدوري» ص (١١٤) ؛ وأرؤوس المسائل للزغشري ص (٢٦٠) ؛ وقمفة الفقهاء (٣/ ٣٢٥) ؛ «البدائع» (٩/ ٣٥٦) ؛ «المداية للمسرغيناني (٢/ ٣٢) ؛ والمداية المسرغيناني (٢/ ٢٠) ؛ واللباب في شرح الكتاب ص (٢١٤ ـ ٢٢٢) ؛ «المبسوط» للسرخين (١٤/ ٢٥٠) ؛ «اللباب في شرح الكتاب» ص (٢١٣ ـ ٢٢٢) .

⁽٢) قبال الإسام مالك : إن أدرك مالكه قبل القسمة كان أحق به ، وإن كان أدركه بعدها كان منالك أحتى بشمنه ، وغانمه أحق بعينه . ينظر : «متن الرسالة» للقيرواني ص (٣٣١) ؛ «بداية المجتهد» (١٩٦٨) ؛ «القوانين الفقهية» لابن جزي ص (١٥٦) .

⁽٣) وقد حُكي عن الإسام أحمد في ذلك روايتان : فها غلب عليه المشركون من أموال المسلمين وأحرزوه ملكوه . فإن أدركه سالكه قبل القسمة كان أحق به ، وإن أدركه بعدها فعلى روايتين : إحداهما : هو أحق به بالشمن ، والشانية : لاحقّ له فيه ، وغائمه أحق به . ينظر : «الأحكام السلطانية» ص (١٤٥)؛ و «كتاب الروايتين والوجهين» (٢/ ٣٦١) ، وكلاهما للقاضي أبي يعلى ؛ وكتاب والمغني» لابن قدامة (٨/ ٤٣٤) .

⁽٤) دبناه؛ : ساقطة من (د) .

⁽۵) الها : ساقطة من (د) .

⁽٦) في (ج) و (د) : قوقد غفر الله له؛ .

دماء المسلمين وأموالهم ، فلم يضمنه بالرد إلى مالكه كها لم يضمن ما أتلفه من النفوس والأموال ، / ولا يقضي ما تركه من العبادات ؛ لأن كل ذلك ١/٥٩ كان تابعاً للاعتقاد ، فلها رجع عن الاعتقاد غُفر له ما تبعه من الذنوب ، فصار ما بيده من المال لا تَبِعَةَ عليه فيه ، فلم يُؤخذ منه كجميع ما بيده من العقود الفاسدة التي كان يستحلها من رباً وغيره .

ومن العلماء من قال: يرده على مالكه المسلم، وهو قولُ الشافعي(١) وأبي الخطاب من الحنبلية(١)، بناء على أن اغتنامهم فعلٌ محرم؛ فلا يملكون به مال المسلم(١) كالغصب، ولأته لو أخذه المسلم منهم أخذاً يملك به مسلم من مسلم بأن يغنمه أو يسرقه فإنه يرد إلى مالكه المسلم؛ لحديث ناقة النبي المسلم، وهو مما اتفق الناسُ فيها نعلمه عليه، ولو كانوا قد ملكوه كملكه الغانم منهم ولم يرده.

لا يملك العبد؛ . وفي رواية ابن حُجر : الاندر في معصية الله! .

⁽۱) واحتج الشافعي في المسألة وقال: إن مال المسلم معصوم بعصمة الإسلام ، فوجب أن لا يملكه الكافر ، كرقبة المسلم . ينظر: كتاب والأمه (۲/ ۲۸۲) وما بعدها ؛ وختصر المزني، (۳۸۰) ـ المطبوع مع الأم تجلد رقم (٥) ـ والأحكام السلطانية، للماوردي ص (١٧٤) ؛ والمهذب، (۲/ ۳۱۱)

⁽٢) ينظر : كنتاب «المغني» (٨/ ٤٣٣) . وهو قبول أبي ثور أيضاً . ينظر : كتاب الفق الإمام أبي ثوره ص (٧٨٨) .

⁽٣) في (د): دمال مسلم، .
(٤) وهو حديث طويل رواه مسلم في دصحيحه : في كتاب النذور _ باب لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيها لا يملك العبد (٣/ ١٣٦٢ ح ١٦٤١) عن عمران بن حصين رضي الله عنه . . . وفيه قال : وأسرَت امرأة من الأنصار وأصيبت العضباء [ناقة رسول الله ﷺ] ، فكانت المرأة في الوثاق ، وكان القوم يُريحون نعمهم بين يدي بيوتهم ، فانفلتت ذات ليلة من الوثاق ، فأتت الإبل ، فجعلت إذا دنت من البعير رغا فتتركه ، حتى تنهي إلى المضباء ، فلم تَرغُ . . . فقصدت في عَجْزِها ثم زجرتها فانطلقت ، ونذروا بها فطلبوها فأعجزتهم . قال : ونذوت لله ؟ إن نجاها الله عليها لتنحرنها ، فلها قدمت المدينة رآها الناس ، فقالو : المضباء ، ناقة رسول الله ، فقال : دسبوان الله ، نتا الله عليها لتنحرنها ، فاتوا رسول الله شي فذكروا ذلك له ، فقال : دسبوان الله ، نتا الله عليها لتنحرنها ، فاتوا رسول الله في فذكروا ذلك له ، فقال : دسبوان الله ، بشها بَرْتها ، نذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرنها ! لا وفاء لنار في معصية ، ولا فيها بشها بنشراء ، نذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرنها ! لا وفاء لنار في معصية ، ولا فيها بشها بشها ، نذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرنها !! لا وفاء لنار في معصية ، ولا فيها

والأول أصبح ؛ لأن المشركين كانوا يغنمون من أموال المسلمين الشيء الكثير من الكُرَاع‹‹› والسلاح وغير ذلك ، وقد أسلم عامة أولئك المشركين ، فلم يسترجع النبي على من أحد منهم مالاً ، مع أن بعضَ تلك الأموال لابد أن يكون باقياً .

فبين سبحانه أن المسلمين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم بغير حق ، حتى صاروا فقراء بعد أن كانوا أغنياء .

ثم إن المشركين استولوا على تلك الديار والأموال ، وكانت باقيةً إلى حين الفتح ، وقد أسلم من استولى عليها في الجاهلية ، ثم لم يردّ النبي ﷺ

 ⁽١) الكُراع : اسم لجميع الخيل . ينظر : «النهاية» (٤/ ١٦٥) (كرع) .

⁽٢) سورة الحشر : الآية رقم : (٨) .

⁽٣) سورة الحج : الآية رقم : (٣٩) .

⁽٤) سورة الحج : الآية رقم : (٤٠) .

⁽٥) سورة البقرة : الآية رقم : (٢١٧) .

⁽٦) ســورة المتحنة : الآية رقم : (٩) .

على أحدِ منهم أخرج من داره بعد الفتح والإسلام داراً ولا مالاً ، فإن قيل للنبي على أورد من الفتح : ألا تنزل في دارك ؟ فقال : الوهل ترك لنا عقيل(١) من دار؟ ١٠١٩).

وسأله المهاجرون أن يردَّ عليهم أموالهم التي استولى عليها أهل مكة، فأبى ذلك ﷺ، وأقرها بيد من استولى عليها بعد إسلامه

فعــل عقيل وذلك أن عـقـيل بن أبي طالب بعــد الهجـرة استولى / على دار النبي ٥٩/ب ابـــن أبـــي طالب بدور على ودور إخــوته من الرجـال والنساء ، مع ما ورثه من أبيه أبي طالب . النبي وأقاربه

قال أبو رافع ٢٠٠ : قيل للنبي ﷺ : ألا تنزل منزلك من الشُّعب ؟ قال : «فهل ترك لنا عقيل منزلاً ؟» ، وكان عقيل قد باع منزل رسول الله عنزل إخوته من الرجال والنساء بمكة .

دالإصابة، (٧/ ٦٥)

⁽۱) هو عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، ابن عمم رسول الله ﷺ ، أبو يزيد ، وأبو عيسى . هاجر في مدة الهلئة ، وشهد غزوة موتة ، وله أحاديث . روى عنه : ابنه محمد وعطاء والحسن . مات في أول خلافة يزيد قبل الحرة . ينظر : «طبقات ابن سعده (٤٢/٤) ؛ «أسد الغابة» (٤٢/٣) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢١٨/١) ؛ «الإصابة» (٤/ ٢٥٥) . (٢) سيأتي ذكر الأحاديث قريباً إن شاء الله .

⁽٣) هو أبو رافع مولى رسول الله 難 ، من قبط مصر ، يقال : اسمه إبراهيم ، وقيل : أسلم ، كان عبداً للعباس ، فوهبه للنبي 難 ، فلما بشر النبي 難 بإسلام العباس أعتقه ، روى عدة أحاديث. روى عنه: ولده عبيدالله وسعيد المقبري . شهد غزوة أحد والحندق ، وكان ذا عملم وفيضل . توفي في خملافة علي وقيل : توفي بالكوفة سنة أربعين . ينظر : وطبقات ابن سعد، (٧٣/٤) ؛ وأسد الغابة، (٢/٢٥) ؛ وسير أعلام النبلاء (٧٣/٤) ؛

وقد ذكر أهل العلم بالسيرة _ منهم أبو الوليد الأزْرَقي‹‹› _ أن رِبَاع‹‹› عبدالمطلب بمكة صارت لبني عبدالمطلب . فمنها : «الشعب ؛ شعب ابن يوسف ، وبعض دار ابن يوسف لأبي طالب، (والحق الذي بينه)‹‹› وبعض دار المولد مولد النبي ، وما حوله لأبي النبي عبدالله بن عبدالمطلب ، .

ولا ريب أن النبي ﷺ كانت له هذه الدار ، ورثها من أبيه ، وبها ولد ، وكان له دار ورثها هو وولده من خديجة رضي الله عنها .

قـال الأزرقي : «فسكـت النـبي(ه) ﷺ عن مسكنيه [كليهه](۱) مسكنه الذي ولد فـيـه ، ومسكنه الذي ابتنى فيه [بـ](۱) خـديجة بنت خويلد ووُلِد فيه وَلدُه جميعاً ۱۸۵۵ .

⁽۱) هو محمد بن عبدالله بن أحمد الفساني ، أبو الوليد الأزرقي المكي ، يهاني الأصل من أهل مكة ، أول من صنف في تاريخ مكة . روى عن : جمده أحمد بن محمد الأزرقي وإبراهيم ابن محمد الشافعي . روى عنه : إسحاق الحزاعي وإبراهيم الهاشمي . مات سنة خسين ومتنين ، وقيل غير ذلك . ينظر : «اللباب» لابن الأثير (۲۷/۱) ؛ «الإعلان بالتوبيخ» للبيوطي ص (۱۳۲) ؛ «الأعلام» للزركل (۲۲۲/۱) .

 ⁽۲) الرباع : جمع رَبْسع ، والربع هو المنزل والمحلة ودار الإقدامة ، مشتق من ربع بالمحان يربع ربعاً إذا اطمأن ، ورَبْعُ القوم : مَـجِلتُـهم . ينظر : «النهاية» (۱۸۹/۲) (ربع) .

⁽٣) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

⁽٤) ينظر : كـتــاب «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار؛ لأبي الوليد الأزرقي (٢/٣٣٣) .

⁽٥) في (ج) و (د) ، و (أخبار مكة) : (رسول الله) .

⁽٦) في جميع النسخ : اكلاهما، ؛ وفي الخبار مكة، : اكليهها، ، وهو الصواب .

⁽٧) الباء ساقطة من (١) .

⁽A) (أخبار مكة؛ (٢/ ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

قال: اوكان عقيل بن أبي طالب أخذ مسكنه الذي ولد فيه ، وأما بيت حديجة فأخذه معتب بن أبي لهب ، وكان أقرب الناس إليه جواراً(١) ، فباعه بعدُ من معاوية ١٤٥١).

وقـد شرح أهلُ السيرة،) ما ذكرنا في دور المهاجرين .

قال الأزرقي: «دار جحس بن رئاب الأسدي التي بالمعلى» لم تزل في يده ولد جحش فلما أذن الله لنبيه في وأصحابه في الهجرة إلى المدينة خرج آل جحش جميعاً الرجال والنساء إلى المدينة مهاجرين ، وتركوا دارهم خالية ، وهم حلفاء حرب بن أمية ، فعمد أبو سفيان إلى دارهم هذه فباعها بأربع مئة دينار من عمرو بن علقمة العامري ، فلما بلغ آل جحش أن أبا سفيان باع دارهم، أنشأ أبو أحمد ابه سفيان ويعيره ببيعها ، وذكر أبياتاً (») .

حَسَّلًا مَكَّهَ مِنْ وَادِي بِهَا أَهْلِسِي وَمُسَوَّادِي بِهَا أَشْلِسِي بِسَلًا مَادِي بِهَا أَشْسِي بِسَلًا مَادِي

توفي بعد أخته أم المؤمنين ، وكانت وفاتها سنة عشرين . ينظر : «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١٠٢/٤) ؛ «أسد الفاية» (٦/٧) ؛ «الإصابة» (٣/٧) .

(٧) في دأخبار مكة، (٢/ ٢٤٤ ، ٢٤٥) والأبيات هي :

أُسلِعْ أَبِهَا مُفْسَانَ أُسراً فِي عَوَاقِهِ فِي عَوَاقِهِ فِي الدَّامِ فَي الْمُسرَامَةُ وَلَوْ الْمُسرَامَةُ وَحَلِيْهُ كُسمُ بِاللَّهِ وَبَ النَّسَاسِ مُجتَهد الفَسَامَةُ وَحَلِيْهُ كُسمُ بِاللَّهِ وَبَ الْفُسَامَةُ وَحَلِيْهُ عَلَيْهَا الْفُسَامَةُ الْفُسَامَةُ وَخَلِيْهُا فَلَوْقَتَها طَسُوقَ الْحَمَسَامَةُ الْفُسَامَةُ وَلَا الْمُسَامِةُ وَلَا الْمُسَامَةُ وَلَيْ الْمُسَامِةُ وَلَا الْمُسَامِةُ وَلَيْ الْمُسْتَعِيْدُ الْمُسَامِةُ وَلَيْهِا طَسُوقَ الْحَمَسَامَةُ وَلَيْهِا طَسُوقَ الْحَمَسَامَةُ وَلَيْ الْمُسْتَعِيْدُ الْمُسْتَعِيْدُ الْمُسْتَعِيْدُ الْمُسْتَعِيْدُ الْمُسْتَعِيْدُ وَلَيْهِا عَلَيْهُ وَلَيْهَا اللّهُ وَلَيْعِيْدُ الْمُسْتَعِيْدُ الْمُسْتَعِيْدُ الْمُسْتَعِيْدُ اللّهُ وَلَيْعِيْدُ اللّهُ وَلَيْعَالِيْكُ الْمُسْتَعِيْدُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَيْعَالَهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ وَلَيْعِيْدُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْعِيْدُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ وَلَيْعِيْدُ اللّهُ وَلِيْعَالِي اللّهُ اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ اللّهُ وَلِيْعَالِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ اللّهُ وَلَيْعَالِي اللّهُ اللّهُ وَلَالْمُ اللّهُ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَا الْمُعْلِي اللّهُ اللّهُ وَلَالْمُ اللّهُ ⁽١) قي (ج) : (جوازًا) . وهو تصحيف .(٢) (أخبار مكة (٢/٢٤٦) .

⁽٢) في (ج) : فأهل السيرة .

⁽٤) في دأخبار مكة : دالْ مُعلاه ، والمعلاة : موضع بين مكة وبلر . ينظر : دمعجم البلدان » (١٥٨/٥) .

⁽٥) ايد؛ : ساقطة من (د) .

⁽٦) هو أبو أحمد بن جمحش الأسلمي أخو أم المؤمنين زينب رضي الله عنها ، كان من السابقين الأولمين ، وشهد بدراً والمشاهد ، وكمان ضريراً يطوف بمكة أعلاها وأسفلهما بغير قمائد

> دار عـتبة بن غـــــزوان

قال: (وكان لعتبة بن غزوان() دار تسمى ذات الوجهين ، فلها كان هاجر أخذها يُعلى بن أمية(ه) ، وكان استوصاه بها حين هاجر ، فلها كان عام الفتح وكلم بنو جحش رسول الله(١) على في دارهم ، فكره أن يرجعوا في شيء من أموالهم ، أُخذ منهم(٧) في الله تعالى ، وهجروه لله .

أمسك عتبة بن غزوان عن كلام رسول الله على في داره هذه ذات

⁽١) في (ج) و (د) ، و ﴿أَخْبَارُ مَكُمَّا : ﴿رَسُولُ اللَّهُ ۗ .

⁽٢) افكلمه فيها) : ساقطة من (ج) .

⁽٣) ينظر : (أخبار مكة) (٢/ ٢٤٥) .

⁽٤) هو عتبة بن غزوان بن جابر بن وهيب السيد الأمير المجاهد ، أبو غزوان المازني ، حليف بني عبد شمس ، أسلم سابع سبعة في الإسلام ، وهاجر إلى الحبشة ، ثم شهد بدراً والمشاهد ، وكان أحد الرصاة المذكورين ، ومن أسراء الغزاة ، وهو الذي اختط البصرة وأنشأها . سات سنة سبع عشرة وقيل : خس عشرة . ينظر : «طبقات ابن سعده وأنشأها . سات سنة سبع عشرة وقيل : خس عشرة . ينظر : «طبقات ابن سعده (٣/ ٩٨) ؛ «تاريخ بغدادة (١/ ١٥٥) ؛ «أسد الغابة» (٣/ ٥٦٥) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٩٨) ؛ «الإصابة» (١/ ٢١٥) .

⁽٥) هو يعلى بن أمية بن أي عبيدة التميمي المكي حليف قريش ، وهو ابن أخت عتبة بن غزوان . أسلم يوم الفتح وحُسُن إسلامه ، وشهد الطائف وتبوك ، كان من أجواد الصحابة ومُتَمَوِّلهم . ولي اليمن لعثان ، مات سنة سبع وأربعين ، وقيل غير ذلك . ينظر : قطبقات ابن سعد، (٥٦/٥٤) ؛ قاسد الغابة، (٥/٣٥٣) ؛ قسير أعلام النبلاء، ينظر : قطبقات أبن سعد، (٣/٣٥٩) ؛ قاسد الغابة، (٥/٣٥٣) ؛ قالإصابة، (٣/٣٥٩) .

⁽٢) في (أ) : الله رسول الله، .

⁽٧) في (ج) : (أخذت منه) .

الوجهين ، وسكت المهاجرون ، فلم يتكلم(١) أحد منهم في دار هجرها لله ورسوله ، وسكت رسول الله على عن مسكنه الذي وُلد فيه ، ومسكنه الذي ابتنى فيه بخديجة ١٥) وهذه القصة معروفة عند أهل العلم .

قال عمد بن إسحاق: احدثني عبدالله بن أبي بكر بن حزم والزبير ابن عكاشة بن أبي أحد قالات : أبطأ رسول الله على يوم الفتح عليهم في دورهم ، فقالوا لأبي أحمد : يا أبا أحمد إن رسول الله على يكره لكم أن ترجعوا في شيء مِن أموالكم عما أصيب في الله الله .

وقال ابن إسحاق أيضاً في رواية زياد بن عبدالله البكّائي(،) عنه : الوتلاحق المهاجرون إلى رسول الله على ، فلم يبق أحد منهم بمكة إلا مفتون أو محبوس ، ولم يُوعب (ه) أهل هجرة من مكة بأهليهم (١) وأموالهم إلى الله وإلى رسوله إلا أهل دورٍ مُسَمّون: بنو مَظْعُون من بني جُمَح ، وبنو جحش بن رئاب حلفاء بني أمية ، وبنو البكير من بني سعد بن ليث حلفاء عدي بن كعب ، فإن دورهم غلقت بمكة هجرة ليس فيها ساكن . ولما خرج بنو جحش بن رئاب من دارهم عَدَا عليها أبو سفيان بن

⁽١) في (ج): فقلم يكلم،

⁽٢) ينظر : (الحبار مكة (٢/ ٢٤٥) .

 ⁽٣) في (١) : قالا : قال : ٤ ؛ في (د) : قال ٤ ؛ والمبت من (ج) .

⁽٤) تقدمت ثرجته في ص (٢٨٣) .

⁽٥) لم يوعب أي : لم يتخلف منهم أحد . ينظر : «النهاية؛ (٦/٦٥) (وعب)

⁽٦) في (د) : فيأهلهما

حرب فباعها من عمرو بن عَلْقَ مَ أخي بني عامر بن لؤي ، فلما بلغ بني جحش ما صنع أبو سفيان بدارهم ذكر ذلك عبدالله بن جحش (۱) لرسول الله ﷺ : «أَلا تَ رُضَى يا عَبْدَ اللّهِ أَنْ يعْطِيكَ / ٢٠/ب الله ﷺ : «أَلا تَ رُضَى يا عَبْدَ اللّه و أَنْ يعْطِيكَ / ٢٠/ب الله بها دَاراً خَيْراً مِنْها فِي الجَنَّة ؟ فقال : بلى ، فقال : «ذَلِكَ لكَ ، فلما افتتح رسول الله ﷺ مكة كلمه أبو أحمد في دارهم ، فأبطأ عليه رسول الله ﷺ ، فقال الناس لأبي أحمد : يا أبا أحمد (۱) إن رسول الله ﷺ يكره أن ترجعوا في شيء من أموالكم أصيب (۱) منكم في الله ، فأمسك عن يكره أن ترجعوا في شيء من أموالكم أصيب (۱) منكم في الله ، فأمسك عن كلام رسول الله ﷺ ).

قال الواقدي عن أشياخه قالوا: • وقام أبو أحمد بن جحش على باب المسجد على جملٍ له حين فَرَغ النبي على من خطبته _ يعني الخطبة التي خطبها وهو واقف بباب الكعبة حين دخل الكعبة فصلى فيها ثم خرج يوم الفتح فقال أبو أحمد: _ وهو يصيح: أنشد بالله يا بني عبد مناف حلفي ، أنشد بالله يا بني عبد مناف حلفي ، أنشد بالله يا بني عبدمناف داري ، قال: فدعا رسول الله على عثمان بن عفان فسارً عثمان بشيء ، فذهب عثمان إلى أبي أحمد فسارً ه ، فنزل أبو أحمد عن بعيره ، وجلس مع القوم ، فما سُمع أبو أحمد ذكرها حتى لفي الله اله ،

⁽۱) هو عبدالله بن جحش بن رشاب ، أبو محمد الأسدي ، حليف بني عبد شمس . وأحد السابقين ، له صحبة ، وهاجر إلى الحبشة ، وشهد بدراً ، وهو أول أمير في الإسلام ، حيث عقد له النبي في أول راية إلى نخلة . قتل يوم أحد . ينظر : قطبقات ابن سعد، (٤/ ٢٠) ؛ قاسد الغابة، (٣/ ١٩٤) ؛ قالاصابة، (٤/ ٤٦) .

⁽٢) في (ج): فيا أبا محمده.

⁽٣) في (ج) و (د) : الصيبت .

⁽٤) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (١/٩٩٩ـ ٥٠٠) .

⁽٥) ينظر : كتاب المفازي، للواقدي (٢/ ٨٣٩_ ٨٤٠) .

فهذا نص في أن المهاجرين طلبوا استرجاع ديارهم ، فمنعهم رسول أقسر النسبى الله ﷺ ، وأقرَّها بيـد من اسـتـولى عليها ، ومن اشتراها منه ، وجعل ﷺ المهاجرين بيد السنين ما أخذه منهم الكفار بمنزلة ما أصيب من دمائهم(١) وما أنفقوه من استوليسوا أموالهم، وتلك دماء وأموال اشتراها الله وسُلمت إليه ، ووجب أجرها على الله، فـلا رجعة فيها ، وذلك لأن المشركين يستحلون دماءنا وأموالنا ، وأصابوا ذلك كله استحلالًا ، وهم آثمون في هذا الاستحلال ، فإذا أسلموا جَبُّ الإسلام ذلك الإثم، وصاروا كأنهم ما أصابوا دماً ولا مالاً ، فها بأيديهم لا يجوز انتزاعه منهم .

فإن قيل: في «الصحيحين» عن الزهري عن على بن حسين (٢) عن كيف انتقلت دور النبي إلى عـ مرو بن عثمان(٣) عن أسـامة [بن زيد](١) رضي الله عنه أنه قــال : يارســول الله أتسنزل في دارك بسمكة ؟ قبال : ﴿ وَهَلْ تَسَرِّكَ لَنَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ

عليهــــــ

دُور؟»(ه) ، وكمان عُقيل ورث أبا طالب هـ و وطالب ، ولم يرث جعفر

⁽١) في (ج) : اديارهما

⁽٢) تقلمت ترجمته في ص (١٩٠) .

⁽٣) هو عمرو بن عثمان بن عنمان بن أبي العناص الأموي ، أبو عثمان (ثقة) . روى عن : أبيه وأساسة بن زيد. روى عنه : علي بن الحسين وأبو الزناد ، وقد أخرج له الجماعة . ينظر : (٢٦٧/١) ؛ الكَاشف؛ (٣٦٧) ؛ (الجمع؛ (٢٦٧/١) ؛ الكَاشف؛ (٣٣٦/٢) ؛ «تهليب التهليب» (٨/ ٨٨) ؛ «تقريب التهليب» ص (٤٢٤) .

⁽٤) دابن زيد؛ ; زيادة في (ج)

⁽٥) رواه البخاري: في كتباب الحسج ـ باب توريث دور مكة وبيعمها وشرائمها (٣/ ٥٢٦ ح ١٥٨٨) ، وفي كـتــاب الجــهــاد والسير ــ باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وارضون فهــي لهــم (٦/ ٢٠٢ ح ٣٠٥٨) ورواه أيــضــاً في كــتاب (المغازي؛ ــ باب أين ركز النبي ﷺ الرايـة ينوم الفتــح ؟ (٧/ ٦٠٦ ح ٤٢٨٢) ؛ ومســلم : في كتاب الحجــ باب النزول بمكة للحاج وتوريث دورها (٢/ ٩٨٤ ح ١٣٥١) ؛ وأبو دارد : في كتباب المتناسبك ـ باب التحصيب (٢/ ٥١٤ ح ٢٠١٠) وفي كتباب الفرائض ـ بناب هنل يرث المسلم الكنافر ؟ (٣/ ١٢٥ ح ٢٩١٠) ؛ وابن ماجه : في كتاب الفرائض ـ باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (١٢/٢ ح ٢٧٣٠)؛ وعبدالرزاق في المصنف؛ (٦/ ١٤ ح ٩٨٥١) . وأحمد: في «المسند» (٥/ ٢٠١) ؟ والدارقطني : في كتباب «البيسوع» (٣/ ٦٢ أح ٢٣٧ ،

ولا على شيئاً ؛ لأنها كانا مسلمين ، وكان عقيل وطالب كافرين وفي / ١/٦١ رواية للبخاري أنه قال: يارسول الله أين تنزل غداً؟ _ وذلك زمن الفتح _ فقال: ﴿وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِل ؟ ٤ (١) ثم قال : ﴿لاَ يَرِثُ الكَافِرُ المؤمن ، وَلاَ السمُؤْمِنُ الكَافِرَ قيل للزهري : ومن ورث أبا طالب ؟ قال : ورثه عقيل وطالب(١) ، وفي رواية معمر عن الزهري : أين تنزل غداً ؟ _ في حجته _ رواه البخاري(١) .

وظاهـر(؛) هذا أن الدور انتقلت إلى عقيل بطريق الإرث ، لا بطريق الاستيلاء ، ثم باعها .

قلنا: أما دار النبي على التي ورثها من أبيه ، وداره التي هي له ولولده من زوجته المؤمنة خديجة ، فلا حق لعقيل فيها ؛ فعلم أنه استولى عليها ، وأما دور أبي طالب فإن أبا طالب توفي قبل الهجرة بسنين ، والمواريث لم تفرض ، ولم يكن نزل بعد منع المسلم من ميراث الكافر، بل كان من مات بمكة من المشركين أعطي أولاده المسلمون نصيبهم من الإرث كغيرهم (ه بل كان المشركون ينكحون المؤمنات الذي هو أعظم من الإرث وغير ذلك بالمدينة ، وشرع الجهاد القاطع للعصمة .

⁽١) رواه البخاري : في كتـاب «المغازي» ـ باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ؟ (٧/ ٦٠٦ ح ٤٢٨٤) .

⁽٢) المصدر السابق : (ح ٤٢٨٣) .

⁽٣) رواه البخاري: في كتاب الجهاد والسير ـ باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم (٢٠٢/٦ ح ٣٠٥٨).

⁽٤) في (د) : انظامرا .

⁽٥ _ ٥) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

قال ابن إسحاق : حدثني ابن أبي نجيح قال : لما قَدِمَ رسول الله على أمر الجاهلية على نظر إلى تلك الرَّبَاع ، فيا أدرك منها قد اقتسم على أمر الجاهلية تركه لم يحركه ، وما وجده لم يُقسم(١) قَسَمَه على قِسْمة الإسلام .

وهذا الذي رواه ابن أبي نجيح يوافق الأحاديث المُسْنَدَة في ذلك ، مثل حديث ابن عباس ، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ كُلُّ قَسْمٍ قُسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُو عَلَى مَا قُسِمَ(٢) ، وَكُلِّ قَسْمٍ أَدْرَكَه الْإِسْلاَمُ فَإِنَّهُ عَلَى مَا قَسِمَ (١) . مَا قَسَمَ الْدَرَكَة الْإِسْلاَمُ فَإِنَّهُ عَلَى مَا قَسَمَ الْدِرَكَة الْإِسْلاَمُ وَإِنْ مَا جَهْ(٢) .

وهذا أيضاً يوافق ما دلَّ عليه كتابُ الله ، ولا نعلم (١) فيه خلافاً ؟
فإن الحربيَّ لو عقد عقداً فاسداً من رباً أو بيع خمر أو خنزير أو نحو ذلك ثم أسلم بعد قَبْضِ العوض لم يحرم ما بيده ، ولم يجب عليه رَدُّه ، ولو لم يكن قَبَضَه لم يجز له أن يقبض منه إلا ما يجوز للمسلم (٥) كها دلَّ عليه قسوله تعالى : ﴿ القُولُ اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمُ ١٨/ب مُؤْمِنِيْنَ ﴾ (١) ، فأمرهم بترك ما بقي في ذمم الناس ، ولم يأمرهم برد ما قبضوه .

⁽١) في (ج) و (د) : انقسما .

⁽٢) في (د) : اللهو على قسمه .

⁽٣) رواه أبو داود: في كتاب الفرائض ـ باب فيمن أسلم على ميراث (٣/ ٣٣٠ ح ٢٩١٤) ؛ والبيهقي: في وابن ماجة: في كتاب الرهون ـ باب قسمة الماء (٢/ ٨٣١ ح ٢٤٨٥) ؛ والبيهقي: في دسنته الكبرى، (٩/ ١٣٢) ؛ والديلمي: في دالفردوس، (٣/ ٢٦٣ ح ٤٧٨٥) . وصححه الألباني في دارواء الغليل، (٦/ ١٥٧ ح ١٥٧١) .

 ⁽٤) في (أ) : (وما لا نعلم) . والثبت من (ج) .

⁽٥) في (د): اللمسلمين؛

⁽٦) ســورة البقرة : الآية رقم : (٢٧٨) .

وكذلك وَضَع النبي الله المعباس الناس كل دم أصيب في الجاهلية ، وكل رباً في الجاهلية ، حتى ربا العباس ال ، ولم يأمر برد ما كان قُبِض ، فكذلك الميراث : إذا مات الميت في الجاهلية واقتسموا تركته أمضيت القسمة ، فإن أسلموا قبل الاقتسام أو تحاكموا إلينا قبل القسمة قُسِم على قَسم الإسلام، فلها مات أبو طالب كان الحكم بينهم أن يرثه جميع ولده ، فلم يقتسموا رباعه حتى هاجر جعفر وعلي إلى المدينة ، فاستولى عقيل فلم يقتسموا رباعه عتى هاجر جعفر وعلي إلى المدينة ، فاستولى عقيل عليها وباعها ، فقال النبي على : «لَم يَتُرُكُ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلاً إلا الستولى على دور كنا استحقها إذ ذاك ، ولولا ذلك لم تضف الدور إليه وإلى بني عمه إذا الكافر ألي بني عمه إذا الكافر أليكن هم فيها حق ، ثم قال بعد ذلك : «لا يَرِثُ المُومِنُ الكَافِر ، ولا الآباع باقية بيده إلى الآن

⁽۱) أخذ هذا من حديث جابر رضي الله عنه - وهو حديث طويل - في صفة حجة النبي 縣 . (۱) أخذ هذا من حديث جابر رضي الله عنه - وهو حديث طويل - في صفة حجة النبي 縣 (۱۹۸۲ ح ۱۹۱۸) ؛ وأبو داود : في كتباب المنباسك - باب صفة حجة النبي 縣 (۱۹۰۵ ح ۱۹۰۵) ؛ وأبن ماجة : في كتباب المنباسك - باب حجة رسول الله 縣 (۲/۲۷ ح ۱۹۲۷) ؛ وألمارمي : في كتاب المناسك - باب في سنة الحاج (۲/۷۲ ح ۱۸۵۰) ؛ وقد تتبع الألباني طرقه وألفاظه وضمها في رسيالة بعنوان : حجة النبي 縣 كما رواها عنه جابر رضي الله عنه في ص (۲۷ ، ۲۷) .

⁽۲) جزء من حليث أسامة بن زيد رضي الله عنه : رواه البخاري : في كتاب الحج - باب توريث دور مكة ويبعها وشرائها (۲/۲۲ م ۱۹۵۸) ، وفي مواضع أخرى من الصحيح منها : (ح ۲۲۳ ۲) ؟ ورواه مسلم : في كتاب الفرائض ـ في فاتحته ـ (۲/۲۲۳ ۲) ورواه مسلم : في كتاب الفرائض ـ في فاتحته ـ (۲/۲۲۳ ۲) ورواه مسلم : في كتاب الفرائض ـ في فاتحته ـ (۲/۲۲۳ ۲) وأبو داود : في كتاب الفرائض ـ باب ما جاء في إيطال المياث بين المسلم ح ۲۹۰۹) ؛ والترمذي : في كتاب الفرائض ـ باب ما جاء في إيطال المياث بين المسلم والكافر (۲/۲۱۳ ح ۲۷۰۷) ؛ وبن ماجة : في كتاب الفرائض ـ باب ميراث أهل الشرك (۲/۲۱۲ ح ۲۷۳۰) ؛ وصعيد بن منصور في «سننه» : في كتاب الفرائض ـ باب ميراث أهل الملل (۲/۲۱ م ۲۰۲۰) ؛ وصعيد بن منصور في «سننه» : في كتاب ولاية المصبة ـ باب لا يتوارث أهل ملتين شـتى (۱/ ۲۰ م ۲۰۳) ؛ وأحمد : في «المسند» الميراث أهل الشرك وأهل الإسلام (۲/۲۱ ع ۲۹۸ ، ۲۰۰۰) ؛ والمداوسي في كتاب الفرائض ـ باب في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام (۲/۲۲ ع ۲۹۸ ، ۲۰۰۰) ؛ والمداوسي في كتاب الفرائي وأهل الإسلام (۲/۲۲ ع ۲۹۸ ، ۲۰۰۰) ؛ والمداوسي في كتاب الفرائي وأهل الإسلام (۲/۲۲ ع ۲۹۸ ) ؛ والمداوسي في كتاب الفرائي والميهةي في دالسنن الكبرى، (۲/۲۱) ؛ والمداوسي في كتاب الفرائي والمداوس الشرك وأهل الإسلام (۲/۲۲ ع ۲۹۸ ) ؛ والمداوس الشرك وأهل الإسلام (۲/۲۲ ع ۲۹۸ ) ؛ والمداوس الشرك وأهل الإسلام (۲/۲۲ ع ۱۹۳۰ ) ؛ والمداوس الشرك وأهل الإسلام (۲/۲۲ ع ۱۹۳۰ ) ؛ والمداوس الشرك وأهر الإسلام (۲/۲۲ ع ۱۹۳۰ ) ؛ والمداوس الشرك وأهر الإسلام (۲/۲۲ ع ۱۹۳۰ ) ؛ والمداوس الشرك وأهر الإسلام (۲/۲۲ ع ۱۹۳۰ ) ؛ والمداوس المداوس ⁽٣) في (د) : (إذ لم يكن) .

⁽٤) جـزء آخر من حديث أسامة رضي الله عنه السابق .

لم تقسم لكنا نعطي رباع أبي طالب كلها له دون إخوته ؛ لأنه ميراث لم يقسم ، فيقسم الآن على قسم الإسلام ، (، ومن قسم الإسلام ،) أن لا يرث المسلم الكافر ، فكان نزول هذا الحكم بعد موت أبي طالب ، وقبل قسمة تركته بمنزلة نزوله قبل موته ، فبين النبي على أن علياً وجعفراً ليس لها المطالبة بشيء من ميراث أبي طالب لو كان باقياً فكيف إذا أخذ منه في سبيل الله ؟ فإذا كان المشرك الحربي لا يُطالَب بعد إسلامه بها كان أصابه من دماء المسلمين وأموالهم وحقوق الله ، ولا يُنتزع ما بيده من أموالهم التي غنمها منهم لم يؤاخذ أيضاً بها أسلفه من سب وغيره ؛ فهذا وجه العفو عن هؤلاء .

سنة الرسول وهذا الذي ذكرناه من سنة رسول الله في تحتم قتل مَن كان يسبه تحتم قتل من المشركين مع العفو عَمن هو مثله في الكفر كان مستقراً في نفوس / ١/٦٢ الساب، من المشركين مع العفو عهده، يقصدون (۲) قتل الساب، ويحرضون عليه ، وإن أمسكوا عن غيره ، ويجعلون ذلك هو الموجب لقتله ، ويبذلون في ذلك نفوسهم ، كما تقدم من حديث الذي قال : سُبتني وسُب أبي وأمي وكُفَّ عن رسول الله في ، ثم حمل عليه حتى قتل ، وحديث الذي قتل أباه لما سمعه يسب النبي في ، وحديث الأنصاري الذي نَذَر أن يقتل العصاء فَقَتَلَها ، وحديث الذي نذر أن يقتل الم عن مبايعته ليوفي بنذره (۲) .

⁽۱ _ ۱) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

⁽۲) في (د) : دريقصدرن،

⁽٣) الأحاديث تقدمت مراتبة في ص (٢٨٩، ٢٨٨، ١٩٦، ٢٢٢).

مقستل أبسى

وفي (الصحيحين) عن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه قال : إني لواقفٌ في الصفُّ يوم بدر ، فنظرت عن يميني وعن شهالي ، فإذا أنا بغلامين من الأنصار حديثة أسنانُها، فَتَمَنَّيت أن أكون بين أضلع منها، فغمزني أحدهما ، فقال : أي عم ، هل تعرف أبا جهل ؟ قلت : نعم ، فها حــاجــتك إليــه يا ابن أخى ؟ قــال : أُخبرت أنه يسبُّ رسول الله ﷺ ، والذي نفسي بيده لئن رأيته لا يفارق سوادي سواده(١) حتى يموت الأعجل مِنًّا ، قال : فتعجبتُ لذلك ، قال : وغمزني الآخر فقال لي مثلها ، فلم أنشب (٢) أن نظرتُ إلى أبي جهل يجول في الناس ، فقلت : ألا تريان ؟ هذا صاحبكما الذي تسألاني عنه ، قال : فابتدراه بسيفيهما ، فضرباه حنى فَـقَـالَ كُلُّ وَاحِـدَ مِنهِما : أَنَا قَتَلَتُهُ ، فَقَالَ : ﴿ هَلُّ مُسَحُّتُ مَا سَيْفَيْكُمَا ؟ » فقالا : لا ، فنظر رسول الله على إلى السيفين ، فقال : «كِلاَكُ مَا قَتَلَهُ»

وقبضي رسول الله ﷺ بسَلَبه لمعاذ بن عسمرو الجموح(٣) ، والرجلان : معاذ

⁽١) سوادي سواده أي : شخصي شخصه . ينظر : «النهاية؛ (٢/ ٤٢٠) (سود) .

⁽٢) لم أنشب أي : لم ألبث . وحقيقته : لم أتعلق بشيء غيره ، ولم أشتغل بسواه . ينظر : «النهاية» (٥/ ٥٦) (نشب) .

 ⁽٣) هو معاذ بن عسرو بن الجموح بن كعب الأنصاري الخزرجي السلّمي المدني البدري العقبي. روى عنه: ابن عباس ، وعاش إلى أواخر خلافة عمر . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٣/ ٥٦٦) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٩/١) ؛
 «الإصابة» (٦/ ٥٦٩) .

ابن عمرو بن الجموح ، ومعاذ بن عفراء(١χ١) .

والقصة مشهورةً في فرح(٣) النبي على بقتله ، وسجوده شكراً ، وقـوله : «هَذَا فِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَّـةَا() هذا مع نهيـه عن قتل أبي البَخْـتَـري(٠) ابن هشام(١) مع كنونه كنافراً غير ذي عهد ، لكفُّنه عنه ، وإحسانه بالسعي في نقض صحيفة الجور (٧) ، ومع قوله : ﴿ لَوْ كَانَ / المُطْعِمُ بِنُ ١٢/ب

(١) معاذ بن عـفـراء : هو مـعاذ بن الحارث بن رفاعة النجاري الأتصاري الخزرجي ، المعروف بابن عفراه . وعفراء : أمه ، عرف بها . شهد العقبة الأولى مع السنة من الأوس والخزرج وشلهمد بدراً وجمرح بها ، فيات من جمراحته ، وقيل : عاشَ بعد ذلك . ينظر وطبقات ابن سعده (٣/ ٤٩٦) ؛ وأسد الغابعة (١٩٧/٥) ؛ وسير أعسلام النسلامة (٢٥٨/٢)؛ والإصابة، (١٠٧/٦).

(٢) رواه البخاري : في كتاب فرض الخمس ـ باب من لم يُخَمِّس الأُسْلاَب ، ومن قتل قتيلاً فَلَّهُ سَلَبُهُ مَنَّ غَيْرً أَن يُخْيِّسُ (٦/ ٢٨٣ ح ٣١٤١) ؛ ومسلم : في كتاب الجهاد والسير ــ باب استحقاق القاتل سَلَّب القتيل (٣/ ١٣٧٠ ح ١٧٥١) ؛ والإمام أحمد : في المسند، (١/ ١٩٣) بلفظ المصنف .

(٣) في (د) : امرج) . (٤) من حـديث آبن مسعود رضي الله عنه . رواه الإمام أحمد : في المسند؛ (٢٠٣/١ ، ٤٤٤) بسنفس اللفظ وبالفاظ أحرى منها : «هذا فرعون أستى، ؛ ورواه الطبراني في «المعجم الكبيرة (٩/ ٨٢ ح ٨٤٧١ ، ٨٤٧٢ ، ٨٤٧٨ ) . قال الهيشمي في دمجمع الزوائلية (٦/ ٨٢) : ﴿رُواهُ أَحَـٰدُ وَالْسِرَارُ بَاحْـتَـصَارُ وَهُو مِنْ رَوَايَةً أَنِي عَبِيدَةً عِنْ أَبِيهُ وَلَم يسمع منه ، ويقيمة رجال أحمد رجال الصحيح، ، وقال أيضاً عن الرواية الطبراني (ح ٨٤٧٤) : ﴿ وَوَاهُ الطبراني ورجماله رجمال الصحيح غير محمد بن وهب بن أبي كريمة ، وهو ثقة! . (٥) في (ج) : «أبي البحتري» ، وهو تصحيف . والصواب : أبو البختري .

(٦) أبو البُّحَـتري : اسـمـه : العـاصي بن هاشم بن الحارث بن أسد بن عبدالعزي . وكان أبو البختري ممن قيام في نقض الصحيفة التي كتبتها قريش على بني هاشم، ويريء منها وكان يدخل الطمام على بني هاشم في الشعب. قُـتل أبو البختري يوم بدر كافراً. ينظر: كتاب «السير والمغازي» لابن إسحاق ص (١٦١) ؛ «نسب قريش» للزبيري ص (٢١٣ ، ٢١٤ ،

(٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله على قال يوم بدر : ١٠٠٠ ومن لقي أبا البختري فلا يقتبله؛ ﴿ ذِكِرِهِ القرطبي في اتفسيره؛ (٨/ ٤٩) عند تفسير قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ لِنَهِى أَنْ يَكُونَ لَـهُ أَسْرَى﴾ [سورة الأثفال: الآية رقم (١٧)]؛ وابن كشير في اتفسيره، (٢/ ٣٥٠) تفسير آية رقم (٧٠) من نفس السورة . وذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى، (٢/ ٢٣) ، وابن أن شبية في (مصنفه (٧/ ٣٥٧ ح ٣٦٦٨٢) عن العيزار بن حُريث قال: أمر رسول الله ﷺ فنادى يوم بدر : وألا إنه ليس لأحـد من القوم عندي مِنَّـة [يعني أماناً] إلا لأبي البختري ، فمن كان أخذه فليخلُّ سبيله . . . . .

عَدِيُّ(۱) حَبِّاً، ثُلَمَ كَلَّمَنِي في هَوُلاَءِ التَّنَى ـ يعني الأسرى ـ لأَطْلَقْتُهُمْ لَهُ الله المطعم بإجارته له بمكة ، والمطعم كافر غير معاهد ؛ فعلم أن مؤذي الرسول على يتعين (۲) إهلاكه والانتقام منه ، بخلاف الكاف عنه ، وإن اشتركا في الكفر كما كان يكافى المحسن إليه بإحسانه وإن كان كافراً .

خسزي أبسي

يؤيد ذلك أن أبا لهب كان له من القرابة ماله ، فلما آذاه وتخلّف عن بني هاشم في نصره ، نزل القرآن فيه بها نزل من اللعنة والوعيد باسمه ، [خزياً](،) لم يفعل بغيره من الكافرين ، كها روي عن ابن عباس أنه قال : ما كان أبو لهب إلا من كفار قومه ، حتى خرج منا حين تحالفت قريش علينا ، فظاهرهم ، فسبه الله ، وبنو المطلب مع مساواتهم لعبد شمس ونوفل في النسب لما أعانوه ونصروه وهم كفار شكر الله ذلك لهم فجعلهم بعد الإسلام مع بني هاشم في سهم ذوي القربي(ه) ، وأبو طالب لما أعانه

⁽۱) هو المطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي ، رئيس بني نوفل في الجاهلية وقد أجار النبي على حين رجع من الطائف وعاد متوجها إلى مكة ، وأجار سعد بن عبادة عندما دخل مكة معتمراً ، وكان أحد الذين مزقوا صحيفة الجور التي كتبتها قريش على بني هاشم. وقد عمي في كبره ، ومات قبل وقعة بدر ، وله بضع وتسعون سنة وفيه يقول حسان رضي الله عنه :

حسان رضي الله عنه :

فَلُوْ كَانَ مُجُدَّ يُخَلِّدُ اللَّهُ رِوَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدهُ اليَّوْمَ مُطْعِماً ينظر: فنسب قريش؛ ص (١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٤٣١) ؛ فالمحسبر؛ ص (١٦٥ ، ٢٩٧) ؛ فالأعلام؛ (٧/ ٢٥٢) .

⁽٢) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه . رواه البخاري : في كتاب فرض الخمس ـ باب ما من النبي على على الأسارى من غير أن يُخَمِّس (٦/ ٢٨٠ ح ٣١٣٩) وعنده بلفظ : ولتركشهم له ، وفي كشاب المضازي له ـ باب حدثني خليفة . . . دمات أبو زيد ولم يترك عقباً وكان بدرياً (٧/ ٣٠٥ ح ٤٠٠٤) ؛ ورواه أبو داود : في كتاب الجهاد ـ باب في المن على الأسير بغير فذاه (٣/ ١٣٨ ح ٢٦٨٩) .

⁽٣) ئي (ج) : دنمين، .

⁽٤) في (آ) : •حزناه .

 ⁽٥) ينظر : اتفسير الطبري، (٦/١٠) ؛ اتفسير ابن كثير، (٣١٢/٢) عند قبوله تعملى :
 ﴿ وَاعْلَــمُوا أَنْسَا غَنِـمْتُم مِن شَــيْءٍ فَأَنَّ للّهِ تُحْمَسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلِي القُريسي ﴾ سورة الأنفال : الآية رقم : (٤١) .

ونصره وذبَّ عنه خُفف عنه العذاب ، فهو من أخف أهل النار عذاباً (١٠).

وقد رُوي أن أبا لهب سُقي في نقرة الإبهام لعتقه تُوكيبَة إذ بشرته

بولادته(٢).

سنة الله فيمن ومن سنة الله أن من لم يمكن المؤمنون(٣) أن يعذبوه من الذين يؤذون لا يقسدر الله ورسوله ؟ فإن الله سبحانه ينتقم منه لرسوله ويكفيه إياه ، كما قدمنا(٤) على الانتقام بعض ذلك في قصة الكاتب المفتري ، وكما قال سبحانه : ﴿فَاصْدُعْ بِمَا تُوْمَـرُ وَأَعْرِضْ عَنِ المشْرِكِيْنَ * إِنَّا كَفَيْنَاكَ المسْتَهُ زِيْيُنَ ﴾(٥).

والقصة في إهلاك الله واحداً واحداً من هؤلاء المستهزئين معروفة ، قد ذكرها أهل السير والتفسير(۱)، وهم على ما قيل نفر من رؤوس قريش: منهم الوليد بن المغيرة ، والعاص بن وائل، والأسودان بن المطلب وابن عبد يغوث ، والحارث بن قيس .

وقد كتب النبي على إلى كسرى وقيصر ، وكلاهما لم يسلم ، لكن قيصر أكرم كتاب رسول الله على ، وأكرم رسوله ، فَتَبَتَ ملكه ، فيقال : إن الملك باق في ذريته إلى اليوم ، وكسرى مَزَّق كتاب رسول الله على ،

⁽۱) رواه مسلم: في كتاب الإيان ـ باب أهون أهل النار عذاباً (١٩٦/١ ح ٢١٢) عن ابن علياس. وبالفاظ أخرى عند البخاري: في كتاب مناقب الأنصار ـ باب قصة أبي طالب (٧/ ٢٣٢ ح ٣٨٨٣) ، وفي مواضع أخرى منها: (ح ٢٠٨٨، ٢٥٧٢) ؛ ومسلم: في كتاب الإيان ـ باب شفاعة النبي ملي الإي طالب (١/ ١٩٤١ ح ٢٠٠)؛ وأحمد في المسندة: (١/ ٢٠٦ ، ٢٠٠) عن العباس (٣/ ٩ ، ٥٠ ، ٥٥) عن أبي سعيد ؛ وعبدالرؤاق في المسنف؛ (٦/ ١٤ ح ٩٩٣٩).

⁽٢) رواه البخاري: في كتاب النكاح ـ باب ﴿وَأَمُّهَاتُكُم الَّـلاتِسِي أَرْضَعْنَكُم﴾ (٢/ ٤٣ ح ٥١٠١) عن عروة مرسلاً ؛ والبيهقي : في ادلائل النبوة؛ (١٤٩/١) .

⁽٣) في (ج) و (د) : الملومنين؛

⁽٤) في ص (٢٣١) . ٨٥) . . . : المدر الآيان قدر (٩٤ ، ٩٥)

 ⁽٥) سورة الحجر : الآيتان رقم : (٩٤ ، ٩٥) .

⁽٦) (والتفسير): ساقطة من (د).

واستهزاً / برسول ﷺ ، فقتله الله بعد قليل ، ومزق ملكه كل عزق (١) ، ١/٦٣ ولم يبق للأكاسرة ملك ، وهذا _ وإلله أعلم _ تحقيق قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَانِئكَ هُو الأَبْتَرُ ﴾ (١) ؛ فكل من شَنَاه وأبغضه وعاداه فإن الله تعالى يقطع دابره ، ويمحق عينه وأثره ، وقد قيل : إنها نزلت في العاص بن وائل ، أو في عقبة بن أبي معيط أو في كعب بن الأشرف ، وقد رأيت صنيع الله بهم (١) .

ومن الكلام السائر: «لحوم العلماء مسمومة»(١x٥) فكيف بلحوم الأنبياء عليهم السلام.

وفي االصحيح» عن النبي ﷺ قال : ايقُولُ الله تَعَالَىٰ: مَنْ عَادَى لِيهِ وَلِيّاً فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْـمُـحَارَبَةِ ١٦٠٠ .

فكيف بمن عادى الأنبياء ؟ ومن حارب الله حُرِبَ (٧) ، وإذا استقريت (٨) قصص الأنبياء المذكورة في القرآن تجد أعهم إنها أهلكوا حين

⁽١) اكل عزق؛ : ساقطة من (د) .

⁽٢) سورة الكوثر : الآية رقم : (٣) .

⁽٣) ينظر : انفسير ابن جرير الطبري، (٣٠٩/٣٠) ؛ انفسير ابن كثير، (٤/ ٥٥٩) .

⁽٤) ق (د) : امشمومة ، وهو تصحيف ظاهر .

⁽٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩٤/١٠)؛ «الرد الوافر» لابن ناصر الدين ص (٢٨٤) ، وهي عبارة جيلة المبنى عظيمة المعنى ، ذكرها بنهامها ابن ناصر الدين عن بعض العلماء الماضين فقال: «لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هَتْكِ أعراض مُتتقصيهم معلومة ، ومَن وَقَعَ فيهم بالثَّلْب ؛ ابتلاء الله قبل موته بموت القلب؛ أهد.

⁽٦) جزء من حديث رواه البخاري: في كتاب الرقاق _ باب التواضع (٢١/ ٣٤٨ ح ٢٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه عبارة: «فقد آذنته بالحرب». قال أبو القاسم علي بن بكبان المقلمي في «المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية» ص (٨٤ ح ٥): «انفرد البخاري بإخراجه في صحيحه» أهـ .

⁽٧) في (د) : اخارب . . . خرب، .

⁽٨) في (ج) : ‹استقصيت؛ .

آذوا الأنبياء [وقابلوهم] (١) بقبيح (١) السقول أو العسمل ، وهكذا بنو إسرائيل إنها ضربت عليهم الذلة ، وباؤوا بغضب من الله ، ولم يكن لهم نصير لقتلهم الأنبياء بغير حق مضموماً إلى كفرهم ، كها ذكر الله ذلك في كتابه ، ولعلك لا تجد أحداً آذى نبياً من الأنبياء ثم لم يتب إلا ولابد أن يصيبه الله بقارعة ، وقد ذكرنا (٢) ما جربه المسلمون من تعجيل الانتقام من الكفار إذا تعرضوا لسب رسول الله به ، وبلغنا [مثل] (١) ذلك في وقائع متعددة ، وهذا باب واسع لا يحاط به ، ولم نقصد قصده هنا (١) ، وإنها قصدنا بيان الحكم الشرعي .

وكان سبحانه يَحْميه ويَصْرف عنه أذى الناس وشتمهم بكل طريق ، حتى في اللفظ ؛ ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال : قال رسول الله على : «أَلاَ تَسَرُونَ كَيْفَ يَصْسِرفُ اللّه عَنَّي شَعْمَ قُرَيْشٍ وَلَعْنَهُمْ ، يَشْتُمُ وَنَ مُذَمَّماً وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّماً ، وَأَنَّا مَحَمَّدٌ ١٠٥، فننوه الله السمه ونعته عن الأذى ، وصرف ذلك إلى من هو مذمم ، وإن كان

## المؤذي إنها قصد عينه .

(۱) في (أ) : «وقاتلوهم» .

اللبه تعيالي

يمني رسوله وينصرف عنه

آذي الناس

- (٢) في (ج) : ابقيحا .
- (٣) في ص (٢٣٣) ،
- (٤) امثل : زيادة في (ج) و (د) .
  - (٥) قي (د) : قمامنا) .:

دولم يخرجه مسلم)

(٢) رواه البخاري: في كتاب المناقب _ باب ما جاء في أسياء رسول الله (٢/ ١٦٢ ح ٣٥٣) وفيه لفظ : قالا تعجبونه ؛ ورواه الإمام أحمد: في «المسنده ٢٤٤/ ، ٣٤٠ ، ٣٤٠) باللفظين ؛ والنسائي : في كتاب الطلاق _ باب الإبانة والإفصاح بالكلمة الملفوظ بها (٢/ ١٥٩) بلفظ : «انظروا» ؛ والبيهقي : في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٢) . وهذا الحديث لم أجده في «صحيح مسلم» ، ويؤيد ذلك ما نص عليه الحافظ ابن حجر في «الفتح» لم أجده في خاتمة المناقب النبوية من كتاب المناقب ؛ حيث ذكر بأن مسلكا وافق البخاري على تخريج أحاديث المناقب النبوية سوى ثمانية وعشرين حديثاً ، وذكر منها هذا الحديث وصرح بذلك أيضاً العلامة أحمد محمد شاكر في شرحه للمسند (١/ ٥٠ ح ٧٣٧٧) فقال:

سبب تعين تمل الساب

فإذا تقرر بها ذكرناه من سنة رسول الله وسيرة أصحابه وغير ذلك أن الساب للرسول يتعين قتله ، فنقول : إما أن يكون (١) / تعين قتله ١٦/ الكونه كافراً حربياً أو للسبب المضموم إلى ذلك ، والأول باطل ؟ لأن الأحاديث نص في أنه لم يقتل لمجرد كونه كافراً حربياً ، بل عامتها قد نص فيه على أن موجب قتله إنها هو السب ؛ فنقول : إذا تعين قتل الحربي لأجل أنه سب النبي (١) و كالله المسلم والذمي وأولى ؛ لأن الموجب للقتل هو السب ، لا مجرد الكفر والمحاربة ، كها تبين ، فحيثها و جد هذا الموجب وجب القتل ، وذلك لأن الكفر مبيح للدم ، لا موجب لقتل الكافر بكل حال ؛ فإنه يجوز أمانه ومهادنته والمن عليه ومُفاداته ، لكن إذا صار للكافر عهد عَصَم العهد دمه الذي أباحه الكفر ، فهذا هو الفرق بين الحربي والمذمي (١) ، فأما ما سوى ذلك من موجبات القتل فلم يدخل في حكم العهد .

وقد ثبت بالسنة أن النبي ﷺ كان يأمر بقتل الساب لأجل السب وهو فقط لا لمجرد الكفر الذي لا عهد معه(،) ، فإذا وجد هذا السب وهو موجب للقتل والعهد لم يعصم من موجبه تعين القتل ، ولأن أكثر ما في ذلك أنه كافر حربي ساب ، والمسلم إذا سب يصير مرتداً ساباً ، وقتل المرتد أوجب من قتل الكافر الأصلي ، والذمي إذا سب فإنه يصير كافراً عارباً ساباً بعد عهد متقدم ، وقتل مثل هذا أخلظ .

⁽١) في (ج) : (إنها يكون، .

⁽٢) أي (ج) و (د) : ارسول الله!

⁽٣) في (أ) : «الفرق بين الحربي وبين اللمي» .

⁽٤) تقلم في ص (٢٦٧) .

وأيضاً ، فإن الذمي لم يعاهد على إظهار السب بالإجماع ، ولهذا إذا أظهره فإنه يعاقب عليه بإجماع المسلمين إما بالقتل أو بالتعزير ، وهو لا يعاقب عل فعل شيء بما عوهد عليه وإن كان كفراً غليظاً ، ولا يجوز أن يعاقب على فعل شيء قد عوهد على فعله ، وإذا(١) لم يكن العهد مُسوَّغاً لفعله _ وقد ثبت أن النبي على أمر بالقتل لأجله _ فيكون قد فعل ما يقتل لأجله وهو غير مقر عليه بالعهد ، ومثل هذا يجب قتله بلا تردد .

وهذا التوجيه يقتضي قتله ، سواء قُدُّر أنه نقض العهد أو لم ينقضه؛ لأن موجبات القتل التي لم نقره / على فعلها يقتل بها ، وإن ٦٤/ب قيل: لا ينتقض عهده كالزنى بذمية وكقطع الطريق على ذمي وكقتل ذمي، وكما لو فعل هذه الأشياء مع المسلمين ، وقلنا : إن(١) عهده لا ينتقض فإنه يقتل .

وأيضاً، فإن المسلم قد امتنع من السب بها أظهره من الإيهان، والمذمي قد امتنع منه بها أظهره من الذمة والتزام الصَّغار، ولو لم يكن عننعاً منه بالصغار لما جاز عقوبته بتعزير ولا غيره إذا فعله، فإذا قُتِل لأجل السب الكافر الذي يستحله ظاهراً وباطناً ولم يعاهدنا عهداً يقتضي تركه فَلاًنْ يقتل لأجله من التزم أن لا يظهره وعاهدنا على ذلك أولى وأحرى .

وأيضاً ، فقد تبين بها ذكرناه من هذه الأحاديث أن الساب يجب قتله ، فإن النبي على أمر بقتل الساب في مواضع ، والأمر يقتضي

⁽١) في (د) : اإذا .

⁽٢) ﴿إِنَّ : ساقطة من ﴿د) .

الوجوب، ولم يبلغه عن أحد السب إلا ندر دمه ، وكذلك أصحابه ، هذا مع ما قد كان يمكنه من العفو عنه ، فحيث لا يمكنه العفو عنه يجب أن يكون قتل الساب أوكد ، والحرص عليه أشد ، وهذا الفعل منه هو نوع من الجهاد والإغلاظ على الكافرين والمنافقين وإظهار دين الله وإعلاء نوع من الجهاد والإغلاظ على الكافرين والمنافقين وإظهار دين الله وإعلاء الكمته](۱) ، ومعلوم أن هذا واجب ، فعلم أن قتل الساب واجب في الجملة ، وحيث جاز العفو له (۱) ﷺ فإنها هو فيمن كان مقدوراً عليه من أخله ر الإسلام مطيع له أو ممن جاءه مستسلهًا، أما المتنعون فلم يتعفُ عن أحد منهم ، ولا يرد على هذا أن بعض الصحابة آمن إحدى القيئتين لإسلام وبعضهم آمن ابن أبي سرح ؛ لأن هذين كانا مستسلمين مريدَيْن للإسلام والتوبة ، ومَنْ كان كذلك فقد كان النبي ﷺ له أن يعفو عنه ، فلم يتعين والتوبة ، وأمن كان كذلك فقد كان النبي الله له أن يعفو عنه ، فلم يتعين قتله ، فإذا ثبت أن الساب كان قتله واجباً ، والكافر الحربي الذي لم يسب لا يجب قتله بل يجوز قتله، فمعلوم أن الذمة لا تعصم (۲) دَمَ من يجب قتله ، وأن القاطع والزان لما وجب قتله الم تمنع الذمة قتلها ؟

وأيضاً ، فلا مزية للذمي على الحربي إلا بالعهد ، والعهد لم يُبخ له إظهار السب بالإجماع ، فيكون الذمي (ه) قد شرك الحربي في إظهار السب ١٦/ب الموجب للقـتل ، وما اختص به من العهد لم يُبِخ له إظهار السب ، فيكون قـد أتى بها يوجب القتل وهو لم يُـقَـرٌ عليه فيجب قتله بالضرورة .

⁽١) في (أ) : «كلمتهم» . وهو خطأ .

⁽٢) في (د) : «له العقرا .

⁽٣) في (د) : الا يعصم) .

⁽٤) ما بين المعقوفتين : زيادة في (ج) ؛ وفي (د) : ادم من جوز قتله! .

⁽٥) داللمي: ساقطة من (د) .

وأيضاً ، فإن النبي على أصر بقتل مَن كان يسبه ، مع أمانه لمن كان يحاربه بنفسه وماله ، فعلم أن السب أشد من المحاربة أو مثلها ، والذمي إذا حارب قُتِل فإذا سب قتل بطريق الأولى .

وأيضاً ، فإن الذمي وإن كان معصوماً بالعهد فهو عنوع بهذا العهد من إظهار السب ، والحربي ليس له عهد يعصمه ولا يمنعه ، فيكون الذمي من جهة كونه عنوعاً أسوا حالاً من الحربي ، وأشد عداوة ، وأعظم جرماً ، وأولى بالنكال والعقوبة التي يُعاقب بها الحربي على السب ، والعهد الذي عصمه لم يف بموجبه فلا ينفعه ؛ لأنا إنها نستقيم له ما استقام لنا ، وهو لم يستقم بالاتفاق ، وكذلك يعاقب ، والعهد يعصم دمه وبشره إلا بحق ، فلما جازت عقوبته بالاتفاق ، علم أنه قد أتى ما يوجب العقوبة .

وقد ثبت بالسنة أن عقوبة هذا الذنب القتل ، وسر الاستدلال بهذه الأحاديث أنه لا يقتل الذمي لمجرد كون عهده قد انتقض ؛ فإن مجرد نقض العهد يجعله ككافر لا عهد له ، وقد ثبت بهذه السنن أن النبي لله لم يأمر بقتل الساب لمجرد كونه كافراً غير معاهد ، وإنها قتله لأجل السب مع كون السب مستلزماً للكفر والعداوة والمحاربة ، وهذا القدر موجب للقتل حيث كان ، وسيأتي الكلام إن شاء الله على تعين قتله(١).

⁽١) في المسألة الثانية ص (٤٦٧)

السنة الثالثة عشرة: ما رويناه من حديث أبي القاسم [عبدالله](۱) ابن محمد البغوي(۱): ثنا يحيى بن عبدالحميد الحمان(۱) ثنا على بسن مُسلهر(۱) عسن صالح بسن حَيَّان(۱۰) عسن ابسن

(١) ق (أ) : (عبيدالله) . وهو خطأ .

- (۲) هُو عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان ، الحافظ الإمام الحجة المعمّر ، مسند العصر ، أبو القاسم البغوي الأصل ، البغدادي الدار والمولد ، منسوب إلى المدينة بغشور من مدائن إقليم خراسان . قال عنه الدارقطني : «ثقة جبل إمام من الأثمة ثبت» . روى عن : أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن عبدالحميد الحياني . روى عنه : أبو بكر الإسماعيلي وابن عدي والدارقطني . مات أبو القاسم سنة سبع عشرة وثلاث مئة ، وقد السيكمل مئة سنة وثلاث سنين وشهراً واحداً. ينظر: «تاريخ ابن زبر» (۲/۲۷٪ ، ۱۹۵۰)؛ «سير أعلام الجمع والتفريق» (۲/۳۱٪) ؛ «سير أعلام النياد» (۱۱۲٪) ؛ «سير أعلام النياد» (۱/۱۵٪) .
- (٣) هو يحيى بن عبدالحميد بن عبدالرحن بن ميمون ، الحافظ الإمام الكبير ، أبو زكريا ابن المحدث الشقة أبي يحيى الجياني الكوفي صاحب «المسند الكبير» (حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث). تواتر توثيقه عن يحيى بن معين ، كيا تواتر تجريحه عن الإمام أحمد . روى عن : أبيه وعبدالله بن المبارك وعلي بن مسهر روى عنه : أبو قلابة وأحمد بن يحيى الحلواني وأبو القاسم البغوي. مات سنة ثمان وعشرين ومئين . ينظر : «الجرح والتعديل» (١٦٨/٩) ؛ «شريب التهذيب» (١٦٨/٩) ؛ «تقريب التهذيب» (١٦/ ٢٤٣) ؛ «تقريب التهذيب» صر ٥٩٣) .
- (٤)علي بن مسهر: هو العلامة الحافظ ، أبو الحسن القرشي الكوفي قاضي الموصل ، وكان من مشايخ الإسلام (ثقة له غرائب) ، وقد وثقه العجلي وقال : «وكان ممن جمع الحديث والفقه» . روى عن : يجيى بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، والأعمش . ووى عنه : خالد بن محلد وزكريا بن عدي وأبو بكر بن أبي شيبة . مات سنة تسع وثيانين ومئة . ينظر : «تاريخ الثقات» للعجلي ص (٣٥١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨٤) ؛ «تهديب التهذيب» (٣٨٣/٧) ؛ «تقريب التهديب» ص (٢٠٥) .
- (٥) هو صالح بن حيان القرشي الكوني. (ضعيف). روى عن: ابن بريدة وأبي وائل ونافع. روى عنه: علي بن مسهر وعَبدة بن سليان وأبو بكر بن عياش. وقد يشتبه بصالح بن صالح بن حيات الثوري الهمداني الكوفي ، صالح بن حيات الثوري الهمداني الكوفي ، وحي : لقب حيات ، وقد ينسب إلى جد أبيه فيقال : صالح بن حي ، وصالح بن حيات وهذا الثاني قال عنه الإمام أحمد : «ثقة ثقة» ، ووثقه العجلي . ينظر لترجة الأول في : والجرح والتعديل (٤/ ٣٩٨) ؛ فتهليب الكيال (٣٣/ ١٣) ؛ فسير أعلام النسلاء (٧/ ٣٧٣) ؛ وضعفاء النسائي عن (١٩٣٥) ؛ كتاب والمجروجين لابن حبان (١/ ٣٩٨) ؛ فتهليب التهذيب ص (٢٧١) . وينظر لترجة الثاني في : وتاريخ الثقاب عن (٢٧١) ؛ وتقريب التهذيب من (٢٧١) . وينظر لترجة الثاني في : وتاريخ الثقاب عن (٢٧١) ؛ وتهذيب الكيال (٢٧١) ؟ والكاشف (٢٠١) ؛ وتقريب التهذيب من (٢٧١) .

بَرَيدة (۱) عن أبيه (۲) (٢ قال: جاء رجل إلى قوم في جانب المدينة فقال ٢):

(إن رسول الله على أمرني أن أحكم فيكم برأيي وفي أموالكم وفي كذا وفي كذا (١) وكان خطب امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوجوه ، ثم ذهب حتى نزل على المرأة ، فبعث القوم إلى رسول الله على المرأة ، فبعث القوم إلى رسول الله على المرأة ، وَإِنْ أَنْتَ عَدُو الله على المرأة ، وَإِنْ أَنْتَ عَدُو الله على المرأة ، وَإِنْ أَنْتَ وَجَدْتُهُ حَيّاً فَاقْتُلْهُ ، وَإِنْ أَنْتَ وَجَدْتُهُ مَيّاً فَاقْتُلْهُ ، وَإِنْ أَنْتَ وَجَدْتُهُ مَيْتًا فَحَرِقُهُ بِالنَّارِ ، فانطلق فوجده قد لُدغ فات ، فحرقه بالنار ، فعند ذلك قال رسول الله على المرأة ، فأن كذب عَلَى مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبُوا أَنْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ١٠٥٥.

ورواه أبو أحمد بن عـدي() في كتابه (الكامل)() قـال : ثنا الحسن()

⁽۱) هو عبدالله بن بُرَيدة بن المحصّب الحافظ الإمام ، شيخ مَرْو وقاضيها ، أبو سهل الأسلمي المروزي (ثقة) ، روى عن : أبيه فأكثر ، وعن عمران بن الحصين . روى عنه : قسّادة وصالح بن حيان القرشي . مات سنة خس عشرة ومئة ، وعمره مئة عام . ينظر : «تاريخ الثقات للعجلي ص (۲۰۰) ؛ «تهذيب الكيال» (۲۸/۱٤) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٥٠/٥) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (۲۹۷) .

 ⁽٢) هو بريدة بن الحصيب بن عبدالله بن الحارث الأسلمي . أسلم عام الهجرة ، وشهد غزوة خيبر والفتح ، وكان من أمراء عمر رضي الله عنه . مات بريدة سنة اثنتين وستين . ينظر: «طبقات ابن سعد» (١/ ٢٤١) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٤٦٩) ؛ «الإصابة» (١/ ١٥١).
 (٣- ٣) ما بين القوسين : ساقط من (ج) .

⁽٢ــ ٢) ما بين القوسين : إساقط من (ج) . (٤) في (ج) : •وفي أسوالكم كذا وكذاه .

⁽٥) ذكره اللهبي في «الميزان» (٢/ ٢٩٣) عن علي بن مسهر عن صالح بن حيان ، وأوله :

«كان حي من بني ليث على صيلين من المدينة ، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم
يزوجوه . . . الحديث . قبال اللهبي : «تفرد به حجاج بن الشاعر عن زكريا بن عدي
عن صالح بن حيان ، ولم يصح بوجه ، وذكره الذهبي أيضاً في «سير أعلام النبلاه»

«لا/ ٣٧٤) وقبال عنه : «هذا حديث منكر ، ولم يأتِ به سوى صالح بن حيان القرشي هذا

⁽٦) هو الإسام الحافظ الناقد الجوال ، أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني . قال الحافظ ابن عساكر : «كان ثقة على لحن فيه» ، وقال حزة السهمي : «كان حافظاً متقناً» . روى عن : النسائي وأبي يعلى الموصلي وأبن خزيمة . روى عنه : شيخه أبو العباس بن عُقدة وحزة السهمي . مات سنة خس وستين وثلاث مئة . ينظر : «سير أعلام النبلاء» عُقدة وحزة السهمي . مات سنة خس وستين وثلاث مئة . ينظر : «سير أعلام النبلاء» عُقدة (١٥٤/١٦) ؛ «البداية والنهاية» (١٥٤/١١) .

⁽۱۰۲/۱۱۷) ؛ فاريح جرجانه ص (۱۱۷) ؛ البدايه (۷) (الكامل في ضعفاء الرجال» (۱۳۷۲، ۱۳۷۲)

⁽A) في (ج) : المسين)

ابن محمد بن عنبر(۱۲۸۱) ثنا حجاج بن يوسف الشاعر(۲) ثنا ذكريا بن عدي(۱) ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه قال : كان حيً من بني ليث من المدينة على ميلين ، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه ، فأتاهم وعليه حُلَّة فقال : إن رسول الله على كساني هذه الحلة ، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودماثكم ، ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي(٥) كان يجبها(٢)، فأرسل القوم إلى رسول الله على فقال : «إِنْ وَجَدْتُهُ حَيّاً فقال : «إِنْ وَجَدْتُهُ حَيّاً وَمَا أَرَاكَ تَحِدُهُ حَياً فَأَضْرِ بُ عُنُقَهُ، وَإِنْ وَجَدتَّهُ مَيتاً فَأَصْرِ قَهُ (٧) بِالنَّارِ (٨)» ، قال : فذلك قول رسول الله على الله عَلَيّ مُتَعَمّداً

⁽١) في (د) : اعترا

⁽٢) هُو الشيخ الراوي ، أبو علي ، الحسن بن محمد بن عَنْبر بن شاكر البغدادي الوَشّاء . قال عنه الدارقطني : «تكلموا فيه من جهة سهاعه» ، ووثقه أبو بكر البرقاني . روى عن : علي ابن الجمعد وعلي بن المديني . روى عنه : أبو القاسم النخاس وابن الشّخير وعلي السكري . مات سنة ثبان وثلاث مئة . ينظر : «تاريخ بغداد» (١٤/٤) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢٥٠/١٤) ؛ «ميزان الإعتدال» (١٠٠/٥) ؛ ولسان الميزان» (٢٠٠/٥) .

⁽٣) هو حجاج بن أبي يعقوب : يوسف بن حجاج الثقفي البغدادي ، أبو محمد المعروف بابن الشاعر (ثقة حافظ) . روى عن : زكريا بن عدي وسليهان بن حرب والطيالسي . روى عن : مسلم وأبو داود وصوسى بن هارون . مات سنة تسع وخمسين ومتين . ينظر : مسلم وأبو داود وصوسى بن هارون . مات سنة تسع وخمسين ومتين . ينظر : «الثقات الابن حبان (٨/ ٣٠٠) ؛ «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٤٠) ؛ «تهليب الكهال» (٢/ ٤٠٦) ؛ «تقريب (٥/ ٤٠١) ؛ «تقريب التهليب» (٣/ ٢٠٩) ؛ «تقريب التهليب» (٣/ ٢٠٩) ؛ «تقريب التهليب» ص (١٥٥) .

⁽٤) هو زكريا بن عمدي بن الصلت التيمي مولاهم ، أبو يحيى الكوفي ، نزيل بغداد ، وهو أخو يوسف (ثقة جليل يحفظ) . روى عن : حماد بن زيد وابن المبارك وعلي بن مسهر . روى عنه : إسحاق بن رَاهُويَه والبخاري _ في غير الصحيح _ وحجاج بن الشاعر . مات سنة إحدى عشرة ومئتين . ينظر : قتاريخ الشقات المعجلي ص (١٦٥) ؟ قتاريخ بغداد الدى عشرة ومئتين . ينظر : قتاريخ الشقات المعجلي ص (١٦٥) ؟ قتاريخ بغداد التهليب (٣٣١/٣) ؛ «تقريب التهليب» (٣٢١/٣) ؛ «تقريب التهليب» (٣٢١/٣) .

⁽٥) التي: ساقطة من (د).

⁽٦) في (الكامل) : (خطبها) .

⁽٧) في (د) : المحرقه) .

 ⁽A) بعد قوله : «فأحرقه بالنار» ، يوجد زيادة في «الكامل» : «قال: فجاءه فوجده قد لدغته أفعى فيات ، فحرقه بالنار» .

فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِهِ(۱) هذا إسناد صحيح على شرط الصحيح ، لا نعلم له علة(۱) .

وله شاهد من وجه آخر رواه المُعَافى بن زكريا الجريري (۱) ، في كتاب «الجمليس» (۱) ، قال (۱) : ثنا أبو حامد الحضرمي (۱) ، ثنا السري ابن

 ⁽١) ينظر : «الكامل» لابن عبدي (٤/ ١٣٧١ ، ١٣٧١) . وقبال في آخرها : «وهذه القبصة
 لا أعرفها إلا من هذا الوجه» .

⁽Y) في حاشية (أ) كتب ما يأتي: وإسناد هذا الحديث ليس على شرح الصحيح ، وصالح بن حيان ضعفه يحيى بن معين في رواية عباس الدوري وأيي داود وعثان بن سعيد الدارمي وغيرهم ، وقال البخاري: فيه نظر ، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ، شيخ ، وقال النسائي والدولاي: ليس بشقة ، وقال الدارقطني: ليس بالقوي . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ . والظاهر أنه اشتبه بصالح بن صالح بن حي ، واسمه : حيان ، وقد ينسب إلى جده ، فيقال : صالح بن حيان ، وهو ثقة ، خرجا له في «الصحيحين» ، ينسب إلى جده ، فيقال : صالح بن حيان ، وهو ثقة ، خرجا له في «الصحيحين» والذي روى عن ابن بريدة روى له ابن صاحة في «التفسير» أهد . من الحاشية . وقد تكلم الذهبي في وسير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٣) على إسناد هذا الحديث ، وتكلم أيضاً عليه في «الميزان» (٣/ ٢٩٣) فقال : دم يصح بوجه» .

⁽٣) في (أ) : «الحريري» وهو تصحيف .
(٤) هو الممافى بن زكريا بن يحيى ، المسلامة الفقيه الحافظ القاضي عالم عصره أبو الفرج
النهرواني الجريري . والنهرواني نسبة إلى النهروان بين بغداد وواسط . والجريري نسبة إلى
رأي الإسام ابن جرير الطبري . كان الجريري ثقة غزير العلم واسع الأدب عارفاً بصنوف
العلوم لاسيها الآثار والأحبار وسير العرب وأيامهم وله تفسير كبير . روى عن : البغوي .
روى عنه : الأزهري وأحمد بن عسمر بن روح . مات سنة تسعين وثلاث مئة . ينظر :
«تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٣٠) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٤٥) ؛ «البداية والنهاية»

⁽٥) في (١/ ١٨٢ ، ١٨٣) . واسم الكتاب كاملاً ؛ الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» . وهو مطبوع في أربعة أجزاء .

⁽٦) اقال؛ : ساقطة من (د) .

⁽٧) ق (ج) : (الحصري) ؛ وفي (د) : (الحضري) .

⁽A) هو محمد بن هارون بن عبدالله بن حميد ، أبو حامد الحضرمي البغدادي ، المحدث الثقة المحمد الإسام . روى عن : إسحاق بن أبي إسرائيل وأبي همام السّكوني ونصر بن علي . روى عنه : محمد بن إسهاعيل الوارق والدارقطني وعمر بن شاهين . مات سنة إحمدى وعشرين وثلاث مئة ، وله نيف وتسعون سنة . ينظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٥٨) ؛ قسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥) ؛ «الواق بالوفيات» (٥/ ١٤٨) ؛ «شلرات الذهب» (٢/ ٢٩١) .

مزيد(۱) الخسراساني ثنا أبو جعفر محمد بن علي الفزاري ثنا داود ابن الزبرقان(۱). قال: أخبرني عطاء بن السائب(۲) عن عبدالله بن الزبير(۱) قال يوماً لأصحابه: أتدرون ما تأويل هذا الحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمَّداً فَلْيَتَبَوًّا مَفْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ؟ . قال: [كان](١٠) رجل عَشِقَ امرأة فأتى أهلها مساء فقال: إن رسول الله على الله المحديث إليكم أن أتضيف في أي بيوتكم شئت ، قال: وكان ينتظر بَيْتُوتِيَّةُ المساء ، قال: فأتى رجل منهم النبي على فقال: إن فلاناً أتانا ١١ يزعم أنك أمرته أن يبيت في أي بيوتنا شاء ، فقال: «كَذَبَ ، يَا فُلانُ انطَلِقْ مَعَهُ ، فَإِنْ أَمْكَنَكَ اللّهُ مِنهُ بيوتنا شاء ، فقال: «كَذَبَ ، يَا فُلانُ انطَلِقْ مَعَهُ ، فَإِنْ أَمْكَنَكَ اللّهُ مِنهُ فَاضُرِبْ عُنْفَهُ وَأَحْرِقْهُ بِالنَّارِ ، وَلا أَرَاكَ إلاَّ قَدْ كُفِيْتَهُ ، فلما خرج فأضرب عُنْفَهُ وَأَحْرِقْهُ بِالنَّارِ ، وَلا أَرَاكَ إلاَّ قَدْ كُفِيْتَهُ ، فلما خرج

⁽١) في (ج) و (د) : امرثك .

⁽۲) هو داود بن الزبرقان الرقاشي ، أبو عسرو البصري ، نزيل بغداد . (ستروك وكذبه الأزدي) . روى عن : أبوب السختياني وزيد بن أسلم وعطاء بن السائب . روى عنه : شعبة بن الحجاج وابن عرفة . مات بعد الثبانين ومئة . ينظر : «ضعفاء النسائي» ص (۹۹) ؛ «الجرح والتعديل» (۳/ ٤١٢) ؛ كتاب «المجروحين» لابن حبان (۱/ ۲۹۲) ؛ دالكاشف» (۱/ ۲۸۸) ؛ «تقريب التهذيب» ص (۱۹۸) .

⁽٣) هو عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال: أبو السائب، الثقفي الكوفي (صدوق اختلط). وقال أحد: «ثقة ثقة رجلٌ صالح». روى عن: أبيه وأنس بن مالك وابن أبي أوفى. روى عنه: شعبة والحيادان والسفيانان، مات سنة ست وثلاثين ومئة. ينظر: «الجرح والتمديل» (٢/ ٣٩١) ؟ «سير أعلام النسلاء» (١/ ١١٠) ؟ «الكساشف» (٢/ ٢٦٥) ؟ «تقريب التهذيب» ص (٢٩١).

⁽٤) هو عبدالله بن الزبير بن العوام ، أمير المؤمنين أبو بكر و أبو خُبيب القرشي الأسدي المكي ثم المدني كان أول مولود للمهاجرين في المدينة له صحبة وعداده في صغار الصحابة كان كبيراً في العلم والشرف والجهاد والعبادة . قتل سنة ثلاث وسبعين . ينظر : «أسد الغابة» (٢/ ٢٤٢) ؛ «الإصابة» (٢/ ٢٤٢) .

⁽٥) (كان؛ : زيادة من المطبوعة .

⁽٦) في كـتاب (الجليس) : (فقال إن رسولُ رسولِ الله ﷺ .

⁽٧) اأتاناه : ساقطة من (ج) .

الرسول قال رسول الله على : الدُعُوهُ فلما جاء(١) قال : النّبي كنتُ أَمَرتُكَ أَن تَضْرَبُ عُنُفَ وَأَنْ تَحْرِقَه بِالنّارِ ، فَإِنْ أَمْكَنَكَ اللّهُ مَنْهُ فَاضْرِبْ / عنقَهُ، وَلا تَحرِقه بالنّارِ ؛ فإنّه لا يُعذّب بالنّارِ إلا رَبّ ٢٥/ب النارِ ، ولا أَرَاكَ إلا قَد كُفِيتَه ، فجاءت السماء بصيّب ، فخرج الرجل ليتوضأ فلسعته أفعى ، فلما بلغ ذلك النبي على قال : اهو في الناراد، .

وقد روى أبو بكر بن مردويه (٢) من حديث الوازع (١) عن أبي سلمة عن أسامة قال : قال رسول الله ﷺ : قمن يقُلُ عَلَيَّ مَا لَم أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ • وذلك أنه بعث رجلاً فكذب عليه ، فوجد ميتاً قد انشق بطنه ولم تقبله الأرض .

ورُوي أن رجـ لاً كذب عليه ، فبعث علياً والزبير إليه ليقتلاه.٠٠ .

وللناس في هذا الحديث قولان :

احدهما: الأحد بظاهره في قتل من تعمد الكذب على رسول الله

(١) افليا جاءً : ساقطة من (ج) .

اختـــــلاف العلياء فــي حكـم مـــن

- (٢) ينظر: كتاب «الجليس» للجريري (١/ ١٨٢ ، ١٨٣) .
- (٣) هو الحافظ العلامة عدت أصبهان، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه بن فُورَك الأصبهاني صاحب «التنفسير الكبيرة ، والمستخرج على البخاري . روى عن : ابن أبي عمران وميمون بن إسحاق. روى عنه : أبو بكر المستملي وسليهان بن إبراهيم. مات سنة عشر وأربع مشة . ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٣٠٨/١٧)؛ «تاريخ أصبهان» (١٦٨/١) ؛ «طبقات المفسرين» للداودي (١٩٣/١)؛ «شذرات اللهب» (١٩٠/٣) .
- (٤) هو الوازع بن نافع العُقيلي ، قال عنه البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشقة. روى عن: أبي سلمة وسالم بن عبدالله . روى عنه : أهل الجزيرة ومسكين بن بكير. ينظر : «التاريخ الكبيرة (٨/ ٤/٨) ؛ «ضعفاء النسائي، ص (٢٣٩) ؛ «الجرح
- والتعديل؛ (٢٩/٩) ؛ كتاب (المجروحين) (٨٣/٣) . (٥) رواه عبدالرزاق في (المصف) (٣٠٨/٥ ح ٩٧٠٧) عن معمر عن رجل عن سعيد بن جبير

أَنْ رَجِلًا كُلُّبِ النِّي عِلَى المعت علياً والزبير، فقال: «اذهبا، فإن أدركتها، فاقتلاه ،

الجُويْنِيْنِ»، ومن هؤلاء من قال: يكفر بذلك (١) ؛ قاله جماعة منهم أبو محمد الجُويْنِينِ» حتى قال ابن عقيل عن شيخه أبي الفضل الهمداني (١): «مبتدعة الإسلام والكذابون والواضعون للحديث أشد من الملحدين ؛ لأن الملحدين قصدوا إفساده من الملحدين قصدوا إفساده من داخل ، فهم كأهل بلد سعوا في فساد أحواله ، والملحدون كالمحاصرين من خارج فالدخلاء يفتحون الحصن ، فهم شر على الإسلام من غير الملابسين له».

ووجه هذا القول: أن الكذب عليه كذب على الله ، ولهذا قال: فإن عَلَى ليسَ كَكَذِبِ عَلَى أَحَدِكُمْ (١)١٥٥ فإن ما أمر به الرسول فقد

⁽Y) قال ابن حجر في «الفتح»: «إن الكلب عليه يكفر متعمله عند بعض أهل العلم ، وهو الشيخ أبو محمد الجويني ، لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين ومن بعده ، ومال ابن المنير إلى اختياره ، ووجهه : بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله ، واستحلال الحرام كفر ، والحمل على الكفر كفر ، وفيها قاله نظر لا يخفى ، والجمهور على أنه لا يكفر إلا اذا اعتقد حل ذلك أهد . ينظر : «فتح قالمباري» (١٩٤١) عند شرح حديث رقم (١١٠) ؛ وشرح النووي على «صحيح مسلم»

⁽٣) هو شيخ الشافعية ، أبو عمد ، عبدالله بن يوسف بن عبدالله الطائي السُنيسِيُّ الجويني، والد إسام الحرمين ، كان فقيهاً مدققاً عققاً نحوياً مفسراً ، روى عن : أبي نعيم الإسفرائيني وأبي الحسين بن بشران . روى عنه : ابنه أبو المعالي وعلي بن أحمد بن الأخرم. مات سنة ثبان وثلاثين وأربع مئة . ينظر: «معجم البلدان» (١٩٣/٢) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٩٧/١٧) ؛ «طبقات المضرين» للداودي (١٣/٧١) .

⁽٤) في (د) : المُمثان،

⁽٥) في (د) : اعل غيري، .

⁽٦) رواه البخاري: في كتاب الجنائز _ باب ما يكره من النياحة على الميت (١٩١/٣) ح المبناء المبناء المبناء المبناء المبناء المبناء المبناء المبناء المبناء المبناء (١٢٩١) . كلهم تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (١٠/١ ح ٤) ؛ وأحمد : في المسند، (١٤٥/٤) . كلهم عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه .

أمر الله به يجب اتباعه كوجوب اتباع أمر الله ، وما أخبر به وجب تصديقه كما يجب تصديق ما أخبر الله به .

ومن كذّبه في خبره أو امتنع من التزام أمره (١ فهو كمن كذب خبر الله وامتنع من النزام أمره ١) ، ومعلوم أن من كذب على الله بأن زعم أنه رسول الله أو نبيه أو أخبر عن الله خبراً كَذَبَ فيه كمسيلمة والعَنْسِي ونحوهما من المتنبئين فإنه كافر حلال الدم ، فكذلك من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ .

يبين ذلك أن الكذب عليه بمنزلة التكذيب له ، ولهذا جَمعَ الله بينها بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمن افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِينها بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمن افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِباً أَوْ كَذَّب له ، بالْحَدِّ بل ربا كان الكاذب عليه أعظم إثبًا من المكذّب له ، ولهذا بدأ الله به ، كما أن الصادق عليه أعظم درجة من المصدِّق بخبره ، فإذا كان / الكاذب مثل المكذّب أو أعظم، والكاذب على الله كالمكذب له ، ١٦٦ فالكاذب على الله كالمكذب له ، ١٦٦ فالكاذب على الرسول كالمكذب له .

يوضح ذلك أن تكذيبه نوع من الكذب ؛ فإن مضمون تكذيبه الإخبار عن خبره أنه ليس بصدق ، وذلك إبطال لدين الله ، ولا فرق بين تكذيبه في خبر واحد أو في جميع الأخبار ، وإنها صار كافراً لما تضمنه (٢) من إبطال رسالة الله ودينه . والكاذب عليه يدُخِل في دينه ما ليس منه عمداً ، ويزعم أنه يجب على الأمة التصديق بهذا الخبر وامتثال هذا الأمر لأنَّهُ دين الله ، مع العلم بأنه ليس لله بدين .

⁽١ ـ ١) ما بين القوسين : اساقط من (ج) .

 ⁽٢) ســورة العنكبوت : الآية رقم : (٦٨) .

⁽٣) في (د) : التضنه

والـزيادة في الدين كـالنقص منه ، ولا فـرق بين مَـنْ يكذب بآية من القـرآن أو يضيف كلاماً ويزعم أنه سورة من القرآن عامداً لذلك .

وأيضاً ، فإن تعمد الكذب عليه() استهزاء به واستخفاف ؛ لأنه يزعم أنه أمر بأسياء ليست مما أمر به ، بل وقد لا يجوز الأمر بها ، وهذه نسبة له إلى السَّفَه، أو أنه يخبر بأشياء باطلة ، وهذه نسبة له إلى الكذب ، وهو كفر صريح .

وأيضاً ، فإنه لو زعم زاعم أن الله فرض صوم شهر آخر غير رمضان أو صلاة سادسة زائدة ونحو ذلك ، أو أنه حَرَّم الخبز واللحم عالماً بكذب نفسه ؛ كفر بالاتفاق .

ف من زعم أن النبي على أوجب شيئاً لم يوجبه أو حرم شيئاً لم يحرمه فقد كذب على الله كما كذب عليه الأول ، وزاد عليه بأن صَرَّح بأن الرسول قال ذلك ، وأنه _ أفتى القائل _ لم يَقُلُه اجتهاداً واستنباطاً .

وبالجملة فمن تعمد الكذب الصريح على الله فهو كالمتعمد(٢) لتكذيب الله وأسوأ حالاً ، ولا يخفى أن من كذب على من يجب تعظيمه ؛ فإنه مستخف به مستهين بحرمته(٢) .

وأيضاً ، فإن الكاذب عليه لابد أن يشينه بالكذب عليه وتنقصه بذلك ، ومعلوم أنه لو كذب عليه كما كذب عليه ابن أبي سرح في قوله : «كان يتعلم مني» أو رماه ببعض الفواحش المربقة أو الأقوال الخبيثة ؛ كفر

⁽١) دعليه؛ : ساقطة من (د) .

⁽٢) في (ج) : المتعمدة .

⁽٣) في (ج) ر (د) : ابجهته! .

بذلك ، فكذلك الكاذب عليه ؛ لأنّه إما أن يَـأثُر عنه (١) أمـراً أو خبراً أو فعلاً ، فإن أثر عنه أمراً لم يأمر به فقد زاد في شريعته ، وذلك الفعل لا يجوز أن يكون مما يأمر به ؛ لأنه لو كان كذلك لأمر به ﷺ ، لقوله (٢) : هما تَرَكُـتُ مِـن شَـيء يُقَرِّبُكُم / إلى الجَنّة إلا أمَـرتُكُم بِهِ ، وَلا مِن ٢٦/ب شَـيء يُبعدُكُم عَـن النّارِ إلا نَـهـيتُكُم عَنه (٣) فإذا لم يأمر به فالأمر به غير جائز منه ، فمن روى عنه أنه قد (١) أمر به فقد نسبه إلى الأمر بها لا يجوز له الأمر به ، وذلك نسبة له إلى السفه .

وكذلك إن يقل عنه خبراً ، فلو كان ذلك الخبر مما ينبغي له الإخبار به لأخبر به ؛ لأن الله تعالى قد أكمل الدين ، فإذا لم يخبر به فليس هو مما ينبغي له أن يخبر به ، وكذلك الفعل الذي ينقله عنه كاذباً فيه لو كان ما ينبغي فعله وترجح (ه) لَفَعَلَه ، فإذا لم يفعله فتركه أولى .

فحاصله أن الرسول ﷺ أكمل البشر في جميع أحواله ، فيا تركه من القول والفعل فتركه أولى من فعله ، وما فَعَلَه ففِعله أكمل من تركه ، فإذا

⁽١) يَــاَثُـر عنه أي : يروي ويحكي . ينظر : «النهاية؛ (١/ ٢٣) (أثر) .

⁽٢) في (ج) : (كقوله) .

⁽٣) وواه الشافعي في «مسنده» (٢/ ١٨٩ ح ٢٧٣) عن المطلب بن حَنْطَب ؛ وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٢٥ ح ٢٠١٠) عن معمر عن عمران صاحب له؛ والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٦ ح ١٦٦٤) عسن أبي ذر ؛ والحاكم في «المستدرك» (٤/١) عن ابن مسعود؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧٦/٧)، وفي «الأسياء والصفات» له ص (١٩٨). وقيال الميثمي في «جمع الزوائد» (٨/ ٢٦٦) ؛ «ورجال الطبراني رجال الصحيح ، غير محمد ابن عبدالله بن يزيد المقري، وهو ثقة» ، وينظر : «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/٧٤)

ح ۲۰۸۲)

 ⁽٤) (قله : ساقطة من (ج) ، (د) .

ر (٥) في (ج) : اويترجعاً .

كذب الرجل عليه متعمداً [أو](١) أخبر عنه بها لم يكن [فذلك](٢) الذي أخبر به (٢) عـنه نقـص بالنـسـبة إليه ؛ إذ لو كـان كهالاً لوجد منه ، ومن انتقص الرسول ﷺ فقد كفر .

واعلم أن هذا(ء) القول في غاية القوة كها تراه ، لكن يتوجه أن يفرق بين الذي يكذب عليه مشافهة وبين الذي يكذب عليه بواسطة ، مثل أن يقول : حدثني فلان بن فلان عنه بكذا فإن هذا(ه) إنها كذب على ذلك الرجل ، ونسب إليه ذلك الحديث ؛ فأما إن قال : (هذا الحديث صحيح أو ثبت عنه أنه قال ذلك عالماً بأنه كذب ، فهذا قد كذب عليه ، وأما إذا افتراه ورواه رواية ساذجة ففيه نظر ، لاسيها والصحابة عدول بتعديل الله هم(۱) .

فالكذب لو وقع من أحد ممن يدخل فيهم لعظم ضرره في الدين ، فأراد عليه من كذب عليه وعَجَل عقوبته ليكون ذلك عاصها من أن يدخل في العدول مَنْ ليس منهم من المنافقين ونحوهم.

وأما من روى حديثاً يعلم (›› أنه كذب فهذا حرام ، كما صع عنه أنسه قسال : قَمَانُ رُوَى عَانِي حَدِيْتُ اللهِ اللهِ اللهِ كَذِبُ فَهُو أَحَدُ

⁽١) في (أ) : ﴿وَأَخْسِرُهُ .

⁽٢) ني (أ) : منكذلك، .

⁽٢) ابه : ساقطة من (ج)

⁽٤) دهله : ساقطة من (د) .

⁽۵) أي (ج) : اللهاء .

⁽٦) الآيات الدالة على عدالة الصحابة من القرآن كثيرة ، فمنها : سورة التوبة : الآيات رقم : (٦) الآيات الله ، ١٩) ؛ مسورة الحسشر : الآيتان رقم (١٨ ، ٢٩) ؛ مسورة الحسشر : الآيتان رقم (٨ ، ٩) .

⁽٧) ق (د) : تقملم» .

الكَاذِبِيْن ١١٨ لكن لا يكفر إلا أن ينضم إلى روايته ما يوجب الكفر ؛ لأنه صادق في أن شيخه حدثه به ، لكن لعلمه بأن شيخه كَذَبَ فيه لم تكن تحلُّ له الرواية ، فصار بمنزلة أن يشهد على إقرار أو شهادة أو عقد وهو يعلم أن ذلك باطل ، فهذه(٢) الشهادة / حرام ، لكنه ليس بشاهد زور

وعلى هذا القول فمن سبه فهو أولى بالقتل ٣٠ ممن كذب عليه ، فإن الكاذب عليه قد زاد في الدين ما ليس منه ، وهذا قد طعن في الدين بالكلية، وحينتذ فالنبي ﷺ قد أمر بقتل الذي كذب عليه من غير استتابة، فكذلك الساب له وأولى(٤).

فإن قيل : الكذب عليه فيه مفسدة _ وهو أن يصدق في خبره فيزاد في الدين ما ليس منه أو ينتقص منه ما هو منه _ والطاعن عليه قد علم بطلان كلامه بها أظهر الله من آيات النبوة .

⁽١) رواه مسلم : في المقدمة _ باب وجوب الرواية عن الثقات ، وترك الكذابين والتحدير من الكلب على رسول الله ﷺ (٩/١) بلفظ: امن حدث عني بحديث يرى أنه كلب . . . ١٠ وابن ماجة : في المقدمة ـ باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب (١/ ١٥ ح ٣٩) بلفيظ : امن حدث عني حديثاً وهو يرى،؛ وأحد في اللسند، (١٤/٥ ، ٢٠) باللفظين ؛ وابن حبان في «صحيحه» : في بأب الاعتصام بالسنة (١/١١٧ ح ٢٩) ، كلههم عن مسمرة رضي الله عنه مرضوعاً ١ ورواه مسلم أيضاً (١/ ١٥) ، والترميلي : في کتاب العلم ـ باب ما جاء فیمـن روی حـدیشاً وهـو بری آنه کـذب (٥/ ٣٥ ح ٢٦٦٢) ١ وابن ماجــة (١/ ١٥ حـ ٤١) ؛ وأحــد في «المسنــد» (٤/ ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥) ؛ وأبس داود الطبالسي في دمسنده (٣/ ٩٤ ح ١٩٠). كالمهم عن المغيرة رضي الله عنه . ورواه ابن ماجة (١٤/١ ح ٣٨، ٤٠)؛ وأحمد في «المسند» (١١٣/١) عن على رضي الله عنه سرفوعاً.

⁽٢) ئي (ج) : دنان هذه .

⁽٣) ني (ج) : دبالقول،

⁽٤) تي (ج) : اله أوليه.

قيل : والمحدث عنه لا يقبل خبره إن لم يكن عدلاً ضابطاً ؛ فليس كل من حدث عنه قبل خبره ، لكن قد يظن عدلاً وليس كذلك ، والطاعن عليه قد يُؤثر طعنه في نفوس كثير من الناس ، ويسقِط حرمته من كثير من القلوب ، فهو أوكد على أن الحديث عنه له دلائل يميز بها بين الكذب والصدق.

> القول الثاني في جــزاء من كلب على الرسول

القول الثانى : أن الكاذب عليه تُغلظ عقوبته ، لكن لا يكفر ولا يجوز قبتله ؛ لأن موجبات الكفر والقتل معلومة ، وليس هذا منها ، فلا يجوز أن يشبت مالا أصل له ، ومن قال هذا فلابد أن يقيد قوله بأن لم يكن الكذب عليه متضمناً لعيب ظاهر ، فأما إن أخبر أنه سمعه يقول كلاماً يدل على نقصه وعيبه دلالةً ظاهرةً مثل حديث عَرَق الخيل(١) ونحوه من التَّرَّهَاتِ فهذا مستهزىء به استهزاء ظاهراً ، ولا ريب أنه كافر حلال الدم.

وقد أجاب من ذهب إلى هذا القول عن الحديث بأن النبي على علم (٢) أنه كان منافقاً فقتله لذلك ، لا للكذب .

وهذا الجنواب ليس بشيء ؛ لأن النبي ﷺ لم يكن من سنته أنه(٣) يقتل

⁽١) وهو حديث موضوع نقله السيوطي في «اللاليء المصنوعة» (٣/١) وذكره ابن عراق الكناني ف دتنزيـه الشريعـة؛ (١/ ١٣٤) عن أبي هـريرة رضي الله عنـه قـال : قيل يارسول الله : مم ربنا ؟ قمال : من مناه منزور ، لا من أرض ولا من سهاء ، خلق خميلًا فأجراها فعرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق، . وذكر السيوطي قول الحاكم : الموضوع ، أتهم به محمد بن شجاع، ولا يصنع مثل هذا مسلم، ، وأضاف السيوطي : «قلت : ولا عاقل، ، ثم نقل كلام الذهبي عن ابن شجاع الشلجي المذكورة في السان الميزان، (٦٩٢/١) . وقال ابن صراق عقبه : «فلعنة الله على واضعه ، إذ لا يضم مثل هذا مسلم ولا بسيط ولا عاقل» . (٢) اعلم : ساقطة من (ج) .

⁽٣) ئي (ج) : دانه .

أحداً من المنافقين الذين أخبر الثقة عنهم بالنفاق أو الذين نزل القرآن بنفاقهم فكيف [يقتل](١) رجلاً بمجرد علمه بنفاقه ؟ ثم إنه سمى خلقاً من المنافقين لحذيفة وغيره ، ولم يقتل منهم أحداً(٢) .

وأيضاً ، فالسبب المذكور في الحديث إنها هو كذبه على النبي الله كذباً له فيه غرض ، وعليه رتب القتل ، فلا يجوز إضافة القتل إلى سبب آخر ، وأيضاً ، / فإن الرجل إنها قصد بالكذب نيل شهوته ، ومثل هذا ١٠٧٠/ب قد يصدر من الفساق كها يصدر من الكفار .

وأيضاً ، فإما أن يكون نفاقه لهذه الكذبة أو لسبب ماضٍ فإن كان لمذه فقد ثبت أن الكذب عليه نفاق، والمنافق كافر ، وإن كان النفاقُ متقدماً وهو المقتضي للقتل لا غيره، فعلام تأخير الأمر بقتله إلى هذا الحين؟ وعلام لم يؤاخذه الله بذلك النفاق حتى فعل ما فعل ؟

وأيضاً ، فإن القوم أخبروا رسول الله على بقوله ، فقال : الأكَبَ عَدُوُّ الله ثم أمر بقتله إن وجده حياً ، وقال (٣) : الما أراكَ تجده حَياً ، لعلمه على بأن ذنبه يوجب تعجيل العقوبة .

⁽١) في (أ) : اتفتل، .

⁽۲) في «الصحيح»: أنَّ أبا الدرداء قال لعلقمة: «أليس فيكم صاحب السَّرِّ الذي لا يعلمه غيره؟ يعني حليفةة . رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة _ باب مناقب عهار وحليفة رضي الله عنه عها (۱۱۳/۷ ح ۲۷۶۳، ۳۷۶۳) ، وفي كتاب الاستئدان _ باب من ألقى له وسيادة (۱۱/۷۰ ح ۲۲۷۸) ؛ وأحمد في «المستئد» (۱/۲۶۹ ، ۲۵۱) ؛ وينسظر: «الإصابة» (۱/۲۲۲) ؛ «أمد الغابة» (۱/۲۸۲) ؛ «مير أعلام النبلاء» (۲/۲۲۲) .

⁽٣) في (ج) : (ثم قال) ، وفي (د) : (قال) .

والنبي على إذا أمر بالقتل أو غيره من العقوبات والكفارات عقب فعل وُصِف له صالح لترتب ذلك الجزاء عليه كان ذلك الفعل هو المقتضي لذلك الجزاء لا غيره ، كها أن الأعرابي لما وصف له الجهاع في رمضان أمره بالكفارة(۱) ، ولما أقر عنده ماعز (۱) والغامدية (١) وغيرهما بالزني أمر بالرجم (٥) ، وهذا عما لا خلاف فيه بين الناس نعلمه ، نعم قد يختلفون في بالرجم (٥) ، وهذا عما لا خلاف فيه بين الناس نعلمه ، نعم قد يختلفون في

(۱) في حديث أي هريرة رضي الله عنه ، رواه البخاري : في كتاب الصوم ـ باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء ، فتصدق عليه فليكفّر (١٩٣١ - ١٩٣١ ) ، وفي مواضع أخرى من وصحيحه منسها : (ح ١٩٣٧ ، ٢٦٠٠ ، ٢٦٠١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١١ في المسائم (٢/ ٢٨١ ح ٢١١١) ؛ وأبو داود : في كتاب الصوم و باب كفارة من أتى أهله في رمضان (٢/ ٢٨١ ح ٢٣٩٠) ؛ والترمذي في كتاب الصوم ـ باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان (٢/ ٢٠١ ح ٢٢٤) ؛ وابن ماجة : في كتاب الصيام ـ باب ما جاء في كفارة من أفطر يورمأ من رمضان (٢/ ٢١٢ ح ٢١٨) ؛ وابن أبي في دالموطأة في كتاب الصيام ـ باب كفارة من أفطر في رمضان (٢/ ٢٦٢ ح ٢٨) ؛ وابن أبي شيبة في دالموطأة في كتاب الصيام ـ باب كفارة من أفطر في رمضان (٢/ ٢٦٢ ح ٢٨) ؛ والدارسي في دسنه : في كتاب الصوم ـ باب في اللي يقع على امرأته في شهر رمضان نهاراً (٢/ ٢١ والدارسي في دسنه : في كتاب الصوم ـ باب في اللي يقع على امرأته في شهر رمضان نهاراً (٢/ ٢١) ؛ والدارة طني في دسنه (٢/ ٢١٠ ح ١٩٤٤) ؛ والمداري في دشرح مماني والبيهقسي : في دسنه الكبرى، (١٩٠٤ ح ٢١ - ٢١) ؛ والبيهقسي : في دسنه الكبرى، (٢/ ٢١٠ ح ٢٢٢) ؛ والبيهقسي : في دسنه الكبرى، (٢/ ٢١٠ - ٢٢٢ ) .

(٢) في (ج) : الماعر) .

بالعقىسات

عقب وصف فعسل بدل

على عليت

(٣) تقدمت ترجمته في ص (١٣٧) .

(٤) ينظر ترجتها في : ﴿أَسَدُ الْغَابِةِ ﴿ (٧/ ٤٤٠) .

(٥) أخرج مسلم حديثاً يشتمل على قصة ماعز والغامدية ؛ في كتاب الحدود ـ باب من اعترف على نفسه بالنزني (٣/ ١٣٦١ ح ١٦٩٥) ؛ والسارقطني في «سننه» (٣/ ٩٩ ح ٣٩) كلاهما عن بريدة رضي الله عنه . وقصة ماعز فقط رواها جاعة من الصحابة ؛ فعند البخاري في كتاب الحدود ـ باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك لَمست أو ضَمزُت ٢ (١٣٨/١٢ ح ١٣٨٨) عن ابن عباس ، ورواها مسلم في الكتاب والباب نفسها (٣/ ١٣١٩ ح ١٦٩٨) عن جابر بن سمرة ، وفي (ح ١٦٩٣) عن ابن عباس؛ وينسظر بقية طرقها بالتفصيل عن جابر بن سمرة ، وفي (ح ١٦٩٣) عن ابن عباس؛ وينسظر بقية طرقها بالتفصيل عن ثمانية من الصحابة وضي الله عنهم في «إرواء الغسليل» (٧/ ٢٥٦ ـ ٢٥٣٩). وقصية الغسامدية : رواها مسلم في الكتتاب والبساب المذكورين آنفاً (٣/ ١٣٢٤). وقصية الغسامدية : رواها مسلم في الكتتاب والبساب المذكورين آنفاً (٣/ ١٣٢٤ ح ١٣٩٤) ؛ والترمذي في الحدود ـ باب المراة التي أمر النبي ﷺ برجمها (٤/ ٣٢ وابن ماجه : في الحدود ـ باب الرجم (٢/ ١٣) ؛ وابن ماجه : في الحدود ـ باب الرجم (٢/ ١٣) ؛ وابن ماجه : في الحدود ـ باب الرجم (٢/ ١٣) ؛ وابن ماجه : في الحدود ـ باب الرجم (٢/ ١٣) ؛ وابن ماجه : في الحدود ـ باب الرجم (٢/ ١٣) ؛ وابن ماجه : في الحدود ـ باب الرجم (٢/ ١٥٥) كلهم عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

نسفس الموجب هل هو مجموع تلك الأوصاف أو بعضها ؛ وهو نوع من تنقيح المناط(۱) ، فأما أن يجعل ذلك الفعل عديم التأثير والموجب لتلك العقوبة غيره الذي لم يذكر ، وهذا فاسد بالضرورة ، لكن يمكن أن يقال فيه ما هو أقرب من هذا ، وهو أن هذا الرجل كذب على النبي على كذبا يتضمن انتقاصه وعيبه ؛ لأنه زعم أن النبي على حكمه في دمائهم وأموالهم، وأذن له أن يبيت حيث شاء من بيوتهم ، ومقصودُه بذلك أن يبيت عند تلك المرأة ليفجر بها ، ولا يمكنهم الإنكار عليه إذا كان عكماً في الدماء والأموال .

لا يخل النبي المحرمسات

ومعلوم أن النبي ﷺ لا يحلّل الحرام ، ومن زعم أنه أحل المحرمات من الدماء والأموال والفواحش فقد انتقصه وعابه، ونسبه النبي ﷺ إلى أنه يأذن له أن يبيت عند امرأة أجنبية خالياً بها ، أو أنه يحكم بها شاء في قوم مسلمين ، طَعن على النبي ﷺ ، وعَيب له ، وعلى هذا / ١/٦٨ التقدير فقد أمر بقتل من عابه وطعن عليه من غير استتابة ، وهو المقصود في هذا المكان ؛ فشبت أن الحديث نص في قتل الطاعن عليه من غير استتابة على كلا القولين

ومما يؤيد القول الأول أن القوم لو ظهر لهم أن هذا الكلام سب وطعن لبادروا إلى الإنكار عليه ، ويمكن (١) أن يقال : رَابَهُم أمره ، فتوقَّ فُوا حتى استثبتوا ذلك من النبي على الله معارض وجوب طاعة

 ⁽١) التنقيح معناه في اللغة : التهديب والتمييز، والمناط هي : العلة ، وفي اصطلاح الأصوليين
يراد بتنقيح المناط : تبديب العلة مما علق بها من الأرصاف التي لا مدخل لها في العلية .
ينظر : «الوجيز في أصول الفقه» ص (٢١٦) .

⁽٢) **ق** (د) : درمكن .

الرسول وعظم ما أتاهم به هذا اللعين ، ومن نصر القول الأول قال : كُلُّ كذب عليه فإنه متضمن للطعن عليه كها تقدم ، ثم إن هذا الرجل لم يذكر في الحديث أنه قصد الطعن والإزراء ، وإنها قصد تحصيل شهوته بالكذب عليه ، وهذا شأن كل من تعمد الكذب عليه ، فإنه إنها يقصد تحصيل غرض (١) له إن لم يقصد الاستهزاء به ، والأغراض في الغالب إما مال أو شَسَرَفٌ ، كها أن المتنبي إنها يقصد _ إذا لم يقصد بجرد الإضلال _ إما الرياسة بنفاذ الأمر وحصول التعظيم ، أو تحصيل الشهوات الظاهرة ، وبالجملة فمن قال أو فعل ما هو كُفُرٌ كَفَرَ بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً ؛ إذ لا يكادن يقصد الكفر أحد للا ما شاء الله .

مـــن آذی النبي فـقـتل دخـل الــنار

السنة الوابعة عشرة (٣): حديث الأعرابي الذي قال للنبي ﷺ لما أعطاه: ما أحسنت ولا أجْمَلْت، فأراد المسلمون قتله، ثم قال النبي ﷺ: ﴿ لَوْ تَرَكْتُكُم حِينَ قَالَ الرَّجُلُ مَا قَالَ فَقَتَلْتُمُوهُ دَخَلَ النَّارَ ١٤) وسيأتي ذكره في ضمن الأحاديث المتضمنة لعَفُوه عمن آذاه (٥) ؛ فإن هذا الحديث يدلُّ على أن مَنْ آذاه إذا قُتل دخل النار، وذلك دليلٌ على كفره وجواز قتله، وإلا كان يكون شهيداً، وكان قاتله من أهل النار، وإنها

⁽١) في (ج) و (د) : دعرص) .

⁽٢) (یکاد؛ : ساقطة من (ج) .

⁽٣) في (ج) و (د) : اعشرا .

⁽٤) جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو حديث طويل . وقد ذكره الهيئمي في وعمم الزوائد، بتهامه (١٨/٩ ، ١٩) وقال عقبه : ورواه البزار رفيه إبراهيم بن الحكم بن أبان ، وهو متروك، أهه ؛ وذكره ابن كثير بتهامه أيضاً في اتفسيره، (٢/٤٠٤) عند تفسير سورة التوبة ، آية رقم (١٢٨) وقال ابن كثير عقبه : ورواه البزار ، ثم قال : لا نعلمه إلا من هذا الوجه . قلت : وهو ضعيف بحال إبراهيم بن الحكم بن أبان والله أعلم، أهه .

⁽٥) في صر (٤٣٨) .

عنها النبي ﷺ عنه ثم استرضاه بعد ذلك حتى رضي ؛ لأنه كان له أن يعفو عمن آذاه كها سيأل إن شاء الله .

ما جری فی تقسیم غنائم حنسسین

⁽١) في (ج): وأن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ١

 ⁽۲) صنصته أي : أصله ونسله ، يريد أنه يخرج من نسله وعقبه . ينظر : «النهاية» (۳/ ٦٩)
 (ضاضا) .

⁽٣) في (د) : انجارزا .

⁽٥) حاطب بن أبي بلتعة هو : صمرو بن عمير بن سلمة اللخمي المكي ، من مشاهير المهاجرين، شهد بدراً والمشاهد وكان رسول رسول الله ﷺ إلى المقوقيس صاحب مصر، وكان من الرماة الموصوفين. مات حاطب سنة ثلاثين. ينظر: «طبقات ابن سعد» وكان من الرماة المواوين. مات حاطب سنة ثلاثين. ينظر: «طبقات ابن سعد» (١١٤/٣) و «أسد المابة» (٢/ ٤٣١) و «الرصابة» (٢/ ٢١٤) و «الرصابة» (٢/ ٢١٤) .

بالكفر بعد الإسلام ، فقال رسول الله على : «إنه قد صَدَقَكُمْ الله عمر : دَعْني أَضْرِبْ عُنُقَ هـذا المنافق ، فقال : «إنه قد شَهِدَ بَدْراً ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ اطْلَعَ عَلى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اعْمَمَلُوا مَا شِشْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ اللَّهَ اطْلَعَ عَلى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اعْمَمَلُوا مَا شِشْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ اللَّهَ ، فبين على أنه باقي على إيهانه ، وأنه صدر منه ما يعفر له به الذنوب ، فعلم أن دمه معصوم ، وهنا علل بمفسدة زالت .

وبما يشبه هذا أن عبدالله بن أُبَيِّ لما قال : ﴿ لَشِنْ رَجَعْنَا إِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ عَلَى مَنْ الْأَعَزُّ مَنْهَا الْأَذَلُ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ

⁽۱) من حديث علي رضي الله عنه . رواه البخاري : في كتاب الجهاد والسير - باب الجاسوس (۲۰۲۱ ح ۲۰۲۷) ، وفي مواضع أخرى من الصحيح (ح ۲۰۸۱ ، ۳۹۸۳ ، ۲۷۲۹ ، ۲۲۲۹ ، ۲۲۹۹ ، ۲۲۹۹ ، ۲۲۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ ، ۲۸۹۹ أهل بدر وقصة حاطب بن أبي بلتعة (۲۱۹۶۱ ح ۲۶۹۹) ؛ وأبو داود : في كتاب الجهاد ماب في حكم الجاسوس إذا كمان مسلمًا (۲۸۸/۲ ح ۲۵۰۰) ؛ والترصلي : في كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة المتحنة (۵/ ۲۸۱ ح ۲۵۰۰) ؛ وأحمد : في قالمسند، تفسير القرآن ـ باب ومن سورة المتحنة (۵/ ۲۸۱ ح ۲۵۰۰) ؛ وأحمد : في قالمسند، (۲۸۰/۱۰) وفي قالمسند، أيضاً (۲۹۰/۱) عن ابن عمر ، (۲۰۰۳) عن جابر .

⁽٢) في (ج) : (وكذلك) .

⁽٣) مسورة التوبة : الآية رقم : (٧٣) ؛ مسورة التحريم : الآية رقم : (٩) .

⁽٤) مسورة الأحناب : الآية رقم : (٤٨) .

⁽٥) سورة (المنافقون) : الآية رقم : (٨) .

عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا ﴿(١) استأمر عمر في قتله ، فقال : ﴿إِذَنْ تُرْعَدُرُن اللّهِ وَقَال : ﴿لَا يَتَحَدَّتُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّداً يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ ، والقيصة مشهورة ، وهي في ﴿الصحيحين ﴿(٢) مُحَمَّداً يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ ، والقيصة مشهورة ، وهي في ﴿الصحيحين ﴿(٢) ﴿ وَسِتَاتِي إِنْ شَاءُ الله تَعَالَى ﴿) .

فعلم أن من آذى النبي ﷺ بمثل هذا الكلام جاز قتله لذلك مع القدرة ، وإنها ترك النبي ﷺ قتله لما خيف في قتله من نفور الناس عن الإسلام لما كان ضعيفاً .

ومن هذا الباب: أن النبي الله لل قال: قمن يعْذِرُنِي فِي رَجُلِ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي قال له سعد بن معاذ: قانا أعذرك، إن كان من الأوس ضربت عنقه ، والقصة مشهورة(ه) ، فلما لم يُنكِر عليه ذلك(١) دلّ على أن من آذى النبي على وتنقصه يجوز ضرب عنقه ، والفرق بين ابن

⁽١) سسورة (المنافقون) : الآية رقم (٧) .

 ⁽۲) ترصد أي : تـرجـف وتضطرب . ينظر : «النهاية» (۲/ ۲۳٤) ؛ «لسان العرب»
 (۲/ ۱۹۲۹) (رعد) .

⁽٣) القصة عن جابر رضي الله عنه رواها البخاري: في كتاب المناقب _ باب ما ينهى من دعوى الجاهلية (٦/ ٦١٦ ح ٣٥١٨) ، وفي كتاب التفسير _ باب سورة النحل (٨/ ٥١٦ ح ٥١٦/٨) ، وفي كتاب التفسير _ باب سورة النحل والأداب _ باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً (٤٩٠٨ ح ٢٩٨٨) ؛ والترمذي: في كتاب تفسير القرآن _ باب ومن سورة المنافقين (٥/ ٣٩٩ ح ٥٣٩١) ؛ وأحمد في «المسند» (٣٩٣ ))

⁽٤) في ص (٤٢٥ ـ ٤٢٧) .

⁽٥) سبق تخريجها في ص (٩٩ ، ١٠٠) .

⁽٦) في (ج) : اذلك عليه ا .

أبي وغيره ممن تكلم في شأن عائشة أنه كان يقصد بالكلام فيها عَيْب رسول الله هي ، والطعن عليه ، وإلحاق العاربه ، ويتكلم بكلام ينتقصه به ؛ فلذلك / قالوا : نقتله ، بخلاف حسان ومسطّح (۱) وحَمْنَة (۱) ١/٦٩ فإنهم لم يقصدوا ذلك ، ولم يتكلموا بها يدل على ذلك ؛ ولهذا إنها استعذر النبي هي من ابن أبي دون غيره ، ولأجله خطب الناس حتى كاد الحيان [يقتتلون] (۲) .

صة قسمة سال العنزى

الحديث الخامس عشر: قال سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي(؛) في مغازيه: حدثني أبي عن المجالد بن سعيد(ه) عن الشعبي قال: لما افتتح رسول الله على مكة دعا بهال العُزَّى(١) فنشره بين يديه ، ثم دعا رجلاً قد سهاه فأعطاه منها ، ثم دعا أبا سفيان بن حرب فأعطاه منها ، ثم دعا سعيد(١) بن الحارث(١) فأعطاه منها ، ثم دعا رها أمن قريش فأعطاهم ، فجعل يُعطِي الرجل القطعة من الذهب فيها خسون مثقالاً وسبعون مثقالاً

⁽١) تقلمت ترجمته في ص (١٠١) .

⁽٢) تقدمت ترجمتها في ص (١٠٢) .

⁽٣) في (أ) : ديقتلوا، .

⁽٤) سبقت ترجمته في ص (٢٥١) .

⁽٥) هو مُجَالِد بن سعيد بن عمير الهمداني ، أبو عمرو الكوفي (ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره) ، قبال العمجلي : قجائز الحمديث ، حسن الحديث ، روى عن : الشعبي ومحمد بن بشر . روى عنه : سفيان وشعبة وابن المبارك . مات سنة أربع وأربعين ومئة . ينظر : قاريخ الثقات للعجلي ص (٤٢٠) ؛ قالجرح والتعديل ا (٨/ ٣٦١) ؛ قسير أعلام النبلاء (٦/ ٢٨٤) ؛ قتليب التهديب ص (٤٢٠) .

⁽٦) في (د) : (العرى) . وهو تصحيف .

⁽٧) في (ج) : دسعده .

⁽A) هو سعيد بن الحارث بن عبدالمطلب ابن عم رسول الله ﷺ ينظر : قسير أعلام النبلاء؟ (١/ ٢٠٢) ؛ «الإصابة» (٣/ ٩٥) .

ونحو ذلك ، فقام رجل فقال : إنَّكَ لَبَصِيرٌ حيث تضع التّبر ، ثم قام الثانية فقال : الثانية فقال مثل ذلك ، فأعرض عنه النبي ﷺ ، ثم قام الثالثة فقال : إنك لَتَحْكُمُ وما نرى عدلاً ، قال : ﴿وَيْحَلَكَ ، إِذَا لاَ يَعْدِلُ أَحَدُ بَعْدِي» ، ثم دعا نبي الله ﷺ أبا بكر فقال : ﴿اذْهَبْ فَاقْتُلُهُ ، فنهب فلم يجده ، فقال : ﴿لَوْ قَتَلْتُهُ لَرَجُوتُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَهُمْ وَآخِرَهُمْ (۱).

متــی کـــان قـــسم مـــال العزی وقسم غناثم حنین؟

فهذا الحديث نصّ في قتل مثل هذا الطاعن على رسول الله هي من غير استتابة ، وليست هي قصة قسم غنائم حنين ولا قسم التّبر الذي بعث به علي من اليمن ، بل هذه القصة قبل ذلك في قسم مال العزى ، وكان هَدْمُ العُزّى (٢) قبل الفتح في أواخر شهر رمضان سنة ثيان ، وغنائم حُنين قسمت بعد ذلك بالْجِعْرَانَة (٢) في ذي القعدة ، وحديث على في منة عشر .

وهذا الحديث مُرْمَل ، ومَخْرَجُه عن مجالد وفيه لين ، لكن له ما يؤيد معناه ؛ فإنه قد تقدم(،) أن عمر قتل الرَّجُلَ الذي لم يَرْضَ بحكم النبي على ونزل القرآن بإقراره على ذلك، وجُرْمُه أسْهَلُ من جرم هذا

⁽١) (وآخرهم) : ساقطة من (د) .

⁽٢) (وكان هدم العزى): ساقطة من (د).

⁽٣) الْحِمْرَانَة : بكسر الجيم وتسكين العين وتخفيف الراء ، هكذا يقوله الحجازيون ، وكذا قاله الأصمعي والحطابي ، وأما العراقيون فيقولونها بكسر الجيم والعين وتشديد الراء المهملة (الجِمِرَّانَة) . وهي ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أدنى . ينظر : اصعجم ما استعجم (٢/ ٣٨٤) ؛ «معجم البلدان» (٢/ ٢٤٢).

^{. (}٤) في ص (٨٢ ـ ٨٥) .

وأيضاً ، فإن في «الصحيحين» عن أبي سعيد عن النبي على في الرسون عن الذي لَمَزَهُ في قسمة الذهبية التي أرسل بها علي من اليمن وقال: «يـارسـول الله اتَّق الله» أنـه قـال : «إنـهُ يَـخُرُجُ من ضِيْضِي «(١) هـذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كَتَابَ اللَّهِ رَطْباً لا يُسجاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَـمْرُقُونَ مِـنَ الدِّينِ كَمَـا / ٦٩/ب يَسَمْدُونُ السَّهْمُ مِسنَ الرَّمِيَّةِ ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإسلامِ ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأوثَانِ، لَئِنْ أَدْرَ كُتُهُمْ لاَقْتُلنَّهُمْ قَتَلَ عَادِ ٢٠١٠.

وفي «الصحيحين» عن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله عَلَى الْمُنْسَانِ سُفَهَاهُ الزَّمَانِ حِدَاثُ الأَسْنَانِ سُفَهَاهُ الْمُنْسَانِ سُفَهَاهُ الأَحْلَامِ(٣) ، يَقُولُ ونَ مِسنَ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِ رَهُ م ، يَمْ رُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْراً لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقيَامَـة (٤) .

الرمسول عن

⁽١) ضئضته أي :أصله ونسله ، كها نقدم في ص (٣٤٠) .

⁽٢) رواه السخياري: في كشاب الأسبياء - باب قوله تعالى: ﴿ وَإِلَّ عَادٍ أَخَاهُم هُوداً قَالَ يَا قَوْم اعُبُدُوا اللَّـهُ﴾ (٦/ ٤٣٣ ح ٢٣٤٤) . وكـتاب المغازي ـ باب بعث علي بن أبي طالب وخالدًا ابن الوليد رضي الله عنهما إلى اليمين قبل حمجة الوداع (٧/ ٦٦٥ ح ٤٣٥١). وكستاب التنفسير - باب ﴿ وَالمُولَفَةَ قُلُوسِهُ مَ وَفِي الرَّقَابِ ﴾ (١٨١ ح ١٦٦٧) . وكتباب التنوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿ تَمْرُجُ الْمَلاِكَةُ وَالرُّوْحُ إِلَيْهِ ﴾ (١٨١ / ٢٦٦ ح ٧٣٣٧)، ورواه مسلم : في كتاب الزكاة ـ باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤١ ح ١٠٦٤) ؛ وأبو داود : في كتاب (السنة) _ باب في قتال الحوارج (٥/ ١٢١ ح ٤٧٦٤) ؛ والنسائي : في كتاب الزكاة، _ باب المؤلفة قلوبهم (٨٧/٥) ؛ وكتاب تحريم الدم _ باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس (١١٨/٧) ؛ وأحمد :في «المسند، (٣/ ٧٣) .

⁽٣) في (ج) : اسفها الإسلام، . وهو تحريف .

⁽٤) رواه آلبـخــاري : في كتاب المناقب ــ باب علامات النبوة (٦/ ٧١٥ ح ٣٦١١) . وفي كتاب فضائل القرآن ـ بـأب إشم من راءى بقراءة القرآن أو تـأكل بـه أو فـجر بـه (٨/ ٧١٨ ح ٥٠٥٧) . وفي كتاب استتابة المرتدين _ باب قتل الخوارج والملحدين (١٢/ ٢٩٥ ح ٠٦٩٣)؛ ومسلم : في كتاب الزكاة _ باب التحريض على قتل الخيوارج (٢/٧٤٦ حَ ١٠٦٦) ؛ وأبو دأود : في كشاب السنة ـ باب في قمتال الخوارج (٥/ ١٢٤ - ٧٢٧) ؟ وأحمد في المسندة (١/ ٨١ ، ١١٣ ، ١٣١) ؛ والبيهتي : في االسنن الكبرى، (٨/ ١٨٧).

وروى النسائي عن أي برزة قال : أي رسول الله على بيال فقسمه ، فأعطى مَنْ عن يمينه ومَنْ عن شياله ، ولم يعط مَنْ وَراءه شيئاً فقام رجل من ورائه فقال : ياعمد ، ما عَدَلْتَ في القسمة ، رجل أسود مطموم الشعر، عليه ثوبان أبيضان، فغضب رسول الله على غضباً شديداً ، وقال : قوالله لا تَجِدُون بَعْدِي رَجُلا [هو](۱) أعْدَلُ مِنْي، ثم قال : قوالله لا تَجِدُون بَعْدِي رَجُلا [هو](۱) أعْدَلُ مِنْي، ثم قال : في آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ كَانَّ هذَا مِنْهُمْ يَقْرَوُونَ الْقُرْآنَ لا يُجاوِزُ تَرَاقِيهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإسلام كما يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، سِيمَاهُمُ التَّحْلِقُ(۱) ، لا يَزَالُونَ يَخْرُجُونَ حَتى يَخْرُجَ آخِرُهم مع الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، فيإذا لَقِيتُموهُم فَاقْتُلُوهُم ، هُمْ شَسَرُّ الْخَلْقِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، فيإذا لَقِيتُموهُم فَاقْتُلُوهُم ، هُمْ شَسَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ ۱۵٪ .

فهذه الأحاديث كلها دليلٌ على أن النبي على أمر بقتل طائفة هذا الرجل العائب عليه ، وأخبر أن في قتلهم أجراً لمن قتلهم وقال : الَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُكَنَّهُم قَتْلَ عادٍ، ، وذكر أنهم شر الخلق والخليقة .

وفيها رواه الترمِدِيُّ وغيرُه عن أي أمامة (١) أنه قال: الهُمْ شَرُّ قَتْلَى تَخْتَ أَدِيْمِ السَّمَاءِ ، خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوه اللهِ وذكر أنه سمع النبي اللهِ عَلَى مَنْ قَتَلُوه وذكر أنه سمع النبي اللهِ عَلَى مَاتِ مَتَعَددة ، وتلا فيهم قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُ وَجُوه

رجـل أســود يـعترض على

قسم رسول

⁽١) قموا : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٢) أي : كانت طريقة الخوارج : حلق جميع الرأس ، وكان السلف يتوفرون رؤوسهم لا يحلقونها ، كما في والفتح، (٨/ ٨٥ مع ح ٤٣٥١) .

⁽٣) رواه النسسائي: في كتاب تحريسم السلم ـ من شهر سيف شم وضعه في الناس (١١٩/٧ ـ ١٢١) ؛ وأحمد: في المسندة (١١٩/٤ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥) .

⁽٤) هو أبو أمامة الباهلي الصحابي: اسمه: صُدّي بن عجلان، نزيل حمص. مات سنة ست وشانين. ينظر: «أسد الغابة» (٦/٦٦) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٣/٩٥٣) ؛ «الإصابة» (٣/٤٠٣) .

⁽١) ســورة آل عمران : الآية رقم : (١٠٦) .

⁽٢) رواه الترمذي: في كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة آل عمران (٥/ ٢١٠ ح ٣٠٠٠) ؛ وأحد : في «المسند» وابن ماجه : في المقدمة ـ باب في ذكر الخوارج (١/ ٢٢ ح ٢٧١) ؛ وأحد : في «المسند» (٥/ ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٦ ) ؛ وعبدالله بن أحمد بن حنبل : في كتاب «المسند» (٢/ ٣٤٣ ح ٢٥٤) ؛ والجبيه قبي : في «المسنن الكبرى» (١٥٤٧) ؛ والجبيه قبي : في «المسنن الكبرى» (١٨٨٨) . الحديث : حَسنه الترمذي ، وقال الحاكم : «صحيح على شرط الشيخين» ، وواضقه الذهبي ، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٢٣ ح ٢٣٩٨) .

⁽٣) ســورة آل عمران : الآية وقم : (٧) .

 ⁽٤) ينظر : «تفسير ابن كثيرة (٣٤٦/١) ؛ «الدر المتثورة (٢/٣/٨)).

⁽٥) ديكون، : ساقطة من (أ) .

⁽٦) في (أ) : الثومرة .

⁽٧) سبق تخريجه في ص (٣٤٥) .

وقال: ﴿ وَلَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الذِينَ يُصِيبونه مَا قُضِي لَهُم عَلَى لِسَانِ مُحَدِّمَدٍ لَنَكُلوا عَنِ الْعَمَلِ ، وَآيَة ذَلكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلاً لَهُ عَضُدٌ لَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِه مِثْل حَلَمةِ الثَّذي عَلَيْه شَعَرَات بِيضُ (۱) وقال : ﴿ إِنَّهُ مَا يَخُدُرُ جُونَ عَلَى خَيْرٍ فَرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ ، يَقْتَلُهُمْ أَذَنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الحَقِّ (۱) وهذا - كله - في ﴿ الصحيح ؟ ، فشبت أن قتلهم لخصوص صفتهم ، لا لعموم كونهم بُغَاة أو محاربين ، وهذا القدر موجود في الواحد منهم كوجوده في العَدَدِ منهم ، وإنها لم يقتلهم عَلِي رضي الله عنه أوّل ما ظهروا لأنه لم يتبين [له] (٣) أنهم الطائفة المنعوتة حتى سفكوا دَمَ ابن خباب (١) وأغاروا على سَرْح (٥) الناس فظهر فيهم قوله : ﴿ يَقْتَلُونَ وَمَا ابن خباب (١) وأغاروا على سَرْح (٥) الناس فظهر فيهم قوله : ﴿ يَقْتَلُونَ

⁽۱) من حديث على رضى الله عنه . رواه مسلم : في كتاب الزكاة ـ باب التحريض على قتل الخسوارج (۲۸/۲) و ابو داود : في كتاب السنة ـ باب في قتال الخوارج (۵/ ۱۲۵ ح ۲۲۸) و واحد : في دالمسنده (۱/ ۹۱ ، ۹۲) و وعبدالله بن أحمد : في كتاب دالمسنة ، (۲/ ۲۲ ح ۱٤۹۳) و وابن أبي عاصم : في دالمسنة ، (۵/ ۲۲ ح ۱۲۹) و وعبدالرزاق : في دمصنفه : في كتاب اللقطة ـ باب ما جاء في الحرورية (۱/ ۱٤۷ ح ۱۸۲۵) و وابيه قي : في دالمسنن الكبرى ، (۸/ ۱۷۰) و وابغوي : في دهر المسنة ، كتاب قتال أعلى البغي ـ باب قتال الخوارج والملحدين (۱/ ۲۳۰) .

⁽٢) رواه مسلم: في كتاب الزكاة _ باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤٥ ح ١٠٦٥) بلفظ: «يخرجون في فرقة من الناس» ؛ وأبو داود: في كتاب السنة _ باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة (٥/ ٥٠ ح ٢٦٦٤) بلفظ: «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين» ؛ وأحمد: في «المسند» (٣/ ٢٥) ؛ وعبدالله بن أحمد: في «السنة» (٢/ ٢٣٤ ح ١٥١١). كلهم عن أبي سعيد رضي الله عنه .

⁽٣) الله : زيادة في (ج) .

⁽³⁾ ابن خَبَّاب: هو عبدالله بن خَبَّاب بن الأرت التسميمي المدني، حليف بنمي زُهرة، يقال: له رؤية . وقد وثقه المجلي فقال : ثقة من كبار التابعين . سمع أباه وأبياً . وروى عنه : عبدالرحن بن أبزى الصحابي وعبدالله بن الحارث بن نوفل . وقتله الحرورية سنة سبع وثلاثين . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٥/ ٢٤٥) ؛ «تاريخ الثقات» للعجلي ص (٢٥٤) ؛ «أسد الغابة» (٢/ ٢٧٢) ؛ «الكاشف» (٢/ ٨٠) ؛ «الإصابة» (٤/ ٢٢) .

⁽٥) السرح هي : السائمة من إبل ويقر وغنم . كما تقدُّم في ص (٢٩٣) -

أَهْلَ الإسلام، ويَدَعُونَ أَهْلَ الأُوثَانِ ١٥٥ فعلم أنهم المارقون ، ولأنه لو قتلهم قبل المحاربة له لربيا غَضِبَتْ لهم قبائلهم ، وتفرقوا على علي رضي الله عنه ، وقد كان حاله في حاجته إلى مُدَاراة عسكره واستثلافهم كحال النبي على في حاجته في أول الأمر إلى استثلاف المنافقين .

وأيضاً ، فإن القوم لم يتعرضوا لرسول الله على ، بل كانوا يعظمونه ويعظمون أبا بكر وعمر ، ولكن غَلَوا في الدين غُلُوا جازُوا به حَدَّه لنقص عقولهم وعلمهم (١٠) فصاروا كها تأوَّله عليٌّ فيهم من قوله عز وجل : ﴿ قُلْ هَلْ نُسَبِّنُكُمْ بِالأَخْسَرِيْنَ أَعْمَالاً * الذِينَ ضَلَّ سَعْيهُمْ فِي الْحَيَّاقِ اللَّهِ الذِينَ ضَلَّ سَعْيهُمْ فِي الْحَيَاقِ اللَّهُ الذِينَ ضَلَّ سَعْيهُمْ فِي الْحَياةِ الذَّيْلَ وَهُم يَحْسَبُونَ أَنَّهم يُحْسِنُونَ صَنْعاً ﴾ (١١).

وأوجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتّب عليها أفعال منكرة كفّرهم(،) بها كثير من الأمة ، وتـوقف فـيها آخـرون(، ، فلها رأى النبي ﷺ الرجُلَ

⁽۱) ينظر: قصة قتل ابن حَبّاب وسفكهم لدماء المسلمين في: امسند الإمام أحمد، (٥/ ١١٠)؛ وتاريخ الطبري، (٥/ ٨١)؛ وتلبيس إبليس، لابن الجوزي ص (٩٣)؛ والكامل، لابن الجوزي ص (٩٣). والكامل، لابن المثير (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

⁽۲) (جامهم) : ساقطة من (ج) .

⁽٣) ســورة الكهف : الأيتان رقم : (١٠٣ ، ١٠٤) .

⁽٤) ني (ج) : اكفّر بها، .

⁽٥) مُسنَ قال بتكفيرهم: الإصام البخاري والقاضي أبو بكر بن العربي وتقي اللين السبكي والعلبي والقرطبي والقاضي عياض ... ومَن قال بتفسيقهم: فعب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الحوارج فُساق ، وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام . قال الحقابي: أجمع علماء المسلمين على أن الحوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام . وقال ابن بطال : فعب جمهور العلماء إلى أن الحوارج غير خارجين عن جلة المسلمين . ومن توقف في تكفيرهم: وهم المتكلمون ، وكادت أن تكون هذه المسألة أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها ، ومنهم : الإسام أبو المعالي وقبله القاضي الباقلاتي ، وكلا الغزائي . وللتفصيل في أقوال العلماء وأدلة كل فريق ينظر : "فتح الباري، المطبوع مع "صحيح والمتخاري» (١٩٣١ / ١٩٣٢) ، من كتاب استتابة المرتدين ـ باب من ترك قتال الحوارج .

الطاعن عليه في القسمة الناسب له عدم العدل بجهله وغُلُوه [وظنه](١) أن العدل [هو](٢) ما يعتقده من التسوية بين جميع الناس، دون النظر إلى ما في تخصيص بعض/ الناس وتفضيله من مصلحة التأليف وغيرها من المصالح، ٧٠/بعلم أن هذا أول أولئك ، فإنه إذا طعن عليه في وجهه فهو على سنته بعد موته وعلى خُلَفائه أشدَّ طعناً .

وقد حكى أربابُ المقالات عن الخوارج(٣) أنهم يُسجَوزُون على الأنبياء الكبائر ، ولهذا لا يلتفتون إلى السنة المخالفة في رأيهم لظاهر القرآن وإن كانت متواترة ، فلا يرجُمون الزاني، ويقطعون يد السارق فيها قل أو كثر(١)، زَعْهَا(٥) [منهم](١) على ما قيل: أن لا حُجَّة إلا القرآن، وأن السنة الصادرة عن الرسول على ليست حجة ، بناء على ذلك الأصل الفاسد .

قال من حكى ذلك عنهم : إنهم لا يطعنون في النقل لتواتر ذلك ، وإنها يبنونه على هذا الأصل ، ولهذا قال النبي الله في صفتهم : "إنّهُم يَ يَقَرَوُون القرآنَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهم الله يتأوَّلُونه بِرَأْيهم من غير

ــوارج

⁽١) تن (أ) : افظته .

⁽٢) دمو) : زيادة في (ج) .

⁽٣) الخوارج: لهم ألقاب متعددة منها: الحرورية والنواصب والشراة والحكمية والمارقة ....
وكان أول عروج لهم عندما خالفوا على بن أي طالب رضي الله عنه بعد رجوعه من صفين
إثر اقتتال المسلمين واتضاقهم على التحكيم ، وكان التكلم ببدعتهم قد ظهر في زمن رسول
الله على حيث أخبر بخروجهم وذكر صضاتهم ، وحرض على قتلهم ، وهم فرق يتفق
مسائرها على القول بالتبرق من عثيان وعلى ، وتكفير أصحاب الكبائر وخلودهم في النار ،
ووجوب الحروج على أثمة الجور . ينظر : «مقالات الإسلاميين» ص (٨٦- ١٦١) ،
«الفَرق بين الفرق» ص (٧٧- ١١٣) ؛ «الفصل» لابن حزم (٧/ ٧٠٠- ٢٧١) ؛ «الملل
والنيحل» (١/ ٢٠١ ـ ٢٧١) ؛ «الحسوارج : تاريخسهم واراؤهم الاعتقادية الغالب

العواجي (رسالة علمية) : ص (١٨٥) . (٤) في (ج) : «فيها قل وكثرا .

⁽٥) في (ج): درغيًا، . وهو تصحيف .

⁽٦) امنهم : زيادة في (ج) .

⁽٧) سبق تخريجه في ص (٣٤٥) .

استدلال على معانيه بالسنة ، وهم لا يفهمونه بقلوبهم ، إنها يتلونه بالسنتهم ، والتحقيق أنهم أصناف مختلفة ؛ فهذا رأي طائفة منهم ، وطائفة قد يكذبون النَّقلة ، وطائفة لم يسمعوا ذلك ولم يطلبوا علمه ، وطائفة يزعمون أن ما ليس له ذكر في القرآن بصريحهِ ليس حجة على الحلق: إما لكونه منسوخاً ، أو مخصوصاً بالرسول، أو غير ذلك ، وكـذلك مـا ذكـر من تجـويزهم الكبـائر ، فأظنه ـ والله أعـلم ـ قـول طائفـةٍ منهم ، وعلى كل حال فمن كان يعتقد أن النبي ﷺ جائر(١) في قسمه يقول : إنه (١) يفعلها بأمر الله فهو مكذب له ، ومن زعم أن يجور في حكمه(٢) أو قسمه فقد زعم أنه خائن، وأن اتّباعه لا يجب، وهو مناقض لما تضمنته الرسالة من أمانته، ووجوب طاعته ، وزوال الحرج عن النفس من قبضائه بقوله وفعله ، فإنه قد بلّغ عن الله أنه أوجب طاعته والانقياد لحكمه ، ولأنه(١) لا يحيفُ على أحدٍ ؛ فمن طعن في هذا فقد طعن في صحة (٥) تبليغه ، وذلك طعن في نفس الرسالة ، وبهذا يتبين (١) صحة روايـــة مـن روى الحـديث اوَمَـنْ يَعْدل إِذَا لَـمْ أَعْدِلْ ؟ لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِــوْتَ إِن لَمُ أَكُـنُ أُعْدِلُ٣٠٠ لأن هـذا الطاعن يقـول : إنه رســولُ الله ، وإنه يجب عليه تصديقُه وطاعته ، فإذا قال: إنه لم يعدل [فقد] ٨١ لزم أنه

 ⁽١) اجاثر، : ساقطة من (د) .

⁽٢) في (ج) : النهاه .

⁽٣) في (ج) : افي حكما .

⁽٤) في (ج) : قرأته ا ؛ رفي (د) : قفإنه ا .

⁽٥) أصحة : ساقطة من (ج) .

⁽٦) في (ج) : اتين ا

⁽٧) عن آي سعيد رضي الله عنه ، رواه البخاري : في كتاب المناقب ـ باب علامات النبوة في الإسلام (٢/ ٧١٤ ح ١٣٦٠) ؛ ومسلم : في كتاب الزكاة ـ باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤٤ ح ١٠٦٤) رقم (١٤٨) ؛ وأحد : في المسندة (٣/ ٥٦) ؛ وابن أيي عاصم : في المسندة (ص ٤٣٥ ح ٣٠٣) . وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنها : رواه مسلم في الكتاب والباب السابقين (٢/ ٧٤٠ ح ١٠٦٣) ؛ وأحد : في المسندة (٣/ ٣٥٣ ، ٣٥٤ )

⁽٨) ق (أ) : تقلقده .

صَدَّق غير عدل ولا أمين ، ومن اتبع مثل ذلك / فهو خائب خاسر ، الألا وصفهم [الله تعالى بساً(۱) النهم من الأخسرين أعيالاً وإن حسبوا أنهم يحسنون صنعاً، ولأنه من لم يؤتمن على المال لم يؤتمن على ما هو أعظم منه ؛ وله أله قال على : «ألا تَأَمَنُوني وأنَا أمِينُ مَنْ في السّماء ، يأتيني خَبَرُ السّماء وَمَهَاء ١٥٠٠ ، وقال على لما قال له اتّق الله : «أو لَستُ أحق السّماء مباحاً ومَساء ١٥٠٠ ، وقال على لما قال له اتّق الله : «أو لَستُ احق أهلِ الأرض أن يتّقيي الله ١٠٠ ، وذلك لأن الله قال فيها بلغه إليهم الرسول: وما أنّاكُم الرسول: الما أنّاكُم الرسول فَحدُدُوهُ وما نها كم عنه فانتهوا ١٤٠ بعد قوله : ﴿ وَمَا أَنَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِه مِنْ أَهْلِ اللَّهُ رَى فَلِلَّهِ وِللرّسُولِ الآية (١٠) ، فيجب أن فين سبحانه أن ما نهى عنه من مال الفيء فعلينا أن ننتهي عنه ، فيجب أن يكون أحق أهل الأرض أن يشقي الله ؛ إذ لؤلا ذلك لكانت الطاعة له ولمنا طاهر .

وقوله ﷺ: السَّرَ الخَلْقِ والخَلِيقَةِ (١) وقوله: السَّرَ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ (١) نصَّ في أنهم من المنافقين؛ لأن المنافقين أسوأ حالاً من الكفار،

⁽١) ما بين المعقوفتين : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٢) رواه البخاري: في كتاب المغازي ـ باب بعث علي بن أبي طالب ، وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع (٧/ ٦٦٥ ح ٤٣٥١) ؛ ومسلم: في كتاب الزكاة ـ باب ذكر الحوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤٢ ح ١٠٦٤) ؛ وأحمد: في «المسند» (٣/ ٤) ؛ كلهم عن أبي معيد الخدري رضى الله عنه .

⁽٣) سورة الحشر : الآية رقم : (٧) .

⁽٤) سبق تخريجه في ص (٣٤٦) .

⁽٥) سبق تخريجه في ص (٣٤٦ ، ٣٤٧) .

كها ذكر أن قوله تعالى : ﴿ وَمِنهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ (١) نزلت فيهم .

وكذلك في حديث أبي أمامة أن قوله تعالى : ﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (٢) نزلت فيهم (٣) ، وهذا مما لا خلاف فيه إذا صَرَّحوا بالطعن في الرسول والعيب عليه كفعل أولئك اللامزين له .

فإذا ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة أنه الله أمر بقتل مَنْ كان من جنس ذلك الرجل الذي لَمَزَه أينها لُقُوا ، وأخبر أنهم شَرُّ الخليقة ، وثبت أنهم من المنافقين كان ذلك دليلاً على صحة معنى حديث الشعبي(١) في استحقاق أصلهم للقتل .

يبقى أن يقال: ففي الحديث الصحيح أنه نهى عن قتل ذلك اللامز.

فنقول: حديث الشَّعبي هو أول ظهور هؤلاء كها تقدم، فيشير وه والله أعلم ـ أن يكون أمر بقتله أولاً طمعاً في انقطاع أمرهم، وإن كان قد كان يعفو عن أكثر المنافقين ؛ لأنه خاف من هذا انتشار الفساد من بعده على الأمة ، ولهذا قال : «لَوْ قَتَلْتُهُ لَرَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَهُمْ مَن وَآخِرَهُمُ هُن وكان ما يحصل بقتله من المصلحة العظيمة أعظم مما يخاف من

⁽١) سبورة التوبة : الآية رقم : (٥٨) .

 ⁽٢) سورة آل عمران : الآية رقم : (١٠٦) .

⁽٣) سبق تخريجه في ص (٣٤٦ ، ٣٤٧) .

⁽٤) المذكور في ص (٣٤٣) .

⁽۵) في (ج) ، (د) : افيشبه!

⁽٦) تقدم في ص (٣٤٤) .

نفور بعض الناس بقتله ، فلها لم يوجد وتعذر قتله ومع النبي على بها أوحاه الله إليه من العلم ما فضله / الله به فكأنه علم أنه لابد من خُرُوجهم ، أنه ١٧/ب لا مَطْمَعَ في استنصالهم ، كها أنه لما علم أن الدجال خارج لا محالة نهى عمر عن قتل ابن (۱) صَيّاد (۱) ، وقال : «إنْ يكُنهُ فَكَنْ تُسَلَّطَ عَلَيه ، وإن لا يكُنهُ فلا خير لك في قتله (۳)، فكان هذا عما أوجب نهيه بعد ذلك عن قتل ذي الْخُويْصِرة لما لَمَزه في غنائم حُنين ، وكذلك لما قال عمر : الذّن في فأضرب عنقه ، قال : «دَعْهُ فإن له أصحاباً يَحْفِرُ أَحَدُكم صَلاَتُهُ معَ صَلاَتِهم وَصِيامَهُ مَعَ صِيامِهم (۱) ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدّين كها مَن الرمِيّة الى قوله : «يَخْرُجُونَ على حِيْنِ فُرْقَة من يَمْرُقُ السّهمُ مِنَ الرمِيّة إلى قوله : «يَخْرُجُونَ على حِيْنِ فُرْقَة من النّاسِ ١٤٥١ ، فأمر بتركه الأجل أن له أصحاباً خارجين بعد ذلك ، فظهر أن

⁽١) دابن، : ساقطة من (ج) .

⁽۲) ابن صياد: من يهود المدينة ، وقيل: كان من الأنصار، وكان اسمه: (صاف، ثم تسمى لما أسلم بـ (عبدالله) ، وكان ابنه عهارة من سادات التابعين ، وقد نسب إلى ابن صياد بأنه الدّجال ، والصحيح أن الدجال غير ابن صياد ، وأن ابن صياد كان دجالاً صغيراً من الدجاجلة ثم تيب عليه بعد ذلك فأظهر الإسلام ، والله أعلم بضميره وسيرته . ينظر: (البهاية في الفتن والملاحم، لابن كثير (١٠٢٠،١٠٢) .

⁽٣) جزء من حديث طويل عن ابن عمر رضي الله عنه . رواه البخاري : في كتاب الجنائز ـ باب إذا أسلم الصبي فيات على يُصَلَّى عليه؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام؟ (٣/٨٥٧ ح ١٣٥٤) بلفظه ، وفي كتاب الجهاد والسير ـ باب كيف يعرض الإسلام على الصبي؟ (٢/١٥٥ ح ١٩٨٨) : وفي كتاب الأدب ـ باب قول الرجل للرجل : وإخساء (١/١٥٥ ح ١٩٨٨) وفيه لفظ : وإن يكن هو . . . ، ، وفي كتاب القدر ـ باب ما يحول بين المرء وقلبه (١/٢١٥ ح ١٦١٨) بلفظ : وإن يكن هو فلا تعليقه . . . ، ؛ ومسلم : في كتاب الفتن وأشراط الساعة ـ باب ذكر ابن صياد (٤/٢٤٤ ح ٢٩٣٠) ؛ وأبر داود : في كتاب الملاحم ـ باب في خبر ابن صائد (٤/٢٥٠ ح ٢٣٤٤) ؛ والترمذي : في كتاب الفتن _ باب ما جاء في ذكر ابن صائد (٤/٢٥٠ ح ٢٢٤٤) ؛ وأحد في «المسند» في كتاب الفتن _ باب ما جاء في ذكر ابن صائد (٤/٠٥٠ ح ٢٢٤٩) ؛ وأحد في «المسند» يكن هو فلست صاحبه ، وإنها صاحبه عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ، وإن لا يكن هو فلس لك أن تقتل رجلاً من أهل المهد» .

⁽٤) في (ج) : (وصيامهم مع صيامه).

٥) مىبق تخريجه في ص (٣٤٨).

علمه بأنهم لابد أن يخرجوا منعه من أن يَقْتل منهم أحداً فيتحدث الناسُ بأن محمداً يقتل أصحابه الذين يُصَلّون معه ، وتنفر بذلك عن الإسلام قلوب كثيرة ، من غير مصلحة تغمر هذه المفسدة ، هذا مع أنه كان له أن يعفو عمن آذاه مطلقاً ، بأبي هو وأمي على الله .

وبهذا يتبين سبب كونه في بعض الحديث يعلّل بأنه يُصَلى ، وفي بعضه بأن له بعضه بأن لا يتحدث الناسُ أن محمداً يقتل أصحابه ، وفي بعضه بأن له أصحاباً سيخرجون ، وسيأتي إن شاء الله ذكر بعض هذه الأحاديث ، وإن كان هذا الموضع خليقاً (،) بها أيضاً .

فشبت أن كل مَنْ لَمَزَ النبي ﷺ في حكمه أو قسمه فإنه يجب قتله، كما أمر به ﷺ في حياته وبعد موته ، وأنه إنها عَفَا عن ذلك اللامز في حياته كما قد كان يعفو عمن يؤذيه من المنافقين لما علم أنهم خارجون في الأمة لا محالة ، وأن ليس في قتل ذلك الرجل كثير فائدة ، بل فيه من المفسدة ما في قتل سائر المنافقين وأشد .

ومما يشهد لمعنى هذا الحديث قول أبي بكر رضي الله عنه في الحديث المشهور لما أراد أبو بَرْزَةَ أن يقتمل الرجل الذي أغْلَظ(٢) لأبي بكر وتغييظ عليه أبو بكر وقال له أبو بَرْزَةَ أقتله ؟ فقال أبو بكر : ما كانت لأحد بعد رسول الله عليه الله المسلم .

فإن هذا كما تقدم دليلٌ على أن الصّديق علم أن النبي ﷺ يُطَاع أمره في قتل مَنْ أَمَرَ بقتله ممن أغضب النبي ﷺ .

⁽١) في (أ) : قوإن كان هذا الموضع كان خليقاً جاء .

⁽٢) في (ج) : دأعطى؛ .

⁽٣) سبق تخريجه في ص (١٩١) .

فلم كان في حديث الشعبي أنه / أمر أبا بكر بقتل ذلك الذي لمزه ٧٠/ حتى أغضبه كانت هذه القضية بمنزلة العمدة لقول الصديق ، وكان قول الصديق رضى الله عنه دليلاً على صحة معناها .

وعما يدل على أنهم كانوا يَسرَوْنَ قتل من علموا أنه من أولتك الخوارج وإن كان منفرداً حديثُ صَبِيغ (١) بن عِسل (٢) ، وهو مشهور ، قال أبو عثمان النَّهْدي (٢) : سأل رجلٌ من بني يَربوع ، أو من بني تميم ، عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عن الذاريات والمرسلات والنازعات ، أو عن بعضهن ، فقال عمر : ضَعْ عن رأسك ، فإذا له وَفْرَة ، فقال عمر : أما والله لو رأيتك مَحْلوقاً لضربت الذي فيه عيناك ، ثم (١) قال : ثم كتب إلى أهل البصرة - أو قال إلينا -: أن لا تجالسوه ، قال: فلو جاء ونحن منةً

(۱) في (ج): «سبع ؛ و(د): «صبع». والصواب أنه: صبيغ كما سيأتي.
(۲) هو صبيغ ، بوزن عظيم ، وآخره معجمة ، ابن عسل ؛ بمهملتين الأولى مكسورة والثانية ساكنه ، ويقال بالتصغير ، التميمي ينظر: «الإكيال» لابن ماكولا (۲/۲ ۲) (باب عسل) ؛ «الإصابة» (۲/۲ ۲۸) القسم الثالث.

(٣) أبو عنهان النهدي : هو الإمام الحجة : عبدالرحن بن مُل ـ وقيل ابن مَلي ـ ابن عمرو بن عدي البسعري ، خضرم مُحَمَّر ، أدرك الجاهلية والإسلام ولم ير النبي ﷺ (ثقة ثبت عابد)، غزا في خلافة عمر ، وبعدها غزوات ، روى عن : عمر وعلي وابن مسعود . . . روى عنه : قتادة وحميد الطويل وسليان التيسمي . شهد وقعة البرموك والقادسية . مات سنة مئة وقيل : خس وتسعين . ينظر : قطبقات ابن سعده (٧/٧٧) ؛ قاسد الغابة» (٣٥/٧) ؛ قسر (٣٥١) .

(٤) الثمة: ساقطة من (ج).

كانوا يرون قشل مسن

علموا أنه من الخــــوارج تَفَرَّفْنَا ، رواه الأمـوي وغيره بإسناد صحيح(١) .

فهذا عمر يحلف بين المهاجرين والأنصار أنه لو رأى العلامة التي وصف بها النبي الخوارج لضرب عنقه ، مع أنه هو الذي نهاه النبي عن قتل ذي الْخُويَصِرة ، فعلم أنه فهم من قول النبي على : قاينها لقيتموهم فاقتلوهم القتل مطلقاً ، وأن العفو عن ذلك كان في حال الضعف والاستتلاف .

فإن قيل : فها الفرق بين [قبول](٢) هؤلاء اللامزين في كونه نفاقاً موجباً للكفر وحِلَّ الدَّم حتى [صار]٣) جِنْسُ هذا القائل شرَّ الخلق ، وبين ما ذكر(١) من مَوْجِدة قريش والأنصار ؟

⁽١) وذكر ابن حجر في االإصابة، (٢٥٨/٣) سنداً صحيحاً آخر لحديث صبيغ فقال: أخرجه الأبباري من وجمه آخر عن يزيد بن حصينة عن السائب بن يزيد عن عمر بسند صحيح ، وفيه : فلم يزل صبيغ وضيعاً في قومه بعد أن كان سيداً فيهم، أهد . ورواه الدارمي في سننه : في المقدمة ـ باب من هـاب الفتيا وكره التنطع والتبدع (٦٦/١ ح ١٤٤) من طريق سليهان بن يسار ؛ أن رجملًا يقبال له: صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن منشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر وقد أعدُّ له عراجين النخل ، فقال : من أنت ؟ قال : أنا عبدالله صبيغ، فَأَخَـذَ عَـمَـرَ عَرَجُونًا مَنَ تَلَكَ الْعِرَاجِينَ فَضَرِيهِ ، وقال : أنَّا عَبَدَاللهُ عَمَر ، فجعل له ضرباً حتى دمى رأسه ، فقال : يا أمير المؤمنين حسبك قد ذهب الذي كنت أجد في رأسية ؛ ورواه المدارمي أينضاً (٦٧/١ ح ١٤٨) من طريق نافع منولي عبدالله ، وفيه : أن أبا موسى الأشعري كتب إلى صمر أن قد حسنت توبته وصلح حاله فعفا عنه عمر وأذن للناس بمسجالسته ؛ ورواه البزار في «مسنده» (البحر الزخار) (١/ ٤٢٣ ح ٢٩٩) من طريق أبي بكر ابن أبي سبرة عن يجيى بن سميد عن سعيد بن المسيب ، وقال الهيشمي ف امجمم الزوائد، (١١٦/٧) في تنفسسير مسورة المذاريات : ﴿ رَوَاهُ الْبِرَارُ وَفَيْهُ أَبُو بِكُو بِنَ أَبِي سَبَّرَةً ، وهو متروك؛ . وفيه أن اسمه (أصبغ) ؛ وعزاه السيوطي في «الدر المنثور؛ (٧/ ٢٦/ ٦١٤) أيضاً إلى الدارقطني في الأفراد وابن مردويه وابن عـــاكـر عن سعيد بن المسيب ، وقال أيضاً : ﴿وَأَخْرِجُهُ الْفُرِيابِي عَنِ الْحُسنِ وَفَيْهُ فَقَالَ عَمَر رَضِي اللَّهُ عَنْهُ : اكشف رأسك فإذا له ضفيرتان فقال: والله ولو وجلتك محلوماً لضربت عنقك، أه. .

⁽٢) اقول! : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٣) (صار): زيادة في (ج) و (د).

⁽٤) ق (ج) : الربما ذكر آ .

ففي حديث أبي سعيد الصحيح أن النبي الله الله الله الله الله المهية بين أربعة غضبت قريش والأنصار، وقالوا: يعطيه صناديد أهل نجد ويدّعُنا ؟ فقال : وإنها أتَألَّفُهُم ، فأقبل رجلٌ غائر العينين ، وذكر حديث اللامزد،

وفي رواية لمسلم: فقال رجلٌ من أصحابه: كنا نحن أحقَّ بهذا من هولاء، قال تأمنُوني وأنا أمين هولاء، قال تأمنُوني وأنا أمين من في السَّمَاء ؟ يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاء فقام رجلٌ غائر المينين. الحديث ()

مسوجدة وكذلك(1) مَوْجِدَة(٥) الأنصار في غنائم حُنين ، فعن أنس بن مالك الأنصار على تسال من أموال قسمة غنائم أن ناساً من الأنصار قالوا يوم حنين ـ حين أفاء الله على رَسوله من أموال عند الله على رَبول الله على يُعطى رجالاً من قريش / المئة من ٧٢/

هَوَاذِنَ ما أَفَاء ، فَطَفِقَ رسول الله ﷺ يُعْطِي رجالاً من قريش / المئة من ١٧١ب الإبل ـ فقالوا : يغفر الله لرسول ﷺ ! يعطي قُريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم !! وفي رواية : لما فتحت مكّة قسم الغنائم في قريش ، فقالت الانصار : إن هذا لهو العجب ، إن سيوفنا تقطر من دمائهم ، وفي رواية : فقالت الانصار : إذا كانت الشّدة فنحن نُدْعَى ويعطى الغنائم غيرنا ، قال أنس : [فحدثت] (١٠) رسول الله

⁽١) الحديث سبق تخريجه في ص (٣٤٥) .

⁽٢) وقال؛ : ساقطة من (ج) .

⁽٣) الحديث سبق تخريجه في ص (٣٥٢) .

⁽٤<u>) في</u> (ج) : اوذكرا .

⁽٥) يقال: رَجَد عليه : غضب عليه، يَجِدُ رَجْداً رَمَوْجِدَة. النهاية) (٥/ ١٥٥) (رجد).

⁽٦) ق (أ) : القحدث :

عَلَىٰ ذَلَكُ مِن قَوْلُهُم ، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قُبّة من أَدُم(١) ، ولم يَدْعُ معهم غيرهم ، فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله على فقال : هما حديث بَلَغَنِي عنكم ؟ فقال له فقهاء الأنصار : أما ذَوُو رأينا ، يارسول الله ، فلم يقولوا شيئا ، وأما أناس منّا حديثة أَسْنَانُهم فقالوا : يغفر الله لرسول الله على يعطي قريشاً ويتركنا وسيوفنا تَقْطُر من دمائهم ، فقال رسول الله على : فغإني أعطي رجالاً حَدِيثِي عَهْدِ بِكُفُو أَتَالَّفُهُمْ ، أَفَلا تَرْضُونَ أَنْ يَذْهَبُ السنّاسُ بِالأَمُوالِ وَتَرْجِعُونَ إلى رِحَالِكُم بِسرَسُولِ السّلِهِ تَرْضُونَ أَنْ يَذْهَبُ السّنَاسُ بِالأَمُوالِ وَتَرْجِعُونَ إلى رِحَالِكُم بِسرَسُولِ السّلَهِ تَشْفَى مَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ قَالُوا : بلى يارسول الله ، قلد رضينا ، قال : فإنكم سَتَجِدون بَعْدِي أَثَرَةً شَدِيْدَةً(١) ، فَاصْبِرُوا حَتَى رضينا ، قال : فإنكم سَتَجِدون بَعْدِي أَثَرَةً شَدِيْدَةً(١) ، فَاصْبِرُوا حَتَى تَلْقَوُا اللّه وَرَسُولَه عَلَى الحَوْضِ» قالُوا: نصبر (١٣).

قيل : إن أحداً من المؤمنين من قريش والأنصار وغيرهم لم يكن في شيء من كـلامه تجويرٌ لرسول الله ﷺ ، ولا تجويرُ ذلك عليه ، ولا اتهام له جــــواب لــرســول للأنصار بعد غضبهــــم

الفرق بسين غضب قريش

⁽١) مَّبَّة من أدم ، أي : من جلود ، وهو جمع أديم بمعنى الجلد الملبوغ .

⁽۲) وشدیدة : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٣) في (ج) و (د) : استصبراً .

⁽٤) رواه البخاري: في كتاب فرض الحسس باب ما كان النبي الله يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الحسس ونحوه (٢/ ٢٨٨ ح ٣١٤٧) ، وفي كتاب مناقب الأصار - باب مناقب الأصار ( ١/ ١٣٧٧ ح ٣٢٧٠) محتصراً ، وفي كتاب اللباس - باب القبة الحمراء من أدم ( ١٠ / ٣٧٧ ح ٥٨٠٠) محتصراً ، وفي كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : ﴿وَجُوهُ يَوْمُ مِنْ لَا فَا مَا لَمُ تَعْلَى : ﴿ وَجُوهُ مَنْ لَا فَا مَا لَمُ تَعْلَى : ﴿ وَجُوهُ مَنْ لَا فَا مَا لَمُ تَعْلَى الْمُوافِقة قلوبهم على الإسلام . . . (٢٢ / ٢٣٧ ح ١٠٥٩) ؛ وعبدالرزاق: في والمسند، وي كتاب الجامع - باب في فضائل الأصار ( ١١ / ٥٩ ح ١٩٩٨) ؛ وأحمد: في والمسند، (٣/ ٢٤١) ؛ والبيهقي : في والمسند، (٣/ ٢٤١) ؛ والبيهقي : في والمسند، (٣/ ٢٤٢) ؛ والبيهقي : في والمسند، (٣/ ٢٤٧) ؛ والبيهقي : في والمسند، (٣/ ٢٥٧) ، (٣/٧) .

أنه حَابى في القسمة لهوى النفس وطلب الملك ، ولا نسبة له إلى أنه لم يرد بالقسمة وَجْـهَ الله ، ونحو ذلك مما جاء مثله في كلام المنافقين .

ثم ذوو الرأي من القبيلتين - وهم الجمهور - لم يتكلموا بشيء أصلاً، بل قد رَضُوا ما آتاهم الله ورسوله ، وقالوا : حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله كما قالت فقهاء الأنصار: «أما ذوو رأينا فلم يقولوا شيئاً» وإنها(۱) الذين تكلموا من أحداث [الأسنان](۲) ونحوهم فرأوا أن النبي إنها يقسم المال لمصالح الإسلام ، ولا يضعه في عل إلا لأن وَضْعَه فيه أولى من وضعه في غيره ، هذا عما لا يشكون فيه .

وكان العلم بجهة / المصلحة قد يُنالُ (٢) بالموحي وقد ينالُ (٣) المحلم بجهة / المصلحة قد يُنالُ (٣) بالاجتهاد ، ولم يكونوا علموا أن ذلك عما فَعَلَه النبي على وقال : إنه بوحي من الله ، فإن مَنْ كره ذلك أو اعترض عليه بعد أن يقول ذلك فهو كافر مكذب .

وجوزوا أن يكون قَسمُه اجتهاداً ، وكانوان يراجعونه في الاجتهاد في الأمور الدنيوية المتعلقة بمصالح الدين ، وهو باب يجوز له العمل فيه باجتهاده باتفاق الأمة ، وربها سألوه عن الأمر لا لمراجعته فيه ، لكن

⁽١) في (ج) : ﴿وَأَمَا ﴾ .

⁽٢) في (أ) : «الإنسان» . وهو تحريف .

⁽٣) في (ج) : فتنال، .

⁽٤) في (أ) : دولا كانواء

لَيْتَبِينُوا وَجْهَه، ويتفقُّهوا في سببه(١)، ويعلموا عِلَّـتَه.

فكانت (٢) المراجعة المشهورة (٣) منهم لا تعدو هذين الوجهين :

إما لتكميل نظره ﷺ في ذلك إن كان من الأمور السياسية التي للاجتهاد فيها مساغ .

أو ليتبين لهم وَجْهُ ذلك إذا ذُكر ، ويزدادوا علماً وإيهاناً ، وينفتح لهم طريقُ التفقه فيه .

فالأول كمراجعة الْمُحباب بن المنْدِرِن، له لما نزل ببدر منزلاً ، فقال: يارسول الله أرأيت هذا المنزل الذي نزلته ، أهو منزل أنْرَلَكَهُ الله فليس لنا أن نتعداه أم هو الرأيُ والحرب والمكيدة ؟ فقال : (بل هو الرأيُ والحربُ والحربُ والمَحِيدة عقال : (بل هو الرأيُ والحربُ والمحربُ والمَحِيدة عقال : إن هذا ليس بمنزل قتالٍ ، فقبل رسول الله عليه

وجه مراجعة

النبي إياه ،

وأمثلـــــته

مراجعـــــة الحباب بــن

⁽١) في (ج) : افي سنتها .

^{َ (}٢) في (ج) : ﴿ وَكَانْتُ ﴿ .

⁽٣) في حاشية (أ) : «المشروعة» .

⁽٤) هو الحباب بن المنفر بن الجموح بن زيد الأنصاري الخزوجي ثم السلمي، يكنى أبا عمر . شهد بدراً وأحداً ، وثبت مع رسول الله في ويابعه على الموت ، وشهد الخندق والمشاهد كلها مع رسول الله في ، وهو من الشجعان ، ويقال له : «ذو الرأي» ، وهو صاحب المشورة يوم بدر، وكانت له في الجاهلية آراء مشهورة . مات في خلافة عمر رضي الله عنه . ينظر : (طبقات ابن سعد) (٣/ ٥٦٧) ؛ (الإصابة) (١/ ٣٦١) .

رأيه ، وتحـوَّلَ إلى غيره(١)

مراجعة سعد وكذلك أيضاً لما عزم على أن يصالح غطفان عام الخندق على نصف البسن معاذ معاد معاد ثمر المدينة ، ثم جاء سعد بن مُعاذ في طائفة من الأنصار فقال : يانبي (٢) الله ، بأي أنت وأمي ! هذا الذي تعطيهم أشيء من الله أمرك فسمع وطاعة لله ولسوله أم شيء من قبل رأيك ؟ قال : «لا ، بَلْ مِنْ قِبَلِ رَأْيي ، إنَّ ولرسوله أم شيء من قبل رأيك ؟ قال : «لا ، بَلْ مِنْ قِبَلِ رَأْيي ، إنَّ ولرسوله أم شيء من قبل رأيك ؟ قال : «لا ، بَلْ مِنْ قِبَلِ رَأْيي ،

أَنْتُمْ قَبِيلٌ واحِدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْفَعَ بَعْضَهُمْ ونُعْطِيهِمْ شيئاً ونَنْصب

لِبَعْضِ، أَشْتَرِي بِذَلِكَ مَا قَدْ نَزَلَ بِكُمْنِ ، مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، فقال سعد :

(١) قبصة مشورة الحباب بن المنذر رويت موصولة ومرسلة من طرق كثيرة قمنها: ما جاء في «مغازي عروة» ص (١٣٨) ، وما ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢١٦/١) عن ابن إمسحناق في االسيرة! حندثني يزيد بن رومنان عن عروة عن غير واحد في قصة بدر ، فذكر قــول الحـباب . . . وما ذكــره ابن هــشام في دالســيرة، (١/ ٦٢٠) ؛ وابن كثــير في دالبداية، (٣٦٦/٣) قبال ابن إستحباق : فحُدَّثت عن رجال من بني سلمة أنهم ذكروا أنَّ الحباب قال : يارسول الله : أرأيت هذا المنزل أمنزلا أنزلكه الله ؟ . . . وروى الواقدى في كتاب «المغازي» (١/ ٥٤/) بسنده ؛ وابن سعد في «الطبقات» عنه (٣/ ٥٦٧) ؛ والحاكم في (المستدرك) (١/ ٤٢٧) كلهم عن محمد بن عمر قال : حدثني إبراهيم بن إسباعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ نزل منزلاً يوم بدر. . قال: فنزل جبريل عليه السلام على رسول الله ﷺ فقال: الرأى ما أشار به الحباب ابن المنذر ، فقال رسول الله ﷺ : يا حباب أشرت بالرأي . . . وروى ابن شاهين _ كيا عـزاه الحافظ ـ ؛ والحاكم في المستدرك؛ أيضاً (٣/٤٢٦ ـ ٤٢٧) مـوصولًا بإسناد ضعيف من طريق أبي الطفيل الكناني: أخبرني حباب بن المنذر الأنصاري ، قبال: أشرت على رسول الله ﷺ يوم بدر بخصلتين فقبلها مني . . . وقال الذهبي بموضعه : احديث منكر وسنده ، وضعف إسناد ابن تساهين أيضاً الحافظ في «الإصابة» . والقبصة ذكرها أيضاً البيهقي في ادلائل النبوة؛ (٣/ ١١٠) ؛ والقـرطبي في انفسيره؛ (٧/ ٣٧٥) .

وخملاصة ما تقدم أن قبصة مشورة الحباب رويت من طرق كثيرة ولو أن فيها ضعفاً ، ولكنها قد تشقوى وترتفع عن درجة الضعف إلى درجة الحسن وخاصة ما ذكره الحافظ مرسلاً إلى عروة . ينظر : «مرويات غزوة بدره (ص ١٦٤ ـ ١٦٥) .

⁽٢) في (ج) و (د) : (يارسول الله) .

⁽٣) (بكم) : ساقطة من (ج) .

والله يارسول الله لقد كُنًّا في الشُّـرُك وما يطمعون منا في أخذ النصف ، أو كيا قبال ، وفي رواية : ما يأكلون منها(١) تمرة إلا بشرى أو قرى ، فكيف اليوم والله معنا وأنت بين أظهرنا ، لا نعطيهم ولا كرامة لهم ، ثم تناول الصحيفة فتفل فيها ، ثم رمى بها(١) .

وما كان من قبل الرأي والظن في / الدنيا فقد قال ﷺ لما قال عن ٧٣/ب السلقيع : ومَا أظُنْ يُعْنِي ذَلِكَ شَيْعًا ، إِنَّمَا ظَنَنْتُ ، فَلَا تُوَاخِذُونِي بِالسَطَّنَّ ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللَّهِ بِشَيْءٍ فَخُذُوا بِهِ ، فَإِنِّي لَنْ أُكْذِبَ عَلَى اللَّهِ الواه مسلم ٢٠٠٠.

وفي حديث آخر : ﴿ أَنْتُم أَعْلَم بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ ، فَمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَاليَّانَ .

ومن هذا الباب حديث سعد بن أبي وقاص قال : أعطى رسول الله [له](١) : يــارســول الله أعطيـت فــلاناً وفــلاناً ، وتركَّت فــلاناً وهو مــؤمن ،

مراجعة سعد ابسن آبسي

⁽١) في (ج) : لمنه .

⁽٢) ينظر : االبداية والنهاية؛ لابن كثير (١٠٦/٤) ؛ و اتاريخ الإسلام؛ قسم المغازي للذهبي ص (٢٨٩) ؛ دوالسبرة النبوية؛ (٢/ ٢٢٣) . بلفظ : اوالله لا نعطيهم . . ، ، ، افتناول سعد بن معاذ الصحيفة فمحى ما فيها من الكتاب ، ثم قال : ليجهدوا علينا، .

⁽٣) جزء من حديث طلحة بن عبيدالله رضى الله عنه . رواه مسلم : في كتاب الفضائل - باب وجوب امتشال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معايش اللنيا على سبيل الرأي (٤/ ١٨٣٥ ح ٢٣٦١) ؛ وابـن مـاجة : في كتاب الرهون ـ باب تلقيع النخل (٢/ ٨٢٥ ح ٧٤٧٠) ؛ وآحمد : في المستده (١٦٢/١) ؛ والطحاري في : اشرح معاني الآثار؟ . (£A/Y)

⁽٤) رواه مسلم في الكتاب والباب السابقين عن أنس رضي الله عنه (١٨٣٦/٤ ح ٢٣٦٣) _ بدون قوله : افيا كنان من أمر دينكم فإلي، ؛ والبخوي : في المصاييح السنة، : في كتاب الإيهان _ باب الاعتصام بالكتاب والسنة (١/ ١٥٢ ح ١٠٨) .

⁽٥) (منهم) : ساقطة من (ج) .

⁽٦) اله؛ : زيادة في (ج) ر (د) .

فقال: «أو مُسلم» ذكر ذلك سعدٌ له ثلاثاً ، وأجابه بمثل ذلك ، ثم قال: «إنَّ لَي لُأَعْطِي الرَّجُلَ وغَيْرُهُ أَحَبُ إليَّ مِنْهُ خَشْيَةَ أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِه» متفق عليه(١) .

فإنها سأله سعد رضي الله عنه ليُذكِّرَ النبي ﷺ بذلك الرجل لعله يرى أنه بمن ينبغي إعطاؤه ، أو ليتبيَّنَ لسعد وَجْهُ تركه مع إعطاء مَنْ هو دونه ، فأجـابه النبي ﷺ عن الْمُقَدِّمتين ، فقال : إن العطاء ليس لمجرد الإيمان ، بل أعطى وأمنع والذي أتركهُ أحب إليَّ من الذي أعطيه ؛ لأن الذي أعطيه لو لم أعطِه لكفر ، فأعطيه الأحفظ عليه إيهانه ، ولا أدخله في زُمْرَة مَن يعبد الله على حَرف ، والذي أمنعه معه من اليقين والإيمانِ مَا يُغْنيه عن الدنيا ، وهو أحَبُّ إليَّ وعندي أفضل ، وهو يعتصم بحَبْل الله ورسوله ، ويُعْتَاضُ بنصيبه من الدين عن نصيبه من الدنيا ، كما اعتاض به أبو بكر وغيره ، وكما اعتاضت الأنصار حين ذهب الطَّلقَاء وأهل نجد بالشاة والبعير ، وانطلقوا هم برسول الله ﷺ ، ثم لو كان العطاء لمجرد الإيان فسن أين لك أن هذا مؤمن ؟ بل يجوز أن يكون مسلمًا، وإن لم يدخل الإيمان في قلبه ؛ فإن النبي ﷺ أعلم من سعد بتمييز المؤمن من غيره حيث أمكن التمييز .

⁽۱) رواه البخاري: في كتاب الإيمان ـ باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة (۱/ ٩٩ ح ٢٧). وكتاب الزكاة ـ باب قول الله تعالى: ﴿ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْمَحَافاً ﴾ (٣/ ٣٩٩ ح ١٤٧٨)؛ ومسلم: في كتاب الإيمان ـ باب تألف قبلب من يخاف على إيمانه تضعفه (١/ ١٣٢ ح ١٥٠)، وكتاب الزكاة ـ باب إعطاء من يخاف على إيمانه (٢/ ٢٣٢ ح ١٥٠)؛ وأحمد: في والمسند، (١/ ١٧٦) ؛ وأبو داود العليالي : في ومسند، (٢/ ٢ ح ١٩٨).

مراجعــة بعــــض الصحابة في الح إعطاء المؤلفة قلــوبهـــم أبن الضَّ

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث(۱) أن قائلاً قال: يارسول الله أعطيتَ عُيينة بن حصن (۲) والأقرع ابن حابس (۳) مئة من الإبل مئة من الإبل (۱) ، وتركت / جُعيل بن سُراقة ١/٧٤ الضَّمْري (٥) ، فقال رسول الله عَيْنَ: قَامًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَجُعيلُ بنُ سُراقَة خَيْسَرٌ مِنْ طِلاَعِ الأَرْضِ كُلها مِثْل عُسيَنَة وَالأَقْرَع، ولكني تَالَّفْتُهُا عَلَىٰ إِسْلامِهِمَا ، وَوَكَلْتُ جُعَيْل بنَ سُرَاقَة إِلَى إِسْلامِهِ (۱) .

⁽۱) وهو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي ، أبو عبدالله المدني (ثقة له أفراد) . روى عن : عائشة وأبي سعيد . روى عنه : يجيى بن سعيد والأوزاعي ، وأخرج له الجياعة . مات سنة عشرين ومئة على الصحيح . ينظر : «تاريخ الثقات؛ للعجلي ص (٤٠٠) ؛ «ثقات ابن شاهين» ص (٢٩٧) ؛ «الكاشف» (٣/ ١٥) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٤٠٥) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٤٦٥) .

⁽٢) هو عيينة بن حصن بن حليفة بن به الفزاري ، أبو مالك ، له صحبة ، وكان من المؤلفة، ولم تصح له رواية . أسلم قبل الفتح وشهدها ، وشهد حنيناً والطائف ، وكان من الأعراب الجفاة ، وكان عن ارتد ثم أسلم . ينظر : «الاستيعاب» (٣/ ١٩٧) ؛ «أسد الغابة» (٤/ ٣٦١) ؛ «الإصابة» (٥/ ٥٥) .

⁽٣) هـ و الأقرع بن حابس بن عقال بن عمد التميمي المجاشعي الدارمي ، شهد فتح مكة وحنيناً والطائف ، وهو من المؤلفة قلوبهم ، وقد حسن إسلامه ، وكان في وفد بني تميم اللين قدموا على رسول الله ﷺ ، وكان شريفاً في الجماهلية والإسلام . تُتل باليرموث . ينظر : قطبقات ابن سعد > (٧/ ٣٧) ؛ قطبقات خليفة ، ص (٤١ ، ١٧٨) ؛ قاسد الغابة > ينظر : ١٧٨) ؛ قالإصابة > (١٧٨) .

⁽٤) في (د) : امثةً من الإبل؛ : كتبت مرة واحدة بدون تكرار .

⁽٥) هو جعيل بن سراقة الضَّمْري ، الأشجعي ، كان من فقراء المهاجرين ، أسلم قليهاً، وشهد مع رسول الله ﷺ أحداً ، وقد سهاه رسول الله ﷺ عَمْرواً ، فجعل المسلمون يرتجزون ويقولون :

سَسَمًاه مِنْ بَعْدِ جُعَيْلِ عَمْرِواً وَكَان لِلنَّامِ يَـومـاً ظَهْرا وشهد المريسيع والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ . ينظر: (طبقات ابن سعد) (٤/٥٤٧)؛ وأسد الغابة، (١/ ٣٤٥)؛ (الإصابة، (١/ ٢٥٠)).

⁽٦) ينظر : «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٩٦) ؛ و «دلائل النبوة» للبيهقي (٥/ ١٨٣) ؛ «البداية والنهاية» (٤/ ٣٥٩) .

وقد ذكر بعض أهل المغازي في حديث الأنصار : وَدِدْنَا أَن نَعْلُم مَنَ أَيْنَ هَـذَا ، إِنْ كَـانَ مَن رَأِي رَسُولَ اللهُ اللهِ صَبَرْنَا ، وإِنْ كَـانَ مَن رَأَي رَسُولَ اللهِ استعتبناه .

فهذا يبين أن من وجد منهم جَوَّز أن يكون القِسم وقع باجتهاد في المصلحة ، فأحَبَّ أن يعلم الوجه الذي أعطي به غيره ومُنع هو مع فضله على غيره في الإيهان والجهاد وغير ذلك .

وهذا في بادي الرأي هو الموجب للعطاء ، وأن النبي على له المنا منه أن يعقبنا كما أعطى غيره ، وهذا معنى قولهم «استعتبناه» أي : طلبنا منه أن يعتبنا أي : يُزيل عَتبنا ؟ إما ببيان الوجه الذي به (٢) أعطى غيرنا، أو بإعطائنا ، وقد قال على : «مَا أَحَدُّ أَحَب إلَيه العُذْر مِنَ اللهِ ، مِنْ أَجْلِ (٣) ذَلِكَ بَعَثَ الرُّسُلَ مُبَشَّرِينَ وَمُنذِرينَ (٤) فأحب النبي على أن يعذره فيها فعل ، فبين لهم ذلك ، فلما بين (٥) لهم الأمر بكوا حتى أَخْضَلُوا لحاهم ، ورضوا فبين لم ذلك ، فلما بين (٥) لهم الأمر بكوا حتى أَخْضَلُوا لحاهم ، ورضوا حتى الرضاء ، والكلام المحكي عنهم يدل على أنهم رأوا القسمة وقعت اجتهاداً ، وأنهم أحق بالمال من غيرهم ، فتعجبوا من إعطاء غيرهم ،

⁽١) الم، : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٢) ابه : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽۲) اأجل؛ : ساقطة من (د)

⁽٤) رواه البخاري: في كتاب التوحيد ـ باب قول النبي ﷺ: «لا شخص أغير من الله» (١١٣٦/٢ ح ١١٣٦/٢) ؛ ومسلم: في كتاب اللعان ـ . . . (١١٣٦/٢ ح ١٤٩٩) بلفظ: ولا شخص أحب إليه» ، وفي كتاب التوبة ـ باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش (٤/ ٢١١٤ ح ٢٧٦٠) ؛ وأحمد: في «المسند» (٢٤٨/٤) كلهم عن المغيرة بن شعبة رضي

⁽٥) في (ج) ر (د) : (تين) .

وأرادوا أن يعلموا هل هو وحي ؟ أو اجتهاد يتعين اتباعه لأنه المصلحة ؟ أو اجتهاد يمكن النبي على أن يأخذ بغيره إذ رأى أنه أصلح ؟ وإن كان هذا القسم إنها يمكن فيها لم يستقر أمره ، ويقره عليه ربه ، ولهذا قالوا : يغفر الله لرسول الله ، يعطي قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم !! وقالوا : إن هذا لهو العجب ، إن سيوفنا لتقطر من دمائهم ، وإن غنائمنا لترد عليهم(١) وفي رواية : إذا كانت الشدة فنحن ندعى ، ويعطي الغنائم غيرنا(١) .

هـل كانت وإخ المطايا مـن المغنم أم من الخمس ؟ الخمــس؟ العطايا فا

واختلف الناس في العطايا : هل كانت من أصل(٢) الغنيمة(١) أو من الخمس ؟ فروي عن سعد بن إبراهيم(٥) ويعقوب بن عتبة(٢) قالا : كانت العطايا فارغة من الغنائم(٧) ، وعلى هذا فالنبي على إنها أخذ نصيبهم سن المغنم بطيب أنفسهم .

⁽١) الحديث سبق تخريجه في ص (٢٥٨، ٢٥٩).

⁽٢) رواه مسلم: في كتاب الزكاة ـ باب إعطاء المؤلفة قلوبهم (٢/ ٧٣٦ مع ح ١٠٥٩) رقم (١٠٥٥) .

⁽٣) ني (ج) : دنفس، .

⁽٤) (الغنيمة): ساقطة من (د).

⁽٥) هو سعد بن إبراهيم بن عبدالرهن بن عوف الإمام ، قاضي المدينة أبو إسحاق ويقال: أبو إبراهيم القرشي الزهري الملني (ثقة ضاضل) . رأى ابن عمر وجابراً رضي الله عنهيا . روى عن : أنس وأبي عبيلة بن عبدالله بن مسعود . روى عنه : ولده الحافظ إبراهيم بن سعد والزهري وصوسى بن عقبة ، وكان من كبار العلياء ، ويذكر مع الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري . مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل بعدها . ينظر : قطبقات ابن سعد، وسر (٢٠٧) ؛ قتاريخ الثقات للعجلي ص (١٧٨) ؛ قالثقات لابن حبان (١/ ٢٧٥) ؛ قسير أعملام النبلاء الإر (١٨٥) ؛ قتاريب التهليب، وسر (٢٠٧) .

⁽٦) هو يعقبوب بن عتبة بن المغيرة الثقفي المدني (ثقة) . أحد العلماء بالسيرة . روى عن : عررة وعكرمة ويزيد بن هرمز . روى عنه : ابن إسحاق وإبراهيم بن سعد . مات سنة ثيان وعشرين ومشة . ينظر : التباريخ الكبيرة (٨/٤/٨) ؛ اسير أعلام النبلاء، (٦/٤/١) ؛ وتهذيب التهذيب، (٦/٤/١) ؛ وتقريب التهذيب، ص (٦٠٨) .

⁽٧) يَسْظُر : اشرح منعاني الآثارة للطحاوي (٣/ ٤٤٢) ؛ النيلُ الأوطارة (٨/ ٢٠٦) ؛ التحفة الفقهاء (٣/ ٥٠٨) .

وقد / قيل: إنه أراد أن يقطعهم بدل ذلك قطائع من البحرين ، ١٧١ فقالوا: لا ، حتى يقطع إخواننا من المهاجرين مثله ، ولهذا لما جاء مال البحرين وافّوه صلاة الفجر ، وقال لجابر : «لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ البَحْرَيْنِ أَعْطَيْتُكَ كَذَا وكَذَا (١٠) ، لكن لم يستأذنهم النبي على قبل القسم لعلمه بأنهم يرضون بها يفعل ، وإذا علم الرجل من حال صديقه أنه تطيب نفسه بها يأخذ من ماله فله أن يأخذ وإن لم يستأذنه نطقاً ، وكان هذا معروفاً بين يأخذ من ماله فله أن يأخذ وإن لم يستأذنه نطقاً ، وكان هذا معروفاً بين كثير من الصحابة والتابعين ، كالرجل الذي سأل النبي على كُبَّة من شعر (١) فقال : قامًا مَا كَانَ لِي وَلِبَنِي هَاشِم فَهُوَ لَكَ ١٠٥) ؛ وعلى هذا فلا حرج عليهم إذا سألوا نصيبهم .

وقال موسى بن إبراهيم بن عقبة (٤) عن أبيه : كانت من الخمس .

كيفية قسم قال الواقدي: وهو أثبت القولين(٥)، وعلى هذا فالخمس إما أن خس الغنائم يُقسمه الإمام باجتهاده، كما يقوله مالك(١)، أو يقسمه خسة أقسام، كما

(۱) رواه البخاري: في كتاب الكفالة _ باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجمع (٤/ ٥٥٥ ح ٢٢٩٦) ، وفي كتاب الهبة _ باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه (٥/ ٢٢٢ ح ٢٥٩٨) ، وفي مواضع أخرى من والصحيح»: (ح ٣١٣٧ ، ٣١٦٤ ، ٣٦٣٧) و ورواه مسلم: في كتاب الفضائل _ باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً قط فقال: لا ، وكثرة عطائه (٤/ ٢٠١٧ ح ٢٣١٤) ؛ وأحمد: في والمسند، (٣/ ٣٠٧).

(٢) كُبَّة من شعر: بضم فتشديد: شعر ملفوف بعضه على بعض .
(٣) رواه الإمام أحمد: في قالمسندة (٢/ ١٨٤ ، ٢١٨) ؛ وأبو داود: في كتاب الجهاد ـ باب في فداء الأسير بالمال (٣/ ١٤٢ ح ٢٦٩٤) ؛ والنسائي: في كتاب الهبة ـ باب هبة المشاع (٦/ ٢٦٤) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهو حديث طويل صحح إسناده أحمد عمد شاكر في شرحه على قالمسندة (٦/ ١٨/١ ح ٢٧٢٩) والألباني في قصحيح سنن النسائي، (٢/ ٧٨٥ ح ٣٤٤٩) .

⁽٤) دابن عقبة : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٥) كتاب دالمغازي، للواقدي (٩٤٨/٣) .

⁽٦) ينظر : المدونة الكبرى، (١/ ٣٨٦) .

يقوله الشافعي وأحمد()، وإذا قسمه خسة أقسام فإذا لم يوجد يتامى أو مساكين أو ابن سبيل أو استغنى رُدَّت أنصباؤهم في مصارف سهم الرسول.

وقد كان اليتامى والمساكين وأبناء السبيل إذ ذاك مع قلتهم مستغنين بنصيبهم من الزكاة ؛ لأنه لما فتحت خيبر ، استغنى أكثر المسلمين ، رَدَّ رسول الله على الأنصار منائح النخل التي كانوا قد منحوها للمهاجرين ، فاجتمع للأنصار أموالهم التي كانت ، والأموال التي غنموها بخيبر وغيرها فصاروا مياسير ، ولهذا قال النبي على في خطبته : وألَّم أَجِدْكُمْ عَالَة فَأَغْنَاكُمُ اللَّهُ بِي ؟ ١٥٥١ ، فصرف رسول الله (٣) على عامة الحمس في مصارف سهم الرسول ؛ فإن أولى المصالح وأهم المصالح تأليف أولئك القوم ، ومن زعم أن مجرد خس الخمس قام بجميع ما أعطى المؤلفة فإنه لم يدر كيف القصة ، ومن له خبرة بالقصة يعلم أن المال لم يكن المؤلفة فإنه لم يدر كيف القصة ، ومن له خبرة بالقصة يعلم أن المال لم يكن

وقد قيل : إن الإبل كانت أربعة / وعشرين ألف بعير ، والغنم ١/٧٥ أربعين ألفاً أو أقل أو أكثر ، والورق أربعة آلاف أوقية ، والغنم كانت تعدل عشرة منها ببعير ، فغمس

⁽۱) ينظر : كتاب الأما للشافعي (٢/٤٦/٤٢) ؛ الرسالة، له ص (٦٨) ؛ الأحكام السلطانية، لأي يعلى ص (١٣٧) .

⁽٢) رواه البخاري: في كتاب المغازي ـ باب غزوة الطائف (٧/ ٦٤٤ ح ٤٣٣٠) ؛ ومسلم: في كتاب الزكاة ـ باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام (٢/ ٢٣٨٧ ح ٢٠٦١) ؛ وأحمد: في «المسندة (٤/ ٢٤) ؛ والبيهقي: في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٣٩) كلهم عن عبدالله بن زيد ابن عاصم رضي الله عنه. ورواه عبدالرزاق: في «مصنفه» (٢/ ١٩٩١)، وأحمد: في «المسند» أيضاً (٣/ ٥٧) ؛ كلاهما بلفظ: «ألم تكونوا فقراء...» عن أبي سعيد الحدري رضي الله عنه.

⁽٣) في (ج) و (د) : ﴿ النبي ١ .

الخسس منه ألف ومنتسا بعير ، وقد قسم في المؤلفة أضعاف ذلك ، على ما لا خلاف فيه بين أهل العلم .

وأما قول بعض قريش والأنصار في الذهيبة التي بعث بها على من اليمن : أيعطي(١) صناديد أهل نجد ويدكَّنا ؟ فمن هذا الباب أيضاً ، إنها سألوا(١) على هذا الوجه .

وهنا جوابان آخران :

احدهما: أن بعض أولئك القائلين قد كان منافقاً يجوز قتله ، مثل الذي سمعه ابن مسعود يقول في غنائم حنين : إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله ، وكان في ضمن قريش والأنصار منافقون كثيرون ، فها ذكر من كلمة لا مَخْرج لها ، فإنها خرجت (٣) من منافق ، والرجل الذي ذكر عنه أبو سعيد أنه قال : (كنا أحق بهذا من هؤلاء) ولم يسمّه منافقاً ، والله أعلم

الجواب الثاني: أن الاعتراض قد يكون ذنباً ومعصية بخاف على صاحبه النفاق وإن لم يكن نفاقاً(،) ، مثل قوله تعالى : ﴿ يُحَادِلُونَكَ فِي الْحَمرة ، الحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ (،) ، ومثل مراجعتهم له في فسخ الحج إلى العمرة ،

⁽١) في (د) : «أتعط*ي*» .

⁽٢) ئي (ج) : اسألوه ."

⁽٣) في (ج) : اصدرت ا

⁽٤) في (د) : امنافقاً،

⁽٥) سنورة الأثفال : الآية رقم : (٦) .

وهذه المجادلة كانت ينوم بدر عندما جادله من جادله في قتال المشركين . ينظر : «تفسير الطبري» (٩/ ١٨١) ، «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٨٦) .

وإبطائهم عن الحِلُ(١) ، وكذلك كراهتهم للحِلُ عام الحديبية ، وكراهتهم للصلح ، ومراجعة من راجع منهم(١) ، فإن من فعل ذلك فقد أذنب ذنبا كان عليه أن يستخفر الله منه ، كها أن الذين رفعوا أصواتهم فوق صوته أذنبوا ذنبا تابوا منه (١) ، وقد قال تعالى: ﴿وَاعْلَـمُوا أَنَّ فِيْكُمْ رَسُولَ اللّهِ لَوْ يُطْيِعُكُمْ فِي كَثِيْرِ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُمْ (١) .

(٣) قسال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَيَّهُمَا الَّلِينَ وَامَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصُواتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلاَ تَسَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَولِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضِ أَنْ تَسْجَبُطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُم لاَ تَشْعُرُونَ ﴾ تسجه مَرُوا لَهُ بالْقَولِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضِ أَنْ تَسْعَبُطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُم لاَ تَشْعُرُونَ ﴾ سورة الحجرات : الآية رقم : (٢) .

روى البخاري في اصحيحه عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك وضي الله عنه أن النبي المتقدد ثابت بن قيس، فقال رجل: يارسول الله أنا أعلم لك علمه، فآتاه فوجده جالساً في بيته منكساً رأمه، فقال له: ما شأنك؟ فقال: شَرّ. كان يرفع صوته فوق صوت النبي في فقد حبط عمله وهو من أهل النار، فأتى الرجل النبي في فاحبره أنه قال: كذا وكذا، فقال موسى: فرجع إليه المرة الأخيرة ببشارة عظيمة، فقال: وإذهب إليه فقل له: إنك لست من أهل النار، ولكنك من أهل الجنة، ينظر: اصحيح البخاري، : كتاب التفسير ـ باب (ولا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) (٨/ ٤٥٤ ح ٤٨٤٦).

(٤) سورة الحجرات : الآية رقم : (٧) .

⁽١) كما في حديث جابر رضي الله عنه الذي رواه البخاري في كتاب الحج ـ باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت (٥٨/١٨ ح ١٦٥١) ؛ ومسلم : في كتاب الحج ـ بناب وجوه الإحرام . . وجواز إدخال الحج على العمرة (٢/ ٨٨٣ ح ١٢١٦)؛ أبو داود: في كتاب المناسك ـ باب في إفراد الحج (٢/ ٣٨٦ ح ١٧٨٩) ؛ وأحد : في المسندة (٣/ ٢٨٧) .

وقـال سـهل بن حُنيَف (١) : اتَّـهِمُوا الرأيَ على الدُّيْـنِ ، فلقـد رأيتـني يومَ أبي جَندَل (١) ولو أسـتطيع أنْ أَرُدَّ أمرَ رسول الله ﷺ لفعلت (٢).

قبول الانصار وبما يدخل في هذا حديث أبي هريرة في فتح مكة قال : فقال رسول يسرم الفتح وجسواب الله ﷺ : «مَسنُ دَخَلُ دَارَ أَبِسي سُفْيَان فَهُو آمِن ، وَمَنْ أَلْقَى السَّلاحَ النبي عليهم فَهُو آمِن ، فَمَن أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُو آمِن ، فقالت الأنصار: أما الرجل فقد أدركته رغبة في قرابته ، ورأفة بعشيرته قال أبو هريرة : / وجاء ٧٥/ب

(۱) سهل بن حنيف هو: أبو ثابت الأنصاري الأوسي العوفي والد أبي أمامة بن سهل . شهد بدراً والمشاهد . وكنان من أمراء علي رضي الله عنه . منات بالكوفة في سنة ثمان وثلاثين ، وصلى عليه علي رضي الله عنه ، وحديثه في الكتب الستة . ينظر : «طبقات أبن سعد» (صلى عليه علي رضي الله عنه ، وحديثه في الكتب الستة . ينظر : «طبقات أبن سعد» (ح/ ١٥) ؛ «أسد الغابة» (٢/ ٢٥) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٢٥) ؛ «الإصابة» (٣/ ١٣٩)

(٢) يوم أبي جندل ، أي : يوم الحديبية . (٣) رواه مسلم: في كتساب الجهاد والسير ـ باب صلح الحديبية (٣/ ١٤١٢ ح ١٧٨٥) عن الأعمش عن شقيق ، قال : «سمعت سهل بن حنيف يقول بصفين» ؛ ورواه البزار «البحر الرخارة (١/ ٢٥٤ ح ١٤٨) ؛ والطبراني في «المعجم الكبيرة (١/ ٢٦ ح ٨٢) ؛ واللالكائي

في «شرح أصول إعتقاد أهمل السنة» (١/ ١٢٥ ح ٢٠٨) كلهم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٤٨/٦) فيضال : قرواه البيزار ورجاله رجال

(٤) تِي (أ) : (سهوة) .

(٥) تقدمت ثرجته في ص (٣٤٠) .

(٦) سبق تخريج قصة حاطب في ص (٣٤١) .

الوحي ، وكان إذا جاء لا يخفى علينا ، فإذا جاء فليس أحدٌ منا يرفع طَرْف إلى رسول الله على حتى ينقضي الوحي ، فلما قضي الوحي (۱) ؛ قال رسول الله على : «يَامَعْشَرَ الأَنْصَارِ» قالوا : لبيك يارسول الله ، قال : وقُلْتُمُ أَمَّا الرَّجُلُ فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قَرَابَتِه (۲) وَرَأْفَةٌ بِعَشِيْرَتِهِ ؟ قالوا: قد كان ذلك، قال: «كَلَّار»، إنَّى عَبْدُاللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إلى اللَّهِ وَالنَّيْكُمْ ، المَحيا مَحياكُمْ ، والسَمَاتُ عَاتُكُمْ فَاقبلوا إليه يبكون ويقولون: والله ما قلنا الذي قلنا إلا الضَّنَّ (١) بالله وبرسوله (١) ، فقال رسول ويقولون: والله ما قلنا الذي قلنا إلا الضَّنَ عَاتُكُمْ وواه مسلم (١) .

وذلك أن الأنصار لما رأوا النبي ﷺ قد آمن أهل مكة وأقرهم على أموالهم وديارهم(٧) مع دخوله عليهم عَنْوةً وقهراً وتمكنه مِنْ قَتْلِهِمْ وأخذ

⁽١) (فلها قضي الوحي؛ : ساقطة من (ج) ، وفي اصحيح مسلم؛ : افلها انقضى؛ .

⁽٢) في اصحيح سلما : افي قريتها .

⁽٣) مـعنى اكلاً؛ هنا ، أي : حقاً . ولها معنيان : أحدهما : حقاً ، والآخر : النفي .

⁽٤) في (ج) : «الظن» . وهو تحريف .

والضِّنُ ، أي : البخل به والشَّع أن يشاركنا فيه غيرنا . ينظر : «النهاية» (٣/ ١٠٤) (ضنن).

⁽٥) في (ج) : دورسوله، .

⁽٢) رواه مسلم في كتاب الجهاد والسير ـ باب فتح مكة (٣/ ١٤٠٥ ح ١٧٨)؛ وأبو داود: في كتاب الحراج والإمارة والفيء ـ باب ما جاء في خبر مكة (٣/ ٢١٤ ح ٢٠٨٤) ؛ وأحمد : في دالمسنده (٢/ ٢٩٢ ، ٢٩٢)؛ وابن حبان في وصحيحه، في كتاب السير ـ باب الحروج وكيفية الجهاد (٧/ ٢٠ ح ٤٧٤) ؛ والدارقطني : في كتاب البيوع (٣/ ٢٠ ح ٢٣٣) ؛ والدارقطني : في كتاب البيوع (٣/ ٢٠ ح ٢٣٣) ؛ والبيهقي في (السنن الكبرى، (٣/ ٣٤ ، ٢١٧/) كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه . ورواه أبو داود أيضاً (٣/ ٢١٤ ح ٢٠٢١ ، ٢٠٢١) عن ابن عبام رضي الله عنها بألفاظ ختلفة . ومعنى هاجرت إلى الله وإلى دياركم لاستيطانها ، ختلفة . ومعنى هاجرت إلى الله وإلى دياركم لاستيطانها ، فلا أتركها ولا أرجع عن هجرتي الواقعة لله تعالى ، بل أنا ملازم لكم .

⁽٧) في (ج) : دردماتهم؛ .

أموالهم لو شاء خافوا أن يكون (١) النبي على يريد أن يستوطن مكة ويستبطن قريشاً ؛ لأن البلد بلده والعشيرة عشيرته ، وأن يكون نزاع النفس إلى الوطن والأهل يوجب انصرافه عنهم ، فقال من قال منهم ذلك ، ولم يقله الفقهاء [و] (٢) أولو الألباب الذين يعلمون أنه لم يكن له سبيل إلى استيطان مكة ، فقالوا ذلك لا طعناً ولا عيباً ، ولكن ضناً بالله وبرسوله ، والله ورسوله قد صدقاهم أنها حملهم على ذلك الضن بالله ورسوله ، وعذراهم فيها قالوا لما رأوا وسمعوا ، ولأن مفارقة الرسول شديدٌ على مثل أولتك المؤمنين الذين هم شعار وغيرهم دثار ، والكلمة التي تخرج عن عبة وتعظيم وتشريف وتكريم يغتفر لصاحبها ، بل يتحمد عليها ، وإن كان مثلها لو صدر بدون ذلك استحق صاحبها النّكال .

ادب أن بكر مع الرسول

⁽١) يكون : ساقطة من (ج) .

⁽٢) الواو: زيادة من الطبوعة

⁽٣) في (أ) : فلما أخبره .

⁽³⁾ جزء من حليث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه وهو حديث طويل وواه البخاري: في كتاب الأذان ـ باب من دخل ليوم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت المصلاة (١٩٦/ ١٩٢٥) ورواه في سبعة مواضع أخرى من والصحيح وهي (ح ١٩٠١) ١٦٠٤، ١٢١٨، ١٢٠٤، ٢٦٩٧) ورواه مسلم: في كتاب الصلاة ـ باب تقليم الجهاعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسلة بالتقليم (١٦٠١ ح ٢١١) و وأبو داود: في كتاب الصلاة ـ باب التصفيق في الصلاة (١٨٨١ ح ٩٤٠) والنسائي: في كتاب القضاة ـ باب مصير الحاكم إلى رعيته للصلح بينهم (٨/ ٢٤٢) ومائك في «الموطأ»: في كتاب قصر الصلاة في السفر ـ باب الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة (١/ ١٦٣ ح ٢١) والشافعي: في «السنن» والمتات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة (١/ ١٦٣ ح ٢١) والشافعي: في «السنن»

وكـذلك أبو أيوب الأنصـاري ، لما استأذن النبي ﷺ في أن ينتقل إلى ابسوب منع السرسول السفل وأن يصعد رسول / الله ﷺ إلى العلو ، وشق عليه أن يسكن فوق ١/٧٦ النبي(١) ﷺ ، فـــامـره النبي ﷺ بالمكث في مكانه ، وذكـر له أنَّ سكناه(٢) أسفل أرفق به من أجل دخول الناس عليه ، فامتنع أبو أيوب من ذلك أدباً مع النبي ﷺ ، وتوقيراً له m ، فكلمة الأتصار رضي الله عنهم من هذا الباب .

وبالجملة فالكلمات في هذا الباب ثلاثة أقسام :

إحداهن : مـا هو كـفر ، مثل قوله : إن هذه لقسمةٌ ما أريد بها وجه الله .

الثاني : ما هو ذَنْبٌ ومعصية يخاف على صاحبه أن يحبط عمله ، مثل رَفْعِ الصُّوت فوق صوته(؛)، ومثل مراجعة مَنْ راجعه عمامَ الحديبية بعد ثباته على الصلح(٥)، ومجادلة من جادله يوم بَدْرِ بعد ما تبين له الحق(١)، وهذا كله يدخل في المخالفة عن أمره .

أدب أبسى

الم اجعة على ثلاثة أنواع

⁽١) ق (ج) و (د) : (رسول الله) .

⁽٢) في (ج) : دأن كنامه .

⁽٣) حمديث أبي أيــوب رضي الله عمنه رواه مــسلم : في كتاب الأشربة ــ باب إباحة أكل الثوم ، وأنه ينبخي لمن أراد خمطاب الكبيار تركه (٣/١٦٢٣ ح ٢٠٥٣) رقم (١٧١) ١ وأحمد : في (المسند، (٥/ ٤٢٠) ؛ والحاكم : في (المستدرك، (٣/ ٤٦٠) .

⁽٤) قسال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا لا تَسرُفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّهِيّ وَلا تَسَجْسَهُ رُوا لَـهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْسِضَ أَنْ تَحْبَطَ أَعْسَالُكُمْ وَأَنْتُسَمَ لا تَشْعُرُونَ﴾ سورة الحجرات : الآية رقم : (٢) .

⁽٥) كيا مبق في ص (٣٧١) .

⁽٦) كيا مبق في ص (٣٧٠).

الثالث: ما ليس من ذلك ، بل يحمد عليه صاحبه أو لا يحمد ، كقول عمر : ما بالنا نَقْصُرُ الصَّلاةَ وقد أمِنًا ؟(١) وكقول عائشة : ألم يقل الله : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِي كِتَابَهُ بِيمِنْهِ ﴾(٢) وكقول حَقْصَة : ألم يقل الله : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِي كِتَابَهُ بِيمِنْهِ ﴾(٢) وكقول حَقْصَة : ألم يقل الله : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾(٢)(١) ، وكمراجعة الحباب في منزل بدر(٥)، ومراجعة سعد في صلح غَطَفَان على نصف تمر المدينة (١) ، ومثل مراجعتهم له المرهم بكسر الآتية التي فيها لحوم الحمر ، فقالوا : أو لا نغسلها ؟

⁽۱) رواه مسلم: في كتاب صلاة المسافرين ـ باب صلاة المسافرين (١/ ٤٧٨ ح ٢٨٦) ؛ وأبو داود في كتاب الصلاة ـ باب صلاة المسافر (٢/ ح ١١٩٩) ؛ والترسذي : في كتاب تفسير السرآن ـ باب ومن سورة النساء (٥/ ٢٢٧ ح ٣٠٣٤) ؛ وابن ماجه : في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب تقصير الصلاة في السفر (١/ ٢٣٩ ح ٢٠٩٥) ؛ والنسائي : في كتاب تقصير الصلاة في السفر (٣/ ١٠١) ؛ والشافعي : في دالمسند، (١/ ١٨١ ح ٥١٥ م ٢٥٠) ؛ وأحمد: في دالمسند، (١/ ١٨١) ؛ والبيهقي: في دالسنن الكبرى، (٣/ ١٤١)؛ والبيغوي: في دالسنن الكبرى، (٣/ ١٤١)؛ والبيغوي: في دامسابيح السنة ؛ كتاب الصلاة ـ باب الصلاة في السفر (١/ ٢٥٠) .

⁽٢) سمورة الحاقة : الآية رقم : (١٩) .

⁽٣) سنورة مريم : الآية رقم : (٧١) .

⁽٤) رواه مسلم: في كتاب فضائل الصحابة ـ باب من فضائل أصحاب الشجرة ، أهل بيعة الرضوان (٤/ ١٩٤٢ ح ٢٤٩٦) ؛ وابن ماجه: في كتاب الزهد ـ باب ذكر البعث (٢/ ١٤٢١ ح ١٩٤٦) ؛ وأحمد: في دالمستده (٢/ ٢٨٥ ، ٢٦٢) كلهم عن جابر بن عبدالله عن أم مُبَشِّر عن حفصة رضي الله عنهم . واللفظ عند ابن ماجة : عن حفصة قالت: قال النبي على : دإني لأرجو ألا يدخل النار أحد إن شاء الله تعالى ، عن شهد بدراً والحديبية قالت : قلت : يارسول الله أليس قد قال الله : ﴿ وَإِن مِنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهُما كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَنْماً مَقْضِياً ﴾ ؟ قال : دألم تسميه يقول : ﴿ وَمُ نَنْجِي اللَّهِ نَ اتقوا ونذَرُ الظّلْمَ نَنْ فَيْها جَيْناً ﴾ ؟

⁽٥) سبق تخريجه في ص (٣٦١ ، ٣٦٢) .

⁽٦) سبق تخريجه في ص (٣٦٢ ، ٣٦٣) .

فقال: «اغسلوها»(۱) ، وكذلك رد عمر لأبي هريرة لما خرج مبشراً ، ومراجعته لله لما أذن لهم في نحر ومراجعته لله لما أذن لهم في نحر الظّهر في بعض المغازي ، وطلبه منه أن يجمع الأزواد ويدعو الله ، ففعل

والقصة وقعت أيضاً لأي بكر مع عمر بدون الضرب كها في «مسند أي يعلى الموصلي» (١/ ٨٤ ح ١٠٠) ، ولكن بسند ضعيف كها في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠) : «رواه أبو يعلى وفي إسناده سويد بن عبدالعزيز وهو متروك» .

⁽۱) رواه البخاري: في كتاب المغازي، عباب غزوة خيبر (۷/ ٥٣٠ ح ٤١٩٦) ؛ وفي كتاب النبائح والصيد عباب آنية المجوس والمينة (٩/ ٥٣٨ ح ٥٤٩٧) ؛ ومسلم: في كتاب الجهاد والسير عباب غزوة خيبر (٣/ ١٤٢٧ ح ١٨٠٧) ؛ وفي كتاب الصيد واللبائح عباب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (٣/ ١٥٤٠ ح ١٨٠٧) (مكرر) ؛ وابن ماجة: في كتاب اللبائح عباب لحوم الحمر الوحشية (٢/ ١٠٦٥ ح ٣١٩٥) ؛ وأحمد: في المسند، (٤/ ٤١) كلهم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ، واللفظ عند البخاري: للما أمسوا عيوم فتحوا خيبر أوقدوا النيران ، قال النبي على العمر الحسروا قدورها ، النيران؟ . قالوا: لحوم الحمر الإنسية . قال: «أهريقوا ما فيها ، واكسروا قدورها ، فقال رجل من القوم فقال: نهريق ما فيها ونغسلها ، فقال النبي على المراد ذاك .

⁽٢) رواه مسلم: في كتاب الإيان ـ باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (٥/١) و (٩/١) على الله عنه ، (٩/١) و (٣٠ من الله عنه ، وهو حديث طويل ، وفيه قوله في : قيا أبا هريرة : انعب بنعلَيّ هاتين ، فمن لقيت من وراء هذا الحانط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة ، فكان أول من لقيت عمر ، فقال : ما هاتان النعلان يا أبا هريرة ؟ فقلت : هاتان نعلا رسول الله بعثني بها من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه ، بشرته بالجنة . فضرب عمر بيده بين مَدييً ، فَحَرَرت لا ستي . فقال : ارجع يا أبا هريرة ، فرجعت إلى رسول الله في ، فأجهَشتُ بالبكاء ، وركبني [تبعني في الحال] عمر ، فإذا هو على أثري ، فقال لي رسول الله في : همائك يا أبا هريرة ؟ قلت : لقيت عمر ، فأخبرته بالذي بعتنني به ، فضرب بين ثديي ضربة خررت لا ستي ، قال : ارجع . فقال له رسول الله في : «ياعمر فضرب بين ثديي ضربة خروت لا ستي ، قال : ارجع . فقال له رسول الله في : «ياعمر ما حملك على ما فعلت ؟ قال: يارسول الله بأبي أنت وأمي أبعث أبا هريرة بنعليك من فقي يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه بشرة بالجنة ؟ قال: «نعم» ، قال : فلا تفعل ، فإني أخسى أن يتكل الناس عليها ، فَخَلِهم يعملون. قال رسول الله في : «فخلهم» . وعند أبي عوانة قال عمر : بأبي أنت وأمي يتكل الناس ، ولكن اتركهم فيعملون ، قال : وفنعم إذاً » .

ووقعت القصة أيضاً والرد لجابر بن عبدالله مع عمر ، كما في «موارد الظهّان» ص (٣١ ح ٧) ؛ و «صحيح ابن حبان» (١٨٣/١ ح ١٥١) .

ما أشار به عـمر(۱)، ونحـو ذلك مما فيه سؤال عن إشكال ليتبين لهم ، أو عُرْض لمصلحة قد يفعلها الرسول ﷺ .

فهذا ما اتفق ذكره من السنن المأثورة عن النبي على في قتل من سَبّه من مُعاهد وغير مُعاهد ، وبعضها نصَّ في المسألة ، وبعضها ظاهر ، وبعضها مستخرج استنباطاً قد يَقْوَى في رأي مَنْ فَهِمَه، وقد يتوقف عنه من لم يفهمه أو مَنْ لم يتوجَّه عنده، أو رأى أن الدلالة منه ضعيفة، ولن يخفى الحقَّ على من توخاه وقصده، ورزقه الله بصيرة وعلماً ، والله سبحانه أعلم .

## فصــــل

الاستدلال وأما إجماعُ الصحابة رضي الله عنهم فلأنَّ ذلك نُقِلَ عنهم في بالجساع المستدلال المتعدِّدة ينتشر مثلها ويستفيض ، ولم ينكرها أحد منهم ؛ فصارت الصحابة قضايا متعدِّدة ينتشر مثلها ويستفيض ، ولم ينكرها أحد منهم ؛ فصارت إجماعاً ، واعلم أنه لا يمكن / ادَّعاء إجماع الصحابة على مسألة فَرْعية ٧٦/ب

(۱) مراجعة عمر هذه رواها: البخاري: في كتاب الشركة ـ باب الشركة في الطعام والنهد والعروض (٥/ ١٥٢ ح ١٥٤٨) ؛ وفي كتاب الجمهاد والسير ـ باب حمل الزاد في الغزو (٦/ ١٥٠ ح ٢٩٨٢) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه . ورواها مسلم في كتاب الإيبان ـ باب الدليل على أن سن مات على التوحيد دخل الجنة قطعا (١/ ٥٥ ح ٢٧) ؛ وأحمد في المسنده (٣/ ١١) كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أو أبي سعيد (شك الأعمش) ، ورواها أبو عوانة في «مسنده» (٩/١) عن أبي هريرة ؛ وابن المبارك : في كتاب «السزه» (ص ٣٢١ ح ٤١٧) ؛ وأحمد : في «المسند» (٣/ ٤١٧) ؛ والحاكم في «المستداد» (٣/ ١٨٥) كلهم عن الأوزاعي عن المطلب بن حنطب المخزومي والحاكم في «المستداك» (١٨/ ١٨٥) كلهم عن الأوزاعي عن المطلب بن حنطب المخزومي

عن عبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري رضي الله عنه .

بأبلَغَ من [هذا]<r) الطريق

⁽٢) في (ج) : افهم؟ . دس د داد

⁽٣) في (أ) : «هذه الطريق» .

فمن ذلك ما ذكره سيف بن عمر التميمي(۱) في كتاب السردة والفتوح، عن شيوخه ، قال : ورفع إلى المهاجر _ يعني المهاجر بن أبي أمية(۱) ، وكان أميراً على السامة ونواحيها _ امرأتان مغنيتان غَنتُ إحداهما بشتم النبي على ، فقطع يدها ، ونزع [ثنيتها] (۱) ، وغنت الأخرى بهجاء المسلمين فقطع يدها ، ونزع ثنيتها ، فكتب أبو بكر : بكغني الذي المسلمين فقطع يدها ، ونزع ثنيتها ، فكتب أبو بكر : بكغني الذي اسرت] (۱) به في المرأة التي تغنتُ وزمرت بشتم النبي على ، فلولا ما قد سبقتني فيها لأمرتك بقنلها ؛ لأن حد الأبياء ليس يشبه الحدود ؛ فمن تعاطئ ذلك من مسلم فهو مرتد أو معاهد فهو محارب غادر .

وكتب إليه أبو بكر في التي تَغنَّتُ بهجاء المسلمين : أما بعد فإنه بلغني أنك قطعت يد امرأة في أن تَغَنَّتُ بهجاء المسلمين ونزعت تُنِيَّتَها،

⁽۱) هو سيف بن عمر التميمي ، ويقال: الضّبّي ، ويقال خير ذلك . الكوفي . (ضعيف الحديث ، عمدة في التاريخ) . روى عن : صغيرة بن مِقْسَم وهشام بن عروة وسليان الأعمش . وروى عنه محمد بن عيسى بن الطباع وأبو مَعَمر إساعيل المذلي والنضر بن حاد . مات في زمن الرشيد . ينظر : «ضعفاء النسائي» ص (١٢٣) ؛ «الجرح والتعديل» حاد . مات في زمن الرشيد . ينظر : «ضعفاء النسائي» ص (١٢٣) ؛ «الجرح والتعديل» (٢٧٨/٤) ؛ كتاب «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٤٥) ؛ «السكامل» لابن عدي (٢/ ٢٧٨) ؛ «تهذيب الكيال» (٣٤/ ٢٢٤) ؛ «الكاشف» (١/ ٢١٤) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٢٦٢) .

⁽٢) هو المهاجر بن أبي أمية بن عبدالله بن عسر المخزومي القرشي ، أخو أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها . شهد بدواً مع المشركين ثم أسلم ، وكبان اسمه الوليد فكرهه رسول الله في وسياه المهاجر . تخلف المهاجر عن وقعة تبوك فعتب عليه النبي هي ثم رضي عنه بشفاعة أخته أم المؤمنين . ثم ولاه النبي هي الم بعث العيال على صدقات صنعاء ، واستعمله أميراً على صلقات كنده والصدف ، توفي رسول الله في قبل أن يسير إليها ثم بعثه أبو بكر إلى اليمن لقتال من بقي من المرتدين بعد قتل الأسود العنسي . وهو الذي فتح حصن النّجيد باليمن قرب حضرموت الذي تحصنت به كنده في الردة ، وله في قتال الردة باليمن أثر كبير . توفي بعد صنة اثنتي عشرة . ينظر : دنسب قريش، ص (٢١٦) ؛ والإصابة، (٢١٦) .

⁽٣) في (أ) و (ج) : اثناياها، والمثبت من (د) .

⁽٤) في (أ) : اشرت بهه .

فإن كانت عمن تدعى الإسلام فأدب وتقدمة دون المُشلة ، وإن كانت ذِّمُسِّيَّةٍ فلعمري لَـمَـا صفحت عنه من الشرك أعظم ، ولو كنت تقدمت إليك في مثل هذا لبلغت مكروهك ، فاقبل الدُّعَةَ ، وإياك والمُشْلَة(،) في الـناس فإنها مأثم ومنفرة إلا في قصاص .

وقد ذكر هذه القصة غيرُ سيف(٢) ، وهذا يوافق ما تقدم عنه أن مَنْ شَـتم النبي على كان له أن يقـتله ، وليس ذلك لأحـد بعـده ، وهو صريح في وجوب قَتْل من سَبُّ النبي ﷺ من مسلم ومعاهد وإن كان امرأة ، وأنه(٣) يُقْتَلُ بدون استتابة ، بخلاف مَنْ سبُّ الناس ، وأن قبتله(١) حد للأنبياء كما أن جلدَ من سُب غيرهم حدٌّ له ، وإنها لم يأمر أبو بكر (ه بقَتْل تلك المرأة لأن المهاجر سبق منه فيها حدُّ باجتهاده ، فكره أبو بكر ٥) أن يجمع عليها حَدَّيْن، مع أنه لعلها أسلمت أو تابت فقبل المهاجر توبتها قبل كتاب أبي بكر ، وهو محل اجتهاد سبق منه فيه حكم فلم يغيره أبو بكر(١) ؟ لأن الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد ، وكلامه يدلُّ على أنه إنها منعه من قتلها ما سبق من المهاجر .

⁽١) في (ج) : دوإياك في الثلة، .

⁽٢) ذكرها الطبري في فتاريخه؛ (١/ ٣٤١) : والسيوطي في فتاريخ الخلفاء؛ ص (٩٧)

⁽٣) اوأنه : ساقطة من (د) .

⁽٤) ن (ج) : اقتلها؛ .

⁽٥ _ ٥) ما بين القوسين: ساقط من (د) .

⁽٦) اأبو بكر؛ : ساقطة من (ج) .

وروى حَرْبٌ في مسائله عن لَيْث بن أبي سُلَيم (۱) عن مجاهد قال :
أي عُمرُ برَجُل سَبَّ النبي ﷺ ، نقتله ، ثم قال عمر : مَنْ سَبَّ الله أو
سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه ، قال ليث : وحدثني مجاهد عن ابن عباس
قال : أيها مسلم سب الله أو سب أحداً من / الأنبياء فقد كَذَّبَ برسول (۲) ۱/۷۷ الله ﷺ ، وهي رِدَّةٌ ، يُستستاب فإنْ رَجَع وإلا قُتِلَ ، وأيها معاهد عاند
فسب الله أو سبّ (۲) أحداً من الأنبياء أو جهر به فقد نَقَضَ العهد فاقتلوه .

وعن أبي مشجعة بن ربعي(؛) قال : لما قَدِمَ عمر بن الخطاب الشام قام قُسْطَنْطِينُ بَطْرِيقُ الشام ، وذكر معاهدة [عمر](ه) لعدا) وشروط عليهم، قال : اكْتُبْ بذلك كتاباً، قال عمر: نعم ، فبينا هو يكتب الكتاب إذ ذكر عمر فقال : إني أستثني عليك مَعَرَّةَ الجيش مرتين ، قال : لك

⁽۱) ليث بن أبي سُلَيْم بن زُنَيْم، أبو بكر القرشي ويقال: أبو بكر مولاهم الكوفي . (صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك) . وهو مولى آل أبي سفيان بن حرب الأموي ، معدود في صغار التابعين ، وهو محدث الكوفة وأحد علمائها الأعيان . روى عن : أبي بردة والشعبي ومجاهد . روى عنه : الشوري وشعبة والفضيل بن عياض . مات سنة ثمان وأربعين ومثة . ينظر : «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٧) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٧٩) ؛ «الكاشف» (٦/ ١٤٩) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٤٦٤) .

⁽٢) في (ج) و (د) : فرسول، .

⁽٣) اسب : ساقطة من (ج) .

⁽٤) هو أبو مَشْجَعَة بن رِبْعي الجهني (مقبول). روى عن: عمر بن الخطاب وعثبان وسلمان. روى عن: ابن أخيه مسلمة بن عبدالله الجهني . ينظر : «الكاشف، (٣/ ٣٧٧) ؛ «تهذيب التهذيب، ص (٦٧٣) .

⁽٥) اعمرا : ساقطة من (أ) .

⁽٦) قي (د) : اللم) .

ثُنياك (١٢٢) وَقَبَّحَ الله من أَقَالَكَ (٢) ، فلها فرغ عمر من الكتاب قال له : يا أمير المؤمنين قُمْ في الناس فأخبرهم الذي جَعَلْتَ لي ، وفرضت عَلَيّ ؛ ليتناهَوا عن ظُلْمي ، قال عمر : نعم ، فقام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ، فقال : الحمد لله أحمده وأستعينه ، مَنْ يَهدِه (٤) الله فلا مُضِلَّ له ، ومن يُضْلل فلا هادي له ، فقال النبطي : إن الله لا يُضِلُّ أحداً ، فقال عمر : ما يقول ؟ قالوا : لا شيء ، وأعاد النبطيُّ لمقالته ، فقال : أخبرني (٥) ما يقول ، قال : تزعم أن الله لا يُضِلُّ أحداً ، قال عمر : إنا أنه لا يُضِلُّ أحداً ، قال عمر : إنا أنه يأ نُعطِكَ الذي أعطيناك لتدخل علينا في ديننا، والذي نفسي بيده لئن عُدت لأضربنَّ الذي أعطيناك لتدخل علينا في ديننا، والذي نفسي بيده لئن عُدت لأضربنَّ الذي فيه عيناك ، وأعاد (١) عمر ولم يَعُدِ النبطيُّ ، فلما فرغ عمر أنذ النبطيُّ الكتاب ، رواه حرب (٧) .

فهذا عمر رضي الله عنه بمَحْضرِ من المهاجرين والأنصار يقول لمن عاهده: إنا لم نُعطِكَ العهد على أن تدخل علينا في ديننا ، وحلف لئن عاد ليضربَنَّ عنقه ؛ فعلم بذلك إجماع الصحابة على أن أهل العهد ليس لهم أن يُظهروا الاعتراض علينا في ديننا ، وأن ذلك منهم مُبِيحٌ لدمائهم .

⁽١) أن (ج) : «اثنان» .

 ⁽٢) لك ثُنياك ، أي : لك ما استنيت . والتُنيا : هي أن يُسْتَثَنَى في العقد شيء . ينظر :
 (١/ ٢٢٤) (ثنا) .

 ⁽٣) أقالك ، أي : فسخ عهدك ونقضه . ينظر : «النهاية» (٤/ ١٣٤) (قيل) .

⁽٤) ق (د) : امن يهذِه إ

⁽٥) ني (ج) : داخبروني،

⁽٦) ني (ج) ر (د) : درعاده .

⁽٧) ورواه المصافى بن زكريا الجريري في كتابه «الجليس الصالح» (٣٠٦/٣) .

وإن من أعظم الاعتراض(١) سَبَّ نبينا ﷺ، وهذا ظاهر لا خَفَاء به ؟ لأن إظهار التكذيب بالقَدر من إظهار شتم النبي(١) ﷺ .

وإنها لم يقتله عمر لأنه لم يكن قد تقرر عنده أن هذا الكلام طَعْنٌ في ديننا ؛ لجواز أن يكون اعتقد أن عمر قال ذلك من عنده ، فلما تقدم إليه عمر وبَيَّنَ له أن هذا ديننا قال له : لئن عُدْت لأقتلنك .

ومن ذلك ما استدلَّ به الإمام أحمد ، ورواه عن هشيم : ثنا حصين عمن حدثه عن ابن عمر قال : مرَّ به راهبٌ ، فقيل له : هذا يسبُّ النبي هُ ، فقال ابن عمر : لو سمعتهُ / لقتلتُه ، إنا لم نعطهم الدَّمَّة على أن ٧٧/ب يسبُّوا نبينا ﷺ،

ورواه أيضاً من حديث الشوري عن حصين عن شيخ أن ابن عمر أَصلَتَ(،) على راهِب مب النبي على بالسيف وقال: إنا لم نصالحهم على مب النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي الن

⁽١) في (ج) : (الاعتراضات) .

⁽٢) في (ج) و (د) : قرسول الله؛ .

⁽٣) ينظر : «أحكام أهل المملل» لأبي بكر الخلال : كتاب الحدود ـ باب فيمن شتم النبي الله (ق/١٠٣/ب) . وعزاه ابن حجر في «المطالب العالية» (٢/ ١٧٥ ح ١٩٨٦) إلى «مسند مُسدَّد» وفي حاشيته : قال البوصيري : رواه مسدد بسند فيه راوٍ لم يُسَمَّ ، والحارث في مسنده بسند رواته ثقات .

⁽٤) أصلت السيف : إذا جُرَّده من غمله . النهاية، (٣/ ٤٥) (صلت) .

⁽٥) وأحكام أهل الملل؛ (ق/١٠٣/ ب_ق/١٠٤/ ) ، وفيه بلفظ: «معلت على واهب؛ مهملة بدون نقط . وهو تحريف .

والجمع بين الروايتين أن يكون ابن عمر أصْلَتَ عليه السيفَ لعلّه يكون مقراً بذلك ، فلما أنكر كفّ عنه ، وقال : لو سمعتُه لقتلته ، وقد ذكر حديث ابن عمر غير واحد .

وهذه الآثار كلها نص في الذمي والذمية ، وبعضها عام في الكافر والمسلم أو نص فيها .

(ا وقد تقدَّم حديثُ الرجل الذي قَتَلَهُ عمر من غير استنابة حين أبى أن يسرضى بحكم النبي على الله وحديث كَشْفه عن رأس صَبِيْغ بن عسل وقوله : قلو رأيتك مَحْلُوقاً لضربت الذي فيه عيناكه ، من غير استنابة ، وإنها ذنب طائفته الاعتراضُ على سنة الرسول الله الله ) .

وقد تقدّم عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسَرْمُونَ السَّحْصَنَاتِ الغَافِلاتِ السَّوْمِنَاتِ ﴾ (٢) الآية : هذه في شأن عائشة وأزواج النبي على [خاصة] (٣) ليس فيها توبة ، ومَنْ قَذَفَ امرأة مؤمنة فقد جعل الله له توبة ، وقال : نزلت (٤) في عائشة خاصة ، واللعنة للمنافقين عامة ، ومعلوم أن ذاك إنها هو لأن قَذْفَهَا أذى للنبي على ونفاق ، والمنافق يجب قتله إذا لم تقبل توبته .

⁽۱ ـ ۱) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

⁽٢) ســورة النور : الآية رقم : (٢٣) .

⁽٣) اخاصة : زيادة في (ج) .

⁽٤) في (د) : دوقعد نزلت، .

وروى الإمام أحمد بإسناده عن سِماكِ بن الفَضْل(١) عن عُـرُوَة بن عمد(٢) عن عُـرُوَة بن عمد(٢) عن رجل من بَلْقين أن امرأة سَبَّتِ النبي ﷺ ، فقتلها خالد بن الوليد(٢) وهذه المرأة مُبُهَمَة .

وقد تقدم (١) حديثُ محمد بن مُسْلَمة في ابن يامين الذي زَعَم أن قتل كَعْب بن الأشرف كان غَدْراً ، وحلف محمد بن مسلمة لئن وَجَدَه خالياً ليقتُلَنَّه؛ لأنه نسب النبي على إلى الغَدْر ، ولم ينكر المسلمون عليه ذلك .

ولا يرد على [ذلك](ه) إمساك الأمير _ إما معاوية ، أو مروان _ عن قتل هذا الرجل ؛ لأن سكوته لا يدل على مذهب ، وهو لم يخالف محمد ابن مَسْلمة ، ولعل سكوته لأنه لم ينظر في حكم هذا الرجل ، أو نظر فلم يتبين / له حُكمه ، أو لم تنبعث داعيته لإقامة الحد عليه ، أو ظن أن ١/٧٨ الرجل قال ذلك معتقداً أنه قُتِلَ بدون أمر النبي ﷺ ، أو لأسباب أخَرَ .

⁽۱) هو سياك بن الفيضل الحولاني البياني الصنعاني (ثقة). يروي عن: مجاهد ، ووهب بن منبه وعروة بن محمد السعدي . روى عنه: مُعْمر وشعبة وعمر بن عبيد وغيرهم . ينظر : دالشقات؛ لابن حبان (٦/ ٤٢٦) ؛ وتهذيب الكيال، (١٢ / ١٢٥) ؛ وسير أعلام النبلاء، (٥/ ٢٤٩) ؛ وتهذيب التهذيب، (٤/ ٢٥٥) ؛ وتقريب التهذيب، ص (٢٥٥) .

⁽٢) هو عروة بن محسمد بن عطية السعدي (مقبول)، كان عاملاً لعمر بن عبدالعزيز على اليمن. روى عن أبيه. روى عنه: ساك بن الفضل ورجاء بن أبي سلمة . عُزل منة ثلاث ومئة فخرج وما معه إلا مصحفه ورمحه وسيفه . مات بعد العشرين ومئة . ينظر : «الجرح والتعمليل» (٣٩٧/٦) ؛ «الكاشف» (٣٦٣/٢) ؛ «تهذيب التهذيب، (٣٩٧/٢) ؛ «تقريب التهذيب، ص (٣٨٩) .

⁽٣) ينظر : •أحكام أهل الملل؛ لأبي بكر الخلال (ق/١٠٤) .

⁽٤) ني ص (١٨٣) .

⁽٥) ‹ذلك› : زيادة ني (ج) و (د) .

وبالجملة فمجرد كفه لا يدلُّ على أنه نخالف لمحمد بن مسلمة فيها قاله ، وظاهر القصة أن محمد بن مسلمة رآه مخطئاً بترك(۱) إقامة الحد على ذلك الرجل ، ولذلك هَـجَرَه ، لكن هذا الرجل إنها كان مسلماً ؛ فإن للدينة لم يكن بها يومنذ أحدٌ من غير المسلمين .

وذكر ابن المبارك: أخبرني حَرْملة بن [عمران] (٢x٢) حدثني كعب ابن علقمة (١) أن غَرَفة بن الحارث الكِنْدي (٥) - وكانت له صحبة من النبي علمه المهدنا علمه المها عمرانياً شَتَم النبي علم ، فضربه فدق أنفه ، فرفع ذلك إلى علمه المها عمرو بن العاص ، فقال له: إنا قد أعطيناهم العهد ، فقال له غرفة: معاذ الله أن نعطيهم العهد على أن يُظُهرُوا شتم النبي علم ، وإنها أعطيناهم العهد على أن يُظهروا شتم النبي الله ، وإنها أعطيناهم العهد على أن نُخَلِّي بَينهم وبين كنائسهم يعملون فيها ما بدا لهم، وأن العهد على أن نُخلِّ على ما لا يطيقون ، وإن أرادهم عدو قاتلُنا دونهم ، وعلى أن

⁽١) في (ج) : فترك .

 ⁽٢) في (أ) و (ج): حرملة بن عثيان ، وهو تحريف . والمثبت من (د) وهو الصواب .
 (٣) هو حدملة بن عدمان بن قُرَاد التَّرْج بن من أن حذم المرم بن من المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم المالم ال

⁽٣) هو حرملة بن عمران بن قُرَاد التَّجِيبي ، أبو حفص المصري ، يعرف بالحاجب (ثقة). روى عن : أبي يونس مولى أبي هريرة ، وعبدالرحمن بن شِياسة وكعب بن علقمة . روى عنه : ابن وهب والمقري وابن المبارك . مات سنة ستين ومثة . ينظر : «الشقات الابن حبان (٦/ ٣٣٣) ؛ «تاريخ أسياء الثقات الابن شاهين ص (١١٣) ؛ «تهذيب الكيال» (٥/ ٥٤٦) ؛ «الكاشف» (٢/ ٢١٣) ؛ «تقريب التهذيب» ص (١٥٦) .

⁽٤) همو كعب بن علقمة بن كعب المصري التَّنُوعي ، أبو عبدالحميد ، تابعي (صدوق) سمع ابن المسيب وعدة . روى عنه : الليث ، وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة سبع وعشرين ومثة ، وقيل: بعدها . ينظر : قالجرح والتعديل، (١٦٢/٧) ، وثقات ابن حبان، (٧/ ٣٥٥) ؛ «الكاشف، (٨/٣) ؛ وتقريب التهذيب، ص (٤٦١) .

⁽٥) هـ و غَرفة بن الحارث الكندي ، أبو الحارث ، صحابي ، من اليمن ، شهد حجة الوداع ثم فتح مصر ونزلها، وكان شريفاً في أيامه بمصر، وقيل: إنه قاتل مع عكرمة ابن أبي جهل أهل الردة باليمن . روى عنه: عبدالله بن الحارث الأزدي وكعب بن علقمة . ومنهم من ذكره بالمهملة (عرفة) ، ولكن بالمعجمة هو الصواب كها في «الإصابة» . ينظر : قطبقات ابن سعدة (٧/ ٤٣١) ؛ قالتاريخ الكبيرة (٧/ ١٠٩) ؛ قالإصابة» (٥/ ١٨٧) .

نخلي بينهم وبين أحكامهم إلا أن يأتونا راضين بأحكامنا فنحكم فيهم بحكم الله وحكم رسوله ﷺ، وإن غيبوا عنا لم نعرض لهم، فقال عمرو: صدقت().

فقد اتفق عمرو وغَرفة بن الحارث على أن العهد الذي بيننا وبينهم لا يقتضي إقرارهم على لا يقتضي إقرارهم على إظهار شتم الرسول في ، كما اقتضى إقرارهم على ما هم عليه من الكفر والتكذيب! فمتى أظهروا شتمه فقد فعلوا ما يبيح الدم ، من غير عهد عليه فيجوز قتلهم ، وهذا كقول ابن عمر في الراهب الذي شتم النبي في : قلو سمعته لقتلته ، فإنا لم نعطهم العهد على أن فيسبوارى نبيناه ،

وإنها لم يقتل هذا الرجل - والله أعلم - لأن البينة لم تقم عليه بذلك، وإنها سمعه غرفة ، ولعل غرفة قصد قتله بتلك الضربة ، ولم يمكن من إتمام قتله لعدم البينة بذلك ، ولأن فيه افتتاتاً على الإمام ، والإمام لم يثبت عنده ذلك .

⁽۱) رواه البخاري في «التاريخ الكبيرة (٧/ ٤/ ١١٠) ؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٠٠) كلاهما عن نعيم بن حاد ثنا المبارك أنا حرملة بن عمران حدثني كعب بن علقمة أن غَرَفة ابن الحارث الكندي ... ؛ وعزاه ابن حجر في «المطالب العالية» (٢/ ١٧٥ ح ١٩٨٧) لأبي يعلى ، وفي الحاشية قال البوصيري : «رواه أبو يعلى بسند صحيح» . وقال الهيثمي في «جمع الزوائد» (٢/ ٢٦٣) : «رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبدالله بن صالح كاتب الليث، وقد وثق وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات». وقال محقق «المطالب العالية»: «وليس في الإسناد الذي ساقه الحافظ لأبي يعلى : عبدالله بن صالح ، وكذا في إسناد البيهقي» أه. . قلت : وكذا عند البخاري والله أعلم .

⁽٢) في (ج) و (د) : ايشتموا) .

⁽٣) سبق في ص (٣٨٣) .

وعن خُليد أن رجلاً سب عمر بن عبدالعزيز ، فكتب عمر : وإنه لا يُقتل إلا من سب رسول الله ﷺ ، ولكن اجلده على رأسه أسواطاً ، ولولا أني أعلم أن ذلك خير له لم أفعل واه حرب وذكره الإمام أحمد ، وهذا مشهور عن عمر بن / عبدالعزيز ، وهو خليفة راشد عالم بالسنة ٧٨/ب متبع لها .

فهذا قول أصحاب رسول الله ﷺ ، والتابعين لهم بإحسان ، لا يعرف عن صاحب ولا تابع(١) خلافٌ لذلك ، بل إقرارٌ عليه ، واستحسان له .

احدها: أن عيب ديننا وشتم نبينا مجاهدة لنا ومحاربة ؛ فكان نقضاً للعهد كالمجاهدة والمحاربة باليد وأولكي.

يبين ذلك أن الله سبحانه قال في كتابه: ﴿وَجَاهِدُوا بِأُمُوالِكُمْ وَالْكُمْ وَالْكُمْ وَالْكُمْ وَالْكُمْ وَالْكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿(٢).

والجهاد بالنفس يكون كما يكون باليد ، بل قد يكون أقوى منه ؟ قال النبي ﷺ : ﴿ جَاهِدُوا المُشْرِكِيْنَ بِأَيْدِيْكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ وَأَمُوالِكُمْ

رأي عـمر بن عبـــدالـعزيز

الاستــدلال بالقيـــاس

وأما الاعتبار فمن وجوه :

 ⁽١) اولا تابع؛ : ساقطة من (د) .

⁽٢) ســورة التوبة: الآية رقم : (٤١) .

رواه النسائي وغيره(١).

وكان ﷺ يقول لحسان بن ثابت : «اغْـرُهُمْ وَغَازِهِمَهُ» (٢) وكان ﷺ بشعره وكان ينصب له منبراً في المسجد ينافح عن رسول الله ﷺ بشعره وهجائه للمشركين (٣). وقال النبي ﷺ : «اللّهم أيّده بِرُوحِ

⁽۱) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : رواه أبو داود : في كتاب الجهاد - باب كراهية ترك الغزو (۲/ ۲۲ ح ٢٥٠٤) وفيه لفظ : «وأنفسكم» ؛ والنسائي : في كتاب الجهاد - باب وجوب الجهاد ، وباب من خان غازياً في أهله (۲/ ۷ ، ۵۱) ؛ وأحمد : في «المسند» (۲/ ۲ ، ۱۹۲ ، ۱۹۲ ) ؛ والمدارمي : في كتاب الجمهاد - باب في جهاد المشركين باللسان واليد (۲/ ۲۸۱ ح ۲۲۲) ؛ وابن حبان : في كتاب السير - باب فرض الجهاد (۷/ ۳۰ ح ۲۸۸۶)؛ والحاكم في «المستدرك» (۲/ ۸۱) ؛ والبيهقي : في «السنن الكبري» (۷/ ۳۰ و ۲۸۲۱) ؛ والبيلمي في «الفردوس» (۲/ ۷۰ ح ۲۵۲۲) ؛ والبغوي : في «شرح السنة» (۲/ ۲۰ و ۲۵۲۱) ؛ والبغوي : في «شرح السنة» وقال الحاكم في «المستدرك» : «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ، ووافقه اللهبي : وصحيح منن أبي داود» (۲/ ۷۷) ؛ والأباني في «صحيح سنن أبي داود» (۲/ ۷۷) .

⁽٢) لم أجده بهذ اللفظ ، وهو ثابت بلفظ : «اهجهم أو هاجهم وجبريل معك» ، عن البراء رضي الله عنه : رواه البخاري : في كتاب بدء الخلق ـ باب ذكر الملائكة (٦/ ٢٥١ ح ٣٢١٣) . وفي المغازي ـ باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب (٧/ ٤٨٠ ح ٤١٢٣) ، وفي الأدب ـ باب هجاء المشركين (١٠/ ٢٥ ح ٢١٥٣) ؛ ورواه مسلم : في كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل حسان بن ثابت رضي الله عنه (٤/ ١٩٣٣ ح ٢٠٤٢) ؛ وأبو داود الطيالسي في «مسنده (٣/ ٩٩ ح ٧٣٠) ؛ وأحمد : في «المسند» (٤/ ٢٠٢ ، ٢٠٩) .

⁽٣) روى أبو داود في «سننه»: في كتاب الأدب_باب ما جاء في الشعر (٥/ ٢٨٠ ح ٥٠١٥) عن عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله عليه يضع لحسان منبراً في المسجد فيقوم عليه يهجوه؛ ورواه الترسذي: في كتاب الأدب_باب ما جاء في إنشاد الشعر (١٢٦/٥ ح ١٢٦٠). الحديث حسن إسناده الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٤٤٦٣ ح ٤١٩٣).

القُدُس»(۱) وقسال: إِنَّ جِبْرِيلَ مَعَكَ مَا دُمْتَ تَنَافِحُ عَنْ رَسُولِهِ (۱) وقال: (هِيَ أَنْكَى فِيهِمْ (۲) مِنَ النَّبْل»(١) .

وكان عدد من المشركين يكفون عن أشياء مما يؤذي المسلمين خشية هجاء حسان ، حتى إن كعب بن الأشرف لما ذهب إلى مكة كان كلما نزل عند أهل(ه) بيت هجاهم حسان بقصيدة فيخرجونه من عندهم ، حتى لم يبق له(۱) بمكة من يؤويه .

(۱) جزء من حديث حسان بن ثابت : أخرجه البخاري : في كتاب الصلاة ـ باب الشعر في المسجد (۱/ ۲۰۲ ح 20۳) ، وفي كتاب بدء الخلق ـ باب ذكر الملاتكة (۱/ ۳۰۱ ح ۲۰۱۲) ، وفي كتاب الأدب ـ باب هجاء المشركين (۱/ ۲۲۰ ح ۲۰۱۲) ؛ ومسلم : في كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل حسان بن ثابت (۱/ ۲۲۳ ح ۲۰۸۰) ؛ والنسائي : في كتاب المساجد ـ باب الرخصة في إنشاد الشعر الحسن في المسجد (۲/ ۸۶) ؛ وأحمد: في دالمسند، (۵/ ۲۲۲)؛ والطبراني: في «المسجم الصغير» (۲/ ۲) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) عن عائشة رضي الله عنها: رواه البخاري: في كتاب الأدب ـ باب هجاء المشركين (٢) عن عائشة رضي الله عنها: رواه البخاري: في كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل حسان رضي الله عنه (٦٢/١٥) و ومسلم: في كتاب الأدب ـ باب ما جاء في الشعر (٥/ ٢٨٠ ح ٥٠١٥) و والترمذي : في كتاب الأدب ـ باب ما جاء في إنشاد الشسعر (٥/ ٢٨٠ ح ٢٨٥) وأحد: في والمسندة (٦/ ٢٧)؛ والحاكم: في والمستدرك (٣/ ٤٨٧).

(٣) ق (د) : اهي فيهم أنكي؟ .

(٤) رواه مسلم: في كتاب فضائل الصحابة _ باب فضائل حسان رضي الله عنه (٤/ ١٩٣٥ ح ٢٤٩٠) عن عائشة رضي الله عنها ؛ والنسائي: في كتاب المناسك _ باب إنشاد الشعر في الحرم (٢٠٣/٥)، وباب في إستقبال الحج (٢١٢/٥).

(٥) في (د) : فعند أحد منهما .

(٦) (له) : ساتطة من (د) .

وفي الحديث: وأَفْضَلُ الجِهَادِ كَلِمَةُ حَتَّ عِنْدَ سُلْطَانِ جَائِرِ ١٥٠١، وَ وَفَ الحديث: وأَفْضَلُ الجِهَادِ كَلِمَةُ حَتَّ عِنْدَ وَالْفُصْلُ الشُّهَدَاءِ حَدَّمَ زَةُ بِنُ عَبْدالمُطَّلِب، وَرَجُلٌ تَكَلَّمَ بِحَقَّ عِنْدَ سُلْطَانِ جَائِرٍ فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ ١٠٥٠.

وإذا كان شأن الجهاد باللسان هذا الشأن في شتم المشركين وهجائهم وإظهار دين الله والدعاء إليه عُلم أن من شتم دين الله ورسوله ، وأظهر ذلك ، وذكر كتاب الله بالسوء علانية ، فقد جاهد المسلمين وحاربهم ، وذلك نقض للعهد .

الوجه الثاني: إنا وإن أقررناهم على ما يعتقدونه من الكفر والشرك فهو كإقرارنا لهم على ما يضمرونه لنا من العداوة ، وإرادة السوء بنا ، وتَمَنَّي الغوائل(٣) لنا ، فإنا نحن نعلم أنهم يعتقدون خلاف ديننا ، ويريدون سفك دمائنا ، وعلو دينهم ، ويسعون في ذلك لو قدروا عليه ؛ فهذا / القدر أقررناهم عليه ، فإذا عملوا بموجب هذه الإرادة ـ بأن ١/٧٩ حاربونا وقاتلونا ـ نقضوا العهد ، كذلك إذا عملوا بموجب تلك العقيدة _

⁽۱) الحديث رواه عدّة من الصحابة كأبي سعيد وأبي أمامة وجابر وغيرهم رضي الله عنهم ؟ أخرجه أبو داود: في كتاب الملاحم ـ باب الأمر والنهي (٤/ ١٥ ٥ ع ٤٣٤٤) والترمذي: في كتاب المفتن ـ باب ما جاء أفضل الجمهاد كلمة عدل عند سلطان جائر (٤/ ٩٠٤ ح ٢٩٧٤) ؟ والنسائي : في كتاب البيعة ـ باب فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر (٧/ ٢٦١) ؟ وابسن ماجة : في كتاب الفتن ـ باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٧/ ١٦١) ؟ وابسن ماجة : في كتاب الفتن ـ باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٧/ ١٦١) ؟ وابسن ماجة : في كتاب الفتن ـ باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٧/ ٢٥١) ؛ والحاكم: في والمستدرك (٤/ ٥٠٥) . الحديث صحح إسناده الألباني ، ينظر تخريجه وطرقه بالتفصيل في والصحيحة (٧/ ٢٠١) .

 ⁽٢) رواه الطبراني: في الأوسط، (١/ ٥٠ ح ٩٢٢)؛ والخطيب البغدادي: في التاريخ بغداده
 (٣/ ٣٧٧/٦) كلاهما عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً. الحديث قال عنه الهيثمي في المجمع الزوائد، (٩/ ٢٧١): (دواه الطبراني في الأوسط، وفيه حكيم بن زيد، قال الأزدي: فيه نظر، ويقية رجاله وثقوا».

 ⁽٣) الغوائل ، أي : المهالك ، جمع غائلةٍ . ينظر : «النهاية» (٣٩٧/٣) (غول) .

من إظهار السب لله ولكتابه ولدينه ولرسوله _ نقضوا العهد ؛ إذ(١) لا فرق بين العمل بموجب الإرادة وموجب الاعتقاد .

الوجه الثالث: أن مطلق العهد الذي بيننا وبينهم يقتضي أن يكفوا ويمسكوا عن إظهار الطعن في ديننا ، وشتم رسولنا ، كما يقتضي الإمساك عن سفك دمائنا ومحاربتنا ؛ لأن معنى العهد أن كل واحد من المتعاهدين(٢) يؤمّن الآخر مما يحذره منه قبل العهد ، ومن المعلوم أنا نحذر منهم من إظهار كلمة الكفر وسب الرسول أو شتمه(٢) ، كما نحذر إظهار المحاربة بل أولى ؛ لأنا نسفك الدماء ونبذل الأموال في تعزير الرسول وتوقيره ورفع ذكره وإظهار شرفه وعلو قدره ، وهم جميعاً يعلمون هذا من ديننا ، فالمظهر منهم لسبه ناقضٌ للعهد ، فاعل لما كنا نحذره منه ونقاتله عليه قبل العهد ، وهذا بين(٤) واضح .

الوجه الرابع: أن العهد المطلق لو لم يقتض ذلك فالعهد الذي عاهدهم عليه عمر بن الخطاب وأصحاب رسول الله على معه قد بين فيه ذلك ، وسائر أهل الذمة إنها جَرَوا على مثل ذلك العهد .

⁽١) ني (ج) : ﴿إِذَاءُ .

⁽٢) في (د) : «المتعاقدين» .

⁽٣) أن (ج) ر (د) : ارشتمه! .

⁽٤) دبين، ساقطة من (ج) و (د) .

السلمين على عصر بن الخطاب حين صالح نصارى أهل الشام : هذا كتاب لعبد الله عصر بن الخطاب حين صالح نصارى أهل الشام : هذا كتاب لعبد الله عمر النمة عصر بن المؤمنين من مدينة كذا وكذا ، إنكم لما قَدِمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرارينا وأموالنا على أن لا نُحْدِث . . . ـ وذكر الشروط إلى أن قال : _ ولا نظهر شركا ، ولا ندعوا إليه أحدا ؛ وقال في آخره : شرطنا ذلك على أنفسنا وأهلينا ، وقبلنا عليه الأمان ، فإن نحن حَالَفْنا عن شيء شرطناه لكم وضمناه على أنفسنا فلا ذمة لنا ، وقد حل لكم منا ما حل من أهل المعاندة والشقاق .

وقد تقدم (٢) قول عمر له في مجلس العقد : ﴿ إِنَّا لَمْ نَعَطَكُ الذِي أَعَظَيْنَا لَكُ مِنْ عَلَمْتَ لأَضْرِبَنَ أَعْظِينًا في ديننا ، والذي نفسي بيده لئن عدت لأضربن عنقك، ، وعمر صاحب الشروط عليهم .

فعلم بذلك أن شرط المسلمين عليهم أن لا يظهروا / كلمة الكفر ، ٧٩/ب وأنهم متى أظهروها صاروا محاربين ، وهذا الوجه يوجب أن يكون السب نقضاً للمهد عند من يقول: لا ينتقض العهد به إلا إذا شرط عليهم تركه ، كها خرجه بعض أصحابنا وبعض الشافعية في المذهبين .

⁽۱) هو عبدالرحمن بن ضم الأشعري الفقيه الإمام شيخ أهل فلسطين ، ذكره العجلي في كبار ثقات التابعين . روى عن : عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وأبي ذر . روى عنه : ولده عمد وشهر بن حوشب ومكحول . ختلف في صحبته . مات سنة ثمان وسبعين . ينظر : وطبقات ابن سعد، (۷/ ٤٤١) ؛ وتماريخ الثقات، للعجلي ص (۲۹۷) ؛ والثقات، لابن حبان (۷۸/۵) ؛ وأسد الغابق، (۲/ ۲۸۷) ؛ وسير أعلام النبلاء، (٤/ ٤٥) ؛ والإصابة، (٤/ ١٧٨) .

⁽٢) (عمر) : ساقطة من (أ) و (ج) .

⁽٣) ئي ص (٣٨٢) .

وكذلك يوجب أن يكون نقضاً للعهد عند من يقول: إذا شرط عليهم انتقاض العهد بفعله انتقض ، كما ذكره بعض أصحاب الشافعي ؟ فإن أهل الذمة إنها هم جارون على شروط عمر ؛ لأنه لم يكن بعده إمام عقده ، عقده الأثمة جارون على حكم عقده ، والذي ينبغي أن يضاف إلى من خالف في هذه المسألة أنه لا يخالف إذا شرط عليهم انتقاض العهد بإظهار السب ، فإن الخلاف حيتنذ لا وجه له ألبتة مع إجماع الصحابة على صحة هذا الشرط وجريانه على وفق الأصول، فإذا كان الأثمة قد شرطوا عليهم ذلك _ وهو شرط صحيح _ لزم العمل به فإذا كان الأثمة قد شرطوا عليهم ذلك _ وهو شرط صحيح _ لزم العمل به على كل قول .

الوجه الخامس: أن العقد مع أهل الذمة على أن تكون الدار لنا تجري فيها أحكام الإسلام، وعلى أنهم أهل صغار وذلة، على هذا عوهدوا وصولحوا، فإظهار شتم الرسول في أو الطعن أن في الدين ينافي (٢) كونهم أهل صغار وذلة، فإن من أظهر سب الدين والطعن فيه لم يكن من الصغار في شيء، فلا يكون عهده باقياً.

الوجمه السادس: أن الله فرض علينا تعزير رسوله وتوقيره، وتعزيرُه: نصره ومنعه، وتوقيره: إجلاله وتعظيمه، وذلك يوجب صون عرضه بكل طريق، بل ذلك أولى(١) درجات التعزير والتوقير؛

⁽١) اعقد؛ : ساقطة من (د) .

⁽۲) في (ج) و (د) : اوالطعن،

⁽٣) (يناني) : ساقطة من (د) .

⁽٤) في (ج) : داول، .

فلا يجوز أن نصالح(١) أهل الذمة على أن يسمعونا شتم نبينا ويظهروا ذلك، فإن تمكينهم(١) من ذلك ترك للتعزير والتوقير ، وهم يعلمون أنا لانصالحهم على ذلك ، بل الواجب علينا أن نكفهم عن ذلك ونزجرهم عنه بكل طريق ، وعلى ذلك عاهدناهم ، فإذا فعلوه فقد نقضوا الشرط الذي بيننا وبينهم .

⁽١) في (ج) و (د) : (يصالح) .

⁽٢) ق (د) : الزان في تكينهم) .

⁽٣) سورة التوبة : الآيات رقم : (٣٨ - ٤٠) .

⁽٤) سورة الصف : الآية رقم : (١٤) .

⁽٥) رواه البخاري: في كتاب المظالم ـ باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً (١١٧/٥ ح ٢٤٤٣، وأن كتاب الإكراه ـ باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه (٢١/٨٣٣ ح ٢٩٥٢) ؛ والسرملي : في كتاب الفتن ـ باب رقم (٦٨) (٤/٣٥٤ ح ٢٢٥٥) كلاهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه ؛ ورواه مسلم : في كتاب البر وصلة الرحم ـ باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً (٤/٩٩٨ ح ٢٥٥٤) عن جابر رضي الله عنه .

أَخُو المُسْلِم لا يُسْلِمُه ولا يَظْلِمه»(١) ، فكيف بنصر رسول الله على ؟

ومن أعظم النصر حماية عرضه ممن يؤذيه ، ألا ترى إلى قوله ﷺ مَمَى اللَّهُ جِلْدَهُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ وَمَنْ مَنْ نَارِ جَهَنَّمَ يَوْذِيهِ حَمَّى اللَّهُ جِلْدَهُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ يَوْمَ القِيَامَةِ ١٠٥٥ .

ولذلك (٣) سَمَّى مَن قابل الشاتم بمثل شنمه منتصراً ، وسب رجل أبا بكر عند النبي على وهو ساكت ، فلما أخذ لينتصر قام ، فقال : يارسول الله ، كان يَسُبُني وأنت قاعد ، فلما أخذت لأنتصر قمت !! فقال : «كَانَ السَمَلَكُ يَرُدُّ عَلَيْهِ ، فَلَمَّ انْتَصَرْتَ ذَهَبَ المَلَكُ ، فَلَمْ أَكُنْ لأَقْعُدَ وَقَدْ ذَهَبَ المَلَكُ ، أو كما قال على .

(١) رواه البخاري: في كتاب المظالم ـ باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه (١١٦/٥ ح ٢٤٤٢) ، وفي كتاب الإكراه ـ باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه . . . (٢٠٨/١٢ ح ٢٤٤٢) ، وفي كتاب الإكراه ـ باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه . . . (١٩٩٦/٤ ح ١٩٩٦/٤) ؛ ومسلم : في كتاب البر والصلة والأداب ـ باب تحريم الظلم (١٩٩٦/٤ ح ٢٠٨٠) ؛ والترمذي: في كتاب الحدود ـ باب ما جاء في الستر على المسلم (٢٦/٤ ح ٢٤٢١) ؛ وأحمد : في كتاب الحدود ـ باب ما جاء في الستر على المسلم (٢٦/٤ ح ٢٤٢١) ؛ وأحمد : في المسلم (٢٨/٢ ح ٢١٤٢)

(٢) رواه البخاري: في التاريخ الكبيرة (١/ ٣٧٧ رقم ١١٩٥)؛ وأبو داود: في كتاب الأدب باب من رد عن مسلم غيبة (١٩٦٥ ح ٤٨٨٩)؛ وعبدالله بن المبارك: في «الزهد» باب ما جاء في الشيخ (ص ٢٣٩ ح ٢٨٨)؛ وأحد : في «المسند» (٣/ ٤٤١) ؛ والعبراني : في المعجم الكبيرة (٣/ ١٩٤ ح ٣٣٤) ؛ وأبو نعيم : في «الحلية» (١٨٨/٨) ؛ والبغوي : في «مصابيح المسنة» : في كتاب الآداب باب الشفقة والرحمة (٣/ ٢٧٤ ح ٣٨٨٢) كلهم عن مسهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعاً وبالفاظ غتلفة . الحديث ذكره البغوي من قسم الحسان ، وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٤٧٤ ح ٢٨٨٢) .

(٣) في (ج) و (د) : قوكذلك؛

(٤) رواه الإمام أحمد: في «المسند» (٢/ ٤٣٦) من طريق يحيى عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه ؛ ورواه أبو داود: في كتاب الأدب ـ باب في «الانتصار» (٥/ ٤٠٢ ح ٤٨٩٦) مرسلاً من طريق سعيد المقبري عن بشير بن المحرو عن سعيد بن المسيب ، ورواه أيضاً متصلاً (ح ٤٨٩٧) من طريق ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة وضي الله عنه . وقد ذكر البخاري المرسل والمتصل في : «تاريخه الكبير» (٢/ /١/ ٢) وقال بأن المرسل أصح . وقيد صحح إستاده أحمد محمد شاكر في شرحه «للمسند» (٩/ /١/ ٢) م ٢٠٢٢) ، وحسسن الألباني إسنادي المرسل والمتصل في شرحه «للمسند» (٩/ ١٨/ ١٨٢ ح ٤٠٩٤) ، وحسسن الألباني إسنادي المرسل والمتصل في «صحيح سنن أبي داود» (٩/ ٢٢٢ ح ٤٠٩٤) وفي «الصحيحة» (٩/ ٤٨٩) ح

وهذا كثير معروف في كلامهم ، يقولون(١) لمن كافى الساب(٢) والشاتم : «منتصراً»(٢) كما يقولون لمن كافى(١) النضارب والقاتل : «منتصراً»(٢).

وقد تقدم (ه) أنه على قال للذي قتل بنت مروان لما شتمته : ﴿إِذَا أُحْبَبْتُم أَنْ تَنْظُرُوا إِلَى رَجُلِ نَصَرَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بِالْغَيْبِ فَانْظُرُوا إِلَى هَذَا ، وقال للرجل الذي خرق صف المشركين حتى ضرب بالسيف ساب النبي على ، فقال النبي على : ﴿ أَعَجِبْتُمْ مِنْ رَجُلِ نَصَرَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؟ » .

وحماية عرضه ﷺ في كونه نَصْراً أبلغ من ذلك في حق غيره ؛ لأن الوقيعة(١) في عسرض غيره قد [لا تنضر](٧) مقصوده ، بل تكتب له بها حسنات .

أما انتهاك عرض رسول الله على فإنه مناف لدين الله بالكلية ؛ فإن العرض متى انتهك سقط الاحترام والتعظيم ، فسقط ما جاء به من الرسالة ، فبطل الدين ، فقيام المدحة والثناء عليه والتعظيم والتوقير له قيام الدين كله ، ومقوط ذلك سقوط (٨) الدين كله ، وإذا كان كذلك وجب علينا أن ننتصر له عمن انتهك عرضه ، والانتصار له بالقتل ؛ لأن انتهاك عرضه انتهاك لدين الله .

يسام المديسح

سياع للدين

⁽١) أي (د) : ﴿ يَقْرِلُوا ٤ .

⁽٢) في (ج) : «السباب» .

⁽٢) ق (د) : امتصرا .

⁽٤) في (د) : المن كانه .

⁽٥) في ص (١٩٧) .

⁽٦) في (ج) : «الوقعة» .

⁽٧) في (أ) : الأيضرا .

⁽A) (ذلك سقوط) : ساقطة من (د) .

ومن المعلوم / أن من سعى في دين الله تعالى بالفساد استحق القتل، بخلاف انتهاك عرض غيره معيناً فإنه لا يبطل الدين ، والمعاهد لم نعاهده(۱) على ترك الانتصار لرسول الله على منه ولا من غيره ، كما لم نعاهده على ترك استيفاء حقوق المسلمين ، ولا يجوز أن نعاهده على ذلك ، وهو يعلم أنّا لم نعاهده على ذلك ، فإذا سبه فقد وجب علينا أن ننتصر له بالقتل ، ولا عهد معه على ترك ذلك ، فيجب قتله ، وهذا بيّن واضح لمن تأمله .

الوجه الثامن: أن الكفار قد عوهدوا على أن لا يظهروا شيئاً من المنكرات التي تختص بدينهم في بلاد الإسلام، فمتى أظهروها استحقوا المعقوبة على إظهارها، وإن كان إظهارها ديناً لهم، فمتى أظهروا سبرسول الله على استحقوا عقوبة ذلك، وعقوبة ذلك القتل كها تقدم(١).

الوجه القاسع: أنه لا خلاف بين المسلمين _ علمناه _ أنهم ممنوعون من إظهار السب ، وأنهم يعاقبون عليه إذا فعلوه بعد النهي ، فعلم أنهم لم يقروا عليه كها أقروا على ما هم عليه من الكفر ، وإذا فعلوا ما لم يقروا عليه من الجنايات استحقوا العقوبة بالاتفاق ، وعقوبة السب إما أن تكون جلداً وحبساً أو قطعاً أو قتلاً ، والأول باطل ؛ فإن مجرد سب الواحد

⁽۱) تي (د) : ديعاهلمه

⁽۲) في ص (۳۸۷) .

⁽٣) في (د) : اأو حبساً؛

من (١) المسلمين وسلطان المسلمين (١) يوجب الجلد والحبس فلو كان سب الرسول كذلك لسوي (١) بين سب الرسول وسب غيره من الأمة ، وهو باطل بالضرورة ، والقطع لا معنى له ، فتعين القتل .

متى خالف أهــل الـذمة انفــــــخ عهـــــدهـم

الوجه العاشر: أن القياس الجليّ يقتضي أنهم متى خالفوا شيئاً عا عوهدوا عليه انتقض عهدهم ، كها ذهب إليه طائفة من الفقهاء ، فإن الدم مباحٌ بدون العهد ، والعهد عقدٌ من العقود ، وإذا لم يفِ أحد المتعاقدين بها عاقد(١) عليه فإما أن ينفسخ(١) العقد بذلك ، أو يتمكن(١) العاقد الآخر من فسخه ، هذا أصلٌ مقرر في عقد البيع والنكاح والهبة وغيرها من العقود ، والحكمة فيه ظاهرة ، فإنه إنها التزم ما التزمه بشرط أن يلتزم الأخر بها التزمه(١) ، فإذا لم يلتزم له الآخر صار / هذا غير ملتزم ؛ فإن ١٨١١ الحكم المعلّق بشرط لا يشبت بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء ، وإنها اختلفوا في ثبوت مثله .

إذا تبين هذا فإن كان المعقود عليه حقّاً للعاقد بحيث له أن يبذله بدون الشرط لم ينفسخ العقد بفوات الشرط ، بل له أن يفسخه ، كما إذا شرط رهناً أو كفيلاً أو صفةً في المبيع _ وإن كان حقاً لله أو لغيره عمن يتصرف له بالولاية ونحوها _ لم يجز له إصضاء العقد ، بل ينفسخ العقد

⁽١) امن : ساقطة من (د) .

⁽٢) (السلمين): ساقطة من (د).

⁽٣) في (ج) : داستوي ا .

⁽٤) أَن (د) : دعقده .

⁽٥) في (ج) و (د) : دأن يفسخه .

⁽٦) ني (د) : ليمكنه .

⁽٧) في (د) : قما التزمه) .

بفوات الشرط، أو يجب عليه فسخه، كما إذا شرط أن تكون الزوجة حرة فظهرت أمة، وهو ممن لا يحل له نكاح الإماء، أو شرط أن يكون الزوج مسلماً فبان كافراً، أو شرط أن تكون الزوجة مسلمة فبانت وثنية، وعقد الذمة ليس حقاً للإمام بل هو حق لله ولعامة المسلمين، فإذا خالفوا شيئاً مما شرط عليهم فقد قيل: يجب على الإمام أن يفسخ العقد، وفسخه: أن يلحقه بمامنه ويخرجه من دار الإسلام، ظناً أن العقد لا ينفسخ بمجرد المخالفة، بل يجب فسخه، وهذا ضعيف؛ لأن المشروط إذا كان حقاً لله للعاقد _ انفسخ العقد بفواته من غير فسخ.

[وهذه](١) الشروط على [أهل](١) الذمة حق لله ، لا يجوز للسلطان ولا لغيره أن يأخذ منهم الجزية ويعاهدهم على المقام بدار الإسلام إلا إذا التزموه ، وإلا وجب عليه قتالهم بنص القرآن ، ولو فرضنا جواز إقرارهم بدون هذه الشروط(٢) فإنها ذاك فيها لا ضرر على المسلمين فيه ، فأما ما يضر المسلمين فلا يجوز إقرارهم عليه بحال ، ولو فرض إقرارهم على ما يضر المسلمين في أنفسهم وأموالهم فلا يجوز إقرارهم على إفساد دين الله والطعن على كتابه ورسوله .

وبهذه(١) المراتب قال كثير من الفقهاء : إن عهدهم ينتقض بها يضر المسلمين من المخالفة ، دون ما لا يضرهم ، وخص بعضهم ما يضرهم في دينهم ، دون ما يضرهم في دنياهم ، والطعن على الرسول أعظم المضرات في دينهم .

⁽١) في (أ) و (ج) : قوهناك.

⁽٢) (أهل) : زيادة في (ج) .

⁽٣) في (ج) : دهله الشرط) .

 ⁽٤) ق (ج) ر (د) : اولمذوا .

إذا تبين هذا فنقول: قد شرط عليهم أن لا / يُظهروا سب ١٨/ب الرسول، وهذا الشرط [ثابت] ١٠٠٠ من وجهين:

موجب عـقد الـذمـة تـرك أنان

احدهما: أنه موجب عقد الذمة ومقتضاه ، كها أن سلامة المبيع من العيوب وحلول الشمن وسلامة المرأة والزوج من موانع الوطء ، وإسلام الزوج وحريته إذا كانت الزوجة حرة مسلمة هو موجب العقد المطلق ومقتضاه ، فإن موجب العقد هو ما يظهر عرفاً أن العاقد شرطه وإن لم يتلفظ به(٢) كسلامة المبيع .

ومعلوم أن الإمساك عن الطعن في الدين وسبب الرسول على يعلم أن المسلمين يقصدونه بعقد الذمة ويطلبونه كما يطلبون الكف عن مقاتلتهم وأولى ، فإنه من أكبر المؤذيات ، والكف عن الأذى العام موجب عقد الذمة ، وإذا كان ظاهر حال المشتري أنه دخل على أن السلعة سليمة من العيوب _ حتى يثبت له الفسخ بظهور العيب وإن لم يشترطه _ فظاهر حال المسلمين الذين عاقدوا أهل الذمة أنهم دخلوا على أن المشركين يكفون عن إفساد دينهم والطعن فيه بيد أو لسان ، وأنهم لو علموا أنهم يكفون عن إفساد دينهم والطعن فيه بيد أو لسان ، وأهل الذمة يعلمون يُظهرون الطعن في دينهم لم يعاهدوهم على ذلك ، وأهل الذمة يعلمون ذلك كعلم البائع أن المشتري إنها دخل معه على أن المبيع سالم ، بل هذا أظهر وأشهر ولا خفاء به .

⁽١) ﴿ثابت؛ زيادة من المطبوعة .

⁽٢) دبه : ساقطة من (د) .

الوجه الثاني: في تبوت هذا الشرط أن الذين عاهدوهم أولاً هم أصحاب رسول الله ﷺ عـمر ومن كان معه ، وقد نقلنا العهد الذي بيننا وبينهم ، وذكرنا أقوال الذين عـاهدوهم ، وهو عـهـد متضمن أنه شَـرَط عليهم الإمساك عن الطعن في دين المسلمين(١) ، وأنهم إذا فعلوا ذلك حلَّت دماؤهم وأموالهم ، ولم يبقره) بيننا وبينهم عهد ، وإن ثبت أن ذلك مشروط عليهم في العقد فزواله يوجب انفساخ العقد ؛ لأن الانفساخ أيضاً مشروط عليهم مع العقده، ، ولأن الشرط حق الله كاشتراط إسلام الزوج والروجة ، فإذا فات ١٠) هذا الشرط بطل العقد كما يبطل إذا ظهر الزوج كـافـراً ، أو المرأة وثنيـة ، أو المبـيع غـصباً أو حراً ، أو تجدد بين الزوجين صـهـر أو إرضـاع يُــحرُّم أحدهما على الآخر ، أو تلف المبيع قبل القبض ؛ فإن هذه الأشياء _ لما / لم يجز الإقدام على العقد مع العلم بها _ أبطل العقد ١/٨٢ مقارنتها له أو طُرُوزُها عليه ، فكذلك وجود هذه الأقوال والأفعال من الكافـر ، لما لم يجز للإمـام أن يعـاهـده مع إقـامته عليها كان وجودها موجباً لفسخ عقده(٥) من غير إنشاء فسخ ، على أنا لو قَدَّرنا أن العقد لا ينفسخ إلا بفسخ الإمام فإنه يجب عليه فسخه بغير تردد ؛ لأنه عقدَه للمسلمين ، فإنه لو اشترى الولي سلعة لليتيم فبانت معيبة وجب عليه استدراك ما فات من مـال اليتيم ، وفسخه يكون بقوله وبفعله ، وقتله له فسخ لعقده .

⁽١) في (د) : الإسلام؛ .:

⁽٢) في (د): دولم يكن ١

⁽٣) (مع المقد) : ساقطة من (ج) و (د) ..

⁽٤) في (ج) ر (د) : افاتت .

⁽٥) في (د) : دعقد) .

نعم ، لا يحوز له أن يفسخه بمجرد القول ؛ فإن فيه ضرراً على المسلمين ، وليس للسلطان فعل ما فيه ضرر على المسلمين مع القدرة على تركه ، وقولنا : إن الذمي انتقض عهده أي : لم يبق له عهد يعصم دمه ، والأول هو الوجه ، فإن بقاء العقد مع وجود ما ينافيه محال .

بيان الآراء في ما يخالف عقد الذمة

نعم ، هنا اختلف الفقهاء فيها ينافي العقد ؛ فقائل يقول : جميع المخالفات تنافيه ، بناء(١) على أنه ليس للإمام أن يصالحهم بدون شيء من الشروط التي شرط عمر .

وقائل يقول: التي تنافيه هي المخالفات المضرة بالمسلمين، بناء على جواز مصالحتهم(٢) على ما هو دون ذلك، كيا صالحهم النبي ﷺ أولاً حال ضعف الإسلام.

وقائل يقول: التي تنافيه هي ما توجب الضرر العام في الدين أو الدنيا كالطعن على الرسول ونحوها.

وبالجملة ، فكل مالا يجوز للإمام أن يعاهدهم مع كونهم يفعلونه فهو مُنافِ للعقد ، كما أن كل ما لا يجوز للمتبايعين والمتناكحين أن يتعاقدا مع وجوده فهو مُنافِ للعقد .

وإظهار الطعن في الدين لا يجوز للإمام أن يعاهدهم مع وُجودِهِ منهم، أعني مع كونهم مُمكنين من فعله إذا أرادوا، وهذا مما أجمع المسلمون عليه ، ولهذا بعضهم يعاقبون على فعله بالتعزير ، وأكثرهم يعاقبون على فعله بالتعزير ، وأكثرهم يعاقبون عليه بالقتل .

 ⁽١) (بناء) : ساقطة من (د) .

⁽٢) في (د) : المصالحهم .

وهو عما لا يَشك فيه مسلم ، ومَن شك فيه فقد خَلَعَ رِبْقَةَ الإسلام(١) من عُنُقه .

وإذا كان العقد لا يجوز عليه كان منافياً للعقد ، ومَنْ خالف شرطاً خالفةً تنافي ابتداء العقد (٢) ؛ فإن عقده ينفسخ بذلك بلا ريب ، كأحد الزوجين إذا أحدث ديناً يمنع ابتداء العقد _ مثل ارتداد المسلم ، / أو ٨/ب إسلام المرأة تحت الكافر _ فإن العقد ينفسخ بذلك : إما في الحال ، أو عقب انقضاء العدة ، أو بعد عرض القاضي ، كما هو مقرر في مواضعه .

فإحداث أهل الذمة الطعن في الدين نخالفة لموجب العقد مخالفة تنافي ابتداءه ؛ فيجب انفساخ عقدهم بها ، وهذا بين لمن تأمله ، وهو يوجب انفساخ العقد بها ذكرناه عند جميع الفقهاء ، ويتبين (٣) أن ذلك هو مقتضى قياس الأصول .

واعلم أن هذه الوجوه التي ذكرناها من جهة المعنى (؛ في الدَّميُّ ، فأما المسلم إذا سب فلم يحتج أن يذكر فيه شيئاً من جهة المعنى ؛) ؟ لظهور ذلك في حقه، ولكون أن(٠) المحل محل وفاق، ولكن سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ تحقيق الأمر فيه هل سبه ردة محضة كسائر الردد الخالية عن زيادة

⁽۱) الربقة في الأصل : عُروة في حبل تُجعل في عنق البهيمة أو يدها تُستسكها ، فاستعيرت للإسلام ، يعني : ما يَشدُّ به المسلم نفسه من عُرى الإسلام أي : حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه . ينظر : «النهاية» (١٩٠/٢) (ربق) .

⁽٢) (العقدا: ساقطة من (د).

⁽٣) ني (ج) : درتين .

⁽٤ ـ ٤) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

 ⁽٥) دأن، : ساقطة من (أج) و (د) .

مغلظة ، أو هو(١) نوع من الردة متغلظ(٢) بقتله على كل [حال] هما وهل يقتل للسب مع الحكم بإسلامه أم لا ؟ والله سبحانه أعلم .

> الأجـوية عن الاعــــتراض الأول

قلنا : أولاً : ليس في الآية بيان أن ذلك مسموع من أهل الذمة والعهد ، وإنها هو مسموع في الجملة من الكفار .

وثانياً: إن الأمر بالصبر على أذاهم وبتقوى الله لا يمنع قتالهم عند المكنة ، وإقامة حد الله عليهم عند القدرة ؛ فإنه لا خلاف بين المسلمين أنا إذا سمعنا مشركاً أو كتابياً يؤذي الله ورسوله ولا عهد بيننا وبينه ؛ وجب علينا أن نقاتله ونجاهده إذا أمكن ذلك .

وثالثاً: إن هذه الآية وما شابهها منسوخ من بعض الوجوه ،

⁽١) في (ج) : درموا .

⁽٢) في (د) : المغلظة ، .

⁽٣) في (أ) : دحالته .

⁽٤) سورة آل عمران : الآية رقم : (١٨٦) .

⁽٥) ســورة آل عمران : الآية رقم : (١١١) .

وذلك أن رسول الله على لما قدم المدينة كان بها يهود كثير(١) ومشركون ، وكان أهل الأرض إذ ذاك صنفين : مشركا ، أو صاحب كتاب ، فهادن رسول الله على من بها من اليهود وغيرهم ، وأمرهم الله إذ ذاك / بالعفو ١/٨٣ والصفح كما في قوله تعالى : ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَردُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيهَ مَانِكُم كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ مَّن بَعْدِ إِيهَ مَانِكُم كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ مَّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ مَّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ الله مَل الله عَلْمَ الله ويعز جنده ، فكان أول العز بالعفو والصفح عنهم إلى أن يظهر الله دينه ويعز جنده ، فكان أول العز وقعة بدر ، فإنها أذلت رقاب أكثر الكفار الذين بالمدينة ، وأرهبت سائر الكفار .

وقد أخرجا في «الصحيحين» عن عروة عن أسامة بن زيد أن رسول الله على ركب حماراً على إكاف (٢) على قطيفة فَدَكِيَّة (١) وأردف أسامة بن زيد، يعود سعد بن عبادة في بني الحارث بن الخزرج، قبل وقعة بدر، فسار حتى مرَّ بمجلس فيه عبدالله بن أبي بن سلول، وذلك قبل أن يسلم عبدالله بن أبي، وإذا في المجلس أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود، وفي المجلس عبدالله بن رواحة، فلما غشيت المجلس عبدالله بن رواحة، فلما غشيت المجلس عبدالله بن رواحة، فلما غشيت المجلس عبدالله بن رواحة، فلما غشيت المجلس عبدالله بن رواحة، فلما غشيت المجلس عبدالله بن رواحة، فلما غشيت المجلس

أول العسر وقعة بسدر

بين الرسول

⁽۱) في (د) : اكثيرة .

⁽٢) سنورة البقرة: الآية رقم : (١٠٩) .

⁽٣) إِكَاف : بكسر الهمزة وتخفيف الكاف : ما يوضع على الدابة كالبرذعة. ولسان العرب

⁽١٠٠/١) (أكف) . (٤) القطيفة : كساء غليظ له خل . ينظر : «النهاية» (٨٤/٤) (قطف) .

وَهَدَكِية : بفتح الفاء والدال وكسر الكاف نسبة إلى فدك ، القرية المشهورة بالحجاز ، على مرحلتين من المدينة ، كأنها صنعت فيها . ينظر : «معجم البلدان» (٢٣٨/٤) .

⁽٥) عَجَاجَة الدابة: بفتح المهملة وجيمين ، الأولى خفيفة أي: غبارها. السان العرب، (٥) ٢٨١٣/٥) (عجبم)

⁽٦) خَــمـر ، أي : غطى . (لسان العرب) (٢/ ١٢٥٩) (قمر) .

فسلم رسول الله ﷺ، ثم وقف فنزل ، فدعاهم إلى الله ، وقرأ عليهم القرآن، فقال عبدالله بن أبيّ بن سلول : أيها المرء إنه لا أحسن مما تقول، إن كان حقاً فلا تؤذنا به في مجالسنا، ارجع إلى رحلك، فمن جاءك فاقصص عليه ، فقال عبدالله بن رواحة : بلى(١) يارسول الله فاغشنا به في مجالسنا ، فإنا نحب ذلك ، فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتثاورون(١) ، فلم يزل رسول الله ﷺ يُخفَّضهم(١) حتى سكتوا ، ثم ركب رسول الله ﷺ دابته حتى دخل على سعد بن عبادة ، فقال له رسول الله ﷺ : ياسعد ألم تسمع ما قال أبو حباب ؟ _ يريد عبدالله بن أبيّ _ قال كذا وكذا ، قال سعد بن عبادة : يارسول الله اعف عنه واصفح ، فوالذي نزل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك ، ولقد اصطلح نزل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك ، ولقد اصطلح أهل هذه البحرة(١) على أن يُتَوَّجُوه فيعُصَّبوه بالعصابة(١) ، فلها رد الله فعفا عنه رسول الله ﷺ .

⁽١) في (د) : قبل، .

 ⁽٢) يتشاورون، أي: يتواثبون، أي: قاربوا أن يثب بعضهم على بعض فيقتتلوا، يقال: ثار،
 إذا قام بسرعة وانزعاج.

 ⁽٣) يخفضهم ، أي : يَسكّنهم ويُهَون عليهم الأمر ، من الحفض : وهو الدعة والسكون .
 ينظر : «النهاية» (٧ / ٥٤) .

⁽٤) في (د) : «البحيرة» . والمراد بها هنا : المدينة النبوية .

 ⁽٥) يعتصبوه بالعصابة يعني : يرتسوه عليهم ويسودوه ، وسمى الرئيس معصباً لما يعصب برأسه من الأسور ، أو لأنهم يعصبون رؤوسهم بعصابة لا تنبغي لغيرهم يمتازون بها.

⁽٦) شَرِق : بفتح المعجمة وكسر الراء ، أي : غص به، وهو كناية عن الحسد ، يقال : غص به الطعام ، وشجي بالعظم ، وشرق بالماء . وهو مجاز في ما نال من أمر رسول الله على وحلَّ به ، حتى كأنه شيء لم يقلر على إساغته وابتلاعه ، فغصَّ به . ينظر : «النهاية» (٢/ ٢٥) (شرق) .

⁽٧) ابذلك؛ : ساقطة من (د) .

وكان رسول الله على وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كيا أمرهم الله تعالى ويصبرون على الأذى ، قال الله تعالى فولَنَسْمَعُنَّ مِنَ اللهِ يَعالى فولَنَسْمَعُنَّ مِنَ اللهِ يَعالى فولَنَسْمَعُنَّ مِنَ اللهِ يَعَالَى أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ اللهِ يَن اللهُ يَن عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿(١) ، ١٨٣ أَمْسُركُوا/ أَذَى كَثِيراً وَإِن تَصِيرُوا وَتَتَقُّوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِن عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿(١) ، ١٨٣ وقال الله عز وجل : ﴿وَد كَثِيرٌ مِن أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَردُونَكُم مِن بَعْدِ إِيانِكُم كُفَّ اللهُ عَلَى كُلِّ مَن عَندٍ الله عَلَى كُلِّ مَن يَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الحَقُّ فَاعَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِي اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْمٍ فَاعَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِي اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْمٍ فَاعَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِي اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْمٍ فَاعَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِي اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْمٍ فَاعَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِي اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهُ عَلَى كُلِ شَيْمٍ فَاعَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِي اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْمِ فَاعَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِي اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْمِ اللهِ اللهُ عَلَى كُلِ شَيْمِ اللّهُ اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْمٍ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُولِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ المُ اللهُ اللّهُ اللهُ 
وكان رسول الله على يتأول في العفو ما أمره الله عز وجل حتى أذن الله عز وجل فيهم ، فلما غزا رسول الله على بدراً ، فَقَتل الله تعالى به من قتل (٣) من صناديد كفار (١) قريش ، وقفل (٥) رسول الله على وأصحابه منصورين (١) غانمين معهم (٧) أسارى من صناديد الكفار وسادة قريش ، فقال ابن أبيّ بن سلول ومن معه من المشركين عبدة الأوثان : هذا أمر قد

قَدِيْرُ ﴾(۱) .

⁽١) سبورة آل عمران : الآية رقم : (١٨٦) .

⁽٢) سنورة البقرة : الآية رقم : (١٠٩) .

⁽٣) امن قتل؛ : ساقطة من (د) .

⁽٤) اكفارا : ساقطة من (ج) .

⁽٥) قفل ، يعني: رجع . (لسان العرب) (٦/٦/٣) (قفل) .

⁽٦) في (د) : امنصرفين .

⁽٧) في (ج) ر (د) : أمع ا .

توجه، فبايعوا رسول الله ﷺ على الإسلام، فأسلموا اللفظ للبخاري(١).

وقال على بن أي طلحة (١) عن ابن عباس قوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُسْرِكِينَ ﴾ (١) ، ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحُوا حَتَّى وَاصْفَحُوا حَتَّى وَاصْفَحُوا حَتَّى اللّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ (١) ، ﴿فَاعْفُ وَاصْفَحُوا حَتَّى وَاصْفَحُوا حَتَّى اللّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ (١) ، ﴿فَاعْفُ وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ (١) ، ﴿قُلْ لِلسّذينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلذِينَ لاَ يَرْجُونَ أَيَّامِ الله بِهِ المؤمنين بالعفو والصفح عن الله ﴾ (١) ، ونحو هذا في القرآن مما أمر الله به المؤمنين بالعفو والصفح عن المشركين فإنه نسخ ذلك كله قوله تعالى : ﴿فَاقْتُلُوا المُشْرِكِيْنَ حَيْثُ المُشْرِكِيْنَ حَيْثُ وَجَدَتُّمُوهُمْ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿قَاتِلُوا الدِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَجَدَتُّمُوهُمْ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿قَاتِلُوا الدِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَجَدَتُّمُوهُمْ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿قَاتِلُوا الدِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَجَدَتُّمُوهُمْ وَالْهُ إِلَيْ اللّهُ إِلَيْ اللّهُ إِلَيْ اللّهُ إِلَيْ اللّهُ إِلّهُ إِلْهُ إِلْهُ إِلْهُ إِلّهُ إِلَيْنَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَجَدَتْ مُوهُمْ وَلِهُ اللّهُ إِلَيْنَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَاللّهُ إِلَيْنَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ إِلَيْنَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ إِلَيْنَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَاللّهُ اللّهُ إِلْهُ اللّهُ إِلَيْنَ لِللّهُ إِلَيْنَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهُ وَلِلْهُ اللّهُ إِلَيْنَا لَوْلِلْهُ إِلْهُ يَعْفِونُ وَلِيْلُوا اللّهُ إِلَيْنَا لِللّهُ إِلْهُ اللّهُ إِلَيْنَا لِلللّهُ إِلْهُ إِلْهُ لِللّهُ إِلْهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلَيْنَا لَهُ إِلْهُ لِللّهُ إِلْهُ إِلْهُ اللّهُ إِلْهُ إِلْهُ اللّهُ اللّهُ إِلَيْنَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِلَا لَهُ إِلْهُ اللّهُ إِلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُونُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

⁽۱) رواه البخاري بنيامه: في كنتاب «التفسيرة _ تفسير سورة آل عمران _ باب قوله تعالى : ﴿ وَلَتَسْمَ عُسْنٌ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَوْتُوا الكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُم وَمِنَ اللَّهِ مَنْ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيْراً ﴾ ﴿ وَلَتَسْمَ عُسْنَ مِنَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى ا

⁽۲) هو علي بن أبي طلحة : سالم ، مسولى بنسي العباس ، أبو الحسن الهاشمي (صدوق قد يخطىء) . أرسل عن ابن عباس ولم يره . روى عن : بجاهد والقاسم وراشد بن سعد . روى عنه : شور بن يزيد ومعسر وسفيان . مات سنة ثلاث وأربعين ومئة . ينظر : دالتاريخ الكبيرة (۲/ ۳/ ۲۸۱) ؛ «طبقات ابن سعد» (۷/ ۲۵۸) ؛ «الجرح والتعديل» (۲/ ۱۹۱) ؛ «الكاشف» (۲/ ۲۸۷) ؛ «تقريب التهذيب» ص (۲۰۱) .

⁽٣) سـورة الأنعام : الآية رقم : (١٠٦) .

⁽٤) سـورة الغاشية : الآية رقم : (٢٢) .

⁽٥) سنورة المائدة : الآية رقم : (١٣) .

⁽٦) ســورة التغابن : الآية رقم : (١٤) .

⁽٧) سورة البقرة : الآية رقم : (١٠٩) .

⁽A) سورة الجاثية : الآية رقم : (١٤) .

⁽٩) ســورة التوبة : الآية رقم : (٥) .

وَلا بِاليَّوْمِ الآخِرِ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾(١) ، فنسخ هذا عفوه عن المشركين .

وكذلك(٢) روى الإمام أحمد وغيره عن قتادة ، قال : أمر الله نبيه على أن يعفو عنهم ويصفح حتى بأي الله بأمره وقضائه ، ثم أنزل الله عز وجل براءة فأتى الله بأمره وقضائه ، فقال تعالى : ﴿قَاتِلُوا اللّهِينَ لا يُسُوم نُونَ بِاللّه بِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّه وَرَسُولُه ﴾ الآية ، قال(٣) : فنسخت هذه الآية ما كان قبلها ، وأمر(١) الله فيها بقتال أهل الكتاب حتى يسلموا أو يُقروا بالجزية صغاراً [ونقمة](٥) فيها بقتال أهل الكتاب حتى يسلموا أو يُقروا بالجزية صغاراً [ونقمة](٥)

وجملة ذلك أنه لما نزلت براءة أمر أن يبتدىء جميع الكفار بالقتال وثنيهم وكتابيهم ، سواء كفوا عنه أو لم يكفوا ، وأن / ينبذ إليهم تلك ١/٨٤

⁽١) سنورة التوبة : الآية زقم : (٢٩) .

⁽٢) في (ج) : فوكذا، .

⁽٣) (قال) : ساقطة من (د) .

⁽٥) في (أ) : (وتقية) .

⁽٦) ينظر : القسير الطبري، (١/ ٤٩٠) ، (١٥٧/٦) ؛ المواسخ القرآن، لابن الجوزي ص

⁽A) سورة النساء : الآية رقم : (٩٠) .

العهود المطلقة التي كانت بينه وبينهم ، وقيل له فيها : ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالسَّنَافِقِيْنَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾(١) بعد أن كان قد قيل لـــه : ﴿وَلا تُطِعِرِ الْكَافِرِينَ وَالسَّنَافِقِيْنَ وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾(١).

بىدر كىانت اسياس العـز والفتح تمـامه ق

ولهذا قال زيد بن أسلم: نسخت هذه الآية ما كان قبلها (۱)، فأما قبل براءة وقبل بدر فقد كان مأموراً بالصبر على أذاهم والعفو عنهم، وأما بعد بدر وقبل براءة فقد كان يقاتل من يؤذيه ويمسك عمن سالمه كها فعل بابن الأشرف وغيره بمن كان يؤذيه، فبدر كانت أساس عز الدين، وفتح مكة كانت كهال عزن الدين، فكانوا قبل بدر يسمعون الأذى الظاهر ويؤمرون بالصبر عليه، وبعد بدر يُؤذون في السر من جهة المنافقين وغيرهم، فيؤمرون (۱) بالصبر عليه، وفي تبوك أمروا بالإغلاظ للكفار (۱) والمنافقين، فلم يتمكن بعدها كافر ولا منافق [من] (۱) أذاهم في مجلس والمنافقين، فلم يتمكن بعدها كافر ولا منافق [من] (۱) أذاهم في مجلس خاص ولا عام، بل مات بغيظه ؛ لعلمه بأنّه يُقتل إذا تكلم، وقد (۱) كان بعد بدر لليهود استطالة وأذى للمسلمين إلى أن قُتل كعب بن الأشرف.

⁽١) مسورة التوبة : الآية رقم : (٧٣) ؛ وسسورة التحريم: الآية رقم: (٩).

⁽٢) مسورة الأحمزاب : الآية رقم : (٤٨) .

⁽٣) تقدم قوله في ص (٣٤١) .

⁽٤) اعزا : ساقطة سن (د) .

⁽٥) ق (د) : النيومروا) .

⁽٦) في (د) : قعلي الكفارة .

⁽Y) قِ (أ) : فقة .

⁽٨) في (د) : قولقده .

قال محمد بن إسحاق في حديثه عن محمد بن مسلمة قال(١) :. فأصبحنا وقد خافت يهود لوقعتنا بعدو الله ؛ فليس بها يهودي إلا وهو يخاف على نفسه(٢) .

وروى بإسناده عن محيصة أن رسول الله ﷺ قبال: المَن ظَفِرتُـم رجل من تجار يهود كان يـلابـسهم [و](٣) يبايعهم ، فقتله ، وكان حويصة ابن مسعود إذ ذاك لم يسلم ، وكان أسن من محيصة ، فلما قتله جعل حويصة يضربه ويقول : أي عدو الله قتلته ، أما والله لَرُبُّ شحم في بطنك من ماله ، فوالله إن كان لأول إسلام حويصة ، فقال محيصة : فقلت له : والله لقد أمرني بقتله من لو أمرني بقتلك [لـ](٤٠ ـ ضربت عنقك، فقال: لو أمرك محمد بقتلي لقتلتني ؟ فقال محيصة : نعم والله ، فقال حويصة : والله إن ديناً بلغ هذا منك لعجب (٥) .

وذكر غير ابن إسحاق أن اليهود كَلْرَت وذلت وخافت() من حذر السهود يوم قتل ابن الأشرف (٧) ، فلما أتى الله بأمره الذي وعده من ظهور وخسوفهس الدين وعـز المؤمنين أمـر رسـوله بالـبراءة إلى المعـاهدين(٨) ، وبقتال المشركين

مقتل ابن

⁽١) (قال) : ساقطة من (د) .

⁽٢) ينظر : «السير والمغازي، لابن إسحاق ص (٣١٩) .

⁽٣) الواو : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٤) اللام : زيادة في (ج) ؛ وفي (د) : والله ضربت .

⁽٥) سبق تخريجه في ص (١٨٥) .

⁽٦) نوخافت١ : ساقطة من (د) .

⁽٧) تقدم في ص (١٥٢ ، ١٨٦) .

⁽٨) قسال الله تعالى : ﴿ بَرَاءَ أَمِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَامَلُتُم مِنَ المُشْرِكِينَ ﴾ ســورة التوبة : الآية رقم : (١) .

كافةً ١١)، وبقـ تال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية/ عن يد وهم صاغرون ١١) ١٨٤ .

عاقبـة الصبر والتقـــــوى

فكان (۱) ذلك عاقبة الصبر والتقوى اللذين أمر الله بها (١) في أول الأمر، وكان إذ ذاك لا يؤخذ من أحد من اليهود الذين بالمدينة ولا غيرهم جزية ، وصارت تلك الآيات في حق كل مؤمن مستضعف لا يمكنه نصر الله ورسوله بيده ولا بلسانه، فينتصر بها يقدر عليه من القلب ونحوه ، وصارت آية الصّغار على المعاهدين في حق كل مؤمن قوي يقدر على نصر الله ورسوله بيده أو لسانه ، وبهذه الآية ونحوها كان المسلمون يعملون في آخر عُمُو رسول الله ولي وعلى عهد خلفاته الراشدين ، وكذلك هو إلى قيام الساعة ، لاتزال (٥) طائفة من هذه الأمة قائمين على الحق ينصرون الله ورسوله [النصر] (١) النام ، فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف أو في وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر والصفح عمن يؤذي الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين ، وأما أهل القوة فإنها يعملون أوتوا باية قتال أئمة الكفر الذين [يطعنون] (٧) في الدين ، وبآية قتال الذين أوتوا

⁽١) قبال تعبالي : ﴿وَقَاتِلُوا المُشْرِكِيْنَ كَافَّةً﴾ سورة التوبة : الآية رقم : (٣٦) .

 ⁽٢) قسال : ﴿قَاتِلُوا اللَّذِيْنَ لا يُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِاليَّومِ الآخِرِ﴾ إلى قبوله : ﴿حَسَّى يَمْطُوا الجنزية عَن يَد وَهُمْ صَاغِرُون﴾ مسورة الشوية : الآية رقم : (٢٩) .

⁽٣) ني (د): اوكان١.

⁽٤) قي (ج) و (د) : «الذين أمرهم بها» .

⁽٥) في (ج): دلاؤال؛ .

⁽٦) النصرا: ساقطة من (أ) .

⁽٧) في (١) : ديطنعون، .

الكتاب حتى يعطوان الجزية عن يد وهم صاغرون.

غية اليهود وعن أنس بن مالك قال : مَرَّ يهودي برسول الله في فقال : السام للرسول الله في فقال : السام وصحب عليك ، فقال رسول الله في : «أَتَدْرُونَ مَا يَقُولُ؟» قال : دالسام عليك» قالوا : يارسول الله ألا نقتله؟ قال: دلا،

إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ اللَّهِ البِّحَاري(٣).

مثل من حلم وعن عائشة رضي الله عنها قال : دخل رهطٌ من اليهود على رسول السرسول الله ﷺ ، فقالوا : السام عليك ، قالت عائشة : ففهمتها ، فقلت : عليكم السام واللعنة ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : ومَهلاً يا عَائِشَة ،

⁽١) في (د) : (تعطرا) .

⁽٢) سورة المجادلة : الآية رقم : (٨) .

⁽٣) في كتاب الاستئذان ـ باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلام (١١/ ٤٤ ح ٢٩٣/١)، وفي كتاب استتابة المرتدين ـ باب إذا عرض اللمي بسب النبي ﷺ ولم يصرَّح (٢٩٣/١٢ ح ٢٩٣/١) ؛ وأبو داود : في كتاب الأدب ـ باب في السلام على أهل اللمة (٥/ ٢٨٥ ح ٢٩٢٥) ؛ والمترمذي : في كتاب الأدب ـ باب ومن سورة المجادلة (٥/ ٢٧٥ ح ٢٣٠١) ؛ وابن ماجة : في كتاب الأدب ـ باب رد السلام على أهل الذمة (٢/ ٢١٩ ح ٢٢٩٧) ؛ وأبو داود الطيالي : في ومسنده (٥/ ٢٥٥ ح ٢٠٥٧) ؛ وأبن أبي شبية : في والمسنف (٥/ ٢٥٩ ح ٢٠٥٧) ؛ وابن أبي شبية : في والمسنف (٥/ ٢١٥ ح ٢١٠ ) ؛ وابن أبي شبية : في والمسنف (٥/ ٢١٥ م ٢١٠ ) ؛ وأحد : في والمسنف (٥/ ٢١٥ م ٢١٠ ) ؛ وأحد : في والمسنف (٥/ ٢١٥ م ٢١٠ ) .

إِنَّ / اللَّهَ رَفِيْقُ(۱) يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلَّهِ، فقلت: يارسول الله، ١/٨٥ أَمْ الله ، ١/٨٥ أَمْ تسمع ما قالوا ؟ قال: ﴿قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ، متفق عليه(١) .

وعن جابر قال: سلّم ناس من اليهود على رسول الله على ، فقالوا: السام عليك يا أبا القاسم ، فقال : ووَعَلَيْكُم ، فقالت عائشة وغضبت : ألم تسمع ما قالوا ؟ قال : (بَلَىٰ ، قَدْ سَمِعْتُ فَرَدَدْتُ عَلَيْهِمْ ، وَإِنّا نُجَابُ عَلَيْهِمْ ، وَإِنّا نُجَابُ عَلَيْهِمْ ، وَاللهُ مسلم ، وَاللهُ عَلَيْهِمْ ، وَاللهُ مسلم ، وَاللهُ عَلَيْهِمْ ، وَلا يُجَابُونَ عَلَيْنَا ، رواه مسلم ، والله عَلَيْهِمْ ، وَلا يُجَابُونَ عَلَيْنَا ، رواه مسلم ، والله مسلم ، وَاللهُ عَلَيْهِمْ ، وَاللهُ عَلَيْهِمْ ، وَاللهُ عَلَيْهُمْ ، وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْهُمْ ، وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالل

ومثل هذا الدعاء أذى للنبي ﷺ ، وسب له ، ولو قاله المسلم لصار به مرتداً ؛ لأنه دعا على النبي ، ﷺ في حياته بأن (١) يموت ، وهذ فعل كافر ، [ومع] (٧) هذا فلم يقتلهم النبي ﷺ ، بل نهى عن قتل اليهودي الذي قال ذلك لما استأمره أصحابه في قتله .

⁽١) ارفيق : ساقطة من (ج) .

⁽٢) رواه البخاري: في كتاب الأدب ـ باب الرفق في الأمر كله (١٠/٢٦٤ ح ٢٠٢١) ، وفي كتاب الاستئذان ـ باب كيف المرد على أهل اللغة بالسلام (١١/٤٤ ح ٢٥٢٦) ، وفي كتاب الاستئذان ـ باب كيف المرد على أهل اللغمي أو غيره بسب النبي ﷺ (١٢/٣٢٧ ح ٢٩٣/١٧) ؛ ورواه مسلم: في كتاب السلام ـ باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم (١٤/٣١٠ ح ٢١٦٥) ؛ وابن ماجة: في كتاب الأدب ـ باب ود السلام على أهل الذمة (٢/ ١٢١٩ ح ٣٦٩٥) ؛ وابن أبي شيبة: في المصنف؛ (٥/ ٢٤٩ ح ٥ ٢٥٠١) ؛ وابن أبي شيبة: في المصنف؛ (٥/ ٢٤٩ ح ٥ ٢٥٠١) ؛ وابسن أبي شيبة: في المصنف؛ (٥/ ٢٢٩ ح ٢٥٥٠) ؛ وابسن خزيمة: في الصحيحة؛ (١/ ٨٨٨ ح ٤٥٥)، (٣/ ٨٣ ح ١٥٨٥) ؛ وابن حبان الإحسان»:

⁽٣) (عليهم) : ساقطة من (ج) .

⁽٤) رواه مسلم في كتاب السلام ـ باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم (١٧٠٧/٤ ح ٢١٦٦) ؛ وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٨٣) .

⁽۵) في (ج) و (د) : درسول الله!

⁽٦) ني (ج) و (د) : فيأنهه .

⁽٧) في (أ) : درقم؛ .

الجواب عن قلنا : عن هذا أجوبة : الاعستراض النسسان

احدها: أن هذا كان في حال ضعف الإسلام ، ألا ترى أنه قال لعائشة : «مَهْلاً يا عَائِشَة ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلُّهِ»(١) ، وهذا الجواب كما ذكرناه في الأذى الذي أمر الله بالصبر عليه إلى أن أتى(١) الله بأمره .

ذكر هذا الجواب طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية منهم: القاضي أبو يعلى ، وأبو إسحاق الشيرازي(٣) ، وأبو الوفاء بن عقيل(٤) ، وغيرهم ، ومن أجاب بهذا جعل الأمان كالإيان في انتقاضه بالشتم ونحوه.

وفي هذا الجواب نظر ؛ لما رَوَى ابنُ عمر قال : قال رسول الله على الله على على الله على على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على ال

⁽١) سبق تخريجه في ص (٤١٤ ، ٤١٥) .

⁽٢) ني (د) : ديان، .

⁽٣) هو الإسام شيخ الإسلام ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي الشيرازي الشافعي ، نزيل بغداد . روى عن : أبي علي بن شاذان وأبي بكر البقاني . روى عنه : الخطيب وأبو الوليد الباجي والحسيدي . سات سنة ست وسبعين وأربع مئة ببغداد . ينظر : قصفة الصفوة (٤/٤٥) ؛ قسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٥٢) ؛ قالإمام الشيرازي : حياته وآراؤه الأصولية ، بقلم د . محمد حسن هيتو .

⁽٤) سبقت ترجمته في ص (٢٢) . .

فَقُولُوا : عَلَيْكَ ١١٥٠ .

وعن أنس قبال : قبال رسول الله ﷺ : الإِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمُ أَهْلُ الكِتَابِ فَقُولُوا : وَعَلَيْكُمُ * متفق عليهما ٢٠٠٠ .

فعلم أن هذا سنة قائمة في حق أهل الكتاب مع بقائهم على الذمة ، وأنه على حال عزر» الإسلام لم يأمر بقتلهم لأجل هذا ، وقد ركب إلى بني المنضير فقال : فإذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُم فَقُولُوا : وَعَلَيْكُم، وكان ذلك بعد قبتل ابن الأشرف ، فعلم أنه كان بعد قوة الإسلام .

نعم ، قد قدمنا أن النبي على كان يسمع من الكفار والمنافقين في أول الإسلام أذى كثيراً ، وكان يصبر عليه امتئالاً لقوله تعالى : ﴿وَلاَ تُطِعِ الكَافِرِينَ وَالمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ ﴾ (١)؛ لأن إقامة الحدود عليهم كان يفضي (٥)

⁽۱) رواه البخاري: في كتاب الاستئذان ـ باب كيف الرد على أهل اللمة بالسلام (۱۱/ 33 ح ١٢٥٧)، وفي كتاب استتابة المرتدين ـ باب إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي النبي الله يصرح (۲۲/۱۲ ح ۲۹۲۸)؛ ورواه مسلم: في كتاب السلام ـ باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ، وكيف يرد عليهم (۲۰۲۵ ح ۲۱۲۶) ؛ وأبو داود: في كتاب الأدب ـ باب في السلام على أهل النمة (٥/ ٣٨٤ ح ٢٠٢٥) ؛ ومالك في «الموطأ»: في كتاب السلام ـ باب ما جاء في السلام على اليه ودي والنصراني (٢/ ٢٩٠ ح ٣) ؛ والنارمي: في «سننه»: في كتاب الإستئذان ـ باب في رد السلام على أهل الكتاب (٢/ ٣٥٠ ح ٢٠٢٥) ؛ والإمام أهمد: في «المسند» (٢/ ٣٥٠ م ١٩٠) ؛

⁽٣) اعزا : ساقطة من (د) .

⁽٤) مسورة الأحزاب : الآية رقم : (٤٨) .

⁽۵) نی (د) : (کانت تفضی) .

إلى فتنة عظيمة ومفسدة أعظم / من مفسدة الصبر على كلماتهم .

اد۸/ ب

فلما فتح الله مكة ودخل الناس في دين الله أفواجاً وأنزل الله براءة قال فيها: ﴿جَاهِدِ الكَفَّارَ والمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) وقال تعالى: ﴿لَئِسْ لَسَمْ يَنْتُمِهِ المَنَافِقُونَ وَالذِيْنَ فِي قُلُوبِمْ مَرَضٌ ﴾ إلى قوله: ﴿لَئِسْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

فلما دأى من بقي من المنافقين ما صار الأمر إليه من عز الإسلام وقيام الرمسول بجهاد الكفار والمنافقين أضمروا النفاق ، فلم يكن يُسمع من أحد من المنافقين بعد غزوة تبوك كلمة [سوء](٣) ، وماتوا بغيظهم حتى بقي منهم أناس بعد موت النبي على العرفهم صاحب السر حذيفة ، فلم يكن يصلي(١) عليهم هو ، ولا يصلي عليهم من عرفهم لسبب آخر مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه(٥) .

فهذا يفيد أن النبي على كان يحتمل من الكفار والمنافقين قبل براءة ما لم يكن يحتمل منهم بعد ذلك ، كما قد كان يحتمل من أذى الكفار وهو بمكة ما لم يكن يحتمل بدار الهجرة والنصرة ، لكن هذه الكلمة ليست من هذا الباب كما [قد] (1) بيناه .

متى أضمر المنسافقون

⁽١) ســورة التوبة : الآية رقم : (٧٣) ؛ ســورة التحريم : الآية ٰرقم : (٩) .

⁽٢) سـورة الأحـزاب : الآيتان رقم : (٦١،٦٠) .

⁽٣) في (أ) : فكلمة بسوءً ؛ وفي (ج) : فكلمة تسوءً ؛ والمثبت من (د) .

⁽٤) في (د) : ايصل . (ع) في (د) : ايصل .

٥) سبق تخريجه في ص (٣٣٦) .

⁽٦) اقدا : زيادة من (ج)

الجواب الثاني: أن هذا ليس من السب الذي ينتقض به العهد ؛ لأنهم إنها أظهروا التحية الحسنة والسلام المعروف ، ولم يظهروا سبأ ولا شمتا ، وإنها حرفوا السلام تحريفاً خفياً لا يظهر ولا يَفْطِنُ [له](١) أكثر الناس ، ولهذا لما سلم اليهودي على النبي على بلفظ السام لم يعلم به أصحابه حتى أعلمهم وقال : وإنَّ اليَهُودَ إِذَا سَلَّمَ أَحَدُهُم فَإِنَّمَا يَقُولُ: السَّامُ عَلَيْكُم ، وعهدهم لا ينتقض بها يقولونه سراً من كفر أو تكذيب ، فإن هذا لابد منه ، وكذلك ٢٠ لا ينتقض العهد بها يخفونه من السب ، وإنها ينتقض بها يظهرونه .

⁽١) في جميع الأصنول: قولا يفطن به، ، وفي المطبوعة: قولا يفطن له، .

⁽۲) ق (د) : اولذلك ا .

⁽٢) في (أ) : اولا يجب الفاحش؟ .

⁽٤) وإلي، : ساقطة من (ج) .

⁽٥ ـ ٥) ما بين القوسين : ساقط من (ج) .

⁽٦) مسورة المجادلة : الآية رقم : (٨) .

فَ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

فهذا دليل على أن النبي على لم يكن يَظُهر له أنه سب ، ولذلك (٢) نمى عائشة عن التصريح بشتمهم ، وأمرها بالرفق بأن ترد عليهم تحيتهم ، فإن كانوا قد حَبَّوا تحية سيئة استجيب لنا فيهم ، ولم يُستجب لهم فينا ، ولو كان ذلك من باب شتم (٢) النبي على والمسلمين الذي هو السب لكان فيه العقوبة ولو بالتعزير والكلام .

فلما لم يشرع رسول الله في في مثل هذه التحية تعزيراً ، ونهى مَن أغلظ عليهم الأجلها ، علم أن ذلك ليس من السب الظاهر ؛ لكونهم أخفوه كما يُخْفِي المنافقون نفاقهم ، ويُعرفون في لحن القول ، فلا يعاقبون بمثل ذلك ، وسيأتي إن شاء الله تمام الكلام(،) في ذلك(،).

⁽۱) رواه البخاري: في كتاب الاستئدان ـ باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلام (۱/ ٤٤ ح ٢٥٦٦) ، وفي كتاب استئابة المرتدين ـ باب إذا عرض المذمي أو غيره بسب النبي فلا ولم يصرّح (٢٩/١٦) ح ٢٩٣٧) ؛ ورواه مسلم: في كتاب السلام ـ باب النهي عن ابتداء أهمل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم (١٣/٦٥ ح ٢١٦٥) ؛ والمترمذي في كتاب الاستئذان ـ باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة (٥/٥٥ ح ٢٠٠١) ؛ والنسائي : في الاستئذان ـ باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة (٥/٥٥ ح ٢٠٠١) ؛ والسائم : في كتاب دعمل اليوم والليلة، (ص ٣٠٠ ح ٣٨١) ؛ وأحمد : في «المسند» (٢٧٠١) ، والمهدد كتاب دعمل اليوم والليلة، (ص ٣٠٠ ح ٣٨١) ؛ وأحمد : في «المسند» (٢/ ٢٧ ، ١٩٩١)

⁽۲) في (ج) و (د) : دوكذلك .

⁽٣) في (ج) : اسبهما

⁽٤) في (ج) : قوسيأتي تمام الكلام إن شاء الله، .

⁽٥) في ص (٤٤٥) .

الجواب الثالث: أن قول أصحاب النبي الله له: ألا نقتله ؟ لما أخبرهم أنه قال: السام عليكم، دليل على أنه كان مستقراً عندهم قتل الساب من اليهود ؛ لما رأوه قتل ابن الأشرف والمرأة وغيرهما ، فنهاهم النبي عن قتله ، وأخبرهم(۱) أن مثل هذا الكلام حقه أن يقابل بمثله ؛ لأنه ليس إظهاراً للسب والشتم من جنس ما فعلت تلك(۱) اليهودية وإبن الأشرف وغيرهما ، وإنها هو إسرار به كإسرار المنافقين بالنفاق .

الجواب الرابع : أن النبي ﷺ كان له أن يعفو عمن شتمه وسبه في حياته ، وليس للأمة أن تعفو عن ذلك .

يوضح ذلك أنه لا خلاف أن من سب النبي الله أو عابه بعد موته من المسلمين كان كافراً حلال الدم ، وكذلك من سب نبياً من الأنبياء ، ومع هذا فقد قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا لاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ وَمع هذا فقد قال الله تعالى : ﴿ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا لاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ وَامَنُوا لاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ وَالَّهُ وَمِي وَقَال تعالى : / ﴿ وَإِذْ قَالَ ٢٨/ بِ مُوسَى لِقُومِ فِي مَا قَالُوا ﴾ (٢) ، وقال تعالى : / ﴿ وَإِذْ قَالَ ٢٨/ بِ مُوسَى لِقُومِ فِي مَا تَوْ وَلَا تَعْلَمُ وَلَا اللّهِ وَالله اليوم الله الله الله الله الله الله الله في ذلك ؛ فربها سمع أذاه أو بلغه فلا يعاقب المؤذي على ذلك (ه) ، قال

⁽٢) تلك : ساقطة من (د) .

⁽٣) سورة الأحزاب : الآية رقم : (١٩) .

⁽٤) سورة الصف : الآية رقم : (٥) .

⁽۵) في (د) : اللؤذي منهم على ذلك! .

الله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمُ اللَّذِينَ يُؤُذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنَّ ﴿ (١) الآية ، وَسَال: ﴿ وَمِنْهُم مَّ نَ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدقَّاتِ فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَمْ يَصْخَطُونَ ﴾ (١) .

وعن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال: بينا النبي الله ، يقسم جاء عبدالله بن ذي الخويصرة التميمي فقال: اعدل يارسول الله ، قال: (وَيلُكَ! مَنْ (٣) يَعْدِلُ إِذَا لَـمَ أَعْدِلُ ؟ ، قال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنقه ، قال: (دَعْهُ فَإِنَّ لَـهُ أَصْحَاباً يَحْقِرُ أَحَدُكُمُ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتُهُ مَعَ صَلاَتُهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَسَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، وذكر الحديث إلى أن قال ـ: وفيه نزلت: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴿ ١٢٥.

هكذا(ن) رواه البخاري(ه) وغيره من حديث مُعْمَر عن الزهري ، وأخرجاه في «الصحيحين»(١) من وجوه أخرى عن الزهري عن أبي سلمة

⁽١) ســورة التوية : الآية رقم : (٦١) .

⁽٢) سـورة التوبة : الآية رقم : (٥٨) .

⁽٣) ني (د) : درمن ۽ ز

⁽٤) اهكذاه: ساقطة من (ج).

⁽٥) في الصحيحة : في كتاب استبتابة المرتديين ـ باب من ترك قتال الحوارج للتألف ولئلا ينفر النام (٢٠٣/ ٣٠٣ ح ٢٩٣٣) ؛ وأحمد في المسندة (٣٠/٥٦)

⁽٦) في «صحيح البخاري»: في كتاب الأدب ـ باب ما جاء في قول الرجل: ويلك (١٠/١٥) عن الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة والضحاك عن أبي سعيد ؟ وفي «صحيح مسلم»: في كتاب الزكاة ـ باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/٤٤٧ ج ١٠٦٤) رقم (١٤٨) عن حرملة بن يحيى وأحمد بن عبدالرحن الفهري عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحن والضحاك الممداني عن أبي سعيد ؛ وفي «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٢٥) عن عمد بن مصعب عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة والضحاك المشرقي عن أبي سلمة والضحاك المشرقي عن أبي سعيد ؛ وكتاب «السنة» لابن أبي عاصم (ص ٤٣٥ ح ٢٢٣) عن يجيى بن آدم عن يزيد بن عبدالعزيز عن إسحاق بن واشد عن الزهري به ، و (ح

والضحاك الهمداني(١) عن أبي سعيد قال: بينا نحن جلوس عند النبي على وهو يقسم قسماً أتاه ذو الخويصرة - وهو رجل من بن تميم - فقال: يارسول الله اعدل، فقال رسول الله على: ﴿ وَيَلَكَ ! مَنْ يَعْدِل إِذَا لَمُ أَعْدِلُ ؟ قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَعْدِلْه ، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: اثذن لي فيه أضرب عنقه ، فقال رسول الله على: ﴿ دَعْهُ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ وَصِيامَهُ مَعَ صِيامِهِم ، وذكر حديث الخوارج المشهور ، ولم يذكر نزول الآية(١) .

وتسميته ذو الخويصرة(٢) هو المشهبور في عبامة الأحاديث ، كما رواه عبامة أصحباب الزهري عنه ، والأشبه أن ما انفرد به معمر وَهُمَّمٌ منه ،

⁽۱) هنو الضنحاك بن شراحيل المِشْرقي النهَمْلَاني (صدوق) . روى عن : أبي سعيد الخدري وسالك بن أوس . روى عنه : الأعنمش والزهري وحبيب بن أبي ثابت . ينظر : «التاريخ الكبيرة (٤/ ٢/ ٣٣٥) ؛ «الجمنع بين رجال الصحيحين» (٢٢٨/١) ؛ «تهذيب الكيال» (٣٢٣/ ٢٣) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٤٠٤/٤) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٢٧٩) .

⁽۲) وحديث أي سعيد الخدري رضي الله عنه له طرق أخرى عن أي سلمة بن عبدالرحن عنه الإضافة إلى ما ذكر آنفاً. فقد رواه البخاري: في كتاب المناقب ـ باب علامات النبوة وي كتاب فضائل القرآن ـ باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به (۲۸۸/۸ في كتاب فضائل القرآن ـ باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به (۲۸۸/۸ الحارث التيمي عن أي سلمة به ، وفي كتاب استتابة المرتدين ـ باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحبة عليهم (۲۱/ ۲۹۵ ح ۲۹۳۱) عن عمد بن المثنى عن عبدالوهاب عن يجيى ابن سعيد عن عمد بن إيراهيم عن أي سلمة وعطاء بن يسار عن أي سعيد؛ ورواه مسلم: في كتاب الزكاة ـ باب ذكر الخوارج وصفاتهم (۲۲/ ۲۵۷ ح ۲۵۳۱) رقم (۱۹۶۷) عن عمد ابن المثنى عن عبدالوهاب عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إيراهيم عن أي سلمة وعطاء بن ابن المثنى عن عبدالوهاب عن يحيى بن سعيد عن عمد بن إيراهيم عن أي سلمة وعطاء بن ابن وهب : ثلاثتهم عن أي الطاهر بن السرح وحرملة بن يحيى وأحمد بن عبدالرحن ابن وهب : ثلاثتهم عن أبن وهب عن يونس عن الزهري به ؛ ورواه ابن ماجة : في المقدمة ـ باب في ذكر الخوارج (۲۰ / ۲۰ ح ۲۱۹) عن أي بكر بن أبن شيبة عن يزيد بن المقدمة ـ باب في ذكر الخوارج (۲۰ / ۲۰ ح ۲۱۹) عن أي بكر بن أبن شيبة عن يزيد بن هارون عن عمد بن عمرو عن أي سلمة به .

⁽٣) في (د) : اوتسمیته ذي الخویصرة) .

فإن له مثل ذلك ، وقد ذكروا أن اسمه حُرقوص بن زهير<١٠ .

وفي والصحيحين أيضاً من حديث عبدالرحمن بن أبي نُعْم (٢) عن أبي سعيد قال: بعث عَلِي رضي الله عنه / وهو باليمن إلى النبي الله بلُهُ هَيْبة في تربتها فقسمها بين أربعة نفر، وفيه : فغضبت قريش والأنصار، وقالوا: يعطيه صناديد أهل نجد ويدَعُنا، فقال: إنها أتألفهم، فأقبل رجل غائر العينين ناتي الجبين كثّ اللحية مُشرفُ الوَجتتَيني علوق الرأس فقال: يا عمد اتق الله، قال: وفَمَن يُطع الله إذا عَصيتُه؟ أفيامَنني عَلَى أهلِ الأرضِ وَلا تَأْمَنُوني فسال رجل من القوم قَتْلَه، أراه خالد بن الوليد، فمنعه، فلما ولى قال: وإنَّ مِن ضغضي وَرى هَذَا قَوْماً يَقُروُون القُرآنَ لا يُجاوِزُ حَنَاجِرَهَم وذكر الحديث في صفة الخوارج وفي آخره: ويقَتْلُونَ أهلَ الإسلام، ويَدعُونَ أهلَ الأوثان، لَيْن أَدْرَكُ تُهُم لأَقْتُلَنَهُمْ قَتَل عَادِه (١).

وفي رواية لمسلم : «أَلا تَا أَمنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ ، يَا أَيْنِنِي خَبَر السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاء وفيها فقال: يارسول الله اتق الله،

⁽۱) هو حرقوص بن زهير السعدي الملقب بذي الخويسرة ، من بني تميم . أمره عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقتال الهرمزان ، فاستولى على سوق الأهواز ونزل بها ، ثم شهد صفين مع على رضي الله عنه ، وبعد الحكمين صار من أشد الخوارج على علي ، فقتل في من قتل بالتهروان سنة سبع وثلاثين ، وفي سيرته اضطراب . ينظر : «الإصابة» في من قتل بالتهروان سنة سبع وثلاثين ، وفي سيرته اضطراب . ينظر : «الإصابة» (١/ ٢٣٥) ؛ «الأعلام» (١/ ١٧٣) .

⁽۲) هو الإسام عبدالرحن بن أبي نُعُم ، أبو الحكم البجلي الكوفي (صدوق) ، وقال ابن سعد:

قشقة ، روى عن : المنعرة وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري ، روى عنه : ابنه الحكم
وعارة بن القعقاع وفضيل بن غزوان ، سات قبل المئة ، ينظر : قطبقات ابن سعده
(۲/۸۲) ؛ قالحمنع (۱/۲۰۲) ؛ قسير أعلام النبلاء (٥/۲۲) ؛ قهذيب التهذيب عن (٢٥٢) .

 ⁽٣) الضنضىء : الأصل : يريد أنه يخرج من نسله وعقبه ، كما تقدم في ص (٣٤٠) .

⁽٤) سبق تخريجه في ص (٣٤٥) .

فقال النبي ﷺ: ﴿وَيْلُكَ ! أُولَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ الله؟ قال : ثم ولَّى الرجل ، فقال خالد بن الوليد : يارسول الله ألا أضرب عنقه ؟ فقال : ﴿لا ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي ، قال خالد : وكم من مصلِّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه ؟ فقال رسول الله ﷺ : ﴿إِنِّي لَمْ أُومَر أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلا أَشُتَّ بُطُونَهُمْ ، (١) .

وفي رواية في «الصحيح»: فقام إليه عمر بن الخطاب فقال: يارسول الله ، ألا أضرب عنقه ؟ قال: «لا» ، فقام إليه خالد سيف الله فقال: «لا»().

فهذا الرجل قد نص القرآن أنه من المنافقين بقوله : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ (٢) ، أي : يعيبك ويطعن عليك ، وقوله للنبي على الصَّدَقَاتِ ﴾ (٢) ، أي : يعيبك ويطعن عليك ، وقوله للنبي على المال أولئك الأربعة ؛ نسبة للنبي على أنه جَارَ ولم يتق الله ، ولهذا قال : «أُولَسْتُ أَحَقَ أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ يَتَقَلِي وَأَنَا أَمِيْنُ مَنْ فِي السَّمَاءِ ؟ ٤ .

ومثل هذا الكلام لا ريب أنه يوجب القتل لو قاله اليوم أحد ، وإنها لم يقتله النبي على لأنه كان يظهر الإسلام وهو الصلاة التي يقاتَل الناس حتى يفعلوها ، وإنها كان نفاقه بها يختص النبي على الأذى ، وكان ١٨٧ب له أن يعفو عنه ، وكان يعفو عنهم تأليفاً للقلوب ؛ لئلا يتحدث الناس أن عمداً يقتل أصحابه ، وقد جاء ذلك مفسراً في هذه القصة أو في مثلها .

⁽١) سبق تخريجه في ص (٣٥٢) .

⁽٢) سسورة التوبة : الآية رقم : (٥٨) .

فروى مسلم في "صحيحه" عن أبي الزبير (۱) عن جابر رضي الله عنه قال: أتى رجلٌ بالجعرانة مُنصَرفه من حنين _ وفي ثوب بلال فضة ، ورسول الله ﷺ يقبض منها ، يعطي [منها] (۱) الناس _ فقال: ياعمد اعدل، فقال: ﴿وَيلُكَ ارْ٢) ومَنْ يَعْدِل إِذَا لَمْ أَكُن أَعْدِلُ ؟ لقَدْ خِبتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُن أَعْدِلُ ، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُن أَعْدِلُ » ، فقال: «مَعَاذَ اللّهِ أَنْ يَتَحَدّثَ النّاسُ دعني يارسول الله فاقتل هذا المنافق، فقال: «مَعَاذَ اللّهِ أَنْ يَتَحَدّثَ النّاسُ حَنَى يَارسول الله فاقتل هذا المنافق، فقال: «مَعَاذَ اللّهِ أَنْ يَتَحَدّثَ النّاسُ حَنِي يَارسول الله فاقتل هذا المنافق، فقال: «مَعَاذَ اللّهِ أَنْ يَتَحَدّثَ النّاسُ حَنَاجِ رَهُمْ ، يَمُرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمُرُقُ السّهُمُ مِنَ الرّمِيّةِ (١٤) .

وروى البخاري منه عن عمرو عن جابر رضي الله عنهما(ه) قال : بينا رسول الله ﷺ يقسم غنيمةً بالجِعْرَانة إذ قال له رجل : اعدل ، فقال : «لَقَدْ شَقِيْتَ إِنْ لَـمْ أَعْدِلْ»(١) .

⁽۱) أبو الزبير هو : عمد بن مسلم بن تَدُرُس ، الأسدي مولاهم ، القرشي المكي (صدوق إلا أنه يدلس) . روى عنه : الزهري وليث بن أبي سليم وإساعيل بن أسية : سات سنة ثان وعشرين ومئة . ينظر : قطبقات ابن سعد، (٥/ ٤٨١) ؛ قالجرج والتعديل، (٨/ ٧٤) ؛ قالجمع، (٢/ ٤٤٩) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٥/ ٨٨٤) ؛ والجرج والتعديل، (٨/ ٥٠) ؛ قالجمع، (٨/ ٤٤٩) ؛ قسير أعلام النبلاء، (٥/ ٥٨٣) ؛ وساير أعلام النبلاء،

⁽٥/ ٣٨٠) ؛ (تقريب التهذيب) ص (٣٨٠) .

⁽٢) امنها، : زيادة في (ج) .

⁽٣) قي (ج) و (د) : الربحك؛ .

⁽٤) سبق تخريجه في ص (٤٢٢) .

⁽a) في (c) : اعتها .

⁽٢) وواه البخاري في كتاب فرض الخمس - باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين (٢) وواه البخاري في كتاب فرض الخمس - باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين (٢/ ٢٧٤ ح ٢٧٤ ) جبابر ٤ ورواه مسلم : في كتاب الزكاة - باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤٠ ح ٢٣٠) عن زيد بن الحباب عن قرة عن أبي الزبير عن جابر . قال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٢٧٩) : القد شقيتُ وضم المثناة للأكثر، ومعناه ظاهر ولا محدور فيه، والشرط لا يستلزم الوقوع؛ لأنه ليس ممن لا يعدل حتى يحصل له الشقاء ، بل هو عادل فلا يشقى ، وحكى عياض فتحمها ، ورجحه النووي ، وحكاه الإساعيلي عن رواية شيخه المنيمي ، والمعنى : لقد شقيت أي : صللت أنت أبيا التابع حيث تقتدي بمن لا يعدل ، أو حيث تعتقد في نبيك هذا القول الذي لا يصدر عن مؤمن أه.

وجاء من كلامه لرسول الله على ما هو أغلظ من هذا ، قال ابن إسحاق في رواية ابن بكير عنه : حدثني أبو عبيدة بن محمد بن عار بن ياسر عن مِقْسَم أبي القاسم مولى عبدالله بن الحارث(۱) قال : خرجت أنا و[تليد](۱) بن كلاب الليثي ، فلقينا عبدالله بن عمرو بسن العاص يطوف بالكمبة معلقاً نعليه في يديه ، فقلنا له : هل حضرت رسول الله على وعنده ذو الخويصرة التميسمي يكلمه ؟ قال : نعم ، ثم حدثنا فقال : أتى ذو الخويصرة(۱) التميمي رسول الله على وهو يقسم المقاسم بحنين ، فقال : يامحمد قد رأيت ما صنعت ، قال : فنكيف رأيت ؟ قال : لم أرك عدلت ، فغضب رسول الله على وقال : فإذا لم يَكُنِ الْعَدْلُ عندي فَعَنْدُ مَنْ يكون ؟ فقال عمر : يارسول الله ، ألا أقوم إليه فأضرب عنقه ، مَنْ يكون ؟ فقال عمر : يارسول الله ، ألا أقوم إليه فأضرب عنقه ، فقال رسول الله على وذكر تمام الحديث(١).

/ قال ابن إسحاق: حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين قال: ١/٨٨ أتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم المقاسم بحنين ، وذكر مثل هذا سواء(ه) .

⁽۱) هو مِقْسَم بن بُجْرَة ، ويقال : ابن نَجْدة ، أبو القاسم صولى عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشعي ، وهو مكي تابعي (صدوق وكان يرسل) . روى عن : ابن عباس وعبدالله ابن الحارث وعبدالله بن عصرو . روى عنه : عبدالكريم بن مالك الجزري وَمَيْسُون بن مهران والحكم بن عنسيبة . مات سنة إحدى ومئة . ينظر : «الشاريخ الكبيرة مهران والحكم بن عنسيبة . مات سنة إحدى ومئة . ينظر : «الشاريخ الكبيرة (٣٣/٤/) ؛ «الجمسع» (٢/ ٥٢١) ؛ «الكساشف» (٣/ ١٧٢) ؛ «تهليب التهليب» من (٥٤٥) .

⁽٢)في (أ) : فتلاد، ، وفي (د) : فبلال، ؛ وفي فالمسند، وفالسيرة، : فتليمد، .

⁽٣) ف (د) : اذي الخويصة !

 ⁽٤) ينظر: «السير النبوية» لابسن هشام (٢/ ٤٩٦)؛ «والسنة» لابسن أي عاصم ص
 (٤٣٩ ح ٩٢٩) .

⁽٥) (السير النبوية) (٢/ ٤٩٧) .

ورواه الإمام أحمد عن يعقبوب بن إبراهيم بن سعد(١) عن أبيه(١) عن ابن إسحاق نحو هذارس.

> تحقيق لبيان اعترض على

وقال الأموي عن ابن إسحاق ، وذكر الحديث عن أبي عبيدة وعن محمد بن علي وعن ابن أبي نجيح عن أبيه أن رجلاً تكلم عِندَ النبي عليه قسم الرسول قال: ولم يسمه إلا مجمد بن علي ، فإنه قال : هو ذو الخويصرة التميمي

وكـ ذلـك ذكـر غيره أن ذا الخـويصرة هو الذي اعترض على النبي عليه في قَسْم غنائم حنين . وكذلك المنافق الذي سمعه ابن مسعود فإنه في غنائم حنين أيضاً .

(٢) تقدمت ترجته في ص (٢٢٥).

(٣) ينظر : دمسند الإمام أحمد، (٢/ ٢١٩) وفيه : حدثنا عبدالله حدثني أبي ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني أبو عبيدة بن محمد بن عهار بن ياسر عن مِقْسَم أبي القاسم مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل ، قال: خرجت أنا وتليد بن كلاب الليثي حتى أتينًا عبدالله ابن عمرو بن العماص. . . الحديث. وقبال أبو عبدالرحن عبدالله بن الإمام أحد عقب الحليث: اأبو عبيدة هذا اسمه : محمد ، ثقة ، وأخوه سلمة بن محمد بن عهار ، لم يرو عنه إلا على بن زيد ، ولا نعلم خبره ، ومـقــــم : ليس به بأس ، ولهذا الحــديث طرق في هذا المعنى ، وطرق أخبرى في هذا المعنى صحاح والله سبحانه وتعالى أعلم؛ أهـ . وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في كتاب (السنة) (ص ٤٤٠ ح ٩٣٠) ؛ وعبدالله بن الإسام أحمد في كتاب (السنة) (٢/ ٦٣١ ح ١٥٠٤)، والحديث ذكره الهيشمي في (مجمع الزوائد) (٣٠/٦) وقال: قرواه أحمد والبطيراني باختصار ، ورجال أحمد ثقات؛ أهم . وصحح إسناده أحمد محمد شاكر في شرحه على المسنده (٦/١٢/٦ ح ٧٠٣٨)، وذكر بعضاً من الطرق لهذا الحديث، وقال الألباني في «ظلال الجنة» [الطبوع مع كتباب السنة لابن أبي صاصم] :. السناده جيد ورجاله كلهم ثقات ، قد صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث؛ أهـ .

⁽١) هو يعتقبوب بن إبراهيسم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحن بن عوف الزهري ، أبو يوسف المدني ، نزيل بغداد (ثقة فياضل) . روى عن : أبيه الحيافظ إبراهيم بن سعد وشعبة والـليث. روى عنه : أحمد وإسـحـاق وعـبـد بن حيـد . مـات سنة ثمان ومثتين ؛ ينظر : التاريخ الثقات؛ للعجل ص (٤٨٤) ؛ الثقات لابن حبان، (٩/ ٢٨٤) ؛ اتاريخ بغداد، (٢٦٨/١٤) ؛ وسير أعسلام النبلاء؛ (٩/ ٤٩١) ؛ والكناشف، (٣/ ٢٩٠) ؛ فتهذيب التهذيب، (٢٩٠/١١) ؛ القريب التهذيب، ص (٦٠٧) .

وأما الذي في حديث ابن أبي نُعْم عن أبي سعيد فإنه كان بعد هذه المرة ؛ لأن فيه أن علياً بعث إلى النبي على وهو باليمن بذهيبة فقسمها بين أربعة من أهل نجد ، ولاخلاف بين أهل العلم أن علياً كان في غزوة حنين مع النبي ﷺ، ولم تكن اليمن(١) فتحت يومنذ ، ثم إنه استعمل علياً على اليمن سنة عشر بعد تبوك وبعد أن بعشه مع أبي بكر إلى الموسم ينبذ العهود، ووافي النبي ﷺ في حمجة الوداع منصرفه من اليمن ، وكان النبي عَلَى بِالمَدنية لما بعث على بالصدقة ، ومما يبين ذلك أن غنائم حنين نَفَّل، النبي ﷺ منها خلقاً كثيراً من قريش وأهل نجد ، وهذه الذهيبة إنها قسمها بين أربعة نجديين ، وإذا كان كذلك فإما أن يكون المعترض في هذه المرة غير ذي الخويصرة ، ويكون أبو سعيد قد شهد القصتين ، وعلى هذا فالذي في رواية معمر أن آية الصدقات نزلت في قصة ذي الخويصرة ليس بجيد ، بل هو مدرج في الحديث من كلام الزهري أو كلام معمر ؛ لأن ذا الخويصرة إنها أنكر عليه قسم الغنائم ، وليست هي الصدقات (٢) التي جعلها الله لثمانية أصناف ، ولا التفات إلى ما ذكره بعض المفسرين من أن الآيمة نزلت في قسم غنائم حنين ، وإما أن يكون المعترض في ذهيبة على رضى الله عنه هو ذو الخــويصرة أيضــاً ، وعلى هذا فتكــون أحــاديث [أبي](٣) سعيد كلها في هذه القصة ، لا في قسم الغنائم ، وتكون الآية قد نزلت في ذلك ، أو يكون قـد شهد القصتين معاً ، / والآية نزلت في إحداهما .

۸۸/ ب

(١) في (د) : قباليمن، .

⁽٢) في (د): (وليست من الصدقات).

⁽٣) «أي» : ساقطة من (أ) .

وقد رُوي عن أبي برزة الأسلمي قال: أبي رسول الله على بال ، فقسمه ، فاعطى مَن عن بمينه ومن عن شهاله، ولم يعط مَن وراءه شيئاً، فقام رجلٌ من ورائه فقال: يا محمد ما عدلت في القسمة ، رجل أسودُ مَظْمُوم الشعر عليه ثوبان أبيضان ، فغضب رسول الله على غضباً شديداً وقال: قوالله لا تجدُونَ بعدي رَجُلاً هُو أعدل مِني " ثم قال: فيَخرجُ في آخِر الزَّمانِ قَوْمٌ كَأَنَّ هَذَا مِنهم ، يَقْرَ وُونَ الْقُرآنَ لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِم ، في آخِر الزَّمانِ قَوْمٌ كَأَنَّ هَذَا مِنهم ، يَقْرَ وُونَ الْقُرآنَ لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِم ، يَسمرُقُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، سِيماهم التَّحلِيقُ ، لاَ يَرَافُونَ يَخرُجَ آخِرُهم مَعَ الْمَسِيحِ التَّحلِيقُ ، لاَ يَرَافُونَ يَخرُجَ آخِرُهم مَعَ الْمَسِيحِ التَّحلِيقُ ، لاَ يَرَافُونَ يَخدرُجُونَ حَتَى يَخرُجَ آخِرُهم مَعَ الْمَسِيحِ التَّحلِيقُ ، لاَ يَرَافُونَ يَخدرُجُونَ حَتَى يَخرَجَ آخِرُهم مَعَ الْمَسِيحِ التَّهالِيمَ ، هُمْ شَرُ الْخَلْقِ والخلِيقَةِ الوَاه النسائي (۱).

ومن هذا الباب ما خرجاه في «الصحيحين» عن أبي واثـل(٢) عن عبدالله قال : لما كان يوم حنين آثر رسول الله هي ناساً (٢) في القسمة ، فأعطى الأقرع بن حابس مئة من الإبل ، وأعطى عيينة بن حصن مثل ذلك ، وأعطى ناساً من أشراف العرب، وآثرهم يومئذ في القسمة ، فقال

⁽۱) رواه النسائي: في كتاب تحريم الدم ـ باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس (۱۱۹/۷) . ۱۲۰ ، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (۲۲۱۶) . كلاهما عن حاد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن شريك بن شهاب عن أبي برزة به . . . والحديث قال عنه الهيشمي في «جمع الزوائد» (۲/۲۲۲) : «رواه أحمد ، والأزرق بن قيس وثقه ابن حبان ، ويقية رجاله رجال الصحيح» .

⁽۲) أبو واثل هو: شَقيق بن سلمة الأسدي ، أبو واثل الكوفي (ثقة مخضرم) ، من العلماء العاملين ، أدرك النبي في ولم يسمع منه شيئاً . روى عن : عبدالله بن مسعود وحذيفة ومعاذ . روى عنه عمرو بن مرة ومنصور والأعمش . مات في زمن الحجاج . ينظر : وطبقات ابن سعده (۲۲۱) ؛ وتاريخ الثقات؛ للعجلي ص (۲۲۱) ؛ والشقات؛ لابن حبان (٤/ ٣٥٤) ؛ والجسمع (۲۱ / ۲۱) ؛ وتهدنيب الكهال؛ (۲۲ / ۵۶۸) ؛ والكاشف، حبان (٤/ ٣٥٤) ؛ والكاشف، (۲/ ۱۰) ؛ وتقريب التهنيب؛ ص (۲۸ ) .

⁽٣) ق (د) : داناساً، .

رجل: والله إن هذه لقسمة ما عُدِل فيها ، أو ما أريد بها وجه الله قال: فقلت: والله لأخبرن رسول الله على ، قال: فأتيته فأخبرته بها قال ، فتغير وجهه حتى كان كالصَّرْف(١) ، ثم قال: فضَمَنْ يَعْدِلْ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللهَ وَرَسُولُه ؟ ، ثم قال: فيرَحَمُ اللَّهُ موسى ، قَدْ أُوذِي بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ ، قال: فقلت: لا جَرَمَ لا أرفع إليه بعدها حديثاً .

وفي رواية للبخاري قال رجل من الأنصار: ما أريد بها وجه الله(١) .

وذكر الواقدي أن المتكلم بهذا كان معتب بن قشير(r) ، وهو معدود من المنافقين .

فهذا الكلام مما يوجب القتل بالاتفاق ؛ لأنه جعل النبي على ظالماً مرائياً ، وقد صرح النبي على بأن هذا من أذى المرسلين ، ثم اقتدى في العفو عن ذلك بموسى عليه السلام، ولم [يستتب](،)؛ لأن القول لم يثبت، فإنه لم يراجع القائل ، ولا تكلم في ذلك بشيء .

⁽١) الصَّـرف: شجر أحر يُدبغ به كالأديم. والنهاية؛ (٣/ ٢٤) (صرف).

⁽٢) رواه البخاري: في كتاب فرض الخمس باب ما كان النبي الله يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس (٢/ ٢٨٩ ح ٣١٥٠) ، وفي مواضع أخرى من الصحيح منها: (ح وغيرهم من الخمس (٢/ ٢٨٩ ، ٢٠٥٦ ، ٢٢٩١ ، ٢٢٩١) ؛ ورواه مسلم: فسي كتاب الزكاة _ باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إييانه (٢/ ٢٧٩ ح (١٠٦٢)) ؛ وأحمد: في والمسنك (١/ ٤١١) ؛ والبيهقي: في ودلائل النبوة (٥/ ١٨٤) ؛ والبيهقي: في ودلائل النبوة (٥/ ١٨٤) ؛

⁽٣) كتاب دالمغازي، للواقدي (٣/ ٩٤٩) .

ومن ذلك قـول الاتصاري الذي حاكم الزبير في شِـرَاج الـحَـرَّة، اللهُ قَــال : وَاسْقِ يَا زُبَيْر ، ثُــمَّ سَـرِّح المـاءَن إِلَى جَـارِكَ، فقال : إن كان

⁽۱) هو أبو بكر بن أبي عاصم: أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مَخْلَد الشيباني من أهل البصرة ، وهو حافظ كبير من أهل السنة والحديث ، إمام بارع متبع للآثار ، كثير التبصائيف ، ولي القضاء بأصبهان روى عن : والده وعن جده لأمه الحافظ موسى بن إساحيل التبوذكي وأبي الوليد الطيالسي . روى عنه : ابنته أم الضحاك عاتكة وأبو الشيخ وعسد الكِسائي . مات سنة سبع وثمانين ومئتين . ينظر : قالجرح والتعديل، (١٧/١٣) ؛ والإرشاد في معرفة علماء الحديث، (١/ ٥٠٠) ؛ وسير أعلام النبلاء، (١٣/ ٢٥)

⁽٢) أبو الشيخ: هو الإمام الحافظ عدت أصبهان أبو عمد عبدالله بن عمد بن جعفر بن حيان المعروف بأي الشيخ صاحب التصانيف منها كتاب «السنة» وكتاب «العظمة» وكتاب «شواب الأعمال». روى عن : جده عمود بن الفرج وأي بكر بن أي عاصم وأي بكر البزار. روى عنه : ابن منده وابن مردويه . مات سنة تسع وتسعين وثلاث مئة . ينظر : وذكر أخبار أصبهان (٢/ ٩٠) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٢٧٦) ؛ «تلكرة الحفاظة (٣/ ٩٠) ؛ «سار (٩٠ /١٠) .

⁽٣) هو عقبة بن وساج بن حصن الأزدي ، بصري نزل الشام (ثقة) . روى عن : عبدالله بن عسرو . روى عنه : قتادة وابن أبي عبلة . قُتل سنة اثنين أو ثلاث وثيانين بالزاوية أو الجهاجم . ينظر : «تاريخ الثقات؛ للعجلي ص (٣٣٨) ؛ «ثقات؛ ابن شاهين ص(٣٤٩) ؛ «ثالكاشف» (٢/ ٢٧٤) > «تهليب التهذيب» (٧/ ٢٥١) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٣٩٥) . «الكاشف» (٢/ ٢٧٤) > «تهريب التهذيب» ص (٣٩٥) . وصحح إسناده الألباني في رفاه ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» ص (٤١١ ح ٩٣٤) ؛ وصحح إسناده الألباني في «خمع الزوائد» (٦/ ٢٣١) وقال الهيثمي : «ورجاله رجال الصحيح» .

⁽٥) شراج الحرة : هنو جمع شُعرج ، وهنو مستيل المناء من الحرة إلى السهل ، وهي بالمدينة ينظر : معجم البلدان (٣١/ ٣٣١) .

⁽٦) الماءُ : ساقطة من (ج) .

ابن عمتك ؟(١).

وحـديث الرجل الذي قـضى عليه ، فـقال : لا أرضى ، ثم ذهب إلى أبي بكر ، ثم إلى عمر فقتله(٢) .

ولهذا نظائر في الحديث إذا تتبعت ، مثل الحديث المعروف عن بَهْ ز ابن حكيم(٣) عن أبيه(١) عن جده(١) أن أخاه أتى النبي على فقال : جيراني على ماذا أُخذوا ؟ فأعرض عنه النبي على ، فقال : إن الناس يزعمون أنك تنهى عن الفيء وتستخلي به(١) ، فقال : (لَئِنْ كُنْتُ أَفْعَلُ ذَلِكَ إِنَّهُ

⁽٢) سبق تخريجه في ص (٨١ ـ ٨٥) .

⁽٣) هنو بهز بن حكيم بن معاوية بن حَيدة ، الإمام المحدث ، أبنو عبدالملك القُشَيْري البصري (صدوق) . له عدة أحاديث عن أبيه عن جده وعن زرارة بن أوفى . روى عنه : يحيى القطان ورَوْح وأبو عاصم . مات قبل الخمصين ومئة . ينظر : «الشاريخ الكبير» (٢/ ١/ ١٤٢) ؛ «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٠) ؛ «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٣) «تهذيب التهذيب» (١٢٨) .

 ⁽٤) هو حكيم بن معاوية القشيري ، تابعي (صدوق) . روى عن : أبيه . روى عنه : بنوه : بهز وسعيد ومهران . ينظر : «الشقات؛ لابن حبان (٤/ ١٦١) ؛ التهذيب؛ التهذيب؛
 (٢/ ٤٥١) ؛ «تقريب التهذيب؛ ص (١٧٧) .

⁽٥) هو معاوية بـن حَـيْدة بن معاوية القشيري . روى عن النبي ﷺ . روى عنه : ابنه حكيم وعـروة بـن رويـم . وكـان قـد وفـد عـلى النبي ﷺ وصـحـبه وسـاله عن أشيـاء . ينـظر : «طبقات ابن سعد، (٧/ ٣٥) ؛ «أسد الغابة» (٧/ ٢٠٨) ؛ «الإصابة» (٦/ ١١٢) .

⁽٦) في (ج) : اونستحل به) .

لَعَلَى ، وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مَ(١) ، خَلُوا لَهُ جِيْرَانَهُ اللهِ اللهِ داود بإسناد صحيح(١) .

فهذا وإن كان قد حكى هذا القذف عن غيره فإنها قصد به انتقاصه وإيذاءه بذلك ، ولم يحكه على وجه الرد على من قاله ، وهذا من أنواع السب .

ومثل حديث ابن إسحاق عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: ابتاع رسول الله على جزوراً من أعرابي بوَسْتِي من تمر الذخيرة ، فجاء به إلى منزله ، فالتمس التمر فلم يجده في البيت ، قالست ، فخرج إلى الأعرابي فقال : «يا عَبْدَ اللَّهِ ، إنَّا ابتعنا مِنكَ جَزورَكَ هَذا بوسْقِ مِن تَمْرِ الدَّخِيْرة ، وَنَعْنُ نَرَى أَنَّهُ عِنْدَنَا ، فَلَمْ نَجِدُه ، فقال الأعرابي ، واغدراه واغدراه ، فوكنه الناس ، وقالوا : لرسول الله على تقول هذا ؟! فقال رسول الله على تقول هذا ؟! فقال رسول الله على عاصم وابن حبان في الدلائل ،

فهذا الباب كله مما يوجب القتل ، ويكون به الرجل كافراً منافقاً حلال الدم ، كان النبي على وغيره من الأنبياء عليهم السلام يعفون ويصفحون عمن قاله ، امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ حُذِ الْعَفْوَ وَأَمُرْ بِالْمُرْفِ

 ⁽١) قي (د) : (رما هو عليكم) .

⁽٢) رواه أبو داود: في كتباب الأقبضية - باب في الحبس في الدَّين وغيره (٤/٤٤ ح ٣٦٣١)؛ ورواه الإمام أحمد: في «المستد، (٧/٥، ٤)؛ والحماكم : في «المستدوك» (١/٥٢٥). الحديث صحّح إسناده المصنف «شيخ الإسلام ابن ثيمية، كما ذُكِر في المتن آنفاً، والألباني في : «صحيح سنن أبي داود» (٣٠٨٦ ح ٣٠٨٨).

⁽٣) في (ج) و (د) : فقال؛ .

⁽٤) ورواه الإسام أحمد بأطول من هذا في «المسند» (٢٦٨/٦_ ٢٦٩)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٤٣/٤) : فرواه أحمد والبيزار ، وإسناد أحمد صحيح» .

وَأَعْدِضْ عَنِ الْحَاهِلِيْنَ﴾ (١) ، ولقوله (٢) تعالى : ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ الْسَيِّنَةَ﴾ (r) ، وقــوله : ﴿وَلا تَسْتَوِي الْـحَسَنَةُ وَلاَ الْسَّيِّنَةُ ادْفَعْ بِالَّــتِي هِــيَ أَحْسَـنُ فَإِذَا الَّذِي بَينَكَ وَبَينَـهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّـه وَلَيْ حَمِيمٌ * وَمَا يُسلَسقًّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَّرُوا وَمَا يُلقًّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيم ﴿()) ولقوله(٢) تَمَالَى : ﴿ وَلَو كُنْتَ فَظَّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا نُفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَسَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾(٥)، ولقوله(٢) تبعيالى: ﴿وَلا تُطِعِ الْكَافِرِيْنَ وَالْــمُنَافِقِيْنَ وَدَعْ أَذَاهُـمْ ﴾ (١) ، وذلك لأن درجـــة الحلم والصبر على الأذى والعـفـو عن الظلم أفـضل / أخـلاق أهل الدنيا والآخرة ، يبلغُ ٨٩/ب الرجل بها(٧) مـالا يبلغه بالصيام والقيام ، قال تعالى : ﴿وَالْكَاظِمِيْنَ الْغَيْظَ والْعَافِيْ نَ عَنِ الْنَّاسِ واللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِيْنَ﴾ (٨) ، وقال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّنَةٍ سَيِّنَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ (١) ، وقال تـعــــالى : ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْــراً أَوْ تُــخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُـوء فَإِنَّ اللَّـهَ كَانَ

⁽١) سنورة الأعراف : الآية رقم : (١٩٩) .

⁽٢) ني (ج) : دركقرله) .

⁽٣) ســورة (المــؤمنون) : الآية رقم : (٩٦) .

⁽٤) سورة فصلت : الآيتان رقم : (٣٤ ، ٣٥) .

⁽٥) ســورة آل عمران : الآية رقم : (١٥٩) .

⁽٦) ســورة الأحــزاب : الآية رقم : (٤٨) .

⁽٧) في (د) : دبها الرجل، .

⁽A) سبورة آل عمران : الآية رقم : (١٣٤) .

⁽٩) ســورة الشورى : الآية رقم : (٤٠) .

عَـفُواً قَدِيـراً ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُ مَ فَعَاقِبُ وا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ مَ وَلَئِنْ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ للصَّابِرِينَ ﴾ (١) .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مشهورة (٣) ، ثم الأنبياء أحق الناس بهذه الدرجة لفضلهم ، وأحوج الناس إليها لما ابتلوا به من دعوة الناس ومعالجتهم وتغيير ما كانوا عليه من العادات ، وهو أمر لم يأت به أحد إلا عُودي ، فالكلام الذي يؤذيهم يكفر به الرجل فيصير به عارباً إن كان ذا عهد ومرتداً أو منافقاً إن كان بمن يظهر الإسلام ، ولهم فيه أيضاً حق الأدمي ؟ فجعل الله لهم أن يعفوا عن مثل هذا النوع ، ووسع عليهم ذلك لما فيه من حق الأدمي ؟ تغليباً لحق الأدمي على حق الله ، كما جعل لستحق القود وحد القذف أن يعفو عن (١) القاتل والقاذف وأولى ؟ لما في جواز عفو الأنبياء ونحوهم من المصالح العظيمة المتعلقة بالنبي والأمة

⁽١) سـورة النساء : الآية رقيم : (١٤٩) .

⁽٢) ســورة النحل : الآية رقم : (١٢٦) .

⁽٣) فمنها ما رواه الإمام أحمد: في المسئدة (٢/٦٤ ، ٤٤٨) ؛ وأبو داود: في كتاب الأدب - باب في حسن الحيلق (١٤٩/٥) من طريق شعبة عن القاسم بن أبي برزة عن عطاء الكيخاراني عن أم الدرداء عن أبي اللوداء عن النبي على قبال: وما مِن شَيء أَتَقَلُ فِي المِيزَانِ مِن حُسنِ الحُلُقِ، وصححه الألباني في الصحيح سنن أبي داوده (١١/٨٠ عن المبرزانِ مِن حُسنِ الحُلُقِ، وصححه الألباني في المحيح سنن أبي داوده (١١/٨٠ عن المبرزانِ اللهرداء عن البي المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ المبرزانِ ا

⁽٤) اعن؛ : ساقطة من (د)

وبالدين ، وهذا معنى قول عائشة رضي الله عنها : «ما ضَرَب رسول الله عنها نه ما ضَرَب رسول الله عنها نه خادماً له ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قط إلا أن يجاهد في سبيل الله ، ولا انتقم لنفسه قط، ، وفي لفظ : «ما نِيلَ منه شيء فانتقم(١) من صاحبه إلا أن تُنتَهَكَ محارم الله ، فإذا انتُهِكَت محارم الله لم يقم [لغضبه](١) شيء حتى ينتقم(١) لله، متفق عليه(١) .

كان الرسول يعمف و أو ينتقم تبعاً للمصلحة

ومعلوم أن النيل منه أعظم من انتهاك المحارم ، لكن لما دخل فيها حقه كان الأمر إليه في العفو أو الانتقام ، فكان يختار العفو ، وربها أمر بالقتل إذا رأى المصلحة في ذلك ، بخلاف ما لاحق له فيه من زنى أو مرقة أو ظلم لغيره فإنه يجب عليه القيام به .

⁽١) في (ج) و (د) : افانتقمه .

⁽۲) الغضبه : زیادة من (ج) و (د) .

⁽٣) في (ج) : فينقمه .

⁽٤) هذا الأثر فيه روايتان بلفظين : فأما الأول فهو : «ما ضرب رسول الله» ، والثاني : «وما انتقم رسول الله» . وقد جمع بين الروايتين الإمام مسلم : في كتاب الفضائل ـ بأب مباعدته لله للاتمام ، وانتقامه لله عند انتهاك حرماته (٤/ ١٨١٤ ح ٢٣٢٨) ؛ وأحمد في «المسند (٢/ ٣٢) كلهم عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها . وأما المتفق عليه فهو في الرواية الثانية : «وما انتقم رسول الله» رواه البخاري : في كتاب المناقب ـ باب صفة النبي الله (٢/ ١٥٤ ح ٢٥٦٠) ؛ ومسلم : في كتاب الفضائل ـ باب مباعدته لله للاثام ، وانتقامه لله عند انتهاك حرماته (٤/ ١٨١٢ ح ٢٣٢٧) ؛ وأبو داود : في كتاب الأدب ـ باب التجاوز في الأمر (٥/ ١٤٢ ح ٥٨٧٤) ؛ ومالك في «الموطأ» : في كتاب حسن الحلق ـ باب ما جاء في حسن الحلق حرماته شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها . وأما الرواية الأولى فقط بلفيظ : شمياب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها . وأما الرواية الأولى فقط بلفيظ : هما ضرب فقد رواه الدارمي : في كتاب النكاح ـ باب في النهي عن ضرب النساء «مارب» فقد رواه الدارمي : في كتاب النكاح ـ باب في النهي عن ضرب النساء (١٩٨١ ح ٢٢١) كلهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

وقد كان أصحابه إذا رأوا مَسن يوذيه أرادوا قتله ؛ لعلمهم بأنه يستحق القتل ، فيعفو هو عنه ﷺ ، ويبين لهم أن عفوه أصلح مع إقراره لهم على جواز قتله ؛ ولو قتله قاتل قبل عفو النبي ﷺ لم يعرض له النبي ﷺ؛ لعلمه بأنه قد / انتصر لله ورسوله، بل يحمده على ذلك ويثني عليه، ١/٩٠ كما قتل عمر رضي الله عنه الرجل الذي لم يرضَ بحكمه (١) ، وكما قتل رجل بنت مروان ، وآخر اليهودية السابه ، فإذا تعذر عفوه بموته ﷺ بقي حقاً عضاً لله ولرسوله وللمؤمنين لم يعف عنه مستحقه ، فتجب إقامته.

ويبين ذلك ما روى إبراهيم بن الحكم بن أبان (٢) : حدثني أي (٢) عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً جاء إلى النبي على يستعينه في شيء فأعطاه شيئاً ثم قبال : «أحسنتُ إلينك ؟» قال الأعرابي : لا ، ولا أجملت ، قبال : فغضب المسلمون وقاموا إليه ، فأشار إليهم أن كفوا ، ثم قبام فدخل منزله ثم أرسل إلى الأعرابي فدعاه إلى البيت ، يعني فأعطاه فرضي ، فقال : «إنَّكَ جِنْتَنَا فَسَأَلْتَنَا فَأَعْطَيْنَاكَ ، فَقُلْتَ مَا قُلْتَ ، وَفِي

⁽١) سبق تخريجه في ص (١٨ ـ ٨٥) .

⁽۲) هو إبراهيم بن الحكم بن أبان ، أبو إسحاق العَدَني (ضعيف وَصَل مراسيل) . روى عن : أبيه وإبراهيم بن يحيى العدني . روى عنه : إسحاق بن رَاهُويَه وأحمد بن منصور وسلمة ابن شبيب . ينظر : «الجرح والتعديل» (۲/ ۹۶) ؛ كتاب «المجروحين» لابن حبان (۱/ ۱۱۵) ؛ «تهذيب التهذيب» (۱/ ۱۱۵) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (۸۹) .

⁽٣) هو الحكم بن أبان العدني ، أبو عيسى (صدوق عابد وله أوهام) ، وقال الذهبي : فثقة صاحب سنة ، كان سيد أهل اليمن أهد . روى عن : طاووس وعكرمة ووهب بن منبه . روى عنه : ابنه إبراهيم وإسماعيل بن عُلية وسفيان بن عيينة . مات سنة أربع وخسين ومئة . ينظر : قاريخ الثقات المعجلي ص (١٢٦) ؛ قالشقات الابن حبان (١/٥١٨) ؛ والثقات الابن شاهين ص (١٩٤) ؛ قالكاشف (٢٤٤١)؛ فقريب التهذيب ص (١٧٤) .

أَنْفُسِ المسلِمِيْنَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَحْبَبْتَ فَقُلْ بَيْنَ أَيْدِيْهِمْ مَا فِيْهَا عَلَيْكَ ، قال : مَا قُلْتَ بَيْنَ يَدَيَّ حَتَّى يَذْهَبَ مِنْ صُدُورِهِمْ مَا فِيْهَا عَلَيْكَ ، قال : نعم ؛ فلما كان الغد أو العشي جاء ، قال رسول الله على : قإنَّ صَاحِبُكُمْ هَذَا جَاءَن فَسَأَلْنَا فَأَعْطَيْنَاهُ ، فَقَالَ مَا قَالَ ، وَإِنَّ ادْعَوْنَاهُ إِلَى البَيْتِ فَالْعَلَيْنَاهُ ، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَدْ رَضِسيَ ، أَكَذَلِكَ ؟ قال الأعرابي : نعم ، فَأَعْطَيْنَاهُ ، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَدْ رَضِسيَ ، أَكَذَلِكَ ؟ قال الأعرابي : نعم ، فَخَاطَيْنَاهُ ، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَدْ رَضِسيَ ، أَكَذَلِكَ ؟ قال الأعرابي : نعم ، فَخَالُ اللهِ عَلَيْهُ ، فَاتَبْعَهَا النَّاسُ ، فَلَا الأَعْرَابِيّ كَمثلِ رَجُلِ كَانَتْ لَهُ نَاقَةٌ فَشَرَدَتْ عَلَيْهِ ، فَاتَبْعَهَا النَّاسُ ، فَلَا الأَعْرَابِيّ كَمثلِ رَجُلِ كَانَتْ لَهُ نَاقَةٌ فَشَرَدَتْ عَلَيْهِ ، فَاتَبْعَهَا النَّاسُ ، فَلَا الأَعْرَابِي كَمثلِ رَجُلِ كَانَتْ لَهُ نَاقَةٌ فَشَرَدَتْ عَلَيْهِ ، فَاتَبْعَهَا النَّاسُ ، فَلَا أَلْ أَرْفَقُ بِسَهَا ، فَتَوَجَّهُ هَمَا صَاحِبُ النَّاقَةِ ؛ خَلُّوا بَيْنِي وَبَيْنَ فَلَا أَلُونُ أَلَا أَرْفَقُ بِسَهَا ، فَتَوَجَّهُ هَمَا صَاحِبُ النَّاقَةِ بَيْنَ يَدَيْهَا ، فَالَّهُ فَانَا أَرْفَقُ بِسَهَا ، فَاتَوْتُ فَامَانَ فَاسْتَنَاخَتْ ، فَشَدَّ عَلَيْهَا ، فَاتَى الرَّجُلُ اللَّهُ وَالْ الرَّجُلُ مَا قَالَ الرَّجُلُ مَا قَالَ الرَّجُلُ مَا قَالَ ، فَقَتَلْتُهُ وَخَلَ النَّارَةُ وَتَوْ لَلُونُ وَلَوَ تَرَكُتُكُمْ حِينَ قَالَ الرَّجُلُ مَا قَالَ ،

ورواه أبو أحمد العسكري بهذا الإسناد قال : جماء أعرابي إلى النبي على فقال : يا محمد أعطني فإنك لا تعطيني من مالك ولا من مال أبيك ، فأغلظ للنبي على ، فوثب إليه أصحابه فقالوا : ياعدو الله ، تقول هذا لرسول الله على ؟ وذكره .

[فهذا](٣) يبين لك أن قتل ذلك الرجل لأجل قوله ما قال كان(١) جائزاً قبل الاستتابة ، وأنه صار كافراً بتلك الكلمة ، ولولا ذلك لما كان يدخل / النار إذا قتل على مجرد تلك الكلمة ، بل كان يدخل الجنة لأنه ٩٠/ب

⁽١) في (أ): اإن صاحبكم هذا كان جاء، ؛ وفي (ج): اإن صاحبكم جاء،. والمثبت من (د) .

⁽٢) سبق تخريجه في ص (٣٣٩) .

⁽٣) في (أ) و (ج) : دياذاه .

⁽٤) اكان؛ : ساقطة من (د)

مظلوم شهيد ، وكان قاتله يدخل النار لأنه قتل مؤمناً متعمداً ، ولكان النبي على يبين أن قتله لم يحل لأن سفك الدم بغير حق من أكبر الكبائر ، وهذا الأعرابي كان مسلماً ؛ ولهذا قال : «صَاحِبكُم» ، ولهذا جاءه الأعرابي يستعينه ، ولو كان كافراً محارباً له(١) لما جاء يستعينه في شيء ، ولو كان النبي على أعطاه ليسلم لذكر في الحديث أنه أسلم ، فلما لم يجر للإسلام ذكر دلً على أنه كان عمن دخل في الإسلام وفيه جفاء الأعراب ، وعمن دخل في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ (١)

ومما يوضح ذلك أنه على كان يعفو عن المنافقين الذين لا يشك في نفاقهم ، حتى قال : لو أعلم أني لو زدت على السبعين غفر له لزدت (٢٠) ، حتى نهاه الله عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم وأمره بالإغلاظ عليهم ، فكثير مما كان يحتمله من المنافقين من الكلام وما يعاملهم من الصفح والعفو والاستغفار كان قبل نزول براءة لما قيل له : ﴿وَلا تُعطِع الكَافِرينَ وَالْمَافِقِينَ وَدَعُ أَذَاهُم ﴾ (١) لاحتياجه إذ ذاك إلى استعطافهم ، وخشية نفور العرب عنه إذا قبل أحداً منهم ، وقد صرح على لما قال ابن أبي :

⁽١) اله؛ : ساقطة من (د) .

 ⁽٢) سورة التوبة : الآية رقم : (٩٨) .

⁽٣) رواه البخاري: في كتاب الجنائز - باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين (٣/ ٢٧٠ ح ١٣٦٦)، وفي كتاب «التفسير» (سورة براءة) - باب ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِيْنَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُم﴾ (٨/ ١٨٤ ح ١٨٤ ح ١٨٤)؛ والترمذي في كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة التوبة (٥/ ٢٦٠ ح ٢٦٠٩)؛ والنسائي: في كتاب الجنائز - باب الصلاة على المنافقيين (٤/ ١٦) ؛ وأحمد في «المسند» والنسائي: في كتاب الجنائز - باب الصلاة على المنافقيين (١٩/٤) ؛ وأحمد في «المسند» (١٦/١) ؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٩٩) كلهم عن الزهري عن عبيالله بن عبدالله ⁽٤) مسورة الأحراب : الآية رقم : (٤٨) .

﴿ لَكِ نَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَ ﴾ (۱) ولما قسال ذو الخسويسرة : اعدل فإنك لم تعدل ، وعند غير هذه القضية أنه إنها لم يقتلهم (۲) لثلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، فإن الناس ينظرون إلى ظاهر الأمر فيرون واحداً من الصحابة (٣) قد قتل ، فيظن الظان أنه يقتل بعض أصحابه على غرض (٤) أو حقد أو نحو ذلك (٥) ، فينفر الناس عن الدخول في الإسلام ، وإذا كان من شريعته أن يتألف الناس على الإسلام بالأموال العظيمة ، ليقوم دين الله وتعلو كلمته ، فكرن يتألفهم بالعفو أولى وأحرى .

فلما أنزل الله براءة ، ونهاه عن الصلاة على المنافقين والقيام على قبورهم ، وأمره أن يجاهد الكفار والمنافقين ويغلُظ عليهم ، نسخ جميع ما كان المنافقون يُعاملون به من / العفو ، كما نسخ ما كان الكفار ١/٩١ يُعاملون به من الكف عمن سالم ، ولم يبق إلا إقامة الحدود ، وإعلاء كلمة الله في حق كل إنسان .

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَدُونَ الْضَلالَة ﴾ إلى قوله: ﴿ مِسْنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مُواضِعِهِ ويقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعِ وَرَاعِنَا لَيَا بِأَلْسِنَتِهِم وَطَعْناً فِي الدِّيْنِ 1/1).

⁽١) سـورة (المنافقون) : الآية رقم : (٨) .

⁽٣) في (ج) : (من أصحابه) .

⁽٤) في (د) : اعلى عرض) .

⁽٥) ق (د) : <del>دأر تحوها</del> .

⁽٦) مسورة النساء : الآية رقم : (٤٤ ـ ٤٦) .

وقوله : ﴿ السَّمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ ﴾ مثل قولهم : اسمع لا سمعت ، واسمع غير مقبول منك ؛ لأن من لا يقصد إسهاعه لا يقبل كلامه .

وقــولهم : ﴿رَاعِنَا﴾ قال قَتَادة وغيره : (١ كانت اليهود تقوله استهزاء فكره الله للمؤمنين أن يقولوا مثل قولهم.

وقال أيضاً ١) : كمانىت اليمهمود تقول للنبي ﷺ : راعنا سمعك ، يستهزئون بذلك، وكانت في اليهود قبيحة(١) .

وروى الإمام أحمد(٣) عن عطية(٤) قبال : «كان يأتي ناس من اليهود في قبولون : راعنا سمعك ، حتى قالها ناس من المسلمين ، فكره الله لهم ما قالت اليهود»(٥) .

⁽١ ـ ١) ما بين القوسين : ساقط من (ج) .

⁽٢) ينظر: فتفسير الطبري: (١/ ٤٧٠، ٥/ ١١٩)؛ فالدر المنثورة (١/ ٢٥٣/١).

⁽٣) أحمد هذا لعلمه: أحمد بن إسمعاق ، كما أشار إلى ذلك ابن جزير الطبري في «تفسيره» . وهو: أحمد بن إسمعاق بن عيسى الأهوازي ، أبو إسحاق (صدوق) . روى عن : حجاج

ابن نصير ومحمد الزبيدي . روى عنه : أبو داود وأبو بكر البزار وابن جرير . مات سنة خسين ومتنين . ينظر : «تهذيب الكهال» (١/ ٢٦٥) ؛ «الكاشف» (١/ ٥٢) ؛ «تهذيب التهذيب» ص (٧٧) .

⁽٤) هو عطية بن سعد بن جُنَادة العبوقي الجدلي الكبوقي ، أبو الجسن (صدوق يخسطى، كثيراً ...) ، وقبال ابن سعد : فكنان ثققه ، روى عن : أبي سعيد ، روى عنه : ابناه عمرو والحسن ، مات سنة إحدى عشرة ومئة ، ينظر : قطبقات ابن سعد، (٦/ ٣٨٢) ؛ قالكاشف، (٢/ ٢٦٩) ؛ فتقريب التهذيب، ص (٣٩٣) . (٥) أخرجه ابن جرير الطبرى في فتفسيره، (٤٦٩/١)؛ وابن كثير في فتفسيره، (٤٩٨)؛

⁾ اخترجته ابين جنزيز الطبري في «تفسيره» (٢/٤٦٩)؛ وابن كنثير في «تفسيره» (١/٤٩/١) وعنزاه السيوطي في «الدر المنثوره (١/ ٢/٥٣/١) إلى أبي نعيم في «الدلائل»

وقال عطاء الخراساني<٠٠ : كان الرجل يقول : أرعمني<٢) سمعك ، ويلوي بذلك لسانه ، ويطعن في الدين<٢) .

وذكر بعض أهل التفسير أن هذه اللفظة كانت سباً قبيحاً بلغة اليهود(،) .

فهؤلاء قد سبوه بهذا الكلام ، ولَـوَّوا السنتـهم به واستهزؤوا به ، وطعنوا في الدين ، ومع ذلك فلم(ه، يقتلهم النبي ﷺ .

قلنا عن ذلك أجوبة :

لاجربة عن احدها: أن ذلك كان في حال ضعف الإسلام في الحال التي أخبر الاعتراض الله رسول والمؤمنين أنهم يسمعون من الذين أوتوا الكتباب والمشركين أذى كثيراً ، وأمرهم بالصبر والتقوى ، ثم إن ذلك نُسخ عند القوة بالأمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، والصاغر لا يفعل شيئاً من الأذى في الوجه ، ومن فعله فليس بصاغر .

تم إن من الناس من يسمي ذلك نسخاً ؛ لتغير الحكم ، ومنهم من [لا يسميه] (٢) نسخاً ؛ لأن الله تعالى أمرهم بالعفو

⁽۱) هو عطاء بن أي مسلم ، أبو عشيان الخراساني ، واسم أبيه : ميسرة ، وقيل : عبدالله (صدوق بيسم كثيراً ويرسل ويدلس) ، وقال ابن سعد : «كان ثقة» . روى عن : أبي الدرداء وابن عباس والمغيرة . روى عنه : معمر وشعبة ومالك . مات سنة خس وثلاثين ومئة . ينظر : «طبقات من سعد، (٧/ ٣٦٩) ؛ «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٤) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ١٤٠) ؛ «ايكاشف» (٢٦٦/٢) ؛ «تقريب التهذيب» ص (٣٩١) .

⁽٢) في (ج) : قارعنا# .

⁽٣) ينظر: «تفسير الطبري» (١١٩/٥).

⁽٤) ينظر: فتفسير الطبري، (٢٩/١)؛ فتفسير القرطبي، (٢/٥٥).

⁽٥) في (ج) و (د) : المه .

⁽٦) في (أ) + امن لا يسمه .

والصفح(۱) إلى أن يبأي الله بأمره ، وقد أتى الله بأمره من عِبر الإسلام وإظهاره ، والأمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون .

وهذا مثل قوله تعالى : ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي البُيُّوتِ حَتَّى يَتُوفًاهُن / ١٩١ب المُوتُ أَو يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴿٢٥) (٣ وقال النبي ﷺ : قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ٣ )(١) ، فبعض الناس يسمي ذلك نسخاً ، وبعضهم لا يسميه نسخاً ، والخلاف لفظى .

ومن الناس من يقول: الأمر بالصفح باق عند الحاجة إليه بضعف (٥) المسلم عن القتال، بأن يكون في وقت أو مكان لا يتمكن (١) منه، وذلك لا يكون منسوخاً ؟ إذ المنسوخ ما ارتفع في جميع الأزمنة المستقبلة.

وبالجملة فلا خلاف أن النبي ﷺ كان مفروضاً عليه(٧) لما قَوِيَ أن يترك ما كان يعامل به(٨) أهل الكتاب والمشركين ومظهري النفاق من العفو والصفح إلى قتالهم وإقامة الحدود عليهم ، سمي نسخاً أو لم يُسَمَّ .

(١) في (ج) : قبالصفح والعفو،
 (٢) سـورة النساء : الآية رقم : (١٥) .

(٣_٣) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

(٤) رواه مسلم: في كتاب الحدود _ باب حد الزني (٣/ ١٣١٦ ح ١٦٩٠) ؛ وأبو داود: في كتاب الحدود _ باب في الرجم (٤/ ٥٦٩ ح ٤٤١٥) ؛ والسرماني : في كتاب

الحدود _ باب ما جاء في الرجم على الثيب (٤/٣٣ ح ١٤٣٤) ؛ وابن ماجة أ في كتاب الحدود _ باب حد الزني (٢/٧٥ ح ٢٥٥٠) ؛ وأحمد : في دالمسند، (٣١٧/٥) ، ٢٨٨،

٣٢١) كلهم عن حِطّان بن عبدالله الرَّقَاشي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه . (٥) في (د) : (لضعف)

(٥) ق (٤) : الصعف ال. (٦) في (ج) : الا يمكن أ .

ر (۷) اعليه؛ : ساقطة من (د) .

(٨) ابه : ساقطة من (ذ) .

الجواب الثاني: أن النبي على قدره كان له أن يعفو عمن سبه من سبه، وليس للأمة أن تعفو عمن سبه، كما قد كان يعفو عمن سبه من المسلمين، مع أنه لا خلاف بين المسلمين في وجوب قتل من سبه من المسلمين.

الجواب الثالث: أن هذا ليس بإظهار للسب، وإنها هو إخفاء له ، بمنزلة «السام عليكم» ، وبمنزلة ظهور النفاق في لحن القول ؛ لأنهم كانوا يظهرون أنهم يقصدون مسألته أن يسمع كلامهم ، وأن يراعيهم ، فينظرهم حتى يقفضوا كلامهم وحتى يفهموا كلامه ، ويأتونه على هذا الوجه ، ثم إنهم يللون ألسنتهم بالكلام وَيَنُوون به(٢) الاستهزاء والسبب والطعن في الدين ، كها يلوون ألسنتهم بالسلام وينوون به الدعاء عليه بالموت، واليهود أمة معروفة بالنفاق والخبث، وأن تظهر خلاف ما تبطن، ولكن ذلك لا يوجب إقامة حد عليهم .

ولو كان هذا [سباً] من ظاهراً لما كان المسلمون يخاطبون بمثل ذلك قاصدين به الخير، حتى نُهُوا عن التكلم بكلام يحتمل الاستهزاء ويوهمه ، بحيث يصير سباً بالنية ودلالة الحال .

⁽١) (قدا : ساقطة من (ج) .

⁽۲) (به) : ساقطة من (د) .

⁽٣) ف (أ) : وشيئاً، .

وذلك أن هذه اللفظة كانت العربُ تتخاطب بها تقصد [سبأ](۱) ، قال عطاء(۱) : كانت لغة في الأنصار في الجاهلية (۱) ؛ وقال أبو العالية (۱) : (إن مشركي العرب كانواره) إذا حدَّث بعضهم بعضاً يقول أحدهم لصاحبه: أرعني سَمْعَكَ ، فنهوا عن ذلك (۱) وكذلك قال الضحاك (۱۷) ، وذلك أن العرب / تقول: أرعيته سمعي إرعاء، إذا فَرَّغْتَه لكلامه ؛ ١/٩٢ لأنك جعلت السمع يرعى كلامه ، وتقول: (راعيته سمعي، بهذا المعنى ، لكن كانت اليهود تعتقدها سباً بينها : إما لما فيها من الاشتراك ، فإنها كما تستعمل في استرعاء السمع تستعمل بمعنى المفاعلة كأنه قيل : راعني حتى أراعيك ، وهذا إنها يكون بين الأمثال والنظراء ، ومرتبة الرئيس أعلى من ذلك .

أو أن اليهود ينوون بها معنى الرَّعُونَةِ ، أو فيها طلب حفظ الكلام والاهتمام به ، وهذا إنها يكون من الأعلى للأسفل ، لأن الرعاية هي الحفظ والكلاءة ، ومنه استرعاء الشهادة .

⁽١) في (أ) : وشيئاً، .

⁽٢) سبقت ترجمته في ص (٧٥) .

⁽٣) ينظر : القسير ابن جرير الطبري، (١/ ٤٧٠) ؛ اأسباب النزول، للواحدي ص (٣٩) ؛ الفسير ابن كثير، (١/ ١٤٩) ؛ «الدر المتثور» (١/ ٢٥٣) .

⁽٤) هو رُفَيع بن مِهران، أبو العالية الرياحي، (ثقة كثير الإرسال). رأى الصديق، وروى عن : عمر ، وأبي . روى عنه : عاصم الأحول وداود بن أبي هند . مات سنة تسعين . ينظر : اطبقات ابن سعد، (١٦٢/١) ؛ الاتريخ الثقات، للعجلي ص (١٦١، ٥ تسعين . ينظر : اطبقات البناء، (٢٠٧/٤) ؛ الكاشف، (٢/٢١٣) ؛ اتقريب التهذيب، ص

⁽٥) اكانوا، ; ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٦) ينظر : «تفسير ابن جرير» (١/ ٤٧٠) ؛ و «تفسير ابن كثير» (١/ ١٤٩) : «الله المثلور» (١/ ١/ ٢٥٣) ؛ «أباب النقول» ص (٢٤) .

⁽٧) بنظر : (تفسير ابن جرير الطبري) (١٩٩١) .

او قد غلبت في عُرفهم ولغتهم على معنى رديء كما قدرا فيل : إنهم ينورون بها اسمع لا سمعت (٢)، وبالجملة إنها يصير مثل هذا سباً بالنية، ولكي اللسان ونحوه ، فنهي المسلمون عنها ؛ حسباً لمادة التشبه باليهود ، وتشبه اليهود (٢) بهم ، وجعل ذلك ذريعة إلى الاستهزاء به ولما يحتمله لفظها من قلة الأدب في خاطبة الرسول ﷺ .

⁽١) فقدة : ساقطة من (ج) .

⁽٢) قال الإمام ابن جرير في اتفسيره (١/ ٤٧١): والصواب من القول في نهي الله جل ثناؤه المومنين أن يقولوا لنبيه : راعنا ، أن يقال : إنها كلمة كرهها الله لهم أن يقولوها لنبيه نظير الذي ذكر عن النبي نظير أنه قال: ولا تقولوا للعنب: الكرم ، ولكن قولوا: الحبلة ، ولا تقولوا : عبدي ، ولكن قولوا : فتاي ، وما أشبه ذلك من الكلمتين اللتين تكونان مستعملتين بمعنى واحد في كلام العرب ، فتأتي الكراهة أو النهي باستعمال إحداهما واختيار الأخرى عليها في المخاطبات أه. .

⁽٣) اوتشبه اليهودة : ساقطة من (د) .

⁽٤) سورة البقرة : الآية رقم : (١٠٤) .

⁽٥) في (ج) و (د) : الكيالاً .

⁽٦) يُنظر : أأسباب النزول؛ للواحدي ص (٤٠) ؛ القسير القرطبي، (٥٧/٢) ؛ الله النقول؛ للسيوطي ص (٢٤) .

فهذا القول دليل على أن اللفظة مشتركة في لغة العرب ولغة العبرانيين ، وأن المسلمين لم يكونوا يفهمون من اليهود إذا / قالوها إلا ١٩/ب معناها في لغتهم ، فلما فطنوا لمعناها في اللغة الأخرى نهوهم عن قولها ، وأعلموهم أن ذلك ناقض لعهدهم ، ومبيح لدمائهم ، وهذا أوضح دليل على أنهم إذا تكلموا بما يفهم منه السب حلت دماؤهم ، وإنها لم يستحلوا دماءهم لأن المسلمين لم يكونوا يفهمون السب، والكلام في السب الظاهر، وهو ما يفهم منه السب .

الجواب عنه قلنا: ومن دينهم استحلال قتال المسلمين ، وأخد أموالهم ، وعاربتهم بكل طريق ، ومع هذا فليس لهم أن يفعلوا ذلك بعد العهد ، ومتى فعلوه نقضوا العهد ، وذلك لأنا وإن كنا نقرهم على أن يعتقدوا ما يعتقدونه ويخفوا ما يخفونه ، فلم نقرهم على أن يظهروا ذلك ويتكلموا به بين المسلمين ، ونحن لا نقول ينتقض عهد الساب حتى نسمه يقول ذلك أو يشهد به المسلمون ، ومتى حصل ذلك كان قد أظهره وأعلنه .

وتحرير الجواب : أن كلتا المقدمتين باطلة .

أما قوله : "أقررناهم على دينهم" فيقال : لو أقررناهم على كـل(١)

وهذه نكتة المخالف.

⁽١) اكل: : ساقطة من (د) .

ما يدينون به لكانوا بمنزلة أهل مِلَّتهم المحاربين ، ولو أقررناهم على كل ما يدينون به لم يعاقبوا على إظهار دينهم وإظهار الطعن في ديننا ، ولا خــــلاف أنهـــم يـــــــاقــــــون عـــلى ذلك ، ولو أقـــرناهـم على دينهم مطلقـــاً لأقررناهم على هدم المساجد ، وإحراق المصاحف ، وقتل العلماء والصالحين ؛ فإن ما يدينون به مما يؤذي المسلمين كثير، ثم لا خلاف أنهم لا يُقَرُّون على شيء من ذلك، وإنها أقررناهم _ كها قال غَرَفة بن الحارث _ على أن نُخَلِّيهم يفعلون بينهم ما شاؤوا مما لا يؤذي المسلمين ولا يضرهم، ولا نـعترض(١) عليهم في أمور لا تظهر، فإن الخطيئة إذا [أخفيت](٢) لم تضر إلا / صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة ، وشرطنا عليهم ١/٩٣ أن لا يفعلوا شيئاً يؤذينا ، ولا يضرنا ، سواء كانوا يستحلونه أو لا يستحلونه، فسمتي آذو الله ورسوله فهذ نقضوا العهد ، وشرطنا عليهم التـزام حكم الإســلام وإن كانوا يرون أن ذلك لا يلزمهم في دينهم، وشرطنا عليهم أداء الجنزية وإن اعتقدوا أن أخذها منهم حرام، وشرطنا عليهم إخفاء دينهم فلليظهرون الأصوات بكتابهم ولا على جنائزهم ولا صوت (٣) ناقـوس، وشرطنا عليـهم أن لا يرتفـعـوا على المسلمين ، وأن يخالفوا بهيئتم هيئة المسلمين على وجه يتميزون به ويكونون أذلاء في تميزهم، إلى غير ذلك من الشروط التي يعتقدون أنها لا تجب عليهم في دينهم .

 ⁽١) في (د) : (ولا يسترض) .

⁽٢) ق (أ) : اخفيت ا .

⁽٣) في (ج) : قولاً ضرب ا .

فعُلم أنا شرطنا عليهم ترك كثير عمادا) يعتقدونه ديناً لهم إما مباحاً أو واجباً ، وفعل كثير عما يعتقدونه ليس من دينهم ، فكيف يقال : أقررناهم على دينهم مطلقاً ؟

وأما المقدمة الثانية فنقول: هب أنا أقررناهم على دينهم ، فقوله: «استحلال السب من دينهم» جوابه أن يقال: أهو من دينهم قبل العهد؟ أو من دينهم وإن عاهدوا على تركه ؟

الأول مُسَلّم، لكن لا ينفع ؛ لأن هؤلاء قد عاهدوا ، فإن لم يكن هذا من دينهم في حالٍ هذا من دينهم في هذه الحال لم يكن لهم أن يفعلوه لأنه من دينهم في حالٍ أخرى ، وهذا كما أن المسلم من دينه استحلال دمائهم وأموالهم وأذاهم بالهجاء والسب إذا لم نعاهدهم ، وليس من دينه استحلال ذلك إذا عاهدهم ، فليس لنا أن نؤذيهم ونقول : قد عاهدناكم على ديننا ، ومن ديننا استحلال أذاكم ، فإن المعاهدة التي بين المتحاربين تُحرَّم على كل واحد منهما في دينه ما كان يستحله من ضرر الآخر وأذاه قبل العهد .

وأما الشاني فممنوع ، فإنه ليس من دينهم استحلال نقض العهد ، ولا نخالفة من عاهدوه في شيء مما عاهدوه (۱) ، بل من دين جميع أهل الأرض الوفاء بالعهد ، وإن لم يكن هذار؛ معتقدهم ؛ فنحن إنها عاهدناهم على أن يدينوا بوجوب الوفاء بالعهد ، فإن لم يكن دينهم وجوب الوفاء به

⁽١) في (د) : الغيها .

⁽٢) في (د) : اكما لو أنه .

⁽٣) في (ج): دمن عاهده في شيء عا عاهده .

⁽٤) دهذا؛ : ساقطة من (ج) .

فلم نعاهدهم على دين يستحل صاحبه نقض العهد ، ولو عاهدناهم على هذا الدين لكنا قد عاهدناهم على أن يدينوا بنقض العهد فينقضوه ونحن موفون بالعهد ، وبطلان هذا واضح .

وإذار، لم يكن فِعْل ما عاهدوار، / على تركه من دينهم فنحن قد ٩٣ ب عاهدناهم على أن يكفوا عن أذانا بألسنتهم وأيديهم ، وأن لا يظهروا شيئاً من أذى الله ورسوله ، وأن يخفوا دينهم الذي هو باطل في حكم الله ورسوله، وإذا عاهدوا على ترك هذا وإخفاء هذا كان فعله حراماً عليهم في دينهم؛ لأن ذلك غدر وخيانة ، وترك للوفاء بالعهد ، ومن دينهم أن ذلك حرام، ولو أن مسلمًا عاهده قومٌ من الكفار طائعاً غير مكره على أن يمسك عن ذكر صليبهم لوجب عليه في دينه أن يمسك ما دام العهد قائمًا.

فقول القائل: امن دينهم استحلال سب نبياً باطل ؛ إذ ذلك مع العهد المقتضي لتركه حرام في دينهم كما يحرم عليهم في دينهم استحلال دمائنا وأموالنا لأجل العهد، وهم يعتقدون عند أنفسهم أنهم إذا آذوا الله ورسوله بألسنتهم أو ضروا المسلمين بعد العهد فقد فعلوا ما هو حرام في دينهم ، كما أن المسلم يعلم أنه إذا آذاهم بعد العهد فقد فعل ما هو حرام في في دينه ، ويعلمون أن ذلك نخالفة للعهد، ، وإن ظنوا أن لا عهد بيننا وبينهم ، وإنها هم مغلوبون تحت يد الإسلام ، فذلك أبعد لهم عن العصمة وأولى بالانتقام ، فإنه لا عاصم لهم منا إلا العهد ، فإن لم يعتقدوا العصمة وأولى بالانتقام ، فإنه لا عاصم لهم منا إلا العهد ، فإن لم يعتقدوا

⁽١) ق (د) : ففإذاه .

⁽۲) في (ج) ر (د) : قما عوهدوا) .

الوفاء بالعهد فلا عاصم أصلاً ، وهذا كله بين لمن تأمله ، يتبين به بعض فقه المسألة .

ومن الفقهاء من أجاب عن هذا بأنا أقررناهم على ما يعتقدونه ، ونحن إنها نقول بنقض العهد إذا سبوه بها لا يعتقدونه من القذف ونحوه ، وهذا التفصيل ليس بمرض ، وسيأتي إن شاء الله تحقيق ذلك(١) .

الاعـــتراض الخـــامـس

فإن قيل : فهب أنهم صولحوا على أن لا يظهروا ذلك ، لكن مجرد إظهار دينهم كيف ينقض العهد ؟ وهل ذلك إلا بمثابة ما لو أظهروا أصواتهم بكتابهم أو صليبهم أو أعيادهم ؟ فإن ذلك موجب لتنكيلهم وتعزيرهم ، دون نقض العهد .

الجواب عنه

قلنا: وأي ناقض للعهد أعظم من أن يظهروا كلمة الكفر ويعلُوها، ويخرجوا عن حد الصّغار، ويطعنوا في ديننا، ويؤذونا أذى هو أبلغ من قـتل النفوس وأخذ الأموال ؟

وأما إظهار تلك الأشياء بعد شرط عـمر المعروف ففيها وجهان / ١/٩٤ عندنا :

احدهما: ينتقض العهد فلا يلزمنا.

والآخر: لا يُنتقض العهد .

والفرق بينهما من وجهين :

احدهما: أن ظهور تلك الأشياء ليس فيه ظهور كلمة الكفر وعلوها ، وإنها فيه ظهور لدين المشركين ، وبين البابين فرق ، فإن المسلم لو تكلم بكلمة الكفر كَفَر ، ولو لم يفعل إلا مجرد مشاركة الكافر في هديه عوقب ولم يكفر ، وكان ذلك كإظهار المعاصي من المسلم يوجب عقوبته ، ولا يبطل إيهانه ، والمتكلم بكلمة الكفر يبطل إيهانه ، كذلك أهل العهد ،

إذا أظهروا الكفر ونحوه نقضوا أمانهم ، وإذا أظهروا زِيهم عصوا ولم ينقضوا أمانهم .

وهـذا جـواب مـن يـقـول مـن أصـحـابنا وغيرهم : إنهم لو أظهـروا التـثليث ونحوه مما هو دينهم نقضوا العهد .

الجواب الثاني: أن ظهور تلك الأشياء ليس فيها ضرر عظيم على المسلمين ، ولا مَعَرَّة في دينهم ، ولا طعن في ملتهم ، وإنها فيه أحد أمرين : إما اشتباه زيِّهم بزيِّ المسلمين ، أو إظهار لمنكرات دينهم في دار الإسلام كإظهار الواحد من المسلمين لشرب الخمر ونحوه ، وأما سب الرسول والطعن في الدين ونحو ذلك فهو مما يضر المسلمين ضرراً يفوق ضررا) قتل النفس وأخذ المال من بعض الوجوه ، فإنه لا أبلغ في إسفال كلمة الله وإذلال دين الله وإهانة كتاب الله(٢) من أن يظهر الكافر المعاهد السب والشتم لمن جاء بالكتاب .

ولأجل هذا الفرق فصَّل أصحابنا وأصحاب الشافعي الأمور المحرمة عليهم في العهد [الذي] (٣) بيننا وبينهم إلى ما يضر المسلمين في نفسٍ أو مالي أو دين ، وإلى ما لا يضر ، وجعلوا القسم الأول ينقض العهد حيث لا ينقضه القسم الثاني (١٠)؛ لأن مجرد العهد ومطلقه يوجب الإمساك عما يضر

⁽١) (خبرر): ساقطة من (ج) و (د).

⁽۲) في (د) : (وإهانة كتابه) .

⁽٣) والذي : زيادة في (ج) و (د) .

⁽٤) ينظر : «المحررة (٢/ ١٨٦) ؛ «المبدعة (٣٣/٣) ؛ «كشاف القناع» (١٤٣/٣) ؛ وينظر كمذلك : «الإقناع» للمهاوردي ص (١٨٠) ؛ «المهذب» (٢/ ٣٢٩) ؛ «التنبيه» لأي إسحاق الشمراذي ص (٢٣٩) ؛ «أمنى المطالب» (٤/ ٢٢٣) ؛ «زاد المحستاج» (٤/ ٣٥٦) ؛ «حواشي الشرواني وابن قاسم» (٩/ ٣٠٢) .

المسلمين ويؤذيهم ، فحصوله تفويت لمقصود(۱) العقد ، فيفسخه ، كما لو فات مقصود البيع بتلف العوض قبل القبض ، أو ظهوره مستحقاً ونحوه ، بخلاف غيره ، ولأن تلك المضرّات يوجب جنسُها عقوبة المسلم بالقتل ، فكرن توجب عقوبة المعاهد بالقتل أولى وأحرى ؛ لأن كليها ملتزم إما بإيانه أو بأمانه أن لا يفعلها ، ولأن تلك المضرات من جنس المحاربة والقتال ، وذلك لإبقاء / العهد معه ، بخلاف المعاصي التي فيها مراغمة ٤٠/ب ومصارمة .

فإن قيل : فقد أُقِرُوا على ما هم عليه من الشرك الذي هو أعظم من سب الرسول أولى ، بل قد أقروا على سب الرسول أولى ، بل قد أقروا على سب الله تعالى، وذلك لأن النصارى معتقدون التثليث ونحوه ، وهو شتم لله تعالى ؛ لما روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عَلَى : قال الله عز وجل : كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكُذِيبُهُ إِيَّايَ فَقُولُهُ : لَنْ يُعِيْدُنِي كَمَا بَدَأَنِي ، وَلَيْسَ أُولُ الْمَخَلُقِ بِأَهُونَ عَلَى مِنْ إِعَادَتِهِ ، وَلَيْسَ أُولُ الْمَخَلُقِ بِأَهُونَ عَلَى مِنْ إِعَادَتِهِ ، وَلَيْسَ أَوْلُ الْمَخَلُقِ بِأَهُونَ عَلَى مِنْ إِعَادَتِهِ ، وَأَمَّا شَمْهُ إِيَّا فَي فَقُولُهُ : اللّه وَلَداً، وَأَنَا الأَحَدُ الصَّمَدُ ، الّذِي وَأَمَّا شَمْهُ إِيَّا فَي فَقُولُهُ : اللّه وَلَداً، وَأَنَا الأَحَدُ الصَّمَدُ ، الّذِي لَمُ أَلِدٌ وَلَمْ أُولَد وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُواً أَحَده () .

⁽١) في (د) : المقصدة .

⁽٢) رواه البخاري: في كتاب بده الخلق ـ باب ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَهُو يَسْدَأُ الْحَلْقَ ثُمَّ يُمِسْلُهُ ﴾ (٦/ ٣٦١ ح ٣١٩٣) ، وفي كتساب التفسير ـ باب سورة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد ﴾ (٨/ ٢١٦ ح ٤٩٧٤) ، وفي الكتاب نفسه ـ باب قوله: ﴿ الصَّمَد ﴾ (ح ٤٩٧٥) ؛ ورواه النسائي: في كتاب الجنائز ـ باب أرواح المؤمنين (١١٢/٤) ؛ وأحمد : في «المسند» (٢/ ٣١٧)

وروى في اصحيحه، عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه(١) .

وكان معاذ بن جبل يقول إذا رأى النصارى : «لا ترحموهم ؛ فلقد سبوا الله سبةً ٢٠) ما سبه إياها ٢٠) أحد من البشر ،

وقد قبال الله تعالى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَداً ۞ لَقَدْ جِنْتُمْ شَيْسًا إِذا ۞ تَكَادُ السَّمَٰ وَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُ الأَرْضُ وَتَسَخِرُ الجِبَالُ هَداً ۞ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدا ﴾ (ن) الآية.

وقد [أُقِرَاه) اليهود على مقالتهم في عيسى عليه السلام وهي من أبلغ القذف .

قلنا : الجمواب من وجوه :

لأجـوبة عن لاعــــتراض

احدها: أن هذا السؤال فاسد الاعتبار ؛ فإن كون الشيء في نفسه

أعظم إثهاً(١) من غيره يظهر(١) أثره في العقوبة عليه في الآخرة، لا في الإقرار عليه في الدنيا ، ألا ترى أن أهل الذمة يُتَقَرُّون على الشرك ، ولا يقرون على النزنى ، ولا على السرقة ، ولا على قطع الطريق ، ولا على قذف المسلم ، ولا على عاربة المسلمين ، وهذه الأشياء دون الشرك ، بل سنة

⁽١) رواه البخاري: في كتاب «التفسير» (سورة البقرة) ـ باب ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحَانَه﴾ (٨/٨١ ح ٤٤٨٢) .

⁽٢) في (ج) : امسبة) .

⁽٣) ني (د) : ديا) .

⁽٤) سبورة مريم : الآيات رقم : (٨٨_ ٩١) .

⁽٥) في (أ) : دأقرواه .

 ⁽٦) (إثبًا) : ساقطة من (د) .

⁽٧) ق (د) : انظهرا .

الله في خلقه كذلك ؛ فإنه عَجَّل لقوم لوط العقوبة ، وفي الأرض مدائن علوءة بالشرك لم يعاجلهم (١) بالعقوبة ، لاسيها والمحتج بهذا الكلام يرى أن قتل الكفار إنها هو لمجرد المحاربة ، سواء كان كفره أصلياً أو طارئاً ، حتى إنه لا يرى قتل المرتدة ، ويقول : الدنيا ليست دار الجزاء [على الكفر] (١) ، وإنها الجزاء على الكفر في الآخرة ، وإنها (١) يقاتل من يقاتل فقط لدفع أذاه .

ثم لا يجوز أن يقال: / إذا أقررناهم على الكفر فَلأَنْ نقرهم على ١/٩٥ المحاربة التي (٤) هي دون الكفر بطريق الأولى ، وسبب ذلك أن ما كان من الذنوب يتعدى ضرره فاعله عجلت لصاحبه العقوبة في الدنيا تشريعاً وتقديراً ، ولهذا قال على : قما مِن ذَنْب أَحْرَى أَنْ تُعَجَّلَ لِصَاحِبِهِ العُقُوبَةُ مِنَ البَغْي وَقَطِيعَةِ الرَّحِم (٥) ؛ لأن تأخير عقوبته فساد لأهل الأرض ، بخلاف ما لا يتعدى (١) ضرره فاعله فإنه قد تُؤخّر عقوبته وإن

⁽١) في (د) : ايعالجهم ا

⁽٢) (على الكفر) : زيادة من (ج) و (د) .

⁽٣) في (ج) و (د) : فَوْلُمَا) .

⁽٤) (التي؛ : ساقطة من (د) .

⁽٥) من حديث آبي بكرة نفيع بن الحارث رضي الله عنه . رواه البخاري : في كتاب الأدب المفرد - باب عقوبة عقوق الوالدين (ص ٢٧ ح ٢٩) ؛ ورواه أبو داود : في كتاب الأدب - باب في النهي عن البغي (٥/ ٢٠٨ ح ٢٠٩٤) وفيه زيادة : قمع ما يدخر له في الأخرقه ؛ والمترمذي : في كتاب صفة القيامة - باب رقم (٥٥) (٤/ ٣٥٥ ح ٢٥١١) ؛ وابن ماجة : في كتاب الزهد - باب البغي (٢/ ١٤٠١ ح ٢١١٤)؛ وأحمد: في اللسنده (٥/ ٣٦ ، ٣٨)؛ وابن حبان في صحيحه الإحسان (١/ ٣٣٠ ح ٢٥٥) ؛ والحاكم : في المستدرك وابن حبان في صحيحه الإحسان (١/ ٣٣٠ ح ٢٥٥) ؛ والحاكم : في المنتدل (٢/ ٣٥١) ؛ والبغوي : في المصابيح السنة : في كتاب الأداب - باب البر والصلة (٣/ ٢٥٣ ح ٣٨٨) ؛ والحديث قال عنه الترمذي : وحسن صحيح ، وقال الحاكم : وصحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ، وصحم إسناده الألبان في الصحيحة (٢/ ٣١٢ ح ٩١٨) .

⁽٦) ق (د) : تما يتعدى) .

كان أعظم (١) كالكفر ونحوه ؛ فإذا إقرارهم على الشرك أكثر ما فيه تأخير العقوبة عليه ، وذلك لا يستلزم تأخير عقوبة (٢) ما يضر بالمسلمين ؛ لأنه دونه كها قدمناه (٣) .

الوجه الثاني: أن يقال: لا خلاف أنهم إذا [أقروا](؛) على ما هم عليه من الكفر غير مضارين للمسلمين لا يجوز أذاهم ، لا في دمائهم ولا في أبشارهم ، ولو أظهروا السب ونحوه عوقبوا على ذلك إما في الدماء أو في الأبشار .

ثم إنه لا يقال : إذا لم يعاقبوا بالتعزير (ه على الشرك لم يعاقبوا ه) على السب الذي هو دونه ، وإذا كان هذا السؤال معترضاً على الإجماع لم يجب جوابه ، كيف والمنازع قد سَلّم أنهم يعاقبون على السب ؟ فعلم أنه لم يقرهم عليه ، فلا يقبل منه السؤال .

والجواب عن هذه الشبهة مشترك ؛ فلا يجب علينا الإنفراد به .

الوجه الثالث: أن الساب ينضم السب إلى شركه الذي عوهد عليه، بخلاف المشرك الذي لم يسب ، ولا يلزم من الإقرار على ذنب مفرد الإقرار عليه مع ذنب آخر ، وإن كان دونه ، فإن اجتماع الذنبين يوجب جرماً مغلظاً لا يحصل حال الانفراد .

 ⁽١) في (د) : دو إن كان عاراً .

⁽٢) في (د) : اعقربتها .

⁽٣) في ص (٤٤٥) من هذا الكتاب .

⁽٤) ق (أ) : اقروا، .

⁽٥ ـ ٥) ما بين القوسين : ساقط من (ج) .

الوجه الرابع: قوله: «ما هم عليه من الكفر أعظم من سب الرسول»، ليس بحيد على الإطلاق، وذلك لأن أهل الكتاب طائفتان:

أما اليهود فأصل كفرهم تكذيب الرسول ، وسبه أعظم من تكذيبه ، فليس لهم كفر أعظم من سب الرسول الله ؛ فإن جميع ما يكفرون به _ من الكفر بدين الإسلام وبعيسى وبها أخبر الله به من أمور الآخرة ، وغير ذلك _ متعلق بالرسول ، فسبه كفر بهذا كله ، لأن ذلك إنها علم من جهته ، وليس عند أهل الأرض في وقتنا هذا علم موروث يشهد عليه أنه من عند الله إلا العلم الموروث عن / محمد في ، وما سوى ذلك عما يؤثر ٥٠/ب عن غيره من الأنبياء فقد اشتبه ، واختلط كثير منه أو أكثره ، والواجب فيها لم نعلم (١) حقيقته منه أن لا يُصدّق ولا يُكذّب .

وأما النصارى فسبهم للرسول طعن فيها جاء به من التوحيد وأنباء الغيب والشرائع ، وإنها ذنبه الأعظم عندهم أن قال : إن عيسى عبدالله ورسوله ، كها أن ذنبه الأعظم عند اليهود أنْ غيّر شريعة التوراة ، وإلا فالنصارى ليسوا محافظين (۱) على شريعة موروثة ، بل كل برهة من الدهر تبتدع لهم الأحبار شريعة من الدين لم يأذن الله بها ، ثم لا يرعونها حق رعايتها ؛ فسبهم له متضمن للطعن في التوحيد ، وللشرك ، وللتكذيب بالأثبياء والدين ، ومجرد شركهم ليس متضمناً لتكذيب جميع الأثبياء ورد جميع الدين ، فلا يقال : ما هم عليه من الشرك أعظم من سب الرسول ، بل سب الرسول فيه ما هم عليه من الشرك وزيادة .

⁽١) في (ج) : دنيها لا تعلمه .

⁽٢) ق (د) : دېمحانتلن، .

وبالجملة ، فينبغي للعاقل أن يعلم أن قيام دين الله في الأرض إنها [هو](١) بواسطة المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم [أجمعين](٢) ، فلولا الرسل لما عُبِد الله وحده لا شريك له ، ولما علم الناس أكثر ما يستحقه سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلى ، ولا كانت له شريعة في الأرض .

ولا تحسبن أن العقول لو تركت وعلومها التي تستفيدها بمجرد النظر عَرَفَت الله معرفة مفصلة بصفاته وأسائه على وجه اليقين ؛ فإن عامة من تكلم في هذا الباب بالعقل فإنها تكلم بعد أن بلغه ما جاءت به الرسل واستضاء بذلك ، واستأنس به ، سواء أظهر الاتقياد للرسل أو لم يظهر ، وقد اعترف عامة الرؤوس منهم أنه لا ينال بالعقل علم جازم في تفاصيل الأمور الإلهية ، وإنها ينال به الظن والحسبان .

والقدر الذي يمكن العقل إدراكه بنظره فإن المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم نبهوا الناس عليه ، وذكروهم به ، ودعوهم إلى النظر فيه حتى فتحوا أعيناً عمياً ، وآذاناً صماً ، وقلوباً غلفاً .

والقدر الذي تعجز العقول (٣) عن إدراكه علموهم إياه ، وأنبأوهم به ؟ / فالطعن فيهم طعن في توحيد الله وأسمائه وصفاته وكلامه ودينه ١٩٦٦ وشرائعه وأنبيائه وثوابه وعقابه وعامة الأسباب التي بينه وبين خلقه ، بل يقال: إنه ليس في الأرض عملكة قائمة إلا بنبوة أو أثر نبوة ، وإن كل خير

⁽١) اهوا : زيادة في (ج) .

⁽٢) اأجمين : زيادة في (ج) .

⁽٣) ني (ج) و (د) : العقل؟ .

في الأرض فسمن آثار النسوات ، ولا يَسْتَرِيبَنَّ العاقل في هذا ، فإن(١) الذين درست النبوة فيهم مثل البراهمة(١) والصابئة(٣) والمجوس(١) ونحوهم فلاسفتهم وعامتهم قد أعرضوا عن الله وتوحيده ، وأقبلوا على [عبادة](٥) الكواكب والنيران(١) والأصابام وغير ذلك من الأوثان والطواغيت ، فلم يبق بأيديهم لا توحيد ولا غيره .

وليست أمة مستمسكة بالتوحيد إلا أتباع الرسل، قال الله سبحانه : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي َ أَوْجَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّينَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى المُشْرِكِيْنَ مَا تَدْعُوهُمْ إليهِ ﴿ (٧) ، فأخبر أن دينه الذي يدعو إليه

⁽١) في (ج) : «العاقل في هذا الباب الذين درست النبوة . . . ، .

⁽٢) البراضة: وهم الذين انتسبوا إلى رجل منهم يقال له: براهم، وقد قرر لهم استحالة النبوات في العقول ، فجحدوا الرسل، وأثبتوا التكليف من جهة العقول والخواطر، وأبطلوا الفرائض السمعية. ينظر: «أصول الدين» ص (١٥٤) ؛ «الملل والتحل» (٢/ ٢٥٠) ؛ «الفصل» لابن حزم (١٣٧/١).

⁽٣) الصابىء في اللغة: هو الذي يترك دينه إلى دين آخر ، وهي كلمة آرامية الأصل تدل على التطهير ، والصابئة : قرم فارقوا دين التوحيد وعبدوا الكواكب والنجوم وعظموها ، يقول الشهرستاني : قالصبوة مقابل الحنيفية . . . فبحكم سيل هولاء عن سنن الحق وزيفهم عن نهج الأبياء قيل لهم : الصابئة ، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على المنطقين ص (٢٨٨) : قإن الصابئة نوعان : حنفاء موحدون وصابئة مشركون أه . ولم يبق من الصابئة الميوم إلا صابئة البطائح المتشرون على ضفاف الأنهر الكبيرة في جنوب العراق وإيران ، والصابئة المنذائية وهي الطائفة الباقية أيضاً إلى اليوم ، والتي تعتقد أن (يجيي) عليه السلام نبئ لها ، ويقدّس أصحابها الكواكب والنجوم ويعظمونها ، ويعد الأعجاء نحو القطب الشهالي والتعميد في المهاء الجارية من أهم معالم هذه الديانة ، والصابئة المندئيون القطب الشهالي والتعميد في المهاء المجارية من أهم معالم هذه الديانة ، والصابئة المندئيون الخوار وشط العرب ، وفي إيران على ضفاف نهر الكارون والدز ، ويقدر عددهم بعشرة الأهوار وشط العرب ، وفي إيران على ضفاف نهر الكارون والذز ، ويقدر عددهم بعشرة آلاف شخص تقريباً معظمهم في العراق . ينظر : قالملل والنحل ، (٢/٥) ؛ «الفصل» آلاف شخص تقريباً معظمهم في العراق . ينظر : قالملل والنحل ، فالموسوعة الميسرة في الأديان المداه بعشرة في الأديان المداهب المعاصرة على (٢/٥) ؛ «الفصل» والمذاهب المعاصرة على (٣١٥) .

⁽٤) المجس : قدم يعبلون النور والنار والظلمة ، ويزعمون أن للكون إلهين وينكرون نبوة آدم ونوح عليها السلام وتدور مسائل المجوس على قاعدتين : إحداهما : بيان سبب امتزاج النور بالظلمة ، والثانية : بيان سبب خلاص النور من الظلمة . وجعلوا الامتزاج مبدأ ، والحداص معاداً . ينظر : الملل والنحل، (٢٣٣/١) ؛ والفصر، (٨٦/١) .

⁽٥) في (أ) : وعبادات .

⁽٦) قوالنيران، : سياقطة من (د) .

⁽۷) سـورة الشورى : الآية رقم : (۱۳) .

المرسلون كَبُر على المشركين ، فها الناس إلا تابع لهم أو مشرك ، وهذا حق لا ريب فيه ؛ فعلم أن سب الرسل والطعن فيهم ينبوع جميع(١) أنواع الكفر، وجماع جميع الضلالات ، وكل كفر ففرع منه ، كها أن تصديق الرسل أصل جميع شعب الإيهان ، وجماع مجموع أسباب الهدى .

الوجه الخامس: أن نقول: قد ثبت بالسنة ثبوتاً لا يمكن دفعه أن النبي على كان يأمر بقتل من سبه ، وكان المسلمون يحرضون على ذلك ٢٠٠ مع الإمساك عمن هو مثل هذا الساب في الشرك أو هو أسوأ منه من عارب أو معاهد ٢٠٠ ؛ فلو كانت هذه الحجة مقبولة لتوجه أن يقال: إذا أمسكوا عن الشرك فالإمساك عن الساب أولى ، وإذا عوهد الذمي على كفره فمعاهدته على السب أولى ، وهذا لو قبل معارضة لسنة رسول الله ، وكل قياس عارض السنة فهو رد .

الوجه السادس: أن يقال: ما هم عليه من الشرك وإن كان سباً لله فهم لا يعتقدونه سباً وإنها يعتقدونه تمجيداً وتقديساً ، فليسوا / ٩٦/ب قاصدين به(١) قصد السب والاستهانة ، بخلاف سب الرسول ﷺ ؟ فلا يلزم من إقرارهم على شيء لا يقصدون به الاستخفاف إقرارهم على ما يقصدون به الاستخفاف إقرارهم على ما يقصدون به الاستخفاف أظهروا سب الرسول ، ولا يقتلهم إذا أظهروا ما يعتقدونه من دينهم .

⁽١) اجيع؛ : ساقطة من (ج) .

⁽٢) في (أ) : «يحرضون على دفع ذلك» .

⁽٢) كيا تقدم في ص (٢٦٧) .

⁽٤) ابه : ساقطة من (ج) ؛ وفي (د) : افيه .

الوجه السابع: أن إظهار سب الرسول على طعن في دين المسلمين، وإضرار بهم، ومجرد التكلم بدينهم ليس فيه إضرار بالمسلمين ؛ فصار إظهار سب الرسول بمنزلة المحاربة، يعاقبون عليها، وإن كانت دون الشرك، وهذا أيضاً جواب هذا القائل.

الوجه الثامن: منع الحكم في الأصل المقيس عليه ، فإنا نقول: متى أظهروا كفرهم ، وأعلنوا به ، نقضوا العهد ، بخلاف مجرد رفع الصوت بكتابهم ؛ فإنه ليس كل ما فيه كفر ، ولسنا نفقه ما يقولون ، وإنها فيه إظهار شعار الكفر ، وفرق بين إظهار الكفر وبين إظهار شعار الكفر .

أو نقول: متى أظهروا الكفر الذي هو طعن في دين الله نقضوا به العهد، بخلاف كفر لا يطعنون به في ديننا، وهذا لأن العهد إنها اقتضى أن يقولوا ويفعلوا بينهم ما شاؤوا مما لا يضر المسلمين، فأما أن يظهروا كلمة الكفر أو أن يؤذوا المسلمين فلم يعاهدوا عليه ألبتة، وسيأتي إن شاء الكلام(١) على هذين القولين واللذين قبلهها(١).

قال كثير من فقهاء الحديث وأهل المدينة من أصحابنا وغيرهم : لم نقرهم على أن يظهروا شيئاً من ذلك ، ومتى أظهروا شيئاً من ذلك نقضوا العهد .

⁽١) قي (د) : (وسيأتي الكلام إن شاء الله) .

⁽٢) في ص (٤٦٨) من هذا الكتاب .

قـال أبو عـبـدالله في رواية حنبل: كل من ذكـر شيئاً يعـرُض بِذِكْـرِ الرب تبـارك وتعـالى فـعليه القتل، مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة(۱).

وقال جعفر بن محمد(٢): سمعت أبا عبدالله يُسأل عن يهودي مرّ بمؤذن وهو يؤذن(٢) فقال له: كذبت ، فقال: يقتل ؛ لأنه شتم(١).

[ومن المناس من فرق بين ما يعتقدونه ، ومالا يعتقدونه]() ، ومن الناس من [فرق]() بين ما يعتقدونه وإظهاره يَضُرُّ بِنَا لأنه قدح في ديننا، وبين ما / يعتقدونه وإظهاره ليس بطعن في نفس ديننا ، وسيأتي إن شاء ١/٩٧ الله ذلك() ، فإن فروع المسألة تظهر مأخذها .

وقد قدمنا(٨) عن عمر رضي الله عنه أنه قال بمحضر من المهاجرين والأسصار للنصراني الذي قال : إن الله لا يضل أحداً : إنا لم نعطك

⁽١) رواه الخلال في وأحكام أهل الملل، : في كتاب الحدود ـ باب من تكلم بثيء من ذكر الرب يريد تكليباً أو غيره (ق/ ١٠٣/ب) .

⁽٢) هو جعفر بن محمد النَّسائي الشقراني الشعراني ، أبو محمد ، وذكره أبو بكر الحلال فقال : وفيع القدر ، ثقة جليل ورع ، أصَّلر بالمعروف ، نَهَاء عن المنكر . قتل بمكة في شيء من هـلما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكان الإمام أحمد يكرمه ويأنس به ويعرف له حقه. روى عن أبي عبدالله مسائل كثيرة . ينظر : قطبقات الحنابلة، (١/١٢٤) ؛ قالمقصد الأرشد، (١/١٩٤) ؛ قالمنهج الأحمد، (١/٤٨٤) .

⁽٣) اوهو يؤذن؛ : ساقطة من (د) .

⁽٤) رواه الخلال في «أحكام أهل الملل» (ق/١٠٣/ب) عن منصور بن الوليد أن جعفر بن محمد حدثهم . . .

⁽٥) ما بين المقوفتين : زيادة من (ج) .

⁽٦) في (أ) : فيفرق، .

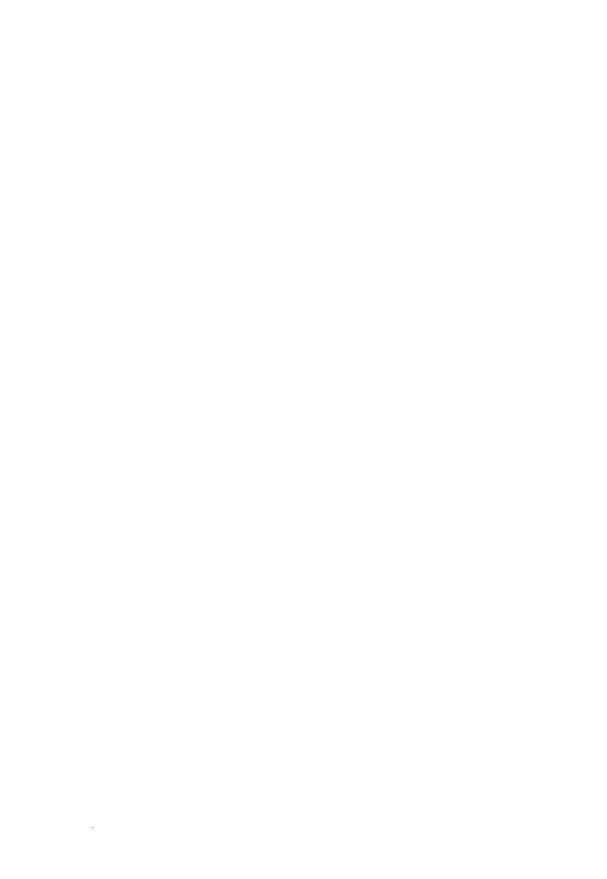
⁽٧) في ص (٤٧٠) .

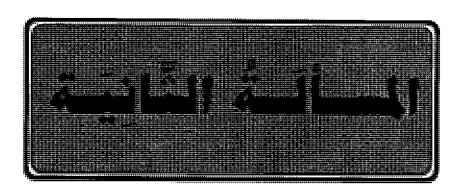
⁽٨) في ص (٣٨٢) .

ما أعطيناك على أن تُدخل علينا في ديننا ، فوالذي نفسي بيده لئن عدت لأخذن الذي فيه عيناك ، وجميع ما ذكرناه من الآيات والاعتبار يجيء أيضاً في ذلك ؛ فإن الجهاد واجب حتى تكون كلمة الله هي العليا ، وحتى يكون الدين كله لله ، وحتى يظهر دين الله على الدين كله ، وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .

والنهي عن إظهار المنكر واجب بحسب القدرة ، فإذا أظهروا كلمة الكفر وأعلنوها خرجوا عن العهد الذي عاهدونا عليه والصَّغَار الذي التزموه ، ووجب علينا أن نجاهد الذين أظهروا كلمة الكفر، وجهادهم [بالا) السيف؛ لأنهم كفار لا عهد لهم، والله سبحانه أعلم .

⁽١) «الباء؛ : زيادة في (ج) .





## المسألة الثانية أنه يتمين قتله ، ولا يجوز استرقاقه ، ولا المسنُ عليسه ، ولا فسداؤه

أما إن كان مسلمًا فبالإجماع ؛ لأنه نوع من المرتد ، أو من الزنديق ، والمرتد يتعين قتله ، وكذلك الزنديق ، وسواء كان رجلاً أو امرأة ، وحيث قَتل يُقتل مع الحكم بإسلامه ، فإن قتله حدَّ بالاتفاق ، فيجب إقامته ، وفيها قدمناه (۱) دلالة واضحة على قتل السابة المسلمة من السنة وأقاويل الصحابة ، فإن في بعضها تصريحاً بقتل السابة المسلمة ، وفي بعضها تصريحاً بقتل السابة المسلمة ، وفي بعضها تصريحاً بقتل السابة المسلمة ، وإذا قتلت الذمية للسب فقتل المسلمة أولى كها لا يخفى على الفقيه .

ومن قال من أهل الكوفة: ﴿إِن المرتدة لا تُقتل فقياس مذهبه أن لا تُقتل (٢) السابة ؛ لأن الساب عنده مرتد، وقد كان يحتمل مذهبه أن تقتل السابة حداً كقتل الساحرة عند بعضهم وقتل قاطعة الطريق ، ولكن أصوله تأبى ذلك(٢) .

والصحيح الذي عليه العامة قـتل المرتدة ، فالسابة أولى ، وهو الصحيح لما تقدم ، وإن كان الساب معاهداً فإنه يتعين أيضاً قتله ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، عند عامة الفقهاء من السلف ومَنْ تبعهم .

⁽۱) ق ص (۱۲۵ ، ۱٤۱ ، ۲۹۰) .

⁽٢) ولا تقتل؟ : ساقطة من (د) .

⁽٣) ينظر : «مختصر الطحاوي» ص (٢٦٧) ؛ امتن القدوري، ص (١١٧) ؛ الهداية، (٣/ ١١٧) .

وقد/ ذكرنا(١) قول ابن المُنْدِرِ فيها يجب على من سب النبي على قال: ١٩٧ب أجمع عنوام أهل العلم على أن من سب النبي على القتل؛ وعمن قاله مالك ، والميث ، وأحمد ، وإستحاق ، وهو مذهب الشافعي .

قـال : وحُكي عن النعمان : لا يقتل من سبه من أهل الذمة ، وهذا اللفظ دليلٌ على وجـوب قتله عند العامة، وهذا مذهب مالك وأصحابه،، وسائر فقهاء المدينة ، وكلام أصحابه يقتضي أن لقتله مأخذين :

احدهما: انتقاض عهده.

والثاني : أنه حدٌّ من الحدود ، وهو قول فقهاء الحديث .

قال إسحاق بن رَاهُ وْيَه : إن أظهروا سَب رسول الله ﷺ فسُمِعَ منهم ذلك أو تُحُقِّق عليهم قُتِلوا ، وأخطأ هؤلاء الذين قالوا : فما هم فيه من الشرك أعظم من سب رسول الله ﷺ قال إسحاق : يقتلون ؟ لأن ذلك نقض العهد ، وكذلك فعل عمر بن عبدالعزيز ، ولا شبهة في ذلك ؟ لأنه يصير بذلك ناقضاً للصلح ، وهود كما قتل ابن عمر الراهب الذي سب النبي ﷺ ، وقال : فما على هذا صالحناهم » .

وكذلك نص الإمام أحمد على وجوب قتله وانتقاض عهده ، وقد تقدم بعض نصوصه في ذلك() ، وكذلك نص عامة أصحابه على وجوب قتل هذا الساب ، ذكروه بخصوصه في مواضع هكذا ، وذكروه أيضاً() في جملة ناقضى العهد من أهل الذمة .

⁽۱) في ص (۱۳) .

⁽٢) في (ج) : (وإسحاق) .

⁽٣) في (ج) و (د) : اهوا ً.

⁽٤) في ص (١٦) وما يعدها .

⁽٥) (أيضاً: ساقطة من (د) .

ثم المتقدمون منهم وطوائف من المتأخرين قالوا: إن هذا وغيره من ناقضي العهد يتعين قتلهم كها دل عليه كلام أحمد .

وذكر طوائف منهم أن الإمام غير فيمن نقض العهد من أهل الذمة، كما يخير في الأسير بين الاسترقاق والقتل والمن والفداء ، ويجب عليه فعل الأصلح للأمة من هذه الأربعة بعد أن ذكروه في الناقضين للعهد ، فدخل هذا الساب في عموم هذا الكلام وإطلاقه ، وأوجب أن يقال فيه بالتخيير إذا قيل به في غيره من ناقضي العهد ، لكن قيد محققو أصحاب هذه الطريقة ورؤوسهم - مثل القاضي أبي يعلى في كتبه المتأخرة(۱) وغيره - هذا الكلام ، وقالوا : التخيير في غير ساب الرسول على الأ وأما سابه ١٩٨٨ فيتعين(۱) قتله ، وإن كان غيره كالأسير ، وعلى هذا فإما أن لا يُحكى في تعين قتله ، ولان كان غيره كالأسير ، وعلى هذا فإما أن لا يُحكى في موضع قد قالوا في موضع آخر بأن الساب يتعين قتله ، وصرح رأس أصحاب هذه الطريقة بأنه مستثنى من ذلك الإطلاق ، أو يحكى فيه وجه ضعيف ؛ لأن الذين قالوا به في موضع نصوا على خلافه في موضع آخر .

واختلف أصحاب الشافعي أيضاً فيه ؛ فمنهم من قال : يجب قتل الساب حتماً ، وإن خُمِر في غيره .

ومنهم من قال : هو كغيره من الناقضين للعهد ، و[فيه](١) قولان : أضعفها أنه يلحق بمأمنه ، والصحيح منها جواز قتله ، قالوا : ويكون

⁽١) من كتبه المتأخرة : كتباب الخلاف، وهو آخر ما صنفه رحمه الله كها سيأتي إن شاء الله في ص (٤٩٤) .

⁽٢) في (ج) : ففإنه يتعينه .

⁽٣) الذين؛ : ساقطة من (د) .

⁽٤) في (أ) و (د) : اوفيهما ، والمثبت من (ج) .

كالأسير يجب على الإمام أن يفعل فيه الأصلح للأمة من القتل والاسترقاق والمن والفداء(١).

وكالام الشافعي في موضع يقتضي أن حكم الناقض للعهد حكم الحربي ؛ فلهذا قيل : إنه كالأسير ، وفي موضع آخر أمر بقتله عيناً من غير تخيير .

وتحرير الكلام في ذلك يحتاج إلى [أن]٢٠) نقدم مقدمة في ما ينتقض به مقدمة مهمنة ق مسألة العهد ، وفي حكم ناقض العهد على سبيل العموم ، ثم نتكلم في خصوص نقض العهد

أما الأول فإن ناقض العهد قسمان : ممتنع لا يقدر عليه إلا بقتال ، الجسزء الأول من المقدمة ومن هو في أيدي المسلمين .

أما الأول فأن يكون لهم شـوكة ومنعة فيمتنعوا بها على الإمام من أداء الجزية والتزام أحكام الملة الواجبة عليهم ، دون ما يظلمهم (٣) به الولاة (١) ، أو يلحقوا بدار الحرب مستوطنين بها ؛ فهؤلاء قد نقضوا العهد بالإجماع ، فإذا أسر الرجل منهم فحكمه عند الإمام أحمد في ظاهر مذهبه حكم أهل مذهــــب الإمـام أحـد

الحرب إذا أسروا ، يفعل بهم الإمام ما يراه أصلح . قال في رواية أبي الحارث(٥) _ وقد سُئل عن قوم من أهل العهد المسرواية

القمسم الأول

الاولى عــــن الإمام أحسد

⁽١) ينظر: كتاب االوجيز، ص (٢٠٣)؛ (المهذب، (٢/٣٢٩)؛ نزاد المحتاج، (٣٥٨/٤). (٢) (أن) : زيادة في (د) .

⁽٣) في (د) : ايطلبهم) . (٤) في (ج) : ﴿الرَّسَاءُ } .

⁽٥) هو أحمد بن محمد المصائغ ، أبو الحارث ، ذكره أبو بكر الخلال فقال : كان أبو عبدالله يأنس به ريقدمه ويكرمه وكان له عنده موضع جليل . ينظر : اتاريخ بغداد، (١٢٨/٥) ؛ المقصد الأرشدة (١٦٣/١).

نقضوا العهد وخرجوا بالذرية إلى دار الحرب فبعث في طلبهم فلحقوهم فلحاربوهم ـ قال أحمد: إذا نقضوا العهد فمن كان منهم بالغاً فيجري على أهل الحرب من الأحكام إذا أسروا(۱)، فأمرهم إلى الإمام يحكم فيهم بها يرى، وأما الذرية فها ولد بعد نقضهم العهد فهو بمنزلة من نقض العهد، ومن كان عمن ولد قبل نقض العهد فليس عليه شيء، وذلك أن امرأة عَلقَمة بن عُلاَثة (۱) قالت: إن كان علقمة ارتد فأنا لم أرتد، وكذلك روي عن الحسن فيمن نقض العهد: ليس على النساء شيء (۱).

وقيال في رواية صالح(٤) _ وقد سئل / عن قوم من أهل العبهد في ٩٨ ب حصن ومعهم مسلمون ، فنقضوا العهد ، والمسلمون معهم في الحصن : ما السبيل فيهم ؟ _ قال : ما وُلد لهم بعد نقض العهد فالذرية بمنزلة من نقض العهد يُسبَون ، ومن كان قبل ذلك لا يُسبَون ٤(٥) .

⁽١) في وأحكام أهل الملل؛ : وإذا استرق، .

 ⁽۲) هو علقمة بن علائة بن عوف العامري الكلابي ، صحابي ، كان من المؤلفة قلوبهم ، وكان سيداً في قومه حلياً ، وقد ارتد بعد وفاة النبي ﷺ ثم أسلم وحسن إسلامه ، واستعمله عمر بن الخطاب وضي الله عنه على حووان فنزلها إلى أن مات . ينظر : «الإستيعاب» (٢٦/٢) ؛ «أسد الغاية» (٨٦/٤) ؛ «الإصابة» (٤/٢٦٤) .

⁽٣) ينظر: «أحكام أهل الملل» للخالال: في كتاب السير - باب فيمن نقض المهد ولحق بدار الحرب (ق/ ١٠٠٥). وقال ابن قدامة في «المغني» (٨/ ٥٣٤): «وإن هرب اللمي بأهله وذريته أبيح من البالغين منهم ما يباح من أهل الحرب ، ولم يبح سبي اللوية ؛ لأن النقض إنها وجد عن البالغين دون اللوية».

⁽٤) هو صالح بن الإمام أحمد بن حنبل: أبو الفضل ، قال ابن أبي حاتم: فصدوق ثقة» . روى عنه: أبو القاسم البغوي . مات سنة ست وستين ومتين . ينظر: قالجرح والتعديل، (٤/٤٣) ؛ فتاريخ بغداد، (٢١٧/٩) ؛ فطبقات الحنابلة، (١٧٣/١) ؛ فسير أعلام النبلاء، (١/٢١/٩) ؛ فالمقصد الأرشد، (١/٤٤٤) .

⁽٥) يُنظر: «مسائل الإمام أحمد برواية صالح» (٣١٢/١) ؛ «وأحكام أهمل المملل» للخسلال (ق/ ١٠٠/أ) ؛ و «المغنى» (٨/٨٠) .

فقد نص على أن ناقض المهد إذا أسر بعد المحاربة يخير الإمام فيه، وعلى أن النرية النين ولدوا بعد نقض العهد بمنزلة من نقض العهد يسبون ، فعلم أن ناقض العهد يجوز استرقاقه ، وهذا هو المشهور من مذهبه(۱).

وعنه: أنهم إذا قدر عليهم فإنهم لا يُسترقُّون ، بل يردون إلى الذمة (۱) ، قال في رواية أي طالب (۱) .. في رجل من أهل العهد لحق بالعدو هو وأهله وولده ، وولد له في دار العدو .. قال : يسترق [أولادهم] (۱) النين ولدوا في دار العدو ، ويردون هم (۱) وأولادهم الذين ولدوا في دار الإسلام إلى الجزية ، قيل له : لا يسترق أولادهم الذين ولدوا في دار الإسلام ؟ قال : لا ، قيل له : فإن كانوا أدخلوهم صغاراً ثم صاروا رجالاً ، قال : لا يسترقون ، أدخلوهم مأمنهم ..

وكذلك قال في رواية ابن إبراهيم(١) وقد سأله عن رجل لحق بدار الحرب هو وأهله ووُلِد له في بلاد العدو وقد أخذه المسلمون _ قال : ليس على ولده وأهله شيء ، ولكن ما ولد له وهو في أيديهم يسترقون ، ويردون هم إلى الجزية(٧) .

الرواية الثانية عــن الإمـام

 ⁽١) ينظر : «المغني» (٨/ ٤٥٨) ؛ «والكافي» (٣/ ٣٧٢) ؛ «والمبدع» (٣/ ٣٣٤) ؛ «والإنصاف»
 (٤/ ٢٥٦) ؛ «وكشاف القناع» (٣/ ١٤٤) .

⁽٢) ينظر : «مسائل الإمام أحمد رواية ابن إبراهيم بن هاني؛ ـ باب المرتد (٣/٣ ، ٩٣/١) .

⁽٣) ينظر : «أحكام أهل الملل؛ (ق/١٠٠/أ) .

⁽٤) في (أ) ر (د) : «أرلاد» .

⁽٥) في دأحكام أمل الملله: ﴿ ويردونهم ﴾ .

⁽٦) ابن إبراهيم: هو إسحاق بن إبراهيم بن هانىء النيسابوري ، أبو يعقوب . سكن بغداد وحدث بها ، وكان من العلماء العاملين . روى عنه : عمد بن أبي هارون وعبدالله النيسابوري وعبدالله الفامي . وكان لإسحاق اختصاص بالإمام أحمد بن حبل ، حيث أقام الإمام عنده في مدة احتفاته . مات ببغداد سنة خس وسبعين ومنتين . ينظر : «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢١) ؛ «طبقات الحنابلة» (١٠٨/١) ؛ «طبقات الحنابلة» (١٠٨/١) ؛ «المقصد الأرشد، (١/ ٢٤١) .

⁽٧) ينظر : •مسائل الإمام أحمد رواية ابن إبراهيم؛ (٢/ ١٣٦ رقم ١٧١٩) .

فقد نص (۱) على أن الرجل الذي نقض العهد يرد إلى الجزية [هو] (۲) وولده الذين كانوا موجودين ، وأنهم لا يسترقون ، وأن ولده الذين كنوا بعد المحاربة يسترقون ، وذلك لأن صغار ولده سبي من أولاد أهل الحرب ، وهم يصيرون رقيقاً بنفس السبي ، فلا يدخلون في عقد (۱) الذمة أولاً ولا آخراً ، وأما أولاده الذين ولدوا قبل النقض فلهم حكم الذمة المتقدمة .

فعلى الرواية الأولى المشهورة يخير الإمام في الرجال إذا أسروا، في فعل ما هو الأصلح للمسلمين من قتل واسترقاق ومن وفداء، وإذا جاز أن يسمن عليهم جاز أن يطلقهم على قبول الجزية منهم وعقد الذمة لهم ثانياً، لكن لا يجب عليه ذلك، كما لا يجب عليه في الأسير الحربي الأصلي إذا كان كتابياً، وقد قتل رسول الله عليه أسرى بني قريظة وأسرى من() أهل خيبر، ولم يَدْعُهُم إلى إعطاء الجزية، ولو دعاهم إليها لأجابوه(ه).

وعلى الرواية الثانية يجب دعاؤهم / إلى العود إلى الذمة كما كانوا ، ١/٩٩ كما يجب دعاء المرتد إلى أن يعود إلى الإسلام ، أو يستحب كما يستحب دعاء المرتد ، ومتى بذلوا العود إلى الذمة وجب قبول ذلك منهم كما يجب قبول الإسلام من المرتد وقبول الجزية من الحربي الأصلي إذا بذلها قبل

⁽١) في (د): انقض، .

⁽٢) هموا : ساقطة من (أ) .

⁽٣) ق (د) : تق عهده .

⁽٤) امن : ساقطة من (د) .

⁽٥) في (ج) : الأجابوا.

الأسر ، ومتى امتنعوا فقياس هذه الرواية وجوب قتلهم دون استرقاقهم ، جعلاً لنقض الأمان كنقض الإيهان ولو تكرر النقض(١) منهم فقد يقال فيهم ما يقال فيمن تكررت ردته .

قول أشهب صاحب مالسك

وبنحو من هذه الرواية قال أشهب (٢) صاحب مالك في مثل هؤلاء ، قال : لا يعود الحر [قِنْ ] (٢) ، ولا يسترق أبداً بحال ، بل يردون إلى ذمتهم بكل حال (١) .

مسلمسب الشسائم*ي* 

وكذلك قال الشافعي في «الأمه»، وقد ذكر نواقض العهد وغيرها ـ
قال: «وأيهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً ، وكذلك إذا كان ذلك فعلاً لم يقتل ، إلا أن يكون في دين المسلمين أن من فعله قتل حداً أو قصاصاً ، فيقتل بحد أو قصاص لا بنقض عهد .

وإن فعل مما وصفنا وشرط أنه نقض لعهد الذمة فلم يُسلم ولكنه قال : «أَتُوبُ وأعطي الجزية كما كنت أعطيها أو على صلح أجدده عوقب ولم يقتل ، إلا أن يكون قد فعل فعلاً يوجب القصاص أو الحد ، فإن فعل

١) ني (ج) : دالقض ١

⁽۲) هو أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي ، أبو عمرو المصري ، يقال : اسمه مسكين ، وأشهب لقب له (ثقة فقيه) ، وهو الإمام العلامة مفتي مصر . روى عن : مالك بن أنس والليث بن سعد وسليان بن بلال . روى عنه : يونس بن عبدالأعلى وسحنون بن سعيد فقيه الأندلس . مات سنة أربع ومتين ينظر : دالشقات لابن حبان (۸/ ١٣٦) ؛ «تاريسخ ابن زُبر» (۲/ ٢٥٥) ؛ «تهذيب الكيال» (۳/ ٢٩٦) ؛ «تقريب التهذيب» (۱/ ٢٩٦) ؛ «تقريب التهذيب» ص (۱۱۳) ؛ «تقريب التهذيب» ص (۱۱۳) .

⁽٣) في (أ) ر (د) : فنيثاًه . والمثبت من (ج) .

⁽٤) ذكر ابن العربي قول أشهب في «أحكام القرآن» (٢/ ٩٠٦) ورد عليه .

⁽٥) كتاب والأم؛ (٤/ ٢١٠ ، ٢١١) .

أو قبال ممنا وصفنا وشرط أنه يحل دميه فظفرنا به فيامتنع من أن يقبول: وأسلم أو أعطي جزيةً ١٠٥ قتل ، وأخذ ماله فيثاً » .

فقـــد نص على أن(١) وجــوب قــبــول الجــزيــة منه(٣) إذا بــذلها وهــو في أيدينا، وأنه إذا امــتنع منها ومن الإسلام قتل وأخذ ماله ، ولم يخير فيه .

ولأصحابه في وجوب قبول الجزية من الأسير الحربي الأصلي(١) وجهان(٥).

وعن الإمـام أحمد رواية ثالثـة : أنهم يصيرون رقيقاً إذا أُسروا .

وقال في رواية ابن إبراهيم : إذا أسر الروم من اليهود ، ثم ظهر المسلمون عليهم فإنهم لا يتبعونهم ، وقد وجبت لهم الجزية ، إلا من ارتد منهم عن جزيته فهو بمنزلة المملوك() .

لرواية الثالثة مسن الإسام

⁽١) في (د) : ﴿ الْجُزِيةُ * .

⁽٢) دأنه ؛ ساقطة من (د) .

⁽٣) في (ج) : درمته .

⁽٤) في (ج) : «الأصل» .

⁽٥) أحدهما : أنه يجب قبولها كما يجب إذا بدل وهو في غير الأسر ، وهو بمن يجوز أن تعقد لمثله اللمة . والشاني : أنه لا يجب ؛ لأنه يسقط بللك ما ثبت من اختيار القتل والاسترقاق والمن والفداء، واللي يقتضيه المذهب جواز قبول ذلك منه. ينظر : والمهلب، (٢/٢٠)؛ والنبيه، لأبي اسحاق ص (٢٣٤) ؛ وأسنى المطالب، (٢/١١) ؛ وزاد المحتاج، والتنبيه، لأبي اسحاق ص (٢٣٤) ؛ وأسنى المطالب، (٢/١١) ؛ وزاد المحتاج،

 ⁽٦) ينظر: «مسائل الإمام أحمد برواية ابن إبراهيم بن هاني»: كتاب «الجهاد» (٢/ ١٢٤) وقم
 (١٧١٣)؛ و«أحكام أهل الملل» للخلال: في كتاب السير ـ باب أهل العهد من أهل اللمة
 إذا أغار عليهم الروم واستعبدهم المسلمون (ق/ ٩٩/ب).

وهذا هو المشهور من مذهب مالك ، قال ابن القاسم(١) وغيره من المالكية : اإذا خرجوا ناقضين للعهد ، ومنعوا الجزية ، وامتنعوا منا من غير أن يظلموا ، ولحقوا بدار الحرب ، فقد انتقض عهدهم ، وإذا انتقض

عـهدهم ثم أسروا فهم فيء ، ولا يردون إلى ذمتناه، .

مذهب مالك

فاوجبوا استرقاقهم ، ومنعوا أن يُعقد لهم الذمة ثانياً ، كأنه جعل خروجهم من الذمة مثل / ردة المرتد يمنع إقراره بالجزية ، لكن هؤلاء ٢٠ ٩٩/ب

لا يسترقون لكون كفرهم أصلياً .

مذهب أبي وقال أصحاب(٤) أبي حنيفة : مَنْ نقض العهد فإنه يصير كالمرتد ،

حنيف ق

حكم ناقض فأمان إن لم يُقْدَر عليهم حتى بذلوا الجزية وطلبوا العَوْدَ إلى الذمة العهد المتنع الله الله على الله الله الله على عقدوا الذمة الأهل الحسنان فإنه يجوز عَقْدُها لهمن ؛ لأن أصحاب رسول الله عقدوا الذمة لأهل المساب من أهل الشام مرة ثانية وثالثة بعد أن نقضوا العهد ، والقصة في ذلك مشهورة في فتوح الشام (١) ، وما أحسب في هذا خلافاً ، فإن مالكاً

(۱) هو عبدالرحمن بن القاسم بن حالد بن جُنادة العُتقي ، أبو عبدالله المصري الفقيه صاحب الإسام مالك (ثقة) . روى عن : مالك وعبدالرحمن بن شيخ ، وبكر بن مضر . روى عنه : الحارث بن مسكين وسُحنون ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم . مات سنة إحدى وتسعين ومئين . ينظر : «تاريخ ابن زَبْر» (۱/ ۲۹) ؛ «سير أعلام النبلاء» (۱/ ۱۲۰) ؛ «الديباج المذهب» لابن فرحون المالكي (۱/ ١٦٥) ؛ «تهذيب

التهذيب، (٢/٢٥٢)؛ وتقريب التهذيب، ص (٣٤٨)؛ وحسن المحاضرة، (٢/٣٠١). (٢) ينظر : هجواهر الإكليل، (٢/٨٢١)؛ وبلغة السالك، (٢/٣٦٩). (٣) في (ج) : ولاهولاء،

(٤) في (د): البعض أصحاب؟
 (٥) الختــصر الطحــاوي؟ ص (٢٦٢)؛ المتن القـــدوري، ص (١١٧)؛ النتـف في الفتاوى،

(۲/ ۲۹۰ ، ۱۹۶۳) (۲) ففأماه : ساقطة من (د) . (۷) في (د) : فعهدها لهمه .

(٨) ينظر : «تاريخ الطبري، ٣/ ٢٠٠) ؛ «البداية والنهاية» (٨/٧ ، ٥٥) .

وأصحابه قالوا: إذا منعوا الجزية وقاتلوا المسلمين والإمام عدل فإنهم يقاتلون حتى يردوا إليه ، مع أن المشهور عندهم أن الأسير منهم لا يرد إلى الذمة ، بل يكون فيئاً ، فإذا كان مالك لا يخالف في هذه المسألة فغيره أولى أن لا يخالف فيها ؛ لأنه هو الذي اشتهر عنه القول بمنع عود الأسير منهم إلى الذمة .

فإن بذل هؤلاء العود إلى الذمة فهل يجب قبول ذلك منهم كما يجب قبول من الحربي الأصلي ؟ إن قلنا : إنه يجب رد الأسير منهم إلى ذمته فهـ وَلاء أولى ، وإن قلنا : لا يجب هناك فـيـــّـوجه أن لا يجب هنا أيضاً ؛ لأن بني قينقاع لما نقضوا العهد الذي بينهم وبين النبي ﷺ أراد قتلهم حتى ألحّ عليه عبدالله بن أبي في الشفاعة فيهم فأجلاهم إلى أُذْرِعَات، ولم يُقِرُّهم بالمدينة، مع أن القوم كانوا حِرَاصاً على المقام بالمدنية بعهدٍ يجددونه، وكذلك بنو قريظة لما حاربت أرادوا الصلح والعود إلى الذمة ، فلم يجبهم النبي ﷺ حتى نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، وكذلك بنو النضير لما نقضوا العهد فحاصرهم فأنزلهم(١) على الجلاء من المدينة ، مع أنهم كانوا أحرص شيء على المقام بدارهم بأن يعودوا إلى الذمة ، وهؤلاء الطوائف كانوا أهل ذمة عاهدوا النبي ﷺ على ١١) أن الدار دار الإسلام يجري فيها حكم الله ورسوله ، وأنه مهما كان بين أهل العهد من المسلمين ومن هؤلاء المعاهدين مِن حَدَث فأمره إلى النبي ﷺ ، هكذا في كتاب الصلح (٣) ، فإذا كانوا نقضوا العهد فبعضاً قُتل وبعضاً أُجل ، ولم يقبل

⁽١) في (ج) : فأنزلهمه .

⁽۲) (علیه : ساقطة من(ج) ر (د) .

⁽٣) كها تقدم في ص (١٣٢) .

منهم ذمة ثانية مع حرصهم / على بذلها، علم أن ذلك لا يجب ، ولا يجوز ١/١٠ أن يكون ذلك، لكون أرض الحجاز لا يُقر فيها أهل دينين، ولا يُمكّن الكفار من المقام بها لأن هذا الحكم لم يكن شرع بعد، بل قد تُوفّي رسول الله على ودرعه مرهونة عند أبي شحمة اليهودي بالمدينة(۱) ، وبالمدينة غيره من اليهود، وبخيبر خلائق منهم، وهي من الحجاز ، ولكن عَهد النبي في مرضه أن تخرج(۱) اليهود والنصارى من جزيرة العرب(۱)، وأن لا يبقى بها دينان، فأنفذ عهده في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه(١).

⁽١) رواه البخاري: في كتاب الجهاد والسير - باب ما قيل في درع النبي هي والقعيص في الحرب (١٦/١ ح ٢٩١٧) ، وفي كتاب المغازي - باب رقم (٨٦) (٧٥٨٧ ح ٤٤٦) ؛ وابن حبان في صحيحه «الإحسان»: في كتاب الرهن (٧/ ٥٩٠١ ح ٥٩٠١) ؛ والبيهقي: في «السنن الكبري» (٣٦/ ٣٠٠) كلهتم عن عائشة رضي الله عنها . ورواه الإمام أحمد: في المسند» (١/ ٣٣٢ ، ٣٠٠ ، ٣٦١) ؛ والدارمي: في كتاب البيوع - باب في الرهن (٢/ ٣٣٧ ح ٢٥٨٢) ؛ والترملي : في كتاب البيوع - باب ما جاء في الرخص في الشراء إلى الأجل (٣/ ١٩٥٥ ح ١٢١٤) ؛ والنسائي : في كتاب البيوع - باب ما جاء أهل الكتاب (١/ ٣٠٣) ؛ وابن ماجة : في كتاب الرهون - باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة (١/ ٨١٥ ح ٢٤٣٩) ؛ والسنن الكبرى» (٣/ ٣٠١) كلهم عن ابن عباس رضي الله عنها . ورواه الإمام أحمد أبيضاً : في «المسند» (٣/ ٣٠١) عن أسماء بنت يزيد الأنصارية وضي الله عنها .

⁽٢) في (ج) : (أن يخرج) .

⁽٣) رواه البخاري مطولاً: في كتاب الجهاد والسير - باب هل يستشفع إلى أهل اللمة ومعاملتهم ؟ (١٩٦/٦ ح ٣٠٠٣) ، وفي مواضع أخرى من الصحيح منها: (ح ٣١٦٨، ٤٤١) ؛ ورواه مسلم: في كتاب الوصية - باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (٣/ ١٢٥٧ ح ١٢٥٧) ؛ وأبو داود: في كتاب الخراج والإمارة والفيء - باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب (٣/ ٢٣٧ ح ٣٠٠٩) ؛ وأحمد: في «المسند» (٢/ ٢٢٧) - بالفاظ غنافة - كلهم عن سفيان بن عيينة عن سليان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه .

⁽٤) رواة مالك : في «الموطأة مرسلاً في كتاب الجامع ـ باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة (٢/ ٨٩٢ ح ٧١) عن إمساعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبدالعزيز يقول : كان آخر ما تكلم به رسول الله عليه أن قال: «قاتل الله اليهود والنصارى ـ إلى قوله ـ «لا يبقين دينان بأرض المعرب» ، وروى مالك أيضاً (ح ١٨) عن ابن شهاب بلفظ : «لا يجتمع دينان في جزيرة المعرب» ، فأجلى عمر يهود حير ، وروى أيضاً في (ح ١٩) وأجلى يهود نجران وفدك ؛ ورواه عبدالرزاق : في «مصنف» (٤/ ١٢٥ ح ٢٠٥٨ ) عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب .

والفرق بين هؤلاء وبين المرتدين أن المرتد إذا عــاد إلى الإســـلام فــقد المسرنسة أتى بالمغايمة التي يُقاتَل المناس حتى يصلوا إليها، فلا يطلب منه(١) غير ذلك، وإن ظُننا أن باطنه خـ لاف ظاهره ، فإنا لم نؤمـر أن نشق عن قلوب الناس ، وأما هؤلاء فإن الكف عنهم إنها كان لأجل العهد ، ومن خِفْنا منه [الخيانة](٢) جــاز لــنا أن ننبــذ إليه العهد ، وإن لم يجز نبذ العهد إلى من خفنا منه الردة ، فإذا نقضوا العهد فقد يكون ذلك أمارة على عدم الوفاء ، وأن إجـابتـهم إلى العـهـد إنها فـعلوه خـوفـاً وتقـيَّـة ، ومتى قدروا غدروا ، فيكون هذا الخـوف مجوزاً لترك مـعـاهدتهم على أخـذ الجزية ، كما كان يجوز نبذه العهد إلى أهل الهدنة بطريق الأولى .

وفي هذا دليل على أنه لا يجب رد الأسير الناقض للعهد إلى الذمة بطريق الأولى ؛ فإن النبي ﷺ إذا لم يردهم إلى الذمـة وقـد طلبـوها ممتنعين فأن لا يردهم إليها(؛) إذا طلبـوها مـوثقـين أولى ، وقـد أسر بني قـريظة بعد نقض العهد فقتل مقاتلتهم ولم يردهم إلى العهد ، ولأن الله تعالى قال : ﴿ فَمَنْ نَكَتَ فَإِنَّهَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ (٥) فلو كان الناكث كلها طلب العهد منا وجب أن نجيبه لم يكن للنكث عقوبة يخافها ، بل ينكث إذا أحب ، لكن يجوز أن نعيدهم إلى الذمة ؛ لأن النبي ﷺ وهب الزبير بن

⁽١) في (د) : امنهما .

 ⁽٢) في (أ) : والجناية، . وهو تصحيف .

⁽٣) ق (أ) : «النبذ العهد» .

⁽٤) وإليها : ساقطة من (د) .

⁽٥) ســورة الفتح : الآية رقم : (١٠) .

باطا القرظي لثابت بن قيس بن شهاس(۱) هو وأهله وماله ، على أن يسكن أرض الحجاز ، وكان من أمرى بني قريظة الناكثين(۱) ، فعلم جواز إقرارهم في الدار بعد النكث ، وإجلاء بني قينقاع بعد القدرة عليهم إلى أذرعات ، فعلم جواز المن عليهم بعد النكث، وإذا جاز المن على الأسير / الناكث وإقراره في دار الإسلام فالمفاداة به أولى .

وسيرة النبي على في هؤلاء الناقضين تدل (٢) على جواز القتل والمن على أن يقيموا بدار الإسلام وأن يذهبوا إلى دار الحرب إذا كانت المصلحة في ذلك عجمة على من أوجب إعادتهم إلى الذمة ، وعلى من أوجب استرقاقهم .

فإن قيل: إنها أوجبنا إعادتهم إلى الذمة لأن خروجهم عن الذمة ومفارقة جاعة ومفارقتهم لجهاعة المسلمين كخروجهم عن الإسلام ومفارقة جاعة المسلمين، إذن نقض الأمان كنقض الإيهان ، فإذا كان المرتد عن الإسلام لا يقبل منه ما يقبل من الكافر الأصلي ، بل إما الإسلام أو السيف ، فكذلك المرتد عن العهد ، لا يقبل منه ما يقبل من الحربي الأصلي ، بل إما

(۱) هو ثابت بن قيس بن شهاس بن زهير بن مالك بن امرىء القيس بن الخزرج ، أبو عمد ، وقيل : أبو عبدالرحن ، خطيب الأنصار ، وشهد أحداً وبيعة الرضوان . قتل يوم اليهامة، وقد بشره النَّبي على بالجنة في قصة شهيرة . ينظر: «الاستيعاب» (١/١٩٣) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/٣٠٨) ؛ «الإصابة» (٢٠٣/١) .

اعـــتراضـات عــل ناقضي العــــــهد

الاعــــتراض الأول

بي (د) . (۳) ني (د) : ايدل،

⁽٤) في (ج) : (أو) .

الإسلام أو العهد وإلا فالسيف، ولأنه قد صارت لهم حرمة العهد المتقدم، فمنعت استرقاقهم ، كما منع استرقاق المرتد حرمة إسلامه المتقدم .

> لجــواب عن لاعـــتراض لأول

وقلنا : المرتد بخـروجـه عن الدين الحق بعد دخوله فيه تغلظ كفره ، فلم يُقر عليه بوجه من الوجوه ، فتحتم قتله إن [لم](١) يسلم عصمة للدين، كما تحتم غيره من الحدود حفظاً للفروج وغير ذلك ، ولم يجز استرقاقه ؛ لأن فيه إقراراً له على الردة لا لتشرفه بدين قد بدَّله ، وناقض العهد قد نقض عهده الذي كان يُـرعى به ، فزالت حرمته ، وصار بأيدي المسلمين من غير عـقـد ولا عـهـد ، فصار كحربي أسرناه وأسوأ حالاً منه ، ومثل ذلك لا يجب المن عليه بجزية ولا بغيرها ، لأن الله تعالى أمرنا بقتالهم (١) حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، فمن أخذناه قبل أن يُعطِي الجزية لم يدخل في الآية ؛ لأنه لا قشال معه ، بل قد خيرنا الله إذا شددنا الوثاق بين المن والفداء، ولم يوجب [المن في حق ذمي](٣) ولا كتابي، ولأن الأسير قد صار للمسلمين فيه حق بإمكان استعباده والمفاداة به ، فلا يجب عليهم بذل حقهم منه مجاناً ، وجاز قتله ؛ لأنه كافر لا عهد له ، وإنها هو باذل للعهد في حال لا يجب(؛) معاهدته ، وذلك لا يعصم دمه .

فإن قـال : مَنْ منع من إعـادته إلى الذمـة وجعله فيناً : هذا منْ على الأسير مجاناً ، وذلك إضـاعة لحق المسلمين ؛ فلم يجز إتلاف أموالهم .

⁽١) ولم: : ساقطة من (أ) .

 ⁽٢) في (ج) ر (د) : «أمرنا أن نقاتلهم» .

⁽٣) في (أ) : قولم يوجب حق في حق يهودي ولا كـتابي، .

⁽٤) في (ج) : الاتجب .

قلنا: هذا مبني على أنه لا يجوز المن على الأسير، والمرضي / ١/١٠١ جوازه كما دل عليه الكتاب والسنة، ومدعي النسخ يفتقر إلى دليل.

فإن قيل : خروجه عن العهد موجب للتغليظ عليه ، فينبغي إما أن

على على . حروجه عن العهد موجب للتعليط عليه ، فيتبعي إما ال يقتل أو يسترق ، كما أن المرتد يغلظ حاله بتعين قتله ، فإذا جاز في هذا ما يجوز في الحربي الأصلي لم يبق بينهما فرق .

قلنا: إذا جاز استرقاقه جاز إقراره بالجزية إذا لم يكن المانع حقاً الله الأنه ليس في ذلك إلا فوات ملك رقبته ، وقد يرى الإسام أن في إقراره بالجزية أو في المن عليه والمفاداة به مصلحة أكثر من ذلك، بخلاف المرتد ؛ فإنه لا سبيل إلى استبقائه ، وبخلاف الوثني إذا جوزنا استرقاقه ؛ فإن المانع من إقراره بالجزية حق الله () وهو دينه، وناقض العهد دينه قبل النقض وبعده سواء ، ونقضه إنها يعود ضرره على من يجاربه من المسلمين ، فكان

الاعتراض فإن قيل: فهلا حكيتم خلافاً أنه يتعين قتل هذا الناقض للعهد كها السراب يتعين قتل غيره من الناقضين كها سيأي (٢) ، وقد قال أبو الخطاب: ﴿إِذَا مَسِلْ يَعَين قَتْلُ غيره من الناقضين كها سيأي (١) ، وقد قال أبو الخطاب : ﴿إِذَا مَسِلْ يَعَين قَتْلُ غير اللهمام ويه بين أربعة أشياء ، فأطلق الكلام فيمن نقض العهد مطلقاً، وتبعه (١) طائفة على الإطلاق ، ومَنْ قَيده قَيده

الرأى فيه إلى الأمير٢٠) .

الجسواب عن الاعستراض

الشسانسبي

الاعستراض الشسالست

الجواب عنه

⁽١) في (ج) و (د) : احقّ اللها .

 ⁽٢) في (ج) : (إلى أميرهم) .
 (٣) في ص (٤٨٤) .

 ⁽٤) الإمامة : ساقطة من (د) .

⁽٥) شيخناً ، أي : شيخ أي الخطاب ، وهو القاضي أبو يعلى بن الفراء :

⁽٦) ق (د) : (وتابعه) .

بأن ينقضه بها فيه ضرر على المسلمين ، مثل قتالهم ونحوه ، فأما [إن] (١) نقضه بمجرد اللحاق بدار الحرب فهو كالأسيرة (١) ، ويؤيد هذا ما رواه عبدالله بن أحمد ، قال : سألت أبي عن قوم نصارى نقضوا العهد وقاتلوا المسلمين ، قال : أرى أن لا تقتل الذرية ولا يسبون ، ولكن تقتل رجالهم .

قلت لأبي : فإن وُلد لرجالهم أولاد في دار الحرب ؟ قال : أرى أن يسبوا أولتك ويقتلوا .

قلت لأبي: فإن هرب من الـ فريـة إلى دار الحـرب أحدر فسباهم المسلمـون ، ترى لهم أن يسترقـوا ؟ قـال : الذرية لا يسترقون ولا يقتلون ؛ لأنهم لم ينقـضـوا هم ، إنها نقض العهد رجالهم ، وما ذنب هؤلاء ؟(١) .

فقد أمر رحمه الله بقتل المقاتلة من هؤلاء إما لمجرد النقض أو للنقض والقتال .

قلنا: قد ذكرنا فيها مضى (٥) نص أحمد على أن من نقض العهد وقاتل المسلمين فإنه يجري عليه ما يجري على أهل الحرب من الأحكام ، وإذا أُسر حَكَم فيه الإمام بها رأى .

الجسواب عن الاعستراض السرابسسع ا

⁽١) (إن) : زيادة في (ج) .

⁽٢) ينظر : كتباب والهداية الأبي الخطاب : في كتاب الجهاد . باب ما محصل به نقض المعهد (١٢٨/١) .

⁽٣) فأحدة : ساقطة من (د) .

⁽٤) ينظر : «مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله» (٨٤٦/٢ ، ٨٤٨) ؛ وقد أورد هذا النص بتمامه أيضاً الخلال في كتابه «أحكام أهل الملل» : في كتاب السير ـ باب فيمن نقض العهد ولحق بدار الحرب (ق/٩٩/ب) .

⁽٥) في ص (٤٧٠) .

ونص رحمه الله / فيمن لحق بدار الحرب على أنه يسترق في رواية ، ١٠١رب وعلى أن يعاد إلى ذمته في رواية أخرى ، فلم يجز أن يقال : ظاهر كلامه في هذه الصورة يدل (۱) على وجوب قتله ، مع تصريحه بخلاف ذلك ، كيف والذين قالوا ذلك إنها أخذوا من كلامه في مسائل شتى ليست هذه الصورة منها ؟ على أن أبا الخطاب وغيره لم يذكروا هذه الصورة ولم تدخل (۱) في كلامهم أعني صورة اللحاق بدار الحرب ، وإنها ذكروا من نقض العهد بأن ترك ما يجب عليه في العهد ، أو فعل ما ينتقض به عهده وهو في قبضة المسلمين .

وذكروا أن ظاهر كلام الإمام أحمد تعين قتله ، وهو صحيح ، فمن فَهمه أتي فهم من كلامهم عموم الحكم في كل من انتقض عهده فمن فَهمه أتي لا من كلامهم ، ومن ذكر اللحاق بدار الحرب وقتال المسلمين والامتناع من أداء الجزية ، وغير ذلك في النواقض ، فإنه احتاج أن يفرق بين [اللحاق](٣) بدار الحرب وبين غيره ، كما ذكرناه من نصوص الإمام أحمد وغيره من الأثمة على الناقض الممتنع .

والفرق بينها أنه من لم يوجد منه إلا اللحاق بدار الحرب فإنه لم يجن جناية فيها ضرر على المسلمين حتى يعاقب عليها بخصوصها ، وإنها ترك العهد الذي بيننا وبينه ، فصار ككافر لا عهد له كها سيأي إن شاء الله تعالى

⁽١) في (ج) و (د) : (تدل)

⁽۲) في (ج) و (د) : قولم يدخل،

⁽٣) ق (أ) و (د) : الماقدة .

ويجب أن يعلم أن من لحق بدار الحسرب صار حسربياً ، فها وجد منه من الجنايات بعد ذلك فهي كجنايات الحربي لا يؤخذ بها إن أسلم أو عاد إلى الـذمـة ، ولـذلك(١) قـال الخِرَقي(١) : قومـن هـرب مِـنْ ذمتـنا إلى دار الحرب ناقضاً للعهد عاد حربياً ٣١٥ ، وكذلك أيضاً إذا امتنعوا بدار الإسلام من الجيزية أو الحكم ولهم شــوكــة ومنعــة قــاتلوا بها عن أنفسهم ، فإنهم قد قاتلوا بعد أن انتقض عهدهم ، وصار حكمهم حكم المحاربين ، فلا يتعين قـتل من إسترق منهم ، بل حكمه إلى الإمام ، ويجوز استرقاقه كها نص الإمام أحمد على هذه الصورة(١) بعينها ؛ لأن المكان الذي تحيزوا فيه وامتنعوا بمنزلة دار الحرب ، ولم يجنوا على المسلمين جناية ابتدؤوا بها للمسلمين ، وإنها قباتلوا عن أنفسهم بعبد أن تحييزوا وامتنعوا وعلم أنهم محاربون ، فمن قال من أصحابنا : إن من قاتل المسلمين يتعين قتله ، ومن لحق بدار الحرب خُيِّر الإمام فيه ، فإنها ذاك إذا قاتلهم / ابتداء قبل أن يظهـر نقض العهد ويظهر الامتناع بأن يعين أهل الحرب على قتال المسلمة ونحـو ذلك ، فأما إن(ه) قـاتل بعـد أن صـار في شـوكة ومنعة يمتنيم أداء الجزية فإنه يصير كالحربي سواء كها تقدم(١) ، ولهذا قلنا علم وم إن المرتدين إذا أتلفوا دماً أو مالاً بعد الامتناع لم يضمِنه ﴿ الثابئة كمن خرج عن طاحة الإمسام من أمسل البغير

<u>.ټ</u>

(١) في (ج) : دوكذلك . (٢) ينظر: المختصر الحرقى، ص (٢٠٧) ؛ الله " من لحق بدار

دالكاني، (٤/ ٣٧٢)؛ الإنصاف، (٤/ ٢٠٠٠ والمغنى، (٨/ ٣٤٥) ؛ وكشاف القناء

(٣) في (ج) و (د) : احرباً؟ . (٤) قالصورة : ساقطة من (١

(٥) ق (ج) ر (د) : الله

(٦) في ص (٤٧٠)

ابيار الحرب لايم إذا لم يكونوا

الاستناع ضمنوه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام في الفرق(١)

حكم ذرية [وأما] (٢) ما ذكره الإمام أحمد في رواية عبدالله فإنها أراد به الفرق بين الناقضين الرجال والذرية ، ليتبين أن الذرية لا يجوز قتلهم ، وأن الرجال يقتلون كها يقتل أهل الحرب ، ولهذا قال في الذرية الذين ولدوا بعد نقض العهد (٦) :

القتل يتعين لهم ، فإنه على خلاف الإجماع ، والله أعلم .

يقتل أهل الحرب ، ولهذا قال في الذرية الذين ولدوا بعد نقض العهد (٢) : السُبُون ويقتلون ، وإنها أراد أنهم يسبون إذا كانوا صغاراً ، ويقتلون إذا كانوا رجالاً ، أي : يجوز قتلهم كأهل الحرب الأصليين ، ولم يُردُ أن وأما مذهب الإمام الشافعي والإمام أحمد : فإنهم قسموا الأمور المتعلقة بذلك قسمين :

الإمــــــام الشافعــــي زالإمام أحد

احدهما: يجب عليهم فعله.

والثاني: يجب (١) عليهم تركه (٢) .

فأما الأول: فإنهم قالوا: إذا امتنع اللمي عما يجب عليه فعله _ وهو أداء الجزية أو جريان أحكام الملة عليه إذا حكم بها حاكم المسلمين ـ انتقض العهد بلا تردد.

مكم مانع لجزيسة

قال الإمام أحمد في الذي يمنع الجزية: إن كان واجداً أكره عليها وأخذت منه ، وإن / لم يعطها ضربت عنقه ، وذلك لأن الله أمرنار ١٠٠/ب بقتالهم إلى أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، والإعطاء له مبتدأ وتمام ، فمبتدؤه : الالتزام والضيان ، ومنتهاه : الأداء والإعطاء ، ومن الصغار جريان أحكام المسلمين عليهم ، فمتى لم يتموا إعطاء الجزية أو أعظوها وليسوا بصاغرين ، فقد زالت الغاية التي أمرنا بقتالهم إليها ، فيعود القتال ، ولأن حقن دمائهم إنها ثبت ببذل الجزية والتزام جريان أحكام الإسلام عليهم ، فمتى امتنعوا منه وأتوا بضده صاروا كالمسلم ألذي ثبت حقن دمه بالإسلام إذا امتنع منه وأتى بكلمة الكفر .

⁽١) (يجب) : ساقطة من (ج) .

 ⁽۲) ينظر: المهداب، (۲/۳۲۹) ؛ التنبيه، لأي إسحاق ص (۲۳۹) ؛ «أسني المطالب، (۶/۲۳۹) ؛ «خواشي الشرواني وابن قاسم، (۹/۳۰۲) .

⁽٣) في (ج) و (د) : اأمرا .

وعلى ما ذكره الإمام [أحمد](۱) فلابد أن يمتنع من ذلك على وجم لا يمكن استيفاؤه منه ، مثل أن يمتنع من حق بدني لا يمكن فعله والنيابة عنه فيه دائها ، أو يمتنع من أداء الجزية ويعيب ماله كها قلنا في المسلم إذا امتنع من الصلاة أو الزكاة ، فأما إن قاتل الإمام على ذلك فذلك هو الغاية في انتقاض العهد كمن قاتل على ترك الصلاة أو الزكاة .

> مسا پیسب علیهم ترکه

وأما القسم الثاني _ وهو ما يجب عليهم تركه _ فنوعان :

احدهما: ما فيه ضرر على المسلمين.

والثاني: ما لا ضرر فيه عليهم.

والاول قسمان أيضاً :

أحدهما: ما فيه ضرر على المسلمين في أنفسهم وأموالهم مثل: أن يقتل مسلمًا، أو يقطع الطريق على المسلمين، أو يعين على قتال المسلمين، أو يتجسس للعدو بمكاتبة أو كلام(٢) أو إيواء عين من عيونهم، أو يزني بمسلمة أو يصيبها(٢) باسم نكاح.

والقسم الثاني: ما فيه أذى وغضاضة عليهم مثل أن يذكر الله أو كتابه أو رسوله أو دينه بالسوء .

والنوع الثاني: مالا ضرر عليهم فيه(١): مثل إظهار أصواتهم بشعائر دينهم من الناقوس والكتاب ونحو ذلك ، ومثل مشابهة المسلمين

⁽١) دأحمده : زيادة في (ج)

⁽۲) (أو كلام) : ساقطة من (د) .

⁽٣) دأو يصيبها، : ساقطة من (د) .

⁽٤) في (ج): افيه عليهما.

في هيآتهم ونحو ذلك ، قد تقدم القول في انتقاض العهد بكل واحد من هذه الأقسام .

لجسره الثناني من المقدمة : حكم ناقض يزفر لعهمد عمل سبيل العموم قا مث

فإذا نقض الذمي العهد ببعضها ، وهو في قبضة الإمام(۱) مثل أن يزني بمسلمة أو يتجسس للكفار - فالمنصوص عن الإمام أحمد أنه يقتل ، قال في رواية حنبل : كل من نقض العهد ، وأحدث في الإسلام حدثاً مثل هذا - يعني مثل سب النبي ﷺ - رأيت عليه القتل ، ليس على هذا أعطوا العهد والذمة(۱) .

فقد نص على أن من نقض / العهد ، وأتى بمفسدة مما ينقض العهد ١/١٠٣ قتل عيناً ، وقد تقدمت نصوصه ١٥٠٠ أن من لم يوجد منه إلا نقض العهد بالامتناع فإنه كالحربي .

وقال في مواضع متعددة في ذمي فجر بامرأة مسلمة : يقتل ، ليس على هذا صولحوا ، والمرأة إن كانت طاوعته أقيم عليها الحد ، وإن كان استكرهها فلا شيء عليها().

وقال في يهودي زنى بمسلمة : يقتل . [الأن] (ه) عمر رضي الله عنه أتي بيهودي نخس بمسلمة ثم غشيها فقتله، فالزنى أشد من نقض

⁽١) في (ج) : الإسلاما .

 ⁽٢) رواه الخسلال في : «أحكام أهل الملل» : في كتاب الحملود ـ باب فيمن شتم النبي ﷺ
 (ق/ ١٠٣/ب) .

⁽٣) في ص (٢٠) ٤٨٢) .

⁽٤) رواه الخسلال في «أحكام أهل المسلل»: في كتاب الحدود ـ باب فمسي فجر بمسلمة (ق/ ١٠٥/ب) .

⁽٥) الأنَّا: زيادة من المطبوعة .

العهد ، قيل : فعبد نصراني زنى بمسلمة ، قال : يقتل أيضاً ، وإن كان عبداً(١) .

وقال في مجوسي فَجَر بمسلمة : يقتل ، هذا قد نقض العهد ، وكذلك إن كان من أهل الكتاب يقتل أيضاً ، قد صَلَبَ عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلمة ، هذا نقض العهد ، فقيل له : ترى عليه الصَّلب مع القتل ؟ قال : إن ذهب رجل إلى حديث عمر ، كأنه لم يعب عليه ،

وقال مُهنّا(٣): سألت أحمد عن يهودي أو نصراني فـجر بامرأة مسلمة: ما يُصْنع به ؟ قال : يقتل ، قلت : إن الناس يقولون غير هذا ، قال : كيف يقولون ؟ فقلت : يقولون : عليه الخد ، قال : لا ، ولكن يقتل ، قلت له : في هذا شيء ؟ قال : نعم ، عن عمر أنه أمر بقتله(١).

وقـال في رواية جماعـة من أصـحـابه في ذمي فـجر بمسلمة : يقتل ، قيل : فإن أسلم ؟ قال : يقتل ، هذا قد وجب عليه(ه) .

⁽١) رواه الحلال أيضاً : في الكتاب والباب السابقين ، وفيه لفظ : قأي بيهودي فحش بمسلمة ،

⁽٢) المصدر السابق (ق/٦ أ ١/١) .

⁽٣) هو مهنا بن يحيى الشامي السَّلمي ، أبو عبدالله ، قال أبو بكر الخلال : «هو من أكابر أصحابنا» . روى عن : الإمام أحمد ويزيد بن هارون وعبدالرزاق . روى عنه : حدان الوراق وعبدالله ابن الإمام أحمد وسهل التُّستَري . ينظر : «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٥) ؟ «المقصد الأرشد» (٣/٣٤) .

⁽٤) المصدر السابق (أحكام أهل الملل) .

⁽٥) المصدر السابق (ق/١٠٦/ب).

فقد نص رحمه الله على وجوب قتله بكل حال ، سواء كان مُحْصَناً أو غير محصن، وأن القتل واجب عليه وإن أسلم، وأنه لا يقام عليه حد(۱) الزنى الذي يُفَرق فيه بين المحصن وغير المحصن ، واتبع في ذلك ما رواه خالد الحَذَّاء(۲) عن ابن أَشْوَع(۲) عن الشعبي عن عوف بن مالك أن رجلاً نخس بامرأة فتجللها ، فأمر به عمر فقتل وصلب(۱) ، ورواه المروزي](۲x) عن المُجَالِد(۲) عن الشعبي عن سُويد بن غَفَلة(١) أن رجلاً من

(١) احدا : ساقطة من (ج) .

⁽۲) هو خالد بن مبهران ، أبو المنازل - بفتح الميم ، وقيل : بضمها ، وكسر الزاي - البصري الحُدَّاء (ثقة يرسل) رأى أنس بن مالك . روى عن : ابن أشوع وابن سيرين وعكرمة . روى عنه : ابن سيرين - شيخه - وأبو إسحاق الفزاري وابن عيينة مات سنة إحدى وأربعين ومئة . ينظر : «تاريخ الشقات المعجل ص (١٤٢) ؛ «مشاهير علماء الأمصار ص (١٥٣) ؛ «تاريخ ابن زبره (١/ ٣٣٠) «تهذيب الكهال» (٨/ ١٧٧) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١٩٠) وتهذيب التهذيب (١/ ١٢٠) ؛ «تقريب التهذيب» ص (١٩١) .

⁽٣) هو سعيد بن عمرو بن أُشْوَع الهمداني الكوفي ، القاضي (ثقة رمي بالتشيع) . روى عن : الشعبي وشريح بن النعيان . روى عنه : خالد الحذاء والثوري وليث بن أبي سليم . مات في حدود العشرين ومثة . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٣٢٧/٦) ؛ «تاريخ الثقات» للعجلي ص (١٨٧) ؛ «تهليب الكيال» (١١/ ١٥) ؛ «الكاشف» (١٩٩١) ؛ «تهليب التهليب» ص (١٨٧) ؛ «تقريب التهليب» ص (٢٣٩) .

 ⁽٤) رواه الخملال في «أحكام أهل الملل» (ق/١٠٦/أ) ، وفيه لفظ : «فحش بامرأة فتحللها» ،
 وفيه زيادة : «قلت من ذكره ؟ قال : إسهاعيل بن علية» ؛ ورواه عبدالرزاق في «مصنفه»
 (١٠١٦٧ - ١١٤٧) عن جابر عن الشعبي عن عوف .

 ⁽٥) في (أ) و (د) : المروذي . والمثبت من (ج) .

⁽٦) هو أحمد بن علي بن مسعيد المروزي، أبو بكر القاضي (ثقة حافظ) . روى عن : سليهان بن داود ويحيى بن معين وعلي بن المديني . روى عنه : النسائي وأبو عوانة وأبو القاسم الطبراني . مات سنة اثنين وتسعين ومنتين . ينظر : قاريخ بغداده (٣٠٤/٤) ؛ قتليب الكيال، (٤٠٧/١) ؛ قسير أعلام النبلاء (٣٠٤/١٥) ؛ قتقريب التهليب، ص (٨٢) ؛ قالمصد الأرشد، (٤٢/١) .

⁽٧) تقدمت ترجمته في ص (٣٤٣) .

⁽A) هو سُويَد بن غَفَلة بن عَوْسَجَة بن عاصر ، أبو أمية الجُعْفي الكوفي . مختضرم من كبار التابعين . قدم المدينة يوم دفن النبي هي ، وكان مسلياً في حياته ، ثم نزل الكوفة وشهد البرموك . روى عن : أبي بكر وعمر وعثبان وعلي . روى عنه : الشعبي والنخعي . مسات سنة إحمدى وثيانين وقيل : اثتين ، وله مئة وثلاثون سنة . ينظر : اأسمد الغابة ، مسات سنة إحمدى وثيانين وقيل : اثتين ، وله مئة وثلاثون سنة . ينظر : السمد الغابة ، (۲۹/۲) ؛ الكاشف ، (۲۹/۲) ) .

أهل الذمة نخس بامرأة من المسلمين بالشام ، وهي على الحيار ، فصرعها وألقى نفسه عليها ، فرآه عوف بن مالك ، فضربه فشجّه ، فانطلق إلى عمر عمر يشكو عوفاً ، فأتى عوف عمر فحدثه حديثه ، فأرسل إلى المرأة فسألها ، فصدّقت عوفاً ، فقال إخوتها : قد شهدَت أختنا ، فأمر به عمر فصلب ، قال : فكان أول مصلوب في الإسلام ، ثم قال عمر : أيها الناس ، اتقوا الله في ذمة محمد على ، ولا تظلموهم ، فمن فعل هذا فلا ذمة له().

وروى سيف في / الفتوح هذه القصة عن عوف بن مالك مسوطة، ١٠٢/ب وذكر فيها أن الحمار صرَع المرأة، وأن النبطي أرادها فامتنعت واستغاثت ، قال عوف : فأخَذْتُ عصاي فمشيت في [أثره فأدركته](١) ، فضربت رأسه ضربة وأعجز فرجعت(١) إلى منزلي ، وفيه : قفقال للنبطي : اصدُقني ، فأخده؟

وقال الإمام أحمد أيضاً في الجاسوس: إذا كان ذمياً قد نقض العهد يقتل(٤) ، وقال في الراهب: لا يقتل ولا يُدُذَى ولا يُسأل عن شيء ، إلا أن يعلم منه أنه يَدُل على عَوْرَات المسلمين ، ويخبر عن أمرهم عَدُوَّهم فيستحل حينئذ دمه(٥) .

فيستحل حينتذ دمه (ه) .

مندهب وقد نص الإمام أحمد على أنه مَن نقض العهد بسب الله أو رسوله الإسام أحمد

فإنه يقتل (١) .

فیمسن سب

⁽١) رواه الخلال في «أحكام أهل الملل» (ق/١٠٦).

 ⁽٢) في (أ) : «أثرها فأدركتها» ، والمثبت من (ج) .

⁽٣) في (ج) و (د) : (ورجعت) . (٤) ينظر : (مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانيء، : في كتاب الجمهاد ـ بـاب الجماسوس

⁽۱۱۷/۲). (۵) الصدر نفسه (۱۸۸/۲) .

⁽٦) ينظر : «الأحكام السلطانية؛ للقاضي أبي يعلى ص (١٥٩) ؛ «الإنصاف؛ (٢٥٧/٤) .

ثم اختلف أصحابنا بعد ذلك(١) ، فقال القاضي وأكثر أصحابه مثل: وغيره وطوائف بعدهم : إن مَنْ نقض العهد بهذه الأشياء وغيرها فحكمه كحكم(٣) الأســير ، [يخـير](١) الإمــام فيه كما يخير في الأسير بين الفتل والمنَّ والاسترقباق والفيداء، وعليه أن يختار من الأربعة ما هو أصلح للمسلمين ، قـال القاضي في اللجرد؛ : إذا قلنا قد انتقض عهده فإنا نستوفي منه الحُقُوقَ والفـتل والحـد والتـعزير ؛ لأن عقد الذمة على أن تجري أحكامنا عليه وهذه أحكامنا ، فإذا استوفينا(ه) منه فالإمام مخير فيه بين القتل والاسترقاق ، ولا يُرَدُّ إلى مَـأْمَـنِهِ ، لأنه بفـعل هـذه الأشـياء قـد نقـض العهد(١) ، وإذا نقض عاد بمعناه الأول ، فكأنه رجل ( انصراني بدار الإسلام .

ثم إن القاضى في (الخلاف) قال: حكم ناقض العهد حكم الأسير الحربي، يتخير الإمام فيه بين أربعة أشياء : القتل ، والاسترقاق ، والمنّ ، والفداء ؛ لأن الإمام أحمد / قد نصُّ في الأسير على الخيار بين أربعة أشياء ١/١٠٤ وحكم هذا حكم الأسير ؛ لأنه كـافـر حـصل في أيدينا بغير أمـان ، قال :

⁽١) ينظر : إلمحررة (٢/ ١٨٨) ؛ (المبدعة (٣/ ٤٣٥) .

⁽٢) أبو المواهب المكبري: هو الحسن بن محمد المكبري ، أحد الفقهاء الأكابر ، وله تصانيف في المذهب من أصحاب القاضي ، له كتاب فرؤوس المسائل؛ ، وهي منتخبة من الخلاف الكبير على طريقة أبي جمع فسر وأبي الخطاب . مات سنة تسع وثلاثين وأربع مئة . ينظر : (الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب (١/ ١٧١) .

⁽٣) في (ج) و (د) : ٤ حكم؟ .

⁽٤) في (١) : ديخيروه .

⁽٥) في (د) : ﴿فَاذَا اسْتُوفِيتَۗ .

⁽٦) ق (د) : انقض عهدها .

⁽٧) ق (ج) : الجدة .

ويحمل كلام الإمام أحمد على القتل إذا رآه الإمام صلاحاً(۱) ، واستثنى في «الخلاف» وهو المذي صنفه آخراً في (۱) ساب النبي على خاصة ، قال : فإنه لا تقبل توبته ، ويتحتم (۱) قتله ، ولا يخير الإمام في قتله وتركه ؛ لأن قذف النبى على حق لميت فلا يسقط بالتوبة كقذف الأدمي .

وقد يستدل لهؤلاء من المذهب بعموم كلام الإمام أحمد وتعليله ، حيث قال في قوم من أهل العهد نقضوا العهد وخرجوا بالذرية إلى دار الحرب فبعث في طلبهم فلحقوهم فحاربوهم ، قال : إذا نقضوا العهد فمن كان منهم بالغاً فيجري عليه ما يجري على أهل الحرب من الأحكام إذا أسروا فأمرهم إلى الإمام يحكم فيهم بها يرى ، وعلى هذا القول : فللإمام أسروا فأمرهم إلى الإمام يحكم فيهم بها يرى ، وعلى هذا القول : فللإمام أن يعيدهم إلى الذمة إذا رأى المصلحة في ذلك ، كها له مثل ذلك في الأسير الحرب الأصلى .

مندب وهذا القول في الجملة هو الصحيح من قولي [الإمام] (۱) الشافعي ، الإمسام والقول الآخر للشافعي: أن من نقض العهد من هؤلاء يرد إلى مأمنه ، نبسن نقض العهد من أصحابه من استثنى سب النبي (۱) والله عليه موجباً للقتل حتاً دون غيره ، ومنهم من عمم الحكم ، هذا هو الذي ذكره أصحابه ،

 ⁽١) قي (د) : ٤صلاهه أ وهو خطأ .

⁽٢) (ج) و (د) .

⁽٣) في (ج) : اريحتما

 ⁽٤) (الإمام) : زيادة في (ج) .

⁽٥) في (ج) و (د) : قرسول الله؛ .

وأما لفظه فإنه قال في «الأم»(۱): «إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب _ وذكر الشروط ، إلى أن قال _ : وعلى أن أحداً منكم إن ذكر عمداً ولله أو كتاب الله أو دينه بها لا ينبغي أن يذكره به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين، ونُقِض ما أُعطِي من الأمان، وحل لأمير المؤمنين ماله ودمه كها تحمل(۱) أموال أهل الحرب ودماؤهم ، وعلى أن أحداً من رجالهم إن أصاب مسلمة بزنى أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو فتن مسلماً عن دينه أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالة على عورات المسلمين أو إيواء لعيونهم فقد نقض عهده ، وأحل دمه وماله ، وإن نال مسلماً بها دون هذا في ماله أو عرضه . . . لزمه(۱) فيه الحكم» .

ثم قال : «فهذه الشروط اللازمة إن رضيها ، فإن لم يرضها فلا عقد له ولا جزية»(ن) .

ثم قال : قوأيهم / قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم ١٠٠١ب لم يقتل إذا كان ذلك قولاً ، وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أنَّ مَنْ فعله قُتل حداً أو قصاصاً ، فيقتل بحد أو قصاص ، لا نقض عهد ، وإن فعل مما وصفنا وشُرط أنه نقض لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال : قاتوب وأعطي الجزية كها كنت أعطيها أو على صلح أجدده ا

⁽۱) ق (۲۰۸/٤) .

⁽٢) في (ج) و (د) : اكما بجل، .

⁽٣) في «الأم» : ووإن نال مسلم بها دون هذا في صاله أو عرضه أو نال به من على مسلم منعه من كافر له عهد أمان لزمه فيه الحكمه .

⁽٤) في دالأُم، (٤/ ٢١٠) ، ويبدو أن الجزء الأول من هذا النص غير مستقيم في جميع النسخ ، واللفظ في الأم : دفسها، الشروط لازسة له إن رضيها، ، كيا تقدم في ص (٢٦) ، وهو الصواب .

عـوقب ولم يقـتل ، إلا أن يكون فـُعَل فِعلاً يوجب القصاص أو الحد ، أما ما دون هذا من الفعل أو القول فكل قول فيعاقب() عليه ولا يقتل .

قال: (فإن فعل أو قال ما وصفنا وشرط أنه(٢) يحل دمه فظفر به فامتنع من أن يقول : (أُسلم أو أعطي جزية) قُتل ، وأُخذ ماله فيئاً ٣٥)، ، وهذا اللفظ يعطي وجوب قتله إذا امتنع من الإسلام والعود إلى الذمة .

وسلك أبو الخطاب في «الهداية» والحلواني وكثير من متأخري أصحابنا مسلك المتقدمين في إقرار نصوص الإمام أحمد بحالهان، وهو الصواب ، فإن الإمام أحمد قد نص على القتل عيناً فيمن(») زنى بمسلمة حتى بعد الإسلام وجعل هذا أشد من نقض العهد باللحاق بدار(۱) الحرب، ثم إنه نص هناك على أن الأمر إلى الإمام كالأسير(») ، ونص هنا على أن على(») الإمام أن يُقتل ، ولا يخفى لمن تأمل نصوصه أن القول بالتخيير مطلقاً خالف لها

مسلمب وأما أبو حنيفة فلا تجيء هذه المسألة على أصوله(١) ؛ لأنه لا ينتقض الإسام أبي عهد أهل الذمة عنده إلا أن يكونوا أهل شوكة ومَنَعَة فيمتنعون بذلك على الإمام ، ولا يمكنه إجراء أحكامنا عليهم .

⁽١) في (د) : (يعاقب) .

⁽۲) في (ج) و (د) : الأنه | (۳) ينظر : االأم، (۲۱۰/٤ ، ۲۱۱) .

⁽٤) ينظر : «الهدأية» (١/ ١٠) .

⁽۵) ني (ج) : داهدايده (۱ / ۱۰) . (۵) ني (ج) : داداه

⁽٦) في (ج) : **دودار الحرب**.

⁽٧) في (د) : •كالاسترقاق. (٧) في (د)

⁽A) اعلى : ساقطة من (ج) .

⁽٩) في (ج) و (د) : اعلى أصله:

الإمام مالك

ومـذهب مـالك لا ينتـقض عهدهم إلا أن يخرجوا ممتنعين منا مانعين للجزية من غير ظلم أو يلحقوا بدار الحرب ، لكن مالكاً يوجب قتل ساب الرسول على عيناً ونحوه(١) ، وقال : إذا استكره الذمي مسلمة على الزني قتل إن كانت حرة ، وإن كانت أمةً عوقب العقوبة الشديدة ، فمذهبه إيجاب القتل عيناً لبعض أهل الذمة الذين يفعلون ما فيه ضرر على المسلمين.

الرد على مِن

فمن قال : (إنه يُرَدُّ إلى مأمنه؛ قال : لأنه حصل في دار الإسلام قــال : إنَّهُ بأمـان ، فلم يجز قـتله حتى يرد إلى مأمنه كيا لو دخلها بأمان صبي ، وهذا ضعيف جـداً ؛ لأن الله تعـالى قال / في كتابه : ﴿وَإِن نَّكَشُوا أَيْمَـانَـهُم ١/١٠٥ مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَثِمَّةَ الكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ * أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ الآية (١) . فهذه الآية وإن كانت نزلت في أهل الهدنة(٣) فعمومها لفظاً ومعنى يتناول كل ذي عمهد على ما لا يخفى ، وقد أمر سبحانه بالمقاتلة حيث وجدناهم ، [فعم](٤) ذلك مأمنهم وغير مأمنهم ، ولأن الله أمر بقتالهم حتى يعطوا الجنرية عن يسد وهم صاغرون ، فمتى لم يعطوا الجنرية أو لم يكونوا صاغرين جاز قستالهم ٥٠٠ من غير شرط على معنى الآية ، ولأنه قد

⁽١) اونحوه : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٢) مسورة التوبة : الأيتان رقم : (١٢ ، ١٣) .

⁽٣) وهم أبو سفيان بن حرب والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل وسائر رؤساء قريش الذين نقضوا العهد، وقيل غير ذلك على اختلاف بين أهل التفسير . ينظر : الفسير الطبري، (١٠/ ٨٧) ؛ السباب النزول، للواحدي ص (١٩٨) ؛ الفسير ابن کتر؛ (۲۲۸/۲) .

⁽٤) ق (أ) : ايمم) .

⁽٥) ق (د) : اقتلهم؟ .

ثبت أن النبي على أمر بقتل من رأوه من رجال يهود صبيحة قتل ابن الأشرف وكمانوا معه معاهدين ، ولم يأمر بردهم إلى مأمنهم(١) ، وكذلك لما نقضت بنو قينقاع العهد قاتلهم ولم يردهم إلى مأمنهم ، ولما نقضت بنو قريظة العبهد قباتلهم وأسرهم وقبتلهم ولم يبلغهم مأمنهم ، وكذلك كعب ابن الأشرف نفسه أمَّر بقتله غيلة ولم يشعره أنه يريد قتله ، فضلاً عن أن يبلغه مأمنه ، وكذلك بنو النضير أجلاهم على أن لا ينقلوا إلا ما حملته الإبل إلا الحلقة (٢) ، وليس هذا بإبلاغ للمأمن ؛ لأن من أبلغ مأمنه يؤمن على نفســه وأهله ومــاله حــتى يبلغ مأمنه ، وكــذلك ســـلام بن أبي الحقــيق وغيره من يهود لما نقـضـوا العـهد قتلهم نوبة حيير ولم يبلغهم مأمنهم ، ولأنه . قد ثبت أن أصحاب رسول الله ﷺ عمر وأبارًا، عبيدة ومعاذ بن جبل وعـوف بن مـالك قـتلوا النصراني الذي أراد أن يفـجـر بالمسلمـة وصلبوه ، ولم يستكره منكر ، فيصبار إجماعياً ، ولم يردوه إلى مأمنه ، ولأن في شروط عمر التي شرطها على النصارى: افإن نحن خالفنا عن شيء شرطناه لكم وضمناه على أنفسنا فبلا ذمة لنا ، وقد حل لكم منا ما حل لأهل المعاندة والشقاق، رواه حرب بإسناد صحيح ، وقد تقدم(؛) عن عمر وغيره من الصحابة مثل أبي بكر وابن عمر وابن عباس وخالد بن الوليد وغيرهم رضوان الله عليهم أنهم قـتـلوا وأمـروا(ه) بقـتل ناقـض العـهد ، ولم يبلغوه مأمنه، ولأن دمه كان مباحاً ، وإنها عصمته الذمة ، فمتى ارتفعت الذمة

⁽١) سبق تخريجه في ص (١٨٦) .

⁽٢) الحلقة ، أي : السلاح ، كيا سبق .

⁽٣) في (ج) و (د) : الرأبو عبيدة) . وهو خطأ .

⁽٤) في ص (٣٨١) وما بعدها .

⁽٥) في (ج) : قاو أمروا؛

بقي على الإباحة ، ولأن الكافر لو دخل دار الإسلام بغير أمان وحصل في أيدينا جاز قتله (، فالذي نقض العهد أولى أن يجوز قتله ،) في دارنا ، وأما من دخل بأمان صبي فإنها / ذاكرى لأنه (، يعتقد أنه مستأمن فصارت ١٠٥٠/ب له شبهة أمان ، وذلك يمنع قتله ، كمن وطيء فرجاً يعتقد أنه حلال لا حد عليه، وكذلك (،) لا (ه) ينسب في دخوله دار الإسلام إلى تفريط، وأما هذا فإنه (١٠) ليس له أمان ولا شبهة أمان ؛ لأن مجرد حصوله في الدار ليس بشبهة أمان بالاتفاق ، بل هو مُقدِم على ما ينتقض به العهد ، مفرط في بشبهة أمان بالاتفاق ، بل هو مُقدِم على ما ينتقض به العهد ، مفرط في بلحقه بمأمنه ؟

نعم لو فعل من نواقض العهد ما لم يعلم أنه يضرنا _ مثل أن يذكر الله تعالى أو كتابه أو رسوله بشيء يحسبه جائزاً عندنا _ كان معذوراً بذلك، فلا ينقض عهده كما تقدم ، مالم يتقدم (٨) إليه كما فعل عمر بقسطنطين النصراني .

وأما من قال إنه كالأسير(١) الحمربي إذا حمصل في أيدينا فقال : لأنه كافـر حــلال الدم حــصـل في أيدينا ، وكل من كــان كــذلك فإنه مأسور ؟

السرد على من قسال : إنسه كالأسسسير

⁽١ ـ ١) ما بين القوسين : ساقط من (ج) .

⁽٢) ني (ج) : دذلك، .

⁽٣) (الأنه) : ساقطة من (د) .

⁽٤) في (د) : اوللذلك،

⁽٥) اللام: ساقطة من (ج).

⁽٦) افإنه: : ساقطة من (د) .

⁽٧) في (د) : احق، .

⁽٨) في (أ) : قفلا ينقض عهده حتى يتقدم إليه كها تقدم مالم يتقدمه .

 ⁽٩) في (د) : الفالأسيرة .

[فلنا] (۱) أن نقتله كما قتل النبي على عقبة بن أبي مُعيط والنضر بن الحارث ، ولنا أن نمن (۱) عليه كما مَن النبي على على ثهامة بن أثال الحنفي (۱۱) وغيره ، عزة الجمحي (۱۱) ، ولنا أن نفادي به كما فادى النبي على [بعقيل] (۱۰) وغيره ، ولنا (۱) أن نسترقه كما استرق المسلمون خلقاً من الأسرى مثل أبي لؤلؤة قاتل عمر ومماليك العباس وغيرهم ، أما قتل الأسير واسترقاقه فها أعلم فيه الحناء في المن عليه والمفاداة ، هل هو باق أو العلماء في المن عليه والمفاداة ، هل هو باق أو العلماء في المفاداة منسوخ ؟ على ما هو معروف في مواضعه ، وهذا لأنه إذا نقض العهد عاد كما كمان ، والحربي الذي لا عهد له إذا قُدِر عليه جاز قتله واسترقاقه ، كما كمان ، والحرب في طائفة عمنعه إذا أسر ، بل هذا أولى ؛ لأن نقض العهد بذلك والمحارب في طائفة ممنعه إذا أسر ، بل هذا أولى ؛ لأن نقض العهد بذلك

(١) في (أ) : «قلنا» .

(٢) قي (د) : ايسنه .

(٣) هو ثيامة بن أثال بن النصيان بن مسلمة بن حنيفة الحنفي ، أبو أمامة اليهامي ، وقد ثبت ثيامة على إسلامه لما أرتد أهل اليهامة ، وقد ارتحل هو ومن أطاعه من قومه فلحقوا بالملاء ابن الحضرمي فقاتل معه المرتدين من أهل البحرين. ينظر: «طبقات ابن سعد» (٥/ ٥٥٠)؛ «أسد الغابة» (١/ ٢٩٤) ؛ «الإصابة» (١/ ٢١١).

(٤) أبو عزة الجمعي : أهو عمرو بن عبدالله الجمعي ، شاعر جاهل من أهل مكة ، أدرك الإسلام ، وأسر يوم بدر ، فامتن عليه رسول الله ﷺ فنظم قصيدة يمدحه بها ومنها البيت المثمد.

فَإِنَّسِكَ مَسِنْ حَارِيَتُهُ لَمُحَارِبٌ شَقِيٍّ ، وَمَسِنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ ثُمَ قَسْلُ سَعَةً لَسَعِيدُ ثُم قَسْلُ سَعَةً ثَلَاثُ بعد أَن نَكَثُ وأَعِنانَ عَلَى رَسُولَ الله ﷺ . ينظر : «طبقات ابن سعد» (٢/ ٤٣) ؛ والأعلام، (٥/ ٨٠)

(٥) في (أ) و (د) : بالمقبل ؛ وفي (ج) : بالعقل . وكلها تحريف . والصواب ؛ بعقيل ، وهو عقيل بن أبي طالب ، كما تقلم في ص (٣٠٢) .

(٦) في (د) : قوإماه .

(٧) في (أ) : اكالاحق

متفق عليه ، فهو(١) أغلظ ، فإذا جاز أن يحكم فيه بحكم الأسير ففي هذا أولى .

نعم إذا انتقض العهد بفعل له عقوبة تخصه _ مثل أن يقتل مسلماً ، أو يقطع الطريق عليه ، ونحو ذلك _ أقيمت عليه تلك العقوبة ، سواء كانت قتلاً أو جلداً ، ثم إن بقي حياً بعد إقامة حدّ تلك الجريمة عليه صار كالكافر الحربي الذي لا حد عليه.

ومن فرق بين سب رسول / الله هج وبين سائر النواقض قال : لأن ١/١٠٦ هـذا حق لرسول الله هج ، وهـو(٢) لم يعـفُ عـنه ، فـلا يجـوز إسقـاطـه بـالاسترقـاق ولا بالتـوبة كـسب غير رسـول الله هج ، وسـيأتي إن شـاء الله تحرير مأخذ السب(٢) .

وأما من قال: إنه يتعين قبتله إذا نقضه بها فيه مضرة على المسلمين دون ما إذا لم يوجد منه إلا مجرد السلحاق بدار الحرب والامتناع عن المسلمين فلئن الله تعالى قال: ﴿ وَإِن نَكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِيْنِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَةَ الكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ وَطَعَنُوا فِي دِيْنِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَةَ الكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ وَطَعَنُوا فِي دِيْنِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَةُ الكُفْرِ إِنَّهُمْ وَهَمُوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ يَنْتَسَهُونَ * أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَوْكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (ع) إلى قوله: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ

⁽١) في (ج) : دنهذاه .

⁽٢) اهوا : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٢) تي ص (٩٥٢) .

⁽٤) ســورة التوبة : الآيتان رقم : (١٢ ، ١٣) .

وَيُخْوِهِم وَيَنَصُرِكُم عَلَيْهِم وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْم مُوْمِنِينَ (١) فأوجب سبحانه قتال الذين نكثوا العهد وطعنوا في الدين ، ومعلوم أن جرد نكث العهد موجب للقتال الذي كان واجباً قبل العهد وأوكد ، فلابد أن يفيد هذا زيادة توكيد ، وما ذاك إلا لأن الكافر الذي ليس بمعاهد يجوز الكف عن قتاله إذا اقتضت المصلحة ذلك إلى وقت فيجوز استبقاؤه ، بخلاف هذا الذي نقض وطعن فإنه يجب قتاله من غير استتابة ، وكل طائفة وجب قتالها من غير استتابة ، وكل طائفة وجب الخالف من غير استتابة ، وكل طائفة وجب الخالف من غير استيناء (٢) لفعل يبيح دم آحادها، فإنه يجب قتل الواحد منهم إذا فعلمه وهو في أيدينا كالردة والقتل في المحاربة والزني ونحو ذلك ، بخلاف البغي فإنه لا يبيح دم الطائفة إلا إذا كانت ممتنعة ، وبخلاف الكفر بخلاف الكفر وقوله سبحانه : ﴿ يُمَذِّبُهُ مُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ (١) دليل على أن الله تمالى يريد الانتقام منهم ، وذلك لا يحصل من الواحد إلا إذا قتل ، ولا يحصل إن مُنَ عليه أو فُودي به أون استرق .

نعم، دلت الآية على أن الطائفة الناقضة الممتنعة يجوز أن يتوب الله على من يشاء منها بعد أن يعذبها ويخزيها بالغلبة ؛ لأن ما حاق بهم من العذاب والخزي يكفي في ردعهم وردع أمشالهم عما فعلوه من النقض والطعن، أما الواحد فلو لم يقتل بل مُن عليه لم يكن هناك رادع قوي عن فعله

⁽١) ســورة التوبة : الآية رقم : (١٤) .

⁽٢) استأنيت بكم ، أي : انتظرت وتربصت ، يقال : استأنيت بفلان أي : لم أُعجِلُه ، وأناه يونيه إيناء ، أي : أخره وحبسه وأبطأه . ينظر : السان العرب (١/ ١٦١) (أن) .

⁽٣) في (ج) ; (بقتال؛ .

⁽٤) في (د) : ﴿إِذَا ٤ .

وأيضاً ، فإن النبي ﷺ / لما سبى بني قريظة قـتل(۱) المقاتلة واسترق ١٠١/ب الفرية ، إلا امرأة واحدة كانت قد ألقت رحى من فوق الحصن على رجل من المسلمين فـقـتلها لذلك، وحديثها مع عائشة رضي الله عنها معروف(۱) ، ففــرَّق ﷺ بين من اقـتصر على نقض العـهـد وبين من آذى المسلمين مع ذلك، وكان لا يبلغه عن أحد من المعاهدين أنه آذى المسلمين إلا ندب إلى قـتله ، وقد أجلى كثيراً ومَنَّ على كثير عمن نقض العهد فقط .

وأيضاً ، فإن أصحاب رسول الله على عاهدوا أهل الشام من الكفار ثم نقضوا العهد فقاتلوهم ثم عاهدوهم ، مرتين أو ثلاثة ، وكذلك مع أهل مصر ، ومع هذا فلم يظفروا بمعاهد آذى المسلمين بطعن في الدين أو زنى بمسلمة ونحو ذلك إلا قتلوه ، وأمروا بقتل هؤلاء الأجناس عيناً(٣) من غير تخير ، فعلم أنهم فرقوا بين النوعين .

وأيضاً ، فإن النبي الله أمر بقتل مِقْيس بن صبابة وعبدالله بن خطَــل ونحوه من خطَــل ونحوهما عما ارتَـد وجمع إلى ردَّته قتل مسلم ونحوه من السفرر ، ومع هذا فقد ارتد في عهد أبي بكر رضي الله عنه خلق كشير ، وقتلوا من المسلمين عدداً بعد الامتناع ، مثل ما قتل طليحة()

⁽١) في (د) : اللبل، .

⁽٢) ينظر: «سغازي» الواقدي (٢/٥١٦، ٥١٦)؛ «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/٢٤٢). والرجل الذي قتلته هو الصحابي البدري الشهيد : خلاد بن سُويدَ الاتصاري الحزرجي ، ترجمته في : «طبقات ابن سعد» (٣/ ٥٣٠) ؛ «الإصابة» (٢/ ١٤٠) . والمرأة اسمها : نُباته من بني النضير وكانت تحت رجل من بني قريظة .

⁽٣) في (ج) : دعنا، .

⁽٤) في (ج) : (طلحة) .

الأسدي(۱) عُكَّاشة بن مِحْصَن(۱) وغيره ، ولم يؤخذ أحد منهم بقصاص بعد ذلك ، فإذا (۱۲) كان المرتد يؤخذ بها أصابه قبل الامتناع من الجنايات ولا يؤخذ بها فعله بعد الامتناع ، فكذلك الناقض للعهد ، لأن كليها(٤) خرج عها عصم به دمه : هذا نقض إيهانه ، وهذا نقض أمانه ، وإن كان في هذا خلاف بين الفقهاء في المذهب وغيره ، فإنها قسنا على أصل ثبت بالسنة وإجماع الصحابة ، نعم المرتد إذا عاد إلى الإسلام عصم دمه إلا من حد يقتل بمثله المسلم ، والمعاهد يقتل على ما فعله من الجنايات المضرة بالمسلمين ؛ لأنه يصير مباحاً بالنقض ولم يعد إلى شيء يعصم دمه فيصير كحربي تغلظ قتله ، يبين ذلك أن الحربي على عهد رسول الله على كان إذا أذى المسلمين وضرهم قتله عقوبة له على (٥) ذلك ولم يمن عليه بعد القدرة عليه ، فهذا / الذي نقض عهده بضرر المسلمين أولى بذلك ، ألا ترى أنه ١/١٠٧

⁽۱) هو طليحة بن خويلد بن نوقل الأسدي الفقيعي ، كان من أشجع العرب ، وكان يعد بألف فارس ، وكان في وقد بني أسد الذين قدموا على رسول الله هم ، ثم ارتد عن الإسلام وادعى النبوة ، فلقيه خالد بن الوليد فأوقع به ومن معه ، وهرب طليحة إلى النسام ، ثم أسلم إسلاماً صحيحاً لم يغمص عليه في إسلامه بعد ، وقد شهد القادسية ونهاوند مع المسلمين وله مواقف عظيمة. يقال: إنه استشهد بنهاوند سنة إحلى وعشرين . ينظر : «أسد الغابة» (١/ ٩٥) ؛ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢١٦) ؛ «الإصابة» (٢/ ٢٩٦) . وينش ومن السابقين (٢) هو عُكَاشة بن مِحْصَن الشهيد ، أبو محصن الأسدي ، حليف قريش ومن السابقين الأولين البلريين أهل الجنة . أبل عكاشة يوم بدر بلاء حسناً . كان مقتله سنة إحدى عشرة قتله طليحة الأسدي . ينظر : قطبقات ابن سعد» (٣/ ٢٧)؛ «أسد الغابة» (٤/ ٢٠)؛ وسير أعلام النبلاء النبلاء (٢/ ٢٥)؛ «أسد الغابة» (٤/ ٢٠)؛

⁽٣) في (د) : ﴿وَإِذَا ۗ . ﴿

⁽٤) في (ج) و (د) : الأن كلاهماء . وهو خطأ .

⁽٥) (على : ساقطة من (ج) .

عليه بعد ذلك وطلب أن يمن عليه فقال: الا تُمسَع سبلاتك(١) بِمَكَّة وَتَقُول: سَخِرْتُ بِمُحَمَّدِ مَرَّتَيْنِ ١٥) شم قال: الا يلَّدَعُ المؤمِنُ مِن جُحْرِ مَرَّتَين ١٥) شم قال: الا يلَّدَعُ المؤمِنُ مِن جُحْرِ مَرَّتَين ١٥) فلما نقض يمينه منعه ذلك من المَن عليه ؛ لأنه ضره بعد أن كان عاهده على ترك(١) ضراره ، فكذلك(١) من عاهد من أهل الذمة أنه(١) لا يؤذي المسلمين ثم آذاهم لو أطلقوه للدغوا من جحر واحد مرتين ، ولمسح المشرك سبلاته وقال: سخرت بهم مرتين .

⁽١) السبله: الشارب، والجمع السبال قاله الجوهري، وقيل: هي الشعرات التي تحت اللحى، والسبكه عند العرب: مقدم اللحية وما أسبل منها على الصدر. ينظر: «النهاية» (٢/ ٣٢٩) (سبله).

⁽٢) أخرج قصته : ابن إسحاق في كتابه «السير والمغازي» ص (٣٢٣) ؛ وكذلك ابن سعد في المبقاته (٢/ ٤١). وأخرجها الواقدي في كتاب «المغازي» (١١٠،١١٠) عن عمد بن عبدالله عن الزهري عن سعيد بن المسيب . . . وعن إسحاق بن حازم عن ربيعة بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، وعنده بلفظ : «لا تَمْسَح عارضيك بمكة . . . » وابن عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، وعنده بلفظ : «لا تَمْسَح عارضيك بمكة . . . » وابن عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن النبي هشام في «السيرة النبوية» (٢/ ١٠٤) وقال ابن هشام : بلغني عن سعيد بن المسيب أن النبي هشام عيد عن سعيد بن المومن لا يلدغ من جُحر مرتين ، اضرب عنقه يا عاصم بن ثابت ، فضرب عنقه . وينظر: «تاريخ الأمم» للطبري (٢/ ٥٠٠) ؛ «البداية والنهاية» (٢/ ٢١٢) .

⁽٣) رواه البخاري في كتاب الأدب ـ باب لا يلدغ المؤمن من جُحر صرتين (١٠/ ١٥٢ - ١٦٢٣) ؛ ومسلم : في كتاب الزهد والرقائق ـ باب الحلو من الناس (١٨٥٥ ح ١٨٩٨) ؛ وأبو داود : في كتاب الأدب ـ باب الحلو من الناس (١٨٥٥ ح ١٨٩٨) ؛ وأحد في الأدب ـ باب الحلو من الناس (١٨٥٥ ح ١٨٩٨) ؛ وأحد في المسلم (١٨٥٤ - ١٣١٨) ؛ والمدنع (١٣٩٨) ؛ والمدنع أو المسنو (١٣٩٨) . كلهم عن المليث بن (١٢٩٨) . كلهم عن المليث بن المسلم عن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسبب عن أبي هريرة عن النبي الله به ، وقال الخطابي في ومعالم السنن (١٢٠١): هذا يروى على وجهين من الإعراب: أحدهما: بضم الخين على مذهب الحبر ، ومعناه : أن المؤمن الممدوح : هو الكيس الحازم الذي لا يتوثى من ناحية الغفلة ، فيخدع مرة بعد أخرى ، وهو لا يفطن بذلك ولا يشعر به ، وقيل : إنه أراد به الحداع في أمر الأخرة دون أمر الدنيا . والوجه الآخر : أن تكون الرواية بكسر أنه أراد به الحداع في أمر الاخرة دون أمر الدنيا . والوجه الآخر : أن تكون الموان في أمر الذي على مذهب النهي ، يقول : لا يخدعن المؤمن ، ولا يتوثيث من ناحية الغفلة ، فيقع في مكروه أو شر ، وهو لا يشعر ، وليكن متيقظاً حلواً . وهذا قد يصلح أن يكون في أمر الذنيا والأخرة معاً . والله أعلم أه . .

⁽٤) اترك؛ : ساقطة من (ج) . وهو خطأ .

⁽٥) في (د): الخلك .

⁽٦) في (د) : دأنه .

وأيضاً ، فبلائه إذا لحق بدار الحـرب وامتنع لم يضر المسلمين ، وإنها أبطل العـقـد الذي بينهم وبينه فـصـار كحربي أصلى ، أما إذا فعل ما يضر بالمسلمين _ من مقاتلة ، أو زني بمسلمة ، أو قطع الطريق(١) ، أو جس ، أو نحو ذلك _ فإنه يتعين قتله ؟ لأنه لو لم يقتل لحلت هذه المفاسد عن العقوبة عليها وتعطلت حدود هذه الجرائم ، ومثل هذه الجرائم لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق المسلم ، فَلأَنْ لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق الذمى أولى وأحرى ، ولا يجوز أن يقام عليه حدها منفرداً كما يقام على مَنْ بقيت ذمته الحدُّ لأن صاحبها صار حربياً ، والحربي لا يقيام عليه إلا القتــل ، فتعـين قتله ، وصار هــذا كالأسير(٢) اقتضت المصلحةُ قتله لعلمنا أنه مـتى أَفْلَتَ كـان فيه ضرر على المسلمين أكثر من ضرر قتله فإنه لا يجوز المن عليه ولا المفاداة بـ اتفاقاً ، ولأن الواجب في مثل هذا إمار، القتل أو المن أو الاسترقاق أو الفداء ، فأما الاسترقاق فإنه أبقى له(؛) على ذمته بتحو عما كمان فإنه كان تحت ذمتنا نأخذ منه الجزية بمنزلة العبد ، ولهذا قال بعض الصحابة لعمر في مسلم قتل ذمياً: «أتقيد عَبْدَك من أخيك»(٥) ؟ بل ربها كان استعباده أنفع له من جعله ذمياً ، واستعباد مثل هذا لا تُؤْمن (١) عاقبته وسوء مَغَبَّته ، وأما المن عليه والمفاداة به فأبلغ في المُفْسَدة، وإعادته إلى الذمة تركُّ لعقوبته بالكلية ، فتعين قتله .

⁽١) في (ج) و (د) : (أو قطع طريق) .

⁽٢) ني (دَ) : دكأسيره أ.

⁽٣) (إما) : ساقطة من (د) .

 ⁽٤) ن (د) : «ابقاء له»

⁽٥) يَنظر: «المصنف؛ لعبدالرزاق (١٠٠/١٠ ح ١٨٥٠٩ ، ١٨٥١٠) ؛ «السنن الكبرى» للبيهقي (٨/٣٢)

⁽٦) ني (د) : الا يومن! .

يوضح ذلك أنا على هذا التقرير لا نعاقبه إذا عاد إلى الذمة إلا بها يعاقب به(۱) المسلم أو الباقي على ذمته ، وهذا / في الحقيقة يؤول إلى قول ١٠٠/ب من يقول : إن العهد لا ينتقض بهذه الأشياء ، فلا معنى لجعل هذه الأشياء ناقضة للعهد وإيجاب إعادة أصحابها إلى العهد وأن لا يعاقبوا إذا عادوا إلا بها يعاقب به المسلم .

ويؤيد ذلك أن هذه الجرائم إذا رفعت العهد وفسخته فلأن تمنع (٢) ابتداءه (٣) بطريق الأولى ، لأن الدوام أقوى من الابتداء ، ألا ترى أن العدة والردة تمنع ابتداء عقد النكاح دون دوامه ، فإذا كان (١) وجود هذه المضرات يمنع (٥) دوام العقد فمنعه ابتداءه (١) أولى وأحرى ، وإذا لم يجز (٧) ابتداء عقد الذمة فلأن لا يجوز (٨) المن عليه (١) أولى ، ولأن الله تعالى أمر بقتل جميع المشركين إلا أن المشدود وثاقه من المحاربين جعل لنا أن نعامله بها نرى ، والخارج عن العهد ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه ، كها أن الخارج عن العهد ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه ، كها أن الخارج عن الدين ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه ، فإن الذي لم يدخل فيه باق (١٠) على حاله ، والذي خرج من الإيهان والأمان قد أحدث فساداً ؛ فلا يلزم من

⁽١) في (ج) : افيه .

⁽٢) ني (ج) : ايمنع) .

⁽٣) في (ج) : «ابتداء، .

⁽٤) في (ج) : فغاما إن كان» .

⁽۵) في (أ) و (ج) : دتمنع، .

⁽٦) في (ج) : دابتداؤه .

⁽٧) في (ج) : ليجرا .

⁽A) في (ج) و (د) : افسلان بجوزا . وهو خطأ ظاهر .

⁽٩) اعليه؛ : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽١٠) (باقي، : ساقطة من (د) .

احتمال الفساد الباقي المستصحب احتمال الفساد المحدث المتجدد ؛ لأن الدوام أقوى من الابتداء .

يبين ذلك أن كل أسير كان يؤذي المسلمين مع كفره فإن النبي على قتله مثل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط ومثل أبي عزة الجمحي في المرة الثانية .

وأيضاً ، فإنه إذا امتنع بطائفة أو بدار الحرب كان ما يُتَوقى من ضرره متعلقاً بعزه ومَنَعَته كالحربي الأصلي ، فإذا زالت المنعة بأسره لم يبق منه ما يبقى إلا من جهة كونه كافراً فقط ، فلا فرق بينه وبين غيره ، أما إذا ضر المسلمين وآذاهم بين ظهرانيهم ، أو تمرد عليهم بالامتناع مما أوجَبَتُهُ الذمة عليه كان ضرره بنفسه من غير طائفة تمنعه وتنصره ، فيجب إزهاق نفسه التي لا عصمة لها وهي منشأ الضرر وينبوع الأذى للمسلمين ، ألا ترى أن الممتنع ليس فيها فعله إغراء للآحاد () غير ذوي المنعة بخلاف الواحد فإن فيها يفعله فتح باب الشر، فإن لم يعاقب فَعَلَ ذلك غيره وغيره ، ولا عقوبة لن لا عهد له من الكفار / إلا السيف .

وأيضاً ، فإن الممتنع منهم قد أمرنا بقتاله إلى أن يُعطي الجزية عن يدٍ وهو صاغر ، وأمرنا بقتاله حتى إذا أثخناه فشدّر، الوَثَاق ، فكل آية فيها ذكر القتال دخل فيها ، فينتظمه حكم غيره من الكفار الممتنعين ، ويجوز إنشاء عقد ثانٍ لهم واسترقاقهم ونحو ذلك ، أما من فعل جناية انتقض بها عهده وهو في أيدينا فلم يدخل في هذه العمومات ؛ لأنه لا يقاتل وإنها يفتل، إذ القتال للممتنع وإذا كان أخذ الجزية والمن والفداء إنها هو لمن

⁽١) في (د) : قاغراء الأحاد) .

⁽٢) في (أ) : دفشدوا الوثاق،

قوتل وهذا لم يقاتـل ، فيبقى داخلاً في قوله : ﴿فَاقْتُلُوا الـمُشْـرِكِيْـنَ﴾(١) غير داخل في آية الجزية والفداء .

وأيضاً ، فإن الممتنع يصير بمنزلة الحربي ، والحربي تندرج(۱) جيع سيئاته تحت الحراب(۱۳) ، بحيث لو أسلم لم يؤخذ(۱) بضمان شيء من ذلك بخلاف الذي في أيدينا ، وذلك لأنه(۱) مادام تحت أيدينا في ذمتنا فإنه لا تأويل له في ضرر المسلمين وإيذائهم ، أما اللحاق بدار الحرب فقد يكون له معه شبهة في دينه يرى أنه إذا تمكن من الهرب هرب ، لاسيا وبعض فقهائنا يبيح له ذلك ، فإذا فعل ذلك بتأويل كان بمنزلة ما يُتلفه أهل البغي والعدل حال القتال لا ضمان فيه ، وما أتلفوه في غير حال الحرب ضمنته كل طائفة للأخرى ، فليس حالً مَنْ تأول فيها فعله من الخرب ضمنته كل طائفة للأخرى ، فليس حالً مَنْ تأول فيها فعله من النقض كحال من لم يتأول .

وأيضاً ، فإنَّ [ما] (١) يفعله بالمسلمين من الضرر الذي ينتقض به عهده لابدً له من عقوبة ؛ لأنه للجوز إخلاء الجرائم التي تدعو إليها الطباع من عقوبة ، وشَرْعُ الزواجِر شاهدٌ لذلك ، ثم لا يخلو إما أن تكون عقوبته من جنس عقوبة من يفعل ذلك من مسلم وذمي باقية ذمته أو دون ذلك أو فوق ذلك ، والأول باطلٌ ؛ لأنه يلزم (١٨) أن يكون عقوبة المعصوم والمباح سواء ، ولأن الذي نقض العهد يستحق العقوبة على كفره

⁽١) ســورة التوبة : الآية رقم : (٥) .

⁽٢) في (ج) : ايندرج) .

⁽٣) اتحت الحراب؛ : ساقطة من (د) .

⁽٤) في (ج) : ﴿لَمْ يَوَاخَذُهُ .

⁽۵) في (ج) : دوذلك أنه .

⁽٦) اما؛ : ساقطة من (١) .

⁽٧) في (د) : اعقربات.

⁽A) ایلزم، : ساقطة من (د) .

وعلى ما فعله من الضرر الذي نقض به العهد ، وإنها أخرت عقربة الكفر لأجل العهد ، فإذا ارتفع العهد استحق العقوبة على الأمرين ، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين مَنْ فعل ذلك وهو معصوم وبين مباح / دمه لم يفعل ١٠٨٠ ذلك ؛ لأن (١) هذه المعاصي إذا فعلها المسلم فإنها مُنجبرة بها يلتزمه من نصر المسلمين ومنفعتهم وموالاتهم ، فلم يتمحض مضراً للمسلمين لأن فيه منفعة ومضرة وخيراً وشراً ، بخلاف الذمي فإنه إذا ضر المسلمين الممور تمخض ضرراً لزوال العهد [الذي] (١) هو مظنة منفعته ووجود هذه الأمور المضرة، وإذا لم يجز أن يعاقب بها يعاقب به المسلم فأن لا يعاقب بها هو دونه أولى وأحرى، فوجب أن يعاقب بها هو فوق عقوبة المسلم، ثم المسلم عقوبته النام العهد أولى، لكن يختلفان في جنس العقوبة فهذا عقوبته القتل فيجب أن يتحتم ، وذلك عقوبته تارة القتل وتارة القطع وتارة الرجم أو الجلد .

## فصــــل

الكلام في إذا تلخصت هذه القاعدةُ(ع) فيمن نقض العهد على العموم فنقول: عصروس من شاتم رسول الله على يتعين(ه) قتله كها قد نص عليه الأثمة .

أما على قول من يقول: يتعين قتل كل مَن نقض العهد وهو في أيدينا أو يتعين قتل كل من نقض العهد بها فيه ضرر على المسلمين وأذى

⁽۱) في (د) : اولتن! (۲) داللي» : ساقطة من (أ) .

 ⁽٣) اعقربته : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٤) وهي المقدمة التي ذُكرت في ص (٤٧٠): فيها ينتقض به العهد، وفي حكم ناقض العهد .

⁽ه) في (ج) : اتعين ا

لهم كها ذكرناه(۱) في مذهب الإمام أحمد وكها دلَّ عليه(۲) كلام الشافعي الذي نقلناه ، أو نقول : يتعين قتلُ من نقض العهد، بسبِّ الرسول على وَحْده كها ذكره(۲) القاضي أبو يعلى وغيره من أصحابنا ، وكها ذكره طائفةٌ من أصحاب الشافعي ، وكها نص عليه عامة الذين ذكروه في نواقض العهد ، وذكروا أن الإمام يتخير فيمن نقض العهد على سبيل الإجمال(۱) فإنهم ذكروا في مواضع أخر أنه يقتل مِنْ غير تخيير فظاهر .

وأما على قول من يقول: إن كل ناقض للعهد فإن الإمام يتخير فيه كالأسير، فقد ذكرنا أنهم قالوا: إنه يستوفي منه الحقوق كالقتل والحد والتعزير، لأن عقد الذمة على أن تجري أحكامنا عليه، وهذه أحكامنا، ثم إذا استوفينا منه ذلك فالإمام مخير فيه كالأسير، وعلى هذا القول فيحكنهم أن يقولوا: إنه يقتل الأن سبّ رسول الله على موجب للقتل حداً من الحدود كها لو نقض العهد بزنى أو قطع طريق، فإنه يقام عليه حداً من الحدود كها لو نقض العهد بزنى أو قطع طريق، فإنه يقام عليه وإن لم ينتقض عهده كها لو قتل ذمياً آخر أو زنى بذمية فإنه يستوفى منه القود وحد الزنى وعهده باقي، ومذهب مالك يمكن أن يوجّه على هذا المأخذ إن كان فيهم من يقول: لم ينتقض عهده.

⁽١) في (ج): اكيا قد ذكرناه؛ .

⁽٢) في (ج) : قوكها قد دل عليه، .

⁽٣) ني (ج) : اكما قد ذكره .

⁽٤) في (د) : «الإجماع» . وهو خطأ ظاهر .

وبالجملة فالقول بأن الإمام يتخير في هذا إنها يدلَّ عليه عموم(١) كلام بعض الفقهاء أو إطلاقه ، وكذلك القولُ بأنه يلحق بمأمنه ، وأخذُ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولُهم يجرُّ إلى مذاهب(١) قبيحة ، فإن تقرر في هذا خلاف فهو ضعيف نقلاً لما قدمناه وتوجيهاً لما سنذكره .

الدليسل على الدليل على أنه يتعين قبتله ، ولا يجوز استرقاقه ولا المنَّ عليه تعين قبل الله المنَّ عليه تعين قبل الله المفاداة به ، من طريقين . السلمان

احدهما : ما تقدم من الأدلةِ على وجوب قتل ناقض العهد إذا نقضه بها فيه ضرر على المسلمين مطلقاً .

الثاني : ما يخصُّه ، وهو من وُجُوه :

الدليل الأول الحدها: ما تقدم ٢٠٠٠ من الآيات الدالة على وجوب قتل الطاعن في الدليل الدين .

الثاني: حديث الرجل الذي قتل المرأة اليهودية على عهد رسول الله وأهْدَرَ النبي على دمها ، وقد تقدم من حديث علي بن أبي طالب وابن عباس ، فلو كان سبُّ النبي على يرفع العهد فقط ولا يوجب القتل لكانت هذه المرأة بمنزلة كافرة أسيرة ، وبمنزلة كافرة دخلت إلى دار الإسلام ولا عهد لها ، ومعلوم أنه لا يجوز قتلها ، وأنها تصير رقيقة للمسلمين

الدليل الثان

⁽١) اعموم : ساقطة من (ج) .

⁽٢) في (د) : امذاهبهم، .

⁽٣) اما تقدم؛ : ساقطة من (ج) .

بالسبي(۱) ، وهذه المرأة المقتولة كانت رقيقة ، والمسلم إذا كانت له أمة كافرة حربية لم يجز لَهُ ولا لغيره قتلها لمجرد كونها حربية ، بل تكون ملكاً لسيدها تُرَدُّ عليه إذا أخذها المسلمون ، ولا نعلم بين المسلمين خلافاً أن المرأة لا يجوز قتلها لمجرد الكفر إذا لم تكن معاهدة كما يقتل الرجل لذلك ، ولا نعلم أيضاً (۱) خلافاً في أن المرأة إذا ثبت في حقها حكم نقض العهد فقط مثل أن تكون من أهل الهدنة وقد نقضوا العهد فإنه لا يجوز قتل نسائهم وأولادهم ، بل تسترق النساء والأولاد ، وكذلك الذمي إذا نقض العهد ولحق بدار الحرب ، فمن وُلِد له بعض نقض العهد لم يجز قتل النساء منهم والأطفال ، بل يكونون رقيقاً للمسلمين ، وكذلك أهل الذمة إذا امتنعوا بدار الحرب ونحوها .

ف من / الفقهاء من قال: العهد باقي في ذريتهم ونسائهم كها هو ١٠١٠ب المعروف عن الإمام أحمد، وقال أكثرهم: يتتقض العهد في الذرية والنساء أيضاً، ثم لا يختلفون أن النساء لا يُقتلن، وأصل ذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُم وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُ المُعْتَدِينَ ﴾ (١) فأصر بقتال الذين يقاتلون، فعلم أن شرط القتال كون المقاتل مقاتِلاً.

⁽١) (بالسبي): ساقطة من (د).

⁽٢) اأيضاً» : ساقطة من (ج) .

⁽٣) في (د) : اثم يختلفون، .

⁽٤) سورة البقرة : الآية رقم : (١٩٠) .

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: ﴿ وُجدَت امرأة مَقَتُولَةُ فِي بِعض مَعْازِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النَّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ١٠٤٠).

وعن رباح بن ربيع (٢) أنه خرج مع رسول الله على غزوة غزاها وعلى مقدمته خالد بن الوليد ، فمر رباح وأصحاب رسول الله على امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة ، فوقفوا ينظرون إليها ، يعني ويعجبون من خُلفها ، حتى لحقهم (٢) رسول الله على طاحلته ، فانفرجوا عنها ، فوقف عليها رسول الله على فقال : قما كَانَتُ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ ، فقال فوقف عليها رسول الله على فقال : قما كَانَتُ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ ، فقال المرأة ولا عَسِيفاً ولا أمرأة (١٠) رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجة (١٠) .

وعن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي على حين بعث إلى ابن أبي الحقيق بخير: (نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ، رواه الإمام أحمده) .

وفي الباب أحاديث مشهورة ، على أن هذا من العِلم العام الذي تناقلته الأمة خلفاً عن سلف ، وذلك لأن المقصود بالقتال أن تكون كلمة

⁽١) الحديث سبق تخريجه في ص (١٣٨) .

⁽٢) هو رباح بن ربيح بن صيفي التميمي الأُسَيِّدي ، أخو الكاتب حنظلة التميمي ، وهو من أهل المدينة ، نزل البصرة ، روى عنه : حفيده المرقع بن صيفي وقيس بن زهير . ينظر :

والاستيعاب، (٦/١، ٥) ؛ وأسد الغابة، (٢/٢٠٢) ؛ والإصابة، (٢/٢٩٢) .

⁽٣) في (ج) : 1 لحقوا

⁽٤) قولا امرأة : ساقطة من (ج) و (د) .

⁽٥) الحديث سبق تخريجه في ص (٢٠٦) .

⁽٦) الحليث سبق تخريجه في ص (٢٥٤ ، ٢٥٥) .

الله هي العليا ، وأن يكون الدين كله لله ، وأن لا تكون فتنة ، أي لا يكون أحد يفتن أحداً عن دين الله؛ فإنها يُقاتَل من كان ممانعاً عن ذلك، وهم أهل القتال ، فأما من لا يقاتل عن ذلك فلا وجه لقتله كالم أة والشيخ الكبير والراهب ونحو ذلك ، ولأن المرأة تصير رقيقة للمسلمين ومالاً لهم ، ففي قتلها تفويت لذلك عليهم من غير حاجة ، وإضاعة المال لغير حاجة لا يجوز(١) ، نعم لو قاتلت المرأة جاز أن تـقتل بالاتفـاق ؟ لُوجُودُ المُعنَى فَيُهَا الذِّي جَعَلَ اللهِ وَرَسُولُهُ عَدَّمَهُ مَانِعاً مِنْ قَتَّلُهَا بِقُولُهُ ﷺ: ﴿مَا كَانَتُ هَذَهُ لِتَقَاتُلُ الْكُنُّ هِلِّ يَجُوزُ أَنْ تُقْصِدُ بِالْقَتْلِ كَمَا يَقْصِدُ الرجل أو يقصد كفها كما يقصد كف الصائل ؟ فيه خلاف بين الفقهاء(٢) ، فإذا كان الحكم في المرأة كذلك(٢) وقد أهدر النبي ﷺ دم امرأة ذمية لأجل سبها مع أن قسلها لو كان حراماً الأنكره النبي ﷺ كما أنكر قسل المرأة التي وجدها مقتولة في بعض (١) مغازيه وإن لم تكن مضمونة بدية ولا كفارة ؟ فإنه ﷺ لا يسكت عن إنكار المنكر ، بل إقراره دليل على الجواز والإباحة، علم أن السابة ليست بمنزلة الأسيرة الكافرة ؛ لأن تلك لا يجوز قبتلها ، وعلم أن السب أوجب قتلها بنفسه كها يجب قتلها بالإجاع إذا قَطَعت الطريق وقـ تلت فيه، وإذا زنت، وكما يجب قتلها بالردة عند جماهير العلماء.

⁽١) الا يجوزا : ساقطة من (ج) .

⁽٢) ذهب مالك والأوزاعي إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال من الأحوال حتى لو تترس أهل الحرب بهم لم يجز قتلهم ولا تحريقهم . وذهب الشافعي والكوليون إلى الجمع بين الأحاديث فقالوا : •اذا قاتلت المرأة جاز قتلها . وقال ابن حبيب من المالكية : •لا يجوز القصد إلى قتلها إذا قاتلت إلا إن باشرت القتل أو قصدت إليه ا . للتفصيل والتوثيق ينظر ما تقدم في المتن والحاشية ص (٢٠٧ ، ٢٥٨) من هذا الكتاب .

⁽٣) في (ج) : دمثل كللك، .

⁽٤) ابعض؛ ساقطة من (ج) و (د) .

فإن قيل : يجوز أن يكون سبها للنبي على بمنزلة قتالها ، والمرأة إذا قالمت وكانت معاهدة انتقض عهدها كالرجل إذا فعل ذلك ، ويجوز [أن]() تكون حينيذ بمنزلة المرأة المقاتلة إذا أسرت يتخير الإمام فيها بين

الجواب عنه

مل قسل السابة يناق

النهي عنن قتل النساء ؟

قلنا : الجواب من وجوه :

أربعة أشياء كما يتخير في الرجل المقاتل إذا أسر .

احدها : أن هذه المرأة لم يصدر عنها إلا مجرد شتم النبي ﷺ بحضرة سيدها المسلم ، ولم تحض ٢٠٠ أحداً من المشركين على القتال ، ولا أشارت على الكفار برأي تُعين به (٢) على قتال السلمين ، ومعلوم أن من لم يقاتل بيده ولا أعان على القتال بلسانه لم يجز أن ينسب إليه القتال بوجه من الوجوه ، ونحن لا ننكر أن من لا يجوز قبتله كالراهب والأعمى والشيخ الفاني والمقعد ونحوهم إذا كان لهم رأي في القتال وكلام يعينون به على قـــتـال المسلمين كانوا بمنزلة المقاتلين ، لكن مجرد سب المرأة لرسول الله ﷺ عند قـوم مسلمين ليس من هذا القبيل ، وإنها هو أذى لله ولرسوله أبلغ من القيتال من بعض الوجوه ، فلو لم يكن موجباً للقتل لكانت المرأة الكافرة قد قتلت لأنها مقاتلة وهي لم تقاتل ، وذلك غير جائز ، فعلم أنه موجب للقبتل وإن لم يكن قبت الا ، وقد يكون قتالاً إذا ذكر في معرض الحض على قــتـال المسلمين وإغـراء الكفار بحربهم ، فأما في هذه الواقعة فلم يكن من القتال المعروف

⁽١) دأن، : ساقطة من (أ) .

⁽٢) في (ج) الحضرا .

⁽٣) ني (ج) : اتعين فيه) .

الجواب الثاني: أنّا نسلّم أن سب النبي هي المنزلة محاربة ١١٠رب المسلمين ومقاتلتهم من بعض الوجوه ، كما كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه أن حد الأنبياء ليس يشبه الحدود(۱) ، فمن تعاطى ذلك _ يعني سب الأنبياء _ من مسلم فهو مرتد ، أو معاهد فهو محارب غادر ، بل هو من أبلغ أنواع الحراب(۱) كما تقدم تقريره(۱) ، لكن الجواب نوعان :

أحدهما : ما ينقطع مفسدته بالقتل تارة ، وبالاسترقاق أخرى ، وباللن أو الفداء (٤) أخرى ، وهو حراب الكافر بالقتال يدا ولسانا ؛ فإن الحربي والحربية المقاتلة (٥) إذا أُسِرا فاستُرقًا انقطع عن المسلمين ضررهما كما قد يزول بالقتل ، وكذلك لو مُن عليهما رجاء أن يسلما إذا بدت غائل الإسلام، أو رجاء أن يكفا عن المسلمين (١) شر من خلفهما، أو فُودي بهما ، فهنا مفسدة المحاربة قد تزول بهذه الأمور.

والثاني: ما لا تزول مفسدته إلا بإقامة الحد فيه ، مثل حراب(٧) المسلم أو المعاهد في دار الإسلام بقطع الطريق ونحوه ؛ فإن ذلك يتحتم إقامة الحد فيه باتفاق الفقهاء .

⁽١) تقدم في ص (٣٧٩) .

⁽٢) في (ج) : الحرب .

⁽٣) في ص (٤٦٧) من هذا الكتاب .

⁽٤) في (د): (وبالمن والفداء).

⁽٥) في (د) : الوالحربية والمقاتلة .

⁽٦) في (ج) : (عن الإسلام) .

⁽٧) في (ج) : اجراب، .

فهذه الأُمَة التي كانت تسب النبي ﷺ قد حاربت في دار الإسلام ، فإن قيل : «تعاقب بالاسترقاق» فهي رقيقة فلا يتغير(١) حالها ، وإن قيل : «يمن عليها أو يُفادي بها» لم يجز ؛ لوجهين :

الحدهما: أنها ملك مسلم، ولا يجوز إخراجها عن ملكه مع حياتها.

الثاني : أن ذلك إحسان إليها وإزالة للرق عنها ، فـلا يجوز أن يكون جـزاء لسبها وحرابها ، فتعين قتلها

الجواب الثالث: أن مفسدة السب لا تزول إلا بالقتل ؛ لأنها متى استبقيت طمعت هي وغيرها في السب الذي هو من أعظم الفساد في الأرض كقاطع الطريق سواء ، بخلاف المرأة المقاتلة إذا أسرت فإن مفسدة مقاتلتها قد زالت بأسرها ، ولا يمكنها مع(٢) استرقاقها أن تقاتل ، ويمكنها أن تظهر السب والشتم فصار سبها بمنزلة(٢) الجنايات التي توجب العقوبات ، لا تزول مفسدتها إلا بإقامة الحد فيها ، وعلم أن الذمية التي تسب ليست بمنزلة الحربية التي تقاتل إذا أسرت ، بل هي بمنزلة الذمية التي التي تقطع الطريق وتزني

الجواب الرابع: أن الحديث فيه حكم وهو القتل ، وسبب وهو السب ، فيجب / إضافة الحكم إلى السبب ، والأصل إتحاد الحكم ، فمن ١/١١١ زعم أن للسبب حكما آخراً (٤) احتاج إلى دليل ، وقياسه على الأسيرة لا يصح لما سيأتي إن شاء الله تعالى .

⁽١) في (ج) : الأيتغير؛ .

⁽٢) ني (د) : سنه .

⁽٣) في (ج): اقصار سبها من جنس الجنايات! .

⁽٤) في (ج): (أن السب حكم آخرا.

الخامس: أنها لو كانت بمنزلة الأسيرة لكان النظر فيها للإمام ، لا يجوز لآحاد الرعية [تخير](١) واحدة من الخصال الأربع فيها ، ومن قتلها ضمنها بقيمتها للمسلمين إن كان فيئاً وللغانمين إن كانت مغنها ، فعلم أن القتل كان واجباً فيها عيناً .

يبقى أن يقال : الحدود(٢) لا يُقيمها إلا الإمام أو نائبه ، وجوابه من وجوه :

احدها: أن السيد له أن يُقيم الحد على عبده ، بدليل قوله ﷺ : 
وَأَقِيْمُوا الْحَدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (٣) ، وقوله : وإذَا زَنَتْ أَمَةُ
أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا(٤)٥(٥). ولا أعلم خلافاً بين فقهاء الحديث: أن له أن يقيم

لأجـوبة على ا

سل الحدود تيمها الإمام

⁽١) ني (أ) : ديخيرة .

⁽٢) قى (د) : (أن الحدود) .

⁽٣) جسرَه من حديث علي رضي الله عنه: رواه أبو داود الطيسالسي في «مسئنده (١/ ٢١ ح ٢١/١)؛ وأحد: في «المسئند» (١/ ٥٥) و ١٤٢)؛ وأجد: في «المسئند» (١/ ٥٥) و ١٤٥)؛ وأبر داود: في كتاب الحدود ـ باب في إقامة الحد على المريض (١٤٥/ ٢١٧) و وأبر داود: في كتاب الحدود ـ باب في إقامة الحد على المريض (١٤٥/ ٢٢٥) ح ٢٤٥) ؛ والطحاوي: في «سننه» : في كتاب الحدود والديات (١٥/ ١٥٨ ح ٢٢٨) ؛ والبيهقي: في «السنن الكبرى» (١٩٨٨ م ٢٢٥) . الحديث قال عنه الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١٦/ ٢١): «وأصله في مسلم موقسوف من لفظ علي» أه. وضَعّف إسناده أحد محمد شاكر في شرحه على «المسند» موقسوف من لفظ علي» أه. وضَعّف إسناده أيضاً في «الإرواء» (١/ ٢٥٩ ح ٢٣٢) .

⁽٤) أي (ج) : فليحدها؛ .

⁽٥) جزء من حديث أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني رواه الأثمة بألفاظ مختلفة منها : 
قفليحدها و قفليجلدها ، وقد أخرجه عنهامعاً : البخاري : في كتاب البيوع ـ باب بيع 
المدير (٤/ ٤٩١ ح ٢٢٣٢ ، ٢٢٣٣) ، وفي كتاب العتق ـ باب كراهية التطاول على الرقيق 
(٥/ ٢١١ ح ٢٥٥٥ ، ٢٥٥٦) ؛ ومسلم : في كتاب الحدود ـ باب رجم اليهود ، أهل 
الذمة في الزني (٣/ ١٣٢٩ ح ١٧٠٤) ؛ وأبو داود : في كتاب الحدود ـ باب في الأمة تزني 
ولم تحصن (٤/ ٢١٢ ح ٢٤٤٩) ؛ وابن ماجة : في كتاب الحدود ـ باب إقامة الحدود على 
الإماء (٢/ ٨٥٥ ح ٢٥٥٧) ؛ وأحد في قالمسنده (٤/ ١١٢ ، ١١٧) .

عليه الحد ، مثل حد الزنى والقذف والشرب ولا خلاف بين المسلمين أن له أن يُعزَّره ، واختلفوا هل له أن يقيم عليه قتلاً أو قطعاً ، مثل قتله لردَّته أو لسبه النبي على وقطعه للسرقة؟ وفيه عن الإمام(١) أحمد روايتان(١) :

إحداهما(٣) : يجوز ، وهو منصوص عن الشافعي(٤) .

والأخرى: لا يجوز، كأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، وهو قول مالك(٥)، وقد صح عن ابن عمر أنه قطع يد عبد له سرق(١)، وصح عن حفصة أنها قتلت جارية لها اعترفت بالسحر، وكان ذلك برأي ابن عمر(٧)،

⁽١) «الإمام» : ساقطة من (د) .

⁽٢) ينظر : «كتاب الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى (٢/ ٣٢٢) ؛ «الأوسط» لابن المنذر (٢/ ٧١٧)

⁽٣) في (ج) : فأحدماه

⁽٤) ينظر: كتاب «الأم» للشافعي ـ باب ما جاء في حد الرجل أمته إذا زنت (١٤٦/٦) ؛ «المهذب» (٣٤٥/٢) ؛ «المجموع شرح المهذب» (٣٤/٢٠) ؛ «المشهاج» ص (١٣٢) .

راحسم الإمام الشافعي في المسألة : بأن الحد إنها يقام طهرة ، والمولى يملك تطهير ملكه ، الا ترى أنه يملك الحتان ويملك التعزير ، فكذلك هاهنا .

⁽٥) وهو أيضاً قول أي حنيفة وأصحابه ، ودليلهم في المسألة هو : أن الحد حق فه تعالى ، فوجب أن لا يستوفيه إلا من هو نائب عن الله تعالى، والسلطان هو النائب عن الله تعالى، فلا يملك المولى إقامته عليه . ينظر : «متن القدوري» ص (٩٤) ؛ «المبسوط» (٩٠/٩) ؛ «البدائم» (٩٤/٧٧) .

⁽٦) رواه الإمام مالك في «الموطأ»: في كتاب الحدود ـ باب ما جاء في قطع الآبق والسارق (٢/ ١٨٣ ح ٢٦) ؛ وعبدالرزاق في «مصنفه»: في كتاب اللقطة ـ باب سرقة الآبق (١/ ٢٤١ ح ٢٤١) ؛ والبيه في : في «سننه الكبرى» (١/ ٢٤١) ؛ والبيه في : في «سننه الكبرى» (١/ ٢٦٨) والفظه عند مالك: عن نافع أن عبداً لعبدالله بن عمر سَرق وهو آبق فأرسل به عبدالله بن عمر إلى سعيد بن العاص ، وهو أمير المدينة ليقطع يده ، فأبى سعيد أن يقطع يده ، وقال : لا تقطع يد الآبق السارق إذا سرق . فقال له عبدالله بن عمر : في أي كتاب الله وجدت هذا ؟ ثم أمر به عبدالله بن عمر ، فقطعت يده .

⁽٧) رواه الإمام مالك في «الموطأ»: في كتاب العقول ـ باب ما جاء في الغيلة والسحر (٢/ ٨٧١ ح ١٤) عن عمد بن عبدالرحن بن سعد بن زرارة بلاغاً: ووصله عبدالرزاق في «مصنفه» (١٠ / ١٨٠ ح ١٨٧٤)؛ وعبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل في مسائل أبيه (٣/ ١٢٨١) رقم (١٧٧٩)؛ والطبراني كما ذكره الهيشمي في «مجموع الزوائد» (٦/ ٢٨٣)؛ والبيهتي في «مسنع الزوائد» (٦/ ٢٨٣)؛ والبيهتي في «مسنع الكبرى» (٨/ ١٣٦) كلهم عن عبدالله أو عبيدالله بن عمر .

فيكون الحديث حجة لمن يجوز للسيد أن يقيم الحد على عبده مطلقاً ، وعلى هذا القول فالسيد له أن يقيم الحد على عبده بعلمه في المنصوص عن الإمام أحمد وهو إحدى الروايتين عن مالك(١) ، والنبي على للم يطلب من سيد الأمّة بَيّنة على سبه ، بل صَدّقه في قوله : «كانت تسبك وتشتمك» ففي الحديث حجة لهذا القول أيضاً .

الوجمه الثاني: أن ذلك أكثر ما فيه أنَّه افتئات على الإمام، والإمامُ له أن يعفو(١) عمن أقام حداً واجباً دونه.

الوجه الثالث: أن هذا وإن كان حداً فهو قتل حربي أيضاً ، فصار بمنزلة قـتل حربي أيضاً ، فصار بمنزلة قـتل حـربي تحكيمًا وقتله ، وهذا يجوز قـتله لكل أحـد ، وعلى هذا يحمل / قول ابن عمر في الراهب الذي قيل له: إنه يسبُّ النبي عَظِيُّ فقال: ١١١/ب لو سمعته لقتلته.

الوجه الرابع: أن مثل هذا قد وقع على عهد رسول الله على ، مثل المنافق الذي قَتَله عسر بدون إذن النبي على لما لم يَرْضَ بحكمه ، فنزل القرآن بإقراره ، ومثل بنت مَرْوَان التي قتلها ذلك الرجلُ حتى سَمَّاه النبي على ناصراً لله ورسوله ، وذلك أن مَنْ وجب قتلُه لمعنى يكيد به الدين ويفسده ليس بمنزلة مَنْ قتل لأجل معصية مِن زني ونحوه .

⁽۱) قبال سُحنون: قلت: أرأيت الحر، هل يقيم على مملوكه حد الزنى والقذف والسرقة وشرب الخسمر ؟ قبال ابن القاسم: قال مالك: نعم يقيم ذلك كله عليهم إلا السرقة لا يشبتها على العبد إلا الوالي، ولا يقيم سيده عليه حدّ الزنى حتى يشهد على زنى العبد أربعة سواه. ينظر: «المدونة الكبرى» (٦/ ٢٥٧) ؛ «متن الرسالة» للقيرواني ص (٢٧١)؛ «القوانين الفقهية» ص (٣٦١) ؛ «الشرح الصغيرة للدردير (١٢٣/) ؛ «جواهر الإكليل» (٢/ ٢٨٠) ؛ وبلغة السالك» (٢/ ٢٥٥).

⁽٢) في (ج) و (د) : قوللإمام أن يعفوه .

الجواب السادس: أن الفقهاء قد اختلفوا في المرأة المقاتلة إذا أسرت، هل يجوز قتلها ؟ ومذهب الشافعي أنها لا تقتل ، فلو كانت هذه إنها قُتلت لكونها قد قاتلت لم يجز أن تقتل بعد الأسر عنده ، فلا يصح أن يُورَدَ هذا السؤال على أصله .

الدليل الثالث : أن الساب لو صار بمنزلة الحربي فقط لكان دمه السدلسيار الثالث على معمصوماً بأمانٍ يعقد له أو ذمة أو هُدُنة ، ومعلوم أن شبهة الأمان كحقيقته أنه يتعين قتل في حَفْسِن اللهم ، والمنفر اللذين أرسلهم النبي على المعب بن الأشرف اللمسي ولأ يجسوز المسن جاؤوا إليه على أن يستسلفوا منه وحادثوه وماشوه وقد آمنهم على دمه عليسه ولا وماله وكان بينه وبينهم قبل ذلك عهد وهو يعتقد بقاءه ثم إنهم استأذنوه في المسفاداة به أن يشموا ريح الطيب من رأسه فأذن لهم مرة بعد أخرى ، وهذا كله يثبت الأمان ، فلو لم يكن في السب إلا مجرد كونه كـافـراً حربياً لم يجز قتله بعد أمانه إليهم وبعد أن أظهروا له(١) أنهم مؤمنون(١) له واستثذانهم إياه في إمساك يديه ، فعلم بذلك أن إيذاء الله ورسوله موجب للقتل لا يعصم منه

الزنى وحد قطع الطريق وحد المرتد ونحو ذلك ، فإن عقد الأمان لهؤلاء لا يصح ولا يصيرون مستأمنين ، بل يجوز اغتيالهم والفتك بهم لتعين قتلهم ، فعلم أن ساب النبي / ﷺ كذلك .

1/114

أمـان ولا عـهد ، وذلك لا يكون إلا فيها أوجب القتل عيناً من الحدود كحد

يؤيد هذا ما ذكره أهل المغازي من قول النبي ﷺ : "إِنَّهُ لَوْ قَرَّ كَمَا قَصْرٌ خَمِنًا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى وَهَجَالِنَا بِالشُّعْدِ،

⁽١) في (ج) : (ظهروا له) .

⁽٢) تَي (جَ) : ديومنون) .

وَلَـم يَفْـعَلْ هَذَا أَحَدٌ مِنْكُـمْ إِلاَّ كَـانَ السَّيْف، (۱) فسإن ذلك دليـل على أن لا جزاء له إلا القتل.

الدليل الرابع : قوله ﷺ إن كان ثابتاً : قَمَنْ سَبَّ نَبِيّاً قُتِلَ وَمَنْ سَبَّ نَبِيّاً قُتِلَ وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابَهُ جُلِدَه (٢) ، فأوجب القتل عيناً على كل سابٌ ، ولم يخير بينه وبين غيره ، وهذا مما يعتمد في الدلالة إن كان محفوظاً .

الدليل الخامس: أن النبي على دعا الناس إلى قتل ابن الأشرف ؛ لأنه كان به يؤذي الله ورسوله ، وكذلك كان يأمر بقتل من يسبه ويهجوه إلا من عفا عنه بعد القدرة ، وأمره على للإيجاب ، فعلم وجوب قتل الساب وإن لم يجب قتل غيره من المحاربين ، وكذلك كانت سيرته ، لم يُعلم أنه تَرَك قتل أحدن من السابين بعد القدرة عليه إلا من تاب أو كان من المنافقين ، وهذا يصلح أن يكون امتشالاً للأمر بالجهاد وإقامة الحدود ، فيكون على الإيجاب ، يؤيد ذلك أن في ترك قتله تركاً لنصر الله ورسوله ، وذلك غير جائز .

الدليل السادس: أقاويل الصحابة ، فإنها نصوص في تعيين قتله ، مثل قول عمر رضي الله عنه : قمن سب الله أو سب أحداً من الأتبياء

⁽١) تقدم في ص (١٥٢) .

⁽٢) الحديث سبق تخريجه ص (١٨٨ ، ١٨٩) .

⁽٣) دكان؛ : ساقطة من (a) .

⁽٤) في (ج) : فأحداً، . وهو خطأ .

فاقتلوه»(١) فأمر بقتله عيناً ، ومشل قبول ابين عبياس رضي الله عنهها : ﴿ إِيهَامُ عَاهِدُ عَانِدُ فُسَبِ اللهِ أَوْ سَبِ أَحَدًا مِنَ الْأُنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَوْ جَهُر به فقد نقض العهد ، فاقتلوه (١) فأمر بقتل المعاهد إذا سب عيناً ، ومثل قبول أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيها كتب به إلى المهاجر في المرأة التي سبَّت النبي ﷺ : الولا ما قـد سـبـقـتني فـيها لأمرتك بقتلها ؛ لأن حد الأنبياء لا يشبه الحدود ، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد، أو معاهد فهو محارب غادر ١٠٥٥ فبين أن الواجب كان قتلها عيناً لولا فوات ذلك ، ولم يجعل فيه خِيرَة إلى الإمام، لا سيها والسابة امرأة ، وذلك وحده دليل كها تقدم ، ومثل قول ابن عمر في الراهب الذي بلغه أنه يسب النبي ﷺ: «لو سمعته لقــتلته»(؛) ، ولو كــان كالأســير / الذي يخير فيه الإمام لم يَــجُــزْ ١١٢/ب لابن عمر اختيار قتله ، وهذا الدليل واضح .

الدليل السابع: أن ناقض العهد بسب النبي ﷺ ونحوه حاله أغلظ من حال الحربي الأصلى (ه كما أن حال المرتد أغلظ من حال الكافر الأصلى ؛ لأنه اجتمع فيه الحراب الأصلى ه) ، وخبروجه عما عَاهَدُنا عليهُ بالطعن في الدين وأذى الله ورسوله ، ومثل هذا يجب أن يعاقب عقوبة تزجر أمثاله عن مثل حاله ، والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ شَرَّ

⁽۱) سبق في ص (۳۸۱)

⁽۲) مبق في ص (۳۸۱)

⁽٣) مبق في ص (٣٧٩)

⁽٤) سبق في ص (٣٨٣)

⁽٥ ـ ٥) ما بين القوسين ﴿ سَاقَطُ مَنَ (جَ) .

الدُّوآبُ عندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ عَاهَدتٌ مِنْهُمْ ثُــمَّ يَنَقُضُونَ عَـهْدَهُمْ فِـي كُلِّ مَـرَّةٍ وَهُمْ لا يَـنَّـقُونَ * فَإِمَّـا تَثْقَفَنَّـهُمْ فِـي السحَرْبِ فَشَرَّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكُّرُونَ ﴾(١) فأمر اللَّهُ رسولَه إذا صادف الناكثين بالعهد في الحرب أن يشرد بهم غيرهم من الكفار بأن يفعل بهم ما يتفرق به أولئك ، وقال تعالى : ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكُتُمُوا أَبْ مَانَسُهُمْ وَهَسَمُواْ بِإِخْسَرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَّءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةً ﴿١) فَحَضَّ على قتال مَن نكث اليمين وهمَّ بإخراج الرسول وبدأ بنقض العهد، ومعلوم أن من سب الرسول ﷺ فقد نقض العهد وفعل ما هو أعظم من الهم باخراج الرسول وبَدْئِها أول مرة . ثم قبال تعالى : ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورٌ قَوْمٍ مُــوْمِنِيْـنَ * وَيَذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴾ (٣) فعلم أن تعـذيب هؤلاء وإخزاءهم ونصر المؤمنين عليهم وشفاء صدورهم بالانتقام منهم وذهاب غيظ قلوبهم عما آذوهم به أمر مقصود للشارع مطلوب في الدِّين ، ومعلوم أن هذا المقصود لا [يحصل](،) ممن سب النبي ﷺ وآذي الله ورسوله وعباده المؤمنين إلا بقـتله ، لا يحصل بمجرد استرقاقه ، ولا بالمنُّ عليه ، والمفاداة به .

وكـذلك أيضاً تنكيلُ غيره من الكفار الذين قد يريدون إظهارَ السبُّ

⁽١) مسورة الأثفال : الآيات رقم : (٥٥_٧٥) .

⁽٢) مسورة التوبة : الآية رقم : (١٣) .

⁽٣) مسورة التوبة : الآيتان رقم : (١٤ ، ١٥) .

⁽٤) ايحصل؛ : ساقطة من (١) .

لا يحصل على سبيل التمام إلا بذلك، ولا يُعَارِضُ هذا مَن نقض العهد في طائفة ممتنعة إذا أسرنا واحداً منهم ؛ لأن قسال أولئك والظهور عليهم يُحَصِّل هذا القبصود ، بخلاف من كان في أيدينا / قبل السبُّ وبعده ، ١/١١٣ فإن لم نُحدث فيه قتلاً لم يحصل هذا المقصود .

وجماءُ ذلك أنْ ناقض العهد لابُدُّ له من قتال أو قَتْل ؛ إذ لا يحصل المقيصود إلا بذلك ، وهذا الوجه وإن كان فيه عمومٌ لكل مَن نقض العهد بالأذى ، لكن ذكرناه هـنا لخصـوص الـدلالة أيضاً(١) ، فإنها تدل عموماً وخصوصأ

الدليل الثامن : أن الذميُّ إذا سبُّ النَّبيُّ ﷺ فقد صدر منه فعل إذا سيسب الذمى النبي تضمن أمرين: فقد صدر منته فعل أحدهما: انتقاض العهد الذي بيننا وبينه .

والثاني (١) : جنايته على عِرْض رسول الله على وانتهاكه حرمته وإيداء الله تعالى ورسوله والمؤمنين وطَعْنُه في الدين ، وهذا معنى زائد على مجرد كونه كافراً قد نقض العهد .

ونظير دلك أن ينقضه () بالزني بمسلمة أو بقطع الطريق على المسلمين وقـ تلهم وأخــذ أمــوالهم أو بقتل مسلم، فإنَّ فِعْلَـه ــ مع كونه نقضاً للعهد ـ قد تضمن جناية أحرى ، فإن الزني وقطع الطريق والقتل من حيث هو هو جناية ، ونقض العهد جناية ، كـذلك هنا سَب رسول الله عَن من حيث هو هو جناية منفصلة عن نقض العهد ، له عقوبة تخصه في

يتضــــمن

⁽١) وأيضاً؛ : ساقطة من (د) . (٢) ني (ج) : دالثانِ، أَ

⁽٣) ق (ج) : انقضها أ.

الدنيا والآخرة زائلة على مجرد عقوبة التكذيب بنبوته ، والدليلُ عليه قولُه سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّذِيْنَ يُوْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَه لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرة وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً (١٠) . فعلَّق اللعنة في الدنيا والآخرة والعذاب المهين بنفس أذى الله ورسوله ، فعلم أنه مُوجَب ذلك ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَرْبَمَة الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ مَن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَرْبَمَة الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ مَن بَعْدِ عَهْدِهِمْ لَعَلَّهُمْ فَيَا يَعْدُوا فَيَعَدُوا فَيْهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ مَن بَعْدِ عَهْدِهِمْ لَعَلَّهُمْ فَيَاتِلُوا أَرْبَمَة الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَعْدُ وَلَهُ مَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ فَيَاتِلُوا أَرْبَمَة الْكُفْرِ إِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

يوضح ذلك أن النبي الله لما دخل مكة آمن الناس الذين كانوا يقاتلونه قبل ذلك ، والذين نقضوا العهد الذي كان بينه وبينهم وخانوه(١) إلا نفراً منهم القينتان اللتان كانتا تغنيان بهجائه وسارة مولاة بني عبدالمطلب التي كانت تؤذيه بمكة ، فإذا كان قدره أمر بقتل التي كانت تهجوه من(١) النساء _ مع أن قتل المرأة لا يجوز إلا إذا قاتلت ، وهو على قد آمن جميع أهل مكة من كان قد / قاتل ونقض العهد من الرجال والنساء(١) ١١٨ب _ علم بذلك أن الهجاء جناية زائدة على مجرد القتال والحراب؛ لأن التفريق

⁽١) سورة الأحرّاب : الآية رقم : (٥٧) .

⁽٢) سورة التوبة : الآية رقم : (١٢) .

⁽٣) في ص (٨٦) من هذا الكتاب .

⁽٤) ق (د) : (رحار بود) .

⁽٥) دكان قده : ساقطة من (د) .

⁽٦) قي (د) : صمه ,

⁽٧) کیا سبق فی ص (٤٣، ٢٢٦، ٢٥٠، ٢٦٢، ٢٦٦). .

بين المتهائلين لا يقع من النبي على كما أنه أمر بقـتل ابن خَطَل(١) لأنه كان قد قتل مسلمًا ، ولأنه كان مرتداً ولأنه كان يأمر بهجائه ، وكل واحد من المقتل والردة والأمر بهجائه جناية زائدة على مجرد الكفر والحراب ، ومما يبين ذلك أنه قد كان أمر بقتل من كان يؤذيه بعد فتح مكة ـ مثل ابن الزُّبُعْرَىٰ(١) وكعب بن زهير (١) والحويرث بن نقيد (١) وابن خطل وغيرهم -مع أمانه لسائر أهل البلد ، وكذلك أهدر دم أبي سفيان بن الحارث(٠) ، واستنع من إدخاله عليه وإدخال عبدالله بن أبي أمية لما كانا يقعان في عرضه وقاتل ابن أبي معيط والنضر بن الحارث(١) دون غيرهما من الأسرى، وسمى من يبذل نفسه في قبله ناصراً لله ورسوله(١٠) ، وكنان يندب إلى قبتل من يؤذيه ويقول: دمَنْ يكُفِينْنِي عَدُوِّي؟ ١٨٨١ ، وكذلك أصحابه يسارعون إلى قتل من آذاه بلسانه () ، وإن كان أباً أو غيره وينذرون قتل من ظفروا به من هذا الضرب ، وقد تقدم من بيان ذلك ما فيه بلاغ(١١٠) ، ومن المعلوم أن هؤلاء لو كانوا بمنزلة سائر الكفار الذين لا عهد لهم لم يقتلهم ولم يأمر

⁽۱) کیا سبق فی ص (۲۲۰) .

⁽٢) كيا سبق في ص (٢٢٢) .

⁽٢) كيا سبق في ص (٢٦٧) .

⁽٤) كيا سبق في ص (٢٢٧) .

⁽٥) کیا سبق في ص (٢٦٨).

⁽٦) كيا سبق في ص (٢٧٨ ، ٢٧٩) .

⁽٧) سبق تخريجه في ص (١٩٧) .

⁽٨) سبق تخريجه في ص (٥٩) .

⁽٩) ديلسانه): ساقطة من (د).

⁽١) فيلسانه): ساقطه من (١)

⁽١٠) في ص (٢٨٧ ، ٣١٢) من هذا الكتاب

بقتلهم في مثل هذه الأوقات الـتي آمـن فيـها [النـاس](١) وكفَّ عمن هو مثلهم .

فعلم أن السب جناية زائدة على الكفر ، وقد تقدم تقرير ذلك في المسألة الأولى(٢) على وجه يقطع العاقل أن سب الرسول على جناية لها موقع يزيد على عامة(٣) الجنايات ، بحيث يستحق صاحبها مع العقوبة مالا يستحقه غيره وإن كان كافراً حربياً مبالغاً في محاربة المسلمين ، وأن وجوب الانتصار ممن كان هذه حاله كان مؤكداً في الدين ، والسعي في إهدار دمه من أفضل الأعمال وأوجبها وأحقها بالمسارعة إليه وابتغاء رضوان الله تعالى فيه ، وأبلغ الجهاد الذي كتبه الله على عباده وفرضه عليهم ، ومن تأمل الذين أهدر النبي على دماءهم يوم الفتح واشتد غضبه عليهم حتى قتل بعضهم في نفس الحرم وأعرض/ عن بعضهم وانتظر قتل بعضهم وَجَدَ لهم ١/١١٤ جرائم زائدة على الكفر والحراب من ردة رقتل ونحو ذلك ، وجُرْم محرائم زائدة على الكفر والحراب من ردة رقتل ونحو ذلك ، وجُرْم من هذا ؟!

على أن سبه وهجاءه جناية زائدة على الكفر والحراب لا يدخل في ضمن الكفر كما تدخل سائر المعاصي في ضمن الكفر ، وعلى أن المعاهدين إذا نقضوا العهد وفيهم من سب النبي على ، كان للسب عقوبة زائدة على عقوبة مجرد نقض العهد .

⁽١) «الناس» : زيادة من المطبوعة .

⁽٢) في ص (٥٨) وما بعدها .

⁽٣) في (ج) : (سائر) .

ومما يدل على أن السب جناية زائدة على كنونه كفراً وحراباً _ وإن كان أعظم من متضمناً لذلك _ أن النبي على قد كان يعفو عمن يؤديه من المنافقين كما تقدم بيانه () ، وقد كان له أن يقتلهم كما تقدم ذكره في حديث أبي بكر وغيره(١) ، ولو كـانُ الـسب مجـرد رِدَّة لوجب قتله كالمرتد يجب قتله ، فعلم أنه قد يغلُّب(٢) في السب حق النبي ﷺ بحيث يجوز له العفو عنه

ومما يدل على أن السب جناية مفردة أن الذمي لو سب وإحداً من المسلمين أو المعاهدين ونقض العهد لكان سب ذلك الرجل جناية عليه يستحق بها من العقوبة مالا يستحقه بمجرد نقض العهد ؛ فيكون سب رسول الله ﷺ دون سب واحد من البشر ؟!

ومما يدل على ذلك أن ساب النبي ﷺ وشاتمه يؤذيه شـــمــه وهـجاؤه كما يؤذيه التعرض لدمه وماله ، قال الله تعالى لما ذكر الغِيبَةَ : ﴿ أَيُّ حِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْناً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴿ إِنَّ الْغِيْمَةُ الَّتِي الْغِيْمَةُ الَّتِي هي كلام صحيح بمنزلة أكل لحم المغتباب ميتاً ، فكيف ببهتانه ؟ وسَبُّ النبي ﷺ لا يكون قطره إلا بهتاناً .

الأدلة عيل

⁽١) في ص (٥٣٠). (٢) في ص (١٩٢) .

⁽٣) في (ج) : التغلب

⁽٤) سنورة الحجرات : الآية رقم : (١٢) .

⁽٥) اقطاء : ساقطة من (ج) ..

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «لَعْنُ الـمُـوَّمِنِ كَقَتْلِهِ»(١) ، وكما يـؤذي ذلك غيره من البشر .

وأيضاً ، فإن ذلك يؤذي جميع المؤمنين ، ويؤذي الله سبحانه وتعالى، وبجرد الكفر والمحاربة لا يحصل بها من أذاه ما يحصل بالوقيعة في العرض مع المحاربة ، فلون قيل : فإن الواقع في عرضه بمن انتقض عهده (٣ بمنزلة غيره بمن انتقض عهده ۴) لكانت الوقيعة في عرض رسول الله وأذاه بذلك جُرْماً لا جزاء له من حيث خصوص النبي في وخصوص أذاه ، كيا لو قتل / رجل نبياً من الأنبياء فإن لقتله من العقوبة ١١٤/ب ما لا يستحق على مجرد الكفر والمحاربة ، وهذا كله ظاهر لا خفاء به ، فإن دماء المؤمنين وأعراضهم ، فإذا كان فان دماء غيرهم وأعراضهم لا تندرج ، عقوبتها في عقوبة بجرد نقض العهد فأن دماء غيرهم وأعراضهم لا تندرج ، عقوبتها في عقوبة بجرد نقض العهد فأن

ومما يوضح ذلك أن سب النبي الله [تعلق] (ه) به عدة حقوق : حق الله سبحانه من حيث كَفَرَ برسوله وعادى أفضل أوليائه (۱) وبارزه بالمحاربة، ومن حيث طَعَن في كتابه ودينه ، فإن صحتها موقوفة على صحة الرسالة ، ومن حيث طُعَن في ألوهيته ؛ فإن الطعن في الرسول طعن

ب الرسول

جلة حقوق

⁽١) الحديث سبق تخريجه في ص (٨٨) .

⁽٢) ئي (د) : دولوا .

⁽٣ - ٣) ما بين القوسين : ساقط من (د) .

⁽٤) في (ج) : ﴿ لا يتدرج، .

⁽٥) ق (أ) : ﴿مَمَلَىٰ ا

⁽٦) في (ج): فأولياءهه.

في المرسل ، وتكذيب تكذيب لله تبارك وتعالى وإنكار لكلامه وأمره وخبره وكـثير من صـفـاته ؛ وتعلق به حق جميع المؤمنين من هذه الأمـة ومن غيرها من الأمم(١) ؛ فــإن جُمـيع المـؤمنين مـؤمنـون به خـصــوصاً أمته فإن قيام أمر دنياهم ودينهم وآخرتهم به ، [بل] (٢) عامة الخير الذي يصيبهم في الدنيا والآخرة بوساطته وسفارته ، فالسبُّ له أعظم عندهم من سب أنفسهم وآبائهم وأبنائهم وسب جميعهم، كما أنَّهُ أحب إليهم من أنفسهم وأولادهم وآبائهم والناس أجمين ، وتعلق ٢٠) به حق رسول الله على من حيث خصوص نفسه ؛ فإن الإنسان تؤذيه الوقيعة في عرضه أكثر عما يؤذيه أخذ ماله ، وأكثر مما يؤذيه الضرب ، بل ربها كانت عنده أعظم من الجرح ونحوه ، خصوصاً مَنْ يجب عليه أن يظهر للناس كمال عرضه وعلو قدره لينتفعوا بذلك في الدنيا والآخرة ، فإنَّ هَتْكَ عرضه قد يكون أعظم عنده() من قتله ، فإنّ قتله(ه) لا يقدح عند الناس في نبوته ورسالته وعلو قدره كما أن موته لا يقدح في ذلك ، بخلاف الوقيعة في عرضه ، فإنها قد تؤثر في نفوس بعض الناس من النّفرة عنه وسوء الظن به ما يفسد عليهم إيانهم ، ويوجب لهم(١) خـسارة الدنيا والآخرة ، فكيف يجوز أن يعتقد عاقل أن هذه الجناية بمنزلة ذمى كان / في ديار المسلمين فلَحِق ببلاد الكفار مستوطناً لها ١/١١٥

⁽١) قمن الأميم : ساقطة من (د) .

⁽٢) في (أ) و (د) : (علي) . واللبت من (ج) .

⁽٣) ق (د) : اومعلقه .

⁽٤) اعتداء : ساقطة من (د) .

⁽٥) افإن قتله؛ : ساقطة من (د) .

⁽٦) ق (د) : الله .

مع أن ذلك اللحاق ليس في خصوصه حق لله ولا لرسوله ولا لأحد من المسلمين أكثر ما فيه أن الرجل كان معتصها بحبلنا فخرق تلك العصمة ، فإنها أضر بنفسه لا بأحد من المؤمنين .

فعلم بذلك أن السب فيه من الأذى لله ولرسوله ولعباده المؤمنين ما ليس في الكفر والمحاربة ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

إذا ثبت ذلك فنقول: هذه الجناية جناية السب موجَبُها القتل ؛ لما تقدم من قوله على: فمَنْ لِكَعْبِ بنِ الأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّه وَرَسُولُهُ كَانَ حقه أَنْ يقتل ، ولما تقدم (٢) من إهدار النبي على دم المرأة السابة مع أنها لا تقتل لمجرد نقض العهد ، ولما تقدم (٣) من أمره على بقتل من كان يسبه مع إمساكه عمن هو بمنزلته في السدين ، وندبه الناس إلى (١) ذلك ، والشناء على من سارع في ذلك ، ولما تقدم (٥) من الحديث المرفوع ، ومن أقوال الصحابة رضي الله عنهم أن من سب نبياً قتل ، ومن سب غير نبي جلد .

والذي يختص بهذا الموضع أن نقول : هذه الجناية إما أن يكون موجبها بخصوصها القتل ، أو الجلد ، أو لا عقوبة لها ، بل تدخل عقوبتها في ضمن عقوبة الكفر والحراب .

⁽١) الحديث سبق تخريجه في ص (٥٦) .

⁽٢) في ص (١٢٥ ، ٤١٤ ) .

⁽٣) في ص (٢٦٧) .

⁽٤) ئي (ج) : ائي، .

⁽٥) في ص (١٩٧) ، ٢٠٥ ، ٢٩٠) .

وقد أبطلنا القسم الثالث ، والقسم الثاني باطل أيضاً (١) لوجوه

احدها: أنه لو كان الأمر كذلك لكان الذمي إذا نقض العهد بسب النبي على ينبغي أن يجلد لسب النبي الله الله حق آدمي ، ثم يكون كالكافر الحربي يقتل للكفر ، ومعلوم أن هذا خلاف ما دلت عليه السنة وإجماع الصحابة ، فإنهم اتفقوا على القتل فقط ، فعلم أن موجب كلا الجنايتين القتل ، والقتل لا يمكن تعدده ، وكذلك كان ينبغي أن يجلد المرتد لحق النبي على ، ثم يقتل لردته ، كمرتد سب بعض المسلمين ، فإنه يشتوفى منه حق الآدمى ثم يقتل .

ألا ترى أن السارق يقطع لسرقته التي هي حق لله ، ويرد المال المسروق إذا كان باقياً بالاتفاق، ويغرم بدله إن كان تالفاً عند أكثر الفقهاء، ولا يدخل حق الآدمي في حق الله مع إيجاد السبب .

الثاني: أنه لو لم يكن موجبه الفتل وإنها الفتل / موجب كونه ردة ١١٥٠ لم يجز للنبي على العقو عنه ؛ لأن إقامة الحد على المرتد واجبة بالاتفاق ، لا يجوز العفو عنه ، فلها عفا عنه النبي على في حياته(١) دل على أن السب نفسه يوجب القتل حقاً للنبي على ، ويدخل فيه حق الله تعالى ، ويكون سابه وقاذفه بمنزلة ساب غيره وقاذفه، قد اجتمع في سبه حقان: حق لله، وحق لآدمي ، فلو أن المسبوب والمقذوف عفا عن حقه لم يُعَزّر القاذف والساب على حق الله ، بل دخل في العفو ، كذلك النبي على إذا عفا عمن

⁽١) في (ج) و (د): (والقسم الثاني أيضاً باطل.

⁽٢) في (ج): دني جنابه: .

سبه دخل في عفوه عنه حق الله فلم يقتل لكفره ، كما لا يعزَّر(١) ساب غيره لمعصيته ، مع أن المعصية المجردة عن حق آدمي توجب التعزير .

يوضح ذلك أنه قد ثبت أنه كان له أن يقتل من سبه كها في حديث أبي بكر(۱) ، وحديث الذي أمر بقتله لما كذب عليه (۱) ، وحديث الشعبي في قتل الخارجي (۱) ، وكها دلت عليه أحاديث قد تقدم ذكرها (۱۰) ، وثبت أن (۱) له أن يعفو عنه كها دل عليه حديث ابن مسعود وأبي سعيد وجابر وغيرهم (۱۷) ، فعلم أن سبه يوجب القتل كها أن سب غيره يوجب الجلد ، ويكون وإن تضمن سبه الكفر بالله كها تضمن سب غيره المعصية لله ، ويكون الكفر والحراب نوعين :

[أحدهما] ٨٠٠ : حق خالص الله ١١٠ تعالى .

والثاني: ما فيه حق لله وحق لأدمى.

كها أن المعصية قسمان:

احدهما: حق خالص لله.

⁽١) في (ج) : اكيا يعزرا .

⁽٢) في ص (١٩٢ ، ٣٥٥ ، ٣٧٩) .

⁽٣) في ص (٣٢٤) .

⁽٤) في ص (٣٤٣) .

⁽٥) في ص (١٢٥) وما بعدها .

⁽٦) دأن، : ساقطة من (ج) .

⁽٧) في ص (٣٤٥، ٣٧٠، ٤٢٤، ٤٢٦) رما بعدها .

 ⁽٨) في (أ) : (إحداهما) .

⁽٩) في (ج) : احقٌ لله خالص، .

والثاني حق لله ولآدمي ، ويكون هذا النوع من الكفر والحراب بمنزلة غيره من الأنواع في استحقاق فاعله القتل ، ويفارقه في الاستيفاء فإنه إلى الآدمي ، كما أن المعصية بسب غير النبيين بمنزلة غيرها من المعاصي في استحقاق فاعلها الجلد ، وتفارق غيرها في أن الاستيفاء فيها إلى الآدمى .

يوضح هذا أن الحق الواجب على الإنسان قد يكون حقاً محضاً لله ، وهو ما إذا كـ فـر أو عـصى على وجـهِ لا يؤذي أحـداً من الخلق ، فهذا إذا وجب فيه حد لم يجز العفو عنه بحال ، وقد يكون حقاً محضاً لآدمي بمنزلة الديون التي تجب للإنسان على غيره من ثمن مبيع أو بدل قَـرْض ونحـو ذلك من الديون التي ثبتت (١) بوجمه مباح ، فهذا لا عقوبة فيه بوجه ، وإنها يعاقب على الدَّيْن إذا استنع من وفائه ، والامتناع معصية ، / وقد يكون ١/١١٦ حقاً لله ولآدمي .. مثل حد القذف والقَوَد وعقوبة السب ونحو ذلك .. فهذه الأمور فيها العقوبة من الحد والتعزير ، والاستيفاء فيها مفوّض إلى اختيار الأدمى : إن أحب استوفى القَوَد وحد القذف ، وإن شاء عفا ، فسب النبي على لو كان من (١ القسم الأول لم يجز العفو عنه للنبي على ، ولو كان من ٧) القسم الشاني لم يكن فيه عقوبة بحال ، فتعين أن يكون من القسم الشالث ، وقد ثبت أن عقوبته القتل ، فعلم أن سب النبي ﷺ - من حيث هو _ سب له وحق لآدمي عـقـوبته القتل ، كما أن سب غيره من حيث هو سب له وحق لأدمي عقوبته الجلد ، إما حداً أو تعزيراً ، وهذا معنى

صحيح واضح .

⁽١) في (ج) و (د) : اتثبت؛

⁽٢ - ٢) ما بين القوسين : ساقط من (ج) .

وسر ذلك أنه إذا اجتمع الحقان فلابد من عقوبة ؛ لأن معصية الله توجب العقوبة إما في الدنيا أو في الآخرة ، فإذا كان الاستيفاء جعل الله ذلك إلى المستحق من الآدميين ، لأن الله أغنى الشركاء عن الشرك ، فمن عمل عملاً أشرك فيه غيره فهو كله للذي أشرك(۱) ، كذلك من عمل عملاً لغيره فيه عقوبة جعل عقوبته كلها لذلك الغير وكانت عقوبته على معصية الله تمكين ذلك الإنسان من عقوبته .

وتمام هذا المعنى أن يقال : بعد موت النبي على يتعين القتل ؛ لأن المستحق لا يمكن (٢) منه المطالبة والعفو ، كها (٣) أن من سب أو شتم أحداً من أموات المسلمين عُزَّر على ذلك الفعل ، لكونه معصية لله ، وإن كان في حياته لا يؤدب (١) حتى يطلب إذا علم .

الوجه الثالث: أن سب النبي ﷺ لا يجوز أن يكون _ من حيث هو سب _ بمنزلة سب (ه) غيره من المؤمنين ، لأنه ﷺ يباين سائر المؤمنين من أمته في عامة الحقوق فرضاً وخطراً وغيرهما ، مثل وجوب طاعته ووجوب عبته وتقديمه في المحبة على جميع الناس ، ووجوب تعزيره وتوقيره على

' يجوز كون

⁽۱) أخد هذا من الحديث الصحيح الذي رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: قال النبي ﷺ: «قال الله تبارك وتعالى: أنّا أَغْنَى الشُّركَاء عَنِ الشَّرْكِ ، مَنْ عَمِلَ عَمَالًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكه ٤ . ينظر : «صحيح مسلم» : في كيل عَمَالًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكه ٤ . ينظر : «صحيح مسلم» : في كتاب الزهد والرقائق - باب من أشرك في عمله غير الله (١٤٠٥/٢ ح ٢٩٨٥) و واسنن ابن ماجة ٤ : في كتاب الزهد - باب الرياء والسمعة (٢/ ١٤٠٥ ح ٢٠١٤) وفيه لفظ: «فأنا منه بريء وهو للذي أشرك ٤ و دمسند الإمام أحمد (٢/ ٢٠١١) .

⁽٢) في (ج) و (د) : الا تمكن .

⁽٣) في (د) : دوكياه .

⁽٤) في (ج) : الايؤذي .

⁽٥) اسبّ : ساقطة من (د) .

وجه لا يساويه فيه أحد ، ووجوب الصلاة عليه والتسليم ، إلى غير ذلك من الخصائص التي لا تحصى ، وفي سبه إيذاء لله ولرسوله(۱) ولسائر المؤمنين من عباده ، وأقل ما في ذلك أن سبه كفر ومحاربة ، وسب غيره ذنب ومعصية ، ومعلوم أن العقوبات على قدر الجرائم ، فلو سوى بين سبه / وسب غيره لكان تسوية بين الشيئين(۱) المتباينين ، وذلك لا يجوز ، ١١٦/ب فإذا كان سب غيره مع كونه معصية يوجب الجلد وجب أن يكون سبه مع كونه كونه معصية نوجب الجلد وجب أن يكون سبه مع كونه كونه م وبحه ، فمن حيث هو من جنس الكفر أوجب القتل ، ويصير ذلك نوعاً من أنواع الكفر من وجه ، ونوعاً من أنواع السب من وجه ، فمن حيث هو من جنس الكفر أوجب

الوجه الرابع: أن النبي على لم يعاقب أحداً منهم إلا بالقتل ، ولو كان هو بانفراده لا يوجب القتل وإنها يوجب ما دونه وهو على قد عفا عن عقوبته في ما دونه وآمن مَنْ فعل ذلك لكان صاحب ذلك لا ينبغي قتله ؛ لأن ذنبه الذي يختصه لا يقتضي القتل

فإن قيل : فقتله بمجموع الأمرين .

قلنا : وهذا المقصود ؛ لأن السب حيث كان فإنه مستلزم لكفر لا عهد معه .

⁽١) في (ج) و (د) : فولرسله) .

⁽٢) في (ج) و (د) : «السين» .

الدليل التاسع : أن سب رسول الله ﷺ _ مع كونه من جنس الكفر والحراب _ أعظم من مجرد الردة عن الإسلام ، فإنه من المسلم ردة وزيادة كما تقدم تقريره(١) ، فإذا كان كفر المرتد قد تغلظ لكونه قد خرج عن الدين بعبد أن دخل فيه ، فأوجب القُتل عيناً ، فكُفِّر السباب الذي آذي الله ورسوله وجميع المؤمنين من عباده أولى أن يتخلظ فيوجب القتل عيناً ؛ لأن مفسدة السب في أنواع الكفر أعظم من مفسدة مجرد الردة .

وقمد اختلف الناس في قتل المرتدة ، وإن كان المختار قتلها ، ونحن قد قدمنا نصـوصاً(٢) عـن النبي ﷺ وأصـحـابه في قتـل السـابة الذمية وغير الذمية ، والمرتد يستتاب من الردة ، ورسول الله ﷺ وأصحابه قَتَلُوا الساب ولم يستتيبوه ، فعلم أن كفره أغلظ ، فيكون تعيين قتله أولى .

الدليل العاشر : أن تبطهير الأرض من إظهار سب رسول الله على ب النبي واجسب حسب الإمكان ؛ لأنه من تمام ظهور دين الله وعلو كلمة الله ربب بسر الإمكــــان وكـون الدين كله لله ، فـحـيث ما ظهر سبه ولم ينتقم ممن فعل ذلك لم يكن الديس ظاهراً ولا كلمة الله عالية ، وهذا كما يجب تطهيرها من الزناة / ١/١١٧ والسُّرَّاق وقُطَّاع الطريق بحسب الإمكان ، بخلاف تطهيرها من أصل الكفر فإنه ليس بواجب ، لجواز إقرار أهل الكتابين على دينهم بالذمة لأن إقرارهم بالذمة(٢) ملتزمين جَريان حكم الله ورسوله عليهم لا ينافي إظهار المدين وعلو الكلمة ، وإنها تجوز مهادنة الكافر وأمانه عند العجز أو

أعظم مسن

راجب بقدر

⁽١) في ص (٢٣٦ ، ٢٦٢ ، ٤٤٤) .

⁽٢) في ص (١٢٥ ، ١٧٦ ، ٢٩٠ ) .

⁽٣) ﴿ لأَنْ إِقْرَارِهُمْ بِالذَّمَّةُ : سَاقِطُ مِنْ (جِ) .

المصلحة المرجـوة في ذلك ، وكل جناية وجب تطهير الأرض منهـا بحسب القدرة يتعين عقوبة فاعلها العقوبة المحدودة في الشرع إذا لم يكن لها مستحق معين ، فوجب أن يتعين قتل هذا ؛ لأنه ليس لهذه الجناية مستحق معين ، لأنه تعلى() بهما حق الله ورسوله وجميع المؤمنين ، وبهذأ يظهر الفرق بين الساب وبين الكافر ، لجواز إقرار ذلك على كفره مستخفياً به ملتزماً حكم الله ورسوله ، بخلاف المظهر للسب .

الدليل الحادي عشر : أنَّ قَتْلَ ساب النبي ﷺ وإن كان قتل كافر قتسل الساب للرسبول حد فهو حد من الحدود ، ليس قتلاً على مجرد الكفر والحراب ، لما تقدم من الأحاديث الدالة على أنه جناية زائدة على مجرد الكفر والمحاربة (٢) ومن أن النبي ﷺ وأصحابه أمروا فيه بالقتل عيناً ، وليس هذا موجب الكفر والمحاربة ، ولما تقدم من قول الصديق رضي الله عنه (٣) في التي سبت النبي على : «إن حـد الأنبياء ليس يشبه الحدود» ، ومعلوم أن قتل الأسير الحربي

المسلمين فساد عظيم أعظم من جرائم كثيرة ، فلابد أن يشرع له حد يزجر عنه من يتعاطاه ، فإن الشارع لا يهمل مثل هذه المفاسد ولا يُخليها من الزواجـر ، وقـد ثبت أن حـده القـتل بالسنة والإجماع ، وهو حد لغير معين

ونحوه من الكفار والمحاربين لا يسمى حداً ، ولأن ظهـور سبه في ديار

حي لأن الحق فيه لله تعالى ولرسوله ﷺ _ وهو ميت _ ولكل مؤمن ، وكل حد يكون بهذه المثابة فإنه يتعين إقامته بالاتفاق .

⁽١) ق. (ج) : العين؛ .

⁽٢) في صي (٥٨) ١٢٥) .

⁽٣) في ص (٣٧٩) .

نصر الرسول الداميل الشاني عشى: أن نصر رسسول الله على وتعزيره وتوقيره وتوقيره وتوقيره وتوقيره وتوقيره وتوقيره وتوقيره والجب، وقتل سابه مشروع كها / تقدم، فلو جاز ترك قتله لم يكن ذلك ١١٧/ب نصراً له ولا تعزيراً ولا توقيراً ، بل ذلك أقل نصره ؛ لأن الساب في أيدينا ونحن متمكنون منه ، فإن لم نقتله مع أن قتله جائز لكان ذلك غاية في الخذلان وترك التعزير له والتوقير ، وهذا ظاهر .

واعلم أن تقرير هذه المسألة له طرق متعددة غير ما ذكرناه ، ولم نطل (۱) الكلام هنا ، لأن عامة الدلائل المذكورة في المسألة الأولى تدل على وجوب قتله لمن تأملها ، فاكتفينا بها ذكرناه هناك ، وإن كان القصد في المسألة الأولى بيان جواز قتله مطلقاً ، وهنا بيان وجوب قتله مطلقاً ، وقد أجبنا هناك عمن ترك النبي على قتله من أهل الكتاب والمشركين السابين ، وبيناً أن ذلك إنها كان في أول الأمر حين كان مأموراً بالعفو والصفح قبل أن يؤمر بقتال الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية ويجاهد الكفار والمنافقين ، وأنه كان له أن يعفو عمن سبه لأن هذه الجريمة عُلَب فيها والمنافقين ، وبعد موته لا عافي عنها ، والله أعلم (۱) .

⁽١) في (ج) و (د) : فيطل، .

⁽٢) كُتِبَ في آخر ورقة من الجزء الأول (ق/١٧٩) من غطوطة المكتبة الظاهرية (د) بعد قوله: «والله أعلم» كتب ما يلي : «آخر الجزء الأول من كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ ، ويتلوه الجزء الشاني قوله : «المسألة الثالثة» ، والحمد لله حتى حمده ، وصلى الله على خير خلقه محمد النبي الأمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمين والتابعين لهم بإحسان الله على خير وسلم تسليك كثيراً طيباً» .



## (المجلد الثاني) القسم الثاني (النصّ المحقق) الجزء الأول

٥	خطبة المؤلف
٨	سبب تأليف الكتاب
٩	موضوع الكتاب
(٤٦٤_1	المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة المسالة المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة المسالة المسالة الأولى المسالة الأولى المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة ا
۱۳	إن من سب النبي ﷺ من مسلم أو كافر فإنه يجب قتله
71	تحرير القول في مسألة الساب
١٦	مذهب الإمام أحمد ومالك
77	مذهب الإمام الشافعي
44	ما ينقض به عهد الذمي
٣١	مذهب الإمام أبي حنيفة
**	الأدلة على انتقاض عهد الذمي
٤٠	بيان ما استحقوا أن يكونوا أئمة الكفر
٤٣	سب الرسول يوجب نقض عهد الذمي
٤٤	يجب قتال الناكثين للعهد
٤٥	الجهاد باب من أبواب الله تعالى
٤٧	ذهب الغيظ من صدور المؤمنين يحصل بقتل الساب
٤٨	أذى النبي ﷺ محادة لله تعالى
<b>^</b>	المحادة مغالبة ومعاداة

00	لا عهد لمن يحاد اللهلا
	الأدلة من القرآن الدالة على كفر الشاتم وقتله إذا
٥٨	لم يكن معاهداً
٦٠.	لا مـوالاة بين المسلمين والمحـادين لله ورسوله
71	تفسير قولهم ﴿هُوَ أَذُنَ ﴾
70	اسم النفاق يقع على من ارتكب خصلة من خصاله
	حقيقة الإيمان بالله واليوم الآخر تقتضي أن لا يواد
17.	من أظهر الفسق
۷٥	العبرة بعموم اللفظ
<b>V</b> 7	الإيهان والنفاق في القلب والعمل دليل عليها
٧٦	إذا حصل فرع الشيء ودليله حصل أصله المدلول عليه
٧٨	جعل الله أقوال المنافقين علامة مطردة على عدم إيمانهم
	الآيات الدالة على أن كل من لمز النبي ﷺ فقد خرج
<b>V</b> 4	عن الإيهان
۸۷	حق الله تعـالى وحق رسـوله متلازمان
۹.	اللعن بصيغة الخبر غير اللعن بصيغة الدعاء
41	الفرق بين أذى الله ورسوله وبين أذى المؤمنين
99	لا تقبل توبة من آذى النبي
99	قذف أمهات المؤمنين أذى لرسول الله
	اختلاف العلماء في بيان من نزلت فيه آية القذف
:	لا يقبل الله العمل مع الكفر
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	الم يعبل به بعدل سع معدر الله ينبع أو يكفر السلم المسلم على من خالف الرسول أن يزيغ أو يكفر السلم الفظ الأذى يدل لغة على ما خفّ من الشر
<u> </u>	لفظ الأذي يدل لغة على ما خف من الشر

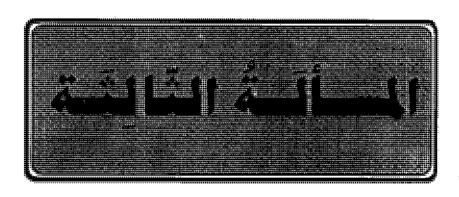
	_ • • • •
14.	حرمة تزوج أمهات المؤمنين
170 .	الأدلة من السنة على انتـقاض عهد الذمي الساب ووجوب قتله
170 .	الدليل الأول : حديث الشعبي في اليهودية
۱۳۳ .	أول من نكث العهد من اليهود : بنو قينقاع
١٣٧	تعليق الحكم بالوصف المناسب دليل على العلّية
18+	الدليل الثاني: حديث الأعمى
180	الدليل الثالث: قصة كعب بن الأشرف
	بطلان قول الحنفية بأن الساب لا يقتل إلا إذا تكررت
_177-	منه جريمة السب
۱۷٥	بيان أن مطلق الأذى هو العلة في استحقاق القتل
771	لا فبرق بين قليل الأذى وكثيره
١٨١	لا يحقن دم هاجي الرسول بالأمان ولا بالعهد
۱۸۳	بين محمد بن مسلمة وابن يامين عند معاوية
١٨٨	الدليل الرابع : حديث علي رضي الله عنه
	الدليل الخامس: قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه:
191	اليس هذا لأحد بعد رسول الله الله الله الله الله الله الله ال
190	الدليل السادس: قصة العصماء بنت مروان
711	الدليل السابع: قصة أي عفك اليهودي
	الدليل الثامن : قصة أنس بن زنيم الديلي
719	الدليل التاسع: قصة ابن أبي سرح
777	
	آراء العلماء فيها افتراه ابن أبي سرح
P37	الدليل العاشر: حديث القينتين (المغنيتين)
	·

377	الدليل الحادي عشر: قصة ابن خطل
Y7V	الدليل الثاني عشر: أن النبي أمر بقتل جماعة لأجل سبّه
	الأسباب التي اقتضت عصمة دماء بعض الذين
797	أهدر الرسول دماءهم
797	الإسلام يجبّ ما قبله
	إذا أسلم الحربي لم يطالب بها كان أخذه من المسلمين
799	واختلاف الفقهاء في ذلك
	إقرار النبي الدور التي كانت للمهاجرين بيد الذين
۳٠٨ .	استولوا عليها
417	سنة الله فيمن يعجز المسلمون عن الانتقام منهم
414	لحـوم العلماء مسمومة فكيف بلحوم الأنبياء
444	الدليل الثالث عشر: حديث بريدة رضي الله عنه
٣٢٨	اختلاف العلماء في حكم من كذب على الرسول
	الأمر بالعقاب بعد وصف فعل يدل على أن هذا الفعل
٣٣٧	علة لهذا العقاب
779	الدليل الرابع عشر: حديث الأعرابي
727	الدليل الخامس عشر: حديث الشعبي في الخوارج
337	متى كانت قسمة غنائم حنين وقسمة أموال العُـزَّىٰ ؟
720	صفة الخوارج وبعض طوائفهم ومقالاتهم
۳71 .	مراجعة الصحابة للنبي ﷺ
•	هل كانت العطايا من أصل المغنم أم من خمس
۳٦٧	الله ورمــوله ؟
<b>77</b>	اختلاف العلماء في كيفية قسم الخمس
۳۷٥	المراجعة على ثلاثة أنواع

<b>47</b>	الاستدلال بإجماع الصحابة على قتل الساب
474	قصة المهاجر بن أبي أمية مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه.
۲۸۱	قصة النبطي مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه
۳۸۳	حديث ابن عمر مع الراهب
<b>ያ</b> ለዮ	حديث الرجل الذي قتله عمر بدون استتابة
<b>TÃ</b> 0	حديث مسلمة
787	قصة غرفة بن الحارث
<b>444</b>	الأدلة من القياس في قتل الساب
440	تمكين الذمي من السب ترك لتـوقير رسـول الله ونصره
	قسيام المدح والثناء على رسول الله إقسامة للدين وضياع هذا
۳۹۷	تضييع لدين الله
	بعض الاعتراضيات على الاستدلال على قتل الساب الذمي
٤٠٥	والأجوبة عنها
	فـائدة مـهمة وقاعدة عظيمة في فقه الدعوة والجهاد في حال
٤١٣	عز الإسلام وفي حال ضعف المسلمين ييييييييي
113	تحية اليهود للرسول وصحبه
473	تحقيق القول في بيان عن الذي اعترض على قسم النبي ﷺ
٤٣٧	كان للرسول أن يعفو عمن سبه وليس ذلك للأمة
204	إذا تكلم المسلم بكلمة الكفر كفر
(081_	المسالة الثانية :
	أنه يتـعين قتل الساب وإن كان ذمياً ، ولا يجوز استرقاقه
£7Y	ولا المن عليه ولا فداؤه
	ذكر الإجماع في هذه المسألة ومن خالف ذلك

<b>. Y Y</b>	مقدمة مهمة في نقض العهد وأقسام ناقضي العهد
٤٧٠	القسم الأول: ناقض العهد المتنع ومذاهب الفقهاء فيه
279	الفرق بين ناقض العهد والمرتد
٤٨٠	الاعتراضات على نقض العهد بالسب والإجابات عنها
840	من لحق بدار الحرب صار حربياً
7.43	حكم ذرية ناقض العهد
113	القسم الثاني : ناقض العهد غير الممتنع ومذاهب الفقهاء فيه
ž AV	حكم مانع الجزية
191	لا يخيّـر الإمام في قتل الساب وتركه
• •	اختلاف العلماء في المن عليه والمفاداة
٥١٠	خلاصة الكلام في شاتم الرسول عليه الصلاة والسلام
017	الأدلة على أنه يتمعين قتل الذمي ولا يجوز استرقاقه
017	الدليل الأول والثاني
910	النهي عن قتل النساء
1 · · · · · ·	هل قتل المرأة السابة ينافي النهي عن قتل النساء ؟
710	والجواب عنه من وجوه
019	هل الحدود لا يقيمها إلا الإمام أو نائبه ؟
٥٢٢	الدليل الثالث
٥٢٣	الدليل الرابع والخامس والسادس
370	الدليل السابع
770	الدليل النامن
۰۳۰	سب الرسول أعظم جرماً من الردة والأدلة على ذلك
۱۳٥	سب الرسول يتعلق به عدة حقوق

370	إبطال القــول بان الجلد مــوجب السب والشتم من وجوه	
	تطهير الأرض من سب الرسول واجب على المسلمين	
039	بقدر الإمكان	
٥٣٩	الدليل التاسع والعاشر يسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسي	
۰٤٠	الدليل الحادي عشر	
٠٤٠	قتل ساب الرسول حدّ من حدود الله	
130	الدليل الثاني عشر	
0 & 1	نصر الرسول وتوقيره واجب على أمـته	



## المسألة الشالشة

## أنه يقتل ولا يستتاب ، سواءً كان مسلمًا أو كافِرآ

قال الإمام أحمد في رواية حنبل(۱): كل من شتم النبي ﷺ وتنقصه مسلمًا كان أو كافِراً فعليه القتل ، وأرى أن يقتل ولا يُستتاب(۱).

وقال : كل من نقض العهد وأحدث في الإسلام حدثاً مثل هذا رأيت عليه القتل ، ليس على هذا أُعطوا العهد والذمة ، .

وقال عبدالله(۱): سألت أبي عمن شتم النبي ﷺ يستتاب ؟ قال : قد وجب عليه القتل(۱) ، ولا يستتاب ، خالد بن الوليد قتل رجلاً شتم النبي ﷺ ولم يستتبه(۱) .

هذا مع نصه أنه مرتدُّ إن كان مسلمًا ، وأنه قد نقض العهد إن كان

بكقتل شاتم

بغير استتابة

⁽١) تقدمت ترجمته في ص (١٦) .

⁽٢) انظر: «أحكام أهل الملل» للخلال كتاب الحدود، باب فيمن شتم النبي 難 (ق ١٠٠٠) خطوط بالجامعة الإسلامية .

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) تقلمت ترجمته في ص (١٧) .

⁽٥) قارن بها جاء في «مسائل الإسام أحمد لابنه عبدالله» (ص ٤٣١ برقم ١٥٥٧) .

⁽٦) سيأني تخريج حديث قتل خالد بن الوليد للذي شتم النبي ﷺ مفصلاً في ص (٧٩٨) .

ذمّياً وأطلق في سائر أجوبته أنه يقتل ، ولم يأمر فيه باستتابة (١) هذا / مع ١/١١٨ أنه لا يختلف نصه ومذهبه أن المرتد [المجرد] (٢) يستتاب ثلاثاً ، إلا أن يكون ممن ولد على الفطرة (٢) ، فقد رُوي عنه أنه يقتل ولا يستتاب ، والمشهور عنه استتابة جميع المرتدين (١) ، واتبع في استتابته ما صح في ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أنهم أمروا باستتابة المرتد في قضايا متفرقة وقدرها عمر رضي الله عنه أنهم أمروا باستتابة المرتد في قضايا متفرقة وقدرها عمر رضي الله عنه (١) ثلاثاً وفسر الإمام أحمد قول النبي على : قمسن بَدّل رضي الله عنه (١) ثانه المقيم على التبديل الثابت عليه ، فإذا تاب لم يكن

⁽١) ذكر كثيراً من هذه النصوص أبو بكر الحلال في كتابه وأحكام أهل الملل؛ كتاب الحدود باب فيمن شتم النبي ﷺ (ق ١٠٢/ ب) و (١٠٤/أ)

⁽٢) المجردة زيادة من (ب) ز (ج) .

⁽٣) المراد بالفطرة الإسلام.

⁽٤) القبول الأول وواه عبيدالله وحنبل ، والقبول الشاني استتابة جميع المرتدين رواه الأثرم عنه ، وهو الذي اختباره أبو بكر الخلال وقال : أذهب إلى قوله الأخير .

انظر التفصيل: «أحكام أهل المملل؛ ، كتماب الردة ، باب الاستتابة (ق ١/١٤٠) و (ق ١٤١/ب) .

⁽٥) سترد هذه الآثار مخرجة في ص (٦٠٣_ ٦٠٩) .

⁽۱) حليث ابن عباس رضي الله عنها رواه البخاري في قصحيحه في كتاب الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله (۱/ ۱٤٩ برقم ۳۰۱۷) وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول الله تعالى : ﴿وَأَمْرُهُمْ مُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ، ﴿وَشَاوِرهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾ (٣٣٩/١٣) وفي كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب حكم المرتد والمرتدة واستشابتهم (۲۱۷/۲۲ ـ برقم ۲۹۲۲) المطبوع مع فتح البارى .

ورواه النسائي في اسننه، في كتاب تحريم المدم (٧/ ١٠٤) المطبوع مع شرح السيوطي . وأبو داود في اسننه، في كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد (١٧/ ٢٨٥) المطبوع مع بذل المجهود .

والترمـذي في باب ما جاء في المرتد (٥/ ٢٤ برقم ١٤٨٣) الطبوع مع التحفة .

مبدلاً ، وهو راجع يقول: قد أسلمتُ ١٠) .

حكم استتابة المــــرنـــد

وهل استنابة المرتد واجبة أو مستحبة ؟ فيه عن الإمام أحمد رواينان(٢) ، وكذلك الخرقي(٣) أطلق القول بأن من قذف أمّ النبي ﷺ قتل مسلماً كان أو كافراً(١)، وأطلق أبو بكر(١) أنه يقتل من سب

وقال : هذا حدیث حسن صحیح ، والعمل علی هذا عند أهل العلم في المرتد .
 وابن ماجة في كتاب الحدود ، باب المرتد عن دینه (۲/۷۷ برقم ۲۵۳۵) .

والإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ١٩٠ برقم ٢٥٥١ ، ٢٥٥٢) تحقيق : أحمد محمد شاكر . والبيهقي في «السنن الكبري» في كتاب المرتد (٨/ ١٩٥) .

والدارقطني في كشاب الحدود والديات وغيره (١٠٨/٣ برقم ٩٠).

والشافعي في (مسنده) (٢/ ٢٨١) .

والحميدي في امسنده (١/ ٢٤٤ برقم ٥٣٣).

والطيالسي في امسنده؛ (ص ٣٥٠ برقم ٢٦٨٩) .

(١) انظر : «أحكام أهـل الملـل» كـتاب الردة ، باب مـا روي عـن النـبي ﷺ : «من بدل دينه فاقتلوه» (ق ١٣٨/ب) .

أيضاً : امسائل الإسام أحمد برواية أبي الفيضل صالحة (٢/ ٤٧٥ برقم ١١٩٢) .

(٢) الرواية الأولى قبول أكثر أهل العلم منهم عبدر وعلى وعطاء والنخعي ومالك والشوري والأوزاعي وإستحاق وأصبحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي أما الرواية الثانية فهي القول الشافعي وهو قول عبيد بن عمير . وطاوس وروى ذلك عن الحسن أيضاً .

انظر : اللغني، (١٠/ ٧٤) المطبوع مع الشرح الكبير، وأيضاً: اللإنصاف، (١٠/ ٣٢٩) .

(٣) تقلعت ترجمته ص (٢٠) .

(٤) انظر : «مختصر الخرقي» (ص ١١٤) .

(٥) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن ينزيد البغنادي الحالال (١٣٤ هــ ١٣١ هـ). شيخ الحنابلة ، هو الذي جمع علم الإسام أحمد ورتبه ، كانت له رحلات في ذلك ، روى عن الحسن بن عرفة ، ويحيى بن أبي طالب ، وحرب بن إسماعيل الكرماني وآخرين . وروى عنه أبو بكر عبدالمنزيز بن جعفر الممروف فبغلام الخلال، وأبو الحسين محمد بن مظفر وجاعة . ومن تصانيفه فالجامع في الفقه، و فالعلل، و فالسنة، وغيرها .

انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٥/ ١١٢ ـ ١١٣) «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٦ ـ ١٥) «سناقب الإمام أحمد» (ص ٥١٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٩٧/١٤)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ١٤٨) .

النبي ﷺ ، وكذلك غيرهما ، مع أنهم في المرتد يذكرون أنه لا يقتل حتى يستتاب ، فإن (مَن) (٢) تاب من السب بأن يسلم أو يعود إلى الذمة إن كان كافراً أو يعود إلى الأسلام إن كان مسلمًا ويقلع عن السب فقال القاضي (٣) في المجرد (١) وغيره مِنْ أصحابنا : والردَّةُ تحصل بجحد الشهادتين ، وبالتعريض بسبً الله _ تبارك وتعالى _ وبسب النبي ﷺ (٥) ، إلا أنَّ الإمام أحمد قال : لا تُقبل توبة من سب النبي ﷺ لأن المعرَّةُ تلحقُ النبي ﷺ بذلك ، وكذلك [قال] (٧) ابن عقيل (٨) : قال أصحابنا في سب النبي ﷺ إنه لا تُقبل توبته من ذلك ، لما يدخل من المعرة بالسب (١) على النبي ﷺ وهو حتَّ لادميً (١٠) لم يعلم إسقاطُهُ (١١) .

 ⁽١) لم أعشر على هــذا القول منسوباً إلى الحلال إلا ما رواه عن الإمام أحمد في كتابه •أحكام أهل
 الملل، وقد تقدم البعض منه في ص (٥٥١).

⁽٢) ليس في (ب) و (ج) وكذلك المطبوعة .

⁽٣) تقدمت ترجته في ص (٢٠) .

⁽٤) (المجرد في المذهب؛ للقاضي أبي يعلى ، لم أعثر على هذا الكتاب .

⁽٥) قارن بها جاء في اللبدع في شرح المقنع؛ لابن مفلح (٩/ ١٧١) .

⁽٦) انظر: (الكافئ لابن قدامة (١٥٩/٤).

⁽٧) من (ب) و (ج) .

⁽A) تقدمت ترجته في ص (۲۲) .

⁽٩) في (ج) : (من) .

⁽۱۰) في (ب) و (ج) بدون الامه .

⁽١١) انظر : «الـفروع» لابـن مـفلح (٦/ ١٧٠) المطبـوع مـع التصحيح ، أيضاً : «الإنصاف»

^{. (}TTT/1+)

وقال القاضي في «خلافه»(١) وابنه أبو الحسين(١) : إذا سَبَ النبي ﷺ قتل ، ولَم تقبل توبته ، مسلمًا كان أو كافراً ، ويجعله ناقصاً للعهد ، نص عليه أحمد(١) .

وذكر القاضي النُّصوص التي قدمناها عن الإمام أحمد في أنَّهُ يقتل ولا يستتاب ، وقد وجب عليه [القتل](؛) ، قال القاضي : لأن حق النبي على يتعلق به حقان : حق لله ، وحقَّ للآدميُّ ، والعقوبة ، إذا تعلق بها / حقُّ لله وحق لآدميُّ لم تسقط بالتوبة كالحد في المحاربة ، فإنه ١١٨/ب لو تاب قبل القدرة لم يسقط حقُّ الآدميُّ مِنَ القصاص ، ويسقط حقُّ الأدميُّ مِنَ القصاص ،

وقال أبو المواهب(٢) العكبريُّ(٧) : يجبُ لقَـذَف النبي ﷺ الحَدُّ المُعلَّظ وهو القتل ، تاب أو لم يتب ، ذمِّياً كان أو مسلمًا(٨) .

النصوص في قتـــل الساب

بغير استنابة

⁽١) (الخلاف) كتاب للقاضي أبي يَعلَىٰ ، لم أعثر على هذا الكتاب. انظر: (الدو المنضد) لابن حيد السبيعي (ص ٢٠) .

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (٢٣) .

 ⁽٣) لم أجد هذا الكلام منسوباً إلى القاضي وابنه ، ووجدته لأبي المواهب العكبري حيث قال :
 اإذا سب النبي ﷺ قتل ، ولم تقبل توبته مسلماً كان أو كافراً ويجعله ناقضاً للعهده .
 انظر : اوروس المسائل الخلافية، ج ٢ (ق ١٢٩/أ) مخطوط في صركز البحث العلمي برقم
 (١٢٠) فقه حنبلي .

⁽٤) من (ب) و (ج) .

 ⁽٥) لم أجد هذا الكلام منسوباً إلى القاضي أبي يعلى ، ووجدته لأبي المواهب العكبري . انظر :
 ورؤرس المسائل الخلافية، ج ٢ (ق ١٢٩/١) مخطوط في مركز البحث العلمي برقم (١٢٠) فقه حنبل .

⁽٦) تقدمت ترجمته في ص (٤٩٣) .

⁽٧) في (ج): الكعبري؛ لعله تصحيف من الناسخ.

 ⁽A) والسذي وجدته في كتباب أي المواهب العكبري: •إذا سب النبي ﷺ قبل ولم تقبل توبته
 مسليًا كان أو كافراً ويجعله ناقضاً للعهدة .

انظر : ﴿رَوْرِسُ الْمُسَائِلُ الْحَلَافِيةِ ۚ جُ ۚ ﴿ فَ ١٢٩ / أَ ﴾ .

وكذلك ذكر جماعات آخرون من أصحابنا أنه يقتل ساب النبي ولا تقبل توبته ، سواء كان مسلم أو كافرا ، ومرادهم بأنه لا تقبل توبته أن القتل لا يسقط عنه بالتوبة ، والتوبة اسم جامع للرجوع عن السب بالإسلام وبغيره ، فلذلك أتوا بها ، وأرادوا أنه لو رجع عن السب بالإسلام أو بالإقلاع عن السب والعود إلى الذمة إن كان ذمياً لم يسقط عنه القتل ، لأن عامة هؤلاء لما ذكروا هذه المسألة قالوا خلافاً لأي حنيفة والشافعي في قولها: إن كان مسلم يستتاب، فإن تاب وإلا قتل كالمرتدد، ، وإن كان ذمياً فقال أبو حنيفة : لا ينتقض عهده، واختلف أصحاب الشافعي، في فعلم أنهم أرادوا بالتوبة توبة المرتد وهي الإسلام، ولأنهم قد حكموا بأنه مرتد، وقد صرحوا بأن توبة المرتد وهي الإسلام، ولأنهم وهذا ظاهر فيه فإن كل من ارتد بقول فتوبته أن يرجع إلى الإسلام ، ويتوب من ذلك القول وأما الذّمي فإن توبته لها صورتان :

إحداهما: أن يقلع عن السب ، ويقول : لا أعود إليه وأنا أعود إلى الذَّمَّة والتزام موجب العهد .

والثانية : أن يسلم فإن إسلامه تربةٌ من السبِّ .

وكلا الصورتين تدخل في كلام هؤلاء الذين قالوا: لا تقبل توبته مسلمًا كنان أو كنافراً ، وإن كنانت الصورة الثنانية أدخل في كلامهم في

⁽۱) قبال الطحباوي من الجنفية: (ومن سبب رسول الله ﷺ من المسلمين أو تنقيصه كان بذلك مرتداً ، وكان حكمه حكم المرتد؛ انظر : (محتصر الطحاوي؛ (ص ٢٦٢)، أيضاً : (النتف في الفناوي؛ للسغدي (٢/ ٢٩٤).

وانظر قبول الشافعية في السباب المسلم: «روضة الطالبين» للنووي (١٠/٣٣٢).
(٢) وإذا كنان الساب ذمياً فقال الطحاوي من الحنفية: لم يكن بذلك خارجاً من عهده، وأمر أن لا يعبارده، فإن عارده أدب عليه ولم يقتل، انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٦٢)، والهداية» (٥/ ٨٤٢) المطبوع مع البناية للعيسي.

⁽٣) انظر اختلاف أصحاب الشافعي في (روضة الطالبين؛ (١٠/ ٢٣٠) .

الأولى، لكن إذا لم يسقط عنه القتل بتبوبة هي الإسلام [فلأن](١) لا يسقط بتبوبة هي العبود إلى الذمة أولى ، وإنها كانت أدخل لأنه قد علم أن التوبة من المسلم إنها هي الإسلام ، فكذلك من الكافر ، لذكرهم توبة الإثنين بلفظ واحد ولأن تعليلهم بكونه حتَّ / آدميٌّ ، وقياسه على المحارب دليلٌ ١/١١٩ على أنه لا يسقط بالإسلام، ولأنهم قد صرحوا في مواضع يأتي بعضها أن التوبة من الكافر هنا إسلامه .

وقد صرح بذلك جماعة غيرهم ، فقال القاضي الشريف أبو علي بن أبي موسى(٢) في «الإرشاد»(٢) وهو ممن يعتمد نقله : ومن سب رسول الله قتل ولم يستنب ، ومن سبه على من أهل الذمّة قتل وإن أسلم .

وقال أبو علي بن البناء(؛) في «الخصال والأقسام»(ه) له: ومن سب

⁽١) المثبت من (ب) ، في (أ) و (ج) : فغإن، .

⁽٢) هو القاضي أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي (٣٤٥ هـ ٢٨٨ هـ) من كبار الفقهاء ، ولي قضاء الكوفة ، روى عن : محمد بن المغلفر ، ولي الحسين بن سمعون وغيرهما. وروى عنه: الحطيب البغلادي وغيره . ومن أشهر تصانيفه الإرشاد في الملهب، و الشرح مختصر الحرقي، . توفي ببغداد .

انظر ترجته في: «تَاريخ بغداد» (١/ ٣٥٤) وطبقات الحنابلة»، (٢/ ١٨٢ _ ١٨٦)، «المتنظم» (٨/ ٢٨٢ _ ١٨٦)، «المتنظم» (٨/ ٢٣) ، والمنطم» (٨/ ٢٤١) .

⁽٣) لم أعشر على هــلما الكتاب ، ونقل ابن مفلح ما ذكره ابن أبي موسى مختصراً قارن بها جاء في «الفروع» (٢٨٧/١) .

⁽٤) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البناء البغدادي (٣٩٦ هـ - ٤٩١ هـ) من كبار الفقهاء ، وعالم باللغفة والقراءات ، أخد العلم من هلال الحفار وأبي القاسم الغوري ، وأبي الفتح بن أبي الفوارس وآخرين . وتفقه على القاضي أبي يعلى . وعنه: أبو الحسين بن الفراء وأبو بكر بن عبدالباتي وولداه أحمد ويجيى .

انظر ترجته في : اطبقات الحنابلة، (٢/٣٤٢ ، ٢٤٤) ، المناقب الإمام أحمد، (٦٣٠) ، الظر ترجته في : الحبيقات الحنابلة، (٢/٣١٠ ، ٢٧٧) ، السلوات المنتظيم، (١/ ٢٧٦ ، ٢٧٧) ، السلوات الذهب، (٣/ ٣٣٨ ، ٣٣٩) .

⁽٥) لم أعثر على هذا الكتاب .

النبي ﷺ وجب قبتله ، ولا تقبل توبته ، وإن كان كافراً فأسلم فالصحيح من المذهب أنَّهُ يقتل أيضاً ولا يستتاب (١) . قال : ومذهب مالك كمذهبناري.

وعــامـةُ هؤلاء لم يذكــروا خــلافاً في وجوب قتل المسلم والكافر ، وأنهُ لا يسقط بالتنوبة من إسلام وغيره ، وهذه طريقة القاضي في كُتُب المتأخرة من التعليق الجديد»(r) وطريقة من وافقه وكان القاضي في «التعليق القديم (١) وفي (الجامع الصغير)(١) يقول : إن المسلم يقُتل ولا تقبل توبته ، وفي الكافر إذا أسلم روايتان(١) قال القاضي في الجامع الصغير، الذي ضمنه مسائل التعليق القديم : ومن سبُّ أمَّ النبي على قُتل ولم تقبل توبته ، فإن كان كافراً فأسلم ففيه روايتان ، إحداهما : يقتل أيضاً ، والثانية : لا يقتل (٧) ويستتاب قياساً على قوله في الساحر: إذا كان كافراً لم يقتل ،

⁽١) قبال ابن مفيلج : ﴿ وَلِمُنَّا اقتصر فِي المستوعب على ما ذكره ابن أبي موسى ، أن ساب النبي على يقتل ، ولو أسلم ، وكذا ذكره ابن البناء في الخصال، ، وذكر شيخنا أنه صحيح المذهب ، انظر : ﴿ الفروعِ ١ (٢٨٧ ) .

⁽٢) وهو القول الشاني للمالكية يقول القاضي عياض: ١. . . . وقيل: لا يسقط إسلامُ الذمي الساب قتلُه لأنه حق للنبي ﷺ وجب عليه لانتهاكه حرمته وقصده إلحاق النقيصة والمعرة به فلم يكن رجوعه إلى الإسلام بالذي يسقطه ، كما وجب عليه من حقوق المسلمين من قبل إسلامه من قتل وقلف وإذا كنا لا نقبل توبة المسلم فَـأَنَّ لا نقبل توبة الكافر أولى! .. انظر: دالشفاء (٢/ ٢٦٤)

⁽٣) لم أعثر على هذا الكتاب .

⁽٤) لم أعثر عليه .

⁽٥) لم أعثر عليه .

⁽٦) قارن بها جاء في االإنصاف، عن القاضي في تعليقه ، االإنصاف، (١٠/ ٣٣٢) .

⁽٧) قارن بها جاء في اللبدع؛ (٩٧/٩) .

وإن كان مسلمًا قتل وكذلك ذكر مَنْ نَقَلَ مِنَ التعليق القديم عشل الشريف أبي جعفر(۱)، قال(۱): إذا سبّ أمَّ النبي عَلَى قُتِلَ ولم تقبل توبته ، وفي الذمِّي إذا سبَّ أمَّ النبي عَلَى روايتان ، إحداهُما يقتل، والأُخرى: لا يقتلُ (۱).

قال : وبهذا التفصيل قال مالك (؛) ، وقال أكثرهم : تقبل توبته في الحالين .

لنا أنه حـدٌ وجب لقذف آدمي فلا يسقط بالتوبة كقذف غير أمُّ النبي النا أنه حـدٌ وجب لقذف آمُ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه حـدٌ وجب القذف أمَّ النبي النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا أنه النا

وكذلك قبال أبو الخطاب(٢) في الرؤوس المسائل (٧): إذا قسذف أم النبي على لا تقبل التوبة منه وفي الكافر إذا سبها ثم أسلم(٨) روايتيان ، وقال أبو حنيفة والشافعيُّ : / تقبل توبته في الحالين(١) .

لنا أنه حدٌّ وجب لقذف(١١) آدميّ فلا يسقط بالتوبة ، دليله قذف غير

## أم النبي ﷺ .

⁽١) تقدمت ترجمته في ص (٢١) .

⁽٢) في (ب): فقالوا».

 ⁽٣) وهو عين ما يمروى عن الإصام أحمد ، قاون بها جاء في «المغني» (١٠/ ٢٢٣) المطبوع مع
 الشرح الكبير .

⁽٤) سيرد تفصيل مذهب مالك إن شاء الله في ص (٥٧١) .

⁽٥) انظر «المغني» (١٠/ ٢٢٣) المطبوع مع الشرح الكبير .

⁽٦) تقدمت ترجمته في ص (٢٢) .

⁽٧) لم أعثر على هذا الكتاب .

⁽٨) انظر : قالمغنى، (١٠/ ٢٣٠) ، قالفروع، (٦/ ٩٤) . (٩) .

⁽٩) تقدم مذهب أبي حنيفة والشافعي في ص (٥٥٦) .

⁽١٠) في (ج): (كقذف) بالكاف.

وإنها ذكرت عبارة هؤلاء ليتبين أنَّ مرادهم بالتوبة هنا من الكافر الإسلام ويظهر أن طريقتهم هي بعينها طريقة ابن البناء في أنَّ المسلم إذا سبَّ لم تقبل توبته ، وأنَّ الذَّمِّيُّ إذا سبّ ثمَّ أسلم قتل أيضاً في «الصحيح من المذهب»(١).

فإن قيل: فقد قال القاضي في «خلافه»: فإن قيل: أليس قد قلتم لو نقض العهد بغير سب النبي هم مثل أن نقضه بمنع الجزية أو قتال المسلمين، أو أذيتهم - ثم تاب قبلتم توبته ، وكان الإمام فيه بالخيار بين أربعة أشياء ، كالحربي إذا حصل أسيراً في أيدينا ، هلاً (١) قلتم في سب النبي هي إذا تاب منه كذلك ؟ قيل : لأن سب النبي في قذف لميت فلا يسقط بالتوبة ، كما لو قذف ميتاً (١) وهذا من كلامه يدلُّ على أن التوبة غير الإسلام ، لأنه لو نقض العهد بغير السب ثم أسلم لم يتخير الإمام فيه.

قُلنا: لا فرق في التخيير بين الأربعة قبل التوبة التي هي الإقلاعُ وبعده عند من يقول به ، وإنها أراد المخالف أن يقيس على صورة تشبه صورة النزاع ، وهي الحكم فيه بعد التوبة إذا كان قبل التوبة قد ثبت جواز

على أن توبة الذَّمِّيِّ الناقض للعهد لها صورتان :

الناقسض للمسهد لها للمسهد لها المسهد لله الكفر وتوابعه الكفر وتوابعه الكفر وتوابعه

تربة الذمى

 ⁽١) انظر : «الفروع» (٦/ ٢٨٧) .

⁽٢) في (ب) بزيادة نفا أي : نفهلاا .

⁽٣) ذكره ابن مفلح مختصراً ، انظر : •الفروع؛ (٢٨٨/٦).

والثانية: أن يرجع إلى الذَّمَّةِ تائباً من الذنب الذي أحدثه حتى انتقض عهده فهذه توبة من نقض العهد، فإذا تاب هذه التوبة وهو مقدور عليه جاز للإمام أن يقبل توبته حيث يكون حكمه حكم الأسير، كما أن الأسير إذا طلب أن تعقد له الذَّمة جاز أن يجاب إلى ذلك().

فألزم المخالف القاضي على طريقته أن الناقض التائب من النقض يخير الإمام فيه ، فهالله خيرتموه في السّابِّ إذا تاب توبة يمكن التخيير بعدها ، بأن يقلع عن السّبِ ويطلب عقد الذمة له ثانياً ؟ فلذلك(٢) قيل في هذه الصورة : هلا خير الإمام فيه بعد التوبة ، وإن كان في صورة أخرى لا يمكن التخيير بعد توبة هي / الإسلام ؟

وقد تقدم ذكر ذلك(٢)، وقد قدمنا أيضاً أنَّ الصحيح أنه لا يخبر فيمن نقض العهد بها يضرُّ المسلمين بحالٍ، وقد ظهر أن الرواية الأخرى التي حكوها في الفرق بين المسلم والكافر مخرجة من نصّه على الفرق بين الساحر الكافر والساحر المسلم، وذلك أنه قد قال في الساحر الذمي : لا يقتل ما هو عليه من الكفر أعظم، واستدل بأن النبي على الم يقتل لبيد

⁽۱) هذا الحكم بالنسبة للرجال، وأما للنساء والذواري، فلا يجبوز أن تعقد لهم الذمة على الجنزية، لأنهم صاروا غنيمة بالسبي. انظر: «المغني» (۲۱/۱۰) المطبوع مع الشرح الكبير.

⁽٢) في (ب) و (ج): المكذلك، .

⁽٣) في (ب) : بزيادة «القول» .

ابن أعصم (١) لما سحره (٢) ، والساحر المسلم يقتل عنده (٢) ، لما جاء في ذلك عن (٤) النبي على وعمر وعثمان وابن عمر وحفصة رضي الله عنهم وغيرهم من الأحاديث (٥) .

ووجه التخريج(۱): أن ما هو الكافر عليه من الشرك أعظم مما هو عليه من السب والسحر، فنسبة السب والسحر إليه واحدة ، بخلاف المسلم ، فإذا قتل الساحر المسلم دون الذمي فكذلك الساب الذمي دون المسلم، لكن السب ينقض العهد ، فيجوز قتله لأجل نقض العهد ، فإذا أسلم امتنع قتله لنقض العهد ، وهو لا يقتل لخصوص السب كما لا يقتل لخصوص السب كما لا يقتل لخصوص السحر ، فيبقى دمه معصوما .

وقد حكى هذه الرواية الخطابيُ (٧) عن الإمام أحمد نفسه فقال: قال

⁽۱) هو لبيد بن الأعصم اليهودي حليف بني زريق . كان أعلم اليهود بالسحر والسموم . ولما رجع رسول الله هم من الحديبية اجتمع إليه رؤساء يهود المدينة وذكروا له ما أصاب اليهود من القبل النبي هم وجعلوا له ثلاثة دنانير ليسحر رسول الله هم فنعل، وقصة سحره مشهورة في كتب السنة والتفسير . انظر «طبقات ابن سعد» (١٩٦/٢) .

 ⁽۲) ذكره الحالال في وأحكام أهل الملل، ، كتاب الردة ، باب أحكام السحرة ، برواية أبي بكر المروزي، وأبي طالب (ق ١١٥/١)، أيضاً: انـظر والمغني، (١١٥/١٠) المطبوع مع الشرح الكبير .

⁽٣) وهو أيضاً قبول أبي حنيضة وسالك ، ولم يسر الشافعي عليه القتل ، بمجرد السحر ، وهو قبول ابن المنذر، ورواية عن أحمد، انظر : «المغنى» (١١١/١٠) .

⁽٤) ني (ج) : دأن، .

⁽٥) ذكر أبو بكر الخالال جميع هذه الأحاديث والآثار عن الإمام أحمد في «أحكام أهل الملل» ، كتاب الردة ، باب أحكام السحرة (ق ١٤٩/ب) ، (١٥٠/أ) و (١٥٠/ب) .

⁽٦) في (ج) «الترجيح» .

⁽٧) تقدمت ترجمته في ص (١٥) .

مالك بن أنس: «من شتم النبي على من اليهود والنصارى قتل إلا أن يسلم وكذلك قال أحمد بن حنبل»(۱) وحكى آخرون من أصحابنا رواية عن الإمام أحمد أن المسلم تقبل توبته من السب ، بأن يسلم ويرجع عن السب كذلك ذكر أبو الخطاب في «الهداية» ومن احتذى حذوه من متأخري أصحابنا في ساب الله ورسوله من المسلمين : هل تقبل توبته أم يقتل بكل حالي ؟ روايتان(۱) .

حكم الساب إذا تـــــاب

فقد تلخص أن أصحابنا حكوا في الساب إذا تاب ثلاث روايات :

إحداهنَّ : يقتل بكل حال ، وهي التي نصروها كلهم ، ودل عليها كلام الإمام أحمد في نفس هذه المسألة ، وأكثر محققيهم لم يذكروا سواها .

والثانية: تقبل توبته مطلقاً.

والذالثة : تقبل توبة الكافر ولا تقبل توبة المسلم ، وتوبة الذميّ التي تقبل إذا قلنا بها أن يسلم ، فأما إذا أقلع الله عقد الذمة له ثانياً لم يعمصم ذلك دمه / روايةً واحدةً كما تقدم .

⁽١) انظر: (معالم السنن) للخطابي (٢٩٦/٣).

 ⁽۲) وعبارة (الهـدايـة» (۲/ ۱۱۰) بلفظ: (درمـن سـب الله تعـالى أو رسـوله وجب قتله ولم تقبل
توبتـه في إحدى الروايتين ، وتقبل في الأخرى» (۲/ ۱۱۰).

⁽٣) في (ب) : دأن يقلمه .

وذكر أبو عبدالله السامريُّ(۱) أن من سب النبي على من المسلمين فهل تقبل توبته ؟ على روايتين ، قال : ومن سبه من أهل الذمة قتل وإن أسلم(۲) ، ذكره ابن أبي موسى(۳) ، فعلى ظاهر كلامه يكون الخلاف في المسلم دون الذمي ، عكس الرواية التي حكاها جماعةٌ من الأصحاب ، وليس الأمر كذلك ، فإن ابن أبي موسى قال : ومن سب النبي على قتل ولم يستتب ، ومن سبه من أهل الذمة قتل وإن أسلم ، فلم يذكر خلافاً في شيء من ذلك كها دل عليه المأثور عن الإمام أحمد ، وكتاب أبي عبدالله السامري تضمن نقل أبي الخطاب ونقل ابن أبي موسى كها اقتضى شرطه أنه (١) يضمنه عدة كتب صغار ، فلما ذكر ما حكاه أبو الخطاب من الروايتين ألمسلم وما ذكره ابن أبي موسى في الذمي إذا أسلم ظهر نوع خلل (١) وإلا

⁽۱) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد السامري (٥٣٥ هـ - ٢١٦هـ) فقيه وفرضي مشهور. ولي قضاء سامرا ، ثم بغداد. ولقب في أيام ولايته: قمعظم اللين؟ . روى عن: أبي الفتح بن البطي ، وأبي حكيم النهرواني، وعبداللطيف ابن أبي سعد ، وروى عنه: ابن الساعي المؤرخ ، وعبدالرحيم بن الدجاج وغيرهما . ومن تصانيفه قالمستوعب، في الفقه ، و «الفروق» و «البيان» في الفرائض . توفي ببغداد . انظر ترجته في : قسير أعلام النبلاء؟ (٢٢/ ١٤٤ ، ١٤٥ )، قنيل طبقات الحنابلة» (٢/ ١٢١)، قشدرات الذهب؛ (٥/ ٧٠ ) ، قالتاج المكلل؛ للقنوجي (٢٨ ، ٢٢٩) .

⁽٢) انظر : ﴿القروعِ ﴿ (٦/ ٢٨٧) .

⁽٣) هو القاضي الشريف أبو علي بن أبي موسى ، تقلمت ترجمته في ص (٥٥٧) .

⁽٤) في (ج) دأن، .

 ⁽٥) ظهر الخلل في قبول توبة المسلم وعدم قبول توبة الذمي الأنه إذا قبلت توبة الساب المسلم ،
 فشوبة الذمي بإسلامه أولى، فظهر نوع خلل في توجيه الآراء ، والله أعلم .

فلا ريب أنا إذا قبلنا توبة المسلم بإسلامه ، فتوبة الذمي بإسلامه أولى ، فإن كل ما يفرض في الكافر من غلظ السب فهو في المسلم وزيادة فإنها يشتركان في أذى النبي على وينفرد سب المسلم بأنه يدل على زندقت وأن سابه منافقٌ ظهر نفاقه ، بخلاف الذمي فإن سبه(۱) مستند إلى اعتقادٍ ، وذلك الاعتقاد زال بالإسلام .

نعم، قد يوجه ما ذكره السامريُّ بأن يقال: السب قد يكون غلطاً من المسلم لا اعتقاداً ، فإذا تاب منه قبلت توبته ، إذ هو عثرة لسان وسوء أدب أو قلة علم ، والذَّميُّ سبه أذى محض لا ريب فيه ، فإذا وجب الحدُّ عليه لم يسقط بإسلامه كسائر الحدود ، وقد ينزع هذا إلى قول من يقول: إن السب لا يكون كفراً في الباطن إلا أن يكون استحلالاً ، وهو قولٌ مرغوبٌ عنه كما سيأتي إن شاء الله تعالى(١) .

واعلم أن أصحابنا ذكروا أنه لا تقبل توبته ، لأن الإمام أحمد قال : لا يستتاب (٢) ، ومن أصله أن كل من قبلت توبته فإنه يستتاب (١) كالمرتد ، ولهذا لما اختلفت الرواية عنه في الزنديق (٥)

⁽١) في (ج) : افإنه سبه .

⁽٢) انظر : ص (٩٥٨) وما بعدها .

⁽٣) تقدم برواية عبدالله في ص (٥٥١) .

⁽٤) قارن بها جاء في المبدع شرح المقنع، (٩/ ١٧٣) .

⁽٥) الزنديق لفة «هو معرب»: «زن دين» أي : دين المرأة . انظر : ترتيب «القاموس المحيط» للزاوي (٢/ ٤٨١ مادة زندق) وقيل : هنو بالفارسية «زندكراى» يقول بدوام الدهر ، والزندقة : الضيق، وقيل : الزنديق منه ، لأنه ضيق على نفسه ، وليس زنديق ولا فرزين من كلام العرب ، وإنها يقول العرب «زَنْدَقَ زَنْدَقي» إذا كان شديد البخل. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١/ ١٤٧ مادة زَنْدَق) . والجمع : زنادقة أو زناديق ، والاسم: =

والساحر‹‹› والكاهـن·› والعـرافِ‹› ومـن ارتـد وكـان مـسلم الأصل ، هل يستتابون / أم لا ؟ على روايتين ، فإن قلنا : ﴿لا يستتابون القتلون ، بكلّ ١/١٢١ حال وإن تابوا .

الزندقة: ترتيب القاموس المحيط، (٢/ ٤٨١). والزنديق في الاصطلاح: هو الذي يُظْهِرُ الإسلام ويُبُطِنُ الكفر وكان يسمى في عصر النبي على منافقاً، ويسمى اليوم زنديقاً. انظر: المغني، (٧/ ١٧٢) المطبوع مع الشرح الكبير. وقال ابن حجر: الزنديق: سن لا يمتقد ملة وينكر الشرائع، ويُطلَقُ على المنافق، انظر: اهدي الساري مقدمة فتح الباري، (ص ١٢٨). الرواية الأولى عن الإمام أحد في الزنديق: إذا تاب قبلت توبته ولم يقتل، وهذا مذهب الشافعي والعنبري واختيار أبي بكر الخلال والرواية الأخرى: لا تقبل توبة الزنديق، وهو قول مالك والليث وإسحاق، وعن أبي حنيفة روايتان كهاتين. انظر: والمغني، والمغني، وعن أبي حنيفة روايتان كهاتين. انظر:

(۱) الساحر هو الذي يتماطى السحر ، والسحر في اللغة كل ما لطف مأخذه ودق . انظر: ترتيب دالقاموس المحيط؛ (۲/ ۲۸ مادة سحر) . وفي الاصطلاح: هو عُقَد ورقى وكلام يتكلم به ، أو يكتبه ، أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور ، أو قلبه ، أو عقله ، سن غير مباشرة له ، وله حقيقة . انظر : دالمغني؛ (۱۰ / ۱۰۶) . الرواية الأولى في الساحر : لا يستتاب . والرواية الثانية : يستتاب فإن تاب قبلت توبته لأنه ليس بأعظم من الشرك ، والمشرك يستتاب . انظر : دالمغنى؛ (۱۱ / ۱۱۳) المطبوع مع الشرح الكبير .

 (٢) الكاهن: في اللغة من الكهانة ، تكهن: قضى له بالغيب فهو كاهن ، انظر: ترتيب
 «القاموس المحيط» (٤/ ٩٥ مادة كهن) وفي الاصطلاح الكاهن هو الذي له رِثِيّ من الجن يأتيه بالاعبار . انظر: «المغنى» (١١٤/١٠) .

وقدال ابن حسجر : «الكاهن» : هو الذي يتماطى الأخبار عن الكاثنات في «مستقبل الزمان» انظر : «هدى الساري مقدمة فتح الباري» (١٨١) .

(٣) العرَّاف : من العرفان وهو العلم ، والعراف هو المنجم الذي يَدَّعِي علم الغيب الذي الستائر الله بعلمه انظر : «لسان العرب» (٢٣٨/٩) ، جاء في رواية حنبل عن الإمام أحد في العراف والكاهن : «أرى أن يستتاب من هذه الأفاعيل كلها ، فإنها عندي في معنى المرتد ، فإن تاب وراجع ، قلت له : يقتل ؟ قال : لا ، يجبس ، قلت له : لم ؟ قال : إذا كان يُصلي لعله يتوب ويرجع ، انظر : «أحكام أهل المللة ، كتاب الردة ، باب في قتل الكاهن والعراف (ق ٢٥١/أ) .

(٤) في (ب) و (ج) : فَقُلِلُوا ! .

وقد صرح في رواية عبدالله بأن من سب النبي عليه القتل القتل ولا يستتاب(١) ، فتبين أن القتل قد وجب ، وما وجب مِنَ القتل لم يسقط بحال .

يؤيدُ هـذا أنه قد قال في ذمـيِّ فجر بمسلمةٍ : يقتل ، قيل له : فإن أسلم ؟ قال : يقتل ، هذا قد وجـب عليه(٢) ، فتبين أن الإسلام لا يسقط القـتل الواجب ، وقد ذكر في السابُّ أنه قد وجب عليه القتل .

وأيضاً ، فإنه أوجب على الزاني بمسلمة بعد الإسلام القتل الذي وجب عقوبة على الزني بالمسلمة ، حتى إنه يقتله سواء كان حراً أو عبداً أو عصناً أو غير محصن ، كما قد نص عليه في مواضع (٢٠) ، ولم يسقط ذلك القتل بالإسلام ويوجب عليه مجرد حد الزنى ، لأنه أدخل على المسلمين من الضرر والمعرة ما أوجب قتله ونقض عهده ، فإذا أسلم لم تزل عقوبة ذلك الإضرار عنه كما لا تزول عنه عقوبة قطعه للطريق لو أسلم ، في غيز أن يقال : هو بعد الإسلام كمسلم فعل ذلك يفعل به ما يفعل بالمسلم ، لأن الإسلام يمنع ابتداء العقوبة ولا يمنع دوامها ، لأن الدوام اقوى ، كما لو قتل ذمي ذم إسلم قتل ولو قتله وهو مسلم لم يقتل .

⁽١) تقدم في ص (٥٥١) .

⁽٢) ذكره الخلال ، في كتاب الحكام أهل الملل ، كتاب الحدود باب ذمي أصاب حداً ثم أسلم ، برواية حنبل ويعقوب بن بخشان ، وأبي الحارث ، وإبراهيم بن هانى ، (ق اسلم ، برواية حنبل ويعقوب بن بخشان ، وأبي الحارث ، وإبراهيم بن هانى ، (ق

⁽٣) ذكر أبو بكر الخلال هذه النصوص في «أحكام أهل الملل» ، كتاب الحدود ، باب ذمي فجر بمسلمة ، ويساب ذمي أصساب حسلا ثسم أسلسم (ق ١٠٥ / ب) ، و (ق ١٠٠١/١) و (ق ١٠٠١/١) . وذكر بعضها القاضي أبو يعلى ، انظر : «الأحكام السلطانية» (١٥٩ ـ ١٥١) .

ولهذا ينتقض عهد الذميُّ بأنسياء : مثل الزني بالمسلمة وإن لم يكن عصناً وقاتل أي مسلم كان والتجسس للكفار ، وقتال المسلمين ، واللحاق بدار(١) الحرب(١) وإن كان المسلم لا يقتل بهذه الأشياء على الإطلاق فإذا وجب (٣) قبتل النذمي بها عيناً ثم أسلم كان كما لو وجب قتله بذمي ثم أسلم، إذ لا فرق بين أن يجب عليه حدٌّ لا يجب على المسلم فيسلم أو يجب عليه قصاص لا يجب على المسلم فيسلم ، فإن القصاص في اندرائه بالإسلام كالحدود وهو يسقط بالشبهة فكما يمنع الإسلام ابتداءه دون دوامه، فكذلك العقوبات الواجبة على المعاهد ، وهذا ينبني على قولنا : يتمين قبتل الذمي إذا فعل هذه الأشياء ، وأن لخصوص / هذه الجنايات ١٢١/ب أثراً في قبتله وراء كونه كافراً غير ذي عهد ، ويقتضى أن قبتله حدٌّ من الحدود التي تجب على أهل دار الإسلام من مسلم ومعاهد ، ليس بمنزلة رجل من أهل دار الحرب أخذ أسيراً إذ المقصود بقتله تطهير دار الإسلام(١)

الأشياء التي ينتقبض بهـــا

عهبد الذمس

⁽١) كل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الإسلام فهي دار الكفر انظر : «المعتمد» للقاضي أبي يعلن (ص ٢٧٦)

⁽٢) قبال القباضي أبو يعلى : «ويلزم الذمي ترك ما فيه ضرر على المسلمين وآحادهم : في مال ، أو نفس : وهي ثبانية أشياء : الاجتماع على قتال المسلمين ، وأن لا يرني بمسلمة ، ولا يصيبها باسم نكاح ، ولا يفتن مسلمًا عن دينه ، ولا يقطع عليه الطريق ، ولا يؤدي للمشركين عينا . . . _ إلى أن قبال _ : «فإن فعلوا ذلك أو شيئاً منه نقض العهد في إحدى الروايتين ، والأحكام السلطانية ، (١٥٨ ، ١٥٩ ) أيضاً «المحرو» : (١٨٨ /١) .

⁽٣) ق (ب) : اأوجبه .

⁽٤) كيل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الإسلام دون الكفر فهي دار الإسلام . انظر : «المعتمد في أصول الدين» (٢٧٦) .

من فساد هذه الجنايات وحسم مادة جناية المعاهدين ، وإذا كان قد نص على أن لا تزول عنه عقوبة ما أدخله على المسلمين من الضرر في زناه بالمسلمة فأن لا تزول عنه عقوبة إضراره بسب رسول الله في أولى ، لأن ما يلحق المسلمين من المضرة في دينهم بسب رسول الله الكاكثر مما يلحقهم (١) بالزنى بمسلمة إذا أقيم على الزاني الحد .

ونصه هذا يدل على أن الذمي إذا قذف النبي الله أو سبه ثم أسلم قتل بذلك ، ولم يقم عليه مجرد حد قذف واحد من الناس وهو ثمانون أو سب واحد من الناس وهو التعزير ، كما أنه لم يوجب على من زنى بمسلمة إذا أسلم حد الزنى ، وإنها أوجب القتل الذي كان واجباً ، وعلى الرواية التي خرجها القاضي في كتبه القديمة ومن اتبعه فإن الذمّي يستتاب من السبّ ، فإن تاب وإلا قُتل () .

وكذلك يستتاب المسلم على الرواية التي ذكرها أبو الخطاب(٢) وغيره(١) كما يُستتاب الزنديق والساحر ، ولم أجد للاستتابة في كلام الإمام أحد أصلاً، فأما استتابة المسلم فظاهرة كاستتابة من ارتد بكلام تكلم به ، وأما استتابة الذمي ، فأن يدعى إلى الإسلام ، فأما استتابته بالعود إلى الذمّة فلا يكفى على المذهب ، لأن قتله متعين

فأما على الوجمه المضطرب الذي يقال فيه: ﴿إِنَّ الْإِمَامَ نَجْيَّر فِيهُ ، فَيَشْرِع استنابته بالعود إلى الذمة ؛ لأن إقراره بها جائزٌ بعد هذا ، لكن

⁽١) في (ج) : البدون هما .

⁽٢) تقدم في ص (٥٥٨) .

⁽٣) هو أبو الخطاب محفوظ بن أحد الكلواذان البغدادي : تقدمت ترجته في (٢٢) .

⁽٤) انظر هذه الرواية في «الهداية» للكلواذاني (٢/ ١١٠) .

لا تجب هذه الاستتبابةُ رواية واحدةً ، وإن أوجبنا الاستتابة بالإسلام على إحدى الروايتين ، وأما على الرواية(١) التي ذكرها الخطابي(٢) فإنه إذا أسلم النَّذمي سقط عنه القتل مع أنه لا يُستتاب ، كالأسير الحربي وغيره من الكفار يقتلون قبل الاستتابة ، ولو أسلموا سقط عنهم القتل ، وهذا أوجه(٢) من قـول مـن يقـول بالاستتابة ، فإن الذمي إذا نقض / العهد جاز ٢/١٢٢ قتله لكونه كافراً عارباً ، وهذا لا تجب استشابته بالاتفاق ، اللهم إلا أن يكون على قـول من يوجب دعـوة كل كـافـر قبل قتاله ، فإذا أسلم جاز أن يقال : عصم دمه كالحربي الأصلي ، بخلاف المسلم فإنه إذا قبلت توبته فإنه يستتاب ، ومع هذا فمن تقبل توبته فقد تجوز استتابته كها تجوز استتابة الأسير ، لأنه من جنس دعاء الكافر إلى الإسلام قبل قتله ، لكن لا يجب، لكن المنصوص عن أصحاب هذا القول أنه لا يقال له: أسلم ، ولا لا تُسلم ، لكن إن (١) أسلم سقط عنه القـ تل (١) فتلخـص من ذلك أنها لا يُستتابان في المنصوص المشهور فإن تابا لم تقبل توبتهما في المشهور أيضاً .

⁽١) تقدمت هذه الرواية في ص (٥٦٢) .

⁽٢) هو أبو سليهان حمد بن محمد البستي الخطابي تقدمت ترجمته في ص (١٥) .

⁽٣) في (ب) : اللوجه، ب

⁽٤) ني (ب) و (ج) : المِذَاءُ .

⁽٥) هذا قبول الإمام مالك برواية سحنون وأصبغ. انظر: «الشفاء للقاضي عياض (٢/ ٢٦٤)

وحُكي عنه في الذَّمِّيِّ أنه إذا أسلم سقط عنه القتل ، وإن لم يُستنب().

وحُكي عنه أن المسلم يُستتاب وتقبل توبته(٢) وخرج عنه في الذمي أنه يستتاب وهو بعيدٌ .

واعلم أنه لا فرق بين سبَّه بالقذف وغيره كما نص عليه الإمام أحمد وعامة أصحابه وعامة العلماء .

وفرق الشيخ أبو محمد المقدسي(٣) رحمه الله بين القذف والسب ، فذكر(١) الروايتين في المسلم وفي الكافر في القذف ، ثم قال : وكذلك سبه بغير القذف يسقط بالإسلام ، لأن سب الله تعالى يسقط بالإسلام ، فسب النبي على الفراء أولى ، وسيأتي _ إن شاء الله تعالى يسقط بالإسلام ، فسب النبي على مفذا مذهب الإمام أحمد .

وأما مذهب مالك رضي الله عنه _ فقال مالكٌ في رواية ابن القاسم(١)

(۱) هذا أحد قولي الإمام مالك ذكره القاضى عبدالوهاب انظر : «الشفا» (۲/۷۲) .

لافرق بين

والقسسدف

وغسسيره

مذهب الإمام

مالك في شاتم الـنــــي ﷺ

⁽٢) وهو رواية الوليـد بن مسلم عن مالك . انظر : «الشفاء (٢٥٧/٢) .

⁽٣) هو موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدمي الدمشقي (٥٤١ - ١٠ هـ) . إمام زاهد ، فقيه مجتهد ، أحد أعلام الدين ، عالم الشام في زمانه . سمع من والله ، وأبي المكارم بن هلال ، وهبة الله الدقاق ، وسعد الله الدجاجي وغيرهم كثير . وروى عنه ابن الديثي والضياء ، وابن خليل المنذري وخلق كثير ، صاحب التصانيف المكثيرة منها : «المفنى» وهو «شرح مختصر الخرقي» ، «والكافي» و «المقنم» ، و «المعتقد الهادي إلى صبيل الرشاد» ، تُوفي بدمشق .

انظر ترجمته في : وذيل طبقات الحنابلة، (١٣٣/٢ ـ ١٤٩) ، وسير أعلام النبلاء، (٢٢/ ١٦٥ ـ ١٧٣) ؛ وشفرات الذهب، (٥/ ٨٨ ـ ٩٢) ، والتاج المكلل، للقنوجي (٢٢٩ ـ ٢٣١) .

⁽٤) في (ب): افذكروا، .

⁽٥) انظر : «المغني» (٢٢٤/١٠) .

⁽٦) تقدمت ترجته في (٧٤٦) .

ومُطرَّف (۱): ومن سب النبي على قتل ولم يستتب (۲) قال ابن القاسم: من سبه أو شتمه أو عابه أو تنقَّصه (۲) فإنه يقتل كالزندين (۱) وقال أبو مُصعب (۱) وابن أبي أويس (۱): سمعنا مالكاً يقول: من سب رسول الله أو شتمه أو عابه أو تنقصه قتل، مسلمًا كان أو كافراً، ولا يستتاب (۷)، وكذلك قال محمد بن عبد الحكم (۸): أخبرنا أصحاب مالك أنه قال:

⁽۱) هو أبو مصعب مطرف بن عبدالله بن مطرف اليساري الحسلالي (۱۳۹ ـ ۲۲۰ هـ). فقيه مشهور، ابن أخت الإمام مالك . روى عن مالك وابن أبي الزناد وعبدالله بن عمر العمري وآخرين . ، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وإبراهيم بن المنفر وغيرهم . توفي بالمدينة . انظر ترجمته في : «ترتيب المدارك» (۱۳۳ ـ ۱۳۳) ، «الديباج المذهب» (۲/ ۳۲۰) ، «شجرة النور الزكية» (۷۷) .

 ⁽۲) انظر «الشفا» (۲/۲۱۲) أيضاً: «البيان والتحصيل» لابن رشد القرطبي (۲۱/ ۳۹۷).
 (۳) في (ب): (نقصه).

⁽٤) انظر: (الشف) (٢١٦/٢) أيضاً: (البيان والتحصيل) (٢١٣/١٦) ٤١٤) .

⁽٥) هو أبو مصعب أحد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزهري المدني (١٥٠ ـ ٢٤٢ هـ).

من تلاميذ الإمام مالك بن أنس، سمع منه «الموطأ» تفقه به ، وروى عن العطاف بن
خالد، ويوسف بن الماجشون ومسلم بن خالد الزنجي وآخرين. وروى عنه البخاري،
ومسلم، وأبو داود، والترمذي وآخرين، قال الزبير بن بكار: هو فقيه أهل المدينة بلا
مدافع .

انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» (٣٤٧/٣ ـ ٣٤٩) ، اللديساج المذهب، (١/ ١٤٠). (١٤١)، «التحفة اللطيفة» للسخاوي (١/ ١٩٦). (١٩٧) ، فشجرة النور الزكية، (٥٧).

 ⁽٦) تقدمت ترجته في (١٤٨).
 (٧) انظر «الشفا» (٢/٦٦/).

⁽٨) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين بن الليث المصري (١٨٢ ـ ٢٦٨ من كبار فقهاء مذهب الإمام مالك ، كان عالم الديار المصرية في عصره مع المزني . روى عن الشافعي وصَحبه وروى عن أبيه وابن وهب رأشهب وغيرهم . وروى عن النسائي وابن خزيمة وأبو جعفر الطحاوى وآخرون . ومن تصانيفه : «الرد على الشافعي» و فأحكام القرآن» و «الرد على أهل العراق» توفي بمصر . انظر ترجته في : «الانتقاء» لابن عبدالسبر (١١٣ ، ١١٤) ، «وفيات الأعيان» (١٩٣/٤ ، ١٩٤) ، «المدياج المذهب» عبدالسبر (١١٣ ، ١٦٤) ، «وفيات الأعيان» (١٩٣/٤ ، ١٩٤) ، «المدياج المذهب»

من سب النبي ﷺ أو غيره من النبيّين من مسلم أو كافر قُتِل ، ولم يستتب، قال : ورُوي لنا عن مالك : إلا أن يسلم الكافر (() وقال أشهب (۲) عنه : من سب النبي ﷺ مِنْ مُسلم أو كافر قتل ولم يستتب (۲) ، فهذه نصوصه نحواً من نصوص الإمام أحمد (٤) ، والمشهور من مذهبه أنه لا تقبل توبة المسلم إذا سب النبي ﷺ وحكمه حُكْمُ الزنديق عندهم ، ويقتل عندهم حداً / لا كفراً إذا أظهر التوبة من السبّ (٥) ، وروى الوليد بن ١٢٢/ب مسلم (١) عن مالك أنه جعل سب النبي ﷺ ردة ، قال أصحابه : فعلى هذا يستناب ، فإن تاب نكل وإن أبى قُتِل ، ويحكم له بحكم المرتدى وأما الذمين إذا سب النبي ﷺ ثم أسلم فهل يدرأ عنه الإسلام القتل ؟ على روايتين ذكرهما القاضى عبدالوهاب (٨) وغيره ، إحداهما : يسقط على روايتين ذكرهما القاضى عبدالوهاب (٨) وغيره ، إحداهما : يسقط

⁽١) انظر : «الشقاء (٢/ ٢١٦) .

⁽٢) تقدمت ترجمته في (٤٧٤) .

⁽٣) انظر: «الشفا» (٢/٦/٢ ، ٢١٧).

⁽٤) قد تقدم بعض نصوص الإمام أحمد من هذا القبيل انظر ص (٥٥١) .

⁽٥) انظر : دالشفاء (٢/٢٥٤) .

⁽٦) هو أبو العباس الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي (١١٩هـ ١٩٤هـ) من حفاظ الحديث، كان عبالم السيام في عبصره، روى عن الأوزاعي وابن جريج وابن عجلان وسالك والشوري وآخريس . وعنه الليث بن سعد والحميدي وأحمد بن حنبل وإستحاق وغيرهم توفي بذي المروة قافلاً من الحج . انظر ترجمته في : (طبقات ابن سعد، (٧/ ٤٧٠) ، (ترتيب المدارك (٣/ ٢١٩) ، (٢٢٠ ، ٢٠٣) ، (شجرة النور الزكية (٨/ ٢٠٠) .

⁽٧) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٥٧).

⁽A) هو أبو محمد عبدالرهاب بن علي بن نصر التغلبي البغدادي (٢٦٦-٤٢٦هـ) شيخ المالكية في المحراق ، كان فقيها شاعراً أديباً . سمع أبا عبدالله العسكري وعمر بن محمد بن سبنك وأبو حفص بن شاهين وكتب عنه الخطيب البغدادي . ولي القضاء على بافرايا وياكسايا من أعيال العراق . ومن تصانيفه كتاب «النصرة لمذهب دار الهجرة» وكتاب «التلقين» و «الإفادة» في أصول الفقه . خرج في آخر عمره إلى مصر وتوفي هناك .

عنه (۱) قال مالك في رواية جماعة من أصحابه منهم ابن القاسم: من شتم نبينا من أهل الذمة أو أحداً من الأنبياء قتل ، إلا أن يسلم ، وفي رواية : لا يقال له أسلم ولا لا تسلم، ولكن إن أسلم فذلك له توبة (۱) ، وفي رواية مطرف عنه : من سب رسول الله هي من المسلمين أو أحداً من الأنبياء أو انتقصه قتل وكذلك من فعل ذلك من اليهود والنصارى قتل، ولا يستتاب، إلا أن يسلم قبيل القتل (۱) ، قال ابن حبيب (۱) : وسمعت ابن الماجشون (۱) يقوله ، وقاله في ابن عبد الحكم : وقاله في أصبغ (۱) عن ابن

⁼ انظر ترجمته في: اتاريخ بغداد؛ (۲۱/۱۱ ، ۲۲)، اترتيب المدارك؛ (۲۹/۲۳ ـ ۲۹۰)، اترتيب المدارك؛ (۲۹/۲۳ ـ ۲۹۰)، البين كذب المفتري؛ لابن عساكر (۲۱۶ ، ۲۰۰) ، الديباح المذهب؛ (۲۲/۲ ـ ۲۹). احسن المحاضرة؛ (۱/۲۱ ـ ۲۹).

 ⁽۱) انظر : «الشفا» (۲/ ۱۲/۲) .

⁽٢) انظر : «الشفا» (٢/ ١٤٤٤) .

⁽٣) انظر : «الشفا» (٢/٦٤/٢) .

⁽٤) هو أبو مروان عبدالملك بن حبيب السلمي القرطبي (٠٠٠ ـ ٢٣٨هـ) فقيه وعالم بالعربية ، انتهت إليه رئاسة الأندلس بعد يجيى بن يجيى . روى عن ابن الماجشون ومطرف وعبدالله بين عبدالحكم وغيرهم . وروى عنه : أبناه عمد وعبدالله وابن وضاح وغيرهم . ومن تصانيفه الكثيرة «الواضحة» في الفقه والسنة وكتاب «فضائل الصحابة» ، وكتاب «تفسير الموطأ» وغيرها . انظر : «جدوة المقتبس» للحميدي (٢٦٣ ـ ٢٦٣) ، «بغية المتمس» للضميري (٢٦٣ ـ ٢٦٠) ، «بغية المتمس» للضميري (٢٦٣ ـ ٢٦٠) ، «بغية المتمس» للضميري (٢١٣ ـ ٢١٠) ، «تاريخ العلماء والرواة بالأندلس» لابن الفرضي (١/ ٢١٢ ـ ٢١٠) ، «ترتيب المدارك» (١٤٧ ـ ١٤٢) .

⁽٥) هو أبو مروان عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة ابن الماجشون المدني (٠٠٠ ما ٢١٣ هـ) تلميد الإمام مالك ، ومفتي أهل المدينة في زمانه روى عن أبيه وخاله يوسف بن يعمق وب الماجشون ومسلم الزنجي وآخرين . وروى عنه محمد بن يحيى اللهلي ، وعبدالملك بن حبيب والزبير بن بكار وآخرون .

انظر ترجته في: «طبقات ابن سعد» (٥/ ٤٤٢) ، «الانتقاء» (٥٧ ، ٥٨) ، «ترتيب المدارك» (٣/ ١٣٦ ـ ١٤٠)، «الديباج المذهب» (٢/ ٧٦) ، «شجرة النور الزكية» (٥٦).

⁽٦) هـ و أبـ و عبدالله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافــع المصري (١٥٠ـ ٢٢٥ هـ) فقيه مالكي مـشــهـور ، روى عن: عـبـدالله بن وهب ، وابن القــاسم وأشهب وتفقه بهم. وروى عنه:

القاسم ، فعلى هذه الرواية قال ابن القاسم : قال مالك : إن شتم النصرانيُّ النبيِّ على شتها يعرف فإنه يقتل ، إلا أن يسلم ، قاله مالك غير مرةٍ، ولم يقل: يستتاب(١) قال ابن القاسم: ومَحْمِلُ قوله عندي إن أسلم طائعاً (٢) ، وعلى هذا فإذا أسلم بعد أن يُؤخذ وثبت عليه السب ويعلم أنهم يريدون قتله إن لم يسلم لم يسقط عنه القتل، لأنه مُكره في هذه الحال. والرواية الثانية: لا يدرأ عنه إسلامه القتل ٣٠٠ . قال محمد بن سُحنُـونِ (١) : وحد القاذف وشبهه من حقوق العباد لا يسقطهُ عن الذُّميُّ إسلامـه ، وإنها تسقطُ عنه بإسلامـه حـدودُ الله ، فأمـا حدَّ القذف فحدًّ للعباد كان ذلك من نبيٍّ أو غيره(٥) .

وأما مـــُــهــب الشـــافــعي ــ رضي الله عنه ــ فلهم في ســـاب النبي ﷺ الإمسيام الشانعي في وجهان : أحدهما : هو كالمرتد إذا تاب سقط عنه القتل ، وهذا قول جماعةِ منهم، وهو اللذي يحكيه أصحاب الخلاف عن مذهب الشافعيُّ(١)، والثاني: أن حد من سبه القتل ، فكما لا يسقط حدَّ القدف بالتوبة

البخاري ، ويحيى بن معين ، وأبو حاتم الرازي وغيرهم ومن تصاليفه : اتفسير غريب الموطأ، و (آداب القيضاء) و «الرد على أهل الأهواء) توفي بمصر . انظر ترجمته في : «ترتيب المدارك، (١٤/٤ - ٢٢) ، ووفيات الأعيان، (١/ ٢٤٠) ، والنبياج المذهب، (١/ ٢٩٩ ـ ٣٠١) ، فشجرة النور الزكية) (٦٦) .

⁽١) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٦٥) ، «البيان والتحصيل» (٢٩٧/١٦) .

⁽٢) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٦٥) ، «البيان والتحصيل» (٢٩٧/١٦) .

⁽٣) انظر : دالشفاء (٢/ ٢٦٤) .

⁽٤) تقدمت ترجته في (١٥) .

⁽٥) انظر : «الشفا» (٢/٧٢٧) .

⁽٦) هو قبول الأستاذ أبي إسبحاق الإسفرانيني وجهبور الشافعية . انظر دروضة الطالبين، . (۲۲۲/۱۰)

لا يسقط القتل الواجب بسب النبي على بالتوبة (۱) ، قالوا(۱) ذكر ذلك أبو بكر الفارسي (۳) ، وادعى فيه الإجماع ، ووافقه الشيخ أبو بكر القفال (۱) ، وقال الصيدلاني (۱) قولاً ثالثاً ، وهو أن الساب بالقذف مشلاً يستوجب المقتل للردة لا للسب ، فإن تاب زال القتل الذي هو موجب / الردّة ، ۱/۱۲۳ وجلد ثمانين للقذف (۱) ، ولهذا (۱) الوجه لو كان السبّ غير قذف عُـزر

- (٢) في (ب): بزيادة الواو.
- (٣) تقدمت ترجمته في (١٤) . .

. (171_174/1)

- (٤) هـ و عدد بن علي بن إسباعيل، أبو بكر الشاشي القفال الكبير (٢٩١ ٣٦٥ هـ). أحد أعلام الملهب الشافعي ، كان من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب سمع من أبي بكر ابن خزيمة وعمد بن جرير ، وأبي القاسم البغوي وغيهم . وهو من أهـل مـا وراء الـنهر وعنه انتشر المذهب الشافعي في بلاده . رحل إلى خراسان والعراق والحجاز والشام . ومن مؤلفاته : «دلائل النبوة» و «عاسن الشريعة» و «أدب القضاء» انظر ترجته في : «طبقات الفقهاء» للعبادي (٩٢) ، «طبقات الفقهاء» للشيرازي (٩١ ، ٩٠) ، «طبقات النقهاء» للسبكي (٣٠ ٢٢٢) ، «طبقات ابن قـاضعي شهـبة»
- (٥) هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المعروف بالصيدلاني ويعرف بالداودي أيضا نسبة إلى أيد (٠٠٠ ـ ٢٧٧ هـ). من كبار أثمة الفقه الشافعي تلميذ الإمام أبي بكر القفال المروزي، كبان إماماً في الفقه والحديث. له مصنفات جليلة منها «شرح مختصر المزني» في جزين ضمحمين. قال السمعاني: «الصَّيدُلاني ـ بفتح الصاد المهملة وسكون الياء المنقوطة من تحمدها بنقطتين، وفتح الدال المهملة بعدها اللام، ألف ونون، ـ هذه النسبة لمن يبيع الأدوية والعقاقير. انظر ترجمته في: «الأساب» (٨/ ٣٥٩)، «طبقات ابن قاضي شهبة» (١٤٨/٢، ٢١٩)، «طبقات السبكي» (٤/ ٢١٩)، «طبقات السبكي» (٤/ ١٥٨)،
  - (٦) انظر : دروضة الطالبين؛ (١٠/ ٢٣٢) ، دمغني المحتاج؛ (١٤١/٤) .
    - (٧) في (ب) ر (ج) : اعلى هذاه .

 ⁽١) هذا القول الثاني هـو القول المرجـوح عند الشافعية . انظر : دروضة الطالبـين، (٢/ ٣٣٠) و د ٢/ ٢٣٠) ، دمغـني المحتاج، للشربيني (٤/ ١٤١). أيـضاً: دالإعلام بقواطع الإسلام، لابن حجر الهيتمي (١٤٤) .

بحسبه ، ثم منهم من ذكر هذا الخلاف في المسلم إذا سب ثم أسلم ولم يتعرض للكلام في الذمِّي إذا سب ثم أسلم ، ومنهم من ذكر الخلاف في الذمِّي كالخلاف في المسلم إذا جدَّد الإسلام بعد السب، ومنهم من ذكر في الذمي إذا سب ثم أسلم أنه يسقط عنه القتل وهو الذي حكاه أصحاب الخلاف عن مذهب الشافعي وعليه يدلُّ عموم كلام الشافعي في موضع من وَالْأُمُّ ١١٥ فَإِنَّهُ قَالَ بَعِدَ أَنْ ذَكُرُ نُواقِبُضُ الْعَلَمُ وَذَكُرُ فَيْهَا سَبِ النَّبِي ﷺ : ا وَأَيُّسَهُم عَالَ أَوْ فَعَلَ شَيْناً مِمَّا وَصَفْتُهُ نَقْضاً لِلْعَهْدِ وَأَسْلَمَ لَمْ يَقْتَلْ إذا كَانَ ذلكَ قَـولاً، وكَـذلكَ إذا كَـانَ فعلاً لَـم يُقْتَلُ إلا أَنْ يكُونَ في دين المُسْلِمِيْنَ أَنَّ من فعله قتل حداً أو قصاصاً فيقتل بحد أو قصاص لا نقض عهدٍ، وإن فعل مما وصفنا وشُرط أنه نقضٌ لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال: «أَتُوبُ وأُعْطِى الْجِزْيَةَ كَمَا كُنْتُ أُعْطِيْهَا أَوْ عَلَى صُلْح أَجَدُّدُهُ عُوقب ولم يقتل إلاَّ أن يكون فعل فعلاً يوجب القصاص أو القود، فأما ما دون هذا من الفعل أو القول فكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل ، قال : فإن فعل أو قال بما وصفنا وشُرط أنه يحلُّ دمه فظفرنا به فامتنع من أَن يقول : أُسْلِمْ أَوْ أُعْطِى الْجِزْيَةَ قُتِلَ وَأُخِذَ مَالُهُ فَيْنَاد، . فقد ذكر أن من نقض العهد فإنه تقبل توبته إما بأن يسلم أو بأن يعود إلى الذمة .

وذكر الخطابي قال: قال مالك بن أنس: من شتم النبي على من الله عنه من الله وذكر الخطابي قتل ، إلا أن يسلم ، وكذلك قال أحمد بن حنبل(٣) وقال

⁽١) مطبوع في خمس مجلدات في ثهانية أجزاء مذيلًا مع مختصر المزني نشر دار الفكر .

 ⁽٢) انظر: «الأم» للشاقعي (٤/ ٢١٠ ، ٢١١) .

⁽٣) تقدم توثيقه في ص (٥٦٢، ٥٦٣).

الشافعي: يقتل الذميُّ إذا سب النبي ﷺ ، وتبرأ منه الذمةُ واحتج في ذلك بخبر كعب بن(١) الأشرف(١) وظاهر هذا النقل والاستدلال يقتضي أن لا يكف عنه إذا أظهر التوبة ، لأنه لم يُحكَ عنه شيئاً ، ولأن ابن الأشرف كان مظهراً للذمة عجيباً إلى إظهار التوبة لو قبلت منه(١) .

أقسوال العلماء في توبة المرتد

احدهما: في استنابة المسلم ، وقبول توبة من سب النبي ﷺ وقد

ذكرنا أن المشهور عن مالك وأحمد أنه لا يستتاب ولا تُسقط القتل عنه توبته (٤) وهو قول الليث بن سعد (٥) ، وذكر القاضي عياض (١) أنه المشهور

من قول السلف وجمهور العلماء(٧) ، وهمو أحمد الوجهين لأصحاب / ٢٢٠/ب

توبة المرتد الشافعي(٨) وحُكي عن مالك وأحمد أنه تقبل توبته(١) وهو قبول أبي حنيفة وأصحابه(١٠) وهبو المشهور من مذهب الشافعي(١١) بناء على قبول توبة

والكلام في فصلين:

⁽١) تقلمت ترجته في (٥٦) .

 ⁽٢) انظر : قمعالم السنن؛ للخطابي (٣/ ٢٩٦) .
 (٣) فظاهر هـذا النـقل عن الإمام الشافعي يقتضي أن السب ينقض عهد اللمي ويوجب قتله ،

وهو خلاف ما جاء في «الأم» كما تقدم نصه آنفا . ولهذا الخلاف في النقل ـ والله أعلم ـ جاء الاختلاف في الملهب حيث ذهب أبو بكر الفارسي ومن وافقه إلى ما نقله الخطابي ،

والجسمهور إلى ما جاء في االأمه . وقد تقدم تفصيل المذهب الشافعي في ص (٥٧٥) . (٤) تقدم قبول مبالك في هذا برواية ابن القاسم ومطرف انظر : ص (٥٧١). وتقدم قول أحمد برواية حنبل في ص (٥٥١) .

 ⁽۵) تقدمت ترجته ني (۱۳) .

⁽٦) تقدمت ترجمته في (١٤).

⁽y) انظر : «الشقا» (٢/ ٢١٤ ، ٢١٥) .

⁽٨) وهو قبول أبي بكر الفارسي . انظر (روضة الطالبين) (٢/ ٢٣٠) .

⁽٩) هو الوجه الشائي من قبولي الإمام مبالك رواه الوليد بن مسلم عن مالك والوجه الأول هو الأشهر . انظر : «الشفا» (٢٥٧/٢) . وهو إحمدى الروايتين عن الإمام أحمد رواها أبو الخطاب الكلواذاني انظر : «الهداية» (٢٠٠/٢)

⁽١٠) لأنهم جعلوه كالمرتد ، حكمه عندهم حكم المرتد المجرد . انظر : الختصر الطحاوي، ص (٢٦٢) ، النتف في الفتاوى، (٢/ ٦٩٤) .

⁽١١) وهو قنول الجمهور منهم ، انظر : قروضة الطالبين، (١٠/ ٣٣٢) .

المرتد، فنتكلم أولاً في قبول توبته ، والذي عليه عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين أنه تقبل توبة المرتد في الجملة (۱) ، ورُوي عن الحسن البصري أنه يقتل وإن أسلم جعله كالزاني والسارق (۲) ، وذكر عن أهل الظاهر نحو ذلك أن توبته تنفعه عند الله ، ولكن لا تدرأ القتل عنه (۲) ، ورُوي عن أحمد أن من ولد في الإسلام قتل، ومن كان مشركاً فأسلم استُبيب (۱) ، وكذلك رُوي عن عطاء (۱) ، وهو قول إسحاق بن واهويه (۱) ، والمشهور عن عطاء وأحمد الاستنابة مطلقاً (۱۷) ، وهو الصواب ، ووجه عدم ولمسول التوبة قوله على : قمن بَدَّل دِيننه فَاقْتُلُوهُ (۱۸) رواه البخاري .

⁽۱) قوله في الجملة أي الأغلب والأعم، والمقصود منه والله أعلم واستثناء الزنديق وتحوه، والسبب أنه يلعب ويخادع المسلمين فلا يزال يفسد فيهم وينشر الكفر والزندقة ثم يظهر التوبة ثم يعود يظهر التوبة وهكلا المرتد بالردة المغلظة ، وهو اللي ضم إلى ردته جراثم زائدة فلا يستتاب كما يأتي في ص (٦٠٩) . فالذي عليه جهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن تبعهم من علماء الدين هو قبول توبة المرتدين في الأغلب والأعم .

 ⁽٢) انظر قبول الحسن البيصري في كتاب المرتبد من الحياوي الكبير للماوردي (ص ٥٧) ،
 دالمغني، (١٠/٤٧) المطبوع مع الشرح الكبير .

⁽٣) رأي أهل الظاهر في هذه المسألة أن التوبة لا تسقط الحدود مطلقا ، قال ابن حزم : ففهذا ماعز صحت توبته قبل الرجم بإخبار رسول الله تلله بذلك ، وبأنها مقبولة وهذه الغامدية والجهنية رضي الله عنهما وقد تابتا أتم توبة وأصحها مقبولة من الله تعالى بإخبار النبي عليه السلام ولم تسقط هذه التوبة عنهم الحدة .

انظر التفصيل في : «المحلَّىٰ» لابن حزم (١٨/١٢ ـ ٢٠) .

 ⁽٤) انظر : «أحكام أهل الملل» (ق ١٤١٠) .

⁽٥) تقدمت ترجمته في (٧٥) .

⁽٦) تقدمت ترجمته في (١٣) .

 ⁽٧) قبول عطباء رواه عبيدالرزاق في مصنفه عن ابين جريبج عنه (١٠/ ١٦٤ برقم ١٨٦٩٠)،
 وتقدم قول الإمام أحد في ص (٥٥٢).

⁽A) تقدم تخريجه في ص (٥٥٢) .

ولم يستشن ما إذا تاب ، وقال على: «لا يَحِلَّ دَمُ امْرِى مُسْلِم يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَّهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالنَّيْ رَسُولُ اللَّهِ إِلاَّ الْحَدَى ثَلاَثِ: الشَّيْبُ الزَّانِي، وَالنَّوْسُ بِالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»(۱) متفق عليه ، فإذا كان القاتل والزاني لا يسقط عنها القتل بالتوبة فكذلك التارك لدينه المفارق للجاعة ، وعن حكيم بن معاوية (۱) عن أبيه أن رسول الله على قال : «لا يقبلُ اللَّهُ تَوْبَةَ عَبْدِ كَفَرَ بَعْدَ إسلامِهِ» رواه الإمام أحد (۱) ، ولأنه لا يقتل لمجرد الكفر والمحاربة ، لأنه لو كان كذلك لما قتل المترهب والشيخ الكبير والأعمى والمقعد والمرأة ونحوهم ، فلما قتل هؤلاء علم والشيخ الكبير والأعمى والحدود لا تسقط بالتوبة .

والصواب ما عليه الجاعة ، لأن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه : 

﴿ كَيْفَ يَهُ هِ مِ اللَّهُ قُوماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِ * وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ 
حَقَّ وَجَاءَهُ مُ الْبَيِّنَ اللَّهُ قُوماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِ * وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ 
حَقَّ وَجَاءَهُ مُ الْبَيِّنَ اللَّهُ قُولًا لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (١) إلى قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ 
وَحِيْمٌ ﴾ (٥) فَأَحَرِ الله أنه غفورٌ رحيمٌ لمن تاب بعد الردة وذلك 
رَحِيْمٌ ﴾ (٥) فَأَحَرِ الله أنه غفورٌ رحيمٌ لمن تاب بعد الردة وذلك

⁽١) سبق تخريجه في (١٧٩) .

⁽٢) تقدمت ترجمته في (٤٣٣) .

 ⁽٣) في «المسند» (٥/٢) وعبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص ٣٥١ برقم ٩٨٧)، وأورده الهيشمي
 في «مجمع الزوائد» وقبال : رواه الطبران ورجباله ثقات (٦/ ٢٦١) .

مكت عنه الزيلعي في انصب الراية؛ وعزاه إلى الطبراني في المعجم الكبير؛ (٣/ ٤٥٦).

⁽٤) الآية : (٨٦) سورة آل عمران .

⁽٥) الآية : (٨٩) سورة آل عمران .

يقتضي مغفرته له في الدنيا والآخرة ، ومَنْ هذه حاله لم يُعاقب بالقتل(١) .

يبين ذلك ما رواه الإمام أحمد قال : حدثنا علي بن عاصم (۲) عن داود بن أبي هند (۲) عن عكر مة (٤) عن ابن عباس أن رجلاً من الأنصار ارتد عن الإسلام ولحق بالمشركين ، فأنزل الله تعالى : ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْماً كَفَرُوا﴾ / إلَى آخِرِ الآية (٥) فبعث بها قومه إليه ، فرجع تائباً ، فقبل ١/١٢٤

⁽۱) تتضمن هذه الآية الكريمة - والله أعلم - سقوط الحد والعقوبة بعد التوبة والإصلاح عن المرتد فقط وأما الزاني والسارق مشلاً فلا يسقط عنها الحد بعد التوبة والإصلاح ، وذلك لوجود الفارق بين الزني والردة في تحقيق العودة من الثاني دون الأول . ولهذا إذا كفر وتاب قيل له رجع عن الزني الماضي وتاب قيل له رجع عن الزني الماضي والواقع فيه فيقال لمن قتل وتاب بأنه قاتل وتطبق عليه الأحكام ولا يقال لمن كفر وتاب بأنه قاتل ونطبق عليه الأحكام ولا يقال لمن كفر وتاب بأنه كافر وسيأتي تفصيل هذا الموضوع في فصل مواضع التوبة ص (٩٤١) .

⁽۲) هـ و أبو الحسن علي بن عـاصم بـن صهيب القرشي التيمـي (۱۰۹ ـ ۲۰۱ هـ). روى عن حـصين بن عـبدالرحمن ، وداود بن أبي هند وعطاء بن السائب وآخرين . وروى عنه علي بن الجـعـد وأحمد بن حنبل ، وعبد بن حميد وآخرون . توفي بواسط .

قال ابن حجر : صدوق يخطىء ، ويصر ، ورمى بالتشيع .

انظر ترجمته في : اطبقات ابن سعد، (٣١٣/٧) ، التاريخ الكبير، (٢٩٠/٦) ، اتاريخ بغداد، (٢٩٠/١)، التقريب، (٢/ ٣٩).

⁽٣) تقدمت ترجمته في (١٥٦) .

⁽٤) تقدمت ترجمته في (١٤١) .

⁽٥) من الآية: (٨٦) سيورة آل عمران، وتكملة الآية: ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْماً كَفَرُوْا بَعْدَ إِنْ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ بَعْدَ إِنْ مَسانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقَّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهُدِي الْقَوْمَ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهُدِي الْقَوْمَ الطّالِمِيْنَ ﴾ .

النبيُّ ﷺ ذلك منه وخلى عنه(١) ، ورواه النسائي من حديث داود مثله .

وقـال الإمام أحـد : حدثنـا علي(٢) عن خـالدٍ(٢) عن عكرمة بمعناه ،

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده بتهام اللفظ. وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح (٤٧/٤ ، ٨٤ برقم ٢٢١٨) .

والنسائي في استنه، في كتاب تحريم الدم ، باب توبة المرتد باختلاف في اللفظ (٧/٧/) ورجاله ثقات .

وابن أبي حـاتـم في تفسيره، بتهام اللفظ (٢/ ٣٨٢ برقـم ٩١٤) قال المحقق : إسناده حسن. تحقيق : د. حكـمت بشــير ياسين .

والحاكم في «المستدرك» في كتاب قسم الفيء (١٤٢/٢) وفي كتاب الحدود (٣٦٦/٤) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وأورده ابن الجموزي في زاد المسير (٢١٧/١) . والهيشمي في «مواود الظمّان» في كنتاب التفسير (ص ٤٢٧ برقم ١٧٢٨) .

وعزاه السيوطي إلى النسائي ، وابن حبان ، وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه من طريق عكرمة عن ابن عباس بنحوه .

إنظر : «الدر المنشور؛ للسيوطي (٢/ ٤٩) .

(YIY

(٢) هو أبو الحسن على بن عبدالله بن جعفر بن المديني البصري (١٦١ ـ ٢٣٤ هـ). عدَّث، ومؤرخ، كان حافظ عصره، صاحب التصانيف الكثيرة ، ولد بالبصرة . روى عن: حاد ابن زيد ، وابن عيية ، وخالد بن الحارث وآخرين . وروى عنه: البخاري ، وأبو داود وأحمد بن حنبل وغيرهم كثيرون . توفي بسامرا . قال ابن حجر : ثقة ثبت إمام ، أعلم أهل عصره بالحديث

انظر ترجمته : اللكرة الحفاظ (٢/ ١٥) ، اميزان الاعتدال اللهبي (٣/ ١٣٨ - ١٤١)، الهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٩) ، التقريب (٢/ ٣٩ ، ٤٠) .

(٣) هو خالد بن الحارث بن عبيد بن سليهان الهجيمي البصري (١٢٠ هـ - ١٨٦ هـ). روى عن : حُميد الطويل ، وسعيد بن أي عروبة وشعبة والثووي وآخرين . وروى عنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني وغيرهم كثير . قال ابن حجر : ثقة ثبت . انظر ترجمت في : «طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٩١) ، «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٤٥) ، «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٠٥) ، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٨٢ ، ٨٣ ) ، «التقريب» (٢/ ٢١١)

وقال: والله ما كذبني قومي على رسول الله ﷺ ، ولا كَذَبَ رسول الله ﷺ على اللَّهِ ، واللَّهُ أصدق الشلالة ، فرجع تائباً فقبل رسول الله ﷺ ذلك منه وخلى عنه(١).

وقد حدثنا حجاج (٢) عن ابن جريج (٢) حُدِّثت عن عكرمة مولى ابن عباسٍ في قول الله تعالى : ﴿ كَيْفُ يَسَهْدِي اللَّهُ قُوْمَاً كَفَرُواْ بَعْدَ إِنْ مَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقَّ (١) في أبي عامر بن النعمان (٥)

⁽١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» ، في قتال المرتد ، باب ما يحرم به الدم من الإسلام زنديقاً أو كان غيره عن طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس بتهام اللفظ (٨/ ١٩٧) ورجاله ثقات . ولم أجد أبن رواه الإمام أحمد .

⁽٢) هو أبو محمد حجاج بن محمد المصيصي الأعور (.....). سكن بغداد ثم تحول إلى المصيصة. روى عن: حريز بن عثمان وابن جريج والليث وشعبة . وروى عنه : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو عبيد وغيرهم . توفي ببغداد . قال ابن حجر : ثقة ثبت ، لكنه اختلط في آخر عمره . انظر ترجمته في : «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٨٠) ، «الجرح والتعديل» (٣/ ١٦٦) ، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٠٥) ، «التقريب» والتعديل (٢/ ١٦٠) ، «التقريب»

⁽٣) هو أبو الوليد عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج القرشي المكي (٨٠ - ١٥٠ هـ). فقيه الحرم المكي ، كان إمام أهل الحبجاز في عصره . روى عن أبيه ومجاهد ، والزهري ، وآخرين . ودوى عنه : الأوزاعي والحيادان والسفيانان وجماعة . وهو أول من صنف الكتب. قال ابن حبجر : ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل . انظر ترجته في : «تاريخ بعفداد» ابن حبجر : ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل . انظر ترجته في : «تاريخ بعفداد» (١٠/ ٢٠٠) ، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٠٢) ، «التقريب» (١/ ٥٢١) ، «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٢١) ، «التقريب» (١/ ٥٢١) .

 ⁽٤) من الآية (٨٦) ، سـورة آل عـمران ، وتكملة الآية ﴿... وَجـآءهُمُ الْبَيُّـنَاتُ وَاللَّــهُ
 لا يَهْدِي الْقَوْمُ الطَّالِمِيْنَ﴾ .

⁽٥) أبو عامر بن النعبان، هكذا وقع في جميع النسخ ، ولم أجد له ترجة ووقع في الطبري اسمه «أبو عامر الراهب» وهو أبو عامر عمرو بن صفي بن مالك بن أمية الأوسي ، من أهل المدينة والد حنظلة بن أبي عامر - غسيل الملائكة - وكان يعرف بالراهب ، سياه وسول الله ﷺ بالفاسق ، كما ظهر الإسلام حَسدَ النّبي ﷺ وعاداه ، خرج من المدينة وشهد مع مشركي قريش وقعة أحد ، ثم سكن مكة ، ولما انتشر الإسلام هرب إلى بلاد الروم فهات هناك . انظر: «الاستيعاب» (٣٨٠/١) ، «الإصابة» (١٣٧/٢) .

ووَحُوَّح بن الأسلت() والحارث بن سويد بن الصامت() في اثني عشر رجلاً رجعوا عن الإسلام ولحقوا بقريش ، ثم كتبوا إلى أهليهم : هل لنا من توبة ؟ فنزلت : ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ (٢) في الحارث بن سويد بن الصامت().

(۱) هـ و وحوح بن الأسلت ، والأسلت اسمه عامر بن جُشم بن واثل بن زيد بن قيس بن عامر بن مرة بن مالك الأنصاري ، الأوسى ، أخو أبي قيس بن الأسلت الشاعر ، وكانت لوحوح صحبة شهد الخندق وما بعدها ، انظر ترجته في : دالاستيعاب (٤/ ١٥٦٦) ، وأسد الغابة (٥/ ٤٤٠) ، دالإصابة (٩٤/٣) .

(۲) هو الحارث بن سويد بن الصامت الأنصاري الأوسي كان ارتد من الإسلام ثم رجع ، وقتله النبي بلله بالمُجلّر بن ذياد . وكان من قصته أن المجدّر بن زياد قتل أباه سويد بن الصامت في الجاهلية فهاج بسبب قتله وقعة بُعاث . ثم أسلم المجدّر بن زياد والحارث بن سويد وكان الحارث يطلب غرة المجدّر ليقتله بأبيه ، ولما كانت وقعة أحد وجال الناس تلك الجولة أتاه الحارث بن سويد من خلفه وقتله غيلةً فأتى جبريل رسول الله وأخبره الحبر ، وأمره أن يقتله به ، فقتله رسول الله بللجدر وكان الذي ضرب عنقه عُويتم ابن ساعدة على باب مسجد قباء . انظر : قمغازي، الواقدي (٢/٣٠١ ـ ٣٠٠) . قطبقات ابن سعد، (٣/ ٢٥٠ ، ٥٥٠) ، قأسد الغابة، (١/ ٣٩٧) ، قالإصابة، (١/ ٣٠٧ ، ٢٨٠) من الآية : (٨٩) سورة آل عمران، وتكملة الآية في . . وَأَصْلَحُوْ افَإِنَّ الله عَفُورَ ٢

(٤) والأثر رواه الطبري في تفسيره عن ابن جريج عن عكرمة بتهام اللفظ (٦/ ٧٤٥ برقم ٢٥) والأثر وعزاه السيوطي إلى عبد بن حميد وابن جرير عن السُّدي انظر : «الدر المنثورة (٢/ ٢٥٧) ، لم أجد أين رواه الإمام أحمد .

وقال: حدثنا عبدالرزاق أخبرنا جعفرد، عن حميده عن مجاهده قال : جاء الحارث بن سويده فأسلم مع النبي على ثم كفر الحارث فرجع إلى قومه ، فأنزل الله فيه القرآن: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَرْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِن قَومه ، فأنزل الله فيه القرآن: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَرْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِن الله وجل إِن قوله _ : ﴿غَفُورٌ رَحِيْهِ ﴿٥) قَالَ : فحملها إليه رجل من قومه ، فقرأها عليه ، فقال الحارث : والله إنك ما علمت لصادق وإن رسول الله على المسدق الشلائة قال : فرجع رسول الله على المسدق منك ، وإن الله المصدق الشلائة قال : فرجع الحارث فأسلم فحسن إسلامه (١) .

⁽۱) هنو أبو سليان جعفر بن سليان الضبعي البصري (۲۰۰ ـ ۱۷۸ هـ) . عالم زاهد ، عدت الشيعة . روى عن ثابت البناني ، وهيد بن قيس الأعرج وابن جريج . وروى عنه عبدالرزاق وسيار بن حاتم ، ويحيى بن يحيى النيسابوري . قال ابن حجر : صدوق زاهد ، ولكنه يتشيع . انظر ترجمته في : «طبقات ابن سعده (۲۸۸/۷) ، «المعرفة والتاريخ» للبسري (۱/ ۱۲۹) ، و «الجرح والتعديل» (۲/ ٤٨١) ، «تهليب التهذيب» (۲/ ٩٥) . «المتقريب» (۱/ ۱۳۱) .

⁽۲) هـ و أبو صفوان حُــمَيْد بن قيـس الأعرح المكي الأسدي (۲۰۰ ـ ۱۳۰ هـ) ، روى عن: جاهد وعــمـرو بن شـعـيب والزهري وجماعة . وروى عنه: السفيانان ومالك ومعمر وخلق آخـرون . قال ابن حجر: ليس به بأس . انظر ترجمته في : «الجرح والتعديل» (۲۲/۲۱ ، ۲۲۸) ، «التقريب» (۲۲۸) ، «ميـزان الاعتدال» (۱/ ٦١٥)، و «تهذيب التهذيب» (۲۲/۳ ، ۲۷) ، «التقريب» (۲۰۳/۱) .

⁽٣) تقدمت ترجمته في (٦١) .

⁽٤) تقدمت ترجته قبل قليل .

⁽٥) الآيات (٨٦ ، ٨٨ ، ٨٨) سورة آل عمران .

⁽٦) رواه الطبري في تفسيره عن طريق عبدالرزاق عن مجاهد ، باختلاف يسير في اللفظ ، وإسناده حسن (٦/ ٥٧٣ برقم ٧٣٦٣) تحقيق : عمود عمد شاكر ، وأحمد محمد شاكر . وودكره ابن حجر عن عبدالرزاق في تفسيره ومسدد في مسنده كلاهما عن جعفر بن سليان . والبارودي وابن منده وغيرهما من طريق جعفر عن حميد الأعرج عن مجاهد باختلاف في اللفظ . انظر : «الإصابة» (١/ ٢٧٩) .

وكذلك ذكر غير واحدٍ من أهل العلم أنها نزلت في الحارث بن سويد وجماعة معه ارتدوا عن الإسلام وخرجوا من المدينة كهيئة البدأ ، ولحقوا بمكة كفاراً فأنزل الله فيهم هذه الآية ، فندم الحارث وأرسل إلى قومه : أن سلوا رسول الله على توبة ؟ ففعلوا ذلك ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِلاَّ اللَّهِ نَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فإنَّ اللَّهَ خَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴾ (١) فحملها إليه رجل من قومه فقرأها عليه ، فقال الحارث : إنك والله ما علمتُ لصدوق ، وإن رسول الله على الأصدق منك وإن الله ع وجل _ الأصدق الشلائة ، فرجع الحارث إلى المدينة وأسلم وحسن إسلامه (١).

فهذا رجل قد ارتد ولم يقتله النبي ﷺ بعد عوده إلى الإسلام ، ولأن الله سبحانه قبال في إخباره عن المنافقين: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَسَهُ زِءُون لا تَسَعُ تَذِروا قَدْ كَفَرْتُكُمْ بَعْدَ إِنْ مَانِكُمْ / إِنْ نَعْفُ عَنْ ١٢٤/ب

 ⁽١) الآية (٨٩) سورة آل عمران .

⁽٢) رواه الطبري عن طريق عكرمة عن ابن عباس موقوفاً باختلاف في اللفظ (٦/ ٥٧٢ برقم ٧٣٦٠) ورجاله ثقات . ومرسلاً عن عكرمة لم يرفعه إلى ابن عباس (٦/ ٥٧٣ برقم ٣٧٦١) ورجاله ثقات .

وأورده البخوي في تفسيره باختصار .

انظر : (معالم التنزيل) للبغوي (٢٤/٢) .

وروى ابن الأثير الجنزري القصة عن طريق أبي صالح عن ابن عباس باختلاف في اللفظ انظر : «أسد الغابة» (٣٤٦/١) ، ٣٤٧) .

طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَـذُبْ طَائِفَة ﴿ () فَـدَلَ عَلَى أَنَ الْكَافَـرُ بَعَدَ إِيهَانِهُ قَدْ يُعْفَى عنه وقد يُعُذَّب ، وإنها يُعفى عنه إذا تاب ، فعُلِـم أن توبته مقبولةٌ .

وذكر أهل التفسير أنهم كانوا جماعة ، وأن الذي تاب منهم رجل واحد يقال له مخشي بن حُمير(۱) ، وقال بعضهم : كان قد أنكر عليهم بعض ما سمع ولم يهالنهم عليه ، وجعل يسير مجانباً لهم ، فلها نزلت هذه الآيات برىء من نفاقه ، وقال : اللهم إني لا أزال أسمع آية تقر عيني بها تقشعر منها الجلود وتَحِبُ منها القلوب ، اللهم فاجعل وفاتي قتلاً في سبيلك ، وذكروا القصة (۱) .

⁽١) من الآيتين (٦٥ ، ٦٦) سورة التوبة ، وتكملة الآيتين : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ لَيَقُولُنَ إِنَسَا كُنَّا نَخُـــوْضُ وَنَلْعَبُ قُــلْ أَبِا لَـلَّـهِ وَآرَسُــوْلِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ لَا تَعْتَلِرُوْا قَـدْ كُنَّا نَخُـــوْضُ وَنَلْعَبُ قُــلْ أَبِا لَـلَّـهِ وَآرَسُــوْلِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ لَا تَعْتَلِرُوْا قَـدْ كُنّا نَخُــم بَعْدَ إِيْسَمَانِكُمْ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِقَةٍ مِنْكُمْ نُمَدُّبْ طَائِقَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِيْنِ ﴾ .

⁽٢) هو خشي بن حُمَيُّر الأشجعي ، حليف لبني سلمة من الأنصار ، كان من المنافقين ومن أصحاب مسجد الفرار ، وسار مع النبي إلى تبوك حين أرجفوا برسول الله المسحاب ، وكان عمن عُفي عنه خشي بن حمير ، فتاب وحسنت توبته وسأل وسول الله الله أن يغير اسمه واسم أبيه فساه عبدالله بن عبدالرحن وسأل الله أن يقتل شهيداً ، ولا يعلم مكانه فقتل يوم اليهامة شهيداً ولم يوجد له أثر .

قال ابن ماكولا : حُمَيِّر : بضم الحاء المهملة وفتح الميم مخففة والباء مشددة مكسورة . انظر ترجته في : «مغازي» الواقدي (٣/ ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ) ، «الاستيماب» (٣/ ١٣٨١) ، «الإكبال» (٣/ ٥٦/١ ) ، «الإكبال» (٣/ ٥٦/١ ) ، «الإكبال» (٣/ ٥٢/١ ) ، «الإصابة» (٥٣/٦ ) .

⁽٣) أخرج عبدالرزاق في تفسيره الجزء الأول من هذا الأثر (ق/١٠٣) خطوط في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (١٤٩). وفي إسناده الكلبي وهو عمد بن السائب ابن البشر الكلبي، متهم بالكذب ورمي بالرفض «التقريب» (١٦٣/١)، وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره الجزء الأخير من القصة وإسناده حسن . انظر : تفسير سورتي الأثفال والتوبة (١٩٠/١٩٩ برقم ١٣١٢) رسالة جامعية تحقيق : عيادة أيوب الكبيبي ، وقمها في المركز (٨٦٧) . ورواه الطبري عن معسمر بإسناد صحيح . انظر : اتفسير الطبري، (٢٩١/١٩) .

وفي الاستدلال بهذا نظر (۱) ولأن الله تعالى قال : ﴿ إِنَا أَيْهَا النَّبِيّ جَاهِدِ الْكُفّارَ وَالْمُنَافِقِيسَنَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِم (۲) إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ يَحْلُفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ وَهَمُوا بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُولُوا يَعَدّبُهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُولُوا يَعَدّبُهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُولُوا يَعَدّبُهُمُ اللَّهُ عَذَاباً النِّها في الدُّنْيَا وَالاَخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الأَرْضِ مِنْ وَلِيّ وَلا نَصِيرٍ (٣).

⁽١) يقتصد به الاستندلال بالحديث الذي تقدم في ص (٥٨٠) على عدم قبول ثوبة من كفر بعد الإستنلام ؛ لأن الأدلة القادمة من الكتباب والسنة والإجماع دالة على قبسول توبته ، والله أعلم .

 ⁽٢) من الآية (٧٣) سورة التربة تكملة الآية : ﴿وَمَاأُوَاهُمْ جَهَائُمُ وَبِثْسَ المَصِيْرِ﴾
 (٣) الآية (٧٤) سورة التوبة

⁽٤) الآيات (١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠) سورة النحل .

عن دينهم بالكفر بعـد الإسلام وجاهدوا وصبروا فإن الله يغفر لهم ويرحمهم ومن غُـفـر له ذنبه مطلقاً لم يعاقبه عليه في الدنيا ولا في الآخرة .

وقال سفيان / بن عيينه من عمرو بن دينارا) عن عكرمة : ١/١٥ خَرَج ناسٌ من المسلمين ـ يعني مهاجرين ـ فأدركهم المشركون ففتنوهم ، فأعطوهم الفتنة فنزلت فيهم : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُونُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ ﴿(٢) الآية ، ونزل فيهم : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ ﴾(١) الآية ثم إنهم خرجوا مرة أخرى فانقلبوا حتى أتوا المدينة فأنزل الله فيهم : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِيْنَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فَيْنُوا ﴾(١) إلى آخر الآية ، ولائه سبحانه قال : ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدُ

⁽١) تقدمت ترجمته في (٦٣) .

⁽٢) تقدمت ترجته في (١٤٦) .

⁽٣) من الآية (١٠) سرورة العنكبوت ، تكملة الآية : ﴿... وَلَشِنْ جَاءَ نَصُرٌ مِنْ رَبُكَ لَيْهُ وَلُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أُوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِيْ صُدُورِ الْعَالَمَيْسَ ﴾ .

⁽٤) من الآية (١٠٦) سـورة الـنحل، وتكملة الآية: ﴿...إِلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْـمَثِـنَّ بِالإِيْمَـانِ وَلَــكِنْ مَـنْ شَـرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِـمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَـهُمْ عَذَابٌ عَظِيـْمٌ﴾ .

⁽٥) الآية (١١٠) ســـورة النحل وتكملة الآية : ﴿ أَنُمَّ جَاهَلُواْ وَصَبَرُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴾ .

⁽٦) والأثر أخرجه عبدالرزاق في تفسيره عن ابن عيبنة عن عمرو بن دينار عن عكرمة باختلاف يسير في اللفظ. وإسناده صحيح انظر: تفسير عبدالرزاق (ق ٢١٧/أ)، و (٢١٨/ب). وأخرجه الطبري عن قشادة باختلاف في اللفظ. ورجاله ثقات. انظر: «تفسير الطبري» (١٨٤/١٤).

مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَعَتْ وَهُو كَافِرٌ فَأُولِئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَة ﴿ (۱) فَعُلِم أَنْ مَن لَم يمت وهو كافر من المرتدين لا يكون خالداً في النار ، وذلك دليلٌ على قبول التوبة وصحة الإسلام فلا يكون تاركاً لدينه ، فلا يقتل ، ولعموم قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١) إلى قول : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَاقَامُوا الصَّلاة وَآتَى الزّكاة مَوْ اللّهُ مُ اللّهُ مَلْ الخطاب عام في قتال كل مشرك وتخلية سبيله إذا تاب من شركه وأقام الصلاة وآتى الزكاة سواء كان مشركاً أصلياً أو مشركاً مرتداً .

وأيضاً ، فإن عبدالله بن سعد بن أي سرح (١) كان قد ارتد على عهد النبي على ، ولحق بمكة ، وافترى على الله ورسوله ، ثم إنه بعد ذلك بايعه النبي على وحقن دمه ، وكذلك الحارث بن سويد (١) أخو الجلاس بن سويد (١) وكذلك جماعة من أهل مكة أسلموا ثم ارتدوا ثم عادوا إلى الإسلام ، فحقت دماؤهم ، وقصص هؤلاء وغيرهم مشهورة عند أهل العلم بالحديث والسيرة .

⁽١) من الآية (٢١٧) سورة البقرة، تكملة الآية : ﴿وَأُولْنَكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِينَهَا عَالَدُوْنَ﴾ .

⁽٢) من الآية (٥) مسورة التوبة ، تكملة الآية : ﴿ . . . حَيثُ وَجَدَاتُ مُوهُمْ وَخُلُوهُمْ وَخُلُوهُمْ وَاخْدُوا لِللهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ وَاخْدُوا اللّهِ اللّهِ عَلَى مَسرصَد فَإِنْ تَابُسُوا وَأَقَامُوا النصلة وَآتُوا الرّكاة فَخَلُوا مَسيلًهُمْ إِنَّ اللّهَ غَذُورٌ رَحِيمٌ ﴾

⁽٣) انظر الرقم الذي قبله .

⁽٤) تقدمت ترجمته في ص (٢١٩) .

⁽٥) تقدمت ترجمته في ص (٥٨٤) .

⁽٦) تقدمت ترجته في ص (٦٢) .

وأيضاً ، فالإجماع من الصحابة _ رضي الله عنهم _ ظاهر على ذلك ، فإن النبي على الله المدرب إلا أهل مكة والمدينة والطائف واتبع قوم منهم من تنباً [فيهم] (١) مشل مسيلمة (١) والعنسي (١) وطليحة الأسدي (١) ، فقاتلهم الصديق وسائر الصحابة رضي الله عنهم ، حتى رجع أكشرهم إلى الإسلام ، فأقروهم على ذلك ، ولم يقتلوا واحداً عن رجع إلى الإسلام ، ومن رؤوس من كان قد ارتد ورجع طليحة الأسدي المتنبي ، والأشعث بن قيس (١) ، وخلق كشير لا يحصون ، والعلم بذلك ظاهر المدر العلم بذلك ظاهر المدر الله المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر المدر

⁽١) ما بين المعقوفتين : زيادة من (ب) .

⁽۲) تقدمت ترجمته في ص (۳۳۰) .

 ⁽٣) هو عبهلة بن كعب بن غوث بن صعب بن مالك بن عنس (١٠٠٠ ـ ١١هـ) يقال له أسود
 السواد وجهه ، وسَمَّىٰ نفسه رحمان اليمن .

متنبىء مشعوذ ، من أهل اليمن ، كان بطاشاً جباراً أسلم لما أسلمت اليمن ثم ارتد في عهد الرسول على واتسع سلطانه في حضرموت والبحرين والأحساء واليمن وما جاورها ، قتله فيروز الديلمي . وقيل : قيس ابن هبيرة المكشوح . انظر ترجمته في : فتوح البلدانه (١١٣ ـ ١١٥) ، قتاريخ الطبري، (٣/ ٢٢٧ _ ٢٤٠) ، فجهرة الأساب، لابن حرم (٣٨١) ، قالنهاية، (٣/ ٢٠٠ ـ ٣٠) .

⁽٤) هو طليحة بن خويلد الأسدي (٠٠٠ ـ ٢١هـ) متنبىء شجاع يقال له قطليحة الكذاب، قدم على النبي الله السنة التاسعة من الهجرة في وقد بني أسد وأسلموا ، قليا رجعوا إلى ديارهم ارتد طليحة وادعى النبوة واتبعه أناس من أسد وغطفان وطيئى ، قوجه إليه الصديق خالد بن الوليد فانهزم طليحة في معركة قبُزَاخة، وهرب إلى الشام ، ثم رجع إلى المدينة في أيام عمر بن الخطاب وأسلم وحسن إسلامه واستشهد في معركة عهاوند .

انظر ترجته في : «الاستيعاب؛ (٢/ ٧٧٣)، «تهــليب تاريــخ ابن عساكر؛ (٧/ ٩٣ ــ ١٠٦)، «نهليب الأسماء واللغات؛ للنوري (١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥) ، «أسد الغابة؛ (٣/ ٦٥ ، ٦٦) .

⁽٥) تقدمت ترجمته في ص (١٢٣) .

لا خفاء به على أحد، وهذه الرواية عن الحسن(۱) فيها نظر ، فإن مثل هذا لا يخفى عليه / ولعله أراد نوعاً من الردة كظهور الزندقة ونحوها ، أو ١٢٥/ب قال ذلك في المرتد الذي ولد مسلم ، ونحو ذلك مما قد شاع فيه الخلاف .

وأما قوله على ذلك واستمر عليه الأوراء فنقول بموجبه فإنها يكون مبدلاً إذا دام على ذلك واستمر عليه الله المالمين فليس بتارك لدينه الحتى فليس بمبدل ، وكذلك إذا رجع إلى المسلمين فليس بتارك لدينه مفارق للجهاعة ، بل هو متمسك لدينه ، ملازم للجهاعة ، وهذا بخلاف القتل والزنى ، فإنه فعل صدر عنه لا يمكن دوامه عليه بحيث إذا تركه يقال إنه ليس بزان ولا سارق [ولا](ء) قاتل فمتى وُجد منه ترتب حده عليه وإن عزم على أن لا يعود إليه لأن العزم على ترك العود لا يقطع مفسدة ما مضى من الفعل .

على أن قوله: «التَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَسَاعَةِ» قد يفسر بالمحارب قباطع الطريق، كذلك رواه أبو داود في سننه مفسراً عن عائشة رضي الله عنها _ قبالت: قال رسول الله على: «لا يَحِلُ دَمُ امِرى مسلم يشهدُ أَنْ لا إلْهُ إلاَّ اللَّهُ وأَنَّ مُسحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ إلاَّ بإحدى ثَلاث : رجلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانِ فَإِنَّهُ يُسْرَجَمْ ، وَرَجُلٌ خَسرَجَ مُسحَارِياً للَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّهُ يُشْرَجَمْ ، وَرَجُلٌ خَسرَجَ مُسحَارِياً للَّهِ وَرَسُولُ اللَّهِ إلاَّ بإحدى أَنْ نَفْساً وَرَسُولِهِ فَإِنَّهُ يُشْتَلُ أَوْ يُصَلِّبُ أَوْ يَنْفَى مِسنَ الأرضِ، أَوْ يَقْتُلُ نَفْساً

⁽١) هو الحسن بن يسار البصري ، وتقدمت الرواية عنه في قتل المرتد بدون استتابة ، انظر ص

⁽٢) سبق تخريجه في ص (٥٥٢) .

⁽٣) وهو تفسير الإمام أحمد للحديث المذكور تقدم في ص (٥٧٩) .

⁽٤) ما بين المعقوفتين من (ب) و (ج) .

فَيُقْتُلُ بِهَا() ، فَهِذَا الْمُسْتَثَنَى هُنَا هُوَ المذكورُ فِي قَوْلِهِ: «التَّارِكُ لِدِيْنِهِ الْسُكُونُ الْمُسْتَثَنَى هُنَا هُو المذكورُ فِي قَوْلِهِ: «التَّارِكُ لِدِيْنِهِ الْسُمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ وَإِنهَا يكون هذا بالمحاربة.

يؤيد ذلك أن الحديثين تضمنا أنه لا يجل دم من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله على والمرتد لم يدخل في هذا العموم فلا حاجة إلى استثنائه، وعلى هذا فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن موجب الدين، ويفسر ق بين ترك الدين وتبديله ، أو يكون المراد به من ارتد وحارب كالعُرنيئين (۱) ومقيس بن صبابة (۱) محن ارتد وقتل وأخذ المال ، فإن هذا يقتل بكل حال وإن تاب بعد القدرة عليه ، ولهذا والله أعلم - استثنى هؤلاء الشلائة الذين يقتلون بكل حال وإن أظهروا التوبة بعد القدرة ، ولو كان أريد المرتد المجرد لما احتيج إلى قوله : «المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ فإن مجرد الخروج عن الدين يوجب القتل وإن لم / يفارق جماعة الناس ، فهذا ١١٢٦/١ وجه يحتمله الحديث [وهو](۱) - والله أعلم - مقصود هذا الحديث .

⁽١) سبق تخريجه في ص (١٧٩) .

⁽۲) العُرزيّونَ نسبة إلى عُريَدنة ـ بالعين والراء المهملتين مصغرا ـ حي من قضاعة وحي من بَجِيلة ، والمراد هنا الشاني ، وهي من قحطان . انظر : «فتح الباري» (۱/ ۱۳۳۷) . وكان من قصتهم كها روى البخاري عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال : قدم أناس من عكل ـ أو عرينة ـ فاجتووا المدينة فأمرهم النبي بلغاح ، وأن يشربوا من أبوالها والبانها فانطلقوا . فلها صحوا قَتَلُوا رَاعِيَ النبي في واستاقوا النعم ، فجاء الخبر في أول النهار ، فبعث في أنارهم . فلها ارتفع النهار جيء بهم ، فأمر فقطع أبديهم وأرجلهم ، وسُمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستسقون فلا يُسقون . انظر : «صحيح البخاري» كتاب الوضوء ، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها (١/ ٣٣٥ برقم ٢٣٣) المطبوع مع فتح الباري .

⁽٣) تقدمت ترجته في ص (٢٢٠).

⁽٤) ما بين المعقوفتين : من (ب) و (ج) .

وأما قوله (۱) لا يقبل الله توبة عبد أشرك بعد إسلامه (۱) فقد رواه ابن ماجة من هذا الوجه ، ولفظه: ولا يقبل الله من مُشوك أشرك بَعْدَ إسلامه عَمَلاً حَتَّى يَفَارِقَ الْمُشْرِكِيْنَ إلَى الْمُسْلِمِيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ الله وهذا دليل على قبول إسلامه إذا رجع إلى المسلمين ، وبيان أن معنى الحديث أن توبته لا تقبل ما دام مقياً بين ظهراني المشركين مكشراً لسوادهم ، كحال الذين قتلوا ببدر ، ومعناه أن من أظهر الإسلام ثم فتن عن دينه حتى ارتد فإنه لا تقبل توبته وعمله حتى يهاجر إلى المسلمين ، وفي مثل هؤلاء نزل قوله تعمالى : ﴿إِنَّ اللَّذِيْنَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ (١٤) الآية .

⁽١) قـوله : أي قول النبي ﷺ وقد تقدم هذا الحديث في ص (٥٨٠) .

⁽٣) يبدر أن ظاهر هذا الحديث يخالف الذي بعده لأن الأول دل على عدم قبول توبة المرتد مطلقا ، وهو من أدلة من قال بذلك كها تقدم في ص (٥٨٠) وليس المراد كذلك بل الحديث الثاني يفسر الأول وفيه زيادة معنى وهو أن المرتد الذي يقيم بين ظهراني المشركين مكثراً لسوادهم فإن توبته وعمله لا تقبل حتى يهاجر إلى المسلمين . لأن بقاءه في أوساط المشركين لا يومن عليه من الفتنة والعودة إلى الكفر بعد أن أنقله الله منه وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام .

⁽٣) رواه ابن ساجة في «سننه» ، كتاب الحدود ، باب المرتد عن دينه (١/ ٨٤٨ برقم ٢٥٣٦). والنسائي في «سننه» في كتاب الزكاة (٥/ ٨٣) الطبوع مع شرح السيوطي

وعبدالرزاق في «المصنف» باب الإيان والإسلام (١٦٠/١١ برقم ٢٠١٥) والطبراني في «المصجم الكبيرة (٢٠١٥ برقم ٩٦٩) والحاكم في «المستدرك»، في كتاب الأهوال، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه اللهبي (١٤٠/٥) المطبوع مع التلخيص.

قال الشيخ الألباني: حسن.

انظر: الصحيحة (١/٩٩ برقم ٣٦٩).

⁽٤) من الآية: (٩٧) سسورة النساء وتكملة الآية: ﴿... قَالُواْ فِيهُمَ كُنتُمْ قَالُواْ فِيهُمْ كُنتُمْ قَالُواْ كُننَا مُسْتَضَعَفِيسَنَ فِيهِ الأَرْضِ قَالُواْ أَلْسَمْ تَسكُن أَرْضُ اللّهِ وَاسِعَةٌ فَتُسهَاجِدُواْ فِيسهَا فَالْوَاكُمُ مَاوَاهُمْ جَهَدَّمُ وَسَاءتُ مَصِيْراً ﴾ .

وأيضاً فإنّ ترك الدين وتبديله وفراق الجهاعة يدوم ويستمر ، لأنه تابع للاعتقاد ، والاعتقاد دائم، فمتى قطعه وتركه عاد كها كان ولم يبق لما مضى حكم أصلاً ، ولا فيه فساد ، ولا يجوز أن يطلق عليه القول بأنه مبدل للدين ، ولا أنه تارك لدينه ، كها يطلق على الزاني والقاتل بأن هذا زان وقاتل، فإن الكافر بعد إسلامه لا يجوز أن يسمى كافراً عند الإطلاق، ولأن تبديل الدين وتركه في كونه موجباً للقتل بمنزلة الكفر الأصلي والجراب في كونهها كذلك فإذا كان زوال الكفر بالإسلام أو زوال المحاربة بالعهد يقطع حكم الكفر فكذلك إذا زال تبديل الدين وتركه بالعود إلى الدين وأخذه انقطع حكم ذلك التبديل والترك .

## فصـــل

إذا تقرر ذلك فإن الذي عليه جماهير أهل العلم أن المرتد يستتاب ومذهب مالك وأحمد أنه يستتاب ، ويؤجل بعد الاستتابة ثلاثة أيام(١) ، وهل ذلك واجب أو مستحب ؟ على روايتين عنها ، أشهرهما عنها : أن الاستتابة واجبة (١) ، وهو (١) قول إسحاق بن راهويه (١) .

وكذلك مذهب الشافعي هل الاستتابة واجبة أو مستحبة على قولين، لكن عنده في أحد القولين يستتاب فإن تاب في الحال وإلا قتـل(٥) وهو قول ابن المنـذر(١) والمـزني(٧) وفي القـول الآخـر يسـنـتاب ثـلاثاً كمـذهب مـالـك

 ⁽۲) انظر : «المغني» (۱۰/ ۷۶) ، (۲)
 (۳) ق (ب) و (ج) : «مذا» .

⁽٤) انظر قوله في «المغنى» (١٠/ ٧٥) .

⁽٥) انظر : الله قدب للشيرازي (٢/ ٢٢٢) ، الروضة الطالبين، (١٠/ ٧٦) .

⁽٦) تقدمت ترجمته في ص (١٣) .

واسطر قبول ابن المنتذر في «الإشراف» (٢٣٨/٢) ، «المغني» (١٠/ ٧٥) .

⁽٧) هو أبو إبراهيم إساعيل بن يحيى بن إساعيل المزني المصري (١٧٥ ـ ٢٦٤ هـ). صاحب الإمام الشافعي . كان زاهداً عالماً مجتهداً قوي الحجة روى عن: الشافعي وعلي بن معبد بن شداد ، ونعيم بن حماد وغيرهم . وروى عنه: أبو بكر بن خزيمة وابن أبي حاتم ، وأبو جعفر الطحاوي . كان مناظراً بارعاً ، قال الشافعي في وصف مناظرته : قلو ناظره

الشيطان لغلبه ٤ . من مصنفاته : المختصره في الفقه و «الجامع الكبيرا و «الجامع الصغيرا

وأحد(١) . وقال الزهريُّ(١) وابن القاسم(٣) في رواية : يستتاب ثلاث / ١٢٦/ب مراتِ(١) .

ومذهب أي حنيفة أنه يُستتاب أيضاً ، فإن لم يتب وإلا قتل ، والمشهور عندهم أنَّ الاستنابة مستحبةً (٥) ، وذكر الطحاويُ (١) عنهم : لا يقتل المرتد حتى يستتاب (٧) وعندهم يُعرَض عليه الإسلام ، فإن أسلم وإلا قُتل مكانه ، إلا أن يطلب أن يؤجل ، (فإنه) (١) يُؤجّل ثلاثة أيام (١) .

و «الوثائق» توفي بمصر . انظر ترجمته في : «طبقات الفقهاء» للشيرازي (٧٩) ، «طبقات فقهاء الشافعي» للبيهقي (٣٢٨/٣) ،
 وطبقات الشافعية» للسبكي (٣/٣٠ ـ ١٠٩) ، «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (٢/٣١) ، وانظر قول المرزي في مختصره (٥/٣٦٧) المطبوع في ذيل «الأم» ، أيضاً في دالإشراف» (٢/٣٢) .

⁽١) انظر : المهذب، للشيرازي (٢/ ٢٢٢) ، فروضة الطالبين، (٢٦/١٠) .

⁽٢) تقدمت ترجته في ص (١٥١) .

⁽٣) تقلعت ترجمة ابن القاسم في ص (٤٧٦) .

⁽٤) قبول الزهري رواه عبدالرزاق في «المصنف» عن ابن جريج عن حبان (١٠٠ ١٦٤ برقم (١٨٦٩٣) أيضاً : «الإشراف» (٢٣٨/٢) ، وقول ابن القاسم لم أعثر عليه .

⁽٥) انظر: «المبسوط؛ لشمس الدين السرخسي (١٩/١٠) .

⁽٦) تقلعت ترجمته في ص (٣١) .

⁽٧) انظر ما ذكره الطحاري في فشرح معاني الآثار؟ (٣/ ٢١٠) .

⁽٨) ليس في (ب) .

⁽٩) هـذا هـر الرأي الأول للأحناف ، وفي «النوادر» عن أبي حنيضة وأبي يوسف أنه يُسـتـحب للإمام أن يُؤجَّـل ثلاثة أيام طلب ذلك أو لم يطلب . انظر التفصيل في : «المبسوط» (٩٨/١٠ ، ٩٩) .

وقال الشوريّ(۱): يُؤجَّل ما رُجِيت توبتُه(۱)، وكذلك معنى قول النخعى(۱).

ودهب عبيد بن عمير(؛) وطاوس(ه) إلى أنه يقتل ، ولا يستتاب(١) لأنه

(١) تقدمت ترجمته في ص (٣١) .

(٢) انظر: قبول الشوري والنخمي في مصنف عبدالرزاق (١٠/ ١٦٦ برقم ١٨٦٩٧) ، وفي «الإشراف» لابن المتلر (٢/ ٢٣٨) ، وفي «السنن الكبرى» للبيهقي (١٩٧/٨) .

(٣) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخمي (٤٦ ـ ٩٦ هـ). من أكابر التابعين صلاحاً وحفظاً للجديث كان إماماً مجتهداً له مذهب . أجمعوا على توثيقه . روى عن : مسروق وعلقمة وجاعة ، وروى عنه : الأعمش ، وسياك بن حرب وآخرون . مات مختفياً من الحجاج .

قـال ابن خلكان : نسبته إلى النَّخع ـ بفتح النون والخاء المعجمة ويعدها عين مهملة ـ وهي قبيلة كبيرة من ملحج باليمن .

انظر ترجمته في : «طبقات ابن سعد» (٦/ ٢٧٠ ـ ٢٨٤) ، «طبقات خليفة بن خياط» (١/ ٣٦٢)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٠٠ و ٦٠٤) ، «وفيات الأعيان» (١/ ٢٥ ، ٢٦).

(٤) هو أبو عاصم عبيد بن عمير بن قتادة الليشي المكي (٠٠٠ ـ ٦٨ هـ) من كبار التابعين وأدمتهم ، ولد في حياة الرسول ﷺ وذكر البخاري أنه وأى النبي ﷺ روى عن: أبيه وعسر وعلي وأم سلمة وجماعة . وروى عنه: عطاء ومجاهد وعمرو بن دينار وغيرهم . انظر ترجمته في : قطبقات ابن سعد، (٤٦٣/٥ ، ٤٦٤) ، قالتاريخ الكبير، (٥/ ٤٥٥) ، قالد الغابة (٢/ ٣٥٣) ، قالاستيماب، (١٠١٨/٣) .

(٥) هو أبو عبدالرحن طاوس بن كيسان الممداني قيل: اسمه ذكوان (٣٣- ١٠٦ هـ). عالم اليسمن ، فقيه فاضل ، من أكابر التابعين تفقها في الدين ورواية للحديث . أصله من الفرس ومولده ومنشأه من اليسمن . روى عن: ابن عباس وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة وآخرين . وروى عن عطاء ومجاهد وابن شهاب وغيرهم . توفي حاجاً .

انظر ترجته في : قطبقات ابن سعده (٥/ ٥٣٧ ـ ٥٤٢) ، قحلية الأولياء (٣/٤ ـ ٢٣)، قوفيات الأعيان، (٢/ ٥٠٩ ـ ٥١١) ، قتذكرة الحفاظ، (١/ ٩٠) .

(٦) قبول عبيد بن عمير رواه عبدالرزاق في «المصنف» عن ابن جريج عن عمرو بن دينار . انظر: «المصنف» (١٠/ ١٦٤ برقم ١٨٦٩٤) . وروى أيضاً قبول طاوس عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه .

انظر: اللصنف، (١٠/١٦٦، ١٦٧، برقم ١٨٧٠٠) .

ﷺ أمر بقتل المبدّل دينه والتارك لدينه (١) المفارق للجماعة ، ولم يامر باستتابته ، كما أمر الله سبحانه بقتال المشركين من غير استتابة مع أنهم لو تابوا لكففنا عنهم .

يؤيد ذلك أن المرتدَّ أغلظ كـ فـراً من الكافـر الأصلي ، فإذا جاز قتل الأسير(٢) الحربي من غير استتابة فقَتْـل المرتدَّ أَوْلى .

> المقصد مسن الاستستابسة

وسِرُّ ذلك أنا لا نجيز قتل كافر حتى نستنيه ، بأن يكون قد بلغته دعوة محمد على إلى الإسلام ، فإنَّ قَتْل من لم تبلغه الدعوة غير جائز والمرتدُّ قد بلغته الدعوة ، فجاز قتله كالكافر الأصلي الذي بلغته، وهذا هو عله من رأى الاستنابة مستحبة (٢) ، فإن الكفار يستحب أن ندعوهم إلى الإسلام عند كل حرب وإن كانت الدعوة قد بلغتهم ، فكذلك المرتدُّ ولا يجب ذلك فيها(١) .

⁽١) في (ب) : بزيادة الواو .

⁽٢) سبأن تفصيل حكم الأسير في الإسلام في ص (٦٣٠).

⁽٣) هذا توجيه الحنفية في استحباب الاستتابة ، قال السرخسي: «أنه يستحب أن يستتاب لأنه بمنزلة كافر قد بلغته الدعوة وتجديد الدعوة في حق مثله مستحب وليس بواجب، انظر: (١٩/١٠).

⁽٤) اختلف العلياء في ذلك :

فقال مالك بن أنس: لا يُقاتلون حتى يُدعوا ، أو يُوفنوا .

وقال الحسن البصري : يجوز أن يُصَاتَلوا قبل أن يُدعوا ، وقد بلغتهم الدعوة ، وكذلك قال الشوري وأصحاب الرأي ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق واحتج الشافعي في ذلك بقتل ابن أبي الحقيق .

فأمّا من لم تبلغه الدعوة ، بمن بعدت داره ، ونأى محله ، فإنه لا يُقَاتَل حتى يُدّعَى ، فإن قُمّتل منهم أحد قبل الدعوة رجبت فيه الكفارة والدية .

انظر التفصيل في : قمعالم السنن، للخطابي (٣/ ٢٦١ ، ٢٦٢) .

نعم لو فُرِض المرتدَّ من يخفى عليه جواز الرجوع إلى الإسلام ، فإن الاستتابة هنا لابد منها .

ويدلٌ على ذلك أيضاً أن النبي على أهدر يوم فتح مكة دم عبدالله بن سعد بن أبي سرح ، ودم مقيس بن صبابة ، ودم عبدالله بن خَطّل(۱) ، وكانوا مرتدين ، ولم يستتبهم ، بل قتل ذانك الرجلان ، وتوقف على عن مبايعة بن أبي سرح لعل بعض المسلمين يقتله ، فعُلم أن قتل المرتد جائزً ما لم يسلم ، وأنه لا يستتاب .

وأيضاً ، فإن النبي على عاقب العرنيين الذين كانوا في اللقاح(٢) ثم ارتدوا عن الإسلام بها أوجب موتهم ولم يستتبهم ، ولأنه فعل شيئاً من

⁽۱) هو عبدالله بن خطل، ويقال عبدالعزى بن خطل (۰۰- ۸ هـ). رجل من بني تيم بن غالب . كان من قصته أنه أسلم وهاجر إلى المدينة فبعثه رسول الله على ساعياً على الصدقة، وبعث محه رجلا من خزاعة يصنع طعامه ويخدمه ، فنزل منزلاً ، وأمره أن يذبح تيساً ويصنع له طعاماً ، ونام هو في نصف النهار فلها استيقظ رأى الحزاعي نائها لم يصنع شيئاً ، فحدا عليه وقتله ثم ارتد عن الإسلام وساق ما أخذ من الصدقة وهرب إلى مكة وكان يقول شحمراً في هجاء النبي على وكانت له قينتان تغنيان بذلك الهجاء ، فأهدر النبي على دمه يوم فتح مكة ، وقتله أبو برزة الأسلمي ، وهو متعلق بأستار الكعبة ، انظر ترجمته في : قمغازي الواقدي، (۲/ ۸۲۰) ، قطبقات ابن سعد، (۲/ ۱۳۹) ، قعبون الأثراء لابن سيد النام (۲۲۸) ، قالمور النبوية، لابن كثير (۳/ ۲۲۶) .

 ⁽٢) اللَّمَاح جمع «لقوح» وهي الناقة إذا كانت غزيرة اللبن ، واللقاح هي النوق ذات الألبان .
 انظر : «النهاية» (٤/ ٦٢ باب البلام مع القاف) . وقال الخطابي : اللقاح : جمع لِقَحَة وهي التي نتجت حديثاً ، فهي لقحة ولقوح شهرين أو ثلاثة ، ثم هي لبون بعد ذلك .
 انظر : «ضريب الحديث» للخطابي (٢/ ٢٨٥) .

الأسباب المبيحة للدم فقُتل قبل استتابته كالكافر الأصلى وكالزاني وكقاطع الطريق ونحموهم ، فإنَّ كل هؤلاء _ مَن قبلت توبته ومن لم تقبل _ يُقتل قـبل الاستتابة ، ولأن المرتد لو امتنع / بأن يلحق بدار الحرب أو بأن يكون ١/١٢٧ المرتدون ذوي شــوكةٍ يمتنعون بها عن حكم الإسلام فإنه يُفتل قبل الاستتابة بلا تردد ، فكذلك إذا كان في أيدينا .

وحبجة من رأى الاستتابة إما واجبة أو مستحبة قوله سبحانه وتعالى: عَنَاسَةً ﴿ قُلْ لِلَّذِيْنَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١) أمر الله ورسوله أن يخبر جميع الذين كـ فروا أنهم إن انتهوا غُفر لهم ما سلف ، وهذا معنى الاستنابة ، والمرتدُّ من الذين كفروا ، والأمر للوجوب ، فعُلِم أن استتابة المرتد واجبة ، ولا يُقال : وفَقَدْ بِلَغَهُمْ عُمُومُ الدُّعُووَ إِلَى الْإِسْـلاَمِ اللهُ هذا الكفر أخص من ذلك الكفر ، فإنه يوجب قتل كل من فعله ، ولا يجوز استبقاؤه وهو لم يستتب من هذا الكفر .

وأيضاً ، فإن النبي ﷺ بعث بالتـوبة إلى الحارث بن سويد ومن كان قد ارتد معه إلى مكة كما قدمناه ، بعد أن (كانت قد) (١) نزلت فيهم آية التـوبة فـتكون اسـنتابته مشروعة ، ثم إن هذا الفعل منه خرج امتثالًا للأمر بالدعوة إلى الإسلام ، والإبلاغ لدينه ، فيكون واجباً .

⁽١) من الآية (٣٨) سـورة الأنفال وتكمـلة الآية: ﴿... وَإِنْ يَعُودُواْ فَقَدُ مَضَـتُ سُنَّهُ الأولين) .

⁽٢) في (ب) بدون : (كانت قد) .

وعن جمابر _ رضي الله عنه _ أن امرأة يُقال لها: (أم مروان ١٠١١) ارتدت عن الإسلام ، فأمر النبي ﷺ أن يُعْرَض عليها الإسلام فإن رجعت وإلا قُتلت(٢).

وعن عائشة _ رضي الله عنها _ قالت : «ارْتَـدَّتْ امرَأَةٌ يَـوْمَ أُحُـدٍ ، فَأَمَـرَ النبيُّ ﷺ أَنْ تُسْتَنَابَ، فَإِنْ تَابَتْ وَإِلاَّ قُتِلَـتُ، رواهما الدارقطني(٣) .

وهذا _ إن صبح _ أمرٌ بالاستشابة ، والأمر للوجوب ، والعمدة فيه

(١) لم أجد لها ترجمة .

(٢) رواه الدارقطني، في كتاب الحدود والديات وغيره عن جابر وضي الله عنه (١١٨/٣، ١١٩ ا برقم ١٢٢)، والبيهةي في كتاب المرتد، باب من قتل من ارتد عن الإسلام رجلاً أو امرأة (٨/ ٢٠٣) المطبوع مع الجوهر النقي، وإسناد ضعيف. قال البيهةي: في هذا الإسناد بعض من يجهل والسنن الكبرى، (٨/ ٢٠٣). أيضاً في إسناده عبدالله بن أذينة قال عنه الزيلعي: وعبدالله بن أذينة جرَّحه ابن حبان فقال : لا يجوز الاحتجاج به بحال . وقال الدارقطني في والموتلف والمختلف، : متروك. وقال ابن عدي في والكامل، : عبدالله بن عطارد بن أذينة منكر الحديث، لم أرّ للمتقدمين فيه كلاماً. انظر : ونصب الرابة، (٣/ ٤٥٨).

وذكره ابن حجر عن الدارقطني والبيهمي من طريقين زاد في أحدهما : افأبت أن تسلم فقتلت، وقال : إسنادهما ضعيفان ، انظر : الخيص الحبير، (٤٩/٤ برقم ١٧٤٠) .

(٣) رواه الدارقطني في كتاب الحدود والديات وغيره عن عائشة رضي الله عنها (١١٨/٣ برقم ١٢١) وإساده ضعيف جداً فيه محمد بن عبدالملك ، قال عنه أحمد غيره : يضع الحديث. انظر : «نصب الراية» (٤٥٨/٣) . وقال ابن حجر : رُوي من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة «أن امرأة ارتدت يوم أحمد فأمر النبي الله أن تستناب فإن تابت وإلا قُتلت، واحتج به ابن الجوزي في «التحقيق» . انظر «التلخيص» (٤٩/٤ برقم ١٧٤٠) .

__اع إجم مابة على وعـــية عـــ ـــتابــة فأخ

إجماع الصحابة ، عن محمد بن عبدالله بن عبدالقاريّ (۱) ، قال : قَدِم على عمر بن الخطاب رجلٌ من قِبل أبي موسى الأشعري ، فسأله عن الناس ، فأحبره ، ثم قبال هل من مُغَرّبة (۱) خبر ؟ قبال : نعم ، رجل كَفَر بعد إسلامه ، قبال : فيا فعلتم به ؟قال : قرّبناه فضربنا عنقه ، قال عمر : في الله عني ثال عمر : في الله عني ثال عمر عنيناً ، واستتبتموه لعلّه يتوب ويراجع أمر الله ، اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض إذ بلغني (۱) رواه

⁽۱) هو عمد بن عبدالله بن عبدالقاري ، وهو جد يعقوب بن عبدالرحن المديني الإسكندراني. دوى عن: أبيه وعن عمر وأبي طلحة . وروى عنه الزهري وابنه عبدالرحن ومعمر . انظر ترجمته في : «التاريخ الكبير» (۱/ ۱۲۲) ، «الجورح والتعديسل» (۷/ ۲۰۰) ، «ميسزان الاعتدال» (۳۰ ۲۰۰) .

⁽٢) مُخَرَّبَة : بكسر الراء وفتحها مع الإضافة فيها _ وهو من الغرب وهو البعد وشأو مُخَرَّب ومُغَرَّب أي بعيد ، وهل من مغربة خبر ؟ أي: هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد ؟ انظر : «النهاية» لابن الأثير الجنوري (٣٤٩/٣ باب الغين مع الراء) .

 ⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام عن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن عبدالقاري عن أبيه باختلاف يسير في اللفظ (٢/ ٧٣٧ برقم ١٦) .

والشافعي في المستده (بدائع المنز) باب حد من ارتد عن الإسلام ، وما جاء في الزنادقة عن طريق مالك (٢/ ٢٨٢ برقم ١٤٨٤) المطبوع مع القول الحسن شرح بدائع المنن.

وأحمد عن طريق مالك باختصار ، «أحكام أهمل الملل» للخملال ، كتاب الردة باب الاستتابة (ق ١/١٣٩) .

والطحاوي في «شرح معاني الآثارة ، كتاب السير ، باب الإمام يريد قتال أهل الحرب هل عليه قبل ذلك أن يدعوهم أم لا ؟ عن طريق مالك نحوه (٣/ ٢١٠ ، ٢١١) .

والبيهقي في «السنن الكبرى» ، كتاب المرتد ، باب من قال يجبس ثلاثة أيام عن طريق مالك باختلاف في اللفظ (٨/ ٢٠٧ ، ٢٠٧) .

وقد وسّع الشيخ الألباني في الكلام على هذا الأثر ورجّع أنه منقطع السند وعلى فعرض الاسعال، فإنه معلول بمحمد بن عبدالله فهو في حكم مجهول الحال . انظر التفصيل في: «الإرواء» (١٣٠/٨ ، ١٣١ برقم ٢٤٧٤) .

مالكٌ والشافعي وأحدُ وقال(١): أذهب إلى حديث عمر ، وهذا يدل على أن الاستتابة واجبةٌ ، وإلا لم يقل عمر : لم أرض إذ بلغني .

وعن أنس بن مالك قال: لما افتتحنا تُستر (۲) بعثني الأشعريُ إلى عمر بن الخطاب، فلما قدمت عليه قال: ما فعل البكريون؟ (جحينة وأصحابه قال: فأخذت به في حديث آخر) (۲)، قال: فقال: ما فعل / ۱۲۷/ب [النفر] (۱) البكريون؟ قال: فلما رأيته لا يقطع (۱) قلت: يا أمير المؤمنين، ما فعلوا؟ إنهم قَتلوا ولحقوا بالمشركين: ارتدوا عن الإسلام، وقاتلوا مع المشركين حتى قُتلوا. قال: فقال: لأن أكون أخذتهم سِلْمًا كان أحب المشركين عا على وجه الأرض من صفراه (۱) أو بيضاء (۱۷). قال: فقلت:

⁽١) الـقـائل هو الإمام أحمد انظر : «أحكام أهل الملل» للخـلال ، كتاب الردة ، باب الاستتابة (ق/١٣٨/ب)

⁽٢) تُستر: بالضم ثم السكون ، وقتح التاء الأخرى وراء - أعظم مدينة بخوزستان وهو تعريب ششتر معناه: التفضيل في الطيب والنزهة ، وهي مدينة كبيرة ، رائعة نضرة ، ولها المحامن البارعة ، وهي قديمة البناء افتتحها أبو موسى الأشعري ، واستشهد على بابها البراء بن مالك الأنصاري ، وذكر أبن بطوطة : أنه قتحها خالد بن الوليد والأول أرجع . انظر : «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٢/٢٧٦ - ٣٨٩) ، «مراصد الاطلاع» لصفي المدين البغدادي (٢٠٢١ ، ٢٦٢) ، «رحلة ابن بطوطة» (٢٠٢) .

⁽٣) ليس في (ج) ، وكذلك المطبوعة .

⁽٤) ما بين المعقوقتين : زيادة من (ب) .

⁽٥) ني (ب) ر (ج) : الا يقلعه .

⁽٦) الصفراء مي الذهب: انظر: «النهاية» (٣/ ٣٧) باب الصاد مع الفاء .

⁽٧) البيضاء هي الفضة . المصدر السابق .

وما كان سبيلهم لو أخذتهم سِلْماً ؟ قال: كنت أعرض عليهم الباب الذي خرجوا منه ، فإن أَبُوا استودعتهم السجن(١٢١) .

وعن عبدالله بن عتبة (٣) قال : أخذ ابن مسعود قوماً ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق، قال: فكتب فيهم إلى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فكتب إليه أن إعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا إله إلا الله فأن قبلوا فَخَلَّ عنهم وإن لم يقبلوا فاقتلهم ، فقبلها بعضهم فتركه ولم يقبلها

⁽١) في (ج) : الحبس .

⁽٢) رواه الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك بتهام اللفظ ذكره الحلال في وأحكام أهل الملل، كتاب الردة ، باب الاستتابة (ق/١٣٩/أ ، ١٣٩/ب) وإسناده صحيح . ورواه عبدالرزاق في المصنفه، في كتاب اللقطة باب في الكفر بعد الإيهان عن أنس ـ رضي الله عنه ـ باختلاف يسير في اللفظ (١٩/١٦٥، ١٦٦ برقم ١٨٦٩٦) ورواته ثقات .

والسيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب المرتد ، باب من قال : يحبس ثلاثة أيام عن عامر عن أنس بمعناه ، ومن طريق آخر عن سفيان الثوري عن داود بن أبي هند (٨/٧٠) ، إسناده ضعيف فيه : علي بن عاصم بن صهيب الواسطي . صدوق يخطىء ورمي بالتشيع . «التقريب» (٢٠٢/) .

ومـالك بن يحيى بن عــمرو بن مالك تكلم فيه ابن حبان، وقال البخاري: في حديثه نظر . انظر : «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٩) .

⁽٣) هو عبدالله بـن عُتبـة بن مسعود الهـذلي المدني ويقـال الكوفي (٠٠٠ ـ ٧٤هـ) . وهو ابن أخي عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ولد في عهد النبي رقم ورآه . روى عن: عمه عبدالله بن مسعود وعـمر وأبي هريرة وغيرهم . وروى عنه: ابناه عبيد الله وعون وعامر الشعبي وعمد بن سيرين وغيرهم .

قال العجل: تابعي ثقة وذكره العقيل في الصحابة .

وقال ابن عبدالبر: إنه غلط ، إنها هو تابعي من كبار التابعين بالكوفة .

انظر ترجمته في : «طبقات ابن سعده (٦/ ١٢٠) ، «تاريخ الثقات؛ للعسجلي (٢٦٨) ، «الاستيعاب» (٦/ ٣١٢) .

بعضهم فقتله(١) ، رواهما الإمام أحمد بسند صحيح .

وعن العلاء أبي محمد(٢) أن علياً ـ رضي الله عنه ـ أخذ رجلاً من بني بكر بن وائل قد تنصر ، فاستتابه شهراً ، فأبى ، فقدَّمه ليضرب عنقه ، فنادى : يالبكر ٢) فقال عَليَّ: أما إنّك واجده أمامك في النار ، رواه الخلال(٤) وصاحبه أبو بكر (١٥٥) .

وعن أبي مسوسى _ رضي الله عنه _ أنه أني برجل قد ارتد عن

(۱) رواه الإسام أحمد عن طريق عبدالرزاق عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة عن أبيه بتهام اللفظ. ذكره الخلال في وأحكام أهل الملل، كتاب الردة باب الاستتابة (ق ١٣٩/ب) . ورواه عبدالرزاق في المصنف كتاب اللقطة باب الكفر بعد الإيهان باختلاف يسير في اللفظ إلا أن فيه (فكتب فيهم إلى عمر - رضي الله عنه ) بدلاً من: (عثمان رضي الله عنه) للا أن فيه (١٦٨/١٠) . والبيهقي في والسنن الكبرى، كتاب المرتد باختلاف في اللفظ (١٩/١٥) .

(٢) هو العلاء بن عبدالله بن بدر العَنَزي ويقال النهدي أبو محمد البصري، أرسل عن على وروى عنه شعيب بن درهم وعبادة بن مسلم وسعيد بن أبي عروبة وآخرون . قال ابن حجر : ثقة . انظر ترجته في : قته ليب الكيال ( ٢٢/ ٥١٥) ، فته ليب التهذيب ( ٨/ ١٨٥) ، فالتقريب ( ٢٢/ ١٩٥) .

(٣) تسول : «يَالْبَكُرُ؛ هَكُذَا وَقَعْ فِي جَمِيعِ النَّسْخِ ، وَوَقَعْ فِي كُتَابِ الْخَلَالُ : «يَا آل بكر،

(٤) الحالال : هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحلال تقدمت ترجمته في
 ص (٥٥٣) .

(۵) تقلمت ترجته في ص (۱۸).

(٦) رواه الحلال في اأحكام أهنل الملى، كتاب الردة، باب الاستتابة (ق/١٣٩/ب) وفي إسناده: عبدالوهاب بن عطاء الحفاف: صدوق ربها أخطأ، «التقريب» (١٨٨١) والعلاء أبو محمد ثقة إلا أنه يروي عن على رضي الله عنه مرسلاً كما صرح به المزي انظر: انظر: التهذيب الكهال» (٢٢/ ٥١٥)

الإسلام، فدعاه عشرين ليلة أو قريباً منها ، فجاء معاذ ، فدعاه ، فأبى ، فضرب عنقه ، رواه أبو داود(١) .

ورُوي من وجه آخر أن أبا موسى استشابه شهراً ، ذكره الإمام أحدر، .

وعن رجل عن ابن عمر قال: ﴿ يُسْتَتَابُ الْمُرْتَدُّ ثلاثاً ﴾ ، رواه الإمام أحدر» .

وعن أبي وائل (١) عن ابن معين السعدي (١)، قال: مررت في السَّحَر

⁽١) رواه أبو داود في كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد بسنده عن أبي موسى بتهام اللفظ (١٧) ٢٩٤ ، ٢٩٥) المطبوع مع بذل المجهود .

فيه : الحِمَّاني : اسمه عبدالحميد بن عبدالرحن الحيان - بكسر المهملة وتشديد المهملة - أبو يحيى الكوفي ، لقبه : بشمين : صدوق يخطىء ، ورُمي بالإرجاء من التاسعة . انظر : «التقريب» (٢٩/١) .

 ⁽۲) رواه الخدلال في كتداب «أحكام أهمل الملل» ، كتاب الردة باب الاستتابة برواية صالح عن الإمام أحمد (ق ۱۳۸/ب) ، وأبو الفضل صالح في مسائل الإمام أحمد بروايته (۲/٤٧٤ برقم ۱۱۹۱) .

⁽٣) أعرجه ابن أبي شبية في ومصنفه ، في كتاب الحدود ، باب في المرتد عن الإسلام ما عليه (٣) أعرجه ابن أبي شبية في والطبري في وتفسيره (٣١٧/٩ برقم ٢٠٧٦) تحقيق: محمود شاكر . والبيهقي في والسنن الكبرى عن طريق ابن أبي شبية في كتاب المرتد باب من قال يستتاب ثلاث مرات (٨/٧٠) . كلهم عن عبدالكريم عن رجل عن ابن عمر ، ففيه وابي مبهم بين عبدالكريم ويين ابن عمر ، فيكون الحديث منقطعاً ، وبقية رجاله ثقات .

⁽٤) تقدمت ترجمته في ص (٤٣٠) .

⁽٥) وقع في (أ) و (ب): «ابن صعين» ووقع في (ج): «أبو صعين»، وهو من الأسياء المشتبهة ، لم أجد له ترجمة متكاملة . ذكر ابن سعد في «الطبقات» : أن أبا واثل روى عن «ابن سُمَيْن السعدي» وروى «ابن سُمَيْن عن عبدالله (٢/٢٦) . وهكذا ذكر الشيخ أحمد شاكر في تصقيقه للمسند كما سيأتي في تخريج هذا الأثر . وقال الهيثمي في المجمع «ابن مُعَيْسر» لا أعرفه (٥/ ٣١٥) . وقال ابن حجر : ابن مَعْيَسر السعدي ، عن ابن مسعود وعنه أبو واثل واسمه عبدالله . والله أعلم بالصحيح . انظر : «تعجيل المنفقة» لابن حجر (٥٣٥).

بمسجد بني حَنيفة وهم يقولون: إن مسيلمة رسول الله ، فأتيت عبدالله فأخبرته ، فبعث الشُّرط ، فجاءوا بهم ، فاستنابهم ، فتابوا ، فَحَلَّى سبيلهم وضرب عنى عبدالله بن النواحة (١) ، فقالوا : أحدث قوم (١) في أمر فقتلت بعضهم وتركت بعضهم فقال : إني سمعت رسول الله على وقدم إليه هذا وابن أثال (٣) فقال : «أَتشْهَدَان أنَّي رَسُولُ الله ؟» فقالا : أتشهد أنت أن مسيلمة رسول الله ؟ فقال النبي على : «آمنتُ بالله ورَسُولُه ، وَلَوْ كُنْتُ قَاتِلاً وَفَداً لَقَتَلْتُكُمَا ، قال : فلذلك قتلته (١) رواه عبدالله بن أحد بإسناد صحيح .

⁽۱) لم أجد له ترجمة متكاملة ، ذكر البلاذرى أن مسيلمة كتب إلى رسول الله هم عُبادة بن الحارث أحد بني عامر بن حنيفة وهو ابن النواحة الذي قتله عبدالله بن مسعود بالكوفة . وذكر ابن جرير العلبري في تاريخه وابن الأثير في «الكامل» أنه كان يوذن لمسيلمة الكذاب . انظر : «فتوح البلدان» للبلاذري (۹۷) ، «تاريخ الطبري» (۲/ ۲۸۳) ، «الكامل» لابن الأثير (۲/ ۲۸۳) .

⁽٢) في (ب) : ﴿أَخَذَتُ قُوماً﴾ .

⁽٢) تقدمت ترجته في (٠٠٥) .

⁽٤) رواه الإمام أحمد في دمسنده عن أبي وائل عن ابن معيز السعدي باختلاف يسير في اللفظ (٥/ ٣٢٠ برقم ٣٨٣٠) وقال الشيخ أحمد شاكر : داسناده حسن . ابن معيز السعدي ، لم أجد له ترجمة إلا قول الحافظ في دالتعجيل؛ (٥٣٥) اسمه عبدالله ثم لم يترجمه في الأسياء في دالتعجيل، ولا في دالتهليب، وذكره اللهبي في دالمشتبه، (٤٨٩) وتصغير دمعزا عبدالله ابن مُعيز السعدي عن ابن مسعود عنه أبو وائل وابن معيز هذا تابعي لم يذكر بجرح فهو على الستر ويكون حديثه حسناً على الأقل، يبدو أن تحسين الشيخ أحمد شاكر فذا الإسناد بناء على أنه لم يجد ترجمة للراوي دابن معيز السعدي، فهو على الستر عنده ، ويكون حديثه حسناً على أقل تقدير . وقد أشار شيخ الإسلام إلى أن إسناده صحيح وهو أعلم بالرجال فلعله وقف على مالم نقف عليه من حال ابن معيز هذا ثم إن فذا الحديث شواهد وردت من طرق أحرى كلها صحيحة عند الشيخ أحمد شاكر أيضاً أمثال الأحاديث ذوات الأوقام من طرق أحرى كلها صحيحة عند الشيخ أحمد شاكر أيضاً أمثال الأحاديث ذوات الأوقام صحيحة . ورواه أيضا عبدالرزاق في دالمصنف، ، كتاب اللقطة ، باب في الكفر بعد الإيان عن قيس بن أبي حازم باختلاف في اللفظ (١٨٥٠ برقم ١٦٩٠ برقم ١٨٥٠) رجاله ثقات . والدارمي في دسنده في كتاب السير ، باب النهى عن قتل الرسل (٢٨٥٠) .

فهذه أقوال الصحابة في قضايا متعددة لم ينكرها منكر / فصارت ١/١٢٨ إجماعاً .

الفرق بين الكافسسر الأصسل

والفـرق بين هذا وبين الكافر الأصلي من وجوه :

احدها: أن تـوبة هذا أقـرب ؛ لأن المطلوب منه إعـادة الإسـلام ، والمطلوب من ذاك ابتـداؤه ، والإعـادة أسـهل من الابتداء ، فإذا أسقط عنا اسـتتابة الكافر لـصعوبتها لم يلزم سقوط استتابة المرتد .

الثاني: أن هذا يجب قتله عيناً ، وإن لم يكن من أهل القتال ، وذاك لا يجوز أن يقتل إلا أن يكون من أهل القتال ، ويجوز استبقاؤه بالأمان والهدنة والذمة ، والإرقاق ، والمن ، والفداء ، فإذا كان حده أغلظ فلم يقدم عليه إلا بعد الإعذار إليه بالاستتابة ، بخلاف من يكون جزاؤه دون هذا .

الثالث: أن الأصلي قد بلغت الدعوة ، وهي استتابةً عامةً من كل كفر وأما هذا فإنها نستتيبه من التبديل وترك الدين الذي كان عليه ، ونحن لم نصرح له بالاستتابة من هذا ولا بالدعوة إلى الرجوع .

⁼ ورجاله ثقات .

والطبراني في «المعجم الكبير» عن طريق عبدالرزاق عن قيس بن أبي حازم باختلاف في اللفظ (١٨/٩ برقم ٨٩٥٦) .

والبيه في قالسنن الكبرى، ، باب من قال في المرتد يستتاب مكانه فإن تاب وإلا قتل (٢٠٦/٨) .

وأورد الهيشمي في «مجمع الزوائد» في كتاب الحدود، باب فيمن كفر بعد إسلامه عن طريق الطبراني (٢٦١/٦) وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

وأيضاً في كتاب الجهاد ، باب النهي عن قتل الرسل عن ابن معير السعدي بتهام اللفظ

وقال : ورواه أحمد وأبو داود باخستصار وابن معير لم أعرفه ، ويقية رجاله ثقات .

وأما ابن أبي سرح وابن خطل ومقيس بن صبابة فإنه كانت لهم جرائم زائدة على الردة ، وكذلك العرنيون ، فإن أكثر هؤلاء قَتَلوا مع الردة وأَخَذوا الأموال فصاروا قطاع طريق ومحاربين لله ورسوله ، وفيهم من كان يؤذي بلسانه أذى صار به من جنس المحاربين ، فلذلك لم يستتابوا على أن الممتنع لا يستتاب ، وإنها يستتاب المقدور عليه ، ولعل بعض هؤلاء قد استيب قبل ذلك .

## فصيل

ذكرنا حكم المرتد استطراداً لأن الكلام في الساب متعلق به تعلقاً شديداً ، فمن قال : إن ساب النبي الله من المسلمين يستتاب (١) قال : إنه نوع من الكفر ، فإن من سب الرسول أو جحد نبوته أو كذب بآية من كتاب الله أو تهود أو تنصر ونحو ذلك كل هؤلاء قد بدلوا دينهم وتركوه وفارقوا الجهاعة ، فيستتابون وتقبل توبتهم كغيرهم

يؤيد ذلك أن كتاب أبي بكر رضي الله عنه إلى المهاجر () في المرأة السابة: وأنَّ حَدَّ الأَنْبِياءِ لَيْسَ يُشْبِهُ الْحُدُودَ، فَمَنْ تَعَاطَى ذَلِكَ مِنْهَا (٢) مُسْلِمٌ فَهُوَ مُحَارِبٌ غَادِرٌ (١) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهها: وأَيْسَا مُسْلِم سَبُّ اللَّهَ أَوْ سَبُّ أَحَداً مِنَ الأَنْبِيَاءِ فَقَدْ كَذَّبَ بِرَسُوْلِ الله ﷺ وَهِيَ رِدَّةٌ يُسْتَثَابُ فَإِنْ رَجَعَ، وَإِلاَّ قُتِلَ»(٠٠). ذكـــر أدلــة القــول بكــفر

امــــتابته

⁽١) وهــو مــذهب الأحناف وجمهور الشافعية . انظر : «مختصر؛ الطحاوي (٢٦٢) . «النتف في الفتاري؛ (٢/ ٢٩٤) ، «روضة الطالبين؛ (١٠/ ٣٣٢) .

⁽٢) تقدمت ترجته في (٣٧٩) .

⁽٣) ني (ب) و (ج) : المنا .

⁽٤) سبق تخريجه في (٣٧٩) .

⁽٥) ذكره حرب في مسائله عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهها . انظر : ازاد المعادة لابن القيم (٥/ ٦٠).

والأعمى الذي كانت له أم ولد تسب النبي على كان ينهاها فلا تنتهي، ويزجرها فلا تنزجر، فقتلها بعد ذلك(١)، فإن كانت مسلمة / ١٢٨/ب فلم يقتلها حتى استتابها، وإن كانت ذمية وقد استتابها فاستتابة المسلم أولى.

وأيضاً ، فإما أن يقتل الساب لكونه كفر بعد إسلامه ، أو لخصوص السب والشاني لا يجوز ، لأن النبي ﷺ: قال الآ يَحِلُّ دَمُ امْرِيءِ مُسْلِم يَشْهَدُ أَنْ لاَ إللهَ إلاَّ الله وأنَّيْ رَسُولُ اللّهِ إلاَّ بإحْدَى ثَلَاثٍ : كُفَّرٍ بَعْدَ إِسْلاَم، أو زنى بَعْدَ إِحْصَانِ ، أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ فَيْقَتْلُ بِهَا ١٣x٣».

وقد صح ذلك عنه من وجوه متعددة ، وهذا الرجل لم يزن ولم يقتل، فإن لم يكن قتله لأجل الكفر بعد الإسلام امتنع قتله ، فثبت أنه إنها يقتل لأنه كفر بعد إسلامه، وكلَّ من كفر بعد إسلامه فإن توبته تقبل ،

 ⁽١) هذا الحديث مسروي عن ابن عسباس رضي الله عنهما رواه أبو داود في كتاب الحدود ،
 باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ (٢٩٨/١٧) المطبوع مع بذل المجهود .

والنسائي في كتاب تحريم الدم ، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ (١٠٧/٧) ، ١٠٨) المطبوع مع شرح السيوطي .

والحاكم في «المستدرك» في كتاب الحدود : وقال : حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي (٤/ ٣٥٤) المطبوع مع تلخيص الذهبي .

 ⁽۲) سبق تخريجه في (۱۷۹)
 (۳) هذا الحديث من ضمن أدلة القول بكفر الساب المسلم ومشروعية استتابته ، وقد ذكر شيخ

الإسلام في ص (١١٩) بعد سرد هذه الأدلة كلها أنه يجيب عن هذه الحجج ، ويستدل على تعيين قتـل السباب وعـدم مشروعيـة استـتابته وقد أجـاب عن هـذه الأدلة في ص (٨٦٤ـ ، ٩٤٠) كيا اسـتدل على تعين قتل الساب بدون استتابة بعشرة وجوه في ص (٦٣٥)

لقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ ﴿(١) إِلَى قوله: ﴿إِلاَّ اللَّذِيْنَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴾(٢) الآية (٣) ، ولما تقدم من الأدلة الدالة على قبول توبة المرتد .

وأيضاً فعموم قوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِيْنَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفَرُ لِلَّذِيْنَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفَرُ لَكَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٤) وقروله ﷺ : والإسلامُ يَجُبُ مَا قَبْلَهُ وَالْإِسَلامُ يَهُدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ ١٠٥٥ رواه مسلمٌ . يوجب أن من أسلم غفر له كلُّ ما مضى .

وَأَيضًا فَإِنَ المَنافَقِينَ الذَينَ نَزَلَ فَيهِم قُولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْهُم الَّذِيْنَ يَوْدُونَ النَّبِيّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنٌ قُلْ أَذُن خَيْرٍ لَكُمْ ﴾ (١) إلى قول الله الله عَنْدُرُوا قَدَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ ﴾ (١٨٥٠) وقد قيل فيهم : ﴿ إِنْ نَعْفُ

⁽١) من الآية (٨٦) مسسورة آل عـمـران وتكملة الآية : ﴿... وَشَهِـدُواْ أَنَّ الرَّسُـوُلَ حَـــَّلٌ ا وَجـآءَهُمُ الْبَيْنَـاتُ واللَّـهُ لاَ يَـهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِـمِـيْـنَ﴾.

 ⁽٢) من الآية (٨٩) سورة آل عمران وتكملة الآية: ﴿... قَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

⁽٣) وقد تقدمت الآثار حول هذه الآيات.

 ⁽٤) من الآية (٣٨) سـورة الأسفال وتكملة الآية: ﴿... وَإِنْ يَعُـوْدُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُئّتُ الْأَوْلَيْنَ﴾ .

⁽٥) سبق تخريجه في (٢٣٠) .

⁽٦) من الآية (٦١) سورة التوبة وتكملة الآية : ﴿... يؤمِن بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِيْنَ وَرَحْمَةُ لِلْمُؤْمِنِيْنَ وَرَحْمَةً لِللَّهِ لِلْمُؤْمِنِيْنَ وَرَحْمَةً لِللَّهِ لِللَّهِ لَلُهُمْ عَذَابٌ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ الْمِيمَ ﴾.

 ⁽٧) من الآية (٦٦) سورة التوبة، وتكملة الآية: ﴿...إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفِةٍ مِنْكُمْ نُعَذَّبْ طَائِفَةً
 بأنَّدُهُمْ كَانُواْ مُـجْرِمِيْنَ﴾ .

انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٩٧٠ ، ٩٧١ برقم ١٢٨٧) تحقيق : عيادة أيوب الكبيسي رقمه في المركز (٨٦٢) . وروى أيضاً عن السدي قال : اجتمع ناس من المنافقين فيهم =

عَــنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذَّبْ طَائِفَةً ﴿(١٢٢) مع أَنْ هؤلاء قد آذوه بالسنتهم وأيديهم أيضاً ، ثم العفو مرجو لهم ، وإنها يرجى العفو مع التوبة ، فعلم أن توبتهم مقبولة ، ومن عُفِي عنه لم يُعذَّب في الدنيا ولا في الآخرة .

وأيضاً ، فقوله سبحانه وتعالى : ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ (٢) إلى قسول ه : ﴿فَإِنْ يَتُوبُواْ يَكُ خَيْراً لَهُمْ وَإِنْ يَتُولُواْ يَعُذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَاباً اللَّهُ عَذَاباً اللَّهُ عَذَاباً اللَّه عَذَاباً اللَّه عَذَاباً اللَّه عَذَاباً اللَّه عَذَاباً اللَّه عَذَاباً اللَّه عَذَاباً الله الله على أن المنافق إذا كفر بعد إسلامه ثم تاب

⁼ جُلاس بسن سُويَد بن صامت ومَخْشي بن حُميَّر ووديعة بن ثابت ، فأرادوا أن يقعوا في النبي على فنهى بعضهم بعضا وقالوا: إنا نخاف أن يبلغ عمداً ، فيقع بكم ، فقال بعضهم: إنها هو أذن نحلف له قسصلقنا ، وعندهم غلام من الأنصار يدعى عامر بن قسسه، قسس، قصقروه وقالوا: لئن كان ما يقول عمد حقا لنحن شر من الحمير قسمها الفلام فعضب وقال : والله إن عمداً لصادق ، وإنكم لشر من الحمير ، ثم ذهب فبلغها النبي فقال فلاعاهم فحلفوا بالله أن عامراً لكاذب وحلف عامر أنهم لكلبة فصدقهم النبي فقال عامر : اللهم لا تفرق بيننا حتى تبين صدق الصادق من كذب الكاذب ، وقد كان غشي من حمير قال في ذلك المجلس ويحكم يامعشر المنافقين والله إني لأرى أنا شر خلق الله وخليقته ، والله لوددت أني قُدمت فجلدت مائة جلدة وأنه لا ينزل فينا شيء يفضحنا فعند ذلك قالوا : والله إن كان عمد صادقاً . . . ، وقالوا : هو أذن ، قل أذن خير لكم .

⁽١) من الآية (٦٦) سورة التوبة .

 ⁽٢) وعن عُني عنه في هذه الآية مَخْشِي بن حُمَيتُر. وأخرج عبدالرزاق في اتفسيره عن الكذي أنه كان رجل منهم لم يهالنهم في الحديث ، يسير مجانباً فنزلت : ﴿إِنْ نَمْفُ عَنْ طَائِقَةً مِنْهُمْ مُنْعَدِّ طَائِقَةً ﴾ فسياه طائفة وهو وحده . انظر: اتفسير عبدالرزاق ا (ق طَائِقَةً مِنْهُمْ مُنْعَدِّ عَلَا الأثر مفصلاً ، انظر : ص (٥٨٧) .

⁽٣) من الآية (٧٣) سورة الشوية، وتكملة الآية: ﴿ . . . وَأَغْلُظْ عَلَيْهُمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَ نَّمُ وَيِشْسَ الْمَصِيدُ ﴾ .

⁽٤) من الآية (٧٤) ســـورة التوبـة، وتكملة الآية: ﴿...فِي النُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَـهُمْ فِي الذُّرْضِ مِنْ وَلِسَيِّ وَلَا نَصِيبُر﴾ .

لم يعلَّب علااباً اليها في الدنيا ولا في الآخرة ، والقتل عذاب أليم ، فعُلم أنه لا يُقتل .

وقد ذكر عن ابن عباس رضي الله عنه أنها نزلت في رجال من المنافقين اطلّع أحدهم على النبي على فقال : «عَلامَ تَشْتُمُنِيْ أَنْتَ وَأَصْحَابِكَ ؟ فَانْطَلَقَ السرّجُل فَجَاءَ بِأَصْحَابِهِ ، فَحَلَفُوا بِاللّه مَا قَالُوا ، فَأَنْذَلَ اللّهُ هَذِهِ الْإَيْهَ اللهُ مَا وَاللّهُ مَا اللّهُ هَذِهِ الْإَيْهَ اللهُ مَا اللّهُ هَذِهِ الْإَيْهَ اللهُ مَا اللّهُ هَذِهِ الْإَيْهَ اللهُ اللّهُ اللّهُ هَذِهِ الْإَيْهَ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

وعن الضحاك(٢) قال : حرج المنافقون مع رسول الله على إلى تبوك فكانوا / إذا خلا بعضهم ببعض سَبُوا رسولَ الله على وأصحابه وطعنوا في ١/١٢٩ الدين ، فنقل ما قالوا حذيفة إلى رسول الله على ، فقال النبي على :

قياً أَهْلَ النَّفَاقِ مَا هٰذَا الَّذِي بَلَغَنيْ عَنْكُمْ ؟ وضحلفوا لرسول الله على ما قالوا شيئاً من ذلك ، فأنزل الله هذه الآية إكذاباً لهم (٢) .

⁽۱) أخرجه الطبري في التفسيره عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ـ رضي الله عنها ـ بأطول مما هنا . وقال الشيخ محمود شاكر : إسناده صحيح ، انظر : القسير الطبري الطبري (۲۱۳ برقم ۱۲۹۷۳) . والحاكم في المستدرك باختلاف في اللفظ في تفسير سورة المجادلة وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وسكت عنه اللهبي (۲/ ۲۸۲) .

⁽٢) تقدمت ترجمته في (٩٧) .

 ⁽٣) أورده الواحدي في «أسباب المنزول» عن الضحاك بتهام اللفظ انظر : «أسباب النزول» :
 (٩) ، وأورده ابن الجوزي في تفسيره عن الضحاك بماختلاف في اللفسظ .
 انظر : «زاد المسير» (٣/ ٧٥) .

(وأيضاً)(١) ، فـلا ريب أن توبتهم فيها بينهم وبـين الله (مقبولة إذا كانت توبةً صحيحةً ويُغفر لهم في ضمنها ما نالوهُ من عرض رسول الله ﷺ بها أبدلوه من الإيمان به ، وما في ضمن الإيمان به من محبت وتعظيمه وتعزيره وتوقيره واعتمقاد براءته من كلِّ ما رموه به وهذه التوبة صحَّت فيها بينهم وبين الله(٢)) وإن تضمنت التوبةَ من حقوقِ الأدميين لأوجهِ .

> رجوه الفرق وسب واحد مسن الشامس

أحدها: أنه قد قيل كفارة الغيبة الاستغفار لمن استغتبته (צאי) وقد الرسول ﷺ ذهب كشيرٌ من العلماء أو أكثرهم إلى مثل ذلك فجاز أن يكون ما أتى به من الإيمان برسول الله ﷺ الموجب لأنواع الثناء عليه والتعظيم له ماحياً(ه)

لما ناله من عرضه .

⁽١) ليست ق (ب) .

⁽٢) العبارة التي بين القوسين ليست في (ج) وكذلك المطبوعة .

⁽٣) في (ب): ﴿اغْنَيْتُهُۥ .

⁽٤) وذكر شيخ الإسلام في موضع آخر (ص ٣٣٧) وفي الأثر : «كفارة الغيبة أن تستغفر لمن 

وأحرجه ابن الجوزي في الموضوعـات ، كـتاب ذم المعاصى ، باب كفارة الغيبة . ، وذكره بطرق ثلاث بألفاظ مختلفة ثم قال: «هذه الأحاديث ليس فيها شيء صحيح». انظر التـفاصيل: ﴿الموضوعات؛ لابن الجوزي (٣/ ١١٨، ١١٩). وقـال العراقي : حديث (كفارة من اغتبت أن تستغفر له أخرجه ابن أي الدنيا في الصمت ، والحارث بن أسامة في «مسنده» من حديث أنس بسند ضعيف. انظر التفصيل: «المغنى عن حمل الأسفار» (٣/ ١٩١) المطبوع في ذيل الإحمياء للغزالي، وأورده الفستني في «التـذكـرة؛ في بــاب آفـــة الننب والرضابه ، وبين مصادر وروده واختلاف الفاظه ، وحكم عليه بالضعف ومن بعض البطرق موضوع . انبظر التنفصيل : • اتذكرة الموضوعات؛ للفتني (١٦٩ ـ ١٧٠) وأورده العجلون في اكشف الخفاء؛ ونسبه إلى الخرائطي في المساوى والبيهقي في الشعب ، والدينوري في المجالسة وابن أبي الدنيا وغيرهم عن أنس مرفوعاً ، وبين طرقه ، واحتلاف أَلْفَاظُهُ ، وَضَعَفُهُ . انْظُرُ فَكُشَّفِ الْحُفَّاءُ؛ لَلْعَجَّلُونِي (٢/١٦٣ برقم ١٩٣٢) .

⁽٥) في (ج) : قموجيًا؛

الثاني: أن حق الأنبياء تابع لحق الله وإنها عَظُمت الوقيعة في أعراضهم لما يتضمن ذلك من الكفر والوقيعة في دين الله وكتابه ورسالته ، فإذا تبعت حق الله في الوجوب تبعته في السقوط ، لئلا تكون أعظم منه، ومعلوم أن الكافر تصح توبته من حقوق الله ، فكذلك من حقوق الأثبياء المتعلقة بنبوتهم ، بخلاف التوبة من الحقوق التي تجب للناس بعضهم على بعضٍ .

الثالث: أن الرسول على قد عُلم منه أنه يدعو الناس إلى الإيمان به واتباعه ، ويخبرهم أن من فعل ذلك فقد (۱) غفر الله له كل ما أسلفه في كفره ، فيكون قد عُفِيَ (۱) لمن قد أسلم عما ناله من عرضه .

وبهذه الوجوه يظهر الفرق بين سب الرسول ويلي وبين سب واحد من الناس ، فإنه إذا سب واحداً من الناس لم يأت بعد سبه ما يناقض موجب السب ، وسبع حق آدمي عض لم يعف عنه ، والمقتضي للسب هو موجود بعد التوبة ، والإسلام كها كان موجوداً قبلهها إن لم يزجر عنه بالحد ، وهناك كان الداعي إليه الكفر وقد زال بالإيهان ، وإذا ثبت أن توبته وإيهانه مقبول منه فيها بينه وبين الله فإذا أظهرها وجب / أن يقبلها ١٢٩/ب منه ، لما روى أبو سعيد في حديث ذي الخويصرة التميمير ٢٥ الذي اعترض على النبي على في القسمة ، فقال خالد بن الوليد : يارسول الله ، ألا

⁽١) في (ب) بدون : دفاءه .

⁽٢) في (ب) : اعفاء .

⁽٣) تقدمت ترجمته في (٣٥٤) .

أَضَرِبُ عنقه ؟ فقال : ﴿ لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُنُونَ يُصَلِّي ۗ قَالَ خَالَدٌ : وَكُمْ مِنْ مُصَلِّ يَقُولُ بِلَسَانِهُ مَا لِيسَ فِي قَلْبُهُ ، فقال رسول الله ﷺ : ﴿ لَمْ أَوْمَرُ أَنْ أَنْقُبُ عَنْ قُلُوبِ الْمَنَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ »(١) رواه مسلم.

وقال الأسامة في الرجل الذي قتلته بعد أن قال الآ إلَّ الله (كَيْفُ قَتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ لاَ إلْهَ إِلاَّ اللَّهُ قَال: إنها قَالها تعوذاً ، قال: "فَهَلاَّ شَقَقْتَ عَنْ قَلْبه (٠٠).

وكذلك في حديث المقداد٣٠٥١) نحـو هذا، وفي ذلك نزل قوله تعالى :

⁽۱) حديث أي سعيد ، رواه البخاري ، في كتاب «المغازي» ، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع (۱/ ۱۷ برقم ۲۳۵۱) المطبوع مع فتح الباري . ومسلم في كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم (۲/ ۷٤۲ برقم ۲۰۱٤) . وأحد في «المسند» (۲/ ۲ ، ۵) المطبوع مع الكنز وإسناده حسن .

والبيهة في «السنن الكبرى» في كتاب المرتد ، باب ما يحرم به من الإسلام ، زنديقا كان أو غيره (١٩٦/٨)

 ⁽٢) حديث أسامة ، رواه مسلم في كتاب الإيهان ، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله
 إلا الله باختلاف في اللفظ (١/ ٩٦ برقم ١٥٨) .

رد الله باعتارات في المنطقة ، باب على ما يقاتل المشركون (١٥١/١٥١ ، ١٥٢) المطبوع مع بذل المجهود . وإسناده صحيح .

والإمام أحمد في «مسنده» باختلاف يسير في اللفظ (٢٠٧/٥) وإسناده صحيح . والبيه هي في «السنن الكبري» ، في كتاب المرتد ، باب ما يحرم به اللم من الإسلام زنليقاً كان أو غيره (٨/ ١٩٥ ، ١٩٦) .

⁽٣) تقدمت ترجته في (٢٨٠).

⁽٤) وحديث المقداد رواه البخاري في كتاب الديات ، باب قول الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْتُلُ مُسؤْمِناً مُتَعَمَّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ عن طريق عبيدالله بن عدي ، أن المقداد بن عمرو الكندي قال : يارسول الله إن لقيت كافراً ، فاقتتلنا فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ بشجرة وقال : أسلمت لله آقتله بعد أن قالها ؟ قال رسول الله ﷺ لا تقتله . قال يارسول الله ، فإنه طرح إحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها آقتله ؟ قال : لا . فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله ، وأنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال (١٨٧/١٢) .

﴿ وَلاَ تَقُولُوا لِسَمَانُ أَلْفَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُوْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (١×٢) ولا خالف بين المسلمين أن الحربي إذا أسلم عند رؤية السيف وهو مطلق أو مقيد يصح إسلامه وتقبل توبته من الكفر، وإن كانت دلالة الحال تقتضي أن باطنَهُ بخلاف ظاهره.

وأيضاً ، فإن النبي على كان يقبل من المنافقين علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله ، مع إخبار الله له أنهم اتخذوا أيانهم جُنّة ، وأنهم في خيف ويكل في وكفروا بعد في الله ومن بالله من قالوا وكف قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلام والتوبة وهَمُوا بِمَا لم يَنَالُوا (٣٠) ، فعلم أن من أظهر الإسلام والتوبة من الكفر قبل ذلك منه ، فهذا قول هؤلاء (١) ، وسيأي إن شاء الله تعالى الاستدلال على تعين قتله من غير استتابة (١) ، والجواب عن هذه الحجج (١).

⁽١) من الآية (٩٤) سورة النساء تكملة الآية: ﴿... فَمِنْدَ اللَّهِ مَفَانِـمُ كَائِـرَةٌ كَلَلِكَ كُنْتُـمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ الله عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ الله كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِـيْـراً﴾

⁽٢) روى الإصام الطسبري في «تفسيره» عن طريق سعيد بن جبير قال : خرج المقداد بن الأسود في سرية ، بعشه رسول الله ﷺ قال : فمروا برجل في غُنيْسَمة ، فقال : ﴿ وَلا تَقُولُوا لِسَنْ أَلْقَى المُقداد . فلها قدموا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فنزلت هذه الآية : ﴿ وَلا تَقُولُوا لِسَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُونِا تَبْسَفُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ اللَّنْبَا﴾ قال : الفُنيْسَة . انظر : إلَيْسَكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُونِا تَبْسَفُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ اللَّنْبَا﴾ قال : الفُنيْسَة . انظر : «تفسير الطبري» (٨٠/٩ برقم ٢٠٢٢٤) تحقيق أحد شاكر .

⁽٣) من الآية (٧٤) سورة المتوبة وتكملة الآية : ﴿ . . . وَمَا نَقَمُوا إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِسَنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُولُوا يَسَكُ خَيْسِراً لَهُمْ وَإِنْ يَتُولُوا يَصَلَّبُهُمُ اللَّهُ عَذَاباً ٱلِيها فِي الدَّنْيَ وَالاَ نَصِيلِ ﴾ .
الدَّنْيَا وَالاَحِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الأَرضِ مِنْ وَلِيقٌ وَلاَ نَصِيلٍ ﴾ .

⁽٤) أي الذين قالوا : إن ساب النبي ﷺ من المسلمين يستتاب كيا تقدم في أول هذا الفصل .

⁽٥) يأت ذلك في ص (١٣٥) .

⁽٦) وقد أجاب شيخ الإسلام عن هذه الحجج كلها في ص (٨٦٤ -٩٤٠) .

## القصل الثاني

## فِي الذِّمِّي إِذَا سَبَّه ثُمَّ تَـابَ

وقد ذكرنا فيه ثلاثة أقوال :

أحدها: يُقتل بكل حال ، وهو المشهور من مذهب الإمام أحد ، ومذهب مالك إذا تاب بعد أخذه ، وهو وجه لأصحاب [الإمام](٢) الشافعي(٣).

الثاني: يُقتل إلا أن يتوب بالإسلام، وهو ظاهر الرواية الأخرى عن مالك وأحمد().

والثالث: يُقتل إلا أن يتوب بالإسلام أو بالعود إلى الذمة كما كان وعليه يدل ظاهر عموم كلام الشافعي(٥)، إلا أن يتأول(١)، وعلى هذا فإنه

(١) تقدم الفصل الأول في ص (٥٧٨) .

(۲) من (ب) .
 (۳) تقدم مذهب الإمام أحمد في الذمي الساب برواية حنبل . انظر ص (٥٥١) .

وانظر مذهب مالك في «البيان والتحصيل» (١٦/ ٤١٤، ٤١٤) وأيضاً : «الشفا» (٢١٦/٢) . وأما من الشافعية فهو قول أبي بكر الفارسي تقدم توثيقه في ص (٥٧٦) . (٤) وهي رواية الخطابي عنها انظر: «معالم السنن» (٢/ ٢٩٦) .

(٥) قبال الإسام الشيافعي في «الأُمّ»: «وأيهم قال أو فعل شيئاً بما وصفته نقضا للعهد ، وأسلم لم يُقْتَل إذا كان قولاً ، وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين إن فَعَلَهُ قَبُلَ حَداً أو قبصاصاً ، فيقّتَلُ بحد أو قصاص لا نقض عهد وإن فعل ما وصفنا وشرط أنه نقض لعبهد الذمة فلم يُسلم ولكنه قبال : أنوب وأعطي الجزية كما كنت أعطيها أو على صلح أُجَدَّدُه عُوقِبَ ولم يقتل انظر : «الأم» (٢١١ ، ٢١٠).

(٦) والمراد بالتأول - والله أعلم - هو إذا لم يشترط الإسام ذلك في بنود الصقد لم ينتقض العهد، وعليه يدل كلام الشيرازي فإنه قبال بعد ذكر خلاف أصحباب الشافعي في المسألة «إن لم يشترط في العقد الكف عنه لم ينقبض العهد، انظر «المهذب» للشيرازي (٢/ ٢٥٧).

يعاقب إذا عاد إلى الذمة ولا يقتل .

فمن قال: إِنَّ الْقَتْلَ يَسْقُطُ عَنْهُ بِالْإِسْلامِ ١٠٠، فإنه يستدل بمثل ما ذكرناه في المسلم ، فإنه كله يدل على أن الكافر أيضاً إذا أسلم سقط عنه موجب السب ويدلُّ على ذلك أيضاًّ أن الصحابة ذكروا أنه إذا فعل ذلك فهو غادرٌ محاربٌ ٢٠) وأنه / ناقـضٌ للعـهـد ، ومـعـلومٌ أن من حارب ونقض ١/١٣٠ العهد إذا أسلم عصم دمه وماله ، وقد كان كثير من المشركين مثل ابن الزُّبُعْرَىٰ(٣) وكعب بن زهير(١) وأبي سفيان بن الحارث(١) وغيرهم يهجون النبي ﷺ بأنواع الهجاء ثم أسلموا فعصم الإسلام دماءهم وأموالهم ، وهـؤلاء وإن كـانـوا محاربين لم يكونوا من أهل العـهـد ، فـهـو دليلٌ على أن حقوق الآدميين التي يستحلها الكافر ، إذا فعلها ثم أسلم سقطت عنه كما تسقط عنه حقوق الله ، ولهذا أجمع المسلمون إجماعاً مستنده كتاب الله وسنة نبيه الظاهرة أن الكافر الحربي إذا أسلم لم يؤخذ بها كان أصابه من المسلمين من دم أو مـال أو عـرض، والذمى إذا سب رسـول الله ﷺ فإنه يعتقد حلَّى ذلك ، وعَقدُ الذمة لم يوجب عليه تحريم ذلك ، فإذا أسلم لم يُؤخذ به ، بخلاف ما يصيبه مِن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضِهم ، فإن عقد الذمة يوجب تحريمَ ذلك عليه مناكما يوجب تحريم ذلك علينا منه ، وإن كان

⁽١) وهو قبول الأصبحاب الشافعي والبرواية الثانية عن الإسام مالك وأحمد ذكرها الخطابي كها تقدم آنفاً.

⁽٢) فيه إشارة إلى كتاب الصديق الموجه إلى المهاجر بن أبي أمية وجاء فيه ٥٠٠٠ فمن تعاطى ذلك من مسلم فهومرتد ، أو معاهد فهو محارب غادره وقد تقدم تخريجه ص (٣٧٩) .

⁽٣) تقدمت ترجمته في ص (٢٢٢) .

⁽٤) تقلمت ترجمته في ص (٢٦٧) .

⁽٥) تقدمت ترجمته في ص (٢٦٨) .

لا يوجب علينا الكفُّ عن سبُّ دينهم والطعن فسيم ، فهذا أقرب ما يتوجه به الاستدلالُ بقصص هؤلاء وإن كان الاستدلالُ به خطأً ١٠) .

ے بھےتل

وأيضاً ، فإن الذمي إما أن يقتل إذا سب لكفره أو حِـرابه كما يُقتل _ الحربي الساب ، أو يقتل حدّاً من الحدود كما يقتل لزناه بذمية وقطع الطريق على ذمي ، والشاني باطلٌ ، فشعين الأول ، وذلك لأن السب من حيث هو سب ليس فيه أكثر من انتهاك العرض ، وهذا القدر لا يوجب إلا الجلد، بل لا يوجب على الذمي شيئاً لاعتقاده حلّ ذلك . نعم ؛ إنسا صولح على الكف عنه والإمساك فمتى أظهر السب ذال العهد وصار حربياً ، ولأن كون السب موجباً للقتل حداً حكسم شرعي ، فيفتقر إلى دليل، ولا دليل على ذلك ، إذ أكثر ما يـ ذكر من

(١) يشير شيخ الإسلام _ رحمه الله تعالى _ بقصص هولاء إلى أمثال ابن الزُّبعُسري وكعب بن زهير وأبي سفيان بن الحارث وغيرهم انظر : ص (٦٢١) إذ أنهم كانوا مشركين وهجوا النبي ﷺ ثم أسلموا فعفا عنهم النبي ﷺ ، ويرى شيخ الإسلام أن الاستدلال بقصص هولاء في عصمة دم الشاتم خطأ ؛ لأن في جناية السب قد غُلُّبَ في حياته ﷺ حقه ليسمكن من الاستيفاء والعفو ، وبعد موته فهو جناية على الدين مطلقاً ، ليس لأحد العفو

الأدلة إنها تفيد أنه يقتل ، وذلك متردد بين كون القتل لكفره وحرابه

أو لخصوص السب ، ولا يجوز إثبات الأحكام بمجرد الاستحسان (٢)

عنها فوجب استيفاؤها انظر: ص (٤٢١ ، ٤٤٥ ، ٨٢٩) .

⁽٢) الاستحسان في اللغة : هـو عَدُّ الشيء حَسَناً ، وضده الاستقباح . انظر : دنساج العروس؛ للزبيدي (٩/ ١٧٦ فيصل الحاء من باب النون) . واختلف الأصوليون في تعريف الاستحسان ، نقل الأمدي عن بعض الحنفية : قائه عبارة عن دليل ينقدح في نفس المجتهد لا يقلر على إظهاره لعدم مساعدة العبارة عنه .

انظر: «الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي (٢١١/٤). وقيل في تعريفه : الاستحسان : همر العدول إلى خيلاف النظير لدليل أقبوى منه. . وقبيل : «العدول عن حكم الدليل إلى العادة لمصلحة الناس كمدخول الحمام من غير تعيين زمان المكث ، ومقدار الماء المسكوب والاجرة ، وذلك على خلاف الدليل ، وكمالمك شرب الماء من السقا من غير تعيين مقدار الماء، . انظر : مختصر ابن الحاجب (٢٨٨/٢) .

## والاستصلاح(١١)، فإن ذلك شرعٌ للدين بالرأي، وذلك حرامٌ لقوله تعالى :

حبية الاستحسان: اختلف الأصوليون في حبية الاستحسان فقبله الحنفية ورده الشافعية وجهور الأصوليين حتى نقل عن الشافعي أنه قال: «من استحسن فقد شرعً»، انظر: «الإحكام، للآمدي (٤/ ٢٠٩). والتحقيق: أن الاستحسان إذا كان هو القول بها يستحسنه الإنسان ويشتهيه من غير دليل فهو باطل ولا يقول به أحد، وإن كان هو العدول عن دليل إلى دليل أقوى منه فهذا مما لا ينكره أحد، قال الإسام الشوكاني: «الحق أنه لا يتحقق استحسان مختلف فيه لأنهم ذكروا في تفسيره أموراً لا تصلح للخلاف، لأن بعضها مقبول اتفاقاً وما هو مردود اتفاقاً» ثم ساق الأمثلة والصور لحذه الأثواع.

انظر التفاصيل: اإرشاد الفحول؛ للشبوكاني (٢٢٤).

(١) الاستصلاح: في اللغة نقيض الاستفساد ، انظر «لسان العرب» لابن منظور (١/ ١٥ ، مادة صلح) .

وعند الأصوليين : استنباط الحكم في واقعة لا نص فيها ولا إجماع ، بناء على مصلحة عامة لا دليل على اعتبارها ولا إلغائها، ويعبر عنه أيضا بالمصلحة المرسلة. انظر الموسوعة الفقهية (٣/ ٣٢٤).

حجية الاستصلاح: قال الإمام الشاطبي: إن القول بالمصالح المرسلة ليس متفقاً عليه ، بل قد اختلف فيه أهل الأصول على أربعة أقوال: فذهب القاضي وطائفة من الأصولين إلى ردّه ، وأن المعنى لا يعتبر ما لم يستند إلى أصل. وذهب مالك إلى اعتبار ذلك ، وبنى عليه الأحكام على الإطلاق. وذهب الشافعي ومعظم الحنفية إلى التمسك بالمعنى الذي لم يستند إلى أصل صحيح ، لكن بشرط قربه من معاني الأصول الثابتة .

وقمد فعصَّل الإمنام الشاطبي الكلام في المصلحة المرسلة والفرق بينها وبين البدع والأهواء ، وسرد لها عشرة أمثلة واستنتج منها ثلاثة شروط وهي كالآبي :

اولاً : الملاءمة بين المصلحة وبين مقاصد الشرع بحيث لا تُنافي أصلاً من أصوله ، ولا دليلا من دلائله .

قانياً: أن تكون المصلحة في الأسور المعقولة التي إذا عُرضت على العقول تلقتها بالقبول ، فلا سدخل لها في التعبدات ؛ لأن عامة التعبدات لا يعقل لها معنى على التغصيل كالوضوء والصلاة والصيام .

قاللاً: أن الأخذ بالمصلحة الرسلة يرجع إلى حفظ أمر ضروري ورفع حرج لازم في الدين.

فإذا توفـرت هذه الشروط الثلاثة فالمصلحة معتبرة وإلا فلا .

انظر تفصيلات هذا المبحث . «الاعتصام؛ للشاطبي (٢/ ١١١ _ ١٣٥) .

﴿ إِمْ لَـ هُــمْ شُرَكَاء مُشَــرَعُوا لَـهُــمْ مِنَ الدَّيْــنِ مَا لَــمْ يَأْذَنْ بِـهِ اللَّـهُ ﴿ (١) والقياس في المسألة متعذر لوجهين:

احدهما: أن كثيراً من النظار يمنع جريان القياس (٢٠ / في الأسباب والشروط والموانع ، لأن ذلك يفتقر إلى معرفة نوع الحكمة وقدرها ، وذلك متعذر ولأن ذلك يخرج السبب عن أن يكون سبباً ، وشرط القياس بقاء حكم الأصل ولأنه (٢٠) ليس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يمكن إلحاق السب بها لاختلافها نوعاً وقدراً ، واشتراكها في عموم المفسدة لا يوجب الإلحاق بالاتفاق وكون هذه المفسدة مثل هذه المفسدة يفتقر إلى دليل ، وإلا كان شرعاً بالرأي ووضعاً للدين بالمعقول ، وذلك انحلال عن معاقد

أيضاً: أن القياس في الأسباب يخرجها عن أن تكون أسباباً لاستلزام القياس نفي السببية عن خصوص الأصل المقيس عليه فيكون السبب أحد الأمرين ؛ لأن ماله سببان يحصل لكل واحد منها فيصير السبب المقيس عليه بالقياس غير سبب مستقل وهكذا في المانع والشرط. انظر: مذكرة الأمين الشنقيطي على (روضة الناظرا (٢٨٢)).

رأي العلماء في القياس

⁽۱) الآية (۲۱) ســورة الـشورى ، وتكملة الآية : ﴿ . . وَلَوْلاَ كِلْمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِيْنَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْمٌ ﴾ .

⁽٢) اختلف الأصوليون في إجراء القياس في الأسباب والشروط والموانع ، فذهب فريق منهم الل جواز ذلك ، مثل : أن يجعل الشارع وصفاً سبباً لحكم فيقاس عليه وصف آخر ، فيحكم بكونه سبباً أيضاً ، فالنبي على جعل الغضب سبباً لمنع الحكم من القضاء ، فيقاس على الغضب الجوع والحزن مثلاً ، فتُجعل أسباباً لمنع القضاء أيضاً . هذا اختبار ابن قدامة المقدسي . وذهب أكثر الأصوليين إلى منع القياس في الأسباب والشروط والموانع ، وعللوا ذلك بأن القياس في الأسباب يفضي إلى ما لا ينبغي فلا يحسن قياس طلوع الشمس على غروبها في كونه سبباً لوجوب الصلاة مثلاً .

⁽٢) في (ب) : قرأته ا

الدين ، وانسلالٌ عن روابط الشريعة ، وانخلاعٌ من رِبَق الإسلام ، وسياسةٌ للخَلْق بالآراء الملكية والأنحاء العقلية ، وذلك حرامٌ بلا ريب ، فشبت أنه إنها يُقتل لأجل كفره وحرابه، ومعلومٌ أن الإسلام يسقط القتل الثابت للكفر والحراب بالاتفاق .

وأيضاً ، فالذمي لو كان يسب النبي على فيها بينه وبين الله تعالى ويقول فيه ما عسى أن يقول من القبائح ثم أسلم واعتقد نبوته ورسالته لمحا ذلك عنه جميع تلك السيئات ، ولا يجوز أن يقال : إن النبي على يطالبه بموجب سبه في الدنيا ولا في الآخرة، ومن قال ذلك علم أنه مبطل في مقالته ، للعلم بأن الكافرين يقولون في الرسول شر المقالات وأشنعها ، وقد أخبر الله تعالى عنهم في القرآن ببعضها مثل قولهم ساحر وكاهن ومجنون ومفتر وقول اليهود في مريم بهتاناً عظياً ونسبتها إلى الفاحشة ، وأن المسيح لغير رِشدة (۱) ، وهذا هو القذف الصريح ، ثم لو أسلم اليهودي وأقر بنبوة المسيح ، وأنه عبدالله ورسوله ، وأنه بريء مما رصته به اليهود لم يبق للمسيح عليه تبعة .

ونحن نعلم(١) أن من الكفار من(٢) يعتقد نبوة نبينا إلى الأميين ومنهم من يعتقد نبوته مطلقاً لكن إلف الدين وعادته وأغراض أُحر تمنع من

 ⁽١) رِشْدَة نقيض زِنْية، وفي الحديث: «من ادعى ولداً لغير رشدة فلا يرث ولا يورث» يقال:
 هذا ولد رِشْدَة إذا كان لنكاح صحيح كما يقال في ضده ولد زِنْية بالكسر فيهما. انظر:
 دلسان العرب» (٣/ ١٧٦ فصل الراء).

⁽٢) في (ج) : العتقدة .

⁽٣) ذكر الشهرستاني أن جماعة من المرشكانية _ وهم أصحاب موشكان فرقة من اليهود _ أثبتوا نبوة نبينا محمد ﷺ إلى العرب وسائر الناس سوى اليهود لأنهم أهل ملة وكتاب . انظر : «الملل والنحل» للشهرستاني (٢١٨) .

الدخول في الإسلام ، ومنهم المعرض عن ذلك الذي لا ينظر فيه (۱) ولا يتفكر ، فهؤلاء قد لا يسبونه (۱) ومنهم من يعتقد فيه العقيدة الرديّة ويكف عن سبه وشتمه أو يسبه ويشتمه ، بها يعتقده فيه مما يكفر به ولا يظهر ذلك ، ومنهم من يظهر ذلك عند المسلمين ، ومنهم / من يسبه ۲۱ بها لم يكفر به مما يكون سباً للنبي وغير النبي كالقذف ونحوه ، لكن إذا أسلم الكفار (۱) غفر هم جميع ذلك ، ولم يجيء في كتاب ولا سُنةٍ أن الكافر إذا أسلم يبقى عليه تبعةً من التبعات ، بل الكتاب والسنة دليلان على أن الإسلام يجبُّ ما قبله مطلقاً ، وإذا كان إثم السبِّ مغفوراً له لم يجز أن يعاقب عليه بعد الإسلام .

إذا اسلم بعد وأيضاً، فلو سب الله سبحانه ثم أسلم لم يؤخذ بموجب ذلك()، الله سبب الله وقد قال النبي على فيها يروي عن ربه تبارك وتعالى: اشتَمَنِيْ ابنُ آدَمَ، وَمَا يَنْ بَغِيْ لَهُ ذَلِكَ، وَكَذَّبَنِيْ ابنُ آدَمَ وَمَا يَسْنَبَغِيْ لَهُ ذَلِكَ، أمَّا شَنْمُهُ إِيَّايَ فَقُولُهُ: إنِّى اتْخَذْتُ وَلَداً، وَأَنَّا الأَحَدُ الصَّمَدُ»().

⁽١) في (ج) : اللها .

⁽٢) في المطبوعة (يسبونه).

⁽٣) في (ج) : الكافرة

⁽٤) سيأتي في المسألة الرابعة تفصيل الحكم عن شتم الله سبحانه وتعالى ص (١٠١٧)

⁽٥) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - رواه البخاري في كتاب التفسير باب قوله «الله الصمد»

⁽۸/ ۷۳۹ برقم ۵۹۷۹) .

والنسائي في كتاب الجنائز ، باب أرواح المؤمنين باختلاف في اللفظ (١١٢/٤) . والإمام أحمد في «مسنده» باختلاف يسير في اللفظ (١٦/٨٥٠ برقم ٨٢٠٤) .

ثم لو تاب النصراني ونحوه من شمتم الله سبحانه لم يعاقب على ذلك في الدنيـا ولا في الآخـرة بالاتفـاق ، قـال تعالى : ﴿لَقَدْ كَفَـرَ الَّذَيْسَ قَالُـوْا إِنَّ اللَّهَ ثَالِتُ ثَلَائِيةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهِ إِلَّا إِلَّهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَ مَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴿ رَحِيْمٌ ﴿ رَا فَ سَبِ النَّبِي ﷺ لا يكون أعظم من سب الله، فإنه إنها عظم وصار موجباً للقتل لكون حقه تابعاً لحق الله، فإذا سقط المتبوعُ بالإسلام فالتابع أولى ، وبهذا يظهر الفرق بين سب الأنبياء وسب غيرهم من المؤمنين ، فإنّ سب الواحد من الناس لا يختلف بين ما قبل الإسلام وما بعده والأذى والغضاضةُ(٢) التي تلحق المسبوب قبل إسلام الساب وبعده سواء بخلاف سب النبي ﷺ فإنه قد زال موجبه بالإسلام ، وتبدُّل بالتعزير ٢٠) له والتوقير والثناء عليه والمدح ١٤) له كما تبدل السب لله بالإيمان وتوحيده وتقديسه وتحميده وعبادته.

يوضح ذلك أن الرسول له نعت البشرية ونعت الرسالة ، كما قال : البشريسة ﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولًا ﴾ (٥) فمن حيث هو بسشر له الما أحكام البشر ، ومن حيث هو رسولٌ قد ميّزه الله سبحانه وفضله بها خصه به ، فسبه موجب للعقوبة من حيث هو بَشرٌ كغيره من المؤمنين وموجبٌ

الرسول ع

⁽١) الآية (٧٣ ، ٧٤) سورة المائدة.

⁽٢) الغضاضة : الذلة ، والمنقصة . انظر : ترتيب االقاموس المحيط؛ (٣/ ٤٠٠ باب الغين) .

⁽٣) والتعزير هنا التفخيم والتعظيم : انظر ترتيب القاموس المحيط ١ (٣/ ٢١٤ باب العين) .

⁽٤) في (ج) : المدحة، .

⁽٥) من الآية (٩٣) سبورة الإسراء.

للعقوبة من حيث هو رسولٌ بها خصه الله به لكن إنها أوجب القتل من حيث هو رسولٌ فقط ؛ لأن السب المتعلق / بالبشرية لا يوجب قتلاً ، ١٣١/ب وسبه من حيث هو رسول حقّ لله فقط ، فإذا أسلم الساب انقطع حكم السب المتعلق بالمرسل ، فسقط السب المتعلق بالمرسل ، فسقط الفتل الذي هو موجب ذلك السب ، ويبقى حق بشريته من هذا السب ، وحتّ البشرية إنها يوجب جلد ثهانين .

ف من قال : إنه يجلد لقذف بعد إسلام و وَيُعَزَّرُ لِسَبِّه بِغَيْرِ الْقَذْفِ(۱) ، قال إن الإسلام يسقط حق الله وحق الرسالة ويبقى حق خصوص الأدمية كغيره من الأدميين فيؤدَّب سابه كما يؤدَّب ساب جميع المؤمنين بعد إسلامه .

ومن قال: إنه لا يعاقب بشيء ، قال: هذا الحق اندرج في حق النبوة ، (وحقَّ البشرية)(٢) انغمر في حق الرسالة فإن الجريمة الواحدة إذا أوجبت القتل لم توجب معه عقوبة أخرى عند أكثر الفقهاء ولهذا اندرج حق الله المتعلق بالقتل والقذف في حق الآدمي فإذا عُفي للجاني عن القصاص وحدِّ القذف لم يعاقب على ما انتهكه من الحرمة ، كذلك هنا اندرج حق البشرية في حق الرسالة وفي هذين الأصلين المقيس عليها خلافٌ بين الفقهاء فإن مذهب مالك أن القاتل يعزره الإمام إذا عفا عنه وكبي الدمر؟ .

⁽١) وهو قـول الصيدلاني من الشافعية . انظر : قروضة الطالبين، (١٠/ ٣٣٢) .

⁽٢) ليس في المطبوعة .

 ⁽٣) قبال الإمام مالك في القاتل عبداً إذا عُفِيَ عنه أنه يُجلد منة جلدة ويُسجن سنة . انظر:
 الموطأ، كتاب العقول باب العفو عن قتل العمد (٢/ ٨٧٤) .

وعند أي حنيفة أن حدًّ القذف لا يسقط بالعفود، وكذلك تردد من قال : إن القتل يُسقط بالإسلام (٢) هل يؤدب حداً أو تعزيراً على خصوص القذف والسب ؟ ومن قال هذا القول قال : لا يُستدل علينا بأن الصحابة قتلوا سابه أو أمروا بقتل سابه أو أرادوا قتل سابه من غير استتابة، فإن الذمي إذا سبه لا يستتاب بلا تردد فإنه يُقتل لكفره الأصلي كما يُقتل الأسير الحربي ، ومثل ذلك لا يستتاب كاستتابة المرتد إجماعاً ، لكن لو أسلم عصم دمه .

كذلك نقول : من (٦) شتمه من أهل الذمة ، فإنه يقتل ولا يُستتاب كأنه حربي آذى المسلمين وقد أسرناه فإنا نقتله، فإن أسلم سقط عنه القتل.

وكذلك أكثر نصوص مالك() وأحمد() وغيرهما إنها هي أنه يقتل ولا يستتاب وهذا لا تردد فيه إذا سبه الذمي .

ومن قال : إنَّ الذُّمِّيَّ يُسْتَتَابُ (١) فقد يقول : إنه قد لا يعلم أنه

وهذا أيضاً قبول الليث بن سعد والأوزاعي. وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: لا شيء عليه من عقوبة ولا غيره ، وبه قبال أبو ثور إلا أن يكون رجالاً يعرف بالشر فيكون للإمام أن يؤدبه . انظر : «الإشراف» لابن المنذر (٢٩/٢) .

⁽١) هذا قبول أبي حنيفة ومحمد ، ورُوي عن أبي يوسف أن العفو جائز وليس للمقذوف مطالبة القاذف بالحد بعد ذلك وهو المختار عند الطحاوي . انظر : انختصر الطحاوي، (٢٦٥) .

 ⁽٢) وهـو قـول للإمـام مـالك برواية جماعـة منهم ابن القاسم وقول للإمام أحمد كها جاء في رواية الحطابي . انظر ص (٥٦٢) .

⁽٣) في (ب) و (ج) : افيمن .

⁽٤) تقدمت نصوص مالك في هذا برواية أبي مصعب وابن أبي أويس . انظر ص (٥٧٢).

⁽٥) تقدمت نصوص أحمد برواية حنبل . انظر ص (٥٥١) .

⁽٦) لعل فيه إشارة إلى قبول الإمام الشافعي؛ لأنه قال: «فإن فعل أر قال ما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فظفرنا به ضامتنع من أن يقبول أسلم أو أعطى الجزية قتل وأخذ ماله فيئاً» . انظر: دالامه (٢١١/٤) .

إذا أسلم سقط عنه القتل فيستتاب كما يستتاب المرتد وأولى ، فإن قتل الكفار قبل الإعذار إليهم وتبليغهم رسالات الله غير جائز .

ومن لم يستتبه / قال : هذا هو القياس المثلي في قتل كلُّ كافر أصلي ١/١٣٢

الكفار بدون اسير ، وقد ثبت ثبوتاً لا يمكن دفعه أن النبي ﷺ وخلفاءه الراشدين كانوا الإسلام عليه الراشدين كانوا الإسلام عليه يقتلون كثيراً من الأسرى من غير عَـرضِ للإسلام عليهم وإن كانوا

جواز قنسل

من يؤذي الله ورسوله من

ناقضين للعهد ، وذلك في قصة قريظة وخيبر ظاهر لا يختلف فيه اثنان من أهل العلم بالسيرة ، فإن رسول الله على أخذهم أسرى بعد أن نقضوا العهد ، وضرب رقابهم من غير أن يعرض عليهم الإسلام ، وقد أمر

بقـتل ابن الأشرف من غير عرض للإسلام عليه ، وإنها قتله لأنه كان يؤذي الله ورسوله ، وقد نقض العهد .

ومن قبال إنه : إذا تاب بالعَوْدِ إلى الذمة قُبِلت توبته أو خُبِّر الإمام فيه ، قبال : إنه في هذه الحبال بمنزلة حربي قبد بذل الجنزية عن يد وهو صاغرٌ فيجب الكف عنه .

حكم إسلام وأعلم أن هنا معنى لابد من التنبيه عليه ، وهو أن الأسير الحربي الحربي بعبد الأصل لو أسلم فإن إسلامه لا يزيل عنه حكم الأسر، بل أن يصير رقيقاً

للمسلمين بمنزلة النساء والصبيان كأحد القولين في مذهب الشافعي

وأحمد، أو يُخيَّر الإمام فيه بين الشلاثة غير القتل على القول الآخر في المذهبين(١) .

(۱) يُستحسن هنا أن أشير إلى حكم الأسرى بشيء من التفصيل ، فأقول _ وبالله التوفيق _ يرجع الأمر في أسرى الحربيين إلى الإسام أو من ينيب عنه وجعل جهبور الفقهاء مصير الأسرى قبل إجراء قسسمة الغنائم في أحد أمور . فقد نص الشافعية والحنابلة على تخيير الإسام في الرجال البالغين من أسرى الكفار بين أربعة أشياء وهي : إما القتل ، أو الاسترقاق أو المن أو الفداء بهال أو نفس . انظر : «المهذب» (٢/ ٢٣٥) ، «نهاية المحتاج» للرمل (٨/ ٨٨) ، «المغنى» (١/ ١٠٠) ، «الإنصاف» (١/ ١٣٠) .

أما الحنفية فقد قصروا التخيير على ثلاثة أمور وهي : القتل ، أو الاسترقاق أو المن عليهم بجعلهم أهل ذمة على الجزية ، ولم يجيزوا المن عليهم دون قيد ولا الفداء بالمال إلا عند عمد بن الحسن الشيباني بالنسبة للشيخ الكبير ، أو إذا كان المسلمون بحاجة للهال ، أما مفاداتهم بأسرى المسلمين فموضع خلاف . انظر : «المبسوط» (١٠/١٠) «١٢٥ «البحر الرائق» لابن نجيم . (٥٠/٥) .

ويتنفق الفقهاء على أن الأصل في السبايا من النساء والصبية لا يقتلون فليس فيهم إلا استرقاق أو فداء . انظر : «المغنى» (١٠/١٠) .

قبتل الأسير: هناك خلاف بين العلماء في قتل الأسير، فقال قوم: إنه لا يجوز قتل الأسير، وحكى الحسن بن محمد التميمي أنه إجماع الصحابة. والسبب في ذلك هو ما يبدو من الاختلاف بين الأيات في هذا المعنى واختلاف ظاهر الكتباب؛ لفعله عليه الصلاة والسلام _ لأن ظاهر قبول الله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ اللَّيْنَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرَّفَابِ حَتّى والسلام _ لأن ظاهر قبول الله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ اللَّيْنَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرَّفَابِ حَتّى إِذَا أَلْبَخْتُ تُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَنَاق . . . ﴾ الآية رقم (٤) سورة محمد . يدل على أنه ليس للإمام بعد الأمر إلا المن أو الفداء . وقوله تعالى : ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أسرى حَتّى يُشْخِنَ فِي الأرْضِ ﴾ الآية (٦٧) سورة الأنفال والسبب الذي نزلت فيه الآية يدل على أن القتل أفضل من الاستبقاء ، وأما فعل الرسول في فقد قتل الأسرى في غير موطن ، فمن رأى الآية الخاصة بالأسارى ناسخة لفعله قال : لا يقتل الأسير ، ومن رأى أن الآية ليس فيمها ذكر لقتل الأسير ولا المقصود منها حصر ما يفعل بالأسارى قال بجواز قتل الأسير . انظر : وبداية المجتهد، لابن رشد القرطبي (١٨ ٢٩٨ ، ٣٩٩) .

والراجع في هذا _ والله أعلم _ أن الأمر يرجع إلى اجتهاد الإمام حسب مصلحة المسلمين، وإذا تردد الإمام في المصلحة فالقتل أولى .

انظر : المغنى؛ (١٠/ ٣٩٣) .

والدليل على ذلك ما روى مسلم في صحيحه عن عمران بن حصين (١) قال : اكانت ثقيف حُلفاء لِبَنْي عَقِيلٍ ، فأسرت ثقيف رجلين مِن أصحاب النبي على وأسر أصحاب رسول الله على رجلاً من بني عقيل وأصابوا معه العضباء (١) ، فأتى عليه رسول الله على وهو في الوثاق فقال :

إسلام الأسير: إذا أسلم الأسير بعد أسره ، وقبل قيضاء الإمام فيه بالقتل ، أو المن ، أو الفذاء ، فإنه لا يقتل إجاعاً ، لأنه بالإسلام قد عصم دمه .

وأما استرقاقه ففيه رأيان :

ف الجسمه ور ، وقبول للشافعية واحتمال للحنابلة أن الإمام فيه غير فيها عنا القتل ، لأنه لما سقط القتل بالإسلام بقيت باقى الحصال .

والقـول المشهور للحنابلة وهو قول للشافعية :

أنه يتمين استرقاقه ، لأن سبب الاسترقاق قد انعقد بالأسر قبل إسلامه فصار كالنساء واللواري ، فيتمين استرقاقه فقط ، فلا من ولا فداء ولكن يجوز أن يفادى به لتخليصه من الرق .

وهذا هو الرأي الراجع لحديث عمران بن حصين الآي والله أعلم . . .

انظر: «شرح السير الكبيرة للشيباني (١٠٢٦ ، ١٠٢٧) ، «البحر الراق» (٥٠/٥)، «الله درم السير الكبيرة للشيباني (١٠٢٠ ، ١٩١ ) ، «الأحكام السلطانية» للقاضي أن يعلى ص (١٤١) ، «المغنى» (١٢١/٣٠) .

(۱) هو أبو نُجَيد عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي (۱۰۰ ـ ۵۲ هـ) . أسلم يوم خيبر ، غزا عدة غزوات ، كان من علياء الصحابة وفقهائهم . بعثه عمر إلى أهل البصرة ليفقههم . روى عنه مطرف بن عبدالله بن الشَّخَير ، والحسن ، وابن سيرين ، والشعبي وغيرهم .

كانت الملائكة تسلُّم عليه . توفي بالبصرة في خلافة معاوية .

انظر: «طبقات ابن سعد» (٤/ ٢٨٧ ـ ٢٩١) ، «الاستيعاب» (٣/ ١٢٠٨) ، «أسد الغابة» (٤/ ٢٨١ ، ٢٨٢) ، «الإصابة» (٤/ ٧٠٥ ، ٧٠٦) .

(٢) العنضياء: علم للناقة منقبول من قولهم؛ ناقة عضباء، أي مشقوقة الأذن، وهي لم تكن مشقوقة الأذن . وقال بعضهم : إنها كانت مشقوقة الأذن ، والأول أكثر .

انظر: (النهاية) (٢/ ٢٥١)

ياعمد، فأتاه، فقال: ما شأنك؟ فقال: بم أخذتني وأخذت سابقة الحاج؟ يعني العضباء، فقال: أخذتك بجريرة(١) حلفائك من ثقيف، ثم انصرف عنه، فناداه، (فقال)(١): ياعمد [ياعمد](١) وكان رسول الله يخ رحيه رقيقاً، فرجع إليه فقال: ما شأنك؟ قال: إني مسلم، قال: لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح، ثم انصرف، فناداه: ياعمد، يا عمد، فأتاه فقال: ما شأنك؟ فقال: إني جائع فأطعمني، وظمآن فاسقني، قال: هذه حاجتك، ففدى بالرجكينه(١)، فأخبر النبي على أنه إذا أسلم بعد الأسر لم يفلح كل الفلاح، كما إذا أسلم قبل الأسر وأن ذلك الإسلام لا يوجب إطلاقه.

⁽١) الجريرة: الجناية واللنب ، وذلك أنه كان بين رسول الله ﷺ وبين ثقيف موادعة ، فلها نقضوها ، ولم ينكر عليهم بنو عقيل ، وكانوا معهم في العهد ، فصاروا مثلهم في نقض العهد فأخذه بجريرتهم .

وقـيل معناه : أخلت لتدفع بك جريرة حلفائك من ثقيف ، ويدل عليه أنه فدى بالرجلين . الذين أسرتها ثقيف .

انظر : (النهاية) (١/ ٢٥٨) .

⁽٢) ليست في المطبوعة .

⁽٣) من (ب) ، و (ج) .

⁽٤) رواه مسلم في كتباب النلر ، باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيها يملك العبد بتهام اللفظ (٣/ ١٦٦٢ برقم ١٦٤١) .

وأبـو داود في كـتـاب الأيـيان والنـلـور ، بـاب النـلـر فـيـيا لا يمـلك باخـتـلاف في اللفـظ . (١٤/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧) المطبوع مع بذل المجهود .

وأحمد في «مسنده» (٤/ ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٤)، والشافعي في «مسنده» (١١٩/٢ ـ ١٢١) . والدارقطني في «مسنه» في كتاب الرضاع باختصار (٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣ برقم ٣٧) .

والحميدي في المسئده (٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٧ برقم ٨٢٩).

وسعيد بن منصور في «سننه» باختلاف في اللفظ (٣٩٦/٢ ، ٣٩٧ ، برقم ٢٩٦٧) . والبيههقي في «السنن الكبرى» في كتاب السير ، باب جريان الرق على الأسير ، وإن أسلم إذا كان إسلامه بعد الأسر (٩/ ٧٧ ، ٧٧) .

وكذلك العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه أظهر الإسلام بعد الأسر ، بـل أخبر أنه قـد كـان أسلم قـبل ذلك ، فلم يطلقـه النبي ﷺ / ١٣٢/ب حتى فدى نفسه ، والقياس يقتضي ذلك ، فإنه لو أسلم رقيقٌ للمسلمين لم يسمنع ذلك دوام رقع ، فكذلك إسلامُ الأسير لا يمنع دوام أسره ، لأنه نوع رق ومجوزٌ للاسترقاق ، كما أن إسلامه لا يوجب أن يرد عليه ما أخذ من ماله قبل الإسبلام ، فإذا كان هذا حال من أسلم بعد أن أسر عمن هو حربي الأصل فهذا الناقض للعهد حاله أشد بلا ريب . فإذا أسلم بعد أن نقض العمهمد وهو في أيدينا لم يجز أن يقال : إنه يطلق ، بل حيث قلنا قد عصم دمه فإما أن يصير رقيقاً وللإمام أن يبيعه بعد ذلك وثمنه لبيت المال، أو أنه يتخير فيه وهذا قياس قول من يجوِّز استرقاق ناقض العهد (١) ، ومن لم يجوَّز استرقاقهم فإنه يجعل هذا بمنزلة المرتد ويقول: إذا عاد إلى الإسلام لم يُسترق ولم يُقتل، ومعنى قوله ﷺ : اللَّو أَسْلَمْتَ وَأَنَّتَ تَمْلُكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ() كُلِّ الْفَلَاحِ، دليل على أن من أسلم وهو لا يملك أمره لم يكن حاله كـحـال من أسلم وهو مـالك أمـره ، فلا تجوز التسوية بينهما بحالٍ، وفي هذا أيضاً دليل على أنه إذا بذل الجزية لم يجب إطلاقه ، فإنه إذا لم يجب إطلاقه بالإسلام فببذل الجزية أولى ، لكن ليس في الحديث ما ينفى استرقاقه

⁼ والبغوي في «شرح السنة» في باب المن والفداء وصححه (١١/ ٨٣ ــ ٨٥ برقم ٢٨١٤) . قال الشيخ الألباني: صحيح. أخرجه مسلم، وأبو داود ، وأحمد من طريق المهلب عن عمران بن حصين . انظر التفاصيل: «الإرواء» (٨/ ٢٣٦ برقم ٢٤٨٧) .

⁽۱) إذا أتى الذمي ما يعتبر نقضا للذمة فإنه يجوز استرقاقه وحده دون نساته وذراريه لأنه بنقضه الذمة قد عاد حربياً ، فيطبق عليه ما يطبق على الحربين . أما نساؤه وذراريه فيبقون على الذمة ، إن لم يظهر منهم نقض لها . انظر : «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى ص (٦١) ، «المفني» (٣٢٣/٤) ، «أسنى الطالب» لأبي يجيى الأنصاري (٣٢٣/٤) .

⁽٢) في الأصل: الأفلحت، بزيادة االلام، وهي غير مموجودة في الحديث .

## **فصـــــــل**ن

الرجه الأول وقد تقدم أن هذا يقتضي قتله ، ويقتضي تحتم قتله ، وإن تاب بعد الأخذ ، لأنه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله ، والذين يؤذون الله ورسوله ، والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات فإذا كانت عقوبة أولئك لا تسقط إذا تابوا بعد الأخد فعقوبة هؤلاء أولى وأحرى ، لأن عقوبة كليها على الأذى الذي قاله

بلسانه ، لا على مجرد كفر هو باق عليه .

وأيضاً ، فإنه قبال : ﴿لَئِينَ لَمْ يَنْتُهِ الْمُنَافِقُونَ﴾()) إلى قوله :

الوجه الثاني

⁽۱) بين شيخ الإسلام في هذا الفصل تحتم قتل المسلم الساب بغير استتابة ، وهذا هو جوهر الفرق بين المرتد المجرد والمرتد الساب حيث يستتاب المرتد المجرد عند الجمهور كها تقدم ، بخلاف المرتد الساب ففيه خلاف للعلماء فعند الأحناف حكمه حكم المرتد المجرد في جميع أحكام المرتدين ، وعند أصحاب الشافعي خلاف بينهم وأما المالكية فحكمه عندهم حكم الزنديق وعند الحنابلة يقتل بغير استتبابة ، وقد تقدم توثيق هذه المذاهب في مواضعها والمذهب الأخير هو المختار عند شيخ الإسلام ، وقد استدل في هذا الفصل من عشرة وجوه على أن المرتد الساب يقتل بغير استتابة .

⁽٢) ليس في المطبوعة .

⁽٣) الآية (٥٧) سورة الأحزاب .

 ⁽٤) مسن الآية (٦٠) سورة الأحسزاب وتكملة الآية : ﴿... وَالَّذِيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ
 وَالْسَمُوجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنْغُرِينَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيلَهَا إلاَّ قَلِيلاً﴾

﴿مَلْعُونِيسَنَ أَيْسَنَمَسَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتُلُوا تَقْتِيلًا﴾(١)، وهو أمرٌ يقتضي أن من لم ينته فإنه يؤخذ ويقتل، فعُلِم أن الانتهاء العاصم ما كان قبل الأخذ.

الوجه الثالث وأيضاً ، فإنه جا ذلك تفسيراً للعن ، فعلم أن الملعون متى أخذ قاتل إذا لم يكن قد انتهى قبل الأخذ ، وهذا ملعونٌ فيدخل في الآية

الفرق بين يويد ذلك ما قدمناه / عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿إِنَّ المُونِن وَبِنِ الَّذِينَ يَوْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُوْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا المُومِن وَبِنِ اللَّذِينَ يَوْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُوْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا المُومِن وَبِنِ اللَّذِينَ يَوْمُونَ اللَّوْمِنَاتِ وَالْأَخِيرَةِ وَلَهُمُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿(٢) قال: هذه في شأن عائشة وأزواج الليومنات والآخِيرة على الله على الله عنها توبة ، ثم قرأ : ﴿وَالَّذِينَ يَوْمُونَ السَّمُحْصَنَاتِ ثُم لَمْ يَأْتُوا بَأَرْبَعَةِ شُهَدَاء ﴾ (٢) إلى قوله : ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ يَوْمُونَ السَّهُ مَا الله عن الله الله عن على الله الله عن على المؤلاء توبة ، ولم يجعل الأولَاك توبة ، قال فَهُمَّ رجلٌ أن يقوم فيقبل رأسه من حسن ما فسر (٥) .

يقرره أن قاذف أمهات المؤمنين إنها استحق هذه اللعنة على قوله لأجل النبي ﷺ ، فعُلم أن مُؤذيه لا توبة له .

فهذا ابن عباس قد بين أن من لعن هذه اللعنة لا توبة له ، واللعنة الأخرى

الوجه الرابع وأيضاً ، قـوله سـبحـانه : ﴿إِنَّـمَــا جَـزَاءُ الَّــذِينَ يُحَارِبُــونَ اللَّـهَ

(٢) الآية (٢٣) سورة النور .

أبلغ منها .

⁽١) الآية (٦١) سورة الأحراب .

⁽٤) من الآية (٥) ســـورة السُور، تكملة الآية: ﴿ . . فَإِنَّ اللَّــةَ غَفُــورٌ رَحِيـــمُّ ﴾ .

⁽٥) سبق تخريجه في ص (٩٣) .

وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً ﴿ اللَّهِ .

وكل ما في القرآن من ذكر الفساد مثل قوله: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا ﴾ (٣) ، وقبوله: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ النَّرِسِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا ﴾ (١) إلى قبوله: ﴿ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾ وغير ذلك فيان السّب داخلٌ فيه ، فإنه أصلٌ لكل فساد في الأرض ، إذ هو إفسادٌ للنبوة التي هي عهاد صلاح الدين والدنيا والآخرة .

 ⁽١) من الآية (٣٣) سورة المائدة، تكملة الآية: ﴿ . . . أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمُ
 وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ ينَّـ هَوا مِنَ الأَرضِ ذَلِكَ لَـهُمْ خِنْ يَ فِي اللَّذِيَ وَلَـهُمْ فِي اللَّذِي عَلَيْمٌ ﴾ .
 الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيْمٌ ﴾ .

⁽٢) الأيتان (١١، ١٢) سورة البقرة .

⁽٣) من الآية (٥٦) سـورة الأعراف تكملة الآية: ﴿ . . وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِيْنَ﴾ .

 ⁽٤) من الآية (٢٠٥) سـورة البـقـرة، تكملة الآية: ﴿... وَيُـهْلِكَ الْـحَـرُثَ وَالنَّسْلِ وَاللَّـهُ لاَ
 يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ .

وإذا كان هذا الساب محارباً لله ورسوله ساعياً في الأرض فساداً وجب أن يعاقب بإحدى العقوبات المذكورة في الآية إلا أن يتوب قبل القدرة عليه وقد قدمنا الأدلة على أن عقوبته متعينة بالقتل كعقوبة من قتل في قطع الطريق فيجب أن يقام ذلك عليه إلا أن يتوب قبل القدرة [عليه](١) وهذا الساب الذي قامت عليه البينة ثم تاب بعد ذلك إنها تاب بعد القدرة فلا تسقط العقوبة عنه ، ولهذا كان / الكافر الحربي إذا أسلم بعد الأخذ ١٦٦/ب لم تسقط عنه العقوبة مطلقاً كها قال النبي على للعقيلي : قلو قلتها وأنت تم لك أمرك أفلحت كُلَّ الفلاح»، بل يعاقب بالاسترقاق أو بجواز الاسترقاق وغيره ، ولكن هذا مرتد محارب ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، فلم يمكن استرقاقه كالعربين ، إذ المحاربة باللسان كالمحاربة باليد فتعين عقوبته بالقتل .

السوجسة الخسامس

وأيضاً فسنة رسول الله على دلت من غير وجه على قتل الساب من غير استتابة (١)، وقد ذكرنا غير استتابة (١)، وقد ذكرنا أن ذلك يقتضي قتل الساب سواء أجرينا الحديث على ظاهره أو حملناه على

⁽١) من (ب) .

⁽٢) فيه إشارة إلى قصة رواها ابن عدي عن أبي بريدة أنه قال : اكان حي من بني لبث من المدينة على ميلين ، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه ، فأتاهم وعليه حُلة ، فقال : إن رسول الله على كساني هذه ، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم ، ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان خطبها ، فأرسل القوم إلى رسول الله على فقال الاكتب عَدُو اللّه، ثم أرسل رجالاً، فقال: إن وجدته حياً وما أراك تجده حياً - فاضرب عنف . وإن وجدته ميتاً ، فأخرِقه بالنار قال : فجاءه فوجده قد لَدَخَته أفعى ، فيات فحرقه بالنار ، قال : فذلك قول رسول الله على المرب من كذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمَّلاً فَلْيَتَبَوَّاً مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ ، انظر : «الكامل؛ لابن عدي (٤/ ١٣٧١ ، ١٣٧١) .

ورواها المعافى بن زكريا النهرواني في «الجليس والأنيس» بطرق ثلاثة عن أبي بريدة وعبدالله ابن الزبر بألفاظ متقاربة (١/ ١٨١ - ١٨٣).

من كذب عليه كذباً يشينه وكذلك في حديث الشعبي(١) أنه أمر بقتل الذي طعن عليه في قسم مال العزى(٢) من غير استتابة .

وفي حديث أبي بكر لما استأذنه أبو برزة (٣) أن يقتل الرجل الذي شتمه من غير استتابة قال : وإنها لم تكن لأحد بعد رَسُول الله عليه (١) فعلم أنه كان له قتل من شتمه من غير استتابة ، وعمر - رضي الله عنه - قتل الذي لم يرض بحكمه على من غير استتابة أصلاً ، فنزل القرآن بإقراره على ذلك (٥)، وهو من أدنى أنواع الاستخفاف به ، فكيف بأعلاها ؟

ورواها ابن الجوزي في المرضوعات وقال : هذا الحديث أعني قوله «مَنْ كَذَبَ عَلَيً مَنْ عَلَيً مَنْ عَلَيْ مَنْ عَلَيْ الصحابة عن رسول الله في أحد وستون نفساً (١/ ٥٥- ٥٧) . وأوردها السيوطي في اتحذير الحواص، في سياق الأحاديث الواردة في تعظيم الكذب على رسول الله في عن طريق ابن الجوزي رواية عن عبدالله بن الزبير (ص ٥٠) .

⁽١) تقدمت ترجته في ص (١٢٥) .

⁽۲) العُزّى: أعظم أصنام المشركين ، كانت بنخلة ، تعبدها قريش وجميع بني كنانة ، وكان سدنتها من بني شيبان ولما اطمأن رسول الله على بعد فتح مكة بعث خالد بن الوليد إلى العزى ليهدمها فخرج إليها خالد في ثلاثين فارساً ، حتى انتهى إليها فهدمها ولما رجع سأله رسول الله على مل رأيت شيئاً ؟ قال : لا . قال : فإنك لم تهدمها ، فارجع إليها فاهدمها ، فرجع خالد متغيظاً ، قد جرد سيفه فخرجت إليه امرأة عريانه سوداء ناشزة الرأس ، فرجع خالد متغيظاً ، قد جرد سيفه فخرجت إليه امرأة عريانه سوداء ناشزة الرأس ، فحمل السادن يصبح بها فضربها خالد ، فحجزها باثنين ، ثم رجع إلى رسول الله عناخبره ، فقال : فنعم ، تلك العزى ، وقد أيست أن تعبد ببلادكم أبداً . انظر : «كتاب الأصنام» للكلبي (١٤ ، ١٩ ) ، قمغازي الواقدي (٣/ ٨٧٣ ، ٨٧٤ ) ، قطبقات ابن سعد، (٢/ ١٤٥ ، ١٤٥ ) .

⁽٣) تقدمت ترجمته في ص (١٩١) .

⁽٤) سبق تخريجه في ص (١٩١) .

⁽٥) فيه إنسارة إلى قبصة طويلة رواها المفسرون ويوجد في بعضها ما لا يوجد في الأخرى وهذه القصة تتلخص فيها يألى :

الـــوجـــه الــــــادس

وأيضاً فإن عبدالله بن سعد بن أبي سرح(۱) لما طعن عليه وافترى افتراء عابه به بعد أن أسلم أهدر دمه وامتنع عن مبايعته(۱) وقد تقدم تقرير

كان هناك رجل من المنافقين يقال له: بشر ، كان بينه وبين يهودي خصومة فقال اليهودي: ننطلق إلى عمد ، وقال المنافق: بل إلى كعب بن الأشرف فأبى اليهودي أن يخاصمه إلا إلى رسول الله في فقضى رسول الله في الميهودي ، فلها خرجا من عنده انطلقا إلى أبي بكر رضي الله عنه - فقضى بها قضى به رسول الله في . فلها خرجا من عنده لزمه المنافق وقال: انطلق بنا إلى عمر رضي الله عنه فأتيا عمر ، فقال اليهودي : اختصمت أنا وهذا إلى عمد فقضى عليه فلم يوضى بقضائه ، وزعم أنه يخاصم إليك . فقال عمر : رضي الله عنه للمنافق أكذلك ؟ قال : نعم ، قال لها رويدكها حتى أخرج إليكها فدخل عمر البيت ، وأخذ السيف ، واشتمل عليه ، ثم خرج فضرب به المنافق حتى برد ، وقال : هكذا أقضي بين من لم يرض بقضاء الله ورسوله فلها بلغ الخبر إلى رسول الله في قال : هما كُنتُ أَشُن أَنْ يَسَجَسَرِي وَ عَمَرُ عَلَىٰ قَسْلِ مُومِن ، فنزل قوله تعالى : ﴿ فَلاَ وَرَسُكَ أَشُلُ مُومِن كَنتُ اللهِ عَلَى الله عنه ـ لا يُحِدُوا فِي الفيسهم حَرَجاً مِسًا قَضَيتُ وَيُسْلُمُوا نَسْلِيكًا الآية (٢٥) سورة النساء. وقال جبريل إن عمر - رضي الله عنه ـ قَمَن عن الحق والباطل فسمي الفاروق .

والقصة رواها ابن أبي حاتم في «تفسيره» عن أبي الأسود (٤/ ٦٥ برقم ٣٥٥٣) قال المحقق: إسناده ضعيف. رسالة جامعية ، تحقيق: حكمت بشير ياسين رقمها في المركز (٦٥٠)

وذكرها البغوي عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنها . . . انظر : «ممالم التنزيل» (٢٤٣ ، ٢٤٣ ) .

وذكرها ابن كشير في «تفسيره» عن طريق ابن أبي حاتم وقال: غريب جداً وكذا رواه ابن مردوية عن ابن لهيمة عن أبي الأسود به، وهو أثر غريب مرسل وابن لهيمة ضعيف. انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٥٤).

(١) تقدمت ترجمته في ص (٢١٩) .

(٢) كان افتراء عبدالله بن سعد على النبي ﷺ أنه كان يكتب لرسول الله ﷺ الوحي فربيا أمل عليه رسول الله ﷺ الوحي فربيا أمل كليه وسول الله ﷺ ويقول : كللك الله ، ويقره ، وافتن ، وقال : ما يدري محمد ما يقول : إني لأكتب له ما شنت، هذا الذي كتبت يُوحىٰ إلى كم يُوحىٰ إلى محمد وخرج هارباً إلى مكة مرتداً ، فأهدر النبي ﷺ دمه يوم فتح مكة ولكنه أسلم وتاب والنجأ إلى عثمان بن عفان _ رضي الله عنه _ وكان أخوه من الرضاعة ، فتشفع له عثمان إلى رسول الله ﷺ فكليا يكلمه عثمان في شأنه يُعرض عنه الرسول ﷺ رجاء أن يقوم إليه رجل فيضرب عنقه ، فليا وأي ألا يقدم عليه أحد قبل توبته ثم التفت وقال : قما منعكم أن يقوم رجل منكم إلى هذا الكلب فيقتله ، فقال عباد أبن بشر: ألا أومات إلى يارسول الله؟ فقال: قإن النبي لا تَكُونُ لله خَائِدُ الأَعْيُن؟ . انظر : قسفاري الواقدي (٢/ ٢٥٥ ، ٢٥٦) ، قطبقات ابن سعد، (٢/ ٤٩٦ ، ٤٩٧) ، قضح الباري المراد) .

الدلالة منه على أن الساب يقتل وإن أسلم ، وذكرنا أنه كان قد جاء مسلمًا تائباً قد أسلم قبل أن يجيء إليه كها رويناه عن غير واحدٍ ، وقد جاء يريد الإسلام ، وقد علم النبي على أنه قد جاء يريد الإسلام ثم كفّ عنه انتظار أن يقوم إليه رجلٌ فيقتله .

وهذا نص أن مثل هذا المرتد الطاعن لا يجب قبول توبته بل يجوز قتله وإن جاء تائباً وإن تاب وقد قررنا هذا فيها مضى وبينا من وجوه أخر أن الذي عصم دمه عفو رسول الله على عنه لا مجرد إسلامه وأن بالإسلام والتوبة امتحى (۱) الإثم ، وبعفو النبي الله احتقن الدم ، والعفو بطل بموته الله المدم الله أن يعفوا عن حقه ، وامتناعه من بيعته حتى يقوم إليه بعض القوم فيقتله نص في جواز قتله وإن جاء تائباً .

وأما عصمة دمه بعد ذلك فليس دليلاً (لنا) (٢) على / أن نعصم دم ١/١٢ من سب وتاب بعد أن قدرنا عليه ، لأنا قد بينا من غير وجه أن النبي على كان يعفو عمن سبه ممن لا خلاف بين الأمة في وجوب قتله إذا فعل ذلك، وتعذر عفو النبي على عنه ، وقد ذكرنا أيضاً أن حديث عبدالله بن خطل (٣) يدلُّ على قتل الساب ، لأنه كان مسلمًا فارتد ، وكان يهجوه فقتل من غير استتابة .

⁽١) في المطبوعة «انمحي» .

⁽٢) ليس في المطبوعة .

⁽٣) تقدمت قصته عند ترجته في ص (٢٢٠) .

وأيضاً ، فيا تقدم من حديث أنس المرفوع(١) ، وأثر أبي بكرٍ في قـتل من آذاه في أزواجه وسراريه من غير استتابة(١) ، وما ذاك إلا لأجل أنه نوعٌ من الأذى ولذلك حـرمه الله ، ومعلومٌ أن السب أشد أذى منه ، بدليل أن السب يحـرم منه ومن غيره ، ونكاحُ الأزواج لا يحرم إلا منه على وإنها ذاك مبالغة في تحـريم ما يؤذيه ووجـوب قـتل من يؤذيه أي أذى كان من غير استتابة .

ورواه البزار بالفاظ مختلفة في قمسنده (البحر الزخار) عن على _ رضي الله عنه _ وفيه قوله _ عليه السلام _ قلحد لله الذي يصرف عنا أهل البيت ، (٢٣٧/٢ برقم ٦٣٤) . والحاكم في قالمستدرك في كتاب معرفة الصحابة عن أنس _ رضي الله عنه _ وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وسكت عنه الذهبي (٢٩/٤ ، ٤٠) المطبوع مم التلخيص للذهبي .

والهيشمي في «كشف الأستار، في كتاب النكاح ، باب الغيرة من الإيبان (١٨٨/٢) ، ١٨٩ رقم ١٤٩١) .

وقال في المجسم الزوائدة: رواه البزار وفيه ابن إسحاق وهو يدلس ولكنه ثقة ، ويقية رجاله ثقات ، وقد أخرجه الضياء في أحاديثه المختارة على االصحيح، (٢٢٩/٤)

⁽۲) فيه إشارة إلى قصة زواج النبي في بقتيكة بنت قيس بن معدي كرب الكندية أخت الأشعث بن قيس، وكان من قصتها كها رواها ابن سعد عن ابن عباس أنه قال : الما استعاذت أسهاء بنت النمان من النبي في خرج والغضب يعرف في وجهه . فقال له الأشعث بن قيس لا يسوك الله يارسول الله ، ألا أزوجك من ليس دونها في الجهال والحسب ؟ قال : امن ؟ ؟ قال : أختي قتيلة . قال اقد تزوجتها ، قال : فانصرف الأشعث إلى حضرموت ثم حملها حتى إذا فصل من اليمن بلغه وفاة النبي في فردها إلى بلادها وارتد وارتدت معه ثم تزوجها بعد ذلك عكرمة بن أبي جهل فوجد أبو بكر من ذلك وجداً شديداً ، فقال له عمر : يا خليفة رسول الله إنها ما هي من أزواجه ،

الوجه الثامن

وأيضاً ، فإنه على أمر بقتل النسوة اللاي كن يؤذينه بالسنتهن بالمجاء(۱) مع أمانه لعامة أهل البلد ، ومع أن قتل المرأة لا يجوز إلا أن تفعل ما يوجب القتل ولم يستتب واحدة منهن حين قتل من قتل والكافرة الحربية من النساء لا تقتل إن لم تقاتل ، والمرتدة لا تُقتل حتى تستتاب ، وهؤلاء النسوة قتلن من غير أن يقاتلن ولم يستتبن ، فعلم أن قتل من فعل مثل فعلهن جائز بدون استتابة ، فإن صدور ذلك عن مسلمة أو معاهدة أعظم من صدوره عن حربية .

ما خيرها ولا حَجَبها ولقد بَرَّاها الله منه بالارتداد اللَّه ارتدت مع قومها ، فسكن أبو بكر.

وذكر ابن عبدالبر ، أنه يقال : اسمها ﴿ قَيلَةَ ﴾ وليس بشيء والصواب ﴿ قتيلة ﴾ تزوجها رسول الله ﷺ قبل شهرين من وفياته ولم تكن قيد قيدمت عليه ، ولا رآها ، ولا دخل بها . فلما تزوجها عكرمة ابن أبي جهل بحضرموت ، قيال أبو بكر : لقد هممت أن أحرق عليهما بيشهما فمنعه عمر من ذلك ، انظر التفاصيل : ﴿ طبقات ابن سعد ؟ (٨/ ١٤٧ ، ١٤٧ ) ، ﴿ والاستبعاب ؟ (١٩٠٣ ، ١٩٠٤) ، ﴿ والاستبعاب ؟ (١٩٠٣ ، ١٩٠٤) ، ﴿ والاستبعاب ؟ (١٩٠٣ ، ١٩٠٤) ، ﴿ والإسابة ﴾ (٨ ٨٨) .

⁽۱) النسوة اللاي أمر النبي على بقتلهن يـوم فتح مكة لإيذائهن لرسول الله على بالهجاء أربع نسوة : قينتان لعبدالله ابن خطل ـ وكان من الرجال الذين أهدرت دماؤهم للسبب نفسه ـ وكانت إحداهما فرتنى والأخرى أرنب كانتا فاسقتين ، وكان مولاهما عبدالله بن خطل يقول الشعر يهجو وسول الله على ويأمرهما أن تغنيا به ، وكان المشركون يدخلون عليه ، وعلى قينتيه فيشربون الخمر وتغني القينتان بذلك الهجاء . فأمر النبي على بقتلهها ، فقتلت إحداهما وهي أرنب ، وأما فرتنى فاستؤمن لها ، وأسلمت وعاشت حتى زمن عثمان رضي الله عنه . وسارة مولاة عصرو بن هاشم ، وهي التي وُجِدَ معها كتاب حاطب ابن أي بلتعة . وكانت مغنية نواحة بمكة . فَيلَّقَى عليها هجاء رسول الله على فتغني به . وكانت بلتعة . وكانت مغنية نواحة بمكة . فَيلَّقَى عليها هجاء رسول الله في فتغني به . وكانت لك في غنائك ونياحك ما يغنيك فقالت : ياعمد إن قريشاً منذ قُتِلَ مَن قُتِلَ منهم تركوا لك في غنائك ونياحك ما يغنيك فقالت : ياعمد إن قريشاً منذ قُتِلَ مَن قُتِلَ منهم تركوا دينها فأمر بها رسول الله في يوم الفتح أن تقتل فقتلت يومئذ ، قتلها علي بن أبي طالب . وهند بنت عتبة بن ربيعة زوجة أبي سفيان ، هي التي مضغت كبد حمزة بن عبدالمطلب في وهند بنت عتبة بن ربيعة زوجة أبي سفيان ، هي التي مضغت كبد حمزة بن عبدالمطلب في معركة أحد ، ثم لفظتها وجاءت بها إلى مكة وقطعت مذاكيه ، وجَذَعتْ أنفه ، وقطَعَتْ أنفه ، وقطَعَت أنفه ، وقطَعَت أنفه ، وقطَعَت أنفه ، وقطَعَت أنفه ، وقطَعَت أنفه ، وقطَعَت أنفه ، وقطَعَت أنفه ، وقطَعَت أنفه ، وقطعت الذيه ، ثم جعلت بها مسكتين وخدمتين حتى قدمت بذلك مكة ، فأهدر النبي يهدومها علي النبي هي التي منه على النبي هي النبي هي النبي هي النبي هي النبي منه على النبي هي النبي هي النبي هي النبي هي النبي هي النبي هي النبي منه على النبي هي النبي المحالة النبي هي النبي منه على النبي هي النبي هي النبي هي النبي المحالة النبي هي دمها على النبي هي النبي المحالة النبي المحالة النبي هي النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي النبي المحالة النبي المحالة النبي النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة النبي المحالة

وقد بسطنا بعض هذه الدلالات فيها مضى بها أغنى عن إعادته هنا وذكرنا أن السنة تدل على أن السبب ذنب مقتطع عن عموم الكفر ، وهو من جنس المحاربة والتوبة التي تحقن الدم دم المرتد إنها هي التوبة عن الكفر فأما إن ارتد بمحاربة مثل سفك الدم ، وأخذ المال ، كها فعل العرنيون(۱) وكها فعل مقيس بن صبابة حيث قتل الأنصاري واستاق المال ورجع مرتداً، فهذا يتعين قتله كها قتل النبي على مقيس بن صبابة وكها قيل له في مثل العرنيين: «إنَّ مَا جَزَاؤُهُم أَنْ يُقتَلُوا الآية(۱) . فكذلك من تكلم مثل العرنيين: «إنَّ مَا جَزَاؤُهُم أَنْ يُقتَلُوا الآية(۱) . فكذلك من تكلم بكلام من جنس المحادة والمحاربة لم يكن بمنزلة من ارتد فقط .

ه الناسع وأيضاً ، ما اعتمده الإمام أحمد من(٣) أن أصحاب رسول الله ﷺ فرقوا بين الساب وبين المرتد المجرد، فقتلوا الأول من غير استتابة ، واستتابة واستتابة ، وذلك أنه قد ثبت أنهم / قتلوا سابه ١٣٤٠/ب

(ولم يستتيبوه وأنهم أمروا بقتل سابه وحرصوا على قتل سابه)(١) وقد تقدم

يرم فتح مكة ولكنها دخلت عليه متنكرة مع النساء ، فأسلمت وبايعت وصفح عنها النبي في فهذه أربع نسوة . وذكر ابن حجر أن القيتين أسياءهما فرتنى وقرينه وأرنب مولاة أخرى لابن خطل أيضا تُتِلَتْ كما قُتِلَتْ أم سعد فبذلك تكمل العدة ست نسوة ويحتمل أن تكون أرنب وأم سعد هما القنيتان اختلف في اسمها أو باعتبار الكنية . والله أعلم انظر التفاصيل : «مغازى» الواقدى (١/ ٢٧٤ ، ٢٨٦ ، ٢٧٤) ، «طبقات ابن

الطر الفاضيل . فمعاري، الواهدي (١/ ١٧٤ ، ١٨١٠ ، ٢٩٤)، فقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٣٦/٢)، فقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠٠ ، ١٣٦/٢)، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠٠ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١٠٠١ )، وقتع الباري، (٨/ ١٠ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ، ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع الباري، (٨/ ١١ ) ، وقتع

⁽١) تقدم الحديث عن العرنيين في ص (٥٩٣، ٢٠٠) .

⁽٢) كـذا بالأصـل ، وهي ليـــت آية ، والقـصـود بقـوله : «الآية» أي : آية الحـرابة من سورة الماددة

⁽٢) قي (ب) بدون : امن .

⁽٤) العبارة التي بين القوسين لا توجد في (ج) ولا في المطبوعة.

ذكر بعض ذلك(١) مع أنه قـد تقدم عنهم أنهم كانوا يستتيبون المرتد ويأمرون باستتابته، فثبت بذلك أنهم كانوا لا يقبلون توبة من سبه (١) من المسلمين، لأن توبته لو قبلت لشرعت استتابته كالمرتد فإنه على هذا القول نوع من المرتدين، ومن خص المسلم بذلك قال: لا يدل ذلك على أن الكافر الساب لا يسقط عنه إسلامه القتل ، فإن الحربي يقتل من غير استتابة ، مع أن إسلامه يسقط عنه القتل إجماعاً ، ولم يبلغنا عن أحد من الصحابة أنه أمر باستشابة الساب ، إلا ما روي عن ابن عباس ، وفي إسناد الحديث عنه مقال ولفظه: ﴿ أَيُّهُمَا مُسْلِم سَبُّ اللَّهَ أَو سَبُّ أَحَداً مِنَ الْأَنبِيَاء فَقَدْ كَذَّبَ بِرَسُولِ السَّلَّهِ ﷺ وَهِيَ رِدَّةٌ ، يُسْتَتَابُ، فَإِنْ رَجَعَ وإلاَّ قُتِلَ٣٠٠، وهــذا ـ والله أعلم _ فيمن كذَّب بنبوة شخص من الأثبياء وسبَّه بناء على أنه ليس بنبي ، ألا تىرى إلى قوله: افْقَدْ كَذَّبَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ولا ريب أن من كذب بنبوة بعض الأثبياء وسبه بناء على ذلك ثم تاب قُبلت توبته ، كمن كذَّب

⁽۱) ذكر الخيلال في كتاب «أحكام أهل الملل» كثيراً من آثار الصحابة عن الإمام أحمد في استنابة المرتد المجرد، وقد ذكر شيخ الإسلام بعضاً منها كها تقدمت في ص (٥٩٦) كها ذكر قتل الساب بمدون استنابة . انظر التفاصيل : «أحكام أهل الملل» ، كتاب الحدود (ق الساب) ، و (١٠١٤) وأيضاً كتاب الردة (ق ١١٣٨) ، ١٨٣٨) .

⁽٢) في (ب) و (ج) : (يسبه) .

⁽٣) ذكره حرب في «مسائله» عن مجاهد عن ابن عباس بتيام اللفظ ، انظر : «زاد المساد» (٣) . (٦٠/٥) .

ببعض (۱) آیات القرآن ، فإن هذا أظهر أمره فهو كالمرتد ، فأما (۲) من كان يظهر الإقرار بنبوة النبي على ثم أظهر سبه فهذا هو مسألتنا .

يؤيد هذا أنا قد رُوِينا عنه أنه كان يقول : اليس لقاذف أزواج النبي على تدوية ، وقاذف غيرهن له توبة (٢) ومعلوم أن ذلك [رعاية](١) لحق رسول الله(٥) على ، فعلم أن من مذهبه أن ساب النبي على وقاذفه لا توبة له ، وأن وجه الرواية الأخرى عنه إن صحت ما ذكرناه أو نحوه .

الوجه العاشر وأيضاً فإن سب أو شتمه ممن يظهر الإقرار بنبوته دليل على فساد اعتقاده وكفره به ، بل هو دليل على الاستهانة به والاستخفاف بحرمته ،

(۱) أجمعت الأمة على وجوب تعظيم القرآن على الإطلاق وتنزيه وصيانته ولذا يحكم بالكفر على من كذب حرفاً أو آية من القرآن مجمعاً على ثبوته ، أو أسقط منه حرفاً أو زاد معتقداً كونه منه أو بدل حرفاً أو آية من القرآن عمداً أو جحد كتاباً من كتب الله أو شيئاً منه أو استهزأ بآيات الله وكتبه ، أو امتهن القرآن ، أو سخر بآية منه ، أو مزح به كقوله تعالى : ﴿النّفت الساق بالساق﴾ الآية (٢٩) سورة القيامة . مريداً به الاستهزاء . ومن الاستهزاء أيضا أن يذكر أحد كتاب الله مستدلاً به أو داعياً إليه فيقول السامع : دعونا من هذا فقد أيضا أن يذكر أحد كتاب الله مستدلاً به أو داعياً إليه فيقول السامع : دعونا من قادة الكفر ذهب وقته ، أو اذهب فاقرأه على الموتى ، أو هذا العصر عصر فلان وفلان من قادة الكفر كاركس ولينين وماو وديغول وضائدي يكفر بذلك . انظر التفاصيل : قاتح الجواد الابن حجر الهينمي (٢/ ٢٣٧)، «البحر الرائق» (٥/ ١٣١)، «حاشية الطحطاوي» (٢/ ٢٧٧) ، «الردة عسن «حاشية البحيرمي» (٥/ ٢٠٠) ، «كشاف القناع» للبهوتي (٦/ ١٣٦) ، «الردة عسن الإسلام وخطرها» لعبدالله قادري (ص ٧١) .

⁽٢) في (ب) ، و (ج) بدون افاءا .

⁽٣) هذا أثر مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد تقدم في ص (٩٣، ٣٨٤، ٦٣٦) .

⁽٤) في (أ) : ﴿راعية؛ وهو تصحيف والمثبت من (ب) و (ج) .

⁽٥) في (ب): النبي، ﷺ.

 ⁽١) في (ب) و (ج) بدون اواوا .

 ⁽٢) رواه الحاكم في «المستدرك» ، في كتاب التفسير ، تفسير سورة المجادلة وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه (٢/ ٤٨٢) .

والإسام أحمد في المستنده عن ابن عباس - رضي الله عنها - وقال الشيخ أحمد شاكر : إستاده صحيح (١٧/٤ برقم ٢١٤٧) تحقيق : أحمد شاكر .

والطبري في الفسيره، عن طريق ابن حميد عن صعيد بن جبير بتهام اللفظ وهي رواية مرسلة لم يذكر فيها ابن عباس ، رضي الله عنها .

انظر : (تفسير الطبري) (٢٨/ ٢٥) .

وابن كشير في التفسيره عن طريق ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنها وقال: المكذا رواه الإمام أحمد من طريقين عن سياك به ودواه ابن جرير عن عمد بن المثنى ، عن غندر عن شعبة عن سياك به نحوه . وأخرجه أيضاً من حديث سفيان الثوري بنحوه . إسناده جيد العلم يخرجوه .

انظر الفسير ابن كثيرة (٤/ ٣٤٩ ، ٣٥٠) .

وذكره الهيشمي في المجمع الزوائدة ونَسَبَه إلى الطبراني ، وأحمد والبزار وقال : الرجال الجميع رجال الصحيح (٧/ ١٢٢) .

وذكره السيوطي في «تفسيره» وعزاه إلى أحمد ، والبزار ، والطبراني وابن المنفر ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، والحاكم وصححه ، والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس - رضي الله عنها .

انظر: دالدر المنثورة (٨/ ٨٥) .

وتعالى - : ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضُوا عَنْهُمْ ﴾ (١) الآية ، رواه أبو مسعود ابن الفرات (٢) . ورواه الحاكم (٣) في صحيحه ، وقال : فأنزل الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً فَيَحْلِفُونَ لَهُ ﴾ (١) الآية . وإذا ثبت أنه كافر مستهين به فإظهار الإقرار برسالته بعد ذلك لا يدل على زوال ذلك الكفر والاستهانة ، لأن الظاهر إنها يكون دليلاً صحيحاً معتمداً إذا لم يثبت أن الباطن بخلافه ، فإذا قام دليلٌ على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه .

⁽١) من الآية (٩٦) سورة التوبة ، وتكملة الآية : ﴿ . . . فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَن الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ .

⁽٢) هو أبو مسعود أحمد بن الفرات بن خالد الرازي الضبي الإصبهاني (٠٠٠ ـ ٢٥٨ هـ) أحد حفاظ الحديث ومن كبار الأعمة فيه . رحل في طلب العلم إلى البلاد . روى عن: الإمام أحمد بن حنبل والحسين بن علي الجمعفي وعبدالرزاق وغيرهم . وروى عنه: أبو داود وابن أبي عاصم وجعفر الفريابي وغيرهم . قال الحافظ ابن حجر : تُكُلَّمَ فيه بلا مستند . انظر ترجمته في : «تاريخ بغداد» (٣٤٣/٤ ، ٣٤٣) ، «طبقات الحنابلة» (١/٣٥ ـ ٥٥) ، دمليب التهليب» (١/ ٢٦ ، ٢٠) ، «التقريب» (٢٣/١)

⁽٣) هو أبو عبدالله عسد بن عبدالله بن حدويه بن نعيم الشهير بالحاكم النيسابوري (٣٠١٣٠٤ هـ) . إسام ناقد ، شيخ المحدثين ، صاحب التصانيف الكثيرة طلب الحديث منذ صخره ، وقرحل في سبيله ، روى عن: أبيه ومحمد بن علي المذكر ، ومحمد بن يمقوب الأصم وغيرهم . وروى عنه: الدارقطني وأبو العلاء الواسطي وأبو فر الهروي وآخرون ، من أهم تصانيفه: «المستدرك على الصحيحين» و«تاريخ النيسابوريين» و «الإكليل» وغيرها . توفي في نيسابور ، واختلفوا في سنة وفاته . انظر ترجته في : «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٣ ، قالباب» ٤٧٤) ، «الأسساب» (٢/ ١٠٠٤ ـ ٢٠٠٤)، «تبيين كذب المفتري» (٢٢٧ ـ ٢٣١)، «اللباب» لابن الاثير (١/ ٢٢) ، «اللباب»

 ⁽٤) من الآية (١٨) سورة المجادلة، وتكملة الآية : ﴿... كَمَا يَـحْلِفُـوْنَ لَـكُممْ وَيَـحْسَبُونَ
 أنَّـ هُممْ عَلَى شَـىء أَلا إِنَّـ هُممُ الْكَاذِبُـوْنَ ﴾ .

وفدا اتفق العلماء على أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بخلاف علمه وإن شهد عنده بذلك العدول(۱) ، ويجوز له أن يحكم بشهادتهم إذا لم يعلم خلافها وكذلك أيضا لو أقر وقراراً علم أنه كاذب فيه مثل أن(۱) يقول لمن هو أكبر منه : هذا ابني، لم يشبت نسبه ولا ميراثه ، باتفاق العلماء(۱) ، وكذلك الأدلة الشرعية مثل خبر العدل الواحد ، ومثل الأمر والنهي والعموم والقياس عبب اتباعها إلا أن يقوم دليل أقوى منها يدل على أن باطنها خالف لظاهرها ونظائر هذا كثيرة .

⁽١) جاء في الرواية الأولى عن الإمام أحمد أن الحاكم لا يحكم بعلمه في حمد ولا غيره ، لا فيها علمه قبل الولاية ولا بعمدها ، وهلما قبول شريح والشمعبي ومالك وإسحاق وأبي عبيد ومحمد بن الحسن وأحد قولي الشافعي وهو ظاهر الملهب .

والرواية الأخرى عنه يجوز له ذلك ، وهو قول أبي يوسف وأبي ثور، والقول الشاني للشافعي واختيار المزني .

وقال الإمام أبو حنيضة : ما كان من حقوق الله لا يحكم فيه بعلمه لأن حقوق الله تعالى مبنية على المساهلة والمساعة ، وأما حقوق الآدميين فيا علمه قبل ولايته لم يحكم به ، وما علمه في ولايته حكم به ، لأن ما علمه قبل ولايته بمنزلة ما سمعه من الشهود قبل ولايته ، وما علمه في ولايته بمنزلة ما سمعه من الشهود في ولايته .

وهذا الخلاف في الحدود والحقوق، وأما الجرح والتعديل فإنه يحكم فيه بعلمه بغير خلاف، لأنه لو لم يحكم فيه بعلمه لتسلسل فإن المزكيين يحتاج إلى معرفة عدالتهها وجرحها ، فإذا لم يعسمل بعلمه احتماج كل واحد منها إلى مزكيين ، ثم كل واحد منها يحتاج إلى مزكيين فيتسلسل ، وما نحن فيه بخلافه .

راجع : «المبسوط» (١٠٤/١٦ ، ١٠٥) ، «المغني» (١١/ ٤٠١ ـ ٤٠٤) .

⁽٢) في (ب) : اسَنَا .

⁽٣) أجمع العلياء على أنه يجب لشبوت النسب بالإقرار توفر أربعة شروط:

أحدها : أن يمكن صدق المقر بها أقر به ، بأن يحتمل أن يولد مثله لثله ، فإذا أقر لمن هو أكبر منه بالنسب لم يشبت نسبه ولا ميرائه ، والشروط الثلاثة الاخرى كالآني :

الثاني : أن يكون المقر به مجهول النسب .

الثالث: ألا ينازعه فيه منازع ، لأنه إن نازعه فيه غيره تعارضا ، فلم يكن إلحاقه بأحدهما أولى من الآخر .

الرامع : أن يكون نمن لا قسول له كالصغير والمجنون .

انظر التفاصيل : المغنى، (٥/٣٢٧ ، ٣٢٨) .

توبة الزنديق

فإذا علمت هذا فنقول: هذا الرجل قد قام الدليل على فساد عقيدته، وتكذيبه به، واستهانته له، فإظهاره الإقرار برسالته الآن ليس فيه أكثر مما كان يظهره قبل هذا، وهذا القدر بطلت دلالته، فلا يجوز الاعتهاد عليه، وهذه نكتة من لا يقبل توبة الزنديق، وهو مذهب أهل المدينة، ومالك وأصحابه(۱) والليث بن سعد(۱)، وهو المنصور من الروايتين عن أجد(۱)، نصرها كثيرٌ من أصحابه ، وعنها أنه يستتاب، وهو المشهور عن الشافعي(۱).

⁽١) هو رواية سنحنون وابن الموازعن سالك وأصحابه . انظر : «المنتقى» (٥/ ٢٨٢).

⁽٢) انظر : ﴿الإشرافِ لابن المنذر (٢/ ٢٤٧) وذكـر أنه قول إسحاق بن راهويه أيضاً

⁽٣) هو رواية أي يوسف عن أي حنيفة في النوادر .

انظر : الحكام القرآن، للجصاص (٣/ ٢٧٤) .

والرواية الشانية عن أي حنيفة : استتابة الزنديق مطلقاً .

الظر: المصدر نفسه إ

⁽٤) هو رواية أبي الحارث والمسموني وابن منصور . ونقل أبو طالب وعبدالله وابن إبراهيم عن أحد : الزنديق يستتاب ثلاثاً ، فإن ثاب وإلا ضربت عنقه، وهو اختيار أبي بكر الخلال .

انظر التضاصيل: المسائل الفقهية، من «كتباب الروايتين والبوجهين، للشاضي أبي يعملي (٢/ ٣٠٥)

⁽٥) أي المشهور عن الشافعي قبول توبة الزنديق، يقول الماوردي: «وإن كان الكفر بما يسر أهله كالزندقة ، قبلت توبته أيضاً عند الشافعي ، تسوية بين ردة كل مسلم ، وبين الردة إلى كل كفرة .

انظر : كتاب المرتد من (الحاوي الكبير) ص (٣٦) .

وقال أبو يوسف() آخـراً : أقتُلُه من غير استتابة ، لكن إن تاب قبل أن أقتله قبلت توبته() ، وهذا أيضاً الرواية الثالثة() عن أحمد .

وعلى هذا المأخذ فإذا كان السابُّ قد تكرر منه السب ونحوه مما يدلُّ على الكفر اعتضد / السبب بدلالات أخر، من الاستخفاف بحرمات الله، ١٣٥/ب والاستهانة بفرائض الله ، ونحو ذلك من دلالات النفاق ، والزندقة كان ذلك أبلغ [في](١) ثبوت زندقته وكفره ، وفي أن لا يقبل منه مجرد ما يظهر من الإسلام مع ثبوت هذه الأمور ، وما ينبغي أن يتوقف في قتل(١٠) مثل هذا ، وفي أن لا يسقط عنه القتل بها يُظهر من الإسلام ، إذ توبة هذا بعد أخذه لم تجدد له حالاً لم تكن قبل ذلك، فكيف تعطل الحدود بغير

⁽۱) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي (۱۱۳ هـ ١٨٢ هـ) . صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه ، وأول من نشر مذهبه ، كان فقيها عدداً ، تفقه بالحديث والرواية ، ثم لزم أبا حنيفة ، فغلب عليه «الرأي» . ولي القضاء ببغداد أيام المهدي ، والهادي ، والرشيد . وهو أول من دُعي «قاضي القضاة» ، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيضة . من كتبه المشهورة : «الخراج» و «الآثارة و «النوادرة وغيرها . توفي ببغداد في خلافة الرشيد .

انظر ترجته في : «أخبار القضاة» لوكيع (٣/ ٢٥٤ ـ ٢٦٤)، وتاريخ بفداد» (١٤/ ٢٤٢ ـ ٢٦٢). والانتقاء، (١٧٣ ، ١٧٣) ، ومناقب الإمام أبي حنيفة، وصاحبيه للذهبي (٣٧ ـ ٤٨) .

 ⁽٢) قاله أبو يوسف في كتاب الإملاء . انظر : «شرح معاني الآثارة للطحاوي (٣/ ٢١٠) ،
 أيضاً : «أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٢٧٤) .

⁽٣) لم أعثر على هذه الرواية عن الإمام أحد .

⁽٤) في (أ): «من» ، والمثبت من (ب) و (ج) .

⁽٥) في (ب) بدون : اقتل، .

موجب؟ نعم لو أنه قبل رفعه إلى السلطان ظهر منه من الأقوال والأعمال ما يدل على حسن الإسلام وكفَّ عن ذلك لم يقتل في هذه الحال . وفيه خلافٌ بين أهل هذا القول سيأت إن شاء الله تعالى ذكره .

[و](۱) على مـــثل هـــذا ومن هو أخف منه نمن لم يظهر نفاقه قط تحمل آيات التوبة من النفاق ، وعلى الأول تحمل آيات إقامة الحد .

ثم من أسقط القتل عن الذّمّيّ إذا أسلم (٢) قال : بهذا يظهر الفرق بينه وبين الكافر إذا أسلم ، فإنه كان مظهراً لدين يبيح سبّه أو لا يمنعه من سبّه ، فأظهر دين الإسلام الذي يوجب تعزيره وتوقيره ، فكان ذلك دليلاً على صحة انتقاله ، ولم يعارضه ما يخالفه ، فوجب العمل به ، وهذه الطريقة مبنيةٌ على عدم قبول توبة الزنديق كما قررناه من ظهور دليل الكفر مع عدم ظهور دليل الإسلام ، وهو من القياس الجلي (٢) .

⁽١) من (ب) و (ج) .

⁽٢) هنو قنول المالكية ورواية عن الإمام أحمد كيا رواهنا الخطابي . انتظر : "منعالم السنن" (٣/ ٢٩٦) .

⁽٣) القياس الجلي: هو ما كانت العلة فيه منصوصة ، أو غير منصوصة ، ولكن قطع فيه بنفي تأثير الفارق بين الأصل والفرع . مثال ذلك : كما ذكر المصنف : قياس قبول توبة الزنديق على قبول توبة الكافر ؛ لأن الكافر إذا أسلم أظهر دين الإسلام الذي يوجب تعزير النبي وتوقيره فكان ذلك دليلاً على صحة انتقاله بينها الزنديق لا تقبل ثوبته لأنه يظهر دليل إسلامه ويبطن الكفر

ويقابله القياس الحفي : وهو مالم يقطع فيه بنفي تأثير الفارق بين الأصل والفرع ، وذلك إذا كانت العلة فيه مستنبطة من حكم الأصل .

انظر التفاصيل: «الوسيط في أصول الفقه الملكتور وهبه الزحيلي ص (٤٦٥)

ويلُلُّ على جواز قتل الزنديق() والمنافق من غير استتابة قوله سبحانه

قسّل الزنديق والمنافق من غم استنابة

دليل جواز

غير استتابة (١) لقد ذكر الله _ سبحانه وتعالى _ المنافقين اللين عاصروا الدعوة الإسلامية في نشأتها الأولى ، وين صفاتهم ، وفضح أعهاهم كها بين حكمهم نتيجة تصرفاتهم وجزاء أعهاهم وجاء حكم الله عسن أولئسك في قوله : ﴿إِنَّ السَّمْنَافِقِيْسَ فِي السَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَحِدَ لَكُمْ فَي السَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَحِدَ لَكُمْ فَي اللَّمْرة .

لَهُمْ نَصِيْراً ﴾ الآية (١٤٥) سورة لنساء . هذا الحكم في الآخرة .

وأما في الدنيا فقد كان النبي على يعلم بكفرهم بإطلاع الله له على ذلك ، ومع هذا لم يقتل منهم أحداً وسيأتي بيان ذلك مفصلاً لماذا لم يقتلهم النبي على مع علمه بكفرهم ونفاقهم . وأسا المنافق الذي أصبح بعد عصر صدر الإسلام يسمى «الزنديق» فقد اختلف الفقهاء فيه على قولين :

الأول : أنه يقتل من غير استتبابة وهو رأي مالك والليث ورواية عن أحمد ورواية عن أبي حنفة .

الشاني : أنه يستشاب فإن تاب قبلت توبته وهو قول الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد ورواية عن أي حنيفة .

وقـد ذكـر النووي خسـة آراء من مـداهب الشـافـعية فقال : اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق فـذكـر خسـة أوجه :

أولاً : قبولها مطلقا للاحاديث الصحيحة المطلقة وهو الأصح والأصوب عند النووي .

ثانياً : لا تقبل تربت ويتحتم قتله لكنه إن صدق في تربته نفعه ذلك في الدار الآخرة ، وكان من أهل الجنة .

الله : إن تاب مرة واحدة قبلت توبته ، فإن تكرر ذلك منه لم تقبل .

رابعاً : إنْ أسلم ابتداء من غير طلب قبل منه ، وإن كان تحت السيف فلا .

خامساً : إن كان داعياً إلى الضلال لم يقبل منه ، وإلا قبل منه .

والراجح _ والله أعلم _ أن النفيق لا يستتاب وذلك لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَيَيْسُنُوا﴾ الآية (١٦٠) البقرة، والزنديق لا تظهر منه علامة تبين رجوعه ، لأنه يظهر الإسلام ويسر الكفر . وقد ثبت بالآثار الصحيحة عن على _ رضي الله عنه _ أنه قتل الزنادقة بغير استتابة ، كما سيأل .

وقد رجح هذا الرأي الإصام ابن القيم وقال: «فهذا الزنديق قد قام الدليل على فساد عقيدته وتكذيبه واستهانته بالدين وقدحه فيه ، فإظهاره الإقرار والتوبة بعد القدوة عليه ليس فيه أكثر مما كان يظهره قبل هذا وهذا القدر قد بطلت دلالته بها أظهره من الزندقة فلا يجوز الاعتباد عليه . انظر: «الإشسراف» لابسن المنذر (٢٤٧/٢) ، «أحكام القرآن» للمجماص (٣٠٤/٢) ، «كتاب الروايتين والوجهين» (٢/ ٣٠٥) ، «المنتقى» القرآن» للمجماص (٢/ ٢٠٤) ، «مسرح النسووي على مسلم» (٢/ ٢٠٧) ، «أعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ٢٨٢).

وتعالى : ﴿وَمِنْ لَهُ مَنْ يَقُولُ اثْذَنْ لِنَ وَلا تَفْتِنَّيْ ﴿() إلى قوله : ﴿وَمِنْ مَنْ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبُكُمُ اللَّهُ بِعَذَابِ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِيْنَا ﴾ (١) .

قال أهل التفسير: (أَوْ بِأَيْدِينَا): بالقتل (٣)، إن أظهرتم ما في قلوبكم قتلناكم ، وهو كما قالوا ؛ لأن العذاب على ما يبطنونه من النفاق بأيدينا لا يكون إلا القتل لكفرهم ، ولو كان المنافق يجب قبول ما يظهره (١) من التوبة بعد ما ظهر (٥) نفاقه وزندقته لم يمكنا (١) أن نتربص بهم أن يصيبهم الله تعالى بعذاب [من عنده أوْ] (١) بأيدينا ، لأنا كلما أردنا أن نعذبهم على ما أظهروه أظهروا التوبة منه (٨).

⁽١) من الآية (٤٩) سورة السوب ، تكملة الآية: ﴿...أَلاَ فِي الْفِسْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَ

 ⁽٢) من الآية (٥٢) سبورة التوبة، تكملة الآية: ﴿ . . فَتَرَبُّ صُواْ إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبُّصُونَ﴾ .
 (٣) رواه ابن أبي حاتم في انفسيره؛ عن قتادة ، وإسناده صحيح ، انظر: تفسير ابن أبي حاتم

رسالة جامعية (٢/ ٨٩٦ ، ٨٩٧ برقم ١١٨٧) تحقيق : عيادة أيوب الكبيسي ، رقمها في المركز (٨٦٢) .

ورواه الطمري في «تفسميره» عن ابن جريج عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ (٢٩٢/١٤ برقم ١٦٨٠١) .

وذكره ابن الجوزي في تفسيره . انظر : «زاد المسيره (٣/ ٤٥١) .

⁽٤) في (ج) : بدرن دمه ٰ.

⁽٥) في (ب) : فظهورا .

⁽٦) في (ج) بدون : دناه

⁽٧) مـا بين المعقوفتين لا يوجد في (1) و (ب) ، والمثبت من (ج) .

⁽A) في (ج) بدون : امنه!

وما يدل على ذلك أيضاً قول تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمْ لِيُسرِضُوهُ ﴿ نَهُ مُ وَقُولُهُ تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقَّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِالله لَـكُمْ إذا انْقَلَبْتُ مُ إِلَيْ هِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضُوا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضُوا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضُوا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضُوا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوا عَنْهُمْ فَإِنْ اللّهَ لا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِيْنَ ﴾ (١) .

⁽۱) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري (۲۱ هـ - ۱۱۸ هـ) . من كبار التابعين ، كان عالماً كبيراً مفسراً ، رأساً في العربية ومفردات اللغة . ووى عن أنس بن مالك ، وسعيد بن المسيَّب وأبي العالية الرياحي وغيرهم . وروى عنه أيوب السختياني والأوزاعي وشعبة ابن الحجاج وغيرهم ، توفي بواسط . انظر ترجته في اطبقات المن سعده (٧/ ٢٢٩ ـ ٢٣١) ، ووفيات الأعيان (٤/ ٨٥ ، ٨٦) ، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٤ ، ٤٤) ، وشارت اللهبه (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤) .

⁽٢) مِن الْآية (١٠١) سورة التوبة ، وتكملة الآية: ﴿... وَمِنْ أَهْلِ الْمَلِينَةِ مَرَدُوْا عَلَى مِن الْأَيْة وَكَمَلُهُ مَا النَّهُاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ تَعْلَمُهُمْ سَنْعَلَّبُهُمْ مَرَّتَيْنَ ثُمَّ يُرَدُّنَ إِلَى عَلَابٍ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَابٍ عَظَيْمٍ ﴾ .

⁽٣) أخرجه ابن أبي حاتم في الفسيره؛ عن قتادة ، وإسناده صحيح . انظر : تفسير ابن أبي حاتم رسالة جامعية (٣/ ١٦٦٩ برقم ١٥٣٥) تحقيق : عيادة أيوب الكبيسي . والطبري في تفسيره عن قتادة بإسناد صحيح (١٤/ ٤٤١ برقم ١٧١٢١) .

وذكره ابن الجوزي في تفسيره عن ابن عباس ـ وضي الله عنهها ـ انظر: «زاد المسيرة (١٠٢/٣) .

وأورده السيوطي وعزاه إلى ابن أبي حاتم وأبي الشيخ ، والبيهقي في «عذاب القبر» . انظر : «الدر المتور» (٢٧٤/٤) .

 ⁽٤) من الآية (٦٢) سـورة التـوبة، وتكملة الآية: ﴿... إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِيْسَ} .

^{. (}٥) من الآية (٩٥) ســورة الـــــوبة، وتكملــة الآية: ﴿... إِنَّــهُمْ رِجْسٌ وَمَأْوَاهُــمْ جَهَــنَّـمُ جَزَاهُ بِــمَــا كَانُوا يَكْسِـبُون﴾.

⁽٦) الآية (٩٦) سورة التوبة .

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْسِوِ وَكَفَرُواْ بَعْدُ إِسْلَامِهِمْ ﴾(۱) ، وقوله سبحانه : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنافِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللّهِ وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ اللّهِ وَاللّه يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللّه يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللّه يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللّه يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَدُواْ أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾(۱) وقوله تعالى : ﴿أَلّمْ تَرَ اللّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلاَ مِنْهُمْ وَلاَ مِنْهُمْ وَلاَ مِنْكُمْ وَلاَ مِنْهُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلاَ مَنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلَا مَنْهُمْ وَلَا مَا عُمْ مِنْكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَيْمُ مَلَا اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِمْ مَذَابٌ مُهِينٌ ﴾(۱) إلى قوله أَيْمُونَ هُرَّ اللّهُ عَلَيْهِمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾(۱) إلى قوله أَيْمُونَ هُمْ مَذَابٌ مُهِينٌ ﴾(۱) إلى قوله أَيْمُونَ هُمْ مَلَابٌ مُهِينٌ هُرانَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْء اللّهُ مَا لَكُ إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ (۱) أَنْ كُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْء اللّهُ مُلْهُ مَا اللّهُ مُعُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ (۱) أَنْ عَلَى شَيْء اللّهُ إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ (۱) .

دلت هذه الآيات كلها على أن المنافقين كانوا يرضون المؤمنين بالأيهان الكاذبة ، وينكرون أنهم كمفروا ، ويحلفون أنهم لم يتكلموا بكلمة الكفر .

وذلك دليل على أنهم يُقتلون إذا ثبت ذلك عليهم بالبينة لوجوه :

الوجوه الدالة احدها: أنهم لو كانوا إذا أظهروا التوبة قُبل ذلك منهم لم يحتاجوا على جواز على المنافقين إلى الحلف والإنكار، ولكانوا يقولون: قلنا وقد تُبنا، فعلم أنهم كانوا إذا تبست

⁽١) مِن الآية (٧٤) سيبورة النبوية، تكملة الآية: ﴿... وَهَمَّوْا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُ مِمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِينَ قَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْراً لَهُمْ وَإِنْ يَنْوَلُوا يَمُذَّبُهُمُ اللَّهُ عَلَاباً أَلِيبًا فِي النَّنِيَا وَالآخِرَة وَمَا لَهُمْ فِي الأَرْضِ مِنْ وَلِي وَلاَ نَصِيبُوا اللَّهُ عَلَاباً أَلِيبًا فِي النَّنِيَا وَالآخِرَة وَمَا لَهُمْ فِي الأَرْضِ مِنْ وَلِي وَلاَ نَصِيبُوا

⁽٢) الآيتان : (١ ، ٢) سورة المتافقون .

⁽٣) الآية (١٤) سورة المجادلة .

⁽٤) الآية (١٦) سورة المجادلة .

⁽٥) الآية (١٨) سورة المجادلة .

يخافون إذا ظهر ذلك عليهم أنهم يعاقبون(١) من غير استتابةٍ .

الثاني: أنه قال تعالى: ﴿اتَّخَلُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً (٢٠) واليمين إنها تكون جُنة إذا لم تأت ببينة عادلة تكذبها ، فإذا كذبتها بينة عادلة انخرقت الجُنة ، فجاز قتلهم ، ولا يمكنه أن يَجْتَنَّ بعد ذلك إلا بِجُنة من جنس الأولى ، وتلك جُنَّةٌ غروقة .

الثالث: أن الآيات دليلٌ على أن المنافقين إنها عصم دماءهم الكذب والإنكار ، ومعلومٌ أن ذلك إنها يعصم إذا لم تقم البينة بخلافه وسنذكر لِمَ لَمْ يقتلهم النبي ﷺ .

ويدل على ذلك قوله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفُّارَ وَالْمَ مَنَافِقِيْنَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِنْسَ الْمَصِيْرُ يَحْلِفُونَ وَالْمُنَافِقِيْنَ ﴾ (٢) الآية ، وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿ جَاهِدِ / الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِيْنَ ﴾ (١) قال الحسن (٥) وقتادة (١) : ١٣٦/ بإقامة الحدود عليهم (٧) ، وقال ابن مسعود رضي الله عنه : بيده فإن

 ⁽١) في (ج) : قان يعاقبوا.

⁽٢) من الآية (٢) سورة المنافقون ، تكملة الآية : ﴿... فَصَدُّوا عَنْ سَبِيْلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوْا يَمْ مَلُوْنَ ﴾ .

⁽٣) الآية (٧٣) ومن الآية (٧٤) سورة التوبة .

⁽٤) من الآية (٩) سورة الشحريم، تكملة الآية: ﴿... وَاغْلُظْ عَلَيْهِم وَمَأْوَاهِمْ جَهَنَّمُ وَيِشْسَ المِيسْر﴾ .

⁽٥) تقلمت ترجمته في ص (٦٤).

⁽٦) تقلمت ترجمته في ص (٧١).

⁽٧) أخرجه ابن أي حاتم في تفسيره عن الحسن بإسناد صحيح ، انظر : تفسير ابن أي حاتم رسالة جامعية (٣/ ١٠٤٠ برقم ١٣٧٨) .

لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطيع فبقلبه(١) وعن ابن عباس وابن جريج(٢): اللسان ، وتغليظ الكلام ، وترك الرفق(٣).

ووجه الدليل أن الله أمر رسوله الله بجهاد المنافقين كها أمره بجهاد الكافرين، (ومعلوم)(١) أن جهادهم إنها يمكن إذا ظهر منهم من القول أو الفعل ما يوجب العقوبة ، فإنه ما لم يظهر منه شيء البتة لم يكن لنا سبيل عليه ، فإذا ظهر منه كلمة الكفر فجهاده القتل ، وذلك يقتضي أن لا يسقط عنه بتجديد الإسلام له ظاهراً ، لأنا لو أسقطنا عنهم القتل بها أظهروه من الإسلام لكانوا بمنزلة الكفار ، وكان جهادهم من حيث هم كفار فقط ، لا من حيث هم منافقون ، والآية تقتضي جهادهم لأنهم

والطبري في تفسيره عن الحسن أيضاً ، وإسناده صحيح (١٤/ ٣٥٩ برقم ١٦٩٦٥) وذكره
 الجصاص في داحكام القرآن عن الحسن وقتادة (٤/ ٣٤٩) .

وأورده ابن الجوزي في تفسيره عن الحسن وقتادة أيضاً .

انظر : «زاد المسير؛ (٣/ ٢٩) .

⁽١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن مسعود ، وإسناده صحيح .

انظر : «تفسير ابن أبي حاتم» رسالة جامعية (٢/١٠٣٧ برقم ١٣٧١) .

والطبري في «تفسيره» عن ابن مسعود وإسناده صحيح (٣٥٨/١٤ برقم ١٦٩٦١) . وذكره الجصاص في «أحكام القرآن» (٣٤٩/٤) .

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (٥٨٣) .

⁽٣) أخرجه ابن أبي حاتم في الفسيرة عن ابن عباس _ رضي الله عنهل بإسناد صحيح . انظر: الفسير ابن أبي حاتم، رسالة جامعية (٣/ ١٠٤٢ برقم ١٣٨١) . والطبري في الفسيرة، عن ابن عباس رضي الله عنها _ وإسناده صحيح (٢٥٨/١٤) ، ٢٥٩ برقم ١٦٩٦٢)

وذكره ابن الجوزي في تفسيره عن ابن عباس ، والحسن والضحاك ، والربيع بن أنس . انظر : فزاد المسيرة (٣/ ٤٦٩) .

⁽¹⁾ ليس في المطبوعة .

صنفٌ غير الكفار لاسيها قوله تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِيْنَ﴾(١) يقتضي جهادهم من حيث هم منافقون ، لأن تعليق الحكم باسم مشتق مناسب يدل على أن موضع الاشتقاق(٢) هو العلة ، فيجب أن يجاهد لأجل النفاق كها يجاهد الكافر لأجل الكفر .

ومعلومٌ أن الكافس إذا أظهر التوبة من الكفر كان تركاً له في الظاهر ولا يُعلم ما يخالفه .

أما المنافق فإذا أظهر الإسلام لم يكن تركاً للنفاق ، لأن ظهور هذه الحال منه لا ينافي النفاق ، ولأن المنافق إذا كان جهاده بإقامة الحد عليه كمجهاد الذي في قلبه مرض وهو الزاني إذا زنى لم يسقط عنه حده إذا أظهر التوبة بعد أخذه لإقامة الحد عليه كما عرفت من ولأنه لو قبلت علانيتهم دائماً مع ثبوت ضدها (عنهم) (١) لم يكن إلى الجهاد على النفاق سبيلٌ ، فإن المنافق إذا ثبت عنه أنه أظهر الكفر فلو كان إظهار الإسلام حينتذ ينفعه لم يمكن جهاده .

ويدلُّ على ذلك قوله: ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِيْنَ فِي قَلُمُ وَيَنْ فِي الْمُدِينَةِ لَنُغُوِينَّكَ بِسِهِم ثُمَّ لَلْمُوبِينَةِ لَنُغُوبِيَّكَ بِسِهِم ثُمَّ لَلْمُ الْمُدَيِنَةِ لَنُغُوبِيَّكَ بِسِهِم ثُمَّ لَا يُسجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً مَلْعُونِينَ أَيْسَنَا تُقِفُوا أَجِدُوا وَقُتُلُوا لاَ يُسجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً مَلْعُونِينَ أَيْسَنَا تُقِفُوا أَجِدُوا وَقُتُلُوا

 ⁽١) من الآية (٧٣) صورة التوبة ، تكمسلة الآية : ﴿... وَاغْلُظُ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ
 وَبَشَنَ الْمَصَيْرُ﴾ .

 ⁽۲) معنى ذلك : أن الله _ سبحانه وتعالى _ علَّق في هذه الآية الجهاد باسم مشتق وهو المنافق ،
 فعلم أن موضع الاشتقاق وهو النفاق علمة الجهاد ، فيُجاهد المنافق لنفاقه ، كما يُجاهد
 الكافر لكفره ، والله أعلم .

⁽٣) في (ب) و (ج) : (عرف) .

⁽٤) في (ج) بدون : (عنهم) .

تَقْتِيْلاً سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِيْنَ خَلُوا مِنْ قَبْلُ ١٠٥٠ دلت هذه الآية على أن المنافقين إذا لم ينتهوا فإن الله يغري نبيه بهم / وأنهم لا يجاورونه بعد ١/١٣٧ الإغراء بهم إلا قليلاً ، وأن ذلك في حال كونهم ملعونين أينها وجدوا وأصيبوا أسروا وقُتلوا ، وإنها يكون ذلك إذا أظهروا النفاق لأنه مادام مكتوماً لا يمكن قتلهم .

وكذلك قال الحسن: أراد المنافقون أن يظهروا ما في قلوبهم من النفاق فأوعدهم الله في هذه الآية فكتموه وأسروه(۲) وقال قتادة: ذكر لنا أن المنافقين أرادوا أن يظهروا ما في قلوبهم من النفاق ، فأوعدهم الله في هذه الآية فكتموه(۲)(۱) ولو كان إظهار التوبة بعد إظهار النفاق مقبولاً لم يمكن أخذ المنافق ولا قتله ، لتمكنه من إظهار التوبة ، لاسيا إذا كان كليا شاء أظهر النفاق ثم أظهر التوبة وهي مقبولةٌ منه

يويدُ ذلك أن الله - تبارك وتعالى - جعل جزاءهم أن يقتلوا ، ولم يبعل جزاءهم أن يقتلوا ، ولم يستثن حال التوبة كما استثناه من قتل المحاربين وقتل المشركين ، فإنه قال: ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الأَشْهُرِ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَيْثُ وَجَدْتُ مُوهُم وَخُذُوهُم وَاحْصُرُوهُم وَاقْعُدُوا لَهُم كُلَّ الْمُشْرِكِيْنَ حَيْثُ وَجَدْتُ مُوهُم وَخُذُوهُم وَاحْصُرُوهُم وَاقْعُدُوا لَهُم كُلَّ الْمُشْرِكِيْنَ حَيْثُ وَجَدْتُ مُوهُم وَخُذُوهُم وَاحْصُرُوهُم وَاقْعُدُوا لَهُم كُلَّ مَرْصَدِ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا السَصِّلاة وَآتَوُا السَرِّكَاة فَخَلُوا سَبِيلَهُم ﴿ (٥) وقال في مَرْصَدِ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا السَصِّلاة وَآتَوُا السَرِّكَاة فَخَلُوا سَبِيلَهُم ﴿ (٥) وقال في المحاربين : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي

⁽١) الآيات (٦٠ ، ٦١ ، ٦٢) سورة الأحزاب

⁽٢) لم أجد هذا الأثر .

⁽٣) في (ج) بدون دهـ،

⁽٤) والأثر رواه الطبري في تفسيره عن قتادة وإسناده صحيح (٢٢/٤٨) .

⁽٥) من الآية (٥) ســورة النّــوبة ، وتكملة الآية : ﴿ . . . إِنَّ اللَّــهُ غَفُــوْرٌ رَحيْـــُمُ ﴿ .

الأرضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَلُوا أَوْ يُصَـــلَبُوا ﴾ (١) إلى قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِيْنَ تَابُوا مِنْ فَسَاداً أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِم ﴾ (٢) فَعُلِمَ أنهم يقتلون من غير استتابة ، وأنه لا يُقبل منهم ما يُظهرونه من التوبة .

يوضح ذلك أنه جعل انتهاءهم النافع قبل الإغراء بهم وقبل الأخذ والتقتيل ، وهناك جعل التوبة بعد ذكر الحصر والأخذ والقتل ، فعُلم أن الانتهاء بعد الإغراء بهم لا ينفعهم كها لارم تنفع المحارب التوبة بعد القدرة عليه ، وقد عليه ، وإن نفعت المشرك من مرتد وأصلي التوبة بعد القدرة عليه ، وقد أخبر سبحانه أن سنتة فيمن لم يتب عن النفاق حتى قُدر عليه أن يؤخذ ويقتل ، وأن هذه السنة لا تبديل لها ، والانتهاء في الآية أن يعنى به الانتهاء عن النفاق بالتوبة الصحيحة أو الانتهاء عن إظهاره عند شياطينه وعند بعض المؤمنين .

والمعنى الشاني أظهر ، فإن من المنافقين من لم ينته عن إسرار النفاق حتى مات النبي على وانتهوا عن إظهاره حتى كان في آخر الأمر لا يكاد أحدٌ يجترىء على إظهار شيء من النفاق ، نعم الانتهاء يعم القسمين فمن(،) انتهى عن إظهاره فقط أو عن إسراره وإعلانه / خرج من وعيد هذه الآية ١٣٧/ب ومن أظهره لحقه وعيدها .

⁽١) من الآية (٣٣) سورة المائدة ، تكملة الآية : ﴿ . . . أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيْهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يَنْفَوْا مِنَ الأَرضِ ذَلِكَ لَـهُمْ خِزْيٌ فِي اللَّذْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظَيْمٌ ﴾ .

⁽٢) من الآية (٣٤) سورة المائدة، تكملة الآية: ﴿ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

⁽٣) في (ج) بدون : الاه .

⁽٤) ني (ب) : المتي، .

ويما يشبه ذلك قوله تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾ (١) إلى قسوله تعالى: ﴿ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْراً لَهُمُ وَإِنْ يَتُولُوا يَكُ خَيْراً لَهُمُ وَإِنْ يَتُولُوا يَكُ خَيْراً لَهُمُ وَإِنْ يَتُولُوا يَعْدَابًا الَّذِي إِللَّهُ عَذَابًا الَّذِي إِللَّهُ عَذَابًا الَّذِي فِي الدّنيام والآخرة (١٠) وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ إِذَا لَمْ يَتَب عَذِبه الله فِي الدّنيام والآخرة (١٠) وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ سَنُعَذَّبُهُمْ مَرّتَيْنِ ﴾ (١٠) وأما قوله : ﴿ لَيْنُ لَمْ يَتَنَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَ

⁽١) ، (٢) من الآية (٧٤) سورة التربة .

⁽٣) في (ب) زيادة : اعذاباً الياً .

⁽٤) في (ب) بدون : اوالآخرة ؛ .

⁽٥) من الآية (١٠١) سورة التوبة .

⁽٦) من الآية (٦٠) مسورة الأحزاب، تكملة الآية: ﴿ . . لَنْغُرِينَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِدُونَكَ فَهَا اللَّ قَلِيلًا﴾

⁽٧) هنو أبنو رزين مستعود بن مالك الأسدي مولى أبي واثل الأسدي الكوفي (٠٠٠ مهم) تابعي منفسر، عدَّت، روى عن: معاذ بن جبل وابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم وغيرهم وروى عنه: ابنه عبدالله بن أبي رزين وعطاء بن السائب والأعمش وغيرهم، قال ابن حجر: ثقة فاضل.

انظر ترجته في : «طبقات ابن سعد» (٦/ ١٨٠) ، «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٧١) ، «تهذيب التهذيب» (١١٨/١، ١١٨) ، «التقريب» (٢/ ٢٤٣) .

⁽٨) ذكره النحاس في العراب القرآن؛ عن سفيان بن سعيد عن منصور عن أبي رَّذيبن (٨) ذكره النحاس في العراب القرآن؛ عن سفيان بن سعيد عن منصور عن أبي رَّذيبن

⁽۹) تقدمت ترجته فی ص (۲۱) ...

⁽١٠) لم أجد ملبا الأثر .

عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﴿وَجِبْرِيْلَ وَمِيْكَالَ﴾(١) وقال سلمة بن كهيل(١) وعكرمة(١): الذين في قلوبهم مرضٌ أصحاب الفواحش والزناة(١)، ومعلومٌ أن من يظهر(١) الفاحشة لم يكن بدُّ من إقامة الحد عليه، فكذلك من أظهر النفاق.

ويدل على جواز قـتل الزنديق (٢) المنافق من غير استتابة ما خرجاه في الصحيحين في قـصة حـاطب بن أبي بلتعة (٢) قال : فقـال عـمر : دعني يارسـول الله أضرب عنق هذا المنافق ، فـقال رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْراً ، وَمَـا يُدْرِيْكَ لَعَـلً اللَّه اطلَّعَ عَلَـي أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اعْمَلُـوْا

⁽١) من الآية (٩٨) سورة البقرة .

⁽۲) هو أبو يحيى سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي ثم الكوفي (٤٧ - ١٣٢ هـ). إمام حافظ، روى عن جندب البجلي ، وابن أبي أوفى ، وسويد بن غفلة وآخرين ، ودوى عنه الأعمش ، وشعبة والشوري وآخرون ، توفي بالكوفة ، واختلفوا في سنة وفاته . قال ابن حجر: ثقة. انظر ترجمته في : «طبقات ابن سمد» (٢/ ٢١٦) ، «التاريخ الكبيرا (٤/ ٤٧) ، «الجرح والتعديل» (٤/ ١٧١) ، «التقريب» (١/ ٢١٨) .

⁽٣) تقدمت ترجته في ص (١٤١) .

 ⁽٤) أخرجــه ابن أبي شيبة في مصنفه في كــتاب الـزهـد عن سلــمة بــن كهــيل (١٣/ ١٥٥ برقم ١٧١٠٠) وإسناده حــــن . تحقيق : مختار أحمد الندوي .

والطبري عن عكرمة (٢٢/ ٤٧) .

وذكره ابن الجوزي في اتفسيره . انظر ازاد المسيرا (٦/ ٤٢٢) .

وابن كشير في «تفسيره» عن عكرمة (٣/ ٥٤١) .

وأورده السيوطي ، ونسبه إلى عبدالرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مالك بن دينار عن عكرمة، انظر: «الدر المتثور» (٦/٣/٦) .

⁽٥) في (ب) و (ج) : أظهر .

⁽٦) ق (ب) بزيادة : ١ر١ .

⁽٧) تقدمت ترجمته في ص (٣٤٠) .

مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ ١٥٥) فدل على أنَّ ضرب عنى المنافق من غير استحابة مشروعٌ إذ لم ينكر النبي على عمر استحلال ضرب عنى المنافق ولكن أجاب بأنَّ هذا ليس بمنافقٍ ، ولكنه من أهل بدر المغفور لهم ، فإذا ظهر (٢) النفاق الذي لا ريب أنه نفاقٌ فهو مبيحٌ للدم.

وعن عائشة _ رضي الله تعالى عنها _ في حديث الإفكر؟ قالت : فقام رسول الله على من نومه ، فاستعذر من عبدالله بن أبي ابن سلول() ، فقال رسول الله على وهو على المنبر : «مَنْ يَعْذِرُني (،) مِنْ رجل بلغني أذاه في أَهْلِي؟ فَوَاللّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إلا خَيْراً ، وَلَقَذْ ذَكَرُوا رَجُلاً مَا عَلِمْتُ عَلَى يَدْخُل عَلَى الله الله إلا خَيْراً ، وَلَقَدْ ذَكَرُوا مَعِيه مَا عَلِمْتُ عَلَيْه إلا خَيْراً ، وَمَا كَانَ يَدْخُل عَلَى أَهْلِي إلا مَعَلَى مَعْد من عاذ أحد بني عبدالأشهل ، فقال : مَعِيه ، فقال الله أنا والله أعذرك منه : إن كان من الأوس ضربنا عنقه ، وإن يارسول الله أنا والله أعذرك منه : إن كان من الأوس ضربنا عنقه ، وإن

⁽١) سبق تخريجه في ص (٣٤١) .

⁽٢) في (ج) : أظهر .

⁽٣) الإفك في الأصل: الكذب والمراد هنا ما كُذِبَ به على أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها . انظر: (النهاية) (١/٥٦) .

⁽٤) هو أبو الحباب عبدالله بن أبي بن مالك بن سلول الخزرجي (١٠٠٠ هـ). رأس المنافقين من أهل المدينة كان سيد الخزرج في الجاهلية أظهر الإسلام بعد وقعة بدر تقية ، وكان كليا حلت بالمسلمين نازلة شسمت بهم وكليا سسمع بسيئة نشرها وله في ذلك أخبار كثيرة ونزل في ذمه آيات كثيرة مشهورة . مات في المدينة وصلى عليه النبي على لكرامة ابنه وكفّنه في قميصه . انظر : (جمهرة الأنساب، (٣٣٥) ، وتهليب الأسياء، (٢٦٠/١) ، ومرآة الجنان، (١٦٥/١) ، وإمتاع الأسياع، (١٦٥/١) .

⁽٥) من يعلمني أي: من يقوم بعلري إن كافأته على سوه صنيعه فلا يلومني . انظر : «النهاية» (٣/ ١٩٧ مادة علو) .

كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك ، فقال سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج وكانت أم حسان (۱) بنت عمه من فخذه ، وكان رجلاً صالحاً / ولكن احتملته الحمية ، فقال لسعد بن معاذ : كذبت لعمر الله ١/١٣٨ لا تقتله ولا تقدر على ذلك ، فقام أسيد بن حُضير (۱) وهو ابن عم سعد يعني ابن معاذ ، فقال لسعد بن عبادة : كذبت لعمر الله لنقتلنه فإنك منافق تجادل عن المنافقين ، فشار الحيان الأوس والخزرج حتى هموا أن يقتتلوا ورسول الله على قائم على المنبر ، فلم يزل رسول الله على يخفضهم حتى سكتوا وسكت ، متفق عليه (۱) .

وفي الصحيحين عن عمر وعن جابر بن عبدالله قال: غزونا مع النبي على وقد ثاب معه نام من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجل لَعَّابٌ، فَكَسَعن أنصارياً، فغضب الأنصاري غضباً

⁽١) اسمها : الفُرَيكة _ بالفاء والعين المهملة مصغراً _ بنت خالد بن حبيش _ أوخنيس - ابن لوذان ، الأمسارية الخزرجية .

تزوجها ثابت بن المثلر بن حرام بن عمرو ، فولدت له حسان بن ثابت الشاعر .

أدركت الإسلام فأسلمت ويابعت ، وقيل هي أخت خالد لا ابنته .

انظر: قطيقات ابن سعدة (٨/ ٣٧٢)، قالاستيعاب، (١/ ٣٤١)، قالإصابة، (٦٣/٢).

⁽٢) تقدمت ترجته في ص (١٠٠) .

⁽٣) سبق تخريجه في ص (١٠٠) .

⁽٤) من الكسم : وهو ضرب اللبر باليلد أو بالرجل .

والرجـل المهاجـري هو جهجاه بن قيس ، وكان مع حمر بن الخطاب ، رضي الله عنه يقود له فـرسه . والرجل الأتصاري هو سنان بن ويرة الجهني حليف الأتصار ، انظر : «النهاية» (١٧٣/٤) (كسم) . أيضاً : «فتح الباري» (٨/ ٦٤٩) .

شديداً حتى تداعوا ، وقال الأنصاريُ : ياللائصار ، وقال المهاجريُ : ياللائصار ، وقال المهاجريُ : ياللمهاجرين ، فخرج النبي على فقال : ما بال دعوى الجاهلية ؟ ثم قال : ما بالهم؟ (١) فأخبر بكسعة المهاجري الأنصاري ، قال : فقال النبي يعلى دعوها فإنها خبيشةٌ ، وقال عبدالله بن أُبيّ بن سلول : أقد تداعوا علينا ؟ لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعزُ منها الأذل ، قال عمر : ألا تقتل يا نبي الله هذا الخبيث _ لعبدالله _ فقال النبي على الأيتَحدَدُ النّاسُ أن مُحَمّداً يَقتُلُ أَصَحَابَهُ ١٠٥) .

وذكر أهل التنفسير وأصحاب السير أن هذه القصة كانت في غزوة

⁽١) في (ب) و (ج) : دما شانهمه .

⁽٢) رواه البخاري في كتاب المناقب ، باب ما ينهي من دعوى الجاهلية (٦/ ٤٦ ٥ ـ برقم ٢٥ / ٣٥١٨) وفي كتاب التفسير ، باب قوله ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يخفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ (٨/ ٦٤٨ برقم ٤٩٠٥) وباب ﴿يقولون لتن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون﴾ (٨/ ٢٥٢ برقم ٤٩٠٧).

ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب نصر الأخ ظللاً أو مظلوماً (١٩٩٨/٤ برقم ٢٥٨٤).

والترسذي في جمامعه في أبواب التنفسير عن رسول الله على سورة المنافقين . وقال : هذا حديث حسن صحيح (١١٨/٩ ـ ٢٢٠ برقم ٧٣٣٠) المطبوع مع التحفة .

وعبدالرزاق في مصنفه في كتاب العقول ، باب قود النبي ﷺ من نفسه . وإسناده صحيح (١٨٠٤٦ برقم ١٨٠٤١) .

والإسام أحمد قي مستناده (٣/٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٨، ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٣) .

بني المصطلق (۱): اختصم (۱) رجلٌ من المهاجرين ورجلٌ من الأنصار حتى غضب عبدالله بن أُبيّ وعنده رهطٌ من قومه فيهم زيد بن أرقم (۱) غلامً حديث السنَّ ، وقال عبدالله بن أُبيّ : أفعلوها ؟ قد نافرونا وكابرونا في بلادنا ، والله ما مثلنا ومثلهم إلا كها قال القائل : سَمَّن كلبك يأكلك ،

⁽۱) هم قوم من خواعة كانوا ينولون ناحية الفرع . وكانت هذه الغزوة في شهر شعبان سنة خس من الهجرة . وسببها أنه بلغ النبي في أن رئيس بني المصطلق الحارث بن ضرار سار في قومه ومن تبعه من العرب يريدون حرب رسول الله في فبعث رسول الله في بريد بن المصحب الأسلمي لتحقيق هذا الخبر ، وبعد تأكد صحة الخبر سارع الخروج إليهم مع أصحابه ، واستحمل على المدينة زيد بن حارثة . وكان الحارث بن ضرار قد وَجّه عيناً ليأتيه بخبر المسلمين ، فألقي عليه القبض وقتل . وانتهى رسول الله في إلى المريسيم - ماء لخزاعة في ناحية قديد إلى الساحل - فوقع القتال هناك وانهزم المشركون وقُتِلَ من قُتِلَ وسبى رسول الله في النساء والمراري والنعم والشاى ولم يقتل من المسلمين إلا رجل واحد قتله رجل من الأعصار ظناً منه أنه من العدو . وقد وجد المنافقون المتربصون فرصة في هذه الغزوة . وقاموا بالدعاية الشنيعة ضد النبي في وأهله . انظر تفاصيل هذه المغزوة : ومفاموا بالدعاية الشنيعة ضد النبي في وأهله . انظر تفاصيل هذه المغزوة : ومغازي الواقدي، (١/ ٤٠٤ - ١٥٤) ، قواد المعاده ومغازي الواقدي، (١/ ٤٠٤ - ٢٥٤) ، قطرة ابن سعد، (٢/ ٢٣ - ٢٥) ، قواد المعادة (٢/ ٢٥ - ٢٥) ، قواد المعادة (٢/ ٢٥ - ٢٥) ، قواد المعادة (٢/ ٢٥ - ٢٥) .

⁽٢) وهذه الخصومة كانت بين سنان بن وبر الجُهَنِيْ حليف بني سالم من الأقصار وجهجاه بن سعيد الغفاري على الماء ، فضرب جهجاه سنانا بيده ، فنادى سنان : باللاقصار : ونادى جهجاه يالمقريش بالكنانة . فأقبلت قريش سراعاً وأقبلت الأوس والخزرج وشهروا السلاح، فتكلم في ذلك ناس من المهاجرين والأتصار حتى ترك سنان حقه ، وعفا عنه واصطلحوا . فقال عبدالله بن أبي حينتذ مقالته القبيحة وهناك حكايات أخرى حول هذه الخصومة .

انظر : فمغازي الواقدي، (٢/ ٤١٥ ، ٤١٦) ، فطبقات ابن سعد، (٢/ ٦٤ ، ٦٥) .

⁽٣) هو أبو عمر زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النمان الأتصاري الخزرجي (٠٠٠ هـ). من مشاهير الصحابة شهد مع رسول الله 數 سبع عشرة غزوة واستصغر يوم أحد وكان يتياً في حجر عبدالله بن رواحة وشهد معه غزوة مؤتة . روى عنه ابن هباس وأنس بن منالك وابن أبي ليل ، وعطاء بن أبي رباح وآخرون هو الذي بلغ الرسول 數 مقالة عبدالله ابن أبي ونزل القرآن بتصديقه . مات بالكوفة واختلفوا في سنة وفاته . انظر ترجته في : وطبقات ابن سعد؛ (١٨/١)، والاستيماب؛ (١/ ٥٣٥ ، ٥٣٦)، وأسد الغابة؛ (١/ ٢٧٦)،

أما والله لئن رجعت إلى المدينة ليخرجن الأعزُّ منها الأذُّلُّ يعني بالأعزُّ نفسه، وبالأذلُّ رسول الله ﷺ ثم أقبل على من حضره من قومه فقال : هذا ما فعلتم بأنفسكم ، احللت موهم بلادكم ، وقاسمتموهم أموالكم ، أما والله لو(١) أمسكتم عنهم فضلَ الطعام لم يركبوا رقابكم والأوشكوا أن يتحولوا عن بلادكم ويلحقوا بعشائرهم ومواليهم ، فلا تنفقوا عليهم حتى ينفضوا من حول محمد، فقال زيد بن أرقم: أنت والله الذليلُ القليلُ المبغَض في قومك ، ومحمدٌ في عزِّ من الرحمن ومودةٍ من المسلمين والله لا أحبك بعد / كلامك هذا ، فقال عبدالله : اسكت فإنها كنت ألعب ، ١٣٨/ب فمشى زيد بن أرقم [بها] ٢٠) إلى رسول الله على وذلك بعد فراغه من الغزوة وعنده عسر بن الخطاب فقال : دعني أضرب عنقبه بارسول الله فقال : ﴿إِذا ترعدُ له آنفٌ كثيرةٌ بيشرب، فقال عمر : فإن كرهت يارسول الله أن يقتله رجلٌ من المهاجرين فَمُرْ سعد بن معاذ أو محمد بن مسلمة (٢) أو عباد بن بشر (١) فلي قتلوه فقال رسول الله ﷺ: افكيف يا عمر إذا تحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ؟ لا، ولكن أذَّن بالرحيل، وذلك في ساعة لم يكن رسول الله ﷺ يرتحل فيها ، وأرسل رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن أبَّى ، فأتاه ، فقال : أنت صاحبُ هذا الكلام ؟ فقال عبدالله : والذي أنزل عليك الكتاب بالحقّ ما قلتُ من هذا شيئاً وإن زيداً لكاذبٌ ، فقال مَن حضر مِن الأنصار: يارسول الله شيخنا وكبيرنا، لا تصدق عليه كلام غلام من غلمان الأنصار عسى أن يكون هذا الغلام وَهِم في حديثه

⁽١) في (ج) : (لئن) .

⁽٢) زيادة من الطبوعة .

⁽٣) تقلمت ترجمته في ص (١٤٦) .

⁽٤) تقدمت ترحته في ص (١٤٧) .

ولم يحفظ ما قال ، فعذره رسول الله وفشت الملامة في الأنصار لزيد ، وكأن من فضلاء وكأنبوه ، قالوا : وبلغ عبدالله بن عبدالله بن أبيّ (۱) وكان من فضلاء الصحابة - ما كان من أمر أبيه ، فأتى رسول الله وقال : يارسول الله بلغني أنك تريد قتل عبدالله بن أبيّ لما بلغك عنه ، فإن كنت فاعلاً فمرني فأنا أحمل إليك رأسه ، فوالله لقدرى علمت الخزرج ما كان بها رجل أبر بوالديه مني ، وإني أخشى أن تأمر به غيري فيقتله ، فلا تدعني نفسي أنظر (۱) إلى قاتل عبدالله بن أبيّ يمشي في الناس، فأقتله فأقتل مؤمناً بكافر، فأدخل النار فقال لهون رسول الله وي الناس، فأقتله فأقتل مؤمناً بكافر، ما بَقِسي مَعَنا وقال النبي في الناس، فأقتله فأقتل مؤمناً بكافر، ما بَقِسي مَعَنا وقال النبي في الناس، قائم أنه يُقتُلُ أصحابه ، ولكن بر أباك وأحسن صُحبته وذكروا القصة (۱) ، قالوا : وفي ذلك ولكن بر أباك وأحسن صُحبته وذكروا القصة (۱) ، قالوا : وفي ذلك نالت سورة المنافقين .

⁽۱) هـ و عبدالله بن عبدالله بن أبي بن مالك بن سلول الأنصاري الخزرجي . كان من فضلاء الصحابة وأخيارهم ، وكان اسمه الحبّاب، فغيّره النبي على وسياه عبدالله . كان أبوه عبدالله بن أبي رأس المنافقين . وكان استأذن رسول الله على لقتل أبيه فلم يأذن له . شهد بدراً والمشاهد كلها . واستشهد يوم اليامة في خلاقة أبي بكر رضي الله عنهم . انظر ترجمته في : «طبقات ابن سعد» (٣/ ٥٥٠ ـ ٢٥٥) ، «أسد الغابة» (٣/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨) ، «تهذيب الأسياء واللغات» (١/ ٢٧٦) ، «الإصابة» (١/ ١٥٥ ، ١٥٥) .

⁽٢) ئي (ب) : دنده .

⁽٣) في (ب) : قان انظره .

⁽٤) ني (ب) بدون : الهه .

⁽٥) قدصة عبدالله بن أبي في غزوة بني المصطلق . روى هذه القصة الترمذي في سننه بروايات غتلفة في أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ في سورة المنافقين عن زيد بن أرقم وصححها (٣/٣١٩_ ٢١٣ بأرقام ٣٣٦٧ ، ٣٣٦٩ ، ٣٣٦٩ ) والسواقسدي في «المفسازي» مطولة (٢/٥/١ ـ ٤٢١) .

وروى عـــدالرزاق في تفــــيره ، في تفــــير سورة المنافقين عن قتادة والحسن مقالة عبدالله بن أَسِيّ وطرفــاً من هذه القصة . انظر : «تفسير عبدالرزاق» (ق ٢٨٠/ ب) .

وابن سعد في «الطبقات، غتصرة (٢/ ٦٤ ، ٦٥) .

وقد أخرجا في الصحيحين عن زيد بن أرقم ، قال : خرجنا مع رسول الله على في سفر أصاب الناس فيه شدة ، فقال عبدالله بن أبي : لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ، وقال : لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ، فأتيت رسول الله على فأخبرته بذلك ، فأرسل / إلى عبدالله بن أبي ، فسأله ، فاجتهد بيمينه (١) ١٣٩/ ما فعل ، فقالوا : كذب زيد يارسول الله ، قال : فوقع في نفسي مما قالوه شهدة ، حتى أنزل الله تصديقي ﴿إذَا جَاءَكُ الْمُنَافِقُونَ ﴾ (١) قال : ثم دعاهم رسول الله وسول الله ، فكووا رؤوسهم (١) .

والبيهةي في «دلائل النبوة» في غزوة بني المصطلق (٤/ ٥٣ ، ٥٣).

وأورد ابن حسجس عن طريق ابن أبي حاتم عن الزهري عن عروة بن الزبير وعمرو بن ثابت، وقال : هو مرسل جيد . انظر : «فتح الباري» (٨/٦٤٩) .

وأورد السيوطي هذه القبصة في تفسير سورة المنافقين بروايات غتلفة مطولة ومختصرة ونسبها إلى ابن سعد وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن جرير وابن المنذر والطبراني وابن مردويه عن زيد بن أرقم . انظر : «الدر المنثور» (٨/ ١٧١)

⁽١) في (ب) و (ج) : ايمينه ا بدون باء .

⁽٢) من الآية (١) سورة المنافقون .

⁽٣) قي (ب) و (ج) : النبيء ..

⁽٤) حديث زيد بن أرقم عن المنافقين . رواه البخاري في كتاب التفسير باب ﴿ وَإِذَا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسئله يحسبون كل صيحة عليهم هم المعدو فاحفرهم قاتلهم الله أنى يوفكون (٨/ ١٤٧ برقم ١٩٠٣) . ومسلم في قصحيحه في كتاب صفات المنافقين رأحكامهم (٤/ ٢١٤ برقم ٢٧٧٧) . والإمام أحمد في دمسنده (٤/ ٢١٣) . والطبراني في «المحجم الكبير» (٣/ ٢١٣ ، ٢١٤ برقم في «مسنده» (٤/ ٢٧٠ ، ٣٧٣) . والطبراني في «المحجم الكبير» (م/ ٢١٣ ، ١٤٢ برقم دمن الإسلام في زائسين الكبرى» ، كتباب المرتد باب ما يجرم به الدم من الإسلام زنديقاً كان أر غيره (٨/ ١٩٨) .

ففي هذه القصة بيان أن قتل المنافق جائز من غير استتابة ، وإن أظهر إنكار ذلك القول ، وتبرأ منه ، وأظهر الإسلام ، وإنها منع النبي من قتله ما ذكره من تحدث الناس أنه يقتل أصحابه ، لأن النفاق لم يشبت عليه بالبينة ، وقد حلف أنه ما قال ، وإنها علم بالوحي وخبر زيد ابن أرقم .

وأيضاً لما خاف من ظهور فتنةِ بقتله ، وغَضَبِ أقوامٍ يخاف افتتنانهم بقتله .

وذكر بعض أهل التفسير أن النبي على المنافقين الذين وقفوا له على العقبة في غزوة تبوك ليفتكوا به ، فقال حذيفة (١) ألا تبعث إليهم فتقتلهم ، فقال: (أكره أن تقول العربُ لمّا ظَفِرَ بِأصحابه أقبل يقتلهم ، بل يكفيناهم الله بالدبيلة ١٥٢٥) .

⁽١) تقلمت ترجته في ص (٢٣٦) .

 ⁽۲) في المطبوعة (الرسالة) وهو تحريف .

واللبيلة هي خراج ودمل كبير تظهر في الجوف فيقتل صاحبها غالباً وهي تصغير الدبلة، وكل شيء جم فقد دبل . انظر : النهاية، (٢/ ٩٩ مادة دبل) .

 ⁽٣) روى البيهةي في ودلائل النبوة علم القصة مفصلة وفيها زيادة : وقلنا يارسول الله : وما الله يال النبوة على نباط قلب أحدهم فيهلك (٥/ ٢٦١) .

وإسناده حسن ، فيه أبو الإصبع عبدالعزيز بن يحيى الحراني صدوق ربها وهم . «التقريب» (١/ ١٣٥) .

وذكر البغوي في تفسيره أنهم اثنا عشر رجلاً من المنافقين وقفوا على العقبة في طريق تبوك ليفتكوا برسول الله ﷺ فحاء جبريل عليه السلام وأمره أن يرسل إليهم من يضرب وجوه رواحلهم فأرسل حذيفة لذلك .

انظر : أمعالم التنزيل؛ (٢/٣١٢) .

وأشــار ابن الجُــوزي إلى هذه القـصــة في تفــــيره عن مــقاتل بأنهم خمــة رجال هموا بقتله ﷺ ليلة العــقبة . انظر : «زاد المسيره (٣/ ٤٧١) .

وذكر القصة بطولها ابن كثير في الفسيره، عن حذيفة رضي الله عنه ونسبها إلى الالالله النبوة، للبيهقي كما ذكر روايات أخرى في تعداد هؤلاء المنافقين بأن عددهم كانوا خسة عشر أو أربعة عشر أو اثنى عشر رجلاً وعد رسول الله على منهم ثلاثة . انظر : الفسير ابن كثير، (٣٩٨/٢) .

وذكر بعضهم أن رجالاً من المنافقين خاصم رجالاً من اليهود إلى النبي في فقضى رسول الله الله الله الله هودي ، فلها خرجا من عنده لزمه المنافق وقال : انطلق بنا إلى عمر بن الخطاب ، فأقبل إلى عمر ، فقال الله ودي : اختصمت أنا وهذا إلى عمد ، فقضى في عليه فلم يرض بقضائه ، وزعم أنه نخاصم إليك ، وتعلق بي ، فجئت معه فقال عمر للمنافق : أكذلك ؟ قال : نعم ، فقال عمر لهها : رُويداكها حتى أخرج اليكها فدخل عمر البيت فأخذ السيف واشتمل(۱) عليه ثم خرج إليهها فضرب به المنافق حتى برد ، فقال : هكذا أقضي بين من لم يرض بقضاء فضرب به المنافق حتى برد ، فقال : هكذا أقضي بين من لم يرض بقضاء وقال جبريل : إن عمر فرق بين الحق والماطل ، فسمّي الفاروق ، وقد وقال جبريل : إن عمر فرق بين الحق والماطل ، فسمّي الفاروق ، وقد تقدمت هذه القصة مروية من وجهين(۲) .

ففي هذه الأحاديث دلالة على أن قتل المنافق [كان](؛) جائزاً إذ لولا ذلك لأثكر النبي على عن استأذنه في قتل المنافق ولأثكر على عمر إذ قتل من قتل من المنافقين ، ولأخبر النبي الله أن الدم معصوم بالإسلام ولم يعلل ذلك بكراهية غضب عشائر المنافقين لهم وأن يتحدث النامل أن محمداً يقتل أصحابه ، وأن يقول القائل / لما ظفر بأصحابه أقبل يقتلهم ١٣٩/ب

 ⁽١) في (ب) : قبالفاء» .

⁽٢) من الآية (٦٠) سمورة النسباء ، تكملة الآية : ﴿ . . . أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْسِزِلَ مِسنْ قَبْلِكَ بُسِرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الْعَاعُوتِ وَقَدْ أُمِسرُوا أَنْ يَكُفُسرُوا بِهِ وَيَرْبِدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً ﴾ .

⁽٣) تقلم تخريج هذه القصة انظر ص (٨٥ ، ٦٣٩) .

⁽٤) من (ب) و (ج) .

لأن الدم إذا كان معصوماً كان هذا الوصف عديم التأثير في عصمة دم المعصوم ولا يجوز تعليل الحكم بوصف لا أثر له ويتركن تعليله بالوصف الذي هو مناط الحكم، وكما أنه دليلٌ على القتل فهو دليلٌ على القتل من غير استتابة على ما لا يخفى .

فإن قيل : فلم لم يقتلهم النبي ﷺ مع علمه بنفاق بعضهم وقبل علانيتهم ؟

قلنا: إنها ذاك لوجهين:

ﷺ المنافقـين لوجهـــــين

لم يقتل النبي

احدهما: أن عامتهم لم يكن ما يتكلمون به من الكفر مما يثبت عليهم بالبينة ، بل كانوا يظهرون الإسلام ، ونفاقهم يعرف تارة بالكلمة يسمعها منهم الرجل المؤمن فينقلها إلى النبي على فيحلفون بالله أنهم ما قالوها أو لا يحلفون ، وتارة بها يظهر من تأخرهم عن الصلاة والجهاد واستثقافم للزكاة وظهور الكراهية منهم لكثير من أحكام الله وعامتهم يعرفون في لحن القول ، كها قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَسَن يُخْرِجَ اللّهُ أَضَغَانَهُمْ وَلَوْ نَشَاءُ لأريناكهم فَلْعَرَفْتَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾(٢) فأخبر سبحانه أنه لو شاء بسيسماهم وَلَتَعْرِفْتُهُمْ فِي لَحْنِ الْقُولِ﴾(٢) فأخبر سبحانه أنه لو شاء لعرقهم وسوله بالسياء في وجوههم، ثم قال : ﴿وَلَتَعْرِفْتُهُمْ فِيْ لَحْنِ القول ، ومنهم من كان يعرفهم في لحن القول ، ومنهم من كان يقول القول أو يعمل العمل فينزل القرآن يخبر أن صاحب ذلك القول

⁽١) في (ب) : اثرك، وفي (ج) : انزل، .

⁽٢) الآيتان (٢٩، ٣٠) سورة محمد .

⁽٣) لا يوجد في (ج) .

والعمل منهم ، كما في سورة براءة(١) ﴿ ومنهم . . . ﴾ ، ﴿ ومنهم . . . ﴾ وكان المسلمون أيضاً يعلمون كثيراً منهم بالشواهد والدلالات والقرائن والأمارات، ومنهم من لم يكن يعرف كما قال تعالى: ﴿ وَمِحَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِيْنَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ في النَّفاقِ لا تَعْلَمُهُمْ لا نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ (١) ثم جميع هؤلاء المنافقين يظهرون الإسلام، ويحلفون أنهم مسلمون .

وقد اتخذوا أبيانهم جُنةً وإذا كانت هذه حالهم فالنبي على لم يكن يقيم الحدود بعلمه ولا بخبر الواحد ولا بمجرد الوحي ، ولا بالدلائل والشواهد حتى يشبت الموجب للحدّ ببينةٍ أو إقرارٍ ، ألا ترى كيف أخبر عن المرأة الملاعنة أنها إن جاءت بالولد على نعت كذا وكذا فهو للذي

 ⁽١) تناولت سورة براءة المنافقين اللين هم أشد خطراً من المشركين ، ففضحتهم وكشفت
 أسرارهم ومخازيهم ومازالت تنزل فيهم : ﴿ ومنهم . . . ومنهم ﴿ حتى تكاد تأخذهم أيدي المعمنين .

ذكر البغوي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنها أنه قال عن سورة براءة هي الفاضحة مازالت تنزل فيهم حتى ظنوا أنها لم ثبق أحداً منهم إلا ذكر فيها . انظر : «معالم التنزيل» (٢٦٥/٢) .

وذكر ابن الجنوزي أن من أسهاء هذه السنورة «البحوث» لأنها بحثت عن سرائر المنافقين وهو قبول المقداد بن الأسنود . و«الفناضيحة» : لأنها فنضيحت المنافقين قباله ابن عباس و«المثيرة»: لأنها أثارت مخازي المنافقين ومشالبهم قاله قتادة . و«الحافرة» : لأنها حفرت عن قلوب المنافقين ، قباله الزجاج . انظر : «زاد المسير» (٣/ ٣٨٩) .

⁽٢) من الآية (١٠١) سورة التوبة، تكملة الآية: ﴿... سَنُعَـلَّابُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَلَيْم﴾ .

رُمِيت به ، وجاءت على النعت المكروه ، فـقـال: «لولا الأيهان / لكان لي ١/١٤٠ ولها شأنّه(١) .

وكان بالمدينة امرأةٌ تعلن الشر ، فقال الو كنت راجماً أحداً من غير بينةٍ لرجمتها»(٢) .

(١) هذا جزء من حديث طويل ورد في قصة المتلاعنين وهو من رواية ابن عباس رضي الله عنها .

رواه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير ، باب «ويدرو عنها العداب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، باختلاف في اللفظ (٨/ ٤٤٩ برقم ٤٧٤٧).

وأبو داود في (سنمنه) في كستاب السطلاق ، باب في اللعان (١٠/ ٤٠٤ ـ ٤١٤).

والنسائي في «سننه» في كتباب الطلاق ، باب اللعبان في قلف الرجل زوجته برجل بعينه (٦/ ١٧٣ ، ١٧٣) .

والترمـذي في جـامـعـه ، في أبوب تفـسير القرآن عن رسوا، الله ﷺ سورة النور، وقال : هذا حديث حسن غريب (٢٦/٩ ـ ٨٢ برقم ٣٢٢٩) .

وابن ماجة في اسننه؛ في كتاب الطلاق ، باب اللعان (١/ ٦٦٨ برقم ٢٠٦٧) .

والإمام أحمد في المستلمة (١٩٠٦/٤ برقم ٢١٣١) .

والبيهة في «السنن الكبرى» ، في كتاب اللعان ، باب الزوج يقلف امرأته فيخرج من موجب قلفه بأن يأتي بأربعة شهود يشهدون عليها بالزني أو يلتعن (٧/ ٣٩٣_ ٣٩٥) .

قال الحافظ ابن حجر: حديث دلولا الأيهان لكان في ولها شأن؟ رواه أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس وهكذا ، ورواه البخاري بلفظ دلولا ما مضى من كتاب الله، وهو طرف من حديث ابن عباس في قصة هملال . انظر : «التلخيص» (٣/ ٢٢٧ برقم ١٦٢٤) .

(٢) حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

رواه البخاري في صحيحه في كتاب التمني ، باب يجوز من اللو ، وقوله تعالى : ﴿لَـوْ أَنَّ لِيَوْهُ اللهِ عَلَى : ﴿لَـوْ أَنَّ لِي بِكُـمْ قُوْهَ﴾ (٢٣/ ٢٢٤ برقم ٧٢٣٥) وفي كتاب الحمدود باب من أظمهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بيئة (١٨٠/١٢ برقم ٦٨٥٥ ، ٦٨٥٦) .

ومسلم في صحيحه في كتاب اللعان (٢/ ١١٣٥ برقم ١٤٩٧) .

وقال للذين اختصموا إليه «إنكم تختصمونَ إليّ ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعضٍ فأقضي بنحو مما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنها أقطع له قطعة من النّارِ»(١) فكان ترك قتلهم مع كونهم كفاراً _ لعدم ظهور الكفر منهم بحجةٍ شرعيةٍ .

والإمام أحمد في مسنده وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح (٤٢/٥ ـ برقم ٣١٠٦). والحميدي في «مسنده» (١/ ٢٤٠ برقم ٥١٩) .

والطبراني في «المصحم الكبير؛ (٣٥٩/١٠) . ٣٦٠ برقم ٢١٧١١) .

والبيهقي في كتاب اللعان باب اللعان على الحمل (٤٠٧/٧) .

قال الحافظ ابن حجر: حديث لو كنت راجاً أحداً بغير بينة لرجتها رواه مسلم من حديث ابن عباس وفيه قصة . انظر: «التلخيص» (٤/ ١٩٢ برقم ٢١٠١) . قال السيوطي: «حديث صحيح» انظر: «الجامع الصغيرة للسيوطي (٢/ ٤٣٣ برقم ٧٤٥٧) ، ووافقه الألباني: انظر صحيح الجامع الصغير للألباني (٥/ ١٣ برقم ١٤٧٥) .

(۱) حديث أم سلمة للمرضي الله عنها ، رواه البخاري في «صحيحه في كتاب الشهادات باب سن أقام البينة بعد البسين (٥/ ٢٨٨ برقم ٢٦٨٠) وفي كتباب الأحكام باب موعظة الإمام للخصوم (٢١/١٥٧ برقم ٧١٦٩) كتاب المجيل (٢١/ ٣٣٩ برقم ٢٩٦٧) .

ومسلم في صحيحه في كتاب الأقضية، باب الحكم في الظاهر واللحن بالحجة (٣/ ١٣٣٧) . برقم ١٧١٣) .

وأبو داود في اسننه، في كتاب القضاء باب في قضاء القاضي إذا أخطأ (٢٦١/١٥) . . . والنسائي في اسننه، في كتاب الآداب (٢٣٢/٨) .

والترملي في جمامعه في أبواب الأحكام باب ما جاء في التشديد على من يقضي له بشيء ليس له أن يأخذه وقال: حديث حسن صحيح (١٨/٤ برقم ١٣٥٤).

وابن ماجة في اسننه في كتاب الأحكام ، بأب قضية الحاكم لا تحل حراماً ولا تحرم حلالا (٢/٧٧ برقم ٢٣١٧) .

وابن ماجة في دسننه، في كتاب الحدود، باب من أظهر الفاحشة (٢/ ٨٥٥ برقم ٢٥٦).
 والإسام الشافعي في مسنده (بدائع المنز) في كشاب اللعان، باب سبب نزول آية اللجان (٢/ ٣٩٣ برقم ١٦٧٤).

ويدل على هذا أنه لم يستتبهم على التعيين ، ومن المعلوم أن أحسن حال من ثبت نفاقه وزندقته أن يستتاب كالمرتد ، فإن تاب وإلا قتل ، ولم يبلغنا أنه استتاب واحداً بعينه منهم ، فعلم أن الكفر والردة لم تثبت على واحد بعينه ثبوتاً يوجب أن يقتل كالمرتد ، ولهذا كان يقبل علانيتهم ، ويكل سرائرهم إلى الله ، فإذا كانت هذه حال من ظهر نفاقه بغير البينة الشرعية فكيف حال من لم يظهر نفاقه ؟ ولهذا قال على: "إنّي لَمْ أُومَرْ أَنْ الشرعية مَنْ قُلُوب النّاس وَلا أشتَّ بُطُونَهُم (١) لما استؤذن في قتل ذي الجنويصرة ، ولما استؤذن أيضاً في قتل رجل من المنافقين قال : «أليس يصلمة ، ولما الله ؟ قيل : بلى ، قال : «أليس يصلي ؟ قيل : بلى ، قال : «أليس يصلي ؟ قيل : بلى ، قال : «أليس يُصلي ؟ قيل نهاني الله عَنْ قَتْلِهِم (١) فَأَخْبَر عَنْ أنه نُهِي

والإسام مالك في «الموطأ» في كتاب الأقضية النرغيب في القضاء بالحق (٢/ ٧١٩ برقم ١).
 وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب البيوع والأقضية باب ما لا يحله قضاء القاضي (٧/ ٢٣٣ برقم ٢٠١٥).

والإمام أحمد في فمسنده (٢/ ٣٣٢، ٢٠٣٦، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩١، ٣٠٨، ٣٠٨). والحميدي في فمسنده (٢/ ١٤٢) برقم ٢٩٦) .

والمدارقطني في اسننه) (٢٣٩/٤ برقم ١٢٦) .

والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الشهادات باب لا يحيل حكم القاضي على المقضى له والميه الدور الكرام على المقضى عليه (١٠/ ١٤٩) .

⁽١) تقدم تخريجه انظر ص (٦١٨) .

⁽٢) حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار .

رواه سالك في «الموطأ»، في كتاب قيصر الصلاة في السفر باب جامع الصلاة (١/ ١٧١ برقم AE) .

قـال ابن عبدالبر : أنه مرسل وعبيد الله لم يدرك النبي ﷺ .

وقال القاضي عياض: قد أسند هذا الحديث عدد أتفقوا فيه أنه عن رجل وجعله أبو إدريس: عن نفر. واللين اتفقوا فيه مالك بن أنس وليث بن سعد، وابن أخي الزهري، ومعمر بن راشد، وسمى معمر الرجل (عبدالله بن عدى الأتصاري).

عن قتل من أظهر الإسلام من الشهادتين والصلاة - وإن زُنَّ (١) بالنفاق ورُمي به وظهرت عليه دلالته - إذا لم يثبت بحجة شرعية أنه أظهر الكفر ، وكذلك قوله في الحديث الآخر : وأُمِرت أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لا إلىه إلاَّ اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوالَهُمْ عَلَى اللَّهِ (١) معناه أي أمرت أن أقبل وأَمْوالَهُمْ إلاَّ بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ (١) معناه أي أمرت أن أقبل منهم ظاهر الإسلام ، وأَكِلَ بواطنهم إلى الله ، والزنديق والمنافق إنها يقتل منهم ظاهر الإسلام ، وأكِلَ بواطنهم إلى الله ، والزنديق والمنافق إنها يقتل

⁼ انظر التفاصيل: «التمهيد» لابن عبدالبر (١٤٩/١٠) .

ورواه الشافعي في المسنده في كتاب الأسارى والغلول وغيره عن طريق مالك ورجاله ثقات (ص ٢٢٠) .

وعبدالرزاق في «مصنف» باب ذكر المنافقين عن طريق معمر باختلاف في اللفظ ورجاله ثقات (١٠/ ١٦٣ برقم ١٨٦٨٨) .

وأحد في «مسنده بتهام اللفظ عن طريق عبدالرزاق ورجاله ثقات (٥/ ٤٣٢ - ٤٣٣) . والبيهة في «السنن الكبرى» في كتاب المرتد ، باب ما يحرم به الدم من الإسلام زندية كان أو غيره (٨/ ١٩٦) .

⁽١) وفي المطبوعة فذكرًا ولهُو تحريف .

وزُنَّ معناه: اللهِ مَ زَنَّه زَنَّا اللهَمَهُ. يقال: فُلان يُزَنُّ بكذا وكذا أي يُتَّهم به وجاء في شعر حسان في حائشة رضي الله عنها حَصَان رَزَان ما تُزَنُّ بريبة أي ما تُتُهَمُ جا . انظر دلسان العربه (۱۲/ ۲۰۰ مادة زنن)

⁽Y) ورد هذا الحديث بألفاظ غنلفة . رواه البخاري في «صحيحه في كتاب الإيبان باب فإن تابوا وأقداموا المصلاة وأتوا الزكاة فخلوا سبيلهم (١/ ٧٥ برقم ٥) وفي كتاب الزكاة باب وجدوب الزكاة (٣/ ٢٦٢ برقم ١٣٩٩) ، وفي كتاب استتابة المرتدين باب من أبي قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة (١/ / ٢٧٧ برقم ١٩٢٤) وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (١٣/ ٢٥٠ برقم ١٣٨٤) وباب قول الله تعالى وأمرهم شورى بينهم وشاورهم في الأمرة (٢١/ ٣٠٩) .

ومسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إلى إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥٢ برقم ٢١ ، ٢٢) .

وأبو داود في فسننه، في كـــّــاب الجــهاد، باب على ما يقاتل المشركون (١٧٠/١٥٠)

إذا تكلم بكلمة الكفر وقامت عليه بذلك بينة ، وهذا حكمٌ بالظاهر ، لا بالباطن وبهذا الجواب يظهر فقهُ المسألة(١) .

= والنسائي في دسننه في كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة (٥/ ١٤) .

والترمـذي في جـامـعـه في أبـواب التفسير عن رسول الله ﷺ سـورة الغاشية (٩/ ٢٦٥، ٢٦٦ برقم ٢٦٦) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وابن ماجة في «سننه» في كتاب الفتن ، باب الكف عمن قال : لا إله إلا الله (٢/ ١٢٩٥ برقم ٣٩٧٧ ، ٣٩٧٨) .

وعبلالرزاق في المصنفه في كتاب الزكاة ، باب موضع الصدقة ودفع الصدقة إلى موضعها (٤٣/٤ ، ٤٤ برقم ٦٩١٦) .

والدارمي في «سننه» في كتاب السير ، باب في القتال على قول النبي رضي أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (٢١٨/٢) .

والإمام أحمد في المستدمة (٨/٤).

وأبو بكر المسروزي في مسند أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ (ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، برقم ٧٧) و (ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ برقم ١٤٠) .

والبيزار في امسنده، (البحر الزخار) (٩٨/١ ، ٩٩ برقم ٣٨) .

وابن خزيمة في اصحيحه (٧/٤ برقم ٢٧٤) .

والطبراني في الملحم الكبيرة (٦/ ١٦١ ، ١٦٢ برقم ٥٧٤٦). وقال الهيشمي في المجمع الزوائدة : الوفي إسناده مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان والأكثر على تضعيفه (١/ ٢٥). والحاكم في المستدرك، وقال : اهذا حديث صحيح الإسناد ووافق عليه الذهبي، (٢/ ٣٨٦).

والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٦/٨).

(۱) ذكر الإمام أبو جعفر العلبري السبب الذي لم يقتل النبي على المنافقين لأجله فقال: وإن الله تعمل ذكره إنها أصر بقتال من أظهر منهم كلمة الكفر، ثم أقام على إظهاره ما أظهر من ذلك ، وأما من إذا اطلع عليه منهم أنه تكلم بكلمة الكفر وأخذ بها ، أنكرها ورجع عنها، وقال إني مسلم فإن حكم الله في كل من أظهر الإسلام بلسانه أن يحقن بذلك دمه وماله ، وإن كان معتقداً غير ذلك ، وتوكل هو جل ثناؤه بسرائرهم ولم يجعل للخلق البحث عن السرائر . فلذلك كان النبي على مع علمه بهم واطلاع الله إياه على ضهائرهم واعتقاد صدورهم ، كان يقرهم بين أظهر الصحابة ، ولا يسلك بجهادهم مسلك جهاد من قد ناصبه الحرب على الشرك بالله لأن أحدهم كان إذا اطلع عليه أنه قد قال قولاً كفر بالله ثم أخذ به أنكره وأظهر الإسلام بلسانه، فلم يكن النبي على يأخذه إلا بها أظهر له من قول عند حضوره إياه وعزمه على إمضاء الحكم فيه دون ما سلف من قول كان نطق به قبل ذلك ، ودون اعتقاد ضميره الذي لم يبح الله لأحد الأخذ به في الحكم وتولّى الأخذ به ذلك ، ودون اعتقاد ضميره الذي لم يبح الله لأحد الأخذ به في الحكم وتولّى الأخذ به ذرن خلقه ه . انظر : «تفسير الطبري» (١٤/ ٣٦٠) .

الوجه الثاني: أنه على كان يخاف أن يتولد من قتلهم من الفساد أكثر مما في استبقائهم، وقد بين ذلك حيث قال: الآيتَحَدَّثِ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّداً يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ (() وقال: اإذا تُرعَدُ لَـهُ آنُفٌ كَثِيْرَةٌ بِيشْرِبَ (() فقال: الإذا تُرعَدُ لَـهُ آنُفٌ كَثِيْرَةٌ بِيشْرِبَ (() فإنه فإنه لو قتلهم بها يعلمه من كفرهم الأوشك أن يظن الظان أنه إنها قتلهم الأغراض وأحقاد وإنها قصده / الاستعانة بهم على الملك، كها قال: المُحرَهُ 100/ب أَنْ تَقُولُ الْمَربُ لَمَّا ظَهْرَ باصحابِهِ أَقْبَلَ يَقْتُلُهُمْ (())، وأن يخاف من يريد الدخول في الإسلام أن يقتل مع إظهاره الإسلام كها قُتل غيره.

وقد كان أيضاً يغضب لقتل بعضهم قبيلته وناس آخرون ويكون ذلك سبباً للفتنة، واعتبر ذلك بها جرى في قصة عبدالله بن أبي لما عرض سعد بن معاذ بقتله خاصم له أناس صالحون واخذتهم الحمية حتى سكتهم رسول الله على الله المتأذنه عمر في قتل ابن أبي، قال أصحابنا : ونحن الآن إذا خفنا مثل ذلك كففنا عن القتل (٥) .

⁽١) هذا جزء من حديث الكسعة تقدم تحريجه في ص (٦٦٥) .

⁽٢) خرج هذا الحديث في جواب عسر بن الخطاب رضي الله عنه لما استأذن في قتل عبدالله بن أبي رأس المنافقين ، وذلك في غزوة بني المصطلق وروى الحديث بهذا اللفظ الواقدي في مضازيه (٢/ ١٨) وقد تقدم تخريج ذلك مفصلاً في قصة عبدالله بن أبي في غزوة بني المصطلق انظر ص (٢١٨).

⁽٣) تقدم تخريجه في حديث الدبيلة .

⁽٤) كما تقدم في حديث الإفك .

⁽٥) ذكر ابن القيم أن سيرة النبي على في المنافقين ، فإنه أَمِر أن يقبل منهم علانيتهم ، ويكل سرائرهم إلى الله ، وأن يجاهدهم بالعلم والحسجة ، وأمره أن يصرض عنهم ويغلظ عليهم وأن يبلغ القول البليغ إلى نفوسهم ونهاه أن يصلي عليهم ، وأن يقوم على قبورهم وأخبر أنه إن استغفر لهم ، فلن يغفر الله لهم ، فهذه سيرته في أعدائه من الكفار والمنافقين ، انظر : وزاد المعاده (٣/ ١٦١) .

فحاصله أن الحد لم يقم على واحد بعينه ، لعدم ظهوره بالحجة الشرعية التي يعلمه بها الخاص والعام ، أو(١) لعدم إمكان إقامته ، إلا مع تنفير أقوام عن الدخول في الإسلام ، وارتداد آخرين عنه ، وإظهار قوم من الحرب والفتنة ما يربي(١) فساده على فساد (ترك) ٣٠ قتل منافق ، وهذان المعنيان حكمها باقي إلى يومنا هذا ، إلا في شيء واحد وهو أنه على ربيا خاف أن يظن (الظان) (١) أنه يقتل أصحابه لغرض آخر مثل أغراض الملوك، فهذا منتف اليوم .

والذي يبين حقيقة الجواب الثاني أن النبي على لما كان بمكة مستضعفاً هو وأصحابه عاجزين عن الجهاد أمرهم الله بكف أيديهم والصبر على أذى المشركين ، فلها هاجروا إلى المدينة وصار له دار عزره، ومنعة أمرهم بالجهاد وبالكف عمن سالمهم(۱) وكف يده عنهم ، لأنه لو أمرهم إذ ذاك بإقامة الحدود على كل كافر(۱) ومنافق لنَفَر عن الإسلام أكثر العرب إذ رأو أن بعض من دخل فيه يقتل، وفي مثل هذه الحال نزل قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُطِع الْكَافِرِينَ وَالْمُنافِقِيْنَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوكَّلْ عَلَى الله وكففى باللَّهِ وكينلاً ﴿ (١) منافق السورة نزلت بالمدينة بعد الخندق(۱) ، فأمره الله في تلك

⁽١) في (ب) : البالواوة .

⁽٢) ني (ب) : ايزيده .

⁽٣) في (ب) لا يوجد : اترك .

⁽٤) في (ب) لا يوجد : «الظان» .

⁽٥) في (ج) : ابالتاه .

⁽٦) في (ب) : دعن مسالمهم، .

⁽٧) في (ج) لا يوجد : اكافرا .

⁽٨) الآية (٤٨) مسورة الأحزاب .

⁽٩) ذكر ابن الجوزي أنها مدنية بإجماع المفسرين . انتظر : فزاد المسيرا (٢٤٧/٦) .

الحال أن يترك أذى الكافرين والمنافقين له ، فلا يكافئهم عليه لما يتولد في مكافأتهم من الفتنة ، ولم يزل الأمر كذلك حتى فتحت مكة ، ودخلت العرب في دين الله قاطبة ، ثم أخذ النبي على في غزو الروم ، وأنزل الله تبارك وتعالى _ سورة براءة ، وكم شرائع الدين من الجهاد والحج والأمر/ ١/١٤١ بالمعروف ، فكان كهال الدين حبن نزل قوله تعالى : ﴿ الْيُوْمَ أَكُمَلْتُ لَكُمْ وَيَنْكُمْ ﴾ (١) قبل الوفاة بأقبل من ثلاثة أشهر (١) . ولما أنزل (١) براءة أمره بنبذ العهود التي كانت للمشركين (١) وقال فيها : ﴿ يَا أَيُّهَا النّبِي جَاهِدِ النّهَا رَوَالْمُنَا فِقِيْنَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) وهذه (الآية) (١) ناسخة لقوله

⁽١) من الآية (٣) سورة المائدة وتكسملة الآية : ﴿... وَأَنْسَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْسَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الإسلامَ دِينناً﴾ .

⁽٢) روى البخاري في المحيحه من حليث طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن رجلاً من البهود قال له : يا أمير المؤمنين ، آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر البهود نزلت الاتخذنا ذلك البوم عيداً - قال أي آية ؟ قال : ﴿البوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نصمتي ورضيت لكم الإسلام دينا قال عسمر : قد عرفنا ذلك البوم ، والكان اللي نزلت فيه على النبي ﷺ وهو قائم بعرفة يوم جمعة (١٠٥١) المطبوع مع وفتح الباري .

وقبال ابن جريج مكث النبي على بعدما نزلت هذه الآية إحمدى وثبانين ليلة ، وهكذا قال سعيد بن جبير أيضاً

انظر : اتفسير الطبري، (١٨/٩، ، ١٩٥ أثر رقم ١١٠٨٢) ، ازاد المسير، (٢٨٧/٢) فعلى قبول ابن جبريح وسميد بن جبير عاش النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية ثلاثة أشهر إلا تسمعة أيام ، وهذا مراد شيخ الإسلام والله أعلم .

⁽٣) في (ج) : (نزلت) .

⁽٤) وذلك كما جماء في أول براءة : ﴿ بَرَاءةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَىٰ الَّذِيْنَ عَاهَدَتُمْ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَىٰ الَّذِيْنَ عَاهَدَتُمْ مِنَ اللّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْسُرُ مُعْجِزِي الله وَأَنَّ الله مُخْرِي الكَافِرِيْنَ ﴾ الآيتان (١ ، ٢) سورة براءة

⁽٥) من الآية (٧٢) سَورة التوبة، تكملة الآية: ﴿...وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيِئْسَ الْمَصِيرُ﴾.

⁽٦) في (ج) بدون : ﴿ الْآيةِ ﴾ .

تعالى: ﴿ وَلاَ تُطِعِ الْكَافِرِيْنَ وَالْمُنَافِقِيْنَ وَمْعُ أَذَاهُمْ ﴾(١) وذلك أنه لم يبق حينتذ للمنافق من يعينه لو أقيم عليه الحدُّ، ولم يبق حول المدينة من الكفار من يتحدث بأن عمداً يقتل أصحابه ، فأمره الله بجهادهم والإغلاظ عليهم ، وقد ذكر أهلُ العلم أن آية الأحزاب منسوخة (١) بهذه الآية ونحوها ، وقال في الأحزاب: ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتُهُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِيْنَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِينَّكُ بِهِمْ مُرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِينَّكُ بِهِمْ ثُمَ لَكُ فِيها إلا قَلِيلاً مَلْعُونِيْنَ أَيْنَها ثُقِفُوا أُخِدُوا ﴾ (١) الآية ، فعلم أنهم كانوا يفعلون أشياء إذ ذاك إن لم ينتهوا عنها قتلوا عليها في فعلم أنهم كانوا يفعلون أشياء إذ ذاك إن لم ينتهوا عنها قتلوا عليها في المستقبل لما أعز الله دينه ونصر رسوله فحيث ما كان للمنافق ظهور (١) يخاف من إقامة الحدّ عليه فتنة أكبر من بقائه عملنا بآية : ﴿ وَعُ أَذَاهُمْ ﴾ كها أنه حيث عجزنا عن جهاد الكفار عملنا بآية الكف عنهم والصفح، وحيث ما حصل القوة والعزُّ خوطبنا بقوله: ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِيْنَ ﴾ .

فهذا يبين أن الإمساك عن قتل من أظهر نفاقه بكتاب الله على عهد رسول (ه) الله على إذ لا نسخ بعده ، ولم نَدَّع أن الحكم تغير بعده لتغير

⁽١) مـن الآية (٤٨) ســـــورة الأحـــزاب ، تكـملة الآية : ﴿... وَتَوَكَّـلُ عَلَى اللَّـهِ وَكَفَى باللَّـهِ وَكِيْـلاً﴾ .

 ⁽٢) ذكر ابن سلامة في «الناسخ والمنسوخ» أن آية الأحزاب منسوخة بآية السيف (ص ١٠٣).
 وهكمذا ذكر البخوي وابس الجوزي، انتظر: «معالم التنزيل» (٣/ ٥٣٥)، «زاد المسير»
 (٢/ ٠٠٠).

⁽٣) من الآيتين (٦٠، ٦١) ســـورة الأحــزاب، تكملة الآية : ﴿...وَقُــتُـلُوا تَقْــيِّــلاَّ﴾.

⁽٤) في (ب) : اظهرا .

⁽٥) في (ب) ر (ج) : ارسوله؛ .

المصلحة من غير وحي نزل ، فإن هذا تصرف في الشريعة ، وتحويل لها بالرأي ، ودعوى أن الحكم المطلق كان لمعنى وقد زال ، وهو غير جائزٍ ، كما قد نسبوا ذلك إلى من قال : إن حكم المؤلفة(١) انقطع ولم يأت على انقطاعه بكتاب ولا سُنة سوى ادعاء تغير المصلحة .

راجع: «الأم» (٧٧/٢)، ٩٥)، «أحكام القرآن للشافعي» جمع البيهـقي (ص ١٧٨). «المبسوط» (٩/٣)، «تفسير الطبري» (٣١٥/١٤)، «المغني» (٩/٣) ـ ٣١٩).

⁽١) المؤلفة قلوبهم هم الصنف الرابع من الأصناف الثمانية لمصارف الصدقات والمستحقون لها كما جِمَاء في قولمه تعمالي: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء والْـمَسَاكِيـن . . . ﴾ الآيـة (٦٠) سمورة التوبة. واختلف العلماء في حكم هؤلاء المؤلفة ، فبذهب الإمام أبو حنيفة وأصحابه إلى انقطاع مسهم مؤلفة القلوب ، وهو مـذهب الحسن البصري وعامر الشعبي ، فإنهم قالوا : إنها كمان سمهم مؤلفة القلوب في عمهد النبي ﷺ وهو المنقول عن عمر وعثمان وعلى ـ رضي الله عنهم ـ لأنهم لم يعطوا شيئاً لمؤلفة القلوب وقيال عيمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ لما أتاه عيينه بن حصن لطلب المال ﴿ الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ من الآية (٢٩) سورة الكهف. ولأن الله تعالى أظهر الإسلام وقدم المشركين فلم تعد الحاجة إلى التأليف وهو قبول للشنافعي فلا يُعطَينُ عنده مشرك من الصدقة ، يتألف على الإسلام ، بل يُصرف ذلك في الكراع والسلاح في ثغر المسلمين حيث يراه الوالي : وجماء في قول آخر للشافعي أن للمؤلفة قلوبهم سهم في الصدقة . وأما الإمام أحمد فقد جاء في رواية حنبل عنه أنه قبال: المؤلفة قبد انقطع حكمتهم الينوم. ويحتسل مبراده: أنه لا يحتاج إليهم في الغالب أو أراد أن الأثمة لا يعطونهم اليوم شيئاً، فأما إن احتاج إليهم جاز الدفع. والمذهب المختار هو جُواز دفع الصدقة إلى سؤلفة القلوب وذلك لقوله تعالى ﴿وَالمُوَلَّفَة قُلُوسِم﴾ وهذه الآية في مسورة براءة وهي آخـر مـا نزل من القـرآن على رسـول الله ﷺ وقـد ثبت أن رسول الله على أعطى المولفة من المشركين والمسلمين ، ولا يجوز مخالفة كـتـاب الله وسنة رسوله وإطراحها بلا حجة ، كما لا يثبت النسخ بترك عمر وغيره إعطاء المؤلفة ، لعلهم لم يحتـاجـوا إلى أعطائهم فتركهم لعدم الحاجة . ورجّح أبو جعفر الطبري هذا اللذهب وأطال الكلام فسيه وقال : ﴿فَلا حُجة لمحتج بأن يقول : لا يُتَـَالُفُ اليوم على الإسلام أحد لامتناع أهله بكثرة العدد عن أرادهم، . وهذا اختيار شيخ الإسلام ثم هناك خلاف وتفصيل في أصناف مؤلفة القلوب موضعها كتب الفروع .

ويدل على المسألة ما روى أبو إدريس(۱) قال : أنّي علي - رضي الله عنه - بأناس(۱) من الزنادقة ارتدوا عن الإسلام ، فسألهم ، فجحدوا ، فقامت عليهم البينة العدول ، قال : فقتلهم ولم يستتبهم ، وقال : وأني برجل كان نصرانياً و(۱) أسلم، ثم رجع عن الإسلام ، قال : فسأله فأقر بها كان منه ، فاستتابه ، فتركه فقيل له : كيف تستتيب هذا ولم تستتب أولئك ؟ قال : إن هذا أقر بها كان منه ، وإن أولئك لم يقروا وجحدوا حتى قامت عليهم البينة ، فلذلك لم أستتبهم ، رواه الإمام أحمد(۱) .

وروى الأثرمُ(١٨٥) عن أبي إدريس قال: أبي عليٌّ برجلٍ قـد تنصر،

⁽۱) هـ و أبـ و إدريس عائذ الله بن عبدالله الخولاني (۸ ـ ۸ هـ) . من كبار التابعين . فقيه أهل الشام وقاضيهم . ولاه عبدالملك بن مروان قضاء دمشق . روى عن: عمر وعلي وعبادة بن الصامت وغيرهم . وروى عنه: الزهري ومكحول ويونس بن سيف وآخرون . انظر ترجته في : قطبقات ابن سعده (۷/ ٤٤٨) ، قالتاريخ الكبيرة (۷/ ۸۳) ، قأسد الغابة، (٥/ ٤٤٨) .

⁽٢) في (ج): (بناس) .

⁽٣) في (ب) دبالفاء، .

⁽٤) رواه الحدلال عن الإسام أحمد برواية صبدالله بتهام اللفظ ، ورجاله ثقات . انظر : «أحكام أهل الملل» ، كتاب الردة ، باب أحكام الزنادقة (ق ١٤٩/ب) ورواه المدارمي في الرد على الجمهمية ، باب قتل الزنادقة والجمهمية واستنابتهم من كفرهم وإسناده صحيح (ص ١١٣) ، المطبعة الأولى (١٣٨١هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

وذكره ابن مـفلح في المبدع مختصراً وقال : رواه أحمد في مساتل عبدالله (٩/ ١٧٩) .

 ⁽٥) في (ج) بدون: «الأثرم» ..

⁽٦) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هماني، الإسكافي الأثرم الطائي (٠٠٠ ـ ٢٦١ هـ) إمام حافظ، ثلميذ الإمام أحمد. كان من أذكيا، الأمة . روى عن: أحمد ابن إسحاق الحضرمي، وأبي نعيم الفيضل بن دكين ، وعبدالله بن مسلمة القعنبي وأبو الوليد الطياليي وغيرهم . وروى عنه: النسائي ، وموسى بن هارون ، وعلي ابن أبي طاهر القزويني وفيرهم . وله كتاب في والسنن، توفي في مدينة الإسكاف. انظر ترجته في : «تاريخ بغداد» (٥/ ١١٠ كتاب أب طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦ ـ ٧٤) ، «المنهسج الأحمد» (١/ ٢١٨) ، وشفرات الذهب، (٢/ ١٤١ ، ٢٤٢) .

فاستتابه ، فأبى أن يتوب، فقتله / وأي برهط يصلون القبلة وهم زنادقة ، ١٩١١ب وقد قامت عليهم بذلك الشهود العدول ، فجحدوا ، وقالوا : ليس لنا دين إلا الإسلام، فقتلهم ولم يستتبهم، ثم قال: أتدرون (١) لِمَ استنبت هذا النصراني ؟ استتبته لأنه أظهر دينه ، وأما الزنادقة الذين قامت عليهم البيئة وجحدوني فإنها قتلتهم لأنهم جحدوا وقامت عليهم البيئة،

فهذا من أمير المؤمنين على _ رضي الله عنه _ بيانٌ أن كل زنديقٍ كتم زندقته وجمحدها حتى قامت عليه البينةُ قتل ولم يستتب ، وأن النبي ﷺ لم يقتل من جحد زندقته من المنافقين لعدم قيام البينةِ .

ويدلُّ على ذلك قوله تعالى : ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ
مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾ إلى قوله : ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِم
خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيَّنا ﴾ (٣) فعلم أن من لم يعترف بذنبه كان
من المنافقين ، ولهذا الحديث قال الإمام أحمد في الرجل يُشهد عليه بالبدعة
فيجحد : ليست له توبةٌ ، إنها التوبة لمن اعترف ، فأما من جحدها(ن)
فلا توبة له (٥) .

⁽١) في (ب) و (ج): بدون همزة استفهام .

⁽٢) رواه الأكرم بـإسـناده عن عبلي ـ رضي الله عنه ـ كما ذكر ابن قدامة، انظر: «المغني» (٢/١٠) المطبوع مع الشرح الكبير، أيضاً: «الشرح الكبير» (١٠٧/١٠) المطبوع مع

⁽٣) من الآيتين (١٠١ ، ١٠٢) سورة التوبة .

⁽٤) ني (ب) و (ج) بدون دها؛ .

⁽٥) ذكره القـاضي أبو يعلى في اشرح مختصر الحرقي؛ ، رسـالة جامعية (٢/٤٥٦) .

أيضاً: (القروع) (١/ ١٧٢) الطبوع مع التصحيح ، (الإنصاف) (٢٣٧/١٠)

قال القاضي أبو يعلى وغيره: وإذا اعترف بالزندقة ثم تاب قُبلت توبته ، لأنه باعترافه يخرج عن حد الزندقة ، لأن الزنديق هو الذي يستبطن الكفر (وينكره)(١) ولا يظهره(١) ، فإذا اعترف به ثم تاب خرج عن حده ، فلهذا قبلنا توبته(١) ولهذا لم يقبل علي - رضي الله عنه - توبة الزنادقة لما جحدوا .

وقد يستدلُّ على المسألة بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِيْنَ يَعْمَلُوْنَ السَّيِّاتِ﴾(١) الآية ، وروى الإمام أحمد بإسناده عن أبي العالية (١) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِيْنَ يَعْمَلُوْنَ السَّوْءَ بِجِهَالَةِ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيْبِ﴾(١) قال : هذه في أهل الإيهان، ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِيْنَ يَعْمَلُوْنَ السَّيِّاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ لِلَّذِيْنَ يَعْمَلُوْنَ السَّيِّاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّيْ تَبْتُ اللَّذِيْنَ يَعْمَلُونَ السَّيِّاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّيْ تَبْتُ اللَّوْدِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ الْاَنْ ﴾(١) قيال : هذه في أهل النفاق، ﴿وَلَا الّذِيْنَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفّارٌ ﴾(١) قيال : هذه في أهل النفاق، ﴿وَلَا الّذِيْنَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفّارٌ ﴾(١) قيال : هذه في أهل الشرك (١) ، هنذا مع أنه الراوي عن

⁽١) ليس في المطبوعة .

⁽٢) هنا طمس في (ج) .

⁽٣) هـذه هي الرواية الأولى عن الإمام أحمد في الزنديق كها ذكر القباضي أبو يعلى في «الروايتين والرجهين» (٢/ ٢٠٥).

أيضا : «المعتمد في أصول الدين؛ للقاضي أبي يعلى (ص ٢٠٢) .

⁽٤) من الآية (١٨) سورة النساء .

⁽٥) تقدمت ترجمته في (٤٤٦) .

⁽٦) من الآية (١٧) سورة النساء .

⁽٧) من الآية (١٨) سورة النساء .

⁽٨) من الآية (١٨) سورة النساء .

 ⁽٩) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن الربيع وعن أبي العالية . رسالة جامعية (٣/ ١١١٤ برقم ٢٥٣٦) .
 برقم ٢٥٣٣ . وص ١١٢٧ برقم ٢٥٥٦ . و ص ١١٢٥ برقم ٢٥٦٦) .

والطبري في تفسيره عن الربيع (٨/ ١٠٠٠ برقم ٨٨٦٥) .

وأورده السيموطي في تفسيره ونسبه إلى عبيد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم ، انظر : «الدر المتور» (٢/ ٤٥٨) .

أصحاب محمد على فيها أظن أنهم قالوا: كلَّ عبد أصاب ذنباً فهو جاهلٌ بالله(١) ، وكلُّ من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب(١) .

ويدلُ على ما قال أن المنافق إذا أُخذ ليقتل ورأى السيف فقد حضره المرت ، بدليل دخول مثل هذا في عموم قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (١) وقد قال حين حضره الموت: ﴿إِنِّي تُبْتُ الأَنَ ﴾ (١) فليست له توبة كها ذكره الله (١) / سبحانه ، نعم إن تاب توبة صحيحة فيها ١/١٤١ بينه وبين الله لم يكن عن قال: ﴿إِنِّي تُبْتُ الأَنَ ﴾ (١) بل يكون عن تاب من قريب ، لأن الله سبحانه إنها نفى التوبة عمن حضره الموت وتاب

⁽١) أخرجه الطبري بسنده عن أبي العالية وإسناده صحيح ، وعن قتادة ومجاهد والسدي وابن عباس وابن زيد .

انظر : «تفسير الطبري» (٨/ ٨٩ ، ٩٠ الآثار ذوات الأرقام ٨٨٣٢ ، ٨٨٣٣ ، ٨٨٣٤ ،

م ٨٨٣٥ ، ٨٨٣٧ ، ٨٨٣٧ ، ٨٨٣٥ ) . وذكره ابن الجوزي عن مجاهد والحسن وعطاء وقشادة والسدي . انظر : ازاد المسيرا

وركود بين ببحوري عن بعد و عمل و حدد الله عبد وابن جرير وابن المنذر عن أبي العالية . وإلى عبدالرزاق وابن جرير عن قتادة .

وإلى عبد بن حيد وابن جرير رابن المنار وابن أبي حاتم والبيهقي عن مجاهد . انظر التفاصيل في : فالدر المتوره (٢/ ٤٥٩) .

العر الساطين في . المعلو السورة (م. ١٩٠٧) . (٢) أخرجه الطبري بسندة عن الضحاك وعكرمة وابن زيد .

انظر : «تفسير الطبري» (٨/ ٩٤ ، ٩٥ الآثار ذوات الأرقام ٨٨٥٠ ، ٨٨٥١ ، ٨٨٥٠) . وأورده ابن الجسوزي في تفسيره عن ابن زيد وآخرين .

انظر : فزاد المسيرة (٢/ ٣٧) .

⁽٣) من الآية (١٨٠) سورة البقرة

⁽٤) من الآية (١٠٦) سورة المائدة .

⁽٥) من الآية (١٨) سورة النساء .

⁽٦) في (ب) : بدون لفظ الجلالة .

⁽٧) من الآية (١٨) سورة النساء .

بلسانه فقط، ولهذا قال في الأول: ﴿ رُسُمَّ يَتُوبُونَ ﴾ (١) وقال هنا: ﴿ إِنِّنِ تُبْتُ الآنَ﴾ فـمن قال: ﴿إِنِّي تُبْتُۥ قبل حضور الموتِ ، أو تاب توبة صحيحةً بعد حضور أسباب الموت صحتُ توبتهُ .

وربها استدل بعضهم بقوله تعالى: ﴿ فَلَـمَّا رَأُوا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بَاللَّهُ ...... سَ وَحُدُهُ (٢) الآيــتين ، وبقــوله تعــالى : ﴿حَتَّــى إِذَا أَدْرَكُهُ الغَـرَقُ﴾(٣) الآية ، فرجه الدلالة أن عقوبة الأمم الخالية بمنزلة السيف للمنافقين ، ثم أولئكَ إذا تابوا بعد معاينة العذاب لم ينفعهم فكذلك المنافق ، ومن قال هذا فرَّق بينه وبين الحربي بأنا لا نقاتله عقوبة على كفره ، بل نقاتله ليسلم، فإذا أسلم فقد أتى بالمقصود ، والمنافق إنها يقاتل عقوبة لا ليسلم، فإنه لم يزل مسلمًا ، والعشوبات لا تسقط بالتوبة بعد مجيء البأس ، وهذا كعقوبات سائر العصاة ، فهذه طريقة من يقتلُ السابُّ لكونه منافقاً .

وفيه طريقةً أخرى ، وهي أن سب النبي ﷺ بنفسه موجبٌ للقتل ، مِع قطع النظر عن كـونه مجرد ردةٍ ، فإنا قـد بينا أنه مـوجبٌ للقـتل ، وبينا أنه جنايةً غير الكفر ، إذ لو كان ردة محضة وتبديلاً للدَّين وتركاً له لما جاز استدلال من

⁽١) من الآية (١٧) سورة النساء .

⁽٢) من الآية (٨٤) مسورة غنافر ، وتكملة الآيتين: ﴿. . . وَكَفَرْنَا بِمَنا كُنَّا بِهِ مُشْرِكَيْن فَلَمْ بِكُ يَنْفَعُ لَهُ مُ إِنْ مَانُهُمْ لَمَّا رَأُوا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّذِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ مُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ .

⁽٣) من الآية (٩٠) سورة يونس ، وتكملة الآية : ﴿... قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَّهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلُ وَأَنَّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

⁽٤) من الآية (٩٨) ســـورة يـونـس ، وتكمـلة الآية: ﴿. . . إِلَّا قَرْمَ يُونُس لَـمَّا آمَنُوا كَشَفْـنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْي فِي الحَيَاةِ الذُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِيْنَ ﴾ .

للنبي ﷺ العفو عمن كان يؤذيه ، كما لا يجوز العفو عن المرتد ولَــمَـا قتل الذين سبوه ، وقد عفا عمن قاتل وحارب

وقد ذكرنا أدلة أخرى على ذلك فيها تقدم ، ولأن التنقص والسب قد يصدر عن الرجل مع اعتقاد النبوة والرسالة ، لكن لما وجب تعزير(۱) الرسول وتوقيره بكل طريق عُلَظت عقوبة من انتهك عرضه بالقتل ، فصار قتله حداً من الحدود ، لأن سبه نوع من الفساد في الأرض كالمحاربة باليد ، لا لمجرد كونه بدل الدين وتركه وفارق الجهاعة ، وإذا كان كذلك لم يسقط بالتوبة كسائر الحدود غير عقوبة الكفر وتبديل الدين ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ مَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَونَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقتَلُوا أَوْ يُصَلِّ بَوْا أَوْ تُقطَع أَيْدِيْ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ مِن خِلافٍ أَوْ يَنْفُوا مِنَ الأَرْضِ ذلك لَهُمْ خِرْيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الأَرْضِ ذلك لَهُمْ خِي الأَنْ / تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ مِن الأَرْضِ ذلك لَهُمْ خِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الأَرْضِ ذلك لَهُمْ خِي اللَّذيَا وَلَهُمْ فِي الأَرْضِ ذلك لَهُمْ خِرْيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الأَنْ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴿) (١٤٢ مَنْ عَبْلُ أَنْ / تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ١١٤/ فَاعَلَمُوا أَنَّ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴿) (١٤٢ فَا عَلْمُ مُوا أَنَّ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴿) (١٤ مَنْ عَبْلُ أَنْ / تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ١١٤/ فَاعَلَمُوا أَنَّ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴿) (١٤ مَنْ قَبْلُ أَنْ / تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ١١٤/ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴿) (١٤ )

فثبت بهذه الآية أن من تاب بعد أن قُدِر (٣) عليه لم تسقط عنه العقوبة، وكذلك قال سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهُمَا جَزَاءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيْزٌ حَكِيْمٌ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيْمٌ (١) ، بعد ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيْمٌ (١) ،

⁽١) في (ب) : "توقير الرسول وتعزيره" ، بالتقليم والتأخير .

⁽٢) الأيتان (٣٣ ، ٣٤) سُورة المائلة .

⁽٣) في (ب) : ايقلرا . د / ١٠١٧ د درس . سر

⁽٤) الآيتان (٣٧ ، ٣٨) سُورة الماثدة .

فأمر بقطع أيديهم جزاء على ما مضى (١) ، ونكالاً عن السرقة في المستقبل ، منهم ومن غيرهم ، و(١) أخبر أن الله يتوب على من تاب ، ولم يدرأ القطع بذلك ، لأن القطع له حكمتان :

الجزاء والمنكال ، والمتوبة تسقط الجزاء ولا تسقط النكال ، فإن الجاني متى علم أنه إذا تاب لم يعاقب لم يردع ذلك الفساق ، ولم يزجرهم عن ركوب العظائم ، فإن إظهار التوبة والإصلاح لمقصود حفظ النفس والمال سهلٌ .

ولهذا لم نعلم خلافاً يُعتمد في أن السارق أو الزاني لو أظهر التوبة بعد ثبوت الحد عليه عند السلطان لم يسقط الحدُّ عنه ، وقد رجم النبي على ماعزاً (٣) والغامدية (١) ، وأخبر بحسن توبتها ، وحسن مصيرهما ، وكذلك لو قيل: فإن سب النبي على يسقط بالتوبة وتجديد الإسلام، لم يردع ذلك الألسن عن انتهاك عرضه ، ولم يزجر النفوس عن استحلال حرمته ، بل يؤذيه الإنسان بها يريد ويصيب من عرضه ما شاء من أنواع السب والأذى ثم يُجدد إسلامه ، ويُظهر إيهانه ، وقد ينال المرء من عرضه ويقع منه تنقص له واستهزاء ببعض أقواله أو أعهاله وإن لم يكن منتقلاً من دين إلى دين [فلا يصعب] (ه) على من هذه سبيله كلها نال من عرضه واستخف

⁽١) في (ب) زيادة : امنهم) .

⁽٢) ق (ب): (بالقاء).

⁽٣) تقدمت ترجته في (١٣٧) .

⁽٤) تقدمت ترجمتها في (٣٣٧) .

⁽٥) في (أ) : الخلا يغضب، ، والمثبت من (ب) ، وفي (ج) : الخلامه يصعب، .

بحرمته أن يجدد إسلامه ، بخلاف الردة المجردة عن الدين ، فإن سقوط القـتل فيها بالعود إلى الإسلام لا يوجب اجتراء الناس على الردة إذ الانتقال عن الدِّين عَسِيرٌ ١٠ لا يقع إلا عن شبهة قادحةٍ في القلب أو شهوةٍ قامعةٍ للعقل ، فلا يكون قبول التوبة من المرتد مجرياً ٢٠) للنفوس على المردة . ويكون ما يتوقعه من خوف القتل زاجراً له عن الكفر ، فإنه إذا أظهر ذلك لا يتم مـقـصـوده ، لعلمـه بأنه يُجبّر على العـود إلى الإسلام ، وهنا من فيه استخفاف أو اجتراء أو سفاهة يتمكن (٣) من انتقاص النبي ﷺ وعيبه والطعن عليه كلما شاء ثم(ن) يجدد الإسلام ويظهر التوبة ، وبهذا يظهر أن / ٢/١٤٣ السبُّ والشتم يشبه(ه) الفساد في الأرض الذي يوجب الحد اللازم من الزني وقطع الطريق والسرقة وشرب الخمر ، فإن مريد هذه المعاصي إذا علم أنه تسقط عنه العقوبة إذا تاب فعلها كلما شاء ، كذلك من يدعوه ضعف عقله أو ضعف دينه إلى الانتقاص برسول الله ﷺ إذا علم أن التوبة تقبل منه أتى ذلك متى شاء ثم تاب منه ، وقد حصل مقصوده بها قاله كها حصل مقصود أولئك بها فعلوه ، بخلاف مريد الردة فإن مقصوده لا يحصل إلا بالمقام عليها، وذلك لا يحصل له إذا قتل إن لم يرجع فيكون ذلك وازعاً

⁽١) في (ج) بدون : ٤عسيرًا .

⁽٢) في المطبوعة : امحرضاً! .

⁽٣) ني (ج) : التكنه .

⁽٤) في (ج) : فشاتم،

⁽ه) <mark>قي</mark> (ج) : «يظهر» .

له ، وهذا الوجه لا يخرج السب عن أن يكون ردة ، لكن حقيقته أنه نوع من الردة تغلّظ بها فيه من انتهاك عرض رسول الله على كما قد تتغلظ ردة بعض الناس بأن ينضم إليها قتل وغيره فيتحتم القتل فيها ، دون الردة المجردة ، كما يتحتم القتل في القتل من قاطع الطريق لتغلظ (١٠) الجرم ، وإن لم يتحتم قتل من قتل لغرض آخر ، فعوده إلى الإسلام يسقط موجب الردة المحضة، ويبقى خصوص السب ، ولابد من إقامة حده ، كما أن توبة القاطع قبل القدرة عليه تُسقط تحتم القتل ، ويبقى حق أولياء المقتول من القتل أو الدية أو العفو ، وهذه مناسبة ظاهرة ، وقد تقدم نص الشارع وتنبيهه على اعتبار هذا المعنى .

فإن قيل: تلك المعاصي يدعو إليها الطبع(١) مع صحة الاعتقاد ، فلو لم يشرع عنها زاجر لتسارعت النفوس إليها ، بخلاف سب رسول الله في نا يشرع عنها زاجر لتسارعت النفوس إليها ، بخلاف سب رسول الله في نا الطباع(١) لا تدعو إليه إلا لخلل في الاعتقاد (والنخلل في يلاعتقاد (والنخلل في الاعتقاد) الاعتقاد) أكثر ما يوجب الردة ، فعلم أن مصدره أكثر ما يكون الكفر ، فيلزمه عقوبة الكافر ، وعقوبة الكافر مشروطة بعدم التوبة ، وإذا لم يكن فيلزمه بمجرده(١) باعث طبعي لم يشرع ما يزجر عنه وإن كان حراماً كالاستخفاف بالكتاب(١) والدين ونحو ذلك .

⁽١) في (ج) : الغلظ، .

⁽٢) قي (ج) : «الطمع» .

⁽٣) في (ب) و (ج) ; االطبع، .

⁽٤) ليس في المطبوعة .

⁽٥) في (ج) : بدون دهـ ا .

⁽١) ق (ج) : فق الكتاب، .

قلنا : بل قد يكون إليه باعثٌ طبعيٌّ غير الخلل في الاعتقاد ، من الكبر الموجب للاستخفاف ببعض أحواله وأفعاله ، والغضب الداعي إلى الوقيعة فيه إذا / خالف الغرض بعض أحكامه ، والشهوة الحاملة على ذم ١٤٣/ب ما يخالف الغرض من أموره ، وغير ذلك فهذه الأمور قد تدعو الإنسان إلى نبوع من السب له وضرب من الأذى والانتقاص وإن لم يصدر إلا مع ضعف الإيان به ، كما أن تلك المعاصى لا تصدر أيضاً إلا مع ضعف الإيهان ، وإذا كمان كذلك فقبول التوبة عمن هذه حاله يوجب اجتراء أمثاله على أمشال كلياته ، فبلا يزال العِرْض منهوكاً ، والحرمة محقورةً ، بخلاف قبول التوبة عن يرتد ١٠ انتقالاً عن الدين إما إلى دين آخر أو إلى تعطيل، فإنه إذا علم أنه يستتاب على ذلك فإن تاب وإلا قتل لم ينتقل ، بخلاف ما إذا صدر السب عن كافر به ثم آمن به، فإن علمه بأنه إذا أظهره السب لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف يزعهُ عن هذا السب ، إلا أن يكون مريداً للإسلام ، ومتى أراد الإسلام فالإسلام يجبُّ ما كان قبله ، فليس في سقوط القتل بإسلام الكافر من التطريق إلى الوقيعة في عرضه ما في سقوطه بتجديد إسلام من يظهر الإسلام .

وأيضاً ، فإن سب النبي على حتى لادمي ، فلا يسقط بالتوبة كحدً القذف وكسب غيره من البشر .

⁽١) ق (ب) : ايريدا .

⁽٢) في (ب) : اظهرا .

التفريق بين ثم من فرق بين المسلم والذمي قال: المسلم قد التزم أن لا يسبه ، المسلم ولا يعتقد سبه، فإذا أتى ذلك أقيم عليه حده ، كما يقام عليه حد الخمر ، والمندود على يعزّرُ على أكل لحم الميتة والخنزير ، والكافر لم يلتزم تحريم ذلك ، ولا يعتقده، فلا تجب عليه إقامة حده، كما لا تجب عليه إقامة حدً الخمر ، ولا يعزرُ على الميتة والخنزير .

نعم، إذا أظهره نقض العهد الذي بيننا وبينه، فصار بمنزلة الحربي، فنقتله لذلك فقط ، لا لكونه (أترى)(١) حداً يعتقد تحريمه ، فإذا أسلم سقط عنه العقوبة على الكفر، ولا عقوبة عليه لخصوص السب ، فلا يجوز قتله .

وحقيقة هذه الطريقة أن سب النبي الله ليم أفيه مِنَ الغضاضة عليه يوجب القتل تعظياً لحرمته وتعزيراً له وتوقيراً ، ونكالاً عن التعرض له ، والحد إنها يقام على الكافر فيها يعتقد تحريمه خاصة ، لكنه إذا أظهر ما يعتقد حله من المحرمات عندنا زجر عن ذلك وعوقب عليه ، كها إذا (١) أظهر الخمر والخنزير ، فإظهار السب إما أن يكون كهذه الأشياء كها زعمه بعض / الناس ، أو يكون نقضاً للعهد كمقاتلة المسلمين ، وعلى التقديرين ١/١٤٤ فالإسلام يسقط تلك العقوبة ، بخلاف ما يصيبه المسلم عما يوجب الحد عليه .

 ⁽١) في (ب) بدون : اأتي، .

⁽٢) ني (ب) : المواه .

وأيضاً ، فإن الردّة على قسمين : ردة عجرّدة ، وردة مغلّظة شرع القـــتل على خصوصها ، وكلاهما قد قام الدليل على وجوب قتل صاحبها، والأدلة الدالة على سقوط القتل بالتوبة لا تعم القسمين ، بل إنها تلدل على القسم الأول ، كما يظهر ذلك لمن تأمل الأدلة على قبول توبة المرتد ، فيبقى القسم الثاني ، وقد قام الدليل على وجوب قتل صاحبه ، ولم يأت نص ولا إجماع بسقوط القتل عنه ، والقياس متعدر مع وجود الفرق الجلي ، فانقطع الإلحاق .

عقيق هذه الطريقة أنه لم يأت في كتاب ولا سنة ولا إجماع أن الطريقة .
الطريقة .
كُلُّ من ارتد بأي قولِ أو أي فعلٍ كان فإنه يسقط عنه القتل إذا تاب بعد القدرة عليه ، بل الكتاب والسنة والإجماع قد فرق بين أنواع المرتدين كها سنذكره.

وإنها بعض الناس(۱) يجعل برآيه الردة جنساً واحداً على تباين أنواعه، ويقيس بعضها ببعض (۱) ، فإذا لم يكن معه عموم نطقي يعم أنواع المرتدين(۱) لم يبق إلا القياس ، وهو فاسدٌ إذا فارق الفرع الأصل بوصف له تأثير في الحكم ، وقد دلَّ على تأثيره نص الشارع وتنبيهه ، والمناسبة المشتملة على المصلحة المعتبرة.

أقسام الردة

فساد من يجسل الردة

جنسأ واحدأ

⁽١) لعل في هـذا إشـارة إلى الأحناف إذ أنهم لا يفرقون بين المرتد المجرد والمرتد الساب كيا تقدم في ص (٥٥٩) .

⁽٢) في (ج) : اعلى بعضًا .

⁽٣) في (ب) و (ج) : (المرتد) .

وتقـرير هذا من ثلاثة أوجه :

احدها: أن دلائل [قبُولِ](۱) توبة المرتد مثل قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَسَهْدِي اللَّهُ قُوماً كَفَرُواْ بَعْدَ إِيْمَانِهِم ﴿١٥) إلى قوله : ﴿إِلَّا الَّذِيْنَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴾(٢١) ، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ﴾(١) ، ونحوها ليس فيها إلا توبة من كفر بعد الإيان فقط ، دون من انضم إلى كفره مزيد أذى وإضرار ، وكذلك سنة رصول الله على إنها فيها قبول توبة من جَرَّد الردة فقط(٥) ، وكذلك سنة الخلفاء الراشدين(١) ، إنها تضمنت قبول توبة من جرد الردة وحارب بعد ارتداده كمحاربة الكافر الأصلي على كفره ، فمن زعم أن في الأصول ما يعم توبة كل مرتد سواء جرد الردة أو غلظها بأي شيء كان فقد أبطل ، وحينتذ فقد قامت الأدلة على وجوب قبل الساب ، وأنه مرتد ، ولم تدل الأصول على أن مثله يسقط عنه القتل ، فيجب قتله بالدليل السالم عن المعارض .

⁽١) في (أ) بدون: اقبول؛ والمثبت من (ب) و (ج) .

 ⁽٢) من الآية (٨٦) سورة آل عسمران، وتحملة الآية : ﴿... وَشَهِلُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقَّ وَجَاءَهُمُ الْبَيْنَاتُ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْطَالِمِينَ ﴾ .

⁽٣) من الآية (٨٩) مسورة آل عسمران، وتكملة الآية: ﴿. . . فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيْمُ ﴾ .

⁽٤) من الآبة (١٠٦) مسورة السنحل، وتكملة الآية: ﴿...إِلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلَبُهُ مُطْمَئِنُ بِالإِيْمَـانِ وَلَكِن مَنْ شَسَرَحَ بِالْكُفْرِ صَلْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَلَابٌ عَظِيمٌ﴾.

⁽٥) وقمد تقدم الحديث في هذا المرضوع في ص (٥٨١) .

⁽٦) وقد تقدمت الآثار عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة في الموضوع .

وهذه الآية إن(r) كان قد قيل فيها إن ازدياد الكفر المقام عليه إلى حين الموت(r) ، وأن التوبة المنفية هي توبته عند الغرغرة أو يوم القيامة ، فالآية أعم من ذلك .

وقد رأينا سنة رسول الله على فرقت بين النوعين ، فقبل توبة جماعة من المرتدين ، ثم إنه أمر بقتل مِفْيَس بن صُبابة (؛) يوم الفتح من غير استتابة لما ضم إلى ردته قتل المسلم وأخذ المال ولم يتب قبل القدرة عليه ، وأمر

⁽١) الآيات من (٨٦ إلى ٩٠) سورة آل عمران .

⁽٢) في (ب) : درإن، .

 ⁽٣) أخرج الطبري بسند. عن عكرمة أن زيادة الكفر في الآية هي التمام على الكفر والإقمامة عليه.

ورُوي عن السدي أن ازدياد الكفر هو الموت على الكفر، فعند موته إذا تاب لا تقبل توبته. انظر : «تفسير الطبري» (٦/ ٥٨٠ ، ٥٨١ أثر رقم ٧٣٨٧ و ٧٣٨٣) . (٤) تقدمت قصته في ترجمته في (٢٢٠) .

بقتل العرنيين لما ضموا ردتهم نحواً من ذلك ، وكذلك أمر بقتل ابن خطل (۱) لما ضم إلى ردته السب وقتل المسلم ، وأمر بقتل ابن أبي سرح (۱) لما ضم إلى ردته الطعن عليه والاقتراء ، وإذا كان الكتاب والسنة قد حكما في المرتديين بحكمين ، ورأينا أن من ضر وآذى بالردة أذى يوجب القتل لم يسقط عنه القتل إذا تاب بعد القدرة عليه ، وإن تاب مطلقا دون من بدل دينه فقط لم يصح القول بقبول توبة المرتد مطلقاً ، وكان الساب من القسم الذي لا يجب أن تقبل توبته ، كما دلت عليه السنة في قصة ابن أبي صرح ، ولأن السب إيذاء عظيم للمسلمين أعظم عليهم من المحاربة باليد كما تقدم تقريره (۱) فيجب أن يتحتم عقوبة فاعله ، ولأن المرتد المجرد إنها نقتله لمقامه على التبديل للدين (۱) فإذا عاود الدين الحق زال المبيح لدمه كما يزول المبيح لدم الكافر الأصلي بإسلامه ، وهذا الساب أتى من الأذى فه ورسوله _ بعد المعاهدة على ترك ذلك / بها أتى به ، وهو لا يقتل لمقامه عليه ، فإن ذلك عتنع ، فصار قتله كقتل المحارب باليد .

وبالجـملة فـمن كـانت ردته محاربة لله ورسـوله بيد أو لسان فقد دلت السنة المفسرة للكتاب أنه عمن كفر كفراً مزيداً لا تقبل توبته منه .

الوجه الثالث: أن الردة قد تتجرد عن السب (٥) ، فلا تتضمنه ،

⁽١) تقدمت ترجته في ص (٢٢٠) .

⁽٢) تقدمت ترجته في (٢١٩) .

⁽٣) انظر (٣٨٨ ، ٥٣٩ ) .

⁽٤) في (ج) بدون : اللدين؛ .

⁽٥) في (ج) زيادة : قوالشتم) .

ولا تستلزمه كها تتجرد عن قتل المسلمين وأخذ أموالهم ، إذ السب والشتم إفراطٌ في العداوة وإبلاغٌ في المحادة مصدره شِدّة سَفَه الكافر ، وحرصه على فساد الدين وإضرار أهله ، ولربها صدر عمن يعتقد النبوة والرسالة ، لكن لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من التوقير والانقياد ، فصار بمنزلة إلميس ، حيث اعتقد ربوبية الله سبحانه وتعالى بقوله: (ربّ) وقد أيقن أن الله أمره بالسجود [ثم]() لم يَأْتِ بموجب هذا الاعتقاد من الاستسلام والانقياد ، بل استكبر وعاند معاندة معارض طاعن في حكمة الأمر .

ولا فرق بين من يعتقد أن الله ربه ، وأن الله أمره بهذا الأمر ثم يقتقد يقول: إنه لا يطيعه ، لأن أمره ليس بصواب ولا سداد ، وبين من يعتقد أن محمداً رسول الله وأنه صادق واجب الاتباع في خبره وأمره ، ثم يسبه أو يعيب أمره أو شيئاً من أحواله ، أو ينتقصه انتقاصاً لا يجوز أن يستحقه الرسول ، وذلك أن الإيان قول وعمل (۱) فمن اعتقد الوحدانية في الألوهية (۱) لله عسبحانه وتعالى والرسالة لعبده ورسوله ، ثم لم يُتبِع هذا الاعتقاد موجبه من الإجلال والإكرام والذي هو حال في القلب يظهر أثره على الجوارح ، بل قارنه الاستخفاف والتسفيه والازدراء بالقول أو بالفعل ـ كان وجود ذلك الاعتقاد كعدمه ، وكان ذلك موجباً لفساد ذلك الاعتقاد ، ومزيلاً لما فيه من المنفعة والصلاح ، إذ الاعتقادات الإيانية

⁽١) في (أ) بدون : قشمه والمثبت من (ب) و (ج) .

⁽٢) هذا تعريف الإيهان عند أهل السنة والجهاعة سيأن بيان ذلك مفصلاً في ص (٧٠٢) .

⁽٣) ق (ب) : «الإلمية» .

تزكي النفوس وتصلحها ، فمتى لم توجب زكاة النفس ولا صلاحاً(١) فها ذاك إلا لأنها لم ترسخ في القلب ، ولم تَصِرُ صفةً ونعتاً للنفس(٢) ، وإذا لم يكن علم الإيهان المفروض صفةً لقلب الإنسان لازمة لم ينفعه ، فإنه يكون بمنزلة حديث النفس وخواطر القلب ، والنجاة لا تحصل إلا بيقين في القلب ، ولو أنه مثقال ذرة .

هـذا فيها بينـه وبـين الله ، وأمـا في الظاهـر فتجـري الأحكـام عـلى ما يظهره من القول والفعل .

والغرضُ / بهذا التنبيه على أن الاستهزاء بالقلب والانتقاص ينافي ١١٥٠/ب الإيان الذي في القلب منافاة الضد ضده ، والاستهزاء باللسان ينافي الإيان الظاهر باللسان كذلك .

والغرض بهذا التنبيه على أن السب الصادر عن القلب يوجب الكفر ظاهراً وباطناً .

هـــذا مذهب الفقهاء وغيرهم من أهل السنة والجهاعة ، خلاف ما يقوله بعـض الجهمية(١) والمرجئة(٥) القائلين بــأن

⁽١) في (ج) : تصلاحها؛ .

⁽٢) في (ج) زيادة : اولا صلاحا» .

⁽٣) الجهسمية همم المنتسبون إلى جهم بن صفوان أبي عرز مولى بني راسب وهو من أهل خراسان، وقد تتلمذ على الجعد بن دوهم، كما اتصل بمقاتل بن سليان من المشبهة. وكان الجهم كاتباً للحارث بن سريح من زعاء خراسان وخرج معه على الأمويين فقتلا بمرو سنة ١٢٨ هـ . والجهممية تطلق أحياناً بمعنى عام ويقصد بها نفاة الصفات عامة ، وتطلق أحياناً بمعنى خاص ويقصد بها متابعو الجهم بن صفوان في آرائه وأهمها : نفي الصفات ، والقول بفناء الجنة والنار .

انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (٢٣٨/١)، «الفرق بين الفرق، للبغدادي (١٩٩، ، ٢٠٠)، «الفِصَل» لابن حزم (٧٣/)، «الملل والنحل» (٨٦) .

⁽٤) المرجئة هـم اللين يؤخرون العمل عن الإيهان بمعنى أنهم يجعلون مدار الإيهان على المعرفة =

الإيهان(۱) هـ و المعرفة والقول بلا عمل من أعهال القلب من أنه إنها ينافيه في الظاهر ، وقد يجامعه في الباطن ، وربها يكون لنا إن شاء الله تعالى عودة الله على عددة الموضع(۱) .

بالله والمحبة له ، والإقرار بوحدانيته ، ولا يجملون هذا الإيهان متوقفاً على العمل وأكثر
 المرجئة يرون أن الإيهان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص . وبعضهم يقول : إن أهل القبلة لن يدخلوا النار مها ارتكبوا من المعاصي .

انظر: قمقالات الإسلاميين، للأشعري (٢١٣/١ ع٣٢) قالفِصَل، (٥/ ٧٣ ـ ٧٥)، قالطر: قمقالات الإسلاميين، للأشعري (١٣/ ٣٤٠، ٣٤٠)، «كشاف الملل والنحل، ص (١٣٩)، «الخبطط، للمقريسزي (٢/ ٣٤٩، ٣٥٠)، «كشاف اصطبلاح الفنون، للتهانوي (٢/ ٥٠٥، ٥٢٦).

(١) اختلف الناس في أمر الإيهان على أي شيء يطلق ؟ وتتلخص أقوالهم فيها يأتي : اولاً : قــول أهل السنة والجهاعــة وهو أن الإيهان قول وفعل واعتقاد .

النيأ : قول فقهاء المرجئة : وهو أن الإيهان إقرار باللسان وتصديق بالجنان .

**ثالثاً** : قبول الكرامية : وهو أن الإيهان إقرار باللسان فقط . وعلى هذا يدخل المنافقون في مسمى الايهان .

وابعة: قول الجهمية: وهو أن الإيان المعرفة بالقلب. وعلى هذا يكون فرعون وقومه كانوا مؤمنين لأنهم عرضوا صدق موسى وهارون .. عليها السلام .. كما قال تعالى .. وجمعدوا بها واستيقتها أنفسهم ظليًا وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين الآية (١٤) سورة النمل . وإبليس كامل الإيهان ، فإنه لم يجهل ربه ، بل هو عارف به كما جاء في قوله : (رَبًّ) .

خامساً: قبول المعتبرلة وهو أن الإيهان جميع الطاعات الواجبات مع احتناب الكبائر ، قاماً النوافل فليست من الإيهان

دلت الأدلة القياطعة من الكتباب والسنة وأقوال الصحبابة والتبابعين على صحة المذهب الأول، وفساد الملاهب الأعرى

راجع تفاصيل هذا المبحث:

«الشرح والإبانة على أصول السنة والجياعة» لابن بعلمه العكبري ص (١٧٦- ١٧٨)، «شرح أصول الدين» أصول الدين» أصول الدين» (١٨٥ ، ١٨٨)، «المعتمد في أصول الدين» (١٨٥ ، ١٨٨) ، «شرح العقيدة العلمارية» لابن أبي العز

(٢) عاد إليه المولف أثناء مناقشة شبهات المرجشة والجهمية في الإيهان وذلك في المسألة الرابعة
 ص (٩٦٥ - ٩٧٦) .

والغرض هنا أنه كها أن الردة تتجرد عن السب ، فكذلك السب(۱) قد يتجرد عن قصد تبديل الدين وإرادة التكذيب بالرسالة ، كها تجرد كفر إبليس عن قصد التكذيب بالربوبية ، وإن كان عدم هذا القصد لا ينفعه ، كها لا ينفع من قال : الكفر أن لا يقصد أن يكفر .

وإذا كان كذلك فالشارع إذا أمر بقبول توبة من قصد تبديل دينه الحق وغير اعتقاده وقوله ، فإنها ذاك لأن المقتضى للقتل الاعتقاد الطارىء وإعدام الاعتقاد الأول ، فإذا عاد ذلك الاعتقاد الإيهاني ، وزال هذا الطارىء، كان بمنزلة الماء والعصير : يتنجس بتغيه ، ثم يزول التغير فيعود حلالاً ، لأن الحكم إذا ثبت بعلة يزول(١) بزوالها(١) وهذا الرجل لم يظهر مجرد تغير الاعتقاد حتى يعود معصوماً بعوده إليه ، وليس هذا القول من لوازم تغير الاعتقاد حتى يكون حكمه كحكمه ، إذ قد يتغير الاعتقاد حتى يكون حكمه كحكمه ، إذ قد يتغير الاعتقاد كثيراً ، ولا يكون أتى بأذى لله ورسوله .

وإضرارً بالمسلمين يزيد على تغير الاعتقاد ، ويفعله من يظن سلامة الاعتقاد وهو كاذبٌ عند الله ورسوله والمؤمنين في هذه الدعوى

الإضـــرار بالمسلمــمين أشــد مــن تغـــــير الاعتــــقاد

⁽١) في (ج) بدون : «السب» .

⁽٢) في (ب) و (ج) : الزال؛ .

⁽٣) هذه قاعدة من القواعد المشهورة يذكرها الفقهاء في مواضع التعليل ، فإن الأحكام التي أناطها الشارع بعلل كثيرا ما تكون قابلة للتغيير فإنها تثبت بثبوت العلل وتتغي بانتفائها . قال الإمام عز الدين : "والأصل أن تزول الأحكام بزوال عللها فإذا تنجس الماء القليل ثم بلغ قلتين زالت نجاسته لزوال علتها ، وهي القلة ولو تغير الكثير ثم أزيل تغيره طهر لرزوال علمة نجاسته وهي التغير . انظر : "قواعد الأحكام، (٢/٥) .

والنظن ، ومعلوم أن المفسدة في هذا أعظم من المفسدة في مجرد تغير الاعتقاد من هذين الوجهين من جهة كونه إضراراً زائداً ، ومن جهة كونه قد يظن أو يقال إن الاعتقاد قد يكون سالماً معه ، فيصدرا عمن لا يريد الانتقال من دين إلى دين ، ويكون فساده أعظم من فساد الانتقال ، إذ الانتقال من دين إلى دين ، ويكون فساده أعظم من فساد الانتقال ، إذ الانتقال قد علم أنه كفر ، فنزع ما نزع عن الكفر ، وهذا قد يظن أنه ليس بكفر إلا إذا صدر استحلالاً ، بل هو معصية ، وهو من أعظم أنواع الكفر ، فإذا كان الداعي إليه غير الداعي إلى مجرد الردة ، والمفسدة فيه / ١٤٦ خالفة لمفسدة الردة ، وهي أشد منها ، لم يجز أن يُلجِق التائب منها(١) بالتائب من الردة(١) ، لأن من شُرُوط(١) القياس قياس المعنى استواء الفرع والأصل في حكمة الحكم باستوائها في دليل الحكمة إذا كانت خفية(١) ، فإذا كان في الأصل معان مؤثرة يجوز أن تكون التوبة إنها قبلت لأجلها ، وهي معدومة في الفرع ، لم يجز ، إذ لا يلزم من قبول توبة من خفت مفسدة جنايته أو انتفت قبول توبة من تغلظت مفسدته أو بقيت .

⁽١) في (ب) و (ج) : المنه، .

⁽٢) في (ج) زائلة : ﴿ بِالرَّفَّةِ ا

٣) في (ب) و (ج) : فشرطه .

⁽٤) هذا هو الشرط الشائي من شروط قيباس الفرع على الأصل - كيا ذكر الآمدي . وهو أن تكون العلة الموجودة في الفرع مشاركة لعلة الأصل ، إما في عينها - كتحريم شرب النيذ بالشدة المطربة المشتركة بينه وبين الخمر . أو في جنسها كتعليل وجوب القصاص في الأطراف بجامع الجناية المشتركة بين القطع والقتل ، لأن القياس هو تعدية حكم الأصل إلى الفرع بواسطة علة الأصل ، فإذا لم تكن علة الفرع مشاركة لها في صفة عمومها ولا خصوصها ، فلم تكن علة الأصل في الفرع ، فلا يمكن تعدية حكم الأصل إلى الفرع . انظر : «الإحكام في أصول الأحكام» (٣٥٩) .

وحاصل هذا الوجه أن عصمة دم هذا بالتوبة قياساً على المرتد متعذر للوجود الفرق المؤثر ، فيكون المرتد المنتقل إلى دين آخر ، ومن أتى من القول بها ينضر المسلمين ويؤذي الله ورسوله وهو موجب للكفر نوعين تحت جنس الكافر بعد إسلامه ، وقد شرعت التوبة في حق الأول ، فلا يلزم شرع التوبة في حق الثاني ، لوجود الفارق من حيث الإضرار ، و (منْ حَيثُ) (١) أن مفسدته لا تزول بقبول التوبة .

⁽١) ليس في (ب).

## فصيسل

قد تضمن هذا الدلالة على وجوب قتل الساب من المسلمين وإن أسلم ، وتوجيه قول من فرق بينه وبين الذميّ الذي إذا أسلم ، وقد تضمن الدلالة على أن الذمي إذا عاد إلى الـذمة (١) لم يسقط عنه القتل بطريق الأولى ، فإن عُود السلم إلى الإسلام أحقن لدمه من عود الذمي إلى ذمته، ولهذا عامة العلماء الذين حقنوا دم هذا وأمثاله بالعود إلى الإسلام لم يقولوا مثل ذلك في الذّميّ إذا عاد إلى اللّميّة .

ومن تأمل سنة رسول الله ﷺ في قسله لبني قريطة(١) وبعض أهل

سنة الرسول تـدل على أن السـاب يقتل وإن تـــاب

وجـوب قـتل الساب مسلياً

كان أو كافراً

(١) في (ب) : اإلى الإسلام، وهو خطأ .

(٢) بنو قريظة إحدى قبائل اليهود في المدينة ، وكان من أمرهم أنهم نقضوا العهد مع رسول الله في أيام محاصرة الأحزاب للمسلمين وفي اليوم الذي رجع فيه رسول الله في من الحندق أمره جبريل عليه السلام - للتوجه إلى بني قريظة فمخرج رسول الله في مع المهاجرين والانصار وحاصرهم ، وبعد الستداد الحصار نزلوا على حكم رسول الله في وجمل الحكم فيهم إلى سعد بن معاذ رئيس الأوس فحكم بقتل الرجال وسبي الذرية وتقسيم الأموال في معاذرت لهم خنادق في سوق المدينة ، ثم أمر بهم فجعل ينعب بهم إلى الحنادق أرسالا وتُضرب أصناقهم في تلك الحنادق وكانوا سا بين الست منة إلى السبح منة رجل . وقتلت من نسائهم امرأة واحدة ، كانت قد طرحت الرحا على خلاد بن سويد فقتلته فَقُتِلَت لأجل ذلك . وكانت هذه الغزوة في ذي القعدة سنة خس من الهجرة . انظر تفاصيل قصتهم : في دسغازي الواقدي (٢/ ٤٩٦ ـ ٢٩٥) ، وطبقات ابن سعده (٢/ ٤٤ ـ ٢٧) ، وسيرة ابن هشامة (٢/ ٢٤ ـ ٢٧٢)

خيبر(۱) وبعض بني النضير(۲) وإجلائه لبني النضير وبني قينقاع(۲) بعد أن نقض(۱) هـ ولاء الذمة وحرصوا على أن يجيبهم إلى عقد الذمة ثانياً

(۱) كانت خيبر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على بعد ستين ميلاً من المدينة في جهة الشيال، وكانت وكبراً لللّس والتاآمر وإثارة الحروب ضد المسلمين وبعد فراغ رسول الله على من الحديبية توجه إلى خيبر وكانت عصنة بثيانية حصون ، فتح المسلمون منها خمسة حصون بالقتال والبقية بالصلح وبللك ثم فتح خيبر ثم سألوا رسول الله على أن يتركوا على الأراضي على النصف فوافقهم على ذلك بشرط أن يخرجهم متى شاء . وجملة من استشهد من المسلمين في معارك خيبر ستة عشر رجلاً وأما قتل اليهود فكانوا ثلاثة وتسعون قتيلاً وكان ذلك في شهر صفر سنة سبع من الهجرة . انظر : «مغازي» الواقدي (٢/ ١٠٣٣ - ٢٤٥) . «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٣٨ - ٢٤٥) .

(٢) بنو النضير إحدى القبائل اليهودية التي كانت تسكن المدينة وكان من قصبهم أن رسول الله والنصر إليهم في نفر من أصحابه وكلمهم أن يعينوه في دية للكلابيين الذين قتلها عمرو ابن أمية الضمري فتآمروا لقتله بإلقاء الرحي على رأسه . فأمرهم بالخروج من المدينة لنقض العهد ولكن عبدالله بن أي ببطهم ووعدهم بالنصر ، فاستعدوا للقتال فلها بلغ رسول الله الحبر سار إليهم وفرض عليهم الحصار وأمر بقطع نخلهم وتحريقها وخانهم عبدالله بن أي وحلفاؤهم من غطفان وبني قريظة وقلف الله في قلوبهم الرعب ، وسألوا الخروج ، فأنزل الله على أن يخرجوا عنها بنفوسهم وذراريهم وأن لهم ما حملت الإبل إلا السلاح فنزلوا على ذلك وخرجوا إلى خيبر والشام . وأسلم منهم رجلان فقط يامين بن عمرو ، وأبو سعد بن وهب ، وكان ذلك في ربيع الأول سنة أربع من الهجرة . انظر : «مغازي» الواقدي (١/٣٦٣ ـ ٢٧٣) ، «طبقات ابن مسعد» (١/ ٥٠ ـ ٥٩) ، «سيرة ابن هشام»

(٣) بنو قينقاع أيضا طائفة من يهود المدينة وكانوا يسكنون داخل المدينة وكان أول من نكت العهد والميشاق من اليهود ولما فتح الله للمسلمين في بدر اشتد طفيانه م وكاشفوا بالشر والعداوة وعندما تفاقم أمرهم جعهم رسول الله فلل فوعظهم وحذرهم مغبة البغي والعدوان ولكنهم ازدادوا في شرهم وغطرستهم . وفي هذه الأثناء تعرض أحد اليهود والعدى المسلمات في سوق بني قينقاع فصاحت فوثب رجل من المسلمين على اليهودي فقتله فوقع الشر . وحينئل سار رسول الله فلا مع المسلمين وحاصروهم في حصونهم وبعد حصار دام خس عشرة ليلة نزلوا على حكم رسول الله فلا في رقابهم وأمواهم فقام عبدالله بن أبي بدوره النفاقي وألع على رسول الله فلا أن يصفو عنهم فوهبهم له وأمرهم أن يخرجوا من المدينة فخرجوا إلى أفرعات الشام وكان ذلك في شهر شوال سنة اثنين من الهجرة . انظر: «مغازي» الواقدي (١/ ١٧٦ ـ ١٨٠)، «طبقات ابن سعد» (٢٨/٢ ـ ٣٠)، «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٨ ـ ٢٠٠) .

(٤) أن (ب): انقضواه .

فلم يفعل، ثم سنة خلفاته وصحابته في مثل هذا المؤذي وأمثاله مع العلم بأنه كان أحرص شيء على العود إلى الذمة لم يَستَرِب في أن القول بوجوب إعادة مثل هذا إلى الذمة قولٌ مخالفٌ للسنّة ولإجماع خير القرون ، وقد تقدم التنبيه على ذلك في حكم ناقضي (١) العهد مطلقاً ولولا ظهوره لأشبعنا القول فيه ، وإنها أحلنا على سيرة رسول الله علي / وسنته من له بها علم ١١٥١/ب فإنهم لا يستريبون أنه لم يكن الذي بين النبي علي وهؤلاء اليهود هدنة مؤهدة على أن الدار دار إسلام وأنه يجرى عليهم حكم الله ورسوله فيها يختلفون فيه ، إلا أنهم لم يكثرب عليهم جزية ولم يكزموا بالصغار الذي ألزموه بعد نزول براءة لأن ذلك لم يكن شرع بعدن شرع.

وأما من قال : إنَّ السَّابُّ يُقتل وإن تاب وأسلم وسواء كان كافراً أو مسلماً ، فقد تقدم دليله (٢) [أنَّ إن المسلم يُقتل بعد التوبة ، وأن الذمي يُقتل وإن طلب العود إلى الذمة .

⁽١) في (ب) و (ج) اناقض؛ . ٢) وذلك في قوليه تبعيال: ﴿قَاتُا

⁽٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِيْنَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَسَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَكِيسُنُونَ دِيْنَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدُ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ الآية (٢٩) سورة براءة

⁽٣) وهو دليل الجسمهور رقد تقدم في ص (٦٣٥ ـ ٦٤٨ ).

⁽٤) ليس في (أ) .

## قتل الذمى:

الطريقة إحداها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا جَزَاءُ الَّذِيْتِ يُحَارِبُونَ اللَّهُ الْالرسي وَرَسُولَ وَيَسْعُونَ فِي الأَرضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّ لُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ يُقَطِّعَ الاستدلال وَرَسُولَ الدّرابِ وَلَكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي اللَّذِيْ اللَّهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلّا الَّذِيْنَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿(١) فوجه الدلالة أَن هذا للله عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿(١) فوجه الدلالة أَن هذا الساب المذكور من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فسادا المداخلين في هذه الآية مسواء كان مسلم أو معاهداً وكل من كان من المحاربين الداخلين في هذه الآية فإنه يقام عليه الحد إذا قدر عليه قبل التوبة مسواء تاب بعد ذلك أو لم يتب فهذا الذمي أو المسلم إذا سَبَّ ثم أسلم بعد أن (٢) أخذ و (٣) قدر عليه قبل التوبة فيجب إقامة الحدِّ عليه وحده القتل فيجب قتله سواء تاب أو لم يتب .

والدليل مبنيٌّ على مقدمتين :

إحداهما: أنه داخلٌ في هذه الآية .

والثانية : أن ذلك يوجب قتله إذا أخذ قبل التوبة .

أما المقدمة الثانية فظاهرة ، فإنا لم نعلم مخالفاً في أن المحاربين إذا أخذوا قبل التوبة وجب إقامة الحد عليهم وإن تابوا بعد الأخذ وذلك بيّن في الآية فإن الله أخبر أن جزاءهم أحد هذه الحدود الأربعة ، إلا الذين

⁽١) الآيتان (٣٣ ، ٣٤) سورة المائلـة .

⁽٢) في (ج) : (أن كل أحد) .

⁽٣) في (ب) و (ج) : اقدا .

تابوا(۱) قبل أن يقدر (۲) عليهم فالتائب قبل القدرة ليس جزاؤه شيئاً من ذلك وغيره هذه جزاؤه ، وجزاء / أصحاب الحدود تجب إقامته على ١/١٤٧ الأئمة ؛ لأن جزاء العقوبة إذا لم يكن حقاً لأدمي حيّ بل كان حدّاً من حدود الله وجب استيفاؤه باتفاق المسلمين ، وقد قال تعالى في آية السرقة: ﴿فَاقَطُمُوا أَيْدِيسَهُما جَزَاء بِما كَسَبا﴾ (٣) فأمر بالقطع جزاء على ما كسباه ، فلو لم يكن الجزاء المشروع المحدود من العقوبات واجباً لم يعلل وجوب القطع به ، إذ العلة المطلوبة يجب أن تكون أبلغ من الحكم وأقوى منه ، والجزاء اسم للفعل واسم لما يجازى به ، ولهذا قرىء قوله تعالى: ﴿فَجَزَاء مُنْكُ مَا لَتَعَلَ ﴾ (١) بالتنوين (٥) وبالاضافة ، وكذلك الثواب والعقاب وغيرهما ، فالفتل والقطع قد يسمى جزاء ونكالاً ، وقد يقال فعل هذا ليجزيه ، وللجزاء .

⁽١) تي (ج) زيادة : امن أ.

⁽٢) في (ب) و (ج) : القلرواة

⁽٣) من الآية (٣٨) سورة المائدة .

⁽٤) من الآية (٩٥) سورة المائدة .

⁽٥) أي تنوين الجزاء ورفع المثل ، على البدل من الجزاء ، وهو قراءة عامة الكوفيين ويعقوب ، والمعنى : فعليه جزاء مثل ما قتل . قوله (وبالإضافة) أي : بإضافة (الجزاء) إلى (المثل) وخد فض (المثل) ، وهو قراءة عامة قراء المدينة وبعض البصريين ، والمعنى : أنه يجب عليه مثل ذلك الصيد من النعم ، وأراد به ما يقرب من الصيد المقتول شبها من حيث الحلقة لا من حيث القيمة .

وقــال أبو جــعــفــر الطبري : «وأولى القرانتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ (فجزاء مثلُ ما قــتـل) بتنوين «الجــزاء، ورفع «المثل، لأن الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه . انظر : «تفسير الطبري» (١٣/١١) . أيضاً : «معالم التنزيل» (٩٧/٣) .

ولهذا قبال الأكثرون : إنه نبصب على المفعول له(١) ، والمعنى أن الله أمر بالقطع ليجزيهم ولينكّبل عن فعلهم .

وقد قيل: إنه نصب على المصدر (۱) ، لأن معنى «اقطعوا» اجزوهم ونكلوا ، وقيل: إنه على الحال (۱) ، أي : فاقطعوهم مجزين منكلين هم وغيرهم ، أو جازين منكلين وبكل حال فالجزاء مأمور به ، أو مأمور لأجله ، فشبت أنه واجب الحصول شرعاً ، وقد أخبر أن جزاء المحاربين أحد الحدود الأربعة ، فيجب تحصيلها ، إذ الجزاء هنا يتحد فيه معنى الفعل المجزي به ، لأن القتل والقطع (١) والصلب هي أفعال وهي غير (٥) ما يجزى به ، وليست أجساماً بمنزلة المثل من النعم .

يبين ذلك (أن)(١) لفظ الآية خبرٌ عن أحكام الله سبحانه التي يؤمر الإمام بفعلها ليست عن الحكم الذي يُخَيِّر بين فعله وتركه ، إذ ليس لله أحكامٌ في أهل ذنوب(١) يخيِّر الإمام بين فعلها وترك جيعها .

⁽١) ذكره ابن الأتباري في «البيان في غريب إعراب القرآن» (١/ ٢٩١) .

⁽٢) انظر : المصدر نفسه (١/ ٢٩١) .

⁽٣) ذكره البغوي في الفسيره» . انظر : امعالم التنزيل، (٣/ ٥٤) .

⁽٤) في (ب) : «القطع والقتل؛ بالتقليم والتأخير .

⁽٥) ني (ب) : دعينه .

⁽٦) ليس في (ب) ، (ج) .

⁽٧) في (ج) : «اللنوب» بأل .

وأيضاً ، فإنه قبال: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِبْرِيٌّ فِي الدُّنْيَا﴾ ، والخسزي لا يحصل إلا باقامة الحدود لا بتعطيلها .

وأيضاً ، فإنه لو كان هذا الجزاء إلى الإمام له إقامته وتركه بحسب المصلحة لندب إلى العفوكا في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمُ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُ وَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِيْنَ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَالْ جُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُو كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَالْ جُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُو كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَدِينَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَمْلِهِ إِلاَّ أَنْ بَصَّدَّقُوا ﴾ (١) .

وأيضاً ، فالأدلة على وجوب إقامة الحدود على السلطان من السنة والإجماع ظاهرة ، ولم نعلم مخالفاً في وجوب / جزاء المحاربين بمعض ١٤٧/ب ما ذكر الله في كتابه، وإنها اختلفوا في هذه الحدود(): هل يخير الإمام بينها

⁽١) الآية (١٢٦) سورة النحل .

⁽٢) من الآية (٤٥) سورة المائدة

⁽٣) من الآية (٩٢) سورة النساء .

⁽٤) اختلف العلماء حول أنواع العقوبة الواردة في آية الحرابة المذكورة في قول الله تعالى : ﴿إِنَّهَا جَزَاء اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ الله ورسوله ويستعون في الأرض فسناها أن يُقتللوا أو يُصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض﴾ الآية (٣٣) المائلة .

فلعب فريق إلى أن العقوبة في هذه الآية على الترتيب والتنويع ، فهي مرتبة على حسب ما يقع من المحارب من أفعال الحرابة - وليست على اختيار الإمام يوقع أي نوع منها على أي فعل من المحاربة - بحسب ما يراه . وهذا مروي عن ابن عباس - رضي الله عنها - وبه قال إبراهيم وقتادة وحماد والليث وإسحاق ، ورواية عن الحسن وسعيد بن جبير وعطاء الخراساني وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة مع خلاف فيها بينهم في بعض التفصيلات والجنابات

وذهب ضريق آخر إلى أن أنواع العنصوبة الملكورة في الآية على التخيير ، فالإمام غير فيها -على حسب ما يراه من - المصلحة . وإلى هذا ذهب سعيم بن المسيب وعطاء وبجاهد والحسين والنصحاك والمنخصى وأبو الزناد وأبو ثور وهو مذهب المالكية والظاهرية على =

بحسب المصلحة أو لكل جرم جزاء محدود شرعاً ؟ كما هو مشهورٌ ، فلا حاجة إلى الإطناب في وجوب الجزاء ، لكن نقول جزاء الساب القتلُ عيناً بها تقدم من الدلائل الكثيرة ، ولا يخير الإمام فيه بين القتل والقطع بالاتفاق وإذا كان جزاؤه القتل من هذه الحدود _ وقد أخذ قبل التوبة _ وجب إقامة الحد عليه إذا كان من المحاربين بلا تردد .

كُلْنبين(١) المقدمة الأولى ، وهي أن هذا من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً ، وذلك من وجوه :

احدها: ما رويناه من حديث عبدالله بن صالح كاتب الليث (٢) قال:

ان أن

لمحاربين لله

تفصيلات في التطبيق. واجع تفاصيل هذا المبحث في «الخراج» لأبي يوسف ص (١٧٧) ،
 «الأحكام السلطانية» للياوردي (ص٥٨)، «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى ص(٥٧)،
 «أحكام القرآن» للجصاص (٤/٤٥، ٥٥)، «المنتقى» (٧/ ١٧١)، «المحل» (٢٨٦/١٢)،
 «المغنى» (١٠/ ٢٢٩ ـ ٢٠٩)، «مغنى المحتاج» (٤/ ١٨٠ ـ ١٨١).

⁽١) في (ب) ر (ج) : افتينا .

⁽٢) هو أبو صالح عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني كاتب الليث بن سعد (١٣٧ ـ ٢٣٣ هـ) .

عدث مشهور ، شيخ المصريين . روى عن: معاوية بن صالح ويحيى بن أيوب ، والليث ابن سعد وغيرهم . وروى عنه : يحيى بن معين والبخاري وأبو حاتم وآخرون .

قال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» (١٢١/٥)، «كتاب الضعفاء» للنسائي (١٤٩)، «الجرح والتعديل» (٨٦/٥، ٨٨)، «تهليب التهليب» (٨٥٧- ٢٦١)، «التقريب» (٢٣/١).

حدثنا معاوية بن صالح(۱) عن على بن أبي طلحة(۱) عن ابن عباس رضي الله عنها قال : وقوله : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِيْنَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً ﴿(۱) قال : كَانَ قَومٌ من أهل الكتاب بينهم وبين النبي على عهد وميثاق ، فنقضوا العهد وأفسدوا في الأرض ، فخير الله رسوله على : إن شاء أن يقتل ، وإن شاء أن يصلب ، وإن شاء أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف(۱) .

⁽۱) هو معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي الحمسمي (۸۰ ـ ۱۵۸ هـ) قاضي الأندلس ، من أوعية العلم، روى عن: مكحول ، وأي مريم الأمصاري ، وعل بن أي طلحة وغيرهم ، وروى عنه: صفيان الشوري والواقدي وعبدالله بن صالح كاتب الليث ، قال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام ، مات بالأثلاس . انظر: «التاريخ الكبير» (۷/ ۳۳۵) ، «الجرح والتعديل» (۸/ ۳۸۲ ، ۳۸۳) ، «تهليب التهذيب» (۱/ ۲۰۹ ـ ۲۰۹) ، «التقريب» (۲/ ۲۰۹) .

 ⁽٢) هــو أبــو الحــــن عــلي بن أبي طلـحـة ســــالم بن المخارق الهاشمي (٠٠٠ ـ ١٤٣ هـ) أصله
 من الجزيرة ، وانتقل إلى حمس . لم يلق أحداً من الصحابة .

روى عن : مجاهد والقياسم بن محمد وآخرين . وروى عنه : الشوري ، وعبدالله بن سالم وثور بن يزيد وغيرهم . قيال ابن حسجر : صدوق قد يخطىء . انظر ترجته فيه : التاريخ الكبيرة (٦/ ٢٨١) ، والجرح والتعديل، (٦/ ١٩١) ، والتهديب، (٧/ ٣٣٩) ، والتقريب، (٧/ ٣٩٩)

⁽٣) من الآية (٣٣) سورة المائدة .

⁽٤) الأثر من رواية ابن عنباس ـ رضي الله عنهيا .

آخرجه الطبري في النفسيره (٢٤٣/١٠ برقم ١١٨٠٣). ذكره ابن الجوزي في تفسيره ونسبه إلى ابن أبي طلحة عن ابن عباس ، وبه قال الضحاك ، الزاد المسيره (٣٣/٢) . وذكره ابن كثير في تفسيره ونسبه إلى ابن جرير عن علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس (٢/ ٥٢) .

وذكره السيوطي في تفسيره ونسبه إلى ابن جرير والطبراني في الكبير . والدر المشورة (٦٦/٣) .

وذكره الشوكاني في فتح القدير ونسبه إلى ابن جريو والطبراني انظر: «فتح القدير» (٢٧/٢).

وأما النفي فهو أن يهرب في الأرض ، فإن جاء تائباً فدخل في الإسلام قبل منه ولم يؤاخذ بها سلف منه ، ثم قال(١) في موضع آخر ، وذكر هذه الآية : من شهر السلاح في قبة الإسلام وأخاف السبيل ثم ظُفِر به وقُدر عليه فإمام المسلمين فيه بالخيار : إن شاء قتله ، وإن شاء صلبه ، وإن شاء قطع يده ورجله، ثم قال: ﴿أَوْ يُنْفُواْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ يخرجوا من دار الإسلام إلى دار الحرب(١) فإن تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم .

وكذلك روى محمد بن يزيد الواسطى (٣) عن جويبر (١) عن الضحاك (٥)

⁽١) أي ابن عباس رضي الله عنهيا.

⁽٢) أَخرَجُه الطّبري في الفسيره؛ عن ابن عباس رضي الله عنهها. وإسناده حسن (١٠/٣٢٣) . برقم (١١٨٥٠) .

وأورده أبن كشير في «تفسيره» عن طريق ابن جرير عن ابن أي طلحة عن ابن عباس (٢/ ٤٥) .

وذكره السيوطي في تفسيره عن ابن عباس ونسبه إلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس في ناسخه .

انظر : «الدر المتورة (٣/ ١٨) .

وذكر الشوكاني أن هذا أيضاً قول سعيد بن المسيّب وجماهد وعطاء والحسن البصري وإبراهيم النخعي والضحاك وأبي ثور .

انظر : (فتح القدير) (٢/ ٣٥) .

⁽٣) هو أبو سعيد محمد بن يزيد الكلاعي الواسطي (٠٠٠ ـ ١٨٨ هـ).

روى عن : جويبر بن سعيد الأزدي ، وأبي الأشهب جعفر بن حيان وسفيان بن حسين وغيرهم.

وروى عنه : أحمد ابن مـعين وإسـحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم .

قـال ابن حجر : ثقة ثبت عابد . توفي بواسط في خلافة هارون الرشيد.

انظر ترجته في : «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣١٤) ، «تهذيب الكيال» (٣/ ١٢٩١) ، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٧٥ ، ٥٢٨) ، «التقريب» (٢/ ٢٢٠) .

⁽٤) هو أبو القاسم جويبر بن سعيد الأزدي البلخي (...).

راوي التفسير ، نزيل الكوفة ، صاحب الضحّاك .

ووى عن : أنس، والضحاك بن مناحم ، ومحمد بن واسع . وروى عنه: ابن المبارك ، والدوري ، وحماد بن زيد وآخرون . قال الحافظ ابن حجر : ضعيف جداً .

انظر ترجمته في : «التاريخ الكبير» (٢/٧٥٧) ، «الجرح والتعديل» (٥٤٠ ، ٥٤١) ، «المغرب التهديب» (٢/٣٦/) .

⁽٥) تقدمت ترجته في ص (٩٧).

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً ﴾ قال : كان ناسٌ من أهل الكتاب بينهم وبين النبي ﷺ عهد وميثاق ، فقطعوا الميثاق ، وأفسدوا في الأرض ، فخير الله رسوله أن يقتل إن شاء ، أو يصلب ، أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف(١).

وأما النفيُ : أن يهرب في الأرض فلا يقدر عليه ، فإن جاء / تائباً داخلاً ١/١٤٨ في الإسلام قُبِل منه ولم يؤاخذ بها عمل() .

وقـال الضـحـاك : أيها رجلٍ مسلم قتل أو أصاب حدّاً أو مالاً لمسلم فلحق بالمشركين فـلا توبة له حـتى يرجع فيضع يده في يد المسلمين فيقر بها أصاب قبل أن يهرب من دم أو غيره أقيم عليه أو أخذ منه(٣) .

ففي هذين الأثرين أنها نزلت في قوم معاهدين من أهل الكتاب لما نقضوا العهد وأنسدوا في الأرض، وكذلك في تفسير الكلبي(:).

عن أبي صالح(ه) عن ابن عباس ـ وإن كان لا يعتمد عليه إذا انفرد ــ

والتعديل؛ (٣/ ٤٥٠)، (٥٤)، (تهذيب التهديب) (٣/ ٢١٩، ٢٢٠).

⁽۱) الأثر أخرجه الطبري بسنده عن الضحاك (۱/ ۲۶۳ ، ۲۶۶ برقم ۱۱۸۰۶) وإسناده ضعيف، وأورده السيوطي في تفسيره ونسبه إلى ابن جرير عن الضحاك ، انظر : «الدر المتوره (۲/ ۲۹)

⁽٢) وهذا التفسير للنفي مروي عن الحسن كيا رواه البطيري في تفسيره (١٠/ ٢٦٩ برقيم ١٨٥٣)

^{ُ(}٣) لم أعثر على هذا الأثو .

⁽٤) تقدمت ترجمته في ص (٧٤).

⁽٥) هو أبو صالح ذكوان السان الزيات النيمي المدني (٠٠٠ ـ ١٠١هـ) من كبار التابعين، أجمعوا على توثيقه. روى عن جابر، وابن عسر وابن عباس وغيرهم. رضي الله عنهم، وروى عنه: حبدالله بن دينار، ورجاء بن حيوة وزيد بن أسلم وآخرون، توفي بالمدينة، انظر ترجمته في: والتاريخ، (٢/ ٢٩٩)، والجرح

أنها نزلت في قوم موادعين ، وذلك أن رسول الله على وادع هلال بن عويمر(۱) وهو أبو بردة الأسلمي - على ألا يعينه ولا يعين عليه ، ومن أتاه من المسلمين فهو آمن أن يهاج ، ومن أتى المسلمين منهم فهو آمن أن يهاج ، ومن مر بهلال بن عويمر إلى رسول الله(۱) على فهو آمن (أن يهاج)(۱):

قال: فحرَّ قومٌ من بني كنانة يريدون الإسلام بناسٍ من أسلم من قوم هلال بن عويمر، ولم يكن هلال يومتذ شاهداً، فنهدوا(،) إليهم، فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فبلغ ذلك رسول الله على منزل (عليه)(،)

 ⁽۱) هو هلال بن عويمر، أبو بردة الأسلمي . قال ابن حبيب : كان يهودياً كاهناً من خزاعة ، نزل فيه قبوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِيهُنَ آمَنُوا قَالُوا آمَنًا وَإِذَا خَلُوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنّا مَعَكُمْ ﴾ الآية (١٤) سورة البقرة .

وقال ابن حجر : «ذكره الثعلبي في التفسير ، قال : دعاه النبي ﷺ إلى الإسلام فأبى ، ثم كلمه ابناه في ذلك فأجاب إليه وأسلم .

وعند الطبراني بسند جيد عن ابن عباس قبال : كمان أبو بردة الأسلمي كماهناً يقضي بين السهود ، فذكر القصة في نزول قوله تعالى : ﴿ أَلَكُمْ تَرَ إِلَى اللَّذِيْنَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْسَلِكَ يُسرِيدُونَ أَنْ يَنْحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُونَ ﴾ الآية بمراة النساء .

انظر : المحبّر، ص (٣٩٠) ، الإصابة، (٧/ ٢٧ ، ٢٨).

⁽٢) في (ب) : دالنبي، .

⁽٣) ليس في (ب) .

 ⁽٤) نهدوا أي: نهضوا، ونهد القوم لعدوهم إذا صمدوا له وشرعوا في قتاله ، انظر: «النهاية»
 (٥/ ١٣٤ مادة نهد) .

⁽٥) في (ب) بلون : اعليه ا .

جبريل بالقصة فيهم(١) ، فقد ذكر أنها نزلت في [قوم](٢) معاهدين ، لكن من غير أهل الكتاب .

وروى عكرمة(٣) عن ابن عباس _ وهو قول الحسن(١) _ أنها نزلت في المشركين(٥) ، ولعله أراد الذين نقضوا العهد كما قال هؤلاء ، فإن الكافر الأصلى لا ينطبق عليه حكم الآية .

(١) الأثر أورده الحصاص في «أحكام القرآن» مختصراً عن الكلبي عن أبي صالح ، عن ابن عباس ـ رضى الله عنها (٤/ ٥٣) .

والماوردي في «الحاري الكبيرة في كتاب الحدود (٨٦٧/٣) ، رسالة جامعية رقمها في المركز

وذكره البغوي في التفسيره، عن الكلبي معالم التنزيل (٣/ ٤٧) وابن الجوزي في تفسيره الله وزاد المبدر (٢٤٤/٢).

وذكره ابن قدامة في «المغني» عن ابن عباس ونسبه إلى أبي داود بقوله : «وقيل إنه رواه أبو داود» (٢٠١/١٠) المطبوع مع الشرح .

قال الألباني: ﴿ لَمُ أَقَفَ عليه لا في أَبِي داود ولا في غيره ، انظر: ﴿ إِرُواء الغليل * (٨/ ٩٤ يرقم ٩٤/٤) واتفقت كل المصادر التي اطلعت عليها على رواية هذا الأثر عن الكلبي وتبين من خلال ترجمته أنه مشهم بالكذب ، ورُمي بالرفض كيا قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٢/ ١٦٣) وأشار شيخ الإسلام إلى أنه لا يعتمد عليه إذا انفرد ولم أجد له شواهد من طرق أخرى فيكون الإسناد ضعيفاً والله أعلم .

(٢) ما بين المعقوفتين من (ج) .

(٣) تقدمت ترجمه في ص (١٤١) .

(٤) تقدمت ترجمته في صُ (٦٤)

(٥) الأثر رواه النسائي في السننه، في كتاب تحريم اللم عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنها ـ (٧/ ١٠١) المطبوع مع شرح السيوطي . وأبو داود في السننه، في كتاب الحدود ، باب ما جاء في المحاربة (٣١٠/١٧) المطبوع مع بذل المجهود .

باب ما جاء في المحاربة (٢١٠ ، ٢١٠) المطبوع مع بد قال الحافظ في «التلخيص» : إسناده حسن (٧٢/٤) .

وقال الألباني: هذا إسناد جيد. انظر: الرواء الغليل؛ (٩٣/٨ برقم ٢٤٤٠). وأخرجه أيضاً الطبري في الفسيره؛ عن عكرمة والحسن البصري (٢١٤/١٠) برقم ٢١٨٠٦) وأورده ابن الجوزي في ازاد المسير؛ عن عكرمة عن ابن عباس وبه قال الحسن (٢/ ٣٤٤).

والذي يحقق أن ناقض العهد بها يضر المسلمين داخلٌ في هذه الآية من الأثر ما قدمناه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أتى برجلٍ من أهل الذمة نخسس بامرأة من المسلمين (بالشّام)(۱) حتى وقعت، فتجلّلها(۱)، فأمر به عمر فقتل وصلب، فكان أول مصلوب في الإسلام. وقال: يا أيها الناس، اتقوا الله في ذمة عمد على ولا تظلموهم، فمن فعل هذا: فلا ذمة له (۱)، وقد رواه عنه

فيه من الحدود (ص ۱۷۸ ، ۱۷۹) .

وقد ضحّف القرطبي هذا القول _ أي بأن آيه الحرابة نزلت في المشركين _ ورده بقوله تعالى:
 ﴿قُلُ لِلَّذِيسُنَ كَفَسَرُوا إِنْ يَتَسَهُوا يَنْفَر لَهُمْ مَا قَدْ سَلَف﴾ ويقوله ﷺ: «الإسلامُ يَهْدِمُ
 مَا قَبْلَه ٩ وصحّح القول بأنها نزلت في العربيين .

انظر : ١١لجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٦/ ١٤٩) .

وقبال الحيافظ ابن كشير : فوالصبحبيح أن هيله الآية عامة في المشركين وغيرهم عمن ارتكب هذه الصفات، . انظر : الفسير ابن كثيرة (٢/ ٥٢) .

⁽١) ليس في (ج) ولا في المطبوعة .

⁽٢) قتـجللها: أي علاها، جلال كل شيء غطاؤه، وتجليل الفرس أن تلبسه الجل، وتجلله أي علاه، يقال: تجلل الفحل الناقة أي علاها. وتجلل فلان بعيره إذا علا ظهره انظر: «لسان العرب» (١٩/١) مادة جلل).

 ⁽٣) هذا الأثر مروي عن سُويد بن غفلة وعوف بن مالك الأشجعي .

أخرجه أبو يوسف في كتاب الحراج ، في فصل أهل الدعارة والتلصص والجنايات وما يجب

وفي إسناده مجالد بن مسعيد بن عمير الهمداني قال عنه الحافظ ابن حجر: ليس بالقرى وقد تغيّر في آخر عمره ، التقريب؛ (٢/ ٢٢٩) .

ورواه عبدالرزاق في المصنف، ، في كتاب أهل الكتاب، (٦/ ١١٤ ، ١١٥ برقم ١٠٦٧) وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف ، التقريب، (١٢٣/١) .

وابن زنجوية في كتاب الأموال (١/ ٤٣٥ برقم ٨٠٧) . وفي إسناده مجالد بن سعيد .

عـوف بن مالك الأشجعي(١) وغيره كما تقـدم.

وروى عبدالملك بن حبيب (۱) بإسناده عن عياض بن عبدالله الأشعري (۱) . قال: مرّت امرأةٌ تسير على بغلٍ ، فنخس بها علجٌ (۱) ، فوقعت من البغل ، فبدا بعض عورتها ، فكتب بذلك أبو عبيدة / بن ۱۱۸۸ب الجراح (۱۰) إلى عسمر _ رضي الله عنه _ ، فكتب إليه عمر أن اصلب العلج في ذلك المكان ، فإنا لم نعاهدهم على هذا ، إنها عاهدناهم على أن يعطوا

وأبو عبيد في كتاب الأموال، باب أهل الصلح والمهد يتكثون متى تستحل دماؤهم (١٩٤،
 ١٩٥ برقم ٤٨٦) وفي إسناده أيضا مجالد بن سعيد الهمداني.

وركيم في أخبار القضاة (١/ ١٥) .

والخلال في وأحكام أهل الملل؛ ، في كتاب الحدود ، باب ذمي فجر بمسلمة عن طريق أبي بكر المروذي (ق ١٠٦/١) .

والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الجزية ، باب يشترط عليهم أن أحداً من رجالهم إن أصاب مسلمة بزني ـ أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو فتن مسلماً عن دينه أو أعان المحاربين على المسلمين فقد نقض عهده (٩/ ٢٠١) وأورده ابن حسجر في «الإصابة» في ترجة صوف بن مالك الاشجعى ونسبه إلى أبي عبيد في كتاب الأموال .

انظر: «الإصابة» (٤/ ٧٤٧، ٧٤٣).

⁽١) تقدمت ترجمته في ص (٧٢) .

 ⁽٢) لم أعرف لعله عبدالملك بن حبيب السلمي القرطبي (٠٠٠ ـ ٢٣٨هـ) تقدمت ترجته في
 ص (٥٧٤) .

⁽٣) لم أجد له ترجمة .

⁽٤) يراد بالعِلج الرجل من كفار العجم وغيرهم. والجمع أعلاج، ويُنجمع على علوج أيضاً ، انظر : «النهاية» (٣/ ٢٨٦ مادة : علج) .

⁽ه) هنو أبنو عبيدة عامر بن صبدالله بن الجنواح القرشي الفهنوي (١٠٠٠هـ) ، أمين الأمة ، أحمد السابقين الأولين ، وأحمد العشرة المبشرين بالجنة ، هاجر الهجرتين ، شهد المشاهد كلها ، وقتل أباه مشركاً يوم بلنز ، ولاه عمر بن الخطاب قيادة الجيش الزاحف إلى الشمام ، فيفتح الديار الشمامية وغيرها . تُوفي بطاعنون عمواس بالأردن في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهم ، و الدار كريد من هداك عمر الماريد الخطاب رضي الله عنهم ، و الدار الداريد المرايد المرا

انظر ترجته في: وطبقات ابن سعد، (٣/ ٤٠٩ ـ ٤١٥) ، والاستيعاب، (٢/ ٧٩٧ ـ ٧٩٥)، وأسد الغاية، (١/٨/١ ـ ١٢٠) ، والإصابة، (٥/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩).

الجزية عن يدٍ وهم صاغرون(١) .

وقد قال (٢) أبو عبدالله أحمد بن حنبل في مجوسي فجر بمسلمة : يقتل، هذا قد نقض العهد، وكذلك إن كان من أهل الكتاب يقتل أيضاً ، قد صلب عمر رجالاً من اليهود فجر بمسلمة ، هذا نقض العهد، قيل له : ترى عليه الصلب مع القتل ؟ قال : إن ذهب رجل إلى حديث عمر ، كأنه لم يعب عليه (٢) .

فهولاء: أصحاب رسول الله على: عمر، وأبو عبيدة، وعوف بن مالك، ومن كان في عصرهم من السابقين الأولين قد استحلوا قتل هذا وصلبه. وبين عمر أنا لم نعاهدهم على مثل هذا الفساد، وأن العهد انتقض بذلك، فعُلم أنهم تأوّلوا فيمن نقض العهد بمثل هذا أنه (مِنْ)؛ عاربة الله ورسوله والسعي في الأرض فساداًن، واستحلوا لذلك قتله وصلبه، وإلا فالصلب مثله لا يجوز إلا لمن ذكره الله في كتابه(ن).

⁽١) أخرجه أبو يوسف في كتاب الحراج ، عن داود بن أبي هند عن زياد بن عثمان مختصراً (ص ١٧٨) .

⁽٢) في (ب) زيادة : «الإمام» .

 ⁽٣) رواه الخلال في كتاب (أحكام أهل الملل) ، كتاب الحدود ، باب ذمي فجر بمسلمة برواية الفضل بن عبدالصمد وأبي الحارث (ق ١٠٦/١) .

وذكره ابن القيم في (أحكام أهل الذمة) عن الخلال (٢/ ٧٩١) .

⁽٤) في (ب) بدون : امن .

⁽٥) ق (ب) و (ج) : ابالفاء؛ .

 ⁽٦) وذلك في قول عمالى : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ اللَّيْنَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَونَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصْلِبُوا أَوْ تُقَطِعَ أَيْدِيْهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوا مِنَ الأَرْضِ . . . ﴾ الآية (٣٣) سورة المائدة .

وقد قال آخرون _ منهم ابن عمر ، وأنس بن مالك ، ومجاهد (۱) ، وسعيد بن جبير (۲) ، وقت دة (۱) ، وقت دة (۱) ، وغسيرهم رضي الله عنهم أنها نزلت في العرنيين (۷) الذين ارتدوا عن

وروى عنه: يحيى بن جابر الطائي ، وسعاوية بن صالح ، وزهير بن سالم وغيرهم توفي في خلافة هشام بن عبدالملك . قال ابن حجر : ثقة من الرابعة .

انظر ترجمته في : «التاريخ الكبير؛ (٥/ ٢٦٧ ، ٢٦٨) ، «الجرح والتعديل؛ (٥/ ٢٢١) ، «تهذيب التهذيب؛ (٦/ ٢٥٤) ، «التقريب» (١/ ٤٧٥) .

(٤) في (ب) بزيادة : (بن نفير) .

(٥) هو أبو عبدالله مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شائل الهـذلي (١٠٠٠ ١١٢هـ) من صـغار التـابعين. كـان فـقـيـه الشـام في عصره ، ومن حفاظ الحديث . أصله من فارس ، ومولده بكابل ، نشأ بها وسُـبي ، وصـار مولى لامرأة من هذيل فنُسب إليها .

روى عن: أنس ، وأنَّ أمامة ، وثوبان وآخرين .

وروى عنه: الزهري ، وربيعة الرأي والأوزاعي وغيرهم . ترحل في طلب العلم واستنقل في دمشق وتوفي بها . قال ابن حجر : ثقة ، فقيه ، كثير الإرسال .

(٦) تقلمت ترجمته في ص (٧١) .

(٧) رواه أبو داود في سننه ، في كتاب الحدود ، باب ما جاء في المحاربة (١٧/ ٣٠٤)

والنسائي في سننه ، كـتـاب تحريم الدم، تأويل قول الله تعالى ﴿إنها جزاء اللَّـين يحاربون الله ورسوله . . . ﴾ الآية (٧/ ٩٤ ، ٩٥) .

وعبدالرزاق في المصنف في باب المحاربة وإسناده صحيح (١٠٦/١٠ برقم ١٨٥٣٨) . والإمام أحمد في مسنده (١٦٣/٣) .

والطبري في تفسيره (١٩٥٠ برقم ١١٨٠٨ ، ١١٨٠٩) .

وقـد رجّع هذا القـول القـرطبي وصححه وقال : هو الذي عليه الجمهور وذكر ابن حجر أنه المعتمد ، وبه قال الواحدي .

انـظر : «تفسير القـرطبـي» (۱۲۸/۲) ، ۱۶۹) ، افتـح البـاري» (۱۱۰/۱۲) ، اأسـباب النزول؛ للواحدي ص (۱۳۰) .

⁽١) تقلمت ترجته في ص (٦١) .

⁽۲) تقلعت ترجته في ص (۲۲) .

⁽۳) هو أبو حميد عبدالرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي (۰۰۰ ـ ۱۱۸هـ)، روى عن: أبيه جبير ابن نفير وأنس بن سالك وكثير بن مرة وآخرين

الإسلام ، وقتلوا راعي رسول الله على واستاقوا إبل رسول الله ه الإسلام ، وقتلوا راعي رسول الله ه وحديث العرنيين مشهور ، ولا منافاة بين الحديثين ، فإن سبب النزول قد يتعدد مع كون اللفظ عاماً في مدلوله وكذلك كان عامة العلماء على أن الآية عامة في المسلم والمرتد والناقض(۱)، كما قال الأوزاعي(۱) في هذه الآية: هذا حكم حكمه الله في هذه الأمة على من حارب مقيماً على الإسلام أو مرتداً عنه ، وفيمن حارب من أهل الذمة(۱) .

وقد جاءت آثارٌ صحيحةٌ عن علي(١) وأبي موسى(٥) وأبي

انظر : «تفسير ابن كثيرة (٢/٥٢) .

انظر : «تفسير الطبري» (١٠/ ٢٧٩ ـ ٢٨١ الآثار ذوات الأرقام ١١٨٧٩ ، ١١٨٨٠ ، ١١٨٨٨ ، ١١٨٨٨ ) .

وذكره الجصاص في اأحكام القرآن، (١/٤٥) .

والبغوي في دمعالم التنزيل؛ (٣/ ٥٠) .

وابن كشير في انفسيره، ونسبه إلى ابن أبي حاتم وابن جرير (٢/٥٦) .

فأقـام الرجل ما شاء الله ثم أنه خرج فأدركه الله ـ عز وجل ـ بلـنوبه فقتله .

انظر : القسير الطبري؛ (١٠/ ٢٨٢ برقم ١١٨٨٤) . وذكره ابن كثير في تفسيره عن ابن جرير (٢/ ٥٦) .

 ⁽١) قبال الإمام ابن كثير - بعد استعراض الروايات التي وردت في سبب نزول هذه الآية دوالصحيح أن هذه الآية عامة في المشركين وغيرهم بمن ارتكب هذه الصفات.

⁽۲) تقدمت ترجمته في ص (۲۸۹) .

⁽٣) لم أجد هذا الأثر .

⁽٤) وذلك في قبصة حبارثة بن بدر التي رواها الطبري بسنده عن عباصر الشعبي : أن حارثة بن بدر خبرج محارباً ، فأخباف السبيل ، وسفك الدم ، وأخذ المال ، ثم جاء تائباً من قبل أن يقدر عليه فقبِل علي بن أبي طالب توبته ، وجعل له أماناً على ما كان أصاب من دم أو مال في قصة طويلة .

⁽٥) وذلك في قبصة المرادي التي أخرجها الطبري بسنده عن عامر الشعبي قال : جاء رجل من مراد إلى أي موسى وهو على الكوفة في إصرة عنهان بعدما صلى المكتوبة ، فقال يا أبا موسى، هذا مقام العائذ بك ، أنا فلان بن فلان المرادي ، كنت حاربت الله ورسوله ، وسعيت في الأرض فساداً ، وإني تبت قبل أن يقدر علي ، فقام أبو موسى فقال : هذا فلان بن فلان ، وإنه كان حارب الله ورسوله ، وسعى في الأرض فساداً ، وإنه تاب قبل أن يقدر عليه : فمن لقيه فلا يَعْرض له إلا بخير .

هريرة (١) وغيرهم _ رضي الله عنهم _ تقتضي أن حكم هذه الآية ثابت فيمن حارب المسلمين بقطع الطريق ونحوه مقيها على إسلامه ، لهذا يستدل جهور الفقهاء (٢) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حد قطع (٣) الطريق بهذه الآية .

والمقصود هنا أن هذا الناقض للعهد والمرتد عن / الإسلام بها فيه ١/١٤٩ الضرر داخلٌ فيها كها ذكرنا دلائله عن الصحابة والتابعين ، وإن كان يدخل فيها بعض من هو مقيم على الإسلام ، وهذا السابُّ ناقضٌ للعهد بها فيه ضررٌ على المسلمين ، ومرتدٌ بها فيه ضررٌ على المسلمين ، فيدخل في الأبة .

⁽۱) وذلك في قبصة على الأسدي ، أخرجها الطبري ، عن موسى بن إسحاق المدني : أن علياً الأسدي حارب وأخباف السبيل وأصاب الدم والمال، فطلبته الأثمة والعامة فامتنع ولم يقدر عليه حتى جاء تائباً وأخله أبو هريرة _ رضي الله عنه _ بيده ، حتى أتى مروان بن الحكم في إمرته على المدينة ، في زمن معاوية فيقال : هذا على جاء تائباً ، ولا سبيل لكم عليه ولا قتل ، قال : فتُرك من ذلك كله والقصة ه .

انظر : «تفسير الطبري» (١٠/ ٢٨٤ برقم ١١٨٨٩) .

وذكـرها ابن كثير في تفسيره عن ابن جريو (٥٦/٢) .

 ⁽۲) قبال الحيافظ ابن الحيجر: قوالمعتبد أن الآية نزلت فيسهم _ أي العبرنيين _ وهي تتناول
 بعسومها من حارب من المسلمين بقطع الطريق لكن عقوبة الفريقين مختلفة ه

انظر التفاصيل : افتح الباري، (١٢/١١) .

⁽٣) في (ب) و (ج) : اقطاعا .

⁽٤) تقدمت قصة نفي بني قينقاع والنضير وقتل بني قريظة في ص (١٣٦، ٧٠٧، ٧٠٧) .

قريظة وبعض أهل خيبر(١) لما نقضوا العهد ، والصحابة قتلوا(١) وصلبوا بعض من فعل ما ينقضُ العهد من(١) الأمور المضرة ، فحكم النبي على وخلفائه في أصناف ناقض العهد كحكم الله في هذه الآية _ مع صلاحه لأن يكون امتثالاً لأمر الله _ فيها دليلٌ على أنهم مرادون منها.

ناقض العهد محــــــارب للمسلمـــين ومحـــارب اله ورســـولــه

· الوجه الثاني: أن ناقض العهد والمرتد المؤذي لا ريب أنه عارب لله ورسوله ، فإن حقيقة نقض العهد عاربة المسلمين ، وعاربة المسلمين عاربة لله ورسوله ، وهو أولى بهذا الاسم من قاطع الطريق ونحوه ، لأن ذلك مسلم ، لكن لما حارب المسلمين على الدنيا كان محارباً لله ورسوله ، فالذي يحاربهم على الدين أولى أن يكون محارباً لله ورسوله ، ثم لا يخلو إما أن لان يكون محارباً لله ورسوله ، ثم لا يخلو إما أن لان يكون محارباً لله ورسوله حتى يقاتلهم ويمتنع عنهم ، أو يكون

⁽١) تقدمت قصة أهل خيبر ص (٦٣٠) .

وكان قتله عليه السلام للبعض أهل خيبر لنقض العهد الذي تم بينهم وبين الرسول على إجلاتهم من خيبر واشترط في عقد الصلح ألا يكتسموا ولا يغيبوا شيئاً ، فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ، وعلى رغم هذه المعاهدة غيب ابنا أبي الحقيق مالا كثيراً . ومُسكاً فيه مال وحلي لِحُيسَيْ بن أخطب كان احتمله معه إلى خيبر حيث أجليت النضير ، فأمر النبي على بقتلها .

ذكر الإمام ابن القيم أن النبي ﷺ لم يعم أهل خيبر بالقتل كيا عمّ قريظة لاشتراك أولئك في نقض العهد . وأما هؤلاء فالذين علموا ـ بالمسك وغيبوه ، وشرطوا له إن ظهر فلا ذمة لهم ولا عهد ، فإنه قَتَلَهُم بشرطهم على أنفسهم ، ولم يتعد ذلك إلى سائر أهل خيبر فهذا نظير الذمي والمعاهد إذا نقض العهد ، ولم يهالئه عليه غيره فإن حكم النقض مختص به .

انظر التفاصيل: (زاد المعاد) (٣/ ١٤٤).

⁽٢) كما تقدم في ص (٤٩١ ، ٧١٩ ، ٧٢٠) .

⁽٣) ني (ب) : (ق) .

⁽٤) في (ب) بدرن : الأا .

عارباً إذا فعل منا يضرهم عما فيه نقض العهد وإن لم يقاتلهم ؛ الأول لا يصح ، لما قــدمناه من أن هذا قــد نقض العــهــد وصـــار من المحاربين ، ولأن أبا بكرِ الصديق ـ رضي الله عنه ـ قـال : أيُّـما مـعــاهدِ تعــاطي سبًّ الأنبياء فهو محارب غادر(١).

وعمر وسائر الصحابة قد جعلوا الذمي الذي تجلل المسلمة بعد أن نخس بها الدابة محارباً بمجرد ذلك حتى حكموا فيه بالقتل (٧) والصلب ، فعلم أنه لا يشترط في المحاربة المقاتلة ، بل كل ما نقض العهد عندهم من الأقـوال والأفـعال المُضرة فهو محاربةٌ داخلةٌ في هذه الآية .

فإن قيل : فيلزم من هذا أن يكون كلُّ من نقض العهد بها فيه ضررًّ يقتلُ إذا أسلم بعد القدرة عليه .

قيل : وكذلك نقول ، وعليه يدلُّ ما ذكرناه في سبب نزولها ، فإنها إذا / نزلت فسيمن نقض العهد بالفساد ، وقيل فيها : ﴿إِلَّا الَّـذِيْنَ تَابُوا ١٤٩/ب مِنْ قَبْل أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِم ﴿ ٣٠ عُلِم أَن التائب بعد القدرة مبقيٌّ على حكم الآية .

الوجه الثالث: أن كل ناقض للعبهد فقد حارب الله ورسوله ولولا ناقيض العهد قسد يقتسصر ذلك لم يجز قتله ، ثم لا يخلو إما أن يقتصر على نقض العهد ـ بأن يلحق عليمه وقمد يزيسد عليسه بدار الحرب _ أو يضم إلى ذلك فساداً ، فإن كان الأول فقد حارب الله

⁽۱) سبق تخریجه فی ص (۳۷۹)

⁽٢) كها تقدم في ص (١٩٧) .

⁽٣) الآية (٣٤) سورة المائلة .

ورسوله فقط ، فهذا لم يدخل في الآية ، وإن كان الثاني فقد حارب وسعى في الأرض فساداً مثل أن يقتل مسلماً ، أو يقطع الطريق على المسلمين ، أو يغصب مسلمة على نفسها ، أو يظهر الطعن في كتاب الله ورسوله ودينه ، أو يفتن مسلماً عن دينه ، فإن هذا قد حارب الله ورسوله بنقضه العهد ، وسعى في الأرض فساداً بفعله (۱) ما يفسد على المسلمين إما دينهم أو دنياهم ، وهذا قد دخل في الآية ، فيجب أن يقتل ، أو يقتل ويصلب ، أو ينفى من الأرض حتى يلحق بأرض الحرب إن لم يقدر عليه، أو تقطع يده ورجله إن كان قد قطع الطرق (۱) وأخذ المال ، ولا يسقط عنه ذلك إلا أن يتوب من قبل أن يقدر عليه ، وهو المطلوب .

السباب عدو نله ولرسبوله

الوجه الرابع: أن هذا الساب محاربٌ لله ورسوله ساعٍ في الأرض فساداً فيدخل في الآية ، وذلك لأنه عدوً لله ولرسوله ، ومن عادى الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله ، وذلك لأن النبي على قال للذي يسبه (٢) وقد تقدم ذكر ذلك من غير وجه ، إذا كان عدواً له فهو محاربٌ .

وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن المنبي علام قال : اللهُ وَلَيْدًا وَتَعَالَى: مَنْ عَادَى لِي وَلِيّاً فَقَدْ

⁽١) ق (ب) : دبيا، .

⁽٢) في (ب) و (ج) : الطريق؛ .

⁽٣) في (ج) : اسبه .

⁽٤) سبق تخريجه في ص (٥٩) .

بَارَزَنِيْ بِالْمُحَارَبَةِ ١١٥ .

وفي الحديث عن معاذ بن جبل (٢) قال: سمعت رسول الله على يقول: «اليسيدرُ مِن الرَّياءِ شِرْكٌ ، وَمَنْ عَادَى أَوْلِياءَ اللَّهِ فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ بَالْمُ حَارَبَةِ ١٩٦٩ فَإِذَا كَانَ مِن عادى واحداً مِن الأولياء قد بارز الله بالمحاربة، فكيف من عادى صفوة الله من أوليائه ؟ فإنه يكون أشد مبارزة له بالمحاربة ، وإذا كان محارباً لله لأجل عداوته للرسول (١) فهو محارب للرسول بطريق الأولى ، فشبت أن الساب للرسول محارب لله ورسوله .

⁽١) رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب التواضع، عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ (١١/ ٣٤٠ برقم ٢٥٠٢) .

وذكره الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن أنس _ رضي الله عنه _ بلفظ «من أهان لي ولياً . . . ا الحديث (ص ٢٠٤)، والسيهقي في «السنن الكبرى»، في كتاب صلاة الاستسقاء باب الحروج من المظالم والتقرب إلى الله (٣٤٦/٣) .

⁽٢) هو أبو عبدالرحمن معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الخزرجي (١٠٠ ـ ١٨ هـ) صحابي جليل . أحمد السبعين الذين شهدوا العقبة الشانية من الأنصار . أعلم الأمة بالحلال والحرام. بعشه الرسول على بعد غزوة تبوك قاضياً وداعياً لأهل اليمن . تُوفي بناحية الأردن في طاعون عمواس؛

انظر ترجمته: في «طبقات ابن سعد» (٥٩٠هـ ٥٩٠) ، «الاستيسعاب» (١٤٠٢/٣) . (الإصابة» (١٤٠٧) ، «الإصابة» (١٤٠١ ـ ١٩٨) ، «الإصابة» (١٦٠ ـ ١٣٨) . (١٢٦ ـ ١٣٨)

 ⁽٣) رواه ابن ماجه في كتاب الفتن، باب من تُرجىٰ له السلامة من الفتن (٢/ ١٣٢٠ ـ ١٣٢١)
 يرقم ٣٩٨٩).

وفي إسناده : ابن لهيعة قال عنه الحافظ ابن حجر : (صدوق خلط بعد احتراق كتبه) والتقريب (١/٤٤٤).

والحاكم في المستشفرك بطريق آخر في الإيبان ، وقال : هذا حديث صحيح ولم بخرج في الصحيحين ووافقه اللهبي (١/٤).

وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» ، وقال : رواء ابن ماجه ، والحاكم ، والبسهقي في كتباب الزهند له وغيره ، وقال الحاكم : صحيح ولا علة له (٨/١)

⁽٤) ق (ب) : (عدارة الرسول) .

فإن / قيل : فلو سبّ واحداً من أولياء (١) الله غير الأنبياء فقد بارز ١/١٥٠ الله عير الأنبياء فقد بارز الله الله بالمحاربة فإنه إذا سبه فقد عاداه كها ذكرتم ، وإذا عاداه فقد بارز الله بالمحاربة ، كها نصه الحديث الصحيح ، ومع هذا فلا (٢) يدخل في المحاربة المذكورة في الآية ، فقد انتقض الدليل ، وذلك يوجب صرف المحاربة إلى المحاربة باليد .

## قيل : هذا باطلٌ من وجوه :

احدها: أنه (۱) ليس كلَّ من سب غير الأنبياء يكون قد عاداهم ، إذ لا دليل يدل على ذلك ، وقد قال (الله) (۱) سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّانِينَ يُسُوذُونَ الْسَمُوْمِنِيسَنَ وَالْسَمُوْمِنَاتِ بِغَييرٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْمَا مُبِيناً (۱) بهد أن أطلق أنه مَن آذى الله ورسوله فقد لعنه (الله) (۱) في الدنيا والآخرة ، فعلم أن المؤمن قد يؤذى بها اكتسب ويكون أذاه بحق كوقامة الحدود والانتصار في الشتيمة (۱) ونحو ذلك ، مع كونه ولياً لله ، وإذا كان واجباً في بعض الأحيان أو جائزاً لم يكن مؤذيه في تلك الحال عدواً له ، لأن المؤمن يجب عليه أن يوالي المؤمن ولا يعاديه وإن عاقبه عقوبة شرعية كما قال تعالى : ﴿إنَّ مَا وَلِينَّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَقُوبة شرعية كما قال تعالى : ﴿إنَّ مَا وَلِينَّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَقُوبة شرعية كما قال تعالى : ﴿إنَّ مَا وَلِينَّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ

⁽١) في (ب): «الأولياء».

⁽٢) في (ج) : بدون دفاء، .

⁽٣) في (ج) : ﴿إِذَا ،

⁽٤) ق (ج) : بدون لفظ الجلالة .

⁽٥) الآية (٥٨) مسورة الأحزاب .

⁽٦) في (ب) بدون لفظ الجلالة .

⁽٧) في (ج) : الشتمة ا .

وَالَّــذِينَ آمَنُوا﴾ (١) وقسال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتُولُ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَالَّـذِينَ آمَنُوا﴾ (١) .

سب النبي ﷺ ينسافي اعتقاد نبوته م

الثاني: أن من سب غير النبي (٣) ﷺ فقد يكون مع السب مواليه من وجه آخر ، فإن سباب المسلم إذا لم (يكن)(١) بحق كان فسوقاً(٥) والفاسق لا يعادي المؤمنين ، بل يواليهم ، ويعتقد مع السب للمؤمن أنه تجب موالاته من وجه آخر ، أما سب النبي ﷺ فإنه ينافي اعتقاد نبوته ، ويستلزم البراءة منه والمعاداة له ؛ لأن اعتقاد عدم نبوته وهو يقول إنه نبي يوجب أن يعامله معاملة المتنبئين وذلك يوجب أبلغ العداوات له

الثالث: لو فُرض أن سب غير النبي على عداوة له ، لكن ليس أحدٌ بعينه يشهد له أنه ولي لله شهادة توجب أن ترتب عليها الأحكام المبيحة للدماء ، بخلاف الشهادة للنبي بالولاية فإنها يقينية نعم لما كان الصحابة قد يشهد لبعضهم بالولاية خرج في قتل سابهم خلافٌ مشهورٌ ربا ننبه إن شاء الله تعالى عليه().

⁽١) من الآية (٥٥) ســـورة المائدة ، تكملة الآية: ﴿ . . . الَّذِينَ يُقِيْمُونَ الصَّلاَةَ رَيُـوْتُونَ السرَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِهُونَ﴾ .

 ⁽٢) من الآية (٥٦) سورة المائدة، تكملة الآية: ﴿... فإنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُمُ الْغَالِبُونَ﴾.
 (٣) في (ج): (رسول الله).

⁽٤) في (ب) بدون : «يكن» .

⁽٥) كيا روى البخاري في صحيحه في كتاب الإيهان، باب خوف المؤمن من أن يجبط عمله وهو

لا يشعر عن عبدالله أن النبي على قال : «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» (١/ ١٠٠ برقم

⁽٦) قد عقد المؤلف في المسألة الرابعة فصلاً خاصاً في حكم من سب أحد الصحابة ـ رضي الله عنهم _ ويين الكلام فيه كما سيأي إن شاء الله تعالى .

الرابع: (أنهُ)(١) لو فرض أنه عادى ولياً عُلم أنه ولي فإنها يدل على أنه بارز الله بالمحاربة ، وليس فيه ذكر محاربة الله / ورسوله ، والجناء ١١٥٠/ب المذكور في الآية إنها هو لمن حارب الله ورسوله ، ومن سب الرسول فقد عاداه، ومن عاداه فقد حاربه أ، وقد حارب الله أيضاً كها دلّ عليه الحديث، فيكون محارباً لله ورسوله ، ومحاربة الله ورسوله أخصُّ من محاربة الله ، والحكم المعلّق بالأحص لا يدل على أنه معلّق بالأعم ، وذلك [أنّ](١) محاربة الرسول تقتضي مشاقته على ما جاء به من الرسالة ، وليس في معاداة ولي بعينه مشاقة في الرسالة ، بخلاف الطعن في الرسول .

الخامس: أن الجناء في الآية لمن حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً والطاعن في الرسول قد حارب الله ورسوله كما تقدم، وقد سعى في الأرض فساداً كما سيأتي، وهذا الساب للولي وإن كان قد حارب الله فلم يسع في الأرض فساداً ، لأن السعي في الأرض فساداً إنها يكون بإفساد عام لدين الناس أو دنياهم، وهذا إنها يتحقق في الطعن في النبي بإفساد عام لدين الناس الإيهان بولاية الولي، ويجب عليهم الإيهان بنبوة النبي ، ويجب عليهم الإيهان بنبوة النبي ،

السادس: أن ساب الولي لو فرض أنه محاربٌ لله ورسوله فخروجه من اللفظ العام لدليل أوجبه لا يوجب أن يخرج هذا الساب للرسول، لأن الفرق بين العداوتين ظاهر، والقول العامُ إذا خصت منه صورةً لم تخص منه صورةً أخرى لا تساويها إلا بدليل آخر.

⁽١) ليس في (ب) .

⁽٢) من (ج) .

⁽٣) كما جاء في الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب دعاؤكم إيهانكم عن ابن عسر - رضي الله عنها - قال : "بنى الإسلام على خس ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن عمداً رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة والحج ، وصوم رمضان، (١/ ٤٩ برقم ٨) .

السابع: أن حمله على المحاربة باليد متعذّر أيضاً في حق الولي ، فإن (١) من عاداه بيده لم يوجب ذلك أن يدخل في حكم الآية على الإطلاق _ مثل أن يضربه ونحو ذلك _ فلا فرق إذا في حقه بين المعاداة باليد واللسان ، بخلاف النبي على فإنه لا فرق بين أن يعاديه بيدٍ أو لسانٍ فإنه يمكن دخوله في الآية ، وذلك مقرر الاستدلال كها تقدم .

وإذا ثبت أن هذا الساب محاربٌ للّه ورسوله فه و أيضا ساع في الأرض فساداً ، لأن الفساد نوعان : فساد الدنيا من الدماء والأموال والفروج ، وفساد الدين ، والذي يسبُّ الرسول ولي ويقع في عرضه يسعى ليفسد على الناس دينهم ، ثم بواسطة ذلك يفسد عليهم دنياهم ، وسواءٌ فرضنا أنه أفسد على أحد دينه أو لم يفسد / لأنه سبحانه وتعالى إنها ١/١٥١ قيال : ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً ﴿(٢) قيل : إنه نصّبٌ (على) (٣) المفعول له ، أي : ويسعون في الأَرْضِ للفساد (١) ، كها (٥) قيال : ﴿وَإِذَا تَوَلّى سَعَى في الأَرْضِ لِيُلْفَسِدُ فِيها وَيه لِللّه الْحَرْثَ وَالنّسْلَ وَاللّه لا يُحِبُّ الْفَسَاد ﴾ (١) والسعي هو العمل والفعل ، فمن سعى ليفسد أمر الدين فقد سعى في الأَرْضِ فساداً وإن خاب سعيه ، وقيل : إنه نصبٌ على المصدر (٧)

⁽١) ني (ج) : الأنه .

⁽٢) من الآية (٣٣) سورة المائدة

⁽٣) في (ب) بدون : اعلي .

⁽٤) لم أجد هذا الإعراب في كتب إعراب القرآن ، والتفسير ذكره ابن منظور في السان العرب؛ (٢/ ٣٣٥ في مادة فسد) .

⁽ه) في (ج) بزيادة واو . ^ا

⁽٦) الآية (٢٠٥) سورة البقرة .

 ⁽٧) ذكر ابن الأباري أن قوله افساداً منصوب على المصدر في موضع الحال ، انظر : البيان في إعراب غريب القرآن، (١/ ٢٩٠) .

أو على الحال ، تقديره: سعى في الأرض مفسداً كقوله: ﴿وَلَا تَعْشُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِيْنَ ﴿ ١٠ أُو كُمَّا يَقَالُ : جلس قعوداً ، وهذا يقال لكلُّ من عمل عملاً يوجب الفساد ، وإن لم يؤثر لعدم قبول الناس له وتمكينهم إياه، بمنزلة قباطع الطريق إذا لم يقبتل أحبداً ولم يأخبذ مبالاً ، على أن هذا العمل لا يخلو من فسادٍ في النفوس قطُّ إذا لم يقم عليه الحدُّ .

شتم الرسول

وأيضاً ، فإنه لا ريب أن الطعن في الدِّين وتقبيح حال الرسول في فَسَى الأرضُ أُعِين المناس وتنفيرهم عنه من أعظم الفسساد ، كما أن الدعاء إلى تعزيره وتوقيره من أعظم الصلاح ، والفساد ضد الصلاح ، فكها ١٠) أن كل قول أو(٣) عمل يجبه الله فهو من الصلاح ، فكل(١) قــول أو عمل يبغضه الله فهو مــن الفـسـاد ، قـال سـبـحـانه وتعـالى : ﴿وَلا تُفْسِـدُوا فِـى الأَرْضِ بَعْدَ إصْلاَحِهَا ﴾ (٥) يعني الكفر والمعصية بعد الإيبان والطاعة (١) ، ولكن الفساد

⁽١) من الآية (٦٠) سورة البقرة .

⁽٢) في (ج) : قبالواوة .

⁽٣) في (ب) و (ج) : ابالواوا .

⁽٤) في (ج): دبالواوه .

⁽٥) مَن الَّآية (٥٦) سبورة الأعراف، تكملة الآية : ﴿... وادعوهُ خبوفاً وطمعاً إنَّ رحمتَ اللَّهِ قريبٌ منَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

⁽٦) ذكر البخوي أن هذا القول قول الحسن والسَّدي والضحاك . انظر : امعالم التنزيل، . (YYA/T)

وذكر ابن الجوزي في تفسير هذه الآية ستة أقوال :

أحدها: لا تفسدوها بالكفر بعد إصلاحها بالإيان.

الثاني: لا تفسدوها بالظلم بعد إصلاحها بالعدل.

الثالث: لا تفسدوها بالمصية بعد إصلاحها بالطاعة .

الراجع : لا تعصوا فيمسك الله المطر ، ويهلك الحرث بمعاصيكم ، بعد أن أصلحها بالمطر والخصب .

الخامس: لا تفسلوا بقتل المؤمن بعد إصلاحها ببقاته.

السادس: لا تفسدوا بتكليب الرسل بعد إصلاحها بالوحى.

انظر: قزاد المسرة (٣/ ٢١٥ ، ٢١٦).

وقى الاَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ﴿ اللهُ وَاللهُ وَ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ﴿ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَقِيلُ الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوْقِنِيْنَ وَفِيْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (٧) .

وأيضاً ، فإن الساب ونحوه انتهك حرمة الرسول وغض قَدْرَه ، وَجَرَّاً النفوسَ الكافرة والمنافقة على

⁽١) في (ب): المسادأة.

⁽٢) من الآية (٢٠٥) سورة البقرة.

⁽٣) من الآية (٣٣) من سوزة المائدة .

⁽٤) انظر هـ له التصاريف والمعاني في تهـ ليب الله للأزهري (٣٦٩/١٢ ، ٣٧٠ مادة فسد) ، ولسان العرب، (٣/ ٣٣٠ ، ٣٣٦ مادة فسد) .

⁽٥) من الآية (٢٢) مسورة الحديد، تكملة الآية: ﴿ . . . مِنْ قَبْسِلِ أَنْ نَبْسِرَأُهَمَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى الله يَسَيْرٌ ﴾ .

⁽٦) من الآية (٥٣) سورة فصلت، تكملة الآية: ﴿... حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَرَ لَمْ يَكُفُ بِرَبُّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلُّ شَيْء قَدِيْرٌ ﴾ .

⁽٧) الآية (٢٠) ، ومن الآية (٢١) سورة الداريات

اصطلام أمر الإسلام، وطلب إذلال النفوس المؤمنة وإزالة عزَّ الدين وإسفال كلمة الله / وهذا من أبلغ السعي فساداً .

ويؤيد ذلك أن عامة ما ذكر في القرآن من السعي في الأرض فساداً والإفساد في الأرض (١) فإنه قد عُني به إفساد الدين ، فثبت أن هذا السابَّ عاربٌ لله ورسولهِ ساع في الأرضِ فساداً ، فيدخل في الآية .

الحـــاريــة نـــوعـــان باللـــــان واليـــــــد

الوجه الرابع: أن المحاربة نوعان: عاربة باليد، وعاربة باللسان ، والمحاربة باللسان في باب الدين قد تكون أنكى من المحاربة باليد كها تقدم تقريره في المسألة الأولى(٢) ، ولذلك(٣) كان النبي على يقتل من كان يحاربه باللسان مع استبقائه بعض من حاربه باليد ، خصوصاً محاربة الرسول على بعد موته ، فإنها إنها تمكن باللسان ، وكذلك الإفساد قد يكون باليد ، وقد يكون باللسان، وما يفسده اللسان من الأذيان أضعاف ما تفسده اليد، كها أن ما يصلحه اللسان من الأديان أضعاف ما تصلحه اليد ، فثبت أن كا أن ما يصلحه اللسان أشد ، والسعي في الأرض لفساد الدين باللسان أو كد ، فهذا الساب لله ورسوله أولى باسم المحارب المفسد من قاطع الطربة .

⁽١) في (ب) : اللين، .

⁽٢) انظر: ص (٣٨٨) .

⁽٣) في (ب) ر (ج) : اكذلك .

الوجه الخامس: أن المحاربة خلافُ المسالمة، والمسالمة (ز): أن يَسْلم كل من المتسالمين من آذى الآخر، فمن لم تَسْلم من يده أو لسانه فليس بمسالم لك، بل هو محارب .

عارية الله ومعلوم أن محاربة الله ورسوله هي المغالبة على خلاف ما أمر الله (٣) ورسوله هي المغالبة على خلاف ما أمر الله (٣) المغالبة على ورسوله ، إذ المحاربة لذات الله ورسوله محالًا ، ف من سب الله ورسوله خلاف ما أمر الله به لم يسلم الله ورسوله ؛ لأن الرسول لم يَسْلَم منه ، بل طعنه في رسول الله ورسوله . وقد أفسد ورسوله ، وقد أفسد

وقد تقدم في المسألة الأولى(٣) أن هذا الساب محادً لله ورسوله مشاقً لله تعالى ورسوله ، وكلَّ من شاق الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله ؛ ولأن المحاربة والمشاقة سواء ، فيان الحرب هو الشقُّ ، ومنه سمي المحارب(ء) محارباً(ه) وأما كونه مفسداً في الأرض فظاهرٌ.

(١) المسالمة : من السلم - بالكسر - الصلح ، قوم سلم ومسالمون ، وتسالموا تصالحوا ، والتسالم التصالح ، والمسالمة المصالحة .

انظر: السان العرب (١٢/ ٢٩٣ مادة سلم).

في الأرض كها تقدم ، فيدخل في الآية .

وفي اصطلاح الفقهاء: تسمى المسالمة المصالحة والموادعة والمعاهدة والمهادنة: وهي أن يعقد لأهل الحرب عقدا على ترك القتال مدة بعوض أو بغير عوض ، وهو جائز بالكتاب والسنة ، ولا يجوز ذلك إلا إذا كانت فيه مصلحة للمسلمين .

انظر: «شرح السير الكبير» للشيباني (٥/١٦٨٩) ، «المغني» (١٧/١٠) المطبوع مع الشرح الكبير.

(٢) في (ب) و (ج) زيادة ! قبدا .

المحاربة ضد المسالمسة

(٣) انظر ص (٤٩ ، ٥٨) .

(۱) الكر عن (۲) ۲۰۰۱ .

(٤) في (ب) و (ج) : المحراب محراباً .

(٥) انظر : السان العرب؛ (١/ ٣٠٣ ، ٣٠٣ مادة حرب) .

واعلم أن كل ما دل على أن السب نقضٌ للعهد ، فقد دل على أنه محارية لله وربسوله ؛ لأن حـقـيـقة نقض العهد أن يعود الذمي محارباً ، فلو لم يكن بالسب يعود محارباً لما كان / ناقضاً للعهد ، وقد قدمنا في ذلك من ١/١٥٢ الكلام ما لا يليق إعادته لما فيه من الإطالة فليراجع ما مضى في هذا الموضوع ، يبقى أنه سمى في الأرض فساداً ، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى دليل ، فإن إظهار كلمة الكفر والطعن في المرسلين والقدح في كتاب الله ودينه ورسله وكل سبب بينه وبين خلقه لا يكون أشـدٌّ منه فـساداً ، وعامة الآي في كـتـاب الله التي تنهي عن الإفساد في الأرض ، فإن من أكثر المراد بها الطعن في الأنبياء، كقوله سبحانه عن المنافقين الذين يخادعون الله والـذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّــمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (١)، قال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُّ المُفْسِدونَ ﴾ ٢١، وإنها كان إفسادُهم ٢١ نفاقهم وكفرَهم، وقوله: ﴿وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾(٤) ، وقوله سبحانه : ﴿وَاللَّهُ لاَ يُحبُّ الفَسَادَ﴾(٥) .

⁽١) الآية (١١) سورة البقرة .

⁽٢) من الآية (١٢) سورة البقرة ، تكملة الآية : ﴿... وَلَكِنُ لا يَشْـعُـرُونَـ﴾ .

⁽٣) في (ب): انفاقهم وإنسادهما بالتقديم والتأخير.

⁽٤) من الآية (٥٦) سورة الأعراف .

⁽٥) من الآية (٢٠٥) سورة البقرة .

وقوله سبحانه: ﴿وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (١) ، وإذا كان هذا لمحارباً (١) لله ورسوله ساعياً في الأرض فساداً تناولته الآية وشملته

وبما يقرر الدلالة من الآية أن الناس فيها قسمان (٢): منهم من يجعلها خصوصة بالكفار من مرتد وناقض عهد و حوها ، ومنهم من يجعلها عامة في المسلم المقيم على إسلامه وفي غيره ، ولا أعلم أحداً (١) خصها بالمسلم المقيم على إسلامه ، فتخصيصها به خلاف الإجماع (٥) ، ثم الذين قالوا إنها عامة ، قال كثير منهم قتادة وغيره: قوله: ﴿ إلا الّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ عَلَيْهِم ﴾ (١) هذا لأهل الشرك خاصة ، فمن أصاب من المشركين شيئاً من المسلمين ، وهو لهم حرب ، فأخذ مالا أو أصاب دما ثم تاب من قبل أن يقدر عليه أهدر عنه ما مضى (٧) ، لكن المسلم المقيم على إسلامه من قبل أن يقدر عليه أهدر عنه ما مضى (٧) ، لكن المسلم المقيم على إسلامه

⁽١) من الآية (١٤٢) سورة الأعراف .

⁽٢) في (ب) و (ج) بدون أ : ﴿ لَامُ ا .

⁽٣) في (ب) : اقسمينا !.

 ⁽٤) في (ب) : «أحد» بدون تنوين .

⁽٥) ذهب الإمام البخاري إلى أن آية المحاربة نزلت في أهل الكفر والردة وهكذا أخرج أيضاً عبدالرزاق عن قتادة وهو قبول الحسن وعطاء والضحاك والزهري . وذهب جهور الفقهاء إلى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الأرض بالفساد ، ويقطع الطريق ، وهو قبول مالك والشافعي والكوفيين . وهذا ليس منافياً للقبول الأول ؛ لأنها وإن نزلت في العرزيين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة

انظر التفاصيل في : افتح الباري؛ (١٢/ ١٠٩ ، ١١٠) -

⁽٦) الآية (٣٤) سورة الماثلة .

⁽٧) وهو أيضاً قول عطاء الخراساني، رواه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٠٧/١٠ برقم ١٨٥٤) . وأورده السيوطي في تفسيره ونسبه إلى عبدالرزاق وعبد بن حيد وابن جرير عن قتادة وعطاء الخراساني ، انظر «الدر المنثور» (٦٩/٣) .

عاربته إنها هي باليد ؛ لأن لسانه موافقٌ مسالم للمسلمين غير عارب . أما المرتد والناقض للعهد ، فمحاربته (١) باليد (١) تارةٌ ، وباللسان أخرى ، ومن زعم أن اللسان لا تقع به عاربةٌ فالأدلة المتقدمة في أول المسألة - مع ما ذكرناه هنا - تدل على أنهُ [عاربةٌ إنه) ، على أن الكلام في هذا المقام إنها هو بعد أن تقرر أن السبّ عاربةٌ ونقضٌ للعهد (١) .

واعلم أن هذه الآية آيةٌ جامعةٌ لأنواع من المفسدين ، والدلالة منهاره ظاهرةٌ قويةٌ لمن تأملها ، لا أعلم شيئاً يدفعها() .

فإن قيل : مما يدل على أن المحاربة هنا باليد / فقط أنه قال : ﴿إِلاَّ ١٥٠/ب الَّذِيْسِنَ تَابُواْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ ﴿رَهُ، إِنهَا يَكُونَ هَـذَا فَيَـمَن يَكُـونَ (٨٠ عتنعاً ، والشاتم ليس عتنعاً .

قيل: الجواب من وجوه:

⁽١) في (ب) بدون : فقاءً .

⁽٢) في (ج): قارة بالسدة ، بالتقديم والتأخير .

⁽٣) في (أ) : امحارب، والمشبت من (ب) و (ج) .

⁽٤) في (ج): دعهدا بدون لام .

⁽٥) في (ب) و (ج) زيادة : فعنا؛ .

 ⁽٦) قبال أبو بكر ابن المنذر في هذه الآية : «كذلك لأن كلاً يقع عليه اسم المحاربة ، والكتاب على العسوم ، وليس لأحد أن يخرج من جملة الآية قوماً بغير حجة» .

انظر: االإشراف، (٥٣٧/١).

وقال الحافظ ابن كثير : «والصحيح أن هذه الآية عامة في المشركين وغيرهم ممن ارتكب هذه الصفات.

انظر : «تفسير ابن كثيرا (٢/ ٥٢) .

⁽٧) الآية (٣٤) سورة المائدة.

⁽۸) نی (ب): دکانه.

احدها: أن المستثنى إذا كان عمتنماً لم يلزم أن يكون المستبقى ممتنعاً ، الحدها: أن تكون الآية تعمُّ كل محارب بيد أو لسان، ثم استثنى منهم الممتنع إذا تاب قبل القدرة ، فيبقى المقدور عليه مطلقاً ، والممتنع إذا تاب بعد القدرة .

الثاني : أن كلُّ من جاء تائباً قبل أخذه فقد تاب قبل القدرة عليه.

سئل عطاء (۱) عن الرجل يجيء بالسرقة تائباً، قال: ليس عليه قطعٌ ، وقراً : ﴿إِلاَّ النِّدِيْنُ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِ مِهُ (۱۲٪) ، وكلَّ من لم يؤخذ فهو ممتنعٌ ، لاسيها إذا لم يؤخذ (۱) ولم تقم عليه حجةٌ ، وذلك لأن الرجل وإن كان مقيها فيمكنه الاستخفاء والهرب كها يمكن المصحر (۱۰) ، فليس كل من فعل جرماً كان مقدوراً عليه، بل يكون طلب المصحر أسهل من طلب المقيم ، إذا كان لا يواريه في الصحراء خَمَرٌ (۱) ولا غيابةٌ (۷) ،

⁽١) تقدّمت ترجمته في صُ (٧٥) .

⁽٢) الآية (٣٤) سورة المائدة .

 ⁽٣) الأثر رواه الطبري في تفسيره عن عطاء (١٠/ ٢٨٤ برقم ١١٨٩٠) وهو أيضاً قول الشعبي
 كها رواه عبدالرزاق في مصنفه (١١/ ١١١ برقم ١٨٥٥١)

⁽٤) في (ج) : دلم يوجده .

⁽٥) أي المقيم في الصحراء ، أصحر الرجل : نزل الصحراء . وأصحر القوم : برزوا في الصحراء . وقيل : أصحر الرجل ، إذا أفضى إلى الصحراء التي لا خربها فانكشف . انظر : «لسان العرب» (٤٣/٤ مادة صحر) .

⁽٦) خَـمَـرَ : بالتحريك ـ ما واراك من الشجر والجبال ونحوها .

يقال: توارى العبد عني في خر الوادي ، وخره: ما واراه من جرف أو جبل من جبال الرمل أو غيره .

انظر : السان العرب؛ (٢٥٦/٤ مادة خر) .

 ⁽٧) الغيبابه: منهبط من الأرض ومنه الغابة للأجمه. انظر: المفردات في غريب القرآن، (٣٦٦ مادة غيب).

بخلاف المقيم في المصر ، وقد يكون المقيم له من يمنعه من إقامة الحد عليه، فكلِّن من تاب قبل أن يؤخذ ويرفع إلى السلطان فقد تاب قبل القدرة عليه(٢x).

وأيضاً ، فإذا تباب قبل أن يعلم به ويثبت (؛) الحدُّ عليه ، فإن جاء بنفسه فقد تاب قبل القدرة عليه ؛ لأن قيام البينة _ وهو في أيدينا _ قدرةٌ عليه ، فإذا تاب قبل القدرة (٥) قطعاً .

⁽١) في (ب) بدون : الفاء، .

⁽٢) إذا تأب المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه عقوبة الجرابة مدّ وهو قول أهل العلم ، ونقل ذلك في الآثار المروية عن علي وأبي موسى وأبي هريرة - وضي الله عنهم كما تقدم في ص (٧٢٣ ، ٧٢٣) واتفق عليه الأثمة، وذكر شيخ الإسلام أن الحد يسقط عن المحاربين بالإجاع إذا تابوا قبل القدرة .

انظر : امجموع فتاوى شيخ الإمسلام؛ (٣٤/ ١٨٠) .

 ⁽٣) يجدر بالذكر هنا أنه لا خلاف بين الفقهاء أن الحرابة إذا كانت في الصحراء البعيدة عن العمران فإنه يقام الحد على مرتكبها ، وذلك لأن المحارب فيها بعيد عن قبضة السلطان وقوته ، وكذلك عن الناس وإغاثتهم .

ووقع الحـٰـلاف بينهم هل تكون المحاربة في الملدن والقرى أم لا ؟

فذهبت طائضة إلى أن الحرابة لا تكون إلا في الصحراء ولا تكون في القرى والمدن ولا بينها إذا كانت متقاربة. وهذا ظاهر مذهب الحنفية وهو قول أبي حنيفة ومحمد ورواية عن أبي يوسف وهو اختيبار الحرقي وذهب إليه الثوري وإسحاق وعطاء وهو رواية عن مالك وقد حدوا المسافة أن يكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر فإن كان أقل من ذلك فلا يجري عليها الحد.

وذهبت طائفة إلى أن حكم ذلك في الصحراء والمنازل والطرقات وديار أهل البادية والقرى سواء ، وهو اختيار القاضي أبي يعلى ورواية عن سالك وقول لأبي يوسف وبه قال أهل المظاهر ، وذهب إليه الليث والأوزاعي ورجحه ابن المنذر وقال : «كذلك ، لأن كلاً يقع عليه اسم المحاوبة ، والكتاب على العصوم ، وليس لأحد أن يُخرج من جملة الآية قوماً بغير حجة الهد . وهو اختيار شيخ الإسلام .

انظر: «الإشراف لابن المنذر» (١/ ٥٣٧) ، هختصر الطحاوي، (٢٧٦ ، ٢٧٧) ، «مختصر الخرقي، (١٩٥) ، «الأحكام السلطانية» للهاوردي (٨١) ، «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلم (٥٩) ، «المحل، (٢٨/ ٢٨٣) .

⁽٤) في (ب) و (ج) : اثبت، .

⁽٥) في (ج) : زيادة اعليه ا

الثالث: أن المحارب باللسان كالمحارب باليد قد يكون ممتنعاً ، وقد يكون المحارب باليد ، مستضعفاً بين قوم كثيرين ، وكها أن الذي يخاطر بنفسه بقتال قوم كثيرين قليلٌ فكذلك الذي يظهر الشتم ونحوه من الضرر بين قوم كثيرين قليل . وكها أن الغالب أن القاطع بسيفه إنها يخرج على من يستضعفه ، فكذلك(١) الساب ونحوه إنها يفعل ذلك في الغالب مستخفياً مع من لا يتمكن من أخذه ورفعه إلى السلطان والشهادة عليه .

ومما يقـرر الدلالة الاستدلال بالآية من وجهين آخرين :

احدهما: أنها قد نزلت في قوم عمن كفرد، وحارب بعد سلمه باتفاق الناس ، فيها علمناه ، وإن كانت نزلت أيضاً فيمن حارب وهو مقيمٌ على إسلامه (۱) ، فاللميُّ إذا حارب _ إما بأن يقطع الطريق على / المسلمين ، أو ١/١٥٣ يستكره مسلمةً على نفسها ، ونحو ذلك _ يصير به محارباً ، وعلى هذا إذا تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه القتل الواجب عليه ، وإن كان هذا قد اختلف فيه ، فإن العمدة على الحجة (١) ، فالسابُ للرسول أولى ، ولا يجوز أن يخص بمن قاتل لأخذ المال ، فإن الصحابة جعلوه محارباً بدون

⁽١) في الطبوعة توجد هنا هذه العبارة «الذي يظهر الشتم ونحوه من».

⁽٢) وهم العربيون كما تقدم .

⁽٣) كما تقدم في أثر ابن عباس رضى الله عنهما .

⁽٤) إذا تاب المحارب من بعد القدرة عليه فإن الحد لا يسقط عنه عند جهور الفقهاء وذلك استدلالاً بقسوله تعالى : ﴿ إِلاَ اللَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْلِرُوا عَلَيْهِم ﴾ من الآية (٣٤) صورة المائدة .

فقيد سبحانه وتعالى سقوط الحد بتوبته قبل القدرة فلو كان الحد يسقط بالتوبة بعدها لما كان لذكر (قبل) فائدة ، وكالام الله تعالى منزه عن العبث ، ثم إن إسقاط الحد بالتوبة بعد القدرة يفضى إلى انتهاك المحارم وسد باب العقوبات على الجرائم .

ذلك وكذلك سبب النزول الذي ذكرناه(١) ليس فيه أنهم قتلوا أحداً لأخذ مال ، ولو كانوا قتلوا أحداً لم يسقط القود عن قاتله إذا تاب قبل القدرة ، وكان قد قتله وله عهد ، كما لو قتله وهو مسلم .

وأيضاً ، فقطع الطرق إما أن يكون نقضاً للعهد ، أو يقام عليه ما يقام على المسلم مع بقاء العهد ، فإن كان الأول فلا فرق بين قطع الطريق وغيره من الأمور التي تضر المسلمين ، وحينتذ فمن نقض العهد بها لم يسقط حده _ وهو القتل _ إذا تاب بعد القدرة ، وإن كان الثاني لم ينتقض عهد الذمي بقطع الطريق ، وقد تقدم الدليل على فساده ، ثم إن الكلام هنا إنها هو تفريع عليه ، فلا يصح المنع بعد التسليم .

الثانى : أن الله سبحانه فرق بين التوبة قبل القدرة وبعدها(٢)،

وفي المسألة خلاف ضميف فعند البعض يسقط حد الحرابة عن المحارب إذا تاب ولو بعد القدرة وهو قبول عند الشافعية ، ولكن صريح الآية خلاف ذلك ، وكذلك المعقول يقول شيخ الإسلام عقب ذكر آيه المحاربة «فاستثنى التاثبين قبل القدرة عليهم فقط فالتاثب بعد القدرة عليه باق فيمن وجب عليه الحد للعموم ، والمفهوم ، والتعليل ، انظر التفاصيل : «فتصر الطحاوي» (٢٧٦) ، «المتقى» (٧/ ١٧٤) ، «الموضة» (١٠/ ١٥٩) ، «الروضة» (١/ ١٥٩) ، «مغني المحتاج» (١/ ١٨٣) ، «السياسة لشيخ الإسلام ابن تيمية» (١/ ١٥٩) .

⁽١) كيا تقدم في ص (٢١٤) .

⁽٢) وذلك في قُوله تعالى : ﴿ إِلاَ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴾ الآية (٣٤) سورة المائدة .

فإذا تاب المحــارب قــبل القدرة تسقط العقوبة بهذه التوبة ، وهذا مذهب الجمهور من الحنفية والمالكيــة والشافعية والحنابلة والظاهرية .

وفيه خلاف شاذ لبعض الفقهاء بأن المحارِب إذا تاب قبل القدرة عليه ، فلا يسقط عنه الحد . وهذا مروي عن عكرمة والحسن البصري وهو قبول عند الشافعية ، وأيضاً رواية ضعيفة عند الحنابلة نقلها صاحب الفروع والإنصاف عن المبهج .

انظر : (تفسير الطبري) (١٠/ ٢٧٧ أثر رقم ١١٨٧٢) .

المنهاج للنووي، (١٣٤)، (الفروع، (١٤٢/٦، ١٤٣)، (الإنصاف، (١٩٩/١٠) .

لأن الحدود إذا ارتفعت (١) إلى السلطان وجبت ولم يمكن العفو عنها ولا الشفاعة فيها بخلاف ما قبل الرفع، ولأن التوبة قبل القدرة عليه توبة اختيار، والتوبة بعد القدرة توبة إكراه واضطرار، بمنزلة توبة فرعون حين أدركه الغرقُ(٢)، وتوبة الأمم المكذبة لما جاءها البأس(٢)، وتوبة من حضره الموت فقال: إني تبتُ الآن(١)، فلم يعلم صحتها حتى يسقط الحدُّ الواجبُ .

ولأن قبول التوبة بعد القدرة لو أسقطت الحد لتعطلت الحدود ، وانبئق سد الفساد ، فإن كل مفسد يتمكن إذا أخذ أن يتوب ، بخلاف التوبة قبل القدرة ، فإنها تقطع دابر الشر من غير فساد ، فهذه معان مناسبة قد شهدها الشارع بالاعتبار في غير هذا الأصل ، فتكون أوصافاً مؤثرة أو ملائمة فيعلل الحكم بها ، وهي بعينها موجودة في الساب ، فيجب أن

⁽١) تي (ب) ر (ج) : ارفعته ..

⁽٢) كما جساء في قدوله تعالى : ﴿وَجَاوَزْنَا بِيَنِي إِسْرائِيلُ الْبَحْرَ فَأَتَبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيساً وَعَدُواً حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَ الْسَذِيْ آمَنَتْ بِهِ بنوا إسْرَائِيلُ وَأَنّنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ * الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِيْنَ ﴾ الآيتان (٩٠، ٩٠) سورة يونس .

⁽٣) كما جساء في قسوله تعالى : ﴿ فَلَسَمَا رَأُوا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنًا بِاللَّهِ وَحَدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهُ مُشْسِرِكِيْسَنَ * فَلَسَمْ يَكُ يَنْفَسُهُمْ إِيْسَمَانُهُمْ لَمًّا رَأُوا بَأْسَنَا مُنَّتَ اللَّهِ الَّتِينَ قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَيْسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ الآيتان (٨٤) مهر) سورة غافر .

⁽٤) كسها جماء في قلوله تعمال : ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيْسَات جَنَّى إِذَا حَضَسَرَ أَحَدَهُمُ الْسَسُوتُ قَالَ إِنِّي ثَبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَسُونُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَـٰئِكَ أَعْتَدُنَا لَهُمْ عَلَابًا أَلِيهَ﴾ الآية (١٨) سورة النساء

لا يسقط القبل عنه بالتوبة بعد الأخذ ، لأن إسلامه توبةٌ منه ، وكذلك توبة كل كمافر، قال ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ ﴾ (١) في مـوضـعين ، والحـدّ قـد وجب بالرفع ، وهذه توبة إكراه / واضطرار ، وفي ١٥٥٠/ب قبولها تعطيلٌ للحد، ولا ينتقض هذا علينا بتوبة الحرب الأصلى ، فإنه (١) لم يدخل في هذه الآية ، ولأنه إذا تاب بعد الأسر لم يخل سبيله ، بل يُسترق ويُستعبد ، وهو إحدى العقوبتين اللتين كان يعاقب بإحداهما قبل الإسلام ، والساب لم يكن عليه إلا عقوبة واحدة ، فلم يسقط كقاطع الطريق ، والمرتد المجرد لم يسعُ في الأرض فساداً فلم يدخل في الآية ، ولا يرد نقضاً من جهة المعني، لأنّا إنها نعرضه للسيف ليعود إلى الإسلام، وإنها نقتله لمقامه على تبديل الدين ، فإذا أظهر الإعادة إليه حصل المقصود الذي يمكننا تحصيله ، وزال المحذور الذي يمكننا إزالته وإنها تعطيل هذا الحد أن يتُرك على ردته غير مرفوع إلى الإمام ، ولم يقدح كونه مكرهاً بحق في غـرضنا ، لأتا إنها طلبنا منه أن بعود إلى الإسلام طوعاً أو كرهاً ، كما لو قاتلناه على الصلاة أو الزكاة فبذلها طوعاً أو كرهاً حصل مقصودنا ، والسابِّ ونحوه من المؤذين إنها نقتلهم لما فعلوه من الأذي والضرر، لا لمجرد كفرهم ، فإنا قد أعطيناهم العهد على كفرهم ، فإذا أسلم بعد الأخذ زال الكفر الذي لم يعاقب عليه بمجرده .

وأما الأذى والضرر فهو إفسادٌ في الأرض قد مضى منه كالإفساد بقطع الطريق لم يزل إلا بتوبة اضطرار لم تطلب منه ، ولم يقتل ليفعلها بل

قتسل السباب لأجسل الأذى والضرر وليس لمجرد الكيفر

⁽١) من الآية (٥) سمورة التوبة ، ومن الآية (١١) سورة التوبة .

⁽٢) في (ب) : ولأنهه .

قوتل أوَّلاً ليَبَـنُكَ واحداً من الإسلام أو إعطاء الجزية طوعاً أو كرهاً، فبذل الجنزية كرهاً على أنَّـه لا يضُرُّ المسلمين فضرهم ، فاستحق أن يقتل ، فإذا تاب بعد القدرة عليه وأسلم كانت توبة محارب مفسدٍ مقدورٍ عليه .

الطويقة الثانية : قوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ نَكُفُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَثِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَتَسَهُونَ ﴾ (١) الآيات.

وقد قرأ ابن عامرت، والحسنت، وعطاءن، والضحاك، والأصمعين،

⁽١) الآية (١٢) سورة التوبة .

⁽٢) هو أبو عسران عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميسم اليحصبي الدمشقي (٢١ - ١١٨ هـ). إسام كبير ، مقرىء الشام ، وأحد الأعلام ، روى عن: معاوية والنعبان بن بشير وفضالة ابن عبيد وغيرهم - رضي الله عنهم - ، وروى عنه: ربيعة بن يزيد القسير ، والزبيدي وعبدالله بن العلاء وغيرهم ، توفي بدمشق ، قال الحافظ ابن حجر : ثقة من الثالثة .

انظر ترجته في : «طبقات ابن سعد» (٧/ ٤٤٩) ، «الجرح والتعديل» (٥/ ١٢٢ ، ١٢٣)، «طبقات القراء» لابن الجزري (١/ ٢٢٣ ـ ٤٢٥)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٧٤ ، ٢٧٥)،

اطبقات الفراء؛ لابن الجزري (١/ ٤١١ ـ ٤١٥)، فتهديب التهديب؛ (٥/ ١٧٤). «التقريب» (١/ ٤٢٥) .

⁽٣٤) تقدمت ترجته في ص (٣٤) .

⁽٤) تقدمت ترجته في ص (٧٥) .

⁽٥) تقدمت ترجمته في ص (٩٧)

⁽٦) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك الأصمعي البصري (١٢٧ هـ - ٢١٦هـ) .

اللفوي الأعباري راوية العرب ، وأحد أثمة العلم باللغة والشعر والبلدان . ولد بالبصرة .

أخذ العلم عن سليان التيمي وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن أبي زائلة وغيرهم . ودوى عنه أبو عبيد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي وغيرهم . كان كثير التطواف في البوادي يقتبس علومها ، ويتلقى أعبارها . من مؤلفاته الكثيرة : «الإبسل» و «الأضداد» و «الإنسان» وغيرها . توفي بالبصرة . قال ابن حجر : صدوق سني .

انظر ترجته في : فتاريخ بغداد، (١٠/١٠) ، فالأساب للسمعان، (١/ ٢٨٨ - ٢٨٠) ، فالأساب للسمعان، (١/ ٢٨٨ - ٢٩٠) ، فرفيات الأعيان، (٣/ ١٧٠ - ١٧٦) ، فطبقات القراء لابن الجزري، (١/ ٤٧٠) ، فالتقريب، (١/ ٥٢٧) .

وغيرهم عن أبي عمرورا) (لا إيهانَ لَهُممُ) بكسر الهمزة(١) وهي قراءةٌ مشهورةٌ

وهذه الآية تدلُّ على أنه لا يعصم دم الطاعن إيهانٌ ولا يعينٌ ثانيةً .

أما على قراءة الأكثرين ، فإن قوله ( ﴿ لَا أَيْسَانَ لَهُ مُ اَي : لا وفاء بالأيهان ، ومعلومٌ أنه إنها أراد لا وفاء في المستقبل بيمين أخرى ، إذ عدم اليمين في الماضي / قد تحقق بقوله: ﴿ وَإِنْ نَكُثُوا أَيْسَانَهُم ﴾ فأفاد ١/١٥٤ هذا أن الناكث الطاعن إمامٌ في الكفر لا يعقد له عهد ثانِ أبداً .

وأما على قراءة ابن عامرٍ فقد علم أن الإمام في الكفر ليس له إيمانٌ ١٤٠٠

⁽۱) هو أبو عمرو بن العلاء بن عيار التيمي المازني البصري (۷۰ هـ ـ ١٥٤ هـ) . اختلف في اسمه على أقوال ، أشهرها : زبان وقيل العريان . أحد القراء السبعة ، شيخ القراءة والعربية ، النحوي ، المقرىء . كان فصيحاً واسع العلم . روى عن أنس بن مالك ويحيى ابن يعمر ومجاهد وغيرهم . وروى عنه شعبة وحماد بن زيد والأصمعي وغيرهم . توفي بالإسكندرية .

قال الحافظ ابن حمجر: ثقة . انظر ترجته في : «طبقات الزبيدي» (٣٥-٤٠) ، «وفيات الأعيمان» (٣/ ٤٦٦ - ٤٠) ، «وفيات الأعيمان» (٣/ ٤٦٦ ـ ٢٩٨) ، الأعمان» (٢/ ٤٥٤) ، وبغية الوعاة» للسيوطمي (٢/ ٢٣١ ، ٢٣٢) .

 ⁽۲) ، (۳) ذكر هاتين القراءتين أبو محمد القيسي ورجع قراءة الفتح . انظر : «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (۱/ ٥٠٠)، والطبري في «تفسيره» (۱۵۷/۱٤)، وذكرهما أيضاً ابن
 الاثير الجزري في «النشر في القراءات العشر» (۲/ ۲۷۸) .

وعلى قراءة ابن عامر بالكسر الا إيهان، يكون فيها وجهان : أحدها : أنه وصف لهم بالكفر ونفي الإيهان . الشاني : لا أمان لهم ، تقول : آمنته إيهاناً ، والمعنى : فقد بطل أمانكم لهم بنقضهم، ذكرهما ابن الجوزي عن الزجاج، انظر: الأد المسيرة (٣/ ٤٠٤) .

⁽٤) وهو أحـد قولي الزجاج كها تقدم آنفاً .

ولم يخرج هذا خرج التعليل لقتالهم ، لأن قوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّهُ الْكُفْرِ ﴾ أبلغ في انتفاء الإيان عنهم من قوله تعالى : ﴿ لا إِيْمَانَ لَهُمْ ﴾ وأدل على علة الحكم ، ولكن يشبه _ والله أعلم _ أن يكون المة عود أن الناكث الطاعن إمامٌ في الكفر لا يوثق بها يظهره من الإيهان ، كها م يوثق بها كان عقده من الأيهان ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ لا إِيْمَانَ ﴾ نكرةٌ منفيةٌ بلا التي تنفي الجنس فتقتضي نفي الإيهان عنهم مطلقاً فيثبت أن الناكث الطاعن في الدين إمامٌ في الكفر ، لا إيهان له (وكلٌ إمامٍ في الكفر لا إيهان له (وكلٌ إمامٍ في الكفر لا إيهان له ) من هؤلاء فإنه يجب قتله وإن أظهر الإيهان

يؤيد ذلك أن كل كافر فإنه لا إيهان له في حال الكفر ، فكيف بأئمة الكفر ؟ فتخصيص هؤلاء بسلب الإيهان عنهم لابد أن يكون له موجبٌ ، ولا موجب له إلا نفيه مطلقاً عنهم .

والمعسنى أن هولاء لا يرتجى إيانهم فلا يستبقون ، وأنهم لو أظهروا إياناً لم يكن صحيحاً ، وهذا كما قال النبي على : «اقْتُلُوْا شُرْخَهُمْ» (٣x٣) ؛ لأن السيخ قد

⁽١) ليس في (ج) ولا في المطبوعة .

⁽٢) ذكر الخطابي: أن «الشرخ» ههنا جمع شارخ، وهو الحديث السَّن يقال: شارخ وشَـرْخُ. كيا قـالوا: راكب وركب ، وصـاحب وصـحب يريد بهم الصبيان ومن لم يبلغ مبلغ الرجال فإذا قيل: شرخ الشباب كان معناه أول الشباب.

وقـال ابن الأثير: أراد بالشـيخ الرجـال المسـان أهل الجلد والقـوة على القتال ولم يرد الهرمي. والشرخ: الصـغار الذين لم يُدركوا

انظر : قمعالم السنن؛ (٢/ ٧٨١) ، قالنهاية؛ (٢/ ٤٥٦ مادة شرخ) . ·

⁽٣) حديث الحسن عن سمرة بن جندب ، رواه أبو داود في كتباب الجهساد بستهام اللفظ (٢٠١/١٢) المطبوع مع بذل المجهود

عسا(۱) في الكفر ، وكما قال أبو بكر الصديق _ رضي الله عنه _ في وصيته لأمراء الأجناد شرحبيل بن حسنة(۲) وينزيد بن أبي سفيان(۲) ، وعمرو

والترمذي في «سننه» في أبواب السير عن رسول الله هج باب ما جاء في النزول ، وقال :
 هذا حديث حسن صحيح غريب (٥/٧٠٧ برقم ١٦٣٢) المطبوع مع التحفة .

والإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ١٢) المطبوع مع الكنز . والطبراني في «المعسجم الكبيرة (٧/ ٢٧١ برقم ٦٩٣٢) .

والبغوي في اشرح السنة في كتاب السير والجهاد ، باب النهي عن قتل النساء والصبيان (٢١/٨٤ برقم ٢٦٩٥) .

والبيهة في «السنن الكبرى» في كتاب السير ، باب قتل من لا قتال فيه من الكفار جائز (٩٢/٩) .

قال الزيلمي: أخرجه أبو داود عن الحجاج بن أرطأة عن قتادة عن الحسن عن سمرة . والحسن عن سمرة منقطع في غير حليث العقيقة على ما ذكره بعض أهل العلم بالحليث . وهكذا ذكر أيضاً ابن التركياني بأن فيه أمران : أحدهما : أن في سنده والحجاج بن أرطأة في ضعفه البيهقي في باب الوضوء من لحوم الإبل ، وقال في باب الدية ومشهور بالتدليس وأنه يحدث عمن لم يلقه ولم يسمع منه ، قاله الدارقطني . والثاني: أن أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة كلما ذكر البيهقي في باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان . فعلى هذا يكون إسناده ضعيفاً . انظر التفاصيل : ونصب الراية الا (٣٨ ١٩٨٣) ، والجوهر النقى المطبوع في ذيل سنن البيهقي (٩٣ ٩٣).

«الجوهر النقي، المطبوع في ذيل سنن البيهقي (٩٣/٩).
(١) عَسَا الشيخ يَعْسُو عَسُواً ، إذا كَبِرَ مثل عَنَا . ويقال للشيخ إذا ولَّى وكبر عسا يعسو عسواً ، كما يقال : عتا يعتو عتياً ، وهو من عسا القضيب إذا يبس . انظر : السان العرب، (٥٤/١٥ مادة عسا) .

- (٢) هو أبو عبدالله شرحبيل بن عبدالله بن المطاع الكندي (١٠٠٠ هـ) صحابي مشهور ، من القادة المعروفين . كان معروفاً بشرحبيل بن حسنة وهي أمه ، أسلم بمكة ، وهاجر إلى الحبشة، وغزا مع النبي عَيْنَهُ أبو بكر أحد الأمراء الذين وجههم لفتح الشام ، فافتتح الأردن . وتوفي في طاعون عمواس بالشام . وذلك في خلافة عمر بن الخطاب _ رضي الله عنهم . انظر : ترجمته في : اطبقات ابن سعده (١٢٧/٤ ، ١٢٨) ، (الاستيعاب عنهم . انظر : ترجمته في : اطبقات ابن سعده (١٢٧/٤ ، ١٢٨) ، (الاستيعاب المعاب مناسد الغابة (٢٩/ ٥١٢) .
- (٣) هو أبو خالد يزيد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية الأموي (١٠٠هـ) صحابي، أخو أم المؤمنين أم حبيبة ، وأخو معاوية من أبيه رضي الله عنهم كان من الشجعان المعروفين. أسلم يوم فتح مكة ، وشهد مع النبي على حنيناً . استعمله النبي على على صدقات بني فراس . وعينه أبو بكر الصديق أحد الأمراء الذين وجههم إلى الشام . ولما استخلف عمر ولاه فلسطين ، ثم ولي دمشق . وافتتح قيسارية. توفي في دمشق بطاعون عمواس . انظر ترجمته في : (طبقات ابن سعد، (٧/ ٢٠٥ ، ٢٠٥) ، ونسب قريش، عمواس . انظر ترجمته في : (طبقات ابن سعد، (٧/ ٢٠٥ ، ٢٠٥) ، ونسب قريش، (١٢٥ ، ١٢٦) ، والاستيعاب، (٤/ ١٥٥٠ ، ١٥٥٠) ، وأسد الغابة، (٥/ ١٩٦ ، ٢٩٥) .

ابن العاص: قوسَتْلقُونَ أَقْوَاماً مُحوَّقة (١) رُوُوسُهُمْ فَاضْرِبُوا مَعَاقِدَ الشَّيْطَانِ مِنْهَا بِالسَّيُوفِ ، فَلأَنْ أَقْتُلُ رَجُلاً مِنْهُمْ أَحبُ إِلَيَّ من أَنْ أَقْتُلُ رَجُلاً مِنْهُمْ أَحبُ إِلَيَّ من أَنْ أَقْتُلُ سَبَعِيْنَ مِنْ غَيْرِهِم ، وذَلِكَ بِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ : ﴿قَاتِلُوا أَتُتُمْ لَ سَبْعِيْنَ مِنْ غَيْرِهِم ، وذَلِكَ بِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ : ﴿قَاتِلُوا أَتُتُمْ لَا شَعَالَى مَا لَا يَعَلَمُ مَ لَعَلَهُم مَ يَتَتَهُونَ ﴾ (١) والله أَصْدَقُ الْقَائِلِيْنَ ١٤٠٠) والله أَصْدَقُ القَائِلِيْنَ ١٤٠٥) . فإنه لا يكاد يعلم أحدٌ من الناقضين للعهود الطاعنين في القَائِلِيْنَ ١٤٠٤) . فإنه لا يكاد يعلم أحدٌ من الناقضين للعهود الطاعنين في

(۱) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ وفي تفسير ابن أبي حاتم «مُحَوَّفَة» بالتشديد - من «الحوق» وهو الكنس ، أراد أنهم حلقوا وسط رؤوسهم فشبه إزالة الشعر منه بالكنس ويجوز أن يكون من «الحسوق» وهو الإطار المحيط بالثيء والمستدير حوله . انظر : «النهاية» (١/ ٢٦٤ مسادة حوق) . ووردت في «الدر المشور» بلفظ : «محلوقة» وفي ابن كثير «مجوفة». انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ١٥٠) رسالة جامعية رقعها في المركز (٨٦٢) . «تفسير ابن كثيرة (٢/ ٣٦٣) ، «الدر المشور» (١٣٧/٤) .

- (٢) من الآية (١٢) سورةُ التوبة .
- (٣) رراه ما لىك في «الموطأ» في كتاب الجهاد ، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو عن
   يميى بن سعيد باختلاف في اللفظ وإسناده صحيح (٢/ ٤٤٧ ، ٤٤٨ ـ برقم ١٠) .

رعب دالرزاق في مصنف في كتاب الجهاد باب عقر الشجر بأرض العدو عن يحين بن سعيد أيضاً باختلاف اللفظ وإسناده صحيح (٥/ ١٩٩ ، ٢٠٠ برقم ٩٣٧٥) .

والبيه في دسنه، في كتاب السير ، باب من اختار الكف عن القطع والتحريق إذا كان الأغلب أنها ستصير دار الإسلام أو دار عهد عن سعيد بن المسيب باختلاف في اللفظ (٩) ٨٥)

وقد ذكره ابن كثير بلفظه ونسبه إلى ابن أبي حاته ، فتفسير ابن كثيرة (٢/٣٦٣) ، وذكره السيوطي عن عبدالرحمن بن جبير ونسبه إلى ابن أبي حاتم انظر فالله المتشورة (١٣٧/٤) .

الدين أئمة الكفر حسن إسلامه ، بخلاف من لم ينقض العهد ، أو نقضه ولم يطعن في الدين ، أو طعن(١) ولم ينقض عهداً فإن هؤلاء قد يكون لهم(١) إيانٌ .

يبين ذلك أنه قبال : ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَتَهُونَ ﴾ أي عن النقض والطعن (١٠) كما سنقر و ، وإنها يحصل الانتهاء إذا قوتلت الفئة الممتنعة حتى تغلب أو أخذ الواحد [الذي عن السيحمي بعد القدرة طمع أمثاله في الحياة فلا ينتهون .

وبما يوضح ذلك أن هذه الآية قد قيل / إنها نزلت في اليهود الذين ١٥٥/ب كانوا (قد)(ه) غدروا برسول الله على ونكشوا ما كانوا أعطوا من العهود والأيمانِ على أن لا يعينوا عليه أعداءهُ() من المشركين وهموا بمعاونة الكفار والمنافقين على إخراج النبي على من المدينة ، فأخبر أنهم بدأوا بالغدر ونكث العهد فأمر بقتالهم () .

ذكر ذلك القاضي أبو يعلى<</>
ا، فعلى هذا يكون سبب نزول الآية مثل مسألتنا سواء .

⁽١) في (ب) زيادة في الدين، .

⁽٢) قي (ب) : الله .

 ⁽٣) قبال البغوي معناه لكي ينتهوا عن الطعن في دينكم والمظاهرة عليكم وقيل عن الكفر .
 وذكر ابن الجوزي أن في قوله تعالى ﴿لملهم ينتهون﴾ قولان : أحدهما : عن الشرك ،
 والثاني : عن نقض المهد ، انظر : قممالم التنزيل، (٢/ ٢٧٣) ، قزاد المسير، (٣/ ٤٠٥) .

⁽٤) ما بين المعقوقتين من (ب) ، (ج) .

⁽٥) ليس في (ب) و (ج) .

⁽٦) ليس في (ب) .

⁽٧) ذكره ابن الجوزي في الفسيره ولم ينسب إلى أحد ، كما لم أجده منسوباً إلى القاضي أبي يعلى. انظر: (السيرة (٣/ ٤٠٥).

⁽۸) تقدمت ترجمته ص (۲۰) .

وقد قيل: إنها نزلت في مشركي قريشٍ ، ذكره جماعة (١) ، وقالت طائفة من العلماء : براءة (١) إنها أُنزلت (١) بعد تبوك وبعد (١) فتح مكة ، ولم يكن حيتنذه ، بقي بمكة مشرك يقاتل فيكون المراد من أظهر الإسلام من الطلقاء، ولم يبق قَتَلَةً (١) من الكفر إذا أظهروا النفاق.

ويؤيد هذا قراءة عاهد (٧) والضحاك (٨) ﴿ نَكُنُوا إِنْ مَانَهُ مَ ﴾ بكسر الممزة (١) فتكون دالة على أنه من نكث عهده الذي عاهد عليه من الإسلام

(١) ذكر البخوي وابن الجوزي عن ابن عباس - رضي الله عنها - أنها نزلت في أبي سفيان بن حرب ، والحارث بن هشام ، وسهيل بن عمرو ، وعكرمة بن أبي جهل وسائر رؤساء قريش اللين نقضوا العهد حين أعانوا بني بكر على خزاعة . انظر : قمعالم التنزيل؟ (٢/ ٢٧٢) ، فزاد المسيرة (٢/ ٤٠٤) .

(۲) روى البخاري في قصحيحه عن البراء أنه قال : آخر سورة نزلت براءة (۲۱٦/۸ برقم ٤٦٥٤) . وذكر الطبري عن ابن إسحاق : أنها نزلت في سنة تسع من الهجرة لما بعث رسول الله هي أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - أميراً على الحج ليقيم للناس حجهم والناس من أهل الشرك على منازلهم فخرج أبو بكر ومن معه من المسلمين ، ونزلت سورة براءة في نقض ما بين رسول الله وين المشركين من العهد الذي كانوا عليها فيما بينهم انظر: قضم العلميك (١٦٢٥ - برقم ١٦٣٥) . وذهب إليه الحافظ ابن حجر وقال: وإن أول براءة نزل عقب فتح مكة في سنة تسع عام حج أي بكر ، انظر: قضح الباري، (٢١٨/٨) .

- (٣) في (ب) و (ج) : إنزلتِه .
  - (٤) ليس في (ب)
- (٥) في (ب): ايومئذا
- (٦) ني (ب) : «قلبه، رئي (ج) «قلة» .
  - (٧) تقدمت ترجته في ص (٦١) .
     (٨) تقدمت ترجته في ص (٩٧) .
  - (٩) تقدم في صفحة (٧٤٧ ، ٧٤٧) .

وطعن في الدين فإنه يقاتل وإنه لا إيان(١) له قال من نصر هذا(٢) لأنه قال : 
﴿ وَإِنْ نَكُثُواْ وَاقَامُ والصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ (٣) ثم قال : 
﴿ وَإِنْ نَكَثُواْ إِيْمَانَهُمْ (١) فعلم أن هذا نكث بعد هذه التوبة، لأنه قد تقدم الإخبار عن نكشهم الأول بقوله تعالى: ﴿ لا يَرْقُبُونَ فِيْ مُوْمِنِ إِلا وَلا فَرَّمَةُ (١) الأية ، وقد تقدم فَرَّمَةُ (٥) وقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمُ (١) الآية ، وقد تقدم أن الأيان من (١) العهود ، فعلى هذا تعم الآية من نكث عهد الإيان ، ومن نكث عهد الإيان ، ومن نكث عهد الأيان له حينته نكث عهد الأيان له حينته في الدين قوتل ، وأنه لا إيانَ له حينته في الدين بسب الرسول ونحوه من المسلمين وأهل الذمة لا إيانَ له ولا يمينَ له ، فلا يحقن دمه بشيء بعد ذلك .

فإن قيل : قد قيل قوله تعالى : ﴿لاَ إِنْمَانَ لَهُمْ ﴾ أي: لا أمان لَمُ مصدر آمنتُ الرجل أُومنه إياناً ، ضد [أَخَفْتُهُ](١) ، كما قال تعالى : ﴿وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾(١١x١٠).

⁽١) في (ج) : درإنه يقاتل له، .

⁽٢) في (ج) : دهذه الآية) وأسامها همزة استفهام بين القوسين .

⁽٣) مَن الآية (١١) سـورة التـوية وتكملة الآية: ﴿ . . . ونُقَصِّل الآياتِ لِقَوْمٍ يَمْلَمُونَ ﴾ .

⁽٤) من الآية (١٢) سورة التوبة .

⁽٥) من الآية (١٠) ســورة التــوية، وتكملة الآية: ﴿... وَأُولَنْكَ هُمُ الْــُمُعْتُلُونَ﴾ .

 ⁽٦) من الآية (٨) ســورة التوبة، وتكملة الآية: ﴿. . . لا يَـرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاَّ وَلاَ ذِمَّةً يُـرْضُونْكُمْ
 بأَقْــوَاهِهِمْ وَتَــأْبُـى قُلُونُهُمْ وَأَكْثَـرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾

⁽٧) ني (ب) و (ج) : نعي، .

⁽٨) في (ب): «الأيهان».

⁽٩) في (أ) و (ج): «خفته» والمثبت من (ب) .

⁽١٠) من الآية (٤) سورة قريش .

⁽١١) هذا المعنى يستنفاد على قراءة ابن عناصر والحسن البصري كما تقدم. قال الفراء فيكون المعنى: لا أسان لهم ، أي لا تومنوهم ، فيكون مصدر قولك آمنته إيهاناً تريد أماناً . انظر : «معانى القرآن» للفراء (١/ ٤٢٥) .

قيل: إن كان هذا القول صحيحاً فهو حجة أيضاً ، لأنه لم يقصد لا أمان لهم في الحال فقط ، للعلم بأنهم قد نقضوا العهد ، وإنها يقصد لا أمان لهم بحالٍ في الزمان الحاضر والمستقبل ، وحينتلا فلا يجوز أن يُؤمن هذا بحالٍ ، بل يُقتل بكل حالٍ .

فإن قيل / إنها أمر في الآية بالمقاتلة لا بالقتل ، وقد قال بعدها : ١/١٥٥ ﴿ وَيَتُسُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاء ﴾ (١) ، فعلم أن التوبة منه مقبولة قيل : لما تقدم ذكر طائفة ممتنعة أمر بالمقاتلة ، وأخبر _ سبحانه _ أنه يعلبهم بأيدي المؤمنين، وينصر المؤمنين عليهم ، ثم (١) بعد ذلك يتوب الله على من يشاء الأن ناقضي العهد إذا كانوا ممتنعين ، فمن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود ، ولذلك قال : ﴿ عَلَى مَنْ يَسَاء ﴾ وإنها يكون هذا في عدد تتعلق المشيئة بتوبة بعضهم .

يوضح ذلك أنه قال: ﴿وَيَتُسُوبُ الله ﴿ بالضم، وهذا كلامُ (٢) مستأنفٌ ليس داخلاً في حيرٌ جواب الأمر (١) ، وذلك يدلُ على أن التوبة ليست مقصودة من قتالهم ، ولا هي حاصلة بقتالهم ، وإنها المقصود بقتالهم انتهاؤهم عن النكث والطعن ، والمضمون بقتالهم تعذيبهم وخزيهم والنصر

⁽١) من الآية (١٥) سورة التوبة .

⁽٢) في (ج) زائلة : امن .

⁽٣) في (ب): دالكلامة .

 ⁽³⁾ قبال النضراء : ورفع قبوله ﴿وَيَشُوبُ الله﴾ لأن معناه ليس شروط الجزاء ، إنها هو استثناف كم تقولك للرجل الهتنى أعطك وأحبك بعد ، وأكرمُكَ ،

والمعنى ـ كيا قبال الطبري ـ «قباتلوهم ، فإنكم إن تقاتلوهم يعلبهم الله بأيديكم ، ويخزهم، وينصركم عليهم ، ثم ابتدأ فقال : ﴿ويتوب الله على من يشاه﴾ .

انظر : «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٢٦) ، «تفسير الطبري» (١٦٢/١٤) .

عليهم ، وفي ذلك (مَا يَدُلُّ عَلَى)(١) أن الحد لا يسقط عن الطاعن الناكث بإظهار التوبة ، لأنه لم يقتل ويقاتل لأجلها .

يؤيد هذا أنه قال : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِيْنَ عَهْدٌ عِنْدَ اللّهِ ﴾ (١) إلى قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَإِخُوانُكُمْ فِي الدِّيْنِ ﴾ (١) ثم قال : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِيْنِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْدَمَةَ الْكُفْرِ ﴾ (١) فذكر التوبة الموجبة للأخوة قبل أن يذكر نقض العهد والطعن في الدين ، وجعل للمعاهد ثلاثة أحوال :

## أحسوال المعاهسد:

احدها : أن يستقيم لنا، فنستقيم له كها استقام، فيكون مُخَلَّى سبيله، لكن ليس أخاً في الدين .

الحال (ه) الثانية: أن يتوب من الكفر، ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، فيصير أخاً في الدين ، ولهذا لم يقل هنا فخلوا سبيلهم كما قال في الآية قبلها، لأن الكلام [هناك] (١) في توبة المحارب، وتوبته توجب تخلية سبيله، وهنا (١٠) الكلام في توبة المعاهد، وقد كان سبيله مُخَلَّى، وإنها توبته توجب أخوته في الدين، قال سبحانه: ﴿وَنُفَصَّل الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٨) .

⁽١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

⁽٢) من الآية (٧) سورة التوبة .

⁽٣) من الآية (١١) سورة التوبة .

⁽٤) من الآية (١٢) سورة التوبة .

⁽٥) ق (ب): (الحالة).

⁽٦) في (أ) : (هنا) بدون كاف والمثبت من (ب) و (ج) .

⁽٧) في (ب) : فوهذاه .

⁽٨) من الآية (١١) سورة التوبة .

وذلك أن المحارب إذا تاب وجب تخلية سبيله ، إذ حاجته إنها هي إلى ذلك وجاز أن يكون قد تاب حوف السيف ، فيكون مسلمًا لا مؤمناً ، فأخوته الإيهان كها قال تعالى : ﴿قَالَتِ فَأَحُوتُهُ الْإِيهَانُ كَمَا قَالُ تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْسَرَابُ آمَانًا قُلُ لَمْ تُوْمِنُوا وَلِحُن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ (١) والمعاهد إذا تاب فلا ملجاً له إلى التوبة / ظاهراً ، فإنا لم نكرهه على التوبة ، ولا يجوز ١٥٥٠/ب إكراهه ، فتوبته دليلٌ على أنه تاب طائعاً ، فيكون مسلمًا مؤمناً ، والمؤمنون إخوة ، فيكون أخاً

الحال الثالثة: أن ينكث يمينه بعد عهده ويطعن في ديننا ، فأمر بقتاله ، وبين أنه ليس له أيهان ولا إيهان ، والمقصود من قتاله أن ينتهي عن النقض والطعن، لا عن الكفر فقط ، لأنه قد كان معاهداً مع الكفر ، ولم يكن قتاله جائزاً ، فعلم أن الانتهاء من مثل هذا عن الكفر ليس هو المقصود بقتاله، وإنها المقصود بقتاله: انتهاؤه عن ما يضر (٢) به المسلمين من نقض العهد والطعن في الدين ، وذلك لا يحصل إلا بقتل الواحد المكن ، وقتال الطائفة الممتنعة قتالاً يعذبون به ويخزون وينصر المؤمنون عليهم ، إذ تخصيص التوبة بحال دليل على انتفائها في الحال الأخرى .

وذكره _ سبحانه _ التوبة بعد ذلك جملة مستقلة _ بعد أن أمر بها يوجب تعذيبهم وخزيهم وشفاء الصدور منهم _ دليلٌ على أن توبة مثل هؤلاء لابد معها من الانتقام منهم بها فعلوا ، بخلاف توبة الباقي على

⁽١) من الآية (١٤) سورة الحجرات . دار : د د د د د سرايات .

⁽٢) في (ب) و (ج) : الْضَوَّا

عهده ، فلو كان توبة المأخوذ بعد الأخذ تسقط القتل لكانت توبة خالية عن الانتقام(۱) ، وللزم أن مثل هؤلاء لا يعذبون ولا يخزون ولا تُشفى الصدور منهم ، وهو خلاف ما أمر به في الآية ، وصار هؤلاء الذين نقضوا العهد وطعنوا في الدين كمن ارتد وسفك الدماء ، فإن كان واحداً فلابد من قتله ، وإن عاد إلى الإسلام ، وإن كانوا ممتنعين قوتلوا ، فمن تاب بعد ذلك منهم لم يقتل ، والله سبحانه أعلم .

الطريقة الثالثة (۱): قوله سبحانه : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّينَّاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنَّى تُبْتُ الْآنَ (۱) وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأُوا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنًا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا لِآنَ ﴿ (٢) وقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأُوا بَأْسَنَا (١)، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلاً كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ آلَان وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ آلَان وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ آلَان وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ آلَان وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ آلَان وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ آلَان وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُنْسِدِيْنَ (وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِنْ الْمَنْ وَقَدْ عَصَيْتَ فَبْلُ وَكُنْتَ وَقَدْ عَصَيْتَ فَبْلُ وَكُنْتَ وَلَولا الله وَقَدْ عَصَيْتَ فَبْلُ وَكُنْتَ وَلَولا الْعَلَانِ وَقَدُ عَصَيْتَ فَبْلُ وَلَا لِكُونَ الْمُولِ اللهِ اللهُ اللهُ وَلَعْمُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا الْمَنَافِقُ وَالْفَسِدُ مِن وَحُوهُمَا وَفَرَقَنَا بِينَ التَوبَةِ التِي تَدُوا العَذَابِ وَالْتُوبَةِ التِي تَفْعِ فَيَا الْمَانِي . (المَالُونُ اللهُ 
⁽١) في (ج) : «انتقام» فقط بدون «أل» .

⁽٢) تقدمت الطريقة الأولى في ص (٧٠٩) والثانية ص (٧٤٦) .

⁽٣) من الآية (١٨) سورة النساء .

⁽٤) الآية (٨٤) ومن الآية (٨٥) سورة غافر .

⁽٥) من الآية (٩٠) والآية (٩١) سورة يونس .

⁽٢) من الآية (٩٨) سورة يبونس ، تكملة الآية: ﴿... لَمَّا آمَنُوا كَثَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ المَخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ اللَّذَيْنَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِيْنٍ ﴾ .

⁽٧) انظر: ص (٦٩٧) .

الطريقة الرابعة: قوله سبحانه: ﴿إِنَّ السَّذِينَ يُوْذُوْنَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ لَعَنَهُمُ الله فِي الدُّنْيَا وَالأَخِرَةِ ﴾(١) الآيات، وقد قررنا فيا مضى أن هذه الآية تدل على قتل المؤذي من المسلمين مطلقاً، وهي تدلُّ على قتل من أظهر الأذى من أهل الذمة، لأن اللعنة المذكورة موجبة للتقتيل كما في تمام الكلام، وقد تقدم تقرير هذا(١).

و(r) ذكرنا أن قول تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِيْنَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيْراً ﴾ (٤) نزلت في ابن الأشرف لما طعن في دين الإسلام ، وقد كان عاهد النبي على ، فانتقض عهده بذلك (٥) ،

 ⁽١) من الآية (٥٧) سـورة الأحزاب ، تكملة الآية : ﴿... وَأَعَدَّ لَـهُـمْ عَلَابًا مُـهـيـناً﴾ .

⁽٢) انظر ص (٨٨٥) .

⁽٣) تي (ج) زيادة : (قد) .

⁽٤) الآية (٥٢) سورة النساء .

⁽٥) روى الطبري في تفسيره عن ابن عباس ـ رضي الله عنها ـ قال : لما قدم كعب بن الأشرف مكة ، قالت له قريش : أنت خير أهل المدينة وسيدهم ؟ قال : نعم ، قالوا : ألا ترى إلى هذا الصنبور المنتبر من قومه يزعم أنه خير منا ، ونحن أهل الحجيج وأهل السدانة وأهل السقاية . قال : أنتم خير منه . قال : فانزلت ﴿إن شانتك هو الأبتر》 وأنزلت ﴿ألم تر إلى اللين أوتوا نصيباً من الكتاب》 . . . إلى قوله . . . . ﴿أولئك اللين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيرا》 وإسناده صحيح (٨/٤٦٦ ، ٤٦٧ برقم ٩٧٨٦) . والصنبور : أبتر لا عقب له . وأصل الصنبور : سعفة تنبت في جذع النحلة لا في الأرض . أرادوا بذلك أنه إذا قلع انقطع ذِكْره ، كها يذهب أثر الصنبور لأنه لا عقب له . انظر : «النهاية» (٣/ ٥٥ مادة صنبر) .

قـال الـشـيخ أحمد شـاكـر : «فأراد هؤلاء الكفـار من قـريش أن محمـداً ﷺ بأي هو وأمي -صنبـور نبت في جدع نخلة فإذا قلع انقطع ، فكذلك هو إذا مات فلا عقب له . وكذبوا ، ونصر اللَّـهُ رسـولَـه ، وقَطَمَ دابرَ الكافرين. .

انظر : «تفسير الطبري)، (٨/ ٤٦٧ تعليقة رقم (١) .

والأثر رواه أيضًا ابن أبي حياتم في تفسيره عن ابن عبياس _ رضي الله عنهما _ ورجاله ثقات (٣/ ٥١ برقم ٣٣٥١) رسالة جيامعية .

النفاق تسيان وأخبر الله أنه ليس له نصير ، ليبين أن لا ذمة له ، إذ الذمي له نصير ، والنفاق قسيان : نفاق المسلم استبطان الكفر ، ونفاق الذمي استبطان الكفر ، ونفاق الذمي استبطان المحاربة ، فمن عاهدنا على المحاربة ، وتكلم المسلم بالكفر كتكلم الذمي بالمحاربة ، فمن عاهدنا على أن لا يؤذي الله ورسوله ثم نافق بأذى الله ورسوله فهو من منافقي المعاهدين ، فمن لم ينته من هؤلاء المنافقين أغرى الله نبيه بهم ، فلا يجاورونه إلا قليلاً ، ملعونين أينها ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً ، ففي الآية دلالتان :

إحداهما: أن هذا ملعون ، والملعون هو الذي يؤخذ أين وجد ويُقتل ، فعلم أن قتله حتم ، لأنه لم يستثن حالاً من الأحوال كها استثنى في سائر الصور ، ولأنه قال: (قُتُلوا) وهذا وعد من الله لنبيه يتضمن نصره ، والله لا يخلف الميعاد ، فعلم أنه لابد من تقتيلهم إذا أُخذوا ، ولو سقط عنهم القتل () بإظهار الإسلام لم يتحقق الوعد مطلقاً .

الثانية : أنه يجعل انتهاءهم النافع قبل الأخذ والتقتيل ، كما جعل توبة المحاربين النافعة لهم قبل القدرة عليهم ، فعلم أنهم إن انتهوا عن

والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٥١ برقم ١١٦٤٥) .

وقـال الهيشمي : اوفيه يونس بن سليهان الجهال ولم أعرفه ويقية رجاله رجال الصحيح، مجمع الزوائد (٧/٦) .

ورواه ابن حبان كها في موارد الظهّان للهيشمي (ص ٤٢٨ برقم ١٧٣١) ورجاله ثقات . وذكره السيوطي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهها ـ ونسبه إلى أحمد وابن جرير وابن المنلر وابن أبي حاتم .

انظر : دالدر المتثور؛ (٢/ ٥٦٢) .

⁽١) في (ب) : الحدا .

إظهار النفاق من الأذى ونحوه النفاق في العهد والنفاق في الدين وإلا أغراه الله بهم حتى لا يجاورونه في البلد ملعونين يؤخذون ويقتلون ، وهذا الطاعن الساب لم ينته حتى أخذ ، فيجب تقتيله .

وفيها دلالة ثالثة ، وهو أن الذي يؤذي المؤمنين من مسلم أو معاهد إذا أُخذ أقيم عليه حدُّ ذلك الأذى ، ولم تدرأه عنه التوبة الآن / فالذي ١٥٦/ب يؤذي الله ورسوله بطريق الأولى ، لأن الآية تدلُّ على [أنَّ](١) حاله أقبح في الدنيا والآخرة .

الطريقة الخامسة : أن ساب النبي ﷺ يُقتل حداً من الحدود ، لا لمجرد الكفر، وكلُّ قتلٍ وجب حداً لا لمجرد الكفر فإنه لا يسقط بالإسلام.

وهذا الدليل مبنيٌّ على مقدمتين :

إحداهما: أنه يقتل لخصوص سب رسول الله الله الستان المردة ونقض العهد، وإن كان ذلك متضمناً للقتل لعموم ما تضمنه من مجرد الردة وجرد نقض العهد في بعض المواضع، والدليل على ذلك أنه قد تقدم أن النبي الله أهدر دم المرأة الذمية (٢) التي كانت تسبه الله عند الأعمى

⁽١) من (ب) .

⁽٢) تقدم تخريج حديث هذه المرأة ص (١٢٥).

وقد قال الإسام ابن القيم: فوقد وهم الخطابي في أسر هذه المقتولة فقال: فوفيه بيان أن ساب النبي على يقتل ، وذلك أن السب منها لرسول الله على ارتداد عن الدين، فاعتقد أنها مسلمة ، وليس في الحديث ما يدل على ذلك بل الظاهر أنها كانت كافرة كها صرّح به في الحديث ، ولو كانت مرتدة منتقلة إلى غير دين الإسلام لم يقر سيدها على ذلك أياساً طويلة، ولم يكتف بمحرد نبيها عن السب ، بل كان يطلب منها العود إلى الإسلام ، والرجل لم يقل : فكفوت ولا ارتدت إنها ذكر مجرد السب والشتم ، فدل على أنها لم يصدر منها زائد عليه،

انظر : قاحكام أهل الذمة، (٢/ ٨٤١ ، ٨٤٢) .

الذي كان يأوى إليها ، ولا يجوز أن يكون قتلها لمجرد نقض العهد ، لأن المرأة الذمية إذا انتقض عهدها فإنها تُسترق ولا يجوز قتلها ، ولا يجوز قتل المرأة للكفر الأصلي إلا أن تقاتل ، وهذه المرأة لم تكن تقاتل ، ولم تكن معينة على قتال كها تقدم (١) ، ثم إنها إذا كانت تقاتل ثُمَّ أسرت صارت رقيقة ولم تقتل عند كثير من الفقهاء منهم الشافعي - رضي الله عنه - ، لاسيها إن (١) كانت رقيقة فإن قتلها يمتنع (١) لكونها امرأة ولكونها رقيقة للسلم، فشبت أن قتلها كان لخصوص السب للنبي في ، وأنه جناية من الجنايات الموجبة للقتل ، كها لو زنت المرأة الذمية أو قطعت الطريق على المسلمين أو قتلت مسلما ، أو كها لو بدلت دين الحق عند أكشر الفقهاء الذين يقتلون المرتدة (١٥) ، بل هذا أبلغ ، لأنه ليس آفِي

⁽١) تقدم ذلك في ص (٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٢٠٦) .

⁽٢) ني (ب) و (ج) : ﴿ أَنَّهُ .

⁽٣) في (ب) : المنعا .

⁽٤) في (ب) : «المرتده .

⁽٥) لا خلاف بين العلماء في أن الرجل إذا ارتد عن دينه وأصر على ردته فإته يجب قـتله . وأسا المرأة فـقـد اختلف العلماء في وجوب قتلها إذا أصرت على ردتها .

وذهبت الحنفية إلى أنها لا تقتل ولكنها تحبس وتجبر على الإسلام إلى أن تسلم أو تحوت إلا إذا كانت ذات رأي وتبع فإنها تقتل ، ولكن قتلها ليس لردتها بل لأنها حيئلا تسعى في الأرض بالفساد ، وكذلك إذا كانت ساحرة لورود الأثر في ذلك ، أو كانت مقاتلة أو ملكة دفعاً لضررها .

ويينوا صورة الإجبار وهي: أن تحبس وتخرج في كل يوم فتستتناب ويعرض عليها الإسلام، فإن أسلمت قُبِلَ إسلامها ، وإلا حُبست ثانياً وهكذا إلى أن تسلم أو تحوت . واستدل الجمهور بعموم الحديث: قمن بلل دينه فاقتلوه . رواه البخاري في كتاب الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله (١/ ١٤٩ برقم ٢٠١٧) وغيره من الأدلة .

واستدل الأحناف بحديث ابن عسر فأن امرأة وُجِدت في بعض سغازي رسول الله ﷺ مقتولة فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان، رواه البخاري (١٤٨/٦) المطبوع مع فتح الباري ، وغيره من الأدلة .

قَتْلِ](١) المرتدةِ(١) من السُّنَّةِ المَاثُورةِ الخاصةِ في كُتُبِ السُّنَنِ المُسهورة مثل الحديث الذي في قتل السابة الذميَّة .

يوضح ذلك أن بني قريظة نقضوا (٣) العهد ، ونزلوا على حكم سعد ابن معاذ ، فحكم فيهم بأن تقتل مقاتليهم ، وتسبى الذرية من النساء والصبيان، فقال النبي على: ﴿ لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقِعَةٍ (١) (٥) ثم قتل النبي على الرجال، واسترق النساء والذرية،

شم إن كمالاً من البرجل والمرأة يشترك في الحمدود كلها : في الزني ، والسرقة ، وشرب الحمر، والقذف ، وكذلك في الردة وهي أعظم الجرائم وأقبحها .

انظر التضاصيل: «المهذب» (٢/ ٢٢٢) ، «المبسوط» (١٠٨ / ١٠٠) ، «المغني» (٢٠ / ٢٠٠) ، «المغني» (٢٠ / ٢٠٠) المطبوع مع الشرح الكبير، شرح الخبرشي على المختصر الجليل (٨/ ٦٥)، «شرح فتح القدير» لابن همام (٢/ ٢١، ٢٧)

- (١) ليس في (أ) والمثبت من (ب) و (ج) .
  - (٢) في (ب) : «المرتد» .
  - (٣) تقلم الحديث عنهم في ص (٤٧٧) .
- (٤) الأرقاعة جمع وقبيع وقبو من أساء الساء، سميت بذلك لأنها رقعت بالنجوم . وقيل :
   الرقيع اسم ساء اللنيا .
  - انظر : «النهاية» (٢/ ٢٥١ مادة رقم) ، «فتح الباري» (٧/ ٤١٢) .
- (٥) ورد الحديث بهذا اللفظ في «مخازي» الواقدي (٢/ ٥١٢)، «طبقات ابن سعد» (٢/ ٧٥)، و دسيرة ابن هشام» (٣/ ٢٤٠) وقال الحافظ ابن حجر: «إنه رواية ابن إسحاق من مرسل علقمة بن وقاص». وفتح الباري، (٧/ ٤٢١).

والذي يظهر أن الراجع هو قبول الجمهور الذين قالوا بقتل المرتدة إذا أصرت على ردتها بعد استشابتها لصحة الحديث: •من بكّل دينه فاقتلوه فهو عام لكل من حصل منه التبديل ولأن أحاديث النهي عن قبتل النساء يكون أكشرها في موضع القتال وفي الحربيات وليست في الردة. قبال الحافظ ابن حبجر: •وقد وقع في حديث مُعاذ أن النبي على لما أرسله إلى اليسمن قبال له: •أبيا رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأبيا امرأة ارتدت عن الإسلام فادعه أو نفرب عنقها وسنده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ، •فتح الباري (١٢/ ٢٧٢) .

ولم يقتل من النساء إلا امرأة (١) واحدة كانت قد ألفت رحى من فوق الحصن على رجلٍ من المسلمين / ، ففرق (١) الخصن على رجلٍ من المسلمين / ، ففرق (١) الله بين الذرية الذين المنهد بها يضر حقهم إلا مجرد انتقاض العهد وبين الذرية الذين نقضوا العهد بها يضر المسلمين ، وهذه المرأة الذمية لم ينتقض عهدها بأنها لحقت بدار الحرب

ومسلم في كتباب الجهاد والسير ، باب جواز قتبال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم أهل للحكم (٣/ ١٣٨٨ ـ ١٣٨٩ برقم ١٧٦٨ ، ١٧٦٩) .

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٣٠٧ برقم ٩٩٥).

والحاكم في المستدرك؛ في كتاب الجهاد ، حكم سعد بن معاذ في بني قريظة ، وسكت عنه، وقال الذهبي : صحيح (٢٤/٣) .

والبيهقي في كتاب السير ، باب ما يفعله بذراري من ظهر عليه (٩/ ٦٣) .

(۱) وهذه المرأة كان اسمها فباته كانت من بني النفسير تحت رجل من بني قريظة فلها اشتد الحصار عليهم قال لها زوجها : دلي هذه الرحى عليهم ، وأنت امرأة ، وإن يظهر محمد علينا لا يقتل النساء ، كان زوجها يكره أن تسبى فأحب أن تقتل بجرمها - فدلت رحى من فرق الحصن ، ووقعت على رأس خلاد بن سويد وشدخت رأسه فيات إثر ذلك . فلها كان اليوم الذي أمر رسول الله من فيه قتل رجال بني قريظة ، دخلت على عائشة - رضي الله عنها - فجعلت تضحك ظهراً لبطن ، إذ سمعت صوت قائل يقول : يا نباته ، فقالت : فانا والله أدعى . قالت عائشة : ولم ؟ قالت : قتلني زوجي ؟ فقالت : كيف قتلك زوجك ؟ قالت : كنت في حصن الزبير بن باطا ، فأمرني زوجي فدليت رحى على أصحاب محمد فشدخت رأس رجل منهم ، فيات ، وأنا أقتل به ، فقتًلت بخلاد بن أصحاب محمد فشدخت رأس رجل منهم ، فيات ، وأنا أقتل به ، فقتًلت بخلاد بن سويد . قالت عائشة : فلا أنسى طيب نفس نبائة ، وكثرة ضحكها ، وقد عرفت أنها تقتل .

انظر : " دمغازي الواقدي، (٢/ ٥١٧ ، ٥١٧) .

قىال الحطابي ، يقىال : إنها شدمت النبي في وهو الحدث الذي أحدثته ، وقُتلت الأجل ذلك . وذكر أيضاً : أن هذه القضية جارية في أهل الأندلس ، وأن أمراءهم والقضاة بحكمون بها على من فعل ذلك . وربيا بقي أسرى الروم في أيديهم ، فيطول مقامهم بينهم، فيطلبون الخلاص بالموت ، فيجاهرون بشتم النبي في فعند ذلك لا ينهون أن يقتلوا .

انظر : قمعالم السنن؛ (٢/ ٢٨١ ، ٢٨٢) .

ولكن جاء الحديث مع اختلاف في اللفظ عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - رواه البخاري في كتاب الجهاد ، باب إذا نزل المعدو على حكم رجل (١/ ١٦٥ برقم ٣٠٤٣) . وفي كتاب مناقب الأسصار ، باب مناقب سعد بن معاذ - رضي الله عنه - (١/ ١٢٣ برقم ٣٨٠٤) وفي كتاب المغازي باب مرجع النبي هم الأحزاب وخرجه إلى بني قريظة وعاصرته إياهم (١/ ٤١١) برقم ٤٢١١) .

⁽٢) في (ب) و (ج) زيادة : (رسول الله) .

وامتنعت عن المسلمين ، وإنها نقضت العهد بأن ضرّت المسلمين ، وآذت الله ورسوله ، وسعت في الأرض فساداً بالصّدُ عن سبيل الله والطعن في دين الله ، كها فعلت المرأة الملقية للرحى ، فعلم أنها لم تقتل لمجرد انتقاض العهد ، وهي لم تكن مسلمة حتى يقال : إنها قُتلت للردة ، ولا هي أيضاً بمنزلة امرأة قاتلت ثم أُسرت حتى يقال : تصير رقيقة بنفس السبي لا تقتل ، أو يقال : يجوز قتلها كها يجوز قتل الرجل ، إذا أسلمت عَصَم الإسلام الدم ، وبقيت رقيقة لوجهين :

احدهما: (۱) أن هــذا السب الذي كانت تقوله لم تكن تُسمِعه للمشركين ولا لعـمـوم المسلمين حـتى يقال: هو بمنزلة إعانة الكفار على القتال من كل وجه .

الثاني : أنها لم تكن ممتنعة حين السب ، بل هي حين السب ممكنةً مقدورٌ عليها ، وحالها قبله وبعده سواءً .

فالسبُ وإن كان حِرَاباً لكنه لم يصدر من ممتنعةٍ أسرت بعد ذلك ، بل من امرأةٍ ملتزمةٍ للحكم ، بيننا وبينها العهد على الذمة ، ومعلومٌ أن السب من الأمور المضرة للمسلمين ، وأنه من أبلغ الفساد في الأرض ، لما فيه من ذل الإيهان وعز الكفر ، وإذا ثبت أنها لم تُقتل للكفر ولا لنقض العهد ولا لحرابِ أصلي متقدم على القدرة عليها ثبت أن قتلها حدَّ من الحدود ، والقتل الواجب حداً لا لمجرد الكفر لا يسقط بالإسلام كحدّ الزاني والقاطع والقاتل وغيرهم من المفسدين .

⁽١) في (ج) زيادة : ١كم١١

وعما يقرر الأمر أن السب إما أن يكون جراباً أو جناية مفسدةً ليست حراباً ، فإن كان حراباً فهر حراب من ذمي أو مسلم وسعي في الأرض فساداً ، والنمي إذا حارب وسعى في الأرض فساداً وجب قتله ، وإن أسلم بعد القدرة عليه ، حيث يكون حراباً موجباً للقتل ، وحراب هذه المرأة موجب للقتل كها جاءت به السنة ، وإن كانت جناية مفسدة ليست حراباً وهي موجبة للقتل - قتلت () أيضاً بعد الأخذ بطريق الأولى كسائر الجنايات الموجبة / للقتل ، وهذا كلام مقرر ، ومَدَاره على حرف واحد، ١٥٥/ب وهو أن السب وإن كان من أعمال اللسان فقد دلت السنة بأنه بمنزلة الفساد والمحاربة بعمل الجوارح وأشد ، ولذلك قتلت هذه المرأة .

وتمامُ ذلك أن قياس مذهب من يقول الأن السّابَ إذا قُتِلَ إنّه مَا يقتلُ لأنّهُ نَقَضَ الْعَهْدَة أن لا يجوز قتل هذه ، بل لو كانت قد قتلت باليد واللسان ثم أُخذت لم تُقتل عنده ، فإذان دلت السنةُ على فسادِ هذا القولِ عُلِمَ صحةُ القول الآخر ، إذ لا ثالث بينها ، ولا ريب عند أحدِ أن من قتل لحدثِ أخذ به أوجب نقض عهده ، ولم يقتل لمجرد أن انتقض عهده فقط ، فإن قتلَه لا يسقط بالإسلام ، لأن فساد ذلك الحدث لا يزول بالإسلام .

الا ترى أن الجنايات الناقضة للعهد _ مثل قطع الطريق ، وقتل المسلم ، والتجسس للكفاران ، والزني بمسلمة (١) ، واستكراهها على

السبب إما

⁽١) في (ب) : اقتل، .

⁽٢) في (ب) : قبالواوه .

⁽٣) في (ب) و (ج) : اعلي، .

⁽٤) في (ب): المسلمة ١

الفجور ، ونحو ذلك _ إذا صدر من ذمي ، فمن قتله لنقض العهد قال الْمَتَى أَسْلَمَ لَمْ آخُذُهُ إِلَّا بِمَا يُوجِبُ الْقَتْلُ ، إِذَا فَعَلَهُ الْمُسْلِمُ بَاقِياً عَلَى إِسْلَامِهِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ قَـدْ قَـتَلَ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ فَـأَقَتُّلُهُ ، أَو زنى فَأُحَدُّهُ ، أَو قَتَل مُسلِّمًا فَأَقَيدهُ ؛ لأنه بالإسلام صارَ بمنزلةِ المسلمين فلا يقتل كفراً ١١٥ ومن قبال : ﴿ أَقَتُلُهُ لِـمُحَارَبَةِ اللَّهِ ورَسُولِـهِ وَسَعيــهِ فِـــى الْأَرْضِ فَسَاداً ٤ قَال: أَقْتُلُهُ ٢٠ وإن أسلم وتاب بعد أخذه، كما أَقْتُل المسلم إذا حارب ثم تاب بعد القدرة ، لأن الإسلام الطارىء لا يُسقط الحدود الواجـبة قبله لآدمي بحال ، وإن منع ابتداء وجوبها ، كما لو قتل ذمي ذمياً أو قذفه ثم أسلم فإن حدَّه لا يسقط ، ولو قتله أو قذفه ابتداء لم يجب عليه قَوَدٌ ولا حـدٌ ، ولا يسقط ما كان منها لله إذا تاب بعد القدرة ، كما لو قتل في قطع الطريق ، فإنه لا يسقط عنه بالإسلام وفاقاً _ فيها أعلم _ وكذلك لو زنى ثم أسلم ، فإن حدَّهُ القتلُ الذي كان يجبُ عليه قبل الإسلام عند أحمده، وعند الشافعي() حدة حدُّ المسلم ، فحدُّ السبِّ إن كان حقاً لآدميُّ لم يسقـط بالإسـلام ، وإن كـان حـقاً لله فليـس(ه) حدّاً على الكفر الطارىء

⁽١) هذا مذهب الإمام الشافعي . انظر : «الأم» (٤/ ٢١٠) .

⁽٢) هذا مذهب الإمام أحمدُ وقد جاء عنه بروايات مختلفة .

انظر : «أحكام أهل الملل» ، كتاب الحدود (ق : ١٠٦/ب) .

⁽٣) جاء ذلك في رواية جماعة عنه .

انظر: «أحكام أهل الملل»، بناب ذمي أصاب حدًا ثم أسلم (ق ١٠٦/ب). وذكره ابن القيم ونسبه إلى الخلال. انظر: «أحكام أهل اللمة» (٢/ ٧٩٢).

⁽٤) انظر مذهب الشافعي في «الأمَّ (٤/ ٢١٠) .

⁽٥) في (ب) و (ج) زيادة : دهوه .

والمحاربة الأصلية ، كها دلّت عليه السنة ، ولا على مجرد الكفر الأصلي بالانفاق ، فيكون / حدّاً للّهِ على محاربة موجبة ، كقتل المرأة ، وكلّ قتل ١١٥٨ وجب حداً على محاربة ذمية لم يسقط بالإسلام بعد القلرة بالاتفاق ، فإن الذمية إذا لم تقتل في المحاربة لم يقتلها من(١) يقول: فقتلُ الذّميّ المُحَارِبِ إنّها هُو لِنَقْضِ الْعَهدِ، ومن قتلها كها دلت عليه السنة ، فلا فرق في هذا الباب بين أن تسلم بعد القدرة أو لا تسلم .

واعلم أن من قال: "إنَّ هذه الذَّمَيَّة تُقْتَل ، فإذا أسلمت سقط عنها القتل (رلم يجد لهذا في الأصول نظيراً أنَّ ذميةً تقتل وهي في أيدينا ، ويسقط عنها القتل (٢) بالإسلام بعد الأخذ ، ولا أصل يدلُّ على (هذه) (١) المسألة، والحكم إذا لم يثبت بأصل ولا نظير كان تحكيًا، ومن قال: "إنَّهَا لمسألة، والحكم إذا لم يثبت بأصل ولا نظير كان تحكيًا، ومن قال: "إنَّهَا تُقْتَلُ بِكُلِّ حَالِ، فله نظير يقيس به ، وهو المحاربة باليد الزائية ونحوهما .

الطريقة السادسة (٥): الاستدلال من قتل بنت مروان (١) ، وهو

⁽١) فيه إشارة إلى مذهب الأحناف لأن حكم الذمي المحارب عندهم كحكم المسلم المحارب يقام عليه الحد إذا حارب واكتملت فيه الشروط ، فلا يتقض عهد الذمي بالحرابة ولا يستحل دمه وماله .

انظر : «مختصر الطحاوي، (٢٧٥) ، المبسوط، (٥/ ١٩٥) .

⁽٢) فيه إشار إلى مذهب مالك فقد جاء في رواية جماعة منهم ابن القاسم: قمن شتم نبيناً من أهل الذمة ، أو أحداً من الأنبياء قتل ، إلا أن يسلم . وفي رواية : لا يقال له : أسلم ولا تسلم ، ولكن إن أسلم فذلك له توبة .

انظر: (الشفاء (٢/ ٢٦٤)).

⁽٣) ما يين القوسين ساقط من (ب) .

⁽٤) في (ج) بدون : اهذها .

⁽٥) تقدمت الطريقة الخامسة في ص (٧٦٠) .

⁽٦) قبصة بنت مروان رواها أصحاب السير والمغازي ، خلاصتها أن عصماء بنت مروان الخطمية كانت تحت يزيد بن زيد الخطمي ، وكانت تؤذي النبي ﷺ بالشعر ، وتعيب الإسلام ، وتحرَّض على النبي ﷺ فنذر عمير بن عدي قبتلها حين بلغه قولها ورسوله الله =

كالاستدلال من هذه القصة ، لأنا قد قدمنا أنها كانت من المهادنين والموادعين ، وإنها قــتلت للسب خاصةً ، والتقرير كها تقدم(١) .

الطريقة السابعة : أن النبي صلى قال : دمن لِكَعْبِ بْسِن الأَشْرَفِ ب النبي فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ٢٠) وقد كان معاهداً قبل ذلك، ثم هجا رسول الله ﷺ، وقتله الصحابة غيلة(٣) بأمـر رسـول الله ﷺ مع كونه قد أمَّنهم على دمه وماله لاعتقاده بقاء العهد، ولأنهم جاؤوه مجيء من قد آمنهُ، ولو كان كعب بمنزلة كافر محارب فقط لم يجز قتله إذا أمنهم كما تقدم(١) لأن الحربي إذا قبلت له أو عَمِلت معه ما يعتقد أنه أمانٌ صبار له أمانٌ (٥) ،

لا ينسعقيد

ﷺ يومنذ ببـدر . فلما رجع رسـول الله ﷺ من بدر جـاءها عـمبر بن عـدي في جوف الليل حتى دخل عليها في بيسها ، وحولها نفر من ولدها نيام ، منهم من ترضعه في صدرها ، فَجَسَهَا ، بيده _ وكان ضرير البصر _ فوجد الصبي ترضعه فنحاه عنها ، ثم وضع سيفه انسرف النبي ﷺ نظر إلى عمير ، فقال : أقتلت بنت مروان ؟ قال : نعم بأبي أنت يارســول الله ، وقــال : هل علَّي في ذلك شيء يارســول الله ؟ قــال : لا ينتطح فيها عنزان . وقـال لمن حـوله من الصـحـابة : ﴿إِذَا أُحبِيتُم أَنْ تَنظرُوا إِلَى رَجِّلُ نَصْرُ اللَّهُ ورسُولُهُ بالغيبِ ، فانظروا إلى عمير بن عدي.

انظر : ﴿مغاري الواقدي (١/ ١٧٢ ـ ١٧٤) .

⁽١) انظر : ص (٢٦٠ ، ٣٠٣) .

⁽٢) سبق تخريجه في ص (٥٦) .

⁽٣) غِيلَةً : بالكسر ـ الحديمة والاغتيال . وقتل فلان غيلة أي خدعة ، وهو أن يخدمه فيذهب به إلى موضع ، فإذا صار إليه قتله .

والغيلة في كـلام العـرب: إيصـال الشر والقـتل إليـه من حـيث لا يعلم ولا يشعر . انظر السان العرب، (۱۱/۱۱۱ مادة غيل) .

⁽٤) تقدم في ص (٦١٢)

⁽٥) ينعـقد الأسان مع الكـافر الحربي بكل لفـظ صريح أو كناية يفيد الغرض ، بأي لغة كان . وينعـقـد بالكتـابة والرسـالة والإشـارة المفـهمة لأن التأمين إنها هو معنى في النفس ، فيظهره المـومن تارة بالنطق ، وتارة بالكتـابة ، وتارة بالإشــارة ، فكل مــا بين به التأمين فإنه يلزم . انظر : ﴿شرح السير الكبير؛ للشيباني (١/ ٢٨٣) ، ﴿روضِية الطالبينِ﴾ (١٠/ ٢٧٩) ، دالمنتقى، (٣/ ١٧٢) ، دالمبدع، (٣/ ٣٩١) .

وكذلك كل من يجوز أمانه(١) ، فعلم أن هجاءه للنبي على وأذاه لله تعالى ورسوله لا ينعقد معه أمان ولا عهد ، وذلك دليل على أن قتله حد من الحدود كقتل قاطع الطريق ، إذ ذلك يقتل وإن أومن كما يقتل الزاني والمرتد وإن أومن ، وكُلُّ حد وجب على الذمي فإنه لا يسقط بالإسلام وفاقاً .

الطريقة الثامنة: أنه قد دل هذا الحديث على أن أذى الله ورسوله علة للانتداب إلى قتل كل أحدٍ ، فيكون ذلك علة أخرى غير مجرد الكفر والردة ، فإن ذكر الوصف بعد الحكم / بحرف الفاء دليل على أنه(١) علة ، ١٥٨/ب والأذى لله ورسوله يوجبُ القتل، ويوجبُ نقضَ العهدِ، ويوجبُ الردة .

يوضح ذلك أن أذى الله ورسوله لو كان إنها أوجب قتله لكونه كافراً غير ذي عمه لم لوجب تعليل الحكم بالوصف الأعم ، فإن الأعم إذا كان

⁽١) يجوز أمان كل من وجدت فيه شروط الأمان وهي أربعة :

١ ـ الإسلام : فلا يصح أمان الكافر ، وإن كان يقاتل مع المسلمين .

٢ ـ العقل : فلا يصح أمان المجنون والصبي الذي لا يعقل .

٣- البلوغ : بلوغ المُوَمَّن شرط عند جهور الفقهاء . وقال عمد بن الحسن الشيباني :
 ليس بشرط .

٤ ـ عدم الخوف من الحربيين ، فلا يصح أمان المقهورين في أيدي الكفرة .

أما الذكورة فليست بشرط لصحة أمان المرأة عند جهور الفقهاء ، وقال ابن الماجشون من المالكية: إن أمان المرأة والعبد والصبي لا يجوز ابتداء ، ولكن إن وقع يمضي إن أمضاه الإمام وإن شاء رده .

انظر: «شرح السير الكبير» (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٧) ، «المغني» المطبوع مع الشرح (١٠/ ٤٣٢)، «مغنى المحتاج» (٢٧/٤) ، حاشية العدوي على شرح الرسالة (٢/٧) .

⁽٢) وذلك في قبوله عليه السلام : «فإنه قد آذى الله ورسوله» .

مستقبلاً بالحكم كان الأحس عديم التأثير ، فلما علل قبتله(١) بالوصف الأحصُّ عُلم أنه مؤثرٌ في الأمر بقتله ، لا سيا في كلام من أوي جوامع الكلم ، وإذا كان المؤثر في قتله أذى الله ورسوله وجب قتله وإن تاب ، كها ذكرناه فيمن سب النبي على من المسلمين ، فإن كلاهما أوجب قتله أنه آذي الله ورسوله ، وهو مقرّ للمسلمين بأن لا يفعل ذلك ، فلو كان عـقـوبة هذا المؤذي تسـقط بالتوبة سقطت عنهما، ولأنه قال سبحانه : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ الـلَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ الـلَّهُ فِــي الـدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدُّ لَـهُمْ عَذَابًا مُ هِينًا ﴾ (٢) وقيال في خيصوص هذا المؤذي(٣) : ﴿ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَّهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيْراً ﴾ (؛)، وقد أسلفنا(ه) أن هذه اللعنة توجب القبيل إذا أحبِّذ ، ولأنه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله ثم قال: ﴿ وَالَّذِينَ يُسُونُونَ الْسَمُسُومِينِسَ وَالْسَمُومِنَاتِ بِنَعْيُدِ مَا اكْتَسَبُّوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهِتَاناً وَإِثْمَا مُبِيناً ﴾ (١)، ولا حسلاف علىمناه أن الذين يوذون المؤمنين والمؤمنات لا تسقط عـ قــوبتـ هم بالتـوبة ، فالذين يؤذون الله ورسوله أحق وأولى ، لأن القرآن قـد بين أن هؤلاء أسـوأ حالاً في الدنيا والآخرة(٧٠)، فلو أسقطنا عنهم العقوبة بالتوبة لكانوا أحسن حالاً.

⁽۱) في (ب) بدون دهـ،

⁽٢) الآية (٥٧) سورة الأحزاب

 ⁽٣) هو كـعب بن الأشرف طاغية اليهود كها سبق في سبب نزول هذه الآية. انظر : ص (٥٦)
 (٧٥ ، ١٥٤ ، ١٥٨)

⁽٤) الآية (٥٢) سورة النساء

⁽٥) انظر ص (٨٨٥) .

⁽٦) الآية (٥٨) مسورة الأحزاب

⁽٧) وذلك لأن اللذين يتؤذون الله ورسوله ملعونون في الدنيا والآخرة ، ويدوقون العذاب المهين ، كما أنهم لا يوجد لهم نصير . بينها الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فإنهم يحتملون بهتاناً ، وعليهم إثم ذلك فأولئك أسوأ حالاً في الدنيا والآخرة من هؤلاء . والله أعلم .

وليس للمنازع هنا إلا كلمة واحدة ، وهو أن يقول : هذا() قد تغلظت عقوبته بالقتل ، لأنه نوع من المرتدين ، وناقض() العهد والكافر تقبل توبته من الكفر ، وتسقط عنه العقوبة ، بخلاف المؤذي بالفسق .

فيقال له: هذا لو كان الموجب لقتله إنها هو الكفر، وقد دلت السنة على (أن)(٣) الموجب لقتله إنها هو أذى الله ورسوله، وهذا أخص من عموم الكفر، وكها أن الزنى والسرقة والشرب وقطع الطريق أخص من عموم المعصية، والشارع رتب الأمر بالقتل على هذا الوصف الأخص الذي / نِسْبَته إلى سائر أنواع الكفر نسبة أذى المؤمنين إلى سائر أنواع ١/١٥٩ المعاصي، فإلحاق هذا النوع بسائر الأنواع جمع بين ما فرق الله (بينه)(١) ورسوله، وهو من القياس الفاسد(٥) كقياس الذين قالوا: إنها البيع مثل

⁽١) في (ب) زيادة : (أن) .

⁽٢) ني (ب) : اناقضي، .

⁽٣) ليس في (ج) .

⁽٤) ليس في (ج) .

⁽٥) من شروط الفرع في القياس ألا يكون في الفرع نـص أو إجماع يـدل عـلى حكم خالف للقياس، لأن القياس حينتلًا يكون مصادماً للنص أو الإجماع . والقياس الذي يصادم النص أو الإجماع يقال له قياس فأسد الاعتبار ، أو القياس الفاسد .

مشال المصادم للنص: قياس اشتراط الإيبان في عنق الرقبة في كفارة اليمين قياساً على كفارة السقتل، لأن ذلك يخافف إطلاق النص، وهو قوله تعالى: ﴿لاَ يُواَخِذُكُمُ اللّهُ بِاللّغوِ فِيْ السّمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُسُوّاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللّغوِ فِيْ أَيْسَمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُسُوّاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللّغوِ فِيْ أَرْسَطِ مَا تُطْعَمُ وَلَكِنْ يُسُورة المائدة. فلفظ أَوسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ الآية (٨٩) سورة المائدة. فلفظ رقبة هنا مطلق ، لم يشترط فيها أن تكون فيها مؤمنة بخلاف النص في كفارة القتل وهو قوله نعالى : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنا خَطاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ الآية (٩٢) سورة النساء . قيكون قياس كفارة اليمين على كفارة القتل فاسلاً ، لأنه يثريب عليه تغيير حكم الأصل ، وغالفة مقتضى النص المتعلّق بكفارة اليمين .

والمثنال المصادم للإجماع كها قال العلماء : إنه لا يصح قياس جواز ترك الصلاة في السفر على جواز ترك الصينام بجامع وجود السفر . ويعتبر هذا القياس فاسداً لأن العلماء أجمعوا على أن الصلاة لا يحل تركها من أجل السفر .

الربا، وإنها الواجبُ أن يوفر على كل نوع حظه من الحكم بحسب ما علقه به الشارع من الأسهاء والصفات المؤثرة الذي دل كلامه الحكيم على اعتبارها، وتغلظ عقوبته ابتداء لا يوجب تخفيفها انتهاء بل يوجب تغلظها مطلقاً إذا كان الجرمُ عظيها ، وسائر الكفار لم تغلظ عقوبتهم ابتداء ولا انتهاء (۱) مثل هذا ، فإنه يجوز إقرارهم بجزية واسترقاقهم في الجملة، ويجوز الكف عنهم مع القدرة لمصلحة ترتقب، وهذا بخلاف ذلك

وأيضاً ، فإن الموجب لقبتله إذا كان هو أذى الله ورسوله كان عارباً لله ورسوله كان عارباً لله ورسوله وساعياً في الأرض فساداً ، وقد أوما النبي الله إلى ذلك في حديث ابن الأشرف كها تقدم (٢) وهذا الوصف قد رتب عليه من العقوبة ما لم يرتب على غيره من أنواع الكفر ، وتحتمت (٢) عقوبة صاحبه إلا أن يتوب قبل القدرة .

إهدار النبي الطريقة التاسعة: أنا قد قدمنا عن النبي أنه أهدر عام الفتح دماء نسوة عند المراد الله المراد الله المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد

⁼ انظر : «الوسيط في أصول الفقه (ص ٤٠٩) .

وعرفه شيخ الإسلام بقوله : «وهو التسوية في الجنس بين المتباينين تبايناً لا يكاد يجمعها جامع كما سيأتي .

انظر: ص (۸۵۹)

⁽١) في (ج) : «والاثتهاء» .

⁽۲) انظر ص (۵۱ ، ۵۰ ، ۱۷۰ ، ۲۳۵).

⁽٣) في (ب) ر (ج) : احتمت ا

⁽٤) تقدم الحديث عن هؤلاء النسوة في ص (٢٦٠) .

⁽٥) هما فرتني وأرنب. انظر ص (٢٢٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣).

خُطُلٍ (١) اللتان كانتا تغنيان بهجائه، ومولاةً لبني عبدالمطلب (١) كانت تُؤذيه، وبينا بياناً واضحاً أنهن لم يُقتلن لأجل حراب ولا قتال ، وإنها قتلن لمجرد السب ، وبينا أن سبهن لم يجر بجرى قتالهن ، بل كان أغلظ ، لأن النبي على آمن عام الفتح المقاتلة كلهم إلا من له جرم خاص يوجب قتله ، ولأن سبهن كان متقدماً على الفتح ، ولا يجوز قتل المرأة في بعض الغزوات لأجل قتال منها متقدم قد كفت عنه ، وأمسكت في هذه الغزوة ، وبينا بياناً واضحاً أن قتل هؤلاء النسوة أدل شيء على قتل المرأة السابة من مسلمة ومعاهدة ، وهو دليل قوي على جواز قتل السابة وإن تابت من وجوه :

احدها: أن هـذه / المـرأة الكافـرة لم تقـتل لأجل أنها مـرتدة ، ولا ١٥٩/ب لأجل أنها مـقـاتلة كها تقـدم ، فلم يبق مـا يوجب قـتلها إلا أنها مفسدة في الأرض محاربة لله ورسـوله ، وهذه يجوز قـتلهـا بعـد التـوبة إذا كـان قـتلهـا جـائزاً قبلها بالكتاب والسنة والإجماع .

الثاني :(٣) سبُّ أولئك النسوة إما أن يكون حراباً أو جناية موجبةً للقتل غير الحراب ، إذ قتلهن لمجرد الكفر غير جائز كها تقدم ، فإن كان حراباً فالذمي إذا حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً يجب قتله بكلِّ حالٍ كها دل عليه القرآن ، وإن كان جناية أخرى مبيحة للدم فهو أولى وأحرى ، وقد قدمنا فيها مضى ما يبين أن هؤلاء النسوة لم يُقتلن

⁽١) تقلمت ترجته في ص (٢٢٠) .

⁽٢) وهي سارة تقدمت في (٢٥٠) .

⁽٣) في (ب) و (ج) زيادة : اأن، .

لحراب كان موجوداً منهن في غزوة الفتح ، وإنها قتلن جزاء على الجرم الماضي ونكالاً عن مثله ، وهذا يبين أن قتلهن بمنزلة قتل أصحاب الحدود من المسلمين والمعاهدين .

الثالث: أن اثنتين منهن قُتِلتا(۱) ، والثالثة(۲) أَخفيت حتى استُؤمن لها النبي على بعد ذلك فآمنها ؛ لأنه كان له أن يعفو عمن سبه كها تقدم ، وله أن يقتله ، ولم يعصم دم أحد عمن أهدر دمه عام الفتح إلا أمانه ، فعلم أن عجرد الإسلام لم يعصم دم هذه المرأة ، وإنها عصم دمها عفوه .

وبالحملة فقصة قتله لأولئك النسوة من أقرى ما يدل على جواز قتل السابة بكل حالٍ ، فإنه المرأة الحربية لا يبيح قتلها إلا قتالها ، وإذا قاتلت ثم تركت القتال في غزوة أخرى واستسلمت وانقادت لم يجز قتلها في هذه الثانية ، ومع هذا فالنبي على أمر بقتلهن .

وللحديث ولجهان :

احدهما : أن النبي على قد كان (٣) عاهد أهل مكة ، والظاهر أن عهده انتظم الكف عن (١) الأذى باللسان، فإن في كثيرٍ من الحديث ما يدلُّ

 ⁽١) وهما أرنب وسارة مبولاة عبدو بن هشام قبتلها على بن أبي طالب ـ وضي الله عنه ـ تقلم
 الحديث عنها في ص (٢٥٢ ، ٢٥٣).

 ⁽٢) وهي فرتنى ، استومن لها فأمنها النبي 難 وأسلمت وعاشت حتى زمن عثمان - رضي الله
 عنه - انظر قصتها ص (٢٢٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥١).

⁽٣) في (ب) : «كان قد بالتقديم والتأخير .

⁽٤) في (ج) زيادة : (عن الكف) .

على ذلك(١) ، وحينتذ فهؤلاء اللواي هجونه نقضز(١) العهد نقضاً خاصاً بهجائهن ، فكان للنبي ﷺ قتلهن بذلك وإن تُبْنَ ، وهذه ترجمهُ المسألةِ .

الثاني: أنه كان له أن / يقتل من هجاه إذا لم يتب متى قدر عليه ، ١/١٥٠ وإن كان حربياً ، لكن سقط هذا بموته كها يسقط بموته العفو عن المسلم والذمي الساب ، ويكون قد كان أمر الساب هو نخيرٌ فيه مطلقاً لكونه أعلم بالمصلحة ، فإذا مات تحتم قتل من التزم أن لا يسبّ ، وكان الحربي الساب كغيره من الحربيين إذا تاب .

وهذا الوجه ضعيفٌ ، فإنه إثبات حكم باحتمالٍ ، والأول جارٍ على القياس ، ومن تأمل قصة الذين أُهدرت دماؤهم عام الفتح علم أنهم كلهم كانوا عاربين لله ورسوله ساعين في الأرض فساداً .

الطريقة العاشرة: أنه ﷺ أمر في حالٍ واحدة بقتل جماعة عمن كان يؤذيه بالسب والهجاء، مع عفوه عمن كان أشد منهم في الكفر والمحاربة

مر الرسول تمثيل قسوم نائبوا يسبونه مع فوه عن سيرهم

⁽۱) المعاهدة التي تم الاتفاق عليها بين النبي الله وبين أهل مكة سنة ست من الهجرة ، نصوص هذه المعاهدة مروية في كتب السنة والسيرة ومن بنودها ـ كما رواه أبو داود في سننه _ عن المسور ومروان قالا : وإنهم أصطلحوا على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيهن الناس ، وعلى أن بيننا عيبة مكفوفة وأنه لا إسلال ولا إغلال انظر : وسنن أبي داود ، كتاب الجهاد ، باب في صلح العدو (٢١/٣٩٦) المطبوع مع بذل المجهود .

وذكره أيضاً الحافظ ابن حجر عن ابن اسحاق ، انظر "فتح الباري، (٣٤٣/٥) .

وذكر ابن الأثير أن معنى اعيبة مكفوفة اي: بينهم صدر نقي من الغل والخداع ، مطوي على الوفاء بالصلح . والمكفوفة : المشرجة المشدودة ، وقيل : أراد أن بينهم موادعة ومكافة عن الحرب تجريان مجرى المودة التي تكون بين المتصافين اللذين يثق بعضهم إلى بعض . انظر : (النهاية) (٣٢٧/٢ مادة عيب) .

والتحرض بسبّ النبي ﷺ وإيذائه باللسان مخالفة صريحة لهذا النص من المعاهد، فعاقب النبي ﷺ من قيام بهذا النقض للعبهد. ولعل في كلام شيخ الإسلام إشارة إلى هذا . والله أعلم .

⁽٢) في (ب): تنقضواه .

بالنفس والمال ، فقتل عقبة بن أبي مُعَيْط(١) صبراً (١) بالصفراء(٢) ، وكذلك النَّصْرَ بن الحارث() ، لما كانا يؤذيانه ، ويفتريان عليه ، ويطعنان فيه ، مع استبقائه عامة الأسرى .

وقد تقدم(ه) أنه قبال : يا معشر قريش ما لي أُقْتُلُ من بينكم صبراً ؟ لِمُقَالَ النبي(١) عَلَى : قَبِكُفُ رِكَ وَافْتِ رَائِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَى ١٠٠٠) ، ومعلومٌ أن مجرد الكفر يبيح القـتل ، فـعلم أن الافتراء على رسول الله ﷺ سبب (٨) آخر أخص من عـمـوم الكفر موجب للقتل ، فحيث ما وجد وجد معه وجوب القتل ، وأهدر عـام الفـتح دم الحويرثِ بن تُقيد(١) ، ودم أبي

⁽١) تقدمت ترجته في صلَّ (٢٧٨) .

⁽٢) صَبَرَهُ: أي حبسه ، صبر الإنسان على القتل : أن يجبس ويرمى حتى يموت . يقال : قد قتله صراً وصبره عليه .

انظر: «ترتيب القاموس المحيط» (٢/ ٧٩٣ مادة صبر) .

⁽٣) الصفراء : وادِّ من ناحية المدينة ، وهو وادكثير النخل والزرع والخير في طريق الحاج ، وهو فوق ينبع مما يلي المدينة ، بينه وبين بدر مرحلة .

انظر: (معجم البلدان) (٥/٣٦٧).

⁽٤) تقدمت ترجته في ص (٢٧٨) .

⁽٥) انظر (٢٨٠) من هذا الكتاب .

⁽٦) في (ب) بدون : دالنبي) .

⁽٧) سبق تخريجه في ص (٢٨٠).

⁽٨) في المطبوعة (سب) .

⁽٩) هو الحُوَيْـرث بن نُقَيْدُ بن وهب بن عبد بن قصى (٠٠٠ـ ٨ هــ).

كـان يؤذي رســول الله ﷺ بمكة وينشــد الهجاء فيه ، فلها كان يوم فتح مكة أهدر النس ﷺ دمه ، فأقبل على ـ رضى الله عنه ـ وكان محتفياً في بيته ، فلما أخبر بذلك خرج من بيته يريد أن يهرب إلى بيت آخر فتلقاء على فقتله .

انظر ترجته في: المغازي، الواقدي (٢/ ٨٥٧)، النساب الأشراف، للسلافري (١/ ٣٥٩)، والكامل؛ لابن الأثير (١٦٩/٢) .

سفيان بن الحارث(۱)، ودم ابن الرَّبَعْرى(۱)، وأهدر بعد ذلك دم كعب ابن زهير(۱)، وغيرهم، لأنهم كانوا يؤذون رسول الله على ، كها أهدر دم من ارتد وحارب(۱)، ودم من ارتد وافترى على رسول الله الهذان، ، ودم من ارتد وحارب وآذى الله ورسول أ(۱)، مع أمانه لجميع الذين حاربوه ونقضوا عهده ، فعلم أن أذاه سبب منفرد بإباحة القتل وراء الكفر والحراب بالأنفس والأموال كقطع الطريق وقتل النفس .

وقد تقدم (۱۷) ما كان يأمر به ويقر عليه إذا بلغه وما كان يحرض عليه المسلمين من قتل الساب دون غيره من الكافرين ، حتى إنه لا يحقن دم الساب إلا عفوه بعد ذلك ، فعلم أنه كان يلحق الساب بذوي الأفعال المرجبة للقتل من قطع طريق (۸) ونحوه ، وهذا ظاهر لمن تأمله فيها مضى من الأحاديث ، وما لم / نذكره ، ومثل هذا يوجب قتل فاعله من مسلم ١٦٠/ب ومعاهد وإن تاب بعد القدرة ، وإذا ضم هذا الوجه إلى الذي قبله وعلم أن الأذى وحده سبب يوجب القتل لا لكونه من جنس القتال لأن النبي قد آمن الذين قاتلوه بالأنفس والأموال من الرجال .

⁽١) تقلمت ترجته في ص (٢٦٨).

⁽۲) تقدمت ترجته في ص (۲۲۲).

⁽۲) تقلعت ترجمته في ص (۲٦٧).

⁽٤) كها جرى لمقيس بن صبابة ، وقد تقلمت قصته ص (٢٢٠).

⁽٥) كما جرى لعبدالله بن سعد بن أبي سرح ، وقد تقدم الحديث عنه ص (٢١٩).

⁽٦) كها جرى لابن خطل ، وقد تقلمت قصته في ص (٢٢٠ ، ٢٥٠ ، ٦٠٠).

⁽٧) كيا جرى في قصة بنت مروان انظر (١٩٥ ، ٧٦٧).

⁽٨) في (ب) و (ج): قبأله .

فأمان المرأة التي أتت بها يشبه القتال أولى لو كان جرمها من جنس القتال ، ولأن المرأة إذا قاتلت في غزوةٍ من الغزوات ثم غزا المسلمون غزوة وعلموا أنها لم تقاتل فيها بيند ولا لسان لم يجز قتلها عند أحد من المسلمين علمناه ، و(١) هؤلاء النسوة كان أذاهن متقدماً على فتح مكة ، ولم يكن لهن في غـزو الفـتـح مـعـونة بيـدٍ ولا لســانِ ، بل كنّ مـســتسلمات منقادات لو علمن أن إظهار الإسلام يعصم دماء هن لبادرن إلى إظهاره، فهل يعتقد أحد أن مثل هذه المرأة تُقتل لكونها محارية خصوصاً عند الشافعي فإن منصوصه أن قتل المرأة والصبي إذا قاتلا بمنزلة قتل الصائل(٢) من المسلمين يقيصد به دفعها وإن أفضى إلى قتلها ، فإذا انكفار، بدون القبتل الأسر أو ترك للقشال ونحو ذلك لم يجز قبتلها ، كما لا يجوز قبتل الصائل(١) . فإذا(١) كان ﷺ يأمر بقتل من كان يؤذيه ويهجوه من النساء ، وقد تركن ذلك واستسلمن وربها كن يوددن أن يُظُّ هـرن الإسلام إن كان عاصهًا ، وقد آمن المقاتلين كلهم ، علم أن السب سبب مستقلَّ موجبٌ لحل(١) دم كلِّ أحدٍ ، وأن تركه ذلَّةٌ وعجزٌ .

⁽١) في (ج) زيادة : اكان، .

⁽٢) سَيَاتِي تعريف الصائلِ والحكم فيه ص (٨٦٩).

⁽٣) ني (ج) : دانکفي؛

⁽٤) انظر مذهب الشافعيُّ في اللهذب، (٢/ ٢٣٣، ٢٣٤).

⁽٥) في (ج) : فبالواوه .

⁽٦) في (ج) : ايحل .

يُــوْيـد ذلك أن النبي عَلَيْهُ آمن أهل مكة إلا من قاتل ، إلا هؤلاء النفر فإنه أمر بقتلهم قاتلوا أو لم يقاتلوا ، فعلم أن هؤلاء النسوة قُتلن لأجل السب ، لا لأجل أنهن يقاتلن .

نصة ابن أبي -

الطريقة الحادية عشرة: أن عبدالله بن سعد بن أبي سرح(۱) كان قد ارتد وافترى على النبي على أنه يُلقًنه (۱) الوحي ويكتب له ما يريد(۱۱) ، فأهدر النبي على دمه ، ونذر بعض المسلمين ليُقتُلنه ، ثم حبسه عثمان أياماً حتى اطمأن أهل مكة ، ثم جاء به تائباً ليبايع النبي على ويؤمنه ، فصمت النبي على طويلاً رجاء أن يقوم إليه الناذر أو غيره فيقتله ويوفي بنذره .

ففي هذا دلالةً على أن المفتري / على رسول الله ﷺ الطاعن عليه قد ١/١٦١ كان له أن يقتله ، وأن دمه مباحً ، وإن جاء تائباً من كفره وفريته ، لأن قتله لو كان حراماً لم يقل النبي ﷺ ما قال ، ولا قال للرجل : «هَلاً

⁽١) تقلمت ترجته في ص (٢١٩).

⁽٢) في (ب): ديلقيه، .

⁽٣) كان عبدالله بن سعد بن أبي سرح بكتب لرسول الله ﷺ الوحي . فربها أمل عليه رسول الله ﷺ فيقول : «كذلك الله» ألله ﷺ فيقول : «كذلك الله» ويقره . وافتتن وقال : ما يدري عمد ما يقول ، إني الأكتب له ما شئت ، هذا الذي كتبتُ يُوحي إلَي كما يوحي إلى عمد ، وخرج هارباً من المدينة إلى مكة مرتداً .

وذكر ابن عبدالبر أنه قبال لهم : وإن كنت أُصَرَف محمد حيث أريد ، كان يمل عليَّ ﴿ وَذِيرَ حَكِيم ﴾ فأقول : أو عليم حكيم ؟ فيقول : نعم كل صواب ١ .

انظر : قمغازي الواقدي، (٢/ ٨٥٥) ، قالاستيماب، (٩١٨/٣) .

وَفَّيْتَ بِنلْرِكَ(١) بِقَتْلِهِ ١٥٠٠).

ولا خلاف بين المسلمين عَلِمناه أن الكافر إذا جاء تائباً مريداً للإسلام مظهراً لذلك لم يجز قتله لذلك ، ولا فرق في ذلك بين الأصلي والمرتد ، إلا ما ذكرناه من الخلاف الشاذ في المرتد ، مع أن هذا الحديث يبطل ذلك الخلاف ، بل لو جاء الكافر طالباً لأن يُعرَض عليه الإسلام ويقرأ عليه القرآن لوجب أمانه لذلك .

كَمَا قَالَ (١) تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبَلِغُهُ مَأْمَنَهُ ﴾ (١) .

وقال تعالى في المشركين : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّالَاةَ وَآتَوُا الرَّكَاةَ فَخَلُوا سَبِيلَهُم ﴾ (١).

- (١) في (ب) و (ج) بدون : قباءً .
- (٢) ورد هذا الحديث في قصة عبدالله بن سعد بن أبي سرح .

رواه بهذا اللفظ محمد بن سعد في الطبقات (٢/ ١٤١) وفي إسناده : علي بن زيد ، قال عنه الحافظ ابن حجر : ضعيف من الرابعة ، «التقريب» (٢/ ٣٧) .

وذكره الهيشمي في المجمع الزوائد؛ في باب غزوة الفتح باختلاف في اللفظ وقبال : (رواه

الطبراني في الأوسط وفيه الحكم بن عبدالملك وهو ضعيف، (١٦٧/٦ ، ١٦٨). (٣) لا خـلاف عنـد جمهور الفقـهاء أن المرتد إذا جـاء تائباً تقبل توبته ، وقد تقدم ذلك مفصلاً

ص (٣٠_ ٣١) ولم يخالف فيه إلا عبيد بن عمير فقال في الرجل يكفر بعد إيهانه يقتل .
وهو أيضاً رأي طاووس فـقــال : الا يقبل منه دون دمه الذي يرجع عن دينه، . وهو أيضاً
قول الحسن البصرى .

انسظر : «مصنف عسبدالرزاق» (۱۰/ ۱۹۲ برقسم ۱۸۹۹) ، (۱۲۲/۱۰، ۱۹۷ برقسم ۱۸۷۰) ، وكتاب المرتد من «الحاوي الكبير» للهاوردي (۵۷) .

- (٤) في (ج) بزيادة لفظ الجلالة .
- (٥) من الآية (٦) مسورة التربة، تكملة الآية: ﴿... ذَلِكَ بِأَنَّـهُمْ قَوْمٌ لاَ يَعْلَمُونَ﴾
  - (١) من الآية (٥) سورة التوبة.

وعبدالله بن سعد إنها جاء تائباً ملتزماً لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، بل جاء بعد أن أسلم كها تقدم ذكرُ ذلك ، ثم إن النبي على بين أنه كان مريداً لقتله ، وقال للقوم : «هَا قَامَ بَعْضُكُمْ إِلَيْهِ لِيَقْتُلُه»(۱) و «هَا قَلْتُ مَريداً لقتله ، وقال للقوم : «هَا قَلْ قَلْمَ بَعْضُكُمْ إِلَيْهِ لِيَقْتُلُه»(۱) و «هَا قَلْتُ بِنَالُولِكَ فِي قَتْلُهِ (۱) فعلم أنه قد كان جائزاً له أن يقتل من يفتري عليه ويؤذيه من الكفار وإن جاء مظهراً للإسلام والتوبة بعد القدرة عليه ، وإن وفي ذلك دلالة ظاهرة على أن الافتراء عليه وأذاه يجوز له قتل فاعله ، وإن أظهر الإسلام والتوبة .

وعما يشب هذا إعراضه عن أبي سفيان بن الحارث(٢) وابن أبي أمية(١)

⁽١) لم أجد من رواه بهذا اللفظ ، وروى النسائي في سننه في كتاب تحريم الدم ، الحكم في المرتد باختلاف في اللفظ ولفظه : «أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رأني كففت يدي عن بيعته فيقتله، وإسناده حسن (١٠٦/٧) .

وأبو داود في سننه في كـتــاب الجـهــاد ، باب قــتل الأسير وألا يعرض عليه الإسلام وإسناده حسن (٢٢٦/١٢ ، ٢٢٧) المطبوع مع بذل المجهود .

والطحاري في «شرح معاني الآثار» في كتاب الحبجة في فتح رسول الله ﷺ مكة عنوة وإسناده حسن (٣٠/ ٣٣٠).

وأورده ابن الأثير في جامع الأصول عن أبي داود والنسائي وقال المحقق: وهو حديث حسن (٨/ ٣٧٤_ ٢٧٢ برقم ٦١٤٩).

والهيشمي في «مجمع الزوائد» ، باب غزوة الفتح وقال : رواه أبو يعلى والبزار ورجالهما ثقات (٦/ ١٩٦) .

⁽٢) تقدم تخريجه في ص (٢٢٣).

⁽٣) هو أبو سفيان بن الحارث بن المغيرة بن الحارث بن عبدالمطلب بن هاشم بن عم النبي ﷺ وأخوه من الرضاعة ، تقدمت ترجمته في ص (٢٦٨).

⁽٤) هو عبدالله بن أبي أمية بن المغيرة المخزومي (٠٠٠ـ ٨ هــ).

أخو أم سلمة زوج النبي ﷺ وابن عمة النبي ﷺ وكان من أشد الناس عداوة للنبي ﷺ في الحاهلية . ولما خرج النبي ﷺ في الحاهلية . ولما خرج النبي ﷺ فقتح مكة أتاه بنيق العُقَاب ، فلم يأذن له ، فتكلمت فيه أخته أم سلمة حتى أذن له فسلم عليه ، وبايعه ، وحسن إسلامه حتى استشهد يوم الطائف .

انظر ترجمته في : «أنساب الأشراف» للبلافرى (١/ ٣٦١) ، «الاستيعاب» (٣/ ٨٦٨ ، ٨٦٨) ، «أسد الغابة» (٣/ ١٧٧ ، ١٧٧ ) ، «الإصابة» (٤/ ١١ _ ١٤) .

وقد جاءا مهاجرَين يريدان الإسلام ، أو قد أسلها ، وعلل ذلك بأنها كانا يؤذيانه ويقعان في عرضه ، مع أنه لا خلاف علمناه أن الحربي إذا جاء يريد الإسلام وجبت المسارعة إلى قبوله منه ، وكان الاستيناء(١) به حراماً. وقد عده بعض الناس كفراً(١) .

وقد كانت سيرته عليه المسارعة إلى قبول الإسلام من كل من أظهره وتأليف الناس عليه بالأموال وغيرها أشهر من أن يوصف ، فلما أبطأ عن هذين وأراد أن لا يلتفت إليهما البتة علم أنه كان له أن يعاقب من كان يؤذيه ويسبه وإن أسلم وهاجر ، وأن(٢) لا يقبل منه من الإسلام والتوبة ما يقبله من الكافر الذي لم يكن يؤذيه ، وفي هذا دلالة على أن السبّ وحده موجب للعقوبة.

يوضح ذلك ما ذكره أهل / المغازي أن علي بن أبي طالب قال لأبي ١٦١/ب سفيان بن الحارث: اثت رسول الله على من قِبَل وجهه، فقل له ما قال إخوة يـوسف لـيوسف: ﴿تَالَـلّـهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّـهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِيْنَ﴾(٤)، فإنه لا يرضى أن يكون أحدٌ أحسن قولاً منه، ففعل

 ⁽١) من الأثباءة : أي الانتظار والـتربص ، يقبال : استأنيت بفلان : أي لم أعجله ، ويقال :
 استأن في أمرك أي لا تعجل .

انظر: (لسان العرب) (٤٩/١٤ مادة ألى) .

⁽٢) لأنه صدَّ عن سبيل الله ، وهو من أعمال الكافرين ، وقد توعدهم الله في آبات كثيرة لصدهم عن سبيل الله ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَشْخِذُوا أَيْسَانَكُم دَخَلاً بَيْنَكُم فَشَرِنَّ قَدَرًا بَعْدَ نُبُونِها وَتَذُوقُوا السَّو، بِسَا صَدَدْتُم عَنْ سَبيل الله وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمِ الآية (٩٤) سورة النحل. وقوله تعالى: ﴿ الذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَمْ عَذَابًا فَاللهِ وَلَوْلَا السَّوْلُ عَنْ سَبِيلُ اللهِ وَلَوْلَا اللهِ وَلَا لَهُ عَذَابًا فَاللهُ وَلَا لَهُ عَنْ سَبِينُ اللهِ وَلَا لَهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ وَلَوْلَا لَا لَهُ وَلَا لَا لَا لَهُ وَلَوْلًا لَا لَا لَهُ عَلَيْلًا لَهُ فَاللّهُ 

⁽٣) في (ب) بدرن : اأنه.

⁽٤) من الآية (٩١) ســورة يوسف.

ذلك أبو سفيان ، فقال له رسول الله ﷺ : ﴿ لاَ تَشْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُو أَرْحَمُ الرَّاحِمِيْنَ ﴾ (١x١) .

ففي هذا دلالة على أن ما ناله من عرضه كان له أن يعاقب عليه وأن يعفو كما كان ليوسف على أن يعاقب إخوته على ما فعلوا به من الإلقاء في الجُبِّر، وبيعه للسيارة(١) ، ولكن لكرمه عفا على ولو كان الإسلام يسقط حقوق الله لم يتوجه شيء من هذا .

وقد تقدم تقرير هذا الوجه في أول الكتاب(٥) ، وبينًا أنهُ نصَّ في جواز قتل المرتد الساب بعد إسلامه ، فكذلك قتل الساب المعاهد لأن المأخذ واحدٌ .

ويما يوضحه أن المسلمين قد كان استقر عندهم أن الكافر الحربي إذا أظهر الإسلام حرم عليهم قتله ، لا سيها عند السابقين الأولين مثل عثمان ابن عفان ونحوه ، وقد علموا قوله تعالى : ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِناً ﴾ (١) وقصة أسامة بن زيلو٧) ، وحديث

⁽١) من الآية (٩٢) سنورة يوسف .

⁽٢) انظر : كتاب «الفنون» لابن عقسيل (٩٨/٢) .

أيضاً: االإصابة ا (١٣/٤).

 ⁽٣) الجب : بثر لسم تطو ، وتسميت بذلك إسا لكونه محفوراً في جبوب ، أي أرض غليظة ،
 وإما الأنه قد جُبٌ ، والجَبُّ قطع الشيء من أصله كجب النخل .

انظر : المفردات للراغب، (ص ٨٥ كتاب الجبة مادة جب) .

⁽٤) السيارة : الجماعة . انظر : المفردات للراغب (ص ٢٤٧) .

⁽٥) انظر ص (٤٢١ ، ٥٣٠).

⁽٦) من الآية (٩٤) سورة النساء .

⁽٧) تقدمت قصة أسامة بن زيد في ص (٦١٨) .

المقداد(۱) ، فلما كان أولئك الذين أهدر النبي على دماءهم : منهم من قُتِل ، ومنهم من أخفي حتى اطمأن أهل مكة وطلب من النبي الله أن يبايعه ، دل على أن عثمان رضي الله عنه وغيره من المسلمين علموا أن إظهار عبدالله ابن سعد بن أبي سرح ونحوه الإسلام لا يحقن دماءهم دون أن يؤمنهم النبي على وإلا فقد كان يمكنهم أن يأمروهم بإظهار الإسلام والخروج من أول يوم .

والظاهر _ والله أعلم _ أنهم قد كانوا أسلموا ، وإنها تأخرت بيعتهم للنبي على الإسلام (ومع ذلك فلم يعصم دماءهم فثبت أنهم علموا أن جرم مثل هؤلاء لا يعصمه مجرد الإسلام)(١) حتى يُـوَمّنهم النبي في وذلك دليلً على أنه قد كان للنبي في قتلهم لأجل سبه مع إظهار التوبة .

وقد رُوي عن عكرمة (٢) أن ابن أبي سرح رجع إلى الإسلام قبل فتح مكة ، وكذلك ذكر آخرون أن ابن أبي سرح / رجع إلى الإسلام قبل فتح ١/١٦٢ مكة إذ نزل النبي ﷺ بمر الظهران (٤٤٠) .

وهذا الـذي ذكروه نصُّ في المسألة ، وهو شبيةً بالحق ، فإن النبي

⁽١) سبق حديث المقداد بن عمرو في ص (٦١٨) .

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة .

⁽۲) تقلمت ترجته في ص (۱٤۱).

⁽٤) موضع على مرحلة من مكة . (يعرف حالياً بوادي فاطمة) .

انظر: (٨/ ٢١).

⁽٥) لم أجد .

ﷺ لما نزل بمر الظهران شعرت به قريش حينتل ، وابن أبي سرح قد علم ذنبه ، فيكون قد أسلم حينتل ، ولما بلغه أن النبي ﷺ قد أهدر دمه تغيب حسى استُؤمن له ، والحديث لمن تأمله دليل على أن النبي ﷺ كان له أن يقتله وأن يؤمنه ، وأن الإسلام وحده لم يعصم دمه حتى عفا عنه رسول الله ﷺ .

فمن ذلك أن عنهان جاء ليشفع له إلى النبي على ، فصمت عنه رسول الله على طويلاً ، وأعرض عنه مرة بعد مرة ، وعشهان يأتيه من كل وجهة وهو معرض عنه رجاء أن يقوم بعضهم فيقتله ، وعثهان في ذلك يكب على النبي على يقبل رأسه ويطلب منه أن يبايعه ، ويذكر أن لأمّه عليه حُقُوقاً ، حتى استحيا النبي على من عثهان فقضى حاجته ببيعته ، مع أنه كان يود أن لا يفعل (١) ، فعلم أن قتله كان حقاً له ، له أن يعفو عنه ويقبل فيه شفاعة شافع وله أن لا يفعل ، ولو كان عمن يعصم الإسلام دمه لم يجتج إلى شفاعة ولم يجز رد الشفاعة .

⁽۱) ذكر الواقدي في مغازيه أن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ أخذ بيد عبدالله بن سعد بن أبي سرح ، وأقبل على النبي 難 فقال : فيارسول الله إن أمه كانت تحملني وتمشيه ، وترضعني وتقطعه ، وكانت تلطفني وتتركه فيهبه لي . فأعرض عنه وسول الله 難 وجعل عثمان كلما أصرض عنه النبي 難 أصرض عنه النبي 難 بوجهه استقبله فيعيد عليه هذا الكلام . فإنها أعرض عنه النبي 難 عنه إرادة أن يقوم رجل فيضرب عنقه ، لأنه لم يؤمنه فلما رأى ألا يقدم أحد ، وعثمان قد أكب على رسول الله ﷺ : قبر وهو يقول : يارسول الله ، تبايعه فلماك أبي وأمي : فقال رسول الله ﷺ : قنعمة .

انظر : قمغازي الواقدي، (٨٥٦/٢) .

ومنها: أنْ عِنْهَانَ لِمَا قِبَالَ لَلْنَبِي ﷺ : إنه يَفُرُّ مَنْكُ ، قِبَالَ وَأَلُّمُ أَبَايِسِعِمَ وَأُومِسِنَهُ عَال : بلي، ولكنه يتذكر عظيم جرميه ، فقال : ﴿الْإِسْلَامُ يَحُبُّ مَا قَبْلُـهُ ﴾(١) وفي هذا بيـانٌ لأن خوفهُ من النبي ﷺ أن يقتلهُ إنها ذال بأمانه وبيعته ، لا لمجرد الإسلام (وَإِنَّ إِثْمَهُ زَالَ بَالْإِسْلَام) (٢) فعُلم أن الإسلام يمحو إثم السبُّ ، وأمَّا سقوطُ القتل فلا يحصلُ بمجردِ الإســــلام ، لأن النبــي ﷺ أَزَالَ حــوف مِــنَ القـــّــل بِالأَمَانِ ، وَأَزَالَ خَوْفَــهُ مِنَ الذُّنبِ بِالإسلامِ .

ومما يدل على أن الأثبياء لهم أن يعاقبوا من آذاهم بالهلاك وإن أظهر وعاقب التوبة والندم ما رواه حماد بن سلمة (م) عن على بن زيد بن جُدُعان (١) عن عبدالله بن الحارث بن نوفل(٥) أن قارون كان يؤذي موسى _ عليه السلام _ وكان ابن عمه فبلغ من أذاه إياه أن قال لامرأة بغيّ : إذا اجتمع الناس عندي خداً فستعالي وقبولي: إن موسى رَاوَدَانِي عَنْ نفسي ، فلها كان / ١٦٢/ب

(١) ذكره بهذا السياق الواقدي في مغازيه (٢/ ٨٥٦) .

وأما قبوله عليه السلام الإسلام يجب ما قبله؛ فقد تقلم تخريج هذا الجزء من الحديث في ص (۲۳۰) .

(٢) منا بين القوسين ساقط من (ج) ومن المطبوعة .

(٣) تقدمت ترجمته في صل (١٢١).

(٤) تقلمت ترجته في ص (٢٢٢).

(٥) هو أبو محمد عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي (٠٠٠ـ ٨٤ هــ).

ولد في حياة النبي ﷺ ووى عن عـمـر وعثبان وأبي بن كعب وعلى وغيرهم ــ رضى الله عنهم

ـ وروى عن ابن شــهـاب وعـبـدالملك بن عمير وابنه إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن نوفل

إيذاء قارون

قال ابن حجر: قال ابن عبدالبر: أجمعوا على توثيقه.

انظر ترجته في : (طبقات ابن سعده (٥/ ٢٤ ـ ٢٦) ، ونسب قريش، (٣٠ ، ٣١) ، وأسد الغابة؛ (٣/ ٢٠٧) ، دالتقريب؛ (١/ ٤٠٨) .

الغد واجتمع الناس جاءت فسارت قارون ثم قالت للناس: إن قارون قـال لي كـذا وكذا ، وإن موسى لم يقل لي شيئاً من هذا ، فبلغ ذلك موسى _ عليه الصلاة والسلام _ وهو قائمٌ يصلي في المحراب، فخر ساجداً فقال : أي ربُّ ، إن قارون قد آذاني وفعل وفعل ، وبلغ من أذاه إياي أن قال ما قال ، فأوحى الله إلى موسى : (أن)(١) يا موسى إني قد أمرت الأرض أن تطيعك ، وكان لقارون غرفة قد ضرب عليها صفائح الذهب ، فأتاه مـوسى ومعه جلساؤه ، فقال يا قـارون : قد بلغ من أمرك(٢) أن قلت كذا وكذا ، يا أرض خذيهم ، فأحذتهم الأرض إلى كعبهم ، فهتفوا : يا موسى يا موسى ادع لنا ربك أن ينجينا مما نحنُ فيه فنؤمن بك ونتبعك ونطيعك ، فقال : خـذيـــم(٢) ، فأخذتهم(١) إلى أنصــاف سوقهم ، فهتفوا وق الوا: يا موسى ادعُ لنا ربكَ أن (٥) ينجينا مما نحن فيه فنؤمن بك ونتبعك ونطيعك ، فقال : يا أرضُ خذيهم فأخذتهم إلى ركبهم فلم يزل يقول : يا أرض خـذيهم ، حـتى تطابقت عليـهم وهـم يهتـفـون ، فأوحى الله إليـه يا مـوسى ما أفظُّك ! أما إنَّـهُـمُ لو كانوا إياي دعوا لخلصتهم(١) .

ورواه عبدالرزاق(٧) قال حدثنا جعفر بن سليهان(٨) حدثنا علي بن زيد

⁽۱) ليس **ق** (ب) .

⁽٢) في (ب) : «أذاك» .

⁽٣) في (ب) : قيا أرض خذيهم .

⁽٤) في (ب) زيادة : االأرض) .

⁽٥) ليس **ق** (ب) .

 ⁽٦) رواه مجاهد في تفسيره بنفس الطريق عن عبدالله بن الحارث بن نوفل ، وقد تبين من دراسة
 رجال السند أن إسناده ضعيف .

انظر: القسير بجاهده (٤٩١، ٤٩٢).

⁽٧) تقلمت ترجته في ص (١٥٧).

⁽٨) هو أبو سليمان جعفر بن سليمان الضبعي البصري (١٠٠ ـ ١٧٨ هـ) .

ابن جدعان ، فذكره أبسط من هذا ، وفيه أن المرأة قالت : إن قارون بعث إلى فقال : هل لك إلى أن أمو لك وأعطيك وأخلطك بنسائي على أن تأتيني والملأ من بني إسرائيل عندي تقولين : يا قارون ألا تنهى موسى عن أذاى .

وإني لم أجد اليوم توبة أفضل من أن أكذب عدو الله وأبرىء رسول الله ، قال : فنكس (۱) قارون رأسه ، وعرف أنه قد هلك ، وفشا الحديث في الناس حتى بلغ موسى على ، وكان موسى الله شديد الغضب ، فلما بلغه ذلك توضأ ثم صلى فسجد وبكى وقال : يارب عدوك قارون كان لي مؤذيا ، فذكر أشياء ، ثم لم يتناه حتى أراد فضيحتي ، يارب فسلطني عليه ، فأوحى الله إليه أن مر الأرض بها شئت تطعك ، قال : فجاء موسى عليه السلام يمشي إلى قارون ، فلها رآه قارون عرف الغضب في وجهه ، فقال : يا موسى ارحمني ، فقال موسى : يا أرض خذيهم ، فاضطربت / داره ، وخسف به وبأصحابه إلى ركبهم ، وساخت داره ١/١٦٣ على قدر ذلك ، وجعل يقول : يا موسى ارحمني ، ويقول موسى :

علم زاهد ، عدَّث الشيعة ، روى عن أبي عسران الجوني وثابت البناني ومالك بن دينار وعلي بـن زيد بن جـدعـان وغيرهم . وروى عنه عـبـدالرزاق ومسـدد بن مسرهد ويشر بن هـلال وغيرهم .

قال ابن حجر : صدوق ، زاهد لكنه كان يتشيع ، من الثامنة .

انظر ترجته في : «طبقات ابن سعده (٧/ ٢٨٨) ، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١١) ، «تهذيب الكيال» (١٩٦/١) ، «التقريب» (١/ ١٣١) .

⁽۱) النكس : قلب الشيء على رأسه ، نكس رأسه : أماله ، ونكسته تنكيساً ، ونكس رأسه إذا طأطاً من ذل .

انظر: السان العرب، (٦/ ٢٤١ مادة نكس) ..

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره عن علي بن زيد بن جدعان نحوه بتيام القصة (١١٨/٢٠).

فَهِذَهُ القَصَةُ مَعَ أَنَّ النَّبِي ﷺ قَالَ لَابِنَ مَسْعُودٍ ـ رَضِي اللهُ عَنْهُ لَلَّهُ اللَّهِ وَعَنَا مِنْكَ ، لَقَدْ بَلْعَهُ قُـولَ القَائلُ : إِنَّ هَذَهُ لَقَسَمَةٌ مَا أُرْيِد بِهَا وَجِهُ اللهُ وَدَعْنَا مِنْكَ ، لَقَدْ أُودِي مُوسَى بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ ١٧٤).

فهذا _ مع ما ذكرناه من أحوال النبي ﷺ دليلٌ على أن الأنبياء _ صلوات الله عليمهم وسلامه _ لهم أن يعاقبوا من آذاهم وإن تاب ، ولهم أن

كيا أخرج في تاريخه بنفس الطريق والقصة (٤٤٩/١) ، ٤٥٥) وفي إسنادهما (علي بن زيد بن جدعان) وهو ضعيف من الرابعة . (٣٧/٢) .

وابين أبي حاتم في تفسيره عن عبدالله بن الحارث بن نوفل بتهام القصة وقبال المحقق : إسناده حسن لغيره . الظر : "تفسير أبن أبي حاتم، (١/ ٤١٩ ، ٤٢٠ برقم ٥٧١) تحقيق : إبراهيم بكر علي رقمها في المركز (٨٧١) .

والحاكم في «المستدرك» في كتاب التفسير عن عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنها ـ نحوه غتصراً ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (٢٠٨/٢ ، ٤٠٩) . وذكره البغوي في «ممالم التنزيل» بأطول من هذا ولم ينسب إلى أحد (٣/٤٥٦) ، ٤٥٧) . وذكره ابن الجوزي في وزاد المسيره باختصار عن ابن عباس رضي الله عنها ـ (٢٤٤/٦) ، ٢٤٥) .

وأورده السيوطي في «الدر المشور» ونسبه إلى عبدالرزاق وابن أبي حاتم (٦/ ٤٤١) .

(١) هذا جزء من الحديث ورد في قصة الرجل اللي اعترض على تقسيم الغنيمة وهو من حديث عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - .

رواه البخاري في صحيحه بألفاظ متقاربة في كتاب فرض الخمس باب ما كان النبي الله يعطى المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (١/ ٢٥١ ، ٢٥٢ برقم ٢١٥٠) . وفي كتاب أحاديث الأنبياء باب الدخلوا الباب سجداً وقولوا حطة (٦/ ٤٣٦ برقم ٢٤٠٥) وفي كتاب المغازي باب غزوة الطائف (٨/ ٥٥ برقم ٢٣٥٥) وفي كتاب الأدب ، باب من أخبر صاحبه بها يقال فيه (١٠/ ٤٧٥ برقم ٢٠٥٩) وباب الصبر على الأذى (١٠/ ٥١١ برقم ٥١٠٥) وفي كتاب الاستئذان ، باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة (٢٢٥) مرقم ٢٢٩١) .

ومسلم في صحيحه في كتاب الزكاة ، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام (٢/ ٢٣٩ برقم ١٠٦٢) .

والإمام أحد في دمسنده (٢١٦/٥ برقم ٣٦٠٨) .

يعفوا عنه ، كما ذلك لغيرهم من البشر ، لكن لهم أن يعاقبوا من يؤذيهم بالقتل والهلاك ، وليس لغيرهم أن يعاقبه بمثل ذلك .

وذلك دليلٌ على أن عقوبة مؤذيهم حدٌ من الحدود ، لا لمجرد الكفر، فإن عقوبة الكافر تسقطُ بالتوبة بلا ريبٍ ، وقارون قدر، كان تاب في وقت تنفعُ فيه التوبة ، ولهذا في الحديث: وأما إنهم لو كانوا إياي دَعَوا كَلَّهُم لَو كانوا إياي لفظ: (لرَحِمتُهُم وإنها كان يرحمهم سبحانه والله أعلم بان يستطيب نفس موسى من أذاهم (له)(٢) كما يستوهب المظالم لِمَنْ يرحمه من عباده عن هي له ويعوضه منها.

الطريقة الثانية عشرة: ما تقدم() من حديث أنس بن زنيم الله الله الذي ذُكر عنه أنه هجا النبي الله ثم جاءه وأنشده قصيدة تتضمن إسلامه وبراءته بما قيل عنه ، وكان معاهداً ، فتوقف النبي الله فيه ، وجعل يسألُ العفو عنه حتى عفا عنه () ، فلو لم تكن العقوبة بعد الإسلام على السبّ من المعاهد جائزة لما توقف النبي الله في حقن دمه ، ولا احتاج

⁽١) في (ب) : اكان قد، بالتقديم والتأخير .

⁽٢) ليس في (ج) . .

⁽٣) في (ج) : ارحها

⁽٤) انظر ص (٢١٣)

⁽٥) تقلمت ترجته في ص (٢١٣).

⁽٦) بعد التوقيع على معاهدة الحديبية دخلت بنو بكر في عهد قريش ، ودخلت خراعة في عهد رسول الله على وكان بين القبيلتين عدارة وثارات في الجاهلية فلما وقعت هذه المدنة صارت كل من القبيلتين في أمن من الأخرى فاغتنمت بنو بكر هذه الفرصة ليصيبوا من خزاعة الثار القديم وكان آخر ما كان بين خزاعة وبني بكر - كما قال الواقدي - : «أن أنس بن زنيم الديلي هجا رسول الله على فسمعه غلام من خزاعة ، فوقع به فشجه ، فخرج إلى قومه فأراهم شجته ، فنار الشر مع ما كان بينهم ، وما تطلب بنو بكر من خزاعة من دمائها .

إلى العفو عنه ، ولولا أن للرسول على عليه حقّاً يملك استيفاء بعد الإسلام لما عفا عنه كها لم يكن يعفو عمن أسلم ولا تبعة عليه ، وحديثه لمن تأمله دليل واضحٌ على جواز قتل من هجا النبي على من المعاهدين ثم أسلم . كها أن حديث ابن أبي سرح(۱) دليلٌ واضحٌ على جواز قتل من سبه مرتداً ثمَّ أسلم ، وذلك أنه لما بلغه أنه هجاه وقد كان مهادناً موادعاً ، وكان العهد الذي بينهم يتضمن الكف عن إظهار أذاه(۱) ، وكان على ما قيل / عنه قد هجاه قبل أن يقتل بنو بكور (۱) خزاعة (۱) وقبل أن ينقضوا ۱۲۱/ب

يارب إن ناشد عمداً حلف أبينا وأبيه الألسدا والقصيدة .

فليا فرغ الركب قالوا: يارسول الله ، إن أنس بن زنيم الديلي قند هجاك فأهدر النبي به حمد فليا بلغ أنس بن زنيم الحبر قندم على رسول الله به معتذراً بما بلغه وأنشد قصيدة التي مطلعها:

بـل الـله يهديهم وقال لك أشهد أبــر وأوفى نمــة مــن محــــــدِ أأنت الذي تُهدى معد بأمره فيا حملت من ناقة فوق رحلسها

> القصيادة . وتشفو لوكو قبا

وتشفع له كبير قبيلته نوفل بن معاوية حتى عفا عنه ﷺ .

انظر التفاصيل: امغازي الواقدي، (٢/ ٧٨٢ ـ ٧٩٠) .

- (١) تقدمت ترجمته في ص (٢١٩).
- (٢) تقدم بيان ذلك في ص (٢٠٨ ، ٢٠٩) .
- (٣) بنو بكر : بطن من كنانة بن خزيمة من العدنانية ، وهم بنو بكر بن عبد مناة بن كنانة بن
   خُريمة بن مدوكة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .

انظر: (معجم قبائل العرب) لرضا كحالة (٩٢/١).

(٤) خزاعة : قبيلة من الأزد ، من القحطانية . وهم : بنو عمرو بن ربيعة منازلهم بأنحاء مكة في مر الظهران وما يليه ـ ويعرف حالياً بوادي فاطمة ـ وهم الآن قسيان بحسب بلادهم :
 ١ ـ خزاعة الوادي ، يسكنون وادي فاطمة بقرية تدعى دف خزاعة .

٢ خراعة البر وهم بطنان: الطّلحة ، والصقارية ، والبطنان أسفل واديي مِلْكا وعُـرنة .
 ومن خـزاعة فخذ ينزل المُـلَيْـح بقرب السيل الصغير شهال الطائف .

انظر: «معجم قباتل العرب» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩) ، «معجم قباتل المملكة العربية السعودية» لحمد الجاسر (١/ ٢٠٠) .

فهاجم نوفل بن معاوية مع جماعته على خزاعة ، وقتل منهم عشرين رجلاً ، فأسرع عمرو
 ابن سالم الحزاعي إلى النبي ﷺ وأنشد قصيدة التي مطلعها :

العهد، فلذلك نذر النبي على دمه ، ثم أنشد قصيدة تتضمن أنه مسلم يقولُ فيها «تَمَلَّمُ رَسُولُ اللّهِ» و «نُبِينِ» رَسُولُ اللّهِ» و وينكر فيها أن يكون هجاه ، ويدعو على نفسه بذهاب اليد إن كان هجاه ، وينسب الذين شهدوا عليه إلى الكذب ، ويلغت رسولَ الله على قصيدتُه واعتذاره قبل أن يجيء إليه ، وشفع له كبير قبيلته نوفل بن معاوية ، وكان نوفل هذا هو الذي نقض العهد وقال : ديا رَسُولَ اللّهِ أَنْتَ أُولَى النَّاسِ بِالْعَفْو، وَمَن مِنَّا لَمْ يُعَادِكَ وَيُوذِكَ، وَنَحْنُ فِي جَاهِلِيةٍ لاَ نَدْرِي مَا نَأْخُذُ وَمَا نَدَعُ حَتَّى هَدَانَا اللَّهُ بِكَ وَأَتَقَذَنَا بِكَ (عَنِ)، الْهَلُك، وَقَدْ مَا نَاجُدُ وَمَا نَدَعُ حَتَّى هَدَانَا اللَّهُ بِكَ وَأَتَقَذَنَا بِكَ (عَنِ)، الْهَلُك، وَقَدْ نَجِدْ يَهَامَة أَحَداً مِنْ ذِي رَحِمْ (ه) ولا بعيد الرَّحِمْ كَانَ أَبَرَّ مِنْ خُزَاعَةَ ، فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ يَهَامَة أَحَداً مِنْ ذِي رَحِمْ (ه) ولا بعيد الرَّحِمْ كَانَ أَبَرَّ مِنْ خُزَاعَةً ، فَأَسْكُتَ نَوْفَلَ بُسنَ مُعَاوِيةً ، فَلَسَمًا سَكَتَ قال رَسُولُ الله عَلَى : «قَدْ عَفُوتُ فَال نَوفل : فِذَاكَ أَبِي وَأُشِيًا اللّه عَلْ وَقَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، قال نوفل : فِذَاكَ أَبِي وأُشِيَّانَ .

(١) وذلك كها جاء في قصيدته :

تعلم رسول الله أنك مدركي تعلم رمسول الله أنك قادر

انظر : «مغازي، الواقدي (۲/ ۷۹۰) .

(٢) في (ب): (نبي الله) والمثبت هو الصحيح. وهو كها جاء في قصيدته:

ونُـــُبُــي رســول الله أني هجــوته فلا رفعت سوطي إلي إذن يدي سوى أنني قلت يا ويح فــــــة أصـــــبوا بنحس يوم طلق وأسعد

وأن وعبيداً منك كبالأخذ باليد

عل كل سكن من تهام ومنجد

انظر : دمغازي الواقدي، (۲/ ۷۹۰) .

- (٣) تقدمت ترجمته في ص (٢١٦).
  - (٤) ليس ق (ج) .
  - (٥) في المطبوعة زيادة : •قريب،
- (٦) انتظر : «منفازي الواقدي» (٢/ ٧٩٠ ، ٧٩١) ، «أمند الغبابة» (١٤٧/١) ، «الإصابة» (١/ ١٢٢ ، ١٢٣) .

فلو كان الإسلام المتقدم قد عصم دمه لم يحتج إلى العفو ، كما لم يحتج إليه من أسلم ولا حدّ عليه ، ولكان قال: الإسلام يجب ما قبله ، كها قباليه لغيره من الحربيين كما يقبوله من يقبول: إن هذا لا يقبتل بعد إسلامه ؟ فيقول : «الإسلامُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ، وصاحب الشريعة بين أن ما أسقط قبتله عفوه ، وذلك أن قوله: «عَفَوْتُ عَنْمُهُ إما أن يكون أفاده سقوط ما كان نذره من دمه أو لم يفده ذلك ، فإن لم يفده فالا معنى لَـقـوله: ﴿ وَهُوْتُ عَـنْـهُ ۗ وَإِن كَـانَ قـد أفـاده سـقـوطُ ذلك الإهدار ، فَقَبَل ذلك لو قتله بعض المسلمين بعد أن أسلم وقبل أن عفا عنه النبي على لكان جائزاً ، لأنه متبعّ لأمر رسول الله ﷺ بقتله أمراً مطلقاً إلى حين عفا عنه ، كما أن أمره بقـتل ابن أبي سرح كـان باقياً حكمه إلى أن عفا عنه ، وكذلك عسبهم إذْ لم يقتلوه قبل عفوه ، وهذا بيِّنٌ في هذه الأحاديث بياناً واضحاً ، ولو كان عند المسلمين أنَّ من هجاه / من معاهد ثمَّ أسلم عصم دمه لكان ١/١٦٤ نوفلُ وغيره من المسلمين علموا ذلك ، وقالوا له كما قالوا لكعب بن زهير(١) ونحـوه ممن هجـاه وهو حـربـيٌّ : إنه لا يقتل من جاءه مسلمًا ، ألا ترى أنهم لم يظهروه لرسول الله ﷺ حتى عف عنه كما لم يظهروا ابن أبي سرح حستى عسفا عنه ، بخلاف كعب بن زهير وابن الزُّبعُرَى(١) فإنها جاءا بأنفسها لشفتها بأنه لا يمكن قتل الحربي إذا جاء مسلمًا ، وإمكان أن يُقتل الذمي الساب والمرتد الساب وإن جاءا مسلمين وإن كانا قد أسلها ، ثم إنه قال في قصيدته :

⁽١) تقدمت ترجته في ص (٢٦٧).

⁽٢) تقلمت ترجمته في ص (٢٢٢).

فَإِنَّ لِلْ عِرْضاً خَرَّفَتُ وَلا دَما مَ مَرَفَتُ فَقَكْر عَالِمَ الْحَقُّ وَاقْصِدِ (۱) فصح بين خرق العرض وسفك الدم ، فعلم أنه مما يؤخذ به وإن أسلم ، ولولا أن قتله كان عكناً بعد إسلامه لم يحتج إلى هذا الإنكار والاعتذار .

ويؤيد ذلك أن النبي على لم ينذر دم واحد بعينه من بني بكر الناقضي العهد إلا هذا ، مع أنهم فعلوا تلك الأفاعيل ، فعلم أن خرق عرضه كان أعظم من نقض العهد بالمقاتلة والمحاربة باليد ، وقد تقدم الحديث بدلالته، وإنها نبهنا عليه هنا إحالة على ما مضى (١٠) .

السب حـ الطريقة الثالثة عشرة: أنه قد تقدم أنه كان له اله أن يقتل من القصاص فلا أغلظ له وآذاه ، وكان له أن يعفو عنه () ، فلو كان المؤذي له إنها يُقتل للردة لم يُجُوز العفو عنه قبل التوبة ، وإذا كان هذا حقاً (له) () ، فلا فرق فيه بين المسلم والذمي ، فإنه قد أهدر دم من آذاه من أهل الذمة ، وقد تقدم (ه) أن ذلك لم يكن لمجرد نقض العهد ، فعلم أنه كان الأذاه ، وإذا كان له أن يقتل من آذاه وسبه من مسلم ومعاهد وله أن يعفو عنه علم أنه بمنزلة القصاص وحد القذف وتعزير السب لغير الأنبياء من البشر ، و() إذا كان كذلك لم يسقط عن مسلم ولا معاهد بالتوبة كها لا تسقط هذه

⁽١) هذا البيت من القبصيدة التي أنشدها أنس بن زنيم الديلي معتلزاً إلى النبي على من الذي بلغه من أمره .

انظر : «مغازي» الواقدي (٢/ ٧٩٠) ، «الإصابة» (١/٣٢١) .

⁽٢) وهو أنس بن زنيم الديلي تقدمت قصته في ص (٢١٣ ، ٧٩٠).

⁽٣) انظر: ص (٢١٤ ، ٧٩٠) وما بعدها.

⁽٤) ليس في (ب)

⁽٥) تقدم ذلك في ص (٣٢٢) رما بعدها .

⁽٦) ق (ب): قبالفاء،

الحدود بالتوبة ، وهذه طريقة قوية ، وذلك أنه إذا كان على قد أباح الله له أن (يَقْتُلُ مَنْ سَبّهُ وَأَبَاحَ لَهُ أَنْ) (١) يعفو عنه كان المغلب في هذا الحد حقه ، بمنزلة / سبّ غيره من البشر ، إلا أن حدّ سابه القتل وحد ساب ١٦١/ب غيره الجلد ، وإذا كان المغلب حقه ، فكان الأمر في حياته مفوضاً إلى اختياره لينال بالعفو علي الدرجات تارة ويقيم بالعقوبة من الحدود ما ينال به أيضاً علي الدرجات ، فإنه على نبي الرحمة ، ونبي الملحمة (١) ، وهو الضحوك القتال (١٠) ، والذمي قد عاهده على أن لا يخرق عرضه ، وهو لو أصاب لواحد من المسلمين أو المعاهدين حقاً من دم أو مالي أو عرض ثم أسلم لم يسقط عنه ، فأولى أن لا يسقط عنه هذا .

وإذ قد قدمنا أن قتله لم يكن لمجرد نقض العهد وإنها كان لخصوص السب ، وإذا كان يجوز له أن يقتل هذا الساب بعد مجيئه مسلماً وله أن يعفو عنه ، فبعد موته تعذر العفور؛ ، وتمحضت العقوبة حقاً لله سبحانه ، فوجب استيفاؤها على مالا يخفى إذ القول بجواز عفو أحد عن هذا بعد رسول الله على يفضي إلى أن يكون الإمام غيراً بين قتل هذا واستبقائه ، وهو قول لاره، يعلم به قائلاً ، ثم إنه خلاف قواعد الشريعة وأصولها ،

⁽١) ما بين القوسين ليس في المطبوعة .

 ⁽٢) روى الترمـذي في الشيائل باب ما جاء في أسياء رسول الله عنه عن حليفة _ رضي الله عنه _
 قــال : لــقــيت النبي على في بعض طرق المدينة فــقــال : «أنا محمــد وأنا أحمد وأنا نبي الرحمة ونبي المستوبة وأنا المقمّــ ، وأنا الحاشر ونبي الملاحم» .

انظر : «الشيائل؛ للترمذي (ص ١٩٧ برقم ٣٦٠) .

والبغوي في دشرح السنة، ، باب أسهاء النبي ﷺ (٢١٢/١٣ ، ٢١٣ برقم ٢٦٣١) .

⁽٣) لم أجد حديثا بهذا اللفظ .

⁽٤) ني (ب) ر (ج) زيادة : اعتها .

⁽٥) في (ب) و (ج) : ﴿ يَعْلُمُ ا .

وقد تقدم فيها مضى الفرق بين حال حياته وحال مماته .

الطريقة الرابعة عشرة : أنه قد تقدم(١) الحديث المرفوع إن كان ثابتاً : (مَن سَبُّ نبيًّا قُتِلَ ، وَمَن سَبُّ أَصْحَابَهُ جُلِدَ (٢) فأمر بالقتل مطلقاً كما أمر بالجلد مطلقاً ، فعلم أن السبُّ للنبي عليه موجبٌ بنفسه للفـتل ، كما أن سبُّ غيره مـوجبٌ للجلدِ ، وأنَّ ذلك عـقـوبةٌ شرعـيةٌ على ـ السبِّ ، وكما لا يسقطُ هذا الجلدُ بالتوبةِ بعدَ القدرةِ فكذلكَ لا يسقطُ هذا القتأر

الطريقة الخامسة عشرة :أقوال أصحاب رسول الله ﷺ وأفعالهم.

وأفعسالهسم

النصـــوص مسن أقوال الصحـــــابـة

فمن ذلك : أن أبا بكر _ رضى الله عنه _ كتب إلى المهاجر بن أبي أمية (٣) في المرأة التي غنت بهجاء النبي على : الولا مَا سَبَقَتَنِي فِيهَا

لأَمَــرَتُكَ بِقَتْلِــهَا؛ لَإِنَّ حَدَّ الْأَنْبِيـَـاء لَيْسَ يُشْبِهُ الْـحُدُّوْدَ ، فَـمَـنْ تَعَاطَى ذَلِكَ مِن مُسلِم فَهُوَ مُرْتَدُّ أَوْ مُعَاهِدٍ فَهُوَ مُحَارِبٌ غَادِرٌ »(؛)، فأخبره

أبو بكر أنه لولا الفـوت لأمره بقتلها من غير استتابة ولا استثناء حال توبةٍ،

مع أن غالب من يُقَدُّم لِيقُتل / على مثل هذا يبادر إلى التوبة أو الإسلام إذا 1/١٦٥ علم أنه يدرأ عنه القتل ، ولم يستفصله الصديق عن السابة: هل هي

مسلمةٌ أو ذميةٌ ؟ بل ذكر أن القتل حدُّ مَنْ سبُّ الأنبياء ، وأنَّ حدمُ م ليس كحدُّ غيرهم ، مع أنه فـصّل في المرأة التي غنّت بهجاء المسلمين بين

(١) انظر: ص (١٨٨).

⁽٢) سبق تخريجه في ص (١٨٨). (۲) تقدمت ترجته في ص (۲۷۹)

⁽٤) تقلم تخريجه في ص (٣٧٩).

أن تكون مسلمةً أو ذمّيةً(١).

وهذا ظاهرٌ في أن عقوبةَ الساب حدُّ للنبي واجبةٌ عليه ، له أن يعفو عنها في بعض الأحوال ، وأن يستوفيها في بعض الأحوال ، كما أن عقوبةَ سابٌ غيره حدُّ له واجبةٌ على السابّ .

وقوله: «مَنْ الله عَلَى الله مِنْ مُسْلِم فَهُو مُرْتَدًا ليس فيه دلالة على قبول توبته ، لأن الردة جنس تحتها أنواع : منها ما تقبل فيه التوبة ، ومنها ما لا تقبل ، كها تقدم التنبيه على هذا (۱) ، ولعله أن تكون لنا إليه عودة ، وإنها غرضه أن يبين الأصل الذي يبيح دم هذا ، وكذلك قوله «فَهُو مُحَارِبٌ غَادِرٌ الإن المحارب الغادر جنس يباح دمه ، ثم منهم من يُقتلُ وإن أسلم كها لو حارب بقطع الطريق أو باستكراه مسلمة على الزنى ونحو ذلك (١) .

⁽۱) يتبين ذلك من نص الخطاب الذي كتبه أبو بكر الصديق إلى المهاجر بن أبي أمية - رضي الله عنها _ في المرأة التي تغنت بهجاء المسلمين فقال : «أما بعد ، فإنه بلغني أنك قطعت بدا امرأة في أن تغنت بهجاء المسلمين ، ونزعت ثنيتها ، فإن كانت ممن تدعي الإسلام فأدب وتقدمة دون المئلة . وإن كانت ذمية فلعمري لما صفحت عنه من الشرك أعظم ، ولو كنتُ تقدمتُ إليك في مثل هذا لبلغت مكروها ، فاقبل الدعة وإياك والمثلة في الناس ، فإنها مأثم ومنفرة إلا في قصاص .

بينها لم يفصُّ ل الصديق في المرأة التي تغنت بشتم النبي ﷺ وهاك نص الخطاب :

قبلغني الذي سرت به في المرأة التي تَغَنَّتُ وزَسَّرَتُ بَسْسَيمة رسول الله على فلولا ما سبقتني فيها الأمرتك بقتلها ، لأن حد الأنبياء ليس يشبه الحدود ، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد ، أو معاهد فهو محارب غادره .

انظر : «تاريخ الطبري» (٣/ ٣٤١ ، ٣٤٢) .

وفي إسنادهما : سيف بن عمر التميمي ، ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ . التقريب (١/ ٣٤٤) .

⁽٢) أي في خطاب أي بكر الصديق إلى المهاجر بن أبي أمية في المرأة السابة .

⁽٣) انظر : ص (٦٩٦) وما بعدها .

 ⁽٤) الأنه يعتبر نقضاً وقد تقدم في ص (٤٩١، ٢١٩، ٧٢٦) أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قتل رجالاً من أهل اللمة استكره مسلمة ثم صلبه .

قال تعالى : ﴿ إِنَّا مَا جَزَاءُ الَّهِ يَسَنَ يُسَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِسِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ (١) الآية، ثم إنه لم يرفع العقوبة إلا إذا تابوا قبل القدرة عليهم ، وقد قدمنا أن هذا محاربٌ مفسدٌ ، فيدخل في هذه الآية .

وعن مجاهدٍ(١) قبال : أنّي عـمـر برجـل يُسُـبُ النبي ﷺ فقتله ، ثم قال عمر : من سبُّ الله أو سبُّ أحداً من الأنبياء فاقْتُلُـوهُ(٣) .

هـذا ، مع أن سيرته في المرتد أنه يستناب ثلاثاً ، ويطعم كلَّ يوم رضيفاً لعله يتوبُ () ، فإذا أمر بقتل هذا من غير استتابة علم أن جرمه أغلظ عنده من جرم المرتد المجرد ، فيكون جرم سابه من أهل العهد أغلظ من جبرم من اقتصر على نقض العهد ، لا سيها وقد أمر بقتله مطلقاً من غير ثُنْياً(ه) .

وكذلك المرأة التي سبت النبي ﷺ فقتلها خالد بن الوليد ولم يستتبهان دليلٌ على أنها ليست كالمرتدة المجردة .

⁽١) من الآية (٣٣) سورة المائدة .

⁽٢) تقلمت ترجته في ص (٦١) .

⁽٣) رواه حرب في مسائله عن مجاهد . انظر : فزاد المعاد، (٥/ ٦٠)

⁽٤) كما تقلم عن عمر _ رضى الله عنه _ .

⁽٥) الثنيا ، والثنوي : ما استثنيته ، والثنيا : الاستثناء .

انظر: (لسان العرب) (١٤/ ١٢٥ مادة ثني).

⁽٢) هذا الأثر مروي عن رجل من بلقين ، رواه عبدالرزاق في مصنفه في كتاب الجهاد ، باب من سب النبي ﷺ عن رجل من بلقين بلفظ : (أن امرأة كانت تسب النبي ﷺ فقال النبي

ﷺ مَن يكفيني عدوي ؟ فخرج إليها خالد بن الوليد فقتلها . (٣٠٧/٥ برقم ٩٧٠٥) .

وأبو عسبيد في اكتاب الأموال؛ (ص ١٩٣ برقم ٤٨٣) .

وابن زنجـويه في (كتاب الأموال) (١/ ٤٣٢ برقم ٧٠٧) .

وكذلك حديث محمد بن مسلمة (١١) لما حلف ليقتلن ابن يامين (١١) لما ذكر أن قتل ابن الأشرف كان غدراً (١٦) وطلبه لقتله بعد ذلك بمدة طويلة ، ولم ينكر المسلمون ذلك عليه (١١) مع أنه لو كان قتله لمجرد الردة / لكان ١٦٥/ب قد عاد إلى الإسلام بها أتى به بعد ذلك من الشهادتين والصلوات ولم يقتل حتى يست ب .

وابن حزم في «المحلى» إلا أنه ذكر «الرجل» بدلاً من المرأة وقال في آخره» هذا حديث مسند
 صحيح ، وقد رواه علي بن المديني عن عبدالرزاق . وهذا رجل من الصحابة معروف
 باسمه الذي سياه به أهله فرجل من بلقين» (٤٣٧/١٢) .

والبيهقي في «السنن الكبرى» من طريق ابن مهدي مثله (٨/ ٢٠٢) .

⁽١) تقدمت ترجته في ص (١٤٦).

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (١٨٣).

⁽٣) وقد رد الإسام البغوي على الرأي القائل بأن قتل كعب بن الأشرف كان غلراً حيث قال : قد ذهب بمعض من ضل في رأيه ، وزل عن الحق ، إلى أن قتل كعب بن الأشرف كان غدراً وفتكاً ـ فأبعد الله هذا القائل ، وقبع رأيه ـ ذهب عليه معنى الحديث ، والتبس عليه طريق المصواب ، بل قد روي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي هي أنه قال : والإيهان قيد الفتك لا يفتك مومن على والفتك أن يقتل من له أمان فجأة . وكان كعب بن الأشرف عن عاهد رسول الله في أن لا يعين عليه أحداً ، ولا يقاتله ثم خلع الأسان ، ونقض المهد ، ولحق بمكة ، وجاء معلنا معاداة النبي في يهجوه في أشعاره ، ويسبه فاستحق المقتل لذلك ، وفي الحديث أن كعب بن الأشرف عاهده ، فخزع منه هجاءه للنبي في أي قطع ذمته وعهده .

انظر : فشرح السنة؛ (١١/ ٤٥ ، ٤٦) .

⁽³⁾ كان حديث محمد بن مسلمة مع ابن يامين عند مروان بن الحكم لما كان أميراً على المدينة فقال مروان ـ وعنده ابن يامين النضري ـ «كيف كان قتل ابن الأشرف» ؟ قال ابن يامين : كان غدواً . ومحمد ابن مسلمة جالس شيخ كبير ، فقال : «يا مروان أيُعنَّرُ رَسُولُ اللهِ عندك ؟ والله ما قتلناه إلا بأمر رسول الله على والله لا يؤويني وإياك سقف بيت إلا المسجد، وحلف أن يقتل ابن يامين إذا ظفر به ، فوجده بالبقيع وجعل يضربه بالجرائد ، وقال : والله لو قدرت على السيف لقتلتك» .

انظر : دمغازي، الواقدي (١٩٢/١ ، ١٩٣) .

وكذلك قول ابن عباس في الذميّ يرمي أمهات المؤمنين فإنّه لا توبّة لَهُ الله المنه في هذا المعنى ، وهذه القضايا قد اشتهرت ، ولم يبلغنا أن أحداً أنكر شيئاً من ذلك كها أنكر عمر - رضي الله عنه - تحريق الزنادقة الذي لم يستتب (۱۱) ، وكها أنكر ابن عباس - رضي الله عنه - تحريق الزنادقة وأخبر أن حدَّهم القتل (۱۲) - فعلم أنه كان مستفيضاً بينهم أنَّ حدَّ السابُ أن يقتل ، إلا ما رُوي عن ابن عباس: «مَنْ سَبَّ نبيّاً مِنَ الأَنْبِياء فَقَدُ كَذَّبَ بِرَسُولِ اللّه بِيَّا وَهِ فَي رِدَّةٌ ، يُستَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ وَإِلاَّ قُتِلَ الله وهذا في سب يتضمن جحد نبوة نبيّ مِن الأنبياء ، فإنه يتضمن تكذيب رسولِ في سب يتضمن جحد نبوة نبيّ مِن الأنبياء ، فإنه يتضمن تكذيب رسولِ على أنه ليس بنبيّ وسبه بناء على أنه ليس بنبيّ فهذه ردة عضة ، ويتعين حمل حديث ابن عباس على هذا أو نحوه إن كان عفوظاً عنه ، لأنه أحبر أن قاذف أمّ هَاتِ الْمُؤْمِنِيْنَ على الْ توبة لَهُ ، فكيف تكون حرمتهن لأجلِ (سَبً) (۱) النبيّ على أعظمُ من حرمة نبيً معرُوفِ مذكور في القُرْآنِ ؟ .

⁽١) تقدم تخريجه في ص (٦٣٦).

⁽۲) كيا تقلم عنه في ص (۲۰۳).

⁽٣) وكان انكار ابن عباس على على بن أي طالب - رضي الله عنهم - كيا جاء في البخاري في كتاب استشابة المرتدين والماندين وقتالهم باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم عن عكرمة قال : وأني علي - رضي الله عنه - بزنادقة فأحرقهم ، فيلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله الا تعلبوا بعذاب الله ولقتلتهم لقول رسول الله هم دمن بلل دينه فاقتلوه (٢/٧/١٢ برقم ٢٩٢٧) .

زاد الترمذي «فبلغ ذلك علياً فقال: صدق ابن عباس، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم (٥/ ٢٤ برقم ١٤٨٣).

⁽٤) تقدم في ص (٦٦١، ١٤٥).

⁽٥) ني (ب) : دانه، .

⁽٦) ليس في (ب) .

المطريقة السادسة عشرة: أن الله سبحانه وتعالى أوجب لنبينا الله على عبرد التصديق (بنبوته) (۱) . على عبرد على القلب واللسان والجوارح حقوقاً ذائدةً على عجرد التصديق (بنبوته) (۱) . التصديب العبدان على القلب واللسان بنبسونه كما أوجب سبحانه على خلقه من العبادات على القلب واللسان والجوارح أموراً ذائدةً على عجرد التصديق به سبحانه ، وحرام سبحانه لحرمة رسوله ما يباح أن يفعل مع غيره ما أموراً ذائدةً على عجرد التكذيب بنبوته .

فمن ذلك: أنه أمر بالصلاة عليه والتسليم بعد أن أخبر أن الله وملائكته يصلون عليه من والصلاة (٢) عليه تتضمن ثناء الله عليه ، ودعاء الخير له ، وقربته منه ، ورحمته له ، والسلام (١) عليه يتضمن سلامته من كل آفة ، فقد جمعت الصلاة عليه والتسليم جميع الخيرات ، ثم إنه يصلي سبحانه عشراً على من يصلي عليه مرة (١٥٥١) حضاً للناس على الصلاة عليه ، ليسعدوا بذلك ، وليرجمهم الله بها .

⁽١) ليس في (ب) .

⁽٢) كَمَا حَسَّاء في قُولِه تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهُ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا السَّلِيْنَ آمَنُوا صَلُوا عَلَيْهِ وَمَلَّسَمُوا تَسْلِيْماً ﴾ الآية (٥٦) مسورة الأحزاب.

 ⁽٣) والصلاة في الأصل الدهاء والاستغفار . والصلاة من الله الرحمة ، وصلاة الله على رسوله:
 رحمته له وحسن ثنائه عليه . ومن الملائكة : دعاء واستغفار ، وبه سميت الصلاة صلاة لما فيها من الدعاء والاستغفار .

انظر: ﴿ لَسَانُ العربِ ١٤/ ٢٦٤ ، ٢٦٥ مادة صلا) .

⁽٤) السلام : في الأصل ، السلامة ، يقال : سَلِم يَسْلَم سلاماً وسلامة ، ومنه قيل للجنة دار السلام ، لأنها دار السلامة من الأفات .

انظر : السان العرب؛ (١٢/ ٢٩١ مادة سلم) .

⁽٥) روى الإصام مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن عن عبدالله بن عسرو بن العاص : أنه سمع النبي ﷺ يقول : إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا علي فإنه من صلى عليّ صلاة ، صلى الله عليه بها عشراً ثم سلوا الله لي الوسيلة. فإنها منزلة في الجنة لا ينبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون هو ، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة» (١/٨٨٠ ، ٢٨٩ برقم ٢٨٤).

⁽٦) في (ج) زيادة (واحدة) .

ومن ذلك : أنه أخبر أنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم(١) ، فمن حقه أنه يجب أن يؤثره / العطشان بالماء ، والجائع بالطعام ، وأنه يجب أن يؤقى ١/١٦٦ بالأنفس والأموال كما قال سبحانه وتعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِيْنَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الأَعْسَرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسه ﴾ (١) .

فعلم أن رغبة الإنسان بنفسه أن يصيبه ما يصيب النبي ﷺ من المشقة معه حرام .

وقدال تعالى مخاطباً للمؤمنين فيها أصابهم من مشقاتِ الحصر والجهاد: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِسِيْ رَسُولِ اللَّهِ أَسُوةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ اللَّهَ وَالْيَوْمَ اللَّهَ كَيْدِراً ﴾ (٣) .

ومن حقه : أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه وولده وجميع الخلق كما دل على ذلك قوله سبحانه : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيْرَتُكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبُ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾(١) الآية ، مع الأحاديث الصحيحة المشهورة كما في الصحيح من قول عمر

⁽١) كها جاء في قبوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِيْسَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَذْوَاجُهُ أُسَّهَاتُهُمْ ﴾ من الآية (٦) سورة الأحزاب.

⁽٢) من الآية (١٢٠) مسورة الشوبة، تبكملة الآية : ﴿... ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَّا وَلَا نَصَبٌ وَلا مَسْخُمُصَةٌ فِسِيْ مَسِيْلِ اللَّهِ وَلا يَطَعُونَ مَوْطِتًا يَغْيُظُ الكُفَّارَ وَلا يَنَالُونَ مِنْ عَلُو نَصَبٌ وَلا مَنْطُوا الكُفَّارَ وَلا يَنَالُونَ مِنْ عَلُو نَصَابً إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ مِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْسُحْسِنِيْنَ ﴾

⁽٣) الآية (٢١) سنورة الأحزاب.

⁽٤) من الآية (٢٤) سورة التوبة.

- رضي الله عنه - : بارسول الله لأنت أحب إلى من كل شيء ، إلا من نفسي ، فقال : لا يا عمر ، حتى أكون أحب إليك من نفسك ، قال : فأنت والله يا رسول الله أحب إلي من نفسي ، قال : الآن ياعمر(۱)، وقال فأنت والله يا رسول الله أحب إلي من نفسي ، قال : الآن ياعمر(۱)، وقال فأنت والله يأو مِنْ أَحَدُكُمْ حَتَى أَكُونَ أَحَبُ إليهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنَ ، متفق عليه(۱).

ومن ذلك : أن الله أمر بتعزيره وتوقيره فقال : ﴿وَتُسَعَزِّرُوهُ وَمُنْ عَالَى الله أمر بتعزيره وتوقيره فقال : ﴿وَتُسَعَزِّرُوهُ وَتُوَلِّيهِ وَمَنْ وَمَنْ فَلَ مَا فَلَهُ سَكِنَةٌ وَطَمَأْنِينَةٌ مِن الإجلال ما يؤذيه، والتوقير : اسم جامعٌ لكل ما فيه سكينةٌ وطمأنينةٌ من الإجلال والإكرام وأن يعامل من التشريف والتكريم والتعظيم بها يصونه عن كلً ما يخرجه عن حد الوقار .

ومن ذلك : أنه خصمه في المخاطبة بها يليق به فقال : ﴿لاَ تُمجُّعُلُوا

⁽١) رواه البخاري في كتاب الأيهان والنذور ، باب كيف كان يمين النبي ﷺ عن عبدالله بن هشام (١١/ ٥٢٣ برقم ٦٦٣٧) . المطبوع مع افتح الباري،

والإمام أحمد في «مسئده» وإستاده حسن (٣٣٦/٤) .

 ⁽۲) حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيهان ، باب
 حب الرسول ﷺ من الإيهان بتهام اللفظ (۱/ ٥٨ برقم ١٥) .

ومسلم في صحيحه في كشاب الإيهان ، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمعين (١/ ٦٧ برقم ٤٤) .

والنمسائي في «سننه» في كتماب الإبيان وشرائعه بتهام اللفظ (٨/ ١١٤ ، ١١٥) .

وابن ماجمة في السننه، في المقدمة ، باب الإيمان (١/ ٢٦ برقم ٦٧) .

وأحمد في امسنده، ورجاله ثقات (٣/ ١٧٧) .

⁽٣) من الآية (٩) سورة الفتح، تكملة الآية: ﴿...وَتُسَبُّحُوهُ بُكُرَّةٌ وَأَصِيلًا﴾.

دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضَا ﴿ (۱) فنهى (۱) أن يقولوا:

يا عمد ، أو يا أحمد ، أو يا أبا القاسم ، ولكن يقولون يا رسول الله ،

يا نبي الله ، وكيف لا يخاطبونه بذلك والله سبحانه وتعالى أكرمه في مخاطبته
إياه بيا لم يكرم به أحداً من الأنبياء ، فلم يدعه باسمه في القرآن قط ، بل
يقول: ﴿ يَا أَيْسَهَا النَّبِيُّ قُلُ لاَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُودْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا

يقول: ﴿ يَا أَيْسَهَا النَّبِيُّ قُلُ لاَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُودْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا

وَزِيْنَتَهَا ﴾ (١٠٠ ، ﴿ يَا أَيْسَهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجِكَ ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجِكَ ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجِكَ ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجِكَ ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشَّراً ١١١/ وَيَدِيراً ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَا طَلَقْتُمُ النَّسَاء ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشَّراً ١١١/ بِ وَيَذِيْراً ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشَّراً ١١١/ ويَنْدِيراً ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشَّراً ١١١/ ويَنْدِيْراً ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشَّراً ١١١/ ويَنْدِيْرا ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا أَنْسَاء ﴾ (١٠ ، ﴿ يا أَيْسَهَا النَّبِيُ إِنَّا مَا النَّهُ عَلَى النَّهُ إِنَّا أَنْ سَلْمَاء ﴾ (١٠ ) ويَدْيُورَا فِي النَّهُ اللَّهُ إِنَّا أَنْ اللَّهُ النَّيْقُ لِمَاء النَّيْنَا وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ إِلَيْ أَلْمَاء اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ الْمُلْعَلَالُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ الْهُ اللْهُ اللْهُ ا

تحقيق : عمر يوسف حزة رقمها في المركز (٢٥٢) .

وقال مجاهد وقتادة : «لا تدعوه باسمه كما يدعو بعضكم بعضاً يا محمد يا عبدالله ، ولكن فخموه وشرفوه ، فقولوا : يانبي الله ، يارسول الله في لين وتواضع .

انظر: ﴿معالم التنزيلِ ﴾ (٣/ ٣٥٩). (٣) من الآية ( ٢٨) أَمَّتُم كُنْ وَأُنْسَرَّحُكُنَّ (٣) من الآية (٢٨) سسورة الأحزاب ، تكملة الآية : ﴿ . . . فَتَعَالَيْنَ أُمَّتُم كُنْ وَأُنْسَرَّحُكُنَّ مَا اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّ

(٤) في الآية (٥٩) سورة الأحزاب، تكملة الآية: ﴿ . . . يُنْفِينَ عَلَيْهِن مِنْ جَلابِيلْ بِهِنْ ذَلِكَ أَذْنَسَى أَنْ يُسْرَفْنَ فَلاَ يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيْبًا﴾

(٥) من الآية (٥٠) ســورة الأحزاب

(٦) من الآية (١) ســورة الأحــزاب، تكملة الآية: ﴿ . . . وَلا تُعلِمِ الْكَافِرِيْسَ وَالْمُنَافِقِيْسَ إِنَّ الله كَانَ عَلِيشًا حَكِيْسًا﴾ .

(٧) الآية (٤٥) سورة الأحزاب

(٨) من الآية (١) سورة الطلاق .

⁽١) من الآية (٦٣) سورة المنور، تكملة الآية: ﴿...قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِيْنَ يَتَسَلَّلُوْنَ مِنْكُمْ لِوَاذاً قَلْمَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُحْالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتَنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ ٱلْيِمْ﴾

 ⁽٢) روى ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير في تفسير هذه الآية قال : «لا تقولوا يا محمد قولوا يارسول الله ، يا نبي الله بأبي أنت رأمي، (٢/ ٥٤٥ ، ٥٤٦ برقم ٩٤٧) رسالة جامعية

تُحرَّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (١) ﴿ إِنَّ أَيْهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ ﴾ (١) ﴿ إِنَّ أَيْهَا الْمُزَّمِّلُ قُم اللَّيْلَ ﴾ (١) ﴿ إِنَّ أَيْهَا الْمُدَّقُرُ قُمْ فَأَنْفِرْ ﴾ (١) ﴿ إِنَّ أَيْهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ ﴾ (١) مع أنه سبحانه قد قال : ﴿ وَقُلْمَنَا يَا آدَمُ السّكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ (١) الآية ، ﴿ إِنَّ أَنْبِعُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ (١) ﴿ إِنَّ نَوْحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ (١) ﴿ إِنَّ إِنْسَامُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (١) ﴿ إِنَّ مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيتُكَ عَلَى النَّاسِ ﴾ (١١) ، ﴿ إِنَّ دَوْوَ ﴾ (١١) ، ﴿ إِنَّ حَيْدَ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ (١١) ، ﴿ إِنَّ حَيْدَ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ (١١) ، ﴿ إِنَّ حَيْدَ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ (١١) ، ﴿ إِنَّ حَيْدَ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ (١١) ،

⁽١) من الآية (١) سورة التحريم، تكملة الآية : ﴿... تَبْتَغِيْ مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيْمٌ﴾ .

 ⁽٢) من الآية (٦٧) سورة المائدة، تكملة الآية: ﴿... وَإِنْ لَـمْ تَفْعَلْ فَــَا بَلَّفْتَ رِسَالتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكُ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِيُّنَ ﴾ .

⁽٣) الآية (١) سنورة المزمل.

⁽٤) الآيتان (١) و (٢) سورة المدثر.

⁽٥) مِنَ الآية (٦٤) سورة الأنفال، تكلمة الآية: ﴿... وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْـمُؤْمِنِيْنَ﴾.

 ⁽٦) من الآية (٣٥) سورة البقرة، تكملة الآية: ﴿... الْمُجَنَّةُ وَكُلاَ مِنْهُا وَغَلَاً حَيثُ شِئْتُها رَلاً تَقْرَبا هَلِيهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمُينَ﴾.

⁽٧) من الآية (٣٣) سورة البقرة، تكملة الآية: ﴿ . . . فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُنْذُونَ وَمَا كُنْسَتُمْ تَكُتُمُونَ ﴾ .

⁽٨) مِنْ الآية (٤٦) سورة هود، تكملة الآية : ﴿... إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْدُ صَالِحٍ فَلاَ تَسْتَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِيْنَ﴾

⁽٩) مِن الْآيةَ (٧٦) سُورة هـود، تكملَة الآية: ﴿ . . . إِنَّهُ قَـدْ جَاءَ أَمْرُ رَبُّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهُمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودِ﴾ .

⁽١٠) من الآية (١٤٤) سورة الأعراف . تكملة الآية : ﴿ . . . يُرِسَالاتِي وَيكلامِي فَخُذُ مَنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ .

⁽١١) من الآية (٢٦) سُورة ص تَكَملة الآية : ﴿... فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ الله إِنَّ الْذِيْسَ يَضِلُونَ عَنْ سَبِيلَ اللّهِ لَهُم عَلَابٌ شَدِيْدٌ بها نَسُوا يَوْمَ الْجِسَابِ﴾ .

⁽١٢) من الآية (١٢) سورة مريم،

﴿ يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ (١) ، ﴿ يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ الْأَيْسِ اللهُ الْأَيْسِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ ﴾ (٢) .

ومن ذلك : أنه حرَّم التقدم بين يديه بالكلام حتى يأذن (٣) ، وحرَّم رفع الصوت فوق صوته ، وأن يجهر له بالكلام كيا يجهر الرجل للرجل ، وأخبر أن ذلك سبب حبوط العمل (١٠) ، فهذا يدلُّ على أنه قد يقتضي الكفر ، لأن العمل لا يجبط إلا به ، وأخبر أن الذين يغضون أصواتهم عنده هم الذين خلصت (٥) قلوبهم للتقوى ، وأن الله يغفر لهم ويرجمهم (١) ، وأخبر أن الذين ينادونه وهو في منزله لا يعقلون (٧) ، لكونهم رفعوا أصواتهم عليه ، ولكونهم لم يصبروا حتى يخرج ، ولكن (٨) أزعجوه إلى الخروج .

⁽١) من الآية (١١٦) ســـورة المائلة وتكملة الآية : ﴿... اتَّخِذُونِ وَأَمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهُ قَالَ مُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِسِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلاّمُ الفُيُوبِ﴾ .

 ⁽٢) من الآية (١١٠) مسورة المائدة ، وتكميلة الآية : ﴿إِذْ أَيَّدُنُّكَ بِروْحِ الْقُلْسِ تُكَلُّمُ النَّاسَ
 في السمه في وكَهلاً وَإِذْ عَلَمْتُكَ الكِتابَ وَالحِكْمَةَ وَالتَّورَاةَ وَالإِنْجِيلَ

⁽٣) كَــها جــاء في قــولـه تعـالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيهِنَ آمَـنُـوْا لاَ تُقَدِّمُوا بَيِّسَ يَدَي اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الآية (١) سورة الحجرات.

⁽٤) كها جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَيُّهَا اللَّهِ مِنَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيّ وَلاَ تَسَجُّهُ رُوْا لَهُ بِالْقُوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضِ أَنْ تَنْجَعَلَ أَعْمَالُكُمْ وَأَتَتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ ﴾ الآية (٢) سورة الحجرات.

⁽٥) في (ج) (حصلت).

⁽٦) وذلك في قدوله تصالى: ﴿إِنَّ الْلَهِيْنَ يَغُضَّـوْنَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أَوْلَـثِكَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهُ مُلْوِينَةً وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۖ الآية (٣) سورة الحجرات.

 ⁽٧) كما في قبول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِ مِنْ يَنْكُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ ﴿ وَلَوْ اللَّهُ عَنُووٌ رَحِيمٌ ﴾ الآيتان (٤ ، ٥)
 اللَّهُ عَنُووٌ رَحِيمٌ ﴾ الآيتان (٤ ، ٥)
 سورة الحجرات .

⁽A) في (ب) : الكنهما

ومن ذلك : أنه حرم على الأمة أن يؤنوه بها هو مباح أن يعامل به بعضهم [بَعْضاً (۱) تمييزاً له، مثل نكاح أزواجه من بعده ، فقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُسِؤُنُوا رَسُولَ اللّهِ وَلاَ أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبُداً إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللّهِ عَظِيْمًا ﴾ (۱) .

وأوجب على الأمة لأجله احترام أزواجه ، وجعلهن أمهاتٍ في التحريم والاحترام، فقال سبحانه وتعالى: ﴿النّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُومِنِيْنَ مِنْ أَنْفُهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمّهَاتُهُمْ ﴾ (٣).

وأما ما أوجبه من طاعته والانقياد لأمره والتأسي بفعله فهذا باب واسع ، لكن ذاك قد يقال: هو من لوازم الرسالة ، وإنها الغرض هنا أن ننبه على بعض ما أوجبه الله من الحقوق الواجبة والمحرمة على الأمة مما يزيد على لوازم الرسالة ، بحيث يجوز أن يبعث الله رسولاً ولا يوجب له هذه الحقوق .

ومن كرامته المتعلقة / بالقول : أنه فرق بين أذاه وأذى المؤمنين فقال ١/١٦٧ تعالى: ﴿إِنَّ النَّذِيْنَ يُـوُّذُوْنَ اللَّهَ وَرَسُوْلَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي النَّنْياَ وَٱلاَخِرَةِ وَأَعَدَّ لَـهُــمْ عَــذَاباً مُهِيناً وَالَّذِيْنَ يُـوُّذُوْنَ الْمُـوْمِنِيْنَ وَالْمُـوْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُواْ فَقَدِ احْتَمَلُواْ بُـهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾ (١٠).

وقد تقدم(ه) في هذه الآية ما يدل على أن حد من سبه القتل ، كما أن حدّ من سب غيره الجلدُ .

⁽١) في الأصل (هذا) والمثبت من (ب) و (ج) .

⁽٢) من الآية (٥٣) سورة الأحزاب.

⁽٣) من الآية (٦) سنورة الأحزاب .

⁽٤) الأيتان (٥٧ ، ٥٨) ســورة الأحزاب .

⁽٥) انظر ص (٨٨٥) .

ومن ذلك : أن الله رفع له ذكره (١) فلا يذكر الله _ سبحانه _ إلا ذكر معه ، ولا تصحُّ للأمة خطبة ولا تشهدُ حتى يشهدوا أنه عبده ورسوله ، وأوجب ذكره في كل خطبة ، وفي الشهادتين اللتين هما أساس الإسلام ، وفي الأذان الذي هو شعار الإسلام ، وفي الصلاة التي هي عهاد الدين ، إلى غير ذلك من المواضع .

هذا ، إلى خصائص له أخر يطول(٢) تعدادها .

و(٣) إذا كان كذلك فمعلومٌ أن سابه ومنتقصه قد ناقض الإيان به ، وناقض تعزيره وتوقيره ، وناقض رفع ذكره ، وناقض الصلاة عليه والتسليم ، وناقض تشريفه في الدعاء والخطاب ، بل قابل أفضل الخلق بها لا يقابل به إلا شر الخلق .

يوضح ذلك أن مجرد إعراضه عن الإيان به يبيح الدم مع عدم العهد، وإعراضه عن هذه الحقوق الواجبة يبيح العقوبة، فهذا بمجرد

 ⁽١) كيا جياء في قوله تعالى : ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ الآية (٤) سورة الشرح .

أخرج الطبري في تنفسيره عن أبي مسعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قبال : وأتاني جبريل، فبقال : إن ربي وربك يقول : كيف رفعت لك ذكرك ؟ قال : الله أعلم ، قال : إذا ذُكُوتُ ذُكرتَ معى» .

انظر: «تفسير الطبري» (٣٠/ ٢٣٥). ذكره الحافظ ابن حجر وقال: صححه ابن حبان: انظر: «فتح الباري» (٨/ ٧١٢).

وروى الطبري أيضا عن قشادة في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ أي رفع الله ذكره في اللهنيا والأخرة ، فليس خطيب ولا مششهد ، ولا صاحب صلاة ، إلا ينادي بها : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ،

انظر : انفسير الطبري، (٣٠/ ٢٣٥) .

⁽٢) في (ب) زيادة اشرحها!

⁽٣) في (ب) فبالفاءة .

⁽١) في (ج) زيادة : العظيمه) .

 ⁽٢) الاعتباط: القتل بلا جريمة . وفي الحديث : •من اعتبط مؤمناً قتلاً فإنه قوده . أي قتله
 بلا جناية كانت منه ، ولا جريرة توجب قتله ، فإن القاتل يقاد به ويقتل .

انظر : (النهاية) (٣/ ١٧٢ مادة عبط) .

 ⁽٣) لأنه صار محارباً حينتذ ، والمحارب إذا قبتل وأخما المال ، فإنه يقبتل ويصلب في ظاهر المذهب ، وقتله متحتم لا يدخله عفو .

انظر : اللغني، (٢٠٢/١٠) .

 ⁽٤) وهـــو مــروي عن الإسام أهمد ، أنه إذا قتل وأخمد المال ، قتل وتُطع ، لأن كل واحدة من الجنايتين توجب حداً منفرداً ، فإذا اجتمعتا وجب حدهما معا ، كما لو زنى وسرق . انظر : ٥المغنى، (١٠/ ٢٢٩ ، ٣٣٠) .

⁽٥) وذلك لأن من شروط إقامة الحد على القاذف أن يكون المقذوف مسلمًا وحراً ، فإذا قذف مشركاً أو عبداً أدب ولم يحد .

انظر: «المغنى» (١٠/ ٢١٦) .

 ⁽٦) وحمو ثبانون جلدة كيا جاء في قبوله تعمالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَدَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بَارْبَعَة شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ شَمَانِينَ جَلْدَة﴾ من الآية (٤) سورة النور

عن مدحه والصلاة عليه والمبالغ في ذلك ، ولزم من ذلك أن لا يكون لخصوص سبه وذمّه وأذاه عقوبة مع أنه من أعظم الجرائم ، وهذا باطلٌ قطعاً .

ومعلوم أن (١) لا عقوبة فوق القتل ، لم تبق (١) الزيادة على ذلك إلا تعين قتله وتحتمه تاب أو لم يتب كحد قاطع الطريق ، إذ لا نعلم أحداً أوجب أن يجلد لخصوص السب ، ثم يقتل للكفر إذا كانت العقوبة لخصوص السب كانت حداً من الحدود ، وهذه مناسبة ظاهرة قد دل على صحتها دلالات النصوص السالفة من كون السب موجباً للقتل ، والعلة إذا ثبتت بالنص أو بالإياء لم تحتج إلى أصل يقاس عليه الفرع ، وجهذا يظهر أنا لم نجعل خصوص السب موجباً للقتل إلا بها دل عليه من الكتاب والسنة والأثر ، لا لمجرد الاستحسان والاستصلاح (٣) كها زعمه من لم يحظ بمآخذ الأحكام ، على أن الأصل الذي يقاس به هذا الفرع ثابت وهو :

الطريقة السابعة عشرة: وذلك أنا وجدنا الأصول التي دل عليها الكتاب أو السنة أو إجماع الأمة حكمت في المرتد وناقض العهد حكمين، فمن لم يصدر منه إلا مجرد الردة أو مجرد نقض العهد ثم عاد إلى الإسلام عصم دمه، كما دل عليه كتاب الله وسنة رسول الله على ، وقد تقدم ذكر بعض ما يدل(ع) على(ه) ذلك في المرتد(ا) ، وهو في ناقض العهد أيضاً موجود

⁽١) ټي (ب) : دانهه .

⁽٢) في (ج) : اللم سوى! .

⁽٣) تقدم الكلام عن الاستحسان والاستصلاح مفصلاً ص (٦٢٢).

⁽٤) ني (ب) ادل، .

^{. (}ه) ق (ب) إعليه) .

⁽٦) انظر ص (٦٩٦).

بقوله في بعض من نقض العهد: ﴿ أُمّ يَتُوبُ الله مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءَ ﴿ (١) وبأن النبي الله قبل إسلام من أسلم من بني بكر (١) وكانوا قد نقضوا العهد وعدوا على خزاعة فقتلوهم ، وقبل إسلام قريش الذين (١) أعانوهم على قتال المسلمين حتى انتقض عهدهم بذلك ، ودلت سنتُهُ على أن بجرد إسلامهم كان عاصمًا لدمائهم ، وكذلك في حصره لقريظة والنضير مذكور أنهم لو أسلموا لكفّ عنهم وقد جاء نفر منهم مسلمين فعصموا مدكور أنهم لو أسلموا لكفّ عنهم وقد جاء نفر منهم مسلمين فعصموا دماءهم وأموالهم ، منهم ثعلبة بن سعية (١) ، وأسد بن سعية (٥) ، وأسد ابن عبيد (١) ، أسلموا في الليلة التي نزل فيها بنو قريظة على حُكم رسول الله عنه وحرد مشهور ، ومن تغلظت ردته / أو نقضه بها يضر ١/١٨٨

⁽١) من الآية (٢٧) سورة التوبة .

⁽٢) منهم نوفل بن معاوية الليلي كبيرهم ورثيسهم .

⁽٣) في (ب) : داللي، .

⁽٤) هو ثملبة بن سعيد بن سعية القرظي من بني قريظة .

أحد هؤلاء الشلاتة اللين أسلموا يوم فتح قريظة فأحرزوا دماءهم وأمواهم . وتوفي ثعلبة بن في حياة النبي ﷺ . وذكر ابن عبدالبر وابن الأثير عن الطبري : أن هؤلاء الثلاثة ثعلبة بن سعية ، وأسد بن سعية ، وأسد بن عُبيد هُمْ من بني هَدلُ ليسوا من بني قريظة ولا النفير ، فنسبهم فوق ذلك ، هم بنو عم القوم ، أسلموا تلك الليلة التي نزلت فيها قريظة عل حكم سعد بن معاذ . انظر : «مغازي» الواقدي (٢/ ٣٠٥) ، «الاستيعاب» قريظة عل حكم سعد بن معاذ . انظر : «مغازي» الواقدي (٢/ ٣٠٥) ، «الاستيعاب»

⁽٥) هو أسد بن سعية القرظي ، أحد من أسلم من اليهود ، وذلك في الليلة التي نزلت في صبحها بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ ، فأحرز ماله ، وحسن إسلامه ، وتوفي في حياة النبي ﷺ .

ذكر ابن عبدالبر عن ابن إسحاق والواقدي: أنه أسيد _ بفتح الهمزة وكسر السين _ وفي رواية أحرى عن ابن إسحاق أيضا أسيد _ بضم الهمزة _ وقال: الفتح أصح .

انظر: دمغازي، الواقدي (٢/٣٠٢)، «الإستيماب، (١/ ٩٦، ٩٧)، «الإصابة» (١/ ٢٥).

⁽٦) هو أسد بن عبيد القرظي .

ذكره ابن حبان من الصحابة ، أحد الثلاثة اللين أسلموا من بني قريظة ، وعن ابن عبام - رضي الله عنها - أنه قبال : لما أسلم عبدالله بن سلام، وثعلبة بن سعية ، وأسد بن عبيد، وأسد بن سعية ، قالت اليهود : ما أتى محمد إلا شرارنا ، فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسُوا سُواء مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَة﴾ .

انظر: ومغازي الواقدي، (٢/ ٥٠٣)، وأسد الغابة، (١/ ٨٥)، والإصابة، (١/ ٢٥).

المسلمين إذا عَادَ إلى الإسلام لم تسقط عنه العقوبة مطلقاً ، بل يقتل إذا(۱) كان جنس ما فعله موجباً للقتل ، أو يعاقب بها دونه إن لم يكن كذلك ، كما دل عمليه قوله تعالى : ﴿إِنَّ مَا جَزَاءُ الَّذِيْنَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً ﴾ (١) الآية ، وكما دلت عليه سنته (١) وقصة قصة ابن أبي سرح ، وابن زنيم (١) ، وفي قصة ابن خَطل (١) ، وقصة مقيس بن صبابة (١) وقصة العرنيين (١) وغيرهم ، وكها دلت عليه الأصول المقررة ، فإن الرجل إذا اقترن بردته قطع طريق أو قتل مسلم أو زنى أو غير ذلك ثم رجع إلى الإسلام أخذت منه الحدود (١) ، وكذلك لو اقترن بنقض عهده الإضرار بالمسلمين ، من قطع طريق أو قتل مسلم أو زنى بمسلمة فإن الحدود تستوفى منه بعد الإسلام (١) : إما الحد الذي يجب على المسلم لو فعل ذلك ، أو الحد الذي كان واجباً قبل الإسلام ، وهذا

⁽١) في (ب) دانه .

⁽٢) من الآية (٣٣) سورة المائدة.

⁽٣) في (ب) و (ج) زيادة : قرسول الله .

⁽۱) تقدمت ترجته نی ص (۲۱۳).

⁽٥) تقدمت ترجته في ص (٢٢٠).

⁽٦) تقدمت ترجمته في ص (٢٢٠).

⁽۷) تقدمت قصتهم ص (۲۰۰، ۵۹۳).

⁽٨) هـذا عند الإمام أحمد وفيه خلاف للأحناف ، فهم يفرقون بين بقاء المرتد في دار الإسلام ، وهروبه إلى دار الحرب ، فإذا أصاب حداً ، ثم ارتد أر أصاب ذلك رهو مرتد في دار الإسلام ، ثم لحق بدار الحرب ، وحارب المسلمين زماناً ثم جاء مسلماً فهر ماخوذ بجميع ذلك ، وثو أصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب مرتداً ، أو أسلم فذلك كله موضوع عنه لأنه أصابه وهو حربي في دار الحرب والحربي لا يؤخذ بعد الإسلام بها كان أصابه حال كونه على الراب والحرب على الإسلام بها كان أصابه حال كونه

انظر: «المغني» (١٠١/١٠)، «البحر الرائق» (٥/١٣٧، ١٣٨) .

⁽٩) جاء ذلك في رواية جماعة عن الإمام أحمد .

انظر: «أحكام أهل الملل» ، كتاب الحدود، باب ذمي أصاب حدا ثم أسلم (ق ١٠١٠١) ، (١٠١٠) .

الرجل الساب قد وجد منه قدر واثد على مجرد نقض العهد كما قدمنا من الإضرار الذي صار به أغلظ جرماً من مجرد نقض العهد ، أو فعل ما هو أعظم من أكثر الأمور المضرة كما تقدم (۱) فصار بمنزلة من قرن بنقض عهده أذى المسلمين في دم أو مالٍ أو عرضٍ وأشد ، وإذا كان كذلك فإسلامه لا يزيل عنه عقوبة هذا الإضرار كما دلت عليه الأصول في مثله ، وعقوبة هذا الإضرار قد ثبت أنه القتل بالنص ، والإسلام الطارى الا يمنع ابتداء هذه العقوبة ، فإن المسلم لو ابتداً بمثل هذا قُتِل قتلاً لا يسقط بالتوبة كما تقدم .

وإذا لم يسمنع الإسلام ابتداءها فأن لا يمنع بقاءها ودواسها أولى وأحرى ، لأن الدوام والبقاء أقوى من الابتداء والحدوث في الحسيات والعقليات والحكميات .

ألا ترى أن العِدَّة والإحرام والردة تمنع ابتداء النكاح ، ولا تمنع دوامه ، ويمنع ابتداء دوامه ، ويمنع ابتداء وحرب القرد وحد القذف على المسلم إذا قتل أو قذف ذمياً ، ولا يمنع دوامه عليه إذا أسلم بعد القتل والقذف .

ولو فرض أن الإسلام يمنع ابتداء قبتل هذا ، فلا يجبُ أن يسقط القبتل بإسلامه ، لأن الدوام أقوى من الابتداء ، وجاز أن يكون بمنزلة / ١٦٨/ب السقود وحد السقذف ، فإن الإسلام يمنع ابتداءه دون دوامه ، لاسبها

⁽١) في (ب) ر (ج) : الناتض .

⁽٢) في ص (٦٩٩) .

والسب فيه حقّ لآدمي ميتٍ ، وفيه جناية متعلقة بعموم المسلمين ، فهو مثل القتل في المحاربة ليس حقاً لمعين ، وإذا كان كذلك وجب استيفاؤه كغيره من المحاربين المفسدين().

يحقق ذلك أن الذمي إذا قطع الطريق وقال مسلماً فهو يعتقد في دينه جواز قال المسلم وأخذ ماله ، وإنها حرمه عليه العهد الذي بيننا وبينه ، كها أنه يعتقد جواز السب في دينه . وإنها حرمه عليه العهد ، وقطع الطريق قد يضعل استحلالاً ، وقد يضعل استخفافاً بالحرمة لغرض ، كها أن سب الرسول قد يفعل (استحلالاً ، وقد يفعل) (۱) استخفافاً بالحرمة لغرض ، فهد مثله من كل وجه ، إلا أن مفسدة ذلك في الدنيا ، ومفسدة هذا في الدين ، (ومفسدة الدين) (۱) أعظم من مفسدة الدنيا عند المؤمنين بالله ، العالمين به وبأمره ، فإذا أسلم قاطع الطريق فقد تجدد منه إظهار اعتقاد ، تحريم دم المسلم وماله ، مع جواز أن لا يفي بموجب هذا الاعتقاد ، وكذلك إذا أسلم الساب فقد تجدد إظهار اعتقاد تحريم عرض الرسول مع جواز أن لا يفي بموجب هذا الاعتقاد ، جواز أن لا يفي بموجب هذا الاعتقاد ، إن الله الله يعب قاله هنا بعد إسلامه ، ويجب أن يقال : إذا كان ذلك لا يسقط حده بالتوبة بعد القدرة فكذلك هذا لا يسقط حده بالتوبة بعد القدرة فكذلك هذا لا يسقط حده بالتوبة معد القدرة .

ومَن أنعم النظر لم يسترب في أن هذا محاربٌ مفسدٌ ، كما أن قاطع الطريق محاربٌ مفسدٌ .

⁽١) في (ب): «المفسدين المحاربين» بالتقديم والتأخير

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة .

⁽٣) ساقط من (ج) ومن المطبوعة .

ولا يُرِد على هذا سبّ الله تعالى ؛ لأن أحداً من البشر لا يسبه اعتقاداً إلا بها يراه تعظيها وإجلالاً ، كزعم أهل التثليث(۱) أن له صاحبة وولداً ، فإنهم يعتقلون أن هذا من تعظيمه والتقرب إليه ، ومن سبه لا على هذا الوجه فالقول فيه كالقول فيمن سب الرسول على أحد القولين ـ وهو المختار كها سنقرره(۱) ـ ومن فرق قال : إنه تعالى لا تلحقه غضاضة ولا انتقاص بذلك ، ولا يكاد أحد يفعل ذلك(۱) أصلاً إلا أن يكون وقت غضب ونحو ذلك ، بخلاف سب الرسول ، فإنه يسبه(١) ـ انتقاصاً له واستخفافاً به ـ سبًا يصدر عن اعتقاد وقصد إهانة ، وهو من جنس تلحقه الغضاضة ويقصد بذلك ، وقد يسب تشفياً وغيظاً ، ورباحل منه في / النفوس حبائل ، ونفر عنه بذلك خلائق ، ولا تزول نفرتهم عنه ١١٥١٠ بإظهار التوبة ، كما لا تزول مفسدة الزني وقطع الطريق ونحو ذلك بإظهار التوبة ، وكما لا يزول العار الذي يلحق بالمقذوف بإظهار القاذف بإظهار القاذف

. ]

⁽١) أهل التشليث هم النصارى الذين أثبتوا لله تعالى ثلاثة أقانيم ، فقائوا : الباري تعالى جوهر واحد ، ويعنون به القائم بالنفس لا التميز ولا الحجمية ، فهو واحد بالجوهرية ثلاثة بالأقنومية ويعنون بالأقانيم الصفات ، وسموها : الأب ، والابن ، وروح القدس. انظر : الملل والنحل؛ (٢٢١ ، ٢٢٢) .

 ⁽٢) ين ذلك شيخ الإسلام _ رحم الله _ مفصلاً في المسألة الرابعة في موضوع سب الله تعالى كيا
 سيأتي قريباً إن شاء الله في ص (١٠١٧).

 ⁽٣) هذا توجيه من فرق بين سب الله تعالى وسب الرسول ﷺ كيا نقل في اعيون المسائل».
 انظر : «الانصاف» (۱۰/ ٣٣٣) .

وهذا أيضاً قول القباضي أبي يعملى ذكره في شرح مختصر الخرقي (٤٨٨/٢) رسالة جامعية ، رقمها في المركز (٩٦١) فقه وأصول .

⁽٤) في (ب) : ايسبه .

فإن قيل: قد تكون زيادة (ه) العقربة على عقوبة مجرد الناقض للمهد تحتم قتله مادام كافراً ، بخلاف غيره من الكافرين ، فإن عَقْد الأمان والمدنة والذمة واسترقاقهم والمن عليهم والمفاداة بهم جائزٌ في الجملة ، فإذا أتى مع حِلّ دمه لنقض العهد أو لعدمه بالسب تعين قتله كها قررتموه ، وهكذا الجواب عن المواضع التي قتل النبي على فيها من سبه ، أو أمر بقتل ، أو أمر أصحابه بذلك ، فإنها تدل على أن الساب يقتل وإن لم يقتل من هو مثله من الكافرين .

وكـذلك قـال النبي ﷺ ليـهـود في قـصة ابن الأشرف : «إنَّـهُ لَـوْ قَـرَّ كَمَــا قَــرَّ غَيْــرُهُ مِــمَّنْ هُوَ عَلــى مِثْلِ رَأْيِــهِ مَا اغْتِيْـلَ ، وَلَكِنَّـهُ نَالَ مِنَّا وَهَجَانَا بَالشَّعْـرِ ، وَلَـمْ يَفْعَلْ هذَا أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا كَانَ السَّيْفُ ١١٥.

وإذا كان كذلك فيكون القتل وجب الأمرين: للكفر، ولتغلظه بالسب، كما يجب قتل المرتد للكفر ولتغلظه بترك الدين الحق والحروج منه، فمتى ذال الكفر ذال الموجب للدم، فلم يستقل بقاء أثر السب بإحلال الدم، وتبع الكفر في الزوال كما تبعه في الحصول، فإنه فرع للكفر ونوع منه، فإذا ذال الأصل ذالت جميع فروعه وأنواعه.

^(*) ملحوظة : يوجد هنا نقص في نسخة (ب) قدره لوحة ونصف لوحة تقريباً والثبت من نسخة (أ) و (ج) .

⁽۱) ذكره الواقدي في مغازيه في سياق مقتل كعب بن الأشرف ، وذلك لما قُتِلَ كعب بن الأشرف م وذلك لما قُتِلَ كعب بن الأشرف مطاغية اليهود ومن معهم من المشركين ، وجاؤوا إلى النبي على صباح الغد وقالوا : قد طرق صاحبنا الليلة ، وهو سيد من سادتنا قتل غيلة بلا جرم رلا حدث علمناه ، فقال رسول الله على : فإنه لو قر كما قر غيره . . . إلى آخره . ودعاهم إلى أن يكتب بينهم وبينه كتاباً ينتهون إليه فكتبوا بينهم وبينه كتاباً تحت العدق في دار رملة بنت الحارث فخافت اليهود وذلت من يوم قتل ابن الأشرف .

انظر : قمغازي الواقدي، (١/ ١٩٢) ، فإمتاع الأسهاع، للمقريزي (١/ ١١٠) .

وهذا السؤال قد يمكن تقريره في سب من يدعي الإسلام ، بناء على أن [السبّ ا(۱) فرعٌ للردة ونوعٌ منها ، وقد لا يمكن ، لأنه لم يتجدد من هذا بعد السب ما لم يكن موجوداً حال السبّ ، بخلاف الكافر .

قلنا: وهذا أيضاً دليلٌ على أن قتل الساب حدَّ من الحدود ، فإنه قد تقدم أنه يجب قتله إن كان معاهداً ، ولا يجوز استبقاؤه بعد السب بأمان ولا استرقاق ، ولو كان إنها يقتل لكونه كافراً عارباً لجاز أمانه واسترقاقه والمفاداة به ، فلها كان جزاؤه القتل عيناً علم أن قتله حد من الحدود ، ليس بمنزلة قتل سائر الكفار .

ومن تأمل الأدلة الشرعية نصوصها / ومقاييسها ـ مما ذكرناه ومما ١٦٩/ب لم نذكره ـ ثم ظن بعد هذا أن قـتل السـاب لمجـرد كونه كافراً غير معاهدٍ كـقتل الأسير ، فليس على بصيرةٍ من أمره ، ولا ثقةٍ من رأيه .

وليس هذا من المسالك المحتملة ، بل من مسالك القطع ، فإن من تأمل دلالات الكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف الأمة ، وما توجبه الأصول الشرعية علم قطعاً أن للسب تأثيراً في سفح الدم زائداً على تأثير مجرد الكفر الخالي عن عهد.

نعم قد يقال : هو مقتولٌ بمجموع الأمرين ، بناء على أن كفر الساب نوعٌ مغلظٌ لا يحتمل الاستبقاء ككفر المرتد ، فيكون مقتولاً لكفره وسبه ، ويكون القتل حداً بمعنى أنه يجب إقامته . ثم يزول موجبه

⁽١) ليس في (أ) والثبت من (ج) .

بالتوبة كقتل المرتد ، فهذا له(١) مساغّ(١) فيها تقدم ما يضعّف هذا الوجه ، ومع هذا فإنه لا يقدح في كون قتل السابّ حدّاً من الحدود وجب لما في خصوص ظهور سب الرسول من المفسدة .

وإنها يبقى أنَّ يقال: هذا الحد هل يسقط بالإسلام أم لا ؟

فنقول: جميع ما ذكرناه من الدلالات (التعليم والدود على وجوب قتله بعد إظهار التوبة ، فيهي دالة على أن قتله حد من الحدود ، وليس لمجرد الكفر ، وهي دالة على هذا بطريق القطع ، لما ذكرناه من تفريق الكتاب والسنة والإجماع بين من اقتصر على الكفر الأصلي أو الطارىء أو نقض العبهد وبين من سب الرسول من هؤلاء ، وإذا لم يكن القتل لمجرد الكفر لم يبق إلا أن يكون حداً ، وإذا ثبت أنّه يقتل لخصوص السب ، لكونه حداً من الحدود - لا لعموم كونه كافراً غير ذي عهد ، أو لعموم كونه مرتداً - فيبجب أن لا يسقط بالتوبة والإسلام ، لأن الإسلام والتوبة والرفع إلى الإمام بالاتفاق .

وقد دلّ الفرآن على أن حدٌّ قاطع الطريق (٤) والسزانسي (٥)

⁽١) في (ج) اليس، .

⁽٢) في (ج) زيادة الكن).

⁽٣) إلى هنا انتهى النقص في (ب) .

⁽٤) كما جساء في آية المحاربة: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ الله وَرَسُولُهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِ فِي وَأَرْجُلُهُمْ مِسنْ خِسلافٍ أَوْ يَنْقُوا مِنَ الأَرْضِ ذلِكَ لَسَهُمْ خِسْوَيٌ فِسِي اللَّذِينَ وَلَسَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيْمٌ * إِلاَّ اللَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنْوُرٌ رَحِيمٌ ﴾ الآيتان (٣٣، ٣٤) صورة المائدة.

 ⁽٥) كما جاء في قبوله تبعالى: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِينِ فَاجْلِلُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِاثَةَ جَلْدَةِ وَلا تَأْخُذُكُمْ
 بها رَأْقَةٌ فِسي دِيسن اللّهِ إِنْ كُنْتُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْمِوْمِ الآخِرِ﴾ من الآية (٢) سورة النور.

والسارق(١) والقاذف(٢) لا يسقط بالتوبة بعد التمكن من إقامة الحد .

ودلت السنة على مثل ذلك في الزاني(٣) وغيره ، ولم يختلف المسلمون فيها علمناه أن المسلم إذا زنى أو سرق أو قطع الطريق أو شرب الخمر فرُفع إلى السلطان وثبت عليه الحد ببينة ثم تاب من ذلك أنه تجب / إقامة الحد الله عليه ، إلا أن يظن أحدٌ في ذلك خلافاً شاذاً لا يعتدُّ به(١) ، فهذه حدود الله

⁽١) كسما جساء في قبوله تعمالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاءٌ بِسَمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيْدٌ حَكِيْمٌ * فَسَمَسَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَجِيْمٌ ﴾ الآيتان (٣٨، ٣٩) سورة المائلة.

⁽٢) كما جساء في قسوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَسَمَانِيْنَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبِداً وَأُولِتُكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ الآية (٤) سورة النور .

⁽٣) كيا جماء في الحمديث أن رسول الله ﷺ رجم ماعزاً والغامدية والجهنية مع توبتهم بدليل قوله عليه السلام في ماعز : ولقد تاب توبة لو قسمت بين أمَّ لو سعتهم.

وقال في الجهنية : القد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وُجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى،

رواهما مسلم في كتاب الحدود، باب من اعترف بالزني (٣/ ١٣٢١ _ ١٣٣٤ برقم ١٦٩٥ و ١٦٩٦) .

⁽³⁾ يجلر بالذكر هنا أن حد الحرابة اختص من غيره من الحدود بالنص الصريح على سقوطه بالتوبة من المحارب قبل القدرة عليه . ووقع الحلاف بين الفيقها في أثر التوبة في سقوط المحدود التي لِحَق الله غير الحرابة ، أمشال : حد الزنى ، وحد السرقة ، وحد الشرب ، وحد الردة . وأما حد الردة فيهو ينفرد بمسائل لا توجد في غيره من حيث مشروعية الاستتابة ومدتها ونحو ذلك ، وأما بقية الحدود فقد اختلف الفقها في سقوطها بالتوبة على قولين هما :

أولاً : أن السّوبة تُسقط جميع الحدود المقدرة حقا لله تعالى إذا جاءت قبل القدرة على مرتكبها وهذا منهب الحنابلة وهو قول للشافعي .

قانياً : أن التوبة لا تُسقط الحدود التي تجبّ لحق الله تعالى غير ما هو منصوص عليه وهو حد الحرابة . وهذا ملهب الأحناف والمالكية والظاهرية وأحد قولي الشافعي ، إلا أن الأحناف أجازوا قبول توبة الساوق إذا تاب قبل القدرة عليه ، ورد المال إلى صاحبه فيسقط عنه القطع حينتذ .

انظر: االإنصاف، (۲۰۱/۳۰۰)، «الأحكام السلطانية» للهاوردي (۲۸۱)، «أحكام الشلطانية» للهاوردي (۲۸۱)، «أحكام القرآن» للجصاص (۶۲/۷)، «المحل، (۱۲/۵، ۱۲)، «بدائع الصنائع» (۹۲/۷).

تعالى وكذلك لو وجب عليه قصاص أو حدَّ قذفِ أو عقوبة سب لمسلم أو معاهد ثم تاب من ذلك لم تسقط عنه العقوبة ، وكذلك أيضاً لم يختلفوا فيها علمناه أن الذميّ لو وجب عليه حد قطع الطريق أو حدَّ السرقة أو قصاص أو حدَّ قذفِ أو تعزيرٌ ثم أسلم وتاب من ذلك لم تسقط عنه عقوبة ذلك ، وكذلك أيضاً لو زنى فإنه إذا وجب عليه حدُّ الزنى ثم أسلم لم يسقط عنه، بل يقام عليه حدُّ الزنى عند من يقول بوجوبه قبل الإسلام(١) ويقتل حتاً عند الإمام أحمد إن كان زنى انتقض به عهده(١).

⁽۱) هذه المسألة متفرعة من أن الكفار هل هم مخاطبون بفروع الشريعة أم لا ؟ فهناك خلاف كبير بين الفقهاء في هذه المسألة ليس هذا موضعه . وأما بالنسبة للعقوبات فالقاعدة العامة التي عليها جمهور الفقهاء أن الكفار مخاطبون بالأحكام الشرعية الخاصة بالمعاملات والمحقوبات ، لكن اختلفت أراؤهم في بعض الاستثناءات عن هذه القاعدة .

فيرى الحنفية أن الكافر أهل لأحكام لا يراد بها التقرب إلى الله تعالى مثل المعاملات كالبيع والشراء والعقوبات من حدود وقصاص وغير ذلك ، ولكن اختلفت آواؤهم في بعض الاستثناءات أمثال شرب الخمر وأكل لحم الخيزير .

ويرى جمهور المالكية أن الكفار مخاطبون بأحكام الشريعة في المعاملات والعقوبات ، وهذا يستقيم مع مذهبهم فهم يرون تكليف الكفار بالفروع سواء كانت عبادات أو معاملات أو عقد ات .

ويرى جمهور الشافعية والحنابلة أن الكفار خاطبون بأحكام الشريعة في المعاملات والعقوبات، فتجري عليهم أحكام الإسلام في حقوق الأدميين والعقود والمعاملات وغرامات المتلفات كما تجري عليهم أحكام العقوبات كقتل النفس والسرقة والزني . فمن قتل أو قطع طرقاً ، أو تعدى على مال أو قذف، أخذ بذلك كالمسلم ، فعلى هذا لو زني ثم أسلم يقام عليه حد الزني .

انظر : «المبسوط» (٩/٥٦) ، «المهذب» للشيرازي (٢/٢٥٦) ، «المنتقى» (٢/٥٦ و ٦٧)، «القـواعد والفوائد» لابن اللحام (٤٩) .

⁽٢) ذكر الحلال في «أحكام أهل الملل» في كتاب الحدود ، باب ذمي فجر بمسلمة برواية جماعة من أصحاب الإمام أحمد بأن الذمي إذا زنى بمسلمة يقتل حتها وينتقض عهده (ق 1/100) و (1/١٠٥) .

هذا مع أن الإسلام يجبّ ما قبله والتوبة تجبّ ما قبلها فيغفر للتائب ذنب مع إقامة الحد عليه تطهيراً له وتنكيلاً للناس(۱) عن مثل تلك الجريمة ، فتحصل بإقامة الحد المصلحة العامة _ وهي زَجْرُ الملتزمين للإسلام أو الصغار عن فعل مثل ذلك الفساد _ فإنه لو لم يقم الحد عند إظهار التوبة لم يتأت إقامة حدِّ في الغالب ، فإنه لا يشاء المفسد في الأرض إذا أخذ أن يظهر التوبة إلا أظهرها ويوشك كل من هم بعظيمة من العظائم من الأقوال والأفعال أن يرتكبها ثم إذا أحيط به قال : إني تائبٌ .

ومعلوم أن ذلك لو درأ الحد الواجب لتعطلت الحدود ، وظهر الفساد في البر والبحر ، ولم يكن في شرع العقوبات والحدود كبير مصلحة، وهذا ظاهرٌ لا خفاء به .

ثم الجاني إن(٢) تاب تـوبـة نصـوحـاً فذلك نافعه فيها بينه وبيـنَ الله ، يغفر له ما أسـلف(٢) ، ويكون الحـدُّ تطـهيراً له وتكفيراً لسـيئنـه ، وهو من تمام التوبة(٤) ، كها قال ماعزبن مالـك(٥) للنبي ﷺ: ﴿طَـهَـرْنِـي، (١) وقد جاء

أثــر التوبة النصـــوح

⁽١) هذا من حكمة الله البالغة في تشريع الحدود في الجنايات الواقعة بين الناس بعضهم على بعض في النفوس والأبلان والأعراض والأموال كالقتل والجراح والقذف والسرقة ، فأحكم سبحانه وجوه الزجر الرادعة عن هذه الجنايات غاية الإحكام ، وشرعها على أكمل الوجوه المتضمنة لمصلحة الردع والزجر مع عدم المجاوزة لما يستحقه الجاني .

انظر التفاصيل: ﴿ إَعَلَامُ المُوقِعِينَ ﴾ (١١٤/٢) . .

⁽٢) في (ب) : ﴿ وَإِذَا } وفي (ج) : ﴿ وَلُوا .

⁽٣) في (ب) : اسلف،

⁽٤) ذِكر الحافظ ابن القيم بأن الحد مطهر والتوبة مطهرة واختار ماعز ابن مالك والغامدية التطهير بالحد على التطهير بمجرد التوبة ، وأبيا أن يطهرا إلا بالحد ، فأجابها النبي ﷺ إلى ذلك .

انظر التفاصيل : اإعلام الموقعين، (٩٧/٢) .

⁽٥) تقدمت ترجمته في ص (١٣٧).

⁽٦) سيأتي تخريجه في حديث ماعز بن مالك رضي الله عنه في ص (٩٤٤).

تائباً ، وقال تعالى لما ذكر كفارة قتل الخطأ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيْها حَكِيماً ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَيْها حَكِيماً ﴾ (١) وقال تعالى في كفارة الظهار: ﴿ ذَلِكُمْ تُوْعَظُوْنَ بِهِ ﴾ (١) .

فيشتمل الحد مع التوبة على مصلحتين عظيمتين :

يستمل احد مع البوبه على مصناحين عطيمين .

مصلحة زجر النفوس عن مثل تلك الجريمة ، وهي أهم (١)

المصلحتين ، فإن الدنيا في الحقيقة ليست دار كمال الجزاء ، وإنما كمال / ١٧٠/ب الجزاء في الآخرة ، وإنما الغالب في العقوبات الشرعية الزجر والنكال ،

وإن كان فيها مقاصد أخر ، كما أن غالب مقصود العدة براءة الرحم ، وإن كان فيها مقاصد أُخر ، ولهذا كانت هذه المصلحة مقصودةً في كلِّ

عقوبةٍ مشروعةٍ

والمصلحة الثانية: تطهير الجاني، وتكفير خطيئته، إن كان له عند الله خير أو عقوبته ، والانتقام منه إن لم يكن كذلك، وقد يكون زيادة في ثوابه ورفعة في درجاته (١).

ونظير ذلك المصائب المقدرة في النفسس(» والأهل والمال ، فإنها تارةً تكون كفارةً وطهوراً ، وتارةً تكونُ زيادةً في الشواب وعلواً في الدرجاتِ ، الصلحـــــة الأولـــــــى

⁽١) من الآية (٩٢) سورة النساء .

⁽٢) من الآية (٣) سورة المجادلة.

⁽٣) في (ب) دأعظمه .

 ⁽٤) بين الإسام ابن القيم الحكمة في تشريع الحدود والمصلحة الكامنة فيها في كتابه (إعلام الموقعين عن رب العالمين، وفصل الكلام فيه .

انظر : (۱۱۶/۲) وما بعدها . ند / برویلادا نابذ ام ناستد ایادات

⁽٥) في (ب) : «الأهل والنفس، بالتقديم والتأخير

وتارةً تكون عـقاباً وانتقاماً(١) .

لكن إذا أساء (٢) الإنسانُ سراً فإن الله يقبل توبته سراً ، ويغفر له من غير إحواج له إلى أن يظهر ذنبه حتى يقام حده عليه ، أما إذا أعلن الفساد بحيث يراه الناس ويسمعونه حتى شهدوا (٢) به عند السلطان ، أو اعترف هو به عند السلطان ، فإنه لا يطهره - مع التوبة بعد القدرة - إلا إقامته (٤) عليه ، إلا أن في التوبة - إذا كان الحد لله ، وثبت بإقراره - خلافاً عليه ، إلا أن في التوبة - إذا كان الحد لله ، وثبت بإقراره - خلافاً منذكره (٥) إن شاء الله تعسالى ، ولهذا قال على : «تَعَافُوا الْحُدُودَ فِيْها بَيْكُمْ ، فَمَا بَلَغَنِينَ مِنْ حدِّ فَقَدْ وَجَبَ ١٤) وقال على الشفع إليه في

⁽١) كيا جساء في قدوله تعالى: ﴿وَلَنَبُلُونَكُمْ بِشَيْء مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْضِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالشَّمَسَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِيْنَ اللِّينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا : إِنَّا لَلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ وَاجِعُوْنَ أَوْلَئِكَ عَلَيْهِم صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾ الآيات (١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٦ ) صورة البقرة .

⁽٢) في المطبوعة «تاب» .

⁽٣) في (ب) ايشهدوا، .

⁽٤) في (ج) زيادة : قمنه .

⁽٥) عقد شيخ الإسلام فصلاً خاصاً باسم الفصل في مواضع النوبة؛ كما سيأي قريباً إن شاء الله.

⁽٦) حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهيا ـ .

رواه أبو داود في سننه في كـتاب الحدود ، باب يعفى عن الحدود ما لم تبلغ السلطان وإسناده حسن (٣١٧/١٧) .

والنســائي في سننه ، في كــتاب قطع السارق ما يكون حرزاً وما لا يكون (٨/ ٧٠) .

والدارقطني في سننه في كشاب الحسدود والديات وغيره (٣/ ١١٣ برقم ١٠٤) .

والحاكم في المستدرك في كتاب الحدود وقال : اهلا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه؟ ووافقه الذهبي (٢٨٣/٤) .

وأورده البخوي في شرح السنة في كتاب الحدود ، باب قطع يد الشريف والمرأة والشفاعة في الحد (١٠/ ٣٣٠) .

وذكره ابن حجر في فتح الباري وقال : •صنله إلى عمرو بن شعيب صحيح، (٨٧/١٢) .

السارقة : الطَهَرْ خَيْرٌ لَهَا ١٠٥١ ، وقال : امَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُوْنَ حَدُّ مِنْ حُدُوْدِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِه ١٥١ ، وقال : المَنِ الْتَلِيْ مِنْ هٰذِهِ الْقَادُوْرَاتِ بِشَيْءَ فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَبِّدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ

عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ ١٦٥ أَ.

(١) هذا جزء من حديث المرأة التي سرقت القطيفة من بيت رسول الله على وهو من حديث عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها رواه ابن ماجة في سننه في كتاب الحدود ، باب الشفاعة في الحدود (١/ ٨٥١ برقم ٢٥٤٨) .

وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الحدود (٩/ ٤٦٦ برقم ٨١٣٠) .

والحاكم في «المستدرك» في كتاب الحدود وقال : «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه المسياقة» ووافقه اللهبي (٤/ ٣٨٠) .

(٢) حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ .

رواه أبو داود في سننه في كتباب القيضياء ، باب في الرجل يعين على خيصومة من غير أن يعلم أمرها (١٥/ ٢٧٦ ، ٢٧٧) .

> وابن أبي شبية في كتاب الحدود (٩/ ٤٦٥ ، ٤٦٦ برقم ٨١٢٨). والإمام أحمد في امسنده (٢/ ٧٠).

والطبراني في «المصجم الكبيرة (١٢/ ٢٧٠ ، ٢٧١ برقم ١٣٠٨٤) .

والحاكم في «المستدرك» في كتاب البيوع وقال : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي (٢٧/٢) .

والبيهة في والسنن الكبرى؛ في كتباب الأشرية والحد فيهما ، باب ما جاء في الشفاعة بالحدود (٨/ ٣٣٢) .

وأورده الهيشمي في «مجمع الزوائد» في كتاب الحدود والديات باب في الحد يثبت عند الإمام في شفع فيه وقال : رواه الطبراني وفيه عبدالله بن جعفر المديني وهو متروك (٦/ ٢٥٩) . وصححه الألباني .

انظر التفاصيل: الإرواء (٧/ ٣٤٩ برقم ٢٣١٨).

أيضاً: سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ١٧٩ برقم ٤٣٩).

(٣) رواه مالك في الموطأ في كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزمى عن زيد ابن أسلم (٢/ ٨٢٥ برقم ١٢) .

والحاكم في «المستدرك» في كتاب الحدود عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ وسكت عنه ورمز له الذهبي بـ (خ م) إذا تبين ذلك فنقول: هذا الذي أظهر سب رسول الله هي من مسلم أو معاهد قد أتى بهذه المفسدة التي تضمنت - مع الكفر ونقض العهد - أذى الله ورسوله، وانتهاك تلك الحرمة التي هي أفضل حرمة المخلوقين(۱)، والرقيعة في عرض لا يساوي غيره من الأعراض، والطعن في صفات الله وأفعاله وفي دين الله وكتابه وجميع أنبياته والمؤمنين من عباده، فإن الطعن في واحد من الأنبياء طعن في جميع الأنبياء كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْلَمْ يَكُ مُم الْكَافِرُونَ حَقّا ﴾ (۱)، وطعن في كل من آمن بنبينا من / الاثبياء والمؤمنين المتقدمين والمتأخرين، وقد تقدم تقرير هذا (۱).

ثم هذه العظيمة صدرت ممن التزم بعقد إيهانه أو أمانه أنه لا يفعل ذلك ، (ولا يأتيه كها صدر الزّنى والسرقة وقطع الطريق عمن التزم بعقد إيهانه أو أمانه لا يفعل ذلك)() فإذا وجبت عقوبته على تلك الجريمة لخصوصها كها تقدم امتنع أن يسقط بها يظهره من التوبة كها تقدم أيضاً().

والبيه قي في «السنن الكبرى» في كتاب الأشرية والحد فيها ، باب ما جاء في الاستتار بستر
 الله _ عز وجل _ (٨/ ٣٣٠) .

قال الحافظ ابن حجر: رواه مالك في اللوطأ، عن زيد بن أسلم. وروى الشافعي عن مالك وقال: هو منقطع، وقال ابن عبدالبر: لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه. ومراده من حديث مالك ، وإلا فقد روى الحاكم في المستدرك، عن ابن عمر أن النبي على الله بعد رجمه الأسلمي: اجتنبوا هذه القاذورات . . . ) الحديث .

انظر التفاصيل: (التلخيص) (٤/ ٥٧).

⁽١) في (ب): ﴿للمخلوقينِ ،

⁽٢) من الآية (١٥١) ســورة النساء، تكملة الآية ﴿... وَأَعْتَلُنَا لِلْكَافِرِيْسَ عَلَاباً مُهِيناً﴾.

⁽٣) انظر ص (٥٣١).

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة .

⁽٥) انظر ص (٧٦٩).

ثم هنا مسلكان:

آحدهما: _ وهو مسلك طائفة من أصحابنا وغيرهم _ أن يقتل حدّاً(۱) لله كها يقتل لقطع الطريق وللردة وللكفر ، لأن السب للرسول على وسول قد تعلق به حق الله ، وحق كلّ مُوْمن، فإن أذاه ليس مقصوراً على رسول الله على فقط كمن سب واحداً من عُرض(۱) الناس ، بل هو أذى لكل مؤمن كان ويكون، بل هو عندهم من أبلغ أنواع الأذى ، ويود كُلّ منهم أن يفتدي هذا العرض بنفسه وأهله وماله(۱) وعرضه ، كها تقدم ذكره عن الصحابة(١) من أنهم كانوا يبذلون دماءهم في صون عرضه ، وكان النبي الصحابة(١) من أنهم كانوا يبذلون دماءهم في صون عرضه ، وكان النبي ولو لم يكن السب أعظم من قتل بعض المسلمين لما جاز بذل الدم في درئه ولو لم يكن السب أعظم من قتل بعض المسلمين لما جاز بذل الدم في درئه

 ⁽١) هذا أيضاً قول جمهور المالكية ومتأخري الحنفية ولم أجد من قال به من الحنابلة .
 انظر : «الشفاء (٢/ ٢٥٤) ، ورد المحتارة (٤/ ٢٣١) .

 ⁽٢) عُـرض ـ بالضم ـ عرض الشيء ناحيته من أي وجه جنته، يقال : نظر إليه بعُرض وجهه وقيمة : رأيته في عُـرْض الناس أي هو من العامة ، فعرض الناس عامتهم .
 انظر : السان العرب؛ (٧/ ١٧٣ مادة عرض) .

⁽٣) في (ج): قوعرضه وماله، بالتقديم والتأخير .

⁽٤) انظر: ص (١٩٧) من هذا الكتاب.

⁽٥) فيه إشارة إلى قصة رواها أبو إسحاق الفزاري عن حسان بن عطية قال : بعث رسول الله على جيشاً فيهم عبدالله بن رواحة وخالد بن زيد ، فلما صافوا المشركين ، أقبل رجل منهم يسبب رسول الله في فقال رجل من المسلمين : أنا فلان بن فلان ، وأبي فلان فسبني وسب أمي ، وكف عن وسول الله في فلم يزده ذلك إلا غراً ، فأعاد مثل ذلك ، فأعاد مثل ذلك ، فأعاد مثل ذلك ، فقال : لئن عُدتَ الثالثة لأرجُلنّك بسيفي ، فعاد فحمل عليه الرجل ، فولى الرجل مديراً ، فأتبعه الرجل حتى خرق صف المشركين ، فضربه بسيفه فأحاط به المشركون فقتلوه ، فقال رسول الله في وأعجبتم من رجل نصر الله ورسوله ٩٩ ثم إن الرجل برىء من جراحته فأسلم ، فكان سمى الربينيا .

كما لا يجوز بذل الدم في صون عرض واحدٍ من الناس ، وقد قال حسانُ ابن ثابتٍ يخاطب أبا سفيان بن الحارثِ(١):

هَجَوْتَ مُحَدِّمُداً فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْحَزَاءُ وَعَاءُ اللَّهُ وَقَاءُ اللَّهُ وَقَاءُ اللَّهُ وَقَاءُ اللَّهُ وَقَاءُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْدُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَقَاءُ اللَّهُ الْ

وذلك أنه انتهاك للحرمة التي نالوا بها سعادة الدنيا والآخرة ، وبها ينالها كل واحد سواهم ، وبها يقام دين الله ، ويرضى الله عن عباده ، ويحصل ما يجبه ، وينتفي ما يبغضه ، كها أن قاطع الطريق وإن قتل واحداً فإن مفسدة قطع الطريق تعم جميع الناس ، فلم يفوض الأمر فيه إلى ولي المقتول .

انظر: «كتاب السير» لأبي إسحاق الفزاري (٢١٤، ٢١٥ برقم ٢٣٣).
 وهذا الحديث مرسل حسان بن عطية المحاربي تابعي ثقة ، مات بعد العشرين ومئة .
 «التقريب» (١٦٢/١).

وقد تقدمت في قبصة عصهاء بنت مروان الخطمية التي قتلها عمير بن عدي فقال فيه رسول الله على الله على الله على الله ورسوله بالغيب ، فانظروا إلى عمير بن عدى .
عدى، .

انظر: قمغازي الواقدي، (١/ ١٧٢ ـ ١٧٤)، قطبقات ابن سعد، (٢/ ٢٧ ـ ٢٨) وتقدمت هذه القصص في ص (١٩٥، ١٩٧).

⁽١) تقلمت ترجته في ص (٢٦٨).

⁽٢) هذه الأبيات من قصيدة طويلة لحسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ قالها يوم فتح مكة يمدح بها النبي بي النبي بي المسان بن الحارث الذي آذى النبي في وهجماه بالشمر قبل إسلامه والتي مطلعها :

نعم كان الأمر في حياة رسول الله ﷺ مفوضاً إليه فيمن / سبه: إن ١٧١/ب أحب عفا عنه ، وإن أحب عاقبه ، وإن كان في سبه حقَّ لله ولجميع المؤمنين ، لأن الله سبحانه يجعل حقه في العقوبة تبعاً لحق العبد كما ذكرناه في القصاص ، وحقوق الآدميين تابعة لحق الرسول ، فإنه أولى جم من أنفسهم(١) ، ولأن في ذلك تمكينه ﷺ من أخد العفو والأمر بالعرف والإعراض عن الجاهلين الذي أمره الله تعالى به في كتابه(١) ، وتمكينه من العفو والإصلاح(١) الذي يستحقُّ به أن يكون أجره على الله ، وتمكينه من أن يدفع بالتي هي أحسن السيئة كما أمر الله(١) ، وتمكينه من استعطاف النفوس ، وتأليف القلوب على الإيمان ، وإجتماع الحلق عليه ، وتمكينه من ترك التنفير عن الإيمان ، وما يحصل بذلك من المصلحة يغمر ما يحصل باستبقاء السابُ من المفسدة كما دل عليه قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً بِالسَّابُ من المفسدة كما دل عليه قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً بَاستبقاء السابُ من المفسدة كما دل عليه قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً عَلْهُ أَلْقَلْبٍ لاَ نَفَضُ وا مِن حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَـهُمْ عَلْهُ مَا وَشَاوِرْهُمْ فِي الأمر﴾ (٥) .

عفست ذات الأصابع فالجواء إلى عسفراء مستزلها خسلاء
 ديسار من بني الحسحاس قسفر تعفيها السرواس والسساء
 انظر : «ديوان حسان بن شابت» (۱۰/۱)، وسيرة ابن هشام (۲/ ٤٢١ ـ ٤٢٤)،
 و «الاستيعاب» (۳٤٣/۱۳)، ٣٤٤).

⁽١) كما جساء في قولم تعالى : ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمُّهَا تُهُمُّ﴾ من الآية (٦) سورة الأحزاب

⁽٢) كما جساء في قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْمَفْوَ وَأَمْرُ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيْنَ ﴾ الآية (١٩٩) سورة الأعراف

 ⁽٣) كما جاء في قوله تعالى : ﴿ . . إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإصلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تُوفِينَ إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْسه تَوَكِّلْتُ وَإِلَيْه أُنْيَبُ ﴾ الآية (٨٨) سورة هود .

⁽٤) كما جاء في قولُه تعالى: ﴿ الْغَمْ بِالَّتِيْ هِيَ أَحْسَنُ السَّيُّنَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِسَا يَصِفُونَ ﴾ الآية (٩٦) سورة المؤمنون.

⁽٥) من الآية (١٥٩) سورة آل عمران.

وقـد بين النبي ﷺ نفس هذه الحكمة حيث قال : ﴿ أَكُرُهُ أَنْ يَتَحَـدُّثَ النَّاسُ, أَنَّ مُحَمَّداً يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ ١١٥ وقال فيما عامل به ابن أبي من الكرامة: ﴿ رَجُونُ أَنْ يُؤْمِنَ بِذَلِكَ أَلْفٌ مِنْ قَوْمِهِ ١٠١ فَحَقَقَ الله رجاءه ، ولو عاقب كل من آذاه بالقتل لخامر ٣) القلوب _ عقداً أو وسوسة _ أن ذلك لما في النفس من حبُّ الشرف ، وأنه من باب غضب الملوك وقتلهم على ذلك ، ولو لم يبح له عقوبته لاتتهك العرض ، واستبيحت الحرمة ، وانحل رباط الدين ، وضعفت العقيدة في حرمة النبوة ، فجعل الله له الأمرين ، فلما انقلب إلى رضوان الله وكرامته ، لم يبق واحدٌ مخصوصٌ من الخلق إليه استيفاء هذه العقوبة والعفو عنها ، والحق فيها ثابت الله سبحانه ولرسول الله ﷺ ، ولعساده المؤمنين ، وعلم كل ذي عقل أن المسلمين إنها يقتلونه لحفظ الدين ، وحفظ حمى الرسول ، ووقاية عرضه فقط ـ كما يقتلون قياطع الطريق لأمن الطرقات من المفسدين ، وكما يقطعون السارق لحـفظ الأمـوال ، وكما / يقتلون المرتد صوناً للداخلين في الدين عن الخروج ١/١٧٢ عنه ـ ولم يبق هنا توهم مـقـصـود جـزوي كها قد كان يتوهم في زمانه أن قتل الساب كذلك وتقرير ذلك بالساب له من المسلمين ، فإنه قد كان له أن يعفو عنه مع أنه لا يحل للأمة إلا إراقة دمه ، فحاصله أنه في حياته قد غُلُّب في هذه الجناية حقه ليتمكن من الاستيفاء والعفو ، وبعد موته فهي جنايةً على الدين مطلقاً ، ليس لها من يمكنه العفو عنها ، فوجب استيفاؤها ، وهذا مسلكٌ جيدٌ لمن تدبر غوره .

⁽١) تقدم تخريجه في حديث الكسعة ص (٣٤٢، ٦٦٥).

⁽٢) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ .

 ⁽٣) أي خالط من خامر الشيء اذا قاربه وخالطه . ومنه المخامر : أي الرجل الذي خالط جوفه
 الداء . انظر : ولسان العرب، (٤/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ مادة خمر) .

ثم هنا تقريران :

كسل مسا الحدهما: أن يكون: الساب من جنس المحارب المفسد، وقد تقدم أرجب الفتل في ذلك زيادة بيانٍ (١) وعما يؤيده أنه قبال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿مَنْ قَتَلَ كَانَ فَسَادا فَسَادا فَسَادا فَسَاد فِي الأَرْضِ فَكَانَهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً ﴿ (٢) وعما الأَرْضِ فَكَانَهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً ﴿ (٢) وعما الأَرْضِ فَكَانَهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً ﴿ (٢) وعما الأَرْضِ فَكَانَهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً ﴿ (٢) وعما المُرْضِ فَكَانُهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعا ﴾ (٢) وعما المُرْضِ فَكَانَهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً ﴿ (٢) وعما المُرْضِ فَكَانُهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعا ﴾ (٢) وعما المُرْضِ فَكَانَهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعا ﴾ (٢) وعما المُرْضِ فَكَانُهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعا ﴾ (٢) وعما المُرْضِ فَكَانُهُمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعا ﴾ (٢) وعما المُرْضِ فَكَانُهُمَا وَتَعَلَى النَّاسَ جَمِيعا ﴾ (٢) وعما المُرْضِ فَكَانُهُمَا وَتَلَ النَّاسَ جَمِيعا أَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

فعلم أن كل ما أوجب القتل حقاً لله كان فساداً في الأرض ، وإلا لم يبح .
وهذا السب قد أباح الدم ، فهو فساد في الأرض ، وهو أيضاً
عاربة لله ورسوله على ما لا يخفى ، لأن المحاربة هنا ـ والله أعلم ـ إنها
عُني بها المحاربة بعد المسالمة ، لأن المحاربة الأصلية لم يدخل حكمها في
هذه الآية ، وسبب نزولها إنها كان فعل مرتد وناقض عهد ، فعلم أنها
جيعاً دخلا فيها(،) ، وهذا قد حارب بعد المسالمة وأفسد في الأرض

الثاني: أن يكون السب جناية من الجنايات الموجبة للقـتل كـالزني وإن لم يكن حـراباً كحراب قاطع الطريق، فإن من الفساد ما يوجب القتل

فيتعين(؛) إقامة الحدُّ عليه .

⁽١) انظر ص (٧٣٣). (٢) من الآية (٣٢) سورة المائمة ، تكملة الآية: ﴿... وَمَنْ أَخْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَسِيْعاً وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُسَا بِالْبَيِّسَاتِ ثُسمٌ إِنَّ كَثِيْسِراً مِسْنَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ في الأوض كُسْرِفُونَ﴾ .

⁽٣) تقدمت الآثار في سبب نزول آية المحاربة .

وقـال ابن المنذر في هذه الآية : «كـلـلك لأن كـلاً يقع عليـه اسم المحـارية ، والكتـاب على العـموم ، وليس لأحد أن يُـخرج من جملة الآية قوماً بغير حجة»

انظر : الإشراف؛ (١/٥٣٧) .

⁽٤) في (ج) : افعين) .

وإن لم يكن حراباً ، وهذا فسادٌ قد أوجب القتل ، فلا يسقط بالتوبة كغيره من أنواع الفساد ، إذ لا يُستثنى من ذلك إلا القتل للكفر الأصلي أو الطارىء ، وقد قدمنا أن هذا القتل ليس هو كقتل سائر الكفار .

هسل يسقط الإسسلام كل فسرع مسن فروع الكفر؟ فروع الكفر؟

فإن قيل : فإذا كان السبُّ حدّاً لله فيجب أن يسقط بالإسلام كما يسقط حدُّ المرتد بالإسلام وكما يسقط قتل الكافر بالإسلام ، وذلك أن بجرد تسميت حداً لا يمنع سقوطه بالتوبة أو بالإسلام ، فإن قتل المرتد حـدُّ، فإن الفقهاء يقولون : باب حدُّ المرتدُّ ، ثم إنه يسقط بالإسلام ، ثم إن هـذا أمرُّ لـفـظـيُّ لا تـنـاط به الأحكام ، وإنها تناطُ / بالمعـاني ، وكلُّ ١٧٢/ب عـقوبة لمجرم فهي حدٌّ من حيث تزجره وتمنعه عن تلك الجريمة وإن لم تسم حــداً ، لكن لا ريب أنه إنها يقتل للكفر والسبُّ ، والسبُّ لا يمكن تجريده عن الكفر والمحاربة حتى يفرض سابٍّ قد وجب قتله وهو مؤمن أو معاهدٌ باق على عهده كما يفرضُ مثل ذلك في الزاني والسارق والقاذف ، فإن أولئك وجبت عقوباتهم لتلك الجرائم ، وهي قبل الإسلام ويعده سهاء "، وهذا إنها وجبت عقوبته بجرم هو من فروع الكفر وأنواعه ، فإذا زال الأصل تبعته فروعه، فيكون الموجب للقتل أنه كافرٌ محاربٌ، وأنه مؤذ لله ولرسوله ، كيها قبال(١) ﷺ لعقبة بن أبي معيط(١) لما قال: ﴿مَا لِمِي أَفْتُلُ مِنْ بَيْنِكُمْ صَبْرِاءٌ؟ فيقيال له النبي ﷺ: ﴿ بِكُفْرِكَ وَافْتِرَائِكَ عَلَى رَسُوْلِ اللَّه ١٤/١)، والعلة إذا كانت ذات وصفين زال الحكم بزوال أحدهما.

⁽١) في (ب) و (ج) زيادة: اللنبي.

⁽٢) تقلمت ترجته في ص (٢٧٨).

⁽٣) تقدم تخريجه في ص (٢٨٠).

ونحن قد نسلم أنه يتحتم قتله إذا كان ذمياً كما يتحتم قتل المرتد لتخلط كفره بأذى الله ورسوله كتغلظ كفر المرتد بترك الدين ، لكن الإسلام يسقط كلَّ حد تعلق بالكفر ، كما يسقط حد المرتد ، فَلمَ الحقتم هذا الحد بقاطع الطريق والزاني والسارق ولم تلحقوه بحد المرتد ؟ فهذا نكتة هذا الموضع .

فنقول: لا يسقطُ شيء من الحدود بالإسلام ، ولا فرق بين المرتد وغيره في المعنى ، بل كلَّ عقوبةٍ وجبت لسبب ماضِ أو حاضر ، فإنها تجب لوجود سببها وتُعدَم لعدمه ، فالكافر الأصلي والمرتد لم يقتل لأجل ما مضى من كفره فقط ، وإنها يقتل للكفر الذي هو الآن (حَاصلٌ فإذا علمنا أنه كان كَافِراً ولم نعلم انتقاله استصحبنا تلك الحالَ فيقتل للكفر الذي الآن مَوْجُودٌ) (٢) إذ الأصل بقاؤه على ما كان عليه ، فإذا تاب زال الكفر فزال المبيح للدم ، لأن الدم لا يباح بالكفر إلا حال وجود الكفر ، إذ المقصود بقتله أن تكون كلمة الله هي العليا ، وأن يكون الدين كله لله فإذا انقاد لكلمة الله ودان بدين الله حصل مقصود القتال ومطلوب الجهاد، وكذلك المرتد إنها يقتلُ لأنه تارك للدين مُبدَّلٌ له ، فإذا هو عاد لم يبق مبدِّلاً ولا تاركاً وبذلك يحصل حفظ اللين ، فإنه لا يترك مبدّلاً لَه .

الفرق بين أما الزاني والسارق وقاطع الطريق / فإنهُ سواء كان مسلماً أو معاهداً ١/١٧٣ قتل المرتد وقتل الساب لم يقتل لدوامه على الزني والسبّ وقطع الطريق ، فإن هذا غير ممكن ، وقتل الساب لم يقتل لمجرد اعتقاده حل ذلك أو إرادته له، فإن الذمي لا يباح دمه بهذا

⁽١) ليس في (ج) .

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة .

الاعتقاد ، ولا يباح دم مسلم ولا ذميّ بمجرد إرادة ، فعلم أن ذلك وجب جزاء على ما مضى وزجراً عها يستقبل منه ومن غيره ، فمن أظهر سب الرسول من أهل الذمة أو سبه من المسلمين ثم ترك السب وانتهى عنه فليس هو مستديها للسبّ كها يستديم الكافر المرتدُّ وغيرهُ [عَلَى](١) كفره ، بل أفسد في الأرض كها أفسد غيره من الزناة وقطاع الطريق ، ونحن نخاف أن يتكرر مثل هذا الفساد منه ومن غيره نخاف مثل ذلك في الزاني وقاطع الطريق ، لأن الداعي له إلى ما فعله من السب ممكنٌ منه ومن غيره من الناس ، فوجب أن يعاقب جزاء بها كسب ونكالاً من الله له ولغيره ، وهذا فرقٌ ظاهرٌ بين قتل المرتدُّ والكافر الأصلي وبين قتل السابُ والقاطع والزاني.

وبيانه لأن السبَّ من جنس الجريمة الماضية ، لا من جنس الجريمة المدائمة، لكن مبناه على أن السَّبَّ يوجب الحد لخصوصه، لا لكونه كفراً ، وقد تقدم بيانُ ذلك(٢) .

يبوضح ذلك أن قتل المرتد والكافر الأصلي - إلا أن يتوب - يزيل مفسدة الكفر، لأن الهام بالردة متى علم أنه لا يترك حتى يقتل أو يتوب لم يأتها، لأنه ليس له غرض في أن يرتد ثم يعود إلى الإسلام، وإنها غرضه في بقائه على الكفر واستدامته.

فأما السابُّ من المسلمين والمعاهدين فإن غرضه من السبُّ يحصل بإظهاره وينكأرم، المسلمين بأذاه كما يحصل غرضُ القاطع من القتل والزاني

⁽١) من المطبوعة .

⁽۲) انظر ص (۲۹۷).

 ⁽٣) من نكأ القرحة يتكوها نكأ : قشرها قبل أن تبرأ فنديت .
 انظر : فلسان العرب (١٧٣/١ مادة نكأ) .

من الزنى ، وتسقط حرمة الدين والرسول بذلك كها تسقط حرمة النفوس والأموال في قطع الطريق والسرقة ، ويؤذي عموم المسلمين أذئ يخشى ضرره كها يؤذيهم مثل ذلك من فعل القاطع والسارق ونحوهما ثم إنه إذا أخذ فقد يظهر الإسلام والتوبة (۱) مع استبطانه العود إلى مثل ذلك عند القدرة كها يظهر القاطع والسارق والزاني العود إلى مثل هذه الجراثم عند إمكان الفرصة ، بل ربها تمكن من هذا السب بعد إظهار الإسلام عند شياطينه ما لم يمكنه (۱) قبل ذلك ، وتنوع في أنواع التنقص والطعن / غيظاً ۱۷۷/ب على ما فُعل به من القهر والضغط حتى أظهر الإسلام ، بخلاف من على ما فُعل به من القهر والضغط حتى أظهر الإسلام ، بخلاف من المنارب الأصلي إذا قتل أو فعل الأفاعيل ، فإنه لم يكن قد وبخلاف المحارب الأصلي إذا قتل أو فعل الأفاعيل ، فإنه لم يكن قد التزم لنا (۱۷ يفعل شيئاً من ذلك .

وهذا قد كان التزم لنا بعقد الذمة أن لا يؤذينا بشيء من ذلك ، ثم لم يف بعهده ، فلا يؤمن منه (٤) أن يلتزم بعقد الأيهان أن لا يؤذينا بذلك ولا يفي بعقده (٥) ، وذلك لأنه واجب عليه في دينه أن يفي بالعهد فلا يظ هر الطعن علينا في ديننا، وعالم أن ذلك من أكبر (١) الأمور التي عاهدناه على أن لا يؤذينا بها وهو خائف من سيف الإسلام إن خالف، كها

⁽١) في (ج) : االتموقيرا .

⁽٢) في (ب): ﴿ لَمْ يَتَمَكَّنَّهُ ۗ

⁽٣) في (ج) : اأماه . (٢) : ( ) . «ا

⁽٤) ني (ج) : اإليه، .

⁽٥) في (ج) : فيمهلمه . (٦) في (ج) : فالتزامه .

أنه واجب عليه في دين الإسلام أن لا يتعرض للرسول بسوم ، وهو خاتف من سيف الإسلام إن هو خالف ، فلم يتجدد له بإظهار الإسلام جنس العاصم الزاجر ، بخلاف الحربي ، في ذلك ، (أيضاً أنَّ قَتَلَ الْمُرتَدِّ عُلَّبَ فِيهِ حَقَّهُ فَشُرعَ قَتْلُهُ لِنَلاَ يَستمر عَلَى الرَّدَّةِ وليعودَ إلى الإسلام) (١) وإن كان في ضمن ذلك زجر لغيره من الناس عن الردة ، الا ترى أنه لا يشرع الستر عليه ، ولا يستحب التعريض للشهود بترك الشهادة عليه عند الحاكم ، ولا يستحب العفو عنه قبل الرفع إلى الحاكم ، وإن كان قد ارتد سِراً ، لأنه متى رفع إلى الحاكم اوإن كان قد ارتد سِراً ، لأنه متى رفع إلى الحاكم استتابه فنجاه من النار ، وإن لم يتب قتله فقصر عليه مدة الكفر ، فكان رفع من استسر بقاذورة مِن القادورة مِن المقادة عليه عند الحاكم المتابع بناه عنه مصلحة له عضة ، بخلاف من استسر بقاذورة مِن يتوب إذا لم يرفع ، فلم يكن الرفع (١) ، لأنه إذا رُفع يقتل حتاً ، وقد يتوب إذا لم يرفع ، فلم يكن الرفع (١) مصلحة عضة ، وإنها المصلحة للناس ، فإذا لم تظهر الفاحشة لم تضرهم(١) .

ومن سبَّ الرسول فإنها نقتله لأذاه لله ولرسوله وللمؤمنين ولطعنه في دينهم ، فكان بمنزلة من أظهر قطع الطريق والزنى ونحوه ، المغلب فيه جانبُ الردع والزجر وإن تضمن مصلحة الجاني وكانَ قتله لأنه أظهر الفساد في الأرض ، وكذلك لـو سبَّ الذمي سراً لم نتعرض له ، وكذلك لم ينبغ الستر عليه ، لأن من أظهر / الفساد لا يستر عليه بحالٍ .

(١) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة .

⁽٢) في (ج) : ﴿إِلَيْهُ .

⁽٣) ني (ب) ر (ج) بزيادة : الله .

⁽٤) في (ب) : الم يظهرهم) .

وقوله : «السَّبُّ مُستَلْدِمٌ لِلْكُفْرِ وَالسِحِرَابِ ، بِخِلاَفِ تِلْكَ ستلـــزم للكفـــه ؟ الْجَرَاثِمِ، قلنا: ليس لنا سبُّ خالِ عن كفرٍ حتى تجرد العقوبة له ، بل العقوبة على مجموع الأمرين ، وهذه الملازمةُ لا توهن أمر السب ، فإن كونه مستلزماً للكفر يوجب تغلظ عقوبته ، فإذا انفصل الكفر عنه فيها بعد لم يلزم أن لا يكون موجباً للعقوبة إذا كان هو في نفسه يتضمن من المفسدة ما يستوجب(١) العقوبة والزجر كما دل عليه الكتباب والسنة والأثر والقياس.

ثم نقول : أقبصي ما يقال إنه حدٌّ على كفر مغلَّظ فيه ضررٌ على المسلمين صدر عن مسلم أو معاهد ، فمن أين لهم أن مثل هذا تقبل منه التوبة بعد القدرة ؟ فإنا قد قدمنا أن التوبة إنها شُرعت في حقّ من تجردت ردته أو تجرد نقيضية للعبهد ، فأما من تغلظت ردتهُ أو نقضه بكونه مُضِيرًاً بالمسلمين فلابد من عقوبته بعد التوبة .

وقوله م: ﴿ إِنَّ السَّبُّ مِنْ فُرُوعِ الْكُفْرِ وَأَنْوَاعِهِ ۚ فَإِنْ عُنُوا أَنْ الْكَفْرِ مــن فــروع الكفــــر؟ يوجب ذلك فليس بصـحيح، وإنّ عنوا أن الكفر يبيح ذلك فنقول: لكن عقد الذمة حرم عليه في دينه إظهار ذلك ، كما حرم(١) قتل المسلمين ، وسرقة أموالهم ، وقطع طريقهم ، وافتراش نسائهم ، وكما حرم قشالهم وإن كـان دينه يبـيح له ذلك كله ، فإذا هو آذي المسلمين بها يقتضيه الكفر المجرد عن عهد فإنه يعاقب على ذلك ، وإن زال الكفر الموجب لذلك ، فيقتل ويقطع ويعاقب ، كذلك هنا يعاقب على ما آذي به الله ورسوله والمؤمنين مما يخالف عهده ، وإن كان دينهُ يبيحهُ .

ميل السب

⁽١) ق (ج) : ايوجب)

⁽٢) في (ب) : اكما حرم على المسلمين قتل رجالهم، .

وقولهم: فإنَّ الزَّانِي وَالسَّارِقَ وَقَاطِعَ الطَّرِيْقِ قَبَلَ الْإسْلاَمِ وَبَعْدَهُ سَوَاءً، قلنا: هو مثل الساب؛ لأنه قبل الإسلام يعتقد استحلال دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم لولا العهد الذي بينهم وبينه، وبعد الإسلام إنها يعتقد تحريمها لأجل الدين، وكذلك انتهاكه لعرض رسول الله عليه يعتقد حلّه لولا العهد الذي بيننا وبينه، وبَعْد الدين إنها يمنعه منه الدين، ولا فرق بين ما يضر المسلمين في دينهم أو دنياهم.

وأما قوله م : وإنّ مَا وَجَبَ قَتْلُهُ لِأَجْلِ الأَمْرَيْنِ فَيَسْقُطُ بِزَوَالِ أَحْدِهِما، فنقول: بل اجتمع فيه سببان كلّ منها يوجب نوعاً من القتل/ ١٧٤/ب يخالفُ النوع الآخر ، وإن كان أحدهما يستلزم الآخر ، فالكفر يوجب القتل للكفر الأصلي أو لكفر الارتداد(۱) ، وله أحكامٌ معروفةٌ ، والسبُّ يوجبُ القتل لخصوصه حتى يندرج فيه قتل الكفر وقتلُ الردة ، وهذا القتلُ هو المغلّبُ في حتى مثل هذا ، حتى كان رسول الله على له القتلُ القتلُ مع امتناع القتل بالكفر والردة ، وله القتلُ بعد سقوط القتل بالكفر والردة ، وله القتلُ بعد سقوط القتل بالكفر والردة ، وله القتلُ بعد سقوط القتل بالكفر والردة ، وله القتلُ على ذلك أثراً ونظراً ، وبينًا أنَّ في خصوص السب ما يقتضي القتل لو فُرض تجرده عن الكفر والردة ، فإذا انفصل عنه في أثناء الحال فسقط موجب الكفر والردّة لم يسقط موجبُ النف ، وقد قدمنا في المسألة الثانية دلائل على ذلك، .

⁽١) في (ج) : «الارتدادي؛ .

⁽٢) ذكر المؤلف في ذلك اثني عشر دليلاً ، انظر من ص (٥١٦) حتى ص (٥٤١) .

ثم نقول : هب أنه وجب لأجل الأمرين ، فالقتل الواجب لكفر متخلظ بالإضرار إذا زال لا تسقط عقوبة فاعله فوجب أن لا تسقط عقوبة فاعل هذا ، والعقوبة التي استحقها هي القتل .

وأيضاً ، فإن الإسلام الطارىء لا يمنعُ ما وجب من العقوبة ، وإن كان الإسلام يمنع وجوبها ابتداء كالقتل قوداً وكحد القذف ، فإنه إنها يجب بشرط كون الفاعل ذمياً ، ولا يسقط بإسلامه بعد ذلك إذا كان المقتول والمقذوف ذمياً .

وأيضاً ، فإن الإسلام لا يمنع قتل السابُ ابتداءً ، فأن لا يمنع قتله دواماً بطريق الأولى ، فقوله : «اجْتَمَعَ سَبَبَانِ فَزَالَ أَحَدُهُمَا عَمَوعٌ بل الموجبُ لقتل هذا لم يزل .

تسل الساب المسلك المثاني (۱): أن يُقتل حداً للنبي هي ، كما يقتل قوداً وكما للمسلك المثاني المسلك المثاني المسلك المثاني المسلك المسلك المسلك المسلك المسلك المسلك المسلك على المسلك كثير من أصحابنا وغيرهم (۱).

ومن المعلوم الذي لا ريب فيه أن الرجل لو سبَّ واحداً من المؤمنين أو (سَبَّ)(٣) واحداً من أعيان الأمة ، وهو ميت أو غائبٌ ، لوجب على من حضره من المسلمين أن ينتصروا له ، وإذا بلغ الأمر إلى السلطانِ فإنه

⁽١) تقدم المسلك الأول في ص (٨٢٦) .

 ⁽٢) وهو قبول المالكية وستأخري الحنفية ولم أجد من قبال به من الحنابلة ، انظر : «الشفا»
 (٥٤/٢) ، (د المحتار؛ (٤/ ٢٣١) .

⁽٣) ليس في (ب) .

يعاقب هذا الجريء بها يُزعُه عن أذى المؤمنين ، ثم إن كان حياً وعلم فله أن يعفو عن / سابه ، وأما إن تعذر علمه لموته أو غيبته لم يجز للمسلمين ١/١٥٥ الإمساك عن عقوبة هذا ، وإذا رُفع إلى السلطان عاقبه وإن أظهر التوبة ، لأن هذا من المعاصي والذنوب المتعلقة بحق آدمي لا يمكن قيامه بطلب هذا الحد ، وكل ما كان كذلك لم تحتج العقوبة عليه إلى طلب أحد ، ولا تسقط بالتوبة إذا رُفع إلى السلطان، ولهذا قلنا : إن من سب أصحاب رسول الله على فإنه يجب أن يعزر ويؤدب أو يقتل (١) ، وإن لم يطالب بحقهم معين ، لأن نصر المسلم (١) واجب على كل مسلم بيده ولسانه ، وكيف على ولي الأمر ؟ .

وعلى هذا التقدير فنقول: إن سبّ النبي كان موجباً للقتل في حياته كها تقدم تقريره(٣)، وكان إذا علم بذلك تولى هذا الحق، فإن أحب استوفى، وإن أحب عفا، فإذا تعذر إعلامه لغيبته أوموته وجب على المسلمين القيام بطلب حقه، ولم يجز العفو عنه لأحدٍ من الخلق كها لا يجوز العفو عن من سب غيره من الأمواتِ والغائب(١).

وقد قدمنا الدلائل على أن القتل لخصوص سبه ، وأن المغلّب فيه حمقه حتى كان له أن يقتل من سبه أو يعفو عنه ، كما للرجل أن يعاقب سابه وأن يعفو عنه .

فإن قيل : هذا ينبني على مقدمتين :

⁽١)عـقـد شيخ الإسلام فصلاً خاصاً في المسألة الرابعة في حكم من سب أحداً من الصحابة ورسع الكلام فيه كيا سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

⁽٢) في (ج) والمسلمين،

⁽٣) انظر ص (٣١٩ ، ٤٢١).

⁽٤) في (ب) و (ج) : «الغياب» .

هيل لقالف الميت حد ؟

إحداهما: أن قذف الميت موجب للحد، وقد ذهب أبو بكر بن جعفر(۱) صاحب الخلال(۱) إلى أنه لا حد لقذف ميت ، لأن الحي وارثه لم يقذف، وإنها قذف الميت، وحد القذف لا يستوفى إلا بعد المطالبة ، وقد تعدرت منه ، والحد لا يورث إلا بمطالبة الميت وهي منتفية (۱) ، والأكثرون يثبتون الحد لقذف الميت ، لكن من الفقهاء من يقول : إنها يثبت إذا ضمن القدح في نسب الحي ، وهو قول الحنفية وبعض أصحابنا، وقيل عن الحنفية : لا يأخذ به إلا الوالد أو الولد(١٤) ، ومن الفقهاء من يقول : يقول : يثبت مطلقاً(۱) ، ثم هل يرثه جميع الورثة ، أو من سوى الزوجين لبقاء سبب الإرث ، أو العصبة فقط لمشاركتهم له في عمود نسبه ؟ فيه

⁽١) تقدمت ترجته في ص (١٨).

 ⁽۲) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن همارون بن ينزيد البخدادي المعروف بـ «الحلال» (۲۳۵ ـ
۳۱۱). تقدمت ترجمه ص (۱۷) .

⁽٣) هذه المسألة من المسائل التي خالف فيها أبو بكر شيخه الخلال وهي المسألة الثانية والثيانون ونصبها كالآتي : قال الخرقي : «وإذا قذف أمه وهي ميتة ـ مسلمة كانت أو كافرة ـ حُدُّ القاذف إذا طلب الابن وكان مسلماً حراً» .

ووجمهه : «أن هذا القذف حصل قدحاً في نسب الحي، فيجب أن يملك المطالبة به لما عليه من المعرة .

وقال أبو بكر في كتاب (الخلاف): ليس له المطالبة لأنه قلف لمينة فلم يملك الوارث المطالبة به، كما لو كنان المقلوف حياً ثم منات ، فإن وارثه لا يملك المطالبة على أصلنا وكللك مهنا؛

انظر : مسائل عبدالعزيز غلام الخلال التي حالف فيها الخرقي وشيخه الخلال لأبي الحسين ابن أبي يعلى (٦٥) .

وأشار إلى هذا الحلاف القاضي أبو يعلمن في «الأحكام السلطانية» (٢٧١).

⁽٤) انظر قول الحنفية في مختصر الطحاوي (٢٦٦)، (المبسوط؛ (١١٢/٩).

⁽٥) نقل ابن المندر هذا القول عن مالك والشافعي .

انظر: (الإشراف) (٢/٧٧).

ثلاثةُ أقوالِ في مذهبِ الشافعيّ وأحمدً ١٠ .

الثانية : أن حد قذف الميت لا يُستوفى إلا بطلب الورثة ، وذلك أنهم لا يختلفون أنه لا يستوفى إلا بمطالبة الورثة أو بعضهم ، ومتى عفوا سقط / عند الأكثرين(١) .

فعلى هذا ينبغي أن يسقط الحد لقذف النبي على الأنه لا يورث ، ويكون كقذف من لا وارث له ، وهذا ليس فيه حد قذف عند أكشر الفقهاء ، أو يقال : لا يستوفى حتى يُطالب بعض الهاشميين أو بعض القرشيين .

## فنقـول: الجواب من ثلاثة أوجهٍ :

(١) حق القلف لجميع الورثة حتى أحد الزوجين ، على الصحيح من المذهب ، ونص عليه الإمام أحد _ رحمه الله _ .

وقيل : لهم ، سوى الزوجين ، وهو قبول القاضي في موضع من كلامه ، وقال في المغني : هو للعنصبة من النسب دون غيرهم لأنه حق يثبت للفع العار فاختص به العصبات كولاية النكاح .

وقال ابن عقيل في عمدة الأدلة ، يرثه الإمام في قياس المذهب عند عدم الوارث هذه هي . الأتوال في مذهب الإمام أحمد .

انظر التفاصيل في «المحرر» (٢/ ١٩٦) ، «المغني» المطبوع مع «الشرح الكبير» (٩/ ٢٦) ، «الإنصاف» (١٢١/١٠) .

وأما الإمام الشافعي فقد أطلق القول وقال : «يأخد حد الميت ولده وعصبته من كانوا» . انظر : «الأمّا (٧/١٦٣) .

(٢) لا شك أن حد قـذف الميت لا يستوق إلا بطلب الورثة ، وإذا عفا الورثة فعند الأكثرين ـ وهم المالكية والشافعية والحنابلة ـ يسقط حد القذف بالعفو مع اختلاف فيها بينهم في بعض الجزئيات .

وأما الجنفية فهم متفقون على عدم مقوط حد القلف بالعفو ، كما أن مذهبهم أن حد القلف يسقط بموت المقذوف ولا مطالبة لأحد بعده.

انظر التفاصيل: «الهداية مع شرح فتح القدير» (٥/ ٣٢٣ ، ٣٢٣)، «الحرشي» (٨/ ٩٠)، والخرشي» (٨/ ٩٠)، وبيرمي على الخطيب» (١٢٣/٤)، «الإنصاف» (٢٢١/١٠)، «كشاف القناع» (١٢٣/١).

السفرق بين سب الرسول

ومسب غيره

أو الصالحين.

احدها: أنا لم نجعل سب النبي ﷺ وقدفه من (باب)(١) حدُّ القذف الذي لا يُستوفى حتى يطلبه المستحقّ ، فإن ذاك إنها هو إذا علم به ، وإنها هــو من باب السبِّ والشــتم الذي يعلم أنه حــرامٌ باطلٌ ، وقــد تعــذر علمُ المسبوب به ، كما لو رمى رجلٌ بعض أعيان الأمة بالكفر أو الكذبِ ، أو شهادة الزور ، أو سبهُ سباً صريحاً ، فإنا لا نعلم مخالفاً في أن هذا الرجل يعاقبُ على ذلك كما يعاقبُ على ما ينتهكه من المحارم انتصاراً لذلك الرجل

الكريم في الأمـة ، وزجـراً عَـنْ مـعصيةِ الله كمن يسبُّ الصحابةَ أو العلماءَ

الوجه الثاني : أن سبَّهُ سبٌّ لجميع أمته وطعنٌ في دينهم ، وهو سبُّ تلحقهم به غيضاضة وعار ، بخلاف سبُّ الجاعةِ الكثيرةِ بالزني ، فإنه يُعلم كندبُ فياعله ، وهذا يوقع في بعض النفوس رَيباً ، وإذا كان قد آذي جميع المؤمنين أذي يوجب القـتل ، وهو حقّ تجب عليهم المطالبة به من حيث وجب عليهم إقامة الدين ، فيكون شبيهاً بقذف الميت الذي فيه قدح في نسب الحي إذا طالب به ، وذاك يتعين إقامته (٢) .

وبهذا يظهر الفرق بينه وبين غيره من الأمواتِ على قول أبي بكر٣ ، فإن ذلك الميت لا يتعدى ضرر قذف في الأصل إلى غيره ، فإذا تعذرت مطالبته أمكن أن يقال: لا يستوفى حد قلفه ، وهنا ضررُ السبُّ في الحقيقة إنها يعود إلى الأمة بفساد دينها وذلُّ عصمتها وإهانة مستمسكها ، وإلا فالرسول _ صلوات الله عليه وسلامه _ في نفسه لا يتضرر بذلك .

⁽١) ليس في المطبوعة .

⁽٢) كيا تقلم ذلك في ص (٥٣١).

⁽٣) وهو أبو بكر بن جعفر صاحب الحلال ، وقد تقدم الكلام في المسألة في ص (٨٤٠).

وبه(۱) يظهر الفرق بينه وبين غيره في أن حد قذف الغير إنها يثبت لورثته أو لبعضهم ، وذلك لأن العار هناك إنها يلحق المبت أو ورثته ، وهنا العار يلحق جميع الأمة لا فرق في ذلك / بين الهاشميين وغيرهم ، ١/١٧٦ بل أي الأمة كان أشد حُبّاً لله ورسوله وأشد اتباعاً له وتعزيراً وتوقيراً كان حظه من هذا الأذى والضرر أعظم ، وهذا ظاهر لا خفاء به ، وإذا كان هذا ثابتاً لجميع الأمة ، فإنه بما يجب عليهم القيام به ، ولا يجوز لهم العفو عنه بوجه من الوجوه ؛ لأنه وجب لحق دينهم ، لا لحق دنياهم ، بخلاف حد قذف قريبهم فإنه وجب لحظ نفوسهم ودنياهم ، فلهم أن بخلاف حد قذف قريبهم فإنه وجب لحظ نفوسهم ودنياهم ، فلهم أن يتركوه ، وهذا يتعلق بدينهم ، فالعفو عنه عفو عن حدود الله وعن انتهاك حرماته ، فظهر الجواب عن المقدّمتين المذكورتين .

الوجه الثالث: أن النبي الله لا يورك (١) ، فلا يصع أن يقال : إن حق عرضه يختص به أهل بيته ، دون غيرهم ، كما أن ماله لا يختص به أهل بيته ، لأن تعلق حق الأمة بعرضه أعظم من أهل بيته دون غيرهم ، بل أولى ، لأن تعلق حق الأمة بعرضه أعظم من تعلق حقهم بهاله ، وحينتذ فتجبُ المطالبةُ باستيفاء حقه على كلّ مسلم ، لأن ذلك من تعزيره ونصره ، وذلك فرضٌ على كل مسلم .

ونظيرُ ذلك أن يَقتل مسلمٌ أو معاهدٌ نبياً من الأنبياء، فإن قُتل ذلك الرجل مُتعَيِّنٌ على الأمة ، ولا يجوز أن يجعل حق دمه إلى من يكون وارثاً له لو كان يورث : إنْ أَحَبَّ قَتَل ، وإنْ أَحَبَّ عفا على الدية أو مجاناً ،

⁽١) في (ج) : فيذاه .

⁽٢) كيا روى البخاري في «صحيحه» عن أبي بكر _ رضي الله عنه _ أن رسول الله ﷺ قال : «لا نورث ما تركيناه صدقة» كتاب فرض الخمس ، باب فرض الخمس (١٩٧/٦) أيضاً : كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ (٧/٧٧) .

ولا يجوز تقاعد الأمة عن قتل قاتله ، فإن ذلك أعظم من جميع أنواع الفساد ، ولا يجوز أن يسقط حق دمه بتوبة القاتل أو إسلامه ، فإن المسلم أو المعاهد لو ارتد أو نقض العهد وقتل مسلم الوجب عليه القود ، ولا يكون ما ضَمّه إلى القتل من الردة ونقض العهد مخفّفاً لعقوبته ، وما أظن أحداً يخالف في(١) هذا مع أن جرد قتل النبيّ ردة ونقض للعهد باتفاق العلماء ، وعرضه كدمه ، فإن عقوبته القتل ، كما أن عقوبة (دمه القتل بل الوقيعة في عرضه أشد ضرراً في الدين من قتله وسبب ذلك أن دمه وعرضه ممنوع من المسلم بإسلامه ومن المعاهد بعهده ، فإذا التهكا حرمته وجبت عليهما العقوبة لذلك .

سب الرسول الطريقة الثامنة عشرة: / وهي طريقة القاضي أبي يَعلى أن سبَّ ١٧١/ب يتعلق به حق يتعلق به حقانِ : حقَّ لله ، وحقَّ لآدميّ . النبيّ ﷺ يتعلقُ به حقانِ : حقَّ لله ، وحقَّ لآدميّ . الرسول وأثر

فأما حتُّ الله فظاهرٌ (٣) وهو القـدحُ في رسالته وكتابه ودينه

وأما حتَّ الأدميّ فظاهرٌ أيضاً ، فإنه أَدْخل المَعَرَّةَ على النبي ﷺ بهذا السبِّ ، وأناله بذلك غـضاضةً وعاراً .

والعقوبة إذا تعلق بها حقَّ الله وحقَّ الأدميّ لم تسقط بالتوبة كالحدَّ في المحاربةِ ، فإنه يتحتم قتله ، ثم لو تاب قبل القدرة عليه سقط حق الله من

⁽١) في (ج) : زيادة امثل؛ .

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة .

⁽٣) في (ج) : ففهو ظاهر.

انحتام(١) القـتل والصلب، ولم يسقط حق الآدميّ من القُودري، كذلك هنا .

فإن قيل : المغلب هنا حق الله ، ولهذا لو عنفا النبي ﷺ عن ذلك لم يسقط بعفوه .

قلنا: قد قال القاضي أبو يعلى: في هذا(٣) نظرٌ ، على أنه إنها لم يسقط بعفوه لتعلق حق الله به ، فهو كالعدة إذا أسقط الزوج حقه منها لم تسقط لتعلق حق الله بها ، ولم يدلّ هذا على أنه لا حق للآدميّ فيها كذلك هنا ، فقد تردد القاضي أبو يعلى في جواز عفو النبي على في هذا المرضع ، وقطع في موضع آخر أنه كان له أن يُسقط حق سبه ، لأنه حقّ له(١) ، وذكر في قول الأنصاري للنبي على «أنْ كَانَ ابْن عَمّتِكَ ا(ه) وقد عرض للنبي على بها يستحق (به)(١) العقوبة ، ولم يعاقبه لأنه حمل قول النبي عرض للنبي المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب الله المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب

⁽١) قوله : «انحتام» من الحتم ، والحتم : اللازم الواجب الذي لابد من ضعله ، وحتم الله الأمر يحتمه أي : قضاه . انظر : «لسان العرب» (١١٣/١٢ مادة حتم) .

⁽٢) لم أجد هذا النص منسوبا إلى القاضي أبي يعلى ، وقد وجدتُ نفس النص لأبي المواهب العكبري في كتبابه : «رؤوس المسائل الخلافية» (٢/ق ١٢٩/أ) رقمه في المركز (١٢٠) فقه حنبلي .

⁽٣) في (ج) : فذلك، .

⁽٤) لم أجد هذا الكلام .

 ⁽٥) كان ذلك في خصومة بين الأنصاري وبين الزبير بن العوام في شراج الحرة التي كانوا يسقون بها النخل، انظر ذلك في: ص (٣٣٧، ٩٨٩).

⁽٦) ليس في (ج) .

⁽٧) ليس في (ج) .

⁽٨) تقلم تخريجه في ص (١٩٢).

وهو افتراؤه على النبي على وعلى أبي بكر ، وله أن يعفو عنه(،) ، وكذلك ذكر ابن عقيل (،) عنه أن الحق كان للنبي على وله تركه، وقال ابن عقيل : قد عرض هذا للنبي على بها يقتضي العقوبة والتهجم على النبي على ، ووب التعزير لحق الشرع ، دون أن يختصه في نفسه ، قال : وقد عزّره النبي على بحبس الماء عن زرعه ، وهو نوع ضرر وكسر لعرضه وتأخير النبي على بحبس الماء عن زرعه ، وهو نوع ضرر وكسر لعرضه وتأخير لمقه ، وعندنا أن العقوبات بالمال باقية غير منسوخة ، وليس يختص التعزير بالضرب في حق كل / أحكد ( بد) .

1/177

ذهبت الشافعية إلى عدم جواز إتلاف المال على وجه التعزير قال الخطابي: قال الشافعي: ولا يعاقب البدان لا على الأبدان لا على الأبدان لا على الأبدان لا على الأبدان الأموال.

وقال النووي في شرح صحيح مسلم: «أجمع العلماء على منع العقوبة بالتحريق في المتخلف عن الصلاة والغال من الغنيمة واختلف السلف فيهما والجمهوو على عدم تحريق متاعهما». فجواز العقوبة بإتلاف المال منسوخ عندهم .

واستدل الجمهور بقوله تعالى: ﴿والذين اتّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفُراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ المؤمنينَ . . ﴾ الآيات من (١٠٦) إلى (١٠٦) سورة التوبة ، ولقد حكم الرسول ﷺ في هذا المسجد أن يُهدم ويُحرق عقوبة لأصحابه ، فأحرقوا المسجد وهدموه . وقال الإمام ابن القيم تعليقاً على هذه القيصة : دوفيها تحريق أمكنة المعصية التي يُعصى اللّهُ ورسوله فيها وهدمها كها حرق رسول الله ﷺ مسجد الفرار وأمر بهدمه - إلى أن قال وقد حرق عمر بن الخطاب قرية بكاملها يباع فيها خر ، وحرق حانوت رويشد الثقفي وساه فويسقاً ، وحرق قصر سعد لما احتجب فيه عن الرعية، وهم رسول الله ﷺ بتحريق بيوت تارك حضور الجهاعة والجمعة وإنها منعه من فيها من النساء والملوية لما أخبر هو عن ذلك.

⁽١) لم أجد كلام القاضي أبي يعلى ، وذكر الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث : وويمكن أن يستدل به على أن للإمام أن يعفو عن التعزير المتعلق به ، لكن محل ذلك ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرعه

انظر : افتح الباري؛ (٥/ ٤٠) .

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (٢٢).

⁽٣) لم أجد كلام ابن عقيل هذا .

⁽٤) المقربة بالمال التي يسميها الفقهاء بالتعزيرات المالية وقع فيها الخلاف بين الفقهاء فلهب الحنابلة والمالكية والأحناف إلى جواز إتلاف المال على وجه التعزير

وقول ابن عقيل هذا يتضمن ثلاثة أشياء :

احدها : أن هذا القول إنها كان يوجبُ التعزير لا القتل .

والثاني : أن ذلك واجبٌ لحقُّ الشرع ، ليس له أن يعفو عنه .

الثالث: أنه عزَّرهُ بحبسِ الماء.

والشلاثة ضعيفة جداً ، والصواب المقطوع به أنه كان له العفو كها دلّت عليه الأحاديث السابقة لما ذكرناه من(١) المعنى فيه ، وحينتذ فيكون ذلك مؤيداً لهذه الطريقة(١) .

وقد دلَّ على ذلك ما ذكرناه من أن النبي ﷺ عاقب من سبَّهُ وآذاه في الموضع الذي سقطت فيه حقوق الله ، نعم صار سبُّ النبي ﷺ سباً لميتٍ، وذلك لا يسقط بالتوبة البتة .

وعلى هذه الطريقة فالفرق بين سبّ الله وسب رسوله ظاهرٌ ٢٠٠ ، فإن هناك الحق لله خاصة كالزنى والسرقة وشرب الخمر ، وهنا الحق لهما فلا يسقط حقّ الأدمى بالتوبة كالقتل في المحاربة .

انظر تفاصيل هذا المرضوع في: «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى (٢٩٦، ٢٩٦) ،
 «معالم السنن» للخطابي (٢/ ٣٠٠) ، «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥/ ١٥٣) ،
 «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ١٢٤) ، «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٨/ ٢٥٣ ، ٢٥٤) ،
 «زاد المعاد» (٣/ ٢٥٥ ، ٢٥٧) .

⁽١) ني (ب) : دني، .

⁽٢) وهي خمسة عشر حديثاً ذكرها في المسألة الأولى ص (١٢٥_ ٣٧٧).

⁽٣) يأن تفصيل ذلك في موضوع سب الله تعالى في المسألة الرابعة ص (١٠١٧).

الطريقة التاسعة عشرة : أنا قد ذكرنا أن النبي ﷺ أراد من دم من يجب المسلمين قتل ابن أي سرح بعد أن جاء مسلمًا تائباً ، ونذر دم أنس بن زنيم إلى أن عفا عنه بعد الشفاعة ، وأعرض عن أي سفيان بن الحارث وعبدالله بن أبي أمية وقد جاءا مسلمين مهاجرَين ، وأراقَ دماء من سبه من النساء من غير قتال وهنَّ منقاداتٌ مستسلماتٌ ١٠) ، وقعد كان هؤلاء حربيين لم يلتنرموا ترك سبه ولا عاقدونا على ذلك ، فالذي عقد الأيهان أو الأمان على ترك سبه إذا جاء(١) يريد الإسلام ويرغب فيه إما أن يجب قبول الإسلام منه والكف عنه أو لا يجب ، فإن قيل: (يَنجبُ) فهو خلاف سنة رسول الله على أنه إذا جاء ليتوب السول الله على أنه إذا جاء ليتوب ويسلم جاز قبتله ، وكل مَن جاز قتله وقد جاء مسلمًا تائباً ـ مع علمنا بأنه قـد جـاء كذلك ـ جاز قتله وإن أظهر الإسلام والتوبة ، لا نعلم بينهما فرقاً عند أحدِ من الفقهاء في جواز القتل ، فإنَّ إظهارَ إرادةِ الإسلام هي أولُ الدخـولِ فـيـهِ ، كما أنَّ التكلمَ بالشـهادتين هو أولُ الالتزام له ، ولا يعصمُ الإسلامُ إلا دَمَ من يجبُ قبولهُ منه ، فإذا أظهر أنهُ يريدهُ فقد بذل ما يجبُ قَبُولُهُ / فيجبُ قبولُـهُ كما لو آذاه .

وهنا نكتة حسنة ، وهي أنَّ ابن أبي أمية وأبا سفيان لم يزالا كافرين، وليس في القصة بيانٌ أنه أراد قتلهما بعد مجيئهما، وإنها فيها الإعراضُ عنهما، وذلك عقوبةً من النبي ﷺ . الإسسلام إلأ

⁽١) تقدم الحديث عنهن جميعاً ص (٢١٣، ٢٥٠، ٢٦٨، ٧٩٠ (٨٧١) .

⁽۲) في (ج) زيادة : ‹تائبا› .

وأما حديث ابن أبي سرح فهو نصّ في إباحة دمه بعد مجيئه لطلب البيعة ، وذلك لأن ابن أبي سرح كان مسلمًا فارتد وافترى على النبي الله أنه كان يتمم له القرآن ويلقّنه ما يكتبه من الوحي(١) ، فهو ممن ارتد بسبّ النبي هم ، ومن ارتد بسبه فقد كان له أن يقتله من غير استتابة ، وكان له أن يعفو عنه ، وبعد موته تعيّن قتله .

وحـديث ابن زنيم فإنه أسلم قبل أن يُقَدُّم على النبي ﷺ مع بقاءِ دمهِ منذوراً مـباحاً إلى أن عفا عنه النبي ﷺ بعد أن رُوجع في ذلك .

وكذلك النسوة اللاتي أمر بقتلهن إنها وجهه - والله أعلم - أنهن كن قد مببنه بعد المعاهدة فانتقض عهدهن بسبه (۱) ، فقتلت اثنتان (۱) ، والثالثة (۱) لم يعصم دمها حتى استُؤمن لها بعد أيام ، ولو كان دمها معصوماً بالإسلام لم يحتج إلى الأمان ، وهذه الطريقة مبناها على أن من جاز قتله بعد أن أظهر أنه جاء ليسلم جاز قتله بعد أن أسلم ، وإن من لم يعصم دمه إلا عفو وأمان لم يكن الإسلام هو العاصم لدمه ، وإن كان قد تقدم ذكر هذا لكن ذكرناه لخصوص هذا المأخذ .

الطريقة الموقية عشرين: أن الأحاديث عن النبي الله وأصحابه مطلقة بقتل سابه ، لم يؤمر فيها باستتابة ، ولم يستثن منها من تاب وأسلم ، كما هي مطلقة عنهم في قتل الزاني المحصن ، ولو كان يستثنى

المنصوص لم تفسرق بسين حمال وحمال

⁽١) تقدمت قصته في ذلك ص (٢١٩).

⁽٢) تقدم بيان ذلك في ص (٢٥٠ ، ٥٢٧).

⁽٣) وهما أرنب مـولاة عـبـدالله بن خطل ، وسارة مولاة عمرو بن هاشم .

⁽٤) وهي فرتني ، وتقلم الحليث عنهن في ص (٢٢٢، ٢٥٠، ٢٥٣).

منها حالٌ دون حالٍ لوجب بيان ذلك ، فإن سب النبي على قد وقع منه ، وهو الذي عُلَّق القتل عليه ، ولم يبلغنا حديث ولا أثرٌ يعارض ذلك ، وهذا بخلاف قوله على: «من بدل دينه فاقتلوه» (۱) فإن المبدَّل للدين هو المستمر على التبديل، دون من عاد، وكذلك قوله: «التَّارِكِ لِدْينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ» (۱) ، فإن من عاد إلى دينه لم يَجُزُ أَنْ يقال : هُو تَارِكُ لِدِينِهِ للْجَمَاعَةِ، وهذا المسلمُ / أو المعاهد إذا سبَّ الرسول ثم تاب ١/١٧٨ لم يكن أن يقال : ليس بساب للرسول، أو لم يسبَّ الرسول ، فإن هذا الموصف واقعٌ عليه تاب أو لم يتب، كها يقع على الزاني والسارق والقاذف وغيرهم.

الطريقة الحادية والعشرون: أنا قد قررنا أن المسلم إذا سبّ الرسول يُقتل وإن تاب بها ذكرناه من النص والنظر ، والذمي كذلك ، فإن أكشر ما يفرق به إما كون المسلم يتبين بذلك أنه منافق أو أنه مرتد ، قد وجب عليه حد من الحدود فيستوفى منه ونحو ذلك ، وهذا المعنى موجود في الذمي ، فإذا لم يكن كان في الذمي ، فإذا لم يكن كان صادقاً في عهده وأمانه لم نعلم أنه صادق في إسلامه وإيانه ، وهو معاهد قد وجب عليه حد من الحدود ، فيستوفى منه كسائر الحدود .

وقول من يقول: "قَتْلُ الْمُسْلِمِ أَوْلَى" يعارضه قول من يقول: "قَتْلُ الذَّمِي أَوْلَى"، وذلك أن اللمي دمه أخف حرمة ، والقتل إذا وجب عليه في حال الذمة لسبب لم يسقط عنه بالإسلام .

ل بين

⁽١) سبق تخريجه في ص (٢٥٥).

⁽٢) سبق تخريجه في ص (١٧٩).

يبين ذلك أنه لا يبيح دمه إلا إظهارُ السبُّ وصريحهُ ، بخلاف المسلم فإن دمه محقونٌ، وقد يجوزُ أنه غُلِّظ بالسبِّ ، فإذا حَقَّق الإسلام والـتـوبـة من السب ثبت العـاصم مع ضعف المبيح، والذميُّ المبيح عَقْقٌ والعـاصمُ لا يرفع ما وجب، فيكون أقوى من هذا الوجه .

آلا ترى أن المسلم لو كان منافقاً لم يقتصر على السبُّ فقط ، بل لابد أن تظهر منه كلماتٌ مكفرةً غير ذلك، بخلافِ الذمي، فإنه لا يطلب على كَفْرُهِ دَلَيْلٌ، وإنها يطلب على محاربته وإفسادهِ، والسبُّ مِن أَظَّهُر الأَدَلَّةِ على ذلك كما تقدم.

الطريقة الثانية والعشرون : أنه سبٌّ لمخلوقٍ لم يُعلم عفوه ، فلا عقوبة السبّ بالإسسلام يسقط بالإسلام كسبّ سائر المؤمنين وأولى، فإن الذّمي لو سب مسلماً أو معاهداً ثم أسلم لعُوقب على ذلك بها كان يعاقب به قبل أن يسلم، فكذلك إذا سبُّ الرسولَ وأولى ، وكذلك يقال في المسلم إذا سبه .

تحقيقُ ذلك أن القاذف والشاتم إذا قذف إنساناً فرفعه إلى السلطان فـتــاب كان له أن يُستوفي منه الحدُّ ، وهذا الحدُّ إنها / وجب لما ألحق به من ١٧٨/ب العار والغضاضة ، فإن الزني أمرُّ يُستخفى منه ، فقذف المرِّ بهِ يوجبُ تصديق كثير من الناس به ، وهـ و مـن الكبـائر(١) التي لا يســاويها غيرها في

⁽١) الكبائر جمع كبيرة ومعناها في اللمغة الفعلة القبيحة من اللنوب المنهي عنها شرعاً وهي من الكبرأى: الإثم.

انظر : وتهذيب اللغة، (١٠/٢١٤ مادة كبر) ولسان العرب، (١٢٩/٥ مادة كبر) .

وضابطها السالم من القوادح - كها قال شارح الطحاوية - ما كان فيها حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، والمراد بالوعيد الوعيد: الخاص بالنار أو اللعنة أو الغضب، فإن الوعيد الخاص ف الآخرة كالعقوبة الخاصة في اللنيا أعنى المقلوة فالتعزير في الدنيا نظير الوعيد بغير النار أو اللعنة أو الغضب .

انظر : دشرح العقيدة الطحاوية) (ص ٤١٨) .

العار والمنقصة إذا تحقق (١) ، ولا يشبهه غيره في لحوق العار إذا لم يتحقق ، فإنه إذا قذف بقتل كان الحق لأولياء المقتول ، ولا يكاد يخلو غالباً من ظهور كذب الرامي به أو براءة المرمي به من الحق _ بإبراء أهل الحق ، أو بالصلح ، أو بغير ذلك _ على وجه لا يبقى عليه عار ، وكذلك الرمي بالكفر فإن ما يُظهره من الإسلام يُكذّبُ هذا الرامي به ، فلا يضر إلا ماحبه ، ورَمي الرسول على بالعظائم يوجب إلحاق العار به والغضاضة ، لأنه بأي شيء رماه من السب كان متضمناً للطعن في النبوة ، وهي وصف خفي ، فقد يؤثر كلامه أثراً في بعض النفوس ، فتوبته بعد أخذه قد يقال : إنها صدرت عن خوف وتقية فلا يرتفع العار والغضاضة الذي ألحقه به كما لا يرتفع العار الذي يلحق بالمقذوف بإظهار القاذف التوبة ، ولذلك كانت توبته توجب زوال الفسق عنه وفاقاً ، وتوجب قبول شهادته عند أكثر الفقهاء (۱) ، ولا يسقط الحد الذي للمقذوف ، فكذلك شاتم الرسول .

⁽١) ولهذا شدد الله تعالى النكير على من قدف المحصنات وجعل لهم عقوبات صارمة فقال جل من قائل: ﴿إِنَّ النِّيْسَ يَرْمُونَ الْسَمُحْصَنَاتِ الْفَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالاَخِرَةِ وَلَى اللَّهُ عَالِيهُ اللَّهِ اللَّهُ (٢٣) سورة النور.

وجاء في الحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قبال : «اجتنبوا السبع الموبقات ، قبل : يارسول الله ماهن ؟ قبال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حسرًم الله إلا بالحسق ، وأكبل مال اليشيم ، وأكبل الربا ، والشولي يوم الزحف ، وقدف المحصنات الغافلات المؤمنات ،

رواه مسلم في كتاب الإيهان ، باب بيان الكبائر وأكبرها (١/ ٩٢ برقم ١٤٥) . وقال بعض السلف : فقذف المحصنة بهدم عمل ستين سنة.

رواه اللالكائي في شرح الأصول؛ (٧/ ١٢٥٢ برقم ٢٣٥٧) .

⁽٢) من المعلوم أن من ثبتت عليه جريمة القذف فقد حكم عليه القرآن بثلاثة أحكام ، الأول :

أن يجلد ثبانين جلدة ، والشاني : أن لا تقبل له شهادة أبداً ، والثالث : أنه فاسق ، ويقول
الله تعمال بعده : ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ فَقُورٌ رَحِيمٌ ﴾
فالمفو بالتوبة والإصلاح في هذه الجملة إلى أي حكم يرجع من هذه الأحكام الثلاثة ؟

فإن قيل : ما أظهره الله لنبيه من الآيات والبراهين المحقّقة لصدقه في نبوته تزيل عار هذا السبّ ، وتبين أنه صفتر كذابٌ(١) بخلاف المقذوف بالزنى .

قيل : فيجب على هذا أن لو قلفه أحدٌ بالزنى في حياته أن لا يجب عليه حدُّ قلف ، وهذا ساقطٌ ، وكان يجب على هذا أن لا يعبأ بمن يسبه ويهجره، بل يكون مَن يخرج عن الدين والعهد بهذا وبغيره على حد

 فقد أجمع الفقهاء على أنه لا يرجع إلى الحكم الأول ، أي أن الحد لا يسقط عن القاذف بتوبتة ، وكذلك أجمعوا على أن هذا العفو يرجع إلى الحكم الثالث أي أن القاذف إذا تاب وأصلح فإنه لا يعود فاسقاً وسيغفره الله تعالى .

أما الحكم المتوسط أي: ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً﴾ فهناك خلاف شديد بين الفقهاء هل يرجع إليه أيضاً العفر المذكور أم لا ؟ فلهبت طائفة منهم القاضي شريح وسعيد بن السيب والحسن البصري وإبراهيم النخعي وابن سيرين ومكحول وأبو حنيفة وأصحابه ـ رحمهم الله _ إلى أنه لا يرجع إلا إلى الحكم الثالث فقط ، أي إن من تاب وأصلح ، لا يبقى فاسقاً عند الله ولا عند الناس مع بقاء الحكمين الأولين قائمين في شأنه أي إقامة الحد عليه ، وكونه مردود الشهادة إلى الأبد .

وذهبت طائفة أخرى منهم عطاء وطاروس وبجاهد والشعبي والقاسم بن محمد والزهري وعكرمة ومسروق والضحاك ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وابن جرير الطبري وعكرمة ومسروق الفضحاك ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وابن جرير الطبري ليرجع إلى الحكم الأول أي إقامة الحد ، ولكنه يرجع إلى الحكمين الأخيرين أي أن من أقيم عليه حد القذف إذا تاب وحسنت حاله تقبل شهادته ولا يبقى فاسقاً . يبدو أن الرأي الأخير هو الراجع لأن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه لا ضرب أبا بكرة وصاحبيه حمدهم في قضية المغيرة بن شعبة المشهورة قال لهم : قمن أكلب منكم نفسه أجزت شهادته في ما استقبل ، ومن لم يفعل لم أجز شهادته الديل قوي يؤيد هذا الرأي . والله أعلم .

انظر: «أحكام القرآن» للجماص (١١٨/٥) ، «أحكام القرآن» لابن العربي (٢١/ ١٢٠) ، والمعني، (١٣٤، ١٣٢٠) .

⁽١) في (ب): دأفاك .

واحد، وهو خلاف الكتاب والسنة وما كان عليه السابقون ، ويجبُ إذا قذف رجلٌ سفيه معروف بالسف والفرية من هو مشهورٌ عند الخاصة والعامة بالعفة مشهودً له بذلك أن لا يحد ، وهذا كله فاسدٌ ، وذلك لأن مثل هذا السب والقذف لا يخاف من تأثيره في قلوب أُولِي الألباب، وإنها يخاف (١) تأثيره في عقول ضعيفة وقلوب مريضة ، ثم سمع العالم / يكذبُهُ له ١/١٧٩ من غير نكير يُصغِّر الحرمة عنده ، وربا طرق له شبهة وشك ، فإن القلوب سريعةُ التقلب ، وكما أن حدَّ القذف شُوع صوناً للعِرْض من التلطخ بهـذه القـاذورات ، وستراً للفـاحـشة ، وكتها لها ، فَشَـرعُ ما يصون عِرض الرسول من التلطيخ بها قد ثبت أنه بريء منه أولى، وستر الكلمات التي أوذي بها ونيل منه فيها أولى ، لما في ذكرها من تسهيل الاجتراء عليه، إلا أن حـدُّ هذا السبُّ والقـذف والقتلُ لعظم موقعه وقبح تأثيره ، فإنه لو لم يؤثر إلا تحقيراً لحرمة أو فساد قلب واحد أو إلقاء شبهة في قلب كان بعض ذلك يوجب القبتل، بخلاف عرض الواحد من الناس، فإنه لا يُخاف منه مثل هذا ، وسيجي و الجواب عما يتوهم فَرْقاً بين سب النبي على وسب غيره في سقوط حَدُّه ابالتوبة دون حدّ غيره(٢) .

⁽١) في (ب) و (ج) بزيادة : (من).

⁽٢) انظر: ص (٨٨٥ ٨٨٨).

⁽٢) انظر: ص (٤٦٥ ـ ٤٩٥).

على الذمي بل كل عقوبة وجبت على الذمي لقَدْر زائد على الكفر فإنها لا تسقط بالإسلام أصلاً جامعاً وقياساً جلياً فإنه يجب قتله بالزنى، والقتل في قطع الطريق، وبقتل المسلم أو الذمي، ولا يسقط الإسلام قتلاً واجباً، وبهذا يظهر الفرق بين قتله وقتل الحربي الأصلي أو الناقض المحض، فإن القتل هناك ليس واجباً عيناً، وبه يظهر الفرق بين هذا وبين سقوط الجزية عنه بالإسلام عند أكثر الفقهاء غير الشافعي(١) فإن الجزية عند بعضهم عقوبة للمقام على الكفر(١)، وعند بعضهم عوض حقن الدم(١)، وقد يقال: أجرة سُكنى الدار عمن لا يملك السكنى(١) فليست عقوبة وجبت لقدر زائد على الكفر.

⁽١) اذا أسلم الله سقطت عنه الجزية سواء كان إسلامه في أثناء الحول أو بعده وهذا مذهب الحنابلة والمالكية والاحناف ، وأما الشافعية فلهبوا إلى أن الجزية لا تسقط بالإسلام سواء أسلم في أثناء الحول أو بعده كسائر ديون الآدميين فاعتبروها دَيناً كبقية الديون .

انظر : «المغنى» (١٠/ ٥٧٨) ، «المدونة الكبرى» للإمام مالك بن أنس (٢/ ٤٣) ، وشرح فتح القدير» (١٤/ ٢١٤) ، وروضة الطالبين» (٢١٢/١٠) .

⁽٢) هذا قول الأحناف ، انظر : اشرح فتح القدير؛ (١٧٤/٤) .

⁽٢) هذا عند المالكية وهو قول للشافعية والحنابلة .

انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١١٣/٨)، «تحفة المحتاج» (٩/٢٧٤)، وتحفة المحتاج، (٩/٢٧٤)، وكشاف القناع، (١١٧/٣).

⁽٤) هذا القول الشاني عند الشافعية والحنابلة لأن الجزية عندهم وجبت بدلاً من قتلهم وسكناهم في دار الإسلام .

انظر : «المغنى، (٥/٧٧٥) ، ونهاية المحتاج، (٨٥/٨) .

وهـ نَّـا الرأي الْأُخير ينافي روح الآية الكريمة: ﴿... حَتَّى يَعْطُوا الْـجِزْيَةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ من الآية (٢٩) سورة النوبة ، إذ أن الجزية وضعت صغاراً وإذلالاً للكفار ، لا أجـرة عن سُكنى الدار ، وقـد ردَّ الإمام ابن القيم على هذا الرأي بأوجه كثيره .

انظر التفاصيل: «أحكام اللمة» (١/ ٢٥).

الطريقة الرابعة والعشرون : أنه قتل لسبب ماضٍ فلم يسقط بالتوبة والإسلام كالقتل للزني وقطع الطريق ، وعكسه القتل لسبب حـاضر ، وهو القـتل لكفـر قـديم باق أو محدَثِ جديدِ باقي ، أعني الكفر الأصلى والطارىء ، وذلك أن النبي صلى / الله عليه وسلم قال : قمَن ١٧٩/ب لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ ١٠٥ فَأَمْر بِقَتْلُهُ لأذى مَاضِ، ولم يقل: "فَإِنَّه يُؤْذِي اللَّهَ وَرَسُولُهُ " وكذلك ما تقدم من الآثار فيها دلالةٌ على أن السبُّ أوجب القتل ، والسبُّ كلامٌ لا يدوم ويبقى ، بل هو كالأفعال المنصرمة من القبتل والزني، وما كان هكذا فالحكم فيه عقوبة فاعله مطلقاً، بخلاف القتل للردة أو للكفر الأصلى فإنه إنها يقتل لأنه حــاضر مــوجودٌ حين القتل، لأن الكفر اعتقادٌ، والاعتقادُ يبقى في القلب ، وإنها يظهـرُ أنه اعـتقادٌ بها يُظهر من قولٍ ونحوه ، فإذا ظهر فالأصل بقاؤه ، فيكون هذا الاعتقاد حاصلاً في القلب وقت القتل ، وهذا وجه عققً ، ومبناه على أن قبتل السبابِّ ليس لمجرد الردة ونقض العهد فقط كغيره عمن جرَّد الردة وجرد نقض العبهـد، بل لقَدْرِ زائدٍ على ذلك، وهو مـا جاء به من الأذى والإضرار، وهذا أصلَّ قعد تمهد على وجه لا يستريب فيه لبيبٌ.

> سب النبي أذى يوجب الفتل فملا يسقط بالتوبة

السبب الماضي يبـقى مـوجبه

بغد التربة

الطريقة الخامسة والعشرون: أن قتل الساب قتل تعلق بالنبي فلم يسقط بإسلام الساب ، كما لو قتل نبياً ، وذلك أن المسلم أو المعاهد إذا قتل نبياً ثم أسلم بعد ذلك لم يسقط عنه القتل ، فإنه لو قتل بعض الأمة لم يسقط عنه القتل بإسلامه، فكيف يسقط عنه إذا قتل النبي ؟ ولا يجوز أن يتخير فيه خليفته بعد الإسلام بين القتل والعفو على الدية

 ⁽١) تقدم تخريجه في ص (٦٥).

أو أكثر منها كها يتخير في قتل [قاتل](١) من لا وارث له ، لأن قتل النبي أعظم أنواع المحاربة والسعي في الأرض فساداً ، فإن هذا حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً بلا ريب ، وإذا كان من قاتل على خلاف أمره محارباً له ساعياً في الأرض فساداً فمن قاتله أو قتله فهو أعظم محاربة وأشد سعياً في الأرض فساداً ، وهو من أكبر أنواع الكفر ونقض العهد ، وإن زعم أنه لم يقتله مستحلاً كها ذكره إسحاق بن راهويه(١) من أن هذا إجماع من المسلمين(١) ، وهو ظاهر ، وإذا وجب قتله عيناً وإن أسلم وجب قتل سابه أيضاً / وإن أسلم ، لأن كلاهما أذى له يوجب القتل ، لا لمجرد ١/١٨٠ كونه ردة أو نقض عهد ، ولا تمثيلاً له بقتل غيره أو سبه ، فإن سبّ غيره لا يوجب القتل ، وقتل غيره إنها فيه القود الذي يتخير فيه الوارث أو السلطان بين القتل ، وقتل غيره إنها فيه القود الذي يتخير فيه الوارث أو السلطان بين القتل أو أخذ الدية ، وللوارث أن يعفو عنه مطلقاً(١٠) ، بل

⁽١) من المطبوعة .

⁽٢) تقلمت ترجمته في ص (١٣).

⁽٣) لم أجد كلام إسحاق بن راهوية هذا .

⁽٤) العَفْو عَن القصاص مُشْرُوع وَمِسقط للعقوبة، وذلك لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهِيْنَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَسِي الْحُرُّ بِالحُرُّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْشِي بِالْأَنْشِي فِلْمَنْ عُفِينَ لَكُمْ وَرَحْمَةً لَهُ مِنْ أَخِيْهِ شَيءٌ فَاتَبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَتَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةً فَيَمْ مِنْ أَخِيْهِ مَنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةً فَمَسَ اعْتَذَى بَعْدُ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيْمٌ الآية (١٧٨) صورة البقرة .

وأجم الفقهاء على أن لأولياء اللم العفو عن القصاص ، وعلى أن عفوهم يسقط القصاص عن الجاني اذا كان العفو خاناً ، واختلفوا في صحة اشتراط المال في العفو فلهب بعض الفقهاء إلى أن العفو لا يكون إلا مجاناً فإن كان فيه مال فهو صلح وليس عفواً .

وذهب آخرون إلى أن العفو يكون مجاناً ويكون بالدية فلو عفا الولي إلى الدية ثبتت له دية عمد في سال القاتل ، رضي القاتل بذلك أو لم يرض ، فعل هذا القول يكون للنفس المقتولة بدلان هما القصاص أو الدية فللولي أن يختاو أيها شاء فأي البدلين اختار وجب بأمر الشرع لا برضى الجاني ، وفي المسألة خلاف وتفصيل موضعها كتب الفروع .

لكون هذا عاربة لله ورسوله وسعياً في الأرض فساداً ، ولا يُعلم شيء أكثر منه ، فإن أعظم الذنوب الكفر ، وبعده قتل النفس ، وهذا أقبح الكفر وقتل أعظم النفوس قدراً ، ومَن قال: قإن حَدَّ سَبِّهِ يَسْقُطُ بَالْإِسْلاَمِهِ(۱) لزمه أن يقول : إن قاتله إذا أسلم يصير بمنزلة قاتل من لا وارث له من المسلمين ؛ لأن القتل بالردة ونقض العهد سقط ، ولم يبق إلا مجرد القود كما قال بعضهم : إن قاذفه إذا أسلم جُلد ثمانين(۱) ، أو أن يقول : يسقط عنه القود بالكلية كما أسقط حد قذفه وسبه بالكلية ، وقال : انغمر حدُّ السب في موجب الكفر ، لاسيا على رأيه إن كان السب من كافر ذمي يستحل قتله وعداوته ثم أسلم بعد ذلك(۱) ، وأقبع بهذا من قول ما أنكره وأبشعه ! وإنه ليقشعر منه الجلد أن تُطر قرن) دماء الأبياء في موضع تُثاره وابشعه ! وإنه ليقشعر منه الجلد أن تُطر قرن) دماء الأبياء في موضع تُثاره دماء غيرهم ، وقد جعل الله عامة ما أصاب بني إسرائيل من الذلة

⁽١) لعل فيه إشارة إلى ملعب الأحناف، لأن الساب عندهم كالمرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل كالمرتد إذا حد سبه يسقط بالإسلام .

انظر: مختصر الطحاوي (٢٦٢) ، «النتف في الفتاوى» (٢/ ٢٩٤). وأيضاً هو مذهب جهور الشافعية يقول ابن حجر المكي: «ولا شيء على من قذف نبياً أو سبه إن أسلم على المعتمد المنقول عن الأصحاب».

انظر : افتح الجواد بشرح الارشادا (۲۲۸/۲) .

⁽٢) هذا قبول الصيدلاي من الشائعية . انظر : ﴿رَوْضَةَ الْطَالِبِينِ﴾ (١٠/ ٢٣٢) .

⁽٣) لمل فيه إثسارة إلى ملهب الأحناف في الساب الذمي فإنه يؤمر بعدم المعاودة ، فإذا عاوده أُدُّب عليه ولم يقتل .

انظر : دغتم الطحاوي؛ (٢٦٢) .

⁽٤) تطل أي: عهدر، طل دمه وأطله الله أي: أهدره، ولا يُتقال طل : _ بالفتح _ إلا عند أبي عبيدة والكسائي .

انظر : «لسان العرب؛ (١١/ ٤٠٥ مادة طلل) .

⁽٥) تشار أي تطلب بالدم، الثار الطلب بالدم، والجسم أثسار، وآثار على القلب والاسم الشورة، يقسال : أدرك فسلان ثورته إذا وجد من يطلب ثاره .

أنظر : السان العرب؛ (٤/ ٩٧ مادة ثار) .

والمسكنة والغضب حتى سُفك منهم من الدماء ما شاء الله ، ونُهبت الأموال ، وزال الملك عنهم ، وسُبيت الذَّريّة ، وصاروا تحت أيدي غيرهم إلى يوم القيامة ، إنها هو بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ، ويقتلون النبيين بغير الحق(۱) ، وكل من قتل نبياً فهذا حاله ، وإنها هذا كقوله : ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْسَمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ (۱) عطفُ خاصٍ على عام ، وإذا كان هذا باطلاً فنظيره باطلٌ مثله ، فإن أذى النبي إما أن يندرج في عموم الكفر والنقض ، أو يسوى بينه وبين أذى غيره فيها سوى ذلك، أو يوجب القتل لخصوصه، فإذا بطل القسمان الأولان تعين الثالث، ومتى أوجب القتل لخصوصه فلا ريب أنه يوجبه مطلقاً .

واعلم أن منشأ الشبهة في هذه المسألة القياس الفاسد / وهو التسوية بين في الجنس بين المتباينين تبايناً لا يكاد يجمعها جامع ، وهو التسوية بين المنبي وغيره في الدم أو في العرض إذا فُرض عَوْدُ المنتهك إلى الإسلام ، وهو مما يعلم بطلانه ضرورة ، ويقشعر الجلد من التفوه به ، فإن من قتله للردة أو للنقض فقط ، ولم يجعل لخصوص كونه أذى له أثراً ، وإنها المؤثر عنده عموم وصف الكفر ، إما أن يُهدر خصوص الأذى أو يُسوى فيه بينه وبين غيره زعاً منه أن جَعْلَه كفراً ونقضاً هو غاية التعظيم ، وهذا كلام من لم ير للرسول حقاً يزيد على بجرد تصديقه في الرسالة ، وسَوَى بينه وبين سائر المؤمنين فيها سوَى هذا الحق .

 ⁽١) وذلك كما جماء في قوله تعالى: ﴿ صُرِبَتْ عَلَيْهِم الذَلةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَيَا وَالْ ابْفَضَبِ مِنَ اللّهِ وَيَقْتُلُونَ النّبِيئَيْنَ بِغَيْرٍ الْحَــقُ ذَلِكَ بِمَا عَصُوا وَكَانُوا يَعْنَدُ النّبِيئَيْنَ بِغَيْرٍ الْحَــقُ ذَلِكَ بِمَا عَصُوا وَكَانُوا يَعْنَدُونَ ﴾ من الآية (٦١) سورة البقرة.

⁽٢) من الآية (١٢) سورة التوبة .

وهذا كلامٌ خبيثٌ يصدر عن قلة فقه ، ثم يجرُّ إلى شعبة نفاق ، ثم يُخاف أن يَخرج إلى النفاق الأكبر ، وإنه لخليقٌ به ، ومن قال هذا القول من الفقهاء لا يرتضي أن يلتزم مثل هذا المحذور ، ولا يَفُوه به ، فإن الرسول أعظم في صدورهم من أن يقولوا فيه مثل هذا ، لكن هذا لازمُ قولهم لزوماً لا محيد عنه ، وكفي بقول فساداً أن يكون هذا حقيقته بعد تحريره ، وإلا فمن تصور أن له حقوقاً كثيرةً عظيمةً مضافةً إلى الإيهان به ـ وهي زيادةً في الإيان به _ كيف يجوز أن يُهَدر أذاه إذا فُرِضَ عَرِياً عن الكفر أو يُسُوِّى بينه وبين غيره ؟ أرأيت لو أنَّ رجلًا سب أباه وآذاه كانت عقوبته المشروعة مثل عقوبة من سبٌّ غير أبيه أم يكون أشد لما قابل الحقوق بالعقوق ؟ وقد قبال سبحانه وتعبالي : ﴿ فَلَا تَقُبل لَهُمَا أَفُّ وَلا تَنْهَــرْهُــمَـا وَقُـل لَـهُـها قَوْلاً كَرِيــاً وَاخْفِـصْ لَـهُمَـا جَنَـاحَ الـذُّلُّ مِـنَ الرَّحْمَة﴾ (١) الآية . وفي مراسيل أبي داود عن ابن المسيَّب (١) أن النبي ﷺ قال : ومَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ فَاقْتُلُوهُ (r) وبالجملة فلا يخفي على لبيبِ أن حقوقَ الوالدين لما كانت أعظم كان النكالُ على أذاهما باللسان وغيره أشد، مع أنه ليس كفراً ، فإذا كان قد أوجب له من الحقوق ما يزيد على الـ تصديق ، وحَرّم من أنواع أذاه ما لا يستلزم التكذيب ، فلابد لتلك

⁽١) من الآيتين (٢٣ و ٢٤) سورة الإسراء .

⁽۲) تقدمت ترجته في ص (۲۲۲).

⁽٣) رواه أبو داود في •مــراسُيله• عن سعيد بن المسيب بتهام اللفظ ص (٥١) .

وذكره ابن عدي في «الكامل» وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم الغساني وهو شامي ضعيف الحديث ، انظر التفاصيل في: والكامل» (٢٩ ٤٦١ ـ ٤٧١) .

وأورده ابن الجوزي عن طريقين وقبال : «هذا حمليث لا يصح عن رسول الله ﷺ . انظر التفاصيل في: «العلل المتناهية» (٢/ ٣٢). رأورده المتنقي في «كنزل العيال» (١٦/ ٤٨١ برقم ٤٥٥٥٤) وقال: الخرائطي في «مساوي الأخلاق» عن سعيد بن المسيب عن أبيه .

الخسسائص من عقوبات على الفعل والترك ، ومما هو كالإجماع / من ١/١٨١ المحققين امتناءُ أن يُسُوِّي بينه وبين غيره في العقوبة على خصوص أذاه ، وهو ظاهرٌ لم يبق إلا أن يكون القبتل جنزاء ما قوبل به من حقوقه بالعقوق جـزاء وفـاقاً ، وإنه لقليلٌ له ، ولعذابُ الآخرةِ أشدُّ ، وقد لعن اللَّـهُ مؤذيه في الدنيـا والآخرة ، وأعدُّ له عذاباً مُـهيُّـناً .

الطريقة السادسة والعشرون: أنا قد قدمنا من السنة وأقوال أفظّ جُرْماً من التزوج الصحابة ما دلَّ على قتل من آذاه بالتزوج بنسائه(١) ، والتعرض بهذا الباب لحرمته في حياته ، أو بعد موته ، وأن قتله لم يكن حدُّ الزني من وطء ذوات المحارم وغيرهن ، بل لما في ذلك من أذاه ، فإما أن يُجعل هذا الفعل كفراً أو لا يُجعل ، فإن لم يُجعل كفراً فقد ثبت قتل من آذاه مع تجرده عن الكفر ، وهو المقصود ، فالأذى بالسبُّ ونحوه أغلظ ، وإن جُعل كفراً فلو فُرض أنه تاب منه لم يجز أن يُقال : يَسقط القتل عنه ، لأنه يستلزم أن يكون من الأفعال ما يوجب القتل ، ويَسقط بالتوبة بعد القدرة وثبوته عند الإمام ، وهذا لا عهد لنا به في الشريعة ، ولا يجوز إثبات ما لا نظير له إلا بنص ، وهو لعمري سميٌّ ، فإن إظهار التوبة باللسان من فعل تشتهيه النفوسُ سهلٌ على ذي الغرض إذا أُخذ فيسقط مثل هذا الحدُّ بهذا ، وإذا لم يسقط القتل الذي أوجبه هذا الأذى عنه فكذلك القتل الـذي أوجبه أذى الـلسـان وأولى ، لأن القرآن قـد غَلَّظ هذا على ذاك ، والتقدير أن كلاهما كفرٌ ، فإذا لم يسقط قَتْل من أتى بالأدنى فَأَنْ لا يَسقط قَتْلُ من أتى بالأعلى أولى .

⁽١) كيا تقدم ذلك مفصلاً في ص (١٢٣) .

ساب النبي الطريقة السابعة والعشرون: أنه سبحانه وتعالى قال فإنَّ شانيه له الطريقة السابعة والعشرون: أنه سبحانه وتعالى قال فإنَّ في الأَبْتَرُ (١)، فأخبر سبحانه أن شانته (١) هو الأبتر (١)، والبتر:

القطع يقال: بتريبتُر بتراً، وسيفٌ بتّارٌ، إذا كان قاطعاً ماضياً (١)، ومنه في الاشتفاق الأكبر (١) تسبّره تَتْبِيراً إذا أهلكه، والتّبّار: الهلاكُ

(١) الآية (٣) سبورة الكوثر .

 (٢) الشائيء هـ والبـغـيض من شنا ، يقال : شنته أي تقلرته بغضاً له ، ومنه اشتق أزد شنوءة ومنه قـ وله تعلل : ﴿شَنَالَ قَوْمِ﴾ أي : بغضهم

انظر: «المفردات للراغب؛ (٢٦٧ كتاب الشين) ، واعتلف الناقلون في تعيين الشانى، المذكور ، فقيل : عقبة بن أبي مُعيط . المذكور ، فقيل : عقبة بن أبي مُعيط .

انظر : افتح الباري، (٨/ ٧٣٢) .

(٣) الأبتر من البـتر ، ويستعمل البتر في قطع اللنّب ، ثم أَجري بجرى قطع العقب ، فقيل :
 فلان أبـتر ، إذا لم يكـن عـقب يخلف ، ورجل أبتر انقطع ذِكـره عن الخير ، فالأبتر هو
 المقطوع الذّكر .

انظر : اللفردات؛ للراغب (٣٦ كتاب الباء) .

(٤) انظر هذه التصاريف والمعاني في : السان العرب؛ (٤/ ٣٧ مادة بتر) .

(٥) الاشتقاق: أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة ، الأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب ، وحدر من حدر .

انظر : «المزهر في علم اللغة» للسيوطي (١/ ٣٤٦) .

وقمد قسم ابن جني الاشتقاق إلى قسمين : أصغر وأكبر .

وأما الاشتقاق الأصغر: هو ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن نأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كثركيب (س ل م) فإنك تأخذ معنى السلامة في تصرفه ، نحو : سلم ، ويسلم ، وسالم وسلمان وهكذا .

وأما الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ، نحو: (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (م ل ك) ( م ل ك) ( وهكذا .

انظر: (الخصائص) لابن جني (١٣٤/١).

والخسرانُ، وبين سبحانه أنه هو الأبتر بصيغة الحصر والتوكيد لأنهم قالوا: إن عمداً ينقطع ذكره لأنه لا ولد له(۱)، فبيّن الله أن الذي يشنأه هو الأبتر لا هو ، والشنآنُ منه ما هو باطنٌ في القلب / لم يظهر ومنه ما يظهر على ١٨١/ب اللسان ، وهو أعظم الشنآنِ وأشده ، وكل جرم استحق فاعله عقوبة من الله إذا أظهر ذلك الجرم عندنا وجب أن نعاقبه ونقيم عليه حدَّ الله ، فيحب أن نبتر من أظهر شنآنه وأبدى عداوته ، وإذا كان ذلك واجباً وجب قتله ، وإذا كان ذلك واجباً وجب أيدينا في غالب الأمر ، لأنه لا يشاء شانىء أن يظهر شنآنه ثم يُظهر المتاب بعد رؤية السيف إلا فعل ، فإن ذلك سهلٌ على من يخاف السيف .

تحقيق ذلك أنه سبحانه ربّ الانبتار على شنآنه ، والاسم المشتق المناسب إذا عُلِّق به حكم كان ذلك دليلاً على أن المشتق منه علة لذلك الحكم(٢) ، فيجب أن يكون شنآنه هو الموجب لانبتاره ، وذلك أخص عما تضمنه الشنآن من الكفر المحض أو نقض العهد ، والانبتار يقتضي وجوب قتله ، بل يقتضي انقطاع العين والأثر فلو جاز استحياؤه بعد إظهار الشنآن لكان في ذلك إيقاء لعينه وأثره، وإذا اقتضى الشنآن قطع عينه وأثره كان كسائر الأسباب الموجبة لقتل الشخص ، وليس شيء يوجب قتل الذمي إلا وهو موجب لقتله بعد الإسلام ، إذ الكفر المحض عجوز للقتل لا موجب له على الإطلاق ، وهذا لأن الله سبحانه لما رفع

⁽۱) جاء عن ابن عباس وجاهد وسعيد بن جبير وتتادة أنها نزلت في العاص بن واثل . وقال عمد بن إسحاق عن يزيد بن رومان قال كان العاص بن واثل إذا ذكر رسول الله علي يقول دعوه فإنه رجل أبتر لا عقب له فإذا هلك انقطع ذكره، فأتزل الله تعالى هذه السورة. انظر: قنصر ابن كتبرة (٥٩/٥) .

⁽٢) الأسم المشتق هنا هو : «شانيء» ، والحكم المعلَّق به هو الاتبتار، فالمشتق منه أي: الشنآن هو علة الاتبتار .

ذِكْر محمد ﷺ فلا يُذكرُ إلا ذُكر معه، ورَفع ذِكر من اتبعه إلى يوم القيامة، حـتى إنه يبقى ذِكْر من بلّغ عنه ولو حديثاً ، وإن كان غير فقيه ، قطع أثر من شنأه من المنافقين وإخوانهم من أهل الكتـاب وغيرهم ، فـلا يبـقى له ذكرٌ حميدٌ ، وإن بقيت أعيانهم وقتاً ما إذا لم يظهروا الشنآن ، فإذا أظهروه مُحقت أعيانهم وآثارُهُم تقديراً وتشريعاً، فلو استبقى من أظهر شنآنه بوجه ما لم يكن مستوراً ، إذ البتر يقتضي قطمه ومحقه من جميع الجوانب والجهات ، فلو كان له وجه إلى البقاء لم يكن مبتوراً .

يوضحُ ذلك أن العقوبات التي شرعها الله نكالاً مثلُ قطع السارق ونحوه لا تسقطُ بإظهار التوبةِ ، إذ النكالُ لا يحصلُ بذلكِ ، فها شُـرعَ لقطع صاحب وبتره ومحقه / كيفَ يسقطُ بعدَ الأخذ ، فإنَّ هذا اللفظ ١/١٨٢ يُشْجِرُ بَأَنَّ المقصود اصطلام صاحبهِ ، واستئصاله ، واجتياحه ، وقطعُ شَافَتُهِ(١) ، وما كان جَدْه المثابةِ كان عمًّا يسقطُ عقوبتُهُ أَبْعَدَ من كُلِّ أحدٍ ، وهذا بين لمن تأمله ، والله أعلم .

والجواب عن حججهم : أما قولم : المُوَ مُرْتد فيستتابُ كسائر المخالفين الْمُرْتَدُّيْنَ٣٠٠، فـالجواب أن هذا مرتدٌّ بمعنى أنه تكلم بكملةٍ صار بها كافراً حلال الدم ، مع جواز أن يكون مصدقاً للرسول ، معترفاً بنبوته ، لكن مـوجبُ التـصـديق توقيرهُ في الكلام ، فإذا انتـقـصـه في كــلامه ارتفع حكم

الجسواب عن

⁽١) في المطبوعة اشتآنه؛ ..

⁽٢) وهو قـول الأحـناف ، قـال الطـحاوي : قومن سب رسول الله ﷺ من المسلمين أو تنقصه كان بذلك مرتداً ، وكان حكمه حكم المرتد.

وقمال السخمدي : دمن سب رسول الله ﷺ فإنه مرتد ، حكمه حكم المرتد ، ويفعل به ما يفعل بالمرتدا .

انظر : «مختصر الطحاوي» (٢٦٢) ، «النتف في الفتاوي» (٢/ ٦٩٤) .

التصديق ، وصار بمنزلة اعتراف إبليس لله بالربوبية (۱) ، فإنه موجب للخضوع له ، فلما استكبر عن أمره بطل حكم ذلك الاعتراف ، فالإيمان بالله وبرسوله قَوْلٌ وعملٌ (۱) _ أعني بالعمل ما ينبعث عن القول والاعتقاد من التعظيم والإجلال _ فإذا عمل ضدَّ ذلك من الاستكبار والاستخفاف صار كافراً ، وكذلك كان قتلُ النبيّ كفراً باتفاق العلماء ، فالمرتدُّ : كل من أتى بعد الإسلام من القول أو العمل بها يناقض الإسلام ، بحيث لا يجتمع معه ، وإذا كان كذلك فليس كلُّ مَن وقع عليه اسمُ المرتد يُحقن دمه بالإسلام ، فإن ذلك لم يثبت بلفظ عام عن النبي ولا عن أصحابه ، وإنها جاء عنه وعن أصحابه في ناسٍ خصوصين أنهم استتابوهم أو أمروا باستتابتهم ، ثم إنهم أمروا بقتل السابُ ، وقتلوه من غير استتابة .

وقد ثبت عن النبي على أنه قبتل العرنيين(٢) من غير استبتابة ، وأنه أهدر دم ابن خطلٍ ومقيس بن صبابة وابن أبي سرح من غير استبتابة (٤) ، فقتل منهم اثنان (٥)، وأراد من أصحابه أن يقتلوا الثالث بعد أن جاء تائباً (١).

فهذه سنةُ رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين وسائر الصحابة تُبين لك أن من المرتدين من يُصتلُ ولا يُستتاب ولا تُقبل توبته ، ومنهم من يُستتاب وتقبل توبته ، فمن لم يوجد منه إلا مجرد تبديل الدَّيْـنِ وتركه وهو مُظهِرٌ

⁽١) كما جساء في قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْي إِلَى يَوْمُ يَبَّعَثُونَ﴾ الآية (٣٦) سمورة الحجر .

⁽٢) كما تقدم ذلك في تعريف الإيمان في ص (٧٠٢).

⁽٣) تقلم الحديث عنهم ص (٥٩٣، ٢٠٠، ٦٩٩).

⁽٤) تقلمت قصصهم ص (۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۷۳).

⁽٥) هما ابن خَطل ومقيس بن صبابة .

⁽٦) هو عبدالله بن سعد بن أبي سرح تقدمت ترجمته في ص (٢١٩).

لذلك فإذا تاب قبلت توبته كالحارث بن سويد(١) وأصحابه والذين ارتدوا في عهد الصديق _ رضي الله عنه(١) _ ومن كان مع ردته قد أصاب ما يبيح الدم _ من قبتل مسلم وقطع الطريق وسبً الرسول والافتراء عليه / ونحو ١٨١/ب ذلك وهو في دار الإسلام غير ممتنع بفئة فإنه إذا أسلم يؤخذ بذلك الموجب للدم ، فيقتل للسبً وقطع الطريق مع قبول إسلامِهِ .

هذه طريقة من يقتله لخصوص السبُّ وكونه حدًا من الحدود أو حقاً للرسُول، فإنه يقول: الردةُ نوعان: ردةٌ مجرَّدةٌ ، وردةٌ مُعَلَّظةٌ ، والتوبةُ إنها هي مشروعةٌ في الرَّدةِ المجرَّدة فقط دون الرَّدةِ المغلَّظة (١٠) ، وقد تقدم تقريرُ ذلك في الأدلة (١٠) .

ثم الكلمة الوجيزة في الجواب أن يقال : جعل الردة جنساً واحداً تقبل توبة أصحابه ممنوع، فلابد له من دليل ، ولا نص في المسألة ، والقياس متعذر لوجود الفرق .

ومَن يقتله لدلالة السب على الزندقة (٥) فإنه يقول : هذا لم يتب (١) إذ

(١) هـ و الحارث بن سويد بن الصامت الأنصاري الأرسي تقدمت ترجمته في ص (٥٨٤) كيا مرت قصته وأصحابه مفصلاً.

(٢) ذكر الحافظ ابن كثير أنه لما ترفي النبي على عظم الخطب ، واشتد الحال ، ونجم النفاق بالمدينة ، وارتدت أحياء العرب حول المدينة ، وامتنع آخرون من أداء الزكاة إلى الصديق ، ولم يبق للجمعة مقام في بلد سوى مكة والمدينة . وقد كانت ثقيف بالطائف ثبتوا على الإسلام لم يفروا ولا ارتدوا .

انظر التفاصيل : البداية والنهاية، (٦/٤٠٦ ، و ٣١٢ ، و ٣٢٧) .

(٣) ق (ب) و (ج) زيادة : الوهذه ردة مغلظة» .
 (٤) انظر ص (٦٩٦).

(٥) هذا قول ابن القاسم من المالكية وقد تقدم .

انظر : «الشفا» (٢/٦١٦) : أيضاً : «البيان والتحصيل» (١٦/٢١٦ ـ ٤١٤) .

(٦) في (ج) : دلم يثبت، .

لا دليل يدلُّ على صحة التوبة كها تقدم(١).

وبهذا حصل الجواب عن احتجاجهم بقول الصديق ، وتقدم الجواب عن قول ابن عباس (۲۰) ، وأما استتابة الأعمى أم ولده (۲۰) فإنه لم يكن سلطاناً ، ولم تكن إقامة الحدود واجبة عليه ، وإنها النظر في جواز إقامته للحد ، ومثل هذا لا ريب أنه يجوز له أن ينهى الساب ويستتيبه ، فإنه ليس عليه أن يقيم الحد ، ولا يمكنه أن يشهد به عند السلطان وحده ، فإنه لا ينفع ، ونظيره في ذلك من كان يسمع من المسلمين كلهات من المنافقين توجب الكفر ، فتارة ينقلها إلى النبي في ، وتارة ينهى صاحبها ويخوفه ويستتيبه ، وهو بمثابة من ينهى من يعلم منه الزنى أو السرقة أو قطع الطريق عن فعله لعله يتوب قبل أن يُرفع إلى السلطان ، ولو رُفع قبل التوبة لم يسقط حده بالتوبة بعد ذلك .

وأما الحجةُ الثانيةُ(؛)، فالجواب عنها من وجوهٍ :

احدها: أنه مـقتولٌ بالكفر بعد الإسلام ، وقولهم: الكُلُّ من كفرَ بعد إسلامه فإن توبته تقبلُ.

قلنا: هذا ممنوعٌ، والآية إنها دلتْ على قبول توبة من كفر بعد إيهانه إذا لم يزدد كفراً، أما من كفر وزاد على الكفر فلم تدل الآية على قبولِ توبته، بل قوله : ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُواْ

⁽١) انظر ص (٥٧٢).

⁽٢) تقدم قول ابن عباس في ص (٦١١).

⁽٣) نقدم الحديث عن قتل الأعمى لأم ولده ص (١٨، ١٢٦، ١٤١).

⁽٤) المراد بالحسجة الثانية ما ذكره المؤلف من قولهم: اكسل من كفر بعد إسلامه فإن ثويته تقبل، وقد تقدمت الحجة الأولى وهي قولهم: اهو مرتد فيستتاب كسائر المرتدي، ص (٨٦٤).

كُفْراً ﴿(١) قد يُتَمسك بها في خلاف (٢) ذلك، على أنه إنها استثنى من تاب وأصلح ، وهذا لا يكون فيمن تاب بعد أخذه ، وإنها استفدنا سقوط القتل عن التائب لمجرد توبته من السنة ، وهيي إنها / دلت على من (٢) جرد ١/١٨٣ الردة مثل الحارث بن سويد ، ودلت على أن من غلظها كابن أبي سرح يجوز قتله بعد التوبة والإسلام .

الوجه الثاني: أنه مقتولٌ لكونه كفّر بعد إسلامه ، ولخصوص السب كها قَدْ تقدم تقريرهُ(١) ، فاندرج في عموم الحديث مع كون السب مغلّظاً لجرمه ومؤكّداً لقتله .

الثالث : أنهُ عامُّ (١) ، قد خُصَّ منه تارك الصلاة (١) وغسيرها من

- (١) من الآية (٩٠) سورة آل عمران .
  - (٢) في (ج) : قمن خلاف. .
  - (٣) في (ب) : اعلى مجرد الردة ا
- (٤) انظر ص (٧٦٩).
- (٥) أي قولهم فكل من كفر بعد إسلامه فإن ثوبته تقبل،
- (٦) تارك الصلاة يكون على ضربين: إسا أن يكون جاحداً لوجوبها أو غير جاحد، فإن كان جاحداً لوجوبها فينظر ، فإن كان عن يجهل ذلك فإنه لا يكفر بمجرد جحده؛ لأنه معذور فنعرفه وجوبها ، فإن جحد بعد ذلك كان مرتداً .
- وإن لم يكن عمن يجهل ذلك ، فإنه يكفر إجماعاً ، ولم يعملر ، ولم يقبل منه ادَّعاء الجمهل الإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة .
- وإن كان غير جاحد لوجوبها ولكنه تركها تهاوناً وكسلاً ففيه اختلاف بين العلماء ، فذهب الإسام أحمد ومنصور الفقيم من الشافعية وابن حبيب من المالكية والإمام الشوكاني إلى أنه يكفر ويقتل كفراً .
- وذهبت المالكية والشباف عيبة والحنابلة في رواية إلى أنه لا يكفر ويقتل حداً. وذهبت الحنفية والمن من الشبافعية إلى أنه لا يكفر ولا يقتل بل يجبس ويضرب.

الفرائض عند من يقتله ولا يُكَفِّره ، ونحُصَّ منه قَتل الباغي(١) وقتلُ الصائل(١) بالسنة والإجماع فلو قيل «إن السب موجب للقتل بالأدلة التي ذكرناها ، وهي أخص من هذا الحديث، لكان كلاماً صحيحاً .

ويبدر بعد إمعان النظر في أدلة جميع الطوائف أن الراجع هو قبول من قبال: إن تارك الصلاة يكفر ويقتل كفراً لدلالة ظاهر القرآن والسنة على ذلك كما قال تعالى: ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَدَامُ وَالسَّالَةُ وَاتَوُا الرَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدَّيْنِ وَنُقُصَّلُ الآياتِ لِقَومٍ يَعْلَمُسُونَ ﴾ الآية (١١) سورة التوبة.

فسفهوم الآية : أنهم إن لم يقيسوا الصلاة ، لم يكونوا من إخوان المؤمنين ، ومن انتفت عنهم أخوة المؤمنين فهم من الكافرين .

وكها جاء في الحديث عن جابر _ رضي الله عنه _ قبال : قبال رسول الله على: (بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة) قال الشوكاني : رواه الجهاعة إلا البخاري والنسائي .

انظر تفاصيل هذه المسألة في : «المجموع» للنووي (٣/ ١٥ - ١٧) ، «بجيرسي على الخطيب» (٤/ ١٥ - ٢٧) ، «شرح فتسع القدير» (١٩٢١) ، «شرح فتسع القدير» (١/ ٢١٧) ، «الصلاة وحكم تاركها» لابن القيم (٤ ـ ٧)، «نيل الأوطار» (١/ ٣٤٠) ، «أضواء البيان» للشنقيطي (٢١١/٤) .

⁽١) الباغي: اسم الفاعل من البغي، وأصل البغي في اللغة الحسد والظلم، وبجاوزة الحد وقصد الفساد. ويأتي بمعنى الطلب يقال: بغيت كلا وكذا إذا طلبته. ويأتي بمعنى الاستطالة والتكبر.

انظر : «تهدّيب اللغة» (٢٠٩/٨ - ٢١٣ مادة بغى) ، ولسان العرب، (١٤/ ٧٦ ـ ٧٨ مادة بغى) .

واصطلاحاً : البغاة هم قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الإمام ويرومون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كفهم إلى جمع الجيش . انظر : (المغنى؛ (١٠/١٠) .

دلت السنة المطهرة على مشروعية قتال البغاة ووردت فيهم أحاديث صريحة وصحيحة منها ما رواه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع، عن عرضجه قال : سمعت رسول الله على يقول : اإنه ستكون هَنَاتٌ وهَنَاتٌ فمن أراد أن ينفسرق أمر هسذه الأمسة وهسي جميع ، فاضربوه بالسيف ، كاتناً من كان؟ (٣/ ١٤٧٩ برقم ١٨٥٧).

وكذلك الإجماع منعقد على جواز قتال البغاة قال ابن قدامة : «وأجمعت الصحابة _ رضوان الله عليهم _ على قتال البغاة فإن أبا بكر _ رضي الله عنه _ قاتل مانعي الزكاة ، وعلياً قاتل أهل الجسل وصفين وأهل النهروان ، انظر: «المغنى» (٤٩/١٠).

⁽٢) السمائل : من المصول، صال عل قرنه صولاً وصيالاً إذا سطا واستطال، والصوول من الرجال : الذي يضرب الناس ويتطاول عليهم .

وأما من يحتج بهذا الحديث في الذميّ إذا سبٌّ ثم أسلم فيقال له : هذا وَجَبَ قتله قبل الإسلام، والنبي ﷺ إنها يريد إباحة الدم بعد حقنه بالإسلام ، ولم يتعرض(١) لمن وجب قتله ثم أسلم أي شيء حكمه ، ولا يجوز أن يُحمل الحديث عليه، فإنه إذا حُمل على حلِّ الدم بالأسباب المرجودةِ قبل الإسلام وبعده لَـزِم من ذلك أن يكون الحربي إذا قتل أو زنى ثم شهد شهادى الحق أن يُقتل بذلك القتل والزني ، لشمول الحديث على هذا التقدير له ، وهو باطلٌ قطعاً ، ولا يجوز أن يُحمل على أن كلُّ من أسلم لا يحلِّ دمه إلا بإحدى الشلاث إن صدر عنه بعد ذلك ، لأنه يلزمه أن لا يقتل الذمي لقتل أو زنى صدر منه قبل الإسلام ، فعُلم أن المراد أن المسلم الذي تكلم بالشهادتين يعصم دمه ، لا يبيحه بعد هذا إلا إحدى الشلاث ، ثُمَّ لو اندرج هذا في العموم لكان محصوصاً بها ذكرناه من أن قتله حدّ من الحدود ، وذلك أن كلّ من أسلم فإن الإسلام يعصم دمه فـلا يُبـاح بـعـد ذلك إلا بإحـدى الشلاث ، وقـد يتـخلف الحكم عن هذا المقتضّى لمانع من تبوت حد قصاص أو زنيّ أو نقض عهد فيه ضرر وغير ذلك ، ومثل هذا كثير في العمومات .

انظر : السان العرب، (۱۱/ ۳۸۷ مادة صول) .

أخرج الترملي وصححه عن سعيد بن زيد قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : قمن قُتل دون ماله فهو شهيد، باب دون ماله فهو شهيد، باب ما جاء مَن تُتل دون ماله فهو شهيد (٤/ ١٨٤ برقم ١٤٤٠) المطبوع مع التحفة .

فيدل الحديث على جواز القتل والقتال لمن يتعرض هذه الأمور ، وهو قول الجمهور . انظر التفصيل : «سبل السلام» للصنعاني (٨/٤) .

⁽١) في (ب) : الا يتعرضًا .

وأما الآية على الوجهين الأولين فنقول : إنها تـدلُّ على أنَّ ١١ من كفر بعد إيهانه ثمَّ تاب وأصلح فإن الله غفورٌ رحيمٌ له ، ونحن نقول بموجب ذلك، أما من ضَمَّ إلى الكفر انتهاك عرض الرسول والافتراء عليه أو قتله، أو قَتَل واحداً من المسلمين أو انتهك عِرْضُه فلا تدلُّ / الآية على سقوط ١٨٣/ب العقوبة عن هذا على ذلك ، والدليل على ذلك قوله سبحانه: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴾ ٢) فيإنَّ التوبة عائدةٌ إلى الذنب المذكور، والذنب المذكور هو الكفر بعد الإيهان وهذا أتى بزيادة على الكفر توجب عـقـوبةً بخـصـوصـهـا كما تقدم ، والآية لم تتعرض للتوبةِ من غير الكفرِ ، ومن قال: ﴿ هُو زِنْدِيقٌ ٩ قال: أنا لا أعلمُ أن هذا تابَ ١٠٠٠ ، ثم إن الآية إنها استثنى فيها مَن تاب وأصلح ، وهـ ذا الذي يرفع (؛) إلى الإمام لم يصلح ، وأنا لا أُوخر العقوبة الواجبة عليه إلى (٥) أن يظهر صلاحه ، نعم الآية قد تعمُّ مَن فعل ذلك ثُمَّ تابَ وأصلح قبل أن يُرفع إلى الإمام ، وهنا(١) قد يقـولُ كثيـرٌ من الفقهاء بسقوط العقوبة ، على أنَّ الآية التي بعدها قد تُشعر بأن المرتد قسمان : قسمٌ تُقبلُ توبته ، وهو من كَفَر فقط ، وقسمٌ لا تقبلُ توبتهُ ، وهو مَن كَفَر ثم ازداد كـفـراً ، قال سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ الَّـذِيْنَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴿ (٧) وهذه

⁽١) ليس في (ج) .

⁽٢) من الآية (٨٩) سورة آل عمران ، تكملة الآية : ﴿...فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾.

⁽٣) جاء هذا عن الإمام مالك برواية ابن القاسم .

انظر : «الشفاء (٢١٦/٢) ، «البيان والتحصيل» (٤١٣/١٦ ـ ٤١٤) .

⁽٤) في (ب) ر (ج) : درنع إلى .

⁽ه) ني (ج) : وإلاا .

⁽٦) في (ج) : دمله .

⁽٧) من الآية (٩٠) مسورة آل عمران، تكملة الآية: ﴿...وَأُولَٰئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾.

الآية وإن كمان قد تأولها أقوام(١) على من ازداد كمفراً إلى أن عاين الموت فقد يُستدلُّ بعـمـومـها على هذه المسألة فيُقال : من كفر بعد إيهانه وازداد كفراً بسبُّ الرسولِ ونحوه لم تقبل توبته ، خصوصاً مَن استمر به ازدياد الكفر إلى أن ثبت عليه الحِـدُّ وأراد السلطان قتله ، فهذا قد يقال : إنه ازداد كفراً إلى أن رأى أسباب الموت، وقد يقال فيه: ﴿ فَلَمَّا رَأُوا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ (١) قدولهِ: ﴿ فَلَهُ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِنْ مَانُهُم لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ ٣) وأما قـوله سـبحانه وتعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِيْنَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرُ لَـهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١) فإنه يغفر لهم ما قد سلف من الآثام، أما من الحدود الواجبةِ على مسلم مرتد أو معاهد فإنه يجب استيفاؤُها بلا تردد، على أن سياق الكلام [يَدُلُ](ه) أنها في الحربِيّ .

ثم نقول : الانتهاء إنها هو الترك قبل القدرة كها في قوله تعالى: ﴿ لَئِسَنْ لَسَمْ يَنْتُهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِيسَنَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ (١) إلى قوله : ﴿أَيْسَنَمَا ثُقِفُوا أَخِذُوا وَقُتُلُوا تَقْتِيلًا﴾﴿﴿ فَمَن لَمْ يَتَّبُ حَتَّى أَخَـٰذَ فَلَمْ يَنته، ويقـال أيضـاً : إنها تدل الآية على أنه يُغفر لهم ، وهذا مُسَلَّـمٌ ، وليس كلُّ من غُفِر له سقطت / العقوبةُ عنه في الدنيا ، فإن الزاني أو السارقَ لو تاب ١/١٨٤ توبة نصوحاً غَفَر الله له ولابد من إقامة الحدود عليه (٨) ، وقوله علي :

⁽١) وهو تأويل قتادة وعطاء الحراساني .

انظر: اتفسير الطبرئ؛ (٦/ ٥٧٩ برقم ٧٣٧٤).

⁽٢) من الآية (٨٤) سورة غافر .

⁽٣) من الآية (٨٥) سورة غافر .

⁽٤) من الآية (٣٨) سورة الأثفال .

⁽٥) من المطبوعة .

⁽٦) من الآية (٦٠) سورة الأحزاب .

⁽٧) من الآية (٦١) سورة الأحراب .

⁽٨) تقدم الكلام في هذه المالة .

والإسلام يَجُبُ مَا قَبْلُهُ كَقُولِهِ: والتّوبّة تَجُبُ مَا قَبْلَهَا (۱) ومعلوم أن التوبة بعد القدرة لا تُسقط الحد كها دل عليه القرآن (۱) ، وذلك أن الحديث خرج جواباً لعمرو بن العاص لما قال للنبي ﷺ : أبايعك على أن يعفر لي ما تقدم من ذنبي ، فقال : ويا عَمرو أمّا عَلِمْتَ أنَّ الإسلام يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وأنَّ الحِجْرة تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وأنَّ الحِجْرة تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وأنَّ الحِجْرة تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وأنَّ الحدود ذكر ، وهي ما كَانَ قَبْلَهُ (۱) فعلم أنَّه عَنى بذلك أنَّه يهدم آثام الذنوب التي سأل عمرو مغفرتها ، ولم يجر للحدود ذكر ، وهي يهدم آثام الذنوب التي سأل عمرو مغفرتها ، ولم يجر للحدود ذكر ، وهي أن ذنبَهُ سقط بهذه الأشياء بالاتفاق ، وقد بينن (۱) ﷺ في حديث ابن أبي سرح أن ذنبَهُ سقط بالإسلام ، وأن القتل إنها سقط عنه بعفو النبي ﷺ كها تقدم ، ولو فُرِض أنه عام فلا خلاف أن الحدود لا تسقط عن الذمي بإسلامه ، وهذا منها كها تقدم (۱) .

وأما قـوله سـبحانه وتعالى : ﴿إِنْ نَعْفُ عَـنْ طَائِفَةٍ مُنْكُمْ نُـعَذَّبُ طَائِفَةً﴾(١) فـالجواب عنها من وجوه:

احدها: أنه ليس في الآية دليلٌ على أن هذه الآية نزلت في من سب النبي على وشتمه ، وإنها فيها أنها نزلت في المنافقين(٧) ، وليس كل منافق

⁽١) تقدم تخريجه .

 ⁽٢) كما جاء في قسوله تعالى : ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوْا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُرْدٌ رَحِيمٌ ﴾ الآية (٣٤) سورة المائدة.

⁽٣) تقدم تخريجه في ص (٢٣٠).

⁽٤) في (ب) زيادة : ١ النبي، .

⁽٥) تقلم ذلك ص (٢١٩).

⁽٦) من الآية (٦٦) سورة التوبة .

 ⁽٧) دلت الآثـار الكـثيرة أنها نزلـت في المـنافـقـين الـدين قـالوا المقـالة القـبيحة في رسول الله ﷺ والمسلمين في غـزوة تبـوك ، وتاب منهم رجل واحـد كيا سيأتي ذكره .

انظر : «تفسير الطبري» (١٤/ ٣٣٢_ ٣٣٤) .

يسبه ويشتمه ، فإن الذي يشتمه من أعظم المنافقين وأقبحهم نفاقاً ، وقد ينافق الرجل بأن لا يعتقد النبوة وهو لا يشتمه كحال كثير من الكفار ، ولو أن كل منافق بمنزلة من شعمه لكان كل مرتد شاعاً ، ولاستحالت هذه المسألة ، وليس الأمر كذلك ، فإن الشتم قدرٌ زائدٌ على النفاق والكفر على ما لا يخفى ، وقد كان عن هو كافرٌ من يجبه ويودُّه ويصطنع إليه المعروف خلقٌ كشيرٌ ، وكان ممن يكفُّ عنه أذاه من الكفار خلقٌ أكثر من أولئك وكـان بمن يحاربه ولا يشــتــمـه خلقٌ آخــرون ، بل الآية تدل على أنها نزلت في منافــقين غير الذين يؤذونه، فإنه ســبحانه وتعالى قال: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِيْنَ يُـؤُذُونَ النَّبِي﴾ (١) إلى قـولهِ: ﴿يَحْـذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَـزُّلُ عَلَيْهِمْ ســورةً تُنْبَهــمْ بِـمَـا فِي قُلُوبِـهِم قُــل اسْتَهْـزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُـخْرِجٌ مَا تَـاحْذَرُونَ وَلَئِسَنْ سَأَلَتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَ بِاللَّهِ / وَآيَـاتِهِ ١٨٨/ب وَرَسُولِهِ كُنْتُمُ تَسَلَّتَهُزِئُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ إِنْ نَعْفُ عَـنْ طَائِفَة مِنْكُمْ نُعَذَّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ (٣) ، فليس في هذا ذكر سبب ، وإنها فيه ذكر استهزاء ومن الاستهزاء بالدين ما لا يتضمنُ سباً ولا شتهاً للرسول .

وفي هذا الوجه نظرٌ كها تقدم في سبب نزولها ، إلا أن يقال : تلك الكلمات ليست من السب المختلف فيه ، وهذا ليس بجيدٍ .

الوجه الثاني: أنهم قد ذكروا أن المعفو عنه هو الذي استمع أذاهم

⁽١) ني (ب) : اعن ١٠٠٠

⁽٢) من الآية (٦١) سورة التوبة .

⁽٣) الآيات (٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦) سورة التوبة.

ولم يتكلم وهو مخشيٌّ بن حميّر(۱) ، هو الذي تيب(۱) عليه ، وأما الذين تكلموا بالأذى فلم يعف عن أحدِ منهم(۲) .

يحقق هذا أن العفو المطلق إنها هو تركُ المُواخذة بالذنب وإن لم يتب صاحبه، كقوله تعالى ﴿إنَّ الّذِيْنَ تَوَلَّوا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَىٰ الجُمْعَانِ إِنَّهَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾(،)، والكفر لا يعفى عنه ، فعلم أن الطائفة المعفو عنها كانت عاصية لا كافرة _ إما بساع الكفر دون إنكاره ، والجلوس مع الذين يخوضون في آيات الله ، أو بكلام هو ذنب وليس هو كفراً ، أو غير ذلك _ وعلى هذا فتكون الآية دالة على أنه لابد من تعذيب أولئك المستهزئين ، وهو دليلٌ على أنه لا توبة شمع ، لأن من أخبر الله بأنه يعذّبُ وهو معين امتنع أن يتوب توبة تمنع العذاب ، فيصلح أن يجعل هذا دليلاً في المسألة .

الوجه الثالث: أنه - سبحانه وتعالى - أخبر أنه لابد أن يعذب طائفة من هؤلاء إن عفا عن طائفة ، وهذا يدلُّ على أن العذاب واقع بهم لا عالة ، وليس فيه ما يدل على وقوع العفو ، لأن العفو معلّق بحرف

⁽١) تقدمت ترجمته في ص (٥٨٧).

 ⁽۲) تقدم أنه هو الـلـي أنـكر على جاعـته بعـض ما سمـع منهم ولم يهالثهم عليه بل جعل يسير
 بجانباً لهم، وتقدمت قصته في ص (٥٨٧).

وأخرج الطبري في الفسيره، عن عكرمة أن مُخْشِيّ بن حُميسٌ هو الذي قال : اللهم إن أسمع آية أنا أُعْنَى بها ، تقشعر منها لجلود ، وتجب منها القلوب ، اللهم فاجعل وفاتي قتلاً في صبيلك ، لا يقول أحد أنا غسلت ، أنا دفنت . قال : فأصيب يوم البيامة ، فما أحد من المسلمين إلا وجد غيره .

انظر : القسير الطبري، (١٤/ ٣٣٤ برقم ١٦٩١٣) .

⁽٣) هم الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضٌ وَنَلْعَبُ ﴾.

⁽٤) من الآية (١٥٥) مسورة آل عمران، تكملة الآية: ﴿...إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾.

الشرط، فهو محتملٌ، وأما العذاب فهو واقعٌ بتقدير وقوع العفود، وهو بتقدير عدمه أوقع، فعلم أنه لابد من التعذيب: إما عاماً، أو خاصاً لهم، ولو كانت توبتهم كلهم مرجوة صحيحة لم يكن كذلك، لأنهم إذا تابوا لم يعذبوا، وإذا ثبت أنهم لابد أن يعذبهم الله لم يجز القول بجواز قبول التوبة منهم وإنه يحرم تعذيبهم إذا أظهروها، وسواء اراد بالتعذيب (التعذيب) (۱) بعذاب من عنده أو بأيدي المؤمنين، لأنه عسبحانه وتعالى أمر نبيه فيها بعد بجهاد الكُفار / والمنافقين (۱)، فكان من أظهره عُذب ما الله بايدي المؤمنين، ومن كتمه عذّبه الله بعذاب من عنده، وفي الجملة بأيدي المؤمنين، ومن كتمه عذّبه الله بعذاب من عنده، وفي الجملة فليس في الآية دليلٌ على أن العفو واقعٌ، وهذا كافٍ هنا.

الوجه الرابع: أنه إن كان في هذه الآية دليلٌ على قبول توبتهم فهو حتى وتكون هذه التوبة إذا تابوا قبل أن يشبت النفاقُ عند السلطان كما بين ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيُسِنْ لَسَمْ يَتَسَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُّ وَبِهِمَ مُرَضٌ ﴾ (ع) الآيتين ، فإنها دليلٌ على أن من لم ينته حتى أُخذ فإنه يقتل ، وعلى هذا فلمله والله أعلم عنى : ﴿ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةً مِنْكُمُ ﴾ (ع) وهم الذين أسروا النفاق حتى تابوا منه (٢) ، ﴿ نُعَذَّبُ طَائِفَةً ﴾ (٧) وهم الذين أسروا النفاق حتى تابوا منه (٢) ، ﴿ نُعَذَّبُ طَائِفَةً ﴾ (٧) وهم الذين أطهروه (٨) حتى أُخذوا، فتكون دالةً على وجوب تعذيب من أظهره

⁽١) وهو كما تقدم في قوله سبحانه: ﴿إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِضَةٍ مِنْكُمْ نُعَذَّبُ طَائِفَةً ﴾ من الآية (٦٦) سورة التوبة. أنظر ص (٢٩٩).

⁽٢) ليس في المطبوعة .

 ⁽٣) كيا يأن في قبوله تعالى : ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِيْنَ﴾ من الآية (٧٣) سورة التوبة .

⁽٤) من الآية (٦٠) سنورة الأحزاب .

⁽۵) من الآية (٦٦) سورة التوبة .

⁽٦) أمثال غشي بن حمير كها تقدمت قصته في ص (٥٨٧).

⁽٧) من الآية (٦٦) سورة التوبة .

 ⁽A) أمشال هؤلاء اللين قالوا (إنها كنا نخوض ونلعب).

الوجه الخامس: أن هذه الآية تضمنت أن العفو عن المنافق إذا أظهر النفاق وتاب أو لم يتب فذلك منسوخ بقوله تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِيْنَ﴾ (٢) كما أسلفناه وبينًاهُ (٢).

ويؤيده أنه قال: ﴿إِنْ نَعْفُ ﴾ ولم يقل يتب (٤) وسبب النزول (٥) يؤيد أن النفاق ثبت عليهم ولم يعاقبهم النبي على وذلك كان في غزوة تبوك (٢) قبل أن تنزل براءة ، وفي عقبها نزلت سورة براءة (٧) فأمر فيها بنبذ العهود إلى المشركين وجهاد الكفار والمنافقين . (ونهى فيها عن الصلاة عليهم ، فلم يُظهر أحد بعدها نفاقاً .

وأما قَوْلُه: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِيْنَ﴾(٨) الآيتين)(١) .

فالجواب عها احتج به منها من وجوه :

⁽١) ليس في (ب) .

⁽٢) من الآية (٧٣) سورة التوبة .

⁽٣) تقدم في ص (١٣١) أن آية الأحزاب منسوخة بآية القتال .

⁽٤) في (ج) اولم يتب، وفي المطبوعة اولم يبت، .

⁽٥) كما تقدم أنها نزلت في المنافقين في غزوة تبوك .

⁽٦) كــانت غزوة تبوك في شهر رجب سنة تسع من الهجرة .

انظر : اطبقات ابن سعد، (٢/ ١٦٥) .

⁽٧) نزلت براءة في أول شوال من سنة تسع بعد مرجع النبي على من تبوك وذلك لما بعث رسول الله على أبا بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ أميراً على الحج في سنة تسع من الهجرة ليقيم للناس حجهم ، والناس من أهل الشرك على منازلهم ، فخرج أبو بكر ومن معه من المسلمين ، ونزلت السورة براءة في نقض ما بين رسول الله على وبين المشركين من العهد .

انظر: (تفسير الطبري) (١٤/ ٩٦ ، ٩٧) .

⁽A) من الآية (٧٣) سورة براءة .

⁽٩) ما بين القوسين مناقط من المطبوعة .

آحدها: أنه - سبحانه وتعالى - إنها ذكر أنهم قالوا كلمة الكفر(١×٢) وهمسوا(٢) بها لم ينالوا ، وليس في هذا ذكر للسبّ ، والكفر أعم من السبّ ، ولا يلزم من ثبوت الأعمّ ثبوت الأخص ، لكن فيها ذُكر من سبب نزولها ما يدلّ على أنها نزلت فيمن سب ، فيبطل هذا .

الوجه الثاني: أنه _ سبحانه وتعالى _ إنها عَرَض التوبة على الذين يحلفون بالله ما قالوا ، وهذا حالٌ من أنكر أن يكون تكلم بكفر وحلف على إنكاره ، فأعلم الله نبيه أنه كاذبٌ في يمينه ، وهذا كان شأن كثير ممن يبلغ النبي على عنه الكلمة من النفاق ولا تقوم عليه به بينة ، ومثل هذا لا يُقام عليه حدٌ ، إذ لم يثبت / عليه في الظاهر شيء والنبي على إنها يحكم ١٨٥٠ في الحدود ونحوها بالظاهر ، والذي ذكروه في سبب نزولها من الوقائع كلها إنها فيه أن النبي الحديث أخبره بها قالوا مخبر واحدٌ إما حذيفة (ع) أو عامر بن قيس (ه) أو زيد بن أرقم (١) أو غير هؤلاء ، أو أنه أوجي إليه

 ⁽١) وذلك في قسوله تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفُو وَكَفَرُواْ
 بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمْواْ بِمَا لَمْ يَنَالُوا ﴾ الآية (٧٤) سورة التوبة.

⁽٢) ذكر الواقدي أن الذي قال كلمة الكفر هو الجلاس بن سُويَد بن الصامت وقد تقدمت قصته في ص (٤٣). انظر: دمغازي الواقدي، (١٠٦٧/٣).

⁽٣) والشيء الذي هم النافقون به ولم ينالوه هو أنهم قالوا: نضع التاج على رأس عبدالله بن أبي فتدوجه إذا رجعنا . أو المراد أنهم هموا يقتل النبي عند العقبة في مرجعه عن تبوك .

انظر : امغازي، الواقدي (١٠٦٨/٣) .

⁽٤) تقدمت ترجمته .

⁽٥) هو عامر بن قيس الأنصاري ابن عم الحلاس بن سويد .

قال الحافظ ابن حجر: ﴿ ذكره موسى بن عقبة في المغازي وأنه أحد من سمع الجلاس بن سويد بن الصامت يقول : إن كان ما يقول محمد حقاً لنحن شر من الحمر ، فبلغ ذلك النبي المحقود الحمد ما قال ذلك فنزلت: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلَمَةَ الْكُفْرِ ﴾ الآية (٧٤) سورة التوبة .

انظر : دالإصابة (٣/ ٥٩٥ ، ٥٩٦) .

⁽٦) تقدمت ترجته .

بحالهم ، وفي بعض التفاسير أن المحكيِّ عنه هذه الكلمة الجُلاّسُ بن سويد(١) ، اعترف بأنه قبالها وتباب من ذلك من غير بيَّنة قبامت عليه فقيل رسول الله ﷺ ذلك منه(١) ، وهـذا كـله دلالة واضحةٌ على أن التوبة من مثل هذا مقبولة ، وهي توبةُ من لم يثبت عليه نفاقٌ(٣) ، وهــذا لا خــلاف فيه إذا تاب فيها بينه وبين الله سراً كها نافق سراً أنه تقبل توبته ، ولو جاء مظهـراً لنفـاقـه المتـقـدم ولتوبته منه من غير أن تقوم عليه بينةٌ بالنفاق قبلت توبته أيضاً على القولِ المختار(؛) كما تقبل توبة من جاء مظهراً للتوبة من زنيَّ أو سرقةٍ لم يثبت عليه على الصحيح(٥) ، وأولى من ذلك ، وأما من ثبت نفاقه بالبينة فليس في الآية ولا فيها ذكر من سبب نزولها ما يدلُّ على قبول توبته، بل وليس في نفس الآية ولا فيها ذكر من سبب نزولها ما يدلُّ على قبول توبته، بل ليس في نفس الآية ما يدل على ظهور التوبة، بل يجوز أن يُحمل على توبته فيها بينه وبين الله، فإن ذلك نافعه وفاقاً وإن أقيم عليه الحلَّ كما قبال سبحانه : ﴿وَالَّـٰذِيْنَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظُلَّـمُوا أَنْفُسَـهُمْ ذَكَ ــرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِلْنُوبِهِم وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبِ إِلَّا اللَّهُ ١٦٠٥

⁽١) تقدمت ترجته .

⁽٢) أخرجه الطبري عن هشام بن عروة عن أبيه .

انظر : (تفسير الطبري؛ (١٤/ ٣٦١ برقم ١٦٩٦٧) .

⁽٣) في المطبوعة دوهو نوبة من ثبت عليه نفاق.

 ⁽³⁾ مما لا خملاف فيه أن كمل ذنب تملزم فاعله التوبة منه ، متى ثاب قبل الله توبته . انظر :
 (4) (۱۲) (۲۹) .

وتــوبــة المنافق الذي نافق سراً وتاب من النفــاق سراً لم أجــد فـيــه قــولاً للعلياء إلا أن المنافق الذي يُســمى «زنديقاً» بعد الصدر الأول ففي قبول توبته قولان، انظر: «المغني، (١٠/ ٧٨، ٧٩) .

 ⁽٥) إذا تاب الزاني والسمارق قبل أن يقام عليه الحد ففي سقوط الحمد عنه روايتان أصحها سقوط الحد بمحرد التوبة ، انظر : اللغني، (٣١٦/١٠) فعلى هذا إذا جاء مظهراً للتوبة من زنى أو سرقة ولم يثبت فتُقبل توبته بطريق الأولى .

⁽٦) من الآية (١٣٥) سورة آل عمران.

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظَلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِر اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُوراً رَحِيها ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ يَا عِبَادِي اللَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى النَّفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ أَلَ مَ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهُ هُو يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ أَلَ مَ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهُ هُو يَقْبَلُ التَّوْبِ ﴾ (١) إلى غير ذلك من الآيات مع وقال تعالى: ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾ (١) إلى غير ذلك من الآيات مع أن هذا لا يوجب أن يسقط الحد الواجبُ بالبينةِ عمن أتى فاحشة موجبة للحد أو ظلم نفسه بشرب أو سرقةٍ ، فلو قال من لم يسقط الحد عن المنافق سواء "ثبت نفاقه ببينةٍ أو إقرارٍ : ولَيْسَ / في الآية ما يدلُ على سقوط الحد 1/١٨٦ عنه لكان لقوله مساغٌ .

الوجه الثالث: أنه قبال سبحانه وتعالى: ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِظُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) إلى قبوله: ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾ (١) الآية وهذا تقريرٌ لجهادهم، وبيانٌ لحكمته، وإظهارٌ لحالهم المقتضي لجهادهم، فإن ذكر الوصف المناسب بعد الحكم يدلُّ على أنهُ علةٌ له (٧)، وقوله: ﴿ وَيَحْلُونُ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾ وصفٌ لهم، وهو مناسبٌ لجهادهم، فإن كونهم يكذبون في أيهانهم ويُظهرون الإيهان ويبطنون الكفو موجبٌ

⁽١) الآية (١١٠) سورة النساء.

⁽٢) من الآية (٥٣) مسورة الزمر.

⁽٣) من الآية (١٠٤) سورة التوية.

⁽٤) من الآية (٣) سورة غافر.

⁽٥) من الآية (٧٣) سورة التوبة.

⁽٦) من الآية (٧٤) سورة التوبة.

 ⁽٧) فسهنا الموصف المناسب : «الكفر والنفاق والكذب في الأيهان» والحكم هو «الجهاد والإغلاظ هو الجهاد والإغلاظ هو الكفر والنفاق والحلف الكاذب .

للإغلاظ عليهم ، بحيث لا يُقبل منهم ولا يُصَدَّقون فيها يظهرونه من الإيهان ، بل يُنتهرون ويردُّ ذلك عليهم .

وهذا كله دليلٌ على أنه لا يقبل ما يظهره من التوبة بعد أخذه ، إذ لا فرق بين كذبه فيها يخبر به عن الماضي أنه لم يكفر وفيها يخبره من الحاضر أنه ليس بكافر ، فإذا بيّن - سبحانه وتعالى - من حالهم ما يوجبُ أن لا يصدقوا وجب أن لا يصدق في إخباره أنه ليس بكافر بعد ثبوت كفره ، بل يجري عليه حكم قوله تعالى: ﴿وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (١) لكن بشرط أن يظهر كذبه فيها ، فأما بدون ذلك فإنا لم نؤمر أن ننقب عن لكن بشرط أن يظهر كذبه فيها ، فأما بدون ذلك فإنا لم نؤمر أن ننقب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْراً لَهُمْ ﴾ (١) أي قبل ظهور النفاق وقيام البينة به عند الحاكم حتى يك خَيْراً لَهُمْ والمنوبة موضع وإلا فقبولُ التوبةِ الظاهرة في كل يكون للجهاد موضع وللتوبة موضع وإلا فقبولُ التوبةِ الظاهرة في كل وقت يمنعُ الجهاد لهم بالكلية .

الوجه الرابع: أنه - سبحانه وتعالى - قال بعد ذلك: ﴿وَإِنْ يَتُولَّوا يُعَلَّبُهُمُ اللّهُ عَذَاباً أَلِيها فِي اللّذَيا وَالآخِرَة ﴾ (٣) وفسر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبُّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبكُمُ اللّهُ بعذاب مِن عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا ﴾ (١) ، وهذا يدل على أن هذه التوبة قبل أن نتمكن من تعذيبهم بأيدينا ، لأن من تولى عن التوبة حتى أظهر النفاق وشهد عليه به وأخذ فقد تولى عن التوبة التي عرضها الله عليه ، فيجبُ أن يعذبه الله عذاباً ألياً

⁽١) من الآية (١) سورة المنافقون .

⁽٢) من الآية (٧٤) سورة التوبة .

⁽٣) من الآية (٧٤) سورة التوبة .

⁽٤) من الآية (٥٢) سورة التوبة .

في الدنيا ، والقتل عذاب اليم فيصلح أن يعد به ، لأن المتولي أبعد أحواله أن يكون ترك التوبة إلى أن (١) يتركه الناس ، لأنه لو كان المراد به تركها إلى الموت لم يعذّب في الدنيا ، لأن عذاب الدنيا قد فات ، فلابد أن يكون التولي ترك التوبة وبينه وبين الموت مهل يعذبه ألله فيه كها ذكره سبحانه / فمن تاب بعد أن أخذ (٢) ليعذّب فهو عن لم يتب قبل ذلك ، بل ١٨٦/ب تولى ، فيستحق أن يعذبه الله عذاباً اليها في الدنيا والآخرة ، ومن تأمل هذه الآية والتي قبلها وجدهما دالتين على أن التوبة بعد أخذه لا ترفع عذاب الله عنه .

وأما كون هذه التوبة مقبولة فيها بينه وبين الله وإن تضمنت التوبة من عرض الرسُول ﷺ، فنقول أولاً: وإن كان حق هذا الجواب أن يؤخر إلى المقدمة الثانية _ : هذا القدر لا يمنع إقامة الحد عليه إذا رفع إلينا ثم أظهر التوبة بعد ذلك ، كها أن الزاني والشارب وقاطع الطريق إذا تاب فيها بينه وبين الله قبل أن يرفع إلينا قبل الله توبته ، وإذا اطلعنا عليه ثم تاب فلابد من إقامة الحد عليه ، ويكون ذلك من تمام توبته ، وجميع الجرائم من هذا اللاب

وقد يقال: إن المنتهك لأعراض النَّاسِ إذا استغفر لهم ودعا لهم قبل أن يعلموا بذلك رُجِيَ أن يعلموا بذلك من الخلاف(؛)

⁽١) في المطبوعة زيادة ﴿لا)

 ⁽٢) في (ج): (بعد الأخذ؛
 (٣) وذلك كما جاء في الأثر المشهور: (كفارة الغسة أن تستغفر لمن اختسته) وقيد تقيدم أنا

⁽٣) وذلك كما جاء في الأثر المشهور: «كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته» وقد تقدم أنه ضعيف، وقال السيوطي رواه البيهقي بإسناد ضعيف. انظر: «الدر المثور» (٥٧٧/٥). وأخرج ابن أي الدنيا عن مجاهد أنه قال: «كفارة أكلك لحم أخيك أن ثنني عليه، وتدعو له بخر».

وروي أيضاً عن أبي حازم قال : «من اغتاب أخاه ، فليستغفر له فإن ذلك كفارة لذلك» . انظر : «الصمت وحفظ اللسان» لابن أبي الدنيا ، باب كفارة الاغتياب (ص ١٦٣ ، ١٦٤ ، برقم ٢٩١ و ٢٩٤) .

⁽٤) سيأن هذا الخلاف في ص (٨٨٥).

المشهور ، ولو ثبت ذلك عليه عند السلطان ثم أظهر التوبة لم تسقط عقوبته ، وذلك أن الله سبحانه لابد أن يجعل للمذنب طريقاً إلى التوبة ، فإذا كان عليه تبعات للخلق فعليه أن يُخرج منها جهده ، ويعوضهم عنها بها يمكنه ، ورحمة الله من وراء ذلك ، ثم ذلك لا يمنع أن نقيم عليه الحد إذا ظهرنا عليه ، ونحن إنها نتكلم في التوبة المسقطة للحد والعقوبة ، لا في التوبة الماحية للذّنب .

ثم نقول ثانياً: إن كان ما أتاه من السبّ قد صدر عن اعتقاد يوجبه ، فهو بمنزلة ما يصدر من سائر المرتدين وناقضي العهد من سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم وانتهاك أعراضهم ، فإنهم يعتقدون في المسلمين اعتقاداً يوجبُ إباحة ذلك ، ثم إذا تابوا توبة نصوحاً من ذلك الاعتقاد غُفِر لهم موجبه المتعلق بحق الله وحق العباد كها يعفر للكافر الحربي موجبُ اعتقاده إذا تاب منه ، مع أن المرتد أو الناقض متى فعل شيئاً [من ذلك](۱) قبل الامتناع أقيم عليه حدَّهُ ، وإن عاد إلى الإسلام ، سواءً من لله أو لآدمي ، فيحدُ على الزني والشربِ وقطع الطريقِ(۱) ، وإن كان في زمن الردة ونقض العهد يعتقد حلَّ ذلك / الفرج لكونه وطئه ١/١٨٧

⁽١) من (ب) و (ج) .

⁽٢) ني (ج) زيادة : ١إن١ .

⁽٣) إذا أصباب المرتد حداً في دار الإسلام ثم لحق هارباً بدار الحرب وجاء تائباً فهل يُقام عليه الحد أم لا ؟

فلهبت الحنفية والمالكية إلى أنه يُؤخل بحقوق الناس من الأموال والدماء والجراح ، ولا يوخذ بحقوق الله من الزني والسرقة وشرب الحسر ، لأن اللحاق بدار الحرب يلتحق بالموت فيورث شبهة في سقوط ما يسقط بالشبهات .

وذهبت الحنابلة إلى أن اللحاق بدار الحرب لا يُسقط عن اللاحق شيئاً من الحدود التي أصابها قبل لحاقه إلا حد الخمر ففيه احتمالان، وأما إذا أصابه في دار الحرب بعد لحوقه ثم =

بمِلْكُ السمين إذا قَهَر مسلمةً على نفسها ، ويعتقد حل دماء المسلمين وأموالهم ، كما يُؤخذ منه القود وحد القذف وإن كان يعتقد حلها ، ويضمن ما أتلفه من الأموال وإن اعتقد حلها .

والحربي الأصل لا يؤخذ بشيء من ذلك بعد الإسلام ، وكان الفرقُ أن ذاك كان ملتزماً بايهانه وأمانه أن لا يفعل شيئاً من ذلك ، فإذا فعله لم يعذر بفعله ، بخلاف الحربي الأصل ، ولأن في إقامة هذه الحدود عليه زجراً له عن فعل هذه الموبقات كها فيها زجر للمسلم المقيم على إسلامه ، بخلاف الحربي الأصل ، فإن ذلك لا يزجره ، بل هو منفر له عن الإسلام، ولأن الحربي الأصل عتنع ، وهذان عكنان .

وكذلك قد نصَّ الإمام أحمد على أنَّ الحربيَّ إذا زنى بعد الأسر أقيم عليه الحدُّ ، لأنه صار في أيدينا(١) ، كما أن الصحيح عنه وعن أكثر أهل العلم أن المرتد إذا استنع لم تقم عليه الحدود لأنه صار بمنزلة الحربي ،إذ

جاء تائباً فالحكم فيه أنه لا شيء عليه ولم يؤخذ بشيء منه ، لأن فعله لم ينعقد موجباً لصيرورته في حكم أهل الحرب لأنه أصابه في دار الحرب ، والحربي لا يؤاخذ بعد الإسلام
 بها كان أصابه حال كونه محارباً .

انظر : «المغني» (١٠١/١٠، ١٠١)، «الكافي» (٣/ ١٦٣)، «البحر الرائق» (٥/ ١٣٨)، « «بواهب الجليل» للحطاب (٦/ ٢٨١).

⁽۱) لم أجد هذا النص للإمام أحمد ، ولكن من عمومات مذهبه أن الكفار تجري عليهم أحكام المعقوبات كنفتل النفس والسرقة والزنى ، فمن قتل أو قطع طرفاً أو تعدى على مال أو قدف أو سب مسلياً أو ذمياً أخذ بذلك كالمسلم .

انظر : «كشف المخدرات» لزين الدين الدمشقى (٢٠٧) .

الممتنع يفعل هذه الأشياء باعتقاد وقوة من غير زاجر له ، فغي إقامة الحدود عليهم بعد التوبة تنفير وإغلاق لباب التوبة عليهم ، وهو بمنزلة تضمين أهل الحرب سواء ، وليس هذا موضع استقصاء هذا ، وإنها نبهنا عليه ، وإذا كان هذا هنا هكذا فالمرتد والناقض إذا آذيا الله ورسوله ثم تابا من ذلك بعد القدرة توبة نصوحاً كانا بمنزلتها إذا حارباً باليد في قطع الطريق أو زنياً وتاباً بعد أخذها وببوت الحد عليها ، ولا فرق بينها وذلك لأن الناقض للعهد قد كان عهده يحرم عليه هذه الأمور في دينه ، وإن كان دينه المجرد عن عهد يبيحها له .

وكذلك المرتد قد كان يعتقد أن هذه الأمور عرمة ، فاعتقاده إباحتها إذا لم يتصل به قوة ومنعة ليس عذراً له في أن يفعلها ، لما كان ملتزماً له من الحدين الحق ، ولما هو به من الضعف ، ولما في سقوط الحد عنه من الفساد وإن كان السب صادراً عن غير اعتقاد ، بل سبه مع اعتقاد نبوته أو سبه بأكثر مما يوجبه اعتقاده أو بغير ما يوجبه اعتقاده ، فهذا من أعظم الناس كفراً بمنزلة إبليس ، وهو من نوع العناد أو السفه ، وهو بمنزلة من شتم بعض المسلمين أو قتلهم وهو يعتقد أن دماءهم وأعراضهم حرام .

وقد اختلف الناسُ في سقوط حدَّ المشتوم / بتوبةِ الشاتِم قبل العلم ١٨٧/ب به ، سواء كان نبيّاً أو غيره ، فمن اعتقد أن التوبة لا تُسقط حقَّ الآدمي له أن يمنع هنا أن توبةَ الشاتِم في الباطِنِ صحيحةٌ على الإطلاق() ، ولهُ أن

 ⁽١) وذلك إذا لم يبلغ الخبر إلى المستوم أو المغتاب له وهو كها جاء عن عبدالله بن المبارك قال :
 وإذا اغتاب رجل رجلاً فلا يخبره به ولكن يستغفر الله، أورده السيوطي عن البيهةي .
 انظر : «الدر المنثور» (٧/٧٥٥) .

يقول: إنَّ للنبي عَلَيْهِ أن يطالب هذا بشتمه مع علمه بأنه حرامٌ ، كسائر المؤمنين لهم أن يطالبوا شاتمهم وسابهم ، بل ذلك أوْلى ، وهذا القول قويُّ في القياس ، وكثير من الظواهر تدل عليه .

ومن قال هذا من باب السب والغيبة ونحوهما مما يتعلق بأعراضِ الناس ، وقد فات الاستحلال ، فليأتِ للمشتوم من الدعاء والاستغفار بما يزنُ حق عِرضه ، ليكون ما يأخذه المظلوم من حسنات هذا بقدر ما دعاله واستغفر فيسلم له سائرُ عمله (١) ، فكذلك من صدرت منه كلمة سبَّ

⁼ وأما إذا علم المستوم فالتوبة في الباطن غير صحيحة بل يجب الاستحلال منه ، وذلك كها جماء عن عطاء بن أبي رباح أنه سئل عن التوبة من الفرية ؟ فقال : وتمشي إلى صاحبك فتقول : كلبت بها قلت لك ، وظلمتُ وأسأت ، فإن أخذتَ بحقك ، وإن شِتْتَ عَفَى بَا

رواه ابن أبي اللنيا في الصمت ، باب كفارة الاغتياب ص (١٦٣ برقم ٢٩٣) . ثم إنه لا يشترط لصحة توبة من قدف وغيبة ونحوهما إعلامه والتحلل منه وحرمه القاضي والشيخ عبدالقادر . ونقل مهنا : لا يتبغي أن يعلمه . وقيل : إن علم به المظلوم ، وإلا

دعا واستغفر ولم يعلمه . وذكر في «الغنية» إن تأذّى بمعرفته كزناه بجاويته وأهله وغيبته بعيب خفي يعظم أذاه به فهنا لا طريق إلا أن يتسجلله ويسقى له عليمه مظلمة ما فيجبرها بالحسنات كما يجبر مظلمة الميت

وفي «الغنية» لا يكفي الاستحلال المبهم لجواز لو عرف قدر ظلمه لم تطلب نفسه بالاحلال _ إلى أن قال _ فإن تعذر ذلك فيكثر الحسنات فإن الله يحكم عليه ، ويلزم قبول حسناته مقابلة لجنايته ، كمن أتلف مالاً فجاء بمثله فأبى قبوله ، وأبراه حكم الحاكم عليه بقبضه .

انظر التفاصيل في : ﴿ الفروعِ ١٠ / ٩٧ ، ٩٨) ، ﴿ المبدع شرح المقنع (٩/ ٩٩ ، ١٠٠٠) .

⁽١) لا خدلاف أن الغيبة من الكبائر ، وأن من اغتاب أحداً عليه أن يتوب إلى الله - عز وجل - وهل يستحل المغتاب أم لا ؟ اختلف فيه العلماء .

فقالت طائفة : ليس عليه استحلاله ، وإنها هي خطيئة بينه وبين ربه . واحتجت بأنه لم يأخيا من ماله ولا أصاب من بلنه ما ينقص ، فليس ذلك بمظلمة يستحلها منه ، وإنها المظلمة ما يكون منه البدل والعوض في المال والبدن .

أو شتم فليكثر من الصلاة والتسليم، ويقابلها بضدها، فمن قال: إن ذلك يوجب قبول التوبة ظاهراً وباطناً أدخله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدُهِبْنَ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَـمْحُهَا» (٢) ومن قال: يُذْهِبْنَ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَـمْحُهَا» (٢) ومن قال: فلا بُدَّ مِنَ القِصاص، قال: قد أعد له من الحسنات ما يقوم بالقصاص، وليس لنا غرضٌ في تقريرِ واحدٍ من القولين (٢) هنا ، وإنها الغرض أن الحد لا يسقط بالتوبة، لأنه إن كان عن اعتقاد فالتوبة منه صحيحة مسقطة لحق الرسول في الأخِرة، وهي لا تسقط الحد عنه في الدنيا كها تقدم، وإن كانت من غير اعتقاد ففي سقوط حق الرسول بالتوبة خلافٌ .

وقالت طائفة: هي مظلمة وكفارتها الاستغفار لصاحبها الذي اغتابه . واحتجت بقوله:
 «كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته» ، وقد تقدم أنه ضعيف .

وذهبت طائفة إلى أنها مظلمة وعليه الاستحلال واحتجت بها جاء عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ قال: قال رسول الله ﷺ: (من كانت مظلمة لأخيه من عِرضِه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحُمل عليه، رواه البخاري في كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له هل يبين مظلمته؟ (٥/ ١٠١ برقم ٢٤٤٩). وهناك أحاديث وآثار أخرى تدل على أنها مظلمة يجب على المغتاب استحلالها ، فإذا فاته الاستحلال فليأت من الدعاء له والاستغفار بها يزن حق عِرضه ، هذا والله أعلم . انظر التفاصيل في : «الجامع لأحكام القرآن» (٢٣٧ / ٢٣٧) .

⁽١) من الآية (١١٤) سنورة هود .

⁽٢) هذا جزء من حديث أبي ذر _ رضي الله عنه _ رواه الـترمـذي في باب مـا جـاء في مـعـاشرة الناس بلفظ : «اتق الله حـيـثها كنت وأتبع السـيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حـسن» وقال : هذا حديث صحيح (٦/ ١٢٢ ، ١٢٣ برقم ٢٠٥٣) المطبوع مع التحفة .

والإمام أحمد في «مسنده» بنفس اللفظ (١٥٣/٥) .

والدارمي في «سننه» في كتاب الرقائق ، باب في حسن الحلق بنفس اللفظ (٣٢٣/٢) . وحسنه الشيخ الألباني . انظر : «صحيح الجامع الصغير» (٨٦/١٨ برقم ٩٦) .

⁽٣) القول الأول: أن التوبة لا تُسقط حق الأدمي فتوبة الشاتم في الباطن غير صحيحة على الإطلاق .

القول الثاني : هذا من باب السب والغيبة ، وقد فات الاستحلال ، فليأت للمشتوم من الدعاء والاستغفار بها يزن حق عرضه ، كها تقدم .

فإن قيل : ﴿ لَا يَسقُطُ اللَّهُ عَلَا كَلَام ، وإن قيل : ﴿ يَسقَط الْحَق وَلَم يَسقَطُ اللَّهِ وَلَم يَسقَط ا الحد كتوبة الأول وأُولى المحاصلة أن الكلام في مقامين :

احدهما: أن هذه التوبة إذا كانت صحيحة نصوحاً فيها بينه وبين الله هل يسقط معها حقَّ المخلوق ؟ وفيه تفصيلٌ وخلافٌ ، فإن قيل «لَمْ يَسْقُطُ» فلا كلام ، وإن قيل «يَسْقُط» فسقوط حقه بالتوبة كسقوط حقّ الله بالتوبة ، فتكون كالتوبة من سائر أنواع الفساد ، وتلك التوبة إذا كانت بعد القدرة لم تُسقط شيئاً من الحدود ، وإن محت الإثم في الباطن .

وحقيقة هذا الكلام أن قتل الساب ليس لمجرد الردة ومجرد عدم العهد حتى تُقبل توبته كغيره ، بل لردة مغلظة ونقض مغلّظ بالضرر ، ومثله لا يسقط موجبه بالتوبة / لأنه من محاربة الله ورسوله والسعي في ١/١٨٨ الأرض فساداً ، أو هو من جنس الزنى والسرقة ، أو هو من جنس القتل والقذف ، فهذه حقيقة الجواب وبه يتبين الحلل فيها ذُكر من الحجة

ثم نبينه مفصلاً فنقول: أما قولهم: (إن ما جاء به من الإيهان (به)(۱) ماح لما أتى به من هتك عرضه ، فنقول: إن كان السبّ مجرد موجب اعتقاد فالتوبة من الاعتقاد توبة من موجبه ، وأما من زاد على موجب الاعتقاد أو أتى بضده _ وهم أكثر السابين _ فقد لا يُسَلَّم أن ما يأتي به من التوبة ماح إلا بعد عفوه ، بل يقال: له المطالبة ، وإن سُلَّم ذلك فهو كالقسم الأول، وهذا القدر لا يسقط الحدود كما تقدم غير مرة .

⁽١) ليس ق دب، .

وأما قولهم: وحقوق الأنبياء من حيث النبوة تابعة لحق الله في الوجوب، فتبعته في السقوط، فنقول: هذا مسلم إن كان السب موجب اعتقاد، وإلا ففيه الخلاف، وأما حقوق الله فلا فرق في باب التوبة بين ما موجبه اعتقاد أو غير اعتقاد، فإن التائب من اعتقاد الكفر وموجباته والتائب من الزنى سواء ١٪، ومن لم يسو بينها قال: ليست أعظم من حق الله إذا لم يسقط في الباطن بسقوطه، ولكن الأمر إلى مستحقها: إن شاء جزى، وإن شاء عفا، ولم يُعلم بعد ما يختاره الله سبحانه، قد أعلمنا أنه يغفر لكل من تاب.

وأيضاً ، فإن مستحقها من جنس تلحقهم المضرة والمعرة بهذا ، ويتألمون به ، فجعل الأمر إليهم ، والله _ سبحانه وتعالى _ إنها حقه راجع إلى مصلحة المكلف خاصة ، فإنه لا ينتفع بالطاعة ، ولا يستضر بالمعصية ، فإذا عاود المكلف الخير فقد حصل ما أراده ربه منه ، فلها كان الأنبياء _ عليهم السلام _ فيهم نعت البشر ولهم نعت النبوة صار حقهم له نعت حتى الله ونعت حتى سائر العباد ، وإنها يكون حقهم مندرجاً في حتى

⁽۱) هذا مما لا خلاف فيه بين العلياء أن الجاني إذا تاب يسقط جميع حقوق الله - سبحانه وتعالى - قال القساضي أبو يعلى : ٠٠٠ أسا إذا تاب قاطع الطريق قبل أن يقدر عليه الإمام سقط عنه كل ساكان حقاً لله - عز وجل - من قطع اليد والرجل والصلب وكذلك غير المحارب إذا لزمه حد ثم تابه .

وقول تعالى : ﴿إِلاَّ اللِّيْنَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴾ الآية (٣٤) سورة المائدة . فظاهره يقتضي الغفران عن جيع الأشيباء . وقوله تعالى : ﴿ . . . فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَنُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيْمٌ ﴾ الآية (٣٩) سورة المائدة . فظاهره يقتضي العفو عن كل شيء لأن العقوبة الواجبة لحق الله تعالى معصية ، تؤثر التوبة في إسقاطها » .

ولا يوجد خلاف في هذا إلا في أحد قولي الشافعي كيا سيأتي . انظر : «شرح مختصر الخرقي» للقاضي أبي يعل (٢/ ٥٢١) .

الله إذا صَدَر عن اعتقادِ فإنهم لما وجب الإيمان بنبوتهم صار كالإيمان بوحدانية الله ، فإذا لم يعتقد معتقدٌ نبوتهم كان كافراً ، كما إذا لم يقر بوحمدانية الله ، وصبار الكفر بذلك كفراً برسالات الله ودينه وغير ذلك ، فإذا كان السبُّ موجب(١) هـذا / الاعتقاد فقط مثل نفي الرسالة أو النبوة ١٨٨٨ب ونحو ذلك وتاب منه توبة نصوحاً قُبلت توبته كتوبة المثلُّث ، وإذا زاد على ذلك ـ مثل قدح في نسب أو وصف لمساوي(٢) الأخلاق أو فاحشة أو غير ذلك مما يعلم هو أنه باطلٌ أو لا يعشقد صحته أو كان مخالفاً للاعتقاد مثل أن يحسد أو يتكبر أو يغضب لفوات غرض أو حصول مكروه مع اعتقاد النبوة فيسب _ فهنا إذا تاب لم يتجدد له اعتقاد أزال موجب السب ، إنها غيَّر نيته وقصده ، وهو قـد آذاه بهـذا السـب أذى يتألم(٣) به البشر ولم يكن معذوراً بعدم اعتقاد النبوة فهو كحق الله من حيث جني على النبوة التي هي السبب الذي بين الله وبين خلقه فوجب قتله ، وهو كحق البشر من حيث إنه آذى آدمياً يعتقد أنه لا يحلُّ أذاه ، فلذلك كان له أن يطالبه بحقُّ أذاه وأن يأخــذ من حسناته بقدر أذاه ، وليست له حسنةٌ تَــزنُ ذلك إلا ما يضادُّ السب من الصلاة والتسليم ونحوهما ، وبهذا يظهر أن التوبة من سب صدر عن(١) غير اعتقاد من الحقوق التي تجب للبشر (على البشر)(٥) ثم هو حتَّ مـتـعلُّـقٌ بالنبـوة لا محالة ، فـهـذا قول هذا القائل ، وإن كنا لم نرجح

واحداً من القولين

⁽١) في (ج) : قموجيا، . : 🔻 :

⁽۲) في (ب) و (ج) : ابمساوى أخلاق! .

⁽٣) ني (ج) : دلم يتألم، 🦳

⁽٤) في (ب) و (ج) : امن، .

⁽٥) ليس في المطبوعة .

ثم إذا كانت حقوقهم تابعة لحقّ الله فمن الذي قال : إن حقوق الله تسقط عن المرتد وناقض العهد بالتوبة ؟ فإنا قد بينا أن هؤلاء تقام عليهم حدود الله بعد التوبة ، وإنها تسقط بالتوبة عقوبة الردة المجردة والنقض المجرد ، وهذا ليس كذلك .

وأما قـوله : ﴿إِنَّ الرسـولَ يدعو الناسَ إِلَى الإيبانِ به ، ويخبرهم أنَّ الإيهانَ يمـحو الكفرَ فيكون قد عفا لمنْ كفرَ عن حقهِ ، فنقول : هذا جيدٌ إذا كيان السبُّ موجب الاعتقاد فقط ، لأنه هو الذي اقتضاه ودعاه إلى الإيهان به، فإنه من أزال اعتقاد الكفر به باعتقاد الإيهان به زال موجبه، أما من زاد على ذلك وسب بعد أن آمن به أو عاهده فلم يلتزم أن يعفو عنه ، وقــد كــان له أن يعــفو وله أن لا يعفو ، والتقديرُ المذكورُ في السؤال إنها يدلُّ على سبّ أوجبه الاعتقاد ثم زال باعتقاد الإيان ، لأنه هو الذي كان يدعو إليه الكفر وقد زال / بالإيهان ، وأما ما سنوى ذلك فبلا فرق بينه وبين ١/١٨٩ سب سائر الناس من هذه الجهة ، وذلك أن السابُّ إن كان حربياً فلا فرق بين سب للرسول أو لواحد من الناس من هذه الجهة ، وإن كان مسلمًا أو ذمياً فإذا سبّ الرسول سبّاً لا يوجبه اعتقاده فهو كما لو سب غيره من الناس ، فإن تجدد الإسلام منه كتجدد التوبة منه يزعه عن هذا الفعل وينهاه عنه وإن لم يرفع موجبه ، فإن موجب هذا السب لم يكن الكفر به ، إذ كلامنا في سب لا يوجب الكفر به، مثل فِرَّية عليه يعلم أنها فريةٌ ونحو ذلك، لكن إذا أسلم السابُّ فقد عظم في قلبه عظمةٌ تمنعه أن يفتري عليه، كما أنه إذا تاب من سب المسلم عظم الذنب في قلبه عظمة تمنعه من مواقعته، وجاز أن لا يكون هذا الإسلام وازعاً ، لكون موجب السب

كان شيئاً غير الكفر ، وقد يضعف هذا الإسلام عن دفعه كها(١) تضعف هذه التوبة عن موجب الأذى ، وفرق بين ارتفاع الأمر بارتفاع سببه أو بوجود ضده ، فإن ما أوجبه الاعتقاد إذا زال الاعتقاد زال سببه ، فلم يخش عوده إلا بعود السبب ، وما لم يوجبه الاعتقاد من الفرية ونحوها على النبي وغيره يرفعها الإسلام والتوبة رفع الضد للضد ، إذ اعتقاد (٢) قبح هذا الأمر وسوء عاقبته والعزم الجازم على فعل ضده وتركه ينافي وقوعه ، لكن لو ضعف هذا الدافع عن مقاومة السبب المقتضي عمل عمله ، فهذا يبين أنه لا فرق في الحقيقة بين أن يتوب من سبي لم يوجبه (٢) عرد الكفر بالإيهان به الموجب لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب من سب من سب من سب من المرجب لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب من سب من سب من المرجب العدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب من سب من المرجب العدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب من سب الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب من الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب من سب الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب الموجبة لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب الموجب لعدم ذلك المدم الموجبة لعدم ذلك المدم الموجبة لعدم ذلك المدم الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموجب الموج

واعتبر هذا برجل له غرضٌ في أمرٍ ، فزجر عنه ، وقيل له : هذا قد حرمه النبي على فلا سبيل إليه ، فحمله فرط الشهوة وقوة الغضب لفوات المطلوب على أن لعن وقبح فيها بينه وبين الله مع أنه لا يشك في النبوة ، ثم إنه جدد إسلامه وتاب وصلى على النبي على ولم يزل باكياً من كلمته ، ورجل أراد أن يأخذ مال مسلم بغير حق ، فمنعه منه ، فلعن وقبح سرا ، ثم إنه تاب من هذا واستغفر لذلك / الرجل ، ولم يزل خائفاً ١٨٨/ب من كلمته ، أليست توبة هذا من كلمته ؟ وإن كانت توبة هذا عن كلمته ؟ وإن كانت توبة هذا يجب أن تكون أعظم لعظم كلمته ، لكن نسبة هذه إلى هذه كنسبة هذه إلى هذه

⁽١) في (ب): بزيادة اقدا

⁽٢) في (ب) : «الاعتقاد»

⁽٣) في (ج) : ديرجيه) .

يتبين (١) له أنه كان ضالاً في ذلك الاعتقاد ، وكان في مهواة التلفِ (٢) ، فتاب ورجع من ذلك الاعتقاد توبة مثله، فإنه يندرج فيه جميع ما أوجبه .

ومما يقرَّرُ هذا أن النبي على كان إذا بلغه سبُّ مرتدِّ أو معاهدِ سُتلَ أن يعفو عنه بعد الإسلام ، ودلّت سيرته على جواز قتله بعد إسلامه وتوبته (٢) ، ولو كان مجردُ التوبةِ يُغفرُ لهم بها ما في ضمنها مغفرة تسقط الحد لم يجزُّ ذلك ، فعلم أنه كانَ يملكُ العقوبة على من سبهُ بعد التوبةِ كها يملكها غيره من المؤمنين .

فهذا الكلام في (٤) توبة الساب فيها بينه وبين الله هل تُسقط حقَّ الرسول أم لا ؟ وبكلِّ حالِ _ سواء اسقطت أم لم تسقط _ لا يقتضي ذلك أنّ إظهارها مسقط للحد ، إلا أن يقال : هو مقتولٌ لمحضِ الردةِ ، أو محضِ نقضِ العهد ، فإن توبة المرتد مقبولة وإسلام من جرد نقض العهد مقبولٌ مسقط للقتل .

وقد قدمنا فيها مضى بالأدلة(٥) القاطعة أن هذا مقتولٌ لردة مغلظة ونقضٍ مغلظ ، بمنزلة من حارب وسعى في الأرض فساداً .

⁽١) ق (ب) : اتين، .

⁽٢) ني (ب) : (التلاق) .

⁽٣) كيا ثقدم ذلك في قصة عبدالله بن سعد بن أبي سرح .

⁽٤) في (ب) ر (ج) زيادة : (كون) .

⁽٥) جُلَّ ما في المسألة الثالثة هو تحرير هذا الموضوع ، وقد استدل عليه شيخ الإسلام - عليه الرحمة _ بسبع وعشرين طريقة ، واستغرق هذا الاستدلال (١٥٥) صفحة ابتداء من ص (٧٠٩)) إلى ص (٨٦٤).

ثم من قال: ﴿ يُقْتَلُ حَفًّا لِآدَمِي قال : العقوبةُ إذا تعلق بها حقان حتَّى لله وحتَّى لآدَمِــي ثـم تاب سقط حتَّى اللَّهِ ، وبقي حتَّى الآدمِـيّ من القودِ ، وهذا التائب إذا تاب سقط حق الله ، وبقي حقَّ(١) ألآدَمِيّ .

ومن قـال : ويُقْتَل حَـدًا لِلهِ، قـال: هو بمنزلة المحارب ، وقد يُسُوَّى بين مـن سب الله وبـين من سب الرسول ، عـلى ما سـياتي(٢) إن شاء اللُّـهَ تعالى .

وقــولهم في المقــدمــة الثــانيــة: ﴿ وَإِذَا أَظْهِــرِ التَّــوبة وجب أَن نقبلها منه ﴿ قلنا: هذا مبنيٌّ على أن هذه التربة مقبولةٌ مطلقاً، وقد تقدم الكلام فيه ٢٠٠٠.

ثم الجواب هنا من وجهين :

لا يىلن مىن

الحدهما : القول بموجب ذلك ، فإنا نقبل منه هذه التوبة ، ونحكمُ قبول التوبة بصحة إسلامه ، كما نقبل توبة القاذف ونحكم بعدالته ، ونقبلُ توبة سقوط الحد السارق وغيرهم ، لكن الكلام في سقوط القتل عنه ، ومن تابَ بعدَ القدرة عليه لم يسقط عنه شيء من الحدود الواجبة / لقدر زائدٍ على الردة ١/١٩٠

أو النقض ، ومن تاب قبلها لم تسقط عنه حقوق العباد إذا قبلنا توبته (فمن تمام توبته)(؛) أن يطهُّر بإقامة الحدِ عليه كسائر هؤلاء(؛) ، وذلـك أنا نحن

⁽١) هذا توجيه أن المواهب العكبري كيا تقدم في أول المسألة ص (٥٥٥).

⁽٢) عـقد شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في المسألة الرابعة فصلاً خاصة في سب الله ـ سبحانه وتعالى کہا سیاں ص (۱۰۱۷) .

⁽٣) ثقدم الكلام على المقدمة الثانية في ص (٧٠٩).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في المطبوعة .

⁽٥) تقدم ذلك في قصة ماعز والغامدية في ص (٣٣٧، ٦٩١).

لا ننازع في صحة توبته ومغفرة الله له مطلقاً ، فإن ذلك إلى الله ، وإنها الكلام : هل هذه التوبة مسقطة للحد عنه ؟ وليس في الحديث ما يدل على ذلك ، فإنا قد نقبل إسلامه وتوبته ونقيم عليه الحد تطهيراً له ، وهذا جواب من يقتله حداً عضاً مع الحكم بصحة إسلامه .

الثاني: أن هذا الحديث في قبول الظاهر إذا لم يثبت خلافه بطريق شرعي ، وهنا قد ثبت خلافه ، وهذا جواب من يقتله لزندقته ، وقد يجيب به من يقتل الذمي أيضاً ، بناء على أنه زنديقٌ في حالِ العهد ، فلا يوثق بإسلامِهِ .

وأما إسلام الحربي والمرتد ونحوهما _ عند معاينة القتل _ فإنها جاز لأنا إنها نقاتلهم لأن يسلموا ، ولا طريق إلى الإسلام إلا ما يقولونه بالسنتهم ، فوجب قبول ذلك منهم(۱) ، وإن كانوا في الباطن كاذبين ، وإلا لوجب قتل كل كافر أسلم أو لم يسلم ، فلا تكون المقاتلة حتى يسلموا ، بل يكون القتال دائها ، وهذا باطل ، ثم إنه قد يسلم الآن كارها ، ثم إن الله يجب إليه الإيهان ، ويزينه في قلبه ، كذلك أكثر من يسلم لرغبته في المال ونحوه ، أو لرهبته من السيف ونحوه ، ولا دليل يدل على فساد الإسلام إلا كونه مكرها عليه بحق ، وهذا لا يلتفت إليه .

أما هنا فإنها نقتله لما مضى من جرمه من السب ، كها نقتل الذمي القتله النفس أو لزناه بمسلمة ، وكها نقتل المرتد لقتله مسلماً ولقطعه

 ⁽١) تقدم بيان ذلك في قصة أسامة بن زيد الذي قتل الرجل بعد أن قال الآ إلا الله وكذلك
 في حديث المقداد .

انظر ص (٦١٨، ٧٨٤).

الطريق، كما تقدم تقريره(١)، فليس مقصودنا بإرادة قتله أن يسلم، ولا نحن مقاتليه(١) على أن يسلم بل نحن نقتله جزاء له على ما آذانا، ونكالاً لأمثاله عن مثل هذه الجريمة، فإذا أسلم فإن صححنا إسلامه لم يمنع ذلك وجوب قتله كالمحارب المرتد أو الناقض إذا أسلم بعد القدرة وقد قتل فإنه يقتل وفاقاً فيها علمناه وإن حُكم بصحة إسلامه، وإن لم يصحح إسلامه فالفرق بينه وبين الحربي والمرتد من وجهين:

احدهما: أن الحربي والمرتد لم يتقدم منه ما دلّ / على أن باطنه ١٩٠٠ب بخلاف ظاهره، بل إظهاره للردة لمّا ارتد دليل على أن ما يظهره من الإسلام صحيحٌ، وهذا مازال مظهراً للإسلام، وقد أظهر ما دل على فساد عقده، فلم يوثق بها يظهره من الإسلام بعد ذلك، وكذلك ناقض العهد قد عاهدنا على أن لا يسب، وقد سب فثبتت جنايتُه وغدرُه، فإذا أظهر الإسلام بعد أن أخذ ليقتل كان أولى أن يخون ويغدر، فإنه كان عنوعاً من إظهار السب فقط، وهو لم يف بذلك، فكيف إذا أصبح ممنوعاً من إظهاره وإسراره ؟ ولم يكن له عذرٌ فيها فعله من السب، بل

الثاني: أنَّ الحربيُّ أو المرتد نحن نطلب منه أن يسلم ، فإذا أعطانا ما أردناه بحسب قدرته وجب قبوله منه والحكم بصحته ، والساب لا يطلبُ منه إلا القتل عيناً ، فإذا أسلم ظهر أنها أسلم ليدرأ عن نفسه القتل الواجب عليه، كها إذا تاب المحاربُ بعد القدرة عليه، أو أسلم أو

كان محرّماً عليه في دينه ، فإذا لم يف به صار من المنافقين في العهد

أرجه الفرق بسين إسلام

الحسسري والمسر سند

واستسلام

⁽١) تقدم ذلك في ص (٧٢٥).

⁽٢) في المطبوعة : (ولا تجب مقاتلته) .

 ⁽٣) تقدم أن المحارب إذا تاب بعد القدرة عليه لا يسقط عنه الحد وهكذا إذا تاب الجناة بعد أخذهم وفيه خلاف ضعيف لبعض الشافعية .
 انظر ص (٧٤٣).

تاب سائرُ الجناة بعد أخذهم ، فلا يكون الظاهر صحة هذا الإسلام ، فلا يسقط ما وجب من الحدِّ قبلهُ .

وحقيقة الأمر أن الحربي والمرتدَّ يقتل لكفر حاضر ، ويقاتل ليسلم ، ولا(١) يمكن أن يظهر وهو مقاتلٌ أو مأخوذ الإسلام ، إلا مكرهاً ، فوجب قبوله منه ، إذ لا يمكن بذله إلا هكذا ، وهذا السابُّ والناقشُ لم يقتل لمقامه على الكفر أو كونه بمنزلةِ سائر الكفارِ غيرِ المعاهدين ، لما ذكرناه من الأدلةِ الدالةِ على أن السبّ مُؤثرٌ في قتله ، ويكون قد بذل التوبة التي لم تُطلب منه في حال الأخذ للعقوبة فلا تقبل منه(١) .

وعلى هذين المأخذين ينبني الحكم بصحة إسلام هذا الساب في هذه الحال مع القول بوجوب قتله :

الحدهما: لا يحكم بصحة إسلامه ، وهو مقتضى قول ابن القاسم(٣) وغيره من المالكية(٤) .

والثاني: يحكم بصحة إسلامه، وعليه يدل كلام الإمام أحمد وأصحابه في الذمي مع وجوب إقامة الحد عليه(ه) وأما المسلم إذا سبَّ ثم تُتل بعد أن أسلم فمن قال: فيقتل عقوبة على السب لكونه حق آدمي / ١٩١١

⁽١) ني (ج) : نفلاً .

⁽٢) تقدم تقريره في أكثر من موضع ، انظر على سبيل المثال ص (٧٦٩).

⁽٣) تقدمت ترجمته في ص (٤٧٦).

⁽٤) انظر قول ابن القاسم في «الشفا» (٢١٦/٢).

أيضاً : والبيان والتحصيل؛ (٤١٣/١٦ ، ٤١٤) .

 ⁽٥) وذلك كيا جاء في رواية الخطابي عن الإمام أحمد وهو أيضاً قول مالك بن أنس
 انظر : «معالم السنن» (٣/ ٢٩٦) .

أَوْ حَـدًا مَحْضًا لله فَقَطْ حَكَم بصحةِ هذا الإسلام وَقَبِلَهُ ، وهذا قول كثير من(١) أصحابنا وغيرهم، وهو قول من قال يقتل من أصحاب الشافعي(١) .

وكذلك من قال: ويقتلُ سَابُ اللَّهِ ومن قال: ويقتلُ لِزَنْدَقَتِهِ الحرى عليه _ إذا قتل بعد إظهار الإسلام _ أحكام الزنادقة، وهو قول كثير من المالكية(١٠)، وعليه يدلُّ كلام بعض أصحابنا(١٠)، وعلى ذلك ينبني الحواب عما احتج به من قبول النبي على ظاهر الإسلام من المنافقين ، فإن الحجة إما أن تكون في قبول ظاهر الإسلام منهم في الجملة ، فهذا لا حجة فيه من أربعة أوجه قد تقدم ذكرها(٥).

احدها: أن الإسلام إنها قُبل منهم حيث لم يشبت عنهم خلافه ، وكانوا ينكرون أنهم تكلموا بخلافه ، فأما أن البينة تقوم عند رسول الله على كفر رجل بعينه فيكف عنه فهذا لم يقع قط إلا أن يكون في بادىء الأم

⁽١) وإليه ذهب ابن موسى وغيره . انظر : •الفروع، (٦/ ٢٨٧) .

وذكر أبو الخطاب الكلواذاني أن سباب الله ورسوله من المسلمين تقبل توبته في الرواية الأحرى ولا يقتل . انظر : «الهداية للكلواذان» (١١٠/٢) .

⁽٢) وهو قبول أبي بكر الفارسي من الشافعية .

انظر : فروضة الطالبين، (٢/ ٣٣٠ و ١٠/ ٣٣٢) ، فمغني المحتاج، (١٤١/٤) .

⁽٣) وهو رواية ابن القاسم عن الإمام مالك وذكر القاضي أنه مذهب مالك وأصحابه

انظر التفاصيل: ﴿ الشُّفَّا ﴿ ٢ / ٢١٦ ، ٢٥٤ ) .

⁽¹⁾ لم أجد من قال بزندقة الساب من الحنابلة .

⁽٥) تَضْلُم ذَكَرُ هَذَهِ الوجوهِ الأربعة في ص((٩٤٠))

لعلوا: من ٣٧٦

الثاني: أنه كان في أول الأمر مأموراً() أن يدع أذاهم ويصبر عليهم لمصلحة التأليف وخشية التنفير ، إلى أن نسخ ذلك بقوله تعالى : ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِيْنَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴿ (٣٢٦) .

الثالث: أنا نقول بموجبه ، فنقبل من هذا الإسلام ، ونقيم عليه حدً السبّ كها لو أتى حداً غيره ، وهذا جواب من يصحح إسلامه ، ويقتله حداً لفساد السبّ .

الرابع : أن النبي ﷺ لم يستتب أحداً منهم ويعرَّضه على السيف ليتوب من مقالة صدرت منه ، مع أن هذا مجمعٌ على وجوبه ، فإن الرجل منهم إذا شُهد عليه بالكفر والزندقة فإما أن يُقتل عيناً أو يستتاب ، فإن لم يتب وإلا قُتل .

وأما الاكتفاء منه بمجرد الجحود، في أعلم به قائلاً ، بل أقل ما قيل فيه أنه يُكتفى منهم بالنطق بالشهادتين والتبرّى من تلك المقالة()، فإذا

⁽١) ف (ج) زيادة: المبادىء الأمرا.

⁽٢) من الَّاية (٧٣) سورة التوبة.

⁽٣) تقدم أن آية الصبر نسخت بآية السيف.

انظر: «الناسخ والمنسوخ» لابن سلامة (ص ١٠٣). (٤) إذا ثبتت ردة شخص فتشهّد تصح توبته، ذلك أن الشهادة يصح بها إسلام الكافر فصح

بها إسلام المرتد .
وأما إذا أذكر شيئاً مُعيناً فيجب الإقرار به لصحة توبته ، ولا يكفي إعلان الشهادة فقط ،
وفي ذلك يقول ابن قدامه و . . . فأما من كفر بغير هذا _ يقصد الشهادتين _ فلا يحصل
إسلامه إلا بالإقرار بها جحده ، ومن أقر برسالة محمد في وأذكر كونه مبعوثاً إلى العالمين
لا يشبت إسلامه حتى يشهد أن محمداً رسول الله إلى الخلق أجمعين ، أو يتبرأ مع الشهادتين
من كل دين يخالف الإسلام ، وإن زعم أن محمداً رسول الله مبعوث بعد غير هذا - كها
تقول القاديانية مشلاً _ لزمه الإقرار بأن هذا المبعوث هو رسول الله ، لأنه إذا اقتصر على
الشهادتين احتمل أنه أولد ما اعتقله . . . 1 وهكذا .

انظر: «المغنى» (١٠ / ٩٤) .

أيضا: «المبسوط» للسرخسي (١٠/ ٩٩) .

لم تكن السيرة في المنافقين كانت هكذا عُلم أن ترك هذا الحكم لفوات شرطه _ وهو إما ثبوت النفاق ، أو العجز عن إقامة الحد ، أو مصلحة التأليف في حال الضعف(١) _ حتى قَويَ الدينُ فنُسخ ذلك .

وإن كان الاحتجاج بقبول ظاهر الإسلام ممن سب فعنه جواب خامس ، وهو أنه على كان له أن يعفو عمن شتمه في حياته ، وليس هذا العفو لأحد من الناس بعده .

وأما / تسمية الصحابة السابّ غادراً محارباً(٢) فهو بيانٌ لحل دمه ، ١٩١/ب وليس كل من نقض العهد وحارب سقط القتل عنه بإسلامه ، بدليل ما لو قتل مسلمًا ، أو قطع الطريق عليه أو زنى بمسلمة ، بل تسميته محارباً _ مع كون السبّ فساداً _ يوجبُ دخولهُ في حكم الآية كها تقدم(٢).

وأما الذين هجوا رسول الله وسبوه ، ثم عفا عنهم ، فالجواب عن ذلك كله قد تقدم في المسألة الأولى(١) لما ذكرنا قصصهم وبينا أن السب غُلُب فيه حتَّ الرسول ، إذا عَلِم فله أن يعفو وأن ينتقم وفي قصص هؤلاء ما يدلُّ على أن العقوبة إنها سقطت عنهم مع عفوه وصفحه لمن تأمل أحوالهم معه ، والتفريق بينهم وبين من لم يهجه ولم يسبه .

⁽١) تقدم بيان سبرته ﷺ في المنافقين ص (٦٧٢).

⁽٢) كما تقدم في خطاب أبي بكر الصديق إلى المهاجر بن أبي أمية ـ رضي الله عنهما ـ انظر : ص (٣٧٩).

⁽٣) أي في آية الجمهاد في قوله تعالى : ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِيْنَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ من الآية (٣) سورة التوبة، وتقدم تقريره ص (٦٥٧).

⁽٤) انظر ابتداء من ص (١٤٥) حتى ص (٢٨٦).

وأيضاً ، فمهـؤلاء كـانوا محاربين ، والحـربـيُّ لا يؤخـذ بها أصابه من المسلمين من دم أو مــالٍ أو عرضٍ ، والمسلم والمعاهد يؤخذ بذلك .

وقولهم: «الذميّ يعتقدُ حلَّ السبِّ كها يعتقدهُ الحربيُّ وإنْ لم يعتقدْ حلَّ الدَّم والمالِ» غلطٌ، فإن عقد الذمة منعهم من الطعن في ديننا، وأوجب عليهم الكف عن أن يسبوا نبينا ، كها منعهم دماءنا وأموالنا وأبلغ ، فهو إن لم يعتقد تحريمه للعهد(۱) كاعتقادنا نحن في دمائهم وأموالهم وأعراضهم ، ونحن لم نعاهدهم على أن نكف عن سبً دينهم الباطل وإظهار معايبهم ، بل عاهدناهم على أن نظهر في دارنا ما شئنا ، وأن يلتزموا جريان أحكامنا عليهم ، وإلا فأين الصَّغارُ ؟

وأما قولهم: «الذميّ إذا سبّ إمّا أنْ يُقتلَ لكفره وحرابه كما يقتلُ الحربيّ السابّ ، أو يُقتلَ حداً مِنَ الحدودة قلنا: هذا تقسيم منتشر ، بل يقتل لكفره وحرابه بعد الذمة ، وليس من حارب(۱) بعد الذمة بمنزلة الحربي الأصلي ، فإن الذمي إذا قتل مسلمًا اجتمع عليه أنه نقض العهد وأنه وجب عليه القود ، فلو عفا وليّ الدم قتل لنقض العهد بهذا الفساد ، وكذلك سائر الأمور المضرة بالمسلمين يقتل بها الذمي إذا فعلها(۱) ، وليس حكمه فيها كحكم الحربي الأصلي إجماعاً ، وإذا قتل لحرابه وفساده بعد

⁽١) بموجب عقد اللمة يلزم الذمي بترك ما فيه ضرر على المسلمين وآحادهم في دينهم ، وأنفسهم وهي ثهاتية أشياء ، فإذا فعلوا ذلك أو شيئاً منه ينتقض عهده ويحل دمه .

انظر : الأحكام السلطانية؛ للقاضي أبي يعلى (١٥٨ ، ١٥٩) .

أيضاً : اللحرر؛ (١٨٨/٢) .

⁽٢) في (ب): امحارب،

⁽٣) تقدم الكلام على الأشياء التي ينتقض بها عهد الذمي في ص (٢٩، ٥٦٨).

العهد فهو حدَّ من الحدود ، فلا تنافي بين الوصفين حتى يُجعل أحدهما قسيمًا / للآخر ، وقد بينًا بالأدلة الواضحة أن قتله ليس لمجرد كونه كافراً ١/١٩٢ غير ذي عهد ، بل حداً وعقوبة على سب نبينا الذي أوجبت عليه الذمة تركه والإمساك عنه ، مع أن السب مستلزم لنقض العهد العاصم لدمه وأنه يصير بالسب محارباً غادراً ، وليس هو كحد الزنى ونحوه مما لا مضرة علينا فيه ، وإنها أشبه الحدود به حدَّ المحاربة .

[وَأَمَّا](١) قَـولُم: (ليسَ في السبِّ أكثر من انتهاكِ العرضِ ، وهذا القدرُ لا يوجبُ إلا الجلد؛ إلى آخر الكلام ، عنه ثلاثة أجوبةٍ :

احدها: أن هذا كلام في رأس المسألة ، فإنه _ إذا لم يوجب إلا الجلد ، والأمور الموجبة للجلد لا تنقض العهد _ لم ينتقض العهد به كَسَبُ بعض المسلمين ، وقد قدّمنا الدلالات التي لا تحلَّ خالفتها على وجوب قتل الذميّ إذا فعل ذلك ، وأنه لا عهد له يعصم دمه مع ذلك(۱) ، وبينًا أن انتهاك عرض عموم المسلمين يوجب الجلد ، وأما انتهاك عرض الرسول فإنه يوجب القتل ، وقد صولع على الإمساك عن العرضين ، فمتى انتهك عرض الرسول فقد أتى بها يوجب القتل مع التزامه أن فمتى انتهك عرض الرسول فقد أتى بها يوجب القتل مع التزامه أن يفعله ، فوجب أن يقتل ، كها لو قطع الطريق أو زنى ، والتسوية بين عرض الرسول وعرض غيره في مقدار العقوبة من أفسد القياس .

والكلام في الفرق بينهما يعدُّ تكلفاً ، فإنه عِـرْضٌ قد أوجب الله على

من المطبوعة .

⁽٢) انظر ص (١٢٥ ) وما بعدها

جمع الخطف ان يقابلوه من الصلاة والسلام(۱) والشناء والمذحة والمحبة والتعظيم والتعزير والتوقير والتواضع في الكلام والطاعة للأمر ورعاية الحرمة في أهل البيت والأصحاب بها لا خفاء به على أحد من علماء المؤمنين، عرض به قام دين الله وكتابه وعباده المؤمنون، به وجبت الجنة لقوم والنار لآخرين، به كانت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس(۱)، عرض قرن الله ذكره بذكره وجمع بينه وبينه في كتابة واحدة (۱)، وجعل بيعته بيعة له (۱)، وطاعته طاعة له (۱)، وأذاه أذى له (۱)، إلى خصائص لا تحصى ولا يقدر قدرها، أفيليق لو لم يكن سبه كفراً أن تُجعل عقوبة منتهك عرض غيره ؟

ولو فرضنا أن لله نبياً بعشه إلى أمةٍ ولم يوجب على أمةٍ أخرى أن يؤمنوا به عموماً ولا خصوصاً فسبه رجلٌ ولعنه / عالماً بنبوته إلى أولئك ، ١٩٢/ب أفيجوز أن يقال: إن عقوبته وعقوبة من سب واحداً من المؤمنين سواء ؟ هذا أفسد من قياس الذين قالوا: إنها البيع مثل الربا .

⁽١) في (ب) التسليم؛ .

 ⁽٢) كيا جاء في قوله تعالى : ﴿ كُتُنُمْ خَيْسَرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْسُرُوْنَ بِالْمَعْرُوْفِ وَتَشْهَوْنَ
 عَنِ الْمُسْنَكِرِ وَتُوْسِئُونَ بِاللَّهِ ﴾ من الآية (١١٠) سورة آل عمران.

وكلَذك قولَه تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَمَلْنَاكُمْ أَثَمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ من الآية (١٤٣) سورة البقرة.

⁽٣) كما جاء في التشهد وكلمات الأذان والإقامة والشهادتين.

⁽٤) كيها جماء في قبوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّذِيْنَ أَيْهَا بِيمُونَكَ إِنَّمَا يَبَّالِيعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ﴾ من الآية (١٠) سورة الفتح.

⁽٥) كيا جياء في قسوله تعيالى: ﴿ مَنْ يُعَلِمِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَنْيِظًا ﴾ الآية (٨٠) سورة النساء.

⁽٦) كها جَاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤَذُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِسِي النُّذَيا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَلَاباً مُهِيناً ﴾ الآية (٥٧) سورة الأحزاب.

قولهم: «الذّميُّ يَعْتَقِدُ حِل ذلِكَ» قلنا: لا نسلم ، فإن العهد الذي بيننا وبينه حرَّم عليه في دينه السب كها حرَّم عليه دماءنا وأموالنا وأعراضنا ، فهو إذا أظهر السب يدري أنه قد فعل عظيمة من العظائم التي لم نصالحه عليها ، ثم إن كان يعلم أن عقوبة ذلك عندنا القتل ، وإلا فلا يجب ، لأن مرتكب الحدود يكفيه العلم بالتحريم كمن زنى أو سرق أو شرب أو قذف أو قطع الطريق ، فإنه إذا علم تحريم ذلك عُوقب العقوبة المشروعة ، وإن كان يظن أن لا عقوبة على ذلك أو(١) أن عقوبته دون ما هو مشروعٌ .

وأيضاً ، فإن دينهم لا يبيح لهم السب واللعنة للنبي وإن كان ديناً باطلاً ، أكثر ما يعتقدون أنه ليس بنبي ، أو ليس عليهم اتباعه ، أما أن يعتقدوا أن لعنته وسبه(۲) جائزة ، فكثير منهم أو أكثرهم لا يعتقدون ذلك ، على أن السب نوعان : أحدهما : ما كفروا به واعتقدوه ، والثاني : ما لم يكفروا به ، فهذا الثاني لا ريب أنهم لا يعتقدون حله .

وأما قولهم: «صولح على تركِ ذلكَ فإذا فعلهُ انتقضَ العهد» فإنه إذا فعله انتقض عهده ، وعوقب على نفس تلك الجريمة ، وإلا كان يستوي حال من ترك العهد ولحق بدار الحرب من غير أذى لنا، وحال من قتل وسرق وقطع الطريق وشتم الرسول مع نقض العهد وهذا لا يجوز .

وأما قولهم: «كونُ القتلِ حدّاً حكمٌ شرعيّ يفتقرُ إلى دليلِ شرعيّ» فصحيحٌ ، وقد تقدمت الأدلةُ الشرعيةُ من الكتاب والسنةِ والأثر والنظر الدالة على أن نفس السب ـ من حيث خصوصيته ـ موجبٌ للقتل ،

⁽١) في (ب) ر (ج) : قبالواوا .

⁽٢) في (ب) : (سبه ولعنته) بالتقديم والتأخير .

ولم يثبت ذلك استحساناً(١) صِرْفاً واستصلاحاً مَحْضاً ، بل أثبتناه بالنصوص وآثار الصحابة ، وما دُلُّ عليه إياء الشارع وتنبيهه ، وبها دُلُّ عليه الكتباب والسنة وإجماعُ الأمةِ من الخيصوصية لهذا السب والحرمة لهذا العِرْض التي يوجب أن لا يصونه إلا القـتل ، لاسـيها إذا / قـويَ الداعي ١/١٩٣ على انتهاكه وخِفَّة حـرمـته بخفة عقابه ، وصَغُر في القلوب مقدار من هو أعظم العالمين قدراً إذا ساوى في قدر العِرض زيداً وعَـمُـرواً وتمضمض بذكره أعداء الدين من كافر غادرٍ ومنافقٍ ماكرٍ ، فهل يستريب مَن قَلَبَ الشريعة ظهراً لبطن أن محاسنها توجب حفظ هذه الحرمة التي هي أعظم حـرمـات المخلوقين ، وحـرمتها متعلقة بحرمة رب العالمين بسفك دم واحد من الناس ؟ مع قطع النظر عن الكفر والارتداد فإنها مفسدتان اتحادهما في معنى التعداد ولسنا الآن للكلام في المصالح المرسلة(٢) ، فإنا لم نحتج إليها في هذه المسألة لما فيها من الأدلة الخاصة الشرعية ، وإنها ننبه على عظم المصلحة في ذلك بياناً لِحكمة الشرع ، لأن القلوب إلى ما فهمت حكمته أسرع انقياداً ، والنفوسُ إلى ما تطلُّع على مصلحته أعطش أكباداً ، ثم لو لم يكن في المسألة نص ولا أثر لكان اجتهادُ الرأي يقضي بأن يُجعل القتل عـقـوبة هذا الجرم لخصوصه ، لا لعموم كونه كفراً أو ردةً ، حتى لو فُرض تجرده عن ذلك لكان موجباً للقتل أخذاً له من قاعدة العقوبات في الشرع ، فإنه يجمل أعلى العـقـربات في مـقـابلة أرفع الجنايات ، وأوسطهـا في مقابلة أوسطها ، وأدناها في مقابلة أدناها ، فهذه الجناية إذا انفردت تمتنع أن تجعل في مقابلة الأذى فتقابل بالجلد أو الحبس تسوية بينها وبين الجناية على

⁽۱) انظر: ص (۸۸، ۱۲۵، ۳۷۸، ۳۸۸).

⁽٢) المصالح المرسلة ويعبر عنها أيضاً بالاستصلاح وقد تقلم الكلام عليها ص (٦٢٣) .

عِرْض زيد وعمرو ، فإنه لا يخفى على من له أدنى بَصَرَّ(۱) بأسباب الشرع أن هذا من أفسد أنواع الاجتهاد ، ومثله في الفساد خُلُوها من عقوبة تخصّها، وأما جعله في الأوسط كها اعتقده المهاجر بن أبي أمية(۱) حتى قَطَع يد الجارية السابة(۱) وقلع ثنيتها فباطل أيضاً كها أنكره عليه أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - لأن الجناية جناية على أشرف الحرمات ، ولأنه لا مناسبة بينها وبين أوسط العقوبات من قطع عضو من الأعضاء ، فتعين أن تُقابل بأعلى العقوبات وهو القتل .

ولو نزلت بنا نازلةُ السب ، وليس معنا فيها أثر يتبعُ ، ثم استراب مستريبٌ في أن الواجب إلحاقها بأعلى الجنايات لما [عُدَّان) من بصراء الفقهاء ، ومثل هذه المصلحة / ليست مرسلة بحيث أن(ه) لا يشهد لها ١٩٢/ب الشرعُ بالاعتبار(١) ، فإذا فُرض أنه ليس لها أصلّ خاصٌ يلحق به ، ولابد من الحكم فيها ، فيجب أن يُحكم فيها بها هو أشبه بالأصول الكلية ، وإذا لم يعمل بالمصلحة لَزم العمل بالمفسدة ، والله لا يحبُّ الفساد

⁽١) في (ج) : انظر، .

⁽۲) تقدمت ترجته في ص (۳۷۹).:

 ⁽٣) تقدم الكلام عليه في الخطاب الذي أرسله الصديق إلى المهاجر بن أبي أمية بشأن المرأة السابة انظر: ص (٣٧٩، ٢٤٥، ٧٩٦).

⁽٤) في (أ) : اعقدا والثبت من (ب) و (ج) .

⁽ە) لىس في (ب) .

⁽٦) ذكر الإمام الشاطبي ثلاثة شروط لاعتبار المصلحة المرسلة وهي كالآي :

اولاً: الملاءمة بين المصلحة وبين مقاصد الشرع بحيث لا تناقي أصلاً من أصوله، ولا دليلاً من دلائله .

قانياً: أن تكون المصلحة في الأمور المعقولة التي إذا عُرضت على المعقول تلقّتها بالقبول ، فلا مدخل لها في التعبدات ، لأن عامة التعبدات لا يُعقل لها معنى على التعصيل كالوضوء والصلاة والصيام وما إلى ذلك .

ولا شك أن العلماء في الجملة _ من أصحابنا وغيرهم _ قد يختلفون في هذا الضرب من المصالح إذا لم يكن فيها أثر ، ولا قياس خاص(١) ، والإمام أحمد قد يتوقف في بعض أفرادها مثل قتل الجاسوس(١) المسلم

= ثالثاً : أن الأخذ بالمصلحة المرسلة يرجع إلى حفظ أسر ضروري ، ورفع حرج لازم في الدين .

فإذا توفـرت هذه الشروط الثلاثة فالمصلحة معتبرة ، وإلا فلا .

انظر : االاعتصام؛ (٢/ ١٣٥) .

(١) قسم ابن قدامة المقلسي المصلحة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : منا شُهد الشارع باعتباره وهو القياس .

الثاني: ما شَهد ببطلاته كإيجاب الصوم بالوقاع في نهار رمضان على الملك إذ العتق سهل عليه فالاً ينزجر ، والكفارة وضعت للزجر ، فهذا لا خلاف في بطلاته لمخالفته النص .

الثالث : ما لم يشهد بإبطال ولا اعتبار .

وهذا القسم الأخير ينقسم إلى ثلاث مراتب :

الأولى: ما يقع في مرتبة الحاجات.

الشانية : ما يقع في مرتبة التحسين والتزيين ورعاية حسن المناهج .

الثالثة : ما يقع في رئبة الضروريات .

وبين ابن قدامة أن الواقع في الرئبتين الأولين لا يجوز التسسك بها من غير استناد إلى أصل. أما الواقع في الرئبة الشائلة فبين أن مالكاً وبعض الشافعية يعدونها حجة ، ويبنون الأحكام عليها ، والصحيح أن ذلك ليس بحجة .

وقد عقّب الشارح - ابن بلران - على ابن قدامة في هذا الرأي ، ونقل تنكيت الطوفي على هذا التصحيح . وقال ابن دقيق العيد : الذي لا شك فيه أن لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع ، ويليه أحمد بن حنيل ولا يكاد يخلو غيرهما من اعتباره في الجملة . وقال - أي ابن بلران - : ووالمختار عندي اعتبار أصل المصالح المرسلة ، ولكن الاسترسال فيها وتحقيقها يجتاج إلى نظر صديد وتلقيق ، وإني أرى غالب الأحكام في أيامنا التي نحن

بها مسالكة على ذلك الأصل ، ومتهيئة لقبوله ، سخطنا أم رضينا» . انظر : دروضة الناظر، لابن قدامة (١/ ٤١١ ـ ٤١٨) المطبوع مع نزهة الحاطر العاطر لابن بدوان .

(٢) الجاسوس مأخوذ من التجميس ، وهو في اللغة التفحص ، يقال : لا تجسسوا أي :
 لا تبحثوا عن بواطن الأمور .

انظر: قترتيب القاموس المحيط؛ (١/ ٤٩٢ مادة جسس) .

ونحوه إن جعلت من أفرادها ، وربها عمل بها ، وربها تركها إذا لم يكن معه فيها أثر أو قياسٌ خاصٌ ، ومن تأمل تصاريف الفقهاء علم أنهم يضطرون إلى رعايتها إذا لم يخالف أصلاً من الأصول ، ولم يخالف في اعتبارها إلا طوائف من أهل الكلام والجدل من أصحابنا وغيرهم ، ولو أنهم خاضوا مخاض الفقهاء لعلموا أنه لابد من اعتبارها ، وذوق الفقه ممن أحجج فيه شيء "، والكلام على حواشيه من غير معرفة أعيان المسائل شيء "أخر . وأهل الكلام والجدل إنها يتكلمون في القسم الثاني ، فيلزمون غيرهم ما لا يقدرون على التزامه ، ويتكلمون في الفقه كلام من لا يعرف إلا أموراً كلية وعمومات إحاطية ، وللتفاصيل خصوص نظر ودلائل يدركها من عرف أعيان المسائل .

⁼ والمراد بالجاسوس هذا هو الذي يعمل لحساب العدو ضد الدولة الإسلامية في أي صورة من الصور .

فالجاسوس إذا كان مسلمًا فقد اختلف الفقهاء في عقوبته على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أنه لا يقتبل ، بل يُعزّر بالجلد ، وإطالة السجن والنفي وغير ذلك من العقوبات التعزيرية . وهذا مذهب الحنفية والشافعية وجهور الحنابلة ، وأما الإمام أحد فقد توقف فيه . وقال الشافعي : فإذا كان هذا الرجل من ذي الهيئة بجهالة أحببت أن يتجافى عنه ،

القول الثاني: يجوز قتل الجاسوس المسلم إذا تجسس للعدو وإليه ذهب مالك وأصحابه وابن عقيل من أصحاب الإمام أحمد واختاره الإمام ابن القيم

القول الثالث: قد فرق بعض المالكية ، وشيخ الإسلام ابن تيمية بين المعتاد وغيره ، فقالوا : بقتل الحاسوس الذي تكرر منه التجسس ومنعوا قتله إذا لم يتكرر منه ذلك . ومستند الجميع في هذه المسألة هو قصة حاطب بن أبي بلتعة المشهورة وكل فريق يوجهها ما ...

ويبدو _ والله أعلم _ أنّ الحكم يرجع إلى اختيار الإمام فهو يُقُدِّر خطورة الموقف ويختار فيها لاعتبارات يراها فيكون أمره سوكول إلى الإمام في إيقاع الجزاء المناسب بناء على المصلحة الراجحة .

انظر : الخراج؛ لأبي يوسف القاضي (١٨٩، ١٩٠) ، دمعالم السنن؛ للخطابي (٢/ ٢٧٥)، «احكام القرآن؛ لابن العربي (٤/ ١٧٧٢) ، «الاختيارات الفقيهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لعلاء اللين (ص ٢٠٠)، «زاد المعاد» (٣/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣) .

وأثبتناه أيضاً بالقياس الخاص ، وهو القياس على كل من ارتد ونَقَض العهد على وجه يضُرُّ المسلمين مضرةً فيها العقوبةُ بالقتل ، وبينًا أن هذا أخصُّ من مجرد الردةِ ، ومجردِ نقض العهد ، وأن الأصول فرقت بينها .

وأثبتناه أيضاً بالنافي لحمقن دمه ، وبَيَّنًا أن هذا حَلَّ دمه بها فعله ، والأدلة العاصمة لمن أسلم من مرتدِّ وناقضِ لا تتناوله لفظاً ولا معنى .

وقولهم : «القياسُ في الأسبابِ لا يصعُّ»(١) خلافٌ ما عليه الفقهاء، وهو قولٌ باطلٌ قطعاً ، لكن ليس هذا موضعُ الاستقصاء في ذلك .

وقـولهم: «مـعـرفةُ نوعِ الحكمةِ وقدرها متعذرٌ»، قلنا: لا نُسَلَّم هذا على الإطلاق، بل قـد يمكن وقـد يتـعـذر، بل ربيا علم قطعاً، أن(١٠) / ١/١٩٤ الفـرع مشتملٌ على الحكمة الموجودة في الأصل وزيادة.

قوطم: وهو يخرج السبب عن أن يكون سبباً ليس كذلك ، فإن سبب السبب لا يمنعه أن يكون سبباً ، والإضافة إلى السبب لا تقدح في الاضافة إلى سبب السبب ، والعلم بها ضروريًّ .

وأما قولهم: وليس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يجوز إلحاقُ السبب بها، قلنا: بل هو ملحق بالردة المقترنة بها يغلظها والنقض المقترن بها يغلظه، وإن الفساد الحاصل في السبَّ أبلغ من الفساد الحاصل بتلك الأمور المغلَّظة كها تقدم بيانه بشواهده من الأصول

⁽١) تقدم الكلام على هذه المسألة ، انظر ص (٦٢٤) .

⁽٢) ني (ج) : الأنه .

الشرعية(١) ، على أن هـ ذا الحكم مستغن عن أصل يقاسُ به ، بل هو أصلٌ في نفسه كما تقدم (٢) ثم إن هذا الكلام يقابل (٣) بما هو أنور منه بياناً ، وأبهر منه برهاناً ، وذلك أن القبول بوجوب الكفِّ عن هذا السابِّ _ بعد الاتفاق على حل دمه _ قولٌ لا دليلَ عليه إلا قياسٌ له على بعض المرتدين وناقضي العبهبد مع ظهبور الفيرق بينهما ، ومن قباس الشيء على ما يخالفه ويفارقُهُ كان قياسهُ فاسداً (٤) ، فإن جَعَل هذا سبباً عاصهاً قياسٌ لسبب على سبب مع تباينهما في نوع الحكمة وقدرها ، ثم إنه إخلاء [لِلسَّبِّ](،) الذي هو أعظم الجناية على الأعراض من العقوبات ، ولا عهد لنا بهذا [فِي]() الشرع ، فهو إثبات حكم حارج عن القيباس ، وجعلٌ لكونه موجباً للقتل موجباً لكونه أهون من أعراض الناس في باب السقوط ، وهذا تعليقٌ على العلة ضد مقتضاها ، وخروجٌ عن موجب الأصول ، فإن العقوبات لا يكون تغلظها في الوجوب سبباً لتخفيفها في السقوط قطُّ ، لكن إن كان جنسها مما يسقط سقطت ، خفيفةً كانت أو غليظةً ، كحقوق اللَّهِ في بعضٍ المواضع ، ولم تسقط خفيفةً كانت أو غليظةً كحقوقِ العباد(٧٠) .

⁽١) انظر ابتداء من ص (٩٠٤) وما بعدها .

⁽٢) انظر ص (٧٧١).

⁽٣) في (ب) و (ج) : امقابل؛ .

⁽٤) تقدم تعريف القياس الفاسد في ص (٧٧١).

⁽٥) ق (أ) : «لسب» والثبت من (ب) و (ج) .

⁽٦) ليس في (أ) والثبت من (ج) .

⁽٧) كتربة المحارب قبل القدرة فإنها تسقط جميع حقوق الله، ولا تُسقط بها حقوق العباد بالاتفاق كها تقدم في ص (٧٤٢).

ثم إن القول باستتابة الساب قول يخالف كتاب الله ويخالف صريح سنة رسول الله على وسنة خلفائه وأصحابه ، والقول بأن لا حق للرسول على الساب إذا أسلم الذمي أو المسلم ولا عقوبة له عليه قول يخالف المعروف من سيرة رسول الله على ، ويخالف أصول الشريعة ، ويُثبت / ١٩٤/ب حُكماً ليس له أصل ولا نظير إلا أن يكحق بها ليس مثلاً له .

الجواب الثاني: أنا لم نَدَّع أن مجرد السب موجبٌ للقتل ، وإنها بينًا أن كلّ سبّ فهو عاربةٌ ونقضٌ للعهد بها يضرُ المسلمين فيقتل بمجموع الأمرين السب ونقض العهد ، ولا يجوز أن يقال : خصوصُ السبّ عديمُ التأثير ، فإن فسادَ هذا معلومٌ قطعاً بها ذكرناه من الأدلة القاطعة على تأثيره ، وإذا كان كذلك فلم(۱) نثبته سبباً خارجاً عن الأسباب المعهودة(۲) وإنها هو مغلّظ للسبب المعروف وهو الكفر ، كها أن قتل النفس موجبٌ لِحلّ دمه ، ثم إن كان قد قتله في المحاربة تغلّظ بتحتّم القتل ، وإلا بقي الأمر فيه إلى الأولياء ، ومعلومٌ أن المقتول من قُطّاع الطريق لا يُقال فيه: قتُتِل قَرَداً ، ولا قصاصاً عتى ترتب عليه أحكام من المحاربة ، كذلك هنا الموجب هو خصوص جنايته ، وهو القتل في المحاربة ، كذلك هنا الموجب هو خصوص المحاربة .

وقوله : «الأدلةُ مترددةٌ بين كون القتل لمجردِ المحاربةِ ، أو لخصوص السبّ قلنا : هي نصوصٌ في أن السب مؤثرٌ تأثيراً زائداً على مطلق تأثير الكفره الخالي عن عهدٍ ، فلا يجوز إهمال خصوصه بعد

⁽١) في (ج) بدون افاءه .

⁽٢) انظر ص (٧٦٩).

⁽٣) في (ب) : «تأثير مطلق الكفر» بالتقديم والتأخير .

اعتبار الشرع له ، وأن يقال : إنها المؤثر مجرد ما في ضمنه وطيه من زوال المهد ، ولذلك وجب قتل صاحبه عينا من غير تخيير كها قررنا دلالته فيها مضى ، وإذا كان كذلك فليس مع المخالف ما يدل على أن القتل المباح يسقط بالإسلام وإن كان هذا من فروع الكفر ، كها أن الذمي اذا استجل دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم فانتهكها لاعتقاده أنهم كفار وأن ذلك حلال له(١) منهم ثم أسلم فإنه يعاقب على ذلك : إما بالقتل إن كان فيها ما يوجب القتل ، أو بغيره ، وكذلك لو استحل ذلك ذمي من ذمي (١) - مثل أن يقتل نصراني يهوديا ، أو يأخذ ماله لاعتقاده أن ذلك حلال له ، أو يقذفه ، أو يسبه - فإنه يعاقب على ذلك عقوبة مثله وإن أسلم ، وكذلك لو قطع الطريق على قافلة فيهم مسلمون ومعاهدون فقتل بعض أولئك المسلمين أو المعاهدين قُتِل لأجل ذلك حتى وانتقض / عهده وإن أسلم ١٩٥١/١ بعد ذلك(٣) ، وإن كان هذا من فروع الكفر ، فهذا رجل انتقض عهده بأمر يعتقد حلّه قبل العهد ولو فعله مسلم لم يقتل عند كثير من الفقهاء إذا بأمر يعتقد حلّه قبل العهد ولو فعله مسلم لم يقتل عند كثير من الفقهاء إذا بأمر يعتقد حلّه قبل العهد ولو فعله مسلم لم يقتل عند كثير من الفقهاء إذا كان المقتول ذمّياً (١) وكل واحد من الكفر ومن القتل صؤثر في قتله وإن كان المقتول وحد من الكفر ومن القتل صؤثر في قتله وإن

⁽١) في (ج) : الهما .

⁽٢) انظر : «المغنى» (١٠/ ٢٧٦) .

⁽٣) ذكر ابن قدامة: «وإن قطع أهل اللمة الطريق ، أو كان مع المحاريين المسلمين ذمي فهل يستقض عهدهم حلّت دماؤهم وأموالهم بكل حال . وإن قلنا : لا ينتقض عهدهم حكمنا عليهم بها نحكم على المسلمين ، انظر : «المغنى» (١٥/١٥) .

⁽٤) وهو قبول عند الشافعية مستدلين بالقياس على عدم قتل المسلم بالذمي ، فكيا أنه لا يُقتل المسلم بالذمي ، فكذلك لا يُحد بحرابته له . وعند الحنابلة فيه روايتان : الايحتر التكافؤ بل يُقتل المسلم الذمي .

دوي . د يعبر التعافر بن يصل السلم التاني

الثانية : يُعتبر التكافؤ فلا يُقتل المسلم بالذمي .

كان عهده إنها ذال بهذا القتل ، فهذا نظير السب ، ثم لو أسلم هذا لم يسقط عنه القتل بل يقتل إما حداً أو قصاصاً ، سواء كان ذلك القتل مما يقتل به المسلم _ بأن يكون المقتول مسلمًا _ أو لا يُقتل به بأن يكون المقتول ذمياً ، وعلى التقديرين يُقتل هذا الرجل بعد إسلامه ، كقطعه الطريقَ مثلاً ، وقتله ذلك المعاهد من غير أهل دينه ، وإن كان إنها فعل هذا مستحلاً له لكفره ، وهو قد تاب من ذلك الكفر ، فتكون التوبة منه توبةً من فروعه ، وذلك لأن هذا الفرع ليس من لوازم الكفر ، بل هو محرَّمٌ عليه في دينه لأجل الذمة ، كما أن تلك الدماء والأموال محرمة عليه لأجل الذمة .

ومنشأ الغلط في هذه المسألة اعتقاد أن الذمي يستبيح هذا السب ، فإن هذا غلط ، إذ لا فرق - بالنسبة إليه - بين إظهار الطعن في دين المسلمين وبين سفك دمائهم ، وأخذ أموالهم، إذ الجميع إنها حَرَّمهُ عليه(١) العهدُ ، لا الدينُ المجرَّدُ ، فكيف لم يندرج أخذه لعِرْض بعض الأمة أو لعِرْض واحدٍ من غير أهل دينه من أهل الذمة في ضمن التوبة من كفره مع أنه فرعه ، واندرج أخذه لعِرْض نبينا على في ضمن التوبة من كفره ؟

الجواب الثالث: هَبْ أنه إنها يُقتل للكفر والحراب فقوله: «الإسلامُ يُسْقِطُ الْقَتْلَ الثَّابِتَ لِلْكُفْرِ وَالْدِرَابِ بِالاَتْفَاقِ، غلط، وذلك أنَّا إنها

ولكن جهور الفقهاء على أن الحرابة إذا وقعت من المسلم على الذمي يُقام عليه حد الحرابة من القتل وغيره ، واستدلوا بعدوم قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولُــ وُ وَيَسْعَونَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً . . ﴾ الآية (٣٣) سورة المائدة .

انظر: اللغني، (۲۰۲/۲۰، ۳۰۳) ، اللبسوط، (۹/ ۱۳۵) ، امغني للحتاج، (۱۸۳/۶)، المواهب الجليل، (۲/ ۳۱۶) .

⁽١) في (ج) : (عليهم) .

اتفقنا على أنه يسقط القتل الثابت للكفر والحراب الأصلى ، فإن ذلك إذا أسلم لم يُؤخذ بها أصاب في الجاهلية من دم أو مال أو عرض للمسلمين(١)، أما الحراب الطارئ، ، فمن الذي وافق على أن القتل الثابت بجميع أنواعه يسقط بالإسلام ؟ نعم نوافق على ما إذا نقض العهد بها لا ضرر على المسلمين فيه ثم أسلم ، أما إذا [أسلم] (٢) ثم حارب وأفسد بقطع طريق (٢) أو زنى بمسلمة أو قبل مسلم أو طعن في الدين فهذا يقتل بكل حال كما دل عليه الكتاب والسنة ، وهو يقُتل في مواضع بالإجماع كما إذا قُتل في المحاربة ، وحيث لم يكن / مجمّعاً عليه فهو كمحلِّ النزاع ، والقرآن يدلُّ ١٩٥٠/ب على أنه يقتل ، لأنه إنها استثنى من تاب قبل القدرة في الجملة ، فهذه المقدمة ممنوعة ، والتمييز بين أنواع الحراب يكشف اللبس .

وأما ما ذكروه من أن الكافر أو المسلم إذا سب فيها بينه وبين الله وقذف الأثبياء ثم تاب قبل الله توبته(؛) ، ولم يطالبه النبي بموجب قذفه في الدنيا ولا في الآخرة ، وأن الإسلام يَحُبُّ قَدْف اليهود لمريم وابنها (٥) وقبولهم في الأنبياء والرسل ، فهو كها قالوا ، ولا ينبغي أن يُستراب في مثل هذا، وقد صَرَح [به]() بعض أصحابنا() وغيرهم وقالوا: إنها الخلاف في

⁽١) انظر : «الفروع» (١/١٤٣).

⁽٢) من (ج) .

⁽٣) في (ب): ﴿ الطريقِ ١

⁽٤) إنظر : «المغنى» (١٠/ ٢٢٣).

⁽٥) كما جاء في قبوله ثعبالي: حكاية عن قبول اليهود: ﴿ يَا أَخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُّوكُ امْرَأُ سَوْء وَمَا كَانَتْ أُسَّكَ بَغَيَّا﴾ الآية (٢٨) سنورة سريسم، وقوله تعالى : ﴿وَبِكُفُورِهِم وَتَوَلَّمُ عَلَى مَرْيَامَ بُهُمَّاناً عَظِيماً ﴾ الآية (١٥٦) سورة السباء.

⁽٦) في المطبوعة زيادة (به) بين المقونتين ، ولا يوجد في النسخ .

⁽٧) هو كيا ذكره صاحب اللغني؛ وقد تقدم أنفأ .

سقـوط القتل عنه ، أما توبته وإسلامه فيها بينه وبين الله فمقبولةٌ : فإن الله يقبل التوبة [عن عباده](١) من الذنوب كلُّها ، وعموم الحكم في توبة المسلم والذمي ، فأما توبة المسلم فقد تقدم القول فيهارى ، وأما توبة الذمي من ذلك ، فإن كان ذلك السب ليس ناقضاً للعهد بأن يقوله سراً فتوبته منه كنتوبة الحربي من جميع ما يقوله ويفعله وتوبةُ الذمي من جميع ما يُـقِـرُ(٣) عليه من الكفر ، فإن هذا لم يكن ممنوعاً (منه) ( بعقد الذمة ، وليس كــــلامنا فــيه ، وبه يخرج الجواب عها ذكروه ، فإن السب الذي قامت الأدلةُ على مغفرته بالإسلام ليس هو السب الذي ينتقض به عهد الذمي إذا فعله، وإنها فُـرِّق في الـذمبي بين الجمهر بالسب والإسرار به بخلاف المسلم لأن ما يُسِرُّه من السب لا يمنعه منه إيهانٌ ولا أمانٌ ، ألا ترى أنه لو قلف واحداً من المسلمين مراً مستحلاً لذلك ثم أسلم كمان كها لو قذفه وهو حربيٌّ ثم أسلم، ومعلومٌ أن الكافر الذي لا عهد معه يمنعه من شيء متى أسلم سقط عنه جميع الذنوب تبعاً للكفر، نعم لو أتى من السبُّ بها يعتقده حراماً في دينه ثم أسلم ففي سقوط(ه) حق المسبوب هنا نظرٌ ، ونظيرهُ أن يسب الأثبياء بها يعتقده محرِّماً في دينه ، وأما إن كان السب ناقضاً للعهد فإظهاره له مستحلاً له في الأصل وغير مستحلِّ كقتله المسلم مستحلًّا أو غير مُستحل ، فالتوبة هنا تسقط حق الله في الباطن ، وأما إسقاطها لحقُّ الأدميُّ فيفييه نظر ، والذي يقتضيه القياس أنه كتوبةِ المسلم : إن كان قد بلغ المشتوم فلابـد من استـحلاله ، وإن لم يبلغـه ففـيه خـلافٌ مشهور١٠١ ١/١٩٦ إ

⁽١) من (ج) .

⁽٢) انظر ص (٦٤٤).

⁽٣) في (ب) : فأقره .

⁽٤) ليس في (ج) .

⁽٥) في (ج) : دسقطه .

⁽٦) تقدم ذلك مفصلاً في ص (٨٨٥).

وذلك لأنه حتى آدمي يعتقده مُحرَّماً عليه ، وقد انتهكه ، فهو كها لو قتل المعاهد مسلماً سرّاً ثم أسلم وتاب ، أو أخذ له مالاً سرّاً ثم أسلم ، فإن إسلامه لا يُسقط عنه حتى الآدمي الذي كان يعتقده محرماً عليه بالعهد ، لا ظاهراً ولا باطناً ، وهذا معنى قول من قال من أصحابنا : قإن توبته فيها بينه وبين الله مقبولة (۱) فإن الله يقبل التوبة من الذنوب كلها ، فإن الله يقبل التوبة من الذنوب كلها ، فإن الله يقبل التوبة من حقوقه مطلقاً وأماره ، حقوق العباد فإن التوبة لا تبطل حقوقهم ، بل إما أن يستوفيها صاحبها عمن ظلمه ، أو يعوضه الله عنها من فضله العظيم .

وجماعُ هذا الأمر أن التوبة من كلَّ شيء كان يستحله في كفره تُسقط حقوق الله وحقوق العباد ظاهراً وباطناً ، لكن السب الذي نتكلم فيه هو السب الذي يُظهره الذمي ، وليس هذا مما كان يستحله كما لم يكن يستحل دماءنا وأموالنا ، وإن كان ذلك مما يستحله لولا العهد

وقد تقدم ذكر هذارى، وبينا أن العهد يحرم عليه في دينه كثيراً بما كان يعتقدُهُ حلالاً لولا العهد، ونظير هذا توبة المرتد من السبّ الذي يعتقد صحته، وأما ما لم يكن يستحله وهو إظهار السب ففيه حقان: حقّ لله، وحقّ للادميّ ، فتوبته تُسقط فيها بينه وبين الله حقه، لكن لا يلزم أن تسقط حقّ الادميّ في الباطن، فهذا الكلام على قبول التوبة فيها بينه وبين الله.

⁽١) ذكره ابن قدامه ، انظر : ﴿المُغني ﴿ (١١/ ٢٢٣) .

⁽٢) في (ب) و (ج) زيادة : امن؛ .

⁽٣) انظر ص (٥٣١) وما بعدها و ص (٨٤٤) وأيضاً ص (٩٣٣).

وحينتذِ فالجواب من وجوهِ :

احدها: أن الموضع الذي ثبت فيه قبول توبته(١) فيها بينه وبين الله من حق الله وحق عباده ليس هو الموضع الذي ينتقض فيه عهده ويقُتل وإن تاب ، فإن ادَّعى أنه يسقط حق العباد في جميع الصور فهذا محل منع لما فيه من الخلاف ، فلابد من إقامة الدلالة على ذلك، والأدلة المذكورة لم تتناول السب الظاهر الذي ينتقض به العهد .

الوجه الثاني: أن صحة التوبة فيها بينه وبين الله لا تُسقط حقوق العباد من العقوبة المشروعة في الدنيا ، فإنّ من تاب من قتلٍ أو قذفٍ أو قطع طريق أو غير ذلك فيها بينه وبين الله فإن ذلك لا يُسقط حقوق العباد من القود وحد القذف وضهان المال ، وهذا السبُّ فيه حقَّ لأدميُّ ، فإن كانت التوبةُ / يُغفر له بها ذنبه المتعلَّق بحق الله وحق عبادهِ فإن ذلك ١٩٦/ب لا يوجب سقوط حقوق العباد من العقوبة .

الوجه الثالث: أن من يقول بقبول التوبة من ذلك في الباطن بكلً حالٍ يقول: إن توبة العبد فيها بينه وبين الله ممكنة من جميع الذنوب، حتى إنه لو سب سراً آحاداً من الناس موتى ثم تاب واستغفر لهم بدل سبهم لَرُجِي أن يَغفر الله له ، ولا يُكلف الله نفساً إلا وسعها ، فكذلك سابُ الأنبياء والرسل لو لم تُقبل توبته وتغفر زلته لانسد باب التوبة وقطع طريقُ المغفرة والرحمة ، وقد قال تعالى : لما نهى عن الغيبة : ﴿ أَيُحِبُ أَحَدُكُم أَنْ يَأْكُلَ لَحْم أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُ مُوه واتّقُوا اللّه إنَّ اللّه تَوَّابٌ رَحِيْم مَن الغيبة ؛ ﴿ وَان كان رَحِيْم مَن الغيبة به وإن كان رَحِيْم مَن الغيبة ، وإن كان رَحِيْم مَن الغيبة ، وإن كان رَحِيْم مَن الغيبة ، وإن كان مَن الغيبة ، وإن كان رَحِيْم مَن الغيبة ، وإن كان رَحِيْم مَن الغيبة ، وإن كان رَحِيْم مَن الغيبة ، وإن كان المغتاب له سبيلٌ إلى التوبة بكلّ حالٍ ، وإن كان رَحِيْم مَن الغيبة ، وإن كان المنتاب له سبيلٌ إلى التوبة بكلّ حالٍ ، وإن كان

⁽١) في (ب) : (التربة) .

⁽٢) من الآية (١٢) سورة الحجرات .

الذي اغتيب ميتاً أو غائباً ، بل على أصح الروايتين(١) ليس عليه أن يستحله في الدنيا إذا لم يكن عليم ، فإن فساد ذلك أكثر من صلاحه ، وفي الاثر: وقد الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته (٢) وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِبُنَ السَّيِّ تَاتِ ﴾ (٢) أما إذا كان الرسولُ حياً وقد بلغه السبُّ فقد يقول هنا : إن التوبة لا تصح حتى يستحلَّ الرسولُ ويعفو الرسولُ عنه ، كها فعل أنس بن زنيم (١) ، وأبو سفيان بن الحارث (١) ، وعبدالله بن أبي أمية (١) ، وعبدالله بن أبي أمية (١) ، وعبدالله بن سعد بن أبي سرح (١) ، وابن الزَّبعرك (١) ، وإحدى القينتين (١) ، وكعب بن زهير (١١) ، وغيرهم ، كها دلت عليه السيرةُ لمن تدبرها ، وقد قال كعب بن زهير

أُنبِتْتُ (۱۱) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدنِيْ والعفوُ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولُ (۱۲)

الرمسول ﷺ في المسجد والصحابة حوله ، وهي سبعة وخمسون بيتاً مطلعها :

بانت سُعاد فقلبي اليوم متبول متيم إثرهـــا لم يَفُـــدَ مكبـــول

انظر : شرح قصيدة كعب بن زهير ، لجال الدين ابن هشام الأنصاري (ص ٢٣)

⁽١) هو قبول القاضي وعبدالقادر وهو الذي رواه مهنا تقدم تفصيل ذلك ص (٨٨٥).

⁽٢) تقلم تخريجه في ص (٦١٦).

⁽٣) من الآية (١١٤) ســورة هود .

⁽٤) تقلمت ترجمته في ص (٢١٣).

⁽٥) تقدمت قصته في ص (٢٦٨).

⁽٦) تقلمت ترجمته في ص (٢٧٣).

⁽٧) تقلمت ترجمته في ص (٢١٩).

⁽٨) تقلمت ترجته في ص (٢٢٢).

⁽٩) وهي فرتني استنومن لها رسول الله ﷺ فأمنها ، وأسلمت وعاشت حتى زمن عثمان ـ رضي الله عنه ـ تقدمت قصتها ص (٢٢٢، ٢٤٩، ٢٥١).

⁽۱۰) تقدمت ترجته في صلّ (۲۲۷).

ر ۱۰ کندنگ وربید ی طن ۱۰۰ . (۱۱) نی (ب) و (ج) : اثبتته .

⁽١٢) هذا البيت من قصيدة كعب بن زهير المشهورة التي تسمى «باللامية» التي أنشدها أمام

وإنها يطلب العفو في شيء يجوز فيه العفو والانتقام ، وإنها يقال: «أوعَدَهُ» إذا كان حُكم الإيعاد باقياً بعد الإسلام ، وإلا فلو كان الإيعاد معلقاً ببقائه على الكفر لم يبق إيعادٌ .

إذا تقرّر هذا فيصحة التوبة فيها بينه وبين الله، وسقوط حقّ الرسولِ بها أبدله من الإيهان به الموجب لحقوقه لا يمنع أن يقيم عليه حد الرسولِ (۱) إذا ثبت عند السلطان ، وإن / أظهر التوبة بعد ذلك ، كالتوبة من جميع ١/١٩٧ الكبائر الموجبة للعقوبات المشروعة ، سواء كانت حقاً لله أو حقاً لادمي ، فإن توبة العبد فيها بينه وبين الله _ بحسب الإمكان _ صحيحة ، مع أنه إذا ظهر عليه أقيم عليه الحد ، وقد أسلفنا أن سب (۱) الرسول فيه حقّ لله وحق لا دمي (۱) ، وأنه من كلا الوجهين يجب استيفاؤه إذا رفع إلى السلطان وإن أظهر الجاني التوبة بعد الشهادة عليه (۱) .

وأما ما ذكره من كون سب الرسول ليس بأعظم من سب الله ، وأن ما فيه من الشرفِ فلأجله ، ففي الجواب عنه طريقان :

احدهما: أنه لا فرق بين التانبين(٥) فإن ساب الله أيضاً يُقتل ، ولا تُسقِط التوبة القتل عنه ، إما لكونه دليلاً على الزندقة في الإيان والأمان ، أو لكونه ليس مجرد ردة ونقض ، وإنها هو من باب الاستخفاف بالله والاستهانة(١)، ومثل هذا لا يسقط القتل عنه إذا تاب بعد الشهادة عليه

⁽١) كذا في الأصل لعل المراد به ﴿حدُّ حتُّ الرسولِ ٤ .

⁽٢) ني (ج) : دحل، .

⁽٣) تقدم في أول المسألة .

⁽٤) ليس في المطبوعة .

⁽٥) في (ج): «البابين».

⁽٦) ق (ب) زيادة دبهه .

كها لا يسقط القتل عنه إذا انتهك محارمه ، فإن انتهاك حرمته أعظم من انتهاك محارمه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر (۱) ذلك (۲) ، ومن قاله من أصحابنا وغيرهم ، ومن (۲) أجاب بهذا لم يورد عليه صحة إسلام النصراني ونحوه (۱) وقبول توبتهم (۱۰) ، لأنه لا خلاف في قبول التوبة فيها بينه وبين الله وفي قبول التوبة فيها بينه وبين الله النصراني ما هو سب وطعن ، ودعاؤهم إلى التوبة لا يمنع إقامة الحدود عليهم إذا كانوا معاهدين كقوله سبحانه وتعالى : ﴿إنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُومِنِينَ وَالْمُومِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا ﴾ (۱) وكانت فتنتهم أنهم القوهم في النار حتى كفروا (۱) ، ولو فعل هذا معاهد بمسلم فإنه يقتل وإن أسلم

⁽١) في (ج): ابيانا .

⁽٢) سيأتي تفصيل ذلك في موضوع سب الله _ سبحانه وتعالى _ ص (١٠١٧) .

⁽٣) ق (ب) : دمنه .

⁽٤) في (ب) : اوغيروا _:

⁽٥) انظر : ﴿المغنيُّ (١٠/﴿٢٢٤) إِ.

⁽٦) من الآية (١٠) سورة البروج، تكملة الآية: ﴿. . . فَلَـهُمْ عَلَابُ جَهَنَّمَ وَلَـهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ .

⁽٧) الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات والقوهم في النارهم أصبحاب الأخدود، وهم قوم حفروا في الأرض حفائر، وأوقدوا فيها النيران، والقوا فيها المؤمنين. واختلف العلماء فيهم على أقوال كثيرة، أشهرها قصة «الغلام والراهب»، وهي تتلخص فيها يأتي: أنه كان هناك ملك، وكان له ساحر، فبعث إليه غلاماً يعلمه السحر، وكان الغلام يمر على راهب، فأعجبه أمره، فتبعه، فعلم به الملك، فأمره أن يرجع عن دينه، فلم يفعل، فاجتهله الملك في إهلاك فلم يقدر، فقال الفلام: لست بقاتلي حتى تفعل ما آمرك به: اجمع الناس في صعيد واحد، واصلبني على جلع، وارمني بسهم من كنانتي، وقل: بسم الله رب الغلام، ففعل فيات الغلام، فقال الناس: آمنا برب الغلام، فخذ الأخاديد، وأضرم فيها النار، وقال: من لم يرجع عن دينه فأقحموه فيها، ففعلوا حتى جاءت امرأة معها صبيها النار، وقائل على الحق، فاقتحم وجدت حرّ النار، فنكصت، فقال لها صبيها: يا أماه، المضي فإنك على الحق، فقات التقسير.

انظر: تفصيلات هذه القصة في الصحيح مسلم، في كتاب الزهد باب قصة أصحاب الأخدود والساحر والراهب والغلام عن صهيب رضي الله عنه (٤/ ٢٢٩٩ ـ ٢ ٣٣ برقم من ٣٠٠ ٣٠

بالاتفاق(١) ، وإن كانت توبته فيها بينه وبين اللَّـهِ مقبولة.

وأيضاً ، فإن مقالات الكفار التي يعتقدونها ليست من السب المذكور ، فإنهم يعتقدون هذا تعظياً لله وديناً له ، وإنها الكلام في السب الذي هو السب عند الساب وغيره من الناس، وفرقٌ بين من يتكلم(١) في حقه بكلام يعتقده تعظياً له، وبين من يتكلم بكلام يعلم أنه استهزاء به واستخفافٌ به(١)، ولهذا فُرَق في القتل والزني / والسرقة والشرب والقذف ١٩٧/ب ونحوهن بين المستحل لذلك المعذور وبين من يعلم التحريم .

وكذلك قول النبي ﷺ: ﴿ لاَ تَسُبُوا الدَّهْرَ ، فَإِنَّ الله هُوَ الدَّهْرُ » (ن) وقوله فيها يروي عن ربه عز وجل : ﴿ يُؤْذِيْنِي أَبْنُ آدم ،

⁽١) لأنه يضر المسلم في دينه فينقض عهده ويحل دمه كما تقدم ص (٥٦٣) .

⁽٢) ق (ب) اتكلما .

⁽٣) اتفق العلماء على أن الاستخفاف والاستهزاء بالرسول في أو بأحد من الأنبياء كُفر . فمن سب نبينا محمداً في أو استخف بأحد منهم ، أو أزرى عليهم ، أو آذاهم ، أو استخف بنبينا محمد في أو باسمه ، أو نقص نبياً أو رسولاً بأي منقص كأن صَغر اسمه قاصداً تحمد في أو عابه ، أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله فإنه يكفر بذلك ، وقد نقل القاضي عياض إجاع العلماء وأثمة الفتوى من لدن الصحابة - رضوان الله عليهم - على ذلك .

انظر: دالشفاء (٢/ ٢١٤) ، دكشاف القناع، (٦/ ١٦٨) ، دبجيرمي، عمل الخطيب (٤/ ١٦٨) ، دبجيرمي، عمل الخطيب (٤/ ٢٠١) ، دالبحر الراتق، (٥/ ١٣٠) .

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الألفاظ وغيرها ، باب النهي عن سب المدعر عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ بنهام اللفظ (١٧٦٣/٤ برقم ٢٢٤٦) .

والإمام أحمد في مسنده عن أبي قتادة بتهام اللفظ (٥/ ٢٩٩) .

والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الاستسقاء باب ما جاء في سب الدهر (٣/ ٣٦٥). والهيشمي في «مجمع الزوائد» في باب النهي عن سب الدهر عن أبي قتادة وقال: «رواه أحمد رجاله رجال الصحيح».

وعن جابر أيضاً وعزاه إلى الطبراني في الأوسط وفيه إبراهيم بن هشام الغساني وثَّقه ابن حبان وغيه ، وضعّفه أبو حاتم وغيره وبقية رجاله رجال الصحيح .

انظر : (مجمع الزوائد) (٨/٧١)

يسُبُ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيدِي الأَمْرُ أَقَلُبُ اللَّيلُ وَالنَّهَارَ ١٥(١) فإن من سب الدهر من الخلق لم يقصد سب الله سبحانه ، وإنها يقصد أن يسب من فَعل به ذلك الفعل مضيفاً له إلى الدهر ، فيقع السب على الله ، لأنه هو الفاعل في الحقيقة ، وسواء قلنا إن الدهر اسم من أسهاء الله تعالى كها قال نعيم بن حماد (١٣٢١) أو قلنا إنه ليس باسم ، وإنها قوله : «أنا الدَّهْرُ ١٤ أي أنا الذي أفعل ما ينسبونه إلى الدهر ويوقعون السبُ (١) عليه كها قاله أبو عبيدة (١٥) والأكثرون (١) ، ولهذا لا يُكَفَّر من سبَّ الدهر ، ولا يقتل ،

⁽١) حديث قدسي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ .

رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب التفسير ، سورة الجائية بتهام اللفظ (٨/ ٥٧٤ برقم ٤٨٢٦) . وفي كتاب الأدب ، باب لا تسبوا الدهر ، باختلاف يسير في اللفظ (١٠/ ٥٦٤) برقم ٦١٨١)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعانى: ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ ﴾ بتهام اللفظ (٦١٨)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعانى: ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ ﴾ بتهام اللفظ (٢٣/ ٢٦٤ برقم ٧٤٩١) .

ومسلم في السحيحة في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها ، باب النهي عن سب اللهر ، بتيام اللفظ (٤/ ١٧٦٢ برقم ٢٢٤٦) .

وأبو داود في سننه في كتاب الأدب ، باب في الرجل يسب الدهر بتيام اللفظ (٢٠/٢٠).

⁽٢) لم أَجد أين قاله نعيم بن حماد إلا أن الحافظ ابن حمجر نقل رد القاضي عياض على هذا الرأي فقال : •قال عياض : زعم بعض من لا تحقيق له أن الدهر من أسهاء الله ، وهو غلط ، فإن الدهر مدة زمان الدنيا .

انظر : افتح الباري، (١٠/ ٥٦٦) .

⁽٣) تقلمت ترجّته في ص (٦٤).

⁽٤) لم أجد أين قاله أبو عبيدة إلا أنه هـو الراجـع عنـد المحقـقين ، وهو رأي الإمام الشافعي والبخوي والنووي وابن حجر والشاطبي كيا سيأن في التعليق .

⁽٥) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى البيمي البصري (١١٠ هـ ـ ٢٠٩ هـ).

من أثمة العلم بالأدب واللغة . ولد بالبصرة . روى عن هشام بن عروة ، ورؤية بن المعجاج ، وأبي عسرو بن العلا وغيرهم . وروى عنه على بن المديني وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو عثمان المازل وغيرهم . استقدمه الرشيد إلى بغداد فقرأ عليه أشياء من كتبه . ومن تصانيفه الكثيرة : «بجاز القرآن» و «معاني القرآن» و «غريب الحديث» وغيرها . توفي بالمهرة .

انظر ترجمته في : «تاريخ بغداد» (٢٥٢/٢٥٢)، «اتباه الرواة» (٢/٢٧٢)، «وفيات الأعيان» (٥/ ٢٧٦)، «وفيات الأعيان» (٥/ ٢٢٥)، «بغية الرعاة» (٢٩٤_ ٢٩٢).

⁽٦) يحسن هنا أن أستعرض أراء العلماء في «الدعر» مع ترجيح الراجع ، فالدهر في الأصل _ كما قال الراغب _ اسم لمدة العالم من مبدأ وجوده إلى انقضائه وعلى ذلك قوله تعالى الما

 = ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ من الآية (١) سورة الإنسان . ويعبر به عن كل مدة كثيرة وهو خلاف الزمان ، فإن الزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة ويقال : دهر فلان أي مدة حياته ، واستعير أيضاً للعادة الباقية مدة الحياة ، فقيل : ما دهري بكذا . حكاه الخليل ، والدهر ههنا مصدر .

وأما المراد بالدهر في الحديث المذكور فقد ذكر القاضي أبو يعلى روايتين عن الإمام أحمد فقال: ومسألة في قول النبي ﷺ لا تسبوا الدهر ، فإن الله هو الدهر ، قال حنبل : سمعت هارون الحيال يقول لأبي عبدالله كنا عند سفيان بن عينة بمكة فحدثنا أن النبي ﷺ قال : ولا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر، فقام فتح بن سهل فقال : يا أبا محمد نقول يادهر ارزقنا ؟ فقال سفيان : خذوه هذا جهمي . قال أبو عبدالله : القوم يردون الآثار عن رسول الله ﷺ ونحن نؤمن بها ، ونصدقها ، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله ، فظاهر أنه أخذ بظاهر الحديث ، وأن هذه الصفة تطلق على الله تعالى، .

ثم قبال : «قال شيخنا أبو عبدالله : لا يجوز إطلاق هذه الصفة على الله ، وقد قال بشر بن موسى : سألت أبا عبدالله أحمد عن الدهر فلم يجبني بشيء . فظاهر هذا ، أنه لم يأخذ بظاهر الخبر في إطلاق هذه التسمية . . . » .

وذكر النووي أن من شأن العرب أن تسب الدهر عند النوازل والحوادث والمصائب، فقال النبي ﷺ: ولا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر، أي: لا تسبوا فاعل النوازل فإنكم إذا سببتم فاعلها وقع السب على الله تعالى لأنه فاعلها ، وأما الدهر الذي هو الزمان فلا فعل له بل هو غلوق من جملة خلق الله .

وذكر الحافظ ابن حجر أن محصل ما قيل في المراد عن الدهر ثلاثة أوجه :

الحدها: أن المراد بقوله: (هو الذهر) أي المنبر للأمور.

ثانيها: أنه على حذف مضاف أي صاحب اللعر.

ثالثها : التقدير : اسقلب الدهر الذلك عقبه بقوله : اليدي الليل والنهار ووقع في رواية أحد عن أن هريرة بلفظ : ابيدي الليل والنهار، أجدده وأبليه ، وأذهب بالملوك .

وذكر أيضاً: أنه تحسك الجهلة من الدهرية والمعطلة بظاهر هذا الحديث بأن الدهر حركات الفلك وأمد العالم، ولا شيء عندهم ولا صانع سواه وكفى في الرد عليهم قوله في بقية الحديث: «أنا الدهر أقلب ليله وبهاره فكيف يقلب الشيء نفسه ؟ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

والراجع هو ما نُقل عن الشافعي وأي عبيدة والبغوي وغيرهم، بأن معنى: الا تسبوا الدهر، إذا أصابتكم المصائب لا تنسبوها إليه، فإن الله هو الذي أصابتكم بذلك، لا الدهر، لأن العرب كان من عادتها في الجاهلية أن تنسب الأفعال إلى الدهر فتقول: أصابه الدهر في ماله، ونابته قوارع الدهر ومصائبه، ويا خيبة الدهر، لعن الله الدهر، وها الله =

لكن يُوَدّب ويعَرَّر لسوء مَنْطِقِه (١)، والسبُّ المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلا تَسُبُّوا اللَّهِ سَنُ يَدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُواً بِغَيْرِ عِلْم (١) قد قيل : إن المسلمين كانوا إذا سبوا آلهة الكفار سبَّ الكفارُ من يأمرهم بذلك وإلَّههم الذين يعبدونه (٢) معرضين عن كونه ربهم وإلههم، فيقع سبهم على الله لأنه إلهنا ومعبودنا ، فيكونوا سابين لموصوف وهو الله سبحانه ولهذا قال سبحانه : ﴿عَدُواً بِغَيْرِ عِلْم ﴾ وهو شبية بسبً الدهر من بعض قال سبحانه :

⁼ الدهر، وأشباه ذلك . فينسبون كل شيء تجري به أقدار الله تعالى عليهم إلى الدهر ، وإنها ينسبونه الأجل الأفعال المنسوبة إليه ، فكأنهم إنها سبوا الفاعل ، والفاعل هو الله وحده ، فكأنهم يسبونه ، وهذا المعنى هو الذي بينه الشاطبي ورجحه سياحة الشيخ عبدالعزيز بن باز _ حفظه الله _ والله أعلم .

انظر تفاصيل هذا المرضوع في: «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ٣٦٥) ، «كتاب الروايتين والرجهين» للقاضي أبي يعلى (ق ٢٥١/ ب ، ٢٥١/أ) ، خطوط في مركز البحث العلمي برقم (٤٥) فقه حنبلي، «المفردات في غريب القرآن» للراغب (١٧٣ كتاب الدال) ، «معالم المنزيل» للبخوي (١٦٠/٤) ، «شرح النووي لصحيح مسلم» (٣/١٥) ، «كتاب الاعتصام» للشاطبي (٣/ ١٩٥ ، ١٩٥١) ، «فتح الباري» (١ / ٥٦٥ ، ٥٦٦) ، «فتاوى وتنبيهات الساحة الشيخ عبدالعزيز بن باز (ص ١٧٥ ـ ١٧٧) .

⁽١) ذكر الحافظ ابن حجر: قال المحقون من نسب شيئاً من الأقعال إلى الدهر حقيقة كفر ، ومن جرى هذا اللفظ على لسانه غير معتقد لذلك فليس بكافر ، لكنه يكره له ذلك لشبهه بأهل الكفر في الإطلاق؟

انظر: (فتح الباري) (۱۱/۱۲۰) .

⁽٢) من الآية (١٠٨) سورة الاتعام .

⁽٣) روى ابن أبي حاتم عن السّدّي في قصة طويلة عن اجتماع صناديد قريش عند أبي طالب الدى احتضاره ، وطلبوا منه أن يمنع الرسول ﷺ عنهم وعن آلهتهم ، فطلب الرسول ﷺ منهم كلمة واحدة إذا تكلموا بها ملكوا العرب ودانت لهم العجم وهي: «لا إله إلا الله المأبوا واسمأزوا وقالوا: لتكفن عن شتم آلهتنا أو لنشتمنك ، ونشتم من يأمرك فذلك قوله تعالى : ﴿فيسبوا الله عدواً بغير علم ﴾ . وقال المحقق إسناده حسن (٢/ ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، ٥٩٥ برقم ٣٥٠) تحقيق : عبدالرحن محمد الحامد رقسها في المركز (١٠٦٢) . وهكذا أيضاً رواه الطبري في تفسيره (٢/ ٣٤ ، ٣٥ برقم ١٣٧٤) .

الوجوه، وقيل: كانوا يُصَرِّحون بسب الله عَدُواً وغُلواً في الكفرد، ، قال قَتَادةُ: كان المسلمون يسببون أصنام الكفارِ فيسبُّ الكفارُ الله بغير علم، فأنزل الله: ﴿ وَلا تَسُبُّوا الّذِيْنَ يَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللّهِ فَيَسَبُّوا اللّهَ عَدُواً بِغَيْرِ عِلْمٍ (٣χ٢) وقال أيضاً: كان المسلمون يسبون أوثان الكفارِ ، فيردون ذلك عليهم ، فنهاهم الله تعالى أن يستسبوا لربهم قوماً جهلة فيردون ذلك عليهم ، وذلك أنه في اللجاجةِ (ه) أن يسبُّ الجاهل من يعظمه مراغمة لعدوه إذا كان يعظمه أيضاً ، كها قال بعض الحمقى :

سُبُّوا عَلِيًّا كَمَا سَبُّوا عَتِيقًكُمْ كُفْراً بِكُفْرٍ وإياناً بإيانِ ١/١٩٨ / ١/١٨

الم أجد من قاله وأين .

⁽٢) من الآية (١٠٨) سورة الأنعام.

 ⁽٣) أخرجه ابن أبي حماتم في تفسيره عن قُـتادة بشهام اللفظ، وقال المحقق: إسناده صحيح،
 رسالة جامعية، تحقيق: عبدالرحمن محمد الحامد (٢/ ٥٩١ برقم ٧٥٧).

والطبري في الفسيره، عن قتادة أيضاً (١٢/ ٣٥ برقم ١٣٧٤١) .

وذكره السيوطي في الدر ونسب إلى عبدالرزاق ، وعبد بن حميد ، وابن جرير وابن المنذر وابن ألي حاتم وأبي الشيخ عن قتادة ، انظر : «الدر المتثورة (٣/ ٣٣٩) .

⁽٤) أخرجه ابن أي حاتم في تفسيره عن قَتادة بنهام اللفظ وقال المحقق: «إسناده ضعيف» رسالة جامعية تفسير سورة الأنعام (٧/ ٩٣ ، برقم ٧٥٤).

والطبري في تفسيره عن قتادة أيضاً (١٢/ ٣٤ برقم ١٣٧٣٩) .

وأورده البخري في تفسيره (معالم التنزيل) (٣/ ١٨٦) .

وأورده ابن الجـوزي في تفـسيره عن قتادة .

النظر : (زاد المسيرة (٢/ ١٠٢) .

 ⁽٥) اللجاجة هي الخصومة من لج يلج وهو لجوج ، واللجلجة والتلجلج التردد في الكلام .
 انظر : ترتيب القاموس المحيط (٤/ ١٧٤ مادة لجج) .

⁽٦) لم أجد قائله .

وكما يقول بعض الجهال : مقابلة الفاسد بالفاسد وكما قد تُحملُ بعض جهال المسلمين الحمية على أن يسب عيسى إذا جاهره المحاربون بسب رسول الله على وهذا من الموجبات للقتل .

الطريقة الثانية : طريقة من فَرَّق بين سب الله وسب رسوله ، وذلك من وجوه :

أحدها: أن سب الله حقَّ عض لله ، وذلك يسقط(١) بالتوبة كالزنى والسرقة وشرب الخمر ، وسبُّ النبي على فيه حقان : لله وللعبد ، فلا(٢) يعلى يسقط حقَّ الآدميّ بالتوبة كالقتل في المحاربة ، هذا فرق القاضي أبي يعلى في خلافه(٢).

الثاني: أن النبي على تلحقه المعرّة بالسبّ ؛ لأنه غلوق ، وهو من جنس الآدميين الذين تلحقهم المعرّة والغضاضة بالسبّ والشتم ، وكذلك يشابون على سبهم ، ويعطيهم الله من حسنات الشاتم أو من عنده عوضاً على ما أصابهم من المصيبة بالشتم ، فمن سبه فقد انتقص حرمته ، والخالق سبحانه لا تلحقه معرة ولا غضاضة بذلك ، فإنه منزه عن لحوق المنافع والمضارّن ، كما قال سبحانه فيها يرويه عنه رسوله على عبادِي إنّكُمْ لَن تَبْلُغُوا ضُرّي فَتَضُرُونِي ، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِيْ

⁽١) في (ج) : الا يسقطه .

⁽٢) ئي (ج) : دولاء .

⁽٣) تقدم في أكثر من موضع .

⁽٤) في (ب) : الضررا .

فَتَنَفَعُونِيُ ١١٠ وإذا كان سبّ النبي على قد يُؤثّرُ انتقاصُه في النفوس ، وتلحقه بذلك معرَّةٌ وضَيْمٌ ١١٠ ، وربها كان سبباً للتنفير عنه ، وقلة هيبته ، وسقوط حرمته ، شرعت العقوبة على خصوص الفساد الحاصل بسبه ، فلا تسقط بالتوبة كالعقوبة على جميع الجرائم ، وأما سابُ الله سبحانه فإنه يضرُّ نفسهُ بمنزلةِ الكافر والمرتد ، فمتى تاب زال ضررُ نفسه فلا يقتل .

وهذا الفرق ذكره طوائف من المالكية والشافعية والحنابلة(٣) ، منهم القاضي عبدالوهاب بن نصر(١) ، والقاضي أبو يعلى(١) في الله جَرِّدِه(١) وأبو علي بن البناء(١) ، وابن عقيل (٨) ، وغيرهم ، وهو يتوجه مع قولنا : إن سبَّ النبي عَلَيْهِ حدَّ للَّهِ كالزني والسرقة .

يؤيدُ ذلك أن القذف بالكفر أعظم من القذف بالزنى ، ثم لم يُشرع على على الرمي بالزنى ، وذلك لأن المقذوف بالكفر

⁽١) هذا جزء من حديث قدمي طويل رواه مسلم في صحيحه عن أبي فر - رضي الله عنه - في كتباب البر والصلة والآداب ، باب تحريم النظلم (١٩٩٤/٤ برقم ٢٥٧٧) .

⁽٢) الضيم هو الظلم جمع ضيوم ، ضام حقه ويضيمه أي انتقصه .

انظر: ترتيب القاموس المحيط (٤٩/٤ مادة ضيم).

⁽٣) تأتي نصوص هؤلاء جميعاً في المسألة الرابعة في فصل افيمن سب الله تعالى، ص (١٠١٧).

 ⁽٤) هو القاضي أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي، شيخ المالكية في العراق،
 تقدمت ترجته في ص (٥٧٣).

⁽٥) تقدمت ترجته في ص (٢٠).

⁽٦) لم أعثر على هذا الكتاب .

⁽٧) تقدمت ترجمته في ص (٥٥٧).

⁽٨) تقدمت ترجته في ص (٢٢).

لا يلحقه العار الذي / يلحقه بالرمي بالزنى ، لأنه بها يُظهر من الإيهان ١٩٨/ب يُعلم كذبُ القاذف ، وبها يُظهره من التوبة تزول عنه تلك العرَّةُ ، بخلاف الزنى فإنه يُستَسَرُّ به ، ولا يمكنه إظهار البراءة منه ، ولا تزول معرَّتهُ في عُرف الناس عند إظهار التوبةِ ، فكذلك سابُّ الرسول يلَّحِق بالدين وأهلهِ من المعرةِ ما لا يلحقهم إذا سبَّ اللَّهَ ، لكون المنافي لسبُّ اللَّهِ ظاهراً معلوماً لكل أحدِ علماً يشتركُ فيه كلُّ الناسِ .

> الوجه الثالث : أن النبي على أنها يُسَبُّ على وجه الاستخفاف به سبّ الرسول يكون على والاستهانة ، وللنفوس الكافرة والمنافقة إلى ذلك داع : من جهة الحسد الاستخفاف على منا آتاه الله من فضلهِ ، ومن جهةِ المخالفةِ في دينهِ ، ومن جهةِ الانقهار وسسب الله تحت حكم دينه وشرعهِ ، ومن جهةِ المراغمة لأمتهِ ، وكل مفسدةٍ يكونُ يكون على مسذا الوجمه إليها داع فلابد من شرع العقوبة عليها حداً ، وكل ما شُرعت العقوبة عليه لم يَسقط بالتوبة كسائر الجرائم ، وأما سب الله سبحانه فإنه لا يقع في الغالب استخفافاً واستهانةً ، وإنها يقع تديناً واعتقاداً ، وليس للنفوس في الغالب داع إلى إيقاع السبِّ إلا عن اعتقادٍ ، يرونه تعظيمًا وتمجيداً ، وإذا كان كذلك لم يحتج خصوص السب إلى شرع زاجر ، بل هو نوع من الكفرِ ، فيقتل الإنسان عليه لردته وكفره ، إلا أن يتوبَ .

وهذا الوجه من نمط الذي قبله ، والفرق بينها أن ذلك بيان لأن مفسدة السب لا تزول بإظهار التوبة ، بخلاف مفسدة سب الله تعالى ، والشاني بيان لأن سب الرسول إليه داع طبَعي فيشرع الزَّجر عليه لخصوصه كشرب الخمر ، وسب الله تعالى ليس إليه داع طبَعي فلا يحتاج خصوصه إلى حد ذاجر كشرب البول وأكل الميتة والدم .

والوجه الرابع : أن سب النبي ﷺ حدٍّ وجب لسبُّ آدمي ميت لم يُعلم أنه عـفـا عنه ، وذلك لا يَسقط بالتوبة ، بخلاف سبِّ الله تعالى ، فإنه قــد عُلم أنه قد عفا عمن سبه إذا تاب، وذلك أن سبُّ الرسول مُــرَّدُّدٌّ في سنفوط حدِّهِ بالتوبةِ بين سب اللَّهِ وسبُّ سائر الأدميين ، فيجب إلحاقه بأشبه الأصلين به ، ومعلومٌ أن سبُّ الآدمي إنها لم تسقط ١١٥٥ عقوبته / ١/١٩٩ بالتوبة لأن حقوق الأدميين لا تسقط بالتوبة ، لأنهم ينتفعون باستيفاء حـقـوقـهم ، ولا ينتـفـعون بتوبة التائب ، فإذا تاب مَـنْ للآدمي عليه حقُّ قصاصِ أو قذفِ فإنَّ له أن يأخذه منه لينتفع به اشتفاء؟، ودَرْكَ ثَــاْرٍ وصــيانة عِرْضِ ، وحقّ الله قبد علم سيفيوطه بالتبوية ، لأنه سبحانه إنها أوجب الحقوق لينتفع بها العباد ، فإذا رجعوا إلى ما ينفعهم حصل مقصود الإيجاب، وحينتذِ فبلا ريب أن حرمة الرسول ألحقت بحرمة الله من جهةٍ التسغليظ ، لأن الطعنَ فيه طعنٌ في دين الله وكتابه ، وهو من الحلق الذين لا تسقط حقوقهم بالتوبة ، لأنهم يَتفعون باستيفاء الحقوق بمن هي عليه ، وقد ذكرنا ما دلَّ على ذلك من أن رسول الله ﷺ كان له أن يُعاقب من آذاه وإن جاءه تائباً ٣٠ ، وهو علي كما أنه بَلَّغ الرسالة لينتفع بها العبادُ فإذا تابوا ورجعوا إلى ما أمرهم به فقد حصل مقصوده، فهو أيضاً يتألَّم بأذاهم له، فله أن يعاقب من آذاه تحصيلاً لمصلحة نفسه، كما له:؛) أن يأكل ويشرب ، فإن تمكين البشر من استيفاء حقهِ ممن بغي عليه من جملة مصالح الإنسان ، ولولا ذلك لماتت النفوسُ غمًّا ، ثم إليه الحِيرةُ في العفوِ والانتقامِ ، فقد

⁽١) في (ج) : دنسقط، .

⁽٢) في المطبوعة انشفيا، .

⁽٣) انظر: ص (٢٢٣، ٢٥٠، ٢٧٦).

⁽٤) في (ج) : ذكيا أنه؛ .

تترجع عنده مصلحة الانتقام، فيكون فاعلاً لأمر مباح وحظ جائز، كما له أن يتنزوج النساء، وقد يترجع العفو ، والأنبياء عليهم السلام منهم من كان قد يترجّع عنده أحياناً الانتقام، ويشدد الله قلوبهم فيه حتى تكون أشد من الصخر كنوح وموسى ، ومنهم من كان يترجع عنده العفو فيلين الله قلوبهم فيه حتى تكون ألين من اللبن كإبراهيم وعيسى ، فإذا تعذر عفوه عن حقّه تعين استيفاره ، وإلا لَزِم إهدار حقه بالكليّة .

قـولهم : ﴿إِذَا سُقَطَ الْمُتَبَوعِ بِالْإِسْلَامِ فَالْتَابِعِ أُولَـٰكِۥ .

قلنا : هو تابع من حيث تغلَّظت عـقوبته ، لا من حيث إن له حقاً في الاستيفاء لا ينجبر بالتوبة .

قـولهــم : «ساب الـواحــد مــن الناس لا يختلف حــاله بين مــا قــبل الإسلام وبعده ، بخلاف سابً الرسولِ» .

عنه جوابان :

احدهما: المنع فإن سب الذميّ (١) للمسلم جائزٌ عنده ، لأنه يعتقد كفره / وضلاله ، وإنها بحرَّمه عنده العهد الذي بيننا وبينه فلا فرق بينهها ، ١٩١/ب وإن فُسرِض الكلام في سبّ خارج عن الدِّين مثل الرمي بالزنى والافتراء عليه ونحو ذلك ، فلا فرق في ذلك بين سب الرسول وسب الواحدِ من الأُمّةِ (١)، ولا ريب أن الكافر إذا أسلم صار أخاً للمسلمين يؤذيه ما يؤذيهم وصار معتقداً لحرمة أعراضهم، وزال المبيحُ لانتهاك أعراضهم، ومع ذلك لا يَسقط حقّ المشتوم بإسلامه، وقد تقدم هذا الوجه غير مرة (١).

⁽١) في (ب): ﴿ وَالْأَوْمِي ا

⁽٢) في (ج) : ﴿اللَّمَةُ .

⁽٣) انظر ص (٧٥٥ ، ٧٥٦).

الثاني : أن شاتم الواحد من الناس لو تاب وأظهر براءة المستوم وأثنى عليه ودعا له بعد رفعه إلى السلطان كان له أن يستوفي حدَّه مع ذلك، فلا فَرق بينه وبين شاتم الرسول إذا أظهر اعتقاد رسالته وعلو منزلته، وسبب ذلك أن إظهار مثل هذه التوبة لا يُزيل ما لحق المشتوم من الغضاضة والمعرَّة ، بل قد يَحمل ذلك على حوف العقوبة ، وتبقى آثار السب الأول جارحة ، فإن لم يكن المستوم من أخذ حقه بكلِّ حالٍ لم يندمل جرحه .

قــولهم : «القتل حق الرسالة، وأماره البشرية فــإنها لها حقوق البشرية والتوبة تقطعُ حق الرسالةِ» .

قلنا: لا نُسَلّم ذلك ، بل هو من حيث هو بشر مفضلٌ في بشريته على الأدميين تفضيلاً يوجب قتل سابه ، ولو كان القتل إنها وجب لكونه قدحاً في النبوة لكان مثل غيره من أنواع الكفر ، ولم يكن خصوص السب موجباً للقتل ، وقد قدّمنا من الأدلة ما يدلُّ على أن خصوص السب موجب للقتل ، وأنه ليس بمنزلة سائر أنواع الكفر، ومَن سَوَّى بين السابُّ للرسول وبين المُعرِضِ عن تصديقه فقط في العقوبة فقد خالف الكتاب والسنة الظاهرة والإجماع الماضي ، وخالف المعقول ، وسَوَّى بين الشيئين المتباينين ، وكون القاذف له لم يجب عليه مع القتل جلدُ ثهانين أوضح دليل على أن القتل عقوبة لخصوص السب ، وإلا كان قد اجتمع حقان : حقَّ للَّهِ وهو تكذيبُ رسولِهِ فيوجبُ القتل ، وحقَّ لرسولِه وهو سبهُ فيوجبُ القتل ، وحقَّ لرسولِه وهو سبهُ فيوجبُ المقتل على هذا / أن يجتمع عليه ١/٢٠٠

⁽١) في (ب): اوإنياا.

⁽٢) انظر ص (٧٦٩).

الحدّانِ ، كما لو ارتد وقذف مسلم (أو نقض العهد وقذف مسلم) (ز) وبعد التربة يُستوفى منه حدّ القذف (۲) ، فكان إنها للنبي الله أن يعاقب من سبه وجاء تائباً بالجلد فقط ، كما أنه ليس للإمام أن يُعاقب قاطع الطريق إذا جاء تائباً إلا بالقود ونحوه عا هو خالصُ حقّ الآدميّ ، ولو سلمنا أن القتل حقّ الرسالة فقط فهو ردّة معلّظة بها فيه ضرر أو نقضٌ معلّظ بها فيه ضرر ، كما لو اقترن بالنقض حرابٌ وفساد بالفعل من قطع طريق وزنى بمسلمة وغير ذلك ، فإن القتل هنا حقّ للّه ، ومع هذا لم يسقط بالتوبة والإسلام ، وهذا (۱) متحقق سواء قلنا إن ساب الله يقتل بعد التوبة أو لا يقتل كما تقدم تقريره (۱) .

قولهم : ﴿إِذَا أَسَلُّم سَقَطَ الْقَتُلُ الْمُتَّعِلُّتُ بِالرَّسَالَةِ ﴾ .

قلنا: هذا عنوعٌ ، أما إذا سَوينا بينه وبين سب الله فظاهرٌ ، وإن فرقنا فإن هذا شِبْهُ من باب فعل المحارب لله ورسوله الساعي في الأرض فساداً ، والحاجة داعيةٌ إلى رَدْع أمثاله كها تقدم (٥) ، وإن سَلَّمنا سقوط الحق المتعلق بالكفر بالرسالة ، لكن لم يسقط الحقّ المتعلق بشتم الرسول وسبه ، فإن هذه جنايةٌ زائدةٌ على نفس الرسول مع التزام تركها ، فإنَّ الذمي ملتزمٌ لنا أن لا يكفر به ، فكيف يُجعل لنا أن لا يكفر به ، فكيف يُجعل ما التزم تركه من جنس ما قد قررناه عليه ؟ وجماعُ الأمر أن هذه

⁽١) ليس في (ج) ولا المطبوعة .

⁽٢) من أصباب حداً ثم أرتد ثم أسلم أقيم عليه حده . وأما ما فعله في ردته فقد سُثل الإمام أحد عن رجل ارتد فقتل النفس ثم لحق بدار الحرب ، فأخذه المسلمون، فقال : تقام عليه الحدود.

انظر : ﴿المغنى (١٠١/١٠).

⁽٣) في (ب) و (ج) زيادة : اللَّاخِذَا .

⁽٤) انظر ص (٨٤٩) وما بعدها.

⁽٥) انظر ص (٧١٤) وما بعدها.

الجناية على الرسالة (١) نقضٌ يتضمنُ حراباً وفساداً أو ردةٌ تضمنت فساداً وحراباً ، وسقوطُ القتل عن مثل هذا ممنوعٌ كما تقدم (٢) .

قــولهم : دحق البشرية انغــمــر في حق الرسالة ، وحق الآدمي انغمر في حق اللّــه .

قلنا: هذه دعوى محضة ، ولو كان كذلك لما جاز للنبي على العفو عمن سبه ، ولا جاز عقوبته بعد مجيئه تائباً ، ولا احتيج خصوص السب أن يُشرَد بذكر العقوبة ، لِعِلْم كلِّ أحدٍ أن سب الرسول أغلظ من الكفر به، فلما جاءت الأحاديث والآثار في خصوص سبًّ الرسولِ بالقتل عُلم أن ذلك لخاصة في / السبًّ وإن اندرج في عموم الكفر .

وأيضاً ، فحق العبدِ لا ينغمر في حقّ اللهِ قَطُّ ، نعم العكسُ موجودٌ، كما تندرجُ عقوبةُ القاتِلِ والقاذفِ على عِصيانهِ للَّهِ في القَوَد وحدّ القذفِ(٢) ، أما أن يندرج حقَّ العبد في حق اللَّهِ فباطلٌ ، فإنَّ من جَنَى جناية واحدةً تعلَّق بها حقان: لله ولاَدميّ، ثم سقط حقُّ الله لم يَسقط حقُّ

⁽١) في (ج) زيادة : ﴿لَهُ ،

⁽۲) انظر : (۲۲۲).

 ⁽٣) إذا أصاب المحارب في حرابته عدة جرائم من قتل وزنى وشرب خمر وسرقة، فإذا تاب قبل
 القدرة عليه ، هل تكون هذه التوبة مختصة بإسقاط الحدود الخاصة بالحرابة فقط أم تشمل
 كل الحدود التي لزمته في حرابته ؟ في ذلك قولان للعلياء :

القول الأول : تُسقط هذه التوبة ما عليه من هذه الحدود عندا حد القذف ، ولا يختص بإسقاط حد الحرابة وحده ، وهو قول عند الشاقعية ، وهو المذهب عند الحنابلة .

القول الثاني : الحد الذي لا يختص بالمحاربة لايسقط عن المحارب بتوبته وهو مذهب الحنفية والمالكية وهو قول عند الشافعية وقول عند الحنابلة .

انظر: «المغني» (٣١٣/١٠ ، ٣١٤) المطبوع مع الشرح ، «مغني المحتاج» (١٨٣/٤ ، المنظر: «المغني المحتاج» (١٨٣/٤ ) .

الآدمي ، سواء كان من جنس (١) أو جنس ن كها لو جَنَى جنايات متفرقة كمن قَتَل في قطع الطريق ، فإنه إذا سقط عنه تَحَتَّم القتلِ لم يسقط عنه القود (١) ولو سرق سرقة ثم سقط عنه القطع لم يسقط عنه الغُرم بإجماع المسلمين ، حتى عند من قال : وإن القطع والغرم لا يجتمعان (١٠)، نعم إذا جننى جناية واحدة فيها حقان الله ولآدميّ : فإن كان موجب الحقين من جنس واحد تداخلا، وإن كانا من جنسين ففي التداخل خلافٌ معروف (١)،

⁽١) ق (ب) زيادة : ﴿ وَالْحِدِ ٤ .

⁽٢) في (ج) : الفتل؛ .

⁽٣) وهو قول الأحناف لأن عندهم لا يجتمع القبطع والضبان ، ذكر الكاسبان : قال أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ لا ضمان على شيء في السرقات،

انظر : «البدائع والصنائع» (١/ ٨٦) .

⁽٤) يحسن هنا أن أكتب ملخصاً عن التداخل في الحدود حتى تتضع على ضوفها المائل القادمة ، فأقول وبالله التوفيق إذا اجتمعت على شخص حدود من أجناس مختلفة فلا يخلو الحال من أمرين :

أولاً : أن يكون مع هذه الحدود المختلفة قتل .

قانياً: أن لا يكون معها قتل .

فإذا كان سعمها قبتل مسواء كان القتل قصاصاً أم حداً ، هل يكفي القتل وتدخل فيه بقية الحدود أم لابد من استيفاء الكل ؟ اختلف العلماء في ذلك .

فلهبت الحنفية والمالكية إلى أنه إذا اجتمعت الحدود من أجناس مختلفة ، وكان قبها قتل ، فالقبتل يجزىء عن ذلك كله ، ولا يُحد إلا في اجتباع القلف مع القبل ، فيُحدُّ للقلف قبل أن يقتل

وذهبت الشافعية إلى أنه إذا اجتمعت عليه حدود من أجناس غتلفة وكان فيها قتل استوفيت جيعاً ، ولايسقط بالقتل ما عداه .

وذهبت الحنابلة إلى أن الحدود إذا اجتمعت لم تخل من ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن تكون خالصة فه تعالى وفيها قتل مثل أن يسرق ويزني وهو عصن ، ويشرب الخمر ، ويقتل في المحاربة ، فهذا يقتل ، ويسقط سائرها .

القسم الثاني: الحدود الخالصة للآدمي، فهله تُستوق كلها، فيها قتل أم لا ، بخلاف حق الله فإنه مبني على المساعة . ويُسلأ بغير القبتل الأخف فبالأخف وجوباً ، فمن قذف وقطع صضواً ، وقتل مكافئاً مثلاً ، حُدَّ أولاً للقذف ، ثم قُطِعَ ثم قُتِلَ .

مشالُ الأولِ قتلُ المحاربِ فإنه يوجب القتل حقاً لله وللآدمي ، والقتل لا يتعدّد ، فمتى قتل لم يبق للآدمي حقّ في تركته من الدية ، وإن كان له أن يأخذ الدية إذا قتل عدة مقتولين فيقتل ببعضهم عند الشافعي وأحمد وغيرهما(۱) ، أما إن قلنا : «إن موجب العمد القود عيناً » فظاهر ، وإن قلنا : «إنّ موجبه أحد شيئينِ» ، فإنها ذاك حيث يمكن العفو، وهنا لايمكن العفو، فينا ، ووليي استيفائه الإمام ، لأن ولايته أعم ، ومثال الثاني: أخذُ المال سرقة وإتلافه ، فإنه موجب للقطع حداً لله ، وموجب للغرم حقاً لآدمي ، ولهذا قال الكوفيون : إن حدً

القسم الثالث: أن تجتمع حدود الله تعالى وحدود الآدمي وفيها قتل ، فإن حدود الله تعالى تعالى تدخل في القتل ، وأما حدود الآدمي فتُستوفى كلها ، ثم إن كان القتل حقاً لله تعالى استُوفيت الحقوق كلها متوالية ، لأنه لابد من فوات نفسه فلا فائدة في التأخير . وإن كان القتل حقاً للآدمي انتظرنا لاستيفاء الثاني بُراً، من الأول.

وإذا اجتمعت الحدود من أجناس مختلفة ، ولم يكن فيها قتل فذهب أكثر أهل العلم إلى أنها جميعاً تستوفى ، ويقام لكل واحد حد على حدة ، إلا أن المالكية قالوا : إذا اتحدت الحدود قدراً كحد الشرب والقلف تداخلت لأن كلاً ثهانون جلدة ، وقد ود عليهم ابن قدامة في قلماً كحد الشرب والقلف تداخلت لأن كلاً ثهانون الملدة ، وقد ود عليهم ابن قدامة في المغني على هذا الرأي ثم إذا ثبت باستيفاء الكل إذا اجتمعت الحدود ، وكانت من أجناس مختلفة وأيس فيها قتل قبأي العقوبات يُبدأ فيه خلاف وتفصيل موضعها كتب الفروع .

انظر: «المغني» (١٠/ ٣١٥ ـ ٣١٧)، «المبدع» (٩/ ٥٤ ـ ٥٦)، «بدائع الصنائع» (٧/ ٦٢، ٣٦)، «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للزيلمي (٣/ ٢٠٧)، «مواهب الجليسل» (٣/ ٣١٧)، «الفواكه الدواني» للنفراوي (٣/ ٢٨٩، ٣٩٦)، «مغني المحتاج» (٤/ ١٨٥). (١) انظر: مذهب الإمام الشافعي في «مغني المحتاج» (٤/ ١٨٣) ومذهب الإمام أحد في «المغنى» (١/ ٣١٩).

الآدمي يدخل في القطع فلا يجبُ(١)، وقال الأكثرون: بل يُغْرَم للآدمي ماله، وإن قُطعت يده(١)، وأما إذا جَنى جنايات متفرقة لكل جناية حدًّ، فإن كانت لله وهي من جنس واحد تداخلت بالاتفاق، وإن كانت من أجناس وفيها القتل تداخلت عند الجمهور، ولم تتداخل عند الشافعي، وإن كانت للآدميين(٣) لم تتداخل عند الجمهور، وعند مالك تتداخل في القتل، إلا حد القذف (١)، فهنا هذا الشاتم السابُ لا ريب أنه تعلق بشتمه حتى لله، وحتى لآدمي /، ونحن نقول : إنَّ موجب كل منها القتل، ومن يُنازعنا إما أن يقول: اندرج حتى الآدمي في حتى الله أو موجبه الجلد، فإذا قتل فلا كلام إلا عند من يقول : إن موجبه الجلد، فإذا قتل فلا كلام إلا عند من يقول : إن موجبه الجلد، فإذا قتل فلا كلام إلا عند من يقول : إن موجبه الجلد، فإذا تكنل فلا كلام النائر، بل النظائر تخالفه كها ذكرناه، والسنة تدل على خلافه، وإثبات حكم بلا أصل ولا نظير غير جائز، بل عنالفته للأصُول دليل على بُطُلانه.

وأيضاً ، فَهَبُ أَن هذا حدٌّ محضٌ لله ، لكن لِـمَ يُقالُ : ﴿إِنَّه يسقط بِالتوبة ﴾ ؟ وقد قدمنا أن الردة ونقض العهد نوعان : مجرَّدٌ ، ومعلَّظٌ ،

⁽١) هذا قبول أبي حنيفية وأبي يوسف وزفير ومحمد والثوري وابن شبرمة .

انظر : «أحكام القرآن، للجصاص (٤/ ٨٣) ، «البدائع والصنائع، (٧/ ٨٦) .

 ⁽٢) وهو قبول الحسن والزهري وحماد وأحمد قبوني النخصي وإليه ذهب الإمام أحمد وعثمان البتي والليث والشافعي

انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٤/ ٨٣) ، «الأحكام السلطانية» للهاوردي (٢٨٣) ، «الأحكام السلطانية» للقاضي أن يعل (٢٦٨) .

⁽٣) في (ج) : الأدمى ا

⁽٤) تقدم بيان ذلك في التعليق ص (٩٣٤).

⁽٥) في (ج) : اأسقط

فيا تَغَـلَّظ منه بيا يضر المسلمين يجب قـتـل صاحبه بكلّ حالٍ وإن تاب(١) ، وبيّنا أن السبَّ من هذا النوع .

وأيضاً ، فأقصى ما يُقال أن يلّحق هذا السبّ بسبّ اللّهِ ، وفيه من الخلاف ما سيأتي ذِكرُهُ إن شاء الله تعالى(١) .

وأما ما ذُكر من الفرق بين سبّ المسلم وسبّ الكافر فهو - وإن كان له توجه ، كما للتسوية بينهما في السقوط توجه أيضاً - فإنه معارِض بما يللًا على أن الكافر أولى بالقتل بكلّ حالٍ من المسلم ، وذلك أنّ الكافر قد ثبت المبيح لدمه وهو الكفر ، وإنها عصمه العهد ، وإظهاره السب لا ريب أنه عاربة للّه ورسوله وإفساد في الأرض ونكاية في المسلمين ، فقد تحقق الفساد من جهته ، وإظهاره التوبة بعد القدرة عليه لا يوثق بها كتوبة غيره من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً، بخلاف من عُلِمَ منه الإسلام وصدرت منه الكلمة من السب مع إمكان أنها لم تصدر عن اعتقادٍ، بل خرجت سفها أو غلطاً ، فإذا عاد إلى الإسلام - مع أنه لم يزل يتديّن به لم يعلم منه خلافه - كان أولى بقبولِ توبته ، لأنّ ذنبه أصغر ، وتوبته أقربُ إلى الصحة .

ثم إنه يُجاب عنه بأن إظهار المسلم تجديدُ الإسلام بمنزلةِ إظهارِ الندمي الإسلام ، لأن الذمي كان يزعه عن إظهار سبه ما أظهره من عقدِ الأمان كما يَزَع المسلم ما أظهره من عقد الإيان ، فإذا كان المسلمُ الآن إنها يظهر / عَقْد إيهان قد ظهر ما يدلُّ على فسادهِ فكذلك الذميّ إنها يُظهرُ عقدَ ٢٠١/ب

⁽۱) انظر ص (٦٩٦) وما بعدها.

⁽٢) وذلك في فصل دفيمن سب الله تعالى، في المسألة الرابعة ص (١٠١٧).

أمانٍ (١) قدد ظهر ما يدلُّ على فسادهِ ، فإنه من يتهم في أمانهِ يتهم في إيهانهِ ، ويكونُ منافقاً في الإيهان كها كان منافقاً في الأمان ، بل ربها كان حالُ هذا الذي تاب بعد معاينة السيف أشدُّ على المسلمين من حاله قبل التوية ، فإنه كان في ذلة الكفر ، والآنَ فإنَّهُ (rxr) يشرك المسلمين في ظاهر العزُّ مع ما ظهر من نفاقه وخُبته الذي لم يُظهر ما يدلُّ على زواله ، على أن في تعليل سبِّهِ(٤) بالزندقة نظراً ، فإن السبُّ أمرٌ ظاهرٌ أظهرهُ ولم يَظهر منه ما يدلُّ على استبطانه إياهُ قبل ذلك ، ومن الجائز أن يكون قد حَدَث له ما أوجب

نعم إن كان عن تكرر ذلك منه أو له دلالات على سوء العقيدة فهنا الزندقة ظاهرة ، لكن يقال : نحن نقتله لأمرين ، لكونه زنديقاً ، ولكونه سابًّا ، كما نقتل الذمي لكونه كافراً غير ذي عهد ، ولكونه سابًّا ، فإن الفرق بين المسلم والذمن في الزندقة لا يمنع اجتماعها في علة أحرى تقتضي كـون السبُّ موجبًا للقتل ، وإنَّ أحدث السابُّ اعتقاداً صحيحاً بعد ذلك، بل قد يقالُ : إنَّ السبُّ إذا كان موجباً للقتل قُتلَ صاحبهُ وإن كان صحيح الاعتقادِ في الباطن (٥٠ حال سبع كسبهِ لله تعالى ١١) وكالقذف في إيجابهِ للجلدِ (٧) وكسب جيع البشرِ (٨).

⁽١) في (ب): وإيبان،

⁽٢) ليس في (ب) .

⁽٣) ني (ج) زيادة : (قدة

⁽٤) كما ذَّهب إليه بعض المالكية أمثال ابن القاسم وغيره وقد تقدم ذلك غير مرة. (٥) في (ج) زيادة : (في) .

⁽٦) سيأتي حكم سب الله تعالى في المسألة الرابعة ص (١٠١٧).

٧٧) وذلك كما جاء في آية القلف: ﴿ وَاللَّهِ مَنْ يَرْمُونَ السَمْحَصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَة شُهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثُمَانِيْنَ جَلْدَة﴾ من الآية (٤) مسورة النور.

⁽٨) سب جميع البشر حدد حد الفرية أيضاً وهو ثهانون جلدة كها جاء عن الإمام أحد سأله حـرب فـقـال: قرجُل أفترى على رجل فـقـال: يا ابن كـذا وكـذا إلى آدم وحواءً ؟ فعظمه جــداً . وقال : ولم يَبْلغني فيه شيء ، وفعب إلى حد واحده .

انظر : «المبدع شرح المقنع» (٩٨/٩) .

وأما الفـرق الثـاني الذي مبناه على أن السب يوجب قتل المسلم حدّاً لأن مـفــسـدته لا تزول بسـقوطهِ بتجديد الإسلام ، بخلاف سبُّ الكافرِ ، فمضمونه أنَّا نُرَخُّص لأهل الذمة في إظهار السبُّ إذا أظهروا بعده الإسلام، ونَأْذَن لهم أن يشتموا ويسبوا ثم بعد ذلك يسلمون ، وما هذا إلا بمشابة أن يُقال : عِلْم الذميّ بأنه إذا زنى بمسلمة أو قطع الطريق أُخذ فـ قُتل إلا أن يُسلم يزَّعه عن هذه المفاسد، إلا أن يكون من يريد الإسلام ، وإذا أسلم فالإسلام يَجُبُّ ما كان قبله ، ومعلومٌ أن معنى هذا أن الذميّ يُحتملُ منه ما يقوله/ ويفعله من أنواع المحاربة والفساد إذا قصد أن يُسلم ٢٠٢١ بعده وأسلم ، ومعلومٌ أن هذا غير جائزٍ ، فإن الكلمة الواحدة من سب رســول الله ﷺ لا تُـحـــمل بإسلام ألوفٍ من الكفارِ ، وَلأَنْ يظهر دين الله ظهـ وراً يمنعُ أحـداً أن ينطق فـيــه بطعن أحبُّ إلى الله ورسولهِ من أن يدخل فيه أقوامٌ وهو منتهكٌ مستهانٌ ، وكثير عن يسبُّ الأنبياء من أهلِ الذمةِ قد يكون زنديقاً لا يبالي إلى أي دين انتسب ، فلا يُبالي أن ينال غرضه من السب ثم يظهر الإسلام كالمنافق سواء ، ثم هذا يوجب الطمع منهم في عِـرْضـه ، فإنه مـادام العـدو يرجـو أن يستبقى ولو بوجهٍ لم يزعه ذلك عن إظهار مقصوده في وقتٍ ما ثم إن ثبت ذلك عليه ورفع إلى السلطان وأمر بقـتله أظهـر الإســلام ، وإلا فـقــد حصل غرضهُ ، وكلُّ فسادٍ قُصد إزالتهُ بالكليةِ لم يُجعل لفاعله سبيلٌ إلى استبقائه بعد الأخذ كالزنى والسرقة وقطع الطريق فإن كان مقصودُ الشارع من تطهير الدارِ من ظهور كلمة الكفر والطعن في الدين أبلغ من مقصوده من تطهيرها من وجود هذه القبائح ابتغى أن يكون تحتم عقوبة من فعل ذلك أبلغ من تحتم عقوبة ھۇلاء .

وفقه هذا الجواب أن تعلم أن ظهور الطعن في الدين من سبّ الرسولِ ونحوه فسادٌ عريضٌ وراء مجرد الكفر ، فلا يكون حصول الإسلام ماحياً لذلك الفساد .

وأما الفرق الشالت قولهم: وإن الكافر لم يلتزم تحريم السبّ فباطلٌ ، فإنه لا فرق بين إظهاره لسبّ النبي الله وبين إظهاره لسبّ النبي الله وبين إظهاره لسبّ آحادٍ من المسلمين وبين سفك دمانهم وأخذ أموالهم ، فإنه لولا العهد لم يكن فرق عنده بيننا وبين سائر من يخالفه في دينه من المحاربين له، ومعلوم أنه يستحل ذلك كله منهم ، ثم إنه بالعهد صار بذلك مُحرَّماً عليه في دينه منا لأجل العهد فإذا فعل شيئاً من ذلك أقيم عليه حدَّه وإن أسلم ، سواء انتقض عهده بها يفعله أو لم ينتقض ، فتارة يجبُ عليه الحد مع بقاء العهد ٢٠٠/بكم لو سرق أو قذف مسلم) ، وتارة ينتقض عهده ولا حدَّ عليه فيصير / بمنائة المحاربين ، وتارة يجب عليه الحدُّ وينتقض عهده كها إذا سب الرسول أو زنى بمسلمة أو قطع الطريق على المسلمين ، فهنا يقتل وإن أسلم ، وعقوبة هذا النوع من الجنايات القتل حتماً كعقوبة القاتل في المحاربة من المسلمين جزاء له على ما فعل من الفساد الذي التزم بعقد الإيمان ان لا يفعله مع كون مثل ذلك الفساد موجباً للقتل ونكالاً لأمثاله عن فعل مثل هذا إذا علموا أنه لا يُترك صاحبه حتى يقتل .

فهذا هو الجواب عها ذكر من الحجج للمخالف ، مع أن فيها تقدم من كلامنا ما يُغني عن الجواب لمن تبينت له المآخذ ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

⁽١) في (ب) والأمان، .

## فصـــل

## في مَوَاضِعِ التَّوْبَةِ

## وَذَلِكَ مَنْنِيٌّ عَلَى التَّوْبَةِ مِنْ سَائِرِ الْجَرَائِمِ ، فَنَقُولُ :

توبة قاطع الطريسق

لا خلاف علمناه أن قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما كان حسلاً لله من تحتم القتل والصلب والنفي وقطع الرجل ، وكذلك قطع اليد عند عامة العلماء ، إلا في وجه لأصحاب الشافعي(١) ، وقد نص الله على ذلك بقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِم فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّه غَفُورٌ رَحِيْم (٢) ومعنى القدرة عليهم إمكان الحد عليهم لشبوته بالبينة أو الإقرار وكونهم في قبضة المسلمين ، فإذا تابوا قبل أن يُؤخذوا سقط ذلك عنهم .

توبة المرتد

وأما من لم يوجـد منه إلا مجردُ الردة وقـد أظهـرها فذلك أيضاً تُقبلُ توبتهُ عند العامة إلا ما يُـروىٰ عن الحسن(٣) ومن قيل إنه وافقه(١) .

> تربــة القاتل والقـــــاذف

وأما القاتل والقاذف فلا أعلم مخالفاً أن توبتهم لا تُسقط عنهم حق

 ⁽١) وهو أحد القولين عند الشافعية في المسألة . انظر : «نهاية المحتاج» (٨/٨) «بجيرمي على
 الخطيب» (٤/ ١٨٣) .

⁽٢) الآية (٣٤) سورة المائدة .

⁽٣) تقلمت ترجته ص (٦٤).

⁽٤) والذي وافق الحسن البصري في هله الرأي هو عبيد بن عمير وطاوس ، انظر أقوالهم في «الإشراف» لابن المنذر (٢٨/٢)، أيضاً في «المغني» (١٠/ ٧٤).

الأدمي ، بمعنى أنه إذا طالب بالقود وحدِّ القذف فله ذلك ، وإن كانوا قد تابوا قبل ذلك .

توبة النزان وأما الزاني والسارق والشاربُ فقد أطلق بعض أصحابنا أنه إذا تاب ونحسوه ونحسوه قبل أن يقام عليه الحدُّ، فهل يَسقط عنه الحدُّ؟ على روايتين :‹‹›

اصحهما: أنه يَسقط عنه الحد بمجرد التوبة ، ولا يُعتبر مع ذلك إصلاح العمل .

والثانية : لا يسقط ، ويكون من توبته تطهيره بالحدُّ .

وقيد بعضهم إذا تاب قبل ثبوت / حدّه عند الإمام ، وليس بين ١/٢٠٣ الكلامين خلاف في المعنى ، فإنه لا خلاف أنه لا يسقط في الموضع الذي لا يسقط حدّ المحارِب بتوبته ، وإن اختلفت عباراتهم : هل ذلك لعدم الحكم بصحة التوبة أو لإفضاء سقوط الحد إلى المفسدة ؟ فقال القاضي أبو يعلى وغيره وهو ممن أطلق الروايتين : التوبة غير محكوم بصحتها بعد قدرة الإمام عليه ، لجواز أن يكون أظهرها تقية من الإمام والحوف من عقوبته ، قال : ولهذا نقول في توبة الزاني والسارق والشارب : لا يُحكم بصحتها بعد عِلْم الإمام بحدّهم وثبوته عنده ، وإنها يُحكم بصحتها قبل ذلك ٢٠)

⁽۱) نص على هاتين الروايتين أبو الخطاب الكلواذاني . انظر : «الهداية» (۱۰۷/۲) . (۲) هذه المسألة نقلسها المقاضي عن «الشافي» لأبي بكر _ غلام الحلال _ كيا صرّح به شيخ الإسلام، ولم أعشر على هذا الكتباب ، إلا أن القباضي ذكر شبيها بهذه المسألة في الرواية الأولى عن توبة الزنديق ، وهي إظهار التوبة واستبطان الكفر ، قبارن بها جاء في «كتاب الروايتين والوجهين» (۲/ ۳۰۵) .

وأما بالنسبة لتفريق القاضي لصحة التوبة بين عِلْم الإمام بهم أو لا ؟ فقد أشار إليه أكثر من واحد .

انظر : «الفروع» (١٤٣/٦) ، «المبدع» (١٥٣/٩) ، «الإنصاف» (١٠٢/١٠) .

قال: وقد ذكره أبو بكر(۱) في الشّافِي ۱(۱) فيقال: إذا تاب يعني الزاني بعد أن قدر عليه فمن توبته أن يطهر بالرجم أو الجلد، وإذا تاب قبل أن يقدر عليه قبلت توبته، فمأخذ القاضي أن نفس التوبة المحكوم بصحتها مسقطة للحد في كلّ موضع، فلم يحتج إلى التقييد هو ومن سلك طريقته من أصحابه مثل الشريف أبي جعفر(۱) وأبي الخطاب(۱)، ومأخذ أبي بكر وغيره الفرق بين ما قبل القدرة وبعدها في الجميع مع صحة التوبة بعد القدرة، ويكون الحد من تمام التوبة، فلهذا قيدوا، ولا فرق في الحكم بين القولين، والتقييد بذلك موجود في كلام الإمام أحمد، نقل عنه أبو الحارث(۱)، في سارق جاء تائباً ومعه السرقة فردها قبل أن يقدر عليه، قال: أم يُقطع(۱)، قال : قال الشعبي(۱): لبس على تائب قطع (۱)، وكذلك نقل

⁽١) هــو أبــو بكــر عبدالعــزيز بن جعفر بن أحمــد المعروف بــ اغــلام الخــلال) تقدمت ترجمته في (١٨).

⁽٢) وهو كتاب مؤلّف من نحو ثبانين جزء قاله القاضي أبو يعلى .

وقال الذهبي : «من نظر في كتابه «الشافي» عرف عمله من العلم لولا ما بَشَّعه بِغَضَّ بعض الأثمة مع أنه ثقة فيها ينقله» .

انظر: فسير أعلام النبلاء؛ (١٦/١٤٤).

⁽٣) هو الشريف عبدالحالق البغدادي تقدمت توجمته في ص (٢١).

⁽٤) هو أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلواذاني تقلمت ترجمته في ص (٢٢).

⁽٥) هو أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ .

من أجل أصحاب الإمام أحمد ، أكثر رواية المسائل عنه . وكان أبو عبدالله يأنس به ويقدمه ويكرمه . وكان له عنده موضع جليل . روى عنه مسائل كثيرة جداً وجَوَّدَ الرواية فيها . انظر ترجته في : قاريخ بغداده (١٢٨/٥) ، قطبقات الحنابلة » (١/ ٧٤) ، قالمنهج الأحمده (١/ ٣١٣) .

⁽٦) انظر : «كتاب الروايتين والوجهين؛ (٢/٤٠٤).

⁽٧) تقدمت ترجته في ص (١٢٥).

⁽٨) رواه عـبدالرزاق في مصنفه عن الشعبي (١١/١١٠ برقم ١٨٥٥١).

حنبل(١) ومهنّا(١) في السارق إذا جاء إلى الإمام تائباً : يُدْرَأُ عنه القطعُ ١٠٠٠ .

ونقل عنه الميموني(٤) في الرجل إذا اعترف بالزني أربع مرات ، ثم تاب قبل أن يُقام عليه الحد ، وذكر تاب قبل أن يُقام عليه الحد ، وذكر قصة ماعزده إذ وجد مس الحجر فهرب قال النبي على الحَمَّلُ تَرَكُتُمُ وَهُورًا)

- (١) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني تقدمت ترجمته ص (١٦) .
  - (٢) تقدمت ترجمته نی ص (٤٩٠).
- - (٤) هو أبو الحسن عبدالملك بن عبدالحميد بن مهران الميموني الرقمي (٠٠٠_ ٢٧٤) .
- الحافظ الفقيه ، تلميذ الإمام أحد ، من كبار الأثمة لأزم الإمام أحمد ثلاثاً وعشرين سنة ، وكان يكرمه ويحله . أخذ العلم أيضاً من إسحاق بن يوسف الأزرق ، وروح بن عبادة ، وصبدالله القحنبي وغيرهم . وروى عنه: النسائي وأبو عوانة الإسفرائيني ، وأبو بكر بن زياد النيسابوري وغيرهم .
- انظر ترجشه في : •طبيقات الحشابلة» (١/ ٢١٢ ـ ٢١٦) ، وتسلكرة الحضاطة (٢/ ٢٠٣ ، : ٢٠٤) ، فالمنهج الأحدة (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٢) ، فشنوات المذهب» (٢/ ١٦٥ ، ١٦٦) .
  - (٥) هو ماعز بن مالك الأسلمي تقدمت ترجمته في ص (١٣٧).
- (٦) هذا جزء من حمديث ورد في قبصة رجم ماعز بن مالك الأسلمي . رواه البخاري في كتاب الحمدود ، باب لا يرجم المجنون والمجنونة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . ولم يذكر دقمهلا تركتموه (١٢٠/١٢) برقم ٦٨١٥) .
- ورواه مسلم في «صحيحه» في كتاب الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزني عن أبي سعيد المخدري رضي الله عنه ولم يذكر : «هلا تركتموه» (٣/ ١٣٢٠ برقم ١٦٩٤) . وأبو داود في كتاب الحدود ، باب الرجم (٢٥/ ٣٧٨ ، ٣٧٩) .
- والترمذي في أبواب الحدود ، باب ما جاء في دره الحد عن المعترف إذا رجع وحسَّته (١٤٥٠ برقم ١٤٥٠) .
- والحاكم في «المستدرك»، في كتاب الحدود عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (٣٦٣/٤).
- والبغوي في شرح السنة في كتاب الإمارة ، باب الإقرار بالزنى قال : هذا حديث متفق على صحته (١٠/ ٢٨٨ برقم ٢٥٨٤)
- قال الحافظ ابن حمجر : أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه والترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضاً . انظر : الفتح، (١٢٧/١٢) .

قـال الميـمـوني : ونـاظـرته في مجلـيس آخـر ، قـال : إذا رجع عما أقـرَّ بـه لم يُرجم ، قلت : فإن تاب ؟ قـال : من توبتـه أن يُطَهَّـر بالرجم قـال : ودار بيني وبينه الكلام غير مـرةٍ أنه إذا رجع لم يُـقَم عليه، وإن تاب فمن / ٢٠٣/ب توبته أن يُطَهَّـر بالجلد() .

قال القاضي: والمذهب الصحيح أنه يسقط بالتوبة كما نقل أبو الحارث وحنبلُ ومهنا(۱).

فتلخص من هذا أنه إذا أظهر التوبة بعد أن ثبت عليه الحد عند الإمام بالبينة لم يسقط عنه الحد ، وأما إذار تاب قبل أن يقدر عليه - بأن يتوب قبل أخذه أو بعد إقراره الذي له أن يرجع عنه - ففيه روايتان (١) وقد صرح بذلك غير واحد من أثمة المذهب ، منهم الشيخ أبو عبدالله بن حامد (١) ، قال : فأما الزنى فإنه لا خلاف أنه فيها بينه وبين الله تصح توبته منه (١) .

⁽١) ذكر هذه المناظرة القاضي أبو يعل . انظر : «الأحكام السلطانية» (٢٦٦) .

 ⁽۲) ووجه ذلك _ كها شرح القباضي _ أنه حمد وجب على غير وجه السمي في الأرض بالفساد وهو حق لله _ عمر وجل _ فسقط بالتوبة . انظر : «كتاب الروايتين والوجهين» (۲/ ۴۰۶) .

⁽٣) ني (ب) ر (ج) : ﴿إِنَّهُ .

⁽٤) انظر الروايتين في الإنصاف (١٠/١٦٣).

⁽٥) هو أبو عبدالله الحسن بن حامد بن علي البغدادي (٠٠٠ ـ ٤٠٣ هـ). إمام الحنابلة في زمانه، ومدرسهم ومفتيهم . كان يسمى: «ابن حامد الورّاق» لأنه كان ينسخ ويقتات من أجرته . أخد المعلم عن أبي بكر الشافعي ، وأبي بكر بن مالك ، وأبي بكر النجاد وغيرهم . ومن أجلّ تلاميده القاضي أبو يعلى بن الفراء . ومن مصنفاته الكبار «الجامع في الملهب» نحو أربع الاجوبة و «شرح الحرقي» وغيرها . وكان كثير الحج توفي بقرب واقصة واجعاً من مكة بعد أداء مناسك الحج .

انظر ترجته في : قاريخ بغداده (٣٠٣/٧) ، قطبقات الحسنابلة، (٢/ ١٧١ ـ ١٧٧) ، قالمنتظم، (٢/ ٢٦٢ ، ٢٦٤) ، قالمنه الأحسد، (٢/ ٩٨ ـ ١٠١)، قشلوات اللهب، (٢/ ٢٦٦ ، ١٦٧) .

⁽٦) لم أجد نص الشيخ ابن حامد، ولكن أشار إليه ابن مفلح، انظر: «المبدع» (٩/ ١٥٣).

فأما إذا تاب الزاني وقد رُفع إلى الإمام فقول واحدٌ ، لا يسقط الحد، فأما إن تاب بحضرة الإمام فإنه ينظر ، فإن كان بإقرار منه ففيه روايتان(۱) وإن كان ذلك ببينةٍ فقولٌ واحدٌ : لا يسقط ، لأنه إذا قامت البينة عليه بالزنى فقد وجب القضاء بالبينة(۱) والإقرار بخلاف البينة ، لأنه إذا رجع عن إقراره قبل منه(۱) .

وقال في السرقة: لا خلاف أن الحق الذي لله يسقط بالتوبة ، سواءً تاب قبل القطع أو بعده ، وإنها الخلاف فيمن تاب قبل إقامة الحد ، فإن كان ذلك قبل أن يُرفع إلى الإمام سقط الحد سواءً رفع إلى الإمام أو لم يرفع وأما إذا تاب بعد أن رفع إلى الإمام فلا يسقط الحد عنه ، لأنه حقَّ يتعلق بالإمام فلا يجوز تركهن .

قال : وكذلك المحاربُ إذا تاب من حق الله ، وقد قدمناه أنا إذا

⁽١) كما تقلم الآن .

⁽٢) قبال الإمام أحمد: فتدرأ الجدود بالشبهات ، فإذا صار إلى السلطان ، وصبح عنده الأمر بالبينسة أو الاعستراف وجب عليه إقامته عند ذلك؟ . انظر: فالفروع، (١٢٧/١) ، فالانصاف، (١٢٧/١٠) .

 ⁽٣) هذا قبول أكثر الفشهاء، قبال ابن أبي لبيل وداود: لا يقبل رجوعه لأنه لو أقر لآدمي
 بقصاص أو حق ، لم يقبل رجوعه عنه . انظر : «المغنى» (٢٨٧/١٠) .

⁽٤) يجوز العضو عن الحدود والتجاوز عنها قبل الرفع إلى الإمام ، وأما إذا رُفع إلى الإمام وثبت الحد فلا يجوز فهي التجاوز والعفو ، وذلك كيا جاء في الحديث عن عبدالله بن عمرو بن العماص أن رسول الله صلى قال : «تعافوا الحدود فيها بينكم ، فيا بلغني من حد فقد وجب» رواه أبو داود في سننه في كتاب الحدود ، باب يعفى عن الحدود ما لم تبلغ السلطان (١٩/ ٣١٧) .

وقبال الإمام أحمد : فإذا رفع إليه (أي السلطان) لم يبق لراضعه عنفوه . انظر : «الفروع» (٦/ ١٢٧)

⁽٥) انظر : ص (٩٤١).

قلنا يسقط الحد عن غير قُطَّاع الطريق بالتوبة ، فإنه يكفي مجرد التوبة ، وهذا هو المشهور من المذهب ، كما يكفي ذلك في قطاع الطريق(١) .

وفيه وجة ثاني: أنه لابد من إصلاح العمل مع التربة (۱) وعلى هذا فقد قيل: يعتبر مُضي مدة يعلم بها صدق توبته وصلاح نيته، وليست مقدرة بمدة معلومة، لأن التوقيت يفتقر إلى توقيف، ويُتَحرّج أن يعتبر مُضِيًّ سنة، كما نصَّ عليه الإمام أحد (۱) في توبة الداعي إلى البدعة (۱) أنه

⁽١) تقدم بيان ذلك ص (١٧٨) .

⁽٢) ذكر هذا الوجه أبو الخطاب عن الإمام أحمد ، انظر : اللغني، (١٢/ ٨١) .

 ⁽٣) قال ابن قدامة : (وقد ذكر البقاضي أن النائب من البدعة يعتبر له مضي سنة لحديث صبيغ
 رواه أحمد في الورع) .

انظر : (المغنى) (١٢/ ٨٢) .

⁽٤) البدعة ـ بالكسر ـ الحدث في الدين بعد الإكبال ، أو ما استحدث بعد النبي ي من الأهواء والأعيال . انظر : ترتيب القاموس (١/ ٢٣٠ مادة بدع) .

هل تقبل توبة صاحب البدعة أم لا ؟ اختلف فيه العلماء ، فذهب البعض إلى أن توبة المبتدع لا تقبل . وهذه رواية عن الإمام أحمد : لا تقبل توبة داعية إلى بدعة مضلة . ذكره القاضى وهو اختيار أبي إسحاق بن شاقلا .

وذكر شيخ الإسلام أنه ذهبت طائفة من الناس إلى القول بأن توبة الداعي إلى البدعة لا تقبل . وهولاء ينتسبون إلى السنة والحديث ، وليسوا من العلماء بذلك كأبي على الأهوازي وأمشاله عن لا يميزون بين الأحاديث الصحيحة والموضوعة .

ويرى شيخ الإسلام أن توبة المبتدع مقبولة ، ويحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَنْ يَشْرُ أَنْ يَشْرُكُ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُرْنَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءَ الآية (٤٨) سورة النساء ، ويما روي عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿أَوْلَ لِكَ اللَّذِينَ يَدْعُونَ يَتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيَّهُمْ أَقْرَبُ الْآيَةِ (٥٧) سورة الإسراء قال : «كان ناس من الإنس يعبدون ناساً من الجن فأسلم أولئك الجن، والإنس يعبدونهم ، ففي هذا أنه لم يضر الذين أسلموا عبادة غيرهم ، وإن كانوا هم أضلوهم أولاً .

ورد على المخالف قائلاً: (ومن قال: إن الله _ عز وجل _ لا يقبل توبة المبتدع مطلقاً فقد غلط غلطاً مُنكراً». والصحيح أن التوبة من البلعة مقبولة وتكون بالاعتراف بها، والرجوع عنها، واعتقاد ضد ما كان يُمتقد فيها. وأن يجتنب من كان يواليه من أهل البدع، ويوالى من كان يواليه من أهل البدع، ويوالى من كان يعاديه من أهل السنة.

يعتبر(١) فيه مُضِيُّ سنةٍ ، اتباعاً لما أمر به عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _ في قضيةِ صَبيع بن عِسْل (٢) فإنه تاب عنده ثم نفاه إلى البصرة وأمر المسلمين بهجره ، فلما حال اكحول ولم يظهر منه إلا حيرٌ / أمر المسلمين بكلامه(٢) ١/٢٠٤ وهذه قبضيةٌ مشهورةٌ بين الصحابة ، هذه طريقةُ أكثر أصحابنان .

(١) في (ج) : ايتعينا .

(٢) هو صَّبِيغ ـ على وزن عظيم ـ بن عِسْل ، ويقال بالتصغير صُبَيِّع بن عسل التميمي . قصته مروية بطرق متعددة في بعضها مطولة وأحرى غتصرة ، فروى البزار عن طريق سعيد بن المسيب ما خلاصته : أن صبيغ التميمي جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ وسَأَلُ عَن قَــُولُـه تَـعِّـَالَى : ﴿وَالـذَّارِيَاتِ ذَرَواً فَالْحَــامِلاتِ وِقُــراً فَالْــجَــارِيَاتِ يُشــراً فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْراً ﴾ الآيات (١، ٢، ٣، ٤) سورة الذاريات ، فأجاب على ذلك وقال : لولا أن سمعت رسول الل ﷺ يقوله ما قلته اثم أمر به فضُرب مئة ، وجعله في بيت فلما برأ دعـا به فضُـرب منة أخرى وحمله على قتب، وكتب إلى أبي موسى الأشعري أن امنغ الناس مجالسته ، فلم يزل كـذلك حـتى أتى أبا موسى فحلف له بالأبيان المغلَّظة ما يجد في نفسم مما كمان يجد شميناً فكتب في ذلك إلى عمر، فكتب عمر ما أخاله إلا قد صدق فخلُّ بينه وبين الناس .

وروى اللالكائي عن سليهان نحوه .

وأورده ابن كمثير في تفسير سورة الذاريات من طريق البـزار وقــال : «فهذا الحديث ضعيف رفعه ، وأقرب ما فيه أنه موقوف على عمر _ رضي الله عنه _ فإن قصة صبيغ بن عسل مشهورة مع عمر رضي الله عنه، وإنها ضربه لأنه ظهر له من أمره فيها يسأل تعنتاً وعناداً . وأورده الحيشمي في «كنشف الأستبار»، في تفسير سورة الذاريات من أمره فيها يسأل تعنتاً و عناداً .

وقبال في «مجمع الزوائد» : «رواه البيزار وفيه أبو بكر بن أبي سبرة وهو متروك» . انظر: «البحر الزّحار) (٢٢/١) برقم ٢٢٩) . «شرح أصول الاعتبقاد) للبلالكياتي (٤/ ٦٣٥ برقم ١١٣٨)، فتفسير ابن كثيرة (٤/ ٢٣١، ٢٣٢). فكشف الأستارة (٣/ ٦٩، ٧٠)، ومجمع الزوائدة (٧/ ١٢٢ ، ١٢٣) ، والإصابة، (٣/ ٤٥٨ ـ ٤٦٠)

(٣) وعـقّـب ابن قــدامة على قصــة صبيـمغ فقال : •وما ورد عن عمر في حقّ صبيغ إنها كان لاثه تائب من بدعة وكانت توبته بسبب الضرب والهجران . فيحتمل أنه أظهر التوبة تستراً . انظر : دَالْمُغْنَى ( ١٢/ ٨٢) .

(٤) وقد نقله ابن قدامة عن أن الخطاب والقاضي أبي يعلى .

انظر : «المغنى» (۱۲/۸۱ ، ۸۲) .

انظر تفاصيل هذه المسألة في: «المغنى» (١٢/ ٨٧ ، ٨٣) ، «دقائق التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ (٢١/ ٢٦٩. ٢٧١) ، دمجموع فتساوى شيخ الإسلام؛ (١١/ ١٨٤ ، ١٨٥) ، الرامع الأوار البهية؛ للسفاريني (١/ ٣٩٥) .

وظاهر طريقة أبي بكر(۱) أنه يُفَرَّق بين التوبة قبل أن يُقِرَّ بأن يجيء تائباً _ وبين أن يُسقِرَّ ثم يتوب ؛ لأن أحمد _ رضي الله عنه _ إنها أسقط الحدَّ عمن جاء تائباً(۲) فأما إذا أقر ثم تاب فقد رجع أحمد عن القول بسقوط الحدر .

وللشافعي أيضاً في سقوط سائر الحدود غير حد المحارب بالتوبة قبل قولان أصحها أنه يسقط(١) لكن حد المحارب يسقط بإظهار التوبة قبل المقدرة ، وحد غيره لا يسقط بالتوبة حتى يقترن بها الاصلاح في زمن يوثق بتوبته ، وقيل : مدة ذلك سنةً(٥) .

وهكذا ذكر العراقيون من أصحابه ، وذكر بعض الخراسانيين أن في توبة المحارب وغيره بعد الظفر قبولين إذا اقترن بها الإصلاح ، واستشكلوا ذلك فيها إذا أنشأ التوبة حيث أُخذ لإقامة الحد ، فإنه لا يُؤخّر حتى يُصلِح العمل() .

ومذهب أبي حنيفة(٧) ومالك (٨) أنه لا يسقط بالتوبة ، وذكر بعضهم أن ذلك إجماعٌ ، وإنها هو إجماعٌ في التوبة بعد ثبوت الحدِّ .

⁽١) وهو اغلام الخلال؛ كما تقدم .

⁽٢) كما تقدم في ص (٩٤٣) برواية أبي الحارث وحنبل .

 ⁽٣) وفيه روايتان الرواية الأولى: يصح الرجوع بعد الإقرار في جميع الحدود وهو المدهب ،
 وفي عيهون المسائل يقبل رجوعه في الزنى فقط . انظر : «الإنصاف» (١٦٣/١٠) .

⁽٤) انظر قبول الشناف عن هنذا في االأحكام السلطانية؛ للماوردي ص (٧٩) أيضا ص (٢٨١) .

 ⁽٥) وعـقب عليه ابـن قدامـة في المغـني، وقال : اهـذا توقيت بغير توقيف فلا يجوزا انظر : المغنى، (٣١٣/١٠) .

 ⁽٦) ذكر الإمام النووي أقوال أثمة المذهب الشافعي في هذه المسألة بالتفصيل وقال : إن الرافعي ربّح مـلـهـب العراقيين . انظر : (دوضة الطالبين) (١٥٨/١٠) .

⁽٧) عند الأحناف إذا تباب السبارق قبل أن يظفر به ، ورد المال إلى صاحبه يسقط عنه القطع بخلاف سائر الحدود أنها لا تسقط بالتوبة، انظر التفاصيل في: وبدائم الصنائم، (٧٦/٧) .

 ⁽A) قبال ابن العبري من المالكية: •إن التوبة قبل القدرة تُسقط حقوق الله وحقوق الأدمي ، إلا أن يكون بينده مبال يُعبرف ، أو يقنوم ولي بطلب دمنه فله أخذه والقصاص منه ، أنظر :
 «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٢٠٠) .

## فصـــــل

إذا تلخص ذلك فسمن سب الرسول على السلطان ، وثبت ذلك عليه بالبينة ، ثم أظهر التوبة ، لم يسقط عنه الحدُّ عند من يقول : فإنه يقتلُ حداً (١) سواء تاب قبل أداء البينة أو بعد أداء البينة ، لأن هذه توبة بعد أخذه والقدرة عليه ، فهو كها لو تاب قاطع الطريق والزاني والسارق في هذه الحال ، وكذلك لو تاب بعد أن أريد رفعه إلى السلطان والبينة بذلك محكنة ، وهذا لا ريب فيه ، والذمي في ذلك كالملّي إذا قيل : وإنه يُقتل حداً ، كما قررناه (١) .

تربت بعد وأما إن (٣) أقر بالسب ثم تاب أو جاء تائباً منه ، فذهب المالكية أنه الإسلام ... يُقتل أيضاً ، لأنه حدَّ من الحدود ، والحدود لا تسقط عندهم بالتوبة قبل القدرة ولا بعدها(١) ولهم في الزنديق إذا جاء تائباً قولان(١٠) ، لكن قال القاضي عياض : فمسألة الساب أقوى لا يتُصور فيها الخلاف ، لأنه حقَّ يتعلق بالنبي على ، ولأمت بسببه ، لا تُسقطه(١) التوبة كسائر حقوق الأدمين ١٠٥٠) وكذلك يقول / مَن يرى أنه يقتله حداً كما يقرر الجمهور ، ١٠٠٤/ب

توبة الساب بعسد ثبوته

⁽١) وهو مـذهب المالكية وذكر القاضي عياض أنه قول السلف وجمهور العلياء ، انظر : «الشفا» (٢ ٢٥٤/٢) . (٢) يتن ذلك شبيخ الاسلام رحمه الله في الطريقية الخامسة من طرق الاستدلال على تحتم قتل

 ⁽٢) ييّن ذلك شيئ الإسلام رحمه الله في الطريقة الخامسة من طرق الاستدلال على تحتم قتل.
 الذمي والمسلم بالسب، انظر ص (٧٦٠) وما بعدها.

⁽٣) في (ب) : دإذا» . (٤) انظر : دالشفا» (٢/٤٥٢).

 ⁽٥) القبول الأول رواية ابن القاسم عن سالك والقول الثاني رواية ابن نافع عنه وهو اختيار ابن

⁽٥) القــول الاول روايــة ابن القــاسـم عن مــالك والقول الثاني روايه ابن نافع عنه وهو اختيار اب عبدالحكم ، انظر دالبيان والتحصيال، (٤٠٩/١٦) .

 ⁽٦) في (ج): الا يسقط بالتربة؛
 (٧) انظر: الشفاء (٢/ ٢٥٥).

و راى أن التورية لا تسقط الحد بحال كأحد قولي الشافعي وإحدى الروايتين عَن أحمد() وأما على المشهور في المذهبين _ من أن التوبة قبل القدرة تُسقط الحدد) _ فقد ذكرنا أنها ذاك في حدود الله _ سبحانه وتعالى _ فأما حدود الأدميين من القود وحد القذف فبلا تسقط بالتوبة ، فعلى هذا لا يسقط القبتل عنه وإن تاب قبل القدرة كما لا يسقط القتل قوداً عن قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة الأنه حتَّى آدمى ميت ، فأشب القود وحدَّ القذف ، وهذا قول القاضي أبي يعلى (٣) وغيره ، وهو مبنى على أن قتله حقَّ لأدمى، وأنه لم يعف عنه ، ولا يسقط إلا بالعفو ، وهو قول من يُفرق بين من سَبّ الله ومن سبّ رسوله . وأما من سُوّى بين مَن سب الله ومن سب رسوله وقال: (إن الحدود تسقط بالتوبة قبل القدرة) فإنه يسقط القتل هناء لأنه حدّ من الحدود الواجبة الله تعالى تاب صاحبه قبل القدرة عليه ، وهذا موجبُ قـول من قـال : إن توبته تنفعه فيها بينه وبين اللَّه ، ويسقط عنه حــق الرسول في الآخرة، وقد صرح (بذلك)(١) غير واحد من أصحابنا وغيرهم (٥) ، لأن التوبة المسقطة لحق الله وحق العبد، وجدت قبل أخذه لإقامة الحد عليه ، وذلك أن هذا الحد ليس له عَاف عنه، فإن لم تكن التوبة مسقطة له لزم أن يكون من الحدود ما لا تسقطه توبةً قبل القدرة ولا عـ فــوّ، وليـس لهذا نظيّر، نعم لو كان الرسول ﷺ حياً لتوجه أن يُقال:

⁽١) تقدم ذلك في ص (٥٧٨).

⁽٢) تقدم بيان ذلك في ص (٧٤٤).

 ⁽٣) ذكره القاضي أبو يعمل في معرض الحديث عن آية الحرابة . انظر : •شرح مختصر الحرقي•
 للقاضي أبي يعمل (٢/ ٥٢١) .

⁽٤) ليس في (ج) .

⁽٥) قارن بيا جاء في اللغني؛ (١٠/ ٢٢٣) .

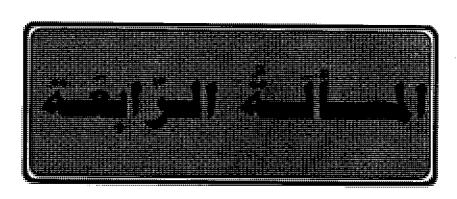
لا يسقط الحدُّ إلا بعفوه بكل حالٍ .

وأما إن أُخذ وثبت السب بإقراره ، ثم تاب أو جاء فأقر بالسب غير مظهر للتوبة ثم تاب، فذلك مبني على جواز رجوعه عن هذا الإقرار فإذا لم يقبل رجوعه أقيم عليه الحد بلا تردد ، وإن قبل رجوعه وأسقط الحد عمن جاء تائباً فني سقوطه عن هذا الوجهان المتقدمان ، وإن أقيم الحد على من جاء تائباً فعلى هذا أولى ، والقول في الذمي إذا جاء مسلماً مُعترفاً أو أسلم بعد إقراره كذلك .

فهذا ما يتعلق بالتوبة من السب ذكرنا ما حَضَـرَنا ذكره كها يسره / ١/٢٠٥ الله سبحانه وتعالى .

وقد حان أن نذكر المسألة الرابعة ، فنقول :





## الْمَسْأَلَتُ الرَّابِـعَةُ

## نِي بَيَانِ السُّبُّ الْمَكْمُوْرِ ، وَالضَّرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُجَرِّدِ الْكُفْرِ

وَقَبْلَ ذَلِكَ لَابُدُّ مِنْ تَقْلِيْم مُقَدَّمَةٍ ، وَقَدْ كَانَ يَكِيْقُ أَنْ تُذْكَرَ فِي أَوْلِ الْمَسْأَلَةِ الأولسى ، وَذِكْسُرُهَا هُنا مُنَاسِبٌ أيضاً ، لِينْكَشِفَ سِرُّ الْمَسْأَلَة

النب كفر في الباطسن وفي الظاهـر - 9

وذلك أن نقول: إن سب الله أو سب رسوله كفرٌ ظاهراً وباطناً ، وسواء كان السابُ يعتقد أن ذلك محرَّمٌ ، أو كان مستحلاً له(١) ، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده ، هذا مذهب الفقهاء ومائر أهل السنة القائلين بأن الإيهانَ قولٌ وعملٌ(١).

وقد قال الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، المعروف بابن راهويه (٣) وهو أحد الأثمة ، يعدل بالشافعي وأحد : قد أجمع المسلمون أنّ من سب الله أو سب رسوله الله أو دفع شيئاً عما أنزل الله أو قتل نبياً من أنبياء الله أنه كافرٌ بذلك وإن كان مُقِرّاً بكل ما أنزل الله (١) .

وكذلك قال محمد بن سُخنون(١) _ وهو أحد الأثمة من أصحاب

⁽١) قىوله: «أو كان مستحلاً فيه إشارة إلى المرجئة اللين قالوا: إن الإيهان هو التصديق فقط، والشتم لا ينافي التصديق، وإنها يكفر الشائم لاستحلاله السب، فاعتقاده حل السب هو تكذيب للرسول على فهو كفر بهذا التكذيب، وليس بتلك الإهانة التي هي السب، وسيأتي مزيد تفصيل في الرد على شبهة المرجئة في ص (٩٦٦).

⁽٢) تقدم ذلك في تعريف الإيهان ص (٧٠٢) .

⁽٣) تقلمت ترجمته في ص (١٣).

⁽٤) لم أجد قول إسحاق بن راهويه .

⁽٥) تقدمت ترجته في ص (١٥).

مالك، وزمنه قريبٌ من هذه الطبقة _: «أجمع العلماء أن شاتم النبي ﷺ المنتقص له كافر، والوعيد جارٍ عليه بعذاب الله ، وحُكمه عند الأُمة القتل، ومن شكَّ في كفره وعذابه كفرَه(١).

وقد نص على مثل هذا غير واحد من الأثمة ، قال أحمد في رواية عبدالله (۱) • في رجل قال لرجل يا ابن كذا وكذا ـ أعني أنت ومن خلقك ـ هذا مرتد عن الإسلام يضرب عنقه (۱) ، وقال في رواية عبدالله وأبي طالب (۱) : من شتم النبي على قتل ، وذلك أنه إذا شتم فقد ارتد عن الإسلام ، ولا يشتم مسلم النبي الله (۱) فبين أن هذا مرتد ، وأن المسلم لا يتصور أن يشتم وهو مسلم .

وكذلك نقل عن الشافعي أنه سئل عمن هَـزَل بشيء من آياتِ اللَّـهِ

ـ تعـالى ـ أنه قـال: هو كافرٌ ، واستدل بقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَــاتِهِ

وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَــرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَــانِكُمْ ﴿ ١٧ ٢٧ ).

⁽١) انظر : «الشقاء (٢/ ٢١٥ ، ٢١٦) .

⁽٢) تقدمت ترجته في ص (١٧).

⁽٣) انظر: قمسائل الإمام أحمد، برواية ابنه عبدالله (ص ٤٣١ برقم ١٥٥٦).

⁽٤) هو أبو طالب عصمة بن أبي عصمة العسكري (٢٠٠ ـ ٢٤٤) تلميذ الإمام أحمد . كان صالحاً . صحب الإمام أحمد قليماً إلى أن مات . وروى عنه مسائل جياد . وحدث عنه جاعة منهم أبو حفص عمر بن رجاء .

انظر ترجته في : قطبقات الحنابلة؛ (١/ ٢٤٦) ، قالمنهج الأعمد؛ (١/ ١٧١ ، ١٧٩) .

 ⁽٥) تقدمت رواية عبدالله في ص (٥٥١).
 (٦) من الآيتين (٦٥، ٦٦) سورة التوبة .

⁽٧) لم أجد نص الإمام الشافعي على هذا ، إلا أن كتب الشافعية تذكر بأن الاستهزاء من أسباب الردة . انظر : «روضة الطالبين» (١٠/١٠) ، «فتح الجواد» (٢٣٧/٢) .

وكذلك قبال أصبحابنا وغيرهم : قمن سب اللَّهَ كفر ، سواء كان منازحاً أو جاداً لهذه الآية، وهذا هو الصوابُ المقطوع به ١٠٤٠٠ .

وقال القاضي أبو يعلى / في والْمُعْتَمَدِه(۲): من سب الله أو سب ٢٠٠٠ر رسوله فإنه يكفر، سواء استحل سبه أو لم يستحله ، فإن قال : ولَمْ أَسْتَحِلَّ ذَلِكَ، لم يُقبل منه في ظاهر الحكم ، رواية واحدة ، وكان مرتداً لأن الظاهر خلاف ما أخبر ، لأنه لا غرض له في سب الله وسب رسوله إلا لأنه غير معتقد لعبادته غير مصدق بها جاء به النبي هذا، ويفارقُ الشارب والقاتل والسارق إذا قال : وأنا غير مستحل لذلك، أنه يصدق في الحكم لأن له غرضاً في فعل هذه الأشياء مع اعتقاد تحريمها ، وهو ما يتعجّل من اللذة ، قال: وإذا حكمنا بكفره فإنها نحكم به في ظاهر (٣) الحكم ، فأما في الباطن فإن كان صادقاً فيها قال فهو مسلمٌ كها قلنا في الزنديق لا تقبل توبته في ظاهر الحكم(٤) .

⁽١) نص عليه ابن قدامة المقدسي . انظر : المغني، (١٠٣/١٠) .

⁽٢) هو كتاب المعتمد في أصول الدين المقاضي أبي يعلى الفراء ، نشر بتحقيق : الدكتور وديع زيدان حداد ، طبع في دار المشرق ببيروت ، في مجلد واحد . ويبدو أنه مختصر من كتاب المعتمد الكبير كيا أشار إليه القاضي في عدة مواضع انظر على سبيل المثال ص (٢٣٠) حسب المطبوع يقول فيها : اوذكروا أشياء قد أجبناها في كتاب المعتمد ، وأيضاً ص (٢٦٦) والنصوص التي ذكرها شيخ الإسلام - رحمه الله - هنا ليست موجودة في المطبوع فلعلها من المعتمد الكبير الذي أشار إليه القاضي والله أعلم .

⁽٣) ني (ج) زيادة : امن؛ .

 ⁽³⁾ ذكر القاضي روايتين في توبة النزديق ، إحداهما : لا تقبل . والثانية : تقبل .
 وجه الأولى : إن من عادة الزنديق إظهار الإسلام واستبطان الكفر والدعاء إليه في السر ،
 والسعي في إفساد الدين .

ووجه الثانية : أن الاعتبار بها يَظهر من حاله دون ما يستبطن .

انظر : المتمدة (۲۰۲) .

وذكر القاضي (١) عن الفقهاء أن سابً النبي الله إن كان مستحلاً كفر، وإن لم يكن مستحلاً فسق ، ولم يكفر كساب الصحابة (٢) (وهذا نظير ما يُحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون (٣) أمير المؤمنين فيمن سبّ النبي الله أن يجلده ، حتى أنكر ذلك مالك ورد هذه الفتيا (١) وهو نظير ما حكاه أبو محمد ابن حزم (٥) أن بعض النام لم يُكفّر المستخفّ به (١) .

وقد ذكر القاضي عياضُ بعد أن ردَّ هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذي ذكره ابن حزم بها نقله من الإجماع عن غير واحدٍ ،

⁽١) هو القاضي أبو يعلى ولم أجد من الفقهاء الذين ذكر عنهم القاضي هذا الكلام .

⁽٢) سازال الكلام للقاضي أي يعلى من «المعتمد الكبير» .

⁽٣) هو أمير المؤمنين الحكيفة أبو جعفر هارون الرشيد بن المهدي بن المنصور الهاشمي العباسي (٣) هو أمير المؤمنين الحكيفة أبو جعفر هارون الرشيد بن المهدي بن المهدي . كان من الديم المهدي . استُخلف بعد أخيه الهادي بعهد معقود من أبيه المهدي . كان من أنبل الحلفاء وأحشم الملوك . وكان ذا حج وجهاد ، ويحج سنة ويغزو سنة . وكان يقرب العلماء والفضيلاء والأدباء . له محاسن كثيرة وله فتوحات رمواقف مشهورة . مات غازياً في طوس بخراسان .

انظر ترجمته في : «المسعرفة والستاريسخ» (١/ ١٦١) ، «تاريخ الطبري» (٨/ ٢٣٠_ ٣٦٤) . «تاريخ بغداد» (١٤) ه _ ١٣) ، «الكامل لابن الأثير» (٨٢/٥_ ١٣١) .

 ⁽٤) حكاه الـقــاضي عــــاض بقــوله : اســـأل الرشــيد مالكاً في رجل شتم النبي ﷺ وذكر له أن
 فــقهاء العراق أنتوه بجلده فغضب مالك وقال: يا أمير المومنين ما بقاء الأمة بعد شتم نبيها؟
 من شتم الأنبياء قُتِل ، ومن شتم أصحاب النبي ﷺ جُلِدًا انظر : الشفاء (٢٢٣/٢) .

⁽٥) هـ و أبو عـمد عـلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأمدلسي القرطبي (٣٨٤ هـ - ٤٥٤ هـ) . العـالم المتبحر ، الحافظ الفقيه الظاهري . حدّث عن يحيى بن مسعود صاحب قاسم بن أصبغ ويونس بن عبدالله بن مغيث القاضي وعبدالله بن ربيع التميمي وغيرهم . وحدث عنه: ابنه رافع الفضل وأبو عبدالله الحميدي ووائد القاضي أبي بكر ابن العربي وغيرهم . ومن تـصانيفه الكثيرة : «المحل» ، «الإحكام الأصول الأحكام» ، «الفصل في الأهواء والملل» وغيرها . انظر ترجمته في : فجدة المقتبس» (٣٠٨ ـ ٣١١) ، فبفية الملتمس» (٤١٨ ـ ٣١١) ، فبفية الملتمس» (٤١٨ ـ ٣٠١) ، فنفح الطيب» (٣/ ٧٧ ـ ٨٤) .

⁽٦) انظر الخلاف اللي ذكره ابن حزم في اللحل؛ (١٢/ ٤٣١) .

وحمل الحكاية ، على أن أولئك لم يكونوا بمن (شُهِر بالعلم أو لم يكونوا بمن)(۱) يوثق بفتواه لميل الهوى به ، أو أن الفتيا(۲) كانت في كلمة اختُلِف في كونها سباً ، أو كانت فيمن تاب ، ذكر أن الساب إذا أقر بالسب ولم يتب منه قُتل كفراً ، لأن قوله إما صريح كفر كالتكذيب ونحوه، أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذّم ، فاعترافه بها وترك توبته منها دليلٌ على استحلاله لذلك ، وهو كفر ايضاً ، قال : فهذا كافر بلا خِلاف (۲) .

وقال في موضع آخر(٤): إنَّ مَن قَتله بلا استنابة فهو لم يره ردة ، وإنها يوجب القتل فيه حدّاً، وإنها يقول ذلك مع إنكاره ما شُهد عليه به أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة / ونقتله(٥) حدّاً كالزنديق إذا تاب قال : ونحن ١٢٠٦/ إن أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك لإقراره بالتوحيد (وَالنُّبُوّة)(١) وإنكاره ما شُهد به عليه ، أو زَعْمه أن ذلك كان منه ذهولاً ومعصية، وأنه مقلع عن ذلك نادم عليه، قال : (٧) وأما من عُلم أنه سبه معتقداً لاستحلاله فلا شك في كفره بذلك ، وكذلك إن كان سبه في نفسه كفراً كتكذيبه أو تكفيره ونحوه ، فهذا ما لا إشكال فيه ، وكذلك من كفراً كتكذيبه أو تكفيره ونحوه ، فهذا ما لا إشكال فيه ، وكذلك من لم يظهر التوبة واعترف بها شُهد به وصَمَّم عليه فهو كافرٌ بقوله واستحلاله هتك حرمة الله أو حرمة نبيه . وهذا أيضاً تشبث منه بأن السبَّ يكفرُ(٨)

⁽١) ليس في المطبوع .

⁽٢) في (ج) : «الفتوى» .

⁽٣) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٢٣ ، ٢٢٤) .

⁽٤) أي القاضي أبو يعلى في المعتمد .

⁽ە) ڧ (ب) : ‹ﻧﻘﺘﻠﻪ) .

⁽٦) ليس في (ج) .

⁽٧) أي القاضي أبو يعلى في المعتمد .

⁽٨) في (ب) : اكفرا .

به لأجل استحلاله له إذا لم يكن في نفسه تكذيباً صريحاً .

وهذا موضع لابدً من تحريره ، ويجبُ أن يعلمَ أن القولَ بأنّ كُفرَ السابُ في نفسِ الأمر إنها هو لاستحلاله (۱) السب زلة منكرة وهفوة عظيمة ، ويرحمُ الله القاضي أبا يعلى ، قد ذكر في غير موضع (مِن كُتُيهِ) (۲) ما يناقض ما قاله هنا ، وإنها أوقع من وقع في هذه المهواة ما تلقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين وهم الجهمية الإناث (۳) الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى في أن الإيان هو مجرَّد التصديق الذي في القلب وإن لم يقترن به قول اللسان (۱) ولم يقتض عملاً في القلب ولا في الجوارح وصرّح القاضي أبو يعلى بذلك هنا، قال عقيب (٥) أن ذكر ما حكيناه عنه : وعلى هذا لو قال الكافر : وأنا معتقد بقلبي معرفة اللَّه وتوحيدَهُ لكني وعلى هذا لو قال الكافر : وأنا معتقد بقلبي معرفة اللَّه وتوحيدَهُ لكني لا آتي غيرها مِن العباداتِ كسلاً الم يُحكم

⁽١) في (أ) ااستحلاله، بدون لام ، والمثبت من (ب) و (ج) .

⁽٢) ليس في المطبوعة .

⁽٣) تقدم التعريف بهم ص (٧٠١).

⁽٤) هذا تعريف الإيهان عند الجهمية وعلى هذا يكون فرعون وقومه مؤمنين الأنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليها السلام - كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْسَما وَعُلُوا مِنْفُورَ كَيْفَ كَانَ عَاقِبُهُ الْمُفْسِدِيْنَ ﴾ الآية (١٤) سورة النهل، بل إبليس كامل الإيهان عندهم فإنه لم يجهل ربه بل هو عارف به كما جاء في قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِيْ إِلَى يَوْم يَبْمَدُونَ ﴾ الآية (٣٦) سورة الحجر.

انظر : كتاب الإيمان لأبي عبيد (١٠٢) ، أيضا «المعتمد في أصول الدين» (١٨٧) ، «شرح العقيدة الطحاوية» (٣٧٣) .

⁽٥) في (ج) : اعقب، .

بإسلامه في الظاهر ، ويُحكم به باطناً (۱) قال: وقول الإمام أحمد: قمن قال إن المعرفة تنفع في القلب من غير أن يتلفظ بها فهو جهمي قرا) محمولٌ على أحد وجهين : أحدهما: أنه جهمي في ظاهر الحكم ، والثاني : على أنه يمتنع من الشهادتين عناداً ، لأنه احتج أحمد في ذلك بأن إبليس عَرَف ربَّهُ بقلبه ولم يكن مؤمناً / ومعلوم أن إبليس اعتقد أنه لا يلزم امتثال أمره ٢٠٠١ بتمالى بالسجود لآدم ، وقد ذكر القاضي في غير موضع أنه لا يكون مؤمناً حتى يصدِّق بلسانه مع القدرة وبقلبه ، وأن الإيان قولٌ وعملٌ (۱۲) ، كها هو مذهب الأثمة كلهم : مالك ، وسفيان (۱) ، والأوزاعي (۱) والليث (۱) والشافعي وأحمد، وإسحاق (۱۷) ومن قبلهم وبعدهم من أعيان الأمة (۱۸).

⁽١) ذكر القاضى أبو يعلى في باب الإيبان أنه على ثلاثة أضرب :

الأول : ما يكفر تاركه ، وهو المعرفة والتصديق والصلاة في إحدى الروايتين .

والشائي : منا يُفَسَق ولا يكفر ، كترك الزكاة ، والحج ، والصيام وغير ذلك من العبادات . والشالث : منا لا يفسق ولا يكفر ، وهو ترك النوافل لا على وجه المداومة .

وقعات : حدد ينجس ود يعمر ، ومو نوب النور. انظر : المعتمد في أصول الدين! (١٨٦) .

⁽٢) لم أجد قول الإمام أحمد هذا .

⁽٣) ذكر القاضي أبو يعلى في باب الإيهان: «الإيهان في اللغة تصديق القلب المتضمن للعلم بالمصدِّق هو في الشريعة التصديق وجميع الطاعات الواجبات والنوافل مع اجتناب المعاصي، وهو قبول باللسان ومعرضة بالقلب وعمل بالجوارح». انظر: «المعتمد في أصول اللين»

⁽٤) هو سفيان الثوري تقدمت ترجمته في ص (٣١).

⁽٥) تقدمت ترجمته في ص (٢٨٩).

⁽٦) هو أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي . تقدمت ترجته في ص (١٣).

⁽٧) هو إسحاق بن راهويه تقدمت ترجمته في ص (١٣).

 ⁽A) انظر أقوال هؤلاء الأثمة وغيرهم في باب الإيهان ، شرح أصول الاعتقاد للالكائي
 (3/ ۸۳۲) أيضاً (شرح العقيدة الطحارية)

وليس الغرض هنا استيفاء الكلام في هذا الأصل ، وإنها الغرض التنبيه(١) على ما يختص هذه المسألة ، وذلك من وجوه :

أحدها: أن الحكاية المذكورة عن الفقهاء أنه إن كان مستحلاً كفر، وإلا فلا ، ليس لها أصلُ (٢) وإنها نقلها القاضي من كتاب بعض المتكلمين السيمان الذين حكوها عن الفقهاء ، وهؤلاء نقلوا قول الفقهاء بها ظنوه جارياً في ٢٠٠٠ أصــولهم ، أو بها قــد ســمـعوه من بعض المنتسبين إلى الفقه بمن لا يُعدُّ قوله قـولاً ، وقـد حكينا نصـوص أئمـة الفـقـهاء وحكاية إجماعهم ممن هو أعلم الناس بمذاهبهم ، فلا يظن ظانَّ أن في المسألة خلافاً يجعل المسألة من

الوجه الثاني : أن الكفر إذا كان هو الاستحلال فإنها معناه اعتقادً أن السبّ حلالٌ ، فإنه لما اعتقلد أن ما حرمه الله تعالى حلالٌ كفر ، ولا ربب أن من اعتقد في المحرمات المعلوم تحريمها أنها حلال كفرد؛ لكن لا فرق في ذلك بين سب النبي وبين قـذف المؤمنين والكذب عليهم والغيبة

مسائل الخلاف والاجتهاد ، وإنها ذلك غلطٌ ، لا يستطيع أحدُّ أنْ يحكى

عن واحدٍ من الفقهام أئمة الفتوى هذا التفصيل البتة .

البرد على من

⁽١) في (ج) : البينة ١ .

⁽٢) لم أجد من الفقهاء اللين نقل عنهم القاضي هذه الحكاية .

⁽٢) في (ج) : اعلي ١ .

⁽٤) ذكر القاضي أبو يعلى أن من اعتقد تحليل ما حرم الله بالنص الصريح من الله أو من رسوله، أو أجمع المسلمون على تحريمه فهو كافر كمن أباح شرب الخمر ، ومنع الصلاة ، والصيبام والزكماة ، وكمذلك من اعتقد تحريم شيء حلله وأباحه بالنص الصريح ، أو أباحه رمسوله ، أو السلمون مع العلم بذلك فيهو كافر ، كمن حرم النكاح والبيع والشراء على الوجمه الذي أباحمه الله .. عـز وجل .. والوجمه فسيمه أن في ذلك تكا بساً لله تعـالى ولرسوله في خبره وتكليباً للمسلمين في خبرهم ومن فعل ذلك فنهنو كنافير باجماع السلمين . انظر : والمعتمد في أصول الدين؛ (٢٧٢) .

لهم إلى غير ذلك من الأقوال التي عُلم أن الله حرَّمها ، فإنه من فعل شيئاً من ذلك مستحلاً كفر ، مع أنه لا يجوز أن يقال : من قذف مسلماً أو اغتابه كفر ويعنى بذلك إذا استحله .

الوجه الثالث: أن اعتقاد حل السب كفرٌ ، سواءٌ اقترن به وجودُ السبّ أو لم يقترن ، فإذن لا أثر للسبّ في التكفير وجوداً وعدماً ، وإنها المؤثر هو الاعتقاد / وهو خلاف ما أجمع عليه العلماء؟١٠ .

الوجه الرابع: أنه إذا كان المكفر هو اعتقادُ الحل فليس في السب ما يدل على أن السابٌ مستحلٌ، فيجب أن لا يُكفّر، لاسيها إذا قال: فأنا أعتقد أن هذا حرامٌ، وإنها قلته () غَيظاً وسَفَهاً، أو عَبثاً أو لَعِباً كها قال المنافقون: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَحُوضُ وَنَلْعَبُ ﴿ () كها إذا قال : إنها قذفت هذا أو كذبت عليه لعباً وعبثاً، فإن قيل لا يكونون كفاراً، فهو خلاف نص القرآن، وإن قيل يكونون كفاراً فهو تكفير بغير موجب إذا لم يُجعل نفسُ السبِّ مكفراً، وقول القائل أنا لا أصدقه في هذا لا يستقيم، فإن التكفير السبِّ مكفراً، وقول القائل أنا لا أصدقه في هذا لا يستقيم، فإن التكفير ومعصيةً وأنا أفعله فكيف يكفر إن لم يكن ذلك كفراً ؟ ولهذا قال سبحانه ومعصيةً وأنا أفعله فكيف يكفر إن لم يكن ذلك كفراً ؟ ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿لاَ تَعْتَذُرُواْ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِنْ مَانِكُمْ ﴾ () ولم يقل قد كذبتم في وتعالى: ﴿لاَ تَعْتَذُرُواْ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِنْ مَانِكُمْ ﴾ () ولم يقل قد كذبتم في

⁽۱) لأن العلماء أجمعوا على كفر الساب مطلقاً ، سواء اعتقد حل السب أم لا ؟ وهذا إجماع أهل السنة والجماعة الذين يقولون إن الإيبان قول وعمل ، وهوم لحب علماء الذين وأثمة الفتوى ولم يوجد فيه الحلاف إلا عند المتأخرين المنتسبين إلى البدعة كالمرجئة اللين قالوا : إن الإيبان هو تصديق الرسول لله فيها أخبر به ، والشتم لا ينافي هذا التصديق فالشاتم لا يكون كافراً إلا إذا استحله؛ لأن الاستحلال تكذيب، والتكليب ينافي التصديق فهو يكفر بهذا التكليب، وليس بذاك الشتم . وهذا الحلاف الشاذ من الفرق المبتدعة لا ينقض إجماع علماء الأمة .

انظر: ص (٩٥٠) من هذا الكتاب .

⁽٢) في (ب) و (ج) : اأقولها .

⁽٣) من الآية (٦٥) سورة النوبة .

⁽٤) من الآية (٦٦) سورة التوبة .

قولكم إنها كنا نخوض ونلعب ، فلم يكذّبهم في هذا العذر كها كذّبهم في سائر ما أظهروه من العذر الذي يوجب براءتهم من الكفر كها لو كانوا صادقين ، بل بيَّن أنهم كفروا بعد إيهانهم بهذا الخوض واللعب .

وإذا تبيّن أن مذهب سلف الأمة ومن اتبعهم من الخلف أن هذه المقالة في نفسها كفر استحلها ولم يستحلها فالدليل على ذلك جميع ما قدمناه في المسألة الأولى من الدليل على كفر الساب مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَنْهُمُ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهِيْنَ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الله وقوله تعالى : ﴿ لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ ﴾ (٢) وما ذكرناه من الأحاديث والآثار (١) فإنها أدلة بيئة في أن نفس أذى الله ورسوله كفر ، مع قطع النظر عن اعتقاد التحريم وجوداً وعدماً ، فلا حاجة إلى أن نعيد الكلام هنا ، بل في الحقيقة كلُّ ما دل على أن الساب حادلً الله المنالة ، إذ لو كان الكفر المبيحة وقتله ، حتى يظهر / هذا ١٠٠٧ب الاعتقاد ظهوراً تَشْبُتُ بمثله الاعتقاداتُ المبيحةُ للدماء .

الدليل على

⁽١) من الآية (٦١) سورة التوبة .

⁽٢) من الآية (٥٧) سبورة الأحزاب .

⁽٢) من الآية (٦٦) سورة التوبة .

⁽٤) استلل شيخ الإسلام في المسألة الأولى على كفر الساب بالكتاب والسنة، وذكر ثهانية أدلة من الكتاب على ذلك، واستخرق هذا الاستدلال ستاً وعشرين ورقة من المخطوطة أي: ابتداء من ص (٥٨) حتى ص (١٢٤)، كها استدل على ذلك بالسنة المطهرة وساق خسة عشر حديثاً، واستغرق هذا الاستدلال مئة وثهانية ورقات أي: ابتداء من ص (١٢٥) حتى ص (٢٧٨).

شبهتـــــــان للمرجــــــة رالجهميــــة

ومنشأ هذه الشهبة التي أوجبت هذا الوهم من المتكلمين أو مَن حَذَا ورأوا أن الفقهاء أنهم رأوا أن الإيان هو تصديقُ الرسولِ فيها أخبر به ورأوا أن اعتقاد صدقه لا ينافي السبّ والشتم بالذات ، كها أن اعتقاد إيجاب طاعته لا ينافي معصيته ، فإن الإنسان قد يُهين من يعتقد وجوب إكرامه ، كها يترك ما يعتقد وجوب فعله ، ويفعل ما يعتقد وجوب تركه ، ثم رأوا أن الأمة قد كَفّرت الساب فقالوا إنها كَفَر لأن سبه دليلٌ على أنه لم يعتقد أنه حرامٌ ، واعتقادُ حِلّهِ تكذيبٌ للرسول ، فكفر بهذا التكذيب لا بتلك الإهانة ، وإنها الإهانة دليلٌ على التكذيب، فإذا فُرض أنه في نفس الأمر ليس بمكذّب كان في نفس الأمر مؤمناً ، وإن كان حكم الظاهر إنها يجري عليه بها أظهره ، فهذا مأخذ المرجئة(،) ومعتضديهم ، وهم الذين يقولون هو بجرد القول وإن عَري عن الاعتقاد(،) ، وأما الجهمية الذين

⁽١) تقدم التعريف بهم ص (٧٠١) .

⁽٢) ذكر ابن منده أنه قول جمهور أهـل الإرجـاء. انظر: كتاب الإيهان لابن منده (٢/ ٣٣١).

⁽٣) الكرامية هم أتباع أبي عبدالله محمد بن كرّام بن عراق السجستاني (٠٠٠ - ٢٢٥) وهم يوافقون السلف في إثبات الصفات، ولكنهم يبالغون في ذلك إلى حد التشبيه والتجسيم. وكذلك يوافقون السلف في إثبات القدر والقول بالحكمة ولكنهم يوافقون المحتزلة في وجوب معرفة الله بالعقل وفي الحسن والقبح العقلين. وهم يعدون من المرجئة لقوم بأن الإيان هو الإقرار باللسان فقط. انظر عن ابن كرام والكرامية في : «الفرق بين الفرق» (٢٠٠ ـ ٢١٤)، «الفِصَل» (٥/٣٧ ـ ٥٧)، «الملسل والنحسل» (١٠٨ ـ ١١٣)، «لسان المعتران الاعتدال» (٢٠١ - ٢١٢)، «الخطط» للمقريزي (٢٠ ٣٤٩ ، ٣٥٧)، «لسان الميزان الاعتدال» (٣٥ - ٢٠٢)، «الخطط» للمقريزي (٣٥ - ٣٤٩)، «لسان الميزان» (٥/٣٥ - ٣٥٠) .

⁽٤) وعلى حدَّ تعريفهم يكون المنافقون عندهم مؤمنين كاملي الإيهان ، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله وقولهم في ظاهر الفساد . انظر : المعتمد في أصول الدين، (١٨٧) ، • • • • • • • المعتمد في أحداديته (٣٧٣) .

يقولون : «هو مجرد المعرفة والتصديق بالقلب فقط وإن لم يتكلم بلسانه» (١) فلهم مأخذ آخر ، وهو أنه قد يقول بلسانه ما ليس في قلبه ، فإذا كان في قلبه التعظيم والتوقير للرسول لم يقدَح إظهار خلاف ذلك بلسانه في الباطن كها لا ينفع المنافق إظهار خلاف ما في قلبه في الباطن.

وجنواب الشبهة الأولى من وجوه :

جــواب عن الشبهة الأولى

احدها: أن الإيمان وإن كان أصله تصديق القلب فذلك التصديق لابد أن يوجب حالاً في القلب وعملاً له ، وهو تعظيمُ الرسولِ وإجلالهُ وعبتهُ وذلك أمرٌ لازمٌ كالتألَّم والتنعم عند الإحساس بالمؤلم والنعم ، وكالنفرة والشهرة عند الشعور بالملائم والمنافي ، فإذا لم تحصل هذه الحال والعمل في القلب لم ينفع ذلك التصديق ولم يغن شيئاً ، وإنها يمنع حصوله إذا عارضه معارضٌ من حسد الرسول / أو التكبر عليه أو الإهمال له وإعراض القلب عنه ، ونحو ذلك ، كها أن إدراك الملائم والمنافي يوجب اللذة والألم إلا أن يعارضه معارضٌ ، ومتى حصل المعارضُ كان وجودُ ذلك التصديق كعدمه ، كها يكون وجود ذلك التصديق كعدمه ، كها يكون وجود ذلك المعارضُ موجباً لعدم المعلول الذي هو حالً في القلب ، وبتوسط عدمه يزول التصديقُ الذي هو العلة فينقلع الإيمان بالكلية من القلب وهذا هو الموجب لكفر من حسد الاثبياء ، أو تكبر عليهم ، أو كره فراق الإلف والعادة ، مع علمه بأنهم صادقون ، وكفرهم أغلظ من كفر الجهال

الثانى : أن الإيان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد

⁽١) انظر كتاب «الإيسان» لأن عبيد (٧٩).

⁽٢) في (ب) زيادة : «الإدراك ...

التصديق وإنها هو الإقرار والطمأنينة ، وذلك لأن التصديق إنها يَعْرض للخبر فقط فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمرٌ ، وكلام الله خبر وأمرٌ ، فالخبر يستوجب تصديق المخبر ، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عملٌ في القلب جـمَـاعه الخضوع والانقيادُ للأمر، وإنّ لم يضعل المأسور به ، فإذا قُـوبل الخبر بالتـصـديق ، والأمر بالانقياد ، فقد حصل أصل الإيهان في القلب وهو الطمأنينة والإقرار ، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة ، وذلك إنها يحصل إذا استقر في القلب التصديق والاتقياد وإذا كان كذلك فالسبُّ إهانة واستخفافٌ (١) ، والاتقياد للأمر إكرامٌ وإعزازٌ وعالٌ أن يهين القلب من قد انقاد له وخضع واستسلم أو يستخف به فإذا حصل في القلب استخفافٌ واستهانةٌ امتنع أن يكون فيه انقـيـادُّ أو اسـتسلامٌ فلا يكون فيه إيهانٌ ، وهذا هو بعينه كفر إبليس ، فإنه سمع أمر الله له فلم يكلُّب رسولًا ولكن لم ينقد للأمر، ولم يخضع له، واستكبر عن الطاعة فصار كافراً ، وهذا موضعٌ زاغ فيه خلقٌ من الحلف، : تخيل لهم أن الإيهان ليس في الأصل إلا التصديق، ثم يرون مثل إبليس وفرعون ممن لم يصدر عنه تكذيبٌ / أو صدر عنه تكذيبٌ باللسان ٢٠٨/ب لا بالقلب وكـفـره من أغلظ الكفـر فـيتحيّـرون ولو أنهم هُدُوا لما هُدي إليه السلف الصالح لعلموا أن الإيهان قبولٌ وعملٌ ، أعني في الأصل قولاً في القلب ، وعملاً في القلب ، فإن الإيان بحسب كلام الله ورسالته ، وكملام الله ورسالته يتنضمن أخباره وأوامره فيصدق القلبُ أخبارهُ تصديقاً يرجب حيالًا في القلب بحسب المصدَّق به ، والتصديق هو من نـوع العلـم والقـول ، وينقـاد لأمـره ويسـتـسلم ، وهذا الانقـيـاد والاستسلام هو نـوعٌ

⁽١) تقدم في ص (٩٢١) حكم الاستخفاف بالأبياء _ عليهم السلام _ والاستهزاء بهم .

⁽٢) أمثال الجهمية ومن حلما حلوهم .

من (۱) الإرادة والعمل ، ولا يكون مؤمناً إلا بمجموع الأمرين ، فمتى ترك الانقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين وإن كان مصدقاً فالكفر أعم من التكذيب يكون تكذيباً وجهلاً ، ويكون استكباراً وظلهاً ، ولهذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار (۱) دون التكذيب ، ولهذا كان كفر من يعلم (۱) مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس ، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالاً وهو الجهل ، ألا ترى أن نفراً من اليهود جاؤوا إلى النبي على وسألوه عن أشياء ، فأخبرهم ، فقالوا نشهد أنك نبي (۱) ولم يتبعوه ، وكذلك هرقل (۱) وغيره (۱) ، فلم ينفعهم هذا العلم وهذا

 ⁽١) في (ب) و (ج) : المن نوع ا بالتقديم والتأخير .

 ⁽٢) كما جاء في قوله تعالى: ﴿ . أَبْنَى وَاسْتَكْبُرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِيْنَ﴾ من الآية (٣٤)
 سورة البقرة .

⁽٣) حكى الله سبحانه وتعالى عن علم اليهود في قوله: ﴿ اللَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَمْرِفُوْنَهُ كَمَا يَمْرِفُونَهُ لَكُتُمُونَ الْحَقُّ وَهُمْ يَمْلَمُونَ ﴾ الآية (١٤٦) سورة المَّق وَهُمْ يَمْلَمُونَ ﴾ الآية (١٤٦) سورة المَّة ق

⁽٤) روى الترصذي في جامعه في باب ما جاء في قبلة اليد والرجل عن صفوان ابن عسال قال : وقال يهودي لصاحبه ، اذهب بنا إلى هذا النبي فقال صاحبه : لا تقل له نبي إنه لو سمعك كان له أربعة عيون، فأتيا رسول الله هي فسألاه عن تسع آيات بينات ، فقا لهم لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تنزسوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا تمسوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله ، ولا تسحروا ، ولا تأكلوا الربا ، ولا تقلفوا عصنة ، ولا تولوا الفرار يوم الزحف ، وعليكم خاصة اليهود ألا تعتدوا في السبت . قال: فقيلاً وا يده ورجله فقالا : نشهد أنك نبي . قال دفيا يمنعكم أن تتبعوني ؟ قالوا : إن داود دعا ربه أن لا يزال في ذريته نبي ، وإنا نخاف إن تبعناك ، أن تقتلنا اليهود . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . (٧/ ٥ ٢٥ ـ ٥ ٢٥ برقم ٢٨٧٧) فيه دليل على تصديق اليهود للبوة رسول الله هي في يدخلوا بللك في الإسلام .

⁽٥) هرقل _ بكسر الحاء وفتح الراء وسكون القاف _ وهو ملك الروم ، وهرقل اسمه ولقبه قيصر كما يلقب ملك القرص كسرى . انظر فقتح الباري، (١/ ٣٣) .

⁽٦) قصة هرقل رواها البخاري في صحيحه في كتاب بدء الوحي عن عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنها ـ في قصة طويلة وجاء فيها قوله: «وقد كنت أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه منكم فلو أني أعلم أني أخلص إليه لتجشمت لقاءه ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه عن (١/ ٣١ ـ ٣٣ برقم ٧) .

التصديق ؟ ألا ترى أن من صدق الرسول بأن ما جاء به هو رسالة الله ، وقد تضمنت خبراً وأمراً فإنه يحتاج إلى مقام ثانٍ ، وهو تصديقه خبر الله وانقياده لأمر الله ، فإذا قال : وأشْهَدُ أَنْ لاَ إِلْهَ إلاَّ اللَّهُ فهذه الشهادة تَسَضَمَن تَصَدِيقَ خَبُرُهُ وَالْاَنْقِيَادُ لَأَمَـرُهُ (فَإِذَا قَالَ)(١) : ﴿وَأَشْهَـدُ أَنَّ مُحْمَّـداً رَسُولُ اللَّه، تضمَّنت تصديق الرسول فيها جاء به من عند الله فبمجموع هاتين(١) الشهادتين يتم الإقرار ، فلم كان التصديق لابد منه في كلا الشهادتين _ وهو الذي يَتَلقى الرسالة بالقبول - ظن من ظن أنه أصلُّ لجـمـيع الإيهان ، وغَفَل عن أن الأصل الآخر لابد منه وهو الانقياد ، وإلا فـقد يصدِّق الرسول ظاهراً وباطناً ثم يمتنع من الانقياد للأمر ، إذ غايته في تصديق الرسولِ أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من / الله _ سبحانه ١/٢٠٩ وتعالى _ كابليس ، وهذا مما يبين لك أن الاستهزاء بالله ورسوله ينافي الانقساد له (والطاعـة منافـاة ذاتيـةً ، وينافي التصديق بطريقِ الاستلزامِ لأنهُ ينافي موجب التصديق ومقتضاه ويمنعه عن حصول ثمرته ومقصوده لكن الإيهان بالرسول إنها يعود أصله إلى التصديق فقط الأنه مُبَلِّمٌ لخبر الله وأمره لكن يستلزم الاتقياد له) (٣) ؟ لأنه قد بلُّغ عن الله أنه أمر بطاعته ، فصار الانقىباد له من تصديقه في خبره، فمن لم ينقد لأمره فهو إما مكذبٌ له أو متنعٌ عن الانقساد لربهِ ، وكالاهما كفرٌ صريحٌ ، ومَن استخف به واستهزأ بقلبه امتنع أن يكونَ منقاداً الأمره، فإن الانقياد إجلالٌ وإكرام، والاستخفاف إهانة وإذلال (١) ، وهذان ضدان ، فسمتى حصل في القلب أحدهما انتفى الآخر فعُلم أن الاستخفاف والاستهانة، بنافي الإيهان منافاة الضدّ للضّدّ .

⁽١) ليس في (ج) ولا المطبوعة .

⁽٢) نِي (ج) : تَملُمه .

⁽٣) مَّا بَيْنَ القوسين ساقط من (ج) وأيضاً المطبوعة .

⁽٤) ني (ب): داستدلال).

⁽٥) في (ج) : زيادة ابه ا .

الموجه الثالث: أن العبد إذا فعل الذنب مع اعتقاد أن الله حرَّمه عليه ، واعتقاد انقياده لله فيها حرمه وأوجبه فهذا ليس بكافر ، فأما إن اعتقد أن الله لم يحرَّمه أو أنه حرَّمه لكن امتنع من قبول هذا التحريم وأبى أن يذعن لله وينقاد فهو إما جاحدٌ أو معاندٌ ، ولهذا قالوا: من عصى مستكبراً كإبليس كفر بالاتفاق(۱) ، ومن عصى مشتهياً لم يكفر عند أهل السنة والجهاعة ، وإنها يُكفِّره الخوارجُ(۱)(۱) فإن العاصي المستكبر وإن كان مصدقاً بأنَّ الله ربه فإن معاندته له وعادته تنافي هذا التصديق .

⁽۱) وذلك لأن مناط التكفير بالسب كونه استخفاف وإهانة وتنقص هذا يميزه عن مجرد المعصية التي يشترط في التكفير بها الاستحلال ، فلا خلاف في أن مجرد السب تسفيه وانتقاص واستخفاف وإهانة لأمر الله تعالى الوارد بتعزير وسوله وتكريمه وعبته ، وهو معلوم من السين بالضرورة وهو كفر إبليس كها قبال المفسرون في قبوله تعالى: ﴿أَبِي واسْتَكَبَرُ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ ﴾ من الآية (٣٤) سورة البقرة، فاستكبار إبليس في حق آدم وترك السجود له كان تسفيها لأمر الله تعالى وكل من سفه أوامر الله ورسوله كان حكمه حكم إبليس . انظر : والجامم أحكام القرآن؛ (٢٩٦/١) .

⁽۲) الحنوارج من أسهر الفرق الإسلامية وأقدمها . ذكر الحافظ ابن كثير أن نشأتهم كانت سنة سبع وثلاثين من الهجرة لما وقعت موقعة صفين بين علي ومعاوية _ رضي الله عنها _ فظهرت هذه الفرقة هذا العام إثر قصة التحكيم، وعقيلتهم إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبائر، والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر غلدون في النار، وأن الإسامة جائزة في غير قريش . ويلقب الحوارج بالحرورية والنواصب والمارقة والشراة والبخاة ولها فرق كثيرة . انظر : «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٥٦ _ ١٧٠) ، «المملل والنحل» (١/ ١٥٦ _ ١٧٠) ، «المملل والنحل» (١/ ١٥٣ _ ١٤٠) ، «المملل والنحل» (١/ ١٥٣ ) ، «المملل والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملل والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملل والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملل والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملك والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملك والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملك والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملك والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملك والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملك والنحل» (١/ ١٥٠ ) ، «المملك والنحل» (١/ ١٠ ) .

⁽٣) ووجه التكفير عند الخوارج لأن الإيهان صدهم هو التبصيديق بالجينان والإقبرار باللسان والعسل بالجوارح، وهو عسمل كل خير قبرضاً كان أو نافلة مع ترك الكبائر، فهم يكفرون العصاة من أصحاب الكبائر ويقولون بتخليدهم في النار . انظر : المصادر السابقة ...

وبيانُ هذا أن من فعل المحارم مستحلًا لها فهمو كافرٌ بالاتفاق(١) ، فإنه ما آمن بالقرآن من استحل محارمه ، وكذلك لو استحلها بغير ٢) فعل والاستحلال اعتقادُ (أنها حلالٌ له وذلك يكون تارةً باعتقاد أن اللَّهَ أَحلها وتارةً باعتقاد)(r) أن الله لم يحرمها، وتارةً بعدم اعتقاد أن الله حرمها، وهذا يكون لخلل في الإيهان بالربوبية ، أو لخلل في الإيهان بالرسالة ويكون جَدْداً محضاً غير مبني على مقدمةٍ ، وتارةً يَعلم أن الله حرَّمها، ويعلم أن الرسبول إنها حرم ما حرمه الله ، ثم يمتنع عن التزام هذا التحريم ، ويعاند المحرِّم ، فهذا أشدُّ كفراً ممن قبله ، وقد يكون هذا مع علمه بأن من لم يلتزم هذا التحريم عاقب الله وعذبه ، ثم إن هذا الامتناع والإباء إما لخلل في اعتقاد حكمة الأمِر وقدرته فيعود هذا إلى عدم التصديق بصفة من صفاته، وقد يكون / مع العلم بجميع ما يصدُّق به تمرُّداً أو اتباعاً لغرض ٢٠٩/ب النفس ، وحقيقته كفر ، هذا لأنه يعترف لله ورسوله بكل ما أخبر به و يصدِّق بكل ما يُصَدِّقُ (١) به المؤمنون ، لكنه (١) يكره ذلك ويبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراده ومُشتهاه ، ويقول : أنا لا أُقِرّ بذلك ولا التنزمه وأبغض هذا الحق وأنفر عنه، فهذا نوعٌ غير النوع الأول، وتكفير هذا معلومٌ بالاضطرار من دين الإسلام، والقرآن مملوءٌ من تكفير مثل هذا النوع بل عقوبته أشدُّ، وفي مثله قيل : "أشد الناس عذاباً يوم

⁽١) تقلم بيانه ص (٩٦٢) .

⁽٢) في (ب) و (ج) : امن غيرا .

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة .

⁽٤) في (ب) : اصلق،

⁽٥) في (ب) : الكن موا .

القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه (۱) وهو إبليس ومن سلك سبيله و وبهذا يظهر الفرق بين (۱) العاصي فإنه يعتقد وجوب ذلك الفعل عليه ويحب أن لا يفعله ، لكن الشهوة والنفرة منعته من الموافقة ، فقد أتى من الإيهان بالتصديق والخضوع والاتقياد وذلك قول وعمل لكن لم يكمل العمل .

وأما إهانة الرجل من يعتقد وجوب كرامته كالوالدين ونحوهما فلاته لم يُسهِن من كان الانقياد له والإكرام شرطاً في إيهانه ، وإنها أهان مَن إكرامه شرطاً في بره وطاعته وتقواه ، وجانب الله والرسول إنها كفر فيه لأنه لا يكون مؤمناً حتى يصدق تصديقاً يقتضي الخضوع والانقياد ، فحيث لم يقتضه لم يكن ذلك التصديق إيهاناً ، بل كان وجوده شراً من عدمه فإن من خُلِق له حياة وإدراك ولم يرزق إلا العذاب ، كان فقد تلك الحياة والإدراك أحب إليه من حياة ليس فيها إلا الألم ، وإذا كان التصديق ثمرته صلاح حاله وحصول النعيم له واللذة في الدنيا والآخرة ، فلم يحصل معه إلا فساد حاله والبؤس والألم في الدنيا والآخرة كان أن لا يوجد أحب إليه من أن يوجد أحب اليه

 ⁽١) رواه الطبراني في المعجم الصغير عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بتمام اللفظ انظر:
 «الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبران» (١/ ٣٠٥ برقم ٥٠٧).

وأورده الهيشمي في دنجمع الزوائد، في كتاب العلم ، باب قيمن لم ينتفع بعلمه عن أبي هريرة رضي الله عنه وقبال : رواه الطبراني في «الصنغير» وفيه عنيان البري قبال الفلاس : صدوق لكنه كشير الغلط صاحب بدعة ضمَّفه أحمد والنسائي والدارقطني (١/ ١٨٥) .

وذكره عبل المتقي في «كنز العيال» وعنزاه إلى الطبراني في «الصنفير» والبيه هي في «شعب الإيبان» (١٠/١٨ برقم ٢٨٩٧٧) .

وذكره الفتتي في التذكرة الموضوعات، وعزاه للطبراني والبيهقي وقال: ضعيف (ص ٢٤). (٢) كذا في الأصل ، لعله : بينه وبين العاصي .

وهنا كلامٌ طويلٌ في تفصيل هذه الأمور، ومَن حكَّم الكتاب والسنة على نفسه قولاً وفعلاً ونوَّر الله قلبه تبين له ضلال كثير من الناس ممن يتكلم برأيه في سعادة النفوس بعد الموتِ وشقاوتها(۱) جرياً على منهاج الذين كذبوا بالكتاب وبها أرسل الله به رسله ، ونبذاً لكتاب / الله وراء ظهورهم ١/٢١٠ واتباعاً لما تتلوه الشياطين .

وأما الشبهة الثانية(٢) فـجوابها من ثلاثة أوجهِ :

الحدها (أن موجب هذا) (٣) أن من تكلم بالتكذيب والجحد وسائر أن والحدد وسائر أن والكفر من غير إكراه على ذلك فإنه يجوز أن يكون مع ذلك في نفس الأمر مؤمناً ، ومن جَوز هذا فقد خَلَع رِبْقة الإسلام من عنقه (١) .

لجـواب عن لشبهة الثانية

⁽۱) فيه إشارة إلى الفلاسفة أمثال ابن سينا وغيره الذين تأثروا بفلاصفة اليونان وسلكوا مسلكهم في إنكار المعاد وحشر الأجساد ، ويثبتون للنفوس سعادة وشقارة بآرائهم الشخصية لأن النفوس عند الفلاصفة إذا استكملت قوتي العلم والعمل ، تشبهت بالإله ، ووصلت إلى كهالها وإنها هذا التشبه بقدر الطاقة يكون إما بحسب الاستعداد وإما بحسب الاجتهاد . فإذا فارق البدن اتصل بالروحانيين ، وانخرط في سلك الملاتكة المقربين ، ويتم له الالتذاذ والابتهاج ، وتسعد النفوس بالسعادة الكبرى . وهذه الللة ليست جسانية بل له الالتذاذ والابتهاج ، وتسعد النفوس بالسعادة الكبرى . وهذه الللة ليست جسانية بل وضعف بخلاف الللة الجسانية تتهي إلى حد ، ويتعرض للملتذ سآمة وكلال وضعف بخلاف الللات العقلية فإنها كلها ازدادت ، ازداد الشوق إليها . وهكذا القول في الشقاوة فإنها تقع بضد ما ذكر .

انظر : «المملل والنحل» (۳۸۹ ، ۳۹۰ ، ۳۵۲ ) . أيضاً : «تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب؛ لمحمد لطفي جمعه (ص ٦٢) .

⁽٢) وهي شبهة الجهمية بأن الإيهان هو مجرد المعرفة والتصديق بالقلب وإن يتكلم بلسانه وقد تقدم في ص (٩٦٦) .

⁽٣) ليس في المطبوعة .

⁽٤) هذا لازم مذهب الجهمية إذ الإيهان عندهم المعرفة القلبية فقط، فمن تكلم بالتكليب والجمحد يبقى مؤمناً عندهم، وقد أجمعت الأمة على تكفير من تكلم بذلك كها تقدم في ص (٧٠١) .

الثاني: أن الذي عليه الجهاعة أن من لم يتكلم بالإيهان بلسانه من غير عذر لم ينفعه ما في قلبه من المعرفة ، وأن القول من القادر عليه شرطً في صحة الإيهان (١) حتى اختلفوا في تكفير من قال : «إن المعرفة تنفع من غير عمل الجوارح» وليس هذا موضع تقرير هذا .

وما ذكره القاضي (٢) _ رحمه الله _ من التأويل لكلام الإمام أحد (٢) فقد ذكر هو وغيره خلاف ذلك في غير موضع ، وكذلك ما دَلَّ عليه كلام القاضي عياض (١) فيإن مالكاً وسائر الفقهاء من التابعين ومَن بعدهم _ إلا من نُسب إلى بدعة _ قالوا : الإيان قولٌ وعملٌ (٥) ، ويَسْطُ هذا له مكانٌ غير هذا . . .

الثالث: أن من قبال: إن الإيهان مجرد معرفة القلب من غير احتياج إلى المنطق باللسان، يقول: لا يفتقر الإيهان في نفس الأمر إلى القول الذي

⁽۱) معلوم أن شهادة أن لا إله إلا الله وأن عهداً رسول الله هي أول ما يدخل به المرء في الإسلام ، فكانت أول واجب على المكلّف يتحتم عليه أداؤه _ تصديقاً واعتقاداً ونطقاً وأتمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادة، فالكافر الذي شرح الله صدره بالإسلام ويريد أن يعتنقه لابد له من التلفظ بالشهادتين عند التمكن والقدوة على ذلك بخلاف غير القادر كالأخرس ومن غير المتمكن كالخائف ، ومن عاجلته المنية ، وكل سن قام به عنر يمنعه عن النطق ، فيعصدق عنره إن تمسك به بعد زوال المانع انظر : دالمغنى ه (۱۹ / ۱۹ و ۱۹ ) أيضاً (فتح الباري) (۳۲۸ / ۳۲۹).

⁽٢) أي القاضي أبو يعلى

⁽٣) المراد بكلام الإمام أحمد ما تقدم : أمن قال إن المعرفة تنفع في القلب من غير أن يتلفظ بها فهو جهمي، انظر ص (٩٦١) .

⁽٤) تقدمت ترجمته ص (١٤).

⁽٥) ذكر اللالكائي قول الإمام مالك وغيره من الأثمة والفقهاء في الإيان . انظر : اشرح أصول الاعتقاده (٨٣٢/٤) .

⁽٦) هر ملعب الجهمية كيا تقدم في ص (٩٦٦).

يوافقه(١) باللسان لكن(١) لا يقول إن القول الذي ينافي الإيان لا يبطله ، فإن القول قولان : قول يوافق تلك المعرفة ، وقول يخالفها فهب أن القول الموافق لا يُشترط ، لكن القول المخالف ينافيها ، فمَن قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة عامداً لها عالماً بأنها كلمة كفر فإنه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً ، ولا يجوز (١) أن يقال : إنه في الباطن يجوز أن يكون مؤمناً ، ومن قال ذلك فقد مرق من الإسلام، قال الله سبحانه : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ قَالَ ذلك فقد مرق من الإسلام، قال الله سبحانه : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ قَالَ الله عَلَيْمٌ وَلَكُنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْر صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيْمٌ ﴿ (١) .

ومعلوم أنه لم يُرِد بالكفر هنا اعتقاد القلب فقط، لأن ذلك لا يُكُره الرجل عليه ، وهو قد استثنى من أكره ولم يُرد من قبال واعتقد ، لأنه استثنى المكرّه وهو لا يُكره على العَقد والقول ، وإنها يُكره على القول فقطه ، فقطه أنه أراد / من تكلم بكلمة الكفر فعليه غضبٌ من الله وله ٢١٠/ب

⁽١) في (ج) : ايواقعه) .

⁽٢) ليس في (ج) .

⁽٣) ني (ج) : دلائاه .

⁽٤) الآية (١٠٦) سورة النحل .

 ⁽٥) ذكر ابن الجوزي أن الإكراه على كلمة الكفر يبيح النطق بها . وفي الإكراء المبيح لذلك عن
 الإمام أحمد روايتان :

_ إحداهما : أنه يخاف على نفسه أو على بعض أعضائه التلف إن لم يفعل ما أُمر به .

⁻ والثانية: أن التخويف لا يكون إكراهاً يُنال بعذاب ، وإذ ثبت جواز "التقية" فالأفضل الا يضعل. نص عليه أحمد في أسير خُيَّر بين القتل وشرب الخمر ، فقال : إن صبر على النقتل فله الشرف ، وإن لم يصبر فله الرخصة فظاهر هذا الجواز . ودوى عنه الأثرم أنه سئل عن التقيه في شرب الخمر فقال : إنها التقيه في القول . فظاهر هذا أنه لا يجوز ذلك . انظر: وزاد المسيرة (٤٩٦/٤) ، ٤٩٧) .

عذابٌ عظيمٌ وأنه كافرٌ بذلك إلا من أكره وهو مطمئنٌ بالإيبان ، ولكن من شرح بالكفر صدراً من المكرَهين فإنه كافرٌ(١) أيضاً ، فصار كلٌ من تكلم بالكفر كافراً إلا من أكره فقال بلسانه كلمة الكفر وقلبه مطمئنٌ بالإيبان ، وقال تعالى في حقّ المستهزئين : ﴿لاَ تَعْتَلُرُواْ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ (١) فبين أنهم كفارٌ بالقول (١) مع أنهم لم يعتقدوا صحته ، وهذا بابٌ واسعٌ ، والفقه فيه ما تقدم من أن التصديق بالقلب يمنع إرادة التكلم وإرادة فعل فيه استهانةٌ واستخفافٌ ، كما أنه يوجب المحبة والتعظيم ، واقتضاؤه وجود هذا وعدم هذا أمرٌ جرت به سنةُ الله في خلوقاته ، كاقتضاء إدراك الموافق للذة وإدراك المخالف للألم ، فإذا عُدِم المعلول كان كاقتضاء إدراك الموافق للذة وإدراك المخالف للألم ، فإذا عُدِم المعلول كان مستلزماً لعدم العلق الآخر ، فالكلام والفعل المتضمن للاستخفاف والاستهانة مستلزمٌ لعدم التصديق فالكلام والفعل المتضمن للاستخفاف والاستهانة مستلزمٌ لعدم التصديق فالكلام ولعدم الاتقياد والاستسلام فلذلك كان كفراً (١٠) .

واعلم أن الإيمان وإن قيل هو التصديق فالقلب يصدق بالحق ، والقول يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول، والتكذيب بالقول مستازم للتكذيب بالقلب، ورافع للتصديق الذي كان في القلب، إذ أعمال الجوارح تُؤثّر في القلب كما أن أعمال القلب تؤثر في الجوارح، فأيهما قام به كفر تعدّى حكمه إلى الآخر، والكلام في هذا واسعٌ وإنها نبّهنا على هذه القدمة.

⁽١) كما تقدم في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ مَنْ شَرَعَ بِالْكُفُرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ فَضَبُّ مِنَ اللَّهِ
وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ومعناه كما قال قتادة : من أناه بإيثار واختيار ، وقال ابن قتيبة :
من فتح له صدره بالقبول ، وقال أبو عبيدة : المعنى : من تابعته نفسه وانبسط إلى ذلك .
فعل الجميع غضب من الله ولهم عذاب عظيم ؛ الأن امن القم على معنى الجميع ، انظر :
وزاد المسيرة (٤٩٦/٤) .

⁽٢) من الآية (٦٦) سورة التوبة 🗄

⁽٣) قبال ابن الجوزي في معنى هذه الآية : «أي قد ظهر كفركم بعد إظهاركم الإيبان وهذا يدل على أن الجدد واللعب في إظهار كلمة الكفر سواء» . انظر : «زاد المسير» (٣/ ٤٦٥) .

⁽٤) فالسب استخفاف واستهانة وهو مستلزم للتكليب وعدم التصديق وعدم الانقياد وهو كفر، ولا حاجة لاشتراط الاستحلال

## فصييل

ثم نعود إلى مقصود المسألة فنقول :

نصيوس قد ثبت أن كلَّ سب وشتم يبيح الدم فهو كفر وإن لم يكن كل كفر العلماء التي تدل عل أن سباً ، ونحن نذكر عبارات العلماء في هذه المسألة : السبّ كفر

قىال الإمام أحمد : «كُلُّ مَـنْ شَتَـمَ النّبِيَّ ﷺ أو تَنَقَّصَهُ ـ مُسلِمًا كَانَ أَوْ كَافِراً ـ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ، وَأَرَى أَنْ يُقْتَلَ وَلا يُسْتَتَابَ ١٠٠٠.

وقدال في موضع آخر : الكُلُّ مَنْ ذَكَرَ شَيْئاً يُعَرِّضُ بِذِكْرِ الرّبِّ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ فَمَلَيْهِ الْقَتْلُ، مُسْلِيًا كَانَ أَوْ كَافِراً، وَهـذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ١٤٠٥ .

⁽١) هذه رواية حنبل عن الإمام أحمد تقدم ص (٥٥١).

⁽٢) ذكره الخلال في كتاب الحدود ، باب عن تكلم بشيء من ذكر الرب يريد تكليباً أو غيره برواية حنبل .

انظر : •كتاب أحكام أهل الملل؛ (ق ١٠٣/ب) .

والقاضي أبو يعلى في «الأحكام السلطانية» (ص ١٤٣) .

وذكره أيضاً : في الإنصاف؛ (١٠/ ٣٣٣) ، ووالفروع؛ (٦/ ١٧٠) .

⁽٣) في (ب) و (ج) : ارسوله، .

⁽٤) انظر : الإنصاف؛ (١٠/ ٣٣٤) ، و الفروع؛ (٦/ ١٧٠) .

ﷺ يُقُتل ، مسلمًا كان أو كافراً(١) ، وينبغي أن يكونَ مرادهم بالسب هنا القذف ، كما صرح به الجمهور ، لما فيه من سبّ النبي ﷺ .

وقال القاضي عياض : «جيع من سب النبي الله أو عابه أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عَرَض به أو شبهه بشيء على طريق السب له والإزراء(٢) عليه أو البغض منه والعيب له فهو ساب له ، والحكم فيه حكم الساب : يقتل ، ولا نستثن فصلاً من فصول هذا الباب عن هذا المقصد ، ولا نمتر فيه ، تصريحاً كان أو تلويحاً ، وكذلك من لعنه ، أو تمنى مضرة له ، أو دعا عليه ، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو عيبه في جهته العزيزة بسُخف ٢٦ من الكلام وهُجر(١) ومنكر من القول وزور ، أو عيره بشيء عما يجري من الكلام وهُجر(١) ومنكر من القول وزور ، أو عيره بشيء عما يجري من البلاء والمحتة عليه ، أو غَمصه(٥) ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهودة لديه ، قال : هذا كله إجماع من العلماء وأثمة الفتوى من لدن أصحابه لديه ، قال : هذا كله إجماع من العلماء وأثمة الفتوى من لدن أصحابه وهلم جراً ١١٥).

⁽١) ذكر سائر الأصحاب أن قاذف أم النبي ﷺ يُقتل مسلمٌ كان أو كافراً ، نصَّ على ذلك الخرقي والقاضي أبو يعلى وابن قدامة وبحد الدين أبو البركات وغيرهم .

انظر: المختصر الخرقي، (ص ١١٤) ، اشرح مختصر الخرقي، للقاضي أبي يعلى (٢/ ٤٨٦). المغنى، (٢/ ٢٢٣) ، المحرر، (٢/ ٩٧) .

أيضاً : الفروع؛ (٦/ ٩٤) ، (المدع؛ (٩٧/٩) .

 ⁽٢) الازراء هو الاحتقار إنه ، والاستخفاف بحقه .
 انظر : قشرح الشفاء للملاعلي قاري (٢/ ٣٩٧) .

⁽٣) بَسُخُفٍ - بضم السين وسكون المعجّمة _ أي برقة قبيحة .

انظر : المصدر السابق (٢/ ٣٩٢) .

⁽٤) هجر _ بضم فسكون _ أي فحش في المنطق .

انظر : المصدر نفسه (۲/۳۹۲) .

⁽٥) غمصه _ بنين معجم وصاد مهملة _ أي حقره . انظر : نفس المصدر (٢/ ٣٩٢)

 ⁽٦) انظر هذا النص بكامله في «الشفا» (٢/ ٢١٤) .

وذكـر مشله أيـضاً ابن فـرج المالكي في أقضية رسول الله ﷺ (ص ٧٠) .

وقال ابن القاسم(۱) عن مالك : ﴿مَنْ سَبّ النّبِيّ ﷺ قُتِلَ ، وَلَمْ يُسْتَتُ ﴿١٠)، قال ابن القاسم: ﴿أَوْ شَتَمَهُ، أَوْ عَابَهُ، أَوْ تَنَقَّصَهُ، فَإِنَّهُ وَلَهُ يُوْتَدُنُ وَلَهُ مَا اللّهُ تَوْقِيْرَهُ [وَبِرُّهُ](٢)٤(١).

وكذلك قال مالكٌ في رواية المدنيين(٥) عنه : امَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَوْ شَتَسَمَّهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ تَنَقَصَهُ قُتِلَ، مُسْلِمًا كَانَ أَو كَافِراً، وَلاَ يُسْتَتَابُ ١٤٥.

وروى ابن وهب (٧) عن مالكِ مَن قال : «إنَّ رِدَاءَ النَّبِيَ ﷺ وَيُرْوَى زِرُّهُ(٨) ـ وَسِنَّ الرَّادَ بِهِ عَيْبَهُ قُتِلَ ١٠٥١ .

(١) هو أبو عبدالله عبدالرحمن بن القاسم العتقي ، تقدمت ترجمته في ص (٤٧٦).

(٢) وهو روايه ابن الـقــاســم عن مــالك في كــتاب ابن سحنون والمبسوط والعُتْبِيَّـة وحكاه مطرف
عن مالك في كتاب ابن حبيب .

انظر : «الشفاء (٢/٢١٦) .

(٣) ما بين المعقوفتين من (ج) وهكذا في الشفا أيضاً .

(٤) وهو رواية ابن القاسم في المُتبِيَّة .

انظر: «الشفا» (۲/۱٦/۲).

(٥) منهم أبو المصحب الزهري قـاضي المدينة وعالمها وتلميذ الإمام مالك . وابن أبي أويس ابن أخت الإمام مالك وتلميذه .

انظر : قشرح الشفاة للملاعلي قاري (٢/ ٣٩٥) .

(٦) انظر : «الشفا» (٢/٦١٦).

(٧) هو أبو محمد عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي المصري (١٢٥ هــ ١٩٧ هـ) فقيه محدَّث حافظ . كان من أصحاب الإمام مالك وتلميذه . وروى أيضاً عن عمرو بن الحارث وابن هاني والليث بن سعد وغيرهم من أربع منة عالم .

وروى عنه سُحتون وابن عبدالحكم وأبو منصعب الزهري وغيرهم. ومن مؤلفاته: «الجامع» و «موطأ الكبير» و «موطأ الصغير» توفي بمصر .

انظر ترجته في : «الاثنقاء» (٤٨ ، ٤٩) ، «ترتيب المدارك» (٣/ ٢٢٨ ـ ٢٤٣) ، «الديباج الملامب» (١٣٨/ ـ ٢٤٣) ، «شجرة النور الزكية» (٥٨ ، ٥٩) .

(٨) زِر ـ بكسر الزاء وتشديد الراء ـ وهو ما يُشد به أطراف الجيب .

انظر: «شرح الشفاء (٢١٧/٢).

(٩) انظر النص في «الشفا» (٢/٢١٧) .

أيضاً : أقضية رسول الله ﷺ ص (٧٠) . أيضاً : «البيان والتحصيل؛ (٢٩٨/١٦) .

وذكر بعسض المالكية إجماع العلماء على أن من دعا على نبي من الأنبياء بالويل أو بشيء من المكروه أنه يقُتل بلا استتابة،

وذكر القاضي عياض أجوبة جماعةٍ من فقهاء المالكية المشاهير بالقتل

۲۱۱/ب

بلا استتابةٍ في قضايا متعددةٍ أفتى / في كل قضيةٍ بعضهم :

منها : (رجل سمع قبوماً يتذاكرون صفة النبي ﷺ إذ مُـرّ بهم رجل

قبيح الوجه واللحية ، فقال : تريدون تعرفون صفته ؟ (هي صفة)(r) هَذَا المار في خَلْقهِ ولِمحْيتهِ١(١).

ومنها: ﴿ رَجُلُ قَالَ : النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أَسْوَدٌ ﴿ ﴿ ﴾ .

ومنها : (رجلٌ قيلَ له : (لا ، وحقّ رسولِ الله(٧)، فقال : فعل الله برسول الله كذا ، قيل له : ما تقول ياعدو الله ، فقال أشدً من كلامه

(١) انظر: قالشفاء (٢/٧/٢) .

(٢) ليس في المطبوعة .

(٣) والذي أفتى في هذه القضية هو أبو محمد بن أبي زيد القيرواني المالكي

انظر: «الشفاء (٢/٢١٧).

أيضاً : فشرح الشفاء (٣٩٦/٢) .

(٤) والذي أنتى في هذا هو : أحد بن أبي سليهان صاحب سحنون .

انظر : «الشفاء (٢/٧/٧) .

(٥) وهذا القسم لا يجوز شرعا لأنه حلف بغير الله تعالى وجاء عن ابن عمر ـ رضي الله عنها ـ أنه سمع وسول الله ﷺ يقول : من حلف بغير الله فـقـد كـفـر أر أشرك . رواه الترمـدي وحسّنه (٥/ ١٣٥ برقم ١٩٧٤) .

الأول ، ثم قبال : إنها أردت برسول الله العقرب (١×٢) قبالوا : لأن ادعاءه للتأويل في لفظ صراح لا يُقبل ، لأنه امتهان ، وهو غير معزّر لرسول الله على ولا موقر له ، فوجبت إباحة دمه (٢) .

ومنها: ﴿ عَشَّارٌ (١) قَالَ: أَدَّهِ، وَاشْكُ (١) إلى الـــنَّبِيّ، وَقَالَ: إنْ سألتُ أَوْ جَهِلتُ فَقَدْ سَأَلَ النَّبِيّ وَجَهِلَ ١٠/٠ .

ومنها: المُتَفَقَّة كان يستخفُّ بالنبي على ويسميه في أثناء مُناظرته السيتيم وختن حيدره، ويزعم أن زهده لم يكن قصداً، ولو قدر على الطّبَبَاتِ الأَكْلَهَا، (٨) وأشباهُ هذا .

⁽١) شُرَحَ الملاعلي قاري مراده بالعقرب فقال: فإنه أُرسل من عند الحق ، وسُلُط على الخلق تأويلاً للرسالة المرفية بالإرادة اللغوية وهو مردود عند القواعد الشرعية . انظر : «شرح الشفاء (٣٩٧/٢) .

⁽٢) والمفتي في هذا أيضاً أحمد بن سليهان .

انظر : «الشفا» (۲۱۷/۲) .

 ⁽٣) القائل بهذا هو حبيب بن الربيع يجيى القروي .
 انظر : «الشفا» (٢/٧/٢) ، «وشرح الشفا» (٢٩٧/٢) .

⁽٤) عشّار : أي مُكّاس في ظلم الناس . انظر : دشرح الشفاء (٣٩٧/٢) .

⁽٥) أدًّ : بفتح همزة وتشديد دال مهملة مكسورة ؛ أمر من التأدية أي أعط المكس . انظر : المصدر نفسه (٣٩٧/٢) .

⁽٦) وَاشْكُ : بضم الكاف ؛ أي : أظهر الشكوى إلى النبي ﷺ . ومعنى هذا القول : أن لا أبالي باطلاعه على ذلك، وكان العشار جارٍ على ذلك الرجل في أخذ الكس، فتضرر الرجل وقال : أشكوك إلى النبي ﷺ فقال له : ما قال .

انظر: «شرح الشفا» (۲/۲۹۷).

 ⁽٧) والذي أفتى في هذه القضية هو أبو عبدالله بن عتَّاب .
 انظر : الشفا (٢١٧/٢ ، ٢١٨) .

 ⁽A) والذين أفتوا في هذه القضية هم فقهاء الأندلس ، والمتفقه هو ابن حاتم الطليطلي .
 انظر : «الشفا» (۲۱۸/۲) .

قال عياض : ﴿ فَهَذَا البَّابِ كُلَّهُ مَا عَدَّهُ الْعَلَمَاءُ مِنْ وَتَنَقَّصاً ، يجب قَـتَل قَـالله لم يختلف في ذلك مـتقدمهم ومتأخرهم ، وإن اختلفوا في حكم قتله ١٠٥٠ .

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه فيمن تنقصه أو برىء منه ، أو كذبه : إنه مرتدًّر، ، وكذلك قال أصحاب الشافعي : كل من تعرَّض لرسول الله على بها فيه استهانة فهو كالسب الصريح ، فإن الاستهانة بالنبي كفر ، وهل يتحتم فيه قتله أو يسقط بالتوبة ؟ على الوجهين(٢) ، وقد نصَّ الشافعي على هذا المعنى(١) .

فقد اتفقت نصوص العلماء من جميع الطوائف على أن التنقص به

انظر : كتاب الخراج، لأبي يوسف (١٨٢) .

وقـال الطحـاوي : (ومن سب رسـول الله ﷺ من المسلمين أو تنقـصـه كان بذلك مرتداً ، وحكمه حكم المرتدة .

انظر: المحتصر الطحاوي، (٢٦٢) .

وهكذا ذكر ابن نجيم المصري ، انظر : •الأشباه والنظائر، (٢٠٥/٢) .

(٣) الوجه الأول: أن الساب كالمرتد إذا تاب سقط عنه القتل به قال الأستاذ أبر إسحاق الإسفرائيني وجهور الشافعية .

الوجه الثاني: أن الساب يقتل ، ولا يسقط القتل بالتوبة كحد القاذف واختاره أبو بكر الفارسي ، وهو الرأي المرجوح عندهم .

انظر : فروضة الطالبين، (٢/ ٣٣٠ و ٢٠/ ٣٣٧) ، فمغني المحتاج، (١٤١/٤) ، فالإعلام بقواطع الإسلام، (١٤٤) .

(٤) لم أجد نص الإمام الشاقعي على هذا المعنى .

⁽١) انظر : المصدر نفسه (٢/٢١٩) .

 ⁽۲) قبال القباضي أبو يوسف من أصحاب الإمام أبي حنيفة : (وأيها رجل مسلم سُب رسول الله الله أو كلّبه أو عابه أو تنقصه ، فقد كفر بالله وبانت منه زوجته فإن تاب وإلا قتل .

كفر مبيع للدم ، وهم في استتابته على ما تقدم من الخلاف (۱) ، ولا فرق في ذلك بين أن يقصد عيبه (والإزراء به أو لا يقصد عيبه) (۱) لكن المقصود شيء آخر حصل السب تبعاً له أو لا يقصد شيئاً من ذلك ، بل يهزل ويمزح ، أو يفعل غير ذلك .

فهذا كله يشترك في هذا الحكم إذا كان / القول نفسه سبًا ، فإن ١/٢١٧ الرجل يتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى ما يظن أن تبلغ ما بلغت يهوي بها في النار أبعد عما بين المشرق والمغرب ، ومن قال ما هو سبً وتنقص له فقد آذى الله ورسوله ، وهو مأخوذ بها يؤذي به الناس من القول الذي هو في نفسه أذى وإن لم يقصد أذاهم ، ألم تسمع إلى الذين قالوا :

⁽١) خلاصة ما تقدم: أن الساب مرتد عند الجميع، والخلاف في استتابته، فلهب الأحناف إلى أن الساب كالمرتد المجرد ينطبق عليه جميع أحكام المرتدين (ويوجد في بعض كتب المتأخرين منهم عدم الاستتابة والقتل حداً ولكن العمدة على الأول).

وفي مـذهب الشـافــمي وجــهان ، الوجه الأول: استتابته كالمرتد وهو رأي الجمهور ، وذهب أبو بكر الفــارسي إلى عدم استتابته ؛ لأن القتل الواجب لا يسقط بالتوبة كحد القذف .

ومـذهب جمهـور المالكيـة متقدمهم ومتأخرهم عدم الاستتابة كيا حكى عنهم القاضي عياض في الشفا .

وأسا مذهب الحنابلة فهم مشفقون على عدم استتابة الساب إلا ما جاء في بعض الروايات الشاذة وهذا خلاصة خلافهم في الاستتابة . ويعد إمعان النظر في أدلة الجميع يتبين أن عدم استتابة الساب هو الراجع .

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) ومن المطبوعة .

 ⁽٣) كما جاء في الحديث عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ سمع رسول الله ﷺ يقول : •إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتين فيها ، يزل بها في النار أبعد ما بين المشرق» .

وفي روايـة أخـرى عـن أبي هـريرة ـ رضي الله عنه ـ أيضـاً عن النبي ﷺ قــال : «إن العـبـد لـــتكلـم بالكلـمة من رضوان الله ، لا يلقي لها بالا يرفعه الله بها درجات ، وإن العبد لــتكلـم بالكلـمة من سخط الله لا يلقى لها بالا يبوي بها في جهنم».

رواهما البخاري في «صحيحه» في كتاب الرقاق ، باب حفظ اللسان (٢١/ ٣٠٨ برقم رواهما البخاري .

إنها كنا نخوض ونلعب ، فـقـال الله تعـالى: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُوْلِهِ كُنتُمْ تَسْتَهُــزِئُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَـرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَـانِكُمْ ﴾(١).

وهذا مثل من يغضب فيُذكر له حديث عن النبي الله أو حكم من حكمه أو يُدعىٰ لما(۱) سَنَه فيلعن ويقبح ونحر ذلك ، وقد قال تعالى : ﴿ فَلاَ وَرَبُّكَ لاَ يُوْمِنُونَ حَتَّى يُحكِّمُوكَ فِيها شَجَرَ بَيْنَهُم ثُم لاَ يَجِدُوا فِيها شَجَرَ بَيْنَهُم ثُم لاَ يَجِدُوا فِيها أَنفُسِهِم حَرَجاً مِسَا قَضَيتَ وَيُسلَّمُوا تَسلِيها ﴿ (۱) فاقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه ثم لا يجدون في نفوسهم حرجاً من بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه ثم لا يجدون في نفوسهم حرجاً من حكمه ، فمن شاجر غيره في أمرٍ (١) وحَرّج لذكر رسول الله على أفحش في منطقه فهو كافر بنص التنزيل ، ولا يُعذر بأن مقصوده ردّ الحصم ، فإن الرجل لا يؤمن حتى يكون اللّه ورسوله أحب إليه عن الحصم ، فإن الرجل لا يؤمن حتى يكون اللّه ورسوله أحب إليه عن المعن المعن المعن المعن ولده ووالده والمناس أحمين المعن المعن الرسول أحب إليه من ولده ووالده والمناس أحمين المعن 
⁽١) من الآيتين (٦٥ ، ٦٦) سورة التوبة .

⁽٢) في (ب) و (ج) : الله ستنها .

⁽٣) الآية (٦٥) سورة النساء .

⁽٤) في (ج) : (حكما

⁽٥) كما جاء في الحديث عن أنس بن مالك _ رضي الله عنه _ أن رسول الله على قال : وثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيهان ، أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يجبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النارة .

رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب الإيهان باب حلاوة الإيهان (١/ ٢٠ برقم ١٦) ، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الإيهان ، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيهان (١/ ٦٦ برقم ٢٧) .

⁽٢) كما جماء في الحديث عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ : ولا يومن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمين» . رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب الإيمان ، باب حب رسول الله ﷺ من الإيمان (٨/١) برقم ١٥) ومسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان ، باب وجوب مجة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمين (١/١٧ برقم ٤٤)

ومن هذا الباب قول القائل: «إن هذه لقسمةٌ ما أُريد بها وجه(۱) اللّه ، وقول ذلك الأنصاري: اللّه ، وقول ذلك الأنصاري: وأن كَانَ ابْن عَمّتِكَ ه ، فإن هذا كفرٌ محض ، حيث زعم أن النبي على الله يحكم للزّبير لأنه ابن عمته ، ولذلك أنزل الله تعالى هذه الآية ، وأقسم أنهم لا يؤمنون حتى لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من حكمه ، وإنها عنا النبي عنا عنه النبي على عامنا عن الذي قال : «إنَّ هذِه لَقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ

(٢) هذا جـزء من حديثٍ ورد في قصة ذي الخويصرة بألفاظ مختلفة .

رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الحمس ، باب ما كان النبي علي المولفة قلوبهم وغيرهم من الحمس ونحوه عن عبلالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ (٦/ ٣٥١ ، ٢٥٢ برقم ١١٥٠) .

وكتباب المناقب باب عسلامات النبوة في الإمسلام عن أبي مسعيد الخلوي - رضي الله عنه - (١٧/٦ برقم ٢٦١٠) .

وفي كـتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل: (ويلك؛ عن أبي سعيد الحدري - رضي الله عنه _ (١٠/ ٥٥٢ برقم ٦١٦٣) .

وفي كتباب استشابة المرتلين والمعانلين ، باب من ترك قتبال الخوارج للتآلف ولئلا ينفر الناس عنه عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - (١٢/ ٢٩٠ برقم ١٩٣٣) .

ومسلم في اصحيحه في كتاب الزكاة ، باب إعطاء المؤلفة قلويهم على الإسلام وتصبر من قوي إيانه عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - (٢/ ٢٣٩ برقم ١٠٦٢) .

وفي باب ذكر الخوارج وصفاتهم عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنها- (٢/ ٧٤٠ برقم الله عنها- (٢/ ٧٤٠ برقم ١٠٦٣ ) .

والنسائي في «السنن» كتاب تحريم اللم ، باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس عن أبي برزة ـ رضي الله عنه ـ (١١٩ ـ ١٢١) .

وابن ماجة في اسنه، في المقدمة ، باب الخوارج عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنها - (١/ ٢١ برقم ١٧٢) .

والإمسام أحد في «مسنده عن عبدالله بن عسرو بن السماص - رضي الله عنسهما - (٣/١٢ برقم ٧٠٣٨) .

(٣) سيأي تخريجه في قصة شراج الحرة بين الأنصاري والزبير في ص (٩٨٩).

⁽١) هذا جزء من الحديث ورد في قصة الرجل اللي اعترض على تقسيم الغنيمة وقد تقدم تخريجه .

بِهَا وَجْهُ اللَّهِ ، وعن الذي قال : قاعدِلْ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ ، وقد ذكرنا عن عمر رضي الله عنه أنه قتل رجلاً(۱) لم يرض بحكم النبي(۲) في فنزل الفرآن(۲) بموافقته فكيف بمن طعن في حكمه ؟ وقد ذكر طائفة من الفقهاء منهم / ابن عقيل (۱) ، وبعض أصحاب الشافعي _ أن هذا كان عقوبته ٢١٢/ب التعزيرُ ، ثم منهم من قال : لم يعزره النبي في لأن التعزير غير واجب ، ومنهم من قال : عقا عنه لأن الحق له ، ومنهم من قال : عاقبه بأن أمر الزبير أن يسقي ثم يجس الماء حتى يرجع إلى الجدر ، وهذه كلها أقوال ردية (١) ولا يستريب من تأمل في أن هذا كان يستحق القتل بعد نص القرآن أن من هو بمثل حاله ليسَ بمؤمن .

فإن قيل : ففي رواية صحيحة أنه كان من أهل بدرٍ ، وفي الصحيحين عن على عن النبي ﷺ أنه قال : ووَمَا يُدْرِينُكَ لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ ١٥٥ ولو كان هذا

(١) تقدمت هذه القصة في ص (٨٥).

(۲) ني (ب) ډېحکمهه .

(٣) نزل فيه قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبُّكَ لا يُوْمِنُونَ حَنَّى بُحَكِّمُوكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ
 ثُمَّ لا يجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مما قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِسًا ﴾ الآية (٦٥) مسورة النماء .

(٤) تقدمت ترجته في ص (٢٢).

(٥) لم أجد نص ابن عقيل وأصحاب الشافعي في هذه المسألة وذكر الحافظ ابن حجر: أنه يمكن أن يستدل جذا الحديث (أي حديث الزبير مع الأنصاري) على أن للإمام أن يعفو عن السعزير المتعلق به ، لكن محل ذلك ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع ، وإنها لم يعاقب النبي عصاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس ، وقال القرطبي : فلو صدر مثل هذا من أحد في حق النبي في أو في حق شريعته لقتل قتلة زنديق ، انظر : «فتع الباري» من أحد في حق النبي في أو في حق شريعته لقتل قتلة زنديق ، انظر : «فتع الباري» (٥/ ١٠). وقد ذكر شيخ الإسلام أن هذه الأقوال التي ذكرها طائفة من الفقهاء كلها ردية، لأنه لم يرض بحكم النبي في وهو كفر بنص القرآن فيستحق القتل ، ولكن النبي في ترك النبي الشاخة التأليف ، والله أعلم .

(٦) تقدم تخريجه في ص (٩٨٦).

القول كفراً للزم أن يغفر الكفر ، والكفر لا يغفر ، ولا يقال عن بدريٍّ : إنَّهُ كَفَرَ(١) .

فقيل : هذه الزيادةُ ذكرها أبو اليهان(٢) عن شعيب(٢) ، ولم يـذكرها أكثر الرواة(١) ، فيمكن أنها وهم ، كها وقع في حديث كعب(٥) ، وهلال بن

انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (٢/ ٢١٢) .

(٢) هو أبو اليان الحكم بن نافع البهراني الحمسي (١٣٨ هـ - ٢٢٢ هـ) إمام حافظ حجة . روى عن صفوان بن عسر وأبي بكر بن أبي مريم وشعيب بن أبي هزة وغيرهم . ودوى عند : أحد وابن صعين والبخاري وعثيان الدارمي وغيرهم. توفي بحمص، قال ابن حجر: ثقة ثبت .

. انظر ترجمته في : اطبقات ابن سعمه (٧/ ٤٧٢) ، التاريخ الكبيرا (٣٤٤/٢) ، الجرح والتعديل، (٣/ ١٢٩) ، اتهذيب التهذيب، (٢/ ٤٤١ ـ ٤٤٢) ، التقريب، (١٩٣/١) .

(٣) هر أبو بشر شعيب بن أبي حمزة واسم أبيه دينار الأموي الحمصي (١٠٠ ـ ١٦٣ هـ) إمام حافظ . روى عن الزهري كثيراً وعن نافع وعكرمة بن خالد وعمد بن المنكلو . ودوى عنه أبو البيان ويقية والوليد بن مسلم وغيرهم . قال الحافظ ابن حجر : ثقة عابد . انظر ترجمته في : وطبقات ابن سعده (٧/ ٤٦٨) ، وتذكرة الحفاظة (١/ ٢٢١ ، ٢٢١) ، وتهذيب التهذيب؛ (١/ ٢٢١ ، ٣٥٢) .

(3) ذكر الحافظ ابن حجر أنه زاد في رواية شعيب فقد شهد بدراً ثم فَصَّلَ في تعريف الشخص الذي تشاجر مع الزبير ، ونقل أقوال العلماء في كونه أتصارياً وشهود غزوة بلر ، أم كان من المنافقين ٩ والراجع فيا يبلو - والله أعلم - ما ذهب إليه التوريشي بأن الرجل لم يكن منافقاً ولكن صدر ذلك منه بادرة النفس كيا وقع لغيره ممن صحت توبته ، لأن السلف لم تجر عادتهم بوصف المنافقين بصغة النصرة التي هي الملاح ، ولو شاركهم في النسب ، بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب وليس في ذلك بمستنكر من غير المعصوم في تلك الحال . انظر التفاصيل : فتح الباري، (٣٤/٥) .

⁽١) قبال المنباوي في شرح حديث: اعملوا ما شختم فقد غفرت لكم، أي: اعملوا ما شختم أن تعملوا، فإني غفرت لكم فنوبكم، أي: سترتها فبلا أواخلكم بها؛ لبللكم مهجكم في الله ونصر دينه . والمراد إظهار العناية بهم ، وإصلاء رتبتهم والتنويه بإكرامهم ، والإعلام بتشريفهم وإعظامهم لا الترخيص لهم في كل ما فعل كيا يقال للمحب : افعل ما شئت . أو هو على ظاهره، والخطاب لقوم منهم على أنهم لا يقارفون بعد بدر ذنباً ، وإن قارفوه لم يصروا، بل يوفقون لتوبة نصوح ، فليس فيه تخييرهم فيها شاؤوا ، وإلا لما كان أكابرهم بعد ذلك أشد خوفاً وحذراً مما كانوا قبله .

⁽٥) تقدمت ترجمته .

أمية (١) أنها من أهل بدر ولا يختلف أهل المغازي والسير أنها لم يشهدا بدراً، وكذلك لم يذكره ابن إسحاق (٢) في روايته عن الزهري (١) ، لكن الظاهر صحتها(١) .

فنقول: ليس في الحديث أن هذه القصة كانت بعد بدر ، فلعلها كانت قبل بدر ، وسُمَّي الرجل بدرياً لأن عبد الله بن الزبيره، حدَّث بالقصة بعد أن صار الرجل بدرياً ، فعن عبدالله بن الزبير عن أبيه وأنَّ

⁽۱) هو هملال بن أمية بن عمام بن قيس الأنصاري الواقفي (۰۰٠ ـ ۰۰۰) صحابي جليل ، شهد بدراً وأحداً والمساهد ، كمان قديم الإسلام وكان يكسر أصنام بني واقف ، وكانت معه دايتهم يوم الفتح . وكمان أحد الشلانة اللين تخلفوا عن غزوة تبوك ، ثم تاب الله عليهم ، قيل : أنه عاش إلى خلافة معاوية رضي الله عنهم .

السظر ترجمه في : «الاستيعاب» (٤/ ١٥٤٢) ، «أسد الغابة» (٥/ ٤٠٦ ، ٧٠٤) ، «الاستيصار» (٢٢٦) ، «الإصابة» (٦/ ٦٤٥ ، ٧٤٥)

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (٦٢).

⁽٣) تقدمت ترجته في ص (١٥١).

⁽٤) ذكر ابن إسحاق أنه شهد في بدر من الأعصار مائتان وواحد وثلاثون رجلاً منهم واحد وستون رجلاً من الأوس ومائة وسبعون رجلاً من الخزرج وسرد أسهاءهم فلم يذكر منهم وكعب بن مالك، ولا دهلال بن أمية،

انظر: دسيرة ابن هشام، (١/ ٦٨٦ ـ ٧٠٦) إلا أن أصحاب كتب التراجم اتفقوا على أن دهلال بن أمية، شهد بدراً

انظر: «الاستيعاب» (٤٠٦/٤) ، «الاستبصار» (٢٦٦) ، «أسد الغابة» (٥/ ٢٠٦) ، «الإصابة» (٦/ ٢٥٥) .

وأما كعب بن مالك فقد وقع الخلاف فيه ، فذكر ابن عبدالبر وابن الأثير قولين إلا أن ابن الأثير رجّع عدم شهوده بدراً ، وأكّد ابن قدامة على ذلك أيضاً ، كما ذهب إليه الحافظ بن حجر

انظر: «الاستيعاب» (٣/ ١٣٢٤) ، «الاستبصار» (١٦٠) ، «أسد الغابة» (٤/٧/٤) ، «الإصابة» (٥/ ١٦٠) . «الإصابة» (٥/ ١٦٠)

⁽٥) تقدمت ترجمته في ص (٣٢٧).

⁽١) شِيراجَ : بالكسر وآخيره جيم _ جمع شرج، وهو مسيل الماء من الحرة إلى السهل ، وشراج الحيرة بالمدينة التي خوصم فيها الزبير عند رسول الله ﷺ .

انظر: «معجم البلدان» (٥/٢٤٦).

⁽٢) مبق تخريجه .

⁽٣) الآية (٦٥) سورة النـــاء .

⁽٤) تقدمت ترجته في ص (٨٤).

⁽٥) فياستوعى حقه ، أي : استوفاه كله مأخوذ من الوعاء .

انظر : دالنهاية؛ (٢٠٨/٥ مادة وعي) .

⁽٦) ورد هذا الحديث من رواية عبروة بن الزبير رضي الله عنهها .

رواه البخاري في الصحيحه، في كتاب المساقاة، باب شرب الأعلى إلى الكعبين (٥/ ٣٩ برقم ٢٣٦٢). وفي كتاب الصلح ، باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبي ، حكم عليه بالحكم البين (٥/ ٣٠٩ ، ٣١٠ برقم ٢٧٠٨) وفي كتاب التفسير باب: ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيها شجر بينهم ﴾ (٨/ ٢٥٤ برقم ٥٨٥).

والنسائي في استنه، في كتاب آداب القاضاة ، باب الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان (٨/ ٢٣٨ ، ٢٣٩) .

والإمام أحمد في «مسنده»، انظر التفاصيل (٣/ ١٣ ، ١٤ برقم ١٤١٩) .

قضى في سيل مَهْزور(۱) أن الأعلى يُسقى ثم يجبس حتى يبلغ الماء إلى الكعبين(۱)، فلو كانت قصة الزبير بعد هذا القضاء لكان قد علم وجه الحكم فيه ، وهذا القضاء الظاهر أنه متقدم من حين قدم النبي الله الأن الحاجة إلى الحكم فيه من حين قدم ، ولعل قصة الزبير أوجبت هذا القضاء .

وأيضاً ، فإن هؤلاء الآيات قد ذكر غير واحد أن أولها نزل لما أراد بعضُ المنافقين أن يحاكم ( على يهودياً إلى ابن الأشرف ، وهذا إنها كان قبل بدر ، لأن ابن الأشرف ذهب عقب بدر إلى مكة ، فلها رجع قُتل ،

⁽۱) مُهَسرُور - بفتح أوله وسكون ثانيه زاي وواو ساكنة وراه - وهو وادي بني قريظة ، لما قدمت السهود إلى المدينة نزلوا السافلة ، فاستوبؤها ، فبعثوا رائداً لهم حتى أتى العالية بُطحان ومهزوراً، وهما واديان يبطان من حرة تنصب منها مياه علبة قرجع إليهم، فقال: قد وجدت لكم بلداً نزماً طيباً وأودية تنصب إلى حرة علبة ومياهاً طيبة في متأخرة الحرة ، فنزل بنو النضير ومن معهم بُطّحان ونزلت قريظة وهدل على مهزور .

انظر : «معجم البلدان» (٨/ ٢١٢) .

وذكر عبدالقدوس الأنصاري بأن وادي مهزور يُعرف حالياً بوادي «الغاري» انظر : «آثار المدينة المنورة» (١٥٥)

⁽٢) رواه أبو داود في كتاب القضاء ، باب القضاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جله (٢) (٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ )

وابن ماجه في «سننه» في كتاب الرهون ، باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء عن عمرو بن شعيب، وقال الشيخ الألباني : «حسن صحيح» (٢/ ٦٦ برقم ٢٤٨٢) ، المطبوع مع تحقيق الألباني

والإمام مالك في الموطأ في كتاب الأقضية عن عبدالله بن عمرو بن حزم . وذكر السيوطي، قبال ابن عبدالبر : «لا أعلمه يتصل بوجه من الوجوه مع أنه حديث مدني مشهور عند أهل المدينة مستعمل عندهم معروف معمول به» (٢١٧/٢) .

وابن أبي شيبة في «مصنفه» في كتباب أقيضية رسول الله ﷺ (١٠/ ١٦١ برقم ١٩١٠) وفي إسناده «أبو مالك بن ثعلبة» سكت عنه ابن حجر ، انظر : «التقريب» (٢/ ٤٦٨) .

⁽٣) تقدمت هذه القصة .

⁽٤) تقدمت ترجمته في ص (٥٦).

فلم يستقر بعد بلر بالمدينة استقراراً يُتَحاكمُ إليه(١) ، وإن كانت القصة بعد بدر فإن القائل لهذه الكلمة(٢) يكون قد تاب واستغفر وقد عفا له النبي عن حقه ، فغفر له والمضمون لأهل بدر إنها هو المغفرة : إما بأن يستغفروا إن كان الذنب عما لا يُغفر إلا بالاستغفار أو لم يكن كذلك ، وإما بدون أن يستغفروا(٢) ، ألا ترى أن قدامة بن مظعون(٤) - وكان بدرياً - تأول في خلافة عمر ما تأول في استحلال الخمر من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الذَّيْدُ نَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَالحِاتِ جُنَاحٌ فِيْمَا طَعِمُوا ﴾ (٥).

حتى أجمع رأي عمر وأهل الشورى أن يستتاب هو وأصحابه ، فإن أقروا بالتحريم جُلدوا ، وإن لم يُقِرّوا به كفروا ، ثم إنه تاب وكاد

⁽١) ذكر الواقلي أن زيد بن حارثة - رضي الله عنه - لما قدم بالبشارة من بدر بقتل المشركين ، وأسر من أسر منهم ، ورأى كحب بن الأشرف الأسرى مقرنين كُبِتَ وذل وقال لقومه: دويلكم والله لبطن الأرض خير من ظهرها اليوم، وخرج إلى قريش ، فحرضهم ، وأبكى قتلاهم ، فلما رجع من مكة قُتل، وكان قتله في ربيع الأول على رأس خسة وعشرين شهراً من الهجرة .

انظر : امغازي الواقدي؛ (۱/ ۱۸۶ ، ۱۸۰) .

⁽٢) أي الأنصاري اللي قال: ايارسول الله أن كان ابن عمتك كما تقدم في الحديث في ص (٢٣٤، ٩٨٩).

⁽٣) تقدم ذلك في بيان معنى الحديث: «اعملوا ما شتتم فقد غفرت لكم» انظر ص (٩٨٦).

⁽٤) هو قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي (١٠٠ ـ ٣٦هـ). صحابي جليل، من السابقين الأولين إلى الإسلام . شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله الله استعمله عمر ابن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على البحرين ثم عزله لشربه الخمر . مات بالمدينة المنورة في عهد على بن أن طالب رضي الله عنها واختلفوا في سنة وفاته .

انظر: «طبقات ابن سمد» (٣/ ٤٠١) ، «الاستيعاب» (٣/ ١٢٧٧ ـ ١٢٧٩) ، «أسد الغابة» (٤/ ٣٩٤ ، ٣٩٥) ، «الإصابة» (٥/ ٤٢٣ ـ ٤٢٦) .

⁽٥) من الآية (٩٣) سورة المائدة .

يبلس(۱) لعظم ذنبه في نفسه ، حتى أرسل إليه عمر _ رضي الله عنه _ بأول سورة غافر (۱) ، فعلم أن المضمون للبدريين أن خاتمتهم حسنة ، وأنهم يغفر (۱) لهم وإن جاز أن يصدر عنهم قبل ذلك ما عسى أن يصدر ، فإن التوبة تجبُّ ما قبلها .

وإذا ثبت أن كل سبِّ _ تصريحاً أو / تعريضاً _ موجبٌ للقتل فالذي ٢١٣/ب يجب أن يُعتنى به الفرق بين السبِّ الذي لا تقبل منه التوبةُ والكفر الذي تقبل منه التوبة ، فنقول :

هذا الحكم قد نيط في الكتاب والسنة باسم أذى الله ورسوله ، وفي بعض الأحاديث ذكر الشتم والسبّ ، وكذلك جاء في الفاظ الصحابة والفقهاء ذكر السب والشتم ، والاسم اذا لم يكن له حدّ في اللغة كاسم الأرض والسياء والبر والبحر والشمس والقمر ، ولا في الشرع كاسم الصلاة والزكاة والحج والإيمان والكفر ، فإنه يرجع في حده إلى العُرف كالقبض والحرز والبيع والرهن والكرك ونحوها فيجب أن يرجع في حدّ

(١) في المطبوعة : •ييأس، .

الفرق بين

(۲) قبصة عمر بن الخيطاب مع قدامة بن مظعون ـ رضي الله عنهيا ـ رواها عبدالرزاق في مصنفه
 في كتباب الأشرية باب من حيد من أصبحاب النبسي الله في قصة طويلة (٩/ ٢٤٠ برقم
 (١٧٠٧٦) .

ودوى البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الأشربة والحد فيها عن طريق عبدالرزاق (٨/ ٣١٥) .

كها ذكرها أصحاب كتب التراجم الذين ترجوا لقدامة بن مظعون رضي الله عنه . انظر : «الاستيماب» (٣٩٥/٣ ، ١٢٧٩) ، «أسد الغابة» (٣٩٥/٤) ، «الإصابة»

. (540 , 545/0)

(٢) في (ب) و (ج) : المغفورا .

الأذى والشتم (١) والسب إلى العرف ، فها عده أهل العرف سباً أو انتقاصاً أو عيباً أو طعناً ونحو ذلك فهو من السب، وما لم يكن كذلك وهو (٢) كفر به ، فيكون كفراً ليس بسب ، حكم صاحبه حكم المرتد إن كان مظهراً له وإلا فهو زندقة ، والمعتبر أن يكون سباً وأذى للنبي على وإن لم يكن سباً وأذى للنبي النبي الجهو إو به أوجب تعزيراً أو وأذى لعيره (٢) فعلى هذا كل ما لو قيل لغير النبي الهو أوجب تعزيراً أو حسداً بوجه من الوجوه فإنه من باب سب النبي كل كالقذف واللعن وغيرهما من الصورة التي تقدم التنبيه عليها ، وأما ما يختص بالقدح في النبوة فإن لم يتضمن إلا مجرد عدم التصديق بنبوته فهو كفر محض ، إن كان فيه استخفاف واستهانة مع عدم التصديق فهو من السب .

وهنا مسائل اجتهادية يتردد الفقهاء هل هي من السبّ أومن الردة المحضة ، ثم ما ثبت أنه ليس بسبّ فإن استسر به صاحبه فهو زنديق حكمه حكم الزندقة(ن) ، وإلا فهو مرتد عض ، واستقصاء الأنواع والفرق بينها ليس هذا موضعه .

⁽١) في (ب) و (ج) : قالسب والشتما بالتقديم والتأخير .

⁽٢) في (ج) : اللهوا .

⁽٣) هذه الفروق تتلخص فيها يأتي :

اولاً : يرجع في حد الشتم إلى العرف فيا عده أهل العرف سباً وعيباً وانتقاصاً فهو من السب .

ثانياً : ما لم يعده أهل العرف سباً يكون كفراً .

قالقاً: الكفر إذا أظهر به صاحبه يكون ردة وإلا زندقة .

رابعاً : العمدة في مسألة السب أن يكون شتها للنبي ﷺ وإن لم يكن سباً وأذى لغيره .

⁽٤) تقدم حكم الزنديق في ص (٦٥٣) .

## فصـــل

سب الذمي فأما الذمي فيجب التفريق بين مجرد كفره به وبين سبه ، فإن كفره به المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسل

قال القاضي أبو يعلى : «عقد الأمان يوجب إقرارهم على تكذيب النبي ﷺ ، لا على شتمهم وسبهم لـهُ (١٠).

سب المسلم / وقد تقدم أن هذا الفرق أيضاً معتبرٌ في المسلم حيث قتلناه ١/٢١٤ المد يوجب المسلم لله يوجب المقتل حداً من الحدود بحيث لا يسقط القتل عداً من الحدود بحيث لا يسقط بالتوبة وإن صحت (٢) وأما حيث قتلناه لـدلالته على الـزنـدقة أو لمجرد كونه مرتداً فلا فرق حينتذ بين مجرد الكفر وبين ما تضمنه من أنواع السب نقداً:

الآثار عن الصحابة والتابعين والفقهاء ـ مثل مالكِ وأحمد وسائر الفقهاء القائلين بذلك ـ كلها مطلقة في من شتم النبي على من مسلم أو معاهد ، فإنه يقتل ، ولم يُفَصَّلوا بين شتم وشتم ، ولا بين أن يكرر الشتم أو لا يكرره ، أو يظهره أو لا يظهره ، وأعني بقولي لا يظهره : أن لا يتكلم به في ملا من المسلمين ، وإلا فالحد لا يقام عليه حتى يشهد مسلمان أنها سمعاه يشتمه ، أو حتى يُقِرَّ بالشتم ، وكونه يشتمه بحيث

⁽١) انظر ص (٥٦٢) .

 ⁽٢) لم أجد هذا النص للقاضي أبي يعلى، قارن بها جاء في «الأحكام السلطانية» له (ص ١٥٩).
 (٣) انظر ص (٧٦٠).

يسمعه المسلمون إظهارٌ له، اللهم إلا أن يفُرض أنه شتمه في بيته خالياً، فسمعه جيرانه المسلمون أو من استرق السمع منهم .

قـال مـالكُ وأحمدُ : «كل من شتم النبي ﷺ أو تنقصه مسلمًا كان أو كافراً فإنه يقتل ، ولا يستتابُ ١١٥ فنصا على أن الكافر يجب قتله بتنقصه له كها يقتل بشتمه ، وكها يُقتل المسلم بذلك ، وكذلك أطلق سائرُ أصحابنا أن سبّ النبي على من الذمي يوجب القتل.

وذكر القاضي وابن عقيل وغيرهما وأن ما أبطل الإيهان فإنه يبطل الأمان إذا أظهروه ، فإن الإسلام آكد من عقد الذمة ، فإذا كان من الكلام منا يبطل حقن الإسلام ، فأن يبطل حقن الذمة أولى ٢١٤) ، مسم الـفـرق بينهها من وجـه آخـر ، فإن المسلم إذا سب الرسـول دلُّ على سـوء اعتقاده في رسول الله على فلذلك كفر ، والذمى قد عُلم أن اعتقاده ذلك ، وأقررناه على اعتقاده ، وإنها أُخذ عليه كتمه وأن لا يظهره ، فبقى تفاوت ما بين الإظهار والإضهار .

قبال ابن عقبيل: وفكما أخبذ على المسلم أن لا يعتقد ذلك أخذ على وكتاني الذمى أن لا يُظهره، فإظهار هذا كإضهار ذاك، وإضهاره لا ضرر على الإسلام / ولا إزراء فيه ، وفي إظهاره ضررٌ وإزراء على الإسلام ، ولهذا ٢١٤/ب ما بطن من الجرائم لا نتبعها في حق المسلم، ولو أظهروها أقمنا عليهم حد . (r)¶4111

فسرق بيين

⁽١) وهو قــول مالــك برواية أبي مصــعب وابن أبي أويس تقدم في ص (٥٧٢) وقــول أحمد برواية حنبل تقدم ص (٥٥١).

⁽٢) لم أجد هذا النص منسوباً إلى القاضى وابن عقيل : نص عليه أبو المواهب العكبري في رؤوس المسائل الحلافية (٢/ ٢٩٨/ب) مخطوط في مركز البحث العلمي برقم (١٢٠) فقه حنبلي .

⁽٣) لم أجد قول ابن عقيل .

وطرد القاضي وابن عقيل هذا القياس في كلَّ ما ينقض الإيهان من الكلام ، مثل التثنية (() والتثليث () ، كقول النصارى : إن الله ثالث ثلاثة ، ونحو ذلك : أن الذمي متى أظهر ما تعلمه من دينه من الشرك نقض العهد ، كما أنه إن أظهر ما نعلمه بقوله في نبينا على نقض العهد .

قال القاضي: وقد نص أحمد على ذلك فقال في رواية حنبل: «كُلُّ من ذكر شيئاً يُعَرِّض به الرب فعليه القتل ـ مسلمًا كان أو كافراً ـ هذا مذهبُ أهل المدينة ٩٤٠٪.

وقال جعفر بن محمد(۱): «سمعت أبا عبدالله يسأل عن يهودي مَرَّ بمودنٍ وهو يؤذن فقال لهُ: كذبت ، فقال : يُقتل ، لأنه شتم ، فقد نص على قتل من كذّب المؤذن وهو يقول: «الله أكبر» أو «أشهد أنْ لا إله إلاَّ اللَّه» أو «أشهد أنْ لا إله إلاَّ اللَّه» أو «أشهد أنْ محمّداً رسُولُ اللَّه» وقد ذكرها الخلال(٥) والقاضي(١) في

⁽١) التثنية : مذهب المجوس حيث أثبتوا أصلين مدبرين قديمين ، يقتسهان الخير والشر ، والنفع والضر، والصلاح والفساد. يسمون أحدهما النور ، والآخر الظلمة ، وبالفارسية : يردان ، وأهرمن

انظر : قالملل والنحل؛ (٢٣٣) .

⁽٢) تقدم معنى التثليث ص (٨١٥).

⁽٣) تقدم توثيقه في ص (٩٧٧).

⁽٤) هو أبو الفضل جعفر بن محمد بن أبي عثبان الطيالسي (٢٠٠ ـ ٢٥٢ هـ) تلميذ الأمام أحمد. روى عنه وعن عشان بن مسلم ، وإسحاق بن محمد الفروي ، وسليهان بن حرب ومسلم ابن إبراهيم وغيرهم

وروى عنه : يجيى بن صاعد ومحمد بن غلد وأبو بكر النجاد وغيرهم . وكان ثقة ثبتاً

انظر ترجته في : «تباريخ بغياد» (١٨٨/٧ ، ١٨٩) ، «طبقات الحتابلية» (١٦٣/١ ، ١٢٣)، «المنهج الأحمد» (١/٢٧٧ ، ٢٧٨) .

⁽٥) ذكرها الخلال في «أحكام أهل الملل» ، في كتاب الحدود ، باب من يتكلم بثيء من ذكر الرب يريد تكليباً أو غيره (ق ١٠٣/ب) .

⁽٦) وذكرها القاضي أبو يعلى في «الأحكام السلطانية» (١٤٣) .

سب الله ، بناء على أنه كَذَّبه فيها يتعلق بذكر الرب سبحانه ، والأشبه أنه عام في تكذيبه فيها يتعلق بذكر الرب وذكر الرسول ، بل هو في هذا أولى ، لأن اليهودي لا يكذب من قال: ولا إله إلا اللَّه ولا من قال واللَّه أكْبَر وإنها يكذّب من قال: إن محمداً رسولُ الله ، وهذا قولُ جهور المالكين ، قالوا: وإنه يقتل بكلِّ سب ، سواء كانوا يستحلونه أو لا يستحلونه ، لأنهم وإن استحلوه فإنا لم نعطهم العهد على إظهاره ، وكها لا يحصن الإسلام من سبه كذلك لا تحصن منه الذمة وهو قول أبي مصعب (١) وطائفة من سبه كذلك لا تحصن منه الذمة وهو قول أبي مصعب (١) وطائفة من المدنين (١) .

قى ال أبو مصعب في نصراني قى ال: «والذي اصطفى عيسى على عمد»: اختلف عَلَيَّ فيه ، فضربته حتى قتلته ، أو عاش يوماً وليلة ، وأَمَرْتُ من جَرَّ برجله وطُرح على مزبلةٍ فأكلته الكلابُ»(٣).

وقال أبو مصعب في نصراني قال : «عيسى خَلَق عمداً» قال : يقتلُ (١). وأفتى سلف الأندلسيين بقتل نصرانية استهلت (١) بنفي الربوبية ، وبنوة عيسى اله(١).

وقال ابن القاسم فيمن سبه فقال: ﴿لَيْسَ بنَبِيّ، أَو لَـمْ / يُـرْسَلْ ، ١/٢١٥ أَو لَمْ اللهُ اللهُ اللهُ وَنحو هذا : فيقُـتل ، وإن قال: ﴿إِن محمداً لَم يُـرسل إلينا ، وإنها أرسل إليكم ، وإنها نبينا موسى أو عيسى، ونحو هذا : لا شيء عليهم ، لأن الله أقرهم على مثله، (٧) .

⁽١) تقدمت ترجته في ص (٥٧٢).

⁽۲) انظر : «الشفا» (۲/۲۲۳ و ۲۲۵).

⁽٣) انظر : «الشفاء (٢/٢٦٦).

⁽٤) المصدر نفسه (٢٦٦٢).

 ⁽٥) استهلت أي : رفعت صوتها وأظهرت . انظر : «شرح الشفا» (٤٨٨/٢).

⁽٢) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٦٦ ، ٢٦٧).

⁽٧) المصدر السابق (٢/ ٢٣٣) . أيضاً : «البيان والتحصيل» (١٦/ ٤١٤).

قال ابن القاسم: ﴿ وإذا قال النصرانيُّ : ديننا خيرٌ من دينكم ، إنها دينكم دينُ الحمير ، ونحو هذا من القبيح ، أو سمع المؤذن يقول اأشهدُ أن محمداً رسولُ اللَّهِ فقال : كذلك يعظكم الله ، ففي هذا الأدبُ الموجع والسبجن الطويل ، وهذا قول محمد بن سُحنون (١) ، وذكره عن أبيه ، ولهم قولٌ آخرُ فيها إذا سبه بالوجه الذي به كفروا أنه لا يقتل (١) .

قال سُحنون(٢) عن ابن القاسم : «من شتم الأنبياء من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي به كفروا ضُربت عنقه إلا أن يُسلم ١٠٤٥.

وقال سُحنون في اليهوديّ يقول للمؤذن إذا تشهد «كذبت» : يعاقب العقوبة الموجعة مع السجن الطويل(») .

وقد تقدم نص الإمام أحمد في مثل هذه الصورة على القتل ، لأنهُ شتم (۱) .

⁽١) انظر : الشفاء (٢/ ٢٦٥) . أيضاً : البيان والتحصيل، (١٦/ ٣٩٧) .

 ⁽۲) انظر : «الشفا» (۲/۳۲۳).

⁽٣) هـ و عبدالسلام اسحنون؛ بن سعيد بن حبيب التنوحي القسيرواني (١٦٠ - ٢٤٠) فقيه حافظ، إمام جليل . انتهت إليه رئاسة المالكية في عصره

روى عن أثمةٍ من أهل المشرق والمغرب منهم جلول بن راشد ، وأسد بن الفرات ومطرف وأشهب وغيرهم . وروى عنه محمد بن عبدوس ويحيى بن عسر وأحمد بن الصواف وغيرهم . تولى القضاء في آخر عسمره ، وتوفي بقيروان ، «سحنون» لقب له واسمه عبدالسلام ، سمى وسحنوناً باسم طائر حديد لحدته في المسائل .

انظر ترجته في : (رياض النَّفوس) (١/ ٣٤٥ ـ ٣٧٥) ، اترتيب المدارك، (٤/ ٤٥ ـ ٨٨)، الديباج المذهب، (٢/ ٣٠ ـ ٤٠) ، (شجرة النور الزكية، (٦٩/١ ، ٧٠) .

⁽٤) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٦٥).

⁽٥) انظر: ألمصدر السابق (٢/ ٢٦٥).

⁽٦) تقدم في ص (٩٩٦) أبرواية جُعفر بن محمد.

وكذلك اختلف أصحاب الشافعي في السبِّ الذي ينتقض به عهدُ الذميّ ويقتلُ به إذا قلنا بذلك ، على الوجهين :

احدهما: ينتقض بمطلق السبُّ لنبينا والقدح في ديننا إذا أظهروه، وإن كانوا يعتقدون ذلك ديناً، وهذا قول أكثرهم.

والثاني: أنهم إذا(١) أظهروه ، وإن كانوا يعتقدون فيه ديناً من أنه ليس برسول والقرآن ليس بكلام الله فهو كإظهارهم قولهم في المسيح ومعتقدهم في التثليث قالوا: وهذا لا ينقض العهد بلا تردد، بل يعزّرون على إظهاره . وأما إن ذكروه بها لا يعتقدونه ديناً كالطعن في نسبه فهو الذي قيل فيه : ينقض العهد ، وهذا اختيار الصيدلاني(١) وأبي المعالي(١) وغيرهما(١) .

وحجة من فرق بين ما يعتقدونه فيه ديناً وما لا يعتقدونه _ كها اختاره بعض المالكية(٥) وبعض الشافعية(١) _ أنهم قد أُقِرُوا على دينهم الذي

⁽١) في (ب) و (ج) : اإنه .

⁽٢) ثقلعت ترجته ص (٥٧٦).

⁽٣) هو إمام الحرمين أبو المعالي عبدالملك بن أبي محمد عبدالله بن يوسف الجوينسي النيسابوري (٣) هــ ٤٧٨ هـ) .

إسام مشهور ، شيخ الشافعية في زمانه . روى عن أبيه ، وأبي سعد النصروي ، وأبي حسن محمد بن أحمد المزكي غيرهم .

وروى عنه أبو عبيلالله الفراوي ، وزاهر الشحامي ، وأحمد بن سهل المسجدي وغيرهم . ومن تصانيفه المشهورة «البرهان» و «الرسالة النظامية» و «الشامل في أصول الدين» وغيرها.

انظر ترجمته في : اطبقات العبادي؛ (١١٢) ، التبيين كـذب المفـتري؛ (٢٧٨ ـ ٢٨٥) ، الطبقات السبكي؛ (٥/ ١٦٥ ـ ٢٢٢) ، الطبقات السبكي؛ (٥/ ١٦٥ ـ ٢٢٢) ، الطبقات السبكي؛ (٥/ ١٦٥ ـ ٢٢٢) ، الطبقات الأسنوى؛ (١/ ١٦٥ ـ ٢٢٢) .

 ⁽٤) ذكر الإمام النووي آراء الشافعية في السب الذي يتقض به العهد ، وما لا يتتقض به ،
 ونقل خلافهم في ذلك .

انظر التفاصيل : دروضة الطالبين، (١٠/ ٣٢٩ ، ٣٣٠) .

⁽٥) كيا تقدم في قول سُـحنون عن ابن القاسم ، انظر ص (٩٩٨) .

⁽٦) كها تقلم آنفاً .

يعتقدونه ، لكن منعوا من إظهاره ، فإذا أظهروه كان كها لو أظهروا سائر المناكسير التي هي من دينهم كالخمر والخنزير والصليب ورفع الصوت بكتابهم ونحو ذلك / وهذا إنها يستحقون عليه العقوبة والنكال بها دون ٢١٥/ب القتل .

يؤيد ذلك أن إظهار معتقدهم في الرسول ليس بأعظم من إظهار معتقدهم في الله وقد يُسكّم هؤلاء أن إظهار معتقدهم لا يوجب القتل ، واستبعدوا أن ينتقض عهدهم بإظهار معتقدهم إذا لم يكن مذكوراً في الشرط ، وهذا بخلاف ما إذا سبوه بها لا يعتقدونه ديناً ، فإنا لم نقرهم على ذلك ظاهراً ولا باطناً ، وليس هو من دينهم فصار بمنزلة الزنى والسرقة وقطع الطريق(١) ، وهذا القول مقارب لقول الكوفيين(١) وقد ظن من سلكه أنه خَلُص بذلك من سؤالهم . وليس الأمر كها اعتقد ، فإن الأدلة التي ذكرناها من الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار كلها تدل على السبّ بها يعتقده فيه ديناً ، وأن مطلق السب موجب السبّ بها يعتقده فيه ديناً ، وأن مطلق السب موجب

⁽١) هذا توجيه الشافعية لمذهبهم ، انظر تفصيل ذلك في روضة الطالبين (١٠/ ٣٢٨ ـ ٣٣٠) . وأسا عند الحنابلة أن العلم ينتقض بذلك على كل حال سواء اشترط عليهم أو لم يشترط .

انظر : اللغني؛ (١٠/ ٥٩٨) .

⁽٢) ومـذهـب الكوفيين كها قال الطـحاوي : قومن كـان ذلـك (أي السب) من الكـفار ذوي المـهـود ، لم يكن بذلك خارجاً من عهده ، وأمر أن لا يعـاوده ، فإن عاوده أُدُّبَ عليه ولم يُـقتل الله .

انظر : المحتصر الطحاوي، (٢٦٢) .

وقال الجصاص في الشرح: «لأنهم قد أقروا على دينهم . ومن دينهم عبادة غير الله وتكليب الرسول . ويدل عليه ما رُوي أن اليهود دخلوا على النبي ﷺ فقالوا : السام عليك . فقال ﷺ : (وعليكم) ولم يوجب عليه قتلاً .

انظر: «شرح غشص الطحاوي) للجصاص (ق ١٣٩/ب) خطوط بمركز البحث العلمي برقم (٦) فقه حنفي .

للقتل ، ومن تأمل كل دليل بانفراده لم يُخفّ عليه أنها جميعاً تدلّ على السب المعتقد ديناً ، ومنها ما هو نصّ في السب الذي يَمتقد ديناً ، بل أكثرها كذلك ، فإن الذين كانوا يهجونه من الكفار الذين أهدر دماءهم لم يكونوا يهجونه إلا بها يعتقدونه ديناً ، مثل نسبته إلى الكذب والسحر ، وذم دينه ومن اتبعه ، وتنفير الناس عنه إلى غير ذلك من الأمور ، فأما الطعن في نسبه أو خُلُقه أو أمانته أو وفائه أو صدقه في غير دعوى الرسالة فلم يكن أحد يتعرض لذلك في غالب الأمران، ولا يتمكن من ذلك ، ولا يصدقه أحد في ذلك لا مسلم ولا كافر لظهور كذبه ، وقد تقدم ذلك فلا حاجة إلى إعادته الى اعادته الله .

ثم نقول هنا هذا الفرق متهافتٌ(r) من وجوو :

أحدها: أن الذميّ لو أظهر لعنة الرسول أو تقبيحه أو الدعاء عليه بالسخط وجهنم والعذاب أو نحو ذلك ، فإن قيل: «ليس من السبّ الذي ينتقض به العبهدة كان هذا قبولاً مردوداً سمجاً ، فإنه من لعن شخصاً وقبحه لم يبق من سبه غاية ، وفي الصحيحين عن النبي الله أنه قال ولَعَانُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ (٤) ومعلوم أن هذا أشد من الطعن في خلقه وأمانته / أو وفائه ، وإن قبل: «هو سبّ» فقد عُلِم أن من الكفار من 1/٢١٦

الـــرد عـل التفرقة بين

مسا يعتقله

⁽١) في (ج) : ﴿الأمورا ،

⁽٢) تقدم كل ذلك في المسألة الأولى .

 ⁽٣) منهافت أي: منساقط من الهفت ، وهو تساقط الشيء قطعة بعد قطعة كما يهفت الثلج
 ونحو ذلك ، يقال : تهافت القوم تهافتاً إذا تساقطوا موتاً .

انظر : «تهليب اللغة» (٢/ ٢٣٨ مادة هفت) .

⁽٤) سبق تخريجه في ص (٨٨).

يعتقد ذلك ديناً ، ويرى أنه من قُرُباته كتقريب المسلم بلعن مسيلمة (١) والأسود العنسي (١) .

الوجه الثاني: أنه على القول بالفرق المذكور إذا سبه بها لا يعتقده ديناً مثل الطعن في نسبه أو خَلْقه أو خُلُقه ونحو ذلك ، فمن أين ينتقض عهده ويحل دمه ؟ ومعلوم أنه قد أقر على ما هو أعظم من ذلك من الطعن في دينه الذي هو أعظم من الطعن في نسبه ، ومن الكفر بربه الذي هو أعظم من الطعن في نسبه ، ومن الكفر بربه الذي هو أعظم ألذنوب ، ومن سب الله بقوله : إن له صاحبة وولداً ، وإنه ثالث ثلاثة ، فإنه لا ضرر يلحق الأمة ونبيها بإظهار ما لا يعتقد صحته من السب إلا ويلحقهم بإظهار ما كفر به أعظم من ذلك .

فإذا أُقِرَّ على أعظم السببين ضرراً فإقراره على أدناهما ضرراً أولى ، نعم بينها من الفرق أنه إذا طعن في نسبه أو خُلقه فإنه يُقِرَّ لنا بأنه كاذب، أو أهل دينه يعتقده ديناً فإنه وأهل دينه متفقون على أنه ليس بكاذب فيه ولا آثم ، فيعود الأمر إلى أنه قال دينه متفقون على أنه ليس بكاذب فيه ولا آثم ، فيعود الأمر إلى أنه قال كلمة أثرم بها عندهم وعندنا لكن في حق من لا حرمة له عنده ، بل مثاله عنده أن يقذف الرجل مسيلمة أو العنسي أو ينسبه إلى أنه كان أسود أو أنه كان دعياً أو كان يسرق أو كان قومه يستخفون به ، ونحو ذلك من الوقيعة في عرضه بغير حتى ، ومعلوم أن هذا لا يوجب القتل ، بل ولا يوجب الجلد أيضاً ، فإن العرض يتبع الدم ، فمن لم يعصم دمه لم يصن عرضه ، فلو لم يجب قتل الذمي إذا سب الرسول لكونه قد قدح في ديننا

⁽۱) تقدمت ترجمته في ص (۳۳۰، ۵۹۱).

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (٥٩١).

م يجب قتله بشيء من السب أيضاً ، فإن خطب ذلك يسيرً .

يبين ذلك أن المسلم إنها قُتل إذا سبه بالقذف ونحوه ؟ لأن القدح في نسبه قدح في نبوته ، فإذا كنا بإظهار القدح في النبوة لا نقتل الذمي فَأَنْ لا نقتله بإظهار القدح في النبوة أولى ، إذ الوسائل أضعف من المقاصد .

وهذا البحث إذا حُقَّق اضطر المنازع إلى أحد أمرين : إما موافقة من قال من أهل الرأي(١) إن العهد لا ينتقض بشيء من / السبِّ ، وإما موافقة ٢١٦/ب الدهماء(١) في أن العهد ينتقضُ بكلِّ سبِّ ، وأما الفرق بين سبِّ وسبِّ في انتقاض العهد واستحلال الدم فمتهافتٌ .

ثم إنه إذا فـرق لم يمكنه إيجاب القتل ولا نقض العهد بذلك أصلاً ، ومن ادعى وجـوب القتل بذلك وحده لم يمكنه أن يقيم عليه دليلاً .

الثالث: أنا إذا لم نقتلهم بإظهار ما يعتقدونه ديناً لم يمكنا أن نقتلهم بإظهار شيء من السبّ ، فإنه ما من أحد منهم يظهر شيئاً من ذلك إلا ويمكنه أن يقول: إني معتقد لذلك متدين به ، وإن كان طعناً في النسب

⁽١) هو ما ذهب إليه الأحناف فإن العهد عندهم لا يتتقض بالسب .

انظر : المحتصر الطحاوي، (٢٦٢) .

 ⁽٢) الدهماء في اللغة: الجياصة من الناس. يقال: دخلت في دهماء الناس أي جاعتهم، من اللهم: أي الجياعة الكثيرة. يقال: قد دهمونا: أي جاؤونا بمرة جاعة.
 انظر: «تهذيب اللغة» (٢/ ٢٢٤)، ٢٢٥ مادة دهم).

كما يتدينون بالقدح في عيسى (١) وأمه - عليهما السلام - ويقولون على مريم (٢) بهتاناً عظيماً ، ثم إنهم فيها بينهم قد يختلفون في أشياء من أنواع السبّ : هل هي صحيحة عندهم أو باطلة ؟ وهم قوم قوم قوم قوم ته نشر أله فلا يشاؤون أن يأتوا ببهتان ونوع من الضلال الذي لا أوجع للقلوب منه ثم يقولون «هُو مُعتَقَدُنا» إلا فعلوه ، فحيتند لا يُقتلون حتى يَبت أنهم لا يعتقدونه ديناً ، وهذا القدر هو على (اجتهاد و) (١) اختلاف ، وبعضه لا يعلم إلا من جهتهم ، وقول بعضهم في بعض غير مقبول ، ونحن وإن كنا نعرف أكثر عقائدهم فما تُخفي صدورهم أكبر ، وتَجَدُّد الكفر والبدع منهم غير مستنكر ، فهذا الفرق مَفْضَاةٌ إلى حَتم القتل بسب الرسول ، وهو لعمري قول أهل الرأي ، ومستندهم ما أبداه هؤلاء (١) ، وقد قدمنا الجواب عن ذلك (١) وبينا أنا إنها أقررناهم على إخفاء دينهم ، لا على إظهار باطل قولهم والمجاهرة بالطعن في ديننا ، وإن كانوا يستحلون ذلك ، فإن المعاهدة على تركه صيرته حراماً في دينهم كالمعاهدة على الكفّ عن دمائنا المعاهدة على الكفّ عن دمائنا

⁽١) كما جساء في قسوله تعالى حكاية عنهم : ﴿قَالُـوا يَا مَـوْيَـمُ لَقَدْ جِعْتِ شَيْمًا فَرِيّاً يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امـراً سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّـكِ بَغِيّاً﴾ من الآية (٢٧) والآية (٢٨) سورة

 ⁽٢) كيا جاء في قوله تعالى : ﴿وَيَكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَاناً عَظِيماً﴾ الآية (١٥٦)
 سورة النساء

⁽٣) بُهت: جمع بهوت من بناء المبالغة في البُهتِ مثل: صبور وصبر ثم سُكُن الوسط تخفيفاً. والبهت هو التحير منه البهتان ـ بزيادة الألف والنون ـ وهو الباطل الذي يتحير منه. وهو وصف لليهود: وأنهم قوم بهت وصف لليهود: وأنهم قوم بهت النظر: والنهاية (١/ ١٦٥) مادة بهت).

⁽٤) ليس في المطبوعة .

⁽٥) تقدم ذلك في ص (١٠٠١).

⁽٦) تقلم الجواب عن ذلك ص (٩٩٤).

وأموالنا ، وبيّنا أن المجاهرة بكلمة الكفر في دار الإسلام كالمجاهرة بضرب السيف بل(١) أشدًّ ، على أن الكفر أعمَّ من السبِّ ، فقد يكونُ الرجلُ كافراً ولا يسبُّ ، وهذا هو سر المسألة ، فلابد من بسطه ، فنقول :

التكلم في تمثيل سب رسول الله على وذكر صفته، ذلك مما يشقل أُسُواع السب التكلم في تمثيل سب رسول الله ﷺ وذكر صفته، ذلك مما يشقل حكم كل حكم كل المحكم كل القلب واللسان ، ونحن نتعاظم أن نتفوه بذلك ذاكرين (أو آثرين)(١) ١/٢١٧ لكن الاحتياج إلى الكلام في حكم ذلك نحن نفرضُ الكلام في أنواع السبُّ مطلقاً من غير تعيين ، والفقيه يأخذ حظه من ذلك ، فنقول : السب نوعان : دعاء "، وخبر ، أما الدعاء فسمثل أن يقول القائل لغيره: لعنه الله، أو قسيحه الله ، أو أخراه الله ، أو لا رحمه الله ، أولا رضى [الله](٣) عنه، أو قطع الله دابره ، فهذا وأمثاله سب للأنبياء ولغيرهم ، وكذلك لو قـال عن نبيٌّ : لا صلى الله عليه أو لا سلم ، أو لا رفع الله ذكره ، أو محا الله اسمه ، ونحو ذلك من الدعاء عليه بها فيه ضررٌ عليه في الدنيا أو في الدين أو في الآخرة .

فهذا كله إذا صدر من مسلم أو معاهدٍ فهو سبٌّ ، فأما المسلم فيُقتل به بكل حالٍ ، وأما الذميُّ فيقتل بذلك إذا أظهره .

فأما إن أظهر الدعاء للنبي وأبطن الدعاء عليه إبطاناً يُعرفَ من لحن القول بحيث يفهمه بعض الناس دون البعض _ مثل قوله : السام عليكم _ إذا أخـرجه مخرج التحية وأظهر أنه يقول السلامُ ، ففيه قولان :

⁽١) في (ب) زيادة : اهي، .

⁽٢) ليس في المطبوعة .

⁽٣) من (ب) و (ج) .

الحدهما: أنه من السبّ الذي يقُتلُ به، وإنها كان عفو النبي على عن السهود الذين حَيّوه بذلك حال ضعف الإسلام تأليفاً عليه لما كان مأموراً بالعفو عنهم والصبر على أذاهم (١) ، وهذا قول طائفة من المالكية والشافعية والحنبلية مثل القاضي عبدالوهاب (٢) والقاضي أبي يعلى (٣) وأبي اسحاق الشيرازي (٤) وأبي الوفاء بن عقيل (٥) وغيرهم (١) ، وعمن ذهب إلى أن هذا سبّ من قال لم يعلم أن هؤلاء كانوا أهل عهد ، وهذا قولٌ ساقطٌ لأنا قد بينا فيما تقدم (٧) أن اليهود الذين بالمدينة كانوا معاهدين ، وقال آخرون : كان الحقيق له ، وله أن يعفو عنهم ، فأما بعده فلا عفو (٨) .

والقول الثاني: أنه ليس من السبُ الذي ينتقض العهد ، لأنهم لم يُظهروا السبُّ ولم يجهروا به (١) ، وإنها أظهروا التحية والسلام لفظاً

 ⁽١) انظر: «الشفا» (٢/ ٢٢٥)، أيضاً: «فتح الباري» (٢/ ٢٨١)، «زاد المعاد» (٥/ ٢١).

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (٥٧٣).

⁽٣) تقدمت ترجته في ص (٢٠).

⁽٤) تقدمت ترجمته في ص (٤١٦).

⁽٥) تقدمت ترجته في ص (٢٢).

⁽٥) نفد<del>نت</del> ترجمه في ط (۵) او ا

⁽٦) لم أجد أقول هؤلاء العلماء بأعيانها إلا أن القاضي عياض فَصْلَ هذا الموضوع في الشفا واستوفاه مع العناية بذكر أقوال المالكية . كما ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح أقوال العلماء في ذلك ، ورجح أن عفو النبي الله لمصلحة التأليف حيث قال : قوالذي يظهر أن ترك قتل اليهود إنها كان لمصلحة التأليف ، أو لكونهم لم يعلنوا به ، أولها جميعاً وهو أولى والله أعلم، كما تناول الإمام ابن القيم هذا الموضوع في الزاد . انظر التضاصيل في : قالسفاه أعلم، كما تناول الإمام ابن القيم هذا الموضوع في الزاد . انظر التضاصيل في : قالسفاه

⁽۷) انظر ص (۲۱۷).

⁽A) قال الإسام ابن القيم: «فذلك أن الحق له ، فله أن يستوفيه ، وله أن يتركه ، وليس لأمته ترك استيفاء حقه ﷺ .

انظر: قزاد المادة (٦١/٥).

⁽٩) انظر : «الشفا» (٢/٢/٢) ، «فتح الباري» (١٢/ ٨١) .

وحالاً، وحذفوا اللام حذفاً خفياً يفطن له بعض السامعين، وقد لا يفطن له الأكثرون ، ولهذا قال النبي على: ﴿إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا / سَلَّمُواْ فَإِنَّ مَا يَقُولُ لَا النبي على: ﴿إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا / سَلَّمُواْ فَإِنَّ مَا يَقُولُ لَا النبي الله المَّهُ الله المَّهُ الله المَّهُ الله الله الله الله عنه الله الله عنه وعليكم أو عليكم، وكذلك لما سَلَّم عليهم اليهودي قال: ﴿أَتَدُرُونَ مَا قَالَ؟ إِنها قَالَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ الله الله الله الله عنه الله المعنه الله الله عنه الله المؤلة المؤلة الله الله الله المؤلة المؤلة الله الله الله الله المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة المؤلة ا

⁽۱) هذا الحديث من رواية أنس بن مالك وعبدالله بن عمر _ رضي الله عنهم _ بألفاظ مختلفة .

رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب كيف الرد على أهل الذمة (۲/۱۱ برقم ۲۲۵۷).

وأبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب في السلام على أهل الذمة (۲۰۲٬۳۰، ۱٤۳) .

والترصذي في «سننه» في أبواب السير عن رسول الله هي باب ما جاء في التسليم على أهل

الكتاب وقال : «هذا حديث حسن صحيح» (۲۸۸/۵ برقم ۱۲۵۳) .

وابن ماجة في «سننه» في كتاب الأدب ، باب رد السلام على أهل الذمة ، (٢/ ١٢١٩ برقم ٢ برقم) تحقيق : الألباني .

والإمام أحمد في «مسنده» (١٩/٢) وفي إسناده : يحيى بن أبي أيوب الغنافقي : صدوق ربيا أخطأ . «التقريب» (٣٤٣/٢) ويقية رجاله ثقات .

والدارمي في السننه، في كستاب الإستثلان (٢/ ٢٧٦) وفي إسناده خالد بن مخلد القطواني : صدوق يتشيع وله أفراد . التقريب، (٢١٨/١) . وبقية رجاله ثقات .

⁽٢) تقلم تخريجه في ص (٤١٤).

الْمَصِيدُ ﴾ (١) فجعل عذاب الآخرة حسبهم، فَدَلَّ على أنه لم يشرع على ذلك عذاباً في الدنيا، وهذا الأنهم(٢) لو (٢) قُرُروا على ذلك لقالوا إنها قلنا السلام، وإنها السمع يخطىء وأنتم تتقوّلون علينا ، فكانوا في هذا مثل المنافقين الذين يظهـرون الإسلام ويعْـرَفون في لحن القول ، ويعْـرَفون بسيـاهـم(٤) ، فإنه لا يمكن عقوبتهم باللحن والسِّيما ، فإن موجبات العقوبات لابـد أن تكون ظاهرة الظهـور الذي يشترك فـيـه الناس ، وهذا القـدر وإن كـان كـفـراً من المسلم فإنها يكون نقضاً للعهد إذا أظهره الذمي ، وإتيانه به على هذا الوجه غاية ما يكون من الكتهان والإخفاء ، ونحن لا نعاقبهم على ما يسرونه ويخفونه من السب وغيره ، وهذا قبول جماعات من العلماء مَن المتقدمين ومن أصحابنا والمالكيين(٥) وغيرهم ، وبمن اختار هذا القول من زعم أن هذا دعاء بالسَّام وهو الموتُ على أصح القولين() أو دعاء بالسامة (وَمِلاَكِ)‹›› وأما الدِّين قبالوا: إنَّ المبوت محتومٌ عبلي الخليطة قبالوا : وهذا تعريضٌ بالأذي لا بالسب ، وهذا القبول ضعيفٌ ، فإن الدعاء على الرسول والمؤمنين بالموت وترك الدين من أبلغ السبّ ، كما أن الدعاء بالحياةِ والعافيةِ والصُّحةِ والثبات على الدين من أبلغ الكرامةِ .

⁽١) من الآية (٨) سورة المجادلة .

⁽٢) ق (ج) : الوا .

⁽٣) ق (ج) : اقداً .

⁽٤) كما جناء في قبوله تعنالي: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لأَرْبَنَاكُهُمْ فَلَعَرَفَتُهُمْ بِسِيْمَاهُم وَلَتَعْمِ فَنْهُمْ فَنِي لَخُن الْقُول وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالُكُم ﴾ الآية (٣٠) سورة محمد.

⁽٥) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٢٥). أيضاً: «فتح الباري» (١٢/ ٢٨١).

⁽٦) ذكر الحافظ ابن حجر عن ابن بطال أن أبا عبيدة فسر السام بالموت. وذكر الخطابي عن قتادة أن معناه : اتسامون دينكم؛ وهو سئمه سآمة وسآماً .

انظر : افتح الباري، (۱۱/۲۲) .

⁽٧) ليس في المطبوعة .

النوع الثاني: الحسر، فكل ما عدّه الناس شتها أو(١) سبّاً أو انقصاً النوع الثاني : الحسر، فكل ما عدّه الناس مستلزماً للسبّ، [١/١١٨] وقد يكون الرجل كافراً ليس بسابّ، والناس يعلمون علماً عاماً أن الرجل قد يبغض الرجل ويعتقد فيه العقيدة القبيحة ولا يسبه ، وقد يضم إلى ذلك مسبة وإن كانت المسبة مطابقة للمعتقد ، فليس كل ما يحتمل عقداً يحتمل قولاً ، وما لا يحتمل أن يقال سرّاً يحتمل أن يقال جهراً ، والكلمة الواحدة تكون في حال سبّاً وفي حال ليست بسبّ ، فعلم أن هذا يختلف باختلاف الأقوال والأحوال ، وإذا لم يكن للسبّ حدّ معروف في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى عُرف الناس ، فها كان في العُرف سباً للنبي فهو الذي يجب أن ينزل عليه كلام الصحابة والعلماء ، وما لا فلا ، ونحن في ذلك من ذلك أقساماً ، فنقول :

لا شك أن إظهار التنقص والاستهزاء(،) به عند المسلمين سب كالتسمية باسم الحارِ أو الكلبِ ، أو وصفه بالمسكنة والخزي والمهانة ، أو الإخبار بأنه في العذاب وأن عليه آثام الخلائق ونحو ذلك ، وكذلك إظهار التكذيب على وجه الطعن في المكذّب مثل وصفه بأنه ساحر خادع محتال ، وأن ما جاء به كله زور وباطل ونحو ذلك ، فإن نظم ذلك شعراً كان أبلغ في الشتم، فإن الشعر يحفظ ويروئ وهو الهجاء ، وربها يؤثّر في نفوس كثيرة - مع العلم ببطلانه - أكثر من تأثير البراهين ،

 ⁽١) في (ج) : البالوارا .

⁽٢) ني (ج): انقصاء.

⁽٣) من هنا يبدأ الموضع الثالث من النقص في النسخة التركية التي هي نسخة (أ) فاعتملنا على النسخة المولندية التي هي نسخة (ب) كنسخة (أ) ، والله الموفق .

 ⁽٤) في (ج) : اوالاستهانة، .

فإن خُنّي به بين ملا من الناس فهو الذي / قد تفاقم أمره، وأما إن أخبر ١١٨١/ب] عن معتقده بغير طعن فيه _ مثل أن يقول : أنا لست متبعه ، أو لست مصدقه ، أو لا أحبه ، أو لا أرضى دينه ، ونحو ذلك _ فإنها أخبر عن اعتقادٍ أو إرادةٍ لم يتضمن انتقاصاً ؛ لأن عدم التصديق والمحبة قد يصدر عن الجهل والعناد والحسد والكبر وتقليد الأسلاف وإلف الدين أكثر عما يصدر عن العلم بصفات النبي ، خلاف ما إذا قال من كان ومن هو وأي كنذا وكنذا هو ونحو ذلك ، وإذا قال : لم يكن رسولاً ولا نبياً ، ولم ينزل عليه شيء "، ونحو ذلك فهو تكذيب صريح ، وكلُّ تكذيب فقد تضمَّن نسبته إلى الكذب ووصفه بأنه كذَّاب، لكن بين قوله: (ليس بنبي) وقوله: دهو كذاب، فرق ، من حيث إن هذا إنها تضمن التكذيب بواسطة علمنا أنه كان يقول : إني رسولُ الله ، وليس مَن نَفَىٰ عن غيره بعض صفاته نفياً مجرداً كمن نفاها عنه ناسباً له إلى (١) الكذب في دعواها ، والمعنى الواحد(٢) قد يؤدَّى بعبارات بعضها يُعدُّ سباً وبعضها لا يُعدُّ سبّاً ، وقد ذكرنا أن الإمام أحمد نص على أن من قال للمؤذن: ﴿ كُذَّبْتُ * فهو شَاتُم (٢٠) ، وذلك لأن ابتداءه بذلك للمؤذن معلناً بذلك _ بحيث يسمعه المسلمون طاعناً في دينهم ، مكذباً للأمة في تصديقها بالوحدانية والرسالة _ لا ريب

أنه شتم .

⁽١) في (ج) : دعن ١ .

⁽٢) في (د) زيادة : «فيه».

⁽٣) تقدم ذلك برواية جعفر بن محمد في ص (٩٩٦).

فإن قيل : ففي الحديث الصحيح الذي يرويه الرسول عن الله - تبارك وتعالى ـ أنه قال : قشتَمني ابن أدّم، وما ينبَغي له ذلك ، وكذّبني ابن آدم ، وما ينبغي له ذلك ، فأمّا شَتْمه إيّاي فقولُه : إنّي اتخذت ولَدا ، وأمّا تكذيبه إيّاي فقوله : لن يعيدني كما بدأني (۱) فقد قرن بين التكذيب والشتم .

فيفًال قوله: «لن يعيدني كما بدأني» يفارق قول اليهودي للمؤذن «كَذَبْتَ» / من وجهين:

احدهما: أنه لم يصرِّح بنسبته إلى الكذب ، ونحن لم نقل: إن كل تكذيب شتم ، إذ لو قيل ذلك لكان (كلُّ)(٢) كافر شاتماً ، وإنها قيل: إن الاعلان بمقابلة داعي الحق بقوله: (كَذَبْتَ، سب للأمة وشتمٌ لها في اعتقاد النبوة ، وهو سبُّ للنبوة ، كها أن الذين هجوا من اتبع النبي على النباعهم إياه كانوا سابين للنبي على مشلُ (شِعْرِ)(٣) بنت مروان(١) وشعر كعب بن زهير(٥) وغيرهما ، وأما قول الكافر : (لن يعيدني كها بدأني، فإنه نفيٌ لمضمونِ خبر اللَّه بمنزلة سائر أنواع الكفر .

الثاني : أن الكافر المكذب بالبعث لا يقول : إن الله أخبر أنه سيعيدني ، ولا يقول : إن هذا الكلام تكذيبً للَّهِ ، وإن كان تكذيبًا ،

⁽١) تقدم تخريجه في ص (٦٢٦).

⁽٢) ليس ق (د) .

⁽٣) ليس في (د) .

⁽٤) تقدمت قصتها ص (١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٩٠ ، ٧٦٧).

⁽٥) تقدمت ترجمته في ص (٢٦٧).

بخلافِ القائل للرسولِ أو لمن صدق الرسولَ : اكذَبْتَ، فإنه مقرًّ بأن هذا طعن على المكذّب، وعيبٌ له ، وانتقاص به، وهذا ظاهر، وكلّ كلام تقدم ذكره في المسألة الأولى من نظم ونحوه عَدّه النبي عَلَيْ سبّاً حتى رتب على قائله حُكْمَ السابٌ فإنه سبّ أيضاً ، وكذلك ما كان في معناه ، وقد تقدم ذكر ذلك والكلام على أعيان الكلمات لا ينحصر ، وإنها جماع ذلك أنّ ما يعرف الناسُ أنهُ سبّ فهو سبٌّ ، وقد يختلفُ ذلك باختلافِ الأحوالِ والاصطلاحات والعادات () وكيفية الكلام ونحو ذلك ، وما اشتبه فيه الأمر ألحق بنظيره وشبهه ، والله سبحانه أعلم .

⁽١) في (د) : «العبادة» .

## فصيل

(وَكُلُّ)(۱) ما كان من الذميّ سبّاً ينقض عهده ويوجب قتله فإن توبته منه [لا تقبلُ](۲) على ما تقدم(۲) ، هذا هو الذي عليه عامة أهلِ العلم من أصحابنا وغيرهم .

وقد تقدم (۱) عن الشيخ أبي محمد المقدسي (۵) - رضي الله عنه - أنه قال: إن الذمي إذا / سبّ النبي على ثم أسلم سقط عنه القتل ، وإنه إذا [۱۹۱/ب] قذفه ثم أسلم ففي سقوط القتل عنه روايتان (۱) ، وينبغي أن يبنى كلامه على أنه إن سبّه بها يعتقده فيه ديناً سقط عنه القتل بإسلامه كاللعن والتقبيح ونحوه ، وإن سبه بها لا يعتقده فيه كالقذف لم يسقط عنه لأن ما يعتقده فيه كفر محض سقط حدّه بالإسلام باطناً ، فيجبُ أن يسقط ظاهراً أيضاً ، لأن سقوط الأصل الذي هو الاعتقاد يستتبع سقوط فروعه ، وأما ما لا (۷) يعتقده فهو فرية يعلم هو أنها فرية ، فهي بمنزلة سائر حقوق الأدميين ، وإن حمل الكلام على ظاهره في أنه يستثنى القذف فقط من بين سائر أنواع السبّ فيمكن أن يوجّه بأن قذف غيره لما تغلّظ بأن جعل على صاحبه الحد المدوقة وهو ثهانون (۱۸) بخلاف غيره من أنواع السبّ فإن عقوبته التعزير المدوقة وهو ثهانون (۱۸) ، بخلاف غيره من أنواع السبّ فإن عقوبته التعزير

حکے توبة

⁽١) ليس في (د) .

⁽۲) من المطبوعة .

⁽٣) تقدم ذلك في ص (٥٢٦).

⁽٤) تقدم ذلك في ص (٥٧١).

⁽٥) تقدمت ترجته في ص (٥٧١).

⁽٦) تقدم توثيقه في ص (٥٧١).

⁽٧) ف (ج): المتقدمة بالإثبات.

⁽A) كَمَا جَمَاء فِي قَمُولَه تَعَالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِلُوهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةَ﴾ . من الآية (٤) سورة النور.

المفوضُ إلى اجتهاد ذي السلطان ، كذلك يفرق في حقه بين القذف وغيره ، فيجعلُ على قاذفه الحدّ مطلقاً وهو القتل وإن أسلم ، ويدرأ عن الساب الحدّ إذا تاب ، لكن هذا الفرق ليس بمرضيّ ، فإن قذفه إنها أوجب القتل ونقض العهد لما قدّح في نسبه(۱). وكان ذلك قدحاً(۱) في نبوته ، وهذا معنى يستوي فيه السبّ بالقذف وبغيره من أنواع الأكاذيب ، بل قد توصفُ من الأفعال أو الأقوال المنكرة بها يلحقُ بالموصوف شيئاً وغيره أمن هذا ، وإنها فُرق في حقّ غيره بين القذف وغيره لأنه لا يمكنُ تكذيبُ أهدًا . وانها مكن تكذيبُ غيره ، فصار العار به أشدً .

وهنا كلمات السب القادحة في النبوة سواء في العلم ببطلانها ظهوراً وحفاء ، فإن العلم بكذب القاذف كالعلم / بكذب الناسب له إلى منكر [١/١٢٠] من القول وزور ، لا فرق بينهما .

وبالجملة فالمنصوص عن الإمام أحمد وعامة أصحابه وسائر أهل العلم أنه لا فرق في هذا الباب بين السبّ بالقذف وغيره(٢) ، بل من قال: "إنه ينتقض عهده ، ويتحتم قتله (١) لم يُسفَرق بين القذف وغيره ، ومن قال: "يسقط عنه القتل بإسلامه (١) لم يفرق بين القذف وغيره ، ومن فرق من الفقهاء بين ما يعتقده وما لا يعتقده (١) فإنها فرق في انتقاض

⁽١) في (د) : القسها .

 ⁽۲) في (ج) : تقد جاء؛

⁽٣) كما تقدم في ص (٥٧١) انظر على سبيل المثال :

اغتصر الخرقي، (١١٤)، (المغني، (١٠/٣٣٠)، (المحرر، (٢/٩٧)، (الفروع، (٦/٤٩))
 الماري، (٩/٩٧)

دالمبرع» (٩٧/٩) .

⁽٤) وهو مذهب الحنابلة كما تقدمت النصوص على ذلك في ص (٩٩٤).

⁽۵) وهو قبول بعض المالكية منهم ابن القاسم والقاضي عبدالوهاب .

انظر: ﴿ الشَّفَاءُ (٢/ ٢٦٤ و ٢٦٧) .

⁽٦) وهو قول بعض الشافعية كيا تقدم ص (٩٩٨).

العمهـدِ ، لا في سـقـوط القـتل عنه بالإسـلام ، لكن هو يصلحُ أن يكونَ معاضِداً لقول الشيخ أن محمد(١) ؛ لأنه فرَّق بين النوعين في الجملة ، وأما الإمامُ أحمد وسائرُ العلماء المتقدمين فإنها خلافهم في السبّ مطلقاً ، وليس في شيء من كلام الإمام أحمد - رضى الله عنه - تعسرُضٌ للقلف بخصوصه(١)، وإنها ذكره أصحابه في القذف لأنهم تكلموا في أحكام القذف مطلقـاً فـذكـروا هـذا النوع من القذف أنه موجبٌ للقتل وأنه لا يسقط القتل بالتوبة (٣) لنص الإمام على أن السبّ الذي هو أعم من القذف موجبٌ للقتل لا يُستتاب صاحبه ، ثم منهم من ذكر المسألة بلفظ السبّ كما هي في لفظ أحمد وغيره ، ومنهم من ذكرها بلفظ القذف لأن البـاب باب القـذف ، فكان ذكرها بالاسم الخاص أظهر تأثيراً في الفرق() بين هذا القذف وغيره، ثم عِلَلُ الجميع وأدلتهم تعمُّ أنواع السب ، بل هي في غير القذف أنصَّ منهـا في القـذف، وإنها تدلُّ على القذف بطريق العموم أو بطريق القياس ، والدليل يوافق ما ذكره الجمهور من التسوية(ه) كما تقدم ذكره نفياً وإثباتاً ، ولا حاجة إلى الإطناب هنا ، فإن من سلم أن جميع أنواع السبّ من القـذف وغيره ينقض العـهد ويوجب القتل ثم / فرق بين بعضها ويعض في ١٢٠٠/ب] السقوط بالإسلام فقد أبعد جداً ، لأن السب لو كان بمنزلة الكفر عنده لم ينقض العـهد ، ويوجب قتل الذمي ، وإذا لم يكن بمنزلة الكفرِ فإسلامهُ إما أن يُسْقِط الكفر فقط ، أو يُسْقِط الكفر وغيره من الجناية على عرض

⁽١) هو أبو محمد بن قدامة المقدسي تقدمت ترجمته في ص (٥٧١) .

 ⁽٢) النصوص المتقولة عن الإمام أحمد في هذه المسألة كلها جاءت بكلمة «السب» أو «الشتم» كيا تقدم في ص (٥٥١) وغيرها .

⁽٣) تقلم بيان ذلك في ص (٩٧٧).

⁽٤) في (د) : «القذف» .

⁽٥) أي بين السب والقذف، وثقدم التفصيل في ذلك. انظر ص (٥٥١-٥٧٢).

الرسول ، فأما إسقاطه لبعض الجنايات دون بعض _ مع استوائهما في مقدار العقوبة _ فلا يتين له وجه عقق .

والاحتجاج بأن الإسلام يُسقط عقوبة من سب الله فإسقاطه عقوبة من سب النبي أولى (١) إن صح (٢) فإنها يدلّ على أن الإسلام يسقط عقوبة الساب مطلقاً قذفاً كان السب أو غير قذف ، ونحن في هذا المقام لا نتكلم إلا في التسوية بين أنواع السب ، لا في صحة هذه الحجة وفسادها ، إذ قد تقدم التنبيه على ضعفها (٢) ، وذلك لأن سب النبي إن جُعِل بمنزلة سب الله مطلقاً ، وقيل بالسقوط في الأصل ، فيجب أن يقال بالسقوط في الفرع ، وإن جُعل بمنزلة سب الحلق ، أو جُعل موجباً للقتل حداً لله ، أو سُوي بين السبين في عدم السقوط ونحو ذلك من المآخذ التي تقدم ذكرها ، فلا فرق في هذا الباب بين القذف وغيره في السقوط بالإسلام ، فإن الذمي لو قذف مسلماً أو ذمياً أو شتمه بغير القذف ثم أسلم لم يسقط عنه التعزير المستحق بالقذف ، فعلم أنها مواء في الشبوت والسقوط ، وإنها يختلفان في مقدار العقوبة بالنسبة إلى غير النبي ، الشبوت والسقوط ، وإنها يختلفان في مقدار العقوبة بالنسبة إلى غير النبي ، أما بالنسبة إلى النبي فعقوبتها سواء ، فلا فرق بينها بالنسبة إلى النبي المقالة .

وإذ قد ذكرنا حكم الساب للرسول على فنُردِفه بها هو من جنسه مما قد تقدم في الأدلة المذكورة بأصل(،) حكمه ، فإن ذلك من تمام الكلام في هذه المسألة على ما لا يخفى ، ونُفَصَّلُه فُصُّولًا / .

⁽١) هذا توجيه أبي محمد بن قدامة المقدسي ، انظر : •المغني، (١٠/ ٢٢٤) .

٠ (٢) في (د) : دأن يصح

⁽٣) انظر : ص (٩٢٠).

⁽٤) في (د) : «أصيل» .

## فصــل فِی مَـنْ سَـبٌ اللَّـه تَعَالَـی

حكم سن سب الله تمسال

فإن كان مسلمًا وجب قتله بالإجماع(١) ، لأنه بذلك كافرٌ مرتدٌ ، وأسوأُ من الكافر ، فإن الكافر يعظم الربّ ، ويعتقدُ أن ما هو عليه من الدين الباطل ليس باستهزاء باللّه ولا مسبةٍ له .

مسل تُقبسل تسسسونسه

ثم اختلف أصحابنا وغيرهم في قبول توبته ، بمعنى أنه هل يستناب كالمرتد ويُسقط عنه القبتل إذا أظهر التوبة من ذلك بعد رفعه إلى السلطانِ

احدهما: أنه بمنزلةِ ساب الرسول ، فيه الروايتان كالروايتين في ساب الرسولِ ، هذه طريقة أبي الخطاب (٢) وأكسشر من احتذى حَذْوه من المتأخرين ، وهو الذي يدلُّ عليه كلام الإمام أحمد حيث قال : فكل من ذكر شيئاً يعرض بذِكْرِ الربِّ ـ تبارك وتعالى ـ فعليه القتل ، مسلماً كان أو كافراً ، وهذا مذهب أهل المدينة (٢) ، فأطلق وجوب القتل [عَلَيْهِ] (٤) ،

وثيوت الجد عليه ؟ على قولين :

⁽١) هذا لا خلاف فيه لأحد ، إنها الخلاف في استتابته ، انظر : االشفاء (٢/ ٢٧٠) .

 ⁽٢) طريقة أي الخطاب كما قبال في الهداية : دومن سب الله تعالى أو رسوله وجب قبتله ،
 ولم تُقبل توبته في إحدى الروايتين ، وتقبل في الأخرى!

انظر : دكتاب المداية، (١١٠/٢) .

⁽٣) وهو رواية حنبل عن الإسام أحمد تقدم توثيقه في ص (٩٧٧) .

⁽٤) من (ج) و (د) .

ولم يذكر استتابته ، وذكر أنه قول أهل المدينة ، ومن وجب عليه القتلُ لم يسقط بالتوبة ، وقول أهل المدينة المشهورُ أنه لا يسقط القتلُ بتوبته (۱) ، ولو لم يرد هذا لم يخصه بأهل المدينة ، فإن الناس مجمعون على أن من سب الله تعالى من المسلمين يقتل ، وإنها اختلفوا في توبته ، فلها أخذ بقول أهل المدينة في المسلم كها أخذ بقولهم في الذميّ عُلم أنه قصد محل الحلاف (بين المدنييين والكوفيين في المسألتين وعلى هذه الطريقة فظاهر المذهب أنه لا يسقط القتلُ (۱) بإظهار التوبة بعد القدرة عليه ، كها ذكرناه في ساب الرسول .

وأما الرواية الشانية فإن عبدالله قال : سئل أبي عن رجل قال فيا ابن كذا وكذا أنت ومَن خَلَقَك، قال أبي: هذا مرتد عن الإسلام، قلت لأبي : تُضربُ عنقه ؟ قال : نعم ، نضربُ عنقه ، فجعله من المرتدين، (۳) .

والرواية الأولى قول الليث بن سعد (١) / وقولُ مالك ، روى ابنُ [٢١١/ب] القاسم (١) عنه قال : «مَنْ سَبَّ الله تعالى من المسلمين قُتل ، ولم يُستتب ، إلا أن يكون افترى على اللَّهِ بارتداده إلى دين دان به وأظهره فيستتابُ ، وإن لم يُظهِره لم يُستب، وهذا قول ابن القاسم ، ومطرف (١) ، وعبد الملك (٧) ، وجماه الم الملكة ١٥) .

⁽١) انظر ملحب أهل المدينة في «الشفاء (٢١٦/٢) .

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة .

⁽٣) تقدم توثيقة في ص (٩٥٣) .

⁽٤)تقدمت ترجمته في ص (١٣).

⁽٥) تقلمت ثرجته في ص (٢٧٦).

⁽٦) تقلمت ترجته في ص (٧٧٥).

⁽٧) هو عبدالملك بن الماجشون ، تقدمت ترجمته في ص (٧٤).

⁽٨) انظر : «الشفاء (٢/٠٧٠) ، أيضاً : «البيان والتحصيل» (٣٩٨/٦) .

والثاني: أنه يستتاب وتقبلُ توبته بمنزلة المرتد المَحْضِ ، وهذا قولُ القاضي أبي يعلى(١) ، والشريف أبي جعفر (٢) ، وأبي علي بن البناء(٢) ، وابن عقيل (١) ، مع قولهم: إن من سب الرسولَ لا يستتاب ، وهذا قول طائفة من المدنيين : منهم محمد بن مسلمة (١) ، والمخزومي (٧) ، وابن أبي حازم (٨) ، قالوا: ﴿ لا يقتل المسلم بالسب حتى يُستتاب ، وكذلك اليهودي والنصراني ، فإن تابوا قُبِل منهم ، وإن لم يتوبوا قُتلوا ، ولابد من الاستتابة ، وذلك كله كالردة (١٥) ، وهو الذي ذكره العراقيون من المالكية .

⁽۱) تقدمت ترجمته ص (۲۰) .

⁽٢) تقلمت ترجمته ص (٢١) .

⁽٣) تقلمت ترجته في ص (٥٥٧).

⁽٤) تقلمت ترجته في ص (٢٢).

 ⁽٥) لم أجد أقوال هؤلاء العلماء بأعيانها ، وذهب جمهور الحنابلة إلى عدم قبول توبة من سب الله
 ثمالى . انظر : «كشاف القناع» (٦٧٧/٦) .

⁽٦) هو محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام المخزومي (١٠٠ ـ ٢١٦ هـ) .

فقيه مشهور ، من أصحاب الإمام مالك ، وأحد فقهاء المدينة . تفقّه عند الإمام مالك ، وردى أيضاً عن الضحاك بن عثمان وإبراهيم بن سعيد والهديري .

انظر ترجمته في : فترتيب المدارك، (٣/ ١٣١ ، ١٣٢) ، فالديباج المذهَّب، (١٥٦/٢) .

⁽٧) هو المفيرة بن عبدالرحمن بن الحارث المخزومي المدني (١٢٤ هـ ـ ١٨٨ هـ) .

من أَجَلَ أصحاب الإسام مالك . وكان فقيه المدينة بعد مالك ، وسمع عبدالله بن سعيد ابن أبي هند ، وهشام بن عروة ، وموسى بن عقبة وغيرهم . وروى عنه مصعب بن عبدالله ، وأبو مصعب الزهري ، وإبراهيم بن حزة الزبيري وغيرهم .

انظر ترجته في : «الاتسقاء» (٥٣ ، ٥٥) ، «ترتيب المدارك» (٣/ ٢ ـ ٨) ، «الديباج المدي» (٣/ ٢ ، ٨) ، «الديباج المدي» (٣٤٣ ، ٣٤٣ ) ، «شجرة النور الزكية» (١/ ٥٦) .

⁽A) هو أبو تمام عبدالعزيز بن أبي حازم - واسمه سلمة بن دينار - المدني (١٠٧ هـ - ١٨٤ هـ). من أقدم أصحاب الإمام مالك ، تفقّه به . وأخذ أيضاً عن زيد بن أسلم . وسهيل بن أبي صالح وينهد بن الهادي . وروى عنه ابن وهب ، وابن أبي أويس ، وابن المديني ، ومصعب الزبيري وغيرهم . توفي في مسجد النبي عليه وهو ساجد .

انظر ترجته في : قطبقات ابن سعده (٥/ ٣٤٤) ، قالانتقاءه (٥٥) ، فترتيب المدارك، (٣٠ / ٢٠) ، قالدياج المذهب، (٢٣ / ٢٠) .

⁽٩) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٧١) .

وكذلك ذكر أصحابُ الشافعي رضي الله عنه، قالوا: سب الله ردة، فإذا تاب قبلت توبته، وفَرَّقوا بينه وبين سبّ الرسول على أحد الوجهين: وهذا مذهب الإمام أي حنيفة أيضاً(١).

وأما من استنتاب السابُّ للَّهِ ولرسولِهِ فمأخذهُ أن ذلك من أنواع

الردة، ومن فَرَّق بين سب الله والرسولِ قال: سب الله تعالى كفرٌ عَفْل ، وهــو حقُّ لله ، وتوبةٌ من لم يصــدر منه إلا مجردُ الكفــرِ الأصلي أو الطارىء مَ قَسُولَةٌ مُسْقِطَةٌ للقتل بالإجماع ، ويدلُّ على ذلك أن النصاري يسبون الله بقـولهم : هو ثالث ثلاثةٍ ، وبقـولهم : إن له ولداً ، كما أخبر النبي ﷺ عن الله - عز وجل - أنه قبال : ﴿ فَتَنْمَنِي ابْنُ آدَمَ ، وما يَنْبَغِيْ لَـهُ ذَلِكَ ، وَكَذَّبَنِسِ ابْسَنُ آدَمَ، وَمَا يَنْبَغِي لَـهُ ذٰلِكَ، فَأَمَّا شَتْـمُهُ إِيَّايَ فَقُولُهُ : إن لِنَيْ وَلَداً، وَأَنَّا الْأَحَدُ الصَّمْدُهُ ٢٠) وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِيْنَ قَالُوا / [١/١٣٦] إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ إلى قـوك: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾﴿﴿،، وهو سبحانه قد عُلِم منه أنه يُسقط حقه عن التائب ، فإن الرجل لو أتَّى من الكفر والمعاصي بملء الأرض ثم تاب تاب الله عليه ، وهو سبحانه لا تلجقه بالسب غضاضةٌ ولا مَعَرَّةٌ ، وإنها يعودُ ضرر السب على قائله ، وحرمت في قلوب العباد أعظم من أن يهتكها جرأةُ السابِّ ، وبهذا يظهر النفرق بينه وبين الرسول ، فإن السبُّ هناك قبد تعلق بيه حيٌّ آدمي ، . والعقوبة الواجبة لأدمى لا تسقط بالتوبة ، والرسول تلحقه المعرَّة

⁽١) انظر: مذهب الإمام أبي حنيفة في «الدر المختار» (٤/ ٢٣٢) المطبوع مع حاشية ابن عابدين.

⁽٢) تقدم تخريجه في ص (٦٢٦) .

⁽٣) من الآيتين (٧٣ و ٧٤) سورة المائدة .

والغَضَاضة بالسب ، فلا تقومُ حرمتهُ وتثبتُ في القلوب مكانتهُ إلا باصطلام سابه ، لما أن هَجُوه وشتمه ينقص من حرمته عند كثير(١) من الناس ، ويقدح في مكانه في قلوب كثيرة ، فإن لم يُحفظ هذا الحمى بعقوبة المنتهك وإلا أفضى الأمر إلى فسادٍ .

وهذا الفرق يتوجه بالنظر إلى أن حدَّ سب الرسولِ حقَّ لآدمي ، كها يذكره كثير(٢) من الأصحاب ، وبالنظر إلى أنه حقَّ لله أيضاً ، فإن ما انتهكه من حرمة الله لا ينجبر إلا بإقامة الحد ، فأشبه الزاني والسارق والشارب إذا تابوا بعد القدرة عليهم .

وأيضاً ، فإن سب الله ليس له داع عقلي في الغالب ، وأكثر ما هو سبّ في نفس الأمر إنها يصدر عن اعتقاد وتديّن يُراد به التعظيم لا السبّ، ولا يقصد الساب حقيقة الإهانة لعلمه أن ذلك لا يؤثر ، بخلاف سب الرسول، فإنه في الغالب إنها يقصد به الإهانة والاستخفاف ، والدواعي إلى ذلك متوفرة من كلّ كافر ومنافق ، فصار من جنس الجرائم التي تدعو إليها الطباع ، فإن حدودها لا تسقط بالتوبة ، بخلاف الجرائم التي لا داعي إليها .

ونكتة هذا الفرق أن خصوص سب الله تعالى ليس إليه داع عال الله الله تعالى ليس إليه داع عال غالب [الأوقات] (٣) ، فيندرج في عموم الكفر / ، بخلاف سب الرسول، [١٢٢/ب] فإن لخصوصه حدًّ ، والحدُّ الله والحي متوفرة ، فناسب أن يشرع لخصوصه حدًّ ، والحدُّ الشروع لخصوصه لا يسقط بالتوبة كسائر الحدود ، فلما اشتمل سبُّ

⁽١) في (د) : فأكثر، .

⁽٢) كها ذكره القاضي أبو يعلى والعكبري ، تقدم في ص (٥٥٨).

⁽٣) ما بين المعقوفتين من (ب) .

الرسول على خصائص من جهة توفر الدواعي إليه ، وحرص أعداء الله عليه ، وأن الحرمة تنتهك به انتهاك الحرماتِ بانتهاكها ، وأن فيه حقّاً لمخلوق تحتمت عقوبته ، لا لأنه أغلظ إنها من سب الله ، بل لأن مفسدته لا تنحسم إلا بتحتم القتل .

ألا ترى أنه لا ريب أن الكفر والردة أعظم إثماً من الزنى والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر ، ثم الكافر والمرتد إذا تابا بعد القدرة عليها سقطت عقوبتها ، ولو تاب أولئك الفساق بعد القدرة لم تسقط عقوبتهم، مع أن الكفر أعظم من الفسق ، ولم يدل (١) ذلك على أن الفاسق أعظم إثماً من الكافر ؟ فمن أخذ تحتم العقوبة سقوطها من كِبَرِ الذنب وصغره فقد ناًى (٢) عن مسالك الفقه والحكمة .

ويوضح ذلك أنا نقر الكفار بالذمة على أعظم الذنوب ، ولا نقر واحداً منهم ولا من غيرهم على زنى ولا سرقة ولا كبير من المعاصي الموجبة للحدود ، وقد عاقب الله قوم لوط من العقوبة بها لم يعاقبه بشراً في زمنهم لأجل الفاحشة ، والأرض عملوءة من المشركين وهم في عافية ، وقد دُفن رجلٌ قَتَلَ رَجلًا (٢) على عهد النبي على مراتٍ والأرض تَلفِظهُ في كلَّ

⁽١) في (د) : الم يذكر ال

⁽٢) في (د) هنا طمس .

⁽٣) روى الطبري في تفسيره قصة هذا القتل ما خلاصتها: أن النبي على بعث محلّم بن جثّامة في جماعة ، فلقيهم عمامر بن الأضبط ، فحياهم بتحية الإسلام ، وكانت بينهم عداوة في الجاهلية . فرماه علم بسهم فقتله . فجاء الخبر إلى النبي في وتكلم فيه عبينة والأقرع وجماء محلم وجلس بين يدي رسول الله في ليستغفر له فقال له النبي في لا غفر الله لك ، فقام وهو يتلقى دموعه ببرديه ، فها مضت سابعة حتى مات ، ودفنوه فلفظته الأوض فحاو إلى النبي في فذكروا ذلك له فقال : «إن الأرض لتقبل . . . الحديث ثم طرحوه بين الجبال ، والقوا عليه من الحجارة . وقد أشار الإمام أحمد في مسئده إلى هذه القصة . انظر: «مسند الإمام أحمد» (٢٠٢١ ، ٢٠ برقم ١٠٢١) .

ذلك، فقال النبي على الأرْضَ لَتَقْبَلُ مَنْ هُو شَرِّ مِنْهُ ، وَلَكِنَّ اللَّهُ اللَّهَ أَرَاكُمْ هُذَا لِتَعْبَرِوا ١٥٥ وَهَذَا يَعَاقَبِ الفاسق اللِلِّي من الهجر والإعراض والجلد وغير ذلك بها لا يُعاقب به الكافر الذمي ، مع أن ذلك أحسن حالاً عند الله وعندنا من الكافر .

فقد رأيت العقوبات المقدورة المشروعة تتحتم حيث تؤخر عقوبة ما هو أشد منها، وسبب ذلك أن الدنيا في الأصل ليست دار الجزاء، وإنها الجزاء يوم الدين / يوم يدين الله العباد بأعهالهم: إن خيراً فخير، وإن [١/١٧٣] شراً فشر، لكن ينزل الله سبحانه من العقاب ويشرع من الحدود بمقدار ما يزجر النفوس(٢) عها فيه فسادً عام لا يختص فاعله، أو ما يطهر الفاعل من خطيئته ، أو لتغلظ الجرم، أو لما يشاء سبحانه ، فالخطيئة إذا خيف أن يتعدى ضررها فاعلها لم تنحسم مادتها إلا بعقوبة فاعلها ، فلها كان الكفر والردة إذا قبلت التوبة منه بعد القدرة لم تترتب على ذلك مفسدة تتعدى التائب(٣) وجب قبول التوبة ، لأن أحداً لا يريد أن يكفر أو يرتد ثم إذا (أُخِذَ)(١) أظهر التوبة لعلمه أن ذلك لا يمتصوده ،

 ⁽١) رواه ابن ماجة في كتاب الفنن ، باب الكف عمن قال: ﴿لا إِله إِلا اللهِ عن عمران بن
 حصين . وقال الشيخ الألباني : حليث حسن (٢/ ١٢٩٧ برقم ٣٩٣٠) تحقيق : الألباني .
 والطبري في «تفسيره» (٧٢/٩ ، ٧٣ برقم ١٠٢١١) .

⁽٢) وقد فَصَّل الإسام ابن القيم الحكمة في تشريع الحدود ومصلحتها في ردع الجاني مع عدم المجاوزة لما يستحقه .

انظر التفاصيل : وإعلام الموقعين، (٢/ ١١٤) .

⁽٣) في (د) : الثاني، .

⁽٤) ليس في (a).

مقصوده ، بخلاف أهل الفسوق فإنه إذا أسقطت العقوبة عنهم بالتوبة كان ذلك فتحاً لباب الفسوق ، فإن الرجل يعمل ما اشتهى، ثم إذا أخذ قال : إني تائب ، وقد حصل مقصوده من الشهوة التي اقتضاها ، فكذلك سب الله هو أعظم من سب الرسول ، لكن لا يخاف أن النفوس تسرع إلى ذلك اذا استتيب فاعله وعُرض (۱) على السيف ، فإنه لا يصدر غالباً إلا عن اعتقاد ، وليس للخلق اعتقاد يبعثهم على إظهار السب لله تعالى ، وأكثر ما يكون ضجراً وتبرماً وسفها ، وروعه بالسيف والاستتابة تكف عن ما يكون ضجراً وتبرماً وسفها ، وروعه بالسيف والاستتابة تكف عن مناك دواعي متعددة تبعث عليه، متى عُلم صاحبها أنه إذا أظهر التوبة كُفّ عنه لم يَزَعْه ذلك عن مقصوده .

وعما يدلً على الفرق من جهة السنة أن المشركين كانوا يسبون الله بأنواع السب، ثم لم يتوقف النبي في قبول إسلام أحد منهم، ولا عَهِد بقتل واحد منهم بعينه، وقد توقف في قبول توبة من سبه مثل أبي سفيان(٢) وابن أبي أمية(٢)، وعَهِد بقتل من كان يسبه من الرجال والنساء _ مثل الحويسرت بن نُقيد(١)، والقينتين(٥)، وجارية لبني عبد المطلب(١)، ومثل الرجال والنساء الذين أمر بقتلهم بعد المجرة _ وقد تقدم الكلام على تحقيق الفرق / عند من يقول به بها هو أبسط من هذا في [١٣٦/ب] المسألة الثالثة(١).

⁽١) في (د) اعرضها .

⁽٢) تقلمت ترجته في ص (٢٦٨).

⁽٣) تقدمت ترجته في ص (٢٧٣).

⁽٤) تقدمت ترجته في ص (٢٢٧).

⁽٥) وهما فمرتنى وأرنب قينتان لابن خطل، تقدمت قصتهها ص (٢٢٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٣)

⁽٦) وهي ســارة مولاة عمرو بن هاشم، تقلمت قصتها ص (٢٥١، ٢٥٣).

⁽٧) انظر: ابتداء من ص (٦٣٥) حتى ص (٦٤٩).

وأما من قال: «لا تقبل توبة من سب اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ كها لا تقبل توبة من سب الرسولَ ، فوجهه ما تقدم عن عمر ـ رضي الله تعالى عنه ـ من التسوية بين سب الله وسب الأنبياء في إيجاب القتل(١) ، ولم يأمر بالاستتابة ، مع شهرة مذهبه في استتابة المرتد ، لكن قد ذكرنا عن ابن عباس ـ رضي الله عنها ـ أنه يستتاب(١) ، لأنه كَذَّب النبي عليه(١) ، فيحمل ذلك على السبّ الذي يتدين به .

وأيضاً ، فإن السب ذنبٌ منفردٌ عن الكفر الذي يطابق الاعتقاد ، فإن الكافر يتدين بكفره ويقول: إنه حقّ ، ويدعو إليه وله عليه موافقون ، وليس من الكفار من يتدين بها يعتقده استخفافاً واستهزاء وسبّاً لله ، وإن كان في الحقيقة سبّاً ، كها أنهم لا يقولون : إنهم ضلالٌ جهالٌ معنّبونَ أعداء الله ، وإن كانوا كذلك ، وأما السابّ فإنه مظهرٌ للتنقصِ والاستخفاف والاستهانة بالله منتهك لحرمته انتهاكاً يعلم من نفسه أنه منتهك مستهزىء ، ويعلم من نفسه أنه قد قال عظيما ، وأن السمواتِ والأرضَ تكاد تنفطرُ من مقالته وتخرُّ الجبالُ ، وأن ذلك أعظمُ من كل كفر ، وهو يعلم أن ذلك كذلك ، ولو قال بلسانه : (إني كنت لا أعتقد وجود الصانع ولا عظمته ، والآن فقدن رجعت عن ذلك علمنا أنه كاذبٌ ، فإن فِطَر الخلاق كلها مجبولةٌ على الاعتراف بوجود الصانع ولا عظمته ، والآن فقدن رجعت عن ذلك، علمنا وتعظيمه ، فلا شبهة تدعوه إلى هذا / (ه) السبّ ولا شهوة له في ذلك ، بل ١/٢١٨

⁽١) تقدم تخريجه في ص (٧٩٨) .

⁽٢) في (ج) و (د) الا يستتاب.

⁽٣) تقدم تخريجه في ص (٦١١) .

⁽٤) في (ج) و (د) بدون فاء .

^(*) إلى هنا انتهى الاعتباد على النسخة المولندية في الموضع الثالث من السقط.

هو مجرد سخرية واستهزاء واستهانة وتمرد على ربّ العالمين ، تنبعثُ عن نفسٍ شيطانية ممتلئة من الغضب أو من سفيه لا وقار لله عنده ، كصدور قطع الطريق والزنى عن الغضب والشهوة ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون للسب عقوبة تخصه حداً من الحدود ، وحينتذ فلا تسقط تلك العقوبة بإظهار التوبة كسائر الحدود .

ومما يبين أن السبَّ قَـدْرٌ زائدٌ على الكفـر قـوله تعـالى : ﴿وَلَا تُسُبُّوا الّذِيْــنَ يَدْعُونَ مِـنْ دُوْنِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّـهَ عَدْواً بِغَيْـرِ عِلْمِ﴾(١) .

ومن المعلوم أنهم كانوا مشركين مكذبين معادين لرسوله ، ثم نُهِي المسلمون أن يفعلوا ما يكون ذريعة إلى سبهم لله ، فعلم أن سب الله أعظم عنده من أن يُشرك به ويكذّب رسوله ويعادى، فلابد له من عقوبة تختصه لما انتهكه من حُرمة اللّه كسائر الحرمات التي تنتهكها بالفعل وأولى ، ولا يجوزه أن يُعاقب على ذلك بدون القتل ، لأن ذلك أعظم الجرائم ، فلا يقابل إلا بأبلغ العقوبات .

ويدل على (ذلك) (٣) قوله _ سبحانه وتعالى _ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ لَعَنَهُ مَ اللَّهُ فِي اللَّذَيْ وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴾ (١) فإنها تدلُّ على قتل من يؤذي رسوله ، فإنها تدلُّ على قتل من يؤذي رسوله ، والأذى المطلق إنها هو باللسان ، وقد تقدم تقريرُ هذا (٥) .

⁽١) من الآية (١٠٨) سورة الأنعام .

⁽٢) ني (ج) : نفلا يجوزه .

⁽٣) ليس في (ج) .

⁽٤) الآية (٥٧) سورة الأحزاب .

⁽٥) انظر ابتداء من ص (٨٥) حتى ص (١١٢) .

وأيضاً ، فإن اسقاط القتل عنه بإظهار التوبة لا يرفع مفسدة السب لله سبحانه فإنه لا يشاء مشاء أن يفعل ذلك ثم إذا أُخذ أَظهر التوبة إلا فَعَلَ كما في سائر الجرائم الفعلية .

وأيضاً ، فإنه لم ينتقل إلى دين يريد المقام عليه حتى يكون الانتقال عنه تركاً له ، وإنها فَعل جريمة لا تستدام ، بل هي مثل الأفعال الموجبة للعقوبات ، فتكون العقوبة على نفس تلك الجريمة الماضية ، ومثل هذا لا يستتاب (وَإِنَّمَا يُسْتَتَابُ)(١) من يعاقبُ على ذنبِ مستمر من كفر أو ردة.

وأيضاً ، فإن استتابة (مثل) (٢) هذا توجب أن لا يقام حدٌ على ساب لله ، فإنا نعلمُ أن ليس أحدٌ من الناس مصراً على السب لله الذي يرى أنه سبّ ، فإن ذلك لا يدعو إليه عقل ولا طبع ، وكلَّ ما أفضى إلى تعطيل الحدود بالكلية كان باطلاً / ، ولما كان استتابة الفساق بالأفعال يفضي إلى ٢١٨/ب تعطيل الحدود لم يشرع ، مع أن أحدهم قد لا يتوب من ذلك لما يدعوه إليه طبعه ، وكذلك المستتاب من سب الرسول فلار ، يتوب لما يستحله من سبه ، فاستتابة الساب لله الذي يسارع إلى إظهار التوبة منه كلَّ أحدٍ أولى أن لا يشرع إذا تضمن تعطيل الحدّ ، وأوجب أن تمضمض الأفواه بهتك حرمة اسم الله والاستهزاء به .

وهذا كلام فقيم ، لكن يعارضه أن ما كان بهذه المثابة لا يحتاج إلى تحقيق إقامة الحد ، ويكفي تعريض قائله للقتل حتى يتوب .

⁽١) ليس في المطبوعة .

⁽٢) ليس في المطبوعة .

⁽٣) في (ب) و (ج) : فقده .

ولمن ينصُر الأول (١) أن يقول: تحقيقُ إقامة الحد على السابُ للَّهِ ليس للجرَّد (١) زَجْرِ الطباع عما تهواه، بل تعظيمًا للَّهِ ، وإجلالاً لذكره ، وإعلاء لكلمتهِ ، وضبطاً للنفوس أن تتسرع إلى الاستهانة بجنابهِ ، وتقييداً للالسنِ أن تتفوه بالانتقاص لحقه .

وأيضاً ، فإن حدَّ سب المخلوق وقـذفـه لا يسـقط بإظهـار التوبة ، فحدُّ سبُّ الخالق أولى .

وأيضاً ، فحد الأفعال الموجبةِ للعقوبةِ لا تسقط بإظهار التوبة ، فكذلك حَدُّ الأقوال ، بل شأنُ الأقوالِ وتأثيرها أعظم

وجِماعُ الأمر أن كلَّ عقوبةٍ وجبت جزاء ونكالاً على فعلِ أو قولِ ماضٍ فإنها لا تسقط إذا أظهرت التوبةُ بعد الرفع إلى السلطان ، فسبُّ الله أولى بذلك ، ولا ينتقض هذا بتوبة الكافر والمرتد ؛ لأن العقوبة هناك إنها هي على الاعتقاد الحاضر في الحال المستصحب من الماضي ، فلا يصلح نقضاً لوجهين :

أحدهما: أن عقوبة الساب لله ليست لذنب استصحبه واستدامه ، فإنه بعد انقضاء السبّ لم يستصحبه ولم يستدمه ، وعقوبة الكافر والمرتد إنها هي الكفر الذي هو مُصِرَّ عليه مقيمٌ على اعتقاده

⁽١) أي عدم سقوط الحد بالتوبة عن الساب لله تعالى .

⁽٢) في (ب) بدون الامه .

الثاني: أن الكافر إنها يُعاقب على اعتقاد هو الآن في قلبه ، وقوله وعمله دليلٌ على ذلك الاعتقاد ، حتى لو فُرض أنا علمنا أن كلمة الكفر التي قالها خرجت من غير اعتقاد لموجبها لم نكفّره ـ بأن يكون جاهلاً بمعناها ، أو / خطئاً قد غلط وسبق لسانه إليها مع قصد خلافها ، ونحو ١/٢١٩ ذلك ـ والسابُ إنها يُعاقب على انتهاكه لحرمة الله واستخفافه بحقه فيقتل ، وإن علمنا أنه لا يَستحسن السب لله ولا يَعتقده ديناً ، إذ ليس أحدٌ من البشر يدينُ بذلك ، ولا ينتقض هذا أيضاً بترك الصلاة والزكاة ونحوهما ، البشر يدينُ بذلك ، ولا ينتقض هذا أيضاً بترك الصلاة والزكاة ونحوهما ، فإنهم إنها يُعاقبون على دوام الترك لهذه الفرائض ، فإذا فعلوها زال الترك ، وإن شنت أن تقول الكافر والمرتد وتاركوا الفرائض يعاقبون على عدم فعل الإيان والفرائض، أعني على دوام هذا العدم ، فإذا وُجد الإيانُ والفرائش امتنعت العقوبة لاتقطاع العدم ، وهؤلاء يعاقبون على وجود الأقوال(١) والأفسعسال الكبيرة ، لا على دوام وجودها ، فإذا وُجدت مرةً لم يرتفع ذلك .

وبالجملة فهذا القول له تَوجُه وقوة ، وقد تقدم أن الردة نوعان : مجرَّدة ، ومغلَّظة ، وبسطنا هذا القول فيها تقدم في المسألة الثالثة (٢) ، ولا خلاف في قبول التوبة فيها بينه وبين الله سبحانه وسقوط الإثم بالتوبة النصوح .

ومن الناس من سلك في ساب الله تعالى مسلكاً آخر ، وهو أنه جعله من باب الزنديق(٢) كأحد المسلكين اللذين ذكرناهما في ساب

⁽١) في (ب) «الأفعال والأقوال؛ بالتقديم والتأخير .

⁽٢) انظر : ص (٦٩٦) وما يعدها .

⁽٣) رهو مسلك بعض المالكية كها ذكره القاضي عياض وابن رشد .

انظر : «الشفا» (٢/ ٢٧٢) ، «البيان والتحصيل» (٣٩٨/١٦) .

الرسول لأن وجود السب منه مع إظهاره للإسلام دليلٌ على خُبث سَرِيرته، لكن هذا ضعيف، فإن الكلام هنا إنها هو في سب لا يتدين به ، فأما السب الذي يُتَدَيّن به مكالتثليث ، ودعوى الصاحبة والولد فحكمه حكم أنواع الكفر ، وكذلك المقالاتُ المكفَّرةُ مثل مقالةِ الجهمية(۱)، والقدرية(۱) ، وغيرهم من صنوف البدع .

وإذا قبلنا توبة من سب الله سبحانه فإنه يُـوَدَّبُ أَدْباً وَجِيعاً حتى يَسُرْدَعه عن العود إلى مثل ذلك ، هكذا ذكره بعض أصحابنا(٢) ، وهو قولُ أصحاب مالكِ(١) / في كلَّ مرتدَّره .

⁽١) تقدم التعريف بهم في ص (٧٠١) .

⁽٢) القدرية هم الذين يخوضون في القدر، ويذهبون إلى نفيه وإنكاره ، وأول القدرية هو معبد الجهني المقتول سنة ٨٠ هـ ، وتبعمه على ذلك غيلان بن مسلم الدمشقي المقتول في عهد عبدالملك بن مروان . وسميت القدرية بهذا الاسم لإنكارهم القدر . يقول الجرجاني : «القدرية هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير

انظر: «الفَرْق بين الفِرَق» (٩٤)، «شرح مسلم للنووي» (١٥٠- ١٥٤) ، «شرح العقيدة الطحاوية» (٥٩٢ ، ٩٩٣) ، «التحريفات» للجرجاني (١١٦) .

⁽٣) نص عليه أبو محمد بنَّ قدامة المقدسي في المغني (١٠٣/١٠) .

⁽٤) انظر قول أصحاب مالك في «الشفا» (٢/٢٥٧) .

 ⁽٥) في (ب) زيادة «والله أعلم»

#### فصيييل

م الذم وإن كان السابُ لله ذمياً فهو كها لو سب الرسول ، وقد تقدم نص المسب الله الإمام أحمد على أن من ذكر شيئاً يعرض يذِكْرِ الرب سبحانه فإنه يقُتل ، سواء كان مسلها أو كافراً (() ، وكذلك أصحابنا قالوا : "مَن ذَكَر اللّه أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوء (() ، فجعلوا الحكم فيه واحداً ، وقالوا : الخلاف في ذكر الله ، وفي ذكر النبي على سواء ، وكذلك مذهب مالك وأصحابه (() ، وكذلك أصحاب الشافعي ذكروا لمن سب الله أو رسوله أو كتابه من أهل الذمة حُكها واحداً () ، لكن هنا مسألتان :

إحداهما: أن سب الله تعالى على قسمين:

أحدهما: أن يسببه بها لا يتدين به مما هو استهانةً به عند المتكلم وغيره، مثل اللعن والتقبيح ونحوه، فهذا هو السب الذي لا ريب فيه.

والشاني: أن يكون مما يتدين به ، ويعتقده تعظيماً ، ولا يراه سباً ولا انتقاصاً ، مثل قول النصراني: إن له ولداً وصاحبةً ونحوه ، فهذا مما اختلف فيه إذا أظهره الذميّ ، فقال القاضي وابن عقيلٍ من أصحابنا: ينتقض به العهد كما ينتقض إذا أظهروا اعتقادهم في النبي عليه الهمد كما ينتقض إذا أظهروا اعتقادهم في النبي عليه الهمد كما ينتقض إذا أظهروا اعتقادهم في النبي المعهد كما ينتقبض إذا أظهروا اعتقادهم في النبي المعهد كما ينتقبض إذا أظهروا اعتقادهم في النبي المعهد كما ينتقبض إذا أطهروا اعتقادهم في النبي المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعهد كما ينتقبط المعمد 
لسألة الأولى

⁽١) تقدم توثيقه في ص (٩٧٧) .

⁽٢) انظر : الأحكام السلطانية؛ للقاضي أبي يعل (١٥٨) ، (المغنى؛ (٦٠٨/١٠).

⁽٣) انظر مذهب المالكية في امواهب الجليل؛ (٣/ ٣٨٥ ، ٣٨٦) .

⁽٤) انظر مذهب الشافعية في «المهذَّب» (٢/ ٢٥٧) .

⁽٥) لم أجد قول القاضي وابن عقيل في هذا .

مقتضى ما ذكره الشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، وغيرهما ، فإنهم ذكروا أن ما ينقض الإيهان ينقض الذمة (۱) ، ويُحكى ذلك (۲) عن طائفة من المالكية (۲) ، ووجه ذلك أنا عاهدناهم على أن لا يُظهروا شيئاً من الكفر وإن كانوا يعتقدونه ، فمتى أظهروا مثل ذلك فقد آذوا الله ورسوله والمؤمنين بذلك ، وخالفوا العهد ، فينتقض العهد بذلك كسب النبي على ، وقد تقدم عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال للنصراني الذي كَذَّب بالقَدَر : للن عدت إلى مثل ذلك لأضربن عنقك (۱) ، وقد تقدم ما يقرر ذلك (١) .

والمنصوص عن مالك أن من شتم الله من اليهود والنصارى بغير

⁽١) لم أجد قول الشريف أبي جعفر وأبي الخطاب .

⁽٢) في (ب) و (ج) : العذاء .

⁽٣) منهم ابن الجلاَّب وعبيد الله وابن لبابة وشيوخ الأندلسيين قالوا: ولأنا عاهدناهم على أن لا يظهروا لنا شيئاً من كفرهم ، وأن لا يسمعونا شيئاً من ذلك فمتى فعلوا شيئاً منه فهو نقض لعهدهم،

انظر: «الشفاء (٢٩٦/٢) ...

⁽٤) لهذا الأثر قصة وهي تتلخص فيها يأتي: أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قام خطيباً بالجابية والجائلين (كبير أمراء الروم) ماثل بين يديه والترجمان يترجم له . فقال عمر في خطبته : «من يهدِ الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له قال الجائلين : إن الله لا يضل أحداً . فقال عسر : «ما يقول» ؟ فأخبره ، فقال : «كذبت ياعدو الله ، ولولا عهدك لضربتك عنقك . . . القصة .

رواه عبدالله بن الإمام أحمد في كـتاب السنة وإسناده ضعيف (۲/۳/۲ برقم ۹۲۹) . والآجري في الـشريعة (۲۰۰ ، ۲۰۱) .

واللالكائي في اشرح أصول الاعتقادا (٤/ ٦٥٩ برقم ١١٩٧) .

⁽٥) انظر: ص (٧٦٦).

الوجمه الذي كفروا به قتل ولم يستنب، قال / (ه) ابن القاسم : إلا أن يُسْلِم [١/١٢٦] تطوعـاً ، فلم يجعل ما يتدينُ به الذميّ سبًّا ، وهذا قـول عامة المالكية(١) ، وهو مـذهب الشـافـعي ـ رضي الله عنه ـ ذكـره أصحابه ، وهو منصوصه ، قال في «الأمّ» في تحديد الإمام ما يأخذه من أهل الذمة : «وعلى أن لا يذكروا رسول اللَّه ﷺ إلا بها هو أهله ، ولا يطعنوا في دين الإسلام ، ولا يعيبوا مِن تُحكمه شيئاً ، فإن فعلوه فلا ذمة لهم ، ويأخذُ عليهم أن لا يُسمعوا المسلمين شِرْكهم وقولهم في عُزَيرٍ وعيسى ، فإن وجودهم فعلوا بعد التقدم في عزير وعيسى إليهم عاقبهم على ذلك عقوبةً لا يبلغ بها حـدّاً، لأنهم قـد أذِن لهم بإقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون ١٠٥١ . وهذا ظاهر كلام الإمام أحد ، لأنه سُئل عن يهودي مَرّ بمؤذن فقال له : «كَذَبْتَ» ، فقال : يُقتلُ ؛ لأنه شتم ش ، فعلل قتله بأنه شتم ، فعلم أن ما يُظْهِر به من دينه الذي ليس بشتم ليس كذلك وقال رضي الله عنه : همن ذَكر شيئاً يعرُّض بذِكْر الرب تعالى فعليه القتل، مسلمًا كان أو كافراً ، وهذا منهب أهل المدينة»(ن) ، وإنها منهب أهل المدينة فيما هو سبُّ عند القائل ، وذلك أن هذا القسم ليس من باب السبُّ والشتم / الذي ١٢٦١/ب] يَلْحَق بسب الله وسب النبي ﷺ؛ لأن الكافر لا يقولُ هذا طعناً ولا عيباً ، وإنها يستقده تعظيها وإجلالاً ، وليس هو ولا أحدٌّ من الخلق يتدين

^(*) ملحوظة : هذا هو المرضع الرابع ، للنقص في النسخة التركية فاعتملنا هنا أيضاً على النسخة المرلندية كنسخة (أ) .

⁽١) انظر: «الشفا» (٢/ ٢٩٥).

⁽٢) انظر : «الأم» (٤/ ٢١٨) .

⁽٣) جاء هذا برواية جعفر بن محمد تقدم توثيقة في ص (٩٩٦) .

⁽٤) جاء هذا برواية حنبل تقدم توثيقه في ص (٩٧٧) .

بسب الله تعالى، بخلاف ما يقُال في حق النبي ﷺ من السوء، فإنه لا يُقَال إلا طعناً وعيساً ، وذلك أن الكافر يتدين بكثير من تعظيم الله ، وليس يتبدين بشيء من تعظيم الرسبول ، ألا ترى أنهُ إذا قبال في محمد ﷺ هو ساحر أو شاعر فهو يقول: إن هذا نقصٌ وعيبٌ ، وإذا قال: (إن المسيح أو عُمزَيراً ابن اللَّه، فليس يقول: إن هذا نقص ١٠) وعيبٌ وإن كان هذا عيباً ونقصاً في الحقيقة ، وفرقٌ بين قولٍ يقصدُ به قائلهُ العيب والنقص وقولِ لا يقصد به ذلك ، ولا يجوز أن يُجعل قولهم في الله كـقولهم في الرسولِ بحيث يجعل الجميع نقضاً للعهد ، إذ يُفَرَّقُ في الجميع بين ما يعتقدونه وما لا يعتقدونه ؛ لأن قولهم في الرسول كله طعنٌ في الدين، وغضاضة على الإسلام، وإظهارٌ لعداوة المسلمين يقصدون به عيب الرســول ونقـصــه ، وليس مجرد قــولهم الذي يعتقدونه في الله مما يقصدون به عيب الله ونقصه، ألا ترى أن قريشاً كانت تقارُّ النبي ﷺ على ما كان يقوله من التوحيد وعبادة الله وحده ، ولا يقارونه على عيب آلهتهم والطبعن في دينهم (٢) وذم آبائهم ، وقد تهى الله المسلمين أن يسبوا الأوثان لئلا يسب المشركون الله سبحانه مع كونهم لم يزالوا على ٢٠) الشرك ، فعُلم أن محذور سب الله أغلظ من محذور الكفر به ، فلا يجعل حكمهما واحداً .

⁽١) في (ج) : (عبب ونقص) بالتقديم والتأخير .

⁽٢) يتضح ذلك من القصدة التي رواها الطبري عن السدي قبال: أن صناديد قريش _ وفيهم أبو جهل _ وفدوا إلى أي طالب لما حضره الموت ، وقبالوا : يا أبا طالب أنت كبيرنا وسيلنا وإن محملاً قد آذانا ، وأذى آلمتنا ، فنحب أن تدعوه فتنهاه من ذكر آلمتنا ، ولندعه وإلحه ، فدعاه . فجاء النبي فقال أبو طالب : هؤلاء قومك وبنو عمك . قال رسول الله على دما تريدونه ؟ قبالوا : نريد أن تدعنا وألمتنا وندعك وإليهك . فقال النبي في قالوا : فريد أن تدعنا وألمتنا وندعك وإليهك . فقال النبي في قالوا تكم المجم ، أعطيتكم هلما ، مل أنتم معطي كلمة إن تكلمتم بها ملكتم العرب ، ودانت لكم المجم ، فقال أبو جهل : نعم وأبيك لنعطيكها وعشر أمثالها ، فها هي ؟ قال : قولوا الا إله إلا الله فقالوا والا إله إلا الله فقالوا والسمازوا . قبال أبو طالب : يا ابن أخي ، قل غيرها ، فإن قومك فزعوا منها . قبال : فيا عم ، ما أنا بالذي أقول غيرها حتى يأتوني بالشمس فيضعوها في يدي ، ولو أترني بالشمس فيضعوها في يدي ، ولو أترني بالشمس فيضعوها في يدي ، والم أثرني بالشمس فيضعوها في يدي ما قلت غيرها» . انتهى مخصراً .

انظر : «تفسير الطبي، (١٢/ ٣٤ ، ٣٥ برقم ١٣٧٤). (٣) وذلك في قوله تعالى ﴿وَلا تَسْبُوا اللَّذِينَ يَلَاصُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُوا اللَّـهَ عَدُواً بِغَيْرٍ علم﴾ من الآية (١٠٨) سورة الأنعام.

[[//۲۷]

# الْمَنْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ()/

# في اسْتِعَابَةِ﴿﴿ الدُّمْنِي مِنْ هُذَا ، وَتَبُولِ تَوْبَتِهِ

أقىوال العلياء فسي تسويسة السيدمسسي

أما القاضي وجمهور أصحابه - مثل الشريف وابن البناء وابن عقيل ومن تبعهم - فإنهم يقبلون توبته ، ويسقطون عنه القتل بها ، وهذا ظاهر على أصلهم، فإنهم يقبلون توبة المسلم إذا سبّ اللّه، فتوبة الذميّ أولى (٣) ، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعيّ ، وعليه يدلُّ عموم كلامه حيث قال في شروط أهل الذمة : فوعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً إلى أو كتاب الله ودينه بها لا ينبغي فقد برئت منه ذمة اللّه اذا كان قولاً ١٥٥ ، ثم قال : اوأيهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان قولاً ١٥٥ ، إلا أنه لم يصرّح بالسب لله ، فقد يكون عنى إذا ذكروا ما يعتقدونه ، وكسذك قال ابن القاسم وغيره من المالكية : اإنه يقتل إلا أن

⁽١) تقدمت المسألة الأولى في ص (١٠٣١) .

⁽٢) في (د) زيادة : اهذا؛ .

⁽٣) هذا مُخرَّج على إحدى الروايتين عن الإمام أحمد.

انظر: «الأحكام السلطانية» للقاضي (١٥٨ ، ١٥٩) ، «أحكام أهل الـنمـة» (٧٩٨/٢) ، وأحكام أهل الـنمـة» (٧٩٨/٢) ، وا

⁽٤) انظر : الأمه (٤/ ٢٠٩) .

⁽٥) انظر: المصدر نفسه (١٤/٤).

يُسْلِمَ ١٠١١)، وقال ابن مسلمة (٢) وابن أبي حازم (٣) والمخرومي (٤): النه لا يقتلُ حتى يُسْتتابَ، فإنْ تابَ وإلا قُتِلَ (٥)، والمنصوصُ عن مالكِ أنه يقتلُ ولا يُستتابُ كما تقدم (١)، وهذا معنى قول أحمد رضي الله عنه _ في إحدى الروايتين (٧).

قال في رواية حنبل: «من ذكر شيئاً يعرض بذِكْرِ الربّ فعليهِ الفتل، مُسلّماً كانَ أو كافراً ، وهذا مذهبُ أهلِ المدينةِ» (٨) ، وظاهر هذه العبارة أن الفتل لا يَسقطُ القتل عن المسلم بالتوبة ، فإنه قال مثل هذه العبارة في شتم النبي في رواية حنبل أيضاً ، قال : فكلٌ من شتم النبي في مُسلّماً كانَ أو كافراً فعليه القتل ١٠٥٠ ، وكان (حَنبُلُ) (١٠) يعرض عليه مسائل المدنيين ويسأله عنها .

ثم إن / أصحابنا فسروا قبوله في شاتم النبي ﷺ بأنه لا يسقط عنه [١٢٧/ب]

- (١) انظر دالشفاء (٢/ ٢٩٦) .
- (۲) تقدمت ترجمته في ص (۱۰۱۹) .
- (٣) تقدمت ترجته في ص (۱۰۱۹).
   (٤) تقدمت ترجته في ص (۱۰۱۹).

  - (٥) انظر : «الشفاء (٢/٦/٢).
- (٦) انظر : المصدر نفسه (٢/ ٢٩٥).
- (٧) انظر الروايتين في والأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى (١٥٨ ، ١٥٩) . أيضاً : وأحكام
  - أمل اللمقة (٢/ ٧٩٨ ، ٩٩٧) .
    - (٨) تقدم توثيقه في ص (٩٧٧) . .
- (٩) رواه الخيلال في «أحكام أهيل المليل» ، في كتباب الحدود ، باب فيمن شتم النبي ﷺ (ق ١٠٣/ب) .
  - وذكره الإمام ابن القيم في «أحكام أهل اللمة» ونسبه إلى الخلال (٢/ ٢٩٧) .
    - (۱۰) ليس في (د) .

القتلُ بالتوبة مطلقاً وقد تقدم توجيهُ ذلك ، وهذا مثله ، وهذا ظاهرٌ إذا قلمنا إن المسلم الذي يسبُّ الله لا يسقط عنه القتل بالتوبة ؛ لأن المأخذ عندنا ليس هو الزندقة ، فإنه لو أظهر كفراً غير السبُّ استتبناه ، وإنها المأخذ أن يقتل عقوبة على ذلكَ وحداً عليه ، مع كونه كافراً ، كها يُقتل لسائر الأفعال .

سب الله على البلائمة منازل

ويظهر الحكم في المسألة بأن يرتب هذا السب ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى: أن من شان الربّ بها يتدينُ به وليس فيه سبّ لدين الإسلام ، إلا أنه سبّ عند الله تعالى مثل قول النصارى في عيسى ونحو ذلك ، فقد قال الله تعالى فيها يرويه عنه رسوله : «شَتَمَنِي ابْنُ آدَمَ ، وَمَا يَنْبَغِيْ لَهُ ذَلِكَ» ثم قال: «وأمّا شتمه إيّاي فقوله : إني اتخذتُ ولداً ، وأنا الأحدُ الصمدُ الذي لم ألدْ ولَمْ أُولَده () فهذا القسم حكمه حكم سائر أنواع الكفر ، سميت شتها أو لم تسم ، وقد ذكرنان الخلاف في انتقاض العهد به فسقوط القتل عنه العهد بإظهار مثل هذا ، وإذا قيل بانتقاض العهد به فسقوط القتل عنه بالإسلام متوجة ، وهو في الجملة قول الجمهور .

المرتبة الثانية : أن يذكر ما يتدين به ، وهو سب لدين [المسلمين] (٣) وطعن عليهم ، كقول اليهودي للمؤذن الكَذَبت ١٤) وكرد النصراني (٥) على عمر _ رضي الله عنه (١) _ ، وكما لو عاب شيئاً من أحكام

⁽١) تقدم تخريجه في ص (٦٢٦) .

⁽٢) انظر ص (١٠٣١) .

⁽٣) في (ب) : «الإسلام» والمثبت من (ب) و (ج) .

⁽٤) كما تقدم في قول الإمام أحمد برواية محمد بن جعفر .

⁽٥) ق (د) : «النصاري» .

⁽٦) كما تقدم في ص (١٠٣٢).

الله أو كتابه ، ونحو ذلك ، فهذا حكمه حكم سبّ الرسول في انتقاض العهد ، حيث العهد به ، وهذا القسم هو الذي عناه الفقهاء في نواقض العهد ، حيث قالوا : "إذا ذكر الله أو كتابه أو رسوله أو دينه بسوء ١٤٠١ ، ولذلك اقتصر كثيرٌ منهم على قوله: قأو ذكر كتاب الله أو دينه أو رسوله بسوء ١٤٠١ ، وأما سقوط القتل عنه بالإسلام فهو كسبّ الرسول إلا أن في ذلك حقاً لادميّ، فمن / سلك ذلك المسلك في سبّ الرسول فحرَّق بينه وبين هذا ، وهي [١/١٧٨] طريقة القاضي وأكثر أصحابه ١٥ ، ومن قتله لما في ذلك من الجناية على الإسلام وأنه محاربٌ لله ورسوله ، فإنه يقتل بكل حالٍ ، وهو مقتضى أكثرِ الأدلة التي تقدم ذكرها (١) .

المرتبة الثالثة: أن يسبه بها لا يتدين به ، بل هو محرمٌ في دينه كها هو محرمٌ في دين الله _ تعالى _ كاللعن والتقبيح ونحو ذلك ، فهذا النوع لا يظهر بينه وبين سبّ المسلم فرقٌ ، بل ربها كان فيه أشدٌ ، لأنه يعتقدُ تحريم مثل هذا الكلام في دينه كها يعتقدُ المسلمونَ تحريمهُ ، وقد عاهدناه على أنْ نقيم عليه الحدّ فيها يعتقد تحريمه، فإسلامه لم يُجدّد له اعتقاداً لتحريمه ، بل هو فيه كالذميّ إذا زنى أو قتل أو سرق ثم أسلم سواء ، ثم هو مع ذلك مما يؤذي المسلمين كسبّ الرسولِ بل (ه) أشد ، فإذا قلنا لا تقبل توبة المسلم من سبّ الله فَأَنْ نقول لا تُقبل توبة الذميّ أولى ، بخلاف سب الرسول ، فإنه يتدين بتقبيح من يعتقد كذبه ، ولا يتدين بخلاف سب الرسول ، فإنه يتدين بتقبيح من يعتقد كذبه ، ولا يتدين

 ⁽۱) انظر : «المحرر» (۲/۱۸۸) .
 (۲) لم أجد من ذكره .

⁽٣) كما تقدم قبل قليل

⁽٥) **ني** (ج) زيادة : •هو*ه* .

بتقبيح خالقه الذي يُـقِرُّ أنه خـالقُـه ، وقـد يكسون من هذا الوجـه أولى بأن لا يسقط عنه القبل عن سب الرسول ، ولهذا لم يذكر عن مالك نفسه وأحمد() استـثناء فــِــمن سب الله تعــالى كها ذُكر عنهها الاستثناء ُفيمن سبُّ الرسول، وإن كان كثيرٌ من أصحابها يرون الأمر بالعكس(٢) ، وإنها قصدا هـذا الضرب من السبّ ، ولهذا قـرنا بين المسلم والكافـر ، فـلابدُّ أن يكون سبًّا منهما ، وأشبه شيء بهذا الضربِ من الأفعال زِناهُ بمسلمة فإنه محرمٌ في دينه مـضـرُّ بالمسلمين ، فإذا أسلم لم يسقط عنه ، بل إما أن يقتل أو يُحدُّ حـدُّ الـزنـى ، كـذلك سب الله تعـالى حـتـى لو فـرض أن هـذا / الكـلام [١٢٨/ب] (لاَ يَنْقُضُ)(٣) العهدَ لَوَجَب أن يُقام عليه حدَّه ؛ لأن كل أمر يعتقده محرماً فإنا نقـيم عليه فيه حد الله الذي شرعه في دين الإسلام وإن لم يُعلم ما حدُّهُ في كتابه ، مع أن الأغلب على القلب أن أهل الملل كلهم يقتلون على مثل هذا الكلام كما أن حـدُّهُ في دين الله القـتلُ ، ألا ترى أن النبي ﷺ لما أقـام على الزاني منهم حـدُّ الزنـى قـال : «اللهُـمُّ إِنِّي أُوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُهُوهُ ﴾ (٤) ومعلومٌ أن ذلك الزاني منهم لم يكن يسقط الحدُّ عنه لو أسلم ، فإقامةُ الحدُّ على من سبُّ الربِّ _ تبارك وتعالى _ سبًّا هو سبٌّ في دين الله ودينهم عظيمٌ عند الله وعندهم أولى أن يُحْياً فيه أمرُ اللَّهِ ويقامَ عليه حدَّهُ.

⁽١) كما تقدمت النصوص عنهما انظر ص (١٠٣٣) .

⁽٢) أي سقوط القتل بالتوبة كما تقدم في بيان المذاهب .

⁽٣) ليس في (د) .

⁽٤) ورد هذا الحديث في قبصة رجم اليهوديين في الزني، وهو من رواية البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ .

رواه مسلم في كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزني بتهام اللفظ (٣/ ١٣٢٧). برقم ١٧٠٠).

وأبو داود في سننه في كـتــاب الحدود ، باب في رجم اليهوديين بتهام اللفظ (١٧/ ٤٠٩) . =

وهذا القسم قد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة أقوالٍ :

احدها: أن الذميّ يُستنابُ منه كما يستنابُ المسلمُ منه وهذا قولُ طائفةٍ من المدنيين(١) كما تقدم ، وكأن هؤلاء لم يروه نقضاً للعهد ؛ لأن ناقض العهد يقتل كما يقتل المحارِبُ ، ولا معنى لاستتابة الكافر الأصلي والمحارب ، وإنها رأوا حدَّهُ القتلَ فجعلوه كالمسلم، وهم يستثيبون المسلم، فكذلك يستتابُ [الدِّميّ](١) على قول هؤلاء فالأشبه أن استتابتُ من السبّ لا تحتاجُ إلى إسلامه ، بل تقبلُ توبتهُ مع بقائهِ على دينهِ .

القول الثاني: أنه لا يُستنابُ ، لكن إن أسلم لم يُقتلُ ، وهذا قول ابن القاسم (۲) وغيره ، وهو قولُ الشافعيّ (٤) ، وهو إحدى الروايتين عن أحد (٥) ، وعلى طريقة القاضي (٢) لم يذكر فيه خلافٌ ، بناء على أنه قد نقض على مده ، فلا يحتاج قتله إلى استتابة ، لكن إذا أسلم سقط عنه القتل كالحربي.

القول الثالث: أنه يقتلُ بكلِّ حالِ، وهو ظاهرُ كلام مالكِ وأحمد(٧)؟ لأن قتله وجب على جُرم عرَّم / في دين الله وفي دينه ، فلم يسقط عنه ١١/١٢٩١ موجبه بالإسلام ، كعقوبته على الزنى والسرقة والشرب ، وهذا القول هو الذي يدلُّ عليه أكثرُ الأدلة المتقدم ذكرُها .

وذكر الزيلعي أن حديث أي داود مرسل . انظر : «نصب الراية» (٤/ ١٠٢) .
 ورواه أيضاً ابن ماجة في سننه في كتاب الحدود ، باب رجم اليهودي واليهودية (٢/ ٨٥٥ .
 برقم ٢٥٥٨) .

برقم (٢٥٥٨) . وذكره الحافظ ابن حجر في افتح الباري؛ (١٢/ ١٦٩) .

ودكره الحافظ بن حجير في تصلح الباري. (٢١٠ / ٢١١) . وصححه الألبان في : والإرواء، (٨٠ / ٣١٠ ، ٣١١ برقم ٢٦٩٥) .

⁽١) منهم محمد بن مُسلَّمَة وابن أبي حازم المخزومي . انظر: ص (١٠١٩).

⁽۲) في (ب) : المرتد، والمثبت من (ب) و (ج) .

⁽٣) وهو أيضاً قول عامة المالكية ، انظر : «الشفا» (٢/ ٢٩٥) .

⁽٤) انظر : «الأم» (٤/٨/٤) .

⁽٥) ذكر الروايت أن المقاضي أبو يعل في «الأحكام السلطانية» (١٥٨ ، ١٥٩) ، وابن القيم في الحكام أهل اللمة» (٧٩٨ ، ٧٩٨) .

⁽٦) تقدمت طريقة القاضي أن يعلى وأصحابه قبل قليل .

⁽٧) انظر كلام مالك هذا في: [ (الشفاء (٢/ ٢٩٥)، كما تقدم كلام الإمام أحمد في ص (٩٧٧).

#### فصـــــل

حقيقة السب

السبّ الذي ذكرنا حكمه من المسلم هو: الكلام الذي يقصد به الانتقاص، والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السبّ في عقولِ الناسِ على اختلافِ اعتقاداتهم، كاللعنِ، والتقبيح، ونحوه، وهو الذي دلَّ عليه قول ه تعالى: ﴿ وَلا تَسُبُّوا الّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُواً بِغَيْرِ عِلْم ﴾ (١) .

فهذا أعظم ما تَفُوهُ به الألسنة ، فأما ما كان سبّاً في الحقيقة والحكم، لكن مِن الناس من يعتقده ديناً ، ويراه صواباً وحقاً ، ويظن أن ليس فيه انتقاص ولا تعييب ، فهذا نوعٌ من الكفر ، حكم صاحبه إما حكم المرتد المظهر للردة أو المنافق المبطن للنفاق ، والكلام في الكلام الذي يكفر به صاحبه أو لا يكفر ، وتفصيل الاعتقادات وما يُوجب منها الكفر أو البدعة فقط وما اختلف فيه من ذلك ليس هذا موضعه ، وإنها الغرض أن لا يدخل هذا في قسم السبّ الذي تكلمنا في استتابة صاحبه نفياً وإثباتاً واللّه أعلم .

⁽١) من الآية (١٠٨) سورة الأنمام .

### فصـــل

حكم من فإن سبّ موصوفاً بوصف أو مسمى باسم ، وذلك يقع على الله موصوفاً أو عموماً ، لكن قد ظهر أنه لم يقصد مسمى باسم ذلك : إما لاعتقاده أن الوصف أو الاسم لا يقع عليه ، أو لأنه وإن كان أو بعض يعتقد وقوعه عليه لكن ظهر أنه لم يُرِده لكون الاسم في الغالب لا يقصد بسلب به ذلك بل غيره ، فهذا القول وشبهه حرام في الجملة ، يُستتاب صاحبه منه إن لم يعلم أنه حرام ، ويعرز مع العلم تعزيراً بليغاً ، لكن لا يكفر بذلك ولا يقتل وإن كان يُخاف عليه الكفر .

مثال الأول: سبّ (۱) الدهر الذي فَرق بينه وبين الأحبة ، أو الزمان الذي أحوجه إلى الناس ، أو الوقت الذي أبلاه بمعاشرة من يُنكّدُ عليه ، ونحو ذلك عما يُكثر الناس قولَه نظماً ونثراً ، فإنه / إنها يقصدُ أن يسبّ من (١٢٩/ب] فعل ذلك عما الله والله يعتقد أو يقولُ إن فاعلَ ذلك هو الدهر الذي هو الزمان فيسبه ، وفاعلُ ذلك إنها هو الله سبحانه ، فيقع السب عليه من الزمان فيسبه ، وفاعلُ ذلك إنها هو الله سبحانه ، فيقع السب عليه من حيث لم يعتمده المره (۱) ، وإلى هذا أشار النبي عليه بقوله : «لا تَسبُوا الدَّهْرَ فَإِنّ اللَّه هُو الدَّهْرُ بِيدِهِ الأَمْرُ (٣) ، وقوله فيها يرويه عن ربه تبارك وتعالى : «يَقُول ابْنُ آدَمَ يَا خَيبَةَ الدَّهْرِ وَأَنَا الدَّهْرُ بِيدِي الأَمْرُ أَقَلُبُ اللَّهُ وَالنَّهَارَ (١) ، فقد نهى النبي على عن هذا القول وحرَّمهُ ، ولم يذكر اللَّيْلُ وَالنَّهَارَ (١) ، فقد نهى النبي على عن هذا القول وحرَّمهُ ، ولم يذكر

 ⁽١) في (ج) و (د) : قان أيسبه .

⁽۲) تقدم بیان ذلك مفصلاً فی ص (۱۰٤۱ ، ۱۰٤۱). دسه به سالت برای داده در ا

⁽٣) تقدم تخريجه في ص (٩٢١) .

⁽٤) تقدم تخريجه في ص (٩٢١) .

كُـفُواً ولا قتلاً ، والقولُ المحـرَّمُ يقتضي التعزيرَ والتنكيلَ .

وصفال الثاني : أن يسبُّ مسمى باسم عامٌ يندرج فيه الأنبياء وغيرهم ، لكن يظهر أنه لم يقصد الأنبياء من ذلك العام ، مثلُ ما نقل الكرمان (() قيال : سيالتُ أحمد قلتُ : ﴿ رَجُلُ افْتَ رَى عَلَى رَجُلُ فَقَالَ : يَا ابْسَنَ كَذَا وَكَذَا إِلَــِي آدَمَ وَحَوَّاءَ ، فَعَظَّمَ ذَلَكَ جَدًّا، وقَـال: نَسَأَلُ الله العافية ، لقد أتى هذا عظيهًا ، وسئل عن الحدُّ فيه فقال : لم يبلغني في هذا شيء "، وذهب إلى حدُّ واحدِه(١) ، وذكر هذا أبو بكر عبدالعزيز (١) أيضاً ، فلم يجعل أحمد _ رضي الله عنه _ بهذا القول كافراً ، مع أن (؛) اللفظ يدخل فيه نوحٌ ، وإدريس ، وشيثُ ، وغيرهم من النبيين ، لأن الرجـل لم يُدُّخل آدم وحـواء في عـمـومه ، وإنها جعلهما غايةً وحدًّا لمن قذفه ، وإلا لو كانا من المقذوفين تعين قبتله بلا ريب ، ومثل هذا العموم في مثل هذا الحال لا يكادُ يقصدُ به صاحبه من يدخل فيه من الأثبياء ، فعظَّم الإمام أحمدُ ذلك ، لأن أحسنَ أحوالهِ أن يكنون قلف خَلْقاً من المؤمنين ، ولم يوجب إلا حداً واحداً ، لأن الحدُّ هنا ثبت (٠) للحيّ ابتداء على أصله ، وهو واحدٌ ، وهذا قولُ أكثر المالكية في مثل ذلك(، .

⁽١) تقدمت ترجمته في ص (١٩) .

⁽٢) انظر : قالفروع؛ (٦/ ٩٥) .

أيضاً : المبدع في شرح المقنع؛ (٩٨/٩) .

⁽٣) هو المعروف بـ اغلام الخلال؛ تقدمت ترجمته في ص (١٨) .

⁽٤) في (ج) و (د) زيادة : الهذا) .

⁽ه) في (د) : ايثبت ا .

⁽٦) كما يأتي في النصوص الآتية :

ذهب سُحنون(۱) وأصبغ(۲) وغيرهما في قرجل قال له غريمه : صلى الله على النبي محمد ، فقال له الطالب : لا صلى الله على من صلى عليه ، قال سُحنُون / ليس هو كمن شتم النبي على أو شتم الملائكة الذين [١/١٣٠] يُصَلُّونَ عليهِ إذا كان على ما وصفَ منَ الغضب ، لأنه إنها شتم الناس ، وقال أصبغ وغيره : قلا يُقتل ، إنّ ما شتم النّاس ١٤٦١ ، وكذلك قال ابن أبي زيد(١) فيمن قال : قلمن الله العرب ، ولعن الله بنبي إسرائيل ، ولعن الله بنبي آدم ، وذكر أنه لم يُرد الأنبياء ، وإنها أردت الظالمين منهم : إن عليه الأدب بقدر اجتهاد السلطان ١٥٠٥ .

وذهب طائضة للم منهم الحارث بن مسكين، وغيره _ ﴿ إِلَى الْقُتُلْ فِيُ

كان إمام المالكية في عصره ، وجامع مذهب مائك وشارح أقواله . تفقه بأبي بكر بن اللباد وأبي الفضل القيس . وأخد أيضاً عن عبدالله بن مسرور بن الحجام وعمد بن مسرور بن الفسل الفسل وجاعة . وأخذ عنه أبو القاسم البرداعي ، وأبو بكر بن موهب المقبري ، وأبو عبدالله بن الحذاء وغيرهم ، ومن مؤلفاته المشهورة : «النوادر والزيادات على المدونة» و «اللاقتداء بأهل المدينة» و «اللاب عن مذهب مالك» . وغيرها .

⁽١) تقلمت ترجته في ص (٩٩٨).

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (٤٧٤).

⁽٣) انظر : «الشفا» (٢/ ٢٣٥) .

⁽٤) هو أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني (٠٠٠ ـ ٣٨٦ هـ) .

انظر : «الديباج الملهب) (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٠) ، فشجرة النور الزكية؛ (١/ ٩٦) .

 ⁽٥) انظر : «الشفا» (٢/ ٣٣٦) .
 (٦) هو القاضي أبو عمرو الحارث بن مسكين بن مجمد المصري (. . . ) .

فقيه مشهور على مذهب مالك . أخذ عن ابن عيينة وابن وهب وابن القاسم وأشهب وغيرهم . وروى عنه أبو داود والنسائي وجاعة . حمله المأسون إلى بغداد أيام المحنة الأنه لم يجب إلى الشول بخلق القرآن ، فلم يزل عبوساً إلى أن وُلّي المتوكل فأطلقه ، فحدث ببغداد . ورجع إلى مصر ، وولاه المتوكل على قضاء مصر وتوقى بها .

انظر ترجمته في : «تاريخ بخداد» (٢١٨-٢١٨) ، «ترتيب المدارك» (٢١٦-٣٦) ، «وفيات الأعيان» (٢/ ٢٥ ، ٧٥) ، «المعياج المذهب» (١/ ٣٢٩ ، ٣٤٠)

مَسْأَلَةِ الْمُصَلِّي وَنَحْوِهَا(۱)، وكذلك قال أبو موسى بن مَنَاسِ(۱) فيمن قال : الْعَنَهُ اللَّهُ إلى آدَمَ أنه يقتلُ(۱)، وهذه مَسْأَلة الكرمانِ(١) بعينها(١) وهذا قياسُ الحد الوجهين الأصحابنا فيمن قال : «عَصَيْتُ اللَّهَ فِي كُلِّ مَا أَمَرَنِيْ بِهِ». فإن أكثر أصحابنا قالوا: ليس ذلك بيمين ، الأنه إنها التزم المعصية ، كما لو قال : «مَحَوْتُ الْمصحَفَ» ، أو الشربتُ الْخَمْرَ إنْ فَعَلْتُ كَذَا ، ولم يُظهر قصد إرادة الكفر من هذا العموم ، الأنه لو أراده لذكره باسمه الخاص، ولم يكتف بالاسم الذي يشركه فيه جميعُ المعاصي(۱).

ومنهم من قال : هو يمين ؛ لأن مما أمره الله به الإيهان ، ومعصيته فيه كفر ، ولو التزم الكفر بيمينه بأن قال : هو يهودي أو نصراني، أو هو بريء من الله أو من الإسلام ، أو هو يستحل الخمر والخنزير ، أو لا يراه الله في مكان كذا إن فعل كذا ، ونحوه ، كان يميناً في المشهور عنه ‹›› ،

 ⁽١) مسألة المصلي هي التي قال فيها الغريم: (صلى الله على النبي محمد) ، فقال له الطالب:
 ولا صلى الله على من صلى عليه ، كما تقدمت قبل قليل انظر: (الشفاء (٢/ ٢٣٥)).

⁽٢) لم أجد له ترجة .

⁽٣) انظر: «الشفاء (٢/ ٢٣٧).

⁽٤) تقدمت ترجمته في ص (١٩).

⁽٥) انظر مسألة الكرماني ص (١٠٤٣) .

⁽٦) جاء فيه روايتان عن الإمام أحمد ، والملهب أنه لا كفارة عليه ، لأنه ليس بيمين . وفيه خلاف لابن عقيل فإنه اختبار وجوب الكفارة في قوله: «عوت المصحف». واختار أبو البركات في «المحررة في قوله: «عوت المصحف وعصيت الله في كل ما أمرني به»، أنه يمين، ويلزمه فيه كفارة إن حنث لدخول التوحيد فيه .

انظر : «المغني، (١١/ ١٩٩ ـ ٢٠١) ، المحررة (١٩٧) ، الفروع، (٦/ ٣٤١ ، ٣٤٢) ، الغربة (١٩٧) ، الإنصاف، (١/ ٣٤٢) .

 ⁽٧) قبال الزركشي : وهو أشبهر الروايتين عن الإسام أحمد رحمه الله _ وهمو اختيار جمهور الأصحاب ، والقباضي ، والشريف ، وأبي الخطاب ، والشيرازي وابن عقيل .
 انظر : والمحرر، (١٩٧/٢) ، والإنصاف، (١١/١١ ، ٢٢) .

ووجه هذا القول أن اللفظ عام ، فلا يُقبلُ منه دعوى الخصوص ، ولعلَّ من يختار هذا يَحمِلُ كلامَ الإمام أحمد على أن القائل(١) كان جاهـ لا بأن في النسب أنبياء .

ووجه الأول أن أبا بكر _ رضى الله عنه _ كتب إلى المهاجر بن أبي

أُميَّة (۱) في المرأة التي كانت تهجو المسلمين يلُومُه على قطع يدها ، ويذكر له أنه كان الواجب أن يعاقبها بالضرب (۱۲ / مع أن الأنبياء يدخلون في عموم [۱۳/۱۰] هذا اللفظ، ولأن الألفاظ العامة قد كثرت ، وغَلَبَ إرادة الخصوص بها ، فإذا كان اللفظ لفظ سبّ وقذف ، وللأنبياء ونحوهم من الخصائص والمزايا ما يوجب ذكرهم بأخص أسهائهم إذا أُريد ذكرهم ، والغضب يحملُ الإنسانَ على التجوّزِ في القولِ والتوسع فيه ، كان ذلك قرّائن _ عملُ الإنسانَ على التجوّزِ في القولِ والتوسع فيه ، كان ذلك قرّائن _ عُرفية ولفظية وحالية _ في أنه لم يقصد (۱) دخولهم في العموم ، لا سيّا إذا كان دخول ذلك الفرد في العموم لا يكاد يشعرُ به .

ويـوْيد هذا أن يهوديًّا قـال في عـهـد النبي عِيدٌ : ﴿ وَالَّـذِي اصْطَفَـى

 ⁽۱) وذلك في قبول القبائل: (يا ابن كذا وكذا إلى آدم وحواء) كيا تقدم توثيقه في ص (١٠٤٣).
 (۲) تقدمت ترجمته في ص (٣٧٩).

⁽٣) تقدم تخريج هذا الكتاب ص (٣٧٩ ، ٧٩٢).

 ⁽٤) في (د) : القصدا بذرن الما .

مُوسَى عَلَى الْعَالَمِيْنَ ١٠٥) فلطمه المسلم حتى شكاه (١٠ إلى النبي ﷺ ، ونهى النبي ﷺ من انتقاص المفضول بعينه والمنصَّ منه ، ولو أن اليهوديَّ أظهرَ القولَ بأن موسى أفضلُ من محمد لوجب التعزيرُ عليه إجماعاً إما بالقتل أو بغيره ، كها تقدم التنبيه عليه (٢٠).

⁽١) هذا جزء من الحديث الذي ورد في قبصة لطم المسلم لليهودي ، وهو من رواية أبي هريرة _ رضي ا لله عنه _ بألفاظ مختلفة .

رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب الخصومات ، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود (٥٠/٧ برقم ٢٤١١) .

ومسلم في كتاب الفضائل ، باب من فضائل موسى ﷺ (١٨٤٢/٤) برقم ٢٣٧٣) .

وأبو داود في سننه في كتاب السنة ، باب في التمييز بين الأنبياء - عليهم السلام - (١٩٤/١٨ ، ١٩٥) .

والترمـذي في دسننه، في أبواب التـفــير عن رسـول الله ﷺ وقال : دحديث حسن صحيح، (٩/ ١/ برقم ٣٢٩٦) .

وابن ماجة في السننه في كتاب الزهد ، باب ذكر البعث (٢/ ١٤٢٨ برقم ٤٢٧٤) . والإمام أحمد في المسئله ، وقال الشيخ أحمد شاكر : إسنامه صحيح (١٤/ ٢٠ - ٢٢ برقم ٧٥٧٧) .

⁽۲) في (ج) ر (د) : الشتكاء؛ .

⁽٣) انظر : ص (٩٩٦).

#### فصـــل

والحكم في سب سائر الأنبياء كالحكم في سبّ نبينا ، فمن سبّ نبيّا مسمى باسمه من الأنبياء المعروفين كالمذكورين في القرآن(۱) أو موصوفاً بالنبوة _ مثل أن يَذْكر حديثاً أن نبيّاً فعل كذا أو قال كذا ، فيسب ذلك القائل أو الفاعل ، مع العلم بأنه نبيّ ، وإن لم يعلم من هو ، أو يسب نوع الأنبياء على الإطلاق _ فالحكم في هذا كها تقدم(۱) ؛ لأن الإيهان بهم واجبٌ عُموماً (۱) ، وواجبٌ الإيهانُ خصوصاً بمن قصه اللَّهُ علينا في كتابه ، وسبهم كفرٌ ورِدةٌ إن كان من مسلم ، وعاربةٌ إن كان من ذمي .

۱ - آدم ، ۲ - نوح ، ۳ - إدريس ، ٤ - إبراهيم ، ٥ - إسماعيل ، ٦ - إسحاق ، ٧ - يعقوب ، ٨ - يوسف ، ٩ - لوط ، ١٠ - هود ، ١١ - صالح ، ١٢ - شعيب ، ١٣ - موسى ، ١٤ - هارون ، ١٥ - داود ، ١٦ - سليمان ، ١٧ - أيسوب ، ١٨ - ذو الكفيل ، ١٩ - يونس ، ٢٠ - إلياس ، ٢١ - اليسم ، ٢٢ - زكريا ، ٢٣ - يحيمى ،

(١) الأنبياء المذكورون في القرآن الكريم عددهم خسة وعشرون نبياً وهم كالآتي :

٢٤ عيسى ، ٢٥ - عمد عليه وعليهم الصلاة والتسليم .
 انظر : «الإتقال» للسيوطى (٢/ ١٠٦١ - ١٠٧٣) .

(٢) كما تقدم في حكم سب نبينا محمد ﷺ في ص (٥٥١) قال القاضي عياض : «وحكم من سب سائر أنبياء الله تمالى وملائكته واستخف بهم ، أو كذبهم فيها أتوا به ، أو أنكرهم وجحدهم حكم نبينا ﷺ

انظر : دالشفاء (۲/۲/۳) .

سب الأنبياء كـفر وردة أو

ساريسة

(٣) كسما جساء في قسول تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنًا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمُ وَإِسْسَاعِيلُ وَإِسْسَحَاقَ وَيَعْفُوبَ وَالْأُسْبَاطِ وَمَمَا أُونِسِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُونِسِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رُبُّهِمْ لاَ نُفَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ الآية (١٣٦) سورة البقرة . وقد تقدم في الأدلة الماضية ما يدلَّ على ذلك بعمومه لفظاً أو معنى (١)، وما أعلمُ أحداً فَرَّق بينها ، وإن كان أكثر كلام الفقهاء إنها فيه ذكر من سب نبينا ، فإنها ذلك لمسيس الحاجة إليه ، وأنه وجب التصديق له ، والطاعة له / جملةً وتفصيلاً ، ولا ريب أن جرم سابه أعظمُ من جرم [١٣١١] سابٌ غيره ، كها أن حرمته أعظم من حرمةِ غيره ، وإن شاركهُ(١) سائرُ إخوانه من النبين والمرسلين في أن سابهم كافرٌ محارِبُ حلال الدم .

فأما إن سَبّ نبيّاً غير معتقد لنبوته فإنه يستتاب من ذلك ، إذا كان عن على عُلمت نبوته بالكتاب والسنة ، لأن هذا جحد لنبوته ، إن كان عن يحمل أنه نبيٌّ (وأما إن كان عن لا يجهل أنه نبيٌّ (ما إن كان عن لا يجهل أنه نبيٌّ (ما أعلم أنه نبيٌّ .

وكما في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ آمَــنَ بِاللَّــهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتْبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَــرُقُ بَيْسَنَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ ﴾ من الآية (٢٨٥) سورة البقرة .

⁽۱) انظر ص (۷۰۸ - ۸۶۳) .

⁽٢) ق (د) : اشركة ا .

⁽٣) ليس في المطبوعة .

## فصيل

حكم ساب فأما من سب أزواج النبي على فقال القاضي أبو يعلى : «مَنْ قَذَفَ أَزواج النبي عَلَيْ فِقال القاضي أبو يعلى : «مَنْ قَذَفَ أزواج النبي عَائِشَةَ بِسَمَا بَرَّاهُمَا اللَّهُ مِنْهُ كَفَرَ بِلاَ خِلاَفٍ ١٠١١ ، وقد حكى الإجاع على

هذا غيرُ واحدٍ، وصرَّح غيرُ واحدٍ من الأئمةِ بهذا الحكم. فرُوي عن مالكِ : من سبَّ أبا بكرِ جُلدَ ، ومن سب عائشة قُتل ،

قيل له : لم ؟ قبال : مَن رماها فقد خالف القرآن، ولأن الله تعالى قال : ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَداً إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِيْنَ﴾ ٣x٢٦.

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري(١): سمعت القاسم بن محمدٍ(٥)

(١) لم أجد هذا النص منسوباً إلى القاضي أبي يعلى، ولكنه رُوي أيضاً عن الإمام أحمد فإنه قال: ومَن سب عائشة أم المؤمنين، أر رماها بها قمد برأها الله - سبحانه وتعالى - منه فهو كافر وكان يقرأ: ﴿ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبْداً إِنْ كُنتُمْ مُومِنِيسَنَ ﴾ ، الآية (١٧) سورة النور .

انظر: «عقيلة الإمام المبجل» لأبي عمد بن تميم (٢/ ٢٧٢) المطبوع في آخر الجزء الثاني لطبقات الحنابلة.

وذكره أيضاً ابن قدامة المقدسي في المعة الاعتـقادا (٣٣) . (٢) الآية (١٧) سورة النور .

(٣) انظر قول الإمام مالك في «الشفا» (٢/ ٣٠٩).

حکم ساب

وأيضًا في الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي (٢٥٩).

(٤) هو أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري (٢٣٨ هـ ـ ٣٢٤ هـ).

فقيه مشهور ، عدَّت رَحَّال ، إمام الشافعية بالعراق . رحل في طلب العلم إلى العراق والنشام ومصر واستقر في بغداد . روى عن محمد بن يحيى الذهلي ، وأحمد بن يوسف الله في ، وعبدالله بن هاشم الطوسي وغيرهم . وروى عنه أبو عمر بن حيوية ، والدارقطني وابن شاهين وغيرهم . توفي ببغداد .

انظر ترجمته في : فتاريخ بغداد، (١٠/١٠ ـ ١٢٢) ، فطبقات السبكي، (٣١٠/٣ ـ ٣١٠) . ٣١٤) ، فطبقات قاضي شهبة، (٧٨/١) ، فشلرات الذهب، (٢٠٢/٣) .

(٥) لم أعرف من هنو؟ لعله القاسم بن محمد بن الحارث المروزي البغدادي من أصحاب الإمام

ترجمته في : اتاريخ بغدادة (١٢/ ٤٣١ ، ٤٣٢) ، اطبقات الحنابلة، (٢٥٨/١)

يقول لإسهاعيل بن إسحاق (١): أي المأمون (٢) بالرَّقَة (٣) برجلين شتم أحدهما فاطمة (١) والآخر عائشة ، فأمر بقتل الذي شتم فاطمة ، وترك الآخر ، فقال إسهاعيل : ما حكمها إلا أن يقتلا ؛ لأن الذي شتم عائشة ردَّ القرآن (١) ، وعلى هذا مضت سيرة أهل الفقه والعلم من أهل البيت وغيرهم.

من خلفاء بني العباس ، قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات . بويع بالخلافة بعد مقتل أخيه الأمين في سنة (١٩٨ هـ) كمان عمالماً فصيحاً وجواداً معطاء . كان يجلّ أهل الكلام، وتأثر بالمعتزلة ، وبالغ في الدعوة إلى القول بخلق القرآن ، وامتحن العلماء في ذلك. توفي في طرسوس .

انظر : اتباريخ الطبيري؛ (۸/ ۵۲۷ - ٦٥٠) ، اتباريخ بغيباد؛ (۱۸۳/۱۰ - ۱۹۲) ، البداية والنهاية؛ (۱۰/ ۲۲۶ - ۲۸۰) .

(٣) الرَّقَّة - بفتح أوله وثانيه وتشديده - وأصله كل أرض إلى جنب واد عليها الماء ، وجمها رقاق ، وهي معدودة في بلاد رقاق ، وهي معدودة في بلاد الجزيرة ، لأنها من جانب الفرات الشرقي .

انظر : «معجم البلدان» (٢٧٢/٤) .

(٤) هي فياطُّمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ (٠٠٠ ـ ١١ هـ) .

أصغر بنات رسول الله هج وسيدة نساء العالمين . أمها خديجة بنت خويلد . تزوجها على ابن أبي طالب ، وأنجب منها الحسن والحسين وأم كلشوم رضي الله عنهم أجمعين . توفيت بعد رسول الله هج بستة أشهر .

انظر: اطبقات ابن سعد، (۱۹/۸ - ۳۰) ، «الاستيعاب» (۱۸۹۳ ـ ۱۸۹۹) ، «أسد الغابة» (۱/۲۰ ـ ۲۲۹) ، «الاصابة» (۱/۳۰ ـ ۲۰) .

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصبول اعتقاد أمل السنة (٧/ ١٢٦٨ برقم ٢٣٩٦) .

⁽١) تقدمت ترجمته في ص (١٩٣).

⁽٢) هو الخليفة أبو العباس عبدالله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي العباسي (١٧٠ هـ ـ ـ ٢١٨ هـ) .

قال أبو السائب القاضي (١) : كنت يوماً بحضرة الحسن بن زيد (٢) الداعي بطبر ستان (٢) ، وكان يلبس الصوف ، ويأمرُ بالمعروفِ وينهى عن المنكر ، ويوجّه في كلَّ سنة بعشرين ألف دينار إلى مدينة السلام (١) يفرقُ على سائر ولد الصحابة ، وكان بحضرته رجلٌ ذكر عائشة بذكر قبيح من الفاحشة ، فقال : يا غلامُ / اضرب عنقه ، فقال له العلويون : هذا (١٣١/ب) رجلٌ من شيعتنا ، فقال : معاذ الله ، هذا رجلٌ طعنَ على النبي على ، وسال اللّه تعالى : ﴿ الْحَبِيثَاتُ لِلْحَبِيثِينَ وَالْحَبِيثُونَ لِلْحَبِيثَاتِ ،

⁽١) هو القاضي أبو السائب عتبة بن عبيد الله بن موسى بن عبيد الله الهمذاني (١٠٠٠ ـ ٣٥١ هـ). عني بفهم القرآن وكتب الحديث والفقه . روى عن عبدالرحن ابن أبي حاتم وغيره . كان فقيهاً على المذهب الشافعي . تولى القضاء في أذربيجان وفي همذان ثم في العراق . توفي ببغداد .

انظر ترجمته في : «تاريخ بغداد» (٢١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢) ، «المتنظم» (٧/ ٥ ، ٦) ، «طبقات السبكي» (٣٤/ ٣٤٣) ، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٣٩) .

⁽٢) هو الأمير الحسن بن زيد بن محمد بن إسهاعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (٠٠٠ ـ ٢٧٠ هـ) .

انــظر : فتاريخ الــطبري، (٩/ ٢٧١ ـ ٢٧٦) ، فالكــامل لابن الأثير، (٣١٦، ٣١٦) ، فالبداية والنهاية، (١١/ ٦) .

 ⁽٣) طبرستان : بفتح أوله وثانيه وكسر الراء ـ وهي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم .
 والنسبة إلى هذا الموضع الطبري، . خرج منها كثير من العلماء في شتى العلوم والفنون .
 والغالب على هذه النواحي الجبال . ومن أشهر مدنها : دهستان ، وجرجان ، واسترآباد ،
 وآمل وغير ذلك .

انظر : قمعجم البلدان؛ (١٧/٦) .

⁽٤) مدينة السلام: وهي بغداد، يقال في سبب تسميتها أن دجلة يقال لها وادي السلام. وقيل: السلام هو الله، أي مدينة الله لأن المدائن كلها له. وقيل: سهاها المنصور مدينة السلام تفاولاً بالسلامة.

انظر : «معجم البلدان» (٧/ ٤١٩) .

وَالطَّيْبَاتُ لِلطَّيْبِيْنَ وَالطَّيْبُوْنَ لِلطَّيْبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُوْنَ مِمَّا يَقُولُوْنَ لَلطَّيباتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُوْنَ مِمَّا يَقُولُوْنَ لَلهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيْمٌ ﴾ (١) فإن كانت عائشة خبيثة فالنبيُّ على خبيث ، فضربوا عنقه وأنا حاضر . رواه فهمو كافر ، فاضربوا عنقه ، فضربوا عنقه وأنا حاضر . رواه اللالكائيُّ (٢x٢٠) .

ورُوي عن محمد بن زيد (١) أخي الحسن بن زيد أنه قدم عليه رجلٌ من العراق ، فذكر عائشة بسوءٍ، فقام إليه بعمود فضرب به دماغه فقتله ، فقيل له : هذا مِن شيعتنا ومَن يتولانا فقال : هذا سمى جدي قَرْنان (١)

⁽١) الآية (٢٦) سورة النور .

⁽٢) هو أبو القاسم هبة الله بن الحسن منصور الطبري اللالكائي (٠٠٠ ـ ٤١٨) .

إمام حافظ ، كان نقيهاً على المذهب الشافعي . تفقه بالشيخ أبي حامد . سمع عيسى بن على الوزير ، وعلي من محمد القصار وأبي أحمد الفرضي وغيرهم . وروى عنه أبو بكر الخطيب وابنه محمد بن هبة الله وأبو بكر أحمد بن علي وغيرهم . ومن أشهر مؤلفاته كتاب السنة (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجاعة) توفى في دينور . قال ابن الأثير : اللالكائي نسبة إلى بيع اللوالك التي تلبس في الأرجل ، لعلها النعال . والله أعلم .

انظر : «تباريخ بغسداد» (۱۰/۷۰ ، ۷۱) ، «المنتظسم» (۱۸/۳) ، «تسلكرة الحسفاظ» (۱۰۸۳) ، «تسلكرة الحسفاظ» (۱۰۸۳ سال ۱۰۸۳ ماللباب لابن الأثيرة (۱۰۸۳ ) .

⁽٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٧/ ١٢٦٨ برقم ٢٣٩٦) .

⁽٤) هو محمد بن زيد بن محمد بن إسهاعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (٠٠٠ هـ) .

كان أديباً شاعراً فاضلاً عارفاً . وكان حسن السيرة . تولى على طبرستان والديلم بعد وفاة أخيه الحسن . وقُتل في جرجان في سنة (٢٨٧هـ) . قتله عمد بن هارون .

ا نظر : «تاريخ الطبري» (١٠/ ٨١ ، ٨٨) ، «الكامل لابن الأسير» (٦/ ٩٦ ، ٩٧) ، «الكامل لابن الأسير» (٦/ ٩٦ ، ٩٧) ، «البداية والنهاية» (١١/ ٨٣ ، ٨٤) .

 ⁽٥) قرنان : بفتح القاف على وزن فعلان ـ وهو نعت سوه في الرجل ـ وهو الذي يتغافل عن
 قحور امرأته وابنته وأخته وقرابته ، وهو المسمى بالديوث .

انظر : اشرح الشفاء للملا قاري (٢/ ٤٣٦) .

ومن سمى جدي قَـرْنان استحق القتل ، فقتلته ١(٢x١).

من سب غیر عائشــة مـن

أمهــــات المؤمنــــين

وأما من سب غير عائشة من أزواجه ﷺ ففيه قولان :

أحدهما: أنه كسابُّ غيرهن من الصحابة على ما سيأتي ٢٠٠٠ .

والثاني : وهو الأصح أنَّ من قـذف واحـدةً من أمهات المؤمنين فهو

كقذف عائشة ــ رضي الله عنها(١)، وقد تقدم معنى ذلك عن ابن عباس (٥) ، وذلك لأن هذا فيه عار وغضاضة على رسول الله على ، وأذى له أعظم من أذاه بنكاحهن بعده ، وقد تقدم التنبيه على ذلك فيها مضى (١) عند الكلام على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهِ يَنْ ذُوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَه ﴾ (١) الآية ، والأمر فيه ظاهر .

⁽١) رواه اللالكائي في فشرح أصول اعتقاد أهل السنة؛ (٧/ ١٢٧٠ برقم ٢٤٠٣) .

 ⁽٢) نستخلص من هاتين القصيين درساً مهما في قضايا العقيدة ، وهذا الدرس يتمثل في أمرين اثنين :

الاصر الأول: كيف تندم عناصر السوء، ويتسلل أعداء الإسلام في صفوف الأمة الإسلامة لافساد دينها والقضاء على عقيلتها، فهؤلاء الضالون الذين نالوا من أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت الصديق - رضي الله عنها - لم يكونوا على غباء أو قلة علم، ولكنهم رجال سوء، تظاهروا بالدين ليهدم الدين.

الأصر الثاني: الغيرة اللينية والوقفة الجريئة من الحسن ومحمد ابني زيد ، حيث لم يخف عليها هذا الأسلوب الماكر الذي انخدع به بعض أصحابها وتشقعوا إليها ليصدروا عفواً عنهم ، ولكنها الغيرة الإيانية التي لم تحاب في معاقبة أولئك المجرمين . وما أحوجنا إلى مثل هذا الاحساس المرهف عند كل بدعة أو انحراف لثلا يتسرب الضالون إلى صفوف الأمة الإسلامية . والله الحادى إلى صواء السبيل . انظر : اشرح أصول الاعتقادة (٧/ ١٢٧٠ تعليق رقم ٣) .

⁽٣) كما يأتي في الفصل القادم ، إن شاء الله تعالى في ص (١٠٥٥) .

⁽٤) ورجعه أيضاً القاضي عياض من المالكية ، انظر : «الشفاء (٢١/٢) وفيه خلاف للحنفية فإنه جاء في الفتاوى التبارخانية «لو قذف سائر نسوة النبي ﷺ لا يكفر ويستحق اللعنة» . انظر : تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأثام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام ، لابن عابدين (٣٥٩) .

⁽٥) تقدم ذلك في ص (٦٣٦).

⁽٦) انظر ص (٩٩) .

⁽٧) من الآية (٥٧) ســورة الأحزاب.

## فصـــل

م سن فأما مَن سبَّ احداً مِن أصحاب رسول الله على من أهل بيته احداً مِن أصحاب رسول الله على من أهل بيته احداً معداً المعدانة يُضربُ ضرباً نكالاً ، وتوقف عن كفره وقتله .

قىال أبو طالب (١) : ﴿ سَأَلْتَ أَحَدُ عَمَنَ شَتَمَ أَصَحَابُ النَّبِي ﷺ [١٦٢١] قال : القتل أَجْرُنُ عنه ، ولكن أضربه ضرباً نكالاً ١١٥٠ .

وقال عبدالله (۱۲): اسالت أبي عمن شتم رجلاً من أصحاب النبي على الحد ، إلا على الحد ، إلا الله : أرى أن يضرب ، قال : ما أراه على الإسلام (۱۱) .

وقمال : سَأَلْتُ أَبِي : مَنِ الرَّافِضَةُ(ه) ؟ فَقَالَ : الَّذِيْــنَ يَشْتُـمُونَ

⁽١) تقدمت ترجته في ص (٩٥٣) .

 ⁽٢) انظر : «الفروع» (٦/٦٦) ، «الإنصاف» (١٠/٤٢٣) أيضاً : «الصواعق المحرقة»
 (٢٥٨) .

⁽٣) تقلمت ترجته في ص (١٧) .

 ⁽٥) انظر : مسائل الإمام أحمد لابنه عبدالله (٤٣١ برقم ١٠٠٩) .
 ورواه الحدلال في كتاب السنة (٤٩٣ برقم ٧٨٧) .

ورود الحرول في حب المستقدة (١/ ١٢٦٦ برقم ٢٣٨٦) . واللالكائي في فشرح أصول الاعتقادة (١/ ١٢٦٦ برقم ٢٣٨٦) .

وابن الجوزي في مناقب أحمد بن حنبل (٢١٤) . واللهبي في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل ص (٣٢) ، من تاريخ الإسلام للذهبي .

 ⁽٦) الرافضة في اللغة من الرفض وهو ترك الشيء ، تقول : وفضني فرفضته والروافض :
 جنود تركوا قائدهم وانصرفوا ، فكل طائفة منهم وافضة ، والنسبة إليهم وافضي .

- أو يسبون ـ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما»(١) .

وقال في الرسالة التي رواها أبو العباس أحمد بن يعقوب الإصطخري(۱) وغيره : دوخير الأمة بعد النبي الله أبو بكر وعمر بعد أبي بكر ، وعثمان بعد عمر ، وعلي بعد عثمان ، ووقف قوم (عكى عُشمان)(۱) وهم خلفاء واشدون مهديون ، ثم أصحاب رسول الله على بعد هؤلاء الأربعة خير الناس ، لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساويهم ، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص ، فمن فعل ذلك فقد وجب

انظر: دتهذيب اللغة، (١٥/١٢ ، ١٦ مادة رفض). صاحب ويرائهم وفي الاصطلاح فرقة من الشيعة بايعوا ذيد بن علي بن الحسين بن علي - رضي الله عنهم - ثم طلبوا منه البراءة من الشيخين فأبئ وقال: دمعاذ الله كانا وزيري جدي، وقال أيضاً: درهها الله وضفر لها ما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرأ منها ولا يقول فيها إلا خيراً فتركوه ورفضوه فسميت الرافضة . وقال الأشعري : دوإنها سموا وافضة لرفضهم إمامة أي بكر وعمر . وهم مجمعون على أن النبي على نص على استخلاف على بن أي طالب باسمه ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي على وأن الإمامة لا تكون إلا بنص رتوقيف ، وأنها قرابة . . . » .

انظر التفاصيل عنهم: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٨ ، ٨٨) ، «المعتمد في أصول الدين» (١/ ١٨٠ ، ١٨٠ ، ١٨١ ) ، «الدين» (١/ ١٨٠ ، ١٨١ ) ، «البداية والنهاية» (٣/ ٣٢٩ ـ ٣٣١ ) .

(۱) رواه عبدالله بن الإسام أحمد في كتاب السنة (۲/ ٥٤٨ برقم ۱۲۷۳) . والحملال في كتاب السنة (۲/ ١٨٠) . وابن السنة (۲/ ١٨٠) . والقاضي أبو الحسين في اطبقات الحنابل، (۱/ ١٨٠) . وابن الجوزي في مناقب أحمد بن حنبل (١٦٥) .

(٢) هو أبر العباس أحمد بن جعفر بن يعقوب بن عبدالله الفارسي الاصطخري (...).
 تلميل الإسام أحمد . روى عنه أشياء ، منها هذه الرسالة الطويلة التي ذكرها صاحب «الطبيقات» كاملة ، واختصرها صاحب «المهج».

النظر : قطيقات الحنابلة، (١/ ٢٤ ـ ٣٣) ، قالمتهج الأحمد، (١/ ٣٥٣ ، ٣٥٣) .

(٣) ليس في المطبوعة .

(عَلَى السُّلُطَانِ)(۱) تأديب وعقوبته ، ليس له أن يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيبه ، فإن تاب قُبِلَ منه ، وإن ثبت أعاد عليه العقوبة وخلده في الحبس حتى يموت أو يُراجع ا(۱) .

وحكى الإمام أحمد هذا عمن أدركه من أهل العلم ، وحكاه الكرماني(٣) عنه وعن إسحاق(١) والحميدي(٥) وسعيد بن منصور(١) وغيرهم .

وقال الميموني(٧) : «سمعت أحمد يقول : ما لهم ولمعاوية ؟ نسأل الله

⁽١) ليس في المطبوعة .

⁽٢) هذا جزء من الرسالة التي رواها أبو العباس الأصطخري عن الإمام أحمد ، وقد نقل القاضي أبو يعلى من هذه الرسالة في والأحكام السلطانية، (ص ٢٨٢) . ورقى ابن القاضي بكاملها في وطبقات الحنابلة، في ترجة أبي العباس الإصطخري ومطلعها وهذه مذاهب أهل العلم والأثر ، وأهل السنة المسمكين . . . . ، الى آخرها .

انظر : (طبقات الحنابلة) (١/ ٢٤ / ٣٦ ) .

⁽٣) هو حرب بن إسهاعيل الكرماني ، تقدمت ترجمته في ص (١٩) .

⁽٤) هو إسحاق بن راهوية ، تقدمت ترجمته في ص (١٣) .

⁽٥) هو عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي المكي (٠٠٠ ـ ٢٢٠ هـ).

إمام حافظ فقيه . روى عن إبراهيم بن سعد ، وفضل بن عياض ، وسفيان بن عيينة وغيرهم . وروى عنه البخاري ، وهارون الحيال ، وأحمد بن الأزهر وغيرهم . ومن أشهر مصنفاته المسندة توفي بمكة . قال الحافظ ابن حجر : ثقة حافظ فقيه من أجل أصحاب ابن عينة .

انظر ترجته في : «طبقات ابن سعد» (٥٠٢/٥) ، «التاريخ الكبير» (٥٠٢، ٩٧) ، «التاريخ الكبير» (٥٠٢، ٩٧) ، «التقريب» (١/ ٤١٥) .

⁽٦) هو أبو عثبان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المروزي (٠٠٠ ـ ٢٢٧ هـ).

إسام حافظ مشهور . رحل في طلب العلم إلى البلاد ، روى عن مالك بن أنس ، والليث بن مسعد ، وفضيل بن عياض وغيرهم . وروى عنه حرب الكرماني وأحد بن حنبل وأبو بكر الأثرم وغيرهم . ومن مصنفاته : كتاب قالسنن، توفي بمكة . قال ابن حجر : ثقة مصنف ، وكان لا يرجم عما في كتبه لشدة وثوقه به .

انظر ترجمته في : دطبيقات ابن سعد، (٥٠٢/٥) ، دالتاريخ الكبير؛ (٣/٥١٦) ، دتهليب الكيال، (٢/ ٥٠٥) ، دالتقريب؛ (٢٠٦/١) .

⁽٧) تقدمت ترجته في ص (٩٤٤).

العافية ، وقال لي : يا أبا الحسن إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله على الإسلام ١٠١٠ .

فقد نصّ رضي الله عنه / (ه) على وجوب تعزيره ، واستتابته حتى ١/٢٢٠ يرجع بالجلد ، وإن لم ينته حبس حتى يموت أو يراجع(١) ، وقال : ما أراه على الإسلام(١) ، واتهمه على الإسلام(١) ، وقال : أجبنُ عن قتله(ه).

وقال إسحاق بن راهويه(۱): من شتم أصحاب النبي ﷺ يعاقب ويجبس(۷).

وهذا قول كثير أصحابنا، منهم ابن أبي موسى (٨)، قال : «ومن سب السلف من الروافض فليس بكفؤ ولا يُزوج، ومن رمى عائشة رضي اللَّهُ عنه اللَّهُ منه فقد مَرَقَ من الدِّين ، ولم ينعقد له نكاح على مسلمة ، إلا أن يتوب ويظهر توبتَهُ ١٤٥) ، وهذا في الحملة قول عمر بن

 ⁽١) رواه ابـن بطة في «الشرح والإبانة» (١٧٠ برقم ٢٣١) ، واللالكائي في شرح أصـول اعتـقاد
 أهل السنة (٧/ ١٢٥٧ برقم ٢٣٥٩) ، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (١٦٠) .

 ^(*) إلى هنا انتهى الاعتباد على النسخة المولندية في الموضع الرابع .

⁽٢) كما تقدم في رسالة الإصطخري .

⁽٣) هو الذي تقدم برواية عبدالله .

⁽٤) كما تقدم الآن برواية الميموني .(٥) كما تقدم برواية أبي طالب في أول الفصل .

رد) ها هما برويه بي حنب ي ارن است

⁽٦) تقلمت ترجته في ص (١٣) .

⁽٧) لم أجد قول إسحاق بن راهوية هذا .

 ⁽٨) هو القاضي أبو على عمد بن أحد بن أبي موسى الهاشمي، تقدمت ترجته في ص (٥٥٧).
 (٩) لم أجد قبول ابن أبي موسى ، وروى الخبلال في كتباب السنة عن عبدالملك بن عبدالحميد

المسوني عن الإمام أحد أنه قال: امن شتم أصحاب النبي ﷺ لا نأمن أن يكون قد مرق عن الدين ، (٤٩٣ برقم ٧٨٠) . وروى ابن بطة عن طلسحة بن مصرف: الرافضة

لا تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذيائحهم لأنهم أهل ردة). الشرح والإبانة (١٦١ برقم ١٩٤)

عبدالعزيز وعاصم الأحولِ(١) وغيرهما من الشَّابِعِيْـنَ .

قال الحارث بن عتبة (٢) : وإنّ عُمَرَ بن عبدالعزيز أُتِي برجلٍ سبّ عشان ، فقال : وإن عشان ، فقال : وإن أبغضه ، قال : وإن أبغضتَ رَجلاً سببته ؟ قال : فأمر به فجُلِد ثلاثين سوطاً (٢) .

وقال إبراهيم بن ميسرة (١): قمَا رَأَيْتُ عُمَرَ بُنَ عبدالعزيز ضَرَبَ إنْسَاناً قَطُ ، إلا إنساناً شتم معاوية فضربه أسواطاً . رواهما اللالكائي (٥).

⁽١) هو أبو عبدالرحمن عاصم بن سليمان الأحول البصري (٠٠٠ ـ ١٤٢ هـ).

كنان من حفاظ الحديث روى عن أبي قبلابة والشبعبي وابن سيرين وغيرهم ، وروى عنه داود بن أبي هند وشبعبة وشريك وغيرهم ، تولى بعض الأعمال فكان بالكوفة على الحسبة ، وكنان قاضياً على المدائن ، واشتهر بالزهد والعبادة .

قال ابن حجر: ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان، وكأنه بسبب دخوله في الولاية.

انظر: «تــاريــخ بغــلـد» (٢٤٧ ـ ٢٤٧) ، «الجــرح والتعليل» (٣٤٣/٦) ، «تهليب التهليب» (٥/ ٤٤ ، ٤٣) ، «التقريب» (١/ ٣٨٤) .

⁽٢) لم أجد له ترجمة .

⁽٣) رواه اللالكائي في دشرح أصول الاعتقاد، (١٧٥/٧ برقم ٢٣٨٣) ، وابن أبي شيبة في دالمصنف، في كتاب الحدود (١٠٦/١٠ برقم ٨٩٢٢) .

⁽٤) هو إبراهيم بن ميسرة الطائفي (٠٠٠ ـ ١٣٢ هـ).

فقيه تابعي مشهور . نزيل مكة ، ووى عن أنس بن مالك وعمرو بن الشريد ، وعبدالمزيز بن عمر بن عبدالعزيز وغيرهم . وروى عنه شعبة وابن جريج والسفيانان وغيرهم ، ترفي بمكة .

قال الحافظ ابن حجر: ثبت حافظ.

انظر ترجمته في : «التاريخ الكبير» (٢١٨/١) ، «الجرح والتعليل» (١٣٣ ، ١٣٤) ، «الجرب والتعليل» (١٣٣ ، ١٣٤) ، «التقريب» (٤٤/١) .

⁽٥) رواه اللالكائي في دشرح أصول الاعتقادة (٧/ ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ برقم ٢٣٨٥).

وقد تقدم عنه(۱) أنه كتب في رجل سبّه : «لا يقتل إلا من سب المنبي على ، ولكن اجلده فوق رأسه أسواطاً ، ولولا أني رجوت أن ذلك خير له لم أفعل ١٠٠٠.

وروى الإمام أحمد حدثنا أبو معاوية (٣) حدثنا عاصم الأحول قال : الله المُتِيتُ برجل قد سبَّ عُثانَ ، قال : فضربته عشرة أسواط ، قال : ثمَّ عَسَادَ لِسَا قَالَ ، فضربته عشرة أخرى ، قال : فلم يزل يَسُبُّهُ حتى ضربته صبير سَوطاً ١٥٥٠ .

وهذا هو المشلهورُ من مـذهب مالكِ ، قال مالكُ : دمن شتم النبي ﷺ قتل ، ومن شتم أصحابه أُدبَ١٥٥ .

وقال عبدالمك بنُ حبيب (١): ومَن غَلَا مِنَ الشَّيْعَةِ (٧) إلى بُغْضِ

(١) تقدم ذلك في ص (٣٨٨) .

(٢) رواه ابن عبدالحكم في «سيرة عمر بن عبدالعزيزة (ص ١٦٦).
 (٣) هو أبو معاوية عمد بن خازم الضرير الكوفي (١١٣ هـ ١٩٥ هـ).

حافظ حجة . أحد الأعلام . عَمِي وهو صغير . روى عن عاصم الأحول وهشام بن عروة والأعمش وغيهم . وروى عنه أحد بن حبل وابن معين ويجيى بن سعيد القطان وغيهم ، قال ابن حجر : ثقة أحفظ لحديث الأعمش وقد يَهِم في حديث غيره ، وقد رُمى بالارجاء .

انظر ترجمته في : الطبقات ابن سعده (٦/ ٣٩٢) ، التاريخ الكبيرة (١/ ٧٤) ، در ترجمته في : الطبقات ابن سعده (٦/ ٣٩٧) ، در تبذيب الكيال، (٣/ ١١٩٧) ، التقريب، (٢/ ١٥٧) .

(٤) رواه اللالكائي في فشرح أصول الاعتقاده (٧/ ١٧٦٥ برقم ٢٣٨٤) .
 (٥) انظر قول مالك في والشفاء (٢/ ٣٠٨) .

(٦) تقدمت ترجته في ص (٩٧٤).

عشهان والبراءة منه أُدُّبَ أدباً شديداً ، ومَن زادَ إلى بُغضِ أبي بكرٍ وعسرَ فالعشوبةُ عليهِ أشدُّ ، ويُكرَّرُ ضربُهُ ، ويُطَالُ سجنهُ حتى يسوتَ ، ولا يبلغُ به القتل إلاّ في سَبّ النّبِي ﷺ(۱)

وقال القاضي / أبو يعلى : الذي عليه الفقهاء منى سبّ الصحابة : ٢٢٠/ب وإن كان مستحلاً لذلك كفر ، وإن لم يكن مستحلاً فَسَق ولم يكفر ، سواء كَفَرهم أو طَعَن في دينهم مع إسلامهم اله الله .

وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم بقتل من سبّ الصحابة وكُفْرِ الرَّافضة (٥) . قال محمد بن يوسف الفريابي (١) ، وسئل عمن

وفي الاصطلاح كها قبال الأشعري: قبأن الشيعة إنها سُمُّوا بذلك لأنهم شايعوا علياً - رضوان الله عليه - ويقدمونه على سائر الصحابة - رضوان الله عليهم، والواقع أن كلمة الشيعة أصبحت لقباً على الذين شايعوا علياً على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية ، إما جلياً وإما خفياً ، واعتقلوا أن الخلافة لا تخرج من أولاده ، فإن خرجت فذلك ظلماً من غيرهم ، أو تقيية من عندهم ، ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص ، وثبوت عصمة الأثمة عن الكبائر والصغائر ، والقول بالولاء والبراء إلا حال التقية ، وهم خس فرق كبار : كيسانية ، وزيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وإساعيلية .

انظر : فمقالات الإسلاميين، (١/ ٦٥) ، فلملل والنجل، (١٤٦ / ١٤٧) .

⁽۱) انظر : «الشفا» (۲۰۸/۲، ۲۰۹) .

⁽۲) تقدمت ترجته في ص (۱۳) .

⁽٣) انظر : «الإجماع» لابن المنلر (ص ١٥٣ برقم ٧٢٢) . وذكر القاضي عياض ذلك عن ابن المنذر في «الشفا» (٢/ ٢١٤ ، ٢١٥) .

⁽٤) انظر: «الإنصاف» (١٠/ ٣٢٤).

⁽٥) كما جاء في الفشارى البزازية : اويجب إكفار الروافض بقولهم برجعة الأموات إلى الدنيا ، وتناسخ الأرواح، وانتقال روح الإله إلى الأكمة . . . ، إلى آخره . وفي الخلاصة : «الرافضي إذا كان يسب الشيخين ويلعنها فهو كافره . انظر التفاصيل : «تنبيه الولاة والحكام» لابن عابلين (٣٥٩) .

⁽٦) هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن واقد الفريابي (١٢٠ هـ ٢١٢ هـ).

شتم أبا بكر ، قال : «كافر ، قيل : فيصلَّى عليه ؟ قال : لا ، وسأله : كيف يُصنع به وهو يقول لا إله إلا الله ؟ قال : لا تمسوه بأيديكم ، ادفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرته (١) .

وقال أحمد بن يونس(٢): •لو أن يهودياً ذبح شاة وذبع وافضي الأكلت ذبيحة اليهودي، ولم آكل ذبيحة الرافضي الأنه مرتد عن الإسلام (٣).

وكذلك قال أبو بكر بن هاني ونه : ﴿ لا تُؤكل ذبيحة الروافض

إمام حافظ . أحد أعلام الإسلام . روى عن الأوزاعي والشوري وفضيل بن مرزوق
وغيرهم . وروى عنه البخاري وأحمد بن حنبل وإسحاق الكوسج وغيرهم . توفي في
قيسارية من أرض فلسطين . قال ابن حجر : ثقة فاضل يقال : أخطأ في شيء من حديث
سفيان .

انسظر ترجمته في : التاريخ الكبيرة (١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥) ، الجسرح والتصفيل؛ (٨/ ١١٩ ، ٢٠١) ، وتهذيب التهذيب، (٨/ ٢٢٥) .

⁽١) ووجه ابن قدامة قبول الفريباي فنقبال: «ووجه ترك الصبلاء عليهم أنهم يُكَفُّرُونَ أهل الإسبلام، ولا يرون الصبلاء عليهم، ضلا يُصلَّى عليهم كالكفار من أهل الذمة وغيرهم ولأنهم مبرقوا من الذين فأشبهوا المرتدين، انظر: «المغني» مع الشرح (١٠/ ٦٥). وقبول الفرياي رواه الحلال في كتاب «السنة» (٤٩٩ برقم ٤٧٤).

رحوق معربين رود معدق في حب منصف (١٩٠ برهم ١٩٠). وابس بعلة في الشرح والإبانة، (١٦٠ برقم ١٩١).

وذكره ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة، (٢٥٨) . ٧) هـ أن عـ الله أحد م الله م بين الترب السيم

⁽٢) هو أبو عبدالله أحمد بن عبدالله بن يونس التميمي اليربوعي الكوفي (١٣٢ هـ ٢٢٧ هـ). إمام حافظ ، روى عن سفيان الثوري ، والحسن بن صالح وأبي بكر بن عياش وغيرهم . وروى عنه البخاري ومسلم وأبو زرعة الرازي وغيرهم كثير ، توفي بالكوفة ، قال ابن حجر : ثقة حافظ .

انظر ترجته في : «التاريخ الكبير» (٢/٥) ، «الجرح والتعديل» (٧/٢) ، «تهليب التهليب» (١/٠٥ ، ٥) ، «التقريب» (١/٩١) .

⁽٣) رواه اللالكائي في اشرخ أصـول الاعتقاد، (٨/ ١٤٥٩ برقم ٢٨١٧) .

ذكره ابن حجر الميتمي في الصواعق المحرقة؛ (٢٥٨) .

⁽٤) تقدمت ترجته في ص (٦٨٥) ،

والقلرية كما لا تُؤكلُ ذبيحة المرتد ، مع أنه تُؤكل ذبيحة الكتابي ؛ لأن هولام يقامون مقام المرتد ، وأهل الذمة يقرون على دينهم ، وتُؤخذُ منهم الجزية () .

وكذلك قال عبدالله بن إدريس (٢) من أعيانِ أنمة الكوفةِ : اليس لرافضي (شفعة لأنه لا) (٢) شفعة إلا لمسلم (٤).

وقال فضيلُ بن مرزوقِ(٥): اسَمِعْتُ الْحَسْنَ بْنَ الْحسنِ(١) يقولُ

إسام حافظ . روى عن هشام بن عروة . وأبو إسحاق الشيباني وابن جريج وغيرهم . وروى عنه سائك وابن المبارك وأحمد بن حنبل ويحيى بن سعين . سات بالكوفة في أواخس خلافة هارون الرشيد ، قال ابن حجر : ثقة فقيه عابد .

انظر ترجته في : «طبــقات ابن مــعد» (٦/ ٣٨٩) ، «التــاريخ الكبــير» (٥/ ٤٧) ، «تاريخ بغداد» (٩/ ٢١٥ ـ ٤٢١) ، «التقريب» (١/ ٤٠١) .

(٣) ساقط من المطبوعة .

(٤) ذكره ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (٢٥٨) .

(٥) هو أبو عبدالرحمن فضيل بن مرزوق الأغر الرؤاسي الكوفي (٠٠٠ ـ ١٧٠ هـ).

عمدُّث مشهور . روى عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وأبي سلمة الجمهني وعطية المعوفي وغيرهم . وروى عنه وكيم وأبو أسامة ويحيى بن آدم وغيرهم . قال ابن حجر : صدوق يهم ، ورُمي بالتشيع .

انظر ترجمته في : «التاريخ الكبير» (٧/ ١٢٢) ، «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٥) ، «تهليب الكيال» (٢/ ١١٥٥) ، «التقريب» (١١٣/٢) .

(٦) هو أبو محمد الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني (٢٠٠ ـ ٩٩ هـ).

روى عن أبيه الحسن ، وعبدالله بن جعفر . وروى عنه فضيل بن مرزوق وولده عبدالله

وسمهيل بن أبي صالح وغيرهم . توفى بالمدينة . قال الحافظ ابن حجر : صدوق .

انظر ترجته في : قطبقات ابن سعده (٣١٩/٥ ، ٣٢٠) ، قالتاريخ الكبيرة (٢/٢٨٩) ،

قتهذيب الكيال، (٢/٥٤/١) ، قالتقريب، (١/٥٠) .

⁽١) ذكره ابن حجر الميتمي في االصواعق المحرقة) (٢٥٨) .

⁽٢) هو أبو محمد عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي (١٢٠ هـ ـ ١٩٢) .

لرجل من الرافضة : واللَّهِ إِن قَتْلَكَ لقربةٌ إِلَى اللَّهِ ، وما أمتنعُ من ذلك الا بالجوارِ ، وفي رواية قال: (رَحَكَ اللَّهُ قَدْ عرفتُ إِنها تقولُ هذا تمزحُ ، قال : وسمعته يقول : لئن قال : وسمعته يقول : لئن أمكننا الله منكم لنقطعنَّ أيديكُم وأَرْجُلكُمْ ، () .

وصَرَّح جماعاتٌ من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي وعثمان وبكفر الرافضة المعتقدين لسب جميع الصحابة الذين كفَّروا الصحابة وفسَّقوهُم وسبَّرْهُم، (۱) .

وقال أبو بكر عبدالعزيز٣) في «الْـمُقْنِعِ»(؛) وَ «أَمَا الرَّافِضِيُّ فَإِنْ كَانَ

 ⁽١) رواه ابن بعلة في «الشرح والإبانة» (١٦٧ برقم ٢٢٤) ، والـ الالكـائي في اشرح أصول الاعتبقاد» (٨/ ١٤٥٥ برقم ٢٨٠٤) ، وذكره المحب الطبري في الرياض النضرة (١/ ١٧) ، والذهبي في الرياض النبلاء» (٤٨٦/٤) .

⁽۲) ذكر القاضي أبو يعلى أقوال الإمام أحد في إكفار المتأولين فقال: قوالخوارج المعتقدين البراء من عثمان وعلي وإكفار من خالفهم ، والرافضة المعتقدين سب جميع الصحابة إلا عدماً منهم ، والمرجنة الذين يعتقدون الإيمان قولاً وإلى غير ذلك فهل يكفرون أم لا ؟ . . ثم قال : قواما الحوارج فقد توقف (أي الإمام أحمد) في موضع عن كفرهم ، وهذا التوقف منه عصول على من لم يكفر منهم عثمان وعلياً - رضي الله عنها - فأما مَن كفرها أو فسقها فهو كافر، لأنه قد قال في موضع آخر في الخوارج لا يُصلَّى عليهم . وأما الرافضة قالحكم في الخوارج ، إن كفر الصحابة أو فسقهم بمعنى يستوجب النار فهو كافر ، وذكر ابن قدامة : أن الخوارج اللين يكفرون باللنب ، ويكفرون عثمان وعلياً وطلحة والزبير وكثيراً من الصحابة . ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم فظاهر قول الفقهاء من أصحابنا المتأخرين أنهم بغاة ، وحكمهم حكم البغاة

رذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون حكمهم حكم المرتدين ، وتباح دماؤهم رأموالهم .

انظر التفاصيل في : المعتمد في أصول الدين؛ (٢٦٧) ، المغنى؛ (١٠/٧٤) .

⁽٣) وهو المعروف بغلام الخلال تقدمت ترجمته في ص (١٨) .

⁽٤) قال السقاضي أبو يعلى: «كان لأبي بكر عبدالعزيز مصنفات حسنة منها كتاب «المقنع». وهو نصو مئة جزء».

انظر : دسير أعلام النبلاء، (١٤٣/١٦) .

يَسُبُّ فَقَدُ كَفَرَ فَلاَ يُزَوَّجُ ١٠١٠ .

ولفظ بعضهم وهو الذي نَصَره القاضي أبو يعلى أنهُ إن سبهم سبّاً يقدحُ مثل أن يقدحُ مثل أن يقدحُ مثل أن يسبّ أبا أحدهم أو يسبه سبّاً يقصد به غيظه ونحو ذلك ـ لم يكفر ١٠٥٠ .

قال أحمدُ في روايةِ أي طالب (٣ في الرجلِ يشتمُ عثمان /: اهذه ١/٢٢١ زندقةً ا(١) ، وقال في رواية المروذي (١) : امن شتم أبا بكر وعمر وعائشة ما أراه على الإسلام ١٠١١ . (وقال في رواية حنبل : من شتم رجلاً من أصحاب النبي على ما أراه على الإسلام ١٠٥١).

قال القاضي أبو يعلى : فقد أطلق القول فيه أنه يكفر بسبِّه لأحدِ من

⁽١) لم أجد قول أبي بكر عبدالعزيز ، وقاله أيضاً طلحة بن مصرّف رواه ابن بطة في «الشرح والإبانة» (١٦١ برقم ١٩٤).

⁽٢) لم أجده .

⁽٣) تقدمت ترجته في ص (٩٥٣) .

⁽٤) رواه الخلال في كتاب «السنة» (٤٩٣ برقم ٧٨١) .

⁽ه) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي (٢٠٠ ـ ٢٧٥ هـ). الإمام القدوة، الفقيه المحدَّث. من أجلّ أصحاب الإمام أحمد والملازمين له . تولى إغياضه وضعله . وروى أيضاً عن هارون بن معروف ، وعمد بن المنهال الضرير وغيرهم . روى عنه أبو بكر الخلال، وعمد بن عيسى الوليد وعبدالله الخرقي وغيرهم . توفي ببغداد ودفن قريباً من الإمام أحمد انظر ترجته في : «تاريخ بغداده (٤/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥) ، «طبقات الحتابلة» (١/ ٥٦) . «المتظم» (٥/ ٩٤ ، ٩٥) .

 ⁽٦) رواه الحالال في كتاب «السنة» (٤٩٣ برقم ٧٧٩) ، وابن بطة في «الشرح والإبانة» (١٦١ برقم ٢٠٠) .

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من المطبوعة.

⁽A) رواه الخلال في كتاب «السنة» (٤٩٣ برقم ٧٨٧).

الصحابةِ ، وتوقّف في رواية عبدالله وأبي طالبِ(١) عن قبتله وكمال الحد ، وإيجاب التعزير يقتضي أنه لم يحكم بكفره .

قال (۱): فيحتمل أن يحمل قوله (۱): (مَا أَرَاهُ عَلَى الإِسلامِ إِذَا استحلَّ سبهم بأنَّهُ يكفرُ بلا خلاف ، ويحملُ إسقاطُ القتلِ على مَن لم يستحلّ ذلك، بل فَعَلهُ مع اعتقادهِ لتحريمهِ كمن يأتِي المعاصي ، قال : ويحتملُ أن يحمل قوله : (مَا أَرَاهُ عَلَى الإِسلامِ على سبّ يطعنُ في عدالتهم نحو قوله : ظلمُوا ، وفَسَقُوا ، بعد النبي على ، وأَخذُوا الأمر بغير حق ، ويحملُ قوله في إسقاطِ القتلِ على سبّ لا يطعنُ في دينهم ، نحو قوله : كان فيهم قلةُ علم ، وقلةُ معرفة بالسياسة والشجاعة ، وكان فيهم شعّ وعبة للدُنيا ، ونحو ذلك ، قال : ويحتملُ أن يُحملَ كلامُه على ظاهره فتكونُ في سابهم روايتان: إحداهما: يكفُرُ ، والثانية : يفستُ ، وعلى هذا استقر قولُ القاضي وغيره ، حكوا في تكفيرهم روايتين (١) .

قـال القاضي : قومن قذف عائشة _ رضي الله عنها _ بها برأها الله منه كفر بلا خلاف، (ه) .

ونحنُ نرتبُ الكلامَ في فسلين، احدهما: في حكم سبهم مطلقاً ، والثاني: في تفصيل أحكام السابّ.

⁽١) تقدم في ص (١٠٥٥) .

⁽٢) أي القاضي أبو يعلى

⁽٣) قول الإمام أحمد .

⁽٤) لم أجد هذه التفاصيل عن القاضي أبي يعمل ، وقد تقدم في ص (١٠٦٤) نقل القاضي عن الإمام أحمد روايتين في إكفار الروافض اللين يسبون الصحابة وقال القاضي نفسه : والذي عليه الفقهاء في سب الصحابة إن كان مستحلاً لذلك كفر ، وإن لم يكن مستحلاً فسق ولم يكفر ، كا تقدم في ص (١٠٦١) .

⁽٥) تقدم في ص (١٠٥٠) .

أما الأول فسبُّ أصحاب رسول الله ﷺ حرامٌ بالكتابِ والسنةِ .

حرمة سب الصحابة

أما الأول فالآن الله سبحانه يقول: ﴿ وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ فَوْنَ الله سبحانه يقول: ﴿ وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ فَوْنَ الْمَانَةِ الله السابّ لهم أن يكون مغتاباً ، وقال تعالى : ﴿ وَيَسْلّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةً ﴾ (٢) ﴿ وَالطّّاعِنُ عَلَيْهِم هُمَسْزَة لُمَزَةً ﴾ (١) ﴿ وَالطّّاعِنُ عَلَيْهِم هُمَسَزَة لُمَزَةً ﴾ (١) وقسال : ﴿ وَاللّهُ وْمِنَاتِ بِغَيْرٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْما مُينِناً ﴾ (١) وهسم صدور المؤمنين فإنهم هم المواجَهون بالخطاب في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا ﴾ (١) حيث ذكرت ، ولم يكتسبوا ما يوجب أذاهم ، لأن الله سبحانه رضي عنهم رضي مطلقاً بقوله تعالى : ﴿ وَالسّابِقُونَ الأَوّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالنّابِعُنِ وَالّذِينَ النّابُعِينَ اللّهُ عَنْهُم وَرَضُوا ١٢/١ بَعْنَهُ ﴾ (١) فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسانٍ ، ولم يرضَ عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسانٍ ، وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِي اللّهُ عَنِ اللّهُ عَنِ السَّاعِونَ لَا تَعْنَى الشَّجَرَةِ ﴾ (١) والسرضى من الله صفة السَّعُونَ الشَّجَرَةِ ﴾ (١) والسرضى من الله صفة السَّهُ عَنِ السَّهُ وَالسَّوْنَ وَالسَّوْنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ (١) والسرضى من الله صفة السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ مَنْ الله صفة السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ اللّهُ صَفَةً السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ اللهُ صَفْعَ السَّهُ عَنْ اللهُ صَفْعَ السَّهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ صَفْعَ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ السَّهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ السَّهُ عَنْ السَّهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللهُ 
⁽١) ق (ب) دفانه .

⁽٢) من الآية (١٢) سورة الحجرات .

⁽٣) من الآية (١) سورة الهمزة .

⁽٤) ليس في (ب) ولا في (ج) ولا المطبوعة .

 ⁽٥) روى الطبري بسنده عن مجاهد ﴿وَيَلُّ لِكُلِّ هُــــهَزَةٍ لُـــهَزَة﴾ قال: الهمــزة: يأكل لحــوم الناس واللمزة: الطعان. هذا مروي أيضاً عن قتادة.

انظر : «تفسير الطبري» (۲۰/ ۱۸۸ ، ۱۸۹) .

⁽٦) الآية (٥٨) سورة الأحزاب .

⁽٧) من الآية (٥٣) سورة الأحزاب .

⁽٨) من الآية (١٠٠) سورة التوبة .

⁽٩) من الآية (١٨) سورة الفتح، تكملة الآية: ﴿... فَمَلِمَ مَا فِي قُلُوْبِهِمْ فَأَتَّـزَلَ السَّكِينَـةَ عَلَيْهِمْ وَأَتَّابَهُمْ فَنْحاً قَرِيْباً﴾ .

قديمة (١)، فلا يرضى إلا عن عبدٍ علم أنه يوافيه على موجبات الرضى ومَن رَضِي الله عنه لم يسخط عليه أبداً، وقوله تعالى : ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ وَمَن رَضِي الله عنه لم يسخط عليه أبداً، وقوله تعالى : ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ لتعلق سواء كانت ظرفاً عضاً أو ظرفاً فيها معنى التعليل فإن ذلك ظرف لتعلق العلم والمشيئة والقدرة الرضى بهم ، فإنه يسمى رضى أيضاً كما في تعلق العلم والمشيئة والقدرة وغير ذلك من صفات الله سبحانه ، وقيل : بل الظرف يتعلق بنفس الرضى ، وإنه يرضى عن المؤمن بعد أن يطيعه ، ويسخط عن الكافر بعد أن يعصيه ، ويحب من اتبع الرسول بعد اتباعه له ، وكذلك أمثال هذا ، وهذا قول جمهور السلف وأهل الحديث وكثير من أهل الكلام ، وهو الأظهر، وعلى هذا فقد بين في مواضع أخر أن هؤلاء الذين رضي [الله](١)

⁽۱) من المعلوم أن الرضى صفة من صفات الله - سبحانه وتعالى - وهي من الصفات الفعلية الاختيارية ، ثابتة لله - سبحانه وتعالى - حقيقة لا مجازاً على الوجه اللائق بكيال الله تعالى وجلاله وهي تقوم بذاته - سبحانه وتعالى - متى أراد وكيف أراد، ويقول شيخ الإسلام - رحمه الله - في ذلك :

دوهي الأمور (أي الصفات الاختيارية) التي يتصف بها الرب _ عز وجل _ فتقوم بداته بمشيئته وقدرته ، مثل : كلامه وسمعه ويصره وإرادته وعبته ورضاه وغضبه وسخطه ، ومثل : استوائه وبجيئه وإتيانه ونزوله ، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة .

وهذا مذهب السلف وأثمة السنة وكثير من أهل الكلام كالهاشمية ، والكرامية ، وأصحاب أبي معاذ التومني ، وزهير اليامي وطوائف غير هؤلاء . بخلاف الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم يقولون : لا يقوم بلاته شيء من هذه الصفات ولا غيرها بشبههة أن إثبات هذه الصفات يسلتزم منه وحلول الحوادث، في ذات الله _ سبحانه وتعالى _ شبهتهم داحضة وقولهم مرفوض شرعاً وعقلاً وقد وسع شيخ الإسلام _ رحمه الله _ في هذا الموضوع.

انظر التفاصيل: «مجموع فتاوي شيخ الإسلام؛ (٦/٢١٧_ ٢٦٠) .

⁽٢) ليس في (١) والمثبت من (ب) و (ج) .

عنهم هم من أهل الشواب في الآخرة ، يموتون على الإيهان الذي به يستحقون ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُ وَنَ الْأُولُونَ مِنَ السَّمَ هَاجِرِيْنَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِيْنَ اتَبَعُوهُمْ بِإِحْسَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِيْنَ فِيْهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِيْنَ فِيْهَا الْكَانَ الْفُوزُ الْعَظِيْمُ ﴾ (١).

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : ﴿ لَا يَدْخُلِ النَّـارَ أَحَدٌ بَايَـعَ تَـحْـتَ الشَّـجَـرَةُ ٢٠١٠ .

وأيضاً ، فكل من أخبر الله عنه أنه رضي عنه فإنه من أهل الجنة وإن كان رضاه عنه بعد إيهانه وعمله الصالح، فإنه يذكر ذلك في مَعْرِض الثناء عليه والمدح عليه، فلو علم أنه يَتَعَقّب ذلك ما يُسخط الربَّ لم يكن من أهل ذلك .

وهذا كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِيْ إِلَى رَاضِيَةٌ مَرْضِيَّةٌ فَادْخُلِسِي فِسِي عِبَسادِي وَادْخُلِسِيْ جَنَّتِسِ ﴾ (٢)

⁽١) الآية (١٠٠) سورة التوبة .

 ⁽٢) ورد هذا الحديث في فضل أصحاب الحديبية وهو من رواية أم مبشر ـ رضي الله عنها ـ .
 رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أصحاب الشجرة باختلاف في اللفظ (١٩٤٢/٤) برقم ٢٤٩٦) .

والـترمـدي في «سننه» في أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في فـضل من بايع تحت الشجرة بتمام اللفظ وقـال: «هذا حديث حسن صحيح» (١٠٢/١٠ برقم ٣٩٥١). والإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ٣٥٠)، وذكره صلي المتقي الهندي في كنز العمال (١٠٢/١) برقم ٢٥٦).

⁽٣) الآيات (٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠) سورة الفجر .

ولائمة سبحانه وتعالى قال: ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيُّ وَالْمُهَاجِرِيْنَ وَالْأَنْصَـارِ الَّـذِيْنَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزَيْغُ قُلُوبُ فَرِيْتِي مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيْمٌ ﴿ (١) وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَاصْبِوْ / نَفْسَكَ مَعَ الَّـذِيْنَ يَدْعُونَ رَبُّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ١/٢٢٢ يُسريدُونَ وَجْهَهُ ﴿ ٢٠) وقيال تبعيالي: ﴿ مُسحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِيسَنَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّادِ رُحَاء بَينَهُم تَرَاهُم رُكَّعا سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضَلاً مِنَ اللَّهِ وَرَضُواناً ﴾ (٣) الأيسة ، وقسال تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾(؛) ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّـةً وَسَطاً﴾(ه) ، وهــم أول من وُجَّـه بهذا الخطاب ، فيهم مرادون بلا ريب ، وقيال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَالَّذِيْنَ جَاءُوا مِــنْ بَعْدِهِمْ يَقُونُونَ رَبَّــنَا اغْفِــرْ لَنَــا وَلإِخْوَانِنَــا الَّذِيْــنَ سَبَقُونَا بَالإِيْسَمَسَانِ وَلا تَسَجُّعُلْ فِسِي قُلُوبِسَا غِلاً لِلَّذِيْسَ آمَنُوا رَبَّسَنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيْمٌ ﴾ (١) فجعل سبحانه ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى للمهاجرين والأنصار والذين جاءوا من بعدهم مستغفرين للسابقين وداعين لله أن لا يجعل في قلوبهم غِلاً لهم، فعُلم أن الاستخفار لهم وطهارة القلب من الغِلُّ لهم أمرٌ يجبهُ الله ويرضاه ، ويُـثني عـلى فاعله ، كما أنـه قـد أمــر

(١) الآية (١١٧) سورة التوبة .

(٣) من الآية (٢٩) سؤرة الفتح .

⁽٢) من الآية (٢٨) سُلُورة الكهف ، تكملة الآية: ﴿ ... وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَـةَ النَّـيَا وَالنَّيَا وَلا تُطْلِعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِخْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾.

⁽٥) من الآية (١٤٣) سورة البقرة .

⁽٦) الآية (١٠) سورة الحُشر .

بذلك رسوله في قوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلْهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِلْنَبِكَ وَلِلْمُ وَمِنِيْنَ وَالْمُوْمِنَاتِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَلْهُ مَاعُفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَلْهُ مَا الله وَتعالى مِيكُونَ الله مسبحانه وتعالى ميكرهُ السب لهم الذي هو ضدَّ الاستغفار والبغض لهم الذي هو ضدَّ الطهارة ، وهذا معنى قوله عائشة رضي الله عنها: "أُمِرُوا بِالإسْتِغْفَارِ لأَصْحَابِ مُمَدَمَد فَسَبُوهُمْ الله واه مسلمُ (١) .

وعن مجاهدٍ(؛) عن ابن عباسٍ قال: ﴿ لَا تُسْبُواْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ فَإِنَّ

⁽١) من الآية (١٩) سورة محمد، تكملة الآية: ﴿... وَاللَّهُ يَعْلُمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَشْوَاكُمْ ﴾.

⁽٢) من الآية (١٥٩) سيبورة آل عبسران ، تكملة الآية: ﴿... وَشَاوِدْهُم فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَيزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُجِبُّ الْمُتَوَكِّلِيْنَ﴾ .

 ⁽٣) جاء هذا الأثر عن أم المؤمنين عائشة _ رضي الله عنها _ في ذم الروافض ، وهو من رواية
 هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنهم .

رواه مسلم في صحيحه في كتاب التفسير (٢٣١٧/٤ برقم ٣٠٢٢) .

والإمام أحمد في فضائل الصحابة، وقال المحقق: إسناده صحيح (١١/٥٥ برقم ١٤).

وابن أبي عناصم في كتناب السنة ، باب ذكر الرافضة ، وقنال الشبيخ الألباني : إسناده صحيح على شرط الشيخين (٢/ ٤٨٤ برقم ١٠٠٣) المطبوع مع ظلال الجنة للألباني . وابن بطة في والشرح والإبانة، (١٢٠ برقم ٤٧) .

والحاكم في «المستدرك» في كتاب التفسير ، وقال : هلما حديث صحيح على شرط الشيخين (٢/ ٢٦٤) .

واللالكائي في فشرح أصول الاعتقاد، (٧/ ١٣٤٩ برقم ٢٣٤٩) .

وذكره الهيشمي في امجمع الزوائد، ونسب إلى الطبراني في الأوسط وفي سنده السماعيل بن إيراهيم بن مهاجر، ضعيف (١٠/١٠) .

⁽٤) هو مجاهد بن جبر المكي المخزومي ، تقلمت ترجمته في ص (٦١) .

اللَّهَ قَدْ أَمْرَنَا بَالْإِسْتِغْفَارِ لَـهُمْ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَقْتَتِلُونَ وواه اللَّهَ قَدْ أَمْرَنَا بَالْإِسْتِغْفَارِ لَـهُمْ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَقَتَتِلُونَ وواه الإمام أحددن .

وعن سعد بن أي وقاص قال: «النّاس عَلَى ثلاث مَنْإِلَا ، فَمَضَتْ مَنْإِلَتَانِ وَبَقِيَتْ وَاحِلة ، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت، قال: ثم قرأً: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِيْنَ ﴾ إلى قوله: ﴿وَرِضُوانا ﴾ (٢) فهؤلاء المهاجرون ، وهذه منزلة قد مضت ﴿وَالَّذِينَ بَوَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إلى قوله: بَوَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إلى قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (٣) قسال : هؤلاء الانصار ، وهذه منزلة قد مضت، ثم قرأ : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿رَحِيم ﴾ (١) قد مضت، ثم قرأ : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿رَحِيم ﴾ (١) قد مضت هاتان ، وبقيت هذه المنزلة ، فأحسن ما أنتم كائنون / عليه أن ٢٢٢/ب تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت (١) ، يقولُ : أن تستغفروا لهم ، ولأن مَن

 ⁽١) رواه الإسام أحمد في فيضائل الصحابة عن مجاهد ، وقال المحقق : إسناده ضعيف (١/ ٩٥ مبرقم ١٨) .

وابسن بطة في «الشرح والإبانة» (١١٩ برقم ٤٦) .

وقـال شيخ الإسلام في منهاج السنة رواه ابن بطـة بإسـناد صحيح عن عـبدالله بن أحمـد انظر: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٢٢)

واللالكائي في دشرح أصول الاعتقاد، (٧/ ١٢٤٥ برقم ٢٣٣٩) .

⁽٢) من الآية (٨) سورة الحشر .

⁽٣) من الآلاية (٩) سورة الحشر .

⁽٤) الآية (١٠) سورة الحشر .

 ⁽٥) رواه الحاكم في «المستدرك» في كتاب التفسير عن سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ بتهام اللفظ وقال : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي (٢/ ٤٨٤) .

واللالكاني في اشرح أصول الاعتقاد، (٧/ ١٢٥٠ ، ١٢٥١ برقم ٢٣٥٤) .

وذكره شيخ الإسلام في كتاب دمنهاج السنة، ونسبه إلى ابن بعله (١٩/٢) .

جَاز سبّه بعينه أو [لعنته] الله عز الاستغفار له، كما لا يجوز الاستغفار للمشركين لقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنّبِيّ وَالّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِروا لِلْمَ سُرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُربَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيّنَ لَهُمْ أَنّهُمْ لِلْمُ سُمّين أَصْحَابُ الْجَحِيْم (٢٠) وكما لا يجوز أن يستغفر لجنس العاصين مُسمّين باسم المعصية ، لأن ذلك لا سبيل إليه ، ولأنه شرع لنا أن نسأل الله أن لا يجعل في قلوبنا غِلَّ للذين آمنوا ، والسب باللسانِ أعظمُ من الغِلِّ الذي لا سبّ معه ، ولوكان الغِلُّ عليهم والسب لهم جائزاً لم يشرع لنا أن نسأله ترك ما لا يضر فعله ، ولأنه وصف مستحقي الفيء بهذه الصفة كما وصف السابقين بالهجرة والنصرة ، فعلم أن ذلك صفة لهم وشرط فيهم ، ولو كان السبّ جائزاً لم يشترط في استحقاق الفيء ترك أمر جائز كما لا يشترط ترك سائر المباحاتِ ، بل لو لم يكن الاستغفار لهم واجباً لم يكن شرطاً في استحقاق الفيء عن الا يشترط فيه شرطاً في استحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه شرطاً في استحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه شرطاً في استحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه سترطاً في استحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه الفيء (١) لا يشترط فيه المناب في استحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه سائر المباحاتِ ، بل لو لم يكن الاستغفار لهم واجباً لم يكن شرطاً في استحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه في المنتحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه المنتحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه المنتحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه المنتحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه المناب المنتحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه المنتحقاق الفيء (١) لا يشترط فيه المنتحقاق الفيء (١) لا يشترط في المنتحقاق الفي (١) لا يشترط فيه المنتحقاق الفي (١) لا يشترط في المنتحقاق الفي (١) لا يشترط في المنتحقاق الفي (١) لا يشترط في المنتحقاق الفيه (١) لا يشترط في المنتحقاق الفي (١) لا يشترك المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة المنتحدة ال

⁽١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ب) ، و في (أ) و (ج) (نعته .

⁽٢) الآية (١١٣) صورة التوبة .

 ⁽٣) ولهذا قدال أبو عبيد النقاسم بن سلام : لاحظ للرافضي في الفيء والغنيمة لقول الله عز وجل : ﴿وَاللَّذِيْثَ جَاوُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْدَوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُونَا بَالإِيْدَانِ لَنَا وَلإِخْدَوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُونَا بَالإِيْدَانِ ﴾ من الآية (٩) سورة الحشر.

رواء ابسن بطة في «الشرح والإبانة» (١٦٢ برقم ٢٠٤) .

وهكذا قبال الإسام سالك ـ رحمه الله ـ: قمن انتقص أحداً من أصحاب النبي على فليس له في هذا الفيء حق . وقد قَسَّم الله الفيء في ثلاثة أصناف فقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِيْنَ﴾ الآية، شم قبال ﴿وَالَّذِيْنَ تَبَوَّءُ اللَّارَ وَالْإِيسَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ الآية، وهؤلاء هم الاتصار، السم قبال: ﴿وَاللَّذِيْنَ جَاوُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخُوانِنَا اللَّهِيْنَ سَبَقُونَا بِالإِيْسَانِ﴾ الآية، فمن تَتَقَصَهُمْ فلا حق له في فيء المسلمين،

انظر : دالشفاء (۲/ ۳۱۰) .

⁽٤) ليس في المطبوعة .

ما ليس بواجب، بل هذا دليلٌ على أن الاستغفار لهم داخلٌ في عَقْد الدِّين وأصله .

الأدلة من وأما السنة ففي الصحيحين عن الأعمش(۱) عن أي صالح(۲) عن أي السنة على السنة على عندم جراز سعيد رضي الله عنه - قال: قال رسول الله على: الا تَسْبُوا أَصْحَابِي، عندم جراز سعيد فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفُهُ ١٣٨٤).

(١) هو أبو محمد سلبيان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي (...) .

روى عن أبي صالح ذكوان، وطلحة بن مُصَرَف اليامي، وعامر الشعبي وغيرهم. وروى عن أبي صالح ذكوان، وطلحة بن مُصَرَف اليامي، وعامر الشعبي وغيرهم. قال ابن حجر: ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورغ، لكنه يدلس.

انظر ترجته في : فتاريخ بغداد، (٣/٩_ ١٣) ، فتهليب التهليب، (٤/ ٢٢٢_ ٢٢٦) ، فالقريب، (١/ ٣٣٦)

(٢) هو أبو صالح ذكوان تقدمت ترجمته ص (٧١٧).

(٣) النصيف هو النصف كالعشير في العشر.

وقال ابن حبجر: النصيف بوزن رغيف ، هو النصف ، كما يقال عشر وعشير ، وثمن وثمن . وقيل : النصيف المكيال دون المد .

انظر: «النهاية» (٥/ ٥٥ باب النون مع الصاد) ، فتح الباري (٧/ ٣٤) .

(٤) ورد هذا الحديث في فضل الصحابة، وهو من رواية أبي سعيد الخدري _ رضي الله عنه _ بألفاظ مختلفة .

رواه السخاري في صحيحه في كشاب فضائل الصحابة ، باب دلو كنت متخذاً خليلاً ؛ (٧/ ٢١ برقم ٣٦٧٣) .

ومسلم في الصحيحة في كتاب فضائل الصحابة ، باب تحريم سب الصحابة عن أبي هريرة - رضي الله عنه ـ بشام اللفظ (٤/ ١٩٤٧ برقم ٢٥٤٠) . قال الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي نقلاً عن أبي على الجبائي وهو عن أبي مسعود الدمشقي أن لفظ الي هريرة، في هذا الحديث وهم ، والصواب عن الي سعيد، لا عن الي هريرة، . رضي الله عنهم .

والترسذي في سننه في أبواب المتاقب عن رسول الله ﷺ بتهام اللفظ ، وقمال : «هذا حديث حسن صحيح، (١٠/ ٣٦٢ ، ٣٦٤ برقم ٣٩٥٢) .

وفي رواية لمسلم، واستشهد بها البخاري ، قال : اكانَ بَيْنَ خَالِدِ ابن الْوَلِيْدِ وَبَيْنَ عَبْدِالرَّحْمْن بن عَوْفٍ شَيْءً (١)، فسبَّهُ خالدٌ ، فقال رسول اللَّهِ ﷺ: الاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِيْ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنَّفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفُهُ (٢).

## وفي روايةٍ للبرقانِ(٣) في صحيحه: ﴿ لَا تُسُبُّوا أَصْحَابِي، دَعُـوا لِي

وابن ماجة في «سننه» في المقدمة في فضل أهل بدر بتهام اللفظ (١٧/١ برقم ١٦١) وقال الشيخ الألباني : «خالفهم جمعاً ابن ماجة ، فرواه من الطرق التي عند مسلم غير طريق شعبة عن الأعمش به ، إلا أنه قال : «أبي هريرة» بدل «أبي سعيد» وهو شاذ .

انظر : فظلال الجنة في تخريج السنة؛ (٢/ ٢٧٨ برقم ٩٨٨) .

والإمام أحمد في فضائل الصحابة وقال المحقق: إسناده صحيح (١/ ٥٠ ، ٥١ برقم ٥ و ٦) وفي «المسند» (٣/ ١١) ، والنسائي في كتاب فضائل الصحابة (ص ٢٢ برقم ٢٠٣) .

(۱) والشيء الذي كان بينها أنه لما فتح رسول الله هل مكة بعث خالد بن الوليد إلى بني جذيمة من بني عاصر بن لؤي ، فقتل منهم من لم يجز قتله ، فقال النبي هل واللهم إني أبرأ إليك عما صنع خالد، وأرسل مالاً مع علي بن أبي طالب . وضي الله عنه ـ فودى القتلى وأعطاهم ثمن ما أخذ منهم حتى ثمن ميلغة الكلب . ولما رجع خالد بن الوليد من بني جليمة أنكر عليه عبدالرحمن بن عوف ذلك ، وجرى بينها كلام ، فسب خالد عبدالرحمن بن عوف ، فغضب النبي هل وقال لحالد : «لا تُسبّوا أصحابي . . . ، الحديث .

انظر : قأسد الغابة؛ (٢/ ١١٠) .

(٢) رواه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ، باب تحريم سب الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ (٢/ ١٩٦٨ / ١٩٦٨) .

(٣) هو أبو بكر أحمد بن محمـد بن أحمد الخوارزمي البرقاني (٣٣٦ هـــ ٤٢٥ هـ) .

إمام حافظ . محدَّث فقيه . رحل في طلب العلم إلى بلاد كثيرة . روى عن أبي العباس بن حدان ، والإمام أبي بكر الإسهاعيلي ، وأبي علي بن الصواف وغيرهم . وروى عنه أبو بكر البيهقي ، وأبو بكر الخطيب ، والفقيه أبو إسحاق الشيرازي وغيرهم . توفي ببغداد .

قال السمعاني: البرقاني: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الراء المهملة، وفتح المقاف وهذه النسسة إلى قرية من قرى «كاث، بنواحي خوارزم، وخربت أكثرها وصارت مزرعة .

انظر : (تاريخ بغداد) (۲/۳۷۳ ـ ۳۷۳) ، (الأسساب) (۲/ ۱۶۸ ، ۱۹۹) ، (المتنظم؛ (۸/ ۷۹ ، ۸۰) ، (طبقات السبكي؛ (۲//٤ ، ۶۸) . أَصْحَـابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَـوْ أَنْفَقَ كُلَّ يَـوْمٍ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبِ مَا أَذْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ ١٠٠٥.

والأصحابُ: جمعُ صاحبٍ، والصاحبُ: اسم فاعلِ من صحبه يصحبُه، وذلك يقع على قليلِ الصحابةِ وكثيرها ؛ لأنه يقالُ: صحبته ساعة ، وصحبته شهراً(۲) / وصحبته سنة ، قال الله تعالى: ١/٢٢٣ ﴿ وَالصَّاحِبُ بِالْجَنْبِ ﴾ (٢) قد قبل : هو الرفيقُ في السفرِ (١) ، وقبل : هو الزوجةُ أن صحبةَ الرفيقِ وصحبةَ الزوجةِ قد تكون ساعةً فها الزوجةُ (١) ، ومعلومُ أن صحبةَ الرفيقِ وصحبةَ الزوجةِ قد تكون ساعةً فها فوقها ، وقد أوصى الله به إحساناً ما دام صاحباً ، وفي الحديث عن النبي فوقها ، وقد أوصى الله به إحساناً ما دام صاحباً ، وفي الحديث عن النبي فوقها ، وقد أوصى الله به إحساناً ما دام صاحباً ، وفي الحديث عن النبي

⁽١) قبال الحيافيظ ابن حسجر: «رواه البرقاني في «المصنافحية» عن عبدالله بن عمر الجوهري ... حدثنا محمد بن أيوب أخبرنا أحمد بن يونس بسنده: «لا تسبوا أصحابي ، دعوا لي أصحابي فإن أحدكم لو أنفق كل يوم مثل أحد ذهباً ...، الحديث .

وقال البرقاني: «استحسنت قوله فيه: «كبل ينوم» مع «حسن إسناده». انظر: جزء «لا تسبوا أصحابي» لابن حبير ص (٦٠).

وقمال ابن حجر أيضاً : فزاد البرقماني في «المصافحة» من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش : «كل يوم» وهي زيادة حسنة» .كل ... انظر : فقتح الباري» (٧/ ٣٤) .

وأورده المحب الطبري في الرياض النضرة وقبال: «أخرجه أبو بكر البرقاني على شرطهها» (١٧/١). وعلى المشقى في «كنز العبال»، وقبال: «أبو بكر البرقاني ، والروياني في المستخرج وهو صحيح» (١//١) ، رقم ٣٢٥٤٣).

⁽٢) انظر هذه التصاريف والمعاني في السان العرب (١/ ١٩ ٥ مادة صحب) وفي الرئيب القاموس المحيط (٧٩٨/٢ مادة صحب) .

⁽٣) من الآية (٣٦) سورة النساء.

⁽٤) وهو قبول ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة.

انظر : اتفسير الطبري! (٣٤٠/٨ ، ٣٤١ الآثار من رقم ٩٤٥٧ إلى رقم ٩٤٦٢). (٥) وهو قدول علي وعبدالله بن عباس وعبدالرحمن بن أبي ليلي وإبراهيم النخعي.

انظر : المصدر السابق (٨/ ٣٤٣ ، ٣٤٣ الآثار من رقم ٩٤٧١ إلى رقم ٩٤٧٨) .

اللَّهِ خَيْرُهُمْ لَجَارِهِ ١٠٥٥ ، وقد دخل في ذلك قليل الصحبةِ وكثيرها ، وقليلُ الجُوار وكثيره ، وكذلك قال الإمام أحمد وغيره : «كل من صحب النبي عليه سنةً أو شهراً أو يوماً أو رآه مؤمناً به فهو من أصحابه له من الصّحبة بقدر ذلك ١٠٥٠ .

فإن قيل : فَلِم نهى خالداً [عَنْ](m) أَن يسب أصحابه ، إذا كان من أصحابه أيضاً ؟ وقال : ﴿ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَخَدِهِمْ وَلا نَصِيفُهُ .

قلنا: لأن عبدالرحمن بن عوفٍ ونظراءه هم من السابقين الأولين الذين صحبوه في وقتٍ كان خالدٌ وأمثاله يعادونه فيه ، وأنفقوا أموالهم قبل الفتح وقاتلوا ، وهم أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعد الفتح

⁽١) ورد هذا الحديث برواية عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ .

رواه الترمـذي في سننه في أبواب البر والصلة عن رسـول الله ﷺ باب مـا جاء في حق الجوار. وقال : هذا حديث حسن غريب (٦/ ٧٥ برقم ٢٠٠٩) .

والإسام أحمد في المستنده ، وقبال الشبيخ أحمد شباكر : المستنده صحيح؛ انظر التفاصيل (١٠٠/١٠) ، ١٠١ برقم ٢٥٦٦) .

والدارمي في استنه، في كتاب السير ، باب في حسن الصحابة (٢/ ٢١٥) .

⁽٢) وهو رواية عبدوس بن مالك العطار عن الإمام أحمد، نصّ عليه الخطيب البغدادي وابن الجوزي .

انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص ٩٩)، «تلقيح فهوم أهل الأثر؛ لابن الجوزي (ص ١٠٠) .

⁽٣) من (ج) .

وقاتلوا ، وكلاً وَعَد الله الحسنى ‹‹› فقد انفردوا من الصحبة بها لم يَشْركهم فيه خالدً ، فَنهى خالداً ونُظَراءه ممن أسلم بعد الفتح الذي هو صلح الحديبية ‹› وقاتل ، أن يسبَّ أُولَـ مُكَ الذين صحبوه قبله ، ومن لم يصحبه قطُّ نسبته إلى من صحبه كنسبة خالد إلى السابقين وأبعد

وقوله: ﴿ لَا تُسُبُوا أَصْحَابِي ، خطابٌ لكلَّ أحدِ أَن يسبُ مِن انِفرد عنه بصحبته ﷺ ، وهذا كقوله ﷺ في حديث آخر : ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّي التَّاكُم ، فَقُلْتُم : كَذَبْتَ ، وَقَالَ اللَّهِ إِلَيْكُم ، فَقُلْتُم : كَذَبْتَ ، وَقَالَ أَتَّتُم أَلِي صَاحِبي ؟ فَهَلُ أَنْتُم تَارِكُوا لِي صَاحِبِي ؟ فَهَلُ أَنْتُم تَارِكُوا لِي صَاحِبي ؟

⁽١) كيا جباء في قبوله تعبالى: ﴿لاَ يَسْتَوِيُ مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَسْحِ وَقَاتَلَ أُولَيْكَ أَعْظَمُ وَرَجَةً مِنَ الَّذِيْسِنَ أَنْفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُواْ وَكُلاَّ وَعَدَ السِلَّهُ الْحُسْسِنَى وَالْسَلْسَهُ بِمَسَا تَعْمَلُونَ خَبِيْرٌ﴾ من الآية (١٠) سورة الحديد.

⁽٢) الحديبية : بضم الحاء وفتح الدال وياء ساكنة وباء موحدة ـ وهي قرية متوسطة ليست بالكبيرة سُميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله على تحتها . وقيل : سميت الحديبية بشجرة حدباء كانت في ذلك الموضع . وبين الحديبية وبين مكة مرحلة . بعضها في الحل وبعضها في الحرم وهو أبعد الحل من البيت . ويعرف حالياً بالشميسي . انظر : همجم البلدان، (٣/ ٢٣٤) .

وفي هـذا المكان أبرم صلح بين المسلمين ومشركي قريش في سنة ٦ هجرية على إثر مفاوضات بين الطرفين وهو الذي عُرف بصلح الحديسية . وكان من أبرز بنوده : وضع الحرب بين الطرفين لمدة عشر سنوات ، يأمن فيها الناس ، ويكف بعضهم عن بعض . انظر التفاصيل : «مغازي الواقدي» (٢/ ٥٧١) .

⁽٣) ورد هذا الحديث في قصة بين أبي بكر وعسر رضي الله عنهما وهنو من رواية أبي الدرداء رضي الله عنه .

رواه البخاري في اصحيحه في كتاب الفضائل ، باب قول النبي ﷺ الو كنت متخذاً خليلًا (١٨/ برقم ٣٦٦١) وفي كتاب التفسير باب ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيْعاً ﴾ الآية (٣٠٣/٨ برقم ٤٦٤٠) .

والإُمام أحمد في الفضائل الصحابة، (١/٣٤٧- ٣٤٩ برقم ٥٠٢).

غامر(١) بعض الصحابةِ أبا بكرٍ ، وذاك الرجلُ من فضلاءِ أصحابه ، ولكن امتاز أبو بكرٍ عنه بصحبةٍ انفرد بها عنه .

وعن محمد بن طلحة المدني(٢) عن عبدالرحمن بن سالم بن عسبة بن عويم بن سام بن عسبة بن عويم بن ساعدة(٢) عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ /: ﴿إِنَّ اللَّهَ ٢٢٢/ب اخْتَارَ لِي أَصْحَاباً ، جَعَلَ لِي مِنْهُمْ وُزَرَاء وَأَنْصَاراً وَأَصْهَاراً، فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَهُ اللَّهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنَ،

⁽١) في المطبوعة «عاير» والصواب «غامر» كما في الصحيح ، وهكذا ورد في جميع النسخ . ومعنى «غامر» أي: خاصم غيره ، ودخل في غمرة الخصومة وهي معظمها . وقيل : هو من الغِمر ـ بالكسر ـ وهو الحقد أي حاقد غيره .

انظر: «النهاية» (٣/ ٣٨٤ باب الغين مع الميم».

وقيصة هيله الخصومة رواها البيخياري في اصحيحه، (١٨/٧ برقم ٣٦٦١) والإمام أحمد في الخضائل الصحابة، (٣٢٧/١ - ٣٤٢ برقم ٥٠٢) .

 ⁽٢) هو محمد بن طلحة بن عبدالرحمن بن طلحة التيمي القرشي المعروف بابن الطويل المدني
 (٠٠٠ ـ ١٠٨ هـ) .

روى عن عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة ، وعبدالمجيد بن سهل ، وموسى بن محمد بن إبراهيم . وروى عنه نعيم بن حماد ، والحميدي وعلي بن المديني . قال الحافظ ابن حجر : صدوق يخطىء .

انسظر : التهذيب الكهال، (٣/ ١٢١٤) ، الهذيب التهذيب، (٦/ ٢٣٧) ، التقريب، (١/ ٢٣٧) . التقريب، (١/ ٢٣٧) .

 ⁽٣) هو عبدالرحمن بن سالم بن عتبة ويقال : ابن عبدالله ، ويقال : ابن عبدالرحمن بن عويم بن
 ساعدة الأتصاري المدلي .

روى عن أبيه عن جده عن النبي الله وروى عنه محمد بن طلحة التيمي ، وروى له ابن ماجة حديثاً واحداً . قال ابن حجر : صدوق يخطىء .

انظر ترجمته في : قهليب الكهال، (٣/ ١٢١٤) ، قهليب التهذيب، (٦/ ٢٣٧) ، قالتقريب، (١/ ٢٣٧) .

لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَـوْمَ الْقِيَـامَةِ صَــرْفاً وَلاَ عَـدُلاً ١٠٥ وهـذا محفـوظ بهـذا

وقد روى ابن ماجة بهذا الإسناد حديثاً (١) ، وقال أبو حاتم (٣) في عمد (١): «هذا مَحَلَّهُ الصَّدْقُ. يَكْتَبُ حَدِيثُهُ، ولا يُحْتَجُ بِهِ عَلَى انْفِرَادِهِ (٥)

(۱) رواه ابن أبي عناصم في الكتباب السنة ، في بناب ذكر الرافضة أذلهم الله. وقبال الشيخ الألباني: إسناده ضعيف لجهالة عبدالرحن بن سالم وسوء حفظ عمد بن طلحة (٢/٢/٤ برقم ١٠٠٠).

والحالال في اكتاب السنة؛ وقال المحقق : إسناده ضعيف (١٥٥ برقم ٨٣٤) .

واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» ، وقال المحقق : سنده ضعيف (٧/ ١٢٤٦ برقم ٢٣٤١) .

وعبدالواحد المقدسي في «النهي عن سب الأصحاب؛ (ق 1/ب) محطوط في مركز البحث العلمي برقم (٨٩١) مجاميع عقيدة .

وذكره المحب الطبري في «الرياض النضرة»، قال : خرجه المخلص اللهبي (١٧/١).

(٢) والحديث الذي رواه ابن ماجة بهذا الإسناد هو كما جاء في كتاب التكاح، باب تزويج الأبكاو، عن محمد بن طلحة التيمي عن عبدالرحن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله عليه : «عَلَيْكُمْ بِالأَبْكَارِ ، فَإِنَّهُنَّ أَعْذَبُ أَفْوَاهاً ، وَأَرْضَمَى بِالْبَسِيْرِ»

انظر : اسنن ابن ماجَّة؛ (١/ ٥٩٨ برقم ١٨٦١) .

(٣) هو أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنظر بن داود بس مهران الحنظلي الرازي (١٩٥ هـ ـ ـ ٢٧٧ هـ) .

أحد أثمة الحديث وحفاظه ونقاده . رحل إلى البلاد . وروى عن محمد بن عبدالله الأتصاري ، والأصمعي ، وأبي نعيم وخلق كثير . وروى عنه ابنه ابن أبي حاتم الرازي ، ويونس بن عبدالأعلى ، وأبو زرعة ، والبخاري وغيرهم .

قال الحافظ ابن حجر: أحد الحفاظ .

انظر : «الجرح والتعديل» (١/ ٣٤٩ ـ ٣٧٥) ، «تاريخ بغداد» (٧٣/٢ ـ ٧٧) ، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣١ ـ ٣٤) ، «التقريب» (٢/ ١٤٣) .

(٤) هو «محمد بن طلحة التيمى؛ الذي تقدم في سند الحديث .

(٥) ذكره ابن أي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٩٢) والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٣٧).

ومعنى هله الكلام أنه يصلح للاعتبار (١) بحديثه والاستشهاد به ، فإذا عضّده آخر مثله جاز أن يُحتج به ، ولا يُحتج به على انفراده .

وعن عبدالله بن مُغَفِّل (٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضاً مِنْ بَعْدِي، مَنْ أَحَبَّهُمْ فَقَدْ أَحَبَّنِيْ ، ومن أَبْغَضَهُمْ فَقَدْ أَبَغَضَنِي ، وَمَنْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي وَضِيره (٢)

⁽١) الاعتبار في اصطلاح المحدثين : هو البحث وسبر طرق الحديث وهيئة التوصل لمعرفة هل للحديث متابع أو شاهد أم أنه حديث فرد.

والمتابعة : هي مشاركة راو راوياً آخر في رواية حديث عن شيخه أو عمن فوقه من المشابخ .

والشاهد: هو الحديث الذي يروئ عن صحابي مشابهاً لما رُوي عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى .

انظر التفاصيل : أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب (٣٦٦ ، ٣٦٦).

⁽٢) هو أبو سعيد عبدالله بن مغفل بن عبدِنَـهـُــم بن عفيف المزني (١٠٠ ـ ٦٠ هــ).

صحابي جليل، من أهل بيعة الرضوان. وهو أحد البكائين في غزوة تبوك، وأحد العشرة اللين بعشهم عسر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ إلى البصرة يضفهون، وهى عنه الحسن المبصري، ومطرف بن الشخير وثابت البناني وغيرهم، تُوفي بالبصرة،

انظر ترجته في : «الاستيماب» (٩٩٦/٣ ، ٩٩٧) ، «أسد الغابة» (٣٩٨/٣ ، ٣٩٩) ، « «الإصابة» (٤/٤٤ ، ٣٤٣) .

⁽٣) رواه الترمذي في «سننه» في أبواب المناقب عن رسول الله علم بتيام اللفظ وقبال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» (١٠/ ٣٦٥ برقم ٣٩٥٤) المطبوع مع التحفة .

والإمام أحمد في اضضائل الصحابة الماختلاف يسير في اللفظ وقبال المحقق: الإسناده ضعيف؛ (١/ ٤٩ ) ، ٥٠ برقم ٤) .

وأيضا في اللسندة (٤/ ٨٧).

وابن أي عاصم في «كتاب السنة» ، في باب الرافضة أفلم الله ، وقال الشيخ الألباني : إسناده ضعيف (٢/ ٤٧٩ برقم ٩٩٢) .

من حديث عبيدة بن أبي رائطة (١) عن عبدالرحن بن زياد (١) عنه ، وقال الترمذي : (غريبٌ ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه (١) .

ورُوي هـذا المعنى من حديث أنس أيضاً ، ولفظه: دَمَنْ سَبَّ أَصْحَايِسِي فَقَدْ سَبَّنِي، وَمَنْ سَبَّنِي فَقَدْ سَبَّ اللَّهَ ، رواه ابن البناء(،) .

وعسن عطاء بن أبي رباح(ه) عن النبي ﷺ قال: ﴿ لَكُنَ اللَّهُ مَنْ سَبُّ أَصْحَابِ ١٦١

(١) هو عبيدة بن أن رائطة الحذاء الكوفي المجاشعي .

روى عن عبدالرحمن بن زياد ، وقيل : ابن عبدالله ، وعمر بن حفص وعبدالملك بن عمير وغيرهم . وروى عنه الترسذي حديثاً واحداً ، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد ، وحبان بن هـلال وغيرهم .

قال ابن حجر : صدوَّق .

انظر ترجمته في : «الجرح والتعديل» (٣/ ٩١ ، ٩٢) ، «تهذيب التهذيب، (٧/ ٨٢ ، ٨٣)، «التقريب، (١/ ٤٤٥)

(۲) هو عبدالرحمن بن زیاد . وقیل : عبدالله بن عبدالرحمن . وقیل : عبدالرحمن بن عبدالله . وقیل : عبدالله الله في أصحاب، وقیل : عبدالله بن عبدالرحمن ، روی عن عبدالله بن مغفل حدیث دالله الله في أصحاب، وروی عنه عبیدة بن أبي وائطة .

قال ابن حجر : مقبول .

انظر: قتهذیب التهذیب، (٦/ ١٧٦ ، ١٧٧) ، فالتقریب، (١/ ٤٨٠) .

(٣) كما تقدم في حكم الترمذي على الحديث قبل قليل.

(٤) لم أجـد أين رواه أبن البناء، وذكره القاضي في كتاب المعتمد في أصول الدين (ص ٢٦٪).

(٥) تقدمت ترجته في ص (٥٥) .

(٦) رواه اللالكائي بطريقين (كيا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله) .

الطريق الأول: عن أبي أحمد الزبيري عن محمد بن خالد عن عطاء بن أبي رياح قال: قال رسول الله ﷺ: العن الله . . . ، الحسليث وبهذا الطريق يكون الحسديث مرسلاً ، إذ يرويه عطاء عن رسول الله ﷺ بدون واسطة وهو تابعي .

والطريق المثاني: عن منالك بن منغول عن عطاء عن ابن عنمر مرفوعاً . انظر : فشرح أصول الاعتقادة (٧/ ١٢٤٨ برقم ٢٣٤٧ ، ٢٣٤٨) .

والحسليث رواه أيضاً الإمام أحمد في الفضائل الصحابة؛ باختلاف في اللفظ ، وقال المحقق : إسناده ضعيف (١/ ٥٤ برقم ١٠) .

رواه أبو أحمد الـزبيريّ(۱): حدثنا محمدُ بن خالدِ(۲) عنه، وقد رُوي عنه عن ابن عــمر مرفوعاً من وجهِ آخر، رواهما اللالكائي(۲).

وقال علي بن عاصم(٤): أنبأ أبو قَحْدُم (٥) ، حدثني أبو قِلاَبة (١) عن

وابن أبي عاصم في اكتاب السنة، ، وقال الشيخ الألباني: احديث حسن ، وإسناده مرسل صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن خالد وهو صدوق، (٢/ ٤٨٣ برقم ١٠٠١) .

والطبراني في المعجم الكبيرة (١٢/ ٤٣٤ برقم ١٣٥٨٨).

وصبدالواحد المقدسي في «النهي عن سب الأصحاب، (ق ٤/ ب) .

وأورده الهيشمي في «مجمع الزوائد» ونسبه إلى البزار والطبراني في «الكبير» و «الأوسط» ، وفي إسناد البزار «سيف بن عسر» وهو متروك ، وفي إسنادي الطبراني «عبدالله بن سيف الحوارزمي» وهو ضعيف (١٠/ ٢١) .

(١) هو أبو أحمد محمد بن عبدالله بن الزبير بن عمر الزبيري الكوفي (٠٠٠_٢٠٣ هـ).

من حفاظ الحديث. روى عن: مالك بن مغول وأحمد بن حنبل وعيسى بن طهيان وغيرهم. وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة ، وعسرو الناقد، وأحمد بن سنان القطان وغيرهم. توفي بالأهواز. قال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري.

انظر تُرجته في : «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٩٧) ، «تهذيب الكيال» (٣/ ١٢١٩) ، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٥٤ ، ٢٥٥) ، «التقريب» (٢/ ١٧٦) .

(٢) هو أبو خالد محمد بن خالد الضبى ، يلقب بسور الأسد .

روى عن أنس بن مالك وعطاء وسميد بن جبير وإبراهيم النخمي وغيرهم . عبد الحميد الحياني وفضيل بن مرزوق وأبو معاوية وغيرهم .

قال ابن حجر : صدوق .

انظر: «الجسرح والتعديل» (٣/ ٢٤١) ، «تهذيب الكهال» (٣/ ١١٩٤) ، «تهذيب التهذيب» (٩/ ١١٥٥) ، «التقريب» (١/ ١٥٨) .

(٣) وهو حمديث واحمد روي من سندين مىرسالاً ومرفوعاً فصار كالحديثين في الحكم ولهذا ذكره
 شيخ الإسلام بصيغة التثنية بقوله : «رواهما» والله أعلم .

(٤) تقدمت ترجمته في ص (٥٨١).

(٥) هو أبو قحلم النضر بن معبد .

روی عن أبي قملابة ومحمد بن سيرين . وروی عنه كثير بن هشام ، وشاذ بن فياض ، وأبو نعيم ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه . وقال النسائي : ليس بثقة .

انظر : قميزان الاعتدال؛ (٢٦٣/٤ ، ٢٦٤) ، فلسأن الميزان؛ (٦/ ١٦٥ ، ١٦٦) .

(٦) هو أبو قلابة عبدالله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري .

ابن مسعود قبال : قبال رسول الله ﷺ : ﴿إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا ، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا ، وَإِذَا ذُكِرَ أَصْحَالِي فَأَمْسِكُوا ، رواه اللالكائي() .

ولما جاء فيه من الوعيد قال إبراهيم النخعي(٢): اكان يقال: شُتُم أَن بكر وعمر من الكبائر ١٥٠١)، وكذلك قال أبو إسحاق السبيعي(١):

- أحد الأعلام وأثمة الإسلام . روى عن ثابت بن الضحاك الأنصاري ، وسمرة بن جندب وأنس بن مالك الأنصاري وغيرهم . وروى عنه أيوب وخالد الحداء ويحيى بن أبي كثير وغيرهم ، قال ابن حجر : ثقة فاضل كثير الإرسال .

انظر: «تهلنيب الكال» (١/ ١٨٤ ، ١٨٥) ، «التهلنيب» (٥/ ٢٢٤ ، ٢٢٥) ، «التقريب» (١/ ٢٢٤ ) ، ٢٢٥) ،

(١) رواه اللالكائي في فشرح أصول الاعتقادة (١/ ١٢٦ برقم ٢١٠) .

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٩٣ برقم ١٤٢٧). وقال الهيشمي في إسناده «مسهر بن عبدالملك» وثقه ابن حبان وغيره وفيه خلاف ، ويقية

رجاله رجال الصحيح (٧/ ٢٠٢) رجاله رجال الصحيح (٧/ ٢٠٢) وذكره الذهبى فى «الكبائر» (٢٣٨) .

والمحب الطبري في «الرياض النضرة» (٢٢/١) .

والمسيسوطي في دالجامع الصغيرة ورمز للطبران (١/ ٣٤٧ برقم ٦١٥).

وذكر الشيخ الألباني: أن إسناده ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى: الانقطاع بين أبي قبلابة وابن مسعود .

الثانية : أبر قحذم ضعيف جداً .

انظر التفاصيل: في «الصحيحة» (١/ ٤٢ ـ ٤٦ برقم ٣٤) .

(۲) تقدمت ترجمته في ص (۹۸۵).

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧/ ١٢٦٢) .

(٤) هو أبو إسحاق عمرو بن عبدالله بن علي بن أحمد بن ذي يحمد السبيعي الهمدالي الكوفي (٤) هـ ١٢٩ هـ ١٢٩ هـ ) .

تابعي جليل . شيخ الكوفة وعالمها . روى عن ابن عباس والبراء بن عازب وعبدالله بن عسرو بن الساص وغيرهم . رضي الله عنهم . وروى عنه عمد بن سيرين والزهري وقتدادة والأعش وغيرهم ، توفي بالكوفة .

قال ابن حجر : مكثر ُثقة عابد .

انظر : اطبقات ابن سعده (٦/٣١٣ ـ ٣١٥) ، التاريخ الكبيرة (٦/٣٤٧ ، ٣٤٧) ، التانيخ الكبيرة (٦/٣٤ ، ٣٤٨) ، التهذيب (٨/٣٠ ـ ٧٢) .

وَشَتْم أَبِي بَكْرٍ وعَـمْر مَن الكبائر التي قال الله تعالى : ﴿إِنْ تَـجْتَنِبُـوْا كَبَائِرَ مَا تُشْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ (١) (١) ، وإذا كان شَتْمهم بهذه المثابة فأقبل ما فيه التعزيرُ ؛ لأنه مشروعٌ في كُلِّ معصيةٍ ليس فيها حدٌّ ولا كفارةٌ ، وقد قال عَلَيْ : ﴿ انْصُرْ أَخَاكَ طَالِمَا أَوْ مَظْلُوماً ﴿ وَهَذَا عَا لَا نَعَلَمُ فَيَهُ خَلَافاً بِينَ أهل الفقه والعلم من / أصحاب النبي(٤) ﷺ والتابعين لهم بإحساني وسائر ٢٢٢١ أهل أهل السنة والجاعة ، فإنهم مجمعون على أن الواجبُ الثناء عليهم ، والاستغفار لهم ، والتّرحّمُ عليهم ، والتّرضّي عنهم ، واعتقادُ محبتهم وموالاتهم(ه) ، وعقوبةُ مَـن أَساء فيهم القول(١) .

> دليسل مسن ذهب إلى أن

ثم من قال: لا أقتلُ بشتم غير النبي ﷺ، فإنه يستدلُّ بقصةِ أبي بكرٍ سَبِ إِنْ اللَّهُ عَدْمَةً ، وهو أن رجلاً أغلظ له، وفي روايةٍ شتمه ، فقال له أبو برزة(٧) : أقستلهُ؟ فانتهرهُ، وقال: ليس هـذا لأحـد بعد النبي ﷺ ، وبأنه كتب إلى المهاجر بن أبي أمية (١): إن حدُّ الأنبياء ليس يشبه الحدود ، كما

⁽١) من الآية (٣١) سورة النساء ، تكملة الآية ﴿... نُكُفِّر عَنُكُمْ سَيُّنَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ مُلْخَلاً كَرِيْمًا﴾ .

⁽٢) الأثر رواه اللالكائي في فشرح أصول الاعتقاد، (٧/ ١٢٦٢) .

⁽٣) سبق تخريجه في ص (٣٩٥).

⁽٤) في (ب) و (ج) : فرسول الله؛ .

⁽٥) قبال ابين قبدامية المقيدسي : اومن السينة تولَّى أصحاب رسبول الله ﷺ ومجيتهم ، وذكر ا عاسنهم ، والترحم عليمهم ، والاستخفار لهم ، والكف عن ذكر مساوتهم ، وما شجر بينهم ، واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقتهم.

انظر : المعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد) (ص ٣٢ برقم ٨٦) .

⁽٦) تقدم ذلك في قول الإمام أحمد وغيره في أول الفصل .

⁽٧) تقلمت ترجته في ص (١٩١).

⁽A) تقدم تخریجه فی ص (۱۹۱).

⁽٩) تقدمت ترجته في ص (٣٧٩).

تقدم (۱)، ولأن الله تعالى ميز بين مؤذي الله ورسوله ومؤذي المؤمنين ، فجعل الأول ملعونا في الدنيا والآخرة (۱) ، وقال في الثاني : ﴿فَقَدِ احْتَمَلُوْا بُهْتَاناً وَإِنْهَا مُبِيناً ﴿ (۱) ، ومطلق البهتان والإثم ليس بموجب للقتل ، وإنها هو موجب للعقوبة في الجملة ، فتكون عليه عقوبة مطلقة ، ولا يلزم من العقوبة جواز القتل ، ولأن النبي على قال : ﴿ لاَ يَحِلُ دَمُ امْرِي مُسلِم يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلْهَ إِلاَّ الله إِلاَّ بإحدى ثَلاث : كُفْر بعد إيْمان ، أو رَجُل قتل نفساً فَيقْتُل بِهَا (۱) ومطلق السب لغير الأنبياء لا يستلزم الكفر ؛ لأن بعض من كان على عهد النبي على كان ربها الأنبياء لا يستلزم الكفر ؛ لأن بعض من كان على عهد النبي كلى كان ربها سب بعضهم بعضاً ، ولم يكفر أحد بذلك ، ولأن أشخاص الصحابة لا يجبُ الإيمان بهم بأعيانهم ، فسب الواحد لا يقدحُ في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر .

وأما من قبال : (يقْتَلُ السَّابُ اللهِ قبال : (يَكُفُسُرُ اللهُ ال

منها: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِيْنَ مَعَهُ أَشِدًا وُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَاء مِيْنَهُم ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿لِيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ﴾ (٥٠) فلابد أن يَغِيظ بهم الكفار ، وإذا كان الكفار يُغَاظون بهم ، فمن غِيْظ

استدلال من قسال یکـفـر

الصحسابى

⁽١) تقدم تخريجه في ص (٣٧٩) .

⁽٢) كيها جياء في قبوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُوذُرُنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي اللَّذَيّ وَالآخِرَةِ وَأَعَدُّ لَهُمْ عَلَاباً مُهِيناً ﴾ الآية (٥٧) سورة الأحزاب.

⁽٣) من الآية (٥٨) ســورة الأحزاب .

⁽٤) تقدم لخريجه في ص (١٧٩).

⁽٥) الآية (٢٩) سورة الفتح

بهم فقد شارك الكفار فيها أذلهم الله به وأخزاهم وكَبَتهم على كفرهم ، ولا يشارك الكفار في غَيْظهم الذي كُبِتوا به جزاء لكفرهم إلا كافر ؛ لأن المؤمن لا يُكبَت جزاء للكفر .

يوضح ذلك أن قوله تعالى : ﴿ لِيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ﴾ تعليقٌ للحكم بوصفٍ مشتق مناسب ؛ لأن / الكفر مناسبٌ لأن يُغاظَ صاحبهُ ، فإذا ٢٢٤/ب كان هو الموجبُ لأن يَغِيظ اللَّهُ صاحبَه بأصحاب محمد ، فمن غاظه الله بأصحاب محمدٍ فقد وُجد في حقهِ موجبُ ذاك وهو الكفرُد، .

قال عبدالله بن إدريس الأوديُّ الإمام(٢): قما آمَنُ أن يكونوا قد ضارعوا الكفار _ يعني الرافضة _ لأن الله تعالى يقول : ﴿لِيَغِيظَ بِهِمَّهُ الْكُفَّارَ﴾(٣)، وهذا معنى قول الإمام أحمد: قما أراه على الإسلام ١٤٥٠).

ومـن ذلك : مـا رُوي عن النبي ﷺ أنه قـال: ﴿مَـنْ أَبْغَضَهُـمْ فَقَـدْ

⁽۱) روى الخلال في اكتاب السنة؛ عن أبي معمر الكرخي قال : دولو أن رجلاً في قلبه على أصحاب محمد الله الله عن أبي معمر الكرخي قال : ﴿ أَخْرَجَ شَطْتَهُ فَازْرَهُ فَاسْتَغْلُظُ فَاسْتَعْلُطُ فَاسْتَغْلُظُ فَاسْتَعْلُطُ فَاسْتَعْلُطُ فَاسْتَغْلُظُ فَاسْتَعْلُطُ فَاسْتَغْلُظُ فَاسْتَعْلُطُ فَاسْتُعْلُطُ فَاسْتُعْلُطُ فَاسْتُعْلُطُ فَاسْتُعْلُطُ فَاسْتُعْلُمُ فَالِهُ فَالِمُ فَالْحُلْكُ فَالِكُمْ اللّعْلِيْكُ فَالْعِلْمُ اللّهُ فَالِمُ فَالِمُ اللّهُ فَالِمُ اللّهُ فَالْتُعْلِقُ اللّهُ الْعُلْمُ اللّهُ اللّذِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

وروى الخلال أيضاً بسنده عن أبي صروة الزبيري قبال : فذكر عند مبالك بن أنس رجلاً يستقص ، فقراً بسم الله الرحمن الرحيم ﴿عمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِيْنَ مَعَهُ . . . لِيَفَيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ فقبال مبالك : من أصبح وفي قلبه غيظ على أصحاب محمد عليه السلام ـ فقد أصابته الآية . (٤٧٨ برقم ٧٦٠) .

⁽٢) تقدمت ترجمته في ص (١٠٦٣) .

⁽٣) لم أجد قول الإمام الأودي .

⁽٤) وقد تقدم في ص (١٠٥٥) .

أَبْغَضَنِي، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ ١٠٠١، وقال: و فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاثِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِين، لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْه صَرْفاً وَلا عَدْلاً ١٤٠١، وأذى الله ورسوله كفر موجبٌ للقتلِ كها تقدم ١٠٠٠، وبهذا يظهر الفرقُ بين أذاهم قبل استقرارِ الصحبةِ وأذى سائرِ المسلمين ، وبين أذاهم بعد صحبتهم له ، فإنه على عهده قد كانَ الرجلُ ممن يُظهر الإسلامَ يمكنُ أن يكونَ منافقاً ويمكنُ أن يرتدَّد، ، فأما إذا مات مقيهاً على صحبةِ النبي على وهو غيرُ مَزْنُونِ (٥) بنفاقِ فأذاه أذى مصحوبه، قال عبدالله بن مسعود: واعْتَبِرُوا النَّاسَ بَأَخْدَانِهِمْ ١٤٠٥، وقالوا:

عَنِ الْمَرْ ِ لا تَسْأَلُ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَقْتَدِي ٢٠٠٠

وقال مالك _ رضي الله عنه _ : ﴿إِنَّهَا هَوْلاً ۚ قَوْمٌ ٨ أَوَادُوا الْـ قَدْحُ في النبيّ ﷺ فلم يمكنهم ذلك، فَقَدَحُوا في أصحابهِ حتى يُقَال : رجلُ

⁽١) هذا جزء من حديث عبدالله بن مغفل ، تقدم تخريجه في ص (١٠٨١).

⁽٢) هذا جزء من حديث عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده عن النبي على تقدم تخريجه في ص (١٠٧٩) .

⁽٣) انظر : ص (٣١٩).

⁽٤) في (ج) : «أن يكون مرتداً» .

⁽٥) أي غير متهم بنفاق ، زنّ بمعنى : ظنّ واتّهم ، يقال : زن فلاتاً بخير أو شر أي : ظنه به، وزنته بكذا أي : اتهمته .

انظر: ترتيب القاموسُ المحيط (٢/ ٤٨٤ مادة زنن).

⁽٦) رواه ابن بعلة العكبري في «الإبانة الكبرى» ، باب التحذير عن صحبة قوم يمرضون القاوب ويفسدون الإيان عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ رسالة جامعية (٢/ ٣٠١ برقم ٣٥٥) رقمها في المركز (٤٤٣) .

⁽٧) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» عن الأصمعي من قول عدي (٢/ ٣٠١).

⁽٨) في (ج) : دأتوام) .

سُوْءٍ ، (كَانَ لَهُ أَصْحَابُ سُوْءٍ)(١) ، ولو كان رجلاً صالحاً كان أصحابه صالحين ١٥١١) ، أو كما قال ، وذلك أنه ما منهم رجلٌ إلا كان ينصر الله ورسوله ، ويذبُ عَنْ رسولِ اللهِ بنفسهِ ومالهِ ، ويعينه على إظهارِ دينِ اللهِ وإعلاءِ كلمةِ اللهِ وتبليغ رسالاتِ اللهِ وقت الحاجةِ ، وهو حينتذ لم يستقر أمره ، ولم تنشر دعوته ، ولم تطمئن قُلُوبُ أكثرِ الناسِ بدينه ، لم يستقر أمره ، ولم تنشر دعوته ، ولم تطمئن قُلُوبُ أكثرِ الناسِ بدينه ، ومعلوم أن رجلاً لو عمل به بعض الناسِ نحو هذا ثم آذاه أحد لغضب له صاحبه، وعد ذلك أذى له ، وإلى هذا أشار ابن عمر ، قال نُسَيْر بن صاحبه، وعد ذلك أنى له ، وإلى هذا أشار ابن عمر ، قال نسير بن مُعلُوق ٢١) سمعت أبن عمر - رضي الله عنها - يقول: الا تَسُبُوا أصحابَ مُحَمَّد، فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِهِمْ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِكُمْ كُلُهِه، رواه اللالكاني (١)،

⁽١) ما بين القوسين ليس في المطبوعة .

⁽٢) لم أجد قول الإمام مالك هذا . وروى اللالكائي عن الفرياي أن بعض الحلفاء أخذ رجلين من الرافضة ققال لها : ووالله لئن لم تخبراني بالذي يحملكها على تنقص أبي بكر وعمر لأمتلنكها ، فأبيا . فقدم أحدهما فضرب عنقه ، ثم قال للاخر : ووالله لئن لم تخبرني لألحقنك بصاحبك، ، قال : فتومني ؟ قال : نعم ، قال : فإنا أردنا النبي الله فقلنا لا يتابعنا الناس عليه فقصدنا هذين الرجلين فتابعنا الناس على ذلك، .

انظر : قشرح أصول الاعتقاد) (١٤٥٧/٨ برقم ٢٨١٢) .

⁽٣) هو أبو طعمة نُسَيْر - بمهملة مصغراً - ابن ذُعْلُوق - بضم المعجمة واللام بينها مهملة ساكنة - الثوري الكوفي .

روى عن ابن عسر وبكر بن ساعز وخليد الثوري وغيرهم. وروى عنه الثوري، وعبيدة بن سعتب وسعيد بن عبدالله بن الربيع وغيرهم. قال ابن حجر: صدوق لم يصب سن ضعفه . انظر: «الإكسال» (١/ ٣٠١) ، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢٤) ، «التقريب» (٢٨ /٢٠) .

 ⁽٤) رواه اللالكائي في فشرح أصول الاعتقاد، (١٢٤٩/٧ برقم ٢٣٥٠).
 وابن ماجة في المقلمة ، باب فضائل أصحاب رسول الله 鐵( ١٧/١).

والإمام أحمد في الخضائل الصحابة، وقال المحقق : إسناده صحيح ، (٧/١٥ برقم ١٥) . وابن أبي عماصم في كتاب السنة ، باب ذكر الرافضة ، وقال الشيخ الألباني : رجال إسناده تقمات ، رجال الشيخين غير البسر بن ذعملوق، فلم أعرفه الأن (٢/ ٤٨٤ برقم ١٠٠٦) المطبوع مع ظلال الجنة .

وذكره شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٢٣/٢) .

وابن حمجر في المطالب العمالية ، وذكر المحقق : «قال البوصيري ، رواه مسلد موقوفاً بسند صحيح» (١٤٦/٤ برقم ٤١٩٢) .

وكَانَهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ / : اللَّو أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبَا ١/٢٢٥ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ أَوْ نَصِيفُهُ ١/١٠، وهذا تفاوتٌ عظيمٌ جدّاً.

ومن ذلك : مَا رُوي عن على رضي الله عنه أنه قبال : ﴿ وَالَّـذِي فَلَقَ الْحَبَّـةَ، وَبَـرَأَ النَّـمَةَ، إِنَّـهُ لَعَهْـدُ النَّبِـيِّ الْأُمِّـيِّ إِلَيَّ، أَنَّـهُ لاَ يُحِبُّكَ إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَبْغِضُكَ إِلاَّ مُنَافِقٌ، رواهُ مسلمُ ٢٠).

ومن ذلك : ما خرجاه في الصحيحين عن أنس أن النبي على قال: «آيَـــةُ الإِيْــمَــانِ حُــبُّ الأَنْصَـارِ» وَقَيَـة النَّفَاقِ بُغُـضُ ٱلأَنْصَـارِ» وفي

- (١) تقدم تخريجه في ص (١٠٧٥).
- (٢) هذا الحسليث من رواية على ـ رضي الله عنه ـ بألفاظ مختلفة .

رواه مسلم في «صحيحه» في كشاب الإيبان ، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي ـ رضي الله عنهم ـ من الإيبان (١/ ٨٦ برقم ١٣١) .

والنسائي في دسننه، في كتاب الإيهان وشرائعه ، باب علامة المنافق (٨/١١٧)

والـترمـذي في «سـنـنـه، في أبـواب المناقب عن رسـول الله ﷺ وقــال : «هـذا حــديث حــسن صحيح، (١٠/ ٢٣٩ برقم ٣٨١٩) المطبوع مع التحفة .

وابن ماجة في •سننه، في المقدمة (١/ ٤٢ برقم ١١٤) .

والإمام أحمد في المسئلة، قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح (٢/ ٦٤٤ برقم ٦٤٢) وفي اقضائل الصحابة، وقال المحقق: إسناده صحيح (٢/ ١٥٠ برقم ١١٠٧)

والحميدي في المسئده، (١/ ٣١ برقم ٥٨) .

وابن أي شيبة في «مصنفه» في كتاب الفضائل، فضائل علي بن أبي طالب (٥٦/١٢ ، ٥٥ برقم ١٢١١٣) .

وأبو يعلمني الموصلي في أمستنده؛ (١/ ٢٥٠ ، ٢٥١ برقم ٢٩١) .

(٣) ورد هذا الحديث في فيضل الأنصار وهو من رواية أنس ـ رضي الله عنه ـ .

رواه البخاري في اصحيحه في كتاب الإيمان ، باب علامة الإيمان حب الأنصار (١/٦٢ برقم ١٧) .

ومسلم في المحيحه، في كتاب الإيبان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيبان (١/ ٨٥ برقم ١٢٨).

والنسائي في (سننه) في كتاب الإيمان وشرائعه باب علامة الإيمان (١١٦/٨) .

لَفَ ظِ قَالَ فِي الأَنْصَارِ: ﴿ لَا يُسَجِّبُهُمْ إِلاَّ مُسَوِّمِ نَ ، وَلَا يَبْغِضُ هُمْ إِلاَّ مُنَافِقٌ ١٠٠٥ .

وفي الصحيحين أيضاً عن البراء بن عانب عن النبي الله أنهُ قالَ في الأسطار : «لا يُحجِبُ هُمُ إلا مُوْمِنُ ، وَلا يُبغِضُهُم إلا مُنَافِقٌ ، مَنْ أَخَبُهُمْ أَجَبُهُمْ أَخَبُهُمْ اللهُ »(٣) .

وروى مسلمٌ عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قَــالَ: ﴿ لَا يَبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ آمَنَ بِالـلَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِــرِ ٩(١).

والإمام أحد في دمسنده (٣/ ٢٤٩) .

رعبدالله بن الإمام أحمد في اكتاب السنة، ، وقال المحقق : إسناده صحيح (١/ ٣٨٠ برقم ٨٢٨) .

والنسائي أيضاً في افضائل الصحابة؛ (٦٧ برقم ٢٢٦) .

⁽١) يأن تخريجه في الحديث الآني .

⁽۲) تقلمت ترجمته .

⁽٣) هذا الحديث من رواية البراء بن عــازب ــ رضى الله عنه ــ بألفاظ مختلفة .

رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار ، باب حب الأنصار من الإيمان، بتمام اللفظ (٧/ ١١٣ برقم ٢٧٨٣) .

ومسلم في اصحيحه في كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان (١/ ٨٥ برقم ١٢٩) .

والترسذي في «سننه» في أبواب المناقب عن رسول الله في فيضل الأنصار وقريش، بتهام الملفظ رقال: «هذا حديث صحيح» (١٠/ ٤٠٠، ٤٠١، برقم ٢٩٩١).

وابن ماجة في المقدمة في فضل الأنصار (٧/١٥ برقم ١٦٣) .

والإمام أحمد في «مسنده» عن أبي هـريرة ـ رضي الله عـنه ـ ورجاله ثقات (٢/ ٥٠١) ، وفي «فضائل الصحابة» (٨٠٧/٢ ، ٨٠٨ برقم ١٤٥٥) .

والنسائي في دفضائل الصحابة؛ (٦٨ برقم ٢٢٩) .

⁽٤) رواه مسلم في كتباب الإييان ، باب الدليل على أن حب الأنصبار رعلي ـ رضي الله عنهم ـ من الإييان عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ (٨٦/١ برقم ١٣٠) .

وروى مسلمٌ (١) أيضاً عن أبي سعيدٍ _ رضي الله عنه _ عن النبي ﷺ قَــال: ﴿ لَا يَبْغِــضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ١٠٠٠).

فمن سبهم فقد زاد على بغضهم ، فيجبُ أن يكونَ منافقاً لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ، وإنها خصّ الأنصار _ والله أعلمُ _ لأنهم هم الذين تبوّؤا المدار والإيهان من قبل المهاجرين (٣) وآووا رسول الله على ونصروه ومنعوه ، وبذلوا في إقامة المدّين النفوس والأموال ، وعادوا الأحر والأسود من أجله ، وآووا المهاجرين وواسوهم في الأموال ، وكان المهاجرون إذ ذاك قليلاً غرباء فقراء مستضعفين ، ومن عَرف السيرة وأيام رسول الله على وما قاموا به من الأمر ثم كان مؤمناً يجبُ الله ورسوله لم يملك أن لا يبغضهم ، وأراد بذلك على الله أعلم _ أن يُعرف الناس قدر الأنصار ، لعلمه بأن الناس يكثرون والأنصار يقلون ، وأن الأمر سيكون في المهاجرين ، فمن شارك الأنصار في نصر الله ورسوله بها أمكنه فهو شريكهم في الحقيقة كها قال تعالى :

⁽١) أي (ج) زيادة : الى صحيحه) .

⁽٢) رواه مسلم في «صحبحه» في كتاب الإيبان ، باب حب الأنصار وعلي ـ رضي الله عنهم ـ من الإيبان عن أبي سعيد ـ رضى الله عنه ـ (٨٦/١ برقم ١٣٠) .

والإمام أحمد في افضائل الصحابة، وقال المحقق: إسناده صحيح (٢/ ٧٩١، ٧٩٧ برقم

وأبو داود الطيالسي في أمسنده، (٢/ ١٣٩) .

⁽٣) كما جساء في قبوله تعمال: ﴿وَاللَّهِينَ تَبَوَّهُوا الدَّارَ وَالإيسَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْسِهِمْ وَلاَ يَسَجِلُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِنَّا أُوتُوا وَيُوثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوفَى شُعَ نَفْسِهِ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ الآية (٩) سووة الحشر.

﴿ يَا أَيْسَهَا الَّـذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ ﴾ (١) فبُغضُ مَن نصرَ اللَّهَ ورسولَهُ مِنْ أصحابه نِفَاقٌ .

ومن هذا: ما رواه طلحة بن مُصَرِّف (٢) قال: كان يقال : وبُغْض بني هاشم نفاق ، وبُغض أي بكر وعمر نفاق ، والشاك في أي بكر كالشاك في السنة (٣) .

ومن ذلك : منا رواه كَثِير / النَّوَّاء() عن إبراهيم() بن الحسن بن ٢٢٥/ب

(١) من الآية (١٤) سورة الصف.

(۲) هـو أبـو محـمد طلحة بن مُصَـرَّف بن عمـرو بن كعــب اليـامي الهمــداني الكوفي (۲۰۰- ۱۱۲ هـ) .

إمام حافظ ، مقرىء مجود . روى صن أنس بن مالك وعبدالله بن أبي أوفى ومجاهد وغيرهم . توفي بالكوفة ، قال ابن وغيرهم . ثقة قارىء فاضل .

انظر : «التاريخ الكبيرة (٣٤٦/٤) ، «الجرح والتعديل» (٤٧٣/٤) ، «تهذيب التهذيب» (٥/٥٠ ، ٢٦) ، «التقريب» (١/ ٣٨٠) .

(٣) رواه الإمام أحمد في «فيضائل الصحابة» ، وقبال المحقق : إسناده ضعيف (٢/ ٩٦٨ برقم . ١٨٩٥) .

واللالكائي في فشرح اعتقاد أهل السنة؛ (٧/ ١٢٦٦ برقم ٢٣٨٩) .

ورواه الخملال في االسنة، عن محارب بن دثار (٢٩٠ برقم ٣٥٣) .

(٤) هو أبو إسهاعيل كثير بن إسهاعيل أو ابن نافع النواء ـ بالتشديد ـ التيمي الكوفي.

روى عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن على _ رضي الله عنهم _ وأبي جعفر وعطية العوفي وغيرهم . وروى عنه يحيى بن المتوكل ، وأبو شهاب عبدلوبه بن نافع رشريك وابن عيينة وغيرهم . قال ابن حجر : ضعيف .

انظر : قهليب الكهال» (٣/ ١١٤١) ، قهليب التهليب» (٨/ ٤١١) ، قالتقريب» (٢/ ١٣١). (٢/ ١٣١).

(٥) هو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب _ رضي الله عنهم (١٠٠ هـ). روى عن أبيه عن جله عن علي عن النبي الله وعن فاطمة بنت الحسين وهي أمه . وروى عن أبيه عن جله عن علي عن النبي الله وعن فاطمة بنت الحسين وهي أمه . وروى عنه كثير النواء ويحيى بن المسوكل وفضيل بن مرزوق . قتل بالبصرة في أيام المنصور . وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠) ، الثقات لابن حبان (٦/٦ ، ٤) .

الحسن بن على بن أبي طالب عن أبيهِ عن جدهِ قبال : قبال علي بنُ أبي طالب _ رضي الله عنه _ : قبال رسول الله على : "يَظْهَرُ فِي أُمَّتِي فِي أَحْدِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ يَرْفُضُوْنَ الإسلامَ (()) هكذا رواه عبدالله ابن أحدر) في مسند أبيه .

وفي السنة من وجوه صحيحة عن يحيى بن عقيل (٣): حدثنا كثيرُ(١). . . ورواه أيضاً من حديثِ أي شهاب عبد ربه بن نافع الخياط (٥)

والإمام أحمد في «المستدَّه، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده ضعيف (١٣٦/١ ، ١٣٧ برقم ٨٠٨) .

وعبدالله بن الإمام أحد في «السنة»، قال المحقق: إسناده ضعيف (٢/ ٤٥٥ برقم ١٢٦٨). وابن أبي عناصم في «السنة»، وقال الشيخ الألباني: إسناده ضعيف (٢/ ٤٧٤ برقم ٩٧٨). والبزار في «مسنده» (البحر الزخار) (١٣٨/ ، ١٣٩ برقم ٤٩٩).

وذكره الهيشمي في «عجم الزوائد» وقال : «رواه عبدالله والبزار وفيه كثير النواء وهو ضعيف

⁽٢) تقدمت ترجته ص (١٧) وفي (ج) اعبدالرحمن بن أحمدا .

⁽٣) لم أجد من روى عن كثير النواء اسمه (يميسى بن عقيل) ، ولكن الذي تذكر كتب التراجم هو أبو عقيل يميى بن المتوكل المدني الحلماء الضرير. روى عن كثير النواء وغيره، وترجمته في الهذيب الكيال، (٣/ ١٥١٦) ، (التقريب، في الهذيب الكيال، (٣/ ٢٧١) ، (التقريب، ٧/ ٢٨٠)

⁽٤) هو كثير النواء ، تقدمت ترجته قبل قليل .

⁽٥) هو أبو شهاب عبدريه بن نافع الحياط ، والصحيح (الحناط) الكوفي .

روى عن إسهاعيل بن أبي خالد ، ويحيى بن سعيد الأنصاري والأعمش وغيرهم ، وروى عنه يحيى بن آدم ، وأحد بن يونس وعمد بن جعفر الوركاني وغيرهم ، قال الحافظ ابن حجر : صدوق يهم .

انظر ترجته في : «تهليب الكهال» (٢/ ٧٧١) ، «تهليب التهليب» (٦/ ١٢٨ ـ ١٣٠) ، «التقريب» (١/ ٤٧١) .

عن كثير النواء عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده يرفعه قال: (يجَسَي، وَقَدُومٌ قَبْلُ قِيَامِ السَّاعَةِ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ بَرَاءٌ مِنَ الإسلامِ (١) ، وكثيرُ النَّوَّاء(٢) يُضعُفونه .

وروى أبو يجبى الجسمان (٢) عن أبي جَنَاب الكلبي (١) عن أبي سليان الهمدان (٥) - أو النخعي - عن عمه عن علي قال : قال لي النبي عليه : 
( ) علي ، أنّت وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوْماً لَهُمْ نبزّ (١) يُقَالُ لَهُم الرّافِضَةُ إِنْ أَدْرَكُتَهُمْ فَاقْتُلُهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُوْنَ ، قال علي : ينتحلون حُبّنا أهل البيت ، وليسوا كذلك ، وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر رضى الله عنها (١٥) .

⁽١) رواه عبدالله بن الإسام أحمد في اكتاب السنة، (٢/٧٤٥ برقم ١٢٧١) وفيه كثير النواء وهو ضعيف كها أشار إليه شيخ الإسلام فيكون إسناده ضعيفاً .

⁽۲) تقدمت ترجته .

⁽٣) هو أبو يحيى عبدالحميد بن عبدالرحن الحياني الكوفي لقبه بشمين (١٢٠ هـ - ٢٠٢ هـ). روى عنه روى عن أبي جناب الكلبي والأعمش وطلحة بن يحيى التيمي وغيرهم . وروى عنه الحسن بن علي الخيلال ، وأحمد بن عسر الوكيعي وأبو كريب وغيرهم ، قال ابن حجر : صدوق يخطىء ، ورُمى بالإرجاء .

انظر: قتهليب الكيال (٢/ ٧٦٨) أيضاً (٣/ ١٤٩٤)، قتهليب التهليب، (٦/ ١٢٠)، والتقريب، (١٢٠/١) .

⁽٤) هو أبو جناب يميى بن أبي حية الكلبي الكوفي (٠٠٠_ ١٥٠ هـ).

روى عن أي سليهان (غير مسمى) ويزيد بن البراء بن عازب وعبدالرحن بن أي ليل وغيرهم. وروى عنه أبو يجيى الحهاني والسفيانان وأبو نعيم وغيرهم. قال ابن حجر: ضعّفوه لكثرة تدليسه.

انسظر : «تهذيب الكهال» (٣/ ١٤٩٤) ، «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٠١) ، «التقريب» (٢٠١/ ٢٠١) ، «التقريب» (٣٤٦/٢) .

⁽٥) أبو سليهان الهمداني ، لم أعرفه .

 ⁽٦) النبز ـ بالتحريك ـ: اللقب ، ويكثر في الذم . ومنه التنابز أي : التداعي بالألقاب.
 انظر : «النهاية» (٨/٥ مادة نبذ) .

 ⁽٧) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في «كتباب السينة» (٢/ ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، برقم ١٢٧٢) وإسسناده ضعيف كما تقدم في ترجمة الرواة ، وفيه أيضاً مَن لا يعرف .

ورواه عبدالله بن أحمد(): حدثني محمدُ بنُ إسهاعيلَ الأحمسي(٢) حدثنا أبو يحسي(٢).

ورواه أبو بكر الأثرم(٤) في السنده : حدثنا معاوية بن عمرو(٥) حدثنا فضيل بن مرزوق(١) عن أبي جَنَاب(٧) عن أبي سليمان الهمداني(٨) عن رجلٍ من قومه قال : قال علي : قال رسول الله على : قال أَدُلُكَ عَلَى عَمَلِ إِذَا عَمِلْتَهُ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ وَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، إِنَّهُ سَيْكُونُ بَعْدَنَا قَومٌ لَهُم نَبَرٌ يقالُ لهم الرَّافِضَة ، فَإِنْ أَدْرَكْتُمُوهُم فَاقْتُلُوهُم فَانَّدُوهُم فَانَّدُوهُم فَانَّدُوهُم فَانَّدُهُم مُشْرِكُونَ ، قال : وقال علي رضي الله عنه : سيكونُ بعدنا قومٌ ينت حلون مودتنا يكذبون علينا ، مارقة ، آية ذلك أنهم يَسُبُونَ أبا بكر وعمر رضي الله عنه عنها ١٨٥٠ .

⁽١) تقلمت ترجمته .

⁽٢) هو أبو جعفر محمد بن إسهاعيل بن سمرة الأحسي الكوفي (٠٠٠ ـ ٢٦٠ هـ).

روى عن أبي معاوية وابن عيينة وجعفر بن عون وغيرهم . وروى عنه الترمذي والنسائي وابن ماجة وابن خزيمة وغيرهم . وقال ابن حجر : ثقة

انظر : «تهذیب الکهال» (۳/ ۱۱۷۶) ، «تهذیب التهذیب» (۹/ ۸۸ ، ۵۹ ) ، «التقریب» (۲/ ۱۲۵) .

⁽٣) هو أبو يحيى الحماني نقدم قبل قليل .

^(£) تقدمت ترجمته في ص (١٨٥).

⁽٥) هو معاوية بن عسمرو بن المهلب الأزدي الكوفي يعرف بابن الكرماني (١٣٨هـ ١٢٨هـ). روى عن فيضيل بن مرزوق وإسرائيل وجرير بن حازم وغيرهم . ودوى عنه أبو بكر بن أو ما تروي عن فيضيل بن مرزوق وإسرائيل وجرير بن حازم وغيرهم .

آبي شميية ويجيى بن معين وغيرهما . وقال ابن حجر : ثقة . انظر : «تهذيب الكمال» (٢/ ١٣٤٧) ، «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢١٥ ، ٢١٦) ، «التقريب» (٢/ ٢٦٠).

⁽٦) تقلمت ترجمته في ص (١٠٦٣).

 ⁽٧) تقدمت ترجمته قبل قليل .

⁽A) أبو سليان الهمداني لم أعرفه . (٩) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتمقاد» عن طريق أبي بكر الأثوم عن أبي سليان

 ⁽٩) رواه اللاتكمائي في فشرح أصول الاعتمادة عن طريق أي بكر الاترم عن أبي سليمان الهمداني، وإسناده ضعيف كيا تقدم في ترجمة الرواة، وفيه أيضاً من لا يعوف (٨/ ١٤٥٤ .
 ١٤٥٥ برقم ٢٨٠٣).

ورواه أبو القاسم البغوي(۱): حدثنا سويد بن سعيد(۱) قال حدثنا عمد بن خازم(۱) عن أبي جَنَاب الكلبي عن أبي سليان الهمداني عن علي _ رضي الله عنه _ قال : في خُسرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ لَهُمْ نَبَز يَقَالُ لَهُمُ الرَّافِضَةُ ، يَعْسرَفُوْنَ بِهِ، وَيَنْسَحِلُوْنَ شِيعَتَنَا، وَلَيْسُوْا مِنْ شِيعَتِنَا ، وَلَيْسُوْا مِنْ شِيعَتِنَا ، وَآيَةُ ذٰلِكَ أَنْهُمْ مُشْرِكُوْنَ اللهِ مُ المَّالُوهُمْ فَاقْتَلُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ

⁽١) هو أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي البغدادي (٢١٤ هـ ـ ٣١٧ هـ) .

أحد الأثمة الحفاظ . روى عن سويد بن سعيد وأحد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهم . وروى عنه أبو علي النيسابوري ، وأبو حاتم بن حبان ، وأبو بكر الإسماعيلي، وله كتاب والمسند، .

انظر ترجته في: اتاريخ بغداد، (۱۱/۱۱۰ ـ ۱۱۷)، اطبقات الحنابلة، (۱/ ۱۹۰ ـ ۱۹۲)، اميزان الاعتدال؛ (۲/ ۱۹۲، ۹۳۶)، اشلوات الذهب، (۲/ ۲۷۰، ۲۷۲).

 ⁽٢) هو أبو عسمد سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي الحدثاني الأبساري (٠٠٠ ٢٤٠هـ) .

روى عن محمد بن خازم ، وحماد بن زيد ، وصمرو بن يحيى بن سعيد الأموي وغيرهم . وروى عنه أبو القياسم البخوي ومسلم وابن ماجة وغيرهم ، توفي بالحديثة قرب الأنبار . قال ابن حجر : صدوق في نفسه إلا أنه عَمِى فصار يتلقن ما ليس من حديثه .

انسطر: «تاريخ بغداد» (۲۲۸/۹) ، «تهذيب الكيال» (۱/ ٥٦٠) ، «تهذيب التهذيب» (۱/ ٣٤٠) ، «التقريب» (۱/ ٣٤٠) .

⁽٣) هو أبو معاوية محمد بن خازم الضرير الكوفي تقدمت ترجمته ص (١٠٦٠).

⁽٤) رواه اللالكائي في اشرح أصول الاعتقادة وفي إسناده أبو سليهان الهمداني لا يعسرف (٨/ ١٤٥٦ برقم ٢٨٠٧) .

وأورده على المتنقي في الانتخاب عن على _ رضي الله عنه _ ونسب إلى اللالكائي في كتاب السنة (١١/ ٣٢٥ برقم ٣١٦٢٧).

وقال سويد : حدثنا مروان بن معاوية (۱) عن حماد بن كيسان (۲) عن أبيه، وكانت أختُه سرية لعلي - رضي الله عنه - قال: سمعت عليا يقول: / فيكُون في آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ لَهُمْ نَبَرٌ يُسَمَّونَ الرَّافِضَةُ، يَرْفُضُونَ ١/٢٢٦ الإِسْلاَمَ، فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ (٣)، فهذا الموقوف على على - رضي الله عنه - شاهدٌ في المعنى لذلك المرفوع .

ورُوي هذا المعنى مرفوعاً من حديثِ أم سلمة()، ، وفي إسناده سوارُ ابن مصعب(ه) وهـوَ متروك .

⁽١) أبو عـبدالله مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري الكوفي (٠٠٠ ـ ١٩٣ هـ) .

إسام حافظ . محدث رحّال . روى عن يزيد بن كيسان ، وهيد الطويل وعاصم الأحول . وغيرهم . وروى عنه سويد بن سعيـد والحميدي ويحيى بن معين وابن راهويه وغيرهم ، قال ابن حجر : ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسهاء الشيوخ .

انظر : «تهلیب الکیال» (۳/ ۱۳۱۷) ، «تهذیب التهلیب» (۱۰/ ۹۱ - ۹۸) ، «التقریب» (۲/ ۹۲) . (۲ - ۹۸)

 ⁽۲) لم أجمد من روى عن «سروان» اسمه حماد بن كيسان، والذي وجدت هو «يزيد بن كيسان» ترجمته في «التهذيب» (۱/ / ۳۵۲) ، و «التقريب» (۲/ ۲۷۰) .

⁽٣) رواه اللالكائي في اشرح أصول الاعتقاد؛ (١٤٥٦/٨ برقم ٢٨٠٦) .

وأورده على المشقي في فكنز العيال؛ ونسبه إلى اللالكمائي في كتاب السنة (١١/ ٣٢٤ ، ٣٢٠ . برقم ١٦٨ ٣١) .

⁽٤) روى اللالكائي هذا الحديث المرفوع بسنده عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : «كان رصول الله ﷺ وأسه فقال : « وسول الله ﷺ وأسه فقال : «أبشر يا علي أنت وشيعتك في الجنة . . . الحديث . وفي إسناده «سوار بن مصعب» وقد أشار شيخ الإسلام إلى ضعفه .

⁽٥) هو أبو عبدالله سوار بن مصعب المؤذن الأعمى الهمداني الكوفي (٠٠٠ ـ ١٧٥ هـ).

ووى عن أي إسحاق السبيعي وعطية العوقي وكليب بن واتل وغيرهم . وروى عنه سويد ابن سعيد ، وعمد بن عبدالوهاب الحارثي وإبراهيم بن زياد الخياط وغيرهم . ضعيف عند الجميع .

انسظر: «الجسرح والتعديس)» (٤/ ٢٧١، ٢٧٢) ، «تباريسخ بغيداد» (٢٠٨/٩ ، ٢٠٩٪ ، و٢٠٪ ، وميزان الاعتدال» (٢٠٨/٩) .

وروى ابنُ بطة ‹‹› بإسناده عن أنس قال : قال رسولُ الله على : ﴿ إِنَّ السَّهُ الْحَتَارَنِي وَاخْتَارَ لِي أَصْحَابِي، فَجَعَلَهُمْ أَنْصَادِي، وَجَعَلَهُمْ أَنْصَادِي، وَجَعَلَهُمْ أَنْصَادِي، وَإِنَّهُمْ، أَلا فَلاَ أَصْسَهَادِيْ، وَإِنَّهُ سَيَسَجِيء فِي آخِدِ الزَّمَانِ قَدُومٌ يَنْتَقِصُونَهُمْ، أَلا فَلاَ تُواكِلُوهُمْ، أَلا فَلاَ تُصَلَّوْا مَعَهُمْ، وَلا تُصَلَّوْا مَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ حَلَّتِ اللَّعْنَةِ اللهِ فِي هذا الحديثِ نظرٌ.

ورُوي ما هـو أغـربُ مـن هـذا وأضـعـف ، رواه ابن البناء عن أبي هــريــرة قـال : قــال رسـول الله ﷺ: ﴿لَا تَسُـبُوا أَصْحَابِيْ فَإِنَّ كَفَّارَتَهُمُ الْقَتْلُ ٢٠٥٠ .

وأيضاً ، فإن هذا مأثورٌ عن أصحابِ النبي ﷺ ، فروى أبو الأحوص(١)

⁽١) تقدمت ترجمته في ص (١٢٥).

⁽٢) هذا الحديث من رواية أنس ـ رضى الله عنه ـ بألفاظ مختلفة .

رواه الخـلال في اكتاب السنة، وقال المحقق: «هذا الحديث لا يصبح، (٤٨٣ برقم ٧٦٩) . وذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد (٢٧١) .

وروى أبو بكر الحطيب في والكفاية في علم الرواية، (٩٦).

وذكره ابن الجموزي في «العلل المتناهية» ، وقال : «قال ابن حبان : خبر باطل لا أصل له» (١٦٢/١) .

وذكره علي المتقي في فكنز العيال؛ ونسبه لابن النجار (١١/ ٥٤٠ برقم ٣٢٥٢٩) .

وضعَّفه الشيخ الألباني . انظر : «ضعيف الجامع الصغير وزيادته؛ (٢/ ٦٨ برقم ١٥٣٧) .

وقد أشار شيخ الإسلام إلى ضَعْف هذا الحديث بقوله : ووفي هذا الحديث نظر» . (٣) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ .

⁽٤) هو أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي الكوفي (٠٠٠ ـ ١٩٩ هـ).

روى عن إبراهيم بن مهاجر البجلي وأبي إستحاق السبيعي وعاصم بن سليهان وغيرهم . ودوى عن إبراهيم بن آدم ووكيع وأبو نعيم وغيرهم . قال ابن حجر : ثقة متقن . انظر : «تهليب الكهال» (١/٢٥٦ - ٥٦٣) ، «تهليب التهليب» (٤/ ٢٨٢ ، ٢٨٣) ، «التقريب» (١/٢٤٣) .

عن مغيرة(١) عن شِبَاك(٢) عن إبراهيم(٢) قبال: ﴿ بَلَغَ عَلِيٌّ بَنَ أَبِيْ طَالِبِ أَنَّ عَبْدَاللَّهِ بِنَ السَّوْدَاءِ(١) يَتَتَقِصُ أَبًا بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَهَمَّ بِقَتْلِهِ فَقَيلَ لَهُ: تَقَتْلُ وَجُدَاللَّهِ بِنَ السَّوْدَاءِ(١) يَتَتَقِصُ أَبًا بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَهَمَّ بِقَتْلِهِ فَقِيلَ لَهُ: تَقَتْلُ وَجُلّا يدعو إلى حبكم أَهْلَ البيتِ؟ فقالَ: لاَ يُسَاكِنُنِيْ فِيْ دَارٍ أَبْداً ١٥٥٥ .

وفي رواية عن شِبَاكِ قبال : «بَلَغَ عَليّاً أَنَّ ابْنَ السَّوْدَاء انْتَقَصَ أَبَا بَكُرٍ وَعُمَرَ ، قبال : فَهَمَّ بِقتله ، فَكُلَّم بِكُرٍ وَعُمَرَ ، قبال : فَهَمَّ بِقتله ، فكُلَّم فيه ، في الله الله الله الله الله الله أنا فيه ، فنفاه إلى المدائن(١)٥(١) ، وهذا

⁽١) تقلمت ترجته في ص (١٢٦).

⁽٢) شِبَاك : بكسر أوله ثم موحدة خفيفة ثم كاف الضبي الكوفي الأعمى .

روى عن إيراهيم النخعي وعامر الشعبي وأبي الضحى وغيرهم . وروى عنه مغيرة بن مقسم ، وفضيل بن غزوان ، وعبدالله بن شبرمة وغيرهم . قال ابن حجر : ثقة له ذِكر في مسلم ، وكان يدلس .

انظر : فتهذيب الكيال؛ (٢١/ ٣٤٩) ، فتهذيب التهذيب؛ (٣٠٣ ، ٣٠٣) ، فالتقريب؛ (١/ ٣٤٥) .

⁽٣) هو إبراهيم النخعي تقدمت ترجمته في ص (٥٩٨).

⁽٤) هو عبدالله بن سبأ ، يقال له: عبدالله بن السوداء أيضاً ، لأن أمّه كانت أمّة سوداء . ضال مضل ، رأس الطائفة السبئية ، ومصدر الروافض والشيعة . أصله من اليمن . كان يهودياً وتظاهر بالإسلام . رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوقة ودخل دمشق ثم انصرف إلى مصر ليلفت الناس إلى آرائه المسمومة كان يقول بالوهية على ـ رضي الله عنه ـ وبالرجعة والتناسخ، وزعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند على .

انظر : قتم ذيب تاريخ دمشق، (٧/ ٤٣١ ـ ٤٣٤) ، قميزان الاعتدال، (٢٦/٢) ، فلسان الميزان، (٣/ ٢٨٩ ، ٢٩٠) .

⁽٥) رواه اللالكائي في فشرح أصول الاعتقادة (٧/ ١٢٦٤ برقم ٢٣٨٠) .

⁽٦) اسم موضع ، كان مسكن الملوك الأكساسرة الساسانيين وغيرهم . واسمها القديم «الطيسفون» وإنها سمتها العرب المدائن لأنها سبع مدن متقاربة ، وكان فتح المدائن على يد سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - في سنة ست عشرة من الهجرة في أيام عسر بن الخطاب - رضي الله عنه - والنسبة إليها مديني .

انظر التفاصيل: المعجم البلدان، (٧/ ٤١٤ ـ ٤١٤) -

⁽٧) رواه اللالكائي في فشرح أصبول الاعتقادة (٧/ ١٢٦٤ برقم ٢٣٧٩) .

عفوظ عن أبي الأحوص ، وقد رواه النجادُ(۱) وابن بطة واللالكائي وغيرهم ، ومراسيلُ إبراهيمَ جيادٌ ، ولا يُظْهِر عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ أنه يريد قتل رجلٍ إلا وقتلهُ حلالٌ عندهُ ، ويشبهُ ـ واللَّهُ أعلمُ ـ أن يكونَ إنها تَسركهُ خوف الفتنةِ بقتلهِ ، كها كان النبي على يمسكُ عن قتلِ بعضِ المنافقين، فإنَّ الناس تشتت قلوبُهم عقبَ فتنةِ عثمانَ ـ رضي الله عنه ـ ، وصار في عسكره من أهل الفتنةِ أقوامٌ لهم عشائرُ لو أراد الانتصار منهم لغضبت لهم عشائرهم ، وبسبب هذا وشَبهِهِ كانت فتنةُ الجمل(۱) .

وعن سلمة بن كهيل (٣) عن سعيد بن عبدالرحمن بن أَبدَى (٤) قال : قلتُ لأبي : يا أبت لو كنتُ سمعتَ رجلاً يسبُّ عمر بن الخطاب ما كنتَ تصنع به ؟ قبال : كنتُ أضربُ عنقهُ . هكذا رواه الأعمش عنه .

ورواه الشوريُّ(ه) عنه ولفظهُ : / قلت لأبي يا أبتِ لو أُتِيتَ برجلِ ٢٢٦/ب يشهد على عمر بن الخطاب بالكفرِ أكنتَ تضربُ عنقَهُ؟ قال: نعم. رواهما الإمام أحمدُ وغيره(١).

⁽١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن سليم النجاد (٠٠٠ ـ ٣٩١ هـ).

روى عن أي العباس بن عقدة وعمد بن جعفر المطيري وعلى بن عمد المصري وغيرهم . وروى عنه أبو القاسم الأزهري وعمد بن أحمد العشيقي ، وقال العشيقي : ثقة مأمون صاحب كثبه .

انظر : اتاريخ بغدادا (٢/٤/٢) .

 ⁽٢) وهي المعركة التي حصلت بين علي بن أبي طالب _ رضي الله عنه .. ومن معه من جهة وبين
 أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير _ رضي الله عنهم _ من جمهة أخرى ، وذلك في البصرة
 سنة ٣٦هـ .

انظر : «تاريخ الطبري، (٤/ ٥٠٨ ـ ٥٠٨) ، «البداية والنهاية، (٧/ ٢٢٩ ـ ٢٢٤) .

 ⁽٣) تقدمت ترجمته في ص (٦٦٣).

⁽٤) هو سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى الخزاعي الكوفي.
من علياء الكوفة وأعيانها . روى عن أبيه عبدالرحمن وابن عباس وواثلة وغيرهم ، وروى
عنه سلمة بن كهيل والحكم وقتادة وزبير اليامي وغيرهم . وقال ابن حجر : ثقة .
انظر ترجته في : «التاريخ الكبير» (٤٩٤/٤) ، «تهليب التهليب» (٤/٤٥) ، «التقريب»

⁽٥) هو سفيان الثوري تقدمت ترجمته في ص (٣١).

⁽٦) رواه الحلال في دكتاب السنة، (٢٠٥ برقم ٣٠٤).

ورواه ابن عينة (۱) عن خلف بن حوشب (۲) عن سعيد بن عبدالرحمن ابسن أبزى ، قال : «قُلْتُ لأبِيْ : لَوْ أُتِيتَ بِرَجُلِ يَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ مَا كُنْتَ صَانِعاً ؟ قِالَ : أَصْرِبُ عُنَقَهُ ، قلتُ : فعصر ؟ قال : أَصْرِبُ عُنَقَهُ الله عنه مَا كُنْتَ صَانِعاً ؟ قِالَ : أَصْرِبُ عُنَقَهُ مَا قَلْتُ : فعصر ؟ قال : أَصْرِبُ عُنَقَهُ الله عنه أَدركه وصَلَّى خَلفهُ ، وأقره عمر وضي الله عنه عامِلاً على مكّة ، وقال : هو ممن رفعه الله بالقرآن ، بعد أن قبيل له : إنه عالم بِالفَرَائِضِ قَارِى وَ لِكِتَابِ رفعه الله بالقرآن ، بعد أن قبيل له : إنه عالم بِالفَرَائِضِ قَارِى وَ لِكِتَابِ اللّه عنه على خراسان (۱) » .

روى عن سعيد بن عبدالرحن بن أبزى وطلحة بن مُصرف وعطاء ابن أبي رياح وغيرهم . وقال وروى عنه سفيان بن عيينة ومروان بن معاوية الفزاري رمنصور بن دينار وغيرهم . وقال ابن حجر : ثقة .

ابن صبر . تعد الكهال، (١/ ٣٧٤) ، «تهذيب التهذيب، (٣/ ١٤٩ ، ١٥٠) ، «التقريب، الغلر : «تهذيب الكهال، (١/ ٣٧٤) ، «التقريب، (١/ ٢٢٥) .

(٣) رواء اللالكائي في دشرح أصول الاعستقادة (٧/ ١٢٦٤ برقم ١٣٧٨) ، ودواه محمد بن

عبدالواحد المقدسي في «آلنهي عن سب الأصحاب» (ق ١٢/ب) . (٤) هو عبدالرحمن بن أبزى الخزاعي الكوفي .

 ه عو عبدالرسم بن ابرى احرامي الحاوي صاحب رسول الله ﷺ كان فقيهاً عالماً . روى أيضاً عن أبي بكر وعمر وأبي بن كعب وروى عنه ابناه سعيد وعبدالله ، والشعبي وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم .

انظر: «طبقات ابن سعد» (٥/٢٦٤) ، «الاستيعاب» (٢/ ٨٢٢) ، «أسد الغابة» (٢/ ٢٧٨) ، «أسد الغابة» (٢/ ٢٧٨) ، «الإصابة» (٤/ ٢٨٢ ، ٣٨٢) .

(٥) روى مسلم في الصحيحه عن عامر بن واثلة: الذن نافع بن عبدالحارث لقي عمر بعسفان، وكان عمر يستعمله على مكة ، فقال : من استعملت على أهل الوادي ؟ فقال : ابن أبزى . قال : ومن ابن أبزى ؟ قال : مولى من موالينا . قال : فاستخلفت عليهم مولى ؟ قال : إنه قارىء لكتاب الله ـ عز وجل ـ وإنه عالم بالفرائض . قال عمر : أما إن نبيكم قال : اإن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين، (١/ ٥٥٩ برقم ٨١٧) كتاب صلاة المسافرين وقصرها

والحديث راوه أيضا ابن ماجة في «سننه» في المقدمة (١/ ٧٨ ، ٧٩ برقم ٢١٨) . والإمام أحمد في «مسنده»، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح (٢٥٨/١ برقم ٢٣٢). (٦) ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٢٧٨).

(٧) خراسان بلاد واسعة، وحدودها بما يلي العراق قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها ما يلي
 الهند غزنة وسبح سشان وكرمان . ومن أشهر مدن خراسان : نيسابور وهراة ومرو وبلخ
 وطالقان ، وفتحت أكثرها عنوة وبعضها صلحاً .
 انظر التفاصيل : «معجم البلدان» (٥٠٦/٣) .

 ⁽١) هو سفيان بن عيينة ، تقدمت ترجمته في ص (٦٣).
 (٢) هو أبو يزيد خلف بن حوشب الكوفي .

وروى قيسُ بن الربيع(١) عن وائل(١) عن البهي(٣) قال : وقع بين عبيدُ الله بن عمر (١) وبين المقداد (٥) كلامٌ ، فشتم عبيدُ الله المقداد ، فقال عمر : وعلي بالحداد أقطع لسانه لا يجترى وأحد بعده بشتم أحد من أصحاب النبي المسانه وفي رواية : وفهم عُمر بقطع لِسانه ، فكلمه فيه أصحاب عمد عمد على فقال : وفروني أقطع لسان ابني حتى لا يجترى وأحد بعده

(١) هو أبو محمد قيس بن الربيع الأسدي الكوفي .

روى عن سليمان الأعسمش وعسدالرحمن بن أبي ليلى ونسير بن ذعلوق وغيرهم . وروى عنه شعبة وسفيان الثوري وأبو معاوية وغيرهم . قال ابن حجر : صدوق تغير لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديث فحدث به .

انظر: ديديب الكيال، (٢/ ١١٣٣)، ديمليب التهدليب، (٨/ ٣٩١)، والتقريب، (١٢٨/)). (١٢٨/١)

(٢) لم أعرف من هو .

(٣) ذكر ابن سعد أن البهي اسمه: «عبدالله بن يسار» مولى الزبير بن العوام ، ويُكنّى أبا محمد،
 وقد كان نزل الكوفة . وروى عنه الكوفيون .

انظر : ﴿طبقات ابن سمد؛ (٥/ ٣٠٧) .

(٤) هو عبيداله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي .

ولد في عهد النبي ﷺ وغزا في عهد أيه . كان من شجعان قريش وفرسانهم . ولما قتل عسر بيد أبي لؤلؤة الفارسي قتل عبيدالله الهرمزان وجماعة من الفرس اللين كانوا بالملينة ، فعما عنه عثبان ، ولما ولي علي بن أبي طالب الحلافة هرب إلى معاوية وكان معه حتى قتل ف صفين .

انظر: قطبقات ابن سعده (٥/٥٥ ـ ٢٠)، قالاستيماب، (٣/١٠١٠ ـ ١٠١٢)، والاستيماب، (٣/١٠١٠ ـ ١٠١٢)، قالاصانة، (٥/ ٥٠ ـ ٥٠).

- (٥) المقداد بن الأسود تقدمت ترجمته في ص (٢٨٠) .
- (٦) رواه اللالكائي في كـتاب اشرح أصول اعتقاد أهل السنة، (١٢٦٣/٧ برقم ٢٣٧٧).

وفي «متخب كنز العال» عن ابن عساكر عن البهي قال : «كان بين عبيدالله بن عمر وبين المقاد درضي الله عنهم د شيء قنال منه عبيدالله ، فشكاه المقاد إلى أبيه ، فنار عمر ليقطعن لسانه فلما خاف ذلك من أبيه ، تحمل على أبيه بالرجال ، فقال : دعوني فأقطع لسانه ، فتكون سنة يُعمل بها من بعدي . لا يوجد رجل شتم رجلاً من أصحاب رسول الله على إلا تُطع لسانه .

انظر: امتنخب كنز العيال؛ (٤٧٤/٤).

يسبُّ أحداً من أصحابِ محمدِ على الله الله أن رواه حنبلُ وابن بطةَ واللالكائي وهم وغيرهم ، ولعلَّ عمر إنها كفَّ عنه لما شفعَ فيهِ أصحابُ الحقِّ، وهم أصحابُ النبي على ولعلَّ المقداد كانَ فيهم.

وعن عـمر بن الخطاب أنه أي بأعرابي يهجو الأنصار ، فقال : الولاً أَنَّ لَهُ صُحْبَةً لَكَفَيْتَكُمُوهُ ٢٠٠٥ رواه أبو ذر الهرويُّ ٢٠٠٠.

ويؤيدُ ذلك ما روى الحـكم بن جَعْلِ(؛)قال : ﴿سَمِعْتُ عَلَيْـاً يَقُولُ

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ، وقال : «اللفظ لحديث حسبل» (٧/ ١٢٦٣ برقم ٢٣٧٧) .

وأورده القياضي عياض في دالشفاء (٢/ ٣١٠) .

ونسب الملا على قاري والسيوطي إلى الخطيب في تاريخه وابن عساكر

انظر : «شرح الشفاء للقاري (٥٥٨/٢) .

أيضاً: «مناهل الصفا في تخريج آحاديث الشفاء للسيوطي (٨٦) ، وذكره في «منتخب كنز العيال» ونسبه إلى أحمد واللالكائي في «السنة» ، وأبي القاسم بن بشران في «أساليه» وابن عساكر عن البهي (٤/ ٤٢٤) .

وابن حجر الهيمي في «الصواعق المحرقة» (٢٥٨ ، ٢٥٩) .

(٢) أورده القاضي عياض في الشفا ونسيه إلى أبي ذر الهروي (٢/ ٣١٠) .

وقال الملاعلي قاري والسيوطي : (ورواه محمد بن قدامة المروزي في كتاب الخوارج عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ بسند رجاله ثقات، .

انظر: دشرح الشفاء للقاري (٢/ ٥٥٨) ، دمناهل الصفاء للسيوطي (٨٦) -

(٣) تقدمت ترجته في ص (١٨٩).

(٤) الحكم بن جَحْل - بفتح الجيم وسكون المهملة - الأزدي البصري .

روى عن أم الكرام عن جلها عن على - رضي الله عنه - وحجر العلوي وعطاء بن أبي رباح وغيرهم . وروى عنه الحجاج بن دينار وسعيد بن أبي عروبة والترسلي حليشا وإحداً. وقال ابن حجر : ثقة .

انظر: «تهذيب الكيال» (١/ ٣١٠) ، «تهذيب الشهذيب» (٢/ ٤٢٤) ، «التقريب» (١٩٠/). (١٩٠/)

لاَ يُنفَظِّ لَنِيْ أَحَدٌ عَلَى أَيِي بَكْرٍ وَعُمَرَ _ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا _ إِلاَّ جَلَدْتُهُ جَلْدَ الْمُفْتَرِي ١٠٥٠.

وعن علقمة بن قيس (٢) قال: ﴿ وَعَطَبْنَا عَلِيّ _ رَضَي اللّهُ عنهُ _ فقالَ: إنهُ بلغني أنَّ قوماً يُفضلوني على أبي بكر وعمر _ رضي الله عنهما _ ولو كنتُ تقدمتُ في هذا لعاقبتُ فيه ، ولكني أكرهُ العقوبةَ قبلَ التقدم ، ومن قال شيئاً مِن ذلِكَ فَهُو مُفْتَر ، عليهِ ما على المفتري ، خيرُ النامِ كانَ بعدَ رَسُولِ اللّهِ عِنْ أَبُو بَكْر ، ثُمَّ عُمر ١٥٥ ، رواهما عبدُاللّهِ بن أحمدَ ،

⁽١) رواه الإسام أحمد في دفضائل الصحابة، بتهام اللفظ ، وقال المحقق : إسناده ضعيف . انظر التفاصيل (١/ ٨٣ برقم ٤٩) .

رعبدالله بن الإمام أحمد في كتاب السنة (٢/ ٥٦٢ برقم ١٣١٢) وإسناده ضعيف أيضاً فيه : هدية بن عبدالوهاب : صدوق ريها وهم . «التقريب» (٢/ ٣١٥) .

محمد بن طلحة: لا يُعرف ، أبو عبيلة بن الحكم: أيضاً لا يُعرف ، انظر: «الميزان» (٢٧٥/٢) ، ولسان الميزان» (٢٩٥/١) .

⁽٢) هو أبو شبل علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك النخعي الكوفي (١٠٠ ـ ٦٢ هـ) . فقيمه الكوفة وصالها . من أجل أصحاب ابن مسمود . روى عن عمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم . وروى عنه الشعبي وإبراهيم النخمي ومحمد بن سيرين وغيرهم . توفي بالكوفة ، قال ابن حجر: ثقة ثبت ، فقيه عابد .

انظر : قطبقات ابن سعده (٦/ ٨٦ ـ ٩٢) ، قالتاريخ الكبيره (٧/ ٤١) ، قاريخ بغداده (١٢/ ٢٩٦ ـ ٣٠٠) ، قالتقريب (٢/ ٣١) .

⁽٣) رواه الإمام أحمد في ففضائل الصحابة (٢/ ٣٣٦ برقم ٤٨٤) ، وإسناده ضعيف فيه : أبو معشر : وهو نجيح السندي المدني ضعيف أسن واختلط . فالتقريب (٢٩٨/٢) . وعبدالله بن الإمام أحمد في فكتاب السنة (٥٨٨/٢ برقم ١٣٩٤) وإسناده ضعيف أيضاً بسبب أبي معشر المذكور .

وابن أبي عناصم في «كتباب السنة» ، باب ذكر الرافيضة ـ أفلم الله ـ وقد حسنه الشيخ الألباني وقبال : «ولأصل الحديث طرق كثيرة جداً عن علي ـ رضي الله عنه ـ» .

انظر التفاصيل : (٢/ ٢٨٠ برقم ٩٩٤) .

واللالكائي في اشرح أصول الاعتقاد، (١٣٩٧/٨ برقم ٢٦٧٨) .

وروى ذلك ابنُ بطَّة وَاللالكَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ سُوَيْدُ بُنِ غَفْلَةَ(١) عَـنْ عَلِي فُولَةَ (١) عَـنْ عَلِي فُولَةَ خَطَبَهَا(١) .

وروى الإمامُ أحدُ بإسنادِ صحيحِ عن ابن أبي ليلى (٣) قال : فَتَدَارَوْا فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَطَارِد: عُمرُ أَفْضلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ، فقال الجارودُ (١) : بل أبو بكرٍ أفضلُ منهُ ، قال : فبلغ ذلك عمرَ ،

(٢) روى أبو إسحاق الفنزاري واللالكائي سبب هذه الخطبة هو أن سويد بن غفلة دخل على على بن أبي طالب في إسارته فقال: فيا أمير المؤمنين مررت بنفر من أصحابك يذكرون أبا بكر وصمر بغير الذي هما له أهل، ولولا أنهم يرون أنك تضمر لهيا على مثل ما أعلنوا ما اجترؤوا على ذلك. قال على : فأعوذ بالله أن أضمر لهيا إلا الذي نختار عليه المفي ، لعن الله من أضمر لهيا إلا الحسن الجميل، ثم قام وهو دامع العينين ، وجلس على المنبر، وخطب خطبة طويلة.

وذكر الحافظ ابن حجر أن النفر الذين ذكروا أبا بكر وعمر ـ وضي الله عنهما ـ هم عبدالله ابن سبأ ـ الضال المضل ـ وجماعته .

انظر التفاصيل: فسير الفزاري، (ص ٣٢٧ برقسم ٦٤٧) ، فشرح أصول الاعتقاد، (٧/ ١٢٩٥ ، ١٧٩٦ برقم ٤٤٥٦) ، فلسان الميزان، (٣/ ٢٩٠) .

(٣) هو أبو عيسى عبدالرَّحن بن أبي ليل الأنصاري الكوفي (٠٠٠ ــ ٨٣ هــ) .

فقيه مشهور ، من أبناء الأنصار ، ومن أجلة التابعين . ووى عن عمر وعلى وابن مسعود وغيمهم من الصحابة _ رضي الله عنهم _ . وروى عنه عسرو بن مرة ، والحكم بن عتيبة والأعمش رغيرهم . قتل بوقعة الجهاجم التي كانت بين عبدالرحن بن الأشعث وحجاج ابن يوسف الثقفي . قال ابن حجر : ثقة .

انظر : قطبقات ابن سبعد، (٦/ ١٠٩ ـ ١١٣) ، قاريخ بغداد، (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٢) ، قَهَدُبِ التَهَلَيبِ، (٦/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢) ، قالتقريبِ (١/ ٤٩٦) .

(٤) هو أبو المنذر الجارود بن المعلى (٠٠٠ ـ ٢١ هـ) .

كان سيد عبدالقيس. قيل: اسمه بشر بن حنش العبدي، وإنها لُقب جاروداً لأنه أخار على بكر بن وائل فاستأصلهم وجَرَّدهم، وقال المفضل العبدي:

فَدُسْنَاهُمُهُمْ بِالْمَخَيْلِ مِنْ كُسلَّ جَانِبِ كَمَا جَسرَّدَ الجَارُودُ بَكُرَ بُنَ وَالِيلِ وفد سنة عشر على النبي ﷺ في عبدالقيس فأسلم وكنان نصرانياً ، فضرح به النبي ﷺ

وأكسرمه . واستشهد في معركة نهاوند مع النعيان بن مقرن - رضي الله عنهم - . انظر : وأسد النغابة (١/ ٣١١ ، ٣١٢) ، وتجريد أسهاء الصحابة ( ١/ ٧٤) ، والإصابة ؟

. (884_881/1)

⁽١) تقدمت ترجته في ص (٤٩١)،

قال: فجعلَ يضربُهُ ضرباً بِالدُّرَةِ حَتَّى شَغَرَ (۱) برجليهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ إلى الجارود فقال: إليك عنَّى، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَبُو بَكْرٍ كَانَ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ / ﷺ في كذا وكذا ، ثمَّ قالَ عُمَرُ: مَنْ قَالَ غَيْرَ هذَا ١/٢٢٧ أَقَمْنَا عليْهِ مَا نُقِيْمُ عَلَى المفترِي (۱).

فإذا كان الخليفتان الراشدانِ عُمَرُ وعليٍّ - رضي الله عنها - يجلدان حدّ المفتري لمنْ يفضّلُ علياً على أبي بكر وعمر ، أو من يفضّلُ عمرَ على أبي بكرٍ - مع أن مجرَّدَ التفضيلِ ليس فيهِ سبُّ ولا عيبٌ - عُلِمَ أنَّ عُقُوبَةَ السَّبُ عِنْدَهُمَا فَوْقَ هٰذَا بِكَثِيْدٍ .

⁽١) من شخر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول. وقيل: الشغر البعد، وقيل: الاتساع. انظر: «النهاية» (٢/ ٤٨٢ مادة شغر).

 ⁽۲) رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة بتهام اللفظ وإسناده صحيح (۱/ ۳۰۰ برقم ۲۹۱).
 وعبدالله بن الإمام أحمد في كتاب السنة وإسناده صحيح (۷/ ۷۷۹ برقم ۱۳٦٥).
 واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» مختصراً (۷/ ۱۲۹۱ برقم ۲٤٤۸).

#### فصييل(١)

## فِيْ تَفَاصِيْلِ الْقَوْلِ فِيْهِمْ

أمَّا من اقترن بسبهِ دعوى أنَّ عليّاً إلْهُن، ، أو أنَّــهُ كـان هوَ النبيّ وإنّـا غلطَ جبريـلُ في الرسالةِن، ، فهذا لا شكَّ في كفرِهِ ، بل لا شكَّ في كفرِ من توقفَ في تكفيره .

وكــذلك من زعم منهم أن القُرْآنَ نُقِصَ منهُ آياتٌ وكُتـمت(١) ، أو

(١) في (أ) زيادة «الثاني» والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) وهو قــول السبئية ـ أصحاب عبدالله بن سبأ ـ من الروافض الغلاة ، ورُوي عن الشعبي أن

عليـاً ـ رضي الله عنه ـ حـرّق منهم قــوماً لما قالوا له : أنت هو . فقال : من أنا ؟ فقالوا :

أنت ربنا فأمر بنار فأجَّجت فألقوا فيها . وفيهم قال على _ رضي الله عنه _ :

لما رأيت الأمير أمراً منكيراً أَجَّجْتُ ناري ودعيوت قينراً انظر: امنهاج السنة (١/ ٣٠).

(٣) وهذا قول الغرابية من الروافض الذين يقولون: إن جبريل أخطأ بالوحي ، وإنها كان النبي هو على بن أبي طالب ، وسحوا بهذا الاسم لقولهم : كان النبي الله أشبه بعلى من الغراب بالغراب . وقد رد القاضي أبو يعلى عليهم فقال : فريجب أن نعلم أن علياً لم يكن نبياً قط، خلافاً لهم في قولهم كان نبياً، إن جبريل غلط في نزول الوحي عليه . والدلالة عليه أن نبينا محمداً كل كان نبياً حقاً ، وعلم من دينه ضرورة أنه لم يبعث معه نبي ، ولا بعد موته، وأن علياً من أصحابه وليس بنبي ، ولان جبريل لو غلط مرة بعد مرة ، لوجب أن لا يقره الله تعالى على ذلك لو جوزنا الغلط عن جبريل قبيا يؤدي عن الله تعالى لوجب تجويز الغلط على الأبياء ، وقد أجمع المسلمون على خلافها .

انظر : المعتمد في أصول الدين، (ص ٢٥٦) أيضاً : الشفاء (٣٠٢/٣) .

(٤) وهذه إحدى فنصائح الروافض إذ أنهم يزعمون : أن القرآن قد غُيرً ويُدُلُ وخولف بين نظمه وترتيبه ، وأحيل عما نزل إليه ، وقرىء على وجوه غير ثابتة عن الرسول وأنه قد نقص منه وزيد فيه . زعـــم أن لــ تأويلات باطنة (١) تسقط الأعمال المشروعة ، ونحو ذلــك ، وهـــوُلام يسمون الْقَرَامِطَــةُ (١) والبـاطنيــةُ (١) ، ومنهم

وقد رد القاضي أبو يعلى عليهم وقال: «والقرآن ما غُيرٌ ولا بُدُّلُ ولا نُقِصَ منه ، ولا زِيدٌ فيه . والدلالة عليه: أن القرآن جع بمحضر من الصحابة - رضي الله عنهم - وأجمعوا عليه ولم ينكر منكر ، ولا رد أحد من الصحابة ذلك ، ولا طمن فيه .

ولو كان مغيراً مبدلاً لوجب أن ينقل عن أحد من الصحابة أنه طعن فيه ، لأن مشل هذا لا يجوز أن ينكتم في مستقر العادة . ولو جوزنا ذلك لوجب أن يجوز أن الله .. عز وجل ـ قد أوجب أكثر من شهر رمضان ، ولما بطل ذلك وجب القطع على أن القرآن ما غُير وما بُدل .

ولأنه لمو كان مغيراً مبدلاً لوجب على على - رضي الله عنه - أن يبينه ويصلحه ، ويبين للناس بياناً عاماً ما كان مغيراً ، فلها لم يفعل ذلك بل كان يقرؤه ويستعمله دل على أنه غير مبدل ولا مغيره .

انظر : «المتمد في أصول الدين» (ص ٢٥٨) .

(١) وهذا من عقيدة الباطنية كها سيأتي في التعريف بهم .

(٢) القرمطة في اللغة : دقمة الكتابة ، وتداني الحروف والسطور . ومقاربة الخطو . يقال : قرمط الكاتب : إذا قارب بين كتابته . وقرمط البعير إذا قارب خطاه . «تهذيب اللغة» (٩/ ٤٠٨ ، ٤٠٩ مادة قرمط) .

وفي الاصطلاح: القرامطة فرقة من الباطنية . وهم الذين ينتسبون إلى حمدان بن الأشعث ، ولقب بقرمط لقرمطة في خطه أو خطوه ، وإليه تنسب القرامطة .

وذكر ابن الجوزي أنهم قوم من الباطنية اتبعوا طريق الملحدين وجحدوا الشرائع . وادعوا أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري بجرى اللب من القشر ، وأنها توهم الأغبياء صورا، وتفهم الفطناء رموزاً وإشارات إلى حقائق خفية .

وقال ابن خلكان : وإن القرامطة نسبتهم إلى رجل من سواد الكوفة يقال له قِرْمِط ـ بكسر القاف وسكون الراء وكسر الميم بعدها طاء مهملة ـ ولهم مذهب مذموم . وكانوا قد ظهروا في سنة إحدى وثيانين ومئتين في خلافة المعتضد بالله» .

انظر التفاصيل في : فمقالات الإسلاميين، (٩٨/١) ، فالفَرق بين الفِرق؛ (٣٦٦ ، ٣٦٧). فالمنظم، (١١٠/هـ ١١٩) ، فوفيات الأعيان، (٣٣٥/٤) .

(٣) الباطنية هم الذين جعلوا لكل ظاهر من الكتاب باطناً ، ولكل تنزيل تأويلاً . ذكر الشهرستاني أن الباطنية القديمة كانت تخلط كلامها ببعض كلام الفلاسفة . وأما الباطنية في زمانه فقد جعلهم هم والإسماعيليه الفلاة فرقة واحدة . وذكر أنهم يسمون في العراق بالباطنية والقرامطة والمزدكية ، وفي خراسان التعليمية والملحدة .

التناسخيَّـةُ(١) ، وهــؤلاءِ لا خِلافَ فِـي كُفْـرِهِــم.

وأما من سبهم سبّاً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم ـ مثل وصف بعضهم بالبخل ، أو الجبن ، أو قلة العلم، أو عدم الزهد ، ونحو ذلك ـ فهذا هو الذي يستحقُّ التأديبَ والتعزيرَ ، ولا يُحكمُ بكفره بمجردِ ذلك ، وعلى هذا يحملُ كلام من لم يكفرهم من العلماء .

وأما من لعن وقبح مطلقاً فهذا محلَّ الخلافِ فيهم ، لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد .

وذكر البغدادي بأن ضرر الباطنية أعظم من ضرر البهود والنصارى والمجوس والدهرية ،
 وسائر أصناف الكفرة ، وأن الذين أسسوا دعوة الباطنية جماعة منهم ميمون بن ديصان
 المعروف بالقداح ، وعمد بن الحسين الملقب بذيذان .

انظر : «الفَرق بين الفِرق؛ (٢٦٥ ، ٢٦٦) ، «الملل والنحل؛ (١٩٢ ، ١٩٣) .

⁽١) لم أجد فرقة مستقلة باسم التناسخية . وذكر الشهرستاني أن السبئية هي التي قالت بتناسخ الجنوء الإلمي في الأثمة بعد على ـ رضي الله عنه ـ ، ثم أبو كامل زعيم الفرقة الكاملية قال: الإمامة نور بتناسخ من شخص إلى شخص وذلك النور في شخص يكون نبوة وفي شخص يكون إمامة ، وربها تتناسخ الإمامة فتصير نبوة .

والغلاة على أصنافها متفقون على التناسخ ، وهذا مأخوذ من المجوس المزدكية والهند الرهية ومن الفلاسفة والصابئة .

ومراتب النسخ أربع: النسخ ، والمسخ ، والفسخ ، والرسخ . انظر التفاصيل : الملل والنجل ، ١٧٤ ، ١٧٥ ) .

⁽٢) ني (ج) : الأنها .

⁽٣) ني (ج) : دشك، .

متعين ، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق (١) ، وخيرها وأن هذه الأمة التي هي: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ (١) ، وخيرها هو القرنُ الأولُ ، كان عامتهم كفاراً أو فساقاً ، ومضمونها أن هذه الأمة شرر الأمم ، وأن سابقي هذه الأمّة هُمم شرارها ، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام ، ولهذا تجد عامة من ظهر عنه شيء من هذه الأقوال، فإنه يتبيّنُ أنه زنديق (١) ، وعام ألت الزّنادِقة أنّها يَسْتَتِرُونَ بمذهبهم، وقد ظهرت لله فيهم مَثلات (١)، وتَوَاتَرَ النقلُ بأن وجوههم بمذهبهم، وقد ظهرت لله فيهم مَثلات (١)، وتَوَاتَرَ النقلُ بأنَّ وجوههم

⁽١) وهذه من أخطر النتائج التي تترتب على احتقاد الروافض الفاسد ، إذ يلزم منه نزع الثقة في كل منا نقله الصحابة _ رضي الله عنهم _ من هذا الدين ، ويعني ذلك القضاء على الدين الذي أراده الله _ عز وجل _ أن يكون ديناً أبدياً إلى قيام الساعة ، وذلك لعدم توافر النقل المأمون حسب زعم أصحاب ذلك الاعتقاد الفاسد .

والذي عليه اعتمقاد الأمة الإسلامية أن الله اصطفى لهذه الأمة خبر الرسل ، وأنزل عليه خبر الكتب ، وجعل هذه الأمة خبر الأمم ، وذلك يؤكد أن الله _ عز وجل _ اختار لحمل هذا الدين وصحبة رسوله بي خبر البشر بعد الأبياء والرسل ، فإن هذا الدين يحتاج إلى من يحمله إلى الناس بالحجة والبيان ، والسيف والسنان، وإذا لم يكن الرعيل الأول من الأمة الإسلامية أهلاً لحمل هذا الدين وتبليغه فإن ذلك يعني دفن هذا الدين في مهده ، أو ضياعه واندثاوه .

ولكن الله _ عز وجل _ اختار تلك الفئة الطاهرة ، والنخبة الخيرة الصادقة لتكون بداية لا تطلاق هذا الدين ونشره في أقطار الأرض ، وحفظ كتابه وسنة رسوله واخبر _ سبحانه وتعالى _ عن فضلهم ومدحهم ، وأثنى عليهم في عشرات الآيات ، وهكذا الأحاديث الشريفة التي لا يخلو منها كتاب من كتب السنة تؤكد فضل الصحابة وعبة الله لهم .

انظر التفاصيل في : اشرح أصول اعتقاد أهل السنة، (٧/ ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ تعليقة رقم

⁽٢) من الآية (١١٠) سورة آل عمران .

⁽٣) تقدم معنى الزنديق وكلام العلماء فيه ص (٥٦٥، ٥٦٥).

⁽٤) قبال الأزهري : قالعرب تقبول للعبقوية : مَثُلَة ، ومُثُلَة . فيمن قبال مَثُلَة جعبها على مَثُلَات ، ومُثلات ، ومُثلات بإسكان الثاء . وقول الله تعالى : ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيْتَةِ قَبَلَ الحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ المُثَلَاتِ ﴾ الآية (٦) سورة الرحد .

تُمسخُ خنازيرَ في المحيا والماتِ، وجمعَ العُلماء ما بلغهم في ذلك، وممن صنف فيه الحافظ الصالحُ أبو عبدالله محمدُ بن عبدالواحد المقدسي(١) كتابه في السنَّهي عَنْ سَبِّ الأَصْحَابِ، وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الإِثْمِ وَالْعِقَابِ ٢٥٠.

(١) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد الضياء المقدسي الجماعيلي الدمشقي (٥٦٩ هـ ـ ... ٦٤٣ هـ).

إمام حافظ حجة . لزم الحافظ عبدالغني وتخرج به . رحل في طلب العلم إلى كثير من البلاد . روى عن أبي المعالي بن ضابر ، وعبدالرحمن بن علي الخبرقي وأبي الفرج بن الجوزي وضيرهم . وروى عنه سيف اللين بن المنجد وزكي اللين البرزالي وشرف الدين ابن النابليي وغيرهم . ومن مصنفاته : «النهي عن سب الأصحاب وما جاء فيه من الإثم والعقاب» و «فضائل الأعمال» و «كتاب الأحكام» . توفي بسفح قاسيون .

انظر ترجته في : «الواقي بالوفيات» (٤/ ٦٥ ، ٦٦) ، «فوات الوفيات» لمحمد شاكر الكتبي (٣/ ٤٢٦ ، ٢٣٦) ، «شلوات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٤٠) ، «شلوات اللهب» (٥/ ٢٣٤ ـ ٢٢٦) .

(٢) تقدم وصفه في المقدمة ص (١٨١) وافتتع المؤلف هذا الكتاب بسرد بعض الأحاديث التي تنهى عن سب الصحابة، وأردفها ببعض أقوال أهل البيت في فضل الشيخين ـ رضي الله عنهم عنها ـ وذكر بعض أقوال الأثمة من التابعين وغيرهم فيمن سب الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ثم سرد الحكايات تحت عنوان: قذكر بعض ما بُلي به من كان يشتم الصحابة، وساق عشرين حكاية ، وهي جلّ الكتاب ، ويحسن أن أنقل هنا بعضاً منها :

الأولى: روى بسنده عن مؤذن دعك، قبال: دخرجت أنا وعمي إلى دمكران، وكان معنا رجل يسب أبا بكر وعسر - رضي الله عنها - فنهيناه فلم ينته ، فقلنا : اعتزلنا ، فاعتزلنا ، فاعتزلنا ، فلما دنا خروجنا ندمنا ، فقلت : لو صحبنا حتى نرجع إلى الكوفة ، فلقينا غلامه ، فقلنا له : قل لمولاك يعمد إلينا . قبال : إن مولاي قد حدث به أمر عظيم قد مسخت يداه يدي ختزير . قبال : فأتيناه ، فقلنا : ارجع إلينا . قال : إنه قد حدث بي أمر عظيم ، فأخرج فراعيه ، فإذا هما ذراعي خنزير ، قبال فيصحبنا حتى انتهينا إلى قرية من قرى السواد كثيرة الخنازير ، فلها رآها صباح صبيحة ووثب ، فسسخ خنزيراً وخني علينا ، وجئنا بغلامه وستاعه إلى الكوفة (ق ١٠/١٥).

الثانية: عن مخلد بن حسين قال: سمعت سفيان الثوري يقول: كان على طريقي إلى المسجد كلب يعقر الناس، فأردت يوماً الصلاة، والكلب على الطريق، فتنعيت عنه، فقال: يا عبدالله جُزْ، فإنها سلطني الله على من يشتم أبا بكر وعمر أو كها قال، (ق / ٢٥)

يقول: يستعجلونك بالعذاب الذي لم أعاجلهم به ، وقد علموا ما نزل من عقوبتنا بالأمم
 الخالية ، فلم يعتبروا بهم . انظر: «تهذيب اللغة» (٥/ ٩٩ مادة مثل) .

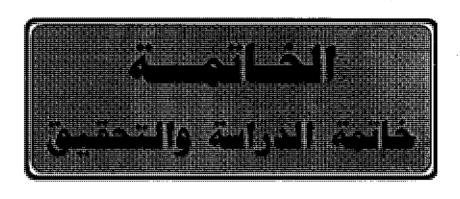
وبالجملة فمن أصناف السابَّةِ من لا ريب في كفره ، ومنهم من لا يحكمُ بكفره ، ومنهم من يترددُ فيه ، وليس هذا موضعُ الاستقصاء في ذلك ، وإنها ذكرنا هذه المسائل لأنها من تمام الكلام في المسألةِ التي قصدنا لها .

فهذا ما تيسر من الكلام في هذا الباب ، ذكرنا ما يسرهُ اللّهُ واقتضاه الوقتُ ، والله سبحانه يجعله لوجهه خالصاً ، وينفع به ، ويستعملنا فيها يرضاهُ من القولِ والعملِ .

والحسدُ لله ربِّ العالمين ، [وَصَلَّى الله عَلَى سَيَّدِنَا مُحَسَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا إِلَى يَوْمِ الدَّيْنِ الاً.

⁽١) من (ب) .







#### الفاتمسة

### خاتمة الدراسة والتحقيق

لقد وصلنا من خلال تحقيقنا ودراستنا لهذا الكتاب القيم «الصارم المسلول على شاتم الرسول على نشائج عديدة ، واقتراحات مفيدة ، تتلخّص فيها يأتى :

الدين ، وسبّ رسولِ ربّ العالمين ، والمجاهرة بذلك على الدين ، وسبّ رسولِ ربّ العالمين ، والمجاهرة بذلك على رؤوس الملأ أجمعين بلا رادع ولا وازع من خُلُق أو دين ، وما ذلك إلا لأسباب منها : الجهل المزري الذي وقع فيه كثير من الناس في معرفة حكم سابّ النبي وحدّه الشرعي ، ومنها : عدم تنفيذ الحدود على الشاتمين والمرتدين حتى ظهر أولئك الزنادقة الذين جاهروا بالاستهزاء والسبّ على مرأى ومسمع من الناس أجمعين .

٢ ـ نظراً لجهل الكثير من المنتسبين إلى الإسلام بهذا الحكم والحد الشرعي؛ فإننا نقترح أن تقوم الجهات المسؤولة بجعل هذا الكتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول على المرحلة الجامعية ، أو يكون ضمن المناهج في إحدى المراحل الدراسية ؛ لكي يدرك الطلاب هذا الأمر إدراكاً صحيحاً وينتشر بين النام معوفة حكم الساب وحده الشرعي .

٣ ـ حيث أن هذا الموضوع مهم جداً، وأهميته لا تخفى على ذي مِسْكةٍ في

عقله في مشارق الأرض ومغاربها ، فيا حبّدًا لو يُتَرجم هذا الكتاب وغيره من كتب شيخ الإسلام القيّمة إلى اللغات الأخرى ليعمّ النفع بها بإذن الله تعالى ، فها أحوج الناس اليوم إلى إدراك حقيقة هذا الأمر الخطير .

لقد أصبح تحقيق النصوص القديمة علياً ذا قواعد وأصول ، وإن كتب سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى في حاجة إلى تجديد إحيائها ، وتحقيق غطوطاتها ، بل وإن المطبوعات منها في حاجة إلى تحقيق أيضاً تحقيقاً علمياً ، ونشرها بطريقة تناسب هذا العصر ، وإننا نتمنى من الله تعالى أن يوفّق الباحثين والدارسين في إعادة طبع وتحقيق جميع الكتب والرسائل التي لم تحقق تحقيقاً علمياً حسب القواعد والأصول المعروفة في علم التحقيق ؛ وذلك حتى تظهر كتب تراثنا الإسلامية سليمة من التصحيف والتحريف والأخطاء وغيرها .

أن يناط تحقيق كتب سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى بمن عُرِف عنه عبته لهم وسَيْرُه على منهاج النبوة ، وأن لا توضع في أيدي غيرهم ؟
 لكي لا يظهر التحقيق وفيه من الانهزامية والتهجم على أثمتنا رحمهم الله تعالى، وتجريهم بها لا يليق ولا يحق، كها وقع في تحقيق كتاب دأحكام أهل الذمة اللإمام العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى الذي حققه : د. صبحى الصالح ، ونشر في عام ۱۹۸۳ م(١) .

٦ ـ مقابلة النصوص المنقولة من المصادر والمراجع في الكتاب مع النسخ
 المخطوطة أو النسخة الأصل لها فوائد ملموسة في عملية التحقيق

⁽١) للتنفيصيل ومنعرفة ما وقبع فيه هنذا المحقيق من سنوء الأدب مع أثمتنا رحمهم الله ينظر : ص (١٧٢) من القسم الأول لدراسة وتحقيق هذا الكتاب.

والمقابلة ، فمنها : أن المقابلة مع ذلك المصدر تعتبر مقابلة لنسخة أخرى إضافية ، ومنها : تقويم العبارات وتصحيحها ، وخاصة إذا حدث خطأ من الناسخين ، ومنها : زيادة عبارات أو كلمات تفيد في فهم المعنى وتوضيحه خاصة إذا نقل النص في الكتاب مختصراً أو عرفاً من قبل الناسخين ، ومنها : تحديد بداية النقول ونهايتها ، وإنه إذ ذاك فإننا نرى أن لا يكتفى في التحقيق بمجرد مقابلة النسخ الخطية فحسب ، بل وبمقابلة النصوص أيضاً مع المصادر والمراجع المنقول منها إن أمكن الباحث أو المحقق إلى ذلك سبيلاً .

٧- إن من الواجب على القادرين من المسلمين أن يعنوا عناية جادة بأمر سبّ نبيّنا على أو الاستهزاء بشيء من الدين ، وأن ينشروا بين الناس الوعي الصحيح والإدراك السليم لهذا الأمر الخطير بمختلف الوسائل الدعوية ، وأن تنشر مثل هذه المؤلفات القيّمة لأثمتنا الكرام رحمهم الله تعالى بعد تحقيقها وتصحيحها بدقّة كاملة ؛ حتى لا نسمع ولا نسمح في ديارنا بشيء فيه أذى الله ورسوله على وعباده المؤمنين.

٨ ـ إن السبّ كفر في الظاهر والباطن ، سواء اعتقد فاعله أنه حرام أم كان مستحلاً له ، وإن شاتم الرسول على يقتل بكل حال عند الحنابلة سواء كان مسلماً أو كافراً ولا يُستتاب ولا تُقبل له توبة ، وإن سبّ الذمي للرسول على ينقض العمهد ويوجب القتل ولا تقبل له توبة ، والمشهور في مذهب الإمام مالك قتل الساب بدون استتابة ، وحكمه حكم الزنديق إذا كان مسلماً ، وإذا كان ذمياً فأسلم ففيه روايتان : في الأولى : لا يقتل ، وفي الثانية : يقتل .

ومـذهب جمهور الشافعية أن الساب كالمرتد إذا تاب سقط عنه القتل ،

وذهب أبو بكر الفارسي إلى أنه لا يسقط عنه القتل بالتوبة ، وعند الصيدلاني : إذا سب بالقذف ثم تاب سقط عنه القتل ، وجُلد ثمانين للقذف.

وعند الأحناف أن الساب كالمرتد في سائر أحكام الردة .

٩ ـ الردة على قسمين : بحرَّدة ومغلَّظة ، وتقبل توبة المرتد المجرد عند
 عامة أهل العلم ، وروي عن الحسن البصري أنه يقتل ولو أسلم .
 وأشهر الروايتين عن الإمام مالك والإمام أحمد : أن استتابة المرتد
 واجبة ، وفي الثانية مستحبة .

والمشهور عند الإمام أبي حنيفة أن الاستتابة مستحبة ، وهو أيضاً قولً للإمام الشافعي إلا أنه قال في أحد قوليه : يستتاب فإن تاب في الحال وإلا قُتل . ومذهب الجمهور : أن المرتد يؤجّل ثلاثة أيام بعد الاستتابة .

١٠ ـ إن حقيقة السب هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف ،
 وهو ما يفهم عنه السب في عقول الناس .

ا ١ - إن الحكم في سبّ سائر الأنسياء عليهم الصلاة والسلام كالحكم في سبّ نبينا محمد ﷺ .

١٢ ــ إن السّاب لله عــز وجــل من المسلمين يجب قتله بالإجماع ؛ لأنه صار
 بذلك كافراً مرتداً ، بل أسوأ من الكافر .

وإن الدّمي من إذا سبّ الله تعالى بها لا يتديّن به مثل اللعن والتقبيع فهو سبّ يقتل به مثل قول النصاري إن لله ولداً وصاحبة ، ففيه خلاف عند العلماء .

١٣ ـ إن سبّ أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها بها برّ أها الله تعالى منه كُفر الجاعاً بلا خلاف . وإن من سبّ غير عائشة من أزواج النبي ﷺ رضي الله عنهن حكمه كحكم سب عائشة على الأرجح .

1 - إن سبّ الصحابة رضي الله عنهم حرام بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وإن مَن سبّهم وجب تأديبه وعقوبته، ولا يجوز العفو عنه . ومن اقترن بسبّه للصحابة أن علياً إله ، أو أنه هو النبي ، وإنها أخطأ جبريل في الرسالة ، فهو كافر بالإجماع ، بل لا شك كفر مَن لا يكفره.

ومـن زعـم أن الصـحـابة رضي الله عنهم ارتدوا بعـد رسـول الله ﷺ إلا عـدداً يسيراً ، أو أنهم فسقوا عامتهم ، فهذا أيضاً لا شك في كفره .

١٥ ـ إن مَن زعم أن القرآن نُقص منه وزيد فيه ، وكُتمت منه آيات ، أو زعم أن له تأويلات تسقط الأعمال ، فلا شك في كفره أيضاً .



# فهرس موضوعات المجلد الثالث الجزء الثاني من النص المحقق

(907_	المسالة الثالثة :الامالة الثالثة
001	أن الساب يقتل ولا يستتاب سواء كان مسلماً أو كافراً
001	مذهب الحنابلة في شاتم الرمىول ﷺ
001	رواية حنبل عن الإمام أحمد بقتل الشاتم بغير استتابه
001	رواية عبدالله عن الإمام أحمد بقتل الشاتم بغير استتابه
007	يستتاب المرتد المجرد عند الإمام أحمد ثلاثاً
004	تفسير الإمام أحمد لقوله عليه السلام: «من بَدَّلَ دِينه فاقتلوه»
٥٥٣	روايتان عن الإمام أحمد في حكم استتابة المرتد
001	الردة تحصل بجحد الشهادتين وبسب الله تعالى ونبيه ﷺ
000	نصوص الفقهاء في قتل الساب بغير استتابة
007	خلاف الرمام أبي حنيفة والإمام الشافعي في هذه المسألة
٨٥٥	الساب المسلم يقتل ولا تقبل توبته

001	الذمي الساب إذا أسلم يقتل في الصحيح من المذهب
٥٦٠	توبة الذمي الناقض للعهد لها صورتان
	رواية الخطابي عن الإمام مالك وأحمد في عدم قتل الساب
770	الذمي إذا أسلم
۳۲٥	خلاصة ما تقدم
٥٦٥	الاختلاف في استتابة الزنديق والساحر والكاهن
۸۲٥	الأشياء التي ينتقض بها عهد الذمي
٥٧١	لا فرق بين السب والقذف عند الإمام أحمد وعامة أصحابه
<b>0 V 1</b>	تفريق ابن قدامة المقدسي بين القذف والسب
011	مذهب المالكية في شاتم النبي ﷺ
•	روايات أصحاب الإمام مالك عنه أن الشاتم يقتل
OYY	ولا يستتاب وحكمه حكم الزنديق
٥٧٣	الذمي إذا سب ثم أسلم ففيه روايتان عن الإمام مالك
1.	عند محمد بن سُحنون حد القذف من حقوق العباد
٥٧٥	لا يسقطه عن الذمي إسلامُه
٥٧٥	مذهب الشافعية في شاتم النبي ﷺ
٥٧٥	وجهان للشافعية في شاتم النبي ﷺ
6 <b>V</b> 7	عند الصيدلاني إذا تاب الساب بالقذف يجلد ثمانين
٥٧٧	تصوص الإمام الشافعي من «الأم» على قبول توبة الذمي
٥٧٨	أقـوال العلماء في توبة الساب وقبولها وفيه فصلان :
٥٧٨	الفصل الأول: في استتابة الساب المسلم وقبول توبته
	الذي عليه عامة أهل العلم أنه تقبل توبة المرتد، خالف
044	فيه الحسن البصري

	والصنواب ما عليه الجهاعة والأدلة على ذلك من
٥٨٠	الكتاب والسنة والإجماع
097	فصل : مذاهب العلماء في حكم استتابة المرتد وأدلتهم
०९२	روايتان عن الإمام أحمد في حكم استتابة المرتد
०९२	قولان للإمام الشافعي في استتابة المرتد
0 <b>9</b> Y	الاستتابة مستحبة عند الأحناف
۸۹٥	مذهب عبيد بن عمير وطاوس: قتل المرتد بدون استتابه
०९९	لا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة
7	الدليل من السنة على جواز قتل المرتد مالم يسلم
1.5	حبجة من رأى الاستتابة واجبة أو مستحبة
7 • 9	الفـرق بين الكافر الأصلي والمرتد من وجوه
117	المقارنة بين المرتد وبين ساب النبي ﷺ
717	وجوه الفرق بين سب الرسول ﷺ وسب واحد من الناس
٠٢٢	الفصل الثاني: إذا سب الذمي ثم تاب فيه ثلاثة أقوال
777	يقتل الساب الذمي لكفره وحرابه
377	رأي العلماء في القياس والأسباب ونحوهما
777	إذا أسلم الذمي بعد سب الله تعالى لا يؤخذ به
777	الرسول ﷺ له نعت البشرية ونعت الرسالة
	يجوز قــتل من يؤذي الله ورسوله من الكفار بدون
۲۳.	عرض الإسلام عليه
۲۳۰	حكم إسلام الحربي بعد أمره
٦٣٥	الاستدلال على أن المسلم الساب يقتل بغير استتابة
777	الف ق بين قذف أمهات المؤمنين وبين غيرهن من المؤمنات

789	ليس للحاكم أن يحكم بخلاف علمه
70.	نكتة من لا يقبل توبة الزنديق
705	الدليل على جواز قتل المنافق والزنديق من القرآن الكريم
775	الدليل على جـواز قتل المنافق والزنديق من السنة
775	لم يقتل النبي ﷺ المنافقين لوجهين
141	خلاصة ما تقدم
٥٨٢	الأدلة من آثار الصحابة على جواز قتل الزنديق
7.4.7	المبتدع إذا جحد ليست له توبة
747	متى تقبل التوبة ومتٰى لا تقبل ؟
۸۸۶	استدلال بارع على عدم قبول نوبة المنافق تحت بارقة السيف
789	طرق استدلال من قال بقتل الساب لكونه منافقاً
191	التوبة تسقط الجزاء ولا تسقط النكال
791	إذا سقط سب النبي على بالتوبة لم يردع ذلك عن انتهاك عرضه
790	التفريق بين المسلم والذمي في إقامة الحدود عليهما
797	الردة على قسمين : مجردة ومغلظة
191	فساد من جعل الردة جنساً واحداً
797	دلائل قبول توبة المراتد تشمل الردة المجردة فقط
799	الردة قد تتجرد من السب
۷۰۱	السب الصادر عن القلب يوجب الكفر ظاهراً وباطناً
	مذهب الجهمية وبعض المرجئة : الإيهان هو المعرفة
4.1	والقول بلا عمل
٧٠٢	الإضرار بالمسلمين أشد من تغير الاعتقاد
٧٠٦	وجوب قتل الساب مسلماً كان أو كافراً

۷۰٦.	سنة الرسول ﷺ تدل على قتل الساب وإن تاب
٧٠٨	طرق الاستدلال على تحتم قتل الذمي والمسلم الساب
٧٠٩	* الطريقة الأولى: الاستدلال بآية الحرابة
۷۱۳	الساب من المحاربين لله ورسوله والأدلة على ذلك ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥٢٧	ناقض العهد والمرتد المؤذي محارب لله ورسوله والمسلمين
٧٢٧	الساب عدو لله ولرموله
٧٣٠	سب النبي ﷺ ينافي اعتقاد نبوته
۲۳۱	لا يجب الإيهان بولاية الولي ويجب الإيهان بنبـوة النبي
٧٣٣	شتم النبي ﷺ فساد في الأرض
۷۳٥	المحاربة نوعان باليد واللسان
۲۳۷	معنى محاربة الله ورسوله
	كل ما يدل على أن السب نقض فهو يدل على أنه
۷۳۷	محاربة لله وربسوله
٧٤٠	إذا تاب المحارب قبل الأخذ والرفع فقد تاب قبل القدرة
٧٤٣	فـرق الله _ سبحانه وتعالى _ بين التوبة قبل القدرة وبعدها
711	قبول التوبة بعد القدرة يعطل الحدود
V & 0	قــتل الساب لأجل الأذى والضرر وليس لمجرد السب
	<ul> <li>الطريقة الثانية : الاستدلال بقول تعالى : ﴿ وَإِن نَكَثُوا</li> </ul>
737	أَيْسَمَانَهُمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ الآية
7 \$ 7	الناكث الطاعن إمام في الكفر لا يوثق بهم
789	وصية الصديق لقتل شيوخ المشركين لأنهم أئمة الكفر
Y00	أحوال المعاهد
	<ul> <li>الطابقة الثالثة: الاستبدلال بقال: ﴿ وَلَسْتِ التَّوْبَةُ الطَّافِينَ التَّوْبَةُ الطَّافِيةِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّلْمِلْمُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّلْمِلْمُ اللَّهِ اللّلْمِلْمُ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّلْمِلْمُ الللَّهِ الللّل</li></ul>

Y 0 Y	لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيَّاتِ ﴾ الآية
	* الطريقة الرابعة : الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ
۷٥٨	الـلَّهُ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُم اللَّهُ فِي اللَّهْنِيَا وَالآخِرَةِ﴾ الآية
٧٥٩	النفاق على قسمين: نفاق المسلم ونفاق الذمي
:	* الطريقة الخامسة : أن سب النبي ﷺ يقتل حداً من الحدود
۷٦٠	لا لمجرد الكفر
۷٦٥	السب إما حراب أو جناية
<b>Y7Y</b>	* الطريقة السادسة: الاستدلال بقتل بنت مروان
V7A	* الطريقة السابعة : الاستدلال بقتل كعب بن الأشرف
V79	* الطريقة الثامنة : أذى الرسول على علة لوجوب القتل
	* الطريقة التاسعة: الاستدلال بإهدار النبي ﷺ دماء نسوة
VVT	لأجل الهجاء
	* الطريقة العاشرة: الاستدلال بأمر الرسول ﷺ بقتل قوم
۷۷٥	كانوا يسبونه مع عفوه عن غيرهم
	* الطريقة الحادية عشر: الاستدلال بقصة عبدالله بن سعد
<b>* * * * * * * * * *</b>	ابن آبي سرح
<b>Y A 1</b>	قصة أي سفيان بن الحارث وابن أي أمية
747	إيذاء قــارون لموسى ــ عليه السلام ــ وعاقبته
	* الطريقة الثانية عشى: الاستدلال بقصة أنس بن زنيم
٧٩٠	الديليالديلي
	* الطريقة الثالثة عشر: للسب حد يشبه القصاص وحد
V98	القذف فلا يسقط بالتربة
	* الطريقة الرابعة عشر: الاستدلال بقوله عليه السلام: «من

	سب نبيا قبل سسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
ول	<ul> <li>الطريقة الخامسة عشر: الاستدلال بأقوال أصحاب رسا</li> </ul>
*****	الله ﷺ وأفعالهم
نرد	* الطريقة السادسة عشر : للرسول ﷺ حقرق زائدة على مج
** ***	التصديق بنبوته والإيهان بها جاء به
ِد	<ul> <li>الطريقة السابعة عشر: تـفـريق الكتـاب والسنة بين الر</li> </ul>
••••	المجردة والنقض المجرد وبين الردة المغلظة والنقض المغلظ
لحلا	التـوبُّة النصوح تنفع الجاني فيها بينه وبين الله تعالى ويكن ا-
	تطهيراً له
	يشتمل الحد مع التوبة على مصلحتين عظيمتين
	<ul><li>* هنا مسلكان :</li></ul>
یو	<b>احدهما: أن يقتل الساب حداً لله تعالى كما يقتل قاطع الطر</b>
t a de s d	والمرتد وتعليل ذلك
	أمر الساب في حياة النبي ﷺ كان مفوضاً إليه
1 1 9 9	كل ما أوجب القتل حقاً لله تعالى كان فساداً في الأرض
ba și	هل يسقط الإسلام كل فرع من فروع الكفر ؟
ىند	المرتد لا يشرع الستر عليه بل تجب إقامة الشهادة عليه ع
	الحاكمالله المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين المستسمين
••••	السب مستلزم للكفر والحراب
*****	هل السب فرع من فروع الكفر ؟
	المسلك الثاني: الساب حد شرعاً للمحافظة على عِـرْض
10 200 4	الرسول ﷺ
4040	قذف الميت يوجب الحد

734	الفرق بين سب الرسول وسب غيره
<b>A £ £</b>	* الطريقة الثامنة عشر: سب الرسول يتعلق به حق الله وحق الرسول وأثر ذلك
	* الطريقة التاسعة عشر: لا يعصم الإسلام إلا دم من يجب
<b>8</b>	قبوله منه **********************************
A & 9	بين ساب وساب والعشرون : لا فرق بين المسلم والذمي في
٨٥٠	مسألة السب
۸٥١	بالإسلام
408	* الطريقة الثالثة والعشرون: كل عقوبة وجبت على الذمي زيادة على الكفر لا تسقط بالإسلام
۲٥٨	* الطريقة الرابعة والعشرون : السبب الماضي يبقى موجبه بعد التوبة
	* الطريقة الخامسة والعشرون: سب النبي ﷺ أذى يوجب
۸٥٦	القتل فلا يسقط بالتوبة المرسول ﷺ أنظع الطريقة السادسة والعشرون: سب الرسول ﷺ أنظع
178	جرماً من التزوج بنسائه
777	فيجب أن يبتر
378	الجواب عن حجج المخالفين الجواب عن قولهم : «هو مرتد فيستتاب كالمرتدين»

۷۲۷	الجواب عن قولهم: «كل من كفر بعد إسلامه فإن توبته تقبل،
	الجواب عمن يحتج بحديث: الا يحل دم امرىء مسلم ١
۸٧٠	الحديثا
	الجواب عدن يحسِّج بقوله تعالى: ﴿إِن نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ
۸۷۳	نُعَذَّبْ طَائِفَة ﴾
۸۷۳	تفصيل الجواب عمن احتج بهذه الآية من أربعة وجوه
۲۸۸	إن المنتهك لأعراض الناس إذا دعا لهم يرجى له المغفرة
٨٨٤	الحربي الأصل لا يؤخذ بشيء أصابه قبل الإسلام
٥٨٨	اختلاف الناس في سقوط المشتوم بتوبة الشاتم
	الجواب عن قـولهم: «إن ما جاء به الإيهان به ماح لمن أتى به من
۸۸۸	هنك عرضه السلمان المسلمان المسلم المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلم المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان
	الجواب عن قـولهم: «حـقـوق الأنبـياء من حيث النبوة تابعة لحق
۸۸۹	الله في الوجـوب فتبعته في السقوط،
	الجـــواب عـن قـولهـم: "إن الرسول يدعـو الــناس إلى الإيـمان
	ب، وغيرهم أن الإيهان يمحو الكفر فيكون قد عفا لمن كفر
491	عن حقه»
	ر الجواب عن قـولهم: ﴿إِذَا أَظْهِـر التَّـوبَةُ وَجِبُ أَنْ نَقَـبُلُهــا منه من
398	وجهين»
797	وبهين اسلام الحربي والمرتد وإسلام الساب
1'1	الجواب عن قولهم: «الذمي يعتقد حل السب كما يعتقده الحربي»
	الجواب عن قولهم: «الذمي إذا سب إما أن يقتل لكفره وحرابه
9 • 1	أو يقتل حداً من الحدود،
	الجواب عن قـولهم: «ليس في السب أكـــُــر من انتــهـــاك العرض

9.4	وهذا القدر لا يوجب إلا الجلد،
4 . 8	الجواب عن قولهم: والذمي يعتقد حل ذلك،
: 1 : 11	الجواب عن قولهم: اصولح على ترك ذلك فإذا فعله انتقض
9 • 8	العهدا
	الجواب عن قولهم: "كون القتل حداً حكم شرعي يفتقر إلى دليل
4 • 8	شرعي ﴾
9.9	الجواب عن قولهم: «القياس في الأسباب لا يصح»
9.9	الجواب عن قـولهم: (معرفة نوع الحكمة وقدرها متعذره
9.9	الجواب عن قولهم: أهو يخرج السبب عن أن يكون سبباً،
	الجواب عن قولهم: ﴿ليس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يجوز
9.9	إلحاق السب بها السب الما السب الما السب الما السب الما السب الما السب الما الما الما الما الما الما الما الم
	الجواب عن قـولهم: ﴿ الأَدْلَةُ مَرْدُدَةً بِينَ كُونَ الْقَتْلُ لَمُجْرُدُ الْمُحَارِبَةُ
911	أو لخصوص السب،
!	الجواب عما ذكروه من كون سب الرسول ليس بأعظم من سب
919	4
977 (	ولهذا الجواب طريقان
94.	الجواب عن قولهم: «إذا سقط المتبوع بالإسلام فالتابع أولى»
	الجواب عن قولهم: «القــتل حق الرســالة ، وأما البشرية فإنها لها
941	حقوق البشرية والتوبة تقطع حق الرسالة»
	الجواب عن قولهم: "إذا أسلم سقط القتل المتعلق بالرسالة»
	الجواب عن قولهم: «حق البشرية انغمر في حق الرسالة وحق
٩٣٣	
١.	الأدمي انغمر في حق الله المسلم
98.	الجواب عن قولهم: ﴿إِنَّ الْكَافِرِ لَمْ يَلْتَزُمْ تَحْرِيمُ السَّبِ ﴿ السَّالَا اللَّهِ اللَّهِ الْ

421	قصل : في مواضع التوبه
981	ـ توبة قاطع الطريق
981	ـ توبة المرتد
981	ـ توبة القاتل والقاذف ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
484	_ توبة الزاني ونحوه
900	فصل : توبة الساب بعد ثبوته بالبينة
90.	ـ توبة الساب بعد الإقرار بالسب
(1111	المسالة الرابعة : (٩٥٣ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
900	في بيان السب المذكور والفرق بينه وبين مجرد الكفر
900	السب كفر في الباطن وفي الظاهر
97.	القـول بأن كفر الساب وإنها لاستحلاله السب يعتبر زلة منكرة
97.	السبب في وقوع هذا الخطأ هو اتباع منهج المتكلمين
777	الرد على من قال: لا يكفر إلا الساب المستحل
978	الدليل على كفر الساب مطلقاً
970	شبهتان للمرجئة والجهمية
977	جـواب الشبهة الأولى من وجوه
974	الجواب على الشبهة الثانية من وجوه سيسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
977	فصل: نصوص العلماء التي تدل على أن السب كفر
71	_ معنى الحديث: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»
9.4.9	ـ قبصة الزبير بن العوام مع الأنصاري في شراج الحرة
99.	ـ قـضاء رسول الله ﷺ في سيل مهزور
991	_ قصة قدامة بن مظعون
997	ـ الفرق بين السب والكفر

998	فصل : سب الذمي له ينقض العهد ويوجب القتل
998	ـ سب المسلم له يوجب القتل ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
990	ـ فرق بين إظهار السب وكتمانه
	_ اختلاف أصحاب الشافعي في إظهار ما يعتقده الذمي
999	ديناً وما لا يعتقده
999	_ حـجة من فرق بين ما يعتقدون ديناً وما لا يعتقدونه
11	_ الرد على التفرقة بين ما يعتقده وما لا يعتقده
10	ـ أنواع السب وحكم كل نوع منها
10	<ul> <li>النوع الأول: الدعاء</li> </ul>
19	* النوع الثاني: الخبر
1.18	فصل : حكم توبة الذمي من السب
1.14	فصل: فيمن سب الله سبحانه وتعالى
1.14	_ حكم من سب الله تعالى
1.	_ اخــتلاف العلماء في قبول توبة من سب الله تعالى مع أدلة
1.14	كل فريق
1.71	فصل : حكم الذمي إذا سب الله تعالى وفيه مسألتان :
1.71	الأولى: سب الله تعالى على قسمين
1.40	الثانية : في استتابة الذمي وقبول توبته
1.77	سب الله تعالى على ثلاثة منازل
1.51	فصل: حقيقة السب
	فصل : حكم من سب موصوفاً أو مسمى باسم يقع على الله أو
1+87	بعض رسله
٨٤٨	فصل: سب الأنباء كفر وردة أو محاربة

•

1.3.	فصل : حكم ساب أزواج النبي ﷺ
1.0.	ـ حكم سب عائشة رضي الله عنها
1.08	_ من سب غير عائشة من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن
1.00	فصل: حكم من سب أحداً من الصحابة
	_ الأدلة من الكتاب على حرمة سب أصحاب
٧٢٠١	رسول الله ﷺ
۱۰۷٤	ــ الأدلة من السنة على حرمة سب أصحاب النبي ﷺ
١٠٨٥	_ استدلال من قال إن سابهم لا يقتل
1.41	_ استدلال من قال بكفر ساب الصحابي
11.4	فصل: في تفاصيل القول فيهم
1110	الخاتمة المخاتمة المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المس